

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

الصفوة الرصفية في شرح الدررة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الأول)

١٤١٩ هـ

ح

جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدررة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ١٧٤ × ٢٤ سم (من التراث الإسلامي)

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك ٣٧٥٩-١٣١٩

١ - اللغة العربية - النحو

٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - العميري ، محسن سالم (محقق) ب - العنوان ج - السلسلة

١٥ / ١٤٠٥

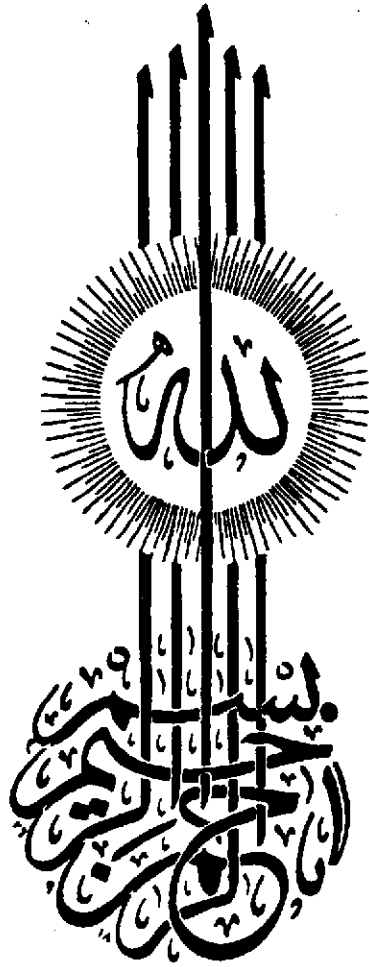
ديوي ٤١٥,١

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٥

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ١٤٠٥-١٣١٩



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن دعا بدعوته وعمل بسنته إلى يوم
الدين .

أما بعد فإن ما خلفه أسلافنا من تراث ضخم في جميع ميادين المعرفة
ليعدّ - بحق - مفخرة لنا نحن أبناء العرب والمسلمين ، فحريّ بنا أن نقف أمام
هذا الحشد العظيم وقفة الإجلال والإكبار وألا نبالي بتلك الصيحات والدعاوى
التي يرددّها أعداء أمتنا وتراثها الأصيل ، غير أن كثيراً من هذه الثروة
الضخمة ما يزال مطويها في ظلمات خزائن الكتب فهو بحاجة ماسة إلى أيدي
أبنائه الأمانة لتخرجه من تلك الظلمات إلى عالم النور والحياة ، فمن الوفاء
لأولئك السلف الصالح إحياء ما تركوه ونقض ما تراكم عليه من غبار السنين .

وإنه لما يثلج صدر كل مؤمن غيور على لغته ودينه أن تتجه طائفة من
الباحثين وطلاب الدراسات العليا إلى تحقيق تراثنا الأصيل ، ودراسته دراسة
منهجية واعية ، وإخراجه في صورة مشرفة تواكب العصر الحديث .

لكل هذه الأسباب أحببت أن أشارك بجهدى المتواضع في هذا المجال
فوقع اختياري - بعد توفيق الله تعالى - على كتاب « الصفوة الصفية في شرح
الدرة الألفية » لتقي الدين النيلي دراسة وتحقيقاً ، ليكون موضوع رسالتي
للدكتوراه ، وقد دفعني إليه وأغراني بتحقيقه ما يلي :

أولاً : أن هذه المخطوطة تعد من المخطوطات النادرة التي كان يجهلها
كثير من المتخصصين في عالم المخطوطات ... وحسبها تقديراً أن البعثة العلمية
لمعهد المخطوطات بالجامعة العربية أشادت بها ... وعدتها من المكاسب العلمية
المهمة التي حققتها في رحلتها إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م حيث
قالت في التقرير ص ١٢ تحت عنوان : « مكاسب علمية حققتها البعثة » :

« لقد حققت البعثة مكاسب علمية هامة [هكذا] خلال عملها في المملكة ، فقد وفقت إلى تصوير طائفة نفيسة هامة من المخطوطات ، منها ما هو مجهول لم تذكره فهرس المكتبات .. » وذكرت من هذه المخطوطات المجهولة « الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية » وكان من أعضاء هذه البعثة الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي وقد جاد علينا بتصوير (ميكروفيلم) لهذه المخطوطة من معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، جزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء .

ثانياً : أن النيلي صاحب الصفوة .. كانت له شخصية متميزة في نقده لكثير من آراء النحاة الذين سبقوه .. ولا سيما شراح هذه الألفية ، ولما لم يحظ بأية دراسة علمية نذبت نفسي لهذه المهمة التي أرجو من الله أن تكون لائقة بمكانته العلمية .

ثالثاً : إن تحقيق شرح من شروح الدرّة الألفية يعدّ إحياء لألفية ابن معط تلك التي كانت لها مكانتها في حقبة من الزمن ثم أخملتها ألفية ابن مالك وحجبتها عن المحافل العلمية في جميع المراحل التعليمية .

ويتكون هذا البحث من قسمين رئيسين :

القسم الأول : دراسة عن المؤلف والمؤلف .

القسم الثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً .

ويشتمل القسم الأول على مباحث متعددة ، وهي كما يلي :

أولاً : التعريف بالمؤلف : تحدّثُ فيه عن اسم النيليّ ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيته ، ووفاته .

ثانياً : مؤلفاته : لم يذكر المترجمون للنيليّ إلاّ كتابين في النحو هما :

(أ) التحفة الشافية في شرح الكافية ، وقد تحدّثُ عنه وعن مخطوطاته

العديدة كما سيأتي بالتفصيل .

(ب) الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، وهو موضوع البحث .

ثالثاً : كلمة عن الدرّة وصاحبها ، وكان حديثي وفق النقاط التالية :

١ - الدرّة الألفية وفيها أهم السمات التي اتسمت بها ألفية ابن معط .

٢ - نبذة موجزة عن صاحب الدرّة ، تحدثت فيها بإيجاز مكثفياً بتعريف الشريشي لابن معط .

٣ - شروح الدرّة الألفية : وقد أحصيت منها ستة عشر شرحاً .

رابعاً : الحديث المستفيض عن « الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية » .

قد بسطت فيه القول بسطاً يناسب المقام وذلك على النحو التالي :

(أ) وصف المخطوطتين اللتين عثرت عليهما .

(ب) توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

(ج) الدوافع إلى تأليف النيلي لهذا الشرح .

(د) المنهج الذي سلكه المؤلف في هذا الشرح ، ولما كان هذا الكتاب يمثل

مرحلة القمة الفكرية عند النيلي فقد أودعه ألوان ثقافته المتعددة المشارب كما سيأتي بالتفصيل .

خامساً : الموازنات : عملت موازنة بين شرحي النيلي وابن الخباز ،

وكذلك بين شرحي النيلي وابن القواس ، وأثبت أن ابن القواس قد أفاد من

النيلي الشيء الكثير وإن لم يشر إلى ذلك ، وختمت الموازنات بموازنة بين

شرحي النيلي والشريشي .

سادساً : تحدثت عن موقف النيلي من صاحب الدرّة (ابن معط) ويتمثل

هذا في موافقته له وفي استدراكاته عليه .

سابعاً : بينت موقفه من ابن الخباز الضرير وأنه كثيراً ما كان يخطئه

منتصراً لابن معط الذي تحامل عليه ابن الخباز وأكثر من التشنيع عليه .

ثامناً : قصرت هذا المبحث على المدرسة التي تأثر بها النيلي فألفيته
يسير في فلك المدرسة البصرية على الرغم من موافقته للكوفيين في بعض
المسائل اليسيرة ولكن الحكم دائماً يكون على الأغلب الأعم .

تاسعاً : بعد معاشيتي للنيلي فترة ليست بالقصيرة أخذت عليه بعض
المنأخذ من أمثال تلك التي لا يسلم منها عمل البشر ، فكل إنسان يؤخذ من قوله
ويرد عليه إلا من عصم الله .

عاشراً : منهجي في تحقيق النص ، وكان هذا المبحث خاتمة المطاف في
المباحث التي انتظمها القسم الأول .

القسم الثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً :

اعتمدت في التحقيق على نسختين لا غنى لإحدهما عن الأخرى في
تكميل النص وقد أفدت كثيراً من كتابه الآخر « التحفة الشافية في شرح
الكافية » وبعض شروح الدررة الألفية ، لا سيما الشرح المجهول المؤلف الذي
ينقل صاحبه عن النيلي الشيء الكثير .

وبعد : فهذا جهدي المتواضع حاولت فيه أن يخرج هذا البحث على
الصورة التي أراها المؤلف أو هي أقرب ما تكون إليه ، فلم أبخل عليه بشيء
استطعته ، فإن وفقت فيما أردت فذلك من فضل الله تعالى ، وإن تكن الأخرى
فعذري أنني بذلت كل ما أملك وأستطيع .

وفي الختام الله أسأل أن يلهمنا الصواب ويرزقنا السداد في القول
والإخلاص في العمل إنه على كل شيء قدير ، وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

محسن سالم العميري

القسم الأول دراسة عن المؤلف والمؤلف

ويشتمل هذا القسم على المباحث التالية :

أولاً : التعريف بالمؤلف :

(أ) حياته : اسمه ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيته ، ووفاته .

هو أبو اسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائي البغدادي ، المعروف بالنيلي .

هذه خلاصة ما ذكره المترجمون ، وإليك بعض ما قالوا : ترجم له ابن

قاضي شهبة في طبقاته فقال (١) : " إبراهيم بن الحسين بن عبدالله بن إبراهيم

ابن ثابت ، تقي الدين المعروف بالنيلي ، شرح ألفية ابن معط ، والحاجبية وهو

من أحسن شروحيها قال فيه : إنه لما شرع فيه عرض له في بصره مرض منعه

من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة ، ورجع إلى ما يحضره

من النقل ، وسماه " التحفة الشافية في شرح [الكافية] " (٢) ، وترجم له من

المحدثين المستشرق كارل بروكلمان فقال : " تقي الدين إبراهيم النيلي

البغدادي " (٣) .

ومن خلال متابعتي لسلسلة نسبه وجدت أن الترجمات على ثلاث فئات :

الأولى : وهي التي جاءت على غلاف نسختي كتاب " الصفوة الصفية في

(١) انظر : طبقات ابن قاضي شهبة لوحة ١٣٩ ، وانظر أيضا دستور الأعلام بمعارف الأعلام لابن

عزم التونسي لوحة ١٩٠ ، وبغية الوعاة ٤١٠/١ ، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ ، وكشف الظنون

١٣٧٦/٢ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٢) غير واضحة في الميكروفيلم ، وأكملتها من الكتاب نفسه لوحة ٥ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣٢٤/٥ .

شرح الدرّة الألفية " لم تذكر هذه الفئة اسم أبيه " الحسين " ولانسبته "النيلي" ، ولكن إسقاطهما من سلسلة نسبه عل غلاف هاتين النسختين لا يكفي دليلاً على عدم وجودهما لا سيما إذا ورد ذكرهما في أكثر من مصدر يطمئن إليه الباحث .

الثانية : تلك التي جاء فيها اختلاف المترجمين في اسم جده ، فبعضهم يرويه "عبدالله" ، كابن قاضي شهبه^(١) ، وحاجي خليفة^(٢) ، وطاش كبرى زاده^(٣) ، وآخرون يروونه "عبيدالله" على صيغة التصغير مثل السيوطي^(٤) ، وابن عزم التونسي^(٥) ، وهو الأرجح - في نظري - لوروده على غلاف كتابيه "الصفوة الصفية" ، و " التحفة الشافية في شرح الكافية " .

الفئة الثالثة : تلك التي ذكرت نسبه إلى بغداد وقد جاء ذلك عند المستشرق كارل بروكلمان حيث وجدها مدونة على غلاف نسخة من كتابه (التحفة الشافية في شرح الكافية) وهي نسخة "سليم أغا" تلك التي وقف عليها وأشار إليها في كتابه^(٦) ، وهي نسبة صحيحة مقبولة يؤيدها ويقويها أن المؤلف قد اشتهر "بالنيلي" نسبةً إلى " النيل " الذي هو بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة " ، أو نهر حفره الحجاج بن يوسف الثقفي ، وسماه باسم نيل مصر ، هكذا

(١) طبقات ابن قاضي شهبه لوحة ١٣٩ .

(٢) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

(٣) مفتاح السعادة ١٨٦/١ .

(٤) بغية الوعاة ٤١٠/١ .

(٥) دستور الأعلام بمعارف الأعلام لوحة ١٩٠ .

(٦) تاريخ الأدب العربي ٣٢٤/٥ .

قال الحافظ المنذرى ، وزاد " وعليه قرى كثيرة ، نسب إليه جماعة من أهل الرواية والأدب " (١) .

ولا غضاضة فى الجمع بين هاتين النسبتين " النىلى ، والبغدادى " فى سلسلة نسب المؤلف .

هذا كل ما وقفت عليه فى ترجمة " النىلى " ، فما أقل حظ هذه الشخصية النحوية! لقد أطبق عليها الإهمال والنسيان حتى إنها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمين بشئون النحو والنحاة مثل ابن قاضى شهبه والسيوطى مثلاً ، فجاعت ترجمته مقتضبة وجيزة لاتشفى عليلاً ولا تبرد غليلاً ، فلم يفصح المترجمون له - لا من قريب ولا من بعيد - عن سنة ولادته ولا عن نشأته ، ولا عن سنة وفاته ، ولا عن أخذ وتلقى ، ولا عن تلاميذه .

وأكبر الظن أنه أخذ عن شيوخ عصره ، شأنه فى ذلك شأن غيره من العلماء فى تلك العصور الخوالى .

كما أننى لم أقف - بعد طول عناء - على أسماء محددة لتلاميذه ولكننى وجدت بعض النصوص التى ذكر فيها أن طائفة من أهل العلم قد التمسوا منه أن يشرح لهم " الدررة الألفية فى علم العربية " لابن معط ، و " الكافية " لابن الحاجب ، وإليك ما جاء فى مقدمة كتابيه :

١ - قال فى مقدمة " التحفة الشافية فى شرح الكافية " : " وبعد فإنى رأيت المختصر المسمى بالكافية .. وجيز الألفاظ بسيط المعانى ، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونونه ، جهلاً بما فيه ، وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من

(١) التكملة لوفيات النقلة ٢/٣٨٢ ، وانظر كذلك فى المشترك وضعا والمفترق صقعا ٤١٠ ، ومراصد الاطلاع ٣/١٤١٣ ، واللباب فى تهذيب الانساب ٣/٣٤٢ ، والانساب المتفحة ١٦٣ .

أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين ، وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس
منى طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه .. (١) .
٢ - وقال فى مقدمة " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية " : " والتمس
منى طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن
معناها .. فأجبتهم إلى ذلك " (٢) .

(ب) مكانته العلمية :

قد عايشت النيلي فترةً ليست بالقصيرة ، ومن خلال تلك المعاشة ألفت
صاحب شخصية واضحة متميزة فى آرائه ، وقد وقفت على بعض النصوص
التي إن دلت على شئٍ فإنما تدل على مدى استقلاله فى تفكيره وتحليلاته ، وقد
دفعه ذلك إلى أن يكون جريئاً فى مخالفة النحويين القدماء ، استمع إليه
يقول (٣) : " ولا بأس بأن نخالف القدماء من أهل العلم فى كشف ما ستروه لا
جهلاً به بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره ، فأنهم لو أرادوا لكشفوا جميع
هذه الأشياء حتى يستوى فى فهمها المبرز والمقصر ، فأقول : الأفعال الداخلة
على " أن " المخففة المفتوحة هى أفعال القلوب ما لم تكن للتعليل ،
فمنها يقين محض كعلمت ، ومنها شك محض كظننت ، ومنها مترقب كرجوت
وأردت ، فهى مع الأول مخففة من الثقيلة لملاصته لمعناها ، ومع الثالثة ناصبة
للفعل ، ومع الثاني إن مال الترجيح إلى جانب اليقين جاز الأمران وإلا فهى
كالثالث ، وإنما اختلفت الناصبة للفعل بالمترقب لملاصته لمعناها ، لأن المترقب
غير واقع فى الحال كما أن ما بعد " أن " من الفعل غير واقع فى الحال .. " .

(١) التحفة الشافية فى شرح الكافية لوحة ١/٥ .

(٢) الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية لوحة / أ .

(٣) انظر كتابه " التحفة الشافية فى شرح الكافية " لوحة ١٥٨ .

وإذا كان النَّيْلِيُّ قد جاهر في هذا الموضوع بمخالفة القديماء من أهل هذا الفن فإننا نراه في موطن آخر يحاول تسويغ أقوالهم بعد اعتراضه عليهم ، وذلك نحو معارضته لهم في مجيء الحال من النكرة كقول الشاعر :

" لية موحشاً طَلَّلُ .. "

فقال (١) : " والذي أراه في مثل هذا البيت أن الحال هنا ليست من النكرة بدليل أن " طَلَّلًا " مبتدأ والعامل فيه الابتداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والابتداء لا يعمل في الفضلات ، وقد تقدم أن الحال فضلة ، وإذا بطل أن يكون الابتداء عاملاً في الحال من " طلل " فتعين أن يكون الحال هنا من الضمير المستكن في الجار والمجرور لأنه خبر ففيه ضمير مرفوع فاعل والحال من ذلك الضمير الفاعل ... ، وعلى هذا تطرد قاعدتهم في قولهم :

" الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به " ، وعلى القول الأول يكون الحال وصف هيئة المبتدأ ... ، ولا بد أن يتحيل في وجه لقول القديماء فنقول : لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال بدليل قوله تعالى :

" وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا " فإن "مصدقًا" حال من "الحق" وهو خبر "هو" ، ولا يصح أن يكون العامل فيه الابتداء .. ولا المبتدأ ؛ لأنه مضمير ... ، ولا " الحق " ، لأن صاحب الحال لا يعمل في الحال ... ، فتعين أن يكون العامل شيئاً آخر غير ما ذكرنا ، وهو أثبتة أو أحقه ، فاعرفه . "

أما إذا انحجبت عنه الرؤيا في أمر ما أو لم يقف على ما يؤيد هذا الأمر فأنه لا يتخرج من قوله " لم أقف " مثلاً ، فهذا هو ذا يقول في باب الممنوع من الصرف : " فأما " عرب فانه اسم جنس بدليل دخول الألف واللام عليه ، ولم أقف على نقل أنه علم ، ولعل صاحب الأرجوزة قد نقل ذلك ، وهذا - في

(١) انظر لوجه ٧٥ ب ، ١٧٦ .

نظري - دليل قوى على ما يتحلى به هذا العالم الجليل من قوة الشخصية والأمانة العلمية ، وسيأتى مزيد من التفصيل لبيان مكانته العلمية ، وذلك فى مذهبه النحويّ ، وموقفه من ابن معط وابن الخباز الضرير- إن شاء الله - لنرى ما لهذه الشخصية من بصمات واضحة لا تخشى فى الحق لومة لائم .

(ج) وفاته :

إننى لا أملك نصاً صريحاً فى تحديد سنة الوفاة ولكننى اتلمس ذلك فى القرن السابع الهجرى فأقول وبالله التوفيق : لقد وفقنى الله فى عام ١٤٠٢ هـ للهجرة أن قمت بزيادة لتركيبا ، وفى أثناء زيارتى للمكتبة السليمانية عشرت على شرح لألفية ابن معط لم يذكره أحد من المترجمين - فيما أعلم - ، واسم هذا الشرح كما يبدو لى من الغلاف " شرح الدرّة الألفية فى شرح الدرّة الألفية " (١) ، ولم يظهر اسم شارحه على صفحة الغلاف ولا فى الخاتمة كما هى الحال فى معظم المخطوطات ، فلم أتمكن من معرفته على وجه التحديد ، كل ما عرفته أن المخطوطة فرغ من تأليفها وتسويدها عام (٦٨٦) هـ كما جاء فى الخاتمة ، حيث قال المؤلف : " هذا آخر ما أردنا ذكره فى شرح الدرّة الألفية ، ولوهاب العقل الحمد بلا غاية ولا نهاية ، وكان تأليفه على وجه العجلة ولم يتفق فيه مراجعة النظر ، ولا التنقيح باستعمال الفكر ، فليصلح الناظر ما عليه من الخلل عثر ، وليمهد العذر فيه فاللبيب من عذر ، واتفق

(١) الدرّة - بكسر الدال - من درة اللين وهى كثرتها ، أو هى التى يضرب بها ، والدرّة - بضم

الدال - : اللؤلؤة . الصحاح (درر) .

الفرغ من تأليفه وتسويده لعشر ليال يقين من شهر الله الأصم^(١) رجب المبارك الواقع في سنة ست وثمانين وستمائة " انتهى .

وربما يقال : ما علاقة هذا بتاريخ سنة وفاة النيلى ؟

فأقول : إن هذا الشارح قد أفاد من شرح النيلى على الدرّة الألفية وصرح بذلك في مواطن متعددة^(٢) ، ولعل في تاريخ تأليف هذا الشرح وهو سنة (٦٨٦ هـ) ما يشير إلى القرن الذي وجد فيه النيلى على وجه الترجيح ، وإذا ما أضفنا إلى هذا أن النيلى هو أحد شراح الكافية لابن الحاجب ، ومعلوم أن سنة تأليف الكافية هي (٦٣٣ هـ) ، كما ذكر حاجى خليفة^(٣) ، وما جاء أيضاً على لسان ناسخ نسخة الأصل من " الصفوة الصفية " والتي فرغ من نسختها عام (٧٠٨ هـ) من قوله في المقدمة " رحمة الله تعالى " كان ذلك كله دليلاً كافياً على أن النيلى من علماء القرن السابع الهجرى فيما أحسب .

ثانياً : مؤلفاته

ذكر المترجمون للنيلى كتابين في النحو هما :

(أ) التحفة الشافية في شرح الكافية :

إن المترجمين للنيلى - ماعدا ابن قاضى شهبه - لم يعرفوه إلا من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب ، فإذا ما ترجموا له قالوا : شارح الكافية ، أو شارح الحاجبية ، وليس هذا قاصراً على المترجمين ، بل كذلك النحاة الناقلون

(١) في المخطوط " الأصم " .

(٢) انظر مثلاً لوحة ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، وغيرها .

(٣) انظر كشف الظنون ١٣٧٤/٢ .

عنه - ما خلا صاحب الشرح مجهول المؤلف - (١) لا ينقلون عنه إلا من خلال كتابه شرح الكافية - كما سيأتى بيان ذلك ، والحقيقة أنه شرح عظيم واف ، قال عنه ابن قاضى شهبه " وهو من أحسن شروحيها " (٢) ، وهو أقدم فى التأليف من " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية " بدليل أنه أشار إليه فى الثانى فقال " وقد حققت الكلام فيها - أى فى " إما " - فى هذا الموضع فى شرح الكافية " (٣) ، قال فى مقدمة " التحفة الشافية " : " الحمد لله الذى خلق الإنسان ... وبعد فإنى رأيت المختصر المسمى بالكافية للشيخ الفاضل .. المعروف بابن الحاجب - رحمه الله - وجيز الألفاظ بسيط المعانى ، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونّه جهلاً بما فيه وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس منى طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه فاعتذرت إليهم فلم يقبلوا معاذيرى ، إذ لم يعرفوا كنه تقصيرى ، ومع ذلك حين شرعت فيما نذبت وحثت عليه عرض لى فى بصرى مرض منعنى من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة ، فرجعت إلى ما يحضرنى من النقل ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق ممّاً

(١) هو أحد شراح الدرّة الألفية نقل عن النبلى فى شرحه " الصفوة الصفية " ، وسيأتى بيانه إن شاء الله .

(٢) طبقات ابن قاضى شهبه لوحة ١٣٩ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ١٢٩ ب .

أتاه الله من قبل ، وسميته بالتحفة الشافية في شرح الكافية^(١) وممن نقل عنه من الخالفين الرعيني في شرح الدرّة الألفية في معرض حديثه عن العامل في التمييز حيث قال : " قد نقل أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي في شرحه للجزولية ، والنيلي في شرح الحاجبية أن العامل المقدار الذي دل عليه الكلام ، ألا ترى أن قولك : " عندي رطل زيتاً " معناه " عندي مقدار رطل زيتاً " ، فحذف وجعل " رطل " يدل عليه ، والمقدار مصدر ، وكان الأصل أن يقوى بـ " من " لكن حذفت للعلم بموضعها " (٢) ، وهذا هو نص النيلي في " التحفة الشافية " (٣) .

ونقل عنه أيضاً الصَّفْدِيُّ^(٤) فقال : " والمفعول به ، قال الشيخ جمال الدين ابن الحاجب : هو ما وقع عليه فعل الفاعل ، قال النيلي في الشرح : يريد بالوقوع التعلق لا المباشرة وإلا لخرج مثل : أردت الطلاق ؛ لعدم المباشرة واحترز بقوله : " عليه " من الظرف ؛ لأن الفعل يقع فيه لا عليه ، ومن المفعول له ، فإنَّ الفعل يقع لأجله ، ومن المفعول معه ؛ لأنه يقع معه لا عليه ، ومن المفعول المطلق ؛ لأنه نفس الفعل الواقع من الفاعل ، وقيل : المفعول به : هو المقول في جواب من سأل بمن تعلق هذا الفعل ؟ فيقول المجيب : بزيد ، فلتقيده في السؤال والجواب بالباء سمي المفعول به " .

(١) انظر التحفة الشافية في شرح الكافية لوحة ه .

(٢) شرح الدرّة الألفية للرعيني ج٢ لوحة ٧٧ أ .

(٣) التحفة الشافية لوحة ٦٦ .

(٤) الغيث المسجم ١/٢٣٣ .

وهذا هو نصُّ عبارة النَّبْلِيِّ في " التحفة الشافية " (١) .

وممن نقل عنه عن المتأخرين البغدادي (٢) حيث قال : " وقال النبلي في شرح هذا الكتاب : من جر " سهيل " نصب طالعاً حالاً من حيث ؛ لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة . والتقدير : حيث سهيل طالعاً فيه ، وحيث مفعول ، وأن جعلت " ترى " بمعنى " تعلم " كان " طالعاً " (٣) مفعولاً ثانياً ، ولا يجوز أن يكونَ حيثُ ظرفاً؛ لفساد المعنى .

غير أن استاذنا الكبير عبدالسلام هارون - رحمه الله - نسب هذا النص للبلبي (٤) في حين أنه أشار في الهامش أن نسخة " ط " جاء فيها " النبلي " ولست أدري لماذا عدل استاذنا عن النبلي إلى البلبي ؟ مع أن هذا النص ورد للنبلي في كتابه " التحفة الشافية في شرح الكافية " لوحة رقم ١٢٤ ، ومما يؤيد أن هذا النص للنبلي ما نقله البغدادي نفسه في " شرح أبيات مغنى اللبيب " منسوباً إلى النبلي " حيث قال : " ونقل عن النبلي أن " طالعاً " حال من " حيث " ، لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة ، والتقدير : حيث سهيل طالعاً فيه ، و " حيث " مفعول " ترى " وأن جعلت " ترى " بمعنى " تعلم " ، كان " طالعاً " مفعولاً ، ولا يجوز أن يكون " حيث " ظرفاً لفساد المعنى "

(١) انظر لوحة ٤١ .

(٢) خزانة الأدب ١٥٦/٣ بولاق ، ٦/٧ هارون عند قول الشاعر :

" أما ترى حيث سهيل طالعاً "

(٣) جاء في الكتاب " طالباً " ، والمثبت من " التحفة الشافية " لوحة ١٢٤ .

(٤) انظر خزانة الأدب ٦/٧ ت / هارون .

انتهى" (١) .

ومِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُ أيضاً يس العليمى (٢) ، والشنقيطى (٣) ، وكل ذلك موجود
بنصه فى كتابه " التحفة الشافية فى شرح الكافية " ولولا خشية الإطالة المملة
لذكرت ذلك بالتفصيل ، ولكننى أثرت الإحالة رفقا بالقارئ الكريم .

وللتحفة الشافية نسخ عديدة فى أماكن متعددة ، فمنها نسخة يكى جامع
باستانبول رقم (١٠٨٧) ، ولدى مصورة منها ، وهى التى اعتمدت عليها فى
تقويم نصوص شرح الدرّة الألفية ، ومنها كذلك نسخة دار الكتب المصرية رقم
(١٠٠٥) نحو ، ولدى مصورة منها ، ونسخة شستربتى بديلن رقم (٣٦٣١)
ولدى مصورتها ، ونسخة مكتبة الحرم المكى رقم (١٢٨) نحو ، ونسخة سليم
أغا بتركيا رقم (١١٥٤) ، ونسخة الأسكوريال رقم ٢١ ، ويوجد الجزء الأول منه
فى المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم
تحت رقم ٢١٥٣ = ٤١٥ .

ولعل فى كثرة نسخها واختلاف أماكن وجودها ما يفيد أنها كانت فى يوم
من الأيام واسعة الانتشار .

(ب) الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية :

وهوموضوع الدرس والتحقيق وسأحدث عنه بالتفصيل فيما بعد .

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٣/٣ .

(٢) حاشية يس العليمى على التصريح ١٢٧/١ .

(٣) الدرر اللوامع ١٧٣/٢ .

ثالثاً : كلمة عن الدرّة وصاحبها

(أ) الدرّة الألفية :

تعد الدرّة الألفية في علم العربية من أبرز مؤلفات ابن معط ، وذلك لسلاستها وجودة إحكامها في صياغة القواعد النحوية والصرفية ، فكانت بحق ، كما قال فيها الشريشي وهو أحد شراحها : " هذه الأرجوزة البديعة الفصيحة شاهدة له بسعة العلم وجودة القريحة ، إذ نظم فيها علم العربية نظم الجواهر في السلك ، وخلصها من الحشو تخليص الذهب عند السبك ، فهي كما قلنا فيها :

أجمل ما في الكتب النحوية	الدرّة المنظومة الألفيـة
جليـلة في قدرها كـبـيـرهـ	لكونها في حجمها صغـيرهـ
واختصرت ما في طـوال الكتب	قد ضبـطت أصول علم الأدب
واشتهرت في الناس أي شهرة	من أجل ذاك لقبـت بالدرّة
فذكره يبقى بها ويحيـا	نظمها الشيخ الإمام يحيى
وحيثما حلت من الأمصار	على مرور الدهر والأعصار
عليه من علامة إمام ^(١)	فرحمة الله مع السلام

ومن أهم السمات البارزة لهذه الألفية أن مؤلفها كان كثيراً ما يضمن نظمه الشواهد النحوية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمنها قوله في بحث حروف

الجر (٢) :

وسيبويه جـر بعد لولا	لولاك لولاه رأه أولـى
كقوله : كم موطن لولايـا	وابن يزيد رد هذا الرايـا

(١) انظر شرح الشريشي ١ ، ٢ ، ٤ (رسالة دكتوراه) .

(٢) انظر الدرّة الألفية لوحة ١٥ .

واجرر بحتى نحو حتى مطلع ويعد مذ ومنذ ان شئت ارفع
فقوله : " كم موطن لوليا " شاهد معروف ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو
من شواهد الكتاب ^(١) ، وقوله : " نحو حتى مطلع " وهو نص الآية الخامسة من
سورة القدر ، ويطول بنا الحديث لو حاولنا استقصاء هذه السمة ولكن ما
ذكرناه فيه كفاية .

ومن السمات البارزة أيضاً أن صاحبها نظمها من بحرى الرجز والسريع
وهذه عادة غير مألوفة فى النظم ، يقول ابن القواس : " واعلم أن الطريقة التى
ارتكبها يحيى لم تسلكها العرب ، إذ ليس فى نظمها قصيدة من بحرين " ^(٢) .
ولكن اختيار ابن معط لهذين البحرين يدل على حسه الموسيقى
المرهف ، فالبحران متقاربان فى الوزن حتى إنه ليقع الخاط بينهما فى بعض
الأحيان ^(٣) حيث إن تفاعيل مشطور الرجز قريبة جداً من تفاعيل
مشطور السريع وذلك أن مشطور الرجز هو " مستفعلن مستفعلن -
مستفعلن " ، ومشطور السريع " مستفعلن - مستفعلن مفعولات " ، ففى كُلاً
واحد منهما ثلاثة أجزاء ثم أن التفعيلتين الأوليين فى كل منهما متحدتان
وإنما الخلاف فى التفعيلة الثالثة ، وما أقرب هذه من تلك ، فنهاية مشطور
الرجز " مستفعلن " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مجموع ، ونهاية مشطور
السريع " مفعولات " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مفروق فكل واحد منهما
مركب من سببين ووتد وهذا أشد ما يكون من المشابهة بين هذين
البحرين ، يقول الشريشى : " ولذلك لا يكاد يفرق بينهما إلا الماهر

(١) الكتاب ٢/٣٧٤ هارون .

(٢) انظر شرح ابن القواس لوحة ٦ .

(٣) انظر الخزانة ١/٣٦٧ بولاق ، والفصول الخمسون ٣٤ .

بالعروض" (١)

ب- نبذة موجزة عن صاحب الدرّة (الإمام ابن معط) :

كنت أود أن استفيض في ترجمة هذا الإمام الرائد غير أنني أثرت الإيجاز ، لأن بعض العلماء الأجلاء قد سبقني إلى ذلك (٢) ، ولكن هذا لا يعفى الباحث من إعطاء صورة موجزة عن هذا الرجل العظيم ، وسأكتفى هنا بما ذكره الشريشي في مقدمة شرحه للدرّة حيث قال (٣) :

" قائل هذه الأرجوزة هو زين الدين أبو زكريا يحيى بن معط بن عبدالنور المغربي الأصل والمنشأ ، الزواوي القبيلة ، الجزائريّ البلد ، اشتغل بالعربية في المغرب على شيخه أبي موسى عيسى بن يلبخت الجزولي فتمهر فيها ، ثم رحل إلى بلاد المشرق فتلقى المشايخ ويأخذ العلماء وناظر الفضلاء ، ثم أقام بدمشق فولاه الملك المعظم النظر في مصالح الجامع ، وفي ذلك الوقت نظم هذه الأرجوزة ، وكان معاصراً لتاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي البغدادي فكانا في عصرهما رئيسي أهل الأدب في دمشق ، فلما توفي الملك المعظم نقل الملك الكامل أبا زكريا إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي رحمه الله بها يوم الاثنين سنة ثمان وعشرين وستمائة آخر يوم من ذي القعدة ، ودفن يوم الثلاثاء أول يوم من ذي الحجة بالقرافة ، وكان رحمه الله مبرزاً في علم

(١) انظر شرح الشريشي ٢٣/١ .

(٢) أمثال الدكتور محمود الطناحي في (الفصول الخمسون) صفحة ١١ فما بعدها ، والدكتور عبدالله الحسيني هلال في (شرح الدرّة الألفية في علم العربية) لابن القواس صفحة ٢ (مخطوط ، رسالة دكتوراه) ، والدكتور محمد سعيد في شرح الشريشي (مخطوط ، رسالة دكتوراه) .

(٣) انظر شرح الشريشي ٢/١ ، ٢ (رسالة دكتوراه) .

الأدب ، قادراً على النظم للعلوم ، نظم هذه الأرجوزة ونظم العروض ، وشرع فى نظم كتاب الصحاح للجوهري فتوفى قبل إتمامه ، وله من التأليف غير المنظومة كتاب الفصول ، وهو كتاب حسن ، وتعليقات على أبواب الجزولية وأمثلة لمسائلها ، وغير ذلك من مسائل متفرقة فى أبواب العربية (١) ، ومن وقف على تصانيفه المنظومة والمنثورة علم غزارة علمه ، وقوة فهمه ، وجودة طبعه وفصاحة نظمه .

ج شروح الدرّة الألفية :

الدرّة الألفية صغيرة فى حجمها كبيرة فى قيمتها العلمية ، فقد ضمنها ابن معط جميع أبواب النحو والصرف ، " ولكونها شعراً جاءت الأبواب الواقعة فيها مقفلة ، والفصول والفروع الداخلة تحتها مجملّة ، فقارئها إن كان مبتدئاً محتاج إلى فتح تلك الأبواب وضبطها ، وإن كان شادياً متشوق إلى تفريع تلك الفصول وبسطها " (٢) فأقبل العلماء على شرحها وتحليلها للراغبين فى ذلك . وإليك أسماء هذه الشروح التى عثرت عليها مرتبة - بقدر الإمكان - حسب وفيات المؤلفين :

١- شرح الدرّة الألفية لنجم الدين محمد بن أبى بكر بن على الموصليّ الشافعيّ المعروف بابن الخباز المتوفى سنة ٦٣١ هـ (٣) .

(١) انظر تفصيل مؤلفته فى الفصول الخمسون ٢٦ .

(٢) انظر شرح الشريشى ١/١ ، ٢ .

(٣) انظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه ٤٨ ، وطبقات الشافعية لاسنوى ٤٩٩/١ ، وهديّة

العارفين ٥٢٣/٢ ، ومعجم المؤلفين ١١٤/٩ ، وتاريخ الأدب العربى فى العراق من سنة

٦٥٦-٩٤١ هـ) للمحامى عباس العزاوى ص ١٥٧ .

٢- الغرة المخفية فى شرح الدرّة الألفية لشمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد ابن معالى بن منصور بن على بن الخباز الأربلى الموصلىّ النحويّ الضرير ، المتوفى سنة ٦٣٩ هـ ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبدالرحمن أحمد محمود الكبش (رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٥ م) وجاء فى شرح الشريشى ما يفيد أن لابن الخباز الضرير شرحين على الدرّة حيث قال الشريشى : " وقال ابن الخباز فى أحد شرحيه : إن اللام متعلقة بـ " اقتضوا " وقال فى الشرح الآخر : إنها متعلقة بـ " حدا " أو " اقتضوا " أو " أجعل " وهو أولى ، وهذا فيه نظر بل الأولى ألا تتعلق بـ " أجعل " البتة ، لأن علمهم هو علة سؤالهم أن يجعل لهم لا علة جعله لهم " (١) . وقد طبع جزء منه بتحقيق حامد محمد العبدلى ، دار الأنباء ، بغداد . الرمادى

٣- شرح الدرّة الألفية لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوى (٢) ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ (٣) .

٤- شرح الدرّة الألفية لعز الدين أبى قرشت الحسن بن عبدالمجيد بن الحسن المعروف بسعفص المراغى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ (٤) .

٥- الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية ، لتقى الدين أبى اسحاق ابراهيم ابن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم بن ثابت الطائى النيلي ، من علماء القرن

(١) انظر شرح الشريشى ٢٨/١ .

(٢) انظر إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ١٢٠/٣ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٦٧/١ .

(٤) انظر تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطى ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٧٣ ، ٧٤ .

السابع الهجرى ، وهو موضوع البحث .

٦- التعليقات الوفية بشرح الدرّة الألفية ، لجمال الدين أبى بكر محمد بن أحمد ابن محمد بن عبدالله بن سحمان الوائلى البكرى الأندلسى الشريشى ، المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) ، وقد قام الدكتور محمد سعيد بتحقيق الجزء الأول منه (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٦ م) .

٧- الدرّة الألفية فى شرح الدرّة الألفية لمجهول . ولهذا الشرح نسختان : الأولى : بمكتبة شهيد على بالمكتبة السليمانية بتركيا تحت رقم (٢٤٠٥) ، نسخت عام (٦٨٦ هـ) ولدى مصورة منها .

الثانية : بالمتحف العراقى تحت رقم (١٣٥٣) (١) ، وهى مبتورة من أولها وآخرها ، ولدى مصورة منها أيضاً .
وقد رمزت له فى أثناء البحث والتحقيق بقولى (شرح مجهول المؤلف) .

٨- شرح الدرّة الألفية فى علم العربية لعز الدين أبى الفضل عبد العزيز ابن جمعة بن زيد القواس الموصلى ، المتوفى سنة (٦٩٦ هـ) ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبد الله الحسينى أحمد هلال (رسالة دكتوراه بكلية اللغة بالأزهر عام ١٩٧٨ م) ، وقد طبع بتحقيق الدكتور على موسى الشوملى عام ١٤٠٥ هـ نشر مكتبة الخريجي بالرياض .

(١) انظر المخطوطات اللغوية فى مكتبة المتحف العراقى للنقشبندى ٢٨ .

- ٩- شرح الدرّة لبدر محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي ، المعروف بأبن النحوية^(١) المتوفى سنة (٧١٨ هـ) ، وسماه « حرز الفوائد وقيد الأوابد » وقد أفاد منه الرعيني في شرحه للدرّة الألفية وعول عليه كثيراً . (٢)
- ١٠- شرح الدرّة الألفية لشهاب الدين أحمد بن محمد عبد الوالى بن جبارة المقدسى المرداوى الصالحى ، المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) . (٣)
- ١١- شرح الدرّة الألفية للجزرى عبد المطلب بن المرتضى الحسينى الشريف ، المتوفى سنة (٧٣٥ هـ) . (٤)
- ١٢- شرح الدرّة الألفية لزين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الوردى الشافعى ، المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) .
واسم هذا الشرح " ضوء الدرّة " (٥) ، غير أننى وجدت على غلاف شرح ابن القواس المحفوظ بمكتبة لاله لي بالسليمانية بإستانبول بتركيا رقم (٣٢٧٩) أسماء شروح الدرّة الألفية التى وقف عليها كاتبها ، ومنها شرح زين الدين ابن الوردى ، وسماه " بالدرّة الشفية على الألفيّة " .
- ١٣- شرح الدرّة الألفية للرعينى أحمد بن يوسف بن مالك الألبيرى الغرناطى ،

(١) انظر البغية ١ / ٢٧٢ ، والوافى بالوفيات ٢٣٥/٥ ، والدرّة الكامنة ٥ / ٥٧ ، وهديّة العارفين ١٤٣/٦ ، ويعمل على تحقيقه أحد طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى .

(٢) انظر شرح الرعيني لوحة ٦٨ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٩٤ الخ .

(٣) انظر كشف الظنون ١ / ١٥٥ ، والأعلام ١ / ٢١٤ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ١٢٥ ، وطبقات المقسرين للداوودى ٨١/١ .

(٤) كشف الظنون الموطن السابق ، ومعجم المؤلفين ٦ / ١٧٦ ، والأعلام ١ / ٢١٤ ، ودرّة الحجال ٤١٤/٢ .

(٥) البغية ٢ / ٢٢٦ ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٧٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ٣ ، وكشف الظنون الموضع السابق ، وهديّة العارفين ٥ / ٧٨٩ .

أبو جعفر الأندلسي ، المتوفى سنة (٧٧٩ هـ) (١) ، وهو كما ذكر المستشرق بروكلمان (٢) موجود بمكتبة برلين الوطنية برقم (٦٥٥٤) ، ولدى مصورة منه ، وهو الجزء الثاني من الشرح حيث يبدأ بالظروف وينتهي بمبحث الضمائر ، وهو شرح جليل عول صاحبه على شرح ابن النحوية كثيراً كما سبقت الإشارة إليه ، وذكر بروكلمان أيضاً أنه في بودليانا برقم ١٢٠١/١ ، ١٢٠٩ ، ٢٠٩/٢ ، وفي الأمبروزيانا برقم ٤٤ ، ولم أتمكن من تصوير ما في هاتين المكتبتين .

١٤- شرح الدرّة الألفية للهواري محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي المالكي ، أبي عبدالله الأعمى النحوي ، المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) قيل : إنه في ثمانية مجلدات ، وقيل : في ثلاثة مجلدات (٣) .

١٥- الصدفة المليّة بالدرّة الألفية ، لأكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد البابرّي الحنفي ، المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) . (٤)

١٦- شرح الدرّة الألفية لأبي المحاسن يوسف بن الحسن بن محمد الحموي الشافعي ، المتوفى سنة (٨٠٩ هـ) .

وقد اختلف أصحاب التراجم في هذا الشرح ، فبعضهم يجعله شرحاً لألفية ابن معط (٥) ، وآخرون يجعلونه شرحاً لألفية ابن مالك (٦) .

(١) البغية ٤٠٢/١ ، ودرّة الحجال ٦٢/١ .

(٢) تاريخ الأدب العربي ٣٠٦/٥ .

(٣) انظر كشف الظنون الموضع السابق ، وشذرات الذهب ٢٦٨/٦ .

(٤) طبقات المفسرين للداودي ٢٥١/٢ ، والبغية ٢٣٩/١ ، وكشف الظنون الموضع السابق ، والأعلام ٤٢/٧ .

(٥) انظر الضوء اللامع ٣٠٩/١٠ ، والبدر الصالح ٣٥٢/٢ ، وهديّة العارفين ٥٥٩/٦ ، والأعلام ٢٩٢/١٣ .

(٦) البغية ٣٥٥/٢ ، وشذرات الذهب ٨٧/٧ ، وكشف الظنون ١٥٣ .

١٧ - نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معطي لزين الدين شعبان بن محمد الأثاري ، المتوفى سنة ٨٢٨ هـ (١) .

ويعد فهذه هي شروح الدرّة الألفية في علم العربية التي عثرت عليها في كتب التراجم والفهارس العامة للمكتبات ، ولا أزعـم أنني قد استقصيت جميع الشروح ، فـلعل الأيام تكشف لنا عن شروح أخرى لهذه الألفية ، فـالبحث العلمي لا يعرف الكلمة الأخيرة ، فكل يوم بل كل ساعة نسمع أو نرى أشياء مستجدة لم نكن قد سمعنا بها في آبائنا الأولين .

(١) نكره الدكتور محمد السعيد عبد الله عامر في مجلة عالم الكتب المجلد العاشر / العدد الثاني شوال ١٤٠٩ هـ ص ١٩١ .

رابعاً : الصفوة الصفية

الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية هو موضوع البحث وسأتحدث عنه وفق النقاط التالية :

١- وصف المخطوط :

قد اعتمدت فى تحقيق " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية " على نسختين : الأولى : وهى محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة - على ساكنها أفضل الصلاة وأتمّ التسليم - تحت رقم (١٤٣) نحو ، ومنها نسخة مصورة ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم (١٦٠) نحو ، وفى مركز إحياء التراث بمكة المكرمة ميكروفيلم عن معهد المخطوطات لهذه النسخة تحت رقم (٥٢) نحو ، وتقع هذه النسخة فى (٢٥٢) لوحة ، ومقاسها (١٦ × ٢٢.٥) سم ، وتحتوى كل صفحة منها على (٢١) سطر فى كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً .

وهى نسخة بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ منها فى أواخر ربيع الأول سنة (٧٠٨ هـ) ، وعلى هذه النسخة عدة تملكات منها :

- ١- على بن محمد الشهير بليثى زاده .
- ٢- ابراهيم أسد الله بن أحمد بيك .
- ٣- حسن باشا زاده السيد محمد سعيد .
- ٤- حسين بن على الحسينى ملكها سنة (٧١١ هـ) .
- ٥- وعليها تملك سنة (٧٩١ هـ) .
- ٦- وعليها وقفية لأحمد بن عصمة الله الحسينى عل خزانته .
- ٧- وعليها تملكات أخرى غير واضحة .

٨- وفي أسفل صفحة الغلاف ختم مكتبة عارف حكمت .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف كما يلي : " كتاب الصفوة
الصفية فى شرح الدرّة الألفية للنحو تأليف الشيخ الإمام العالم الفاضل العلامة
تقيّ الدّين أبى إسحاق إبراهيم بن عبيدالله بن إبراهيم بن ثابت الطّائىّ
المعروف بالتقنيوى (١) رحمه الله .

النسخة الثانية :

عُثرت عليها بمكتبة فاطمى بالمكتبة السليمانية باستانبول ، وتقع فى جزأين
بمجلد واحد ، عدد أوراقها (٣٢٢) ورقة ، ومسطرتها (٢١) سطرأ بكل سطر
(١٦) كلمة تقريبأ ، ومقاسها (١٩ × ٢٨.٥) سم .

وهى بقلم معتاد جميل ، كتبت أبيات الأرجوزة فيها بالمدار الأحمر ،
ليغاير الشرح المكتوب بالمداد الأسود ، كتبها نعمت الله بن حمزة العميدى
الحسينى النجفى للقاضى السيد محمد أفندى القاضى ببغداد والمشهدين
الشريفين والمفتى بالعراقين المنورين ، انتهى من الجزء الأول فى أوائل شهر
شوال سنة (٩٩٦ هـ) ، وانتهى من الجزء الثانى فى صفر سنة (٩٩٧ هـ) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة غلاف الجزء الأول هكذا " كتاب فيه شرح
الألفية المسمى بالصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية لابن معط رضى الله
عنه" وجاء فى بداية الجزء الثانى هكذا :

" الجزء الثانى من كتاب الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية تصنيف
المولى الشيخ الإمام العالم الفاضل الكامل العلامة إمام المتقدمين أفضل

(١) الحرف الذى يسبق القاف جاء خالياً من الإعجام ، فاجتهدت ورجحت أنه تاء ، والله أعلم .

التأخرين ، حجة العرب لسان الأدب تقي الملة والحق والدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبيدالله بن ثابت الطائي تغمده الله برحمته .
وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة وقفية للسلطان الغازي محمود خان .

وهي موجودة بمكتبة فاتح بالمكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم (٤٩٢٨) . ومما يلاحظ على هذه النسخة كثرة التصحيف والتحريف والسقط مما سترى بعضاً منه في قابل البحث إن شاء الله .

تبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بما يأتي :

" الحمد لله مانح كل عطية وغافر كل خطية .. ، وبعد فإنني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعاني وثيقة القواعد والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ولا ترشد إلى نهج الصواب ... » .
وتنتهي بقوله : " ويوجد في كثير من النسخ " والخمسائة " بتعريف الخمس وتنكير المائة ، وهو قبيح من جهة إضافة المعرفة إلى النكرة ، وقد حكى الأخفش مثل ذلك عنهم : النصف درهم .. في كتاب المسائل الكبيرة " .

وقد اتخذت نسخة مكتبة عارف حكمت أصلاً ؛ لأنها أقدم من نسخة "فاتح" حيث تم نسخها عام ٧٠٨ هـ ، فهي أقرب إلى المؤلف ؛ ولأنها قد سلمت من كثرة التحريف والتصحيف والسقط الشيء الذي منيت به نسخة " فاتح " كما سترى شيئاً منه في الحاشية عند المقابلة بينهما إن شاء الله ؛ ولأن نسخة عارف حكمت مقروءة على أحد الشيوخ ومصححة كما يظهر على بعض

صفحاتها ولا سيما الصفحات الأولى منها (١) .

لهذا كله اعتمدها أصلاً ، ونسخة " فاتح " مكملة لها ، وقد رمزت لها في

تعليقاتي بالرمز " ف " إشارة إلى مكتبة " فاتح " .

على أنني أود أن أشير هنا إلى أنني قد أفدت كثيراً من كتاب النيلي
الآخر الموسوم بالتحفة الشافية في شرح الكافية في تقويم بعض نصوص شرح
الدرة الألفية ، كما أفدت من الشرح مجهول المؤلف ، ذلك الذي نقل صاحبه عن
شرح النيلي للدرة الألفية الشيء الكثير ، وقد أشرت إلى كل ذلك في تعليقاتي
بالحاشية .

٢- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

يمكننا أن نستدل على أن كتاب " الصفوة الصفة في شرح الدرة الألفية "

للنيلي بالأدلة الآتية :

١- ذكر ابن قاضي شهبه أن له شرحاً على ألفية ابن معط (٢) .

٢- أن الآراء والنصوص التي نقلها صاحب الشرح مجهول المؤلف وعزاها

للنيلي موجودة في هذا الشرح مما يدل على أن الكتاب له لا لغيره

ولنضرب لذلك أمثلة منها :

(أ) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف في قول المصنف :

يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معط بن عبدالنور

" قال ابن الخباز : يجوز أن يكون " راجي " هاهنا مرتفعاً بـ " يقول " :

(١) انظر اللوحات من (١ - ٢٤) .

(٢) طبقات ابن قاضي شهبه لوحة ١٣٩ .

ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكنت ياءه للضرورة ، وقال النيلي : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة ، وبتقدير كونه نكرة يلزم أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاؤه مختصاً بزمان دون زمان ، وليس مراده ؛ لأن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضي والحال والاستقبال ، وأقول : هذا حق ... " (١) .

وهذا موجود في " الصفوة الصفية " (٢) بتصرف يسير .

(ب) وقال أيضاً " جعل ابن الخباز " ابن عبدالنور " صفة لمعط ، وتثوين معط ضرورة ، لأن العلم إذا وصف بابن مضافاً إلى علمٍ وجب حذفُ تثوينه لكثرة الاستعمال .. ، وقال النيلي : الأولى أن يكون بدلاً لا صفةً ، لئلا يلزم ارتكاب الضرورة التي هي على خلاف الأصل .. ، أقول : وهذا حق " (٣) .

(ج) وقال كذلك في قول المصنف :

فقلت غير آمن من حاسد أو جاهل أو عالم معاند

" وابن الخباز جعل هذا الترديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح

أن يقال : فقلت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيلي : ليس في الأقسام تداخل ، لأن الحاسد قد يخلو من الجهل والجاهل قد يخلو من الحسد ، والمعاند قد يخلو من الحسد " (٤) .

(١) انظر : الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .

(٢) انظر لوحة رقم (١) .

(٣) الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .

(٤) المصدر نفسه .

وكل ذلك موجود في الصفة الصفية (١) ، وغيره كثير (٢) ، وهو دليل قاطع وبرهان ساطع على أن هذا الشرح للنيلى لا لسواه .
٣- يضاف إلى كل ما سبق أن الكتاب منسوب إلى المؤلف على غلاف نسختي الكتاب .

٣- الدوافع إلى تأليفه :

قد صرح المؤلف في مقدمته بالدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الشرح فقال بعد الثناء على الله والصلاة على رسوله : " وبعد فإنني رأيتُ الأرجوزة الموسومة بالدرّة الألفية دقيقة المعاني وثيقة القواعد والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ، ولا ترشد إلى نهج الصواب ، والتمس مني طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن معانيها ويطبّق ألفاظها ، ويغري بها حفاظها ، فأجبتهم إلى ذلك ، راجياً من الله لا من سواه جزيل الثواب ، إنه يرزق من يشاء بغير حساب .. وسميتها " الصفة الصفية في شرح الدرّة الألفية " .

٤- المنهج الذي سلكه في هذا الشرح :

من أهم السمات التي اتسم بها كتاب " الصفة الصفية في شرح الدرّة الألفية " ما يلي :

أ- ارتباط شرحه بلفظ الدرّة الألفية كما وعد بذلك في مقدمته ، ولا يعنى هذا أنه لم يفِ موضوعات الألفية حقها من الشرح والتحليل ، وإنما يعنى أن

(١) انظر لوحة ١ .

(٢) انظر مثلاً لوحة ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ من الشرح مجهول المؤلف .

المصنف إذا أعطى الموضوع حقه .. فإن الشارح لا يتزيد ولا يستطرد خشية الإطالة المملة ، كما أنه يلتزم بترتيب صاحب الألفية فلا يقدم ولا يؤخر ، فجاء شرحه وسطاً بين شروح الدرّة التي وقفت عليها ، فهو خال من التطويل الممل والإيجاز المخل .

ب- الربط بين الأبواب :

حرص النيلي في كثير من الأحيان على أن يربط بين أبواب الدرّة الألفية المتوالية موضحاً الصلات والعلاقات بينها ، ومبيناً حكمة هذا الترتيب وجودة التنسيق ، وإليك بعض النماذج التي تؤكد هذه الحقيقة :

١- قال في باب الحال : " إنما ذكر الحال بعد الظرف ؛ لشبهها به إذ كانت مقدرة ب " في " كما أن الظرف كذلك ، وتعمل فيها المعانى كما تعمل في الظرف كما يأتى ذكره ، والشئ يذكر عقيب الشئ ، إذا قاربه أو شاركه في بعض الأوصاف ، وكذلك ذكر الظرف بعد المصدر ؛ لأن منه ظرف الزمان وهو يدل عليه الفعل بوضعه كما يدل على (١) المصدر بحروفه " (٢) .

٢- وقال في باب المفعول له :

" وإنما ذكر المفعول له بعد التمييز وحقه التقديم ، لأن التمييز له شبهة بالحال ؛ لتكثيره .. ، والحال مُشَبَّهٌ بالظرف ، والفعل أدلُّ على الظرف من المفعول له " (٣) .

٣- وقال في مبحث الخبر :

(١) هكذا في النسختين والأظهر " عليه " لأن الحديث عن الظرف .

(٢) انظر ٧٣ / ب .

(٣) انظر ١٩ .

" لما ذكر المبتدأ وبيّن أصنافه من المعرفة والنكرة على انفراده ، وبيّن شروط الابتداء فى النكرة أخذ يبين أصناف الخبر من كونه مشتقاً أو جامداً " (١) .

ج - وقد يجعل النيلي تحت الأبواب فصولاً ومسائل ، وهذه التقسيمات لها نماذج كثيرة فى الكتاب ، وسأكتفى بالإشارة إليها إيثاراً للإيجاز (٢) .
د - استخدام الأسلوب التعليمي كقوله : " فإن قيل " :

ينتهج هذا الأسلوب الشراح والمؤلفون لتوضيح الأحكام والمذاهب والعلل، ولدفع ما قد يوجه إليها من اعتراضات أو شبهات وبذلك ترسخ فى الأذهان بطريقة شائقة جذابة ، وإليك بعض النصوص التى تبين ذلك :

١- قال فى معرض حديثه عن تعريف الفعل (٣) : " وقد قيل فى حده : كلمة تدل على معنى فى نفسها وزمان معين من الثلاثة لوجود ذلك المعنى بالوضع ، وهذا لا يرد عليه مثل (الصبوح) : فإنه وإن دل على معنى وزمانه لأن زمانه . ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، فإن قيل : المبهم نحو " يفعل " لا يتعين زمانه . قلت : قد حصل الامتياز عن الماضى ، وأما المضارع فجميع الألفاظ لا تدل لنواتها ، بل بإرادة المطلق لها ، ثم المتكلم بها إذا أطلقها فلا بد أن يريد أحد الزمانين بعينه .. ، فإن قيل : (نعم وبئس ، وفعل التعجب) لا يدخل فى هذا التعريف ، قلت : المراد ما كان باقياً على أصالته ، وهذه الأفعال لها دلالة على الزمان فى أصل وضعها " .

(١) انظر لوحة ١٢٧ أ .

(٢) انظر مثلاً لوحة ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) انظر لوحة ٧ ب .

٢- وقال في معرض حديثه عن نون التثنية^(١) : " فإن قيل : إذا كانت النون عوضاً من الحركة والتنوين فينبغي أن تحذف مع الألف واللام كما يسقط التنوين ، وأن تثبت مع الإضافة كما تثبت الحركة .

فالجواب أن هذه النون بالنظر إلى كونها عوضاً من الحركة تثبت الألف واللام ثبوت الحركة تغليباً لجانب الحركة ، وبالنظر إلى كونها عوضاً من التنوين تسقط في الإضافة سقوط التنوين تغليباً لجانب التنوين في الإضافة ... ، فإن قيل : فالمبهمات لا تنوين فيها ولا حركة ومع ذلك يدخل النون في تثنيتهما نحو (هذان ، واللذان) .

قلت : النون في (هذان) عوض من ألف (هذا) الأصلية ، فإنها سقطت لسكونه وسكون ألف التثنية ، وكذلك ياء (الذي) أيضاً سقطت ؛ لسكونها سكون ألف التثنية ، فالنون عوض من الحرف الساقط .
(هـ) القياس :

القياس كما قيل هو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " (٢) ، ولا يستطيع أحد أن ينكره قال ابن الأنباري : " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة " (٣) .

(١) انظر لوجه ١٩ ب

(٢) انظر الإعراب في جدل الأعراب ٤٥ ، والاقتراح ٥٥ .

(٣) انظر الفصل الحادي عشر من لمع الأدلة ٩٥ .

وإذا تأملنا كتاب " الصفوة الصفة " وجدناه زاخراً بهذا القياس ، وإليك

بعض النصوص :

١- قال في إعراب الأمثلة الخمسة " إنَّ المعنى الذى لأجله أعرب المضارع موجود فى هذه الأمثلة من غير مانع فتكون معربة بالقياس على غيرها من الأفعال المعربة " (١) .

٢- وقال فى تثنية " خصية وألية " : " أما " خصية ، وألية ، فمن العرب من يقول : " خصي ، وألي " فلا شذوذ فى تثنيته بغير تاء على هذه اللغة ، فأما من قال " خصية وألية " فحذف التاء فى التثنية شاذ ، والقياس أن يقول " خصيتان وأليتان " مثل " قائمتان " بإثبات التاء ، لأن المثنى يجرى مجرى المفرد فى احتياجه إلى علامة التأنيث ، فلو حذف تاء لوقع لبس بين تثنية المذكر والمؤنث " (٢) .

٣- وقال أيضاً فى الأفعال المتعدية " وأما قوله : " فالحرف حتما ليس عنه يفصل " فليس على إطلاقه ، فإنك تقول : " قمت أن قمت " ، وقمت لأن قمت " قياساً مطرداً فى " أن " المصدرية الخفيفة والثقيلة (٣) .

(و) التعليل :

العلل هى التى يستدل ببيانها عند الخلاف حول حكم ما ، فيجعل العلماء وجودها دليلاً على وجود الحكم كما يجعلون عدمها دليلاً على عدمه ، فهى تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا ، إلا أنَّ الغالب فى علل النحو العِللُ التعليميَّةُ

(١) انظر لوحة ١/٣٧ .

(٢) انظر لوحة ١/٢١ .

(٣) انظر لوحة ١/٦٢ .

والقياسية^(١) ، أما العلل الجدلية فتغلب عادة على الذين لهم نصيب وافر من الثقافة المنطقية والأصولية ، والنيلي من أولئك الذين يعطون بهذه العلل الثلاث ، وإليك البيان :

١- ذكر أن جمع المؤنث السالم يشبه جمع المذكر السالم ، ولهذا حمل في جمع المؤنث السالم الفتح على الكسر ، لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر ، قال : " فلما كان بين جمع التأنيث وجمع التذكير من المشابهة ما ذكرنا حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل له في الرفع علامة تخصه وهي الضمة كما جعل للجمع المذكر في الرفع علامة خاصة وهي " الواو " ، ثم حمل نصبه على جره كما حمل نصب جمع التذكير على جره تسوية بين الأصل وفرعه " (٢) .

٢- ذكر الأسباب المانعة للاسم من الصرف ، ثم قال : " فإذا اتصف الاسم بوصفين منها ، أو وصف يقوم مقام وصفين صار فرعاً على الاسم الذي لا يوجد فيه شيء منها أصلاً ، فصار حينئذ بينه وبين الفعل مناسبة ، فإن أرادوا أن يحققوا المشابهة التي بينه وبين الفعل سوّوا بينهما في امتناعه من التثوين والجر لامتناعهما من الفعل " (٣) .

٣- وقال في حذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر : " إنما حذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر ، لأنهم حملوا المجزوم الصحيح على الأمر فسكنوه ، كذلك حملوا فعل الأمر المعتل في الحذف على المعتل في الجزم ، فالسكون في الجزم حملاً على الأمر ، والحذف في الأمر حملاً على الجزم " (٤) .

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٤ .

(٢) انظر لوحة ٢٣ / ب .

(٣) انظر لوحة ٥٣ / أ .

(٤) انظر لوحة ٢٨ / ١ .

٤- وقال فى بيان " الكلمة " و " الكلام " : " وكان الواجب أن يبدأ بتعريف " الكلمة " قبل تعريف " الكلام " ، لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته ، وإنما بدأ بالمركب الذى هو " الكلام " لشرفه ، لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد إذ كان المركب يفيد جميع ما يفيد أفرادهُ وزيادة على ذلك ، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات " (١) .

٥- وقال فى مبحث المفعول له : " وأما قوله " جئتُ زِيداً قَتْلَهُ " فإن القتل متأخر عن المجرى فكيف يكون علة له ؟ فيقال : إن المفعول له علة غائية ، والعلل الغائية متأخرة عن الفعل لكن تصور القتل فى النفس هو الباعث على المجرى المؤدى إلى القتل ، وكذا إذا قلت : " ضربته تأديباً " ، فإن تصور التأديب وتعقله هو الباعث على الضرب ، ووجود التأديب هو الحاصل بالضرب ، فتصور التأديب علة فى الفعل ، والفعل علة فى حصول التأديب " (٢) .

وقال كذلك : " وقد ذكر لنصب المفعول له ست شرائط : الأولى : كونه " مقارناً للفعل : يريد فى الوجود كقولك : " جئتُك مخافة الشر " ، فإن المخافة مقارنة للمجرى فى الوجود ، وإنما كان المفعول له مقارناً للفعل لأنه علة ، والعلة لا تنفك عن المعلول " (٣) .

هذه العلة التى امتلأ بها شرح النبلى هى نتاجٌ وأثرٌ من آثار الثقافة الفلسفية المنطقية ، فهو لا يكتفى بالتعليل المجرد وإنما يتعمق بطابع فلسفى ومنطقى ، استمع إليه يقول فى مبحث " خَوَاصُّ الأَسْمَاءِ وعلاماتها " " لما ذكر حدَّ الاسم وعرفه به أراد أن يعرفه بعلامات تختصُّ به ، ليعرف الشئ بحده وخاصته ، والفرق بين الحد والخاصة أن الحد يكون بذاتيات المحدود حتى لو انتفى شئ منها لانتفى المحدود ، ألا ترى أنه لو انتفت دلالة الاسم على معنى

(٢) انظر لوحة ٥ / ب .

(٣) انظر لوحة ٧٩ ب .

في نفسه لاننتفت حقيقة الاسم ، وأما الخاصة فلا يلزم من انتفائها انتفاء الاسم ، ألا ترى أن الألف واللام لو انتفى عن الاسم لم تنتف حقيقة الاسم ، بل متى وجدت لا توجد إلا في الاسم دون غيره " (١) .

فعملية التمييز بين الحدود والخواص عملية منطقية ، يقول الزجاجي : " ألا ترى أن الفلاسفة هم معدن هذا العلم - أعنى معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - .. " (٢) .

(ز) العروض والقافية في الشرح :

كان النيلي - رحمه الله - على دراية واسعة بعلمي العروض والقافية كما كان عالماً بالنحو ، وقد ظهر ذلك في أثناء الشرح حيث شرح بعض المصطلحات العروضية كمشطور الرجز ومشطور السريع ومثل لها بأبيات شعرية ، وقطع هذه الأبيات ، وهذا ما لم نعهده في الكتب النحوية استمع إليه يقول : (٣) " قوله " عدتها ألف خلت " ليس بصحيح إنما عدتها ألفان ، لأن الذي جعله مصراعاً من بيت يجعله العروضيون بيتاً برأسه ، وذلك ظاهر في المشطور من الرجز ؛ لأنه إذا سقط شطره بقي الآخر بيتاً وهو في الأصل نصف بيت ، لكن يحتمل أن يريد ألف مزدوج أو ألف مماثل للتصريع ، لأن التصريع يكون في بيت واحد .. ، المشطور : الذي قد ذهب شطره أي : نصفه ، وهذا النوع هو العروض الثالثة من أعاريض الرجز ، وبيته :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا

وعدد حروفه أحدٌ وعشرون حرفاً ، وهي : (مستفعلن / مستفعلن مستفعلن) ثلاث مرات ولا شطر له ولا عروض ، فلما عدم العروض صارت العناية والقصد الضرب .. ، وقوله (أو ما يضاهيه من السريع) يريد أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع ، وهي أيضاً العروض الثالثة من السريع وهو المشطور منه ، وضربه وعروضه أيضاً واحد كما ذكرنا في

(١) انظر لوحة ٨ / أ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ٤٦ .

(٣) انظر لوحة (٤ ب ، ١٥) .

مشطور الرجز ، وأصله على ستة أجزاء فذهب شطره وهو ثلاثة أجزاء فبقى على ثلاثة أجزاء (مستفعلن - مستفعلن - مفعولات) ، فكرهوا الوقف على التاء لحركتها ، والقوافي جوامد للاستراحة فأبدلوا من التاء نوناً بعد سلب حركتها فصار (مفعولان) وبيته :

يا دار سلمى بين دارات العوج

....، ولمشطور السريع نوع آخر ضربه (مفعولن) ويسمى المكسوف ، وتفسير هذا اللقب أن أصله (مفعولات) فكسفوا التاء عنه بإزهاها فبقى (مفعولاً) فأبدلوا من الألف نوناً فصار (مفعولن) وبيته :

سيروا على اسم الله لا ترتدوا

وتقطيعه (مستفعلن - مستفعلن - مفعولن)

.. ومعنى " التصريح " أن يكون حرف الروى من نصف البيت الأول كحرف الروى من نصف الثاني كما يفعلون في أوائل القصائد .
كذلك نجد كثيراً من مصطلحات علم القافية في شرحه ، وذلك مثل الروى والتأسيس والردف والإيطاء والإقواء وسناد الردف ، وغيرها ، مما ستراه مبعوثاً في هذا الشرح مما يدل على اهتمامه بهذا العلم .

(ح) الحدود والتعريفات :

اهتم النيلي في شرحه للدرة الألفية بالحدود والتعريفات اهتماماً كبيراً ، فإذا ما ذكر المصنف حداً أو تعريفاً تناوله بالشرح والتحليل وإخراج المحترزات على طريقة أهل المنطق ، أما الأشياء التي لم يعرفها صاحب الألفية فعرّفها ويحدّها بحدود جامعة مانعة مع ملاحظة ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي مما يدل على تمكنه في اللغة كما كان متمكناً في النحو ، وإليك هذين المثالين :

(١) قال ابن معط في تعريف الحرف :

والحرف لا يفيد معنى إلا في غيره كهل أتى المعلى

وقال النيلي في شرحه « هذا من أحسن ما حد به الحرف ، فإنه أتى بهذه العبارة بين النفي والإثبات لغرض الحصر ، فإنه بقوله : « لا يفيد معنى » خرجت الأسماء المناسبة للحروف كَأَيِّنَ وَكَيْفَ ، وخلص الحدُّ للحرف » (١) .
(٢) وقال ابن معط في مبحث الفاعل :

وكل فعل رافع فاعله ولا يكون الفعل إلا قبله
وشرح ذلك النيلي فقال (٢) « والفاعل كلُّ اسم أسند إليه فعل أو شبهه مقدم عليه أبداً » .

قولنا : « أسند إليه فعل » ليخرج المفعول ... ، وقولنا « أو شبهه » ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسماء العاملة والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا « مقدم عليه » ليخرج منه « زيد قام » فإنه ليس فاعلاً ، لتقدمه على الفعل ، وقولنا « أبداً » ليخرج منه مثل « قائم زيد » ، فإن تقديم الخبر مجازٌ ليس بواجب .

وقيل: الفاعل : « هو الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرد كونه خبراً » ، فخرج بقوله « الاسم » الأفعال والحروف ، وخرج بقوله « يجب تقديمه عليه » خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : « لمجرد كونه خبراً » أسماء الاستفهام التي يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها لكن لا لمجرد كونه خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرف » .

(ط) مصادر النيلي :

مما لا شك فيه أن النيلي من أولئك النحاة النابهين ذوى الثقافة الواسعة ، والمستفيدين من آراء العلماء الأجلاء ، فهو قد تمثل آراءهم وناقشها ، ووقف منها موقف الناقد الحصيف حين بين الضعيف منها والسديد ، يتجلى كل ذلك من نقله عن مختلف الآثار التي خلفها السلف ، وفي قممتها كتاب سيبويه إذ كان من أهم المصادر التي اعتمد عليها حيث يبدو ذلك واضحاً من الصفحات الأولى من الشرح ، ولا غرابة في ذلك ، فالكتاب ينبوع ثر العطاء ، ولست أرى حاجة للتدليل على مدى اعتماد النيلي على كتاب سيبويه ، فالشرح زاخر بأراء

(١) انظر لوحة ٨ أ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

سيبويه ينقلها ليعزز بها رأياً^(١) ، أو ليناقد آخر^(٢) ، أو ليحتج بشاهد من شواهد^(٣) .

ولم تقف مصادر النيلي عند سيبويه ، فالشرح حافل بآراء العلماء من المدارس المتعددة ، فهناك البصري ، والكوفي ، والبغدادي^(٤) والأندلسي^(٥) ، والمصري^(٦) ، ومن الأعلام البارزة في الشرح نجد أسماء كأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) ، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) والكسائي (ت ١٨٢ هـ) ويونس (ت ١٨٣ هـ) ، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، وقطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، وأبي زيد (ت ٢١٥ هـ) ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) والجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ، والمازني (ت ٢٤٩ هـ) ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) والزجاج (ت ٣١٠ هـ) ، وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) والجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، وغير هؤلاء كثير من مشاهير النحاة واللغويين والقراء أيضاً .

وقد نص النيلي في شرحه على بعض الكتب التي اعتمد عليها ، فمنها نوادر أبي زيد^(٧) ، وكتاب دمشقيات لأبي علي الفارسي^(٨) ، وكتاب التنبيه في مشكلات أبيات الحماسة لابن جني^(٩) ، وكتاب المنهوكة لأبي نواس لابن جني^(١٠) ، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز^(١١) ، وشرحه هو على كافية ابن الحاجب^(١٢) ، أما كتاب سيبويه فكان جُلُّ اعتماده عليه كما سلف بذلك البيان .

(١) انظر مثلاً لوحة ٣١ ، أ ٥٥ ، ب ٥٦ . (٢) انظر مثلاً لوحة ٥٩ . (٣) انظر مثلاً لوحة ٥٨ ب

(٤) انظر لوحة ١٠ ، ٢٩ ، ١٧٩ ، ٢٠٧ ، ٤١٢ . (٥) انظر لوحة ١٥٧ . (٦) انظر لوحة ١٦٧ .

(٧) انظر لوحة ١١٣ ب . (٨) انظر لوحة ٣ / أ . (٩) انظر لوحة ١٢٧ ب .

(١٠) انظر لوحة ٨٦ ب . (١١) انظر لوحة ٦ ب . (١٢) انظر لوحة ١١٩ ب .

وقصارى القول أن الشرح مشحون بمادة علمية تدل على أن الرجل قد
أمعن النظر فى كتب اللغة والنحو والقراءات فانتفع بها خير انتفاع .

(ى) شواهد النيلي فى الصفوة الصفية :

إذا ما استعرضنا كتاب الصفوة الصفية وجدناه زاخراً بألوان
الاستشهاد المتعددة ، وإليك البيان بالتفصيل :

١- استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته :

قد أكثر النيلي من استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته مما يدل على أنه
قد عكف على دراسته وعنى بقراءاته ، وها هى ذى بعض النماذج التى تؤيد
ذلك :

أ- تحدث عن الجمل التى لها محل من الإعراب فقال^(١) :

" والتاسعة فى موضع جزم على خلاف فيه ، وهى الجملة الواقعة بعد
الفاء فى جواب الشرط بدليل قوله تعالى ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ
وَيَذَرُهُمْ ﴾ فمن قرأ بالجزم فإنه عطفه على محل الجملة الواقعة جواب
الشرط " .

ب- ذكر أن " حاشا " تأتى فعلاً^(٢) ، والدليل على ذلك دخول الحذف عليها فى
قوله تعالى ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ .

ج- وقال فى بيان أقسام الحال :^(٣) " والحال أربعة أقسام متنقلة ،
ومؤكدة ومقدرة ، وهى التى تذكر قبل وجودها كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ
سُئِدُوا ففِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ ، فالخلود غير واقع فى الدنيا بل فى الآخرة

(١) انظر لوحة ١١ ، وانظر أيضا لوحة ٢٩ ب ، ٣١ ، ٣٢ ب ، ٣٣ .

(٢) انظر لوحة ٨٣ ب .

(٣) انظر لوحة ٧٦ ب .

، فهذه حال مقدرة ..، وموطئة كقوله تعالى : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا " ، فَ « عَرَبِيًّا » حال ، و " قرآنا " موطئ لها ، أى ممهده .

٢- الاستشهاد بالحديث الشريف :

الواقع أن احتجاج النِّيلِيِّ في شرحه بالحديث الشريف قليلٌ جداً ، فمن ذلك قوله في مواضع الابتداء بالنكرة (١) : " الثاني الإضافة نحو " غلام رجل في الدار " ، ومنه قوله عليه السلام " خمس صلوات كتبهن الله على العباد " ، وكذلك قوله في مبحث الاستثناء (٢) " ووقوع " إلا " صفة بعد المعرفة قليل ، ومنه الحديث " الناس هالكن إلا العالمون ، والعالمون هالكون إلا العاملون ، والعالمون هالكون إلا المخلصون ، فجعل " إلا " في هذا وصفاً فلذلك رفع ما بعدها .

٣- الاستشهاد بالشعر :

لقد حفل شرح النيلي بكثير من الشواهد الشعرية مما يدل على غزارة مادته ، وأهم ما نلاحظه على استشهاده بالشعر ما يلي :

١- قد احتج بشعر الذين يحتج بشعرهم بلا خلاف كالجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، كما استشهد برجز مشاهير الرجاز المنتمين إلى عصر الاحتجاج ، أما ما ورد في شرحه من شعر المحدثين كالمتنبي ، وأبي محمد اليزيدي النحوي ومن في طبقتهما فهو من باب التمثيل والاستبناس بشعرهم ، على أن ابن جنى - وهو الرجل اللغوي الناضج - قد أكثر من

(١) انظر لوحة ١٢٦ .

(٢) انظر لوحة ٨١ ب .

الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبي ، وقال : " والمولدون يحتج بهم في المعانى كما يحتج بالقدماء فى الألفاظ " (١) .

وقال أيضاً : " فان المعانى يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس - وهو الكثير التعقب لجة الناس - احتج بشئ من شعر حبيب ابن أوس الطائى في كتابه فى الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه " (٢) .

٢- أن استشهاده بالشعر أخذ صوراً متعددة ، فتارة يستشهد بنصف البيت ، ومرة بجزء أقل من النصف ، وأحياناً بالبيت كاملاً ، وأخرى بالبيتين ، وقد يكرر الشاهد الواحد أكثر من مرة لتعدد موضع الشاهد فيه .

٣- لم يكن استشهاده بالشعر على القواعد النحوية والأحكام الصرفية فحسب ، بل استشهد به كذلك على بعض المعانى اللغوية (٣) .

٤- إذا كان فى البيت المستشهد به كلمات غامضة فإنه يشرحها ، ويوضح المراد من البيت (٤) .

٥- كثير من شواهده الشعرية موجود فى كتاب سيبويه مما يدل على أنه حَفِيٌّ بالكتاب وصاحبه .

(١) انظر كتاب التنبيه فى شرح أبيات الحماسة لوحة ١١٧ .

(٢) انظر الخصائص ١ / ٢٤ .

(٣) انظر لوحة ١٥٧ ، ٩٠ / ب ، ١٦ / ب .

(٤) انظر لوحة ٢ / ب ، ٣٥ / ب ، ٤٧ / ب ، ٧٦ / ب ، ٨٠ / أ .

٦- يهتم بإيراد الروايات الأخرى في الشاهد إن وجدت (١) ، وقد يذكر موطن الشاهد فيه (٢) .

٧- لم ينسب كثيراً من شواهده الشعرية ، إماً اتكالاً على أن ذلك معروف ومشهور بين علماء عصره ، وإماً احترازاً من نسبة البيت إلى غير قائله .

٤- الاستشهاد بالنثر :

اعتاد علماء العربية على أن يحتجوا لقواعدهم النحوية والصرفية واللغوية بالنثر العربي الفصيح لا سيما الأمثال ، ولهذا نرى النيلي ينهج هذا النهج في شرحه ويستشهد بجملة من أمثال العرب وأقوالهم المشهورة ، وإليك بعض النماذج :

- ١- ذكر في مبحث الأسماء الستة المثل المشهور "مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ" (٣)
- ٢- وذكر أيضاً في خصائص النكرة قولهم : " لكل فرعون موسى " (٤)
- ٣- واحتج في مبحث أحوال المبتدأ بحسب التقدر والتأخير بالقول المأثور " مشنوءٌ من يشنؤك " ، وبالمثل المعروف " في بيته يؤتى الحكم " (٥) .
- ٤- وذكر كذلك في مبحث المبتدأ قولهم " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " (٦) .

(١) انظر لوحة ٤٨ ب/ ، ٧٨ ب/ .

(٢) انظر لوحة ٨٠ أ/ ، ١٢٤ ب/ .

(٣) انظر لوحة ١١٧ .

(٤) انظر لوحة ٨٨ أ .

(٥) انظر لوحة ١٣١ أ .

خامساً : الموازنات

(أ) موازنة بين شرحي النيلي وابن الخباز :

لتحقيق ذلك سأورد بعض أبيات الدرة الألفية ، ثم اذكر شرح ابن الخباز لها ، ثم أعقبه بشرح النيلي ، لنتمكن جميعاً من معرفة أيهما كان أكثر عمقاً وأبسط شرحاً ، وأدق تعبيراً ، ناشداً في ذلك العدل والإنصاف ، لأن ذلك مما يجب أن يتحلى به الباحث المنصف .

١- قال ابن معط في خواص الاسم :

فالاسم عرفه وأخبر عنه وثنه وأجمعه أو نونه
واجرره أو ناده أو صغره وانعته أو أنثه أو أضمره

فقال ابن الخباز في شرحه (١) : " هذه إحدى عشرة علامة للاسم :

الأولى : التعريف ، والظاهر أنه يريد ما كان بالألف واللام ، لأنهم

يذكرونه في الاسم معرفين ، ولئلا يكون قوله " اضمره " تكريراً .

الثانية : الإخبار عنه ، كقولنا : قام زيد ، وزيد ذاهب .

الثالثة : التثنية كقولك : رجلان .

الرابعة : الجمع كقولك : الزيدون ، وهنديات ، ورجال . **الخامسة :**

التنوين كزيد ورجل ، **السادسة :** النداء كقولك : يا زيد ، **السابعة :** الجر

بالحرف أو الاسم كقولك : في الدار ، وغلام زيد ، **الثامنة :** التصغير كرجيل ،

التاسعة : النعت كقولك : مررت برجل كاتب . **العاشرة :** التأنيث كقولك :

ضاربة ، وحبلى والصحراء . **الحادية عشرة :** الإضمار كقولك : زيد ضربته .

ووجه اختصاص هذه العلامات بالاسم أنها لا تفيد معنى إلا فيه ، وقد

أوردوا عليها نقوضاً تمر بك في الأبواب إن شاء الله تعالى .

(١) انظر شرح ابن الخباز ٧٥ / ٨ ، تحقيق حامد محمد العبدلي .

وقال النيلي^(١) : " لما ذكر حد الاسم وعرفه به أراد أن يعرفه بعلامات تختص به ، ليعرف الشيء بحدده ، وخاصته .. ، وقد ذكر للاسم إحدى عشرة علامة :

أحدها : قوله " عرفه " ، وإنما اختص الاسم بالتعريف ليفيد الإخبار عنه ، ولم يقل باللام لعموم التعريف ، لأن من العرب من يعرف بالميم .

وثانيها : قوله " وأخبر عنه " ، ولو قال : أسند إليه كان أولى ، لأن الاسناد أعم من الأخبار ، فكل إخبار إسناد ، فان قولك : " هل قام زيد ؟ إسناد لا إخبار .

وثالثها : التثنية ، [وهى]^(٢) مختصة بالاسم ، لأن مدلول الفعل جنس يقع على الكثير والقليل فلا يثنى ، والقول فى الجمع^(٣) كالقول فى التثنية .

الخامسة : التنوين ، والذي يختص منه بالاسم أربعة أضرب : تنوين التمكين ، وهو الفارق بين المنصرف وغيره كرجل ، والثانى : تنوين التنكير كما فى " صه " ، وكالتنوين فى العلم إذا طرأ عليه التنكير نحو " مررت بأحمدَ واحمدَ آخر " ، فهذا خاص بالاسم ، لأنه دليل التنكير الطارئ على العلمية المختصة بالاسم .

الثالث : تنوين العوض من المضاف إليه كما فى حينئذٍ ، ويومئذٍ .
الرابع : تنوين المقابلة كما فى " مسلمات " ، لأنه فى مقابلة نون الجمع المختص بالاسم .

(١) انظر لوحة ٨ أ ، ب .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) الجمع هو العلامة الرابعة من علامات الأسماء .

السادسة : " الجَرُّ " ، إنما قال : " اجرره " ول يقل : أدخل عليه حرف الجر ، لأنه أعمُ : لأنَّ الجَرَّ يكون بالإضافة وبحرفِ الجَرِّ ، ولأنَّ حَرَفَ الجَرِّ قد يدخل على الفعل على سبيلِ الحكايةِ ، قال الشَّاعِرُ :

والله ما ليلى بَنَامَ صاحبُه

أى : بمقول فيه نام صاحبه ، أو بليلِ نَامَ صاحبهُ ، فالجملة صفة لموصوف محذوف .

السابعة : النداء ، وهو خاصة بالاسم ، لأن المنادى مفعول ، والمفعول ما يتعلق به الفعل فوجب أن يكون اسماً لأن الشئ لا يتعلق بنفسه .

الثامنة ، والتاسعة : التصغير والنعت ، لأنهما يخصان الاسم فتحصل الفائدة بالإخبار عنه نحو " رجل كريم " ، وكذلك " دريهم " بمنزلة قولك : " درهم صغير " ، لأنه وصف للشئ بالصغر .

العاشرة : التانيث ، لأنه إن كان حقيقياً وهو الذي بإزائه ذكر من الحيوان فلا يكون إلا في الأشخاص وهي الأسماء ، وغير الحقيقي محمول عليه ، ولأنَّ مدلولَ الفِعْلِ جنسٌ ، والجنس مذكر .

الحادية عشرة : الإضممار ، وهو يختص بالاسم نحو " زيد ضربته " ، فالهاء ضمير زيد ، لأن الفعل لو أضممر ، وهو يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته ، ولفظ المضممر غير لفظ المظهر ، وإذا تغير لفظ الفعل وصيغته بطلت فعليته .

فهذا آخر علامات الاسم التي ذكرها ، وعلاماته كثيرة تنتهي إلى سبعين علامة ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها ، فإن فيما ذكره كفاية ، وقد يستدل على الاسم بالتقسيم نحو " كيف " ، فيقال : لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، لا يجوز أن تكون حرفاً لافادتها مع الاسم في غير النداء ، ولا يجوز أن تكون فعلاً ، لعدم دلالتها على الزمان ، فتعين أن تكون اسماً ضرورة الحصر في الثلاثة .

وأقول : مما تقدم يتبين لنا أن شرح ابن الخباز هو مضمون كلام ابن
منعط مع شيء من الإيضاح ، ، أما النيلي فقد امتاز بربطه بين أبواب الكتاب ،
ويطول نفسه في الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل .

٢- قال ابن معط في باب الأفعال :

القول في أزمنة الأفعال الحال والماضي والاستقبال

فقال ابن الخباز (١) : " الأزمنة ثلاثة ، ماض وحاضر ومستقبل ، ويدل

عليه قوله تعالى : ﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾ ، وقول زهير :

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عم

ولأنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلكِ وقد علمنا بالضرورة أنَّه لا يُبدَّ له من حركة

وجودية وأن أجزاءها لا توجد دفعةً واحدةً فلا بُدَّ من تعاقبها ، فالمنتظر يصير

حاضراً ، والحاضر يصير ماضياً ، والأفعال مشتقة من المصادر ليدلُّوا بها

على اقتران الأحداث بالأزمنة المحصلة ، هذا فائدة الاشتقاق ، والأفعال على

حسب الزمان ماض وحاضر ومستقبل . "

(١) انظر شرح ابن الخباز ١٤٦/١ .

أما النبلي فقال (١) : " أزمنة الأفعال ثلاثة ، دليل الحصر أن الفعل إما أن يذكر حين وجوده أو لئس ، فإن ذكر حين وجوده فهو الحال ، وإن لم يذكر حين وجوده فإما أن يذكر بعد وجوده أو ليس ، فالأول الماضي ، والثاني المستقبل وهو الذي يذكر قبل وجوده ، ومن الناس من أنكر زمن الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً في الوجود وهو الماضي ، وإلا فهو المستقبل .

والجواب أن بين الماضي والمستقبل فصلاً ، وذلك الفصل هو الحال ، ولأن الزمن الماضي والمستقبل معدومان والأفعال واقعة قطعاً، فإما أن تقع في الزمن المعلوم وهو محال ، وإما في غير زمان وهو أيضاً محال ، فتعين وقوعها في زمن موجود وهو غير الماضي والمستقبل وذلك هو الحال ، واستدل النحويون على زمن الحال بقوله تعالى : " له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك " ، فما بين أيدينا " هو المستقبل ، " وما خلفنا " هو الماضي ، " وما بين ذلك " هو الحال ، وهو الفاصل بين الماضي والآتي ، واستدلوا أيضاً بأن العرب وضعت حروفاً لنفي الماضي ، وهي " لم ، ولما " ، وحروفاً لنفي المستقبل ، وهي " لن ، ولا " ، وحروفاً لنفي الحال وهي " ما " ، و " كلاً " ، فتعين أن الحال ثابت حتى يصح نفيه ، فاعرفه " .

وأقول : إن الناظر لهذين النصين يرى أن ابن الخباز قد أوفى الموضوع حقه من الشرح والاستدلال ، أما النبلي فقد تفوق عليه بشيء من التفصيل ، وبمناقشة العلماء والرد عليهم في إنكار زمن الحال .

٣- قال ابن معط في باب الفاعل :

وكلُّ فعلٍ رافعٍ فاعله ولا يكون الفعل إلا قبْلَهُ

(١) انظر لوحة ٢٦ ب .

وقال ابن الخباز (١) : بدأ من المتعدى بما لا يتجاوز الفاعل ، وهذا يفسد قسمته ، لأنه لم يتعد في اللفظ إلى شيء ، وقد مثله بطل واحمر وانصرف ، وهي من الأبنية التي لا تتعدى . وكل فعل لا بد له من الفاعل ، لأن الفعل حديث ، والحديث عن غير المحدث عنه معدوم الجدوى ، والفاعل عبارة عن كل اسم أسند إليه فعلٌ أو اسمٌ يشبهه وقدم عليه ، فالفعل كقولك : قام زيدٌ ، والاسم كقولك : مررت برجل قائم غلامه ، أو شديد ساعده ، وحكمه الرفع ، لأن الفاعل أقوى من المفعول ، والرفع أقوى أنواع الإعراب ، لأن علامته أقوى الحركات .

واختلف في رافعه : فقال الأكثرون : هو المُسْنَدُ إليه ، لأنه المقتضى له فعمل فيه ، وقال قوم : رافعه الفاعلية ، وأبطلوه بقولهم : مات زيد وانقض الجدار ، ويلزم الفعل التقديم لوجهين :

أحدهما : أن الفعل عامل ، والأصل في العامل التقديم .

والثاني : أن الفاعل كالجزء من الفعل فلا يقدم عليه .»

وقال النيلي (٢) : " يريد بقوله " كل فعل " اللازم والمتعدى ، ولو قال : " وكل فعل تام رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ، إذ الفعل الناقص لا يسمى المرفوع به فاعلاً إذ لا تتم الفائدة به نحو " كان " وأخواتها ، وإنما كان الفعل مؤثراً في الفاعل الرفع دون النصب والجر ، لأنَّ الفاعل ركنٌ من أركان الجملة لا يستغنى عنه في التركيب ، والمفعول والمضاف يستغنى عنهما فيه ، فأعطى أقوى الحركات وهي الضمَّة . وأمَّا قوله " ولا يكون الفعل إلا قبله " أي : قبل الفاعل ، لأنَّه لو تقدَّم الفاعل على الفعل لصار معرضاً لدخول عامل

(١) انظر شرح ابن الخباز ٢٢٩/١ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

آخر عليه ، وحينئذ يخرج عن كونه فاعلاً فيبقى الفعل بلا فاعل ، فإن قلت : هذا لازم في المفعول ومع ذلك يجوز تقديمه ، قلت : الفرق بينهما أن الفعل يجوز خلوه عن المفعول ولا يجوز خلوه عن الفاعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زيداً ضربت " ، فزيداً مفعول " ضربت " مقدم عليه ، فإذا أدخلت عليه عاملاً غير الفعل قبله وذلك نحو قولك : " إنَّ زيداً ضربت " ، صار المفعول اسم " إن " ، وبقي الفعل بلا مفعول ، وذلك جائز بخلاف الفاعل ، فامتنع تقديمه لذلك .
والفاعل : " كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه ، مقدم عليه أبداً " .
قولنا : " أسند إليه فعل : ليخرج المفعول " فإن الفعل [غير] ^(١) مسند إلى المفعول .

وقولنا " أو شبهه " ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسماء .
والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا : " مقدم عليه " ليخرج منه " زيد قام " ، فإنه ليس فاعلاً ؛ لتقدمه على الفعل ، وقولنا : " أبداً " ليخرج منه مثل : " قائم زيد " ، فإن تقديم الخبر مجاز ليس بواجب .

وقيل : الفاعل هو الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرد كونه خبراً ، فخرج بقوله " الاسم " الأفعال والحروف ، وخرج بقوله : " وجب تقديمه عليه " خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : لمجرد كونه خبراً " أسماء الاستفهام التي يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها ، لكن لا لمجرد كونه خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرف " .

وأقول : إن اعتراض ابن الخباز على المصنف وارد ومتجه ، ولكن ليس هذا محله ، فهو متعلق بما قبل هذا البيت ، فكان ينبغي أن يوضع عند قول المصنف :

(١) إضافة يوجبها المقام .

القول فى الأفعال فى التعدى وتنتهى لسبعة فى العـد
أولها لم يتجاوز فاعلاً إذ ليس للمفعول ذاك قابلاً
كطال واحمر ونحو ظرفاً ومثل راح واغتدى وانصرفاً

وقد حاول النيلي دفع هذا الاعتراض ، فأجاب بجوابين^(١) يبدو عليهما
التكلف والتعسف .

ومن جهة أخرى نرى النيلي قد استدرك على المصنف إصلاقه لفظة "كل"
من غير تقييد للفعل بكونه تاماً ؛ لأن الفعل الناقص لا يسمى المرفوع به
فاعلاً ، وهو استدراك وجيه وحسن فات على ابن الخباز .
ونلاحظ أيضاً أن تعريف النيلي للفاعل أشمل وأوفى من تعريف ابن
الخباز ، ومعالجته للموضوع أوسع وأكثر تعليلاً وتقصيماً للأحكام ، حيث ذكر
للفاعل تعريفاً آخر ، وبين محترزاته كذلك .

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٥٩ ب .

(ب) " موازنة بين شرحي النيلي وابن القوأس "

١- قال ابن معط في تعريف الاسم :

فالاسم ما أبان عن مسمى في الشخص والمعنى المسمى عما
فشرح ذلك النيلي فقال^(١) : " قوله " أبان عن مُسَمَّى " ، أي عن معنى
مسمى ، فإن قيل : كيف يقول : ما أبان عن معنى ، ومسمى اللفظ يكون
جوهرًا ومعنى ؟ قلت : إنما قيل لمسمى اللفظ معنى وإن كان جوهرًا ، لأن اللفظ
يدل على الصور الذهنية ، وتلك الصور الذهنية تدل على ما في الخارج ،
والصور الذهنية أعراض فهو أعم من المعنى الذي هو المصدر ، ولذلك قيل :
الاسم ما دل على معنى ... ، ...

وقوله "عما" في موضع جر صفة لمعنى ، أي : ما دل على معنى مسمى قد
عم في دلالاته الشخص والمعنى ، ويعنى " بمسمى " مسمى بالقوة لا
بالفعل ، أي على ما له صلاحية أن يدل على مسمى إلى آخر التعريف ...
حتى كأنه قال : الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يُسَمَّى به ، وعلى هذا لا
يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز في
شرحه ...

وقال ابن القوأس في شرحه^(٢) " بدأ بتعريف الاسم ، لأنه الأصل لما
مر . فقوله " ما أبان عن مسمى " في موضع الجنس ، وقوله " عن مسمى " ،
أي عن معنى مسمى .. ، و " عم " فعل ماض فيه ضمير يعود إلى "معنى" ،
ويرتفع به والجملة في محل الجر صفة لمعنى ، والتقدير : ما دل على معنى
مسمى قد عم في دلالاته الشخص والمعنى .. ، وقيل على هذا التعريف : إنه قد

(١) انظر لوحة ٦ ب .

(٢) شرح ابن القوأس لوحة ٨ / أ .

أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود ، وهو قوله " مسمى " ، لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور ، وأجيب عنه بأن " مسمى " لما كان صفةً لمعنى ، أى معنى مسمى لم يلزم الدور ، وهذا الجواب فيه نظر ، لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذاً في التعريف في الجملة .

وأقول : الشئ الذى أود تقريره قبل الموازنة بينهما هو أن الناظر فى شرحيهما يجد التشابه فى الأسلوب ، والتطابق فى الألفاظ كبيراً جداً ، وإذا كنا لا نملك من الشواهد القاطعة ما يدلنا على أن أحدهما قد أفاد من الآخر فهناك أشياء قد تساعد إلى حد كبير على معرفة ذلك ، فمنها :

١- ذكر الخالف لآراء السالف ، ثم التعقيب عليها بالتأييد ، أو التفنيد ، وهذا - فى نظرى - أقواها .

٢- استقصاء الخالف لآراء من سبقه - لاسيما إذا كان الشرح لكتاب معين - مع آرائه التى توصل إليها أو ابتكرها ، فيكون شرحه أشمل وأوفى فى الغالب .

وهذان الشيطان موجودان فى شرح ابن القواس ، فإذا ما نظرنا إلى النصين السابقين نجد أن النيلي قد حاول دفع اعتراض ابن الخباز ، بأنه لما كان " مسمى " صفة لـ " معنى " ، و " مسمى " معناه مسمى بالقوة لا بالفعل لم يلزم الدور ، فى حين أننا نجد ابن القواس يذكر هذا ثم لا يرضى بتخريج النيلي ، بل يقول : " وهذا الجواب فيه نظر ؛ لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذاً فى التعريف فى الجملة " .

أما من جهة معالجة الموضوع بشكل عام فابن القواس أبسط شرحاً وتحليلاً ، وأكثر استقصاءً وتعليلاً ، ولولا خشية الإطالة لذكرت ذلك بالتفصيل .

٢- قال ابن معط في باب الأفعال

القول في أزمنة الأفعال الحال والماضي والاستقبال

وشرح النيلي لهذا البيت قد تقدم البيت قريباً فلا داعي لتكراره ، أما ابن القواس فقد قال في شرحه : (١) " الأفعال تنقسم بالنسبة إلى الزمان إلى ماض وحال ومستقبل ، فإن قيل : الحال لا وجود له ، لأنه نهاية الماضي وبداية المستقبل ، فهو حد مشترك ، والحدود المشتركة لا وجود لها بذاتها ، أوجب بأنه لولا وجود زمان الحال لكان الفعل الواقع إما في زمن معدوم ، لأن الماضي والمستقبل معدومان أولاً في زمان مطلقاً ، والقسمان باطلان .

واعلم أن في هذا الجواب نظراً ، لأن المراد بالحال إن كان هو الآن - الذي هو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل - فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لاجزاء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ، لأن الفعل حركة ، وهي غير قارة ، وإن أريد بالحال زمان صغير على جنبي " الآن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم في قوله تعالى : (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك) ، ومنه قول زهير { البيت } .

(١) انظر شرح ابن القواس لوجه ٣١

وقيل : لأننا جدناهم قد وضعوا " لم ولما " لنفى الماضى ، و " لن ، ولا " لنفى المستقبل ، و " ما " لنفى الحال ، ولأبد من وجوده ليصح نفيهُ وفيه نظر ، لأنَّ المعدوم يصح نفيهُ كما يُقالُ : " لا شريك للبارئ " .

وأقول بالتأمل فى هذين النصين يتضح لنا مايلى :

أولا - ناقش النيليُّ منكرى زمن الحال فقال (١) " ومن الناس من أنكر زَمَنَ الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً فى الوجود ، وهو الماضى ، وإلا فهو المستقبل ، والجواب أن بين الماضى والمستقبل فصلاً ، وذلك الفصل هو الحال ، ولأن الزمن الماضى والمستقبل معدومان ، والأفعال واقعة قطعاً ، فإمّا أن تقع فى الزمن المعدوم وهو محال ، وإما فى غير زمان وهو أيضاً محال ، فتعين وقوعها فى زمن موجود وهو غير الماضى والمستقبل ، وذلك هو الحال " ، وأشار ابن القواس فى شرحه إلى جواب النيلي فقال " فإن قيل : الحال لا وجود له .. ، أجيّب بأنه لولا وجود زمن الحال .. لكان الفعل الواقع أما فى زمن معدوم ، لأن الماضى والمستقبل معدومان ، أو لا فى زمان مطلقاً ، والقسمان باطلان " .

هذا هو جواب النيلي على منكر زمن الحال ، ولكن ابن القواس لم يقتنع بهذا الجواب ، فعقب عليه بقوله : " واعلم أن فى هذا الجواب نظراً ، لأن المراد بالحال إن كان هو " الآن " - الذى هو طرف موهوم بين الماضى والمستقبل - فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لا جزء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ... ، وأن أريد بالحال زَمَنٌ صغير على جنبى " الآن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم ... " .

(١) انظر لوجه ٢٦ ب

ثانيا : ذكر النيلي في شرحه استدلال النحويين على وجود زمن الحال ، فقال : " واستدل النحويون على زمن الحال .. بأن العرب وضعت حروفاً لنفى الماضى ، وهى " لم ولما " ، وحروفاً لنفى المستقبل وهى " لن ، ولا " ، وحروفاً لنفى الحال وهى " ما " ، وكلاً " ، فتعين أن الحال ثابتة حتى يصح نفيه ... " ، وذكر ذلك ابن القوأس في شرحه وعقب عليه كعادته بقوله : " وفيه نظر ، لأن المعلوم يصح نفيه كما يقال : لا شريك للبارئ " ، وهو تعقيب قوي - فى نظرى - تفوق به على صاحبي النيلي رحمه الله ، وقد رأيت من الإنصاف فى البحث أن أعطى كل ذى حق حقه .

٣- قال ابن معط فى وجوب تقديم المبتدأ :

وتارة يستوجب التصديرا ان يعتمد أو عرفا أو نكرا
وقال النيلي فى شرحه (١) : " قوله " وتارة يستوجب التصديراً " هذا هو الموضوع الذى يجب فيه تقديم المبتدأ ، وقد ذكر لذلك أربعة مواضع ... ، ... ، الموضوع الثانى قوله " أو عرفاً " يريد : إذا كان المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين نحو " زيد أخوك " فإنك تجعل الأعراف مبتدأ .. ، وقوله " أو عرفاً " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير ، قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
ف " بنو أبنائنا " مبتدأ ، و " بنونا " خبره مقدم عليه ، وكلاهما معرفتان ، لأنه أخبر عن بنى أبنائه أنهم بمنزلة أبنائه

(١) انظر لوحة ١٣١ .

وجاء في شرح ابن القواس (١) " الثاني - أن يكونا معرفتين متساويي
المرتبة نحو: " زَيْدٌ أَخُوكَ " ... ، وإليه أشار بقوله " أو عُرْفًا " أي: يكون
المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين ، وأجاز ابن كيسان جعل الأخير مبتدأ ، ولا يقال
: قوله " أو عُرْفًا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزلُ
منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ وتأخيرهُ كقول الشاعر :

بَنُونَا بنو أَبْنَانِنَا وبنَاتِنَا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
لأننا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة ؛ لأنَّ التقديم واجبٌ كما يبيِّنُ

بعد "

وأقول : اعترض النيلي على المصنف صراحة ، فقال : " قوله أو عُرْفًا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير " ، واحتج لذلك بالبيت المذكور لكن ابن القواس لم يعتد بهذا البيت ، لأنه - في نظره - داخل في باب الضرورة ، ولهذا دفع اعتراض النيلي بقوله : " ولا يقال : قوله " أو عُرْفًا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزلُ منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ وتأخيرهُ كقول الشاعر... ،
لأننا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة .. "

من هذه النماذج المتقدمة يظهر لي - والله أعلم - أن ابن القواس قد أفاد من النيلي الشيء الكثير ، وإن لم يشر إليه صراحة ، والحق أن شخصية ابن القواس واضحة قوية في شرحه ، فهو أبسط في الشرح وأعمق في التعليل ، وأكثر في الاستشهاد والاستدلال ، وأوفى في استقصاء الأحكام من النيلي في شرحه ، فرحمة الله عليهما .

(١) انظر شرح ابن القواس لوحة ١٥١ .

(ج) موازنة بين شرحي النيلي والشريشي :

ولتحقيق هذا ساكتفى بنموذج واحد خوفاً من الإطالة المملة ، قال ابن

معط :

واللام للتخصيص والتماييك كما تقول : المال للمايك

فقال الشريشي في شرحه^(١) : " قال أبو سعيد السيرافي : كسرت اللام
والباء إيذاناً بأن عملهما مثل حركتهما ، قال أبو علي : هذا منقوض
بالكاف ، لأن عملها مثل عملهما ولم تكسر ، ولأبي سعيد أن يجيب بأن هذا
ليس بلازم ، وأما دخولها في الكلام فعلى وجوه : منها الملك كقولك : المال
لزيد ، ومنها الاختصاص كقولك : السرج للدابة ، والباب للدار ، والأب لزيد ،
ومنها الاستحقاق كقولك : الولاء للمعتق ، والقصاص للولى ، ومنها التعليل
كقولك : زرتك لشرفك ، ومنها التعجب ويختص بباب القسم وهو لازم له
كقولك : لله لأفعلن ، ومنها الزيادة كقوله عز وجل : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ، أي :
ردفكم و ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ، و ﴿ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ، فاللام في
" الرؤيا " و " ربهم " زائدة ، وحسن دخولها مع أنها زائدة تقديم المفعول على
الفعل ، لأنه إذا تقدم ضعُفَ عملُ الفعلِ فيه فَقَوِيَ باللام ، ومن زيادتها
قول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب
أى : أجار مسلماً ومعاهداً .

وقول الآخر :

لددتهم النصيحة كل لدد
فلا والله لا يلفى لما بى
فحجوا النصيح ثم تنوا فقاؤوا
ولا للمايهم أيبدا دواء

(١) انظر شرح الشريشي ٤١٣/١ - ٤١٥ .

فزاد اللام الثانية وهو شاذ ، وأما قول الشاعر :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لى لىلى بكل سبيل

فمنهم من قال: اللام فى " لأنسى " زائدة أراد " أنسى " وأضمر " أن :

فكأنه قال: أريد أن أنسى ذكرها ، ومنهم من قال: أوقع الفعل موقع المصدر

فلذلك أدخل اللام ، والتقدير إرادتى لأنسى ذكرها ، ومنهم من قال: اللام هنا

وقعت موقع " أن " نَفْسَهَا ونابت عنها كأنه قال: أريد أن أنسى، وعليه حملوا قوله

عز وجل: ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ أى : يريد الله أن يبين لكم ، وأما قولهم : "

نصحت زيدا " ، ونصحت لزيد " فليست اللام بزائدة بل هى لغة يقال :

نصحت لزيد ، ونصحت زيدا ، ولغة اللام أفصح وبها جاء القرآن قال الله

تعالى : ﴿ وَأَنْصَحْ لَكُمْ ﴾ ومن اللغة الأخرى قول الشاعر :

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا رسولي ولم تنجح لديهم وسائلي

تنبية : وإذا دخلت اللام على مضمر ليس ياء المتكلم فتحت نحو

قولك : له ولهم ولها ولهن ولهما ، وكذلك ضمير المخاطب ، وإنما فتحت مع

المضمر ، لأن أصلها أن تكون مفتوحة ، وإنما كسرت مع غير المضمر ، ليفرق

بينها وبين لام الابتداء ألا ترى أنك إذا قلت : إن هذا العبد لزيد ، فكسرت

اللام كان معناه أن العبد ملك زيد ، وإذا فتحتها كان معناه أن العبد هو

زيد ، فباختلاف حركة اللام ظهر الفرق ، فإن قيل : لا حاجة إلى حركة

اللام ، لأن الفرق يظهر بالإعراب ، فالجواب أن هذا اللبس يقع حيث لا يكون

إعراب كالمقصور والمبهم والمبني ، وفى حال الوقف ، وأيضا فإن الإعراب

يرفع اللبس بعد وقوعه ، والحركة التى فى اللام تمنعه من الوقوع ، والمنع من

الوقوع أولى من الرفع بعده .

وقال النيلي في شرحه (١) " اعلم أن الاختصاص هو أعم أحوال اللام وألزم لها ، إذ لا ينفك عن الاختصاص ، وينفك الاختصاص عن الملك ، فمثال الاختصاص قولك : " السرج للداية ، والضوء للنهار ، وهذا أخ لزيد ، وابن له " ، ومثال الملك قولك " المال لزيد " أي مالكة ومستحقه وقد تكون لمجاز الملك كقولك " الفرس للسائس " ، وقد تكون زائدة كقوله تعالى : " عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون " ، فالتقدير ردفكم أي : لحقكم بعض الذي تستعجلون من العذاب وهو عذابهم يوم بدر بالقتل والأسر ، وقيل " ردف " بمعنى " دنا " ، وأزف ، وذلك مما يتعدى باللام فعلى هذا ليست اللام زائدة ، وقد عداها الشاعر بـ " من " في قوله :

فلما ردفنا من عميرٍ وصحبه

أي : دنونا ، فأما لام الاستغاثة فمعناها الاختصاص ، لأنك إذا قلت " يا لزيد " فالمعنى أنه مخصوص بالاستغاثة دون غيره ، وأما قولهم في القسم : " لله لا يؤخر الأجل " فهو بمعنى الواو ، فإن القسم له اختصاص بالاسم المقسم به ، وكذا لام التعليل نحو : " جئتك لأكرامك " إذ لمجيئك اختصاص بالإكرام ، وكذا لام التعدية التي يجوز إسقاطها نحو " نصحت لك " أي : لك اختصاص بنصحي ، والتي لا يجوز إسقاطها نحو " ما أضرب زيدا لعمرو " ، لأن فعل التعجب لا يتعدى إلى غير المتعجب منه إلا بالحرف بخلاف " نصحت " ، فالتعجب من ضرب زيد الذي لعمرو اختصاص به ، واللام في قول الشاعر :

فخرٌ سريعاً لليدينِ ولِّفم

يظن أنها بمعنى " على " وهي للاختصاص ، أي كانت الصرعة لهذا العضو وكان هو المخصوص بها ، واللام في قولهم : " كتبته لعشر خلت ،

(١) انظر لوحة ٤٥ .

وخرج لوقته " يظن أنها بمعنى " فى " ، وهى راجعة إلى الاختصاص ، والمعنى أنه كان لذلك الوقت اختصاص بالكتابة .

أقول من النصين السابقين يتضح لي - والله أعلم - ما يلى :

١- عدم تقيد الشريشى بنظم الدرّة فى حدوده الضيقة ، وإنما يتناول النظم على أنه قضية نحوية فيشرع فى شرحها وتحليلها بشكل واسع وعميق ، فى حين أن النيلي لا يغفل عن ألفاظ الدرّة عندما يتناول ذلك بالشرح مكثفياً بما يوضح المعنى ويزيل اللبس والإبهام

٢- كثرة شواهد الشريشى ، وهذا مما يمتاز به شرحه لا سيما الجزء الأول المحقق ، أما النيلي فلا يسترسل فى إيراد الشواهد بل يكتفى بما يلقي الضوء ويزيل الغموض ولهذا نراه يكثر من ضرب الأمثلة التوضيحية .

٣- ذكر الشريشى فى النص السابق - للام ستة أوجه بينما ذكر النيلي لها ثلاثة أوجه - ، وأرجع سائر الأوجه إلى معنى الاختصاص الذى هو أعم أحوال اللام وألزم لها .

٤- يمتاز الشريشى بطول نفسه فى الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل وهذا - والله أعلم - راجع إلى أنه قد عمل هذا الشرح دون أن يطلب منه أحد من تلاميذه أن يشرح له هذه الألفية ، فكانه عمله خدمة مجردة للعلم فى مستوى أعلى من مستوى الشادين من الطلاب ، والدليل على ذلك أنه لم يذكر فى مقدمته أن أحداً من طلاب العلم طلب منه ذلك كالذي نجده عند بقية شراح الدرّة أمثال ابن الخباز الضرير ، والنيلي ، وابن القوّاس ، وإنما قال فى مقدمته " فعملت هذا الشرح ليفتح من أبوابها ما أقفل ، ويفصل من قواعدها ما أجمل ، ويوضح من

مسائلها ما أشكل ، وينبه على ما ترك وأهمل ، مستعيناً بالله وشاكراً لما
أولاه " (١) .

سادساً : موقف النيلي من ابن معط

لما كان النيلي شارحاً لألفية ابن معط فقد تمخض موقفه منه فيما يأتي :
(أ) موافقته للمصنف :

إن المتأمل في شرح النيلي يجده في أكثر الأحيان موافقاً للمصنف فيما
ذهب إليه ، ويتضح هذا في تلمسه المعاذير له في الوقت الذي نرى فيه ابن
الخباز أو غيره من الشراح ينسبون إليه الخطأ أو التخليط ، وإليك بعض
النماذج التي تبين ذلك :

١- قال ابن معط في " مذ ، ومنذ "

تقول ما أكلت مذ يومان ومنذ يومان هما ظرفان
فشرح ذلك النيلي ثم قال : " قوله " هما ظرفان " كأنه يختار مذهب
الزجاجي ، فإنه يجعل " مذ " خيراً مقدماً ، وما بعدها مبتدأ " (٢) . بينما نرى
ابن الخباز يقول في ذلك " وأن قصد أنهما مفعولٌ فيهما فهو خطأ " (٣) .

٢- قال ابن معط في تقديم التمييز على عامله المتصرف :

ولا تؤخر عامل التمييز وحكموا في الفعل بالتجويز
فتناوله النيلي بالشرح حتى وصل إلى قوله " وحكموا في الفعل بالتجويز"
فقال : " التقدير : وحكم بعضهم ، ثم حذف المضاف وأقام الضمير المجرور

(١) انظر شرح الشريشي ٢/١ .

(٢) انظر الصفوة الصفية لوحة ٤٣ أ .

(٣) انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢٥ .

مقامه فارتفع بالفعل " (١) .

فهو يخرج قول المصنف على إرادة حذف المضاف ؛ ليدفع اعتراض ابن الخباز على المصنف ، حيث قال في شرحه :

" قول يحيى " وحكموا فى الفعل بالتجويز " تخطيط فى النقل ، لأن كلامه يؤذَنُ بالاتفاق ، وليس الأمر كذلك " (٢) .

٣- وقال ابن معط فى مبحث الأسماء الستة :

وستة بالواو رفعاً أن تضاف والياء فى الجر وفى النصب الألف

فشرح ذلك النيلي ، وافترض وجود اعتراض على المصنف ، أو لعله وجده فعلاً فى بعض شروح الدرّة وإن لم يعينه ، فقال : " قوله : " إِنَّ تَضِفُ " احتراز عن الإفراد ، فإن قيل : يلزم منه جواز استعمالها غير مضافة وهو باطل ، فإن " نو " لا تستعمل إلا مضافة ، وأنها - أعنى هذه الأسماء - إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لم تعرب بالحروف .

قلت : إنما قال ذلك ، لأن أكثرها يجوز إفراده ، فغلبَ جانب الأكثر ، وأما الإضافة إلى ياء المتكلم فلا يرد عليه ، لأن كلامه فى المعرب ، والمضاف إلى ياء المتكلم مبنيٌّ عند الأكثر ، فلعله يقول بينائه " (٣) .
ب- استدراكه على المصنف :

أن موافقة النيلي للمصنف لا تعنى أنه ضعيف الرأى ، والدليل على ذلك أنه استدرك عليه أشياء كثيرة فى أثناء الشرح ، وهذا شئٌ طبعى ومظهر من

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٧٨ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ٢٧٩/١ .

(٣) انظر لوحة ١٦ .

مظاهر التفكير الحر ، غير أنني أود أن أقرر مسبقاً أن هذه الاستدراكات يسودها طابع الاحترام ، فهي لا تخرج عن قوله مثلاً : " كان ينبغي أن يقول كذا .. " ، أو " هذا ليس على إطلاقه " ، أو " الأولى كذا " ، وما أشبه ذلك من التعبيرات المهذبة ، وإليك بعض النماذج التي توضح هذه الحقيقة :

١- قال ابن معط في حد الإعراب :

وَحَدُّهُ تَغْيِيرٌ فِي الْآخِرِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظَاهِرٍ

فشرحه النيلي ثم قال : " وكان ينبغي أن يضيف إلى حد المعرب زيادة فيقول " تغير في الآخر لفظاً أو تقديراً كاللَّفْظِ " ليدخل بقوله " تقديراً " المعتل في الحد ، ويخرج بقوله " كاللَّفْظِ " المبني فإنه لا يقدر على آخره إعراباً ، بل يقال في موضع رفع ، أي : في مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ " (١) .

٢- وقال ابن معط في الفاعل :

وكان فعل رافع فاعله ولا يكون الفعل إلا قبَّله

فقال النيلي : " يريد بقوله : " كل فعل " اللزيم والمتعدي ، ولو قال : " وكل فعل تام رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ؛ إذ الفعل الناقص لا يُسَمَّى المرفوع به فاعلاً ؛ إذ لا تتم الفائدة به نحو " كَانَ " وأخواتها (٢) .

٣- وقال ابن معط في وجوب تقديم المبتدأ :

وتارة يستوجب التصدرا إن يُعْتَمَدَ أَوْ عُرِّفَا أَوْ نُكِّرَا

(١) انظر لوجه ١١١ .

(٢) انظر لوجه ١٦٠ .

فشرح ذلك النيلي ثم قال : قوله " أو عرفاً " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير " (١) .
ويعد فهذه النماذج تبين لنا كيف تعامل النيلي مع المصنف ، فهو تارة يلتمس له المعاذير ويدافع عنه ، وأخرى يستدرك عليه ما فاته ، مما يدل على أنه كان صاحب رأي ونظر ، ولم يكن مقلداً لغيره .

سابعاً : موقف النيلي من ابن الخباز الضرير

النيلي - بلاشك - قد اطلع على بعض شروح الدرّة الألفية ، كما ذكر ذلك في مقدمته ، ولم يصرح بأسمائها سوى شرح ابن الخباز ، فما موقفه من ابن الخباز يا ترى ؟

الحقيقة أن موقف النيلي من ابن الخباز يختلف عن موقفه من المصنف ، وذلك أنه إذا ما أراد الاستدراك على المصنف مثلاً أورده بأسلوب مهذب تشم منه رائحة الاحترام والإجلال كما ذكرنا ذلك آنفاً ، وعلى النقيض من ذلك موقفه من ابن الخباز ، فهو إذا أراد أن يشير إليه فلا يصرح باسمه - ماعداً موضعاً واحداً - ، وإنما يقول : " بعض الناس " ، أو " بعض شراح هذه الأرجوزة " ، كما لا يتحرج من التهكم عليه ، ونسبة الخطأ إليه ، ووصمه بعدم معرفة الأصول ، ولا غرابة في ذلك متى ما عرفنا أنهما متعاصران ، ومتحدداً الموطن ، فكلاهما عراقي ، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

١- قال النيلي في قول ابن معط :

(فقلت غير أمن من حاسد أو جاهل أوعالم معاند)

: " وليس في هذا التقسيم تداخل كما ظن بعض الناس ، لأن الحاسد

(١) انظر لائحة ١٣٦ .

قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " (١) .

والظان الذى ألمع إليه النيلي هو ابن الخباز الذى يقول فى شرحه :
" الترديد ههنا بأو غير مستقيم ؛ لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، ولو قال : من جاهل ، فبين الحاسد به لكان جيداً " (٢) .

٢- قال النيلي (٣) فى قول ابن معط :

(فالاسم ما أبان عن مسمى فى الشخص والمعنى المسمى عما)
: " قوله " عما " فى موضع جر صفة لـ " معنى " ، أى : ما دل على معنى مسمى قد عم فى دلالاته الشخص والمعنى ، ويعنى بمسمى مسمى بالقوة لا بالفعل ، أى : على ماله صلاحية أن يدل على مسمى ، إلى آخر التعريف إذا جعل اسماً له حتى كأنه قال : الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يسمى به ، وعلى هذا لا يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز فى شرحه " (٤) .

٣- وقال فى معرض حديثه عن قول ابن معط :

(والحرف فضلة بلفظ خالى من علم الأسماء والأفعال)
: " وقوله " خالى من علم الأسماء والأفعال ، أى : من علامات الأسماء والأفعال ، وهى المعرفة لهما ، وسميت علامة ؛ لأن الشئ بها يعلم ويتميز عن

(١) انظر لوحة ١٥ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ١ / ٦٥ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٦ ب .

(٤) انظر ابن الخباز ١ / ٧٠ .

غيره ، ومعرفة كل واحد من الاسم والفعل لا تتوقف على الحرف المختص به ، بل يعرف كل واحد بكونه يصح الإخبار به أو عنه ، وعلى هذا يسقط اعتراض من قال إن علم الأسماء والأفعال هو الحرف فيكون حاصل هذا الكلام الحرف لفظ خال من الحرف ، لما بينا أن علامة الأسماء والأفعال ليس هي الحرف فقط ، فيكون المراد خلوه من تلك العلامات التي هي غير الحرف ، فلا يلزم منه ما ذكرتم " (١) .

وهذا الاعتراض ذكره ابن الخباز في شرحه حيث قال : " وهو ردي ، لأنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف ، فصار في التحصيل والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف ، وهذا دور " (٢) .

٤- وشرح النيلي قول ابن معط :

(واشتق الاسم من سما البصريون واشتقه من وسم الكوفيون)

فقال (٣) : " ذهب البصريون إلى أن اشتقاق الاسم من " السمو " وهو الارتفاع ، لأنه سما على قسيميه ، أما لأنه لا يفتقر إلى غيره في الإسناد وإما لافتقار غيره في الإسناد إليه ، قال بعضهم : (لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه [كان] خاملاً ، وبعد وضعه عليه صار نابها) ، وهذا ليس بشيء ، وذلك لأن الخامل لا يعرف ، وما لا يعرف لا يشعر الذهن به ، وما لا يشعر

(١) انظر لوحة ٩٩ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ٨٠/١ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٩ ب .

الذهن به لا يتصوره ، وما لا يتصوره الذهن لا يمكن الإشارة إليه حتى يوضع له لفظ يعبر به عنه ، ثم هذا القائل جعله مسمى قبل وضع الاسم عليه ، وقبل وضع الاسم عليه لا يكون مسمى ، لأن لفظ " مسمى " مشتق من التسمية ، والمشتق متأخر عن المشتق منه ، فكيف يعيب على المصنف مثل هذا في حد الاسم ثم يقع فيه .

وهذا منه رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه : " ذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين ، أحدهما أنه سماً بمسماه لما أوضح معناه ، لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً ، وبعد وضع الاسم عليه صار نابهاً .. " (١) .

هـ - وقال في قول ابن معط :

والواو والياء إذا تحركا من بعد فتح لازم فليشركا
في الانقلاب ألفا نحو رمى ونحو مرمى ، ودعا وكالعمى

" احترز بقوله " لازم " عن الفتح العارض في نحو " حَوِّلْ وَعَوِّرْ " لأنه بمعنى " احوِّلْ واعوِّرْ " ، فالفتح عارض لحذف الزوائد ، وقال بعض من شرح هذه الأجزاء : إن قوله : " فتح لازم " يحترز به عن مثل " دعوات " ، فإن الفتح فيه عارض في الجموع ، فإن العين في المفرد ساكنة نحو " دعوة " ، وكذلك " ظبيات " في جمع " ظبية " ، وهذا قول من لم يعرف الأصول ، فإن الحرف الساكن بعد الواو يمنع من إبدال الواو ألفاً ، ألا ترى أن قولهم " قطوات ، وفتيات " العين مفتوحة في مفرده ، وكذلك أعلت الواو في " قطاة " ،

(١) انظر شرح ابن الخباز ٨٤/١ .

والياء فى " فتاة " ومع ذلك لم تُعَلَّ فى الجمع ؛ لأجلِ الألفِ الساكنة " (١) .
والمقصود بمن لا يعرفُ الأصول هو ابن الخباز الذى يقول فى شرحه :
" وقوله : " فتح لازم " يحترز به من قولنا " دعوات ، وظبيات " فى جمع "
دعوة ، وظبية " ، فالواو والياء يصحان ؛ لأن حركة العين عارضة " (٢) .

ويؤيدنى فيما ذكرت من موقفِ النَّيْلِى من ابنِ الخباز ما قاله أحدُ شُرَاحِ
هذه الدرّة من أنّ النَّيْلِى : " نسب ابنَ الخبازِ فى قوله ذلك (٣) إلى الخطأِ
وأكثر من التشنيع عليه " (٤) .

ثامناً : " المدرسة التى تأثر بها النيلى

من خلال معايشتى للنيلى فى شرحه " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة
الألفية " و " التحفة الشافية فى شرح الكافية " أستطيع أن أقول : إنّه بصريُّ

(١) انظر ص .

(٢) انظر شرح ابن الخبازِ لوحة ١٣١ .

(٣) أي فى قوله : " لأنَّ المسْمَى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً ، ويعد وضع الاسم عليه صار
تابهاً " .

(٤) شرح مجهول المؤلف لوحة ١٠ .

المذهب والاتجاه ، فهو يأخذ بأقوال البصريين ، ويحتج لهم ويدافع عنهم ، ولا أدل على ذلك من موافقته لهم فى مسائل الخلاف المشهورة بينهم وبين الكوفيين ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

١- اختلف البصريون والكوفيون فى اشتقاق الاسم ، فقال البصريون : هو مشتق من "السمو" ، وقال الكوفيون : هو مشتق من "الوسم" فأخذ النيلي بمذهب البصريين واحتج لهم ، فقال " وهذا هو الحق لأمرور .. (١) .

ثم ذكر هذه الأمور .

٢- فى كثير من الأحيان يذكر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ، ثم يبين حجج كل فريق ثم يميل إلى المذهب البصرى راداً على حجج الكوفيين بما يبطلها ، يتجلى هذا فى موقفه من اختلافهم فى اشتقاق الفعل ، حيث ذهب البصريون إلى أنه مشتق من المصدر ، على حين ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل (٢) .

٣- ذهب النيلي مذهب البصريين فى مسألة العطف على المضمير المجرور (٣) دون إعادة الخافض حيث أوجب البصريون إعادة الجار فى السعة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك بدون شرط إعادة الجار .

٤- اختلف البصريون والكوفيون فى تحديد الضمير حينما تعرضوا لتحليل

(١) انظر لوحة ٩/ب .

(٢) انظر لوحة ١٠/أ .

(٣) انظر لوحة ١٢٢ .

ضمائر النصب المنفصلة ، فقال البصريُّون : الضمير هو " إياً " والباقي من الكلمة لواحقٌ ، وقال الكوفيون : ما بعد " إياً " هو الضمير ، وأما كلمة " إياً " فأنها عماد ، ثم انتصر النيلي لرأى البصريين ، فقال : "والقول المنصور أن " إياً " اسم مضمرة وما بعده من العلامات .. حروف مخرجة للخطاب وغيره مجردة من الاسمية " (١) .

- ٥- وافق النيلي البصريين على أن " إياً " إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صِلَتِهَا تبنى على الضم ، أمَّا الكوفيُّون فيعربونها على كل حال (٢) .
- ٦- ذهب النيليُّ مذهب البصريين في كون الأمر مبنياً خلافاً للكوفيِّين القائِلين بإعرابه (٣) .
- ٧- وقال النيليُّ بقول البصريين في عدم المجازاة بـ " كيف " مع أن الكوفيين يجيزون المجازاة بها (٤) .
- ٨- كما قال بقولهم في أن " أيمن الله " (٥) ، اسم مفرد وهمزته همزة وصل، بينما ذهب الكوفيُّون إلى " أيمن " جمع " يمين " ، وهمزته للقطع .

(١) انظر لوحة ٩٦ ب .

(٢) انظر لوحة ٩٩ ب .

(٣) انظر لوحة ٢٨ أ .

(٤) انظر لوحة ٣٦ ب .

(٥) انظر لوحة ٥٠ ب .

٩- وافق البصريين في أنَّ الناصبَ للمفعول هو الفعل وحده ، أما الكوفيونَ فيذهبون إلى أنَّ الناصبَ له هو الفعل والفاعل (١) .

١٠- كذلك ذهب مذهب البصريين في اشتراط مجيء " قد " مع الماضى المثبت الواقع حالاً ، على حين أن الكوفيين لا يشترطون ذلك فيه (٢) .

١١- في أحيان كثيرة يصف مذهب البصريين بأنه هو الحق ، أو الأصح أو الأظهر ، وبالمقابل يصم مذهب الكوفيين بالضعف ، أو بقوله : " وهذا ليس بشئ " ، ثم يعلل ذلك " (٣) .

١٢- يظن عليه استعمال المصطلحات البصرية ، فهو مثلاً يقول في مبحث "المضمر " : " والبصريون يسمون هذا الضرب من الكلم مضمراً والكوفيون يسمونه الكناية ، وتسميته مضمراً أخص به من الكناية ، لأن الكناية قد تكون بالمظهر نحو " فلان وفلانة " في الأناسى ، و " الفلان والفلانة " فى غيرهم ... " (٤) .

وعلى الرغم من أن النيليّ شديد النزعة إلى مذهب البصريين ، فإن ذلك لم يكن عن تعصب ، أو عن هوى فى نفسه ، وإنما كان عن تبصر وأعمال فكر ويعد اقتناع كامل بأن الحق فى جانبهم ، والدليل على ذلك أنه إذا ما لاح له رأى كوفي سديد في نظره - أخذ به ، فمن ذلك :

(١) انظر لوحة ٦٢ ب .

(٢) انظر لوحة ٧٥ / ١ .

(٣) انظر مثلاً لوحة ٢٨ / ١ ، ٩٢ ب .

(٤) انظر لوحة ٩١ / ١ .

١- موافقته للكوفيين في جواز إقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به (١) ، ولم ينظر إلى تأويلات البصريين ، بل وصفها بالركاكة ، لأنها مخالفة للسمع ، ومعلوم أنّ مقياس الترجيح هو السماع الصحيح .

٢- وافق الكوفيين في جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا كانت بلفظها شريطة أن توصف نحو قوله تعالى : ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ ، وإذا لم تكن بلفظ المبدل منه لم يلزم وصفها (٢) ، على حين أطلق البصريون الجواز سواء وصفت أم لم توصف نحو " مررت بمحمّدٍ رجلٍ (٣) عاقلٍ ، وكذلك " مررت بمحمّدٍ رجلٍ " .

٣- ومن ذلك أيضاً استعماله لبعض المصطلحات الكوفية ، فهو يقول " الواو التي للصّرف " (٤) ، وهو مصطلح كوفى جعله الفراء علة لنصب المضارع بعد واو المعية ، وفاء السببية ، و " أو " (٥) ، ويقول : " النعت " (٦) ، والبصريون يقولون : الوصف ، وكذلك يقول : عطف النسق (٧) ، وهو مصطلح كوفى ، ويقول أيضاً : يخفض الاسم بكذا ، أو الخافض كذا ، (٨) وكلمة الخفض من المصطلحات الكوفية التي يقابلها الجرُّ عند البصريين .

(١) انظر لوحة ١٨٥ .

(٢) انظر لوحة ١٢٢ .

(٣) انظر البحر المحيط ٨ / ٤٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦ ، والهمع ٢ / ١٢٧ .

(٤) انظر لوحة ١٢ ب .

(٥) انظر : معاني القرآن للقرائى ١ / ٣٤ ، ٣٣ .

(٦) انظر لوحة ١١١ .

(٧) انظر لوحة ١١٧ ب .

(٨) انظر لوحة ٨٣ ب ، ١٠٨ .

وإذا كان النيلي قد وافق البصريين في معظم آرائه النحوية ، ووافق الكوفيين في قليل منها فإن له بعض الاختيارات المتميزة التي خالف فيها جمهور النحاة وذلك مثل قوله في مبحث الأسماء الموصولة : " قلت التحقيق في الأسماء الموصولة أنها معارف ، وتعريفها بالوضع لا بصلاتها .. ، وهذا خلاف ما عليه الجمهور ، ولكن الحق أحق أن يتبع " (١) .

علماً بأن جمهور النحاة يرون أن تعريفها بصلاتها (٢) .

وقد سبق الحديث في بعض هذه الاختيارات في مبحث " مكانته العلمية "

فلا داعي لتكراره هنا .

وبعد فمما تقدم يتضح لنا أن النيلي بصري المذهب والمنزع في جملة آرائه النحوية ، وإن وافق الكوفيين في بعض المسائل القليلة النادرة غير أن الحكم دائماً يكون على الأغلب الأعم كما هو معلوم في مناهج البحث .

(١) انظر لوحة ١٠٠ / ١ .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٨٠ ، والمرتجل ٣٠٦ .

تاسعاً : بعض المأخذ على النيلي

١- اخطأ النيلي في نسبة بيت إلى قائله ، وإليك البيان :

قال النيلي في تعريف المضمّر " والمضمّر مشتق من الإضمّار وهو الإخفاء من قولهم : " أضمّر الشئ في نفسه " إذا أخفاه ، ومنه قول امرأة :

أرانا إذا أضمّرتك البلا د نجفى وتقطع منا الرحم
أى : أخفتك " (١) .

وليس البيت المستشهد به لامرأة كما نسب النيلي وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب (٢) ، وقد ذكر فيها بنته التي تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ... ، فهذا البيت حكاية لقول ابنته له ، ومن هنا وقع اللبس .

٢- يعقب النيلي في بعض الأحيان على رأيي ما بقوله : " فيه نظر " (٣) ، ثم لا يبيّن لنا وجهة نظره وسبب عدم اقتناعه ، مما يجعلنا نحار في فهم ما يريد .

٣- ربما لاح له تعقب ابن الخباز في شرح الدرّة الألفية فلا يزال بوصمه بعدم معرفة الأصول كما سلف به البيان وكان في الإمكان أن يصل إلى ما يريد بعبارة أخرى تليق بمكانة العلماء الأجلاء .

٤- ذكر في مقدمته ما يفيد أن شرحه مرتبط بلفظ الألفية ، ولكنه خرج على هذا الشرط حيث مثل المصنّف لإضمّار " رب " بعد الواو بقول رؤية

(١) انظر لوحة ٩٠ ب .

(٢) انظر الديوان ٤١ .

(٣) انظر لوحة ١/ ب ، ٦٦/ ب .

"وقاتم الأعماق" ، ومثل هو بقول جرّان العوّد : " وبلدة ليس بها
أنيس " (١) نون أن يُشير إلى الشاهد الذي أورده المصنّف .

هـ- لم يشرح بعض ألفاظ الدرّة الألفية ، قال ابن معط في باب الظروف :

" ومنه تجاه وكذا حداً ومنه تلقاء كذا إزاء "

فشرح ذلك النيلي (٢) عدا لفظة " إزاء " ، ومثله أيضاً في باب الممنوع من

الصرف (٣) حيث لم يفسر اسم " عفان " .

وبعد فهذه المأخذ الهيئة اليسيرة تتلاشى تجاه المحاسن التي اشتمل

عليها هذا الشرح العظيم .

(١) انظر لوحة ٤٨ / أ .

(٢) انظر لوحة ٧٢ / ب .

(٣) انظر لوحة ٥٥ / ب ، ٥٦ / أ .

عاشراً : منهجى فى التحقق

- ١- قومت النص ؛ وحاولت إخراجه إخراجاً سليماً .
- ٢- حررت النص وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .
- ٣- قارنت بين نسختى المخطوط ، ووضعت الأشياء الزائدة فى إحدى النسختين أو الساقطة منها أو المحرفة أو المصحفة بين قوسين ، وأشارت إلى معظم ذلك فى الحاشية .
- ٤- خرجت جميع الشواهد الواردة فى الشرح ، فحددت الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية ، وخرجت الأحاديث النبوية ، وخرجت الشواهد الشعرية ذاكراً اسم قائلها - كل ما أمكن ذلك - ، وخرجت كذلك الأمثال والحكم العربية من مظانها المتعددة .
- ٥- وضعت عناوين مناسبة للأبواب التى جاءت خالية من العنوان أحياناً ووضعت ذلك بين معقوفين هكذا [] ، أما التى جاءت فى حاشية الأصل فقد وضعتها بين قوسين صغيرين هكذا « » .
- ٦- حققت الآراء النحوية التى نسبها المؤلف إلى من سبقه وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها - إن وجدت - أو إلى أمهات الكتب النحوية والصرفية ما أمكن ذلك .
- ٧- وضحت العبارات الغامضة عند الضرورة ، وبينت معاني بعض المصطلحات العروضية والبلاغية الواردة فى الشرح .
- ٨- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم فى أثناء الشرح ، عدا المشهورين منهم .
- ٩- ضبطت النص ضبطاً كاملاً عملاً بمنهج بعض العلماء المحققين الذين يرون التزام ذلك ، وإن كنت فى قرارة نفسى أفضل منهج الفريق الآخر الذى يأخذ بالمبدأ الذى يقول : " شكّل ما يُشكّل " .

- ١٠- ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، ونسبت الإحالات إلى مواضعها .
- ١١- أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضع خَطِّ مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة في المكان المقابل حتى يتيسر الرجوع إلى الأصل لمن أراد ذلك .
- ١٢- قمت بعمل فهرس علمية متعددة طبقاً لمنهج البحث الحديث .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل



من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

الصفوة الصفية

في

شرح الدرر الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين

المعروف بالنبلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

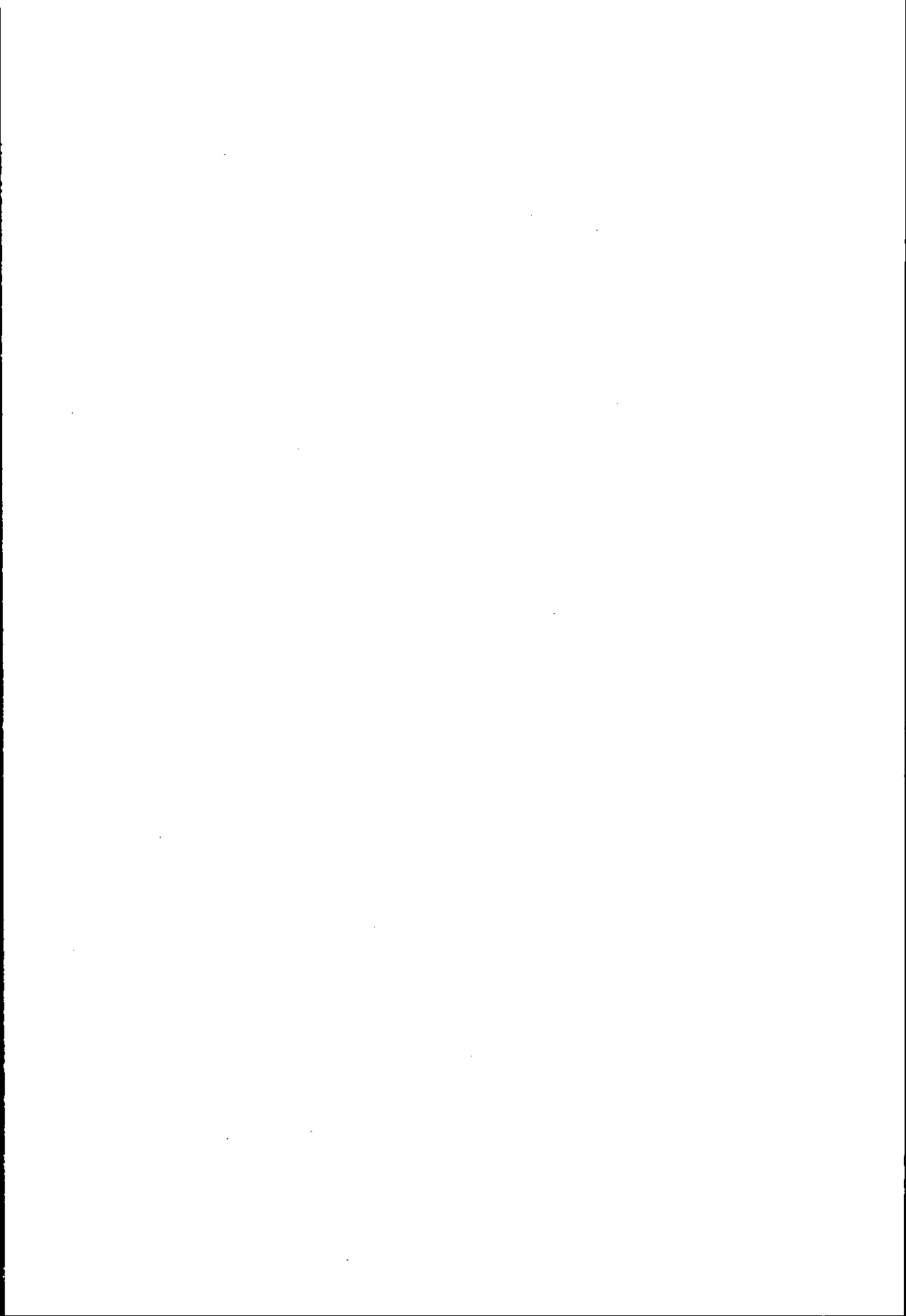
رئيس قسم الدراسات العليا العربية

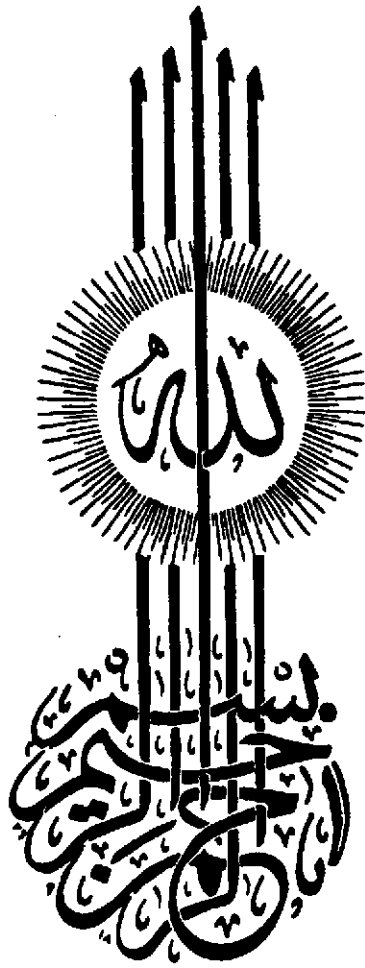
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الأول)

١٤١٩ هـ







(قَالَ الرَّاجِي فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى -) (٢) .

الْحَمْدُ لِلَّهِ مَانِحِ كُلِّ عَطِيَّةٍ ، وَغَافِرِ كُلِّ خَطِيئَةٍ ، وَمُنِيلِ كُلِّ أَمَلٍ ، وَمُزِيلِ كُلِّ وَجَلٍ ، وَمُمِيسِرِ كُلِّ يَسِيرٍ ، وَمُسَهِّلِ كُلِّ عَسِيرٍ (٣) ، بِأَسْطِ النَّعْمِ ، وَدَافِعِ النُّقْمِ ، وَصَلَاتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ ، مُحَمَّدِ الْهَادِي إِلَى مَنَاهِجِ الْحَقِّ وَطُرُقِهِ ، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ الْأَبْرَارِ ، وَصَحْبِهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ .

وَبَعْدُ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْأَرْجُوزَةَ الْمَوْسُومَةَ " بِالْأُذْرَةِ الْأَلْفِيَّةِ " دَقِيقَةَ الْمَعَانِي وَثِيقَةَ الْقَوَاعِدِ وَالْمَبَانِي . وَوَقَفْتُ لَهَا عَلَى شُرُوحِ (٤) غَيْرِ مُرْتَبِطَةٍ بِلَفْظِ الْكِتَابِ . وَلَا يُرْشِدُ إِلَى نَهْجِ الصَّوَابِ . وَالتَّمَسُّ مِنْ طَائِفَةٍ مِنْ طَلَبَةِ هَذَا الْعِلْمِ تَأْلِيفَ شَرْحٍ يُوَضِّحُ مَعْنَاهَا . وَيُقْصِحُ عَنْ مَعْنَاهَا (٥) . وَيُطَابِقُ الْفَاطَهَا . وَيُعْرِي بِهَا حِفْظَهَا . فَأَحَبَبْتُهُمْ إِلَيَّ ذَلِكَ رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ لَا مِنْ سِوَاهُ جَزِيلِ الثَّوَابِ . إِنَّهُ (٦) يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ، لِأَنَّ النَّحْوَ مِيزَانُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقُسْطَاسُ (٧) الْأَمْثَالِ الْأَدَبِيَّةِ (٨) . وَالشَّيْءُ إِذَا لَمْ يُوزَنْ بِمِيزَانِهِ . لَمْ يُعْرَفْ

(١) جاء به في (ف) "وبه تفتى" .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ف) .

(٣) (ف) "وميسر كل يسر ومسهل كل عسر" .

(٤) لم يفصح عن هذه الشروح إلا عن شرح ابن الخباز كما سيأتي بيانه .

(٥) أي عما اختفى والتبس منها .

(٦) في (ف) "لأنه" .

(٧) القسطاس بضم القاف وكسرهما : الميزان .

(٨) قوله "الأدبية" في (ف) معظم حروفها مطموسة .

رُجْحَانُهُ مِنْ نُقْصَانِهِ ، لَا سِيمَا كِتَابُ اللَّهِ الْمُبِينُ لِلْحَلَالِ وَالْحَرَامِ . وَالْفُرُوضِ
وَالْأَحْكَامِ . الدَّالُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ . وَالْمَعَادِ وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ . وَلَا رَيْبَ
أَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ أَفْضَلِ الْمَعَارِفِ . (وَأَعْلَى رُتْبَةٍ وَصَلَّ إِلَيْهَا فَهَمُّ
الْعَارِفِ) (١) وَيَتَوَقَّفُ تَحْصِيلُ كَمَالِ ذَلِكَ وَتَمَامِهِ عَلَى التَّبَحُّرِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ
وَأَحْكَامِهِ ، وَسَمِّيَتْهَا " الصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرَّةِ الْأَفْيَاءِ " .

" يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ ، يَحْيَى بْنُ مَعْطٍ بْنِ عَبْدِ النَّوْرِ .

الرَّاجِي : الْأَمَلُ ، وَالرَّجَاءُ : الْأَمَلُ ، يُقَالُ : رَجَوْتُ فَلَانًا رَجْوًا وَرَجَاءً
وَرَجَاوَةً (٢) : إِذَا أَمَلْتَهُ ، وَهُوَ مَا خُوذُ مِنْ " الرَّجَا " الْمَقْصُورِ ، وَهُوَ النَّاحِيَةُ ،
وَجَمْعُهُ الْأَرْجَاءُ ؛ لِأَنَّ الرَّاجِي فِي نَاحِيَةٍ وَالْمَرْجُوفُ فِي نَاحِيَةٍ فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ :
أَرْجُو الشَّيْءَ " أَي " : أُرِيدُ أَنْ يَحْصَلَ فِي الرَّجَا الَّذِي أَنَا فِيهِ / أَي فِي (٣) /
نَاحِيَتِي ، وَكَذَلِكَ " الْإِرْجَاءُ " وَهُوَ تَأْخِيرُ الشَّيْءِ عَنْ زَمَانِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ
إِلَى زَمَانٍ آخَرَ ، وَالرَّجَاءُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَيَيْنِ أَحَدُهُمَا : الْأَمَلُ ، وَالثَّانِي :
الْخَوْفُ ، قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ : (٤)

(١) ما بين القوسين سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر : شرح المقصور والمدود لابن دريد ٢٤ ، والمدود والمقصور للشواذ ٤٤ ، واللسان (رجي)

(٣) قوله (أي) سقط من (ف) .

(٤) واسمه خويلد بن خالد الهذلي ، شاعر مخضرم ، ترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سلام

١ / ١٢٣٣ ، ١٣١ ، والمؤتلف والمختلف للأمدي ١٧٣ ، وأبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره لنورة

الشمائل ٣٩ .

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرَجُ لَسَعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ (١)
 أَيُ : لَمْ يَخَفْ لَسَعَهَا ، وَالنُّوبُ : النَّحْلُ ، جَمْعُ نَائِبٍ كَقَوْلِهِمْ : فَارَهُ
 وَفَرَهُ (٢) ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تَرَعَى وَتَنُوبُ إِلَى مَكَانِهَا ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : هُوَ
 مِنَ النَّوْبَةِ الَّتِي تَنُوبُ النَّاسَ لَوْقَتِ مَعْرُوفٍ (٣) ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ
 لِلَّهِ وَقَاراً ﴾ (٤) ، أَيُ : لَا تَخَافُونَ عِظْمَةَ اللَّهِ ، ﴿ وَفِيهِ وَارْجُوا أَيُّومَ الْآخِرِ ﴾ (٥)
 أَيُ : خَافُوهُ ، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلُوا الرَّجَاءَ بِمَعْنَى الْخَوْفِ ؛ لِأَنَّ الرَّجَاءَ (٦) عِبَارَةٌ
 عَنِ الطَّمَعِ فِي حُصُولِ الْمَرْجُوءِ وَالْخَوْفِ مِنْ فَوَاتِهِ فَجَرَدُوهُ مِنْ مَعْنَى الطَّمَعِ
 وَاسْتَعْمَلُوهُ (٦) فِي الْخَوْفِ مَجَازاً ، وَلِهَذَا قَالَ سَيِّبِيُّهِ : " لَعَلَّ " فِيهَا طَمَعٌ
 وَإِشْفَاقٌ (٧) ، كَمَا ذَكَرْنَا .

(١) الضمير في " لسعته " يعود على مشتار النحل الماهر الذي ذكره في البيت السابق لهذا وهو :

تدلى عليها بالحبال موثقاً شديد الوصاة نابل وابن نابل

وهو في ديوان الهذليين ١ / ١٤٣ :

إذا لسعته الدبر لم يرج لسعها : وخالفها في بيت نواب عواسل .

ويرو " وخالفها " بالحا غير المعجمة بمعنى لزمها ، وبإلحاء المعجمة بمعنى دخل عليها ، وأخذ

عسلها وهي ترعى ، ويروى " عوامل

ينظر الجيم ٢ / ٤١ ، وتفسير غريب القرآن ٢٧١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٧ "

(٢) الفاره : هو النشيط الحاد القوى .

(٣) انظر الصحاح واللسان في " نوب " وقيل : سميت نوباً ، لأنها تضرب إلى السواد .

(٤) سورة نوح ١٣ .

(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .

(٦) في الأصل معظم كلماته غير واضحة .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٣ ، وروايته : « لعل وعسى : طمع وإشفاق » .

وَ "رَاجِي" فَاعِلٌ "يَقُولُ" ، وَ "يَحْيِي" عَطْفَ بَيَانٍ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ جَعَلَهُ بَدَلًا (١) لِإِفْتِقَارِ (٢) الْأَوَّلِ إِلَى الْبَيَانِ ، وَلِأَنَّ الْبَدَلَ يَحْتَاجُ (٣) إِلَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ "يَحْيِي" فَاعِلٌ ، يَقُولُ ، وَ "رَاجِي رَبِّهِ" حَالٌ وَقَدْ أُسْكِنَ "الْيَاءُ" لِلضَّرُورَةِ (٤) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّفْ اسْمُ الْفَاعِلِ (٥) بِالْإِضَافَةِ لِكَوْنِهِ لِلْحَالِ أَوْ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنَّ رَجَاءَهُ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، بَلْ إِنَّ شَأْنَهُ / رَجَاءُ رَبِّهِ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ ١ / بِ الْأَوْقَاتِ فِي الْمَاضِي (٦) وَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بِزَمَانٍ (٧) فَلَمْ يَتَّعِنِ اسْمُ الْفَاعِلِ لِلْحَالِ أَوْ لِلِاسْتِقْبَالِ فَلَمْ يَكُنْ نَكْرَةً فَلَمْ يَكُنْ حَالًا ، وَأَيْضًا فَبِتَّقْدِيرِ (٨) جَعَلَهُ لِلْمَاضِي يَصِحُّ اسْتِمْرَارُهُ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ ، وَلَا يَنْعَكِسُ .

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي جعله بدلاً ، انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢ .

(٢) في الأصل معظم حروفه مضمومة .

(٣) في (ف) " يفتقر " .

(٤) ذكر ذلك ابن الخباز في شرحه لوحة ٢٢ ، وقد عارضه المؤلف هنا كما ترى .

(٥) في الأصل مضموس .

(٦) في (ف) " من الماضي وغيره " .

(٧) قال صاحب الشرح المجهول في لوحة ١ : " قال ابن الخباز يجوز أن يكون " راجي " هاهنا

مرتفعاً بـ " يقول " ، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكتت ياءه للضرورة ، وقال

النيلي : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة ويتقدير كونه نكرة يلزم

أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاءه مختصاً بزمان دون زمان وليس

مراده إلا أن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضي والحال والاستقبال ، وأقول : هذا

حق ، لأن اسم الفاعل إذا لم يرد به زمان معين بل الزمان الثابت المستمر كان معرفة كقوله

تعالى : (مالك يوم الدين) ولذلك وقع صفة للمعرفة " .

(٨) في (ف) " فتقدير " .

قَوْلُهُ : " رَبِّهِ " الرَّبُّ : الْمَالِكُ ، وَالرَّبُّ : الْمُصْلِحُ ، يُقَالُ : رَبُّ
الضَّيْعَةِ (١) : إِذَا أَصْلَحَهَا ، وَالرَّبُّ : الْمُرَبِّي ، وَالرَّبُّ : الْإِلَهُ ، وَرَبُّ الْقَوْمِ :
سَائِسُهُمْ وَسَيِّدُهُمْ ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ هَذَا اللَّفْظُ فِي " الْإِلَهُ " فَأَلِإِلَهُ جَامِعٌ
لِجَمِيعِ مَفْهُومَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى " مَالِكٌ ، وَمُصْلِحٌ ، وَمُرَبِّي الْأَشْيَاءِ ، وَسَيِّدُ
الْمَوْجُودَاتِ " . فَهَلْ يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ اسْتِعْمَالًا لِلْمُشْتَرَكِ فِي إِفَادَةِ جَمِيعِ
مَفْهُومَاتِهِ ؟ وَفِيهِ نَظَرٌ (٢) ، وَلَا يَسْتَعْمَلُهُ الْإِسْلَامِيُّونَ فِي غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى
إِلَّا مُضَافًا ، وَأَمَّا الْجَاهِلِيَّةُ فَقَدْ اسْتَعْمَلَتْهُ فِي غَيْرِ " الْإِلَهِ " بِمَعْنَى الْمَالِكِ
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ :
وَهُوَ الرَّبُّ ، وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ
وَالْحَوَارِانِ : مَوْضِعَانِ (٤)

(١) ف (ف) " الصنعة " وما في الأصل أوضح .

(٢) فهم صاحب الشرح المجهول من نص المؤلف هذا أنه يجوز أن يكون الرب هاهنا من قبيل استعمال
اللفظ المشترك في مفهوماته الكثيرة ثم اعترضه بقوله في لوحة ٢ : " ولا يجوز أن يكون هاهنا من
قبيل استعمال اللفظ المشترك في مفهوماته الكثيرة كما جوزة النيلي ، لأن أسماء الله تعالى
موقوفة على السماع مع أن ذلك غير مسلم كما بيّن في علم أصول الفقه " .
وأقول : إنَّ المؤلفَ لم يجزم بجواز ذلك والا لما قال : " فيه نظر " .

(٣) الرب : عنى به المنذر بن ماء السما ، والرب في هذا الموضع : السيد ، والشهيد : الحاضر .

(٤) الحواران : مختلف في روايته ، فقليل : " الحوارين " بلفظ التثنية وكسر الحاء ، وقيل : " الحيارين
" بالياء ، وهما بلدان ، وقيل : " الحيارين " بكسر الحاء والراء ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة
، وقيل أيضاً : " حوارين " بلفظ التثنية وكسر أوله ، والجيار : قريتان بالبحرين ضم الجيار إلى
حوار وسميا " حوارين " نحو قولهم : القمران (انظر معجم البلدان ٢ / ٢١٥)

وهو موجود في الديوان ١٢ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٧٥ ، والصحاح
واللسان " ريب " ، وخزانة الأدب ٤ / ٣٦٢ هارون ، ومعجم البلدان ٢ / ٣١٥ .

قَوْلُهُ " الْغَفُورُ " فَعُولٌ وَهُوَ مِنْ أَيْبِيَةِ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ ، فَالْغَفُورُ
 أَبْلَغُ وَأَعْظَمُ مِنْ " غَافِرٍ " كَمَا أَنَّ " الطَّهُورَ " أَبْلَغُ مِنْ " طَاهِرٍ " ، وَالْغَفُورُ :
 السُّتُورُ ، وَ" الْغَفْرُ " : السُّتْرُ ، يُقَالُ : " اصْبَغُ ثَوْبَكَ فَهُوَ أَغْفَرٌ " لِلْوَسْخِ (١)
 أَيِ اسْتُرَ لَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْبَيْضَةُ الَّتِي تُوَضَعُ عَلَى الرَّأْسِ مَغْفَرًا ؛ لِأَنَّهَا
 تَسْتُرُهُ وَتُغَطِّيهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْغَفُورِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ
 سَتْرُ ذُنُوبِ عِبَادِهِ وَتَغْطِيَتُهَا بِالْعَفْوِ عَنِ الْمُعَاقِبَةِ ، لِأَنَّ عِظَمَ عَفْوِهِ تَنْغَمِرُ فِيهَا
 الذُّنُوبُ وَتَتَغَطَّى (٢) وَلَا تَظْهَرُ .

قَوْلُهُ : " ابْنِ عَبْدِ النُّورِ " ابْنُ بَدَلٍ مِنْ " مُعْطٍ " وَكَيْسَ بِصِفَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ
 إِذَا وُصِفَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ لَمْ يَنْوِنِ الْمَوْصُوفُ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ
 وَصْفًا (٣) مَعَ أَنَّهُ نُونٌ ضَرْورَةٌ قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :
 جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ نَعْلَبَةَ .

(١) انظر الصحاح " غفر " ٧٧٠ / ٢ ، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٧ .

(٢) غير واضح في الأصل .

(٣) عنى بهذا المؤلف ابن الخباز حيث قال في شرحه ٥٤ / ١ وفي هذا البيت من الضرورة تنوين " معط " مع أنه علم ووصف بابن مضافاً إلى علم .

(٤) الرجز للأغلب العجلي ، كما في الكتاب ٥٠٦ / ٣ هارون ، والمقتضب ٢ / ٣١٣ ، والخصائص ٢ / ٤٩١ ، وابن يعيش ٦ / ٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٨٢ ، والتصريح ٢ / ١٧٠ ، الهمع ١ / ١٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢٢ بولاق .

: "إِنَّ ابْنَ تَعَلْبَةَ " بَدَلٌ مِنْ " قَيْسٍ " (١) ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " ابْنُ عَبْدِ النُّورِ " عَطْفَ بَيَانٍ ، وَ " عَبْدِ النُّورِ " كَقَوْلِهِمْ : عَبْدُ الْحَقِّ ، وَعَبْدُ السَّلَامِ وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ﴾ (٢) ، وَكَذَا " عَبْدِ النُّورِ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٣) ، وَ " النُّورُ " أَيْضاً جَمْعُ نَارٍ كَقَوْلِهِمْ : دَارٌ وَدُورٌ ، وَالنُّورُ (٤) أَيْضاً جَمْعُ نَوَارٍ ، وَهِيَ النَّفُورُ مِنَ الرَّيْبَةِ (٥) ، يُقَالُ : أَمْرَأَةٌ نَوَارٌ وَنِسَاءٌ نُورٌ ، (وَأَصْلُهُ " نُورٌ ") (٦) بِضَمِّ الْوَاوِ ، فَحَذَقُوا الضَّمَّةَ ؛ لِثِقَلِهَا عَلَى " الْوَاوِ " الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
بِأَحْمَدٍ دِينًا لَهُ أَرْتَضَانَا
الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبِيرُ هُنَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِيَقُولٍ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكِي بِالْقَوْلِ ،
وَالْجَمَلُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ تِسْعٌ ، اثْنَتَانِ مِنْهَا فِي مَوْضِعٍ رَفِعٍ ، وَهَمَّا

(١) هذا أحد رأيين لابن جن ذكرهما في الخصائص ٩١/٢ ، أما الرأي الثاني وهو الأقوى - في نظري - فهو قوله " ويجوز أيضاً أن يكون وصفاً أخرج على أصله ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها " ، وانظر في خزانة الأدب ١/ ٢٢ بولاق .

(٢) سورة الحشر ٢٣ .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) في الأصل غير واضح .

(٥) انظر نظام الغريب في اللغة ١٠٤ .

(٦) سقط من (ف) .

الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ ، وَالْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبْرًا لِـ " إِنْ " ،
 وَخَمْسٌ مِنْهَا فِي (مَوْضِعِ نَصْبٍ) (١) ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبْرًا لِـ
 " كَانِ " ، وَالْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِنَطْنَتُ ، وَثَالِثًا لِأَعْلَمْتُ ، وَالْوَاقِعَةُ حَالًا ،
 وَالْمَحْكِيَّةُ بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَالْثَامِنَةُ تَتَّبَعُ مَا قَبْلَهَا [فِي إِعْرَابِهِ] (٢) وَهِيَ
 الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ ، وَالتَّاسِعَةُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ ،
 وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ
 يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (٣) فَمَنْ (٤) قَرَأَ بِالْجَزْمِ فَإِنَّهُ عَطَفَهُ
 عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ جَوَابَ الشَّرْطِ (٥) .

و " الْحَمْدُ " : التَّنَاءُ وَالْمَدْحُ ، وَقِيلَ : " الْحَمْدُ " مَقْلُوبٌ مِنْ ٢-١
 الْمَدْحِ ، وَ " الْحَمْدُ " أَعْمٌ مِنَ الشُّكْرِ مِنْ وَجْهِ وَالشُّكْرُ أَعْمٌ مِنَ الْحَمْدِ مِنْ
 وَجْهِ ، أَمَّا وَجْهُ عُمُومِ الْحَمْدِ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْمَدُ الرَّجُلَ عَلَى شَجَاعَتِهِ وَعَلَى
 عِلْمِهِ مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِذَلِكَ كَمَا يَحْمَدُ الشَّاعِرَ الْمَجِيدَ بَعْدَ مَوْتِهِ مَنْ لَمْ يَقُلْ
 فِيهِ شِعْرًا ، وَالطَّبِيبَ الْحَانِقَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِبْهُ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ

(١) بياض من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة الأعراف ١٨٦ .

(٤) في (ف) " قيمن " .

(٥) قرأ الجمهور بالرفع في " يذرههم " على القطع والاستئناف إلا حمزة والكسائي فقد قرأه

بالجزم عطفاً على موضع الفاء وما بعده في قوله : " فلا هادي له " ، لأن موضعها وما

بعدها جزم إذ هي جواب الشرط . راجع / الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي

طالب ١ / ٤٨٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٠٤ ، وكتاب السبعة في القراءات لابن

مجاهد ٢٩٩ ، وكتاب القطع والانتفاف لأبي جعفر النحاس ٢٤٥ .

صَنِيعٍ كإِحْسَانٍ ، أَمَا " الشُّكْرُ " فَهُوَ التَّنَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ بِمَا أَوْلَاكَهُ (١) مِنْ إِحْسَانِهِ لَا غَيْرَ ، وَأَمَا وَجَهُ عُمُومِ الشُّكْرِ فَإِنَّ الْحَمْدَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْقَوْلِ الْجَمِيلِ ، وَأَمَا الشُّكْرُ فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ الْجَمِيلِ وَفِي الْعَمَلِ أَيْضًا (٢) يُقَالُ : سَجَدْتُ شُكْرًا لِلَّهِ ، وَالسُّجُودَ عَمَلٌ (٣) .

قَوْلُهُ : " لِلَّهِ " قِيلَ : اسْمُ اللَّهِ عَلِمٌ (٤) لَيْسَ بِمَنْقُولٍ وَلَا مُشْتَقٍّ (٥) فَلَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ الْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ ، وَأَقُولُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَلْزَمْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَلِذَلِكَ قَالَ سَبْيُويهُ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ عِوَضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ فَأَصْلُهُ إِلَهٌ (٦) ، وَيَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَ سَبْيُويهُ - فِي أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ عِوَضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ - قَوْلُهُمْ : " يَا أَلَّهُ " بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ كَمَا تَقُولُ : " يَا إِلَهَ " ، فَأَلِإِلَهَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ جِنْسٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ فَلَمَّا غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا لَزِمَتْ " النُّجْمُ " حِينَ غَلَبَ عَلَى " الثَّرِيَّا " (٧) ، وَهُوَ

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الفروق في اللغة ٣٩ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١١٢/٤ .

(٣) راجع في ذلك تفسير القرطبي ١ / ١٣٤ .

(٤) قول " الله " سقط من الأصل .

(٥) هو مذهب السهيلي وشيخه أبي بكر بن العربي عن بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٢/ وانظر ذلك في شرح أسماء الله الحسن للرازي ١٠٨ ، وتفسير القرطبي ١٠٢/ ، وتفسير أسماء الله الحسن للزجاج ٢٥ .

(٦) الكتاب ٢ / ١٩٥ هارون ، وروايته " وكان الاسم - والله أعلم إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها " .

(٧) " الثريا " : لا يتكلم بها مكبرة وهي تصغير ثرى ، مشتقة من الثروة في العدد ، وهي الكثرة ، وهي أنثى ثروان ، كعطشى أنثى عطشان ، حقرت لقاتها وصغرها ، والنجم اسم علم لها قد غلب عليها ، يقال : طلع النجم ، وغاب النجم " عن سرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشي تهذيب ابن منظور ٢٠٠ .

اسْمٌ عَلَّمَ عَلَى الْبَارِي تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ؛ (لأنه يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ) (١) بَلْ صِفَاتُ الْبَارِي (٢) تَعَالَى كُلُّهَا جَارِيَةٌ عَلَيْهِ ، وَمَنْ قَالَ بِاشْتِقَاقِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" إِذَا خَفِيَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

لَاهَتْ فَمَا عُرِفَتْ يَوْمًا بِخَارِجَةٍ يَا لَيْتَهَا خَرَجَتْ حَتَّى عَرَفْنَاهَا (٤)

أَيُّ : خَفِيَتْ وَاسْتَتَرَتْ ، وَهَذَا الْمَعْنَى - وَهُوَ الْخَفَاءُ - مَوْجُودٌ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمُقَدَّسَةِ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - خَفِيَتْ عَلَى الْعُقُولِ فَلَمْ تُدْرِكْهَا (٥) ، وَأَقُولُ : هَذَا الْاِشْتِقَاقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْ "إِلَاهٌ" فَأَوْه (٦) "هَمْزَةٌ" وَعَيْنُهُ "لَامٌ" وَوَجْهٌ "هَاءٌ" ، وَالْفَاءُ الَّتِي قَبْلَ (الْهَاءِ) زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ "فِعَالٌ" ، وَفَاءٌ "لَاهَتْ" فِي الْبَيْتِ لَامٌ وَالْأَلْفُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ، وَالْأَلْفُ فِي "إِلَهٍ" زَائِدَةٌ ، فَإِنْ جَعَلْنَا الْأَلْفَ فِي "إِلَهٍ" بَدَلًا مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ كَانَتْ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ أَوْلًا وَمَعَهَا ثَلَاثَةٌ أُصُولٍ إِلَّا زَائِدَةٌ .

وَقِيلَ : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ "إِلَهٍ" بِوَزْنِ "عَلِمَ" إِذَا تَحَيَّرَ (٥) ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ تَتَحَيَّرُ فِي مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ سُبْحَانَهُ وَإِنَّمَا تُعْرِفُ صِفَاتَهُ دُونَ حَقِيقَتِهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ التَّفْخِيمُ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ أَوْ انْضَمَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "الْأَلَّتِ" (٧) - أَعْنَى اسْمِ

(١) فِي الْأَصْلِ "لأنه لا يوصف ولا يوصف به" وهو سهو .

(٢) فِي (ف) "بَلْ صِفَاتُ اللَّهِ" .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ ، وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ١٧/١٠١ غَيْرِ مَنْسُوبٍ .

(٤) صَدَه فِي (ف) "لَاهَتْ فَلَمْ يَرَهَا يَوْمًا بِخَارِجَةٍ" .

(٥) قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي الْبَيَانِ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٣/٨ : "وَقِيلَ هُوَ مِنْ (لَاهَتْ الْعُرُوسُ تَلُوهُ) :

إِذَا احْتَجَبَتْ ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ سُمِّيَ إِلَهًا لِأَنَّهُ احْتَجَبَ مِنْ جِهَةِ الْكَيْفِيَّةِ عَنِ الْأَوْهَامِ" .

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ "فَاهٌ" .

(٧) رَاجِعِ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتَيْبَةَ ٩ .

الصنم - لأن منهم من يقف عليها بالهاء فيقول : " اللأه " (١) ، والألف التي قبل الهاء في اسم الله تعالى على القول الأول عين الكلمة ووزنه " أفعَل " وهي منقلبة عن ياء فكان أصله " ليه " فقلبت " الياء " ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم : " لهي أبوك " . بسكون الهاء وتأخير العين إلى موضع اللام وتقديم اللام إلى موضع العين (٢) ، و " لهي " مبنية (٣) لتضمنه معنى حرف الجر وهو اللام (٤) .

قوله " هَدَانَا " أي : دَلَّنَا ، وَأَرَشَدَنَا ، وَالْمَصْدَرُ " هُدَى " .
 وقوله : " بِأَحْمَدٍ يُرِيدُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : (اسْمِي فِي السَّمَاءِ أَحْمَدٌ وَفِي الْأَرْضِ مُحَمَّدٌ) (٥) .

- (١) في الأصل " إله " .
 (٢) قال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣/١ ، وقيل : أصله " لاه " والألف فيه منقلبة عن ياء كقولهم : لهي أبوك ، يريدون لله أبوك ، فأخترت اللام إلى موضع العين لكثرة الاستعمال ، هكذا مع ما فيه من التقديم والتأخير حيث أصل الكلام - مثل ما ذكر الشارح هنا - " فأخترت العين إلى موضع اللام .. " لأن أصله كما ذكر المؤلف " ليه " فقلبت الياء ألفاً فصارت " لاه " وزاد ابن الأنباري أنه قد يكون مشتقاً من " أله " إذا عبد ، وهو مصدر بمعنى مآلوه : أي : معبود . وقيل مشتق من " ولاه " من الوله ، لأنه يوله إليه في الحوائج ، فأبدلوا من الواو المكسورة همزة كقولهم في وشاح إشاح ، وفي وسادة إسادة ، ثم أدخلوا عليه الألف واللام وحذفوا الهمزة ، وأدغموا وفخموها " .
 (٣) في الأصل " مبنية " .
 (٤) انظر في : أمالي ابن الشجري ١٥/٢ ، وخبزاة الأدب ١٧٣ /٧ فما بعدها ، والهمع ٣٧/٢ ، وقال ابن يعيش ٥٤/٨ ، " وبني على الفتح لتضمنه لام التعريف كما بنيت أمين " .
 (٥) لم أعرش على هذا الحديث بهذا النص ، وقد جاء في صحيح مسلم في باب في أسمائه صلى الله عليه وسلم ٨٩ /٧ قريب منه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لي أسماء " أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس علي قدمي ، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد " ، وكذلك رواه الترمذي في سننه ٢١٤/٤ في كتاب الأدب ، وقال : هذا حديث حسن صحيح " .

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَحْمَدُ أَهْلِ السَّمَاءِ ، أَيُّ أَكْثَرُهُمْ حَمْدًا لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ
مَنْقُولٌ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " وَفِي الْأَرْضِ مُحَمَّدٌ " أَيُّ كَثُرَتْ
خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ (فِي الْأَرْضِ) (١) .

وَالدِّينُ " هُنَا مِلَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَالدِّينُ : / الطَّاعَةُ ، قَالَ عَمْرُو / بِنُ ٢ - ب

كَلْتُومٍ :

عَصِينَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا " (٢)

أَيُّ : أَنْ نُطِيعَ ، وَالدِّينُ : الْجَزَاءُ وَالْمُكَافَأَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " كَمَا
تَدِينُ تُدَانُ " (٣) أَيُّ كَمَا تُجَازِي تُجَازَى ، وَ" أَرْضَانَا " أَخْتَارَنَا لَهُ أَيُّ
لِلدِّينِ ، وَإِذَا أَرْضَانَا لَهُ فَقَدِ أَرْضَاهُ لَنَا ، وَلَا مُمْ " أَرْضَى " فِي الْأَصْلِ وَأَوْ
لِقَوْلِهِمْ : الرِّضْوَانُ ، وَمَوْضِعُ " لَهُ أَرْضَانَا " نَصْبٌ نَعْتُ لِدِينٍ " هـ .

فَلَمْ يَزَلْ يَنْمِي بِهِ الْإِسْلَامُ حَتَّى اسْتَبَانَ لِلْهُدَى أَعْلَامٌ

يُرِيدُ بِالنَّمَاءِ هُنَا الزِّيَادَةَ وَالْإِرْتِفَاعَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْيَانِ ، وَمِنْهُ "
نَمَى الْخِضَابُ يَنْمِي " إِذَا : عَلَا لَوْنُهُ وَارْتَفَعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ : (٤)

(١) سقط من (ف) .

(٢) هذا عجز بيت من معلقته المشهورة ، يروى صدره : (وَأَيَّامٌ لَنَا غُرٌّ طَوَالٍ) .

وقيل : (وَأَيَّامٌ لَنَا وَلَهُمْ طَوَالٍ) ، وقيل : (وَأَيَّامًا لَنَا غُرًّا كَرَامًا) .

قوله : " عَصِينَا الْمَلِكَ " ، يُرِيدُ الْمَلِكَ : يقول : عصينا الملوك فليسنا نخوف بالوعيد ، وقوله " أَنْ
نَدِينُ " قال الزوزنى في شرحه للمعلقات السبع ١٧٠ " قوله " أَنْ نَدِينُ " ، أَيُّ : كراهية أَنْ نَدِينُ
فحذف المضاف ، هذا على قول البصريين ، وقال الكوفيون : تقديره : أَنْ لَا نَدِينُ ، أَيُّ : لِنَلَا
نَدِينُ ، فحذف لا " .

والبيت في شرح القوائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٨٨ ، ومعلقة عمرو ابن كلثوم بشرح ابن
كيسان ٥٨ ، واللسان " دين " .

(٣) جمع الأمثال للميداني ٢ / ١٥٥ ، والمستقصى ٢ / ٢٣١ ، ومعناه " كما تفعل يفعل بك " .

(٤) هو الذبياني المشهور ، ينظر ديوانه ٥ .

وَأَمِ الْقَتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ (١) .

أَيُّ : أَرْقَعَةُ عَلَيْهَا ، وَ : " الْقَتُودُ " : جَمْعُ " قَتَدٍ " وَهِيَ : خَشَبُ الرَّحْلِ ،
وَالْأَجْدُ : النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ عَلَى السَّيْرِ ، وَرَبِّمَا قَالُوا : " نَمَا الشَّيْءُ يَنْمُو نُمُوًا " .
بِأَلْوَاوٍ (٢)

وَأَمَّا اسْمٌ " لَمْ يَزَلْ " فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّانِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
ضَمِيرَ " أَحْمَدَ " ، وَالْإِسْلَامُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَاعِلٌ " يَنْمِي " ، وَإِنْ
جَعَلْتَهُ (٣) اسْمٌ " لَمْ يَزَلْ " جَعَلْتَ فِي " يَنْمِي " ضَمِيرًا هُوَ فَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى
الْإِسْلَامِ ، وَالْوَجْهَانِ الْأَوْلَانِ أَقْوَى (٤) .

" وَالْإِسْلَامُ " فِي الْأَصْلِ التَّفْوِيضُ وَالْانْقِيَادُ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّلَامَةِ نَمَّ
غَلَبَ عَلَى بَيْنِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَاسْتَبَانَتُ " هُنَا بِمَعْنَى
بَانَتُ ، أَيُّ : اتَّضَحَتْ وَظَهَرَتْ ، قَوْلُهُ " لِلْهُدَى " أَيُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَقِّ .
وَالْأَعْلَامُ " : الْعَلَامَاتُ ، وَالْأَعْلَامُ : الْجِبَالُ ، وَالْأَعْلَامُ : الرَّايَاتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ " الْأَعْلَامُ " هُنَا كِنَايَةً عَنِ رُؤَسَاءِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ بِهِمْ ظَهَرَ الدِّينُ وَأُنْشِكِفَ
أَمْرُهُ بِقَهْرِهِمُ الْبَاطِلَ .

مُؤَيَّدًا مِنْهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ وَحَيًّا إِلَيْهِ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ .

(١) هذا عجز بيت صدره :

فعد عما ترى إذ لارتجاع له

العيرانة : الناقة تشبه بالعير في سرعتها ونشاطها .

(٢) راجع ذلك كله في اللسان " قتد " ، و " أجد " ، و " نما " .

(٣) أي : " الإسلام " .

(٤) لأن في الوجه الثالث ضميراً يعود على متأخر لفظاً ورتبة ، أو كما قال صاحب الشرح المجهول

لوحه ٢٦ بعد ما نكر الأوجه الثلاثة :

" والوجهان الأولان أولى ، لأن الثالث يحتاج إلى تقدير التقديم والتأخير ، والأصل عدمه " .

التَّأْيِيدُ : التَّقْوِيَةُ ، وَالْمُؤَيَّدُ : الْمُقْوَى ، يُقَالُ : أَدَّ الرَّجُلُ يَيْدُ أَيَّدًا ، إِذَا اشْتَدَّ وَقْوَى ، وَ " الْأَيْدُ وَالْأَدُّ " : الْقُوَّةُ (١) ، وَأَمَّا نَصْبُ " مُؤَيَّدٍ " ، فَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ " أَحْمَدَ " جَازًا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا بَعْدَ خَبَرِ لِقَوْلِهِ : " لَمْ يَزَلْ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْهَاءِ فِي " بِهِ " ، وَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ " الْإِسْلَامَ " تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي " بِهِ " ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ " أَحْمَدَ " .

وَخَيْرُ الْكُتُبِ : أَفْضَلُهَا وَأَكْثَرُهَا خَيْرًا ، وَأَصْلُهُ " أَخِيرٌ " فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ " أَلْيَاءِ " إِلَى " الْخَاءِ " ، وَلَا يَتَنَبَّى وَلَا يُجْمَعُ مَا دَامَ لِلتَّفْضِيلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ بَعْمَرِ بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ
فَإِنَّمَا تَنَى " خَيْرًا " ثُمَّ خَفَّفَهُ كَتَخْفِيفِ (٣) " هَيْنِ " (٤) ، وَيَعْنِي بِخَيْرِ الْكُتُبِ : الْقُرْآنَ ، وَيُرِيدُ خَيْرَ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ ، وَالْكَتُبِ " جَمْعٌ

(١) انظر اللسان ، والتاج في " أيد " .

(٢) هو سبيرة بن عمرو الأسدي كما في الصحاح ٦٥٢ / ٢ ، ولسان العرب " خير " ، وكتاب التنبه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري ١١٩ / ٢ حيث قال : " هذا الشعر لسبيرة بن عمرو الأسدي يرثى عمرو بن مسعود وخالد بن فضلة وكان النعمان قتلها (وقيل : الذي قتلها كسرى) ، ويروى " بخير بني أسد " على الأفراد وهو الأجود " ، وهو في مختار الصحاح " خير " ، والمخصص ١٥٢ / ٥ .

(٣) في (ف) : " لتخفيف " تحريف ،

(٤) جاء في هامش الأصل " أتى بمتنى " خَيْرٌ " لا " أَخَيْرٌ " الذي هو أفعال التفضيل .

كِتَابٍ ، وَالْوَحْيُ : الْكِتَابُ ، وَجَمَعَهُ وَحْيٌ^(١) مِثْلُ حَلِيٍّ وَحَلِيٌّ ، قَالَ لَيْبِدٌ :
كَمَا ضَمِنَ الْوَحْيُ سِلَامُهَا^(٢)

وَالْوَحْيُ : الْإِشَارَةُ ، وَالْكِتَابَةُ ، وَالرِّسَالَةُ ، وَالْإِلَهَامُ ، وَالْكَلامُ الْخَفِيُّ
وَكُلُّ مَا أُلْفِيَتْهُ إِلَى غَيْرِكَ عَلَى خَفَاءٍ ، يُقَالُ : وَحَيْتُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ وَأَوْحَيْتُ
وَهُوَ أَنْ تُكَلِّمَهُ بِكَلِمٍ خَفِيٍّ ، وَأَوْحَى أَيْضاً : كَتَبَ ، قَالَ الرَّاجِزُ^(٣) :
" لِقَدْرِ كَانَ وَحَاهُ الْوَأَحِي "

أَيُّ : كَتَبَهُ الْكَاتِبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ " الْوَحْيَ " هُنَا^(٤) بِمَعْنَى الْكِتَابَةِ أَوْ
بِمَعْنَى الْإِلَهَامِ أَوْ بِمَعْنَى الْكَلِمِ الْخَفِيِّ ، أَوْ الْإِشَارَةِ فَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَكَذَا
إِنْ جَعَلْتَ الْوَحْيَ بِمَعْنَى / الْكِتَابِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ خَيْرَ الْكُتُبِ كِتَاباً^{٣-١}
كَمَا تَقُولُ ، هُوَ أَفْضَلُ الْأَبَاءِ أَباً ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْكِرَامِ سَخَاءً .

(١) يضم الواو وكسر الطاء ثم ياء مشددة مثل " حلي " ، وهذا النص وما بعده مقتبس من
الصحاح ٢٥١٩/٦ مادة (وحى) .

(٢) هذا بعض بيت من معلقته الشهيرة وقد أتم البيت بعض المحشين في الأصل بدليل تغير
الخط وعدم إتمامه في نسخة " ف " ، والبيت بتمامه :
فمداقع الريان عرى رسمها خلقاً كما ضمّن الوحي سلامها
" المدافع " : مجاري الماء ، وهي التلاع . والريان : جبل معروف .

انظر : شرح ديوانه ٢٩٧ ، والصحاح ٢٥١٩/٦ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن
الأنباري ٥١٩ ، والخصائص ٢٩٦/١ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢١٦ ، واللسان
" وحى " .

(٣) هو العجاج كما في الديوان ٤٣٩ ، واللسان " وحى " ، وثرمد " ، ونسبه الزمخشري في
أساس البلاغة " وحى " لرؤية بن العجاج وليس في ديوانه ، وجاء في الصحاح " وحى "
غير منسوب .

(٤) أي : في قول الناظم : " وحياً إليه بلسان عربي " .

قَوْلُهُ: "بِلِسَانٍ يُرِيدُ بِكَلَامٍ، وَاللِّسَانَ: الْجَارِحَةُ الَّتِي يُتَكَلَّمُ بِهَا .
وَاللِّسَانَ: اللُّغَةَ، وَاللِّسَانَ: الْكَلِمَةَ، قَالَ الشَّاعِرُ (١):

"إِنِّي أَنْتَنِي لِسَانَ لَا أُسْرُ بِهَا" (٢) .

وَالْعَرَبِيُّ: الْفَصِيحُ، أَيُّ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ ذِي بَيَانٍ .

لِكُونِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقُ كَمَا الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقَ

اللَّامُ فِي "لِكُونِهِ" لِلتَّعْلِيلِ أَعْنَى تَعْلِيلِ تَفْضِيلِ الْكِتَابِ الَّذِي أُيِّدُ بِهِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَلَى هَذَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ "خَيْرٌ"، أَيُّ

زَادَ فِي الْخَيْرِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ؛ لِكُونِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقَ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَتَعَلَّقَ (٣) بِ"عَرَبِيٌّ"؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقُرْآنُ وَلَاشِكَّ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ أَشْرَفُ مِنْ

سَائِرِ اللُّغَاتِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ "وَجِبًا"، وَيَضَعُفُ
تَعْلِيلُهُ (٤) بِ"مُؤَيَّدٍ" (٥)؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْأَفْضَلِيَّةِ الْأُولَى بِالْأَفْضَلِيَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْلَى

مِنْ تَعْلِيلِ الثَّانِيَةِ (٦) بِهَا، وَلِإِنَّ تَقْدِيرَهُ: أُيِّدَ بِخَيْرِ الْكُتُبِ لِكُونِ خَيْرِ الْكُتُبِ
أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقَ، وَهَلْ يَكُونُ خَيْرُ الْكُتُبِ إِلَّا كَذَلِكَ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ:

(١) وهو أعشى - باهلة - عامر بن الحارث - كما في إصلاح المنطق ٢٦، والمؤتلف والمختلف

١٢، تأويل مشكل القرآن ١١١، وأمالى المرتضى ٢/٢٠، ومختارات ابن السجري ٣١، وأمالى

البيدي ١٣، والمنجد في اللغة ٣٧، والكامل ٤/٦٥، والتعازي، والمراثي ١٤، والخزانة ١/٩٢

بـولاق .

(٢) هذا صدر بيت عجزه :

من علو لا عجب منها ولا سخر

(٣) في (ف) "تكون" تحريف .

(٤) في (ف) "تعلقه"

(٥) الذي قال يعلق بمؤيد هو ابن الخباز شرحه ١/٥٦ .

(٦) في (ف) "التأنيذ" .

إِنَّمَا أُيِّدُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ لِكُونِهِ خَيْرَ الْخَلْقِ ، وَصُورَةُ اللَّفْظِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِنْ
لَمْ تَجْعَلِ اللَّامَ لِلتَّعْلِيلِ لَمْ يَجْزُ تَعْلِيلُهَا بِ " مُؤَيِّدٍ " أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ
" حَرْفًا جَرًّا " وَهِيَ " الْبَاءُ فِي " بِخَيْرٍ " ، وَ" مِنْهُ " .

و" مَا " فِي " كَمَا " كَافَّةٌ ، وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ بَعْدَ الْكَافِ الْجُمْلَةُ
الْإِبْتِدَائِيَّةُ ، وَيَتَعَلَّقُ - أَعْنَى الْكَافِ - بِ " أَشْرَفَ " (١) ، لِأَنَّهَا نَعَتْ
لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ : (لِكُونِ الْكِتَابِ يَزِيدُ شَرْفًا نُّطْقٍ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ
الْمَنْطُوقِ بِهِ) (٢) زِيَادَةً مِثْلَ زِيَادَةِ فَضْلِ الرَّسُولِ عَلَى الْخَلْقِ .

وَأَمَّا نَصْبُ " أَشْرَفَ " : فَلِأَنَّهُ خَيْرٌ لَا حَالَ (٣) بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " عَجِبْتُ مِنْ
كُونِ زَيْدٍ أَخَاكَ " ، فَلَوْ كَانَ حَالًا لَمْ يَقَعْ مَعْرِفَةٌ ؛ فَإِنْ قِيلَ : " كَانَ " النَّاقِصَةَ لَا
مَصْدَرَ لَهَا ، (٤) قُلْتُ : لَهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ لَكِنْ لَا يُذَكَّرُ مَعَ خَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
صَارَ عِوَضًا مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَلَا يَصِحُّ الْعِوَاضُ إِلَّا مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ ، وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ
مَعَ خَيْرِهَا جَازَ أَنْ يُذَكَّرَ عَلَى أَنْفِرَادِهِ ، وَلِذَلِكَ يَقْدَرُ بَأَنَّ وَالْفِعْلُ لِيُفِيدَ

(١) قال الشريشي : " ولا موضع للكاف من الإعراب بعد الجملة ، ولا تتعلق بشئ ، لأنها لم تبق حرف
جر ، وإنما هي للتشبيه فقط " .

انظر شرح الشريشي ١ / ١٥ (رسالة دكتوراه) .

(٢) في (ف) " لكون الكتاب يزيد النطق به شرفاً على غيره من المنطوق به .. " .

(٣) ذكر ابن الخباز في شرحه ١ / ٥٦ أن " أشرف " حال .

(٤) قاله ابن الخباز كما في شرحه ١ / ٥٦ ، وتعبه أيضاً صاحب الشرح المجهول / لوحة ٣ ، فقال :

وابن الخباز جزم بأن " كان " الناقصة لا مصدر لها وهو ضعيف ، لأن نصبها للخبر عوض من
المصدر والتعويض لا يكون مما لا ثبوت له ، والنلي جزم بأن " أشرف " خير مع حكمه بأن " كان "
الناقصة لا يجمع لها بين المصدر والخبر وذلك تناقض في الكلام ومنع كونه حالاً لجيبته معرفة
كقولك " عجبت من كون زيد أخاك " وجواز تأوله بالنكرة يدفع ذلك " .

الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ الْمُجَرَّدِ مِنَ الْحَدَثِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ (١) فِي
" الدَّمِشْقِيَّاتِ "

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَأَلَيْهِ وَصَحْبِهِ وَكُرَمَائِهِ

" الصَّلَاةُ " فِي اللُّغَةِ هِيَ : الدُّعَاءُ ، وَالصَّلَاةُ مِنَّا عَلَى النَّبِيِّ كَذَلِكَ ،
وَصَلَاةُ اللَّهِ : رَحْمَتُهُ وَرِضْوَانُهُ ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ : اسْتِغْفَارٌ وَهُوَ دُعَاءٌ أَيْضاً
لِلنَّبِيِّ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ .

وَأَمَّا " أَسْلَامٌ مِنَ اللَّهِ " فَهُوَ السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ مَحْذُورٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
وَأَصْلُ " آلٍ " أَهْلٌ ، فَابْتَدَلُوا مِنْ أَهَاءِ هَمْزَةً ، وَمِنْ الْهَمْزَةِ أَلْفَاءً (٢) ، وَلَا
يُسْتَعْمَلُ " الْأَلُّ " إِلَّا فِي الْأَشْرَفِ (٣) الْأَخْصِ فَلَا يُقَالُ : أَلُّ الْبِرْزَانِ وَلَا أَلُّ
الْعَطَّارِ ، بَلْ يُقَالُ : أَهْلُ الْبِرْزَانِ وَأَهْلُ الْعَطَّارِ ، وَيُقَالُ : " أَلُّ مُحَمَّدٍ ، وَأَلُّ
إِبْرَاهِيمَ (٤) ، وَالْمُرَادُ بِالْأَلِّ - هُنَا - الْأَهْلُ ، لِعَطْفِ الصَّحْبِ عَلَيْهِمْ (٤) ، قَالَ

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبالغفار الفارسي ، له مؤلفات كثيرة أوصلها الدكتور عبدالفتاح شلبي
إلى ثلاثة وثلاثين مؤلفاً ، منها المسائل الدمشقية ، ولكن ابن القواس في شرحه لوحة ٣ ذكر أن
الدمشقيات لابن جنى فقال " ويؤيده ما ذكره أبو الفتح في " الدمشقيات " حين سأل أبا علي
معتزلاً على قولهم " كان " لا مصدر لها بنحو " عجبت من كون ريد قائماً " أفليس هذا مصدراً
لها ؟

فقال : ينبغي أن يكون المصدر في نحو هذا مجرداً عن الحدث كما جردت " كان " نفسها ، وقد
نسبه ياقوت في معجم الأدياء ٢٤/٧ لأبي علي الفارسي .

(٢) ينظر : الفائق في غريب الحديث ٦٧/١ " أهل " .

(٣) في الأصل : " الأشراف " وهو تحريف .

(٤) وقيل آل محمد : كل مؤمن ومؤمنة ، وقيل : ذريته . عن شرح ابن الخباز ٥٧/٨ .

النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "لَاتَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ" (١) .
 قَالَ الشَّافِعِيُّ (٢) : " دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ " آلَ مُحَمَّدٍ " هُمُ
 الَّذِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ (٣) ، وَعَوَّضُوا (عَنْهَا) (٤) الْخُمْسُ ، وَهُمْ
 صَلِيْبَةُ بَنِي هَاشِمٍ (وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) (٥) .

وَالتَّكْرِيمُ : التَّعْظِيمُ وَالتَّشْرِيفُ ، وَرَفَعُ / الْمَنْزِلَةُ ، وَهَلِ الصَّحْبُ ٣ - ب
 اسْمُ / جَمْعٌ كَالرَّكْبِ أَمْ (٦) هُوَ جَمْعٌ ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ سَبْيَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ ،
 فَعِنْدَ سَبْيَوِيهِ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ ، (٧) وَعِنْدَ
 الْأَخْفَشِ (٨) أَنَّ كُلَّ " فَاعِلٍ " جَمِعَ عَلَى " فَعَلٍ " مِثْلَ " رَكَبٍ " ، وَ " سَفَرٍ " ،
 وَ " صَحَبٍ " ، فَهُوَ جَمْعٌ يَرُدُّ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى وَاحِدِهِ ، فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ
 " صَحَبٍ " : صَوِّحِبُونَ ، وَسَبْيَوِيهِ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : صَحِيبٌ كَفَلْسٍ
 وَفَلَيْسٍ ؛ لِأَنَّ " فَعَلًا " يَفْتَحُ الْفَاءَ وَسُكُونِ الْعَيْنِ لَيْسَ مِنْ أُبْنِيَةِ الْجُمُوعِ ؛
 لِأَنَّهَا أَحْفُ أُبْنِيَةِ الْوَاحِدِ .

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلٌ الْقَدْرُ وَفِي قَلِيلِهِ نَفَادُ الْعُمُرِ

- (١) ذكر مسلم في صحيحه ١١٩/٣ ، في حديث مطول « ... أن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وأنها لا تحل لمحمد ولا لأل محمد » وقريب منه ما ذكره البخاري في صحيحه ١٣٥/٢ .
- (٢) زاد في (ف) " رحمة الله عليه " .
- (٣) ينظر : كتاب الأم ٧٢/٢ .
- (٤) زيادة من (ف) .
- (٥) في (ف) " وعبدالمطلب " .
- والصلبية : خالص النسب . عن أساس البلاغة " صلب " .
- (٦) هكذا في النسختين ، والأولى هنا أن يعادل بأو .
- (٧) الكتاب ٦٢٤/٣ هارون .
- (٨) انظر في شرح الشافية للرضي ٢٢٦/١ ، والهمع ١٨٤/٢ .

يُرِيدُ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ، فَلَمَّا حَذَفَ الْمُضَافَ
بَنَاهَا (١) ، وَ " الْعِلْمُ " هُوَ إِدْرَاكُ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ ، " جَلِيلُ الْقَدْرِ " : عَظِيمٌ
الْمَبْلَغُ ، وَقَدْرُ الشَّيْءِ : مَبْلَغُهُ ، وَ " نَفَادُ الْعُمُرِ " : قَنَؤُهُ ؛ لِأَنَّ الْعُمُرَ مَنْتَاهِ
وَالْعِلْمَ غَيْرُ مَنْتَاهِ ، وَأَيُّ نِسْبَةٍ لِلْمَنْتَاهِي إِذَا انْضَمَّ إِلَى غَيْرِ الْمَنْتَاهِي .

فَأَبْدَأُ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ فَأَلَاهِمُ فَالْحَازِمُ الْبَادِيُ فِيمَا يُسْتَمُّ

يَقُولُ : إِذَا كَانَتْ الْعُلُومُ لَا تَتَنَاهَى وَالْعُمُرُ يَتَنَاهَى فَقَدَّمَ مِنْهَا الْأَهَمُّ
فَالْأَهَمُّ عَلَى غَيْرِهِ بِتَرْتِيبٍ ، وَ " الْأَهَمُّ " : أَفْعَلُ مِنْ هَمَمْتُ بِالشَّيْءِ إِذَا
أَرَدْتَهُ ، فَالْأَهَمُّ مَا كَانَ تَعَلَّقَ الْهِمَّةُ بِهِ أَشَدَّ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَمْسُّ .

وَالْحَازِمُ : الضَّابِطُ أَمْرَهُ الْأَخْذُ بِالنُّقَّةِ فِي تَصْرِفِهِ ، وَهُوَ ذُو الرَّأْيِ السَّنِيدِ
الصَّابِئِ الْمُرْتَفِعِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَرَءَاءِ فَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَرْضُ
حَزْمٍ ، أَيُّ مُرْتَفَعَةٌ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْبِقَاعِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الصَّدْرُ خَيْرُومًا لِقُوَّتِهِ
وَشِدَّتِهِ وَضَبَطِهِ بِالْعِظَامِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ حِرَامًا لِضَبَطِهِ مَا شَدُّ
بِهِ (٢) .

وَ " يُسْتَمُّ " بِمَعْنَى يَتِمُّ ، يُقَالُ : أَتَمَمْتُ الشَّيْءَ وَتَمَمْتُهُ وَأَسْتَمْتُهُ بِمَعْنَى
وَاحِدٍ (٣) ، يُرِيدُ أَنَّ الْأَهَمَّ مِنَ الْعُلُومِ مَا يُمْكِنُ إِتْمَامُهُ ، وَأَمَّا مُطْلَقُ الْعِلْمِ
فَلَا .

فَإِنْ مَنْ يَتَّقِنُ بَعْضَ الْفَنِّ يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلَا يَسْتَفْنِي

الْإِتْقَانُ : الْإِحْكَامُ وَإِصْلَاحُ الشَّيْءِ وَاجْتَادَتُهُ وَتَهْدِيئُهُ ، وَيُقَالُ :

(١) أي : بنى " بعد " .

(٢) راجع اللسان " حزم " .

(٣) راجع الصحاح ، واللسان " تم " .

"رَجُلٌ تَقِنٌ" أَي حَادِقٌ (١) ، وَ "الْفَنُّ" : النُّوعُ ، وَالْفُنُونُ :
الأنواعُ ، وَالْأَفَانِينُ : الأسَالِبُ وَهِيَ أَنْوَاعُ الكَلَامِ وَطَرِيقُهُ ، وَبَعْضُ الْفَنِّ :
جُزْءٌ مِنْهُ ، "يُضْطَرُّ" أَي تَحْوِجُهُ الضَّرُورَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْبَاقِي . وَ "لَا
يَسْتَقْنِي" أَي : وَلَا يَسْتَعْنِي (٢) بِمَعْرِفَةِ جُزْءِ الشَّيْءِ عَنْ مَعْرِفَةِ جُزْئِهِ الْآخَرَ ،
مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عَرَفَ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ يُضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَوَامِلِ
الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ أَنَّ خَبَرَ "إِنْ" لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا
كَانَ ظَرْفًا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الظَّرْفِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ
إِذَا كَانَ اسْتِفْهَامًا يَلْزَمُ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ
الاسْتِفْهَامِ لِيُقَدِّمَهَا عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا عَنْهُ ، وَكَذَا مَنْ عَرَفَ الْإِدْغَامَ
يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَخَارِجِ الحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا ، لِيَعْرِفَ الْمُتَقَارِبَ مِنْ غَيْرِهِ .
وَذَا حَدَا إِخْوَانٌ صِدْقٍ لِي عَلَى

ذَا " هُنَا (٣) إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمُوعِ الْأُمُورِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ كَوْنِ الْعِلْمِ

لَا يَتَنَاهَى وَالْبِدَايَةَ بِالْأَهَمِّ مِنْهُ ، وَاضْطِرَارَ بَعْضِ الْفَنِّ الْوَاحِدِ إِلَى بَعْضِهِ ٤ - ١
الْآخِرِ أَي ذَا الَّذِي هُوَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأُمُورِ حَتَّى الْمَذْكُورِينَ وَبِعَتِّهِمْ عَلَى
طَلَبِ مُخْتَصِرٍ يُحِيطُ بِالْأَبْوَابِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى وَفْقِ مُرَادِهِمْ ، وَيَدُلُّ عَلَى
صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَا - مَنْ أَنَّ ذَا "إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمُوعِ مَا ذَكَرَ - قَوْلُهُ: "أَرْجُوزَةٌ
وَجِيْرَةٌ" (٤) أَي مُخْتَصِرَةٌ لِيَقْرَبَ زَمَانُ تَنَاوُلِهَا وَتَفِي الْأَعْمَارُ بِمَعْرِفَتِهَا (٥)

(١) انظر أساس البلاغة " تقن "

(٢) فى (ف) " أى لا يستغنى "

(٣) فى (ف) " هاهنا "

(٤) سياتى هذا البيت مباشرة .

(٥) أى : ليسهل عليهم تناوله فى زمان تفي الأعمار به ، كما فى شرح ابن القوأس لوجه ٤ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلْفَظٌ " ذَا " مُفْرَدٌ وَمَا ذَكَرَ مَجْمُوعٌ أُمُورٍ قُلْتَ : قَدْ أَشِيرَ بِاللَّفْظِ
 الْمُفْرَدِ إِلَى الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ [تَعَالَى (١)] : « عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ » (٢) ،
 فَأَضَافَ بَيْنًا إِلَى " ذَلِكَ " ، وَلَا تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَّا إِلَى الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا (٣) .
 قَوْلُهُ " حَدَا " أَيُّ : حَتَّ وَبَعَثَ ، وَ " الْإِخْوَانُ " : الْأَصْدِقَاءُ ، وَأَكْثَرُ مَا
 يُسْتَعْمَلُ " الْإِخْوَانُ " فِي الْأَصْدِقَاءِ وَ " الْإِخْوَةُ " فِي الْوَالِدَةِ (٤) .
 قَوْلُهُ " صَدِيقٌ " أَيُّ صَادِقِينَ فِي مَوَدَّتِهِمْ . وَأَقْتَضُوا : طَلَبُوا ، أَيُّ : جَعَلُوا
 ذَلِكَ مِنِّي قَضَاءً لِحَقِّ صِدَاقَتِهِمْ ، " وَأَجْعَلُ " هُنَا بِمَعْنَى أَعْمَلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
 « أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا » (٥) أَيُّ أَعْمَلُ .

أَرْجُوزَةٌ وَجِيزَةٌ فِي النَّحْوِ عِدَّتْهَا أَلْفٌ خَلَّتْ مِنْ حَشْوِ

" أَرْجُوزَةٌ " : أُنْعُوْلَةٌ مِنَ الرَّجِزِ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّعْرِ ، يُقَالُ : رَجَزَ
 الشَّاعِرُ وَارْتَجَزَ ، " وَجِيزَةٌ " أَيُّ : قَصِيْرَةٌ مُخْتَصِرَةٌ ، يُقَالُ (٦) : " أَوْجَزْتُ
 الْكَلَامَ " إِذَا قَصَرْتَهُ ، وَ " كَلَامٌ مُوجَزٌ وَوَجِيْزٌ " أَيُّ : قَصِيْرٌ (٧) .
 وَالنَّحْوُ لُغَةٌ هُوَ الْقَصْدُ ، يُقَالُ : نَحَاهُ إِذَا قَصَدَهُ ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ
 فَلَا يَفْقَهُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ غَيْرُهُ ، (إِمَّا لِأَنَّ النَّحْوِيْنَ) (٨) الْأَقْدَمَاءَ قَصَدُوا كَلَامَ

(١) زيادة يوجبها السياق .

(٢) سورة البقرة ٦٨ .

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٤٥/١ : " بين " لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد ، وإنما صلحت
 مع " ذلك " وحده ، لأنه في مذهب اثنين " .

(٤) انظر الصحاح " أخو " .

(٥) سورة الأعراف ١٢٨ .

(٦) " تقول " .

(٧) في الأصل " موجز وجيز قصير " وهو سهو صوابه من (ف) .

(٨) (ف) " أما عند النحويين " .

الْعَرَبِ وَتَتَّبَعُوهُ حَتَّى اسْتَنْبَطُوا مِنْهُ هَذِهِ الْقَوَانِينِ وَالْمَقَائِيسَ ، وَإِمَّا لِأَنَّ
 الْمُرَاعَى لِهَذِهِ الْقَوَانِينِ يَقْصُدُ أَنْ يُشَبِّهَ كَلَامَهُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ إِعْرَاباً وَبِنَاءً ،
 (وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ) (١) ، وَالتَّسْمِيَةَ بِهِ تُسَوِّغُ تَثْنِيَتَهُ وَجَمْعَهُ ، فَيُقَالُ :
 "أَنْحَاءٌ" فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ ، وَ"نَحْيٌ" ، وَ"نَحْوٌ" فِي الْكَثْرَةِ (٢) ، وَقِيلَ : إِنْ
 انْقَلَبَ وَآوَهُ يَمْنَعُ مِنْ تَحْرِيكِ عَيْنِهِ مَعَ كَوْنِهَا حَلْقِيَّةً (٣) ، وَقِيلَ : تَحْرِيكُ حَرْفِ
 الْحَلْقِ لَيْسَ بِقِيَاسِ بِلِ سَمَاعٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ التَّحْرِيكُ فِي "كَعْبٍ" اسْمِ
 الْقَبِيلَةِ مَعَ كَوْنِ عَيْنِهِ حَلْقِيَّةً ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ الصَّنَاعِي : النَّحْوُ صِنَاعَةٌ عِلْمِيَّةٌ
 يُبْحَثُ فِيهَا عَنْ أَحْوَالِ الْكَلِمِ مُفْرَدَةً وَمُرَكَّبَةً ، لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ
 الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ وَفَهْمِهِ وَالتَّكَلُّمِ بِمِثْلِهِ .

قَوْلُهُ : "عَدَّتْهَا أَلْفٌ خَلَتْ" لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، إِنَّمَا عَدَّتْهَا أَلْفَانِ (٤) ؛ لِأَنَّ
 الَّذِي جَعَلَهُ مِصْرَاعاً مِنْ بَيْتٍ يَجْعَلُهُ الْعَرُوضِيُّونَ بَيْتاً بِرَأْسِهِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي
 الْمَشْطُورِ مِنَ الرَّجَزِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ شَطْرُهُ (بَقِيَ الْآخِرُ) (٥) بَيْتاً وَهُوَ فِي
 الْأَصْلِ نِصْفُ بَيْتٍ ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَلْفَ مُزْدَوِجٍ أَوْ أَلْفَ مِمَّاثِلٍ

(١) فِي (ف) "وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ مُصَدَّرٌ" .

(٢) يَنْظُرُ الْخَصَائِصَ ٣٤/١ ، وَاللِّسَانَ فِي (نحأ) .

(٣) لِأَنَّهُمْ لَوْ حَرَكُوا الْحَاءَ فِي "النحو" لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَلْبِ الْوَاوِ لِحَرَكَتِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا
 فَاجْتَنَبَ تَحْرِيكَهَا لِذَلِكَ .

انظُرْ (شرح المقدمة المختصرة ٨٩/١) .

(٤) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ لَوْحَةً ٣ " قَالَ لِي بَعْضُ مَنْ عَدَّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ إِذْ الْخُطْبَةُ وَأَرْبَعَةُ آيَاتٍ مِنْ أُخْرَاهَا
 لَيْسَتْ مِنَ الْأَلْفِ " .

(٥) فِي (ف) "بَقِيَ الشَّطْرُ الْآخِرُ" .

للتصريح^(١) ؛ لأن التصريح يكون في بيت واحد .

قوله " حلت من حشو " يريد أنها^(٢) ليس فيها كلمة لغير فائدة ، بل لزيادة قيد أو لتقييد مهمل أو لغير ذلك من إفادة معنى^(٣) ، وقد بينا ذلك في مواضعه .

لعلمهم بأن حفظ النظم وفق الذكي والبعيد الفهم

اللام في " لعلمهم " يتعلق بـ " اقتضوا " ، والمراد بالنظم هنا الشعر ، والنظم بمعنى المنظوم ، كقولهم : " نسج اليمين " بمعنى المنسوج و " صيد البحر " أي مصيده ، ونظم الشعر : اتساقه وحسن تأليفه^(٤) ، وإنما كان النظم وفقاً لاعتدال أوزانه في تأليفه ، والطبع يميل / إلى طرف الاعتدال طبعاً لا يخرج عنه إلا بقاسر^(٥) ؛ ب - لأنه كمال اللذة والخروج عنه ألم ومشقة (وبحسب تزايد الخروج عنه يكون تزايد الألم)^(٦) وبحسب القرب منه تتضاعف اللذة .

(١) قال ابن القواس في شرحه ه أ " قوله : " عدتها ألف " فيه نظر ..
ثم ذكر التعليل الذي ذكره المؤلف هنا ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤ ب : " وفي البيت نظر من وجهين :

الأول أن هذا الكتاب من بحرين وهما الرجز والسريع والأرجوزة هي ما كانت من الرجز فقط والثاني : أن علماء العروض : اتفقوا على أن المشطور بيت تام ، وعلى ذلك فيكون عدتها ألفين ، وأجاب التلي عن الثاني باحتمال أن يكون المراد ألفاً مزدوجاً ، أو ألفاً مماثلاً للتصريح ، وهو بعيد عن مقتضى اللفظ متعسف .

(٢) في الأصل " أنه " .

(٣) أما صاحب الشرح المجهول فقد ذكر في لوحة ه " أن في الكتاب زيادات كثيرة لا

لتقييد مطلق ولا لغيره من الفوائد .

(٤) هكذا في النسختين والمراد " تأليفه " .

(٥) أي بكره ، يقال : قسره على الأمر : أكرهه عليه وقهره .

(٦) في الأصل مكرر .

قوله " وَفَقُّ الذِّكْيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ " : أَي : مُلَائِمٌ لِلطَّبِيعَتَيْنِ ، وَالْمُوَافَقَةُ :
 " الْمُلَاعَمَةُ ، وَالْمَلَاءَمَةُ (١) هِيَ : اَلتَّنَامُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ وَالْتِحَامُهُ ، وَمِنْهُ " اَلتَّامَ
 الْجُرْحُ " . إِذَا اَلتَّحَمَ ، وَ " الذِّكْيُّ " فَعِيلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " ذَكَى الرَّجُلُ يَذْكِي
 ذِكَاءً " (٢) وَهُوَ حِدَّةُ الْفُؤَادِ (وَتَوَقَّدُهُ ، فَهُوَ) (٣) مَأْخُودٌ مِنْ ذِكَاءِ (٤) النَّارِ وَهُوَ
 اَنْقَادُهَا وَاشْتِعَالُهَا ، وَلَا مَمَّةٌ وَأَوْ .

وَ " اَلْبَعِيدُ الْفَهْمُ " : اَلْبَطِيُّ الْفَهْمُ ، وَهُوَ اَلْبَلِيدُ فَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ اَلْبَلَدَةِ ،
 وَهِيَ اَلْأَرْضُ لِسُكُونِهَا وَعَدَمِ حَرَكَتِهَا فَكَذَلِكَ ذَهَبُ اَلْبَلِيدِ سَاكِنٌ غَيْرُ جَوَالٍ
 وَلَا مُتَحَرِّكٍ لِإِدْرَاكِ اَلْمَعَانِي بِسُرْعَةٍ .

لَا سَيْمًا مَشْطُورٌ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذَا بُنِيَ عَلَى اَزْبَاجٍ مُوجَزٍ
 أَوْمًا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مَزْنُوجٍ الشُّطُورِ كَالْتَصْرِيعِ

" اَلْمَشْطُورُ " : اَلَّذِي قَدْ ذَهَبَ شَطْرُهُ أَي : نِصْفُهُ ؛ لِأَنَّ اَصْلَهُ عَلَى
 سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَلَمَّا ذَهَبَ شَطْرُهُ بَقِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ
 مَشْطُورًا ، وَكُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ شَطْرُهُ فَهُوَ [مُنْتَصِفٌ] (٥) وَكُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ نِصْفُهُ
 فَهُوَ مَشْطُورٌ ، وَهَذَا النُّوعُ هُوَ اَلْعَرُوضُ اَلثَّلَاثَةُ مِنْ اَعَارِيزِ الرَّجَزِ ، وَيَبْتَهُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر تهذيب اللغة في (ذكى) ، والمقصور والممدود لفظويه ٣٣ ، والممدود والمقصور للوشاء ٥٠

(٣) مسقط من (ف) .

(٤٥) المد هنا رواية الزمخشري في أساس البلاغة " ذكى " ، وقيل : ذكا النار مقصور كما في اللسان

" ذكى " والممدود والمقصور للوشاء ٥٠ .

(٥) في كلتا النسختين " متصف " ، والصواب ما أثبتته .

" مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا " (١)

وَعَدَدُ حُرُوفِهِ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ : " مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ " ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَلَا شَطْرَ لَهُ وَلَا عَرُوضَ لَهُ فَلَمَّا عَدِمَ (٢) الْعَرُوضَ صَارَتْ الْعِنَايَةُ وَالْقَصْدُ الضَّرْبَ (٣) فَأَكْتَفَوْا بِهِ كَمَا أَكْتَفَوْا بِالْمَفْعُولِ عِنْدَ عَدَمِ الْفَاعِلِ .

وَيَجُوزُ فِي " مَشْطُورٍ " الْجَرُّ عَلَى أَنْ " تَجْعَلَ " مَا " زَائِدَةٌ وَتُجْرُهُ بِإِضَافَةِ " سِيِّ " إِلَيْهِ ، وَالسِّيُّ : الْمِثْلُ ، وَلَمْ يَتَعَرَّفْ (٤) " السِّيُّ " (٥) بِالإِضَافَةِ كَمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ " مِثْلُ " ؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا جَعَلْتَ " مَا " مَوْصُولَةً أَيْ : لَا سِيَّ (٦) الَّذِي هُوَ مَشْطُورٌ ، " (فَيَكُونُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ) " (٧) ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ " لَا سِيِّمَا " كَأَنَّهُ قَالَ : أَخْصُ مَشْطُورَ بَحْرٍ الرَّجْزِ .

-
- (١) البيت للعجاج كما في ديوانه ٣٤٨ ، والقوافي للمبرد ١١ ، والعقد القرين ٤٨٦ / ٥ ، والكافي في العروض والقوافي للتبريزي ٧٩ ، وشرح شواهد المغنى ٧٩٣ / ٢ ، والخزانة ٨٠ / ١ هارون .
- (٢) في الأصل " علم " وصححت في الهامش بـ " عدم " وفي (ف) غير مصححة .
- (٣) ينظر : الكافي في العروض والقوافي ٧٩ ، وفيه " والعروض هي الضرب " .
- (٤) في (ف) " شئ " تصحيف .
- (٥) في الأصل " المنفى " ومثله في شرح ابن القواس ٥ ب ، والمثبت من (ف) .
- (٦) في الأصل " لا سِيِّمَا " تحريف .
- (٧) في الأصل " فيكون خبر المبتدأ محذوفاً " ، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٥٩٧ / ١ .

قَوْلُهُ : " أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ " (يُرِيدُ أَوْ مَا يُشَابِهُهُ) ^(١) مَشْطُورَ
الرُّجْزِ مِنَ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَهِيَ أَيْضاً الْعَرُوضُ الثَّلَاثَةُ مِنَ السَّرِيعِ ، وَهُوَ
الْمَشْطُورُ مِنْهُ ، وَضَرْبُهُ وَعَرُوضُهُ أَيْضاً وَاحِدٌ كَمَا ^(٢) ذَكَرْنَا فِي مَشْطُورِ
الرُّجْزِ ، وَأَصْلُهُ عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَذَهَبَ شَطْرُهُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ فَبَقِيَ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ " مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتٌ " ، فَكَرِهُوا الْوَقْفَ عَلَى " التَّاءِ "
لِحَرَكَتِهَا ، وَالْقَوَافِي جَوَامِدٌ لِلِاسْتِرَاحَةِ فَأَبْدَلُوا مِنْ " التَّاءِ " نُونًا بَعْدَ سَلْبِ
حَرَكَتِهَا فَصَارَ " مَفْعُولَانْ " ^(٣) ، وَبَيْتُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ الْعُوجِ ^(٤)

وَمِثْلُهُ :

" جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيِّهُوجٍ " ^(٥)

وَمِثْلُهُ :

(١) في الأصل " أي ما يشابهه " تحريف .

(٢) في الأصل " لا " .

(٣) ينظر العقد الفريد ٤٦٧/٥ ، ٤٨٩ ، والكافي في العروض والقوافي ٩٥ - ١٨ .

(٤) الرجز لبعض السعديين كما في اللسان (سمعج ، سهج ، عوج " ، ويروى " بين ذاتي

العـوج " ، و " بين ذات العوج " ، وهو في القلب والإبدال لابن السكيت ٢٨ ضمن " الكنز

اللغوي " ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٧٠/٨ ، والهمع ٤٥/٨

، والدرر اللوامع ١٩/٨ ، و " دارات العوج " كانتها موضع ولم يذكره ياقوت وإنما قال في معجم

البلدان ٤٢٩/٢ : " دارة عويج : تصغير عوج أو عاج ، وكله معروف " ، وقال في المشترك وضعاً

والمفتروق صقلاً ١٧٣ ، " دار عويج بلفظ التصغير " ولم يحدد مكانها .

(٥) الرجز لبعض السعديين كما في القلب والإبدال ٢٨ ، وأمالي القالي ١٦٥/٢ ، والدرر اللوامع

١٩/٨ ، وهو في أسرار العريية ٢٥٥ ، والمحاجة النحوية ١٣٣ ، وابن الشجري ٢٥٤/٢ ، والريح

السيهوج : الشديدة .

يَنْضَحْنَ فِي حَافَاتِهِ بِالْأَبْوَالِ " (١)
وَمِثْلُهُ :

فِي مَنْهَلٍ قَدْ جِئْتُهُ طَامٍ خَالٍ " (٢)

وَلِمَشْطُورِ السَّرِيعِ نَوْعٌ آخَرٌ ، ضَرِيئُهُ " مَفْعُولُنْ " ، وَيُسَمَّى الْمَكْسُوفُ (٣)
وَتَقْسِيرُ هَذَا اللَّقْبِ أَنَّ أَصْلَهُ " مَفْعُولَاتٌ فَكَسَفُوا " التَّاءُ " عَنْهُ بِإِذْهَابِهَا فَبَقِيَ
" مَفْعُولًا " فَابْدَلُوا مِنَ الْأَلْفِ نُونًا فَصَارَ " مَفْعُولُنْ " ، وَبَيْتُهُ :

" سِيرُوا عَلَى أَسْمِ اللَّهِ لَا تَرْتَدُّوا " (٤)

وَ تَقْطِيعُهُ : " مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولُنْ " ، وَمِثْلُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا أَسْلَمِي بِالْقَاعِ (٥)

وَالْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ مَشْطُورٌ / السَّرِيعِ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَمَعْنَى هـ - ا

" التَّصْرِيحُ " أَنَّ يَكُونُ حَرْفُ الرَّوِيِّ مِنْ نِصْفِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ كَحَرْفِ الرَّوِيِّ مِنْ
نِصْفِ الثَّانِي كَمَا يَفْعَلُونَ فِي أَوَائِلِ الْقَصَائِدِ .

(١) رجز قبله :

يا صاح ما هاجك من ربع خال .

عزاه ابن سيده في المحكم ٩٣/٣ إلى العجاج ، وكذا في اللسان (جلد) وليس في ديوانه ، وهو
في العروض والقوافي ٩٨ ، والعقد الفريد ٤٨٩/٥ ، والمعيار في أوزان الأشعار لأبي بكر
الشترييني ٦٤ غير منسوب .

(٢) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وقد جاء في ابن يعيش ٣٤/٩ برواية :

" ومنهل وردته طام خال "

المنهل : المورد . طام : كثير الماء خال : ليس عليه أحد

(٣) قال في العقد الفريد ٤٦٧/٥ . : " المكسوف " ما ذهب سابعة المتحرك " . وانظر : الكافي في

العروض والقوافي ٩٩ .

(٤) لم أعثر على قائله ولا تكلمته .

(٥) لم أعثر على قائله ولا تكلمته .

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدٍ .. أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِدٍ

"غَيْرَ آمِنٍ" حَالٌ مِنَ "التَّاءِ" فِي "قُلْتُ" ، وَالْأَمْنُ : هُوَ الطَّمَانِينَةُ
وَالسُّكُونُ إِلَى الشَّيْءِ ، وَالْخَوْفُ ضِدُّهُ ، وَغَيْرُ الْآمِنِ : هُوَ الْخَائِفُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :
فَقُلْتُ (١) خَائِفًا ، وَ" الْحَاسِدُ " : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الْمَحْسُودِ
وَأَنْتَقَالَهَا إِلَيْهِ . وَقِيلَ : الْحَاسِدُ : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الْمَحْسُودِ (وَأِنْ
لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ) (٢)

يُقَالُ : حَسَدَ يَحْسُدُ حَسُودًا ، وَيَغْضَهُمْ (٣) يَقُولُ : " يَحْسُدُ " بِكَسْرِ السَّيْنِ
وَمَصْدَرُهُ " حَسَدًا " بِالتَّحْرِيكِ وَ" حَسَادَةً " .

وَيُقَالُ : حَسَدَهُ عَلَى كَذَا ، (وَحَسَدَهُ كَذَا) (٤) بِمَعْنَى .

وَ" الْغَابِطُ " : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى مِثْلَ حَالِ الْمَغْبُوطِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ
زَوَالَهَا عَنْهُ ، يُقَالُ : غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبَطُهُ غَبْطًا وَغَبِطَةً (٥) .

(١) (ف) قلت .

(٢) زاد في (ف) وانتقالها إليه وهو تكرر مع ما قبله .

(٣) رواها الأخفش عن بعض العرب كما في الصحاح " حسد " .

(٤) في الأصل " وحسده على كذا " وهو سهر صوابه من (ف) ، وانظر الصحاح " حسد " .

(٥) وليس هذا بحسد .

ينظر الصحاح ومختار الصحاح في " غبط " .

وَأَيْسَ فِي هَذَا التَّفْسِيمِ تَدَاخُلٌ كَمَا ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ (١) ؛ لِأَنَّ الْحَاسِدَ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْجَهْلِ ، وَالْجَاهِلُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ ، وَالْعَالِمُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ .

و " الْمُعَانِدُ " : هُوَ الْمُخَالَفُ الَّذِي يَرُدُّ الْحَقَّ وَهُوَ يَعْرِفُهُ ، يُقَالُ : عِنْدَ يَعْنِدُ عُنُودًا ، فَهُوَ عَائِدٌ وَعَيْنِيدٌ ، وَالْجَمْعُ " عُنْدٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - ، وَ " عُنْدٌ " بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ . (٢) .

بِاللَّهِ رَبِّي فِي الْأُمُورِ اعْتَصِمِ .. الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ

" أَلْبَاءٌ فِي " بِاللَّهِ " (٣) يَتَعَلَّقُ بِ " اعْتَصِمِ " ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (٤) نَصَبٌ ؛ لِأَنَّهَا مَحْكِيَةٌ بِالْقَوْلِ ، وَ " رَبِّي " يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِاسْمِ اللَّهِ ، وَيَدُلُّ مِنْهُ ، وَيَقْبَحُ أَنْ يَكُونَ عَطْفٌ بَيَانٍ إِذْ لَا مُشَارِكَ لَهُ فِي هَذَا الْاسْمِ

(١) هذا رد منه على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٦٥/١ التريديد ههنا بأو غير مستقيم ، لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، وأو قال : " من جاهل " فبين الحاسد به لكان جيداً ، وذكر ذلك صاحب الشرح المجهول في شرحه لوحة ه فقال : " وابن الخباز جعل هذا التريديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح أن يقال : " فقلبت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيلي : ليس في الأقسام تداخلٌ ، " لأن الحاسد قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " ، وأقول : هذا لا يقتضى التباين بين الأقسام لكن الجواب الصحيح عن ذلك هو أن التريديد لم يقع إلا بين الحاسد والجاهل والعالم المعاند ، والتباين بين هذه الأقسام ظاهر ، إذ الحاسد قد يكون عالماً غير معاند فيكون غير الجاهل والعالم المعاند ، وعلى هذا فلا حاجة إلى التقدير الذي ذكره - [أي ابنُ الخباز] - ، لأن الكلام سديد تام بدونه .

(٢) ينظر الصحاح (عند) .

(٣) في (ف) " الله " تحريف .

(٤) " الفعلية " سقط من (ف) .

(حَتَّى يَتَبَيَّنَ بِاسْمِ آخَرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ (١) أَيْ :
هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا يُشَارِكُهُ فِي هَذَا الْاسْمِ) " (٢) الشَّرِيفِ ؟

وَ " الْأُمُور " جَمْعُ أَمْرٍ ، وَهُوَ الشَّيْءُ ، وَ " أَعْتَصِمُ " : أَمْتَنُ ، وَمِنْهُ
سُمِّيَ السَّيْرُ الَّذِي تُرْبَطُ بِهِ الْقَرْيَةُ عِصَامًا (٣) ؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مَا فِيهَا أَنْ يَخْرُجَ
عَنْهَا وَيَحْفَظُهُ (٤) .

وَأَمَّا بَيَانُ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ فَيُذَكَّرُ فِيمَا بَعْدُ .

وَ " الْحَدُّ " : قَوْلٌ وَجِيزٌ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِيَّاتِ الشَّيْءِ ، وَقِيلَ : الْحَدُّ هُوَ
الشَّامِلُ الْمَانِعُ ، يَمْنَعُ مَا دَخَلَ فِيهِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ أَنْ يَدْخُلَ
فِيهِ (٥) .

(١) سورة مريم ٦٥ .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) انظر أساس البلاغة (عصم) .

(٤) في (ف) " يحفظها " .

(٥) مثال ذلك " الإنسان حيوان ناطق " فلا يدخل الصاهل ولا الناهق

وللحد شرطان ..

أحدهما : الاطراد ، وهو أنه كلما وجد وجد المحدود .

والثاني : الانعكاس ، وهو أنه كلما انتفى ، انتفى .

راجع : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٧ ، وشرح اللوحة البدرية ٢٠٢/١ .

[الكلام وما يتألف منه]

الَلْفِظُ إِن يُفِيدُ هُوَ الْكَلَامُ نَحْوُ : مَضَى الْقَوْمُ وَهُمْ كِرَامٌ

قَوْلُهُ : " الَلْفِظُ " اَحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْإِشَارَةِ ، وَالْكِتَابَةِ ، وَعَنْ كَلَامِ النَّفْسِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ (١) ، ثُمَّ نَقُولُ : الَلْفِظُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا أَوْ لَيْسَ (بِمُرَكَّبٍ) (٢) ، وَالثَّانِي : الْكَلِمَةُ ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَالثَّانِي الْكَلِمُ ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفِيدًا ، وَهُوَ الْكَلَامُ ، وَإِلَّا فَهُوَ الْقَوْلُ .

قَوْلُهُ : " يُفِيدُ " يُرِيدُ بِهِ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ إِذْ لَوْ أَرَادَ مُطْلَقَ الْفَائِدَةِ لَأَنْدَرَجَتِ الْكَلِمَةُ الْمُفْرَدَةُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهَا تُفِيدُ فَهَمَّ مَعْنَاهَا الَّذِي وَضَعَتْ لَهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ الَّتِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا ، وَتِلْكَ الْفَائِدَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتَرْكِيبٍ ، فَلِذَلِكَ أَقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْإِفَادَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : الَلْفِظُ الْمُرَكَّبُ ، إِمَّا لِتَضَمُّنِ

الْإِفَادَةِ (٣) التَّرْكِيبِ ، وَإِمَّا لِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " تَأْلِيْفُهُ مِنْ / كَلِمٍ " (٤) . هـ - ب

قَوْلُهُ : " هُوَ الْكَلَامُ " أَرَادَ (بِهِ) (٥) " فَهُوَ الْكَلَامُ " فَحَذَفَ الْفَاءَ

الَّتِي هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لِضُرُورَةِ النِّظْمِ .

وَأَمَّا اسْتِثْقَاكُ الْكَلَامِ فَهُوَ مِنْ " الْكَلِمِ " الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ ، لِأَنَّ

الْجُرْحَ يُؤَثِّرُ فِي بَدَنِ الْمَجْرُوحِ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ إِنْ كَانَ حَسَنًا أَثَّرَ فِي

(١) فاللفظ - إذا - : هو الصوت المعتمد على المقطع ، وهو قسمان مهمل ، ومستعمل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " إفادة " .

(٤) سأتي هذا قريباً إن شاء الله .

(٥) سقط من (ف) .

نَفْسِ السَّامِعِ سُرُورًا، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا أَثَّرَ فِي نَفْسِهِ هَمًّا وَأَنْقِيَاضًا ، فَقَدْ
وَأَفَقَ " الْكَلَامَ " الْمُرَكَّبُ مِنَ اللَّفْظِ " الْكَلِمَ " الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ فِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى ، أَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّ الْكَافَ وَاللَّامَ وَالْمِيمَ - الَّتِي هِيَ حُرُوفُ " الْكَلِمِ " -
الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ (١) - مَوْجُودَةٌ فِي " الْكَلَامِ " وَكَذَلِكَ مَعْنَاهُ وَهُوَ التَّائِيْرُ، وَهَذَا
هُوَ حَقِيقَةُ الْأَشْتِقَاقِ (٢) وَقَالَ قَوْمٌ : (٣) الْكَلَامُ مَصْدَرٌ بِدَلِيلِ عَمَلِهِ عَمَلَ
الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ : " كَلَامَكَ زَيْدًا حَسَنٌ " ، فَانصَبُوا " زَيْدًا " بِالْكَلامِ كَمَا
نَصَبُوهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِكَ : " تَكْلِيمَكَ (٤) زَيْدًا حَسَنٌ " ، وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ اسْمٌ
لِلْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مُسَمَّاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَصْدَرًا (لَمْ يَخُلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مَصْدَرًا لِكَلَّمْتُ أَوْ لَتَكَلَّمْتُ) (٥) ، وَالْأَوَّلُ مَصْدَرُهُ " التَّكْلِيمُ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (٦) ، وَالثَّانِي مَصْدَرُهُ " التَّكَلُّمُ " ، نَحْوُ " تَكَلَّمْتُ
تَكَلُّمًا " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِكَلَّمْتُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْأَلِفَ
وَهِيَ زَائِدَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ " الْكَلَامُ " اسْمًا لِلتَّكْلِيمِ كَمَا أَنَّ (السَّلَامَ) (٧) اسْمٌ
لِلتَّسْلِيمِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ " الْكَلَامَ " فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ مُسَمَّاهُ الْجُمْلُ
الْمُفِيدَةُ ، فَلَوْ قِيلَ : بِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ لَزِمَ الْأَشْتِرَاكُ ،
وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(١) بعده في الأصل " في اللفظ والمعنى أما اللفظ فلأن الكاف " وهو تكرر مع ما قبله .

(٢) انظر : الخصائص ١٣/١ ، ٢٥ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢٠/١ فما بعدها .

(٤) في (ف) " تكلمك " .

(٥) في (ف) " لكان إما لكلمت أو تكلمت " وهو اختصار لما بين القوسين .

(٦) سورة النساء ١٦٤ .

(٧) في الأصل " سلاماً " .

وَالْحَقُّ - عِنْدِي - أَنْ " الْكَلَامَ " اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَ بِمَا فِيهِ مِنْ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ الَّتِي هِيَ مَادَّةُ الْفِعْلِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْجُمْلَةِ اسْمًا فَهِيَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ (كَقَوْلِهِ) (١) : " وَهُمْ كِرَامٌ " ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَهِيَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ كَقَوْلِهِ : " مَضَى الْقَوْمُ " ، وَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِتَعْرِيفِ " الْكَلِمَةِ " قَبْلَ تَعْرِيفِ " الْكَلَامِ " : لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ لَا يُمَكِّنُ تَعْرِيفَهُ إِلَّا بَعْدَ تَعْرِيفِ مُفْرَدَاتِهِ ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالْمُرَكَّبِ الَّذِي هُوَ " الْكَلَامُ " لِشَرْفِهِ (٢) ، لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ أَفْضَلُ وَأَشْرَفُ مِنَ الْمُفْرَدِ إِذْ (٣) كَانَ الْمُرَكَّبُ يَفِيدُ جَمِيعَ مَا يُفِيدُهُ أَفْرَادُهُ وَزِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْمُرَكَّبَ هُوَ الْغَرَضُ مِنْ وَضْعِ (٤) الْمُفْرَدَاتِ .

تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدَهَا كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أَحَدُهَا

التَّأْلِيفُ أَخْصُ مِنَ التَّرْكِيبِ ؛ لِأَنَّهُ تَرْكِيبٌ ذُو نِسْبَةٍ وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَلْفَةِ وَهِيَ الْمَلَامَعَةُ (٥) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا " تَأْلِيفُهُ " وَلَمْ يَقُولُوا تَرْكِيبُهُ ، وَ" الْهَاءُ " ضَمِيرُ " الْكَلَامِ " .

قَوْلُهُ : " مِنْ كَلِمٍ " الْكَلِمُ أَعْمٌ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ وَجْهِ ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْمُفِيدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُرَكَّبِ مِنْ (ثَلَاثَةِ الْفَاطِ) (٦) ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَ عَلَيْهِ لَفْظَةَ

(١) في الأصل " كقولهم " تحريف .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) في (ف) " إذا " .

(٤) في (ف) " جمع " .

وقد عيب على ابن معط سلوكه هذا التهج ، انظر شرح اللحة البدرية لابن هشام ٢٠٠/١ .

(٥) قوله " الملاعبة " في الأصل غير واضح .

(٦) في الأصل غير واضح .

" مِنْ " ، لِأَنَّ " مِنْ " الَّتِي لِلْبَيَانِ تَدْخُلُ عَلَى (الْأَعْمَ ، يُرِيدُ أَنْ) تَأْلِيفَ الْكَلَامِ مِنْ بَعْضِ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْلُ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ (١) مِنْ إِسْنَادِ الْأَسْمِ إِلَى مِثْلِهِ وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ (عَلَى هَذَا) (٢) جُزْءَ الْكَلَامِ ، قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ فِعْلٌ جُزْؤُهُ الْفِعْلُ ، وَالْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ حَرْفٌ / لَيْسَ جُزْؤُهُ الْحَرْفُ . ٦ - أ

وَالْكَلِمُ : جَمْعٌ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ (٣) .

فَالوَاحِدُ " الْكَلِمَةُ " وَهِيَ (٤) اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ قِيُودٌ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ يَقْيِدَ بِالْجِنْسِ ، وَثَلَاثَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ .

الْقَيْدُ الْأَوَّلُ : " اللَّفْظَةُ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْإِشَارَةِ ، وَالْكِتَابَةِ .

الْقَيْدُ الثَّانِي : " الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ

الْمُهْمَلِ (٥) ، وَالْمُهْمَلُ هُوَ اسْمٌ ، وَلَا مُسَمَّى لَهُ كَقَوْلِهِمْ : " الْعَنْقَاءُ ، وَالْغُولُ " .

قَالُوا : إِنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لِأَمْسَمَى لَهُمَا (٦) .

الْقَيْدُ الثَّلَاثُ : " مَعْنَى مُفْرَدٌ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْكَلَامِ الْمَنْطُوقِ بِأَحَدٍ

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) في (ف) " على ذلك " .

(٣) قال ابن القواس في شرحه لوجه ٧ " أما الكلم فاسم جنس يفرق بينه وبين واحدتها بالتاء ، وليس بجمع على الأصح إلا أنه لا يجوز إطلاقه على النوع الواحد لكونه لفظاً موضوعاً لأحادٍ بخلاف "الكلمة" .

(٤) في (ف) " هي " .

(٥) في (ف) " المهمله " .

(٦) وقيل : المهمل : هو الذي لم يوضع لمعنى كدين مقلوب " زيد " .

جُزْأَيْهِ ، نَحْوُ " قَم ، وَادْهَبَ " ، فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ
كَلَامٌ ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ مَنْوِيٌّ فِيهِ ، أَوْ نَقُولُ : فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ
كَالرَّجُلِ ؛ فَإِنَّ اللَّامَ تُفِيدُ التَّعْرِيفَ وَرَجُلٌ يُفِيدُ الذَّاتَ فَهُوَ مُرَكَّبٌ .

الْقَيْدُ الرَّابِعُ : " بِالْوَضْعِ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَنْقُولِ كِتَابُطٌ شَرَاءً فَهُوَ
لَفْظٌ مُرَكَّبٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالنَّقْلِ لَا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، هَذَا إِذَا عَلِقْتَ
(الْبَاءَ) مِنْ قَوْلِكَ : " بِالْوَضْعِ " بِمُفْرَدٍ ، أَمَا إِذَا عَلِقْتَهُ بِالْأَدَالَةِ (١) أَي : الْأَدَالَةِ
بِالْوَضْعِ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ فَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ " أَح " ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى
مُفْرَدٍ وَهُوَ أَلَمُ الصَّدْرِ (٢) ، وَلَيْسَتْ كَلِمَةً ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَضَعَهَا ، إِذِ الْمُرَادُ
بِالْوَضْعِ (٣) تَخْصِيصُ الْأَلْفِظِ بِمُسْمَاهُ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ تَطَلَّقَ الْكَلِمَةُ عَلَى
الْقَصِيدَةِ ، وَالْخُطْبَةِ ، قِيلَ : ذَلِكَ مَجَازٌ مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ
، وَإِذَا (٤) أَمْكَنَ جَعْلُهُ مَجَازًا كَانَ أَوْلَى مِنَ الْاِشْتِرَاقِ .

فَإِنْ قِيلَ : لِأَبْدٍ فِي الْمَجَازِ مِنْ مُلَاحَظَةِ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ ، قُلْتُ : هُوَ
كَذَلِكَ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ وَالْقَصِيدَةَ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهَا تُفِيدُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصِدَ إِلَيْهِ

(١) في الأصل " بالدلالة " تحريف .

(٢) قال ابن يعيش ١٩/١ : " إنَّ من الألفاظ ما قد تكون دلالاته على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك

كقول النائم : " أح " فانه يفهم منه استغراقه في النوم ، وكذلك قوله عند السعال : " أح أح " فانه

يفهم منه أذى الصدر ، فهذه ألفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال لها كلم لأن

دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح .

(٣) في الأصل " من الوضع "

(٤) في (ف) " إذا " بدون واو العطف .

الشاعرُ وَالخاطِبُ (١) كَمَا أَنَّ الكَلِمَةَ مَجْمُوعٌ أَجْزَائِهَا يُفِيدُ المَعْنَى الَّذِي
قَصَدَهُ الوَاضِعُ ، فَاعْرِفْهُ !

وَالكَلِمَةُ جِنْسٌ بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُصَدَّرُ فِي حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الأَسْمِ وَالفِعْلِ
وَالحَرْفِ ، وَالْمَبْدُوءُ بِهِ فِي الحَدِّ هُوَ "الجِنْسُ" ، وَالْمُعَقَّبُ بِهِ بَعْدَ الجِنْسِ
هُوَ "الفِصْلُ" ، وَالْمُرَكَّبُ مِنَ "الجِنْسِ" ، وَالْفِصْلِ هُوَ "النُّوعُ" ، وَإِذَلِكَ
قَالَ : "أَقْسَامُهَا" أَي : أَنْوَعُهَا .

قَوْلُهُ : "أَحَدُهَا" : أَي : أَعْرِفُ حَقَائِقَهَا ، إِشْكَالٌ عَلَى قَوْلِهِمْ :
الْكَلِمَةُ جِنْسٌ " وَذَلِكَ أَنَّ الكَلِمَةَ اسْمٌ بِالإِتْفَاقِ ، فَلَوْ كَانَتْ جِنْسًا لَا نَدْرَجُ تَحْتَهَا
الاسْمُ وَالفِعْلُ وَالحَرْفُ ، فَيَكُونُ الشَّيْءُ جِنْسًا لِنَفْسِهِ أَوْ يَكُونُ الفِعْلُ وَالحَرْفُ
نَوْعَيْنِ لِلْاسْمِ ضَرُورَةً أَنَّ الكَلِمَةَ اسْمٌ ، وَاسْمُ الجِنْسِ يَصْدُقُ عَلَى النُّوعِ
فَيَجِبُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الفِعْلِ وَالحَرْفِ أَنَّهُ اسْمٌ .

جَوَابُهُ : أَنَّ المُنْتَوِعَ (٢) مَعْنَى الكَلِمَةِ لَا لَفْظُهَا ، فَافْهَمَهُ .

(١) يريد الخطيب .

(٢) (ف) "المتبوع" تحريف .

[أقسام الكلمة]

وهي ثلاث ليس فيها خلف الاسم ثم الفعل ثم الحرف

"هي" : ضمير الأقسام ، وحذف " التاء " من " ثلاث " لتأنيث المعدود
معنى : لأن كل قسم من أقسام الكلمة كلمة ، فاللفظ مُذكرٌ ، والمعنى
مؤنثٌ ، فهو مثل قولك : " ثلاث شخصٍ " إذا أردت به النساء ، فأعرفه .

قوله : " ليس فيها خلف " أي : ليس في قسمتها إلى هذه

(الثلاثة) ^(١) الأقسام خلافٌ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه (مقامه) ^(١) ،

دليل الحصر أن الكلمة إما أن يصح / إسنادها إلى غيرها أولاً ، والثاني

الحرف " ، والأول إما / أن يدل على الزمان المعين من الثلاثة لذلك المعنى

أولاً ، والثاني " الاسم " ، وإنما قدم الاسم على الفعل ؛ لأن عليه مدار

الكلام ، أي : لا يتم كلام إلا به ، وهو يتم بدون أخويه فهو أصل لما سواه ؛

لتوقف غيره في الفائدة عليه ، فالاسم ينتظم ركني الكلام . وقدم الفعل على

الحرف ؛ لأنه أحد ركني الجملة ، فالاسم والفعل هنا ركني الكلام ^(٢) ، متى

^(٣) وجداً مع التأليف - الذي هو الإسناد - تم الكلام وحصلت حقيقته ،

ومتى انتفياً ، أو أحدهما - أعني الاسم - انتفت حقيقة الكلام .

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " وقدم الفعل على الحرف " وهو تكرار مع ما تقدم .

(٣) في (ف) " ومتى " .

وَأَخْرَ الْحَرْفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ، فَأَمَّا (١) اِمْتِرَاضُهُمْ
 بِالنَّدَاءِ فَلِنِّيَابَةِ الْحَرْفِ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ "أَدْعُو" أَمَّا الْمُتَادِي
 فَمَفْعُولٌ، وَالْمَفْعُولُ لَيْسَ جِزَاءَ الْكَلَامِ مَادَامَ مَنْصُوبًا، وَقِيلَ: إِنْ حَرَفَ
 النَّدَاءِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ "أَدْعُو"، وَأُنَادِي "فَسَقَطَ الْأَعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا
 الْقَوْلِ".

وَقِيلَ: الْفَائِدَةُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ اسْتِحَالُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا
 حَرْفًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لِإِيقَاعِ الْعَلَقَةِ (٤) بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَلِهَذَا قِيلَ: الْحُرُوفُ
 رَوَابِطٌ، وَالرَّبِطُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلَا شَيْئَانِ مَحَالٌ.

(١) في (ف) "وأما"

يتضح الاعتراض في مثل "يا زيد"؛ فإنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ كَوْنُ مَعَ الْاسْمِ فَائِدَةٌ.

(٢) في النسخة "العقلة"، ولعل الصواب ما أثبت وهو يريد بها الربط بين شيئين، يقول ابن الخباز

في شرحه ٨١/١: "أما الرباط فهو الداخل على شيئين، ليعلق به غيره".

[تعريف الاسم]

فَالْأَسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمًى فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى الْمُسَمًى عَمَّا
لَفْظُ (١) " مَا " فِي قَوْلِهِ : " مَا أَبَانَ " أَعْمُ مِنَ " اللفظ " الَّذِي هُوَ أَعْمُ مِنَ
" الْكَلِمَةِ " ، لَكِنَّهُ جَرَى عَلَى الْمَأْلُوفِ فِي التَّصْنِيفِ بِالِإِلْفَاطِ الْعَامَّةِ ثُمَّ التَّقْيِيدِ
بِالِإِلْفَاطِ الْخَاصَّةِ .

وَأَقُولُ : إِنَّ " مَا " مَوْصُولَةٌ لَا يَتَّبِعُنَّ مَعْنَاهَا إِلَّا بِصِلَتِهَا فَأَشْبَهَتْ جُزْءَ
" الْكَلِمَةِ " فِي أَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِتَمَامِهِ .

قَوْلُهُ (٢) : " مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمًى " فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ : " كَلِمَةٌ "
قَوْلُهُ : " فِي الشَّخْصِ " فَضَلَّ يَخْرُجُ بِهِ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ : فَإِنَّ
مُسَمَّاهُمَا لَيْسَ شَخْصًا .

قَوْلُهُ : " أَبَانَ عَنْ مُسَمًى " أَيَّ عَنِ مَعْنَى مُسَمًى ، فَإِنَّ قِيلَ : كَيْفَ يَقُولُ :
مَا أَبَانَ عَنْ مَعْنَى ، وَمُسَمًى اللفظ يكون جوهراً (ومعنى ؟ قلت : إنما قيل
لمُسَمًى اللفظ معنى - وإن كان جوهراً) (٣) - : لأن اللفظ يدل على الصور
الذهنية وتلك الصور الذهنية تدل على ما في الخارج ، والصور الذهنية
أعراض فهو أعم من المعنى الذي هو المصنر ، ولذلك قيل : الاسم ما دل
على معنى ، ثم ذلك المعنى الذهني إن دل في الخارج على ما يقوم بنفسه
فهو العين كالإنسان وإلا فهو المعنى كالعلم .

(١) في (ف) " لفظة " .

(٢) في (ف) " فقوله " .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَقَوْلُهُ : " عَمَّا " فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ (لِ " مُسَمًى ")^(١) أَيْ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُسَمًى قَدْ عَمَّ فِي دِلَالَتِهِ الشَّخْصَ وَالْمَعْنَى . وَيَعْنِي ب " مُسَمًى " مُسَمًى بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ ، أَيْ : عَلَى مَا لَهُ صَلَاحِيَّةٌ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مُسَمًى إِلَى آخِرِ التَّعْرِيفِ ، إِذَا جُعِلَ اسْمًا لَهُ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الْاسْمُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَا يُسَمَّى بِهِ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَلْزِمُ النُّورُ ، وَلَا يُقَدِّمُ الْمُشْتَقُّ عَلَى الْمُشْتَقِّ مِنْهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ (٢) .

وَقَوْلُهُ : " فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى " خَرَجَ الْفِعْلُ : لِأَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ هُوَ الْحَدُّ وَالزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ / وَكِلَاهُمَا مَعْنَى لَا شَخْصٌ ، فِدِلَالَةُ الْفِعْلِ خَاصَّةٌ بِالْمَعْنَى ، وَدِلَالَةُ الْاسْمِ عَامَةٌ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْمَعَانِي .
وَقِيلَ فِي حَدِّ الْاسْمِ : هُوَ الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا غَيْرِ مُقْتَرِنِ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ .

قَوْلُهُمْ : " الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى " يَنْدَرِجُ فِيهِ الْاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ .
وَقَوْلُهُمْ : " فِي نَفْسِهَا " فَصْلٌ لِلْاسْمِ وَالْفِعْلِ عَنِ الْحَرْفِ .
وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرُ مُقْتَرِنِ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ " فَصْلٌ لِلْاسْمِ عَنِ الْفِعْلِ ، وَصَارَ الْحَدُّ خَاصًّا بِالْاسْمِ (٣) .

(١) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ " لِمَعْنَى " غَيْرَ أَنْ الَّذِي فِي النِّظْمِ " الْمَعْنَى " بِالتَّعْرِيفِ ، وَالْجَمْلُ بَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ ، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبِتَ ، وَجَاءَ فِي الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ٧ ، وَقَوْلُهُ " عَمَّا " ، أَيْ : عَمَّ الشَّخْصَ وَالْمَعْنَى ، وَمَوْضِعُهُ الْجَرُّ صِفَةً لِمُسَمًى " ، وَهُوَ كَثِيرُ النِّقْلِ عَنِ النَّيْلِيِّ .

(٢) جَاءَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْخَبَّازِ ٧٠/٨ " الْحَدُّ الَّذِي ذَكَرَهُ يَحْيَى ذَكَرَهُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ فِي مَقْدَمَتِهِ وَليْسَ بِجَيِّدٍ ، لِأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي الْحَدِّ مَا لَا يَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَحْنُودِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " مُسَمًى " : لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّسْمِيَةِ الَّتِي هِيَ وَضْعُ الْاسْمِ ، فَاقْتَضَى إِلَى النُّورِ وَهُوَ مُحَالٌ .
وَيَنْظُرُ شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْحَسِبِيَّةِ لِابْنِ بَابِشَادِ ٩٤/٨ .

(٣) يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ ابْنُ يَعِيْشَ ٢٢/٨ .

وَإِذَا كَانَ الْمُنْفِي فِي حَدِّ الْأِسْمِ هُوَ دَلَالَتُهُ عَلَى (الْمُعَيَّنِ) (١) فَيَنْدَرِجُ
"الصَّبُوحُ ، وَالغَبُوقُ" (٢) فِي الْحَدِّ ؛ (لِأَنَّهُمَا يَدُلُّانِ) (٣) عَلَى شَرْبٍ فِي عَشِيِّ
أَوْ فِي صَبَاحٍ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُعَيَّنًا فِي (٤) الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ، إِذِ الْمُرَادُ بِالتَّعْيِينِ
أَحَدَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُفْسَرَ بِغَبُوقِ أَمْسٍ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ ،
وَتَضْيِيفُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، فَتَقُولُ : " صَبُوحُ أَمْسٍ ، وَغَبُوقُ الْيَوْمِ ،
وَصَبُوحُ غَدٍ ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُفْسَرَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَبُوحِ أَمْسٍ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ
لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ بَعِيْنِهِ ، وَالْمُنْفِي فِي حَدِّ الْأِسْمِ هُوَ (٥) الدَّلَالَةُ
عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ بَعِيْنِهِ ، فَلَا يَرِدُ ذَلِكَ نَقْضًا عَلَى الْحَدِّ (٦) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
مَضْرِبُ الشُّوْلِ " (٧) ، وَمَقْدَمُ الْحَاجِّ " لَا يَرِدُ نَقْضًا " ؛ لِأَنَّ مَضْرِبَ الشُّوْلِ
عِبَارَةٌ عَنِ وَقْتِ مَضْرِبِهَا لِاعْبَارَةٍ عَنِ الضَّرَابِ وَالْوَقْتِ (بِدَلِيلِ قَوْلِكَ) (٨) :
مَضَى مَضْرِبُ الشُّوْلِ وَلَمْ يَقَعْ فِيهِ ضِرَابٌ " ، فَلَوْ كَانَ " مَضْرِبُ الشُّوْلِ " عِبَارَةً
عَنِ الْوَقْتِ وَالضَّرَابِ لَكَانَ تَنَاقُضًا ، فَيَكُونُ الْمَضْرِبُ زَمَانَ الضَّرَابِ ، وَالْمَقْدَمُ
زَمَانَ الْقُدُومِ ، وَحَصَلَ التَّعْيِينُ بِالإِضَافَةِ إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ مَعْلُومٌ
بِالْعُرْفِ لَا مِنْ مَفْهُومِ اللَّفْظِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أَتَيْتُ مَضْرِبًا أَوْ مَقْدَمًا " لَمْ

(١) (ف) " الزمان المعين " .

(٢) الصبوح : الشرب بالغداء ، وهو ضد الغبوق الذي هو الشرب بالعشي .

(٣) في النسختين " لأنه يدل " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) (ف) " من " .

(٥) في الأصل (وهو) بالواو .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ١١/١ .

(٧) الشول : جمع الشائلة ، والشائلة من الإبل : التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر

فخف لبنها ، وهو جمعٌ على غير قياس ، وجمع الجمع : أشوال . (اللسان : شول) .

(٨) (ف) " بدليل قولهم " .

يَفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ زَمَانَ أَصْلًا ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْاِقْتِرَانِ فِي
 أَنْفُسِهَا (١) وَضَعًا ، وَلَوْلَا خَوْفُ الْإِطَالَةِ لِأَتَيْنَا بِكُلِّ مَا يَرِدُ نَقْضًا عَلَى حَدِّ الْأِسْمِ
 بِجَوَابِهِ .

« تعريف الفعل (٢) »

وَالْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ وَمَصْدَرٍ دِلَالَةً اِقْتِرَانٍ
 خَرَجَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ كَأَمْسِ وَالْيَوْمِ وَعَدَّ بِقَوْلِهِ : « وَمَصْدَرٍ » ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
 الْأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَحْدَهُ ، أَمَا عَلَى (٣) الْمَصْدَرِ فَلَا ، فَإِنْ قِيلَ : « كَانَ »
 وَأَخَوَاتُهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ فَلَا تَكُونُ أفعالًا ، قُلْتُ : مُرَادُهُ الْفِعْلُ التَّامُّ ، فَأَمَا
 « كَانَ » (فَهِيَ نَاقِصَةٌ) (٤) ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ بِهَا الْكَلَامُ مَعَ مَرْفُوعِهَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
 خَبَرَهَا قَائِمٌ مَقَامَ الْمَصْدَرِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : « دِلَالَةً اِقْتِرَانٍ » اللَّفْظُ الْمُجْمَلُ ، كَالْقُرْءِ لِلْحَيْضِ
 وَالطُّهْرِ (٥) ، فَإِنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَجْمُوعُ الْحَيْضِ
 وَالطُّهْرِ ، بَلْ أَحَدُهُمَا لَا يَعْينُهُ .

(١) في (ف) "نفسها" ، وينظر ابن يعيش ٢٣/١ .

(٢) ورد هذا العنوان بحاشية الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) "فناقصة" .

(٥) القرء : من الأضداد يقال : القرء للطهر وهو مذهب أهل الحجاز ، والقرء للحيض ، وهو مذهب
 أهل العراق ، ويقال في جمعه : أقراء وقرؤ . عن الأضداد لابن الأثيري ٢٧ .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ " الصَّبُوحُ ، وَالغَبُوقُ " إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
الاقْتِرَانَ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْكُورًا فِي لَفْظِهِ .

وَقِيلَ : إِنَّ لِلْفِعْلِ دِلَالَتَيْنِ ، دِلَالَةً بِمَادَّتِهِ أَي : بِحُرُوفِهِ ، وَهِيَ
دِلَالَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَدِلَالَةً ^(١) بِصِيغَتِهِ ، وَهِيَ : دِلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ ،
كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ الْمُعْرَبَ لَهُ دِلَالَتَانِ دِلَالَةٌ بِذَاتِهِ وَدِلَالَةٌ / بِإِعْرَابِهِ ، وَالدَّلِيلُ ٧ - ب
عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ أَنَّ دِلَالَةَ صِيغَةِ الْمَاضِي غَيْرُ دِلَالَةِ
صِيغَةِ الْمُسْتَقْبَلِ وَضَعًا ، وَلَيْسَتْ الْمُغَايِرَةُ إِلَّا بِتَعْيِينِ الزَّمَانِ .

وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِّهِ : كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا وَزَمَانٍ مُعَيَّنٍ مِنَ
الثَّلَاثَةِ لَوْجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالْوَضْعِ ، وَهَذَا لَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ " الصَّبُوحِ " ^(٢)
وَإِنَّ دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَزَمَانِهِ - ؛ لِأَنَّ زَمَانَهُ لَيْسَ أَحَدَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُبْهَمُ نَحْوُ " يَفْعَلُ " لَا يَتَّعَيْنُ زَمَانَهُ .

قُلْتُ : قَدْ حَصَلَ الْأَمْتِيَارُ عَنِ الْمَاضِي ، وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَجَمِيعُ
الْأَلْفَاظِ لِأَنَّهَا لِدَوَاتِهَا ، بَلْ بِإِرَادَةِ الْمُطْلَقِ لَهَا ، ثُمَّ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا إِذَا
أَطْلَقَهَا فَلَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَ أَحَدَ الزَّمَانَيْنِ بَعِيْنِهِ ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ أَنَّ دِلَالَتَهُ مُشْتَرَكَةٌ
فَيَلْتَبَسُ عَلَى السَّمْعِ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْهُ ، (أَمَّا دِلَالَتُهُ فِي نَفْسِهِ) ^(٣) فَهِيَ
عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ .

فَإِنْ قِيلَ : " نِعْمَ وَبَيْسَ ، وَفَعَلُ التَّعَجُّبِ " لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ .
قُلْتُ : الْمُرَادُ مَا كَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصَالَتِهِ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَهَا دِلَالَةٌ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ " وَدِلَالَتُهُ " .

(٢) بَعْدَهُ فِي التَّسَخُّطَيْنِ عِبْرَةٌ " فَإِنَّهُ " ، وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا فِي نَظَرِي ، فَاتَّزَتْ وَضَعَهَا فِي الْهَامِشِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

الزَّمَانِ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا ضُمَّتْ مَا لَيْسَ لَهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا
وَأَجْرِيَتْ مُجْرَى الْحُرُوفِ بَطَلَتْ دِلَالَتُهَا عَلَى الزَّمَانِ وَصَارَ الْقَصْدُ بِهَا التَّعَجُّبُ
أَوْ الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الزَّمَانِ الْمَعْيَنِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ
الْأَلْفَاظِ الْإِنْشَائِيَّةِ ، نَحْوُ " بَعْتُ ، وَطَلَّقْتُ " ؛ لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ مَوْضُوعِهَا
الْأَصْلِيِّ ، وَكَلَامُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ (الَّتِي) (١)
أَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ ، لَا تَرُدُّ (٢) نَقْضًا عَلَى حَدِّ الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ لِمَا كَانَ
بَاقِيًا عَلَى أَصَالَتِهِ ، (أَوْ لِأَنَّ) (٣) هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي شَابَهَتْ الْحُرُوفَ لَهَا دِلَالَةٌ
فِي نَفْسِهَا مَعَ دِلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا .

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ سَيْبَوِيهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَأَمَّا الْفِعْلُ فَمَا مِثْلُهُ أُخِذَتْ مِنْ
لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ ، وَبُنِيَتْ لِمَا مَضَى ، وَلِمَا يَكُونُ ، وَلِمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ
يَنْقَطِعْ " (٤) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : (لَا يُعْلَمُ شَيْءٌ) (٥) مِنَ الْأَفْعَالِ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا " لَيْسَ " .
فَإِنَّهُ لَا دِلَالَةَ لَهَا عَلَى الْمُضِيِّ (٦) ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا

(١) فِي (ف) "الذی" تحریف .

(٢) فِي الْأَصْلِ "وَلَا تَرُدُّ" بِالْوَاوِ .

(٣) فِي (ف) "وَلَا يَنْ" .

(٤) الْكِتَابُ ١٢/٨ هَارُونَ ، وَنَصَهُ "وَلَا يَكُونُ وَلَا يَقَعُ ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ" .

(٥) فِي (ف) "لَا نَعْلَمُ شَيْئًا" .

(٦) اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي "لَيْسَ" هَلْ هِيَ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ ؟ فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا
حَرْفٌ ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ "وَزَعَمَ ابْنُ السَّرَاجِ أَنَّهَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ "مَا" ، وَتَابِعَهُ الْفَارِسِيُّ فِي
الطَّبِيَّاتِ وَابْنُ شَقِيرٍ وَجَمَاعَةٌ ، عَنْ مَعْنَى اللَّيْبِ ٣٨٧ .

وَالَّذِي فِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَاجِ ٩٣/٨ "أَمَّا (لَيْسَ) فَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَتَصَرَّفُ
تَتَصَرَّفُ الْأَفْعَالُ قَوْلُكَ : لَسْتُ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ .." ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ هِشَامٍ
وَالْمُرَادِيُّ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي ٤٩٤ ، أَوْ لَعَلَّهَا نَقْلًا عَنْ كِتَابِ لَهُ آخَرَ .

غَدًّا" ، وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّهِ : (١) " مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ خَبْرًا وَلَمْ يُخْبِرْ عَنْهُ لَكَانَ جَيِّدًا " قَالَهُ (٢) أَبُو عَلِيٍّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ قَالَ (٣) لِلْفِعْلِ " أَمْثَلُهُ " وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ إِلَّا مِثَالَانِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ ؟ قِيلَ : لِأَنَّ مِثَالَ الْمُضَارِعِ يَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ : الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، فَمَدْلُولُ أَحَدِهِمَا غَيْرُ مَدْلُولِ الْآخَرِ ، فَاتَّفَقَهُمَا فِي الْفِظِ لَا يَجْعَلُهُمَا مِثَالًا وَاحِدًا (٤) ، أَوْ نَقُولُ (٥) : الْأَمْرُ لَهُ مِثَالٌ يُغَايِرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سَبِيوِيهِ (٦) هُوَ (٧) أَلْيَقُ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ ، وَاعْتَرَضَ عَلَى قَوْلِهِ : " مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ بِ " اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " اسْتَنَوَقَ " مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِسْتِنَوَاقِ ، وَ " اسْتَحْجَرَ " مِنَ الْإِسْتِحْجَارِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : أَرَادَ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ أَصْحَابِ الْأَسْمَاءِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَرَادَ بِ " مَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ " الْحَالُ (٨) .

(١) أي : في حد الفعل .

(٢) في (ف) " قال " .

(٣) أي : سبيويه .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في الأصل " ونقول " .

(٦) ينظر الكتاب ١٢/١ هارون .

(٧) في الأصل " وهو " بالواو .

(٨) انظر أقوال العلماء في تحديد معنى " الفعل " ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢١ .

تعريف الحرف

وَالْحَرْفُ لَا يُفِيدُ مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْمَعْلَى

هَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا حُدِّ بِهِ الْحَرْفُ (١)؛ فَإِنَّهُ أَتَى بِهِذِهِ الْعِبَارَةَ بَيْنَ ٨-١
النَّفْيِ وَالِاتِّبَاتِ لِعَرَضِ الْحَصْرِ .

فَإِنَّهُ يَقُولُهُ (٢) : " لَا يُفِيدُ مَعْنَى " خَرَجَتِ الْأَسْمَاءُ الْمُنَاسِبَةُ
لِلْحُرُوفِ كَ " أَيْنَ " ، وَ " كَيْفَ " ، وَخُلِصَ الْحَدُّ لِلْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ
الشَّرْطِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ لَهَا دِلَالَتَانِ دَلَالَةٌ فِي نَفْسِهَا بِحُكْمِ الْأَسْمِيَّةِ وَدَلَالَةٌ
فِي غَيْرِهَا بِمَا تَضَمَّنَتْهُ (٣) مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ بُيِّنَتْ ، وَالْحَرْفُ
لَيْسَ لَهُ إِلَّا دَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ فِي غَيْرِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " هَلْ " فِي قَوْلِهِ :
" هَلْ أَتَى الْمَعْلَى " تَفِيدُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَقَائِدَتُهَا لَهُ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى
اِقْتِرَانِهَا بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَلَوْ أَتَى بِهَا عَلَى انْفِرَادِهَا لَمْ تُفِدْ مَعْنَى
أَصْلًا (٤) .

(١) قال ابن القواس ٨ / ٢٠٠ " هذا حد الحرف وقد كان الأولى أن يقول في تعريفه : " كلمة
لاتدل على معنى إلا في غيرها " ، لأن " الكلمة " جنس يشمل الحرف وغيره فيكون التعريف
تاماً ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧ : " هذا حدُّ الحرف وقد كان يجب أن يصدره
ببعض الألفاظ العامة كما فعل في حدِّي الاسم والفعل ، فيقول : " ما لا يفيد معنى إلا في
غيره وترك ذلك مخل بصورة الحد " ، أما ابنُ الخَبَّازِ فيرى أنَّه لا يحتاج في الحقيقة إلى حدِّ
الحرف ؛ لأنَّه كلم محصورة ، من حصرها علم أنَّ ما عداها أسماء وأفعال . ينظر شرحه
٧٤ / ٨ يتصرف .

(٢) في (ف) " بقول " تحريف .

(٣) في (ف) " تضمنه " .

(٤) هذا هو المشهور عند النحويين إلا أن ابن النحاس زعم أن الحرف دال على معنى في نفسه،
وتابعه أبو حيان في شرح التسهيل ، انظر شرح اللوحة البدرية ٨ / ٢١٥ ، والأشباه والنظائر

. ٥ / ٢

وَقِيلَ : مَعْنَى قَوْلِهِمْ " إِنَّ الْحَرْفَ لَا يُفِيدُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ " أَنَّهُ
 لَا يُقْتَصَرُ (١) عَلَيْهِ فِي الْجَوَابِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَجَوَابُهُ زَيْدٌ ، وَلَوْ
 قُلْتَ : مَا فَعَلَ زَيْدٌ ؟ قُلْتَ : انْطَلَقَ ، فَحَسُنَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
 الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ فِي الْجَوَابِ ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ لَقُلْتَ (٢) :
 فِي الدَّارِ ، وَلَوْ اِقْتَصَرْتَ عَلَى لَفْظَةِ " فِي " لَمْ يَجُزْ ، فَإِنَّ " قِيلَ " : فَإِذَا قُلْتَ :
 أَقَامَ زَيْدٌ ؟ فَجَوَابُهُ : نَعَمْ أَوْ لَا ، فَتَقْتَصِرُ عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ " نَعَمْ " ، أَوْ
 " لَا " ، قِيلَ : ذَلِكَ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَالْأَصْلُ : " نَعَمْ قَامَ " ، لَكِنْ حُذِفَتْ
 الْجُمْلَةُ الْجَوَابِيَّةُ لِذِلَالَةِ الْحَرْفِ مَعَ قَرِينَةِ السُّؤَالِ فِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا (٣) .

(١) فِي (ف) " لَا يَقْصُر " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي (ف) " لِقَالَ " .

(٣) رَاجِعْ تَعْرِيفَ " الْحَرْفِ " إِسْلَاحَ الْخِلَالِ الْوَاقِعِ فِي الْجَمَلِ ٢٨ .

" خواص الأسماء وعلاماتها "

فَالِاسْمُ عَرَفَهُ وَأَخْبِرَ عَنْهُ وَتَنَبَّهَ وَأَجْمَعَهُ أَوْ نَوَّنَهُ
وَأَجْرَزَهُ أَوْ نَادَاهُ أَوْ صَغَّرَهُ وَأَنْعَتَهُ أَوْ أَنْتَبَهَهُ أَوْ أَضْمَرَهُ

لَمَّا ذَكَرَ حَدَّ الْاسْمِ وَعَرَفَهُ بِهِ أَرَادَ أَنْ يُعَرِّفَهُ بِعَلَامَاتٍ تَخْتَصُّ بِهِ ، لِيُعْرَفَ الشَّيْءُ بِحَدِّهِ وَخَاصَّتِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْخَاصَّةِ أَنَّ الْحَدَّ يَكُونُ بِذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ حَتَّى لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَانْتَفَى الْمَحْدُودُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ انْتَفَتْ دِلَالَةُ الْاسْمِ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ لَانْتَفَتْ حَقِيقَةُ الْاسْمِ .

وَأَمَّا الْخَاصَّةُ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَائِهَا انْتِفَاءُ الْاسْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَكْفَ وَاللَّامَ لَوْ انْتَفَى (١) عَنِ الْاسْمِ لِمَانِعٍ لَمْ تَنْتَفِ حَقِيقَةُ الْاسْمِ ، بَلْ مَتَى وَجِدْتَ لَا تُوْجَدُ إِلَّا فِي الْاسْمِ نُونٌ غَيْرِهِ .

وَقَدْ ذَكَرَ لِلْاسْمِ إِحْدَى عَشْرَةَ (٢) عِلْمَةً (٣) :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : " عَرَفَهُ " وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الْاسْمُ بِالتَّعْرِيفِ لِيُفِيدَ الْإِخْبَارَ

عَنْهُ ، وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّامِ لِعُمُومِ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعْرِفُ بِالْمِيمِ (٤) .

وَتَانِيهَا : قَوْلُهُ " وَأَخْبِرَ عَنْهُ " وَلَوْ قَالَ : " أَسْنَدَ إِلَيْهِ كَانَ أَوْلَى ، لِأَنَّ

(١) قال " انتفى " بالإنفراد ولم يقل " انتفيا " لأن المراد بهما معاً كلمة واحدة وهي (أل) .

(٢) في (ف) " أحد عشر علامة " وهو خطأ نحوي .

(٣) وكذلك ذكرها المصنف في الفصول الخمسون ١٥١ .

(٤) وهي لغة طيء ، ومنه قول النبي عليه السلام : " ليس من أمير أمصيام في امسفر " ، ولأنَّ

المعرف عند سيبويه اللام فقط والهمزة أتى بهما توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعند الخليل كلاهما ، فقال " عرفه " ليعم المذهبين .

عن شرح ابن القواس ٢٠٢/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٧٨ .

الإِسْنَادُ أَعْمٌ مِنَ الإِخْبَارِ ، (فَكُلُّ إِخْبَارٍ إِسْنَادٌ) (١) فَإِنَّ قَوْلَكَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ إِسْنَادٌ لَا إِخْبَارٌ .

وَتَالِثُهَا : التَّنْبِيْهُ [وَهِيَ] (٢) مُخْتَصَّةٌ بِالاسْمِ ، لِأَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ جِنْسٌ يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ فَلَا يُنْتَى (٣) ، وَالْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ (٤) كَالْقَوْلِ فِي التَّنْبِيْهِ .

الخَامِسَةُ : التَّنْوِينُ (٥) ، وَالَّذِي يَخْتَصُّ مِنْهُ بِالاسْمِ أَرْبَعَةٌ أُضْرِبُ :

تَنْوِينُ التَّمْكِينِ : وَهُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْمَنْصَرَفِ وَغَيْرِهِ كَرَجُلٍ .

وَالثَّانِي : تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ، كَمَا فِي " صَهٍ " ، وَكَالتَّنْوِينِ فِي الْعِلْمِ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ التَّنْكِيرُ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَأَحْمَدٌ آخَرَ " ، فَهَذَا خَاصٌّ بِالاسْمِ ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ الطَّارِئِ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالاسْمِ .

الثَّلَاثُ : تَنْوِينُ الْعَوْضِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي " حِينَنْدٍ ، وَيَوْمَنْدٍ " (٦) .

الرَّابِعُ : تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ كَمَا فِي " مُسَلِمَاتٍ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ نُونِ الْجَمْعِ الْمُخْتَصِّ بِالاسْمِ .

السَّادِسَةُ : الْجَرُّ ، وَإِنَّمَا قَالَ : " أَجْرُرُهُ " وَلَمْ يَقُلْ : أَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفَ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَكُلُّ إِسْنَادٍ إِخْبَارٌ " ، وَالْمَثْبُوتُ عَنْ (ف) .

(٢) إِضَافَةٌ يُوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٣) قَوْلُهُ " فَلَا يُنْتَى " سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) قَوْلُهُ " وَالْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ .. إلخ " هِيَ الْخَاصَّةُ الرَّابِعَةُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ .

(٥) وَهُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ غَالِبًا . أَفَادَهُ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ ٢٠٤/١ .

(٦) فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٢٠٤/١ " لِأَنَّ " إِذْ " تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ ، فَلَمَّا حَذَفَتْ عَوْضٌ مِنْهَا التَّنْوِينُ

وَكَانَ عَوْضًا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لَتَعَاقُبِهِمَا عَلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ » .

الْجَرُّ ، لِأَنَّهُ أَعَمُّ ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ يُكُونُ بِالْإِضَافَةِ وَيَحْرَفُ الْجَرُّ ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ
قَدْ (يَدْخُلُ) (١) عَلَى الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ . قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

أَيُّ : بِمَقُولٍ فِيهِ نَامٌ صَاحِبُهُ ، أَوْ بِلَيْلٍ نَامٌ صَاحِبُهُ ، فَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ
لِمَوْصُوفٍ (٣) مَحْذُوفٍ .

السَّابِعَةُ : النَّدَاءُ ، وَهُوَ خَاصَةٌ بِالْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى
مَفْعُولٌ ، وَالْمَفْعُولُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْفِعْلُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، لِأَنَّ
الشَّيْءَ لَا يَتَعَلَّقُ (بِنَفْسِهِ) (٤) .

الثَّامِنَةُ ، وَالتَّاسِعَةُ : التَّصْفِيرُ ، وَالنُّعْتُ (٥) ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَصِمَانِ (٦) الْأِسْمَ
فَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ نَحْوُ "رَجُلٌ كَرِيمٌ" ، وَكَذَلِكَ "دُرِيهِمْ" بِمَنْزِلَةِ
قَوْلِكَ : "دُرِيهِمْ صَغِيرٌ" ، لِأَنَّهُ وَصَفَ الشَّيْءَ بِالصِّغَرِ .

(١) (ف) "يكون" تحريف .

(٢) نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/٤١٦ للقناني ، وهو أبو خالد من قعد
الخورج ، وهو الذي قال فيه قطري بن العجاجة :

أبا خالد انقر فلست بخالد وما جعل الرحمن عذراً لقاعد

والقناني نسبه إلى "قنان" وهو جبل لبني أسد ، ويثر القنان موضع آخر يتسبب إليه القناني
أستاذ الغراء . انظر الكامل ٢/١٦٧ ، والمشارك وضعاً والمفترق صقماً ٢٥٩ ، وكذلك نسبه
العيني في هامش شرح الأشعموني ٣/٢٧ ، ويلى البيت :

ولا مخالط الليان جانبه

وهو من شواهد الخصائص ٢/٣٦٦ ، وأسرار العربية ٩٩ ، والإنصاف ١١٢/١ .

(٣) (ف) "بموصوف" تحريف .

(٤) (ف) "بفيه" تصحيف .

(٥) جمع بينهما ؛ لأن التصغير نعت في المعنى ، فقولنا : رجيل بمنزلة : رجل صغير .

(٦) في الأصل "يخصمان" .

العاشرة : التأنيت : لأنه إن كان حقيقياً - وهو الذي بإزائه نكر من الحيوان - فلا يكون إلا في الأشخاص وهي الأسماء ، وغير الحقيقي محمول عليه ، ولأن مدلول الفعل جنس والجنس مذكر .

الحادية عشرة : (١) الإضمار : وهو يختص بالاسم (٢) نحو " زيد ضربته " ، قالهـاء ضمير زيد ؛ لأن الفعل (لا يضم) (٣) وهو يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، وألف المضمر غير لفظ المظهر ، وإذا تغير لفظ الفعل وصيغته بطلت فعليته .

فهذا آخر علامات الاسم التي ذكرها ، وعلاماته كثيرة تنتهي إلى سبعين علامة (٤) ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها ؛ فإن فيما ذكره كفاية ، وقد يستدل على الاسم بالتفسيـم نحو " كيف " فيقال : لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، لايجوز (٥) أن تكون حرفاً لإفادتها مع الاسم في غير النداء ، ولايجوز أن تكون فعلاً ، لعدم دلالتها على الزمان ، فتعين أن تكون اسماً ضرورة الحصر في الثلاثة (٦) .

(١) في الأصل " الحادية عشر " وهو سهو .

(٢) " لأنه لا يكون إلا معرفة ، والفعل وضعه على التكرير فلا يكون مضمرأ ، وأما الحرف فبقتدير الجزء من متعلقه وجزء الكلمة لا يتحقق فيه تعريف " ... أفاده ابن القواس ٢٠٩/١ .

(٣) في النسخة " لو أضم " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) ذكر منها السيوطي في الأشباه والنظائر ٥/٢ فوق ثلاثين علامة .

(٥) في الأصل " لا جائز " .

(٦) راجع الاقتراح في علم أصول النحو ٨٢ ، والمسألة الثالثة من مسائل خلافية في النحو العكبرى ٥١ ، حيث أورد خمسة أشياء تدل على اسميتها ، والبيان في غريب إعراب القرآن

خَوَاصُّ الْفِعْلِ

وَالْفِعْلُ بِالسَّيْنِ وَسَوْفَ عُرْفًا وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَقَدْ أَنْ صُرْفًا

إِنَّمَا لُقِّبَ هَذَا النَّوْعَ فِعْلًا - وَإِنْ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَفْعَالًا لِلَّهِ تَعَالَى -
لِيَمْتَّازَ عَنْ قَسِيمِيهِ بِلِقَبٍ يَخْصُهُ ، وَاخْتَصَّ بِهَذَا (١) اللَّقْبَ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ
الَّذِي هُوَ حَقِيقِيٌّ إِذْ هُوَ فِعْلٌ الْفَاعِلِ وَقَدْ سَمِيَ سَبِيوِيهِ - فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ
كِتَابِهِ - الْمَصْدَرِ بِالْفِعْلِ (٢) فَسَمِيَ بِاسْمِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، فَهَذِهِ تَسْمِيَةُ الدَّلِيلِ بِاسْمِ
الْمَدْلُولِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَهَلَّا سَمَوْهُ زَمَانًا ؟

قِيلَ : لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ وَلَيْسَ مَأْخُودًا مِنْ لَفْظِ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا
دَلَّ عَلَيْهِ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهِ كَانَ أَحْصَى بِهِ مِنْ (لَفْظِ) (٣) الزَّمَانِ . فَإِنْ قِيلَ :
فَهَلَّا سَمَوْهُ عَمَلًا ؟ قُلْتُ : لَفْظُ الْفِعْلِ أَعْمٌ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ تَكَلَّمَ : فَعَلَ وَلَا
يُقَالُ : عَمَلَ . وَقَوْلُهُ : " عُرْفٌ " أَيُّ : جُعِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دَلِيلًا وَمُعْرِفَةً لَهُ مِنْ
غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْخَاصَّةِ (٤) .
وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ مَعَانِيهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْفِعْلِ
أَمَّا " قَدْ " فَلِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَأَمَّا " السَّيْنُ ، وَسَوْفَ " فَإِذَا دَخَلَتْ
عَلَى الْمُبْهَمِ مِنَ الْفِعْلِ خَلَصَتْهُ لِلِاسْتِقْبَالِ .

(١) فِي (ف) " هَذَا " تَحْرِيفٌ .

(٢) مِنْهَا قَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٥١ هَارُونَ : " وَمَعْنَى تَشْبِيهِ " دَوَالِيكَ أَنَّهُ فَعَلَ مِنْ اثْنَيْنِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ

الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢ / ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) رَاجِعْ ص ٤٩ .

أَمَّا الْأَسْمَاءُ الْجَامِدَةُ فَلَيْسَ فِيهَا مَاضٍ وَلَا مُسْتَقْبَلٌ ؛ لِأَنَّهَا أَعْيَانٌ
 ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ فَلَا يَصِحُّ (١) فِيهَا دُخُولُ / شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ (٢) ٩-أ
 الْعَلَامَاتِ ، وَزَمَانٌ "سَوْفَ" أَوْسَعُ اسْتِقْبَالًا مِنْ زَمَانِ "السَّيْنِ" وَفِي
 "سَوْفَ" ثَلَاثُ لُغَاتٍ ، تَقُولُ : "سَوْفَ أَفْعَلُ" ، وَسَوْ أَفْعَلُ ، وَسَفَ أَفْعَلُ .
 وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَهُمَا يَخْتَصِمَانِ (٣) بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ هُوَ
 طَلَبُ إِدْخَالِ (٤) مَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْوُجُودِ ، وَالنَّهْيُ هُوَ طَلَبُ
 اسْتِمْرَارِ التَّرْكِ ، وَالْأَسْمَاءُ أَعْيَانٌ ثَابِتَةٌ مَوْجُودَةٌ ، فَلَا أَمْرٌ بِإِدْخَالِهَا فِي
 الْوُجُودِ أَمْرٌ بِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ ، وَقِيلَ (٥) : أَرَادَ بِقَوْلِهِ " الْأَمْرُ " : حَرْفَ
 الْأَمْرِ ، وَهُوَ اللَّامُ نَحْوَ " لِيَقُمْ زَيْدٌ " ، وَ " بِالنَّهْيِ " : حَرْفَ النَّهْيِ نَحْوَ
 " لَا يَقُمْ زَيْدٌ " ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ
 قَدْ يَكُونُ بِالِاسْمِ نَحْوَ "صَه" بِمَعْنَى أُسْكُتْ ، [وَكَذَلِكَ النَّهْيُ نَحْوَ (٦)]
 " إِيهَا " بِمَعْنَى لَا تَتَكَلَّمْ .

قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ عَلِقَ دُخُولَ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الْخَمْسِ
 عَلَيْهِ بِشَرْطِ التَّصَرُّفِ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ لَا تَصَرَّفُ لَهَا ، وَالتَّصَرُّفُ هُوَ
 اخْتِلَافُ أُبْنِيَةِ الْفِعْلِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْمَصْدَرِ ، لِاخْتِلَافِ أَرْزَمَتِهَا .

(١) في الأصل " لا يصح " .
 (٢) سقط من (ف) .
 (٣) في (ف) " مختصمان " .
 (٤) من (ف) .
 (٥) قائله هو ابن الخباز كما في شرحه ٧٨/١ حيث قال " وإنما حملناه على ذلك لأن الأمر
 مشترك بين الاسم والفعل فلا يصلح أن يكون علامة كقـوـك : " مه ، وانطلق " ،
 وكذلك النهي كقوـك : " إِيهَا ، ولا تتكلم " ، والحرفان غير مشتركين " .
 (٦) زيادة منى ليستقيم المعنى وقد استأنست لذلك بقول ابن الخباز السابق .

(علامات الحرف)

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظِ خَالِي مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
يَجِيءُ إِمَّا رَابِعًا أَوْ ثَالِثًا أَوْ ثَانِدًا مُؤَكِّدًا أَوْ عَامِلًا
إِنَّمَا كَانَ الْحَرْفُ فَضْلَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ مَعَ الْأِسْمِ لِعَدَمِ الْمُخْبِرِ بِهِ أَوْ
عَنْهُ ، وَلَا مَعَ (١) الْفِعْلِ لِعَدَمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْفَائِدَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِمُخْبِرٍ بِهِ
وَمُخْبِرٍ عَنْهُ ، فَمَتَى انْتَفِيًا أَوْ أَحَدُهُمَا انْتَفَتِ الْفَائِدَةُ ، وَمَرَادُهُمْ بِكَوْنِ الْحَرْفِ
فَضْلَةً أَنَّهُ فَضْلَةٌ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمَعْنَى .

وَقَوْلُهُ : " خَالِي مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ " أَيْ : مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ
وَالْأَفْعَالِ وَهِيَ (٢) الْمَعْرِفَةُ لِهَمَا ، وَسُمِّيَتْ عَلَامَةً ، لِأَنَّ الشَّيْءَ بِهَا يَعْلَمُ وَيَتَمَيَّزُ
عَنْ غَيْرِهِ ، وَمَعْرِفَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَرْفِ الْمُخْتَصِّ
بِهِ بَلْ يَعْرِفُ كُلُّ وَاحِدٍ بِكَوْنِهِ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ أَوْ عَنْهُ ، وَعَلَى هَذَا يَسْقُطُ
اعْتِرَاضُ مَنْ قَالَ : إِنَّ عِلْمَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ هُوَ الْحَرْفُ ، فَيَكُونُ حَاصِلُ هَذَا
الْكَلَامِ " الْحَرْفُ لَفْظٌ خَالٍ مِنَ الْحَرْفِ " لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ عَلَامَةَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
لَيْسَ هِيَ الْحَرْفُ فَقَطْ فَيَكُونُ الْمُرَادُ خُلُوهُ مِنْ تِلْكَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ
الْحَرْفِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَا ذَكَرْتُمْ (٣) .

(١) في (ف) 'فلامع' .

(٢) في (ف) 'زيادة' علامة الأسماء 'بعد واو العطف' .

(٣) يريد ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٨٠/١ ، قوله : " خالي من علم الأسماء والأفعال " هو قول
ابن جنى " ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وهو ردي ؛ لأنه عرف الحرف
بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف ، لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف فصار في
التحصيل : والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف وهذا دور ، وينظر قول ابن جنى الذي أشار إليه
ابن الخباز في اللسع ٩٦ .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي الْغَرَضَ بِمَجِيءِ الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ لِأَرْبَعَةِ مَعَانٍ ، وَهِيَ " الرِّبْطُ " ، وَالنَّقْلُ ، وَالزِّيَادَةُ ، وَالْعَمَلُ " ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، أَوْ فِعْلًا ، أَوْ مُرَكَّبًا مِنْهُمَا - وَهُوَ الْجُمْلَةُ - ، وَالْحَرْفُ يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَلَا يَخْلُو الْحَرْفُ إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَخْتَصُّ ، وَالْمُخْتَصُّ إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِالاسْمِ أَوْ بِالْفِعْلِ ، فَالْمُخْتَصُّ بِالاسْمِ إِمَّا عَامِلٌ كَحُرُوفِ الْجَرِّ - وَهِيَ الرُّوَابِطُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ - ، وَإِمَّا غَيْرُ عَامِلٍ كَحَرْفِ التَّعْرِيفِ .

وَالْمُخْتَصُّ بِالْفِعْلِ إِمَّا عَامِلٌ كَحُرُوفِ الْجَزْمِ ، وَمِنْهَا حَرْفُ الشَّرْطِ - وَهُوَ (١) الرِّابِطُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ - نَحْوُ : " إِنْ يَقُمْ أَقْمُ " ، أَوْ غَيْرُ عَامِلٍ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَصِّ كَوَاوِ (٢) الْعَطْفِ ، وَهُوَ يَرْبِطُ إِمَّا بَيْنَ اسْمَيْنِ نَحْوُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو " ، أَوْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ - مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَاعِلِ - نَحْوُ " قَامَ وَقَعْدَ " .

وَأَمَّا الدَّاخِلُ عَلَى الْجُمْلَةِ فَعَلَى (٣) ضَرْبَيْنِ (إِمَّا / مُغَيَّرٌ ٩ - ب لِمَعْنَاهَا أَوْ مُؤَكَّدٌ لَهُ) (٤) ، وَالْمُغَيَّرُ لِمَعْنَاهَا إِمَّا يُؤَثَّرُ فِي اللَّفْظِ أَوْ لَا يُؤَثَّرُ ، فَالْأَوَّلُ كـ " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " ، وَالثَّانِي : كَحُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْمُؤَكَّدُ لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ فِيمَا أَنْ يُؤَثَّرَ فِي اللَّفْظِ أَوَّلًا ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ (٥) "

(١) ف (ف) وهي .

(٢) هكذا في النسختين بإسقاط الفاء من جواب (أما) .

(٣) في (ف) "على" بدون فاء الربط .

(٤) في الأصل "إما مغيراً لمعناها أو مؤكداً له" بالنصب ، والمنثب من (ف) .

(٥) في (ف) "فالاول يجوز نحو .." وقوله "يجوز" مقحم من الناسخ .

إِنَّ " الْمَكْسُورَةَ ، وَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةَ .

وَالثَّانِي : وَهُوَ الَّذِي لَا يُؤَثِّرُ كَلَامَ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ " لَزِيدٌ قَائِمٌ " .

وَأَمَّا الزَّائِدُ الْمُؤَكَّدُ فَنَحْوُ " لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ " فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّكْثِيرِ ، وَكَذَلِكَ بِحَسْبِكَ زَيْدٌ " فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمُبْتَدَأِ ، وَقَدْ يَكُونُ عَامِلًا كَمَا (ذَكَرْنَاهُ) (١) ، وَغَيْرُ عَامِلٍ نَحْوُ : " إِذَا مَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ " فَـ " مَا " زَائِدٌ غَيْرُ عَامِلٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٢) :

فَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ

وَالْمُرَادُ : فَمَا طَبْنَا جِبْنَ (٣) ، وَالزَّائِدُ قَدْ يَكُونُ زَائِدًا فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى كـ " مِنْ " فِي الْإِسْتِغْرَاقِ نَحْوُ : " هَلْ عِنْدَكَ مِنْ رَجُلٍ ؟ " ، وَقَدْ يَكُونُ زَائِدًا (فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى) (٤) فَيَكُونُ الْغَرَضُ بِهِ تَكْثِيرَ اللَّفْظِ ، نَحْوُ : " مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " .

(١) فِي (ف) " ذَكَرْنَا " .

(٢) الْقَائِلُ هُوَ : فُرُوقُ بْنُ مَسِيكٍ الْمُرَادِي ، وَتَمَامُ الْبَيْتِ ... وَلَكِنْ مَنَائِمَاتِنَا وَبَدَلَةٌ آخِرِينَا وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١٥٣/٣ / ٢٢١/٤ ، وَالْمَقْتَضِبُ ١٩٠/١ ، ٣٦٠ / ٢ ، وَالْمَنْصَفُ ١٢٨/٣ ، وَالْخَصِصُ ١٠٨/٣ ، وَالْمَحْتَسِبُ ٩٢/١ ، وَالْخِرَانَةُ ١٢١/٢ بُولَاق .

(٣) فِي (ف) " جِبْر " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي (ف) " فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ " .

[الخلاف فى اشتقاق الاسم]

وَاشْتَقَّ الْأِسْمَ مِنْ سَمَا الْبَصْرِيِّونَ وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمِ الْكُوفِيِّونَ
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدِّمُ الْجَلِيُّ دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسُّمَىُّ
ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنْ اِشْتِقَاقَ الْأِسْمِ مِنَ " السُّمُو " وَهُوَ (١)
الارتِّفَاعُ ، لِأَنَّهُ سَمَا عَلَى قَسِيمِيهِ (٢) ، إِمَّا لِأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي
الِإِسْنَادِ ، وَإِمَّا لِأَفْتِقَارِ غَيْرِهِ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : " لِأَنَّ الْمُسَمَىَّ
قَبْلَ وَضْعِ الْأِسْمِ [عَلَيْهِ] (٣) كَانَ خَامِلًا وَيَعْدَ وَضْعِهِ عَلَيْهِ صَارَ نَابِهَا " ، وَهَذَا
لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخَامِلَ لَا يَعْرِفُ وَمَا لَا يَعْرِفُ لَا يَشْعُرُ الذَّهْنُ بِهِ وَمَا
لَا يَشْعُرُ الذَّهْنُ بِهِ لَا يَتَصَوَّرُهُ وَمَا لَا يَتَصَوَّرُهُ الذَّهْنُ لَا يُمْكِنُ (٤) الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ
حَتَّى يُوَضَّعَ لَهُ لَفْظٌ يُعْبَرُ بِهِ عَنْهُ ، ثُمَّ هَذَا الْقَائِلُ جَعَلَهُ مُسَمَىً قَبْلَ وَضْعِ
الْأِسْمِ عَلَيْهِ ، وَقَبْلَ وَضْعِ الْأِسْمِ لَا يَكُونُ مُسَمَىً ؛ لِأَنَّ لَفْظَ مُسَمَىٍّ مُشْتَقٌّ مِنْ
التَّسْمِيَةِ ، وَالْمُشْتَقُّ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ ، فَكَيْفَ يَعِيبُ عَلَى الْمُصَنِّفِ
مِثْلَ هَذَا فِي حَدِّ (٥) الْأِسْمِ ثُمَّ يَقَعُ فِيهِ .

(١) مسألة اشتقاق الاسم مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، ملخصها كما فى الإنصاف ٦

"ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق
من السمو - وهو العلو " . (المسألة الأولى من الإنصاف ١٦) ، وأسرار العربية ٤ .

(٢) (ف) " قسيمه " وهو تحريف .

(٣) إضافة من شرح ابن الخياز ٨٤/٨ ، وهو المقصود بقول المؤلف :

" قال بعضهم " .

(٤) (ف) " لا يذكر " تحريف .

(٥) ينظر شرح ابن الخياز ٧٠/٨ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَسْمِ الَّذِي هُوَ الْعَلَامَةُ ؛ لِأَنَّ
الاسْمَ عَلَامَةً عَلَى الْمُسَمَّى يُعْرَفُ بِهِ كَمَا تُعْرَفُ الدَّابَّةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ
الْوَسْمِ ، فَالْمَحْدُوفُ مِنْهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ فَاوُهُ وَهِيَ الْوَاوُ الَّتِي فِي وَسْمٍ " ، وَأَحْلَتْ
الْهَمْزَةُ مَحَلَّ الْوَاوِ ، وَوَزَّنَتْهُ عِنْدَهُمْ " إِعْلٌ " ، وَالْمَحْدُوفُ مِنْهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ
لَامُهُ ، وَوَزَّنَتْهُ " إِفْعٌ " ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ وَبَقِيَتْ (١) الْمِيمُ سَاكِنَةً جَعَلُوا
السُّكُونَ فِي السَّيْنِ فَصَارَتْ الْمِيمُ مَحَلًّا لِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ
لِأُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى " أَسْمَاءٍ " دُونَ " أَوْسَامٍ " (٢) .
وَتَأْنِيهَا : التَّصْفِيرُ ؛ لِأَنَّهُ صَغُرَ عَلَى " سُمِّيَّ " دُونَ " وَسِيمٍ " أَمَا " أَسْمَاءُ
" فَأَصْلُهَا " أَسْمَاوُ " (٣) فَوَقَعَتْ الْوَاوُ طَرْفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ فَقَلِبَتْ هَمْزَةً ، وَأَمَا
" سُمِّيَّ " فَأَصْلُهُ " سُمِّيُوْ " فَاجْتَمَعَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ (٤) ، وَالْأَوَّلُ فِيهِمَا (٥) سَاكِنٌ
فَقَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ .
الثَّالِثُ : تَصْرِيْفُ الْفِعْلِ (٦) .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " بَقِيَتْ " بِدُونِ الْوَاوِ الْعَلْفِ .
(٢) أَي : أَنْ جُمِعَ عَلَى أَسْمَاءٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ " السُّمُوِّ " وَالْوَاوُ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ " الْوَسْمِ " كَمَا
ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ لِقَالِهِمْ فِي جَمْعِهِ " أَوْسَامٌ " ، أَوْ " أَوْاسِيمٌ " ، كَمَا فِي الْإِتِّصَافِ ١٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى .
(٣) فِي (ف) " أَسْمَاءٌ " تَحْرِيفٌ .
(٤) فِي (ف) " الْوَاوُ وَالْيَاءُ " .
(٥) فِي (ف) " مِنْهُمَا " .
(٦) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ " يُقَالُ فِي تَصْرِيْفِهِ .. تَسْمِيَتْ ، وَفِي الْمَصْدَرِ التَّسْمِيَةُ وَلَا يُقَالُ تَوَسَّمَتْ " ،
قَالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ لَوْحَةً ١ " وَتَأْنِيهَا تَصْرِيْفُ الْفِعْلِ مِنْهُ نَحْوُ سَمِيَتْ وَأَسْمِيَتْ وَأَسْمِيَكُ دُونَ وَسَمْتِهِ
وَأَوْسَمْتِهِ وَأَوْسَمَكُ " .

الرَّابِعُ : التَّعْوِيضُ فِي الْأَوَّلِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُحْتَوَفِ الْأَلَامِ
غَالِبًا نَحْوُ " ابْنُ وَائْتَانِ " .

وفيه (١) خَمْسُ لُغَاتٍ بِكسْرِ الْأَوَّلِ وَضَمِّهِ مَعَ الْهَمْزَةِ ، وَبِهِمَا
أَيْضًا مَعَ حَذْفِهَا ، وَضَمِّ السَّيْنِ مَعَ قَصْرِهِ وَإِتْمَامِهِ ، فَوَزْنُهُ فِي الْأُولَى "
إِفْعُ " بِكسْرِ / الْهَمْزَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ " أَفْعُ " بِضَمِّ الْهَمْزَةِ ، وَفِي ١-١
الثَّلَاثَةِ " فِعُ " بِكسْرِ السَّيْنِ ، وَفِي الرَّابِعَةِ " فُعُ " بِضَمِّهَا ، وَفِي
الخَامِسَةِ " فُعَى " بِوَزْنِ هُدَى .

(١) أي : في " اسم . ينظر الإنصاف ١٦ ، المسألة الأولى .

[اشتقاق المصدر]

وَاشْتَقُّ كُوفِيُونَ أَيْضًا الْمَصْدَرَا مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ نَظَرْتُ نَظَرًا
 ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنْ الْمَصْدَرَ مَشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ (١) ، وَاحْتَجُّوا
 بِوَجْهِهِ :

أحدهما : أن الفعل عاملٌ فيه ، والعاملُ سابقٌ على المعمولِ .
 والثاني : أنه يُؤكِّدُ به الفعلُ ، والتأكيدُ تابعٌ للمؤكدِ .
 الثالثُ : أنه يصحُّ بصحةِ الفعلِ ويعتَلُّ باعتلاله نحو " اسْتَحْوَذَ
 اسْتَحْوَاذًا " ، فَصَحَّتِ الْوَاوُ فِي الْمَصْدَرِ لِصِحَّتِهَا فِي الْفِعْلِ ، وَتَقُولُ : " اسْتَقَامَ
 اسْتِقَامَةً " فَتَعْتَلُّ الْوَاوُ ، وَتَقْلِبُهَا أَلْفًا فِي الْمَصْدَرِ ، كَمَا أَعْلَتُ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ
 أَصْلَهُ " اسْتَقْوَمَ " فَقَلْبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا (لِتَحْرِكِهَا) (٢) فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا
 الْآنَ) .

الرابعُ : أَنَا نَجِدُ أَفْعَالًا لَا مَصَادِرَ لَهَا نَحْوَ " نِعَمَ ، وَيَسَّسَ ، وَكَيْسَ
 وَعَسَى " فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ فِرْعًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُدِهِ الْأَفْعَالِ مَصَادِرُ ؛ لِأَنَّ الْفِرْعَ
 لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ أَصْلٌ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْحُرُوفَ عَامِلَةً فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَا قَائِلَ
 بِأَصَالَتِهَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَشْتِقَاقَ يُؤْخَذُ مِنْ جِهَةِ التُّصْرِيفِ وَالْمَعْنَى لَا مِنْ

(١) ينظر في هذه المسألة الإنصاف ٢٣٥ (المسألة ٢٨) ، وشرح الكافية للرضي ١٧٨/٢ ، وابن
 يعيش ١١٠/٨ ، والإيضاح في علل النحو ٥٦ ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين
 والكوفيين ٢٧ المسألة السادسة .

(٢) في النسختين " تحركها " وانفتاح ما قبلها في الأصل والصواب ما أثبت ، ينظر الوجيز في علم
 التصريف لابن الأنباري ٦٠ .

جَهَةِ الْعَمَلِ .

وعن الثَّانِي : أَنَّهُ لَيْسَ تَأْكِيداً صَرِيحاً ، بِدَلِيلِ جَوَازِ تَقْدِيمِهِ عَلَى

الْفِعْلِ (١) .

وعن الثالث من وُجُوهِ :

أحدها : أَنُ الْكَلَامِ فِي الْمَصَادِيرِ الْأَصُولِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا زِيَادَةٌ ، وَهِيَ لَا

تَكُونُ إِلَّا صَحِيحَةً .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ حَمْلُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ فِي شَيْءٍ مِنْ

الْأَحْكَامِ ؛ فَإِنَّ الْفَرَاءَ (٢) يَقُولُ : إِنَّ الْمَاضِيَ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ إِذَا كَانَ لِلْوَاحِدِ

حَمْلًا عَلَى فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ يَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْمَاضِي ، وَلَيْسَ فَرَعًا عَلَيْهِ .

وعن الرابع : أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِالْمَصَادِيرِ الَّتِي لَا أَفْعَالَ لَهَا نَحْوُ " وَيَلُّ

وَيَبِّحُ ، وَيَيْسُ " (٣) .

وَأَشْتَقُ مِنْهُ الْفِعْلُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَذَا الَّذِي بِهِ تَكْلِيْقُ النُّصْرَةِ

إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ وَيَيْسُ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ لَوْجُوهِ :

أحدها أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ - أَيُّ : عَلَى الْحَرَكَاتِ الصَّادِرَةِ مِنْ

الْفَاعِلِ ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَعَلَى شَيْءٍ آخَرَ وَهُوَ الزَّمَانُ

(١) أما ابن الخباز فقد أبطل حجة الكوفيين هذه في شرحه ، بقوله " الجواب عنه أنه باطل بقولنا " قام

القوم أجمعون " ، لأن أحدهما غير مشتق من الآخر " .

(٢) ينظر الإنصاف ٢٤٠ المسألة ٢٨ ، حيث نسب هذا للفراء .

(٣) يقال : " (ويح) كلمة رحمة ، و " ويل " كلمة عذاب ، وقيل : هما بمعنى واحد ، و " ويس " كلمة

في موضع رحمة واستملاح .

وانظر : الإيضاح في علل النحو ٥٨ ، وفيه " أن الزجاج كان يستدل به " .

فَالْمَصْدَرُ كَالْمَفْرَدِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَالْفِعْلُ كَالْمَرْكَبِ لِأَنَّهُ
يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ وَهُمَا الْحَدِيثُ وَالزَّمَانُ ، وَالْمَفْرَدُ جِزَاءَ الْمَرْكَبِ وَالْجِزَاءُ
مُقَدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ ، لِأَنَّ الْمَرْكَبَ فِيهِ الْمَفْرَدُ وَزِيَادَةٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :
" إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ " أَيُّ الْفِعْلِ فِيهِ مَا فِي الْمَصْدَرِ مِنْ
الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
الزَّمَانِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ " فَلَوْ كَانَ
الْفِعْلُ هُوَ الْأَصْلُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَصْدَرِ جَمِيعُ مَا فِي الْفِعْلِ مِنْ
الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ الْمَعِينِ .

الثَّانِي أَنْ الْأَشْتِقَاقَ : هُوَ أَخَذُ لَفْظٍ فَرَعِيٍّ مِنْ لَفْظٍ أَصْلِيٍّ مُوَافِقٍ ١٠ - ب
لَهُ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ (١) ، وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا
جَعَلْنَا الْمَصْدَرَ أَصْلًا ، أَمَا لَوْ جَعَلْنَا الْفِعْلَ أَصْلًا وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى
الزَّمَانِ الْمَعِينِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ دَالًّا عَلَيْهِ وَلَا قَائِلًا بِهِ ؛ لِأَنَّ
الْمَصْدَرَ أَحَدُ مَدْلُولِي الْفِعْلِ ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ أَحَدًا مَدْلُولِي الْمَصْدَرِ .
الثَّلَاثُ : أَنَّ الْمَصْدَرَ يَقَعُ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَهُوَ كَالْعَامِّ ، وَالْفِعْلُ
مُخْتَصٌّ بِأَحَدِ الزَّمَانَيْنِ ، فَاشْتَبَهَ (٢) الْخَاصُّ ، وَالْعَامُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْخَاصِّ .

(١) حَدَّ الْعَبْرِيُّ الْأَشْتِقَاقَ فَقَالَ : " أَمَا الْحَدُّ فَأَقْرَبُ عِبَارَةٍ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الرَّمَّانِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
" الْأَشْتِقَاقُ اقْتِطَاعُ فَرْعٍ مِنْ أَصْلٍ يَدُورُ فِي تَصَارِيفِهِ عَلَى الْأَصْلِ " ، فَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدُّ
مَعْنَى الْأَشْتِقَاقِ وَلِزِمَ مِنْهُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْقِ وَالْأَصْلِ ، وَأَمَّا الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ : فِيمَا فِي هَذِهِ
الصَّنَاعَةِ غَيْرَهُمَا فِي صِنَاعَةِ الْأَقْيَسَةِ الْفِقْهِيَّةِ ، فَالْأَصْلُ هَاهُنَا يُرَادُ بِهِ الْحُرُوفُ
الْمَوْضُوعَةُ عَلَى الْمَعْنَى وَضَعًا أَوْلِيَاءً ، وَالْفَرْعُ لَفْظٌ تَوْجَدُ فِيهِ تِلْكَ الْحُرُوفُ مَعْنُوعٌ تَغْيِيرِ
يَنْضَمُّ إِلَيْهِ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْأَصْلِ " . عَنِ التَّبْيِينِ ١٤٤ .

وَانظُرْ أَيْضًا : مَا أَحَالَ عَلَيْهِ الْعَبْرِيُّ كِتَابَ الْحُدُودِ لِلرَّمَّانِيِّ ٣٩ .

(٢) قَى (ف) " فَاشْتَبَهَ " تَحْرِيفٌ .

[الإعراب والبناء]

القول في الإعراب والبناء الأصل في الإعراب للأسماء
 إنما قدم الإعراب على المَعْرَبِ ؛ لأنَّ المَعْرَبَ مُشْتَقٌّ من الإعرابِ ، والمُشْتَقُّ مِنْهُ مُقَدَّمٌ ؛ لأنَّه الأَصْلُ ، وَإِنَّمَا كَانَ الأَصْلُ في الإعرابِ للأسماءِ ؛ لأنَّ الاسمَ صِغَةً واحدةً وتَتَوَارَدُ عليه مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ ، كالفَاعِلِيَّةِ والمَفْعُولِيَّةِ والإِضَافَةِ ، وَهَذِهِ المَعَانِي مَنْفِيَّةٌ عَنِ الفِعْلِ والحَرْفِ ، أَمَا الفِعْلُ فَالْمَعَانِي الَّتِي تَعْتَقِبُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ إِلاَّ الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ المُعَيَّنِ ، وَاخْتِلَافُ الصِغَةِ كَافٍ (١) فِي ذَلِكَ . وَأَمَا الحَرْفُ فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

فاحتج في الاسم إلى ما يفرق بين هذه المعاني فأتوا بالإعراب وسيأتي الكلام عليه ، ألا ترى أنك لو قلت : " مَا رَأَيْتُ الهَيْلَالَ " بالنصب كنت نافية لرؤية الهلال ، ولو رفعت " الهلال " كنت منبئة للرؤية وجعلت " ما " موصولة مبتدأ و " رأيت " صلتها والعائد محذوف وهو المفعول ، و " الهلال " خبر المبتدأ تقديره (٢) : " الَّذِي رَأَيْتُهُ الهَيْلَالَ " ، فَلَوْلَا الإِعْرَابُ لالْتَبَسَ النَّفْيُ بِالإِثْبَاتِ ، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ : " مَا أَخَذْتُ مِنْكَ دِرْهَمًا " بالنصب كنت جاحداً ، ولو رفعت " الدرهم " كنت مقراً معترفاً ، وتقديره " الَّذِي أَخَذْتُهُ مِنْكَ دِرْهَمٌ " فَلَوْلَا الإِعْرَابُ لالْتَبَسَ الإِنْكَارُ بِالِإِقْرَارِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : " مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ " بغير إعراب احتمل ثلاثة أوجه : التَّعْجِبُ ، وَالنَّفْيُ ، وَالاسْتِفْهَامُ . وَفِي اسْتِقْطَاقِ الإِعْرَابِ أَصُولٌ :

(١) كاف مكرر في (ف) .

(٢) في (ف) وتقديره " بالواو .

أَحَدُهَا : مِنْ " أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ (١) حَاجَتِهِ " ، إِذَا أَبَانَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا أَعْرَبَ تَبَيَّنَ مَعْنَاهُ .

الثَّانِي : مِنْ " أَعْرَبَ الرَّجُلُ " إِذَا تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ ، فَإِنْ قِيلَ : الْمَتَكَلِّمُ بِالْبِنَاءِ كَذَلِكَ ! قُلْتُ : الْبِنَاءُ لَا يَخْصُ لُغَةَ الْعَرَبِ ، بَلْ هُوَ فِي كُلِّ لُغَةٍ .
الثَّلَاثُ : مِنْ " عَرَبَتْ مَعِدَّةُ الْفَصِيلِ " (٢) : إِذَا تَغَيَّرَتْ وَفَسَدَتْ ، فَالْهَمْزَةُ لِلْسَّلْبِ فَكَأَنَّكَ إِذَا أَعْرَبْتَ الْكَلَامَ أَزَلْتَ عَرَبِيَّةَ أَيْ : فَسَادَهُ ، كَقَوْلِكَ " عَجَمْتُ الْكِتَابَ " : إِذَا أَشْكَلْتَهُ ، وَ " أَعْجَمْتُهُ " أَيْ : سَلَبْتُ عُجْمَتَهُ وَأَزَلْتَهَا .

الرَّابِعُ : مِنْ قَوْلِهِمْ " امْرَأَةٌ عَرُوبٌ " أَيْ : مُتَحَسِّنَةٌ (٣) ، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا أَعْرَبَ فَهِيَ مَعْنَاهُ وَحَسُنَ عِنْدَ سَامِعِهِ .

وَحَدَّةٌ تَغْيِيرٌ فِي الْأَخِيرِ بِعَامِلٍ مُقْتَرَبٍ أَوْ ظَاهِرٍ
بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنُّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ كَمَرٌّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرٍو

قَوْلُهُ : " تَغْيِيرٌ فِي الْأَخِيرِ ، كَالْجِنْسِ يَشْمَلُ الْمُعْرَبَ وَالْمَبْنِيَّ : لِأَنَّ ١١ - أ - الْمَبْنِيَّ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ نَحْوُ : "رُدُّ ، وَغُضُّ" (٤) فَإِنَّهُ يُضْمُّ آخِرُهُ إِتِّبَاعًا لِأَوَّلِهِ ،

(١) فِي (ف) "غَيْر" وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) الْفَصِيلُ : وَدِ الْنَاقَةِ إِذَا فَصَلَ عَنْ أُمِّهِ .

(٣) انْظُرْ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي :

وَتَهْذِيبِ الْلُغَةِ ٢ / ٣٦٠ ، مَعْجَمِ مَقَائِيسِ الْلُغَةِ ٤ / ٢٩٩ ، وَتَفْسِيرِ الْمُؤَلَّفِ لِقَوْلِهِمْ " امْرَأَةٌ عَرُوبٌ " بِمُتَحَسِّنَةٍ لَمْ أَجِدْهُ فِي الْمَعْجَمِ الْلُغَوِيِّ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْ - وَإِنْ كُنْتُ لَا أَسْتَبْعِدُهُ - حَيْثُ فَسَّرَتْ الْمَرْأَةَ الْعَرُوبَ بِأَنَّهَا الْمُتَحَبِّبَةُ إِلَى زَوْجِهَا ، وَقِيلَ : غَيْرَ ذَلِكَ ، وَلَوْلَا تَعْلِيلُ الْمُؤَلَّفِ الْمُؤَكَّدُ بِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِشَرْحِهَا " مُتَحَسِّنَةٌ " لَقُلْتُ : لَعَلَّهَا مُحَرَّفَةٌ مِنْ " مُتَحَبِّبَةٌ " وَلَكِنْ تَفْسِيرُهُ - فِي نَظْرِي - لَا غَبَارَ عَلَيْهِ إِذِ الْمَرْأَةُ الْمُتَحَسِّنَةُ هِيَ الْمُتَزَيِّنَةُ لِزَوْجِهَا الْمُتَحَبِّبَةُ إِلَيْهِ ، وَهَذَا وَارِدٌ فِي مَعْنَاهَا .

(٤) فِي (ف) "عُض" بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ .

وَيَفْتَحُ تَخْفِيفاً ، وَيُكْسِرُ عَلَى أَصْلِ التِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، لَكِنْ لَا لِعَامِلٍ ، وَقَوْلُهُ :
 "بِعَامِلٍ فَصَلِّ لِلْمُعَرَّبِ عَنِ الْمَبْنِيِّ ، لِأَنَّ تَغْيِيرَهُ لَا لِعَامِلٍ . وَقَوْلُهُ : "فِي الْآخِرِ"
 أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ " تَغْيِيرُ الْآخِرِ ، لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْحَرْفُ ، وَذَاتُ الْحَرْفِ
 لَا تَتَغَيَّرُ وَلَا تَتَبَدَّلُ ، بَلِ التَّغْيِيرُ فِي هَيْئَةِ الْحَرْفِ مَعَ بَقَاءِ ذَاتِهِ .

وَمِثَالُ الرَّفْعِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
 اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) ، فَـ " أَحَدٌ " فَاعِلٌ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ أَيْ : إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَمِثَالُ
 النَّصْبِ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا هُ ﴾ (٢) ، أَيْ : وَقَدَرْنَا الْقَمَرَ (٣) ، وَمِثَالُ
 الْجَرِّ قَوْلُهُمْ : " فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةَ عَمْرُو " أَيْ : وَفِي الْحُجْرَةِ ، وَلَوْلَا تَقْدِيرُ
 حَرْفِ الْجَرِّ " فِي الْحُجْرَةِ " لَطُفَ عَلَى عَامِلَيْنِ (٤) أَحَدُهُمَا مَعْمُولُهُ مَرْفُوعٌ وَهُوَ "
 زَيْدٌ " ، وَالْآخَرُ مَجْرُورٌ وَهُوَ " الدَّارُ " ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ (٥) ، وَأَمَّا
 الْعَامِلُ الظَّاهِرُ فَقَدْ مُثِّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " مَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرُو " وَإِنَّمَا قَدَّمَ
 الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ مُقْتَضَى الْفَاعِلِيَّةِ وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ فَمُقْتَضَاهَا
 كَذَلِكَ ، وَقَدَّمَ النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ ، لِأَنَّهُ مِنْ تَأْتِيرِ الْفِعْلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ
 غَائِبًا ، وَالْجَرُّ مِنْ تَأْتِيرِ الْفِعْلِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى فَقَدَّمَهُ
 لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا خَالَفُوا بَيْنَ أَلْقَابِهَا لِاخْتِلَافِ مَعْنَاهَا ، وَخُصَّتْ بِهَذِهِ الْأَلْقَابِ
 الَّتِي هِيَ " الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَالْجَرُّ ، وَالْجَزْمُ " لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرَكَاتِ
 الْبِنَاءِ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُمْ " رَفَعُ " أَخْصَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ " ضَمُّ "

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) سورة يس ٢٩ .

(٣) قال ابن مكي في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٦ : " قوله : " والقمر قدرناه " قرأه

الكوفيون وابن عامر بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع ، وانظر تفسير القرطبي ١٥/٢٩ .

(٤) العاملان هما حرف الجر " في " ، والابتداء الرفع لزيد .

(٥) الكتاب ١/٣١ - ٣٣ بولاق مع الهامش ، كما نص عليه السيوطي في الهمع ٢/١٣٩ .

أَحَدْنَهَا عَامِلٌ " وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُضِيفَ إِلَى حَدِّ الْمُعْرَبِ زِيَادَةً فَيَقُولُ : " تَغْيِيرٌ فِي الْأَخْرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَاللَّفْظِ لِيَدْخُلَ بِقَوْلِهِ : " تَقْدِيرًا " الْمُعْتَلُّ فِي الْحَدِّ ، وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ : " كَاللَّفْظِ " الْمَبْنِيُّ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى آخِرِهِ إِعْرَابٌ ، بَلْ يُقَالُ : هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيْ : فِي مَوْضِعِ مَرْفُوعٍ .

وَإِنَّمَا كَانَ الْإِعْرَابُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ بِحَالِ الْكَلِمَةِ ، وَعَلِمَ حَالَ الشَّيْءِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِذَاتِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي وَسْطِهَا أَوْ فِي آخِرِهَا ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمَلَةِ الْإِعْرَابِ الْجَزْمَ وَهُوَ سُكُونٌ ، وَلَا يَبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، وَالثَّانِي - أَيْضًا - بَاطِلٌ ، لِتَلَايَاخْتَلُّ (١) (وَزْنُ الْكَلِمَةِ) (٢) عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ (٣) مَفْتُوحًا فَيُضَمُّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَوْ (سَاكِنًا) (٤) فَيُحْرَكُ أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَتَعَيَّنَ الْآخِرُ .

وَالْجَزْمُ مِنَ الْقَائِيهِ كَلِمَ يَرِمُ (٥) وَأَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمُ

وَأَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَنْجُرُ فَعُوْضَتْ جَزْمًا بِهَا يُقْرَأُ (٦)

لَمَّا اسْتَعْرَقَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَ وَالْحُرُوفَ الْمُشَبِّهَةَ لَهَا لَمْ تَبْقَ لِلْجَزْمِ عِلْمَةٌ لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ وَلَا مِنَ الْحُرُوفِ فَجَعَلَ عِلْمَتَهُ حَذْفَهَا ، وَيُسَمَّى " سَكُونًا " إِنْ كَانَ الْمُحْذُوفُ حَرَكَةً .

(١) فِي (ف) " يَخْلُ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ " سَاكِنًا " ، وَأَغْلَبَ الظَّنُّ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَلَمْ تَرِدْ فِي (ف) .

(٤) فِي النُّسخِ " سَاكِنٌ " بِالرَّفْعِ .

(٥) قَوْلُهُ " كَلِمَ يَرِمُ " أَيْ : لَمْ يَبْرَحْ .

(٦) الْبَيْتَانِ فِي (ف) غَيْرِ مَرْتَبَيْنِ حَيْثُ قَدِمَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

وَلَمَّا كَانَتْ الْحَرَكَاتُ ثَلَاثًا كَانَ الْحَذْفُ رَابِعًا ، فَأَنْحَصَرَ الْإِعْرَابُ
 فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ (١) ، وَجَعَلَ لِكُلِّ صِنْفٍ لِقْبًا يَخْصُهُ .
 وَ " الْهَاءُ " فِي " أَلْقَابِهِ " ضَمِيرُ " الْإِعْرَابِ " ، أَيُّ (٢) وَالْجَزْمُ
 مِنْ أَلْقَابِ الْإِعْرَابِ .

وَإِنَّمَا / اخْتَصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، لِثِقَلِهِ وَخَفَّةِ الْجَزْمِ ، وَاخْتَصَّ ١١ - ب
 الْجَرُّ بِالِاسْمِ لِخِفَّتِهِ وَثِقَلِ الْجَرِّ ، فَحَصَلَ التَّعَادُلُ ، لِأَنَّ الْجَزْمَ حَذْفُ
 حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، فَكَانَ أَخْفَ .

وَالْجَزْمُ فِي اللُّغَةِ : الْقَطْعُ (٣) ، يُقَالُ " جَزَمْتُ يَدَ اللَّصِّ : إِذَا
 قَطَعْتَهَا ، وَ " خَبِرَ جَزِيمٌ " أَيُّ : قَاطِعٌ لِلشَّكِّ وَمُزِيلُهُ ، وَكَذَلِكَ هُنَا هُوَ
 قَطْعُ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ أَثْقَلَ مِنَ الْاسْمِ لَوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْاسْمَ يُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ " قُمْ " أَيُّ :
 قُمْ أَنْتَ " ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ هُوَ الْاسْتِتَارُ وَالْمُسْتَتَرُ فِي الشَّيْءِ كَالْجُزْءِ
 مِنْهُ ، وَالْجُزْءُ لَا يَكُونُ أَثْقَلَ مِنَ الْكُلِّ وَلَا مُسَاوِيًا لَهُ .

الثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ " مَثَلًا أَوْ " عَمْرُو " فَهُمْ مِنْهُ
 الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْتَاجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سُؤَالٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " فَقَدْ
 فَهِمَ مِنْهُ حُصُولُ الضَّرْبِ ، وَيَعْدُ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى أَسْئَلَةٍ :
 أَحَدُهَا : أَنْ يُقَالَ : مَنْ ضَرَبَ ؟ فَيَقُولُ : زَيْدٌ .

(١) هي " الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) زاد في (ف) " هو " قبل " القطع " .

الثاني : أن يُقالَ : لِمَنْ ضَرَبَ ؟ فيقولُ : لِعَمْرٍو .
الثالثُ : أينَ ؟ ، والرابعُ : متى ؟ ، والخامسُ : لِمَ ؟

إلى غير ذلك (١) مِنَ اللّوَاظِمِ ، وَالشَّيْءُ يَنْقَلُ بِكَثْرَةِ لَوَاظِمِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ ضِمْنًا ، وَالْمَصْدَرُ اسْمٌ ، وَهُوَ جُزْؤُهُ ، وَالْجُزْءُ أَخْفُ
مِنَ الْكُلِّ ، فَلِذَلِكَ خُصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَزْمُ الْاسْمَ مَعَ خِفَتِهِ
لَكَانَ إِجْحَاقًا بِهِ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَرُّ الْفِعْلَ لَأَزْدَادَ الثَّقِيلُ ثِقَلًا ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :
" وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ " ، وَأَيْضًا فَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ عِوَضٌ (٢) مِنْ
الْجَرِّ فِي الْاسْمِ فَلَوْ (٣) دَخَلَ الْجَرُّ الْفِعْلَ لَكَانَ جَمْعًا بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعِوَضِ
عِنْدَهُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " فَعِوَضَتْ جِزْمًا بِهَا يُقَرُّ " يَعْنِي : الْأَفْعَالُ يَلْزِمُهَا
الْجَزْمُ ، وَلَوْ دَخَلَ الْجَزْمُ الْاسْمَ لَمْ يَخْلُ إِذَا أَنْ تُحَذَفَ (٤) الْحَرَكَةُ أَوْ التَّنْوِينُ أَوْ
هُمَا ، لِأَجَائِزِ حَذْفِ الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَابِ فَلَوْ حُذِفَتْ لَأَتَّبَسَ
الْمُعْرَبُ بِالْمَبْنِيِّ وَكَانَ يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِهَا حَذْفُ التَّنْوِينِ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ حَرْفِ
الْإِعْرَابِ بَعْدَ حَذْفِ الْحَرَكَةِ ، وَلَوْ حُذِفَ التَّنْوِينُ لَأَتَّبَسَ الْمُنْصَرِفُ بِغَيْرِهِ ، وَإِذَا
امْتَنَعَ حَذْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا امْتَنَعَ حَذْفُهُمَا مَعًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ
فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمُ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا (٥) لَمْ يَنْجَزِمِ الْاسْمُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِعَوَامِلِهِ فِي

(١) في الأصل " إلى غيره " .

(٢) (ف) " عوضاً " بالنصب تحريف .

(٣) (ف) " ولو " .

(٤) (ف) " يحدو " تحريف .

(٥) (ف) " إنها " تحريف .

الأسماء ، وَالْجَزْمُ أَثَرُ الْعَامِلِ وَإِذَا انْتَقَى الْعَامِلُ انْتَقَى أَثَرُهُ ، وَكَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْجَرُّ فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِعَوَامِلِهِ فِي الْأَفْعَالِ لِأَنَّهُ إِمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ ، وَكِلَاهُمَا لَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ فِي الْفِعْلِ فَلَا يُفِيدُ أَثَرًا فِيهِ ، وَعَلَى هَذَا لِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : هَلَّا انْجَرَّ الْفِعْلُ بِعَوَامِلٍ غَيْرِ عَوَامِلِ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا انْتَصَبَ وَارْتَفَعَ بِعَوَامِلٍ غَيْرِ عَوَامِلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي الْأَسْمَاءِ ؟ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي دُخُولِ الْجَزْمِ الْأَسْمَاءَ .

وَالْحَقُّ أَنْ يُقَالَ : إِنْ لِلرَّفْعِ فِي الْأِسْمِ عَامِلَيْنِ : قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ فَلَمَّا دَخَلَ الرَّفْعُ الْفِعْلَ كَانَ بِأَضْعَفِ الْعَامِلَيْنِ وَهُوَ الْمَعْنَوِيُّ ، وَكَذَلِكَ النَّصْبُ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ عَامِلَانِ قَوِيٌّ وَهُوَ الْفِعْلُ ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ الْحَرْفُ ، فَكَانَ نَصْبُهُ (١) بِالْحَرْفِ الَّذِي هُوَ أَضْعَفُ الْعَامِلَيْنِ ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَلَيْسَ لَهُ فِي الْأِسْمِ إِلَّا عَامِلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْحَرْفُ (٢) فَلَيْسَ لَهُ عَامِلَانِ : قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْفِعْلُ أَضْعَفُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ أَضْعَفُ الْعَوَامِلِ .

(١) أي : نصب الفعل المضارع .

(٢) وفي شرح ابن القوأس لوجه ١٣ :

ولما لم يكن للجر إلا عامل واحد وهو حرف الجر يعمل إما ظاهراً أو مقدراً في المضاف إليه على رأي امتنع نُحْوَلُهُ فِي الْفِعْلِ ، لِعَدَمِ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ .

[البناء]

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالٍ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ لِلأَفْعَالِ ١٢-١

لَمَّا كَانَ الْمُقْتَضَى لِلإِعْرَابِ فِي الأِسْمِ مَا يَتَوَارَدُ عَلَيْهِ مِنَ المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ كَالفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ وَالإِضَافَةِ ، وَالحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَأَلِغْرَابُ مُنْتَفٍ عَنِ الحَرْفِ لِانْتِفَاءِ المُقْتَضَى لَهُ ، وَكَذَلِكَ الكَلَامُ فِي الفِعْلِ .

وَإِنَّمَا قَالَ : " الأَصْلُ " فِي البِنَاءِ لِلأَفْعَالِ ، وَلَمْ يَقُلْ : هِيَ مَبْنِيَّةٌ بِكُلِّ حَالٍ كَمَا قَالَ فِي الحَرْفِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا خَرَجَ عَن أَصْلِهِ فَأُعْرِبَ وَهُوَ المُضَارِعُ ، وَالحَرْفُ لَمْ يَخْرُجْ عَن أَصْلِهِ ، فَإِنَّ سُمِّيَ بِهِ خَرَجَ عَنِ الحَرْفِيَّةِ وَدَخَلَ فِي حَيْزِ الأُسْمِيَّةِ ، فَإِنَّ سَمِيَتْ بِحَرْفِ المَعْنَى فَإِنَّ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَبَاءِ الجَرِّ ، وَكَأَفِ التَّشْبِيهِ ، وَوَاوِ العُطْفِ زِدَتْ عَلَيْهِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهِ وَحَرْفًا أُخْرَى مِنْ جِنْسِ الحَرْفِ المُجَانِسِ لِلحَرْكَةِ ، فَإِنَّ كَانَتْ حَرَكَتُهُ كَسْرَةً (١) زِدَتْ يَاءٌ ثُمَّ زِدَتْ يَاءٌ أُخْرَى ، فَتَقُولُ : إِذَا سَمِيَتْ بِالبَاءِ : " جَاعِي بِي ، وَرَأَيْتُ بِيَا " ، وَإِنْ سَمِيَتْ بِالكَافِ زِدَتْ أَلْفًا ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الكَافِ فَتْحَةٌ ثُمَّ أَلْفًا أُخْرَى ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَتَقْلِبُ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، فَتَقُولُ : " هَذَا كَاءٌ ، وَرَأَيْتُ كَاءً ، وَمَرَرْتُ بِكَاءٍ " ، وَكَذَلِكَ وَاوُ العُطْفِ تَقُولُ : " هَذَا وَاءٌ " (٢) .

وَإِنَّمَا زِدَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الحُرُوفِ الأَحَادِيَةِ حَرْفَيْنِ ، لِئَلْحَقَ بِالأَسْمَاءِ (٣) المُتَمَكِّنَةِ ، وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِلاَّ مَا

(١) (ف) " كثيرة " تصريف .

(٢) فِي الأَصْلِ " وَاو " .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٢٢ هارون ، والمقتضب ٤/٤٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ .

اسْتَعْمَلَ مَحْذُوفًا (١) .

وَلِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَكَانَ الثَّانِي صَحِيحًا فَبِهِ وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : الإِعْرَابُ تَقُولُ : " جَاعَنِي هَلْ ، وَيَلْ ، وَقَدْ " وَ " رَأَيْتُ
هَلَا ، وَيَلَا ، وَقَدْ " ، وَ " مَرَدْتُ بِهِلْ ، وَيَلْ ، وَقَدْ " فَتَجْرِيهِ
مَجْرَى " يَدِ ، وَدَمِ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَحْكِيَهُ وَتُسَكِّنَ آخِرَهُ كَمَا كَانَ فَيَجْرِي مَجْرَى
" كَمْ ، وَمَنْ (٢) ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا (٣) فَوَجْهَانِ أَيْضًا ، الْحِكَايَةُ ، وَالإِعْرَابُ ، إِلَّا
أَنْكَ إِذَا أَعْرَبْتَهُ زِدْتَ عَلَيْهِ حَرْفًا مِثْلَهُ فَتَزِيدُ عَلَى الأَلِفِ أَلِفًا نَحْوُ " لَا " .
فَتَقُولُ : " جَاعَنِي لَاءٌ " فَتَقْلِبُ الأَلِفَ الأَخِيرَةَ (٤) هَمْزَةً لِاتِّقَاءِ
السُّكُونِ ، وَتَزِيدُ عَلَى الوَاوِ مِثْلَهَا نَحْوُ " لَوْ " فَتَقُولُ : " جَاعَنِي لَوْ " .
فَتُدْغِمُ الوَاوِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ ، وَتَزِيدُ عَلَى اليَاءِ مِثْلَهَا نَحْوُ " كَى " فَتَقُولُ :
" هَذَا كَى " ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

إِنْ لَوْا وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءُ

وَإِنَّمَا زِيدَ عَلَى مَا ثَانِيهِ مُعْتَلُّ حَرْفٌ (٦) مِثْلُهُ : لِأَنَّ ثَانِيَةَ سَاكِنٍ ، فَإِذَا

(١) نحو " دم ، ويد " .

(٢) فنقول : " جاعني هل ، ويَلْ ، وَقَدْ " ، ورايت هل ويَلْ وَقَدْ ، ومررت بهل ، ويَلْ ، وَقَدْ " .

(٣) نحو " لو " ، وكى " .

(٤) في (ف) " الأخيرة " .

(٥) هو لأبي زبيد الطائي ومصدره :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ

انظر الكتاب ٣ / ٢٦٦ ، والمقتضب ١ / ٣٧ ، ٤ / ٣٢ ، ٤٣ ، وابن يعيش ٦ / ٣٠ ، ١٠ / ٥٧ ، وما

ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ ، ومقاييس اللغة ٥ / ١٩٩ ، والديوان ٢٤ ، وكتاب العين ١ / ٥٥ :

(٦) في الأصل " حرفا " بالنصب .

أَعْرَبْتَهُ دَخَلَهُ التَّنْوِينُ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، فَتَحَذِفُ ثَانِيَهُ لِالْتِقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى اسْمًا مُعْرَبًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ .

وَإِنْ كَانَ (حَرْفٌ) (١) الْمَعْنَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا ،
نَحْوُ: " لَيْتَ " وَإِنْ سَمَّيْتَ بِحَرْفٍ مُرَكَّبٍ مِنْ حَرْفَيْنِ نَحْوَ "إِمَّا" ، وَ "إِلَّا"
فِي الشَّرْطِ - فَإِنَّ "إِلَّا" مُرَكَّبَةٌ مِنْ "إِنْ" وَ "و" لَآ ، وَكَذَا "إِمَّا"
مُرَكَّبَةٌ مِنْ "إِنْ" ، وَ "مَا" - فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : الْحِكَايَةُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَالثَّانِي : الْإِعْرَابُ وَمَنْعُ الصَّرْفِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّرْكِيْبِ ، كَمِعْدِ
يَكْرَبُ .

فَإِنْ قِيلَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةٌ
إِلَى الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَمَا هِيَ مَاسَّةٌ فِي الْأِسْمِ بِدَلِيلِ
أَنَّ صُورَةً وَاحِدَةً وَهِيَ " لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبْنَ " تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ
مَعَانٍ (٢) لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا (٣) إِلَّا بِالْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ كَانَ
الْمَعْنَى النَّهْيَ (عَنِ الشَّرْبِ لِلْبِنِ فِي حَالِ أَكْلِ السَّمَكِ) (٤) ، وَإِنْ جَزَمْتَ
أَفَادَ النَّهْيَ عَنْهُمَا مَعًا ، وَإِنْ نَصَبْتَ أَفَادَ النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ فَقَطُّ .

وَالْجَوَابُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِعْرَابَ دَخَلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعَانِي

الطَّارِئَةِ عَلَى الْفِعْلِ بَلِ الْإِعْرَابُ / أزال اللبس الذي نشأ من حذف / ١٢ - ب

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل " معاني " بإثبات الياء والأولى حذفها .

(٣) (ف) " بينهما " تحريف .

(٤) (ف) " عن أكل السمك في حال شرب اللبن " تقديم وتأخير .

" أَنْ " النَّاصِبَةِ ، لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ لَارْتَفَعَ اللَّبْسُ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِعْرَابِ أَصْلًا ،
أَوْ نَقُولُ : الْإِعْرَابُ أزالَ اللَّبْسَ النَّاشِئَ مِنْ احْتِمَالِ الْوَاوِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ
الْعَاطِفَةِ وَالَّتِي لِلْحَالِ وَالَّتِي لِلصَّرْفِ (١) ، وَالْإِعْرَابُ لَمْ يُوَضَّعْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ
الْمُشْتَرَكَاتِ بِالْوَضْعِ ؛ فَإِنَّ الْقَرَأِينَ كَافِيَةٌ فِي ذَلِكَ .

(١) الواو التي للصرف هي الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول بشرط أن يتقدم
الواو نفي أو طلب ، وهو إصطلاح كوفي . انظر ذلك في مغني اللبيب ٤٧٢ ، ومدرسة الكوفة
٣٠٦ .

[حَدُّ الْبِنَاءِ]

وَحَدُّ لُزُومٍ أَخِيرَ الْكَلِمِ حَرَكَةٌ مَا أَوْ سَكُونًا التُّزِمُ
 إِذَا كَانَ الْإِعْرَابُ هُوَ (١) التَّغْيِيرُ ، وَالْبِنَاءُ ضِدُّهُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبِنَاءُ هُوَ
 اللَّزُومُ ، إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ التَّغْيِيرِ ، وَاللُّزُومِ .
 وَ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " حَرَكَةٌ مَا " زَائِدَةٌ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِحَرَكَةٍ
 أَي : أَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ (٢) .
 وَلَيْسَ " التُّزِمُ " فِي قَوْلِهِ : " التُّزِمُ " حَشْوًا (٣) بَلْ فِيهِ تَنْبِيهُ بِأَنَّ السُّكُونَ
 اللَّزِمُ لِلْبِنَاءِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا لِأَزْمَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ ضِدُّ الْبِنَاءِ ، وَإِذَا
 كَانَ أَصْلُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْبِنَاءِ بِضِدِّ الْحَرَكَةِ وَهُوَ
 السُّكُونُ .

" معنی البناء فی اللغة "

وَمَعْنَى الْبِنَاءِ فِي اللُّغَةِ ، هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ يُرَادُ ثُبُوتُهَا ، وَكَذَلِكَ
 هُوَ فِي مَعْنَاهُ الصَّنَاعِيُّ .
 وَالْبِنَاءُ إِنْ كَانَ بِحَرَكَةٍ سُمِّيَ ضَمًّا وَفَتْحًا وَكَسْرًا ، وَإِلَّا سُمِّيَ
 وَقْفًا ، وَقِيلَ :

-
- (١) سقط من (ف) .
 (٢) من الحركات الثلاث .
 (٣) قال الشُّرَيْبِيُّ فِي شَرْحِهِ ٩٠/١ (رسالة) : " وقوله : " التزم " تكرير لا حاجة إليه ؛ لأنَّ الحدَّ
 قد تمَّ بدونه .

حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنْ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ ، وَالْعَامُّ أَصْلٌ
لِلْخَاصِّ .

كَحَيْثُ أَتَيْنَ أَمْسٍ كَمْ فَفَسَّ تَصِيبٌ .. وَعِلْمَةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبُ

لَمَّا كَانَتْ أَلْقَابُ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةً مِثْلَ بَارِبَعَةٍ أَمْثَلَةٍ :

أَوَّلُهَا " حَيْثُ " ، قِيلَ " : إِنَّهَا بُنِيَتْ ، لِإِفْتِقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ كَالْحَرْفِ ، وَقِيلَ :
بُنِيَتْ ؛ لِأَنَّهَا خَالَفَتْ جَمِيعَ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يُضَافُ إِلَى
الْجُمْلِ إِلَّا " حَيْثُ " (فَاشْبَهَتْ " إِذُ " فَبُنِيَتْ) (١) وَقِيلَ : بُنِيَتْ لِإِبْهَامِهَا ؛ لِأَنَّهَا
تَقَعُ عَلَى جَمِيعِ الْجِهَاتِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ " عِنْدَ " كَذَلِكَ وَهِيَ
مُغْرِبِيَّةٌ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَتْ لِشَبْهِهَا بِالْمَوْصُولِ مِنْ جِهَةِ إِفْتِقَارِهَا إِلَى
جُمْلَةٍ تُوَضِّحُ مَعْنَاهَا وَخَالَفَتْ الْمَوْصُولَ فِي أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ مِنْ
الْجُمْلَةِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً حَمَلًا
عَلَى مَا بُنِيَ مِنَ الظُّرُوفِ كَقَبْلُ وَيَعْدُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُهَا حَمَلًا عَلَى
" أَتَيْنَ " ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَيُقَالُ بِالْوَاوِ بِهِذِهِ
اللُّغَاتِ (٢) .

وَأَمَّا " أَتَيْنَ " فَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا حَرْفَ (٣) الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ كَانَتْ
اسْتِفْهَامًا ، وَحَرْفَ الشَّرْطِ إِنْ كَانَتْ شَرْطًا ، وَحَرَكَتُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ (٤)
وَفُتِحَتْ تَحْفِيفًا .

(١) ف (ف) " فاشبهت " إذا " إذ بنيت " تحريف .

انظر أمالي ابن الشجري ٢٦٢/٢ .

(٢) في " حيث " ست لغات " حيث ، وحوث " مع الحركات الثلاث مع الواو والياء ، انظر الكتاب

٢٩٢/٢ ، ٢٨٦/٤ ، هارون ، ومغنى اللبيب ١٧٦ ، وابن يعيش ٩٠/٤ ، واللسان " حوث " .

(٣) في الأصل " حروف " .

(٤) ينظر : أسرار العربية ٢٢ .

وأما " أمس " فبني لتضمنه معنى لام التعريف^(١) ؛ لأنه معرفة وليس أحد المعارف الخمس^(٢) فدل ذلك على تضمنه معنى اللام ، وبني على حركة لانتقاء الساكنين (وكسر على أصل انتقاء الساكنين)^(٣) ، فإن قيل : فقد يقال " الأمس " بالالف واللام فلو تضمن معنى اللام لما صح ظهورها فيه . قلت : هذه اللام زائدة^(٤) بدليل بنائه معها .
ومن العرب من يجعله معنولاً عن اللام فيعربه ولا يصرفه^(٥) .
وأما " كم " ^(٦) فعلة بنائها ظاهرة في الاستفهام ، وأما الخبرية فمحمولة على الاستفهامية ؛ لأنها مثلها في اللفظ وفي أصل المعنى ؛ لأنها في كلا الحالتين محمولة على العدد .

(١) انظر الكتاب ٢٨٢/٣ ، والمقتضب ١٧٣/٢ ، وأسرار العربية ٣٢ .

(٢) التي هي " العلم ، والضمير ، والمبهم ، والالف واللام ، والإضافة " ، وقال ابن يعيش ١٠٦/٤ .
وقيل : إنه وقع في أول أحواله معرفة .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال بذلك العبدي كما في شرح الشريشي ١٠٢/١ .

(٥) وهم بنو تميم كما في الكتاب ٢٨٢/٣ ، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ١٠٥ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩٥ ، والمانع له من الصرف التعريف والعدل ، وقال ابن يعيش ١٠٧/٤ : " حكى بعضهم أن من العرب من يعتقد فيه التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتكئة فيقول : " مَضَى أَمْسٌ بِمَا فِيهِ " على التنكير ، وهو غريب في الاستعمال نون القياس " .

(٦) انظر الكتاب ١٥٦/٢ هارون ، والإيضاح العضدي ٢١٩ .

[سبب بناء الأسماء]

أَعْنِي فِي الْأِسْمِ وَهُوَ أَنْ يُضَارِعَا الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَأَقْعَا

لَمَّا ذَكَرَ حَدَّ الْبِنَاءِ وَكَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ قَدْ دَخَلَهُ الْبِنَاءُ لِمُنَاسِبَةٍ

مَا لَا تَمَكُّنَ لَهُ فِي الْأَصْلِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي سَبَبِ الْبِنَاءِ فِي ذَلِكَ الْبَعْضِ / ١٣ - ١
لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا الْإِعْرَابُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ ذَكَرَ لِذَلِكَ عِلَّتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : مُضَارَعَتُهُ لِلْحَرْفِ .

وَالثَّانِيَةُ : كَوْنُهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ .

أَمَّا الْمُضَارَعَةُ فَقَدْ تَكُونُ بِوَاسِطَةٍ وَقَدْ تَكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، أَمَّا
الَّتِي بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ فَلتَضْمَنُ مَعْنَى الْحَرْفِ بِأَنْ يُؤَدِّيَ مَعْنَاهُ ، كـ " أَيْنَ
وَأَمْسِ " وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا ، أَوْ بِأَنْ يُشْبِهَ الْحَرْفَ كَالْمُبْهَمَاتِ
وَالنَّغَايَاتِ ؛ لِأَفْتِقَارِهِ إِلَى مَا يُوَضِّحُهُ مِنْ لَفْظٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ ، أَوْ قَرِينَةٍ
كَالْمُضْمَرَاتِ .

وَأَمَّا مَاضِرَاعَ الْحَرْفِ بِوَاسِطَةٍ فَالْمُنَادَى الْمَضْمُومُ ؛ فَإِنَّهُ
أَشْبَهَ (الْمُضْمَرُ ، وَالْمُضْمَرُ أَشْبَهَ) (١) الْحَرْفَ .

وَأَمَّا الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْفِعْلِ فَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ كَنَزَالِ ، وَبِوَاسِطَةٍ
كَفَجَارِ فَإِنَّهُ أَشْبَهَ : " نَزَالَ " .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْعِلَلُ الْمَوْجِبَةُ لِلْبِنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يُشْبِهَ الْحَرْفَ ،

الثَّلَاثَةُ : أَنْ يُشْبِهَ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ كَالْمُنَادَى .

الرَّابِعَةُ : أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا يُشْبِهُ الْحَرْفَ كَيَوْمِئِذٍ وَحِينَئِذٍ وَكَقَوْلِ

(١) سقط من " ف " .

الشاعر (١) :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ
فَفَتَحَ رَأً "غَيْرٍ" وَهِيَ فَاعِلَةٌ "يَمْنَعُ" لِإِضَافَتِهَا إِلَى "أَنْ هَتَفَتْ"
و "أَوْ قَالَ" : أَوْ رَاق .

الخامسة : لَوْ قُوعِهِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ كَنَزَالِ (٢)

السادسة : لِشَبْهِهِ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْفِعْلِ كَفَجَارٍ وَقَطَامِ .

السابعة : إِضَافَتُهُ إِلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

فَفَتَحَ "حِينَ" بَعْدَ حَرَفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ بِنَآئِهَا ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَى "عَاتَبْتُ" لِأَنَّ

الْمُضَافَ يَكْتَسِي بَعْضَ أَحْكَامِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

فَإِذَا وَجَدْتَ اسْمًا مَبْنِيًّا فَاسْأَلْ عَنْ بِنَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَالَفَ الْأَصْلَ ، فَإِنْ

كَانَ سَاكِنًا فَفِيهِ سُؤَالٌ وَاحِدٌ وَهُوَ لِمَ بَنِيَ ؟ ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ

(١) نسب هذا البيت إلى أبي قيس الأسلت ، عامر ، أو صيفي بن جشم ، وهو في ديوانه ٨٥ ، ونسب
أيضاً إلى قيس بن رفاعة ، وإلى رجل من كنانة وإلى الشماخ - معتقل بن خسرار - وليس
في ديوانه ، وهو من شـواهد الكتاب ٣٢٩/٢ هارون ، ومعاني القرآن ٢٨٢/٨ ، وابن
يعيش ١٢٥/٨ ، والإنصاف ٢٨٧ ، ومعنى اللبيب ٢١١ ، ٦٧١ ، والأحاجي النحوية للزمخشري
١٤٠ ، والأصول في النحو ٢٣٦/٨ .

والضمير في "منها" عائد إلى ناقته التي لم يمنعها من الشرب إلا صوت حمامة على أغصان
ذات أوراق .

(٢) نزال : اسم فعل أمر وقع موقع فعل الأمر انزَل .

(٣) هذا صدر بيت للنايفة الذبياني كما في ديوانه ٤٤ ، وعجزه :

"فقلت : أَلَا نصح والشيب وازع" .

وهو في الكتاب ٣٣٠/٢ هارون بوالكامل ١٠٧/ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٥١/٨ ، والفصول
الخمسون ١٦ .

أَسْئَلُهُ وَهِيَ :

لِمَ بُنِيَ ؟ وَلِمَ حُرِّكَ ، وَلِمَ اخْتَصَّ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ ثَوْنٌ غَيْرَهَا ؟
وَأَمَّا الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ فَلَا سُّؤَالَ عَنْ بِنَائِهَا ؛ لِأَنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا
جَاءَتْ ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَفِيهَا سُؤَالَانِ لِمَ تَحَرَّكَتْ ؟ ، وَلِمَ اخْتَصَّتْ بِتِلْكَ
الْحَرَكَةِ ؟ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ لِوَجْهِينِ :
أَحَدُهُمَا : قَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَخْفُ ، وَلَا يُعَدَلُ عَنِ الْأَخْفِ إِلَّا لِمُوجِبٍ ، وَالْمُوجِبُ إِمَّا أَنْ
يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ (١) ، أَوْ لِنِثْلٍ يَتَدَا سَاكِنِ نَحْوِ كَافِ التَّشْبِيهِ وَبَاءِ الْجَرِّ ، أَوْ (٢)
لِأَنَّ الْبِنَاءَ عَارِضٌ فِي الْكَلِمَةِ بِأَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مُعْرَبًا (٣) وَيَعْرِضُ لَهُ الْبِنَاءُ
كَالْمُنَادَى فَيَبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيْهَا عَلَى تَمَكُّنِهِ فِي الْأَصْلِ .

وَمَا وَجَبَ تَحْرِيكُهُ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَالْأَصْلُ فِيهِ الْكَسْرُ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ لَا
يُوجَدُ إِعْرَابًا إِلَّا مَعَ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ) (٤) مِنْ أَلِفٍ وَوَاوٍ ، أَوْ
إِضَافَةٍ بِخِلَافِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فَإِنَّهُمَا يُوجَدَانِ إِعْرَابًا بِغَيْرِ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ
وَذَلِكَ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِذَا وَجَبَ التَّحْرِيكُ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ حُرِّكَتْ بِحَرَكَةِ
لَا تُوْهِمُ إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُرِّكَ بِالْفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ لَاتَّبَسَّ بِحَرَكَةِ الْمُعْرَبِ الَّذِي
لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِأَنَّهُمَا يُوجَدَانِ بِغَيْرِ تَنْوِينِ .

فَأَمَّا الْكَسْرُ فَإِذَا وَجِدَ عَارِيًّا مِنْ التَّنْوِينِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ عَلِمَ أَنَّهُ بِنَاءٌ .

(١) (ف) ساكنا تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) معرضاً تحريف .

(٤) (ف) أو ما قام مقامه .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : تَنْوِينُ التَّمَكِينِ عَنِ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ ؛ فَإِنَّ كَسْرَ
الْبِنَاءِ يُوجَدُ مَعَهُ نَحْوُ " صِهٍ ، وَمَهٍ ، وَإِيهِ "

كَمَنْ وَإِيهِ وَغَزَالٍ وَهَلْمٌ وَلَفْظُ غَيْرِ التَّمَكُّنِ يَعْمُ

ب - ١٣ /

لَمَّا ذَكَرَ لِلْبِنَاءِ عَلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا مُضَارَعَةُ الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيَةُ
كَوْنُهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ مِثْلَ بِمُقْتَضَى الْعَلَتَيْنِ ، فَمَا " مَنْ " فَمَا ضَارِعَ
الْحَرْفَ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً فَقَدْ أَشْبَهَتْ الْحَرْفَ ،
لِافْتِقَارِهَا إِلَى الصَّلَةِ أَوْ الصَّفَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً
فَلْتَضَمَّنَهَا مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ أَوِ الشَّرْطِ ، وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا تَأْتِي
زَائِدَةً ^(١) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ كُلُّ الْقِبَائِلِ وَالْأَثْرُونَ مِنْ عَدَدَا ^(٢)

أَيُّ : وَالْأَثْرُونَ عَدَدَا " ، ف " مَنْ " زَائِدَةٌ مُشْبِهَةٌ

لِلْحَرْفِ فِي الزِّيَادَةِ ، أَوْ لِأَنَّهَا بِلَفْظِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ وَتِلْكَ مَبْنِيَّةٌ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا فِي الْبَيْتِ غَيْرَ زَائِدَةٍ ^(٣) وَمَوْضِعُهَا
نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيُّ : وَالْأَثْرُونَ مَنْ يَعُدُّ (عَدَدَا) ^(٤) ، فَحَذَفَ

(١) ذهب إلى ذلك الكسائي كما في معنى اللبيب ٤٣٤ ، والأزهية ١٠٣ .

(٢) لم أعر على قائله ، وهو في الأزهية ١٠٣ ، ومعنى اللبيب ٤٣٤ ، وشواهد المعنى

للسيوطي ٧٤٢ ، والخزانة ٥٤٨ / ٢ بولاق ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٦٣ .

وقد روى " إن الزبير .. ذاك العشيرة .. " و " ذاك القبائل "

ودواه البصريون " والأثرون ما عدداً " وزيادة " ما " لاختلاف فيها .

والزبير هو ابن العوام أول من سل سيفاً في سبيل الله .

والأثرون : جمع أثرى وهو أفعال التفضيل من ثريت بك بكسر الراء أي : كثرت بك .

(٣) وهم البصريون كما في شرح الشريشي ١٠٠ / ١٠٩ .

(٤) في الأصل " عددٌ " بالكسر تحريف .

الفِعْلَ وَكَتَفَى بِالْمَصْدَرِ (١) . وَأَمَّا " إِيهِ " وَمَا بَعْدَهَا فَمِثَالُ اللَّعَلَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ اسْمُ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِـ " زِدَ " وَمُسْمَاها لَفْظٌ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " زِدَ " إِذَا أَمَرْتَهُ بِالزِّيَادَةِ قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

وَقَفْنَا فَقَلْنَا : إِيهِ يَا أُمَّ سَالِمِ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبِلَاقِعِ (٢)
وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُخْطِئُ ذَا الرُّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا " إِيهِ " بِالتَّنْوِينِ ، وَالْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرُّمَّةِ وَقَالُوا : إِذَا نَوَّنَ أَرَادَ النُّكْرَةَ فَكَانَتْهُ قَالَ : زِدَ زِيَادَةً مَا ، وَإِذَا لَمْ يَنْوَّنْ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ فَكَانَتْهُ قَالَ ، زِدَ الزِّيَادَةَ الْمَعْرُوفَةَ (٣) ، وَكَسَرَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ لِسُكُونِ الْهَاءِ وَالْيَاءِ قَبْلَهَا ، وَفِي النُّكْرَةِ لِسُكُونِ (٤) الْهَاءِ وَالتَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، وَالِدَلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا دُخُولُ التَّنْوِينِ .

وَأَمَّا " هَلُمَّ " فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : " تَعَالَ " أَوْ " أَقْبِلْ " عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى الاسْمِيَّةِ أَنَّهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ حَالٍ (٥) ، فَتَقُولُ : " هَلُمَّ يَا زَيْدُ وَهَلُمَّ يَا رِجَالَ وَهَلُمَّ يَا امْرَأَةً " ، وَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقُلْتَ : " هَلِّمُوا أَوْ هَلِّمِي " كَمَا تَقُولُ : " أَقْبِلُوا وَأَقْبِلِي " إِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةً أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ

(١) كما تقول : ما أنت إلا سيرا . تريد ما أنت إلا تسير سيرا ، قال ابن هشام في معنى اللبيب

٤٢٤ : " هذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، وبعدها : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العُدُّ ، أي : والأثرون قوماً نوى عُدُّ ، أي : قوماً معدودين ، وإما معمول ليعد محذوفاً ، صلة أو صفة لمن ، و " من " بدل من الأثرون " .

(٢) البيت في ديوانه ٧٧٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٢٨/١ ، والمقتضب ١١٩/٣ ، ووصف المياني

٣٤٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩ .

(٣) راجع الديوان ٧٧٩/٢ بشرح أبي نصر صاحب الأصمعي ، وابن يعيش ٣٢/٤ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر سيبويه ٥٢٩/٣ هارون ، وابن يعيش ٤١/٤ فما بعدها .

الفِعْلِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهِيَ الْمِيمُ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ ، وَكَانَتْ
الْحَرَكَةُ فَتْحَةً تَخْفِيفًا لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ لِلْفِعْلِ أَنَّهَا
تَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهَا وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ كَالْفِعْلِ ، مِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ (١) أَي : أَحْضِرُوا وَهَاتُوا (شُهَدَاءَكُمْ) (٢) ، وَمِثَالُ الثَّانِي
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٣) أَي : أَقْبِلُوا إِلَيْنَا ، وَأَمَّا بَنُو
تَمِيمٍ فَهِيَ عِنْدَهُمْ فِعْلٌ (٤) ، فَيَقُولُونَ : هَلُمَّ لِلْوَاحِدِ ، وَهَلْمِي لِلْوَاحِدَةِ ، وَهَلْمًا
لِلثَّانِيَيْنِ ، فَيَلْحَقُونَ بِهَا ضَمِيرَ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَعَلَامَةُ التَّنْبِيَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّهَا
عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ اسْمٌ أَيْضًا ، وَإِنَّ الْحَقَّوَمَا الضَّمَانِرَ ، بِدَلِيلِ تَجْوِيزِهِمْ فِي آخِرِ
الْأَمْرِ مِنَ الْمُضَاعَفِ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ نَحْوُ : " شُدُّ وَمُدُّ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُتَّبِعُ (٥)
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ (٦) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ (٧) ، وَكُلُّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ مِنْ
" هَلُمَّ " مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ وَلَا ضَمٍّ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى خُرُوجِهَا عَنِ الْفِعْلِيَّةِ .
وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَا ، وَلَمْ " فَحَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْ حَرْفِ
التَّنْبِيَةِ فَصَارَتْ (٨) " هَلُمَّ " (٩) وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " مَعَ " أَمْ "

(١) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الأحزاب ١٨ .

(٤) ويجعلون الهاء زائدة . أفاده المبرد في المقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٢ ، وانظر الكتاب ٥٩٢/٣ هارون .

(٥) فيقول " شُدُّ ، وَمُدُّ " بالضم للإتباع .

(٦) فيقول " شُدُّ ، وَمُدُّ " بالكسر لالتقاء الساكنين .

(٧) فيقول " شُدُّ ، وَمُدُّ " بالفتح للتخفيف - انظر ابن يعيش ٥٠/٨ .

(٨) في (ف) " فصار " .

(٩) وقيل : مركبة من " ها " و " الم " فحذفت همزة الوصل من " الم " فاجتمع ساكنان ألف (ها)

ولام (الم) فحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين ، وألقيت ضمة الميم الأولى على اللام وأدغمت

الميم الأولى في الثانية وحركت الثانية لالتقاء الساكنين بالفتح فصار " هلم " .

الَّتِي بِمَعْنَى أَقْصِدُ (١) فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ مِنْ "أَمْ" فَصَارَ "هَلَمْ" ،
وَحَرَّكُوا لَامَ "هَلْ" لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَقِيلَ : أَلْقُوا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ
عَلَى اللَّامِ ثُمَّ حَذَفُوهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ ضَمُّ اللَّامِ . ١٤ / ١

وَإِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى لُغَةٍ تَمِيمٍ قُلْتَ : "هَلْمُنْ يَا
نِسْوَةٌ" فَتَفَكُّ الإِدْغَامُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النَّوْنَ يَسْكُنُ مَا قَبْلَهَا فَإِذَا سَكُنَ
تَعَدَّرَ الإِدْغَامُ فِي السَّاكِنِ ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ (٢) "هَلْمُنْ يَا نِسْوَةٌ" فَابْقَى
الْمِيمُ مَفْتُوحَةً عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَزَادَ نُونًا سَاكِنَةً قَبْلَ نُونِ الضَّمِيرِ
لِتَسْكُنَ النَّوْنُ الزَّائِدَةُ وَتَبْقَى الْمِيمُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَتْحِ .

وَأَمَّا "نَزَالَ" فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : "انزَلْ" ، وَالِدَلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا
أَنَّهَا يُسْنَدُ إِلَيْهَا الْفِعْلُ (كَمَا) (٣) قَالَ الشَّاعِرُ :

- (١) قال ابن الأنباري " ولم يريدوا - أي : الكوفون - بـ " هل " الاستفهامية كما غلط أبو علي عليهم
بقوله : " ولا معنى للاستفهامية ههنا " ، وإنما أرادوا بها " هل " التي في قولهم : حيَّ هلَّ ، أي
أقبل ، و " أم " بمعنى أقصد ، ثم حذفوا الهمزة من " أم " لكثرة الاستعمال وركبوا مع " هل "
فصار " هلم " والأول أصح " يقصد به رأى البصريين . أفاد هذا وسابقه ابن الأنباري في البيان
في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٨ باختصار ، وانظر رأى البصريين في الكتاب ٢/٦٧ ، ١٥٨ ،
بولاق ، والمقتضب ٣/٢٥ ، بأسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ١٠٦ .
- (٢) ينظر : معاني القرآن ١/٢٠٣ ، وابن يعيش ٤ / ٤٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٧٣ .
- (٣) سقط من (ف) .

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلِجٍ فِي الذُّعْرِ (١)

ف " نَزَالٍ " (٢) قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَبُنِيَتْ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ الْفِعْلِ ، وَحُرِّكَتْ لَأَتْقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ بَعْدَ السُّكُونِ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مُسَمِّيَاتُهَا أَلْفَاظٌ ، فَاسْمٌ " هَلُمَّ " " هَاتِ " أَوْ " أَقْبِلْ " وَهُوَ لَفْظٌ ، وَاسْمٌ " نَزَالٍ " " انْزِلْ " وَهُوَ لَفْظٌ " وَقَوْلُهُ : " وَلَفْظٌ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعْمُ " يُرِيدُ يَعْمُ " يُرِيدُ يَعْمُ جَمِيعُ الْمَبْنِيَّاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُعْرَبُ هُوَ الْمُتَمَكِّنُ كَانَ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ مَبْنِيًّا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْنيَ بِقَوْلِهِ : " غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ " الْحَرْفَ وَالْفِعْلَ أَيُّ : غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ فِي الْأَصْلِ ، (وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ فِي الْأَصْلِ) (٣) هُوَ الْحَرْفُ وَالْفِعْلُ ، فَمَا نَاسَبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ فِي الْأَصْلِ بُنْيَ وَلَا يَحْتَاجُ عَلَى هَذَا إِلَى تَفْصِيلٍ ، فَتَقُولُ : عِلَّةُ بِنَاءِ الْأِسْمِ إِمَّا شَبَهُهُ لِلْحَرْفِ ، أَوْ كَوْنَهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ .

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى كما فى ديوانه ٨٩ ، وروى صدره برواية أخرى هي : " ولنعم حضو الدرع أنت إذا "

وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/٣ ، والإنصاف ٥٢٥ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن الشجرى ١١١/٢ ، وابن يعيش ٢٦/٤ :

وذكر صاحب الخزانة ٦٢/٣ بولاق أن هذا البيت مركب من بيتين ، فالذى فيه " دعيت نزال " لزهير بن أبي سلمى ، وقوله " لأنت أشجع من أسامة إذ " صدر بيت للمسيب بن علس عجزه : يقع الصراخ وليج فى الذعر " وقال : قد رأيت البيتين فى ديوانيهما ، غير أن ثعلباً شارح ديوان زهير أثبت أن لصدر البيت رواية ثانية هي " ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت .. فعليه يكون البيت لزهير " ..

(٢) فى (ف) " فنزل " وهو تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

[الأسم المعرب]

فَالْمُعْرَبُ الْأِسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَّا ثُمَّ مَضَارِعُ سَيِّئِي بَيْنَنَا

الاسمُ الْمُتَمَكَّنُ : هُوَ الَّذِي لَمْ يُشَابِهِ الْحَرْفَ ^(١) ، وَقِيلَ : الْمُتَمَكَّنُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمُتَصَرَّفُ فِي أَكْثَرِ مِنْ حَرَكَةٍ مَأْخُودٌ مِنْ " التَّمَكِينِ " الَّذِي هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ ، وَعَدَمُ الْمَانِعِ . وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " فِي الْأَصْلِ " مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ فَإِنَّ إِعْرَابَهُ لَيْسَ بِأَصِيلٍ ^(٢) فِيهِ إِذْ فِيهِ مَانِعٌ أَصْلِيٌّ وَهُوَ الْفِعْلِيَّةُ ، فَمَعْنَى تَمَكَّنِ الْأِسْمِ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ فِيهِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذْ الْمَانِعُ هُوَ شَبَهُ الْحَرْفِ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنِ الْمُتَمَكَّنِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُودٌ مِنْ " الْمُكْنَةِ " وَهُوَ التُّبُوتُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبهِ الْحَرْفِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيِّ فَمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَهُوَ مُتَمَكَّنٌ مُعْرَبٌ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مُعْرَبٌ إِلَّا الْأِسْمُ الْمُتَمَكَّنُ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَالْمَضَارِعَةُ هِيَ الْمُشَابَهَةُ فَأُعْرِبَ لِمُشَابَهَتِهِ الْأِسْمَ وَقَوْلُهُ : " سَيِّئِي بَيْنَنَا " أَي : سَيِّئِي نَكَرُهُ مُبَيَّنًا فِيمَا بَعْدُ ، فَالَّذِي يَسْتَوْفِيهَا كُلُّهَا أَشَدُّ تَمَكَّنًا مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ الْأَمَكْنُ لَا مَحَالَةَ .

فَأَنْقَسَمَ الْأِسْمُ لِذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : مُتَمَكَّنٌ ، وَهُوَ الْمُعْرَبُ ^(٣) ، وَأَمَكْنٌ وَهُوَ الْمُعْرَبُ الْمُتَصَرَّفُ ، وَلَا تَمَكَّنٌ وَلَا أَمَكْنٌ وَهُوَ الْمُبَيَّنُ .

(١) قال ابن جنى فى اللمع ٩١ : " فالاسم المتمكن ما تغير لتغير العامل فيه ، ولم يشبه الحرف " .

(٢) فى (ف) " بأصل " .

(٣) يريد : المعرب المتنوع من الصرف بدليل ما بعده ، حيث قال : " وأمکن وهو المعرب المنصرف " .

[أنواع المعرب]

الْقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الْأَسْمِ الْوَاحِدِ كُلُّ صَحِيحٍ بِإِنْصِرَافٍ

وَأَرِيدُ

الْغَرَضُ بِهَذَا الْفَصْلِ تَبْيِينُ أَنْوَاعِ الْمُعْرَبِ .

وَقَوْلُهُ : " الْأَسْمُ " أَحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَ " الْوَاحِدُ " أَحْتَرَزَ بِهِ
مِنَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ ، وَ " الصَّحِيحُ " أَحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمُعْتَلِّ ،
وَالصَّحِيحُ هُنَا هُوَ الَّذِي يَعْتَقَبُ عَلَى آخِرِهِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ .

وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " بِإِنْصِرَافٍ " مِنْ / غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ، وَيَدْخُلُ / ١٤ - ب

فِي قَوْلِهِ : " وَأَرِيدُ " مَا صَرَفَ لِلضَّرُورَةِ .

[إعراب الاسم الصحيح]

فَرَفَعَهُ بِضَمَّةٍ تَبِيْنُ وَيَتَّبِعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ
وَالنُّصْبُ فِيهِ بِانْفِتَاحِ الْآخِرِ وَالْجَرُّ فِيهِ بِانكسَارِ ظَاهِرِ

أَي: رَفَعُ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرَفِ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي الْفَلْظِ .

وَقَوْلُهُ: " وَيَتَّبِعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ " وَلَمْ يَقُلِ " الضَّمَّةُ لِعُمُومِ الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمُنْصَرَفِ يَصْحَبُ جَمِيعَ الْحَرَكَاتِ ، وَالْحَرَكَةُ أَقْلُ مَا يَنْحَلُّ إِلَيْهِ الْفَلْظُ ، فَهِيَ لِذَلِكَ صَوْتُ ضَعِيفٌ ، وَالسُّكُونُ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ فَلَيْسَ بِصَوْتٍ . وَمَعْنَى الْحَرَكَةِ: أَنْ يُنْطَقَ بِالْحَرْفِ مُوجَّهًا إِلَى جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ - أَعْنَى الْوَاوِ ، وَالْأَلْفِ ، وَالْيَاءِ - ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ أِبْعَاضَهَا (١) .

وَالتَّنْوِينُ: مَصْدَرٌ "نَوَّنْتُ" ، وَسُمِّيَ تَنْوِينًا لِلفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّونِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَالْأَفْهَوِي الْحَقِيقَةُ "نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ تَلْحَقُ الْأِسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ تَفْصِيلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَزُولِيِّ (٢) ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (٣): " سَاكِنَةٌ " عَنْ نُونٍ " ضَيْفَنٍ " ؛ فَإِنَّهَا نُونٌ زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ سَاكِنَةً ، وَالضَيْفَنُ: هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ الضَّيْفَ (٤) ، وَيَقُولُهُ: " زَائِدَةٌ " عَنْ نُونٍ

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣/١ فما بعدها .

(٢) ينظر المقدمة الجزولية ١٥ ، والجزولي هو عيسى بن عبدالعزيز أبو موسى البريرى المراكشى ، حج فلقى ابن برى بمصر فلأزمه وأخذ عنه النحو واللغة والأدب وأخذ عنه جماعة ، منهم الشلوبين وابن معط ، وكان إماماً فى العربية لا يشق غباره .

وتوفى رحمه الله سنة سبع وستمائة ، أو ست وستمائة ، ترجمته فى البيهقى ٢٣٦/٢ ، وأنباه الرواة ٢٧٨/٢ ، وشذرات الذهب ٢٦/٥ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ١٧٩ ، وشرف الطالب فى أسنى الطالب لابن قنفذ ٦٩ .

(٣) يقصد الجزولى .

(٤) ينظر: اللسان ، والقاموس " ضيف " .

"حِصْنٍ" (١) ، وَيَقُولُهُ : " تَلَحَّقَ الْأِسْمَ " عَنْ نُونِ التَّأْكِيدِ (٢) الْخَفِيفَةِ فَإِنَّهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ تَلَحَّقَ الْفِعْلَ ، وَيَقُولُهُ : " بَعْدَ كَمَالِهِ " عَنْ نُونِ " عَنَسَلٍ " (٣) فَإِنَّهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ لَمْ تَلَحَّقِ الْأِسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ ، وَقَوْلُهُ " تَفْصِيلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، أَيْ تَقْطَعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ .

وَالْتَّنُونِ يُبَيِّنُ لَفْظًا لَا خَطَأً ، وَوَصَلًا لَا وَقْفَاءً .

وَفَائِدَتُهُ : الدَّلَالَةُ عَلَى الْأَمْكِنِيَّةِ ، وَمَعْنَى الْأَمْكِنِيَّةِ أَنَّ الْأِسْمَ بَاقٍ عَلَى أَصَالَتِهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ ذَلِكَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ (٤) ، قَالَ الْفَرَّاءُ : " فَائِدَتُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُنْصَرَفِ وَغَيْرِهِ (٥) فَمَنْ يَرَى أَنَّ الْمُنْصَرَفَ هُوَ الْمُنُونُ يَكُونُ حَاصِلُ قَوْلِهِ أَنَّ التَّنُونِ دَخَلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُنُونِ وَغَيْرِ الْمُنُونِ ، وَيَتَّجِهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الصَّرْفَ هُوَ الْجَرُّ وَالتَّنُونُ مَعًا .

وَجَمَلَةٌ أَصْنَافِ الْإِعْرَابِ تِسْعَةٌ ، ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ ، وَأَرْبَعَةٌ أَحْرُفٍ ، وَحَذْفُ ، وَسُكُونٌ ، وَالْحَرَكَاتُ قَدْ ذَكَرَهَا ، وَالْحُرُوفُ يَذْكُرُهَا فِيمَا بَعْدُ - وَهِيَ الْأَلْفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالنُّونُ - ، وَأَكْثَرُ هَذِهِ مُشْتَرِكَةٌ فِي الْإِعْرَابِ ، فَالْفَتْحَةُ عَلَامَةٌ النَّصْبِ وَعَلَامَةُ الْجَرِّ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ، وَالْأَلْفُ لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّ ، وَالرَّفْعِ فِي التَّنُونِ ، وَالْيَاءُ لِلْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّ وَالنَّصْبِ فِي التَّنُونِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ وَالْجَرِّ فِيهِمَا أَيْضًا ، وَحَذْفُ النُّونِ لِلْجَزْمِ فِي الْأَمْتِلَةِ الْخَمْسَةِ ، وَالنَّصْبِ فِيهَا أَيْضًا .

(١) (ف) " حِصْنٌ " بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ ، وَهِيَ اسْمُ جَبَلٍ بِبَنَدُ . مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ١٧١/٢ .

(٢) (ف) " التَّوَكِيدُ " .

(٣) (ف) الْعَنَسَلُ : النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ " عَسَلَ الذُّبَابُ " : إِذَا أَسْرَعَ . اللِّسَانُ " عَسَلٌ " .

(٤) انظُرِ التَّوَطُّطَةَ لِأَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ ١١٧ .

(٥) قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٣٦ " وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ دَخَلَ فَرْقًا بَيْنَ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا

يَنْصَرَفُ " وَلَمْ أَجِدْ فِي مَعَانِ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ .

[الاسم المقصور]

وَأَنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلًا بِأَلِفٍ نَحْوِ الْفَتَى وَحَبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تَقْدِيرُ الْحَرَكَاتِ كُلِّهَا لَا تَنْظُرُ

بِدَءٍ بِالصَّحِيحِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ
بِالْمُعْتَلِّ ، وَالْمُعْتَلُّ أَعْمٌ مِنَ الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ ؛ لِدُخُولِ الْفِعْلِ فِيهِ ، وَأَمَّا
الْمَقْصُورُ وَالْمَنْقُوصُ فَخَاصَانِ بِالِاسْمِ .

قَوْلُهُ : " آخِرُهُ مُعْتَلًا " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ ، وَإِنَّمَا خُصَّ الْحَرْفُ
الْأَخِيرُ بِالذِّكْرِ دُونَ الْأَوَّلِ وَالْأَوْسَطِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْظُرُ فِيهِ التَّصْرِيفِيُّ ، أَمَّا النَّحْوِيُّ
فَيَنْظُرُ فِي حَرْفِ الْإِعْرَابِ دُونَ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : " مُعْتَلًا بِأَلِفٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُعْتَلِّ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا
وَهُوَ الْمَنْقُوصُ .

قَوْلُهُ : " نَحْوِ الْفَتَى " مِثَالُ لِمَا أَلْفَهُ / مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفِ أَصْلِيٍّ ، وَ" حَبْلَى "
مِثَالُ (لِمَا) (١) أَلْفَهُ زَائِدَةٌ .

وَالْمَقْصُورُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي
" الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ أَلْفٌ إِلَّا زَائِدَةٌ [أَوْ مُنْقَلِبَةٌ] (٢) ، فَالْمُنْقَلِبَةُ إِمَّا عَنْ يَاءٍ
كَالْفَتَى أَوْ عَنْ " وَوٍ " كَعَصَا ، وَالزَّائِدَةُ إِمَّا لِلتَّانِيثِ كَسَعْدَى وَحَبْلَى ، وَإِمَّا

(١) الأصل " ما " .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

لِلإِلْحَاقِ كَأَرْطَى^(١) مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ ، وَإِمَا لِلتَّكْثِيرِ كَقَبَعَثْرَى^(٢) ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ
لِلتَّائِيثِ ؛ لِتَنْوِينِهَا ، وَلَيْسَتْ لِلإِلْحَاقِ ؛ لِغَدَمِ مَا تُلْحَقُ بِهِ^(٣) .

فَإِنْ قِيلَ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : كُلُّ اسْمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ ؛ لِأَنَّ
نَحْوَ " لَدَى " ، وَإِذَا " - مِنْ الْمَبْنِيَّاتِ - آخِرُهُ أَلِفٌ وَلَيْسَ مَقْصُورًا .

قُلْتُ : لَا حَاجَةَ بِهِ^(٤) إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي تَقْسِيمِ الْاسْمِ
الْمُعْرَبِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ : " أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ " ؛ ^(٥) لِأَنَّ قَوْلَهُ : " آخِرُهُ " يُغْنِي
عَنْ ذَلِكَ .

وَسُمِّيَ الْمَقْصُورُ بِهَذَا الْاسْمِ إِذَا لَأَنَّهُ قُصِرَ عَنِ الْإِعْرَابِ أَيْ :
حَيْسَ ، أَوْ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ قُصِرَ عَنْهُ^(٦) ، وَإِمَا لِأَنَّهُ يُقَابِلُهُ الْمَمْدُودُ ؛ لِأَنَّ " الْأَلْفَ "
هَوَائِيَّةٌ لَا يُمَكَّنُ تَحْرِيكُهَا^(٧) ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَقَطُّعُ الْحَرْفَ وَتَمْنَعُهُ مِنَ الْجَرِيِّ
فَتَحْرِيكُهَا يُبْطِلُ حَقِيقَتَهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُرِّكَتْ فَمَا أُنْ تَقَلَّبَ وَأَوَّأُ أَوْ يَاءٌ ، وَأَيًّا

(١) الأرتى : شجر ينبت في الرمل له هذب (عن شرح أمثلة سيويه ٤٣) .

(٢) قبعثرى : الجمل الشديد الضخم الملون الكثير الوبر .

(المصدر السابق ١٥٥) .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٣٧/٦ .

(٤) في الأصل " بى " تحريف .

(٥) قال ابن جنى في اللع ٩٩ : " وأما المقصور فكل اسم وقعت في آخره ألف مفردة " ، وقال

محققه في الحاشية " احترز ابن جنى بقوله " ألف مفردة " عن الممدود مثل : حمراء ، وصفراء

فإن في آخره ألفين قلبت الثانية منهما همزة " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٦ " وقول أبى

الفتح " ألف مفردة " لا حاجة إليه لامتناع اجتماع ألفين إلا أن ينظر إلى الأصل " ، وانظر ابن

يعيش ٣٧/٦ .

(٦) ينظر أسرار العربية ٤٠ ، والهمع ١٧٣/٢ .

(٧) ينظر كتاب العين ٦٥/١ .

مَا كَانَ وَجِبَ أَيْضاً قَلْبُهَا أَلِفًا ، وَإِنْ قَلِبَتْ هَمْزَةٌ بَطَلَتْ حَقِيقَةُ الْأَلِفِ ، فَوَجِبَ
أَنْ تُقَدَّرَ الْحَرَكَةُ فِي النِّيَّةِ ، قَالَ الْأَخْفَشُ : الْحَرَكَةُ عَلَى الْأَلِفِ كَالْكِتَابَةِ
فِي السَّوَادِ ، أَي : لَا تَطْهَرُ ، فَعَلَى الْأَلِفِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الرَّفْعِ ، وَفَتْحَةٌ فِي
النُّصْبِ ، وَكَسْرَةٌ فِي الْجَرِّ ، إِنْ كَانَ الْأِسْمُ مُنْصَرَفًا كَالْفَتَى ، وَالْأَقْدَرُ عَلَيْهِ
فِي الْجَرِّ فَتْحَةٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ كَحُبْلَى .

[الاسم المنقوص]

وَأَنْ يَكُنْ يَاءٌ وَكَسْرٌ قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوصًا أَنْفَصَ حَالُهُ
نَحْوُ الشُّجِيِّ وَالنُّصْبِ فِيهِ يَظْهَرُ وَالرَّفْعُ كَالجَّرِ بِهِ يُقْدَرُ

إِنَّمَا قِيْدَ الْيَاءِ بِكَسْرٍ مَا قَبْلَهُ لِيَحْتَرِزَ (بِهِ) (١) مِنْ مِثْلِ "ظَبِي" ؛ لِأَنَّ
قَبْلَ يَاءِهِ سَاكِنًا (٢) فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا
وَتَحَرَّكَتْ قَلْبَتْ أَلْفًا كَالْفَتَى ، وَالْوَاوُ إِذَا انْكَسَرَا مَا قَبْلَهَا طَرَفًا قَلْبَتْ يَاءً نَحْوُ
" غَازٍ " ، وَأَصْلُهُ " غَازِدٌ " أَوْ سَكَنْتَ فِي غَيْرِ الطَّرْفِ نَحْوُ " مِيقَاتٍ ، وَمِيزَانٍ " ؛
لِأَنَّ مِنْ " الْوَقْتِ ، وَالْوِزْنَ " ، وَالْيَاءَ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنَةً فِي غَيْرِ الطَّرْفِ
قَلْبَتْ وَأَوَّ نَحْوُ " مُوسِرٍ " ؛ لِأَنَّ مِنْ " الْيُسْرِ " .

وَقَوْلِي : " فِي غَيْرِ الطَّرْفِ " (احْتِرَازٌ) (٣) مِنْ " أَظْبٍ " جَمْعُ " ظَبِي " ؛
فِي الْقَلْبَةِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ " أَظْبِي " فَقَلْبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنْ قَلْبِهَا (٤) وَأَوَّ
إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلِمِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ
حَالٍ ، وَإِنْ وُجِدَ أَبْدَلَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَالْوَاوُ يَاءً (٥) .

وَقَوْلِي : " مُعْرَبٌ " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " نَزَلْتُ مِنْ عَلْوٍ " ، أَيْ : مِنْ فَوْقٍ ؛
فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَقَوْلِي : " ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ " احْتِرَازٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ السُّتَّةِ ؛ فَإِنَّ
فِي آخِرِهَا وَأَوَّ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ لَكِنَّمَا لَيْسَتْ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ بَلْ فِي حَالِ الرَّفْعِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل (ساكن) .

(٣) في النسختين بالنصب .

(٤) (ف) " قبلها " تحريف .

(٥) ينظر لذلك الإيضاح العسدي ١٩ .

وَسُمِّيَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمُعْتَلِّ مَنقُوصًا لِنُقْصَانِهِ مِنْ ظُهُورِ عِلَامَةِ الرَّفْعِ وَالْجُرِّ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ يَنْقُصُ / مِنْهُ حَرْفٌ عِنْدَ دُخُولِ التَّنْوِينِ ، / ١٥ - ب
وَالأَوَّلُ أَظْهَرَ ؛ لِشُمُولِهِ الْمُنُونِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ الْمُنُونِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ حَرْفٌ ، فَلَا يُسَمَّى عَلَى هَذَا مَنقُوصًا ،
وَالأَمْرُ بِخِلَافَةِ (١) .

وَأَيْضًا فَلَوْ سُمِّيَ مَنقُوصًا لِنُقْصَانِ حَرْفٍ مِنْهُ لَوَجِبَ أَنْ يُسَمَّى الْمَقْصُورَ مَنقُوصًا عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً قَدْ سَمَّوْا الْمَقْصُورَ مَنقُوصًا مِنْهُمْ الرَّمْخَشْرِيُّ فَقَالَ (٢) فِي بَابِ التَّنْبِيَةِ : " وَإِنْ كَانَ الْمَنقُوصُ أَلْفَهُ ثَالِثَةً فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ " (٣) وَإِنَّمَا قُدِّرَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ اسْتِثْقَالًا لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتِ الْكَسْرَةُ لَاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ كَسْرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ، أَلْيَاءُ بِكِسْرَتَيْنِ وَقَبْلَهَا وَيَعْدُهَا كَسْرَتَانِ ، وَإِذَا تَقَلَّتِ الْكَسْرَةُ فَالضَّمَّةُ أُنْقَلُ لِلخُرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ ، وَلِأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ الْوَاوِ عِنْدَ قَوْمٍ (٤) ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهَا الْمُتَقَدِّمُونَ الْوَاوِ الصَّغِيرَةَ ، وَالْوَاوِ أُنْقَلُ مِنَ أَلْيَاءِ بَدَلِيلٍ قَلَبَ الْوَاوِ إِلَى أَلْيَاءٍ إِذَا اجْتَمَعَا وَالأَوَّلُ سَاكِنٌ دُونَ الْعَكْسِ نَحْوُ " طَوَيْتُ طَيًّا " .

وَإِنَّمَا صَحَّ فِي النَّصْبِ لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ ، وَلَا يَلِزَمُ إِذَا تَبَتَّ لِلأَثْقَلِ حُكْمٌ أَنْ يَتَّبِتَ مِثْلُهُ فِي الأَخْفِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ بَعْضُ الأَلِفِ ، وَالأَلِفُ أَخْفُ حُرُوفِ المَدِّ ، وَيَعْضُ الأَخْفُ فِي غَايَةِ الحِفَّةِ .

(١) انظر أسرار العربية ٣٧ وما بعدها .

(٢) في (ف) " قال " .

(٣) ينظر المفصل ١٨٤ ، ونصه : " لا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك " ، وانظر ابن يعيش ١٦٤/٤ ، وهامش الكتاب ١٦٢/٢ بولاق .

(٤) قال الرضى في شرح الكافية ٢٣/١ " اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصلٍ ببعض الواو ، وكسره الإتيان بعده بجزءٍ من الياء وفتحه لاتيان بعده بشيءٍ من الألف وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات .. " .

وَالْمَنْقُوصُ إِذَا كَانَ مُنَوَّنًا حُذِفَ مِنْهُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ؛ لِمَا بَيْنَا ، وَالْيَاءُ
لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، هِيَ (١) وَالتَّنْوِينُ بَعْدَهَا (٢) ، وَكَانَتِ الْيَاءُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ
الْكَسْرَةَ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ دَخَلَ لِمَعْنَى (٣) ، وَهُوَ الصَّرْفُ ، فَفِي
إِبْقَائِهِ دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَالْيَاءُ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى بَلْ هِيَ جُزْءٌ مِمَّا يَدُلُّ
عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الْكَلِمَةُ بِكَمَالِهَا ، وَتَحْرِيكُ هَذِهِ الْيَاءِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مِنْ
ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ (٤) ، وَتَسْكِينُهَا فِي النُّصْبِ جَائِزٌ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ :
هُوَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَاتِ إِذَا (٥) كَانَ تَحْرِيكُهَا ثَقِيلًا بِكُلِّ حَالٍ (٦) ، وَلِأَنَّهُ
حَمَلَ لِأَقَلِّ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَكْثَرِهَا (٧) ، فَإِنَّ حُذْفَ التَّنْوِينِ مِنَ الْمَنْقُوصِ
لِشَبْهِهِ الْفِعْلِ كَجَوَارٍ حُرِّكَتِ " الْيَاءُ " فِي مَوْضِعِ النُّصْبِ ، وَحُذِفَتْ فِي الرَّفْعِ
وَالْجَرِّ ، وَعَوُضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ ، لِئَلَّا يُشْبِهَ آخِرُ الْمُعْرَبِ آخِرَ الْمَبْنِيِّ (٨) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، واللمع ٩٧ .

(٣) (ف) " بمعنى " تحريف .

(٤) ينظر المقتضب ٢٨٠/١ ، وسيأتي بيانه .

(٥) في الأصل " إذا " .

(٦) المقتضب ٢١/٤ ، والكامل ٢١/٣ ، ولم أجد ما نقله المؤلف عن المبرّد نصّاً وإن كان المبرّد قد ذكر

في كتابيه السابقين أن تسكين ياء المنقوص في الشعر كثير جداً ، وقد نص عليه صاحب المرتجل

٤٢ ، وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٦ .

(٧) لأن المنقوص في حالتي الرفع والجر ساكن ، فحملت حالة النصب عليهما .

(٨) يراجع الإيضاح العسدي ٣٠٢ .

[إعراب الأسماء المعتلة والمهموزة]

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا كَانَا فِي اسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا إِسْكَانًا^(١)
 أَوْ كَانَ مَهْمُوزًا كَمَثَلِ الشَّاءِ وَالظُّبْيِ وَالْأَيِّ وَكَالْكَسَاءِ
 وَالْعَدُوِّ وَالْعَدُوِّ وَالْكَرْسِيِّ جِئْتُ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيٌّ
 قَوْلُهُ : " فِي اسْمٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ " الْفِعْلِ " ؛ فَإِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ
 يَسْكُنُ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْمُضَارِعِ وَيَعْتَلُّ مَعَ ذَلِكَ لِاعْتِلَالِ الْمَاضِي بِنَقْلِ
 الْحَرَكَةِ ، نَحْوُ " يَقُومُ ، وَيَبِيعُ "

يَقُولُ : إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَرَّتَا مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي
 تَعَاقِبِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِمَا كَقَوْلِكَ : " هَذَا ظُبْيٌ وَعَدُوٌّ " ، وَرَأَيْتُ
 ظُبْيًا وَعَدُوًّا وَمَرَرْتُ بِظُبْيٍ وَعَدُوٌّ^(٢) ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ إِنَّمَا مَنَعَ
 مِنْ^(٣) " قَاضٍ " لِأَجْلِ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ مِنْ ضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ
 انْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَهَذَا الْمَجْمُوعُ مُنْتَفٍ هُنَا ، أَوْ لِأَنَّهُ لَوْ سَكَنَتِ الْيَاءُ فِي
 ظُبْيٍ " لَأَلْتَقَى^(٤) السَّاكِنَانِ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا ، أَوْ لِأَنَّهُ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ
 الْحَرْفِ كَانَ كَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ الْيَاءُ كَالْمَبْدُوءِ بِهَا وَالْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنِ ١٦-١
 مُمْتَنِعٌ . وَحَصَّ الْيَاءُ وَالْوَاوُ بِالذُّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا
 مَفْتُوحًا . وَكَذَلِكَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ يَجْرِي عَلَيْهِ
 الْإِعْرَابُ .

(١) فِي (ف) " وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ .. حَوَى قَبْلَهُ اسْكَانًا "

(٢) يَنْظُرُ اللَّمْعَ ١٠١ .

(٣) فِي (ف) " فِي " بِدَلِّ " مِنْ " .

(٤) فِي (ف) " لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَالْمَمْدُودُ (١) لَيْسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ فِي شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْقُرَاءِ ، لِمَا رَأَوْا مِنْ تَخْفِيفِ الهمزةِ وَجَعْلِهَا " بَيْنَ بَيْنَ " (٢) ، وَيَبْدَلُ مِنْهَا (٣) حَرْفَ الْعِلَّةِ ، ذَكَرُوها مَعَ الْمُعْتَلَّاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (٤) .

فَعَلَى هَذَا الاسْمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ، صَحِيحٌ كَرَجُلٍ ، وَمُعْتَلٌّ كَقَاضٍ ، وَعَصَا ، وَمُشَبَّهٌ بِالْمُعْتَلِّ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ، أَوْ يَاءٌ ، أَوْ وَاوٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ ، وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ سَاكِنًا فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا كَالْبَاءِ مِنْ " ظَبْيٍ " (٥) ، وَالِدَالِ مِنْ " عَدُوٍّ " (٦) ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا فَإِمَّا أَنْ يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْيَاءِ الْأُولَى مِنْ " كُرْسِيِّ " ، وَالْوَاوِ الْأُولَى مِنْ " عَدُوٍّ " فَيُدْغَمُ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي ، وَإِمَّا أَنْ لَا

(١) الممدود : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة نحو : كساء ، وهو يجرى عليه الإعراب كما يجرى على الصحيح . راجع الممدود والمقصود للوشاء ٢٩ ، وابن عيش ١٥٠/٤ ، والمقصود والممدود لنفطويه ٣١ .

(٢) في (ف) " بين " بإسقاط بين " الثانية .

ومعنى " بين بين " أى : بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة .

(٣) في (ف) " فيها " .

(٤) انظر : ذلك في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٥/٨ ، والتيسير في القراءات السبع ٣٧ ، وقال الشريشي في شرحه ١٢٥/٨ : " وأما المهموز ممدوداً كان أو مقصوراً فهو صحيح فلا حاجة إلى ذكره مع المعتل .. ولكن بينه وبين المعتل مناسبة لأجلها يذكر معه ، وهى أن الهمزة تبدل من حروف العلة ، فتبدل من الألف في مثل " صحراء ، وحمراء " ، ومن الواو في مثل " كساء ، وسماء " ، ومن الياء في مثل " رداء ، وبناء " وما أشبهها ، ويبدل كل واحد منها من الهمزة ، فالألف تبدل منها في مثل " سال ، وقرا " ، والواو تبدل منها في " صحراوات " ، ومقروء " وشبهها ، والياء تبدل منها في مثل " خطية ، ونبي " ، وتبدل الثلاثة منها في الوقف فيقال في الوقف على " الكلا " : " هَذَا الْكَلْبُ ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلْبِيِّ ، وَرَأَيْتُ الْكَلْبَا " ، فلما كان بين المهموز والمعتل هذه المناسبة ذكر معه " .

(٥) (ف) " كالياء من طير " تحريف .

(٦) في كلتا النسختين ضبط " عدو " بتشديد الواو وهو تحريف .

يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْأَلْفِ مِنْ "الْأَيِّ" جَمْعُ "أَيَّةٍ" فَلَا إِدْغَامَ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَدْعَمُ ؛ لِاسْتِطَاعَتِهَا بِالْمَدِّ ، وَلَا يُدْغَمُ فِيهَا ؛ لِسُكُونِهَا .

وَالشَّاءُ : جَمْعُ "شَاةٍ" (١) وَلَيْسَ مَمْدُودًا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ "وَاوٍ" (٢) ، وَالْأَلْفُ الْمَدَّةُ تَكُونُ زَائِدَةً ، وَلَيْسَ مَهْمُوزًا ؛ لِأَنَّ هَمْزَتَهُ بَدَلُ مِنْ "هَاءٍ" كَهَمْزَةِ "مَاءٍ" لِأَنَّ أَصْلَ "شَاةٍ" "شَوْهَةٌ" بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : "شِيَاهُ" ، وَفِي التَّصْغِيرِ "شَوِيهَةٌ" ، فَلَمَّا حُذِفَتْ "الْهَاءُ" الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَأُولَى تَاءُ التَّائِيثِ الْوَاوِ (وَجَبَ) (٣) تَحْرِيكُ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مُتَحَرِّكًا كَالْبَاءِ مِنْ "ضَارِبَةٍ" فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ قَلِبَتْ أَلْفًا فَصَارَ "شَاةٌ" فَلَمَّا حُذِفَتْ "التَّاءُ" ؛ لِأَجْلِ الْجَمْعِ ، بَقِيَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، تَائِيهَمَا سَاكِنٌ ، ثُمَّ يَأْتِي التَّنْوِينُ وَهُوَ سَاكِنٌ فَيُحْذَفُ "الْأَلْفُ" لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى الْاسْمُ الْمُعْرَبُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا اضْطُرُّوا إِلَى الزِّيَادَةِ رَدُّوا "الْهَاءَ" الْمَحْذُوفَةَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ فَصَارَ "شَاهًا" ثُمَّ أَبَدَلُوا مِنْ "الْهَاءِ" هَمْزَةً فَصَارَ "شَاءٌ" ؛ لِأَنَّهْمَا حَلَقِيَّتَانِ (٤) .

وَقِيلَ : الْمَهْمُوزُ : مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً سِوَاءَ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَوْ مُنْقَلِبَةً ؛ فَكُلُّ مَمْدُودٍ مَهْمُوزٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَهْمُوزٍ مَمْدُودًا (٥) .

قَوْلُهُ : " جِئْتُ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيٌّ " أَيُّ ظَاهِرٍ فِي اللَّفْظِ .

قَوْلُهُ : " لَهَا " أَيُّ : هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَمَا أَشْبَهَهَا .

(١) قال ابن القواس في شرحه لوجه ١٧ "وأما "شاء" فاسم جنس، وقيل: جمع "شاة".

(٢) انظر المنصف ١٤٤/٢ فما بعدها .

(٣) في النسختين "فوجب"، والواجب إسقاط الفاء .

(٤) في (ف) "حلقيتان" وينظر سيبويه ٤٣٣/٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ١٥٠/٤ .

وَسِتُّ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُضِفَ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الْآلِفُ
أَخٌ أَبٌ (١) حَمٌّ هَنْ وَفَوْهُ نُو الْمَالِ قُلٌّ وَلَا يَجُوزُ نُوهٌ

مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ (٢) أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْجَرَكَاتِ الْمُقَدَّرَةِ
كَمَا فِي الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : " بِالْوَاوِ
رَفْعًا " وَلَمْ يَقُلْ : الْوَاوُ عِلْمَةٌ الرَّفْعِ .

قَوْلُهُ : " إِنْ تُضِفَ " احْتِرَازٌ (٣) عَنِ الْإِفْرَادِ ، فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ
مِنْهُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ فَإِنَّ " نُو " لَا تُسْتَعْمَلُ
إِلَّا مُضَافَةً ، وَإِنَّهَا - أَعْنِي هَذِهِ الْأَسْمَاءَ - إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ / لَمْ تُعْرَبْ بِالْحُرُوفِ .

١٦ - ب

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ أَكْثَرَهَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ فَغَلَبَ جَانِبَ
الْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (٤) (فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي
الْمُعْرَبِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (٤) مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ (٥) ، فَلَعَلَّهُ يَقُولُ

(١) فِي (ف) " أَبٌ أَخٌ " .

(٢) لَمْ أَعثر عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ ، وَانظُرِ الْكِتَابَ ٣/٢٣٨ ، ٤١٢ .

وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨/٥٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٨/٥٧ ، وَالْهَمْعَ ٨/٢٨ .

(٣) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " احْتِرَازًا " بِالنَّصْبِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرُ .

(٥) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ٨/٢٥٠ ، وَ" وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَزِمَهَا الْبِنَاءُ فِي

الْأَعْرَفِ ، أَوْ أَعْرَبَتْ بِحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى رَأْيِ ، أَوْ لَا يَحْكُمُ لَهَا بِإِعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ " .

بينائه (١) .

قوله : " وَلَا يَجُوزُ نُوهُ " ، " لِأَنَّ نُوَّ " وَضِعَتْ وَصْلَةً إِلَى الْوُصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ لِقَبْحِ الْوُصْفِ بِأَسْمِ الْجِنْسِ بِدُونِ " نُوَّ " كَمَا وَضِعَتْ " الَّذِي " وَصْلَةً إِلَى الْوُصْفِ بِالْجَمَلِ (٢) ، فَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ بِهِ فَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ " نُوَّ " (٣) ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُشْعَرُ بِالْجِنْسِيَّةِ .

الْقَوْلُ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ :

ذَهَبَ سَبِيؤُهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَإِلْعْرَابٌ مُقَدَّرٌ (عَلَيْهَا) (٤) ؛ لِثِقَلِهِ فِي " الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ " ، وَلِتَعَدُّرِهِ فِي " الْأَلِفِ " (٥) ، أَمَا وَجْهُ ثِقَلِهِ فِي " الْوَاوِ " فَلِأَنَّ " الْوَاوِ " فِي تَقْدِيرِ ضَمَّتَيْنِ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ وَتَأْتِي ضَمَّةُ الْإِعْرَابِ فَتَتَوَالَى أَرْبَعُ ضَمَّاتٍ وَذَلِكَ ثَقِيلٌ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " الْيَاءِ " لِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ كَسْرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ، وَأَمَا " الْأَلِفُ " فَلَوْ حُرِّكَتْ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا

(١) وفي الشرح المجهول لوجه ١٤ ، وقوله : " إن تضاف " احتراز من أن تكون مفردة ، فإنها في حالة

الإفراد معربة بالحركات ، يحتاج إلى زيادة قيدين آخرين :

الأول : أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم .

الثاني : أن تكون مكبرة ، فإنها إذا صغرت إعربت بالحركات .

وقد أجاب النبلي عن الأول بأن ما أضيف إل ياء المتكلم فهو مبني بعضهم قلعل المصنف ممن يقول بينائه فلا يحتاج إلى الاحتراز عنه لأن كلامه في المعرب وذلك قرينة مخصصة لا حاجة معها إلى التقييد ، وأقول إن كان مذهبه ذلك فهو مستغن عن التقييد بالإضافة إلى غير ياء المتكلم لكن ذلك مذهب ياباه التحقيق ؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناءً بدليل قولك " غلامك ، وغلامه " فإنهما معربان بالاتفاق ، وإن كان مذهبه أن ما أضيف إلى ياء المتكلم فهو معرب تقديراً لتعذر فلا بد له من التقييد بذلك " .

(٢) راجع ابن يعيش ٥٣/١ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) ينظر الكتاب ٣٢/٣٥٨ ، ٤١٢ ابن يعيش ، وشرح اللوحة البدرية ١/٢٦٥ ، والهمع ٢٨/ .

أَلْفًا فَتَعَذَّرَ تَحْرِيكُهَا ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أُمِّكْنَ هَهُنَا فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا (١) فَإِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ فِي الْإِضَافَةِ كَذَلِكَ .

فَأَمَّا الْحَرَكَاتُ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَاخْتَلَفَ فِيهَا أَصْحَابُ سَيْبَوِيهِ ، فَقَالَ الرَّبِيعِيُّ : إِنَّ الضَّمَّةَ فِي " الْبَاءِ " مِنْ قَوْلِكَ : " أَبُوكَ " مَنقُولةٌ مِنْ " الْوَاوِ " فِي الرَّفْعِ نَقْلُ الْحَرَكَةِ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ " الْوَاوِ " بَعْدَ إِسْكَانِهِ (٢) ، وَفِي النَّصْبِ قَلْبٌ وَحَذْفُ حَرَكَةٍ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا إِذْ أَصْلُهُ " أَبُو ، وَأَخُو " فَتَحَرَّكَتِ " الْوَاوُ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ ، فَقَلْبَتْ أَلْفًا ، وَفِي الْجَرِّ نَقْلُ كَسْرَةِ " الْوَاوِ " إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ إِسْكَانِهِ ، وَقَلْبُهَا " يَاءً " لِسُكُونِهَا ، وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا (٣) [فَإِنَّ] (٤) قِيلَ : هَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ فِي النِّقْلِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ وَسَطَ الْكَلِمَةِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ (٥) .

قُلْتُ : لَهُ نَظِيرٌ فِي الْوَقْفِ رَفْعًا وَجَرًّا إِذَا تَقَلَّتِ الْحَرَكَةُ إِلَى السَّاكِنِ الَّذِي

(١) سقط من (ف) .

(٢) يعنى أن الأصل في قولك " جاء أبوك " : " جاء أبوك " فأُسْكِنْتَ الْبَاءَ وَأَنْتَقَلتْ إِلَيْهَا حَرَكَةُ الْوَاوِ فِي الْأَسْمِ فِي حَالِ الرَّفْعِ نَقْلًا فَقَطُّ .

(٣) ينظر الانصاف ١٧ (المسألة الثانية) ، والمرتجل ٥٧ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والهمع ٢٨/١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) قد ذكر هذا الاعتراض ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/١ وضعفه من ثلاثة أوجه :

أحدها : النقل في غير وقف إلى متحرك .

الثاني : جعل حرف الإعراب غير آخر .

والثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية .

قَبْلَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فَيَكُونُ قَدْ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُنْقَلْ (١)
فِي النُّصْبِ بَلْ فِيهِ قَلْبٌ فَقَطْ .

وَقِيلَ : الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مَحذُوفَتَانِ لَفْظًا ، وَضُمَّ مَا قَبْلَ
" الْوَاوِ " وَكُسِرَ مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " لِيَصِحَّ .

وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ إِتْبَاعَاتٌ (٢) تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ
إِذَا أُفْرِدَتْ كَانَتْ إِعْرَابًا فِي عَيْنَاتِهَا ، وَإِنْ رَدَّ اللَّامُ عَارِضٌ ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ هُوَ
الْأَصْلُ ، وَقِيلَ : الْإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ هِيَ الْأَصْلُ (٣) لِإِجَابَتِهَا رَدَّ
الْلامِ ، وَالْحَذْفُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا مُفْرَدَةً خِلَافَ الْأَصْلِ ، وَالْإِضَافَةُ
أَوَّلُ أَحْوَالِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، هَذَا قَوْلُ سَبِيئِيَّةٍ وَأَصْحَابِيهِ .

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ زَوَائِدُ نَوَالٍ عَلَى الْإِعْرَابِ
كَالْحَرَكَاتِ (٤) ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ أَبُوكَ " فَالْوَاوُ كَالضَّمَّةِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَ
زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ فِي " رَأَيْتُ أَبَاكَ " كَالْفَتْحَةِ فِي قَوْلِكَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا " .
وَالْيَاءُ فِي قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِأَبِيكَ " كَالْكَسْرَةِ فِي " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ
بِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ " فُوكَ ، وَذُو مَالٍ " (اسْمَانِ مُعْرَبَانِ) (٥) عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ (٦) .

(١) فِي (ف) " يَقُلْ " تَحْرِيفٌ .

(٢) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢٩/١ " إِذَا قُلْتَ : قَامَ أَبُوكَ ، فَاصْلُهُ : أَبُوكَ فَاتَّبَعَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ
لِحَرَكَةِ الْوَاوِ فَقِيلَ : أَبُوكَ ، ثُمَّ اسْتَنْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَحَذَفَتْ ، وَكَذَلِكَ تَتَّبِعُ فِي الْجَرِّ وَالنُّصْبِ
كَمَا فِي الرَّفْعِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ وَالْفَارِسِيِّ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ السِّيَوطِيُّ فِي
الهِمَعِ ٢٨/١ ، وَابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ ٢٦٤/١ .

(٣) رَاجِعِ التَّوَلُّدَةَ ١٢١ .

(٤) انظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٥٢/٢ ، وَالْإِنْصَافَ ١٧ ، ٢١ (الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ) ، وَالهِمَعِ ٣٩/١ .

(٥) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " اسْمًا مُعْرَبًا " ، وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَ .

(٦) رَاجِعِ الرُّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢٧/١ ، وَالهِمَعِ ٣٩/١ .

وَاحْتَجُّوا لِلْأَخْفَشِ بِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ / تَخْتَلَفُ لِإِخْتِلَافِ الْعَامِلِ ١٧ - ١
فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ عَلَامَةَ الْإِعْرَابِ كَمَا فِي الْمُتَنَّى ، فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ بِأَنَّهُ
يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ
فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَدَلٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ
الْمِيمَ فِي قَوْلِكَ : " فَمُ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ : " فُوكَ " فَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي
" أَخُوكَ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ وَإِنْ وَافَقَتْ فِي اللَّفْظِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، أَلَا
تَرَى أَنَّ " التَّاءَ " (١) فِي " أُخْتِ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ مَعَ أَنَّهَا لِلتَّائِيثِ عِنْدَ مَنْ
يَرَى ذَلِكَ ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ فِي " أَبُوكَ " لِلإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا بَدَلًا
مِنِ الْوَاوِ الْأَصْلِيِّ وَكَمَا أَنَّ الْأَلْفَ فِي التَّنْبِيَةِ لِلإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا لِلتَّنْبِيَةِ .
التَّانِي : أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ فِي الْمُعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ (وَهَذَا) (٢)
لَيْسَ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ .

ثُمَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِضَافَةِ وَالْإِفْرَادِ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَضْرُبٍ (٣) مِنْهَا مَا لَا يُفْرَدُ أَصْلًا وَهُوَ " نُو " ، وَمِنْهَا مَا لَا يُفْرَدُ
إِلَّا مُعَوِّضًا مِنْ وَاوِهِ مِيمًا وَهُوَ " فُوكَ " ، وَمِنْهَا مَا يُفْرَدُ مُطْلَقًا وَهِيَ
الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَّةُ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّعْوِيضُ فِي " فُوكَ " ، لِأَنَّهُ لَمَّا
دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِفْرَادِ (فُلُو) (٤) لَمْ يُعَوِّضْ مِنْ وَاوِهَا شَيْئًا
لَلِزْمِ بَقَاؤِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ عِنْدَ لِحُوقِ التَّنْوِينِ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا

(١) فِي (ف) " الْوَاوِ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) رَاجِعِ الْمُرْتَجِلَ ٥٩ فَمَا بَعْدَهَا .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

أَفْرَبُوهَا أُعْرَبُوهَا بِالْحَرَكَاتِ ، فَإِذَا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَمَا قَبْلَهَا (مَفْتُوحٌ) ^(١) لِأَنَّ
 "فُوكَ" وَزَنْهُ "فَعْلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ - فَتَقَلَّبَ الْوَاوُ أَلِفًا وَيَلْحَقُ التَّنْوِينَ
 فَيُحْدَفُ الْأَلِفُ لِإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَافْهَمْ هَذَا ! ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَفْعَلَ فِي
 "ذُو" كَمَا فَعَلْتَ فِي "فُوكَ" مِنَ الْإِبْدَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ^(٢) وَكَانَتْ أَلِفُ
 أَوَّلَى (بِالْبَدَائِيَةِ) ^(٣) مِنْ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ ^(٤) .

وَوَزَنُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ "فَعْلٌ" ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، لِجَمْعِهَا عَلَى "أَفْعَالٍ" ^(٥)
 إِلَّا "فُوكَ" فَوَزْنُهُ "فَعْلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ "هَنُوكَ"
 فَعْلٌ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - قَوْلُهُمْ : "هَنَا وَهَنَّاكَ" بِالْقَصْرِ وَلَا تُقَلَّبُ الْوَاوُ أَلِفًا
 (إِلَّا) ^(٦) إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَتَحَرَّكَتْ .

وَلَأَمَاتُهَا وَأَوَاتٌ لظُهُورِهَا فِي التَّنْثِينَةِ نَحْوُ "أَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ" إِلَّا "فُوكَ"
 "فَلَامَةٌ" هَاءٌ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ : "أَفْوَاهٌ" وَفِي تَصْنُغِيهِ "فَوِيَّةٌ" ،
 وَأَمَّا "ذُو" فَلَامَةٌ "يَاءٌ" ؛ لِأَنَّ مَاعِيْنَهُ "وَاوٌ" فِي الْأَكْثَرِ لَامَةٌ
 "يَاءٌ" ^(٧) نَحْوُ "طَوِيَّتٌ" ، وَشَوِيَّتٌ فَحَمَلَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى

(١) فِي (ف) "مَفْتُوحَةٌ" .

(٢) رَاجِعِ التَّوْبُطَةَ ١٢١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "بِالْبَدَائِيَةِ" .

(٤) يَنْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٥٨/٣ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٥٢/١ .

(٥) فِي وَزْنِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ خِلَافٌ ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَا مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَمَّا الْفَرَاءُ فَقَدْ نَهَى إِلَى أَنَّ

وَزْنَهَا "فَعْلٌ" بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ ، وَ"فُوكَ" "فَعْلٌ" بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْإِسْكَانِ .. إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ

مِنْ خِلَافَاتٍ انظُرْهَا فِي الْهَمْعِ ٤٠/١ ، وَالتَّوْبُطَةَ ١٢٢ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٧) فِي (ف) "وَاوٌ" تَحْرِيفٌ .

بَابِ "قُوَّةٍ ، وَحُوَّةٍ (١) ؛ اِقْلَاتِهِ (٢) .

وَفِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : الْإِفْرَادُ ، وَالْإِضَافَةُ ، وَالْقَصْرُ فِيهَا (٣) ، فَمِثَالُ الْقَصْرِ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : " مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ " (٤) فَتَكُونُ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا مِثْلَ "عَصَا" ، فَتَقُولُ : " هَذَا أَبَا وَأَخًا وَحَمًّا " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُهَا بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الْإِضَافَةِ وَلَا يَرُدُّ لَامَاتِهَا (٥) ، فَيَقُولُ : " هَذَا أَبُكَ ، وَأَخُكَ ، وَحَمُّكَ " ، وَفِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ (٦) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُهَا جَمْعَ سَلَامَةٍ وَلَا يَرُدُّ لَامَاتِهَا ، فَيَقُولُ : " هُوَلَاءِ أَخُوكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّكَ الصَّالِحِينَ " يُرِيدُ الْجَمْعَ فَحَذَفَ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) فِي الْأَصْلِ "وَجُوهٌ" تَحْرِيفٌ ، وَقَالَ الشَّرِيشِيُّ ١٣١/٨ "بَابُ طَوِيْتٍ وَشَوِيْتٍ ... أَغْلِبَ مِنْ بَابِ الْحُوَّةِ وَالْقُوَّةِ وَالْحَمْلِ عَلَى الْأَكْثَرِ .. هُوَ الْقَاعِدَةُ" .

وَالْحُوَّةُ : حِمْرَةٌ تَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ ، وَالْحُوَّةُ سَمْرَةٌ الشَّقِيَّةُ .

(٢) يَنْظُرُ فِي ابْنِ عَيْشٍ ٥٢/٨ ، وَالْهَمْعُ ٤٠/٨ ، وَشَرَحَ الشَّرِيشِيُّ ١٣١/٨ .

(٣) فِي (ف) "فِيهِمَا" .

(٤) فِي الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٣٤١/٣ "مَكْرَهُ أَخُوكَ لَا يَطْلُ" قَالَ "هَذَا مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنْشٍ خَالَ بِيهَسِ الْمَلَقِ بِنَعَامَةٍ .. يُرِيدُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ لَا أَنْ فِي طَبِيعِهِ شَجَاعَةٌ ، يَضْرِبُ لِمَنْ يَحْمِلُ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ" .

وَهُوَ فِي أَمْثَالِ أَبِي عُبَيْدٍ ٢٧٨ ، الْفَاخِرِ ٦٢ ، وَالْوَسِيطِ فِي الْأَمْثَالِ ١٥٦ ، وَالْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ ٣٤٧/٢ .

(٥) فِي (ف) "لَامًا" .

(٦) مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بِأَيِّ اِقْتَدَى عَدِي فِي الْكُرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

فَلَمَّا تَسْمَعْنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَقَدَيْنَا بِالْأَيْنَا (١)
وَقَالَ الْآخَرُ :

ضَرَبْتُ أَخِيكَ ضَرْبَةً لَا جَبَانَ ضَرَبْتُ بِمِثْلِهَا قَدَمًا أُبْيَكَا (٢)
أَرَادَ : " أَخِيكَ لَكَ " فَحَذَفَ النُّونَ وَأَضَافَ .
وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ كَثِيرٌ جِدًّا لَا يَلِيْقُ بِهِذِهِ النَّبْذَةُ .

(١) نسب البيت إلى زياد بن واصل السلمى .

وهو فى الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ ، والمحاسب ١١٢/١ بوابن
الشجرى ٢٧/٢ ، وابن يعيش ٣٧/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/١ ، والخزانة ٢٧٥/٢
بولاق ، واللسان (أبى) ، وتفسير القرطبى ١٢٨/٢ ، والبحر المحيط ٤٠٢/١ ، واستغرب الأعلام
فى حاشية الكتاب ١٠/٢ بولاق أن يجمع " أب " جمع سلامة ، لأن جمع السلامة إنما يكون فى
الأعلام ، والصفات المشتقة .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو فى المغنى لابن فلاح لوحة ٢٠ ب ، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة
الإعراب ٢٠٩ ، والتحفة الشافية لوحة ٨٤ غير منسوب .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كَأَسْحَقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

لَمَّا كَانَ الْأِسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ثَقُلَ خَفِيفَ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَقُدِّرَ
التَّنْوِينُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ثِقَلُ الْفِعْلِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مُشَابَهَةِ الْأِسْمِ لِلْفِعْلِ ١٧ - ب
فِي مَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَإِذَا لَمْ يَنْصَرِفِ الْأِسْمُ مَنَعَ مِنْ دُخُولِ التَّنْوِينِ ،
وَمَنَعَ مِنَ الْجَرِّ لَوْجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ التَّنْوِينَ خَاصٌّ بِالْأِسْمِ ، وَالْجَرُّ خَاصٌّ ، فَاتَّبِعِ
الْخَاصُّ الْخَاصُّ .

الثَّانِي : مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُفْضَى بَقَاءِ الْجَرِّ بَعْدَ حَذْفِ
التَّنْوِينِ وَمَا يُعَاقِبُهُ إِلَى الشَّبَهِ بِالْمَبْنِيِّ ، نَحْوَ " نَزَالٍ " .

الثَّلَاثُ : مَا حَكَاهُ أَبُو عُمَانَ (١) أَنَّ لُغَةَ قَوْمٍ حَذَفُوا يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ
فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ :

شَرِقتُ دُمُوعَ بَهَنٍ فَهِيَ سَجُومٌ (٢)

أَرَادَ " دُمُوعِي " ، فَلَوَّ بِقِي الْأِسْمِ بِغَيْرِ التَّنْوِينِ وَلَا مَا يَقُومُ
مَقَامَهُ مَجْرُورًا لِالتَّبَسُّبِ بِالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ " هَذَا غُلَامٌ "
عَلَى لُغَةِ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " .

(١) في (ف) وكلما ينصرف تفتحته .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو في الأشباه والنظائر في النحو ٢٧١/١ ، ومعجم عبدالسلام

هارون ٢٥٦ ، والشرح المجهول لوحة (١٥ - ١) غير منسوب .

[باب الوقف]

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوبِ بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبٍ
 أَرَادَ " بِالْمُنْصَرِفِ " الْمُنُونُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : " بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبٍ"
 وَأَرَادَ " بِالنُّونِ " التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّهُ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، وَإِنَّمَا أُبْدِلُوا مِنَ النُّونِ أَلِفًا فِي
 حَالِ النَّصْبِ ، مَا لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّنًا بِالتَّاءِ ، لِأَجْلِ الْفَتْحِ ، وَامْتِزَاجِهِ (١) التَّنْوِينَ
 لِحُرُوفِ الْمَدِّ ، وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ زَائِدٌ يَجْرِي مَجْرَى الْإِعْرَابِ مِنْ حَيْثُ كَانَ
 تَابِعًا لِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ ، فَكَمَا لَا يُوقَفُ عَلَى الْإِعْرَابِ فَكَذَلِكَ لَا يُوقَفُ عَلَى
 التَّنْوِينَ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُبَدِّلُ فِي النَّصْبِ كَمَا لَا يُبَدِّلُ فِي الرَّفْعِ
 وَالْجَرِّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

شَتْرَ جَنَّبِي كَأَنِّي مَهْدًا جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ (٢)
 وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُ مِنَ التَّنْوِينَ فِي الرَّفْعِ " وَأَوَّ " ، وَفِي الْجَرِّ " يَا " وَهُمْ
 أَزْدُ السَّرَاةِ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا زَيْدٌ ، فَيُبَدِّلُونَ مِنَ التَّنْوِينَ " وَأَوَّ " ، " وَمَرَرْتُ
 بِزَيْدِي " ، فَيُبَدِّلُونَ مِنْهُ " يَا " (٣) .

وَفِي سِوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ اِبْدَالٍ وَاحْذِفْ مِنَ الْمُنْقُوصِ يَا الْإِعْلَالِ
 فَإِنَّ تَعْرِفَهُ فَائِثَةٌ وَقِفْ وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُورِ حَتْمًا بِالْأَلِفِ
 يَعْنِي فِي سِوَى الْمَنْصُوبِ الْمُنُونِ وَهُوَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ ، أَمَا (٤)

(١) في (ف) " ومضارعة " .

(٢) البيت لعدى بن زيد العبدي كما في ديوانه ٥٩ وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، وابن يعيش ٦٩/٨ ،

والمقرب ٢٥/٢ ، ووصف المباني ٣٥ ، وأساس البلاغة ، واللسان في " هدا " .

(٣) ينظر الكتاب ١٦٧/٤ ، وأسرار العربية ٤١٣ ، وابن يعيش ٧٠/٩ .

(٤) في الأصل " وأما " بالواو .

المرْفُوعُ فَلَا يَبْدَلُ مِنْ تَنْوِينِهِ " وَأَوْ " لِثِقَلِ الْوَاوِ ، وَكَذَلِكَ الْمَجْرُورُ لَا يَبْدَلُ مِنْ تَنْوِينِهِ " يَاءٌ " لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمُضَافِ إِلَى (يَاءِ) (١) الْمُتَكَلِّمِ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ (٢) .

وَقَوْلُهُ : بَغْيِرِ اِبْدَالِ " يُرِيدُ بَغْيِرِ اِبْدَالِ مِنْ تَنْوِينِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ مُطْلَقَ اِبْدَالِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ تُبْدَلُ فِي الْوَقْفِ " هَاءٌ " فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ نَحْوُ " قَائِمَةٌ " ، وَكَذَلِكَ " الْخَطَأُ وَالْكَلَأُ " مِنَ الْمَهْمُوزِ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَبْدَلُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي الرَّقْعِ " وَأَوْ " ، وَفِي النُّصْبِ " أَلِفًا " ، وَفِي الْجَرِّ " يَاءٌ " وَيُضَمُّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ (٣) ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَقْفِ السُّكُونُ ، لِأَنَّهُ ضِدُّ الْاِبْتِدَاءِ ، وَكَمَا لَا يَكُونُ الْمَبْدُوءُ بِهِ إِلَّا مَتَحَرِّكًا فَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا لِتَحْصِيلِ غَرَضِ الْاِسْتِرَاحَةِ . وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ فَإِنَّ كَانَتْ يَاوُهُ / قَدْ اِسْقَطَهَا التَّنْوِينُ فَلَكَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا وَجْهَانِ : ١٨ - أ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقِفَ عَلَى مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا ، نَحْوُ : " هَذَا قَاضٍ - بَغْيِرِ يَاءٍ - وَهُوَ الْأَجُودُ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَمَّا لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً فِي الْوَصْلِ فَلَا تَرُدُّهَا فِي الْوَقْفِ ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْاِسْتِرَاحَةِ ، أَوْ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مُنْصَرَفَةٌ فَحُكْمُ التَّنْوِينِ بَاقٍ ، وَبَقَاءُ حُكْمِهِ يَمْنَعُ مِنْ رَدِّ " الْيَاءِ " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرُدَّ " الْيَاءَ " فَتَقُولُ : " هَذَا قَاضِي " ؛ لِأَنَّ (هَذِهِ) (٤) " الْيَاءَ " إِنْمَا حُدِفَتْ فِي الْوَصْلِ لِأَجْلِ التَّنْوِينِ وَلَا تَنْوِينٍ فِي الْوَقْفِ فَلَا حَذْفَ (٥) .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) انظر أسرار العربية ٤١٣ .

(٣) ينظر الكتاب ١٧٧/٤ ، وابن يعيش ٧٢/٩ .

(٤) ساقطة من (ف) .

(٥) انظر : ابن يعيش ٧/٩ ، والكتاب ١٨٣/٤ .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تُعْرِفُهُ " يَعْنِي إِنْ تُعْرِفِ الْمُنْقُوصَ بِاللَّامِ " فَأَثْبِتَهُ " أَي :
 فَأَثْبِتِ " الْيَاءَ " فِي الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ (١) ؛ لِأَنَّهَا (لَمَّا) (٢) لَمْ تَسْقُطْ وَصَلًا لَمْ
 تَسْقُطْ وَقَفًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " (٣) فَيَقُولُ : " هَذَا الْقَاضِي " كَأَنَّهُمْ
 أَدْخَلُوا اللَّامَ بَعْدَ أَنْ وَجِبَ الْحَذْفُ .

وَقِيلَ : إِمَّا حُذِفَتِ " الْيَاءَ " فِي الْمَعْرِفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرَكَةِ لِسُكُونِهَا
 كَمَا حُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ لِحَذْفِ الْحَرَكَةِ ، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ حُذِفَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَن ﴾ (٤) .

وَكَانَ يَنْبَغِي بَدَلَ قَوْلِهِ : " فَإِنْ تُعْرِفُهُ " [أَنْ يَقُولَ (٥)] : فَإِنْ امْتَنَعَ
 دُخُولُ التَّنْوِينِ فَأَثْبِتْ يَاءَهُ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ التَّنْوِينِ أَعْمٌ مِنَ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
 يَمْتَنِعُ بِمُشَابَهَةِ الْفِعْلِ (٦) ، نَحْوُ : " هَذِهِ جَوَارِي " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ
 تُعْرِفُهُ بِاللَّامِ ، فَإِنَّكَ إِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِقَاضٍ (٧) فَقَدْ صَارَ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ
 عَلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ لَمْ يُثْبِتِ " الْيَاءَ " . (٨) وَمَنْصُوبُ الْمُنْقُوصِ
 كَالصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ يَجِدُ " الْيَاءَ " مُتَحَرِّكَةً فَيَحْذِفُ وَيَقِفُ عَلَى " الْيَاءِ " إِنْ
 لَمْ يَكُنْ مُنَوَّنًا ، نَحْوُ : " رَأَيْتُ الْقَاضِي " ، وَرَأَيْتُ جَوَارِي " ، وَيُبَدِّلُ مِنَ التَّنْوِينِ

(١) نحو "هذا القاضي" ، ومررت بالقاضي .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ١٨٢/٤ .

(٤) سورة الفجر ١٥ .

(٥) تكلمة يوجبها المقام .

(٦) يريد أن المنوع من الصرف مشابه للفعل فلا يُنَوَّنُ .

(٧) في كلتا النسختين بإثبات الياء .

(٨) يقول سيبويه في الكتاب ٣١٠/٣ : " وسألت الخليل عن رجل يسمى بقاضي فقال : هو بمنزلة قبل

أن يكون اسماً ، في الوقف والوصل وجميع الأشياء " .

" أَلِفًا " إِنْ كَانَ مُنَوَّنًا نَحْوُ : " رَأَيْتُ قَاضِيًا " (١) .

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ فَالْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ (٢) - مَا لَمْ
يَكُنْ مُنَوَّنًا - نَحْوُ : " هَذِهِ الْعَصَا ، وَهَذِهِ حُبْلَى " ، فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا (٣) فَإِنَّ
أَلْفَهُ تَسْقُطُ وَصَلًا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، فَإِذَا وَقَفَ عَادَتِ الْأَلْفُ
بِخِلَافِ " الْيَاءِ " فِي " قَاضٍ " ، وَذَلِكَ لِخِفَّةِ " الْأَلْفِ " وَثِقَلِ " الْيَاءِ " بِدَلِيلِ
أَنَّهُمْ يَفِرُّونَ مِنَ " الْوَاوِ " [وَالْيَاءِ] (٤) إِلَى " الْأَلْفِ " فِي " قَالَ ، وَبَاعَ " ، وَمَا
ذَلِكَ إِلَّا لِخِفَّةِ " الْأَلْفِ " . ثُمَّ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْمَقْصُورِ الْمُنَوَّنِ فِي الْوَقْفِ . أَمَّا
مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ (٥) [فَهُوَ (٤)] أَنَّ الْوَقْفَ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى " الْأَلْفِ "
الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ - ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ يُبَدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ " أَلِفًا "
وَتُحْذَفُ " الْأَلْفُ " الْأَصْلِيَّةُ بِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الْأَلْفِ " الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ
التَّنْوِينِ بَعْدَهَا قِيَاسًا لِلْمُعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ ، " فَالْأَلْفُ " فِي قَوْلِكَ " هَذِهِ
عَصَا " غَيْرُ " الْأَلْفِ " فِي قَوْلِكَ (: " رَأَيْتُ عَصَاً " ؛ لِأَنَّهَا فِي النَّصْبِ بَدَلٌ مِنَ
التَّنْوِينِ كَالْأَلْفِ فِي قَوْلِكَ) (٦) : " رَأَيْتُ زَيْدًا " (٧) .

(١) ينظر الكتاب ١٨٢/٤ ، وابن يعش ٧٥/٩ .

(٢) ينظر الكتاب ١٨٨/٤ ، وابن يعيش ٧٦/٩ ، ٧٧ .

(٣) نحو : هذه عصا .

(٤) تكلمة يوجبها المقام ، وانظر الكتاب ١٨٧/٤ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٠٩/٣ .

(٦) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٧) إذا قلت : " رأيت عصا " وجد معك في التقدير ألفان بدل من واو وهي لام الكلمة ويبدل من

التنوين ، فحذفت إحداهما ، لأنه لا يجمع بين ألفين ، وكانت الأصلية أولى بالحذف ، لأن الطارئ

يزيل حكم الثابت ، عن شرح ابن الخباز ١١٦/١ باختصار ، وانظر أيضاً ابن يعيش ٧٦/٩ .

وَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ (١) أَنَّهَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ،
 وَاحْتِجَّ بِأَنَّ الْمُوجِبَ لِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ فِي الصَّحِيحِ فِي حَالِ النَّصْبِ "أَلْفًا"
 هُوَ الْفَتْحَةُ قَبْلَهُ ، وَتِلْكَ الْفَتْحَةُ زَائِلَةٌ بِزَوَالِ عَامِلِ النَّصْبِ ، وَالْفَتْحَةُ
 فِي الْمَقْصُورِ لَازِمَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَكَانَ الْمُوجِبُ لِلِإِبْدَالِ فِي الْمَقْصُورِ
 أَقْوَى ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِقَوْلِهِمْ : " هَذَا فَتِي " بِالْإِمَالَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ " الْأَلِفُ "
 بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ لَامْتَنَعَتْ الْإِمَالَةُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهَا (٢) .

وَقَالَ قَوْمٌ (٣) : تَقِفْ عَلَى كُلِّ حَالٍ (عَلَى " الْأَلِفِ " الْأَصْلِيَّةِ) (٤)

بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَمَالُوهَا وَكَتَبُوهَا بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَوْ أَجِدْ عَلَىٰ ١٨ - ب
 النَّارِ هُدًى ﴾ (٥) وَبِدَلِيلِ وَقُوعِ الْمَنْصُوبِ رَوِيًّا فِي الشَّعْرِ مَعَ الْمَرْفُوعِ
 وَالْمَجْرُورِ (٦) .

وَالرَّوْمُ وَالْإِسْعَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَالنَّقْلُ حَالَاتُ بِهَا الْوُقُوفُ

الاسمُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلًا ، فَإِنْ
 كَانَ صَحِيحًا فَلَا يَخْلُو (مِنْ) (٧) أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ
 مَجْرُورًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَفِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ :
 أَحَدُهَا : الْإِسْكَانُ وَهُوَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّهُ سَلَبُ الْحَرَكَةِ وَوُجُوهُ أَيْ بَلَغُ فِي
 تَحْصِيلِ غَرَضِ الْإِسْتِرَاحَةِ .

(١) انظر رأى المازني في التكملة للفارسي ٢٦ ، وابن يعيش ٧٧/٩ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٧٦/٩ .

(٣) نسب في شرح ابن القواس لوحة ٢٦٤/١ إلى الكسائي والمبرد وغيرهما .

(٤) في (ف) " بالالف الأصلية " .

(٥) سورة طه ١١ .

(٦) انظر ابن يعيش ٧٦/٩ ، والمرتجل ٤٧ .

(٧) سقط من (ف) .

وَالثَّانِي : الإِشْمَامُ (وَهُوَ) (١) تَهْيِئَةُ الْعَضْوِ لِلنُّطْقِ (٢) بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ ، بَلْ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ بَعْدَ الْإِسْكَانِ وَتَدْعُ بَيْنَهُمَا بَعْضَ الْإِنْفِرَاجِ لِيُخْرَجَ مِنْهُ النَّفْسُ فَيَرَاهُمَا (٣) الْمُخَاطَبُ مَضْمُومَتَيْنِ ، فَيَعْلَمُ أَنَا أَرَدْنَا بِضَمِّهِمَا (٤) الْحَرَكَةُ وَهُوَ شَيْءٌ يَخُصُّ الْبَصَرَ دُونَ السَّمْعِ وَلِذَلِكَ يُدْرِكُهُ الْبَصِيرُ دُونَ الْأَعْمَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ ، بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ تَحْرِيكِ الْيَدِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْضَاءِ .

وَلَا يَكُونُ الْإِشْمَامُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي جَرٍّ وَلَا نَصْبٍ (٥) ، أَمَّا الْجَرُّ فَلِأَجْلِ تَشْبُوهِهِ الْخَلْقَةَ ، وَأَمَّا النَّصْبُ ؛ فَلِتَعَدُّرِهِ - وَأَجَازُهُ الْكُوفِيُّونَ فِي الْجَرِّ - (٦) لِأَنَّ حَرَكَتَيْ " الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مِنْ حَرْفَيْنِ مَخْرَجُهُمَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ لِحَاسَةِ الْبَصَرِ ، فَالْفَتْحَةُ مِنْ " الْأَلِفِ " وَهِيَ (٧) مِنْ الْحَلْقِ ، وَالْكَسْرَةُ (٨) مِنْ " الْيَاءِ " وَهِيَ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ وَاشْتِقَاقُ " الْإِشْمَامِ " مِنَ الشَّمِّ ، كَأَنَّكَ أَشْمَمْتَ الْحَرْفَ رَائِحَةَ الْحَرَكَةِ ، وَقِيلَ : مِنْ أَشْمَمْتَ الشَّيْءَ إِذَا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ وَقَرَّبْتَهُ إِلَيْهِ (٩) .

الثَّالِثُ : الرَّوْمُ : وَهُوَ صَوْتُ ضَعِيفٌ ، تَضُمُّ شَفَتَيْكَ فِي الرَّفْعِ بَعْضَ الضَّمِّ وَتَكْسِرُ فِي الْجَرِّ بَعْضَ الْكَسْرِ كَأَنَّكَ تَرَوْمُ الْحَرَكَةَ وَلَا تَتِمُّهَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " المنطق " .

(٣) في النسختين " فيه النفس فيراهم " وهو تحريف بدليل ما بعده ، وانظر أيضاً شرح السيرافي على حاشية الكتاب ١٧٢/٤ ، وابن يعيش ٦٧/٩ ، حيث أفاد منه المؤلف كثيراً .

(٤) في (ف) " بضمها " .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٤ وما بعدها ، وابن يعيش ٦٧/٩ .

(٦) الأولى أن تؤخر هذه العبارة إلي ما بعد التعليل كما في ابن يعيش ٦٧/٩ .

(٧) في (ف) " وهو " .

(٨) في الأصل " والكسر " .

(٩) انظر الصحاح " شمم " .

وَتَخْتَلِسُهَا ، وَذَلِكَ مِمَّا يَدْرِكُهُ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ صَوْتًا (يَكَادُ) (١)
الْحَرْفُ يَكُونُ بِهِ مُتَحَرِّكًا ، وَيَعْضُ النُّحَوِيِّينَ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْإِشْمَامِ وَالرُّومِ (٢) ،
وَسُمِّيَ رُومًا ؛ لِأَنَّ الرُّومَ هُوَ الْإِرَادَةُ ، فَكَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ الْحَرَكَةَ التَّامَّةَ وَلَمْ
يَأْتِ بِهَا وَلَكِنْ بَقِيَ عَلَى إِرَادَتِهَا دَلِيلًا وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ .
الرَّابِعُ : التَّضْعِيفُ وَهُوَ أَنْ يُشَدَّدَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكًا (٣) .
وَيَجُوزُ فِي الرَّقْعِ وَالْجَرِّ وَفِي الْمُنْصُوبِ غَيْرِ الْمُنُونِ ، فَتَقُولُ : " هَذَا
جَعْفَرٌ ، وَهُوَ يَضْرِبُ ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ " ، وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّضْعِيفَ عَوْضًا مِنْ
حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ؛ لِاهْتِمَامِهِمْ بِهِ (٤) .

وَقَدْ جَعَلَ سَبِيبِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ عَلَامَةً ، فَجَعَلَ عَلَامَةَ السُّكُونِ
"خَاءً" بَعْدَ الْحَرْفِ (٥) ، وَعَلَامَةَ الْإِشْمَامِ نَقْطَةً بَعْدَ الْحَرْفِ ، وَعَلَامَةَ الرُّومِ
خَطًّا بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ ، وَعَلَامَةَ التَّضْعِيفِ شَيْئًا فَوْقَ الْحَرْفِ (٦) ، فَمَعْنَى
"الْخَاءِ" خَفٌ أَوْ خَفِيفٌ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ أَخْفُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبَعْضُ الْكُتَّابِ
يَجْعَلُهَا دَائِرَةً ؛ لِأَنَّ الدَّائِرَةَ فِي عِلْمِ الْحِسَابِ صِفْرٌ أَيْ : لَا شَيْءَ لَهَا مِنْ

(١) في (ف) "يضاد" تحريف .

(٢) انظر ابن يعيش ٦٧/٩ ، حيث أفاد منه المؤلف بون عزو . رحم الله الجميع .

(٣) وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو "أن لا يكون الموقوف عليه همزة ، لثقل تضعيف الهمزة" عن شرح

ابن القواس ٢٢٦/١ ، وابن يعيش ٧٠/٩ .

(٤) انظر ابن يعيش ٦٧/٩ وما بعدها .

(٥) في الأصل "الحذف" تحريف .

(٦) انظر الكتاب ١٦٩/٤ ، والتكملة للفارسي ١٩ ، وابن يعيش ٦٨/٩ .

الْعَدَدِ فَجَعَلُوهَا (عِلَامَةً^(١)) لِلسُّكُونِ لَخُلُوهِ مِنَ الْحَرَكَةِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ عِلَامَةَ الْإِشْمَامِ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ ، (وَعِلَامَةُ الرَّوْمِ خَطًّا بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ)^(٢) ؛ لِأَنَّ / الْإِشْمَامَ أضعفُ مِنَ الرَّوْمِ / لِأَنَّهُ لَا صَوْتَ ١٩ - ١ فِيهِ فَجَعَلُوا لَهُ النُّقْطَةَ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْخَطِّ ، وَبَعْضُ لَهُ . وَأَمَّا كَوْنُ الشَّيْنِ عِلَامَةَ التَّضْعِيفِ فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا "شَدَدًا" فَكَتَفَوْا بِأَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ^(٣) .
وَأَمَّا النَّقْلُ فَيَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا (كَانَ)^(٤) مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ سَاكِنًا صَحِيحًا^(٥) ، فَلَا يُنْقَلُ فِي " حَكَمٌ " ؛ لِأَنَّ " الْكَافَ " مَشْغُولٌ بِالْحَرَكَةِ فَلَا يَقْبَلُ حَرَكَةً ثَانِيَةً ، وَلَا يُنْقَلُ فِي " زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ " الْيَاءَ " إِذَا تَحَرَّكَتْ وَأَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتِ أَلْفًا ، وَتَقُولُ : " هَذَا عَمْرٌ " فَتَنْقَلُ الضَّمَّةُ إِلَى الْمِيمِ ، وَكَذَا الْكَسْرَةُ ، إِلَّا فِيمَا يُؤَدِّي النَّقْلُ فِيهِ إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ ابْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ ، فَلَا تَقُولُ " مَرَرْتُ بِفَعْلٍ " فَتَنْقَلُ كَسْرَةُ اللَّامِ إِلَى الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِثْلَ " ضَرْبٌ " وَذَلِكَ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَلَا يُنْقَلُ الْكَسْرُ فِيمَا فَآؤُهُ مَضْمُومَةٌ كَقِفْلٍ ، وَلَا الضَّمَّةُ فِيمَا فَآؤُهُ مَكْسُورَةٌ كَحَبِيرٍ^(٦) .
فَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُفْرَدًا صَحِيحًا وَقَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ سَاكِنٌ جَازٍ فِي مَرْفُوعِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ : الْإِسْكَانُ ، وَالْإِشْمَامُ ، وَالرَّوْمُ ، وَالنَّقْلُ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٨/٩ مع الهامش .

(٤) سقط من الأصل ، وفي (ف) " إِذَا مَا كَانَ قَبْلَ " حَيْثُ قَدِمَ " مَا " عَلَى " كَانَ " .

(٥) الكتاب ١٧٢/٤ ، ومثل له بقول العرب " هَذَا بَكْرٌ وَمِنْ بَكْرٍ " ، ولم يقولوا : " رَأَيْتُ الْبَكْرَ " ؛

لأنه في موضع التنوين " ، هذا مذهب البصريين ، وقد أجازة الكوفيون ، انظر الإنصاف

مسألة (١٠٦) ٧٣١ حيث رجح ابن الأنباري مذهب الكوفيين في هذه المسألة .

(٦) إذ ليس في الكلام " فَعْلٌ " بكسر الفاء وضم العين " ابن يعيش ٧٢/٩ .

[باب المثني]

القول في التثنية اللفظية الواو للعطف بها منوية
لأنها اسمان بلفظ واحد فإن تثنى خالداً مع خاليد
في الرفع قلت : خالداً بالالف والنون كالتثوين فاحذف إن تصيف
والنصب كالجزياء ساكنة وقبلها الفتحة فيها بانثنة

قوله : " اللفظية " احترز (به) (١) من التثنية في المعنى نون
اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ صَغَت قُلُوبُكُمْ ﴾ (٢) ، ونحو " كلا وكلتا " عند
البصريين (٣) ، ويدخل في قوله : " التثنية اللفظية " المثني في اللفظ والمعنى
معاً كالرجلان ، والمثنى في اللفظ نون المعنى كقولك : " عينان " لعين
الشمس وعين الماء ، وكالقمرين للشمس والقمر ؛ لشمول التثنية اللفظية
النوعين جميعاً .

قوله : " الواو للعطف بها منوية " المنوي : هو المقصود ، يعنى : أن
المقصود بقولك : " جاعني (الزيدان) (٤) : زيدٌ وزيدٌ ، إلا أنه عدل عن
العطف إلى هذه الصيغة المخصوصة إيجازاً واختصاراً ، ولهذا الشاعر إذا

(١) في (ف) " فيها " .

(٢) سورة التحريم ٤ ، وهي " فقد صغت قلوبكما " .

(٣) مذهب البصريين أن " كلا وكلتا " فيها إقرا لفظي وتثنية معنوية ، والالف فيهما كالالف في
"مصاً ورحاً" .

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل " كلا " " كل " فخففت اللام
وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في " كلتا " للتأنيث ، والالف فيهما كالالف في " الزيدان
والعمران " ، ولزم حذف النون منهما للزومها الإضافة " انظر الإنصاف مسألة ٦٢ ص ٤٣٩ .

(٤) سقط من (ف) .

لَمْ يَقْدِرْ عَلَى صِيغَةِ التَّنْبِيَةِ (عَطَفَ رَجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ) (١) كَقَوْلِهِ (٢) :
 كَانَ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَأَرَةً مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ (٣)
 أَرَادَ " فَكِّهَا " ، وَلِأَنَّ التَّنْبِيَةَ وَالْعَطْفَ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ كَقَوْلِهِمْ : تَنَبَّيْتُ
 الْعُودَ (أَي) (٤) : عَطَفْتُهُ .

و " الْبَاءُ " (فِي " بِهَا " (٥) لِلْسَّبَبِيَّةِ لَا لِلظَّرْفِيَّةِ (٦) كَقَوْلِكَ : " أَخَذَ بِذَنْبِهِ " ،
 أَي : ذَنْبُهُ سَبَبٌ فِي أَخْذِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " لِأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ " أَي :
 الْوَاوُ الْمُنَوِّيَّةُ لِأَجْلِ اتِّفَاقِ الْأَسْمَيْنِ فِي الْفَلْظِ ، وَلِهَذَا (لَوْ) (٧) اخْتَلَفَا لَرَجَعْتَ
 إِلَى الْعَطْفِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو .
 فَإِنَّ قِيلَ : يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمُنْتَبِيَّ مَبْنِيًّا : لِتَضْمُنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ ،
 وَهُوَ الْوَاوُ (٨) ؟

(١) فِي (ف) " رَاجِعَ مَرَاجَعَةَ الْأَصْلِ " .

(٢) نَسَبَ هَذَا الرَّجْزَ إِلَى مَنْظُورِ بْنِ مَرْثَدِ الْأَسَدِيِّ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (ذَبِيح) ، وَالشُّوَاهِدُ الشَّعْرِيَّةُ ٥١٤
 وَقِيلَ لِرُؤْيَا كَمَا فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ (ذَبِيح) ، وَبِئْسَ فِي صِلْبِ الدِّيَوَانَ وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَلْحَقَاتِهِ ١٩١
 بِرِوَايَةِ " بَالِسْكَ " وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٧٢/٨ ، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٤٧ ، وَابْنِ
 يَعِيشَ ١٢٨/٤ ، ٩١/٨ ، وَاللِّسَانِ (فَكَ) غَيْرَ مَنْسُوبٍ . فَأَرَةُ الْمِسْكِ : رَائِحَةُ الْمِسْكِ أَوْ عَوَاثِهِ
 وَالسَّكُّ : الْجَحْرُ الضَّيِيقُ .

(٣) فِي (ف) " شَكَّ " .

(٤) فِي (ف) " إِذَا " .

(٥) فِي (ف) " قِيَهَا " .

(٦) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ١٤ " لَثَلَا يَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ التَّنْبِيَةُ عَلَيَّ رَأْيِهِ مَبْنِيَّةً لِتَضْمُنَهَا مَعْنَى
 الْحَرْفِ كَمَا هُوَ رَأْيُ الرَّجَّاجِ ... " .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٨) نَسَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى الرَّجَّاجِ كَمَا فِي مَغْنِيِّ ابْنِ فَلَاحٍ لَوْحَةَ ٢١ وَالْمَهْمَعُ ١٩/٨ ، وَقِيلَ : ذَهَبَ
 الرَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْمُنْتَبِيَّ مَبْنِيٌّ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَمَعْرُوبٌ فِي حَالِ النِّصْبِ وَالْجَرِّ . عَنْ رِصْفِ الْمَبْنِيَّاتِ

قُلْتُ : قَدْ سَبَقَ أَنْ مَعْنَى إِرَادَةِ الْوَاوِ هُوَ أَنْ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ :

جَاعِنِي الزَّيْدَانَ " جَاعِنِي زَيْدٌ وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ وَآوَ الْعَطْفِ / لَا يُمَكِّنُ إِرَادَتَهَا ١٩ - ب
إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَإِرَادَتَهَا
بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلَا مُحَالٌ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " الزَّيْدَانَ " كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَإِنَّ أَلْفَ
التَّنْبِيَةِ كِتَابَةُ التَّائِيثِ وَكَيْاءِ النَّسَبِ (فَلَا يُمَكِّنُ) (١) تَقْدِيرُهَا مُنْفَصِلَةً .
وَإِنَّمَا جُعِلَتْ " الْأَلْفُ " عَلَامَةً الرَّفْعِ فِي التَّنْبِيَةِ لِكُونِهَا ضَمِيرَ
الْمُتَنَّى الْمَرْفُوعِ فِي نَحْوِ " الزَّيْدَانَ ضَرْبًا " ، أَوْ لِأَنَّ الْأَلْفَ أَخْفُ مِنْ
الْوَاوِ ، وَالتَّنْبِيَةُ أَعْمُ مِنَ الْجَمْعِ وَأَكْثَرُ وَجُودًا لِشُمُولِهَا مَا يَعْقِلُ ،
نَحْوُ : " الرَّجُلَانِ " ، وَمَا لَا يَعْقِلُ كَالْفَرَسَانِ ، وَالْجِدَارَانِ ، وَالْجَمْعُ مَخْصُوصٌ
بِالْعَلَمِ الْمَذْكُورِ (الْعَاقِلِ) (٢) فَجُعِلَ الْحَرْفُ الْأَخْفُ - وَهُوَ الْأَلْفُ - لِلْمُتَنَّى ،
وَالْحَرْفُ (٤) الْأَثْقَلُ - وَهُوَ الْوَاوُ - لِلْجَمْعِ ؛ لِيَقَعَ التَّعَادُلُ (٣) .

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ كَالْتَّنْوِينِ " أَيِ : النُّونُ فِي الْمُتَنَّى كَالْتَّنْوِينِ
فِي الْمَفْرَدِ بِدَلِيلِ حَذْفِهَا فِي الْإِضَافَةِ كَمَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ ،
قَالَ سَبِيوِيهِ : وَتَكُونُ الزَّائِدَةُ التَّنْبِيَةُ - يَعْنِي النُّونَ - عِوَضًا
مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ (٤) ، قَالَ السَّيْرَافِيُّ : وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ
الاسْمَ الْمَفْرَدَ نَحْوَ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ " فِيهِ حَرَكَةٌ وَتَّنْوِينٌ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " العالم " .

(٣) انظر أسرار العربية ٤٩ ، وعلل التنبية لابن جني ٤٩ .

(٤) ينظر الكتاب ١٧/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٤٠/٤ .

بِحَقِّ التَّمَكُّنِ وَالْأَسْمِيَّةِ ، فَلَمَّا ضُمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ وَتَنَّى مَعَهُ زَيْدٌ عَلَيْهِ حَرْفٌ لِمَعْنَى التَّنْيَةِ ، وَامْتَنَعَ مَا قَبْلَ حَرْفِ التَّنْيَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالتَّنْوِينِ وَلَزِمَ حَرَكَةُ وَاحِدَةٌ وَلَمْ تُزَلِ التَّنْيَةُ عَنْهُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّمَكُّنِ فَعَوَّضَ النُّونُ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجَبَهَا بَاقٍ فِي التَّنْيَةِ وَلَوْ دَخَلَ التَّنْوِينُ التَّنْيَةَ لَوَجِبَ حَذْفُ عَلَامَةِ التَّنْيَةِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ كَمَا فِي الْمَقْصُودِ ، (وَلَمَّا) (١) كَانَتْ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ تُفِيدُ التَّنْيَةَ وَالْإِعْرَابَ جَعَلُوا النُّونَ فِيهَا عِوَضًا مِنْ شَيْئَيْنِ ، وَهُمَا الْحَرَكَةُ وَالتَّنْوِينُ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتْ النُّونُ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فَيَنْبَغِي أَنْ تُحَذَفَ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا يَسْقُطُ التَّنْوِينُ وَأَنْ تُثَبَّتَ مَعَ الْإِضَافَةِ كَمَا ثَبَّتَتْ (مَعَ) (٢) الْحَرَكَةُ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ تُثَبَّتُ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ثُبُوتَ الْحَرَكَةِ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ الْحَرَكَةِ ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ تَسْقُطُ فِي الْإِضَافَةِ سُقُوطُ التَّنْوِينِ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ التَّنْوِينِ فِي الْإِضَافَةِ (٣) . وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى أَنَّهَا تُثَبَّتُ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ لِمَا (٤) فِيهَا مِنْ قِسْطِ الْحَرَكَةِ ، وَتَسْقُطُ مَعَ الْإِضَافَةِ لِمَا (٤) فِيهَا مِنْ قِسْطِ التَّنْوِينِ ، وَحُرُكَتْ هَذِهِ النُّونُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكُسِرَتْ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل ، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٩٠/١ .

(٣) انظر ابن يعيش ١٤٠/٤ ، ١٤٥ .

(٤) ف " بما " .

وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ - بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا عَوْضًا مِنَ التَّنْوِينِ - لَوْ
 ثَبَتَتْ فِي الْإِضَافَةِ لَفَصَلَتْ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِينَ مِنْ
 شَأْنِهِمَا الْإِتِّصَالَ لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ مُجْرَى التَّنْوِينِ فِي أَحَدِ (١) وَجْهَيْ
 تَعْوِضِهَا (٢) أَمَا الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ فَلَا يَكُونُ مُضَافًا فَتَقَعُ فِيهِ طَرْفًا .
 فَإِنْ قِيلَ : فَأَلْمَبْهَمَاتُ لَا تَنْوِينُ فِيهَا وَلَا حَرَكَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَدْخُلُ
 النَّوْنُ فِي تَنْوِينِهَا ، نَحْوُ " هَذَانِ " ، وَاللَّذَانِ " .

قُلْتُ : النَّوْنُ فِي " هَذَانِ " عِوَضٌ مِنْ أَلِفِ " هَذَا " الْأَصْلِيَّةِ ،
 فَإِنَّهَا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّنْوِينِ ، (وَكَذَلِكَ يَأُ " الَّذِي ")
 أَيْضًا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّنْوِينِ (٣) ، فَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ
 الْحَرْفِ السَّاقِطِ ، وَقِيلَ : دَخَلَتْ عَلَى / الْمُبْهَمِ الْمُتَنَّى لِئَلَّا يَخْتَلَفَ ٢ / ١
 لِحَاقِهَا الْأَسْمَاءَ (٤) ، وَحَمَلًا عَلَى الْمُعْرَبِ وَطَرْدًا لِلْبَابِ فِي الْأَسْمَاءِ
 الْمُتَنَّى ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ تَعْوِضَ حُرُوفُ الْمَدِّ ، لَكِنْ لَوْ زَادُوهَا لَزِمَ
 التَّعْيِيرُ إِمَّا بِالْحَذْفِ ، أَوْ بِالْقَلْبِ ؛ لِكُونَ مَا قَبْلَهَا حَرْفَ مَدٍّ أَيْضًا (٥) .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ " إِنَّمَا حَمَلَ النَّصْبُ
 عَلَى الْجَرِّ فِي التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ يَخْتَصُّ بِالِاسْمِ وَلَا يَقَعُ
 إِلَّا فِيهِ ، وَالتَّنْوِينُ تَخْتَصُّ بِالِاسْمِ وَلَا تَقَعُ إِلَّا فِيهِ فَكَانَ
 حَمَلُ النَّصْبِ فِي التَّنْوِينِ عَلَى الْجَرِّ أَوْلَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّ

(١) فِي (ف) " إِحْدَى " تَحْرِيفٌ .

(٢) انظر ابن يعيش ١٤٥/٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩١/١ .

(٣) سقط من (ف) . سبق نظر ، وانظر علل التننية ٥٠ .

(٤) يريد إلحاقها بالأسماء المعربة ، وقال الجرجاني في المقتصد ١٩١/١ " هو صيغة

مرتجلة للتننية " .

(٥) ولذلك عدلوا إلى أقرب الحروف شبهاً بحروف المد وهي النون .

الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ - نَحْوُ " نَصَحْتُ زَيْدًا ، وَنَصَحْتُ لَزِيدٍ ، وَنَظَرْتُهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ " - مُتَّفَقَانِ فِي الْمَعْنَى فَحُمِلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأُخْرَى لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ اتَّفَقَا فِي الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " إِنَّهُ ، وَ" لَهُ " ، وَ" إِنَّكَ " ، وَ" لَكَ " بِخِلَافِ الرَّفْعِ (١)

قَوْلُهُ : " وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَاطِنَةٌ " أَي : قَبْلَ " الْيَاءِ " فَتَحَةً ظَاهِرَةً فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا مَا قَبْلَ يَاءِ التَّثْنِيَةِ لَوَجُوهٍ : أَحَدُهُمَا : أَنْ الْأَلِفَ بَعْضُ عِلَامَاتِ التَّثْنِيَةِ ، وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا ، فَفَتَحُوا مَا قَبْلَ غَيْرِهَا حَمَلًا عَلَيْهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُمْ فَتَحُوا مَا قَبْلَ يَاءِ التَّثْنِيَةِ (وَكَسَرُوا مَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ) (٢) لِلْفَرْقِ ، وَاخْتَارُوا الْفَتْحَةَ لِلتَّثْنِيَةِ ؛ لِغُمُومِ التَّثْنِيَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : بِكَسْرِ نُونِ التَّثْنِيَةِ ، وَفَتْحِ نُونِ الْجَمْعِ يَحْصُلُ الْفَرْقُ ؟
قُلْتُ : النُّونُ تُحَدَفُ فِي الْإِضَافَةِ ، وَتَسْكُنُ فِي الْوَقْفِ ، فَلَا يَبْقَى فَرْقٌ .
فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ فِي الْمَقْصُورِ مَفْتُوحٌ كَالْمُتْنِيِّ فَيَقَعُ اللَّبْسُ فِي الْإِضَافَةِ . قُلْتُ : حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الرَّفْعِ (٣) ، فَكَانَ الْفَرْقُ مِنْ وَجْهِ يَدُلُّ عَلَى الْوَجْهِ الْأُخْرَى .

الثَّلَاثُ : نُونُ التَّثْنِيَةِ مَكْسُورَةٌ ، فَلَوْ كَسَرُوا مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " لَثَقَلَ ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمُتْنِيُّ بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ فَأَعْرَبُوهُ بِشَيْءٍ

(١) انظر ابن يعيش ١٣٨/٤ فما بعدها .

(٢) في (ف) " وكسروا ما كسر ياء الجر " تحريف .

(٣) وذلك نحو " جاء المصطفيان ، والمصطفون .

أَكْثَرَ مِنْ إِعْرَابِ الْوَاحِدِ ، وَهَذَا الْحَرْفُ هُوَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ الدَّالُّ عَلَى
التَّنْبِيَةِ الَّذِي بِهِ فَارَقَ الْمُتَنِّي الْمَفْرَدَ وَهُوَ " الْأَلِفُ ، وَالْيَاءُ (١) ، وَالنُّونُ
كَالتَّنْوِينِ ، وَكَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمَفْرَدِ لَيْسَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ فَالنُّونُ فِي التَّنْبِيَةِ
كَذَلِكَ ، وَكَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْوَاحِدِ قَبْلَ التَّنْوِينِ عَلَامَةٌ الْإِعْرَابِ كَذَلِكَ عَلَامَةٌ
التَّنْبِيَةِ قَبْلَ النُّونِ عَلَامَةٌ الْإِعْرَابِ .

(١) وهو مذهب سيوييه كما في الكتاب ١٧/١ هارون ، وابن يعيش ١٣٩/٤ .

[تنثية المقصور الثلاثي]

وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثَلَاثِيٍّ الْبِنَاءِ فِيهَا بَرْدٌ أَصْلُهُ تَعَيَّنَا
فَقُلُّ بِوَإٍ عَصَوَانٍ كَالْقَنَا وَقُلُّ بِيَاءٍ رَحِيَانٍ كَالْفَتَى

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الثَّلَاثِيَّ " مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، فَإِذَا لَحِقَتْ عَلَامَةُ التَّنْثِيَةِ الْمَقْصُورَ وَهِيَ سَاكِنَةٌ (١) وَفِي آخِرِهِ أَلْفٌ سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ أَلْفٌ الْمَقْصُورِ ، وَعَلَامَةُ التَّنْثِيَةِ فَلَايِدٌ مِنْ حَذْفٍ أَوْ تَحْرِيكِ وَلَا سَبِيلٌ إِلَى الْحَذْفِ ؛ (لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى اللَّبْسِ) (٢) ، فَإِنَّهُ (٣) لَوْ حَذَفَتْ أَلْفٌ عَصَاً " وَقِيلَ : " عَصَانٍ " فِي التَّنْثِيَةِ ثُمَّ حَذَفَتْ الشُّونُ لِلِإِضَافَةِ فَصَارَ " عَصَاكَ " التَّبَسُّ بِالْمُفْرَدِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْحَذْفُ ، وَتَحْرِيكَ الْأَلْفِ مُتَعَذِّرٌ وَجَبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا كَوُجُوبِ (٤) الْحَرَكَةِ .

ثُمَّ لَا يَخْلُو إِمَّا (أَنْ يَعْلَمَ) أَصْلُ الْأَلْفِ أَوْ يُجْهَلَ (أَوْ يَكُونُ / فِيهِ ٢٠/بِ
لُعْتَانٍ ، فَإِنَّ عِلْمَ أَصْلِهَا رُدَّتْ إِلَيْهِ لَا غَيْرُ ، فَتَقُولُ فِي " فَتَيَانٍ " : " فَتَيَانٍ
" بِأَلْيَاءٍ لظُهُورِ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِمْ : " فَتِيَّةٌ ، وَفَتِيَانٌ " فِي الْجَمْعِ ،
وَتَقُولُ فِي " عَصَاً " : " عَصَوَانٍ لِقَوْلِهِمْ : " عَصَوْتُ الرَّجُلَ " إِذَا
ضَرَبْتَهُ بِالْعَصَا . وَصَحَّتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مَعَ تَحْرِكِهِمَا
وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا لَوْجُودِ الْمَانِعِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَهُوَ سُكُونُ

(١) فِي (ف) " سَاكِنٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " لِأَنَّهُ " .

(٤) فِي (ف) " لَوْجُوبٌ " .

الْأَلْفِ بَعْدَهُمَا كَمَا قَالُوا : " غَزَوَا ، وَرَمَيَا " . وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ " الْأَلْفِ " ،
 فَمَا أَنْ تُسْمَعَ فِيهِ الْإِمَالَةُ أَوْ لَا ، فَإِنْ سُمِعَتْ فِيهِ الْإِمَالَةُ رُدَّتْ أَلْفُهُ إِلَى
 الْيَاءِ " ، تَقُولُ فِي تَثْبِيَةِ (مَنْ سَمِيَتْهُ) ^(١) بَعْتِي ، وَيَلَى : " مَتَيَانِ وَيَلَيَانِ
 " ، وَإِنْ لَمْ تُسْمَعْ فِيهِ الْإِمَالَةُ نَحْوُ " لَدَى ، وَعَلَى ، فَلَوْ سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا لَقُلْتُ :
 " لَدَوَانِ ، وَعَلَوَانِ " تَقْلِبُ أَلْفَهُ وَأَوْ .

وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ لُغْتَانِ تُنْسَى عَلَى الْأَغْلَبِ فِي الْأَسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ
 تَسَاوَيَا فِي ذَلِكَ جَازَ الْوَجْهَانِ ، فَمِنْ ذَلِكَ " رَحَى " ، فَمَنْ قَالَ : " رَحَوْتُ
 بِالرَّحَا " أَيُ : طَحَنْتُ - قَالَ : رَحَوَانِ ، وَمَنْ قَالَ : " رَحَيْتُ " بِالْيَاءِ " قَالَ :
 رَحَيَانِ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ ^(٢) فَوَافَقُوا فِي الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ " عَصَا " ، وَخَالَفُوا
 فِيمَا ضَمُّ أَوَّلِهِ أَوْ كَسْرَ فَكَتَبُوا " الضُّحَى ، وَالزُّنَى " ^(٣) بِالْيَاءِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ابن يعيش ١٤٩/٤ .

(٣) في (ف) " والريا " .

[تثنية المقصور الزائد على ثلاثة والمنقوص]

وَأِنْ يَزِدْ فَالْيَاءُ لَا تَحُولُ وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ لَا تَزُولُ
 تَقُولُ : قَاضِيَانِ أَهْلِيَانِ وَهَذَا فِي الْمَقْصُورِ مِذْرَوَانِ
 إِذَا زَادَ الْمَقْصُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَقْلِبُونَ أَلْفَهُ فِي
 التَّنْيَةِ " يَاءٌ " مُطْلَقًا ، سَوَاءً كَانَتْ الْأَلِفُ عَنْ " يَاءٍ " أَوْ عَنْ " وَاوٍ " .
 أَمَا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ (" يَاءٍ " فَلَا كَلَامَ) (١) ، وَأَمَا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً
 عَنْ " وَاوٍ " فَوَجْهٌ قَلْبُهَا أَنَّ الْأَلِفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تُقَلَّبُ فِي
 الْأَفْعَالِ يَاءً نَحْوُ " أَغْرَيْتُ ، وَأَدْنَيْتُ " مِنْ " الْغُرْوِ ، وَالِدُنُو " ، فَحُمِلَتِ الْأَسْمَاءُ
 عَلَى الْأَفْعَالِ يَوْقِيلَ : قَلِبَتْ لِثِقَلِ الْوَاوِ فِيهَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ ، وَأَجْرُوا الْأَلِفَ
 الزَّائِدَةَ مُجْرَى الْمُنْقَلِبِ سَوَاءً كَانَتْ لِلتَّنْيَةِ نَحْوُ " حُبْلِيَانِ " ، أَوْ لِلإِلْحَاقِ
 نَحْوُ " أَرْطِيَانِ " ، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ (نَحْوُ) (١) " قَبَعَثْرِيَانِ " (٢) ، أَمَا الْكُوفِيُّونَ (٣)
 فَوَافَقُوا فِي الرَّبَاعِيِّ وَحَذَفُوا الْأَلِفَ (مِمَّا زَادَ عَلَيْهِ) (٤) ، فَقَالُوا فِيهَا أَلْفُهُ
 خَامِسَةٌ نَحْوُ " زَيْعَرِي " (٥) : زَيْعَرَانِ ، وَفِيهَا أَلْفُهُ سَادِسَةٌ نَحْوُ " قَبَعَثْرِي " :
 قَبَعَثْرَانِ ، وَلَمْ نَرَهُمْ احْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِشَيْءٍ سِوَى كَثْرَةِ الْحُرُوفِ ، وَالْقِيَاسُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) القبعثرى : الجمل الضخم .

(٣) انظر ابن يعيش ٤ / ١٤٩ .

(٤) في (ف) " فيما زاد عليه " .

(٥) رجل زيعرى بكسر الزاي وفتح الباء : السبيء الخلق والقلبظ .

حَذَفُ الْأَلْفِ فِي الْمَقْصُورِ (عِنْدَ) ^(١) عِلَامَةُ التَّنْبِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ عُدِلَ
عَنَّهُ إِلَى الْإِبْدَالِ خَوْفَ اللَّبْسِ ، أَمَا فِي الرَّفْعِ فَيَلْتَبِسُ إِذَا أُضِيفَ
بِالْمُفْرَدِ ، نَحْوُ : "عَصَاكَ ، وَحُبْلَاكَ ، وَقَبَعْتَرَاكَ" ، وَأَمَا فِي
النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَيَلْتَبِسُ بِجَمْعِ الْمَقْصُورِ الصَّحِيحِ .

وَأَمَا الْمُنْقُوصُ (فَتُبْتُ يَا نَه) ^(٢) بِطَرِيقِ الْأُولَى ، إِذْ غَايَةُ مَا
فِي الْبَابِ أَنَّهَا تَحْرُكُ بِالْفَتْحِ إِذَا تَنَبَّتْ ، وَالْفَتْحُ يَدْخُلُهَا مُفْرَدَةً
فَيَدْخُلُهَا مَثْنَاءً .

وَأَمَا قَوْلُهُ : " أَعْلِيَانِ " تَنْبِيَةٌ " أَعْلَى " ، فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ :
" الْأَعْلِيَانِ " بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أَوْ أَعْلِيَا الْقَوْمِ بِالِإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ
التَّفْضِيلِ لَا يُنْبَى وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ أَوْ مُضَافًا ^(٣) .

وَأَمَا " مَذْرَوَانِ " فَهُمَا طَرَفَا الْأَلَيْتَيْنِ ، وَقِيَاسُهُ " مَذْرِيَانِ
بِالْيَاءِ " ؛ لِأَنَّ وَأَوَهُ رَابِعَةٌ ، وَاعْتَدَرُوا عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُنْبَى ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي وَاحِدِهِ
مَذْرَى " ثُمَّ تَنَّبَى ، لَكِنْ وُضِعَ بِالْوَاوِ مُنْبَى فِي ابْتِدَاءِ وَضْعِهِ .

١ - ٢١ /

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُفْرَدْ وَاحِدُهُ صَارَتْ عِلَامَةُ التَّنْبِيَةِ
فِيهِ لِأَزْمَةٍ غَيْرِ مُفَارَقَةٍ فَلَمْ تَقْعِ الْوَاوُ لِذَلِكَ مُتَطَرِّقَةً فَصَحَّتْ كَمَا
صَحَّتْ فِي " شَقَاوَةٍ ، وَعَبَايَةٍ " لِلْإِعْتِدَادِ بِتَاءِ التَّنْبِيَةِ وَبِنَاءِ الْكَلِمَةِ
عَلَيْهَا .

(١) فِي (ف) " إِلَيْهِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " فَتُبْتُ يَاءً " ، وَفِي (ف) " فَتُبْتُ يَاؤَ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ .

(٣) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٢٤ : " إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ مَجْرَدًا عَنْهَا لِلضَّرُورَةِ " ، وَانظُرِ الْمَطْبُوعَ

مِثْلُ شُنُوذٍ قَوْلِهِمْ : أَلِيَانٍ فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصِيَانٍ

أَمَّا " خُصِيَةٌ ، وَأَلِيَةٌ " فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " خُصِيٌّ ، وَأَلِيٌّ " .
 فَلَا شُنُوذَ فِي تَنْبِيئِهِ بِغَيْرِ " تَاءٍ " عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ :
 " خُصِيَةٌ ، وَأَلِيَةٌ " فَحَذَفُ التَّاءِ فِي التَّنْبِيئِ شَاذٌ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ :
 " خُصِيَتَانِ ، وَأَلِيَتَانِ " مِثْلَ " قَائِمَتَانِ " بِإِثْبَاتِ " التَّاءِ " ؛ لِأَنَّ الْمُثَنَّى يَجْرِي
 مَجْرَى الْمُفْرَدِ فِي احتِياجِهِ إِلَى عِلَامَةِ التَّائِيثِ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لَوَقَعَ لَبْسٌ بَيْنَ
 الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَلَوْ حَذَفْنَا (١) " التَّاءَ " مِنْ " قَائِمَتَانِ " فِي التَّنْبِيئِ لَأَتَبَسَ
 بِالْمَذْكَرِ .

وَقِيلَ : " الْخُصِيَّةُ " هِيَ الْبَيْضَةُ ، وَ " الْخُصِيُّ " (٢) وَعَاوُهَا ، وَهِيَ
 الْجِلْدَةُ الَّتِي تَحْوِيهَا (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ تَاءُ التَّائِيثِ حَشْوًا ؟

قِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تُدَلُّ عَلَى الْإِعْرَابِ مِنْ وَجْهِ وَهِيَ (٢) حُرُوفُ
 إِعْرَابٍ ، جَازَ وَقُوعُ تَاءِ التَّائِيثِ قَبْلَهَا ، مِنْ حَيْثُ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْإِعْرَابِ
 لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُحَافِظَةٌ عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ فِي
 التَّنْبِيئِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ لِاتِّفَاقِ كَمِّيَّةِ الْمُثَنَّى وَاضْطِرَابِ كَمِّيَّةِ الْجَمْعِ ، لِأَنَّ
 الْجَمْعَ لَهُ قِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ ، فَتَكُونُ جَمَاعَةٌ أَكْثَرُ مِنْ جَمَاعَةٍ ، وَلَا يَكُونُ

(١) فِي (ف) « حَذَفَتْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) يَنْظُرُ الصَّحَاحُ ، وَاللِّسَانُ فِي " خُصِيٍّ " .

اثنان أكثر من اثنين ، وثبوت تاء التانيث قبل علامة التثنية يقوي مذهب من يقول : إن الألف والياء في التثنية علامتا الإعراب ، بمنزلة الضمة والكسرة في المفرد ، وكذلك الواو والياء^(١) في الجمع ، وهو مذهب قطرب ومن تابعه^(٢) ، لأن تاء التانيث تكون بعد حرف الإعراب وقبل علامة الإعراب ، فدل ذلك على أن " الألف ، والياء " في التثنية و " الواو " في الجمع بمنزلة الحركات في " زيد ، وعمرو " .

وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن هذه الحروف حروف إعراب^(٣) بمنزلة الدال من " زيد " ، والألف من " عصا " ، ثم اختلف أصحاب سيبويه في ذلك ، فقال قوم : الحركة فيها منوية كما كانت في المقصور ؛ لأنها حروف إعراب بدليل أنه لا يجوز سقوط هذه الأحرف ، ولو كانت بمنزلة الحركات لجاز سقوطها ولم يختل معنى الكلمة فلما كان يختل معنى التثنية بسقوطها دل ذلك^(٤) على أنها حروف إعراب ، وإذا كانت حروف إعراب وجب تقدير الحركات فيها ، كما في : " عصا " ^(٥) .

وقال قوم : ليس فيها إعراب مقدر ؛ لأن اختلافها يغني عن تقدير الإعراب ، فهي علامة الإعراب وحرف الإعراب كياء النسب هي حرف الإعراب

(١) في (ف) " الواو والواو " وهو تكرار .

(٢) وهو مذهب الكوفيين ، انظر الإنصاف ٣٣ المسألة الثالثة .

(٣) انظر الكتاب ١٧/٨ هارون ، والإنصاف المسألة الثالثة من ٣٣ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) ونسب هذا الرأي في الهمع ١/٤٨ للخليل وسيبويه ، واختاره الأعمى والسهيلي .

وَعَلَامَةُ النَّسَبِ (١) ، وَمَنْ قَالَ : بَانَ فِيهَا حَرَكَاتٌ مُقَدَّرَةٌ كَالْمَقْصُورِ
يَلْزَمُهُ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ كَمَا لَا يَخْتَلِفُ الْمَقْصُورُ ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
أَنَّ الْمَقْصُورَ إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهُ أَمْكَنَ كَشْفُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالتَّكْيِيدِ أَوْ
بِأَنَّ يَمْدًا كَقَوْلِكَ : " هَذَا فَتَى عَفِيفٌ " ، وَ (رَأَيْتُ فَتَى عَفِيفًا) (٢) ،
وَمَرَرْتُ بِفَتَى عَفِيفٍ " ، أَمَا الْمُتَنَّى فَيُوصَفُ وَيُوكَّدُ بِالْمُتَنَّى
وَالِإِشْكَالُ فِيهِ كَالِإِشْكَالِ فِي الْمَوْصُوفِ وَالْمُتَّبِعِ فَلَا يُكْشَفُ أَمْرُهُ
أَبَدًا ، فَجَعَلُوا الْإِنْقِلَابَ فِيهِ قَائِمًا مَقَامَ الْإِعْرَابِ ، أَوْ عَوِضًا مِنْ
فَقْدِ النُّظِيرِ أَوْ التَّابِعِ الدَّالِّ عَلَى مِثْلِ إِعْرَابِ الْمُتَنَّى ، وَمِمَّا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَيْسَ هُوَ الْإِعْرَابَ وَلَا دَالًّا عَلَيْهِ أَنَّا قَدْ
رَأَيْنَا " الَّذِي ، وَالَّتِي " تَتَغَيَّرُ حُرُوفُهَا فِي التَّنْيَةِ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ .

(١) هذا مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور ، ورده ابن مالك . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١
والهمع ٤٨/١ ، والمقرب ٤٨/١ ، وأبو عمر الجرمي ٧٥ (رسالة علمية) .
(٢) سقط من (ف) .

[تشنية الأسماء المعربة إذا كانت على حرفين]

وَأَرَدُّهُ إِلَى الْوَاوِ أَبَا وَإِخْوَتَهُ وَفِي سَمِ وَيَايِهِ أَنْ تُشْبِئَهُ

اعلم أن في هذه العبارة تسامحاً ، ورؤي : وأردد^(١) إلى الأصلِ أباً وإخوته^(٢) وعلى كلاً القولين فيه تسامحٌ ؛ لأنَّ " فوك " لم تردَّ الواو في تشنيته فكان ينبغي (أن يقول)^(٣) : وأردد إلى الواو أباً وإخوته ما لم يكن قد أبدل من الواو ميماً (إلا " ذو ")^(٤) ؛ فإنَّ " فوك " قد أبدل من واوه ميماً في إفراده فما لزم إبداله في الإفراد صادفته التشنية كذلك يثنى بالميم ، فيقال في تشنية " فوك " : " فمان " ، فأما قول الفرزدق :

هُمَا نَفْتَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا^(٥)

- (١) سقط من (ف) .
 (٢) قال ابن القواس لوحة ٢٥ " اللهم إلا أن يريد بقوله : " إخوته " أخوك وحموك وهنوك إذ هي إخوة أبوك ؛ لاشتراكها في كون لاماتها واواً " وانظر المطبوع ١/ ١٨١ .
 (٣) في الأصل " أن يقال " .
 (٤) هكذا في النسختين وهي قلقة في موضعها .
 (٥) هذا صدر بيت ، وعجزه :
 على النابح العاوي أشدُّ رجَام
 انظر الديوان ٢/ ٢١٥ ، وفيه " تفلأ " ، والكتاب ٣/ ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، والمقتضب ٣/ ١٥٨ ، ومجالس العلماء ٣٥٧ ، والخصائص ١/ ١٧٠ ، ٣/ ١٤٧ ، والإنصاف ٣٤٥ ، والتوطئة ١٥١ ، والمقرب ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥١ .

فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمُبَدَلِ وَالْمُبَدَلِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْبَدَلِ بِخِلَافِ
الْعَوَضِ (١) .

وَأَمَّا " نُو " فَلَامُهُ يَاءٌ وَأَصْلُهُ " ذَوِي " ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَّتِهِ : " ذَوَا
مَالٍ " فَلَا يُرَدُّ اللَّامُ ، وَأَيْضًا فَلَامٌ " نُو " لَيْسَتْ " وَأَوَّ " فَلَوْ أُمِّكَنَ رَدُّهَا لَمْ
تَكُنْ إِلَّا " يَاءً " .

فَالْمَحذُوفُ اللَّامُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ، ضَرْبٌ يَجِبُ رَدُّهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَهُوَ
مَا رُدَّ (لِأَمِّهِ) (٢) فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ " أَبُوكَ " تَقُولُ : أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ " .
وَضَرْبٌ لَا يَجُوزُ رَدُّهُ (وَهُوَ) (٣) مَا عَوَّضَ مِنْهُ فِي الْإِقْرَادِ نَحْوُ " فَمْرٍ " .
وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ مَا حُذِفَ مِنْهُ لِأَمِّهِ اعْتِبَاطًا
- لَا لِمْوَجِبٍ - وَلَمْ (يُعَوَّضْ) (٤) مِنْهُ ، نَحْوُ " يَدٍ ، وَدَمٍ " ، وَلَمْ تُرَدِّ فِي
الْإِضَافَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ " يَدَانِ ، وَيَدَيَانِ ، وَدَمَانِ ، وَدَمِيَانِ " قَالَ الشَّاعِرُ :
يَدِيَانِ بِيضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (٥)

(١) قال السيرافي بحاشية الكتاب ٣٦٦/٣ " لا ينكر في الضرورة مثل ذلك « أما ابن مالك في شرح

التسهيل ٥١/١ فقد أثبت أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " يعرض " بالراء .

(٥) هذا صدر بيت عجزه مختلف في روايته ، وأغلبه

قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا

كما في حاشية الأصل ، وابن يعيش ١٥١ / ٤ ، والمقرب ٤٤ / ٢ ، والمنصف ٦٤ / ١ ، والبيت مع

كثرة دورانه في كتب النحو واللغة لم ينسبه أحد إلى قائل ولا ذكر له سابقا أو لاحقا . فيما أعلم .

مطعم : اسم رجل قيل : إنه من ملوك اليمن ، وروى في مكانه " محرق " قيل : عنى به عمرو بن

هند ملك الحيرة ؛ لأنه حرق مائة من بني تميم أو عنى الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة

لأنه أول من حرق العرب في ديارهم ، وانظر تفصيل ذلك في الخزانة ٤٨٢ / ٧ .

وَقَالَ الْأَخْرُ :

جَرَى الدَّمِيَّانِ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ (١)

وَقَوْلُهُ : " وَفِي دَمٍ وَبَابِهِ لَنْ تُثَبِّتَهُ " يُرِيدُ : فِي الْأَكْثَرِ أَوْ وُجُوبًا .

وَقَوْلُنَا : " وَلَمْ يُعَوِّضْ " احْتَرَزْنَا بِهِ مِنْ مِثْلِ " ابْنِ ، وَأَسْمِ ، وَعِدَّةٍ ؛ فَإِنَّ
الْهُمَزَةَ فِي " ابْنِ " عِوَضٌ مِنَ اللَّامِ الْمَحذُوفَةِ ، وَكَذَلِكَ " التَّاءُ فِي " عِدَّةٌ "
عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ (٢) فِي " وَعَدِ " ، فَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ : " ابْنَانِ " (٣) وَ " عِدَّتَانِ "
فَلَا يَرُدُّ الْمَحذُوفُ ، لِقِيَامِ الْعِوَضِ مَقَامَهُ .

وَقَوْلُنَا : " الْمَحذُوفُ اللَّامِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنِ (٤) الْمَحذُوفِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ
" سَهٍ " (٥) فَإِنَّ تَثْنِيَتَهُ " سَهَانِ " مِنْ غَيْرِ رَدٍّ .

(١) هذا عجز بيت صدره :

فلو أنا على حجر ذبحنا

ويروى " على حجر " وهو متنازع في نسبه ، فقليل : قائله على بن بدال السلمي ، وقيل : الفرزدق
وقيل : الأختل ، وقيل : المثقب العبدى ، وعزاه بعضهم إلى مرداس بن عمرو ، ورجح صاحب
الخرزانه ٧ / ٤٨٩ أن قائله على بن بدال تبعاً لابن دريد في المجتبي ٩٨ ، لأنه كما قال : " هو
المرجع في هذا الأمر " ، وهو موجود في أمالي الزجاجي ٢٠ ، والأزهية ١٤٩ ، وابن الشجري
٢ / ٣٤٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٥٣ ، ووصف المبانى ٢٤٢ ، والإنصاف ٣٥٧ ، والمقرب ٢ / ٤٤ ،
وديوان المثقب العبدى ٢٨٣ ، واللسان ، والتاج " دمي " ، وشرح الشافية ٢ / ٦٤ ،
والنصف ٢ / ١٤٨ .

(٢) في (ف) " من التاء " .

(٣) في (ف) " اثنتان " .

(٤) في (ف) " من " .

(٥) سه : لفة في " الاست " ، وهي مما حذفت عينه ، ومن قال : است فإنما حذف موضع اللام . انظر

الكتاب ٣ / ٤٥٠ فما بعدها .

[تثنية الممدود]

وَالهَمْزُ إِنْ يَزِدُ فَوَاوًا يَبْدُلُ وَإِنْ يَكُنْ أَصْلًا فَهَمْزًا يُجْعَلُ
تَقُولُ فِي الْأَصْلِيِّ : قُرَاءَانِ بِالهَمْزِ ، وَالْمَزِيدُ حَمْرَاوَانِ

الهمزة في الممدود على أربعة أضرب :

أَصْلِيَّةٌ كَقُرَاءٍ ، وَوَضَاءٍ ، وَالْوَجْهُ إِقْرَارُهَا عَلَى حَالِهَا فِي
التَّثْنِيَةِ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ ، وَالْقُرَاءُ : هُوَ الرَّجُلُ الْمُتَنَسِّكُ ، وَقِيلَ :
الْمُدَاوِمُ عَلَى الْقِرَاءَةِ ، وَالْوَضَاءُ : الْحَسَنُ الْوَجْهَ ، وَمَعْنَى
الْأَصْلِيَّةِ أَنَّهَا تُوجَدُ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ ، نَحْوُ " قَرَأَ يَقْرَأُ
قِرَاءَةً وَهُوَ قَارِيٌّ " (١) ، وَكَذَلِكَ تَوْضِئَاتُ اتَّوَضَأُ وَوَضُوءًا .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَنُقَلَّبُ أَوْأَ كَقَوْلِهِ : حَمْرَاوَانِ ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ ؛ لِأَنَّ
الْهَمْزَةَ هُنَا بِصُورَةِ الْأَلِفِ وَقَبْلَهَا أَلِفُ الْمَدِّ وَيَعْدُهَا أَلِفُ التَّثْنِيَةِ
فَكَأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ (٢) . بِخِلَافِ " قُرَاءَانِ "
فَإِنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ ، إِذْ هَمَزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ ، وَهَمْزَةُ
حَمْرَاءَ " زَائِدَةٌ لِلتَّثْنِيَةِ .

١-٢٢ /

وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ حَرْفِ أَصْلِيِّ كَرِدَاءٍ وَكِسَاءٍ فَالْأَجُودُ إِقْرَارُهَا
، وَيَجُوزُ قَلْبُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي " رِدَاءٍ " : " رِدَائِي " بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ :
" هُوَ (حَسَنٌ) (٣) الرِّدْيَةُ (٤) فَقُلِبَتْ " الْيَاءُ " هَمْزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا

(١) فِي (ف) " قَار " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " زَائِدَةٌ " بِالْإِفْرَادِ .

(٣) فِي (ف) " جَنَسٌ " .

(٤) أَي : الْارْتِدَاءُ ، وَالرِّدْيَةُ كَالْجِلْسَةِ مِنَ الْجُلُوسِ ، اللَّسَانُ " رَدِي " .

بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، وَأَلْأَصْلُ فِي كِسَاءٍ : كِسَاوُ (١) بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْكُسْوَةِ ،
فَقَلْبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً كَمَا قَلْبَتِ [الْيَاءُ] فِي رِدَاءٍ .

وَأَمَّا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ مُلْحَقٍ كَعَلْبَاءٍ ، فَأَصْلُهُ «عَلْبَائِيٌّ» فَالْحَقَّتِ
«الْيَاءُ» بِالسَّيْنِ مِنْ «قِرطَاسٍ» (٢) «ثُمَّ قَلْبَتِ هَمْزَةً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي "رِدَاءٍ" ،
وَهَذِهِ يَتَسَاوَى أَمْرُهَا بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْإِقْرَارِ ، تَقُولُ : "عَلْبَاوَانٍ ، وَعَلْبَاءَانٍ" (٣) .

وَالْعَلْبَاءُ : عَصَبُ الْعُنُقِ ، فَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ زَائِدٍ لِقَوْلِهِمْ : "عَلِبَ
الْبَعِيرُ" : إِذَا أَصَابَهُ دَاءٌ فِي (جَانِبِي) (٤) عُنُقِهِ ، وَيَعِيرُ مُعَلَّبٌ أَيُّ : مَوْسُومٌ
فِي عَلْبَائِهِ (٥) ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمُنْقَلِبَةَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفٍ ، وَالْأَلْفُ بَدَلٌ مِنْ
الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ (٦) .

(١) فِي (ف) "كِسَاءٌ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ «فَالْحَقَّتِ الْيَاءُ كَمَا أَلْحَقَتِ السَّيْنُ فِي قِرطَاسٍ» سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) فِي النَّسَخَتَيْنِ "وَعَلْبَائِيَانٍ" ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) انظُرِ الصَّحَاحَ فِي (عَلِبَ) .

(٦) انظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ٤ / ١٥٠ فَمَا بَعْدَهَا .

[جمع المذكر السالم]

القول في الجمع المذكر العَلَمُ وَالْوَصْفِ ، وَالوَاحِدُ فِيهِ قَدْ سَلِمَ
وَالْعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعًا الاسمُ إنْ سَلَمَتْهُ مَجْمُوعًا

الجمعُ : هُوَ ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ مِنْ غَيْرِ
حَرْفِ عَطْفٍ .

فَقَوْلُنَا : " ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ " احْتِرَازٌ مِنَ التَّنْبِيَةِ لِأَنَّهَا ضَمُّ
وَاحِدٍ إِلَى مِثْلِهِ ، وَبِقَوْلِنَا : " بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ " : احْتِرَازٌ مِنَ الْمُخْتَلَفِ
الْأَلْفَاظِ نَحْوَ " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو ، وَيَكْرٍ " ؛ فَإِنَّهُ لَا يُضَمُّ فِيهِ وَاحِدٌ إِلَى مِثْلِهِ فِي
التَّنْبِيَةِ وَلَا إِلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ إِلَّا بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَقَوْلُنَا : " بِغَيْرِ حَرْفِ
الْعَطْفِ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ : " جَاعِي زَيْدٌ وَزَيْدٌ وَزَيْدٌ " فَإِنَّهُ ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى
أَكْثَرٍ مِنْهُ لَكِنْ بِحَرْفِ الْعَطْفِ .

وَقِيلَ فِي حَدِّ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ : هُوَ اجْتِمَاعُ مَعْنِيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي التَّعْبِيرِ
عَنْهُمَا بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَهَذَا أَجُودُ مَا سَمِعْتُ فِي حَدِّهِمَا .

قَوْلُهُ : " الْمَذْكَرُ " إِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا الْجَمْعُ بِالْمَذْكَرِ لِشَرَفِ الذُّكُورِيَّةِ ، وَأَنَّ
الْمَذْكَرَ أَصْلٌ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَهَذَا الْجَمْعُ إِذَا كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ
شُرُوطٌ :

أَحَدُهَا (١) : الذُّكُورِيَّةُ .

الثَّانِي : قَوْلُهُ : " الْعَلَمُ " احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ الصِّفَاتِ وَالنِّكَرَاتِ ، أَمَّا الصِّفَاتُ
فَلِجَمْعِهَا جَمْعَ الصِّحَّةِ شَرْطَانِ : الذُّكُورِيَّةُ ، وَالْعَقْلُ ، وَأَمَّا النِّكَرَاتُ فَلَا يُقَالُ

(١) في (ف) " أحدهما " .

فِي رَجُلٍ : " رَجُلُونَ " وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا يَعْقِلُ ؛ لِفَوَاتِ الْعَلَمِيَّةِ ،
فَأَشْتَرَطَ الْعَلَمِيَّةَ لِكَثْرَتِهَا فِي مَنْ يَعْقِلُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : الْمُذَكَّرُ
الْعِلْمُ الْعَارِي مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ ؛ فَإِنَّ " طَلْحَةَ " مُذَكَّرُ عِلْمٍ
يَعْقِلُ وَلَمْ يُجْمَعْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ - عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - لَوْجُودِ تَاءِ
التَّائِيثِ (١) ، فَالذُّكُورِيَّةُ وَالْعَقْلُ شَرْطَانِ عَامَانِ فِي الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ ، وَالْعَلَمِيَّةُ خَاصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْعَقْلِ ؛
فَلشَرْفِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ فِي " لَاحِقٍ " : لَاحِقُونَ فِي اسْمِ فَرَسٍ
وَإِنْ كَانَ عِلْمًا مُذَكَّرًا ؛ لِفَوَاتِ الْعَقْلِ .

وَلَوْ قَالُ : وَالْعِلْمُ شَرْطٌ فِيهِمَا لَكَانَ أَشْمَلًا ، لِيَنْدَرِجَ فِيهِ

ب - ٢٢ /

صِفَاتُ / الْقَدِيمِ / سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (٢) .

وَإِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا الْجَمْعُ بِمَنْ تُوْجَدُ فِيهِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ ؛ لِأَنَّهُ
بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَكُونُ أَشْرَفَ الْمُسَمِّيَّاتِ وَأَفْضَلَهَا ، فَصَانُوا
اسْمِيَّتَهُ عَنِ التَّغْيِيرِ عِنْدَ الْجَمْعِ تَنْبِيْهًا عَلَى فَضْلِهِ وَإِظْهَارًا لِشَرْفِهِ ،
وَقِيلَ : بَلْ خُصَّ الْمُذَكَّرُ الْعِلْمُ الْعَاقِلُ بِهَذَا الْجَمْعِ لِرَفْعِ اللَّبْسِ ؛
لِأَنَّهُ لَوْ كَسَّرْتَهُ لَقُلْتَ مَثَلًا فِي عَمْرٍو : عَمْرٍو (لِأَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر الإنصاف ٤٠ المسألة الرابعة حيث أجازوه الكوفيون وابن كيسان .

(٢) اشترط " العلم " في جمع المذكر السالم مذهب الزمخشري كما في مفصله ١٨٨ ، وابن يعيش

٣ / ٥ ، وقد أنكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٨ / ٨٣ حيث قال : " ولا حاجة إلى تنكب

التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم ، لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء

الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع ... وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع

كقوله تعالى (وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِه لِقَادِرُونَ) ، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسماً من أسمائه إذ

لا يثنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه .. ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من

المقصود على السماع .

جَمَعَ "عَمَرَ" وَأَنْ يُكُونَ جَمَعَ "عَمِرُوا" (١) ، فَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَ الْعَمْرُونَ" -
 يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَسُكُونِ الْمِيمِ - عَلِمَ أَنَّهُ جَمَعَ "عَمِرُوا" وَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَ الْعَمْرُونَ" -
 بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ - عَلِمَ أَنَّهُ جَمَعَ "عَمَرَ" (٢) ؛ لِأَنَّ صُورَةَ لَفْظِ الْوَاحِدِ
 بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا سَالِمَةٌ مِنَ التَّغْيِيرِ فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :
 "الاسْمُ إِنْ سَلِمَتْهُ مَجْمُوعًا" .

الْحَقْنَةُ فِي الرَّقْعِ وَأَوْ سَكَنْتَ وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِإِيَاءٍ لِيُنْتَ
 وَالضَّمُّ قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْدُونَ وَالكَسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْدِينَ

إِنَّمَا جُعِلَتْ "الْوَاوُ" تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ لِذِلَالَتِهَا عَلَيْهِ فِي الْإِضْمَارِ ، نَحْوُ :
 "قَامُوا" ، أَوْ لِأَنَّ مَعْنَاهَا (٣) فِي الْعَطْفِ - أَيْضًا - الْجَمْعُ ، وَخَصَّ بِهَا
 الرَّقْعُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الضَّمَّةِ ، وَلِأَنَّهَا تَكُونُ ضَمِيرَ الْجَمْعِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ
 نَحْوُ "قَامُوا" ، وَجَعَلُوا "الْيَاءَ" فِي الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ ، وَحَمَلُوا
 النَّصْبَ فِي الْجَمْعِ عَلَى الْجَرِّ كَمَا فَعَلُوا فِي التَّنْيَةِ .

وَأِنَّمَا ضُمَّ مَا قَبِلَ الْوَاوِ (لِأَنَّ الضَّمَّةَ مِنْ جِنْسِ الْوَاوِ ، وَلَوْ فَتِحَ مَا قَبِلَ
 الْوَاوِ لَأَلْتَبَسَ بِجَمْعِ الْمُقْصُورِ ، وَلَوْ كُسِرَ لَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ) (٤) يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا
 وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا (كَمِعَادٍ - قَلْبَتْ وَأَوْهَ يَاءً لِسُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا) (٤)
 لِأَنَّهُ مِنْ "الْوَعْدِ" - ، فَتَعَيَّنَ الضَّمُّ وَكُسِرَ مَا قَبِلَ يَاءَ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضُمَّ
 (لَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ وَأَوْ) ؛ لِسُكُونِهَا) (٥) وَأَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا كَمَا سَرَّ قَلْبَتْ يَأُوهُ

(١) في (ف) "لاحتتمل أن يكون جمع عمرو ، وأن يكون جمع عمر" بالتقديم والتأخير .

(٢) في (ف) "عمرو" .

(٣) في الأصل "معناه" .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في (ف) "لانقلابت الواو لسكونها" تحريف .

وَأَوْ ، لِسُكُونِهَا وَأَنْضِمَامٍ مَا قَبْلَهَا^(١) ، وَلَوْ فَتِحَ لِالْتِبَسِ بِالْمُتْنَى عِنْدَ
الإِضَافَةِ وَفِي غَيْرِ الإِضَافَةِ فِي لُغَةٍ مَنْ يَفْتَحُ النُّونَ فِي الْمُتْنَى أَوْ فِي
الْوَقْفِ ، فَتَعِينُ الْكُسْرُ .

وَالْفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الأَلْفِ وَالنُّونُ مَفْتُوحٌ وَإِنْ تُضِيفُ حَذَفُ

لَمَّا ذَكَرَ جَمَعَ الأِسْمَ الصَّحِيحَ أَخَذَ فِي بَيَانِ جَمْعِ الْمُعْتَلِّ ،
فَإِذَا جَمَعْتَ "مُصْطَفَى" جَمَعَ السَّلَامَةَ قُلْتَ : "مُصْطَفَوْنَ" - بِفَتْحِ
مَا قَبْلَ وَأَوْ الْجَمْعِ ، لِتَدُلُّ الْفَتْحَةُ عَلَى أَلِفِ "مُصْطَفَى" الْمَحذُوفَةِ ؛
لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ وَأَوْ الْجَمْعِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلْ رُدُّ الأَلْفِ إِلَى اليَاءِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ !

قُلْتُ : لَوْ قُلْتِ^(٢) الأَلْفُ يَاءً لَوَجِبَ ضَمُّهَا فِي الرَّفْعِ وَكُسْرُهَا
فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ وَأَوْ الْجَمْعِ يَجِبُ ضَمُّهُ ، وَمَا قَبْلَ
يَاءِهِ يَجِبُ كُسْرُهُ ؛ وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ ثَقِيلَتَانِ عَلَى اليَاءِ "فَيَجِبُ
حَذْفُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فَيَسْكُنُ" اليَاءُ "وَعَلَامَةُ الْجَمْعِ (بَعْدَهَا
سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ : اليَاءُ وَعَلَامَةُ الْجَمْعِ)"^(٣) ، فَيَجِبُ الحَذْفُ
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَذْفِ عَلَامَةِ الْجَمْعِ لِاخْتِلَالِ مَعْنَى
الْجَمْعِ بِحَذْفِهَا ، فَيَجِبُ حَذْفُ "اليَاءِ" ، وَيُضْمُّ مَا قَبْلَ "اليَاءِ" بَعْدَ
حَذْفِهَا مَعَ الوَاوِ ، وَيُكْسَرُ مَعَ اليَاءِ "فَيُشْبِهُهُ / جَمْعُ الْمَقْصُورِ جَمْعُ / ٢٣ - ١

(١) لِأَنَّ "موسر" مأخوذٌ مِنْ "اليسر" .

(٢) فِي (ف) " قلب " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْمَنْقُوصِ ، فَتَعَيْنَ حَذْفُ الْأَلْفِ وَإِبْقَاءُ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ، فَإِنْ حُذِفَتِ
النُّونُ لِلِإِضَافَةِ وَلَقِيَ (١) عِلَامَةَ الْجَمْعِ الْمَقْصُورِ سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُرْكَتُ بِالضَّمِّ
إِذْ لَا يُمْكِنُ حَذْفُهَا ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا فَلَوْ حُذِفَتْ عِلَامَةُ
الْجَمْعِ فِي الْمَقْصُورِ لَأَتْبَسَ بِالْمُثَنَّى ، فَتَقُولُ : "هُؤُلَاءِ مُصْطَفَوُ اللَّهِ" فَتَضُمُّ
الْوَاوَ ، وَمَرَرْتُ بِمُصْطَفِي اللَّهِ " فَتَكْسِرُ "الْيَاءَ" ، لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَكَانَتْ
حَرَكَةُ الْوَاوِ ضَمَّةً وَحَرَكَةُ الْيَاءِ كَسْرَةً؛ لِلتَّجَانُسِ ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ النُّونُ فِي الْجَمْعِ ؛
لِأَنَّ تَحْرُكَهَا وَاجِبٌ لِأَجْلِ سُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، (وَالْكَسْرُ فِي النُّونِ بَعْدَ الْوَاوِ
الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا وَالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا) (٢) ثَقِيلٌ ، وَإِذَا ثَقُلَ الْكَسْرُ
فَالضَّمُّ أَثْقَلُ ، فَتَعَيْنَ الْفَتْحُ .

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ فَتَنْقُلُ ضَمَّةً يَأْتِيهِ أَوْ كَسْرَتَهَا إِلَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ
قَبْلَهَا ، وَتَحَذِفُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الْوَاوِ " فِي الرَّفْعِ أَوْ " الْيَاءِ " فِي الْجَرِّ
وَالنَّصْبِ ، فَتَقُولُ : " هُؤُلَاءِ قَاضُوكَ ، وَرَأَيْتُ قَاضِيكَ الصَّالِحِينَ ، وَمَرَرْتُ
بِقَاضِيكَ الْفَضْلَاءِ " ، وَالْأَصْلُ : " قَاضُوكَ ، وَقَاضِيكَ " فَحُذِفَتِ النُّونُ
لِلِإِضَافَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ حَذْفِ النُّونِ فِي التَّنْبِيْهِ (٣) .

(١) فِي (ف) وَيُقَى " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبِقَ نَظَرٌ .

(٣) انظُرْ " بَابَ الْمُثَنَّى " فِيمَا تَقَدَّمَ .

[إعراب جمعي التفسير والتأنيث]

وَأَعْرَبُوا كَأَلْفَرْدٍ جَمَعَ التَّكْسِيرِ وَسَأَلِمُ التَّأْنِيثِ يَتَكَلَّمُ (١) التَّكْسِيرِ

كَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَفِي السَّمَوَاتِ لَجَرٍّ مُثَلًّا

يُرِيدُ : أَنْ جَمَعَ التَّكْسِيرِ يُعْرَبُ كإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُفْرَدَ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَإِذَا حَصَلَ الْغَرَضُ بِالْأَخْفِ لَمْ يُعَدَّلْ عَنْهُ إِلَى الْأَثْقَلِ ، وَلِأَنَّهُمْ لَوْ جَعَلُوا الإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ لَكَانَ رُبَّمَا حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ لَبْسٌ فَلَا يُدْرَى هَلْ ذَلِكَ الْحَرْفُ (٢) زَائِدٌ لِلإِعْرَابِ أَوْ هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ؟ وَلِهَذَا جَرَى الْخِلَافُ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّةِ ، فَأَمَّا الْحَرَكَةُ فَإِنَّهَا تُعْرَفُ زِيَادَتِهَا بِحَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أَمَكَّنَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ (٣) وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ (فَاعْرَبَ) (٤) الْجَمْعُ الْمَكْسَرُ كإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ بِالْحَرَكَاتِ ، إِمَّا ظَاهِرٌ فِيمَا صَحَّ مِنْهُ حَرْفُ إِعْرَابِهِ كَرَجَالٍ ، وَإِمَّا مُقَدَّرٌ فِيمَا (أَعْتَلَّ) (٥) [مِنْهُ] (٦) حَرْفُ الإِعْرَابِ ، نَحْوَ " جَرَحِي ، وَقَتْلِي ، وَجَوَارِي ، وَغَوَاشِي " .

(١) فِي الْأَصْلِ " مِثْلَ " وَهِيَ رَوَايَةٌ كَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ لَوْحَةِ ٢٧ ، وَلَكِنهَا صَحَّحَتْ فِي الْحَاشِيَةِ ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي (ف) .

(٢) فِي (ف) " الْحُرُوفُ " تَحْرِيفٌ .

(٣) سُمِّيَ هَذَا الْجَمْعُ مَكْسَرًا ، لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ ١٣٥/٨ : " لَمَّا فَكَّ نَظْمُهُ شُبَّهَ بِتَكْسِيرِ الإِنَاءِ وَهُوَ إِزَالَةُ التَّنَامِ أَجْزَائِهِ " ، وَقَدْ أَخَذَ ابْنُ الْخَبَّازِ عَلَى الْمُصَنِّفِ سِوَى تَرْتِيبِهِ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَذْكَرَ جَمْعَ التَّأْنِيثِ إِلَى جَنْبِ جَمْعِ التَّذْكِيرِ وَلَكِنَّهُ وَسَطَ بَيْنَهُمَا جَمَعَ التَّكْسِيرِ .

(٤) فِي (ف) " فَاعْرَابَ " .

(٥) فِي (ف) " اَعْتَدَ " تَحْرِيفٌ .

(٦) كَلِمَةٌ اقْتَضَاهَا السِّيَاقُ .

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغَيَّرَ فِيهِ نَظْمٌ ^(١) الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا . فَأَمَّا مَا تَغَيَّرَ فِيهِ النَّظْمُ وَالْبِنَاءُ جَمِيعًا [ف] نَحْوُ : " أَسَدٌ وَأَسُودٌ " .

وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْبِنَاءِ دُونَ النَّظْمِ فَنَحْوُ : " أَسَدٌ وَأَسْدٌ " ؛ فَإِنَّ ^(٢) (التَّغْيِيرُ بِالْحَرَكَةِ وَهُوَ ضَمُّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ السَّيْنِ أَوْ ضَمُّهَا ، وَقَدْ يَكُونُ التَّغْيِيرُ بِزِيَادَةٍ) ^(٣) كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ، أَوْ بِنُقْصَانٍ نَحْوُ : رَسُولٍ وَرُسُلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ مَعًا ، نَحْوُ : [غُلَامٌ وَ] ^(٤) غُلَمَانٍ ، فَإِنَّ حَذْفَ أَلِفِ " غُلَامٍ " نُقْصَانٌ ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .
وَأَمَّا التَّغْيِيرُ فِي التَّقْدِيرِ دُونَ اللَّفْظِ فَنَحْوُ : " نَاقَةٌ هِجَانٌ ^(٥) ، وَنَوْقٌ هِجَانٌ " فَيُعْتَقَدُ أَنَّ الْكُسْرَةَ فِي الْهَاءِ إِذَا جُمِعَتْ غَيْرَ الْكُسْرَةِ فِي الْإِفْرَادِ ، وَالْأَلِفُ فِي " هِجَانٍ " الْمَجْمُوعِ غَيْرَ الْأَلِفِ فِي " هِجَانٍ " الْمَفْرَدِ ^(٥) .

قَوْلُهُ : " وَسَالِمٌ التَّائِيثُ / يَتْلُو التَّذْكَيرُ " أَي : يَتَّبَعُهُ ؛ لِأَنَّ ٢٣ - ب
التَّالِيَّ هُوَ التَّابِعُ ، وَوَجْهُ تَبَعِهِ لَهُ أَنَّهُ سَلِمَ فِي الْجَمْعِ وَاحِدُهُ
كَمَا سَلِمَ فِي الْمَذْكَرِ ، فَتَقُولُ : " مُسْلِمَةٌ وَمُسْلِمَاتٌ كَمُسْلِمٍ
وَمُسْلِمُونَ " وَأَنَّهُ زِيدَ عَلَى وَاحِدِهِ زِيَادَتَانِ - وَهَمَا ^(٦) الْأَلِفُ وَالتَّاءُ

(١) فِي (ف) " بَظَلَمَ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصْ .

(٤) نَاقَةٌ هِجَانٌ أَي : بِيضَاءٌ كَرِيمَةٌ .

(٥) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٦٢٩ .

(٦) فِي الْأَصْلِ " وَهَى " ، وَفِي (ف) " وَهُوَ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ .

كَمَا زِيدَ عَلَى الْوَاحِدِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ زِيَادَتَانِ - وَهُمَا الْوَاوُ وَالنُّونُ - ، لَكِنَّ
 الزِّيَادَتَانِ فِي جَمْعِ التَّائِبِثِ فِي حُكْمِ زِيَادَةِ وَاحِدَةٍ ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ تَدُلُّانِ
 جَمِيعًا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّائِبِثِ مِنْ غَيْرِ تَوْزِيْعٍ ، كَمَا أَنَّ الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ
 تَدُلُّ وَحْدَهَا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ ، فَالْأَلْفُ وَالتَّاءُ جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ فِي
 الْجَمْعِ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ (١) : التَّاءُ وَحْدَهَا لِلْجَمْعِ وَالتَّائِبِثِ ، وَالْأَلْفُ إِنَّمَا
 دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ (٢) ، وَقِيلَ : التَّاءُ لِلتَّائِبِثِ ، وَالْأَلْفُ
 لِلْجَمْعِ (٣) ، وَالصَّحِيْحُ هُوَ الْأَوَّلُ .

فَلَمَّا كَانَ بَيْنَ جَمْعِ التَّائِبِثِ وَ (جَمْع) (٤) التَّذْكِيرِ مِنَ الْمُشَابَهَةِ مَا
 ذَكَرْنَا حُمِلَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ بِأَنَّ جُعِلَ لَهُ فِي الرَّفْعِ عِلْمَةٌ
 تَخْصُهُ وَهِيَ الضَّمَّةُ كَمَا جُعِلَ لِلْجَمْعِ الْمَذْكَرِ فِي الرَّفْعِ عِلْمَةٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ "
 الْوَاوُ " ، ثُمَّ حُمِلَ نَصْبُهُ عَلَى جَرِّهِ كَمَا حُمِلَ نَصْبُ جَمْعِ التَّذْكِيرِ عَلَى
 جَرِّهِ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْأَصْلِ وَقَرَعِهِ .

فَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرَّفْعِ يَضُمُّ وَفِيهِ تَتَوَيْنُ كَكُونِ مَلْتَزِمٌ
 الْأَتْرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ مَعَ أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ مَعْرَفٌ

قَدْ ذَكَرْنَا عَلَّةَ حُمْلِ نَصْبِهِ عَلَى جَرِّهِ ، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ (٥) فَتَحَ هَذِهِ
 التَّاءِ " فِي النَّصْبِ ، قَالُوا : " سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ - بِفَتْحِ التَّاءِ - ، وَرَأَيْتُهُمْ ثَبَاتًا "

(١) نسبه الشريشي في شرحه ٢١٩ / ١ للعبيدي .

(٢) في الأصل " والتائيبث " .

(٣) نقل ذلك الثمانيني كما في شرح الشريشي ٢١٩ / ١ ، وانظر ابن يعيش ٦ / ٥ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٥ ، وكذلك ذهب الكوفيون كما في شرح اللوحة البدرية ٢٤٦ / ١ ، والهمع

٢٢ / ١ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٧ .

أَيُّ : جَمَاعَاتٍ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، لاحتِمَالِ أَنْ تَكُونَ " لُغَاةٌ ، وَثَبَاةٌ " مُفْرَدًا لَا جَمْعَ " لُغَةٌ ، وَثَبَةٌ " ؛ لِأَنَّ أَصْلَ " لُغَةٍ " " لُغَوَةٌ " وَأَصْلَ " ثَبَةٍ " " ثَبَوَةٌ " مِثْلُ " حَطْمَةٍ " فَحُذِفَتْ لَامُهُ (١) إِلَّا أَنْ (مِنْهُمْ) (٢) مَنْ رَدَّ [وَ] قَلْبَهَا (٣) أَلْفًا ، لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ (٤) : " وَاحِدُ الطَّلَى طَلَاةٌ " (٥) ، وَكَذَلِكَ حَكَى بَعْضُهُمْ فِي إِحْدَى لُغَاتِ الْأَسْمِ " سُمَاةٌ " فَرَدَّ (اللَّامَ) (٦) وَإِنْ كَانَ الْأَسْتِعْمَالُ حَذْفَهَا ، فَلُغَاةٌ مِثْلُ سُمَاةٍ ، وَمِثْلُهُ فِي الْإِتِمَامِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا
إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا (٧)

أَرَادَ " غَدَاً " فَرَدَّ اللَّامَ الْمَحذُوفَةَ .

(١) ينظر ابن يعيش ٤/٥ ، ٨٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " قبلها " .

(٤) هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الكبير ، توفي سنة ١٧٧ هـ . وترجمته في إنبياه الرواة ١٥٧ / ٢ ، ونزهة الألباء ٤٢ ، والبلغة ١١٩ ، والأعلام ٥٩ / ٤ ، والنجوم الزاهرة ٨٦ / ٢ ، والبغية ٧٤ / ٢ .

(٥) " الطلادة ، أو الطلية " : قطعة جبل تشد في رجل الحمل ، أو الجدي ، وقال بعضهم : الطلية جبل يشد في طلية الحمل ، وطليته : عنقه ، يقال للعنق : طلية وجمعها طلى ، وقال أبو عمرو والقراء : واحدها " طلاة " ينظر الفاخر في الأمثال ٩ ، والزاهر ١ / ٣٦٥ عند قولهم " ما يساوى طلية " .

(٦) في (ف) " والكلام " ، ونسب في ابن يعيش ٨ / ٥ لشعلب .

(٧) رجز لم أعثر على قائله ، وهو في المنصف ١ / ٦٤ ، ١٤٩ / ٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٣٦ ، ١٥٣ / ٣ ، والفاضل ١٩ ، وشرح شنور الذهب ٤٤٤ ، وابن الشجري ٢ / ٣٥ ، والإقتضاب ٣٧٣ ، واللسان (دلا ، وغدا) ، قوله " لا تقلواها وادلوها " من قولهم : قتلوت الإيل : إذا سقطت سوقاً شديداً ، وادلوها : إذا هونت عليها السير .

قَامًا مَاحَكَاهُ الْخَلِيلُ: اسْتَأْصَلَ اللَّهُ^(١) عِرْقَاتَهُمْ أَي: شَاقَّتَهُمْ^(٢) - بَفَتْحِ التَّاءِ - فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (عِرْقَاتُهُمْ) ^(٣) وَاحِدًا ، وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلِلَّحَاقِ بِدِرْهِمٍ ، كَأَلْفِ سِعْلَةٍ ، فَاعْرِفْهُ^(٤) .

قَوْلُهُ: " وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنْوِينٌ مُلْتَزِمٌ " أَي: التَّنْوِينُ فِي " مُسَلِّمَاتٍ " كَالنُّونِ فِي " مُسَلِّمُونَ " أَي فِي مُقَابَلَةِ النُّونِ ، وَالْمُلْتَزِمُ أَي: الثَّابِتُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِخِلَافِ التَّنْوِينِ فَلِذَلِكَ قَالَ: " كَنْوِينٌ مُلْتَزِمٌ " فَهَذَا التَّنْوِينُ الَّذِي فِي " مُسَلِّمَاتٍ " تَنْوِينٌ مُقَابَلَةٌ لِأَنَّ تَنْوِينٌ صَرَفٌ بِدَلِيلِ ثَبُوتِهِ فِي " عِرْفَاتٍ " وَهِيَ غَيْرُ مُنْصَرَفَةٍ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَلَمِيَّةِ وَالتَّنْوِينِ ، يَدُلُّ عَلَى تَعْرِيفِهِ نَصْبُ الْحَالِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِمْ: هَذِهِ عِرْفَاتٌ مُبَارِكًا فِيهَا " ^(٥) ، وَيَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهِ قَوْلُهُمْ:

" هَذِهِ " " أَشَارُوا " ^(٦) إِلَيْهِ بِالِاسْمِ الَّذِي يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، لِأَنَّهُ عَلِمَ عَلَى الْبُقْعَةِ الْمُعَيَّنَةِ كَمَصْرٍ ، وَقِيلَ: الْأُولَى فِي " عِرْفَاتٍ " الصَّرْفُ؛ لِأَنَّ " التَّاءَ " فِيهَا (لَمْ تَتَمَحَّضْ لِلتَّنْوِينِ) ^(٧) بَلْ هِيَ أَيْضًا لِلْجَمْعِ ، وَهَذَا قَوْلٌ سَخِيفٌ ^(٨) ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الصَّرْفِ لَيْسَ لِأَجْلِ " التَّاءِ " بَلْ لِكُونَِ الْاسْمِ مُؤَنَّثًا ، وَلِذَلِكَ جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .

(١) فِي (ف) زِيَادَةً (شَاقَّتَهُمْ) بَعْدَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ .

(٢) يَنْظُرُ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١/ ١٠٧ ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ " عِرْقٌ " ، وَكِتَابُ الْعَيْنِ ١/ ١٧٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " فِي عِرْقَاتِهِمْ " .

(٤) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٥/ ٩ .

(٥) انظُرْ الْكِتَابَ ٣/ ٢٢٢ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٣/ ٣٢٢ .

(٦) فِي (ف) " إِشَارَةٌ " .

(٧) فِي الْأَصْلِ " لَا تَخْتَصُّ التَّنْوِينِ " .

(٨) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ ١/ ١٢٧: " وَخِيلَ إِلَى الزَّمْخَشَرِيِّ اسْتِضْعَافِ التَّنْوِينِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ لِلْجَمْعِ وَالتَّنْوِينِ لَا لِتَأْنِيثِ الْوَاحِدِ ، وَهَذَا غَلَطٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَقَاصِرُ عَمَّا يُؤَنَّثُ بِالتَّوِيلِ وَيَكْفِينَا دَلِيلًا عَلَى تَأْنِيثِهِ قَوْلُهُمْ " هَذِهِ " ، وَ" فِيهَا " فِيمَا حَكِينًا " ، يَرِيدُ قَوْلَهُمْ: " هَذِهِ عِرْفَاتٌ مُبَارِكًا فِيهَا " ، وَانظُرْ كَشَافَ الزَّمْخَشَرِيِّ ١/ ٣٤٨ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: " فَإِنَّا أَفْضَتُمْ مِنْ عِرْفَاتٍ " .

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : " أَلَا تَرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ " تُصَرَّفُ " أَيُّ : تَتَوَّنُ ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ - عِنْدَهُمْ - هُوَ التَّنْوِينُ ، وَهَذَا التَّنْوِينُ الَّذِي فِي " عَرَفَاتٍ " مِثْلُ تَنْوِينِ الصَّرْفِ لَفْظًا وَصُورَةً .

وَقِيلَ : التَّنْوِينُ فِي جَمْعِ التَّائِبِثِ عَوْضٌ مِمَّا مَنَعَ هَذَا الْجَمْعُ مِنَ الْفَتْحَةِ فِي النَّصْبِ^(١) وَ " عَرَفَاتٍ " لَيْسَ بِجَمْعٍ إِذْ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَحَادٌ ، اسْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ " عَرَفَةٌ " ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ نَكْرَةً كَطَلْحَةٍ وَطَلْحَاتٍ ، وَلَيْسَ بِنَكْرَةٍ فَلَيْسَ بِجَمْعٍ ، بَلْ هُوَ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ سُمِّيَ بِهِ الْوَاحِدُ ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَ " عَرَفَةٍ " ، وَعَرَفَاتٍ " وَاحِدٌ وَهُوَ الْبِقَعَةُ الْمَخْصُوصَةُ ، فَاعْرِفُهُ .

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف في هذا الباب - : " اعلم أن هذا الجمع إذا كان منوناً فبعضهم يرى أن تنوينه تنوين تمكين ، وبعضهم يراه تنوين عوض من تحريك التاء بالفتحة ، وبعضهم جعله تنوين مقابلة وهو مذهب المصنف " ، ثم حكم على قول يحيى " ألا ترى من عرفات تصرف " بعدم الجودة ، " لأنه يقتضى أن يكون تنوينها للصرف وقد حكم بأنه ليس للصرف وذلك تناقض في الكلام ، ويوجد في بعض النسخ " ألا ترى من عرفات نونت . مع أنها معرفة قد أنثت " ، وهذا أجود من النسخة المشهورة " .

[جمع المؤنث ذى العلامة]

وتُحذفُ التاءُ التي في الواحدة إذا جمعتها لأجلِ الواردة
 وألفُ التانيثِ ياءٌ تُبدلُ إلا إذا مدتْ فواواً تُجْعَلُ
 فقصرها حَبَلِي وحَبَلِيَّاتٌ والمدُّ صَحْرَاءُ وصَحْرَاوَاتُ
 المؤنثُ على ضربين :

أحدهما بلا علامة ، فإذا جمعته فليس فيه إلا زيادة الألف والتاء نحو " هند ، وهندآت " .

والثاني : ما فيه علامة ، وهو على ثلاثة أضرب :

[الأول : أ] : (١) مؤنث بالتاء ، نحو " قائمة " فهذه تُحذفُ في الجمع نحو " قائمة ، وقائمات " ، وإنما حذفت " التاء " في (الواحدة) (٢) لأجل " التاء " الثانية (٣) الواردة مع الألف ؛ لأجل الجمع والتانيث ، واختصت الأولى بال حذف لوجهين :

أحدهما : أن علامة التانيث لا تكون حشواً في وسط (٣) الكلمة ، ولهذا تُحذفُ في النسب نحو " بصري " .

والثاني : أن الثانية تدلُّ على الجمع والتانيث فلو حذفت لاختل معنى الجمع فكان حذف ما لا يخل (٤) بمعنى أولى .

(١) تكلمة يوجبها السياق .

(٢) في (ف) " الواحد الثابتة " .

(٣) في (ف) " وسطة " .

(٤) في (ف) " ما يخل " باسقاط " لا " .

وَالثَّانِي : الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ ، نَحْوُ " سَعْدَى " تُقَلَّبُ أَلِفُهُ فِي الْجَمْعِ " يَاءً " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ الْجَمْعِ ، وَلَمْ تُحْذَفْ كَمَا حُذِفَتْ " النَّاءُ " ؛ لِلزُّومِهَا فِي الْجَمْعِ وَالنَّسَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِخِلَافِ " النَّاءِ " ، (وَإِنَّمَا) (١)

قَلِبَتْ " يَاءً " لَوْجُوهِ (٢) :

أَحَدُهَا (٣) : أَنَّ " الْيَاءَ " يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْوِ " تَفْعَلِينَ ، وَفَعْلِي (٤) يَا امْرَأَةُ الثَّانِي : أَنَّهَا تُمَالُ فِي الْمُفْرَدِ إِلَى " الْيَاءِ " .

الثَّلَاثُ : أَنَّ الْمَقْصُورَ يُجْمَعُ فِيهِ الْاسْمُ وَالصَّفَةُ نَحْوُ " سَعْدَى وَسَعْدِيَّاتٍ ، وَحُبْلَى وَحُبْلِيَّاتٍ " ، وَالْمَمْدُودُ يُجْمَعُ فِيهِ الْاسْمُ دُونَ الصَّفَةِ ، وَالْيَاءُ أَخْفُ مِنْ " الْوَاوِ " فَجَعَلُوها مَعَ الْأَكْثَرِ لِلتَّعَادُلِ .

الثَّلَاثُ (٥) : الْمُؤَنَّثُ بِالْهَمْزَةِ ، نَحْوُ " صَحْرَاءَ " تُقَلَّبُ فِيهِ الْهَمْزَةُ "وَاوًا" (٦) وَإِنَّمَا قَلِبَتْ " وَاوًا " ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُشْبِهُ " الْأَلِفَ " وَلِذَلِكَ تُخَفَّفُ إِلَى " الْأَلِفِ " فَلَوْ لَمْ تُقَلَّبْ لَتَوَالَتْ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لَأَلْتَبَسَ بِالْمَقْصُورِ ، وَاخْتِيرَتْ " الْوَاوُ " دُونَ الْيَاءِ " لِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ ؛ وَلِأَنَّ " الْوَاوُ " تُشْبِهُ " الْهَمْزَةَ " فِي الثَّقَلِ كَمَا أَنَّ " الْأَلِفَ " فِي الْمَقْصُورِ تُشْبِهُ " الْيَاءَ " فِي الْخِفَةِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " لوجهين " .

(٣) في الأصل " أحدهما " .

(٤) في (ف) " وافعل " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) فتقول في جمعه : " صحراوات " .

" مَسْأَلَةٌ "

لَا يُجْمَعُ "فَعَلَى فَعْلَانٌ" ، وَلَا "فَعْلَاءٌ أَفْعَلٌ" جَمْعُ سَلَامَةٍ (١)
 فَلَا يُقَالُ فِي "سَكْرَى" : "سَكْرِيَّاتٌ" ، وَلَا فِي "حَمْرَاءٌ" :
 "حَمْرَاوَاتٌ" مَا دَامَتَا وَصَفَيْنِ (٢) ؛ لِأَنَّ جَمْعَ التَّائِيثِ فَرَعٌ عَلَى جَمْعِ
 التَّذْكِيرِ فَكَمَا لَا يُجْمَعُ / مُذَكَّرُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَكَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ
 مُؤَنَّثُهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، فَكَمَا لَا يُقَالُ : "سَكْرَانُونَ" فَلَا يُقَالُ :
 "سَكْرِيَّاتٌ" وَكَمَا لَا يُقَالُ : "أَحْمَرُونَ" لَا يُقَالُ : "حَمْرَاوَاتٌ" ، أَلَّا
 تَرَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَمَّا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ جُمِعَ مُؤَنَّثُهُ بِالْأَلْفِ
 وَالتَّاءِ ، فَكَمَا قَالُوا : "الْأَفْضَلُونَ" (٣) ، قَالُوا : "الْفَضْلِيَّاتُ" ،
 وَإِنَّمَا قَالُوا : لَمْ يُجْمَعْ ؛ لِالْفَرْقِ بَيْنَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَأَفْعَلِ الَّذِي لِعِغْرِهِ ،
 وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ فِي الْأَصْلِ لِلصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى
 أَفْعَالِهَا ، فَأَلْصَقُ : "يَضْرِبُونَ" ثُمَّ "ضَارِبُونَ" ثُمَّ "ضَارِبَاتٌ" ،
 وَإِنَّمَا جُمِعَ الْعِلْمُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حَمَلًا عَلَى الصِّفَاتِ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ
 طَارِئَةٌ عَلَى الْأَسْمِ بَعْدَ التَّكْثِيرِ كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ بَعْدَ الْمَوْصُوفِ ؛ وَلِأَنَّ
 أَكْثَرَ الْأَعْلَامِ مَنْقُولَةٌ فَأَشْبَهَتْ الصِّفَاتِ فَجُمِعَتْ (٤) جَمْعَهَا ، فَأَمَّا
 "أَحْمَرٌ" (فَلَمْ يَقُلْ) (٥) فِيهِ "أَحْمَرُونَ" لَمَّا لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى
 الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : "مُسَوِّدُونَ" حَيْثُ قَالُوا : "يَسْوَدُونَ" .

(١) قيل في السعة والاختيار ، وكان ابن كيسان يقول : لا أرى به بأساً ، ينظر ابن يعيش

(٢) ٦٠/٥ ، والمقرب ٥٠/٢ ، وشرح الشافية ١٧٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢ ، وابن

كيسان النحوي ١٤٢ (رسالة) .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١٨٧/٢ " فإن غلبت الاسمية على إحداهما جاز اتفاقاً " .

(٤) في (ف) "الافضليون" .

(٥) في (ف) "فأجمعت" .

(٥) في (ف) "فلم يقال" وهو خطأ نحوي .

وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلٌ دَعْدٌ يَجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يَتَّبِعُ

حُكْمُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي لَا " تَاءَ " فِيهِ إِذَا جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ حُكْمٌ مَا فِيهِ تَاءٌ
نَحْوُ " هِنْدٍ ، وَهِنْدَاتٍ ، وَجُمْلٍ وَجُمْلَاتٍ ، وَدَعْدٍ وَدَعْدَاتٍ " كَمَا تَقُولُ :
" سِدْرَاتٌ ، وَغُرَفَاتٌ (١) ، وَجَفَنَاتٌ .

وَقَوْلُهُ : " بِتَخْفِيفٍ " [فِيهِ نَظَرٌ (٢)] فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأِسْمِ الْمَفْتُوحِ الْفَاءُ
السَّاكِنِ الْعَيْنِ إِلَّا التَّحْرِيكَ فِي الْأَخْتِيَارِ ، وَالسُّكُونُ شَاذٌ وَقَدْ جَاءَ ، قَالَ
الشَّاعِرُ (٣) :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفُضَاتٌ (٤) الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ
وَقَالَ الْأَخْرُ :

أَوْ تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا (٥)

(١) بضم الزاء وفتحها وسكونها . عن مختار الصحاح " غرف " .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) وهو ذو الرمة كما في ديوانه ١٢٢٧ / ٢ ، ويروى " أَتَتْ ذِكْرٌ " ، و" رقصات الهوى " ، وهو
في المقتضب ١٩٠ / ٢ ، والمحاسب ٥٦ / ١ ، ١٧١ / ٢ ، وابن يعيش ٢٨ / ٥ ، وأساس البلاغة ،
واللسان " رفض " ، واللسان " سنب " ، وأحاجي الزمخشري ١٥٩ ، وأسرار العريضة ٢٥٤ ،
والخزانة ٨٧ / ٨ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٩ ب ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨٥ ، قوله
" أبَتْ " من الإباء وهو جواب " إذا " في البيت الذي قبله وهو :

إِذَا قَلْتُ : وَدُعُ وَصَلُّ خَرْقَاءَ وَاجْتَنَّبُ زِيَارَتَهَا تُخْلِقُ حِبَالَ الْوَسَائِلِ

وخرقاء لقب محبوبته " مية " ، والذكر : - بكسر الذال وفتح الكاف - جمع ذِكْرٌ وهو اسم لذكركته
بقلبي أو بلساني ، والمراد الأول هنا ، ورفضات الهوى : تفرقه وتفتحها في المفاصل ، وأصله من
قولهم : رفضت الإبل ترفض : إذا تفرقت في المرعى .

(٤) في (ف) " ورفضات " .

(٥) لم أعرف قائل هذا الرجز وإنما أنشده الفراء عن بعض العرب في معاني القرآن ٩ / ٣ ولم ينسبه
لأحد بعينه ، وروايته " فتستريح النفس " .

وهو في الخصائص ٣١٦ / ١ ، وابن يعيش ٢٩ / ٥ ، ومغنى اللبيب ٢٠٦ ، وشرح شواهد
٤٥٤ ، وشرح ابن الناظم ٣٠٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٢١ / ٥ .

وَقِيلَ : إِنَّ السُّكُونَ لُغَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ : " طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ " عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ ، وَمُرَادُهُ بِالتَّخْفِيفِ : السُّكُونُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ يُتَّبَعُ) (١) " هِنْدٌ ، وَجُمْلٌ " دُونَ " دَعْدٌ " فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلٌ يَجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْعَيْنِ فِيمَا فَاءُهُ مَفْتُوحَةٌ لَا يُقَالُ لَهَا : حَرَكَةُ إِتْبَاعٍ ، وَتَقُولُ فِي : أَرْضٍ : " أَرْضَاتٌ " بِفَتْحِ الرَّاءِ ، وَفِي " أَهْلَةٌ " : " أَهَلَاتٌ " بِفَتْحِ الْهَاءِ ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : إِنَّ " أَهَلَاتٌ " جَمْعُ أَهْلٍ (٢) ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ (أَهَلًا) مُذَكَّرٌ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدُ عَمَلَسُ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرَفَاءُ جِيَالُ (٣)

إِلَّا (أَنَّهُمْ) (٤) لَمَّا وَصَفُوا بِهِ جَرَى مَجْرَى الصِّفَاتِ فِي دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ لِلْفَرْقِ فَقَالُوا : رَجُلٌ أَهْلٌ ، وَأَمْرَأَةٌ أَهْلَةٌ كَقَوْلِهِمْ : ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا هِنْدٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) يَنْظُرُ الْمَقْصَلُ ١٩٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣١ / ٥ .

(٣) قَائِلُهُ الشَّنْفَرِيُّ - ثَابِتُ بْنُ جَابِرٍ أَحَدُ الشُّعْرَاءِ الصَّعَالِيكِ - وَهُوَ فِي أَعْجَبِ الْعَجَبِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ

٣٩ ، وَالْمَنْصَفُ ٦ / ٣ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣١ / ٥ ، وَالْمَحْتَسِبُ ٢١٧ / ١ ، وَالْخَزَائِنَةُ ٨ / ٥٥ ، وَشَرَحَ

الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٢ / ١٨٤ .

وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الْمَوْسُومَةِ بِلَامِيَةِ الْعَرَبِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : " دُونَ : يَسْتَعْمَلُ نَقِيضَ

فَوْقَ ، وَيَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْقَرِيبِ .. وَالْمُرَادُ هُنَا : غَيْرِكُمْ ، وَالسَّيِّدُ : الذَّنْبُ .. ، وَالْعَمَلَسُ : الْقَوِيُّ عَلَى

السَّيْرِ السَّرِيعِ ... وَالْأَرْقَطُ : قَرِيبٌ مِنَ الْأَغْصَبِ .. وَالْمُرَادُ بِهِ التَّمَرُ ، وَالزُّهْلُولُ : الْأَمْلَسُ ،

وَالْعَرَفَاءُ : الضَّبْعُ الطَوِيلَةُ الْعَرَفُ ، وَجِيَالٌ : اسْمٌ لِلضَّبْعِ " بِاخْتِصَارٍ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَأَهْلَةٌ وَدٌ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَهُمْ وَالْبَسْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِي (١)
 فَكَمَا قَالُوا فِي الْمَذْكَرِ : " أَهْلٌ وَأَهْلُونَ " قَالُوا فِي الْمُؤنَّثِ (٢) :
 " أَهْلَةٌ وَأَهْلَاتٌ " بِالسُّكُونِ ، وَالْفَتْحِ أَفْصَحُ ، وَمَنْ أَسْكَنَ حَمَلَهُ عَلَى
 جَمْعِ الْمَذْكَرِ فِي السُّكُونِ فَقَالَ : " أَهْلَاتٌ " بِسُّكُونِ " الْهَاءِ " كَمَا
 قَالُوا " أَهْلُونَ " فَأَعْرِفْهُ (٣) .

وَمِثْلُ جَفْنَةٍ يَفْتَحُ جُمِعَتْ كَالْجَفْنَاتِ وَالصَّفَاتُ أُسْكِنَتْ

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُؤنَّثِ الثَّلَاثِيِّ يَوْزَنُ " فَعْلَةٌ " مَفْتُوحٌ
 الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ فَجَمَعُهُ أَبَدًا يَفْتَحُ عَيْنَهُ إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوُ " قَصْعَةٌ
 وَقَصَعَاتٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجَفْنَاتٌ " ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً بَقِيَ عَلَى سُكُونِهِ نَحْوُ
 " جَارِيَةٌ خَدْلَةٌ (٤) ، وَجَوَارٍ خَدَلَاتٌ " ، وَالْخَدْلَةُ : الْمُمْتَلِئَةُ السَّاقِيْنَ / ،
 وَحَالَةٌ سَهْلَةٌ ، وَحَالَاتٌ سَهَلَاتٌ ، وَصَعْبَةٌ وَصَعْبَاتٌ " ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا
 ذَلِكَ لِالْفَرْقِ بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَاخْتَصَّ الْاسْمُ بِالْفَتْحِ ؛ لِخِفَّتِهِ
 (وَالصِّفَةُ) (٥) بِالسُّكُونِ (لِثِقَلِهَا) (٦) ، وَوَجَّهَ ثِقَلِ الصِّفَةِ أَنَّ
 الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَعَلَى مَعْنَى فِيهِ ، فَتَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ :

(١) قائله أبو الطمحان القيني - حنظلة بن الشرقي - كما في الخزانة ٨ / ٩١ ، واللسان
 "أهل" ، والمحاسب ٨ / ٢١٧ ، ويروى :

وأبليتهم في الجهد بذلي ونائلي

وهو في شرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٩

(٢) في (ف) " المؤنثة " .

(٣) للمزيد ينظر في الكتاب ٣ / ٥٩ فما بعدها وقد زعم الخليل أن " أهل " مذكر لا تدخله التاء ، وهذا
 البيت يرد عليه .

(٤) في (ف) " خذلة " بالذال المعجمة ، وكذلك جمعها في كلتا النسختين بالذال المعجمة وهو تصحيف
 لأنه لا ينسجم مع مقصد المؤلف حيث فسرها بقوله " الممتلئة الساقين " وهذا المعنى هو معنى

" خذلة " بالذال المهملة كما في اللسان " خذل " ، وأساس البلاغة أيضاً ، وانظر ابن يعيش ٥ / ٢٨

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

الذَّاتِ وَمَعْنَى فِي الذَّاتِ ، فَهِيَ كَالْمُرَكَّبَةِ ، وَالاسْمُ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ فَقَطْ ، فَهُوَ كَالْمُفْرَدِ ، وَالْمُرَكَّبُ أَثْقَلُ مِنَ الْمُفْرَدِ ، فَالصِّفَةُ أَثْقَلُ مِنَ الْاسْمِ ، وَلِأَنَّ الصِّفَةَ تَحْتَمِلُ (١) ضَمِيرَ الْمُوصُوفِ ، فَهِيَ وَالضَّمِيرُ شَيْئَانِ ، وَشَيْئَانِ أَثْقَلُ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " شَاةٌ لَجْبَةٌ - لِتِي قَدْ جَفَّ لَبْنُهَا - وَشِيَاهُ لَجَبَاتٌ " بِفَتْحِ الْجِيمِ فِي الْجَمْعِ وَسُكُونِهَا (فِي الْمُفْرَدِ) (٢) فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ " لَجْبَةٌ " فِي الْأَصْلِ اسْمٌ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ فَحُرِّكَ فِي الْجَمْعِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَصْلِهِ .
وَالثَّانِي أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " شَاةٌ لَجْبَةٌ " - بِفَتْحِ الْجِيمِ - بِوَزْنِ " سَمَكَةٌ " وَتَفَقُّوا فِي الْجَمْعِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ (٣) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " رِبْعَةٌ " (٤) هُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ (وَصِفَ بِهِ بِدَلِيلِ ثُبُوتِ) (٥) تَاءِ التَّانِيثِ فِيهِ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، نَقُولُ : " رَجُلٌ رِبْعَةٌ ، وَأَمْرَأَةٌ رِبْعَةٌ " فَهُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَصِفَ بِهِ كَمَا يُقَالُ : " رِجَالٌ أَرْبَعَةٌ " ، وَ " أَرْبَعَةٌ " اسْمٌ مُؤَنَّثٌ وَصِفَ بِهِ الْمَذْكَرُ ، وَلَوْ كَانَ " رِبْعَةٌ " ، صِفَةً فِي الْأَصْلِ لَحَذَفَتْ تَأْوُهُ فِي الْمَذْكَرِ وَتَبَيَّنَتْ (٦) فِي الْمُؤَنَّثِ ؛ لِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا

(١) فِي (ف) : " تَحْتَمِلُ " .

(٢) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " فِي الْجَمْعِ " .

(٣) يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ ٦٢٧/٣ وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٥٢٧ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٨٩/٢ .

(٤) رَجُلٌ رِبْعَةٌ أَي : مَرْبُوعٌ الْقَامَةُ لَا طَوِيلَ وَلَا قَصِيرَ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : " وَصِفَتْهُ بِدَلِيلِ تَنْوِينِ " .

(٦) فِي الْأَصْلِ " وَقَلْبَتْ " .

(كَمَا تَقُولُ) (١) : " رَجُلٌ ضَارِبٌ ، وَامْرَأَةٌ ضَارِبَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَصِفُونَ
بِالْأَسْمَاءِ عَلَى تَخْيِيلِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ فِيهَا ، كَقَوْلِهِمْ " لَيْلَةٌ غَمْرٌ " (٢) أَي : مُظْلِمَةٌ ،
وَامْرَأَةٌ كَلْبَةٌ أَي : لَيْئِمَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " الْعَبَلَاتُ " (٣) لِقَوْمٍ مِنْ قُرَيْشٍ
سُمُّوا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُمْ كَانَتْ اسْمُهَا " عَبَلَةٌ " ، وَالصَّفَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا خَرَجَتْ
عَنْ حُكْمِ الصَّفَةِ وَجَرَتْ (عَلَيْهَا) (٤) أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ ، فَاعْرِفْهُ (٥) .

وَأَسْكِنَ الْمُعْتَلَّ كَالْعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى التَّشْدِيدَ كَالشَّدَاتِ

اعْلَمْ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْمُعْتَلِّ مَا كَانَ مُعْتَلًّا الْعَيْنُ لِكُنْهٖ اجْتِرَافًا بِالْمِثَالِ عَنِ
التَّقْيِيدِ فَإِنَّهُ مِثْلُ بِمُعْتَلِّ الْعَيْنِ وَهُوَ " الْعَوْرَاتُ " ، وَالْاِخْتِيَارُ فِي " فَعْلَةٌ "
الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ إِذَا اعْتَلَّ (٦) عَيْنُهُ بِالسُّكُونِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾ (٧) ، وَلَا تَحْرِيكَ فِي الْاِخْتِيَارِ فَيُقَالُ : " عَوْرَاتٌ وَرَوْضَاتٌ
" كَمَا حُرِّكَ " جَفَنَاتٌ " ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَحَرَّكَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَمَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ لِقَلْبًا
الْفَيْنِ فَكَانَ يَصِيرُ " عَارَاتٍ ، وَرَاضَاتٍ " فِي جَمْعِ " عَوْرَةٍ ، وَرَوْضَةٍ " فَيَلْتَبِسُ
" فَعْلَةٌ " السَّاكِنِ الْعَيْنِ بِـ " فَعْلَةٌ " الْمَفْتُوحَةِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ " قَامَةٌ

(١) مكرر في (ف) .

(٢) في (ف) " ليلة غم " ، وكذلك في ابن يعيش ٣١ / ٥ ، والنناظر لمادتي " غمر ، وغمم " في المعاجم
اللغوية كاللسان ، وأساس البلاغة وغيرهما يجد أن من معنى " غمر ، وغم " مظلماً أو شديد
الظلمة ، ولهذا أثرت ما جاء في الأصل .

(٣) وهم بطن من بنى أمية الصغرى نسبوا إلى أمهم عبلة إحدى نساء بنى تميم ، أفاد ذلك صاحب
اللسان في " عبيل " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر ابن يعيش ٣١ / ٥ .

(٦) في (ف) " اعتلت " .

(٧) سورة الشورى ٢٢ .

وَقَامَاتٍ ، فَاصْلُهُ " قَوْمَةٌ " فَقَلْبَتِ " الْوَاوُ " الْفَاءُ ؛ لِتَحْرِكِهَا
وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَكَذَلِكَ " هَامَةٌ وَهَامَاتٌ " (١) .
وَأَمَّا الْمَكْسُورُ الْفَاءِ كَدِيمَاتٍ ، وَالْمَضْمُومُ كَدُولَاتٍ " فَيُحْمَلُ فِي
الْإِسْكَانِ عَلَى الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ " كَبَيْضَاتٍ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ :
بَيْضَاتٌ ، وَجَوَزَاتٌ (٢) وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٌ ، فَيُفْتَحُ وَلَا يُقَلَّبُ حَرْفُ الْعِلَّةِ
أَفَاءً ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ عَارِضَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَّوْبٌ

فَحَرَكُ الْعَيْنِ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَضَاعَفُ " كَشَدَّةٌ وَشَدَاتٌ "
، وَسُرَّةٌ وَسُرَاتٌ " لَا يُحْرَكُ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ؛ وَلِأَنَّ الْمَوْجِبَ
لِلْإِدْغَامِ فِي الْوَاحِدِ هُوَ اجْتِمَاعُ الْمِثْلَيْنِ وَالْجَمْعُ غَيْرُ مُبْطِلٍ لِذَلِكَ
الْمَوْجِبِ فَبَقِيَ الْإِدْغَامُ فِي الْجَمْعِ كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ لِبَقَاءِ مُوجِبِهِ .

/ وَمِثْلُ خَطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لُغَى ثَلَاثَ رُيُوتٍ / ٢٥ - ب

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " فَعْلَةٌ " مَضْمُومُ الْفَاءِ سَاكِنِ
الْعَيْنِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُضَاعَفٍ وَلَا مُعْتَلٍّ الْعَيْنِ - سِوَاءَ كَانَ مُعْتَلًّا
(الْإِلَامُ بِالْوَاوِ) (٤) كَخَطْوَةٍ ، أَوْ صَحِيحًا كَغُرْفَةٍ - فَفِي

(١) ينظر الخزانة ٨ / ١٠٣ .

(٢) جوزات : جمع جوزة ، قال في مختار الصحاح " جوز " : " فارسي معرب " .

(٣) هذا صدر بيت نسب لأحد الهذليين ولم أجده في ديوانهم ولا في شرح أشعارهم وعجزه :

" رفيق بمسح المنكبين سبوح " .

ويروى صدره : " أبيضات " . والشاعر يشبه جملة في سرعة سيره بظلم له ببيضات يسير ليلاً
ونهاراً ليصل إليها وقوله " رفيق بمسح المنكبين " أي : عالم بتحريكهما في السير ، والبيت في
الخصائص ٣ / ١٨٤ ، والمنصف ١ / ٢٤٣ ، والمحاسب ٨ / ٥٨ ، وأسرار العربية ٢٥٥ ، وابن
يعيش ٥ / ٣٠ ، وأحاجي الزمخشري ١٦٠ ، وابن الناظم ٢٠٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٥٢ .

(٤) في (ف) بالواو اللام " بالتقديم والتأخير " .

(جَمَعِهِ) (١) ثَلَاثُ لُغَاتٍ : ضَمُّ ثَانِيهِ إِتْبَاعًا لِأَوَّلِهِ ، وَفَتْحُهُ تَخْفِيفًا ، وَتَرْكُهُ عَلَى سَكُونِهِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ (٢) ، وَأَمَّا الْمُضَاعَفُ نَحْوُ " قَلَّةٍ وَقَلَاتٍ " (٣) أَوْ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ " كَدُولَةٍ وَدُولَاتٍ " (٤) فَالِإِسْكَانُ لَا غَيْرُ ، وَكَذَلِكَ الصَّفَةُ أَيْضًا ، نَحْوُ " حَلْوَةٍ وَحَلَوَاتٍ " ، وَالْمَكْسُورُ الْفَاءِ مِثْلُ الْمَضْمُومِ (كَجِنُونَةٍ) (٥) (فِي (٦) أَحَدِ لُغَاتِهَا) (٥) إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا ، وَصَحِيحًا كَسِدْرَةٍ ، فَفِيهِ أَيْضًا ثَلَاثُ لُغَاتٍ : كَسْرُ الثَّانِي ، وَفَتْحُهُ (٦) وَإِسْكَانُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (٧) ، فَإِنْ كَانَ لِأَمَةٍ (يَاءٌ) (٨) فَلَا إِتْبَاعَ فِيهِ ، نَحْوُ " كَلْبِيَّةٍ ، وَمُدِّيَّةٍ " قَالَ سَبِيئِيُّهُ : " وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ : كَلْبِيَّاتٌ ، وَمُدِّيَّاتٌ " (٩) قَالَ السِّرَافِيُّ : لَوْضُمُوا الثَّانِي فِي " مُدِّيَّاتٍ " إِتْبَاعًا (لُقِبَتْ) (١٠) " الْيَاءُ " وَأَوَّأَ : لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، فَيُقَالُ : مُدَوَاتٌ ، وَكَلَوَاتٌ .

(١) (ف) " جميعه " .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٥٧٩ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩ .

(٣) تأتي " القلة " بمعنى أعلى الجبل ، وبمعنى إناء كالجرة الكبيرة .

(٤) جاء في مختار الصحاح " دول " قال أبو عبيد : (الدُولَةُ) بالضم : اسم الشيء الذي يتداول به بعينه ، و (الدُولَةُ) بالفتح الفعلُ ، وقال بعضهم : هما لغتان بمعنى واحد ، وقال أبو عمرو بن العلاء : (الدولة) بالضم في المال ، وبالفصح في الحرب ، وقال عيسى بن عمر : كلتاها في المال والحرب سواءً ، وقال يونس : والله ما أدري ما بينهما " .

(٥) الجذوة : الجمرة ، وهي بفتح الجيم وضمها وكسرهما ، انظر الدرر المبتثة ٩٠ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) ينظر ابن يعيش ٥ / ٣٠ .

(٨) سقط من (ف) .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٠ فما بعدها ، والمدية : الشفرة .

(١٠) سقط من (ف) .

وَقَوْلُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ : " لُغِي ثَلَاثٌ هُوَ جَمْعٌ ، وَاحِدُهُ " لُغَاءٌ " (كَطْلًا
وَاحِدُهُ " طُلَاةٌ ") (١) فَرَدَّ لَامٌ " لُغَةٌ " ، وَقَلْبَهَا أَلِفًا ؛ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا
قَبْلَهَا ، فَأَعْرِفُهُ .

وَشَدُّ قَوْلِهِمْ : سُرَادِقَاتٌ جَمْعُ مُذَكَّرٍ وَحَمَامَاتٌ

لَمَّا لَمْ يُجْمَعِ " سُرَادِقٌ " ، وَحَمَامٌ " جَمْعُ تَكْسِيرٍ - لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ
يَصِيرُ بِهِ جَمْعُ التَّنْكِيرِ مُؤَنَّثًا ، نَقُولُ : " هَذِهِ الرَّجَالُ ، وَقَامَتِ الرَّجَالُ " - عَوْضًا
عَنْ تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ أَنْ جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : " حَمَامِيمٌ " (٢)
قَالُوا : " حَمَامَاتٌ " بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : " سُرَادِقٌ " بِفَتْحِ
السَّيْنِ - قَالُوا : " سُرَادِقَاتٌ " فَجَعَلُوا التَّأْنِيثَ (بِالْأَلْفِ) (٣) وَالتَّاءَ عَوْضًا
(مِنْ) (٤) تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : " أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا :
" فَرَّاسِنٌ " (٥) فِي جَمْعِ " فَرَّسِنٍ " لَمْ يَقُولُوا : فَرَّسِنَاتٌ (٦) ، يَعْنِي أَنَّ الْمَذَكَّرَ لَمْ
يُجْمَعْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (إِلَّا) (٧) إِذَا لَمْ يَكْسُرْ ، وَرَبِّمَا جَمَعُوا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مَعَ
وُجُودِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، فَقَالُوا : " بُوَانَاتٌ " ، وَالْوَّاحِدُ " بُوَانٌ " بِكَسْرِ
الْبَاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَعْمِدَةِ الْخَيْمَةِ ، وَكَسَرُوهُ فَقَالُوا " بُونٌ " بِضَمِّ " الْبَاءِ "

(١) فِي الْأَصْلِ " كَطْلَاةٌ وَاحِدٌ طُلَاةٌ " .

الطَّلِي : الْأَعْنَاقُ ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَاحِدَتُهَا " طَلِيَّةٌ " ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو وَالْفَرَّاءُ : وَاحِدَتُهَا " طَلَاةٌ " .
رَاجِعْ مَخْتَارَ الصَّحَاحِ " طَلَاةٌ " .

(٢) فِي (ف) " حَمَامٌ " تَحْرِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ لِلْحَمَامِ الطَّائِرِ الْمَعْرُوفِ أَوْ الْحَمِيمِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي (ف) " عَنْ " .

(٥) فِي الْأَصْلِ " أَفْرَاسٌ " وَفِي (ف) " فَرَّسِنَاتٌ " ، وَهُوَ اللَّبْعِيرُ كَالْحَافِرِ لِلْفَرَسِ .

(٦) انظُرِ الْكِتَابَ ٣ / ٦١٥ ، وَنَصَّهُ " أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : فَرَّسِنَاتٌ حِينَ قَالُوا فَرَّاسِنٌ " .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَسُكُونِ " الْوَاوِ " ، وَالْقِيَّاسُ ضَمُّهَا " كَحِمَارٍ وَحُمْرٍ " إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الضَّمَّةَ
لثِقَلِهَا عَلَى الْوَاوِ (١) .

وَقِيلَ : إِنَّ " السُّرَادِقَ " فِي الْمَعْنَى " خَيْمَةً " (فَجَمَعُوهُ) (٢) بِالْأَلِفِ
وَالْتَاءِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ ، وَ " الْحَمَامُ " فِي الْمَعْنَى " بَنِيَّةٌ فَكَمَا قَالُوا فِي خَيْمَةٍ :
خَيْمَاتٍ " قَالُوا : سُرَادِقَاتٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

..... مَا هَذِهِ الصَّوْتُ (٣)

أَنْتَ " الصَّوْتُ " لِأَنَّهُ نَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ (الصَّيْحَةِ) (٤) ، وَقَالَ بَعْضُ
العَرَبِ : " لِلَّهِ دَرٌّ فَلَانَ جَاعَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا " (٥) فَأَنْتَ " الْكِتَابِ " ؛ لِأَنَّهُ
ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ " الصَّحِيفَةِ " ، فَكَذَلِكَ أَرَادُوا بِالسُّرَادِقِ : الْخَيْمَةَ ، وَبِالْحَمَامِ :
الْبَنِيَّةَ .

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٦٠٢ ، ٦١٥ .

(٢) في الأصل " فجمعوا " .

(٣) هذا جزء من بيت نسب إلى رويشد بن كثير الطائي ، والبيت بتمامه :

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت

ويروي " بلغ بني أسد " ، وهو في الخصائص ٢ / ٤١٦ ، والإنصاف ٧٧٣ ، وشرح الحماسة
للمرزوقي ١٦٦ ، وابن يعيش ٥ / ٩٥ ، والهمع ٢ / ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٢١٦ ، والصحاح ، واللسان
" صوت " ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٢ ، وسر الفصاحة
للخفاجي ١٦ .

(٤) في (ف) " الصحيحة " .

(٥) ينظر الخصائص ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٤١٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤ ، وضرائر الشعر لابن
عصفور ٢٧٥ ، وتأنيث المذكور من قبيح الضرورة ، لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز
من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل " عن (سر صناعة الإعراب ١ / ١٣)
يتصرف .

مِثْلَ شُنُودِ قَوْلِهِمْ : سِنُونَا وَأَرْضُونِ وَكَذَا حُرُونَا

الشَّاذُّ : هُوَ الْخَارِجُ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَجَمْعُ السَّلَامَةِ إِنَّمَا يَكُونُ لِأُولِي الْعِلْمِ الْمُنْذَرِينَ ، وَصِفَاتِهِمْ ؛ لِشَرَفِهِمْ ، وَقَدْ شَذَّتْ (أَلْفَاظُ) (١) مِمَّا لَا يَعْقِلُ وَجُمِعَتْ (جَمْعُ) (٢) السَّلَامَةِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ دَخَلَهَا النَّقْصُ إِمَّا بِحَذْفٍ أَوْ إِعْلَالٍ فَجُمِعَتْ جَمْعَ السَّلَامَةِ جَبْرًا لِمَا لَحِقَهَا مِنَ النَّقْصِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِذَلِكَ كُلَّهُ ، أَمَّا " سَنَةٌ " فَأَصْلُهَا " سَنَوَةٌ " (٣) فَحُذِفَتْ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ وَعَوِضَتْ مِنْ ذَلِكَ الْحَذْفِ أَنْ جُمِعَتْ أَشْرَفَ (الْجُمُوعِ) (٤) وَكُسِرَتْ سِينُهَا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَيْسَ لَهَا بِحَقِّ الْأَصْلِ ، لِأَنَّ كَسْرَ السِّينِ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ وَقَدْ اجْتَرَأُوا عَلَى تَغْيِيرِهِ حَتَّى جَعَلُوا إِعْرَابَهُ فِي النُّونِ ، وَأَضَافُوهُ أَيْضًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ
لَعَبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا (٥)

فَأَضَافَ " سَنِينَ " إِلَى " الْهَاءِ " ، وَقِيلَ : " الْهَاءُ " فِي سَنِينِهِ " لِلْوَقْفِ وَلَيْسَتْ هَاءُ الضَّمِيرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ﴾ (٦) وَإِنَّمَا حَرَكُوا

(١) فِي (ف) " الْأَلْفَاظُ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) أَوْ " سَنَهَةٌ " .

(٤) فِي (ف) " الْمَجْمُوعُ " .

(٥) قَاتِلُهُ الصَّمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيُّ - شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ - كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ٦٠ ، وَشَعْرُ بَنِي قَشِيرٍ ٢ / ١٢٢ وَفِيهِمَا " دَعَوْنِي " وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ١١ / ٥ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٥٢ / ٢ ، وَالْمُرَادِيُّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ

١ / ٩٤ ، وَابْنُ النَّازِمِ ١٩ ، وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٣١ / ١ ، وَالتَّوْصِيحُ ٤١ / ١ ، وَالتَّصْرِيحُ ٧٧ / ١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ عَقِيلٍ ١ / ٥٥ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٥٨ / ٨ ، وَالْعَيْنِيُّ ١٦٩ / ١ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ ابْنِ

عَقِيلٍ لِلْجِرْجَاوِيِّ ٧ .

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٩٠ .

[الهاء] (١) لأنهم أجزوا الوقف مجرى الوصل فحركوا "الهاء"
في "سنيته"، وقال الآخر:

وقد جاوزت حد الأربعين (٢)

فجعل الإعراب في النون وجرها بإضافة، وإذا جعل الإعراب في
النون جعلت هذه الألفاظ بالياء غالباً على كل حال؛ لخشية الياء (٣)، وقيل:
إن كسرة النون في "الأربعين" ليست إعراباً بل كسر التقاء الساكنين (٤)
وكان حقه أن يفتح إلا أنه كسر على الأصل، كما أن نون الاثنين حقه
الكسر، وقد فتحت في قول الشاعر:

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عجز بيت صدره :

وماذا تبتغي الشعراء منى

وفى رواية :

وماذا يدري الشعراء منى

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي يستبعد فيه أن يخدمه الشعراء وقد بلغ سن الحنكة والتجربة، وهو
في المقتضب ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، وابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، ومجالس ثعلب ١٧٦ .

(٣) لتكون نظير "غسلين" من الأسماء المفردة نواجز المبرد التزام الواو لتكون مثل "زيتون":
المقتضب ٣/ ٣٣٢ .

(٤) نسب هذا إلى المبرد كما في حاشية المقتضب ٢/ ٣٣٢، والخزانة ٨/ ٦٨ ومعناه أن أربعين جمع
مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ولكنه كسر النون لالتقاء الساكنين .

أَحِبُّ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا (١)
فَفَتَحَ النَّونَ فِي قَوْلِهِ " الْعَيْنَانَا ، وَظَبْيَانَا " وَجَعَلَهُ بِالْأَلْفِ فِي
النَّصْبِ ، وَأَرَادَ " مَنْخَرِي ظَبْيَيْنِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، لِأَنَّ الْمَنْخَرَ لَا يُشْبِهُ
الظَّبْيَ بَلْ يُشْبِهُ مَنْخَرَهَا بِمَنْخَرِ الظَّبْيِ ، لِفَتْحِهِ (٢) .
وَأَمَّا " أَرْضُونَ " فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ؛ لِأَنَّهُ مُؤنَّثٌ ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ
بِالتَّاءِ فَلَمَّا حُذِفَتْ " التَّاءُ " عُوِضَ مِنْ حَذْفِهَا جَمْعُ السَّلَامَةِ وَحَرَكُوا الرَّاءَ مِنْ
كُلِّ وَجْهِ ، وَقِيلَ : " شَبَّهَتْ " الْأَرْضُ " بِمَنْ يَعْقِلُ ؛ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهَا لِكَثْرَةِ
الْمَنْفَعَةِ بِهَا .
وَأَمَّا " حَرُونَ " فَجُمِعَ " حَرَّةٌ " وَهِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحَصَا السُّودِ ، فَلَمَّا
أَعْلَى " الرَّاءُ " (الْأُولَى) (٣) يَدِغَامِهَا فِي الثَّانِيَةِ عُوِضَ مِنْ (الْإِعْلَالِ) (٤)

(١) رجز نسبه المفضل في نوادر أبي زيد ١٦٨ لرجل من بني ضببة ، وقال العيني في حاشية الخزانة
١ / ١٨٤ بولاق " قيل " إن قائله لا يعرف ، وهو غير صحيح ، وقيل قائله هو رؤية بن العجاج ،
وهو أيضا غير صحيح ، والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني المفضل لرجل من بني ضببة هلك منذ
أكثر من مائة سنة " ، وقال ابن عصفور في المقرب ٤٧/٢ : " مصنوع " ، ولكنه برواية الثقة
مدفوع ، ويروى صدره
" أعرف منها الجيد والعينانا "

وهو في ملحقات ديوان رؤية ١٨٧ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٩ ، ٤ / ٦٧ ، ١٤٣ ، والخزانة ٧ / ٤٥٢ .
قوله " ظببانا " قال أبو زيد : هو اسم رجـل ، وقيل : إنه منثى " ظببي " وهو مقصد المؤلف
هنا .

(٢) في (ف) " لقبه " .

(٣) في (ف) " الأول " .

(٤) في (ف) " الإدغام " ، واستعمال الإعلال بمعنى الإدغام شائع عند الصرفيين .

جَمَعَ السَّلَامَةَ ، وَقَدْ قَالُوا : " أَحْرُونَ " بِفَتْحِ الهمزة (١) (فزادوا) (٢) حرفاً
ليُدْخِلُوهَا ضَرْباً مِنَ التَّغْيِيرِ ، وَزِيَادَةَ الهمزة بِمَنْزِلَةِ الكسرة فِي " سِنُونَ "
وَفَتْحِ الرَّاءِ فِي " أَرْضُونَ " .

[و] إِذَا (٣) كَانَ وَاحِدُ المَحْنُوفِ اللَّامِ مَضمُومَ الأوَّلِ جازَ فِي جَمْعِهِ
ضَمُّ الأوَّلِ وَكسْرُهُ ، نَحْوُ " قَلَّةٍ وَقِلُونَ " (مَعَا) (٤) وَإِنْ كَانَ الأوَّلُ فِي
الوَاحِدِ مَفْتُوحاً فَالْكَسْرُ لَا غَيْرُ نَحْوُ " سَنَةٍ وَسِنِينَ " (٥) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ
مَكسُوراً ، نَحْوُ " عِضِينَ " فِي جَمْعِ " عِضَةٍ " (٦) ، وَأَمَّا عِشْرُونَ ، وَثَلَاثُونَ "
إِلَى " التَّسْعِينَ " فَلَمَّا كَانَ العَدَدُ يَشْتَمِلُ (٧) عَلَى العُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ غَلَبَ فِيهِ
جَانِبُ العُقَلَاءِ فَجَمِعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ ، وَقِيلَ : إِنْ هَذِهِ صِيغٌ وَضِعَتْ (٨) لِلْجَمْعِ

(١) قال سيبويه في الكتاب ٦٠٠ / ٣ " وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً : حَرَّةٌ وَحَرُونَ يعنون الحرار
كأنه جمع حَرَّة ، ولكن لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ " ، وقال السيرافي في حاشيته " هذا ما حكاه سيبويه عن
يونس ، وحكى الجرمي عنه أنهم يقولون : أَحْرُونَ ، بفتح الألف ، وكل ذلك شاذٌ ليس بالمطرد " .

(٢) في (ف) " فزادوها " ، وانظر سر صناعة الإعراب ٦١٦/٢ فما بعدها .

(٣) الأصل « إذا » .

(٤) سقط من الأصل ، وأقلُّهُ : عودان يلعب بهما الصبيان .

(٥) ينظر : الكتاب ٥٩٨/٣ .

(٦) في النسختين بالطاء المعجمة وهو سهو من الناسخين صوابه كما أثبتته بالضاد المعجمة ، لأنها

هي التي تلحق في إعرابها بجمع المذكر السالم ، جاء في الصحاح ومختاره (عضه) "

قال الكسائي : " العضة : الكذب والبهتان وجمعها (عضون) مثل " عزة ، وعزون " ، قال

الله تعالى " الذين جعلوا القرآن عضين " ، قيل : نقصانه الواو وهو من عضوته أي : فرقته ، لأن

المشركين فرقوا أقوالهم فيه فعملوه كذباً وسحراً ... ، وقيل : نقصانه الهاء وأصله : (عضه)

لأن العضة والعضين في لغة قريش السحر ، يقولون للساحر " عاضه " والله أعلم .

(٧) في (ف) " يشمل " .

(٨) في الأصل " صيغت " .

وَلَيْسَتْ بِجَمْعٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِشْرِينَ لَوْ كَانَتْ جَمْعَ "عَشْرَةٍ" لَكَانَتْ ثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ ، (وَثَلَاثُ عَشْرَاتٍ : ثَلَاثُونَ ، وَكَذَلِكَ " ثَلَاثُونَ " لَوْ كَانَتْ جَمْعَ ثَلَاثَةٍ) (١) لَكَانَتْ تِسْعَةً ، وَكَذَلِكَ " تِسْعُونَ " لَوْ كَانَتْ جَمْعَ تِسْعَةٍ لَكَانَ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي ثَلَاثَةِ زَيْدٍ : " زَيْدُونَ " ، وَلَا تَقُولُ فِي ثَلَاثِ تِسْعَاتٍ : " تِسْعُونَ " فَاعْرِفُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (٢) ، فَلَمَّا وَصَفَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْقَوْلِ وَالطَّاعَةِ وَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْعُقَلَاءِ جَمَعَهَا جَمْعَ الْعُقَلَاءِ ، وَقِيلَ : أَرَادَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ / وَالْأَرْضِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ (٣) .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالطَّاعَةِ سُرْعَةُ الْكُونِ ، وَالْإِنْقِيَادُ وَعَدَمُ الْإِسْتِعْصَاءِ .

وَبَابُ التَّوْوِيلِ مَفْتُوحٌ ، فَكَلَّمَا أَتَاكَ خَارِجٌ (٤) عَنِ الْأَصْلِ فَرُدَّهُ بِالتَّوْوِيلِ إِلَى الْأَصْلِ .

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٢) سورة فصلت ١١ .

(٣) ينظر في مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٢٧٠ ، وتفسير القرطبي ١٥ / ٣٤٤ .

(٤) في (ف) " خارجا " بالنصب .

[باب الأفعال]

القول في أزمنة الأفعال الحال والماضي والاستقبال

أزمنة الأفعال ثلاثة ، دليل الحصر أن الفعل إما أن يذكر حين وجوده ، أو ليس ، فإن ذكر حين وجوده فهو الحال ، وإن لم يذكر حين وجوده فإما أن يذكر بعد وجوده ، أو ليس ، فالأول الماضي ، والثاني المستقبل ، وهو الذي يذكر قبل وجوده ، ومن الناس من أنكّر زمن الحال^(١) ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً في الوجود وهو الماضي وإلا فهو المستقبل . والجواب أن بين الماضي والمستقبل فصلاً وذلك الفصل هو الحال^(٢) (ولأن الزمن الماضي والمستقبل معدومان والأفعال واقعة قطعاً فإما أن تقع في الزمن المعدوم ، وهو محال ، وإما في غير زمان ، وهو أيضاً محال . فتعين وقوعها في زمن موجود ، وهو غير الماضي والمستقبل ، وذلك هو الحال)^(٣) ، واستدل النحويون على زمن الحال بقوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٤) " فَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا " هو المستقبل^(٤) ﴿ وَمَا خَلْفَنَا " هو الماضي ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ " هو الحال ، وهو الفاصل بين الماضي والآتي^(٤) ، واستدلوا أيضاً بأن العرب وضعت حروفاً

(١) وهم الفلاسفة المتكلمون كما في ابن يعيش ٤/٧ بإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٤٥ .

(٢) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٣) سورة مريم ٦٤ .

(٤) سقط من الأصل .

لِنَفْيِ الْمَاضِي وَهِيَ " لَمْ ، وَلَمَّا " ، وَحُرُوفًا لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهِيَ " لَنْ ، وَلَا " ،
وَحُرُوفًا لِنَفْيِ الْحَالِ وَهِيَ " مَا ، وَكَلًّا " فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْحَالَ تَأَيَّبَتْ حَتَّى
(يَصِحُّ نَفْيُهُ) (١) ، فَاعْرِفْهُ .

(١) فِي (ف) (لِيَصِحُّ نَعْتُهُ) .

[صيغ الأفعال]

بِأَمْسٍ قَدَرًا مَا مَضَى نَحْوُ قَعْدٍ وَالْآنَ لِلْحَاضِرِ وَالْأَيِّ بِفَعْدٍ

اعْلَمْ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ اشْتِقَاقِ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَصَادِرِ الْاِخْتِصَارُ ؛ لِأَنَّ الْمِثَالَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ عَلَى الْوَقْتِ وَزَمَانِهِ الْمَعِينِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : "ضَرَبَ" (أَخْصَرُ) (١) مِنْ قَوْلِكَ : لِزَيْدٍ ضَرَبُ فِي زَمَانٍ مَاضٍ ، وَالْمَاضِي : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ وَقُوعِهِ عَلَى وَقْتِ إِخْبَارِكَ بِهِ ، وَيَحْسُنُ مَعَهُ "أَمْسٍ" تَوْكِيدًا . وَالْحَاضِرُ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ أَخْبِرَ بِهِ فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ ، كَقَوْلِكَ : "يَكْتُبُ" وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْكِتَابَةِ ، وَيَقْتَرِنُ بِهِ "الْآنَ" ، وَالسَّاعَةَ" ، وَ"الآنَ" هُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ الْإِخْبَارِ بِهِ عَلَى وَقْتِ وُجُودِهِ (٢) ، وَلَفْظُ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ يَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ : مَاضٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَصْرِفْهُ قَرِينَةً عَنْ مَوْضُوعِهِ ، نَحْوُ "ضَرَبَ" ؛ وَمَاضٍ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَهُوَ الْمُقْتَرِنُ بـ "لَمْ" ، وَلَمَّا" ، نَحْوُ "لَمْ يَقُمْ أَمْسٍ" ؛ وَمَاضٍ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْمُقْتَرِنُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ ، نَحْوُ "إِنْ قَامَ (قُمْتُ) (٣) ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَقْبَلُ فِي انْقِسَامِهِ .

وَالْحَالُ لِأَلْفِظٍ لَهُ بِهِ انْفِرَادٌ لَكِنْ لَفْظُ الْحَالِ وَالْأَيِّ اتَّحَدُ

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ (لَفْظًا) (٤) قَوْلِكَ : "يَفْعَلُ" إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ

(١) فِي (ف) "اِخْتَصَرَ" .

(٢) وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ "قُمْ ، وَيَقْعُدُ غَدًا" .

(٣) فِي (ف) "فَقُمْتُ" بِزِيَادَةِ الْفَاءِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

يَكُونُ (مُشْتَرِكًا) (١) بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَالْإِشْتِرَاكُ هُوَ أَنْ يَتَّحِدَ . الَّلَفْظُ وَيَتَكَثَّرُ الْمَعْنَى لِأَجْلِ نِسْبَةِ بَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ وَلَا لِقَدْرِ مُشْتَرِكِ بَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ ، فَقَوْلُنَا : " لِأَجْلِ نِسْبَةِ بَيْنَهُمَا " لِيُخْرَجَ مِنْهُ رَجُلٌ سَمِيَّتَهُ بِأَسَدٍ ؛ وَلِأَجْلِ شَجَاعَةِ (فِيهِ) (٢) مُنَاسِبَةٍ لِشَجَاعَةِ الْأَسَدِ .

وَقَوْلُنَا : " وَلَا لِقَدْرِ مُشْتَرِكِ " لِيُخْرَجَ مِنْهُ قَوْلُنَا : " حَيَوَانٌ " فَإِنَّهُ (يُطْلَقُ) (٣) عَلَى (الْإِنْسَانِ) (٤) وَالْفَرَسِ وَغَيْرِهِ ، لِلقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ (٥) .

وَقِيلَ : إِذَا أُطْلِقَ قَوْلُ الْقَائِلِ : " يَفْعَلُ " أَفَادَ الْحَالَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ الْحَالَ هُوَ الَّذِي يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانَ مِنْ مَعْرِفَةِ صِحَّتِهِ وَيُطْلِئُهُ ؛ وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِالْحَالِ أَشَدُّ اهْتِمَامًا مِنْهُ بِالْإِسْتِقْبَالِ ، فَيُحْمَلُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ قَرِينَةٍ عَلَى الْحَالِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَهُ صِغَةُ تَخْصُّهُ ، وَهِيَ الْأَمْرُ ، وَالْمَاضِي صِغَةُ تَخْصُّهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ صِغَةُ تَخْصُّهُ ، وَصِغَةُ " يَفْعَلُ " تَحْتَمِلُ ذَلِكَ (وَتَقْبَلُهُ) (٦) فَوَجَبَ أَنْ تُجْعَلَ لَهُ .

وَأَمَّا صِغَةُ لِلْإِسْتِقْبَالِ الْأَمْرُ كَأَضْرِبَ ، وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ صِغَةُ الْأَمْرِ لِلْإِسْتِقْبَالِ بِالْوَضْعِ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " صِغَةُ لِلْإِسْتِقْبَالِ " أَنَّهُ وَضِعَ لَهُ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ هُوَ طَلَبُ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ، فَلَا بُدَّ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ينطلق " .

(٤) في (ف) " الحيوان " .

(٥) ينظر المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً للدكتور توفيق محمد شاهين ١٠٦ فما بعدها .

(٦) سقط من الأصل .

أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاقِعٍ لِيَصِحَّ طَلَبُ إِيقَاعِهِ ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ .
 قَوْلُهُ : وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ " أَيْ : هُوَ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ إِذَا
 أُطْلِقَ كَ " يَفْعَلُ " عِنْدَ إِطْلَاقِهِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ ، فَأَمَّا مَعَ وَجُودِ الْقَرِينَةِ فَيَتَعَيَّنُ
 بِهَا - (أَعْنِي) (١) يَفْعَلُ .

فَأَمَّا مَا يَخْلُصُ (يَفْعَلُ) (٢) (لِلْحَالِ) (٣) فَهُوَ : الْآنَ ، أَوِ السَّاعَةَ ، أَوْ
 هَذَا الْوَقْتَ .

وَإِذَا قِيلَ لَكَ قَوْلٌ ، قُلْتَ (٤) لِقَائِهِ : " إِذَا أَظُنُّكَ كَاذِبًا " فَإِنَّ قَوْلَكَ :
 " أَظُنُّ " لِلْحَالِ ، وَلَا مَ الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ قَوْمٍ ، نَحْوُ : " إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ " (٥) .
 وَأَمَّا الْقَرَائِنُ الَّتِي تَخْلُصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ " فَالْسُّنُّ ، وَسَوْفَ ، وَلَا مَ الْأَمْرِ ،
 وَلَا - نَاقِيَةٌ وَنَاهِيَةٌ - وَنُونَا التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةُ وَالتَّقْيِيلَةُ ، وَلَا مَ الْقَسَمِ نَحْوُ وَاللَّهِ
 لِأَقُومَنَّ " ، وَأَنَوَاتُ الشَّرْطِ (٦) ، وَأَنْ يَقَعَ فِي ظَرْفِ مُسْتَقْبَلٍ ، نَحْوُ " يَقُومُ غَدًا " ،
 وَنَوَاصِبُ الْفِعْلِ " .

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَخْلُصُهُ لِلْمَاضِي مِثْلَ " لَوْ " ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِي
 الْمَاضِي ، نَحْوُ " لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ لِأَكْرَمْتُهُ " (٧) ، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِـ " كَانَ " ، نَحْوُ
 " كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا " .

(١) فِي (ف) " يَعْنِي " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي (ف) " الْحَالِ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي (ف) " لَقَلْتُ " .

(٥) يَنْظُرُ ابْنُ يَعِيشَ ٦/٧ .

(٦) مَا عَدَا (لَوْ) ؛ فَإِنَّهَا تَخْلُصُهُ لِلْمَاضِي ، كَمَا سَيَنْكَرُ الشَّارِحُ .

(٧) قَالَ الْمُرَادِيُّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ ٤ / ٢٨١ : " لَوْ " الصَّارِفَةُ إِلَى الْمَاضِي هِيَ الْإِمْتِنَاعِيَّةُ ، وَأَمَّا الَّتِي

بِمَعْنَى " إِنَّ " فَتَنْصَرِفُ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مُضَارِعٌ فَهُوَ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى " .

[بناء الفعل الماضي]

وَأَبْنِ عَلَى الْفَتْحِ الْمَضِيِّ حَتَّى يَأْتِيَ الضَّمِيرُ نَحْوُ قُمْتَ قُمْتَا

اعْلَمْ أَنَّ حَقَّ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ كَفِعْلِ الْأَمْرِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ الْمَاضِي عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ (١) الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ وَهُوَ مُعْرَبٌ لِمُشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسْمِ عَلَى مَا يَأْتِي ، وَوَجْهُ شَبَهِ الْمَاضِي لِلْمُضَارِعِ مِنْ وَجْوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَقَعُ صِفَةً لِلنُّكْرَةِ ، تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ " ،
فَ " قَامَ " فِي مَوْضِعِ جَرٍ ، كَمَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ " ،
(فِ " يَقُومُ " فِي مَوْضِعِ قَائِمٍ) (٢) .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، وَعَنْ " إِنْ " ، وَمَفْعُولًا
ثَانِيًا لظَنَنْتُ كَمَا يَقَعُ الْمُضَارِعُ كَذَلِكَ ، تَقُولُ (٣) : " زَيْدٌ قَامَ " ،
فَ " قَامَ " وَاقِعٌ مَوْضِعَ (يَقُومُ ، وَيَقُومُ وَاقِعٌ) (٤) مَوْضِعِ قَائِمٍ .

الثَّلَاثُ : أَنَّهُ يَقَعُ شَرْطًا ، نَحْوُ إِنْ قُمْتَ قُمْتَ " ، وَقَدْ وَقَعَ
الْمُضَارِعُ مَوْضِعَ (٥) الْمَاضِي / نَحْوُ لَمْ يَضْرِبْ " ، فَلَمَّا أَشْبَهَ مَا
أَشْبَهَ الْأَسْمَ فَكَأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَ الْأَسْمَ ، إِلَّا أَنَّ مُشَابَهَتَهُ لِلْأَسْمِ
بِوَاسِطَةِ الْمُضَارِعِ وَهِيَ مُشَابَهَةٌ نَاقِصَةٌ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ

(١) فِي (ف) "أشبهه" .

(٢) فِي (ف) "ويقوم واقع موقع قائم" .

(٣) فِي (ف) "نحو" .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ "موضع" .

عَلَيْهِ لَمْ الْاِبْتِـدَاءِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَلَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ بَيْنَ زَمَانَيْنِ كَمَا فِي الْمُضَارِعِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْمُضَارِعَ كَانَ (أَشْرَفَ) (١) وَأَفْضَلَ مِنْ فِعْلِ الْأَمْرِ فَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ، لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ أَفْضَلُ مِنَ السَّاكِنِ (٢) وَأَقْوَى مِنْهُ ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِتَحْرِيكِهِ إِخْرَاجَهُ مِنْ رُتْبَةِ السُّكُونِ وَقَدْ حَصَلَ الْقَصْدُ بِالْفَتْحَةِ وَهِيَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ ، فَتَعَاطَى غَيْرَهَا مَعَ حُصُولِ الْاِكْتِفَاءِ بِهَا عَيْتٌ ، وَأَيْضًا فَإِذَا احْتَجْنَا إِلَى الْحَرَكَةِ فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فَتْحَةً أَوْ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً ، فَلَوْ ضُمَّ آخِرُ الْمَاضِي لَحَصَلَ لَبْسٌ بَيْنَ فِعْلِ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَحْذِفُ " الْوَاوَ " وَيَكْتَفِي بِالضَّمَّةِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِيْبَا كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِيْبَاءِ الشِّفَاةُ

أَرَادَ " كَانُوا " فَحَذَفَ " الْوَاوَ " وَكَتَفَى بِضَمَّةِ النُّونِ ، وَلَوْ كَسِرَ (٤) آخِرُهُ (لَدَخَلَهُ) (٥) حَرَكَةٌ لَازِمَةٌ تُشْبِهُ الْجَرَ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ فِي الْأَفْعَالِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ تَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " ساكن " .

(٣) لم أعر على قائله ، وروى عجزه في (ف) " وكان مع الأطباء الأسة " ، وللبيت رواية أخرى وبتمة :

فلو أن الأطيبا كان حولي وكان مع الأطباء الشفاة

إذا ما أذهبوا ألمأ بقلبي وان قيل الشفاة هم الأسة

وروى " السقاة " بدلأ من " الشفاة " وهي جمع ساق من " سقاها الدواء يسقيه " ، والأسة : من أسا الجرح يأسوه إذا عالجه ليبرأ .

والشاهد في مجالس ثعلب ٨٨/١ ، والإنصاف ٢٨٥ ، ٥٤٦ ، وابن يعيش ٥/٧ ، وأسرار العربية ٢١٧ ، والفصول الخمسون ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٨٥/١ ، ومعاني القرآن ٩١/١ ، والهمع ٥٨/١ .

(٤) في (ف) " أو كسر " .

(٥) في (ف) " لدخوله " تحريف .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَ الْفِعْلُ الْكَسْرُ ، نَحْوُ " اضْرِبِ الرَّجُلَ ، وَخُذِ
الْكِتَابَ " .

قُلْتُ : هَذِهِ كَسْرَةٌ عَارِضَةٌ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَإِذَا زَالَ السَّاكِنُ
الثَّانِي زَالَتْ ، وَقَدْ احْتَرَزْنَا (عَنْ) (١) ذَلِكَ بِقَوْلِنَا : " لَازِمَةٌ " أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
صَانُوهُ بِنُونِ الْوَقَايَةِ عَنِ الْكَسْرِ إِذَا (اتَّصَلَ) (٢) بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ
الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : (أَكْرَمَنِي) (٣) زَيْدٌ .

فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ تَغَيَّرَ آخِرُهُ إِمَّا بِالسُّكُونِ ، نَحْوُ قَمْتُ " ، أَوْ
بِالضَّمَّةِ نَحْوُ " قَامُوا " ، أَوْ بِالْفَتْحِ نَحْوُ " قَامَا " ، فَالْفَتْحُ فِي " قَامَا " لَيْسَ (هُوَ
الْفَتْحُ) (٤) فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ ، بَلْ فَتْحَةٌ مُجْتَلِبَةٌ (٥) ؛ لِأَجْلِ الْأَلْفِ ، كَمَا أَنَّ
الضَّمَّةَ فِي " قَامُوا " مُجْتَلِبَةٌ لِأَجْلِ الْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ امْتِزَاجِ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ
فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
وَقَدْ مَثَّلَ بِتَغْيِيرِ آخِرِهِ بِالسُّكُونِ بِقَوْلِهِ : " قَمْتُ قَمْتًا " وَذَلِكَ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ
فِي كَلِمَةٍ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَاتٌ لَوَازِمٌ مُتَوَالِيَةٌ .

فَقَوْلِنَا : " لَوَازِمٌ " احْتَرَزْنَا بِهِ (عَنْ) (١) ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْكُنُ
لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نَحْوُ " ضَرَبَكَ " ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ
لَازِمٍ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ خُصُوصًا فِي الصَّلَاةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ

(١) فِي (ف) " مِنْ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " اتَّصَلَتْ " .

(٣) فِي (ف) " الزَّمْنِي " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي النُّسخَتَيْنِ " مُخْتَلَفَةٌ " وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِينَ صَوَابُهُ كَمَا أَثْبَتَهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

اللَّهُ رَسُولًا ﴿١﴾ أَي : بَعَثَهُ ، فَتَقُولُ : " ضَرَبْنَا زَيْدًا " بِسُكُونِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْفَاعِلَ ، وَضَرَبْنَا زَيْدٌ " بِفَتْحِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْمَفْعُولَ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرِ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةٍ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّكَ إِذَا أَسْكَنْتَ آخِرَ الْفِعْلِ فَالضَّمِيرُ فَاعِلٌ ، وَإِذَا حَرَكْتَ فَالضَّمِيرُ مَفْعُولٌ ، وَعَنْ مِثْلِ " أَكْمَةِ " (٢) : فَإِنَّ (التَّاءَ) (٣) لَيْسَتْ لِأَزْمَةٍ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الْجَمْعِ .

وَإِنَّمَا سَكُنَ آخِرُ الْفِعْلِ دُونَ أَوَّلِهِ وَأَوْسَطِهِ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ يَبْتَدَأُ بِهِ فَلَا يُمَكِّنُ إِسْكَانَهُ ، وَلَا يَجُوزُ إِسْكَانُ وَسَطِهِ ؛ لِئَلَّا تَلْتَبِسَ أَوْزَانُ الثَّلَاثِي بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ فَتَعَيَّنَ إِسْكَانُ الْأَخِيرِ .

وَيَخْرُجُ الْفِعْلُ الْمَاضِي الصَّحِيحُ عَنِ الْفَتْحِ فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ (فَيَسْكُنُ) (٤) فِي ثَمَانِيَةِ ضَمَائِرَ / اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ قُمْتُ ، قُمْنَا ، وَخَمْسَةَ لِلْمُخَاطَبِينَ نَحْوُ : قُمْتَ ، قُمْتِ ، قُمْتُمَا ، قُمْتُمْ ، (قُمْتُنَّ) (٥) ، وَوَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ نَحْوُ : " قُمْنَ " .

وَيُضَمُّ مَعَ الْوَاوِ كَ " قَامُوا " ، وَالضَّائِبُ فِي سُكُونِ آخِرِ الْمَاضِي أَنْ (تَقُولَ) (٦) : إِذَا جَاءَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ

(١) سورة الفرقان ٤١ .

(٢) في (ف) " أمة " ، والأكمة : التل .

(٣) في (ف) " ياء التانيث " .

(٤) في (ف) " فلتسكن " .

(٥) في (ف) " قمتنا " .

(٦) في (ف) " يقال " .

الْمُتَّحَرِّكُ ، فَبِهَذِهِ الْقِيُودِ يَجِبُ تَسْكِينُ لَامِ الْفِعْلِ ، وَإِنْ فَقِدَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجِبِ
السُّكُونُ ، مِثَالُ فَقْدَانِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا " مَا قَامَ إِلَّا هُوَ " وَاحْتِرَازَنَا بِكَوْنِهِ مَرْفُوعًا
عَنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " ضَرَبْنَا " ، وَيَكُونُهُ مُتَّحَرِّكًا عَنْ نَحْوِ " ضَرَبَا " (١)
وَقَدْ يُحْذَفُ آخِرُهُ (لِاجْتِمَاعِ) (٢) السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ الْإِعْلَالِ وَاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ
نَحْوُ غَزَوْا وَرَمَوْا " (٣) .

(١) في الأصل « ضربنا » .

(٢) (ف) « لاتقاء » وهما متقاربان .

(٣) حيث الأصل فيهما : رميوا ، وغزوا ، فتحركت الياء والواو والفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ، ثم وقعت
الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الألف ، لاتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف
المحذوفة ، عن ابن يعيش ٦ / ٧ .

[بناء فعل الأمر]

وَالْأَمْرُ كَأَضْرَبَ بِالسُّكُونِ بَيْنِي وَاحْتَفَ عَلَيْهِ كَامَضٍ وَأَغْرُ وَأَغْنَا

كَانَ يَنْبَغِي (أَنْ) (١) يَقُولُ : وَالْأَمْرُ لِلْمُوَاجِهَةِ (٢) إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ إِلَّا أَنَّهُ
اكتفى بالمثال - وهو قوله : " اضرب " - عن التقييد ؛ لأن الأمر إذا كان
للغائب كان باللام فيكون معرباً نحو " ليقيم زيد " وإذا كان للمواجه ولم يكن
مبنياً للفاعل كان أيضاً باللام نحو لتضرب يا زيد ، لأن الفعل مبني
للمفعول ، وإذا بني للمفعول كان المأمور في الحقيقة غائباً ، وأمر الغائب
باللام ، وإنما زادوا اللام في أمر الغائب ؛ للفرق بين أمر الغائب والمخاطب ،
وكان الغائب أولى بالزيادة ، لقلته .

وَلَا سَوَّالَ عَنْ بِنَاءِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْبِنَاءُ ، وَلَا سَوَّالَ عَنْ بِنَائِهِ عَلَى
السُّكُونِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي
كَوْنِهِ لَا يُخْبِرُ بِهِ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ مُعْرَبٌ مَجْرُومٌ بِاللَّامِ الْمُضْمَرَةِ (٣)
كَمَا تَضْمَرُ " أَنْ " النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِإِعْرَابِ
الْمُضَارِعِ هِيَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ وَقَدْ انْتَفَتْ فَيَنْتَفِي الإِعْرَابُ ، وَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ
مُضْمَرَةً كـ " أَنْ " النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ لَوَجِبَ أَنْ تَبْقَى (حُرُوفٌ) (٤) الْمُضَارَعَةُ
كَمَا فِي " أَنْ ؛ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) المواجه : يعنى المخاطب .

(٣) انظر الإتناف ٥٢٤ ، المسألة ٧٢ .

(٤) فى الأصل " حرف " .

قَوْلُهُ : "وَأَحْذَفُ عَلَيْهِ" إِنَّمَا حُذِفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ
(الأمر) (١) ؛ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الْمَجْزُومَ الصَّحِيحَ عَلَى الْأَمْرِ فَسَكَّنُوهُ ، كَذَلِكَ
حَمَلُوا فِعْلَ الْأَمْرِ الْمُعْتَلِّ فِي الْحَذْفِ عَلَى الْمُعْتَلِّ فِي الْجَزْمِ ، فَالسُّكُونُ فِي
الْجَزْمِ حَمَلًا (عَلَى الْأَمْرِ) (٢) ، وَالْحَذْفُ فِي الْأَمْرِ حَمَلًا عَلَى الْجَزْمِ ، وَلَمَّا
كَانَتْ حُرُوفُ الْعِلَّةِ ثَلَاثَةً - الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ - مِثْلُ لِكُلِّ مِنْهَا مِثَالًا ،
فَقَوْلُهُ : " أَمْضِ " مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْيَاءِ ، وَ " اغْزُ " (٣) مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ ، وَ
(اغْنِ) (٤) مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْأَلِفِ .

(١) في (ف) " للأمر " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " واغزو " .

(٤) في كلتا النسختين " اغنى " ، وصوابه " اغن " بحذف حرف العلة كسابقه ، غير أن الألف في
النظم للإطلاق ، والفعل " اغنى " من غنى بالمكان بمعنى أقام فيه ، انظر الصحاح ، واللسان " غنى " .

[الفعل المضارع]

وَالْمُبْتَهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ "أَنْتَبْتُ" فِيهِ الْمُبْتَهَمُ : هُوَ الْمَشْتَرَكُ ، وَمُشَابَهَتُهُ لِلِاسْمِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ، وَهِيَ الْإِبْهَامُ ، وَالتَّخْصِصُ ، وَدُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ .

أَمَّا " الْإِبْهَامُ " ، فَهُوَ (الْإِشْتِرَاكُ) (١) ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ شَائِعٌ بَيْنَ زَمَانِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، فَلَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِوَاحِدٍ بَعْضِهِ عِنْدَ السَّامِعِ الْإِبْقَرِيَّةِ ، فَهُوَ كَالنُّكْرَةِ نَحْوُ " رَجُلٌ " فَلَا يَخْصُّ وَاحِدًا بَعْضِهِ .

وَأَمَّا " التَّخْصِصُ " فَإِنَّهُ إِنْ اقْتَرَنَ بِهِ " الْآنَ " تَعَيَّنَ لِلْحَالِ ، وَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ " السَّيْنُ " (وَسَوْفَ) (٢) تَعَيَّنَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ؛ كَمَا أَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ " الرَّجُلُ " (صَارَتْ) (٣) لِمَعْنُودٍ مَعْيِنٍ .

ب ٢٨ /

وَأَمَّا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فَحَقَّقَهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَسْمِ (فَلَوْلَا) (٤) مُشَابَهَةٌ بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَالِاسْمِ لَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " إِنْ زِيدًا لَيَقُومُ " ، وَلِهَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي ؛ لِعَدَمِ الْمُشَابَهَةِ ، فَلَا (تَقُولُ) (٥) : " إِنْ زِيدًا لَقَامَ " ، وَلَا يَصْلُحُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى مُشَابَهَةِ الْاسْمِ ؛ لِأَنَّهُ (لَمَّا) (٦) حَصَلَتْ الْمُشَابَهَةُ دَخَلَتْ اللَّامُ ، فَدُخُولُ اللَّامِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْمُشَابَهَةِ .

(١) في (ف) " المشترك .

(٢) في (ف) " أو سوف " .

(٣) في (ف) " صار " .

(٤) في الأصل " فلا " .

(٥) في (ف) " يقال " .

(٦) في (ف) " لو " .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ أَنْبِتُ فِيهِ " هِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِحُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَهِيَ " الْهَمْزَةُ ، وَالنُّونُ ، وَالْيَاءُ ، وَالتَّاءُ " .

(قَوْلُهُ) (١) : " فِيهِ " يُرِيدُ فِي أَوَّلِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي الْفِعْلُ وَيَزَادُ فِيهِ أَحَدٌ هَذِهِ لَكِنْ فِي غَيْرِ أَوَّلِهِ ، فَلَا يُسَمَّى مُضَارِعًا .

وَالْمُضَارِعُ يُقَالُ فِي رَسْمِهِ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ فِي أَوَّلِهِ (إِحْدَى) (٢) الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ مَرْفُوعًا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ النَّوَاصِبُ أَوْ الْجَوَازِمُ .

فَقَوْلُنَا : " مَرْفُوعٌ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ (أَكْرَمَ) (٣) وَتَكَلَّمَ " ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ لَكِنْ لَيْسَ (مَرْفُوعًا) (٤) ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : كُلُّ فِعْلٍ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْفَيْبَةِ ؛ فَإِنَّ التَّاءَ فِي " تَكَلَّمَ " لَا تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ وَالْهَمْزَةَ فِي (أَكْرَمَ) (٥) لَا تَدُلُّ عَلَى التَّكَلُّمِ ، فَاعْرِفُهُ .

وَإِنَّمَا زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَوَّلَى مَا زِيدَ هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، وَهِيَ " الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْأَلِفُ " .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ (مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ) (٥) فِي هَذِهِ الزَّوَائِدِ غَيْرُ الْيَاءِ .
فَأَلْجَوَابُ أَنَّ الْأَلِفَ تَعَذَّرَتْ زِيَادَتُهَا أَوْلَى ؛ لِسُكُونِهَا ، فَعَدَلُوا عَنْهَا (٦) إِلَى

(١) فِي (ف) وَقَوْلُهُ "

(٢) فِي (ف) " أَحَدٌ " .

(٣) فِي (ف) " الزَّم " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي (ف) " مَرْفُوعٌ " بِالضَّمِّ وَهُوَ خَطَأٌ نَحْوِي .

(٥) فِي (ف) " مِنْ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ " .

(٦) بَعْدَ قَوْلِهِ " عَنْهَا " فِي (ف) " مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ " وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا فِي ظَنِّي .

شَبِيهًا ، وَهِيَ " الهمزة " ، وَالْوَاوُ كُرِهَتْ زِيَادَتُهَا أَوْلًا ؛ لِثِقَلِهَا ، (وَلِأَنَّهٗ) (١) قَدْ يَكُونُ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَآوًا ، وَلَامُ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَآوًا ، وَتَدْخُلُ وَآوُ الْعَطْفِ ، فَلَوْ زِيدَتْ الْوَاوُ لِلْمُضَارَعَةِ (لَتَشَوَّهُ) (٢) النَّطْقُ بِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ وَآوَاتٍ ، فَعُدِلَ عَنْهَا إِلَى " التَاءِ " ؛ لِأَنَّهَا قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْهَا فِي : تَجَاهٍ ، وَتَحْمَةٍ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا عَدِلُوا عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زِيدَتْ أَوْلًا لَصُمَّتْ فِي الرِّيَاعِيِّ ، وَفِي الثَّلَاثِيِّ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ فَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا إِذَا صُمَّتْ - هَمْزَةٌ نَحْوُ (وَقَتَّتْ ، وَأَقَّتَتْ فَلَا يَدْرِي) (٣) هَلِ الهمزةُ بَدَلُ (٤) مِنَ الْوَاوِ [أَوْ] (٥) لِلْمِتَكَلِّمِ .

وَزِيدَتْ " الْيَاءُ " لِإِمْكَانِ زِيَادَتِهَا ، فَبَقِيَ الْوَاحِدُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَزِيدَتْ النُّونُ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ حُرُوفَ الْمَدِّ ؛ لِأَنَّهَا تُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ (٦) كَمَا تُحَذَفُ حُرُوفُ الْمَدِّ فِي الْجَزْمِ ، فَاعْرِفْهُ .

نَحْوُ أَنَا أَضْرِبُ ، نَحْنُ نَضْرِبُ وَأَنْتَ تَضْرِبُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ

هَذِهِ أَمْثَلَةُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدْخُلُهَا الزَّوَائِدُ الْأَرْبَعُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَرْبَعًا لِأَنَّهَا أَكْثَرُ وَلَا أَقَلُّ ؛ لِأَنَّ الْمُخْبِرَ إِمَّا أَنْ يُخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَبِالْهِمَزَةِ ذَكَرًا

(١) فِي (ف) " وَلِأَنَّهَا " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " لِنَشَأِ " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي (ف) " وَقَيْتَ ، وَأَقَيْتَ فَلَا يَدْرِي " وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ ، قَالَ تَعَالَى : (إِذَا الرُّسُلُ أَقْتَتِ) الْمُرْسَلَاتُ ١١ .

(٤) فِي (ف) " بَدَلًا " بِالنَّصْبِ تَحْرِيفٌ .

(٥) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ .

(٦) الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ سَيَاتِي ذَكَرَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

كَانَ أَوْ أَنْتَى ، كَقَوْلِهِ : " أَنَا أَضْرِبُ " ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ
فَبِالْأُنُونِ نَحْوُ " نَضْرِبُ " ، وَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ غَيْرِهِ فَذَلِكَ الْغَيْرُ إِنْ كَانَ
حَاضِرًا فَبِالْتَاءِ ، نَحْوُ أَنْتَ تَضْرِبُ ، وَأَنْتِ تَضْرِبِينَ ، وَأَنْتُمَا
تَضْرِبَانِ ، وَأَنْتُمْ تَضْرِبُونَ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا : فَبِالْيَاءِ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا ،
وَبِالْتَاءِ (١) / إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا مُفْرَدًا أَوْ مُنْتَى نَحْوُ " هُوَ يَضْرِبُ ، وَهَذَا
تَضْرِبُ ، وَالْهِنْدَانُ تَضْرِبَانِ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ جَمْعًا وَفَاعِلُهُ
مُضْمَرٌ فَبِالْيَاءِ نَحْوُ (٢) " الْهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ " ؛ لِأَنَّ النُّونَ لِلتَّائِيثِ
فَأَعْنَتُ عَنِ التَّائِيثِ الَّذِي يُفِيدُهُ التَّاءُ .

٢٩ - أ

وَقِيلَ : الْهَمْزَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ
فَجَعَلَتْ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَذَلِكَ " النُّونُ " مَأْخُودَةٌ (٣) مِنْ ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ
وَهُوَ " نَحْنُ " فَجَعَلَ لِجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالتَّاءُ مَأْخُودَةٌ (٣) مِنْ " أَنْتَ " ،
وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُؤْخَذَ الْوَاوُ مِنْ " هُوَ " لَكِنْ كَرِهُوا زِيَادَتَهَا
أَوَّلًا فَعَدَلُوا عَنِ الْوَاوِ مِنْ " هُوَ " إِلَى " الْيَاءِ " مِنْ " هِيَ " لِاشْتِرَاكِهِمَا
فِي الْغَيْبَةِ فَجَعَلُوهَا لِلْغَائِبِ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ ،
فَاعْرِفُهُ .

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَبْرُزُ مَعَهَا (٤) الْفَاعِلُ بَيِّنَةً
لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمُعَوْضِ عَنْهُ ، إِلَّا " الْيَاءُ " ،
لِكُونِهَا عَدِلَ مِنْهَا عَنِ الْوَاوِ الَّذِي هُوَ لِلْمُذَكَّرِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، فَجَازَ
إِسْنَادُ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، فَاعْرِفُهُ .

(١) هي (ف) أو بالتاء .

(٢) هي (ف) " لأن " تحريف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) أي : مع الهمزة ، والنون ، والتاء .

[إعراب المضارع]

هَذَا خُصُوصًا مُعَرَّبٌ مُرْتَفِعٌ فَاجْزِمُهُ وَأَنْصِبِهِ بِمَا سَتَسْمَعُ

" هَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " الْمُبْهَمِ " وَ " خُصُوصًا " مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَفِعْلُهُ مَحذُوفٌ ، أَي : (اُخْصُ) (١) خُصُوصًا ، وَ " مُعَرَّبٌ " خَبَرٌ " هَذَا " .

وَأَرْتَفِعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ عِنْدَ سَيِّبِيهِ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ (٢) مُعَرَّبٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، أَيَّ اسْمٍ كَانَ سِوَاءَ كَانَ الْأِسْمُ خَبَرًا (أَوْ مُبْتَدَأً) (٣) ، أَوْ بِأَيِّ إِعْرَابٍ كَانَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " يَقُومُ " (مِنْ) (٤) قَوْلِكَ : " يَقُومُ زَيْدٌ " وَأَقِمْ مَوْقِعَ " أَخُوكَ " فِي قَوْلِكَ : " أَخُوكَ زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ صَدَرَ كَلَامُهُ بِاسْمٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَدَرَهُ بِفِعْلٍ (٥) .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ أَرْتَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَ " كَادَ " وَأَخَوَاتِهَا ، نَحْوُ " كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " ، وَلَا يُقَالُ : " كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا " فَلَا يَصِحُّ (وَقُوعُ) (٦) الْأِسْمِ فِي خَبَرٍ " كَادَ " فَعَنَهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ " كَادَ " مُشَبَّهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِـ " كَانَ " ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ " كَانَ " يَرْتَفِعُ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ ، فَحُكْمُ " كَادَ " حُكْمُ " كَانَ " ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ

(١) فِي الْأَصْلِ " اُخْصُ " .

(٢) انظر الكتاب ١١/٣ هارون .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) فِي (ف) " فِي " .

(٥) ينظر ابن يعيش ١٢/٧ ، والإنصاف ٥٥٠ ، المسألة ٧٤ .

(٦) سقط من الأصل .

الاسم في (خبر) (١) [كَادَ] (٢) مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ - كَمَا جَاءَ " الْقَوْلُ
وَأَسْتَحْوَذَ " مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ - فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَبْتَأُ (٣)

فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى " كِدْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنَّ " كَادَ " وَأَخْوَاتِهَا أَفْعَالٌ مُقَارَبَةٌ ، وَالشَّيْءُ إِذَا قَرَّبَ وَقُوعُهُ
لَمْ يَكُنْ وَأَقِعًا فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ مُقَارَبَةَ الْوُقُوعِ غَيْرُ الْوُقُوعِ ، فَلَوْ جُعِلَ اسْمُ
الْفَاعِلِ خَبْرًا لـ " كَادَ " - وَاسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ (مَجَازٌ) (٤) فِي
الاسْتِقْبَالِ - لَلرِّزْمِ التَّنَاقُضُ ؛ لِأَنَّ " كَادَ " تَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَمَانَ الْوُقُوعِ قَرِيبٌ
(مِنْ) (٥) الْحَالِ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ فِي الْحَالِ ، فَيَلْزَمُ أَنَّ
يَكُونُ الشَّيْءُ (الْوَاحِدُ) (٦) وَأَقِعًا فِي الْحَالِ غَيْرَ وَقِعٍ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ قَرْبَ
الْوُقُوعِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ الْوُقُوعِ ، فَاعْرِفْهُ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " كان " وهو تحريف .

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شرا - ثابت بن جابر - ، عجزه :

" وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ " .

وقد روى البيت " ولم أك أنبأ " ورواه بعضهم " وما كنت أنبأ " ولا شاهد في هاتين الروايتين ، إلا
أن ابن جنى قال : الصواب الرواية الأولى وهي : " وما كدت أنبأ " .

ينظر ديوانه ٩١ ، والخصائص ١ / ٣٩١ ، والإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣ / ٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،
والحماسة بشرح المرزوقي ٨٣ ، وإعراب القرآن ٩٣٣ ، والمفصل ٢٤٥ ، ٢٧٠ .

(٤) في (ف) " مجازا " بالنصب .

(٥) في (ف) " في " .

(٦) سقط من (ف) .

فَلِهَذَا الْمَعْنَى عُدِلَ عَنِ الْاسْمِ فِي خَبَرِ " كَادَ " إِلَى الْفِعْلِ ؛
لأنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ (أدلُّ) (١) عَلَى الْاسْتِقْبَالِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَيْضًا
فَإِنَّكَ تَقُولُ (٢) : مَوْضِعُ الْفِعْلِ نَصَبٌ فِي أَخْبَارِ " كَادَ " وَأَخْوَاتِهَا ،
فَلَوْلَا أَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ الْاسْمِ لَمَا حَكَمْتَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّصْبِ (٣) .
وَأَمَّا " السَّيْنُ وَسَوْفَ " فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُمَا
يُخَصِّصَانِهِ فَهُمَا كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْاسْمِ ، فَقَوْلُكَ : " زَيْدٌ سَيَقُومُ "
بِمَنْزِلَةِ " / زَيْدٌ قَائِمٌ غَدًا " ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ (٤) : الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ / ٢٩ - ب
يَرْتَفِعُ لِخُلُوهِ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْخُلُوءَ عَدَمٌ
وَالْعَدَمُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي شَيْءٍ ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : يَرْتَفِعُ بِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ،
فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ (نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ) (٥) بَطَلَ عَمَلُ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ؛
لِضَعْفِهِ ؛ لِأَنَّ الطَّارِئَ عَلَيْهِ أَقْوَى مِنْهُ كَمَا أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ - وَهُوَ "
إِنْ " - يَبْطُلُ عَمَلُهُ بِلَمٍّ (٦) وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ قِيَاسَهُ عَلَى "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ
إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " لَمْ " فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا (بَطَلَ) (٧) (بِعَامِلٍ) (٨) بَعْدَهَا ،
وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ قَدْ بَطَلَ عَمَلُهُ بِعَامِلٍ (قَبْلَهُ) (٨) وَالْحُكْمُ لِلْعَامِلِ
الثَّانِي لَا لِلأَوَّلِ (٩) ، وَلَمَّا كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُتَأَخِّرِ عُلِّقَتِ اللَّامُ " ظَنَنْتُ "

(١) في الأصل " دل " تحريف .

(٢) بعده في الأصل كلمة " في " والمثبت من (ف) .

(٣) ينظر في الإنصاف ٥٥٤ المسألة ٧٥ .

(٤) انظر ابن يعيش ١٢ / ٧ ، والهمع ١ / ١٦٤ حيث نص على .

(٥) في الأصل " ناصب ورازم " .

(٦) نحو " إن لم يفعل زيد كذا وكذا ، فعلت كذا وكذا " .

(٧) في الأصل " باطل " .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) ينظر في ابن يعيش ١٢ / ٧ .

عَنِ الْعَمَلِ (١) ، وَأَيْضًا فَكَانَ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ
نَاصِبٌ ، وَكَذَا مَعَ الْجَازِمِ .

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ سَيِّبُوهِ مَنْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ ، [وَهُوَ وَقُوعُهُ
بِحَيْثُ يَصِحُّ وَقُوعُ الْاسْمِ فَأَشْبَهَ الْمُبْتَدَأَ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مَعْنَوِيٌّ] (٢) فَمَا ارْتَفَعَ بِهِ الْفِعْلُ غَيْرَ مَا اسْتَحَقَّ بِهِ الْإِعْرَابَ (٣) .

(١) نحو " ظننت لزيد قائم " .

(٢) سقط من الأصل ، وفي (ف) " ... معنوي منهما " ، والصواب ما أثبتته .

(٣) وقال في التحفة الشافية لوحة ١٥٨ أ : " فالوجب لعموم الإعراب غير الموجب لخصوص الرفع " .

[جزم المضارع]

فَجَزَمَهُ بِلَمْ وَلَمَّا وَاللَّمْ وَلَا مَ أَمْرٍ وَيَلَا النَّهْيُ انْجَزَمَ
حُرُوفُ الْجَزْمِ خَمْسَةٌ . (وهي) (١) عَلَى ضَرْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا يَجْزِمُ فِعْلاً
وَاحِداً ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ :

أَوَّلُهَا : " لَمْ " وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمَاضِي ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : فَعَلَ زَيْدٌ
" فَنَفْيُهُ " لَمْ يَفْعَلْ " ، وَقَدْ تَحْمَلُ عَلَى " مَا " (٢) فَيَقَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا
مَرْفُوعاً (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتِهَا يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ (٣)
وَقِيلَ : إِنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى " أَنْ " فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ
نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (٤) فَيَمُنُّ قَرَأَ بِفَتْحِ الْحَاءِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) (فيرتفع الفعل بعدها) .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ٦٢٦/٣ بولاق : " هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ، ولم

أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر له تنمة ، والله أعلم به "

ويوم الصليفاء : اسم موضع ، وهو مصغر صلفاء ، وهي الأرض الصلبة ، وقيل : يوم الصليفاء :
من أيام العرب كما في العمدة ٢/٢٠٢ .

وهو في الخصائص ١/٢٨٨ ، والمحاسب ٢/٤٦ ، وضرائر الشعر ٣١٠ ، ٨/٧ والجامع الصغير
في النحو ١٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩ .

(٤) سورة الشرح آية ١ ، قرأ الجمهور بجرم الحاء ، وقرأ أبو جعفر المنصور بفتحها ، وخرج على أن
الأصل " نشرحن " ثم حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، عن البحر المحيط
ونهره الماد ٨/٤٨٧ ، وقال العينى ٤/٤٤٨ " وفي هذا شذوذان : توكيد المنفي بلم ، وحذف النون
لغير وقف " .

الثَّانِي "لَمَّا" وَهِيَ لِنَفْيِ "فَعَلَ" مَعَهُ «قَدْ»، فَإِذَا قِيلَ: "قَدْ فَعَلَ" فَتَنْفِيهِ: "لَمَّا يَفْعَلُ"، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَمْ"، وَ"مَا" "فَأُدْغِمَتْ مِيمٌ" لَمْ فِي مِيمِ النَّفْيِ - وَهِيَ "مَا" (٢-٢) لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ "مَا" فِي «لَمَّا» (١)، لِأَنَّهُ لَمَّا زَادَ حَرْفًا فِي الْإِثْبَاتِ وَهُوَ "قَدْ" زِدْتَ حَرْفًا فِي النَّفْيِ وَهُوَ "مَا" (٢) -، لِيَتَكَافَأَ الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ "لَمْ" وَ"لَمَّا" مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ "لَمَّا" تَقْبَلُ (٣) امْتِدَادَ انْتِفَاءِ الْفِعْلِ إِلَى وَقْتِ حَدِيثِكَ، تَقُولُ: "نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعَهُ النَّدَمُ" أَيْ: عَقِيبَ نَدَمِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: "وَلَمَّا يَنْفَعُهُ" كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعَهُ إِلَى وَقْتِهِ هَذَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (٤)، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ إِلَى وَقْتِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ كَانُوا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ.

(الثَّانِي) (٥): أَنَّهُ يُوقَفُ عَلَى (لَمَّا) (١) دُونَ الْفِعْلِ إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ

عَلَى الْفِعْلِ (٧) كَقَوْلِكَ: "خَرَجَ زَيْدٌ وَلَمَّا" أَيْ: وَلَمَّا يَخْرُجُ.

وَقَدْ حُمِلَتْ "لَمْ" عَلَى "لَمَّا" فِي الشُّعْرِ فَوَقَّفَ عَلَيْهَا دُونَ الْفِعْلِ (٧)

(١) فِي (ف) "لَمْ".

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ سَبْقَ نَظَرٍ.

(٣) فِي (ف) "تَفِيدُ".

(٤) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ ١٤.

(٥) فِي (ف) "الثَّانِيَّةُ".

(٦) فِي (ف) "مَا".

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف). سَبْقَ نَظَرٍ.

قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

أُرِدُّ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ (٢)
أَيُّ : وَإِنْ لَمْ تَصِلِ .

وَأَمَّا " أَلَمْ " فَهِيَ " لَمْ " زِيدَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ ، [فَلَمَّا] (٣) رُكِبَ
مَعَ الِاسْتِفْهَامِ حَدَثَ مَعْنَى ثَالِثُ ، (وَصَارَ الْمَعْنَى) (٤) إِيْجَابًا وَالِاسْتِفْهَامُ
تَقْرِيرًا (٥) .

(الثَّالِثُ) (٦) : لَامُ الْأَمْرِ ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ ، وَحُرُكَتْ لِامْتِنَاعِ الْاِبْتِدَاءِ
بِهَا سَاكِنَةٌ ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ التَّوَكِيدِ ، وَقِيلَ : (لِأَنَّهَا) (٧)
أَشْبَهَتْ لَامَ الْجَرِّ (إِذْ) (٨) كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْفِعْلِ كَمَا أَنَّ لَامَ الْجَرِّ مُخْتَصَّةٌ

(١) هو إبراهيم بن هرمة القرشي كما في ديوانه ١٩١ ، وفيه :

احفظ ... يوم الأعاذب

(٢) قوله : " يوم الأعاذب " تصحيف من " يوم الأعاذب " على أنه رواه بعضهم " يوم الاغارة " ، وروى

أيضا " يوم الأعاذب إن وجدت وإن لم " ، وهو كما قال العينى ٦٢٨/٣ : (يوم معهود بينهم " وقد

بحث عنه صاحب الخزانة في كتب أيام العرب فلم يجده ، وقدر المحذوف " وإن لم تصل " بالبناء

للفاعل ، وقدره أبو الفتح البجلي " وإن لم توصل " بالبناء للمفعول ، قال العينى : وهو الصواب .

والبيت في أوضح المسالك ١٨٨/٣ ، وشرح اللوحة البدرية ٢/٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضى

٢/٢٥١ ، والهمع ٢/٥٦ ، والتصريح ٢/٢٤٧ ، والخزانة ٣/٦٢٨ بولاق ، وشرح شواهد المغنى

٢/٦٨٢ .

(٣) في الأصل " فكما " .

(٤) هكذا في النسختين " يريد " وصار التنفي " .

(٥) قال الرضى في شرح الكافية ٢/٢٥١ معنى التقرير : إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه " .

(٦) في (ف) " الثالثة " .

(٧) في (ف) " إنها " .

(٨) في الأصل " إذا " .

بِالاسْمِ ، فَإِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ لَزِمَتْهُ (مُطْلَقًا^(١)) (٦) نَحْوُ " لَتُعْنَ بِحَاجَتِي يَا رَجُلُ " (٧) مَعْنَاهُ لِيُعْنِكَ أَمْرٌ بِحَاجَتِي ، وَإِذَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ لَزِمَتْهُ مُسْنَدًا إِلَى الْغَائِبِ ، نَحْوُ (" لِيَقْمُ زَيْدٌ ")^(٣) وَالْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ (لَأَقُمُ أَنَا)^(٤) ، / وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَحْمِلْ ١-٣٠ / خَطَايَاكُمْ ﴾^(٥) ، فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ جَمَاعَةً بَعْضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْضُهُمْ غَائِبٌ ، جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ " التَّاءِ " وَاللَّامِ فَتَفِيدُ " التَّاءُ " الْخُطَابَ ، وَاللَّامُ الْغَيْبَةَ ، فَيُفْهَمُ الْعُمُومُ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ " ^(٦) ، فَإِنْ دَخَلَتِ الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ " عَلَى (هَذِهِ)^(٧) " اللَّامِ " فَالْأَجُودُ إِسْكَانُهَا ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَإِنْ دَخَلَتْ " تَمْ " فَالْأَجُودُ الْكَسْرُ ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مَنْفَصِلَةٌ عَنِ " اللَّامِ " .

(الرَّابِعُ) ^(٨) " لَا " النَّاهِيَّةُ ، نَحْوُ لَا تَقُمْ " .

وَأِنَّمَا عَمِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لِاخْتِصَاصِهَا ، وَعَمِلَتْ الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّ " لَمْ " تَقْلِبُ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي ، وَالْفِعْلُ ثَقِيلٌ وَقَدْ

(١) في الأصل " مطلقه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ليقم زيدا " بالنصب وهو خطأ نحوي .

(٤) في الأصل " لا أقم أنا " تحريف ، صوابه من (ف) .

(٥) سورة العنكبوت ١٢ .

(٦) لم أعر على هذه الرواية في كتب الصحاح على الرغم من كثرة استشهاد النحاة بها ، والذي في صحيح مسلم ٧٩/٤ من حديث جابر « لتأخذوا مناسككم .. » وانظر معاني الفراء ٤٧٠١/١ ، وتفسير القرطبي ٢٥٤/٨ ، وابن يعيش ٤١/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٢/٢ ، والإنصاف ٥٢٥/٢ .

(٧) في (ف) " هذا " .

(٨) في (ف) " الرابعة " .

ازْدَادَ ثِقَلًا بِقَلْبٍ مَعْنَاهُ عَلَى كَوْنِهِ فِعْلًا ، فَنَاسَبَ أَنْ يُحَدَفَ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِيَخِفَ .
 وَقِيلَ : أَشْبَهَتْ " إِنْ " (١) الشَّرْطِيَّةَ (بِنَقْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي) (٢)
 كَمَا أَنَّ " إِنْ " تَنْقُلُ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ .
 وَقِيلَ : لَمَّا صَارَ مَا بَعْدَ " لَمْ " يَسْتَحِقُّ الْبِنَاءَ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ وَيَسْتَحِقُّ
 الْإِعْرَابَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ ، جُعِلَ لَهُ حَالٌ مُتَوَسِّطَةٌ ، وَهُوَ السُّكُونُ الَّذِي يَكُونُ
 فِي الْمَبْنِيِّ وَفِي الْمُعْرَبِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " لَمَّا " .
 وَأَمَّا " لَأَمْ " الْأَمْرِ فَإِنَّمَا جَزِمَتْ لِأَنَّ الْأَمْرَ الصَّرِيحَ مَوْقُوفٌ الْآخِرِ ، كَقَوْلِكَ :
 " اضْرِبْ " فَجُعِلَ لَفْظُ الْمُعْرَبِ كَلْفَظِ الْمَبْنِيِّ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى .
 وَأَمَّا " النَّهْيُ " (فَهُوَ) (٣) مِثْلُ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ التَّرْكِ ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ
 طَلَبُ الْفِعْلِ .

(١) بعد قوله " إن " في الأصل لفظة " به " وليس لهذه اللفظة معنى في هذا المقام ، فهي مقحمة من الناسخ .

(٢) في (ف) " لأنها تنقل المستقبل إلى الماضي " .

(٣) في (ف) " فانه " .

[أدوات الشرط الجازمة]

وَأَجْزِمُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ وَهُوَ إِنْ وَمَا
وَمِنْهُ أَيْ ، وَمَتَى وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَمَا وَإِذْمَا
وَمِنْهُ أَيَّانَ وَمِنْهُ أَنْتَى وَأَجْزِمُ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يَبْتِنِ

الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْعَلَامَةُ ، (فَكَأَنَّ) (١) وَجُودَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا
الْبَابِ عِلْمٌ لَوْجُودِ الْفِعْلِ الثَّانِي ، وَحَرْفُ الشَّرْطِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ هُوَ الضَّرْبُ
الثَّانِي مِنَ الْجَوَازِمِ ، وَهُوَ مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ ، فَحَرْفُ الشَّرْطِ هُوَ " إِنْ " ، وَالَّذِي
حُمِلَ عَلَيْهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَسْمَاءٌ ، وَظُرُوفٌ ، فَالْأَسْمَاءُ أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ " مِنْ
وَمَا ، وَأَيٌّ ، وَمَهْمَا " ، وَالظُّرُوفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : زَمَانِيَّةٌ وَمَكَانِيَّةٌ ، فَالزَّمَانِيَّةُ
ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ " مَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَإِذْمَا " ، وَالْمَكَانِيَّةُ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ " أَيْنَ ، وَأَتَى
(وَحَيْثُمَا) (٢) وَأَشْرَعُ الْآنَ (أُبَيِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً) (٣) مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ ، فَالْأَصْلُ
مِنْهَا هُوَ " إِنْ " ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ ، كَالنَّفْيِ
وَالاسْتِفْهَامِ ، وَإِنَّمَا جَزَمَتْ ، لِأَنَّهَا اقْتَضَتْ فِعْلَيْنِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
فَاعِلٌ ، فَطَالَ الْكَلَامُ فَخَفَّفَ بِالْجَزْمِ .

وَقِيلَ : إِنْ " إِنْ " جَزَمَتْ الشَّرْطَ ، وَالشَّرْطُ جَزَمَ الْجَوَابَ ، وَعَمِلَ الشَّرْطُ
فِي الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِيهِ .

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَقْتَضِي الْآخَرَ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فِي

الْعَمَلِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " فَكَأَنَّ " ، وَنَسَبَ (عِلْمَةً) .

(٢) فِي (ف) " حَيْثُ " .

(٣) فِي (ف) " بَيِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً " .

وَقِيلَ : (حَصَلَ) ^(١) لِلشَّرْطِ مَزِيَّةٌ بِالتَّقْدِيمِ .

(وَقِيلَ : " إِنْ " وَالشَّرْطُ) ^(٢) جَمِيعًا عَامِلَانِ فِي الْجَزَاءِ ^(٣)

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : هُمَا مَبْنِيَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا وَقَعَا بِحَيْثُ لَا يَقَعُ

الاسم ^(٤) .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ اقْتَضَاهُمَا مَعًا فَعَمِلَ / فِيهِمَا ب / ٣٠ - ب

مَعًا ^(٥) ، وَلَا يَصِحُّ الشَّرْطُ إِلَّا (فِي) ^(٦) شَيْءٍ مُمَكِّنِ الْوُقُوعِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ قُمْتُ مَعَكَ " ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ مُمَكِّنٌ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " مُمَكِّنٌ " عَنِ الْمُسْتَحِيلِ وَالْوَاجِبِ (فَلَا يَصِحُّ

أَنْ) ^(٧) تَقُولَ : " إِنْ تَكَلَّمَ الْجَبَلُ أَكْرَمْتُكَ " إِلَّا أَنْ تُرِيدَ الْمُبَالَغَةَ فِي

عَدَمِ الْإِكْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْجَبَلِ مُحَالٌ ، وَكَذَلِكَ (لَوْ) ^(٨) قُلْتَ :

إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ (أَتَيْتُكَ) ^(٩) ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ طُلُوعَهَا وَاجِبٌ

فِي الْعَادَةِ إِلَّا فِي يَوْمِ الْغَيْمِ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ مَاتَ زَيْدٌ أَتَيْتُكَ "

(١) سقط في (ف) .

(٢) في الأصل " وقيل إن الشرط والجواب " تحريف .

(٣) وهو مذهب المبرد ، كما في ابن يعيش ٤١/٧ .

(٤) وقد أفسده ابن يعيش ٤٢/٧ " لأنه لو وجب له البناء بدخول " إن " عليه لوجب له البناء بدخول

النواصب وبقية الجوازم ، لأن الأسماء لا تقع فيها " ، وينظر في شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٤ ،

والإنصاف ٦٠٢ ، المسألة ٨٤ .

(٥) إلا أن عمله في الشرط بلا واسطة ، وفي الجزاء بواسطة الشرط ، فكان فعل الشرط شرطاً في

العمل لا جزءاً من العامل ، عن ابن يعيش ٤٢ / ٧ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) في الأصل " كأن " .

(٨) في (ف) " إن " .

(٩) سقط من (ف) .

جَازَ ؛ لِأَنَّ مَوْتَ زَيْدٍ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا إِلَّا أَنَّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، فَمَا مِنْ وَقْتٍ إِلَّا
وَيُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ فِيهِ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ " إِنْ " ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ
أَمْرٌ هَلَكٌ ﴾ (١) (أَيُّ : إِنْ هَلَكَ أَمْرٌ) (٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

فَطَلَّقَهَا وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمٌ وَالْأَيُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ (٣)
أَيُّ : وَالْأَيُّ تَطَلَّقَ يَعْلُ .

فَأَمَّا بَاقِي كَلِمَاتِ الشَّرْطِ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ الْفِعْلِ إِلَّا فِي
الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

وَمَتَى وَاعْغِلْ يَنْبَهُمْ يُحْيَوُ (٥) هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ (كَأْسُ) (٦) السَّاقِي

(١) سورة النساء ١٧٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠ ، وروايته :

" فطلقتها فلست لها بأهل ولا شق .. "

وللبيت روايات أخر أشهرها " فطلقتها فلست لها بكفء " ، وانظر اختلاف روايات البيت وتخريجاته
في الديوان ١٩٠ .

وهو في المقرب ١/ ٢٧٦ ، ووصف المبانى ١٠٦ ، والإنصاف ٧٢ ، وابن عقيل على الألفية
٢/ ٢٨٠ ، وابن الناظم ٢٧٥ ، وشذور الذهب ٣٤٢ .

(٤) وهو عدى بن زيد العبادي ، كما في ملحقات ديوانه ١٥٦ .

ينظر الكتاب ٣/ ١١٣ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ ، والإنصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ٩/ ١٠ ، والنوادر في
اللغة ١٨٨ ، وابن الشجري ٢/ ٣٣٢ ، والخزانة ١/ ٤٥٦ ، ٣/ ٦٣٩ بلاق ، وشرح الكافية للرضي

٢/ ٢٥٥ ، والهمع ٢/ ٥٩ ، واللسان " وغل " ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٢٧ ، ٤٧٨ .

(٥) في الأصل " يحياه " .

(٦) في (ف) " كما مر " .

فَحَذَفَ الْفِعْلَ مَعَ "مَتَى" حَمْلًا عَلَى "إِنْ"، أَيْ: وَمَتَى يَنْبَهُمْ
وَأَغِلُّ، وَالْوَاغِلُ: الَّذِي (يَهْجُمُ) (١) عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَشْرَبُونَ. (٢)
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى "إِنْ" فَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ لِتَضَمُّنِهَا
مَعْنَى الشَّرْطِ إِلَّا "أَيًّا" فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ
الْإِعْرَابِ، فَخَرَجَتْ مُنْبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا أَنَّ "الْقَوْدُ وَاسْتَحْوَذَ" خَرَجَ
مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ (٣): تَضَمَّنُ الْأِسْمُ مَعْنَى الْحَرْفِ مُجَوِّزٌ
لِلْبِنَاءِ لَا مُوجِبٌ لَهُ، وَذَلِكَ لَمْ تَبَيَّنْ "أَيًّا" (٤).

وَقِيلَ: أُعْرِبَتْ لِلزُّومِهَا الْإِضَافَةَ أَوْ التَّنْوِينَ، وَقِيلَ: حُمِلَتْ عَلَى
"الْبَعْضِ"، (لَأَنَّه) (٥) نَظِيرُهَا فَأُعْرِبَتْ، أَوْ عَلَى "الْكُلِّ"؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ.
وَمَا حُرِّكَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ (٦) فَلَا جَمَاعَ السَّاكِنِينَ.
وَفَائِدَةٌ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ (٦) الْأَخْتِصَارُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ لِمَا
وُضِعَتْ لَهُ، فَـ "مَنْ": تَعَمُّ نَوِي الْعِلْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: "إِنْ يَقُمْ بِكَرُّ
أَوْ عَمَرُوا أَوْ خَالِدٌ قُمْتُ" لَطَالَ الْكَلَامُ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعُمُومُ، فَإِذَا قُلْتَ: "مَنْ
يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ" كَانَ أَحْصَرَ وَأَعَمَّ، فَجَعَلْتَ شَرْطًا فِيمَنْ يَعْقِلُ.

(١) في (ف) "يشرب".

(٢) وقيل: إن الواغل بمنزلة الوارش في الطعام، وهو الطفيلي.

(٣) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن أبو بكر الجرجاني، ولد في جرجان وبها توفي سنة ٤٧١ هـ.

(٤) قال الجرجاني: (وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها وإنما يجوز ذلك... ألا ترى أن "أَيًّا" فيه معنى الاستفهام... وهو معرب مع ذلك «.

انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٣٦.

(٥) في (ف) "لأنها".

(٦) سقط من (ف) سبق نظر.

و " مَا " يَعْمُ غَيْرَ ذَوِي الْعِلْمِ (فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِيمَا لَا يَعْقِلُ ، وَ " أَيُّ " تَعْمُ الْأَبْعَاضَ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ) (١) ، فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِي تِلْكَ الْأَبْعَاضِ ، نَحْوُ " أَيُّ الرَّجَالِ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ " ، وَ " أَيُّ الدَّوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ " .
 وَ " مَهْمَا " بِمَعْنَى " مَا " ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَهْمَا تَفَعَّلُ أَفَعَلُ " فَمَعْنَاهُ لَا أَصْغُرُ عَنْ (٢) كَبِيرِ فِعْلِكَ وَلَا أَكْبُرُ عَنْ صَغِيرِهِ ، قَالَ الْخَلِيلُ : هِيَ " مَا " زِيدَتْ عَلَيْهَا " مَا " أُخْرَى (٣) ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " مَا " مَعَ " مَتَى " ، نَحْوُ مَتَى مَا تَأْتِنِي آتِكَ " (٤) فَكَرَهُوا أَنْ (يُؤَالُوا) (٥) بَيْنَهُمَا فَيَقُولُوا : " مَا مَا تَفَعَّلُ (أَفَعَلُ) " (٦) ، فَأَبْدَلُوا أَلِفَ الْأُولَى " هَاءً " ، وَإِنَّمَا قَلْبُوا (أَلِفَ الْأُولَى) (٧) دُونَ الثَّانِيَةِ ، لِئَلَّا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْقَلْبَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ .
 وَقِيلَ : أَصْلُهَا " مَهْ " الَّتِي لِلْكَفِّ ضَمُّ إِلَيْهَا " مَا " فَحَدَّثَتْ مِنَ التَّرْكِيبِ مَعْنَى ثَالِثٌ ، وَهُوَ الشَّرْطُ (٨) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَهْمَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " من " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٩ ، وابن يعيش ٧ / ٤٢ .

(٤) وقع في هذا المثال شيء من التحريف في كلتا النسختين ، ففي الأصل جاء " ما متى أنك " بتقديم " ما " على " متى " ويحذف الشرط ، وجاء في (ف) " ما تأتني أنك " بحذف " متى " وبما أن المثال

مستفاد من سيبويه ٣ / ٥٩ أثبتته كما جاء في الكتاب وهو " متى ما تأتني أنك " .

(٥) في (ف) " يوالى " بإفراد .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) في (ف) " الألف الأول " .

(٨) نسبة السيبوطي في الهمع ٧ / ٢ إلى الأخفش .

تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴿ (١) ، فَالْهَاءُ فِي (بِه) (٢) ضَمِيرٌ مَهْمَا (٣) ،
وَالضَّمِيرُ اسْمٌ فَلَا يُقْسَرُهُ إِلَّا اسْمٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " مَهْمَنْ "
وَيَزِيدُ عَلَيْهَا " مَنْ " الَّتِي لِمَنْ يَعْقِلُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَمَا وَيَّ مَهْمَنْ تَسْمَعِي فِي صَدِيقِنَا أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ تَنْدَمِي (٤)
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَه ؟ أُوْدَى بِنَعْلِي وَسِرِّ بَالِيَه (٥) / ٣١ - ١
فَإِنَّ " مَا " الْأُولَى اسْتَفْهَامِيَّةٌ فَقَلِبْتَ أَلْفَهَا هَاءً لِرِزَادَةِ " مَا "
الثَّانِيَةَ عَلَيْهَا فَكْرَهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَمْثَالِ ، أَرَادَ " مَالِي " .
وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّرْطَ فِي الْمَكَانِ أَتَوْا بِأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُ مَقْرُونَةٌ

بِمَا .

(١) سورة الأعراف ١٣٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " منهما " .

(٤) لم أعثر على قائله ، وهو في التحفة الشافعية ١٦٣ أ بهذه الرواية ، وفي حاشية نسخة الأصل ذكر أن " ماوي " اسم رجل ووضع تحت كلمة " تسمعي " يستمع على أنها رواية ثانية بهذه الرواية التي أشار إليها المصحح هي التي ذكرت في شرح القوائد السبع الطوال ٤٥ ، وشرح القوائد العشر للتبريزي ٤٨ ، والزاهر ٢ / ٢٧٨ ، ومنتور الفوائد للأنباري ٢٥٩ بمجلة المورد ، وتهذيب اللغة (مهمه) ، والنهر المناد بهامش البحر المحيط ٤ / ٣٧٢ ، واللسان " مهمه " ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٣ ، وهي :

أماوي مهمن يستمع في صديقِهِ أقاويلَ هذا النَّاسِ ماويَّ يَنْدَمِ

(٥) قائله عمرو بن ملقط الطائي ، كما في نوادر أبي زيد ٢٦٧ ، وضرائر الشعر ٦٣ ، وهو في ابن يعيش ٧ / ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٣ ، والخزانة ٣ / ٦٣١ بولاق ، ومعنى اللبيب ١٤٦ ، ٤٢٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٣٠ ، ٧٤٤ ، ورسالة الصاهل والشاحج ٦٩٤ ، واللسان والتاج (مهمه) .

فَأَيْنَ يَسْتَوْعِبُ بِهَا السَّائِلُ جَمِيعَ الْأَمْكِنَةِ فَآتَى بِهَا اخْتِصَارًا ، فَكَذَلِكَ " أَنَّى " (١) .

وَأَمَّا " حَيْثُ " فَتَعْمَلُ الْجَزْمَ بِشَرْطِ زِيَادَةِ " مَا " لِتَقْطَعَهَا عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهَا وَتَهَيِّئَهَا لِلْعَمَلِ (فِي الْفِعْلِ) (٢) جَزْمًا ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ عَمَلُهُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرُّ ، (وَمَا يَعْمَلُ) (٣) الْجَرُّ لَا يَعْمَلُ الْجَزْمَ ، فَلِذَلِكَ زِيدَتْ " مَا " عَلَيْهَا (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ يَكُنْ (٥)

وَيُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ لِلزَّمَانِ (٦) ، وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّرْطَ فِي الزَّمَانِ أَتَوْا بِـ " مَتَى " وَهِيَ تَسْتَوْعِبُ الْأَزْمِنَةَ كَمَا تَسْتَوْعِبُ " أَيْنَ " الْأَمْكِنَةَ ، وَفِي مَعْنَاهَا " أَيَّانَ " .

وَأَمَّا «إِذْ» فَلَا يُجَازَى بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةً بِـ " مَا " كـ " حَيْثُ " ، لِيُغَيَّرَ زَمَانُهَا ، وَهُوَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، تَقُولُ : " إِذْ مَا تَفَعَّلَ أَفْعَلُ " وَهِيَ (حَرْفٌ) (٧) عِنْدَ

(١) فى (ف) " أى " تحريف .

(٢) فى الأصل " فى العمل " ، وهو تحريف صوابه من (ف) .

(٣) فى الأصل " وما لا يعمل " ، وهو سهو صوابه من (ف) .

(٤) قال ابن القواس فى شرحه لوحة ١ / ٣٢٨ : ، وأما " حيثما " فلا يجازى بها إلا إذا كفت بما عن الإضافة وإلا لكانت جارة وجازمة فى حالة واحدة وهو محال ، وروى عن الفراء أنه أجاز الجزم بها دون " ما " عن شرح المرادى للألفية ٤ / ٢٤٢ .

(٥) هذا عجز بيت من قصيدة لزهير بن أبى سلمى يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية البيت فى الديوان ١٢٣ صنعة ثعلب ، ٢٨٢ صنعة الأعلم هى :

هَذَاكَ رَيْكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنِ وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنْ

وهو فى دلائل الإعجاز ٢٠٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٣٢٨ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٤٥ .

(٦) ينظر فى معنى اللبيب ١٧٦ حيث نص عليه .

(٧) فى كلتا النسختين " حروف " تحريف صوابه كما أثبتته .

سَيَبُوهُ إِذَا جُوزِيَ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا وَضِعَتْ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا
مَوْضُوعَةٌ لِلْمَاضِي وَفِي الشَّرْطِ تَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ (١) .

وَقَوْلُهُ - (رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ) (٢) - : " وَأَجْزِمُ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ

لَمْ يُبْنَى " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي " يُبْنَى " عَائِدًا (عَلَى) (٣) الشَّرْطِ ،

أَيُّ : أَجْزِمُ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنِ (٤) الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ (إِذَا كَانَ) (٥)

مَاضِيًا وَجَوَابُهُ مُسْتَقْبَلٌ لَمْ يَلْزَمِ الْجَزْمُ فِي الْجَوَابِ ، بَلْ يَجُوزُ الْجَزْمُ
وَالرَّقْعُ ، قَالَ زُهَيْرُ (٦) :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

فَرَفَعَ " يَقُولُ " وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَاضٍ غَيْرُ مُعْرَبٍ ، وَعَلَّلُوا

هَذَا بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرَ لِحَرْفِ الشَّرْطِ أَثَرٌ فِي الشَّرْطِ - لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ - لَمْ يَظْهَرَ لَهُ

(١) قال سيبويه ٥٦ / ٣ " ولا يكون الجزاء في " حيث " ، ولا في " إذ " حتى يضم إلى كل واحد منهما
" ما " فتصير " إذ " مع " ما " بمنزلة إنما وكأنما ، وليست " ما « فيهما بلغو ، ولكن كل واحد
منهما مع " ما " بمنزلة حرف واحد .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " إلى " .

(٤) في النسختين بإثبات حرف العلة مع أنه مجزوم والصواب حذفها " لم يبن " .

(٥) في (ف) " إذا ما كان " .

(٦) البيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية الديوان ١٥٣ صنعة ثعلب ، ١٠٥ صنعة الأعم
" يوم مسغبة " .

وهو في الكتاب ٦٦ / ٣ وابن يعيش ١٥٧ / ٨ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأصول في النحو ٢٠١ / ٢

ورصف المباني ١٠٤ ، وأمالى القالي ١٩١ / ١ ، والمحتسب ٦٥ / ٢ ، والمقتضب ٦٨ / ٢ ، الخليل

من الخلعة : الفقير المحتاج ، ويوم مسغبة : يوم مجاعة ، والحرم : المنع .

أَثْرٌ فِي الْجَزَاءِ ؛ لِيُطَابِقُوا بَيْنَهُمَا (١) .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي " يَبْنِي " عَائِداً (عَلَى) (٢) الْجَوَابِ (٣)
وَمَعْنَى " يَبْنِي " يُجْعَلُ خَبِراً ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَبَوِيهِ : (هَذَا) (٤) بَابُ مَا
يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الْأِسْمِ (٥) أَيُّ : يَكُونُ خَبِراً عَنْهُ ، (وَهُوَ) (٦)
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ (٧)

(١) ورفعته عند سيبويه ٦٦/٣ على نية التقديم ، وتقديره " يَقُولُ إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ ، وَقَالَ الْمَالِقِيُّ فِي
رِصْفِ الْمَبْنِيِّ ١٠٤ " وَهُوَ عِنْدِي عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ مِنَ الْجَوَابِ ضَرُورَةٌ " ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبْرَدِ كَمَا فِي
الْمَقْتَضِبِ ٦٨/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " إِلَى " .

(٣) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ ١٥٥/١ " قَوْلُهُ : " أَنْ لَمْ يَبْنِ حَشْوٌ " ، وَذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ الْمُؤَلَّفِ
لِوَحْدَةِ ٢٥ أَوْ أَعْقِبَهُ بِقَوْلِهِ : " وَالنَّبْلِيُّ ذَكَرَ لِذَلِكَ اِحْتِمَالَيْنِ يَمْتَعَانِ كَوْنَهُ حَشْوًا ، الْأَوَّلُ أَنْ قَوْلَهُ (أَنْ لَمْ
يَبْنِي) الضَّمِيرُ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الشَّرْطِ .. وَالِاحْتِمَالُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَائِداً عَلَى الْجَوَابِ ، وَيَكُونُ
الْمَعْنَى وَاجِزَمُ جَوَابِ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يَبْنِي عَلَى مَحْذُوفٍ بَأَنَّ يَجْعَلُ خَبِيراً عَنْ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ .. وَيُؤَيِّدُ
هَذَا الْاِحْتِمَالُ أَنْ سَيَبَوِيهِ عَنُونُ هَذَا الْبَابِ بِقَوْلِهِ : " بَابُ مَا يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهِ مَبْنِيًّا عَلَى الْأِسْمِ " ،
وَهَذَا الْاِحْتِمَالُانِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُرَادَيْنِ مِنَ اللَّفْظِ فَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْنُفُ أَرَادَ وَاحِدًا
مِنْهُمَا " .

وَنَقَلَ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ ٣٢٨/١ ، ٣٢٩ هَذَيْنِ الْاِحْتِمَالَيْنِ نَوْنُ أَنْ يَعْرُوهُمَا إِلَى النَّبْلِيِّ أَوْ
غَيْرِهِ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) الْكِتَابُ ٨١/١ هَارُونَ ، وَفِيهِ " وَإِنَّمَا تُرِيدُ بِقَوْلِكَ : مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ مَنْطَلِقٍ إِذَا قُلْتَ :
عَبْدَاللَّهُ مَنْطَلِقٌ ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ هَذَا الَّذِي بَنَى عَلَى الْأَوَّلِ وَارْتَفَعَ بِهِ ، فَإِنَّمَا قُلْتَ عِبْدَاللَّهُ فَنَسَبْتَهُ لَهُ
ثُمَّ بَنَيْتَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ وَرَفَعْتَهُ بِالْاِبْتِدَاءِ " .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٧) نَسَبَ هَذَا الرَّجْزُ فِي الْكِتَابِ ٦٧/٣ إِلَى جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، وَنَسَبَ فِي الْخُرَازَنَةِ ٣٩٦/٣
بَوْلَاقٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَثَّارِمِ الْبَجَلِيِّ يَخَاطَبُ بِهِ الْأَقْرَعُ ابْنَ حَابِسِ الْمَجَاشِعِيِّ فِي شَأْنِ مَنَافَرَةِ جَرِيرِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، وَخَالِدِ بْنِ أَرْطَاةِ الْكَلْبِيِّ عِنْدَمَا تَنَافَرَا إِلَيْهِ وَكَانَ حَكَمًا بَيْنَهُمَا .

فَرَفَعَ " تُصْرَعُ " ؛ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى " إِنَّ " [أَيْ] (١) جَعَلَهُ خَبْرًا لَهَا ، وَقَدْ
سَدَّ مَسَدَ الْجَوَابِ ، وَتَقْدِيرُهُ : " إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ " .
وَلَا يَخْلُو الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ (إِمَّا) (٢) أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ فَيَجِبُ الْجَزْمُ
إِلَّا أَنْ يُنَوَى بِالْجَزَاءِ التَّقْدِيمُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
وَإِمَّا مَاضِيَيْنِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ أَكْرَمْتُكَ " فَيُحْكَمُ (عَلَى) (٣) مَوْضِعَهَا
بِالْجَزْمِ ، أَوْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مَاضِيًّا وَالثَّانِي مُضَارِعًا لَمْ يَعْمَلْ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِوُجُودِ
الْمَانِعِ ، وَهُوَ الْبِنَاءُ ، وَجَازَ فِي الثَّانِي وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ
الشَّرْطِ ، وَالثَّانِي : الرَّفْعُ كَمَا فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٤) .
أَوْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًّا ، وَهُوَ قَلِيلٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا (٥)

= وهو في ابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب ٢٧٥ /١ ، وابن الشجري ٨٤/١ ، والأصول في النحو
٢٠١/٢ ، والإنصاف ٦٢٣ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٢٩/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى
الليبي ٧١٧ ، وشواهد ٨٩٧ ، والهمع ٦١/٢ ، وانظر أيضا شرح أبيات سيديه لابن السيرافي
. ١٢١ /١

- (١) سقط من الأصل .
(٢) في (ف) " من " .
(٣) في الأصل " في " .
(٤) ينظر ص ١٩٥ .
(٥) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٩٦٥ إلى قعنب بن أم صاحب ، وروايته عنده :
" إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
وكذلك نسبه الجوهري في صحاحه (إذن) ٢٠٦٨/٥ ، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
١٤٥٠/٣ ، والمحتسب ٢٠٦/١ ، ومغنى الليبي ٩٠٨ ، ومختار الصحاح (أذن) بمعنى (علم) .

فصل

وَأَمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ [ف] (١) فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْفِعْلُ، وَالْفَاءُ،

وَأَذَا .

أَمَّا الْفِعْلُ فَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا " الْفَاءُ " فَإِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً

فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ ، نَحْوُ " إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ " ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ

الاسْمِيَّةَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ / فَاحْتَأَجَتْ إِلَى رَابِطٍ بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ

الْفِعْلِيَّةِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَرْبِطُ بَيْنَ (الْجُمْلَتَيْنِ) (٢) الْفِعْلِيَّتَيْنِ وَلَا

يَرْبِطُ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ (لَا يَصْلُحُ) (٣) دُخُولُهُ فِي الْاسْمِيَّةِ

فَاحْتَأَجَّ إِلَى رَابِطٍ ، وَكَانَتْ الْفَاءُ أَوْلَى مِنَ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا (٤)

التَّعْقِيبُ بِغَيْرِ مُهَلَّةٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَقِيبَ الشَّرْطِ

بِلَا مُهَلَّةٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا

رَهَقًا ﴾ (٥) ، أَيُّ : فَهُوَ لَا يَخَافُ ، فَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ (٦) عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٨) أَيُّ : فَهُوَ يَنْتَقِمُ

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في (ف) " جملتين " .

(٣) في (ف) " لا يصلح " .

(٤) في (ف) " لأن الفاء معناها " .

(٥) سورة الجن : ١٣ .

(٦) في (ف) " فمن " بالفاء وهو خطأ .

(٧) سورة المائدة : ٩٥ .

اللَّهُ مِنْهُ ، وَ " إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَرَحِمَهُ اللَّهُ " أَي : فَهُوَ مَدْعُوٌّ لَهُ بِذَلِكَ ، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ (١) : كُلُّ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ شَرْطًا إِذَا وَقَعَ جَزَاءً فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ ، فَتَقُولُ : " إِنْ تَقَمَّ أَحْسَنُ إِلَيْكَ " فَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَاءِ ، لِأَنَّ الْجَوَابَ يَصِحُّ وَقُوعُهُ بَعْدَ " إِنْ " ، وَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا يَكْرِمُهُ " فَتَأْتِي بِالْفَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ (لَا يَلِي الشَّرْطَ) (٢) فَلَا يَكُونُ شَرْطًا ، وَكَذَلِكَ " إِنْ قَامَ (زَيْدٌ) (٣) فَأَكْرَمُهُ " ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَكُونُ شَرْطًا ، وَقَسُّ عَلَى هَذَا أَمْتَالُهُ - كَالْمَاضِي لَفْظًا وَمَعْنَى - وَغَيْرُهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَاءِ فِيهِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنَ (الْفِعْلِ) (٤) وَ " إِنْ " تَرْتِيبُ الْفَعْلَيْنِ إِذَا كَانَا مُسْتَقْبَلَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ مَعْنَى لَا لَفْظًا .

فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ بِمَجْمُوعِهَا فَلَا إِشْعَارَ لَهَا بِالِاسْتِقْبَالِ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى (فَتَأْتَتْ) (٥) مُقْتَضَى الشَّرْطِ فَاحْتَأَجَتْ إِلَى رَابِطٍ .

وَأَمَّا " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ (٦) فَتَلْزَمُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ كَالْفَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٧) أَي : فَهُمْ

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١١٠٠ ، ونقل المؤلف له بالمعنى .

(٢) في الأصل " لا يلي إن الشرطية " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " الفعلان " .

(٥) في الأصل " فيكون " .

(٦) في (ف) " للمفاجآت " بالجمع .

(٧) سورة الروم ٣٦ .

يَقْنَطُونَ ، فَوَقَعَتْ " إِذَا " مَوْقِعَ الْفَاءِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ
وَالْتَعْقِيبَ (بِالْفَاءِ) (١) سَوَاءً فِي عَدَمِ الْمُهْلَةِ .

وَالْعَامِلُ فِي " إِذَا " (يَقْنَطُونَ) (٢) ، وَمَوْضِعُ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا جَزْمٌ ، وَكَذَلِكَ
" إِذَا " وَمَا بَعْدَهَا ، بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَمْزَةِ (٣) وَالْكَسَائِيِّ : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا
هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٤) . بِجَزْمِ (يَذَرُهُمْ) حَمَلًا عَلَى
مَوْضِعِ قَوْلِهِ ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ
لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٥) ، فَقِيلَ : الْفَاءُ مَحْنُوفَةٌ ، وَقِيلَ : هُوَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْنُوفٍ ،
وَسَدَّ جَوَابُ الْقَسَمِ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَئِنْ آتَيْتَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (٦) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ لَمْ
تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونُنَّ ﴾ (٧) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ
مَعَهُمْ ﴾ (٨) فَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي هَذَا كُلِّهِ مَحْنُوفٌ ؛ لِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " هم يقنطون " ، ولفظة " هم " زيادة من الناسخ .

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة ست وخمسين
ومائة .

ترجمته في معرفة القراء الكبار ١ / ٩٢ ، وطبقات القراء ١ / ٢٦١ وغيرهما .

(٤) سورة الأعراف ١٨٦ .

وانظر قراءة حمزة والكسائي في النشر ٢ / ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .
أما الباقون فقرأوا بالرفع .

(٥) سورة الأنعام ١٢١ ، وفي (ف) " إِنَّكُمْ لَمُسْرِفُونَ " خطأ .

(٦) سورة البقرة ١٤٥ .

(٧) سورة الأعراف ٢٢ ، وهي في الأصل " لئن لم تغفر لنا ربنا وترحمنا لنكونن " . تحريف ، وفي

الأعراف ١٤٩ " لئن لم يرحمنا ربنا ويفقر لنا لنكونن من الخاسرين " .

(٨) سورة الحشر ١٢ .

مَسْأَلَةٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١)

فَكَيْفَ يَكُونُ الشَّرْطُ مُضَارِعًا ، وَالْجَزَاءُ (مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى) (٢) وَالشَّرْطُ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ وَالسَّبَبُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْمُسَبَّبِ ، فَالشَّرْطُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْجَزَاءِ ، (وَإِذَا) (٤) كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّرْطِ ؟

قِيلَ : إِنْ الشَّرْطُ سَبَبٌ فِي قَوْلِهِمْ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْهُ ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١) وَإِخْبَارُهُمْ عَنْهُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) (٥) قُلْتَ : " إِنْ تَكْرَمْنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتِكَ أَمْسٍ " أَي : إِنْ إِكْرَامَكَ (لِي) (٦) الْآنَ سَبَبٌ فِي / إِخْبَارِي إِيَّاكَ بِأَنَّ جَزَاءَكَ قَدْ سَبَقَ ، وَالْإِخْبَارُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٧) أَي : مَا (اسْتَقَرَّ) (٨) بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تَجْهَلُونَ (مَنْ أَنْعَمَ بِهَا) (٩) عَلَيْكُمْ سَبَبٌ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا مِنْ اللَّهِ ، فَاعْرِفُهُ .

(١) سورة يوسف ٧٧ .

(٢) في (ف) " ناصبا له لفظا ومعنى " تحريف .

(٣) في (ف) " مقدم " .

(٤) في الأصل " وان " .

(٥) في (ف) " ان " .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النحل ٥٣ .

(٨) في (ف) " أسبق " تحريف .

(٩) في (ف) " من أنعم الله بها " .

تَقُولُ : إِنْ تَلِمَ بِنَا نَكْرِمَا وَأَيُّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرَكَ

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْيَبْتِ مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامٍ (١) الشَّرْطِ .

وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ إِنْ كَانَتْ ظُرُوفًا فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ
أَسْمَاءً ، فَإِنَّ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا مَرْفُوعًا ، نَحْوُ " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ " فَهِيَ
(مُبْتَدَأٌ) (٢) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا نَحْوُ " مَنْ نَكْرِمُهُ أَكْرِمُهُ " لِاشْتِعَالِ الْفِعْلِ
عَنْهَا بِضَمِيرِهَا ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ خَبْرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ ، نَحْوُ " مَنْ
نَكْرِمُ أَكْرِمُ " فَهِيَ مَنْصُوبَاتٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا .

فَإِنْ قِيلَ : [فَكَيْفَ تَكُونُ] (٣) جَائِزَةٌ لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ نَاصِبٌ لَهَا فَيَكُونُ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلًا مَعْمُولًا ؟ .

قُلْتُ : جِهَةٌ عَمَلِهَا فِيهِ غَيْرُ جِهَةِ عَمَلِهِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا تَجْزِمُ الْفِعْلَ بِمَا
فِيهَا مِنْ تَقْدِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَيَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ بِاعْتِبَارِ الْأِسْمِيَّةِ .

وَتُزَادُ " مَا " مَعَ " أَيْنَ ، وَمَتَى " لِلتَّوَكِيدِ ، وَمَعَ " حَيْثُ " عِوَضًا (عَنْ) (٤)
الْإِضَافَةِ وَتَهْيِئَتِهِ لِلْعَمَلِ ، وَتُزَادُ مَعَ " إِذْ " لِقَلْبِ زَمَانِهَا مِنَ الْمَاضِي إِلَى
الْمُسْتَقْبَلِ ، وَتُزَادُ مَعَ " أَيُّ " عِوَضًا عَنِ الْإِضَافَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُضَافَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٥) .

(١) فِي (ف) " كَلِم " .

(٢) فِي (ف) " مُبْتَدَأَات " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " فَتَكُونُ " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ف) .

(٤) فِي (ف) " مَعَ " .

(٥) سُورَةُ الْأَسْرَاءِ ١١٠ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ " كَيْفَ " لَا يُجَاوِزُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا لِحَالٍ (١) ، (وَيَتَعَدَّرُ) (٢) أَنْ
يَكُونَ لَكَ مِثْلُ حَالٍ (غَيْرِكَ) (٣) فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :
" كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ " لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ : كَيْفَ تَذْهَبُ أَذْهَبُ - حَتَّى
(يَذْهَبُ) (٤) مَغْمُومًا أَوْ مَسْرُورًا - لَمْ يُمَكِّنْ تَكْلُفَ مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ ، وَأَجَازَ
الْكُوفِيِّونَ (٥) الْجَزْمَ بِهَا قَالُوا : (لِأَنَّهُ يَصِحُّ) (٦) أَنْ نَقُولَ : " كَيْفَ تَصْنَعُ
أَصْنَعُ " بِالرَّفْعِ فَلْيَصِحَّ بِالْجَزْمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ فِي الرَّفْعِ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى
حَالٍ مَعْلُومَةٍ بِقَرِينَةٍ تُمَيِّزُهَا ، وَأَمَّا فِي الْجَزْمِ فَتَكُونُ لِلْعُمُومِ كَمَنْ
وَمَتَّى : (لِأَنَّ) (٧) أَسْمَاءَ الشَّرْطِ مِنْ حُكْمِهَا الْعُمُومِ .

وَأَجَزِمُ جَوَابَ الْأَمْرِ وَالْتَمَنِي وَالْعَرْضِ وَالتَّخْضِيبِ إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ
نَحْوُ : أَلَا تَنْزِلُ فِينَا تَكْرِمَ وَهَكَذَا الْجَوَابُ لِلْمُسْتَفْهِمِ
وَأَحْرَفُ التَّخْضِيبِ مِنْهَا هَلَا لَوْلَا وَلَوْمَا مِثْلَهُمَا وَالْأُ

اعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ " جَوَابُ الْأَمْرِ " مَجَازٌ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ ؛ لِأَنَّ
جَوَابَ الشَّيْءِ [هُوَ] (٨) مَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : " قُمْ " اسْتَفْنَيْتَ عَنْ قَوْلِكَ : " أَكْرِمَكَ " بِخِلَافِ قَوْلِكَ : " إِنْ تَقُمْ " فَإِنَّكَ

(١) هذا مذهب البصريين .

انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .

(٢) في الأصل " ويتعذر " .

(٣) في الأصل " حرك " .

(٤) في (ف) " ذهب " .

(٥) انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .

(٦) في (ف) " انه لا يصح " .

(٧) في (ف) " لأنها " .

(٨) زيادة من (ف) .

لَا تَسْتَعْنِي عَنِ الْجَوَابِ ، لَكِنْ لَمَّا دَلَّ لَفْظُ الْأَمْرِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ
 سُمِّيَ الْمَجْرُومُ بَعْدَهُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ جَوَابَ الْأَمْرِ ، أَلَا تَرَى
 أَنَّ قَوْلَكَ : " أَسْلِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ " ، لَا يَكُونُ أَمْرًا لَهُ بِالْإِسْلَامِ سَبَبًا
 فِي الدُّخُولِ (بَلْ) (١) وَقُوعُ الْإِسْلَامِ مِنْهُ وَقِعْلُهُ هُوَ السَّبَبُ لَا لَفْظُ
 الْأَمْرِ .

وَجُمْلَةُ الْأَشْيَاءِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ الشَّرْطِ / سَبْعَةٌ ، وَهِيَ " / ٣٢ ب
 الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ - فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ - ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ، وَالِدُّعَاءُ ،
 وَالْعَرَضُ ، وَالْتِمْنِي ، وَالْتَحْضِيضُ " مِثَالُ الْأَمْرِ : " زُرْنِي أَرْزُكَ "
 أَيُّ زُرْنِي إِنَّكَ إِنْ تَزُرْنِي أَرْزُكَ " ، وَمِثَالُ النَّهْيِ : " لَا تَدْنُ مِنَ
 الْأَسَدِ " (تَنْجُ) (٢) .

وَقَوْلُنَا " فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " لَا
 تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ (يَأْكُوكَ) (٣) - بِالْجَزْمِ - فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَيَجُوزُ
 بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ جَزَمْتَ جَعَلْتَ عَدَمَ الدُّنُوسِ سَبَبًا لِأَكْلِهِ ، فَإِنْ قِيلَ :
 فَهَلَّا قَدَّرْتَ " إِنْ تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُوكَ " بِغَيْرِ حَرْفِ النَّفْيِ (٤) ؟
 قِيلَ : الْمَحْذُوفُ (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّ
 الْمَذْكُورَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ) (٥) وَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ قَوْلُكَ : " لَا تَدْنُ "
 وَهُوَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ ، فَإِذَا قَدَّرْتَ الشَّرْطَ بِغَيْرِ " لَا " لَمْ يَكُنْ
 (مُسَاوِيًا) (٦) لِلْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ .

(١) فِي (ف) " قَبْلَ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " يَقْتُلُكَ " .

(٤) نَسَبَ هَذَا التَّقْدِيرَ لِلْكَسَائِيِّ فِي شَرْحِ الشَّرِيْشِيِّ ٢٩٩ / ١ ، وَالتَّحْفَةَ الشَّاقِبِيَّةَ لَوْحَةَ ١٦٦ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ " وَعِبَارَةٌ (ف) أَوْضَحَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحٍ .

وَمِثَالُ الْأَسْتِفْهَامِ : " أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرُكَ " (١) أَي : إِنْ تُعَرَّفْنِي بَيْتَكَ
 أَزْرُكَ ، وَمِثَالُ التَّمْنَى : " لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقَهُ " أَي : " إِنْ أُعْطِيَ مَالاً أَنْفَقَهُ ، وَمِثَالُ
 الْعَرْضِ : " أَلَا تَزُورُنَا نُكْرِمُكَ " ، فَـ " أَلَا " مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ وَ" لَا "
 النَّافِيَةِ ، وَمَعْنَى الْعَرْضِ : أَنَّكَ عَرَضْتَ عَلَيْهِ أَنْ يَزُورَ (٢) وَلَمْ تَأْمُرْهُ بِهِ ، لِأَنَّ
 الْأَمْرَ إِزْرَامٌ فَعَدَلُوا عَنْهُ إِلَى اللَّفْظِ الصَّرِيحِ فِي الْعَرْضِ ، وَالتَّقْدِيرُ " إِنْ
 تَزُرْنَا (٣) نُكْرِمُكَ " ، وَمِثَالُ الدَّعَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
 يَرِثْنِي ﴾ (٤) أَي : إِنْ تَهَبْ لِي وَلِيًّا يَرِثْنِي .

فَإِنْ قِيلَ : لَا يَلِزَمُ مِنْ هِبَةِ الْوَالِدِ أَنَّهُ يَرِثُهُ ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ إِذَا عَاشَ بَعْدَهُ .
 قِيلَ : قَدْ فَهِمَ مِنْ فَحْوَى (طَلَبِ) (٥) زَكَرِيَّا أَنَّهُ أَرَادَ بَقَاءَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ
 فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : هَبْ لِي وَلِيًّا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِي وَيَرِثْنِي فَكَتَفَى بِالْمُسَبَّبِ (عَنِ
 السَّبَبِ) (٦) ، وَيُقْرَأُ بِالرَّفْعِ (٧) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ « وَلِيًّا » ، وَهُوَ أَقْوَى (٨) لِأَنَّ
 الْوَرَاثَةَ إِذَا (رَفَعْتَ) (٩) كَانَتْ مُنْدَرِجَةً فِي الطَّلَبِ .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ " هَلَّا تُسَافِرُ تَغْنَمٌ " .

(١) في كلتا النسختين " فازرك " بالفاء سهو ، والصواب ما أشبه .

(٢) في الأصل " النزول " تحريف .

(٣) في (ف) " إن تزورنا " برفع الشرط ، وهو خطأ .

(٤) سورة مريم ٥ ، ٦ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) قرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة بالرفع ، وقرأ أبو عمرو ويحيى بن يعمر ، ويحيى بن

وثاب بوالاعمش والكسائي بالجزم . عن إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، والبسيط في

القراءات العشر للأصبهاني ٢٨٧ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٤٣٨ .

(٨) وعند الفراء الجزم هو الوجه قال : " لأن (يرثني) من آية سوى الأولى فحسن الجزاء " معاني

القرآن ١ / ١٥٨ ، ٢ / ١٦٦ .

(٩) في الأصل " وقعت " .

وَجَمِيعُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُجَابُ بِالْفَاءِ وَيَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ " أَنْ " إِذَا حُدِفَتِ الْفَاءُ جُزِمَتْ إِلَّا النَّفْيَ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي أَكْرَمِكَ " لَمْ يَجْزِ الْجُزْمُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْ عَدَمَ الصُّحْبَةِ سَبَبًا لِلْإِكْرَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ . وَإِنَّمَا (نَابَتْ) (١) هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عَنِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَابٌ لِمَا بَعْدَهَا كَمَا أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زُرْنِي أَكْرَمَكَ " فَقَدْ جَعَلْتَ الزَّيَارَةَ سَبَبًا لِلْإِكْرَامِ كَمَا تَقُولُ : " إِنْ تَزُرْنِي أَكْرَمَكَ " .

وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ تَبْنِ " (٢) أَيُّ : إِنْ لَمْ (تُجْرِهِ) (٣) عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ جَوَابًا وَذَلِكَ بِأَنَّ [تَعَطَّفَهُ] (٤) فَتَجْعَلُهُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مُحْدُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : " زُرْنِي أَكْرَمَكَ " بِالرَّفْعِ ، أَيُّ : أَنَا أَكْرَمَكَ (فَجَعَلْتَ " أَكْرَمَكَ ") (٥) مَبْنِيًّا عَلَى " أَنَا " الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ أَيُّ : خَبْرًا عَنْهُ ، أَوْ حَالًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَعَالَوْا نَحْوُضُ الْحَرْبِ بِالسَّيْفِ إِنَّمَا يِنَالُ الْعُلَى مِنْ لَمْ يَنْمَ عَنْ وَتُورِهَا (٦)
 أَيُّ : تَعَالَوْا خَائِضِينَ ، أَوْ صِفَةً كَقَوْلِكَ : " اقْصُدْ رَجُلًا يُحْسِنُ إِلَيْكَ " أَيُّ : رَجُلًا مُحْسِنًا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ (٧) بِالرَّفْعِ أَيُّ : وَارِثًا ، وَالْحَالُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذِي الْحَالِ ، وَالصِّفَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُوصُوفِ

(١) فى الأصل ' أتت ' .

(٢) فى (ف) ' بينى ' .

(٣) فى (ف) ' تجزه ' بالزاي المعجمة تصحيف .

(٤) فى الأصل مكانها بياض والتكلمة من (ف) .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) لم أعر على قائله ..

وهو من شواهد ابن القواس فى شرحه ١ / ٢٣٦

الوتور : جمع وتر ، وهو الثار .

(٧) سورة مريم ٥ ، ٦ .

أَيّ : جَارِيَةٌ عَلَيْهِ وَمَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ .

وَأَحْرَفُ التَّحْضِيضِ أَرْبَعَةٌ "هَلَّا" وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ "هَلْ" وَ "لَا"
"فَحَدَّثَتْ مِنْ تَرْكِيبِ النَّفْيِ مَعَ الِاسْتِفْهَامِ التَّحْضِيضُ ، وَهُوَ الْحَثُّ عَلَى
طَلْبِ الشَّيْءِ ، وَقِيلَ : هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ "هَلْ" الَّتِي لِحَثِّ لَامِنْ "هَلْ"
الَّتِي لِلِاسْتِفْهَامِ ؛ وَأَصْلُ "أَلَّا" "هَلَّا" فَأَبْدِلَ مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً
كَقَوْلِهِمْ : "أَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَقْتُهُ" ، وَ "لَوْلَا" وَ "لَوْمًا"
(مُرَكَّبَتَانِ) (١) مِنْ "لَوْ" وَحَرْفِ النَّفْيِ .

وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ إِذَا وَلِيَهُنَّ الْمَاضِي فَهُنَّ تَوْبِيخٌ عَلَى
التَّرْكِ ، وَإِذَا وَلِيَهُنَّ الْمُسْتَقْبَلُ فَهُنَّ تَحْضِيضٌ وَحَثٌّ عَلَى الْفِعْلِ ،
وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا
(فَرَفَعَهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ) (٢) كَقَوْلِكَ : ذَهَبَ النَّاسُ هَلَّا زَيْدٌ أَيّ : هَلَّا
ذَهَبَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَنَضِبُهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ أَيضًا ، قَالَ
الشَّاعِرُ : (٣)

(١) فِي (ف) "مُرَكَّبَتَيْنِ" وَهُوَ خَطَأٌ نُحَوِي .

(٢) فِي (ف) "فَرَفَعَهُ بحد فعل محذوف" .

(٣) هُوَ جَرِيرٌ كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ٩٠٧ ، وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ :

أَفْضَلُ سَعِيكُــــــــــــــم بِنِي ضُوْطَرِي هَلَا الْكَمِي

وَنَسَبَ إِلَى الْأَشْهَبِ بْنِ رَمِيلَةَ كَمَا فِي الْمَخْصَصِ ١٣ / ١٩٩ ، وَابْنُ الشَّجَرِي ٢ / ٢١٠ ، وَهُوَ فِي

شَعْرِهِ الْجَمُوعِ ١٩٨ بِمَجْلَةِ مَعْدَةِ الْمَخْطُوطَاتِ ، وَنَسَبَ أَيضًا إِلَى الْفَرَزْدَقِ فِي الْأَزْهِيَّةِ ١٧٧ ، وَهُوَ

مَوْجُودٌ فِي الْمَرْصَعِ ٢٢٨ بَوْمَغْنَى اللَّيْبِ ٣٦١ ، وَالْخِصَائِصِ ٢ / ٤٥ ، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٠٥ .

النَّبِي : التَّوْقِ الْمَسْنَةِ ، وَبَنَى ضُوْطَرِي : مَنَادِي . وَالضُّوْطَرِي : الرَّجُلُ اللَّئِيمُ الضَّخْمُ ، وَالضُّوْطَرِ :

الرَّأَةُ الْحَمَاءُ . وَتَقُولُ الْعَرَبُ فِي مَعْرَضِ الشَّتْمِ : يَا بِنَ ضُوْطَرِ ، أَيّ : يَا بِنَ الْأَمَةِ . وَتَقُولُ لِلْقَوْمِ

لَا يَغْنُونُ غِنَاءً : بَنُو ضُوْطَرِي .

وَالْكَمِي : الْمَتَكِي فِي سِلَاحِهِ لِأَنَّهُ كَمَى نَفْسَهُ أَي غَطَاهَا بِالدَّرْعِ وَابْيَضَةَ .

وَالْمَقْنَعُ : الَّذِي عَلَى رَأْسِهِ الْبَيْضَةُ وَالْمَغْفَرُ .

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرٍ لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا
أَيُّ : " لَوْلَا تَعُدُّونَ الْكَمِيَّ الْمُقْنَعَا " ، يُرِيدُ (١) أَنَّهُمْ يَفْتَخِرُونَ
بِالسَّخَاءِ وَلَمْ يَكُونُوا شُجْعَانًا فَيَفْتَخِرُوا بِالشُّجَاعَةِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا
أَخْرَجْتَنِي ﴾ (٢) أَيُّ : هَلَا أَخْرَجْتَنِي .

(١) فِي (ف) " يَرِيدُونَ " .

(٢) سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ ١١ .

[نواصب الفعل المضارع]

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَأَحْرَفُ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ

أَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَنْصَبُهُ إِلَّا الْحَرْفُ إِمَّا ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا ، فَالْنَّاصِبُ الظَّاهِرُ ثَلَاثَةٌ " أَنْ " وَ " لَنْ " وَ " إِذَنْ " ، وَأَمَّا الْمُقَدَّرُ فَبَعْدَ أَحْرَفٍ مَخْصُوصَةٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا ، وَأَمَّا " كَيِّ " فَفِيهَا خِلَافٌ .

وَالْأَصْلُ فِيهَا " أَنْ " وَهِيَ الْمُتَّفِقُ عَلَى إِعْمَالِهَا وَفِي أَخْوَاتِهَا خِلَافٌ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ ؛ لِاخْتِصَاصِهَا ، وَلِأَنَّهَا تُشْبِهُ " أَنْ " الْمُخَفَّفَةَ مِنَ النَّقِيلَةِ فِي اللَّفْظِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ (١) ، (وَفِي) (٢) أَنَّهَا (وَالْفِعْلُ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ " أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ " أَيُّ : أُرِيدُ قِيَامَكَ ، كَمَا أَنَّ الْمُشَدَّدَةَ كَذَلِكَ نَحْوُ " سَرَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ " أَيُّ : سَرَنِي قِيَامَكَ " ، وَفِي أَنْ الْفِعْلَ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صِلَةٌ لَهَا .

وَتَحْمَلُ " أَنْ " عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ فَيَرْتَفِعُ (الْفِعْلُ) (٢) بَعْدَهَا ، قَرَأَ مُجَاهِدٌ (٤) ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ (٥) بِالزَّفْعِ (٦) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سورة المزمل ٢٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو مجاهد بن جبير ، وقيل : ابن جبر ، أبو الحجاج المكي أحد التابعين ، مات سنة أربع ومائة وقيل غير ذلك عن ٨٣ سنة .

ترجمته في معجم الأدياء ٧٧ / ١٧ ، وطبقات القراء ٤١ / ٢ ، وطبقات الحفاظ ٣٥ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٦) انظر البحر المحيط ٢ / ٢١٣ .

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (١)
 فَرَفَعَ مَا بَعْدَ " أَنْ " الْأُولَى حَمَلًا لَهَا عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا
 حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ ، وَنَصَبَ مَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ " وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا "
 جَرِيًّا عَلَى الْأَصْلِ .

وَأَمَّا " لَنْ " فَإِنَّهَا عَمِلَتْ تَشْبِيهًا لَهَا بِـ " أَنْ " فِي أَنَّهَا تُخْلِصُ الْفِعْلَ
 لِلِاسْتِقْبَالِ ، أَوْ لِأَنَّهَا نَقِيضَةٌ " أَنْ " ؛ لِأَنَّكَ (٢) إِذَا قُلْتَ : أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ "
 فَنَفْيُهُ " لَنْ تَفْعَلَ " ، وَحُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ وَأَصْلُهَا " لَا أَنْ " فَحُذِفَتْ
 الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا - كَمَا قَالُوا : أَيُّشٍ - فِي أَيِّ شَيْءٍ - فَبَقِيََتِ النُّونُ سَاكِنَةً
 وَقَبْلَهَا أَلِفٌ سَاكِنَةٌ فَحُذِفَتْ الْأَلِفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ (٣) ، فَعِنْدَ الْخَلِيلِ
 أَنَّ الْعَمَلَ هُوَ " أَنْ " وَحْدَهَا .

وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالتَّرْكِيبِ ، نَحْوُ "
 زِيدًا لَنْ (أَضْرِبُ) (٤) ؛ لِأَنَّ مَا فِي صِلَةِ " أَنْ " لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّ التَّرْكِيبَ
 (عَلَى) (٥) خِلَافَ الْأَصْلِ ، (وَأَلْحَذَفُ فِي الْحُرُوفِ خِلَافَ الْأَصْلِ) (٦) .

(١) لم أمتد إلى قائل هذا البيت ، وهو في المنصف ٢٧٨ / ٨ ، وابن يعيش ١٥ / ٧ ، ومجالس ثعلب
 ٣٢٢ / ١ ، ومغنى اللبيب ٤٦ ، ووصف المباني ١١٣ . وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢١٧ ، وإعراب
 الحديث النبوي ٢٣ ، والخزانة ٣ / ٥٥٩ بولاق ، والإنصاف ٥٦٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦٦ .

(٢) في (ف) " لا لأنك " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٥ / ٣ ، وسر الصناعة ٨ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٥ / ٧ بولالمقتضب ٨ / ٢ .

(٤) في الأصل (يضرب) ، والمثبت من (ف) .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من (ف) . سبق نظر .

وَقَالَ الْفَرَاءُ: أَصْلُ "لَنْ" "لَا" فَابْتَدِلَ مِنَ الْأَلْفِ نُونٌ،
وَكَذَلِكَ "لَمْ" أَصْلُهَا "لَا" فَابْتَدِلَ مِنَ الْأَلْفِ مِيمٌ (١).

"وَأَمَّا "إِذَنْ" (فَقِيلَ) (٢): أَصْلُهَا "إِذْ أَنْ" فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ
تَخْفِيفًا وَحُرِّكَتِ الدَّالُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ فَلَا نَاصِبَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ
سِوَى "أَنْ" وَحَدَهَا (٣). وَأَجَابُوا بِأَنَّ "إِذْ" لِلْمَاضِي وَ"أَنْ":

لِلْمُسْتَقْبَلِ فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَلَا تَرْكِيبَ مَعَ التَّنَافِي، وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ: / ٣٣ ب

هِيَ اسْمٌ مَنْوُونٌ وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْبَهُ نُونَهَا بِالتَّنْوِينِ فَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ،
وَهُمْ الْأَكْثَرُ إِلَّا الْمَازِنِي فَإِنَّهُ لَا يَرَى الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ، وَيَقُولُ:

هِيَ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ "أَنْ" ، وَلَنْ (٤)، وَقَالَ الْفَرَاءُ: إِذَا أَعْمَلْتَهَا
فَاكْتُبْهَا بِالْأَلْفِ، وَإِذَا لَمْ تَعْمَلْهَا فَاكْتُبْهَا بِالنُّونِ حَتَّى لَا تَلْتَبِسَ بِـ
إِذَا "الزَّمَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَهَا يُمَيِّزُهَا عَنْهَا (٥).

وَأَمَّا مَعْنَاهَا فَهِيَ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ، فَإِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: "أَنَا

أُزورك" قُلْتُ لَهُ: "إِذَنْ أَكْرَمَكَ" فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ (إِكْرَامَكَ) (٦)

جَزَاءً لِزِيَارَتِهِ فَذَلِكَ (جَوَابٌ) (٧) لِكَلَامِهِ وَجَزَاءٌ لِفِعْلِهِ.

(١) قال ابن يعيش ١٦/٧: (ولا أدرى كيف اطلع على ذلك إذ ذلك شئ لا يطلع عليه إلا بنص من
الواضع"، وقد رد المالقي في رصف المباني ٢٨٧ مذهب الفراء، وانظر شرح الكافية للرضي

٢٣٨/٢.

(٢) سقط من (ف).

(٣) نسبه السيوطي في الهمع ٦/٢ إلى الخليل، ونسب إلى أبي على عمر بن عبد المجيد الرندي قوله
إنها مركبة من "إذا"، و"أن" لأنها تُعْطَى ما تُعْطَى كل واحدة منهما فتعطي الربط كإذا،
والنصب كأن ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا): لالتقاء الساكنين.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ فقد نص على ذلك كله، وأبو عثمان المازني ١٤٣.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ فقد نص عليه، ولم أعثر على نص الفراء في معانيه.

(٦) في (ف) "إكرامه".

(٧) في الأصل "الجواب".

وَأَمَّا عَمَلُهَا فَلَا تَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ جَوَابًا ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَوَابًا قَوِيَتْ لِأَنَّهَا بِالْوَضْعِ

لِلْجَوَابِ ، وَحَقُّ الْجَوَابِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهَا حُرْفُ عَطْفٍ كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذْنٌ يَقْعُدُ

فَإِنْ عَطَفْتَ " يَقْعُدُ " عَلَى " يَقُومُ " رَفَعْتَ (فَالْفِعْلِيَّةُ) (١) " إِذْنٌ " ، وَإِنْ عَطَفْتَ

" يَقْعُدُ " عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ " زَيْدٌ يَقُومُ " جَازَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ عَطْفَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ

عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ جَائِزٌ .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَعْتَمِدَ الْفِعْلُ عَلَيْهَا ، أَي : تَقَعُ مُبْتَدَأَةٌ ، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ

الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ " أَنَا (إِذْنٌ) (٢) أَكْرَمُكَ " بَطَّلَ عَمَلُهَا ، لِاعْتِمَادِ الْفِعْلِ عَلَى

مَا قَبْلَهَا وَهُوَ (الْمُبْتَدَأُ) (٣) ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) (٤) تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ

نَحْوُ " إِنْ تَقُمْ إِذْنٌ أَكْرَمُكَ " ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ كَقَوْلِكَ : (" وَاللَّهِ إِذْنٌ

لَأَفْعَلَنَّ ") (٥) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا (٦)

فَرَفَعَ " أَقِيلُهَا " ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَصِحُّ بِدُونِ

(١) بياض في الأصل ، والمثبت من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " الفعل " .

(٤) في الأصل " إن " .

(٥) في (ف) " إذن والله لأفعل " .

(٦) البيت لكثير عزة من قصيدة قالها في عبدالعزیز بن مروان كما في ديوانه ٢٠٥ ، وفيه " إذا "

بالتتوين ، والبيت في الكتاب ١٥/٣ ، وابن يعیش ١٣/٩ ، وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل

٢٦٦ ، ومغنى اليبب ٣٠ ، وشواهد المغنى ٦٣ ، ووصف المباني ٦٦ ، والخزانة ٥٨٠/٣ بولاق .

الْخَبَرِ كَذَلِكَ الشَّرْطُ (وَأَلْقَسُمُ) (١) لَا يَصِحَّانِ بَدْوِينَ الْجَوَابِ .
الرَّابِعُ : أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَيَبِينُ الْفِعْلَ بِغَيْرِ الْيَمِينِ نَحْوُ " إِذْنُ وَاللَّهِ
أَكْرَمَكَ " فَيَنْصَبُ ، وَكَذَلِكَ النِّدَاءُ لَا يُعَدُّ فَصْلًا نَحْوُ " إِذْنُ يَا زَيْدُ أَكْرَمَكَ " ؛ لِأَنَّ
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْكَلامِ .

فَإِنْ قُلْتَ : " إِذْنُ عِنْدَ زَيْدٍ أَكْرَمَكَ " رَفَعْتَ ؛ لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بِغَيْرِ الْيَمِينِ .
الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ حَالًا لَمْ يَعْمَلْ (فِيهِ) (٢)
نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ يَقُولُ لَكَ : أَنَا أَزُورُكَ : إِذْنُ أَظُنُّكَ كَاذِبًا " ؛ لِأَنَّ " أَظُنُّكَ " (٣) ثَابِتٌ
فِي الْحَالِ ، فَلَوْ عَمِلَتْ (فِيهِ) (٤) لَخَرَجَتْ عَنْ أَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ نَوَاصِبَ الْفِعْلِ لَا
تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
وَإِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ الشَّرْطُوطُ (٥) ، فَإِنْ قِيلَ : (فَإِنَّ الشَّاعِرَ فِي قَوْلِهِ (٦)) :
أُرْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعِ بَرَوْضَتِنَا إِذْنُ يَرُدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ (٧)

(١) في (ف) " والجزاء "

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ظنك "

(٤) سقط من الأصل .

(٥) ينظر في الكتاب ١٦/٣ ، حيث جعلوها بمنزلة هل ويئل .

(٦) في الأصل " فإن الشاعر قال في قوله " .

(٧) البيت لعبدالله بن عنتمة الضبي كما في شرح المفضليات للتبريزي ١٢٨٧ ، وشرح الحماسة

للمرزوقي ٥٨٦ ، والكتاب ١٤/٣ ، والأصول في النحو ١٥٣/٢ ، وروى صدره " اردد حمارك

لاتنزع سويته " ، ونسب في اللسان " كرب " إلى عبدالله الضبي ونسبه إليه في " سوا " ، ثم قال "

والصحيح أنه لسلام بن عوية الضبي " ، ولم أره في غيره " والبيت موجود في المقتضب ١٠/٢

ورصف المبانى ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، والخزانة ٥٧٦/٣

بولاق .

(قَدْ أَعْمَلَ "إِذْنَ") (١) فِي "يُرَدُّ" فَنَصَبَهُ وَلَيْسَتْ جَوَابًا .
 قِيلَ (٢) : هِيَ جَوَابٌ تَقْدِيرًا لَا صَرِيحًا ، فَكَأَنَّ قَائِلًا يَقُولُ : وَمَاذَا
 يَكُونُ إِذَا رَتَعَ ؟

فَقَالَ مُجِيبًا لَهُ : إِذْنَ يُرَدُّ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنَ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرًا (٣)

فَأَعْمَلَ "إِذْنَ" وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ اسْمٍ "إِنَّ" وَخَبْرِهَا ، فَقِيلَ :

إِنَّهُ جَعَلَ "إِذْنَ" وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ خَبْرًا لِـ "إِنَّ" : لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِـ
 لَنْ " فِي قَوْلِكَ :

"إِنِّي لَنْ أَقُومَ" ، وَقِيلَ : الْخَبْرُ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ / أَنِّي

أَقُولُ إِذْنَ أَهْلِكُ ، وَقِيلَ : "أَهْلِكُ" مَرْفُوعٌ ، خَبْرٌ "إِنَّ" ، وَ "أَطِيرُ"

(مُنْتَصِبٌ) (٤) بَعْدَ "أَوْ" بِإِضْمَارِ "أَنْ" أَي : إِنِّي (إِذْنَ) (٥)

أَهْلِكُ إِلَّا أَنْ أَطِيرَ .

وَلَكَ فِي قَوْلِهِمْ : "إِنْ تَأْتِنِي (٦) أَتَكَ وَإِذْنَ أَحْسِنُ إِلَيْكَ" ثَلَاثَةٌ

أَوْجُهُ ، جَزْمٌ "أَحْسِنُ" عَطْفًا عَلَى الْجَزَاءِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى الْقَطْعِ بِمَا

قَبْلَهُ وَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَرَفْعُهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ ، أَي : أَنَا إِذْنَ

أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، فَأَعْرِفُهُ (٧) .

(١) فِي الْأَصْلِ "فَاعْمَلَ إِذْنَ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ "وَقِيلَ" .

(٣) لَمْ أَعْتَرِ عَلَى قَائِلِ هَذَا الرَّجْزِ ، وَهُوَ فِي ابْنِ بَيْشٍ ١٧/٧ ، وَالْجَنَى الدَانِي ١٤٤ ، وَالْإِنْصَافَ

١٧٧ ، وَمَغْنَى الْبَيْبِ ٣٦ ، وَرِصْفَ الْمُبَيَّنَاتِي ٦٦ ، وَالْمَقْرَبَ ٢٦١/٨ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ

١٧٠/٣ ، وَاللِّسَانَ ، وَأَسَاسَ الْبِلَاغَةِ "شَطْر" ، وَالْخُرَازَنَةَ ٥٧٤/٣ بُولَاقَ .

(٤) فِي (ف) "مَنْصُوبٌ" .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) فِي (ف) "إِنْ تَأْتِنِي" .

(٧) انظُرْ مَغْنَى الْبَيْبِ ٣٢ .

كَيَّ ، لَمْ كَيَّ ، لَمْ الْجُودِ ، حَتَّى
 الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامَا
 وَالْعَرْضِ ، وَالْتَحْضِيضِ وَالْتَمْنِيَا
 وَمَا أُعِيبُ فِعْلُهُ فَأَعْدَلْنَاهُ
 وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَةَ أَيُّ
 وَ " أَوْ " كَمَثَلِ الزَّمَةِ أَوْ يَقْضِيَنِي
 وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، إِذَا أُجِبْتَا
 كَجِيءَ لَنَا فَنُؤَيِّ الْإِكْرَامَا
 نَحْوُ أَلَا تَزُودُنَا فَنُعْطِيَا
 وَلَا تَعِبُ فِعْلُ امْرِئٍ وَتَفَعَّلَهُ
 سِرْتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِكِي
 فَأَنْصِبُ بِإِلَّا أَنْ لِمَعْنَى يَبْنِي

[كَيَّ]

(اعْلَمْ أَنَّ " كَيَّ " إِنَّمَا) (١) تَنْصِبُ بِإِضْمَارٍ " أَنْ " ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ
 بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : " قَصَدْتُ فُلَانًا " فَيُقَالُ لَكَ : " كَيْمَهُ " ؟ (٢) فَتَقُولُ :
 (لِيُحْسِنَ إِلَيَّ) (٣) ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ لَمَا حَذَفَتْ - عِنْدَ دُخُولِهَا - الْأَلِفُ
 مِنْ " مَا " الْاسْتِفْهَامِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : " لِمَ فَعَلْتَ ؟ وَلِمَ أَخَذْتَ زَيْدًا ؟ " فَإِذَا وَقَفْتَ
 أَلْحَقْتَ " الْهَاءَ " ، فَتَقُولُ : " لِمَهُ وَبِمَهُ " ، فَالْهَاءُ فِي " كَيْمَهُ " زَائِدَةٌ لِلْوَقْفِ (٤)
 كَالْهَاءِ فِي " لِمَهُ ، وَبِمَهُ " ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ
 (عَلَى الْفِعْلِ) (٥) - (فَوْجَبَ) (٦) إِضْمَارٌ " أَنْ " بَعْدَهَا ، لِيَصِيرَ الْفِعْلُ مَعَ
 " أَنْ " فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ .

- (١) فِي (ف) " اعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ كَيَّ " .
- (٢) أَيُّ : لَأَيِّ سَبَبٍ ؟ أَوْ لَأَيِّ عِلَّةٍ ؟ وَالْأَصْلُ " مَا " الْاسْتِفْهَامِيَّةِ فَادْخَلُوا عَلَيْهَا " كَيَّ " كَمَا يَدْخُلُونَ
 اللَّامَ ثُمَّ حَذَفُوا الْأَلِفَ وَأَتَوْا بِهَاءِ السَّكْتِ فِي الْوَقْفِ .
- (٣) فِي الْأَصْلِ " كَيْمَهُ يُحْسِنُ إِلَيَّ " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ف) .
- (٤) وَتَسْمَى بِهَاءِ السَّكْتِ كَمَا تَقَدَّمَ .
- (٥) فِي (ف) " إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ " بِزِيَادَةِ (إِلَّا) سَهْوًا .
- (٦) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ " قَدْ " ، يَنْظُرُ فِي شَرْحِ انْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/ ٢٦٣ .

وَقِيلَ: إِنَّ " كَيَّ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا (١) ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفٌ جَرَّ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا (حَرْفُ الْجَرِّ ، فَدَلَّ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا) (٢) (عَلَى أَنَّهَا) (٣) بِمَنْزِلَةِ " أَنْ " وَ " أَنْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ (٤)

وَقِيلَ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " اللَّامُ " نَصَبَتْ بِنَفْسِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا " اللَّامُ " نَصَبَتْ بِإِضْمَارِ " أَنْ " .
فَإِنَّ قِيلَ: فَقَدْ ظَهَرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا مَعَ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَرَادَ لِكَيْمَا أَنْ يَطِيرَ بِقَرْبِي فَيَتْرُكَهَا شَتَاً بِيَدَاءِ بَلْقَعِ (٥)
فَإِظْهَارُ " أَنْ " بَعْدَهَا تَنْبِيهُ عَلَى (أَنْ) (٦) النَّصْبِ بِـ " أَنْ " مُضْمَرَةً ،
وَقِيلَ: " أَنْ " هُنَا بَدَلٌ مِنْ " كَيَّ " ؛ لِأَنَّ " كَيَّ " وَ " أَنْ " حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ " كَيَّ " مَصْدَرِيَّةٌ فَابْتَدَأَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ كَمَا يُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ ، وَقِيلَ: دَخَلَتْ " أَنْ " تَوْكِيداً لِـ " كَيَّ " لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) في الهمع ٥/٢ " فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أن " أَنْ " مضمرة بعدها "

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) في (ف) " إلا على أنها " بزيادة لفظ " إلا " .

(٤) سورة الحديد ٢٣ .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ، وابن يعيش ١٩/٧ ، ومعنى اللبيب ٢٤٢ ،

وشواهد المغنى ٥٠٨ ، ووصف المباني ٢١٦ ، والخزانة ٥٨٥/٣ بولاص ، وضرائر الشعر ٦٠ ،

ومعاني القرآن ٢٦٢/١ . الشن : القرية البالية ، والبلقع : المقفرة الخالية .

(٦) سقط من الأصل .

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانَ الْجَافِي بِغَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ (١)
فَأَكَّدَ "غَيْرًا" بِـ "لَا" ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي مَعْنَى النَّفْيِ .

وَقِيلَ : لَا يَلِزَمُ مِنْ كَوْنِ "كَي" حَرْفَ جَرٍّ أَنْ يُضْمَرَ بَعْدَهَا "أَنْ" (لِأَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ لَا يَفْتَقِرُ) (٢) إِلَى إِضْمَارِ "أَنْ" ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (أَتَيْكَ) (٣) يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ "أَيَّ : يَوْمَ خُرُوجِهِ وَلَيْسَتْ "أَنْ" هُنَا مُضْمَرَةً بِدَلِيلِ رَفْعِ (الْفِعْلِ) (٤) .

٢٤ / ب

وَتُضْمَرُ "أَنْ" بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ إِنْ قَلْنَا : إِنْ "كَي" تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا ، وَهِيَ "الَّلَامُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَالْوَاوُ ، وَحَتَّى" ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْخَمْسَةُ بِالنِّسْبَةِ (إِلَى) (٥) جَوَازِ إِظْهَارِ "أَنْ" بَعْدَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ : ضَرْبٌ لَا يَجُوزُ الْإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ الْإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ (فِيهِ) (٦) الْأَمْرَانِ .

(١) هَذَانِ الْبَيْتَانِ أَنْشَدَهُمَا صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي (صَرْفٍ ، عَصْفٍ) وَنَسَبَهُمَا إِلَى الْعَجَاجِ ، وَالَّذِي فِي دِيَوَانِهِ ١١٢ الْبَيْتِ الْآخِيرِ ، بِرِوَايَةٍ "مِنْ غَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ" ، وَذَكَرَ فِي الْخَصَائِصِ ٢٨٢/٢ الشُّطْرَ الْآخِيرَ مَنْسُوبًا إِلَى الْعَجَاجِ وَأَنْشَدَهُمَا صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي (هَدَنِ) هَكَذَا :
"قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ الْهَدَانَ الْجَافِي مِنْ غَيْرِ مَا عَقَلَ وَلَا اصْطِرَافٍ"
وَنَسَبَهُمَا إِلَى رُؤْيَاةٍ وَكَذَلِكَ فَعَلَ صَاحِبُ الْخَزَائِنَةِ ٢/ ٥٨٦ بُولَاقَ ، وَالْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/ ٢٦٢ وَبِئْسَا فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

وَهُوَ فِي الْمَحْتَسَبِ ١/ ١١٦ ، وَالْإِنْصَافِ ٥٨١ ، وَالصَّحَاحِ (صَرْفٍ ، عَصْفٍ)
الْهَدَانِ : النَّوَامُ الَّذِي لَا يَصِلُ وَلَا يَبْكُرُ فِي حَاجَةٍ ، الْجَافِي : الثَّقِيلُ فِي الْحَرْبِ ، الْعَصْفُ : الْكَسْبُ وَالْحَيْلَةُ ، وَالْاصْطِرَافُ : التَّصْرِيفُ فِي أَوْجِهِ الْكَسْبِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ "لِيَكُونَ الْفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ وَلَا يَفْتَقِرُ" ، وَمَا فِي (ف) أَوْضَحَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "أَتَيْتَكَ" .

(٤) فِي الْأَصْلِ "الْفَاعِلُ" .

(٥) فِي الْأَصْلِ "فِي" .

(٦) فِي (ف) "فِيهَا" .

فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِظْهَارُ فَبَعْدَ " حَتَّى " ، وَآمَ الْجُودِ
 وَالْوَاوِ ، وَالْفَاءِ (وَ أَوْ) (١) ، وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْإِظْهَارُ فَبَعْدَ لَامٍ "
 كَيَّ " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا " لَا " ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (٢) ،
 وَإِنَّمَا وَجِبَ إِظْهَارُ " أَنْ " ؛ لِأَنَّ لَامَ " كَيَّ " حَرْفُ جَرٍّ وَ " لَا " حَرْفُ نَفْيٍ فَلَوْ لَمْ
 تَظْهَرِ " أَنْ " لَدَخَلَتِ اللَّامُ الْجَارَةُ عَلَى حَرْفٍ ، وَهُوَ " لَا " (٣)
 فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى " أَنْ " وَهُوَ حَرْفٌ .

قُلْتُ : الْفَرْقُ أَنَّ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ (وَالْمَصْدَرُ) (١)
 اسْمٌ فَكَانَ حَرْفُ الْجَرِّ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْاسْمِ .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ فَبَعْدَ لَامٍ كَيَّ أَيْضًا إِذَا لَمْ
 يَكُنْ بَعْدَهَا (" لَا ") (٤) نَحْوُ " قُمْتُ لِيَقُومَ ، وَلِأَنَّ يَقُومَ " فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 لَامِ الْجُودِ ، وَمِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْإِظْهَارُ وَالْإِضْمَارُ حَرْفُ الْعَطْفِ إِذَا عَطِفَ
 (بِهِ) (٥) فِعْلٌ عَلَى مَصْدَرٍ مَلْفُوظٍ بِهِ كَقَوْلِكَ : " أَحِبُّ إِكْرَامَكَ وَأَنْ أَزُورَكَ -
 بِالْإِظْهَارِ - ، وَأَحِبُّ إِكْرَامَكَ (وَأَزُورَكَ) (٦) - بِإِضْمَارِهَا - " ، وَمِنْهُ قَوْلُ
 الشَّاعِرِ :

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) قال في الهمع ١٧/٢ : " لأنهم لو قالوا : جئت للا تغضب " كان في ذلك قلق في اللفظ ونبوة في
 النطق ، فتجنبوه بإظهار " أن " .

(٤) في الأصل " إلا " .

(٥) في (ف) " فيه " .

(٦) سقط من (ف) .

لَلْبَسِ عِبَاةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

فَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النَّاصِبَ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ "أَنَّ" مُضْمَرَةٌ (٢) ، وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ "الَلَامَ ، وَحَتَّى " حَرْفًا جَرًّا ، وَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْفِعْلِ كَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْاسْمِ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ لَكِنْ فِي الْاسْمِ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْاسْمِ فَوَجِبَ أَنْ يَتَأَوَّلَ (٣) هَذَا الْفِعْلُ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ بِالْاسْمِ ، وَالَّذِي يُصَيِّرُ الْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ إِمَّا "أَنَّ" أَوْ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةَ ، وَلَا يَجُوزُ (٤) أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ هُوَ "مَا" ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْصِبُ ، وَقَدْ سُمِعَ النَّصْبُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ "أَنَّ" هِيَ الْمُضْمَرَةُ .

(١) هذا البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وكانت من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ونقلها إلى الحاضرة فكانت كثيرة الحنين والشوق إلى أهلها ومسقط رأسها ، يقال أنه ألحقها بأهلها وهى حامل بابنه يزيد فوضعت بالبرية فمن ثم كان فصيحاً .
البيت فى الكتاب ٤٥ / ٣ ، وسر الصناعة ٢٧٥ / ١ ، والمقتضب ٢٦ / ٢ ، وحياة الحيوان للميرى ٢٠٨ / ٢ ، والاختصاص ١١٥ ، وأصول النحو ١١٥ / ٢ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢٥ / ٧ ، وابن الشجرى ٢٨٠ / ١ ، ومغنى البيب ٣٥١ ، وشواهد المغنى ٧٧٨ ، والاعراب عن قواعد الإعراب ١٢٩ ، ووصف المباني ٤٢٢ ، والهمع ١٧ / ٢ ، والدرر اللوامع ١٠ / ٢ ، والتصريح ١٧ / ٢ .
جاء فى الخزانة ٣ / ٥٩٢ " فى غالب كتب النحو " لبس " بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (وليس) .

العبارة : جبة من صوف ، الشفوف : جمع شف بكسر الشين وفتحها : ثياب رفاق تصف الجسم
(٢) ينظر الكتاب ١ / ٤١٨ بولاق ، والإنصاف مسألة ٧٨ ص ٥٧٠ ، ومسألة ٧٩ ص ٥٧٥ ، ومسألة ٨٢ ص ٥٩٣ ، ومسألة ٨٣ ص ٥٩٧ حيث مذهب كل من البصريين والكوفيين واحتجاجهم .

(٣) فى (ف) " أن يؤول " .

(٤) فى الأصل " لا يجوز " بدون الواو .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّ " كِي " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَيَرَى أَنَّهَا تَنْصِبُ
بِنَفْسِهَا (١) فَهَلَّا كَانَتْ " كِي " هَذِهِ هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ؟

قُلْنَا : لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " كِي " هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ، (أَمَا) (٢) عِنْدَ مَنْ يَرَى
أَنَّهَا غَيْرُ مَصْدَرِيَّةٍ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ فَتَقْدِيرُهَا يُؤَدِّي
إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى لِأَسِيمًا بَعْدَ " حَتَّى " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (لَا أُسِيرُ) (٣)
حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَلَوْ قَدَّرْتَ " كِي " وَهِيَ مَعْنَاهَا التَّعْلِيلُ فَلَا يَتَّصِرُ أَنْ
يَكُونَ طُلُوعُ الشَّمْسِ مُعْلَلًا بِسَيْرِكَ ، وَيَعَدَّ " اللَّامِ " يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ (هُوَ
وَ " اللَّامِ ") (٤) بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَيَكُونُ تَكَرُّرًا مَعَ إِمْكَانِ اجْتِنَابِهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ
ظَهَرَ " أَنْ " مَعَ " اللَّامِ " (٥) ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً مَعَ الْبَوَاقِي .

(١) يرى الكوفيون أن " كي " لا تكون إلا حرف نصب ، انظر الإنصاف ٥٧٠ ، المسألة ٧٨ .

(٢) في الأصل " وأما " بالواو وهو سهو من صوابه من (ف) ومن التحفة الشافية ١٦١/ب .

(٣) في (ف) " لاسيرن " .

(٤) في الأصل " هو اللام " بدون واو العطف .

(٥) كما في " جئت لأن أتعلم " .

" بحث الفاء ، والواو "

أما " الفاء ، والواو " فهما من حروف العطف فلا يصح جعلهما على بايهما إلا بتأويل (يجعل) (١) الأول اسماً ، وإذا جعلته اسماً فلا تعطف عليه الفعل إلا إذا صار بتأويل الاسم ، ويؤيده قول الشاعر :

داويت عين أبي الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان (٢)

/ فالمصيف مجرورٌ بحتى ، و " يغلو " معطوفٌ عليه ، ولا / ٣٥-١

يصح عطف الفعل على الاسم إلا بإضمار " أن " ليصير في تأويل الاسم (٣) ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زني فأكرمك " فلا يصح عطف الثاني على الأول ؛ لأن الأول أمرٌ والثاني خبرٌ ، فوجب أن يقدر الأول بمعنى " ليكن منك (زيارة) (٤) ، (فإذا) (٥) قدر

(١) في (ف) " جعل " .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٨٠ ، والإنصاف ٥٩٩ المسألة ٨٣ على أن الفعل بعد " حتى " منصوب بتقدير " أن " لا بها نفسها ، بلا عزو ، ولم ينسبه أيضا عبدالسلام هارون في معجمه ٣٩٢ ولا صاحب مدرسة البصرة النحوية ١٨١ .
أبو الدهيق : كنية رجل ، والمطل : التسوية والمدافعة ، ويغلو : يقال : غلت الدابة في سيرها غلواً : ارتفعت فجاوزت حسن السير .

والقعدان : جمع قعود ، وهو البكر من الإبل حين يركب .

(٣) يرى الشيخ محمد محي الدين تقدير " حتى " : أخرى بعد الواو تكون (أن) المصدرية وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت (حتى) (حتى) المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان - عن حاشية الانصاف ٥٩٩

(٤) في النسختين " إكرام " تحريف .

وقال في التحفة الشافية لوحة ١٦١ ، " فوجب أن يقدر الأول بمصدره ثم جعل لفظ الأمر نائباً عن المصدر المقدر " .

(٥) في (ف) " وإذا " .

كَذَا صَارَ اسْمًا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ (١) لِيُعْطَفَ
 الْاسْمُ (١) عَلَى الْاسْمِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ " أَنْ " هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ، وَأَيْضًا لَوْ
 نَصَبَ حَرْفُ الْعَطْفِ هُنَا لِنَصَبِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، إِذْ مَعْنَاهُ فِي الْجَمِيعِ وَاحِدٌ .
 وَمِثَالُ الْأَمْرِ قَوْلُهُ (٢) : " جِيءَ لَنَا فَنُؤَلِّي الْإِكْرَامَا " .

وَمِثَالُ النَّهْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾ (٣) ،
 وَمِثَالُ الْاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (٤) ، أَيْ :
 لَا يَكُنْ مِنْكُمْ افْتِرَاءٌ فَسُحِتْ مِنَ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةٌ مِنَّا بِذَوِي شَفَاعَةٍ
 فَشَفَاعَةٌ مِنْهُمْ لَنَا .

وَمِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُهُ (٥) : " وَمَا أَعِيبُ فِعْلَهُ فَأَعْذَلُهُ " وَالْمَعْنَى لَا عَيْبُ
 فَعَذَلُ ، وَمِنْهُ مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، بِالنَّصْبِ ، وَالرَّفْعِ ، أَمَا النَّصْبُ فَعَلَى
 مَعْنَيْنِ : (٥)

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْإِتْيَانَ وَالْحَدِيثَ مُتَّفِيَانِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ سَبَبُ
 لِلْحَدِيثِ وَإِذَا انْتَفَى الْإِتْيَانُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ فَيَنْتَفِي الْحَدِيثُ ؛ لِانْتِفَاءِ
 سَبَبِهِ ، وَلِهَذَا يُفَسِّرُونَهُ بِـ " كَيْفَ " ، فَيَقُولُونَ فِي مَعْنَاهُ : " مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ
 تُحَدِّثُنَا " أَيْ : إِذَا انْتَفَى السَّبَبُ فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْمُسَبَّبُ ؟ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) أي : الناظم .

(٣) سورة طه ٦١ ، وقوله تعالى " فيسحطكم " سقط من الأصل .

(٤) سورة الأعراف ٥٣ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٠ فما بعدها .

(٦) في الأصل " في معناه " ، والمثبت من (ف) .

الثَّانِي : - مِنْ (مَعْنَى النَّصْبِ) أَنْ يَثْبُتَ الْإِثْيَانُ وَيَنْتَفِي الْحَدِيثُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا " أَيُّ مَا يَكُونُ مِنْكَ إِثْيَانٌ هُوَ سَبَبٌ لِحَدِيثٍ ، بَلْ تَأْتِينَا لِاحَدِيثٍ ، وَالْفَرَضُ مِنْ هَذَا نَفْيُ مَجْمُوعِ الْإِثْيَانِ وَالْحَدِيثِ ، وَنَفْيُ الْمَجْمُوعِ قَدْ يَكُونُ (بِنَفْيِ) (١) الْجُزْأَيْنِ ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ ، وَقَدْ يَكُونُ بِنَفْيِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ ، ثُمَّ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَنْتَفِيَ الْإِثْيَانُ وَيَثْبُتَ الْحَدِيثُ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، أَوْ يَثْبُتَ الْإِثْيَانُ وَيَنْتَفِيَ الْحَدِيثُ ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ النَّصْبِ .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ تَعْطِفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَتُشْرِكُهُ فِي إِعْرَابِهِ ، أَيُّ : " مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثْنَا " .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ نَفْيٌ وَقُوعُهُمَا بِصِفَةِ أَنَّ الثَّانِي عَقِيبُ الْأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ نَفَى الْإِثْيَانِ الَّذِي (يَعْقُبُهُ) (٢) الْحَدِيثُ لَا أَنَّهُ نَفَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلِذَلِكَ قَالُوا : مَعْنَاهُ " مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ بِإِضْمَارٍ مُبْتَدَأً أَيُّ مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تُحَدِّثْنَا " ، فَيَكُونُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصْبٌ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (٣) (أَيُّ : فَتَسْتَوُوا فِيهِ) (٤) فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَكَذَلِكَ (٥) قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " نَفْيٌ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِعٍ .

(٣) سُورَةُ الرُّومِ ٢٨ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " وَلِذَلِكَ " .

وَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ (١)

أَيُّ : فَهِيَ تَجَزَعُ ، فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ وَهِيَ مَنْتَفِيَةٌ - وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا - ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبُ (الثَّانِي) (٢)
أَيُّ : لَوْ دَرَّتْ لَجَزَعَتْ فَالسَّبَبِيَّةُ بَاقِيَةٌ فَانْتِفَاءُ الثَّانِي لِانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ ،
وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْجَزَعِ مَعَ نَفْيِ الدَّرَايَةِ أَيُّ فَهِيَ تَجَزَعُ فَعَطْفَ جُمْلَةٍ
عَلَى جُمْلَةٍ فَلَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبًا (٣) لِلثَّانِي ، فَأَمَّا قَوْلُ الْعَنْبَرِيِّ : (٤)

/غَيْرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَتُرْجَى وَتُكْتَرُ التَّامِيلُ / ٢٥ - ب

فَلَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الرَّفْعَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى (أَنْ الْآتِي) (٥) لَمْ يَأْتِنَا
بَيِّقِينَ فِيمَا أَخْبَرْنَا بِهِ ، فَحُضِرَ تُرْجَى خِلَافَ مَا أَتَى بِهِ لِانْتِفَاءِ
الْيَقِينِ عَمَّا أَتَى بِهِ فَوَجِبَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَزَمَ لَدَخَلَ (مَعَ
الِإِتْيَانِ) (٥) فِي النَّفْيِ بَلَمْ ، وَلَوْ نَصَبَ لَكَانَ الْجَوَابُ أَيْضًا مَنْفِيًّا
فَيُفْسِدُ الْمَعْنَى (فِي جَزْمِهِ وَنَصْبِهِ) (٦) ، لِأَنَّ الرَّجَاءَ (ثَابِتٌ

(١) قائله مويك المزموم كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٠٢ يرثى زوجته ، وفيه :
فلقد تركت صغيرة .. ، والخزانة ٦٠٤ / ٣ بولاق ، وهو في مغنى اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهد
٨٧٢ ، وعجزه في شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٤٥ .

(٢) في الأصل " الثاني " .

(٣) في (ف) " سبب " .

(٤) لم يزد على هذا اللقب شيئاً وهو غير معروف ، لأن شعراء بني العنبر كثيرون ، وقد تبع المؤلف
الزمخشري في مفصله ٢٤٩ ، ونسب في الكتاب ٢١ / ٣ لبعض الحارثيين من غير تحديد ، وكذلك
في ابن يعيش ٣٦ / ٧ ، وفي الخزانة ٦٠٧ / ٣ بولاق غير معروف القائل .
وهو في المقرب ١ / ٢٦٥ ، ومغنى اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهد المغنى ٨٧٢ ، وشرح للكافية
للرضي ٢ / ٢٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٤ غير منسوب .

(٥) في الأصل غير واضح لطمس معظم حروفه .

(٦) (ف) في نصبه وجزمه " .

بِخِلَافٍ (١) مَا أَتَى بِهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ جَمِيلٍ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَقُ (٢)

قَالَ سَيِّبِيُّهُ : " لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ " (٣) .

(٤) فَقَوْلُهُ : " لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي " مِمَّا يَنْفِي النَّصْبَ ، وَقَوْلُهُ :
" وَجَعَلَهُ مِمَّا يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ " (٤) مِمَّا يَنْفِي الْجَزْمَ .

(وَالرَّبُّعُ : الْمَنْزِلُ) (٥) وَالْمَرْبِعُ : الْمَنْزِلُ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً (وَالْقَوَاءُ) (١) :
الْخَالِي وَالسَّمَلَقُ : الْأَرْضُ الَّتِي لَا نَبَاتَ فِيهَا .

وَمِثَالُ التَّمَنِّي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٦) ، أَيْ : لَيْتَ لِي بِهِمْ صُحْبَةً فَفَوْزًا .

وَمِثَالُ الدُّعَاءِ قَوْلُهُمْ : " اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَا لَا فَائِقَ لَهُ " ، فَالْتَّقْدِيرُ فِيهِ
كَالْتَّقْدِيرِ فِي الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمَّ أَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) ينظر الديوان ١٤٥ ، والكتاب ٣٧/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٧ ، وشذور الذهب ٣٠٠ ، والهمع ١١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٥ ، ومعنى اللبيب ٢٢٢ ، وشرح شواهد ٤٧٤ ، والخزانة ٦٠١/٢ بولاق .

(٣) الكتاب ٣٧/٣ وفيه " لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلْآخِرِ ، ... " .

(٤) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سورة النساء ٧٣ .

(مِنْ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى) (١) .

وَمِثَالِ الْعَرْضِ قَوْلُهُ (٢) : " أَلَا تَزُورُنَا فَنُعْطِيَا " فَعَرَضَ عَلَيْهِ الزِّيَارَةَ
وَجَعَلَهَا سَبَبًا لِلْعَطَاءِ ، وَكَذَلِكَ التَّحْضِيضُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى
أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ (٣)

وَأَيْنَمَا لَزِمَ إِضْمَارُ " أَنْ " بَعْدَ الْفَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَالْوَاوِ ، وَ" أَوْ " : لِأَنَّهَا حُرُوفُ
الْعَطْفِ فَلَوْ ظَهَرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا (٤) لَظَهَرَ عَطْفُ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ (٤) .
(٥) وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ (٥) ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ " أَنْ " مَعَ لَامِ الْجُحُودِ ، وَهِيَ اللَّامُ
الْوَاقِعَةُ بَعْدَ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (٦) ،
قَالُوا : (لِأَنَّهُ جَوَابٌ) (٧) قَوْلِ قَائِلٍ : سَيُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ أَوْ سَوْفَ يُعَذِّبُهُمْ ،
وَإِظْهَارُ " أَنْ " مَعَ السَّيْنِ أَوْ سَوْفَ مُمْتَنِعٌ ، لِأَنَّ " السَّيْنَ " وَسَوْفَ لِلِاسْتِنْقَابِ
وَ" أَنْ " كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَمَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ " إِنْ " وَ" لَامِ
الْإِبْتِدَاءِ : لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ مَعَ جَوَابِهِ الَّذِي هُوَ نَفْيٌ لِهَذَا الْقَوْلِ ،
وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ لَامُ الْجُحُودِ ؛ لِكَوْنِهَا عَقِيبَ النَّفْيِ ، وَقِيلَ : (إِنَّمَا) (٨)
لَمْ تَظْهَرْ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ طَالَ بِحَرْفِ النَّفْيِ فَلَمْ تَظْهَرْ " أَنْ " كَمَا لَمْ يَظْهَرْ

(١) في الأصل " من الرب الأعلى " .

(٢) أي : الناظم .

(٣) سورة المنافقون ١٠ .

(٤) في (ف) " الطهر عطف الفعل على الاسم " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سورة الأنفال ٣٣ .

(٧) في (ف) " فلولا أنه جواب " .

(٨) في (ف) " انها " .

خَبِرَ الْمُبْتَدَأُ مَعَ " لَوْلَا " : ؛ لِطَوِيلِ الْكَلَامِ بِجَوَابِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يُجَزَّ إِظْهَارُ
 " أَنْ " مَعَ اللَّامِ الَّتِي (بَعْدَ) (١) النَّفْيِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ لَامٍ " كَي " فِي الْإِثْبَاتِ وَلَامِ
 الْجُحُودِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الْإِضْمَارُ بَعْدَ لَامِ [الْجُحُودِ] (٢) إِذَا تَقَدَّمَ حَرْفُ النَّفْيِ
 الدَّاخِلُ عَلَى " كَانَ " لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ (زَائِدَةً) (٣) لِلتَّوَكِيدِ ، فَالِإِضْمَارُ أَوْلَى عِنْدَ
 الزِّيَادَةِ لِلِاخْتِصَارِ (٤) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا فَقُلْتَ : (مَا كُنْتُ) (٥) أَضْرِبُكَ ،
 جَانَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ " مَا كُنْتُ أَضْرِبُكَ « بِغَيْرِ لَامٍ ، وَمَا كُنْتُ لِأَضْرِبُكَ " بِلَامٍ
 أَنَّ الضَّرْبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى (٦) جَائِزٌ الْوُقُوعِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مُمْتَنِعٌ
 الْوُقُوعِ .

وَتَتَعَلَّقُ هَذِهِ اللَّامُ بِمَحذُوفٍ (تَقْدِيرُهُ) (٧) مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِيُعَذِّبَهُمْ .

فصل

فَإِنْ قِيلَ : مَا مَوْضِعُ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " فِي (جَوَابِ) (٨) الْأَشْيَاءِ
 الثَّمَانِيَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا ؟ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّرْتَ " أَنْ " كَانَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ

- (١) غير واضح في الأصل .
- (٢) سقط من (ف) ، وفي الأصل " كي " تحريف .
- (٣) سقط من الأصل .
- (٤) انظر ابن يعيش ٢٨/٧ فما بعدها .
- (٥) هذا المثال في الأصل غير واضح ، وفي (ف) مكرر .
- (٦) هكذا في النسختين ، وفي أساس البلاغة (أول) " تقول جمل أول وناقاة أول إذا تقدمتا
 الابل " ، وقيل إن إدخال الهاء على أفعل صفة كان أو تفضيلاً غير مسموع ، انظر المدخل
 إلى تقويم اللسان ٢٨٠ .
- (٧) في (ف) " تقديراً " .
- (٨) سقط من الأصل .

المُصَدَّرِ والمُصَدَّرُ اسْمٌ ؟ فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنَّ ذَلِكَ / ٣٦-١
يَأْتِي (عَلَى) (١) ثَلَاثَةً أُضْرِبُ : (٢)

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ (مَوْضِعٌ "أَنْ") (٣) وَالْفِعْلُ رَفَعًا ، كَقَوْلِكَ :
" زُرْنِي فَأَكْرِمَكَ " أَي : لِيَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ فَأِكْرَامٌ مِنِّي .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي
كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٤) ؛ لِأَنَّ " لَيْتَ " نَاصِبَةٌ " أَي : لَيْتَ
لِي بِهِمْ صُحْبَةً فَفَوْزًا .

الثَّلَاثُ : يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَقَوْلِكَ : " اذْهَبْ (فَتُدْرِكُ) (٥)
خَيْرًا " وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ " لِيَكُنْ مِنْكَ ذَهَابٌ فَأِدْرَاكَ (خَيْرٌ) (٦) ، وَإِنْ
شِئْتَ " افْعَلْ ذَهَابًا فَأِدْرَاكَ خَيْرٌ " .

فَصْلٌ [الواو]

وَأَمَّا " الواو " فَتَنْصِبُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ (نَصَبَتْ) (٧) فِيهِ مَا بَعْدَ
" الْفَاءِ " مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ ، تَقُولُ فِي الْأَمْرِ : " زُرْنِي وَأَزُودَكَ " (٨) ،
قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي الْأَصْلِ " عَلَيْهِ " .

(٢) يَنْظُرُ الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٢ / ١٠٦٤ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٧٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " تَدْرِكُ " .

(٦) فِي الْأَصْلِ " خَيْرِكُ " .

(٧) فِي (ف) " نَصَبَ " .

(٨) قَالَ النَّبِيلِيُّ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ١٦١ " أَي : لِيَكُنْ زِيَارَةٌ مِنْكَ وَزِيَارَةٌ مِنِّي " .

فَقُلْتُ ادْعِي وَادْعُو إِنِ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ (١)

يَقَالُ : فُلَانٌ أُنْدَى صَوْتًا مِنْ فُلَانٍ أَيْ : أَقْوَى .

وَيَقُولُ فِي النَّهْيِ : " لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ " ، فَإِذَا نَصَبْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ الْمُقْتَرِنِ بِالشَّرْبِ ، وَإِذَا جَزَمْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجْتَمِعِينَ وَمُفْتَرِقِينَ (٢) ، وَفِيهِ نَظَرٌ : لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرُو " جَازَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُمَا النَّهْيُ بِصِفَةِ الاجْتِمَاعِ ، وَمَعْنَى " الْوَاوِ " يَقْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ (٣) لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِدَلِيلٍ آخَرَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّبْسِ وَكِتْمَانِ الْحَقِّ مُحَرَّمٌ مِنْهُيَّ عَنْهُ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُهُمْ أَنْ يَكُونَ " وَتَكْتُمُوا " مَنْصُوبًا فَوَجْهُهُ أَنْ بَعْدَهُ ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) ، كَأَنَّ الْمَعْنَى : لَا يَجْتَمِعُ مِنْكُمْ لَبْسٌ وَكِتْمَانٌ مَعَ عِلْمٍ ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ الْإِنْسَانُ لَا يَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ

(١) البيت متنازع في نسبه فقيل للأعشى ، وقيل للحطيئة ، وليس في ديوانيهما ، وقيل لربيعة بن جشم ، وقيل لدثار بن شيبان النمريّ ، وقيل للفرددق وليس في ديوانه ، ولعلّ الصحيح أن البيت لدثار بن شيبان النمريّ حيث عراه إليه ابنُ الشَّجَرِيِّ في مختاراته ٥١٤ ضمن قصيدة منها هذا البيت ، وكذلك قال أبو الفرج الأصفهانيّ في الأغاني ٢ / ٩٠ : " قال الشاعر النمريّ الذي كان الزبيرقان حمله على هجاء بغيض " ثم أورد القصيدة كلها ، ويروى " فقلت ادعى وأدع " أي : ادعى ولأدع ، على لام الأمر .

وهو في الكتاب ٣ / ٤٥ بومجالس ثعلب ٤٥٦ وأمالي القالي ١ / ٩٠ ، والانصاف ٥٢١ ، وابن يعيش ٧ / ٣٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٤١ ، ومعنى اللبيب ٥١٩ ، ومعاني القرآن ٢ / ٢١٤ ، والتصريح ٢ / ٢٢٩ ، وشرح شواهد المعنى ٢٨٧ ، والأشمونى والصبيان عليه ٣ / ٢٣٠ ، والعينى ٤ / ٣٩٢ ، والرد على النحاة ١٢٤ .

(٢) هذا ما قرره سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٣ حيث قال " فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال " ، ومثله في المقتضب ٢ / ٢٤ .

(٣) سورة البقرة ٤٢ .

(عنه) (١) ، وكذلك النهي عن الأكل إذا نصبت لم يتناولهُ من حيث إنه لا يضرُّ بالشرب ، وإن رفعت " وتشرب اللبن " كانت الواو للحال ، والمبتدأ محذوف أي : وأنت تشرب اللبن .

ومثال الاستفهام قول الشاعر (٢) :

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء (٣)

وتقول في النفي : لايسعني (٤) شيء ويعجز عنك " أي : لا يجتمع في شيء أن يسعني (٤) وأن يضيق عنك ، ولو رفعت الثاني عطفا على الأول لفسد المعنى ؛ لأنه (يصير) (٥) الثاني منفيًا كالأول ويصير المعنى " (لا يسعني) (٤) شيء (ولايضيق) (٦) عنك شيء " وهو عكس المعنى في النصب ، لكن يجوز الرفع على أن تجعل الواو للحال أي (لايسعني) (٤) شيء وهو يعجز عنك .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " قول الحطيئة الشاعر " .

(٣) البيت للحطيئة كما في ديوانه ٢٦ ، وروايته " ألم أك محرما فيكون " ويروي " ألم أك مسلما "

والمحرم : المسالم ، يقوله لال الزبيرقان بن بدر ، وكانوا قد جفوه فارتحل عنهم وهجاهم ، وهو

في الكتاب ٤٣ / ٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والأصول في النحو ١٦٠ / ٢ ، والفصول الخمسون

٢٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨٤ / ٢ ، ومعنى اللبيب ٨٧٧ ، وشرح شواهد المغني

٩٥٠ ، والعيني ٤١٧ / ٤ .

(٤) في (ف) " لا يستغني " ، وانظر الكتاب ٤٣ / ٣ .

(٥) في النسختين " لا يصير " بالنفي ، والصواب ما أثبتناه ، قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة

١٦٦ ومثال النفي " لايسعني شيء ويعجز عنك " أي لا يجتمع في شيء أن يسعني وأن يضيق

عنه ، أي : أنا وأنت سواء فيما يحسن ويقبح ، ولو رفع لفسد المعنى ، لأنه يعطفه على " لا يسعني

شيء " فيصير المعنى لا يسعني شيء ولا يضيق عنك شيء ، وذلك محال " ، وقال الجرجاني في

المقتصد ١٠٧١ / ٢ " ولو قلت : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، بالرفع لكنت قد نفيت السعة والعجز

جميعاً "

(٦) في (ف) " ولا يصير " .

وَمِثَالُ التَّمْنَى : " لَيْتَهُ (يَأْتِينَا) (١) وَيُحَدِّثُنَا " ، وَقَرَأَ بَعْضُ
الْقُرَّاءِ : (٢) ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) بِنِصْبِ الْفِعْلِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ .

وَمِثَالُ الْعَرْضِ : " أَلَا تَزُورُنَا وَتُحَدِّثُنَا " ، وَمِثَالُ الدُّعَاءِ :
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي (وَتُدْخِلْنِي) (٤) الْجَنَّةَ " ، وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ : " هَلَّا
تُحْسِنُ إِلَيَّ زَيْدٌ وَيَشْكُرُكَ " .

وَهَذِهِ تُسَمَّى وَأَوَّ الْجَمْعِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَسْمُونَهَا وَأَوَّ الصَّرْفِ (٥) ؛
لَأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا مَصْرُوفٌ عَنْ إِعْرَابِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا وَعَنْ
مَعْنَاهُ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاوِ (إِمَّا) (٦) عَلَى الْعَطْفِ إِنْ
أَمْكَنَ نَحْوُ " أَلَا تَزُورُنَا وَتُحَدِّثُنَا " ، وَإِمَّا عَلَى الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ إِنْ
لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ نَحْوُ : " أُرِيدُ أَنْ تُعْطِيَنِي وَتَمْنَعَنِي " ، أَوْ يَكُونُ
الْوَاوُ لِلْحَالِ (نَحْوُ) (٧) / لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ " إِذَا / ٣٦ - ب
رَفَعْتَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

-
- (١) في (ف) " يأتى " .
(٢) وهى قراءة حمزة وحفص كما فى حجة القراءات ٢٤٥ ، ونسبها سيبويه ٣ / ٤٤ إلى عبد الله بن
أبى إسحاق ، وقراها ابن عامر بنصب الفعل الثالث ، وقراها الباقون بالرفع .
(٣) سورة الأنعام ٢٧ .
(٤) فى الأصل " ادخلى " .
(٥) انظر الإنصاف ٥٥٥ المسألة ٧٥ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ٣٣ ، ٣٤ .
(٦) فى (ف) " وإما " .
(٧) سقط من الأصل .

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ (١)

إِذَا رَفَعْتَ عَطْفَتَهُ عَلَى الصَّلَةِ أَي: وَمَا أَنَا بِالشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ
(نَافِعِي) (٢) وَالَّذِي يَغْضَبُ عَنْهُ (٣) ، وَمَا (يَغْضَبُ) (٤) فَإِنَّ عَطْفَتَهُ عَلَى
"الشَّيْءِ" وَجَبَ نَصْبُهُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ اسْمٌ وَ "يَغْضَبُ" فِعْلٌ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ
الفِعْلِ عَلَى الاسمِ إِلَّا بِإِضْمَارٍ "أَنْ" لِيَصِيرَ فِي تَأْوِيلِ الاسمِ وَيَكُونُ فِي
مَوْضِعِ جَرٍّ أَي: وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ وَلِغَضَبِ صَاحِبِي بِقَوْلِ ، وَلَا بَدَّ فِي هَذَا الْوَجْهِ
مِنْ (تَقْدِيرِ) (٢) حَذْفِ الْمُضَافِ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى أَي: وَمَا أَنَا بِقَوْلِ الشَّيْءِ
وَلِسَبَبِ (غَضَبِ) (٢) صَاحِبِي ، لِأَنَّ الْغَضَبَ لَا يَكُونُ مَقُولًا بِلِ الْمَقُولِ
(هُوَ) (٢) سَبَبُ الْغَضَبِ (٥) ، وَاللَّامُ الَّتِي فِي "الشَّيْءِ" ، يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِ ، وَالرَّفْعُ
هُوَ الْوَجْهُ ، وَمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَلَى الْحَكْمِ الْمَأْتِيٍّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ (٦)

- (١) البيت لكعب الغنوي كما في الكتاب ٤٦ / ٣ ، وهو في المقتضب ١٧ / ٢ ، وأما القالي ٢٢٧ / ٢
وإبن يعيش ٣٦ / ٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٩ / ٢ ، والردي على النحاة ١٢٥ ، والخزانة ٦١٩ / ٣
بولاق ، وفي كلتا النسختين "ويغضب عنه .. والذي يغضب عنه" ، والأولى ما أثبتت .
- (٢) سقط من الأصل .
- (٣) ويجوز الرفع في "يغضب" كما قال ابن القواس لوحة ٤١ أ على القطع ، أي "وهو يغضب" .
- (٤) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) "النصب" ، والصواب ما أثبتت .
- (٥) ينظر في شرح الكافية للرضي ٢٥٠ / ٢ .
- (٦) نسب في الكتاب ٥٦ / ٣ إلى عبدالرحمن بن أم الحكم ، ونسب في الخزانة ٦١٣ / ٣ بولاق ، وشرح
أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٣ / ٢ إلى أبي اللحام التُّغْلَبِيِّ ، ولعله الصحيح كما قال صاحب
اللسان في (قصد) ، وأبو اللحام شاعر جاهلي اسمه "حريث" مصغر حارث .
- والبيت في ابن يعيش ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ١٤٩ / ١ ، ٢١ / ٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٠ ، وشرح
شواهد المغني ٧٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٨ / ٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٩ ،
والصاحح (قصد) ، قال في الخزانة ٦١٤ / ٣ "قوله" على الحكم "ظرف وقع موقع الخبر
المقدم ، وروى "على الحكم المأتي حق إذا قضى" فيكون "حق هو الخبر ، و"على" متعلقة
به ، وقوله "أن لا يجور" في تأويل مبتدأ مؤخر" .
- الحكم : الحاكم الذي يقضى بين القوم ، والقضية : الحكم ، والقصد : العدل .

فَلَا يَجُوزُ عَطْفُ " يَقْصِدُ " عَلَى " يَجُورُ " ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ نَفْيُ الْجَوْرِ
وَأَثْبَاتُ الْقَصْدِ، وَلَوْ عَطَفَهُ عَلَى " يَجُورُ " دَخَلَ فِي النَّفْيِ فَيَصِيرُ نَافِيًا لِلْجَوْرِ
وَنَافِيًا لِلْقَصْدِ فَيَحْصُلُ التَّنَاقُضُ فَوَجِبَ الِاسْتِنْفَافُ لِيَكُونَ مَثْبُتًا لِلْقَصْدِ وَنَافِيًا
لِلْجَوْرِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَيَنْدَفِعُ (التَّنَاقُضُ) (١) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
الْوَاوُ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْقَصْدِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ جَائِرًا ؛ لِاجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ ؛
وَلِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَجُورَ مُطْلَقًا فِي كُلِّ حَالٍ ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلْحَالِ لَكَانَ تَقْدِيرُ
الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَجُورَ فِي حَالِ الْقَصْدِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ كَذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ لَا
يَجُورَ مُطْلَقًا .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مُؤَكَّدَةً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْجَوْرُ تَعَيَّنَ
الْقَصْدُ .

(١) سقط من الأصل .

وَأَمَّا " حَتَّى " (١) فَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ : " أَنْ " ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

فَالأَوَّلُ إِذَا كَانَتْ غَايَةً كَقَوْلِهِ : " سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلْدَةَ " .
فَالسَّيْرُ مُتَّصِلٌ بِالدُّخُولِ ، وَالدُّخُولُ غَايَةً لِلسَّيْرِ ، (فَهِيَ) (٢) إِذَا كَانَتْ غَايَةً بِمَعْنَى " إِلَى أَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَيْ ، فَإِنْ قُلْتَ : " سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ (الْمَعْنَى) (٣) " إِلَى أَنْ " ؛ لِأَنَّ سَيْرَكَ لَيْسَ سَبَبًا فِي الطُّلُوعِ ، وَهِيَ جَارَةٌ لِذَلِكَ " أُضْمِرْتُ " أَنْ " بَعْدَهَا .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " كَيْ " ، وَهِيَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ : " أَطْعَمَ اللَّهُ حَتَّى يَدْخَلَ الْجَنَّةَ " فَالطَّاعَةُ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ ، وَلَا يَلْزَمُ امْتِدَادُ السَّبَبِ إِلَى وُجُودِ الْمُسَبَّبِ ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّخُولُ فِي الْحَالِ وَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا ؛ (لِأَنَّهُ) (٤) - أَعْنَى الدُّخُولَ - مُسْتَقْبَلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى وُجُودِ (السَّبَبِ) (٥) .

وَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَ " حَتَّى " عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْيْنِ :

(١) ينظر الكتاب ١٦ / ١ هارون ، ومعنى البيب ١٦٦ ، وابن يعيش ٣٠ / ٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " بمعنى " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " السير " .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا وَسَبْبُهُ مَاضِيَيْنِ كَقَوْلِكَ :
 " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " إِذَا كُنْتُ قَدْ سِرْتُ وَدَخَلْتُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :
 سِرْتُ فَدَخَلْتُ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مَاضِيًّا وَمَا بَعْدَهَا حَالًا ، كَقَوْلِكَ (١) :

سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا الْآنَ " ، (إِذَا) (٢) قُلْتَ ذَلِكَ (وَأَنْتَ) (٣) فِي
 حَالِ الدُّخُولِ ، وَإِنَّمَا رَفَعْتَ لِأَنَّ النَّصْبَ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ " أَنْ " ، (وَ
 " أَنْ " يُخَلِّصُ) (٤) الْفِعْلَ لِلِاسْتِقْبَالِ ، (وَإِذَا) (٥) كَانَ الْفِعْلُ
 حَالًا أَوْ مَاضِيًّا لَمْ يَنْتَصِبْ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصْلُحْ (فِيهِمَا) (٥) لِتَنَافِي
 الْمَعْنِيَيْنِ ، (وَكَذَلِكَ لَا يَرْتَفِعُ) (٦) مَا بَعْدَهَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ؛

لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَبَتِّئِينَ تَقُولُ : " مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " (وَقَلَّمَا سِرْتُ
 حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَأَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟) (٦) بِالنَّصْبِ ، فَإِنْ قُلْتَ :
 مَنْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ " جَاَزَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَنِ السَّائِرِ
 لَا عَنِ السَّيْرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ " فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ ،
 لِأَنَّ انْتِفَاءَ (الرَّجَاءِ) (٧) حَاصِلٌ فِي الْحَالِ ؛ لِشِدَّةِ خَطَرِ الْمَرَضِ فَلَا

(١) " ليس واضحا في الأصل .

(٢) في الأصل " وإذا " بالواو .

(٣) في (ف) " وكنت " .

(٤) في الأصل " إذا " .

(٥) في الأصل " فيه " .

(٦) في الأصل " وهل ما سرت حتى أدخلها " . وسقط منها جملة " وقلما سرت حتى أدخلها " ، وقلما

" يجرى مجرى النفي المصرح به عن شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٤٢ ، وانظر الكتاب ١ / ٢٢

هارون .

(٧) في (ف) " الرضا " .

يَصِحُّ تَقْدِيرُ " أَنْ " لِلتَّنَاقُضِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانِ سَيْرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا " إِذَا جَعَلْتَ " كَانِ " نَاقِصَةً وَجِبَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، وَلَيْسَ مَعَكَ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ، إِلَّا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَهُوَ " حَتَّى " وَمَا بَعْدَهَا فَلِذَلِكَ وَجِبَ النَّصْبُ ، وَلَوْ رَفَعْتَ (لَكَانِ) (١) مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُمْلَةً مُسْتَقْلِلَةً - لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ جَعَلْتَهَا جَارَةً وَعَلَقْتَهَا بِكَائِنٍ أَوْ مُسْتَقَرٍّ ، وَبِإِضْمَارٍ " أَنْ : يَصِيرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ (الْمَصْدَرِ) (٢) وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ " كَانِ " ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا كَانَتْ خَبَرًا لِأَبَدٍ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا ، فَلَا تَكُونُ خَبَرًا فَيَبْقَى اسْمُ " كَانِ " بِغَيْرِ خَبَرٍ ، فَإِنْ قَدَّرْتَ (" كَانِ ") (٣) تَامَةً جَازَ رَفْعُ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ التَّامَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانِ سَيْرِي أَمْسٍ " [وَ] (٤) جَعَلْتَ " أَمْسٍ " خَبَرًا " كَانِ " جَازَ الرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ كَانِ سَيْرِي (سَيْرًا) (٥) مُتَعَبًا ، فَجَعَلْتَهُ خَبَرًا جَازَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى خَبَرٍ حَتَّى يَجِبَ النَّصْبُ .

قَالَ الْكُوفِيُّونَ : " حَتَّى " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ " أَنْ " كَمَا أَنَّ " اللَّامَ " كَذَلِكَ ، وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ عِنْدَهُمْ تَعْمَلُ بِأَنْفُسِهَا " (٦) ، وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى

(١) فِي (ف) وَكَانَ .

(٢) فِي (ف) الْمَفْرَدِ .

(٣) فِي (ف) كَانَتْ .

(٤) إِضَافَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٣٢ / ٧ .

(٦) يَنْظُرُ الْإِنْصَافَ ٥٩٧ الْمَسْأَلَةَ ٨٢ ، وَاتَّفَقَ الْجَرْمِيُّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ مَعَ الْكَسَائِيِّ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ

وَالْوَاوُ ، وَأَنَّ نَاصِبَةَ الْمَضَارِعِ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ " أَنْ " ، انظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ

٢٤١/٢ ، وَأَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ ٢٤٨ . (رِسَالَةٌ عِلْمِيَّةٌ لِلْمُحَقِّقِ) .

ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَقَدْ عَذَلْتَنِي أَمْ عَمِرُوا وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا دُمْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا (١)
أَرَادَ : مَا كُنْتُ لِأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا ، وَالتَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى (عَدَمِ) (٢) إِضْمَارِ
" أَنْ " : لِأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِـ " أَسْمَعُ " فَلَوْ أَضْمَرْتُ " أَنْ " لَكَانَ
" أَسْمَعُ " مِنْ صِلَتِهَا ، وَمَعْمُولُ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ .
وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ
" أَسْمَعُ " (٣) .

[أَوْ]

« فصل »

وَأَمَّا " أَوْ " فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ، فَإِذَا (رَفَعْتَ) (٤) الْفِعْلَ (بَعْدَهَا) (٢) عَطَفْتَهُ
(عَلَى مَا قَبْلَهَا إِنْ أَمَكْنَ) (٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (٦) ،
وَيَجُوزُ الِاسْتِنْتِافُ ، (وَمَعْنَى) (٨) ذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَهُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيُّ :

(١) لم أقف على قائله ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩٣ على أنه قدم منصوب "أسمع" عليه ، وفيه لام الجحود ، وهذا دليل على جواز تقديمه ودليل أيضاً على أن لام الجحود هي العاملة بنفسها كما ذهب إليه الكوفيون .

والبیت فی ابن عییش ٢٩ / ٧ بروایة " لقد وعدتني " ، وشرح الکافیة للرضی ٢ / ٢٥٠ ، والتحفة الشافیة ١٦٦ ا ، والخزانة ٦٢٢ / ٣ بولاق ، والتصريح ٢ / ٢٣٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) هذا مذهب البصريين كما في الإنصاف ٥٩٣ المسألة ٨٢ .

(٤) في (ف) " رفع " .

(٥) في (ف) " على ما أمكن " .

(٦) سورة الفتح ١٦ .

(٧) في الأصل " معنى " .

"أَوْ هُمْ يُسَلِّمُونَ" ، فَإِنَّ لَمْ يُمْكِنَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْأَسْتِثْنَاءُ كَقَوْلِكَ :
 "هُوَ (قَاتِلِي) (١) أَوْ أَفْتَدِي مِنْهُ " إِذْ لَيْسَ الْأَوَّلُ إِلَّا (الْأِسْمُ) (٢)
 وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ لَا يَصِحُّ
 دُخُولُهَا عَلَى الْأَفْعَالِ فَلَا يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْأِسْمِ إِذْ لَا
 مُشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَوَامِلِ فَتَعَيَّنَ الْأَسْتِثْنَاءُ أَوْ النَّصْبُ بِتَقْدِيرِ
 " أَنْ " (لِيَصِيرَ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " أَوْ " إِذَا لَمْ يَنْتَصِبِ الْفِعْلُ بَعْدَهَا وَبَيْنَهَا إِذَا
 انْتَصَبَ أَنَّهَا فِي الْوَجْهِ (الْأَوَّلِ) (٤) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَلَا تَعْلُقَ بَيْنَ مَا
 قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (تَعَالَى) (٥) ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ
 يُسَلِّمُونَ ﴾ (٦) إِنَّمَا هُوَ (إِخْبَارٌ) (٤) بِأَحَدِهِمَا ، (وَهِيَ) (٧) فِي الْوَجْهِ
 الثَّانِي الْفِعْلُ الَّذِي (قَبْلَهَا) (٨) كَالْعَامِّ فِي كُلِّ زَمَانٍ ، أَلَا تَرَى
 أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لَأُزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي " أَنَّ الْإِلْزَامَ عَامٌّ (لِجَمِيعِ) (٩)
 الْأَوْقَاتِ إِلَّا الْوَقْتَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْقَضَاءُ ، فَقَدْ شَارَكَتْ " أَوْ " إِلَّا (٣٧/ ب

(١) في (ف) " قاتل " .

(٢) في الأصل " اسم " .

(٣) في الأصل " التعين " .

(٤) في الأصل غير واضح

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورج الفتح - ١٦ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) في النسختين " بعدها " ، والصواب ما أثبت .

(٩) في (ف) " بجميع " .

(١٠) في النسختين " إلا " بدون " أن " ، والصواب ما أثبتته ، وانظر الكتاب ٣ / ٤٧ .

أَوْجِبَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : "فَأَنْصِبُ بِإِلَّا أَنْ لِمَعْنَى بَيْنٍ"
 أَي : فَأَنْصِبُ الْفِعْلَ بِ « أَنْ » مُضْمَرَةً بِتَقْدِيرِ "أَوْ" بِ « إِلَّا أَنْ » ،
 وَقَدْ يُقَدَّرُ وَهَذَا بِ « إِلَى أَنْ » ، أَي : لِرُؤْيِي مُسْتَمِرٍّ إِلَى وَقْتِ الْقَضَاءِ ، قَالَ أَمْرُؤُ
 الْقَيْسِ :

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مَلَكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرًا (٢)
 وَلَوْ أَنَّ الْقَصِيدَةَ مَرْفُوعَةٌ لَجَازَ الرَّفْعُ عَلَى " نَحَاوِلُ " (٢) .

-
- (١) الديوان ٦٦ ، والكتاب ٤٧ / ٣ ، وابن يعيش ٢٢ / ٧ ، والأصول في النحو ١٦١ / ٢ ، والمقتضب ٢٨ / ٢ ، والخصائص ٦٢ / ١ ، وأمالى ابن الشجري ٣١٩ / ٢ ، الموجز في النحو ٨٠ ، ورسف المبانى ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٧١ / ٢ ، والخزانة ٦٠٩ / ٣ بولاق .
- (٢) قال سيبويه ٤٧ / ٣ : " والقوافى منصوية ، فالتمثيل على ما ذكرت لك ، والمعنى على " إلا أن نموت ، فنعذرا .. " ولورفعت لكان عربيًا جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول ، يعنى أو نحن ممن يموت " .

[رفع المضارع]

وَأَرْفَعُ مُضَارِعًا صَحِيحَ الْأَخْرِ مِثْلُ يَقُومُ بِإِنْضِمَامِ ظَاهِرِ
وَأَنْصِبُهُ بِالْفَتْحِ وَإِنْ تَجَزَمَ سَكَنُ وَالرَّفْعِ فِي مُعْتَلِهِ لَمْ يُسْتَنْبَنِ
وَالنَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلَّا فِي الْأَلْفِ وَفِي انْجِزَامِهِ أَخِيرُهُ حُنْفِ

اعلم أن الفعل المضارع إذا صح آخره ولم يتصل به ضمير الاثنين نحو: "يقومان" ولا ضمير الجماعة الذكور، نحو: "يقومون"، ولا ضمير المؤنث المخاطبة، نحو: "تقومين" فرفعه بضممة ظاهرة، نحو: "هو يقوم"، ونصبه بفتحة ظاهرة نحو: "لن يقوم"، وجزمه بسكون آخره نحو: "لم يقم"، وقد يسكن المرفوع في الشعر ضرورة^(١) كقول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ^(٢)

- (١) سقط من (ف).
(٢) الديوان ١٢٢، وروايته "فاليوم أسقى"، وكذلك شرح الحماسة للمرزوقي ٦١٢، والبيت كثير الدوران في كتب النحو واللغة، فهو في الكتاب ٤/٢٠٤، والتمام في تفسير أشعار هذيل ٢٠٥، والخصائص ٨/٧٤، ٢/٣١٧، ٢٤٠، والفاخر ٧٧، وابن يعيش ٨/٤٨، وإصلاح المنطق ٢٤٥، والتنبيه على حدوث التصحيف ١١٧، والمقرب ٢/٢٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥، ورسالة الغفران ٣٦٨، ٤٣٥، وتهذيب الألفاظ ٢٢٥، وضرائر الشعر ٩٤.
وذكر الأخفش أن في البيت ثلاث روايات فقال: الرواية الجيدة "فاليوم فاشرب"، واليوم أسقى"، ورواية من روى "فاليوم أشرب" لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا "عن النوادر في اللغة ١٨٨"، أما على الروایتين الأوليين فلا شاهد فيه

وَقِيلَ : هُوَ مَجْزُومٌ بِإِلَامِ الْأَمْرِ مَحْذُوفَةٌ ، وَالنَّقْدِيرُ " لِأَشْرَبَ " أَمْرٌ لِنَفْسِهِ .
وَأَمَّا (الْمُعْتَلُّ) (١) فَسَوَاءٌ كَانَ (آخِرُهُ) (٢) وَأَوَّ نَحْوُ " يَغْزُو " ، أَوْ
يَاءٌ نَحْوُ " يَرْمِي " ، أَوْ أَلْفًا نَحْوُ " يَخْشَى " فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ آخِرُهُ فِي الرَّفْعِ ، أَمَّا
سُكُونُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَلِثِقَلِ الضَّمَّةِ كَثَقْلِهَا عَلَى الْمُنْقُوصِ (فِي الْأَسْمَاءِ) (٣)
وَأَمَّا سُكُونُ الْأَلْفِ فَلِتَعَذُّرِ الْحَرَكَةِ .

وَأَمَّا الْجَزْمُ فَبِحَذْفِ الثَّلَاثَةِ الْأَحْرُفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرَكَاتِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْحُرُوفَ قَدْ جُعِلَتْ فِي الْأَسْمَاءِ السُّنَّةَ إِعْرَابًا كَالْحَرَكَةِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ
فَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ لِذَلَالَةِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَيْهَا .

وَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَتَحَرَّكَ الْوَاوُ بِالْفَتْحِ وَالْيَاءُ فِي الْاِخْتِيَارِ ، وَتَبَقِيَ الْأَلْفُ
سَاكِنَةً ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى (تَحْرِيكِهَا) (٤) ، وَذَلِكَ لِخِفَةِ الْفَتْحَةِ كَمَا يُحْرَكُ الْيَاءُ
فِي الْمُنْقُوصِ بِالْفَتْحِ .

(١) فِي (ف) " الْعَمَلُ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " أُولَهُ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) " تَحْرِكُهَا " .

[إعراب الأفعال الخمسة]

ثُمَّ بُيُوتٌ نُؤْنِ يَفْعَلُونَا وَيَفْعَلَانِ مَعَ تَفْعَلِينَا
عَلَامَةٌ لِرَفْعِهِ الْمُبِينِ فَاجْزِمُهُ وَأَنْصِبُهُ بِحَنْفِ النُّونِ

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ لِحَقِّهِ ضَمِيرُ الْمُثْنَى - وَهُوَ الْأَلِفُ - ،
أَوْ ضَمِيرُ (الْجَمَاعَةِ) (١) الْمَذْكَرِينَ الْعُقَلَاءَ - وَهُوَ الْوَاوُ - ، أَوْ
ضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ مِنَ الْمُؤنَّثِ - وَهُوَ الْيَاءُ - ، وَسَلِمَ مِنْ نُونِي
التَّوَكِيدِ فَرَفَعَهُ بِنُونِ مُحَرَّكَةٍ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَتَكْسَرُ مَعَ " الْأَلِفِ "
عَلَى أَصْلِ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، أَوْ حَمَلًا عَلَى نُونِ التَّنْيَةِ ، وَتُفْتَحُ مَعَ
الْوَاوِ ، وَ " الْيَاءِ " طَلَبًا لِلْخَفَةِ ، أَوْ حَمَلًا عَلَى (نُونِ الْجَمْعِ) (٢) .
وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي تُعْرَبُ بِالنُّونِ خَمْسَةٌ : اثْنَانِ لِلْمُثْنَى نَحْوُ

" يَفْعَلَانِ " ، وَتَفْعَلَانِ " ، وَاثْنَانِ لِلْجَمْعِ نَحْوُ " يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ " ،
وَوَاحِدٍ لِلْمُؤنَّثِ نَحْوُ " تَفْعَلِينَ " ، وَإِنَّمَا كَانَتْ خَمْسَةً ؛ لِأَنَّ الْمُثْنَى
إِمَّا مُخَاطَبٌ أَوْ غَائِبٌ وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ ، وَإِنَّمَا الْمُؤنَّثُ فِقْسَمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ
الْوَاحِدَةُ الْمُخَاطَبَةُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ أَنْقَسَمَ
قِسْمَيْنِ وَلَمْ يَنْقَسِمِ الْمُؤنَّثُ ؛ لِأَنَّ غَائِبَ الْمُؤنَّثِ يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِهِ
مِنَ الْأَفْعَالِ (فَتَعَيَّنَتِ الْخَمْسَةُ) (٣) .

وَهَهُنَا مُسَآلَتَانِ :

- (١) فِي (ف) " جَمَاعَةٌ " .
(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ .
(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ هَذِهِ الْأُمْتَلَّةَ مُعْرَبَةٌ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ أُعْرِبَ الْمُضَارِعُ مَوْجُودٌ فِي هَذِهِ الْأُمْتَلَّةِ

مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فَتَكُونُ (مُعْرَبَةٌ) (١) بِالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الْأَفْعَالِ الْمُعْرَبَةِ .

(الثَّانِي) (٢) : (أَنْ) (٣) النُّونُ تَنْبُتُ رَفْعًا وَتَسْقُطُ نَصْبًا وَجَزْمًا ، وَذَلِكَ

اِخْتِلَافٌ بِعَامِلٍ ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِعْرَابِ إِلَّا ذَلِكَ ، فَكَانَ إِعْرَابًا .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْأُمْتَلَّةَ لَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا ، إِذْ لَوْ كَانَ (لَهَا) (٤)

حَرْفٌ إِعْرَابٍ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنَّ يَكُونُ اللَّامُ فِي "يَفْعَلَانِ" (أَوْ الْأَلِفُ أَوْ النُّونُ) (٥)

فَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ اللَّامُ ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا تَابِعَةٌ لِمَا بَعْدَهَا مِنْ الضَّمَائِرِ فَتُفْتَحُ قَبْلَ

الْأَلِفِ ، وَتَضُمُّ قَبْلَ الْوَاوِ يَتَكَسَّرُ قَبْلَ الْيَاءِ ؛ وَلِأَنَّ الْحَرَكَةَ قَبْلَ الْأَلِفِ لَا يُمْكِنُ

اِخْتِلَافُهَا ، لِأَنَّهُ لَوْ انْضَمَّ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ قَلْبَتْ وَآوًا ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ

فَيَحْصُلُ اللَّبْسُ ، وَلَا يُمْكِنُ السُّكُونُ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ (فِي الْجَزْمِ) (٤) .

(وَلَا يَجُوزُ) (٦) أَنَّ يَكُونَ الْأَلِفُ فِي "يَفْعَلَانِ" حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ

وَفِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْفِعْلِ ، (فَالْفِعْلُ) (٧) عَامِلٌ فِيهِ وَالْمَعْمُولُ لَا يَكُونُ حَرْفَ

إِعْرَابٍ لِلْعَامِلِ ، وَلِأَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيَّ عَلَى السُّكُونِ فَلَا يَقْبَلُ الْحَرَكَاتِ ، وَلِأَنَّهُ

حَرْفٌ عِلَّةٌ ، فَلَوْ كَانَ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَحُذِفَ فِي الْجَزْمِ ، فَيَبْقَى الْفِعْلُ بِلا فَاعِلٍ .

(١) فِي (ف) "معرضة" ،

(٢) فِي (ف) "الثانية" .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ "أَوْ الْأَلِفُ وَالنُّونُ" ، وَالْمُنْتَبِتُ مِنْ (ف) .

(٦) فِي (ف) "وَلَا جَائِزٌ" .

(٧) فِي (ف) "وَالْفِعْلُ" بِالْوَاوِ .

وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ (النُّونُ) ^(١) حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ فَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَضُمَّتْ فِي الرَّفْعِ ، وَفُتِحَتْ فِي النَّصْبِ ، وَسَكَّتْ فِي الْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ .

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ مُعْرَبَةٌ وَلَيْسَ لَهَا حَرْفٌ إِعْرَابٍ ، ثُمَّ عَلَّامَةٌ الْإِعْرَابِ هِيَ ثُبُوتُ النُّونِ وَحَذْفُهَا ^(٢) ، وَإِنَّمَا جُعِلَتِ النُّونُ إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِمَّا بِالْحَرَكَاتِ أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمُجَانِسَةِ لَهَا ، وَالْأَسْمَاءُ قَدْ أَخَذَتِ الْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ الْمُجَانِسَةَ لَهَا إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً وَجَمْعًا ، فَجَعَلُوا إِعْرَابَ الْفِعْلِ بِمَا يُجَانِسُ الْحُرُوفَ الْمُشْبِهَةَ لِلْحَرَكَاتِ وَهُوَ النُّونُ (إِذْ) ^(٣) كَانَتْ تُشْبِهُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَلِذَلِكَ تَدْعَمُ (فِيهِمَا) ^(٤) وَتُشْبِهُ الْأَلْفَ وَلِهَذَا تُبَدَّلُ مِنْهَا (وَقَفًا) ^(٥) وَلِأَنَّ فِيهَا غَنَّةً - وَهِيَ صَوْتُ زَائِدٌ - كَمَا أَنَّ مَعَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَدًا ، وَلَمَّا كَانَ الرَّفْعُ أَسْبَقَ أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ ^(٦) ، وَالثُّبُوتُ سَابِقٌ عَلَى الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ طَارِئٌ فَلَا يَصْدُقُ اسْمُهُ إِلَّا عَلَى إِزَالَةِ ثَابِتٍ فَجُعِلَ الثُّبُوتُ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ مِنَ الْحَذْفِ لِلرَّفْعِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ ، وَلَمَّا كَانَ الْحَذْفُ مُتَأَخِّرًا عَلَى الثُّبُوتِ جُعِلَ (لِلْجَزْمِ) ^(٧) الَّذِي هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الرَّفْعِ ، وَحُمِلَ النَّصْبُ فِي هَذِهِ

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عند جميع النحويين إلا الأخفش والسهيلي فإنهما يريان الإعراب فيها بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة ، والنون دليل عليها ، الهمع ١ / ٥١ ، ووصف المباني ٣٣٨ .

(٣) في النسختين " إذا " .

(٤) في (ف) " فيها " .

(٥) في (ف) " وقتا " .

(٦) وذلك لعدم افتقاره إلى عامل لفظي مطلقاً ، عن ابن القواس لوحة ٤٢ .

(٧) في (ف) " الجزم " .

الْأَفْعَالِ عَلَى الْجَزْمِ كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ
وَجَمْعِهَا عَلَى الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْفِعْلِ عِوَضٌ مِنَ الْجَرِّ فِي
الْأَسْمَاءِ .

وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى إِعْرَابِهِ بِالْحَرْفِ غَيْرُ
هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا جُعِلَ إِعْرَابُهَا بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ
لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا ، بَلْ لِأَبَدٍ (لَهَا) (١) مِنْ حَرْفِ الْإِعْرَابِ يَحْمِلُهَا ، وَقَدْ
تَعَذَّرَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَتُوا بِالْحَرْفِ ، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِنَفْسِهِ / ٣٨ - ب
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَرْفِ إِعْرَابٍ يَحِلُّ فِيهِ .

وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ (٢) : لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ النُّونَ فِي " يَقُومَانِ "
بِإِزَاءِ الضَّمَّةِ فِي " يَقُومُ " ، وَالضَّمَّةُ تُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ فَكَذَلِكَ تُحَذَفُ
النُّونُ كَمَا تُحَذَفُ الضَّمَّةُ ، وَجُعِلَتْ حَالُ النَّصْبِ مُسَاوِيَةً لِحَالِ
الْجَزْمِ فِي الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ (الْجَزْمَ) (٣) خَاصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَالْحَمْلُ
عَلَى الْخَاصِّ أَوْلَى ، كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ
خَاصٌّ .

فَإِنَّ قَبِيلَ : النُّونُ (مُتَحَرِّكَةٌ) (٤) وَالْجَازِمُ إِنَّمَا يَحْذَفُ حَرَكَةً
أَوْ حَرْفًا سَاكِنًا .

قُلْتُ : ذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ (٥) أَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَحَرَكْتُهَا عَارِضَةً ؛

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح / ١ / ١٧٨ .

(٣) في الأصل " الحذف " تحريف .

(٤) في الأصل " متحرك " .

(٥) هو : إبراهيم بن السري الزجاج (- ٣١١ هـ)

ينظر معجم الأدباء / ١ / ١٣٠ ، والبغية / ١ / ٤١١ .

لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ (وَلِذَلِكَ) ^(١) زِيدَتْ فِي الْأَسْمَاءِ
 مَعَ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِتَمَامِ التَّمَكُّنِ ، فَلَمَّا زِيدَتْ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ الْحَرَكَاتِ
 زِيدَتْ مَعَ (الْحُرُوفِ) ^(٢) الْمُجَانِسَةِ لَهُنَّ - وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَالْأَلِفُ -
 وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ (لِلمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ) ^(٣) ،
 وَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ مُضَارَعَتِهَا لِحُرُوفِ اللَّيْنِ ، فَحُذِفَتْ كَحَذْفِهَا .

(١) في (ف) "وكذلك" .

(٢) في الأصل "حروف" .

(٣) سقط من (ف) بسبب سبق النظر .

[توكيد الفعل]

وَنُونٌ يَفْعَلْنَ وَيَفْعَلْنَا مُؤَكَّدًا حَلَّ بِهِ لِيَبْنَى

قَوْلُهُ: " يَفْعَلْنَ " الْأُولَى مِثَالُ لِلتَّكْثِيرِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، وَ " يَفْعَلْنَ " الثَّانِيَةُ مِثَالُ لِلتَّكْثِيرِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ ، وَ " نُونٌ يَفْعَلْنَ " مُبْتَدَأٌ وَ " حَلَّ " خَبَرُهُ ، وَ " مُؤَكَّدًا " حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ " حَلَّ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : حَلَّ بِهِ لِيُؤَكِّدَ فَيَبْنَى ، لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالنُّونِ التَّكْثِيرُ لَا الْبِنَاءُ (١) ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ التَّكْثِيرُ بِالنُّونِ سَبَبًا لِلْبِنَاءِ أَقَامَ الْمُسَبَّبُ مَقَامَ السَّبَبِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

قَدْ عَلِمْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْ مُعِينًا لَتَخْلُطَنَّ بِالْخُلُوقِ طِينًا (٢)

أَيُّ : قَدْ عَلِمْتَ (أَنْي) (٣) إِنْ لَمْ أَجِدْ [مُعِينًا] (٤) عَلَى سَقَى الْإِبِلِ

(١) واعترض هذا التقدير ابن القواس في شرحه ٣٦٥/٨ فقال " فإن قيل : وقول يحيى " مؤكداً حل به ليبنى " ليس بمستقيم ، لأنه يشعر أن الغرض بالنون البناء لا التوكيد قيل : اللام في قوله " ليبنى " لام العاقبة كالتى فى قوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً " لا للتعليل ، وقيل : لما كان التوكيد بالنون سبباً للبناء أقام المسبب مقام السبب تجوزاً " وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٢٦ : " قال النيلي : معناه حل به ليؤكد فيبنى ، فالبناء مسبب عن التوكيد فأقام المسبب مقام السبب ، وأقول الأولى أن يقال : إن اللام فى " ليبنى " لام العاقبه .. ، وحينئذ يندفع الاشكال ولا يبقى تقدير محذوف كما ذكر النيلي " .

(٢) لم أعرش على قائله ..

وهو فى الخصائص ١٧٣ / ٣ ، والتنبيه فى شرح الحماسة لوجه ١٢٨ ، واللسان " خلق " من غير عزو ، والخلوق : نوع من الطيب ، قال ابن جنى فى الخصائص ١٧٣ / ٣ : " يعنى امرأته . يقول : إن لم أجد من يعيننى على سقى الإبل قامت فاستقت معى ، فوقع الطين على خلوق يديها ، فاكتفى بالمسبب الذى هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذى هو الاستقاء معه " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) إضافة من التنبيه فى شرح الحماسة لابن جنى لوجه ١٢٨ ، والمقام يقتضيهها .

(أَسْقَتْ) (١) مَعِي ، فَيُخْلَطُ طِينُ الْحَوْضِ بِخَلُوقِ يَدَيْهَا ، فَأَقَامَ (اخْتِلَاطَ) (٢)

الطِّينَ بِالْخَلُوقِ مَقَامَ السَّقْيِ ؛ لِأَنَّ السَّقْيَ سَبَبُهُ .
وَإِنَّمَا بُنِيَ الْفِعْلُ عِنْدَ اتِّصَالِ أَحَدِ النُّونَيْنِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ آخِرِهِ صَارَتْ
تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ كَوْنُ (الْفَاعِلِ) (٣) وَاحِدًا ، أَوْ جَمَاعَةً ، أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَهَذِهِ
النُّونُ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ كَمَا جَاءَتْ " إِنْ " لِتَأْكِيدِ الْأِسْمِ .

وَالْخَفِيفَةُ هِيَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّ الشَّدِيدَةَ فِيهَا زِيَادَةٌ تَأْكِيدٌ ، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ
مَسْبُوقَةٌ بِأَصْلِ (التَّأْكِيدِ) (٤) وَالسَّابِقُ هُوَ الْأَصْلُ (٥) .

مَسْأَلَةٌ : وَإِنَّمَا زِيدَتْ هَذِهِ النُّونُ آخِرَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زِيدَتْ فِي
أَوَّلِهِ لَاجْتِمَاعِ زِيَادَتَانِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَالنُّونِ ؛ وَلِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِي الْأَصْلِ
تَابِعٌ (وَالتَّابِعُ) (٦) بَعْدَ الْمُتَبَوِّعِ .

مَسْأَلَةٌ : وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ هَذِهِ (النُّونُ) (٧) بِالْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا
تَأْكِيدُ مَا لَمْ يَقَعْ لِيَكُونَ (ذَلِكَ) (٨) التَّأْكِيدُ حَامِلًا عَلَى الْإِيْقَاعِ وَبِاعْتِثًا عَلَيْهِ ،
وَلِهَذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ وَحَصَلَ فَاسْتَحَالَ طَلْبُهُ ، (وَلَا
عَلَى) (٨) الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِيهِ فَلَا يُمْكِنُ طَلْبُهُ أَيْضًا .

(١) فِي (ف) " اسققت " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " أَخْلَاط " ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ف) ، وَالْخِصَائِصُ ١٧٣ / ٣ .

(٣) فِي (ف) " الْفَعْلُ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَغْنِي اللَّيْبِ ٤٤٢ : " هُمَا أَصْلَانِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : الثَّقِيلَةُ
أَصْلٌ ، أَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَوْلُفُ هُنَا فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْعَلِيمِيِّ عَلَى التَّصْرِيحِ
٢٠٢ / ٢ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٣٨ / ٩ .

(٦) فِي الْأَصْلِ مَطْمُوسٌ بَعْضُ حُرُوفِهِ .

(٧) فِي (ف) " الْأَسْمَاءُ " .

(٨) لَيْسَ وَاضِحًا فِي الْأَصْلِ .

وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ النُّونِ عِنْدَ سَيِّبِيهِ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وَعِنْدَ الزَّجَاجِ
 (حَرَكَةُ) (١) التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ (٢) ، وَحُجَّةُ سَيِّبِيهِ (٣) أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ
 لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَمْ يَرِدْ المَحذُوفُ قَبْلَهَا نَحْوُ (قَوْلِن) (٤) ، وَيَبِينُ
 " كَمَا لَمْ يَرِدْ فِي " قُلِ الحَقُّ ، وَيَعِ الثُّوبَ " ؛ / لِأَنَّ حَرَكَةَ التَّقَاءِ
 السَّاكِنِينَ عَارِضَةٌ .

وَأَمَّا فَتْحُ مَا قَبْلَ هَذِهِ النُّونِ فِي الوَاحِدِ ، لِأَنَّهُ إِمَّا (أَنْ) (٥)
 يُحْرَكُ أَوْ يُسَكَّنُ فَالسُّكُونُ مُمْتَنِعٌ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ : النُّونُ وَمَا
 قَبْلَهَا ، فَبَقِيَ التَّحْرِيكُ ، وَلَا تَخْلُو الحَرَكَةُ مَنْ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً أَوْ
 كَسْرَةً أَوْ فَتْحَةً ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ الجَمْعُ

(١) فِي (ف) "عند" .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥١٣ ، ٢/ ٢٢٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٥١٨ فما بعدها حيث قال : " اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته
 الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الذي أسكنت للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان
 الأولى منهما ساكنة . والحركة فتحة ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس
 الواحد بالجمع . . . ومن النص فهم الزجاج أن سيبويه حرك آخر الفعل لئلا يلتقي الساكنان ،
 ولهذا قال المرادي في شرح الألفية ٤/ ١٠٨ " ونسبه الزجاج إلى سيبويه " ، وقال أيضا "
 ذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء ، ونسبه إلى سيبويه أيضاً " ، أما ابن
 يعيش ٩/ ٣٧ فقد ذكر المذهبين وصحح الثاني منهما ، فانظره هناك مع المقتضب ٣/ ١٠ ، وذكر
 المرادي أيضاً في شرحه للألفية ٤/ ١١٧ قولاً ثالثاً وهو التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنياً ، أو
 لا تباشر فيكون معرباً ، وهو الصحيح .

(٤) فِي الأصل " قلن " .

(٥) سقط من الأصل .

بِالْوَاحِدِ ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ كَسْرَةً فَيَلْتَبِسُ [الْمُذَكَّرُ] ^(١) (بِالْمُؤَنَّثِ) ^(٢) ،
لَأَنَّ الضَّمَّةَ فِي قَوْلِكَ : ، هَلْ تَضْرِبِينَ يَا رِجَالَ " تَدُلُّ عَلَى " الْوَاوِ " ، وَالْكَسْرَةُ
فِي قَوْلِكَ : هَلْ تَضْرِبِينَ " يَا امْرَأَةً ؟ تَدُلُّ عَلَى " الْيَاءِ " ، فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ .
وَأِنَّمَا سَقَطَتِ " الْوَاوُ " مِنْ " يَضْرِبُونَ " ، وَ " الْيَاءُ " مِنْ " (تَضْرِبِينَ) ^(٣)
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَلَمْ تَسْقُطِ الْأَلْفُ مِنْ " يَضْرِبَانَ " لِئَلَّا يَلْتَبِسَ ^(٤) (فِعْلُ
الْاِثْنَيْنِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ) ^(٥) وَأِنَّمَا حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ " يَضْرِبَانَ ، وَيَضْرِبُونَ ،
وَتَضْرِبِينَ " إِذَا أَكَّدَ بِالنُّونِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النُّونَ الْمَحذُوفَةَ عَلَامَةً الرَّفْعِ ، وَالرَّفْعُ
إِعْرَابٌ وَلَا إِعْرَابَ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ فَلَا تَثْبُتُ النُّونُ .

(وَمَذْهَبُ) ^(٥) سَبِيوِيهِ وَالْخَلِيلِ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ النُّونُ الْخَفِيفَةُ
تَدْخُلُ فِيهِ النُّونُ الشَّدِيدَةُ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ^(٦) ، فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ وَفِعْلُ جَمَاعَةٍ
(الْمُؤَنَّثِ) ^(٧) ، لِأَنَّهَا إِنْ بَقِيَتْ سَاكِنَةٌ جَمَعَتْ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي الْوَصْلِ ، وَهُوَ
غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ الْأَلْفِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوُ " دَابَّةٍ " ، وَإِنْ حُذِفَتِ الْأَلْفُ
(سُكُونِهَا) ^(٨) وَسُكُونُ النُّونِ الَّتِي تَلِيهَا فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ ، وَإِنْ
كَسَرَتْ النُّونَ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فَقَدْ حَرَكَتْ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ (مِنْ غَيْرِ

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر ما في سبويه ٥١٩ / ٢ .

(٢) في (ف) " بالمؤنثة " .

(٣) في (ف) " يضرين " .

(٤) في الأصل " فعل الواحد الاثني " ، وما في (ف) أوضح .

(٥) في (ف) " وذهب " .

(٦) انظر الكتاب ٥٠٨ / ٣ - ٥٢٧ ، وابن يعيش ٢٨ / ٩ ، والهمع ٧٩ / ٢ .

(٧) في (ف) " الإناث " .

(٨) في (ف) " بسكونها " .

ضُرُورَةٌ (١) ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَيُونُسُ ذَلِكَ (٢) ؛ لِأَنَّ الْمَدَّ الَّذِي فِي الْأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا جَازَ (أَنْ يَقَعَ) (٣) بَعْدَ الْأَلْفِ النُّونُ الْمُسَدَّدَةُ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مِنَ (الْمُسَدَّدَةِ) (٤) سَاكِنٌ .

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْحَرْفَ الْمُدْغَمَ قَدْ دَخَلَ فِي الْمُدْغَمِ (فِيهِ) (١) وَأَسْتَهْلِكُ فِيهِ وَصَارَ اللِّسَانُ يَرْتَفِعُ عَنْهُمَا ارْتِفَاعًا وَاحِدًا (فَكَأَنَّ) (٦) السَّاكِنَ لِدُخُولِهِ فِي الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكَ قَدْ صَارَ مُتَحَرِّكًا ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ « وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ » (٧) بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، فَقَالُوا فِيهِ : إِنَّ " لَا " نَافِيَةٌ وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ ، وَتُبُوتُ النُّونِ عَلَامَةُ الرَّفْعِ .

« فَصْلٌ »

وَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي يَدْخُلُهُ نُونُ التَّوَكِيدِ فَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي (فِيهِ) (٥) مَعْنَى الطَّلَبِ ، وَهُوَ سَبْعَةٌ ، الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالْقَسَمُ ، وَالشَّرْطُ إِذَا زِيدَتْ عَلَى " إِنَّ " الشَّرْطِيَّةِ " مَا " الْمُؤَكَّدَةُ ، فَتَدْخُلُ هَذِهِ النُّونُ تَأَكِيدًا لِطَلْبِهِ وَحَتَّى عَلَى إِيقَاعِهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ دُخُولَ هَذِهِ النُّونِ عَلَى الْفِعْلِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :

- (١) سقط من (ف) .
- (٢) مع كسر النون نحو " إِضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ ، وَأَضْرِبَانِ يَا هِنْدَاتِ " الهمع ٧٩ / ٢ ، وفي الكتاب ٥٢٧ / ٣ روى سيبويه عن يونس وبعض النحويين قولهم : " إِضْرِبَانِ زَيْدًا ، وَأَضْرِبَانِ زَيْدًا " فقال : " فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها . لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم " ، وانظر شرح الكافية للرضي ٤٠٥ / ٢ فما بعدها فقد نص على ذلك كله .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " المشدد " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " فصار " .

(٧) سورة يونس ٨٩ ، وانظر حجة القراءات ٣٣٦ .

مُمتنعٌ ، وواجبٌ ، وجائزٌ ، أمّا الممتنعُ فالماضي والحالُ ، وأمّا
الواجبُ ففي جواب القسم إذا كان مُستقبلاً في الإيجاب لزمّت فيه
النونُ فرقاً بين لامِ القسم التي تكونُ للاستقبال وبين لامِ التوكيد التي
تصلحُ للحال .

فقد صارت مع التوكيد فارقةً بين اللامين لامِ التوكيد التي في
قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿ (٢) ، ولامِ
القسم ، ولو قال : " لَيَحْكُمَنَّ " (٣) بالنون لعلم أنه جواب قسم محنوفٍ ،
فلذلك لزمّت ، وأجاز أبو علي / (٤) إسقاط النون في القسم .

٣٩ / ب

وأمّا الجائزُ فهو ما عدا القسم ، إن شئت ألحقت النون ، وإن
شئت لم تلحقها ؛ لأنها تدلُّ على الاستقبال فلا حاجة إلى النون سوى
التوكيد ، والتوكيد غير لازمٍ ، وذكر ابن جنّي أن هذه النون تدخل في
النفي (٥) ؛ لأنه يقصد به ترك الفعل فأشبهه النهي كقوله تعالى :
﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٦) " جَعَلَ " لَا "
نافيةً غير ناهية (٧) ، وأمّا الاستفهام فطلبٌ للتفهم فهو بمعنى
(خبرني) (٨) ، والعرض والتحضيض بمعنى الأمر ، والشرط محمولٌ

(١) الآية في كلتا النسختين هكذا " أن الله ليحكم بينكم .. وهي خطأ .

(٢) سورة النحل ١٢٤ .

(٣) في (ف) " ليحكم " .

(٤) انظر الإغفال لوجه ٥٠ ، والإيضاح العضدي ٣٣٤ .

(٥) قال ابن جنّي في اللع ٢٧٥ " وتدخل أيضاً في الاستفهام والنفي " ، وقال في الخصائص
١١٠/٣ " والنفي في نحو " قلماً تقوّم " .

(٦) سورة الأنفال ٢٥ ، وانظر اختلاف النحاة في دخول النون في " لا تصين " ، تفسير القرطبي

٢٩٣/٧ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٣ مع النهر الماد عليه .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠٢ فقد نص عليه .

(٨) في (ف) " جزى " تحريف .

عَلَى النَّهْيِ ؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي الْجَزْمِ وَعَدَمِ التَّبُوتِ ؛ أَوْ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا عَلِقَ عَلَيْهِ
الْجَزَاءُ كَانَ الشَّرْطُ مَطْلُوبًا وَمُرَادًا ، وَأَبُو عَلِيٍّ لَا يَرَى لُزُومَ النَّوْنِ فِي الشَّرْطِ
الْمُؤَكَّدِ (بِ «مَا») (١) ، بِلِ الزِّيَادَةِ فِي الشَّرْطِ عِنْدَهُ مُسَوِّغَةٌ لِدُخُولِ النَّوْنِ لَا
مُوجِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (٢)
فَزَادَ «مَا» (٣) عَلَى «إِنْ» وَلَمْ يُؤَكِّدْ بِالنُّونِ ، لَكِنَّ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ النَّوْنِ
زِيَادَةُ «مَا» وَلَا يَنْعَكِسُ (٤) ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :
يَحْسَبُهُ ، الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا (٥)

- (١) سقط من (ف) ، وانظر رأى أبي علي في الإغفال لوحة ٥٠ فما بعدها .
(٢) البيت للأعشى الكبير كما في ديوانه ١٧١ ، وروايته " فإن تعهديني ... فإن الحوادث ألوى بها " ، وعليها فلا شاهد فيه ، ورواه سييويه في الكتاب ٤٦ / ٢ هارون " فإما ترى لمتى بدلت على أنه حذف التاء من " أودت " ضرورة ، لأن فاعله ضمير " الحوادث " وفي مثله يجب التانيث . وهو في ابن يعيش ٩٥ / ٥ ، ٦ / ٠٩ ، ٤١ ، وابن الشجري ٣ / ٢٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠٤ ، والعيني ٢ / ٤٦٦ ، ٤ / ٣٢٧ ، والخزانة ٤ / ٥٧٨ بولاق .
(٣) ساقط من (ف) .
(٤) ذكر المؤلف هذا الخلاف في التحفة الشافية لوحة ٢١٢ ب ، ثم قال : " والصحيح أن الإتيان بالنون هو الأفصح أما أنه واجب فلا " .
(٥) ويلي البيت شيخاً على كرسيه معممًا وهو من أرجوزة طويلة في الخزانة ٤ / ٥٦٩ - ٥٧٣ بولاق نسبت إلى أبي حبابة اللص ، وإلى العجاج ، وغيرهما ، وهي في صفة الشمال ، وهي رغبة اللين ، وقد وهم الأعمى في ظنه أن الراجز وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه فصار كشيخ متزمل معمم ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥١٦ ، وأمالى الزجاجي ١٨٩ ، وابن يعيش ٩ / ٤٢ ، وأمالى الشجري ١ / ٢٨٤ ، والإنتصاف ٦٥٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٢ ، ونوادير أبي زيد ١٦٤ ، وإعراب القرآن ٦٠٥ والأصول في النحو ٢ / ١٧٩ ، والاقتضاب ٤٣٤ ، وتحصيل عين الذهب ٢ / ١٥٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال ١٧ ، والتوتونة ٣٢٠ .

فَضْعِيفٌ ، لِأَنَّ " لَمْ " (١) لِنَفْيِ الْمَاضِي ، وَالْمَاضِي ثَابِتٌ فَلَا يُؤَكِّدُ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ بَعْدَ " مَا " لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَيْضًا ، وَحَسَنَ دُخُولَهَا بَعْدَ " لَا " ؛ لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ ، قَالَ سَبِيوِيَّةُ : وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ " أَنْتَ تَفْعَلَنَّ " (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ (٤)
 فَلَأَنَّ " رَبَّ " لِلتَّقْوِيلِ ، وَتَقْوِيلُ الشَّيْءِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ ، أَوْ لِأَنَّ التَّقْوِيلَ نَفْيٌ
 النَّكَثِيرُ .

« فَصْلٌ »

وَإِنَّ لِقِي هَذِهِ النَّوْنَ الْخَفِيفَةَ سَاكِنٌ (حَذَفَتْ) (٥) (وَلَمْ تُحْرَكْ كَمَا تَحْرَكُ التَّنْوِينُ) (٦) عِنْدَ لِحَاقِ السَّاكِنِ لِلْفَرْقِ (بَيْنَهَا) (٧) وَبَيْنَ التَّنْوِينِ الَّذِي يَلْحَقُ الْأَسْمَ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ التَّنْوِينُ بِالْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَثْقَلَ مِنَ الْأَسْمِ وَالسَّاكِنُ أَخْفُ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ فَلَوْ حُرِّكَتْ نُونُ التَّأَكِيدِ لَأَزْدَادَ الْفِعْلُ ثِقَلًا ، أَوْ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْأَسْمِ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْأَسْمُ فَحَذَفَهُ إِخْلَالًا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ (فِي الْأَصْلِ) (٨) ، وَالنَّوْنُ تَدُلُّ عَلَى التَّأَكِيدِ وَهُوَ لَيْسَ بِالْأَزْمِ ، وَتَقُولُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) الكتاب ٥١٧/٣ .

(٣) في (ف) " وأما قول عمرو بن هند الشاعر " .

(٤) البيت لجذيمة الأبرش ملك الحيرة كما في الكتاب ٥١٧/٣ ، ونوادير أبي زيد ٥٣٦ ، والأغاني

٢٢١/١٥ ، وضرائر الشعر ٢٩ ، ونسب إلى عمرو بن هند كما في نسخة (ف) ، والمفصل

٣٣١ ، وقال العينى ٣/٣٤٤ : " قيل إن قائله هو تابط شرأ ، وهو غلط " ، وهو في المقتضب

١٥/٣ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٣١ ، وابن يعيش ٩/٤٠ ، بالتوسطة ٢٢٠ ، والأزهية ٩٢ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في الأصل " ولم يتحرك التنوين " والمثبت من (ف) .

(٧) في النسختين " بينهما " .

(٨) في (ف) " الاسم " .

لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ : " اضْرِبْنَانِ يَا نِسْوَةَ " فَتَزِيدُ أَلْفًا فَاصِلَةً بَيْنَ النُّونَاتِ
الثَّلَاثِ ، نُونِي التَّكْوِيدِ (وَنُونِ التَّنَائِيثِ) (١) كَمَا زَادُوا الْأَلِفَ فَاصِلَةً
بَيْنَ الهمزتين فِي « أَنْذَرْتَهُمْ » (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا فِي الْمَاضِي " النَّسَاءُ حَنَّ " ، وَفِي
الْمُضَارِعِ " يَحْنُنُ " وَفِيهِ ثَلَاثُ نُونَاتٍ .

قِيلَ : (نُونَانِ مِنْهَا) (٣) أَصْلٌ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَوَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ
وَهِيَ الضَّمِيرُ ، وَفِي " اضْرِبْنَانِ " ثِنْتَانِ لِلتَّوَكِيدِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ ،
وَالأُولَى ضَمِيرٌ ، وَالثَّلَاثَةُ زَوَائِدٌ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ .

فَصْلٌ

فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَبَدَلْتَ مِنْهَا
أَلْفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى « لَنْسَفَعًا » (٤) تَشْبِيهَا لَهَا بِالنُّونِ ، لِسُكُونِهَا
وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى الْمَضْمُومِ (مَا) (٥) قَبْلَهَا وَالْمَكْسُورِ لَمْ تُبَدِلْ
مِنَ النُّونِ شَيْئًا ، بَلْ تَحْذِفِ فَتَقُولُ : " اضْرِبُوا ، وَاضْرِبِي " فَتَرُدُّ
الْوَاوَ ، وَالْأَيَاءَ ؛ لِأَنَّهُمَا حَذَفَا لِسُكُونِهِمَا وَسُكُونِ النُّونِ وَقَدْ زَالَتْ النُّونُ
فَوَجَبَ / رُدُّهُمَا ، وَتَقُولُ فِي الْمُعْرَبِ : " هَلْ تَضْرِبُونَ ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ " / ٤٠ - ١

(١) فِي (ف) " وَنُونِي التَّنَائِيثِ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٦ ، وَانظُرْ كِتَابَ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ١٣٤ .

(٣) فِي (ف) " نُونَيْنِ مِنْهُمَا " .

(٤) سُورَةُ الْعَلَقِ ١٥ ، وَكُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ " لَنْسَفَعِنَ " وَهُوَ خِلَافُ الْمَصْحُفِ .

(٥) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

" فَتَرَدُّ نُونُ الإِعْرَابِ فَيَكُونُ الْفِعْلُ مُعْرَبًا وَقَفًا (مَبْنِيًا وَصَلًا) (١) ؛ لِأَنَّ
الْمُوجِبَ لِلْبِنَاءِ هُوَ نُونُ التَّوَكِيدِ وَقَدْ زَالَتْ .

فصل

وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَضْمُومًا [أَوْ مَكْسُورًا] (٢)
جَرِيًا فِي التَّكْوِينِ مَجْرَى الصَّحِيحِ فَتَقُولُ : " اغزُون ، وَارْمِينِ (٣) ، وَاغزُونِ
وَارْمِيَانِ " ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤنَّثِ " اغزُونَانِ ، وَارْمِينَانِ " ، وَتَقُولُ : " اغزُنْ يَا
رِجَالُ ، وَارْمُنْ " فَتَحْذِفُ " الْوَاوَ " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النَّونِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
(اغزُوءَا ، وَارْمِيُوا) (٤) ، وَتَحْذِفُ " الْيَاءَ " مِنْ الْوَاحِدَةِ الْمُؤنَّثَةِ ؛ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ أَيْضًا ، فَتَقُولُ : " اغزِنْ " ، وَارْمِنْ يَا امْرَأَةَ " وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا لِتَدُلَّ
عَلَيْهَا .

(١) في (ف) " ومبينا وصله " .

قال المؤلف في التحفة الشافية ٢١٤ أ : " وكل فعل مضارع لمخاطبة أو لجماعة مذكّرين إذا دخلت
عليه نون التوكيد الخفيفة يبنى وصلًا ويعرب وقفًا " .

(٢) تكملة يستقيم بها النص ، وانظر التحفة الشافية ٢١٣ / ب .

(٣) مثل " انصُرْنِ ، واضْرِبِي يَا عَمْرُو " من الصحيح ، وقال المرادى في شرح الألفية ١١٠ / ٤ :
فإن قلت : ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح ، لأنَّ المعتلَّ بهما يحذف آخره ، ويجعل الحركة
المجانسة على ما قبله ، بخلاف الصحيح .

قلت : حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ للصحيح في
التغيير الناشئ عن التوكيد " .

(٤) في الأصل " اغزو ، وارموا " .

فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَ وَאוِ الْجَمْعِ وَيَاءِ الْمُؤَنَّثِ لَمْ يَجْزِ الحَدْفُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، فَتَقُولُ : " لَا تَخْشَوْنَ سُوءَ يَا قَوْمُ ، وَلَا تَرْضَيْنَ عَنْ عَمْرٍو يَا هِنْدُ " فَتَضُمُّ " الْوَاوَ " ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ مِنْ جِنْسِهَا ، وَكَذَلِكَ تَكْسِرُ " الْيَاءَ " لِأَنَّ (الْكُسْرَةَ) (١) مِنْ جِنْسِ " الْيَاءِ " .

وَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا (أَنَّ كُلَّ وَاوٍ لِيَجْمَعَ أَوْ يَاءٍ) (٢) لِمُؤَنَّثِ تُحَدَفُ - إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ (٣) مِنْ كَلِمَةٍ بَعْدَهَا - فَإِنَّهَا تُحَدَفُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ ، وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ تُحْرَكُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ (٣) بَعْدَهَا فَإِنَّهَا تُحْرَكُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ (٤) فَتَقُولُ : " اغْزَنِي يَا رِجَالَ " فَتَحَدَفُ (الْوَاوَ) مَعَ النُّونِ كَمَا تَحَدَفُهَا فِي قَوْلِكَ : " اغْزُ الْقَوْمَ يَا رِجَالَ " ، وَتَقُولُ " ارْمِنِي يَا هِنْدُ " ، فَتَحَدَفُ الْيَاءَ كَمَا تَحَدَفُهَا مِنْ قَوْلِكَ (ارْمِ) (٥) الْقَوْمَ يَا هِنْدُ " ، وَتَقُولُ : " اخْشَوْنِي يَا رِجَالَ " فَتَحْرِكُ الْوَاوَ بِالضَّمِّ كَمَا تُحْرِكُهَا فِي قَوْلِكَ : اخْشَوا اللَّهَ يَا رِجَالَ " ، وَتَقُولُ : (ارْضَيْنِي) (٦) يَا هِنْدُ " فَتَحْرِكُ " الْيَاءَ " بِالْكَسْرِ كَمَا تَقُولُ : " ارْضِي اللَّهَ يَا هِنْدُ " ، (فَاعْرِفْهُ) (٧) .

(١) فِي (ف) " الْكُسْرُ " .

(٢) فِي (ف) " أَنْ كُلَّ وَاوٍ يَاءٍ وَيَاءٌ " وَهُوَ تَكَرُّرٌ وَسَقَطٌ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ بِسَبَبِ سَبْقِ النَّظَرِ .

(٤) ذَكَرَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي أَصُولِ النَّحْوِ ٢/٢١٣ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَقَالَ " وَحُكْمُ هَذَا الْبَابِ أَنْ كُلَّ وَاوٍ وَيَاءٍ تَحْرَكُ فِيهِ إِذَا لَقِيَهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ تَحْرَكُ هُنَا ، وَإِنْ كَانَتْ تَسْقُطُ هُنَاكَ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ سَقَطَتْ هُنَا " ، وَانظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/١٩٩ فَمَا بَعْدَهَا وَكَذَلِكَ الْكِتَابُ ٣/٥٢٠ فَمَا بَعْدَهَا .

(٥) فِي الْأَصْلِ " ارْمِي " .

(٦) فِي الْأَصْلِ " ارْمِينِي " .

(٧) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

فصل

إِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الْإِنْسَانِ فَأَكَّدْتَ بِالنُّونِ مِنْ قَوْلِكَ :

" أَنْ الرَّجُلُ يَنْ " قُلْتَ : " إِيْنَانٌ يَا نِسْوَةٌ " (١) تَقْلِبُ هَمْزَةَ " يَنْ " "

يَاءً " ؛ لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، (٢) فَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ " وَدَّ يَوَدُّ " قُلْتَ :

اَيِدِدْنَا " بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا (٣) ، وَمِنْ " سَنَّ ،

يَسَنَّ " ؛ " أَسْنَنَّا " ، وَمِنْ " وَضُوْ يَوْضُوْ : أَوْ ضُوْنَا " ، وَمِنْ " أَزِيُوْزُ " :

(أُوْرَزْنَا) (٤)

وَمِنْ " وَضَعَ " ضَعَعْنَا " ، وَمِنْ " رَأَى " : (رِيْنَا) (٥) وَوَزَنَهُ " فَيِنَانٌ "

فَالْمَحذُوفُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَلَا مَهَا ، وَمِنْ (وَأَى) (٦) : " اِيْنَانٌ " بِحَذْفِ الْوَاوِ

الَّتِي هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ ؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ فِي قَوْلِكَ : " يَيْ " (٧) ، وَبَقِيَتْ

الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ ، وَأَمَّا النُّونُ الَّتِي بَعْدَ " الْيَاءِ " فَضَمِيرٌ ، وَالنُّونُ الْأَخِيرَةُ

تَأْكِيدٌ ، وَمِنْ " أَوَى " : " اِيُوِيْنَا " (٨) ، فَالْيَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَتَقُولُ

(١) الأنين : الوجد ، وفي نزهة الطرف ٥٧ : " الأصل " إئننان " على وزن اقررنان .. فابدلت الثانية

ياءً .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) في النسختين " أوزنان " ، وفي نزهة الطرف ٥٣ ذكر أن حكمه حكم " مد " ، والأزيز : الغليان

والتهيج والاغراء .

(٤) في النسختين " رآنان " تحريف ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٨ .

(٥) في الأصل " وى " تحريف بالواو : الوجد .

(٦) أصل " يئى " يوى " فوقعت الواو بين عنوتيهما فحذفت ، وحمل الأمر عليها .

(٧) في كلتا النسختين " اوينان " ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٦ .

فِي الْوَاحِدَةِ مِنْ ("وَأَيَّ يَتَى") (١) ؛ "إِنْ يَا هِنْدُ" ، فَفَاءُ الْكَلِمَةِ مَحذُوفَةٌ ثُمَّ
 حُذِفَتْ (الْيَاءُ) (٢) ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ ، وَفِي الْوَاحِدِ مِنْ "أَوَى" :
 (أَيوِينَ) (٣) وَتَقُولُ "رَيْنٌ يَا رَجُلُ" فَتَرُدُّ لَامَ الْفِعْلِ ؛ لِزَوَالِ السُّكُونِ
 وَالْأَصْلُ "إِرَائِينَ" مِثْلُ "ارْعِينَ" وَ"رِيَانٌ" لِللَّائِنِينَ ، وَالْأَصْلُ "إِرَائِيَانٌ" (٤)
 مِثْلُ "ارْعِيَانٌ" (وَلِلْجَمَاعَةِ "رُونٌ" [وَالْأَصْلُ] "ارَاُونٌ" كَارِعُونٌ (٥) وَ
 رِيَانٌ لِلنِّسْوَةِ ، وَالْأَصْلُ : إِرَائِيَانٌ كَارِعِيَانٌ (٦) ، فَوَزْنُ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ
 فَلَنْ (٧) ، وَلِلْمُؤَنَّثَةِ "رَيْنٌ" وَوَزْنُهُ فَيِنٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ "وَيَ يَان" ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ف) .

(٢) فِي (ف) "النون" تحريف .

(٣) فِي النسختين "يُونٌ" ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ نَزْهَةِ الطَّرْفِ ٥٦ .

(٤) فِي النسختين "إريان" تحريف .

(٥) فِي الْأَصْلِ "وَلِلْجَمَاعَةِ" رَوِينُ ارْوِينُ كَارِعُونٌ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ حُذِفَ لَمْ أَجِدْهُ فِي (ف) ، وَلَعَلَّ أَصْلَهَا

كَمَا أَثْبَتَهُ ، وَقِيلَ : الْأَصْلُ فِيهِ : "إِرَائِيُونٌ" حُذِفَتْ النون الأولى للصيغة ، وَنَقَلَتْ حَرَكَةُ

الهمزة إلى الراء فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت ، وَحُذِفَتْ الهمزة الثانية تخفيفاً ،

وَاسْتَنْقَلَتِ الضمة على الياء فحذفت ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِذَلِكَ وَلَمْ تَحْذَفِ الْوَاوُ لِأَنَّهَا

عمدة . عن (شراب الراح للطرايبيشي ص ٩٨)

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٧) فِي الْأَصْلِ "فَيْنٌ" .

[بناء الفعل المضارع]

وَنُونٌ يَفْعَلْنَ لِأَنَّكِ جُمِعَتْ بَيَّنِّي لَهَا بِالْوَقْفِ كَيْفَ وَقَعَتْ

اعلم أن البناء يعرض للفعل المضارع في موضعين :
أحدهما : مع نون التوكيد ، وقد ذكرنا علته (١) .

الثاني مع / نون جماعة الإناث ، وإنما بني : لأن هذه النون / - ب
توجب تسكين ما قبلها كما أوجبته في الماضي نحو " فعلن " ، وإذا
وجب السكون تعذر الإعراب ، وإذا تعذر الإعراب وجب البناء .
قال سيبويه : وإذا تعذر الإعراب وجب البناء فأسكن (هذا)
(٢) كما أسكن " فعل " : لأنه فعل كما أنه فعل ، وهو متحرك
كما أنه متحرك (٣) ، يعنى أن المضارع قد شارك الماضي في
الفعلية وأن آخره متحرك كآخر الماضي ، وإذا جاز حمل الفعل
المضارع على الأسماء في الإعراب (وليس من الأسماء) (٤) فحمل
الفعل المضارع على الماضي في البناء أولى ؛ لاتفاقهما في الفعلية .
وقيل : (لما) (٥) كان البناء (أصلاً) (٦) في الفعل (بني) (٧)

(١) انظر ٢٤٨ فيما تقدم .

(٢) في (ف) " هنا " .

(٣) انظر الكتاب ٢٠/١ هارون .

(٤) في الأصل : " وليس بين الأسماء والأفعال " ، ثم بياض بقدر كلمة ، والمثبت من (ف) ، والعبارة سليمة .

(٥) في (ف) " كما " .

(٦) في النسختين " أصل " .

(٧) في (ف) " بين " .

المُضَارِعُ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونٌ جَمَاعَةً الْإِنَاثِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ كَمَا صَحَّحُوا
" الْقَوْدَ " (١) ، وَنَحْوَهُ تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا حُمِلَ الْمُضَارِعُ عَلَى الْمَاضِي فِي الصَّحَّةِ وَالْإِعْتِلَالِ حُمِلَ
عَلَيْهِ فِي الْبِنَاءِ ، بَيَانُهُ أَنَّكَ تَقُولُ : " قَاوِمٌ ، يُقَاوِمُ " فَتَصِيحُ " الْوَاوُ " فِي
الْمُضَارِعِ (٢) لِصِحَّتِهَا فِي الْمَاضِي ، [وَ] تَقُولُ : " قَامَ ، يَقُومُ " فَتَعْتَلُ " الْوَاوُ " فِي الْمُضَارِعِ (٣) لِإِعْتِلَالِهَا فِي الْمَاضِي ، (وَعَكْسُهُ) (٤) قَلْبُ الْأَلِفِ
الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ " الْوَاوِ " فِي الْمَاضِي الرَّيَاعِيِّ لِقَلْبِهَا " يَاءً " فِي الْمُضَارِعِ ،
نَحْوُ " أَدْنَى يُدْنِي " فَلَا مُوجِبَ لِقَلْبِهَا فِي الْمَاضِي إِلَّا حَمْلُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ ،
وَلِذَلِكَ تَقُولُ : أَدْنَيْتُ ، بِالْيَاءِ (٤) .

فصل

وَتَقُولُ : " الرَّجَالُ يَعْفُونَ ، وَالنِّسَاءُ يَعْفُونَ " الَّلْفُظُ مُتَّفَقٌ
وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ (٥) ، فَفِي فِعْلِ الْمَذْكُورِينَ حُذِفَتْ " الْوَاوُ " الَّتِي هِيَ لِأَمِّ

(١) القود : بفتحتين : القصاص ، وكان المفروض أن تقلب واوه ألفاً ؛ لكونها " في موضع حركة
ولانفتاح ما قبلها " ، وصحتها عند الميداني في كتابه : نزهة الطرف ٣٢ من باب الشذوذ الذي
لا يقاس عليه .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف) سبق نظر

(٣) في (ف) " وعليه " .

(٤) قلب الواو في المضارع ياءً لكسر ما قبلها ، وحمل عليه الماضي .

(٥) انظر : نزهة الطرف ٤١ .

الْفِعْلِ (لِسْكُونِهَا) (١) وَسُكُونِ وَأَوِ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا كَمَا حُذِفَتْ " الْيَاءُ " مِنْ " يَرْمُونَ " (٢) ، فَالنُّونُ فِي فِعْلِ الرَّجَالِ حَرْفٌ وَهِيَ عَلَامَةُ الرَّقْعِ ، وَالْفِعْلُ مُعْرَبٌ وَالْوَاوُ فِيهِ اسْمٌ وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَالنُّونُ فِي قَوْلِكَ : النِّسَاءُ يَعْفُونَ (" اسْمٌ ") (٣) ، وَالْوَاوُ حَرْفٌ وَهِيَ لَامٌ الْكَلِمَةِ وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ وَلَمْ تَسْقُطْ هَذِهِ النُّونُ فِي النَّصْبِ وَالْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ كَمَا لَمْ تَسْقُطِ " الْوَاوُ " فِي قَوْلِكَ : لَمْ يَفْعَلُوا ، وَ " الْيَاءُ " فِي " لَمْ تَفْعَلِي " (٤) وَالْأَلِفُ فِي " لَمْ يَفْعَلَا " (٤) لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ .

وَابْنِ أَفْعَلَاءَ وَأَفْعَلِيهِ وَأَفْعَلُوا بِالْحَذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

يُرِيدُ بِالْحَذْفِ هُنَا (حَذْفَ النُّونِ) (٥) ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهَا فِي الْمُضَارِعِ نَحْوُ : يَفْعَلَانِ " وَأَخَوَاتِهِ عَلَامَةُ الرَّقْعِ ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ فَوَجَبَ حَذْفُهَا مِنْهُ ، ثُمَّ حَذْفُ هَذِهِ إِنْ كَانَ بِعَامِلٍ (فَهُوَ نَصْبٌ أَوْ جَزْمٌ) (٦) ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَامِلٍ فَهُوَ بِنَاءٌ (٧) .

(١) فِي (ف) " ولسكونها " .

(٢) حَيْثُ أَصْلُهَا " يَرْمِيُونَ " فَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى الْمِيمِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَهِيَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ

فَبَقِيَ " يَرْمُونَ " عَنْ نَزْهَةِ الطَّرْفِ ٥٥ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) " لَمْ يَفْعَلِ " .

(٥) فِي (ف) " حَرْفِ التَّنْوِينِ " .

(٦) فِي (ف) " فَهُوَ جَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ " .

(٧) يُرِيدُ أَنْ الْحَذْفَ فِي الْأَمْرِ بِعَامِلٍ ، وَفِي الْجَزْمِ بِعَامِلٍ .

[حُرُوفُ الْجَرِّ وَالْقَسَمِ]

الْقَوْلُ فِي نِكْرِ حُرُوفِ الْجَرِّ وَالْقَسَمِ اعْتِقَابَهَا فِي الذِّكْرِ
 إِنَّمَا (لُقِّبَتْ) (١) هَذِهِ الْحُرُوفُ حُرُوفَ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهَا تَجْرُ
 مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْاسْمِ (أَيُّ : تُوصِلُ مَعْنَى
 الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ) (٢) وَتَعُدِّيهِ إِلَيْهِ ، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْإِضَافَةِ (٣) ؛
 لِأَنَّهَا تُضَيِّفُ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ (٤) .

وَقِيلَ : سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى عَمَلِهَا
 كَمَا قَالُوا : حُرُوفُ الْجَزْمِ ، وَحُرُوفُ النَّصْبِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ
 لِإِخْتِصَاصِهَا ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ الْجَرُّ لِلفَرْقِ بَيْنَ عَمَلِ / الْفِعْلِ /
 الْوَاصِلِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَبَيْنَ عَمَلِ الْفِعْلِ الْوَاصِلِ بِغَيْرِهِ .
 وَقَدْ اسْتَوْلَى الْفَاعِلُ عَلَى الرَّفْعِ ، وَالْمَفْعُولُ عَلَى النَّصْبِ ، فَلَمْ
 يَبْقَ إِلَّا الْجَرُّ .

وَقِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَزَادُ مَعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَانَ
 أَثَرُهَا مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْأَثَرِ الْمُخْتَصِّ بِالْفَاعِلِ وَالْأَثَرِ الْمُخْتَصِّ
 بِالْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ أَحْفُ مِنَ الرَّفْعِ وَأَثْقَلُ مِنَ النَّصْبِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " لُقِّبَتْ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

(٣) انظُرِ الْمَفْصَلَ ٢٨٢ فَقَدْ سَمَّاهَا الزَّمْخَشَرِيُّ حُرُوفَ الْإِضَافَةِ .

(٤) وَيَعْبَرُ عَنْهَا الْكَرْفِيُّونَ بِحُرُوفِ الْخَفْضِ ، وَقَدْ يَسْمُونَهَا حُرُوفَ الصِّفَاتِ ، لِأَنَّهَا تَقَعُ صِفَاتٌ لِمَا قَبْلَهَا

مِنْ النِّكَرَاتِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الْكِرَامِ " .

انظُرِ : التَّحْفَةَ الشَّافِيَةَ لَوْحَةَ ١٨٢ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٧ / ٨ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ وَأَوْ " مَعَ " وَ " إِلَّا " فِي الْاسْتِثْنَاءِ مُعَدَّيْتَانِ لِلْفِعْلِ فَهَلَا
جَرَّتَا (كَمَا) ^(١) جَرَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ؟

قُلْتُ : أَمَا وَأَوْ " مَعَ " فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ ، وَحُرُوفُ الْعَطْفِ لَا اخْتِصَاصَ
لَهَا وَشَرَطُ الْعَمَلِ الْاِخْتِصَاصُ ، وَكَذَلِكَ " إِلَّا " فِي الْاسْتِثْنَاءِ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا
بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَضْرِبُ عَمْرًا " ، فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الْفِعْلِ تَارَةً
وَعَلَى الْاسْمِ أُخْرَى ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَعْمَلْ ^(٢) .

وَإِنَّمَا اعْتَقِبَ الْقِسْمُ حُرُوفَ الْجَرِّ فِي الذُّكْرِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ حُرُوفِ الْقِسْمِ
" الْبَاءُ " وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ .

وَعَنْ وَحَاشَا وَعَدَا ثُمَّ خَلَا	مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرَبُّ وَعَلَى
وَالْوَاوُ فِي الْقِسْمِ ثُمَّ التَّاءُ	وَالْكَافُ وَاللَّامُ وَمُدُّ وَالْبَاءُ
لَوْلَا عَلَى خَلْفٍ وَكَيْ ، فَتَمَّتْ	وَمَعَ وَحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ تَمَّتْ

اعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ ، وَمَا يَخْرُجُ عَنْ
الْحَرْفِيَّةِ ، (ثُمَّ مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ) ^(٣) يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ أَيْضًا لِأَنَّ الْجَرَّ ، وَغَيْرَ
لَازِمٍ ، فَالْأَزِمُ (لِلْجَرِّ) ^(٤) سِتَّةُ أَحْرَفٍ " مِنْ ، وَإِلَى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَرَبُّ " .
عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمِنْ الْمَضْمُومَةِ الْمِيمُ فِي الْقِسْمِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ
يَزَعُمُونَ أَنَّ " رَبُّ " اسْمٌ ^(٥) ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) " لِمَا " تَحْرِيفٌ .

(٢) انظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ عَيْشٍ ٩ / ٨ .

(٣) فِي (ف) " ثُمَّ يَلْزَمُ الْجَرِّ فِيهِ " تَصْحِيفٌ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) انظُرْ الْإِنْصَافَ ٨٣٢ الْمَسْأَلَةَ ١٢١ ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١٧٩ ، وَابْنِ عَيْشٍ ٢٧ / ٨ ، حَيْثُ حَمَلُوهَا عَلَى

" كَمْ " ، لِأَنَّ " كَمْ " لِلْعَدَدِ وَالتَّكْثِيرِ ، وَ" رَبُّ " لِلْعَدَدِ وَالتَّقْلِيلِ .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٌ (١)
 فَقَالُوا : " رَبُّ " مُبْتَدَأٌ وَ " عَارٌ " خَبَرُهُ ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمْ يُخْبَرَ
 عَنْهَا ، وَهَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ " عَارًا " خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْنُوفٌ أَيْ " وَرَبُّ قَتْلِ هُوَ
 عَارٌ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِـ « قَتْلٍ » .

(وَقَالُوا : " مَنْ " فِي الْقِسْمِ) (٢) مَقْطُوعَةٌ مِنْ " أَيْمَنِ " يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 (ضَمُّ مِيمِهَا) (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ " مَنْ " يَكُونُ فِعْلَ أَمْرٍ مِنْ " مَانَ يَمِينُ " : إِذَا كَذَبَ
 (فَهَلَّا تَكُونُ) (٤) مِنْ قَبِيلِ مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ ؟

(قُلْتُ) (٥) : الْكَلَامُ فِيمَا كَانَ بِأَصْلِ وَضَعِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا
 إِعْلَالٍ ، وَ " مَنْ " فِي الْأَمْرِ أَصْلُهُ " أَمِينٌ " فَأَلْفَى حَرَكَةَ " الْيَاءِ " عَلَى الْمِيمِ
 فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْمِيمُ ثُمَّ حُذِفَتْ " الْيَاءُ " لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ
 النُّونِ ، وَإِنَّمَا صَارَ بِلِقْظِ الْحَرْفِ بِالْحَذْفِ لَا بِأَصْلِ وَضَعِهِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي

(١) البيت لثابت قطنة - ثابت بن كعب - يرثى يزيد بن المهلب بن أبي صفرة كما في الأغاني
 ٢٧٩/١٤ ، ومختار الأغاني ١٤٨/٢ ، والخزانة ١٨٤/٤ بولاق ، وقد روى البيت " وبعض قتل
 عار " ، و " نقض عهدك عار " ولا شاهد على هاتين الروايتين .
 وهو في المقتضب ٦٦/٣ ، والبيان والتبيين ٢٩٢/١ ، وضرائر الشعر ١٧٣ ، والمقرب
 ٢٢٠/١ ، والأزهية ٢٦٩ ، ومغنى اللبيب ١٧٩ ، وابن الشجري ٣٠١/٢ ، والتصريح
 ١١٢/٢ ، والهمع ٢٥/٢ ، والدرر اللوامع ٧٣/١ .

(٢) في الأصل " وقالوا في " من " القسم «

(٣) في (ف) " واوقسمها ضم ميمها " ، وانظر رصف المباني ٣٢٦ ، والجنى الدانى ٣٢١ .

(٤) في (ف) " فهلا جعلتها " .

(٥) سقط من (ف) .

"إِلَى" - الَّتِي بِمَعْنَى (نِعْمَةٍ) (١) - وَاحِدَةٌ "أَلَاءِ اللَّهِ" قَلْبَتْ (يَأُوهُ
 أَلْفًا) (٢) فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالْإِعْلَالِ يَلْفُظُ (٣) الْحَرْفِ الَّذِي فِي الْجَرِّ ،
 وَكَذَلِكَ "عَلَا" فِي الْفِعْلِ قَلْبَتْ وَأُوهُ أَلْفًا فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالْإِعْلَالِ (٣)
 يَلْفُظُ "عَلَى" لَا بِأَصْلِ وَضَعِهِ .

وَأَمَّا مَا يَلْزِمُ الْحَرْفِيَّةَ وَلَا يَلْزِمُ (الْجَرَّ فَسِتَّةً) (٤) أَحْرَفُ ،
 (وَهِيَ الْوَاوُ ، وَالْتَاءُ) (٥) - فِي الْقَسَمِ - ، وَاللَّامُ ، وَحَتَّى ، وَلَوْلَا ،
 وَكَيْ .

(أَمَّا اللَّامُ) (٦) فَتَدْخُلُ عَلَى (الْفِعْلِ) (٧) الْمُضَارِعِ ، وَاللَّامُ
 يُسْتَعْمَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي جَوَابِ "لَوْ ، وَلَوْلَا" ، وَغَيْرِ ذَلِكَ (٨) ، فَإِنْ
 قَلَّتْ لَامُ الْجَرِّ مَكْسُورَةٌ . قُلْتُ : مَعَ الْمُظْهَرِ غَيْرِ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ .

٤١ / ب

وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرَبُ يَخْرُجُ إِلَى
 حَيْزِ (الْأَفْعَالِ ، وَضَرَبُ يَخْرُجُ إِلَى حَيْزِ) (٩) الْأَسْمَاءِ ، فَمَا يَخْرُجُ
 إِلَى حَيْزِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةٌ "حَاشَا ، وَحَلَا ، وَعَدَا" ، أَمَّا سَبِيبُوهُ فَيَرَى

(١) سقط من (ف) ، والآء : واحدها "أَلَى" بالفتح وقد يكسر ، ويكتب بالياء .

(٢) في الأصل "ياء" والمثبت من (ف) .

(٣) سقط من الأصل زيغ بصر .

(٤) في (ف) "الحرفية" .

(٥) في الأصل « وهي الواو ، والياء ، والتاء » بتكرار "الباء" وهو سهو من الناسخ ؛ لأنها تقدمت

ضمن الحروف اللازمة للجر ، والمثبت من (ف) .

(٦) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) "أما التاء" ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) في (ف) "الحرف" .

(٨) انظر : اللامات للهروي ٧٦ ، وكتاب حروف المعاني والصفات للزجاجي ٤٩ .

(٩) سقط من (ف) سبق نظر .

أَنَّ " حَاشَا " تَلَزِمُ الْحَرْفِيَّةَ (١) ، وَأَمَّا " عَدَا " فَفِعْلٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَالْأَحْفَشُ
يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفًا (٢) .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي يَخْرُجُ إِلَى حَيْزِ الْأَسْمِيَّةِ فَخَمْسَةٌ أَحْرَفٌ وَهِيَ " عَن
وَعَلَى ، وَكَافَ التَّشْبِيهِ ، وَمُذٌ ، وَمُنْذٌ ، وَمَعَ " ، وَمَجْمُوعٌ مَا ذَكَرَهُ عِشْرُونَ
حَرْفًا .

مِثَالُ كَيْ كَيْمَةٍ فِي الْأِسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا أَحْكَمُ بِالْأَنْجِرَارِ
اعْلَمْ أَنَّ " كَيْ " (تَكُونُ تَارَةً جَارَةً) (٣) بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَتَارَةً نَاصِبَةً
لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، مِثْلَ " أَنْ " ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ جَارَةً أُمُورٌ
ثَلَاثَةٌ :

أَحَدُهَا أَنَّ مَعْنَاهَا الْغُرْضُ (كَمَا أَنَّ اللَّامَ) (٤) كَذَلِكَ : فَإِنَّ قَوْلَكَ : جِئْتُ
كَيْ تُكْرِمَنِي بِمَعْنَى قَوْلِكَ : جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي .

الثَّانِي ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :
فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرُّ وَتُخَدَعَا (٥)
فَلَوْلَا أَنَّهَا جَارَةٌ لَمَا جَازَ ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي
اللَّامِ ، نَحْوُ : " جِئْتُ لِأَنَّ تُكْرِمَنِي " .

الثَّلَاثُ : إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ : " أَنَا أَكْرِمُكَ " فَتَقُولُ لَهُ مُسْتَفْهِمًا :

- (١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٩ هارون ، ومغنى اللبيب ١٦٥ ، والإنصاف المسألة ٢٧ ص ٢٧٨ .
- (٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ ، ٨/ ٤٩ فقد نص عليه ، وانظر الإنصاف ٢٧٨ في المسألة ٢٧ .
- (٣) في (ف) " تارة يكون جارة " .
- (٤) في (ف) " كما أن معنى اللام " .
- (٥) البيت لجميل بثينة كما في ديوانه ١٢٦ ، وهو في ابن يعيش ١٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٢٤٢ ، والشذور ٢٨٩ ، ووصف المباني ٢١٧ ، والهمع ٥/٢ ، والخزانة ٣/ ٥٨٤ بولاق ، وشرح شواهد المغني ٥٠٨ ، وضمائر الشعر ٦٠ ، ونسبه إلى حسان وليس في ديوانه .

(كَيْمَهُ) ؟ (١) أَي : كَيْمٌ تُكْرِمُنِي ؟ كَمَا تَقُولُ : (لِمَ) (٢) تُكْرِمُنِي ؟ فَحَذَفَتْ
الْفِعْلَ وَوَقَفَتْ عَلَى " مَا " وَحَذَفَتْ أَلْفَهَا كَمَا تَحذفُهَا بَعْدَ " الألام ، وَالْبَاءِ فِي
قَوْلِكَ : (لِمَ فَعَلْتَ ؟ ، وَبِمَ خَرَجْتَ) ؟ (٣) فَرَقْنَا بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْمَوْصُولَةِ ،
فَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَنْتَ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ " (٤) أَثْبَتَ أَلْفَهَا ؛ لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ،
وَلَوْ قُلْتَ : (عَلَامَ) (٥) فَعَلْتَ كَذَا ؟ حَذَفْتَ الألفَ لِمَا نَكَّرْنَا مِنَ الفَرْقِ ، وَلَا
تُحذفُ أَلْفُ " مَا " الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلاَّ بَعْدَ حَرْفِ الجَرِّ ، وَقَدْ حَذَفْتَ بَعْدَ " كَيْ " (٦)
فِي الِاسْتِخْبَارِ أَي : فِي الِاسْتِفْهَامِ ، فَدَلَّ الحَذْفُ عَلَى أَنَّ " كَيْ " حَرْفُ جَرٍّ ، وَ
" مَا " الِاسْتِفْهَامِيَّةُ اسْمٌ ، وَعَوَامِلُ الفِعْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ ، ثُمَّ لِمَا حَذَفُوا
الألفَ أَتَوْا بِهَاءِ الوُقُوفِ فَقَالُوا : كَيْمَهُ ؟ كَمَا قَالُوا : لِمَهُ ؟
وَقَالَ الكُوفِيُّونَ : " مَا " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ :
" أَنَا أَزُودُ زَيْدًا كَيْمًا يُكْرِمُنِي " فَلَمْ يَسْمَعْ السَّامِعُ مَا بَعْدَ " كَيْ " فَأَخَذَ فِي
السُّؤَالِ فَقَالَ : كَيْمَهُ (٧) ؟ أَي : كَيْ تَفْعَلُ مَاذَا ؟ ، قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : وَلَا أَرَاهُ
بَعِيدًا مِنَ الصَّوَابِ (٨) ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ (أَنْ تَكُونَ) (٩) " مَا "

(١) فِي (ف) " كَيْم " .

(٢) فِي (ف) " وَلَمْ " بِالوَاوِ .

(٣) فِي الأَصْلِ " كَيْم " ، وَبِمَ خَرَجْتَ " .

(٤) فِي الأَصْلِ " كَيْمَا أَنْتَ " .

(٥) فِي الأَصْلِ " كَيْم " .

(٦) فِي (ف) " كَنْ " تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي (ف) " كَيْمَا " .

(٨) انظر الفصل ٣٢٤ ، وقد خالفه ابن يعيش في شرحه ١٥ / ٩ ، فانظره هناك .

(٩) فِي (ف) " أَنْ تَكُن " .

مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَقَدْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِمْ : " ادْعُ (بِمِ) (١) شَيْئًا " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِنْفَاهًا ، وَتَكُونُ مَنْصُوبَةً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَعْدَهَا .

وَالزَّمَهُمُ البَصْرِيُّونَ (٢) أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَنَا أَزُورُكَ ، فَقَالَ لَهُ الْمُجِيبُ (أَنَا) (٣) إِذْنُ أَكْرَمَكَ " أَنْ يَقُولَ لِلْمُجِيبِ (٣) : إِذَا مَهْ ؟ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ مَا بَعْدَ " إِذْنُ " وَأَنْتُمْ (لَا) (٣) تَقُولُونَ بِهِ

وَسَيَبُويهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَأَهُ أَوْلَى كَقَوْلِهِمْ : كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا وَأَبْنُ يَزِيدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

/ ذَهَبَ سَيَبُويهِ (إِلَى) (٤) أَنْ " لَوْلَا " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الضَّمِيرُ / الْمُتَّصِلُ - وَهُوَ الْكَافُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْهَاءُ ، وَقُرُوعُهَا كَالْجَمْعِ وَالتَّنْبِيَةِ - يَكُونُ حَرْفُ جَرٍّ (٥) ، وَالْكَافُ فِي " لَوْلَاكَ " ، وَالْهَاءُ فِي " لَوْلَاهُ " ، فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِلَوْلَا ، حُجَّةُ سَيَبُويهِ أَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ " لَوْلَا " إِمَّا مُبْتَدَأٌ - عِنْدَ البَصْرِيِّينَ - (وَإِمَّا فَاعِلٌ - عِنْدَ) (٣) الكُوفِيِّينَ (٦) - وَهَذِهِ الْكَافُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْهَاءُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً لِعَدَمِ النَّاصِبِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً .

(١) فِي الْأَصْلِ " بِمَا " بِأَثْبَاتِ أَلْفِهَا .

(٢) انظر الإنصاف ٥٧٠ المسألة ٧٨ حيث مذهب كل من البصريين والكوفيين واحتجاجهم .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٣ فما بعدها .

(٦) انظر الإنصاف ٧٠ المسألة العاشرة ، ٦٨٧ المسألة ٩٧ .

وَأَمَّا ابْنُ يَزِيدَ فَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ (قَالَ) (١) : لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ :
 " لَوْلَاكَ " ، وَيَرَى أَنَّهُ لَحْنٌ وَلَمْ يُحَكَّ عَنِ الْفُصَحَاءِ (٢) ، وَيُؤَيَّدُ قَوْلَ سِبْيَوِيهِ
 قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

أُؤْمِتُ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجِجْ (٣)
 وَقَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ (٤) :
 وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي (٥)
 وَ " لَوْلَا " عِنْدَ الْأَخْفَشِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ عَلَى بَابِهَا مِنْ كَوْنِهَا حَرْفًا
 ابْتِدَاءً ، وَأَنَّ " الْكَافَ ، وَالْيَاءَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَ " الْكَافُ " فِي " لَوْلَاكَ "
 وَقَعَ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ فِي " لَوْلَا أَنْتَ " ، وَ " الْيَاءُ " فِي " لَوْلَايَ "
 بِمَنْزِلَةِ " لَوْلَا أَنَا " كَمَا وَقَعَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ مَوْقِعَ الْمَجْرُورِ فِي نَحْوِ " مَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الكامل ٣ / ٣٤٥ ، والمقتضب ٣ / ٧٣ .

(٣) نسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٣ ، ونسبه بعضهم إلى العرجي وليس في ديوانه .

وهو في ابن يعيش ٣ / ١١٩ ، والإنصاف ٦٩٣ ، والهمع ٢ / ٢٣ ، والخزانة ٢ / ٤٢٩ بولاق ، وابن الشجري ١ / ١٨١ ، وشرح اللحة البدرية ٢ / ٢٠٣ .

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى البصرى من الشعراء المشهورين ، وأحد من أسلم من ثقيف يوم الطائف ، ولأه الحجاج عمالة فارس وحينما لم يمنحه بشعر خلع ، وهو في هذه القصيدة يعاتب ابن عمه ، أو أخاه .

انظر ترجمته في الخزانة بولاق ، وفي أمالي الشجري ١ / ١٧٦ القائل هو زيد بن عبدربه ، أو يزيد بن الحكم الثقفى .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٣٧٤ هارون ، وابن يعيش ٣ / ١١٨ ، ٧ / ١٥٩ ، والكامل ٣ / ٣٤٥ والمقرب ١ / ١٩٣ ، والخصائص ٢ / ٢٥٩ ، والإنصاف (٦٩١) ، والخزانة ٢ / ٤٣٠ بولاق ، والعينى ٣ / ٢٦٢ .

أَنَا كَأَنَّتَ " فَأَوْقَعُوا مُضْمَرًا مَوْعَ مُضْمَرٍ مَجَازًا وَاتَّسَاعًا ؛ إِذْ لَا يَلْتَبِسُ ؛
 كَمَا لَمْ يَلْتَبِسْ إِيقَاعُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْعِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي التَّوَكِيدِ
 نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِنَا نَحْنُ " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتَهُ هُوَ ، وَضَرَبْتَنَا نَحْنُ
 " فَأَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُنْصُوبَ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَوْقَعُوا الضَّمِيرَ
 الْمُوَكَّدَ هُنَا مَنْصُوبًا لَاتَّبَسَ بِالْبَدَلِ ، وَقَالَ لَوْ كَأَنَّتَ " لَوْلَا (١) " جَارَةٌ لَجَرَّتِ
 الْمَظْهَرُ (٢) ، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِهَا جَارَةً بِالِاتِّفَاقِ ، فَإِنَّ " مَذُومًا وَمُنْذُ ، وَكَأَفَ
 التَّشْبِيهِ ، وَوَاوِ الْقَسَمِ " لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَهِيَ جَارَةٌ بِالِاتِّفَاقِ ، وَكَذَلِكَ
 (تَاءُ) (٣) الْقَسَمِ لَا تَجْرُ سِوَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ شَبَّهَ سَبِيبِيهِ " لَوْلَا"
 - فِي أَنَّهَا لَا تَجْرُ إِلَّا الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ - بِـ " لَدُنْ " (٤) فِي أَنَّهَا لَا تَنْصَبُ
 إِلَّا « غُدُوَّةً » (٥) .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَخْفَشَ وَصَاحِبَ الْكِتَابِ قَدْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ التَّغْيِيرَ
 حَاصِلٌ ، فَأَلْخَفَشَ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ فِي الْمُضْمَرِ ، وَسَبِيبِيهِ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ
 فِي " لَوْلَا " ، وَرَأَى سَبِيبِيهِ أَوْلَى ؛ لِقِلَّةِ التَّغْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ " لَوْلَا "
 هُنَا جَارَةٌ كَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا وَاحِدًا ، وَهُوَ تَغْيِيرُ الْحَرْفِ مِنْ كَوْنِهِ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ
 إِلَى جَعَلِهِ حَرْفَ جَرٍّ ، وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ وَإِيقَاعُهُ مَوْعِ الْمَرْفُوعِ فَإِنَّهُ

(١) في الأصل " لو " تحريف .

(٢) انظر رأي الأخفش في المقتضب ٧٣ / ٣ ، والكامل ٣٤٥ / ٣ ، والإنصاف ٦٨٧ المسألة ٩٧
 والهمع ٢٣ / ٢ ، وانظر أيضاً حاشية السيرافي على سيبويه ٢٨٨ / ١ بولاق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مكانه في الأصل بياض .

(٥) الكتاب ١ / ٥١ ، ٥٩ هارون .

يَرْتَقِي إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ تَغْيِيرًا ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ (اِثْنَا عَشَرَ) (١)
 اِثْنَانِ الْمُتَّكِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ ، وَلَا يَخْفَى مَا
 فِي ذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ ، وَقِلَّةِ التَّغْيِيرِ أَوْلَى ، وَأَيْضًا (فَتَغْيِيرٌ) (٢)
 " لَوْلَا " أَمْرٌ تَقْدِيرِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، وَتَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ،
 وَالتَّغْيِيرُ التَّقْدِيرِيُّ كَالْمَعْدُومِ ، وَلَيْسَ التَّغْيِيرُ اللَّفْظِيُّ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَا أَنَا (كَأَنْتَ) (٣) فَفَقَلِيلٌ شَادُّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ :
 " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " فَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ضَمِيرٍ آخَرَ مَجْرُورٍ إِذْ لَا ضَمِيرَ
 مُنْفَصِلَ لِلْجَرِّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ضَرَبْتُهُ هُوَ (ضَرْبًا) (٤) فَإِنَّهُمْ لَوُ
 قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ " لِكَانَ بَدَلًا ، فَإِذَا قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ هُوَ " كَانَ
 تَأْكِيدًا ، فَصَارَ إِنَّمَا وَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعَ ضَرُورَةً لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْبَدَلِ
 وَالتَّأْكِيدِ ، فَبَقِيَ قَوْلُ سَبِيئِهِ هُوَ الرَّاجِحُ .

وَأَجْرُ بِحْتَى نَحْوُ حَتَّى مَطْلَعٌ وَيَعْدُ مَذٌ وَمَمْدٌ إِنْ شِئْتَ ارْفَعْ / ٤٢ ب
 قَوْلُ : مَا أَكَلْتُ مَذٌ يَوْمَانِ (وَمَمْدٌ) (٥) يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ
 إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِحْتَى اسْمًا صَرِيحًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى
 مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٦) فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَقَوْلُنَا : " اسْمٌ صَرِيحٌ "
 احْتَرَزْنَا بِهِ عَمَّا يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ الْأَسْمِ كَالْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَهَا

(١) في (ف) " اثني عشر " .

(٢) في (ف) " فتقدير " وفي الأصل " فتغير " ، ولعل الصواب ما أثبتته لينسجم مع ما بعده .

(٣) في (ف) " كاتب " تصحيف .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " ومذ " تحريف وتكرار .

(٦) سورة القدر آية ٥ .

بِأَنَّ مُضْمَرَةً؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى (ذَلِكَ فِي) (١) نَوَاصِبِ الْأَفْعَالِ (٢) .
 (فَأَحَدُ الضَّرْبَيْنِ) (٣) أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا دَاخِلًا فِيمَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ :
 " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " ، وَ " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا " (٤) " فَإِنَّ الرَّأْسَ
 مَأْكُولٌ ، وَزَيْدًا مَضْرُوبٌ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ دَاخِلٍ فِيمَا قَبْلَهَا ، بَلْ يَكُونُ الْفِعْلُ
 قَدْ انْتَهَى عِنْدَهُ لَا بِهِ كَقَوْلِكَ : " صُمْتُ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الْفِطْرِ " فَيَوْمُ الْفِطْرِ
 غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الصَّوْمِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : إِلَى الْفِطْرِ .

(وَغَيْرُ ذَلِكَ) (٥) أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ صَحَّ أَنْ تَجْعَلَهَا عَاطِفَةً كَالْوَاوِ (٦) (فَمَا
 بَعْدَهَا دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا) (٦) وَجُزْءٌ مِنْهُ قَدْ انْتَهَى الْأَمْرُ بِهِ : فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ
 تَقُولَ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " بِالنَّصْبِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " صُمْتُ
 رَمَضَانَ حَتَّى يَوْمِ الْفِطْرِ " بِالنَّصْبِ " يَوْمِ الْفِطْرِ " عَلَى الْعَطْفِ (٧) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
 دَاخِلٍ فِي الصَّوْمِ ؛ لِانْتِهَاءِ مُدَّةِ الصَّوْمِ عِنْدَهُ لَا بِهِ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ " حَتَّى " آخِرَ جُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا أَوْ مُلَاقِيًا لِآخِرِ
 جُزْءٍ (مِمَّا) (٨) قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ " حَتَّى " لِلْغَايَةِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى أَحَدِ طَرَفَيْ

(١) غامض في الأصل لطمس معظم حروفه .

(٢) انظر ٢٣٤ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " فأحد قولي البصريين " وهو تحريف ، صوابه من (ف) .

(٤) هكذا في النسختين ، وهو جائز ، ولكن الوجه جرُّ زيدٍ حيث السياق يقتضيه . وانظر الأصول في

النحو ٥١٦/١ ، وابن يعيش ١٦/٨ .

(٥) في (ف) " وغيره ذلك " .

(٦) في الأصل " فما دخل فيما قبلها " .

(٧) انظر هذين الضربين في الأصول في النحو ٥١٦/١ فما بعدها .

(٨) في (ف) " منها " تحريف بومعنى " ملاقيا لآخر جزء " أي : متصلاً به نحو قوله تعالى : (سلام

هي حتى مطلع الفجر) عن الهمع ٢/٢٤ .

الشَّيْءِ (١) وَلَا يَكُونُ طَرْفُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِهِ (١) ، فَلَوْ قُلْتَ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ
حَتَّى حِمَارٍ كُنْتُ قَدْ جَعَلْتَ الْحِمَارَ طَرْفًا لِلْقَوْمِ وَنِهَآيَةً لَهُمْ وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّ
طَرْفَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَلِهَذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مُشْعِرًا بِالتَّعْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِكَ : " مَاتَ
النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ " وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُخِذَ مِنْ أَدْنَاهُ فَأَعْلَاهُ غَايَةً ،
وَطَرْفُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - غَايَةُ نَوْعِ النَّاسِ إِذَا أُخِذْنَا مِنْ أَدْنَى الْمَرَاتِبِ
وَأَسْتَقْرَيْنَاهَا صَاعِدِينَ إِلَيْهِمْ ، فَإِذَا أُخِذْنَا مِنْ أَعْلَى الشَّيْءِ فَأَدْنَاهُ غَايَةُ لَهُ
وَطَرْفٌ ، فَنَقُولُ (٢) : " قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةُ " (٣) فَنَأْخُذُ مِنَ الرُّكْبَانِ
الْمُتَمَكِّنِينَ وَنَنْزِلُ فَنَنْتَهِي إِلَى الْمَشَاةِ فَيَكُونُ الْمَشَاةُ غَايَةً لِلْحَاجِّ وَطَرْفًا كَمَا
كَانَ الْأَنْبِيَاءُ غَايَةً لِلنَّاسِ فِي الْعُلُوِّ وَطَرْفًا .

وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ " حَتَّى " عَلَى الْمُضْمَرِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى " وَاجْزَاةُ الْمُبْرَدِ (٤) وَأَنْشُدَ :

(١) سقط من (ف) ، وانظر المقتصد ٨٤٢ .

(٢) في (ف) " كقولك " .

(٣) في (ف) " مشاة " .

(٤) نص عليه ابن يعيش ٨ / ١٦ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٢٦ ، والسيوطي في الهمع

٢ / ٢٢ ، ولم أجد في كتبه التي بين يدي .

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَاهُ نَاسٌ فَتَى حَتَّكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ (١)
وَرَدُّوا عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَوَّلُهَا : أَنْ مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُزْءٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، فَإِنْ عَادَ
الضَّمِيرُ إِلَى مَا قَبْلَهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا هُوَ عَيْنٌ مَا قَبْلَهَا فَلَا
يَكُونُ جُزْءَهُ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْجُزْءِ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظٌ ظَاهِرٌ يَعُودُ
عَلَيْهِ فَاِمْتَنَعَ الْإِضْمَارُ .

الثَّانِي : أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّكَ " جَازَ أَنْ تَكُونَ
عَاطِفَةً فَيَكُونُ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا ، وَجَازَ أَنْ تَكُونَ جَارَةً فَيَكُونُ
مَجْرُورًا وَذَلِكَ مُلْتَبِسٌ ، وَأَقُولُ : الصَّوَابُ فِي الْعَطْفِ أَنْ يُقَالَ :
" ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى إِيَّاكَ " بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ (٢)
بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ .

الثَّلَاثُ : أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ (قَلْبُ) (٣) أَلْفَهَا " يَاءٌ " كَمَا فِي " إِلَى ،

وَعَلَى " (إِذَا دَخَلْنَا عَلَى / الْمُضْمَرِ) (٤) ، وَلَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ فِي " حَتَّى " ، ٤٣ أ

(١) لم أعثر على قائله ، وروى صدره " فلا والله لا يلقي أناس " ، وروى عجزه أيضا " يا ابن أبي
زيد " ، وهو في المقرب ١ / ١٩٤ ، والعيني ٣ / ٢٦٥ ، ووصف المباني ١٨٥ ، وشرح الألفية لابن
عقيل ١١ / ٢ ، والخزانة ٤ / ١٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٢٦ .

قوله " لا يلقاه " أي : لا يجده ، ويروى " لا يلقي " بالفاء مكان القاف ، والمعنى واحد " حَتَّكَ "
استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال : " وانتهاء الغاية في حَتَّكَ لا أفهمه ، ولا أدرى ما
عنى بِحَتَّكَ ، فلعل هذا البيت مصنوع " ، أفاده السيوطي في الهمع ٢ / ٢٣ ، ودفعه الشيخ
محمد محيي الدين في حاشية ابن عقيل على الألفية ١١ / ٢ حيث قال في معنى البيت " إن الناس
لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ،
وبهذا التقرير يندفع كلام أبو حيان " .

(٢) في (ف) " المنفصل " .

(٣) غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل " إذا دخلنا عن المضموم " تحريف صوابه من (ف) .

(فَفِي الْقَلْبِ ارْتِكَابٌ مَا لَمْ يُعْهَدُ)^(١) ، وَفِي تَرْكِ الْقَلْبِ خُرُوجٌ عَنْ نَظَائِرِهَا ^(٢) .
 - أَعْنِي " عَلَيْهِ ، وَإِلَيْهِ " ، انْقُضَى الْكَلَامُ (عَلَى " حَتَّى ") ^(٣) .
 الْكَلَامُ عَلَى " مُذٌ وَمُنْذٌ " .

(اَعْلَمُ أَنَّ " مُذٌ ، وَمُنْذٌ ")^(٣) يُسْتَعْمَلَانِ تَارَةً اسْمَيْنِ وَتَارَةً حَرْفَيْنِ ^(٤) ،
 وَ " مُذٌ " أَدْخُلُ فِي حَيْزِ الْأَسْمَاءِ مِنْ " مُنْذٌ " ؛ لِلْحَذْفِ اللَّاحِقِ لَهَا ؛ لِأَنَّ
 أَصْلَهَا " مُنْذٌ " فَحُذِفَتْ نُونُهَا تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ تَصَرُّفٌ ، وَالتَّصَرُّفُ بَعِيدٌ
 مِنَ الْحَرْفِ إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ نَحْوُ " إِنْ " وَ" لَكِنَّ " ، وَرَبٌّ فَيُخَفَّفَنَّ بِالْحَذْفِ
 لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَ " مُنْذٌ " غَيْرُ مُضَاعَفَةٍ (فَلَوْ)^(٥) سَمَّيْتَ بِهَا ثُمَّ
 صَغَّرْتَهَا أَوْ كَسَّرْتَهَا لَرَدَدْتَ النُّونَ (فَكُنْتَ تَقُولُ)^(٦) : " مُنْذٌ " فِي التَّصْغِيرِ ،
 وَ " أَمْنَادٌ " فِي الْجَمْعِ .

(وَإِنَّمَا بُنِيَ) ^(١) - إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ - لِتَضْمُنِهِمَا مَعْنَى " مِنْ " ؛
 لِأَنَّهُمَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ كَمَا أَنَّ " مِنْ " ^(٧) لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ ^(٨) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر في معنى اللبيب ١٦٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) هذا ما ذهب إليه البصريون ، أما الكوفيون فيرون أَنَّ الاسم المرتفع بعدهما يرتفع بتقدير فعلٍ محذوفٍ ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِتَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ .
 انظر هذ المسألة في الإنصاف ١ / ٢٨٢ المسألة ٥٦ .

(٥) في (ف) " فلم " تحريف .

(٦) في الأصل " فكتبت " تحريف ؛ وانظر الكتاب ٢ / ١٢٢ بولاق ، والوجيز في علم التصريف ٤١ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) وقال ابن يعيش ٤ / ٥٩ " لأنها اسم في معنى الحرف فكان مبنياً كـ " مَنْ ، وَمَا " ، إِذَا كَانَ اسْتِفْهَامًا أَوْ جِزَاءً .

قَوْلُهُ: " وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعْ " جَعَلَهُ مُخَيَّرًا بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْ " أَسَدٍ ، وَتَمِيمٍ " مِنْ رَفْعٍ مَا بَعْدَهَا (١) فِي الْمَاضِي ، وَنُقِلَ عَنْ " مُزَيْنَةَ ، وَعَظْفَانَ " وَغَيْرِهِمْ خَفَضُ الْمَاضِي (٢) .
وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا عَلَى أَحَدٍ مَعْنِيَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ لِبَيَانِ مِقْدَارِ الْمُدَّةِ ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُمَا فِي هَذَا الْوَجْهِ نَكْرَةً كَقَوْلِكَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، وَمُذْ يَوْمٍ " ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : " وَتَخْتَصُّ بِالنَّكْرَةِ فِي هَذَا الْوَجْهِ " (٣) ، فَـ " مُذْ " مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَبْرٌ ، وَتَقْدِيرُهُ " أَمَدُ انْقِطَاعِ الرَّؤْيَةِ يَوْمَانٍ " (٤) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي الرَّفْعِ : أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ أَوَّلِ الْمُدَّةِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَهُمَا إِلَّا الْمَعْرِفَةُ نَحْوُ " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ " ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ أَنْ أَوَّلَ مُدَّةِ انْقِطَاعِ الرَّؤْيَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَمْ (يَبْيُنْ) (٥) فِيهَا انْتِهَاءَ الْمُدَّةِ ، وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْمُدَّةِ وَانْتِهَاءِهَا .

قَوْلُهُ : " هُمَا ظَرْفَانِ " كَأَنَّهُ يَخْتَارُ مَذَهَبَ الزَّجَاجِيِّ ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ " مُذْ " خَبْرًا مُقَدِّمًا وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً (٦) ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ " بَيْنِي وَبَيْنَ الرَّؤْيَةِ يَوْمَانِ " ، فَتَكُونُ " مُذْ " عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقَةً بِاسْمِ فَاعِلٍ ، أَوْ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَفِيهَا ضَمِيرٌ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ قُلْتَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمٍ كُلُّهُ أَجْمَعُ " جَازَ عَلَى

(١) أي بعد " منذ " .

(٢) ذكر ذلك ابن الخباز في شرحه ١٨٠/١ ، وأبو حيان في منهج السالك ٢٥٦ .

(٣) ينظر الموجز في النحو ٥٩ باب " مذ ومنذ " .

(٤) جاء في حاشية الأصل " الأمد : نهاية الشيء وغايته " .

(٥) في (ف) " يتبين " .

(٦) انظر أمالي الزجاجي ١٤٥ ، والجمل ١٣٩ - ١٤٠ .

أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي " مُذٌ " ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفٌ (١) وَفِيهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ
بِهَا (٢) .

وَلَيْسَ لـ " مُذٌ " وَمَا بَعْدَهَا (فِي الرَّفْعِ) (٣) مَوْضِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَقَالَ
السِّيْرَافِيُّ : مَوْضِعُهَا حَالٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُتَقَدِّمًا ، أَوْ مُقَدَّرًا (٤) .

وَأِنْ جَرَدَتْ فَهَمَّا حَرْفَانِ حَرْفًا ابْتِدَاءً غَايَةَ الزَّمَانِ

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : " هُمَا حَرْفَانِ " عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّ قَوْمًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ
ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَإِذَا رَفَعُوا بِهِمَا كَانَ التَّقْدِيرُ عَلَى مَا
تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ ، وَإِنْ جَرُوا بِهِمَا فَبِالإِضَافَةِ وَلَا تُوجِبُ الإِضَافَةُ
إِعْرَابَهُمَا (٥) كَمَا لَا تُوجِبُ إِعْرَابَ " لَدُنْ " ، وَ" كَمْ " وَهُمَا إِذَا كَانَا لِلزَّمَانِ
الْحَاضِرِ جَرًّا نَحْوُ " أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الْيَوْمِ ، وَمُنْذُ اللَّيْلَةِ ، وَمُنْذُ الْغَدَاةِ " أَيِ :
فِي الْيَوْمِ ، وَفِي اللَّيْلَةِ ، وَفِي الْغَدَاةِ ، فَهَمَّا (٦) حَرْفًا جَرًّا .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ أَنََّّهُمَا إِذَا كَانَا
حَرْفَيْنِ (٧) جَرًّا مَا بَعْدَهُمَا وَتَعَلَّقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ " ظُرُوفٌ " .

(٢) وَشَرَحَ ابْنُ الْخَبَّازِ قَوْلَهُ " هُمَا ظَرْفَانِ " فَقَالَ فِي ١٨٠/١ : " إِنْ قَصِدَ أَنَّهُمَا اسْمَا زَمَانَيْنِ فَهُوَ
صَوَابٌ ، وَإِنْ قَصِدَ أَنَّهُمَا مَفْعُولٌ فِيهِمَا فَهُوَ خَطَأٌ " وَالْمَوْلُفُ لَا يَرَى مَانِعًا مِنْ جَعْلِهِمَا مَفْعُولًا فِيهِمَا
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَاجِيُّ ، وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ فِي لَوْحَةِ ٢٢٨ : " وَلَوْ أَرَادَ - أَيِ : ابْنُ
مِعْطَ - أَنَّهُمَا مَفْعُولٌ فِيهِمَا لَمْ يَكُنْ خَطَأً . كَمَا زَعَمَ ابْنُ الْخَبَّازِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ الرَّجَّازِيِّ " .

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) قَالَ السِّيْوِيُّ فِي الْهِمَعِ ٢١٧/١ " وَرَدَ بِأَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْجَوَابِ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : مَا أَمَدَ ذَلِكَ ؟
قَالَ : يَوْمَانِ ، وَيَأْتِيهِ لَا رَابِعَ فِيهَا مِنْ ضَمِيرِ أَوْ وَاوٍ " .

(٥) فِي (ف) " إِعْرَابُهَا " .

(٦) فِي (ف) " وَهُمَا " .

(٧) فِي (ف) " اسْمَيْنِ " .

الْكَلَامُ بِهَا (مَعَ مَا قَبْلَهَا) (١) جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ ٤٣/ ب
رَفَعَتْ مَا بَعْدَهُمَا عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَكَانَ الْكَلَامُ بِهِمَا جُمْلَتَيْنِ ، الْأُولَى
فِعْلِيَّةٌ غَالِبًا ، وَالثَّانِيَّةُ اسْمِيَّةٌ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " غَالِبًا " عَنِ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ غَائِبٌ مُذْ
يَوْمَانِ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ " مُذْ كَمْ سِرْتِ " ؟ فَـ " مُذْ " هَهُنَا تَتَّعَيْنُ
لِلْحَرْفِيَّةِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ : " لِمَنْ ضَرَبْتَ " ،
فَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِضَرَبْتَ ، فَكَذَلِكَ " مُذْ " مُتَعَلِّقَةٌ (٢) بِـ (سِرْتِ) ؛ لِأَنَّ
الاسْتِفْهَامَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عَامِلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْنَوِيًّا كَالْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ
حَرْفِ جَرٍّ (٣) .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ كَانَ فِي تَقْدِيرِ (حَذْفِ) (٤) الْمُضَافِ ،
نَحْوُ " مَا رَأَيْتَهُ مُذْ كَانَ كَذَا " أَوْ " مُذْ زَمَنْ كَانَ كَذَا " ، وَكَذَلِكَ إِذَا
وَقَعَ (بَعْدَهَا) (٥) الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ " مَا رَأَيْتَهُ مُذْ قِيَامِ زَيْدٍ يُرِيدُ "
مُذْ زَمَنْ قِيَامِ زَيْدٍ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ
" مُذْ " لِإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ فَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الزَّمَانُ ، فَإِنْ
وَقَعَ بَعْدَهَا غَيْرُهُ قُدِّرَ الزَّمَانُ مَحذُوفًا (٦) .

وَتَقُولُ : " أَنَا أَرَاكَ مُذْ سَنَةٍ تَتَكَلَّمُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ " فَتَجْرُ ؛
لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنَّكَ فِي حَالِ الرُّؤْيَةِ وَلَمْ تَنْقَطِعْ رُؤْيُكَ وَلَا كَلَامُهُ ، فَإِذَا

(١) فِي (ف) " مَا مَعَ قَبْلَهُمَا " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " مُعَلِّقَةٌ " .

(٣) فِي (ف) " وَحَرْفِ جَرٍّ " .

(٤) فِي (ف) " حَرْفٌ " .

(٥) فِي (ف) " مَا بَعْدَهَا " .

(٦) فِي الْأَصْلِ " مَحذُوفٌ " بِالرَّفْعِ وَهُوَ سَهْوٌ صَوَابُهُ مِنْ (ف) .

أَرَدَتْ أَنْ مَدَّةً انْقِطَاعِ هَذِهِ الرَّؤْيِيَّةِ سَنَةً رَفَعَتْ (١) ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّكَ رَأَيْتَهُ ثُمَّ غَبَرَتْ (٢) سَنَةً لَا تَرَاهُ .

هُمَا كَمِنْ فِي غَايَةِ الْمَكَانِ تَقُولُ فِي "مِنْ" : سِرْتُ مِنْ عَمَانَ (٣)

"هُمَا" ضَمِيرٌ "مَذُومٌ" ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : "هُمَا كَمِنْ" إِذَا كَانَا

لِلْمَاضِي ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الْحَاضِرِ بِمَعْنَى "فِي" ، أَيْ : هُمَا فِي ابْتِدَاءِ غَايَةِ

الزَّمَانِ كَ "مِنْ" فِي ابْتِدَاءِ غَايَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ اخْتِيَارٌ سَبِيوِيَّةٌ (٤) ، وَأَجَازَ

الْكُوفِيُّونَ اسْتَعْمَلُوهَا (٥) فِي الزَّمَانِ ، وَهُوَ رَأَى الْمُبْرَدِ (٦) ، وَأَبْنُ

(١) أَيْ : رَفَعَتْ مَا بَعْدَ "مَذُومٌ" .

(٢) فِي (ف) "غَبَرَتْ" بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ بَوْمَنْ مَعَانِي "عَبْرٌ" "مَاتَ" وَفِي الْأَصْلِ "غَبَرَتْ" بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا "مَضَتْ" ، كَمَا أَنَّ مِنْ مَعَانِيهَا "بَقِيَتْ" لِأَنَّهَا مِنَ الْأَضْدَادِ الصَّاحِحِ "عَبْرٌ" ، وَ"غَبَرٌ" ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْمُقْتَضَبِ ٢٠/٣ ، الَّذِي فِيهِ "ثُمَّ غَبَرَتْ سَنَةٌ لَا تَرَاهُ" .

(٣) لَفْظَةٌ : "عَمَانَ" مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، فِي نَسَخَةِ (ف) "عَمَانَ" بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ ، وَكَذَلِكَ فِي إِحْدَى نَسَخِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ ص ١٦ ، وَفِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ لَوْحَةِ ٤٧ أ ، وَهِيَ كَمَا فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ٤/١٥١ "بَلَدٌ فِي طَرَفِ الشَّامِ ، وَكَانَتْ قَصْبَةَ أَرْضِ الْبَلْقَاءِ" ، وَهِيَ عَاصِمَةُ الْمَمْلَكَةِ الْأُرْدُنِيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ حَالِيًا ، وَجَاءَتْ فِي الْأَصْلِ "عَمَانَ" بِضَمِّ الْعَيْنِ ، وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْخَبَّازِ ١/١٨١ ، وَفِي الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةِ ٢٨ ، وَهِيَ كَمَا فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ٤/١٥٠ "اسْمُ كَوْرَةٍ عَرَبِيَّةٍ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الْيَمَنِ وَالْهِنْدِ ، وَعَمَانَ فِي الْإِقْلِيمِ الْأَوَّلِ ... فِي شَرْقِيِّ هَجْرٍ .. حَرَّهَا يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ" .

(٤) انظُرِ الْكِتَابَ ٤/٢٢٦ .

(٥) أَيْ اسْتِعْمَالَ "مِنْ" الْجَارَةِ ، انظُرِ الْإِنْصَافَ ٢٧٠ الْمَسَآلَةَ ٥٤ .

(٦) قَالَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٤/١٣٦ «أَمَّا «مِنْ» فَمَعْنَاهَا ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ .. ، فَمَا ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ فَقَوْلُكَ : "سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ" .. ، وَمِثْلُهُ مَا يَجْرِي فِي الْكُتُبِ نَحْوُ "مِنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى زَيْدٍ" .. ، إِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّ ابْتِدَاءَ الْكِتَابِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَكَذَلِكَ : "أَخَذْتُ مِنْهُ دَرَاهِمًا ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا" ، أَيْ : هُوَ أَوَّلُ الْحَدِيثِ ، وَأَوَّلُ مَخْرَجِ الدَّرَاهِمِ" .

دُرُسْتَوِيَّةٌ^(١) مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فَإِنَّهُمَا يَرِيَانِ أَنَّهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْأَزْمِنَةِ
وَالْأَمْكِنَةِ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾^(٢) ، وَبِقَوْلِ زُهَيْرٍ :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)
وَقَالَ سَيْبَوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ : تَقْدِيرُهُ " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، وَ " مِنْ مَرٍّ
حِجَجٍ " ، وَ " مِنْ مَرٍّ دَهْرٍ " ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ الْمَصْدَرُ وَأَقَامَ الْمُضَافَ
إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، فَ " مِنْ " دَاخِلَةٌ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ لَيْسَ
بِزَمَانٍ .

[مِنْ]

أَمَا " إِلَى " فَلانْتِهَاءِ الْغَايَةِ مَبْنُوْمًا « مِنْ » ، وَ " إِلَى " النُّهْيَةِ
اعْلَمْ أَنَّ " مِنْ " فِي مُقَابَلَةِ " إِلَى " ؛ لِأَنَّ " مِنْ " لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَ " إِلَى "
لِلانْتِهَاءِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ شَرَعَ فِي فِعْلٍ فَلَفِعُهُ ابْتِدَاءٌ مِنْهُ يَأْخُذُ ، وَانْتِهَاءٌ
إِلَيْهِ يَنْقَطِعُ^(٤) .

(١) هو : عبدالله بن جعفر بن درستويه الفسوي الفارسي ، أخذ عن المبرد ، وتوفى سنة ٣٤٧ هـ
ترجمته في البغية ٢ / ٣٦ ، وانظر رأيه في ابن يعيش ٨ / ١٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٩ وابن درستويه
١٣ فما بعدها .

(٢) سورة التوبة ١٠٨ .

(٣) الديوان برواية ثعلب ٨٦ ، وفي رواية الأعلام ١١٤ " من حجج ومن شهر " ، وروى أيضا " مذ حجج
ومذ دهر " وهي الرواية الصحيحة في نظر البصريين ، وجاء في شرح شواهد المغنى ٧٥٤ ما يفيد
أن هذا البيت مصنوع ، إلا أن روايات الثقات له تدحض هذا الادعاء - في نظري - ، وقيل " من "
فيه زائدة على مذهب الأخفش والأصل " أقوين حججا ودهرا " .

الفتة : أعلى الجبل . الحجر : موضع بعينه .

أقوين : خلون . حجج : سنوات .

والبيت في الإنصاف ٣٧١ ، وابن يعيش ٤ / ٩٣ ، ٨ / ١١ ، ومغنى اللبيب ٤٤١ والأزهية ٢٩٣ .

(٤) ينظر في ابن يعيش ٨ / ١٠ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ؟ لِأَنَّ غَايَةَ الشَّيْءِ
 آخِرُهُ وَابْتِدَاؤُهُ أَوَّلُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " مِنْ " لِابْتِدَاءِ الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ الْآخِرِ ؟
 قُلْتَ : غَايَةُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ ، فَكُلُّ فِعْلٍ فَلَهُ طَرَفَانِ ، طَرَفُ ابْتِدَاءٍ
 وَطَرَفُ انْتِهَاءٍ ، فَ " مِنْ " لِطَرَفِ الْابْتِدَاءِ ، وَ " إِلَى " لِطَرَفِ الْانْتِهَاءِ ،
 فَالطَّرَفَانِ غَايَتَانِ .

وَالَّذِي يُعْرَفُ بِهِ كَوْنُ " مِنْ " لِلْابْتِدَاءِ أَنْ يَحْسُنَ فِي مُقَابَلَتِهَا " إِلَى
 " لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَاللَّفْظُ نَحْوُ " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ " ،
 وَالتَّقْدِيرُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ابْتِدَاءُ / ٤٤ ا
 الْفَضْلِ مِنْ عَمْرٍو وَانْتِهَاؤُهُ فِي الزِّيَادَةِ وَالْارْتِقَاءِ إِلَى زَيْدٍ .
 وَهِيَ - أَعْنَى " مِنْ " - أَكْثَرُ حُرُوفِ الْجَرِّ تَصْرُفًا ؛ لِانْفِرَادِهَا
 بِالذُّخُولِ عَلَى " عِنْدَ " ، وَلِهَا مَعَانٍ : [مَعَانِي مِنْ]

أَحَدُهَا : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : التَّبْعِيضُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (١)
 وَتُعْرَفُ بِأَنَّ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " بَعْضُ " ، وَقِيلَ : لِأَبْدُ أَنْ يَكُونَ مَا
 بَعْدَهَا فِي التَّبْعِيضِ أَقْلٌ مِنَ النِّصْفِ ، وَقِيلَ : هِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ،
 وَالتَّبْعِيضُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْقَرِينَةِ (٢) .

(٢) سورة التوبة ١٠٢ .

(٣) انظر المقتضب ١ / ١٨٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٢ .

الثَّالِثُ : لِبَيَانِ الْجِنْسِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (١) ، وَتُعْرَفُ بِأَنْ يَصِحَّ وَقُوعُهَا صِفَةً لِمَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " الَّذِي " إِذَا كَانَ الْمُبَيَّنُّ بِهَا مَعْرِفَةً ، أَيْ : فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْوِثْنُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي (هَذِهِ) (٢) الْآيَةِ لِلتَّبَعِيضِ ، إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ اجْتِنَابَ بَعْضِ الْأَوْثَانِ ، (لِأَنَّ بَعْضَ الْأَوْثَانِ) (٣) رِجْسٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ رِجْسٍ ، بَلْ كُلُّهَا رِجْسٌ يَجِبُ اجْتِنَابُهُ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : لَفْظُ الرِّجْسِ جَامِعٌ لِلأَوْثَانِ وَغَيْرِهَا ، فَإِذَا قَالَ : " مِنَ الْأَوْثَانِ " فَمَعْنَاهُ : (الَّذِي ابْتَدَأَ) (٤) مِنْ هَذَا الصَّنْفِ (٤) ، وَهِيَ لِلإِبْتِدَاءِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ، وَإِنْ أَقَادَتْ مَعْنَى آخَرَ فَبِالْقِرَائِنِ .

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : هِيَ فِي كُلِّ حَالٍ (لِلتَّبْيِينِ) (٥) فَإِذَا قُلْتُ : " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ ، فَقَدْ بَيَّنَّتْ مَبْدَأَ السَّيْرِ ، وَكَذَا ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ بَيَّنَّتْ الشَّيْءَ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ كَمَا بَيَّنَّتْ فِي آيَةِ الرِّجْسِ الَّذِي يَجِبُ اجْتِنَابُهُ .

الرَّابِعُ : بِدَلِيلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ (٦) قَالُوا : مَعْنَاهُ بَدَلُ الْآخِرَةِ .

(١) سورة الحج ٣٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ابتدأه " .

(٤) ينظر الأصول في النحو ١ / ٤٩٩ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورة التوبة ٣٨ .

وَالْخَامِسُ : بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) أَي : لِأَجْلِ ذَلِكَ .
السَّادِسُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ غَيْرِ (الْمَوْجِبِ) (٢) ، وَتُذَكَّرُ فِيمَا بَعْدُ .

[إِلَى]

الْكَلَامُ عَلَى " إِلَى " وَمَعْنَاهَا الْإِنْتِهَاءُ ، تَقُولُ : " إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ " أَي : أَنْتَ غَايَتِي (٣) وَمُنْتَهَايَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ [أَلَا] (٤) إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ (٥) (أَيِ) (٦) (أَلَا) (٤) إِلَى اللَّهِ غَايَةُ الْمَصِيرِ وَمُنْتَهَاهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " كِتَابِي إِلَى فَلَانٍ " أَي : غَايَةُ الْكِتَابَةِ وَمُنْتَهَاهَا إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَعَلَهَا قَوْمٌ ، بِمَعْنَى " مَعَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ (٧) أَي : مَعَ الْمَرَافِقِ ، قَالُوا : لِأَنَّكَ (٨) لَا تَقُولُ : [غَسَلْتُ] (٩) إِلَى الْمَرَافِقِ " ، بِمَعْنَى [غَسَلْتُهُ] (٩) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي ﴾

(١) سورة المائدة ٣٢ .

(٢) في الأصل " الواجب " .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٢٢١ ، والأصول في النحو ١ / ٥٠٢ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سورة الشورى ٥٣ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة المائدة ٦ .

(٨) في (ف) " انك " .

(٩) مكانه بياض في الأصل .

إِلَى اللَّهِ ﴿ (١) أَي : مَعَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : " نَصَرْتُ إِلَى فُلَانٍ " بِمَعْنَى (٢) نَصَرْتَهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٣) أَي : مَعَ أَمْوَالِكُمْ إِذْ لَا يُقَالُ : " أَكَلْتُ إِلَى مَالِ فُلَانٍ " بِمَعْنَى " أَكَلْتُهُ " (٤) .
وَالْتَحْقِيقُ فِي هَذَا أَنَّ " إِلَى " عَلَى بَابِهَا ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ جَرٍّ وَبِمَعْنَاهُ فِعْلٌ آخَرَ يَتَعَدَّى إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِحَرْفٍ آخَرَ ، جَازٍ أَنْ يَتَعَدَّى أَحَدَهُمَا (بِالْحَرْفِ) (٤) الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ الْفِعْلُ الْآخَرَ الَّذِي بِمَعْنَاهُ ، مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَجِلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (٥) ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : " رَفَثْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ " ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : " رَفَثْتُ بِهَا " (٦) فَتَعَدِّيهِ بِالْبَاءِ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الرَّفَثُ بِمَعْنَى الْإِفْضَاءِ ، وَالْإِفْضَاءُ يَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " (عَدِيَّتَ) (٧) الرَّفَثُ بِـ " إِلَى " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ (٨) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) فَالْتَقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَنْ يُضَيِّفُ نَصْرَتَهُ إِيَّايَ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ .

(١) سورة آل عمران ٥٢ .

(٢) سورة النساء ٢ .

(٣) من قوله : " نصرته " إلى " أكلته " بياض في الأصل بالمشبث من (ف) ، وهو مستفاد من شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥ قال : " لأنه لا يقال : نصرت إلى فلان بمعنى نصرته ، ولا أكلت إلى

مال فلان بمعنى أكلته ، وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى " مع " ... "

(٤) في (ف) " بالفعل " .

(٥) سورة البقرة ١٨٧ .

(٦) الرفث : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته . اللسان " رفث " .

(٧) في (ف) " عدى " .

(٨) انظر ابن يعيش ٨ / ١٥ .

وَتَوْبِيلُ الْآيَةِ الْأُخْرَى : وَلَا تَضُمُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ فِي
الْإِنْفَاقِ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ مِنَ الْأَخْرَقِلَّةِ مُبَالَاةٍ بِمَا لَا
يَحِلُّ / لَكُمْ .

ب ٤٤

وَأَمَّا آيَةُ الْغُسْلِ فَـ " إِلَى " فِيهَا لِلانْتِهَاءِ ، وَدُخُولِ الْمَرْفِقِ
عِلْمٌ مِنَ السُّنَّةِ (١) .

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى " إِلَى " عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ (مَا بَعْدَهَا) (٢) فِيمَا قَبْلَهَا إِلَّا مَجَازًا .
وَالثَّانِي : أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي الدُّخُولِ فَلَا يَخْرُجُ مَا بَعْدَهَا عَمَّا
قَبْلَهَا إِلَّا مَجَازًا .

وَالثَّلَاثُ : (أَنَّهَا) (٣) مُشْتَرَكَةٌ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي الدُّخُولِ ،
وَتَارَةً فِي غَيْرِهِ .

وَالرَّابِعُ : (إِنَّ) (٤) كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا أَوْ جُزْءًا
مِنْهُ دَخَلَ ، وَإِلَّا فَلَا كَالْمَرْفِقِ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْيَدِ ، فَلِذَلِكَ دَخَلَ (٥) . [الكاف]

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا يَبِينُ
فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفَنِينَ

(١) قال القرطبي في تفسيره ٨٦ / ٦ : " اختلف الناس في دخول المرفق في التحديد ، فقال قوم :
نعم ، لأن ما بعد " إلى " إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه ، .. وقيل : لا يدخل المرفقان في
الغسل .. ، والأولى عليها أكثر العلماء وهو الصحيح ، لما رواه الدراقطني عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) " أن " مكرر في الأصل .

(٥) انظر رصف المباني ٨٠ ، ومغني اللبيب ١٠٤ ، والهمع ٢٠ / ٢ .

" الْكَافُ " عَلَى ضَرْبَيْنِ : حَرْفٌ ، وَاسْمٌ ، وَالْحَرْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :
 زَائِدٌ ، وَغَيْرُ زَائِدٍ ، فَغَيْرُ الزَّائِدِ مَعْنَاهُ التَّشْبِيهُ نَحْوُ " زَيْدٌ كَعَمْرٍو " .
 وَتَتَعَيَّنُ الْحَرْفِيَّةُ إِذَا وَقَعَتْ صِلَةٌ لِلَّذِي نَحْوُ " الَّذِي كَعَمْرٍو زَيْدٌ "
 فَأَلْكَافُ حَرْفٌ كَمَا تَقُولُ : " الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا (١) جَعَلْتَ الْكَافَ اسْمًا بِمَعْنَى " مِثْلٍ " وَهِيَ خَبْرٌ
 مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " الَّذِي هُوَ مِثْلُ عَمْرٍو زَيْدٌ " كَقَوْلِهِمْ : (٢) مَا أَنَا بِالَّذِي
 قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا " أَيُّ (٣) : مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ " .

قُلْتَ : الْحَذْفُ فِي جُزْءِ الصِّلَةِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ
 جُزْؤَهَا هُوَ الْعَائِدُ ، وَإِنْ لَمْ تَقْدَرْ مُبْتَدَأً مَحذُوفًا فَقَدْ وَصَلْتَ : " الَّذِي " بِالْمُفْرَدِ
 وَهُوَ مُمْتَنِعٌ (٤) ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي صِلَةِ " الَّذِي " حَرْفًا كَالْبَاءِ
 وَ" فِي " ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِ وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ
 مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ كَزَيْدٍ عَمْرًا " فَإِنْ جَعَلْتَ " الْكَافَ " حَرْفًا فَانْصَبِ (٥)
 عَمْرًا اسْمًا " إِنْ " وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا رَفَعْتَ عَمْرًا خَبْرًا " إِنْ " ، وَالْكَافُ هِيَ
 الْاسْمُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " إِنْ مِثْلَ [زَيْدٍ] (٥) عَمْرٍو " .

(١) فِي (ف) " فَهَلَّا " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) انْظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨ / ٤٢ حَيْثُ وَصَفَ مِثْلَ هَذَا بِالْقَبِيحِ وَبِلسِ بِالْاِمْتِنَاعِ ، وَمِثْلَهُ ابْنُ السَّرَاجِ

فِي أُصُولِهِ ١ / ٥٣٣ ، وَالشَّرِيْشِي فِي شَرْحِهِ ١ / ٤٠٦ .

(٤) فِي (ف) " نَصَبْتَ " .

(٥) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصْبُ .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١) ،
 أَي: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ .

وَقِيلَ: لَوْ لَمْ تُجْعَلِ الْكَافُ زَائِدَةً لَأَدَّى إِلَى الْمُحَالِ أَوْ التَّنَاقُضِ .

وَبَيَانُهُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ (لَهُ مِثْلٌ) (٢) كَانَ هُوَ مِثْلَ ذَلِكَ الْمِثْلِ وَإِلَّا
 لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مِثْلًا لِلْآخَرِ ، فَلَوْ لَمْ تُقَدَّرْ زِيَادَةُ " الْكَافِ " لَزِمَ نَفْيُ مِثْلِ مِثْلِهِ ،
 وَمِثْلُ الْمِثْلِ (نَفْسُهُ) (٣) ؛ لِأَنَّ الْمِثْلَ ثَابِتٌ ، وَمِثْلُ الْمِثْلِ هُوَ الْمَنْفِيُّ وَهُوَ
 مُحَالٌ ؛ لِأَنَّ الْمُمَاتِلَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنَ الطَّرْفَيْنِ ، لِأَنَّ مَنْ مَاتَلَ شَيْئًا فَقَدْ
 مَاتَلَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، فَلَوْ لَمْ يُحَكَمْ بِزِيَادَةِ " الْكَافِ " لَزِمَ التَّنَاقُضُ .

وَقِيلَ: الْكَافُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِمِثْلِ الشَّيْءِ نَفْسُ الشَّيْءِ
 كَقَوْلِكَ: " مِثْلِي لَا يَفْعَلُ كَذَا " أَي: أَنَا لَا أَفْعَلُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَا مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا (٤)
 أَي: أَنَا لَا أَقْبَلُ مِنْكَ ، فَيَكُونُ (التَّقْدِيرُ) (٥) عَلَى هَذَا " لَيْسَ كَهُوَ
 شَيْءٌ " (٦) وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الْمُتَنَبِّي:

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ أَعْنِي بِهِ سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلَا مُشْبِهِهِ (٧)

(١) سورة الشورى ١١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " هو نفسه " .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو فى الإنصاف ١ / ٢٠١ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠٤ ،

٢ / ٢٤٥ ، ورواه ابن النجار فى شرح الكوكب المنير ١ / ١٧٢ :

أيها العاذل دع من عذلكا مثلى لا يصفى إلى مثلكا

(٥) سقط من الأصل .

(٦) راجع الإنصاف ١ / ٢٠١ .

(٧) ينظر شرح الديوان للبرقوقى ١ / ٢٤١ ، والعرف الطيب ١ / ٦١١ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ١٧٢ .

وَأَمَّا كَوْنُ " الْكَافِ " اسْمًا فَمِثْلُ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

١٤٥

/ وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَقِنُ (١)

فَالْكَافُ الْأُولَى حَرْفٌ ، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ ؛ لِذُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ الْأُولَى اسْمًا (٢) وَالثَّانِيَةَ حَرْفًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَصْلِ (٣) بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ اسْمًا ؛ لِأَنَّ الْكَافَ الْأُولَى حَرْفُ جَرٍّ (وَحَرْفٌ) (٤) الْجَرُّ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى حَرْفٍ جَرٌّ مِثْلِهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ (٤)

فَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ كَوْنُ " الْكَافِ " (اسْمًا) (٥) فِي مَوْضِعٍ

سِوَى هَذَا كَمَا ثَبَتَ فِي " الْكَافِ " فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى اللَّامِيْنَ

(١) البيت لخطام بن نصر المجاشعي ، وقيل : لهميان بن قحافة .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ، ٤ / ٢٧٩ هارون ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٣٨ ، وابن يعيش ٨ / ٤٢ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٧٥١ والمقتضب ٢ / ٩٥ ، ومجالس ثعلب ٨ / ٤٨ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، ٢ / ١٤٨ ، ٣ / ٧٢ والاقتصاب ٤٣٠ ، والفصول الخمسون ٢١٨ ، والعيني ٤ / ٥٩٢ ، والخزانة ١ / ٣٦٧ بولاق والصاحح " ثفي " ، وشرح شواهد الشافية ٦٠ .

الصاليات : الأثافي التي توضع عليها القدر صليت بالنار حتى أسودت .

(٢) مكرر في (ف) .

(٣) في (ف) " حروف " .

(٤) البيت لمسلم بن معبد الوالبي ، وهو كثير الدوران في كتب النحو واللغة كسابقه ، فانظر الخصائص ٢ / ٢٨٢ ، والإنصاف ٥٧١ ، ومغنى اللبيب ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ٥٠٥ ، وذكر أن فيه رواية أخرى وهي : " وما بهم من البلوى دواء " ، ثم قال " وعلى هذا فلا شاهد فيه " ، والشاعر يشكو في قصيدته هذه اعتداء المصدقين على إبله ، وانظر الصاحبي ٣٩ ، والخزانة ٢ / ٣٠٨ هارون ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، وسر الصناعة ١ / ٢٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٨ .

(٥) في (ف) " اسم " .

زَائِدَةٌ لِلتَّكْيِيدِ ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الزَّائِدَةُ هِيَ الثَّانِيَةُ دُونَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الزَّائِدِ أَنْ لَا يُتَدَا بِهٖ ، (وَأَمَّا) (١) الْكَافُ فَقَدْ ثَبَّتَ اسْمِيَّتَهَا فِي مَوَاضِعَ ، مِنْهَا قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ :

أَتْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٢)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (٣) : الْكَافُ (هِيَ) (٤) الْفَاعِلُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَكُونُ الْفَاعِلُ حَرْفًا ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَحذُوفًا وَالْكَافُ صِفَةً لَهُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ إِلَّا بِحَيْثُ (يَصِحُّ) (٥) أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا عَامِلُ الْمَوْصُوفِ ، فَلَوْ قَدَّرْتَ [شَيْءٌ كَالطُّعْنِ] (٦) لَكَانَ الْمَوْصُوفُ هُنَا فَاعِلًا وَالصِّفَةُ جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) في (ف) " وان " .

(٢) ينظر الديوان ٦٣ ، والاستفهام في قوله " أتتتهون " إنكارى ، ورواية الديوان " هل تنتهون ولا

ينهى " ، والمعنى : تنزجرون . الشطط : الجور والظلم .

والقتل : جمع قتيلة وهي فتيلة الجراحة .

والعنى لا يمنع الجائرين عن الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يقبب فيه الزيت والقتل .

والبيت من شواهد المقتضب ٤ / ١٤١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٨ / ٤٣

والمحاجة النحوية ١٣٢ ، وأعجب العجب في شرح لامية العرب ٧٠ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨

والإيضاح العضدي ٢٧٣ ، والغيث المسجم ١ / ٨٩ ، والعيني ٣ / ٢٩١ .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

(٤) في (ف) " هو " .

(٥) في (ف) " أن يصح " .

(٦) في الأصل " شيئاً كالطعن " ، والمثبت من (ف) .

أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ كَثِيْبًا وَيَعْلَاهَا (١) عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِيَجٍ يَتَّبِطِحُ (٢)

فَالْكَافُ فِي " كَالنَّقَا " اسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا .

وَوَزْنُ " يُوْتَفِّئِينَ " يُؤَفَعَلْنَ : ، مِثْلُ قَوْلِهِ (٣) :

فِيَانُهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُوْتَكْرَمَا

؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ زَائِدَةً ، وَوَزْنُ " أَنْفِيَّةٌ " أَفْعُولَةٌ (٤) بِدَلِيلِ سُقُوطِ الْهَمْزَةِ فِي

قَوْلِهِمْ : " تَقَيَّتِ الْقَدِرَ " إِذَا جَعَلْتَهَا عَلَى الْأَتَافِي ، وَقِيلَ :

وَزْنُهَا " فُعْلِيَّةٌ " ، وَالْهَمْزَةُ أَصْلٌ ، فَوَزْنُ " يُوْتَفِّئِينَ " عَلَى هَذَا

" يَفْعَلِينَ " ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فَاءً ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

(١) فِي (ف) " وَزُوجَهَا " .

(٢) الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ١٢١٠ / ٢ ، وَرَوَايَتُهُ :

أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ حَزِيْبًا وَيَعْلَاهَا بَيْتٌ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَّبِطِحُ

وَعَلَيْهِ فَلَاشَاهِدٌ فِي الْبَيْتِ ، وَهُوَ فِي الْخِصَائِصِ ٣٦٩ / ٢ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٧ / ١ ، وَالْخَزَانَةِ ٤ /

٢٦٢ بُولَاقَ ، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ ٣٠٢ ، النَّقَا : الرَّمْلُ الْأَبْيَضُ ، وَالْعَالِجُ : مَا تَرَاكُمُ مِنَ الرَّمْلِ وَدَخَلَ

بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ .

(٣) نَسَبٌ هَذَا الرَّجُلُ إِلَى أَبِي حَيَّانَ الْفُقْعَسِيِّ (٩) .

وَهُوَ فِي الْخِصَائِصِ ١٤٤ / ١ ، وَالْمَنْصَفِ ٣٧ / ١ ، ١٨٤ / ٢ ، وَالْمَقْتَضِبِ ٩٦ / ٢ ، وَالْهَمْعُ

٣٩٦ / ٢ ، وَالذَّرُّ اللَّوَامِعُ ٢٣٩ / ٢ ، وَالْمُرْتَجَلُ ١٢١ ، وَالْإِنْصَافُ ١١ ، ٢٣٩ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢ / ٣٩٦

وَالْاِقْتِصَابُ ٤٣٠ ، وَالْعَيْنِيُّ ٥٧٨ / ٤ ، وَالْخَزَانَةُ ٢ / ٣١٦ هَارُونَ ، وَاللِّسَانُ (كَرَم) .

(٤) وَأَصْلُهَا (أَنْفُويَّةٌ) اجْتَمَعَتْ فِيهَا يَاءٌ وَوَاوٌ ، وَسَبَقَتْ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، فَحَبِلَتْ الْوَاوُ يَاءً " .

وَأَدْغَمَتْ فِي الْيَاءِ وَكَسَرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَصِحَّ . يَنْظُرُ الْاِقْتِصَابُ ٤٣٠ .

وَلَوْ تَأَنَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالصَّفْدِ (١)

وَوَزَنَهُ " تَفَعَّلَ " .

وَمَعْنَى " يُؤَنَّفِينَ " : يُجْعَلْنَ أَتَّافِي تَحْتَ الْقَدْرِ ، وَالصَّالِيَاتُ : الْمُسَوَّدَاتُ مِنَ النَّارِ .

(٢) وَلَا تَدْخُلُ " الْكَافُ " عَلَى الْمُضْمَرِ (٢) اسْتِفْنَاءً بِ " مِثْلِ " بَوَقِيلِ :

لَوَدْخَلَتْ الْكَافُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُضْمَرِ كَافُ الْخَطَابِ .

(٣) إِلَى الْجُمْعِ بَيْنَ الْمُتَمَاتِلَيْنِ بَوْمًا قَوْلُ الْعَجَّاجِ :

وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٤)

فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَضْطِرَّارِ ، (وَحَمَلُهَا) (٥) فِي ذَلِكَ عَلَى " مِثْلِ "

لَاتَّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَ " أَمْ أَوْعَالَ " هَضْبَةٌ بَعِيْنَهَا ، وَهُوَ الْجَبَلُ الْمُنْبَسِطُ .

(١) هذا عجز بيت للناطقة الذبياني ، وهو بتمامه كما في الديوان ٢١ :

لَا تَقْدِفُنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأَنَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّدِّ

ومعناه لا ترميني بما لا أطيق حمله ، وفي هامش (ف) " الصدف : الوثاق ، ويروي (بالرفد) وهي جمع رفدة وهي المعاونة ، تأتفك : أحاطوا بك كالأتافي ، وهي حجارة القدر " .

وهو في الاقتضاب ٤٣٠ ، والخزانة ٢ / ٣١٦ هارون عرضاً .

(٢) في (ف) " ولا تدخل على النار " تحريف .

(٣) هكذا في النسختين ، والأولى " لأدى " .

(٤) ينسب للعجاج وليس في ديوانه ت/ د/ عزة حسن .

وهو في الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٦ ، ٤٤ ، والأصول في النحو ٢ / ١٢٦ ، والمحاجة

النحوية ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ ، والخزانة ٤ / ٣٧٧ بولاق ، والتصريح ٤ / ٤ .

قال ابن يعيش ٨ / ٤٤ " وأم أوعال " رقع بالابتداء ، و " كها " الخبر والمحفوظ " وأم أوعال بالنصب

" عطفاً على " الذنابات " قبلها ، وروي في معجم البلدان ١ / ٢٤٩ :

وأم أوعال بها أو قريبا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

وعليه فلا شاهد في البيت ، وفيه أنها هضبة معروفة باليمامة في ديار بني تميم .

(٥) في (ف) " وحملها " تحريف .

[اللام]

وَاللَّامُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّمْلِيكِ كَمَا تَقُولُ : الْمَالُ لِلْمَلِكِ

أَعْلَمُ أَنَّ الْأَخْتِصَاصَ هُوَ أَعْمُ أَحْوَالِ اللَّامِ وَأَلْزَمُ لَهَا إِذْ لَا يَنْفَكُ الْمَلِكُ عَنِ الْأَخْتِصَاصِ ، وَيَنْفَكُ الْأَخْتِصَاصُ عَنِ الْمَلِكِ (١) ،

فَمِثَالُ الْأَخْتِصَاصِ قَوْلُكَ : " السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ ، وَالضُّوْءُ لِلنَّهَارِ ، وَهَذَا أَحْ لَزِيدٍ ، وَأَبْنُ لَهُ " ، وَمِثَالُ الْمَلِكِ قَوْلُكَ : الْمَالُ لَزَيْدٍ " ، أَيُّ :

مَالِكُهُ وَمُسْتَحَقُّهُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَجَازِ الْمَلِكِ كَقَوْلِكَ : " الْفَرَسُ لِلسَّائِسِ "

وَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي / ٤٥ ب

تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٢) ، فَالتَّفْهِيمُ رَدِفُكُمْ أَيُّ : لِحَقِّكُمْ بَعْضُ الَّذِي

تَسْتَعْجِلُونَ مِنَ الْعَذَابِ ، وَهُوَ عَذَابُهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ (٣) ،

وَقِيلَ : " رَدِفٌ " بِمَعْنَى " دَنَا ، وَأَزِفٌ " وَذَلِكَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ ، فَعَلَى

هَذَا لَيْسَتْ اللَّامُ زَائِدَةً (٤) ، وَقَدْ عَدَّاهَا الشَّاعِرُ بِ " مِنْ " فِي قَوْلِهِ :

فَلَمَّا رَدِفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ (٥)

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢٩ : " التخصيص أعم من التملك ، فانه قد يكون فيما لا يصح منه الملك كقولك : السرج للدابة ، وأما التملك فلا يصح إلا فيمن يصح منه الملك ، كقولك : المال لزيد . "

(٢) سورة النمل ٧٢ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٢ / ٢٣٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٩٥ ، والكشاف ٣ / ١٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٩ ، والعياب الزاخر (حرف الفاء ٢٠٨) .

(٥) هذا صدر بيت لم أهد إلى قائله ، وعجزه :

" تَوْلَوْا سِرَاعًا وَالْمَنِيَّةُ تَعْنَقُ " .

وهو في البحر المحيط ٧ / ٩٥ ، والكشاف ٣ / ١٥٨ ، ٤ / ٤٦٩ بدون نسبة .

يقول شارح شواهد الكشاف في ٤ / ٤٦٩ " تعنق " : من العنق وهو السير السريع السهل ...

يقول : لما دنونا من عمير وصحبه للمحاربة أدبروا مسرعين منهزمين والمنية تسرع خلفهم " .

أَيُّ : دَنُونًا (١) ، فَأَمَّا لَامُ الْاِسْتِغَاثَةِ فَمَعْنَاهَا الْاِخْتِصَاصُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " يَا لَزَيْدٍ " فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْاِسْتِغَاثَةِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْقَسَمِ : لِلَّهِ لَا يُوَخَّرُ الْأَجَلَ " فَهُوَ (٢) بِمَعْنَى " الْوَاوِ " ، فَإِنَّ الْقَسَمَ لَهُ اِخْتِصَاصٌ بِالْأَسْمِ الْمَقْسَمِ بِهِ ، وَكَذَا لَامُ التَّعْلِيلِ نَحْوُ " جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ ؛ إِذْ لِمَجِيئِكَ اِخْتِصَاصٌ بِالْإِكْرَامِ ، وَكَذَا لَامُ التَّعْدِيَةِ الَّتِي يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا ، نَحْوُ : " نَصَحْتُ لَكَ " أَيُّ : لَكَ اِخْتِصَاصٌ بِنُصْحِي ، وَالَّتِي لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا نَحْوُ " مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو " ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا يَتَّعَدَى إِلَى غَيْرِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ إِلَّا بِالْحَرْفِ بِخِلَافِ " نَصَحْتُ " ، فَالْتَّعَجُّبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ - الَّذِي لِعَمْرٍو - اِخْتِصَاصٌ بِهِ ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَالْفَمِ (٣)

يُظَنُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى " عَلَى " وَهِيَ لِلْاِخْتِصَاصِ ، أَيُّ: كَانَتْ الصَّرْعَةُ لِهَذَا الْعَضْوِ فَكَانَ هُوَ الْمَخْصُوصَ بِهَا ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِمْ : " كَتَبْتُهُ لِعَشْرِ خَلْتٍ ، وَخَرَجَ لِقَوْلِهِ "

(١) فى (ف) " دنوت "

(٢) فى (ف) " وهى " ، وفى الأصل « هو » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) وقع هذا الشطر فى عدة قصائد لعدة شعراء : فمنها قصيدة لجابر بن حنى صاحب امرئ القيس ، صدره " تناوله بالرمح ثم اتنى له " ، ومنها قصيدة للعكبر بن حديد كان مع على رضى الله عنه صدره :

" ضمنت إليه بالسنان قميصه " ، وقيل : هو شريح بن أوفى ، وقيل : عبدالله بن مكعب ، وقيل ابن مكبس الأزدي ، وقيل : الأشتر النخعي (عن شرح شواهد المغنى ٥٦٢ فما بعدها) .

ونسب فى الأزمية ٢٩٨ للأشعث بن قيس الكندى صدره :

" تناوات بالرمح الطويل ثيابه " ، وقيل غير ذلك ينظر فى الاقتضاب ٤٣٩ ، وشواهد الكشاف ٥٢٩/٤ ، وأمالي القالي ٢/ ٣٠٢ حيث نسبه لربيعة بن مكرم .

وهو فى تأويل مشكل القرآن ٤٢٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٦٣ ، والمفضليات ٢١٢ ، وشرحها للتبريزى ٢/ ٧٨٠ ، واللامات ٢٨٠ ، ومعنى اللبيب ٢٨٠ ، وشرح أدب الكاتب ٣٥٩ .

يُظَنُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى " فِي " (١) ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَخْتِصَاصِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ لِذَلِكَ الْوَقْتِ اخْتِصَاصٌ بِالْكِتَابَةِ .

[الباء]

وَالْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ قَدْ تَزَادَ كَمَا تَزَادُ مِنْ " فَلَا تُرَادُ شَاهِدُهُ " كَفَى بِهِ شَهِيدًا " وَمَا بِهِ أَحَدٌ مِنْ زِيْدًا

أَعْلَمُ أَنَّ " الْبَاءَ " لِتَعَدُّي الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَإِذَا عَدَّتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أُوصِلَتْهُ إِلَيْهِ ، وَإِذَا أُوصِلَتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أَلْصَقَتْهُ بِهِ وَأَضَافَتْهُ إِلَيْهِ ، فَمَعْنَاهَا الْعَامُّ لِلْإِلْصَاقِ (٣) كَقَوْلِكَ : " بِهِ دَاءٌ " أَيُّ: قَدْ لَصِقَ بِهِ وَكَزِمَهُ وَيُقَالُ: الْإِلْزَاقُ ، وَالْإِلْسَاقُ ، بِالزَّاءِ وَالسَّيْنِ (٤) .

فَإِنَّ (قُلْتَ) (٥) : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَوَشَاءَ اللَّهِ (لِذَهَبٍ) (٦) بِسْمَعِهِمْ ﴾ (٧)

فَأِنَّهُ لَا إِلْصَاقَ ؟

قُلْتُ : الذَّهَابُ هُوَ اللَّاصِقُ بِسْمَعِهِمْ .

قَوْلُهُ : " وَالْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ " مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ ، وَقَدْ تَمَّ الْكَلَامُ .

وَقَوْلُهُ : " قَدْ تَزَادَ " خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيُّ : هِيَ قَدْ تَزَادَ ، وَقَدْ يَعْرُضُ

لَهَا مَعَ الْإِلْصَاقِ مَعَانٍ :

- (١) جعل ابن هشام هذه اللام بمعنى " عند " في معنى اللبيب ٢٨١ .
- (٢) نكر ابن هشام في معنى اللبيب ٢٧٥ للام الجارة اثنین وعشرين معنى .
- (٣) لأنها تلصق ما قبلها بما بعدها ، ولهذا اقتصر عليه صاحب الكتاب ٢١٧ / ٤ ، وانظر معنى اللبيب ١٣٧ .
- (٤) ينظر اللسان (لصق) .
- (٥) بعده في (ف) " فَإِنَّ " .
- (٦) في النسختين كتبت الآية : (ذهب الله) .
- (٧) سورة البقرة ٢٠ .

أَحَدَهَا الْأَسْتِعَانَةَ (١) إِذَا اتَّصَلَتْ (بِأَلَّةٍ مُتَوَسِّطَةٍ) (٢) بَيْنَ
الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ: " كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ ، فَقَدِ
اسْتَعْنَتْ بِهَذِهِ الْأَلَاتِ عَلَى هَذِهِ (٣) الْأَعْمَالِ .

الثَّانِي : الْمَصَاحِبَةُ نَحْوُ " خَرَجَ زَيْدٌ بِعَشِيرَتِهِ ، وَدَخَلَ بِثِيَابِ
السَّفَرِ " أَيُّ : مُصَاحِبًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمَّى هَذِهِ الْمَلَابِسَةَ ، أَيُّ :
خَرَجَ (مَلَابِسًا لِعَشِيرَتِهِ) (٤) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَنْبِئُ بِالذَّهْنِ ﴾ (٥)
فِي مَنْ قَرَأَ بِضَمِّ "التَّاءِ" (٦) (أَيُّ : تَنْبِئُ دُهْنًا بِالذَّهْنِ) (٧) ،
وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ، أَيُّ مَا تَنْبِئُهُ مُلْتَبِسًا بِالذَّهْنِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ قَرَأَ
(٩) بِفَتْحِ "التَّاءِ" (٨) أَيُّ : تَنْبِئُ دُهْنًا مَعَهَا ، فَأَلْبَاءُ فِي مَعْنَى الْحَالِ ،
وَكَذَلِكَ / مَنْ قَرَأَ " تَنْبِئُ " (٩) بِفَتْحِ " البَاءِ " عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ؛
لَأَنَّ نَعْلَمُ أَنَّ الشَّجْرَةَ لَا يُنْبِئُهَا الدُّهْنُ ، وَإِنَّمَا يُنْبِئُهَا الْمَاءُ ،
فَاعْرِفُهُ (١٠) .

-
- (١) فى (ف) " الاستغاثة " تصحيف .
(٢) فى (ف) " بألة متصلة متوسطة " .
(٣) فى الأصل " هذا " .
(٤) فى (ف) " ملتبساً بعشيرته " .
(٥) سورة المؤمنون ٢٠ .
(٦) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وغيرهما ، انظر حجة القراءات لأبى زرعة ٤٨٤ ، والبحر المحيط
٤٠١ / ٦ ، وهى بضم التاء وكسر الباء .
(٧) فى (ف) " أَيُّ : ملتبسة بالدهن " .
(٨) وضم الباء ، وهى قراءة الجمهور كما فى المصدرين السابقين ، وقيل : " إن الباء فيه زائدة .
(٩) سقط من (ف) ، وقراءة فتح " الباء " وضم التاء قراءة الحسن والزهرى وغيرهما ، وانظر
المصدرين السابقين .
(١٠) سقط من (ف) .

الثَّالِثُ : الظَّرْفِيَّةُ بِمَعْنَى " فِي " فِي قَوْلِكَ (١) : " زَيْدٌ بِمَكَّةَ ، وَعَمَرُوهُ بِالْبَابِ " وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَفْعِرُونَ ﴾ (٢) أَي : فِي الْأَسْحَارِ .

الرَّابِعُ : السَّبَبِيَّةُ كَقَوْلِكَ : " أَخَذْتُهُ " (٣) بِذَنْبِهِ ، وَمِنْهُ تَرَاوَدُ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ ؟ (٤) أَي : بِسَبَبِكُمْ .

الخَامِسُ : الْمَقَابَلَةُ كَقَوْلِكَ : " بَعْتُهُ بِكَذَا " (٥) وَالْبَدَلِيَّةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)

تَبَدَّلَ خَلِيلاً (بِي) (٧) كَشَكَكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي (٨)

أَي : تَبَدَّلَ خَلِيلاً بِي ، وَ" خَلِيلاً " الثَّانِي مَنْصُوبٌ (بِفِعْلِ) (٧) [مُضْمَرٍ] دَلَّ عَلَيْهِ " مُقْتَوِي " ؛ لِأَنَّ مُقْتَوِيّاً لَازِمٌ ، وَوَزْنُهُ " مَفْعَلٌ " مِثْلُ " مُسَوِّدٌ " اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ " أَفْعَلٌ " ، وَافْعَلٌ لَا يَتَعَدَّى ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِنِّي أَسُوسُ أَوْ أَتَعَهَّدُ خَلِيلاً بَدَلَكَ ، وَ" مُقْتَوِي " مَفْعَلٌ (٩) مِنْ " أَلْقَتُو " ، وَهُوَ الْخِدْمَةُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِنِّي أَخْدِمُ خَلِيلاً صَالِحاً بَدَلَكَ .

-
- (١) فِي (ف) " كَقَوْلِكَ " .
(٢) سُورَةُ الذَّارِيَاتِ ١٨ .
(٣) فِي (ف) " أَخَذْتَ " .
(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٥٠ .
(٥) وَفَسَّرَهَا النَّبَلِيُّ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَّةِ ١٨٦ أَيْ بِقَوْلِهِ : " لِأَنَّ الثَّمَنَ فِي مَقَابَلَةِ الْمَبِيعِ " .
(٦) صَدَرَ الْبَيْتُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ ، وَفِي عَجْزِهِ تَحْرِيفٌ حَيْثُ جَاءَ " فَإِنِّي خَلِيلٌ صَالِحٌ بِكَ " بِالرَّفْعِ .
(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ف) .
(٨) الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ ، وَهُوَ فِي الْمَحْتَسَبِ ٢ / ٢٥ ، وَالْخِصَائِصِ ٢ / ١٠٤ ، وَالْخُرَازِمِيُّ ١٢٢ / ٣ هَارُونَ عَرَضًا وَاللِّسَانَ " قَتَا " ، وَالْعَيْنِيُّ ٣ / ٧٨ ، وَالْمُقْتَوِيُّ : الَّذِي يَخْدُمُ الْقَوْمَ بِطَعَامِ بَطْنِهِ .
(٩) اضْطَرَبَتْ النُّسخَاتَانِ فِي رَسْمِ " مُقْتَوِي " وَوَزْنِهِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْكَلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْبَغْدَادِيَّاتِ لِأَيِّ عَلَى ٥٧٦ ، بِاللِّسَانِ (قَتَو) ، وَانظُرْ : الْمَحْتَسَبِ ٢ / ٢٥ ، وَالْخِصَائِصِ ٢ / ١٠٤ وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ السَّبْعَ الطُّوَالَ لابن الأنباري ٤٠٣ ، فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ رَأَوْا فِي الرَّسْمِ وَالْوِزْنَ .

السَّادِسُ : التَّعْلِيلُ كَقَوْلِكَ : " بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَصَلْتُ إِلَى كَذَا " ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى " السَّبَبِيَّةِ " .

وَأَمَّا زِيَادَةُ " الْبَاءِ " فِي أَرْبَعَةِ (١) مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : فِي الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ " حَسْبُكَ زَيْدٌ " أَي : حَسْبُكَ زَيْدٌ .

الثَّانِي : فِي الْخَبَرِ نَحْوُ " حَسْبُكَ بَزِيدٌ " وَمِنْهُ «جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا» (٢)

عِنْدَ الْأَخْفَشِ (٣) ، فَجَزَاءٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ" بِمِثْلِهَا " الْخَبَرُ ، أَي : مِثْلُهَا ، وَتَطَرَّدَ زِيَادَتُهَا فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ، وَ" مَا " .

الثَّلَاثُ : فِي الْفَاعِلِ ، لِأَزْمَةِ فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ : " أَحْسَنَ بَزِيدٌ " عَلَى رَأْيِ سَبَبِيَّوَيْهِ ؛ فَإِنَّ الْمَجْرُورَ عِنْدَهُ فَاعِلٌ (٤) ، وَغَيْرُ لِأَزْمَةِ نَحْوُ «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً» (٥) أَي : كَفَى اللَّهُ ، وَأَجَازَ ابْنُ السَّرَاجِ (٦) أَنْ تَكُونَ " الْبَاءُ " فِي هَذِهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَي : كَفَى اِكْتِفَاؤُكَ بِاللَّهِ ، وَلَيْسَتْ عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مُوَصُولٌ وَلَا يُحْذَفُ الْمَوْصُولُ وَتَبْقَى صَلْتُهُ ، وَإِنَّمَا حَسَنَ ذَلِكَ دَلَالَةُ الْفِعْلِ - أَعْنِي كَفَى - (عَلَى) (٧) الْمَصْدَرِ (٨) .

(١) فِي (ف) " أَرْبَعٌ " .

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ٢٧ .

(٣) انظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لَهُ ٢ / ١٧٥ هَارُونَ ، وَرِصْفِ الْمَبَانِي ١٤٥ حَيْثُ نَفَى صَاحِبُهُ كَوْنَ الْبَاءِ زَائِدَةً ؛ لِثَلَاثٍ

(٤) انظُرْ الْكِتَابَ ٢ / ١٧٥ هَارُونَ ، وَرِصْفِ الْمَبَانِي ١٤٥ حَيْثُ نَفَى صَاحِبُهُ كَوْنَ الْبَاءِ زَائِدَةً ؛ لِثَلَاثٍ

يُفْسِدُ مَعْنَاهَا وَيَخْرُجُ الْكَلَامُ عَنِ التَّعَجُّبِ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٧٩ ، وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى .

(٦) لَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابَيْهِ الْمَوْجُزِ ، وَالْأَصُولِ فِي النُّحُوِّ ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِي الْأَصُولِ فِي النُّحُوِّ ١ / ٥٠٣ هُوَ

قَوْلُهُ " وَجِئْتُ زَائِدَةً فِي قَوْلِكَ : " حَسْبُكَ بَزِيدٌ ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ، وَإِنَّمَا هُوَ كَفَى اللَّهُ " .

وَقد عَزَى إِلَيْهِ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١ / ١٥٨ ، وَمَعَانِيَ الْحُرُوفِ ٣٧ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ١٤٤ .

(٧) فِي الْأَصْلِ «عَنْ» .

(٨) انظُرْ سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١ / ١٥٨ .

الرابعُ : زِيَادَتُهَا فِي الْمَفْعُولِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) أَي : وَلَا تَلْقُوا أَيْدِيكُمْ ، وَمِنْ زِيَادَتِهَا فِي الْمَفْعُولِ قَوْلُهُمْ : " كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَكْذِبَ " فَـ " الْمَرْءُ " مَفْعُولٌ ، وَ " أَنْ يَكْذِبَ " فَاعِلُهُ ، أَي : كَفَى الْمَرْءُ إِثْمًا كَذِبُهُ ، وَكَثُرَتْ زِيَادَتُهَا فِي الْمَفْعُولِ بَعْدَ " عَلِمْتُ " مَعَ الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (٢) أَي : أَنَّ اللَّهَ يَرَى ، وَقَدْ زِيدَتْ فِي خَبَرٍ " لَكِنَّ " لِشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَلَا يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي ذَاكَ وَالْأَجْرُ (٣)

قَالُوا : أَرَادَ وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَهُ هَيْنُ (٤) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمَا بِهَا مِنْ أَحَدٍ " فَمِثَالُ لِيَزَادَةَ " مِنْ " ، وَ " أَحَدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " بِهَا " خَبَرُهُ ، أَي : مَا بِهَا أَحَدٌ ، وَيَتَوَقَّفُ زِيَادَتُهَا عِنْدَ سِبْبَوِيهِ عَلَى أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ .

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢) سورة العلق ١٤ .

(٣) قال البغدادي في خزنة الأدب ٤ / ١٦٠ بولاق " لم أقف على تنمّته ولا على قائله ، وكذلك قال العيني ٢ / ١٣٤ ، وعجزه فيهما :

" وهل ينكر المعروف في الناس والأجر "

وهو في ابن يعيش ٨ / ١٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢١٣ ،

والتصريح ١ / ٢٠٢ ، والهمع ١ / ١٢٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١٠١ ، واللسان " كفى " .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٥٧ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَعَ (١) النَّكْرَةَ كَمَا مَثَّلَ بِهِ (٢) .
 وَالْأَخْفَشُ (٣) وَالْكَوْفِيُّونَ يَرَوْنَ زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ ،
 وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ (٤) ، وَجَهَ التَّمَسُّكُ
 بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ (٥) ،
 فَلَوْلَمْ تُحْمَلْ مِنْ " (فِي) (٦) قَوْلِهِ [تَعَالَى] ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ
 ذُنُوبِكُمْ ﴾ (٤) عَلَى الزِّيَادَةِ لَحَصَلَ التَّعَارُضُ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ (٧) أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِغُفْرَانٍ جَمِيعِ
 الذُّنُوبِ قَوْمًا وَبِغُفْرَانٍ بَعْضَ الذُّنُوبِ قَوْمًا آخَرِينَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ
 الْآيَةَ الَّتِي فِيهَا " مِنْ " لِقَوْمٍ (نُوحٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ) (٨) اللَّهُ قَدْ
 شَرَفَ هَذِهِ (الْأُمَّةَ) (٩) عَلَى قَوْمِ نُوحٍ بِغُفْرَانٍ جَمِيعِ ذُنُوبِهِمْ (١٠) ،
 فَيَكُونُ " مِنْ " فِي الْآيَةِ لِلتَّبَعِيضِ ، أَيُّ : يَغْفِرُ لَكُمْ شَيْئًا مِنْ ذُنُوبِكُمْ ،

(١) فِي (ف) " عَلَى " .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٧ ، ٢ / ٣٠٧ بولاق .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٨ ، وابن يعيش ٨ / ١٢٨ ، والهمع ٢ / ٢٥ .

(٤) سورة الأحقاف ٣١ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) فِي (ف) " فِيهِ " .

(٨) ليس واضحاً في الأصل .

(٩) فِي (ف) " الْآيَةِ " .

(١٠) فِي الْأَصْلِ " ذُنُوبِكُمْ " .

وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الْعَرَبِ : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " (١) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ " مِنْ " فِيهِ لِلتَّبْعِيضِ ، أَيْ : قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ (١) ، [(٢) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الْحِكَايَةِ كَأَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ : هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ؟ فَقَالَ مُجِيبًا : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ] (٢) .

وَمَوْضِعُ زِيَادَةِ " مِنْ " النَّفْيِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، (١) تَزَادُ فِي النَّفْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ (١) مَعَ الْمُبْتَدَأِ ، كَمَا مَرَّ ، وَمَعَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " هَلْ (جَاءَكَ) (٣) مِنْ رَجُلٍ ؟ ، وَمَعَ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " هَلْ رَأَيْتَ مِنْ رَجُلٍ ؟ " وَفِي (النَّهْيِ) (٤) لَا تَزَادُ إِلَّا مَعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ : " لَا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ " وَلَا تَضْرِبُ مِنْ أَحَدٍ " ، وَتَزَادُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ " كَمْ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (٥) ، أَيْ : (وَكَمْ مَلَكٍ) (٦) .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : " مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ " فَـ " مِنْ " زَائِدَةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَمَّا لَفْظًا فَلَا كَلَامَ ، وَأَمَّا مَعْنَى فَإِنَّ الْاسْتِغْرَاقَ مُسْتَفَادًا مِنْ لَفْظِ " أَحَدٍ " (٧) ، فَأَمَّا

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من (ف) ، ومن التحفة الشافية ١٨٤ ب حيث جاء فيه « وقوله : وقد كان

من مطر متأول ووجه التأويل أنه يحتمل أن يكون للتبعيض أي : قد كان شئ من مطر ويحتمل أن

يكون (من) فيه للتبيين ، وقيل : هو محمول فيه على الحكاية كأنه سمع قائلًا يقول : هل كان من

مطر ؟ فقال مجيبًا : قد كان من مطر .»

(٣) في الأصل " جاعني " .

(٤) في الأصل " النفي " .

(٥) سورة النجم ٢٦ وهي في الأصل " وكم من ملك السموات والأرض وهو سهو " .

(٦) في (ف) " وكم ملك في السموات " .

(٧) في الأصل " واحد " .

قَوْلُهُمْ : " مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ " فَهِيَ زَائِدَةٌ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، أَمَا زِيَادَتُهَا (١)
لَفْظًا فَظَاهِرٌ ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَوْ سَقَطَتْ لَمْ يَخْتَلِ (فَهْمٌ) (٢) الْكَلَامَ (لَكِنْ) (٣)
يَزُولُ مَعْنَى الْاسْتِغْرَاقِ ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْهَا ، فَإِنَّكَ (١) لَوْ قُلْتَ : " مَا جَاعَنِي
رَجُلٌ " لَمْ تَنْفِ إِلَّا وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " مَا جَاعَنِي
رَجُلٌ بَلْ رَجُلَانِ " ، فَلَوْ أَفَادَ " رَجُلٌ " الْاسْتِغْرَاقَ بِدُونِ " مِنْ " (لَكُنْتَ) (٤)
قَدْ نَاقَضْتَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ .

(١) في الأصل " غير واضح " .

(٢) في (ف) " نظم " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

[رَبُّ وَأَحْكَامَهَا]

وَرَبُّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمُتَكْرِرِ كَرَبُّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلًا قُرْبِي

إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : " رَبُّ لِلتَّقْلِيلِ " فِي الْأَصْلِ وَالْحَقِيقَةِ فظَاهِرٌ ، وَإِنْ أَرَادَ فِي الْأَسْتِعْمَالِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهَا قَدْ اسْتُعْمِلَتْ فِي التَّكْثِيرِ لَكِنْ مَجَازًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (١) :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا

قَالُوا : لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ (يَوْمًا وَاحِدًا) (٢) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتُعْمِلَتْ

مِنْهُ بِقَوْلِهِ : وَلَا سِيَمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ (١)

وَالْوَاحِدُ لَا يَسْتُعْمَلُ مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَخَرِ :

فَإِنْ تَمَسَّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ قَرِيْمًا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ (٣)

(١) ينظر الديوان ٦٣ شرح الأعلام ، والخزانة ٤٤٤ / ٣ هارون ، ويروى البيت بتمامه :

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل .

والضمير في قوله (منهما) عائد إلى " أم الحويرث " ، وأم الرباب في بيت سابق .

دارة جلجل : اسم غدير ، وقيل : موضع بديار كندة .

وانظر أيضا شرح القصائد الطوال ٣٢ ، وشرح المعلقات للزوزني ١٥ ، وابن يعيش ٨٦/٢

وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٨ / ٣٠ وشرح شواهد المغنى ٤١٢ ، والديوان ١٠ (ت / أبي

الفضل) ، ووصف المباني ١٩٣ .

(٢) في النسختين " يوم واحد " بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) البيت لأبي عطاء أفلح - أو مرزوق - بن يسار السندی شاعر من مخضرمي الدولتين وكان من

شيعة بني أمية .

انظر الأغاني ١٧ / ٣٢٧ ، والخزانة ٤ / ١٧٠ بولاق .

وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ٨٠٠ ، والخزانة ٤ / ١٧٠ بولاق ، وشرح شواهد

التحفة الوردية ١٩٠ .

وَوَجْهَ الاستِدْلَالِ بِأَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْبَيْتِ الْمَدْحُ ،
وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ لَا يَمْدَحُ بِهِ إِنَّمَا يَمْدَحُ الْإِنْسَانَ بِمَا يَكْثُرُ مِنْهُ (١)
وَجُودُهُ مِنَ الْجَمِيلِ ، وَيَقِلُّ مِنْ غَيْرِهِ .

وَأِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالنِّكَرَةِ لَكُونِهَا لِلتَّقْذِيرِ ، وَالْمَعْرِفَةُ لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ
فَلَا يَقْبَلُ التَّقْذِيرَ بَعْدَ تَعْيِينِهِ ، وَأَمَّا النَّكَرَةُ فَفَقَابِلَةٌ لِلتَّقْذِيرِ لِشُبُوعِهَا (٢)
وَالصَّحَّةُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْكَثْرَةُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ عَمِلْتَ فِي الْمَعْرِفَةِ مِثْلَ : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .
قُلْتُ : إِنَّمَا عَمِلْتَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ غَيْرٌ مُبَاشِرٌ بِـ " رَبِّ " .
وَالتَّابِعُ يَسُوغُ فِيهِ مَا لَا يَسُوغُ فِي الْمَتَّبِعِ ، وَلِأَنَّ الْأَخَ مَضَافًا إِلَى
ضَمِيرِ (٣) مَعْمُولِ " رَبِّ " وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ : " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ، وَرَبُّ
رَجُلٍ وَعَمَّهَا " لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْعَمَّ لَيْسَ مَضَافًا إِلَى ضَمِيرِ " رَجُلٍ " ، بَلْ
إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ عَمَّ الْمَرْأَةِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ
الضَّمِيرِ حُكْمَ مَعْمُولِ " رَبِّ " إِذْ هُوَ لَهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ بِطَائِلٍ .
وَ " رَبِّ " إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِتَخْفِيفِ " الْبَاءِ " أَوْ بِتَشْدِيدِهَا ،

١ / ٤٧

فَإِنْ شَدَّدْتَ " الْبَاءَ " فَمَا أُنْ تَفْتَحُ " الرَّاءَ " ، أَوْ تَضُمَّهَا ، فَإِنْ
ضَمَّمْتَ " الرَّاءَ " (٤) حَرَكْتَ (٥) " الْبَاءَ " بِالضَّمِّ لِلتَّبَاعِ ، وَبِالْفَتْحِ
لِلتَّخْفِيفِ ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى (أَصْلِ) (٦) التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَإِنْ

(١) قوله (منه) مكرر في (ف) .

(٢) في الأصل " لشباعها " ، والمثبت من (ف) .

(٣) في الأصل غير واضح .

(٤) في (ف) " الباء " تحريف .

(٥) في الأصل " وحركت " بالواو .

(٦) سقط من (ف) .

خَفَّتْ " الْبَاءَ " جَانَ فِيهَا الضَّمُّ ، وَالْفَتْحُ وَالسُّكُونُ ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَالضَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ ، وَالسُّكُونُ عَلَى الْأَصْلِ ؛ إِذْ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ ، وَالْفَتْحُ تَنْبِيْهُهَا عَلَى الْأَصْلِ ، أَوْ أَنَّ الْمَحْنُوفَ هُوَ " الْبَاءُ " (الْأُولَى) (١) السَّاكِنَةُ ، وَإِنْ فَتَحْتَ " الرَّاءَ " فَوَجَّهَانَ :

تَخْفِيفُ " الْبَاءِ " وَتَشْدِيدُهَا ، فَتِلْكَ ثَمَانِي لُغَاتٍ ، وَإِنْ لَحِقَتْهَا (تَاءٌ التَّائِيثِ نَحْوُ : " رَبَّتْ " (٢)) فَوَجَّهَانَ : تَخْفِيفُ " الْبَاءِ " وَتَشْدِيدُهَا ، فَتِلْكَ عَشْرُ لُغَاتٍ (٣) وَهَذِهِ " التَّاءُ " (٤) تَلْحَقُ سَاكِنَةً وَمُبْتَحِرَةً ، فَفِيَّاسٌ مَنْ أَسْكَنَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ (٥) ، وَمَنْ حَرَّكَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ .

وَبَعْدَ وَصْفِ الْأِسْمِ يَأْتِي مُظْهِرًا عَامِلٌ " رَبُّ " أَوْ يَكُونُ مُضْمَرًا يُرِيدُ بَعْدَ وَصْفِ (الْأِسْمِ) (٦) الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ فِي قَوْلِهِمْ : " رَبُّهُ رَجُلًا " لَا يُوصَفُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّاهِرِ (٧) لَزِمَتْهَا الصِّفَةُ (٨) ، قَالُوا : وَهَذَا الْقَوْلُ يُوهِمُ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكْرَةِ مُضْمَرَةٍ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ ضَمِيرَ النُّكْرَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ أَبُو

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) ياء التائيت نحورب " .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٨٤ حيث نقل فيها ست عشرة لغة ، وانظر أيضا الهمع ٢ / ٢٥ .

(٤) في الأصل " الباء " .

(٥) في الأصل " بالياء " ، وفي (ف) " بالياء " .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) في (ف) " الظاهرة " .

(٨) قال أبو علي في الإيضاح العضدي ٢٥٢ : " فكما أن ما تعمل فيه رب لا بد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه " .

وانظر الهمع ٢ / ٢٦ .

عَلِيٍّ ؛ (ذَلِكَ) (١) (لِمَا رَأَى) (٢) مِنْ إِبْهَامِ هَذَا الضَّمِيرِ ، وَمَعْنَى الإِبْهَامِ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرِ بَعِيْنِهِ ، بَلْ وَقَعَ مَوْقِعَ ظَاهِرِ شَائِعٍ فَلِذَلِكَ شَاعَ دُخُولُ " رَبِّ " عَلَيْهِ حَتَّى كَانَتْ قَوْلُتُ : رَبُّ رَجُلٍ رَجُلٍ ، فَلَمَّا أُضْمِرَتِ الأَوَّلُ فَسَرَّتُهُ بِالثَّانِي مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ .

وَاحْتِرَازَنَا بِقَوْلِنَا : " إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرِ بَعِيْنِهِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " رَأَيْتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُهُ " فَإِنَّ " الأَهَاءَ " فِي " أَكْرَمْتُهُ " وَأَقِيعَةُ مَوْقِعِ ظَاهِرِ مُعَيِّنٍ ، إِذْ لَوْ قُلْتِ عَوْضَ الضَّمِيرِ : " فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ " (صَحَّ) (٣) ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي " نِعْمَ " (٤) وَأَقِيعَةُ مَوْقِعِ ظَاهِرِ بَعِيْنِهِ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ لَا يُنْتَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ (٥) ، وَهَذَا الضَّمِيرُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ رَاجِعٌ فِي التَّقْدِيرِ إِلَى مَوْقِعِ (٦) مَذْكَورِ (٧) ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ ؟ فَقُلْتِ : رَبِّهِ رَجُلًا ، وَلِذَلِكَ (٨) يُنْتَى عِنْدَهُمْ وَيُجْمَعُ ، وَيَذْكَرُ وَيؤَنَّثُ عَلَى حَسَبِ مُمَيِّزِهِ (٩) ، وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَحْتَاجَ هَذَا الضَّمِيرُ إِلَى مُفَسِّرٍ ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) نحو " نعم رجلاً زيد " ، والفرق بينهما كما في ابن يعيش ٢٨ / ٨ " أن المضمرة في " نعم " مرفوعة لا يظهر ، لأنه فاعل والفاعل المضمرة إذا كان واحداً يستكن في الفعل ولا تظهر له صورة ، والمضمرة مع " رب " مجرورة وتظهر صورته " . وانظر أيضاً الأصول في النحو ٨ / ٥١٠ .

(٥) انظر ابن يعيش ٢٨ / ٨ والأصول في النحو ٨ / ٥١١ وابتين الشجرى ٢ / ٣٠١ ، والأزهية ٢٧٠ .

(٦) قوله " موقع " سقط من (ف) .

(٧) وفي ابن يعيش ٢٨ / ٨ أن الكوفيين يسمون هذا الضمير المجهول؛ لكونه لا يعود إلى مذكور قبله .

(٨) في (ف) " وكذلك " .

(٩) قال الشريشي في شرحه ٨ / ٤٢٩ : " وحكى الكوفيون ربهما رجلين وربهم رجلاً وربها امرأة وربها امرأتين وربهن نساءً " .

مَذْكُورٍ مُتَقَدِّمٍ ، وَأَنْ يَجُوزَ (١) " رَبُّ الرَّجُلِ " ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ الْعَائِدَ
عَلَى مَذْكُورٍ أَعْرَفَ مِنَ الْمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، فَأَعْرَفَهُ .

وَأِنَّمَا لَزِمَ مَجْرُورَهَا الصِّفَةُ تَوْفِيرًا لِمُقْتَضَى " رَبُّ " مِنَ التَّقْلِيلِ ؛
لِأَنَّ قَوْلَكَ : " رَبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ " أَبْلَغُ فِي بَابِ التَّقْلِيلِ مِنْ قَوْلِكَ : رَبُّ
رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ ، وَتُوصَفُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : بِالْمُفْرَدِ ،
كَمَا مَثَلْنَاهُ ، وَبِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (نَحْوُ " رَبُّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُهُ " ، وَبِالْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةِ) (٢) نَحْوُ : " رَبُّ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ
وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعٍ جَرَّ عَلَى النَّعْتِ لـ " رَجُلٍ " .

وَأِنَّمَا أُضْمِرَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ سَدَّتْ مَسَدَهُ ،
وَاللِّعْلَمُ بِهِ كَمَا حَذَقُوا مُتَعَلِّقَ الْحَرْفِ فِي نَحْوِ " زَيْدٌ مِنَ الْكِرَامِ " لِلْعِلْمِ
بِهِ ، وَقِيلَ : لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، كَمَا حَذَقُوا مُتَعَلِّقَ " الْبَاءِ " مِنْ " بِاسْمِ
اللَّهِ " كَذَلِكَ (٣) .

وَإِنْ ظَهَرَ الْفِعْلُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ فَهُوَ الْأَصْلُ نَحْوُ " رَبُّ
رَجُلٍ / كَرِيمٍ لَقِيَتْ " وَإِنَّمَا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا (٤) دُونَ
غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ لِشَبِيهَاتِهَا بِحَرْفِ النَّفْيِ ،
إِذْ تَقْلِيلُ الشَّيْءِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " قُلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ (٥)
إِلَّا زَيْدٌ " (٦) بِرَفْعِ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : " مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا قَلِيلٌ " ،
أَوْ حَمَلًا لَهَا فِي التَّقْلِيلِ (٧) عَلَى " كَمْ " لِأَنَّهَا نَقِيضَتُهَا ، (كَقَوْلِ

(١) في الأصل " ولا يجوز " ، والمثبت من (ف) ، وانظر أيضا الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠ / ٢ .

(٢) ساقط من (ف) .

(٣) انظر ذلك في ابن يعيش ٢٩ / ٨ .

(٤) بعده في (ف) " نحو " وهو سهو .

(٥) في الأصل " ذلك " .

(٦) في (ف) " قل رجل يقول ذاك زيد إلا زيد " بتكرار زيد .

(٧) في (ف) " التقديم " .

الأعشى (١) :

رُبُّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرَ أَقْتَالِ (٢)
فَ «هَرَقْتُهُ» فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لِـ «رَفْدٍ» ، وَمَتَّعَلِقُ «رُبُّ»
مَحذُوفٌ وَ «أَسْرَى» مَعْطُوفٌ عَلَى «رَفْدٍ» ، وَ «مِنْ مَعْشَرَ» نَعْتٌ لِأَسْرَى
يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْرَى ، أَي : مَأْخُودِينَ مِنْ مَعْشَرَ لِأَنَّهُ (٣)
يَبْقَى بِغَيْرِ وَصْفٍ ، وَالْمَجْرُورُ بِرُبِّ يَلْزِمُ الْوَصْفَ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْطُوفُ
عَلَيْهِ ، وَ «الرَّفْدُ» - بِفَتْحِ الرَّاءِ - : الْقُدْحُ الْعَظِيمُ ، وَيُرْوَى بِكَسْرِهَا .
وَ «الْأَقْتَالُ» جَمْعُ (قَتْلٍ وَهُمْ) (٤) الْأَعْدَاءُ ، وَ «أَسْرَى» جَمْعُ أُسِيرٍ
كَجَرِيحٍ وَجَرَحَى .

رُبُّ إِنْ كُنْتَ بِمَا كَرِيمًا صَارَتْ كَمَثَلِ إِنْمَا وَقَلَمًا

(١) فِي (ف) «فَأَمَا قَوْلِ الْأَعشى» .
(٢) انظر الديوان ١٣ ، وابن يعيش ٢٨ / ٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٨ / ٨ ، والتحفة الشافية ١٨٧ أ ، ومغنى اللبيب ٧٦٤ ، وفيهما "أقيال" بدل "أقتال" ، والهمع ٩ / ٨ ، والدرر اللوامع ٥ / ٨ ، والخزانة ٤ / ١٧٦ بولاق ، والعيني ٣ / ٢٥١ ، وشرح القوائد السبع ٣٢ ، ٣٧١ ، والمعنى : رب رجل كانت له إبل يطبها فاستقتها فذهب ما كان يحلبه في الرقد وهو القدح ، وقال ابن الأبيار في شرح القوائد السبع الطوال ٣٧١ "قال الأعشى يمدح الأسود بن المنذر أخا النعمان بن المنذر" رب رقد هرقته ... "فعلية يكون التاء من "هرقته" مفتوحاً للخطاب ، وإليه ذهب البغدادى في خزائنه و "أقتال" روى بالثناة التحتية والفوقية ، الأولى جمع قيل كسيد وهو الملك مطلقاً وقيل : الملك من ملوك حمير ، والثانية جمع "قتل" بكسر القاف ولها معنيان أحدهما العدو ، والثاني الشبه والنظير .

(٣) فِي (ف) «لِأَنهَا» .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالْاسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا (١) فِي الشُّعْرِ رَبٌّ وَحَدَهَا

وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كَقَوْلِهِ : وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ

يُرِيدُ أَنْ كُفَّتْ عَنِ الْجَرِّ بِ " مَا " صَارَتْ مِثْلَ " إِنْ " إِذَا كُفَّتْ بِ " مَا " عَنِ النَّصْبِ ، أَيْ : مِثْلُ بَابِ " إِنْ " ، وَمِثْلُ " قَلَّ " إِذَا كُفَّتْ عَنِ رَفْعِ الْفَاعِلِ (٢) بِ " مَا " ، وَالْمَكْفُوفُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ عَنِ الْعَمَلِ بِ " مَا " " رَبٌّ " ، وَمِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ " إِنْ " وَأَخَوَاتُهَا ، وَمِنْ الْأَفْعَالِ " قَلَّمَا ، وَطَالَمَا " ، وَمِنْ الْأَسْمَاءِ " كُلُّ " إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا وَفِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَاةِ نَحْوُ " كَلَّمَا قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ " ، فَأَمَّا " قَلَّمَا ، وَطَالَمَا " فَإِنَّ " مَا " فِيهِمَا كَفَّتِ الْفِعْلَ عَنِ طَلَبِ الْفَاعِلِ حَتَّى وَقَعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ آخَرٌ ، أَوْ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

صَدَدْتُ فَاطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (٤)

فَقَدْ قِيلَ فِيهِ : إِنْ " مَا " كَافَّةً ، (وَرَفِعَ " وَصَالَ ") (٥) بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ يُفْسِّرُهُ " يَدُومُ " ، وَقِيلَ : " مَا " زَائِدَةٌ ، وَرَفِعَ " وَصَالَ " بِ " قَلَّ " .

(١) جاء في هامش (ف) حاشية تقول " أي : وأضمرُوا في الشعر " رب " إذا كان عليها دليل ،

والضمير في " أضمرُوا " يعود إلى العَرَبِ .

(٢) في الأصل " الفعل " .

(٣) في (ف) " وخبر " .

(٤) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي شاعر أموي ، ونسب في بعض نسخ الكتاب ٢١ / ١ ، ١١٥ / ٣

— كما نذكر ذلك محققه — إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٢٠٧ على أنه مما نسب إليه ، وهو في الأزهية ٩٠ ، ومغني اللبيب ٤٠٣ ، والإنصاف ١٤٤ ، وابن يعيش ٤٣ / ٤ ، ١١٦ / ٧ ، ١٣٢ / ٨ ، وابن الشجري ١٣٩ / ٢ ، ٢٤٤ ، والخزانة ٢٨٩ / ٤ ، بولاق ، والمقتضب ٢٢٢ / ٨ وغيرها كثير ، وتصحيح الفعل " أطولت " شاذٌ في القياس ، وقيل : إنها لغة .

(٥) في الأصل " ووصال " ثم كتبت أمامها في الحاشية لفظ " مرفوع " ولم تتبع بلفظ (صح) الدال على الإكمال ، والمثبت من (ف) .

وَقِيلَ : (مَا) (١) مَصْدَرِيَّةٌ وَهِيَ وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلٍ ، (وَ) (١)
وَصَالَ عَلَى هَذَا فَاعِلٌ فِعْلٍ (٢) مُقَدَّرٌ ، يُفْسَرُ (٣) بِمَا بَعْدَهُ (٤) .

وَقَوْلُهُ : " وَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا " يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْجُمْلَةَ
الْفِعْلِيَّةَ ، وَبِالْإِسْمِ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَفَّتْ بِ " مَا " صَارَتْ كَحَرْفٍ
لَا اخْتِصَاصَ لَهُ فَيَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ (٥) مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، فَيُفِيدُ تَقْلِيلَ
النِّسْبَةِ ، وَقَدْ يُفِيدُ التَّكْثِيرَ ، فَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ قَوْلُ
الشَّاعِرِ (٦) :

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ

وَمِثَالُ (٧) دُخُولِهَا عَلَى الْإِسْمِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّاجِيحُ حَوْلَهُنَّ الْمِهَارُ (٨)

فَ « الْجَامِلُ » مُبْتَدَأٌ ، وَ « الْمُؤَيَّلُ » نَعْتُهُ ، وَ « فِيهِمْ » خَبَرُهُ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " فعل فاعل " .

(٣) في (ف) " مفسر " .

(٤) انظر الكتاب ١١٥ / ٣ ، ومعنى اللبيب ٤٠٣ .

(٥) في (ف) " واحد " .

(٦) تقدم ذكره وتخريجه ، انظر ١ / ٢٥٤ .

(٧) في (ف) " مثل " .

(٨) البيت لأبي داؤد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج شاعر جاهلي ترجمته في الأغاني ١٦ / ٢٧٣

وهو في الديوان ٣١٦ ، وابن عيش ٨ / ٢٩ ، ٣٠ ، والأزهية ٩٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٣ ،

ومعنى اللبيب ١٨٣ ، ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، والخزانة ٤ / ١٨٨ بولاق ، ووصف

المباني ١٩٣ . وجاء في الأصل " حولهن النهار " تحريف ، وروى " بينهن المهار " .

وَ " الْجَامِلُ " الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ مَعَ رُعَاتِهَا ، وَ " الْمُؤَيَّلُ " الْمُعَدُّ لِلِاقْتِنَاءِ ، وَ " الْعِنَاجِيحُ " : جِيَادُ الْخَيْلِ ، وَاحِدُهَا عُنْجُوجٌ (١) .
وَ " الْمِهَارُ " : جَمْعُ مَهْرٍ ، وَهُوَ وَالدُّ الْفَرَسِ .

يُرِيدُ : (أَنَّهُمْ) (٢) قَوْمٌ ذُووِ يَسَارٍ عِنْدَهُمُ الْإِبِلُ وَالْخَيْلُ / ٤٨ أ
وَمَعَهَا أَوْلَادُهَا وَالْمُرَادُ كَثْرَةُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَعْرَضِ
الِافْتِخَارِ ، وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ لَا يُفْتَخَرُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا عِنْدَهُمْ .
وَاعْلَمَ أَنَّ " مَا " تَلْحَقُ " رَبُّ " عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :
أَحَدُهَا : كَافَّةً كَمَا مَرَّ .

الثَّانِي : نَكْرَةً مَوْصُوفَةً (٤) بِمَعْنَى شَيْءٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمِّ سِرْلَهُ (٥) فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٦)
أَيُّ رَبِّ شَيْءٍ ، أَوْ أَمْرٍ مَكْرُوهٍ .

(١) في (ف) " عنوج " .

(٢) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " موصوله " .

(٥) في الأصل " لها " .

(٦) جاء في هامش (ف) أن قائله أمية ابن أبي الصلت وهو المشهور ، كما نسبه إليه سيبويه وغيره ، وفي ديوانه ٦٣ برواية " ربما تجزع " ، وقيل قائله حنيف اليشكري وقيل : هولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب كما في شرح شواهد المغنى ٧٠٧ ، وقد ورد في شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ١١٢ ، وقيل : غير ذلك ، وهو في الكتاب ١٠٩ / ٢ ، ٣١٥ هارون ، والأزهية ٨٠ وابن يعيش ٢ / ٤ ، ٣٠ / ٨ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٨ ، والحيوان ٣ / ٤٩ ، والمقتضب ١ / ١٨٠ والخزانة ٦ / ١٠٨ ، الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : الشق فيما يرى ويحس .

الثَّالِثُ : زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ ﴾ (١) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :
 رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ (بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ) (٣)
 أَي : رَبُّ ضَرْبَةٍ (٤) .

قَوْلُهُ : " وَأَضْمَرُوا فِي الشَّعْرِ رَبُّ وَحْدَهَا " مَعْنَى الْإِضْمَارِ هُنَا أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَسْقُطُ مِنَ اللَّفْظِ (إِلَّا أَنَّهُ) (٥) مُرَادٌ فِي النِّيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَالْفِعْلُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى الْاسْمِ لَا بِنَفْسِهِ ، وَقَدْ أَضْمَرُوا " رَبُّ " بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَهِيَ " الْوَاوُ " ، وَ " الْفَاءُ " ، وَ " بَلُّ " ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ إِضْمَارُهَا بَعْدَ " الْفَاءِ " كَكَثَرَتْهُ بَعْدَ " الْوَاوِ " ، وَقِيلَ : بَعْدَ : " بَلُّ " .

مِثَالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ " الْوَاوِ " [قَوْلُ الرَّاجِزِ] (٦)

-
- (١) سورة آل عمران ١٥٩ .
 (٢) وهو عدي ابن الرعلاء الغساني الجاهلي كما في الأصمعيات ١٥٢ ، والخزانة ٤ / ١٨٧ بولاق ، وهو في الأزهية ٨٠ ، ووصف المباني ١٩٤ ، ومعنى اللبيب ١٨٣ ، ٤١١ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٤ ، والعيني ٣ / ٣٤٢ ، بصرى : بلد بالشام ، وصحت إضافة " بين " إليها لاشتمالها على عدة أماكن أي بين أماكن بصرى ، وروى " دون بصرى " ، وطعنة نجلاء أي بواسطة البيت ضمن أبيات في وصف حرب وقعت بين الحارث الغساني الموالي للروم ، والمنذر بن المنذر الموالي لكسرى وقد قتل فيها المنذر بن المنذر .
 (٣) مكانه بياض في الأصل .
 (٤) انظر الأصول في النحور ٨ / ٥١٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٤ .
 (٥) في الأصل " لا أَنَّهُ " تحريفٌ .
 (٦) إضافة يوجبها المقام .

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ (١)

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَرُّ بِالْوَاوِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا قَدْ جَرَّتْ حَيْثُ لَا حَرْفٌ

عَطْفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْعَدَاةَ (٣) مِنْ جَلَلِهِ (٤)

أَيُّ : رُبَّ رَسَمٍ دَارٍ ، وَمِثَالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ الْفَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَذِي حَنْقٍ لَطَّاهُ (٥)

(١) هو لجران العود كما في ديوانه المطبوع ٥٢ برواية " بسابسا ليس بها أنيس " وروى أيضا " في بلد ليس به أنيس " منسويا إلى رؤية كما في ملحقات ديوانه ١٧٦ ، وروى كذلك " ليس بها من أهلها أنيس " وعلى هذه فلا شاهد في البيت ، لكن في الخزانة (٤ / ١٩٧ بولاق) عن ديوان جرّان " وبلدة ليس بها أنيس " ، وقد نسب هذا الرجز إلى نزال بن غلاب وهو في الكتاب ٢٦٣ / ٨ هارون ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ١٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ٨ / ٥٢ ، والإنصاف ٢٧١ ، وحجة القراءات ٢٠٧ ، والجنى الداني ١٦٤ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ ، وبعده " إلا اليعافير وإلا العيس " .

(٢) خلافاً للكوفيين والمبرد ، انظر المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ ، والإنصاف مسألة ٥٥ .

(٣) في الأصل " الحياة " وبها روى البيت خلافاً للديوان ، والمثبت من (ف) .

(٤) البيت لجميل بثينة كما في الديوان ١٨٧ وهو في الخصائص ١ / ٢٨٥ ، وابن يعيش ٨ / ٥٢ ، والإنصاف ٣٧٨ ، ومغنى الببيب ١٦٤ ، ١٨٢ ، وشرح شواهد المغنى ١٢٦ ، والخزانة ٤ / ١٩٩ بولاق ، الرسم : ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه - والطلل : ما شخص من آثارها كالوتد والآثافي .

(٥) هذا صدر بيت من قصيدة لربيعة بن مكرم الضبّيّ المخضرم عجزه :

" عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهَبُ التَّهَابَا " .

وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٥٤٠ ، وشرح ابن الخيزان ١ / ١٩١ ، ومغنى اللبيب ٢١٨ ، وشرح شواهد المغنى ٤٦٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١١٨٨ ، وابن الشجري ٨ / ١٤٣ ، والخزانة ٤ / ٢٠١ بولاق .

والمعنى : أن أمت فرب رجل ذى غيظ سيبقى مضطرم العداوة لما لقي منى .

أَيُّ : قَرُبَ نَبِي حَقِّقٍ ، وَمِثَالُهُ بَعْدَ " بَلْ " قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بَلْ بَلَدِ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ (١)

أَيُّ : رَبُّ بَلَدٍ ، وَيُرِيدُ بِإِضْمَارِ " رَبُّ " وَحَدَهَا " الشَّائِعَ الْكَثِيرَ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو الْعَبَّاسِ (٢) عَنْ رُؤْيَةِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ فَقَالَ : " خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ " أَيُّ : بِخَيْرٍ ، (فَحَذَفَ " الْبَاءَ ") (٣) لِوُضُوحِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٤) عَلَى تَقْدِيرِ " الْبَاءِ " ، لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ لَا يَحْسُنُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ (٥) ، وَكَذَلِكَ حَمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ ﴾ (٦) عَلَى تَقْدِيرِ " فِي " أَيُّ : وَفِي اخْتِلَافٍ ، فِرَارًا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " لَاهِ أَبُوكَ " يُرِيدُونَ : لِلَّهِ أَبُوكَ ، فَحَذَفَتِ اللَّامُ الْجَارَةَ بَعْدَ حَذْفِ لَامِ

-
- (١) هذا الرجز لرؤية بن العجاج كما فى ديوانه ١٥٠ ، وهو فى الإنصاف ٥٢٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٠٥ والفصول الخمسون ٢١٥ ، وابن الشجرى ٨ / ١٤٤ ، والجنى الدانى ٢٣٧ ، بورصف المبانى ١٥٦ والتحفة الشافية لوحة ١١٨٨ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ وشرح المجهول لوحة ٢٢ ب ، ويعدده فى الديوان : " لَا يَشْتَرَى كِتَابَهُ وَجَهْرُهُ " .
- (٢) لعله يقصد المبرد ولم أجدّه فى كتبه التى بين يديّ ونسب إلى أبي العباس فى سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٨ / ٥٣ ، ٩ / ١٠٥ ، وروى هذا الخبر عن العجاج وليس رؤية كما فى الحجة فى القراءات السبع ٩٤ .
- (٣) فى (ف) " فحذف المعنى " .
- (٤) سورة النساء ١ .
- وانظر السبعة فى القراءات ص ٢٢٦ .
- (٥) هذه مسألة خلافية ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .
- (٦) سورة آل عمران ١٩٠ ، وهى بتمامها ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولَى الْأَبْصَارِ ﴾ .

التعريف وهي مقدره بدليل جر الاسم ، واللام (الباقية) (١) في (لا) (٢)
 فاء الكلمة بدليل فتحها ، وكان المبرد يزعم أن المحذوف لام التعريف
 واللام (التي) (٣) هي فاء ، والباقي هو لام الجر ، ولم تكسر اللام لئلا
 تقلب الألف " ياء " ، ولأن لام الجر أصلها الفتح بدليل فتحها مع
 المضمر (٣) .

ويجب أن يكون الفعل العامل فيها (٤) ماضياً أو في تأويل الماضي ،
 وإنما كان (كذلك) (٥) ؛ لأنها تفيد ثبوت التقليل فيجب أن يكون الشيء
 الذي وصف بالتقليل في المعنى ثابتاً ، وإلا لزم ثبوت الصفة بون
 الموصوف ، والمستقبل ليس بثابت إذ لم يدخل في الوجود ، فأما قوله
 تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٦) فقيل :

تقديره : ربما ود ، وقيل : على إضمار " كان " أي : ربما (٧) كان يودُّ
 (٨) ف « يودُّ » خبر " كان " ، وقيل : خبر الله (٩) تعالى لما كان مقطوعاً
 به لا تردد فيه بوجه كان بمنزلة الواقع (١٠) لتحققه فهو (١١) في

- (١) في (ف) " النافية " .
- (٢) سقط من الأصل .
- (٣) نص عليه ابن يعيش ٩ / ١٠٤ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ٢٧ .
- (٤) أي : في " رب " .
- (٥) في (ف) " ذلك " .
- (٦) سورة الحجر ٢ .
- (٧) في النسختين " إنما " تحريف ، والصواب ما أثبت .
- (٨) نسب في البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٦٣ لأبي إسحاق الزجاج .
- (٩) في (ف) " جزى الله " .
- (١٠) في (ف) " الواضح " .
- (١١) في (ف) " فهي " .

قُوَّةٍ (رُبِمَا وَدَّ) (١)

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرُ الْخِلَافِ فِي "رُبِّ" هَلْ هِيَ اسْمٌ أَوْ حَرْفٌ؟ (٢) ،
وَالْحَذْفُ مِنْهَا أَوْ تَأْنِيثُهَا (٣) لَا يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ قَدُ
قَالُوا فِي "سَوْفَ أَفْعَلُ" : "سَوْ أَفْعَلُ" ، (وَمِنَ الْعِبَاءِ : مُلْعَبٌ)
(٤) ، فَحَذَفُوا فَاءَ "سَوْفَ" ، وَنُونَ "مِنْ" وَهَمَّا حَرْفَانِ بِاتِّفَاقٍ ،
وَأَنْثَوُا "نَمْ" فَقَالُوا "نُمْتُ" وَهِيَ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ (٥) .

[مَع]

وَفِي "مَع" الْخَلْفُ فَقِيلَ : ظَرْفٌ وَقِيلَ : أَنْ أُسْكِنَ فَهُوَ حَرْفٌ
فِي "مَع" ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ :

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ ظَرْفٌ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهَا نَحْوُ "قُمْنَا مَعًا" ،
وَقَدْ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا "مِنْ" فَقَالُوا : "مِنْ مَعَهُ" (٦) .
وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ ، فَقَالَ (٧) : إِنْ جَاءَتْ سَاكِنَةٌ فَهِيَ حَرْفٌ مِثْلُ

-
- (١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣ / ٢ ، وشرح ابن الخباز ١٨٩ / ١ .
(٢) راجع ص ٢٦٤ ، وإلنصاف المسألة ١٢١ .
(٣) في الأصل "وتأنيثها" .
(٤) في النسختين "وملعب من العباء" .
(٥) يلاحظ أن المؤلف هنا لم يتقيد بما وعد به في المقدمة من ارتباط شرحه بلفظ المصنف حيث مثل المصنف لإضمار (رب) بعد الواو بقول رؤية "وقاتم الأعماق" ولم يذكره المؤلف في شرحه بل استدل بقول جران العود : "وبلدة ليس بها أنيس" .
(٦) كتب فوقه في الأصل "جئنا من معه ، أي من عنده" ، ومن تقسيم المؤلف للأقوال التي في "مع" يتضح أن هناك قولاً ساقطاً من النسختين لعله كما جاء في الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢١ ، "والثاني أنها حرف ؛ لأنها تسكن فلا يبقى فيها شيء من خواص الأسماء" ، والأقرب إلى تعبير المؤلف "ومنهم من قال : هي حرف بدليل إسكانها فلا يبقى فيها شيء من خواص الأسماء" ، والله أعلم ، وانظر شرح الشريشي ٤٢٨ / ١ حيث نص على الأقوال الثلاثة .
(٧) في الأصل "فقالوا" .

عَنْ " وَإِنْ تَحَرَّكَتْ فَهِيَ ظَرْفٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشُّعْرِ سَاكِنَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا صَعَبَهَا جَاشَ مَعَ ذِلِّهَا تَمُدُّ بِلَهْزٍ مَتِيهَا الْوَتِينَا (١)
وَأَنْشَدَ سَبِيؤِيهِ :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا (٢)

[عن ، وعلي]

وَ " عَنْ " إِذَا جَرَّدَتْهُ اسْمٌ ، وَ " عَلَى " مِنْ عَنِّ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقْلًا

" عَنْ " وَ " عَلَى " مِمَّا يُسْتَعْمَلَانِ حَرْفًا (مَرَّةً) (٣) وَأَسْمًا مَرَّةً ، فَإِذَا
تَعَدَّى بِهِمَا الْفِعْلُ فَهُمَا حَرْفَانِ نَحْوُ " انصرفتُ عَنْ زَيْدٍ " ، وَ " نَزَلْتُ عَلَى
عَمْرٍو " .

وَمَعْنَى " عَنْ " (٤) الْمَجَاوِزَةُ ، يُقَالُ : " كَسَاهُ عَنِ الْعُرِيِّ " أَيَّ : جَعَلَ
الْعُرِيَّ مُتَجَاوِزًا لَهُ وَمُتْرَاحِيًا عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ " أَخَذْتُ الْحَدِيثَ عَنْهُ " أَيَّ : تَجَاوَزَ

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٥١٦ / ٢ ، وشرح ابن
الخباز ١٩٢ / ٨ ، والشرح المجهول لوحة ٣١ أ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ ، وشرح الشريشي
٣٤٨ / ٨ .

الذال بكسر الذال : اللين وهو ضد الصعوبة ، واللهمزتان : عظمان ناتئتان في اللحين تحت
الأذنين ، والوتين : عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه .

(٢) نسب في الكتاب ٢٨٧ / ٣ للراعي وليس في أصل ديوانه ، انظر الديوان ٢٤٣ على أنه مما نسب
إليه ، والصواب أنه لجرير ، كما في ديوانه ٢٢٥ ، وروايته " وريشي منكم " من قصيدة يمدح فيها
هشام بن عبد الملك ، ومعناه كما في ابن السيرافي ٢٩٢ / ٢ " أنا محب لكم ولبن أحبكم وإن كنت
قليل الزيارة لكم ، والإلمام : أن تزور وقتاً وتدع أوقاتاً ، وفيه : ويروي : وهوأى فيكم " وليس فيه
شاهد على هذا " .

وهو في ابن يعيش ١٢٨ / ٢ ، ١٢٨ / ٥ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، والعيني ٤٢٢ / ٢ ، والتصريح
٤٨ / ٢ ، والبيت في (ف) " يحارى معكم وهوأى معكم وإن لم أتكلم إلا لِمَامَا " وكتب أمامه في
الهامش " ويروي " وإن كانت زيارتكم لِمَامَا " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

الْحَدِيثُ مِنْهُ إِلَيَّ (١) .

وَمَعْنَى " عَلَى " الِاسْتِعْلَاءُ ، تَقُولُ : " عَلَيْهِ دَيْنٌ " أَي : قَدْ اسْتَعْلَى عَلَيْهِ
وَرَكِبَهُ حُكْمًا ، وَ " مَرَرْتُ عَلَى فُلَانٍ " بِمَعْنَى أَنَّهُ اسْتَعْلَى عَلَى مَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ .

فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا حَرْفُ الْجَرِّ - أَعْنَى " مِنْ " - كَانَا اسْمَيْنِ ، تَقُولُ :
" جَلَسْتُ مِنْ عَن يَمِينِهِ " فَهِيَ بِمَعْنَى الْجِهَةِ وَالنَّاحِيَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقَلْتُ لِلرُّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ (٢)

وَ " الْحَبِيَّا " مَوْضِعٌ ، وَإِلَى هَذَا (الْبَيْتِ) (٣) أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ عَن

يَمِينِ "

وَأَمَّا " عَلَى " فَدَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

(١) قال النيلي في التحفة الشافية : " وقولهم " أخذت العلم عنه " مجاز كأن العلم جاوز محله إلى محل آخر بمعنى أنه انتقل إليه مع ثبوته في محله الأول بخلاف تنقل الأجسام فإنها إذا جاوزت مكاناً فقد فارقتة لاستحالة أن يكون الجسم الواحد في مكانين في وقت واحد ، ولهذا قيل معناها المجاوزة حساً أو حكماً ، وقيل : إن " عَنْ " في قولهم " أخذت العلم عنه " بمعنى " من " أي : أخذت العلم منه " . (التحفة الشافية لوحة ٢٠٠ أ نسخة شيستریتی) .

(٢) البيت للقمامي عمير بن شيبم التقلبي ، كان نصرانيا فأسلم وهو ابن أخت الأخطل ، عده ابن سلام في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام . (انظر : ابن سلام ٥٣٥ ، والخزانة ١ / ٣٩٢ بولاق) ، والبيت في ديوانه ٢٨ ، وابن يعيش ٨ / ٤١ ، ووصف المياني ٣٦٧ ، والجنى الداني ٢٤٢ ، والمقرب ١ / ١٩٥ ، والفصول الخمسون ٢١٧ ، ونسبه المرزوقي في شرح الحماسة ١ / ١٣٧ للأعشى وليس في ديوانه .

والحبييا : موضع بالشام كما في معجم ما استعجم للبكري ١ / ٤٢٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " كقول مزاحم بن الحارث الشاعر " والنسبة من إضافة الناسخ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزَاءَ (١) مَجْهَلٍ (٢)

(٣) (وَأَلِيهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ عَلَيْهِ " أَيُّ مِنْ فَوْقِهِ) (٣)

و " الظَّمُّ " : مَا بَيْنَ الشَّرْبَتَيْنِ ، وَيُرْوَى " خِمْسُهَا " (٤) وَهُوَ : الْيَوْمُ

الْخَامِسُ مِنْ يَوْمِ الْوُرُودِ ، وَ " تَصِلُ " : تُصَوِّتُ حَشَاهَا (٥) مِنْ يَبَسِ

الْعَطَشِ ، وَ " الْقَيْضُ " : قِشْرُ الْبَيْضِ الْأَعْلَى ، وَ " الزِّيْزَاءُ " : الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ

الْمُسْتَوِيَّةُ الَّتِي لَا شَجَرَ فِيهَا ، وَهَمْزَتُهُ (٦) (لِلإِلْحَاقِ بِنَحْوِ " حِمْلَاقٍ " (٧) ،

وَهَذِهِ الهمزة مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفٍ ، وَالْأَلْفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ زَائِدَةٌ لِلإِلْحَاقِ بِدَلِيلِ

ظُهُورِهَا فِي (دِرْحَايَةٍ) (٨) ، وَيُرْوَى بِفَتْحِ الزَّاءِ وَكَسْرِهَا ، وَقِيلَ : وَزَنْهَا "

(١) فى الأصل " ببدياء " وهي رواية أخرى إلا أن المؤلف لم يقصدها بدليل تفسيره لزيزاء فى شرحه ووجودها فى النسخة (ف) " برفراء " تحريف .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي من الشعراء الإسلاميين كما فى (ف) ، والأزهية ٢٠٣ ، وابن يعيش ٢٨ / ٨ ، وهو فى الكتاب ٢٣١ / ٤ ، والمقتضب ٥٢ / ٣ ، ومغنى اللبيب ١٩٤ ، ٦٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ٤٢٥ ، ووصف المباني ٣٧١ ، والحيوان ٤ / ٤١٨ ، وأسرار العربية ٢٥٦ .

(٣) فى (ف) " وإليه أشار بقوله من عن يمين ، وأما على أى من فوقه " سبق نظر .

(٤) وهي رواية الكتاب ٢٣١ / ٤ ، والمقتضب ٥٢ / ٣ ، والمجمل كمقعد : الذى لا يهتدى فيه .

(٥) الضمير فى " حشاها " يعود على القطة التى يصفها ، كما أن الضمير فى " عليه " يعود على فرخها ، أو وكراها .

(٦) فى الأصل « وهمزه » والمثبت من « ف » .

(٧) فى الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) ، وحملاق العين : باطن أجفانها الذى يسودّه الكحل ، وقيل : هو ما غطته الأجفان من بياض المقلة ، وحملاق الرجل أى : فتح عينه .

(٨) موضعها فى الأصل بياض ، وهي فى (ف) " درجاته " مصحفة من " درحاية " ، كما فى ابن يعيش ٢٩ / ٨ ، يقال : رجلٌ درحايةٌ أى : كثير اللحم قصيرٌ سمينٌ ضخْمُ البطن .

فِعْلَاءٌ" ، وَأَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ بِدَلِيلِ عَدَمِ صَرْفِهَا فِي الْبَيْتِ (١) ، قَالُوا :
لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (٢) فِيعَالًا ، أَوْ فِعْلَالًا ، أَوْ فِعْلَاءَ (٣) فَلَا
جَائِزُ أَنْ تَكُونَ " فِيعَالًا " ؛ (٤) لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مُخْتَصٌّ بِالْمَصَادِرِ
نَحْوُ " ضِيرَابٍ وَقَيْتَالٍ " (٥) ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَتْ " فِيعَالًا " لَكَانَتْ فَأَوْهَا
وَعَيْنُهَا مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
" فِعْلَالًا " (٦) ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مُخْتَصٌّ بِالْمُضَاعَفِ مِنَ الْمَصَادِرِ / ٤٩ - ١
نَحْوُ (٦) (زَلْزَالٍ ، وَقَلْقَالٍ) (٧) فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ " فِعْلَاءَ " (٧) .
وَوَ " عَن " ، وَ " عَلَى " إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ مَبْنِيَانِ (٨) ؛ لِأَنَّ
لَفْظَهُمَا اسْمَيْنِ (٩) كَلَفْظِهِمَا حَرْفَيْنِ ، أَوْ لِأَنَّهُمَا نَقْلًا عَنِ الْحَرْفِيَّةِ
فَحُكِيَا (١٠) ، وَلِذَلِكَ تُقْلَبُ (١١) أَلْفُ " عَلَى " فِي الْإِضَافَةِ إِلَى
الْمُضْمَرِ كَمَا تُقْلَبُ إِذَا كَانَتْ حَرْفًا ، وَالْأَسْمُ الْمُتَمَكِّنُ لَا

- (١) وعلى هذه الرواية يكون " مجهل " صفةً لزياء ، أما على روايتي فتح الزاء وكسرها مع كسر
الهمزة فيهما فعلى إضافة " زياء " إلى " مجهل " وقدر حذف الموصوف أي : مكان مجهل .
انظر ذلك في الخزانة ٢٥٧ / ٤ بولاق .
- (٢) في الأصل " فيعلاء أو فعلاء " تحريف وسقط .
- (٣) في الأصل " فيعلاء " .
- (٤) في الأصل " ضراب وقتال " بدون ياء .
- (٥) في الأصل " فعلاء " .
- (٦) بياض في الأصل .
- (٧) في الأصل " فعلا " .
- (٨) في الأصل " فمبنيان " .
- (٩) في الأصل " اسمان " بالرفع .
- (١٠) في الأصل " فحركتا " تحريف ، والمثبت من (ف) .
- (١١) في الأصل " القلب " .

تُقَلَّبُ (١) أَلْفُهُ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ (٢) إِلَّا " كِلَا " بِإِجْرَائِهَا مُجْرَى
الْمُثَنَّى .

وَفِي " عَلَى " إِذَا كَانَتْ اسْمًا ثَمَانِي لُغَاتٍ ، يُقَالُ : " جِئْتُ مِنْ عَلَوُ " -
بِضْمِّ الْوَاوِ ، وَفَتْحِهَا ، وَكَسْرِهَا - ، وَ " جِئْتُ مِنْ عَلٌ " - بِضْمِّ اللَّامِ - ، وَ " مِنْ
عَلٍ " - بِكَسْرِهَا وَتَنْوِينِهَا - ، وَ " مِنْ عَلَا " ، وَ " مِنْ عَلِ " ، وَمِنْ مَعَالٍ " ، قَالَ
السِّيْرَافِيُّ : وَهِيَ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
مَعْرِفَةٌ ، وَمُعْرَبَةٌ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ نَكْرَةٌ (٣) ، وَمَعْنَاهَا
مَعْنَى " فَوْقِ " .

[مَعْنَى " فِي "]

وَلَمْ يَشْرَحْ (٤) مَعْنَى " فِي " كَمَا شَرَحَ مَعَانِي سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَمَعْنَاهَا :
الْوِعَاءُ وَالظَّرْفِيَّةُ إِمَّا تَحْقِيقًا نَحْوُ " زَيْدٌ فِي الدَّارِ " ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ " أَنَا
فِي عِنَايَةِ فَلَانٍ " .

(١) فِي (ف) " تَقَلَّبَ " بِدُونِ " لَا " النِّفْيِ .

(٢) نَحْوُ " عَصَاهُ " .

(٣) ذَكَرَ السِّيْرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ج ١ لَوْحَةَ (٧٩) اللُّغَاتِ فِي " عَلَى " ثُمَّ قَالَ : " فَجَبِبَ أَنْ تَكُونَ
عَلٌ ، وَعَلٍ " وَمَا نَكَّرْنَا بَعْدَهُمَا فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ
يَكُونَ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً ، فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ نَكْرَةً تَنَكَّرَ " عَلٌ " وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ وَنُونٌ ، وَإِنْ كَانَ
مَعْرِفَةً بَنِي " .

(٤) أَيْ : الْمَصْنَفُ .

[باب القسم]

والتاء في القسم فرغ الواو في الله حسب لهما التساوي

القسم اسم للمصدر الذي هو الإقسام؛ لأن " أقسم " مصدره الإقسام أو يكون مصدرًا محذوف الزوائد ، وقيل : هو اسم (كالنقص بمعنى المنقوض)^(١) وليس مصدرًا ، والمراد به في عرف أهل العربية نفس اليمين .
و " التاء " في باب القسم بدل^(٢) من " الواو " ؛ (لأنها)^(٣) قد أبدلت من " الواو " في (نحو)^(٤) تجاه (والأصل)^(٤) وجاه ، وتخممة والأصل وخمة ، وتهممة والأصل وهممة ؛ لأنه من الوجاهة والوخامة والوهم ؛ لأن " التاء " مهموسة فناسب همسها لين " الواو " ^(٥) .

وقوله : " في الله حسب لهما التساوي " معناه أن " التاء " تماثل " الواو " وتساويها في الدخول على اسم الله لا غير ، ولا تدخل على غير اسم الله ؛ لانحطاط درجتها عن " الواو " ؛ لأنها فرعها ، أي : هي بدل منها ، وأما حكاية الأخفش^(٦) (ترب الكعبة)^(٦) فقليل نادر لا يقاس عليه ؛ لقلته^(٧) .

(١) في (ف) " كالنقص بمعنى المنقوض " والنقص كالفعل والحمل اسم البناء المنقوض إذا هدم .

(٢) في (ف) " بدلا " بالنصب .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) راجع المقتضب ٢ / ٣١٩ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٦١ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) راجع ابن يعيش ٨ / ٣٤ ورفض المياني ١٧٢ ، والجنى الداني ٥٧ ، حيث رأى الأخفش ثمة .

وَ "الْوَاوُ" فَرَعُ "الْبَاءِ" ثُمَّ كَثُرًا وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أَضْمِرًا
 قَوْلُهُ : "الْوَاوُ فَرَعُ الْبَاءِ" أَي : بَدَلٌ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا أَبَدَلُوا "
 الْوَاوُ " مِنْ الْبَاءِ " لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ مَخْرَجَهُمَا وَاحِدٌ ؛ إِذْ هُمَا مِنْ الشَّفَتَيْنِ .
 وَالتَّانِي : اتَّفَاقُهُمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ " الْوَاوُ " لِلْجَمْعِ ،
 وَ"الْبَاءُ" لِلْإِصْطِقِ وَمَا لَاصَقَ شَيْئًا فَقَدْ (١) جَامِعُهُ ، وَمَا جَامِعَ
 شَيْئًا فَقَدْ (١) لَاصَقَهُ ، وَكَانَتْ " الْوَاوُ " فَرَعُ " الْبَاءِ " لِذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ كَثُرَ " أَي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْاسْمِ الْمُظْهِرِ ؛ لِأَنَّهُ
 يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مُظْهِرًا يَعْنِي الْوَاوُ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ
 لِانْحِطَاطِهِ عَنْ دَرَجَةِ " الْبَاءِ " .

قَوْلُهُ : " وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أَضْمِرًا " أَي : مَعَ " الْوَاوِ " فَلَا
 تَقُولُ : " أَقْسَمْتُ وَاللَّهِ " أَي : لَا يَظْهَرُ مَعَهُ فِعْلُ الْقَسَمِ ؛ لِتَقْصَانِهِ
 عَنِ " الْبَاءِ " (٢) ، وَلِقْصُورِهِ عَنِ " الْبَاءِ " كَانَ فَرَعًا .

وَيَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ " الْبَاءِ " فَقَطْ وَيُنْصَبُ الْاسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ
 / تَقُولُ : وَاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ وَقَدْ تَقُولُ : اللَّهُ حَالَ نَصْبِهِ ٤٩ - ب

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس في لوحة ٥٢ : " وإنما لم يظهر الفعل معها لعدم صلاحيتها لتعديته ، أو لأنها
 عوض من الفعل والباء جميعاً طلباً للاختصار ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه " ، وانظر
 المطبوع ١ / ٤٢٣ .

"البَاءُ" هِيَ الْأَصْلُ فِي الْقَسَمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ هِيَ " أَقْسَمْتُ ، وَحَلَفْتُ ، وَأَلَيْتُ " ، فَهِيَ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ فَاحْتَأَجَتْ إِلَى مَا يُعَدِّيهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَكَانَتْ " الْبَاءُ " أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ ، وَالْمُرَادُ إِيْصَالُ الْقَسَمِ بِالْمُقْسَمِ بِهِ ، وَأَمَّا " الْوَاوُ ، وَالْتَاءُ " فَلَا يَجْرَانِ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ ، فَلِذَلِكَ كَانَا فَرْعَيْنِ ، وَيُظْهَرُ (١) الْفِعْلُ مَعَ " الْبَاءِ " وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْقَسَمِ يَتَعَدَّى بِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، وَتَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مِنْ مُظْهَرٍ وَمُضْمَرٍ ، تَقُولُ : " أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، وَأَقْسَمْتُ بِكَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ (٢) .

[حروف القسم]

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْقَسَمِ خَمْسَةٌ : " الْبَاءُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْتَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَمِنْ " .

قَوْلُهُ : " وَيُنْصَبُ الْاسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ " (٣) مَعْنَاهُ إِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْقَسَمِ (وَعَوِضَهُ) (٤) نَصَبَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ الْاسْمَ الْمُقْسَمَ بِهِ (٥) ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ فِي اسْمِ اللَّهِ خَاصَّةً ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْقَسَمِ .

(١) فِي (ف) " وَظَهَرَ " .

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٠٩ .

(٣) فِي (ف) " وَتُنْصَبُ الْاسْمُ إِذَا كَانَ الْحَرْفُ سَقَطَ " بِزِيَادَةِ " كَانَ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ .

(٥) وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ " وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ " .

وَمَعْنَاهُ ، أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ فِعْلُ الْقَسَمِ وَالْحَرْفُ تَعَدَّى الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ إِلَى الْاسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ فَنُصِبَهُ ، وَهُوَ الْأَجُودُ فِي نَظَرِ ابْنِ الْقَوَّاسِ انظُرْ شَرْحَهُ ٤٢٣/١ .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ يَجُوزُ الْجُرُّ فِي كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ (١) وَيُنْصَبُ الْأِسْمُ الْمُقْسَمُ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَسُوغُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، تَقُولُ : اللَّهُ لِأَقْوَمَنَّ " نَصَبًا وَجَرًّا فِي (اسْمٍ) (٢) اللَّهُ خَاصَّةً ، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ ، وَأَمَّا غَيْرُ اسْمٍ اللَّهِ فَيَتَّعَيْنُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ : (أَبَاكَ لِأَنْطَلِقَنَّ) (٣) ، وَالتَّقْدِيرُ : (أَحْلِفُ) (٤) بِأَيْبِكَ ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْجُرِّ ، وَنَصَبَ (الاسْمَ) (٤) وَلَا يَجُوزُ إِبْقَاءُ الْفِعْلِ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، فَلَا تَقُولُ : " أَحْلِفُ اللَّهَ " .

وَقَوْلُهُ : " تَقُولُ : وَاللَّهِ " (هُوَ) (٤) مِثَالُ الْإِضْمَارِ لِلْفِعْلِ مَعَ الْوَاوِ . وَقَوْلُهُ : " وَأَقْسَمْتُ بِهِ " مِثَالُ لِإِظْهَارِهِ مَعَ " الْبَاءِ " .

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ تَقُولُ : اللَّهُ حَالَ نَصْبِهِ " مِثَالُ لِنَصْبِ الْأِسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ .

وَقُلْ هَالِكًا وَاللَّهُ وَجُرُّ إِذَا نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُرُّ

لِكَثْرَةِ الْقَسَمِ فِي كَلَامِهِمْ تَوَخَّوْا فِيهِ ضَرْوِيًّا مِنَ التَّخْفِيفِ مِنْ (حَذْفِ) (٤) فِعْلِ الْقَسَمِ تَارَةً ، وَحَذَفِ حَرْفِ الْقَسَمِ أُخْرَى ، وَحَذَفِ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ الْمُقْسَمُ بِهِ اسْمًا ، وَلَمْ يُعْوِضُوا إِلَّا مِنَ الْحَرْفِ ، لِأَنَّهُ أَلْزَمُ لِلْقَسَمِ ، لِأَنَّ بِهِ يَنْفَصِلُ الْقَسَمُ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِذَا حَذَفُوا الْحَرْفَ فَتَارَةً يُعْوِضُونَ عَنْهُ ، وَتَارَةً لَا

(١) انظر الإنصاف مسألة ٥٧ ص ٣٩٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " أباك لا نطلق " .

(٤) سقط من (ف) .

يَعْوِضُونَ عَنْهُ شَيْئاً ، وَقَدْ عَوَّضُوا عَنْ " الْوَاوِ " فِي الْقَسَمِ حَرْفَ
الْأَسْتِفْهَامِ وَهُوَ الِهَمْزَةُ ، وَحَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهُوَ " هَا " ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ
بِقَوْلِهِ : " وَقُلْ (١) : هَا اللَّهُ " فَ " هَا " (٢) حَرْفُ تَنْبِيهِ نَابَتْ عَنْ " الْوَاوِ "
، وَلِذَلِكَ جَرَرْتَ الْأَسْمَ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ كَمَا تَجَرَّهُ بِالْوَاوِ
(وَقَوْلُهُ : " وَاللَّهِ " مِثَالُ لِهَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَجَرَّ الْأَسْمَ بِالِهَمْزَةِ
كَمَا تَجَرَّهُ بِالْوَاوِ) (٣) . لِنِيَابَةِ الِهَمْزَةِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَبَّأَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ
فِي قَوْلِهِ : " إِذَا نَابَ (هَا) - يَعْنِي حَرْفَ التَّنْبِيهِ - ، وَالِهَمْزُ - يَعْنِي
حَرْفَ الْأَسْتِفْهَامِ - عَنْ (٤) الْوَاوِ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " عَنْ حَرْفِ يَجْرُ "
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ عِوَضٌ مِنْ (٥) الْوَاوِ " عَدَمُ الْجَمْعِ بَيْنَهَا
وَبَيْنَهُ ، وَإِنَّمَا عَوَّضُوا حَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهَمْزَةَ الْأَسْتِفْهَامِ عَنْ الْوَاوِ ؛
لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُنَّ ؛ فَإِنَّ التَّنْبِيَةَ يَقْتَضِي (٤) مُنْبَهًا وَمُنْبَهًا عَلَيْهِ
فَأَشْبَهَ/ الْوَاوِ الْمُقْتَضَى لِلْجَمْعِ ، وَكَذَلِكَ (حَرْفُ) (٣) الْأَسْتِفْهَامِ
يَقْتَضِي وَضْعَهُ سَائِلًا وَمَسْئُولًا عَنْهُ ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ الْقَسَمُ
يَفْتَقِرُ إِلَى الْجَوَابِ (٢) أَشْبَهَ الْمُبْهَمَ الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى
الصِّفَةِ (٢) ، وَأَشْبَهَ (الْأَسْتِفْهَامِ) (٣) الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى

١-٥٠

(١) فِي (ف) " وَقِيلَ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " فِيهَا " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) لَيْسَ وَاضِحًا فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي (ف) " عَنْ " .

الجواب ، فلذلك عوضوا فيه حرف التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، قال الأخفش^(١) - رحمه الله - في قولهم : " لاها الله ذا " : إن " ذا " من جملة المقسم به كآنة صفة لاسم الله ، والمعنى : لا والله الحاضر ، فـ " ذا " مجرور الموضع ، صفة لاسم الله المقسم به ، وفهم منه معنى الحضور : (لأن " ذا " إشارة)^(٢) إلى حاضر (وكانه)^(٣) يقبل في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾^(٤) ، وجواب القسم على هذا محذوف تقديره " لاها الله ذا إن الأمر كذا وكذا " ، أي : والله الحاضر أو الشاهد إن الأمر كذا وكذا .

قال الخليل : إن " ذا " من جملة الجواب لا من جملة القسم ، والتقدير عنده " لا والله للأمر هذا " ^(٥) فحذف " الأمر " لكثرة استعمالهم ذلك ، وقدم " ها " كما قدم في قولهم : " هاهوذا " ^(٦) أي : هو (هذا) ^(٧) ، وصار " ها " مع التقديم عوضاً من حرف القسم ، ولك في ألفها ^(٨) وجهان : حذفها ؛ لسكونها وسكون اللام بعدها ^(٩) ، وإثباتها ؛ لأن ما بعدها من الساكن مدغم فأشبهه " دابة " ، وشابة " ، والحذف أقيس ؛ لأن " ها " على حرفين وهو منفصل عن المدغم لأنه من كلمة أخرى فجرى مجرى " يخشى الله " في الحذف .

(١) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣ / ٥٠٠ ، وابن يعيش ٩ / ١٠٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١

(٢) في (ف) " لأنه إشارة " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة الحديد ٤ .

(٥) في الأصل " الأمر هذا " ، والمثبت من (ف) ، وهو موافق للكتاب ٣ / ٤٩٩ .

(٦) الكتاب ٣ / ٤٩٩ فما بعدها .

(٧) في (ف) " ذا " .

(٨) في (ف) " ألفها " .

(٩) فتقول " لاهلله ذا " ، وانظر : ابن يعيش ٩ / ١٠٦ ، والأصول في النحو ١ / ٥٢٥ ، والمقتضب

٢ / ٣٢١ .

وَفِي أَمَانَةٍ وَعَهْدِ اللَّهِ الرَّفْعُ وَالنُّصْبُ بِلَا اشْتِبَاهِ

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَانَةُ اللَّهِ (قَسَمِي) (١) ، وَعَهْدُ اللَّهِ يَمِينِي ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ لِأَقَوْمِنَّ .
وَأَمَّا النُّصْبُ فَعَلَى تَقْدِيرٍ : أَحْلَفُ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَأُقْسِمُ بِعَهْدِ اللَّهِ ، فَحَذَفَ الْحَرْفُ - أَعْنَى حَرْفَ الْجَرِّ - تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ فَنُصِبَ الْأَسْمُ بِالْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللَّهُ - نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السُّوَانِحِ (٢)

يُرِيدُ : أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ أَحْلَفُ بِاللَّهِ نَاصِحٌ ، وَيَجُوزُ (الْجَرُّ) (٣) فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ فِعْلٍ لَا يَتَعَدَّى بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَكَأَنَّهُ يَضْمُرُ فِعْلًا مُتَعَدِّيًّا (٤) .

وَفِي لَعْمَرٍ وَأَيْمُنُ الرَّفْعُ وَجِبٌّ وَعَمْرٌ مُصَدَّرٌ بِفِعْلِهِ أَنْتَصِبُ

إِنَّمَا وَجِبَ الرَّفْعُ فِي "لَعْمَرِكَ" لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَعْمَرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي ، فَحَذَفَ الْخَبَرَ تَخْفِيفًا ؛ لِكثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ ، وَاللَّامُ فِي "لَعْمَرِكَ" لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَكَذَلِكَ :

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لذى الرمة كما في ملحقات ديوانه ١٨٦١ / ٣ ، وابن يعيش ١٠٣ / ٩ ، والمخصص ١١١ / ١٣ ، وضرائر الشعر ١٤٥ ، والكتاب ١٠٩ / ٢ ، ٤٩٨ / ٣ ، هارون ، والأصول في النحو ٥٢٦ / ١ ، وشرح ابن القواس ١٥٣ ، وشرح ابن الخباز ٢٧ ب ، والتبصرة والتذكرة ٤٤٧ / ١ .

قال ابن يعيش ١٠٤ / ٩ "السانح من الظباء : ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينصرف له ، فيتشامع به ، ومن العرب من يتيمين به لأخذه في اليمين . وقد جعله ذو الرمة مشثوما لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه ."

(٣) في الأصل "غير واضح" .

(٤) انظر الأصول في النحو ٥٢٧ / ١ ، وابن يعيش ١٠٤ / ٩ .

لَأَيِّمُنُ اللَّهُ لِأَقْوَمِنَ ، وَلَعَمْرُ فِيهِ لُغْتَانِ (١) ضَمُّ الْعَيْنِ ، وَفَتْحُهَا ،
 وَاخْتَارُوا الْفَتْحَ فِي الْقَسَمِ تَخْفِيفًا ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ اللَّامُ عَلَى "عَمْرَكَ" ،
 وَعَلَى "لَأَيِّمُنُ" (٢) نَصَبْتَهُمَا (٣) ، نَقُولُ : "عَمْرَكَ اللَّهُ" أَيُّ بِتَعْمِيرِكَ
 اللَّهُ ، أَيُّ بِإِقْرَارِكَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ وَالِدَوَامِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي اسْمِ اللَّهِ
 تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ أَيُّ : بِتَعْمِيرِ اللَّهِ إِيَّاكَ ، وَفِي نَصْبِهِمَا وَجْهَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ انْتَصَبَا نَصَبَ (٤) الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ
 اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ ؛ لِقَوْلِهِ : "وَعَمْرُ" (٥) مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبَ "

يُرِيدُ (٦) : إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ . / ٥٠ - ب

قَوْلُهُ "بِفِعْلِهِ" يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ تَقْدِيرُهُ : "عَمَرَتَ اللَّهُ
 تَعْمِيرًا" ، أَيُّ : أَقَرَّرْتَ لَهُ بِالِدَوَامِ ، وَوَصَفْتَهُ بِذَلِكَ ، أَوْ "عَمْرَكَ
 اللَّهُ تَعْمِيرًا" أَيُّ : أَطَالَ اللَّهُ عَمْرَكَ ، وَالصَّحِيحُ (٧) أَنَّ نَصْبَهُ إِذَا
 كَانَ دُعَاءً عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَإِذَا كَانَ قَسَمًا (نُصِبَ) (٨) كَنَصَبِ أَسْمَاءِ
 الْقَسَمِ الْمُحْنُوفِ مِنْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِتَعْمِيرِكَ
 اللَّهُ ، وَقِيلَ : مَعْنَى "عَمْرَكَ اللَّهُ" أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِعِبَادَتِكَ اللَّهُ ، يُقَالُ :

(١) انظر القاموس (عمر).

(٢) في (ف) "أيمن".

(٣) في الأصل "نصبتهما".

(٤) في الأصل "بنصب"، وفي (ف) "تعرب"، والصواب ما أثبتته.

(٥) في الأصل "وعمر" تحريف.

(٦) في (ف) "فزيد".

(٧) وهو الوجه الثاني، ينظر ابن الشجري ٢٤٩/١، والمقتضب ٢٣٥/٢ فما بعدها.

(٨) سقط من (ف).

عَمَرَ يَعْمُرُ أَيُّ : عَبْدٌ يُعْبَدُ ، حَكَى أَبُو السَّكَيْتِ (١) عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ (٢) أَنَّهُ سَمِعَ
 أَعْرَابِيًّا يَقُولُ وَقَدْ سُئِلَ أَيُّنَ تَمْضِي ؟ (فَقَالَ : أَمْضِي) (٣) أَعْمُرُ اللَّهُ أَيُّ :
 أَعْبُدُ اللَّهَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ » (٤) مِنْ هَذَا ، أَيُّ : الْمَعْبُودِ
 فِيهِ (اللَّهُ) (٥) .

وَأَمَّا " أَيُّمْنُ " (٦) اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ " فَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ مَوْضُوعٌ لِلْقَسَمِ مَأْخُودٌ مِنْ
 الْيُمْنِ وَالْبَرَكَةِ ، كَأَنَّهُ (قَالَ) (٣) : أَقْسِمُ بِيُمْنِ اللَّهِ (٧) وَبَرَكَتِهِ ، وَهُوَ (٨) مُبْتَدَأٌ
 مَحْدُوفٌ الْخَبْرُ ، لِعَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي " لَعْمُرُكَ " ، وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ ، وَكَانَ
 الْقِيَاسُ كَسْرَهَا ، وَإِنَّمَا فَتِحَتْ لِقَلَّةِ تَصْرُفِ هَذَا الْاسْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا
 فِي الْقَسَمِ وَحْدَهُ فَاشْتَبَهَ الْحَرْفَ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَفْتَحُ مَعَ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ لَامٌ
 التَّعْرِيفِ فَفَتِحَتْ هُنَا تَشْبِيهًا لِهَذَا الْاسْمِ - لِقَلَّةِ تَصْرُفِهِ فِي الْكَلَامِ - بِالْحَرْفِ ،

(١) فى الأصل " ابن المسيب " وهو تحريف صوابه من (ف) ، ومن ابن يعيش ٩ / ٩٥ ، وابن السكيت
 هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق المتوفى سنة ٢٤٤ هـ من أئمة العربية وإليه انتهى علم الكوفيين .
 ترجمته فى البغية ٢ / ٢٤٩ ، ونزهة الألباء ١٧٨ .

(٢) هو محمد بن زياد مولى بن هاشم كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر من رواية الكوفيين توفى سنة
 (٢٣٠ هـ) ، ترجمته فى البغية ١ / ١٠٧ ، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخى ٢٠٥ ، ونزهة الألباء
 ١٥٠ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سورة الطور : ٤ .

(٥) سقط من (ف) ، وانظر ابن يعيش ٩ / ٩٥ .

(٦) فى (ف) " لايمان الله - بلام الابتداء ، وانظر الإتنصاف ٤٠٤ ، المسألة ٥٩ ، حيث ذهب الكوفيون
 إلى أن " أيمن " فى القسم جمع يمين وهمزته للقطع ، بينما ذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد
 مشتق من اليمين وهمزته همزة وصل ، وتبعهم المؤلف .

(٧) فى الأصل " ييمين " .

(٨) فى الأصل " هذا " .

وَقَدْ حَكَى يُونُسَ (١) كَسْرَهَا فِي " أَيْمُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ " ، وَلِشَبِّهِ هَذَا الْاسْمِ بِالْحَرْفِ تَلَعَّبُوا بِهِ (٢) فَأَدْخَلُوهُ ضَرْبًا مِنَ التَّغْيِيرِ فَحَذَفُوا ثَوْتَهُ (٣) وَقَالُوا : " لِيَمِ اللَّهُ " بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا ، وَتَارَةً حَذَفُوا الْأَلْفَ وَالْيَاءَ مِنْهُ فَقَالُوا : " مِنْ اللَّهِ " ، وَتَارَةً أَبَقُوا الْمِيمَ وَحَدَّهُ فَقَالُوا : " مِ اللَّهُ " (٤) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا (٥) .

وَقِيلَ : لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمٌ وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تَضَمَّ

يُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ " مِ اللَّهُ " (٤) بِالْمِيمِ وَفِي بَعْضِهَا " لِلَّهِ بِاللَّامِ ، فَأَمَّا الْمِيمُ فَقِيلَ هِيَ حَرْفٌ بِرَأْسِهِ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا .
وَقِيلَ : هِيَ " مِنْ " الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْقَسَمِ حُفَّتْ بِحَذْفِ النُّونِ ، وَلِذَلِكَ (٦)
يُقَالُ : " مِ اللَّهُ " (٤) بِضَمِّهَا ، وَ " مِ اللَّهُ " (٤) بِكَسْرِهَا ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي " مِنْ " ، وَمَنْ رَوَاهُ بِاللَّامِ فَهِيَ لَامٌ الْجَرِّ وَفِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ (٧) .

وَقَوْلُهُ : " وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تَضَمَّ " إِشَارَةٌ إِلَى " مِنْ " وَحَدَّهَا إِذَا قِيلَ :
" لِلَّهِ بِاللَّامِ ، وَإِذَا قِيلَ : " مِ اللَّهُ " (٤) بِالْمِيمِ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْجَمِيعِ .

(١) انظر المقتضب ٢ / ٣٢٩ .

(٢) في ابن يعيش ٩ / ٩٢ " تلاعبوا به " .

(٣) في (ف) " بعضه " .

(٤) في (ف) " ما الله " .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، وابن يعيش ٩ / ٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٥ ، والإنصاف المسألة ٥٩ .

(٦) في (ف) " وكذلك " .

(٧) وقد مثل له المبرد بقوله " لِلَّهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ " . المقتضب ٢ / ٣٢٣ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " لَاهُ أَبُوكَ فَأَصْلُهُ " لِلَّهِ أَبُوكَ " ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ :
حُذِفَتْ لَامُ الْجَرِّ وَلَامُ التَّعْرِيفِ ، وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ (١) .

قَالَ الْمُبَرِّدُ : لَامُ الْجَرِّ لَا تُحْذَفُ إِلَّا بِعَوَضٍ كَحَذْفِ " رَبِّ " مَعَ الْوَاوِ ، بَلِ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ " (٢) الَّتِي هِيَ (عَيْنُ الْكَلِمَةِ) (٣) ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَحْذُوفَةٌ " الْفَاءُ " بِمَعْنَى " إِيَّاهُ " فَلَوْ حُذِفَتْ اللَّامُ - الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ - وَلَامُ الْمَعْرِفَةِ بَقِيَتْ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ ؛ لِأَنَّ وَزْنَ " إِيَّاهُ " " فِعَالٌ " ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَتَكُونُ لَامُ الْجَرِّ دَاخِلَةً عَلَى سَاكِنٍ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ عِنْدَ سُقُوطِ لَامِ الْجَرِّ وَهُوَ مُتَعَدِّرٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ حَرْفَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - وَهَمَّا الْفَاءُ ، وَالْعَيْنُ - ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ أَيْضاً .

وَلَا يُضْمُّ مِيمٌ " مِنْ " إِلَّا فِي / الْقَسَمِ ، وَقِيلَ : هِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ " أَيْمَنْ " فَضُمُّوا الْمِيمَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ .

وَلَا يَدْخُلُ " مِنْ " فِي الْقَسَمِ إِلَّا عَلَى " رَبِّي " ، وَلَا تَدْخُلُ الْمِيمُ إِلَّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ كَالْتَاءِ .

وَلَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، كَمَا لَا يَظْهَرُ مَعَ " الْوَاوِ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " الْوَاوَ " بَدَلٌ مِنْ " الْبَاءِ " وَالْفِعْلُ ، لِعَدَمِ ظُهُورِ الْفِعْلِ مَعَهَا .

وَلَا تَدْخُلُ أَيْضاً هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَى مُضْمَرٍ ، كَمَا لَا تَدْخُلُ " الْوَاوُ " عَلَيْهِ .

(١) الكتاب ٣ / ٤٩٨ ، وابن يعيش ٩ / ١٠٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ٣٢٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٠٥ ، والهمع ٢ / ٣٧ .

(٣) في الأصل " لام الكلمة " ، وفي (ف) « من نفس الكلمة » والصواب ما أثبتت بدليل ما بعده .

[جواب القسم]

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يُجَابُ الْقَسْمُ بِهَا تَكُونُ اسْمِيَّةً فَتَلْزَمُ
 " إِنْ " وَقَدْ أَنْخَلَ قَوْمٌ " لَأَمَّا " مَكَانَ " إِنْ " أَكْثَرَ الْكَلَامَا
 تَقُولُ : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مَفْضِلٌ وَاللَّهِ إِنْ خَالِدًا مَفْضِلٌ

رَبِّمَا افْتَقَرَ الْقَسْمُ إِلَى جَوَابٍ ؛ لِأَنَّهُ أَنْمَا يُذَكَّرُ لِيُؤَكَّدَ بِهِ مَا يُرَادُ فِعْلُهُ أَوْ
 تَرْكُهُ ، وَالْمُؤَكَّدُ إِنَّمَا يُذَكَّرُ ؛ لِأَجْلِ غَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ افْتَقَرَ الْقَسْمُ إِلَى جَوَابٍ كَمَا
 يَفْتَقِرُ الْمُؤَكَّدُ إِلَى ذِكْرِ الشَّيْءِ الَّذِي يُؤَكَّدُهُ .

وَالْقَسْمُ جُمْلَتَانِ ، الْأُولَى مِنْهُمَا إِنْشَائِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ بِهَا ، وَالثَّانِيَّةُ
 خَبَرِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ (١) وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ
 مُسْتَقْلِلَةٌ بِنَفْسِهَا احتاجت إلى ما يخرجها من حكم الاستقلال ويربطها بما
 قبلها (١) ؛ إذ لا غنى لكل واحد من الجملتين عن الأخرى .

وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ ، حَرْفَانِ
 لِلإِجَابِ ، وَهُمَا " إِنْ ، وَاللَّامُ " ، وَحَرْفَانِ لِلنَّفْيِ ، وَهُمَا " مَا ، وَلَا " ، وَإِنَّمَا
 اخْتَصَّ الْجَوَابُ فِي الْقَسْمِ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ (لِمَا فِيهَا) (٢) مِنَ التَّوَكُّيدِ
 الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي الْقَسْمِ ، فَـ " إِنْ " تَلْزِمُ الْجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ لِاخْتِصَاصِهَا بِهَا مِنْ

(١) في النسختين هكذا " واحد من الجملة مستقلة بنفسه احتاج إلى ما يخرجها .. ويربطه بما قبله "

ولعل الصواب ما أثبت ، وفي الشرح المجهول / لوحة ٣٢ " ولما كان كل واحدة من الجملتين

مستقلة احتيج إلى حرف يربط إحداهما بالأخرى " . وهو كثير النقل عن المؤلف .

(٢) في الأصل " لما قبلها " .

جِهَةً أَنَّهَا عَامِلَةٌ ، وَأَمَّا " الألام " فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي مُفْصَلًا ، وَقَدْ مَثَّلَ بِـ " إِنْ " بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ إِنْ خَالِدًا مُفْضَلًا " ، وَبِاللَّامِ بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُفْضَلٌ " .

وَيَجَابُ الْقَسَمَ أَيْضًا بِـ " إِنْ " الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، تَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ " (١) ؛ فَإِنْ أَعْمَلْتَهَا لَمْ يَجِبْ دُخُولُ اللَّامِ فِي خَبَرِهَا ، لِتَمْيِيزِهَا عَنِ النَّافِيَةِ بِالْعَمَلِ فَتَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " .

وَالْفِعْلُ إِنْ تُجِبُ بِهِ فَجِي بَقْدٍ وَاللَّامُ نَحْوُ : وَالسَّمَا لَقَدْ رَشَدَ

يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى " قَدْ " ، وَتَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " لَقَدْ رَشَدَ " يُدَلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَقَوْلُهُ : " فَجِي بَقْدٍ " يُرِيدُ بِالْمَجِيءِ بِهَا إِمَّا ظَاهِرَةً (كَمَا مَثَّلَ بِهَا) (٢) ، وَإِمَّا مُقَدَّرَةً ، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا وَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ (٣)

(١) في الأصل " قائم " بدون لا التوكيد .

(٢) في (ف) " كمثل ما مثل بها " .

(٣) الديوان ٣٢ ، وفيه " فما إن " ، والفاجر هنا : الكاذب .

والصالي : الذي يصطلي بالنار . يقول : لما خوفتني من السمار أقسمت لها كاذباً أن ليس منهم أحدٌ إلا نائماً .

وهو في ابن يعيش ٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/٧٧ ، ٤٥٢ ، والمقرب ١/٢٠٥ ، والخزانة ٤/٢٢١ بولاق ، وتهذيب اللغة ٥/٦٦ ، والأصول في النحو ١/٢٩٣ ، والهمع ١/١٢٤ ، ٢/٤٢ ، والنذر اللوامع ١/٩٦ ، ٢/٤٨ .

على أن قوله " لناموا " جواب القسم وجاز الربط باللام من غير " قد " لضرورة الشعر ، وفي ذلك خلاف . انظره في : ابن يعيش ٩/٢١ ، والخزانة ٣/٢٢١ بولاق ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٥٢ ، ومغنى اللبيب ٢٣٠ .

أَيٌّ : لَقَدْ نَامُوا ، فَ " قَدْ " هُنَا مُقَدَّرَةٌ ؛ لِضُرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَإِنَّمَا
وَجِبَ الْإِثْيَانُ بِـ " قَدْ " مَعَ الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهَا تَقَرَّبُ الْفِعْلَ مِنَ الْحَالِ ،
وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ " قَدْ " كَانَ مُبْهَمًا فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمَاضِي ،
فَيَكُونُ غَيْرَ مُتَعَيَّنِ الْوَقْتِ فَيَكُونُ مَجْهُولًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ
عَلَيْهِ مَجْهُولًا (١) كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ بِهِ مَجْهُولًا (١) ؛
لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَجْهُولَ لَا يَصِحُّ تَأْكِيدُهُ بِالْقَسَمِ ، لِمَا قُلْنَا : إِنْ / ٥١ - ب
الْقَسَمِ جُمْلَةً يُؤْتَى بِهِ لِتَأْكِيدِ جُمْلَةٍ أُخْرَى .

وَفِي الْمُضَارِعِ أَنْتِ بِاللَّامِ وَزَيْدٌ نُونًا مُؤَكَّدًا عَلَيْهِ تَعْتَمِدُ
شُدُّدًا أَوْ خَفْفًا بِالسَّوَاءِ وَمَعْنَاهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَانِبِي
يُرِيدُ : وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَمُرَادُهُ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَقْبَلُ ؛
فَإِنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ لَا تَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ الْحَالِ ، فَلَا تَقُولُ : " وَاللَّهِ
لَأَقُومَنَّ الْآنَ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا زِيدَتِ النُّونُ مَعَ لَامِ الْقَسَمِ لِالْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ
الْأَبْتِدَاءِ الدَّاخِلَةِ فِي خَبَرِ " إِنْ " ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ " (١)
فَهَذِهِ (٢) اللَّامُ جَوَابُ الْقَسَمِ تَقْدِيرُهُ : إِنْ زَيْدًا - وَاللَّهِ -
لَيَقُومَنَّ (١) ، وَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ " ، فَهِيَ اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى
خَبَرِ " إِنْ " .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ اللَّامِ الَّتِي فِي جَوَابِ الْقَسَمِ وَبَيْنَ لَامِ الْأَبْتِدَاءِ فِي
خَبَرِ " إِنْ " مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٢) في الأصل " وهذا " .

أَحَدَهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَقْتِرَانِ الْفِعْلِ مَعَهَا بِنُونِ التَّوَكُّيدِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ اللَّامَ فِي خَبَرِ " إِنْ " تَكُونُ لِلْحَالِ غَالِبًا ، وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فِي جَوَابِ الْقَسْمِ فَلَا تَدَخُلُ الْبَتَّةَ إِلَّا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ مَعْمُولَ الْفِعْلِ مَعَ (١) الْإِبْتِدَاءِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ ، تَقُولُ : " إِنْ زِيدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ " فَقَدِمْتَ حَرْفَ الْجَرِّ وَهُوَ مَعْمُولٌ " قَائِمٌ " ، وَلَا يَجُوزُ [أَنْ تَقُولَ] (٢) : " إِنْ زِيدًا فِي الدَّارِ لَيَقُومَنَّ " ؛ لِأَنَّ لَامَ الْقَسْمِ لَيْسَتْ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " شُدُّدٌ أَوْ خُفْفٌ بِالسَّوَاءِ " يُرِيدُ بِهِ نُونَ التَّأَكِيدِ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ لِاثْنَيْنِ ، أَوْ لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ لَمْ يَجْزُ تَخْفِيفُ النُّونِ ، نَحْوُ " وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ " ، وَكَذَلِكَ " وَاللَّهُ إِنْ النِّسَاءِ لَيَقْمَنَّ " (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَائِي " فَيُرِيدُ أَنَّ جَوَابَ الْقَسْمِ قَدْ يَأْتِي بِاللَّامِ وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ نُونِ التَّأَكِيدِ ، كَمَا أَنْشَدَ الْفَرَاءُ :

لئن تك قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي أوسع (٤)

(١) في (ف) " على " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " ليقمن " تحريف .

(٤) نسبه الفراء في معاني القرآن ١٣١/٢ للكثير بن معروف وهو شاعر إسلامي مخضرم وروايته :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي واسع

وهو في الخزانة ٤/ ٢٢٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨ ، بولاق ، والمعيني ٤/ ٢٢٧ ، وشفاء العليل في إيضاح

التسهيل ١٧٨ ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، والأشمونى ٤/ ٢١ .

أَيُّ : وَاللَّهِ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي أَوْسَعُ ، فَحَذَفَ النُّونَ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ
الَّلَامِ وَإِبْقَاءِ النُّونِ وَحَدَهَا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

وَقَتِيلُ مُرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فَرَعٌ وَإِنْ أَحَاكُمُ لَمْ يَقْصِدِ (٢)

وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنفِيًّا بِلَا أَوْ مَا كَقَوْلِي: وَالسَّمَا مَا فَعَلَا
فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِذْ أَمِنُوا الْإِلْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ
كَقَوْلِهِ: (تَاللَّهِ تَفْتَوُ) حَذْفُ "لَا" مِنْهُ أَيُّ: لَا تَفْتَوُ الْمَعْنَى عُرِفُ

يُرِيدُ بِالْحَرْفِ "لَا" وَحَدَهَا ؛ فَإِنَّ "مَا" لَمْ يُسْمَعْ حَذْفُهَا ، وَإِنَّمَا الْحَذْفُ
لِـ "لَا" وَحَدَهَا " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يُوسُفُ ﴾ (٣) ، أَيُّ : (لَا
تَفْتَوُ) فَحَذَفَ "لَا" لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا ، إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُوجِبَ تَلَزَمَهُ
الَّلَامُ (وَالنُّونُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ) (٤) عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ ، قَالَ
الشَّاعِرُ (٥) :

(١) فى (ف) قال عامر بن الطفيل الشاعر " والزيادة من إضافة الناسخ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل العامرى من الشعراء الفرسان أدرك النبى عليه السلام ولم يسلم بمات سنة

١١ هـ ، ترجمته فى الخزانة ١ / ٤٧٣ بولاق .

وقد روى عجزه " فرغ وأن أخاهم لم يثأر " ، وهو فى المفضليات ٣٦٤ ، والأصمعيات

٢١٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٢٩ ، وابن الشجرى ١ / ٣٦٩ ، ٢ / ٢٢١ ، ومغنى اللبيب

٨٤٥ ، والخزانة ٤ / ٢١٦ ، ٢ / ٤٧٢ عرضا بولاق ، والهمع ٢ / ٤٢ ، وضرائر الشعر ١٥٧ . قتيل

مرة : أخو الشاعر قتله بنو مرة . فرغ : رأس فى قومه شريف ومن رواه " فرغ " بالغين المعجمة

فمعناه هدر إن يثأر له . لم يقصد : لم يقتل .

(٣) سورة يوسف ٨٥ ، وقوله تعالى " تالله " سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل عدا كلمة " فإذا " .

(٥) فى (ف) " وقال عبد مناة الشاعر " ، والزيادة من إضافة الناسخ .

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ نُوْحَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُّ (١)
 أَيُّ: لَيَبْقَى ، فَحَذَفَ "لَا" لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
 إِذْ أَمِنُوا الْإِنْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ "أَيُّ: إِنَّمَا جَازَ الْحَذْفُ لِأَمْنِ
 اللَّبْسِ .

١ - ٥٢ /

قَوْلُهُ : "يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ" ، وَأَطْلَقَ بِقَوْلِهِ (الْحَرْفُ) (٢) ثُمَّ
 قَيَّدَهُ فِيمَا بَعْدُ بِتَمَثُّلِهِ بِقَوْلِهِ : "تَأَلَّهَ تَفْتَوُ حَذْفَ "لَا" مِنْهُ أَيُّ : لَا
 تَفْتَوُ فَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْحَرْفِ (٣) الَّذِي يَجُوزُ حَذْفُهُ (٤) "لَا" وَحَدَّهَا .
 وَإِنَّمَا لَمْ تُحَذَفْ " مَا ؛" لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ عَامِلَةً فِي لُغَةِ الْحِجَازِ ،
 فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهَا ، فَأُجْرِبَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ (ذَلِكَ
 الْمُجْرَى فِي امْتِنَاعِ الْحَذْفِ) (٤) .

(١) نسب هذا البيت لأكثر من شاعر ، ففي الكتاب ٤٩٧/٣ ، والأصول في النحو ٥٢٤/١ ، لأمية بن
 أبي عائد الهذلي ، وفي ديوان الهذليين ٢/٣ منسوب لمالك بن خالد الضاعى الهذلي وروايته :
 (والخنسُ لن يُعجزَ الأيامُ نوْحَيْدٍ ، وفي ابن يعيش ٩٨/٩ " البيت لأمية بن أبي عائد ، وقيل
 لأبي نؤيب ، وقيل للفضل بن العباس الليثي " ، وقيل هو لعبد مائة الهذلي كما في ابن يعيش
 ٨٩/٩ ، وقيل : لأبي زبيد الطائي ، انظر الخزانة ٣٧٢/٢ بولاق ، الحيد - بفتح الحاء - مصدر
 بمعنى اعوجاج في قرن الوعل . ويروي - بكسر الحاء - وهو جميع حيدة وهي العقدة في قرن
 الوعل . وقيل : هو مصدر حاد يحيد حيداً بالسكون فحركه للضرورة ، ومعناه الروغان ، وروي " نو
 جيد : بالجيم وهو جناح مائل من الجبل ، والمشمخر : الجبل الشامخ العالي . والظيان : ياسمين
 البر . والأس : الريحان ، وقيل : الأس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .
 وانظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٩٩ / ١ ، والتوطئة ٢٣٨ ، والصاحبي
 ١٤٩ ، والحل في شرح أبيات الجمل ٩٦ ، وإصلاح الخلل ١٨٨ ، والهمع ٣٩/٢ ، والنرد اللوامع
 ٢٩/٢

(٢) في النسختين « الحذف » تحريف .

(٣) في الأصل " حذفها " .

(٤) في الأصل " ذلك في المجر امتناع الحذف " تقديم وتأخير .

فَإِذَا كَانَ (الْفِعْلُ) (١) مَاضِيًا نَفِيَّتَهُ (٢) بِـ " مَا نَحْوُ : وَاللَّهِ مَا قَامَ " ،
 وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَالسَّمَا مَا فَعَلَا " ، وَقَدْ تَدَخَّلُ " لَا " عَلَى مَاضٍ فِي اللَّفْظِ
 دُونَ الْمَعْنَى نَحْوُ " وَاللَّهِ لَا قُمْتُ " أَي : لَا أَقُومُ ، وَقَدْ تَدَخَّلُ " مَا " عَلَى
 الْمُضَارِعِ نَحْوُ " وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ " ، وَقَدْ أَجَابُوا الْقَسَمَ بِلَنْ ، وَلَمْ ، قَالَ
 الشَّاعِرُ :

أَجِدْكَ لَنْ تَرَى بِتُعَيْلِبَاتٍ (٣)
 فَـ " لَنْ " جَوَابٌ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " نشبته " .

(٣) هذا شطر بيت من أصل بيتين ذكرهما ثعلب في مجالسه ١٣١/١ بوهما :

أَجِدْكَ إِنْ تَرَى بِتُعَيْلِبَاتٍ وَلَا بِيَدَانِ نَاجِيَةً ذُمُولًا
 وَلَا مَتَدَارِكِ وَالشَّمْسُ طِفْلٌ بِيَعُضِ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولًا

ثم أنشدتهما ياقوت في معجم البلدان (تعيلبات) " أجدك لن ترى " كما هنا ، ولم يعزهما إلى شاعر ، وذكر الزمخشري البيت الثاني في أساس البلاغة في (طفل) ونسبه للمرار بوكذلك ذكر البيت الثاني في لسان العرب في مادتي (نشغ ، وطفل) وعزاه إلى المرار بن سعيد ، وهو المرار ابن سعيد الفقعسي من شعراء الدولة الأموية كما في الخزانة ١٩٦/٢ بولاق .

قوله " تعيلبات " تصغير جمع " ثعلبة " اسم موضع . بيدان بوزن ميدان : ماء لبني جعفر بن كلاب ، والناجية الذمول : الناقة السريعة ، والطفل : الشمس عند غروبها ، والنواشغ : مجارى الماء فى الأودية .

والبيت فى الخزانة ١/ ٢٦٢ عرضا ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، وذكر الثانى فى تهذيب اللغة ، والتكملة والذيل والصلة فى مادة " نشغ " ، وشرح اللع لابن الدهان لوحة ١٨٨ ، ومعانى القرآن للفراء ١/ ١٧١ .

مَسْأَلَةٌ :

إِذَا قُلْتَ : غَدًا وَاللَّهِ أَصُومُ " فَإِنْ صُمْتَ كُنْتَ حَانِتًا ؛ (لَأَنَّ التَّقْدِيرَ) (١)
وَاللَّهِ لَا أَصُومُ غَدًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ ﴾ (٢) ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ
أَفْطَرُ غَدًا " فَإِنْ أَفْطَرْتَ كُنْتَ حَانِتًا ؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ : لَا أَفْطَرُ غَدًا ، (فَإِذَا
قُلْتَ) (٣) : " وَاللَّهِ أَصُومُ " وَجَبَ الْإِفْطَارُ ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ أَفْطَرُ " وَجَبَ
الصَّوْمُ (٤) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة يوسف ٨٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) جاء في حاشية الأصل تعليق من شرح ابن الخباز ٢٠٣/١ يقول : ومن الكلام الملقن إذا قلت

لصاحبك : " والله أبغضك " كنت محباً ، وإذا قلت لمن تبغضه : " والله أحبك " كنت مبغضاً له .

[ما لا ينصرف]

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلُ اسْتِخْفِ
 غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ هُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ جِهَتَيْنِ ، وَسَيُذَكَّرُ ، وَأَصْلُ الْأِسْمِ
 الصَّرْفُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّرْفِ كُلَّهَا فُرُوعُ زَوَائِدُ ، وَالْأَصْلُ
 عَدَمُ تِلْكَ الْفُرُوعِ وَالزَّوَائِدِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلُ
 اسْتِخْفِ " ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَلَا مِنْ تِلْكَ الْفُرُوعِ الزَّوَائِدِ عَلَى أَصْلِ الْأِسْمِ كَانَ أَخْفَ
 مِمَّا فِيهِ تِلْكَ الزَّوَائِدُ ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَصْلُ " إِلَى أَنَّ أَسْبَابَ مَنَعَ الصَّرْفِ
 لَيْسَتْ أَصْلًا ، بَلْ هِيَ زَوَائِدُ فُرُوعٍ .

وَهُوَ فِي الْأِسْمِ الْأَمْكَنِ الْأَصْلُ يَقَعُ وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ ، وَالْجَرَ تَبَعٌ

أَمَّا قَوْلُهُ " وَهُوَ فِي الْأِسْمِ الْأَمْكَنِ " فَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ : " وَهُوَ "
 يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : " الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلُ اسْتِخْفِ " ، وَأَمَّا
 " الْأَمْكَنُ " فَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُهُ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ ، وَهُوَ أَمٌّ تَمَكَّنًا مِنْ (اَلْمُتَمَكَّنِ)
 لِأَنَّ (اَلْمُتَمَكَّنَ) هُوَ الْأِسْمُ الْمُعْرَبُ دَخَلَهُ التَّنْوِينُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ ، وَقِيلَ : الْأَمْكَنُ
 مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ يُوسَمَى الْمُتَصَرِّفَ ، وَلَوْ قِيلَ : الْمُتَصَرِّفُ مَا لَمْ يَكُنْ
 فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسَعٍ لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ ، لِدُخُولِ
 الْمُتَنَوِّنِ وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فِيهِ .

وقوله : " الأصل " يريد أن أصل الاسم أن يكون " نكرة " ، فالتعريف
 فرع " مفرداً " ، فالتركيب فرع ، " مذكراً " فالتأنيث فرع ، " عربي الوضع "

فَالْعُجْمَةُ فَرَعٌ ، " لَيْسَ بِوَصْفٍ " فَالْوَصْفُ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ مَزِيداً فِيهِ " فَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الْمَزِيدَتَانِ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ مَعْدُولاً " فَالْعَدْلُ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنِ أُمَّثَلَةِ الْأَحَادِ " فَالْجَمْعُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى زِنَةِ الْأَحَادِ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ عَلَيْهِ وَلَا الْمُخْتَصَّصِ (١) بِهِ " ، فَوَزْنُ الْفِعْلِ فَرَعٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرُّ تَبَعٌ " لَمْ يردَ بِقَوْلِهِ : وَالْجَرُّ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ (فِي الْوُجُودِ ، بَلْ هُوَ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ) (٢) فِي السُّقُوطِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينَ قَدْ يَدْخُلُ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ رَفْعاً وَنَصْباً وَلَا جَرّاً فِيهِ ، (فَلَوْ كَانَ الْجَرُّ) (٣) مِنْ عِلَامَاتِ الصَّرْفِ لَمْ يَصْدُقْ (٤) عَلَى مَرْفُوعٍ ٥٢ / - پ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَمَنْصُوبِهِ إِذَا نُونٌ أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ لِعَدَمِ الْجَرِّ ، قَدْ لَّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ : " وَالْجَرُّ تَبَعٌ " أَنَّهُ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ فِي الْحَذْفِ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَوْ بَقِيَ الْجَرُّ بِدُونِ التَّنْوِينِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ إِضَافَةٍ ، أَوْ أَلْفٍ وَلَا مٍ لِأَشْبَهَةِ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ (٥) ؛ لِأَنَّ كَسْرَةَ الْبِنَاءِ بغيرِ تَنْوِينٍ ، فَلَمَّا كَانَ يُؤدِّي تَرْكُ (٦) الْجَرِّ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِينِ إِلَى التَّبَاسِ الْمُعْرَبِ بِالْمَبْنِيِّ حَذْفٌ لِهَذَا الْمَعْنَى لَا لِأَجْلِ أَنَّ لَهُ تَأْثِيراً فِي الصَّرْفِ .
وَالصَّرْفُ مَمْتَوِعٌ مِنْ اسْمٍ مُشَبَّهِ
لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ

(١) فِي (ف) " وَالْمُخْتَصَّصِ " دُونَ « لَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

(٣) فِي (ف) " فَيَكُونُ الْجَرُّ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " لَمْ يَنْصَرَفْ " تَحْرِيفٌ صَوَابِهِ مِنْ (ف) .

(٥) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ ٥٨ / ١ : " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَوْ جَرَّ الْأَسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ مَعَ حَذْفِ تَنْوِينِهِ فَقِيلَ :

" مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَإِبْرَاهِيمَ " لِأَشْبَهَةِ الْمَبْنِيَّاتِ نَحْوَ " أَمْسٍ وَجَيْرٍ " ، وَانظُرِ التَّحْفَةَ الشَّافِيَةَ لَوْحَةَ ١١

عُلَمَا بَأَنَّنِي لَمْ أَعِشْ عَلَى رَأْيِهِ فِيمَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ .

(٦) قَوْلُهُ " تَرَكَ " مَكَانَهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ .

يُرِيدُ بِالصَّرْفِ التَّنْوِينَ أَي : وَالتَّنْوِينَ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْمٍ أَشْبَهَ (١) الْفِعْلَ مِنْ
وَجْهَيْنِ عَلَى مَا يَأْتِي مُفَصَّلًا .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَاهَ " ، وَجُورَ " اسْمَيْنِ (٢)
لِبَلَدَيْنِ : فَإِنَّ فِيهِمَا الْعُجْمَةَ وَالتَّعْرِيفَ ، وَهَمَّا [لَا] (٣) يُؤَثَّرَانِ فِي الثَّلَاثِي
السَّاكِنِ الْأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ ، بَلْ (٤) وَلَا فِي الثَّلَاثِي الْمُتَحَرِّكِ الْأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (٥) ،
فَحِينَئِذٍ شَبَّهُ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ لَا يَمْنَعُ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ صَرْفِ " نُوحٍ ، وَلُوطٍ " .
مَعَ وُجُودِ الْوَجْهَيْنِ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَنَعُ صَرْفِ " مَاهَ ،
وَجُورَ " إِلَّا بِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ ، وَهِيَ الْعُجْمَةُ (٦) ، وَالْعَلَمِيَّةُ ، وَالتَّنَائِيثُ ، وَلَوْلَا
مَا ذَكَرْنَا لَكَانَ (قَوْلُهُ) (٧) " أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ " لَا طَائِلَ تَحْتَهُ ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ إِذَا امْتَنَعَ
بِوُجُودِ شَيْئَيْنِ فَاِمْتِنَاعُهُ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ .

وَهِيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا فِي الْاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعَ

أَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ تِسْعَةً فَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ الْاسْتِقْرَاءُ ، وَالضَّمِيرُ فِي

قَوْلِهِ : " وَهِيَ " ضَمِيرُ الْأَوْجِهِ (الَّتِي بِهَا أَشْبَهَ الْاسْمُ الْفِعْلَ) (٨) .

(١) فِي (ف) " يَشْبَهُ " .

(٢) فِي النُّسَخَتَيْنِ " اسْمَانِ " بِالرَّفْعِ وَالْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ ، وَالْبَلَدَانِ فِي فَارِسَ ، انظُرْ مَعْجَمَ الْبَلَدَانِ " جُورَ ، وَمَاهَ " .

(٣) إِضَافَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ .

(٤) فِي (ف) " لَابِلٌ " .

(٥) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٤٤٠/١ : " قَوْلُهُ " أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ مَاهَ ، وَجُورَ " اسْمَا بَلَدَيْنِ ، فَإِنَّ فِيهِمَا الْعُجْمَةَ وَالْعَلَمِيَّةَ وَهَمَّا لَا يُؤَثَّرَانِ فِي الثَّلَاثِي السَّاكِنِ الْوَسْطِ عَلَى رَأْيِ بَلْ وَلَا فِي الثَّلَاثِي مُطْلَقًا عَلَى رَأْيِ " .

(٦) فِي (ف) " الْعُجْمِيَّةُ " .

(٧) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ .

(٨) فِي الْأَصْلِ " الَّتِي شَبَّهُ الْفِعْلَ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا اثْنَانِ فَالْصَّرْفُ أُمَّتَعٌ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلِ الْمَعُولُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُفْصَلًا فِيمَا بَعْدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " أَذْرَبِيحَانَ " فِيهِ خَمْسُ عِلَلٍ ، وَهِيَ " التَّعْرِيفُ ، وَالتَّائِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالتَّرْكِيبُ ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ " ، فَإِذَا نَكَّرَ انْصَرَفَ مَعَ بَقَاءِ أَرْبَعَةٍ أَسْبَابٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَشْرُوطٌ ^(١) بِالْعَلَمِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ كَرِيمَةٍ " فِيهِ " الوَصْفُ ، وَالتَّائِيثُ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ اثْنَانِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ لِلصَّرْفِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُنْصَرَفٌ ؛ لِأَنَّ التَّائِيثَ بِالنِّسَاءِ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ فَلَا أَثَرَ لَهُ مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ .

عَدَلٌ وَتَائِيثٌ وَجَمْعُ أَقْصَى وَعُجْمَةٌ وَوَدْنٌ فِعْلٌ خَصْماً
وَوْنٌ فَعْلَانٌ الْمَزِيدُ وَالصِّفَةُ وَأَسْمٌ مُرَكَّبٌ وَالْأَسْمُ الْمَعْرِفَةُ

هَذِهِ هِيَ الْعِلَلُ التَّسَعُ الْمَانِعَةُ مِنَ الصَّرْفِ قَدْ ذَكَرَهَا فِي هَذَيْنِ الْمُزْدَوَجَيْنِ ، وَهَذِهِ الْعِلَلُ إِنَّمَا مَنَعَتْ لِكَوْنِهَا فُرُوعًا ، وَنَبِيْنُ الْأَنَ وَجَهَ فَرَعِيَّتِهَا؛ أَمَّا " الْعَدَلُ " فَإِنَّهُ فَرَعٌ عَلَى الْمَعُولِ عَنْهُ ؛ لِتَوْقُفِهِ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْمَعْدُولِ عَنْهُ انْتِفَاءُ الْعَدَلِ ، وَأَمَّا " التَّائِيثُ " فَفَرَعٌ عَلَى التَّذْكِيرِ إِذْ كُلُّ عَيْنٍ أَوْ مَعْنَى يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَيْءٌ وَمَعْلُومٌ وَمَذْكَورٌ ، وَهَذِهِ أَسْمَاءٌ مُذَكَّرَةٌ ^(٢) وَهِيَ تَصْدُقُ عَلَى الْمُؤنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ لَفْظٌ مُؤنَّثٌ يَصْدُقُ عَلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤنَّثِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ سَبِيوِيهِ: **إِنَّ التَّائِيثَ يَخْرُجُ مِنَ التَّذْكِيرِ** ^(٣) ، ٥٣ / ١ -

(١) فى (ف) " شروط " .

(٢) فى الاصل " مذكرة وهو سهو صوابه من (ف) ، ومن التحفة الشافية لوحة ١١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ هارون وعبارته " واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لان المذكر اول وهو اشد تمكناً ، وإنما يخرج التائيت من التذكير " .

أَيُّ : يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْفَاطَظَ الْعُمُومَ كَمَا ذَكَرْنَا مُذَكَّرَةً ، وَالْعَامُّ أَسْبَقُ مِنَ الْخَاصِّ .

وَأَمَّا " الْجُمُعُ " فَفَرَعُ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا " الْعُجْمَةُ " فَفَرَعُ ؛ لِأَنَّهَا دَخِيلَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي صِنَاعَةِ النُّحُوِّ بِحَقِّ الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَبِطَرِيقِ التَّبَعِ .

وَأَمَّا " وَزْنُ الْفِعْلِ " فَفَرَعُ ؛ لِأَنَّ مَوْزُونَهُ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ فَرَعٌ [(١) لِافْتِقَارِهِ إِلَى الْاسْمِ فِي التَّرَكِيبِ الْمُفِيدِ ، وَأَمَّا " نُونُ فَعْلَانِ " فَإِنَّهَا مَعَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهَا زَائِدَةٌ ، وَهِيَ فَرَعٌ ، لِأَنَّ [(١) الزَّائِدُ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ ، فَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ أَسْبَقُ مِنَ الزَّائِدِ ، وَالزَّائِدُ مُتَأَخَّرٌ ، وَحَقِيقَةُ الْفَرَعِيَّةِ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا " الْوَصْفُ " فَفَرَعُ عَلَى الْمَوْصُوفِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَوْصُوفِهِ لَفْظًا وَوُجُودًا وَإِعْرَابًا ، وَأَمَّا " الْمَرْكَبُ " فَفَرَعٌ ، لِتَوَقُّفِهِ عَلَى مُفْرَدَيْهِ ، وَأَمَّا " التَّعْرِيفُ " فَفَرَعٌ ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالتَّنْكِيرِ ، وَالتَّنْكِيرُ كَالْعَامِّ وَالْمَعْرِفَةُ كَالْخَاصِّ (٢) وَالْعَامُّ سَابِقٌ عَلَى الْخَاصِّ ، إِذْ كَانَ الْخَاصُّ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْعَامِّ بِأَمْرِ زَائِدٍ ، وَالزِّيَادَةُ فَرَعٌ ، وَلِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ - أَعْنَى الْخَاصِّ - عَلَى (٣) الْعَامِّ فِي الْوُجُودِ .

فَقَدْ ثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ كُلَّهَا فُرُوعٌ ، فَإِذَا اتَّصَفَ الْاسْمُ بِوَصْفَيْنِ مِنْهَا ، أَوْ وَصَفٍ يَقُومُ مَقَامَ وَصْفَيْنِ صَارَ فَرَعًا عَلَى الْاسْمِ الَّذِي لَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَصْلًا ، فَصَارَ حِينِنْدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ مُنَاسِبَةً ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يُحَقِّقُوا الْمُشَابَهَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ سَوَوَا (٤) بَيْنَهُمَا فِي امْتِنَاعِهِ

(١) سقط من الأصل .

وهو موجود في التحفة الشافية لوجه ١١ كذلك .

(٢) في الأصل " الخاص " .

(٣) في (ف) " عن " .

(٤) في (ف) " فسوا " .

مِنَ التَّنْوِينِ وَالْجَرِّ ؛ لِامْتِنَاعِهِمَا مِنَ الْفِعْلِ ، كَمَا أَنَّهِمْ أَعْرَبُوا الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ
لِمُشَابَهَتِهِ الْأِسْمَ ، وَأَعْمَلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ عِنْدَ مُشَابَهَتِهِ لِلْفِعْلِ ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا
أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي فِيهِ أَمْرَانِ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ الْفُرْعِيَّةِ [هُوَ] (١) ، الَّذِي (لَا) (٢)
يُنْبِتُ لَهُ مَا يُنْبِتُ لِمِثَالِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَارِيَّةِ مِنْ تِلْكَ الْفُرُوعِ مِنَ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ،
وَالْمَانِعُ مِنْهُ لَيْسَ هُوَ إِلَّا تِلْكَ الْمُشَابَهَةُ .

فَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ عُمَرَ وَالْوِزْنُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ بَدْرًا

شَرَعَ الْأَنْ فِي تَمَثُّلِ وَاحِدٍ وَاحِدٍ (٣) مِمَّا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنَ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ ، فَفِي
« عُمَرَ » سَبَبَانِ (٤) ، وَهُمَا الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ ، أَمَّا التَّعْرِيفُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ
فَمَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ ، وَالْفَائِدَةُ فِي الْعَدُولِ عَنْ لَفْظِ « عَامِرٍ » وَتَرْكِهِ إِلَى لَفْظِ
« عُمَرَ » (٥) ؛ لِإِنَّ « عَامِرًا » فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ثُمَّ نَقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ فَصَارَ عَلَمًا فَلَوْلَمْ
يَعْدِلُوا عَنْهُ إِلَى « عُمَرَ » لَجَازَ أَنْ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّهُ صِفَةٌ فَعَدِلُوا عَنْ لَفْظِ (٦)
يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ إِلَى لَفْظِ لَا يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ وَهُوَ « عُمَرُ » ، وَكَذَلِكَ « زُحَلٌ » مَعْدُولٌ
عَنْ زَاحِلٍ ، وَكُلُّ عَلَمٍ عَلَى مِثَالِ « فَعَلٍ » فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ « فَاعِلٍ » (كُنْصَرَ
مَعْدُولٌ عَنْ نَاصِرٍ) (٧) وَقَتَّمِ [مَعْدُولٌ] (٨) عَنْ قَاتِمٍ ، وَالْمُرَادُ بِلَفْظِ « عُمَرَ » لَفْظُ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « واحد » دون تكرار .

(٤) في (ف) « علتان » .

(٥) في (ف) « عامر » .

(٦) في (ف) « لفظه » .

(٧) في (ف) « كمنصر معدول عن ماضر » .

(٨) في الأصل « عدل » .

« عامر » ، ووجه النقل فيه أن المراد منه (غير مطابق اللفظ) (١) ،
فالمراد من لفظ « عمر » عامر ، ولابد في [العدل] (٢) من أن تكون
حروف المعدول عنه الأصلية ومعناه جميعاً في المعدول (٣) .

فإن قيل : فما الفرق بين الاشتقاق والعدل ؟

قلت : الفرق بينهما أن الاشتقاق تكون حروف المشتق منه
الأصلية ومعناه موجودين في المشتق مع زيادة معنى في المشتق
على المشتق منه ، كضرب مشتق من الضرب ، ففي " ضرب "
حروف " الضرب " ومعناه جميعاً مع زيادة معنى آخر عليها وهو (٤) ب / ٥٣
الدلالة على الزمان ، ولا كذلك العدل ؛ فإنه لم يفهم منه معنى زائد
على معنى المعدول عنه (٥) .

وليس التعريف شرطاً في مطلق العدل بدليل أنه يمنع مع عدم
التعريف في الوصف نحو " ثلاث ، وأخر " .

وقوله : " والوزن والتعريف " إنما ذكر وزن الفعل مع العدل ،
لاشتراكهما في أن التعريف ليس شرطاً فيهما ؛ فإن وزن الفعل كما
يمنع مع التعريف نحو : " يزيد " كذلك يمنع مع الوصف نحو " أحمر " .
وأما " بذر " فاسم ماء (٦) ، وهو من الوزن المختص بالفعل ،
ومعنى اختصاص الوزن بالفعل أن لا يوجد ذلك البناء في الاسم إلا
منقولاً ، أما مثال " فعل " كبذر - بتشديد العين - فمخصوص
بالفعل ؛ لكونه للتكثير والتعدية ، وهما من خواص الفعل .

(١) في (ف) « ليس مطابق لفظ » .

(٢) في الأصل « النقل » .

(٣) راجع في ذلك ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٩ فما بعدها ، والكتاب ٢ / ٢٢٣ .

(٤) في (ف) " وهي " .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١ / ٦٢ .

(٦) معجم البلدان ١ / ٥٢٠ " بذر " ، وابن يعيش ١ / ٦٠ .

وَأَحْمَدٌ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ وَالْوَزْنُ وَالْوَصْفُ كَمَثَلِ أَحْمَرَ

أَمَا " أَحْمَدُ " ، وَتَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " فَمِنَ الْوَزْنِ الْغَالِبِ فِي الْفِعْلِ ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ غَالِبًا فِي الْفِعْلِ أَنْ وُجُودَهُ فِي الْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ وُجُودِهِ فِي الْاسْمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْوَزْنُ أَغْلَبَ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ وَهِيَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ ، تَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ (الْفَاعِلِينَ) (١) ، وَمِنْهَا مَا يُعَدِّي الْفِعْلَ ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ ، فَادَتْ فِي الْفِعْلِ مَعْنَى لَمْ تُفْذِهِ فِي الْاسْمِ إِذَا زِيدَتْ فِيهِ ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُزَادَ الْحَرْفُ لِمَعْنَى ، فَمَعْنَى الْغَلْبَةِ كَوْنُ الْفِعْلِ أَوْلَى بِهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَحْمَدُ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ الْغَالِبُ ، وَكَذَلِكَ " تَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَنْقُولَةٌ عَنِ [الْفِعْلِ] (٢) وَ " يَشْكُرُ " اسْمٌ قَبِيلَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَيَشْكُرُ لِلَّهِ لَا تَشْكُرُ (٣)

أَيِ : هَذِهِ الْقَبِيلَةُ لَا تَشْكُرُ اللَّهَ عَلَى نِعْمَتِهِ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتْ " يَشْكُرُ " اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ فَهَلَّا قَالُوا : لَا تَنْصَرِفُ

لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ؟

قُلْتُ : التَّأْنِيثُ فِيهَا أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ وَوَزْنُ الْفِعْلِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، فَرَجَّحُوا

جَانِبَ الْأَمْرِ (اللَّفْظِيِّ) (٤) [(٧) عَلَى جَانِبِ الْأَمْرِ الْمَعْنَوِيِّ] (٢) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " الْمُخَاطَبِينَ " .

(٢) سَقَطَ فِي الْأَصْلِ .

(٣) هَذَا عَجَزَ بَيْتِ نَسَبِ الزَّمخَشَرِيِّ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ (٥٠٠ شُكْر) إِلَى زِيَادِ الْأَعْجَمِ وَوَصَدْرَهُ :

« وَيَشْكُرُ تَشْكُرُ مِنْ ضَامِمَا »

" مِنْ ضَامِمَا " أَيِ مِنْ ظَلَمِهَا وَأَنْقَصَهَا حَقَّهَا ، وَهُوَ فِي شِعْرِهِ الْمَجْمُوعِ ٦٧ (جَمْعُ د / يَوْسُفُ

بِكَارِ)

(٤) فِي الْأَصْلِ " الْمَعْنَوِيَّ " .

سَمَّيْتُ بِـ «أَنْظُرُ» - بِإِشْبَاعِ الضَّمَّةِ مِنْ « أَنْظُرُ » الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ مِنْ « يَنْظُرُ » - لَصَرَفَتْ ؛ وَإِنْ كَانَ « أَنْظُرُ » (١) بِمَعْنَى « أَنْظُرُ » ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِـ « أَنْظُرُ » لَمْ يَنْصَرِفْ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنْ بَابَ « مَا لَا يَنْصَرِفُ » يُرَاعَى فِيهِ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ (٢) انْصَرَفَ « فَرَاذِنَةُ » ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ « فَرَاذِينُ » وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ (٣) ؛ نَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ اسْمُ الْحَيِّ ، أَوْ اسْمُ الْأَبِ .

وَأَمَّا التَّائِيثُ فِي قَوْلِهِ : « لَا تَشْكُرُ » (٤) فَكَأَنَّهُ أَرَادَ قَبِيلَةَ يَشْكُرَ ، أَوْ جَمَاعَةَ (٥) يَشْكُرُ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَأَمَّا « أَحْمَرُ » فَلَا يَنْصَرِفُ لِلْوَصْفِ ، وَوَزَنَ الْفِعْلِ الْغَالِبِ ، وَشَرَطُ الْوَصْفِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ غَيْرَ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَاءُ التَّائِيثِ ، وَلَا يَاءُ النَّسَبِ .

وَقَوْلُنَا : « فِي الْأَصْلِ » احْتِرَازٌ مِنْ طُرَيْانِ الصِّفَةِ نَحْوُ « مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ » فَإِنَّ وَضْعَ « أَرْبَعٍ » فِي الْأَصْلِ لِلْعَدَدِ « فَلَا أَثَرَ لَطُرَيْيَانِ الْوَصْفِيَّةِ فِيهِ .

وَقَوْلُنَا : « غَيْرُ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَاءُ التَّائِيثِ » احْتِرَازٌ (٦) مِنْ قَوْلِهِمْ : « أَسْوَدُ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ « أَنْظُرُوا » بِالنَّصْبِ .

(٢) فِي (ف) « فَلِذَلِكَ » .

(٣) لِأَنَّهَا جَمْعٌ « فَرَزْنٌ » وَهُوَ الشُّطْرُنُجُ مَعْرَبٌ ، وَ« فَرَاذِينُ » عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ .

(٤) فِي (ف) « لَا يَشْكُرُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ « وَجَمَاعَةٌ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ « احْتِرَازًا » بِالنَّصْبِ .

سَالِحٌ" (١) وَصَفَ لِلذَّكْرِ مِنَ الْحَيَاتِ ، وَقَالُوا لِلأُنثَى : أَسْوَدَةٌ (٢) / ١٥٤
فَصَرَفُوهُ عِنْدَ دُخُولِ التَّاءِ ، كَمَا صَرَفُوا الْجَمْعَ عِنْدَ دُخُولِهَا (٣) .

وَقَوْلُنَا: "وَلَايَاءُ النَّسَبِ" احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: "رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ"
فَصَرَفُوا؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ تُضَارِعُ تَاءَ التَّائِيثِ ، وَيَصِيرُ (٤) الأِسْمُ بِهَا
قَابِلًا لِدُخُولِ التَّاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: "أَحْمَرِيٌّ، وَأَسْوَدِيٌّ" مَصْرُوفٌ (٥) .
وَالْوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَمَثَلِ أُخْرَا وَمِثْلِ مَثْنَى وَثَلَاثَ اشْتَهَرَا (٦)

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مُطْلَقَ الْعَدْلِ لَيْسَ مَشْرُوطًا بِالْعَلَمِيَّةِ (٧) ، وَقَوْلُنَا :
مُطْلَقُ الْعَدْلِ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ : (إِنْ) (٨) الْعَدْلُ عَنِ
الْمَعْرِفَةِ تَأْتِيْرُهُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ فَقَطْ نَحْوُ " عُمَرُ " وَقَدْ تَقَدَّمَ (٩) ، وَأَمَّا الْعَدْلُ
عَنِ النَّكْرَةِ فَتَأْتِيْرُهُ مَعَ الْوَصْفِ (١٠) ، وَمَعَ الْعَلَمِيَّةِ فِي قَوْلِ (١١) ، وَمَعَ
شِبْهِ الْوَصْفِ فِي قَوْلِ .

-
- (١) فِي (ف) " سَابِخ " تَحْرِيفٌ .
وَأَمَّا قِيلَ لِلأَسْوَدِ سَالِحٌ ، لِأَنَّهُ يَسْلُخُ جِلْدَهُ كُلَّ عَامٍ ، وَلا تَوْصِفُ " أَسْوَدَةٌ " بِسَالِحَةٍ الصَّحَاحُ
سُودٌ .
- (٢) فِي (ف) " أَسْوَدٌ " تَحْرِيفٌ .
- (٣) نَحْوُ : فَرُزْنَةٌ وَصِيَارِقَةٌ .
- (٤) فِي (ف) " وَيَضُرُّ " .
- (٥) انظُرْ : الإيضاح العُضْدِي ٣٠٣ .
- (٦) فِي (ف) " أَشْهَرَا " .
- (٧) رَاجِعْ ٣٤٧ فِيمَا تَقَدَّمَ .
- (٨) سَقَطَ مِنْ (ف) .
- (٩) مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَكَرَ انصَرَفَ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِعَمْرٍ وَعَمْرٌ أُخْرٌ " ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَالَ التَّعْرِيفُ بِالتَّنْكِيرِ زَالَ
الْعَدْلُ أَيْضًا .
- انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٦٢/١ .
- (١٠) أَيْ المَانِعَ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْوَصْفِ وَالْعَدْلِ نَحْوُ " جَاءَ القَوْمُ ثَلَاثَ رِيَابِعٍ " .
- (١١) حَكَى ذَلِكَ ابْنَ كَيْسَانَ عَنِ أَهْلِ الكُوفَةِ ، ابْنَ يَعِيشَ ٦٣/١ ، وَابْنَ كَيْسَانَ النُّحْوِيَّ ٢٦٣ .

أَمَّا "أُخْرٌ" فَهُوَ جَمْعُ "أُخْرَى" تَأْنِيثُ الْأَخْرِ ، ، وَأَخْرُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ - أَعْنَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ - مَتَى جُمِعَ أَوْ أُنْثَتْ (لَمْ يَسْتَعْمَلْ بِمِنْ) (١) ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ بِمِنْ وَجِبَ اسْتِعْمَالُهُ بِاللَّامِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ (٢) ، فَهُوَ مُعْدُولٌ عَنِ الْاسْتِعْمَالِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ (٣) لَا عَنِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَسَحَرٍ (٤) وَأَمْسٍ ، وَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَكُنْ وَصْفًا لِلنِّكَرَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٥) فَأَجْرَاهُ وَصْفًا لِأَيَّامٍ وَهُوَ نِكْرَةٌ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مُعْدُولٌ عَنِ (الْمُفْرَدِ) (٦) ، فَالْمُرَادُ بِقَوْلِكَ : [مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أُخَرَ] (٧) " مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أُخَرَ مِنْكَ " ؛ لِأَنَّ بَابَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ - إِذَا لَمْ يُضَفْ وَلَمْ يُعْرَفْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ (٨) - قِيَاسُهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا بِمِنْ فَيُقَالُ : مَرَّتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَيَقُومُ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَيَنْسُوَةُ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَكَذَلِكَ (٩) " أُخْرٌ " نِكْرَةٌ غَيْرُ مُضَافٍ [فَكَانَ] (١٠) قِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ : " مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أُخَرَ

(١) فى الأصل " لم يستعمل إلا بمن " وهو سهو ، وانظر التبصرة ٥٦٢/٢ .

(٢) فتقول " مررت بالأفضل والفضلى ، وبأفضلكم وفضلاكم " .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٥ / ٣ ، والمقتضب ٣٧٦ / ٣ .

(٤) فى الأصل بياض ، وفى (ف) " كسجد " وهو تصحيف .

(٥) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٦) سقط من (ف) ، وفى الشرح المجهول المؤلف لوحه ٣٥ " والقول الثانى أنها معدولة عن المفرد

المقرون بمن « .

(٧) تكلمة يستقيم بها النص ، ولعلها سقطت منه سهواً .

(٨) فى (ف) باللام والألف .

(٩) فى الأصل " فلذلك " .

(١٠) سقط من الأصل .

مِنْكَ " فَعَدَلَ عَنْ صِيغَةِ " أَفْعَلَ " الْمَفْرَدَةِ إِلَى صِيغَةِ " فَعَلَ " الَّتِي هِيَ جَمْعٌ (١) ، وَعَلَى هَذَا يَرْتَفِعُ اعْتِرَاضٌ مَنْ يَقُولُ (٢) : لَوْ كَانَ مَعْدُولًا عَنْ " الْأَخْرِ " لَكَانَ مَعْرِفَةً .

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ فَإِنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ إِذَا جُمِعَ لَمْ يَصِحَّ اسْتِعْمَالُهُ بِـ " مِنْ " ، فَكَيْفَ يَقْدَرُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ بِـ " مِنْ " ؟ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجَمْعَ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، (٣) وَ " آخِرُ مِنْكَ " لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ (٤) .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ مُنْتَى وَثَلَاثَ اشْتَهَرَا " يُرِيدُ بِالِاشْتِهَارِ هَهُنَا أَنَّ الْعَدَلَ فِي " آخِرَ ، وَمُنْتَى ، وَثَلَاثَ " مَعْلُومٌ بِأَدْنَى تَأْمَلِ بِخِلَافِ الْعَدَلِ فِي " عُمَرَ ، وَزَفَرَ " فَإِنَّ وَاحِدًا لَا يَعْلَمُ أَنَّ " عُمَرَ " (٥) مَعْدُولٌ عَنْ " عَامِرٍ " إِلَّا بِتَأْمَلٍ وَفِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ إِذْ لَيْسَ فِي " عُمَرَ " سَبَبٌ ظَاهِرٌ إِلَّا التَّعْرِيفُ فَقَدَرُوا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ " عَامِرٍ " طَرْدًا لِقَاعِدَتِهِمْ (مِنْ) (٥) أَنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ الصَّرْفَ إِلَّا بِوُجُودِ سَبَبِينَ وَأَمَكْنَ ذَلِكَ فِيهِ فَجَعَلُوهُ سَبَبًا مُضَافًا إِلَى التَّعْرِيفِ ، فَلَمْ يَشْتَهَرَ أَنَّ عُمَرَ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ كَمَا اشْتَهَرَ أَنَّ " ثَلَاثَ " (٦) مَعْدُولٌ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، فَفِي " ثَلَاثَ ، وَمُنْتَى " الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ ، أَمَّا الْوَصْفُ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أُولَى أَجْنَحَةٍ مُنْتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ ﴾ (٧) نَعَتْ لِأَجْنَحَةٍ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، وَأَرْبَعَةٍ (٨) .

(١) أنظر شرح الكافية للرضي ٤٢ / ١ .

(٢) نسبه صاحب الشرح المجهول لوجه ١٣٥ لأبي علي .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " عمرا " بالتثوين ، وهو سهو .

(٥) في (ف) " في " .

(٦) في (ف) " ثلاثا " بالتثوين وهو سهو .

(٧) الآية الأولى من سورة فاطر .

(٨) قال سيبويه ٢٢٥ / ٣ " كانتك قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الْعَدْلِ ؟

قُلْتُ : الْاِخْتِصَارُ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ ثَلَاثَةً " لَمْ يُفْهَمْ مِنْ لَفْظِ " ثَلَاثَةً " إِلَّا الْعَدَدُ وَحْدَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِ الْقَوْمُ " (١) ثَلَاثَ ، أَوْ مَثَلْتَ فِهِمْ مِنْهُ الْعَدَدُ مَعَ التَّفْصِيلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ الْقَوْمُ مُتَفَصِّلِينَ هَذَا التَّفْصِيلِ وَمُتَقَسِّمِينَ هَذَا التَّقْسِيمِ ، وَلَا يُفْهَمُ الْعَدَدُ وَالتَّفْصِيلُ مَعًا مِنْ لَفْظِ " ثَلَاثَةً " إِلَّا إِذَا كَرَّرْتَهَا ، فَتَقُولُ : " جَاءَنِ الْقَوْمُ " (١) ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً " فَعَدَلُوا عَنْ لَفْظِ لَا يُشْعِرُ بِالْعَدَدِ (وَالتَّفْصِيلِ) (٢) إِلَّا مُكَرَّرًا إِلَى لَفْظِ يُشْعِرُ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ ؛ طَلَبًا لِلْاِخْتِصَارِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَدَلَ فِي الْأَعْدَادِ لَهُ لَفْظَانِ :

الْأَوَّلُ (قَوْلُكَ) (٢) : " أَحَادٌ ، وَثَلَاثٌ ، وَرَبَاعٌ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَهُ عَلَى " رَبَاعٍ " قَلَّمَ يَتَعَدَّهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّاهُ إِلَى " عَشَارٍ " وَهُوَ الزَّجَاجُ (٤) .

وَاللَّفْظُ الثَّانِي : " مَوْحِدٌ ، وَمَثْنِي ، وَمَثَلٌ ، وَمَرْبَعٌ " وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَتَجَاوَزْ " مَرْبَعٌ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَقَلَهُ إِلَى " مَتَسَعٍ ، وَمَعْشَرٍ " (٤) . فَإِنَّ سَمِّيَ بِثَلَاثٍ وَجَعَلَ عِلْمًا ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُهُ ، وَيَقُولُ : الْعَدْلُ عَنِ النُّكْرَةِ تَأْتِيرُهُ مَعَ الْوَصْفِ وَقَدْ زَالَ الْوَصْفُ بِالْعِلْمِيَّةِ (٥) . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ (٦) ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الْعَدَلَ الْمَطْلُوقَ كَوِزْنِ

(١) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٤) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف له ٤٤ ، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣ / ٢٨٠ .

(٥) فتقول فيه " هذا مثنى وثلث " بالتثنية لبقائه على سبب واحد ، وهو التعريف بعد زوال الصفة والعدل بالتسمية .

(٦) حكاه ابن كيسان عن الكوفيين كما في ابن يعيش ٦٣ / ١ ، وهو مذهب الصيمري في التبصرة ٥٦٠ / ٢ .

الْفِعْلِ ، فَإِذَا صَادَفَ عِلْمِيَّةٌ مِّنْ مَّعَهَا ، وَإِنْ صَادَفَ وَصْفًا مِّنْ (مَعَهُ) (١)

وَعَلِمَ أَنْتَ نَحْوُ حَمْزَةٍ وَزَيْنَبٍ وَحَلْبٍ وَعَزَّةٌ

التَّائِيثُ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ " حَمْزَةٍ ، وَالتَّائِيثُ بِالمَعْنَى نَحْوُ " زَيْنَبُ ، شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ ، وَلَمَّا كَانَ التَّائِيثُ بِالتَّاءِ فِي الأَعْلَامِ وَغَيْرِهَا يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَغَيْرِهِ مِثْلَ صَاحِبِ الأَرْجُوزَةِ بِالأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، فَحَمْزَةٌ مِثَالُ لِمَا تَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَ" عَزَّةٌ " بِالعَيْنِ غَيْرُ مُعْجَمَةٍ (٢) مِثَالُ لِلتَّائِيثِ الحَقِيقِيِّ ، ثُمَّ فَعَلَ بِالتَّائِيثِ المَعْنَوِيٍّ كَمَا فَعَلَ بِالتَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ ، فَمِثْلُ فِيهِ بِالحَقِيقِيِّ ، وَهُوَ " زَيْنَبُ " ، وَبِغَيْرِ الحَقِيقِيِّ (٣) ، وَهُوَ " حَلْبُ " عَلِمَ عَلَى هَذِهِ البَلَدَةِ المَعْرُوفَةِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّائِيثَ المَعْنَوِيَّ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثِيٍّ ، وَإِلَى مَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَالثَّلَاثِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى سَاكِنِ الأَوْسَطِ كَهِنْدٍ وَيَأْتِي نِكْرُهُ ، وَإِلَى مُتَحَرِّكِ الأَوْسَطِ نَحْوُ " حَلْبَ ، وَسَقَرُ " (٤) ، وَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِمُضَارَعَةِ الحُرْكَةِ لِحَرْفِ الرَّابِعِ فَصَارَ بِالحُرْكَةِ كَأَنَّ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ ، وَوَجْهُ مُضَارَعَةِ الحُرْكَةِ لِحَرْفِ أَنْ النَّسَبَ إِلَى الرَّبَاعِيِّ المَقْصُورِ المُتَحَرِّكِ العَيْنِ تُحَذَفُ أَلْفُهُ ، (فَتَقُولُ فِي " جَمَزَى " " جَمَزِيٌّ " كَمَا تَنْسَبُ إِلَى الخُمَاسِيِّ بِحَذْفِ أَلْفِهِ) (٥) فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا التقييد توضيح لما جاء في بعض نسخ الدرر من أنه " غزاة " بالعين المعجمة وهو اسم بلد انظر شرح ابن الخباز لوجه ٣٠ حيث قال : " والصواب أن يقال " وعزة بالعين المهملة ليكون قد مثل باسم رجل واسم امرأة " .

(٣) في (ف) " وبمعنى الحقيقي " تحريف ، وانظر حلب في معجم البلدان ٢ / ٢٨٢ .

(٤) سقر : اسم من أسماء النار . أعاذنا الله وإياكم من شرها .

(٥) سقط من (ف) ، والجمزى : نوع من السير ، يقال : " حمار جمزى " أي : سريع .

إِلَى "جُمَادَى" : "جُمَادِيٌّ" وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى الرَّبَاعِيِّ السَّاكِنِ الْعَيْنِ لَمْ تَحْذِفِ
الْأَلْفَ ، فَتَقُولُ فِي "مَعَزَى" : "مَعَزَوِيٌّ" (١) ، تَقْلِبُ الْأَلْفَ (٢) وَأَوَّ .

فَلَوْلَا أَنَّ حَرَكَةَ الْعَيْنِ فِي الرَّبَاعِيِّ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْخَامِسِ لِمَا وَجَبَ
الْحَذْفُ كَمَا وَجَبَ فِي الْخُمَاسِيِّ .

وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ مِنَ التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ فَإِنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ
"التَّاءِ" ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا صَغُرَ لَمْ تَدْخُلْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ "زَيْنَبَ" :
"زَيْنِبُ" ، وَلَا تَقُولُ : زَيْنِبَةٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي "سَقَرًا" : "سَقِيرَةٌ" ، وَفِي "حَلَبًا" :
حَلِيبَةٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ "وَرَاءٍ" : وَرَيْئَةٌ ، فَشَاذٌ (٣) .

(١) فِي الْأَصْلِ "مَعَزَى" .

(٢) فِي (ف) "بِقَلْبِ الْأَلْفِ" .

(٣) انظر أسرار العربية ٢٦٦ فما بعدها ، والمقتضب ٤١/٤ .

[أَلِفُ التَّائِيثِ]

وَأَلِفُ التَّائِيثِ نَحْوُ سَكْرَى وَنَحْوُ حَمْرَاءَ وَنَحْوُ بُشْرَى
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا هِيَ فِيهِ نَكْرًا ، أَوْ عَرَفُوا

1/ ٥٥ / أَلِفُ التَّائِيثِ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ :
« يُعَدُّ فَرْعَيْنِ » ، وَلَمَّا كَانَتْ أَلِفُ التَّائِيثِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَقْصُورَةً ،
وَمَمْدُودَةً مَثَلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ ، وَقَدَّمَ التَّمْثِيلَ بِالْمَقْصُورَةِ ؛
لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ؛ إِذْ (١) كَانَتْ الْمَمْدُودَةُ تَفْتَقِرُ (٢) إِلَى أَلِفِ الْمَدِّ قَبْلَهَا ، فَ
" سَكْرَى " لَا تَنْصَرِفُ ، لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ وَحَدِّهَا وَلَيْسَ لِلْوَصْفِ
مَعَهَا أَثَرٌ ، وَإِلِذَلِكَ (٣) مَثَلُ يَقُولُهُ : " وَنَحْوُ بُشْرَى " ؛ لِأَنَّ " بُشْرَى "
اسْمٌ ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، فَالْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ أَلِفُ التَّائِيثِ
وَحَدِّهَا ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَلِفِ الْمَمْدُودَةِ ، نَحْوُ " حَمْرَاءَ " لَا أَثَرَ
لِلْوَصْفِ مَعَهَا (٤) بِدَلِيلِ اسْتِقْلَالِهَا بِالْمَنْعِ مَعَ عَدَمِهِ فِي نَحْوِ
صَحْرَاءَ .

(١) فِي (ف) " إِذَا " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي (ف) " وَكَذَلِكَ " .

(٤) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ الْمُؤَلَّفِ لَوْحَةَ ٣٥ ب : " وَالْكَوْفِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ " حَمْرَاءَ " مَمْنُوعَةٌ مِنَ
الصَّرْفِ ؛ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ وَالصَّفَةِ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا فِي الْإِيضَاحِ ، وَلَيْسَ
بِجَيِّدٍ ، لِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ قَدْ ثَبِتَ فِيمَا لَيْسَ يُوَصَّفُ مِمَّا فِيهِ الْأَلِفُ الْمَقْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ كَمَا فِي "
بُشْرَى ، وَصَحْرَاءَ " وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَبْقَى لِلْوَصْفِيَّةِ أَثَرٌ " وَانظُرْ مَا نَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ
الْعَضْدِيُّ ٢٩٦ فَمَا بَعْدَهَا .

وَقَوْلُهُ : « يُعَدُّ فَرْعَيْنِ » يُرِيدُ : أَنَّ التَّائِيثَ بِالْأَلِفِ سَبَبٌ وَاحِدٌ يَقُومُ
 (مَقَامَ السَّبَبَيْنِ) (١) لِأَجْلِ لِزُومِهِ ، فَكَانَ فِيهِ سَبَبَيْنِ ، وَهُمَا التَّائِيثُ ، وَلِزُومِ
 التَّائِيثِ ، أَمَا التَّائِيثُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا لِزُومُهُ فَبَدِيلٌ أَنَّ الْأَلِفَ لَا تُحَذَفُ فِي
 جَمْعِيهِ (٢) جَمْعِ السَّلَامَةِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، أَمَا جَمْعُ السَّلَامَةِ فَتَقْلِبُ فِيهِ
 الْمَقْصُورَةُ يَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوُ " سَعْدِيَّاتٍ " ، وَالْمَمْدُودَةُ وَآوًا نَحْوُ " صَحْرَاوَاتٍ " ،
 وَتَبَوُّتُهَا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، نَحْوُ " حُبْلَى ، وَحَبَالَى ، وَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى " ،
 وَالتَّاءُ لَا تَنْبُتُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ : " حُبْلَوِي " (تَقْلِبُ الْأَلِفَ
 وَآوًا ، وَ " التَّاءُ) (٣) تُحَذَفُ (تَقُولُ) (٤) فِي طَلْحَةَ : " طَلْحِي " بِحَذْفِهَا ، وَلَمَّا
 كَانَتْ الْأَلِفُ لِزِمَةً لِلْكَلِمَةِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهَا ، وَ " التَّاءُ " مُفَارِقَةٌ كَانَتْ لِأَلِفِ
 التَّائِيثِ مَرْبِئَةً عَلَى " التَّاءِ " فَصَارَ اللَّزُومُ بِمَنْزِلَةِ تَأْنِيثِ ثَانٍ ، فَصَارَ كَأَنَّ
 فِيهِ تَأْنِيثَيْنِ (٥) ، فَأَمَّا حَذْفُهَا فِي " قَوَاصِعَ " جَمْعِ " قَاصِعَاءَ " (٦) فَلَهُ عَلَّةٌ
 تُذَكَّرُ بَعْدُ .

(١) فِي (ف) "مَقَامَ سَبَبَيْنِ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ " جَمْعُهُ " ، وَمَا فِي (ف) أَوْضَحُ .

(٣) فِي (ف) " فَتَقْلِبُ الْأَلِفَ يَاءً وَالْوَو " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) انظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨٩ / ١ .

(٦) الْقَاصِعَاءُ : بَيْتُ الْبَرِيْعِ ، وَيُسَمَّى طَرَفُهُ الْآخَرَ " نَافِقَاءَ " ، وَجَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ حَاشِيِيَّةٌ

مِنَ الْمَفْصَلِ وَهِيَ " وَقَدْ نَزَلُوا أَلْفَ التَّائِيثِ مَنْزِلَةً تَائِهِ فَقَالُوا فِي " فَاعِلَاءَ " : " فَوَاعِلَ " نَحْوُ

" نَوَافِقَ ، وَقَوَاصِعَ ، وَدَوَامَ ، وَسَوَابِ " (الْمَفْصَلُ ١٩٤) .

[الجمع المتناهي]

وَهَكَذَا الْجَمْعُ الْعَدِيمُ الْمِثْلُ فِي الْمَفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شِكْلِ
يُعَدُّ فَرَعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ نَحْوُ مَحَارِيبَ مَسَاجِدَ عُرِفَ
ثَالِثُهُ الْأَلْفُ ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ شَدَّةٌ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْجَمْعَ عَقِيبَ أَلْفِ التَّائِيثِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ (١)
مِنْهُمَا يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : " الْعَدِيمُ الْمِثْلُ فِي الْمَفْرَدَاتِ " إِلَى آخِرِهِ
قَيْدٌ (٢) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْجَمْعِ الَّذِي (لَهُ مِثْلٌ - أَيُ : نَظِيرٌ -) (٣) فِي
الْأَحَادِ ، فَإِنَّ " جَرَحَى " جَمْعٌ وَنَظِيرُهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ " سَكَرَى " فَيَمْنَعُهُ مِنَ
الصَّرْفِ (مَا يَمْنَعُ) (٤) الْمَفْرَدَةَ وَكَذَلِكَ " غَلَمَانٌ " نَظِيرٌ " سِرْحَانٌ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " أَفْعَلٍ ، وَأَفْعَالٍ نَحْوُ " أَكَلَبٍ ، وَأَجْمَالٍ
" لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ وَهُوَ مُنْصَرَفٌ بِالِاتِّفَاقِ (٥) ، فَمَا الْفَائِدَةُ لِتَقْيِيدِهِ (٦)
بِقَوْلِهِ : " الْعَدِيمُ الْمِثْلُ " ؟

قُلْتَ : يُرِيدُ بِالْجَمْعِ الْعَدِيمِ الْمِثْلِ مَا لَا يَقْبَلُ الْجَمْعَ مَرَّةً ثَانِيَةً كَمَا
يَقْبَلُهُ الْأَحَادُ ؛ فَإِنَّ " أَكَلَبًا " يُجْمَعُ فَيُقَالُ : " أَكَالِبُ " كَمَا يُجْمَعُ

(١) فِي (ف) " وَاحِدَةٌ " .

(٢) فِي (ف) " قَدْ " .

(٣) فِي (ف) " أَي مِثْلَ نَظِيرِهِ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " لِمَا يَمْنَعُ " .

(٥) فِي (ف) " فِي الْإِتِّفَاقِ " .

(٦) فِي (ف) " بِتَقْيِيدِهِ " .

الوَاحِدُ ، (وَ " مَسَاجِدُ " لَا تُجْمَعُ جَمْعَ الْوَاحِدِ) (١) فَهَذَا مُرَادُهُ بَعْدَ الْمَثَلِ فِي الْأَحَادِ أَي : هَذَا الْجَمْعُ لَا يُشْبِهُ الْأَحَادَ أَي : لَا يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْأَحَادُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَبِيؤِيهِ فِي كِتَابِهِ (٢) ، وَلِهَذَا (٣) قَالَ فِي عَدَدٍ عِلَلٍ مَنَعَ الصَّرْفِ : " وَجَمْعُ أَقْصَى " (٤) ، وَأَقْصَى الشَّيْءِ نِهَآئَتُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْجَمْعُ وَنِهَآيَةُ الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ (٥) فَلَا يُمَكِّنُ جَمْعُهُ ، فَلَا بُدَّ فِي (٦) الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ مِنْ اعْتِبَارَيْنِ أَحَدُهُمَا الْجَمْعُ ، وَالتَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَى نِهَآيَةِ الْجَمْعِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنْ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " أَفْعَلٍ ، وَأَفْعَالٍ " قَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثَةُ الْأَلْفِ ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " إِلَى آخِرِهِ ؛ لِأَنَّ مِثَالَ (٧) " أَفْعَلٍ ، وَأَفْعَالٍ " لَيْسَ ثَالِثُهُ أَلْفًا ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثَةُ الْأَلْفِ " ، وَخَرَجَ مِثَالُ " رِجَالٍ " وَإِنْ كَانَ جَمْعًا ثَالِثُهُ الْأَلْفُ بِقَوْلِهِ : " ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " ؛ فَإِنَّ أَلْفَ " رِجَالٍ " بَعْدَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ ثَلَاثَةٌ " (٨) لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " قَتَادِيلٍ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطْهَا سَاكِنٌ لِيَخْرُجَ مِنْهُ

(١) فِي (ف) « وَمَسَاجِدُ لَا تَجْمَعُ كَمَا يَجْمَعُ الْوَاحِدُ » وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

(٢) الْكِتَابُ ٢٢٩/٣ ، وَانظُرِ الْمُرْتَجِلَ ٨٥ ، وَالْمُقْتَضِبَ ٣٢٧/٢ .

(٣) فِي (ف) " وَهَذَا " .

(٤) الَّذِي قَالَ هَذَا هُوَ الْمَصْنُفُ ، " انظُرِ ٣٤٤ فِيمَا تَقْدِمُ .

(٥) فِي (ف) " الْمَجْمُوعُ " .

(٦) فِي (ف) " مِنْ " .

(٧) فِي (ف) " تَسَالٍ " .

(٨) فِي (ف) " مِثْلُ ثَلَاثَةٍ " .

مِثْلُ : فَرَازِنَةٌ ، وَزَنَادِقَةٌ " (١) .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ شَدَّهُ : لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَخَادٌ ، وَدَوَابٌ " (٢) ؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ

الْمُشَدَّدَ فِي تَقْدِيرِ حَرْفَيْنِ .

وَزَائِدًا (٣) مَعْرَفٍ كَعِمْرَانَ وَنَحْوِ عُمَانَ وَنَحْوِ عَفَانَ

وَعَفَانَ وَأَنْصِرَافُ حَسَانَ إِذْ نُونُهُ أَصْلٌ كَذَاكَ تَبَيَّنَ (٤)

يُرِيدُ بِالزَّائِدَيْنِ (٥) (هُنَا) الْاَلْفَ وَالنُّونَ ، وَلِذَلِكَ مَثَلُ بَعِمْرَانَ

وَعَفَانَ ؛ لِيَدُلَّ تَمَثِيلُهُ عَلَى مُرَادِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ زَائِدَيْنِ أَوْلَهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ كَيْفَ مَا

كَانَ بَدِيلًا أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِجَمْعِ السَّلَامَةِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ " زَيْدُونَ " وَجَعَلْتَ

الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ أَنْصَرَافَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَعَ وُجُودِ الزَّائِدَيْنِ فِيهِ وَالتَّعْرِيفِ ،

وَكَذَا لَوْ سَمَّيْتَ بِمُسْلِمَاتٍ (أَنْصَرَافَ) (٦) لِأَنَّ " التَّاءَ " فِيهِ لَمْ تَتَمَحَّضْ

لِلتَّأْنِيثِ لِإِفَادَتِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ (٨) ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِالْمُتَنَّى نَحْوُ " زَيْدَانَ " (٩)

وَجَعَلْتَ إِعْرَابَهُ فِي النُّونِ لَمْ يَنْصَرَافْ إِجْمَاعًا وَالزَّمُوهُ الْاَلْفَ لِأَنَّهُ بِوَزْنِ

(١) فرازنة ، وزنادقة منصرفان وإن كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف ، لأن الأوسط منها متحرك ،

ولهذا اشترط فيه السكون نحو : فتاديل ، ومصاييح ، وقيل يشترط في هذا الجمع أن لا يكون

آخره تاء وإلا انصرف نحو صياقلة ؛ لأنها تلحقه بالأحاد نحو : رفاهية .

(٢) مخاد : جمع مخدة ، ودواب : جمع دابة ، قال ابن جنى في اللع ٢٣٩ " لأن الأصل نوابب ،

ومخادد .

(٣) في (ف) " وزائدًا " بالتثنية .

(٤) في الأصل " كنون " .

(٥) في الأصل " بالزائدان " .

(٦) في (ف) " هما " .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر الكتاب ٣/٢٣٣ .

(٩) في (ف) " جعدان " .

مَرَوَان ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ : " وَزَائِدًا مُعَرَّفٍ " الْأَلْفُ
وَالنُّونُ " ، وَقَوْلُهُ : " مُعَرَّفٍ " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ : " سَعْدَانٍ " لِضَرْبٍ مِنْ
الْمَرْعَى ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ ؛ لِفَوَاتِ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ بِالْعِلْمِيَّةِ يَمْتَنِعُ دُخُولُ التَّاءِ
عَلَيْهِ ، إِذْ كَانَتْ تَمْنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ كَمَا تَمْنَعُ مِنَ النَّقْصَانِ ، أَلَا تَرَى إِلَى أَنَّهُ
لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الدَّبْرَانِ (١) ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ
شَيْءٍ مِنْهُ لَا يَجُوزُ زِيَادَةُ شَيْءٍ عَلَيْهِ (وَإِذَا لَمْ يَجُزْ زِيَادَةُ شَيْءٍ عَلَيْهِ) (٢)
امْتَنَعَ قَبُولُهُ لِتَاءِ التَّائِيثِ بِالْعِلْمِيَّةِ ، وَإِذَا امْتَنَعَ قَبُولُهُ لَهَا حَصَلَتِ الْمُضَارَعَةُ بَيْنَ
الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَالْفِي التَّائِيثِ (٣) ، وَلَا تَحْصُلُ هَذِهِ الْمُضَارَعَةُ فِي الْاسْمِ غَيْرِ
الصِّفَةِ إِلَّا بِالْعِلْمِيَّةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي " سَعْدَانٍ " : " سَعْدَانَةٌ " ،
لِعَدَمِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَلَا يُقَالَ فِي " عُثْمَانَ " : " عُثْمَانَةٌ " ، لِوُجُودِهَا .
وَأَمَّا تَفْسِيرُ لُغَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي مَثَّلَ بِهَا فَـ " غَطْفَانَ " مَأْخُودٌ مِنْ
الْغَطْفِ وَهُوَ لِينُ الْعَيْشِ ، وَأَمَّا " عِمْرَانُ " فَمَأْخُودٌ مِنْ " الْعُمْرِ " ، أَوْ " الْعِمَارَةِ "
فَكَأَنَّهُ سُمِّيَ بِهَذَا الْاسْمِ عَلَى سَبِيلِ النِّقَالِ (٤) إِمَّا بِأَنَّهُ (٥) سَيَبْقَى عُمْرًا
طَوِيلًا ، أَوْ بِأَنَّهُ يَعْمُرُ حَيْثُ حَلَّ وَنَزَلَ ، وَ" عُثْمَانُ " وَلِدُ الْحَيَّةِ فِي
الْأَصْلِ ، وَأَمَّا " حَسَّانُ " فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ " الْحَسِّ " - بِفَتْحِ الْحَاءِ - وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ " مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ " وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنْ (ف) ، وَالدَّبْرَانُ : نَجْمٌ بَيْنَ الثَّرِيَا وَالْجُوزَاءِ

وَهُوَ مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ ، لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ . اللِّسَانُ (دَبْر) .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) اِنْتِقَالَ نَظَرِ .

(٣) اِنظُرِ الْمُرْتَجِلَ ٨٧ ، وَابْنَ يَعِيْشَ ١/٦٧ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " النِّقَالُ " ، وَفِي (ف) " الْمَقَالُ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَهُ .

(٥) فِي (ف) " لِأَنَّهُ " .

الْقَتْلُ - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾ (١) ، أَي : تَقْتُلُونَهُمْ (٢) ،
 فَالْأَلْفُ (٣) وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ (٤) مِنْ " الْحِسِّ " - بِكَسْرِ
 الْحَاءِ - (٥) وَهُوَ الْإِدْرَاكُ بِالْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ
 مِنْ " الْحُسْنِ " (٥) ، فَالنُّونُ أَصْلٌ فَهُوَ مَصْرُوفٌ .

وَأَمَّا " تَبَّانُ " فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ " التَّبِّ " وَهُوَ الْقَطْعُ ، أَوْ مِنْ
 التَّبَابِ " لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِأَنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ / ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ " التَّبِينِ "
 فَالنُّونُ أَصْلٌ فَيَنْصَرِفُ (٦) .

وَزَائِدَا الْوَصْفِ كَمَثَلِ سَكْرَانَ مُقَابِلًا سَكْرَى كَذَا اصْرَفَ عُرْيَانَ

الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي " سَكْرَانَ " لَمْ (يُفْتَقِرْ) (٧) فِي مَنَعِيهَا (إِلَى) (٨)
 الْوَصْفِ بِدَلِيلِ صَرْفِ " نَدْمَانَ ، وَعُرْيَانَ " إِجْمَاعًا مَعَ وُجُودِ
 الْوَصْفِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهِمَا ، فَالْوَصْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي " سَكْرَانَ "

(١) سورة آل عمران (١٥٢) .

(٢) فِي (ف) " أَوْ يَقْتُلُونَهُمْ " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ " بَدُونَ قَاءِ الرِّبْطِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَإِنْ أَخَذْتَهُمَا " تَحْرِيفٌ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) فِي (ف) " فَيَنْصَرِفُ " تَصْحِيفٌ .

وَلَمْ يَشْرَحِ الْمُؤَلِّفُ : عَفَانَ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ لَوْحَةَ ٦٠ " وَأَمَّا عَفَانَ فَمِنْ الْعَفَةِ " .

(٧) فِي الْأَصْلِ " يَقْتَصِرُ " .

(٨) فِي الْأَصْلِ " عَلَى " .

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (١) فَلَا يُظَنُّ [مِنْ] (٢) إِضَافَتِهِ الزَّائِدَيْنِ إِلَى " الْوَصْفِ " أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ كَمَا أَضَافَ " الزَّائِدَيْنِ " إِلَى " الْمُعْرِفِ " فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا لِيَدُلَّ (٣) أَنَّ التَّعْرِيفَ مُعْتَبَرٌ ، بَلِ الْمُعْتَبَرُ فِي " سَكَرَانَ " فِي مَنْعِ الصَّرْفِ هُوَ (٤) شَبَهُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ بِالْفِي التَّائِيثِ ، قَالَ سَبِيوِيَّةً : " لَأَنَّهُمْ جَعَلُوا النُّونَ فِي " عَطْشَانَ " حَيْثُ جَاءَتْ (بَعْدَ) (٥) أَلْفٍ كَأَلْفِ " حَمْرَاءَ " ؛ لِأَنَّهَا عَلَى مِثَالِهَا فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ ، وَالتَّحْرُكِ وَالسُّكُونِ " (٦) .

وَالْمُشَابَهَةُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَبَيْنَ أَلْفِ " حَمْرَاءَ " مِنْ وَجْوهٍ :
(أَحَدُهَا : هَذَا) (٧) الَّذِي ذَكَرَهُ سَبِيوِيَّةً .

وَالثَّانِي : مَا ذَكَرَهُ - أَيْضًا - أَنَّ هَاتَيْنِ الزَّيَادَتَيْنِ قَدْ اخْتَصَّ بِهِمَا

(١) ينظر الكتاب ٢١٥/٣ ، وفي الشرح المجهولة لوحة ٣٦ * وعند الكوفيين أنه ممتنع لأجل الألف والنون والوصف ، وهذا مذهب قوي ، لأنه ليس في الأسباب ما يقوم مقام سببين سوى الجمع والفي التائيث ، ولا يقال إن " ندماناً ، وعرياناً " منصرفان مع وجود الألف والنون والوصف ، لأن وجود الألف والنون فيهما غير مقترن بالشرط المعتبر الذي ذكرناه فلم يبق إلا الوصف فقط ، وإلى هذا المعنى أشار المصنف بقوله : " وزائداً الوصف " لينبه على أن المؤثر هو مجموع الأمرين كما قال : " وزائداً معرف " ، وأبطل ابن القواس في شرحه ٤٥٨ مذهب الكوفيين ؛ لتحققه في ندمانٍ وعريانٍ مع كونهما مصروفين بالاتفاق .

(٢) في الأصل " أنه إضافة " ، وفي (ف) " أنه إضافته " ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في (ف) " البديل " .

(٤) في (ف) " وهو " بالواو .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٢١٦/٣ فما بعدها .

(٧) في (ف) " الأول : هذه " .

الْمُذَكَّرُ كَمَا أَنَّ أَلْفِي التَّائِبِ فِي " حَمْرَاءَ " قَدْ اخْتَصَا بِالْمُؤَنَّثِ (١) .
 التَّالِثُ : أَنَّ " سَكَرَانَ " لَا تَلْحَقُهُ تَاءُ التَّائِبِ ، كَمَا أَنَّ " حَمْرَاءَ "
 كَذَلِكَ ، فَلَا يُقَالُ : " سَكَرَانَةٌ " ، كَمَا لَمْ يُقَلَّ " حَمْرَاءَةٌ " (٢) .
 الرَّابِعُ : أَنَّهُ لَمْ يُؤَنَّثْ عَلَى بِنَاءِ الْمُذَكَّرِ ، أَي : لَا يُقَالُ : " رَجُلٌ أَحْمَرٌ
 وَامْرَأَةٌ أَحْمَرَةٌ " ، فَلِذَلِكَ (٣) لَا يُقَالُ : " رَجُلٌ سَكَرَانٌ ، وَامْرَأَةٌ سَكَرَانَةٌ " .
 الْخَامِسُ : أَنَّ الزِّيَادَتَيْنِ فِي " سَكَرَانَ " أَوْلَهُمَا سَاكِنٌ ، كَمَا أَنَّهُمَا فِي
 " حَمْرَاءَ " كَذَلِكَ .

السَّادِسُ : أَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّصْفِيرِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 مَفْتُوحٌ ، فَتَقُولُ : " سَكِرَانَ " كَمَا تَقُولُ " حَمِيرَاءَ " بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا وَتَبُوتِ
 الْأَلْفِ .

السَّابِعُ : مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ فِي قَوْلِهِ : " مُقَابِلًا سَكْرَى يُرِيدُ أَنَّ
 الْأَلْفَ وَاللُّنُونَ فِي غَيْرِ الْعَلَمِ شَرْطُهَا وَجُودٌ " فَعَلَى " ، وَلِذَلِكَ انصَرَفَ " عُرْيَانٌ "
 لِانْتِفَاءِ " فَعَلَى " (٤) ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي مُؤَنَّثِهِ : " عُرْيَانَةٌ " ، وَلِهَذَا قَالَ : " كَذَا
 انصَرَفَ عُرْيَانٌ " أَي : لِأَنَّ " عُرْيَانًا " لَيْسَ لَهُ " فَعَلَى " (٥) فَلَا يُقَالُ : رَجُلٌ
 عُرْيَانٌ ، وَامْرَأَةٌ عُرْيَانٌ " (٦) ، كَمَا قَالُوا : سَكَرَانَ ، وَسَكْرَى " .

(١) انظر الكتاب ٢١٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥ .

(٢) في (ف) " حمراء " تحريف .

(٣) في (ف) " فكذلك " ، وقال في التحفة الشافية لوحة ١٧ " فأما قول بني أسد " سكرانة " ،

وغضبانة فلغة رديئة " ، وانظر ابن يعيش ٦٧/٨ .

(٤) في (ف) " فيعلى " .

(٥) في (ف) " فيعل " .

(٦) في (ف) " وامرأة عريان " .

الثَّامِنُ : اتَّفَقَهُمَا فِي صِيغَةِ الْجَمْعِ ، نَحْوُ (١) سَكَرَانَ ، وَسَكَرَى " كَمَا تَقُولُ : " صَحْرَاءُ ، وَصَحَارَى " .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَال : الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ وَانْتِفَاءُ " فَعْلَانَةٌ " ، فَعَلَى (٢) هَذَا لَا يَنْصَرِفُ (٣) " سَكَرَانُ " لِانْتِفَاءِ " سَكَرَانَةٌ " وَيَنْصَرِفُ " عُرْيَانُ " لِقَوْلِهِمْ : " عُرْيَانَةٌ " .

وَلَا يَنْصَرِفُ (٣) بِأَبٍ " سَكَرَانَ " مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً ، أَمَا مَعْرِفَةٌ فَلِلتَّعْرِيفِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَأَمَا نَكْرَةٌ فَلِلْأَلْفِ وَالنُّونِ وَوُجُودِ (٤) " فَعَلَى " أَوْ انْتِفَاءِ " فَعْلَانَةٌ " (٤) .

وَعَلْمِيَّةٌ الَّتِي تَرْكَبُهَا كَحَضْرَمَوْتٍ وَكَمَعْدِي كَرِيًّا

التَّرْكِيْبُ شَرْطُهُ الْعَلْمِيَّةُ وَلَا يَمْنَعُ مَعَ غَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ قَدَّمَ ذِكْرَ الْعَلْمِيَّةِ عَلَى ذِكْرِ التَّرْكِيْبِ ؛ لِكَوْنِهَا شَرْطًا فِي كَوْنِ التَّرْكِيْبِ سَبَبًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، وَشَرْطُ الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ «صَاحِبِ حَمْرَاءَ» عَلَى تَقْدِيرِ تَرْكِيْبِ : " صَاحِبٌ مَعَ " حَمْرَاءَ " كَتَّرْكِيْبِ " حَضْرَ (مَعَ) (٥) " مَوْتٌ " لَكُنْتَ تَقُولُ : " هَذَا صَاحِبُ حَمْرَاءَ " بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مِنْ " حَمْرَاءَ " ، كَمَا تَقُولُ : " هَذِهِ حَضْرَمَوْتٌ " ، فَإِذَا نَكَّرْتَ صَرَفْتَ " حَمْرَاءَ " فَتَقُولُ : " رَبُّ صَاحِبِ حَمْرَاءَ " مَرَّرْتُ بِهِ " كَمَا تَصَرَّفُ " حَضْرَمَوْتٌ " إِذَا نَكَّرْتَهُ ، وَلَا يُعْتَدُّ بِالتَّائِيثِ الْأَلَزِمِ الَّتِي

(١) فِي (ف) " وَنَحْوُ " بِالْوَاوِ .

(٢) فِي (ف) " فَيَعْلُ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) ، انْتِقَالَ نَظَرِ .

(٤) فِي (ف) " فَيَعْلُ ، وَانْتِفَاءِ فَعْلَانَةٌ " ، وَانظُرْ ذَلِكَ فِي الْمُقْتَضَبِ ٣ / ٢٢٥ فَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنَ يَعِيشَ

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

في " حَمْرَاءَ " ؛ لِأَنَّ / الْكَلِمَةَ (١) قَدْ صَارَتْ كِبَعُضِ الْأِسْمِ ، وَكَذَا إِذَا
 سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ " صَاحِبِ مَسَاجِدَ " إِذَا نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ ، وَأَمَّا "
 حَضْرَمَوْتُ " (فَهُوَ) (٢) اسْمُ بَلَدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْيَمَنِ (٣) ، وَ" مَعْدِي
 كَرْبُ " اسْمُ رَجُلٍ ، وَمَعْنَاهُ عَدَاةُ الْفَسَادِ ؛ لِأَنَّ " الْكَرْبَ " الْفَسَادُ
 بِاللَّتَرْكِيبِ أَرْبَعُ (شَرَائِطُ) (٤) :

أَحَدُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ تَرْكِيبًا إِضَافَةً .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ ، كَتَرْكِيبِ الْجُمْلِ .

الثَّلَاثُ : أَنْ لَا يَتَضَمَّنَ الْأِسْمُ الثَّانِي مَعْنَى الْحَرْفِ ، كَخَمْسَةَ

عَشْرَ .

الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ الْأِسْمُ الثَّانِي صَوْتًا ، نَحْوُ " عَمْرَوِيهِ " .

وَأَيْنَمَا مَنَعَ التَّرْكِيبُ الصَّرْفَ ؛ لِشَبَهِ الْأِسْمِ الثَّانِي مِنَ

الْمُرَكَّبِينَ بِنَاءِ التَّائِيثِ بِدَلِيلِ فَتْحِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، كَمَا يَفْتَحُ الْأِسْمُ

الَّذِي تَدْخُلُهُ تَاءُ التَّائِيثِ ، وَبِدَلِيلِ حَذْفِ الثَّانِي فِي النَّسَبِ ، كَمَا تُحَذَفُ

تَاءُ التَّائِيثِ (٥) ، فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى (٦) " بَعْلَبَكَّ " (بَعْلِي) (٧) .

(١) في (ف) " العلمية " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) وقيل : هو اسم رجل ، وهو ابن سبأ ، كان اسمه عبدالنور ، فتقدم إلى معركة ، وقال : حضر

الموت فسمى " حضر موت " . عن شرح ابن الخباز لوحة ٢١ ، والشرح المجهول لوحة ٣٦ ، وانظر

معجم البلدان ٢ / ٢٦٩ .

(٤) في (ف) " شروط " .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١ / ٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢ ، وفيه أن منهم من يضيف

الاسم الأول ويصرف فيقول : " هَذَا مَعْدِي كَرْبٍ " ومنهم من يقول : " هَذَا مَعْدِي كَرْبٍ " فيضيف

الأول إلى الثاني ، ولا يصرف .

(٦) في (ف) " آل " تحريف .

(٧) سقط من (ف) .

أَمَا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ فَنَحْوُ إِسْحَاقَ وَإِبْرَاهِيمَ

اِحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : "عُجْمَةُ الْأَعْلَامِ" عَنْ (١) "عُجْمَةِ الْأَجْناسِ" ؛ فَإِنَّ
 "الْعُجْمَةَ" لَا تَأْتِي لَهَا إِلَّا بِالْعِلْمِيَّةِ ، فَأَمَّا "سَرَاوِيلُ" عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ
 مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ حَمَلًا عَلَى مُوَازِنِهِ مِنَ الْعَرَبِيِّ وَهُوَ "تَمَائِيلُ" فَشَاذٌ ، وَأَرَادَ
 بِقَوْلِهِ : "عُجْمَةُ الْأَعْلَامِ" مَا كَانَ عَلَمًا فِي اللُّغَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ ثُمَّ اسْتَعْلَمَتْهُ
 الْعَرَبُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِيَّةِ ، الْأَثَرُ أَنَّ "بُقْمًا" [مَثَلًا] (٢) اسْمُ
 جِنْسٍ لِمَا يُصْنَعُ بِهِ (٣) فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لِلْعُجْمَةِ فِيهِ تَأْثِيرٌ ، بَلِ
 امْتِنَاعُ صَرْفِهِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُخْتَصِّ ، وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَقُلْ
 أَحَدٌ : إِنَّهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - أَيْ : وَهُوَ نَكْرَةٌ - لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلْعُجْمَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ،
 وَكَذَلِكَ لَوْ سُمِّيَتْ بِ « نَرْجِس » لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ .
 وَلَا يَمْتَنِعُ الْاسْمُ الْأَعْجَمِيُّ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا بِشُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ عَلَمًا .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً فِي اللُّغَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ (٤) .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ عِنْدَ قَوْمٍ ؛ فَإِنَّ الثَّلَاثِيَّ (٥)
 عِنْدَهُمْ مَصْرُوفٌ وَإِنْ تَحَرَّكَ أَوْسَطُهُ ، أَوْ يَكُونُ - إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا - مُتَحَرِّكٌ

(١) في (ف) "من" .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) انظر الصحاح "بقم" ، والمعرب ١٠٧ .

(٤) في هذا الشرط خلاف ، انظر الهمع ١/ ٣٢ .

(٥) في الأصل "الثاني" وهو تحريف .

الْأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (١) ، فَبَكَجٌ (٢) وَشَتْرٌ مُنْصَرِفٌ عِنْدَ الْأَوْلَيْنِ وَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِنْدَ غَيْرِهِمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَوْ يَكُونُ - إِنْ كَانَ سَاكِنَ الْأَوْسَطِ - فِيهِ تَأْنِيثٌ ، لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَاه ، وَجُور " (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِبْرَاهَامُ بِأَلْفِ دُونَ الْيَاءِ فَلْيُشَاكِلَ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ الْبَيْتَ الثَّانِي ، وَفِي "إِبْرَاهِيمَ" أَرْبَعُ لَفَاتٍ ، هَذِهِ أَحَدُهَا " (٤) .

إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ فَالْمُنْصَرِفُ كَنُوحٍ عَيْنًا

الْاِسْتِثْنَاءُ هُنَا مُتَّصِلٌ (٥) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ : " أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ " فَلَا يَنْصَرِفُ مِنْهَا إِلَّا الْمِثَالُ الثَّلَاثِيُّ السَّاكِنُ الثَّانِي كَنُوحٍ .

وَقَوْلُهُ : " إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ " يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْأَعْجَمِيَّ الْمُتَحَرِّكَ الْأَوْسَطِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ "بَكَجٍ" (٦) ، وَشَتْرٌ ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " بِهِ " يَرْجِعُ إِلَى الثَّلَاثِيِّ ، وَتَقْدِيرُهُ إِلَّا ثَلَاثِيًّا قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ بِهِ ، أَي : قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ فِيهِ أَوْ مِنْهُ (٧) * ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ " الْهَاءُ " فِي "بِهِ" ضَمِيرٌ « مِثَالِ (٨) "عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ" ، وَ" الْبَاءُ " بِمَعْنَى " فِي " ، أَي : إِلَّا ثَلَاثِيًّا فِي مِثَالِ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ ، قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ ، وَهَذَا وَجْهُ حَسَنٌ .

(١) انظر الهمع ٢٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٣/١ .

(٢) بكج مكانه في الأصل بياض وشتر : اسم قلعة . عن معجم البلدان (شتر) .

(٣) ذكر ذلك ابن الخشاب في المرتجل ٩٤ .

(٤) انظر المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ٦١ ، والصحاح "برهم" .

(٥) الاستثناء المتصل : ما كان المستثنى بعضاً ممّا قبله ، نحو " قام القوم إلا زيداً " .

(٦) قوله " بكج " مكانه في الأصل بياض ، ولم أهدأ إلى معرفته ، ولولا تقييده بتحرك الأوسط لقلت : إنه مصحف من " بلخ " .

(٧) على اعتبار أن الباء في " به " بمعنى " في " ، أو " من " ، وانظر شرح ابن القواس ٤٦٣/١ .

(٨) (ف) "مثل" .

إِلَّا مُؤْتَبَأً كَمِصْرَ الْمَعْرِفَةِ فَذَا كَهَيْدِ بَعْضِهِمْ مَا صَرَفَهُ

١/٥٧

هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ الثَّانِي مُتَّصِلٌ مِنْ قَوْلِهِ : " إِلَّا ثَلَاثِيًّا " فَكَأَنَّهُ
قَالَ : الْعَلَمُ الثَّلَاثِيُّ السَّاكِنُ الْحَشْوِيُّ يَتَّعَيْنُ صَرْفُهُ مَعَ الْعُجْمَةِ
إِلَّا مَعَ التَّانِيثِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ صَرْفُهُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ "نُوحٍ" ، وَ "هِنْدٍ" أَنَّ الْعُجْمَةَ لَيْسَتْ بِإِزَاءٍ (١)
مَعْنَى ، بَلْ هِيَ أَمْرٌ عَرَضَ لِلْفِظِّ بِأَنَّ (٢) كَانَ وَضَعُهُ أَعْجَمِيًّا ،
وَأَمَّا التَّانِيثُ فَإِنَّهُ بِإِزَاءٍ (١) مَعْنَى مَقْصُودٍ بِالْوَضْعِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
أَلْهَاءَ "مُقَدَّرَةً فِي الْمُوْنِثِ بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِي التَّصْغِيرِ نَحْوُ
هِنِيدَةَ تَصْغِيرُ "هِنْدٍ" .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِثْلَ " هِنْدٍ ، وَجَمَلٍ ، وَدَعْدٍ ، وَنُعْمٍ الْعَرَبِ فِيهِ
مَذْهَبَانِ (٣) مِنْهُم مَن يَصْرِفُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ بِقِلَّةِ حُرُوفِهِ وَسُكُونِ
ثَانِيهِ فِي غَايَةِ الْخِفَةِ ، فَقاوَمَتْ خِفَتُهُ (٤) ثَقُلَ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ
فَأَنْصَرَفَ فِي الْاِخْتِيَارِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الصَّرْفُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُهُ ، وَيَقُولُ : الْمُقْتَضَى لِمَنْعِ الصَّرْفِ
مَوْجُودٌ وَهُوَ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّانِيثُ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى خِفَةِ الْأَسْمِ ، وَقَدْ
جَمَعَ الشَّاعِرُ اللَّغْتَيْنِ (٥) فِي قَوْلِهِ :

(١) فِي (ف) "بِأَنَّ" .

(٢) فِي (ف) "بَلْ" .

(٣) انظر المقتضب ٣/ ٢٥٠ ، والكتاب ٣/ ٢٤٠ مع حاشيته للسيرافي .

(٤) فِي (ف) "الْخِفَةُ" .

(٥) فِي الْأَصْلِ "الْمَعْنَيْنِ" .

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسُقْ (١) دَعْدُ فِي الْعَلْبِ (٢)
فَصَرَفَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يُصْرِفِ الثَّانِيَّ ، فَإِنْ قِيلَ : هَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى
جَوَازِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ مَوْضِعَ ضَرُورَةٍ ، فَيَكُونُ صَرَفُ الْأَوَّلِ لِلضَّرُورَةِ .
قُلْتُ : لَا ضَرُورَةَ فِي الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُحَذَفَ التَّنْوِينُ مِنْ
الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ وَزْنَ الْبَيْتِ ، غَايَةٌ مَا يُقَالُ : إِنَّ فِيهِ زِحَافًا (٣) إِذَا لَمْ
يُصْرِفْ ، وَالزِّحَافُ جَائِزٌ ، وَالْكَسْرُ فِي الشَّعْرِ غَيْرُ جَائِزٍ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : « كَمِصْرَ الْمَعْرِفَةِ » فَذَا كَهِنْدٍ (٤) بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهُ
يُرِيدُ أَنْ فِي " مِصْرَ " مَذْهَبَيْنِ كَمَا فِي " هِنْدٍ " ، وَلَيْسَ كَمَا نَكَرَ ؛ فَإِنَّ
" مِصْرًا " فِي الْأَصْلِ مُذَكَّرٌ (٥) ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْحَدِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " يَعْدُ " تَصْحِيفٌ مِنْ " تَغْذُ " ، الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الْبَيْتِ .

(٢) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ كَمَا فِي دِيَوَانِهِ ١٠٢١ . يُنْسَبُ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ كَمَا فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ
. ١٧٨

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢/ ٢٤١ ، وَالْخِصَائِصُ ٣/ ٦١ ، ٣١٦ ، وَالْمَنْصَفُ ٢/ ٧٧ ، وَمَا يَنْصَرَفُ
وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ٥٠ ، وَالْاِقْتِضَابُ ٣٦٧ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ٥٥٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/ ١٧٠ ، التَّلْفَعُ :
الِاتِّحَافُ بِالثُّوبِ . وَالْفَضْلُ : الزِّيَادَةُ . وَالْمِئْزَرُ : الْإِزَارُ ، وَهُوَ ثَوْبٌ يَحِيطُ بِالنَّصْفِ الْأَسْفَلِ مِنْ
الْبَدَنِ . وَالْعَلْبُ قَالَ فِي حَاشِيَةِ (ف) " أَنْيَّةٌ مِنْ أَدَمَ " [أَى : مِنْ جِلْدٍ] يَشْرَبُ بِهَا الْإِعْرَابُ .

وَالْمَعْنَى أَنَّ دَعْدًا هَذِهِ حَضْرِيَّةٌ رَقِيْقَةٌ الْعَيْشِ لَا تَلْبَسُ لِبَسِ الْإِعْرَابِ وَلَا تَشْرَبُ فِي أَوَانِيهِمْ .

(٣) الزِّحَافُ : حَذْفُ ثَانِيِ السَّبَبِ الْخَفِيفِ ، أَوْ إِسْكَانِ ثَانِيِ السَّبَبِ الثَّقِيلِ .

انظُرِ الْعَقْدَ الْفَرِيدَ ٥/ ٤٢٥ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْكَافِي فِي الْعُرُوشِ وَالْقَوَافِي ١٩ .

(٤) فِي النَّسَخَتَيْنِ " فَذَاكَ هِنْدٌ " سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِينَ .

(٥) فِي (ف) " مَذْكَرًا " بِالنَّصْبِ .

وَجَاعَلَ الشَّمْسِ مِصْرًا لِأَخْفَاءَ بِهِ (١) بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا (٢)
 وَسُمِّيَتْ " مِصْرٌ " الْمَعْرُوفَةُ بِهَذَا الْاسْمِ ؛ لِأَنَّهَا حَدٌّ فَاصِلٌ بَيْنَ الْبَرِّ
 وَالْبَحْرِ ، فَمِصْرٌ فِي الْأَصْلِ مُذَكَّرٌ وَهُوَ الْحَدُّ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ هَذِهِ الْبَقْعَةُ
 فَصَارَ مَنْقُولًا مِنَ التَّذْكِيرِ إِلَى التَّنْثِيثِ ، فَصَارَ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْثِيثُ
 وَالتَّنْقُلُ مِنَ الْأَخْفِ - وَهُوَ الْمَذَكَّرُ - إِلَى الْأَثْقَلِ وَهُوَ الْمَوْثُوثُ ، وَابْنُ أَبِي
 إِسْحَاقَ (٣) وَأَبُو عَمْرٍو (٤) يَمْتَنِعَانِ صَرْفُهُ الْبِتَّةَ (٥) ، (٧-٧) قَالَ سَيِّبِيُّهِ:
 " وَهُوَ الْقِيَاسُ " (٦) ، يَعْنِي : إِذَا سَمِّيَتْ أَمْرًا بَزِيدٍ أَوْ عَمْرٍو لَا يَجُوزُ
 صَرْفُهُ الْبِتَّةَ (٧) .

(١) في (ف) " لإخفائه "

(٢) نسب البيت في بعض كتب المعاجم إلى عدى بن زيد العبادي ، وهو في ملحقات ديوانه
 ١٥٩ ، برواية " وجعل الشمس " ، ونسب في بعضها الآخر لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه
 ٦١ وهو في الصحاح ، والتبتيه والإيضاح ، ومعجم مقاييس اللغة ٥ / ٣٣٠ ، واللسان ، والتاج
 (١٢٥ / ١٤) ، وأساس البلاغة كلها في مادة " مصر " ، وديوان الأدب ١ / ١٨٤ ، وتهذيب
 اللغة ١٢ / ١٨٣ ، والزاهر ١ / ١٥٣ .

ومعنى البيت أن الله تبارك وتعالى قد جعل الشمس حداً فاصلاً بين الليل والنهار .

(٣) هو عبدالله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي وأول من بعج النحو ومد القياس ، مات سنة
 (١١٧ هـ) ترجمته في انباه الرواه ٢ / ١٠٤ ، والأعلام ٤ / ١٩٧ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة
 ١٠٤ ، طبقات الفراء ١ / ٤١٠ .

(٤) ذكر السيوطي في البلغة ٢ / ٢٣١ واحداً وعشرين قولاً في اسمه ، والأصح أنه زيان بن العلاء
 أحد القراء السبعة والمتوفى سنة (١٥٤ هـ) ، ترجمته في طبقات القراء ١ / ٢٨٨ ، وفيات
 الأعيان ١ / ٣٨٦ .

(٥) قوله " البتة " احتراز من عدم جواز الوجهين كما في " هند " .

(٦) الكتاب ٣ / ٢٤٢ قال " لأن المؤنث أشد ملازمة للمؤنث " .

(٧) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأَمَّا عَيْسَى (بْنُ عَمَرَ) ^(١) فَيَرَى صَرْفَ امْرَأَةٍ اسْمُهَا
(عَمْرُو) ^(٢) بِكُلِّ حَالٍ ، فَلَا وَجَهَ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هِنْدٍ .

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنْكَرًا لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفًا كَأَحْمَرَ

أَتَى بِلَفْظِ " كُلٌّ " لِيَعْمَ ^(٣) الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ وَلَا يَنْتَقِضُ
بِثَلَاثٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً عِنْدَ قَوْمٍ ، وَلَا يَنْصَرِفُ
نِكْرَةً - أَعْنِي قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - ، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ نِكْرَةً يَنْقَسِمُ
قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِذَا عُرِّفَ - أَيِ : جُعِلَ عَلَمًا - (كَانَ) ^(٤)

لِلتَّعْرِيفِ فِيهِ أَثْرٌ .

وَالثَّانِي : لَيْسَ كَذَلِكَ .

فَالأَوَّلُ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " أَفْعَلٌ " صِفَةً كَأَحْمَرَ [لَا يَنْصَرِفُ] ^(٥) نِكْرَةً

لِلوَصْفِ وَالوِزْنِ ، وَلَا مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالوِزْنِ .

[وَ] ^(٦) الثَّانِي : بَابُ " فَعْلَانٌ " الَّذِي مُؤَنَّثُهُ " فَعْلَى " نَحْوُ

سَكْرَانٌ " لَا يَنْصَرِفُ نِكْرَةً لِلأَلْفِ وَالنُّونِ ^(٧) (أَلْمُضَارِعَتَيْنِ)

لِأَلْفِ التَّائِيثِ ، وَلَا مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالأَلْفِ وَالنُّونِ ^(٨) كَعَثْمَانَ .

ب/٥٧

(١) سقط من (ف) ، وانظر ترجمة ابن عمر في البلغة ١٧٩ ، والبقية ٢/ ٢٣٧ وغيرهما .

(٢) في الأصل " عمر " تحريف ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ .

(٣) في (ف) " ليعلم " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) زيادة من (ف) .

(٧) في الأصل " المضارعتان " بالرفع .

(٨) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَالثَّلَاثُ : أَلْفَاظُ الْعَدَدِ الْمَعْدُودَةِ ، وَنَحْوَهَا ، نَحْوُ "ثَلَاثٌ" ، وَ "أُخْرٌ" فَإِنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ نَكْرَةً لِلصِّفَةِ وَالْعَدْلِ ، وَلَا مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِـ "أُخْرٌ" صَارَ مِثْلَ "عُمَرُ" .

فَإِنْ قِيلَ " فَإِنَّ فِي أَلْفَاظِ الْعَدَدِ خِلَافًا فَلَا يَسْتَقِيمُ لَفْظُ الْعُمُومِ فِي قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنْكَرًا " (١) .

قُلْتُ : لَعَلَّ (٢) مَذْهَبُهُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ إِذَا سُمِّيَ بِهَا لَا تَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ كَمَا فِي "عُمَرُ" .

(وَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ نَكْرَةً فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ (٣) ، وَلَا تَأْتِيهِ لِلْعِلْمِيَّةِ فِيهِ ، فَكَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : بَابُ "فَعَلَى" نَحْوُ "سَكْرَى" .

وَالثَّانِي : بَابُ "فَعَلَاءَ" نَحْوُ "حَمْرَاءَ" .

وَالثَّلَاثُ : بَابُ "مَسَاجِدَ" .

فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ فِي الْإِسْتِقْلَالِ بِمَنْعِ الصَّرْفِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ "سَلْمَى" ، وَسُعْدَى" عِلْمَانٍ وَلَا أَتْرَ لِلْعِلْمِيَّةِ فِيهِمَا ، بَلِ التَّأْتِيرُ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ لِأَلْفِ التَّائِيثِ فَقَطُ (٤) .

وَكِنْ تُعْرَفُهُ بِإِلَامٍ أَوْ تُصَيَّفُ أَوْ نُكِرَ الْعِلْمُ فَهُوَ مُنْصَرَفٌ

(١) القائل هو ابن الخباز قال في شرحه " هذا العموم غير مستقيم والحق ما أذكره .. " ، انظر شرح

ابن الخباز لوحة ٣٢ ، وانظر ابن يعيش ٦٣ / ٨ ، والهمع ٣٦ / ٨ .

(٢) في الأصل " بعد " .

(٣) في (ف) " وأما لا ينصرف به نكرة فإذا سمي به نكرة " تحريف .

(٤) سقط من (ف) .

الضَّمِيرُ فِي " تُعَرِّفُهُ " يَرْجِعُ إِلَى " كُلُّ " فِي قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنْكَرًا " (١) إِذَا عَرَّفْتَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ أَضَفْتَهُ أَنْصَرَفَ عَلَى رَأْيِي ، وَلَعَلَّهُ يَخْتَارُهُ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَطَرِيقُ صَرْفِهِ التَّنْكِيرُ ، فَتَقُولُ : " رَبُّ عُمَرَ مَرَرْتُ بِهِ ، وَ " كُلُّ إِبْرَاهِيمٍ مَرَرْتُ بِهِ فَأَكْرَمُهُ " ، وَبِالإِضَافَةِ أَيْضًا نَحْوُ " مَرَرْتُ بِعُمَرِكُمْ ، وَبِعَثْمَانِكُمْ " ، فَأَلِإِضَافَةُ أَعْمٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ النُّكْرَةَ أَوْ الْمَعْرِفَةَ صَرَفْتَهُمَا عَلَى رَأْيِي ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَحْمَرَ الْقَوْمِ ، وَبِعُمَرَ الْعَشِيرَةِ " .
وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِذَا أَضَفْتَ الْعِلْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ صَرَفْتَهُ قَوْلٌ فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَّا بَعْدَ تَنْكِيرِهِ ، فَإِذَا نَكَّرْتَهُ فَصَرَفْتَهُ بِالتَّنْكِيرِ لَا بِالإِضَافَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فَهُوَ مُنْصَرِفٌ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى " الْعِلْمِ " وَجَدَهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ وَإِنْ تُعَرِّفَ النُّكْرَةَ أَوْ (تُضِفْهَا) (٢) انْجَرَّتْ ، وَإِنْ نَكَّرْتَ الْعِلْمَ صَرَفْتَهُ ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ .
وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " أَوْ نَكَّرَ الْعِلْمَ " الْعِلْمَ (٣) الْأَصْلِيَّ لَا الْعِلْمِيَّةَ (٤) الطَّارِئَةَ - أَعْنِي : الْمُنْقُولَةَ عَنِ الصِّفَةِ - ؛ فَإِنَّ " أَحْمَرَ " إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ عِنْدَ سِبْيَوِيَّةِ (٥) ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَصْفٌ وَالْعِلْمِيَّةُ طَارِئَةٌ

-
- (١) قال الشريشي في شرحه ٨ / ٥٤١ هـ " الهاء في قوله " وان تعرفه " عائدة إلى ما لا ينصرف مطلقاً لا إلى هذا الأخير المذكور الآن ، لأن الحكم عام في جميع ما لا ينصرف " .
(٢) في النسختين " أو تضيفها " والأولى حذف الياء ، لأنه معطوف على مجزوم .
(٣) قوله " العلم " الثاني سقط من (ف) .
(٤) في (ف) " ولا العلمية " بالواو .
(٥) الكتاب ٤ / ٢ بولاق .

عَلَيْهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مُطْلَقَ الْعِلْمِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ
"أَحْمَرَ" إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ (١) .

وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا أَضَافُوا مَا لَا يَنْصَرِفُ ، أَوْ أَدْخَلُوا عَلَيْهِ
الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، أَوْ نَكَّرُوهُ - إِنْ كَانَ عَلَمًا (٢) - مُخْتَلِفُونَ فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ
يَرَى أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ (٣) ، وَيَقُولُ : غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ إِنْ كَانَ عَلَمًا كَعَمَرَ فَقَدْ
زَالَتْ بِالتَّكْثِيرِ الْعَلَمِيَّةُ الَّتِي لَا يُؤَثِّرُ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ
غَيْرِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا ، فَبِإِدْخَالِ اللَّامِ ، وَبِالإِضَافَةِ قَدْ بَعْدَ عَنْ
شَبَهِ الْفِعْلِ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ وَقَدْ زَالَ
بِالإِضَافَةِ ، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ ، وَأَفْضَلِ الْقَوْمِ " ،
(إِنْ) (٤) كَانَتْ الإِضَافَةُ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ (لَا مَدْخَلَ لَهُمَا فِي الْفِعْلِ) (٥) .
وَقَدْ اعْتَرَضُوا عَلَى هَذَا بِأَنَّ كَوْنَ الْاسْمِ فَاعِلًا نَحْوُ " قَامَ أَسْمَرٌ " ،
أَوْ مَفْعُولًا ، نَحْوُ " رَأَيْتَ أَسْمَرَ " ، أَوْ مَجْرُورًا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ
" مَرَرْتُ بِأَسْمَرَ " (٦) يُبْعَدُهُ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، إِذْ لَا مَدْخَلَ لِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ
الْأَشْيَاءِ فِي الْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفِ ، فَكَذَا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ / ، ١/٥٨
وَالِإِضَافَةِ .

(١) نصُّ عليه ابن يعيش ٧٠ / ٨ ، والسيوطي في الهمع ٣٦ / ٨ ، والكيشي في الإرشاد إلى علم
الإعراب ٤٢٣ .

(٢) في (ف) "علما" تحريف .

(٣) قال ابن الخياز في شرحه لوجه ٣٢ "وهو مذهب يحيى" ، وانظر الفصول الخمسون ١٥٨ .

(٤) في النسختين "إذا" .

(٥) في الأصل "لا تدخل في الفعل" ، والمثبت من (ف) .

(٦) في (ف) "رأيت أسمرًا" ، "مررت بأسمر" بالصرف تحريف .

وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الِاعْتِرَاضِ بِأَنَّ الِاسْمَ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَّا إِذَا بَعُدَ عَنْ ذَلِكَ الشَّبَهِ بِوَجْهَيْنِ ، فَيَكُونُ الِاسْمُ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا ، أَوْ دَاخِلًا عَلَيْهِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، إِنَّمَا بَعُدَهُ ذَلِكَ عَنِ الشَّبَهِ لِلْفِعْلِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ ، وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا قَدْ بَعُدَ عَنِ شَبَهِ الْفِعْلِ بِوَجْهَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَنَا : " مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ " أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ " قَامَ أَحْمَرُكُمْ ، وَضَرَبْتُ أَسْوَدَكُمْ " إِنَّمَا أَضَفْتَهُ بَعْدَ كَوْنِهِ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الصَّرْفِ لِبُعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ امْتِنَاعُهُ لِبُعْدِهِ (عَنْهُ) ^(١) بِوَجْهَيْنِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : لَا يَنْصَرِفُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، بَلْ يَنْجَرُ ^(٢) ، لِأَنَّ تَنْوِينَهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ مَعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَالصَّرْفُ هُوَ التَّنْوِينُ لَا الْجَرُّ .
وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ ^(٣) ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَالَ : إِنْ زَالَ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، انْصَرَفَ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِعُمَرِ الْقَوْمِ ، وَبِأَحْمَدِكُمْ " فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ قَدْ زَالَتْ وَبَقِيَ سَبَبٌ وَاحِدٌ ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لَمْ يَنْصَرَفْ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ ، وَبِأَحْمَرِ الْقَوْمِ " ، فَإِنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ وَالْوَصْفَ بِأَقْيَانٍ مَعَ الإِضَافَةِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَلَمْ يَنْصَرَفْ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مُوجُودًا .

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ١ / ٧ ، ٢ / ١٣ بولاق .

(٣) وممن قال بذلك ابن الضبان ، انظر شرحه لوحة ٢٢ ، والمطبوع ١ / ٢٢١ .

[أسماء القبائل والأحياء]

وإن أتاك اسمٌ لحَيٍّ أو لآبٍ تصريفه نحو قُرَيْشٍ وعَرَبٍ

وإن تُردِ قبيلةً أو أماً لم ينصرف ككُفَلِبٍ وآخِماً

أماً " قُرَيْشٌ " ، فاسمٌ ، لِحَيٍّ ، وكذلك " معدٌ ، وثَقِيفٌ " ، ألا ترى أنه

لا يجوزُ لك أن تقولَ : " هؤلاء من بني قُرَيْشٍ ، وهؤلاء بنو قُرَيْشٍ " .

فقُرَيْشٌ في الأكثرِ اسمٌ لِحَيٍّ ، وكذلك " معدٌ " ، و " ثَقِيفٌ " ، فإن قلتَ :

" هذه قُرَيْشٌ ومعدٌ وثَقِيفٌ " فإنما تريدُ : هذه جماعةُ قُرَيْشٍ بحذفِ (١)

المُضَافِ ، وإن جعلتَ قُرَيْشاً اسماً للقبيلةِ لم تصريفه ، وأنشدَ سيبويه (٢) :

غلبَ المُساميحَ الوليدُ سَمَاحَةً وكفى قُرَيْشَ المُعضلاتِ وسَادَها (٣)

فلم يُصرفَ " قُرَيْشٌ " ؛ لأنه اسمُ القبيلةِ ، ففيهِ التَّعْرِيفُ والتَّأْنِيثُ ، فأما

" عربٌ " فإنه اسمٌ جنسٍ بدليلِ دُخُولِ الألفِ والألامِ عليه ، ولم أَقِفْ على نقلِ

أنه علمٌ ، ولعلَّ صاحبَ الأُرْجُوْزَةِ قد نقلَ ذلكَ ، ولعلَّ " عرباً " اسمٌ (٤) لأبى

هذا الجيلِ مِنَ النَّاسِ .

(١) في (ف) " حذف " .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٥٠ .

(٣) البيت لعدى بن الرقاع العاملى يمدح الوليد بن عبدالمكك كما فى شرح ديوانه ٥٢ ، وشرح أبيات

الكتاب لابن السيرافى ٢ / ٢٨٢ ، واللسان " قرش " ، ونسب فى اللسان " سمح " لجرير وليس فى

ديوانه .

وهو فى المقتضب ٣ / ٣٦٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٣١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأثير ٥٤١ ، وما

ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، والطرائف الأدبية ٩٠ .

(٤) فى (ف) " اسما " .

فَأَمَّا " تَغْلِبُ " (١) فَلَا يَنْصَرِفُ سِوَاءَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْحَيِّ أَوْ
 اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ فَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ
 وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا " لَخْمٌ " (٢) فَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلأَمِّ فَهُوَ مِثْلُ
 هُنْدٍ " يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا عَنْ مُذَكَّرٍ
 فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ عِنْدَ سِبْوَِيهِ الْبَتَّةَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي " مِصْرَ " (٣) .
 وَعَلِمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْقَبَائِلِ وَالْأَحْيَاءِ (٤) مِنْهَا مَا يُخْتَارُ صَرْفُهُ
 ، وَهُوَ مَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ فِي الْغَالِبِ كَقَرِيشٍ وَمَعَدٍ وَتَقِيفٍ ، وَكَذَلِكَ
 مَا كَانَ اسْمًا لِلأَبِّ فِي الْغَالِبِ نَحْوُ " تَمِيمٍ ، وَأَسَدٍ " .
 وَمِنْهَا مَا يُخْتَارُ فِيهِ أَمْتِنَاعُ الصَّرْفِ ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي الأَكْثَرِ
 وَالْأغْلَبِ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ نَحْوُ " سُدُوسٌ " (٥) ، وَكَذَلِكَ " جَذَامٌ " (٦) .
 وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ الْبَتَّةَ كَتَغْلِبٍ ، وَبَاهِلَةَ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَا
 يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، وَلِذَلِكَ (٧) قَالُوا : " بَاهِلَةُ بَنُ / أَعْصُرَ " (٨) فَجَعَلُوهُ
 اسْمًا لِلْحَيِّ ، وَلِذَلِكَ (٧) جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ : " ابْنُ " ، وَ" بَاهِلَةُ " اسْمُ
 امْرَأَةٍ ، وَقَالُوا : " تَغْلِبُ ابْنَةُ وَائِلٍ " أَرَادُوا الْقَبِيلَةَ ، فَلِذَلِكَ (٧)

ب/٥٨

- (١) فِي (ف) " تَغْلِبَا " .
 (٢) فِي الأَصْلِ " وَأَمَّا لِأَخِي " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ قَبِيلَةَ " لَخْمٌ " فِي جَمَهْرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٤٢٠ .
 (٣) انظُرْ ص ٣٧٠ .
 (٤) انظُرْ هَذَا الفَصْلَ فِي الكِتَابِ ٣ / ٢٤٦ ، وَالمَقْتَضِبِ ٣ / ٣٦٠ .
 (٥) سُدُوسٌ : فِي جَمَهْرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٣١٧ بِفَتْحِ السِّينِ ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي جَمِيعِ الْعَرَبِ حَاشَا طِي
 وَحَدَهَا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ سُدُوسٌ بِالضَّمِّ ، وَكَذَلِكَ فِي مُخْتَلَفِ الْقَبَائِلِ وَمُوتَلَفِهَا ٢٤ .
 (٦) فِي (ف) " حَرَامٌ " ، وَانظُرْ " جَذَامٌ " فِي جَمَهْرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٤٢١ .
 (٧) فِي (ف) " وَكَذَلِكَ " .
 (٨) انظُرْ الكِتَابَ ٢ / ٢٦ بِوِلَاقٍ .

قَالُوا : " ابْنَةُ " ، وَقَالُوا : " تَغْلِبُ الْغَلْبَاءُ " فَوَصَفُوهَا (١) بِالْمُؤَنَّثِ لِإِرَادَةِ الْقَبِيلَةِ ، وَكَذَلِكَ " مَجُوسٌ ، وَيَهُودٌ ، فَإِنَّهُ لَمْ (٢) يَقَعْ إِلَّا اسْمًا عَلَمًا لِلْقَبِيلَةِ ، فَأَمَّا إِدْخَالُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي قَوْلِهِمْ : " الْمَجُوسُ ، وَالْيَهُودُ " فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا يَسَائِرَ النَّسَبِ فَحَذَفُوهُمَا ، وَالنَّقْدِيرُ : الْمَجُوسِيُّونَ ، وَالْيَهُودِيُّونَ " (٣) ، فَأَدْخَلُوا الْأَلِفَ وَاللَّامَ كَمَا أَدْخَلُوهُمَا (٤) عَلَى " يَهُودِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ " (٥) ، لِأَنَّ " الْيَهُودَ ، وَالْمَجُوسَ " جَمَعُهُ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ (٦) :

أَصَاحِ أَرِيكَ بَرَقًا هَبَّ وَهَنًا كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعْرِ اسْتِعَارًا
فَلَمْ يَصْرِفْ " مَجُوسَ " ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ " مَجُوسَ " عَلَّمَ
عَلَى الْقَبِيلَةِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودٍ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤَبِّ (٧)
فَلَمْ يَصْرِفْ " يَهُودَ " ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ ، قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا
اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ (٨) .

(١) في الأصل « فوصفوها » .

(٢) في (ف) " لا " .

(٣) في النسختين " المجوسيين واليهوديين " .

(٤) في (ف) " أدخلوها " .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٢٥٤ .

(٦) الديوان ١٤٧ ، وروايته " أَحَارُ تَرَى بُرَيْقًا " ، وهو في الحقيقة ملط بينه وبين التوأم اليشكري ، والتمليط : إذا قال هذا نصف بيت وأتمه الآخر بيتًا . اللسان (ملط) وقيل : الذي نازعه الحارث اليشكري بدليل قوله يخاطبه " أحار " .

وهو في الكتاب ٣ / ٢٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، والتبصرة ٥٧٨ ، والمقرب ٢ / ٨١ .
(٧) نسبة الشنتمري في حاشية الكتاب ٢ / ٢٩ بولاق لرجل من الأنصار ولم يعينه ، وكذلك قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، وفي الكتاب ٣ / ٢٥٤ نسخة هارون " بمدحه " لعله خطأ مطبعي ، وذكر في الأصل " قبلها " بدل " قلتها " وهو تحريف .

(٨) الكتاب ٣ / ٢٥٤ .

[أسماء البلدان والبقاع]

كَذَا إِذَا أُرِدَتْ بِالْبِلَادَانِ تَأْنِيثَ تَعْرِيفِ كَمَنْ عُمَانِ (١)
 لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةٌ أُرِدْنَا وَإِنْ أُرِدَتْ مَوْضِعًا صَرَفْنَا (٢)
 كَوَاسِطٍ ، وَدَابِقٍ ، وَقَلَجٍ دَلِيلُهَا فِي الشَّعْرِ الْمُحْتَجِّ

" ذَا " مِنْ قَوْلِهِ " كَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَنَيْتَ هُنَاكَ بِالْأَسْمِ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْحَيَّ صَرَفْتَ ، فَكَذَا هُنَا إِنْ عَنَيْتَ بِالْأَسْمِ الْبَلَدَ أَوْ الْمَكَانَ صَرَفْتَ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِالْأَسْمِ الْبُقْعَةَ أَوْ الْأَرْضَ أَوْ الْبَلَدَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَأَمَّا "عُمَانُ" (٣) فَالْأَجُودُ (تَرَكَ) (٤) صَرْفِهِ وَيَأْخُذُ مِنْهُ "وَاسِطٌ" ، وَقَلَجٌ" (٥) ؛ فَإِنْ سَيَّبُوهُ قَدْ قَسَمَ ذَلِكَ ثَلَاثَةً (٦) أَقْسَامٍ ، فَقَالَ (٧) : مِنْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّأْنِيثِ كَعُمَانَ (٣) فَلِذَلِكَ قُلْنَا : الْأَجُودُ تَرَكَ صَرْفِهِ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّذْكِيرِ كَوَاسِطٍ وَقَلَجٍ ، فَإِنْ

(١) في (ف) " كذاك ... كمن عمان " .

(٢) بعده في النسخة التيمورية للدرة الألفية ٢١

وليس مصروفًا من البقاع

إلا نواحى جئن بالسماع

ولم يرد هذا البيت في الشروح التي بين يدي ، ولا في متن ألفية ابن معط المطبوع .

(٣) في (ف) " عمان " بتشديد الميم .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) واسط : في عدة مواضع ذكرها ياقوت في معجمه ٢٤٧ / ٥ ، ولكن أشهرها واسط الحجاج وهي

بين البصرة والكوفة ، أما " قلج " بفتح أوله وسكون ثانيه فهو اسم بلد ، وقيل : واد بين البصرة

وحمى ضرية من منازل عدى بن جندب ، كما في معجم ياقوت " قلج " .

(٦) في (ف) " بثلاثة " .

(٧) في (ف) " وقال " بالواو ، وانظر الكتاب ٢ / ٢٤٢ فما بعدها .

وَأَسِطًا " (١) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ وَسُمِّيَ بِهِ هَذَا الْبَلَدُ ؛ لِتَوَسُّطِهِ بَيْنَ الْبَصْرَةِ
وَالْكُوفَةِ ، فَكَانَتْهُ قَالَ : بَلَدًا وَأَسِطًا ، أَوْ مَكَانًا وَأَسِطًا ، وَلَوْ أَرَادَ التَّائِيثَ
لَقَالَ : وَأَسِطَةٌ أَيْ : بُقْعَةٌ أَوْ بَلَدَةٌ وَأَسِطَةٌ ، قَالَ : وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ
وَتَذْكِيرُهُ عَلَى السَّوَاءِ نَحْوُ " هَجَرَ " قَالُوا فِي الْمَثَلِ : " كَجَالِبِ التَّمْرِ إِلَى
هَجَرَ " (٢) فَصَرَفُوا ، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ (٣) :

مِنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامٌ وَأَسِطٌ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرَ (٤)
فَلَمْ يَصْرِفْ .

وَأَمَّا " دَابِقٌ " (٥) فَقَالَ سِيبَوِيهِ : " التَّذْكِيرُ فِيهِ أَجُودٌ " (٦) فَهَذَا
تَفْصِيلُ سِيبَوِيهِ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ .

وَأَقُولُ : إِنَّ أَسْمَاءَ الْبُلْدَانِ وَالْبِقَاعِ لَا يَخْلُومَنَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا
يَمْنَعُ الصَّرْفَ أَوْلًا ، فَإِنْ كَانَ فَسَوَاءٌ عَنَى بِالْأَسْمِ الْمَكَانَ أَوِ الْبُقْعَةَ فَهُوَ
غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " غَزَّةً ، وَمَكَّةً ، وَيَثْرِبَ ، وَتَوْضِحَ " (٧) ، أَمَّا " غَزَّةٌ
وَمَكَّةٌ فَلِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ ، وَأَمَّا " يَثْرِبُ ، وَتَوْضِحُ " فَلِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ .

- (١) فِي (ف) 'واسط' بدون تنوين .
(٢) هكذا ورد المثل هنا كما في الكتاب ٣ / ٢٤٤ غير أن كتب الأمثال أوردهت برواية " كمستبضع التمر
إلى هجر " والاستبضاع والجب بمعنى ، وذلك أن " هجر " - وهي بلد بالبحرين - معدن التمر
والمستبضع إليه مخطئ .
انظر أمثال أبي عبيد ٢٩٢ ، وفصل المقال ٤١٣ ، والمستقصى ٢ / ٢٣٣ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٥٢
(٣) الديوان ٢٩١ . وقال الشنتمري : (ويروى للأخطل) بوليس في شعره .
(٤) البيت في الكتاب ٣ / ٢٤٣ ، ومعجم البلدان ٥ / ٢٤٧ وشرح ابن الخباز لوحة ٣٣ ، والشرح
المجهول لوحة ٣٩ وشرح ابن القواس لوحة ٦٣ .
(٥) دابق - بكسر الباء ويروى بفتحها - قرية قريبة من حلب . معجم البلدان ٢ / ٤١٦ .
(٦) الكتاب ٣ / ٢٤٣ .
(٧) توضح : كتيب أبيض من كتابان حمراء بالدهناء قرب اليمامة . عن معجم البلدان ٢ / ٥٩ .

وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَلْفُ
وَالسُّلَمُ (كَالْمَوْصِلِ أَوْ لَا) (١) ، فَأَلَوَّلُ يَنْصَرِفُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِذَا
أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا سَاكِنِ الْحَشْوِ كَفَلَجٍ وَبَدْرٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ
كَهَيْدٍ إِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْبُقْعَةَ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَزَيْدٍ إِنْ (٢) عَنَيْتَ بِهِ الْمَكَانَ
مَا لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا نَحْوُ " حِمص ، وَمَاه ، وَجُور " فَلَا يَنْصَرِفُ الْبَيْتَةُ ،
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ كَهَجْرٍ ، وَحَتَّيْنِ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ مُتَيَقِّنٌ فِيهِ ، فَإِنْ عَنَيْتَ
بِهِ الْبُقْعَةَ أَوْ الْبَلَدَةَ أَوْ الْأَرْضَ لَمْ تَصْرَفْهُ لِاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ وَالثَّانِي
فِيهِ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْمَكَانَ أَوْ الْبَلَدَ صَرَفْتَهُ .

١/٥٩

وَهُنَا بَحْثٌ فِي " مَاه ، وَجُور ، وَحِمص " فَإِنَّكَ إِنْ عَنَيْتَ بِهَذِهِ
الْمَكَانَ سَقَطَ الثَّانِي ، وَالْعُجْمَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الثَّلَاثِيِّ السَّاكِنِ الْحَشْوِ
بِاجْتِمَاعِ الْمُتَقَدِّمِينَ (٣) مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِدَلِيلِ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى صَرْفِ
نُوحٍ " فَيَجِبُ أَنْ تَصْرَفَ (٤) " مَاه ، وَجُور ، وَحِمص " إِنْ عَنَيْتَ بِهِ
الْمَكَانَ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ ؛ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ صَرْفِهِ ، حَتَّى قَالَ
سَيَبَوِيهِ : إِنَّهُ (٥) بِالْعُجْمَةِ صَارَ (بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَنَّثِ) (٦) الزَّائِدِ عَلَى
الثَّلَاثَةِ كَعِنَاقٍ (٧) إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْصَرَفْ مَعْرِفَةً
الْبَيْتَةَ (٨) .

- (١) فِي (ف) " فَاَلْمَوْصِلِ أَوْلَى " .
(٢) فِي (ف) " وَإِنْ " بِزِيَادَةِ الْوَاوِ .
(٣) فِي (ف) " لِاجْتِمَاعِ الْمُتَقَدِّمِينَ " .
(٤) فِي (ف) " إِنْ يَنْصَرِفُ " .
(٥) فِي (ف) " أَنْ " .
(٦) فِي (ف) " كَالْمُؤَنَّثِ " .
(٧) الْعِنَاقُ : الْأُنْثَى مِنْ وَالدِ الْمَعَزِ ، وَقِيلَ : شَيْءٌ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ كَالْفَهْدِ ، وَقِيلَ : الدَّاهِيَةُ ، وَقِيلَ :
الْخَيْبَةُ . عَنْ الصَّحَاحِ " عِنَق " .
(٨) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣ / ٢٤٢ .

[أسماء السور]

كَذَلِكَ لَا تُصَرَّفُ أَسْمَاءُ السُّورِ كَهُودَ وَالتَّائِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرُ
مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَةِ الْإِضَافَةِ إِذْ ذَاكَ فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى انْصِرَافَهُ
وَمِثْلُ حَمِيمٍ وَيَاسِينَ بَنِي وَقِيلَ : بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهَا اعْتَبَى

" ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، أَيِ : الْقَوْلِ فِي أَسْمَاءِ
سُورِ الْقُرْآنِ كَذَلِكَ الْقَوْلِ السَّابِقِ فِي أَسْمَاءِ الْأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، فَإِنَّ عَنَيْتَ بِـ
" هُودَ " اسْمَ السُّورَةِ فَلَا تُصَرِّفُهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ وَالتَّنْقِيلِ مِنَ الْأَخْفِ
إِلَى الْأَثْقَلِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ (سَمَّيْتَهَا) (١)
بِعَمْرٍو ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قِيلَ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ وَالْعُجْمَةِ (٢) ؛ لِأَنَّ
" هُودًا " لَيْسَ أَعْجَمِيًّا ، وَإِنَّ عَنَيْتَ بِـ " هُودَ " اسْمَ النَّبِيِّ وَنَوَيْتَ حَذْفَ الْمُضَافِ
- كَأَنَّكَ قُلْتَ : " قَرَأْتُ سُورَةَ هُودٍ " - صَرَفْتَ ؛ لِفَوَاتِ التَّائِيثِ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ :
هَذِهِ تَمِيمٌ " ، إِذَا أَرَدْتَ بِنَوْتَمِيمٍ " صَرَفْتَ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ الْأَبِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ
اسْمَ الْقَبِيلَةِ لَمْ تُصَرِّفْ (٣) .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ : لَا تُصَرِّفُ أَسْمَاءُ (٤) السُّورِ فِي حَالِ اعْتِبَارِ التَّائِيثِ ؛
لِأَنَّ " الْوَاوَ " فِي قَوْلِهِ : " وَالتَّائِيثُ فِيهَا (يُعْتَبَرُ) (٥) ، " وَوَاوُ " الْحَالِ ؛ لِأَنَّ

- (١) فِي الْأَصْلِ " تَسْمِيهَا " ، وَمَا فِي (ف) مُتَّفَقٌ مَعَ الْكِتَابِ ٢٥٦ / ٣ .
(٢) قَصَدَ الْمَوْلَفُ بِهَذَا ابْنَ الْخَبَّازِ الَّذِي قَالَ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٣٣ " وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ .. ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَهُودَ وَنُوحَ لَمْ يَنْصَرَفْ إِنْ سَمِيَتْ بِهِ السُّورَةُ كَمَا
وَجُورٌ ، وَإِنْ نَوَيْتَ الْإِضَافَةَ صَرَفْتَ " .
(٣) رَاجِعْ هَذَا الْبَابَ فِي الْكِتَابِ ٢٥٦ / ٣ ، وَالْمَقْتَضِبِ ٣ / ٣٦٥ ، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ٦١ .
(٤) فِي الْأَصْلِ « اسْمٌ » .
(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

السَّبَبِ الْمُتَيَقَّنِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ هُوَ الْعَلَمِيَّةُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَعَ ذَلِكَ عَلَمًا
لِلسُّورَةِ أُمَّتَعِ الصَّرْفُ ، وَيُرِيدُ بِالتَّائِيثِ تَأْنِيثَ السُّورَةِ .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ " " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَوْلِهِ :
" وَالتَّائِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرُ " أَي : يُعْتَبَرُ التَّائِيثُ فِي أَسْمَاءِ السُّورِ مَا لَمْ تَتَوَّحَّفْ
الْمُضَافِ ، فَإِنْ نَوَيْتَ حَذْفَهُ صَرَفْتَ الْأِسْمَ الَّذِي يَقْتَضِي الصَّرْفَ أَي :
الْأِسْمَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، تَقُولُ : " قَرَأْتُ هُودًا " ، أَي :
سُورَةَ هُودٍ فَتَصْرِفُ ، وَتَقُولُ : " قَرَأْتُ يُوسُفَ " فَلَا تَصْرِفُ سِوَاءَ جَعَلْتَهُ اسْمًا
لِلسُّورَةِ أَوْ اسْمًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ لِأَنَّ " يُوسُفَ " فِيهِ الْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ ،
وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلِحَاجَةِ إِلَى اعْتِبَارِ التَّائِيثِ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ
لِجَعْلِهِ اسْمًا لِلسُّورَةِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى أَنْصِرَافَهُ " .

وَيَعْدُ فَاقُولُ : اسْمُ السُّورَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً
حُكِي وَكَمْ يُغَيَّرُ كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ رُقُلَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ، وَ ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ
حِسَابُهُمْ ﴾ ﴿٢﴾ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ نَحْوُ
﴿ حَمِيم ﴾ ﴿٣﴾ ، وَ ﴿ يَسِين ﴾ ﴿٤﴾ وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، أَوْ مُفْرَدًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ،
فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَالْبَقَرَةِ وَالْمَائِدَةِ أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ
الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَهُوَ مُنْصَرَفٌ كَمَا مَرَّ فِي أَسْمَاءِ الْبُلْدَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْأَلِفُ
وَاللَّامُ ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا أَوْ أَعْجَمِيًّا ، فَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا كَمُحَمَّدٍ ، فَإِنْ

(١) سورة الأَخْلَاصِ ١ .

(٢) سورة الْأَنْبِيَاءِ ١ .

(٣) سورة غَافِرٍ ١ ، يَوْفَى مَوَاضِعَ كَثِيرَةً .

(٤) سورة يَسِينَ ١ .

جَعَلْتُهُ اسْمًا لِلِسُورَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ وَإِلَّا صَرَفْتَهُ^(١)، وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا
فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَمْ تَصْرِفْهُ سِوَاءَ كَانَ اسْمَ السُّورَةِ أَوْ لَمْ
يَكُنْ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ إِنْ^(٢) جَعَلْتُهُ اسْمًا
لِلِسُورَةِ؛ كَنُوحٍ مَعَ سَكُونِ الْأَوْسَطِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّ الثَّانِيثَ قَدْ
انضَمَّ إِلَيْهِ الْعُجْمَةُ، كَمَا فِي "مَاه"، وَجُورٌ "بَلْ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سُمِّيَ بِهِ
مُؤَنَّثٌ كَمَا مَرَّ فِي "مِصْرَ"، قَالَ سَيْبَوِيَّةٌ: فَإِنْ جَعَلْتَ "نُوحًا" اسْمًا
لِلِسُورَةِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِعَمْرٍو^(٣).

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ اسْمًا لِلِسُورَةِ حُرُوفُ التَّهَجِّي فَالْكَ
فِيمَا (كَانَ)^(٤) دُونَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ الْحِكَايَةُ، وَالْإِعْرَابُ، وَلِذَلِكَ قَالَ:
"وَمِثْلُ حَمِيمٍ وَيَسِينِ بَنِي" لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَقَوْلُهُ: "وَقِيلَ بَلْ
بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتَنِي" يُرِيدُ الْإِعْرَابَ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: "بَنِي" أَنَّهُ
حِكْيَ فَبْنِي^(٥)؛ لِأَنَّ حِكَايَةَ الْحَرْفِ سَبَبٌ فِي بِنَائِهِ فَاقَامَ الْمُسَبَّبَ
- الَّذِي هُوَ الْبِنَاءُ - مَقَامَ سَبَبِهِ الَّذِي هُوَ الْحِكَايَةُ، وَكَذَا قَوْلُهُ "وَقِيلَ:
بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتَنِي" لَمَّا كَانَ عَدَمُ الصَّرْفِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِعْرَابِ
أُكْتَفِيَ بِذِكْرِ الصَّرْفِ (عَنْ ذِكْرِ الْإِعْرَابِ)^(٦)؛ لِأَنَّ الْمَعْرَبَ دَاخِلٌ

(١) أي: وإن لم تجعله اسماً للسورة صرفته، لخلوه من الثانيث.

(٢) في (ف) "وان".

(٣) الكتاب ٣/٢٥٧.

(٤) سقط من (ف).

(٥) قال ابن القواس في شرحه لوجه ٦٣: أي: يجوز أن يحكى فيبنى: لأن الحكاية سبب

البناء، إلا أنه أقام المسبب مقام السبب مجازاً * وتأثير النيلي عليه واضح.

(٦) في الأصل "عن ذكر عدم الإعراب".

في حَقِيقَةِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ؛ لِعُمُومِ الْمُعْرَبِ ، وَخُصُوصِ (غَيْرِ
الْمُنْصَرَفِ) (١) .

وَوَجْهُ إِعْرَابِ " يَسِينِ ، وَحَمِيمٍ " أَنَّهُ فِي وَزَانٍ قَائِلٍ وَهَائِلٍ ، وَتِلْكَ مُعْرَبَةٌ ؛
لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَكَذَلِكَ " يَسِينِ ، وَحَمِيمٍ " .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ " يَسِينِ ، وَحَمِيمٍ " لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْيِثِ (٢) .
وَأَسْمُ السُّورَةِ إِنْ كَانَ حَرْفًا وَاحِدًا إِنْ شِئْتَ حَكَيْتَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا
لِلسُّورَةِ أَعْرَبْتَهُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ " هِنْدٍ " إِنْ شِئْتَ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمُعْجَمِ ،
تُذَكَّرُ وَتؤنَّثُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهَا ، هَذَا نَصُّ سَيَبَوِيهِ (٣) قَالَ : لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ
سَمَّيْتَهَا بِقَدْرِ أَوْ شَمْسٍ ، فَلِذَلِكَ تُنُونُ " مؤنَّثٌ فِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فَإِذَا
سَمَّيْتَ بِهِ السُّورَةَ صَارَ مِثْلَ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِقَدْرِ وَذَلِكَ نَحْوُ " نُونٍ ، وَصَادٍ
وَقَافٍ " (٤) ، وَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلَ " حَمٍ ، وَطَسٍ (٥) ، وَيَسٍ " ، فَقَدْ ذُكِرَ
الْقَوْلُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْوُ " طَسَمٍ " (٦) فَلَكَ فِيهِ الْحِكَايَةُ
أَيْضًا ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّورَةِ وَتَمَنَعَهُ الصَّرْفُ ؛ لِلتَّرْكِيبِ وَالتَّعْرِيفِ ؛

-
- (١) في الأصل « المعرب » صوابه من حاشية الأصل و (ف) .
(٢) قال سيبويه ٣ / ٢٥٧ : " وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسما للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه
بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل وقابيل .. ، وكذلك طاسين ، وياسين ، واعلم أنه لا يجزئ في
كلامهم على بناء حاميوم وياسين ، وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله " .
(٣) في الكتاب ٣ / ٢٥٩ " وأما " نون " فيجوز صرفها في قول من صرف هندا ؛ لِأَنَّ النُّونَ تَكُونُ أَنْثَى
فترفع وتنصب " .
(٤) هذه الأحرف مطالع السور الآتية على الترتيب المذكور : القلم - ص - ق
(٥) في الأصل " وطسم " وهو سهو ، صوابه من (ف) ، وهي بداية سورة النمل .
(٦) الآية الأولى من سورتي الشعراء والقصص .

لأنه صار بمنزلة "بعلبك" ، ودرا مجرد (١) لكن لا بد من فتح النون
 من "طاسين" ثم تركب الميم معها كما فتحت اللام من "بعل" ، وركبت "بك
 معها" ، وإن تجاوز ثلاثة أحرف حكي كما تحكى الجملة ، وذلك نحو ﴿ حم
 عسق ﴾ (٢) ، و ﴿ كهيعص ﴾ (٣) .

-
- (١) فى (ف) " ودارنجر " وهو تحريف ، ودرأ مجرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس ، معناه
 دراب كرد ، دراب : اسم رجل ، وكرد : معناه عمل ، فعرب بنقل الكاف الفارسية إلى الجيم ،
 معجم البلدان ٢ / ٤٤٦ .
- (٢) الآية الأولى والثانية من سورة الشورى .
- (٣) الآية الأولى من سورة مريم .

[اللّازم والمتعدّي]

القول في الأفعال (في التعدّي) (١) وتنتهي لسبعة في العَدُّ

لَمْ يُرِدْ بِالتَّعَدِّي هُنَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ
فِيمَا بَعْدُ : " أَوْلَهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلًا " بَلْ أَرَادَ التَّعَدَّى اللُّغَوِيَّ وَهُوَ التَّجَاوُزُ
مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَدَاكَ الذَّمُّ " أَي تَجَاوَزَكَ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْقَوْلُ فِي تَجَاوُزِ
الْأَفْعَالِ أَوْ تَعَدِّيها (٢) إِلَى مُنْتَهَى عَدَدِهَا وَذَلِكَ يَنْتَهِي إِلَى سَبْعَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ أَرَادَ بِالتَّعَدَّى التَّعَدُّدَ فَبَدَّلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى (٣) (الدَّلَالَاتِ) (٤)
كِرَاهِيَةَ ثِقَلِ التَّضْعِيفِ كَمَا قَالُوا : " تَطْنَيْتُ " ، وَأَصْلُهُ " تَطْنَنْتُ " ، بِثَلَاثِ
نُونَاتٍ ، فَبَدَّلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى (٣) النُّونَاتِ (٥) .

(١) في (ف) " والتعدّي " .

(٢) في (ف) « وتعدّيها » .

(٣) في الأصل (أحد) .

(٤) في (ف) " الدلالات " .

(٥) هذا رَدُّ منه على ابن الخباز الذي يقول في شرحه لوجه ٣٤ " بدأ من المتعدّي بما لا يتجاوز
الفاعل وهذا يفسد قسمته ، لأنه لم يتعد في اللفظ إلى شيء ، وقال صاحب الشرح مجهول المؤلف
لوجه ٤٠ : " وتقسيمه إياها إلى سبعة ليس على سبيل الحصر بل على سبيل البسط والتقريب ،
وابن الخباز ذكر على كلام المصنف في هذا الموضع انتقاداً وهو أن مورد القسمة لابد أن يكون
مشتركاً بين جميع الأقسام وعلى هذا التقدير فلا يصح انقسام الأفعال بالنسبة إلى التعدّي إلى ما
لم يجاوز فاعلاً ، وجعله مفسداً للتقسيم إلى سبعة ، وهذا متجه ، ويحتمل أن يجاب عنه بثلاثة
أجوبة ، الأول : أن المراد التعدّي وعدم التعدّي فاستغنى بذكر بعض الأقسام عن البعض ... ،
والثاني أن يكون المراد التعدّي اللغوي .. ، والثالث أن يكون المراد بالتعدّي التعدد " .

أُولَئِكَ لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلًا إِذْ لَيْسَ لِلْمَفْعُولِ ذَاكَ قَابِلًا
كَطَالٍ وَأَحْمَرٌ وَتَحَوَّظَرُفًا وَمِثْلُ رَاحٍ وَأَغْتَدَى وَأَنْصَرَفًا

١٨٠

/ يُرِيدُ : أَنْ أَوَّلَ الْأَفْعَالِ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلَهُ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ اللَّازِمُ وَأَنْمَا كَانَ الْفِعْلُ اللَّازِمُ هُوَ أَوَّلُ الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ إِلَّا عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ ، وَأَمَّا الْمُتَعَدَّى فَيَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَمَا تَوَقَّفَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ كَانَ أَسْبَقَ وَجُودًا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْئَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " قَامَ " مَثَلًا إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُ مَعْنَاهُ عَلَى فَاعِلٍ أَوْجَدَ الْقِيَامَ فَقَطْ ، وَأَمَّا " ضَرَبَ " فَسَلَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ بِدُونِ " ضَارِبٍ " وَهُوَ الْفَاعِلُ وَ" مَضْرُوبٍ " وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالضَّرْبُ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ لَا يَنْعَقِلُ بِدُونِ الْمَضْرُوبِ ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا " قَامَ وَقَعَدَ " فَكَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ تِلْكَ النَّسْبَةَ الَّتِي قَبْلَهَا " ضَرَبَ " وَتَوَقَّفَ فَهْمُ مَعْنَاهُ (١) عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ اللَّازِمُ غَالِبًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أِنْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، أَوْ أِنْفِعَالِ النَّفْسِ ، أَوْ أِنْفِعَالِ الْبَدَنِ مِثْلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ بِالْأِنْفِعَالَاتِ الثَّلَاثِ (٢) .
فَقَوْلُهُ : " طَالَ وَأَحْمَرٌ " مِثَالٌ لِأِنْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، (٣) وَقَوْلُهُ : " ظَرَفٌ " مِثَالٌ لِأِنْفِعَالِ النَّفْسِ (٤) ، وَقَوْلُهُ : " رَاحَ وَأَغْتَدَى (وَأَنْصَرَفَ) " (٤) مِثَالٌ لِأِنْفِعَالِ الْجِسْمِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " مَعْنَاهَا " .

(٢) فِي (ف) " الثَّلَاثَةُ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

وَالْبِنَاءُ اللَّازِمُ فَقَطْ مِنَ الثَّلَاثِي هُوَ " فَعَلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَمَثَلِ ظَرْفًا " (١) " وَلَمْ يَأْتِ مِنْ " فَعَلَ " مُتَعَدِّيًّا إِلَّا قَوْلُهُمْ : " رَحِبَكُمْ الدُّخُولُ " (٢) : لِأَنَّهُ بِمَعْنَى وَسِعَكُمْ .

وَمِنَ الْأَوْزَانِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى، وَهِيَ أُبْنِيَّةُ خَمْسَةٌ ، مِنْهَا الَّتِي فِي أَوْلِهَا " تَاءٌ غَالِبًا، وَهِيَ " تَفْعِيلٌ " كَتَشَيْطَنَ ، وَ " تَفْعُنَلٌ " كَتَقْلَنَسَ : إِذَا لَيْسَ الْقَلْنَسُوهَ (٣) [وَ " تَفْعَلَى " كَتَقْلَسَى] (٤) وَ " تَفْوَعَلٌ " كَتَجَوْرَبَ : إِذَا لَيْسَ الْجَوْرَبُ ، وَهُوَ شِبْهُ الْخُفِّ ، [وَ " تَفْعَلَلٌ " كَتَدَحْرَجَ] (٥) .
وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ كُلُّهَا مُطَاوِعَةٌ لِأَفْعَالٍ مُتَعَدِّيَّةٍ ، يُقَالُ : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجُ ، وَقَلْسَيْتُهُ فَتَقْلَسَى (٥) ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي (٦) .

« تعريف المطاوعة »

وَمَعْنَى الْمُطَاوِعَةِ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى حَصَلَ بِهِ عَنِ مُقْتَضَى فِعْلٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ ، نَحْوُ " دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجُ " ، فَقَوْلُكَ : " تَدَحْرَجُ "

(١) في النظم المتقدم " ونحو ظرفا " .

(٢) روى أن نصر بن سيار قال : أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني ، أي أوسعكم فعدى (فعل) وليست متعدية عند النحويين ، وقيل : إن نصرًا ليس بحجة ، ينظر الصحاح ، واللسان في (رحب) .

(٣) القلنسوة ، والقلنسية : شئ يوضع على الرأس ، وجمعه قلانس بحذف الواو وقلاس بحذف النون ، وإن شئت عوضت فيهما وقلت قلانيس أو قلاسي عن الصحاح (قلس) .

(٤) إضافة يقتضيتها السياق ، وانظر ابن الخباز ٢٢٨/١ ، وابن القواس ٤٧٦/١ .

(٥) في الصحاح " قلس " وقد قلستته فتقلسى ، وتقلنس ، وتقلس أي : ألبسته القلنسوة فلبسها .

(٦) سقط من (ف) .

عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى حَصَلَ عَنْ تَعَلَّقِ (١) فِعْلٍ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ حُصُولِ الدَّحْرَجَةِ
 بِهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ عَنْ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ إِلَّا قَوْلُهُمْ : " تَرَهْوَكُ (٢)
 فِي مِشْيَتِهِ " إِذَا مَاجَ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ " تَفَاعَلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ
 وَعَمَرُو " ، وَكَذَلِكَ " انْفَعَلَ " لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوِعًا ، وَالْمُطَاوَعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا حَيْثُ
 يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَأْتِيرٌ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا " انْعَدَمَ " خَطَأً ، لِاسْتِحَالَةِ التَّأْتِيرِ فِي
 الْمَعْدُومِ (٣) ، وَكَذَلِكَ " افْعَلَ " كَأَحْمَرَ ، وَ" افْعَالَ " كَأَسْوَدَ ، وَهُوَ مِنْ
 انْفِعَالَاتِ الطَّبِيعَةِ ، وَ" افْعَنْلَلَ ، كَأَقْعَنْسَسَ ، وَأَحْرَنْجَمَ " (٤) وَهُوَ مِنْ
 انْفِعَالَاتِ الْبَدَنِ ، وَ" افْعَلَّلَ " كَأَقْشَعَرَ ، وَهُوَ مِنْ انْفِعَالَاتِ الطَّبِيعِ .
 وَبَابُ " الْأَفْعَالِ " يَأْتِي مُتَعَدِّيًّا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ نَحْوُ " فِعِلَّ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ
 قَدْ يَأْتِي لِأَزْمًا كَمَا (٥) إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنِ الْأَسْقَامِ (٦) وَالْأَحْزَانِ نَحْوُ
 " سَقِمَ ، وَحَزِنَ " ، وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ نَحْوُ " فَرِحَ ، وَأَشْرَبَ ، وَيَطِرَ
 " وَكَذَا فِي الْأَلْوَانِ نَحْوُ " أَدِمَ (٧) ، وَسَوِدَ (٨) " .

- (١) فِي (ف) " تَعَدُو " تَحْرِيفٌ .
 (٢) فِي (ف) " تَرَهْوَلُ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرِ الْقَامُوسَ فِي (رَهَكَ) .
 (٣) انظُرْهُ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ ١/ ١٠٨ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ بِقَوْلِهِ " نَحْوُ كَسْرَتِهِ فَاكْسَرَ " ، وَجَاءَ فِي الْقَامُوسِ
 " عَدَمٌ " وَقَوْلِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجِدَ فَاذْعَمَ لِحْنٌ " .
 (٤) يُقَالُ أَقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ : إِذَا تَأَخَّرَ وَتَرَجَعَ إِلَى الْخَلْفِ ، وَأَحْرَنْجَمَ الْقَوْمُ : اجْتَمَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ
 (٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .
 (٦) فِي (ف) " الْاسْتِفْهَامُ " .
 (٧) الْأَمَةُ : السَّمْرَةُ .
 (٨) انظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ١/ ١١٢ .

مطابع جامعة أم القرى

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة



٤٠٠٠١٨١

الصفوة الرصيه

في

شرح الدرّة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين

المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الثاني)

١٤٢٠ هـ

ح) جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدررة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ٢٤ × ١٧ سم .

ردمك : ١ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩ - ١٣١٩

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - اللغة العربية - الصرف

أ - العميري ، محسن سالم (محقق) ب - العنوان ج - السلسلة

١٥ / ١٤٠٥

ديوي ٤١٥،١

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٥

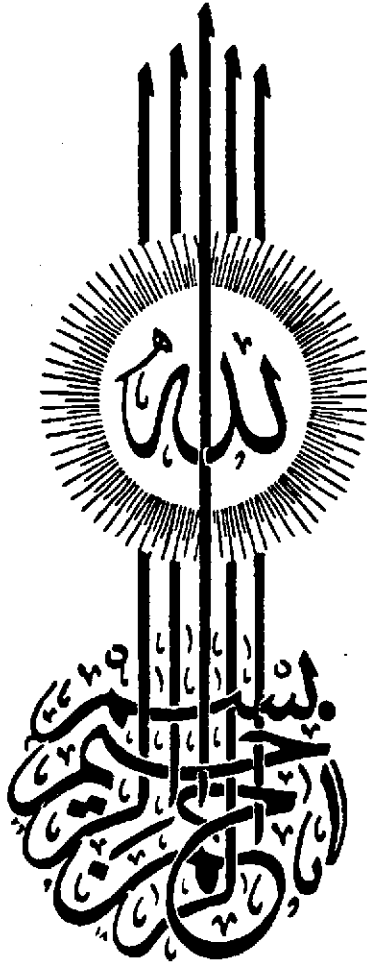
ردمك : ١ - ٠٠٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٥ - ٠٠٧ - ٠٣ - ٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩ - ١٣١٩

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى



[الفاعل]

وَكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٍ فَاعِلُهُ وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ
يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " كُلُّ فِعْلٍ " الْإِلْزَامَ وَالْمُتَعَدِّيَّ ، وَلَوْ قَالَ : " وَكُلُّ
فِعْلٍ تَامٌ رَافِعٌ فَاعِلُهُ " لَكَانَ أَحْسَنَ مِنَ الْإِطْلَاقِ ؛ إِذِ (١) الْفِعْلُ
النَّاقِصُ لَا يُسَمَّى الْمَرْفُوعُ بِهِ فَاعِلًا إِذْ لَا تَتِمُّ الْفَائِدَةُ بِهِ (٢) " نَحْوُ "
كَانَ " وَأَخْوَاتِهَا (٣) ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ مُؤَثَّرًا فِي الْفَاعِلِ الرَّفَعِ دُونَ
النَّصْبِ وَالْجَرِّ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ رُكْنَ مِنْ أَرْكَانِ الْجُمْلَةِ لَا يُسْتغْنَى عَنْهُ
فِي التَّرْكِيبِ ، وَالْمَفْعُولُ وَالْمُضَافُ يُسْتغْنَى عَنْهُمَا فِيهِ ، فَأُعْطِيَ
أَقْوَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ .

/ وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ " أَيُّ : قَبْلَ الْفَاعِلِ ؛
لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْفِعْلِ لَصَارَ مُعْرَضًا لِدُخُولِ عَامِلٍ آخَرَ
عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا ، فَيَبْقَى الْفِعْلُ بِلاَ فَاعِلٍ (٤) .
فَإِنْ قُلْتَ : " هَذَا (٥) لِإِزْمٍ فِي الْمَفْعُولِ ، وَمَعَ (٦) ذَلِكَ يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ !

(١) في (ف) "إذا" .

(٢) في (ف) "بها" .

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٠ "قال النيلي : وكان ينبغي أن يقول " وكل فعل تام رافع فاعله ، فإن المرفوع بكان وأخواتها - أعني الأفعال الناقصة لايسمى فاعلاً ، وهذا حق " .

(٤) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على الفعل أو شبيهه ، عن شرح ابن عقيل للافية ١ / ٤٦٥ وشرح ابن القواس ١ / ٤٧٧

(٥) في (ف) "فهذا" .

(٦) في (ف) " ومع نحو ذلك " وكلمة " نحو " مقحمة لا معنى لها .

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَجُوزُ خَلُوهُ عَنِ الْمَفْعُولِ وَلَا
يَجُوزُ خَلُوهُ عَنِ الْفَاعِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدًا ضَرَبْتَ " ^(١)
فَزَيْدًا مَفْعُولٌ " ضَرَبْتَ " مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ عَامِلًا
(غَيْرَ الْفِعْلِ) ^(٢) قَبْلَهُ (وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " إِنَّ زَيْدًا ضَرَبْتَ " ^(٣)
فَصَارَ الْمَفْعُولُ اسْمًا " إِنَّ " ، وَبَقِيَ الْفِعْلُ بِلَا مَفْعُولٍ ، (وَذَلِكَ
جَائِزٌ) ^(٤) بِخِلَافِ الْفَاعِلِ ، فَاِمْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ لَذَلِكَ .
وَالْفَاعِلُ : " كُلُّ اسْمٍ أُسْنَدَ إِلَيْهِ (فِعْلٌ) ^(٥) أَوْ شَبِيهَهُ مُقَدَّمٌ «تعريف الفاعل»
عَلَيْهِ أَيْدًا " .

قَوْلُنَا : " أُسْنَدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ " لِيَخْرُجَ " الْمَفْعُولُ " ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ
[غَيْرُ] ^(٤) مُسْنَدٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَقَوْلُنَا : " أَوْ شَبِيهَهُ " لِيَدْخُلَ
اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا اعْتَمَدَ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ ، وَالظَّرْفُ
الْمُعْتَمَدُ أَيْضًا ^(٥) ، وَقَوْلُنَا : " مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ " زَيْدٌ قَامٌ " ؛
فَأَنَّهُ لَيْسَ فَاعِلًا ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقَوْلُنَا : " أَيْدًا " لِيَخْرُجَ مِنْهُ
مِثْلُ " قَائِمٌ زَيْدٌ " ^(٦) فَإِنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ مَجَازٌ ^(٧) لَيْسَ بِوَاجِبٍ .
وَقِيلَ : " الْفَاعِلُ هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي يَجِبُ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ
لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ خَبْرًا " ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " الْأِسْمُ " الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ ،
وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " (وَجَبَ) ^(٨) تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ " خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمُقَدَّمِ

(١) فى (ف) " قيل العقل قبله " وهذا تحريف وتصحيف .

(٢) فى (ف) " وذلك غير جائز وهو خطأ .

(٣) فى (ف) " فعلاً " .

(٤) تكملة يوجبها المقام .

(٥) لم يمثّل المؤلف لاسم الفاعل وغيره من الأسماء والظروف ، لكن انظرها فى شرح

ابن عقيل على الألفية ١ / ٤٦٤ ، وابن يعيش ١ / ٧٤ .

(٦) فى (ف) " قائم به زيد " .

(٧) قوله " مجاز " يعنى به جوازاً بدليل ما بعده .

(٨) سقط من (ف) .

عَلَيْهِ غَيْرَ الاسْتِفْهَامِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ " لِمَجْرَدِ كَوْنِهِ (١) خَبَرًا " أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ
الَّتِي يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهَا بِهَا ، لَكِنْ لَا لِـمَجْرَدِ (٢) كَوْنِهِ
خَبَرًا بَلْ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِ (٣) .

وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ وَالْفِعْلُ حَتْمًا وَضَعَهُ التَّذْكِيرُ

يُرِيدُ وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ فِي عَدَمِ التَّقْدِيمِ (٤) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ
تَأْخِيرُ الظَّاهِرِ فَالْمُضْمَرُ أَوْلَى ؛ إِذْ مِنْهُ مُتَّصِلٌ وَمُسْتَتِرٌ ، وَذَلِكَ يَتَعَدَّرُ
تَقْدِيمُهُ .

وَإِنَّمَا كَانَ وَضَعُ الْفِعْلِ التَّذْكِيرَ ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، وَلِذَلِكَ
يُؤَكِّدُ بِهِ ، وَالتَّائِيثُ غَالِبًا يُفِيدُ الْوَحْدَةَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ " لَا
يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا مُطْلَقَ الضَّرْبِ ، فَأَمَّا " ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ " دُونَ غَيْرِهَا فَلَا يُفْهَمُ
مِنْهُ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى (٥) أَنَّ مَفْهُومَ " الضَّرْبِ " الْجِنْسُ أَنَّهُ يُسْنَدُ إِلَى
الْوَاحِدِ وَإِلَى الْجَمْعِ .

(١) فِي (ف) "قَوْلُهُ" .

(٢) فِي (ف) "بِمَجْرَدِ" .

(٣) وَهَذَا الْكَلَامُ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ ٧٤ / ٨ ؛ لِأَنَّهُ " لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجِبَ تَقْدِيمُ كُلِّ خَبَرٍ
مِنْ نَحْوِ " زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَعَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبٌ " فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ .. عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْفَاعِلِ
لِأَمْرِ وَرَاءَ كَوْنِهِ خَبَرًا ، وَهُوَ كَوْنُهُ عَامِلًا فِيهِ ، وَرَتَبَةُ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ وَكَوْنُهُ عَامِلًا فِيهِ
سَبَبٌ أَوْجِبَ تَقْدِيمَهُ ، كَمَا أَنَّ تَضَمُّنَ الْخَبَرِ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وَنظَائِرُهُ سَبَبٌ
أَوْجِبَ تَقْدِيمَهُ ، فَاعْرِفْهُ " .

(٤) أَيُّ : لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْفَاعِلِ ظَاهِرًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ مُضْمَرًا ، إِمَّا بَارِزًا نَحْوُ : قِمْتَ ، أَوْ
مُسْتَكْتَبًا نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَقَالُوا : إِنَّمَا كَانَ وَضْعُهُ التَّذْكِيرَ ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ الْمَصْدَرُ
وَالزَّمَانُ ، وَهَمَا مَبْنِيَّانِ .

وَأِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ تَقْوِيلٌ : قَامَتْ دَعْدُ ، غَيْرَ فَاصِلٍ

يُرِيدُ : أَنَّ " التَّاءَ " السَّاكِنَةَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ
الْفِعْلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا (مِنْ) (١) أَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِأَجْلِ تَأْنِيثِ
الْفَاعِلِ وَذَلِكَ نَحْوُ تَمَثِيلِهِ بِقَوْلِهِ : " قَامَتْ " (١) دَعْدُ ، وَهَذِهِ
التَّاءُ « سَاكِنَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
التَّاءِ » الَّلَّاحِقَةِ (١) لِلْأَسْمَاءِ نَحْوُ " قَائِمَةٍ ، وَضَارِبَةٍ " ، وَهَذِهِ التَّاءُ
الَّلَّاحِقَةُ لِلْفِعْلِ لَا تَتَغَيَّرُ وَصَلًا وَلَا وَقْفًا ، وَ" التَّاءُ الَّلَّاحِقَةُ " (١)
لِلْأَسْمِ تَبْدُلُ " هَاءً " فِي الْوَقْفِ .

(وقوله) (٢) « غَيْرَ فَاصِلٍ » يَعْنِي : أَنَّكَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْفِعْلِ
وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ لَمْ يَجِبِ إِحْقَاقُ " التَّاءِ " فِي الْفِعْلِ ، نَحْوُ " قَامَتْ
الْيَوْمَ هِنْدٌ " فَيَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَالْإِحْقَاقُ أَحْسَنُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ
" التَّاءِ " إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُظْهِرًا (٣) .

وَالثَّانِي : مَعَ الْفَصْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ فَهَلَّا قَالَ : وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ . ١/٦١

قُلْتُ : لَا حَاجَةَ بِهِ (٤) إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ الْمَجَازِيَّ عَلَى

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) "مضمراً" .

(٤) في الأصل "بى وما فى (ف) أوضح .

خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَكَلَامُهُ فِي التَّائِيثِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَتَمَثِيلُهُ بِالْحَقِيقِيِّ دَلٌّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " قَامَتْ دَعْدٌ " ، وَاحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ " غَيْرَ فَاصِلٍ " عَنْ الْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ .

وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِحَاقُ " التَّاءِ " مَعَ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْمُؤَنَّثَ قَدْ يُنْقَلُ وَيُسَمَّى بِهِ مُذَكَّرًا (١) كَمَا فِي " طَلْحَةَ " ، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ لِشَجَرَةٍ ذَاتِ شَوْكٍ ؛ فَنُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرًا (١) فَالْحَقُّوا " التَّاءِ " فِي الْفِعْلِ لِيَدُلُّوا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنَّ الْأِسْمَ بَاقٍ عَلَى تَأْنِيثِهِ ، لَمْ يُنْقَلْ إِلَى مُذَكَّرٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :
تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ نَوَالِهِ (٢)

فَهِنْدٌ هَهُنَا اسْمٌ لِرَجُلٍ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مُذَكَّرًا فِي قَوْلِهِ : " عَنْ نَوَالِهِ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا وَجِبَ الْإِحَاقُ عَلَامَةَ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مثنًى أَوْ مَجْمُوعًا ، كَمَا وَجِبَ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا !
قُلْتَ : لَا يَلِزَمُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّنْبِيَةَ وَالْجَمْعَ لَيْسَا بِوَصْفٍ لَازِمٍ بَلْ يَحْصُلُ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) هذا صدر بيت ذكره صاحب اللسان ضمن بيتين في (هلك ٣٩٥) ، ونسبهما لابن جندل الطعان ، وهما :

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك

فأيقنت أني ثائر ابن مكدم غدا تنذ أو هالك في الهوالك

وابن جندل الطعان الكتاني ، كان موصوفاً مع جماعة ممن بذوا الناس طولاً وجمالاً وكان أحدهم يقبل المرأة على اليهودج ، وكان يقال للرجل منهم : مقبل الطعن .

كما أفاده المبرد في الكامل ١١٧ / ٢ ، واسمه عبدالله له يوم برزة على سليم كما في العقد الفريد ١٧٤ / ٥ ، ومعجم البلدان (برزة ١ / ٢٨٣) .

وانظر : معاني القرآن للأخفش ٤٧٣ / ٢ ، وابن يعيش ٩٣ / ٥ .

بِالاجْتِمَاعِ وَيَزُولُ بِالِافْتِرَاقِ ، وَأَمَّا التَّائِيثُ فَوَصَفُ (لَازِمٌ) (١) لَا يُفَارِقُ وَلَا
 يَزُولُ ، فَأَمَّا مَا حَكَاهُ سِيبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " قَامَ امْرَأَةٌ " (٢) فَشَاذٌ ، وَلِأَنَّهُ
 اسْتَعْنَى فِيهِ بِتَأْنِيثِ الْاسْمِ عَنِ الْعَلَامَةِ كَمَا اسْتَعْنَوْا بِتَنْبِيَةِ الظَّاهِرِ وَجَمْعِهِ
 عَنِ الْحَاقِ عِلْمًا .

فَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنِ فَاعِلِهِ لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَهُ فِي فِعْلِهِ
 قَوْلُهُ : " لَمْ تَجِبِ التَّاءُ مَعَ الْفَصْلِ يَقْتَضِي وَجُوبَهَا مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ ، وَكَانَ
 يَتَّبِعِي (أَنْ يَقُولَ) (٣) : وَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنِ فَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ
 تَجِبِ التَّاءُ " لَكِنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ
 بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ "

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْحَاقُ التَّاءُ " مَعَ الْفَصْلِ لِأَمْرَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَسْتَعْنَى (٤) عَنْهُ بِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَهُ مَعْلُومٌ .
 وَالثَّانِي : أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ طَالَ بِالْفَصْلِ فَأَثَرُوا التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ التَّاءِ ؛ إِذِ
 الْعِلْمُ بِتَأْنِيثِ الْاسْمِ حَاصِلٌ (٥) ، وَ" الْهَاءُ " فِي " لَهُ " ضَمِيرُ الْفَاعِلِ .

وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا تَكْتَرِبُ
 لَمْ يَرِدْ بِالتَّخْيِيرِ هُنَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حَذْفِ التَّاءِ " وَإِثْبَاتِهَا ، فَإِنَّ إِثْبَاتَهَا
 مَعَ الْفَصْلِ فِي الْحَقِيقِيِّ أَوْلَى مِنْ حَذْفِهَا ، وَكَذَا مَعَ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ
 أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِاخْتِيَارِهِ إِنْ شَاءَ الْحَقَّهَا ، وَهُوَ أَحْسَنُ ، وَإِنْ شَاءَ حَذْفَهَا .

(١) سقط من الأصل .

(٢) الكتاب ٢٨ / ٢ هارون ، وروايته " وقال بعض العرب : قال فلانة " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " مستعنى " .

(٥) قال سيبويه ٢٨ / ٢ هارون " وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم

التاء ، كما كفاهم الجميع والاشتان حين أظهروهم عن الواو والألف .

والتأنيث الذي ليس بحقيقي مجازي ، وأما الحقيقي من التأنيث فهو ما كان بإزاء ذكر من الحيوان ، وأما غير الحقيقي فليس كذلك وهو مجازي ، ويتعلق بالأوضاع ويختلف باختلاف اللغات ، ولا ينظر فيه إلى مسماه بته ، ولذلك أنتوا الشمس وذكروا القمر ، لا لمعنى بل على طريق التخييل والتشبيه ، ولا حقيقة له أصلاً ، ولو أنت القمر وذكرت الشمس لجاز ، ويؤخذ مثل هذا من النقل أو السماع ، وذلك نحو " الشمس ، والقدر " فيجوز طرح العلامة فتقول : " طلعت الشمس " ، وإن شئت قلت " طلعت الشمس " ، ولك (١) الخيار في ٦١ / ب إحقاق التاء " وحذفها ، في خمسة مواضع :

أحدها مع الفصل في المؤنث الحقيقي ، نحو قولهم : " حضر القاضي اليوم امرأة " .

والثاني : المؤنث غير الحقيقي نحو " طلعت الشمس " .
 الثالث : في جمع السالم من المؤنث الحقيقي ، نحو " جاعني مسلمات "

الرابع : في جمع تكسيره ، نحو " قام النساء " .
 الخامس : في جمع التكسير من المذكرين ، نحو " قام الرجال ، وقامت الرجال " .

وإن يؤنث فاعل ضمير فليس في تأنيثه تخيير
 تقديره: وإن يؤنث ضمير الفاعل ، فـ " ضمير " بدل من " فاعل " .
 وإنما نفى التخيير إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث ؛ لأن

(١) في (ف) وكذلك " .

الإضمار يردُّ الأشياءَ إلى أصولها ، فالأصلُ إلحاقُ "التاء" مع المؤنثِ في الظاهرِ (فوجب) (١) الرجوعُ إليه مع المضمَر ، وأيضاً فلَوْلَمْ يَجِبْ إلحاقُ "التاء" في قولهم : " الشمسُ طلعت " لَمْ يَتَّعِنَنَّ أَنْ المضمَر في الفعلِ راجعٌ إلى المؤنثِ الظاهرِ قبله فيما اجتمع فيه ظاهران ، وأحدهما مذكَّرٌ نحو " زيدٌ وهندٌ قام ، والقمرُ والشمسُ طلعا " فمع عدمِ العلامةِ يُظنُّ أنَّ المضمَرَ راجعٌ إلى المذكَّرِ لا إلى المؤنثِ ، ولشدةِ اتصالِ المضمَرِ لزمَتِ العلامةُ ، ولذلك (ألحقوها في الفعل) (٢) والمؤنثُ غيرُهُ وهو الفاعلُ ، لأنَّهُ كأجزءٍ منه شديدُ الاتصالِ به خصوصاً إذا كان مضمراً بديلٍ وقوعِ علامةِ رفعِ الفعلِ بعدَ الفاعلِ في الأمثلةِ الخمسةِ ، فإن قلتَ : فقد قال الشاعرُ (٣) :

فَلَا مُرْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (٤)

فَلَمْ يَلْحَقِ الْعَلَامَةَ فِي الْفِعْلِ مَعَ إِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ «الْأَرْضِ» ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ : وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَتْ .

قُلْتُ : أَرَادَ بِالْأَرْضِ : الْمَكَانَ ، فَكَانَتْهُ قَالَ : وَلَا مَكَانَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (٥) .

- (١) في الأصل "وجب" .
- (٢) في (ف) "ألحقوها في المؤنث الفعل" .
- (٣) هو عامر بن جؤين الطائي كما في الكتاب ٤٦ / ٢ هارون ، وفرحة الأديب ١٠٢ ، والكامل ٢٧٩ / ٢ ، والتبصرة والتذكرة ٦٢٤ / ٢ ، وابن يعيش ٩٤ / ٥ ، وهو كثير الدوران في كتب النحو واللغة ، قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٥٥٧ / ١ " ومنهم من يرويه " ولا أرض أبقلت إبقالها " على تخفيف الهمزة من "إبقالها" ولا ضرورة فيه ، إلا أن الشاعر كما في رصف المباني ١٦٦ ليس من لغته النقل فيثبت التاء ويكسرهما ويصح الوزن ، وذكر الغندجاني في فرحة الأديب ١٠٢ أن ابن السيرافي نسبه للخنساء واعتذر له المحقق بأن ذلك من صنيع النساخ ولم ينسب ابن السيرافي ، وهو حق .
- وقد نسب للأعشى في شرح القصائد السبع ١٠٧ ، ٥٢٢ ، وليس في ديوانه .
- (٤) يصف الشاعر أرضاً لكثرة الفيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل وهو من التبات ما ليس بشجر ، يقال : أبقل المكان فهو بأقل والقياس مبقل .
- (٥) انظر التبصرة والتذكرة ٦٢٤ / ٢ ، وابن يعيش ٩٤ / ٥ ، والمذكر والمؤنث للفرأء ٨١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٧ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، وأمثال أبي عكرمة ٣٢ .

[الأفعال المتعدية]

الأخْرُ التَّالِيهِ نُو الوُصُولِ بِأَحْرَفِ الجَرِّ إِلَى مَفْعُولِ

يُرِيدُ بِالْأَخْرِ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ مِنْ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " التَّالِيهِ " أَيْ : الَّذِي يَتْلُو الْأَوَّلَ أَيْ : يَتَّبِعُهُ ، وَتَالِي الْأَوَّلِ هُوَ الثَّانِي ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ تَالِيًا لِلأَوَّلِ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي عَدَمِ التَّعَدِّي بِنَفْسِهِ ، فَوَافَقَهُ فِي ذَلِكَ ، وَخَالَفَهُ فِي أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ فَهَمُّهُ عَلَى مَفْعُولٍ لَكِنْ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ ، أَلَا تَرَى قَوْلَكَ : " مَرَرْتُ " مَثَلًا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ بِدُونِ مَمْرُورٍ بِهِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : " طَالَ ، وَاحْمَرَ " فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ فَهَمُّ مَعْنَاهُ عَلَى شَيْءٍ خَارِجٍ عَنِ الْفَاعِلِ .

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَالْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ يُفْصَلُ

يُرِيدُ : الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الجَرِّ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَرْفِ الجَرِّ مِنْهُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ ، وَفِيمَا سَمِعَ عَنْهُمْ (١) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ " فَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ " الْبَاءِ " مِنْهُ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ كَالْجُزْءِ مِنَ الْاسْمِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِهِ ، وَكَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَدٌّ لَهُ وَمَوْصَلُهُ إِلَى الْاسْمِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ ، أَمَّا اِفْتِقَارُ الْاسْمِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَامِلٌ فِيهِ ، وَأَمَّا اِفْتِقَارُ الْفِعْلِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَدٌّ

(١). نحو قول جرير :

تمررون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

أى : تمررون بالديار ، وفي ابن يعيش ٨ / ٥١ " حكى ابن الأعرابي عنهم " مررت زيدا " وهو شاذ .

لَهُ ، فَحَذَفُهُ إِجْحَافٌ بِهِمَا ، وَقَالَ قَوْمٌ : التَّعْدِيُّ كَأَمِنْ فِي الْفِعْلِ
الْمُتَّعِدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَتَوْا بِحُرُوفِ الْجَرِّ لِيُظْهَرَ بِهَا مَا كَانَ كَأَمِنًا
فِيهِ .

وَأَسْبَابُ التَّعْدِيِّ مُتَعَدِّدَةٌ وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ ، لِأَنَّ
الْفِعْلَ لَا تَتَغَيَّرُ بِهِ صِيغَتُهُ وَلَا مَعْنَاهُ ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَتَّعَدِي بِهِ
جَمِيعُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ (١) وَمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ .

أَمَّا الْهَمْزَةُ فَلَا يَتَّعَدِي بِهَا إِلَّا الثَّلَاثِيُّ ، وَكَذَلِكَ التَّضْعِيفُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَأَلْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ (٢) يُفْصَلُ » فَلَيْسَ

عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : " قُمْتُ أَنْ قُمْتُ ، وَقُمْتُ لِأَنَّ قُمْتُ "

قِيَاسًا مُطْرَدًا فِي " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةِ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ (٣) .

وَأَقُولُ : إِنَّ الْمُعْدِيَّ لِلْفِعْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ،

فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَارَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ أَوْ خَارِجًا

عَنْهَا ، فَإِنْ كَانَ جُزْءًا مِنْ صِيغَتِهِ فَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَوَّلِهِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ

نَحْوُ " أَخْرَجْتُ زَيْدًا " ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بَوَسْطِ الْفِعْلِ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ

يَكُونَ مِنْ (جِنْسِ عَيْنِ الْفِعْلِ) (٤) وَهُوَ التَّضْعِيفُ نَحْوُ " خَرَجْتُ زَيْدًا " ،

(١) فِي الْأَصْلِ " الثَّلَاثَةُ " وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ف) .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " لَيْسَ عَنْهُ " ، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِلنَّظْمِ السَّابِقِ .

(٣) وَكَذَلِكَ " لِأَنَّهُمَا مُوَصُولَانِ لِتَقْدِيرِهِمَا بِالْمَصْدَرِ فَاسْتَجِيزَ فِيهِمَا الْحَذْفُ لِطَوْلِهِمَا بِالصَّلَةِ " أَفَادَهُ ابْنُ

الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ٤٨٦/١ .

(٤) فِي (ف) " عَيْنُ جِنْسِ الْفِعْلِ " تَحْرِيفٌ .

أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا وَهُوَ أَلِفُ الْمُفَاعَلَةِ ، نَحْوُ " سَارَ زَيْدٌ ، وَسَايرَتْهُ " (١) .
 وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْدِيُّ لِلْفِعْلِ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ سِينٌ " اسْتَفْعَلَ "
 مَعَ زَوَائِدِهِ نَحْوُ " خَرَجَ زَيْدٌ ، وَاسْتَخْرَجْتُ زَيْدًا " ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْدِيُّ لِلْفِعْلِ
 خَارِجًا عَنْ صِيغَةِ الْفِعْلِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَامِلًا كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ
 عَامِلًا وَذَلِكَ كَوَاوٍ " مَعَ " نَحْوُ " سِرْتُ وَزَيْدًا " ، وَ" إِلَّا " فِي الْإِسْتِثْنَاءِ
 نَحْوُ " (قَامَ) (٢) الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " .

وَالْآخِرُ الَّذِي أَجَازُوا فَصَلَّهُ مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا ، وَاشْكُرْ لَهُ

يُرِيدُ الضَّرْبَ الْآخَرَ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَالْمُتَكَلِّمُ
 مُخَيَّرٌ فِي إِبْتِائِهِ وَحَذْفِهِ ، وَذَلِكَ خَمْسَةُ أَفْعَالٍ ، وَهِيَ " شَكَرْتُ ، وَنَصَحْتُ
 وَكَلِمْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَوَزَنْتُ " (٣) .

وَقَوْلُهُ : " اشْكُرْ خَالِدًا " مِثَالٌ لِحَذْفِ الْجَرِّ ، وَقَوْلُهُ : " وَاشْكُرْ لَهُ "
 مِثَالٌ (لِإِبْتِائِ حَرْفِ الْجَرِّ) (٤) ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ لُغَةَ قَوْمٍ أَنَّهَا مُتَعَدِّيَةٌ
 بِنَفْسِهَا ، فَهِيَ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ - أَعْنِي النَّاصِبِ بِنَفْسِهِ -
 وَقِيلَ : (هِيَ لُغَةُ قَوْمٍ مُتَعَدِّيَةٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ) (٥) فَلَمْ يَجْزُ إِسْقَاطُهُ مِنْهَا
 عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ ، فَهِيَ مِنْ بَابِ " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ " ، وَقِيلَ فِيهَا بِالتَّخْيِيرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ،
 وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " الَّذِي أَجَازُوا فَصَلَّهُ "
 أَي : أَجَازُوا فَصَلَ حَرْفَ الْجَرِّ مِنَ الْأِسْمِ ، وَنَصِبَهُ بِالْفِعْلِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى

(١) فِي (ف) وَسَائِرُ بِهِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) زَادَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ١ / ٤٨٨ الْفِعْلُ " جَنَّتْ " نَحْوُ قَوْلِهِ : " جَنَّتْكَ ، وَجَنَّتْ إِلَيْكَ " .

(٤) فِي (ف) " لِإِبْتِائِ الْحَرْفِ " .

(٥) فِي (ف) " إِنَّ لُغَةَ قَوْمٍ أَنَّهَا مُتَعَدِّيَةٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ " .

هَذِهِ الْأَفْعَالِ غَيْرَهَا ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى السَّمَاعِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ :
 " قَرَأْتُ السُّورَةَ ، وَقَرَأْتُ بِالسُّورَةِ " فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :
 « يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ » (١) فَفِقِيلٌ : اللَّامُ زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : هُوَ
 مَحْمُولٌ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيُّ : إِرَادَتُهُمْ لِيُطْفِئُوا ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَتَعَدَّى
 بِالْحَرْفِ وَإِنْ كَانَ فَعْلُهُ مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ ، تَقُولُ : " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ
 لَزِيدٍ " ، وَلَا يَجُوزُ " عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ لَزِيدٍ " ، (وَكَذَا الْقَوْلُ
 فِي (٢)) قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا ، فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ (٣) .

الثَّالِثُ النَّاصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يَشْتَرِطُ

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ مَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا
 بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى مَا يُعَدِّيهِ مِنْ حَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَقَوْلُهُ :
 " وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يَشْتَرِطُ " (أَيُّ) (٤) : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمَفْعُولِ أَنْ
 يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنِ الْفَاعِلِ إِلَّا فِيمَا اسْتَنْتَاهُ .

"بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِي نَاصِبِ الْمَفْعُولِ"

وَفِي النَّاصِبِ لِلْمَفْعُولِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ نَاصِبُهُ هُوَ الْفِعْلُ ؛ لَا قِتْضَاءَهُ إِيَّاهُ .

(١) سورة الصف ٨ .

(٢) زيادة من (ف) .

(٣) البيت لكثير عزة كما في ديوانه ١٠٨ ، والكامل ٩٧/٣ ، والعيني ٢٤٩/٢ ، والخزانة ٣٣٠/٤ .

ومغنى اللبيب ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ٦٥ ، ٥٨٠ ، وانظر تخريجاته في الديوان ١١٦ .

(٤) سقط من الأصل .

الثَّانِي : أَنْ نَاصِبَهُ هُوَ الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَثَّرٌ فِيهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ نَاصِبَهُ هُوَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعًا (١) .

أَقُولُ : وَالْحَقُّ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَلِذَلِكَ انْقَسَمَ الْفِعْلُ إِلَى لَازِمٍ وَمُتَعَدٍّ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَبَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَاعِلُ عَامِلًا فِي الْمَفْعُولِ لَمَا جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ اسْمًا جَامِدًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنْ مُتَصَرِّفٍ ، وَلِأَنَّ الْفَاعِلَ يَكُونُ مُضْمَرًا وَالْمُضْمَرُ لَا يَعْمَلُ بِالِاتِّفَاقِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَالْمَعْمُولُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِحَيْثُ (٢) يَقَعُ (الْعَامِلُ) (٣) ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَبَاطِلٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ عَامِلًا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ جُزْءَ الْعَامِلِ فَيَكُونُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ تَقْدِيمًا لِلْمَعْمُولِ (٤) عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَامِلِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ (٥) لَا تَصْرَفُ لَهَا ، فَيَمْتَنِعُ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهَا .

إِلَّا لِلْبَيْسِ لَوْ أَتَى مَعْكُوسًا كَمَا تَقُولُ : زَارَ مُوسَى عَيْسَى (٦)

(١) انظر ذلك في الهمع ٨ / ١٦٥ ، فقد نسب الأول للبصريين ، والثاني لهشام الكوفي ، والثالث للفراء ، وزاد ابن الخباز في شرحه لوحة ٣٥ قولاً رابعاً ونسبه للكوفيين فقال " وقال الكوفيون خالف الفاعل في المعنى فخالفه في الإعراب " أي : أن المفعول منصوب على الخلاف ، وانظر ذلك في الإنصاف مسألة ١١ ص ٧٨ ، وشرح الكافية ١٢٨/٨ .

(٢) هكذا في النسختين ولعلها " حيث " ، قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ : " والمعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل " ، وهو كثيراً ما يعول على النيلي في شرحه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " للمفعول " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " زار عيسى موسى " .

هَذَا الْأَسْتِثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ : "وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يَشْتَرِطُ" إِلَّا لِحُوفِ لَبْسٍ لَوْ أَتَى مَعْكُوسًا ، أَيْ : لَوْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي مَثَّلَ بِهَا ، وَهُوَ إِذَا انْتَفَى الْإِعْرَابُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِمَّا فِي الَّلَفْظِ أَوْ مُطْلَقًا مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ ؛ لِأَنَّ مَثَل " زَارَ مُوسَى عَيْسَى " قَدْ انْتَفَى الْإِعْرَابُ مِنْهُمَا لَفْظًا لِاتَّقْدِيرِهَا وَأَنْتَفَتِ الْقَرِينَةُ ، أَمَا انْتِفَاءُ الْإِعْرَابِ لَفْظًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا انْتِفَاءُ الْقَرِينَةِ ؛ فَلِأَنَّ " كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ فَلَا مَرَجِحَ لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا التَّقْدِيمُ فَوَجِبَ اعْتِبَارُهُ ، وَقَوْلُنَا : " انْتَفَى [الْإِعْرَابُ] (١) لَفْظًا أَوْ مُطْلَقًا " أَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " لَفْظًا " عَنِ الْمَقْصُورِ ؛ فَإِنَّ إِعْرَابَهُ تَقْدِيرِيٌّ ، وَأَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " مُطْلَقًا " عَنِ مِثْلِ " ضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ " ؛ فَإِنَّ الْإِعْرَابَ هُنَا مُنْتَفٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، لِأَجْلِ الْبِنَاءِ ، وَقَوْلُنَا : " مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ " أَحْتَرَزْنَا بِهِ عَنِ مِثْلِ " رَضِعَتِ الْكُبْرَى الصُّغْرَى " فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ لَبْسٌ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، لِوُجُودِ الْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَقَدْ تَكُونُ الْقَرِينَةُ لَفْظِيَّةً ، نَحْوُ " ضَرَبَ مُوسَى الطَّوِيلُ عَيْسَى " فَإِنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ " الطَّوِيلَ " عَلِمَ أَنَّ الْأَخِيرَ هُوَ الْفَاعِلُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا فَوَجِبَ (٢) جَعْلُهَا لِلأَوَّلِ .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرَهُ (٣) صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ . « مَوَاضِعُ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ »

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا (١) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في " فوجب " .

(٣) في (ف) : ما ذكر ، وما ذكره المصنف هو " زار موسى عيسى " .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا (١) .
 وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَقَعَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ " إِلَّا " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا
 عَمْرًا " إِذَا أُرِدَّتْ حَصْرَ فِعْلِ الْفَاعِلِ فِي الْمَفْعُولِ دُونَ غَيْرِهِ وَجِبَ
 التَّقْدِيمُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ .
 الرَّابِعُ : بَعْدَ " إِنَّ " الْمَكْفُوفَةَ بِـ " مَا " نَحْوُ " إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ
 عَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، فَيَجِبُ التَّقْدِيمُ بَعَيْنِ
 مَا ذَكَرْنَا فِي " إِلَّا " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : « مواضع تقديم المفعول »
 أَحَدُهَا : إِذَا أُضِيفَ الْفَاعِلُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ " ضَرَبَ
 زَيْدًا غُلَامُهُ " (٢) .

الثَّانِي : إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا ، وَالْفَاعِلُ لَيْسَ
 كَذَلِكَ نَحْوُ « أَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، وَمَا جَاعَنِي إِلَّا أَنْتَ » (٣) .
 الثَّلَاثُ : أَنْ يَقَعَ الْفَاعِلُ بَعْدَ " إِلَّا " نَحْوُ " مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا
 زَيْدٌ " إِذَا أُرِدَّتْ نَفْيَ الضَّرْبِ عَنْ عَمْرٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا مِنْ زَيْدٍ ،
 فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ .

الرَّابِعُ : بَعْدَ " إِنَّمَا " نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) نحو " ضربتُ زيداً ، وضربتُكَ " قال ابن القواس في شرحه ٤٨٩/١ : " لأنه لو أخرج لآدى إلى انفصاله مع إمكان اتصاله ، وهو باطل ، لأنه لا يؤتى بالمتفصل إلا عند تعذر المتصل ، لكونه أخصر " .

(٢) في ابن القواس ٤٩٠/١ " لأنه لو تقدم الفاعل لآدى إلى الإضمار قبل الذكر ، فيعود الضمير على ما بعده لفظاً ومعنى ، وهو محال " .

(٣) لأنه لو أخرج المفعول لصار المتصل منفصلاً مع عدم ما يوجب انفصاله ، وهو محال . عن المصدر السابق .

.....وَأِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِكُمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (١)
 وَ " إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو " ، وَالْمَعْنَى " مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو " إِذَا
 أَرَدْتَ أَنْ زَيْدًا لَمْ يَضْرِبْهُ أَحَدٌ إِلَّا عَمْرُو (٢) ، وَمَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا يَجُوزُ
 فِيهِ الْأَمْرَانِ .

" بَيَانُ انْتِصَابِ الْمَفْعُولِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ "

وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ تَقُولُ : إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ
 أَخَذَ بَيِّنٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ قَدْ يَكُونُ فِعْلًا مُضْمَرًا ، ثُمَّ إِضْمَارُ
 الْفِعْلِ إِمَّا وَاجِبٌ ، وَإِمَّا جَائِزٌ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا جَمِيعًا وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْوَاجِبِ
 الْإِضْمَارِ وَبَيْنَ الْجَائِزِ ، فَقَوْلُهُ : " إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ " مِنْ الْقِسْمِ الَّذِي يَجِبُ
 إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِيهِ ، فَإِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَ " شَيْئًا " مَعْطُوفٌ عَلَى
 " إِيَّاكَ " ، وَالتَّقْدِيرُ (٣) : " إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُحْذَرُ " أَحْذَرُ ، أَوْ اتَّقِ ، وَلَا يُقَدَّرُ الْفِعْلُ
 النَّاصِبُ إِلَّا أَخِيرًا ، لِيَبْقَى الضَّمِيرُ بِحَالِهِ مُنْفَصِلًا ، إِذْ لَوْ قَدَّرْتَهُ أَوَّلًا (٤) لَصَارَ

(١) هذا جزء بيت للفرزدق كما في ديوانه ٧١٢ ، وروايته :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي

وهو في المحتسب ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش ٢ / ٩٥ ، ٥٦ / ٨ ، ومغنى اللبيب ٤٠٧ ، وشرح شواهد
 المغنى ٧١٨ ، والتصريح ١ / ١٠٦ ، والهمع ١ / ٦٢ ، والدرر اللوامع ١ / ٣٩ ، والتحفة الشافية
 لوحة ٢٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٢٢ .

(٢) قال ابن القواس ١ / ٤٩٠ : « ويستفاد منه حصر الفاعلية في عمرو ، ونفيها عما عداه ، وهو عكس

الصور المتقدمة في وجوب تقدم الفاعل » .

(٣) في (ف) " وتقديره " .

(٤) في (ف) " أولا " .

مُتَّصِلًا ، فَيَصِيرُ فِي التَّمَثِيلِ " أَحْذَرِكْ وَشَيْئًا يُنْكَرُ " (١) فَيَصِيرُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ إِلَّا فِي "أَفْعَالِ الْقُلُوبِ" (٢) وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا ، وَقَوْلُهُ : " يُنْكَرُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ صِفَةٍ لِشَيْءٍ ، وَالْإِضْمَارُ الْوَاجِبُ عَلَى ضَرَبَيْنِ ، قِيَاسِي ، وَمَسْمُوعٌ ، فَأَلْقِيَاسِي مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمِثَالِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي هَذَا النَّحْوِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ كَانَ الْمُخَاطَبُ الْمُحَذَّرُ (٣) مَذْكَورًا إِمَّا مُنْفَصِلًا بِلَفْظِ إِيَّاكَ ، أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ (٤) اسْمٌ وَذَكَرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ بَعْدَهُ إِمَّا بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، أَوْ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ مُكَرَّرًا وَجِبَ الْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِالْمَحذُوفِ ، وَسَدَّ طُولِ الْكَلَامِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ حَرْفِ الْجَرِّ أَوْ التَّكْرِيرِ مَسَدَّ الْفِعْلِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْفِعْلَ الْمَحذُوفَ مَعْلُومٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْمُحَذَّرُ (٥) ، وَالْمَحذَّرُ مِنْهُ عِلْمَ الْفِعْلِ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ : " إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : " شَأْنُكَ وَالْحَجَّ ، وَرَأْسُكَ وَالسَّيْفَ " (٦) وَمِثَالُ (التَّكْرِيرِ) (٧) " الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، وَالْأَسَدَ الْأَسَدَ " (٨) .

(١) في (ف) "يحذر" .

(٢) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٢ " قوله " إياك وشيئا ينكر " الأصل فيه اتفك إلا أنهم لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول إلا في أفعال القلوب مثل " علمتني " فعدل عن الكاف إلى النفس فصار اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة في كلامهم تخفيفاً فزال الموجب للإتيان بالنفس ووجب عود الضمير ولم يمكن الإتيان به متصلاً لعدم ما يتصل به فأتى به منفصلاً .

(٣) في (ف) " المحذور " .

(٤) في (ف) " أو مضاف إليه " .

(٥) في (ف) " المحذور منه وهو سهو .

(٦) ومثال نكر المحذَّر منه مجروراً " إياك من الأسد " ، والأصل " باعد نفسك من الأسد " ، ثم حذف باعد وقاعله ، المضاف بوقيل : التقدير " أحذرك من الأسد " .

انظر ذلك في أوضح المسالك ٣ / ١١٢ ، والكتاب ١ / ١٣٨ بولاق ، والتصريح ٢ / ١٩٢ .

(٧) في (ف) " المكرر " .

(٨) التكرير يقوم مقام الفعل لما فيه من الدلالة على زيادة المعنى . عن ابن القواس ١ / ٤٩٢ .

وَمِثْلُهُ مَكَّةَ ، وَالْإِهْلَالَ ، لَمَّا رَأَى الْأُهْبَةَ ، وَالْإِهْلَالَ

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " وَمِثْلُهُ " يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِ : " إِيَّاكَ وَشَيْئاً يُنْكِرُ " يَرِيدُ أَنْ قَوْلَكَ لِمَنْ رَأَيْتَهُ قَدْ أَعَدَّ أُهْبَةَ الْحَجِّ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ : " مَكَّةَ " أَيُّ: تُرِيدُ مَكَّةَ ، أَوْ تَقْصُدُ مَكَّةَ مِثْلَ قَوْلِكَ : " إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ " ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ فِيهِ (١) وَاجِبٌ وَإِظْهَارُ الْفِعْلِ مُمْتَنِعٌ ، وَالْحَذْفُ فِي هَذَا جَائِزٌ ، وَإِظْهَارُ الْفِعْلِ لَيْسَ مُمْتَنِعاً (٢) ، بَلْ هُوَ مِثْلُهُ فِي جَوَازِ الْحَذْفِ لَا فِي وَجُوبِهِ ؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ جُزْءٌ مَفْهُومِ الْوَجُوبِ ، أَوْ مِثْلُهُ فِي مَطْلَقِ الْحَذْفِ لِفِعْلِهِ ، فَاعْرِفُهُ .

وَإِنَّمَا جَازَ الْحَذْفُ هُنَا ، لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ دَالَّةٌ ، وَكَذَا الْمُتَنْتَظِرُونَ لِرُؤْيَةِ الْإِهْلَالِ إِذَا سَمِعَ سَامِعٌ إِهْلَالَهُمْ (٣) - أَيُّ: صِيَّاحَهُمْ - قَالَ: الْإِهْلَالَ وَاللَّهِ ، أَيُّ: رَأَوْا الْإِهْلَالَ ؛ لِأَنَّ تَوَقُّعَهُمُ الْإِهْلَالَ وَرَمَى أَبْصَارَهُمْ إِلَى جِهَتِهِ وَصِيَّاحَهُمْ عَقِيبَ ذَلِكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ رَأَوْهُ . وَقَوْلُهُ : " لَمَّا رَأَى الْأُهْبَةَ " قَرِينَةٌ لِحَذْفِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ " مَكَّةَ " ، / ، ٦٣ ب / وَالْإِهْلَالَ " مَنْصُوبٌ (بِفِعْلِ) (٤) مُقَدَّرٌ وَلَيْسَ مَنْصُوباً بِـ " رَأَى " ، لِأَنَّ (٥) الصِّيَّاحَ لَا يُرَى بِالْعَيْنِ بَلْ يُسْمَعُ ، وَتَقْدِيرُهُ لَمَّا رَأَى الْأُهْبَةَ ، وَسَمِعَ الْإِهْلَالَ .

(١) فِي (ف) " مِثْلُهُ " .

(٢) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ الْمُؤَلَّفِ لَوْحَةَ ٤٢ : " لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَسُدُّ مَسَدَ الْفِعْلِ مِنْ حَرْفِ عَطْفٍ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ تَكْرِيرٍ فَلَا يَلْزِمُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ وَجَوَازُ إِضْمَارِهِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْقَرِينَةِ الْحَالِيَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ " .

(٣) فِي (ف) " إِهْلَالَهُ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " فَعَلَ " .

(٥) فِي (ف) " بَانَ " .

شَتَّكَ وَالْحَجَّ أَي: أَلْزَمَ شَتَّكَ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ أَي: الْحَقَّ أَهْلَكَ

هَذَا مِنَ الْوَاجِبِ الْإِضْمَارِ ، وَالتَّفْسِيرِ وَالتَّقْدِيرِ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ بَحْثًا ، وَهُوَ أَنَّ " الْوَاوَ " فِي قَوْلِهِ " وَالْحَجَّ " لَيْسَ عَاطِفًا بَلْ بِمَعْنَى " مَعَ " ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِشَيْئَيْنِ ، أَحَدُهُمَا الشَّانُ ، وَالْآخَرُ الْحَجُّ ، فَإِنَّ الشَّانَ لَيْسَ أَمْرًا غَيْرَ الْحَجِّ بَلْ هُوَ (١) مُقَدِّمَاتُ الْحَجِّ وَالتَّلَبُّسُ بِهِ ، وَالْأَمْرُ بِلِزُومِ هَذَا الشَّانِ الْخَاصِّ أَمْرٌ (٢) بِلِزُومِ الْحَجِّ .

وَأَمَّا " أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ " (٣) فَالتَّقْدِيرُ: إِحْقَ أَهْلَكَ ، " وَاللَّيْلَ " مَعْطُوفٌ عَلَى

الْأَهْلِ بِتَّقْدِيرِ فِعْلٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى أَي: وَسَابِقُ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا لَيْتَ (زَوْجِكَ) (٤) فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا (٥)

أَي: وَمَعْتَقِلًا رُمْحًا ؛ لِأَنَّ الرُّمْحَ لَا يَتَقَلَّدُ بِهِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مَأْمُورًا

بِلِحَاقِ اللَّيْلِ ، بَلْ مَأْمُورٌ بِلِحَاقِ أَهْلِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ .

وَالْفِعْلُ هُنَا يَقْدَرُ أَوَّلُ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ

الْمَنْصُوبَ بِهِ اسْمٌ ظَاهِرٌ .

(١) فِي (ف) زِيَادَةَ (مِنْ) .

(٢) فِي (ف) آمْرًا .

(٣) مِثْلَ يَضْرِبُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْأَمْرِ بِالْحَزْمِ ، انظُرْ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ ٨٦ / ١ ، وَالْمُسْتَقْصَى ٤٤٣ / ٨ .

(٤) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ .

(٥) الْبَيْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبْعَرِيِّ السَّهْمِيِّ الْقُرَشِيِّ وَهُوَ شَاعِرٌ مَشْهُورٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ، تَرْجَمْتَهُ

فِي الْمَرْصَعِ ١٩٧ ، وَالْمَوْئَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ١٩٤ ، وَهُوَ فِي شِعْرِهِ ٢٢ بِرَوَايَةِ " يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا " ،

وَيُرْوَى " يَا لَيْتَ بَعْلِكَ " ، وَ" يَا لَيْتَ شَيْخِكَ " .

وَهُوَ فِي الْخِصَائِصِ ٤٢١ / ٨ ، وَالْإِنْصَافِ ٦١٢ ، وَابْنُ يَمِيشَ ٥٠ / ٢ .

وَهَكَذَا كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ الشَّرًّا

"ذَا" (١) مِنْ قَوْلِهِ "هَكَذَا" إِشَارَةٌ إِلَى وَجُوبِ الْإِضْمَارِ؛ لِأَنَّ "كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا" عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَاجِبُ الْإِضْمَارِ، وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ بِرَجُلٍ (٢) وَبَيْنَ يَدَيْهِ زُبْدٌ، وَسَنَامٌ، وَتَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ الْمَمْرُورُ: مِنْ أَيِّهِمَا تُحِبُّ أَنْ أُطْعِمَكَ؟ مِنَ الزَّبْدِ أَوْ (٣) مِنَ السَّنَامِ؟ فَقَالَ لَهُ: "كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا" أَيُّ: أَطْعِمْنِي كَلَيْهِمَا، وَزِدْنِي تَمَرًا، فَخَيْرُهُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَطَلَبَهُمَا مَعًا وَزِيَادَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ "كَلَيْهِمَا" بِالْأَيْتِدَاءِ، وَيَنْصِبُ التَّمْرَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، أَيُّ: كِلَاهُمَا لِي، وَزِدْنِي تَمَرًا (٤).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ" فَإِنَّهُ صِدْرُ بَيْتٍ مِنْ أَيْيَاتِ الْكِتَابِ، وَهُوَ:

فَأِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَاللِّشْرُ جَالِبٌ (٥)

(١) في (ف) "ذاك".

(٢) قال ابن الخباز في شرحه ٣٥ "أشرف جندلة الشكري على عمرو بن حمران بن الأقرع الجعدي وبين يديه زبد وسنام وتمر .."، وقيل الذي مرّ بعمرو هو عائذ الشكري .
وقد ذهب كلامه هذا مثلاً انظره في مجمع الأمثال ٣/ ٣٨، وقيل الذي كان بين يدي عمرو هو زيد وقرص وتمر كما في المستقصى ٢/ ٢٣١، وفصل المقال ١١٠.

(٣) في الأصل "أم".

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٨١ هارون.

(٥) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم كما في الخزانة ١/ ٤٦٥ بولاق وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٩ هارون غير المنسوبة وأورده النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٥ ولم ينسبه، وكذا العيني ٤/ ١١٣، وابن يعيش ٢/ ٢٥، وهو في طبقات الزبيدي ٥٣ منسوبا للفضل ابن عبد الرحمن، وهو في الخصائص ٣/ ١٠٢، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والتصريح ٢/ ١٢٨، غير منسوب أيضاً.

ردوى عجزه في (ف) « وإلى الشر » وينكسر البيت.

فَأِيَّكَ الْأَوَّلُ^(١) مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ ، وَ " إِيَّاكَ " الثَّانِي تَأْكِيدٌ لَهُ ، وَ " الْمِرَاءُ " عِنْدَ سَيِّبِيهِ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ ، كَأَنَّهُ لِمَا قَالَ : " إِيَّاكَ " قَالَ " اتَّقِ الْمِرَاءُ " ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ النَّاصِبِ لِإِيَّاكَ وَالتَّقْدِيرُ : " (إِيَّاكَ)^(٢) بَاعِدُ عَنِ الْمِرَاءِ " ، فَلَمَّا حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ ، وَسَيِّبِيهِ لَا يُجِزُ اسْقَاطَ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَّا مَعَ " أَنْ " ، فَلَوْ قَالَ : " إِيَّاكَ أَنْ تُمَارِيَ " لَجَازَ ، وَالتَّقْدِيرُ " مِنْ أَنْ تُمَارِيَ " ^(٣) .

فَإِنْ قِيلَ : " الْمِرَاءُ " مَصْدَرٌ ، وَ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، فَمَا جَازَ مَعَهَا جَازَ مَعَ الْمَصْدَرِ ، فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ السِّيْرَافِيُّ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " أَنَا رَاغِبٌ فِي أَنْ أَلْقَاكَ ، وَرَاغِبٌ أَنْ أَلْقَاكَ " فَيُجُوزُ اسْقَاطَ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ " أَنْ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " أَنَا رَاغِبٌ لِقَاكَ " وَأَنْتَ تُرِيدُ " فِي لِقَائِكَ " لَمْ يَجُزْ^(٤) ، فَقَدْ حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ " أَنْ " وَالْمَصْدَرِ .

(١) في الأصل " الأولى " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ هارون .

(٤) قال السيرافي في شرح الكتاب ج٢ لوحة ٦٧ : " لو قلت : أنا راغب أن ألقاك وحريص أن أحسن إليك جاز ، ولو جعلت مكان " أن " المصدر فقلت " أنا راغب في لقاك حريص على الإحسان إليك " لم يجز حذف حرف الجر ، لا يجوز " أنا راغب لقاك وحريص الإحسان إليك " وإنما لم يجز في المصدر المحض ما جاز في " أن " ؛ لأن " أن " وما بعدها من الفعل وما يتعلق بالفعل من فاعل أو مفعول بمعنى المصدر وطال فجوزوا حذف حرف الجر منها تطول الكلام " وانظر ابن يعيش ٨ / ٥١ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ: "الشَّرُّ" فَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَلْ مِنْ غَيْرِهَا،
وَالْتَّقْدِيرُ "إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، أَوْ مِنَ الشَّرِّ"، فَحَذَفَ: لِضَيْقِ مَجَالِ
النَّظْمِ عَلَيْهِ^(١)، أَوْ يَكُونُ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَي: أَحْذَرِ الشَّرَّ، وَحَذَفَهُ
لِدَلَالَةِ التَّحْذِيرِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ.

١/٦٤ / وَأَنْتَهُ خَيْرًا ، وَرَاءَ أَوْ سَعَا وَنَاقَةَ اللَّهِ ، وَكُلُّ سَمِعَا

أَمَّا نَصْبُ "خَيْرٍ" عِنْدَ سَيَبُويهِ فَلَيْسَ بِ "انْتَهُوا" ، بَلْ
بِفِعْلِ آخَرَ، لِأَنَّ "انْتَهُوا" أَمْرٌ بِتَرْكِ الشَّرِّ، أَي: انْتَهُوا عَنِ الشَّرِّ
فَلَا يَصِحُّ نَصْبُ "خَيْرًا" بِانْتَهُوا؛ لِأَنَّهُ لَا زِمٌ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ "انْتَهُوا
عَنْ خَيْرٍ لَكُمْ" ، بَلِ الْمُرَادُ "انْتَهُوا عَنِ الشَّرِّ، وَأَنْتُوا^(٢) خَيْرًا
لَكُمْ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدَهُ، وَلِهَذَا قَالَ سَيَبُويهِ "فَأِنَّكَ إِذَا قُلْتَ:
أَنْتَهُ فَانْتَ^(٣) تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ فِي آخَرَ"^(٤) فَهُوَ
عَلَى كَلَامَيْنِ، يُرِيدُ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿انْتَهُوا﴾^(٥) أَي:
اخْرُجُوا مِنَ الشَّرِّ وَأَدْخُلُوا فِي التَّوْحِيدِ، فَهُوَ عَلَى كَلَامَيْنِ يُرِيدُ أَنْ
"انْتَهُوا" كَلَامٌ تَامٌ، وَ"خَيْرًا" مِنْ كَلَامٍ آخَرَ وَمَعْمُولٌ فِعْلٌ آخَرَ أَي:
انْتُوا^(٦) خَيْرًا.

(١) هذا مستفاد من شرح ابن الخباز ٢٢٨/١، وقال صاحب الشرح المجهول لوجه ٤٣ معقباً عليه
أقول: وهذا تعسف لا يقتضيه اللفظ مع أنه لو كان مراداً لكان مكرراً، لأن هذه المسألة قد تقدم
ذكرها في قوله: "إياك وشيئاً ينكر"، والظاهر أن هذه اللفظة إنما أتت بها لأجل تكميم البيت لا
غيره.

(٢) في (ف) "وانتهوا" تحريف.

(٣) في (ف) "فانك".

(٤) الكتاب ١/ ٢٨٣ هارون.

(٥) قال تعالى: "انتهوا خيراً لكم" سورة النساء ١٧١، وقوله "انتهوا سقط من (ف).

(٦) في (ف) "انتهوا".

وَالْقِصَّةُ فِي حَقِّ النَّصَارَى فَهُمْ لَوْ انْتَهَوْا عَنِ الْقَوْلِ بِالثَّلَاثَةِ (١) مِنْ غَيْرِ
اعْتِقَادِ التَّوْحِيدِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَيْرًا .

قَالَ الْكَسَائِيُّ : " خَيْرًا " مَنْصُوبٌ خَيْرًا لِـ " كَانَ " مُضْمَرَةٌ تَقْدِيرُهُ :
انْتَهُوا يَكُنِ الْاِنْتِهَاءُ خَيْرًا لَكُمْ ، وَقَالَ الْفَرَاءُ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى
الْمَصْدَرِ ، أَيِ : انْتَهُوا انْتِهَاءً خَيْرًا لَكُمْ (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَرَاءَ أَوْسَعَا " فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِمْ : " وَرَاءَكَ أَوْسَعُ
لَكَ " (٣) فَوَرَاءَكَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : ارْجِعْ وَرَاءَكَ ، وَ " أَوْسَعُ "
مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ آخَرَ أَيِ : أَنْتِ أَوْسَعُ لَكَ أَيِ : مَكَانًا أَوْسَعُ ، فَأَوْسَعَ نَعَتْ لِمَنْعُوتٍ
مَحذُوفٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٤) " نَاقَةَ اللَّهِ " ، تَقْدِيرُهُ : أَحْذَرُوا نَاقَةَ اللَّهِ (٥) ، أَيِ : أَحْذَرُوا
عَقْرَ نَاقَةَ اللَّهِ .

(١) المراد بالتثنية هنا الله تعالى وصاحبه وابنه - تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا - ، والنصارى يقولون بالتثنية ، ومعناه عندهم : أن الله جوهر واحد وله ثلاثة أقانيم فيجعلون كل أقنوم إلهاً ويعنون بالأقانيم الوجود والحياة والعلم ، وربما يعبرون عن الأقانيم بالأب والابن وروح القدس . انظر ذلك في تفسير القرطبي ٢٣ / ٦ .

(٢) راجع معاني القرآن للفراء ٢٩٥ / ١ ، والقرطبي ٢٠ / ٦ ، وحاشية الكتاب ٢٨٤ / ١ هارون نقلاً عن السيرافي . وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٥ / ١ .

(٣) يقال : إن أول من قاله الحطيئة للشاعر ابن الحماسة حينما أتاه ، في قصة طويلة فذهب قوله مثلاً ، انظر : الفاخر ٣٠١ ، والوسيط في الأمثال ١٧٨ ، ومعناه تأخر تجد مكاناً أوسع لك .

(٤) أي : المصنف ، وهو يشير إلى قوله تعالى : " فقال لهم رسول الله ناقة الله وسقياها " سورة الشمس ١٣ .

(٥) راجع إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١٠٤ ، وابن يعيش ٢٨ / ٢ .

قَدْ أَضْمَرُوا أَعْطِ ، وَزِدْنِي ، وَاحْذَرُ وَآتَقِ ، وَأَتَتْ ، مِثْلُ ذَلِكَ يُضْمَرُ
أَخَذَ هَهُنَا يَبِينُ الْأَفْعَالُ الْمَقْدَرَةَ النَّاصِبَةَ لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، فَقَوْلُهُ: أَعْطِ
نَاصِبٌ " كَلَيْهِمَا " ، وَقَوْلُهُ: " زِدْنِي " نَاصِبٌ " تَمَرًا " ، وَقَوْلُهُ: " احْذَرُ "
نَاصِبٌ " الْمِرَاءَ " ، وَ" نَاقَةَ اللَّهِ " أَيْضًا ، وَ" آتَقِ " نَاصِبٌ " الشَّرُّ " .
وَقَوْلُهُ: " مِثْلُ ذَلِكَ يُضْمَرُ " يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ (١) إِضْمَارُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ
بِعَيْنِهَا ، بَلْ لِكَ أَنْ تُضْمَرَ لَفْظًا مَعْنَاهُ مِثْلُ مَعْنَاهَا ، فَلِكَ أَنْ تُضْمَرَ مِثْلًا
عَوْضَ " آتَقِ " " احْذَرُ " ، وَلِكَ أَنْ تُضْمَرَ عَوْضَ " أَعْطِ " نَاوِلٌ " ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي
الْمَعْنَى .

وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلَى الْمَعْنَى حَمِلٌ أَضْمَرَ فِعْلُهُ كَيْتٌ قَدْ نُقِلَ
قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشُّجَعَمَا (٢)

يُرِيدُ وَمِنْ الْمَفْعُولِ الَّذِي يُنْصَبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مَفْعُولٌ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ
فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَمَفْهُومُهُ كَالْبَيْتِ الَّذِي اسْتَشْهَدَ
بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ " الْحَيَاتِ " مَنْصُوبَةٌ بِـ " سَأَلَمَ " ، وَالسُّأَلَمَةُ مُفَاعَلَةٌ لَا تَقَعُ غَالِبًا

(١) فِي (ف) " لَا يَتَّعَيْنُ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ مُخْتَلَفٌ فِي نَسَبِهِ فَقِيلَ : لِلْعَجَاجِ وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوَانِهِ ٨٩ ت / وَاوَلِيمَ ، وَلَيْسَ فِي طَبْعَةِ
بَيْرُوتَ ، وَقِيلَ : لِمَسَاوِرِ الْعَبْسِيِّ ، وَقِيلَ : لِابْنِ جَبَابَةَ " الْمُعَوَارِ بْنِ الْأَعْنَقِ " ، وَقِيلَ : لِأَبِي حَيَّانَ
الْفَقْعَسِيِّ . وَقِيلَ : لِلدَّبِيرِيِّ " لَعْلَهُ وَزَيْرِ بْنِ الْمَهَاجِرِ " ، وَنَسَبَهُ سَيَّبُوبِيهِ ٢٨٦ / ١ هَارُونَ لَعْبِيدِ بْنِ
عَبْسٍ ، وَقِيلَ : لِلتَّدْمَرِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .
وَصَفَّ الشُّاعِرُ رَجُلًا بِخَشُونَةِ الْقَدَمِينَ فَالْحَيَاتُ لَا تَوْثُرُ فِيهَا .

وَالْأَفْعَوَانُ : الذِّكْرُ مِنَ الْأَفْعَامِيِّ . وَالشُّجَاعُ : نَوْعٌ مِنْهُ . وَالشُّجَعَمُ : الطَّوِيلُ ، وَالْمِيمُ : زَائِدَةٌ .
وَهُوَ فِي الْخَزَانَةِ ٤ / ٢٩٣ ، ٥٧٠ بُولَاقَ ، وَالْعَيْنِيُّ ٤ / ٨٠ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٣ / ٢٨٣ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ
٩١٧ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنَى ٩٧٣ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ١ / ٢٠١ ، وَاللِّسَانَ
" صُرْمَ " ، وَرَصَفَ الْمَبْنِيَّ ٢٠٧ .

إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، وَ "الْقَدَمُ" أَيْضًا مَنْصُوبَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهَا بِـ "سَأَلَمَ" الْمَذْكُورِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُنْصَبَ "الْقَدَمُ" بِإِضْمَارِ فِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّهَا لَا تَقَعُ غَالِبًا إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ "الْحَيَّاتِ" ، وَالْقَدَمِ "فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ فِعْلٌ بِصَاحِبِهِ ، وَمَفْعُولٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلٌ صَاحِبِهِ ، فَالْحَيَّاتُ مَنْصُوبَةٌ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ سَأَلَتْهَا الْقَدَمُ (١) ، (٢) فَكَأَنَّهُ قَالَ : "قَدْ سَأَلَتْ الْقَدَمُ الْحَيَّاتِ" ، وَالْقَدَمُ مَنْصُوبَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا قَدْ سَأَلَتْهَا "الْحَيَّاتُ" (٢) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : "قَدْ سَأَلَتْ الْحَيَّاتُ الْقَدَمَ" ، فَفَاعِلُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ (٣) بِالْقَدَمِ ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ مُفَسَّرٌ بِالْحَيَّاتِ ، وَالَّذِي دَعَا إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ رَأَوْا "الْقَدَمَ" مَنْصُوبَةً ظَاهِرًا ، وَرَأَوْا "الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا" أَيْضًا مَنْصُوبَيْنِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى (٤) نَصْبِهِمَا إِلَّا أَنَّهُمَا (٤) بَدَلٌ مِنْ "الْحَيَّاتِ" فَحَكُمُوا بِنَصْبِهِمَا ، وَالْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "ضَارِبَ زَيْدٍ عَمْرًا" (٥) كُنْتَ مُخَيَّرًا فِي أَيِّهِمَا شِئْتَ نَصَبْتَ وَرَفَعْتَ الْآخَرَ ، فَـ "ضَارِبَ" يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَنْفِرَادِهِ وَيَصِحُّ وَقُوعُهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَلِكَ ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ ضَارِبَ زَيْدٍ عَمْرًا "بِرْفَعِ الْأَسْمَيْنِ" ، وَتَرْفَعُ الثَّانِي بِإِضْمَارِ فِعْلٍ كَمَا إِذَا نَصَبْتَهُمَا

(١) فِي (ف) "الْحَيَّاتِ" .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) "مَفْصَلٌ" .

(٤) فِي (ف) (نَصْبُهَا إِلَّا أَنَّهَا) تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي (ف) "ضَارِبَ زَيْدًا عَمْرًا" بِالنَّصْبِ فِيهِمَا .

بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْبَيْتِ رَفْعُ " الْحَيَّاتِ " ، وَالْقَدَمِ " مَعاً ،
وَنَصْبُهُمَا مَعاً (١) .

وَجَعَلَ الْفِرَاءُ (" الْقَدَمَ ") (٢) مَثْنًى وَقَدْ حُذِفَ نُونُهُ (لَا لِلِإِضَافَةِ) (٣)
وَتَقْدِيرُهُ " الْقَدَمَانِ " (٤) كَمَا حُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّ الْقَطَاةَ قَالَتْ لِلضَّبِّ : بِيضُكَ ثِنْتَانَا
، وَبِيضِي مَائَتَا " أَرَادُوا (٥) " ثِنْتَانِ ، وَمَائَتَانِ " (٦) ، فَحَذَفُوا النُّونَ لِغَيْرِ
الِإِضَافَةِ ، وَكَأَنَّهُ فَرَّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ (٧) الَّذِي يُسَاعِدُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى إِلَى شَيْءٍ
فِي غَايَةِ النُّدْرَةِ وَالشُّذُوزِ .

(١) قال النحاس في شرح أبيات سيبويه ١١٩ " رفع ما نصب وما نصب على المعنى لأن كل شيء
من هذين مسالم للأخر فهو فاعل وهو مفعول ؛ لأنه لما وطئ القدم الحياتِ سالمت هذه تلك ، وهذه
هذا " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " للإضافة وهو تحريف بدليل ما بعده ، والحذف هنا للتخفيف ، أو للضرورة .

(٤) ذكر الفراء البيت في معاني القرآن ١١ / ٣ فقال " فنصب " الشُّجَاعَ " ، وَالْحَيَّاتُ قَبْلَ ذَلِكَ مَرْفُوعَةٌ
لأنَّ الْمَعْنَى : قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم
واقعاً على الحيات " .

وقد عزاه البطلوسي في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٨٥ للفراء في حين أن ابن جنى في
الخصائص ٣ / ٤٢٠ نسبه للكوفيين .

(٥) في الأصل " أراد " .

(٦) انظر الخصائص ٣ / ٤٣١ ، واللسان " حجل " .

(٧) قال في الشرح المجهول لوحة ٤٤ " والفراء فرّ من هذا التقدير وعدل إلى وجه آخر فجعل " الحيات
" منصوبة لأنها مفعولة لسالم ، والفاعل جعله : " القدما " مثنى محذوف كما قد رووا أن القطاة
قالت للضب : بيضك ثنتا وبيضي مائتا ، أي ثنتان ومائتان " ولا بعد في الوجهين " .

[المتعدى إلى مفعولين]

الرَّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولٌ ثُمَّ لَهُ لِأَخْرَجٍ وَمَفْعُولٌ
لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ اخْتَرْتُ وَقَدْ أَمَرْتُ ، وَقَدْ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُونُ سَاقِطًا وَمُسْتَبِينًا كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

القِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَفْعَالِ (الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا بِنَفْسِهَا ^(١))
وَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَهَذَا الضَّرْبُ أَقْوَى مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى
وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ وَلَا يَتَعَدَّى (إِلَى آخَرَ) ^(٢) بِحَرْفِ الْجَرِّ ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ
بِحَرْفِ الْجَرِّ أَقْوَى مِنَ اللَّازِمِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ^(٤) ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ
لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَأَمَّا مَا حَاكَاهُ سَيَبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " سَمِيئَةُ
زَيْدًا ، وَسَمِيئَةُ بَزِيدٍ " ^(٥) فَمَتَّوَلٌ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتَبِرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الزَّعَازِعُ ^(٦)

(١) في (ف) "الذي تنصب مفعولاً واحداً بنفسه".

(٢) في (ف) "إلى واحد آخر".

(٤) في (ف) "الذي".

(٥) انظر الكتاب ١ / ٣٧ فما بعدها هارون ، والتأويل فيه جواز حذف حرف الجر منه كما في ابن يعيش ٧ / ٦٤ .

(٦) ديوان الفرزدق ٥١٦ برواية "وخيراً إذا هب" ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩ / ١ هارون ، المقتضب ٤ / ٣٣٠ برواية "منأ الذي" بحذف الواو ، وكذلك جاء في (ف) ، وهذا يسمى بالخرم وهو حذف أول متحرك من الوجد المجموع في أول البيت ، فإذا خرم "فعلون" بقي "عولن" فينتقل إلى "فعلن" ويسمى أثم . راجع الكافسي للتبريزي ٢٧ وهو في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٢٤ ، والنقائض ٢ / ٦٩٦ ، والهمع ١ / ١٦٢ ، والخزانة ٣ / ٦٧٢ بولاق ، والأصول في النحو ١ / ٢١٥ .

أَيُّ : اخْتِيرَ مِنَ الرِّجَالِ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ قَدْ أُقِيمَ
مُقَامَ الْفَاعِلِ فَرَفِعَ لِبِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى
قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١) أَيُّ : اخْتَارَ مِنْ قَوْمِهِ ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَتَعَدَّى
الْفِعْلُ إِلَى الثَّانِي بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ : (إِنْ) (٢) ﴿ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ بَدَلُ مِنْ
"قَوْمِهِ" وَلَيْسَ مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهِ لِعَمْرٍو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ (٣) :
أَمْرَتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ (٤)
أَيُّ " أَمْرَتُكَ بِالْخَيْرِ ، فَحُذِفَ " أَلْبَاءُ " وَنَصَبَ ، وَكَذَلِكَ :
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا (٥)

أَيُّ " مِنْ ذَنْبٍ " فَحُذِفَ " مِنْ " ، وَنَصَبَ .
وَقَوْلُهُ : " يَكُونُ سَاقِطًا وَمُسْتَبِينًا " يَعْنِي حَرْفَ الْجَرِّ إِنْ شِئْتَ أَسْقَطْتَهُ
وَنَصَبْتَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي ، وَإِنْ شِئْتَ أَثْبَتَهُ وَجَرَّرْتَ بِهِ . وَقَوْلُهُ : " كَاخْتَارَ (٦)

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) شاعر فارس من أهل اليمن (- ٢١ هـ) شهد اليرموك وذهبت عينه (الأغاني ٢٠٨ / ١) .

(٤) الديوان ٤٧ ، والكتاب ٢٧ / ١ ، والأصول في النحو ٢١٣ / ١ ، ومعنى اللبيب ٤٦٥ ، والمقتضب

٢ / ٣٥ ، وفرحة الأديب ٦٢ ، وقيل : إن هذا البيت ورد في شعريين أحدهما في شعر أعشى طرود

كما في المؤلف ١٧ ، والثاني في شعر اختلف في قائله فنسب لعمرو بن معد يكرب ، ولعباس بن

مرداس ، ولزرة بن السائب ولخفاف بن ندبة ، وهو في شعره ١٢٦ ، وانظر الخزانة ١ / ١٦٤

بولاق . وروى أمرتك الرشيد " والنشوب : المال الثابت كالضياح وغيرها .

(٥) هذا بعض بيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، كما في الخزانة ١ / ٤٨٦

بولاق ، والكتاب ١ / ٣٧ هارون ، والأصول في النحو ١ / ٢١٢ ، وهو بتمامه :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا أَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ، فلذا قال : لست محصيه ، والوجه : القصد والمراد .

وهو في الخصائص ٣ / ٢٤٧ ، وابن يعيش ٧ / ٦٢ ، ٨ / ٥١ ، والصاحبي ١٥١ ، والهمع ٢ / ٨٢ .

(٦) « سقط من الأصل » .

مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ " مِثَالٌ لِلِاسْقَاطِ ، وَكَانَ السِّيْرَافِي يُسَمِّي
 الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ مَفْعُولًا مِنْهُ (١) ، وَيَجُوزُ
 الْاِقْتِصَارُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ / عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

١ / ٦٥

الخامسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ كَسَوْتُ الْعَبْدَ حُلَّتَيْنِ

هَذَا الْقِسْمُ أَقْوَى مِنْ الْقِسْمِ الرَّابِعِ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي التَّعَدِّي (٢)
 إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَتَّعَدَى إِلَى الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَوْسِطِ حَرْفٍ . ثُمَّ
 هَذَا الْمُتَّعَدَى بِنَفْسِهِ إِلَى اثْنَيْنِ ضَرْبَانِ :

ضَرْبٌ يَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ ، وَيَأْتِي نِكْرُهُ .

وَضَرْبٌ يَدْخُلُ عَلَى اثْنَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا خَبْرًا عَنِ الْأَخْرِ ، وَهُوَ

مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، فَهَذَا (يَجُوزُ) (٣) الْاِقْتِصَارُ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ (٤)

الْمَفْعُولَيْنِ ، تَقُولُ : كَسَوْتُ زَيْدًا ، وَلَا تَذَكُرُ الْجِبَّةَ ، وَكَسَوْتُ جِبَّةً

(١) نسب المؤلف إلى السيرافي أنه كان يسمى المفعول الثاني من هذه الأفعال مفعولا منه ، وقد رجعت
 إلى شرحه على الكتاب ١ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، فألفيته موافقا لسبويه في كون المفعول الثاني منصوبا
 على نزع الخافض حيث نكر أن الأصل في قولك " اخترت الرجال عبدالله " اخترت عبدالله من
 الرجال " ثم قال بالنص " وحذفت " من " فوصل الفعل إلى الرجال " ، وكذلك فعل ابن القواس في
 شرحه لوحة ٧٠ ، وصاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ ولست أدري لعل أولئك العلماء قد
 عثروا عليه في موطن آخر ، أو في كتاب آخر للسيرافي على أن السيرافي قد أكد في موضع آخر
 من شرح الكتاب ١ / ٢٨٥ عند قول الشاعر " ومنا الذي اختير الرجال سماحة " أن " الرجال " هو
 المفعول الثاني .

(٢) في الأصل " في المتعدى " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " أحدى " .

وَلَا تَذَكَّرُ زَيْدًا ، وَفِي الاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا فَائِدَةٌ ، وَهِيَ رَفْعُ الْمِنَّةِ عَنِ الْأَوَّلِ
 إِنَّ لَمْ تَذَكَّرْهُ ، (وَعَدَمُ اسْتِقْلَالِ الثَّانِي وَاسْتِكْنَاهُ)^(١) إِنَّ اِقْتَصَرَ عَلَى الْأَوَّلِ .
 وَيَجُوزُ الاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِلِ فِي الْأَفْعَالِ كُلِّهَا ، وَأَصْلُ " أَعْطَى " أَنْ
 يَتَّعَدِي إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ : " عَطَوْتُ الدَّرْهَمَ " أَي : تَنَاوَلْتَهُ^(٢) ثُمَّ عُدِّي إِلَى
 الْآخِرِ بِالْهَمْزَةِ ، وَيَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ لِمَا لَمْ يَقَعْ لِبَسُّ بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ :
 " أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا " اِمْتَنَعَ التَّقْدِيمُ ؛ إِذْ يَصِحُّ مِنَ الثَّانِي الْأَخْذُ بِخِلَافِ
 " أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرْهَمًا"^(٣) ؛ فَإِنَّ الدَّرْهَمَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْأَخْذُ لِزَيْدٍ ، فَجَازَ التَّقْدِيمُ .

(١) في (ف) "وعدم استقبال الثاني واستكباره" وهو تحريف .

(٢) في (ف) " اعطوت الدرهم ، أي : ناولته " .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه لوجه ٣٦ " مذهب البصريين أن الثاني منصوب بالفعل المذكور لأنه

يقتضيه ، ومذهب الكوفيين نصبه بفعل مضمير كأنك قلت : " أعطيت زيدا فأخذ درهما " ولو كان

كما زعموا لم يجز أن يقول " أعطيت زيدا درهما فلم يأخذه " للمناقضة »

وقال ابن القواس في شرحه لوجه ٧٠ " وفي هذا الجواب نظر لجواز أن يكون المقدر منفياً وهو

مضمير على شريطة التفسير " ، وكذا جاء في المصباح المنير (عطا) .

[" ظنَّ " وأخواتها]

وَسَادِسُ لَهَا تَمَانٍ تَطَلَّبُ مَبْتَدَأٌ وَخَبِرًا فَتَنْصِبُ
وَهِيَ ظَنَّتُ مَعَ حَسِبْتُ خِلْتُ عَلِمْتُ مَعَ رَأَيْتُ مَعَ وَجَدْتُ
زَعَمْتُ مَعَ جَعَلْتُ وَهِيَ كُلُّهَا تَلَفَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمَلُهَا

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ هِيَ الْقِسْمُ السَّادِسُ مِنَ السَّبْعَةِ الْأَقْسَامِ الَّتِي
ذَكَرَهَا (١) ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يَذْكُرُهَا سَبْعَةً ، فَمِنْهَا ثَلَاثَةٌ لِلشَّكِّ ، وَهِيَ :
" ظَنَّتُ ، وَخِلْتُ ، وَحَسِبْتُ " (٢) وَثَلَاثَةٌ لِلْيَقِينِ وَهِيَ : " عَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ
وَرَأَيْتُ " ، وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهَوُو قَوْلُ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ ، فَإِنْ صَحَّ الِاعْتِقَادُ كَانَ
يَقِينًا ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ كَانَ شَكًّا ، وَقَدْ زَادَ (٣) صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ عَلَيْهَا " جَعَلْتُ "
فَهِيَ تَمَانِيَةٌ ، وَيَعْضُهُمْ يَزِيدُ عَلَيْهَا أَفْعَالًا تَقَارِبُهَا وَهِيَ " دَرَيْتُ ، وَشَعَرْتُ
وَتَوَهَّمْتُ " ، وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ فِيهَا " سَمَى ، وَكَنَى ، وَاتَّخَذَ " (٤) .

أَمَّا " جَعَلَ " فَفِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَعَلَكُمْ مَلُوكًا ﴾ (٥) ؛
لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنْ (٦) مَفْعُولِيهَا هُوَ (٦) الْأَوَّلُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ (٧) ، وَالْمَشْهُورُ فِي الِاسْتِعْمَالِ لَيْسَ إِلَّا السَّبْعَةُ .

(١) انظر ص ٢٨٨ فيما تقدم .

(٢) في (ف) " حبست " .

(٣) في (ف) " جاز " .

(٤) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف لوحة ٤٤ " الصحيح أن لا حصر لها بل كل ما كان في معناها

من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فهو منها " .

(٥) سورة المائدة : ٢٠ .

(٦) في (ف) " مفعولها وهو " .

(٧) سورة النساء : ١٢٥ .

وَأَمَّا الْغَرَضُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ فَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى كَيْفِيَّةِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ " اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ إِخْبَاراً عَنْ عِلْمٍ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ (عَنْ) (١) شَكٌّ ، فَإِذَا أَرَدْتَ رَفْعَ الْأَحْتِمَالِ أَدَخَلْتَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ أَحَدَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ .

وَإِنَّمَا نَصَبْتَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا جَاءَا بَعْدَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فَكَانَا فَضْلَتَيْنِ ، وَأَمَّا مُتَعَلِّقُ الظَّنِّ أَوْ الْعِلْمِ فَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، فَإِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا " فَالْمُظَنُّونُ هُوَ الْأَنْطِلَاقُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ " زَيْدًا " لِأَنَّهُ مَحَلُّ الشَّيْءِ الْمَظْنُونِ لَا أَنَّهُ مَظْنُونٌ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا : لَمْ يَعْلَمْ الْأَنْطِلَاقُ لِمَنْ هُوَ ، كَمَا لَوْ ذَكَرْتَ خَبَرًا وَلَمْ تَذْكُرْ مَبْتَدَأً ، وَلَوْ قُلْتَ " ظَنَنْتُ زَيْدًا " وَلَمْ تَذْكُرْ " مُنْطَلِقًا لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ مَظْنُونًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُمَا مَعًا ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ خَبَرًا عَنِ الْفَاعِلِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ إِذَا لَمْ تَأْتِ بِالْمَفْعُولَيْنِ ؟

قِيلَ : الْفَائِدَةُ فِيهِ (أَنَّهُ أَخْبَرَ) (١) أَنَّهُ ظَانَ كَمَا تَقُولُ : " أَكَلْتُ ، وَشَرِبْتُ " فَالْفَائِدَةُ فِيهِ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْكَ أَكْلٌ وَشَرْبٌ .

وَحُكْمُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ حُكْمُ الْمُبْتَدَأِ فَيَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَحُكْمُ الثَّانِي حُكْمُ الْخَبَرِ فَيَكُونُ نَكْرَةً ، وَمَفْرَدًا ، وَجُمْلَةً ، وَمُسْتَقًّا ، وَجَامِدًا ، وَيَلْزَمُ عَوْدُ الضَّمِيرِ مِنْهُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً ، أَوْ مُسْتَقًّا .

وَكَمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْخَبَرِ ، وَلَا حَذْفُ الْخَبَرِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْمُبْتَدَأِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .

(١) سقط من الأصل .

وَصَابِطُ هَذَا أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذَا حَذَفْتَ الْفِعْلَ ، جَازَ أَنْ
يَكُونَ ^(١) الثَّانِي مِنْهُمَا خَبْرًا عَنِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجْزِ الْأَقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَلِهَذَا
جَازَ الْأَقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ " أَعْطَيْتُ " ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ
الْفِعْلَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبْرًا عَنِ الْأَوَّلِ إِذْ (لَا ارْتِبَاطَ) ^(٢) بَيْنَهُمَا ،
وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَالثَّانِي مِنْهُمَا غَيْرُ الْأَوَّلِ جَازَ
الْأَقْتِصَارُ فِيهِمَا ^(٣) عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا أَعْرِفُ الْأَطْلَالَ لَكِنْ إِخَالَهَا ^(٤)

فَ " إِخَالَ " هُنَا بِمَعْنَى أَتَوْهُمْ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَبَيْنَ ^(٥) بَابِ " أَعْطَيْتُ " أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ
الْمَفْعُولَيْنِ إِلَّا عِنْدَ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، وَفِي بَابِ " أَعْطَيْتُ " : يَجُوزُ
الْحَذْفُ مُطْلَقًا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ ذَاكَ " فَلَيْسَ " ذَاكَ " أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ بَلْ
هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَفْعُولَانِ مَحْذُوفَانِ ، فَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ : هَلْ ظَنَنْتَ
زَيْدًا قَائِمًا ؟ فَقُلْتَ : ظَنَنْتُ ذَاكَ أَي : ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ ^(٦) ، وَهَذَا يَقُولُ : ظَنَنْتُ
ذَاكَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَوْ كَانَ " ذَاكَ " مَفْعُولًا لَكُنْتُ قَدْ نَصَبْتُ بِظَنَنْتُ ثَلَاثَةَ

(١) في (ف) " أن لا يكون "

(٢) في (ف) " لا أن يناط "

(٣) في (ف) " منهما "

(٤) لم أعر على قائله ولا تتمته ، وهو في شرح ابن القواس ١ / ٥١٦ غير منسوب .

(٥) في (ف) " وهى "

(٦) انظر الكتاب ١ / ٤٠ هارون وفيه " يدلك على أنه الظن أنك لو قلت : " خلت زيدا وأرى زيدا " لم

يجز " ، وانظر الأصول في النحو ١ / ٢١٧ .

مَفَاعِيلَ ، وَتَسُدُّ " أَنْ " مَسَدَّ الْمَفْعُولِينَ عِنْدَ سِبْيُوِيهِ (١) ، فَتَقُولُ : " ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ " ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ (٢) .

وَحُجَّةٌ سِبْيُوِيهِ أَنْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّنُّ وَغَيْرُهُ مُصْرَحٌ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي إِضْمَارِ غَيْرِهِ ، فَلَوْ صرَّحَتْ بِالْمَصْدَرِ مَكَانَهَا لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ مَفْعُولِ ثَانٍ ، أَمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى صُورَتِهَا فَفِيهَا اسْمٌ وَخَبْرٌ لَفْظًا ، فَأَعْنَتُ عَنِ الْمَفْعُولِينَ ، وَحُجَّةٌ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا قَدْ نَابَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ " عَرَفْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ " ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَظَنَّ ابْنُ طُرَيْثُوثٍ عَتِيْبَةً ذَاهِبًا بِعَادِيَّتِي تَكْذَابُهُ وَجَعَالَتُهُ (٣)

فَ " تَكْذَابُهُ " (٤) مُرْفُوعٌ بِذَاهِبٍ ، وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(١) انظر الكتاب ١/ ١٢٥ هارون ، وفيه " قاماً " ظننت أنه منطلق " فاستعنى بخبر " أن " ، تقول :

أظن أنه فاعل كذا وكذا ، فتستغنى ، وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر " أن " .

(٢) جاء في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٦ " مذهب سيبويه أن " أن " مع اسمها وخبرها مفعولٌ

" ظن " ولا مفعول له آخر مقدراً ، والأخفش يجعل (أن) مع جزأيهما في مقام المفعول الأول ويقدر

الثاني أي علمت أن زيداً قائماً حاصلاً أي قياماً زيداً حاصلاً " انتهى " باختصار ، وانظر الهمع

١/ ١٥٢ .

(٣) البيت لذى الرمة كما في ديوانه ٢/ ١٢٦٤ برواية :

" لعل ابن طرثوث عتبية ذاهب " ، وعليها فلا شاهد فيه .

العادية : البئر القديمة . والجعائل : جمع جعالة ، وهي هنا بمعنى الرشوة ، وقد اختصم الشاعر

وابن طرثوث في بئر فزاد أن يقضى له بها ، وهو في معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٥ ، والأصول

في النحو ١/ ٢٢٢ ، والتحفة الشافية لوحة ١٧١ .

(٤) في (ف) " فتك " .

[الإلغاء والتعليق]

وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَاعْمَلْ مُطْلَقًا مَا لَمْ تُصَابِفْ بَعْدَهَا مُطْلَقًا
لَا مَبْدَأَ وَحُرُوفَ الْجَحْدِ وَحَرْفَ الاسْتِفْهَامِ لَا تُعَدُّ
نَحْوُ عَلِمْتُ مَنْ تَرَى أَبُوكَ وَقَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخْرُوكَا

1/66 / اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَهَا حَالٌ تَقَدَّمَ ، وَحَالٌ تَوَسَّطَ ، وَحَالٌ تَأَخَّرَ ، فَإِنَّ تَقَدَّمَتْ وَجِبَ الْأَعْمَالُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهَا ، وَالْإِلْغَاءَ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا ، فَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِلتَّنَافِي ، وَإِنْ شَبَّتَ قُلْتَ : التَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى الْأَهْتِمَامِ بِهَا ، وَالْإِلْغَاءُ يَدُلُّ عَلَى اطِّرَاحِهَا وَهُمَا أَيْضًا مُتَنَافِيَانِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَقْوَى بِالتَّقْدِيمِ وَيَضَعُفُ بِالتَّأخِيرِ (١) أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ جَازَ أَنْ يُعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " لَزِيدٍ ضَرَبْتُ " ، وَلَمْ يَجْزُ " ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ " ، وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ الْإِلْغَاءَ مَعَ التَّقْدِيمِ (٢) ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو زِيَارَتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ (٣)

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢٨٠ / ٢ الحاشية .

(٢) نسبة ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٢٠ للكوفيين والأخفش .

(٣) البيت لكعب بن زهير الصحابي رضي الله عنه من قصيدة " بانث سعاد " التي مدح بها رسول

الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، انظر شرح قصيدة كعب بن زهير للتبريزي ١٨ ، ويروى :

أرجو وأمل أن يعجلن في أيدٍ وما لهنَّ طوال الدهر تعجيلُ

وعليه فلا شاهد فيه ، وهو في أوضح المسالك ١ / ٢٢١ ، والتصريح ٢٥٨ / ١ والهمع ١ / ٥٢ ، ١٥٣

والدرر اللوامع ١ / ٢٦ ، ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل للأكفية ١ / ٤٣٥ ، والخزانة ٧ / ٤ بولاق .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ وَقَدْ حَذَفَهُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهِيَ مَفْعُولٌ ثَانٍ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ تُصَادَفْ بَعْدَهَا مُعَلَّقًا " .

التعليق : مِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَهُوَ مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " امْرَأَةٌ مُعَلَّقَةٌ " إِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ بَعْلِ وَلَا مُطَلَّقَةً ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَامِلَةً فِي الْمَعْنَى غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي اللَّفْظِ وَصِفَتْ بِهَذَا الْوَصْفِ .

" بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ " (٢)

وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ أَنَّ الْإِلْغَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَأَمَّا التَّعْلِيْقُ فَهُوَ قَطْعُهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ وَهِيَ عَامِلَةٌ فِي الْمَعْنَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ لِمَانِعٍ لَفْظِيٍّ ، وَالْإِلْغَاءَ لِمَانِعٍ ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى اخْتِيَارِ (٣) الْمُتَكَلِّمِ .

وَالْحُرُوفُ الْمُعَلَّقَةُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ (وَحَرْفُ النَّفْيِ ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الْأَرْجُوزَةِ ، وَمَثَلُ بِالنَّفْيِ وَالْأَسْتِفْهَامِ) (٤) وَلَمْ يُمَثَّلْ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، فَمِثَالُ الْأَسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ " مَنْ تَرَى أَبُوكَ " فَ « مَنْ »

(١) هذا أحد تأويلات البصريين ، والثاني أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدر ، والأصل

لدينا " ، والثالث أن يكون من الإلغاء ، لأن " العامل " إخال " سبق بما .

والحق أن رأى الكوفيين والأخفش هو السليم؛ لعدم احتياجه إلى التأويل في كل ما جاء عن العرب .

(٢) انظر تفصيل الفرق بينهما في شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٩ .

(٣) في (ف) " اخبار " .

(٤) سقط من (ف) ، انتقل نظر .

اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَسْتِفْهَامِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَ "أَبُوكَ" خَبْرُهُ، وَمِثَالُ النَّفْيِ
(قَوْلُهُ) (١)، [وَقَدْ ظَنَنْتُ] (٢) مَا هُنَا أَخُوكَ "فَأَخُوكَ مُبْتَدَأٌ، وَ "هُنَا" خَبْرُهُ،
وَمِثَالُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ: "ظَنَنْتُ لَزِيدًا قَائِمًا"، وَمَوْضِعُ هَذِهِ الْمُبْتَدَأَاتِ الثَّلَاثَةُ
وَأَخْبَارُهَا (نَصْبٌ) (٣)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَإِنَّمَا عَلَّقْتُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ،
لَأَنَّكَ لِمَا جِئْتَ بِحَرْفِ الْأَسْتِفْهَامِ كُنْتَ مُسْتَخْبِرًا، فَلَوْ (أَعْمَلْتَ) (٤) الْفِعْلَ
لَكُنْتَ مُخْبِرًا، وَالْإِخْبَارُ وَالْأَسْتِخْبَارُ مُتَنَافِيَانِ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ يَكُونُ مَا
بَعْدَهَا مُبْتَدَأً وَلَوْ أَعْمَلْتَ [الْفِعْلَ] فِيهِ لَكَانَ مَفْعُولًا وَهُمَا مُتَنَافِيَانِ، وَإِنْ شِئْتَ
قُلْتَ: لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْأَسْتِفْهَامُ، وَحَرْفُ النَّفْيِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ فَلَوْ عَمِلَ مَا
قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا لَخَرَجَتْ عَمَّا وُضِعَتْ لَهُ، فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ عَمِلْتَ "إِنْ" فِيمَا
بَعْدَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ "إِنْ فِي الدَّارِ لَزِيدًا" وَهِيَ حَرْفٌ، وَالْحَرْفُ أَوْضَعُ مِنْ
الْفِعْلِ. قِيلَ: "إِنْ" اللَّامُ، وَ "إِنْ" كِلَاهُمَا حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ
فَاللَّامُ مُقْوِيَةٌ لـ "إِنْ"، وَقِيلَ: إِنَّمَا جَازَ فِيهَا الْإِلْفَاءُ وَالتَّعْلِيقُ نُونٌ غَيْرُهَا
مِنَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَفْعُولِ شَيْئًا فِي الْحَقِيقَةِ، فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ لَا
تُؤَثِّرَ فِي اللَّفْظِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ - كَتَأْثِيرِهَا فِي الْمَعْنَى .

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكلمة يستقيم بها النص .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " علمت " .

وَقِيلَ : لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الحُرُوفَ ؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ مَعْنَى فِي غَيْرِهَا إِذِ
الْغَرَضُ بِهَا الشُّكُّ (١) أَوْ العِلْمُ فِي الخَبَرِ .

وَقَوْلُهُ : " لَا تُعَدُّ " أَيُّ : لَا تُعَدُّهَا فِي اللفظِ ، وَأَمَّا فِي المَعْنَى
فَهِىَ مُتَعَدِّيَةٌ .

والحال الثانية :

أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ فَيَحْصُلُ التَّسَاوِي بَيْنَ قَرِينَةِ
الفِعْلِ وَالابتِدَاءِ ؛ [لِأَنَّ الْابتِدَاءَ] (٢) وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَوَى عَلَى الْجُزْءِ
الأوَّلِ لَكِنْ (٣) الفِعْلُ قَدْ اسْتَوَى عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :
" أَتَى التَّخْيِيرُ " أَيُّ : لَكَ الخِيَارُ إِنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ ،
وَقَالَ قَوْمٌ : الإِعْمَالُ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَرْجَحُ مِنَ الإِلْفَاءِ ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَهَا
عَلَى أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ يُوجِبُ إِعْمَالَهَا (فِيهِ) (٤) ، وَإِذَا وَجَبَ إِعْمَالُهَا فِي
أَحَدِهِمَا وَجَبَ فِي الأُخْرَى ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :

لَكِنَّمَا إِعْمَالُهَا المَشْهُورُ .

فَقَوْلُكَ - إِذَا تَوَسَّطَتْ - " زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، بِالنَّصْبِ أَحْسَنُ

(١) فِي الأَصْلِ " الشَّى " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ .

(٣) فِي (ف) " وَلَكِنْ " بِالوَاوِ .

(٤) فِي (ف) " فَوَجِبَ " .

(٥) سَقَطَ مِنَ (ف) .

مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ظَنَّتُ قَائِمٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي (وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ ^(١)) وَالْخَوْرُ
فَ« اللُّؤْمُ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« الْخَوْرُ » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ^(٢) ، وَ« فِي الْأَرَاجِيزِ »
خَبْرُهُ ، وَ« خِلْتُ » مَلْفَاءَةٌ .

وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَالْإِلْغَاءُ أَرْجَحُ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ قَدْ وَلِيَهُ الْخَبْرُ وَازْدَادَتْ
ضَعْفًا بِالتَّأخِيرِ ، وَفِي قَوْلِهِ فِي الْأَرْجُوزَةِ : « وَقَدْ تَعْمَلُهَا » دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
الْإِلْغَاءَ أَرْجَحُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِكَلِمَةٍ « قَدْ » وَهِيَ لِلتَّقْضِيْلِ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ :
وَأَعْمَالُهَا قَلِيلٌ ، وَأَجَازَ سَبَبِيَّهِ الْإِلْغَاءَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَعْمُولُ الْخَبْرِ نَحْوُ :
مَتَى يُظَنُّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ وَأَيْنَ يُظَنُّ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ ، فَمَتَى (تَتَعَلَّقُ) ^(٣) بِمُنْطَلِقٍ ،
وَأَيْنَ تَتَعَلَّقُ بِقَائِمٍ ، وَأَجَازَ نَصَبَ « قَائِمٍ » عَلَى الْحَالِ ، وَجَعَلَ « أَيْنَ » خَبْرًا ^(٤) ،

(١) نسب البيت في الكتاب ١٢٠ / ٨ للعين المنقرى واسمه منازل بن زمعة من شعراء العصر الاموى
تعرض لهجاء الفرزدق وجرير فأهمله فسقط . ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٦/٨ وكنى
الشعراء - نوادر المخطوطات ٢٩٠/٧ ، والقاموس (لعن) ، ونسبه ابن السيرافي ٤٠٧/٨ لجرير ،
وليس في ديوانه ، وقال (أراد بهذا عمر بن لجا يقول : أنتهدني بأن تهجونني بالأراجيز ، وفي
الأراجيز خلت لؤم الشعراء وخورهم ، وعندهم أن الشعر القحل هو القصيد .
وتعقبه الغندجاني في قرحة الأديب ٩٢ وخطأه في نسبة البيت وقال إنما هو للعين المنقرى ، وكان
يهجو رؤية بن العجاج وليس عمر بن لجا ، وكانت قافية البيت (الفشل) وليس (الخور) فرواه :

أبا الأراجيز يا بن الوقب توعدني وفي الأراجيز بيت اللؤم والفشل

وعليه فلا شاهد في البيت ، وهو في الأصول في النحو ٢٢٠/٨ ، والإيضاح العضدى ١٣٥ ، وابن
يعيش ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والهمع ١٥٢/٨ ، وكتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ٣٦ ، والخزانة ١٢٥/٨

بولاق .

(٢) ما بيت القوسين ، وهو من عجز البيت حتى نهاية القوس - سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " معلق " .

(٤) قال سيبويه ١٢١ / ٨ هارون : " فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة " فيها " إذا استغنى

بها الابتداء ، قلت : أين ترى زيد ، وأين ترى زيدا " أي : على الإلغاء والإعمال .

وَتَكُونُ " يُظَنَّ " عَلَى هَذَا مُتَوَسِّطَةً ، فَإِذَا قُلْتَ : (" زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ " كَأَنَّكَ قُلْتَ :) (١) " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فِي ظَنِّي " فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الظَّرْفِ ، وَإِنْ أَعْمَلْتَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ ضَرَبْتُ ، وَأَعْطَيْتُ .

وَإِنْ تَصِلَ بِهَا ضَمِيرُ الشَّيْءِ فَارْقَعْ كَخَلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ

" الزَّيْدَانِ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " هُنَا " خَبَرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولِ ثَانٍ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " خَلْتُهُ " ضَمِيرُ الشَّيْءِ ، وَهِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَقَدْ يُحذفُ هَذَا الضَّمِيرُ فِي الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

كَذَلِكَ أَدْبَيْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ أَدْبِي إِنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبِي (٢)

أَرَادَ " وَجَدْتُهُ " فَحذفَ " الْهَاءُ " ، وَ " مَلَكَ الشَّيْمَةِ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " الْأَدْبِي " خَبَرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَ " الْهَاءُ " الْمَحذُوفَةُ هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ (٣) .

وَإِنْ تَصِلَ بِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ أَوْ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانٍ مُضْمَرٍ
فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ (٤)

مِثَالُ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ بِظَنَنْتُ قَوْلِكَ : (ظَنَنْتُهُ) (٥) عَبْدَ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، كَمَا تَقُولُ : " ظَنَنْتُ ظَنًّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا " ، وَكَذَلِكَ " عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ " ، إِذَا أَلْغَيْتَ ، وَيَضَعُفُ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) نسبه أبو تمام في حماسته ١ / ٥٧٤ لبعض الفزاريين ولم يعينه ، وروايته بنصب " الأدبا " ، وعليها فلا شاهد في البيت .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١١٤٦ ، والمقرب ١ / ١١٧ ، والخزانة ٤ / ٥ بولاق .

(٣) بعده في (ف) " فإنها تنصب مفعولين " وهو شرط بيت للناظم ، سيأتي ، وليس هذا محله .

(٤) سيأتي شرطه الثاني بعد قليل .

(٥) سقط من (ف) .

إِلْغَاؤُهَا وَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لَهَا ، وَالتَّأَكِيدُ يُفِيدُهَا قُوَّةً فَلَا تُلْغَى .

وَأَمَّا ضَمِيرُ الظَّرْفِ مِنَ الْمَكَانِ [فَا] كَقَوْلِكَ : " عِنْدَكَ أَظُنُّهُ زَيْدًا قَائِمًا ،
وَأَمَّا الزَّمَانُ فَكَقَوْلِكَ : " اللَّيْلَةَ أَظُنُّهَا عَمْرًا ذَاهِبًا " ، فَتَنْصِبُ بِهَا الْمَفْعُولَيْنِ
مَعَ ضَمَائِرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، كَمَا تَنْصِبُ بِهَا مَعَ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : " ظَنَنْتُ اللَّيْلَةَ
عَمْرًا قَائِمًا " .

« فَصْلٌ »

قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ بِهِ خَيْرًا " ، فَخَيْرٌ مَصْدَرٌ ، أَي : ظَنَّ خَيْرٍ ، فَحَذَفَ
الْمُضَافُ ، وَالْمَفْعُولَانِ مَحذُوفَانِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ
الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ » (١) فَهُمَا مَصْدَرَانِ ، الْأَوَّلُ مُؤَكَّدٌ وَهُوَ قَوْلُهُ : (غَيْرَ
الْحَقِّ) ، وَالثَّانِي لِلتَّشْبِيهِ أَي : مِثْلَ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ (٢) وَالْمَفْعُولَانِ
مَحذُوفَانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَنَتْرَةَ :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ (٣)

أَي : فَلَا تَظُنِّي ظَنًّا غَيْرَ مَا أَخْبَرْتُكَ بِهِ ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ : قَدْ
يُقَامُ مَقَامَ الْمَصْدَرِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٢) انظر ذلك في البحر المحيط ٣/ ٨٨ ، والكشاف ١/ ٤٧٢ .

(٣) الديوان ٩٧ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١ ، والخصائص ٢/ ٢١٦ ، والمقرب ١/ ١١٧ .

فَعَادَيْتُ شَيْئًا وَالدَّرِيسُ كَأَنَّمَا يَقْلِبُهُ وَرَدُّ مِنَ الْمَوْمِ مَرْدِمٌ (١)

فَقَالَ : " شَيْئًا مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ، فَهُوَ مَنصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَعَادَيْتُ شَيْئًا مِنْ عَدَاءٍ ، وَالشَّيْءُ مِنْهُمْ يَعْمُ الْعَدَاءُ وَغَيْرُهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " ظَنَنْتُ ذَاكَ " فَذَلِكَ « ذَاكَ » مِنْهُمْ يَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَغَيْرِهِ ، فَجَعَلُهُ إِشَارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ وَضْعِ الْعَامِّ مَوْضِعِ الْخَاصِّ (٢) .

..... وَإِنْ تَكُنَّ " رَأَيْتُ " رَأَى الْعَيْنِ

فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولًا فَقَطْ وَفِي الْجَمِيعِ فِعْلٌ قَلْبٍ يُشْتَرَطُ
اعْلَمْ أَنَّ " رَأَيْتُ " إِذَا كَانَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " لَمْ تَنْصِبْ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْبَصَرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى ذَاتِ زَيْدٍ لَا عَلَى صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ مَعَانٍ لَا تُدْرِكُ بِالْبَصَرِ وَإِنَّمَا تُدْرِكُ بِالْعِلْمِ ، وَالْمُدْرِكُ بِالْبَصَرِ هُوَ مَحَلُّهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا " ، وَهُوَ بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ جَعَلْتُ " زَيْدًا " مَفْعُولًا ، وَ " قَائِمًا " حَالٌ مِنْهُ .

(١) البيت لأبي خراش الهذلي .

وهو في ديوان الهذليين ٢/ ١٤٤ برواية " فعديت .. يزعزعه ورد ، وفي كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت للتبريزي ١١٩ برواية " يزعزعه وعك " .

يقال : عاديت أي : انحرفت شيئًا وإن أخذ على جهة قصدى في العدو ، ويجوز أن يكون " عاديت " بمعنى عدوت . والدريس : الثوب الخلق .

الورد : من أسماء الحمى وقيل : يومها ، وإن كان مع الحمى شئ من البرسام وهو صغار الجديري فهو الموم . المردم : الملازم .

يقول : إن ثوبه الذي كان عليه يضطرب لشدة عدوه كما يكون ثوب الذي ينتفض من الحمى .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٠٢ .

وَالشَّرْطُ فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مِنْ أَفْعَالِ
(١) الْقُلُوبِ لَا مِنْ أَفْعَالِ (١) الْجَوَارِحِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي هَذِهِ
الْأَفْعَالِ مَحْكُومٌ بِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ أَمْرٌ ذِهْنِيٌّ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " رَأَيْتُ " ، هَذِهِ لَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهَا بِمَعْنَى " أَبْصَرْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " كَقَوْلِكَ : " رَأَيْتُ اللَّهَ غَالِبًا " (أَيُّ :
عَلِمْتُهُ غَالِبًا) (٢) .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الْاِعْتِقَادِ " كَقَوْلِكَ : " فُلَانٌ يَرَى رَأْيِ
الْخَوَارِجِ " . أَيُّ : يَعْتَقِدُهُ ، فَيُنْصَبُ (٣) مَفْعُولًا وَاحِدًا كَمَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى
" أَبْصَرْتُ " ، فَإِنْ نَصَبْتَ شَيْئًا آخَرَ كَانَ حَالًا .

وَلِـ " ظَنَنْتُ " ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " الْيَقِينِ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ
أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ (٤) أَيُّ يُوقِنُونَ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ مَدَحَهُمْ بِذَلِكَ (٥) ، وَلَوْ
كَانُوا شَاكِّينَ لَمَا مَدَحَهُمْ بِلِـ ذَمِّهِمْ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْاِعْتِقَادِ الرَّاجِحِ مَعَ تَجْوِيزِ نَقِيضِهِ (٦) .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " فيصيب " .

(٤) سورة البقرة ٤٦ .

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٩٦ .

(٦) نحو : ظننت زيدا منطلقاً .

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " اتَّهَمْتُ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا فَقَطْ ، لِأَنَّ
(الاتِّهَامَ يَقْتَضِي مَنَّهُمَا فَقَطْ) (١) .

وَأَمَّا " حَسِبْتُ " فَهِيَ أَبَدًا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ :
أَحَدُهُمَا : الشُّكُّ ، وَالثَّانِي : الْيَقِينُ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ (٢) ، لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ (" تَكُونُ ") (٣)
جَعَلْتَ " أَنْ " مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَهِيَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ أَفْعَالِ
الْيَقِينِ (٤) ؛ لِمَا فِي " أَنْ " مِنَ التَّحْقِيقِ ، وَمُضَارِعِهَا (٥) " يَحْسِبُ " بِفَتْحِ
الْعَيْنِ ، وَكُسْرِهَا (٦) .

وَأَمَّا " عَلِمْتُ " فَلَهَا مَعْنَيَانِ :
أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى " عَرَفْتُ الشَّيْءَ " وَلَمْ تَكُنْ عَارِفًا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَتَنْصِبُ
مَفْعُولًا وَاحِدًا .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ عَالِمًا بِزَيْدٍ وَإِنَّمَا يَحْدُثُ لَكَ عِلْمٌ بِإِنْطِلَاقِهِ ، فَتَنْصِبُ
مَفْعُولَيْنِ ، وَتَأْتِي " عَلِمْتُ " بِمَعْنَى " ظَنَنْتُ " قَالَ جَرِيرٌ (٧) :

-
- (١) فِي (ف) " الْإِبْهَامُ يَقْتَضِي مَبْهَمَا " وَهُوَ تَصْحِيفٌ كَمَا أَنَّ كَلِمَةَ " فَقَطْ " سَقَطَتْ مِنْهَا .
(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٧١ .
قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَغَيْرُهُمَا بِنَصْبِ النُّونِ فِي " تَكُونُ " وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِالرَّفْعِ
عَلَى أَنَّ " حَسِبَ " بِمَعْنَى عِلْمٍ وَتَيَقَّنَ .
انظُر : السَّبْعَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ ٢٤٧ ، وَالتَّيْسِيرَ ١٠٠ ، وَالنَّشْرَ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَةِ ٢٥٥/٢ ، وَ"تَكُونُ"
فِي الْآيَةِ تَامَةً . بِمَعْنَى « تَقَعُ » فَلَا تَقْتَرِ إِلَى خَيْرٍ .
(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .
(٤) وَمِنْ نَصْبِ النُّونِ جَعَلَ " أَنْ " نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ ، وَهِيَ بِمَعْنَى الشُّكِّ . انظُرِ الْبَيَانَ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ
الْقُرْآنِ ١ / ٣٠١ ،
(٥) فِي (ف) " وَمُضَافٌ عَنْهَا " .
(٦) انظُرِ الصَّحَاحَ ، وَمَخْتَارَ الصَّحَاحِ فِي " حَسِبَ " .
(٧) هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةِ الْخَطْفِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدُّوَلَةِ الْأُمَوِيَّةِ الْمَشْهُورِينَ ، تَرَجَمَتْهُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ
١ / ٤٧١ .

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ (١)
 فَيَنْصِبُ (٢) بِأَنْ بَعْدَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى " الْعِلْمُ " لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ فِي
 قَوْلِهِ " يُدَانِينَا " (٣) .

وَأَمَّا " خِلْتُ " فَهِيَ مِنَ الْخَيَالِ الَّذِي يُخَيَّلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَأَصْلُهُ
 مِنْ " الْيَاءِ " (٤) ، يُقَالُ : خِلْتُ إِحَالَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ (٥) .
 وَأَمَّا " زَعَمْتُ " فَهِيَ (٦) قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ وَمَذْهَبٌ ، وَقَدْ يَصِحُّ وَقَدْ
 لَا يَصِحُّ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ " زَعَمْتُ " فِي مَوْضِعِ الْكُذْبِ وَالْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ (٧) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ :

-
- (١) الديوان ١٥٧ / ١ برواية " أن لا يفاخرنا " من قصيدة يهجو بها الأخطل .
 وهو في الهمع ٢ / ٢ برواية " من خلفه أحد " وهي كما قال صاحب الدرر اللوامع ٢ / ٢ : محرفة
 والصواب أن القصيدة رائية
 وهو في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ ، والبحر المحيط ٢ / ٢١٣ .
- (٢) في " فنصب " .
- (٣) لأن " أن " حينئذ تكون مخففة من الثقيلة ، وأسمها ضمير الشأن .
- (٤) في " الف " التاء " وهو تصحيف ، والمعنى أن عينه ياء .
- (٥) وهو الأفضح ، وينوأسد تقول " أخال " بالفتح ، وهو القياس " (مختار الصحاح خيل) .
- (٦) في " الف " فهي " .
- (٧) سورة التغابن ٧ .

زَعَمَ مَطِيئَةَ الْكُذْبِ (١) ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ " زَعَمَ " بِمَعْنَى التَّحْقِيقِ ،
كَقَوْلِ أُمِيَّةَ : (٢)

إِنَّ اللَّهَ مُوفٍ لِلْعَبْدِ مَا زَعَمَا (٣)

وَأَمَّا " جَعَلْتُ " (فَعَلَى) (٤) ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " خَلَقَ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلَ
الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (٥) .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الشَّرُوعِ فِي الشَّيْءِ ، كَقَوْلِكَ : " جَعَلَ ٦٧ / ب
يَفْعَلُ كَذَا " أَيْ : شَرَعَ فِي فِعْلِهِ .

(١) انظر زهر الاكم في الامثال والحكم للحسن اليوسى ٣ / ١٢٨ ، برواية " زعموا مطية الكذب " ، وقال
" إنما يقال هكذا في حديث لا سند له ولا ثبت فيه ، وإنما يجرى على الألسن ، وأكثر ما يكون ذلك
كذب " . ، ولعل عدم وروده في كتب الامثال المتداولة بيننا دليل على أنه من الحكم ، وقيل : إن ذلك
حديث كما في اللسان " زعم " وفي الحديث " بئس مطية الرجل زعموا " ، معناه أن الرجل إذا
أراد المسير إلى بلد والظعن في حاجة ركب مطيته وسار حتى يقضى أربه فشبه ما يقدمه المتكلم
أمام كلامه ويتوصل به إلى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية " ، وروى " زعموا مظنة -
بالطاء المعجمة والنون - الكذب " ، وأيضاً " زعموا كنية الكذب " .
انظر الهمع ٦ / ٨ .

(٢) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي .

ترجمته في الشعر والشعراء ٨ / ٤٦٦ ، والخزانة ١٨ / ١ بولاق .

(٣) نسب المؤلف الشطر لأمية وهو في ديوانه ٧٥ برواية " لِلنَّاسِ مَا زَعَمُوا " وصدده كما في الديوان
" نُودِي قَمٌ وَأَرْكَبُنُ بِأَهْلِكَ " ، وروى البيت للنابغة الجعدى كما في شعره ١٣٦ ، والجمهرة
٧ / ٣ ، واللسان " زعم " والخزانة ٣ / ٤ بولاق ، وجاء في النسختين " وَإِنَّ اللَّهَ " ، وقيل : الزعم هنا
بمعنى القول أو الضمان .

(٤) في (ف) " على " .

(٥) سورة الأنعام : ١ ، قال ابن سلام في التصاريح ٢٠٩ " يعنى وخلق الليل والنهار ، وليس في
القرآن غيرها " أي بهذا المعنى .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (" صَيَّرَ " ، وَهَذَا) (١) الْقِسْمُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، إِلَى مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَإِلَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا (بِنَفْسِهِ) (٢) وَإِلَى الْأَخْرِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَالْأَوَّلُ وَهُوَ مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا (٣) : بِمَعْنَى " الْقَوْلِ ، وَالتَّسْمِيَةِ " نَحْوُ " جَعَلْتَ حَسَنِي قَبِيحًا " أَي : (قُلْتَ فِيهِ ذَلِكَ) (٤) ، وَسَمَّيْتَهُ (٥) .

الثَّانِي : بِمَعْنَى " التَّوَهُّمِ " (٦) كَقَوْلِكَ : " اجْعَلِ الْأَسَدَ ثَعْلَبًا ، وَاهْجُمِ عَلَيْهِ " أَي : احْسِبْهُ (٧) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئَاتًا ﴾ (٨) أَي : اعْتَقَدُوا ، وَلَيْسَتْ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لَا تُوجِبُ الْكُفْرَ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ الِاعْتِقَادُ (٩) .

(١) في الأصل غامض ؛ لطمس بعض حروفه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " أحدهما " .

(٤) في (ف) " قلت ذلك فيه " .

(٥) انظر أمالي المرتضي ١٨٤ / ٢ ، والإيضاح ٣٢ .

(٦) في الأصل " القول " تحريف سببه سبق النظر ، وفي ابن القواس لوحة ٧٢ " وثانيها التوهّم والاعتقاد " .

(٧) في الأصل " حسبه " .

(٨) سورة الزخرف : ١٩ ، والذي قال إنها هنا بمعنى التسمية أبو علي في الإيضاح ٣٢ .

(٩) لم يذكر المؤلف القسم الثالث من أقسام ما يتعدى بنفسه حسب تقسيمه ، ولعله سقط من الناسخين ، وهو كما جاء في شرح ابن القواس لوحة ٧٢ " وثالثها النقل من حال إلى حال ، كقولك : " جعلت الطين خزفاً ، والتمر خلاً ، والواحد اثْنَيْنِ " ، وفي التنزيل ﴿ فجعلهم جُذَاذًا ﴾ . والله أعلم .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى فِيهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِحَرْفِ
الْجَرِّ فَنَحْوُ : (جَعَلْتُ) (١) السَّرَجَ عَلَى الدَّابَّةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَجْعَلُ
الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى (٢) بَعْضٍ ﴾ (٣) أَي : يُلْقِيهِ ، وَ " بَعْضُهُ " مَنْصُوبٌ بِدَلٍّ
مِنْ " الْخَبِيثِ " .

وَأَمَّا " وَجَدْتُ " فَلَهَا مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : بِمَعْنَى " الْعِلْمِ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ (٤) ، وَمَصْدَرُهَا " وَجُودًا " .
وَالثَّانِي : بِمَعْنَى " أَصَبْتُ " فَتَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا (٥) ، وَمَصْدَرُهَا
" الْوُجْدَانُ " .

« فِصْلٌ »

وَمِنْ خَوَاصِّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِشَيْءٍ
وَاحِدٍ ، فَتَقُولُ : " ظَنَنْتَنِي قَائِمًا " فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِيهَا هُوَ الْفَاعِلُ ،
وَإِنَّمَا جَازَ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي
فَإِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتَنِي قَائِمًا " فَالْمُظَنُّونُ هُوَ الْقِيَامُ فِي التَّحْقِيقِ ، وَلَا
يُفِيدُ ذِكْرَهُ ، مَا لَمْ يُذَكَّرْ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا مُضْمَرٌ .
وَقِيلَ : إِنَّمَا وَقَعَ الْفَاعِلُ هُنَا وَالْمَفْعُولُ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ عِلْمَ
الْإِنْسَانِ وَظَنَّهُ بِأُمُورِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ وَقُوعًا مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ بِنَفْسِهِ أَعْرَفٌ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " فوق " بدل " على " ، وهو خطأ .

(٣) سورة الأنفال ٣٧ ، قال الزجاج في معاني القرآن ٢ / ٤٥٦ " أي : يجعل بعض ما أنفقه

المشركون على بعض " .

(٤) نحو " وجدت الله راحماً " .

(٥) نحو " وجدت الضالة " أي : أصبتها .

[المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل]

السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدْخُلُ الهمزُ ، أو ضَعْفَ ثُمَّ يَنْقَلُ (١)
إِلَى ثَلَاثَةِ تَقُولُ : أَعْلَمًا الْقَوْمَ خَالِدًا أَبَاكَ الْأَكْرَمًا
كَذَا تَعْدَى لِثَلَاثَةِ " أَرَى " كَذَلِكَ " أَنْبَأَ " ، وَكَذَلِكَ " أَخْبَرَا "

هَذَا الْقِسْمُ السَّابِعُ مِنَ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ غَايَةً لِقَصْدِ
التَّعْدَى إِذْ لَا يُتَّصَرُّ أَنْ يُوجِبَ الْإِنْسَانُ لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ حَتَّى يَصِيرَ بِذَلِكَ
فَاعِلًا .

وَالْمُتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ سَبْعَةٌ أَيْضًا ، وَهِيَ " أَرَيْتُ " ، وَأَعْلَمْتُ ، وَنَبَّئْتُ
وَأَنْبَيْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، [وَحَدَّثْتُ] (٢) .

وَالْمُسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ بِإِلَّا خِلَافٍ " أَرَيْتُ " وَ " أَعْلَمْتُ " تَقُولُ : " أَعْلَمْتُ
زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا " ، وَكَانَ قَبْلَ النَّقْلِ (٣) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَلَمَّا عَدِيَّتَهُ
بِالْهِمَزَةِ أُوجِبَتْ لَزِيدِ الْعِلْمِ بِعَقْلِ عَمْرٍو .

وَأَمَّا " نَبَّأْتُ " ، وَأَنْبَأْتُ " [فَقَدْ] وَضِعَا عَلَى التَّعْدَى ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ
مِنْهَا " نَبَّأْتُ الرَّجُلَ قَائِمًا " ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ : " بِالْهِمَزِ أَوْ ضَعْفَ ثُمَّ

(١) النقل : هو " أن تدخل في أول الفعل الثلاثي همزة فتنتقله من " فَعَلَ " إلى " أَفَعَلَ " ، أفاده
الصيمري في التبصرة والتذكرة ١١٩ / ٨ . وقال ابن الخياض في شرحه ٢٤٩ / ٨ " وقول يحيى " أو
ضعف فهو ينقل " خطأ ، لأن نَبَأَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ موضوعات على التضعيف ، وليس التضعيف فيها
للنقل " .

(٢) إضافة يقتضيتها المقام ، والمؤلف سينكرها قريباً في الشرح .

(٣) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) " الفعل " ، والصواب ما أثبتته .

يُنْقَلُ "عِبَارَةً عَنْ "أَعْلَمُ، وَرَأَى" (١) فَقَطُ (٢)، وَأَنَّ "أَنْبَأَ، وَنَبَأَ، وَخَبَرَ، وَأَخْبَرَ، وَحَدَّثَ" لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا بِالتَّضْعِيفِ أَوْ الِهْمَزِ فِيهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَيْسَ فِيهَا نَقْلٌ (٣)، وَتَعَدَّتْ إِلَى ثَلَاثَةِ لِسْبَهَيْهَا بِ«أَعْلَمْتُ»؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَنْبَأْتَهُ، (أَوْ حَدَّثْتَهُ) (٤)، أَوْ أَخْبَرْتَهُ فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ، وَلَمْ يُسْمَعْ التَّعَدِّيُّ إِلَى ثَلَاثَةِ (بِالتَّضْعِيفِ) (٥) فِي . أَرَيْتُ، وَأَعْلَمْتُ وَأَمَّا، أَنْبَأْتُ، وَنَبَأْتُ فَمُتَعَدِّيَانِ إِلَى وَاحِدٍ، وَإِلَى الْآخِرِ بِحَرْفِ جَرٍّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٦) ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ﴾ (٧)، ﴿وَنَبَّأَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٨) وَلَمَّا أُجْرِيَتْ مُجْرَى "أَعْلَمْتُ" لِمَا ذَكَرْنَا نَصَبَتْ ثَلَاثَةً .
 وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّقْلَ بِالِهْمَزَةِ يُؤْخَذُ سَمَاعًا وَلَمْ يَرِدِ السَّمَاعُ إِلَّا فِي "أَعْلَمْتُ، وَأَرَيْتُ"، وَأَجَازُهُ الْأَخْفَشُ فِي "ظَنَنْتُ" قِيَاسًا (٩).

- (١) في (ف) وعن أرى .
 (٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٦ : "أو يكون اختياراً منه لذهب الأخفش"، وكان الأخفش يجيز القياس على "أعلمت، وأريت"، وينقل باقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول: أظننت زيدا عمراً منطلقاً، وأزعمته أخاه سائراً، وكان الأصل: ظنَّ زيدُ عمراً منطلقاً، وزعم زيدُ أخاه سائراً، وغيره من النحويين لا يتجاوز ما قالته العرب وهو "أعلمت، وأريت"، عن التبصرة والتذكرة ٨ / ١٢٠ بتصرف يسير .
 (٣) اعتراض من المؤلف على ما ذكره المصنف في البيت الأول .
 (٤) في (ف) "إذا أعلمته" تحريف .
 (٥) سقط من الأصل .
 (٦) في الأصل غير واضح .
 (٧) سورة التحريم ٣ .
 (٨) سورة الحجر ٥١ .
 (٩) انظر: ابن يعيش ٧ / ٦٥، ٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٤، والتبصرة ٨ / ١٢٠، وشرح السيرافي ٨ / ٢٩١، بالإرشاد إلى علم الإعراب ٢١ / ٢، فقد نصوا عليه

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا يَجُوزُ الْغَاوُهَا ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ ؛ لِأَنَّ (١) الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِيهَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ مُبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ (٢) ، وَلَا تَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ الشَّانِ ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ لَا يَقْبَلُ الْعِلْمَ فَلَا يَصِحُّ إِعْلَامُهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ حَذْفَ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ كَأَحَدِ مَفْعُولِي " أَعْطَيْتُ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ (٣) ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَاعِلٍ " ظَنَنْتُ " ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الثَّلَاثِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ كَالثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي " ظَنَنْتُ " ، وَلَا حَذْفُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّكَ (٤) مَتَى ذَكَرْتَ الثَّانِي لَزِمَ ذِكْرُ الثَّلَاثِ ، وَمَتَى ذَكَرْتَ الثَّلَاثَ لَزِمَ ذِكْرُ الثَّانِي (٥) ، فَإِنْ دَخَلَتْ " إِنَّ " عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ كَسَرْتَهَا ، إِنْ كَانَ الثَّانِي جُمَّةً (٦) ، نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا إِنَّهُ (٨) عَاقِلٌ " ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَصْدَرًا فَتَحَّتْهَا نَحْوُ " أَعْلَمْتُ زَيْدًا قُدُومَ عَمْرٍو أَنَّهُ قَرِيبٌ " .

(١) في الأصل كان .

(٢) قال السيوطي في الهمع ١/١٥٨ " وقد ورد السماع بإلغائهما حكي " البركة أعلمنا الله مع الأكابر " .. واستدل ابن مالك للتعليل بقوله تعالى : « ينبئكم إذا مرقتم كل ممزق » .

(٣) في (ف) " لا يجيزه " .

(٤) في (ف) " لأنه " تحريف .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٦ .

(٦) الجمة : شخص الإنسان قاعداً أو نائماً .

(٧) في الأصل " فانه " وهو سهو .

« فَنَل »

إِذَا قُلْتَ : " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ " لَا مَوْضِعَ لِلْكَافِ مِنَ الْإِعْرَابِ ،
 وَتَكُونُ " التَّاءُ " مَعَ الْوَاحِدِ ، وَالْاِثْنَيْنِ ، وَالْجَمْعِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ (١) ، وَلَا فَرْقَ
 بَيْنَ وُجُودِ هَذِهِ الْكَافِ وَعَدَمِهَا ، تَقُولُ : " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ ، (وَأَرَأَيْتَ
 زَيْدًا مَا صَنَعَ ") (٢) ، وَلَيْسَتْ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ وَلَا الْعَيْنِ ، وَلَهَا مَعْنَيَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " أَخْبِرْنِي " ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا إِمَّا اسْمٌ
 مُفْرَدٌ ، أَوْ جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ مَاضِيَةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي
 كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ (٣) ، وَ ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ (٤) .
 الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " أَنْبِئُهُ " (٥) نَحْوُ " أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنِّي
 أُحِبُّهُ " أَيْ : أَنْبِئُهُ (٥) فَإِنِّي أُحِبُّهُ .

(١) قال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٢١ ، " واستغنى بما يلحق الكاف من
 التثنية والجمع عن تثنية التاء وجمعها وتانيثها تقول : " أرايتك زيدا ما صنع ، وأرايتكم وأرايتكما
 وأرايتكن ، ولا تغيّر التاء ، فزيد هو المفعول الأول ، وما صنع في موضع المفعول الثاني " . هذا
 مذهب جمهور البصريين ، وذهب الفراء إلى أن الكاف فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي
 عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل ، انظر : الجنى الداني ٩٢ ، ومعنى اللبيب
 ٢٤٠ ، ووصف المباني ٢٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٧٤ .

(٢) سقط من (ف) سيق نظر .

(٣) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٤) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٥) في (ف) " بمعنى أنباته " .

[المنصوبات]

الْقَوْلُ فِي تَعْدِيَةِ الْأَفْعَالِ لِسَبْعَةِ تَأْتِي عَلَى التَّوَالِي

يُرِيدُ بِالْأَفْعَالِ هُنَا جَمِيعَ الْأَفْعَالِ مِنَ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى هَذِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، فَمِنْهَا مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَانِ مَطْلَقًا ، وَالْمُبْتَهَمُ وَالْمَعْدُودُ مِنَ الْمَكَانِ دُونَ الْمُخْتَصِّ مِنْهُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَالْحَالُ ، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ، أَمَّا تَعْدِيَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَصْدَرِ فَبِمَادَّتِهِ ، وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَرَكَّبَتْ مِنْهَا صِيغَتُهُ ، وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الزَّمَانِ فَبِصِيغَتِهِ ، وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الْمَكَانِ فَلِأَنَّهُ مُسْتَقَرُّهُ ، وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، فَلِأَنَّهُ عَلْتُهُ (وَالْبَاعِثُ عَلَيْهِ) (١) وَأَمَّا تَعْدِيَةُ إِلَى الْحَالِ ؛ فَلِأَنَّهُ هِيَئَتُهُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ أَشْخَاصِهِ ، وَمَنْ يَجْعَلُ الْمَفْعُولَ لَهُ مَصْدَرًا (٢) يَدْخُلُ فِيهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِمَادَّتِهِ ، أَمَّا التَّمْيِيزُ فَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَهُ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّخْصِيسِ ، وَأَمَّا الْأِسْتِثْنَاءُ فَمُخَصَّصٌ أَيْضًا كَالتَّمْيِيزِ ، وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَلِإِسْتِغْنَاءِ (٣) عَنِ الْمَصَاحِبِ لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَاتِ الْفِعْلِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) منهم الزجاج ينظر معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ ، وهو مذهب الكوفيين كما في شرح قطر الندى

. ٢٠١

(٣) في النسختين « فالاستغناء » ، بولعل الصواب ما أثبت .

فَالْخُمْسَةُ الْأُولَى يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَأَمَّا
 الْاِثْنَانِ الْآخِرَانِ فَيَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا بِوَاسِطَةٍ ، وَهُمَا الْاسْتِثْنَاءُ ،
 وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ . فَهَذِهِ السَّبْعَةُ يَتَعَدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ اللَّازِمُ ، فَإِنْ كَانَ ٦٨ / ب
 يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ صَارَ يَتَعَدَّى إِلَى ثَمَانِيَةٍ ، وَإِنْ كَانَ يَتَعَدَّى إِلَى
 اثْنَيْنِ صَارَ يَتَعَدَّى إِلَى تِسْعَةٍ ، وَإِنْ تَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ صَارَ مَعَ هَذِهِ
 السَّبْعَةِ يَتَعَدَّى إِلَى عَشْرَةٍ ، وَلِهَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ هَذَا الْبَابَ
 عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَقْسَامَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ لِيُنْضَافَ مَا تَعَدَّتْ إِلَيْهِ هَذِهِ
 إِلَى (مَا تَعَدَّتْ) ^(١) إِلَيْهِ تِلْكَ ، فَأَعْرِفُهُ .

(١) في الأصل " إلى ما تعديه " .

[المصدر]

المصدر المبهم للتأكيد مثل بيان النوع والمحدود

يريد : أول السبعة " المصدر " وإنما ذكره أولاً ؛ لأن حروف الفعل الأصلية - التي منها أمثلته - هي المصدر ، فلا وجود (لصيغ الفعل بدون حروفه) (١) الأصلية ، فلما كان التلطف بالفعل يتوقف على المصدر وجب ذكره أولاً ، وسمي مصدراً ؛ لصدور الفعل عنه ، فهو محل الصدور كالمقعد لمحل القعود ، والمدخل لمحل الدخول (٢) .

والمبهم : هو الذي إذا ذكر لم يدل مفهومة على أمر زائد على مفهومه من لفظ الفعل وإنما يذكر لتأكيد الفعل (٣) .

وإنما يذكر المصدر لثلاثة (٤) معانٍ ، إما لتأكيد ، وإما لبيان النوع ؛ وإما لعدد المرات ، وهو الذي عبر عنه بقوله : " المحدود " ؛ لأن العدد يحصر أجزاء المعنود كما يحصر الحد أجزاء المحدود ، وقال بعضهم : المحدود : ما كان للمرة الواحدة نحو " ضربت ضربة " ، والمعدود لما زاد على المرة الواحدة ، وقد روي " مثل بيان النوع ، والمعدود " (٥) ،

(١) في (ف) " لصنع الفعل إلا بدون حروفه " وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الفعل أصل المصدر ، انظر مبحث اشتقاق المصدر فيما تقدم ، والإنصاف مسألة ٢٨ ص ٢٣٥ .

(٣) قيل : تأكيداً لفظياً ، وقيل : تأكيداً معنوياً ؛ لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز ، أفاده السيوطي في الهمع ١ / ١٨٦ .

(٤) في الأصل " لثلاث " .

(٥) أى : جاء في بعض نسخ الدرّة الألفية ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤٧ : " وقد يوجد في بعض النسخ " والمعدود " .

أَمَّا الْمُبْهَمُ فَقَدْ ذُكِرَ ، وَأَمَّا بَيَانُ النَّوْعِ وَعَدَدُ الْمَرَّاتِ فَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ
 ذِكْرُهُ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ
 ضَرْبًا شَدِيدًا " فَإِنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى مُطْلَقِ الضَّرْبِ ، وَأَمَّا الشَّدَّةُ فَلَمْ
 يَدُلَّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ " فَإِنَّ لَفْظَ "ضَرَبْتُ"
 لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِلَفْظِهِ لَمْ يَكُنْ
 فِي ذِكْرِهِ حَاجَةٌ إِلَى لِيَزِيدَ فَائِدَةً ، وَهِيَ أَحَدُ (الْأَشْيَاءِ) (١) (الَّتِي) (٢) ذَكَرَ
 (هَا) (٣) صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ ، أَمَّا تَوْكِيدُ الْفِعْلِ فَنَحْوُ " ضَرَبْتُ ضَرْبًا "
 وَالْأَصْلُ " ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ " فَانْتَفَى بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ ثَانِيًا ؛ طَلَبًا
 لِلِاخْتِصَارِ وَالْخَفَةِ فِي اللَّفْظِ . وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " بَيَانُ النَّوْعِ " أَنَّ الْمَصْدَرَ
 جِنْسٌ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا " احْتَمَلَ الْقِلَّةَ وَالْكَثْرَةَ ،
 وَالشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ ، فَإِذَا ذَكَرْتَ أَحَدَ هَذِهِ الْمُحْتَمَلَاتِ تَبَيَّنَ الْمُرَادُ بِهِ ،
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا
 ﴾ (٤) ، فَوَصَفَ الثُّبُورَ - أَعْنِي الْمَصْدَرَ - بِالْوَحْدَةِ مَرَّةً ، وَبِالْكَثْرَةِ أُخْرَى ؛
 لِاحْتِمَالِهِ إِيَّاهُمَا .

وَقَالُوا فِي الْمُبْهَمِ : هُوَ النُّكْرَةُ غَيْرُ الْمَوْصُوفَةِ ، وَلَا الْمُضَافَةُ (٥) ، وَلَا

(١) فِي (ف) " أَشْيَاءٌ " بِالْتَنْكِيرِ .

(٢) فِي (ف) " الَّذِي " .

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ الْفِرْقَانِ : ١٤ .

(٥) فِي (ف) " وَلَا الْإِضَافَةُ " تَحْرِيفٌ .

المَحْدُودَةَ بِالْهَاءِ ، وَالْمُخْتَصَّ مَا ثَبَتَ فِيهِ أُضْدَادُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مِثْلُ بَيَانِ النَّوعِ وَالْمَحْدُودِ " (يُرِيدُ) (٢) : أَنْ

الْمُبْهَمَ مِثْلُ الْمُخْتَصِّ فِي كَوْنِهِ مَصْدَرًا ، أَيْ : مَفْعُولًا مُطْلَقًا .

وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ إِذَا مَا وَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَطَمِعْتُ طَمَعًا

/ يُرِيدُ " بِالْكُلِّ " الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ ١/٦٩

بِالْفِعْلِ الْمُلَاقِي لَهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، أَوْ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ

يُسَمَّى مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، وَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ بِالْفِعْلِ الْمُلَاقِي لَهُ فِي

اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى قَوْلُهُ : " طَمِعْتُ طَمَعًا " ، وَمِثَالُ الْمُلَاقِي لَهُ فِي

الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ " حَبِسْتُ مَنْعًا " (٣) .

وَيُسَمَّى مَفْعُولًا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّقِيدُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ كَمَا يَتَّقِيدُ

بِأَقْبِي الْمَفْعُولَاتِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " مَا فَعَلَ زَيْدٌ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : ضَرَبَ ،

وَكَذَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ الضَّرْبَ ؟ وَلَا تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِالضَّرْبِ ؟ كَمَا

تَقُولُ : مَنْ فَعَلَ بِزَيْدِ الضَّرْبِ ؟ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ

(١) أَيْ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا نَحْوَ " ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا " ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا نَحْوَ " جَلَسْتُ

جَلْسَةَ الْأَمِيرِ " ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَحْدُودًا بِالْهَاءِ نَحْوَ " ضَرَبْتُ ضَرْبَةً " ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالْأَلْفِ

وَاللَّامِ الَّتِي لِلْعَهْدِ نَحْوَ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذِي تَعْرِفُهُ ، وَإِمَّا أَنْ يُوصَفَ بِهِ نَحْوَ " ضَرَبْتُ ذَلِكَ

الضَّرْبَ " .

مُسْتَفَادٌ مِنَ التَّحْفَةِ الشَّافِيَّةِ لَوْحَةَ ٣٧ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " دَمَعًا " .

الْعَامِلِ فِي " مَنْعًا " مِنْ قَوْلِكَ : " حَبِسْتُ مَنْعًا " مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَكَثُرَ التَّحْوِيلُ عَلَى أَنْ الْعَامِلَ فِيهِ

الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنْ الْعَامِلَ فِيهِ فِعْلٌ مَقْدَرٌ دَلَّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ فَكَانَتْ قِلْتُ :

" حَبِسْتُ مَنْعَتَ مَنْعًا : يَنْظُرُ ابْنُ يَعِيشَ ١/١١٢ .

فَتَقُولُ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ فَيُقَالُ لَكَ : بِزَيْدٍ ، فَتَأْتِي بِإِبَاءٍ فِي السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُكَ : بِمَنْ وَقَعَ الضَّرْبُ ؟ ، وَيُؤْتَى أَيْضًا بِهَا فِي الْجَوَابِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُجِيبِ : بِزَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ فِي أَيِّ (مَكَانٍ) (١) ضُرِبَ ؟ فَجَوَابُهُ " فِي الدَّارِ " ، فَيُؤْتَى (بِلَفْظِ " فِي " سُؤَالًا) (٢) وَجَوَابًا .

وَمِنْ بَيَانِ النَّوْعِ عَادَ الْقَهْقَرَى وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ ، يَمْشِي الْخَطْرَا
وَقَدْ ضَرَبْتَهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ سَوَاطِينِ أَوْ الْفَا كَهَذَا الضَّرْبِ

" رَجَعَ الْقَهْقَرَى " مِنْ بَيَانِ النَّوْعِ ؛ لِأَنَّ " الْقَهْقَرَى " نَوْعٌ مِنَ الرَّجُوعِ (الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ) (٣) الْمُلَاقِي لِـ " رَجَعَ " فِي الْاِشْتِقَاقِ ، فَإِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ " الرَّجُوعُ " عَمِلَ فِي " الْقَهْقَرَى " الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنْهُ (٤) ؛ لِإِنَّ النَّوْعَ يَتَّضَمُّنُ الْجِنْسَ ، فَالْقَهْقَرَى رَجُوعٌ خَاصٌّ ، فَقَوْلُكَ : " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " رَجَعَ رَجُوعًا مَخْصُوصًا " ، وَقِيلَ : الْقَهْقَرَى صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ أَيُّ : رَجَعَ الرَّجْعَةُ الْقَهْقَرَى (٥) ، وَقِيلَ : " الْقَهْقَرَى " مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ أَخْرَجْتَ قَوْلِكَ : " رَجَعَ " (٦) ، وَتَقْدِيرُهُ : " رَجَعَ يُقَهْقِرُ الْقَهْقَرَى " (٧) وَحُذِفَ الْفِعْلُ لِذِلَالَةِ " رَجَعَ " عَلَيْهِ .

- (١) فِي الْأَصْلِ " كَانَ " .
- (٢) فِي (ف) " فَيُؤْتَى لَفْظَ سُؤَالًا " .
- (٣) فِي (ف) " الَّذِي هُوَ النَّوْعُ الْمَصْدَرُ " بِإِقْحَامِ كَلِمَةِ " النَّوْعِ " .
- (٤) وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ كَمَا فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٥ هَارُونَ .
- (٥) ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ فِي النَّحْوِ ١ / ١٩١ ، وَنَسَبَهُ لِلْمَبْرَدِ وَكَذَلِكَ نَسَبَهُ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ١ / ٥٢٩ لِلْمَبْرَدِ وَابْنُ السَّرَاجِ .
- (٦) بَعْدَهُ فِي (ف) " وَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ رَجَعَ " .
- (٧) نَسَبَهُ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ لِنَاطِفَةَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، وَكَذَلِكَ الرُّضِيِّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١ / ١١٥ .

الْفَهْقَرَى : الْمَشْيُ إِلَى خَلْفٍ ، وَالْقَوْلُ فِي " اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ " كَالْقَوْلِ فِي " رَجَعَ الْفَهْقَرَى " بِعَيْنِهِ ، وَالصَّمَاءُ : هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِإِزَارٍ يِعْمُ جَمِيعَ الْبَدَنِ أَي : يَسْتُرُهُ ، وَقِيلَ : يَسْتُرُ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ ، وَيَشُدُّ طَرْفَيْهِ وَيُخْرِجُهُمَا مِنْ تَحْتِ يَدَيْهِ كَمَا يَفْعَلُ الْقَصَّارُونَ عِنْدَ غَسْلِ الثِّيَابِ (١) ، وَ " الْخَطْرَى " نَوْعٌ مِنَ الْمَشْيِ (٢) ، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي " الْفَهْقَرَى " (مِنْ) (٣) الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ضَرَبْتَهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " فَإِنَّ " أَشَدَّ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَلَيْسَ مَصْدَرًا ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الضَّرْبِ ، وَيَعْضُ الشَّيْءُ مِنْهُ ، فَأَشَدُّ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأَقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " ضَرَبْتَهُ كُلَّ الضَّرْبِ " ، وَيَعْضُ الضَّرْبِ " ؛ لِأَنَّ " كُلَّ الضَّرْبِ " بِمَعْنَى مَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ ، وَمَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الضَّرْبِ ضَرْبٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
لَعَمْرِي لَقَدْ أَحْبَبْتِكِ الْحَبَّ كُلَّهُ وَزِدْتِكِ حَبًّا لَمْ يَكُنْ قَطُّ يُعْرَفُ (٤)
فَجَعَلَ " كُلًّا " تَأْكِيدًا لِلْمَصْدَرِ ، وَالتَّأْكِيدُ كَالْوَصْفِ (٥) ، وَكَذَلِكَ " بَعْضُ الضَّرْبِ ضَرْبٌ " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتَهُ (أَيُّ) (٦) ضَرْبٍ ، وَأَيَّمَا ضَرْبٍ أَي : ضَرْبًا شَدِيدًا ؛ لِأَنَّ " أَيًّا " بَعْضٌ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا أَيُّ "

(١) القصار : المحور للثياب لأنه يدقها بالقصرة التي هي القطعة من الخشب ، وحرفته " القصارَة " (اللسان / قصر) .

(٢) فيه شئ من الإعجاب . اللسان " خطر " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) لم أعر على قائله .

وهو في الخصائص ٢ / ٤٤٨ ، والمحاسب ١ / ٢٢٨ برواية " قبل يعرف " ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٣ ، والتحفة الشافية لوحة ٢٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٨٥ غير منسوب .

(٥) في (ف) " للوصف " .

(٦) سقط من (ف) .

"ضَرْبٌ" فَحَذَفَتْ الْمَوْصُوفَ وَأَقَمَّتْ الصِّفَةَ مَقَامَهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ
الْأَرْجُوزَةِ فِي هَذَا النَّوْعِ أَرْبَعَةَ أَضْرَبٍ :

الْأَوَّلُ : إِقَامَةُ النَّوْعِ مَقَامَ الْجِنْسِ كَمَا فِي " رَجَعَ الْقَهْقَرَى " .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي : إِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ : ٦٩ / ب
"أَشَدُّ الضَّرْبِ" .

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ : إِقَامَةُ الْأَلَةِ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا الْفِعْلُ مَقَامَ
الْمَصْدَرِ نَحْوُ " ضَرَبْتُهُ سَوَاطِينَ " أَي : ضَرَبْتُهُ (ضَرْبًا) (١) بِسَوَاطِينَ ،
فَبِسَوَاطِينَ صِفَةً الْمَصْدَرِ الْمَحذُوفِ ، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ، وَأَقَامَ
السَّوَاتِينَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا ذَا
سَوَاطِينَ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ : الْعَدَدُ كَقَوْلِهِ : " أَوْ أَلْفًا " فَإِنَّ الْعَدَدَ إِذَا مِيزَ
بِالْمَصْدَرِ كَانَ مَصْدَرًا (نَحْوُ) (٢) "ضَرَبْتُهُ أَلْفًا ، أَي : أَلْفَ ضَرْبَةٍ" ،
أَوْ أَلْفَ سَوَاطِينَ ، وَكَذَلِكَ ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً " كَأَنَّكَ قُلْتَ : " ضَرَبْتُهُ
ضَرْبًا مَعْدُودًا " وَالتَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُهُ (ضَرْبًا) (٣) عِشْرِينَ ضَرْبَةً ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ سَوَاطِينَ" أَي "ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً ذَاتَ
سَوَاطِينَ" ، فَفَعِلَ بِهِ (مَا ذَكَرْنَا) (٤) مِنَ الْحَذْفِ ، وَالْمَصْدَرُ فِي جَمِيعِ
هَذَا مَحذُوفٌ وَقَدْ أُقِيمَ مَقَامَهُ إِمَّا نَوْعُهُ ، وَإِمَّا وَصْفُهُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) "أى" .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) "كما ذكرنا" .

[نصب المصدر بفعل مضمَر]

وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مَضْمَرًا وَيَنْصَبُ الَّذِي يَكُونُ مَصْدَرًا
تَقُولُ : خَيْرٌ مَقْدَمٌ ، وَسَقِيَا وَنِعْمَةٌ ، وَمَرْحَبًا ، وَرَعِيَا

يُرِيدُ : أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَالْمَفْعُولِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ تَارَةً يَجِبُ إِضْمَارُهُ ، وَتَارَةً لَا يَجِبُ [وَمَا يَجِبُ] (١) إِضْمَارُ فِعْلِهِ مِنْهُ مَا يَكُونُ لَهُ فِعْلٌ مَأْخُودٌ مِنْ لَفْظِهِ ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ .

أَمَّا الْجَائِزُ [ف] (١) قَوْلُهُ : " خَيْرٌ مَقْدَمٌ " فَالْتَّقْدِيرُ فِيهِ " قَدِمْتَ مَقْدَمًا خَيْرٌ مَقْدَمٍ " فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ وَأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ وَهِيَ " خَيْرٌ مَقْدَمٍ " ، فَهُوَ فِي حَذْفِ الْمَصْدَرِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مُقَامَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتَهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ " ، ثُمَّ إِنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لِصِفَةِ الْمَصْدَرِ ؛ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا يُقَالُ : لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ ، وَخَيْرٌ " مِنْ " خَيْرٌ مَقْدَمٍ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَهُوَ يُضَافُ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ فَ « خَيْرٌ مَقْدَمٍ » (فِيهَا هُنَا) (٢) حَذْفَانِ :

أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْفِعْلِ ؛ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي : حَذْفُ الْمَصْدَرِ لِدَلَالَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ .

وَلَا يَجِبُ الْحَذْفُ هُنَا ، بَلْ إِنَّ شِئْتَ قُلْتَ : " قَدِمْتَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ " ، وَيَجُوزُ

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فههنا " .

رَفَعَهُ بِالْأَبْتِدَاءِ أَيْ " قَدُّوْمُكَ خَيْرٌ مَقْدَمٌ " (١)

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) : " سَقِيًّا " فَاِضْمَارٌ فِعْلِهِ لِأَزْمٍ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِخُصُوصِيَّةِ الْفِعْلِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَصْدَرَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَالِدُعَاءِ إِثْمًا

يَكُونُ غَالِبًا بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا ، وَرَعَاكَ [اللَّهُ] (٣) رَعِيًّا .

وَالْقَوْلُ (٤) فِي قَوْلِهِ : " رَعِيًّا " كَالْقَوْلِ فِي " سَقِيًّا " (٥)

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " مَرَحِبًا " فَفِي نَصْبِهِ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَصْدَرٌ صَارَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ أَيْ :

رَحِبْتَ بِلَادِكَ رَحِبًا " ، أَيْ : اتَّسَعَ مَأْوَاهَا وَمَرَعَاهَا ، وَطَابَتْ سَكْنَاهَا .

وَالثَّانِي : أَنْ انْتِصَابَهُ نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَيْ : صَادَقَتْ رَحِبًا

لَاضِيْقًا (٦) ، وَيَجُوزُ رَفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، أَيْ : لَكَ مَرَحِبٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنُعْمَةٌ - بِضَمِّ النُّونِ - فَيُسْتَعْمَلُ بَعْدَ الْحَرْفِ الْمُسْتَعْمَلِ

(١) راجع الكتاب ٢٧٠ / ١ هارون ، وابن يعيش ١١٣ / ١ .

(٢) في (ف) " قوك " تحريف .

(٣) إضافة يوجبها المقام ، وقد أضافها محقق الكتاب ٣١٢ / ١ هارون .

(٤) في (ف) " قالقول " .

(٥) أى : أن فعله لازم الحذف ، ولكن بعضهم قد أظهره توكيداً ، قال ابن يعيش ١١٤ / ١ : " وبعضهم

يظهر الفعل توكيداً فيقول " سقاك الله سقيا ورعاك الله رعييا " وليس بالكثير ، ومنهم من يرفع

فيقول " سقى لك ، ورعى والمعنى مفهوم " ، وقال المبرد في المقتضب ٢٢١ / ٣ " والرفع يجوز على

بعد ، لأنك تبدئى بكرة ، وتجعل ما بعدها خبرها " .

(٦) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٢٩٥ / ١ هارون .

فِي الْجَوَابِ وَهُوَ "نَعَمْ" ، يُقَالُ : " نَعَمْ وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ " (١)
 فَإِذَا قِيلَ لَكَ : أَفَعَلْتَ كَذَا ؟ تَقُولُ فِي الْجَوَابِ : نَعَمْ وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، أَيْ
 نِعْمَتَ عَيْنِكَ (٢) نِعْمَةٌ ، أَيْ : رَأَتْ مَا هُوَ لَهَا نَعِيمٌ .

١ / ٧٠

وَمِنْهُ لَبَّيْكَ ، وَوَيْلًا كَيْلًا وَمِنْهُ سَبْحَانَ ، وَوَيْلًا عَوْلًا

أَيْ : وَمِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَلْزَمُ إِضْمَارُ فِعْلِهَا ، أَمَا " لَبَّيْكَ " فَمُتْنَى ، فَالْتَّثْنِيَّةُ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ ذِكْرِ الْفِعْلِ ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ مُتْنَى ، وَالتَّثْنِيَّةُ (٣) فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ ، يَجِبُ حَذْفُ فِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : لِلتَّكْثِيرِ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ التَّثْنِيَّةِ لَا يُوجِبُ حَذْفَ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أَيْ : نَوْعَيْنِ مِنَ الضَّرْبِ ، فَلَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْفِعْلِ لِانْتِفَاءِ التَّكْثِيرِ ، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ " أَلْبُ بِالْمَكَانِ " : إِذَا أَقَامَ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَقِيمُ عَلَى طَاعَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ ، أَيْ : أَلْبُ عَلَيْهَا الْبَابَ بَعْدَ الْبَابِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَيْلًا كَيْلًا " فَالْوَيْلُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَدْعُوعِ عَلَيْهِ ، وَلَا فِعْلَ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلًا ، فَإِذَا أَضْفَعْتَهُ فَقُلْتَ : " وَيْلَكَ " نَصَبْتَهُ ، وَإِذَا أُرِدَّتَهُ فَالِاخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ ، تَقُولُ : " وَيْلٌ لَهُ " (٤) ، وَ " كَيْلًا نَعْتُ لَوَيْلٍ ، أَيْ : كَثِيرًا .

(١) "نعمه العين قرنتها ، والعرب تقول : نَعَمْ وَنُعْمَ عَيْنٍ ، وَنُعْمَةٌ عَيْنٍ ، وَنُعْمَى عَيْنٍ ، وَنَعْمَى عَيْنٍ ، وَنَعَامَ عَيْنٍ .." عن اللسان "نعم" .

(٢) في (ف) "عينيك" تحريف .

(٣) في (ف) "فالتثنية" .

(٤) بعد قوله : "ويل له" في (ف) "فإذا أضفته" ولا معنى لهذه العبارة هنا ، كما أنه في النسختين "ويلاً له" بالنصب ، وهو لا ينسجم مع اختيار المؤلف ، فالصواب "ويل له" بالرفع ، وكذا قوله "نعت لوليل" صوابه "نعت لويل" ؛ لأن "ويلاً كَيْلًا" من قول المصنف .

وَأَمَّا " سُبْحَانَ " فَمَصْدَرٌ ثَقُلَ اسْتِعْمَالُهُ مُفْرَدًا - أَيْ غَيْرَ مُضَافٍ - ، فَإِذَا أُفْرِدَ فَهُوَ عَلَمٌ عَلَى التَّسْبِيحِ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَيُنَكَّرُ وَيُضَافُ (١) ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ (٢)

فَهُوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ وَيَتَنَصَّبُ كَمَا يَتَنَصَّبُ مُسَمَّاهُ وَهُوَ التَّسْبِيحُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " سُبْحَانَ اللَّهِ تَسْبِيحًا ، ثُمَّ أَقَمْتَ " سُبْحَانَ " مَقَامَ التَّسْبِيحِ ، وَصَارَ بَدَلًا مِنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَوَجَبَ إِضْمَارُ فِعْلِهِ ، وَمَعْنَاهُ بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ ، أَيْ : وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْمَصْدَرِ بِحَالٍ : فَلَا يَقَعُ فَاعِلًا ، وَلَا مَفْعُولًا (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَوَيْلًا عَوْلًا " فَإِنَّمَا ذَكَرَ " وَوَيْلًا " هُنَا وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ لِتَبَعِهِ " عَوْلًا " ، وَ" الْعَوْلُ " الْغَلْبَةُ ، مِنْ " عِيلَ صَبْرُهُ " أَيْ : غَلِبَ (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَوَيْلًا غَالِبًا " ، وَ" الْعَوْلُ ، وَالتَّعْوِيلُ " (٥) فِي غَيْرِ هَذَا : الْبُكَاءُ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ " عَوْلٌ " هُنَا إِلَّا تَابِعًا لَوَيْلٍ (٦) .

وَخَيْبَةً ، وَجَنْدَلًا ، وَبَهْرًا ، وَصَبْفَةً اللَّهِ ، وَجَدْعًا عَقْرًا

أَمَّا " خَيْبِيَّةٌ " فَدُعَاءٌ عَلَى الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِ ، أَيْ : خَابَ (٧) خَيْبَةً ، وَمَعْنَى

-
- (١) فِي (ف) " فَيُضَافُ " .
(٢) لَمْ أَعثرْ عَلَى قَائِلِ هَذَا الرَّجْزِ وَلَا تَمَتَّهُ . وَهُوَ فِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٤٨/١ ، وَالْهَمْعِ ١٩٠/١ ، وَالذَّرِيرِ اللُّوَامِعِ ١٦٤/١ ، وَالْخَزَانَةَ ٣/٢٥٠ بُولَاقَ ، وَالْعَلِيمِي عَلَى التَّصْرِيحِ ١٢٥/١ .
(٣) رَاجِعِ الْكِتَابِ ١/٣٢٢ ، ٣٢٤ هَارُونَ .
(٤) رَاجِعِ اللِّسَانَ " عَوْلٌ " .
(٥) فِي (ف) " وَالْعَوْلُ وَالْعَوِيلُ " ، وَلَمَّا كَانَ مَعْنَى " الْعَوِيلُ ، وَالتَّعْوِيلُ " وَاحِدًا أَثَرَتْ مَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ ، انظُرِ اللِّسَانَ " عَوْلٌ " .
(٦) قَالَ سَبْيُوِيَه ١/٣٢٢ هَارُونَ " وَلَا تَقُولُ : عَوْلٌ لَكَ حَتَّى تَقُولَ : وَوَيْلٌ لَكَ ، لِأَنَّ ذَا يَتَّبَعُ ذَا " .
(٧) فِي الْأَصْلِ " أَخَابَ " .

" خَابَ فِي الدُّعَاءِ : لِأَظْفَرَهُ اللَّهُ بِمُرَادِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : " خَيْبَةً لَهُ " فَيَرْتَفِعُ بِالْأَبْتِدَاءِ .

وَأَمَّا " جَنْدَلًا " فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ عَيْنٍ ، وَهُوَ الصَّخْرُ الصَّلْبُ الشَّدِيدُ (١) ، وَلَمَّا كَانَ " الْجَنْدَلُ " شَدِيدًا كَتَبُوا بِهِ عَنِ الشُّدَّةِ وَالصُّعُوبَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَقَاهُ اللَّهُ شِدَّةً وَصُعُوبَةً ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَصَبَهُ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ اشْتَقُّوا (٢) لِهَذَا اللَّفْظِ فِعْلًا مِنْ لَفْظِهِ ، فَإِذَا قَالُوا : تَرِبًا وَجَنْدَلًا لَكَ " (٣) فَمَعْنَاهُ تَرِبْتَ ، وَجَنْدَلْتَ ، وَيَجُوزُ (٤) رَفَعُهُ بِالْأَبْتِدَاءِ ، أَنْشَدَ سَبِيئِيهِ :

لَقَدْ أَلْبَ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِنَا
فَتَرِبٌ لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ (٥)

فَرَفَعَهُ بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَ " لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ " خَبْرٌ (٦) ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ : أَذَلَّ اللَّهُ الْوُشَاةَ ذِلَّةً ، وَلَقَّاهُمْ صُعُوبَةً ، فَكُنِيَ بِالتُّرْبِ عَنِ الذِّلَّةِ ، وَبِالْجَنْدَلِ عَنِ الصُّعُوبَةِ .

وَأَمَّا " بَهْرًا لَهُ " فَبِمَعْنَى قَوْلِكَ : تَعَسَّأَ لَهُ ، وَلَيْسَ " بَهْرًا " بِمَعْنَى الْغَلْبَةِ مِنْ

(١) انظر القاموس المحيط " جندل " ، ونظام الغريب في اللغة للربيعي ٢٥٤ .

(٢) في (ف) " استقروا " تحريف .

(٣) فسرته سبويه في الكتاب ١ / ٣١٤ هارون بقوله " كأنه قال : ألزمتك الله وأطعمك الله تريباً وجندلاً وما أشبه هذا من الفعل " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) لم أعثر على قائله وهو في الكتاب ١ / ٢١٥ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٢٨٣ وشرح أبياته أيضاً للأعلم ١ / ١٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٢ وابن يعيش ١ / ١٢٢ ، والمخصص

١٢ / ١٨٥ ، والهمع ١ / ١٩٤ غير منسوب

(٦) في (ف) " خبره " .

قَوْلِهِمْ : بِهِرَهُ الْأَمْرُ أَيَّ غَلْبَهُ (١) ؛ لِأَنَّ هَذَا لَهُ فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ب / ٧ .
 "بَهْرًا" بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ فَلَهُ فِعْلٌ أَيْضًا ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّعَسِّ ،
 وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْغَلْبَةِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدَّ (٢) تَعَسَّ فَقَدْ عَثَرَ
 وَسَقَطَ فَهُوَ مَغْلُوبٌ لَا مُحَالَةَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (٣) الْغَلْبَةِ وَقَدْ
 أُقِيمَ مَقَامَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ دُعَاءٌ كَقَوْلِهِ : "جَدَعًا عَقْرًا" ، وَكَذَلِكَ "جَدَعًا"
 مَعْنَاهُ جَدَعَهُ اللَّهُ جَدَعًا (٤) ، أَيُّ : قَطَعَهُ قَطْعًا ، وَالْجَدْعُ : الْقَطْعُ ،
 وَأَنْفٌ مَجْدُوعٌ (٤) أَيُّ : مَقْطُوعٌ ، وَكَذَلِكَ "عَقْرًا" أَيُّ : عَقَرَهُ اللَّهُ عَقْرًا .
 وَأَمَّا "صِبْغَةَ اللَّهِ" فَمَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى
 الْفَاعِلِ ، وَمَعْنَى "صِبْغَةَ اللَّهِ" دِينَ اللَّهِ (٦) [فِي] (٧) قَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ ﴾ (٨) إِلَى آخِرِهِ

(١) هذا اعتراض من المؤلف على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٢٥٧/١ "وأما بهراً" فمعناه غلبة ، يقال : بهره ، أي : غلبه ، ووافق صاحب الشرح المجهول ابن الخباز ، ثم قال في لوجه ٤٨ :
 "وقال النيلي : هو بمعنى "تعساً" ومنع أن يكون من هذا المعنى ، بأن قال : لو كان بمعنى غلب
 لكان له فعل ، وهذا لا يدل على مطلوبه " ، أما ابن القواس فقد كان يرى رأي النيلي في
 شرحه ٥٢٦/١ ، وكلاهما موافق لسيبويه الذي فسره في الكتاب ١/ ٣١١ بمعنى "تباً" وانظر
 ابن يعيش ١/ ١٢٠ . فما بعدها .

(٢) "قد سقط من (ف) .

(٣) في (ف) "بموضع" .

(٤) انظر اللسان "جدع" ، وهو في (ف) بالذال المعجمة .

(٥) «عقراً» قط من الأصل ، والعقر : قطع القوائم .

(٦) في (ف) أَيُّ : دين الله .

(٧) في (ف) "بمعنى" ولعلها كما أثبتنا ، وهي ساقطة من الأصل .

(٨) في كلتا النسختين "وما أنزلنا" خطأ .

﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ (١) أَي : دِينَ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الدِّينُ الْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صِبْغًا ؛ لِأَنَّهُ إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ، وَبِإِيمَانٍ يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْكَافِرِ كَمَا يَتَمَيَّزُ التَّوْبُ الْمَصْبُوغُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَصَارَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ كَأَنَّهَا قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الْفِعْلِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا أَظْهَرْتَ الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا (٢) بَطَلَتْ الْإِضَافَةُ ، فَتَقُولُ : " صَبَغَ اللَّهُ ذَلِكَ صِبْغَةً " ، وَلَيْسَتْ " صِبْغَةً " مِنْ أَلْفَاظِ الدُّعَاءِ ، وَ" الصَّبْغَةُ " هُنَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ لِنَفْسِهَا .

وَقِيلَ : " صِبْغَةَ اللَّهِ " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٣) .
 وَقِيلَ : يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، أَي : هِيَ صِبْغَةُ اللَّهِ (٤) .

(١) هذه آيات ثلاث من سورة البقرة وهي " ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ " .

(٢) نحو " وعد الله " وسنة الله ، وكتاب الله ، وصنع الله " عن شرح ابن الخباز ٢٥٧/١ .

(٣) سورة البقرة : ١٣٥ ، و" ملة " منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، تقديره : " بل نتبع ملة إبراهيم " .

(٤) انظر الكتاب ٢٨٢ / ١ هارون ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٧٣ / ١ .

[باب الظروف]

ظرف الزمان

وَالظَّرْفُ ظَرْفَانِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ زَمَانُ الْفِعْلِ فِيهِ يُفَعَلُ

الظَّرْفُ - فِي اللُّغَةِ - الْوَعَاءُ ، وَلَمَّا كَانَتْ الْأَزْمِنَةُ أَوْعِيَةً لِلْأَفْعَالِ ،
وَالْأَمْكِنَةُ أَوْعِيَةً لِلْجُنْثِ وَالْأَفْعَالِ جَمِيعاً (سَمِيَتْ) (١) ظُرُوقًا بِهَذَا الْأَعْتِبَارِ (٢) ،
وَأِنَّمَا قَسَمَ الظَّرْفَ إِلَى زَمَانِيٍّ ، وَمَكَانِيٍّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَادِثٍ لَا بُدَّ أَنْ يَحْدُثَ فِي
زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ ظَرْفَ الزَّمَانِ عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ
عَلَيْهِ بِصِيغَتِهِ أَيُّ : بِوَضْعِهِ ، وَلِذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْهُ الزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ ، فَدَلَالَةُ الْفِعْلِ
عَلَى الزَّمَانِ تُعَلِّمُ مِنْ لَفْظِهِ ، أَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ فَلَا تُعَلِّمُ مِنْ لَفْظِهِ ، بَلْ
دَلَالَتُهُ (٤) عَلَى الْمَكَانِ عَقْلِيَّةٌ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ دَلَالَتُهُ (٤) عَلَى الزَّمَانِ أَقْوَى مِنْ
دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَكَانِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣٢٩ "واعلم أنَّ الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال ، فأما
وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار ، تقول : زيد خلقك ، وزيد أمانك ، وعبدالله عندكم ،
لأن فيه معنى استقرار عبدالله عندك ، فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث ، لأنَّ
الاستقرار فيها لا معنى له ، ألا ترى أنَّكَ تَقُولُ : زيدٌ عِنْدَكَ يوم الجمعة ، لأنَّ معناه : " زيدٌ استقر
عندك في هذا اليوم " . ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يستقم ، لأنَّ يَوْمَ الجمعة لا يخلو منه زيدٌ
ولاغيره فلا فائدة فيه " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

وَقَدْ حَدَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ بِقَوْلِهِ : فَهُوَ زَمَانُ الْفِعْلِ فِيهِ يُفْعَلُ ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ
 حَدُّ ظَرْفِ الْمَكَانِ ، فَالظَّرْفُ : مَا فُعِلَ (١) فِيهِ فِعْلٌ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ،
 وَنَصَبُ الظَّرْفِ مُشْرُوطٌ بِتَقْدِيرِ " فِي " ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : بِتَقْدِيرِ " فِي " ، لِأَنَّ
 الْمُقَدَّرَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَجَوَازُ إِظْهَارِهِ يُشْعِرُ بِأَنَّ الظَّرْفَ لَمْ يَتَّضَمَّنْ مَعْنَى "
 فِي " إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ لَبُنِيَ ، وَلَمَّا جَازَ إِظْهَارُهَا ، فَإِنْ ظَهَرَتْ إِلَى اللَّفْظِ
 انْحِزَّ الظَّرْفُ بِهَا (٢) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُرَادَةً لَمْ يُنْصَبْ عَلَى الظَّرْفِ ، بَلْ إِنْ نُصِبَ
 (مِنْ) (٣) غَيْرَ تَقْدِيرِ " فِي " كَانَ مَفْعُولًا بِهِ ، كَقَوْلِكَ : " وَجَدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
 أَفْضَلَ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ " .

تَقُولُ فِي الْمُبْتَهَمِ : سِرْتُ دَهْرًا وَفِي الَّذِي يَخْتَصُّ : سِرْتُ شَهْرًا (٤)

ظَرْفُ الزَّمَانِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ، مُبْتَهَمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، (٥) وَمُخْتَصٌّ
 مِنْ كُلِّ وَجْهِ (٥) ، وَمُخْتَصٌّ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ .

فَالأَوَّلُ مَا كَانَ مَجْهُولَ (٦) الْمِقْدَارِ مَجْهُولَ (٦) الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : سِرْتُ
 دَهْرًا ، وَكَذَلِكَ ، " سِرْتُ حِينًا ، وَوَقْتًا وَزَمَانًا ، وَأَيَّامًا " ، كُلُّ ذَلِكَ مُبْتَهَمٌ .

(١) فِي (ف) يَفْعَلُ ، "

(٢) لِلْمَزِيدِ مِنْ ذَلِكَ رَاجِعَ ابْنِ يَعِيشَ ٢ / ٤١ ، وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ١ / ٢٢٨ .

(٣) فِي (ف) " فِي " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " الشَّهْرَا " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبِقَ نَظَرٌ .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

وَالثَّانِي : هُوَ مَا كَانَ مَعْلُومَ الْعَيْنِ وَالْمِقْدَارِ فَهُوَ نَقِيضُ « الْمُبْهَمِ » وَذَلِكَ ٧٨ / ١
 نَحْوُ " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَصُمْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ " ؛ (لِأَنَّ مِقْدَارَ الْيَوْمِ وَالشَّهْرِ
 مَعْلُومٌ ، وَقَدْ حَصَلَ التَّعْيِينُ بِكَوْنِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَكُونُ شَهْرَ رَمَضَانَ) (١) .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ (٢) : مَا كَانَ مَجْهُولَ الْعَيْنِ مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : "
 سِرْتُ شَهْرًا " ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ [مُنْحَصِرٌ] (٣) بِعَدَدِ مَعْلُومٍ ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ مِنْ حَيْثُ
 إِنَّهُ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ ، مُبْهَمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَهْرٌ غَيْرٌ مُعَيَّنٌ (٤) .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ الْمُبْهَمِ مِنَ الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
 " سِرْتُ " عَلِمَ أَنَّ السَّيْرَ كَانَ فِي وَقْتٍ ، أَوْ فِي حِينٍ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ يُفْهَمُ مِنْهُ
 مُطْلَقُ الزَّمَانِ ، وَصِيغَتُهُ الْمَخْصُوصَةُ تَدُلُّ عَلَى الْمُتَعَيَّنِ مِنْهُ فَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِهِ
 - أَعْنِي الْمُبْهَمَ مِنَ الزَّمَانِ - إِلَّا أَنْ يُوصَفَ أَوْ يُضَافَ وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ مِنَ
 الْمَخْتَصِّ ؟

قُلْتُ (٥) : الْفَائِدَةُ فِيهِ الْإِبْهَامُ ؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لَمَنْ لَا يُؤْتَرُ الْإِفْصَاحَ .
 وَمَا كَانَ جَوَابًا لِ « مَتَى » فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَعْلُومُ الْعَيْنِ تَقُولُ : " مَتَى
 سِرْتُ " ؟ فَجَوَابُهُ " يَوْمَ الْجُمُعَةِ " .
 وَمَا كَانَ جَوَابًا لِ « كَمْ » فَهُوَ مَعْلُومُ الْمِقْدَارِ مَجْهُولُ الْعَيْنِ نَحْوُ " كَمْ
 سِرْتُ " ؟ فَجَوَابُهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ شَهْرًا ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير « وهو المبهم المعداد المختص من وجه دون وجه » .

(٣) في الأصل « مختص » والمثبت من (ف) .

(٤) جاء بجواره في الأصل « ومنه قسم رابع وهو ما كان معلوم العين مجهول المقدار .. » فكلام غير

واضح ، وفي ابن القواس « كغدوة وبكرة وسحر معيئات » .

(٥) في (ف) « قلنا » .

وَقَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : مَتَى صُمْتَ ؟ فَجَوَابُهُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَالصَّوْمُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَتَى خَرَجْتَ مِنْ [مَنْزِلِكَ] ؟ " (١) فَجَوَابُهُ " يَوْمَ كَذَا " ، فَالْخُرُوجُ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ لَا فِي كُلِّهِ ، وَإِذَا قُلْتَ : " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْيَوْمِ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهَا ، وَكَذَا الْقَوْلُ [فِيمَا] (٢) كَانَ جَوَابًا لـ " كَمْ " (٣) .

فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُذَكَّرًا (٤) مَعْرِفَةٌ عُدِلَ أَعْنِي سَحْرًا
وَمِنْهُ مَا تَتَكَبَّرُ قَدْ اسْتَمَرَّ نَحْوُ مَسَاءٍ ، وَصَبَاحٍ ، وَيَكْرُ
وَمِنْهُ مَا أَنْتَ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ كَقَفْوَةٍ ، وَيَكْرَةٍ لَنْ تَصْرِفَنِي
وَمِنْهُ مَا تَنْقَلِبُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ ، وَتَارَةً بِهِ تُخْبِرُ

" الْمَاءُ " (فِي) (٥) " مِنْهُ " فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ يَرْجِعُ إِلَى " ظَرْفِ الزَّمَانِ " ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّصْرِيفِ وَالِانْصِرَافِ وَعَدَمِهِمَا ، أَوْ عَدَمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْصَرِفٌ مُتَّصِرٌ ، وَضِدُّهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ وَلَا مُتَّصِرٌ ، وَإِلَى مُنْصَرِفٍ غَيْرِ مُتَّصِرٍ ، وَضِدُّهُ ؛ وَهُوَ الْمُتَّصِرُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ ، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ تَخْتَصُّ بِالْمُعْرَبِ مِنْ " ظَرْفِ الزَّمَانِ " فَأَمَّا الْمَبْنِيُّ مِنْهُ نَحْوُ : إِذْ ، وَإِذَا ، وَمَتَى فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهَا .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢٢٩/١ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، والكتاب ٢١٦/١ هارون .

(٤) في (ف) « منكرا » وكذلك في إحدى نسخ ابنِ الْخَبَّازِ . وما أثبتته من أغلبية النسخ . وقال صاحبُ

الشرح المجهول لوحة ٤٩ « واحترز بقوله : « مذكر » عن قولهم « سحرة » بالهاء فإنها مخالفة لسحر

في الحكم » .

(٥) سقط من (ف) .

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ " الْمُنْصَرِفُ الْمُتَصَرِّفُ " نَحْوُ " يَوْمٌ ، وَلَيْلَةٌ " . أَمَّا أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ فَظَاهِرٌ ، لِعَدَمِ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ لِلصَّرْفِ فِيهِ ^(١) ، وَلَوْجُودِ التَّنْوِينِ ، فَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَصَرِّفًا " فَالْمُرَادُ بِالتَّصَرُّفِ مَا صَحَّ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَيَصِيرُ فَاعِلًا ، وَمَفْعُولًا (بِهِ) ^(٢) ، وَمَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، نَحْوُ " مَضَى الْيَوْمُ ، وَرَأَيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارِكًا ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارِكٌ ، وَالْمُبَارَكُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ / وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي عَنَاهُ ^{٧٨} ب / صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ يَقُولُهُ : " وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ عَنْهُ " ^(٣) : أَيُ : تَنْقُلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ فَتُخْبِرُ عَنْهُ وَتُخْبِرُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ ، كَمَا مَثَّلْنَاهُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : فَهُوَ مُقَابِلُ الْأَوَّلِ فِي الطَّرْفَيْنِ ، وَهُوَ " سَحَرٌ " فَلَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَصَرَّفُ ، أَمَّا كَوْنُهُ لَا يَنْصَرِفُ فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْأَرْجُوزَةِ ؛ لِأَنَّهُ [مَعْرِفَةٌ] ^(٤) مَعْدُولٌ عَنِ " السَّحَرِ " الْمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، فَالْمُرَادُ بِسَحَرِ السَّحَرِ الْمَعِينُ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ - أَيُ : لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَلَا تَعْتَقِبُ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ - فَلِأَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى وَقْتٍ بَعَيْنِهِ بَغَيْرِ آلَةٍ مِنَ آلَاتِ التَّعْرِيفِ ^(٥) وَغَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ ، فَلَمَّا خَرَجَ عَنْ أَحْكَامِ نَظَائِرِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ ، وَلَزِمَ النُّصَبَ ، فَإِنْ أُرِدَتْ " سَحَرًا " مِنَ الْأَسْحَارِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، أَعْنَى الْمُنْصَرِفِ الْمُنْصَرِّفِ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : وَهُوَ الْمُنْصَرِفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِّفِ ، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ فِي الْأَرْجُوزَةِ بِأَنَّ تَنْكِيرَهُ قَدْ اسْتَمَرَ ، أَيُ : ثَبَّتَ فِيهِ وَلَزِمَ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّنْكِيرِ هُنَا أَنَّ

(١) فِي (ف) « مِنْهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) بَعْدَهُ فِي (ف) « أَي تَنْقُلُهُ عَنْهُ » وَهِيَ زِيَادَةٌ وَتَكَرَّرَ مَعَ مَا بَعْدَهَا .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) الْأَلَةُ : الْأَدَاةُ . وَجَمَعَهُ « آلَاتٌ » . مَخْتَارُ الصَّحَاحِ « أَوَّلٌ » .

أَلْفَاظَهَا أَلْفَاظُ [مُنْكَرَةٌ] ^(١) بِدَلِيلِ انْصِرَافِ : عَتَمَةٍ ^(٢) وَفِيهَا تَاءُ التَّائِيثِ ، فَصَوَّرْتُهَا صُورَةَ النِّكَرَةِ لِأَنَّهَا نِكْرَةٌ فِي النِّيَّةِ ، بَلْ فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ عَكْسُ " سَحَرَ " ، فَالْمُرَادُ بِاسْتِمْرَارِ تَنْكِيرِهَا أَنَّهَا نِكْرَةٌ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ انْصَرَفَتْ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَنْصَرَفُ - أَيَّ لَا تَعْتَقِبُ عَلَيْهَا الْعَوَامِلُ وَلَا تَخْرُجُ عَنْ نَصْبِ ^(٣) الظَّرْفِيَّةِ - فَلِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ أَحْكَامِ نِظَائِرِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعَارِفٌ بِالْعِنَايَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا وَقْتُ بَعْيِنِهِ ، فَقَدْ عُرِفَتْ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ التَّعْرِيفِ ، أَيَّ : لَمْ تُعْرَفْ بِآلَةٍ ، كَالْمُعْرَفِ بِاللَّامِ ، وَلَا بِالْوَضْعِ ، كَالْأَعْلَامِ ، فَلَمْ تَكُنْ أَعْلَامًا ، لِإِنَّ " عَشِيَّةً ، وَعَتَمَةٌ " مَصْرُوفَتَانِ مَعَ أَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ ، وَلَوْ كَانَتَا عِلْمَيْنِ لَمْ تَنْصَرَفَا ؛ لِلْعِلْمِيَّةِ ، [وَالتَّائِيثِ] ^(٤) . بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفِ إِذَا أُرِدَتْ بِصَبَاحٍ ، وَمَسَاءٍ صَبَاحٍ يَوْمِكَ ، وَمَسَاءٍ لَيْلَتِكَ ، وَإِنْ أُرِدَتْ صَبَاحًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، كَانَتْ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فِي الصَّرْفِ وَالتَّصَرُّفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

خَلِيلٌ ^(٤) لَا يُغَيِّرُهُ صَبَاحٌ عَنِ الْخُلُقِ الْجَمِيلِ وَلَا مَسَاءٌ ^(٥)
فَنَقَلَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ .

(١) تكملة يوجبها المقام ، ويدل عليها سياق الكلام .

(٢) العتمة : وقت صلاة العشاء ، وقيل : العتمة الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق (الصحاح ومختار الصحاح « عتم ») .

(٣) في (ف) « لفظ » .

(٤) في الأصل « خليلك » .

(٥) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة يمدح بها عبد الله بن جدعان ، كما في ديوانه ١٩ ، وروايته :

كريم لا يغيره صباح عن الخلق السني ولا مساء

وهو في شرح الحماسة للتبريزي ٢/٣٧٢ ، وشرح ابن الخباز ١/٢٦٠ ، وشرح ابن القواس ١/٥٤١ .

وَأَمَّا "بَكَرٌ" ^(١) (فَهُوَ) ^(٢) يَفْتَحُ "الْبَاءَ ، وَالْكَافَ" ، وَهُوَ لَازِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ
أَيْضاً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ نَكَرَاتٌ لَازِمَةٌ لِلتَّنْكِيرِ .

وَلِذَلِكَ انْصَرَفَ مَا كَانَ مِنْهَا مُؤَنَّثاً ، وَأَمَّا عَدَمُ تَصَرُّفِهَا فِي لُزُومِهَا
الظَّرْفِيَّةَ فَبَابُهُ السَّمَاعُ ، فَهِيَ (فِي) ^(٣) الظَّرْفِيَّةِ كَ « سُبْحَانَ اللَّهِ » فِي
الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ " وَمِنْهُ مَا تَتَكَبَّرُهُ قَدْ اسْتَمَرَّ " .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ فَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ وَذَلِكَ نَحْوُ " غُدُوَّةٌ ،
وَبُكْرَةٌ " إِذَا أُرِدَتْ بِهِمَا بُكْرَةٌ يَوْمَكَ ^(٤) ، أَوْ بُكْرَةٌ يَوْمَ بَعِينِهِ ، وَغُدُوَّةٌ ^(٥) يَوْمَكَ ، أَوْ
غُدُوَّةٌ يَوْمَ بَعِينِهِ لَمْ يُصَرَّفَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ ، وَقَدْ ذَكَرَ عَلْتُهُمَا بِقَوْلِهِ :
" وَمِنْهُ مَا أَنْتَ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ " .

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا (مُتَصَرِّفَيْنِ) ^(٦) : فَلَأَنَّ تَعْرِيفَهُمَا بِالْعَلَمِيَّةِ عَلَى جِهَةِ تَعْرِيفِ
الْأَعْلَامِ ، فَلِذَلِكَ يُرْفَعَانِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُنْصَبَانِ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِ تَقُولُ :
سِيرَ عَلَيْهِ غُدُوَّةٌ " فَتَرْفَعُ " غُدُوَّةٌ ، لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " هَذِهِ
غُدُوَّةٌ ، وَمَوْعِدُكَ بُكْرَةٌ " ^(٧) ، فَتَنْتَقِلُهُمَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَتُخْبِرُ بِهِمَا وَعَنْهُمَا .

(١) « بكر » يفتح أوله وثانيه ، لغة في « بكرة » جاء في الصحاح « بكر » سير على فرسك بكرة وبكراً .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل « من » .

(٤) في (ف) « يوم » .

(٥) في (ف) « أو غدوة » .

(٦) في النسختين « متصرفتان » .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ هارون .

[ظرف المكان]

أما المكانُ فالجِهاتُ الستُ . مثالها يَمَنَةُ خَلْفُ تَحْتُ

يُرِيدُ: أَمَا ظَرَفُ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ بِتَقْدِيرِ "فِي" فَالْجِهَاتُ السَّتُّ ، ١/٧٢
فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَكَانَ الْمُخْتَصَّ لَا يَكُونُ
مَنْصُوبًا بِتَقْدِيرِ « فِي » بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ بَلْ عَلَى
مُطْلَقِ الْمَكَانِ فَعَمِلَ فِي مُطْلَقِ الْمَكَانِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي مُخْتَصِّهِ (١) كَمَا عَمِلَ فِي
مُخْتَصِّ الزَّمَانِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ الْمُخْصُوصِ .

وَ " الْمَكَانُ " مَأْخُودٌ مِنَ التَّمَكُّنِ (٢) ، وَهُوَ الثَّبُوتُ أَوْ الْحُصُولُ ، فَالْمَكَانُ :

(١) المكان المختص ما كان له حدٌ ونهايةٌ نحو « الدار والمسجد » لا يتعدى إليه الفعل إلا كما يتعدى إلى « زيد ، وعمرو » فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جرٍ ، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة المخصوصة إلا بحرف جرٍ ، نحو « وقفت في الدار » ، لأن الفعل لا يدلُّ على أنه في الدار ، فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه ، خلافاً للمكان المبهم وهو ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره فالفعل اللازم يتعدى إليه بنفسه بنحو « جلست مجلساً ومكاناً حسناً ، ووقفت قدأماك ووراءك فتنصب ذلك كله على الظرف (عن ابن يعيش ٤٣/٢ فما بعدها بتصرف) .

(٢) قال الرعيني في شرح الدرّة : « أما اشتقاقه فاختلّفوا فيه ، فمنهم من قال : إنّه مُشْتَقٌّ مِنْ تَرْكِيْبِ « ك و ن » فيكون وزن « مكان » مفعلاً بزيادة الميم وأصالة الألف ، وهذا قول ثعلب وجماعة ، وديله قولهم « كن مكانزو وقم مقامك » فدل على أن مكانك المراد به اسم المصدر أو اسم الموضع من مكان . وقيل : هو مشتق من تركيب « م ك ن » فيكون وزنه « فعلا » بأصالة الميم وزيادة الألف ، وديله أنّهم كسروه تكسيراً يدل على أصالة الميم وزيادة الألف فقالوا : « مكان وأمكنة كشراب وأشربة » فكما أن الشين من شراب أصل ، والألف زائدة ، كذلك تكون الميم من مكان أصلاً ، والألف زائدة ، ... قال ثعلب : ولا دليل في شيء من ذلك على أصالة الميم ... وكلا القولين له مستند إلا أن الثاني عليه الجمهور .

مَاحَصَلَ فِيهِ الْجِسْمُ ، وَقِيلَ : مَا لَاقَى سَطْحَهُ سَطْحَ الْجِسْمِ . وَالظَّرْفُ
 مِنَ الْمَكَانِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ، كَمَا انْقَسَمَ ظَرْفُ الزَّمَانِ إِلَيْهَا ، وَهُوَ
 مُبْهَمٌ ، كَالْجِهَاتِ السَّتِّ ، وَمُخْتَصٌّ ، كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ ، وَمَعْدُودٌ ، كَالْمِيلِ
 وَالْفَرَسِخِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْمُخْتَصِّ وَالْمَعْدُودِ بَعْدَ [الْمُبْهَمِ] (١) .

فَالْمُبْهَمُ مِنَ الْمَكَانِ : هُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُهُ بِالِإِضَافَةِ إِلَى مُقَابِلِهِ (٢) ؛
 فَإِنَّ " قُدَّامًا " عِبَارَةٌ عَنْ مَكَانٍ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي يُوَاجِهُ الشَّيْءَ
 الْمُتَحَيِّرَ لَفْظَ قُدَّامٍ بِالِإِضَافَةِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَسْتَدْبِرُهُ - أَعْنِي خَلْفًا - ، وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ الْجِهَاتِ كَفَوْقٍ ، وَتَحْتٍ ، لِأَنَّ يَمِينَ زَيْدٍ يَسَارٌ لِمَنْ يَقَابِلُهُ ، وَقُدَّامَهُ خَلْفٌ
 لِمَنْ يَسْتَدْبِرُهُ مَا اسْتَقْبَلَهُ ، وَهَذَا هُوَ الْإِبْهَامُ فِيهَا ، فَهَذِهِ يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ
 وَيُنْصَبُهَا بِتَقْدِيرِ " فِي " لِإِبْهَامِهَا ، وَلِأَنَّهَا تُشَبِّهُ ظُرُوفَ الزَّمَانِ فِي تَنَقُّلِهَا
 وَتَغْيِيرِهَا ، فَإِنَّ الشَّخْصَ قَدْ يَسْتَقْبِلُ فِي وَقْتٍ جِهَةً كَانَتْ يَسْتَدْبِرُهَا فِي آخَرَ ،
 فَيَصِيرُ مَا كَانَ خَلْفًا أَمَامًا ، وَمَا كَانَ يَمِينًا يَسَارًا ، كَمَا يَصِيرُ الْمُسْتَقْبِلُ مِنَ
 الزَّمَانِ مَاضِيًا .

وَبَنَى صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ " يَمَنَةً ، وَخَلْفٌ ، وَتَحْتٌ " عَلَى الضَّمِّ ؛ لِقَطْعِهَا مِنْ
 الْإِضَافَةِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر التعريفات للجرجاني ٢٢٧ ، وشرح ابن القواس ٥٤٢ .

(٣) ذكر في حاشية الأصل بخط مغاير نقل منسوب لابن القواس ، صورته « وقيل : هو ما كان مجهول

المقدار والصورة » ، وهو في شرحه ٥٤٣ .

وَعَكْسُهَا فَوْقَ أَمَامٍ يَسْرَةٌ وَمِثْلُهُ مَا سَابَيْنُ أَمْرَةٌ

يُرِيدُ بِالْعَكْسِ : الْمُقَابِلِ ؛ فَإِنَّ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي ^(١) ذَكَرَهَا فِي هَذَا
الْبَيْتِ فِي مُقَابِلَةِ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي ^(١) ذَكَرَهَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ ، أَمَّا "فَوْقُ"
فَمُقَابِلُ "تَحْتُ" ، وَأَمَّا "أَمَامُ" فَمُقَابِلُ "خَلْفُ" وَأَمَّا "يَسْرَةٌ" فَمُقَابِلُ
يَمْنَةٌ ^(٢) "قَوْلُهُ" : وَمِثْلُهَا ^(٣) "مَا سَابَيْنُ أَمْرَةٌ" يُرِيدُ : مِثْلَ هَذِهِ الْجِهَاتِ فِي الْإِبْهَامِ
، وَهِيَ الْفَاطُ مُرَادِفَةٌ ^(٤) لَهَا فِي الْمَعْنَى .

مِنْهُ تَجَاهٌ وَكَذَا حِذَاءٌ وَمِنْهُ تَلْقَاءُ كَذَا إِزَاءٌ

الْهَاءُ فِي " مِنْهُ " ضَمِيرُ " الْمُبْهَمِ " الَّذِي هُوَ الْجِهَاتُ أَيُّ : وَمِنْ الْمُبْهَمِ .
أَمَّا تَجَاهٌ فَاصْلُهُ وَجَاهٌ فَبَدَلُوا مِنَ الْوَاوِ تَاءً ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا وَاجَهَكَ مِنْ
الْأَمْكَنَةِ ، أَوْ وَاجَهْتَهُ أَيُّ : مَا قَابَلَ وَجْهَكَ ، أَوْ ^(٥) قَابَلْتَهُ بِوَجْهِكَ .
وَأَمَّا " حِذَاءٌ " فَلَا مَهْمَلٌ وَوَأَوْ مِثْلُ " كِسَاءٌ " ، وَأَبْدَلَتْ هَمْزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ
أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، فَهُوَ مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " فَلَانَ يَحْذُو حِذْوَ أَبِيهِ " أَيُّ : يَقْصِدُ
قَصْدَهُمْ فِي أَفْعَالِهِ ، وَيَتَّبِعُهُمْ فِيهَا .

(١) فِي (ف) « الَّذِي » .

(٢) فِي (ف) زِيَادَةٌ " وَأَمَّا " .

(٣) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ بِالتَّائِيثِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي النَّظْمِ « وَمِثْلُهُ » بِالتَّنْكِيرِ ، وَلَعَلَّ « وَ مِثْلُهَا » أَوْضَحَ مِنْ «
وَمِثْلُهُ » وَلِهَذَا اعْتَمَدَهَا أَكْثَرُ شُرَاحِ الدَّرَةِ كَابِنِ الْقَوَاسِ وَالرَّعِينِيِّ وَغَيْرِهِمَا .

(٤) فِي الْأَصْلِ « مُتْرَادِفَةٌ » وَالتَّائِيثُ مِنْ (ف) .

(٥) فِي (ف) « أَيُّ » .

وَأَمَّا " تَلْقَاءُ " فَلَا مُمَّةُ " يَاءٌ " مِثْلُ " رِدَاءٍ " وَهُوَ مَا تَتَلَقَّاهُ مِنَ الْجِهَاتِ ، وَقَدْ
يَكُونُ مَصْدَرًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَلْيَوْمَ قَصَرَ عَن تَلْقَائِكَ الْأَمْلُ (١) .

أَيُّ : عَنِ لِقَائِكَ (٢) .

وَدُونَ مِنْهَا ، وَكَذَا عِنْدَ ، وَمَعَ فَهَذِهِ وَشِبْهَهَا انْصَبَهَا جُمَعَ

قَوْلُهُ : " مِنْهَا " يُرِيدُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ الْمُبْهَمَةِ .

أَمَّا " دُونَ " فَهِيَ (٣) أَشَدُّ إِيْهَامًا مِنَ الْجِهَاتِ السَّتِّ ، لِاحْتِمَالِهَا كُلِّ وَاحِدَةٍ

مِنْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) هذا عجز بيت للراعي النميري كما في ديوانه ٢٣٣ ، وصدوره :

« أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ » .

وهو من شواهد الكتاب ٨٤//٤ على أن « التلقاء » بمعنى « اللقيان » ، قال ابن السيرافي في شرح
أبيات الكتاب ٤٤٢/١ « يروي : أقصر . يخاطب امرأة ، يقول أملت أن أصل إلى ما كنت تعديني
به ، فلما كثر إخلافك لي أقصر ألمي » . ورواه النحاس في شرح أبيات سيبيويه ٢٥٠ « فاليوم
أقصر تأمليك الأمل » ، وعليه فلا شاهد فيه .

وهو في المخصص ١٩٠/١٤ ، والعيني ٢٣٦/٢ ، والصحاح ، واللسان في « لقي » ، وقد ذكره
الأستاذ عبد السلام هارون في معجمه ٢٩١ وخطب بينه وبين بيت آخر ذكر في الحيوان ٢٣١/١ ،
والبيان والتبيين ١٨٠/٨ . ونسبه الزمخشري في أساس البلاغة (قصر) لعنترة ، وهو في ملحقات
ديوانه ٢٣٨ .

(٢) لم يشرح المؤلف قوله « إزاء » ، ولعله سقط من الناسخين ، وشرحه صاحب الشرح المجهول المؤلف
في لوحة ٥٠ حين قال : وأمّا « إزاء » فالهمزة في أوله مبدلة من واو ، لأنه مشتق من « الموازة » ،
ويقال منه : « وازى » لكنها أبدلت همزة : لوقوعها أولاً مكسورة كما في « إشاح » ونحوه ،
وقال الرعيني في لوحة ٢٨ « همزته عن ياء لأنهم قالوا : أذى يآذى إذا أتى من الوجه الذي
يؤمن منه » وهو الصحيح كما في اللسان « أذى » .

(٣) في (ف) « فهو » .

فَأَنَّ الْمُوعِدِيَّ يَرَوْنَ دُونِي أَسْوَدَ خَفِيَّةِ الْغَلْبِ الرَّقَابَا (١) ب / ٧٢

أَيُّ : يَرَوْنَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِي ، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا وَمَعْنَاهُ الرَّدِيءُ مِنَ الشَّيْءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَبِالدُّونِ يَقْنَعُ مَنْ كَانَ دُونًا (٢) .

وَأَمَّا " عِنْدَ " فَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا قَرُبَ مِنْكَ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيمَا (٣) بَعْدَ ، تَقُولُ : عِنْدِي مَالٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِكَ .

وَأَمَّا " لَدَى " (٤) فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا يَحْضُرُكَ ، وَ" عِنْدَ " فِي الْأَصْلِ لِمَا حَضَرَكَ مِنْ أَيِّ قُطْرٍ كَانَ مِنْ أَقْطَارِكَ ، فَهِيَ أَهْمُ مِنَ الْجِهَاتِ السَّتِّ ، وَكَسْرُ أَوْلَاهَا أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهِ ، وَقَفْحِهِ (٥) .

وَأَمَّا " مَعَ " فَمَعْنَاهَا الصُّحْبَةُ (٦) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا وَقُوعُهَا

(١) البيت لربيعه بن مَفْرُومِ الضَّبِّيِّ كما في حماسه أبي تمام ٢٨٤/١ ، والتذكرة السعدية ٧٢ ، والخزانة ٢٠٢/٤ بولاق .

ونسبه الأزهري في تهذيب اللغة ١٣٢/٣ إلى جرير وليس في ديوانه (ت / د / نعمان طه) .
الموعدي : الذين يوعدونه . وَالْخَفِيَّةُ : المأسدة . الغلب الرقابا : الغلاظ ، ويريد الغلب رقابا ، وانتصابه على التشبيه بالضارب الرجل .

(٢) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وهو في الصحاح ، ومختار الصحاح ، واللسان في «علا» برواية :
« إِذَا مَا عَلَا الْمَرْءُ رَأَمَ الْعَلَاءَ وَيَقْنَعُ بِالْدُّونِ مَنْ كَانَ دُونًا »

بدون نسبة .

يقال : عَلِيَ بِالْكَسْرِ فِي الْمَكَارِمِ وَالرَّفْعَةِ وَالشَّرَفِ يَعْلَى عَلَاءً ، وَيُقَالُ أَيْضًا : عَلَا بِالْفَتْحِ يَعْلِي .

(٣) فِي (ف) « فِيهَا » .

(٤) فِي (ف) « الَّذِي » .

(٥) « عِنْدَ » مِثْلَةُ الْفَاءِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ « عِنْدَ » .

(٦) فِي (ف) « الصَّحَّةُ » .

صِلَّةٌ لِ « الَّذِي » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ (١)
 (وَالدَّلِيلُ) (٢) عَلَى اسْمِيَّتِهَا تَنْوِينُهَا ، وَقَدْ حَكَوْا : " جِئْتُ مِنْ مَعَهُمْ " فَأَدْخَلُوا
 عَلَيْهَا " مِنْ " ، وَإِذَا نُوتَتْ كَانَتْ حَالًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعًا (٤)

أَيُّ : مُصْطَحِبِينَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

" فَهَذِهِ وَشَبِهُهَا أَنْصَبَهَا جُمْعٌ "

أَمَّا " هَذِهِ " فَقَدْ ذَكَرَهَا ، وَأَمَّا " شَبِهُهَا " فَيَعْنِي بِهِ مِثْلُ : " وَقَفْتُ قُرْبَكَ ،
 وَحَوْلَكَ ، وَقَرِيبًا مِنْكَ ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ ، وَزَيْدٌ بَيْنَ الْقَوْمِ " مِمَّا أَشَبَّهَا فِي
 الْإِبْهَامِ مِنَ الْأَمْكِنَةِ ، فَأَعْرِفُهُ .

(١) سورة الفتح : ٢٩ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « امرئ القيس » .

(٤) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

« عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل » .

وهو في ديوانه ١١ ، وشرح القوائد السبع الطوال ٣٧ الضمير في قوله « تقول » يعود على « غنيزة
 » في قول من زعم أنها امرأة ، والواو واو الحال ، كأنه قال : تقول ، وهذه حالها . و « الغبيط قيل :
 الهودج بعينه ، وقيل : قَتَبُ الْهُودَجِ ، وقيل : هو مَرَكَبٌ من مَرَائِبِ النِّسَاءِ ، و « مَعًا » منصوبٌ على
 الحال من النون والألف ، والعمل فيه « مَالٌ » ، كأنه قال : وقد مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا جَمِيعًا ، كَمَا تَقُولُ :
 قَامَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، أَي : قَامَا جَمِيعًا . (أفاده الأنباري في شرح القوائد السبع الطوال ٢٨) .

وَهَكَذَا تَفَعَّلَ فِي الْمَحْدُودِ^(١) كَالْمِيلِ ، وَالْفَرَسِخِ ، وَالْبَرِيدِ

يُرِيدُ : تَفَعَّلَ فِي الْمَحْدُودِ^(١) مِنَ الْمَكَانِ مِثْلَ فِعْلِكَ فِي الْجِهَاتِ السَّتِّ ،
وَهُوَ أَنْ تَنْصِبَهُ (بِالْفِعْلِ^(٢)) الْأَلْزِمِ بِتَقْدِيرِ : " فِي " تَقُولُ : سِرْتُ مِيلاً ،
وَشَيَعْتُكَ فَرَسَخاً " ^(٣)

وَالْمَحْدُودُ^(١) مِنَ الْمَكَانِ : مَا كَانَ لَهُ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ الشَّائِعَةِ .
وَقَوْلُنَا : " قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَاحَةِ " يَدْخُلُ فِيهِ الْمُخْتَصُّ ؛ لِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ ،
وَبِقَوْلِنَا : " الشَّائِعَةُ " خَرَجَ الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَكَانِ ، فَإِنَّ لَهُ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ
الْمَسَاحَةِ لَكِنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ غَيْرُ شَائِعٍ^(٤) فِي الْبِقَاعِ بَلْ هُوَ فِي مَكَانٍ بَعِيْنِهِ .
أَقُولُ : وَالصَّحِيْحُ أَنْ يُقَالَ : مَا عَلِمَ قَدْرُ مَسَاحَتِهِ مِنْ لَفْظِهِ .

و " الْبَرِيدُ " أَرْبَعَةُ فَرَسِخٍ ، وَالْفَرَسِخُ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ خُطْوَةٍ ، وَقِيلَ اثْنَا
عَشَرَ أَلْفَ ذِرَاعٍ^(٥) ، وَالْمِيلُ : أَرْبَعَةُ أَلْفِ خُطْوَةٍ .

وَهَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةٌ الْمِقْدَارِ فَهِيَ مَجْهُولَةٌ الْأَعْيَانِ^(٦) فَاشْتَبَهَتْ

(١) فِي (ف) «المعْدود» وَهِيَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، وَأَشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ مَغَايِرِ ، وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ

الْمَجْهُولُ لَوْحَةٌ ٥٠ : « وَيُرْوَى « الْمَعْدُودُ » بِالْعَيْنِ .

(٢) فِي (ف) « فِي الْفِعْلِ » .

(٣) شَيَعَ الرَّجُلُ أَخَاهُ : تَبِعَهُ .

(٤) فِي (ف) « لَيْسَ شَائِعٌ » وَلَعَلَّهَا « لَيْسَ بِشَائِعٍ » .

(٥) الْفَرَسِخُ : قِيلَ : إِنَّهُ فَارَسِيٌّ مَعْرَبٌ كَمَا فِي الْمَعْرَبِ ٢٩٨ ، وَالْمَفْصَلُ فِي الْأَلْفَاظِ الْفَارَسِيَّةِ ١٢٨ ،

وَالصَّحِيْحُ أَنَّ الْكَلِمَةَ عَرَبِيَّةٌ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ فِي الْجُمْهُرَةِ ٢/٢٢٢ : « وَالْفَرَسِخُ مِنَ الْأَرْضِ اشْتِقَاقُهُ

مِنْ « الْفَرَسِخَةُ » ، وَسَرَاوِيلٌ مَفْرَسَخَةٌ ، أَيُّ : وَاسِعَةٌ » ، وَانظُرِ الْمَصْبَاحَ الْمُنِيرَ ١٧٨ (فَرَسِخٌ) .

(٦) فِي (ف) « الْعِيَانِ » .

الْجِهَاتِ ؛ لِأَنَّ « الْفَرَسَخَ » ، وَالْمِيلَ ، وَالْبَرِيدَ " إِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ ،
وَأِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ مَكَانًا ، بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْمَسَاحَةُ كَمَا أَنَّ " قَدَامًا " .
إِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ ، وَهُوَ « خَلْفٌ » .

وَالظَّرْفُ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبِنَاءُ كَمِثْلِ مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ وِرَاءُ

كُلُّ ظَرْفٍ تَقَطَّعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ وَيَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنْوِيًا مُرَادًا تَبْنِيهِ عَلَى
الضَّمِّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ مُبْهَمَةٌ لَا تَتَّبَعُ إِلَّا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ (١) ،
إِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، لِأَنَّ مَا [مِنْ] وَقَبْلُ « إِلَّا وَهُوَ بَعْدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ،
وَكَذًا مَا مِنْ « بَعْدِ » إِلَّا وَهُوَ « قَبْلُ » بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الْجِهَاتُ فَهِيَ
مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا قَطَّعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ فَكَأَنَّكَ قَدْ
جَعَلْتَ بَعْضَ الْكَلِمَةِ غَايَةً نُطْقَكَ وَآخِرَهُ ، وَبَعْضَ الْكَلِمَةِ لَيَعْرَبُ فَبُنِيَتْ لِذَلِكَ (٢) .
وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الْمُضَافُ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّهُ يُعَاقِبُهُ فَلَمَّا حُذِفَ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَضُمَّنَ الْمُضَافُ مَعْنَاهُ صَارَ كَأَنَّهُ قَدْ ضُمِّنَ مَعْنَى حَرْفٍ ، وَهُوَ
التَّنْوِينُ ، فَبُنِيَ لِذَلِكَ (٣) .

وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالْعَامِلُ لَا يُفِيدُ
ذِكْرَهُ دُونَ الْمَعْمُولِ ، فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ .

(١) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ٥٠ « أَمَا عَلَةٌ بِنَائِهَا فَمِشَابَتُهَا الْحَرْفِ مِنْ حَيْثُ صَارَتْ بِإِرَادَةِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَالْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ وَأَمَا عَلَةٌ بِنَائِهَا عَلَى الْحَرْفِ فَلِكُونِ الْبِنَاءِ فِيهَا عَارِضًا ، وَأَمَا عَلَةٌ
تَخْصِيصِ الضَّمَّةِ فَلِكُونِهَا لَا تَوْجِدُ لَهَا فِي حَالَةِ الْإِعْرَابِ » .

(٢) وَلِذَلِكَ يُسَمَّى هَذَا النَّوْعُ مِنَ الظُّرُوفِ بِالغَايَاتِ .

(٣) انظُرْ ابْنَ يَعْنَى ٨٥/٤ فَمَا بَعْدَهَا .

وَقَوْلُنَا : « إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُنَوِيًا » احْتِرَازُ مِمَّا كَانَ غَيْرَ مُنَوِيٍّ
فَإِنَّهَا تُعْرَبُ ، تَقُولُ : « جِنَّتُكَ » (١) مِنْ قَبْلُ ، فَتَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الْإِضَافَةَ ، وَإِنَّمَا
تَبْنِي إِذَا نَوَيْتَ الْإِضَافَةَ ، لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَنْوِهَا كَانَ الْأِسْمُ قَائِمًا بِرَأْسِهِ غَيْرَ مُفْتَقِرٍ
إِلَى غَيْرِهِ فَلَمْ يُشْبِهِ الْحَرْفَ ، فَلَمْ يُبْنَ ، وَتَقُولُ : « جِنَّتُكَ » (١) مِنْ قَبْلُ « فَتُعْرَبُ
وَتُنَوَّنُ إِذَا لَمْ تَنْوِ الْإِضَافَةَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ (٢)

فَأَعْرَبَهُ مَنْصُوبًا إِذْ لَمْ يَنْوِ الْإِضَافَةَ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

لَعَنَ الْأَلَهُ تَعَلَّةَ بَنِ مَزَاحِمٍ لَعْنًا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامِ (٣)

وَيُرْوَى « تَعَلَّةَ » بِالتَّاءِ فَاعْلَمْ ، أَرَادَ : مِنْ قُدَامِهِ ، فَتَرَكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
وَهُوَ يَرِيدُهُ .

وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ فَلِأَنَّهَا مُتَمَكِّنَةٌ فِي الْإِعْرَابِ ، وَبِنَاؤُهَا

(١) فِي (ف) « حِينْتُدْ » .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ الصَّعْقِ وَهُوَ يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خُوَيْلِدِ الْكَلَابِيِّ فَارِسٍ جَاهِلِيٍّ كَمَا فِي الْخَزَانَةِ
٢٠٥/١ بُولَاقَ ، وَنَسَبَهُ الْعَيْنِيُّ فِي هَامِشِ الْخَزَانَةِ ٤٣٥/٣ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْرَبَ ، وَرَوَى عَجْزَهُ « أَغْصُ
بِنَقْطَةِ الْمَاءِ الْحَمِيمِ » ، وَ« أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ » ، وَ« أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْمَعِينِ » .
قَالَ الْعَيْنِيُّ : « الْأَظْهَرُ « بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ » أَي : الْعَذْبُ وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ « بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ » .
وَأَقُولُ : الْمَشْهُورُ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ قِصْدَةِ مَيْمِيَّةَ نَكَرَتْ فِي الْخَزَانَةِ ٤٣٥/٣ مَنْسُوبَةً
لِيَزِيدَ ، وَنَسَبَ أَيْضًا لِلنَّابِغَةِ كَمَا فِي دِيوَانِهِ ٢٤٥ ، وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨٨/٤ ، وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ
١٠٤ ، وَالْهَمْعَ ٢١٠/١ ، وَالذَّرَرَ الْوَامِعَ ١٧٦/١ .

(٣) نَسَبَ هَذَا الْبَيْتَ لِبَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ كَمَا فِي الْكَامِلِ ٥٩/١ ، وَهُوَ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢١٦/٢ ،
وَالْتَصْرِيحِ ٥١/٢ ، وَالْهَمْعَ ٢١٠/١ ، وَالذَّرَرَ الْوَامِعَ ١٧٧/١ ، وَالْعَيْنِيَّ ٤٣٧/٣ ، وَيُرْوَى « تَعَلَّةَ بَنِ
مَسَافِرٍ » ، « لَعْنَا يَشْنُ » ، وَفِي (ف) « لَعَنَ اللَّهُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ الْوِزْنَ ، وَرِوَايَةُ الْمَوْلَفِ «
تَعَلَّةَ » بِالتَّاءِ ذَاتِ الثَّلَاثِ النَّقْطِ لَمْ أَرَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ ، وَلَوْلَا تَعْقِيبُهُ بِقَوْلِهِ « وَيُرْوَى تَعَلَّةَ بِالتَّاءِ » لَقَلَّتْ
دَخْلُهَا شَيْءٌ مِنَ التَّصْحِيفِ .

عَارِضٌ ، وَأَمَّا بِنَاوُهَا عَلَى الضَّمِّ فَلَأَنَّهُ حَرَكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا فِي حَالِ الإِعْرَابِ
 - أَعْنِي إِذَا أُضِيفَ - ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِنْ كَانَ ظَرْفًا كَانَ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ
 أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ " مِنْ " نَحْوُ " مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ " انْجَرَّ ، وَخَرَجَ بِدُخُولِ " مِنْ " عَنِ
 الظَّرْفِيَّةِ فَلَا مَدْخَلَ [لِلرَّفْعِ] (١) فِيهِ مُضَافًا ، فَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ دُونَ غَيْرِهِ ؛
 لِامْتِنَاعِ الضَّمِّ إِذَا أُعْرِبَ خَوْفَ اللَّبْسِ ، وَقَدْ يُنَوَّنُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي
 ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، كَمَا يُنَوَّنُ الْمُنَادَى وَهُوَ مَضْمُومٌ (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا (٣) .

فَنَوَّنَ " بَعْدَ " وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُنَوَّنْ ، وَيُنَشِّدُهُ عَلَى
 الرَّحَافِ الَّذِي يَقْبُونَهُ كَفًّا (٤) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) كقول الأحوص :

سَلَامَ اللّهِ يَا مَطْرُءَ عَلَيْهَا وَليْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُءَ السَّلَامُ

(٣) عجز بيت لم أهدت إلى قائله ، وفي الخزانة ١٣٢/٣ بولاق أن الفراء سمعه من بعض بني عقيل ،
 وقال البغدادي : « لم أر من عزاه إلى قائله » .

وروى العجز « فما شربوا بعداً » : بفتحتين على الإعراب ، وصدوره مختلف فيه فيعضهم رواه « ونحن
 قتلنا الأسد أسد خفية » قال عنه البغدادي « وهذا تحريف قطعاً ، ولا يلائمه ما بعده ، ورواية
 البغدادي « ونحن قتلنا الأزدي أزدي سنة » وهو في العيني ١٣١/٣ ، وأوضح المسالك ٢١٥/٢ ،
 وشرح شذور الذهب ١٠٥ ، والهمع ٢٠٩/١ ، والدرر اللوامع ١٧٦/١ والتصريح ٥٠/٢ ، وما يجوز
 للشاعر في الضرورة ١٦٢ .

(٤) قال القيرواني في (ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٣) : « فأما الضم بالتنوين والنصب به في
 حال البناء فهو اضطرار عند البصريين وأكثرهم لا يجيزه . وهذا البيت عندهم ليس بحجة . وذلك أن
 حذف التنوين في البيت جائز في العروض ، لأنه من الطويل ، والطويل يدخله « الكف » وهو ذهاب
 النون من مفاعيلن فيبقى (مفاعيل) ، فإذا سقط التنوين في هذا كان مثل ما ذكرنا ، والذي أجازته
 وشبهه بالنداء المفرد إذا اضطر إلى تنوينه نون مضموماً ، وانظر معنى المكفوف في الكافي في
 العروض والقوافي للتبريزي ٢٦ .

و " فِي " بِهِ تُقَدَّرُ الظَّرُوفُ وَهُوَ (١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحذُوفٌ

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ شَرْطَ نَصْبِ الظَّرْفِيَّةِ تَقْدِيرُ " فِي " فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَ فِي بِهِ تَقَدَّرُ (٢) الظَّرُوفُ " يَعْنِي إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ " فِي " إِذَا قُدِّرَتْ كَانَتْ مَحذُوفَةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ :

" وَهُوَ " (١) إِذَا نَصَبْتَهَا مَحذُوفٌ " ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ مَحذُوفٌ بِقَوْلِهِ :

" تَقَدَّرُ " ؟

قُلْتَ : فِيهِ فَائِدَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " مَحذُوفٌ " أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ " فِي " ، وَإِذَا جَازَ إِظْهَارُهَا ، لَمْ يَكُنِ الْاسْمُ قَدْ تَضَمَّنَ (٣) مَعْنَاهَا ، إِذْ لَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا لَمَا جَازَ إِظْهَارُهَا ، وَلَوْجِبَ بِنَاءُ الْاسْمِ ، وَلَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ : " إِذَا نَصَبْتَهَا " (٤) مُطْلَقَ النَّصْبِ بَلْ إِذَا نَصَبْتَهَا نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ (٥) ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : " أَحَبُّ زَمَنِ الرَّبِيعِ ، وَأَكْرَهُ زَمَنِ الشِّتَاءِ " ، وَنَحْوُ " عِشْرِينَ يَوْمًا " ؛ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَلَمْ تَكُنْ " فِي " مَحذُوفَةً مِنْهُ ، إِذْ لَيْسَ نَصْبُهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ فِيهِ ، بَلْ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَكُونُ " فِي " مَقْدَرَةً وَلَا يَكُونُ الظَّرْفُ مَنْصُوبًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٦) أَيِ : بَلْ مَكْرُهُمْ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَكَقَوْلِ

الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) « فِهُوَ » .

(٢) فِي (ف) « تَقْدِيرُ » .

(٣) فِي (ف) « ضَمَنَ » .

(٤) فِي (ف) « نَصَبَهَا » .

(٥) فِي (ف) « بِهِ » .

(٦) سُورَةُ سَبَأِ : ٣٣ .

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ (١)

فَكَيْفَ تَقُولُ : شَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرٌ « فِي » ؟

قُلْتُ : لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وَوُجُودِ الْمَشْرُوطِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَخَلُّفُهُ لِمَانِعٍ ، بَلْ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْمَشْرُوطِ وَوُجُودِ الشَّرْطِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْآيَةَ ، وَالْبَيْتَ فِيهِمَا اتِّسَاعٌ ، وَلَيْسَتْ الْإِضَافَةُ (٢) فِيهِمَا إِلَّا مَجَازًا ، وَإِذَلِكَ (٣) يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ "الَّيْلَةَ" عَلَى الظَّرْفِ فِي الْبَيْتِ ، وَتَجْرُ "أَهْلَ" بِالْإِضَافَةِ مَعَ الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ (٤) .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي (٥) مِنْ أَمَكُنْ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي

أَيُّ : لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ الَّذِي يُعَدِّي الْفِعْلَ إِلَى الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَالضَّمِيرُ فِي « عُدِّي » يَرْجِعُ إِلَى « الْفِعْلِ » وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ ذِكْرٌ فِي ظُرُوفِ الْمَكَانِ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِقَوْلِهِ : « يُعَدِّي » إِذْ مَفْهُومُ التَّعْدِيَةِ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ ، فَكَانَتْهُ (قَالَ) (٥) : لَا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدِّي الْفِعْلَ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ « يُعَدِّي » وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَهَهُنَا قَدْ عَلِمَ بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ (حَذْفُ) (٥) حَرْفِ

(١) هذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معين فيما أعلم .

وهو في الكتاب ١٧٥/١ هارون ، والأوصل في النحو ٢٢٥/١ ، والمحاسب ٢٩٥/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، وشرح الحماسة للمروزي ٦٥٥/٢ .

(٢) أيُّ : إضافة المشتق للظرف ، و « الظرف إذا أضيف إليه يخرج من أن يكون ظرفاً كما يخرج منه إذا دخل عليه حرف الجر » .

أفاده المروزي في شرح الحماسة ٦٥٥/٢ .

(٣) في (ف) وكذلك .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، والخزانة ٤٨٥/١ بولاق .

(٥) سقط من (ف) .

الْجَرُّ عَنِ الْأَمْكِنَةِ الْمَخْصُوصَةِ فَلَا يُقَالُ : « قَعَدْتُ السُّوقَ ، وَلَا جَلَسْتُ
 الْبَصْرَةَ » ، " بَلْ " فِي السُّوقِ ، وَفِي الْبَصْرَةِ " : لِأَنَّ هَذِهِ أَمْكِنَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ مَعْرُوفَةٌ
 مُتَمَيِّزَةٌ بِأَعْيَانِهَا عَمَّا عَدَاهَا مِنَ الْأَمْكِنَةِ فَأَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ بِظُرُوفٍ
 فَلَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ اللَّازِمُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ كَمَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ ، فَلَا تَقُولُ :
 " جَلَسْتُ الدَّارَ " كَمَا لَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ زَيْدًا " ، بَلْ تَقُولُ : جَلَسْتُ فِي الدَّارِ كَمَا
 تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " .

وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصِبِ الْفِعْلُ الْمَكَانَ الْمَخْصُوصَ وَنَصَبَ الزَّمَانَ الْمَخْصُوصَ ؛
 لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ فَلَمْ يَنْصِبْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ صِيغَةَ الْفِعْلِ
 تَحْصُلُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ ، وَلَا تَحْصُلُ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ دَلَالَةٌ
 عَلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ فَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ ، بَلْ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى مُطْلَقِ الْمَكَانِ ، وَذَلِكَ لَا
 يَخْرُجُ عَنِ الْجِهَاتِ ، فَلِذَلِكَ تَعَدَّى إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ .

كَالدَّارِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالْأَسْوَاقِ ، وَالشَّامِ ، وَالْمَشْرِيقِ وَالْعِرَاقِ

ذَكَرَ فِي هَذَا أَمْتَلَّةَ الْمَكَانِ الْمَخْصُوصِ ، فَيُقَالُ : " ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ " ،
 وَيُسَمَّى الْمَخْصُوصُ مِنَ الْمَكَانِ الْمُؤَقَّتِ ، وَالتَّوَقُّيْتُ ، وَالتَّقْدِيرُ وَالتَّحْدِيدُ ،
 وَكَذَلِكَ مَوَاقِيتُ الْحَجِّ أَمْكِنَةٌ ، فَمِيقَاتُ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ (١) ، وَمِيقَاتُ الشَّامِ
 الْجُحْفَةُ (٢) ، وَلَيْسَتْ " ذَاتُ عِرْقٍ ، وَالْجُحْفَةُ " أَرْزَمَةٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " دَخَلْتُ الدَّارَ "

(١) ذات عرق : هو الحد الفاصل بين تهامة ونجد ، وقيل : جبل طريق مكة ومنه ذات عرق . ينظر (مرصد الإطلاع ٩٣٢/٢) .

(٢) الجحفة : قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل ، وسميت بالجحفة لأن السيل اجتمعها واستأصل أهلها في بعض الأعوام (معجم البلدان ١١٠/٢) .

(فَإِنَّ التَّفْدِيرَ: دَخَلْتُ فِي الدَّارِ) (١) ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ
الاسْتِعْمَالِ (٢) ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ : " دَخَلْتُ الْقَوْمَ " ، بَلَّ " دَخَلْتُ فِي الْقَوْمِ ، وَدَخَلْتُ
فِي الْأَمْرِ " فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرِ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا فِي الْمَكَانِ .
فَأَمَّا " ذَهَبْتُ الشَّامَ " فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْمَكَانَ ، فَأَقَامُوا الْخَاصَّ مَقَامَ الْعَامِّ ،
وَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَتْ الْعَرَبُ هَذَا فِي الشَّامِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْيَسَارَ ؛ لِأَنَّهُ شَامَةٌ أَيُّ :
يَسْرَةٌ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : " ذَهَبْتُ شَامَةً ، وَذَهَبْتُ الْيَسَارَ " جَازَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
" ذَهَبْتُ الْيَمْنَ " لِأَنَّهُ مِنَ الْيَمَنِ ، وَالْيَمْنَةُ ، وَلَمْ يُجِزُوا " ذَهَبْتُ عُمَانَ ، وَمَكَّةَ ،
وَالْبَصْرَةَ " إِذْ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى .

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ " ذَهَبْتُ الشَّامَ " لِأَنَّهُ يَسَارُ الْكُعْبَةِ ، وَالْيَمْنَ يَمِينُ الْكُعْبَةِ .

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) وفي شرح الشريشي ٩٥٦/١ « وزعم الجرمي أن « دخلت » يتعدى بنفسه ، وأبطلوا قوله بقولهم : « دخلت في هذا الأمر » فعدوه بحرف الجر فدل على أنه الأصل » .

« الحال »

وَالْحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيهَةُ الْوَصْفِ كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي

إِنَّمَا ذَكَرَ الْحَالَ بَعْدَ الظَّرْفِ لِشَبْهِهَا بِهِ ، إِذْ (١) كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِـ " فِي " كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ كَذَلِكَ ، وَتَعْمَلُ فِيهَا الْمَعَانِي كَمَا تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ كَمَا يَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَالشَّيْءُ يُذَكَّرُ عَقِيبَ الشَّيْءِ إِذَا قَارَبَهُ أَوْ شَارَكَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الظَّرْفَ بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ مِنْهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَضْعِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِحُرُوفِهِ (٢) .

وَالْحَالُ : مُشْتَقَّةٌ مِنْ " حَالٍ يَحُولُ " إِذَا تَغَيَّرَ ، فَعَيْنُهَا " وَوُ " ، وَتُذَكَّرُ ، وَتُؤَنَّثُ ، تَقُولُ (٣) : " حَالٌ حَسَنٌ ، وَحَالٌ حَسَنَةٌ " (٤) .

وَقَوْلُهُ : " هَيْئَةٌ " يَدْخُلُ فِيهِ الصِّفَةُ ؛ لِأَنَّهَا هَيْئَةٌ ، فَاحْتِاجَ إِلَى إِخْرَاجِهَا عَنِ الصِّفَةِ بِقَوْلِهِ : " شَبِيهَةُ الْوَصْفِ " ، وَشَبْهُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ ، وَوَجْهُ شَبْهِ الْحَالِ بِالصِّفَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ ، لَكِنَّ الصِّفَةَ لِبَيَانِ هَيْئَةِ الذَّاتِ ، وَالْحَالُ لِبَيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَقَتَ كَوْنِهِ فَاعِلًا ، وَلِبَيَانِ هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ حِينَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لَا مُطْلَقًا ، وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ،

(١) في الأصل « إذا » .

(٢) في (ف) « بحرف فيه » .

(٣) في (ف) « يقال » .

(٤) وفي شرح الرُّعَيْنِيِّ لَوْحَةَ ٣٣ « وَقِيلَ : سُمِّيَ حَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِيهَا إِلَّا لَمَّا أَنتَ فِيهِ تَطَاوَلَ الْوَقْتُ أَوْ قَصُرَ » .

وتسميته حالاً تسمية بصرية ، أما الكوفيون - كما في الرُّعَيْنِيِّ أيضاً - فيسمونه قطعاً ، لأن الأصل أن يكون نعتاً إلا أنه لما كان ما قبله معرفة وهو نكرة ، قطع عن التبعية إلى النصب ، وُفِرَّقَ هَشَامٌ فَقَالَ : مَا جَاءَ مِنْهَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَضْمُرَةِ يُسَمَّى حَالًا ، وَمَا جَاءَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ الظَّاهِرَةِ يُسَمَّى قِطْعًا .

وَالْجَمْعُ ، وَالْحَالُ كَذَلِكَ ، وَتُخَالَفُهَا فِي أَنَّهَا غَيْرُ تَابِعَةٍ (١) لِصَاحِبِهَا فِي الْإِعْرَابِ ،
وَلَا فِي التَّعْرِيفِ .

وَرَسَمُ الْحَالِ أَنْ يُقَالَ : هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَيْئَةِ فَاعِلٍ ، أَوْ مَفْعُولٍ
بِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : يَدْخُلُ فِيهِ " جَاعِي رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا كَرِيمًا ! قُلْتَ : إِنَّ
قَوْلَكَ : جَاعِي رَجُلٌ كَرِيمٌ " يَدُلُّ عَلَى هَيْئَةِ ذَاتٍ مُطْلَقًا لَا بِإِعْتِبَارِ كَوْنِهِ فَاعِلًا أَوْ
مَفْعُولًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " فِي الدَّارِ رَجُلٌ كَرِيمٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فَاعِلًا ، وَلَا مَفْعُولًا
، وَالصِّفَةُ ثَابِتَةٌ لَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ، فَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ وَصْفٌ هَيْئَةً
الْفَاعِلِ حِينَ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ ، وَوَصْفٌ هَيْئَةَ الْمَفْعُولِ حِينَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ لَا
مُطْلَقًا ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ مُخَصَّصَةً وَمُقَيَّدَةً لَهُ كَقَوْلِهِ (٢) :

" جَاءَ زَيْدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي "

فَإِنْ " خَائِفًا " مُخَصَّصٌ لِلْمَجِيءِ وَمُقَيَّدٌ لَهُ ، فَإِذَا انْتَفَى الْمَجِيءُ انْتَفَى
الْخَوْفُ الْمَخَصَّصُ لَهُ ضَرُورَةً ، لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْعَامُّ انْتَفَى الْخَاصُّ ، وَقَوْلُهُ :
" يَسْتَخْفِي " حَالٌ ثَانِيَةٌ ، أَي : مُسْتَخْفِيًا ، وَصَاحِبُهَا الضَّمِيرُ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ (٣) ،
وَهِيَ عَامِلَةٌ فِيهَا (٤) .

(١) بعده في (ف) « للموصوف في التذكير » وهو تكرار من الناسخ مع ما قبله سببه زلة نظر .

(٢) في النسختين « كقولك » والأولى ما أثبت ، لأنه قول الناظم .

(٣) ذكر الرعيني في شرحه أن ابن جني وجماعة من النحويين يجيزون تعدد الحال وصاحبها متحد ، نحو

« جاء زيد ماشيا ضاحكا » على أن « ضاحكا ، وماشيا » حال من زيد ، وحجتهم أن الحال صفة

في المعنى للفاعل أو المفعول ، واجتماع صفتين فأكثر جائز ، وذهب الفارسي وجماعة من المحققين

إلى أن ذلك لا يجوز ، وحجتهم أن الحال مشبهة بالمفعول فكما أن الفعل إذا استوفى مفعوله لم يكن

له مفعول آخر ، كذلك إذا أخذ الحال لم يكن له حال أخرى ، فعلى هذا المذهب إذا جاء ما يوهم

جواز المذهب الأول ، نحو قولك « جاء زيد ماشيا راكبا » جعل أهل هذا المذهب الحال الأولى من زيد

، والثانية حالا من الضمير في الأولى ، وكذا الحكم فيما زاد . (شرح الرعيني لوحة ٣٨) بتصرف

، وعليه يكون المؤلف موافقا للفارسي فيما ذهب إليه ، وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٤ : «

وكما يكون للمبتدأ خبران فصاعداً قد يكون الذي الحال حالان فصاعداً ، ويجوز أن يكون الحال

الثانية من الضمير في الحال الأولى ، والعامل فيها الحال الأولى » .

(٤) انظر الإيضاح العضدي ١٩٩ ، وابن يعيش ٥٥/٢ .

مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّةٌ مَنكُورَةٌ حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَنكُورَةِ

بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فِيهِ فَضْلُهُ فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُونُ جُمْلَةً

قَدْ ذَكَرَ لِلْحَالِ سِتَّ شَرَائِطَ ، خَمْسٌ (١) مِنْهَا شَرْطٌ فِي نَصْبِهَا ، أَمَّا كَوْنُهَا « مَنْصُوبَةً » فَلِأُمُورٍ نَذَرُ بَعْضَهَا :

أَحَدُهَا : لِشِبْهِهَا بِالْمَفْعُولِ فِي كَوْنِهَا فَضْلَةً .

وَالثَّانِي : (٢) لِشِبْهِهَا بِالظَّرْفِ لِتَقْدِيرِهَا بِـ " فِي " .

وَالثَّلَاثُ (٣) : لِشِبْهِهَا بِالْمَصْدَرِ فِي مَجِيئِهَا مُؤَكَّدَةً .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مُشْتَقَّةً " فَلِشِبْهِهَا بِالصِّفَةِ ، وَلِأَنَّهَا تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَلِيَحْصَلَ لَهَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّمْيِيزِ بِالِاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جَاءَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا (٤) فَإِنَّ الْمَعْنَى جَاءُوا مُفْصَلِينَ هَذَا التَّفْصِيلَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " مَنكُورَةٌ " فَلِأَنَّهَا خَبِرٌ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

" جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا " فَقَدْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِمَجِيئِهِ وَرُكُوبِهِ ، وَلِأَنَّهَا جَوَابٌ لـ " كَيْفَ " وَأِنَّمَا يَقَعُ " كَيْفَ " لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ النُّكْرَاتِ : لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الْمَجْهُولَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ " (٤) الْغَفِيرَ " فَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : مَرَرْتُ بِهِمُ

جَامِينَ - أَيُّ : كَثِيرِينَ - غَافِرِينَ الْأَرْضَ بِكَثْرَتِهِمْ أَيُّ : سَاتِرِينَ لَهَا .

ب / ٧٤

(١) فِي (ف) « خَمْسَةٌ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي نَصْبِ الْجُزْءِ الثَّانِي خِلَافَ ، ذَهَبَ الرَّجَاجُ إِلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِي إِلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلأَوَّلِ ، وَقِيلَ : إِنْ الْأَسْمِينَ مَعَا مَنْصُوبِيَانِ بِالْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَهُمَا ، لِأَنَّ مَجْمُوعَهُمَا هُوَ الْحَالُ ، وَالْحَالِيَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُمَا لَا مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَصَارَا يُعْطِيَانِ مَعْنَى الْمَفْرَدِ ، يَنْظُرُ فِي التَّصْرِيحِ ٢٧٠/١ ، وَشَرَحَ الرَّعِينِي لَوْحَةَ ٤٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « الْجَمَّ » .

وَأِنَّمَا كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِهَا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً
لِتَحْصُلَ الْفَائِدَةُ ؛ إِذِ الْمَجْهُولُ لَا يُفِيدُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِكُلِّ
قَائِمًا " فَإِنَّمَا جَازَ الْحَالُ مِنَ التَّكْرَةِ لِمَا فِي " كُلِّ " مِنَ الْعُمومِ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ
الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَةِ ، وَلِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصِّفَةِ لِمُخَالَفَتِهَا إِيَّاهُ فِي
التَّعْرِيفِ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا " بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍ " لِيَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ كَوْنُهَا فَضْلَةً ، وَقَدْ عَلَّلَ ذَلِكَ
بِقَوْلِهِ : فَهِيَ فَضْلَةٌ " (أَيُّ : فَضْلَةٌ) (١) لِمَجِيئِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " فَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ (فَائِدَةٌ عَلَى) (٢) قَوْلِهِ :
" مُشْتَقَّةٌ " ، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَوْنِهَا مُشْتَقَّةً أَنَّ فِيهَا ضَمِيرًا ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ
ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ التَّكْوِينِ (٣) ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي الْحَالِ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا ارْتِفَاعَ
الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ رَفْعُهَا الظَّاهِرِ بَعْدَهَا نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا أَبُوهُ " فَأَبُوهُ فَاعِلٌ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) « فائدة تدل على » .

(٣) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٥٢ : « السادس أن يكون فيها ضميرًا لترتبط مع صاحبها به ،
والنيلي حكم بأن قوله : « فيها ضمير » مكرر لأنه قد فهم من كونها مشتقة أن يكون فيها ضمير ، ثم
قال : اللهم إلا أن يكون قد ذكره على وجه التأكيد ، وأقول : هذا ليس بمكرر ، لأن الحال قد تكون
مشتقة ولا ضمير فيها وذلك إذا ارتفع الظاهر بعدها ، فعلى هذا الشرط هو رفْعُها الفاعل سواء كان
ظاهرًا أو مضمراً ، وأما اشتراط كونه مضمراً فغير صحيح » .

وقال الشريشي ٦٧١/١ : « وقوله : « فيها ضمير » يريد : أنها لما وجب أن تكون مشتقة أو في
حكم المشتق وجب أن يكون فيها ضمير : لأن المشتق لا بد فيه من الضمير ، وكذلك ما كان في معنى
المشتق ، ووافق ابن القواس ٥٥٦/١ النيلي إذ قال : « لأن شرط كونها مشتقة يفني عنه ، وإنما هو
حكم لها » .

مَرْفُوعٌ بِ « قَائِمٍ » ، وَيُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ [(٢) وَيُؤَكِّدُ تَقْوِيلٌ (١) : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا هُوَ فَعَمَّرُوا ، وَ « عَمَرُوا » مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الْحَالِ ، وَ « هُوَ » تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ] (٣) ، وَتَقُولُ : « مَرَرْتُ بِالْمَرَأَتَيْنِ جَالِسَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا ، فَكِلْتَاهُمَا تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي « جَالِسَتَيْنِ » ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَتَكُونُ جُمْلَةً ، فَيَأْتِي ذِكْرُهُ بِإِلَّا فَصَلِّ .

فَتَلَزَمَ الْوَاوَ وَطَوْرًا تُحذفُ وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضَعُفُ

تَقْدِيرُهُ وَيَكُونُ الْحَالُ جُمْلَةً فَتَلَزَمَ الْوَاوَ ، أَي : تَلَزَمَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، وَعَلَى الْأَفْصَحِ فِي الْبَعْضِ ، وَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْحَالُ الصِّفَةَ ، وَالْجُمْلُ تُوصَفُ بِهَا النَّكِرَاتُ جَزَاءً أَنْ تَكُونَ - أَعْنَى الْجُمْلَةُ - حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ جَزَاءً أَنْ تَكُونَ خَبْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً جَزَاءً أَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَالْجُمْلَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، أَوْ فِعْلِيَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ تَلَزَمَ فِيهِ (٢) الْوَاوَ ، وَضَرْبٌ لَا تَلَزَمُ ، وَالَّذِي تَلَزَمَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرًا لِصَاحِبِ الْحَالِ ، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ ضَاحِكٌ .

وَالثَّانِي : إِذَا خَلَّتِ الْجُمْلَةُ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُوا مُنْطَلِقٌ " ، وَإِلَى (الضَّرْبَيْنِ) (٤) أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " فَتَلَزَمَ الْوَاوَ " .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي لَا تَلَزَمُ فِيهِ الْوَاوَ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ الْأَفْصَحُ فِيهِ إِثْبَاتُ الْوَاوِ ، وَضَرْبٌ الْأَفْصَحُ فِيهِ طَرْحُهَا مِنْهُ ، فَأَلَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاءَ

(١) فِي نَسْخَةِ (ف) « بِقَوْلِهِ » .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ سَبْقُ نَظَرِ .

(٣) فِي (ف) « فِيهَا » .

(٤) فِي الْأَصْلِ « هَذَا الضَّرْبُ » .

زَيْدٌ وَأَبُوهُ ضَاحِكٌ " يَجُوزُ طَرَحُ الْوَاوِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْارْتِبَاطَ قَدْ حَصَلَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ عَلَى ذِي الْحَالِ ، مِثْلَهُ قَوْلُهُمْ : " كَلَّمْتُهُ فَوَهُ إِلَى فِي " وَأَلْفَصَحُ إِبْتِاتُ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ^(١) فِي الْمَعْنَى مُقَدَّرَةٌ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَيْسَ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالضَّمِيرُ فِي الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ " أَبُوهُ " لِرِبْطِ الْمُبْتَدَأِ لَا لِرِبْطِ الْخَبَرِ ، قَالُوا : وَهِيَ (الَّتِي رَبَطْتَ)^(٢) الْخَبَرَ وَالْمُبْتَدَأَ جَمِيعًا ، وَالْمُرَادُ رَبْطُ الْخَبَرِ لَكِنْ لَا يُمْكِنُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ إِذْ لَا يُمْكِنُ^(٣) دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْخَبَرِ فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الْأَوَّلِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ الْخَبَرَ مُرْتَبِطٌ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَالْمُبْتَدَأُ مُرْتَبِطٌ (بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى ذِي الْحَالِ)^(٤) ، وَسَبَبِيَّةِ^(٥) يُقَدَّرُ الْوَاوُ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ بِـ " إِذْ " ؛ لِمَا فِي الْحَالِ مِنْ شَبَهِ الظَّرْفِ .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي الْأَفْصَحُ فِيهِ طَرَحُ الْوَاوِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ظَرْفًا مُقَدَّمًا عَلَيْهِ نَحْوُ : خَرَجَ زَيْدٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ ، (أَي : وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ)^(٦) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) « لَأَنَّ الْوَاوَ » .

(٢) فِي (ف) « الَّذِي نَصَبْتَ » .

(٣) فِي (ف) « لَا يَكُنْ » .

(٤) فِي (ف) « بِالْخَبَرِ وَالْغَايَةَ عَلَى ذِي الْحَالِ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ ٩٠/١ ، ابْنُ يَعِيشَ ٦٨/٢ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سَوَادٌ^(١)

أَيُّ : وَعَلَيَّ سَوَادٌ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَضَارِعًا أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مَضَارِعًا فَمَا أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتًا أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُثَبَّتًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْوَاوِ تَنْزِيلًا لِلْمُضَارِعِ مَنْزِلَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي عَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى الْوَاوِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " قَدِمَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ " أَيُّ : مُتَكَلِّمًا " ، وَإِنْ كَانَ مَضَارِعًا مَنْفِيًّا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ ، بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ .

وَبِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ مَا يَنْطَلِقُ أَخُوهُ "

وَبِالْوَاوِ وَحْدَهُ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَنْطَلِقُ عَمْرُو " .

وَأِنَّمَا جَازَ إِخْلَاءُ الْجُمْلَةِ (الْحَالِيَّةِ)^(٢) مِنَ الضَّمِيرِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالظَّرْفِ

إِذَا وَقَعَ خَبْرًا ، إِذْ لَا ضَمِيرَ فِيهِ (ظَاهِرٌ)^(٣) ، وَبِتَقْدِيرِ^(٤) الْوَاوِ بِـ " إِذْ "

(١) هذا عجز بيت لبشار بن برد ، كما في ديوانه ٥١/٣ ، وهو بتمامه :

« إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ نَكَرْتَهَا نَهَضْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سَوَادٌ »

وهو من قصيدة يخاطب بها خالد بن جبلة الباهلي ، قال محقق الديوان : « هذا البيت من أشهر شعر بشار استشهد به علماء العربية على خلو جملة الحال من الواو إذا كان خبرها ظرفاً مقدماً عليها ، لأنه يتقدمه صار المبتدأ بعده كالفاعل ، فأشبهت الجملة الفعلية فصارت جملة « علي سواد » كأنها فعلية » .

إنكار البلدة : إنكار أهلها على حد قوله تعالى : « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » ، البازي : الصقر وهو من أبكر الطيور خروجاً علي سواد : أي : بقية من الليل .

وهو في شرح الكافية للرضي ٢١١/١ ، والخزانة ٥٤٠/١ بولاق ، ومعاهد التنصيص ٢٨٧/١ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني ٢٥١ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) في (ف) « دخل ظاهر » .

(٤) في الأصل « وتقدير » .

يَتَحَقَّقُ شَبَهُ الظَّرْفِ (١) .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ مُضَارِعًا وَهُوَ الْمَاضِي ، فَمَا أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتًا أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ مُثَبَّتًا فَفِيهِ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ :

الأوَّلُ : بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ أَبُوهُ " .

وَالثَّانِي : بِالضَّمِيرِ وَحَدِّهِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ أَبُوهُ " .

وَالثَّلَاثُ : بِالْوَاوِ وَحَدِّهِ : نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرُو " .

وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًا فَثَلَاثَةٌ أَيْضًا :

بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ أَبُوهُ " .

(٣) وَبِالضَّمِيرِ وَحَدِّهِ [نَحْوُ " جَاءَ "] (٢) زَيْدٌ مَا خَرَجَ أَبُوهُ " (٣)

وَبِالْوَاوِ وَحَدِّهِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرُو " .

وَلَا بُدَّ مَعَ الْمَاضِي الْمَثْبُوتِ مِنْ " قَدْ " ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ أَوْ جَاءُ وَكَمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٤) أَي : قَدْ حَصِرَتْ (٥) .

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٤٧/١ : وقدرها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ولا يريدون أنها بمعنى « إذ »

إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك .

(٢) تكملة يوجبها المقام .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) سورة النساء : ٩٠ .

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين ، لأن لفظة « قد » تقرب الماضي من الحال ، أما الكوفيون والأخفش فقد

ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه « قد » أو لم تكن ، لأن التقدير على خلاف

الأصل ، وقياساً على وقوعه صفة للنكرة من غير تقدير ، وهو الراجح في نظري ، لأنه قد ورد بدون «

قد » كثيراً وتأويل الكثير ضعيفاً .

انظر : الإنصاف ٢٥٢ المسألة ٢٢ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/١ ، والهمع

. ٢٤٧/١

فَهَذِهِ تِسْعَةٌ أَوْجُهُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ غَيْرِ الْمُضَارِعِ الْمُنْتَبِتِ .
وَالْمُضَارِعُ الْمُقْتَرِنُ بِلَمْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاضِي ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْطِقْ
عَمْرُو " .

قَوْلُهُ : " وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعَفُ " لَمَّا ذَكَرَ الْحَالَ وَبَيَّنَ حَقِيقَتَهَا ،
وَذَكَرَ شَرَائِطَهَا أَخَذَ فِي ذِكْرِ الْعَامِلِ فِيهَا فِعْلًا أَوْ اسْمًا مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ ، وَلَمْ
يَمْنَعْ تَقَدُّمَهَا عَلَيْهِ مَانِعٌ ، جَازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ؛ لِقُوَّةِ الْفِعْلِ بِالتَّصْرِفِ فَنَقُولُ :
" رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ " ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛ لِضَعْفِهِ .

فَلَا تَقْدُمُهَا عَلَى تَنْبِيهِ وَلَا إِشَارَةٍ ، وَلَا تَشْبِيهِ

وَلَا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلٌ وَفِي سِوَاهَا إِنْ تَقَدَّمَ لَمْ تَبَلْ

الْعَامِلُ فِي الْحَالِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَالْمَعْنَوِيُّ - هُوَ الَّذِي
عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " وَالْحَالُ [مِنْ] (١) عَامِلِهَا مَا يَضْعَفُ " - فَلَا يَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَيْهِ ؛
لَأَنَّهُ ضَعْفٌ عَنِ التَّصْرِفِ فِي نَفْسِهِ فَضَعْفٌ عَنِ التَّصْرِفِ فِي مَعْمُولِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ
مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَ صُورٍ :

إِحْدَاهَا : التَّنْبِيهِ [(٢) نَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ " قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ " ،
وَيَجُوزُ " هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " فَتَقْدُمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا لَا عَلَى التَّنْبِيهِ] (٣) .

الثَّانِيَةُ : اسْمُ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ : ذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ " قَائِمًا ذَا زَيْدٌ " .

الثَّلَاثَةُ : التَّشْبِيهِ ، نَحْوُ " كَأَنَّكَ قَائِمًا أَسَدٌ " ، وَكَذَلِكَ التَّمْنِي ، نَحْوُ : لِيَتَكَ

قَائِمًا فِي دَارِنَا " ، وَكَذَلِكَ التَّرَجِّي ، نَحْوُ " لَعَلَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا خَلْفَ عَمْرُو " ،

(١) فِي الْأَصْلِ « فِي » .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ سَبْقُ نَظَرِ .

وَكَذَلِكَ النِّدَاءُ ، نَحْوُ (١) :

يَا بُوْسَ الْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ (٢)

وَالْحَالُ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلُّهَا مِنْ الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي التَّنْبِيهِ " أَنْبَهُ عَلَى زَيْدٍ قَائِمًا " ، وَفِي الْإِشَارَةِ " أَشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا " ، وَفِي التَّشْبِيهِ " أَشَبَّهُهُ فِي حَالِ قِيَامِهِ بِالْأَسَدِ " ، وَكَذَا فِي " لَيْتَ " تَقْدِيرُهُ " أَتَمَّنَاهُ قَائِمًا " ، وَفِي " لَعَلَّ " " أَتَرَجَّاهُ قَائِمًا " ، وَفِي النِّدَاءِ " أَدْعُو بُوْسَ الْجَهْلِ ضَرَّارًا .

فَأَمَّا الظَّرْفُ (٣) فَتَحْوُ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ عِنْدَنَا قَائِمًا " ، فَلَا يَجُوزُ " زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَنَا " ، بِتَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى الظَّرْفِ (٤) ، وَالْحَالُ ٧٥/ب هَهُنَا مِنْ أَلْفَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ " زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَنَا قَائِمًا " : " وَصَاحِبُ الْحَالِ الضَّمِيرُ (فِي) (٥)

(١) فِي (ف) « نَحْوِ النَّابِغَةِ » .

(٢) هَذَا عَجَزَ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ٢٢٠ ، وَصَدْرُهُ :

« قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ » وَيُرْوَى : يَا بُوْسَ لِلْحَرْبِ .

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٢٧٧/٢ هَارُونَ ، وَالْخَصَائِصُ ١٠٦/٣ ، وَالْمَحْتَسِبُ ٢٥١/١ ، وَالْإِنْصَافُ

٣٣٠/١ ، وَابْنُ يَعِشَ ٦٨/٣ ، ٣٦/٤ ، ١٠٤/٥ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٨٥/١ ، ١١٩/٢ ، وَالْهَمْعُ ١٧٣/١ .

خَالُوا : تَخَلَّوْا مِنْ حَلْفِهِمْ وَقَطَعُوهُمْ . يَا بُوْسَ لِلْجَهْلِ ، يَعْنِي مَا أَبَاسُ الْجَهْلِ عَلَى صَاحِبِهِ

وَأَضْرَهُ لَهُ !

(٣) هَذِهِ الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ .

(٤) هَذَا مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَقَدْ أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ مُطْلَقًا إِنْ تَقَدَّمَ الْمُبْتَدَأُ ، نَحْوُ « زَيْدٌ وَأَقْفَأُ خَلْفَكَ » ،

و« زَيْدٌ وَأَقْفَأُ فِي الدَّارِ » ، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ عَلَى

قِرَاءَةِ « مَطْوِيَّاتٍ » ، وَلَمْ يَجِزْ ذَلِكَ سَيَبَوِيهِ ، لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ بِحَرْفِ الْجَرِّ

غَيْرَ مُتَصَرِّفَيْنِ كَلِيَّتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ مُسْتَفَادَ مِنْ شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ٥٦٢ ، وَشَرْحِ ابْنِ الْخَبَّازِ

٢٧٠/١ ، وَانظُرْ الْكِتَابَ ١٢٢/٢ هَارُونَ بُوَشْرَحِ الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ عَقِيلٍ ٨٤٦/١ ، فَمَا بَعْدَهَا ،

وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢٠٤/١ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

الظَّرْفُ ؛ وَهُوَ فَاعِلٌ ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّا هَذَا الْبَيَانَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا هِيَ
وَصَفُ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ ، أَوْ الْمَفْعُولِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَلْحَالُ يُشْبِهُ الظَّرْفَ ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ،
نَحْوُ " كُلُّ يَوْمٍ لَكَ تَوْبٌ " فَتَوْبٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ " لَكَ " الْخَبَرُ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - أَعْنِي
" لَكَ " عَامِلٌ فِي " كُلِّ يَوْمٍ " النَّصْبَ .

قُلْتُ : الْحَالَ لِشَبْهِهَا بِالظَّرْفِ تَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى ، وَلِشَبْهِهَا بِالْمَفْعُولِ لَا
يَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى مُتَقَدِّمَةً .

وَكَذَلِكَ الْحَالَ مِنَ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ الْإِضَافَةِ (١) لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : " وَفِي سِوَاهَا إِنْ تَقَدَّمَ لَمْ تَبَلْ " أَيُّ : فِي سِوَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَجُوزُ
التَّقْدِيمُ فِي الْحَالِ ، وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، وَقَدْ ذُكِرَ (٢) ، وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ ،
وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فَنَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمًا ضَارِبٌ
عَمْرًا " ، أَيُّ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا قَائِمًا " ، وَقَوْلُنَا (٣) " فِيمَا تَقَدَّمَ : " مَا لَمْ يَمْنَعُ
مَانِعٌ (٤) احْتِرَازٌ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ الْمَوْصُولَةِ بِهِ (٤) .

وَمِثَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ " زَيْدٌ قَائِمًا مَضْرُوبٌ غَلَامُهُ " أَيُّ : " زَيْدٌ مَضْرُوبٌ
غَلَامُهُ قَائِمًا " ، وَمِثَالُ الصِّفَةِ " زَيْدٌ قَائِمًا حَسَنُ الْوَجْهِ " أَيُّ : " زَيْدٌ حَسَنُ
الْوَجْهِ قَائِمًا " .

(١) فِي (ف) « أَوْ بِالِإِضَافَةِ » ، وَمِثَالُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمَجْرُورِ قَوْلُكَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا » ، وَمِثَالُهَا مِنْ
الْمَجْرُورِ بِالِإِضَافَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى « مَلَأَ إِبْرَاهِيمُ حَنِيْفًا » .

(٢) رَاجِعْ ص ٤٨٨ .

(٣) فِي النِّسَخَتَيْنِ « وَقُلْنَا » ، وَالْأُولَى مَا أَثْبِتَ .

(٤) فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ : أَعْجَبَنِي مَجْرَدَةُ الضَّارِبِ هُنْدًا . عَنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢٠٥/٨ .

وَإِذَا عَمِلَ فِي الْحَالِ فِعْلٌ جَامِدٌ لَا يَتَّصِرُفُ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا قَائِمًا ! ، [وَنَعْمَ الرَّجُلُ قَائِمًا زَيْدًا] (١) ، وَفِي تَقْدِيمِ الْحَالِ مِنْ اسْمٍ " لَيْسَ " عَلَيْهَا خِلَافٌ كَالْخِلَافِ فِي خَبَرِهَا (٢) ، نَحْوُ " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا بِجَمِيلٍ " وَكَذَلِكَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَبَرِهَا .

وَحَالٌ مَا نُكَّرَ قَبْلَهُ يُحَلُّ كَقَوْلِهِ : لِمِي مُوحِشًا مَلَلًا

إِنَّمَا حَسُنَتِ الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا نَحْوُ : قَامَ ضَاحِكًا رَجُلٌ . كَمَا حَسُنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ إِذَا قُدِّمَ عَلَيْهَا خَبَرُهَا وَهُوَ ظَرْفٌ نَحْوُ " عِنْدَكَ رَجُلٌ " وَالْحَالُ لَهَا شَبَهُ بِالظَّرْفِ ، وَشَبَهُ بِالْخَبَرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَصَحَّ الْإِخْبَارُ عَنِ النُّكْرَةِ بِالظَّرْفِ مَعَ تَقَدُّمِهَا ، فَكَذَا يَصِحُّ الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ مَعَ التَّقْدِيمِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَتَقَدَّمَ لَأَلْتَبَسَتْ بِالصِّفَةِ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ رَجُلًا رَاكِبًا " فَلِهَذَا قَالَ : " وَحَالٌ مَا نُكَّرَ قَبْلَهُ يُحَلُّ " أَيُ : تَقَعُ حَالَةٌ قَبْلَهُ ، وَكَذَا إِذَا وُصِفَتِ النُّكْرَةُ حَسُنَ الْحَالُ مِنْهَا ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ " سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَ الْخَيْلِ ، فَجَاءَ فَرَسٌ (٣) لَهُ سَابِقًا (٤) " فَلَمَّا وُصِفَ الْفَرَسُ بِقَوْلِهِ : " لَهُ " (٥) حَسُنَتِ الْحَالُ مِنْهُ مَعَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) أَيُ : مِنْ جَوِّزٍ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا جَوِّزَ تَقْدِيمِ الْحَالِ ، وَمَنْ مَنَعَ مَنَعَ .

(٣) فِي (ف) " فَرَسًا " وَهُوَ خَطَأٌ نَحْوِي .

(٤) أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ ٥/٢ ، ١١ ، ٥٦ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : " سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْخَيْلِ فَارْسَلُ مَا ضَمَرَ مِنْهَا مِنَ الْحَفِيَاءِ أَوْ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ وَأَرْسَلَ مَا لَمْ يَضْمَرْ مِنْهَا مِنْ ثَنِيَةِ الْوُدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ " الْحَدِيثُ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ ٣٩/٣ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَقْمٌ " ٢٥٧٧ " بَلَفِظَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ " ، وَفَضَلَ الْقَرْحَ فِي الْغَايَةِ " أَمَّا عِبَارَةٌ " فَجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا " فَلَمْ أَجِدْهَا فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ فِي الْمُرْتَجَلِ ١٦٥ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٢٠٤/١ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٥) سقط من (ف) .

التَّكْبِيرِ ، كَمَا يَحْسُنُ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكْرَةِ إِذَا وُصِفَتْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ رَفْعِ " سَابِقٍ " وَنَصْبِهِ أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَهُ نَعْتًا لِلْفَرَسِ جَازَ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ حَصَلَ لِلْفَرَسِ مِنْ قَبْلُ ، (لَا) (١) فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَظَاهِرُ النَّصْبِ أَنَّ السَّبْقَ حَصَلَ فِي تِلْكَ الْحَالِ (لَا) (٢) فِيمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " لِمِي مُوحِشًا طَلَّلَ " يُرِيدُ بِهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

لِمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ (٣)

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ " طَلَّلًا " نَكْرَةٌ ، وَ " مُوحِشًا " صِفْتُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ " لِمِيَّةٌ طَلَّلُ مُوحِشٌ " فَلَمَّا قَدَّمَهُ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّكْرَةِ (٤) .

وَالَّذِي أَرَاهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْحَالَ هُنَا (٥) لَيْسَتْ مِنَ النَّكْرَةِ بِدَلِيلٍ أَنَّ " طَلَّلًا " مُبْتَدَأٌ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي

(١) في (ف) " الآن " .

(٢) سقط في (ف) ، وانظر المرتجل ١٦٥ .

(٣) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٥٠٦ ، ٥٣٦ ، والكتاب ١٢٢/٢ ، هارون ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي ١٧٤ ، والفصول الخمسون ١٨٧ ، والمرتجل ١٦٦ ، والجامع الصغير في النحو ١١٧ .

قال الشنتمري في حاشية الكتاب ٢٧٦/١ بولاق : " ويروى " : " لعزة " ، ولهذا قالوا : من رواه : لمية نسبة لذي الرمة ، ومن رواه لعزة نسبة لكثير عزة .

الطلل : ما شخص من آثار الدار ، والموحش : من ذهب عنه الناس .

يلوح : يلمع . الخلل : جمع خلة بالكسر ، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف .

(٤) قال في الشرح المجهول لوجه ٥٥ : " وهذا النوع يسميه النحويون أحسن الأقبحين ؛ لأنَّ تكبير صاحب الحال قبيح ، وتقديمها على صاحبها قبيح ، لأنهما على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، وكان التقديم أحسن لما تقدم من أنَّ الحال تشبه الخبر ، وصاحبها يشبه المبتدأ ، والمبتدأ إذا كان نكرة وقدم خبره عليه جاز فكذلك صاحب الحال إذا كان نكرة وقدمت عليه " .

(٥) في (ف) " ها هنا " .

(٦) عارض ابن القواس في شرحه ٥٦٤ ما ذهب إليه الثبلي ، فانتظره هناك .

صَاحِبِهَا ، وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفَضَلَاتِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ ،
 وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ عَامِلًا فِي الْحَالِ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْحَالَ مِنْ
 "طَلَّلَ" فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْحَالَ هُنَا مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِ ١/٧٦
 وَالْمَجْرُورِ (١) لِأَنَّهُ خَبَرٌ ، فَفِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ فَاعِلٌ ، وَالْحَالَ مِنْ ذَلِكَ
 الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ " طَلَّلَ مُسْتَقَرٌّ لِمِيَّةٍ مُوحِشًا " ، فَالْجَارُ
 وَالْمَجْرُورُ (١) (نَائِبٌ عَنِ " مُسْتَقَرٌّ ") (٢) وَمَتَّحَمَلٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ
 مُسْتَتِرًا فِيهِ ، وَعَلَى هَذَا تَطَرَّدَ قَاعِدَتُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ : الْحَالَ وَصْفٌ هَيْئَةٌ
 الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ ، [وَ] عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَكُونُ الْحَالَ (وَصْفٌ) (١)
 هَيْئَةٌ الْمُبْتَدَأِ لَا وَصْفٌ هَيْئَةٌ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ (٣)

فَالصَّالِحَاتُ مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَابٌ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ " عَلَيْهَا " خَبْرُهُ ،
 وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَ " مُغْلَقًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ لَا
 مِنْ " بَابٌ " ، فَافْهَمَهُ مُحَرَّرًا .

وَلَا يَدُّ أَنْ يَتَّحِلَّ (٤) فِي وَجْهِ لِقَوْلِ الْقُدَمَاءِ فَنَقُولُ : لَا يَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ
 الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " نابت غير مستقر " تحريف

(٣) هذا عجز بيت نسبة الرَّمْخَشْرِي فِي أساس البلاغة (نشر ٩٥٧) لجميل ، قال : قال

جميل يشكُّ ناساً :

الشَّرُّ مُنْكَشَفٌ تَلْقَاهُ مُنْتَشِرًا وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابٌ

وليس في ديوان جميل .

وهو في : أسرار العربية ١٤٧ ، والمرتلج ١٦٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٥٤ ،

والبيان في غريب إعراب القرآن ١٣٨/١ ، ٤٠٨ ، ١٤١/٢ بدون نسبة .

(٤) في الأصل غير واضحة .

الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴿ (١) فَإِنَّ (مُصَدِّقًا) حَالٌ مِنْ " الْحَقِّ " ، وَهُوَ خَبَرٌ (هُوَ) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ إِذْ لَا يَعْمَلُ فِي الْفَضَلَاتِ ، وَلَا الْمُبْتَدَأُ ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ وَالْمُضْمَرُ لَا يَعْمَلُ ، وَلَا (الْحَقُّ) ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ كَمَا لَا يَعْمَلُ الْمَوْصُوفُ فِي صِفَتِهِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ " أُثْبِتَهُ ، أَوْ أَحَقَّهُ " (٢) ؛ فَاعْرِفُهُ (٣) .

مسألة :

إِذَا قُلْتَ : " هُوَ قَائِمًا رَجُلٌ " فَمَا الْعَامِلُ ؟ لِأَنَّ " هُوَ " مُضْمَرٌ فَلَا يَعْمَلُ ، وَ " رَجُلٌ " غَيْرٌ مُشْتَقٌّ وَهُوَ صَاحِبُ الْحَالِ فَلَا يَعْمَلُ فِيهَا ، فَمَا الْعَامِلُ ؟ .
قُلْتَ : الْعَامِلُ " كَانَ " التَّامَّةُ ، وَالتَّقْدِيرُ : " إِذَا كَانَ قَائِمًا رَجُلٌ " ، فَاعْرِفُهُ (٤) .

(١) سورة البقرة : ٩١ .

(٢) في الأصل " أَوْ أَحَصَّهُ " ، وفي (ف) " أَوْ أَحَقَّهُ " وهي لا شك محرفة من " أَحَقَّهُ " كما في أوضح المسالك ١٠١/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٦٥٤/١ ، والشرح المجهول المؤلف لوحه ٥٢ ، ومعنى " أَحَقَّهُ " أي : وقفت على حقيقته .

(٣) وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحه ٦١ " اللهم إلا أن يقال : إن العامل في الحال لا يجب أن يكون هو العامل في صاحبها بديل " وهو الحق مصدقاً " ، فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، وَأَمَّا الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ فِي التَّحْقِيقِ مَقْدَمَةٌ عَلَيْهَا كَمَا حَكَاهُ سَبِيوِيَه " وهو قائماً رجلٌ " أي " هو رجل قائمٌ " فلما قدّم ما لو تأخر لضعف نصبه على الحال تعيّن نصبه بالتقديم لا أنه كما يقولون : إِنَّهُ قَدَّمَ الصِّفَةَ فَصَارَتْ حَالًا ، لِأَنَّ الصِّفَةَ مَقْدِمَةٌ لِلذَّاتِ ، وَالْحَالُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ مَقْدِمَةٌ لِلْفِعْلِ .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحه ٦٢ " هذه مسئلة مشكلة ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ أَيْضًا مُشْكَلٌ ، وَوَجْهُ الْإِشْكَالِ أَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَعْمَلُ ، وَالْإِبْتِدَاءُ أَيْضًا لَا يَعْمَلُ فِي الْفَضَلَاتِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ هُوَ " إِذَا كَانَ قَائِمًا رَجُلٌ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ حَالًا مِنَ النُّكْرَةِ أَيْضًا " .

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَاكِيدًا كَمَا قَالَ : هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا .

الحالُ المؤكِّدةُ لها خواصُّ تختصُّ بها ، فمنها أنَّها لازمةٌ غيرُ منتقلةٍ ،
ومنها أنَّ معناها يفهمُ قبلَ ذكرها ؛ لدلالةِ الجملةِ التي قبلها عليها ، ومنها أنَّها
تأتي بعدَ جملةٍ مركَّبةٍ من اسمين لا عملَ لها (١) فيها ، والمثالُ في ذلك قولُه
تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (٢) فأحالُ " (مُصَدِّقًا) " (٣) ، وقد
جمعَ الشروطُ الثلاثةَ (٤) ، فإنه لا زِمَ غيرُ منتقلٍ ؛ لأنَّ " الحقَّ " لا ينتقلُ عن
تصديقه لِمَا صدَّقه ، وهو معلومٌ قبلَ ذكره - أعني " مُصَدِّقًا " - ؛ لأنَّ الحقَّ لا
يكونُ إلا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمِ مِنَ الْحَقِّ لِمَنْ غَيْرِهِ ، والذي مَعَهُمُ هُوَ ذِكْرُ نُبُوَّةِ
مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ - وَذَلِكَ حَقٌّ فَلَا يَكُونُ الْحَقُّ إِلَّا مُصَدِّقًا لِذَلِكَ ،
فَقَدْ عِلِمَ التَّصَدِيقُ مِنْ قَوْلِهِ (٥) : " وَهُوَ الْحَقُّ " قَبْلَ ذِكْرِهِ .

بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى الْعَامِلِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ
بِإِلْفِصْلٍ ، وَهُوَ " أَحَقُّهُ " ، أَوْ أُثْبِتَهُ ، أَوْ مَا فِي " الْحَقِّ " مِنْ مَعْنَى الثُّبُوتِ ؛ لِأَنَّ
الْحَقَّ هُوَ الثَّابِتُ الَّذِي لَا يَتَغَيَّرُ .

(١) في (ف) " له " .

(٢) سورة البقرة : ٩١ .

(٣) في النسختين بالرفع .

(٤) الحال المؤكدة : هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وهي ضربان مؤكدة لعاملها ، وموكدة
لمضمون الجملة ، فالمؤكدة لعاملها قد توافقه معنى لا لفظاً وهو الغالب نحو قوله تعالى : " ولا تعثوا
في الأرض مفسدين " وقد توافقه معنى ولفظاً ، وهو قليل ، كقوله تعالى : " وأرسلناك للناس
رسولاً " . والمؤكدة لمضمون جملة قبلها : وهي التي نكرها المؤلف هنا بشروطها الثلاثة ، وقد أنكر
الفراء والمبرد والسهيلي الحال المؤكدة ، وقالوا : " بل هي مبينة أبدأ ، لأنَّ الكلام لا يخلو عند نكرها
من فائدة " . انظر شرح الألفية للمرادي ١٥١/٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢١٩/١ .

(٥) في (ف) " وهو قوله " .

وَالَّذِي أَرَى أَنْ الْحَالَ الْمُؤَكَّدَةَ هِيَ الَّتِي تَعْلَمُ قَبْلَ ذِكْرِهَا ، وَلَا تَحْتَاجُ أَنْ
تَكُونَ بَعْدَ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ لَا عَمَلَ لِأَحَدٍ أَجْزَائِهَا فِيهَا (١) ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَفَى بِالنَّبِيِّ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي (٢)

فَ " كَافٍ " (٣) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ ، لِقَوْلِهِ (٤) " كَفَى " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا كُنْتُ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فَلَا تَدَعُ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ (٥)

فَ « غَيْرَ رَاكِبٍ » حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِقَوْلِهِ « يَمْشِي » ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ :

" يَمْشِي " أَنَّهُ غَيْرُ رَاكِبٍ ، وَمِنْهُ " هَذَا النَّبِيُّ صَادِقًا " فَقَدْ عَلِمَ بِقَوْلِنَا " هَذَا
النَّبِيُّ " أَنَّهُ صَادِقٌ ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا وَهُوَ غَيْرُ صَادِقٍ .

وَالْحَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ ، مُنْتَقَلَةٌ ، وَمُؤَكَّدَةٌ ، وَمُقَدَّرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي تُذَكَّرُ

قَبْلَ وَجُودِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ (٦) ،

فَالْخُلُودُ غَيْرٌ وَقَعَ فِي الدُّنْيَا بَلْ فِي الْآخِرَةِ ، فَهَذِهِ (٧) حَالٌ مُقَدَّرَةٌ ، أَيْ :

(١) كما اشترط ذلك الزمخشري في المفصل ٦٣ .

(٢) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي ، وهو جاهلي قديم ، ترجمته في الشعر والشعراء

٢٦٧/١ ، وعجز البيت كما في ديوانه ١٤٢ .

" وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافٍ " .

وانظر اختلاف روايات العجز في الخزانة ٢٦٢/٢ بولاق .

وهو في ابن يعيش ٥١/٦ ، والمرتلج ١٦٤ ، والمنتصف ١١٥/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة

١٠٦ .

(٣) في (ف) " فكأنه " .

(٤) في (ف) " بقوله " .

(٥) البيت لحاتم الطائي

انظر ديوانه ٢٠٥ ، والحماسة البصرية ٣١/٢ .

القلوص : الناقة الشابة ، وجمعها قُلُوصٌ وَقَلَائِصٌ .

(٦) سورة هود : ١٠٨ .

(٧) في الأصل " فهذا " ، والأنسب ما في (ف) .

مُقَدِّرِينَ فِي الدُّنْيَا لِلْخُلُودِ فِي الآخِرَةِ ، وَمُوَطَّئَةً (١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٢) ، فَـ (عَرَبِيًّا) حَالٌ ، وَ (قُرْآنًا) مُوَطَّئَةٌ لَهَا ، أَي : مُمَهَّدٌ ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (٣) فَـ (عَرَبِيًّا) حَالٌ ، وَ (لِسَانًا) مُوَطَّئَةٌ لَهُ ، أَي : مُمَهَّدٌ ؛ لِأَنَّ (لِسَانًا) لَيْسَ مُشْتَقًّا فَلَا يَكُونُ حَالًا فَهُوَ مُوَطَّئٌ لِلْحَالِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٤) فَـ (أُمَّةً) حَالٌ وَمُوَطَّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ " وَاحِدَةٌ " ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٥) ، فَقَوْلُهُ " أَمْرًا " حَالٌ مُوَطَّئَةٌ لِصِفَتِهَا وَهِيَ قَوْلُهُ (مِنْ عِنْدِنَا) ، وَالْحَالُ هُنَا مِنَ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ (٦) ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِصِفَتِهَا .

(١) في (ف) "وموطنه" وهو تحريف ، ومعنى الموطئة : أن تأتي الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب انتصابها ، وتجرى هي عليه صفة ، وهي المقصودة ، عن التحفة الشافية لوجه ٦١ .

(٢) سورة يوسف : ٢

(٣) سورة الأحقاف : ١٢ .

(٤) سورة الأنبياء ٩٢ ، وفي النسختين " وإن هذه " بزيادة الواو ، وهو سهو من الناسخين .

(٥) سورة الدخان : ٤ ، ٥ .

الضمير في " فيها " يعود على " ليلة مباركة " في الآية السابقة ، وهي ليلة القدر . يفرق : يفصل ، أَي : يُحْكِمُ اللَّهُ أَمْرَ الدُّنْيَا إِلَى قَابِلٍ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . (راجع الكشاف ٣/٥٠٠ ، وتفسير القرطبي ١٢٨/١٦) .

(٦) أَي : من " أمر " الأول ، وقد ذكر العكبري في إملأ ما من به الرحمن ٢٢٩/٢ لنصب " أمرًا " ستة أوجه : " أحدها هو مفعول " منذرين " كقوله " لينذر بأساً شديداً " ، والثاني : هو مفعول له ، والعامل فيه : أنزلناه ، أو منذرين ، أو يفرق ، والثالث : هو حال من الضمير في " حكيم " ، أو من " أمر " ، لأنه قد وصف ، أو من " كل " ، أو من الهاء في " أنزلناه " والرابع : أن يكون في موضع المصدر ، أَي : فرقاً من عندنا ، والخامس : أن يكون مصدراً ، أَي : أمرنا أمرًا ... والسادس : أن يكون بدلاً من الهاء في " أنزلناه " .

وَقَوْلُهُ : " وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيدًا " إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَلِهَذَا أَتَى بِحَرْفٍ " قَدْ " الدَّالُّ عَلَى التَّقْلِيلِ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَةً فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُسْتَقْبَلٍ صِفَةٍ كَقَوْلِهِ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَا وَجَهْدَهُ ، وَوَحْدَهُ أَتَاكَمَا

" قَدْ " هُنَا تَدُلُّ عَلَى التَّقْلِيلِ كَمَا دَلَّتْ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ الْحَالِ مَعْرِفَةً نَادِرٌ . قَوْلُهُ : " فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ " يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَا يُسْتَفَادُ مِنَ النَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ وَالتَّعْرِيفَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ فَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ مَعْرِفَةً وَيُرَادُ بِهِ النَّكْرَةُ كَالْعِرَاقِ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً وَيُرَادُ بِهِ (١) الْمَعْرِفَةَ كَسَحَرُ (٢) ، وَهِيَ أَيْضًا - أَعْنِي الْمَعْرِفَةَ - إِنْ كَانَتْ جَامِدَةً فَهِيَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ ، أَمَا تَمَثِيلُهُ بِـ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاقِ » فَإِنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَ لَبِيدٍ (٣) :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَعْضِ الدِّخَالِ (٤)

(١) ف (ف) " بها " .

(٢) إِذَا أُرِدَتْ بِهِ سَحَرٌ لَيْلَتِكَ فَإِنَّهُ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ وَلَا أَلْفٍ وَلَا مِ .

(٣) وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٠٨ ، وَالْكِتَابُ ٣٧٢/١ هَارُونَ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٢٣٧/٣ ، وَالْإِنْصَافُ ٨٣٢ . وَشَرَحَ أَيْبَاتِ

سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٢١/١ ، وَالْإِفْصَاحُ ٣١٢ .

(٤) أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ : أَيُّ : أَطْلَقَهَا مَعْتَرِكَةً مَزْدَحِمَةً ، وَلَمْ يَذُدْهَا : أَيُّ لَمْ يَجْبِسْهَا عَنِ الْعِرَاقِ وَيُورِدْهَا نُوْدًا نُوْدًا وَطَائِفَةً طَائِفَةً كَمَا يَفْعَلُ الرِّعَاءُ إِذَا أُورِدُوا الْإِبِلَ الْمَاءَ .

وَنَعْضٌ : بِسُكُونِ الْفَيْنِ وَبِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ : كَثْرَةُ الْحَرَكَةِ ، وَيُرْوَى " نَعْضٌ " بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ ، وَالِدِّخَالُ : أَنْ يَدْخُلَ بَعِيرٌ قَدْ شَرِبَ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ يَشْرِبَانِ لِيَشْرَبَ مَعَهُمَا مَرَّةً ثَانِيَةً وَذَلِكَ لَضَعْفِهِ أَوْ لَشِدَّةِ عَطْشِهِ أَوْ لِكْرَمِهِ فَيَنْغَضُ ذَلِكَ عَلَيْهَا الشَّرْبَ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا مِنْهُ ، وَقَالَ الْأَعْلَمُ : " الدِّخَالُ : أَنْ يَدْخُلَ الْقَوِيُّ بَيْنَ ضَعِيفَيْنِ ، أَوْ الضَّعِيفُ بَيْنَ قَوِيَيْنِ فَيَنْتَعِضُ عَلَيْهِ شَرْبَهُ " (حَاشِيَةُ الْكِتَابِ ١٨٧/١ بُولَاق) ، وَيُرْوَى " فَأُورِدَهَا الْعِرَاقَ ، وَانظُرْ ذَلِكَ فِي شَرَحِ أَيْبَاتِ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ . ٢١/١ .

فَالْعِرَاكُ مَصْدَرٌ مُعْرَفٌ بِالْأَلَامِ وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، بَلِ الْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ (١) ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : " إِنَّ الْعِرَاكَ " مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَهِيَ فِي حُكْمِ النِّكَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً ، وَقِيلَ : لِأَنَّ الْمَصْدَرَ جِنْسٌ يَقَعُ بِلَفْظِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَتَعْرِيفُهُ كَتَنكِيرِهِ ، وَقِيلَ : " الْعِرَاكُ " مَصْدَرٌ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ فِعْلٌ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْحَالُ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ ، أَيُّ : مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكُ ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ لِدَلَالَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ فَبَقِيَ أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً الْعِرَاكُ ، ثُمَّ (حَذَفَ) (٢) اسْمَ الْفَاعِلِ ؛ لِدَلَالَةِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ ، فَبَقِيَ « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ » (٣) .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الشَّاعِرَ يَصِفُ حِمَارًا وَحَشٍ أَرْسَلَ الْأَتْنَ إِلَى الْمَاءِ لِتَشْرَبَ وَوَقَفَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ يَنْظُرُ ، فَإِنْ جَاءَهَا صَائِدٌ يَصِيحُ بِهَا فَتَهْرَبُ مَعَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَمْ يُشْفِقْ (عَلَى نَعْضِ الدِّخَالِ) يَرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً أَيُّ : مُزْدَحِمَةً لَمْ يُشْفِقْ (٤) عَلَيْهَا مِنْ تَكْدُرِ الْمَاءِ عِنْدَ دُخُولِهَا مُزْدَحِمَةً فِيهِ ، بَلِ أَشْفَقَ عَلَيْهَا مِنَ الصَّائِدِ فَوَقَفَ يَنْظُرُ (إِلَيْهَا) (٥) مِنْ بَعْدِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) وقال الكوفيون : " المصدر مشتق من الفعل ، ينظر ذلك في الإنصاف ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ ، ومسائل خلافة في النحو للمكبري ٦٨ .

(٢) في (ف) " يحذف " .

(٣) ذكر البغدادي في نصب " العراك " عدة مذاهب يظهر عليها التكلف ، منها ما ذهب إليه الكوفيون من جعلهم (العراك) مفعولاً ثانياً لـ " أرسلها " بعد تضمينه معنى " أوردتها " فكانت أوردتها لتعترك وليس كذلك ففي (المقتضب ٢٣٧/٣) أن المعنى أرسلها وهي تعترك لا لتعترك . ينظر في الخزانة ٥٢٤/١ بولاق .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في الأصل " لها " .

"جُهْدُهُ" (١) أَي: يَجْتَهِدُ جُهْدَهُ "ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ [أَوْ] (٢) مُجْتَهِدًا جُهْدَهُ، فَأَقَامَ اسْمَ الْفَاعِلِ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَالْمَصْدَرُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ .

وَأَمَّا "وَحْدَهُ" فَفَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ، أَي: أَوْحَدْتُهُ ١/٧٧ [إِحَادًا] (٣)، ، وَقِيلَ: هُوَ ظَرْفٌ، فَإِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ "أَي: مَرَرْتُ بِهِ مِنْ نَاحِيَّتِهِ، أَوْ عَلَى حِيَالِهِ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، أَي: مَرَرْتُ بِهِ مُنْفَرِدًا، وَيَلْزَمُ النَّصْبَ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلُوا مِنْ لَفْظِهِ فِعْلًا (٤)، وَلَا يَنْجُرُ إِلَّا فِي أَرْبَعِ صُورٍ:

الأولى [مَدْحٌ] (٥) وَهُوَ قَوْلُهُمْ: "نَسِيحٌ وَحْدِهِ"، أَي: لَا مِثْلَ لَهُ كَالثُّوبِ الَّذِي يُنْسَجُ عَلَى مَنَوَالٍ لَمْ يُنْسَجْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ (٦)، وَثَلَاثَةٌ فِي غَيْرِ الْمَدْحِ، وَهِيَ:

(١) في الأصل "فعله جهده" وعبارة "فعله" ليست من قول الناظم .

(٢) في النسختين (أى)، وهو تحريف، قال ابن القوأس في شرحه ٥٦٩/١ "قولهم: طلبه جهده" والتقدير إما مجتهداً، أو يجتهد جهده .

(٣) سقط من الأصل، وفي (ف) "اتحاداً" تصحيف .

(٤) ذكر ابن القوأس في شرحه ٥٦٩/١ في نصب "وحدَهُ" ثلاثة مذاهب:

أحدها: لسيبويه ومن تابعه أنه مصدر محذوف الزوائد واقع المصدر .

وثانيها: للكوفيين ويونس .. أنه ظرف، لأنه بمعنى "على حiale" .

وثالثها: للزجاج وهو أنه ينتصب على المصدر، ويلزم النصب ولا يتغير .

وانظر كذلك الكتاب ٣٧٨/١ هارون، وابن يعيش ٦٣/٢، والهمع ٢٤٠/١، وشرح الكافية للرّضى

٢٠٣/١، وقيل جاء من لفظه فعل، فقد حكى وحد كعود بعده انظر اللسان (وحد)، والتصريح

٣٧٤/١ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) مثل يضرب في مدح الرجل المنقطع القرين . انظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٣، وابن يعيش

٦٣/٢ .

" جَحِيْشٌ وَحْدِهِ " ، و " عَيْبِرٌ وَحْدِهِ " (١) ، و " رَجِيْلٌ وَحْدِهِ " .

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : " رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ " (٢) ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي " عَوْدِهِ " بِالْإِبْتِدَاءِ ، و " عَلَى بَدْنِهِ " الْخَبْرُ (٣) ، وَيَجُوزُ نَصْبُ " عَوْدِهِ " عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ؛ لِأَنَّ " رَجَعَ " قَدْ يَأْتِي مُتَعَدِّيًّا (٤) ، كَأَنَّهُ قَالَ : " تَنَى (٥) عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ " (٦) .

(١) يقال هذا للرجل المعجب برأيه الذي لا يخالط أحداً في رأي ولا يدخل في معونة أحد ، ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه ، قال ذلك ابن عيش ٦٢/٢ ، بتصريف يسير ، وانظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٧/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٣٦/٢ ، والصحاح في " وحد " .

(٢) عودته : حالٌ من فاعل " رجع " المستتر فيه ، أي : عائداً ، ومعناه : رجع عائداً في الحال ، وقيل : رَجَعَ آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ ، وقيل : معناه راجعاً على طريقه . ينظر ذلك في التصريح ٢٧٣/١ .

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ١٨٨ " وفي رفعه وجهان : أحدهما : أنه فاعل بـ " رَجَعَ " والثاني : أنه مبتدأ ، وعلى بدنه في موضع الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الحال .

(٤) ويشهد له قوله تعالى : " فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ " الآية .

(٥) في الأصل غير واضح .

(٦) وأجاز بعضهم أن يكون " عودته " مفعولاً مطلقاً لـ " رَجَعَ " أي : رجع على بدنه عودته المعهود ، كئنه عهد منه أن لا يستقر على ما ينتقل إليه بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ... فلا يكون من هذا الباب .

انظر شرح الكافية ٢٠٢/١ .

« التمييز »

وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ العَدَدِ وَالكَيلِ وَالوِزْنِ وَمَمْسُوحٌ يَحَدُّ

إِنَّمَا كَانَ تَفْسِيرُ العَدَدِ هُوَ الأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّ الأَلْفَاظَ العَدَدِ وَضِعَتْ مُبْهَمَةً فَاحْتَأَجَتْ إِلَى مَا يَبِينُهَا وَيَرْفَعُ إِبْهَامَهَا ، وَغَيْرُ الأَعْدَادِ مُشَبَّهَةٌ بِهَا كَمَيِّزِ " كَمْ " وَ" حَبْدًا " ، وَ" نَعَمْ " وَ" بئْسَ " وَ" أَفْعَلِ " التَّفْضِيلِ ، وَ" رَبُّ " ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ لَمْ تَوْضَعْ مُبْهَمَةً لَكِنْ عَرَضَ لَهَا الإِبْهَامُ ، ، فَلِذَلِكَ كَانَ (الأَصْلُ فِي) (١) التَّمْيِيزِ (أَنْ يَكُونَ) (١) مُفَسَّرًا لِلعَدَدِ .

وَأَمَّا " الكَيْلُ ، وَالوِزْنُ ، وَالْمَسَاحَةُ " فَهِيَ أَعْدَادٌ تَبِينُ بِهَا كَمِّيَّاتُ المَقَادِيرِ .

وَالتَّمْيِيزُ " تَفْعِيلٌ " مِنْ قَوْلِكَ (مَيَّرْتُ) (٢) الشَّيْءَ إِذَا خَلَّصْتَهُ (٣) بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ ، وَهُوَ : رَفَعُ الإِبْهَامِ الحَاصِلِ بِالْوَضْعِ فِي مَفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ بِذِكْرِ أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ (٤) .

فَقَوْلُنَا : " رَفَعُ الإِبْهَامِ " يَشْمَلُ الإِبْهَامَ العَارِضَ وَالإِبْهَامَ الحَاصِلَ بِالْوَضْعِ ، فَأَمَّا الإِبْهَامُ العَارِضُ فَهُوَ مَا يَعْضُ فِي الأَلْفَاظِ المُشْتَرَكَةِ كَالعَيْنِ فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ العُضْوِ المُبْصِرِ ، وَعَيْنِ المَاءِ ، وَعَيْنِ الذَّهَبِ ، وَعَيْنِ القَوْمِ أَيُّ : سَيِّدِهِمْ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ : " عَيْنٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ بَاصِرَةٌ " ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَمْيِيزًا ؛ لِأَنَّ الوَاضِعَ لَمْ يَضَعْ لَفْظَ العَيْنِ إِلا لَوَاحِدٍ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الإِبْهَامُ

(١) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٢) فِي النُّسخَاتِ " مَرَّتْ " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٣) كَتَبَ تَحْتَهُ فِي الأَصْلِ بِحَظِّ مُغَايِرٍ " أَيُّ : إِذَا فَصَلْتَ " .

(٤) عَرَفَ الزَّمخَشَرِيُّ التَّمْيِيزَ فِي مَفْصَلِهِ ٦٥ فَقَالَ " وَهُوَ رَفَعُ الإِبْهَامِ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَفْرَدٍ بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ " وَقَدْ تَأَثَّرَ المَوْلُفُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ .

بِالنَّسْبَةِ إِلَى السَّمْعِ لِحَفَاءِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ "عَشْرِينَ" فَإِنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ لِعَدَدٍ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ : "رَأَيْتُ عَيْنًا" وَيُرِيدُ بِهَا الْعَضْوُ الْبَاصِرَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ «عَشْرُونَ» وَيُرِيدُ شَيْئًا مُعَيَّنًا ؛ فَإِنَّ الْعَشْرِينَ لَمْ تَوْضَعْ لَشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، بَلْ لِمَطْلَقِ الْعَدَدِ .

بِوَاحِدٍ مُتَّكِرٍ اسْمِ جِنْسٍ مُقَدَّرٍ بِـ « مِنْ » مُزِيلِ اللَّبْسِ

"الْبَاءُ" فِي قَوْلِهِ : "بِوَاحِدٍ" يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ ، وَتَقْدِيرُهُ : وَالْأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ بِوَاحِدٍ ، وَلَمَّا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ التَّمْيِيزَ وَذَكَرَ أَنَّهُ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ وَمَا ضَاهَاهُ مِنَ الْمُبْهَمَاتِ أَخَذَ هُنَا بِيَيْنِ خَوَاصِّ التَّمْيِيزِ فَذَكَرَ أَرْبَعًا ، وَهِيَ (١) كَوْنُهُ "وَاحِدًا" ، مُنْكَرًا ، جِنْسًا ، مُقَدَّرًا بِـ « مِنْ » . (٢) .

وَقَوْلُهُ : "مُزِيلِ اللَّبْسِ" إِشَارَةٌ إِلَى الْغَرَضِ بِالتَّمْيِيزِ وَهُوَ إِزَالَةُ الْإِبْهَامِ .

أَمَّا كَوْنُهُ "وَاحِدًا" فَلِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ يُفْهَمُ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِقَوْلِكَ (٣) : "عَشْرُونَ دِرْهَمًا" بَيَانُ جِنْسٍ ، وَهَذَا الْبَيَانُ يَحْصُلُ بِالْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ الْكَمِيَّةَ قَدْ عَلِمْتَ بِقَوْلِكَ : "عَشْرُونَ" لِأَنَّهَا تَقْيِيدُ الْجَمْعِ لَكِنَّ حَقِيقَةَ الْمَعْدُودِ مَجْهُولَةٌ ، فَبَيَّنَّا بِقَوْلِكَ : "دِرْهَمًا" فَوَجِبَ إِفْرَادُهُ لِدَلَالَةِ لَفْظِ الْعَدَدِ عَلَى / الْمَقْدَارِ .

ب / ٧٧

وَإِنَّمَا كَانَ "نَكْرَةً" ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ بَيَانُ حَقِيقَةِ الْجِنْسِ وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ بِالنَّكْرَةِ ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ ضَائِعًا (٤) ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) " وَهُوَ " .

(٢) فِي (ف) " بِنِي " وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، لِأَنَّ الْمَقْدَرِ بِنِي هُوَ الْحَالُ لَا التَّمْيِيزُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " بِقَوْلِهِ " .

(٤) هَذَا الشَّرْطُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَقَدْ زَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى جَوَازِ تَعْرِيفِهِ وَاحْتِجُوا لِذَلِكَ ،

رَاجِعِ الْهَمْعَ ٢٥٢/١ .

بِأَسْرَعِ الشَّدِّ مَنْأ (١)
 فَقَدْ قِيلَ : إِنْ نَصَبَ " الشَّدِّ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ لِأَعْلَى التَّمْيِيزِ ،
 وَقِيلَ الألفُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ (٢) ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ "
 لَقَدْ عَلِمَ الأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الكَرَى (٣)
 فَنَصَبَ (" أَخْفِيَةَ) (٤) الكَرَى " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ .
 وَقَوْلُهُ : " اسْمُ جِنْسٍ : " إِشَارَةٌ إِلَى الَّذِي سَوَّغَ إِفْرَادَهُ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
 اسْمَ جِنْسٍ جَازَ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ مُطَابِقًا (٥) لِلْمُمَيِّزِ بِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَأَنْدَى العَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ (٦)

(١) قطعة بيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي ، وهو بتمامه :

بِأَسْرَعِ الشَّدِّ مَنِي يَوْمَ لَأْنِيَةِ لَمَّا عَرَفْتَهُمْ وَاهْتَرَّتِ اللَّمَمُ

الشَّد : العدو . النية كعدة ، من ونى بني نية : إذا تعب وفتر ، والبيت في ديوان الهذليين ١٥/٣ ،
 والمحتسب ٣٠٣/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٤/١ ، والمحكم ٤١٩/٧ ، واللسان (شدد) .

(٢) وجاء في المحتسب ٢٠٣/٢ " أراد بأسرع في الشَّد ، فحذف الحرف وأوصل (أسرع) ، أو فعلاً دل
 عليه أسرع هذا " .

(٣) نسب هذا البيت للكُميت بن زيد الأسدي ، وعجزه :

" تزججها من حالك واكتحالها " ولم أجده في الديوان .

الإيقاط : جمع يقظ ، وقد استشهد بعضهم بالبيت على هذا .

الأخفية : الأظلية واحدا خفاء ، وسمى خفاء لأنه يخفى ما تحته وأصل الخفاء الكساء الذي يستر
 به الوطى وهو سقاء اللبن والمراد ههنا أجفان العيون ، في الأصل " خفية الكرى " تزججها : أي
 تكملها بالزج ، يقال زججت المرأة حاجبها إذا أدقت صنعتهما وتزيينهما . من حالك : من أسود .
 والبيت في ابن الشجري ١٠٦/١ ، والمحتسب ٤٧/٣ ، وابن يعيش ٢٧/٥ ، والعيني ٦١٢/٣ ، وسر
 صناعة الإعراب ٤٣/١ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " مطابقة " .

(٦) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، ٢٦٩/٣ ، وابن الشجري ٢٦٥/١ ، وابن
 يعيش ١٢٣/٨ .

فَجَمَعَ "بَطُونٌ" وَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَتَقُولُ : " زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ (١) عِلْمًا " فَتُقْرَدُ إِذَا أَرَدْتَ الْجِنْسَ ، وَإِذَا أَرَدْتَ الْأَنْوَاعَ قُلْتَ : زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ عِلْمًا ، فَتَجْمَعُ ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً مِنَ الْعِلْمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : مُقَدَّرٌ بِمِنْ " فَإِنَّمَا (١) قَدَّرَ التَّمْيِيزُ بِ « مِنْ » (١) ؛ لِأَنَّ " مِنْ " تُفِيدُ فِيهِ التَّبْيِينَ وَالتَّبَعِيضَ جَمِيعًا ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ ، أَلَّا تَرَى (أَنَّكَ) (١) [إِذَا] قُلْتَ : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا (جَزَأَ أَنْ يَكُونَ " فَارِسًا ") (١) حَالًا ، وَجَزَأَ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا ، فَإِذَا خِفْتَ اللَّبْسَ أَظْهَرْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : لِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ (٢) .

نَحْوُ ثَلَاثِينَ مَنَّا شَرَابًا وَنَحْوُ قَدْرٍ رَاحَةٍ سَحَابًا
يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينٍ وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِينِ
مُشَبَّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلًا وَهَكَذَا مِثْلُ الْإِنَاءِ عَسَلًا

مِثْلَ بِقَوْلِهِ " ثَلَاثُونَ مَنَّا شَرَابًا " الْمَعْدُودَ ، وَالْمَوْزُونِ ، أَمَّا " مَنَّا " فَمَيِّزٌ بِهِ " ثَلَاثِينَ " ، وَهُوَ عَدَدٌ ، وَأَمَّا " شَرَابٌ فَمَيِّزٌ بِهِ " مَنَّا " وَهُوَ وَزْنٌ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ " ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ قَدْ تَمَّ بِالنُّونِ ، وَمَعْنَى تَمَامِ الْأِسْمِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْإِضَافَةِ ، وَنُونُ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ يَمْنَعَانِ مِنَ الْإِضَافَةِ .

وَقَوْلُهُ : " وَنَحْوُ (٤) قَدْرٍ رَاحَةٍ سَحَابًا " تَمَثِيلٌ لِلْمِقْدَارِ مِنَ الْمَسَاحَةِ وَإِلَيْهِ

(١) سقط في ف .

(٢) في (ف) " زيد أكثر علما " .

(٣) انظر التبصرة ١/٢١٨ .

(٤) في (ف) " ويجوز " .

أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَعَنْ تَنْوِينِ " أَي : وَيُنْصَبُ عَنْ تَنْوِينٍ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَمْنَعُ
مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُمَيِّزِ كَمَا يَمْنَعُ النُّونُ .

وَقَوْلُهُ : " وَهَكَذَا مِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا " تَمَثِيلٌ بِالْمِقْدَارِ مِنَ الْمَوْزُونِ ،
وَالِيهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ " وَعَنْ إِضَافَةِ " أَي : وَيُنْصَبُ (التَّمْيِيزُ) (١) عَنْ إِضَافَةٍ .
وَقَوْلُهُ : " عَلَى التَّبْيِينِ " أَي : (٢) عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ ، وَالتَّفْسِيرَ ،
وَالتَّبْيِينَ أَسْمَاءٌ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَتَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ : " عَلَى التَّبْيِينِ " (٢) أَي
: عَلَى (٣) جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ النُّصْبِ أَنْتَصَبَ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ
مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، بِمَا بَيَّنَّ مِنْ قَوْلِهِ " مُشَبَّهٌ بِضَارِبِينَ رَجُلًا " ؛ لِأَنَّ رَجُلًا "
مِنْ قَوْلِهِ " ضَارِبِينَ رَجُلًا " مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ ، وَالتَّمْيِيزُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ،
لِأَنَّهُ يَنْتَصِبُ (٣) بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي الْجُمْلِ ، وَبَعْدَ تَمَامِ الْأِسْمِ بِالنُّونِ ،
أَوْ بِالتَّنْوِينِ فِي الْمَفْرَدَاتِ ، كَأَسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّمْيِيزُ كَذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِـ
" مِنْ " فَهُوَ - أَعْنَى التَّمْيِيزِ - كَالْمَفْعُولِ الْمُقَدَّرِ بِـ " مِنْ " " فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ (٤) (أَي : مِنْ قَوْمِهِ) (٢) وَجَرَّ " مُشَبَّهًا "
لِأَنَّهُ صِفَةٌ " نُونِ " أَي : يُنْصَبُ التَّمْيِيزُ عَنْ نُونِ مُشَبَّهٍ بِنُونِ "
ضَارِبِينَ رَجُلًا " يُرِيدُ أَنَّ النُّونَ فِي " ثَلَاثِينَ " مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ كَمَنْعِ
النُّونِ مِنْ " ضَارِبِينَ ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ أَي : مُشَبَّهًا بِمَنْصُوبِ " ١ / ٧٨

(١) فِي (ف) " التَّنْوِينِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " نَصَبٌ " .

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ١٥٥ .

ضَارِبِينَ رَجُلًا " ، وَكَذَلِكَ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ : " قَدَرُ رَاحَةٍ " مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ كَمَا
يَمْنَعُ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِهِ " ضَارِبٌ زَيْدًا " مِنَ الْإِضَافَةِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " مِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا " مِلءٌ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَ " عَسَلًا "
مَنْصُوبٌ بِ " مِلءِ الْإِنَاءِ " ، كَمَا أَنْتَصَبَ مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ " عَجِبْتُ مِنْ
ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَالتَّنْوِينُ الْمُقَدَّرُ مَانِعٌ مِنَ الْإِضَافَةِ كَالْتَّنْوِينِ لَفْظًا فَتَنْصِبُ مَا
بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوُ : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟ ، وَزَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ؛ لِأَنَّ
التَّنْوِينُ مُقَدَّرٌ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَكَذَلِكَ " هِنْدٌ حُسْنَى وَجْهًا " ، وَمِنْهُ مُمَيِّزٌ " أَحَدٌ
عَشَرَ " إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ " مُقَدَّرٌ بِالتَّنْوِينِ (٢) ، وَمِنَ الْمُقَادِيرِ قَوْلُهُمْ : " عَلَى الثَّمَرَةِ
مِثْلَهَا زَيْدًا " ، لِأَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ فِي مِقْدَارِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا "
فَإِنَّمَا يَعْنِي مِقْدَارَ الرُّطْلِ [لَا الرُّطْلَ] (٣) الَّذِي يُوزَنُ بِهِ بَلُّ مِقْدَارِهِ ، وَكَذَلِكَ

(١) ذكر الرعيني في شرحه لوحة ٧٦ خلاف النحويين في الناصب للتمييز المنتصب عن تمام الاسم فقال
" ذهب الجمهور أن الناصب له الاسم المميز فإذا قلت : " عندي عشرون درهماً ، وقفيزان برأ ،
ورطل زيتاً " فالناصب " عشرون ، وقفيزان ، ورطل " ، وإنما عملت هذه الأسماء مع جمودها ؛ لأنها
شبهت بالمشقق ، واختلف في الذي شبهت به ، فقبل باسم الفاعل ؛ لطلبها اسماً بعدها كما أن اسم
الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كذلك وقيل بالمصدر ، وقيل بالصفة المشبهة ، وقيل بأفعل التفضيل
في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير ، وهذا أولى إذا كان الشبه سبب العمل
وجب أن تحمل هذه الأسماء في العمل على ما شبهها به أقوى وأقرب .. ويظهر من ابن الأثير في
كتابه البديع أن التنوين والنون والإضافة من العوامل ولم يقل به أحد ، ... وقد نقل أبو محمد القاسم
بن أحمد الموفق الأندلسي في شرحه للجزولية والنيلي في شرح الحاجبية [ينظر لوحة ٦٦] أن العامل
المقدار الذي دل عليه الكلام ، ألا ترى أن قولك " عندي رطلٌ زيتاً " معناه عندي مقدار رطلٍ زيتاً : "
فحذف وجعل " رطل " يدل عليه والمقدار مصدر ... ، ونقل الأندلسي أيضاً عن الكوفيين أنه منصوب
بإسقاط الخافض " .

(٢) قال الصيِّمِيُّ في التبصرة ١/٣١٧ : " لِأَنَّ أَصْلَهُ أَحَدٌ وَعَشْرَةٌ ، وَتِسْعٌ وَعَشْرٌ " .

(٣) ساطق من الأصل .

المقدارُ مُبهمٌ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُوزَنُ (١) .

وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدَ فِي أفعالٍ مَعْمُولُهَا يُؤَدِّنُ بِإِنْتِقَالِ (٢)

تَقُولُ مِنْهُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا

الْمُمَيِّزُ عَلَى ضَرَبَيْنِ ، الْأَوَّلُ عَنْ مُفْرَدٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ، وَالثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ ، قَوْلُهُ " وَاسْتَعْمَلُوهُ : أَيُّ : وَاسْتَعْمَلُوا الْمُمَيِّزَ .

قَوْلُهُ : " فِي أفعالٍ " يُرِيدُ فِي الْجُمْلِ ، قَوْلُهُ " بَعْدُ " (أَيُّ : بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِمْ) (٣) لَهُ فِي الْمَفْرَدِ ، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْسِيمِ الْمُمَيِّزِ إِلَى الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ .

وَأَمَّا تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا " فَإِنَّ " نَفْسًا " مَنْصُوبَةٌ بِـ " طَابَ " وَإِنْ كَانَ لِأَزْمًا (٤) ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، وَالْأَصْلُ " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، فَنَسَبَ الطَّيِّبَ إِلَى جُمْلَةٍ زَيْدٍ عَلَى الْعُمُومِ فَحَصَلَ الْإِبْهَامُ فِي نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الطَّيِّبِ إِلَى زَيْدٍ تَحْتَمِلُ وُجُوهًا ، بِأَنَّ يَكُونَ

(١) انظر ذلك في ابن يعيش ٧٠/٢ فما بعدها ، والمقتضب ٣٢/٢ ، والكتاب ٢٩٨/١ بولاق .

(٢) في (ف) " في انفصال " ، وهو تحريف للرواية الثانية " بانفصال " .

(٣) في (ف) " يريد في استعمالهم .

(٤) ذكر الرعيني أن التحويين مختلفون في العامل في التمييز المنصوب عن تمام الجملة ، فذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي إلى أنه الفعل الذي قبله أو ما جرى مجراه ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل فيه تمام الجملة التي انتصب عنها ، فإذا قلت : " اشتعل الرأس شيباً ، وزيدٌ طيبٌ قلباً " فليس العاملُ عنده " اشتعل " ولا " طيبٌ " وإنما العامل عنده كونُ الجملة قد تمت ، وانتصابُ الجملة عن ذاك التمام قال ابن عصفور : وهذا مذهب المحققين ، فقال الرعيني : والصحيح مذهب سيبويه ويلزم ابن عصفور أن يكون العامل معنًى ، ولا يقال به إلا حيث لا يوجد غيره .

شرح الرعيني لوحة ٨٠ ، وينظر الهمع ٢٥١/١ ، والإيضاح العضدي ٢٠٣ .

طَابَ أَصْلًا ، أَوْ كَلَامًا ، أَوْ عَرَضًا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَمَيَّزَ ذَلِكَ الاحْتِمَالَ الَّذِي
حَصَلَ مِنَ النَّسَبَةِ بِقَوْلِهِ : " نَفْسًا " فَحَصَلَ رَفْعُ الْإِبْهَامِ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :
" وَالْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسًا " يُرِيدُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى النَّفْسِ ؛
لَأَنَّهَا هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالطَّيِّبِ وَإِنَّمَا عَكْسَ ذَلِكَ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِتَأْخِيرِ
النَّفْسِ وَتَقْدِيمِ زَيْدٍ قَدْ نَسَبَ الطَّيِّبَ نِسْبَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا نِسْبَةً عَامَّةً ، وَهِيَ قَوْلُهُ "
طَابَ زَيْدٌ " فَنَسَبَ الطَّيِّبَ إِلَى جُمْلَةِ زَيْدٍ عَلَى الْعُمُومِ ، ثُمَّ نَسَبَهُ إِلَى النَّفْسِ عَلَى
الْخُصُوصِ ، فَإِذَا قُلْتَ : طَابَ زَيْدٌ (١) أَبًا " جَازَ أَنْ يَكُونَ الْأَبُ هُوَ زَيْدٌ فَتَكُونُ
نِسْبَةُ الطَّيِّبِ [(٢) بِاعْتِبَارِ أُبُوَّتِهِ لِغَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَبِ الْأَبِ الَّذِي
لَزَيْدٍ فَتَكُونُ نِسْبَةُ الطَّيِّبِ] (٣) إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أُبُوَّةِ أَبِيهِ (٣) لَهُ ، فَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ
[الْأَخِيرِ] : " طَابَ زَيْدٌ أَبَاءً " فَتَجْمَعُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " طَابَ أَبَاءُ زَيْدٍ أَبَاءً " (٤)

(١) في الأصل " زيداً "

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " ابنه "

(٤) في النسختين " طاب أباً زيد أباً " والصواب ما أثبتته ، وقال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٧ :
فتقول : طاب زيد أباً " فتفرد إذا قصدت أبوة زيد بالإضافة إلى ابنه وكذا إذا قصدت بالأب أبوة
أبي زيد ، فإن قصدت أباه ، وأمه قلت : طاب زيد أبوين ، وأن قصدت أبوة أبائه قلت : طاب زيد
أباءً " وقال ابن القوأس في : طاب زيد أباً " : " يجوز أن يكون زيد هو الأب والطيب له ، ويجوز أن
يكون المراد أباً زيد والطيب لأبيه ... والاسم المميز حينئذ أما أن يكون جنساً أو لا يكون ، فإن لم
يكن يجب أن يطابق به ما قصد فيهما - أعني في زيد وفي متعلقه - من إفراد وتثنية وجمع إن قصد
بأن زيدا هو الأب نحو : طاب زيد أباً والزيدان أبوين والزيدون أباء ، وإن لم يقصد بالأب زيد بل
قصد به أب له يجب مطابقة المتعلق في الإفراد والتثنية والجمع دون زيد ، نحو : " طاب زيد أباً ،
وطاب زيد أبوين لأبيه وأمه ، وطاب زيد أباءً لجماعة من أبائه وإن كان جنساً " ويجب الإفراد إن
قصد به الحقيقة المشتركة ، نحو : طاب زيد أبوةً وعلماً وداراً ، وأن قصد الأنواع جاز تثنيته وجمعه
" شرح ابن القوأس ٥٧٧/٨ .

وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ [يَجِبُ] (١) الْإِفْرَادُ ، وَتَقُولُ : " طَابَ زَيْدٌ عَلِمًا " أَيْ :
 " طَابَ عِلْمُ زَيْدٍ عَلِمًا " ، فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّمْيِيزُ لَيْسَ لَزِيْدٍ بَلْ لِمُتَعَلِّقِهِ .

وَلَا تُؤَخَّرُ عَامِلَ التَّمْيِيزِ وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ

اتَّفَقُوا فِي تَمْيِيزِ الْمُفْرَدِ ، نَحْوُ " عَشْرُونَ دِرْهَمًا " أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 تَأْخِيرُ الْعَامِلِ فِيهِ عَنِ الْمُمَيِّزِ وَتَقْدِيمِ الْمُمَيِّزِ عَلَى عَامِلِهِ ، فَلَا يَجُوزُ "
 دِرْهَمًا عَشْرُونَ " وَلَا " سَمْنَا مَنْوَانِ " ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي التَّمْيِيزِ
 فِعْلًا مُتَصَرِّفًا فَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ وَالْمُبَرِّدُ ، وَالْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمَهُ / عَلَى ٧٨ / ب
 الْعَامِلِ ، فَأَجَازُوا (٢) " نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ " وَلَمْ يُجِيزُوا " (عِنْدِي) (٣)
 زَيْتًا رَطُلًا " لِعَدَمِ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ ، وَاحْتِجُوا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَّاسِ
 [أَمَّا الْقِيَّاسُ] (١) فَإِنَّ التَّمْيِيزَ فَضْلَةً كَالْحَالِ ، وَالْحَالُ يَجُوزُ فِيهَا
 التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُتَصَرِّفًا فَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ (٤) وَأَمَّا امْتِنَاعُ التَّقْدِيمِ
 فِي تَمْيِيزِ الْمُفْرَدَاتِ ؛ فَلِأَنَّ الْعَامِلَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، فَأَمْتَنَعَ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ
 فِيهَا كَمَا امْتَنَعَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، وَأَمَّا
 السَّمَاعُ فَقَدْ أَنْشَدُوا فِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٥) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) في النسختين " فأجاز " بالإفراء .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر رأى المبرد وشيخه المازني في المقتضب ٣/٣٦ ، والإنصاف ٨٢٨ ، المسألة ١٢٠ .

(٥) البيت مختلف في نسبه ، فقيل للمخبل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك ، وقيل : لأعشى

همدان عبدالرحمن بن عبد الله وهو في ديوانه ٧٥ وقيل لقيس بن معاذ العامري ، وليبت عدة

روايات ، وهو في المقتضب ٣/٣٧ ، وشرح السيرافي ج ٢ لوحة ٢٦ ، والخصائص ٢/٣٨٤ ،

والإنصاف ٨٢٨ والأصول في النحو ١/٢٧١ ، والإيضاح العضدي ٢٠٣ ، والمرتل ١٥٩ ،

والحلل ٣٣١ ، وابن يعيش ٢/٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢٠٤ ، والعيني ٣/٢٣٥ .

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
فَالْتَقْدِيرُ : وَمَا كَانَ حَبِيبَهَا يُطِيبُ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ :
الرَّوَايَةُ (وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) (١) .

فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَخْرُجُ عَنْ بَابِ التَّمْيِيزِ ، وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى فَقَدْ
تَأَوَّلُوهَا (٢) ، فَمَنْ رَوَى (وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ) بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ
أَسْفَلَ قَالَ : اسْمٌ " كَانَ " مُضْمَرٌ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى " حَبِيبَهَا " وَ " نَفْسًا " خَبْرٌ "
كَانَ " ، وَالتَّقْدِيرُ وَمَا كَانَ حَبِيبَهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبًا بِالْفِرَاقِ ، أَي : صَاحِبَ نَفْسٍ ،
فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَتَصَبَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِقِيَامَهُ مَقَامَهُ ، وَ " يَطِيبُ " فِي مَوْضِعِ
نَصْبٍ صِفَةً لِلْخَبَرِ الْمَحذُوفِ الَّذِي أُقِيمَتِ النَفْسُ مَقَامَهُ ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالتَّاءِ
بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقِهِ تَأَوَّلَهُ هَذَا التَّأْوِيلَ بَعَيْنِهِ ، لَكِنْ يَجْعَلُ " تَطِيبُ " [نَعْمًا] (٣)
لِلنَّفْسِ لَا لِصَاحِبِهَا ، وَتَقْدِيرُهُ " وَمَا كَانَ حَبِيبَهَا ذَا نَفْسٍ طَيِّبَةٍ بِالْفِرَاقِ " فَعَلَى
هَذَا " تَطِيبُ " نَعْتٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا لِلْمُضَافِ الْمَحذُوفِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ الْقِيَاسِ عَلَى الْحَالِ فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى
فَاعِلٌ يَصِحُّ [إِسْنَادٌ] الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا انْتَصَبَ عَنْهُ (٤) فَيَصِحُّ أَنْ
يُقَالَ : " طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ " ، وَالْحَالُ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهَا إِذَا أُضِفَتْهَا إِلَى

(١) ذكر في الخصائص ٢٨٤/٢ منسوباً إليه ولي تلميذه الرّجّاجي ، وإسماعيل بن نصر ، وانظر

الإيضاح العضدي / ٢٠٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٥ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٤ .

(٢) أي : الرواية التي استدلت بها المازني ومن معه تأولها المانعون لتقديم التمييز وهم سيبويه ومن تابعه .

انظر الكتاب ٢٢٤/١ هارون ، وابن يعيش ٧٣/٢ .

(٣) في الأصل مكانه مطموس .

(٤) بعده في (ف) " فيقال " ولا معنى له ها هنا .

صَاحِبِهَا ، [فَلَمَّا كَانَ] ^(١) التَّمْيِيزُ فِي الْمَعْنَى فَاعِلًا امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ ^(٢) عَلَى عَامِلِهِ
كَالْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْحَالُ فَهِيَ فَضْلَةٌ ، فَهَذَا فَرْقٌ بَيْنَ الْحَالِ [وَالتَّمْيِيزِ] ^(٣) .

[وَأَقُولُ : إِنَّ] ^(٤) هَذَا الْفَرْقَ إِنَّمَا يَنْهَضُ فَرْقًا فِيمَا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَنْ
نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ عَنْ [وَقُوعِ الْفِعْلِ إِلَى] ^(٥)
الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٦) فَلَا يَنْهَضُ فَرْقًا ؛
لِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ [إِذَا أُضِيفَ] ^(٧) إِلَى مَا
انْتَصَبَ عَنْهُ كَانَ مَفْعُولًا ، وَالْمَفْعُولُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّ
التَّمْيِيزَ فِي الْمَعْنَى تَفْسِيرٌ ، [وَالتَّفْسِيرُ لَا يَكُونُ] ^(٨) إِلَّا لِمُفَسَّرٍ ، وَلَا بَدُّ فِي
الْمَعْنَى مِنْ تَقْدِيمِ الْمُفَسَّرِ عَلَى مَا يُفَسَّرُهُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُفَسَّرًا لَهُ ^(٩) فَفِي تَقْدِيمِهِ
إِخْرَاجٌ لَهُ عَنْ كَوْنِهِ مُفَسَّرًا فَامْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ لِذَلِكَ . وَجَوَابٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ التَّمْيِيزَ
مُغَيِّرٌ عَنْ أَصْلِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي التَّمْيِيزِ وَصَفًا لَهُ كَقَوْلِكَ :
عِنْدِي دَرَاهِمٌ عِشْرُونَ " فِي قَوْلِكَ : " عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا " ، وَ " لِي عِرْقٌ
مُتَّصِبٌ فِي قَوْلِكَ : " تَصَبَّبْتُ عِرْقًا " ، وَ " لِي نَفْسٌ طَيِّبَةٌ " فِي قَوْلِكَ : " طَبِئْتُ
نَفْسًا " ، وَ " عِنْدِي عَسَلٌ مِلءُ الْإِنَاءِ " ^(١٠) ، فَلَمَّا غَيَّرَ عَنْ أَصْلِهِ لَزِمَ التَّأْخِيرُ ؛

(١) في الأصل مطموس .

(٢) في الأصل " تقدمه " .

(٣) سورة القمر : ١٢ .

(٤) نَسَبَ الْأَسْيُوطِيُّ هَذَا التَّعْلِيلَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ ، انظر الأشباه والنظائر في النحو ٢٢٨/٢ وذكره

ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢٥٦/١ .

(٥) في قولك : " عندي ملء الإناء عسلاً " ، وانظر ذلك في شرح الكافية للرضي ٢٢٣/١ .

لأن تَقْدِيمَهُ تَغْيِيرٌ ثَانٍ فَيَكُونُ فِي التَّقْدِيمِ (تَكْثِيرٌ) ^(١) لِلتَّغْيِيرِ ، وَالتَّغْيِيرُ خِلَافٌ
أَلْأَصْلِ ، فَمَا ظَنَنْكَ بِتَكْثِيرِهِ ! ^(٢) .

مسألة

إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَفْرَهُ عَبْدٌ " ^(٣) بِالْجَرِّ فَإِنَّ الْعَبْدَ هُوَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ؛ لِأَنَّ

أَفْعَلَ ^(٤) التَّفْضِيلَ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى / مَا هُوَ بَعْضُهُ ^(٥) ، فَإِنَّ نَصَبْتَ " عَبْدًا " ^{١/٧٩}

كَانَ الْعَبْدُ لَزِيدٍ ، وَلَمْ يَكُنْ زَيْدٌ عَبْدًا ^(٦) ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : زَيْدٌ فَارَهُ عَبْدَهُ ، فَفَارَهُ
وَصَفَّ لِلْعَبْدِ وَقَدَجَرَى خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ كَمَا نَقُولُ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا " ، فَالْحُسْنُ
لِلْوَجْهِ وَقَدْ جَرَى عَلَى زَيْدٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ " [فَهُوَ] ^(٧) قَضِيَّةٌ ^(٨) مُهْمَلَةٌ ،

وَالْقَضِيَّةُ الْمُهْمَلَةُ الْكُلُّ فِيهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالبَعْضُ هُوَ الْمُتَيَقَّنُ ، فَإِذَا كَانَ

(١) فِي (ف) " تَكْثِيرًا " .

(٢) كُلُّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ وَالتَّعْلِيلَاتِ - فِي نَظْرِي - لَا تَصْمَدُ أَمَامَ كَثْرَةِ الشُّوَاهِدِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا التَّمْيِيزُ

مَقْدَمًا عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ ، وَقَدْ اقْتَنَعَ بِهَا الْمَازِنِيُّ ، وَالْجَرْمِيُّ وَالْمَبْرَدُ وَالْكَسَائِيُّ .

انظُر : شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٢/٢٠٨ ، وَالهِمَعُ ١/٢٥٢ ، وَأَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ ١٧٣ ، وَمَنْهَجُ السَّالِكِ ٢٢٨ ،

وَقَالَ الرَّعِينِيُّ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٨٢ : " وَمِثْلُ هَذَا السَّمَاعُ مَعَ الْقِيَاسِ عَلَى الْفَضْلَاتِ يُوجِبُ التَّقْدِيمَ ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .

وَقَدْ اخْتَارَ ابْنُ مَالِكٍ جَوَازَ تَقْدِيمِهِ وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِشُّوَاهِدٍ عَدَّةٍ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٤٧٦ .

(٣) الْفَارَهُ : الْحَازِقُ بِالشِّيءِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ مَطْمُوسٌ .

(٥) انظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٣/٢٨ ، وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ١/٢٧٢ .

(٦) قَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضِبِ ٣/٢٤ " إِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَفْرَهُمْ عَبْدًا فَإِنَّمَا عَنَيْتَ مَالِكَ الْعَبْدِ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ

أَفْرَهُ عَبْدٍ فِي النَّاسِ فَإِنَّمَا عَنَيْتَ الْعَبْدَ نَفْسَهُ " . وَانظُرِ الْأَصُولُ فِي النُّحُو ١/٢٦٨ .

(٧) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصُّ .

(٨) فِي (ف) " قِصَّةٌ " .

(البعض) (١) هُوَ الْمُتَيَقِّنُ صَارَ التَّقْدِيرُ (٢) : " وَحَكَمَ بَعْضُهُمْ " ثُمَّ حَذَفَ
 الْمُضَافَ وَأَقَامَ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ مَقَامَهُ ، فَارْتَفَعَ بِالْفِعْلِ (٣) .

وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحِسَانِ الْأَعْبُدَا وَلَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا مُوَحَّدَا
 فَلَيْسَ تَمْيِيزًا وَوَجْهٌ نَصْبِهِ تَشْبِيهِهُ لَفْظًا بِمَفْعُولِ بِهِ

كُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٌ وَقَعَ مَنْصُوبًا بَعْدَ صِفَةٍ فَعَلُّهَا لَازِمٌ سَوَاءً كَانَ مُفْرَدًا أَوْ
 مَجْمُوعًا فَإِنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ ، بَلْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ (٤) ، أَمَا كَوْنُهُ
 لَيْسَ تَمْيِيزًا فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُجِيزُونَ وَقُوعَ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً
 الْبَتَّةَ (٥) ، وَإِنَّمَا كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي هِيَ
 " الْحِسَانُ " فَعَلُّهَا لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ فَوَجِبَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ
 بِالْمَفْعُولِ ؛ لِتَعَدُّرِ كَوْنِهِ تَمْيِيزًا بِالتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَدُّرِ كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِعَدَمِ التَّعَدِّيِّ ،
 فَإِنَّ كَانَتِ الصِّفَةُ مَعْرِفَةً بِاللَّامِ جَازٌ جَرُّ الْمَنْصُوبِ بِالإِضَافَةِ ، نَحْوُ : الْحِسَانِ
 الْأَعْبُدِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَفِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ مُسْتَكْنٌ هُوَ فَاعِلُهَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " التقديم " ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) قال ابن الخباز في شرحه ٢٧٩/١ " قول يحيى : " وحكموا في الفعل بالتجويز " تخليط في النقل ،
 لأن كلامه يؤذن بالاتفاق وليس الأمر كذلك " ، ولهذا نرى المؤلف هنا يحاول أن يجد للمصنف مخرجاً
 وعذراً .

(٤) وذلك نحو : قومك الحسان الأعبد .

(٥) أَمَا الكوفيون فقد أجازوا وقوع التمييز معرفة ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنْ مِنْ سَفَةٍ نَفْسَةٌ ﴾
 ويقول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو

والآية عند البصريين محمولة على حذف " في " ، والبيت على زيادة الألف واللام وأنه شاذ ، عن
 شرح الشريشي ٦٨٩ ، والشرح المجهول لوحة ٥٥ ، وانظر شرح ابن الخباز ٢٧٩/١ .

وَيَجُوزُ رَفْعُ " الْأَعْبُدِ " بِالصِّفَةِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُهَا عَلَى ضَعْفٍ ؛ لِجَمْعِ الصِّفَةِ ، وَوَجْهُ جَوَازِهِ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُشْبِهُ الْمَفْرَدَ ، فَإِذَا رَفَعْتَ لَمْ يَكُنْ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَكَذَا إِذَا نَوَّتَ " الْحِسَانَ " ، وَلَمْ تُعْرِفْهُ بِاللَّامِ كَانَ الْكَلَامُ فِي نَصْبِ " الْأَعْبُدِ " كَالْكَلَامِ فِي نَصْبِهَا مَعَ تَعْرِيفِ " الْحِسَانَ " ، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

فَنَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لِتَعَدُّرِ نَصْبِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ ، وَلِتَعَدُّرِ نَصْبِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ ؛ لِعَدَمِ تَعَدُّي الْفِعْلِ .

وَمَنْ نَصَبَ " النَّفْسَ " عَلَى التَّمْيِيزِ وَقَدَّرَ زِيَادَةَ اللَّامِ جَازَ أَنْ يَنْصَبَ " الْأَعْبُدَ " عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَيَقَدَّرُ زِيَادَةَ اللَّامِ^(٢) .

فَإِنْ نَكَرْتَ " الْأَعْبُدَا " ، وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ أَعْبُدًا " جَازَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، لَكِنْ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ أَرْجَحُ ؛ لِجَمْعِهِ ، فَإِنْ أَفْرَدْتَهُ وَقُلْتَ : " الْحِسَانُ عَبْدًا " كَانَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَرْجَحُ ؛ لِأَفْرَادِهِ وَتَنْكِيرِهِ .

(١) قائله راشد بن شهاب اليشكري كما في المفضليات ٣١٠ ، وشرحها ١٠٨٥ ، والعيني ٥٠٢/١ وقد سماه (رشيدا) خطأ كما نقل عن التَّوْزِيءِ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ فَحِينَنْدَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ ثُمَّ قَالَ : لَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ فَإِنَّ قَائِلَهُ هُوَ رَشِيدٌ .. وَيُرْوَى :

" رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو "

وهو المشهور . قوله " رَأَيْتَكَ " خُطَابُ لَقَيْسِ بْنِ مَسْعُودِ الْيَشْكِرِيِّ وَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ : " يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو " وَكَانَ عَمْرٍو هَذَا حَمِيمُ قَيْسِ ، أَيُّ : لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا فَرَرْتَ ، وَطَابَتْ نَفْسُكَ عَنْ حَمِيمِكَ الَّذِي قَتَلْتَاهُ .

وانظر كذلك العيني ٢٢٥/٣ ، والطل ٢٢٢ ، والهمع ٨٠/١ ، ٢٥٢ ، والدرر اللوامع ٥٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ١٥٣ ، ٤٧٩ .

(٢) هذا على مذهب البصريين المانعين لتعريف التمييز ، أما على مذهب الكوفيين فهو تمييزٌ إذ لا يشترطون التنكير فيه .

« الْمَفْعُولُ لَهُ »

أما (١) الذي سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ يُنْصَبُ ، نَحْوُ جِئْتُ زَيْدًا قَتَلْتَهُ

إِنَّمَا ذَكَرَ " الْمَفْعُولَ لَهُ " بَعْدَ " التَّمْيِيزِ " وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَهُ شَبَهُ بِالْحَالِ ؛ لِتَنْكِيرِهِ ، وَمِنْ التَّمْيِيزِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْحَالُ ، نَحْوُ " لِلَّهِ دَرَهُ فَارِسًا " ، وَالْحَالُ مُشَبَّهٌ بِالظَّرْفِ ، وَالْفِعْلُ أَدَلُّ عَلَى الظَّرْفِ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ إِذْ لَا يَنْفَكُ الْفِعْلُ مِنَ الظَّرْفِ وَقَدْ تَنَفَّكَ أَفْعَالُ الْبِهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ مِنْ عِلَّةٍ وَلَا تَنَفَّكَ عَنْ هَيْئَةٍ .

وَالهَاءُ فِي " لَهُ " مِنْ قَوْلِهِ : " مَفْعُولًا لَهُ " رَاجِعَةٌ إِلَى " الَّذِي " أَوْ إِلَى / الضَّمِيرِ فِي " سُمِّيَ " ، وَ " لَهُ " فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ ٧٩ / ب فَاعِلُهُ .

قَوْلُهُ : « يُنْصَبُ » إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا نَصْبُهُ فَبِالْفِعْلِ ؛ إِذْ كَانَ الْأَصْلُ فِي قَوْلِكَ : " فَعَلْتَهُ مَخَافَةَ الشَّرِّ أَنْ تَأْتِيَ بِاللَّامِ (٢) الْمَفِيدَةَ لِلتَّعْلِيلِ ، فَلَمَّا حُذِفَتِ اللَّامُ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " جِئْتُ زَيْدًا قَتَلْتَهُ " فَإِنَّ الْقَتْلَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْمَجِيءِ فَكَيْفَ يَكُونُ عِلَّةً لَهُ ؟ فَيُقَالُ : إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ عِلَّةٌ غَائِبَةٌ ، وَالْعِلْلُ الْغَائِبَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الْفِعْلِ ، لَكِنَّ تَصَوُّرَ الْقَتْلِ فِي النَّفْسِ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الْمَجِيءِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْقَتْلِ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتَهُ تَأْدِيبًا " فَإِنَّ تَصَوُّرَ التَّأْدِيبِ وَتَعَقُّلَهُ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الضَّرْبِ وَوُجُودُ التَّأْدِيبِ هُوَ الْحَاصِلُ بِالضَّرْبِ ، فَتَصَوُّرُ التَّأْدِيبِ عِلَّةٌ فِي الْفِعْلِ ،

(١) في بقية الشروح التي وقفت عليها « ثُمَّ » .

(٢) في الأصل « اللام » .

وَالْفِعْلُ عَلَّةٌ فِي حُصُولِ التَّأْدِيبِ (١) .

مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلُ الْفَاعِلِ أَعْمُ مِنْهُ لَا يَلْفِظُ الْعَامِلِ
بَلْ مَصْدَرًا جَوَابَ " لِمَ " مُقَدَّرًا بِاللَّامِ إِلَّا فَيَكُونُ مُظْهِرًا

" مُقَارِنًا " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " يُنْصَبُ " ، وَقَدْ ذَكَرَ لِنَصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ

سِتَّ شَرَائِطَ :

الأولى : كَوْنُهُ " مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ " يُرِيدُ فِي الْوُجُودِ ، كَقَوْلِكَ : " جِئْتُكَ مَخَافَةَ الشَّرِّ " ؛
فَإِنَّ الْمَخَافَةَ مُقَارِنَةٌ لِلْمَجِيءِ فِي الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَفْعُولُ لَهُ مُقَارِنًا
لِلْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّةٌ ، وَأَنْعَلَةٌ لَا تَنْفَكُ عَنْ مَعْلُولِهَا .

الثانية : أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " جِئْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ " فَالْخَوْفُ مِنْ

فِعْلِ فَاعِلِ الْمَجِيءِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ - إِذَا نَصَبْتَهُ بِتَقْدِيرِ اللَّامِ -

فِعْلَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ غَالِبًا إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ لَا مِنْ

أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا فِي بَاطِنِ الْغَيْرِ عَلَى

التَّحْقِيقِ لِيُفْعَلَ مِنْ أَجْلِهِ فِعْلٌ ، وَلَا يُقَالُ : جِئْتُ زَيْدًا ضَرْبًا لَهُ ؛ لِأَنَّ

الضَّرْبَ مِنْ فِعْلِ (٢) الْجَوَارِحِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ مُضَافٍ أَي :

إِرَادَةَ الضَّرْبِ لَهُ (٣) .

(١) قَالَ الرَّعِينِيُّ فِي حَدِّ الْمَفْعُولِ لَهُ : " أَمَا حُدَّهُ فَهُوَ الْأِسْمُ الْمُنْتَصَبُ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعِلَّةِ .. فَإِذَا قُلْتَ :

" ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا " فَتَأْدِيبُ مَفْعُولٌ لَهُ ، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ؛ إِذِ الْمَعْنَى لِلتَّأْدِيبِ ،

وَقَدْ حُدَّهُ ابْنُ النَّحْوِيِّ فَقَالَ : " الْمَفْعُولُ لَهُ عِلَّةٌ إِصْدَارُ الْفِعْلِ بِالْعِلَّةِ الْغَائِيَّةِ ، وَمَعْلُولٌ لَهُ بِالْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ " .

، وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا ، فَتَأْدِيبًا يَكُونُ سَبَبًا وَمَسْبُوبًا ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ،

أَمَّا كَوْنُهُ سَبَبًا لِلضَّرْبِ فَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ غَايَتَهُ وَفَائِدَتَهُ فَلَوْلَا مَا وَقَعَ الضَّرْبُ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " بِالْعِلَّةِ

الغَائِيَّةِ " ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مَسْبُوبًا بِاعْتِبَارِ وُجُودِهِ فَإِنَّ التَّأْدِيبَ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا بَعْدَ الضَّرْبِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ

: " بِالْعِلَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ " . انْتَهَى كَلَامُ الرَّعِينِيِّ مِنْ شَرْحِهِ لَوْحَةِ ٨٣ .

(٢) فِي (ف) " أَفْعَالٌ " .

(٣) قَالَ ابْنُ الْخُبَّازِ فِي شَرْحِهِ ٢٨١ ، وَقَوْلُ يَحْيَى " جِئْتُ زَيْدًا قَتَلَهُ " خَطَأً ، إِلَّا أَنْ يُعْتَقَدَ حَذْفُ مُضَافٍ

تَقْدِيرُهُ إِرَادَةَ قَتَلَهُ " .

الثالثة: كَوْنُهُ أَعْمٌ مِنْهُ " أَي: أَعْمٌ مِنَ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّ (١) الْإِكْرَامَ فِي قَوْلِكَ : " جِئْتُكَ (٢) إِكْرَامًا " أَعْمٌ مِنَ الْمَجِيءِ ؛ لِحَوَازِ حُصُولِهِ بِغَيْرِ مَجِيءٍ .

الرابعة: قَوْلُهُ: " لَا بِلِفْظِ الْعَامِلِ " لِتَمَيُّزِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذَا " وَلَا بِمَعْنَى الْعَامِلِ " لِيُخْرَجَ مِنْهُ: قَعَدْتُ جُلُوسًا فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ مَفْعُولًا لَهُ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ وَهُوَ " قَعَدْتُ " .

الخامسة: قَوْلُهُ: " بَلْ مَصْدَرًا " أَي: بَلْ يَكُونُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا كَانَ مَصْدَرًا ؛ لِأَنَّهُ عَلَّةٌ لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ حَادِثٌ ، وَالْعَلَّةُ مُقَارِنَةٌ لِلْمَعْلُولِ وَالْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ (مِنْهُ الْفِعْلُ) (٣) فَهُوَ حَادِثٌ لِحُدُوثِ أَصْلِهِ .

السادسة: قَوْلُهُ: " جَوَابٌ لِمَ " ، اللَّامُ فِي لِمَ " حَرْفُ جَرٍّ ، وَ " الْمِيمُ " اسْمٌ ، وَأَصْلُهُ " لِمَا " فَحُذِفَ أَلِفُ " مَا " الْاسْتِفْهَامِيَّةِ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُولَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَ مُقَدَّرًا بِ " لِمَ " ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ سَائِلٌ سَأَلَ لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ فَيُقَالُ: لِأَجْلِ كَذَا ، فَظُهُورُ اللَّامِ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْعَلَّةِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ ؛ لِظُهُورِ اللَّامِ فِي السُّؤَالِ عَنْهُ وَفِي الْجَوَابِ .

قَوْلِهِ: " إِلَّا فَيَكُونُ مُظْهِرًا " يَعْنِي اللَّامُ ، وَإِنْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ وَجَبَ إِظْهَارُ اللَّامِ ، فَ " إِنْ " حَرْفُ شَرْطٍ ، وَ " لَا " حَرْفُ نَفْيٍ ، وَ " أَلْفَاءُ " فِي قَوْلِهِ: " فَيَكُونُ " جَوَابُ الشَّرْطِ ، أَي: إِنْ لَا يَكُنْ بِهِذِهِ الشَّرُوطِ فَيَكُونُ اللَّامُ مُظْهِرًا ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ شَرْطٌ فِي نَصْبِهِ وَحُذْفِ اللَّامِ مِنْهُ .

١ / ٨٠

(١) فِي (ف) " لِأَنَّ " .

(٢) فِي (ف) " جِئْتُ " .

(٣) فِي النَّسَخَتَيْنِ " مِنَ الْفِعْلِ " وَلَيْسَ مَذْهَبُ النَّبَلِيِّ كَذَلِكَ انظُرْ ص ٦٦ فِيمَا تَقَدَّمَ ، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا

أَثَبْتَ .

مِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ مَقَارِنٍ لِلْفِعْلِ " خَرَجْتُ الْيَوْمَ لِإِكْرَامِي لَكَ غَدًا " (١) وَمِثَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ فِعْلِ الْفَاعِلِ " زُرْتُكَ لِإِكْرَامِكَ زَيْدًا " فَالْإِكْرَامُ لِغَيْرِ الزَّائِرِ ، أَيُّ : لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ (١) .

وَمِثَالُ كَوْنِهِ لَيْسَ مَصْدَرًا قَوْلُكَ : " جِئْتُكَ لِلشَّيْبِ " .

فَبِائْتِنَاءِ هَذِهِ الشَّرُوطِ الثَّلَاثَةِ يَجِبُ إِظْهَارُ اللَّامِ ، وَيَنْبَغِي (٢) أَنْ يُزَادَ عَلَى هَذِهِ الشَّرُوطِ شَرْطٌ آخَرٌ ، فَيُقَالُ : : وَأَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أُضْمِرَ وَجِبَ إِظْهَارُ اللَّامِ نَحْوُ " الْإِكْرَامُ جِئْتُكَ لَهُ " .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَاحَاجَةٌ إِلَيْهِ ؛ لِخُرُوجِهِ بِقَوْلِهِ : " يَنْصَبُ " فَإِنَّ الْمُضْمَرَ مَبْنِيٌّ . وَذَهَبَ الرَّجَاجُ (٣) إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : ضَرَبْتَهُ تَأْدِيًّا مَعْنَاهُ " ضَرَبْتَهُ فَتَأَدَّبَ تَأْدِيًّا " ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ : " ضَرَبْتَهُ فَلَمْ يَتَأَدَّبْ " وَلَهُ أَنْ يَقُولَ : التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتَهُ ضَرْبَ تَأْدِيْبٍ (٤) ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ .

وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، وَحُرُوفُ التَّعْلِيلِ أَرْبَعَةٌ " اللَّامُ ، وَالْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَالْكَافُ " ، فَاللَّامُ عَلَى الْأَصْلِ لِدُخُولِهَا عَلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، وَ [أَمَا] (٥) الْبَاءُ " وَ " مِنْ " فَلَا يُقَدَّرَانِ إِلَّا مَعَ " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةِ كَقَوْلِكَ : " لَا أَكَلِمَكَ أَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا " (١) .
إِنْ شَتَمْتَ قَدْرَتَهُ بِاللَّامِ أَيُّ : لِأَنَّ شَتَمْتَ زَيْدًا (١) ، وَإِنْ شَتَمْتَ بِالْبَاءِ أَيُّ : بِأَنْ شَتَمْتَ زَيْدًا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " وَيَجِبُ " .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه له ٦٣/١ ، وهو مذهب الكوفيين ينظر شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٤) في (ف) " تَأْدِيْبًا " .

(٥) تكملة يستقيم بها النص .

وَمِثَالِ التَّعْلِيلِ بـ « مِنْ » قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) وَمِثَالِ التَّعْلِيلِ بِأَلْبَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدَّمَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ ﴾ (٢) ، أَيْ : بِسَبَبِ ذَنبِهِمْ ، وَمِثَالِ التَّعْلِيلِ بِالْكَافِ : ﴿ فَإِذَا آمَنْتُمْ فَأَنْذَرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، أَيْ : لِأَجْلِ مَا عَلَّمَكُمْ ، وَقَدْ حَمَلَ الْخَلِيلُ « الْكَافَ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٤) عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى لَمْ الْعِلَّةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : (وَيِ ، أَيْ : عَجِبْتُ : لِأَنَّهُ) (٥) لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ (٦) .

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمَّهُورٍ
وَالهَوَلُ مِنْ تَهْوُلِ الهَبُّورِ (٧)

وَجَاءَ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

(١) سورة المائدة : ٣٢ .

(٢) سورة الشمس : ١٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٩ .

(٤) سورة القصص : ٨٢ .

(٥) في (ف) " وى أعجب أنه " .

(٦) قال سيبويه ١٥٤/٢ هارون : " سألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله " ويكأنه لا يفلح " .. فزعم أن " وى " مفصولة مِنْ كَأَنَّ " ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نَبَّهوا فقليل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عندهم هكذا ، والله تعالى أعلم ، وأما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله " . وقال ابن الأنباري في البيان ٢٣٧/٢ ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الكاف متصلة بـ « وى » ، وتقديره : ويك أعلم أن الله ، وويك كلمة تقرير .. وذهب الفراء إلى أن (وى) متصلة بالكاف وأصله " ويك " ، وحذفت اللام ، وهو ضعيف " .

(٧) قد ضمن المصنف نظمه هذا رجوا للعجاج وهو في ديوانه ٢٣٠ وينبه عليه الشارح قريباً .

وهو في الكتاب ٢٦٩/١ هارون ، وشرح أبياته لأبن السيرافي ٤٧/١ ، وشرح شواهده للأعلم

١٨٥/١ ، وشرح أبياته للحناس ١٢٨ ، والإيضاح العضدي ١٩٧ ، وأسرار العربية ١٨٧ ، وابن

يعيش ٥٤/٢ ، والأصول في النحو ٢٥١/١ ، والخزانة ٤٨٨/١ بولاق .

يُرِيدُ جَاءَ الْمَفْعُولُ لَهُ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ وَأَصْحَابِهِ وَلَمْ يُخَالَفَ فِي كَوْنِهِ مَعْرِفَةً إِلَّا أَبُو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ (١) فَإِنَّهُ يَأْتِي تَعْرِيفُهُ (٢) ، وَيَقُولُ : لَوْ جَاءَ مَعْرِفَةً لَجَازَ قِيَامُهُ (٣) مَقَامَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : سِيرَ عَلَيْهِ مَخَافَةُ الشَّرِّ ، بَرَقَعَ " الْمَخَافَةَ " لَا غَيْرَ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ دَلَّ عَلَى تَنكِيرِهِ كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ فَهُوَ بِنَنْزِلَةِ " مِثْلِ ، وَغَيْرِ ، وَأَسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ الْمَاضِي " ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّبَوِيهِ وَأَصْحَابُهُ .

وَلَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْأَرْجُوزَةِ أَنَّهُ يَجِيءُ مَعْرِفَةً ، وَنَكْرَةً اسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ (٤) ، فَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ نَكْرَةً قَوْلُهُ : " مَخَافَةٌ " ، وَالشَّاهِدُ عَلَى مَجِيئِهِ مَعْرِفَةً قَوْلُهُ : " وَزَعَلَ الْمَحْبُورَ " فَ " زَعَلَ " مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى " الْمَحْبُورِ " ، وَ " الْهَوْلُ " مَعْرَفٌ بِاللَّامِ ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى " مَخَافَةٍ " فَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى " كُلِّ عَاقِرٍ " فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ ، أَيُّ : وَرَكِبَ الْهَوْلُ (٥) .

(١) وهو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرّمي البصري ، كان أثبت القوم في كتاب سيبيويه ، وعليه قرأت الجماعة ، وكان عالماً باللُّغة حافظاً لها ، وكان جليلاً في الحديث والأخبار . توفي سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ١٤٥ ، ومراتب النحويين ١٢٢ ، والعبير ٣٩٤/١ ، والجرح والتعديل ٣٩٤/١ ، والأنساب للسمعاني ٢٥٤/٣ ، وأبو عمر الجرّمي هـ فما بعدها (رسالة ماجستير للمحقق) .

(٢) انظر مذهب الجرّمي في (أبو عمر الجرّمي) ١٤١ ، وأسرار العربية ١٨٨ .

(٣) في (ف) "مقامه" .

(٤) انظر ديوانه ٢٣٠ ، وقد سبق تخريجه .

(٥) انظر ذلك في شرح أبيات سيبيويه لابن السيرافي ٤٩/١ ، والخزانة ٤٨٨/١ بولاق .

وَالْعَاقِرُ : الرَّمْلَةُ الَّتِي لَا تُنْبِتُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحْمِلُ عَاقِرًا
تَشْبِيهَا لَهَا بِالرَّمْلَةِ الَّتِي لَا تُنْبِتُ ، وَالْجُمُهورُ : مُعْظَمُ الشَّيْءِ ، أَي رَكِبَ كُلَّ
رَمْلَةٍ عَظِيمَةٍ لَا تُنْبِتُ (١) مَخَافَةَ أَنْ يُصَادَ (٢) ؛ لِأَنَّهُ يَصِفُ الثَّورَ الْوَحْشِيَّ ، وَإِذَا
لَمْ يَكُنْ فِي الرَّمْلِ نَبَاتٌ لَمْ يَكُنْ لِلصَّائِدِ فِيهِ مَا يَسْتُرُهُ عَنِ الثَّورِ ، فَيَرَاهُ فَيَهْرَبُ
مِنْهُ . وَالزَّعْلُ : النَّشَاطُ ، وَالْمَحْبُورُ : الْمَسْرُورُ ، وَ " الْهَبُورُ " (٣) : جَمْعُ هَبْرَةٍ ،
وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الرَّمْلِ .

[الْمَفْعُولُ مَعَهُ]

ثُمَّ الذِّي سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهُ تَنْصِبُهُ إِذْ " مَعَ " وَأَوْ مَوْضِعَهُ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ : هُوَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ بِتَوْسِطِ " الْوَاوِ "

الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ .

فَقَوْلُنَا : " مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " لِيَعْلَمَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ النِّصْبَ

بِوَلِيخْرَجِ الْمَفْعُولِ بِهِ بِقَوْلُنَا " أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ " ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ (مَعْنَى) (٤)

الْفِعْلِ .

وَقَوْلُنَا " بِتَوْسِطِ الْوَاوِ " ، لِيَخْرُجَ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِتَوْسِطِ غَيْرِ

« الْوَاوِ » ، وَقَوْلُنَا " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " لِيَعْلَمَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَلِتَعْلَمَ الْمَصَاحِبَةُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ " وَلَا تُنْبِتُ " بِزِيَادَةِ الْوَاوِ ، وَهُوَ سَهْوٌ .

(٢) فِي (ف) " أَنَّهُ يُصَادُ " .

(٣) فِي (ف) " وَالْمَحْبُورُ " تَحْرِيفٌ .

عَلَى أَنَّهُ رَوَى " وَالْهَوْلُ مِنَ تَهَوْلِ الْقُبُورِ " ، وَالْهَوْلُ : الْفِرْعُ الَّذِي يَهْوِلُهُ ، وَالتَّهْوِيلُ : أَنْ يُعْظَمَ الشَّيْءُ

فِي نَفْسِكَ حَتَّى يَهْوَلَكَ أَمْرُهُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

هَذَا مَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ (١) فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ (٢) أَنَّ " الْوَاوَ " عَدَّتِ الْفِعْلَ ، أَوْ
 مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فَنَصَبَهُ (٣) ، وَلِذَلِكَ يَخْتَلُّ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ
 « الْوَاوِ » كَمَا يَخْتَلُّ بِإِسْقَاطِ " الْبَاءِ " فِي قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتْ " الْوَاوُ " فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَهَلَّا جَرَّتْ
 كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي [التَّعْدِيَةِ] (٤) .

قُلْتُ : الْوَاوُ " فِي الْأَصْلِ حَرْفٌ عَطْفٌ فَلَا اخْتِصَاصَ لَهَا حَتَّى تَعْمَلَ
 الْجَرَّ (٥) ، وَمِنْ شَرْطِ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصِصًا ، وَالْأَخْفَشُ يَرَى أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا
 كَانَ مَجْرُورًا بِـ " مَعَ " صَارَ مَنْصُوبًا بَعْدَ " الْوَاوِ " ، لِتَعَدُّرِ إِضَافَةِ الْحَرْفِ كَمَا
 أَنَّ الْمُسْتَنْتَنِي بِـ " غَيْرِ " مَجْرُورٌ ، فَإِذَا حَذَفْتَ " غَيْرًا " وَجَعَلْتَ مَوْضِعَهَا " إِلَّا " ^(٦)
 تَعَدَّرَتْ إِضَافَةُ الْحَرْفِ ، فَصَارَ الْأِسْمُ بَعْدَ " إِلَّا " مَنْصُوبًا فِي الْإِجَابِ ^(٧)
 وَحُكِيَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ " مَعَ " ، وَآتَى بِالْوَاوِ مَوْضِعَهَا أُعْرِبَ الْأِسْمُ
 بِإِعْرَابِ " مَعَ " (٧) . وَلَا بُدَّ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

(١) الكتاب ٢٩٧ / ١ هارون ، حيث قال : " والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها "

(٢) في (ف) " في المفعول له " .

(٣) وقال الرَّجَّاجُ : ناصبه فعلٌ مضمَرٌ بعد الواو ، وقال عبدالقاهر الجرجاني : ناصبه الواو ، وذهب
 الكوفيون إلى أنه منصوبٌ على الخلاف بوقد رد جمهور البصريين هذه المذاهب وأبطلوها . ينظر
 ذلك في ابن يعيش ٤٩ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٩٥ ، والإنصاف ٢٤٨ المسألة ٣٠ .

(٤) مكانها في الأصل بياضٌ .

(٥) في (ف) " الحروف " بدل " الجر " .

(٦) انظر رأيَ الْأَخْفَشِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١ / ١٩٥ ، وابن يعيش ٤٩ / ٢ ، وسر صناعة
 الإعراب ١ / ١٤٤ ، والهمع ١ / ٢٢٠ .

(٧) ينظر ذلك في ابن يعيش ٤٩ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٩٥ فقد نصا عليه .

أَحَدُهَا : أَنْ تَحْذِفَ " مَعَ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تُقِيمَ " الْوَاوُ " مَقَامَهَا ، لِمْشَارَكَتِهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى ،
إِذِ « الْوَاوُ » لِلْجَمْعِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ .
وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَصِيرَ الْاسْمُ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا بِـ « مَعَ » مَنصُوبًا
بَعْدَ " « الْوَاوُ » .

وَقَوْلُهُ : " تَنْصِبُهُ إِذْ مَعَ وَاوُ مَوْضِعَهُ " يُرِيدُ تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مَعَهُ ،
لِأَنَّ " مَعَ " - الَّتِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِلَا وَاسِطَةٍ لِكُونِهَا ظَرْفًا - قَدْ
خَلَفَهَا (١) " الْوَاوُ " الَّتِي يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا (٢) مَا بَعْدَهُ بِتَوَسُّطِهِ ، فَتَعَيَّنَ
النَّصْبُ مَا لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَأْتِيرُ الْفِعْلِ فِي
" مَعَ " نَصْبًا كَانَ تَأْتِيرُهُ (فِيمَا بَعْدَ الْحَرْفِ) (٣) الَّذِي بِمَعْنَاهَا (٤) كَذَلِكَ .

نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءِ وَسَطَحَ الدَّارِ وَمَا لَزِيدٍ وَأَرْتَكَابَ الْعَارِ
وَنَحْوُ مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا وَالرَّفْعُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَوْلَى
النَّصْبُ فِي مَا بَعْدَ " الْوَاوِ " الَّتِي بِمَعْنَى " مَعَ " عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ
بِوَاجِبٍ ، وَجَائِزٍ وَمُخْتَارٍ .

فَالْوَاجِبُ فِي كُلِّ مَا لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ ، كَقَوْلِهِ : " اسْتَوَى الْمَاءُ
وَسَطَحَ الدَّارِ " (فَبِإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمَاءَ سَاوَى سَطْحِ الدَّارِ) (٥) وَعَادِلُهُ
بِالْأَرْتِقَاءِ إِلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي السَّطْحِ ، وَكَذَلِكَ / قَوْلُكَ : " قُمْتُ وَزَيْدًا ٨١ / ١

(١) فِي الْأَصْلِ " مَدْحَلُهَا " .

(٢) فِي (ف) " الَّتِي " .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ " فِيهَا بَعْدَ الْفِعْلِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَهُوَ مُتَّفِقٌ مَعَ شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٥٨٧ وَابْنِ
الْقَوَّاسِ كَثِيرَ الْمَوَافِقَةِ لِلْمَوْلَفِ .

(٤) فِي (ف) " مَعْنَاهَا " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرُ .

يَجِبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا بَعْدَ التَّوَكُّيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ " قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ " وَكَذَلِكَ " مَا لَكَ وَزَيْدًا ؟ ، أَوْ : مَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا ؟ يَجِبُ النَّصْبُ عِنْدَ مَنْ لَا يُجِيزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ (١) .

وَبِالْجُمْلَةِ (قَائِن) (٢) تَعَذَّرَ الْعَطْفُ وَجِبَ النَّصْبُ ، وَمَا تَعَذَّرَ فِيهِ الْعَطْفُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

وَالْأَمِنْ هَوَى لَيْلَى وَتَرَكِي زِيَارَتَهَا فَإِنِّي لَا أَتُوبُ

يُرِيدُ " فَإِنِّي لَا أَتُوبُ مِنْ هَوَى لَيْلَى مَعَ تَرَكِي زِيَارَتَهَا ؟ إِذْ [تَعَسَّرَ] (٤)

جَعَلَ الْوَاوِ عَاطِفَةً إِلَّا بِنَظَرٍ دَقِيقٍ .

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ الْعَطْفُ ، نَحْوُ " قُمْتَ

أَنْتَ وَزَيْدًا " وَكَقَوْلِهِ (٥) : " وَمَا لَزَيْدٍ وَأَرْتِكَابِ الْعَارِ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ " أَرْتِكَابِ " بِالْجَرِّ عَلَى " زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ (٦) .

وَأَمَّا مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ

(١) هذا مذهب البصريين ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .

(٢) كذا في النسختين ولعلها " فإن " .

(٣) هو مجنون ليلى - قيس بن الملوح - كما في ديوانه ٦٤ ، ورواية الديوان " فَأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلَى " ، وذكر محقق الديوان أنه يروى " فَأَمَّا مِنْ هَوَى سَعْدَى " ونسب لنمير بن كهيل الأسدي .

وهو في الموشى ٨٩ .

(٤) سقط من الأصل والمثبت من (ف) ولعلها " تعذر " .

(٥) في الأصل " كقوله " بدون الواو " .

(٦) قال ابن القوأس في شرحه ٥٨٩ " الثاني ما يجوز نصبه ويترجح فيه الجرُّ وذلك إذا وقعت الواو بعد

مجرورٍ ظاهر ، نحو " ما لزيدٍ وارتكابِ العارِ " ، لأنه لما لم يتقدمه فعل ، والإضمار على خلاف الأصل ، كان جرّه أولى " ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٥٧ : " والجرُّ فيه أجود ، لأن

المعطوف عليه مظهر لا يفترق إلى إعادة الجار " .

وَشُرَكَاعَكُمْ ﴿١﴾ فَإِنَّهُ يُقَالُ : أَجْمَعْتُ أَمْرِي ، وَلَا يُقَالُ : أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي ، بَلْ جَمَعْتُهُمْ فَاخْتِيرَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ خِلَافَ الظَّاهِرِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " أَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمَعُوا شُرَكَاعَكُمْ " ، بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فِي الْأَوَّلِ ، وَيُوصَلُ الْهَمْزَةُ وَفَتَحَ الْمِيمِ فِي الثَّانِي .

وَالْعَامِلُ فِي قَوْلِهِ : " وَمَا لَزِيدٍ وَأَرْتَكَابَ الْعَارِ " مَعْنَى فِعْلٍ ؛ لِأَنَّ " مَا " اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَهِيَ مُبْتَدَأَةٌ ، وَ" لَزِيدٍ " خَبْرُهَا ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ الَّذِي نَابَ مَنَابَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَنَحْوَمَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلَا " فَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِيهِ أَوْلَى مِنْ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ وَحَذْفِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ وَالْحَذْفُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ يُعْطَفُ عَلَى " أَنْتَ " فَـ " مَا " اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنْتَ " خَبْرٌ (٢) ، وَ" هَذَا " مَعْطُوفٌ عَلَى " أَنْتَ " ، وَ" الْقَوْلُ " نَعْتٌ " هَذَا " ، وَوَجْهَ النَّصْبِ أَنَّ قَوْلَكَ : " مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلُ " بِمَعْنَى مَا تَصْنَعُ وَمَا تَلْبِسُ " ، وَكَذَلِكَ " حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ " (٣) ؛ لِأَنَّ " حَسْبُكَ " بِمَعْنَى " كَفَاكَ " .

وَمَعْنَى قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَزَيْدًا " بِالنَّصْبِ غَيْرُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ " بِالرَّفْعِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصْبِ اصْطِحَابَهُمَا ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْعَطْفِ وَقُوعُ الْفِعْلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُصْطَحِبِينَ كَانَا أَوْ مُفْتَرِقِينَ (٤) .

(١) سورة يونس : ٧١ .

(٢) في (ف) خبره .

(٣) " زيدا " مفعول معه ، " ودرهم " خبر « حسبك » .

(٤) في (ف) " متفرقين " انظر لذلك المرتجل ١٨٤ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذِهِ " الْوَاوِ " وَإِنْ كَانَتْ مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ (١) ، كَمَا يَجُوزُ
حَذْفُ الْبَاءِ (٢) فِي الضَّرُورَةِ (٣) .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لِلْعَطْفِ فِي الْأَصْلِ
فَهِيَ تَقْتَضِي التَّبَعِيَّةَ ، فَتَقْدِيمُهَا يُخِلُّ بِمُقْتَضَاهَا .
" الْاسْتِثْنَاء "

هَذَا مَكَانٌ نِكَرِ الْاسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ عَدْيُ الْفِعْلِ لِلْأَسْمَاءِ

إِنَّمَا خَصَّ نِكَرَ الْاسْتِثْنَاءِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لِمِشَارَكَتِهِ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ فِي كَوْنِهِ
مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ ، بِتَوْسِطِ حَرْفٍ (٤) .

(١) قَالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٨٨ : وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ حَذْفَهَا مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ :

وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومِ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

وَالتَّقْدِيرُ : تَبْكِي عَلَيْكَ وَنَجُومِ اللَّيْلِ ، وَلِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ الْعَاطِفَةُ ، وَالْعَاطِفَةُ قَدْ حَذَفَتْ .

(٢) فِي (ف) " حَذْفُ الْوَاوِ " .

(٣) قَالَ الْمُؤَلَّفُ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٥٩ " قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : قَوْلُكَ " مَا زِلْتُ وَزَيْدًا " بِمَعْنَى مَا زِلْتُ

بِزَيْدٍ ، فَالْوَاوُ بِمَعْنَى الْبَاءِ ، وَالْبَاءُ تَعَدِّيُّ الْفِعْلِ ، فَكَذَلِكَ الْوَاوُ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى

الْفِعْلِ ، لِأَنَّ أَصْلَ الْوَاوِ الْعَطْفُ ، وَالْمَعْطُوفُ تَابِعٌ ، فَحَقُّهُ التَّأْخِيرُ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْوَاوِ مِنَ الْمَفْعُولِ

مَعَهُ ، كَمَا حَذَفَتْ اللَّامُ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ ، لِأَنَّ هَذَا يَلْتَبِسُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَذَلِكَ لَا يَلْتَبِسُ ، وَانظُرْ

الْأَصُولَ فِي النُّحُو ١ / ٢٥٤ فَمَا بَعْدَهَا .

(٤) فِي نَاصِبِ الْمُسْتَثْنَى أَقْوَالٌ نَكَرَهَا السِّيُوطِيُّ فِي الْهِمَمِ ١ / ٢٢٤ ، وَلَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَهُ قَوْلُ مَنْهَا ، أَمَّا

الرُّعَيْنِيُّ فَقَدْ أَفَاضَ فِي عَرْضِ أَقْوَالِ النِّحَاةِ فِي نَاصِبِهِ فَذَكَرَ ثَمَانِيَةَ أَقْوَالٍ ثَامِنَهَا " أَنَّ النَّاصِبَ الْجُمْلَةَ

الْمُتَقَدِّمَةَ سِوَاءَ كَانَتْ فِعْلِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً وَكَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَنِ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ ، قَالَ ابْنُ

الصَّائِغِ : زَعَمَ سَيِّبِيهِ أَنَّهُ يَنْصَبُ بِمَا قَبْلَهُ كَمَا انْتَصَبَ الدَّرْهَمُ فِي قَوْلِكَ " عَشْرُونَ دِرْهَمًا " فَظَاهِرٌ

هَذَا أَنَّهُ انْتَصَبَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَنْصُوبٌ لِجَمَاعَةِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ

.. وَلَمَّا ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ الْخِلَافَ فِي النَّاصِبِ ، قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي

الْمُتَّصِلِ ، وَأَمَّا الْمَنْقَطُ فَالْعَامِلُ فِيهِ " الْإِ " ؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ " لَكِنْ " وَلِهَا خَبَرٌ مُقَدَّرٌ عَلَى حَسَبِ

الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَذَكَرَتْ التَّامِينَ لِأَنَّ السِّيُوطِيَّ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْهِمَمِ ، وَانظُرْ أَيْضًا الْإِبْضَاحَ فِي

شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١ / ٣٦٣ .

وَالِاسْتِثْنَاءُ : اسْتِفْعَالٌ مِنْ تَنَيْتُ عَلَى الشَّيْءِ ، إِذَا عَطَفْتَ ، أَوْ التَّفَتُّ إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَلْتَفِتُ إِلَى الْجُمْلَةِ عَاطِفاً عَلَيْهَا لِيُخْرِجَ [بَعْضَهَا] (١) عَمَّا تَنَاوَلَهُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ .

وَأَمَّا رَسْمُهُ فَهُوَ أَنْ يُقَالَ : هُوَ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ (٢) عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ بِ « إِلا » أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَالْحُرُوفِ .
فَقَوْلُنَا : " إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ " لِيُخْرِجَ مِثْلُ « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » فَإِنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَ عَمْرًا عَنِ الْقِيَامِ الْمَحْكُومِ بِهِ عَلَى زَيْدٍ ، (لَكِنْ لَيْسَ الْمَحْكُومُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ (٣)) أَكْثَرَ مِنَ الْمُخْرَجِ .

وَقَوْلُنَا : " بِإِلَّا " ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ / ٨١ / ب
وَالْحُرُوفِ ، لِيُخْرِجَ مِنْهُ مِثْلُ « قَامَ الْقَوْمُ لَا زَيْدٌ » فَإِنَّهُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ ، لَكِنْ لَيْسَ بِ « إِلا » وَلَا بِمَا فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَلِيُخْرِجَ أَيْضًا بِقَوْلِنَا : " أَكْثَرَ مِنْهُ " قَوْلُكَ : " قَامَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو " فَإِنَّهُ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ (٤) .

إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ أَشْيَاءٌ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ

إِنَّمَا كَانَتْ " إِلا " هِيَ الْأَصْلُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الْمَطْلُوبَةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ حَرْفٌ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " بالحكم " .

(٣) في (ف) " لكن ليس المحكوم عليه " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٦٧ " لعدم صحة الإخراج إذ لا يتصور الإخراج إلا

حيث يتصور الدخول " .

كَالشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّدَاءِ ، وَغَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ "إِلَّا" هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ
الِاسْتِثْنَاءِ كَمَا كَانَتْ "إِنْ" هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الشَّرْطِ .

وَقَوْلُهُ : " وَمَاعَدَاهُ " أَي : وَالَّذِي عَدَا «إِلَّا» أَشْيَاءُ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهَا
فَهِيَ تَفِيدُ فَائِدَةَ "إِلَّا" فِي إِخْرَاجِ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحُكْمِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ مَا قَبْلَهَا
فَهَذَا مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : " تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ " ، وَإِلَّا [كَانَ] يَجِبُ أَنْ يُبْنَى "غَيْرٌ" ، وَسَوَى
[وَسَوَاءٌ] ، لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ فِي الْاسْتِثْنَاءِ .

تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرًا وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى

إِنَّمَا نُصِبَ الْمُسْتَثْنَى إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ (١) "إِلَّا" كَلَامًا مُوجِبًا ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ
الْمَفْعُولَ لَوْقُوعِهِ فَضْلَةً بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " كَلَامٌ تَامٌ ، فَلَوْ
جَازَ أَنْ يُذَكَرَ جَعْفَرُ (٢) بِغَيْرِ "إِلَّا" لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا ، لَكِنْ لَا مَعْنَى لِذِكْرِ
جَعْفَرٍ بَعْدَ قَوْلِكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " "إِلَّا" بِتَوَسُّطِ شَيْءٍ آخَرَ ، لِكُونِ "قَامَ" لَازِمًا
فَوَجِبَ أَنْ تَأْتِيَ بِـ "إِلَّا" لِتُعَدِّيَ بِهَا الْفِعْلَ فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا

فَإِنَّ (٣) قُلْتَ : فَإِذَا كَانَتْ "إِلَّا" مُعَدِّيَةً لِلْفِعْلِ فَهَلَّا جَرُّوا بِهَا !

قُلْتَ : لِعِدَمِ اخْتِصَاصِهَا ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ (عَلَيِ الْفِعْلِ تَارَةً ، وَعَلَى) (٤)
الِاسْمِ تَارَةً كَقَوْلِكَ : " مَا زَيْدٌ إِلَّا يَضْرِبُ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ " ، وَمِنْ شَرْطِ
الْعَامِلِ الْاِخْتِصَاصُ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ .

(١) فِي (ف) " مَا بَعْدَ " .

(٢) فِي (ف) " جَعْفَرًا " بِالنَّصْبِ وَهُوَ جَائِزٌ إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ الْمَعْلُومُ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَصُولِ فِي
النَّحْوِ ١ / ٣٤٢ فَانظُرْهُ هُنَاكَ .

(٣) فِي (ف) " فَإِذَا " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

قَوْلُهُ: " وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى " يُرِيدُ فِي الْمِثَالِ [الْمَذْكُورِ] (١)
 فَيَجُوزُ رَفْعُ " جَعْفَرٍ " نَعْتًا لِلْقَوْمِ ، وَوَقُوعُ " إِلَّا " صِفَةً بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ
 الْحَدِيثُ: " النَّاسُ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالِمُونَ (٢) ، وَالْعَالِمُونَ هَالِكُونَ (٣) إِلَّا الْعَامِلُونَ
 وَالْعَامِلُونَ هَالِكُونَ (٤) إِلَّا الْمُخْلِصُونَ (٥) " فَجَعَلَ " إِلَّا " فِي هَذَا وَصْفًا ، فَلِذَلِكَ
 رَفَعَ مَا بَعْدَهَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " غَيْرًا " أَصْلٌ فِي الصِّفَةِ ، وَ" إِلَّا " أَصْلٌ فِي الْأُسْتِثْنَاءِ ثُمَّ
 يُسْتَثْنَى بِـ " غَيْرٍ " حَمَلًا عَلَى " إِلَّا " ، وَيُوصَفُ بِـ " إِلَّا " حَمَلًا عَلَى " غَيْرٍ " .
 فَتَقُولُ: " لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَنَفَعَنَا " ، وَبَابُ اسْتِعْمَالِ " إِلَّا " وَصْفًا
 غَالِبًا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ جَمْعٍ مُنْكَرٍ غَيْرِ مُنْحَصِرٍ .

فَقَوْلُنَا: " بَعْدَ جَمْعٍ " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " قَامَ رَجُلٌ إِلَّا عَمْرُو " لِعِدَمِ الْفَائِدَةِ ،
 وَقَوْلُنَا: " مُنْكَرٌ " احْتِرَازٌ عَنْ (٥) مِثْلِ " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " : إِذَا أَرَدْتَ قَوْمًا
 مَعَهُودِينَ أَوْ مُعَيَّنِينَ يَقُولُنَا: " غَيْرِ مُنْحَصِرٍ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ " لَهُ عَلَيَّ (٦) عَشْرَةٌ
 إِلَّا دِرْهَمٌ " (فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ) (٧) " إِلَّا " بَعْدَ جَمْعٍ مُنْكَرٍ لِكِنَّهُ مُنْحَصِرٌ بِالْعَدَدِ ، فَلَمْ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " العاملون " .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) انظر كشف الخفاء للعجلوني ٢ / ٤٣٣ ، وفيه أنه حديث مفترى ملحون . وقد ذكره المؤلف في

كتابه التحفة الشافية لوحة ٧٢ ، وذكره أيضاً الرضي في شرح الكافية ١ / ٤٢٧ بلفظ " الناس

كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلهم هالكون إلا العاملون ، والعاملون كلهم هالكون إلا

المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم " .

(٥) في (ف) " من " .

(٦) سقط في (ف) .

(٧) في (ف) " فقد وقع " .

يَجِبُ جَعْلُ "إِلَّا" فِيهِ صِفَةً ، بَلْ يَجُوزُ (١) ، وَمِمَّا يَجِبُ جَعْلُ "إِلَّا" فِيهِ صِفَةً قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢) ، فَيَمْتَنِعُ الاستِثْنَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَوَجْهُ امْتِنَاعِهِ أَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى إِمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ مُسْتَنْثَى مِنْ إِيْجَابٍ ، أَوْ مِنْ نَفْيٍ ، وَكِلَا التَّقْدِيرَيْنِ بَاطِلٌ ، أَمَّا وَجْهُ بَطْلَانِهِ مِنَ النَّفْيِ فَإِنَّ / الاستِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِيْجَابٌ ، وَالْإِيْجَابُ فِي ١ / ٨٢ سِيَاقِ " لَوْ نَفْيٌ " ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، وَأَمَّا بَطْلَانُ كَوْنِهِ مُسْتَنْثَى مِنْ إِيْجَابٍ فَإِنَّ الاستِثْنَاءَ مِنَ الإِيْجَابِ نَفْيٌ ، فَيَكُونُ امْتِنَاعُ الْفُسَادِ (مُعْلَقًا بِنَفْيِهِ) (٣) ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِعْرَابٍ يُؤَدِّي إِلَى الإِلْحَادِ ، وَأَيْضًا [فَإِنَّ] " لَوْ " وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى النَّفْيِ فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْيِ [كَالنَّفْيِ] (٤) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " امْتَنَعَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا " لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، وَإِنْ كَانَ الامْتِنَاعُ بِمَعْنَى النَّفْيِ فَلَيْسَ مَعْنَى النَّفْيِ كَلْفِظِ النَّفْيِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الاستِثْنَاءَ مِنَ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ لَا يَجُوزُ فَإِنَّهُمْ مَنْعُوا " جَاءَ نِي رِجَالٍ إِلَّا زَيْدًا " فِي الإِيْجَابِ ، وَ" مَا جَاعَنِي رِجَالٌ إِلَّا زَيْدٌ " فِي النَّفْيِ ؛ [لِأَنَّ الْجَمْعَ] (٥) الْمُنْكَرَ لَا يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ زَيْدٌ ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ لَمْ يَصِحَّ إِخْرَاجُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) قَالَ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٧٢ : " فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِيهِ الاستِثْنَاءُ وَالنَّصْبُ " ، وَانظُرْ ذَلِكَ فِي

شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١ / ٢٤٦ .

(٢) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ : ٢٢ .

(٣) فِي (ف) " مُعْلَقًا بِنَفْسِهِ " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) سَقَطَ مِنَ (ف) .

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (١)
 فَ " إِلَّا الْفَرَقْدَانِ " نَعْتُ لِقَوْلِهِ " كُلُّ أَخٍ " فَلِذَلِكَ رَفَعَهُ .

[الاستثناء من غير الموجب]

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ أَوْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ " لَا " النَّهْيِ
 وَكَانَ الْأِسْمُ فَضْلَةً ، فَإِنْ نُصِبَ فَعَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَإِنْ تَبَدَّلَ تُصِيبُ
 فِي مِثْلِ مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرٌ يَجُوزُ إِلَّا جَعْفَرًا وَجَعْفَرُ
 الضَّمِيرُ فِي " أَتَى " يَرْجِعُ إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ، أَيِ : وَإِنْ [أَتَى] الْأَسْتِثْنَاءُ بَعْدَ
 حَرْفِ نَفْيٍ أَوْ حَرْفِ نَهْيٍ أَوْ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ ، وَكَانَ [الْأِسْمُ] الْمُسْتَثْنَى فَضْلَةً
 أَيِ : بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، بَأَنَّ يَكُونُ قَدْ أَخَذَ الْفِعْلُ مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ .
 وَبِالْجُمْلَةِ : يُرِيدُونَ بِالْفَضْلَةِ (أَلَّا يَكُونَ) لِلْفِعْلِ عَمَلٌ فِيمَا بَعْدَ " إِلَّا " بِدُونِهَا إِلَّا

(١) جاء في حاشية (ف) " قائله الأعشى ، وقيل عمرو بن معد يكرب " ، ولم أر من نسبه للأعشى غيره
 وليس في ديوانه ، أما نسبه لعمرو بن معد يكرب الصحابي فقد قال بها كثير ، منهم سيبويه في
 الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، والجاحظ في البيان والتبيين ١ / ٢٢٨ ، والمبرد في الكامل ٤ / ٧٦ ، والهروى
 في الأزهية ١٨٢ ، والصميرى في التبصرة ١ / ٢٨٣ وقد نسبه . . . إلى حزمي بن عامر كما
 في المؤلف ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤٦ ، قال الأعمش في حاشية الكتاب
 ١ / ٣٧١ بولاق " ويروى لسوار بن المضرب " .

والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب ١٦٧ ، وانظر أيضاً تحقيق العلامة البغدادي في شرح
 شواهد مغني اللبيب ٢ / ١٠٥ ، وفي الخزانة ٢ / ٥٢ بولاق ، وهو في المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وابن
 يعيش ٢ / ٨٩ كذلك .

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفترقان ، يقول : كل أخوين غير الفرقدان لابد أن يفترقا .

تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا " [(١) فَإِنَّ " عَمْرًا "] فَضْلَةٌ ، وَلَيْسَ نَصْبُهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَدَلُ ؛ لِعَدَمِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ بَلْ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ .

وَقَوْلُهُ : " بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " مَا زَالَ الْقَوْمُ الْإِزِيدًا قَائِمِينَ " لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ صَارَ إيجابًا ، وَلَوْ قَالَ " بَعْدَ النَّفْيِ " لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِ : " حَرْفِ النَّفْيِ " ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ النَّفْيُ بِغَيْرِ الْحَرْفِ ، نَحْوُ " لَيْسَ أَحَدٌ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ ، وَقَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيْدٌ " ، لَكِنَّ الْحَرْفَ هُوَ الْأَصْلُ فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ ، فَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ .
فَإِذَا وَجِدَ الشَّرْطَانَ - أَعْنِي الْحُرُوفَ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَ " إِلَّا " افْتِقَارٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا - فَفِي الْمُسْتَثْنَى وَجْهَانِ :

أَجُودُهُمَا : الْبَدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : وَإِنْ تَبَدَّلَ تُصِبُ ، أَيُّ : الْإِبْدَالُ هُوَ الصَّوَابُ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لِمِشَاكَلَةِ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْبَدَلَ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِخِلَافِ النَّصْبِ فَإِنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ تَبَدَّلَ تُصِبُ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَثْنَى مُنْقَطِعًا ، لَكِنَّ تَمَثِيلَهُ بِالْمُتَّصِلِ (٢) أَعْنَاهُ عَنِ الْإِحْتِرَازِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) وهو قوله " ما في الدار منهم بشر .. إلا جعفرًا وجعفر " .

وَأَمَّا وَجْهُ النَّصْبِ فَعَلَى أَصْلِ الْبَابِ لِمُشَارَكَةِ الْمُوجِبِ فِي كَوْنِهِ
 فَضْلَةً وَقَدْ اسْتَشْكَلَ قَوْمُ الْبَدَلِ فِي غَيْرِ الْمُوجِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ " زَيْدٌ "
 فِي قَوْلِكَ : " مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ " إِلَّا بَدَلَ الْبَعْضِ ، وَلَا بَدَلَ فِي بَدَلِ
 الْبَعْضِ مِنْ ضَمِيرٍ إِمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ زَيْدًا
 الظَّهْرُ / وَالْبَطْنَ ، أَي : الظَّهْرَ مِنْهُ ، وَقَالُوا أَيْضًا : مَا بَعْدَ " إِلَّا "
 مُوجِبٌ وَمَا قَبْلَهَا مَنْفِيٌّ ، فَكَيْفَ يُبَدَلُ (الْمُوجِبُ) (١) مِنْ الْمَنْفِيِّ (٢) ؟
 وَمِثَالُ النَّفْيِ " مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرٌ " .

وَمِثَالُ الِاسْتِفْهَامِ " هَلْ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرٌ " ؟ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ :
 " كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ إِلَّا عِشْرُونَ " فَكَمْ مُبْتَدَأٌ ، وَ " دِرْهَمًا تَمْيِيزٌ ، وَ " مَالُكَ "
 خَبْرٌ وَ " عِشْرُونَ " بَدَلٌ مِنْ " كَمْ " ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " بِكُمْ دِينَارٌ ضَمِيعَتُكَ إِلَّا
 مِائَةٌ " بِجَرِّ " الْمِائَةِ " بَدَلًا مِنْ " كَمْ " ، وَمِثَالُ النَّهْيِ " لَا يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا
 جَعْفَرٌ " .

وَالنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالِانْقِطَاعِ وَاجِبُ اللُّزُومِ

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ " الْوَاجِبِ " وَالْمُتَّبِعِ أُولَى .

(٢) قَالَ ابْنُ النَّازِمِ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ ص ١١٧ " الْإِتْبَاعُ فِي هَذَا النَّوعِ عَلَى الْإِبْدَالِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَعَلَى
 الْعَطْفِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ : كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا وَهُوَ مُوجِبٌ وَمَتَّبِعُهُ مَنْفِيٌّ ؟ وَأَجَابَ
 السَّيْرَاقِيُّ بِأَنَّهُ قَالَ : هُوَ يَدُلُّ مِنْهُ فِي عَمَلِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وَتَخَالَفَهُمَا بِالنَّفْيِ وَالِإِيجَابِ لَا يَمْنَعُ الْبِدْلِيَّةَ ؛
 لِأَنَّ مَذْهَبَ الْبَدَلِ فِيهِ أَنْ يَجْعَلَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ ، وَالثَّانِي فِي مَوْضِعِهِ ، وَقَدْ يَتَخَالَفُ الْمَوْصُوفُ
 وَالصِّفَةُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَيْبٍ " .

وَقَالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ ٥٩٧ " وَلَا يُقَالُ : لَوْ كَانَ بَدَلٌ بَعْضُ اللُّزُومِ الْإِشْكَالِ مِنْ وَجْهَيْنِ .. ، لِأَنَّا
 نَجِيبُ أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ فَالضَّمِيرُ مَحْذُوفٌ فِي اللَّفْظِ مُرَادٌ فِي الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرُ " مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ " ،
 وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ لَا نَسْلَمُ أَنْ الْإِخْتِلَافَ فِي الْحُكْمِ يَمْنَعُ الْبِدْلِيَّةَ قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ اخْتِلَافِ الصِّفَةِ
 وَالْمَوْصُوفِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا شَجَاعٍ " .

قَدْ ذَكَرَ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ "إِلَّا" خَاصَّةٌ يَجِبُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأولُ : فِي الإِجَابِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونُ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ البَابِ .

الثَّانِي : فِي التَّكْرِيرِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلِكَ] : " مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا "

تَرْفَعُ وَاحِدًا بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَتَنْصِبُ الْآخَرَ الْبَتَّةَ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ رَفْعِهِ ، لِأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ

فِيمَا أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ هُوَ

بَعْضُهُ وَلَا مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَهُ بِالفِعْلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ

الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ لَهُ فَاعِلَانِ مِنْ غَيْرِ إِشْرَاكِ (١) بِحَرْفِ عَطْفٍ ، فَإِنْ جَعَلْتَ

الِاسْمَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ جَازَ أَنْ تَرْفَعُ الثَّانِيَّ بَدَلًا مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ :

" مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا أَبُو مُحَمَّدٍ " إِذَا جَعَلْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ كُنْيَةً لَزَيْدٍ .

الثَّالِثُ : التَّقْدِيمُ (٢) فِي الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَيَجِبُ النَّصْبُ

لِبُطْلَانِ الْبَدَلِ بِالتَّقْدِيمِ (٣) ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ تَابِعٌ وَتَقْدِيمُهُ يُبْطِلُ كَوْنَهُ تَابِعًا فَيَبْطُلُ

كَوْنُهُ بَدَلًا .

الرَّابِعُ : الِاسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ " وَهُوَ قَوْلُكَ : " مَا بِالْدارِ أَحَدٌ إِلَّا فَرَسًا "؛

فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ النَّصْبُ لِبُطْلَانِ

الْبَدَلِ ، وَوَجْهُ [بَطْلَانِهِ] (٤) أَنْ الْبَدَلَ (٥) لَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا نَفْسَ الْمُبْدَلِ

مِنْهُ (٤) أَوْ بَعْضَهُ ، أَوْ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ "فَرَسًا" مِنْ "أَحَدٍ" فِي شَيْءٍ مِنْ

(١) فِي (ف) "اشتراك" .

(٢) فِي الْأَصْلِ "المتقدم" .

(٣) إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَإِنَّ كَانَ الْكَلَامَ مُوجِبًا نَحْوَ "قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ" وَجِبَ نَصْبُ

الْمُسْتَثْنَى ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامَ غَيْرَ مُوجِبٍ ، نَحْوَ "مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ" فَلِمُخْتَارِ نَصْبِهِ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي (ف) "إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ" .

ذَلِكَ ، فَبَطَلَ الْبَدَلُ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ .

وَالْغَرَضُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا تَأْكِيدًا وَمُبَالَغَةً فِي أَنَّ الْجِنْسَ قَدْ جَاءَ بِتَمَامِهِ لَمْ يَتَخَلَفْ عَنْهُ إِلَّا مَا لَيْسَ مِنْهُ .

وَأَمَّا أَنَّ الْجِنْسَ [لَمْ يَأْتِ] (١) بِجَمِيعِ تَوَابِعِهِ وَمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ لِمُصَاحِبَتِهِ (٢) ، بَلْ قَدْ تَخَلَفَ مِنْهُ بَعْضُهَا .

وَإِلَّا " هُنَا مُشَبَّهَةٌ بِـ " لَكِنَّ " ، وَشَبَّهَهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ بِـ " لَا " الْعَاطِفَةَ فَإِنَّهَا تَعَطَّفُ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَتَقُولُ : " جَاءَ رَجُلٌ لَا حِمَارٌ " (٣) ، وَيَبْنُو تَمِيمٌ يُبَدِّلُونَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ (٤) ، فَقَالُوا : الْمُرَادُ بِـ " أَحَدٍ " مَا يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ (٥) ثُمَّ غَلَبَ جَانِبُ مَنْ يَعْقِلُ فَأَتَى بِالْفِظِ " أَحَدٍ " [وَ] الْمُرَادُ هُوَ وَغَيْرُهُ ثُمَّ أُبْدِلَ .

وَقِيلَ : كَأَنَّهُ أَرَادَ " مَا بِالْأَدَارِ شَيْئٌ أَوْ حَيَوَانٌ " ، فَأَقَامَ " أَحَدًا " - وَهُوَ خَاصٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِ شَيْءٍ - مَقَامَ " شَيْءٍ " ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى " أَحَدٍ " لَفْظُ " شَيْءٍ " فَأَبْدِلَ مِنْهُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ .

وَقَدْ بَيَّنَّ بِهَذِهِ الْأَبْيَاتِ جَمِيعَ ضُرُوبِ الْاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمَوْجِبِ ، وَالْمَنْفِيِّ وَالْمُقَدَّمِ ، وَالْمُنْقَطِعِ ، وَالْمُفْرَغِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ ذِكْرُ الْمُفْرَغِ ؟

(١) في الأصل " لما ناب " تصحيف .

(٢) في الأصل " لمصاحبه " .

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٢٠ / ٢ ، وشرح ابن الخباز ٢٩١ / ١ .

(٤) انظر ذلك في الكتاب ١ / ٣٦٣ بولاق ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، والأصول في النحو ١ / ٣٥٣ ،

وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ١١٥ .

(٥) ينظر في التبصرة ١ / ٢٨٠ .

قُلْتُ : أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " وَكَانَ الْاسْمُ فَضْلَةً " : فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ
الْمُسْتَنْتَى فَضْلَةً كَانَ الْعَامِلُ مُفْرَغًا لِمَا بَعْدَ " إِلَّا " (١) .

ثُمَّ الَّذِي ضُمِّنَ مَعْنَى " إِلَّا " يَجِيءُ اسْمًا وَيَجِيءُ فِعْلًا
/ فَالاسْمُ غَيْرٌ ، وَسَوَاءٌ ، وَسَوِيٌّ وَالْفِعْلُ حَاشَا ، وَعَدَا ، ثُمَّ خَلَا

١ / ٨٢

الْمُشَبَّهُ بِـ " إِلَّا " مِنَ الْأَسْمَاءِ " غَيْرٌ " ، وَ" سَوَاءٌ " - بِالْمَدِّ
وَفَتْحِ السَّيْنِ ، وَكَسْرِ السَّيْنِ مَعَ الْمَدِّ قَلِيلٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ (٢)

وَفِيهَا مَعَ الْقَصْرِ لُغَتَانِ : ضَمُّ السَّيْنِ ، وَكَسْرُهَا .
وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ " لَا سِيْمًا " مِنَ الْأَفَاطِ الْاسْتِثْنَاءِ (٣) .
وَأَمَّا الْمُشَبَّهَةُ بِـ " إِلَّا " مِنَ الْأَفْعَالِ فَارْبَعَةٌ : " لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ،
وَمَا عَدَا ، وَمَا خَلَا " ، وَأَمَّا " حَاشَا " ، وَخَلَا ، وَعَدَا - غَيْرَ مَقْرُوتَيْنِ بِـ
مَا - " فَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ . وَوَجْهٌ شَبَّهَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِـ
" إِلَّا " مُخَالَفَةً مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، فَـ " إِلَّا " حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَالْحَرْفِيَّةُ

(١) وكان لما بعدها من الحكم ما له لو لم تذكر "إلا" نحو "ما قام إلا محمد" ، وما رأيت إلا محمدًا
وما مررت إلا بمحمد" .

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير كما في ديوانه ٨٩ ، وصدره فيه :
" تجانفُ عن جَلِّ اليمامةِ ناقتي " ، ويروى :

" تزارر عن جو اليمامة ... وما عدلت من أهلها بسوانكا

وهو في الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ هارون ، والمقتضب ٤ / ٢٤٩ ، وابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨٤ ،
والأضداد للأصمعي ٤٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٢ ، وليس في كلام العرب ٩٩ .

(٣) نسب في الهمع ١ / ٢٣٤ للكوفيين وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي حاتم والفارسي
والنحاسي وابن مضاء ، فإذا قلت : " قام القوم لا سيما زيد " فقد خالفهم زيد في أنه أولى
بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الألووية ، وقال السيوطي : " والصحيح
أنها لا تعد من أنوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام .

أَرْجِحُ فِي " حَاشَا " وَالْفَعْلِيَّةُ فِي " عَدَا " ، وَخَلَا " أَرْجِحُ .

أَمَّا " لَيْسَ " فَتَقُولُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَصْبَحَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنِّي تَقِيَّةً لِنَاطِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامَ الْبَوَالِيَا^(١)

" لَيْسَ " هُنَا اسْتِثْنَاءٌ بِمَعْنَى " إِلَّا " وَالتَّقْدِيرُ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ

زَيْدًا " ، وَلَا يَكُونُ [الضَّمِيرُ فِي]^(٢) " لَيْسَ " ، [وَلَا يَكُونُ]^(٣) عَائِدًا عَلَى مَا

تَقَدَّمَ ، وَلَوْ كَانَ عَائِدًا عَلَيْهِ لَقِيلَ : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسُوا زَيْدًا " ، [وَلَا يَكُونُونَ]^(٤)

زَيْدًا " .

وَقِيلَ : الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا بِدَلِيلِ قَوْلِ سَيْبَوِيَّةِ^(٥) : " إِنَّهُ

يُوصَفُ بِـ " لَيْسَ " ، وَلَا يَكُونُ " وَمَا بَعْدَهُمَا كَمَا يُوصَفُ بِـ " غَيْرِ " نَحْوُ : " مَا

جَاءَ نِي أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا " ، فَالْجُمْلَةُ مَرْفُوعَةٌ الْمَوْضِعِ نَعْتًا لـ " أَحَدٍ " ؛ لِأَنَّهُ ،

نَكْرَةٌ ، وَتَقَعُ حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُظْهِرُوا اسْمَ " لَيْسَ " ، وَلَا يَكُونُ " فِي

الاسْتِثْنَاءِ فَلَمْ يَقُولُوا : " قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا " ؛ لِأَنَّهَا فَرَعَانِ عَلَى

" إِلَّا " وَهِيَ مَعَ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَهَا جُزْآنِ فَقَطْ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَحْمُولُ عَلَيْهَا

(١) لم أهدت إلى قائل هذا البيت

وهو في تهذيب اللغة ٧٤ / ١٣ ، واللسان " ليس ٩٥ / ٨ ، وشرح ابن القواس ٦٠٥ / ٨ غير منسوب .

(٢) تكملة يوجبها السياق ، قال ابن القواس في شرحه ٦٠٥ / ٨ : " أما (ليس ولا يكون) فهما فعلان

ناقصان والمنصوب بعدهما خبر لهما واسمهما مضمرة فيهما لا يظهر إذا استثنى بهما نحو " قام

القوم ليس زيداً ولا يكون بكرة " ، فليس هنا بمعنى (إلا) والتقدير : ليس بعضهم زيداً ولا يكون

بعضهم بكرة ، ولا يعود الضمير على المستثنى منه وإلا لوجب إبرازه .. ، وهو باطل بالإجماع ؛

لأنه كناية عن بعض " .

(٣) في الأصل " ولا يكون " .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٤٨ هارون بلفظ مغاير ، وهو مذهب الخليل واختيار الجرمي ، انظر (أبو عمر الجرمي

كَذَلِكَ ، فَكَانَ " لَيْسَ وَلَا يَكُونُ " مَا بَعْدَهُمَا جُزْأَيْنِ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ كَمَا فِي "
 إِلَّا " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِيهِمَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ .

وَأَمَّا " لَا سِيِّمًا " فَـ " لَا " حَرْفٌ نَفْيِي ، وَ" سِيِّ " بِمَعْنَى " مِثْلٍ " ، يُقَالُ "
 هُمَا سِيَّانٍ " أَيُّ : مِثْلَانِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ مَعَ " لَا " عَلَى الْفَتْحِ ، وَقَدْ تَخَفَّفَ يَاوُهُ
 فَيُقَالُ : " لَا سِيِّمًا " ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَأَصْلُ " سِيِّ " "
 سَوِيٌّ " فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً
 وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ، وَ" مَا " بَعْدَهَا زَائِدَةٌ ، فَيُخَفِّضُ الْإِسْمُ بَعْدَهَا
 بِالْإِضَافَةِ ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ ^(١)

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مَوْصُولَةً فَيَرْفَعُ " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ
 [مَحذُوفٌ] ^(٢) أَيُّ : الَّذِي هُوَ يَوْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُولَةٍ ،
 فَيَنْصِبُ ^(٣) " يَوْمًا " فِي الْبَيْتِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، [أَيُّ] ^(٤) أَعْنِي يَوْمًا ، أَوْ
 أَتَمَّنَى يَوْمًا ، أَوْ أَخْصُ يَوْمًا " ، فَإِذَا جَرَرْتَ " الْيَوْمَ " جَاَزَ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ
 لِلْيَوْمِ ، وَجَاَزَ أَنْ يَكُونَ لِلصَّلَاحِ ، أَيُّ : وَلَا سِيِّمًا صَلَاحٍ يَوْمٌ ^(٤) .

وَكُلُّ مُسْتَنْتَى بِالِاسْمِ جَرٌّ وَأَنْصَبُ سَوَاءٌ مَدَّةً وَقَصْرَهُ

أَمَّا الْجَرُّ فَبِالْإِضَافَةِ ، وَأَمَّا نَصْبُ " سَوَاءٍ " فِي الْمَدِّ فَظَاهِرٌ ، وَ [أَمَّا] فِي

(١) الديوان ٦٣ ، وهو بتمامه :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ

وقد سبق تخريجه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " فيرفع " .

(٤) انظر ابن يعيش ٢ / ٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٤٩ .

الْقَصْرِ فَمُقَدَّرٌ ، وَوَجْهٌ نَصَبِهِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ
وَصَلُّهُمْ " الَّذِي " بِهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ " ، قَالَ لَيْبِدٌ (١) :

وَابْدُلْ سِوَامَ الْقَدْرِ إِنْ نَسِيتَ سِوَاهَا دُهُمًا وَجُونًا

/ فَنَصَبَ "دُهُمًا ، وَجُونًا" ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمٌ " إِنْ " ، وَقَدَّمَ الْخَبَرَ وَهُوَ

" سِوَاءٌ " ، وَلَوْلَا أَنَّهُ ظَرْفٌ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَنَّ فِي غَيْرِ
قَدْرِكَ (٣) إِبِلًا دُهُمًا وَجُونًا فَأَطْعِمِ النَّاسَ مِنْهَا .

فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ فَمَعْنَاهُ مَكَانَ زَيْدٍ ، أَوْ بَدَلَ

زَيْدٍ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " غَيْرِ " أَنَّ " سِوَى " لَا يَفْرَعُ لَهَا الْعَامِلُ إِلَّا

فِي الشَّعْرِ .

" غَيْرِ "

وَ " غَيْرٌ " كَأَسْمٍ بَعْدَ " إِلَّا تَعْرِبُهُ فَصِيفٌ بِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا تَنْصِبُهُ

يُرِيدُ أَنَّ إِعْرَابَ " غَيْرِ " كَأِعْرَابِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " إِلَّا " وَلَا بُدَّ

مِنْ إِعْرَابِ " غَيْرِ " لِاسْمِيَّتِهَا ، فَتَنْصِبُهَا فِي الْإِجَابِ (٤) ، وَفِي التَّقْدِيمِ (٥) ،

(١) الديوان ٢١٥ ، وروايته "وابدل سنام القدر" ، ورواه المؤلف في التحفة الشافية لوحة ٧٢ "وابدل

سوام المال" ، وكذلك جاء في ابن يعيش ٨٣ / ٢ والإنصاف ٢٩٦ ، وابن القواس ٦٠٧ / ١ والمغنى
لابن فلاح لوحة ١٨٤ . السوام : هي التي ترعى حيث تشاء لا يمنعا أحد .

والدهم : السود ، وهي خيار المال . والجون : هي السود ، وهي أيضا البيض ، فهي من الأضداد .

(٢) المؤلف تابع لجمهور البصريين الذين يرون أن "سوى" لا تكون إلا ظرفاً في السعة ، أما الكوفيون

فيذهبون إلى أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً . انظر الإنصاف ٢٩٤ المسألة ٢٩ .

(٣) في (ف) "في قدرك" ، وانظر شرح ديوانه ٣٢٤ .

(٤) نحو "نجح الطلاب غير زيد" .

(٥) نحو "ما جاعني غير زيد أحد" .

وَفِي الْإِنْقِطَاعِ (١) ، وَتُبْدِلُهَا مِمَّا قَبْلَهَا حَيْثُ تُبَدِّلُ مَا بَعْدَ "إِلَّا" مِمَّا قَبْلَهَا (٢) ،
 تَقُولُ فِي (الْمَوْجِبِ) (٣) : " قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ " (٤) فَتَنْصِبُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَتَنِّيَ
 هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا ، وَإِنَّمَا نَصَبَهَا الْفِعْلُ الَّذِي [لَا (٥)] يَتَعَدَّى ؛ لِإِبْهَامِهَا ،
 فَأَشْبَهَتْ لِذَلِكَ الظَّرْفَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ [غَيْرِكَ] " (٥) ، فَكُلُّ مَنْ
 عَدَاكَ فَهُوَ غَيْرُكَ . وَأَصْلُ «غَيْرٍ» الصِّفَةُ ، ثُمَّ حُمِلَتْ عَلَى "إِلَّا" فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ؛
 لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا فِي مُخَالَفَةِ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا ، وَكَذَا (٦) حُمِلَتْ "إِلَّا" عَلَى "
 غَيْرٍ" فَوُصِفَ بِهَا .

" حَاشَا "

وَعِنْدَ سِبْيَوِيَّةٍ " حَاشَا " تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الْجَرِّ لَا يَفْتَرِضُ

" حَاشَا " عِنْدَ سِبْيَوِيَّةٍ حَرْفُ جَرٍّ (٧) فَلِذَلِكَ يَخْفِضُ بِهَا (٨) ، وَمَعْنَاهَا (٩)

التَّنْزِيهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " كَذَبَ النَّاسُ حَاشَا زَيْدٍ " ، فَمَعْنَاهُ أَنْزَهُ زَيْدًا مِنَ الْكُذْبِ
 وَأَبْعَدَهُ عَنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ سِبْيَوِيَّةٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا بِدُخُولِهَا عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بِغَيْرِ

(١) نحو " ما جاعني أحد غير حمارٍ " .

(٢) وذلك في غير الموجب حيث يجوز النصب ويختار البدل ، نحو " ما جاعني أحد غير زيدٍ ، وغير زيدٍ " .

(٣) في النسختين " الواجب " والأولى ما أثبت .

(٤) في (ف) " إلا زيد " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " وكذلك " .

(٧) في (ف) " زيادة من حروف الجر " .

(٨) الكتاب ٢ / ٣٤٩ هارون ، وهي من مسائل الخلاف كما في الإنصاف ٢٧٨ المسألة ٢٧ .

(٩) في الأصل " معناه " .

نُونٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ ضَالَّةً حَاشَايَ إِنِّي مُسَلِّمٌ مَعذُورٌ
فَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقَالَ : " حَاشَانِي " بِنُونِ الْوِقَايَةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ .
وَالْمُبْرَدُ يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفًا (٢) ، لِأَنَّهُ قَدْ سُمِعَ الْجَرُّ بِهَا ، وَدَلِيلُهُ
عَلَى كَوْنِهَا فِعْلاً دُخُولُ الْحَذْفِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ (٣) فَحُذِفَ
الْأَلِفُ وَتَعَلَّقَ اللَّامُ بِهَا ؛ وَتَصَرَّفَ الْفِعْلُ مِنْهَا ، قَالَ النَّابِغَةُ :
وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ (٤) .

وَأَجَابُوا عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْحَذْفَ قَدْ يَدْخُلُ الْحُرُوفَ ، وَلِذَلِكَ حَقَّقَتْ «رَبُّ» ،
وَلَعَلَّ " ، وَقَالُوا : " سَوَّ أَفْعَلُ " فِي " سَوَّفَ أَفْعَلُ " .
وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ ، وَعَنِ الثَّلَاثِ بِأَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهَا
وَلَيْسَتْ فِعْلاً ، كَقَوْلِهِمْ : سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلَا أَيُّ : قَالَ : " لَوْلَا كَذَا لَفَعَلْتُ " ، وَ
" لَوْلَا " حَرْفٌ بِالِاتِّفَاقِ .

(١) هو الأقيشر ، واسمه المغيرة بن أسود من الشعراء الإسلاميين ، كان يغضب إذا قيل له الأقيشر .
ترجمته في الشعر والشعراء ٥٦٣ / ٢ ، والمؤتلف والمختلف ٧١) ، ويروى صدره :
" في فتية جعلوا الصليب إلههم " .

وهو في العيني ٣٣٧ / ٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٩ / ٢ ، والهمع ٢٣٢ / ٨ ، والدرر
اللوامع ١٩٧ / ٨ ، والتصريح ١٢ / ٨ ، والتحفة الشافية لوحة ٧١ .

(٢) قال في المقتضب ٣٩١ / ٤ " وما كان حرفاً سوى "إلا" فحاشا ، وخلا ،
وما كان فعلاً فحاشا ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف " .

(٣) سورة يوسف : ٣١ .

(٤) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبیه

وهو في ديوانه ١٣ ، والأصول في النحو ٣٥٢ / ٨ ، والإنصاف ٢٧٨ ، والتبصرة ٣٨٥ / ٨ ، ومقدمة
في النحو للذكي ٥٧ .

" خَلَا ، وَعَدَا "

وَرَأَى أَنَّ "مَعَ" خَلَا ، وَمَعَ "عَدَا" فَتَنْصِبُ مُسْتَنْتَاهُمَا فَرَضُ بَدَأَ

الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ "خَلَا ، وَعَدَا" فِعْلَانِ وَقُوعُهُمَا صِلَةً لِ « مَا »
الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَالْحَرْفُ لَا يُوصَلُ بِهِ الْحَرْفُ ، فَلَا يَكُونُ " خَلَا ، وَعَدَا " حَرْفًا ،
وَحَكَى الْأَخْفَشُ الْجَرَ بِهَمَا^(١) وَذَلِكَ دَلِيلٌ حَرْفِيَّتَهُمَا ، فَإِذَا دَخَلَتْ " مَا "
عَلَيْهِمَا يَتَّعِينَ النَّصْبُ ، وَالْفَاعِلُ فِيهِمَا مُضْمَرٌ أَبَدًا فِي الْاسْتِنَاءِ ، لِيَكُونَ
مَا بَعْدَهُمَا مُفْرَدًا ، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا " كَذَلِكَ .

وَمَعْنَاهُمَا الْمَجَاوِزَةُ^(٢) ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ الْقَوْمُ " ^(٣) خَلَا زَيْدًا "
فَمَعْنَاهُ خَلَا بَعْضُهُمْ مِنَ الْقِيَامِ ، وَهُوَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ : " قَامَ الْقَوْمُ " ^(٣)
عَدَا زَيْدًا " فَمَعْنَاهُ جَاوَزَ بَعْضُهُمُ الْقِيَامَ ، أَي : تَبَاعَدَ عَنْهُ وَانْتَفَى مِنْهُ ،
وَهُوَ زَيْدٌ / وَالرَّبِيعِيُّ^(٤) يَجْعَلُ " مَا " زَائِدَةً لَا مَصْدَرِيَّةً ، فَعَلَى هَذَا لَا ١ / ٨٤
(يُقْتَرَضُ) ^(٥) النَّصْبُ^(٦) .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن عقيل ١ / ٥٨٥ ، وابن يعيش ٧٨ / ٢ حيث نص على حكاية الأخفش .

(٢) في النسختين بالراء المهملة ، وهو تصحيف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) الربيعي سبق ترجمته في ١٠٩ .

(٥) في (ف) بالعين المهملة .

(٦) والرَّبِيعِيُّ مسبوقٌ إلى هذا الرَّأْيِ ، لِأَنَّهُ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ - المتوفى سنة ١٨٣ هـ - والجرمي -
المتوفى سنة ٢٢٥ هـ - ينظر شرح التسهيل لابن عقيل ١ / ٥٨٤ ، ومعنى اللبيب ١٧٩ ،
وأبو عمر الجرمي ١٥٨ .

المفعول الذي لم يسم فاعله *

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قَدْ يَحْتَفِ الْفَاعِلُ لَفْظًا جَاهِلًا

أَوْ عَالِمًا فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضٌ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضٌ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَقِيبَ الْقَوْلِ فِي تَعْدِيَةِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهُ عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ يَجْعَلُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى وَاحِدٍ غَيْرٍ مُتَعَدٍّ ، وَمَا يَتَّعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ يَتَّعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَمَا يَتَّعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ [يَتَّعَدَّى] ^(١) إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " الْفِعْلَ لِالْمَفْعُولِ الَّذِي أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْمَفْعُولِ ، بَلْ فَاعِلٌ بِهِ ، وَلَا يُقَالُ : هَذَا فَاعِلٌ زَيْدٍ ، وَيُقَالُ : هَذَا فَاعِلُ الْفِعْلِ ، فَالْهَاءُ فِي " فَاعِلِهِ " ضَمِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ بِـ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " ، وَلِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الْفَصْلِ الْمُتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ فِيمَا بَعْدُ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ " فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " فِعْلِهِ " يَعُودُ عَلَى الْفِعْلِ إِذْ لَا يُقَالُ : فِعْلُ الْفِعْلِ فَتَعَيَّنَ أَنْ " الْهَاءُ " فِي " فِعْلِهِ " يَعُودُ عَلَى " الْمَفْعُولِ فَكَذَلِكَ " الْهَاءُ " فِي قَوْلِهِ : " مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " ؟

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ : " وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ " بَعْدَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِ : " إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضٌ " فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ " الْهَاءُ " فِي

(١) سقط من الأصل .

فِعْلُهُ " ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " فَاعِلِهِ " عَائِدَةٌ عَلَى " مَا " الَّتِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " وَلَفْظُ فِعْلِهِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ السَّبَبَ فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا الْجَهْلُ بِهِ . وَهُوَ أَنْ تُشَاهِدَ زَيْدًا مَقْتُولًا وَلَا تَعْرِفَ قَاتِلَهُ فَتَقُولُ : " قَتَلَ زَيْدٌ " ، فَلَا يُمْكِنُكَ تَسْمِيَةُ الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ تَعْلَمَ الْفَاعِلَ (وَلكِنْ) (١) لِلْمِتَكَلِّمِ فِي حَذْفِهِ غَرَضٌ .

وَقَدْ تَخْتَلَفَ الْأَغْرَاضُ بِحَذْفِهِ فَتَرْتَقِي إِلَى عَشْرَةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ :
أَوَّلَهَا : أَنْ لَا يُذَكَّرَ الْفَاعِلُ خَوْفًا عَلَيْهِ .

الثَّانِي : عَظُمَ قَدْرُ الْفَاعِلِ وَخَسَتْ قَدْرَ الْمَفْعُولِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ :
" قَطَعَ اللَّصُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ (٢) .

الثَّلَاثُ : بِالْعَكْسِ ، وَهُوَ عَظُمَ قَدْرُ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِنَا : " قَتَلَ الْحُسَيْنُ " الرَّابِعُ : أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ السَّامِعَ إِنَّمَا غَرَضُهُ فِي ذِكْرِ مَا حَدَثَ بِالْمَفْعُولِ فَقَطُّ ، أَوْ تَعْرِفَ أَنَّ السَّامِعَ يَكْرَهُ ذِكْرَ الْفَاعِلِ .
وَالْخَامِسُ : أَنْ يُحَذَفَ طَلْبًا لِلِاخْتِصَارِ ، وَلَا يَكُونُ الْاِخْتِصَارُ إِلَّا حَيْثُ يَعْلَمُ الْفَاعِلُ .

السَّادِسُ : الْإِبْهَامُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .
السَّابِعُ : التَّوَافُقُ : وَهُوَ أَنْ يُوَافِقَ حَرْفُ الرَّوِيِّ (٣) (فِي بَيْتِ حَرْفِ الرَّوِيِّ) (٣) فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) سقط في (ف) .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) سقط من الأصل .

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ : وَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ تُرِدَّ الْوَدَائِعُ (١)
 فَلَوْ سَمِيَ الْفَاعِلُ لَنَصَبَ " الْوَدَائِعُ " وَحَرَفُ الرَّوِيِّ مَرْفُوعٌ ، وَذَلِكَ
 عَيْبٌ يُسَمَّى الْإِصْرَافَ ، وَهُوَ إِقْوَاءٌ بِالنَّصْبِ (٢) .
 الثَّامِنُ : التَّفْعِيلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ اللَّيْ زَعَمَتْ فُوَادَكَ مَلَهَا خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقَتْ هَوَى لَهَا (٣)
 فَلَوْ قَالَ : خَلَقَهَا اللَّهُ هَوَاكَ كَمَا خَلَقَكَ هَوَى لَهَا ، لَانْكَسَرَ وَلَمْ
 تَصِحَّ (الْأَفَاعِيلُ) (٤) الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي تَقْطِيعِ الْبَيْتِ .

التَّاسِعُ : التَّقَارُبُ فِي السَّجْعِ نَحْوُ : " كَثُرَ النَّضَالُ وَقَتَلَ الرَّجَالُ " ٨٤/ب
 فَلَوْ سَمِيَ الْفَاعِلُ لَزَادَتْ كَلِمَاتُ السَّجْعَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى وَاخْتَلَفَ
 الْإِعْرَابُ أَيْضًا .

الْعَاشِرُ : الْمُبَالَغَةُ كَقَوْلِكَ : " سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ " .

(١) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته "الأوديع" والخزانة ٢/ ٣٣٥ بولاق ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٤ .

(٢) الإقواء : اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة ، أما الإصراف فكما قال الشارح وقال ابن خالويه : ليس في كلام العرب : أصرفت إلا في موضع واحد وهو قولك : أصرفت القوافي إذا أقويتها .. ، فأما سائر الكلام فصرفت " انظر ليس في كلام العرب ٢٢ ، وانظر ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٠١ ، والكافي في العروض والقوافي ١٦٠ .

(٣) نسب هذا البيت لعروة بن أذينة الشاعر الأموي في ديوانه المجموع ٣٦٠ ، ونسب أيضاً لمجنون ليلى كما في ديوانه المجموع ٢٣٦ ، وقيل : إنه لبشار ، وليس في ديوانه ، وهو في الحماسة لأبي تمام ١٣ ، وشرحها للمرزوقي ٣/ ١٢٣٥ ، وعيون الأخبار ٤/ ٢٩ ، وأمالى المرتضى ١/ ٤١١ ، ونصرة الثائر ١٥٧ ، والتحفة الشاقية لوحة ٢٦ .

(٤) هكذا في النسختين " والمراد التفاعيل ، ينظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي لابن عباد ، وشرح ابن القواس ١٢٨٠ ، وسيذكرها النيلي هكذا في ٢/ ٦٦٢ .

فَهَذِهِ عَشْرَةٌ أُمُورٍ غَيْرُ الْجَهْلِ بِهِ (١) .

وَقَوْلُهُ : " فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضٌ " أَي : فِي حَذْفِ الْفَاعِلِ .

قَوْلُهُ : " إِذْ ذَاكَ " أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ ، وَ " ذَاكَ " مُبْتَدَأٌ

وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ ، أَي : إِذِ الْحَذْفِ كَائِنٌ ، وَ " رَفَعٌ " خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ .

وَإِنَّمَا وَجِبَ رَفْعُ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ وَحُدِّثَ بِهِ

عَنْهُ ، فَارْتَفَعَ كَمَا يَرْتَفِعُ الْفَاعِلُ .

وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الْأَوَّلُ وَكُسِرُ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ يُجْعَلُ

فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ ضَرِبَا وَأَفْتَحَهُ فِي الْآتِي وَقُلْ لَنْ يُضْرِبَا

وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلَيْهِ لَا فَاكْسِرْ بِهِ الْأَوَّلُ نَحْوُ قِيلَا

وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ثُمَّ الَّذِي يَنْوِبُ عَنِ فَاعِلِهِ

" الْهَاءُ " فِي [" فِعْلِهِ "] (٢) " ضَمِيرٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ " أَي : وَفِعْلُ

الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَإِنَّمَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ

عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْفَاعِلِ لَا لِلْمَفْعُولِ ، لَكِنْ لَمَّا

صَارَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى الْمَفْعُولِ وَمُخْبِرًا بِهِ عَنْهُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ صَحَّ

إِضَافَتُهُ [(٣)] إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا ضَمُّ أَوَّلِهِ وَكُسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِي لِيَدُلُّوا

بِهَذَا التَّغْيِيرِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ [(٤)] .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا اقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ التَّغْيِيرَيْنِ مِنَ الضَّمِّ وَحُدِّدَهُ ، أَوْ

الْكَسْرِ وَحُدِّدَهُ !

(١) راجع الهمع ١/ ١٦١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الاصل .

قُلْتُ : لَوْ اِقْتَصَرُوا عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَحَصَلَ اللَّبْسُ ، (أَمَا لَوْ اِقْتَصَرُوا) (١) عَلَى الضَّمِّ لَحَصَلَ (بَيْنَ) (٢) الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فِيمَا كَانَ فِي مَاضِيهِ هَمْزَةٌ فِي حَالِ الْوَقْفِ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أَعْلَمَ " وَوَقَفْتَ عَلَى الْمِيمِ سَاكِنَةً لَمْ يَعْلَمْ السَّامِعُ هَلْ هُوَ مَاضٍ ، أَوْ مُضَارِعٌ ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَلَوْ اِقْتَصَرُوا عَلَى كَسْرَةِ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ لَالْتَبَسَ بِـ " فَعِلَ " ، نَحْوُ : سَمِعَ ، وَعَلِمَ .

قَوْلُهُ : " وَافْتَحَهُ فِي الْآتِي " أَيُ : فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، أَي : افْتَحَ فِي الْآتِي مَا كَسَرْتَهُ فِي الْمَاضِي ، وَإِنَّمَا فَتَحُوهُ فِي الْآتِي ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مَكْسُورًا كَمَا كَانَ فِي الْمَاضِي مَعَ ضَمِّ أَوَّلِهِ لَالْتَبَسَ بِالرُّبَاعِيِّ الْمُسَمَّى الْفَاعِلِ ، فَلِذَلِكَ انْضَافَ الْفَتْحُ فِي " الْآتِي " إِلَى الضَّمِّ كَمَا انْضَافَ إِلَيْهِ الْكَسْرُ فِي الْمَاضِي . وَهَذَا التَّغْيِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا صَحَّتْ عَيْنُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلِذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا قَالَ : فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّتْ عَيْنُهُ (٣) . قُلْتُ : لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْمِثَالُ الْمَذْكُورُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " نَحْوُ ضَرْبٍ " .

(١) فِي (ف) " أَمَا أَنَّهُمْ لَوْ اِقْتَصَرُوا " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ « مِنْ » .

(٣) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ ٢٩٩/١ وَقَوْلُ يَحْيَى : (فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ) رَدِيءٌ ، لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِوَعْدِ وَدَعْيٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : وَعَدَ وَدَعَى فَيُضْمُ الْأَوَّلُ ، وَالَّذِي لَهُ فِي ذَلِكَ أَثَرُ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ الصَّحِيحِ اللَّامِ لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَكْسُورٌ ، نَحْوُ : قِيلَ وَبِيعَ ، فَتَمَامُ الْاِحْتِرَازِ أَنْ تَقُولَ : فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّتْ عَيْنُهُ أَوْ اعْتَلَّتْ فِي وَلاَمِهِ ، فَبِإِنْ أَنْ كَسَرَ الْعَيْنَ يَكُونُ فِي الصَّحِيحِ كَضْرِبٍ ، وَفِي الْمَعْتَلِ الْفَاءُ ، كَوَعِدَ ، وَفِي الْمَعْتَلِ اللَّامِ ، كَدَعَى ، وَفِي الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ ، كَشَرِبِي " ، فَاعْتَدَرَ النَّبِيلِيُّ لِلْمَصْنَفِ .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِيمَا بَعْدَهُ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ ، فَقَالَ : " وَإِنْ يَكُنْ
 أَوْسَطُهُ عَلِيلاً " فَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: " أَوْسَطُهُ " عَنْ لَامِهِ نَحْوُ " عَرِي " ، وَدَعَا .
 فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ ضُمَّ الْأَوَّلُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْأَخِيرِ ؟ وَهَلَّا عَكِسَ ذَلِكَ ؟
 قُلْتُ : الْخُرُوجُ مِنْ كُسْرِ إِلَى ضَمٍّ تَقِيلُ فَرَفِضَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ اخْتَارُوا الضَّمَّةَ دُونَ غَيْرِهَا ؟
 قُلْتُ : لِأَنَّهُ لَوْ فَتِحَ لَأَتَّبَسَ بِـ " فَعِلَ " نَحْوُ " سَمِعَ " ، وَلَوْ كُسِرَ
 الْأَوَّلُ لَتَوَالَتْ كُسْرَتَانِ ، وَاخْتَارُوا الضَّمَّةَ لِأَنَّهُ بِالضَّمِّ فِي أَوَّلِهِ وَكُسِرَ مَا
 قَبْلَ آخِرِهِ خَرَجَ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرٌ [فِي] أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ
 الْمُسَمَّى فَاعِلُهَا .

وَإِنَّمَا كُسِرُوا أَوَّلَ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي " قِيلَ " " قَوْلَ "
 بِضَمِّ " الْقَافِ " وَكُسِرَ " الْوَاوُ " فَاسْتَنْقَلُوا الْكُسْرَةَ (١) عَلَى " الْوَاوِ "
 فَنَقَلَتْ إِلَى " الْفَاءِ " (٢) فَسَكَنَتْ الْوَاوُ وَأَنْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا فَوَجَبَ قَلْبُهَا " يَاءً "
 كَمِيعَادٍ ، وَمِيزَانٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بَالِيَاءٍ فَفِيهِ نَقْلٌ بِغَيْرِ قَلْبٍ ، فَإِنْ
 كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ رُبَاعِيًّا فَهُوَ كَالثَّلَاثِيِّ فِي نَقْلِ الْحَرَكَةِ إِلَى " الْفَاءِ " .
 وَأَمَّا الْخُمَاسِيُّ ، وَالسُّدَاسِيُّ فَإِنْ كَانَ فِيهِ هَمْزَةٌ الْوَصْلِ ضُمَّ (٤)
 الثَّلَاثُ > مَعَ (٣) الْهَمْزَةَ وَلَا يَكْفِي ضَمُّ الْهَمْزَةِ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الدَّرَجِ ،
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَمْزَةٌ الْوَصْلِ ضُمَّ (٤) أَوَّلُهُ وَثَانِيَهُ نَحْوُ " تَعَلَّقَ بِهِ ، وَتُدْخِرُجَ "

(١) فِي (ف) " الْكَثْرَةُ " .

(٢) فِي (ف) " إِلَى الْوَاوِ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " مِنْ " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْطَلِقَ ، وَأَسْتُخْرِجَ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

بِالْحَجَرِ " ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ اقْتَصَرُوا عَلَى ضَمَّةٍ وَاحِدَةٍ لَأَتَّبَسَ بِالرُّبَاعِيِّ الْمُضَارِعِ
 الْمُسَمَّى الْفَاعِلِ وَقَفًّا ، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْخُمَاسِيِّ "يَاءً" (١) نَحْوُ " اِفْتَعَلَ ،
 أَوْ اِنْفَعَلَ " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " اِخْتِيرَ " فَيُنْقَلُ الْكُسْرُ إِلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ [لِبَعْدِ
 الْفَاءِ] (٢) بِالزَّائِدِ الَّذِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ قَبْلَ " الْفَاءِ "
 نَحْوُ " اِنْقِيدَ " فَتَنْقُلُ الْكُسْرَةَ إِلَى " الْفَاءِ " .

قَوْلُهُ : " وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ " وَوَجْهُ الْإِشْمَامِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ
 الْأَصْلَ هُوَ الضَّمُّ ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ لَا يَلْتَبِسُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ ، وَقَدْ يُؤْتَى
 بِالضَّمِّ صَرِيحًا فَتَقْلَبُ " الْيَاءُ - فِيمَا عَيْنُهُ " يَاءً - " وَأَوَّأ " فَيُقَالُ : " قَوْلُ
 الْقَوْلِ (٣) وَيُبْعَثُ الْعَبْدُ " ، وَوَجْهُ هَذِهِ اللَّغَةِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الضَّمِّ خَوْفُ
 اللَّبْسِ ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " بُعِثَ يَا عَبْدُ " لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ هُوَ الْبَائِعُ ،
 وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا ، فَإِذَا ضَمَمْتَ " الْبَاءَ " وَقُلْتَ : " بُعِثَ يَا عَبْدُ "
 عَلِمَ أَنَّهُ مَبِيعٌ لَا بَائِعٌ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ الْإِشْمَامِ ، وَالضَّمُّ ، وَهِيَ مَا تَرَى مِنْ
 الْفَرْقِ بَيْنَ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ ، أَوْ الْمَفْعُولِ .

يَكُونُ مَفْعُولًا كَغِيْضِ الْمَاءِ وَقَضَى الْأَمْرُ ، وَيُسْفَى الدَّاءُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " يَكُونُ مَفْعُولًا " الْمَفْعُولُ بِهِ لَا أَيَّ مَفْعُولٍ كَانَ ، وَتَمَثِيلُهُ
 يَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَإِنَّمَا أُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ جَعْلُهُ
 فَاعِلًا خَالِصًا فِي بَابِ الْمُفَاعَلَةِ ، نَحْوُ " قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا " ، فَلَكَ أَنْ تَرْفَعَ

(١) في الأصل " تاء " بنقطتين من فوق ، وهو تصحيف ، وقوله بعد ذلك " نحو " أي : على وزن .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في النسختين " القائل ، وانظر ابن يعيش ٧٠ / ٧ .

أَيُّهَا شَيْئٌ ، وَتَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " وَغِيضَ الْمَاءِ ، وَقَضِيَ الْأَمْرُ " [إِشَارَةٌ] (١)
 إِلَى الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَغِيضَ أَلْمَاءِ وَقَضِيَ الْأَمْرُ ﴾ (٢) ، وَقَدْ حَصَلَ
 لَهُ مِنَ الْآيَةِ التَّمَثِيلُ بِالْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَمُعْتَلِّ اللَّامِ ، أَمَا مُعْتَلُّ اللَّامِ فَجَارٌ
 مَجْرَى الصَّحِيحِ ، وَ" يَشْفَى الدَّاءُ " مِثَالٌ لِلْمُضَارِعِ .

وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ غَيْرُهُ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ
 إِقَامَةَ غَيْرِهِ مَقَامَهُ مَعَ وُجُودِهِ ، لَكِنْ هُوَ أَوْلَى ، وَأَنْشَدُوا :

فَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْكَ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابَا (٣)

فَأَقَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَ الْفَاعِلِ - أَعْنَى قَوْلُهُ " بِذَلِكَ " - مَعَ وُجُودِ
 الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ النَّحْوِيُّونَ بِوُجُودِ رَكِيكَةٍ لَمْ نَذْكُرْهَا لِرِكْتِهَا (٤) ،
 وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنْ " سَبَّ " فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَالنَّقْدِيرُ لِقِيلٍ : " سَبَّ الْكِلَابَ
 بِذَلِكَ الْجِرْوِ " ، فَحَذَفَ " الْقَوْلُ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
 وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (٥) أَي : فَيُقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ . ٨٥/ب

(١) تكملة يوجبها السياق .

(٢) سورة هود : ٤٤ .

(٣) نسب هذا البيت في التحفة الشافية لوحة ٢٧ ، والخزانة ١/١٦٣ بولاق لجرير يهجو به الفرزدق ولم أجده في ديوانه ، ولا النقائض .

قفيرة : أم الفرزدق ، وقيل : أم صعصعة بن ناجية جد الفرزدق ، ويرى فكيهة أيضاً على وزنه وهو تحريف في نظر البغدادي .

والبيت في : ابن يعيش ٧/٧٥ ، وابن الشجري ٢/٢١٥ ، والخصائص ١/٣٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/٨٥ ، وتفسير القرطبي ١١/٣٣٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٧٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٦ .

(٤) انظر هذه الأوجه في ابن يعيش ٧/٧٦ ، والخزانة ١/١٦٣ بولاق .

(٥) سورة آل عمران : ١٠٦ .

وَفِي قَوْلِهِ : " يَكُونُ مَفْعُولًا " إِشْعَارُ بِأَنَّ الْفِعْلَ الْأَلزِمَ لَا يَبْنَى لِمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ لِئَلَّا يَبْقَى الْفِعْلُ غَيْرَ مُسْنَدٍ إِلَى شَيْءٍ لِعَدَمِ مَا يَقُومُ مَقَامَ
الْفَاعِلِ إِذْ كَانَ هَذَا الْبِنَاءُ يُوجِبُ حَذْفَ الْفَاعِلِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى
مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا خَبْرًا عَنِ الْأَخْرَفِي الْأَصْلِ جَازَ أَنْ تُقِيمَ أَيُّهُمَا شِئْتَ
مَقَامَ الْفَاعِلِ مَا لَمْ تَخَفْ لُبْسًا ، وَإِلَّا فَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ نَحْوُ " أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا .

فَأَمَّا بَابُ " ظَنَنْتُ " فَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ وَلَا يُقَامُ الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ
مُسْنَدٌ إِلَى الْأَوَّلِ ، فَإِذَا أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ صَارَ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَيَلزَمُ أَنْ يَكُونَ
الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ الثَّانِي مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ نَكْرَةً ، نَحْوُ " ظُنَّ
زَيْدًا قَائِمٌ " لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ، أَوْ جُمْلَةً ، أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ
غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ .

وَيَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ
الثَّانِي فِي بَابِ " عَلِمْتُ " ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالُوا : إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جَازَ وَإِلَّا
فَلَا ، مِثْلُهُ " أَعْلِمَ يَعْقُوبَ يُوسُفُ أَحْسَنَ الْإِخْوَةِ " فَتَرْفَعُ " يُوسُفَ " وَهُوَ
الْمَفْعُولُ الثَّانِي ؛ إِذْ لَا لَبْسَ فِي أَنْ " يَعْقُوبَ " هُوَ الْمَعْلَمُ لَا يُوسُفُ .

وَلَا يُقَامُ الْحَالُ ، وَلَا التَّمْيِيزُ مَقَامَ الْفَاعِلِ (١) ، لِأَنَّ مَا يُقَامُ مَقَامَ
الْفَاعِلِ قَدْ يُضْمَرُ ، وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ لَا يَقْبَلَانِ التَّعْرِيفَ ، فَلَا يُضْمَرَانِ ، فَلَا
يُقَامَانِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ (مَصْدَرٍ) (٢) لَا يَتَصَرَّفُ ، وَكُلُّ ظَرْفٍ لَا

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو / ٩١ .

(٢) في النسختين " مضمَر " ، والصواب ما أثبتناه ، وانظر التحفة الشافية لوجه ٧ . حيث قال النيلي

" والمصدر أيضاً يشترط فيه التصرف فلا يقام سبحانه الله ولييك م ومعاذ الله مقام الفاعل " .

يَتَصَرَّفُ ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ ، وَتَقْدِيرُهَا يُوجِبُ نَصْبَهُ فَتَدَاوَعَا .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا أُقَدِّرُ " اللَّامَ " كَمَا لَا أُقَدِّرُ فِي الظَّرْفِ " فِي " إِذَا أَقَمْتَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

قُلْتَ : إِذَا لَمْ يُقَدِّرِ " اللَّامَ " لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا لَهُ ، وَالْكَلامُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ ، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا لَمْ يُقَدِّرْ فِيهِ [فِي] لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا .

وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَ " الْوَاوَ " بَطَلَ كَوْنُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ " الْوَاوِ " ، وَإِنْ أَقَمْتَهُ مَعَ " الْوَاوِ " فَإِنَّ " الْوَاوَ " فِي التَّحْقِيقِ لِلْعَطْفِ ، فَهِيَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ ، وَإِقَامَتُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ فَيَحْصُلُ التَّدَاوَعُ .

تُرْفَعُ مَوْضِعًا عَلَى التَّقْسِيرِ	وَأَحْرَفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ
فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ	كَمُرِّي ، وَسِيرِي وَقَدْ بُنِيَ
وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلُّهَا شَمِلَ	وَالْمَكَانِ وَالْمَصَادِرِ الْأَوَّلِ
تُقَامُ هَذِهِ مَعَ التَّرْجِيحِ	لِلْفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ
ثُمَّ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ آخِرٌ (١)	فَالِاسْتِيقَ الْمَجْرُورِ وَالْمَصَادِرِ

يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لِزَمَانٍ لَمْ يَبْنِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ بِنَاءَهُ لِلْمَفْعُولِ ،

وَلَا مَفْعُولَ ، مُحَالٌ فَبَطَلَ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ / لَكِنْ قَدْ (يَتَعَدَّى الْفِعْلُ) (٢) ١/٨٦

(١) من قوله " لفقْد مفعول به " إلى آخره قال عنه صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٢ : " هذان البيتان يوجدان " في بعض النسخ دون البعض ، والترتيب المذكور فيهما لم أره في كلام غير هذا المصنف ."

(٢) في (ف) " يتعدى من المفعول ."

بِأَحْرَفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ " سِيرِ بَزِيدٍ " فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِقِيَامِهِ
 مَقَامَ الْفَاعِلِ (١) (وَجَازَ أَنْ يَقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ) (٢) وَهُوَ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ
 ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ هُنَا مُقَوٌّ لِلْفِعْلِ وَمُعَدَّةٌ لَهُ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ - أَعْنِي الْجَرَّ -
 فِي الْفَاعِلِ نَحْوُ " مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ " ، وَ" كَفَى بِاللَّهِ " وَالتَّقْدِيرُ : " مَا جَاعَنِي
 أَحَدٌ ، وَكَفَى اللَّهُ " مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَمَجِيبُهُ فِي الْمَفْعُولِ
 الَّذِي قَصَرَ الْفِعْلُ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ .

قَوْلُهُ : " مُرَبِّي " الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَكَذَلِكَ " بِي " مِنْ
 قَوْلِهِ : " سِيرَ بِي " .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » (٣) ، " فَعَلَيْهِمْ " فِي
 مَوْضِعِ رَفْعٍ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ - أَعْنِي " الْمَغْضُوبَ " - ، وَلَوْ قُلْتَ : " سِيرَ يَوْمٌ
 لَضَرْبِ زَيْدٍ " لَمْ يَجْزُ أَنْ تُقِيمَ الْمَجْرُورَ بِاللَّامِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهَا لَامُ
 الْفَرْضِ (٤) .

قَوْلُهُ : " وَقَدْ بُنِيَ فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ " يَعْنِي فِي غَيْرِ
 الْمُتَعَدِّي ، لِأَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَتَّعَدَّى إِلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَامَ " ظَرْفُ
 الزَّمَانِ ، وَالْمُبْتَهَمُ مِنَ الْمَكَانِ " مَعَ ظُهُورِ " فِي " فِيهِ ، وَلَا مَعَ تَقْدِيرِهَا .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا جَعَلْتَ " فِي " كَالْبَاءِ ظَاهِرَةً .

(١) وقال قوم : النائب ضمير مستتر ، ثم اختلفوا على من يعود ذلك الضمير ، يقول ابن هشام :
 ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم عليها حجة - انظر شرح اللوحة البدرية ١ / ٣٥٦ .

(٢) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٣) سورة الفاتحة : ٧ .

(٤) أي : مفعول لأجله ، وهو لا يجوز أن يقام مقام الفاعل كما تقدم .

قُلْتُ : " الْبَاءُ " لَا يَسْتَتَفِي الْفِعْلُ فِي التَّعْدِيَةِ عَنْهَا ، وَأَمَّا " فِي " فَتُحَذَفُ وَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِدُونِهَا إِلَى جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ وَالْمُبْتَهَمِ مِنَ الْأَمْكِنَةِ . وَالظَّرْفُ لَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ حَتَّى يَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَيُجْعَلَ مَفْعُولًا عَلَى الْاِتِّسَاعِ ، وَكَذَلِكَ مَا لَمْ يَصِحَّ نَقْلُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، فَلَا يُقَالُ : " سِيرَ عَلَيْهِ سَحْرٌ " إِذَا أَرَدْتَ سَحْرًا بِعَيْنِهِ .

وَقَوْلُهُ : " وَالْمَصَادِرُ الْأَوَّلُ " يُرِيدُ بِـ " الْأَوَّلِ " الثَّلَاثَةَ : ظَرْفِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالْمَصْدَرُ (١) ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا " أَوَّلٌ " أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى أَوْلِيَّتِهَا وَلَمْ يَعْضُ مَا يَمْنَعُهَا مِنَ التَّصَرُّفِ كَسَحْرٍ ، وَ" ذَاتَ مَرَّةٍ " فِي الْأَزْمِنَةِ ، وَ" عِنْدَ " فِي الْأَمْكِنَةِ ، وَ" سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ " فِي الْمَصَادِرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِـ " الْأَوَّلِ " الْمَفَاعِيلَ الصَّرِيحَةَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " وَقَدْ بُنِيَ فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ الْأَوَّلِ لظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالْمَصَادِرِ " .

قَوْلُهُ : " وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلُّهَا شَمَلٌ " هَذَا صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " سِيرَ عَلَيْهِ وَقْتُ ، أَوْ مَكَانٌ ، أَوْ سَيْرٌ " لَمْ يَجْزُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ " فَإِنَّ الْيَوْمَيْنِ قَدْ تَخَصَّصَا إِذْ كَمِيَّتُهُمَا مَعْلُومَةٌ ، وَكَذَلِكَ " فَرَسَخَانِ " ، وَالْمَصْدَرُ

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٦٢ : " وقوله : ' والمصادر الأول ' يريد بالأول المصادر الباقية على أوليتها ، أي : أصلها ولم يعرض لها ما يمنعها التصرف مطلقاً كسبحان ونحوه ، والنيل جعل قوله : ' الأول ' متعلقاً بظرف الزمن والمكان والمصادر ثلاثتها ، وفيه نظر إذ الظاهر أن ' الأول ' صفة للمصادر لأنها جمع مثلها وأما ظرف الزمن والمكان فمفردان لا يصح جري الأول عليها لا صفة ولا بدلاً فعسلى هذا لأبد من قيد يفهم منه أن الطرفين لأبد من كونهما متصرفين ، فإن ' سحر ' ونحوه من ظروف الزمان ، و ' عند ' ، ونحوه من ظروف المكان لا يصح أن يقام مقام الفاعل ، لأن عدم تصرفه يمنع رفعه وليس في كلامه ما يدل على ذلك " .

(١) مِنْ وَصْفِهِ ، أَوْ إِضَافَتِهِ ، أَوْ تَعْرِيفِهِ بِاللَّامِ ، أَوْ تَشْبِيهِهِ
بِغَيْرِهِ كَقَوْلِكَ : " سِيرَ بِهِ سَيْرُ الْإِبِلِ " أَي : سِيرٌ مِثْلُ سَيْرِ الْإِبِلِ [أَوْ
أَنْ يَكُونَ] (٢) مَعْدُودًا نَحْوُ : ضَرَبَ ضَرْبَةً وَضَرَبَتَانِ ، وَعِشْرُونَ
ضَرْبَةً ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الضَّرْبِ قَدْ فَهِمَ مِنْ لَفْظِ
الْفِعْلِ فَلَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ لَمْ يَفِدْهَا الْفِعْلُ .

قَوْلُهُ : " لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ تَقَامُ هَذِهِ إِلَى آخِرِهِ " ، وَقَدْ
ذَكَرْنَا عَلَّةَ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : " مَعَ التَّرْجِيحِ " [(٣) أَي : مَعَ التَّمْيِيزِ أَنَّهَا أَرْجَحُ ، أَي :
هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ أَوْلَى بِإِقَامَتِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا اجْتَمَعَتْ ، أَمَّا] (٣) إِذَا لَمْ
تَجْتَمِعْ فَلَا تَرْجِيحُ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الْمَجْرُورُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ حَقِيقِيٌّ
فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " سِيرَ بِزَيْدٍ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ سَيْرًا
شَدِيدًا " فَإِنَّ " زَيْدًا " سِيرَ بِهِ وَهُوَ مَسِيرٌ [بِهِ] ، وَالْفَرَسَخَانِ ،
وَالْيَوْمَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ ، بَلْ هُمَا مَسِيرٌ فِيهِمَا لَا بِهِمَا فِي التَّحْقِيقِ ،
وَإِنَّمَا جُعِلَا مَسِيرًا بِهِمَا مَجَازًا وَاتِّسَاعًا لَا حَقِيقَةً .

وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ / أَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ ، إِذْ ٨٦ ب/
كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ، وَأَمَّا الزَّمَانُ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ بِأَمْرِ زَائِدٍ عَلَى
حُرُوفِهِ ، وَهِيَ (٤) الصِّيغَةُ الْمَخْصُوصَةُ .

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " لَا يَذْكَرُ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصُّ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) وَهُوَ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الثَّلَاثَةُ الْبَوَاقِي غَيْرُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَوْلَى مِنْهُ لِظُهُورِ

الإِعْرَابِ فِيهَا .

وَأِنْ تَقُلْ : سِيرَ بَزِيدٍ سَيْرًا يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ كَانَ خَيْرًا

قَالَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ :

" فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ

فَذَكَرَ أَنَّ الْأَوْلَى أَنْ يُقَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَالْمَصَادِرُ بَعْدَهُ ، وَيَعْدُ

الْمَصَادِرِ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَالْأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ " أَي : فَالْمَجْرُورُ

أَسْبَقُ إِلَى الْقِيَامِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَقَوْلُهُ : " ثُمَّ الزَّمَانُ " فَاتَى بِحَرْفِ " ثُمَّ "

الدَّالُّ عَلَى التَّرْتِيبِ (١) ، ثُمَّ قَالَ (٢) فِي الْبَيْتِ : وَإِنْ أَقَمْتَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ

مُقَامَ الْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الثَّلَاثَةَ الْآخَرَ وَأَخْرَجْتَ الْمَصْدَرَ كَانَ جَائِزًا ، وَلَمْ

يَصِفِ (٣) الْمَصْدَرَ ؛ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَتُكَالًا عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ :

" وَالِاخْتِصَاصُ شَرْطٌ كُلُّهَا شَمِلٌ " .

وَأِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا فَالْبَاقِي يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ

يَقُولُ : مَتَى أَقَمْتَ وَاحِدًا مُقَامَ الْفَاعِلِ وَجِبَ نَصَبُ الثَّلَاثَةِ ، ضَرُورَةٌ

أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَرْفَعُ إِلَّا وَاحِدًا ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " رَفَعْتَ وَاحِدًا " أَقَمْتَهُ مُقَامَ

الْفَاعِلِ ، وَلَمْ يُرِدْ : أَنَّكَ تَضُمُّ آخِرَهُ ؛ فَإِنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ

(١) بعده في (ف) والتعقيب ، والمشهور أن (ثُمَّ) للترتيب مع التراخي لا للتعقيب ، والجنى الداني ٤٢٧

يزعم بعضهم أن ثم تقع موقع الفاء .

(٢) بعده في (ف) " هذا " .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذي قال في شرحه لوحة ٤٨ : " وفي المثال خلل ، لأنه لم يصف

المصدر " .

إِلَّا حُكْمًا ، أَوْ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ " إِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا " إِنْ حَكَمْتَ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ سَوَاءً
ظَهَرَ فِيهِ الرَّفْعُ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ .

وَحَالُ ذَا الْمَفْعُولِ حَالُ الْفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ وَالتَّرْتِيبِ فِي الْأَوَائِلِ

(يَقُولُ فِي هَذَا الْمَفْعُولِ) (١) الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : حَالُهُ كَحَالِ

الْفَاعِلِ فِي الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ [الْفِعْلُ] وَمُخْبَرٌ بِهِ عَنْهُ .

قَوْلُهُ : " وَالتَّرْتِيبُ فِي الْأَوَائِلِ " يُرِيدُ : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَعْطَيْتُ زَيْدًا
عَمْرًا " يَلْزَمُكَ التَّرْتِيبُ وَرَفْعُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ الْأَخَذُ بِالْمَأْخُودِ
كَمَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَا مَقْصُورَيْنِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ
مُوسَى عَيْسَى " خَوْفَ اللَّبْسِ .

وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ تَقْدِيمَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى (الْفِعْلِ) (٢) إِذَا اتَّصَلَ

بِهِ حَرْفٌ جَرٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لِلْفِعْلِ فِيهِ أَثَرٌ ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُونَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ إِنْ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (٣) أَنَّ "عَنْهُ"

فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِمَسْئُولٍ (٤) ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَفْعُولٌ فِي
الْمَعْنَى ، حَتَّى إِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ الْبَدَلَ مِنْهُ بِالنَّصْبِ ، نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى ،

(١) فِي (ف) يَقُولُ أَنْ هَذَا حَالُ الْمَفْعُولِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سُورَةُ الْأَسْرَاءِ : ٣٦ .

(٤) ذَكَرَ هَذَا الزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ ٤٤٩ / ٢ ، وَتَعَقَّبَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٧ / ٦ فَقَالَ :
" وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ " عَنْهُ " فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، وَيَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ وَمَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ مَفْعُولٍ بِهِ وَمَصْدَرٍ وَظَرْفٍ بِشَرْطِهِمَا
جَارٌ مَجْرَى الْفَاعِلِ ، فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فَكَذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ وَأَقِيمَ مَقَامَهُ " ، وَهُوَ
مَا أَرْجَحُهُ وَأَمِيلُ إِلَيْهِ لِئَلَّا يَشْذَ عَمَّا قَامَ مَقَامَهُ ، وَهُوَ الْفَاعِلُ .

وَذَكَرَ (ابْنُ جِنِّي) (١) فِي إِعْرَابِ الْمَنْهُوكَةِ لِأَبِي نُوَّاسٍ (٢) الَّتِي أَوْلَاهَا :

وَبَلَدَةٌ فِيهَا زَوْرٌ صَعْرَاءٌ تُخْطَى فِي صَعْرٍ

مَرَّتْ إِذَا الذُّبُّ اقْتَفَرَ

فَقَالَ : يَجُوزُ نَصْبُ " مَرَّتْ " عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " تُخْطَى "

الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، كَمَا رَفَعُوا صِفَةَ

فَاعِلِ الْمَصْدَرِ الْمَجْرُورِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) هي أرجوزة للشاعر أبي نواس الحسن بن هانئ من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة ، وقيل إن عدم احتجاج أهل اللغة بشعره عائد إلى خلاعته ومجونه ، قال ابن جنني في تفسير هذه الأرجوزة ٩ " قال بعض أهل علم العرب ، فيما بلغنا عنه : " لولا ما كان يخلط شعره من الخلعة ، لاحتج بشعره في كتاب الله تبارك وتعالى ، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهذه الأرجوزة قالها أبو نواس في تقرّيب الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين ، وقد تعمد فيها أن ينحو منحى شعراء العرب الأقدمين ليظهر لعلماء اللغة أنه يستطيع مجاراة الأولين إلى جانب تجديده في اللغة والأسلوب والأغراض .

وهذه الأرجوزة من الضرب الخامس من " الرجز " ، ووزنها من العروض " مستفعلن ، مستفعلن ، إلا أن الرّحاف يدركها فيجوز في " مستفعلن " " مفاعلن " ، ومفتعلن ، وفعلتن " ، وهذا الضرب يقال له " المنهوك " وهو ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

الزور : الميل والاعوجاج . الصعر : الميل . تخطى : تقطع . المَرَّتْ : المفازة بلا نبات . اقتفر : اقتفاه وتبعه ، ومطلع هذه الأرجوزة موجود في تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جنني ١٠ فما بعدها ، والديوان ٤٣٨ .

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (١)

فَرَفَعَ " الْمَظْلُومَ " حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ " الْمُعَقَّبَ " فَاعِلٌ فِي

الْمَعْنَى .

[مسألة]

[للامتحان]

مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النُّشَاءِ أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ أَلْفَ مِائَةٍ

وَكُسِّيَ الْمَكْسُوفُ قَرُوبًا جَبَّةً وَتَقْصَرَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّةً

1/87

" أُعْطِيَ " فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَتَّعَدَى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَ " الْمُعْطَى "

اسْمُ الْمَفْعُولِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَيَتَّعَدَى إِلَى اثْنَيْنِ

أَيْضًا فَيَحْتَاجُ إِلَى أَرْبَعَةِ مَفَاعِيلَ ، اثْنَيْنِ لِأُعْطِيَ ، وَاثْنَيْنِ لِلْمُعْطَى .

أَمَّا مَفْعُولُ " أُعْطِيَ " الْأَوَّلُ فَهُوَ " بِالْمُعْطَى " ، وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي

" مِائَةٌ " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقِيمَ بِالْمُعْطَى " مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ

الْجَرِّ عَلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِحَرْفِ الْجَرِّ

إِنَّمَا يَقَامُ مُقَامَ الْفَاعِلِ لِقَدْرِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، كَمَا ذُكِرَ فِيمَا تَقَدَّمَ (٢) ،

(١) هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة كما في ديوانه ١٢٨ ، وصدره :

" حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوْحِ وَهَاجَهَا " ، وَيُرْوَى " وَهَاجَهُ " وَهِيَ رِوَايَةُ الْدِيْوَانِ . وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ

أَرْجُوزَةِ أَبِي نُوَاسٍ ٢٤ ، وَإِنْصَافِ ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، وَالخَزَانَةِ ١ / ٣٣٤ ، ٣ / ٤٤١ بُولَاقَ ، وَابْنِ

عِيْشٍ ٢ / ٢٤ ، ٤٦ ، ٦٦ / ٦ ، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٢٨ ، ٢ / ٣٢ ، وَالهِمَعِ ٢ / ١٤٥ .

تَهَجَّرَ : سَارَ فِي الْهَاجِرَةِ ، وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ .

الرُّوْحُ : مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ .

وَهَاجَهَا : أَرْعَجَهَا ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ يَعُودُ إِلَى حِمَارِ الْوَحْشِ ، وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ الْمَتَّصِلُ يَعُودُ

إِلَى الْاِثْنَيْنِ . الْمَعْقَبُ : الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً عَقِبَ مَرَّةٍ وَلَا يَتْرَكَ .

(٢) انظر ص ٥٥١ .

وَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَامَ بِالْمُعْطَى " مَقَامَ الْفَاعِلِ تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمِائَةِ " لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا ، وَبِالْمُعْطَى " (١) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، فَقَدْ أَخَذَ " أُعْطِيَ " مَفْعُولِيهِ (الَّذِينَ) (٢) أَقِيمَ أَحَدَهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى " الْمُعْطَى " فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَيْضًا وَلَا يَبْدُ مِنْ قِيَامِ أَحَدِهِمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ الَّذِي هُوَ " بِهِ " مَقَامَ الْفَاعِلِ ؛ لِوُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ ، وَهُوَ " الْأَلْفُ " ، فَتَعَيَّنَ رَفْعُ " الْأَلْفِ " بِالْمُعْطَى لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَ " بِهِ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَقَدْ تَعَذَّرَ إِقَامَتُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمُعْطَى .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا كَانَتْ " الْمِائَةُ " مَرْفُوعَةً بِالْمُعْطَى ، وَ " الْأَلْفُ " مَرْفُوعَةٌ

بِالْمُعْطَى ؟

قُلْتُ : ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي " الْمُعْطَى " بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَمَا بَعْدَهُمَا مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَمَفْعُولِيهِ صَلَّتَهُمَا ، فَلَوْ رَفَعْتَ " الْأَلْفَ " بِالْفِعْلِ ، وَ " مِائَةُ " بِالْمُعْطَى لَكُنْتَ فَاصِلًا بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجَنْبِيٍّ ، إِذْ مَعْمُولُ الصَّلَةِ مِنَ الصَّلَةِ ، وَ " الْهَاءُ " فِي " بِهِ " تَعُودُ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي " الْمُعْطَى " ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " أُعْطِيَ بِالتُّوبِ أَوْ بِالْعَبْدِ الْمُعْطَى بِهِ زَيْدٌ أَلْفًا مِائَةً " فَلَمَّا حَذَفْتَ الْفَاعِلَ وَبَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " الْمِائَةَ " مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَمَّا حَذَفْتَ فَاعِلَ " الْمُعْطَى " وَبَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ أَقَمْتَ " أَلْفًا " مَقَامَ الْفَاعِلِ .

الْفَاعِلِ .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " الْمُعْطَى " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الَّذِينَ " ، وَفِي (ف) " الَّذِي " .

فَإِنْ حَذَفَتْ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ " الْمُعْطَى " ، وَمِنْ الضَّمِيرِ الَّذِي بَعْدَ
" الْمُعْطَى " كَانَ الْأَوَّلَى رَفَعَ " الْمُعْطَى " ، وَنَصَبَ " الْمِائَةَ " ، وَرَفَعَ الضَّمِيرَ
الْمُسْتَتِرَ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ ، وَنَصَبَ " الْأَلْفَ " ، وَمِثَالُهُ كُسَيُّ الْمَكْسُوِّ
فَرَوًّا جِبَّةً ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ: أُعْطِيَ الْمَعْطَاهُ أَلْفُ مِائَةً ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ،
وَقَدْ مَثَّلَ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ مِنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ بِقَوْلِهِ : " وَكُسَيُّ الْمَكْسُوِّ
فَرَوًّا جِبَّةً " فَأَلْمَكْسُوُّ مَرْفُوعٌ ، وَ " جِبَّةٌ " مَنْصُوبٌ ، وَفَاعِلُ " الْمَكْسُوِّ " مُضْمَرٌ
يَعُودُ إِلَى (١) " الْأَلْفِ وَاللَّامِ " ، وَ " فَرَوًّا " مَفْعُولُهُ ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتَقُولُ :
كُسَيِّ الْمَكْسُوِّهُ أَوْ الْمَكْسُوِّ إِيَّاهُ " (٢) فَرَوُّ جِبَّةً ، لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، كَمَا يَجُوزُ
أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمًا .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ الْمَعْطَى بِهِ أَلْفُ مِائَةٍ " أَقَمْتَ " الْمُعْطَى " مُقَامَ
الْفَاعِلِ ؛ لِعَدَمِ اشْتِغَالِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَنَصَبْتَ " مِائَةً " ، وَيَجُوزُ رَفْعُهَا
وَنَصَبُ " الْمُعْطَى " ، (أَمَا " الْأَلْفُ " فَيَتَعَيَّنُ رَفْعُهَا) (٣) ؛ لِاشْتِغَالِ اسْمِ
الْمَفْعُولِ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْبَاءِ .

(١) " إلى " مكرر في الأصل .

(٢) المثال في الأصل " كست المسكوة ايه فرو جبة " ، وفي (ف) " كسوت المكسوة أو المكسو إياه فرو
جبة " ، وهو ليس واضحاً كما ترى فائتت ما جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٥ ، وهو " كسي
المكسو " أو المكسو إياه فرو جبة " ؛ لأن صاحبة كثيراً ما يعول على المؤلف ، أما ابن القوأس
فقال في شرحه لوحة ٩٨ : " ويجوز أن يرفع الفرو والجبة ، لقيامها مقام الفاعل ، وينصب المكسو
والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلاً منصوباً فيقال : " كسي المكسو إياه فرو
جبة " ، لعدم اللبس ، كما يجوز " أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمًا " .

وقد نقل السيوطي هذه المسألة في الأشباه والنظائر ٢ / ٦٥ نقلاً عن ابن القوأس .

(٣) في الأصل " أما بالآلف فيتعين رفع المِائَةِ والمثبت من (ف) .

فَإِنْ قُلْتَ : " أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى أَلْفًا مِائَةً " تَعَيَّنَ رَفْعُ " الْمِائَةِ " لِاشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ " الْمُعْطَى " بِالْبَاءِ ، وَنَصَبَتِ " الْأَلْفَ " ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكْنَ فِي " الْمُعْطَى " قَدْ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ ب/٨٧ « الْأَلْفِ » ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْأَلْفِ وَنَصَبُ الضَّمِيرِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (١) مَجَالٌ وَاسِعٌ لَا يَلِيْقُ اسْتِقْصَاؤُهَا بِالْمُخْتَصِرَاتِ (٢) ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِيمَا تَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنَ اثْنَيْنِ .

قَوْلُهُ : " وَنَقْصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّةً " .

أَقُولُ : إِنَّ " نَقْصَ ، وَ وَزَنَ " ، لَا يَتَّعَدِّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَكَأَنَّهُ حَمَلَ " نَقْصَ " عَلَى ضِدِّهِ " ، وَهُوَ " زَادَ " ، وَحَمَلَ " وَزَنَ " عَلَى نَظِيرِهِ (٣) وَهُوَ " نَقَدَ " ، يُقَالُ : نَقَدْتُهُ أَلْفًا (٤) ، وَزِدْتُهُ خَيْرًا .

(١) قال ابن الخباز في شرحه ٣٠٤/١ - هذه المسألة ذكرها الزجاجي في الجمل ، ويحيى سلك أسلوبه وإن لم يذكر لفظه .
وهذه المسألة تذكر في هذا الباب لامتحان النشأة وإفادة الرياضة والتدريب . عن شرح ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٢) في الأصل " لا يليق استقصاها بالمختصرات " .

(٣) قبله في (ف) " ضميره وهي زيادة من الناسخ .

(٤) نقدته ألفاً بمعنى أعطيته إياها .

[النكرة والمعرفة]

القول في التعريف والتكبير تكبير الاسم الأصل كالتكبير
الأترى عموم شيء أول وكان قبل زيد اسماً رجلاً

التعريف والتكبير مصدران لقولك : " عرفت الشيء " إذا جعلته معرفة عند المخاطب بوجه من الوجوه الموضوع له ، وكذلك التكبير من قولك " نكرت الشيء " إذا جعلته نكرة بوجه من الوجوه المفيدة له ، ولا يصح إطلاق التكبير - على هذا التعريف - على النكرات الأوائل ، بل على ما كان معرفة ثم عرض له شياع ، نحو " مررت بأحمد وأحمد آخر " ، وكل أحمد مررت به فأكرمه " ، فأما النكرة فهي الأصل ، فكيف يصح تكبيرها ؟

قوله : " تكبير الاسم [الأصل] ^(١) قد استدل على أن النكرة هي الأصل ^(٢) بإمرين :

أحدهما : أن النكرة أمر عام ، والعام (مقدم على الخاص) ^(٣) ، بيان عموم النكرة : أنه يصح أن يطلق على كل واحد من المعارف " أنه شيء " ، ولا يصح إطلاق شيء من المعارف على « شيء » باعتبار كونه شيئاً ما ، وإلى هذا أشار بقوله : " ألا ترى عموم شيء أول " ^(٤) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله : إن النكرة هي الأصل ، هذا هو مذهب سيبويه ، والجمهور ، أما الكوفيون وابن الطراوة فقد خالفوهم واستدلوا لذلك .

ينظر ذلك في الهمع ٨ / ٥٥ .

(٣) في (ف) مقدمة على الأصل الخاص .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ٨ / ٦٢٨ : " فعموم شيء : مبتدأ ، وأول خبره " .

وَالثَّانِي : أَنَّ النَّكْرَةَ أَسْبَقُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَكَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْمًا رَجُلٌ " يُرِيدُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَذْكَرَ قَبْلَ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ اسْمٌ يَخْصُهُ كَانَ لَهُ اسْمٌ (يُقَالُ عَلَيْهِ) (١) وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ أَفْرَادِ نَوْعِهِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : (رَجُلٌ) (٢) .

إِعْرَابُ الْبَيْتِ : إِنْ جَعَلْتَ " كَانَ " تَامَةً كَانَ " اسْمًا " حَالًا مِنْ " زَيْدٍ " ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَةً كَانَ « اسْمًا » خَبَرَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " وَكَانَ لَفْظُ رَجُلٍ اسْمًا قَبْلَ لَفْظِ زَيْدٍ " ، يُرِيدُ أَنَّ الْعَامَّ قَبْلَ الْخَاصِّ فِي التَّسْمِيَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا لَمْ كَانَ التَّنْكِيرُ الْأَصْلَ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ (٣) .

(١) في (ف) " يقال على حاله عليه " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) جاء في الشرح المجهول لوحة ٦٤ " وليس ما ذكره - أي المصنف - دليلين على أن التنكير هو الأصل بل دليل واحد ، وقد توهم قوم أن في البيت دليلين على ذلك ، وهو توهم خطأ " . والدليل الَّذِي لَمْ حَهُ فِي الْبَيْتِ هُوَ أَنَّ النَّكْرَةَ أَعَمُّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَالْعَامُّ جُزْءُ الْخَاصِّ ، وَسَابِقٌ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ ، وَلَا فَرْقَ - فِي نَظْرِي - بَيْنَ مَا لَمْ حَهُ وَمَا فَهَمَهُ غَيْرَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَدْمَجَ الدَّلِيلَيْنِ الَّذَيْنِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا غَيْرُهُ مِنْ شَرَاخِ الدَّرَةِ كَالْمَوْلَفِ هُنَا ، وَابْنِ الْقَوَاسِ لَوْحَةَ ٩٨ ، وَالشَّرِيشِيِّ ج ٢ لَوْحَةَ ١ .

(٣) راجع مبحث " ما ينصرف وما لا ينصرف " فيما مضى " ص ٣٤٥ .

[خصائص النكرة]

وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ "رُبُّ" أَوْ "أَلٌ" أَوْ "كَمْ" مُضَافَةٌ عَلَيْهِ تُنْخَلُ
 أَوْ مِنْ "لِلْإِسْتِغْرَاقِ" ، أَوْ "كُلًّا" لَهُ فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ مِنْهُ
 رَبُّ غُلَامٍ قَدْ مَلَكَتُ ، أَوْ كَمْ وَكُلُّ عَبْدٍ (١) مَالَهُ مِنْ بَرِّهِمْ
 قَدْ ذَكَرَ لِلنُّكْرَةِ خَمْسَ خَصَائِصَ :

إِحْدَاهَا (٢) : "رُبُّ" ، وَمِثَالُهُ "رَبُّ غُلَامٍ قَدْ مَلَكَتُ" ، فَمَا قَوْلُهُمْ :

"رَبُّهُ رَجُلًا" فَيُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ ذَكَرَ عَلَّةٌ

دُخُولِ "رُبُّ" عَلَى النُّكْرَةِ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ (٣) .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَزِيدَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، وَكَأَنَّهُ يَخْتَارُ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ فِي أَنْ

الْأَلِفَ وَاللَّامَ جَمِيعًا لِلتَّعْرِيفِ (٤) ، وَكُلُّ اسْمٍ يَقْبَلُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فَهُوَ نَكْرَةٌ .

الثَّلَاثَةُ : دُخُولُ "كَمْ" عَلَيْهِ خَبَرِيَّةً كَانَتْ أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً ، لِأَنَّ مَا ١/٨٨

بَعْدَهَا فِي الْبَابَيْنِ تَمْيِيزٌ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَّةً كَوْنِ التَّمْيِيزِ نَكْرَةً فِي بَابِهِ (٥)

وَقَوْلُهُ : "مُضَافَةٌ" كَأَنَّهُ حَشْوٌ ، فَإِنَّ مَعْمُولَ "كَمْ" لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً

أُضِيفَتْ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ تُضَفْ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِضَافَةِ

لِلزُّومِهَا فَإِنَّ "مَجْرُورَ" كَمْ "لَا يَحْذَفُ ، وَالتَّمْيِيزُ يَحْذَفُ ، نَحْوُ : كَمْ مَالُكَ؟

أَيُّ : كَمْ بَرِّهِمَا مَالُكَ ؟ .

(١) في الأصل "ورب عبد" .

(٢) في (ف) "احدها" .

(٣) راجع مبحث "حروف الجر" فيما مضى ، ص ٣٠٤ .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٦٤ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ بولاق ، ووصف المباني ٧٠ ، والجني الداني ١٢٨ .

(٥) راجع باب التمييز فيما تقدم ص ٥١٠ .

وَالرَّابِعَةُ : " كُلُّ " ؛ فَإِنَّهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمُفْرَدُ امْتَنَعَ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عُمُومُ الْأَشْخَاصِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَانَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ (١) ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " عُمُومُ الْأَشْخَاصِ " عَنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا عُمُومَ الْأَجْزَاءِ ؛ فَإِنَّ الْمُفْرَدَ بَعْدَهَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ كَقَوْلِكَ : كُلُّ الرَّغِيفِ أَكْلَتُهُ ، وَكُلُّ الْكِتَابِ قَرَأْتُهُ ، وَلا مِمْتَنَاعَ وَقُوعِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا [مُفْرَدَةً] (٢) - إِذَا أُريدَ بِهَا عُمُومُ الْأَشْخَاصِ - [لَزِمَ] تَنْكِيرُ الْعِلْمِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا كَقَوْلِهِمْ : " لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى " (٣) ، وَتَمَثِيلُهُ [عَلَيْهِ] (٤) يَدُلُّ عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَكُلُّ عَبْدٍ " .

الخَامِسَةُ : " مِنْ " الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ النَّفْيِ وَهِيَ الَّتِي لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، أَيْ : لِإِسْتِيعَابِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ ، وَتَمَثِيلُهُ عَلَيْهِ " مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمٍ " (٥) فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمٍ " (٥) كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا أَسْقَطْتَ " مِنْ " فَقُلْتَ : " مَا لَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَسْتَوْعِبِ النَّفْيُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ مِنَ الدَّرَاهِمِ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ : " مَا لَهُ دِرْهَمٌ [بِلِ دِرْهَمَانِ] (٦) ، وَلَوْ قُلْتَ :

(١) سورة الأسراء : ١٣ .

(٢) في الأصل " معرفة " ، واحترز بقوله " مفردة " عن الجمع نحو قوله تعالى : " وكلهم آتية " عن ابن القواس لوحة ٩٨ .

(٣) لم أجده في كتب الأمثال التي رجعت إليها ، وقد ذكره الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٦٠ ، وشرح معناه فقال : " أى : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى " ، وذكره صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٤ حيث قال : " واعلم أن العلم إذا وقع بعد " كُلُّ " المراد بها عموم الأشخاص لزم تنكيره كقولهم : لكل فرعون موسى " .

(٤) في الأصل " عليهم " .

(٥) سقط من (ف) سبق نظر .

(٦) تكملة يوجبها المقام ، وهى في ابن القواس لوحة ٩٨ .

" مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمٍ بَلْ دِرْهَمَانِ " كُنْتَ قَدْ أَتَيْتَ عَيْنَ مَا نَفَيْتَ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ نَفَيْتَ
 الْوَاحِدَ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ فَأَيْبَاتُ الدَّرْهَمَيْنِ - فِيمَا بَعْدُ - إِيْبَاتٌ لِلْوَاحِدِ وَمَا زَادَ
 عَلَيْهِ ، فَـ " مِنْ " بَعْدَ النَّفْيِ بِمَنْزِلَةِ " كُلُّ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوْ كَلَّا لَهُ " يُرِيدُ
 لِلِاسْتِغْرَاقِ (١) ، فَالضَّمِيرُ فِي " لَهُ " عَائِدٌ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ .

وَمِنْ النَّكْرَاتِ الْمَنْفِيَّةِ بِـ " لَا " الَّتِي لِلِاسْتِغْرَاقِ ، وَكَذَلِكَ " غَيْرٌ " ، وَشَبَهُهُ ،
 وَمِثْلُهُ - غَالِبًا ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي [غَيْرٌ] (٢) الْمَاضِي (٣) .

(١) فِي (ف) " الْاسْتِغْرَاقِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " مَعْنَى " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ ص ٥٧١ فِيمَا يَأْتِي .

(٣) لَمْ يَمِثِلِ الْمَوْلَفُ لِهَذِهِ النَّكْرَاتِ ، وَمِثَالُ النَّفْيِ بِـ " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ " ، وَمِثَالُ غَيْرِ ، وَشَبَهُهُ ، وَمِثْلُ

« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ وَشَبِيهِكَ وَمِثْلِكَ » .

[أنواع المعارف]

أما المعارفُ فخمسةٌ تُذكرُ أولها الأعلامُ ثم المضممرُ
والمبهمُ المخصوصُ والمُعَرَّفُ بالألامِ ، والمُضَافُ لِاسْمٍ يُعَرَّفُ

المَعَارِفُ جَمْعُ مَعْرِفَةٍ ، وَهِيَ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ ، فَقَالُوا :
" اسْمٌ مَعْرِفَةٌ " ، وَقَالُوا فِي رَسْمِ الْمَعْرِفَةِ : كُلُّ اسْمٍ قُصِدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى
مَعْنَى مُعَيَّنٍ دَلَالَةً يَتَّضَمَّنُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا خَمْسًا فَدَلِيلُ
الْحَصْرِ (١) أَنَّ الْمَعْرِفَ لِلشَّيْءِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لَفْظِيًّا أَوْ لَا .
وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَوْلِيهِ ، وَهُوَ " الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ " ، وَإِمَّا مِنْ
آخِرِهِ ، وَهُوَ " الْمُضَافُ " .

وَالثَّانِي : وَهُوَ الْمَعْتَوِيُّ ، فَأَمَّا أَنْ لَا يَحْتَاجُ بَعْدَ تَعْيِينِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ
" الْعَلَمُ " ، أَوْ يَحْتَاجُ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى مَا قَبْلَهُ وَهُوَ " الْمُضْمَرُ " ، أَوْ
إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ " الْمُبْهَمُ " (٢) .

وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْعَلَمَ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ (٣) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوْلَاهَا

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه لوجه ٥٠ : " لم أر للحصر في الخمسة دليلاً " .

(٢) المراد بالمبهم : أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

(٣) قال الشريشي في شرحه ج٢. لوجه ٢ : « اتفق النحويون على أن المعارف خمسة واختلفوا في
أعرقها ، فالجمهور على أن المضممر أعرقها .. ، وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن العلم
أعرق من المضممر .. ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف أسماء الإشارة .. ، وقد
بدأ المصنف بالعلم ، وظاهر كلامه أنه أعرف من المضممر ، وهو خلاف قول الجمهور » .
وقيل : إن الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في " العلم ، والمبهم " بعد " المضممر " ، فقال
البصريون : " العلم " أعرف ، وقال الكوفيون : المبهم أعرف ، وإليه ذهب صاحب الإنصاف .
انظر الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ ، وشرح ابن الخباز ٣٠٩-١ .

الأعلام" ؛ لأن " العلم " لا يتناول إلا واحداً بعينه ، فأما " المضمَر " فإنه مع تناوله الواحد بعينه يتناول ما أشبهه ، فإن قولك : " أنا " يُطلق على كل واحد من المتكلمين .

ومنهم من يختار أن " المضمَر " أعرف المعارف (١) ، واحتج بأنه لا يوصف ، وبأن منه ضمير المتكلم وهو أعرف بنفسه ، ولا يلتبس بـ/٨٨ على السامع غيره ، فإنك إذا سمعت قائلاً من جماعة يقول من وراء جدار : " أنا فعلت " لم تشك أنه ضمير لذلك المتكلم ، وإذا سمعت قوله : " أنت فعلت " وعنده جماعة لم تعرف من المخاطب منهم بذلك ، وكذا لو قال : " زيد قام " لم يعلم بعينه ؛ لجواز الاشتراك .

وبالجُملة فقد انقسم الخلاف في المعارف بعدد انقسامها (٢) . قوله : " والمبهم المخصوص " احترز به عن التكرات ؛ لأنها مبهمَةٌ ، ولكنها غير مخصوصة ، وسيذكر - إن شاء الله تعالى - لأنه لا تنافي بين الإبهام ، والتعريف .

قوله : " والمضاف لاسم يعرف " يريد إلى اسم ، فاللام بمعنى " إلى " ، واحترز بقوله : " يعرف " من المضاف إلى النكرة فإنها لا تُعرف (٣) المضاف إليها ، وينبغي أن يقول : إلى اسم يعرف إذا كان

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور كما في الهمع ٨ / ٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ٨ / ٣١٢ ،

والإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللحة البدرية ٨ / ٢٩٥ " وسمعت من ينقل أنه قد قيل في كل من

المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف ، وهو غريب " .

(٣) في (ف) زيادة " فلا يعرف " .

المُضَافُ قَابِلًا لِلتَّعْرِيفِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ (" مِثْلٌ " ، وَغَيْرُ ، وَشِبْهُ) (١) ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لِغَيْرِ الْمَاضِي .

فَبِإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَدْعِي الْحَصْرَ فِي هَذِهِ الْمَعَارِفِ ، وَمِنْ الْمَعَارِفِ " الْمُنَادَى الْمُقْصُودُ ، وَالْفَاطَةُ التَّوَكِيدِ غَيْرُ الْمُضَافَةِ " ؟

قُلْتُ : أَمَّا " الْمُنَادَى " فَمَحْمُولٌ عَلَى " الْمُضْمَرِ " ، وَلِذَلِكَ بَنُوهُ ، وَفَتَحُوا لَامَ الْجَرَمَةِ فِي الْاسْتِغَاثَةِ (٢) ، وَأَمَّا " الْفَاطَةُ التَّوَكِيدِ " فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنُوبٌ مُرَادٌ فِيهَا لِأَزْمِ لَهَا ، كَمَا لَزِمَ ظَاهِرًا فِي أَخَوَاتِهَا ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي قِسْمِ " الْمُضَافِ " .

(١) في الأصل " مثل غير وشبهه " ، والمثبت من (ف) .

(٢) نحو " يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو " ، قال ابن عقيل في شرح الألفية ٢ / ٢٨٠ " وإنما فتحت مع المستغاث ، لأن المنادى واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر ، نحو " لك ، وله " .

[الْعِلْمُ]

فَالْعِلْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي يَكُونُ مِثْلَهُ لِغَيْرِ النَّاسِ
مِمَّا يَلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعْوَجٍ ، وَلَا حِقِّ ، وَشَدَقَمِ

قَالُوا فِي حَدِّ " الْعِلْمِ " : هُوَ مَا عُلِقَ عَلَى شَيْءٍ بَعَيْنِهِ ، غَيْرَ مُتَنَاولٍ مِمَّا
أَشْبَهَهُ (١) .

فَقَوْلُهُمْ " بَعَيْنِهِ " خَرَجَ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ ، وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرَ مُتَنَاولٍ مِمَّا
أَشْبَهَهُ " خَرَجَ بِهِ بَاقِي الْمَعَارِفِ ، وَيُرِيدُ بِالتَّنَاولِ تَنَاوُلًا وَضَعِيًّا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
تَنَاوَلَ مَا أَشْبَهَهُ تَنَاوُلًا اتِّفَاقِيًّا ، كَرِجَالِ اسْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَيْدٌ ، أَوْ مَا لَا
يُشْبَهُهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَرَجُلٍ ، أَوْ امْرَأَةٍ تُسَمَّى بِبَغْدَادٍ .

وَالْعِلْمُ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو " وَنَحْوِهِمَا مَأْخُودٌ مِنْ
" الْعِلْمِ " إِذْ بِهِ يَعْلَمُ الْمُسَمَّى بِعَيْنِهِ إِذَا ذَكَرَ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْحِجَارَةُ الَّتِي
تُنصَبُ عَلَى الطَّرِيقِ أَعْلَامًا لِیُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الطَّرِيقِ ، وَمِنْهُ أَعْلَامُ الْعَسَاكِرِ ؛
إِذْ يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَائِفَتَهُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهَا .

وَأَمَّا وَجْهُ الْحَاجَةِ إِلَى وَضْعِ الْأَعْلَامِ فَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ
(قَدْ) (٢) يَحْتَاجُ إِلَى نِدَاءٍ صَاحِبِهِ لِيَخَاطَبَهُ أَوْ لِيُخْبِرَ (عَنْهُ) (٣) ، وَقَدْ يَلْزِمُهُ
حَقُوقٌ لِغَيْرِهِ ، وَتَلْزِمُ غَيْرَهُ (حَقُوقٌ) (٣) لَهُ فَاحْتَاجُوا إِلَى تَعْيِينِ مَنْ لَهُ وَمَنْ

(١) هذا الحد ذكره الزمخشري في المفصل ٦ ، وابن معط في الفصول الخمسون ٢٢٥ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

عَلَيْهِ بِلَفْظٍ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، حَتَّى كَأَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : " زَيْدٌ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا الشَّخْصُ ، أَوْ ذَلِكَ الشَّخْصُ .

وَأَمَّا الْحَاجَةُ إِلَى الْأَعْلَامِ فِي غَيْرِ الْأَنَاسِيِّ (١) فَلَيْسَ لِأَجْلِ النَّدَاءِ
وَالْمُخَاطَبَةِ وَالتَّفْهِيمِ إِذْ لَيْسَتْ مِمَّا يُفْهَمُ وَيُنَادَى ، وَلَا لِحُقُوقِ تَتَعَلَّقُ بِهِنَّ
بَلْ لِحَاجَةِ الْإِخْبَارِ عَنْهَا فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ مِنَ الْخِصَالِ وَالصِّفَاتِ .

ثُمَّ الْعِلْمُ فِيهَا - أَعْنِي الْبَهَائِمَ - عَلَى ضَرِيئِينَ ، مِنْهُ مَا يَكُونُ
لِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ .

فَالأَوَّلُ مَا يُقْتَنَى لِلْمَصَالِحِ فَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ أَفْرَادِ
نَوْعِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ " وَالْعِلْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِيِّ " يَكُونُ مِثْلُهُ ١/٨٩
(لِغَيْرِهِمْ) (٢) مِمَّا يَلَابِسُونَهُ " أَي : يَكُونُ " الْعِلْمُ " فِيهَا لِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ
(كَمَا كَانَ فِي النَّاسِ) (٣) كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " مِمَّا يَلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ " ثُمَّ قَالَ : " كَأَعْوَجٍ ، وَلَا حِقِّ " فَمَثَلُ

(١) ذكر في (ف) حاشية تقول :

" قوله " للأناسي " أصله أناسي بتشديد الياء فخفف للضرورة ، وأصله " أناسين " جمع "إنسان" كسرحان وسراحين أبدلت من النون فيه ياءً وأدغمت ، وقيل : هو جمع " إنسي " على القياس .
قوله " مِمَّا يَلَابِسُونَهُ " والهاء تعود إلى العرب ، أي : مِمَّا يَلَابِسُهُ الْعَرَبُ ، أَي : يخالطه ويألفه
ويَتَّخِذُهُ ، وقوله " كأعوج " تمثيل لقوله : " مِمَّا يَلَابِسُونَهُ " .

(٢) هكذا في النسختين ، وهو في النظم " لغير الناس " كما سبق .

(٣) في (ف) " ومنه ما يكون كما كان في الناس " .

بِأَعْلَامِ الْخَيْلِ وَلَيْسَتْ نَعْمًا ، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ ^(١) ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ مِمَّا يَلْبَسُونَهُ
وَلِذَلِكَ شَبَّهُهُ بِالنَّعْمِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ النَّعْمِ لَمَا صَحَّ تَشْبِيهُهُ بِالنَّعْمِ ؛ لِأَنَّ
الشَّيْءَ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ ، لَكِنَّ الْخَيْلَ مِنَ الَّذِي يَلْبَسُونَهُ لَا مِنَ النَّعْمِ ،
فَالَّذِي يَلْبَسُونَهُ أَعْمٌ مِنَ النَّعْمِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَعْمًا وَغَيْرَ نَعْمٍ ، فَدِ
"أَعْوَجٌ" عَلَّمَ عَلَى فَرَسٍ مَشْهُورٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْخَيْلُ"
الْأَعْوَجِيَّاتُ" ^(٢) ، وَلَا يَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ ، وَهُوَ فَرَسٌ لِبَنِي
هِلَالٍ ^(٣) مَنقُولٌ مِنَ الصَّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ "الْعَوَجِ" ، وَكَذَلِكَ "لَا حِقُّ" عَلَمٌ ،

(١) هذا اعتراض على ابن الخباز الذي خطأ المصنف في هذا الموضوع حيث قال في شرحه لوحة ٥٠
"وقوله : " كالتعم كأعوج " خطأ ، لأن الخيل ليست من النعم ؛ لأن النعم هي الإبل ، والأنعام هي
الإبل والبقر والغنم " ، وتبعه الشريشي في شرحه ج٢ لوحة ٢ ، أما الرعيني فيقول في شرحه
لوحة ٦٦ : " وقد يخرج كلامه على أمرين صحيحين : أحدهما أن قوله " كالتعم " وقوله " كلاحق "
إلى آخره مثالان لشيين جاء بهما على جهة اللف والنشر ، وبيان ذلك أنه ذكر في البيتين أن لغير
الناس أعلاماً موضوعةً كما هي للناس فاحتاج إلى تمثيل تلك الأعلام ، وشرط أن ذلك لا يكون
إلا فيما يلبس الناس فاحتاج أيضا إلى تمثيل الجنس الملابس للناس ، فقوله " كالتعم " راجع
للملابس من حيث هو ملابس وضع له علم أو لم يوضع ، وقوله " كلاحق " إلى آخره راجع إلى
تمثيل الأعلام موضوعة لغير الناس رد الأول للأخر ورد الأخر للأول ، والتقدير : " يكون مثله لغير
الناس كلاحق وأعوج وشدقم ولا تكون الأعلام لغير الناس إلا مما يلبسونه كالتعم ، وعلى هذا
حملة ابن التحوية .

الثاني : أن يحمل كلامه على أنه مثل الملابس بوجهين من التمثيل : إجمالي وهو قوله : " كالتعم "
ومفصلي وهو قوله " كلاحق " إلى آخره .

(٢) انظر ذلك في أنساب الخيل لابن الكلبي ١٦ ، والعقد الفريد ١ / ١٥٨ ، والأعوج في الأصل :
الضامر .

(٣) بنو هلال : هم أولاد هلال بن عامر بن صعصعة كما في جمهرة أنساب العرب ٢٧٣ .

وَهُوَ فَرَسٌ لِمَعَاوِيَةَ^(١) ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ "لَحِقْتُ الشَّيْءَ" إِذَا أُدْرِكْتَهُ ، وَأَمَّا "شَدَقْتُ" فَعَلْمٌ عَلَى جَمَلٍ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ^(٢) ، وَهُوَ مِنْ "الشَّدَقِ" ^(٣) وَمِيمُهُ زَائِدَةٌ مِثْلُ "زُرُقُمِ" ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْإِبِلُ "الشَّدَقَمِيَّاتُ" ، وَكَذَلِكَ وَضَعُوا لِلْبِلَادِ وَالْجِبَالِ أَعْلَامًا .

وَأَمَّا مَا لَا يَتَّخِذُونَهُ وَلَا يَقْتَنُونَهُ فَالْعَلْمُ فِيهِ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ كَأَسَامَةِ عِلْمٍ لِلْأَسَدِ ، وَ"تُعَالَةَ" عِلْمٌ لِلتُّعَلَبِ ، وَيَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِيَّةِ امْتِنَاعٌ صَرَفِهِ ، وَامْتِنَاعٌ دُخُولِ لَامِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ ، وَامْتِنَاعٌ دُخُولِ "رُبِّ" عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَ "أَسَامَةُ" مَوْضُوعًا^(٤) لِلْجِنْسِ فَاطِّلَاقُهُ عَلَى

الْوَاحِدِ تَغْيِيرٌ لِلْوَضْعِ ؟

قُلْتُ : قَدْ قَالُوا : إِنَّ "أَسَامَةَ" مَوْضُوعٌ لِحَقِيقَةِ الْأَسَدِ الْمَعْقُولَةِ فِي الذَّهْنِ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْوَاحِدِ الْخَارِجِيِّ لِمُطَابَقَتِهِ لِلْحَقِيقَةِ الذَّهْنِيَّةِ ، لِمُطَابَقَتِهَا لَهُ لِأَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ ، هَذَا قَوْلٌ مِنْ حَقَّقَ (ذَلِكَ)^(٥) . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ ، وَالْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ مِنْ

وَجْهَيْنِ :

(١) قال ابن الكلبي ٢٢ هو لغني بن أعصر ، وقال ابن يعيش ٢٤ / ١ : "لعاوية بن أبي سفيان - رحمه الله - مشهور ، واسم فعل لغني" ، وقال الرعيني في شرحه لوحة ١٦٥ "هو اسم علم لفرس معاوية بن أبي سفيان" .

(٢) آخر ملوك الحيرة ، وهو صاحب النابغة الذبياني ، وكان له يومان : يوم بؤس ويوم نعيم ، قتل عبيد بن الأبرص ، وعدى بن زيد يوم بؤسه ، وقتله كسرى في قصة نكرها ابن قتيبة في المعارف ٦٤٩ .

(٣) والشدق : وسع الفم . انظر اللسان (شدق) .

(٤) في (ف) "علما" .

(٥) سقط من (ف)

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الشَّرِكَةَ فِي عِلْمِ الشَّخْصِ اتِّفَاقِيَّةٌ ، وَالشَّرِكَةُ فِي عِلْمِ
الْجِنْسِ وَضْعِيَّةٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أُسَامَةُ أَشَدُّ مِنْ ثُعَالَةَ " فَإِنَّمَا تَعْنِي النَّوْعَ .
وَقِيلَ : " أُسَامَةُ " عِبَارَةٌ عَنِ الْأَسَدِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ الْمَعْهُودِ فِي الذَّهْنِ .
ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجِلٌ مِثْلُهُ مُحَمَّدٌ (١)
" مِنْهُ " أَيُّ : مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ النَّاسُ مُفْرَدٌ مُرْتَجِلٌ ،
وَمَنْقُولٌ ، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْمَنْقُولِ ، وَالْمُرْتَجِلُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْمُخْتَرَعُ ، وَهُوَ
الَّذِي لَمْ يَكُنْ سُمِّيَ بِهِ شَيْءٌ قَبْلَ جَعْلِهِ عَلَمًا ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ ، بَلْ
وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَمًا ، وَكَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ " الرَّجُلِ " مِنْ قَوْلِهِمْ :
ارْتَجَلَ الشُّعْرَ " إِذَا قَالَهُ قَائِمًا عَلَى رِجْلِهِ أَيُّ : مَا جَلَسَ لَهُ ، بَلْ قَالَهُ
مِنْ غَيْرِ تَرَوٍّ وَغَيْرِ فِكْرٍ .

وَقَوْلُهُ " مِثْلُهُ مُحَمَّدٌ " فَإِنَّ " مُحَمَّدًا " لَيْسَ مُرْتَجِلًا بَلْ هُوَ مَنْقُولٌ
عَنْ صِفَةٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرْمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

(١) ذكر الرعيني في شرحه ١٧١ أن في بعض النسخ جاء بعده :

مالم يكن وصفاً في الناسِ ومنه ما شدُّ عن القياسِ

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، ورواية البيت فيه :

إليك أبيت اللعن كان كلاًها إلى الماجد الفرع الجواد المحمد

وانظر ابن يعيش ٦/١ ، ومقاييس اللغة ٢ / ١٠٠ .

فَادْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ وَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ التَّحْمِيدِ (١) .
فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ " الْمُرْتَجَلِ " أَلَّا يَكُونَ مُشْتَقًّا ؛ فَإِنَّ " حَنْتَفًا ،
وَفَقْعَسًا " مُرْتَجَلَانِ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ " الْفَقْعَسَةَ : الْبِلَادَةُ (٢) ،
وَالْحَنْتَفُ : الْجَرَادُ - فِي الْأَصْلِ - ثُمَّ سُمِّيَ بِهِمَا (٣) .
أَمَّا " فَقْعَسٌ " فَهُوَ حَيٌّ مِنْ أَسَدٍ ، وَأَمَّا " حَنْتَفٌ " (٤) فَاسْمُ ابْنِ أَوْسِ
الْحَمِيرِيِّ (٥) ، وَقِيلَ : هُوَ " الْحَنْتَفُ " ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .
فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا قُلْتَ فِي " مُحَمَّدٍ " إِنَّهُ مِثْلُهُ ؟
قُلْتُ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُرْتَجَلِ أَلَّا يَكُونَ مُشْتَقًّا بَلْ شَرْطُهُ أَلَّا يَكُونَ
عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ، وَ " مُحَمَّدٌ " عَلَى أَوْزَانِ الْمُشْتَقَّاتِ ؛ لِأَنَّهُ " مَفْعَلٌ "
مِثْلُ " مُكْرَمٍ " وَمَعْظَمٍ ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ وَجْهٌ حَسَنٌ يُخْرِجُهُ مِنْ هَذَا الدَّخْلِ (٦)
الَّذِي أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَبَيَانُهُ أَنْ تَقُولَ : التَّقْدِيرُ " ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ
مُقَرَّدٌ : مِنْهُ مُرْتَجَلٌ " أَيُّ : مِنَ الْمُقَرَّدِ مُرْتَجَلٌ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ " .

(١) انظر المزهر في اللغة ٢/ ١٢٩ ، والاشتقاق ٨ .

(٢) انظر الاشتقاق ١٨٠ .

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥/ ٣٣٠ (حنتف) .

(٤) في الأصل (حنيف) .

(٥) انظر اللسان " حنتف " ، وابن يعيش ١/ ٣٣ .

(٦) في (ف) " المدخل " تحريف ، والدخْلُ : العيب .

تَمْثِيلًا^(١) بِالْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْمُرْتَجَلُ مِنْهُ ، لَا بِالْمُرْتَجَلِ^(٢) ، وَيَكُونُ " الَّذِي " مُبْتَدَأً " ، وَ " فِي النَّاسِ " صِلَتُهُ ، وَ " مُفْرَدٌ " بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الصَّلَةِ وَ " مُرْتَجَلٌ " مُبْتَدَأً ، وَ " مِنْهُ " خَبَرُهُ ، وَهُمَا نَعْتٌ لِمُفْرَدٍ ، وَخَبَرٌ " الَّذِي " الْجُمْلَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ : " مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ " ، فَأَعْرِفُهُ ، وَقَسِّ عَلَيْهِ لِتَعْرِفَ كَيْفَ الْخُلَاصُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ .

وَضِدُّهُ الْمُنْقُولُ نَحْوُ الْفَضْلِ وَأَسَدٍ ، وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلٍ نَحْوُ يَزِيدٍ ، وَآتَى عَنْ أَمْرٍ كَمَا إِصْمِتِ ، وَ " أَطْرَقًا " فِي الشُّعْرِ يَعْنِي بِضَدِّهِ ضِدُّ الْمُرْتَجَلِ وَهُوَ مَا لَيْسَ مُرْتَجَلًا ، وَذَلِكَ هُوَ الْمُنْقُولُ .
وَالْمُنْقُولُ : مَا كَانَ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ ثُمَّ نَقِلَ وَصَارَ عِلْمًا بِالنَّقْلِ لَا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ إِمَّا عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ مُفْرَدٍ ، كَأَسَدٍ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ مُنْتَهَى ، كَالْبَحْرَيْنِ ، أَوْ جَمْعٍ ، نَحْوُ " كِلَابٍ ، وَعَرَفَاتٍ " أَوْ عَنْ مُصَغَّرٍ ، نَحْوُ " زَهَيْرٍ " ، أَوْ عَنْ مَصْدَرٍ ، كَفَضْلِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ ، أَوْ عَنْ صِفَةٍ ،

(١) في النسختين " تمثيل " بالرفع ، والصواب ما أثبتته .

(٢) لم يسلم تخريج المؤلف هذا من الاعتراض ، قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٦٦ : " ويحتمل في الجواب وجهاً بعيداً من التحقيق وهو أنه يكون تمثيلاً للمفرد " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٠٠ " وقيل : ليس مراده أن محمداً مرتجل بل مراده أن محمداً تمثيل للمفرد ، والتقدير " ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل " أي : المفرد مرتجل فيكون قوله " مثاله محمد " تمثيلاً للمفرد الذي المرتجل منه لا بالمرتجل ، وفيه من التكليف ما ترى ، وانظر المطبوع ٦٣٧ .

ومن تعقيب ابن القواس على المؤلف يظهر أن ابن القواس قد اطلع على شرح النيلي وأفاد منه كثيراً حتى إننا لا نكاد - في بعض المواطن - نرى فرقا بين الشرحين ، وهذا التعقيب أكبر دليل على ذلك ، أما الشريشي فقد حاول تخريج قول المصنف على أن محمداً مشتق من " الحمد " ولم يستعمل حتى سمي به .

كَحَاتِمِ ، وَخَالِدٍ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمُحَمَّدٍ ، أَوْ عَنْ فِعْلٍ ، إِمَّا مَاضٍ ، كَشَمَّرَ فِي
اسْمِ فَرَسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسٌ شَمَّرًا (١)

يُقَالُ : شَمَّرَ فِي الْأَمْرِ أَي جَدَّ فِيهِ ، وَإِمَّا مُضَارِعٌ نَحْوُ " يَزِيدُ " ، أَوْ
عَنْ أَمْرِكُ « إِصْمِتَ » فِي اسْمِ بَرِيَّةٍ بَعَيْنَهَا (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِيَوْحِشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ (٣)

وَقِيلَ : الْعَلَمُ مَجْمُوعٌ قَوْلِكَ " وَحَشٌ إِصْمِتَ " (٤) وَيَقُولُونَ : " لَقِيْتَهُ بِوَحَشٍ

إِصْمِتَ " (٤) ، وَبِبَلَدَةِ إِصْمِتَ ، أَي : بِمَكَانٍ قَفْرٍ لَا أُنَيْسَ بِهِ ، فَعَلَى هَذَا لَا
يَكُونُ عَلَمًا ، إِذْ لَيْسَ هُوَ لِمَكَانٍ بَعَيْنِهِ .

(١) هذا عجز بيت لجميل وهو في ديوانه ١١٣ ، وصدده من الديوان

أَبُوكُ حُبَابُ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَةٌ

ويروى " يا شماخ " ، و " يا عباس " .

وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٢١٥ ، وحماسة أبي تمام ١٨٦ / ١ ، والعقد الفريد ٢٩٩ / ٥ ،
وشرح الحماسة للتبريزي ١١٤ / ١ ، واللسان " شمر " وشرحه المرزوقي فقال " يقول : أبوك الذي
سرق برد ضيفه وغدر به وخانه ، وجدى فارس هذا الفرس المعروف ، وسارق الضيف برده أصله
سارق برد الضيف ، لكنه أضافه إلى الضيف بناء على قولهم : سرقت الضيف برده ، والمراد
سرقت من الضيف ، لكنه لما حذف الجار تخفيفاً وصل الفعل فعمل فيه ، ثم أضاف اسم الفاعل
إليه .. ، وحباب يجوز أن يكون بدلاً وسارق الضيف خيراً ، ويجوز أن يكون حباب خيراً وسارق
الضيف صفة ، وهذا أجود حتى يكون في مقابلة فارس شمر " .

(٢) ينظر معجم البلدان ٢١٢ / ١ " اصمت " .

(٣) البيت للراعي النميري من قصيدة يمدح بها عبدالله بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وهو في
ديوانه ١٦٧ .

وهو في المفصل ٧ ، وابن يعيش ٢٩ / ١ - ٣٠ ، ومعجم البلدان (اصمت ٢١٢ / ١) ، والخزانة
٢٨٤ / ٣ بولاق .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأَقُولُ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لِلْجِنْسِ كَأَسَامَةَ ، وَهُوَ - أَعْنِي
 "إِصْمِتَ" - مَنْقُولٌ عَنِ الْأَمْرِ مُجَرَّدًا عَنِ الضَّمِيرِ فَلِذَلِكَ أُعْرِبَ وَمَنْعَ
 الصَّرْفَ ؛ لِلْوِزْنِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ لَحُكِيَ بِنَاؤُهُ ، وَإِنَّمَا قُطِعَتْ
 هَمْزَتُهُ لِيَجْرِيَ عَلَى غَالِبِ مَا عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ (١) ؛ لِأَنَّ أَصْلَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَنْ
 تَدْخُلَ عَلَى الْأَفْعَالِ ، أَوْ عَلَى الْمَصَادِرِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، فَأَمَّا دُخُولُ
 هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ فَقَلِيلٌ فِي أَسْمَاءِ مَحْصُورَةٍ مَعْدُودَةٍ تُذَكَّرُ فِي
 مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْمَشْهُورُ "صَمِتَ يَصْمِتُ" بِضَمِّ الْمِيمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَأَمَّا أَنْ
 يَكُونَ غَيْرَ بِالتَّسْمِيَةِ ، أَوْ يَكُونَ الْكَسْرُ فِيهِ مَسْمُوعًا لُغَةً فَبَقِيَ بَعْدَ النُّقْلِ عَلَى
 كَسْرِهِ ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْبَرِيَّةُ بِهَذَا الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ فِيهَا يَخَافُ فَيَقُولُ
 لِصَاحِبِهِ : إِصْمِتْ ؛ لِيَلَّا تُسْمَعَ أَصْوَاتُنَا فَتَهْلِكُ (٢) ، فَسُمِّيَتْ [بِاسْمِ مَا
 يُقَالُ] (٣) فِيهَا .

وَأَمَّا "أَطْرَقًا" فَقَالَ الْهَذَلِيُّ (٤) :

/ عَلَى أَطْرَقًا بِالْيَا الْخِيَا مِ إِلَّا التَّمَامُ وَإِلَّا الْعِصِي ١/٩٠
 وَمَعْنَى "أَطْرَقًا" أَرْمِيًا بِبُصْرِكُمَا إِلَى الْأَرْضِ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو بَنُ

(١) ومثله في معجم البلدان ١/ ٢١٢ .

(٢) ومثل هذا في معجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت) ، والخزانة ٣/ ٢٨٤ - ٢٩٢ بولاق .

(٣) موضعه في الأصل بياض .

(٤) هو أبو نؤيب خويلد بن خالد كما في ديوان الهذليين ١/ ٦٥ ، والمفصل ٨ ، وابن يعيش ١/ ٢٩ -

٣٠ ، ومعجم البلدان ١/ ٢١٨ (أطرقا) ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ١٦٥ ، وشرح الأشموني

١/ ١٤٢ .

الْعَلَاءِ : " أَطْرَقًا " اسْمٌ لِمَوْضِعٍ بَعَيْنِهِ مَنقُولٌ مِّنْ فِعْلِ الْأَمْرِ (١) ، وَكَأَنَّ
الرَّجُلَ سَمِعَ نَبَأَهُ (٢) فَقَالَ لِصَاحِبِيهِ : " أَطْرَقًا " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا الْمَوْضِعُ قَدْ ذَكَرَ فِيهِ الْمَنقُولُ عَنِ الْمُفْرَدِ ، وَ" أَطْرَقًا " مُرَكَّبٌ ؛ لِأَنَّ " الْأَلْفَ " فِيهِ ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ وَهُوَ فَاعِلٌ فَيَدْخُلُ فِي الْمُرَكَّبِ !
قِيلَ : فِيهِ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ أَخَذَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ فِعْلًا أَمْرًا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ
الضَّمِيرِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ " الْأَلْفَ " بَدَلٌ مِّنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ (٣) .

وَمُتْرَكَّبٌ كَمَعْدِي كَرِيًّا وَجُمْلَةٌ مَحْكِيَةٌ لَنْ تُعْرِيًّا

كَشَابَ قَرْنَاهَا وَرَوَى حَبًّا وَمِنْهُ بَيْتٌ قَدْ نَمَتَهُ الْاِنْبَاءُ

تَبَّتْ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَيَسِيدُ

وَيُرَوَّى " وَعَنْ مُرَكَّبٍ كَمَعْدِي كَرِيًّا " ، وَمَنْ رَوَى " وَمُتْرَكَّبٌ بِغَيْرِ " عَنْ

« عَطَفَهُ عَلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ : " وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ - أَيِّ فِعْلٍ - ، وَعَنْ

مُتْرَكَّبٍ " (٤) .

وَالْمُرَكَّبُ (٥) مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ

(١) ذكر ذلك في معجم البلدان ٢١٨ / ١ ، وحقق أن (أطرقا) موضع من نواحي مكة ، وهي من منازل
هذيل ، وكعب من خزاعة أيضاً .

(٢) تقول : " سمعت نبأه أي : صوتاً " (أساس البلاغة : نبأ) .

(٣) من قوله " فإن قلت " إلى آخره موجود في شرح ابن القواس لوجه ١٠١ مع اختلاف يسير في
بعض الألفاظ .

(٤) ويروى " ومتركب " بالرفع عطفاً على قوله " منه مفرد " .

(٥) في (ف) والمتركب .

بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطٌ ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْارْتِبَاطُ إِسْنَادِيًّا ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ ، وَإِمَّا إِضَافِيًّا
كَعَبْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ارْتِبَاطٌ بَلْ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا فَهُوَ
كَمَعْدِي كَرِبَ ، فَذَكَرِبَ " هُوَ الْفَسَادُ ، وَ " مَعْدِي " بِمَعْنَى (١) التَّجَاوُزِ ، فَمَعْدِي
كَرِبَ : عَدَاهُ الْفَسَادُ أَي : تَجَاوَزَهُ ، ثُمَّ نُقِلَ وَصَارَ عَلَمًا عَلَى رَجُلٍ
بِعَيْنِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ الْأَوَّلُ مِنْ " مَعْدِي كَرِبَ " كَبَعْلَبِكَ ، لَكِنَّهُمْ
أَسْكَنُوا " الْيَاءَ " ؛ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : الْفَتْحَةُ لَا تُسْتَنْقَلُ عَلَى " الْيَاءِ " إِعْرَابًا ، فَكَيْفَ تُسْتَنْقَلُ
بِنَاءً ، بِدَلِيلِ فَتْحِ يَاءِ الْمَنْقُوصِ فِي النَّصْبِ ؟

قُلْتُ : فَتْحَةُ الْإِعْرَابِ غَيْرُ لَازِمَةٍ بَلْ تَزُولُ بِزَوَالِ عَامِلِهَا ، وَأَمَّا فَتْحَةُ
الْبِنَاءِ فَلَازِمَةٌ لَا تَزُولُ ، فَاسْتَنْقَلُوهَا فِي الْمُعْتَلِّ بِنَاءً لِلزُّومِهَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ
أَنْ يُقَالَ : " مَعْدِي " - بِفَتْحِ الدَّالِ - كَمَا يُقَالُ : " مَغْزَى ، وَمَرْمَى " ؛ لِأَنَّ
" الْمَفْعَلَ " مِنْ الْمُعْتَلِّ أَبَدًا يَفْتَحُ الْعَيْنَ ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا الدَّالَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ
مِنْ " عُدِي " بِنَاءً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَأَصْلُهُ " مَعْدِي " (٢) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " هُوَ " .

(٢) هَكَذَا فِي النِّسَخَتَيْنِ ، وَقِيلَ : إِنْ الْأَصْلُ فِيهِ " مَعْدُو " بِالْوَاوِ الْمَشْدُودَةِ وَقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً فِي مِثْلِهِ
شَاذٌ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ جَمْعٍ ، قَالَ الْأَعْلَمُ : " الشَّاهِدُ فِيهِ قَلْبُ " مَعْدُو " إِلَى " مَعْدِي " اسْتِنْقَالًا لِلضَّمَّةِ
وَالْوَاوِ وَتَشْبِيهًا لَهُ بِمَا يَلِزَمُ قَلْبَهُ مِنَ الْجَمْعِ ... ، وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَجْعَلُ " مَعْدِيَا " جَارِيًا عَلَى
" عُدِي " فِي الْقَلْبِ وَالتَّغْيِيرِ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيبِيهِ مِنْ شِدْوَذِهِ تَشْبِيهًا بِالْجَمْعِ ، لِأَنَّ مَفْعُولًا
يَجْرِي عَلَى " فَعَلْتُهُ " كَمَا يَجْرِي عَلَى " فَعَلَ " ، تَقُولُ : عَدَوْتُ عَلَيْهِ فَهُوَ مَعْدُوٌّ عَلَيْهِ كَمَا يُقَالُ :
عُدِيَّ عَلَيْهِ فَهُوَ مَعْدُوٌّ عَلَيْهِ ، وَقَدْ اسْتَوِيَا فِي التَّغْيِيرِ مَعَ اخْتِلَافِ فَعْلِيهِمَا فِيهِ " ، وَنَقَلَ هَذَا الْبَغْدَادِيُّ
فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٤٠٠ .

أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلَيَّ وَعَادِيَا (١)

ثُمَّ خَفَّفَ بِحَذْفِ أَحَدِ اللَّيَاعَيْنِ .

وَأَمَّا " ذَرَى حَبًا " فَمِنْ الْأَعْلَامِ ، وَأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَذَرِي الْحَبَّ
فَسُمِّيَ بِمَا كَانَ يَفْعَلُ عَلَى وَجْهِ الْعَلْبَةِ ، وَ " ذَرَى " فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْفَاعِلُ
مُضْمَرٌ ، وَحَبًّا " مَفْعُولٌ بِهِ ، وَكَذَا " شَابَ " فِعْلٌ مَاضٍ ، وَ " قَرْنَاهَا "
فَاعِلٌ ، وَ " الْقَرْنَانِ " الذُّؤَابَتَانِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقِيلَ : جَانِبَا الرَّأْسِ ، فَكَانَتْهُمُ
قَالُوا : شَابَتْ ذُؤَابَتَاهَا (٢) ، وَغَلَبَ عَلَيْهَا ذَلِكَ فَسُمِّيَتْ بِهِ ، وَأَمَّا :

نُبِئْتُ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدٌ (٣)

فَلَا يَخْلُو " يَزِيدٌ " فِي الْبَيْتِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِهِمْ : " يَزِيدُ
الْمَالُ ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ : " الْمَالُ يَزِيدُ " ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْ قَوْلِهِمْ
" يَزِيدُ الْمَالُ " مُجَرَّدًا مِنَ الْفَاعِلِ / فَيُعْرَبُ وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ وَلَا يُحْكَى ، ٩٠/ب
فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا هُوَ فَاعِلُهُ ، فَهُوَ جُمْلَةٌ
يَجِبُ حِكَايَتُهَا ، وَ " أَحْوَالِي " فِي الْبَيْتِ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ " نُبِئْتُ " ، وَ " بَنِي
يَزِيدٍ " صِفَةٌ لَهُ ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَ " لَهُمْ فَدِيدٌ " مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ

(١) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي الجاهلي من قصيدة قالها لما أسرته تيم الرباب ،
وصدره : " وقد علمت عرسي مليكة أننى " ، ويروى " معدوا " ، و " عليه " وهو في المفضليات
١٥٨ ، وشرحها للتبريزي ٦١١ والكتاب ٢٨٢ . ٢ بولاق ، والمحتسب ٢ / ٢٠٧ ، وابن يعيش
٣٦ / ٥ ، ٢٢ / ١٠ ، ١١٠ ، والمقرب ٢ / ١٨٦ ، والعيني ٤ / ٥٨٩ ، وشرح أبيات الكتاب لابن
السيرافي ٢ / ٤٣٣ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ٢٤٥ .

(٢) في النسختين " ذوائبها " ، تحريف ، والذؤابة : الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة .

(٣) قائله رؤبة بن العجاج ولم أجد في أصل ديوانه وإنما هو في الزيادات ١٧٢ ، وهو في المفصل ٦
، وابن يعيش ٢٨ / ١ ، وشرح الألفية لابن الناطم ٢٨ ، وشرح الألفية للمراي ١٦٢ / ١ والخزانة
١٣٠ / ١ بولاق ، والعيني ١ / ٢٨٨ .

فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، مَفْعُولُ ثَالِثٍ لـ " نُبِئْتُ " ، وَ ظَلُمًا " مَفْعُولٌ لَهُ ، أَوْ
 مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ حَالٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ " فَدِيدٌ " [وَلَا يَعْمَلُ
 فِيهِ " فَدِيدٌ "] (١) ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ كَالشَّهِيْقِ ، وَالنَّهِيْقِ ، أَيُ : يَفِدُونُ عَلَيْنَا
 ظُلْمًا ، وَ " الْفَدِيدُ " : الصِّيَاحُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَالِثًا ، أَيُ : ذَوِي
 ظُلْمٍ (٢) ، وَ " لَهُمْ فَدِيدٌ " فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَ " عَلَيْنَا " يَتَعَلَّقُ بِـ " لَهُمْ " ، لِأَنَّهُ
 خَيْرٌ فَدِيدٌ فَهُوَ نَائِبٌ عَنِ " اسْتَقَرَّ " ، (أَوْ " مُسْتَقَرٌّ ") (٣) .

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ حِكَايَةُ " يَزِيدُ " لِلضَّمِيرِ (٤) الَّتِي فِيهِ ، فَلَوْلَا
 الضَّمِيرُ لِأَعْرَبٍ وَمُنْعَ الصَّرْفِ (٣) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : " تَزِيدُ " بِالتَّاءِ بِنِقْطَتَيْنِ مِنْ أَعْلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 يَعْثُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كُسِبَتْ بَرُودٌ بَنِي " تَزِيدُ " الْأَذْرُعُ (٥)

(١) تكملة يوجبها السياق وهي كذلك في الشرح المجهول لوحة ٦٩ ، وشرح ابن القواس ٦٤٤ ، لأن
 معمول المصدر لا يتقدم عليه .

(٢) قوله " ذوى " سقط من (ف) وفي الأصل " أي : ذو ظلم " وهو سهو من الناسخ صوابه كما في
 ابن يعيش ٢٨ / ١ " أي : ذوى ظلم " ، والشرح المجهول لوحة ٦٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " الضمير " .

(٥) البيت لأبي نؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١ / ١٠ ضمن قصيدته العينية الشهيرة التي
 قالها حينما هلك بنوه الخمسة في عام واحد . وهو في المفضليات ٤٢٥ ، وشرحها للتبريزي
 ١٤٢٦ ، والخصائص ٢ / ٣١٤ ، والمحاسب ٢ / ٨٨ ، والمنصف ١ / ٢٧٩ ، والخزانة عرضا
 ١ / ١٣٢ بولاق ، والصحاح (زيد) ، ويروى " يعثرن في علق النجيع " ، والعلق والنجيع :
 اسمان للدم ، ويروى " بنى يزيد " بالياء التحتية ، وروى أبو عبيدة " برود أبي يزيد " . قال :
 وكان تاجراً يبيع العصب بمكة .

الظبات : جمع ظبة وهي حد السهم ، والمعنى : تعثر الحمير والسهام فيها ، وأذرعها بسبب الدماء
 كانها كسيت بروداً حمراً ، شبه طرائق الدم بطرائق البرود .

وَهَذَا الْبَيْتُ بِالتَّاءِ لَا غَيْرُ^(١) ، وَأَقُولُ : إِنَّ " تَزِيدَ " بِالتَّاءِ هُوَ تَزِيدُ بْنُ
حُلْوَانَ لَمْ يَأْتِ مَحْكِيًا ، وَفِي الْبَيْتِ قَدْ جَاءَ مَحْكِيًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَلِمَ عَلَى
رَجُلٍ آخَرَ ، وَالْجُمْلَةُ الْمُسَمَّى بِهَا تُحْكَى وَلَا يَصِحُّ إِعْرَابُهَا ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ
بِالتَّسْمِيَةِ بِالْجُمْلَةِ تَشْبِيهُ حَالِ مَنْ سُمِّيَ بِهَا [بِحَالِ مَنْ وَصِفَ بِهَا فَكَمَا
لَا تُغَيَّرُ الْجُمْلَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا كَذَلِكَ إِذَا وَصِفَ بِهَا]^(٢) ، وَقِيلَ : إِنَّمَا حُكِّتِ
الْجُمْلَةُ لِانْتِفَاءِ مُوجِبِ الإِعْرَابِ ، لِأَنَّ الْمُقْتَضِي لِلِإِعْرَابِ تَعَاقُبُ الْمَعَانِي
عَلَى الْمَفْرَدَاتِ ، وَلِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَدْ أُعْرِبَتْ بِالتَّرْكِيْبِ الإِسْنَادِيِّ ، فَأُحْدُ أَجْزَائِهَا
أَوْ هُمَا مُعْرَبَانِ بِالتَّرْكِيْبِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يَبْقَ لِلِإِعْرَابِ الثَّانِي الْحَادِثُ بِالتَّرْكِيْبِ
الثَّانِي مَحَلٌّ فَتَعَذَّرَ إِعْرَابُهَا^(٣) فَوَجَبَ أَنْ يُحْكَى ذَلِكَ الإِعْرَابُ الْأَوَّلُ ، وَيُحْكَمُ
عَلَى مَوْضِعِهَا بِالِإِعْرَابِ عَلَى [حَسْبِهِ]^(٤) ، فَلِذَلِكَ لَا تُتَنَّى وَلَا تُجْمَعُ ، بَلْ
تَقُولُ : " جَاعِي رَجُلَانِ كِلَاهُمَا ذَرَى حَبًّا ، أَوْ أَسْمَاهُمَا ذَرَى حَبًّا " ، وَلَا
تُصَغَّرُ .

(١) وفي ديوان الهذليين ٨ / ١٠ " بني يزيد " بالياء التحتية .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) قال الرعيني في شرحه لوحة ١٧٠ " وحكم هذا النوع في التسمية الحكاية ولم يحك سيبويه
غيره ، ومن العرب من يعربه إعراب المضاف والمضاف إليه فيقول " جاعني برق نحره " برفع
" برق " وجر " نحره " ، قال الشيخ أبو حيان : ويظهر من ابن مالك أنه قياس ، وإنما هو سماع .

(٤) في الأصل " جنسه " .

(المضممر)

وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفسِّرٌ مُقَدِّمٌ أَوْ بَعْدَهُ مُؤَخَّرٌ

أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ حُضُورِ أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلَا تَفْسِيرِ

الْمُضْمَرُ : " مَا وَضِعَ لِمِتَكَلِّمٍ ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ ، أَوْ لِغَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، أَوْ فَسَّرَهُ مَا بَعْدَهُ " ، وَلَا يَضُرُّ التَّرَدُّدُ بِلَفْظِ " أَوْ " فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُضْمَرَ مَا كَانَ أَحَدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ (١) .

وَالْمُضْمَرُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِضْمَارِ ، وَهُوَ الْإِخْفَاءُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَضْمَرَ الشَّيْءَ فِي نَفْسِهِ إِذَا أَخْفَاهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ (٢) :

أَرَانَا إِذَا أَضْمَرْتِكَ الْبِلَا دُ نُجْفِي وَتُقَطِّعُ مِنَّا الرَّحِمَ

أَيُّ : أَخْفَيْتَكَ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ مَا لَا يَظْهَرُ لَهُ لَفْظٌ ، أَيُّ : لَا

(١) قال صاحب الشرح المجهول لوحه ٦٧ " ولا يضر هذا التريديد في الحد : إذ كل واحد من الأقسام المذكورة مراد ، وإنما يكون التريديد مخلصاً في التحديد إذا أريد أن المحدود أحد الأقسام الموردة لا على التعيين .

(٢) هكذا في النسختين ، وفي هامش (ف) " بيت الأعشى " ، وليس البيت لامرأة كما ذكر المؤلف وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ، وقد ذكر فيها ابنته التي تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ولعل في ذلك ما يشفع للمؤلف في قوله " ومنه قول امرأة " ، لأن هذا البيت وما قبله عبارة عن حكاية قول ابنة الشاعر التي تخاف عليه في رحلته التي لا تكاد تنقطع ، استمع إليه يقول قبل هذا البيت :

تقول ابنتي حين جد الرحيل أَرَانَا سِوَاءَ وَمَنْ قَدْ يَتِمُّ
أَبَانَا فَلَا رِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا فَأَنْتَا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرَمِ
وَيَا أَبْتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَّا فَأَنْتَا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمَ

والبيت في الديوان ٤١ ، والمرتلج ٢٨٠ ، والكامل ٣ / ٣٢٠ ، والخزاعة ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٢٦٥ عرضاً بولاق ، وأساس البلاغة ، والتاج ، واللسان (ضمير) .

يَبْرُزُ ، فَهُوَ مَخْفِيٌّ الْبَتَّةَ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ فِي الْمُضَارِعِ ،
وَالْأَمْرِ إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " قُمْ " .

وَقِيلَ : هُوَ مَا حُوذِيَ مِنَ الضُّمُورِ وَهُوَ الْهَزَالُ - أَعْنَى : خِفَّةُ
اللَّحْمِ - ، وَمِنْهُ تَضْمِيرُ الْخَيْلِ (١) ؛ لِأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ
" التَّاءِ فِي " قُمْتُ " ، وَ" الْيَاءِ فِي " عَلَامِي " ، وَ" الْهَاءِ فِي " بِهِ " ، وَذَلِكَ
فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ وَالنَّقْصَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الظَّاهِرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ (بِقَوْلِهِ) (٢) : الْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرٌ ؟ ، وَهَلْ
مُضْمَرٌ بِلا مُفَسِّرٍ ؟

قُلْتُ : احْتَرِزَ بِهِ عَنِ الْمُضْمَرِ الْمَعْلُومِ / الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ بِلا تَفْسِيرٍ . ١/٩١
فَإِنْ قُلْتُ : فَقَدْ جَعَلَ لَهُ تَفْسِيرًا فِي قَوْلِهِ :
أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ " (٣)

قُلْتُ : لَكِنَّهُ غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ فَهُوَ كَلَّا تَفْسِيرٍ ، وَهُوَ يُرِيدُ : مَا لَهُ تَفْسِيرٌ
بِلَفْظٍ .

فَإِنْ قُلْتُ : الْمُتَكَلِّمُ ، وَالْمُخَاطَبُ ، تَفْسِيرُهُ ، بِغَيْرِ لَفْظٍ .
قُلْتُ : كَلَامُهُ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الْمُضْمَرُ مَا كَانَ
لِغَائِبٍ يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ سِيَاقِ الْقَوْلِ ، أَوْ كَانَ مَعْلُومًا ، أَوْ
كَانَ لِحَاضِرٍ يُفَسِّرُهُ الْحُضُورُ ، وَدَخَلَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي قَوْلِهِ : " أَوْ حُضُورٍ " .

(١) وهو أن تغلف حتى تسمن ثم ترد إلى القوت ، وقيل : تضميرها أن تشد عليها سروجها وتجلل
بالأجلة حتى تعرق تحتها فيذهب رهلها ويشد لحمها . انظر اللسان " ضمير " .

(٢) في (ف) " في قوله " .

(٣) سيأتي هذا فيما بعد .

قَوْلُهُ : " مُقَدَّمٌ " لِيَدْخُلَ " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ " ، أَوْ " بَعْدَهُ مُؤَخَّرٌ " لِيَدْخُلَ
 ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَمِثْلُ " رَبِّهُ رَجُلًا ، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ
 زَيْدًا " وَيَأْتِي تَفْسِيرُ هَذَا فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
 فَإِنْ قِيلَ : فَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَمْيِيزٍ ؛ فَإِنَّهُ يُفْسَرُهُ
 مَا بَعْدَهُ .

قُلْتُ : التَّمْيِيزُ جَمِيعُ أَنْوَاعِهِ (مُفَسِّرٌ لِجِنْسِهِ) (١) ، وَأَمَّا " الْمُضْمَرُّ "
 فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّمْيِيزَ مُفَسِّرٌ لِجِنْسِهِ ،
 وَالْمُضْمَرُّ مُفَسِّرٌ لِشَخْصِهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فِي قَوْلِكَ (٢) فِي تَعْرِيفِ الْمُضْمَرِ " مَا وَضِعَ لِمَتَكَلَّمٍ ، أَوْ
 مُخَاطَبٍ " يَدْخُلُ النَّدَاءُ فَإِنَّهُ وَضِعَ لِلْخَطَابِ ، وَكَذَلِكَ بَنِي نَوْعٍ مِنْهُ (٣) .
 قُلْتُ : الْمُضْمَرُّ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُفَسِّرٍ وَإِنْ كَانَ مُخَاطَبًا ، وَالنَّدَاءُ لَيْسَ
 كَذَلِكَ . وَالغَرَضُ بِالِاتِّيَانِ بِالْمُضْمَرِ الْاِحْتِصَارُ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ
 أَخْصَرَ مِنْ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " وَأَدُلُّ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي
 قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ " : أَبُو زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ (٤) لَجَوَزَ السَّمْعُ أَنَّهُ كُنْيَةٌ .
 وَالْبَصْرِيُّونَ يَسْمَوْنَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْكَلِمِ مُضْمَرًا ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَسْمَوْنَهُ

(١) في (ف) " بما بعده " .

(٢) في (ف) " فقولك " .

(٣) وهو إذا كان المنادى علمًا مفردًا نحو " يا زيد " ، أو نكرة مقصودة ، نحو " يا رجل أقبل " .

(٤) قال المؤلف في التحفة الشافية لوحه ٩٩ " وقد يحتاج إليها [أي : الضمائر] لرفع اللبس ، فإنك

إذا قلت : " أبو زيد قائم " احتمل أن يكون كنية واحتمل أن يكون له ولد اسمه زيد ، فإذا قلت :

" زيدٌ أبوه قائمٌ " زال احتمال الكنية " .

الْكِنَايَةِ ، وَتَسْمِيَّتُهُ مُضْمَرًا أَخْصَّ بِهِ مِنَ الْكِنَايَةِ ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ قَدْ تَكُونُ بِالْمُظْهَرِ نَحْوُ " فُلَانٍ ، وَفُلَانَةٌ " فِي الْإِنْسَانِيِّ ، وَ " الْفُلَانِ وَالْفُلَانَةُ " فِي غَيْرِهِمْ ، وَهَنْ ، وَهَنَةٌ ، وَهَنَاتٌ ، وَهَنَاتٌ " فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الشَّيْءِ الْمُحْتَقَرِ عَلَى مَا قِيلَ ، أَوْ عَنِ اسْمِ الْجِنْسِ ، فَأَلْكِنَايَاتُ - كَمَا رَأَيْتَ - قَدْ تَكُونُ بِأَسْمَاءِ مُظْهَرَةٍ عَنِ مُظْهَرَاتٍ أُخْرَى هِيَ أَعْرَفُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْكِنَايَاتِ ، وَالْكِنَايَاتُ لَيْسَتْ مِثْلَهَا فِي التَّصْرِيحِ ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى الْمُسَمَّى (١) قَالَ الشَّاعِرُ :

فَبِحْ بِاسْمٍ مَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى

فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرٌ (٢)

فَأَمَّا تَكْرِيرُ الظُّوَاهِرِ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ فَلِأَعْرَاضٍ مِنْ تَفْخِيمٍ وَتَعْظِيمٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ وَمَا أُدْرَاكُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٣) فَهَذَا الْإِظْهَارُ تَعْظِيمٌ لِلأَمْرِ ، وَلَوْ قَالَ : " الْحَاقَّةُ مَا هِيَ ؟ لَمَا أُعْطِيَ الْإِضْمَارُ التَّفْخِيمَ الَّذِي مَعَ الْإِظْهَارِ ، وَقَدْ يُكْرَرُ الْمُضْمَرُ بِعَكْسِ الْمَعْنَى فِي تَكْرِيرِ الْمُظْهَرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) راجع ذلك في ابن يعيش ٣ / ٨٤ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٩٦ .

(٢) البيت لأبي نؤاس الحسن بن هانئ ، وهو في ديوانه ٢٨ . وهو في التصريح ١ / ٩٥ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٩٦ ، وقد وهم محققه في قائل البيت حيث ظن أنه أبو الحسن بن هانئ الأزدي الأندلسي .

الكنى : جمع " كناية " وهي أن تتكلم بشيء ، وتريد به غيره .

(٣) سورة الحاقة الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ (١)
وَقَالَ الْآخَرُ :

وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلَمَةٍ (٢)

أَمَا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفْسِّرُهُ فَنَحْوُ زَيْدٍ جَاءَ عَمْرًا خَبْرَهُ

لَمَّا بَيْنَ - فِيمَا تَقَدَّمَ - أَنَّ الْمُفَسِّرَ لِلْمُضْمَرِ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ
خَمْسَةَ أَقْسَامٍ أَخَذَ هَهُنَا بِيَبِينُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ ، فَبَدَأَ
بِالْمُضْمَرِ الَّذِي يُفْسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " يُفْسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ " أَيُّ :
يَعُودُ إِلَى ظَاهِرٍ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " زَيْدٌ جَاءَ عَمْرًا ٩١/ب
خَبْرَهُ " ، فَالْهَاءُ فِي " خَبْرَهُ " ضَمِيرٌ " زَيْدٌ " ، وَهِيَ الَّتِي رَبَطَتْ الْجُمْلَةَ
الْفِعْلِيَّةَ - الَّتِي (٣) هِيَ خَبْرٌ - بِالْمُبْتَدَأِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبْرًا
لِمُبْتَدَأٍ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ وَيَعْدُ دُخُولِهَا ، فَالضَّمِيرُ فِيهَا رَابِطٌ ،
وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ ، وَهُوَ - أَعْنَى الْمُضْمَرِ - عَائِدٌ عَلَى مُتَقَدِّمٍ
إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى كَمِثَالِهِ ، وَإِمَّا مَعْنَى لَا لَفْظًا ، نَحْوُ " قَامَ

(١) البيت لزياد الأعجم أحد شعراء الدولة الأموية ، وهو في ديوانه ٧٢ ، وحماسة أبي تمام
٢٣٦/٢ ، وشرحها للمرزوقي ١٥٣٩ ، والمحاسب ١/١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل
٢٧٠/١ ، والهمع ١/١٥٥ ، والدرر اللوامع ١/١٣٧ ، وحاشية العليمي على التصريح ١/٢٥٣
والبيت في ديوان الحطينة ١٠٩ يهجو قدامة العبسي .

الأعاصر : جمع الأعصار ، وهو الغبار الساطع المستدير ، وإنما خصها بالذكر ؛ لأنها تسوق
غيثاً ، ولا تدر سحاباً ، ولا تلقح شجراً .

(٢) هذا صدر بيت للكعب بن زيد الأسدي يصف رجلاً كما في ديوانه ٩/٢ ، وعجزه :

إِذَا دَعَتْ أَلْيَيْهَا الْكَاعِبُ الْفُضْلُ

وهو في غريب الحديث للهروري ٢/٢٦٩ ، واللسان " أَلَّ " والمخصص ١٣/٨٩ ، والفاخر ٢٥٩ ،
والمقتصد ٧٢٦ .

أليها : رفع صوتها بالدعاء ، من أَلَّ يَلُّ أَلًا وَأَلَّى وَأَلَيْلاً ، وقد يرید بالأل المصدر ، ثُمَّ تَنَاهَا ، وهو
نادر كأنه يريد صوتاً بعد صوت . الكاعب : التي بدأ تَدْبِئُهَا . وجارية فضل : في ثوب واحد .

(٣) في (ف) " الذي " .

غُلَامُهُ زَيْدٌ" فَالْهَاءُ فِي " غُلَامِهِ " تَرْجِعُ إِلَى " زَيْدٍ " تَقْدِيرًا لَا لَفْظًا ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ،
وَالْتَقْدِيرُ: " زَيْدٌ قَامَ غُلَامَهُ ، وَإِمَّا عَائِدٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا لِمَعْنَى ، نَحْوُ قَوْلِكَ :
" فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا " ، فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ عَلَى مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ لَفْظًا
وَالنِّيَّةُ بِهِ التَّأخِيرُ ، وَإِمَّا عَائِدٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ " صَاحِبُهَا فِي
الدَّارِ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ لِتَقَدُّمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَيِ : وَتَقْدِيرًا ،
فَإِنَّ الْهَاءَ فِي " صَاحِبِهَا " ضَمِيرٌ لِمُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ ، وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ
مُقَدَّمٌ بِحَقِّ الْأَصْلِ فَلَا يُنْوَى بِهِ التَّأخِيرُ ، وَكَذَلِكَ الْخَبَرُ قَدْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ
بِحَقِّ الْأَصْلِ فَلَا يُنْوَى بِهِ التَّقْدِيمُ فَيَلْزَمُ مِنْهُ تَقَدُّمُ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ لَفْظًا
وَتَقْدِيرًا فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمُسْتَثْنَاةِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ،
وَأَجَازَهُ قَوْمٌ (١) ، وَأَنْشَدُوا :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ (٢)
وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ " الْهَاءُ " فِي " أَصْحَابِهِ " ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ
الْفِعْلُ وَهُوَ " عَصَى " ، وَالتَّقْدِيرُ " لَمَّا عَصَى أَصْحَابُ الْعِصْيَانِ " ، أَيِ : لَمَّا
عَصَى (الْعِصْيَانِ) (٣) أَصْحَابُهُ ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ " الْعِصْيَانِ " الَّذِي أَعْنَى
الْفِعْلُ عَنْ ذِكْرِهِ ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُنْشِدُهُ :

(١) نسب في شرح ابن القواس ٦٤٧ ، والهمع ١ / ٦٦ للأخفش والكوفيين .

(٢) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة رثى بها يحيى بن شداد ، وقال أبو عبيدة : هي لرجل
من بني قُرَيْبٍ يَرِثِي يحيى بن مَيْسَرَةَ صَاحِبِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، ورواية البيت في المفضليات :
لَمَّا جَلَا الْخُلَانُ عَنْ مُصْعَبٍ أَدَى إِلَيْهِ الْقَرْضُ صَاعًا بِصَاعٍ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية وهو في المفضليات ٣٢٣ ، والخزانة ١ / ١٤٠ بولاق .

الضمير في "أدى" راجع إلى يحيى وضمير "إليه" راجع إلى "مصعب" .

(٣) سقط من (ف) .

لَمَّا عَصَى الْمُصْعَبُ أَصْحَابَهُ (١)

فِرَاراً مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذُّكْرِ .

فَنَحَوْ : نِعْمَ رَجُلًا جَرِيرٌ

أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ

وَرَبُّهُ عَبْدًا أَرَدْتُ عِتْقَهُ

وَبَيْسَ عَبْدًا قَدْ مَلَكَتْ رِقَّةُ

هَذَا (هُوَ) (٢) الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْمُضْمَرَاتِ عَلَى مَا قَسَمَ ، وَهُوَ الَّذِي

يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ .

فَأَقُولُ : الَّذِي يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ضَرْبَانٍ : مُفْرَدٌ ، وَجُمْلَةٌ ،

وَيَدَأُ بِالْمُفْرَدِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَإِلَيْهِ يَقَعُ التَّحْلِيلُ فِي الْمُرَكَّبَاتِ ، وَهَذَا الْمُضْمَرُّ

عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ وَيُنْتَى مُفْسِرُهُ وَيُجْمَعُ .

وَالثَّانِي : يَجِبُ إِبْرَازُهُ ، وَفِي تَشْبِيهِهِ وَجْمَعِهِ - أَعْنِي الضَّمِيرَ - خِلَافٌ .

فَالأَوَّلُ الْمُضْمَرُّ فِي " نِعْمَ ، وَبَيْسَ " وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا فِي قَوْلِهِ : " نِعْمَ

رَجُلًا ، وَبَيْسَ عَبْدًا " فَهَذَا الْمُضْمَرُّ مُسْتَتِرٌ الْبَيِّنَةُ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، وَالتَّقْدِيرُ

" نِعْمَ الرَّجُلُ " ، فَأَضْمَرْتُ الْفَاعِلَ وَفَسَّرْتُهُ بِنِكْرَةِ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ،

وَيَجُوزُ " نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزُّيْدَانِ ، وَنِعْمَ رَجَالًا الزُّيْدُونَ " ، أَيْ : نِعْمَ هَذَا الْجِنْسُ

إِذَا مِيزَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً جَمَاعَةً .

وَالثَّانِي - وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ إِظْهَارُهُ إِلَى اللَّفْظِ - هُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ

بِـ " رَبِّ " ، فَأَبْصَرِيُونَ يُفْرِنُونَهُ فِي كُلِّ حَالٍ ، نَحْوُ " رَبِّهِ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ نِسَاءً " ،

(١) جاء في حاشية الخزانة ١/ ٢٩٠ هارون " برواية الموقفيات : (لَمَّا جفا المصعبَ خلأته " . فلا

شاهد أيضاً " نقلا عن الميمني ، وانظر كذلك الأخبار الموقفيات ٥٣٦ .

(٢) سقط من (ف) .

وَالْكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ : " رَبُّهُنَّ نِسَاءٌ " فَيُطَابِقُونَ الْمُفَسِّرَ الْمَنْصُوبَ
بِالضَّمِيرِ تَنْبِيْهُ وَجَمْعًا ، وَتَذَكِيرًا وَتَأْنِيْثًا ، فَمَنْ وَحَدَّ فَلَانَّهُ ضَمِيرٌ مَجْهُولٌ (١)
وَمَنْ لَمْ يُوَحِّدْ فَلَانَّهُ جَوَابُ كَلَامٍ سَابِقٍ ، كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ (لَهُ) (٢) : " مَا لَكَ ١/٩٢
جَوَارٍ " ؟ فَيَقُولُ : " رَبُّهُنَّ جَوَارٍ قَدْ مَلَكَتُ " ، وَلِكُوْنِ هَذَا الضَّمِيرِ
مَجْهُولًا مُفَسَّرًا بِنَكْرَةٍ جَازَ دُخُولُ " رَبُّ " عَلَيْهِ ، وَمَا بَعْدَ الْمُضْمَرِ مِنَ
النُّكْرَاتِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ " رَبُّ " ، وَقِيلَ : الْمُضْمَرُ (٣) ،
وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَعْمَلُ ، وَكَذَا " نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ " الْعَامِلُ فِيهِ " نِعْمَ "

-
- (١) وقيل : لأنه قد استغنى بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه . انظر الجنى الدانى ٤٤٩ حيث نص على رأى الكوفيين .
- (٢) سقط من (ف) .
- (٣) قال بذلك ابن الخباز ، وهو فى شرحه ٣١٨ ، وقال ابن القواس فى لوجه ١٠٣ " وقيل المضمرة ، لأنه لإبهامه جرى مجرى العدد ففسر بالنكرة ، وهو ضعيف ؛ لبعده عن العمل ، ونقل عن الأخفش أنه منصوب على الحال ، والمعنى " أقلل به فى الرجال " وهو غريب . "

[ضمير الشأن]

وَمِنْهُ مَا تَفْسِيرُهُ بِجُمْلَةٍ وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ حَلَّ قَبْلَهُ
مَوْقِعُهُ فِي الْأَبْتَدَاءِ ، وَإِنَّمَا وَيَابِ كَانَ مَعَ بَابِ ظَنَّا
كَقَوْلِهِ جَلَّ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَيُّ : وَمِنْ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ ضَمِيرُ
" الشَّأْنِ " ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي أَنْ مَفْسَرَهُمَا مَا بَعْدَهُمَا
أَنَّ الْأَوَّلَ مَفْسَرُهُ مُفْرَدٌ ، وَهَذَا مَفْسَرُهُ جُمْلَةٌ ، إِمَّا اسْمِيَّةٌ ، وَإِمَّا فِعْلِيَّةٌ .
وَالْكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذَا الضَّمِيرَ " الْمَجْهُولَ " (١) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَائِدٍ عَلَى
شَيْءٍ [مَذْكُورٍ] . وَإِمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيُسَمُّونَهُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، وَالْقِصَّةِ ،
وَالْحَدِيثِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّأْنَ ، وَالْقِصَّةَ ، وَالْحَدِيثَ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ
الْجُمْلَةَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَذَا الضَّمِيرِ - مَفْسَرَةٌ لَهُ - شَأْنٌ ، وَحَدِيثٌ ، وَقِصَّةٌ ،
فَالضَّمِيرُ - فِي التَّحْقِيقِ - هُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ شَأْنٌ وَحَدِيثٌ .
قَوْلُهُ : " وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ حَلَّ قَبْلَهُ " " أَلْهَاءُ " فِي " قَبْلَهُ " يَرْجِعُ إِلَى
الشَّأْنِ " أَيُّ : حَلَّ الضَّمِيرُ قَبْلَ الشَّأْنِ وَالْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ ، وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ " أَلْهَاءُ " فِي " قَبْلَهُ " رَاجِعَةً إِلَى " تَفْسِيرِهِ " أَيُّ : حَلَّ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ ،
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُرَادُ بِهِ الْجُمْلَةُ وَالْحَدِيثُ أَنْكَ إِذَا قُلْتَ لِمَخَاطَبِكَ :
مَا الْحَدِيثُ " ؟ ، أَوْ مَا الشَّأْنُ ؟ فَيَقُولُ لَكَ (فِي الْجَوَابِ) (٢) : " هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ،

(١) انظر ابن يعيش ٣ / ١١٤ ، وشرح ابن الخباز ١ / ٢١٨ .

(٢) في الأصل : في هذا ، وما في (ف) أوضح .

أَيُّ : الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يُرَادُ بِهِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ
يَصِحُّ إِظْهَارُ الْحَدِيثِ وَالشَّانِ وَإِحْلَالُهُ مَحَلَّهُ ، إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى ، إِذَا قَالَ
لَكَ قَائِلٌ : مَا الْحَدِيثُ ؟ بَيِّنْ أَنْ تَقُولَ : " هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَبَيِّنَ (أَنْ تَقُولَ) (١) :

" الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فَالْمُضْمَرُ يُرَادُ بِهِ الْمَظْهَرُ الَّذِي يَقَعُ مَوْقِعَهُ .
وَقَوْلُهُ : " هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ، " هُوَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " اللَّهُ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ " أَحَدٌ "

خَبْرٌ عَنِ الثَّانِي ، وَهُمَا جَمِيعًا خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَالْمُبْتَدَأُ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ
يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ .

قُلْتَ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُوَ هُوَ فَلَا ،
وَهُنَا " هُوَ " وَ " اللَّهُ " [وَ] أَحَدٌ " ثَلَاثَةٌ أَسْمَاءٌ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ، فَلِذَلِكَ
اسْتَعْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ " فَتَوَثَّقُ عَلَى تَقْدِيرِ الْقِصَّةِ .
قَوْلُهُ : " مَوْقِعُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ " قَدْ مَثَّلَ بِهِ ، وَأَمَّا مَوْقِعُهُ فِي " إِنَّ " فَنَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٢)
فَأَنَّ الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ الْقِصَّةَ ، وَالْقِصَّةَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَ " تَعْمَى الْأَبْصَارُ " (٣)
جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبْرٌ " إِنَّ " وَمَعْنَى (قَوْلِهِ
تَعَالَى إِنَّهَا) (٤) لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ " أَيُّ : أَنْ عَمَى الْأَبْصَارَ لَا يَعْدُ عَمَى ،
وَإِنَّمَا الْعَمَى الْمُعْتَدُّ بِهِ هُوَ عَمَى الْبَصَائِرِ وَالْقُلُوبِ .

(١) في (ف) " أن هو الله " .

(٢) سورة الحج : ٤٦ .

(٣) في الأصل " وتعمى " .

(٤) سقط من (ف) .

وَمَوْقِعُهُ فِي بَابِ "كَانَ" نَحْوُ "كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ" ، وَيَجِبُ اسْتِتَارُهُ
 فِي "كَانَ" ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ مُتَّصِلٌ (١) ، وَ "زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ ، وَ "قَائِمٌ" خَبَرُهُ ، ٩٢/ب
 وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرٍ "كَانَ" ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ الشَّانُ زَيْدٌ قَائِمٌ ،
 وَيَجُوزُ: كَانَتْ زَيْدٌ قَائِمٌ عَلَى تَقْدِيرِ "كَانَتْ الْقِصَّةُ" . وَمِثَالُهُ فِي بَابِ "
 ظَنَنْتُ" نَحْوُ قَوْلِكَ: "ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ" ، فَأَلْهَاءُ ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَ "زَيْدٌ"
 "مُبْتَدَأٌ" ، وَ "قَائِمٌ" خَبَرُهُ ، وَهُمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولٍ ثَانِيًا
 لـ "ظَنَنْتُ" .

فَإِنْ قِيلَ: فَالضَّمِيرُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْغَايَةِ الْقُصْوَى مِنْ
 التَّعْرِيفِ ، وَتَأْخِيرُ مَفْسَّرِهِ يَفْتَضِي إِبْهَامَهُ عِنْدَ السَّمْعِ ، وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى
 الْجَهْلِ بِمَعْنَاهُ حِسًّا وَشَخْصًا .

قِيلَ: الْجَهْلُ لَا يَسْتَمِرُّ هَهُنَا إِلَّا بِقَدْرٍ مَا يَبْلُغُ الْمُتَكَلِّمُ آخِرَ
 كَلَامِهِ ، وَالْجَهْلُ الْمَحْذُورُ هُوَ الَّذِي يَسْتَمِرُّ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ: "قَامَ
 الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا" فَإِنَّ السَّمْعَ لَا يَجْزِمُ بِعُمُومِ الْقِيَامِ مِنْهُمْ لِجَوَازِ الاستِثْنَاءِ
 حَتَّى يَنْقُضِيَ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى آخِرِهِ .

وَكَذَا الْمُضَافُ فَإِنَّ تَعْرِيفَهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ذِكْرِ الثَّانِي ، وَلَا يَقْدَحُ
 ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِهِ أَوْ تَخْصِيصِهِ .

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الْإِضْمَارِ؟ وَهَلَا أَظْهَرُوا، فَقَالُوا:
 "الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ" ؟

(١) انظر ابن عييش ١١٦/٣ ، وقال صاحب الشرح المجهول لوجه ٦٨: " وإنما يجب
 استتاره ؛ لأنه ضمير مرفوع غائب في فعل ولا يكون ذلك إلا مستتراً " .

قُلْتُ : الْفَائِدَةُ فِيهِ الْأَخْتِصَارُ وَتَفْخِيمُ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمُهُ ، وَالْمُبَالَغَةُ

[فِيهِ] (١) .

أَمَّا الْأَخْتِصَارُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا التَّفْخِيمُ وَالْمُبَالَغَةُ فَذَلِكَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ

أَرْيَابِ عِلْمِ الْبَيَانِ ، وَفِي بَيَانِهِ هَهُنَا خُرُوجُ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ بِيَاضٌ .

[التنازع]

وَمِنْهُ مَا فُسِّرَ بِاسْمِ أَنْفَرَدُ

وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى

كَمَثَلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا

فَسَيِّبِيهِ يُعْمَلُ الْأَخِيرًا

فِي أَسْبَقِ الْفَعْلَيْنِ وَهُوَ أَوْلَى

يَشْهَدُ " هَاؤُمُ اقْرَعُوا كِتَابِيهِ " لِسَيِّبِيهِ ، وَاللُّغَاتُ الْعَالِيَةُ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَي : وَمِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسَّرُ بِمَا بَعْدَهُ ، وَهَذَا النَّوْعُ

الرَّابِعُ مِنَ الْمُضْمَرِ الَّذِي يُفَسَّرُهُ مَا بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " بِاسْمِ أَنْفَرَدُ " أَي : أَنْفَرَدَ فِي الْحُكْمِ وَالْوَصْفِ ، أَي : امْتَاذَ عَمَّا

قَبْلَهُ ، وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الْمُفَسَّرَ لِلْمُضْمَرِ فِي " نَعَمْ ، وَيَسَّ " ، وَ " رَبُّ " مَنْصُوبٌ ،

وَأَمَّا الْمُفَسَّرُ لِضَمِيرِ الشَّانِ فَجُمْلَةٌ ، فَحِينَئِذٍ قَدْ امْتَاذَ هَذَا الضَّرْبُ وَأَنْفَرَدَ

عَمَّا قَبْلَهُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلَا مُفْرَدٍ مَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ

وَمِيْرُهُ عَمَّا قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ " وَذَاكَ " ، أَي : وَذَاكَ الْاسْمُ الْمُنْفَرِدُ (١) بِالْحُكْمِ عَمَّا

قَبْلَهُ يَكُونُ فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَجُوزُ إِلَّا يَكُونُ بَعْضُ

الْعَوَامِلِ مَعْطُوفًا عَلَى بَعْضِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٢) : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ

(١) فِي (ف) " الْمَفْرَدُ " .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ : ١٧٦ .

فِي الْكَلَالَةِ ﴿ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [فِي الْكَلَالَةِ] ^(١) يَتَعَلَّقُ بِـ " يُفْتِيكُمْ " ^(٢) .

وَقَوْلُهُ " فِي عَطْفِ عَوَامِلٍ عَلَى عَوَامِلٍ " أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " إِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا " ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ أَعْمُ مِنَ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ وَقَاتِلٌ بَكْرًا " وَلَيْسَ الْعَامِلُ (هُنَا) فِعْلًا ^(٣) .

وَقَوْلُهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ : [عَوَامِلُ] ^(٤) : أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَامِلَانِ " ١/٩٣ لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَقَتَلْتُ عَمْرًا " ؛ فَإِنَّ الْعَامِلَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ (كَمَا صَلَّيْتَ وَتَرَحَّمْتَ) ^(٥) " وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ " ^(٦) فَإِنَّ " عَلَى " يَتَعَلَّقُ بِالْأَخِيرِ .

قَوْلُهُ : " تَنَازَعَ " أَيُّ : تَجَادَبَ ، وَمِنْهُ (تَنَازَعُ الْخَصْمَيْنِ) ^(٧) عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَيُّ : كُلُّ مِنْهُمُ يَجْذِبُ الْحَقَّ بِدَعْوَاهُ إِلَى نَفْسِهِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) وقال الكوفيون : يتعلق بـ " يستفتونك " ، قال العكبري في إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٥ .

" وهذا ضعيف ؛ لأنه لو كان كذلك لقال : يفتيكم فيها في الكلاله كما لو تقدمت " .

والكلاله : من مات ليس له ولد ولا والد يرثه ، وقيل : هم بنو العم الأباعد وانظر هذه

المسألة في الإنصاف ١ / ٨٣ المسألة ١٢ .

(٣) في الأصل " فعل " ، وهنا « سقط من (ف) .

(٤) تكملة يقتضبه السياق .

(٥) في الأصل " كأفضل ما صليت " .

(٦) هذا حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٦ / ٢٧ بلفظ : " اللهم صل على محمد وعلى آل محمد

محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد

كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد " ، ولم أجده بلفظ المؤلف فيما بين يدي من

كتب الحديث ، وقد ذكره الزبيدي في الواضح في علم العربية ١٩٢ ، والرُّعَيْنِيُّ في شرحه

لوحة ١٨٥ .

(٧) في (ف) " تنازع الخصمان " .

قَوْلُهُ : " اَنْجَلَى " أَي : ظَهَرَ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ ، نَحْوُ " قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ " ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَامِلَانِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ بَعْدَهُمَا ، وَفِي قَوْلِكَ : " قُمْتُ وَقَعَدْتُ " كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ قَدْ أَخَذَ مَعْمُولَهُ ، وَاحْتِرَازَنَا بِقَوْلِنَا " مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ " فَإِنَّ الْفِعْلَيْنِ قَدْ تَوَجَّهَا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا فِي الْمُنْتَصِبِ الْمُنْفَصِلِ ، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ نَحْوُ " مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلَّا أَنَا " فَفِيهِ خِلَافٌ (١) .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا " هَذَا تَمَثِيلٌ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَصْرِيِّينَ (٢) ، وَفِي " زَارَنِي " ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : فَسَيَبُوِيهِ يَعْمَلُ الْأَخِيرُ فِي ظَاهِرِهِ ، وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقَهُمَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مُفَسَّرٌ لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، وَبَدَأَ بِهَذَا الْمِثَالِ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ فِيهِ قَبْلَ الذِّكْرِ وَالْبَابُ لَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ أَتُونِي " ، أَي : وَمِنْ (٣) بَابِ إِعْمَالِ الْفِعْلَيْنِ لَا مِنْ بَابِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِضْمَارِ الْفَاعِلِ ؛ لِكَوْنِهِ جُزْءَ الْكَلِمَةِ ، فَأَمَّا الْمَفْعُولُ فَلَا .

(١) حصر المؤلف الخلاف في الضمير المرفوع المنفصل وليس كذلك بل الخلاف أعم من ذلك ، فمنهم من منع تنازع العوامل في المضمرة البتة لاستواء كل واحد من المضمرات في صحة الإضمار وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال في ضمير المتكلم والمخاطب إذا كانا منفصلين منصوبين أو متصلين مجرورين ، وذهب بعضهم إلى جواز الإعمال في كل ضمير .

(٢) هذه المسألة خلافية ، انظرها في الإنصاف ١ / ٨٣ المسألة ١٣ . وسيأتي لها مزيد من التفصيل .

(٣) في الأصل " ومنه " .

قَوْلُهُ : " وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَ فِي أَسْبَقِ الْفَعْلَيْنِ " يُرِيدُ إِذَا كَانَ (فَاعِلًا) (١) وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَمَثُّلُهُ .

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ أَتُونِي أَفْرَغُ قِطْرًا " (٢) أَيْ : وَمِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ : " أَتُونِي أَفْرَغُهُ قِطْرًا " (٣) بِإِثْبَاتِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ فِي (" أَفْرَغُهُ ") (٤) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنَ الثَّانِي .
قُلْتُ : لَكِنَّ الْأَوَّلَى إِثْبَاتُهُ وَلَا يَلِيقُ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ تَرْكُ الْأَوَّلَى ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ (٥) .

وَيُرِيدُ بِاللُّغَاتِ الْعَالِيَةِ : الْفَصِيحَةِ ، مَضَى تَفْسِيرِ كَلَامِهِ .
وَأَقُولُ : اتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ (الْعَامِلِينَ إِذَا تَوَجَّهًا) (٦) إِلَى اسْمٍ وَاحِدٍ - إِمَّا فِي جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ " ، أَوْ الْمَفْعُولِيَّةِ ، نَحْوُ " ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زَيْدًا " ، أَوْ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالثَّانِي بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ كَتَمَثُّلِهِ بِقَوْلِهِ : " زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا " ، أَوْ الْأَوَّلِ بِجِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ وَالثَّانِي بِجِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَقَامَ زَيْدٌ " ، فَالْعَوَامِلُ [أَوْ] الْعَامِلَانِ لَا يَعْمَلَانِ مَعًا فِي ذَلِكَ الْاسْمِ ، بَلْ يَعْمَلُ أَحَدُهُمَا فِي مَضْمَرِهِ وَالْآخَرُ فِي ظَاهِرِهِ مَا خَلَا الْفُرَاءَ (٧) فَإِنَّهُ تَارَهُ يُجِيزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَامِلَانِ إِلَى الظَّاهِرِ الْوَاحِدِ إِذَا اتَّفَقَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) يشير إلى قوله تعالى : " أتوني أفرغ عليه قطراً " سورة الكهف ٩٦ .

(٣) في (ف) " أفرغته عليه قطراً " .

(٤) في (ف) " إضماره " .

(٥) سورة الحاقة : ١٩ .

(٦) في (ف) " العامل اذا توجهت " .

(٧) ينظر رأيه في ابن يعيش ٧٧ / ١ ، وشرح الألفية للمراذى ٦٢ / ٢ ، والهمع ٢ / ١٠٩ .

فِي الْعَمَلِ ، نَحْوُ " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ " [فَيَرْفَعُ زَيْدًا بِهِمَا] (١) ، وَتَارَةً يُبْرَزُ
الضَّمِيرَ بَعْدَ الْمُظْهِرِ ، فَيَقُولُ : " قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ هُوَ " فَ " هُوَ " (٢) فَاعِلُ
الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، وَذَكَرَ بَعْدَ " زَيْدٍ " لَا قَبْلَهُ ؛ لِتَقَدُّمِ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ لَفْظًا .
فَعَلَى الْقَوْلِ (الْأَوَّلِ) (٢) لَا يُجِيزُ " ضَرَبَنِي ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ؛ لِأَنَّ
الْفِعْلَيْنِ لَمْ يَتَّفِقَا فِي الْعَمَلِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يُجِيزُهُ نَحْوُ " ضَرَبَنِي
وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ " وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَّوَجَّهَ الْعَامِلَانِ مَعًا إِلَى الظَّاهِرِ فَوَجَبَ ٩٣/ب
أَنْ يَتَّوَجَّهَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا ، وَاحْتَلَفُوا فِي الْأَوَّلَى :

أَمَّا سِبْوَِيهِ (٣) وَأَصْحَابُهُ الْبَصْرِيُّونَ فَيُعْمِلُونَ الْآخِرَ ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ
الظَّاهِرِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ (٤) :

وَكُمْتُ مَدْمَاءً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرْتُ لَوْنَ مَذْهَبِ (٥)
فَنَصَبَ " لَوْنَ مَذْهَبِ " بِـ " اسْتَشَعَرْتُ " مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مَعَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ
بِـ " جَرَى " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي أَفْصَحُ فَاحْتَارَ الْأَفْصَحَ ، وَاحْتَجُّوا
أَيْضًا بِأَنَّ الْمُقْتَضِيَيْنِ إِذَا وَرَدَا عَلَى شَيْءٍ فَالْغَلْبَةُ لِأَخْرِهِمَا وَجُودًا بِدَلِيلِ إِبْطَالِ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٧٤ هارون ، والإنصاف ٨٣ المسألة ١٣ .

(٤) هو طفيل بن عوف من قبيلة غني ، وهو شاعر جاهلي لقبه النقاد القدماء بالمحبر لحسن شعره
ووصفه ، كما لقبوه بطفيل الخيل لكثرة وصفه لها . ترجمته في المؤلف والمختلف ٢١٧ ، والشعر
والشعراء ١/ ٤٦٠ ، ومقدمة الديوان .

(٥) البيت في ديوان طفيل ٢٣ ، والكتاب ١/ ٧٧ هارون ، والمقتضب ٤/ ٧٥ والإنصاف ٨٨ ، وابن
يعيش ١/ ٧٧ ، ٧٨ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ١٨٣ ، والإيضاح العضدي ٦٨ .
الخيال الكمت : المشربة حُمرة ، وهي جمع أكمت . والمدمأة : الشديدة الحمرة . متونها :
ظهورها . استشعرت : كأنها ليست منه شعاراً ، والشعار : ما يلي الجسد من الشيا
ب والمذهب هاهنا من أسماء الذهب .

لَا مَّ الْإِبْتِدَاءِ لِعَمَلٍ " ظَنَنْتُ " فِي قَوْلِكَ : " ظَنَنْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ " ، وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " لَا أَبَا لَزِيدٍ ، وَلَا غُلَامِي لِعَمْرٍو " فَإِنَّ الْجَرَ بِاللَّامِ لَا بِالِإِضَافَةِ ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِتَغْلِيْبِ جَانِبِ الْأَخْرَفِ فِي الْعَمَلِ ؛ لِقُرْبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " فَسَيَبُوءُهُ يُعْمَلُ الْأَخِيرًا " ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ سَيَبُوءِهِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ إِمَّا لِشُهْرَتِهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ مَذَهَبَهُ مَذَهَبُ الْخَلِيلِ (وَمَنْ) (١) جَاءَ مِنْهُمْ بَعْدَهُ فَهُوَ يُتَابِعُهُ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ ، وَاحْتَجُّوا بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ ، وَأَمَّا النَّقْلُ فَبِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (٢) :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَةَ تَنْخُلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٌ إِسْحِلِ
فَرَفَعَ " عُوداً " بِ " تَنْخُلَ " ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ : " فَاسْتَاكَتْ بِعُودٍ إِسْحِلِ " ؛ لِأَنَّ " اسْتَاكَتْ " لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ (٣) ، وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى زِيَادَةِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ فَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ فَسَاكَتَهُ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ (٤) ، وَالضَّرُورَةُ تُسَوِّغُ مَا لَا يَجُوزُ فَكَيْفَ مَا هُوَ جَائِزٌ ! وَأَمَّا بَيْنَتْ طَفِيلٍ فَأَعْمَلَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ ضَّرُورَةٍ فَكَانَ حُجَّةً .

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَقَالُوا : إِذَا أَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ أَوْقَعْنَا الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ الثَّانِي

(١) فِي الْأَصْلِ " وَمَا " .

(٢) نَسَبَهُ الْمُؤَلَّفُ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ تَبَعاً لِصَاحِبِ الْكِتَابِ ٧٨ / ١ هَارُونَ ، وَأَبِي عَلَى الْفَارِسِيِّ فِي الْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ ٦٨ ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ ٢٠ ، وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ ١٧٧ ، وَنَسَبَهُ الْجَرْمِيُّ إِلَى الْمُتَعَبِّ الْكِنْدِيِّ ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَطْفِيلُ الْغَنَوِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ شَبَّ بِهَا بِامْرَأَةٍ تُسَمَّى سَعْدَى ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٦٥ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٩ / ١ ، وَالْعَيْنِيُّ ٣ / ٢٢ ، وَفَرِحَةُ الْأَدِيبِ ١٦٥ . تَنْخُلُ : اخْتِيرَ . وَالِإِسْحَالُ : شَجَرٌ دَقِيقٌ الْأَغْصَانِ يَشْبَهُ الْأَثْلَ تَنْخُذُ مِنْهُ الْمَسَاوِيكُ .

(٣) جَاءَ فِي اللِّسَانِ " سَوَّكَ " وَإِذَا قُلْتَ : اسْتَاكَتْ أَوْتَسَوَّكَ فَلَا تَذَكَرُ الْفِعْلَ .

(٤) انظُرْ حَاشِيَةَ الْإِيضَاحِ الْعَضْدِيِّ ٦٨ .

فِي مَوْقِعِهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِضْمَارٌ ^(١) قَبْلَ الذَّكْرِ ، وَبِإِعْمَالِ الثَّانِي يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ
قَبْلَ الذَّكْرِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذَّكْرِ (إِنَّمَا) ^(٢) يَمْتَنِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فَلَا ، بِدَلِيلِ جَوَازِهِ فِي ضَمِيرِ
الشَّانِ ، وَ " نِعَم ، وَيَسَّ " ، وَ " رَبُّهُ رَجُلًا " لَمَّا كَانَ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ .
وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ تَقْدِيمَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْاهْتِمَامِ بِهِ ، فَتَرَكُ إِعْمَالَهُ فِي
الظَّاهِرِ مُصَادِمٌ لَذَلِكَ الْاهْتِمَامِ .

وَأَجَابُوا بِأَنَّ الْاهْتِمَامَ قَدْ عُوِضَ بِالْقُرْبِ ، وَأَيْضًا لَوْ اِهْتَمَّوْا بِهِ لِأَوَّلِهِ
مَعْمُولِهِ وَلَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَهَذَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ : " وَعَكْسَ الْكُوفِيِّ
هَذَا الْقَوْلَا " ، فَإِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ ، وَحَذَفْتَ
الْمَفْعُولَ ، تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ زَيْدًا " ، فَفِي " قَامَ " ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ يَبْرُزُ
فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، نَحْوُ " قَامَا وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَقَامُوا وَضَرَبْتُ الرَّجَالَ " ،
وَعَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ تَقُولُ : " قَامَا وَضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ " ، فَتَرْفَعُ " الزَّيْدَانِ "
بِـ " قَامَ " ، وَ " قَامَ وَضَرَبْتُهُمُ الرَّجَالَ " .

وَعَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ تَقُولُ : " قَامَ وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ " ^(٣) ، وَقَامَ وَضَرَبْتُ
الرَّجَالَ " فَلَا ضَمِيرَ فِي " قَامَ " ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبْرُزْ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ
الْفَاعِلَ عِنْدَهُ مَحْذُوفٌ ؛ فِرَارًا مِنْ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذَّكْرِ .

(١) فِي (ف) " إِعْمَالٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي الْأَصْلِ " الزَّيْدَانِ " بِالرَّفْعِ ، وَهُوَ سَهْوٌ ، وَانظُرْ رَأْيَ الْكِسَائِيِّ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢٩ / ٢ .

وَنَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ : " ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَيْنِ ،
 وَضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُمُ الرُّجَالَ " ، فَالِاخْتِيَارُ إِضْمَارُ الْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي مَا لَمْ
 يَمْنَعْ مِنَ الْإِضْمَارِ / مَانِعٌ (١) فَيَجِبُ إِظْهَارُهُ ، وَذَلِكَ فِي : " ظَنَنْتُ " إِذَا كَانَ ١ / ٩٤
 الْمَفْعُولُ فِي أَحَدِهِمَا مُفْرَدًا وَفِي الْأَخْرَ مثنًى ، نَحْوُ " ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُهُمَا عَالِمَيْنِ
 الزَّيْدَانِ عَالِمًا " ، فَ " الزَّيْدَانِ : فَاعِلٌ " ظَنَنْتِي " ، وَ " الْيَاءُ " مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ ،
 وَ " عَالِمًا " مَفْعُولُهُ الثَّانِي ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُضْمِرُ " عَالِمَيْنِ " ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ
 الثَّانِي لِـ " ظَنَنْتُهُمَا " ؛ لِأَنَّكَ إِمَّا أَنْ تُضْمِرَهُ مُفْرَدًا أَوْ مثنًى وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ
 مُمْتَنِعٌ ، أَمَا أَمْتِنَاعُهُ مُفْرَدًا ؛ فَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مِنْ " ظَنَنْتُهُمَا " (٢) مثنًى
 فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُطَابِقًا لَهُ ، وَأَمَا أَمْتِنَاعُهُ مثنًى ؛ فَلِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى
 مُفْرَدٍ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ " عَالِمٍ " -
 أَعْنِي الْمَفْعُولَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ ، وَمِنْ " عَالِمَيْنِ " - وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي
 لِلْفِعْلِ الثَّانِي - مُورِدُ الظَّنِّ ، فَلَوْ قُلْتَ : " ظَنَنْتُهُمَا إِيَّاهُمَا " لَعَادَ الضَّمِيرُ
 الْمثنًى عَلَى مُفْرَدٍ وَهُوَ " عَالِمٌ " ، وَالوَاحِدُ لَا يَكُونُ اثْنَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ
 مُفْرَدًا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مثنًى ، وَالْأَثْنَانِ لَا يَكُونَانِ وَاحِدًا .

أَمَا سِيَاقُ الْقَوْلِ فَهُوَ مِثْلُ « بَلْ هُوَ شَرٌّ » وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى فِي الْمُضْمَرِ - أَعْنِي الَّذِي
 أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ (٣) ، وَمُرَادُهُ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَنْ يُذْكَرَ فِعْلٌ
 وَيَعْدَهُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ وَلَيْسَ قَبْلَهُ اسْمٌ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَا

(١) فِي (ف) " مَانِعٌ لَهُ " .

(٢) فِي (ف) " مِنْ ظَنَنْتُ " .

(٣) انظر ص ٥٨٦ فيما تقدم .

يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴿١﴾ ، فَ " هُوَ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " شَرٌّ " خَبْرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ - أَعْنِي " هُوَ " يَعُودُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ : " يَبْخُلُونَ " مِنْ الْبُخْلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِعْلُهُ وَهُوَ " يَبْخُلُونَ " ، وَفِي سِيَاقِهِ أَيُّ : بَعْدَهُ ضَمِيرٌ وَهُوَ قَوْلُهُ : " هُوَ شَرٌّ " (٢) وَلَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَهُ مَا يَصِحُّ عَوْدُهُ عَلَيْهِ ، أَمَا " هُوَ " الْأُولَى " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " هُوَ خَيْرًا " فَإِنَّهُ فَصْلٌ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ (٣) ، إِذْ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ .

إِعْرَابُ الْآيَةِ فِيمَنْ قَرَأَ بِالنَّاءِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ أَعْلَى بِنُقْطَتَيْنِ (٤)
 فَ " الَّذِينَ " مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَ " خَيْرًا " مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " خَيْرًا " عِبَارَةً عَنِ " الَّذِينَ " (٥) إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُمْ أَنْفُسُهُمْ خَيْرٌ لَّهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ ؛ إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ خَيْرٌ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَكَانَ حَقُّ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ « هُمْ خَيْرًا لَّهُمْ » بِجَمْعِ الضَّمِيرِ ، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ « خَيْرًا » عِبَارَةً عَنِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ " وَلَا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا " فَ " هُوَ " فَصْلٌ .

(١) سورة آل عمران : ١٨٠ .

(٢) في (ف) "بل هو شر" .

(٣) أي : ليس فيه دليل على عودِهِ على المصدر كما سيذكره بعد قليل .

(٤) وهى قراءة حمزة الزيات كما فى كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات لأبى زرع

١٨٤ ، والبحر المحيط ٣ / ١٢٨ .

(٥) قال ابن القواس فى لوحة ١٠٥ "والذين على حذف مضاف ، أى بخل الذين يبخلون ، لامتناع أن يكون "خير" خيرا عن "الذين" ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى وليس المراد أن أنفسهم خير لهم من غيرهم لأن العلم يكون كل أحد خيراً لنفسه من غيره ضرورى فلا يحصل للمخاطب بالاختبار فائدة لم تكن" . وانظر المطبوع ٦٥٩ .

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَهُ بِالْيَاءِ بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ أَسْفَلَ (١) ، فَـ "الَّذِينَ" فَاعِلٌ ، وَ
 "خَيْرًا" مَفْعُولٌ ثَانٍ ، (وَالأَوَّلُ مَحذُوفٌ) (٢) لِـدِلَالَةِ "يَبْخُلُونَ" عَلَيْهِ ،
 وَالتَّقْدِيرُ "وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ بَخْلَهُمْ هُوَ
 خَيْرًا لَهُمْ" فَأَضْمَرَ الْبُخْلَ لِـدِلَالَةِ "يَبْخُلُونَ" عَلَيْهِ ، وَ "هُوَ" فَصْلٌ أَيْضًا ،
 هَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ (٣) .

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ "هُوَ" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ خَيْرٌ ﴾ (٤) لَا دَلِيلَ لَهُمْ
 فِيهِ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا إِذَا قُرِيءَ "هُوَ خَيْرٌ" بِرَفْعٍ "خَيْرٌ" (٥)
 أَمَّا بِالنَّصْبِ فَلَا ؛ لِأَنَّهُ فَصْلٌ ، بَلِ الْعَائِدُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُضْمَرِ الَّذِي
 بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : "بَلْ هُوَ شَرٌّ" وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ ، يُرِيدُ أَنَّ "هُوَ" الَّذِي
 بَعْدَ "بَلْ" هُوَ الرَّاجِعُ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
 "قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ" ، فَقَدْ ذَكَرْتَ فِعْلًا وَيَعْدُهُ ضَمِيرٌ وَلَا ظَاهِرَ قَبْلَهُ يَعُودُ
 عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَعُودَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ "قَدِمْتَ" ، أَيُّ : سُرِرْتُ ٩٤/ب
 بِقُدُومِكَ (٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

- (١) وهى قراءة الباقيين من السبعة كما فى السبعة لابن مجاهد ٢٢٠ ، وحجة القراءات ١٨٤ .
- (٢) فى (ف) "والأول ببخلون محذوف" ، وجملة "ببخلون" مقحمة من الناسخ .
- (٣) انظر ذلك فى الكتاب ٢/٢٩١ هارون ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٠ ، ومعاني القرآن
 للفراء ١/١٠٤ ، ٢٤٩ ، وابن الشجرى ٢/١٣٢ ، وحجة القراءات ١٨٤ .
- (٤) سورة آل عمران ١٨٠ .
- (٥) قال أبو جعفر النحاس فى إعراب القرآن ١/٣٨١ "ويجوز فى العربية وهو خير لهم"
 ابتداء وخير" ، وجاء فى حاشية الأصل "وهو مذهب قوم من بنى تميم فإنهم يجعلون
 ضمير الفصل مبتدأ وما بعده مبنيًا عليه ، أى : خبره ، وانظر ابن يعيش ٣/١١٠ .
- (٦) يقول الفراء فى معاني القرآن ١/٢٤٩ : "كما تقول فى الكلام : قَدِمَ فَلَانَ فَسُرِرْتُ بِهِ ،
 وَأَنْتَ تَرِيدُ : سُرِرْتُ بِقُدُومِهِ .

إِذَا قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ فَهُوَ وَاجِبٌ (١) .

أَيُّ : فَقَوْلُهُ وَاجِبٌ ، وَإِنَّمَا دَلَّ الْفِعْلُ عَلَى الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَمَا لَفْظًا فَلِأَنَّ (٢) حُرُوفَ الْفِعْلِ هِيَ حُرُوفُ الْمَصْدَرِ ، وَإِمَّا مَعْنَى فَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ أَحَدُ مَدْلُولِي الْفِعْلِ ، أَيُّ : أَحَدُ الْمَعْنِيِّينَ (الَّذِينَ) (٣) يُفِيدُهُمَا الْفِعْلُ ، وَإِذَا جَازَ تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ بِـ « أَنْ » وَالْفِعْلِ نَحْوُ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا " ، (أَيُّ (٤) : مِنْ " أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ") (٤) جَازَ أَنْ يُقَامَ مَقَامَهُ فِي الدَّلَالَةِ ، وَلِذَلِكَ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ " سَقِيَا لَكَ " فَهُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَقَاكَ اللَّهُ " ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا نُهِِيَ السَّقِيَةُ جَرَى إِلَيْهِ (٥)

(١) هذا عجز بيت للأخنس بن شهاب التُّغَلْبِيّ أحد شعراء وفرسان تغلب المعدودين ، وهو جاهلي قديم . ترجمته في (المؤلف ٣٠ ، وشرح المفضليات للتبريزي ٧٥٠ ، والاشتقاق ٣٣٦) ، و صدر البيت :

وَأَحْمُ مَلُوكُ النَّاسِ يُجَنِّبُ إِلَيْهِمْ

وهو في المفضليات ٢٠٦ ، وشرحها للتبريزي ٧٦٠ ، والاختيار ١٤٣ . لخم : جد المناذرة .

(٢) في (ف) " فان " .

(٣) في النسختين " الذي " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) هذا صدر بيت عجزه :

وخالف ، والسفيه إلى خلاف

والبيت غير منسوب على الرغم من كثرة المصادر التي استشهدت به .

انظر : معاني القرآن للفراء / ١ / ١٠٤ ، ٢٤٩ ، ومجالس ثعلب / ١ / ٧٥ ، وتؤويل مشكل القرآن ١٧٦ ، والخصائص / ٣ / ٤٩ ، والإنصاف ١٤٠ ، والمحتسب / ١ / ١٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك / ١ / ١٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس / ١ / ٣٠١ ، ٢٨١ ، وأمالي المرتضى / ١ / ٢٠٣ ، وابن الشجري / ١ / ٦٨ ، ٣٠٥ ، ١٣٢ / ٢ / ٢٠٩ ، والهمع / ١ / ٦٥ والدرر اللوامع / ١ / ٤٤ ، وحجة القراءات ١٨٤ ، والعمدة / ٢ / ٢٧٨ ، والخزانة / ٢ / ٣٨٣ بولاق .

أَيُّ : إِلَى " السَّفَهِ " ، أَوْ إِلَى " النَّهْيِ " ؛ لِذِلَالَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (١) عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَلِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ وَالْمُرَادُ الْمَصْدَرُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) ، أَيُّ : يَوْمَ نَفَعِ (٣) الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ، وَصَغُرَ وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ : مَا أَحْيَسَنَ زَيْدًا ! ، وَكَذَا وَقَعَ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

وَقَالُوا : مَا تَشَاءُ ؟ فَقُلْتُ : اللَّهُ .

أَيُّ : " أَنْ أَلَهُو " ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ : قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ لِلْمَصْدَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَهُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِقُدُومِكَ " ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : " قَدِمْتَ فَسُرِرْتُ بِهِ " .

أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ فَنَحْوُ أَنْتَ ، وَ أَنَا الضَّمِيرُ

أَمَّا " أَنْتَ " فَمِنْ ضَمَائِرِ الْمُخَاطَبِ ، وَأَمَّا " أَنَا " فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَكِلَاهُمَا حَاضِرٌ مُشَاهَدٌ ، فَأَعْنَى حُضُورَهُ وَمَشَاهَدَتَهُ عَنْ ذِكْرِ اسْمِهِ الظَّاهِرِ ،

(١) يقصد الفعل والوصف .

(٢) سورة المائدة ١١٩ .

(٣) في (ف) " يَنْفَعُ " .

(٤) هو عروة بن الورد العبسي أحد شعراء الجاهلية الصعاليك . ترجمته في الأغاني ٧٣ / ٣ ، وعجز البيت :

(إِلَيَّ الْإِصْبَاحُ أَثَرُ ذِي أَثِيرِ)

وهو في ديوانه ١١ ، والصحاح ، والتهذيب ، والتكملة والذيل والصلة ، ومعجم مقاييس اللغة واللسان ، والتاج في مادة " أثر " ، والهمع ٦/١ ، والدرر اللوامع ٣/١ ، والأغاني ٧٧ / ٣ ، وابن يعيش ٩٥ / ٢ ، والخصائص ٤٣٢ / ٢ ، أثر ذى أثير : أول كل شيء مؤثراً له .

فَكَانَتْ قَرِينَةُ الْحُضُورِ وَالْمُشَاهِدَةِ قَائِمَةً مَقَامَ [الْاسْمِ] (١) الظَّاهِرِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ (بِالِاسْمِ) (٢) الظَّاهِرِ أَنْ يُعْلَمَ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْمُضْمَرُ ، وَبِالْمُشَاهِدَةِ قَدْ عُلِمَ ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : " أَوْ حُضُورٍ " (٣) .

أَمَّا الَّتِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ حَتَّى تَوَارَتْ فِيهِ نِكْرُ الشَّمْسِ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى ، وَهُوَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : " أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلَا تَفْسِيرٍ " (٣) .

قَوْلُهُ : " تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ " أَي : هُوَ مَعْلُومٌ قَدْ اسْتَقَرَّتْ بِهِ الْمَعْرِفَةُ .

قَوْلُهُ : حَتَّى تَوَارَتْ " يَرِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (٤) ،

الْمُرَادُ " الشَّمْسُ " فَأُضْمِرَهَا لِذِلَّةِ الْحَالِ عَلَيْهَا بِذِكْرِ " الْعَشِيِّ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْغِيَادُ ﴾ (٥) ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ " الْعَشِيِّ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَوَارِيَةَ هِيَ الشَّمْسُ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ " الْآخِرُ " .

(٢) فِي (ف) « مِنْ اسْمٍ » .

(٣) انظر ص ٥٨٦ فيما تقدم .

(٤) سُورَةُ ص : ٣٢ .

(٥) سُورَةُ ص : ٣١ .

(٦) وَنَقَلَ ابْنُ الْقَوَّاسِ عَنِ الْمَجَاشِعِيِّ قَوْلَهُ : « يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَى الْخَيْلِ » يَنْظُرُ شَرْحَهُ ٦٦٠ .

[الضمير المرفوع المنفصل]

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحْكُمُهُ الْبِنَاءُ مَفْصُولُهُ فِي الرَّفْعِ "نَحْنُ، وَأَنَا"
وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمْ أَنْتُنَّ أَنْتُمْ هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنَّ (١)

إِنَّمَا بُنِيَ الْمُضْمَرُّ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ ؛ لِإِفْتِقَارِهِ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ كَإِفْتِقَارِ الْحَرْفِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ مِنْهُ (٢) مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَمَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لَا يُعْرَبُ كَالْحَرْفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَالْفَرَسُ رَكِبْتُهُ" لَمْ يَتَبَيَّنْ مَعْنَى هَذِهِ "الْهَاءِ" الَّتِي هِيَ ١/٩٥ ضَمِيرٌ إِلَّا بِمَا يَعُودُ إِلَيْهِ .

وَقِيلَ : لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ (بِتَغْيِيرِ) (٣) صِيغَتِهِ ، فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ - مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْفَصِلًا - صِيغَةً تَخْصُهُ فَأَعْنَى تَغْيِيرُ صِيغَتِهِ [عَنِ الْإِعْرَابِ] (٤) .

قَوْلُهُ : "مَفْصُولُهُ" يُرِيدُ : مَفْصُولَ الضَّمِيرِ .
وَالْمُضْمَرُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ، مُنْفَصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ .
فَالْمُنْفَصِلُ : هُوَ الَّذِي يَصِحُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ ، نَحْوُ "مَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ" ، وَ"إِيَّاكَ ضَرَبْتُ" . وَبِالْجُمْلَةِ

(١) في النسختين "أنتم هو هيه ... " والمثبت عن بعض نسخ الدرّة وبعض شروحيها ، يقول صاحب الشرح المجهول لوجه ٧٢ : "والهاء التي ألحق بهما - أي : بـ "هو" ، وـ "هي" في النظم هي هاء السكت ، ويروي "وهو وهي" بزيادة واو بدل هاء السكت ."

(٢) في (ف) "منهم" .

(٣) في الأصل "بتغيير" .

(٤) في الأصل : "عن الأول" .

فَالْمُنْفَصِلُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ إِحْدَى (١) الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ ،
وَالْمُنْفَصِلِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ، وَبَدَأَ بِالْمُنْفَصِلِ قَبْلَ الْمُتَّصِلِ ؛
لَأَنَّهُ يَجْرِي (٢) مَجْرَى الظَّاهِرِ ؛ لِقِيَامِهِ بِنَفْسِهِ مِنْ [غَيْرِ] (٣) حَاجَةٍ إِلَى
اتِّصَالِهِ بِكَلِمَةٍ أُخْرَى ، وَبَدَأَ بِالْمَرْفُوعِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ مِنَ الْمَنْصُوبِ ؛
لِأَنَّ وُجُودَ الْمَنْصُوبِ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَرْفُوعِ دُونَ الْعَكْسِ .

قَوْلُهُ : " نَحْنُ وَأَنَا " هَذَا نِ ضَمِيرَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ .

أَمَّا " نَحْنُ " فَلِلْمُتَكَلِّمِ وَاحِدًا كَانُ ، أَوْ اثْنَيْنِ ، أَوْ جَمَاعَةً ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ (٤) ، فَهُوَ لِلوَاحِدِ الْمُعْظَمِ فِي نَفْسِهِ وَلَا
شَيْءَ أَعْظَمُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَقُولُ الْإِثْنَانِ : نَحْنُ قَائِمَانِ ، وَالْجَمَاعَةُ " نَحْنُ قَائِمُونَ "

وَبِنِي " نَحْنُ " لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ ، وَبِنِي عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِامْتِنَاعِ التَّقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً لَمَّا كَانَ لِلوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمَثْنًا ، وَمَجْمُوعِهِ
وَمَذْكُرِهِ ، وَمَوْثِقَتِهِ فَخُصَّ بِأَقْوَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ ؛ لِقُوَّةِ الْأِسْمِ مِنْ حَيْثُ دَلَّ
عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْوَاحِدِ (٥) .

وَأَمَّا " أَنَا " فَالْإِسْمُ مِنْهُ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ ، وَالْأَلِفُ فِيهِ لِبَيَانِ حَرَكَةِ
النُّونِ ، [وَهِيَ] (٦) زَائِدَةٌ بِدَلِيلِ عَدَمِهَا فِي " أَنْتَ ، وَأَنْتِ " وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " وَحِدٌ " وَالْأَظْهَرُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَالْمَقْصُودُ بِالْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ .

(٢) فِي (ف) " جَرَى " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ الْحَجْرِ : ٩ .

(٥) انظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٩٢/٣ حَيْثُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الْمُخَاطَبِينَ ، وَهَذِهِ تَبَيَّنَتْ فِي الْوَقْفِ ، وَقِيلَ : تَبَيَّنَتْ فِي الْوَصْلِ وَحِكْيَ الْفِرَاءِ :
 " أَنْ فَعَلْتُ " فَقَالَ : قُدِّمَ الْأَلْفُ عَلَى النُّونِ ^(١) ، وَقِيلَ : بَلْ أَشْبَعُ فَتَحَسَّ الْهَمْزَةُ
 فَتَشَّاتُ مِنْهَا أَلْفٌ ، وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا قَالُوا فِي " صَهٍ " ^(٢) .

وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ الْمُنْفَصِلَةُ الْمَرْفُوعَةُ اثْنَا عَشَرَ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَهَمَا
 "أَنَا ، وَنَحْنُ" ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ : أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُمَا ، ^(٣) أَنْتُمْ ،
 أَنْتُنَّ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ ، وَهِيَ : هُوَ - هِيَ - هُمَا - هُمْ - هُنَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ
 لِلْمُخَاطَبِينَ خَمْسَةٌ وَالْغَائِبِينَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ مُذَكَّرًا
 وَمُؤنَّثًا فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ ، وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ انْقَسَمَ إِلَى مُذَكَّرٍ وَمُؤنَّثٍ فَانْقَسَمَ لَفْظُهُ
 فَكَانَ أَرْبَعَةً ، وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُ فَلَمْ يَنْقَسِمِ لَفْظُهُ وَإِنْ انْقَسَمَ مَعْنَاهُ ، فَلِذَلِكَ كَانَ
 خَمْسَةً ، وَهَذَا الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصِلُ يَقَعُ فِي خَمْسَةِ مَوَاقِعَ ، مُبْتَدَأً ،
 نَحْوُ " أَنَا الْقَائِمُ " ، (وَخَبَرٌ نَحْوُ " الْقَائِمُ ") ^(٤) " أَنَا " ، وَقَاعِلٌ إِذَا اقْتَرَنَ بِـ
 "إِلَّا" وَمَعَ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هِيَ لَهُ ، نَحْوُ " مَا قَامَ إِلَّا أَنَا " ، وَزَيْدٌ

(١) انظر ابن يعيش ٩٤/٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٨/١ والهمع ٦٠/١ نقلا عنه .

(٢) وخالف في ذلك ابن مالك فقال في شرح التسهيل ١٦٥/١ : " لا ينبغي أن يكون " أن " بالمد من الإشباع ، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا في الضرورة " .

وقال في التحفة الشافية " وأما أنت فهو اسم وحرف فالاسم الهمزة والنون والحرف هو التاء زيدت للخطاب ... وأما هو فلغائب المذكر وهو بكماله اسم " .

(٣) في الأصل " وأنت " بزيادة الواو .

(٤) سقط من (ف) .

هِنْدُ ضَارِبَتُهُ هِيَ " ، وَيُؤَكِّدُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ ، نَحْوُ " أَضْرِبُ أَنَا " (١) ،
وَيَقَعُ فَصْلاً ، وَيَأْتِي نِكْرَهُ عَقِيبَ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَخَبَرُ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ
الْكَرِيمَ أَنْتَ " ، وَاسْمُ " مَا " نَحْوُ " مَا أَنْتَ قَائِماً " (٢) .

(١) هذا المثال لا يتفق مع ما قبله ، لأن الضمير فيه مستترٌ وجوباً ، والصواب أن يقول " نَحْوُ " ضَرَبْتُ
أَنَا " ليتسق مع قوله : " ويؤكد به الضمير المتصل " ، وقد يكون المؤلف نهج الجمهور في
تقسيم الضمير المتصل إلى بارزٍ ومستترٍ ، فيكون ذلك شافِعاً له . انظر شرح الألفية للمرادي
١٢١/٨ ، أما ابن القواس فقد مثل له بقوله : " إِضْرِبُ أَنْتَ " وهذا لا غبار عليه . شرحه لوحة
١٠٧ ، والمطبوع ٦٦٦ .

(٢) قول المؤلف : إنه يقع خبر " إن " ، واسم " ما " لا يخرجُه عن كونه مبتدأً أو خبراً ، فلهذا تبقى
مواقعه خمسة لا غير .

[ضمير الفصل]

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِنَّ عُرْفًا اخْتَصَرُ بِهِذَا الْمُضْمَرِ
يَجِيءُ فِي " كَانْ " ، وَيَبِ " إِنَّا " وَيَبِ " مَا " أَيْضًا ، وَيَبِ " ظَنَّا " ^{ب/٩٥}
كَمَثَلِ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ فَ " هُوَ " فَصْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرُ

يُرِيدُ بِالْفَصْلِ : أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ (١) ، وَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ ، وَمَعْنَى الْفَصْلِ أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ يَقَعُ فَاصِلًا بَيْنَ الْخَبَرِ
وَالْوَصْفِ ، أَيْ : فَارِقًا بَيْنَهُمَا .

قَوْلُهُ : " إِنَّ عُرْفًا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ نَحْوَ قَوْلِكَ :
" زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْقَائِمُ " ، جَازَ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى وَهْمِ
السَّامِعِ أَنَّهُ وَصْفٌ لِلْمُبْتَدَأِ لَا خَبَرٌ (٢) عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ
فَيَتَرَقَّبُ خَبْرًا ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدٌ الْقَائِمُ عَالِمٌ " وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْ
جَعَلَهُ الْمُتَكَلِّمُ (٣) خَبْرًا يَكُونُ الْكَلَامُ تَامًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ غَيْرِ تَامٍ بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الْمُخَاطَبِ ، فَإِذَا أُدْخِلْتَ " هُوَ " بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَعَيَّنَ (٤) أَنْ يَكُونَ "

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجعلون له موضعاً من الإعراب . انظر ذلك في الإنصاف ٧٠٦

المسألة ١٠٠ .

(٢) في الأصل " ولا خبر " ، وفي (ف) " الأخير " والصواب ما أثبتته .

(٣) في (ف) " المتعلم " .

(٤) في (ف) " يعني " .

الْقَائِمُ " خَبْرًا لَا وَصْفًا ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ نَكْرَةً مُضَارِعَةً لِلْمَعْرِفَةِ ، أَيُّ : قَرِيبَةً مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِامْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ] (١) عَلَيْهَا نَحْوُ " زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ " ؛ فَإِنَّ " أَفْعَلَ " التَّفْضِيلِ مَا دَامَ مَوْصُولًا بِـ " مِنْ " يَمْتَنِعُ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ] (٢) عَلَيْهِ ؛ لِمُقَارَبَتِهِ الْمَعْرِفَةَ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ النُّكْرَةَ الْمُضَافَةَ إِلَى نَكْرَةٍ لَا يَصِحُّ دُخُولُ " اللَّامِ عَلَيْهَا !

قُلْتَ : لَكِنْ يَقْبَلُ التَّعْرِيفُ بِتَّعْرِيفِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، أَمَا " أَفْعَلَ " التَّفْضِيلِ فَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَسْمِ الْمَعْرِفَةِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ (٣) .

قَوْلُهُ : " اخْتَصَّ بِهَذَا الْمُضْمَرِ " هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ ، وَمَعْنَى الْفَصْلِ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ (وَخَبْرِهِ - إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ الْخَبْرِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ - ضَمِيرُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ وَأَقَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ) (٤) وَالْخَبْرِ مُطَابِقٌ لِلْمُبْتَدَأِ ، إِفْرَادًا ، وَتَثْنِيَّةً ، وَجَمْعًا ، وَتَذْكِيرًا ، وَتَأْنِيثًا ، وَغَيْبَةً ، وَخِطَابًا (٥) ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ بِهَذَا الْمُضْمَرِ يَأْتِي فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ " عَلَى الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ .

وَالثَّانِي : فِي بَابِ " كَانَ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) .

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) نحو " زيد هو يقول " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) راجع ذلك في ابن يعيش ١١١/٣ ، والإنصاف ٧٠٦ المسألة ١٠٠ .

(٥) سورة المائدة : ١١٧ .

الثَّالِثُ : فِي بَابِ "إِنَّ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ ﴾ (١) .
الرَّابِعُ : فِي بَابِ "مَا" نَحْوُ "مَا زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ" لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ
بِـ "لَيْسَ" .

الخَامِسُ : فِي بَابِ ["ظَنَنْتُ" نَحْوُ "ظَنَنْتُ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ"] (٢)
قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَاثِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ خَلِيلٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا (٣)

فَـ "هُوَ" فَصْلٌ بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : [يَرَى مُصَابِي] (٤) هُوَ
الْمُصَابُ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَوْلَى الْفِعْلَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ .
وَهَذَا الضَّمِيرُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْتَدَأٍ وَلَا خَبَرٍ فَلَا
يَكُونُ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّرْكِيبِ وَلَا تَرْكِيبَ
هُنَا فَلَا إِعْرَابَ (٥) .

(١) سورة يوسف : ٩٨ .

(٢) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا "ظَنَنْتُ وَزَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ" .

(٣) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٧ (ط . الصَّوَابِي) بِرَوَايَةٍ " مِنْ صَدِيقٍ " وَهُوَ فِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ
١٠٦/٨ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ٤٨٩/١ ، وَالْمَقْرَبِ ١١٩/١ ، وَابْنِ يَعِيشَ ١١٠/٣ ،
١٣٥/٤ ، وَالْإِيضَاحَ الْعَضْدِيَّ ٢٢٥ ، وَمَعْنَى اللَّبِيبِ ٦٤٢ ، وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٨٧٥ ، وَشَرْحَ
الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٤/٢ ، وَالْهَمْعَ ٦٨/١ ، ٢٥٦ ، ٧٦/٢ ، وَالذَّرَرَ لِلْوَامِعِ ٤٦/١ ، ٢١٣ ، ٩٢/٢ ،
وَالخَزَانَةَ ٤٥٤/٢ بُولَاق .

وَفِي مَعْنَى اللَّبِيبِ ٦٤٤ " وَيُرْوَى " يَرَاهُ " أَي : يَرَى نَفْسَهُ ، وَتَرَاهُ " بِالْخَطَابِ .. وَالْمُصَابُ حَيْثُ
مَفْعُولٌ لَا مَصْدَرٌ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " يَرَانِي مُصَابَا " تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مِنْ (ف) ، وَمِنْ بَعْضِ الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ كَمَعْنَى اللَّبِيبِ
٦٤٢ ، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٠٨/١ ، وَابْنِ يَعِيشَ ١١١/٣ ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١٨٧/١
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " هُوَ " تَوْكِيدًا لِضَمِيرِ الْفَاعِلِ " .

(٥) هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، انظُرْ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٧/٢ ، وَإِنْصَافِ الْمَسْأَلَةِ (١٠٠) حَيْثُ
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَحُجْجُ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلْ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ
عَمَّا [قَبْلَهُ] (١) ؟ .

قُلْتُ : لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجِبَ رَفْعُ الْخَبَرِ فِي بَابِ " كَانَ " ، وَالْمَفْعُولِ
الثَّانِي فِي بَابِ " ظَنَنْتُ " لِكَوْنِهِ جُمْلَةً وَلَمْ يُرْفَعَا فَلَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مُبْتَدَأً فِي
غَيْرِهِمَا كَمَا لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً فِيهِمَا (٢) .

(١) في النسختين « بعده » ، والصواب ما أثبت .

(٢) قول المؤلف " لم يرفعا " فيه نظر ، لأن سيبويه قد ذكر في كتابه ٢/٣٩٢ (هارون) أن أناساً كثيراً
من العرب يجعلون هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبر عنه ، ونقل عن رؤبة أنه كان يقول : " أظن زيدا
هو خير منك " برفع " خير " ، وهو مذهب قوم من بني تميم ، كما أشرت إلى ذلك فيما مضى .

[الضمير المرفوع المتصل]

وَأِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ قُلْنَا قُمْتُ وَقُمْنَا قُمْتُ قَوْمِي قُمْنَا
وَقُمْنَا وَقُمْتُمْ قُمْنَا قَامَا وَقَامَا وَقَامُوا قُمْنَا

قَوْلُهُ: " وَأِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ " يَعْنِي الضَّمِيرَ المَرْفُوعَ المَوْضِعَ المْتَصِلَ، وَهُوَ (١) ثَلَاثَةٌ عَشَرَ ضَمِيرًا؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ المُوَثَّقِ فِي هَذَا يُخَالَفُ ١/٩٦ ضَمِيرَ المَذْكَرِ فِي التَّنْبِيَةِ، فَانْتَانَ مِنْهَا لِلمْتَكَلِّمِ، وَهُمَا " قُمْتُ، وَقُمْنَا " فَالتَّاءُ المَضْمُومَةُ لِلمْتَكَلِّمِ، وَهِيَ فَاعِلَةٌ، وَخَمْسَةٌ لِلمُخَاطَبِ، وَهِيَ " قُمْتُ، قُمْتُ، قُمْتُمَا، قُمْتُمْ، قُمْتُنَّ "، وَسِتَّةٌ لِلْغَائِبِ، وَهِيَ " قَامَ، وَقَامَتْ، وَقَامَا " (٢) وَقَامَا، وَقَامُوا، وَقُمْنَ لِلنِّسَاءِ " .

أَمَّا " التَّاءُ " فِي " قُمْتُ " فَضَمِيرُ المْتَكَلِّمِ، وَإِنَّمَا حُرِّكَتْ لِكونِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقَوِي بِالْحَرَكَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الحَرَكَةُ ضَمَّةً؛ لِقَوِيَّتِهَا وَقُوَّةِ " التَّاءِ " لِوُقُوعِهَا فَاعِلًا وَأَوَّلًا (٣)، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ حَرْفًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ يَتَلَوُ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ فِي نَحْوِ " أَقُومُ " وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَفْظٌ لَهُ مَوْجُودٌ فِي الكَلَامِ، فَلَمَّا أَظْهَرَ لِلمْتَكَلِّمِ لَفْظًا كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَقْوَى مِمَّا لِأَلْفِظَ لَهُ الأَبْتَةُ، وَإِنَّمَا كَانَتْ " التَّاءُ " دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الحُرُوفِ لِضَرْبِ مِنَ التَّنَاسُبِ؛ إِذْ كَانَتْ " التَّاءُ " حَرْفًا مَهْمُوسًا، وَالْهَمْسُ: الصَّوْتُ

(١) فِي الأَصْلِ " وَهِيَ " .

(٢) قَوْلُهُ " وَقَامَا لِحَقِّ فِي حَاشِيَةِ الأَصْلِ، وَلَمْ يَظْهَرِ فِي الصُّورَةِ وَفِيهِ مَا يَشِيرُ إِلَيْهِ .

(٣) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٨٦/٣ .

الْخَفِيُّ فَنَاسَبَ الْهَمْسُ الْإِضْمَارَ؛ لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ
[الْخَفِيُّ] (١).

الثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَنْ مَعَهُ، وَهُوَ "النُّونُ، وَالْأَلِفُ" (٢) فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ "نَحْنُ" لَكِنَّهُ مُتَّصِلٌ، فَكَانَ أَقْلَ حُرُوفًا مِنْ "نَحْنُ"، أَوْلَى لَأَنَّ مُفْرَدَ
"نَحْنُ" "أَنَا" وَهُوَ حَرْفَانِ: الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ، فَكَانَتْ حُرُوفُ جَمْعِهِ - أَعْنَى
جَمْعِ الْمُتَفَصِّلِ - أَكْثَرَ مِنْ حُرُوفِ مُفْرَدِهِ.

وَأَمَّا [مُفْرَدٌ] قُمْنَا فَهُوَ "التَّاءُ" فِي "قُمْتُ" لِأَنَّهَا لِلْمُتَكَلِّمِ وَهِيَ
مُتَّصِلَةٌ مِثْلُ النُّونِ وَالْأَلِفِ فِي "قُمْنَا"، وَالضَّمِيرُ فِي "قُمْنَا" حَرْفَانِ فَكَانَ
أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا "التَّاءُ" فِي "قُمْتُ" فَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ،
وَكَانَتْ حَرَكَتُهَا فَتْحَةً: إِمَّا حَمَلًا عَلَى فَتْحَةِ "التَّاءِ" فِي "أَنْتَ"، وَإِمَّا لِأَنَّ
الْمُخَاطَبَ مُتْرَاحٍ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ فَجُعِلَ لَهُ الْفَتْحُ الَّذِي هُوَ مِنْ مَخْرَجِ الْأَلِفِ
الْمُتْرَاحِيَّةِ عَنِ مَخْرَجِ الضَّمَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ (٣).

وَأَمَّا "التَّاءُ" فِي "قُمْتُ" فَكُسْرَةٌ "التَّاءِ" لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُخَاطَبِ
وَالْمُخَاطَبَةِ لَمَّا اشْتَرَكَا فِي اللَّفْظِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الْكُسْرَ يُشْبِهُ "الْيَاءَ" وَهِيَ -
أَعْنَى "الْيَاءَ" - مِمَّا يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْوِ "اضْرِبِي، وَتَضْرِبِينَ" وَالْمِيمُ فِي
"قُمْتُمَا" لِمَجَاوِزَةِ الْوَاحِدِ، وَلَمَّا كَانَتْ مُجَاوِزَةً الْوَاحِدِ مُشْتَرِكَةً بَيْنَ التَّنْثِيَةِ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في "قُمْنَا" .

(٣) وقيل: أرادوا الفرق بين ضميرى المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل ونزلوا المخاطب منزلة
المفعول .. فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل ، وفتحوا تاء المخاطب لتكون
حركتها من جنس حركة المفعول " عن ابن يعيش ٢ / ٨٦ .

وَأَجْمَعُ أَتَوْا بِمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ " الْأَلِفُ " ، وَ " التَّاءُ " هِيَ الْاسْمُ
 [هنا] (١) ، وَقِيلَ : " تَمَّا " (٢) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ ، وَالتَّاءُ هِيَ عُمْدَةُ الْاسْمِ ،
 وَإِنَّمَا ضُمَّتْ هَذِهِ " التَّاءُ " وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَفْتُوحَةً حَمَلًا عَلَى " التَّاءِ "
 فِي " قُمْتُمْ " لِمُشَارَكَةِ بَيْنَهُمَا فِي مُجَاوِزَةِ الْوَاحِدِ .

وَأَمَّا " قُمْتُمْ " فَأَلْصَلُ فِيهِ " قُمْتُمُو " بِالْوَاوِ الْمُقْبِدَةِ لِمَعْنَى الْجَمْعِ ؛
 لِأَنَّهَا فِي مَقَابَلَةِ الْأَلِفِ فِي " قُمْتُمَا " ، وَتُحَذَفُ الْوَاوُ هُنَا لِدَلَالَةِ ضَمِّهِ الْمِيمِ
 عَلَيْهَا ، وَالْاسْمُ هُوَ " التَّاءُ " ، وَقِيلَ : الْمَجْمُوعُ [وَ] عُمْدَةُ الْاسْمِ " التَّاءُ " .

وَأَمَّا " قُمْتُنَّ " فَالنُّونُ الْمُسْتَدَدَّةُ فِيهِ فِي مَقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي " قُمْتُمُو "
 لِأَنَّهَا - أَعْنَى النُّونِ الْمُسْتَدَدَّةِ - بِحَرْفَيْنِ ، أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الْأَوَّلُ كَمَا أَنَّ
 الْمِيمَ وَالْوَاوَ فِي " قُمْتُمُو " أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ الثَّانِي .

وَأَمَّا " النُّونُ " فِي " قُمْنِ " فَهِيَ اسْمٌ ، وَهِيَ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

وَبَاقِي الضَّمَائِرِ مَعْرُوفٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا فِيهِ إِشْكَالٌ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) قوله " تما " غير واضح في الأصل ، وقال ابن القَوَّاسِ فِي شرحه لوجه ١٠٨ " وَأَمَّا الْمِيمُ وَالْأَلِفُ فِي
 « قُمْتُمَا » فمجموعهما عبارة عن ضمير المخاطبين مُطْلَقاً ، لِأَنَّهُ لَمَّا فَارَقَ الْمَظْهَرَ فِي الْمَعْنَى - لَامْتِنَاعِ
 تَنْكِيرِهِ - فَارَقَهُ فِي الْفِظِّ وَكَانَ مَا قَبْلَ الْمِيمِ مَضْمُوماً حَمَلًا لَهَا عَلَى الْوَاوِ ، وَقَالَ الشَّرِيشِيُّ فِي
 شرحه ٨/٢ « وَأَمَّا ضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ الْمُثَنَّى فَهُوَ التَّاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : « قُمْتُمَا » .

[الضمير المنصوب المنفصل]

وَاللَّفْظُ بِالْمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ إِيَّايَ إِيَّانَا وَمَنْ خَاطَبْتَهُ
 إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَقُلْ : إِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْوْ إِيَّاهُمْ إِيَّاهُمْ
 إِيَّاهُ إِيَّاهَا وَإِيَّاهُنَّ جَمْعُ الْإِنْسَانِ مِثْلُ إِيَّاكُنَّ

/لَمَّا ذَكَرَ الْمَرْفُوعَ الْمَوْضِعِ مُنْفَصِلَةً قَبْلَ مُتَّصِلَةٍ أَخَذَ يَذَكِّرُ ٩٦/ ب

الْمَنْصُوبِ الْمَوْضِعِ وَيَدَأُ بِمُنْفَصِلَةٍ قَبْلَ مُتَّصِلَةٍ عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ
 فِي الْمَرْفُوعِ وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ بَدَايَتِهِ بِالْمُنْفَصِلِ مِنَ الْمَرْفُوعِ فَاجْعَلْهُ عِلَّةً
 لِبَدَايَتِهِ بِالْمَنْصُوبِ (١) ، وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ اثْنَا عَشَرَ مَوْضِعاً أَيْضاً ، اثْنَانِ
 لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا " إِيَّايَ ، وَإِيَّانَا " ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " إِيَّاكَ "
 لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ " إِيَّاكَ " لِلْمُؤَنَّثِ مِنْهُ ، وَ " إِيَّاكُمْ " لِلْإِثْنَيْنِ مِنْهُ
 مُذَكَّرَيْنِ كَانَا أَوْ مُؤَنَّثَيْنِ ، وَ " إِيَّاكُمْ " لِلْجَمَاعَةِ الذَّكَورِ ، وَ " إِيَّاكُنَّ "
 لِلْمُخَاطَبَاتِ وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ وَهِيَ " إِيَّاهُ " لِلْمُذَكَّرِ مِنْهُ ، وَ " إِيَّاهَا "
 لِلْغَائِبَةِ ، وَ " إِيَّاهُمْ " لِلْغَائِبَيْنِ وَالْغَائِبَتَيْنِ ، وَ " إِيَّاهُنَّ " لِلْغَائِبَاتِ ، وَ
 « إِيَّاهُنَّ » لِلْغَائِبَاتِ : فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا مَنْصُوبَةً مُنْفَصِلَةً ،
 أَمَّا نَصْبُهَا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مُنْفَصِلَةً : فَلْتَقَدِّمُهَا عَلَى الْعَامِلِ ،
 نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٢) ، وَيُفْصَلُ

(١) قال المؤلف في ص ٦١٢ فيما تقدم : " وبدأ بالمنفصل قبل المتصل ، لأنه يجري مجرى

الظاهر ؛ لقيامه بنفسه من غير حاجة إلى اتصاله بكلمة أخرى .

(٢) سورة الفاتحة : ٥ .

بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ (١) ، وَقَدْ جَاءَ مَفْعُولًا بِهِ مُقَدِّمًا وَمَفْعُولًا كَمَا فِي الْآيَتَيْنِ ، وَقَدْ جَاءَ مَصْدَرًا نَحْوُ " قِيَامُ زَيْدٍ إِيَّاهُ قُمْتُ " ، فَ" إِيَّاهُ " ضَمِيرُ الْقِيَامِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ ، وَمَفْعُولًا فِيهِ عَلَى السَّعَةِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِيَّاهُ سِرْتُ " ، فَ" إِيَّاهُ " ضَمِيرُ الْيَوْمِ ، وَمَفْعُولًا مَعَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي (٢)

وَيَقَعُ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ « إِنَّ » ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (٣) ، وَخَبَرَ " كَانَ " ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَيْنَنَا (٤)

وَ" خَبَرَ " مَا " نَحْوُ : « مَا هُوَ إِيَّاكَ » ، وَيَقَعُ مُسْتَنْثَى نَحْوُ " ضَرَبَ الْقَوْمُ زَيْدًا ، وَأَنْطَلَقُوا إِلَّا إِيَّاهُ " .

(١) سورة التوبة : ١١٤ ، والضمير في قوله " إياه " راجع إلى إبراهيم ، والوعد : أبوه ، وقيل : الواعد إبراهيم ، أي : وعد إبراهيم أباه بالاستغفار له ، فلما مات مشركاً تبرأ منه .

(٢) البيت لأبي نؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١٥٩/٨ برواية (فاقسمت .. أدعك وإياها ..) .
أحذو : بالذال المعجمة يعني " أقول " ، ويروى " أحذو " بالذال المهملة والمعنى أغنى بها .. والضمير في " تكون " يعود إلى خالد ابن أخته وكان يبعثه إلى معشوقة له تدعى أم عمرو ، فأفسدها عليه .
وهو في العينى ٢٩٥/١ ، والهمع ٦٣/١ ، ٢٢٠ ، والدرر اللوامع ٤٠/١ ، ١٨٩ ، وحاشية الصبان ١٢٨/١ .

(٣) سورة سبأ ١١٤ .

(٤) هذا صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وروايته في الديوان ٦٤ .
لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير
وهو في ابن يعيش ١٠٧/٣ وشرح الكافية للرضى ١٩/٢ ، والمقرب ٩٥/١ ، والعينى ٣١٤/١ ،
والتصريح ١٠٨/١ ، والخزانة ٤٢٠/٢ بولاق .

وَقَدْ اِخْتَلَفَ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَالْقَوْلُ الْمَنْصُورُ أَنَّ
 "إِيًّا" اسْمٌ مُضْمَرٌ (١) وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمُخَاطَبِ
 وَالْمُخَاطَبَةِ ، وَالْغَائِبِ ، وَالْغَائِبَةِ ، وَتَشْبِيهِمَا ، وَجَمْعِهِمَا حُرُوفٌ مُخْلِصَةٌ
 لِلْخِطَابِ ، وَغَيْرِهِ ، مُجَرَّدَةٌ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ ، فَالْكَافُ فِي "إِيَّاكَ" كَالْكَافِ فِي
 "ذَاكَ" وَ"أَوْلَيْكَ" حَرْفٌ خِطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَالْكَافُ فِي
 "إِيَّاكَ" وَأَخْوَاتِهِ كَالْتَاءِ فِي "أَنْتَ" وَأَخْوَاتِهِ ، لَكِنَّ قَوْلَهُمْ : "إِيَّايَ ، وَإِيَّاهُ" وَمَا
 زَادَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ "إِيَّانَا ، وَإِيَّاهُمَا" فَإِنَّ هَذِهِ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِ هَذِهِ
 الْأَسْمَاءِ [إِلَّا اسْمًا] (٢) - أَعْنِي يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَاءَ الْغَائِبِ ، "وَ" نَا" فِي
 "إِيَّانَا" - بِخِلَافِ الْكَافِ الَّتِي وَجِدْتَ حَرْفًا فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَمَّا
 يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا اسْمًا ، وَلَا يُمْنَعُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ
 وَعَلَامَةٌ الْغَيْبِ جُرِدَتْ مِنْ مَعْنَى الْأَسْمِيَّةِ لَتَدُلَّ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْعَلَامَاتُ الْخِطَابِيَّةُ (٣) ،
 أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَخْرَجُوا بَعْضَ الضَّمَائِرِ - فِي بَابِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ
 وَالْخَبَرِ - إِلَى بَابِ الْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ حَتَّى إِنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ،
 نَحْوُ "كُنْتُ أَنَا الْقَائِمُ ، وَكُنْتَ أَنْتَ الْقَائِمُ ، وَكُنَّا نَحْنُ الْقَائِمِينَ" ، حَتَّى إِنْ
 الْخَلِيلَ اسْتَعْظَمَ ذَلِكَ عَلَى مَا حَكَاهُ عَنْهُ سَيَبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ (٤) .

(١) هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين كما في الكتاب ٣٥٥/٢ هارون ، والإنصاف مسألة ٩٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) راجع سر صناعة الإعراب ٣١٥/٨ ، فقد أفاده منه المؤلف .

(٤) انظر الكتاب ٣٩٧/٢ هارون ، وفيه " وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم " هو " فصلاً في

المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة " ما " إذا كانت ما لغواً " .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هَذِهِ الْكَلِمُ بَعْدَ "إِيَاءٍ" هِيَ الْأَسْمَاءُ الْمُضْمَرَّةُ ،
وَ "إِيَاءٍ" عِمَادٌ (١) عَمِدَتْ بِهِ ، وَهَذَا عَكْسُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (٢) .

وَقِيلَ : "إِيَاكَ" بِكَمَالِهَا اسْمٌ مُضْمَرٌ (٣) .

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ "إِيَاءًا" اسْمٌ ظَاهِرٌ مُضَافٌ إِلَى هَذِهِ
الضَّمَائِرِ ، وَهِيَ الْغَالِبَةُ عَلَى إِضَافَتِهِ (٤) ، وَحَكَى الْخَلِيلُ إِضَافَتَهُ إِلَى
الظَّاهِرِ (٥) فِي قَوْلِهِمْ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَاِيَاءَهُ وَإِيَاءَ الشَّوَابِّ » ١/٩٧
بِجَرِّ "الشَّوَابِّ" ، وَهِيَ جَمْعٌ "شَابَّةٌ" : ، وَقَدْ صَحَّفَ بَعْضُهُمْ هَذَا فَقَالَ :
(إِيَاءَهُ وَإِيَاءَ السَّوَاتِ جَمْعٌ "سَوَاءٌ" ، وَالسَّوَاءُ ") (٦) يَنْبَغِي أَنْ
يَتَّقِيَهَا ابْنُ السِّتِينَ وَمَنْ نُونُهُ [وَ] مَنْ فَوْقَهُ فِي السَّنِّ ، فَلَا
اخْتِصَاصَ لِمَنْ بَلَغَ السِّتِينَ بِذَلِكَ ، وَقَدْ أَوْقَعُوا "إِيَاءًا" مَوْقِعَ الظَّاهِرِ ،
أَنْشُدُهُ سَبِيئِيهِ :

(١) قوله " عماد " أي : زيادة يعتمد عليها لواحقها ليطمين الضمير المنفصل من المتصل . انظر
التصريح ١٠٢/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٦٩٥ المسألة ٩٨ ، ووصف المباني ١٣٩ .

(٣) نسبة ابن الأنباري في الإنصاف ٦٩٥ لبعض الكوفيين .

(٤) هذا هو مذهب أبي سحاق الزُّجَاجِ ، راجع كتابه معاني القرآن وإعرابه ١١/١ ، والإنصاف
٦٩٥ ، والجنى الداني ٥٣٦ .

(٥) انظر الكتاب ٢٧٩/١ هارون ، ومعاني القرآن وإعرابه للزُّجَاجِ ١١/١ ، والإنصاف ٦٩٥ ،
٦٩٧ والمرتجل ٢٢٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط معظمه من الأصل ، وما في الأصل هو " جمع شابة ، والشوَاب
ينبغي ... " والمثبت من (ف) ، ولعنى هذا القول انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ ،
وفيه أن الرواية الثانية صحيحة المعنى .

كَأَنَّ يَوْمَ قَرَىٰ إِمَامًا نَمَّا نَقْتُلُ إِيَّانَا (١)

فَاسْتَعْمَلَ " إِيَّانَا " فِي هَذَا الْبَيْتِ اسْتِعْمَالَ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ « النَّفْسُ »
كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى إِقَامَةِ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ مَقَامُ
الْمُتَّصِلِ ضَرُورَةً (٢) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ كَذَاتٍ وَاحِدَةً إِلَّا فِي
أَفْعَالِ الْقُلُوبِ .

(١) البيت لذي الأصبغ العدواني ، وهو شاعر معمرٌ من شعراءِ الجاهليةِ ، واسمه حرثان بن محرث ، وقيل غير ذلك . انظر الخزانة ٤٠٨/٢ بولاق . وقيل : هو لابي بجيلة ، ونسبه سييويه لبعض اللصوص يوماً تعيين ، وهو في الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ هارون ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٧٩/٢ ، وللأعلم ٢٧١/١ وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ ٢١٠ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وضرائر الشعر ٢٦١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٢ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وابن الشجري ٣٩/١ ، والخزانة ٤٠٦/٢ بولاق . قرى : بالضم وتشديد الراء : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .

(٢) انظر المفصل ١٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/١ حيث نسب ذلك إلى الزمخشري .

[الضمير المنصوب المتصل]

وَأَنْ تَصِلَ بِالْفِعْلِ قُلْتَ : صَدْنِي وَالنُّونُ وَاقِرْ وَكَذَلِكَ إِخْنِي

وَصَدْنَا وَصَدَّهُ وَصَدَّكَ وَكُنْ وَاجْمَعْ وَكَذَلِكَ إِنَّكَ

وَقَسْ فِكُلُّ مَا بَقِيَ مَفْهُومٌ وَهَكَذَا مَفْيِيئُهُ مَعْلُومٌ

قَوْلُهُ : " وَأَنْ تَصِلَ بِالْفِعْلِ " أَيُّ : وَأَنْ تَصِلَ الْمُضْمَرُ الْمُنْصُوبُ الْمَوْضِعَ بِالْفِعْلِ ، وَهَذِهِ الْمُضْمَرَاتُ اثْنَا عَشَرَ [مَوْضِعًا] ^(١) أَيْضًا عَلَى مَا مَضَى تَفْصِيلُهُ ، اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِينَ .

[نون الوقاية]

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ وَاقِرْ " الْوَاقِي مَا بَقِيَ الشَّيْءَ ، أَيُّ : يَحْفَظُهُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ يَلْزَمُهَا كَسْرٌ مَا قَبْلَهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ فِيهِمَا ، أَمَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ لَمْ تَحْتَمِلِ الْكَسْرَ فِيهِ ؛ إِذْ كَانَ بِمَعزَلٍ عَنِ كَسْرِ آخِرِهِ إِعْرَابًا أَوْ بِنَاءً ، فَزَادُوا نُونًا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَقَعِ الْكَسْرَةُ عَلَى النُّونِ صِيَانَةً لِلْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي يُشْبِهُ الْجَرَ ، فَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا نُونِ الْوَقَايَةِ ^(١) ؛ لِأَنَّهَا وَقَتْ آخِرَ الْفِعْلِ مِنَ الْكَسْرِ ، أَيُّ : حَفِظَتْهُ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، فَإِنْ فَاتَتْ لِمَانِعٍ مَا فَأَوْلَى مَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) ويسميه الكوفيون نون العباد ؛ لأن معتمد الكسرة التي قبل الياء يصير عليها .

خَلَفَهَا مِنَ الزِّيَادَةِ مَا أَشْبَهَهَا فِي زِيَادَةِ الصَّوْتِ وَهُوَ النُّونُ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ
 أَعْنُ ، وَالغُنَّةُ زِيَادَةٌ فِي الصَّوْتِ كَمَا أَنَّ الْمَدَّ كَذَلِكَ ، وَلِهَذِهِ الْمُشَابَهَةَ جَعَلُوا
 النُّونَ عَلَامَةَ الرَّفْعِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ كَمَا كَانَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ
 فِي الْأَسْمَاءِ السَّنَةِ ، وَالْتَّنِيَةِ ، وَجَمَعَ الْمُذَكَّرِ السَّلَامِ .

وَهَذِهِ النُّونُ تَلْزِمُ الْمَاضِيَّ مَعَ " أَلْيَاءِ " لِتَصَوْنَهُ عَنِ الْكُسْرِ ، إِمَّا لَفْظًا
 كَصَدِّي ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ " أَعْطَانِي ، وَرَمَانِي " ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ كَاللَّفْظِ .

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَتَلْزِمُهُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَا لَمْ يَكُنْ رَفْعُهُ بِثُبُوتِ النُّونِ
 فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ " يُكْرِمُونِي ، وَيُكْرِمُونِي " ، فَالْحَذْفُ ؛ لِثِقَلِ
 اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ، وَالْإِثْبَاتِ عَلَى الْأَصْلِ .

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْخَاقَ (١) نُونِ الْوَقَايَةِ لِلْفِعْلِ وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْمَاضِي [وَفِي] (٢) الْأَمْرِ ، وَفِي
 الْمُضَارِعِ مَاعِدَا الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ ، وَأَمَّا الْجَائِزُ فَفِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ .

قَوْلُهُ : " وَكَذَلِكَ إِنِّي " لَمَّا أَشْبَهَتْ " إِنَّ " وَأَخَوَاتُهَا الْفِعْلَ فِي الْعَمَلِ
 وَفِي بِنَاءِ أَوَاخِرِهَا عَلَى الْفَتْحِ أَدْخَلُوهَا نُونِ الْوَقَايَةِ لِقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالْفِعْلِ ، وَلَا
 تَلْزِمُ النُّونُ فِي " إِنَّ ، وَأَنَّ " ، وَلَكِنْ " كَرَاهِيَّةَ اجْتِمَاعِ النُّونَاتِ كَمَا لَمْ يَلْزِمُ
 فِي " يَضْرِبُونَ " ، وَيُخْتَارُ إِثْبَاتُ النُّونِ فِي " لَيْتَ " نَحْوُ " لَيْتَنِي قَائِمٌ " ، لِعَدَمِ
 اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ ؛ إِذْ لَا نُونَ فِي آخِرِهَا .

(١) فِي (ف) " إِثْبَاتِ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

وَقَدْ تَدَخَّلُ هَذِهِ النُّونُ الْأَسْمَاءَ وَالْحُرُوفَ ، أَمَا دُخُولُهَا فِي
 الْأَسْمَاءِ فَشَاذٌ ، وَمَطَّرِدٌ ، فَالشَّاذُّ دُخُولُهَا عَلَى الْمُعْرَبِ ، وَذَلِكَ فِي
 اسْمِ الْفَاعِلِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْفِعْلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ (١)
 حَمَلَهُ عَلَى " يَحْمِلْنِي " .

ب / ٩٧

وَأَمَا الْمَطَّرِدُ فَالْمَبْنِيُّ نَحْوُ " لَدُنْ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ
 لَدُنِّي عُدْرًا ﴾ (٢) وَكَذَلِكَ " قَدْنِي " ، وَ " قَطْنِي " بِمَعْنَى " حَسْبِي "
 دَخَلَتِ النُّونُ مَعَ يَاءِ الْأُمْتَكَمِّ لِتَحْفَظَ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ سُكُونَهَا
 الَّذِي بُنِيَتْ عَلَيْهِ .

وَأَمَا الْحُرُوفُ فَمِثْلُ " مِنْ " ، وَ " عَنْ " ، نَقُولُ : " مِنِّي ، وَعَنِّي "
 لِتَحْفَظَ السُّكُونَ عَلَى الْحَرْفِ .

(١) هذا عجز بيت لم أعر على قائله ، وصدره :

أَلَا قَتَى مِنْ بَنِي ذِيانِ يَحْمِلْنِي

قال البغدادي في الخزانة ١٨٥/٢ بولاق : " وهو من أبيات لم أرها إلا في كامل المبرد ،

قال فيه أنشدنا أبو محلم السعدي " .

انظر : الكامل ٣٦٣/١ ، والإنصاف ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢/٢ ، وابن يعيش

١٤٣/٧ .

قيل : إن النون في « حاملني » ليست للوقاية وإنما هي نون التثنية . وقيل : الرواية :

(وليس يحملني) ، ولا شاهد على هذه الرواية .

وفي الخزانة ١٨٧/٢ بولاق " ويحملني : من حمله إذا أعطاه دابة تحمله وحمال هنا

مبالغة حامل بالمعنى المذكور ، و (حاملني) فيمن رواه خير " ليس " مقدم وما بعد " إلا "

اسمها ، وعلى رواية (ليس يحملني) اسمها ضمير الشأن .

(٢) سورة الكهف : ٧٦ .

وَقَوْلُهُ: " وَقِسْ فُكُلٌ مَا بَقِيَ مَفْهُومٌ " أَي: مَا بَقِيَ [مِنْ] (١) تَمَامِ الْإِنْتِي عَشْرَ مُضْمَرًا [قِسْهُ] (٢) عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ فَهُوَ مِثْلُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُمَثَّلْ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ الْمَوْضِعِ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ ضَمَائِرٍ ، وَهِيَ " صَدْنِي ، وَصَدْنَا ، وَصَدَّهُ ، وَصَدَّكَ " ، وَذَكَرَ التَّنْبِيْهُ وَالْجَمْعَ بِغَيْرِ مِثَالٍ ، فَلِذَلِكَ قَالَ " قِسْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ " ، أَي: اجْعَلِ اثْنَيْنِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُمَا " صَدْنِي ، وَصَدْنَا " ، وَخَمْسَةَ لِلْمُخَاطَبِ وَهِيَ " صَدَّكَ ، [صَدَّكَ] (٣) ، صَدَّكُمَا ، صَدَّكُم ، صَدَّكُنَّ .

وَقَوْلُهُ: " وَهَكَذَا مَغْيِبُهُ مَعْلُومٌ " أَي: كَمَا عَلِمَ غَائِبُ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَهُوَ خَمْسَةٌ كَذَلِكَ ، هَذَا وَهِيَ " صَدَّهُ ، صَدَّهَا ، صَدَّهُمَا ، صَدَّهُمْ ، صَدَّهْنَّ " .

قَوْلُهُ: " وَكَذَاكَ إِنَّكَ " يَعْنِي فِي اخْتِلَافِ صِيَغِ الْمُضْمَرِينَ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي الْفِعْلِ ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ مُضْمَرًا (٣) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فسته " .

(٣) وهي " إنتي - إننا - إنك - إنك - إنكما - إنكم - إنكن - إنه - إنها - إنهما - إنهم - إنهن " .

[المضمَرُ المَجْرُور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ حَتَّمَا يَتَّصِلُ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلُ
نَحْوُ غُلَامِي لِي عَلَى مَا قَدِمَا وَأَشْرَعُ الْآنَ أُبَيِّنُ الْمُبْهَمَا

قَوْلُهُ : " الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ " [أَي : الْمَجْرُورُ] (١) الْمَوْضِعِ ، قَوْلُهُ :
" حَتَّمَا يَتَّصِلُ " أَي : يَتَّصِلُ بِعَامِلِهِ وَجُوبِيًّا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ اتِّصَالُهُ بِعَامِلِهِ ؛ لِأَنَّ
الْمُضْمَرَ خَلْفَ عَنِ الْمُظْهَرِ وَنَائِبٌ عَنْهُ ، وَالْمُظْهَرُ (٢) الْمَجْرُورُ لَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ فَمُضْمَرُهُ كَذَلِكَ ، وَلَمَّا كَانَ
الْمُظْهَرُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ يَصِحُّ فِيهِمَا التَّقْدِيمُ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَرَبَ ، وَعَمْرًا
أَكْرَمْتُ " جَازَ فِي ضَمِيرَيْهِمَا مَا جَازَ فِيهِمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ،
لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ " زَيْدٍ " عَلَى " أَلْبَاءِ " ، وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَعَ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ
فَمَا ظَنُّكَ بِالْمُضْمَرِ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
" لَيْسَ يَنْفَصِلُ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَوْلُهُ : حَتَّمَا يَتَّصِلُ " يَغْنِي عَنْهُ .
قُلْتَ : لَا ، لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ وَالْمَنْصُوبَ قَدْ يَتَّصِلَانِ حَتَّمَا فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ
" وَلَا يَجُوزُ " ضَرَبَ أَنَا " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتُكَ " ، وَلَا يَجُوزُ " ضَرَبْتُ إِيَّاكَ "
وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَنْفَصِلَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ غُلَامِي لِي " ، يَبِينُ بِهِذَا الْمِثَالِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ إِنَّمَا
يَتَّصِلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، أَوْ بِالاسْمِ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِمَا وَفَّقَ الْحُكْمَ السَّابِقَ مِنْ قَوْلِهِ :
" يَتَّصِلُ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ " ، أَمَّا التَّمَثِيلُ بِالاسْمِ فَقَوْلُهُ : " غُلَامِي " .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " والمضمَر " .

قَوْلُهُ : " عَلَى مَا قُدِّمًا " أَي : عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي سَبَقَ فِي (الْأَثْنَى عَشَرَ) (١) ضَمِيرًا ، مِنْهَا اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِينَ ، وَخَمْسَةٌ لِلْعَائِيْنَ ، وَ " الْيَاءُ " فِي غَلَامِي " ، وَ " لِي " ضَمِيرًا الْمُتَكَلِّمِ ، أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ بِالْحَرْفِ ، وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِالاسْمِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ ، وَكَذَلِكَ الْجَارُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْمَجْرُورِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : " هَذَا حَبُّ رُمَانِي " (٢) ، وَالتَّقْدِيرُ : " هَذَا حَبِّي " ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَكَ هُوَ الْحَبُّ لَا الرُّمَانُ ، فَلَوْلَا أَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالاسْمِ الْوَاحِدِ لَمَا جَازَ إِضَافَةُ الْحَبِّ إِلَى الرُّمَانِ ، لَكِنْ لَمَّا أُضِيفَ الرُّمَانُ إِلَى " الْيَاءِ " صَارَا ١/٩٨ جَمِيعًا كَالاسْمِ الْوَاحِدِ ، وَهَذِهِ " الْيَاءُ " تُسَكَّنُ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا مُتَّصِلَةً بِجَارِهَا ، وَالْأَصْلُ السُّكُونُ ، وَقَدْ تَحَرَّكَ بِالْفَتْحِ دُونَ غَيْرِهِ لِثِقَلِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ عَلَى " الْيَاءِ " ، وَإِنْ وَقَعَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَ الْأَلْفِ حُرَّكَتِ الْبِتَّةُ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، نَحْوُ " عَصَايَ " .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ حُرُوفًا مَهْمُوسَةً كَالْهَاءِ فِي " غَلَامِهِ " ، وَ " الْكَافِ " فِي " غَلَامِكَ " ، وَ " التَّاءِ " فِي " قُمْتُ " ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ أَوْ شِبْهُ حَرْفِ الْمَدِّ ، لَا تَجِدُ مُضْمَرًا يَخْلُو مِنْ ذَلِكَ ، وَالْهَمْسُ وَالْمَدُّ قَرِيبَانِ مِنْ مَعْنَى الْإِضْمَارِ ؛ لِأَنَّ الْهَمْسَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِخْفَاءِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ [ف] لَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ (٣) أَي : صَوْتًا خَفِيًّا ،

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " الْإِحْدَى عَشَرَ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ ١/ ٤٣٦ هَارُونَ ، وَمِبَادِيُ اللُّغَةِ لِلْإِسْكَافِيِّ ٧٣ .

(٣) سُورَةُ طه ١٠٨ .

وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ اللَّيِّنُ ضَعِيفٌ خَفِيٌّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْحَرْفِ الشَّدِيدِ (فَانظُرْ) (١)
كَيْفَ وَأَفَقَتْ حُرُوفُ الْمُضْمَرَاتِ أَسْمَاعَهَا فِي الْمَعْنَى .

وَعَدَدُ هَذِهِ الْمُضْمَرَاتِ سِتُّونَ مُضْمَرًا ، وَمَنْ جَعَلَ " الْيَاءَ " فِي " تَضْرِيحَيْنِ
" اسْمًا قَالَ : إِنَّهَا أَحَدٌ وَسِتُّونَ مُضْمَرًا (٢) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ
كُلَّ قِسْمٍ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ وَهِيَ خَمْسَةٌ أَقْسَامٍ ، وَالْمُنْفَصِلُ قِسْمَانِ مَرْفُوعٌ
وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ ، وَالْخَمْسَةُ إِذَا ضُرِبَتْ فِي اثْنَيْ عَشَرَ كَانَتْ سِتِّينَ
مُضْمَرًا ، الْبَارِزُ مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ وَخَمْسُونَ ، وَالْمُسْتَتِرُ مِنْهَا اثْنَانِ وَهُوَ ضَمِيرُ
الْوَاحِدِ الْغَائِبِ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " ، وَالْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ " هِنْدٌ قَامَتْ " .

(١) بياض في الأصل .

(٢) انظر شرح اللحة البدرية ٢٩٨ / ١ فما بعدها حيث جاء فيه : " وزاد سيويوه في ضمائر الرفع
المتصلة ياء الخطاب في " تقومين ، وقومي " ، وخالفة الأخفش والملازني ، ذاهبين إلى أنهما علامة
تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في المذكر ، نحو : " يقوم ، وقم " ، وانظر أيضا
الكتاب ١/٥ بولاق .

[القسم الثالث من المعارف]

" المبهم "

فَالْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالْإِشَارَةُ شَرَطَتْ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارَهُ
قَوْلُهُ " الْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالْإِشَارَةُ " يُرِيدُ أَنَّ الْمُبْهَمَ هُوَ الْأِسْمُ
الْمَوْصُولُ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ، أَيُّ : الْمُبْهَمُ هُوَ هَذَا الصَّنْفَانِ مِنَ الْكَلَامِ .
وَقَوْلُهُ : " شَرَطَتْ فِي كِلَيْهِمَا (انْحِصَارَهُ " أَيُّ : شَرَطَتْ انْحِصَارَ
الْمُبْهَمِ (١) فِي كِلَا هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْإِبْهَامُ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً ؟
قُلْتُ : الْإِبْهَامُ لَيْسَ يُضَادُّ التَّعْرِيفَ ، بَلْ ضِدُّ التَّعْرِيفِ التَّنْكِيرُ ، بَلْ
الْإِبْهَامُ يُخَالِفُ التَّعْرِيفَ لَا يُضَادُّهُ ، وَمُخَالَفُ الشَّيْءِ يُجَامِعُهُ بِخِلَافِ
ضِدِّهِ ، لَكِنَّ ضِدَّ الْإِبْهَامِ الْإِبَانَةُ وَالْإِيضَاحُ .

وَمَعْنَى كَوْنِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُبْهَمَةً كَوْنُهَا لَا تَسْتَقِرُّ عَلَى مُسْمَى ، وَلَا تَلْزَمُهُ ،
وَتَفْتَقِرُ إِلَى مَا يُبَيِّنُهَا فَهِيَ كَالْمُضْمَرِ فِي كَوْنِهِ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسْمَى بَلْ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ يَقُولُ : " أَنَا فَعَلْتُ " ، وَكَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ
الْأَسْمَاءُ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ لَا يَخْتَصُّ بِهَا شَيْءٌ بَلْ يَصِحُّ
إِطْلَاقُهَا عَلَى الْجَمَادِ وَالْحَيَوَانِ كَانَتْ مُبْهَمَةً بِاعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِهَا ، فَأَمَّا حِينَ
الْإِشَارَةِ بِهَا [ف] لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مُعَيَّنٍ (٢) ، فَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ مُبْهَمَةٌ

(١) في الأصل " انحصار المبهم " ، وما في (ف) أوضح .

(٢) في النسختين " معنى " ولعل الصواب ما أثبتناه .

بِاعْتِبَارِ وَضْعِهَا ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي حَدِّ اسْمِ الْإِشَارَةِ : " مَا وَضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ " .
وَهَذَا الرَّسْمُ لِمَنْ يَعْرِفُ الْإِشَارَةَ لُغَةً وَلَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا ، وَكَذَلِكَ
الْمَوْصُولُ : هُوَ مُبْهِمٌ مَعْرِفَةً ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِبَانَةِ بِالصَّلَةِ ،
كَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ إِلَى الْإِبَانَةِ بِالصِّفَةِ (١) .

(١) في (ف) "بالصلة" .

[الأسماء الموصولة]

وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صَلَةً بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادِلُهُ
وَهِيَ تَكُونُ خَبْرِيَّةً يَصِحُّ الصَّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحٌ
قَوْلُهُ : " وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ " أَيُّ : وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ الَّذِي هُوَ أَحَدٌ ٩٨/ب
قَسَمِي الْمُبْتَهَمِ .

قَوْلُهُ : " يَحْتَاجُ صَلَةً " أَيُّ : يَحْتَاجُ إِلَى صَلَةٍ .
قَوْلُهُ : " بِجُمْلَةٍ احْتَرَزَ فِيهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ؛ إِذْ لَا يَكُونُ صَلَةً [إِلَّا]
لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ بِمَعْنَى " الَّذِي " .

قَوْلُهُ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " أَيُّ : فِي الْجُمْلَةِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ :
" مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ عَمْرُو " فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، لِخُلُوعِ الْجُمْلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ
الرَّابِطِ لَهَا بِالْمَوْصُولِ .

قَوْلُهُ : " عَادِلُهُ " أَيُّ : يَكُونُ مُعَادِلًا لِلْمَوْصُولِ (١) ، أَيُّ : مُطَابِقًا
لَهُ إِفْرَادًا ، وَتَثْنِيَّةً ، وَجَمْعًا ، وَتَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يُعَادِلَ
الضَّمِيرُ الْمَوْصُولَ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ وَهُوَ هُوَ فِي الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : " خَبْرِيَّةٌ " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ وَالنَّهْيِيَّةِ
وَالْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ صَلَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ
وَالتَّكْذِيبُ .

قَوْلُهُ : " الصَّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحٌ " هَذَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ :
" خَبْرِيَّةٌ " ، وَتَعْرِيفٌ لَهَا ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ الْجُمْلَةَ الْخَبْرِيَّةَ بِأَنَّهَا الَّتِي :
" يَصِحُّ فِيهَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ " ، أَيُّ : هِيَ قَابِلَةٌ لَهُمَا عَلَى سَبِيلِ
الْبَدَلِ .

(١) قال صاحب الشرح المجهول في لوحة ٧٥ " قوله " : " عادله " اللام فيه بمعنى : إلي "

تقديره " عاد إليه " ، وليس رأيه - في نظري - بعيداً من الصواب .

وَ "الصَّدْقُ" فَاعِلٌ "يَصِحُّ" ، وَ "التَّكْذِيبُ" مُبْتَدَأٌ ، وَ "مُتَّضِحٌ" خَبَرُهُ ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَصِحُّ الصَّدْقُ فِيهَا إِذِ التَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحٌ ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِ الصَّلَةِ : " هِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مُوَضَّحَةٍ غَيْرِ مُفْتَقَرَةٍ إِلَى كَلَامٍ ، وَفِيهَا عَائِدٌ " ، وَقَدْ شَرَحْنَا الْقِيُودَ فِيمَا تَقَدَّمَ .

بَقِيَ قَوْلُهُمْ " مُوَضَّحَةٌ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْجُمْلَةِ التَّعْجِيبِيَّةِ فَلَا تَقَعُ (١) صَلَةً ؛ لِإِبْهَامِهَا ، إِذِ الْمُبْهَمُ لَا يُوضِّحُ الْمُبْهَمَ (٢) ، وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرُ مُفْتَقَرَةٍ إِلَى كَلَامٍ فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الِاسْتِدْرَاقِيَّةِ نَحْوُ " مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو مِنْطَلِقٌ " .

وَقَالُوا فِي حَدِّ الْمَوْصُولِ : " هُوَ مَا احتَاجَ إِلَى صَلَةٍ لِيَكُونَ بِهَا جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ " وَهَذَا التَّعْرِيفُ اصْطِلَاحِيٌّ ، لِمَنْ يَعْرِفُ وَضْعَ الْمَوْصُولِ لُغَةً . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : " مَا وُصِلَ بِجُمْلَةٍ " ، وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ [وَاللَّامَ] مِنَ الْمَوْصُولَاتِ وَلَا تُوصَلُ بِجُمْلَةٍ بَلْ بِمُفْرَدٍ (٣) .

نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي وَمَنْ وَمَا وَالْجَمْعِ وَالشَّيْبَةِ
نَحْوُ الَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلْسِي وَالْأَلَاءِ وَاللَّاتِي ، وَذُو قَدْ نَقَلًا
عَنْ طَبِيِّ فِي " ذُو حَفْرَتٍ " شَاهِدُ كَذَا الْأَوَّلِي فِي الشَّعْرِ أَيْضًا وَارِدُ

(١) فِي (ف) " فَلَا يَصِحُّ " .

(٢) قَالَ الرَّضِي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٣٧ / ٢ : " وَقَدْ أَجَازَ ابْنُ خُرُوفٍ وَقُرُوعُ التَّعْجِيبِيَّةِ صَلَةً مِنْ دُونَ إِضْمَارِ الْقَوْلِ نَحْوُ " جَاعَى الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ ، وَمَنْعَهُ ابْنُ بَابِشَادٍ وَسَائِرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَهُوَ الْوَجْهُ ؛ لِكُونِهَا إِشْنَائِيَّةً ، وَانظُرِ الْهَمْعَ ٨٦ / ١ .

(٣) وَذَلِكَ الْمَفْرَدُ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ " أَيُّ : هَذَا الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا ، وَهُوَ الَّذِي ضُرِبَ .

و"ذَا" الَّذِي مَعَ "مَا" فَقُلْ: مَاذَا تَرَى مَعَهَا مَا الَّذِي تَرَى مُسْتَخْبِرًا
وَأَيُّ الْمَوْصُولِ وَاللَّامِ الَّتِي تُوَصَّلُ كَالْمَعْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ
أَخَذَ يَذْكَرُ عِدَدَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَهِيَ تِسْعَةٌ غَيْرُ فُرُوعِ "الَّذِي" وَالَّتِي
وَتَنْنِيَّتَيْهِمَا وَجَمْعَهُمَا ، وَلَا خِلَافَ فِي اسْمِيَّةِ هَذِهِ الْمَوْصُولَاتِ إِلَّا الْأَلْفَ وَاللَّامَ ؛
فَإِنَّ فِي اسْمِيَّتَيْهِمَا خِلَافًا (١) .

قَوْلُهُ: " نَحْوُ الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي " أَي: " الَّتِي مِثْلُ " الَّذِي " فِي
الْإِنْفِرَادِ ، وَفِي كَوْنِهِ مَوْصُولًا ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي التَّذْكَيرِ ، وَ" الَّذِي " وَمِثْنَاهُ
وَمَجْمُوعُهُ ثَلَاثَةٌ ، وَ" الَّتِي " وَمِثْنَاهَا وَمَجْمُوعُهَا ثَلَاثَةٌ أَيْضًا .
وَ" أَيُّ " وَمَوْثَنُّهُ " أَيَّةُ " ، وَ" مَنْ " وَ" مَا " فَهَذِهِ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يَكْتُرُ
اسْتِعْمَالُهَا فِي الْكَلَامِ .

وَأَمَّا "نُو" فِي لُغَةِ طَبِيعِيٍّ ، وَ" ذَا " مَعَ " مَا " الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَ" الْأُولَى " ١/٩٩
فَقَلِيلَةٌ الْاِسْتِعْمَالِ ، وَهِيَ بِهَا ثَلَاثَةٌ عَشْرَ اسْمًا .
وَأَمَّا اللَّامُ فَفَرَعٌ عَلَى " الَّذِي " إِذَا كَانَتْ لِمِذْكَرٍ ، وَعَلَى " الَّتِي " إِذَا كَانَتْ
لِمَوْثَنٍّ .

وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ ؛ لِشَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ ، لِأَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى الصَّلَةِ
كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا "أَيًّا" فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ إِمَّا لِتَمَكُّنِهَا بِالْإِضَافَةِ ،
وَإِمَّا حَمَلًا عَلَى نَظِيرِهَا وَهُوَ "بَعْضٌ" (٢) ، وَإِمَّا حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهَا وَهُوَ
"كُلُّ" (٣) وَإِمَّا لِأَنَّهَا خَرَجَتْ مُنْبَهَةً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا بُنِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنَّ

(١) مذهب الجمهور أنها اسم موصول ، وذهب الملازني ومن معه إلى أنها للتعريف ، وأن الضمائر
عائدة على موصوفات محذوفة ، وضعفه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٤ ، وينظر أيضا
شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ١٤٩ ، والهمع ١/ ٨٤ .
(٢) إن أضيفت إلى معرفة .
(٣) إذا أضيفت إلى نكرة .

يَكُونُ مُعْرَبًا (١) .

وَأَيْمًا أَتَوْا " بِالَّذِي ، وَالَّتِي " تَوْصُلًا إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمْلِ
لِيَحْصَلَ لِلْمَعْرِفَةِ نَصِيبٌ مِنَ الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، لَكِنَّ الْجُمْلَةَ نَكْرَةً ، وَالنَّكْرَةَ لَا
تُوصَفُ بِهَا الْمَعْرِفَةُ ، فَاتَّوَا بِ " الَّذِي " وَصَلَةً إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ كَمَا أَتَوْا
بِ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى "صَاحِبٍ" تَوْصُلًا إِلَى الْوَصْفِ بِاسْمِ الْجِنْسِ ، وَبِ « أَيُّ »
تَوْصُلًا إِلَى نِدَاءِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ ، وَبِ " الْفَاءِ " تَوْصُلًا إِلَى الْمَجَازَةِ بِالْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةِ ، وَلَمْ يَصِفُوا بِ " مَنْ " ، وَ " مَا " ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى لَفْظِ الْحُرُوفِ ؛ لِكُونِهِمَا
عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ مَا هُوَ كَذَلِكَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ " مَنْ " مُخْتَصَّةٌ
بِالْعُقْلَاءِ ، وَ " مَا " مُخْتَصَّةٌ بِغَيْرِهِمْ ، وَ " الَّذِي " غَيْرُ مُخْتَصِّ .

فَإِنَّ قِيلَ : فَ " أَيُّ " غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؟

قُلْتُ : " أَيُّ " تَفِيدُ الْبَعْضَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ " وَتَلَزَمُهَا
الِإِضَافَةُ فَتَمْنَعُهَا مِنْ دُخُولِ " اللَّامِ " ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ " الَّتِي ، وَالَّتِي " أَحَقُّ بِأَنَّ
يَتَوَصَّلَ بِهِمَا إِلَى الْوَصْفِ بِالْجُمْلَةِ ، وَلِأَنَّهُمَا أُدْخِلُ فِي حَيْزِ الْأَسْمَاءِ مِنْ بَاقِي
الْمَوْصُولَاتِ بِدَلِيلِ تَنْنِيَّتَيْهِمَا وَجَمْعِهِمَا مُطْلَقًا بِخِلَافِ " أَيُّ " فَإِنَّهَا لَا تُنْتَنِي وَلَا
تُجْمَعُ إِلَّا فِي (الْوَقْفِ) (٢) إِذَا سَأَلْتَ بِهَا عَنْ نَكْرَةٍ ، وَلِصِحَّةِ تَقْدِيرِهِمَا
بِالْمُفْرَدِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي ضَرَبَ " ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ " الَّذِي ضَرَبَ "
بِ " الضَّارِبِ " كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ " وَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ يَاقِي

(١) سيأتي موضع بنائها وعلّة ذلك في ص ٦٤٤ .

(٢) في النسختين " الوقت " تحريف ، وانظر هذا في المقتضب ٢ / ٣٠١ فما بعدها .

المَوْصُولَاتِ هَذَا التَّقْدِيرَ ؛ لِخُلُوهَا مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ الْمُخْلِصَةِ لِقُظِّ
الصِّفَةِ ، وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي " الَّذِي " ، وَ " الَّتِي " زَائِدَتَانِ ، وَأَصْلُهُ " لَذٍ مِثْلُ
" شَجٍ ، وَعَمَّ " (١) فَرَزَادُوا اللَّامَ لِيَقْوَى شَبَهُهُ بِالْفَاطِ الصِّفَاتِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتِ اللَّامُ زَائِدَةً لَجَازَ حَذْفُهَا !
قُلْتُ : لَيْسَ كُلُّ زَائِدٍ يَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ فَإِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي " الْآنَ " زَائِدَةٌ ،
وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَلَيْسَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ [فِيهِمَا] (٢) لِلتَّعْرِيفِ بَلْ هُمَا يَتَعَرَّفَانِ
بِصِلَتَيْهِمَا (٣) ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا : إِنَّهُمَا زَائِدَتَانِ بِدَلِيلِ أَنَّ " مَنْ ، وَمَا " مَعَارِفُ وَلَا
لَامَ فِيهِمَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَالصَّلَةُ جُمْلَةٌ وَالْجُمْلُ عِنْدَهُمْ نَكَرَاتٌ فَهِيَ نَكْرَةٌ وَالْمَوْصُولُ
نَكْرَةٌ فَمِنْ أَيْنُ جَاءَ التَّعْرِيفُ ؟ وَكَيْفَ يَتَعَرَّفُ النَكْرَةُ بِالنَكْرَةِ ؟ أَمْ كَيْفَ يُعْطَى
غَيْرَهُ التَّعْرِيفَ [مَا لَا تَعْرِيفَ] (٤) فِيهِ ؟

قِيلَ : لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ صِلَةً حَتَّى تَكُونَ مَعْلُومَةً عِنْدَ
الْمُخَاطَبِ ، مَشْهُورَةٌ عِنْدَهُ غَايَةَ الْاِشْتِهَارِ ، كَرَجُلٍ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ
وَاشْتَهَرَ قُدُومَهُ وَلَمْ تَرَهُ ثُمَّ تَرَى شَخْصًا فَتَقُولُ : مَنْ هَذَا ؟ فَيُقَالُ لَكَ : " هَذَا
الَّذِي قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ " ، أَيْ : هَذَا الَّذِي عَلِمْتَ الْقُدُومَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا
كَانَتْ مَعْلُومَةً وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الْمَوْصُولِ ، وَالْمَوْصُولُ جُزْءٌ مِنْهَا فَجُزْءُ الْمَعْلُومِ
مَعْلُومٌ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ تَعَرَّفَتْ بِصِلَاتِهَا .

(١) قال ابن الأباري في الإنصاف ٦٧٠ : " وأما " الذي فاجمعوا على أن الأصل فيه " لذي " نحو :

عمى وشجى " ، وانظر الأزهية ٣٠١ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٤ .

(٢) في الأصل " فيها " وهو تحريف ؛ لأن الضمير يعود على " الذي ، والتي " .

(٣) وقيل : هما للتعريف ، انظر ابن الشجري ٢ / ٣٠٤ ، والأزهية ٣٠١ .

(٤) سقط من الأصل ، سبق نظر .

وَفِي "الَّذِي" وَجَمْعَهَا لُغَاتٌ (١) :

أَحَدَهَا "الَّذِي" بِتَشْدِيدِ "الْيَاءِ" بِوِزْنِ "فَعِيلٍ" ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَلَيْسَ الْمَالُ - فَاعِلُهُ - بِمَالٍ مِنْ الْأَقْوَامِ إِلَّا لِلَّذِي (٢) ٩٩/ب

ثُمَّ الَّذِي "بِتَخْفِيفِ" "الْيَاءِ" وَهِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ (فِيهَا) (٣) .

ثُمَّ "الَّذِي" بِحَذْفِ "الْيَاءِ" وَكَسْرِ الذَّالِ ، ثُمَّ "الَّذِي" بِسُكُونِ

الذَّالِ مُبَالَغَةً فِي التَّخْفِيفِ ، وَقَدْ تَحَذَفُ بِأَسْرَافٍ وَيُكْتَفَى بِاللَّامِ الدَّاخِلَةِ
عَلَيْهَا (٤) [وَلِذَلِكَ] حَكَّمَ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّ أَصْلَهَا "الذَّالُ" وَحَدَّهَا (٥) لِمَا
لَحِقَهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ الَّذِينَ وَالَّذِينَ " مِثَالُ لِلتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَرَفَعُ التَّنْبِيَةَ

بِالْأَلْفِ وَنَصَبُهَا وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ فَعَلَى كُلِّ حَالٍ (بِالْيَاءِ)
تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ فِي التَّنْبِيَةِ مَبْنِيٌّ كَمَا فِي الْجَمْعِ ، وَقَدْ جَعَلُوا رَفَعَ الْجَمْعِ
بِالْوَاوِ ، فَقَالُوا فِي جَمْعِهِ "الذُّونَ" بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ ، وَبِالْيَاءِ فِي الْجَرِّ
وَالنَّصْبِ وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ، (وَهُوَ) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذِهِ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ
(بَلْ هُوَ) (٦) لُغَةٌ تَقَالُ بِالْوَاوِ ، كَمَا قَالَ :

(١) انظر الأزهية ٣٠٢ ، والإنصاف ٦٧٥ المسألة ٩٥ ، وابن الشجري ٣٠٥ / ٢ .

(٢) لم أهدت إلى قائل هذا البيت .

وهو في الإنصاف ٦٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢ / ١ ، وابن الشجري ٣٠٥ / ٢ .

والتوطئة ١٦٤ ، والأزهية ٣٠٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠ / ٢ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر ذلك في الجنى الدانى ٢٠١ ، والإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ .

(٥) انظر الإنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ ، والأصول في النحو ٢٧٣ / ٢ .

(٦) في (ف) " بل هي " ، وهذه اللُّغَةُ لُغَةٌ غَقِيلٌ كَمَا فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ ٣١٨ / ١ .

وَلَهَا بِالْمَاطَرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا (١)
 وَقَدْ يُحَدَفُ النُّونُ فِي الْجَمْعِ وَالتَّنْنِيَةِ تَخْفِيفاً لِطُولِ الْاسْمِ بِالصَّلَةِ مَعَ
 الْعِلْمِ بِهَا .

وَأَمَّا لُغَاتُ " الَّتِي " (٢) فِي جَمْعِهَا فَلُغَاتٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى
 الْوَاحِدِ (٣) ، وَالْأَصْلُ مِنْهَا اثْنَانِ " اللَّائِي " ، وَ " اللَّاتِي " وَهَمَّا اللَّتَانِ
 ذَكَرَهُمَا فِي قَوْلِهِ : " وَاللَّائِي وَاللَّاتِي " ثُمَّ تُحَدَفُ " الْيَاءُ " مِنْهَا وَتَلَيُّنُ الْهَمْزَةِ .
 وَأَمَّا " اللَّوَاتِي " فَجَمْعُ " اللَّاتِي " وَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَحَدَفُوا أَيْضاً "
 التَّاءِ " بَعْدَ حَذْفِ " الْيَاءِ " فَقَالُوا : " اللَّوَا " فِي " اللَّوَاتِي " (٤) .
 وَأَمَّا " ذُو " فِي لُغَةٍ طَبِيعِيٍّ فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِالْوَاوِ (تَقُولُ) :
 " مَرَرْتُ بِذُو قَامَ " ، أَيْ : بِالَّذِي قَامَ ، وَهِيَ (٥) فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالتَّنْنِيَةِ
 وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) البيت ليزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، وهو في شعره المجموع ١١ .
 الماطرون : بستان بظاهر دمشق ، ونسب أيضاً للأحوص وليس في شعره المجموع ، ونسبه
 الجاحظ في الحيوان ٤ / ١٠ لأبي دهب الجمحي وهو في ديوانه ٨٥ ، والصحيح أنه ليزيد كما في
 الكامل ١ / ٣٨٤ ، ومعجم البلدان مادة " الماطرون " ٥ / ٤٢ .
 ويرى " بالماطرين " ولا حجة فيه .
 وهو في معجم مقاييس اللغة ٢ / ٢١١ ، والمخصص ١٧ / ١٠٤ ، واللسان " مطر " والخزانة ٣ /
 ٢٧٨ بولاق .

(٢) في النسختين " الذي " وهو تحريف بدليل ما بعده .
 (٣) ذكر صاحب الأزهية ٣١٣ لجمع " التي " تسع لغات فارجد إليها إن شئت .
 (٤) انظر شرح التسهيل لان مالك ١ / ٢١٨ .
 (٥) في (ف) " وهو " .

وَبِئْسَ رِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ (١)

أَيِ : الَّتِي حَفَرْتُ ، وَالَّتِي طَوَيْتُ " وَلَمْ يُؤْنِثْ " نُو " وَإِنْ كَانَ نَعْتًا لِلْبِئْرِ
وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَأَكْثَرُ مَا تُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : كَذَا لِأَيِ (٢) فِي الشَّعْرِ أَيْضًا وَارِدٌ " فَأَلَا لِي اسْمٌ مُرْتَجِلٌ
يُفْهَمُ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنْ " الَّذِينَ " قَالَ الشَّاعِرُ :

فَإِنَّ بَنِي عَمِّي الْأَيِّ يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ (٣)
أَيِ : الَّذِينَ يَخْذُلُونَنِي .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَذَا الَّذِي مَعَ مَا » « ذَا » إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ " مَا "
الاسْتِفْهَامِيَّةِ تَكُونُ مُوَصُولَةً كَ « الَّذِي » ، تَقُولُ : " مَاذَا صَنَعْتَ ؟ " أَيِ : مَا
الَّذِي صَنَعْتَ ؟ وَصِلَةٌ " ذَا " صَنَعْتَ " ، أَيِ (٤) : مَا الَّذِي صَنَعْتَ " ، وَالْعَائِدُ

(١) هذا عجز بيت لسان بن الفطال الطائي من شعراء الدولة الأموية وصدده :

(فإن الماء ماء أبي وجدى) ، ويروي (فإن البئر بئر أبي وجدى) ، وهو في حماسة أبي
تمام ٢٠٢/١ ، وشرحها للمرزوقي ٥٩٠ ، والإنصاف ٢٨٤ ، والأزهية ٣٠٥ ، وابن الشجري
٢٠٦/٢ ، وابن يعيش ١٤٧/٣ ، ٤٥/٨ والمسلسل في غريب لغة العرب ١٠٩ .

(٢) في الأصل " الأولى " .

(٣) البيت لبعض بني فقعس ، وقيل : لعمر بن أسد الفقعسي ، وقيل : لمرة بن عداء الفقعسي .

وهو في حماسة أبي تمام ١٢٤/١ ، وشرحها للمرزوقي ٢١٣ ، وللتبريزي ٦٩/١ ، وشرح
التسهيل لابن عقيل ١٤٣/١ ، وشرح اللوحة البدرية ٣١٩/١ ، والهمع ٨٣/١ ، والدرر اللوامع
٥٧/١ ، والتصريح ١٣٢/١ ، والخزانة ٤٤٩/١ بولاق ، والحماسة البصرية ٢٤٤/١ ، ويروي
صدر البيت في بعض المصادر : (رأيت مَسْأَلِي الْأَيِّ يَخْذُلُونَنِي) والموالي هنا : أبناء العم
، وحوادث الدهر : مصائبه ونوازله .

(٤) في (ف) « في » .

مَحْنُوفٌ ، أَيُّ : صَنَعْتَهُ ، وَ " مَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " ذَا " خَبَرُهَا (١) ، وَيَكُونُ
 جَوَابُهَا عَلَى هَذَا مَرْفُوعاً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ
 قُلِ الْعَفْوُ ﴾ (٢) بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ " ذَا " وَ " مَا " بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - أَيُّ :
 أَلْغَيْتَ " ذَا " أَوْ جَعَلْتَهَا زَائِدَةً - أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى « مَا » كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيُّ
 شَيْءٍ صَنَعْتَ ؟ (فَالْجَوَابُ مَنْصُوبٌ) (٣) ، وَقُرِئَ : ﴿ قُلِ الْعَفْوُ ﴾ بِالنَّصْبِ (٤)
 عَلَى تَقْدِيرِ الْغَاءِ (ذَا ") فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيُّ شَيْءٍ يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ
 الْعَفْوَ أَيُّ : يُنْفِقُونَ الْعَفْوَ .

قَوْلُهُ : " وَأَيُّ الْمَوْصُولِ " ، أَمَّا " أَيُّ " فَأِذَا وَصَلْتَهَا بِمُفْرَدٍ بَنِيَّتَهَا عَلَى
 الضَّمِّ ؛ لِنُقْصَانِهَا بِحَذْفِ جُزْءِ صِلَتِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ (٥)

(١) قال ابن القَّوَّاسِ في شرحه لوجه ١١٣ : " ويجوز أن يكون الموصول هو المبتدأ ، و " ما " هي
 الخبر على العكس " .

(٢) سورة البقرة ٢١٩ .

(٣) في (ف) " فالجواب صنعت منصوب " ، وجملة " صنعت " مقحمة ، وقوله : " منصوب " سقط من
 الأصل .

(٤) قرأ أبو عمرو برفع " العفو " ، وقرأها الباقون بالنصب كما في كتاب السبعة في القراءات ١٨٢ ،
 والبحر المحيط ٢ / ١٥٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ١ / ٢٩٢ وقول النيلي " قرئ " -
 غير مستحسن ، إذ يشعر بالتضعيف .

(٥) نسب هذا البيت إلى غسان بن ولة أحد الشعراء المخضرمين .

انظر : شرح شواهد المغنى ١ / ١٣٦ ، والخزانة ٢ / ٥٢٢ بولاق ، والإنصاف ٧١٥ والتصريح
 ١ / ١٣٥ ، ووصف المباني ١٩٧ ، والعينى ١ / ٤٣٦ ، والهمع ١ / ٨٤ ، والدر اللوامع ١ / ٦٠ -
 وأوضح المسالك ١ / ١٠٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٦٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢ /
 ١٥٢ ، وفي البيت روايتان " على أيهم " بالبناء على الضم ، و : على أيهم " بإعرابه بالجَرِّ .

وَالْتَقْدِيرُ " عَلَى أَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ " ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأُ وَبَنَاهَا عَلَى الضَّمِّ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ قَائِمٌ " فَتَبْنِيهَا عَلَى الضَّمِّ ، فَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ قَائِمٌ " ، جَرَرْتَهَا وَأَعْرَبْتَهَا ، لِتَمَامِهَا بِتَمَامِ صِلَتِهَا (١) .

قَوْلُهُ " وَاللَّامُ الَّتِي تُوصَلُ " الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ : " الْمُعْطَى " اسْمٌ بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا ، مُفْرَدًا وَمُتْنًى وَمَجْمُوعًا ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْعَائِدِ كَالْحُرُوفِ الْمَوْصُولَةِ وَهِيَ " مَا " ، وَ " أَنْ " الثَّقِيلَةُ ، وَ « أَنْ » ١٨٠٠
الْخَفِيفَةُ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " سَرَرَنِي مَا فَعَلَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَرَنِي أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، وَ " سَرَرَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وَلَا عَائِدَ يَرْجِعُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ ، فَعَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ " اللَّامَ " اسْمٌ .

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ اسْمًا لَمَا أَفَادَتْ التَّعْرِيفَ فِي الصَّلَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا!

قُلْتَ : التَّحْقِيقُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ أَنَّهَا مُعَارِفٌ ، وَتَعْرِيفُهَا بِالْوَضْعِ لَا بِصِلَاتِهَا ، وَأَنَّ صِلَاتِهَا لَيْسَتْ مُعْرِفَةً لَهَا بَلْ هِيَ مُبَيِّنَةٌ لِإِبْهَامِهَا وَمَوْضِحَةٌ لَهَا ، فَلِذَلِكَ قَالُوا: " الَّذِي " وَضَعَتْ وَصَلَةٌ إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمْلِ ، وَالصَّلَةُ لِأَبَدٍ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ؛ وَلَهُ شَبَهٌ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَالْجَمْلَةُ مِنْهُمَا ، وَالْجَمْلَةُ نَكْرَةٌ فَاشْبَهَتْهَا بِالْإِبْهَامِ ، وَالْمَوْصُوفُ بِـ " الَّذِي " مُعْرِفَةٌ فَاشْبَهَتْهُ بِالتَّعْرِيفِ ، فَـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتُهَا لِإِبْهَامِهَا ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا نَكَرَاتٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِبْهَامَ لَا يُضَادُّ التَّعْرِيفَ (٢) ، فَوِزَانُ " الَّذِي " وَزَانُ

(١) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيعربونها مطلقاً ، انظر الإنصاف ٧٠٩ المسألة ١٠٢ .

(٢) انظر ص ٦٣٤ فيما تقدم .

أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فِي الْإِبْهَامِ ، وَكَمَا تَحْتَاجُ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ إِلَى صِفَةٍ تُزِيلُ
 إِبْهَامَهَا ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مَعَارِفٌ فَكَذَلِكَ " الَّذِي " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ تُزِيلُ
 إِبْهَامَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى مُسَمًّى كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، وَكَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ
 مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى ظَاهِرٍ يُفَسِّرُهُ فَكَذَلِكَ " الَّذِي " مَعْرِفَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ
 تَوْضِّحُهُ ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ^(١) ، وَلَكِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

وَلَا تُوصَلُ اللَّامُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ دُونَ الْأَسْمِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ
 الْفِعْلِيَّةَ يُسَبِّكُ مِنْهَا اسْمٌ فَاعِلٍ أَوْ اسْمٌ مَفْعُولٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ
 الْأَسْمِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيهَا ، وَإِنَّمَا سَبَّكُوا مِنَ الْفِعْلِ اسْمٌ فَاعِلٍ مُرَاعَاةً
 لِلْفِظِ اللَّامِ ، إِذْ كَانَتْ فِي الْفِظِ وَالصُّورَةِ كَلَامَ التَّعْرِيفِ ، وَاللَّامُ التَّعْرِيفِ لَا يَدْخُلُ
 إِلَّا عَلَى الْمُفْرَدِ ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ،
 الْأَتْرَى أَنْ مَعْنَى قَوْلِكَ : " الضَّارِبُ زَيْدًا " ، وَ " الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا " وَاحِدٌ ،
 وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ أَنَّهُمْ يُعْمَلُونَهُ إِذَا كَانَ لِمَا
 مَضَى مِنَ الزَّمَانِ نَحْوُ " الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ " ، وَلَوْ قُلْتَ : " هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا
 أَمْسٍ " بِنَصْبِ " زَيْدٍ " لَمْ يَجْزُ ، وَتَقُولُ : « الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ ، وَالضَّارِبُ غَدًا ،
 وَالضَّارِبُ الْآنَ » فَتَقْرِنُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ .

(١) مذهب الجمهور أن الأسماء الموصولة معارف وتعريفها بصلاتها ، انظر أسرار العربية ٢٨٠ .

[باب الإخبار بالذی وبالآلف واللام]

وَمِنْهُ بَابُ اسْمِهِ الْإِخْبَارُ بِأَلٍ ، وَبِالذِّى كَمَا تَخْتَارُ
وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ ذَا بِأَلٍ أَوْ بِالذِّى فَتَنْظُرُ

قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ " أَيْ : وَمِنْ الْمَوْصُولِ بَابٍ يُسَمَّى "بَابَ الْإِخْبَارِ" ،
وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " الْإِخْبَارُ " هُوَ أَنْ يُقَالَ لَكَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ " زَيْدٍ "
مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ؟ فَتَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَ " الَّذِي "
مُبْتَدَأٌ ، وَ " ضَرَبْتُ " صِلَتُهُ وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدًا :
فَحَذَفَ الْعَائِدُ ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ [وَ " زَيْدٌ خَبْرٌ عَنِ " الَّذِي "] (١) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكَ لَمْ تُخْبِرْ عَنْ " زَيْدٍ " بَلْ عَنِ " الَّذِي " فَكَيْفَ
يَقُولُونَ : أَخْبِرْ عَنْ " زَيْدٍ " وَيَجْعَلُونَهُ خَبْرًا لَا مُخْبِرًا [عَنْهُ] (٢) ؟

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا كَانَ الْمُبْتَدَأُ فِي
الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنْ لَفْظَ الْخَبْرِ صَادِقٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَإِذَا كَانَ الْخَبْرُ ٨٠٠ب
فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ " الَّذِي " فِي الْمَعْنَى وَ " الَّذِي " مُخْبِرٌ عَنْهُ بِ « زَيْدٍ » ،
وَ « زَيْدٌ » هُوَ « الَّذِي » فَ « زَيْدٌ » مُخْبِرٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، فَهُوَ فِي
الْمَعْنَى مُخْبِرٌ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ خَبْرًا ، فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " أَخْبِرْ
عَنْهُ " أَيْ : أَخْبِرْ عَنْ مَعْنَاهُ لَا عَنْ لَفْظِهِ .

(١) إضافة يوجبها المقام ، وهي مستفادة من كتابه التحفة الشافية لوحة ١١٥ .

(٢) سقط من الأصل .

قَوْلُهُ : " بِأَلٍ " أَي : بِأَلْفٍ وَأَلَلِمِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : " بِالَّذِي " فَظَاهِرٌ
 الْمَعْنَى ، وَقَوْلُهُ : " كَمَا (١) تَخْتَارُ " أَي : بِأَيِّهِمَا شِئْتَ إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ
 فِعْلًا مُتَصَرِّفًا ، وَلِذَلِكَ قَيَّدَ الْأَخْتِيَارَ بِالشَّرْطِ فَقَالَ : " إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ
 تَصَرُّفًا " (٢) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " الْإِخْبَارُ بِأَلٍ وَبِالَّذِي " ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ
 مُخْبِرٌ عَنْهُمَا لَا بِهَيْمَا ؟

قُلْتُ : الْجَوَابُ عَنْ هَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ " أَخْبِرْ عَنْ
 زَيْدٍ " ، وَإِنْ كَانَ مُخْبِرًا بِهِ ، يُرِيدُ : فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ ، وَيَجُوزُ أَنْ
 تَكُونَ " الْبَاءُ " بِمَعْنَى " عَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ [تَكُونَ] " الْبَاءُ لِلِاسْتِعَانَةِ ، (أَي :
 أَخْبِرْتُ) (٣) مُسْتَعِينًا عَلَى الْإِخْبَارِ بِالَّذِي ، أَوْ مُتَوَصِّلًا إِلَيْهِ بِالَّذِي .

إِنْ كَانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفًا وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعْرَفَ
 " عَامِلٌ " اسْمٌ " كَانَ " وَ" لَهُ " نَعْتٌ لـ " عَامِلٍ " ، وَ" تَصَرُّفًا " خَبَرٌ
 كَانَ " عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، أَي " ذَا تَصَرُّفٍ " (٤) ، وَالضَّمِيرُ فِي
 قَوْلِهِ : " لَهُ " ضَمِيرُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى " عَامِلٍ " .

(١) فِي (ف) " بِمَا " .

(٢) سَيَأْتِي هَذَا قَرِيبًا .

(٣) فِي (ف) " بِمَعْنَى أَخْبِرْتُ " .

(٤) وَاقِفْ ابْنَ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ (لَوْحَةُ ١١٦) الْمَوْلَفِ ، وَقَالَ أَيْضًا : " وَقِيلَ : يُرِيدُ بِقَوْلِهِ " إِنْ كَانَ
 عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفًا " أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ " وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةُ ٧٨ " فِعَالٌ
 مَرْفُوعٌ لِأَنَّهُ اسْمٌ كَانَ " وَكَانَ تَامَةً ، وَتَصَرُّفًا " فِعْلٌ مَاضٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ
 " تَصَرُّفًا " بِضَمِّ الرَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مَنْصُوبٌ خَبَرٌ " كَانَ " وَالْمُضَافُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " ذَا
 تَصَرُّفٍ " كَمَا فَسَّرَهُ النَّيْلِيُّ ، لِأَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ مِنْ غَيْرِ قَرِيبَةٍ لَا يَجُوزُ " .

وَقَوْلُهُ : " لَهُ تَصَرُّفًا " احْتَرَزَ فِيهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ
 الْإِخْبَارُ فِيهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، بَلْ « الَّذِي » وَحْدَهُ ، وَاحْتَرَزَ بِهِ أَيْضًا مِنَ الْأَفْعَالِ
 الَّتِي لَا تَصَرَّفُ لَهَا " كَنَعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبَّذَا ، وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ ، وَعَسَى ،
 وَكَيْسَ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ الْاِخْتِيَارُ فِي هَذِهِ بِأَنْ تُخْبِرَ فِيهَا كَمَا تَخْتَارُ : إِنْ (١)
 شِئْتَ بِالَّذِي ، وَإِنْ شِئْتَ بِاللَّامِ ، بَلْ يَتَّعَيْنُ الْإِخْبَارُ فِي هَذِهِ بِـ « الَّذِي » فَقَطُّ ؛
 لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا لَمْ يَتَصَرَّفْ لَمْ يُبْنِ مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ ، وَإِذَا لَمْ يُبْنِ مِنْهُ اسْمٌ
 فَاعِلٍ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا تَعَذَّرَ دُخُولُهُمَا عَلَيْهِ تَعَذَّرَ
 الْإِخْبَارُ فِيهِ بِهِمَا ، فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُتَصَرَّفُ فَتُخْبِرُ عَنِ الْاسْمِ فِيهِ بِأَيِّهِمَا شِئْتَ ،
 نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ " زَيْدٍ " بِالَّذِي : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ
 زَيْدٌ " ، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (الْمَارُّ بِهِ) (٢) أَنَا زَيْدٌ .

فَمَجَالُ " الَّذِي " فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ مَجَالِ " اللَّامِ " ، فَكُلُّ مَا
 يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِـ " الَّذِي " إِلَّا مَا قَلَّ وَلَا يَنْعَكِسُ (٣) .
 وَقَوْلُنَا : " إِلَّا مَا قَلَّ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالْقَائِمِ
 أَخَوَاهُ لَا الْقَاعِدَيْنِ " [بَجْرًا] (٤) " الْقَاعِدَيْنِ " عَطْفًا عَلَى " الْقَائِمِ " ، قَالَ
 الْأَخْفَشُ : وَلَوْ قُلْتُ : " مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ أَخَوَاهُ لَا الَّذِي قَعَدَا " لَمْ يَجْزُ ، لِأَنَّ
 الضَّمِيرَ فِي " قَعَدَا " عَائِدٌ عَلَى الْأَخْوَيْنِ لَا عَلَى " الَّذِي " فَلَمْ يَجْزُ ؛ لِبَقَاءِ
 الْمَوْصُولِ الثَّانِي بِإِلَاءِ عَائِدِ (٥) .

(١) في النسختين " وإن " .

(٢) في الأصل بياض ، وفي (ف) " المشار به " .

(٣) انظر المفصل ١٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٣ / ١٥٧ .

(٤) في النسختين « فجر » .

(٥) انظر رأي الأخفش في الأصول في النحو ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠٠ .

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعْرَفَا " اِحْتِرَزَ بِهِ مِنَ الْحَالِ ، وَالْتِمِيزِ ،
وَالْمَصْدَرِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْحَالِ ، وَمَعْمُولِ " لَا " ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ لَا
يَصِحُّ إِضْمَارُهُ (وَمَا لَا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ) (٢) لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ .
وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ وَأَنْ تُعِيدَ لِلذِّي مُضْمِرَهُ

قَوْلُهُ : " وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ " اِحْتِرَزَ بِهِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ
الْعَامِلِ ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ الْعَامِلِ ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَفْعَلِ
التَّفْضِيلِ ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ اسْمِ [الْفَاعِلِ] (٣)
تَجْعَلُ مَوْضِعَهُ ضَمِيرًا وَتُوَخَّرُهُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ، فَتَقُولُ مَثَلًا فِي مِثْلِ " زَيْدٌ ١/١٠١
ضَارِبٌ عَمْرًا " : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ عَمْرًا [ضَارِبٌ] (٤) " فَتَجْعَلُ الضَّمِيرَ
عَامِلًا فِي " عَمْرٍو " وَالْمُضْمِرَ لَا يَعْمَلُ ، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ . ، نَحْوُ "
ضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ " لَا يَجُوزُ الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ الظَّرِيفُ " ؛ لِأَنَّ
الْمُضْمِرَ لَا يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُوفُ عَلَى أَنْفِرَادِهِ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ ؛
لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُوصَفُ كَمَا لَا يُوصَفُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ عَلَى
أَنْفِرَادِهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُضَافُ ، فَإِنْ أَخْرَجْتَ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ
إِلَيْهِ جَمِيعًا جَازَ ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ " ضَرَبْتُ غُلَامَ زَيْدٍ " : " الَّذِي
ضَرَبْتُهُ غُلَامَ زَيْدٍ " ، وَكَذَا إِذَا أَخْرَجْتَ الْمَوْصُوفَ مَعَ صِفَتِهِ جَازَ
الْإِخْبَارُ عَنْهُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ " فَتَقُولُ : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في النسختين « العامل » .

(٣) تكملة يوجبها المقام ،

الكَرِيمُ " ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ جَرَّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ كَ « رُبُّ » ، وَ « مُذُّ »
 وَ « مُنْذُ » ، وَ « كَافٍ » التَّشْبِيهِ ، وَ « حَتَّى » ، وَ « تَاءٌ » الْقِسْمِ ، وَ « وَآوٍ » الْقِسْمِ .
 قَوْلُهُ : " وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرُهُ " أَي : وَجَازَ أَنْ يَعُودَ الْمُضْمَرُ عَلَى
 " الَّذِي " وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مَرَّرْتُ بِهِ " فَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّمِيرِ
 الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِكَ : " بِهِ " ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى " زَيْدٍ " ، فَإِذَا أَعَدَّتْهُ عَلَى الْمَوْصُولِ
 بَقِيَّ الْمُبْتَدَأِ بِلَا عَائِدٍ [(١) مِنَ الْجُمْلَةِ ، فَكُنْتَ تَقُولُ مَثَلًا : " الَّذِي زَيْدٌ مَرَّرْتُ بِهِ
 هُوَ " ، فَإِنْ أَعَدَّتْ " الْهَاءُ " فِي " بِهِ " عَلَى " الَّذِي " بَقِيَ " زَيْدٌ " بِلَا عَائِدٍ] (١) ،
 فَإِنْ أَعَدَّتْهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ " زَيْدٌ " بَقِيَ " الَّذِي " بِلَا عَائِدٍ ، وَ " هُوَ " لَا
 يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى " الَّذِي " ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ ، وَالْعَائِدُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ
 الصَّلَةِ ، وَالْخَبَرُ لَيْسَ بِصَلَةٍ ، وَلَا مِنْهَا ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي " مُنْطَلِقٌ " مِنْ
 قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي " مُنْطَلِقٌ " ،
 لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِزَيْدٍ ، فَإِنْ عَادَ عَلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا عَائِدٍ ، وَكَذَلِكَ
 قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرِبْتُ غُلَامَهُ ، لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ « غُلَامِهِ » فَتَقُولُ : " الَّذِي زَيْدٌ
 ضَرِبْتُهُ غُلَامَهُ " ؛ لِأَنَّ " الْهَاءَ " مُسْتَحَقَّةٌ لِزَيْدٍ ، فَبَقِيَ الْمَوْصُولُ بِلَا عَائِدٍ .

فَانْقَلُ لآخر الكلام الاسما	وَأَجْعَلُ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا
وَأَنْتِ بِأَلْ وَبِالَّذِي (٢) أَبْتَدَاءًا	خَبْرُهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءَ
نَحْوُ " الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمَرُو "	وَ " الضَّارِبُ الْغُلَامَ مِنَّا بَكْرُ "
فَفِي " يَقُومُ " مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَرَّ	كَذَلِكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرَ
وَكُنَّ وَاجْمَعُ ثُمَّ أَنْتَ مُخْبِرًا	بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبْرًا

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) في الأصل " أو بالذي " ، والمثبت من (ف) ، وبقية الشروح .

قَوْلُهُ : " فَانْقُلْ لِأَخْرِ الْكَلَامِ الْأَسْمَا " خَرَجَ بِهِ ضَمِيرُ الشَّانِ ، فَلَا
يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ ؛ لِاسْتِحْقَاقِهِ صَدْرَ الْكَلَامِ ، فَتَأْخِيرُهُ يُخْرِجُهُ عَنْ
مَوْضِعِهِ ، أَيِ : عَنْ كَوْنِهِ وَضِعَ مُصَدَّرًا لِيُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ بَعْدَهُ ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُ
ضَمِيرِ الشَّانِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : " وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا " ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ
الشَّانِ لَا ضَمِيرَ لَهُ فَيُجْعَلُ مَكَانَهُ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتَ الْأِسْمَ الَّذِي تُخْبِرُ بِهِ إِلَى
أَخْرِ الْكَلَامِ لِيَحْصَلَ بِهِ بَيَانُ الْمُبْهَمِ ، أَعْنَى : " الَّذِي " .

قَوْلُهُ : " وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمًا " إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ مَكَانَ
الاسْمِ الَّذِي يُؤَخَّرُ وَيُخْبَرُ بِهِ عَنْ " الَّذِي " ضَمِيرًا لِيَرْتَبِطَ الصَّلَةُ بِالْمَوْصُولِ .
قَوْلُهُ : " وَائْتِ بِأَلٍ وَبِالَّذِي أَبْتَدَاءً " ، إِنَّمَا صَدَرَ الْمَوْصُولُ ، لِأَنَّهُ هُوَ

الَّذِي يُقْصَدُ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهُ ، فَلَا يُدْرِكُ مِنْ تَصْدِيرِ " الَّذِي " أَوْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ١٠١/ب
فَتَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً ، وَخَبَرَهُ الْأِسْمَ الْمَنْقُولُ إِلَى أَخْرِ الْكَلَامِ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ :
" خَبَرَهُ مَا فِي الْأَخِيرِ جَاءَ " أَيِ : خَبَرَ " الَّذِي " الْأِسْمَ الَّذِي وَقَعَ أَخِيرًا ،
ثُمَّ أَخَذَ فِي التَّمْثِيلِ فَقَالَ : " نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " وَمَعْنَاهُ إِذَا قِيلَ
لَكَ : كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ " عَمْرُو " مِنْ قَوْلِكَ : " يَقُومُ عَمْرُو " ؟ ، فَتَقُولُ :
" الَّذِي يَقُومُ عَمْرُو " ، فَ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " عَمْرُو " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا
مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ صِلَةٌ " الَّذِي " وَعَائِدُهُ ، وَالْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي "
هُوَ الضَّمِيرُ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَوْلِكَ " الَّذِي يَقُومُ عَمْرُو " وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ :
" فَفِي يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرَ " ، أَيِ : فِي " يَقُومُ " ضَمِيرُ هُوَ
فَاعِلُهُ مُسْتَتَرٌ يَعُودُ عَلَى " الَّذِي " وَيَبْرُزُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ

فَتَقُولُ : " اللَّذَانِ يَقُومَانِ العَمْرَانِ " وَ " اللَّذِينَ يَقُومُونَ الرِّجَالُ " ، وَ
الَّتِي قَامَتْ هُنْدُ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
" وَتَنُّ وَاجْمَعُ ثُمَّ أَنْتَ مُخْبِرًا " .

قَوْلُهُ : " وَالضَّارِبُ العُغْلَامَ مِنَّا بَكَرُ " تَمَثِيلٌ بِالأَلْفِ وَالأَلَامِ فِي " ضَارِبٍ "
الَّذِي هُوَ صِلَةُ الأَلْفِ وَالأَلَامِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِمَا ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
« كَذَاكَ فِي « الضَّارِبِ » ذَكَرُ مَا ظَهَرَ » أَي : فِي اسْمِ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ
مُقَرَّدٌ يَرْجِعُ إِلَى " الأَلَامِ " ، وَهُوَ الذَّكْرُ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " ذَكَرُ مَا ظَهَرَ " أَي :
ضَمِيرٌ مَا ظَهَرَ ، وَالَّذِي ظَهَرَ هُوَ " زَيْدٌ " أَي : فِي " الضَّارِبِ " ضَمِيرٌ " زَيْدٌ "
يَعُودُ إِلَى الأَلَامِ كَمَا كَانَ فِي " يَقُومُ " مِنْ قَوْلِهِ : " الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " ،
وَضَمِيرٌ " عَمْرُو " يَعُودُ عَلَى " الَّذِي " .

وَلَا تَدْخُلُ الأَلَامُ إِلاَّ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِفِعْلِهَا تَصَرَّفُ ؛ لِصِغَةِ مِنْهَا
اسْمُ الفَاعِلِ ، فَهِيَ - أَعْنَى الأَلْفِ وَالأَلَامِ - فَرَعٌ عَلَى " الَّذِي " فَهِيَ مُنْحَطَّةٌ عَنْهَا ،
وَلَزِمَتْ الإِخْبَارَ فِي الفِعْلِ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْهُ اسْمُ الفَاعِلِ أَوْ اسْمُ المَفْعُولِ ،
وَعِنْدَ الكُوفِيِّينَ (١) يَجُوزُ إِدْخَالُهَا عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ، أَنشَدُوا :
مِنَ النَّفْرِ ، الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ (٢) .

(١) انظر الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والجنى الداني ٢٠٣ .

(٢) هذا صدر بيت لشاعر مجهول فيما أعلم ، وعجزه مختلف فيه فيعضهم يرويه (هم أهل الحكومة
من قصي) كما في الإنصاف ٥٢١ المسألة ٧١ ، والخزانة ١ / ١٥ بولاق ، وأكثرهم يرويه :
(لهم دانت رقاب بني معد) .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٧ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١ / ١٥٠ ، ووصف المباني
٧٥ ، ومغنى اللبيب ٧٢ ، والجنى الداني ٢٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ١٩١ والهمع ١ / ٨٦ .

فَرَسُوهُ لِلَّهِ مُبْتَدَأً ، وَ " مِنْهُمْ " خَبَرُهُ ، فَأَدْخَلُوا اللَّامَ عَلَى
الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

قَوْلُهُ : " بِشَرَطِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَلَامُ خَبَرًا " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ ،
وَمَعْمُولِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْأَسْمِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ،
لَا مَتْنَاعِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ صَلَةٍ .

فَإِذَا قُلْتَ : " لِيَقُمْ زَيْدٌ " فَلَا يَجُوزُ " الَّذِي لِيَقُمْ زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ
لَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ فَلَا يَكُونُ صَلَةً .

وَلَنَذَكُرُ الْأَنَ مَسَائِلَ يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الشَّانِ ، وَلِنُبْدَأُ بِالِإِخْبَارِ
فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ " نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " وَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ فِيهِ إِلَّا بِالَّذِي
فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ (الْمُبْتَدَأِ قُلْتَ : " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ ") (١) فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ
زَيْدٍ " ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا - لِعَدَمِ مَا (يَتَّصِلُ) (٢) بِهِ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ
حَرْفٍ - مُعْرَبًا بِأَعْرَابِ " زَيْدٌ " أَيُّ: مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالِابْتِدَاءِ ، فَ " الَّذِي " (٣) مُبْتَدَأٌ ،
وَ " زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صَلَةٌ " الَّذِي " (٣) فَإِذَا
أَخْبَرْتَ عَنْ " قَائِمٍ " قُلْتَ : " الَّذِي زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ " فَ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ
قَائِمٌ خَبَرُهُ ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " هُوَ " خَبَرُهُ ، وَهَذَا صَلَةٌ " الَّذِي " ،
وَتَقُولُ : " أَنْتَ قَائِمٌ " فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " أَنْتَ " قُلْتَ : " الَّذِي هُوَ قَائِمٌ أَنْتَ " ، فَ
الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنْتَ " خَبَرُهُ ، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ضَمِيرَ غَائِبٍ ،

(١) في (ف) " المبتدأ والخبر نحو زيد قائم " .

(٢) في الأصل " يصل " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ "قَائِمٍ" قُلْتَ : "الَّذِي أَنْتَ هُوَ قَائِمٌ" فَجَعَلْتَ مَوْضِعَ
الْخَبَرِ ضَمِيرًا (١) .

وَالثَّانِي : الْإِخْبَارُ عَنْ اسْمٍ "إِنْ" نَحْوُ "إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ" ، تَقُولُ :
الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ زَيْدٌ" ، وَعَنْ "قَائِمٍ : الَّذِي إِنْ زَيْدًا هُوَ قَائِمٌ" ، وَعَنْ "إِنِّي
قَائِمٌ" إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ "الْيَاءِ" قُلْتَ : "الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ أَنَا" فَتَجْعَلُ مَوْضِعَ ١/٨٠٢
ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ غَائِبًا ، وَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْ مَعْمُولٍ لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَلَكِنْ
"أَمَا" لَيْتَ ، وَلَعَلَّ "فَلَا يَحْتَمِلُ مَا بَعْدَهُمَا التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ ، فَلَا
يَكُونُ صِلَةً ، وَأَمَّا "لَكِنْ" فَلَا تَكُونُ صِلَةً ؛ لِأَفْتَقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى .
الثَّالِثُ : بَابُ "كَانَ" نَحْوُ "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا" تَقُولُ : "الَّذِي كَانَ
قَائِمًا زَيْدٌ" ، فَ"الَّذِي" مُبْتَدَأٌ ، وَ"زَيْدٌ خَبَرُهُ" ، وَفِي "كَانَ" ضَمِيرٌ
مَرْفُوعٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ اسْمُهَا عَائِدٌ إِلَى "الَّذِي" ، وَ"قَائِمًا" خَبَرُهَا ، وَهِيَ
مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا صِلَةٌ "الَّذِي" ، وَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَنْ خَبَرٍ «كَانَ» عِنْدَ مَنْ
يُجِيزُهُ فِي نَحْوِ "كَانَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ" الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ" ، فَ"
الَّذِي" مُبْتَدَأٌ ، وَ"عَبْدَ اللَّهِ" خَبَرُهُ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ "الَّذِي" ، وَيَأْتِي
وَاللَّامُ عَنْ اسْمِهَا قُلْتَ : "الْكَائِنُ قَائِمًا زَيْدٌ" (٢) ، وَعَنْ الْخَبَرِ عِنْدَ مَنْ
يُجِيزُ ذَلِكَ : "الْكَائِنُ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ" ، فَ"الْكَائِنُ" مُبْتَدَأٌ ، وَ"عَبْدَ اللَّهِ"
خَبَرُهُ ، وَ"زَيْدٌ" اسْمٌ "كَانَ" ، وَ"الْهَاءُ" فِي "الْكَائِنُ" خَبَرُهَا مُقَدَّمًا
عَلَى اسْمِهَا ؛ لِصِحِّحِ اتِّصَالِهِ بِهَا ، وَتَقُولُ أَيْضًا : "الْكَائِنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ
عَبْدَ اللَّهِ" فَتُوَخَّرُ الْخَبَرُ إِذَا فَصَلْتَهُ .

(١) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢١٣ .

(٢) قولك : "كان زيد قائمًا" قال ابن السراج في الأصول ٢/ ٣٠١ : لا خلاف في الإخبار عن

اسم "كان" فأمأ خبرها ففيه اختلاف ، وانظر أيضا المختضب ٣/ ٩٧ ، والهمع ٢/ ١٤٧ .

الرَّابِعُ : بَابُ " ظَنَنْتُ " إِذَا قُلْتَ : " ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ " ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ
 " زَيْدٍ " قُلْتَ " الَّذِي ظَنَنْتَهُ أَخَاكَ زَيْدٌ " ، وَعَنْ الْأَخِ " الَّذِي ظَنَنْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ
 أَخُوكَ " (١) ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " التَّاءِ " - أَعْنِي الْفَاعِلِ - قُلْتَ : " الَّذِي ظَنَّ
 زَيْدًا أَخَاكَ أَنَا " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنَا " خَبَرُهُ ، وَكَانَ الضَّمِيرُ قَبْلَ
 الْإِخْبَارِ فِي : ظَنَنْتُ " بَارِزًا وَهُوَ " التَّاءُ " فَصَارَ بِهِ مُسْتَتْرًا ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَائِدٌ
 عَلَى " الَّذِي " وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ فِيهَا عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ .
 الْخَامِسُ : الْإِخْبَارُ عَنْ " الْفَاعِلِ " وَقَدْ مَضَى فِي قَوْلِهِ :
 " نَحْوُ الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو " .

السَّادِسُ : الْإِخْبَارُ عَنْ " الْمَفْعُولِ بِهِ " نَحْوُ " ضَرَبْتُ زَيْدًا " تَقُولُ :
 " الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدٌ " فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَ" ضَرَبْتُ "
 صِلَةٌ ، وَ" الْهَاءُ " الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ مَحذُوفَةٌ ؛ لِكَوْنِهَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَإِنْ
 شِئْتَ قُلْتَ : " الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " فَتُنْبِتُ " الْهَاءَ " ، وَبِالْأَلِفِ وَالْأَلَامِ
 " الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ " ، فَ" الضَّارِبُهُ " مُبْتَدَأٌ وَ" الْهَاءُ " عَائِدَةٌ إِلَى الْأَلِفِ
 وَالْأَلَامِ ، وَ" زَيْدٌ " خَبَرُ " الضَّارِبِهِ " ، وَلَا يَحْسُنُ حَذْفُ " الْهَاءِ " هُنَا ، لِأَنَّهَا
 مُجْرُورَةٌ عِنْدَ سَيِّبِيئِهِ (٢) .

السَّابِعُ : الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ (مُغَايِرَيْنِ) (٣) ، نَحْوُ " كَسَوْتُ
 عَبْدَ اللَّهِ تَوْبًا " [تَقُولُ : " الَّذِي كَسَوْتُ تَوْبًا عَبْدَ اللَّهِ "] (٤) ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ

(١) فِي (ف) " أَبُوكَ " .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ١٨٧ / ١ هَارُونَ ، وَالْهَاءُ عِنْدَ الْمَبْرَدِ ، وَالصِّمْرِيِّ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولٍ ، انْظُرْ
 الْمُقْتَضِبَ ٩١ / ٣ ، وَالتَّبَصُّرَةَ ٥٦٦ / ١ .

(٣) مَعْنَى " مُغَايِرَيْنِ " لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَفِي (ف) « غَايِرَيْنِ وَمُغَايِرَيْنِ » .

(٤) تَكْمَلَةٌ يَوْجِبُهَا الْمَقَامُ ، وَمَوْضِعُهَا بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ . انْظُرْ التَّبَصُّرَةَ ٢٧ / ١ وَالْأَصُولَ ٢٩٤ / ٢ .

"الهاء" فقلت: "الذي كسوته ثوباً عبد الله"، ولكنك حذفتها؛ لأنه يجوز حذف أحد المفعولين، فـ "الذي" مبتدأ، و"عبد الله" خبره، وما بينهما صلة، وإن أخبرت عن "ثوب" قلت: "الذي كسوت عبد الله إياه ثوباً"، وإن شئت قلت: "الذي كسوته عبد الله ثوباً" فتقدم المفعول الثاني؛ لأن (١) اللبس، وبالألف واللام قلت: الكاسية أنا ثوباً عبد الله، فـ "الكاسية" مبتدأ، وخبره "عبد الله"، وعن "الثوب": "الكاسية أنا عبد الله إياه ثوباً" فـ "الكاسية" مبتدأ، و"ثوب" خبره، وإنما أبرزت الضمير وهو (أنا) لأن اسم الفاعل جرى على غير من هوله، لأن "الألف واللام" للمفعول، والفعل للمتكلم فقد جرى فعل المتكلم صلة للألف واللام، وهما لأحد المفعولين.

الثامن: المتعدّي إلى ثلاثة مفعولين نحو "أعلم الله زيداً عمراً خيراً الناس"، فإن أخبرت عن الفاعل بـ "الذي" قلت: "الذي أعلم زيداً عمراً خيراً الناس الله"، فـ "الذي" مبتدأ، و"الله" خبره، وما بينهما ١٠٢/ب من المفاعيل والمضمر المستتر المرفوع صلة "الذي"، ولا يجوز التنبيه في هذه المسألة إذا أخبرت عن الفاعل؛ لأن الله عزّ وعلا واحد، وبالألف واللام "المعلم زيداً عمراً خيراً الناس الله"، وإن أخبرت عن المفعول الأول بـ "الذي" قلت: "الذي أعلمه الله عمراً خيراً الناس زيداً"، وإثبات "الهاء" هنا هو الوجه، ويجوز حذفه؛ لطول الكلام بالصلة والموصول (٢)،

(١) في (ف) "لأجل".

(٢) راجع الأصول في النحو ٢/٢٨٦.

وَالْمَفَاعِلِ الثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّانِي قُلْتَ : « الَّذِي أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا ^(١) »
 إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرُو ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّلَاثِ قُلْتَ : « الَّذِي أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا
 عَمْرًا إِيَّاهُ خَيْرُ النَّاسِ » ، فَـ " الَّذِي " ^(١) مُبْتَدَأٌ ، وَ " خَيْرُ النَّاسِ " خَبْرُهُ ،
 وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ " الَّذِي " ، وَيَأْلَافُ وَاللَّامُ عَنِ الْأَوَّلِ " الْمُعْلِمُ اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ
 النَّاسِ زَيْدٌ " ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ ^(٢) .

التَّاسِعُ : " الظَّرْفُ " وَلَا يُخْبَرُ عَنِ " الظَّرْفِ " إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا ،
 وَأَمَّا مَا لَا يَتَصَرَّفُ فَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ نَحْوُ " سَحَرَ ، وَ " ذَاتَ مَرَّةٍ " [وَ " بُعِيدَاتِ
 بَيْنَ "] ^(٣) فَلَا تَقُولُ : " سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرَ " إِذَا أَرَدْتَ سَحْرًا بِعَيْنِهِ ، وَكَذَلِكَ
 عِنْدَ " ، وَكَذَلِكَ " ضَحَى وَعَشِيَّةٌ وَعَتَمَةٌ " إِذَا أَرَدْتَهَا مِنْ يَوْمِكَ أَوْ لَيْلَتِكَ ^(٤) ،
 وَتَقُولُ فِي الْمُتَصَرِّفِ مِنْهُ ، وَهُوَ مَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ
 " جَلَسْتُ مَكَانَكَ : الَّذِي جَلَسْتُ فِيهِ مَكَانَكَ " ، فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " مَكَانَكَ "
 خَبْرُهُ ^(٥) ، وَيَأْلَافُ وَاللَّامُ : " الْجَالِسُ فِيهِ أَنَا مَكَانَكَ " ، فَـ " الْجَالِسُ "
 مُبْتَدَأٌ ، وَ " مَكَانَكَ " خَبْرُهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ قُلْتَ : " الْجَالِسَةُ أَنَا
 مَكَانَكَ " .

العَاشِرُ : " الْمَصْدَرُ " ، وَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ إِلَّا عَلَى قُبْحِ ^(٦) .
 وَيَأْلَجُمَلَةٌ فَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْمَصَادِرِ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ جَازَ الْإِخْبَارُ
 عَنْهُ ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْ " سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَعِيَاذَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَعَمْرَكَ

(١) في (ف) هكذا " خير الناس " ، وفيه سقط .

(٢) في شرح ابن القواس لوحة ١١٧ " وعن الثاني : المعلمُ اللهُ زَيْدًا إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرُو ، وعن الثالث : المعلمه [اللهُ] زَيْدًا عَمْرًا خَيْرُ النَّاسِ " .

(٣) بياض في الأصل .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧٨ : " لِأَنَّ عَدَمَ تَصَرُّفِهِ يَنْعُقُ رَفْعَهُ إِذَا جُعِلَ خَبْرًا " .

(٥) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢ / ٣٠٤ .

(٦) انظر الأصول في النحو ٢ / ٢٩٧ ، وشرح ابن الخباز ٢٤٤ / ١ .

اللَّهُ" ، تَقُولُ فِي " سِرْتُ بَزِيدٍ سَيْرًا شَدِيدًا " : " الَّذِي سِرْتُهُ بَزِيدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ " [فَـ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ وَ " سَيْرٌ "] (١) خَبْرُهُ ، وَ " شَدِيدٌ " صِفَةُ الْخَبَرِ ، وَ " أَلْهَاءُ " عَائِدَةٌ عَلَى " الَّذِي " وَهِيَ (٢) ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ .

الْحَادِي عَشَرَ (٣) : " الْمُضَافُ إِلَيْهِ " لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُفِيدُ الْمَعْنَى عَلَى انْفِرَادِهِ (٤) . فَـ " عَبْدُ اللَّهِ " عَلَمًا لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ مَسَائِلِهِ ، لِأَنَّ الْمُضَمَّرَ لَا يُضَافُ .

وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ " الْكُنَى " ، وَكَذَلِكَ " ابْنُ أَوْى " (٥) ، وَابْنُ عَرَسٍ (٦) وَسَامٌ أَبْرَصٌ (٧) ، وَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " وهو " .

(٣) في الأصل " الحادية عشر " .

(٤) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢ / ٣٠٣ حيث قسم ابن السراج المضاف إليه قسمين : قسم يكون الاسمان فيه كحروف زيد وعمرو يراد بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبدالله ، فهذا لا يجوز أن تخبر فية عن المضاف إليه ، لأنه كحروف الاسم . وقسم ثان من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نحو : دار عبدالله ، و غلام زيد ، فهذا هو الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه « .

(٥) هو اسم حيوان يجمع على (بنات أوى) ، وأوى لا ينصرف ، لأنه أفعل وهو معرفة انظر : الصحاح (أوى) .

(٦) هو بويبة يجمع على (بنات عرس) ، وحكى الأخفش فيه بنات عرس ، وبنو عرس . الصحاح (عرس) .

(٧) وهو من كبار الوزغ ، وهو معرفة تعريف جنس ، وهما اسمان جعلاً واحداً ، وإن شئت أعربت الأول وأضفته إلي الثاني ، وإن شئت بنيت الأول على الفتح وأعربت الثاني بإعراب ما لا ينصرف ، وتثنيته (ساما أبرص) ، وجمعه (سوام أبرص) أو (سوام) ولا تقل (أبرص) الصحاح (برص) .

الثَّانِي لَيْسَ بِإِزَاءِ شَيْءٍ يُقْصَدُ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ " حِمَارُ قَبَانَ " (١)

الثَّانِي عَشَرَ : " الْبَدَلُ " إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ رَجُلًا أَخَاكَ " ، فَالِاخْتِيَارُ

أَنْ تَحْبِرَ عَنِ الْمُبْدَلِ [مِنْهُ] (٢) (إِنْ) (٣) كَانَ الْبَدَلُ بَعْدَهُ ، فَتَقُولُ : " الَّذِي

ضَرَبْتُ رَجُلًا أَخُوكَ " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" رَجُلٌ " خَبْرُهُ ، وَ" أَخُوكَ " بَدَلٌ

مِنَ الْخَبَرِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا صِلَةٌ " الَّذِي " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُبْدَلِ

[مِنْهُ] (٤) عَلَى أَنْفِرَادِهِ ، يَقُولُ فِي " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخِيكَ " : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ

أَخِيكَ رَجُلٌ " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" رَجُلٌ " خَبْرُهُ ، وَ" الْأَخِ " بَدَلٌ مِنَ " الْهَاءِ

" فِي " بِهِ " ، وَهَذَا عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى إِسْقَاطَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَإِقَامَةَ الْبَدَلِ مَقَامَهُ ،

فَأَمَّا [عِنْدَ] مَنْ يَرَى ذَلِكَ فَلَا يَبْقَى فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ عَلَى الْمَوْصُولِ (٥) .

الثَّالِثَ عَشَرَ : " الْعَطْفُ " نَحْوُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو " ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ

قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ هُوَ وَعَمْرُو زَيْدٌ " فَتَوَكَّدُ الضَّمِيرَ فِي " قَامَ " بِـ " هُوَ " ، لِيَصِحَّ

عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ " عَمْرُو " قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وَهُوَ

عَمْرُو " (٦) ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْهُمَا جَمِيعًا قُلْتَ : " اللَّذَانِ قَامَا زَيْدٌ وَعَمْرُو " ١/٨٠٣

فَإِنْ قُلْتَ : " قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو " لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ

(١) هو ضرب من الخنافس يكون بين مكة والمدينة ، قاله الميداني في الأمثال ١٧ / ٢ عند قولهم : " أذل

من حمار قبان " وأنظر الأصول في النحر ٢ / ٣٠٤ فالشارح أفاد منه .

(٢) تكلمة يوجبها السياق .

(٣) في النسختين " إذا " والصواب ما أثبتته .

(٤) في النسختين " عنه " والصواب ما أثبتته .

(٥) انظر : الأصول في النحو ٢ / ٣٠٠ ، والمقتضب ٣ / ١١١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٦ .

(٦) وجاء في الأصول في النحو ٢ / ٣٠٦ " الذي قام زيد وهو عمرو زيد " وتكرار زيد خطأ .

جُمَلَتَيْنِ ، وَالْعَامِلَانِ مُخْتَلِفَانِ ، فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ " لَقُلْتَ : " الَّذِي قَامَ وَقَعَدَ عَمْرُو زَيْدٌ " (١) لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّكَ عَطَفْتَ عَلَى الصَّلَةِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صَلَةً ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " وَقَعَدَ عَمْرُو " ؛ لَخُلُوهُ مِنَ الْعَائِدِ .
فَإِنْ قُلْتَ : " وَقَامَ عَمْرُو إِلَيْهِ ، أَوْ مَعَهُ " جَازَ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَوْصُولِ .

الرَّابِعَ عَشَرَ : " الْمُضْمَرُ " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُضْمَرِ فِي نَحْوِ " قُمْتَ " قُلْتَ : " الَّذِي قَامَ أَنْتَ " ، فَ" الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنْتَ " خَبَرُهُ ، وَلَا يَحْسُنُ الَّذِي قُمْتَ أَنْتَ " ؛ لِأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ ، فَلَا يَعُودُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يُطَابِقُهُ فِي الْغَيْبَةِ ، وَقَدْ جَاءَ الْعَائِدُ عَلَى " الَّذِي " مُخَاطَبًا وَمُتَكَلِّمًا بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ نَحْوُ " أَنَا الَّذِي قُمْتَ " ، وَ" أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ " وَالْأَجُودُ : أَنَا الَّذِي قَامَ .

وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ " الْكَافِ " فِي " مَرَرْتُ بِكَ " (٢) قُلْتَ : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ أَنْتَ " (٣) وَلَا يَجُوزُ " الَّذِي مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " (٣) لِأَنَّ " الَّذِي " غَائِبٌ فَلَا يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ (٤) .

الخَامِسَ عَشَرَ : قَوْلُكَ : " ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ " (٥) فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ " زَيْدٍ " قُلْتَ : " الضَّارِبُ أَنَا ، وَالضَّارِبِي زَيْدٌ " ، فَ" الضَّارِبُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ" أَنَا " خَبَرُهُ ، وَ" الضَّارِبِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ" زَيْدٌ " خَبَرُهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارٌ

(١) في النسختين " الذي قام وقعد عمرو وزيد " بزيادة واو العطف " وهو سهو صوابه كما أثبتناه ، وانظر كذلك الأصول في النحو ٢/ ٣٠٦ ، والتصريح ٢/ ٢٦٧ .

(٢) في (ف) " به " خطأ .

(٣) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٤) انظر ذلك في الأصول في النحو ٢/ ٣١٢ ، فالملوف أفاد منه كثيراً .

(٥) وهو المعروف بالتنازع .

الْمَازِنِي^(١) ، وَهُوَ أَقْيَسُ مَا قِيلَ فِيهِ .

فَإِذَا قُلْتُ : " ضَرَبَنِي وَضَرَيْتُ زَيْدًا " فَأَخْبَرْتَ عَنِ " زَيْدٍ " قُلْتُ :
" الضَّارِبِي هُوَ ، وَالضَّارِبِي أَنَا زَيْدٌ " فَـ " الضَّارِبِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " هُوَ " خَبَرُهُ
كَمَا كَانَ فَاعِلًا فِي " ضَرَبَنِي " لِيَكُونَ " الضَّارِبُ " مُسْتَعْفِنًا وَيَكُونَ " هُوَ "
مُحْتَاجًا إِلَى تَفْسِيرٍ ، كَمَا كَانَ مُحْتَاجًا فِي " ضَرَبَنِي " ، وَهُوَ مُسْتَعْرَفِي
" ضَرَبَنِي " ، وَلِيَكُونَ جُمْلَةً مَعْطُوفَةً (عَلَى) (٢) جُمْلَةٍ (٣) .

وَتَقُولُ فِي " ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا " إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ " الْيَاءِ " :
" الظَّنُّ وَالظَّائِنُ زَيْدٌ قَائِمًا أَنَا " ، فَـ " الظَّنُّ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَنَا " خَبَرُهُ ،
وَ " زَيْدٌ " فَاعِلٌ " الظَّائِنِ " ، وَ " الْهَاءُ " (٤) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَ " قَائِمًا " مَفْعُولٌ ثَانٍ ،
وَحَذَفْتَ مَفْعُولِي الْأَوَّلِ جَمِيعًا وَذَلِكَ جَائِزٌ (دُونَ) (٥) أَحَدِهِمَا .

وَالْمَسَائِلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يُضْبَطُهَا هَذَا الْكِتَابُ ، لَكِنْ قَدْ ذَكَرْنَا
(مِنْهَا) (٦) نُبْدَةً يَسْتَعْنِي (٥) بِهَا الْمُبْتَدِئُ .

(١) انظر ذلك في الأصول في النحو ٣١٥ / ٢ ، والتبصرة ١ / ٥٢٢ حيث ذكر فيهما أن قياس المازني في هذه المسألة هو " الضارب أنا والضاربي زيد " ، أما ما ذكره المؤلف فهو قول الأخفش في هذه المسألة ، وقد استجاده المازني ؛ لإثباته المفعول في " الضاربه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) هذا مذهب المازني في هذه المسألة ، انظر الأصول في النحو ٢ / ٣١٧ .

(٤) في (ف) " والظان " .

(٥) في الأصل " يستعين " .

[دخول الفاء في الخبر]

وَتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَلَتْهَا بِالفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا أَنْخَلْتَهَا
فِي خَبَرِ الْمُوصُوفِ أَيْضاً بِهِمَا إِذْ شَبَّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا
نَحْوُ: الَّذِي يُعْطَى فَجَاوِزَ عَنْهُ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

" الهاء " في " وَصَلَتْهَا، ضَمِيرُ « الْمُوصُولَاتِ »، أَي: إِذَا
وَصَلَّتْ هَذِهِ الْمُوصُولَاتِ بِفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ جَاوِزَ دُخُولِ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ
الاسْمِ الْمُوصُولِ، كَمَا جَاوَزَ دُخُولَهَا فِي خَبَرِ النُّكْرَةِ الْمُوصُوفَةِ بِهِمَا،
أَي: بِالفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ .

وَقَوْلُهُ: " بِهِمَا " يُرِيدُ بِأَحَدِهِمَا، ثُمَّ عَلَّلَ دُخُولَ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ
الاسْمِ الْمُوصُولِ بِالفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ وَالنُّكْرَةِ الْمُوصُوفَةِ بِأَحَدِهِمَا بِقَوْلِهِ:
" إِذَا شَبَّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا " فَقَالَ: " شَبَّهَا ^(١) بِالشَّرْطِ مِنْ جِهَةِ
الإِبْهَامِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مُبْهَمٌ، وَ(قَدْ) ^(٢) شَارَكَاهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ
الإِبْهَامُ، وَمَعْنَى الإِبْهَامِ أَنْ لَا يَكُونَ " الَّذِي " لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَأَنْ لَا تَكُونَ ^(٣) بـ
النُّكْرَةَ غَيْرَ عَامَّةٍ، فَلَا تَقُولُ فِي الْمُوصُولِ الْمُعَيَّنِ: الَّذِي بَعْتُهُ الثُّوبَ فَلَهُ
دِرْهَمٌ؛ لِغَوَاتِ الإِبْهَامِ، وَلَا تَقُولُ فِي النُّكْرَةِ [الْخَاصَّةِ]: " رَجُلٌ كَرِيمٌ يَأْتِينِي
فَلَهُ دِرْهَمٌ؛ لِغَوَاتِ الْعُمُومِ، وَالْإِبْهَامِ فِي الْمُوصُولِ وَالْعُمُومِ فِي النُّكْرَةِ
(يَحْصُلُ) ^(٣) بِهِمَا مُشَابَهَةً الشَّرْطِ فَيَصِحُّ دُخُولُ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ كُلِّ

(١) في الأصل " شبيها " .

(٢) في (ف) " في " .

(٣) في النسختين " حصل " .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَامُطْلَقًا ، بَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى شَرْطِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ فِعْلًا أَوْ ظَرْفًا ، كَقَوْلِهِ : " إِذَا وَصَلْتَهَا بِالْفِعْلِ " ، فَإِنْ وَصَلْتَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ دُخُولُ " الْفَاءِ " ، لَوْ قُلْتَ : " الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ " لَمْ يَجْزُ دُخُولُ [الْفَاءِ] بِمَعْنَى السَّبَبِيَّةِ بَلْ بِمَعْنَى آخَرَ وَتَأْوِيلِ آخَرَ ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ دُخُولُ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ " الَّذِي " ، وَ النَّكْرَةِ الْعَامَّةِ عَلَى وَصْلِهِ وَصِفَتِهَا بِفِعْلِ أَوْ بِظَرْفٍ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا أَشْبَهَا الشَّرْطَ فِي الْإِبْهَامِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ أَوْ صِفَةُ (١) النَّكْرَةِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا ، وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ الظَّرْفُ لِتَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ إِذَا أُرِدَتْ الصَّلَاةُ سَبَبًا (٢) فِيمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " ، وَتَمَثِيلُهُ فِي الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : " الَّذِي يُعْطَى فَجَاوِزَ عَنْهُ " ، فَ " الَّذِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " يُعْطَى " صَلَاتُهُ وَهُوَ فِعْلٌ ، وَ " الْفَاءُ " دَاخِلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ هِيَ خَبَرُ " الَّذِي " تَقْدِيرُهُ " الَّذِي (٣) يُعْطَى فَأَنْتَ جَاوِزٌ عَنْهُ " ، فَ " الْهَاءُ " فِي " عَنْهُ " رَاجِعَةٌ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَتَمَثِيلُهُ فِي الظَّرْفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٤) أَي : الَّذِي اسْتَقْرَبَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ ، فَ " مَا " مُبْتَدَأٌ ، (وَ " بِكُمْ " ظَرْفٌ) (٥) هُوَ صَلَاةٌ " مَا " ، وَ " الْفَاءُ " فِي قَوْلِهِ (٦) : " فَمِنْهُ " دَاخِلَةٌ عَلَى مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ « فَهُوَ مِنْهُ » ، (وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ " مَا ") (٧) ، وَالْعَائِدُ مِنَ

(١) فِي الْأَصْلِ " أَوْ صِفَتُهُ " ، وَفِي (ف) " أَوْ صِلَةٌ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " سَبَبٌ " بِالرَّفْعِ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ ٥٢ .

(٥) فِي (ف) " بِكُمْ صِلَةٌ ظَرْفٌ " .

(٦) أَي : قَوْلُ النِّظَامِ .

(٧) فِي النُّسخَتَيْنِ " وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ مَا " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ خَبْرٌ " هُوَ " الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَتِرُ فِي " مِنْهُ " لِقِيَامِهِ
مَقَامَ " اسْتَقَرَّ ، أَوْ مُسْتَقَرٌّ " ، أَيُ : فَهُوَ مُسْتَقَرٌّ مِنْهُ ، أَوْ اسْتَقَرَّ مِنْهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ يَكُونُ مَا قَبْلَ " الْفَاءِ " سَبَبًا فِيمَا بَعْدَهَا فِي هَذِهِ
الْآيَةِ ؟ ، وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مَا حَصَلَ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ سَبَبٌ فِي
كَوْنِهَا مِنَ اللَّهِ ؟ ، بَلِ الْعَكْسُ أَوْلَى ؛ فَإِنْ كَوْنُهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي
اسْتِقْرَارِهَا بِهِمْ ! .

قُلْتَ : اسْتِقْرَارُ النُّعْمَةِ بِهِمْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ سَبَبٌ فِي
إِعْلَامِهِمْ بِأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ .

وَمِثَالُ النُّكْرَةِ الْمُوصُوفَةِ بِالْفِعْلِ " كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " فَ " كُلُّ " مُبْتَدَأٌ ،
وَ " يَأْتِينِي " صِفَتُهُ ، وَ " دِرْهَمٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " لَهُ " خَبْرُهُ ، قُدِّمَ عَلَيْهِ
لِيَصِحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ " كُلُّ " .

وَمِثَالُ الْمُوصُوفَةِ بِالظَّرْفِ " كُلُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ ، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ " ،
فَالظَّرْفُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ " كُلُّ " .

وَالْقَصْدُ بِدُخُولِ هَذِهِ " الْفَاءِ " أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا فِيمَا بَعْدَهَا ، فَإِذَا
قُلْتَ : " الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ " ، فَأَلِيتِيَانُ سَبَبٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الدِّرْهَمِ ، فَإِذَا
أَنْتَفَى الْإِيتِيَانُ أَنْتَفَى اسْتِحْقَاقُ الدِّرْهَمِ ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى هَذَا الْمُبْتَدَأِ الَّذِي
الْكَلَامُ فِيهِ " إِنَّ " نَحْوُ " إِنَّ الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ : أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ ، وَمَنْعَهُ
سَبَبِيَّوِيهِ ، أَعْنَى دُخُولِ " الْفَاءِ " فِي الْخَبَرِ (١) .

(١) وقيل : العكس هو الصحيح فقد ذكر ابن يعيش ١/ ١٠١ ، والرّضوي في شرح الكافية ١/ ١٠٣ أن

سببويه هو الذي ذهب إلى جواز دخول الفاء في خبر " إن " خلافاً للأخفش وهذا حق .

وانظر الكتاب ١/ ١٣٩ ، ٣/ ١٠٢ هارون ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٥ ، وشرح ابن

القواس ١/ ٧١٤ .

وَأَمَّا " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " فَاتَّفَقَا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ دُخُولِ " الْفَاءِ " فِي خَبَرِ هَذَا الْمُوصُولِ بِهَذِهِ الصَّلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَكَذَلِكَ النِّكَرَةُ الْمُوصُوفَةُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالظَّرْفِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ خَبَرَ " لَيْتَ وَلَعَلَّ " (١) لَا يَحْتَمِلُ التَّكْذِيبَ وَالتَّصْديقَ ، وَمَا بَعْدَ " الْفَاءِ " خَبَرٌ مَحْضٌ يَحْتَمِلُ (٢) كُلَّ ١/١٠٤ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَتَنَافَيَْا ، أَعْنَى " لَيْتَ وَلَعَلَّ " ، وَ " الْفَاءِ " .
وَأَمَّا " إِنْ " : فَمَنَعَ سَيِّبُوهُ (٣) ؛ لِكُونِهَا عَامِلَةً لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَمَعْنَى الشَّرْطِ فِي الْمُوصُولِ بِهَذِهِ الصَّلَةِ يَقْتَضِي صَدْرَ الْكَلَامِ فَتَدَاوَعَا .

حُجَّةُ الْأَخْفَشِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٤) ، فَدُخُولُ " الْفَاءِ " مُشْعِرٌ بِالسَّبَبِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ انْتَفَى قَوْلُهُمْ : " إِنْ رَبُّنَا اللَّهُ " وَانْتَفَتْ اسْتِقَامَتُهُمْ لَانْتَفَى عَدَمُ الْخَوْفِ ، وَاسَيِّبُوهُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ خَبَرَ " إِنْ " مَحْذُوفٌ دَلٌّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا أَمِنُونَ مُسْتَبْشِرُونَ ، لِأَنَّ مَنْ لَا خَوْفَ عَلَيْهِ فَهُوَ أَمِنٌ ، وَمَنْ لَا يَحْزَنُ فَهُوَ مُسْتَبْشِرٌ ، فَتَكُونُ " الْفَاءُ " عَاطِفَةً جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾ (٥)

(١) جاء بعده في (ف) " فاتتقا على عدم جواز دخول الفاء وفي هذا الموصول " ، وهو سبق نظر من الناسخ .

(٢) في (ف) " محتمل " .

(٣) أى : منع دخول الفاء في خبرها إذا كان اسمها موصولاً أو نكرة موصوفة ، وأكد ذلك في التحفة الشافية لوحة ٣٢ .

(٤) سورة الأحقاف ١٣ .

(٥) سورة الجمعة ٨ .

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ" هُوَ الْخَبْرُ ، أَوْ يَكُونَ مُحْنُوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ "مَلَاقِيكُمْ" . أَيِ : إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ مُدْرِكُكُمْ ، وَ "الْفَاءُ" عَاطِفَةٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ (١) ، وَلَيْسَ قَوْلٌ مَنْ جَعَلَ "الْفَاءُ" زَائِدَةً بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ سَيِّوِيَهُ لَا يَرَى زِيَادَةَ "الْفَاءِ" (٢) فَكَيْفَ يَحْتَجُّ لَهُ بِمَا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ (٣) .

" أسماء الإشارة "

أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبٌ	فِي الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ كَمَا تَرْتَبُ
هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَ	هَاتَا تَلِيهَا تَيْكَ ثُمَّ تَالِكََا
هَذَا ثُمَّ ذَانُ ثُمَّ ذَانِكََا	هَاتَانِ ثُمَّ تَانُ ثُمَّ تَانِكََا
وهؤلاءِ وأولى أولئكَا	وفي المُخَاطَبَةِ قُلٌّ مِنْ ذَلِكََا

قَوْلُهُ : " أَمَّا الْإِشَارَاتُ " يُرِيدُ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِنَّمَا يُبَيِّنُ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا نَفْسَ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ مُبَيَّنَةٌ ؛ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ مِنْ جِهَةِ افْتِقَارِهَا إِلَى مَا يُوَضِّحُهَا مِنَ الصِّفَاتِ كَافْتِقَارِ الْمَوْصُولِ إِلَى مَا يُوَضِّحُهُ مِنَ الصَّلَاتِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النُّوعَيْنِ " مَبْهُمًا " أَيِ : غَيْرَ مُوَضَّحٍ (٤) ، وَالْإِشَارَةُ تَفْتَقِرُ

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٢٨ .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٢١٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٦ .

(٣) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ١/ ٣٤٧ : " فإن دخلت " إن " فسيبويه يجيز دخول الفاء وأبو الحسن لا يجيزه ، وما جاء في التنزيل كقوله : " ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق " محمول عنده على الزيادة " .

(٤) انظر تفسيراً لطيفاً لمعنى إبهام أسماء الإشارة مع كونها معارف في المرجل ٢٠٤ .

إِلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، وَهُوَ الْمَشِيرُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ ، وَالْمُشَارُ
إِلَيْهِ ، وَهُوَ الْعَمْدَةُ أَيْضاً فِي الْإِشَارَةِ ، وَالْمُشَارُ لَهُ ، وَهُوَ تَالٍ لِهَمَا .
قَوْلُهُ : " فِيهَا رُتَبٌ " أَي : مَنَازِلُ ، وَهِيَ وَضَعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي
مَوْضِعِهِ فَلَا يُوَضَعُ الْقَرِيبُ مَوْضِعَ الْبَعِيدِ ، وَلَا الْبَعِيدُ مَوْضِعَ الْقَرِيبِ ،
وَالرُّتْبَةُ : الْمَنْزِلَةُ .

قَوْلُهُ : " فِي الْقُرْبِ " أَي : فِي الْحُضُورِ ، قَوْلُهُ : " وَالْبُعْدِ " أَي : ضِدُّ
الْقُرْبِ ، قَوْلُهُ : " كَمَا تَرْتَبُ " أَي : تُبَيِّنُ مَرْتَبَةً .

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، لَكِنَّهُ اِكْتَفَى
بِذِكْرِ الطَّرْفَيْنِ فِي ذِكْرِ الْوَسْطِ : لِأَنَّهُ لَا يَنْصُورُ الطَّرْفَانِ بِدُونِ الْوَسْطِ ،
وَلِأَنَّهُ قَدْ مَثَّلَ بِهَا مَرْتَبَةً بِحَرْفِ « ثُمَّ » الْمُفِيدِ لِلتَّرْتِيبِ ، وَلَمَّا كَانَ « الْمَشِيرُ
« لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَنْبِيهِ نَفْسِهِ بِإِشَارَتِهِ ، وَكَذَلِكَ " الْمَشَارُ إِلَيْهِ " لَا يَفْتَقِرُ
أَيْضاً إِلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، لِأَنَّكَ قَدْ تُشِيرُ إِلَى الشَّيْءِ وَهُوَ (قَاعِدٌ) (١) تَارَةً ، ٨٠٤/ب
وَمُقْبِلٌ إِلَيْكَ تَارَةً ، وَإِلَى الْجَمَادِ ، فَالْمُحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ هُوَ " الْمَشَارُ
لَهُ " (٢) .

قَوْلُهُ : " هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ " أَي : " هَذَا " لِلْحَاضِرِ ، وَ" ذَاكَ يَلِيهِ " أَي :
يَلِي رُتْبَةً " هَذَا " يُرِيدُ : أَنَّهُ يَلِي رُتْبَةَ الْحُضُورِ ، وَهِيَ الرُّتْبَةُ الْوَسْطَى .
قَوْلُهُ : " ثُمَّ ذَاكَ " أَي : [ذَاكَ] يَلِي " ذَاكَ " ، أَي : يَلِي رُتْبَةَ " ذَاكَ "
فَكَانَتْ رُتْبَةُ " ذَاكَ " هِيَ الرُّتْبَةُ الْقُصْوَى .

وَأَصْلُ هَذَا " ذَا " ، فَ" هَا " حَرْفُ تَنْبِيهِ لِلْمُشَارِ لَهُ (٣) ، وَهُوَ مُرَكَّبٌ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " فَاعِلٌ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

(٢) فِي (ف) " الْمَشَارُ إِلَيْهِ " .

(٣) فِي النِّسَخَتَيْنِ " لِلْمَشَارِ إِلَيْهِ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ " فَالْمُحْتَاجُ إِلَى
التَّنْبِيهِ هُوَ الْمَشَارُ لَهُ " .

مِنْ حَرْفٍ مَهْمُوسٍ وَهُوَ " الْهَاءُ " ، وَمِنْ حَرْفٍ لَيْنٍ وَهُوَ " الْأَلْفُ " ، وَمَا أَقْرَبَ
الْلَيْنِ مِنَ الْهَمْسِ فِي الْمَعْنَى ! وَمَا أَقْرَبَ الْحَرْفَيْنِ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ !
لِأَنَّهَا أَلْطَفٌ مِنَ الْعِبَارَةِ .

وَأَصْلُ " ذَا " ذِيٌّ فَعَيْنُهُ وَوَلَامُهُ يَاءٌ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ " حَيِّتُ " ، وَعَيِّتُ
" لِسْمَاعِهِمُ الْإِمَالَةَ فِي " ذَا " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَامُهُ " وَأَوْ " وَعَيْنُهُ « يَاءٌ » ؛
إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ " حَيَوْتُ " ، فَلَوْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ لَقِيلَ " ذِيٌّ "
بِالْتَشْدِيدِ ، فَلَمَّا حُذِفَتِ " الْيَاءُ " الْأَخِيرَةُ فَصَارَ " ذِيٌّ " بِوَزْنِ " كِيٌّ " فَصَارَتْ
" الْيَاءُ " أَلْفًا ؛ لِيَخْرُجَ عَنِ مِثَالِ الْحَرْفِ (١) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : عَيْنُهُ وَأَوْ ، وَوَلَامُهُ يَاءٌ ، لِأَنَّ بَابَ " طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ "
أَكْثَرُ مِنْ بَابِ " حَيِّتُ " (٢) ، فَلَامُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَحْذُوفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَضَوْا
بِحَذْفِ لَامِهِ لِقُوَّةِ شَبْهِهَا بِالْمُظْهَرِ ؛ لِوَصْفِهِ ، وَالْوَصْفُ بِهِ ، وَتَصْغِيرِهِ ، وَتَنْبِيئِهِ
عَلَى [صُورَةٍ] (٣) تَنْبِيئَةِ الْمُظْهَرِ ، لِذَلِكَ لَمْ يَقْضُوا فِيهَا كَانَ مِنْ
الْمُضْمَرِ عَلَى حَرْفَيْنِ بِأَنَّ لَامَهُ مَحْذُوفٌ ؛ لِبُعْدِ الْمُضْمَرِ [عَنِ] الْمُظْهَرِ ،
وَرَوَى أَنَّهُ جَاءَ فِي الصَّحِيفَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى عَلِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الَّتِي
أَمْلَاهَا عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ (٤) : " الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ

(١) انظر شرح الكافية للرُّضِيِّ ٢/ ٣٠ فقد ذكر أن اللامَ حذفت فيه اعتباراً كما حذفت في " دم ، ويد
" ، وللمزيد انظر ابن يعيش ٣/ ١٢٦ وإلنصاف ٦٦٩ المسألة ٩٥ .

(٢) قال ابن يعيش ٣/ ١٢٦ " والأول أقيس ، لمجى الإمامة فيها " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) أبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي نسبة إلى الدئل بن بكر ابن كنانة ، أخذ عن علي
بن أبي طالب رضى الله عنه ، وأخذ عنه عنيسة القيل ، وميمون الأقرن ، وغيرهما ، مات رحمه الله
سنة تسع وستين . انظر نزهة الألباء ٤ ، ٦ ، وفيه مصادر ترجمته .

مُظَهَّرٌ ، وَمُضَمَّرٌ ، وَمَا بَيْنَهُمَا " قَالُوا : وَمَا بَيْنَهُمَا هُوَ " الْمُبْهَمُ " (١) .
 قَوْلُهُ : " هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ " هَاتَا " فِي مُقَابَلَةِ " هَذَا " ، وَالْأَصْلُ أَنْ " ذِي " فِي مُقَابَلَةِ " ذَا " كَمَا أَنَّ " هِي " فِي مُقَابَلَةِ " هُوَ " ، فَـ " هَاتَا " فِي الْمُؤَنَّثِ فِي مُقَابَلَةِ " ذَا " فِي الْمَذْكَرِ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ " تَا " ، وَ" تِي " وَ" تَهْ " وَ" ذَهْ " بِسُكُونِ الْهَاءِ فِيهِمَا ، وَ" تَهِي " ، وَ" ذَهِي " بِأَلْيَاءٍ فِيهِمَا ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ التَّنْزِيلُ ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ (٢) وَ" تِيكَ " لِلْوَسْطَى ، وَ" تَالِكَا " لِلْبَعِيدَةِ ، وَقَدْ مَضَى تَرْتِيبُهُمَا فِي الْمَذْكَرِ ، فَفَسَّهَا عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ لِلْبَعِيدَةِ " تَالِكٌ " ، وَ" تَلِكٌ " فَـ " تَلِكٌ " فِي مُقَابَلَةِ " ذَلِكَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ مِنْ " ذَلِكَ " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ مِنْ " ذَا " (٣) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ فِي الْأَصْلِ سَاكِنَةٌ مَجِيئُهُمْ بِهَا فِي " تَلِكٌ " عَلَى أَصْلِهَا سَاكِنَةٌ ، وَحَذَفُوا " الْيَاءَ " مِنْ " تِي " لَمَّا زَانُوا اللَّامَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ ، وَإِنَّمَا حَذَفُوا " الْيَاءَ " فِي الْمُؤَنَّثِ وَلَمْ يَحْذَفُوا الْأَلْفَ فِي " ذَلِكَ " لِأَنَّهُمْ لَوِ أَبْقَوْا " الْيَاءَ " وَكَسَرُوا اللَّامَ كَمَا فَعَلُوا فِي " ذَلِكَ " لاجْتِمَاعِ كَسْرِ " الْيَاءِ " ، وَكَسْرِ اللَّامِ . وَ" الْيَاءُ " بَيْنَهُمَا فِي تَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ فَيَجْتَمِعُ ثَقُلُ الْكَسْرَاتِ وَثِقَلُ التَّأْنِيثِ فَحَذَفُوا فِي " تَلِكٌ " ، وَلِذَلِكَ أَبْقَوْا الْأَلْفَ وَكَسَرُوا اللَّامَ فِي " تَالِكٌ " لِفَتْحَةِ " التَّاءِ " فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " ذَا " فَقَالُوا : " تَالِكٌ " كَمَا قَالُوا " ذَلِكَ " وَ" الْكَافُ " حَرْفُ الْخِطَابِ ، وَيُشْعَرُ بِالتَّرَاخِي عَنِ الْحُضُورِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَبِدْخُولِ " الْكَافِ " صَارَ " ذَا " لِلْغَائِبِ ، لِأَنَّ " ذَا " لِلْمُشَارِ

(١) انظر نزهة الألباء ٥ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ١٦٩ ، وضحي الإسلام ٢/٢٨٥ ، فقد ذكر الخبر هناك .

(٢) سورة يوسف ١٠٨ .

(٣) ولئلا تلتبس بلام الملك في قولهم : ذلك . انظر أسرار العربية ٣٩٧ ، والتصريح ١٢٨/٨ .

إِلَيْهِ ، وَ " الْكَافَ " لِمُخَاطَبِ غَيْرِهِ ، فَلَوْ بَقِيَ " ذَا " حَاضِرًا لَمَا احتَجَبَ فِيهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ الَّذِي يَأْخُذُ فِي حَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَى مَعَ الْمُتَكَلِّمِ فَأَلْقُرَبُ وَالْبَعْدُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْمُشَارِ إِلَى لَأ فِي الْمُخَاطَبِ ، وَاللَّامُ لَمَا غَابَ عَنْكَ .
وَبَعْدُ ، فَكَلَّمَا زَيْدَ فِي الْمَسَافَةِ زَيْدَ فِي اللَّفْظِ حَرْفٌ بِإِزَاءِ مَا زَيْدَ مِنَ الْمَسَافَةِ .

قَوْلُهُ : " هَذَا نِ تَمَّ ذَانِ تَمَّ ذَانِكَا " ، " هَذَا نِ لِمَتْنَى الْمُبْهَمِ الْحَاضِرِ ، قَوْلُهُ : " تَمَّ ذَانِ " يُرِيدُ : تَمَّ يُقَالُ فِيهِ : " ذَانِ " بَغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، ١/٨٠٥ .
فَكِلَاهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى الْحَاضِرِ [يُنِ] (١) ، قَوْلُهُ : " تَمَّ ذَانِكَا " إِشَارَةٌ إِلَى (الغَائِبِينَ) (٢) وَ [لَيْسَ] (٣) فِي التَّنْبِيَةِ مُرْتَبَةً وَسَطَى ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : « ذَانِ » : يُقَالُ لِلتَّنْبِيَةِ الْبَعِيدِينَ وَالْمُتَوَسِّطِينَ (٤) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : " ذَانِكَ " بِتَشْدِيدِ النُّونِ تَنْبِيَةً لِلْبَعِيدِ وَهُوَ " ذَلِكَ " فَالنُّونُ عَوْضٌ مِنَ اللَّامِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيدِ ، فَيَكُونُ " ذَانِكَ " بِتَخْفِيفِ النُّونِ لِلْمُتَوَسِّطِينَ ، وَ " ذَانِكَ " بِتَشْدِيدِهَا لِلْبَعِيدِينَ (٥) .

(١) تكملة من (ف) .

(٢) في الأصل « غائبين » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) قال المرادي في شرح الألفية ١/ ١٧٩ " للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان : أحدهما : أن لها مرتبتين : قريبة وبعيدة ، والآخر أن لها ثلاث مراتب : قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور " ، وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ١/ ١٨٥ : " المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب ... ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان .. وصححه المصنف في الشرح قال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصغار إلى سيبويه " ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٢ .

(٥) نسب هذا الرأي للمبرّد في ابن يعيش ٣/ ١٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣ ، وفيهما قول آخر وهو أن التشديد عوض من ألف " ذلك " ، وهو الأولى في نظر الرضي .

فَأَقُولُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : " هَذَاكَ " بِتَشْدِيدِ النُّونِ فَتَجْمَعُ
 بَيْنَ التَّنْثِيهِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ ، وَلَا تَقُولُ : " هَذَاكَ " فَتَجْمَعُ بَيْنَ حَرْفِ
 التَّنْثِيهِ وَاللَّامِ ، فِدَلْ هَذَا عَلَى أَنَّ [النُّونَ] (١) الْمُشَدَّدَةَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي
 الدَّلَالَةِ عَلَى البُعْدِ لِاسْتِحَالَةِ تَنْثِيهِ البَعِيدِ الغَائِبِ عَنِ الحَضْرَةِ إِنْ قُلْنَا :
 إِنْ اللَّامُ فِي "ذَلِكَ" لِبُعْدِ المُشَارِ لَهُ لَا لِبُعْدِ المُشَارِ إِلَيْهِ عَلَى زَعْمِ قَوْمٍ (٢) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّنْثِيَةَ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ كَتَّنْثِيَةِ الأَسْمَاءِ المُضْمَرَةِ أَعْنَى :
 أَنَّهَا صِيغٌ مُرْتَجَلَةٌ لِلتَّنْثِيَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى سَنَنِ التَّنْثِيَةِ فِي الأَسْمَاءِ
 المُعْرَبَةِ لَتَنَكَّرَتْ بِالتَّنْثِيَةِ وَلَوْ كَانَتْ أَيْضًا عَلَى سَنَنِ التَّنْثِيَةِ لَمَا حُدِفَتْ أَلِفَاتُهَا
 عِنْدَ دُخُولِ أَلِفِ التَّنْثِيَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، بَلْ كَانَ الوَاجِبُ أَنْ تُقْلَبَ الأَلِفُ
 يَاءً فَيُقَالُ : " ذِيَانٍ " كَمَا يُقَالُ : " فَتِيَانٍ " ، وَهِيَ مَبْنِيَةٌ فِي التَّنْثِيَةِ كَمَا كَانَتْ
 مَبْنِيَةً فِي الإِفْرَادِ ، وَأَمَّا الإِنْفِلَابُ الَّذِي فِيهَا فَلِشَبْهِهَا بِالمُثَنَّى الحَقِيقِيِّ
 لَفْظًا ، وَالنُّونُ عَوْضٌ مِنَ الأَلِفِ المَحْذُوفَةِ .

وَقِيلَ : هِيَ مُعْرَبَةٌ فِي التَّنْثِيَةِ ، وَتَنْثِيَتُهَا حَقِيقَةٌ ، لِاخْتِلَافِ أُخْرَاهَا
 بِاخْتِلَافِ العَامِلِ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى المُعْرَبِ .

قَالَ الزَّجَّاجُ : لَمْ يُبَيِّنْ مِنَ المُثَنَّى شَيْءٌ ، لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ تَجْرِيَ
 أَصْنَافُ المُثَنَّى عَلَى مِنْهَاجِ وَاحِدٍ إِذَا (٣) كَانَتْ التَّنْثِيَةُ لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا مُذَكَّرٌ
 وَلَا مُؤنَّثٌ وَلَا عَاقِلٌ ، وَلَا غَيْرُ عَاقِلٍ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ إِعْرَابًا (٤) .

(١) فِي الأَصْلِ (اللام)

(٢) نَسَبٌ فِي الهمع ٧٦ / ٨ للسَّيْلِيِّ .

(٣) فِي (ف) " إِذ " .

(٤) انظُرْ شَرْحَ الكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣١ / ٢ فَقَدْ نَصَّ عَلَى رَأْيِ الزَّجَّاجِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا" فَقَالَ "تَانِكَ" بِتَخْفِيفِ

السُّونِ، وَ"تَانِكَ" بِتَشْدِيدِهَا، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي الْمَذْكَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَهَوْلَاءِ، وَأَوْلَى، وَأَوْلَيْكََا"، "هَوْلَاءِ" بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ

[وَ"أَوْلَى" بِغَيْرِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ] ^(١) لِلْحَاضِرِ، "أَوْلَيْكََا" لِلْبَعِيدِ، وَ"هَوْلَاءِ"

(مَمْدُودٌ، وَأَوْلَى) ^(٢) مَقْصُورٌ، وَقَوْلُهُمْ: "مَقْصُورٌ" وَذَلِكَ إِنَّمَا يُقَالُ فِي

الْمُعْرَبِ، وَإِنَّمَا قَالُوا [ه] ^(١) هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى: "هَوْلَاءِ" لِأَنَّهُ - أَعْنِي "أَوْلَى" -

أَقْصَرَ لَفْظًا مِنْهُ ^(٢)، وَهَمَا إِشَارَةٌ إِلَى الْجَمْعِ أَيِّ جَمْعٍ كَانَ مُذْكَرًا أَوْ مُؤَنَّثًا

عَاقِلًا، أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ "أَوْلَى" الْمَقْصُورَةُ لِلْعَاقِلِينَ وَ

"أَوْلَى" لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ مُفْرَدِهِ ^(٤) فَهِيَ مِنْ قَوْلِكَ "ذَا" بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ "قَوْمٌ" مِنْ

رَجُلٍ، وَوَزْنُهُ "فَعْلٌ"، وَوَزْنُ "هَوْلَاءِ" الْمَمْدُودِ «فَعَالٍ»، وَالْمَقْصُورَةُ هِيَ

الْأَصْلُ، وَالْأَلِكُ ^(٥) " [لُغَةٌ فِي "أَوْلَيْكََا"] ^(١) وَأَنْشَدُوا فِيهِ:

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال المؤلف في التحفة الشافية (لوحة ١١٠) : "وإنما قالوا "أولى" مقصوراً و (أولاء) ممدوداً - وإن كانت المبنيات لا توصف بالمد والقصر - بالنظر إلى "أولى" أقصر من لفظ "أولاء" الممدود"، ونقل ذلك العليمي في هامش التصريح ١٢٧/١ .

(٤) في الأصل "لفظة مفردة"، وفي المرتجل ٣٠١ "وهو لفظ موضوع للجمع من غير لفظ الواحد فهو في الميهم كقوم في جمع امرئ في الأسماء غير الميهمة".

(٥) في النسختين "أولئك" وهو تحريف، صوابه كما أثبتته .

أُولَيْكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا الْأَلِيكَ (١)
 فَـ "أُولَيْكَ" "الأوَّلُ" ، و "الأَلِيكَ" الثَّانِي عِبَارَةٌ عَنْ وَاحِدٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ
 وَهُوَ الْقَوْمُ ، وَفِي الثَّانِي لَمْ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ لُغَةً ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ اللَّامَ
 لُغَةٌ دُونَ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ "أُولَيْكَ" بِالْهَمْزِ أَكْثَرُ مِنْ "الأَلِيكَ" بِاللَّامِ ،
 فَأَلْشَبَهُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ زَائِدَةً عَلَى "أُولَى" "المَقْصُورِ كَمَا قَالَ رُوِيَّةُ (٢) :

أُولَالَ حَبَّشْتُ لَهُمْ تَحْبِيشِي

فَزَادَ لَمَّا عَلَى "أُولَى" ، وَلَيْسَتْ "اللَّامُ" فِي "الأَلِيكَ" لِلْبُعْدِ كَمَا ظَنَّ
 مَنْ لَا خُبَرَ [لَهُ] (٣) ؛ لِمَا (٤) بَيَّنَّا فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ .

(١) قائله أخو الكلبة كما في النوادر لأبي زيد ٤٣٨ ، بالخزاعة ١ / ١٩٠ بولاق ، ونسب للأعشى وليس
 في ديوانه ، غير أن رواية الصدر في الشاهد مختلفة ، ففي نوادر أبي زيد ، والخزاعة :
 ألم تك قد جريت ما الفقر والغنى ؟

والعجز في النوادر والخزاعة "ولا" بدل "وهل" ، وفي بعض المصادر "أولاك قومي" بزيادة اللام
 في الأولى والثانية . انظر المنصف ١ / ١٦٦ ، ٣ / ٢٦ ، وابن يعيش ١٠ / ٦ ، وإصلاح المنطق
 ٢٨٢ ، والصاحبي ٢٨ ، والهمع ١ / ٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٤٩ ، والتصريح ١ / ١٢٩ الأشابة -
 بضم الهمزة - الأخلاط من الناس .

(٢) الديوان ٧٨ برواية "ألاك حفشت لهم تحفيشي" ،
 وعليه فلا شاهد في البيت ، وقد ذكره المؤلف في التحفة الشافية لوحة ١١١ شاهداً على زيادة
 اللام .

وهو في تهذيب اللغة ، واللسان "حبش" برواية "أولاك .." .

والتحبيش والتحفيش بمعنى التجميع .

والشاهد في قوله "أولال" حيث زاد اللام على "أولى" المقصور في نظر المؤلف ، ولم أجده عند
 غيره من النحاة .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) "كما" .

كَيْفَ تَرَى ذَاكَ الْفَتَى يَا سَعْدُ وَكَيْفَ ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ ١٠٥/ب

وَكَيفَ ذَاكُمُ الْفَتَى يَا فَيْتَى وَكَيفَ ذَاكُنُ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي

فَ " ذَا " ، و " تَا " اسْمٌ مِنْ لَهُ أَشْرَتَا وَالْكَافُ حَرْفٌ مِنْ لَهُ خَاطَبَا

قَوْلُهُ : " وَفِي الْمُخَاطَبَةِ " (١) الْمُخَاطَبَةُ مَصْدَرٌ خَاطَبَ خِطَابًا

وَمُخَاطَبَةٌ قَوْلُهُ : [" قُلْ] (٢) مِنْ ذَلِكِ ، أَي : مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ .

قَوْلُهُ : [" ذَاكَ "] (٣) الْفَتَى يَا سَعْدُ " فَتَحَ الْكَافُ مِنْ " ذَاكَ " ؛ لِأَنَّ

الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ ، وَكَسَرَ الْكَافُ مِنْ قَوْلِهِ : " ذَلِكِ الْفَتَى يَا دَعْدُ " ؛ لِأَنَّ

الْخِطَابَ لِمُؤَنَّثٍ ، فَكَافُ الْمُؤَنَّثِ مَكْسُورٌ (٤) كَمَا أَنَّ تَاءَهَا فِي الْخِطَابِ
مَكْسُورَةٌ .

قَوْلُهُ : " وَكَيفَ ذَاكُمُ (الْفَتَى) (٥) يَا فَيْتَتِي " زَادَ الْمِيمَ وَالْوَاوَ

عَلَى " الْكَافِ " لَمَّا خَاطَبَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ .

قَوْلُهُ : " وَكَيفَ ذَاكُنُ الْفَتَى يَا نِسْوَتِي " زَادَ عَلَى " الْكَافِ " نُونًا

مُشَدَّدَةً ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ فِي « ذَاكُمُ » فَزَادَ فِي الْمُؤَنَّثِ

حَرْفَيْنِ كَمَا زَادَ فِي خِطَابِ الْمَذَكَّرِ حَرْفَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي " إِيَّاكُنْ " لِمَ

كَانَتْ النُّونُ لِلْمُؤَنَّثِ (٦) .

(١) راجع ص ٦٦٧ .

(٢) سقط من الأصل ، وانظر ص ٦٦٧ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " ذاك " .

(٤) في (ف) " مكسورة " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) لم يذكر في " إياكُنْ " شيئا ، وإنما ذكره في (قمتن) انظر ص ٦٢١ فيما تقدم .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُخَاطَبَةُ مَفَاعَلَةٌ وَلَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ لِأَجْلِ ثَالِثٍ ، وَذَلِكَ سَائِلٌ [وَمَسْئُولٌ] (١) ، وَمَسْئُولٌ عَنْهُ ، فَالسَّائِلُ لَا تُعْتَبَرُ كَمِيَّتُهُ فِيمَا (٢) زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ ، فَبَقِيَ اعْتِبَارُ الْمَسْئُولِ وَالْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَسْأَلُ وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، إِمَّا مُذَكِّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ (٣) عَنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ إِمَّا مُذَكِّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثَاتٍ (٣) ، فَلِلْمَسْئُولِ عَنْهُ سِتُّ صُورٍ ، مُفْرَدٌ ، أَوْ مُنْثَى ، أَوْ مَجْمُوعٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فَتِلْكَ سِتَّةٌ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : ثَلَاثَةٌ " مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ فِي اعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّثْنِيَةِ بِاعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي الْمُخَاطَبِ لِاسْتِوَاءِ لَفْظِيهِمَا فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ كَذَلِكَ مُفْرَدٌ وَمُنْثَى ، وَمَجْمُوعٌ فَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ مَضْرُوبَةٌ فِي اثْنَيْنِ بِاعْتِبَارِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فَسَقَطَ لَفْظُ التَّأْنِيثِ فِي الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ " هُوَ لِأَنَّ " يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَبَقِيَ خَمْسَةٌ ، [خَمْسَةٌ] (٤) إِذَا ضَرَبْتَهَا فِي خَمْسَةٍ فَالْمُرْتَفِعُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، وَيُمَثَّلُ مِنْهَا مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . فَإِذَا سَأَلْتَ وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ قُلْتَ : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ ؟ " بَفَتْحِ الْكَافِ " ، وَعَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ : " كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ يَا رَجُلُ ؟ " بَفَتْحِ الْكَافِ " أَيْضًا ، وَعَنْ اثْنَيْنِ مُذَكِّرِينَ قُلْتَ : " كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلَانِ يَا رَجُلُ " وَعَنْ مُؤَنَّثَتَيْنِ قُلْتَ : " كَيْفَ تَانِكَ الْمَرْأَتَانِ يَا رَجُلُ " ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مُذَكِّرِينَ قُلْتَ : " كَيْفَ أَوْلَئِكَ الرَّجَالُ يَا رَجُلُ ؟ " ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ الْمُؤَنَّثِ " كَيْفَ أَوْلَئِكَ النِّسَاءُ يَا رَجُلُ ؟ " ، فَالْكَافُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " فما " .

(٣) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٤) مكانها في الأصل بياض .

مَفْتُوحَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ ، وَلَوْ سَأَلْتَ [وَاحِدَةً] (١) عَنْ هَذِهِ
الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ لِكَسَرَتِ " الْكَافِ " فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ مُؤَنَّثٌ ،
وَكَذَلِكَ إِذَا سَأَلْتَ اثْنَيْنِ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " (٢) مِيمًا ،
وَأَلِفًا " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُذَكَّرِينَ عَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " (٣)
" مِيمًا وَ" وَاوًا " ، وَإِنْ سَأَلْتَ جَمَاعَةً مُؤَنَّثَاتٍ زِدْتَ عَلَى " الْكَافِ " نُونًا
مُشَدَّدَةً ، فَاعْرِفْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِاللُّغَةِ الْأُخْرَى الَّتِي نَقَلَهَا ١/١٠٦
التَّلَقَاتُ وَهِيَ فَتْحُ " الْكَافِ " عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَيْرِ الْحَاقِ عَلَامَةِ التَّنْبِيهِ وَلَا
الْجَمْعِ وَلَا غَيْرِهِ ، بَلْ تُفْرِدُهُ وَتُذَكِّرُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ (٤) ، فَخَاطَبَ جَمَاعَةً وَلَمْ يَلْحِقِ " الْكَافِ "
فِي " ذَلِكَ " وَاوًا ، وَمِيمًا ، بَلْ قَالَ : (وَكَذَلِكَ) بِفَتْحِ " الْكَافِ " مُجْرَدًا مِنْ
عَلَامَةِ الْجَمْعِ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : (وَكَذَلِكَ) عَلَى اللُّغَةِ (الْأُولَى) (٥) ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٤) .

وَقَوْلُهُ : " فَذَا وَتَا اسْمٌ مِنْ لَهُ أَشْرَتَا " أَي : الْأِسْمُ مِنْ " ذَاكَ " (٥)
هُوَ " ذَا " فِي الْمَذَكَّرِ ، وَالْاسْمُ مِنْ " تَاكَ " هُوَ " تَا " فِي الْمؤَنَّثِ ، وَ" الْكَافُ "
حَرْفٌ خِطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ كَالْكَافِ فِي " إِيَّاكَ " وَ" التَّاءِ "
فِي " أَنْتَ " ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِلْكَافِ فِي " ذَاكَ " وَأَخْوَاتِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ

(١) سقط من الأصل ، وفي (ف) " واحدا " .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) سورة البقرة ١٤٣ .

(٤) سورة الفتح ١٥ .

(٥) في الأصل " ذلك " .

أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ
 مَجْرُورًا ، أَمَا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعٍ رَفَعٍ فَبَاطِلٌ ؛ لِعَدَمِ الرَّافِعِ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ
 الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ ، وَأَمَا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ فَبَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ
 النَّاصِبِ ، وَأَمَا كَوْنُهُ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ فَبَاطِلٌ أَيْضًا ، لِأَنَّ الْجَرَ (إِمَّا) (١)
 بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ ، وَكِلَاهُمَا مَنْفِيٌّ هَهُنَا ، أَمَا انْتِفَاءُ حَرْفِ الْجَرِّ فَظَاهِرٌ ،
 وَأَمَا انْتِفَاءُ الْإِضَافَةِ فَظَاهِرٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ مَعْرِفَةٌ ، فَلَا تَصِحُّ
 إِضَافَتُهُ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ (٢) الْكَافَ تَثَبَّتْ مَعَهَا النُّونُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِذَا تَثَبَّتْ ،
 نَحْوُ " ذَانِكَ " وَلِأَنَّ هَذِهِ (٢) " الْكَافَ " - أَعْنَى كَافَ الْخُطَابِ - تَثَبَّتْ مَعَ الْأَلْفِ
 وَاللَّامِ الْمَانِعِينَ مِنَ الْإِضَافَةِ ، نَحْوُ " النَّجَاءُكَ " فَبَطَلَ الْجَرُّ بِبُطْلَانِ الْإِضَافَةِ ،
 فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَبَطَلَ (٣) أَنْ يَكُونَ اسْمًا ؛
 لِبُطْلَانِ ذَلِكَ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا حَرْفٌ .

وَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمَا تَثَبَّتْ ، إِذْ لَا يَصِحُّ تَثْنِيَةُ الْحَرْفِ وَلَا
 جَمْعُهُ ، وَقَدْ قَالُوا : " ذَاكُمَا " ، وَ " ذَاكُمُ " ؟

قِيلَ : التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ هُنَا صَيَغُ مَرْتَجِلَةٌ كَمَا فِي الضَّمَائِرِ ، وَقِيلَ : هَذِهِ
 " الْكَافُ " فِي الْأَصْلِ ضَمِيرٌ ، فَلَمَّا نُقِلَتْ إِلَى الْحَرْفِ أَبَقُوا عَلَيْهَا بَعْضَ
 أَحْكَامِهَا وَهِيَ ارْتِجَالُ صَيَغِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهَا ، فَهَذِهِ عَلَامَاتُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ
 لِأَنَّهَا مُتْنَاةٌ وَمَجْمُوعَةٌ ، فَهِيَ كَالْتَاءِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَتْ هِنْدُ " هِيَ عَلَامَةُ
 التَّثْنِيَةِ ، وَكَأَلْفِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَا الرَّيْدَانِ " هِيَ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ ، وَكَأَوَا فِي
 قَوْلِهِمْ : أَكَلُونِي الْبَرَاعِيثُ " هِيَ عَلَامَةُ الْجَمْعِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " هذا " .

(٣) في (ف) " فيبطل " .

[المعرف بلام التعريف]

ثُمَّ الْمُعْرَفُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ فَمِنْهُ تَعْرِيفُ لِحَسْبِ وَصْفِهِ
 وَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْنَاهُ وَدِ سَبَقَ فَهُوَ بِدَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقَّ
 نَحْوُ آتَى عَبْدٌ فَقَالَ الْعَبْدُ الْأَوَّلُ الثَّانِي فَبِإِنِ الْعَهْدِ
 وَتَلَزَمُ اللَّامُ كَلَامِ الْآنَا وَاللَّهِ ، وَالَّذِينَ ، وَالزَّبَانَا
 وَقَدْ تَزَادَ ، مِثْلُ لَامِ النَّسْرِ وَقَوْلُهُ : بَاعَدَ أُمَّ الْعَامِرِ
 هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْمَعَارِفِ ، قَوْلُهُ " ثُمَّ الْمُعْرَفُ بِلَامِ
 الْمَعْرِفَةِ " الْمَعْرِفَةُ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ .

وَالْخَلِيلُ (١) يَرَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ [جَمِيعًا] (٢) لِلتَّعْرِيفِ ، فَحَرْفُ
 التَّعْرِيفِ عِنْدَهُ " أَل " " مِثْل " قَدْ ، وَهَل " ، وَاحْتِجَّ بِجَوَازِ الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا ،
 وَالْحَرْفُ الْوَاحِدُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا خَلِيلِي أَرْبِعًا وَأَسْتَخْبِرُ أَلْ مَنْزِلَ الدَّارِسِ مِنْ أَلِ الْحَلَالِ
 مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ قَطْرٌ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ (٣)

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٢٤ ، ووصف المباني ٧٠ ، والجنى الدانى ١٩٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيتان لعبيد بن الأبرص الأسدي ، وهما في ديوانه ١١٥ برواية :

(يا خليلي قفا من أهل الحلال) ، ويروى عجزه " عن حي حلال " . قال محقق الديوان :
 " شك في صحة نسبتها إلى عبيد المستشرق تولدكه ، ولكن نسبها إليه أبو بكر محمد بن علي عن
 أبي إسحاق " .

وهما في المنصف ١ / ٦٦ ، والخصائص ٢ / ٢٥٥ ، ومختارات ابن الشجري ٢٢٢ ، ووصف
 المباني ٧١ ، وابن يعيش ٩ / ١٧ ، والعيني ١ / ٥١١ ، والخزانة ٣ / ٢٣٦ بولاق ، وشرح الكافية
 للرضي ٢ / ١٣١ ، والثاني في الفائق ٢ / ١٣٢ .

الحلال : جمع الحلة - بكسر الحاء - وهي جماعة البيوت ، أو مائة بيت . سحق البرد : الثوب
 البالى . القطر : المطر . المغنى : المكان الذى كانوا يقيمون فيه . عفى : طمس ومحا . وتأويب
 الشمال : رجوعها وتردد هبوبها .

فَوَقَّفَ عَلَى " الْأَلْفِ وَاللَّامِ " فِي الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِمَا بَعْدَهُمَا فِي الْمِصْرَاعِ الثَّانِي ، وَبَدَّلِيلَ فَتَحَ الْهَمْزَةَ مَعَهَا ، وَالْهَمْزَةَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَالْقَافِ مَعَ الدَّالِ مِنْ " قَدْ " .

وَسَيَبِيهِ (١) يَرَى أَنَّ اللَّامَ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ ، وَالْهَمْزَةُ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌ مُجْتَلِبَةٌ [تَوْصُلًا] (٢) إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ ، وَلَوْ كَانَتْ مَعَ اللَّامِ بِمَنْزِلَةِ " الْقَافِ " مِنْ " قَدْ " لَمَا سَقَطَتْ فِي الدَّرَجِ ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ الْهَمْزَةُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ اللَّامِ ، وَالْكَثْرَةُ تَقْتَضِي أَخْفَ الْحَرَكَاتِ ، وَقِيلَ : تَشْبِيهَا لَهَا بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ حَيْثُ تَثْبُتُ مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " ءَ أَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ " (٣) ، (وَاحْتَجَّ أَيْضًا بِامْتِزَاجِهَا) (٤) بِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ حَتَّى تَصِيرَ [كَجُزءٍ] (٥) مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَتَخَطَّأُهَا عَمَلُ الْعَامِلِ إِلَى الْأِسْمِ الْمَعْمُولِ بَعْدَهَا ، [وَلَا يُعَدُّ] (٦) وَجُودَهَا فِيهَا دَخَلَتْ فَصْلًا بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ مِنْ الْعَوَامِلِ الَّتِي لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَالْمُضَافِ ، وَلِأَنَّ " الرَّجُلَ " الْمُعَرَّفَ مُغَايِرٌ لِقَوْلِكَ : " رَجُلٌ " مِنْ الْمُنْكَرِ حَتَّى جَازَ تَوَالِيهِمَا فِي بَيْتَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِبْطَاءً (٥) .

وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ لَهُ أَنَّ التَّنْكِيرَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُهُ كَذَلِكَ ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْفَرْعِ

(١) ينظر الكتاب ٤/ ١٤٧ ، والجنى الداني ١٩٢ ، والهمع ٨/ ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة يونس ٥٩ .

(٤) في الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) .

(٥) الإبطاء من عيوب القافية ، وهو أن تجمع في شعر واحد بين قافيتين بلفظ واحد ومعنى واحد ،

واختار بعضهم أنه إذا كان بين القافيتين المكررتين سبعة أبيات فليس بإبطاء . ينظر مختصر

القوافي لابن جني ٣٢ ، والكافي في العروض والقوافي ١٦٢ .

وَأَصْلُهُ (١)

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جَعَلُوا اللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ؟
قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّامَ تُدْغَمُ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ (٢) وَذَلِكَ
يَدُلُّ عَلَى مَقَارِبَتِهَا لِأَكْثَرِ الحُرُوفِ وَلَيْسَ غَيْرُهَا مِنَ الحُرُوفِ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ
سَاكِنَةً لِیَسْتَحْكِمَ امْتِزَاجُهَا بِمَا تُعْرَفُ ؛ لِأَنَّ المُحْرَكَ یَقْوَى بِحَرَكَتِهِ فَلَا یَمْتَزِجُ
بِغَیْرِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ یَصِحَّ إِدْغَامُ الحَرْفِ المُتَحَرِّكِ إِلَّا بَعْدَ تَسْكِينِهِ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ
الحَرْكَةَ تَمْنَعُ مِنَ الِامْتِزَاجِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جُعِلَتْ أَوَّلَ الكَلِمَةِ ؟
قُلْتُ : مُحَافِظَةً عَلَیْهَا ؛ لِأَنَّ آخِرَ الكَلَامِ مَحَلُّ تَغْیِیرٍ مِنْ حَذْفٍ وَغَیْرِهِ
فِي المُعْتَلَّاتِ وَفِي الصَّحِیحِ بِالتَّرْخِیمِ .

قَوْلُهُ : " فَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِجِنْسٍ [وَصِفَةٍ] (٣) " (٤) أَيْ : فَمِنْ تَعْرِيفِ
المُعْرِفِ بِلامِ المُعْرِفَةِ تَعْرِيفٌ لِجِنْسٍ (٤) وَتَعْرِيفٌ لِصِفَةٍ ، أَمَا تَعْرِيفُ

(١) ذكر المؤلف رأى الخليل وحجته ، ورأى سيبويه وحجته ، ولم يرجح أحدهما على الآخر صراحة إلا أنه يستنتج من إسهابه في إيراد حجج سيبويه أنه يختار رأيه ، وهو أن أداة التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل .

وانظر ذلك في المنصف ٦٨ / ١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٧ / ٩ فما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ١٣١ / ٢ ، وفيه " ذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لثلاث يشتهب التعريف بالاستفهام " ، وهذا مذهب ثالث في المسألة . انظر جواهر الأدب ٣٨٠ .

(٢) انظر رصف المياني ٧٣ ، والتبصرة ٩٥٧ / ٢ ، والكتاب ٤٥٧ / ٤ ، والمقتضب ٣٤٨ / ١ ، وفيها أن لام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً .

(٣) تكلمة يوجبها السياق ، وهي من قول الناظم ، انظر ص ٦٧٩ .

(٤) سقط من (ف) انتقال نظر .

الْجِنْسِ فَأَمْرٌ يَفْهَمُ مِنْ قَبْلِ (١) مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ "الَّلَامُ" لَا مِنْ "الَّلَامِ" نَفْسَهَا؛ فَإِنَّ "الَّلَامِ" وَضَعْتَ لِتَفْيِيدِ التَّعْرِيفِ كَمَا وَضَعْتَ "هَلْ" لِتَفْيِيدِ الاسْتِفْهَامِ، وَ"إِنْ" لِتَفْيِيدِ الشَّرْطِ، فَالْمُعْرِفُ بِاللَّلَامِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مُشْتَرِكًا بَيْنَ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ وَذَلِكَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ: "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ"، وَسِوَاءَ كَانَ مُشْتَرِكًا بَيْنَ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ أَوْ بِالْعَدَدِ فَإِنَّا نُسَمِّيهِ جِنْسًا، وَلَا مُشَاحَةً فِي الْأَصْطِلَاحِ، وَقَدْ يَكُونُ لِاسْتِفْرَاقِ الْجِنْسِ، قَالُوا: وَهِيَ الَّتِي يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ مَوْضِعَهَا "كُلُّ"، نَحْوُ قَوْلِكَ: "الْإِنْسَانُ قَابِلٌ لِصِنَاعَةِ الْكِتَابَةِ" أَيْ: كُلُّ إِنْسَانٍ، وَقَدْ يَكُونُ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصٍ أَوْ عُمُومٍ، كَقَوْلِكَ: "اسْقِنِي الْمَاءَ، وَاشْتَرِ اللَّحْمَ" فَإِنَّكَ لَمْ تُرِدِ الْعُمُومَ وَالْإِسْتِفْرَاقَ، وَلَمْ تُرِدِ مَاءً وَلَا لَحْمًا مَخْصُوصًا مَعْهُودًا، فَلِهَذَا يُسَمَّى تَعْرِيفَ الْحَقِيقَةِ، وَتَعْرِيفَ الطَّبِيعَةِ (٢) وَأَمَّا تَعْرِيفُ الصِّفَةِ فَكَقَوْلِكَ: "مَرَرْتُ بِالْفَارِسِ، وَرَأَيْتُ الْحَسَنَ الْوَجْهَ"، وَكَقَوْلِهِمْ: "الْفَقِيرُ فِي بَلَدِهِ كَالْغَرِيبِ، وَالْقَلِيلُ مِنْكَ كَالْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِكَ".

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْهُودٍ سَبَقَ" أَيْ: وَمِنْ تَعْرِيفِ الْمُعْرِفِ بِاللَّلَامِ [تَعْرِيفٌ] (٣) لِمَعْهُودٍ سَبَقَ، يُرِيدُ بِالسَّبْقِ (التَّقَدُّمُ) (٤) إِمَّا بِالذِّكْرِ ١/١٠٧ وَإِمَّا بِالْعِلْمِ، فَمِثَالُ التَّقَدُّمِ بِالذِّكْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا

(١) كتب تحتها في الأصل "أي: من جهة".

(٢) انظر الجنى الداني ١٩٥.

(٣) سقط من الأصل

(٤) في الأصل غير واضح، علما بأن لوحة ١٠٧ في الأصل غير واضحة، وكذلك ١/١٠٨ وذلك

بسبب الطمس الناجم عن الرطوبة.

فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴿١﴾ فَأَتَى (بِالرَّسُولِ الْمُعَرَّفِ) (٢) بِالْأَلَامِ بَعْدَ ذِكْرِهِ مُنْكَرًا ، فَعَلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ الْمَذْكُورَ ثَانِيًا هُوَ الْأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا عَرَفْنَا ذَلِكَ مِنَ الْأَلَامِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ سَقَطَتْ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ .

قَوْلُهُ : " فَهُوَ بِذَا مِثْلِ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقُّ " يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا أَنَّ الْمُضْمَرَ إِذَا ذُكِرَ بَعْدَ مُظْهِرٍ كَانَ هُوَ ذَلِكَ الْمُظْهِرُ ، الْأَتْرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِكَ : " كَانَ عِنْدِي ثَوْبٌ فَبِعْتُهُ " وَبَيْنَ قَوْلِكَ : " فَبِعْتُ الثَّوْبَ " ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " فَهُوَ بِذَا - أَيُّ : بِالْعَهْدِ - مِثْلُ الضَّمِيرِ " .

وقَوْلُهُ : " بَلْ أَحَقُّ " أَيُّ : أَثْبَتُ وَأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَتَّبِعُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَهَذَا يَتَّبِعُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : " مِثْلُ الضَّمِيرِ " أَنَّهُ - أَعْنَى الْمَعْهُودِ - لَا يُذَكَّرُ ابْتِدَاءً كَمَا لَا يُذَكَّرُ الْمُضْمَرُ ابْتِدَاءً ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ ذِكْرِهِ إِمَّا فِي اللَّفْظِ ، وَإِمَّا فِي الْعِلْمِ ، أَمَا سَبْقُهُ فِي اللَّفْظِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَأَمَا سَبْقُهُ فِي الْعِلْمِ فَكَقَوْلِكَ : " رَكِبَ السُّلْطَانُ لِلصَّيْدِ " ، وَ" جَلَسَ الْقَاضِي " فِي الْمَكَانِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا سُلْطَانٌ وَاحِدٌ وَقَاضٍ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ ؟

قُلْتُ : إِنَّهُ يُفِيدُ فَائِدَةَ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ قُلْتَ : " قَعَدَ لِلْحُكْمِ " وَأَضْمَرْتَ " الْقَاضِي " لَعَلِمَ ، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ : " رَكِبَ لِلصَّيْدِ " وَأَضْمَرْتَ " السُّلْطَانُ " لَعُرِفَ مَنْ تَعْنِي بِذَلِكَ وَالْحَالُ هَذِهِ .

(١) سورة المزمل ١٥ ، ١٦ .

(٢) في الأصل غير واضح .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " نَحْوُ آتَى عَبْدٌ إِلَى آخِرِهِ ، فَهُوَ تَمَثُّيلٌ بِالْمَعْهُودِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَتَلَزَمَ اللَّامُ كَلَامَ الْأَنَا " الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي " الْآنَ " لِأَزْمَةِ لَا
تُفَارِقُ ، وَهَمَّا فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ (١) ، وَ " الْآنَ " هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ
أَوَّلُ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ آخِرُ مَا مَضَى ، وَأَوَّلُ مَا يَأْتِي مِنَ الْأَزْمِنَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ
فَصْلٌ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ كَالْخَطِّ الْفَاصِلِ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ ، وَهِيَ
عِنْدَ الرَّجَّاجِ (٢) مُبْنِيَةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الْإِشَارَةِ كَمَا بُنِيَ " ذَا " ، فَإِنَّ
" الْآنَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ كَمَا أَنَّ " ذَا " إِشَارَةٌ إِلَى الشَّيْءِ
الْحَاضِرِ ، وَ " هُنَا " إِشَارَةٌ (إِلَى الْمَكَانِ) (٣) الْحَاضِرِ وَ (وَهِيَ اسْمٌ ؛
لِدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا ، وَلِدُخُولِ " مِنْ " وَ " إِلَى " نَحْوُ " مِنْ الْآنَ إِلَى
الْآنَ ") (٤) وَهِيَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ مُبْنِيَةٌ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ (٥) فَهُوَ
مُعَرَّفٌ بِلَامٍ أُخْرَى مَحْنُوفَةٌ غَيْرِ هَذِهِ اللَّامِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ ، فَالَّلَامُ عِنْدَهُ زَائِدَةٌ ،
وَكَذَا عِنْدَ الرَّجَّاجِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ يَتَعَرَّفُ بِالْإِشَارَةِ .
وَهُوَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ فِعْلٌ مِنْ " أَنْ يَنْبِيَنَّ " ، وَدَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا دَخَلَتْ
عَلَى " الْقِيلِ ، وَالْقَالَ " ، وَهَمَّا فِعْلَانِ (٦) .

(١) انظر الإنصاف ٥٢٣ المسألة ٧١ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٣ ، والهمع ٨ / ٢٠٨ منسوبا إليه .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٨ / ١٢٦ .

(٣) في (ف) " إلى الوقت " .

(٤) سقط من (ف) . وقد ذكر ابن يعيش ٤ / ١٠٣ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ١٢٦ رأي
الرجَّاج ، ورغبا عنه فانظره هناك .

(٥) انظر المصدرين السابقين ، والإنصاف ٥٢٣ منسوبا إلى أبي علي .

(٦) انظر معاني القرآن ٨ / ٤٦٨ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٣ ، والهمع ٨ / ٢٠٨ .

حُجَّةُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا ، كَمَا
يَجُوزُ حَذْفُهَا مِنْ قَوْلِكَ : " الرَّجُلُ " .

وَقِيلَ : " الْأَنَّ " عِلْمٌ عَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ ، فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ
، اللَّامُ ، فَلِذَلِكَ لُرِمَتْ (١) ، فَإِنَّ أُضْيِفَ أُعْرِبَ لِزَوَالِ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى اللَّامِ
لِتَعْرِيفِهِ بِالْإِضَافَةِ (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَاللَّهِ " فَأَلْفٌ وَاللَّامُ فِيهِ لِأَزْمَةِ لَا تُفَارِقُ ، إِمَّا لِأَنَّ هَذَا
الاسْمَ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ فَهِيَ كَجُزءٍ مِنْهُ لَا تُفَارِقُ فَصَادَفَتْهُ
الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ ، فَصَارَتْ كَجُزءٍ مِنْهُ كَالزَّاءِ مِنْ " زَيْدٌ " فَلَوْ
سَقَطَتْ لَأَخْتَلَّتِ الْعِلْمِيَّةُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا فِيهِ عِوَضٌ مِنْ هَمْزَةِ " إِلَهٍ " ، فَعَلَى
كُلِّ تَقْدِيرٍ هُمَا لِأَزْمَتَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالَّذِينَ " ، فَالَّذِينَ وَأَخْوَاتُهُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ لَمْ تَلْزَمْهُ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ بِالصَّلَةِ عَلَى مَا قَالُوا (٣) بِلِ هِيَ ١٠٧/ب
لِتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّعْرِيفِ لَجَازَ حَذْفُهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالرِّبَّانَا " فَعَلِمُ عَلَى مَنْزِلٍ مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ غَلَبَتْ عَلَيْهِ
الْعِلْمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَصَارَتْ كَجُزءٍ مِنْهُ حَتَّى لَوْ حُذِفَتْ لَأَخْتَلَّتِ

(١) نسب في ابن يعيش ١٠٣/٤ للمبرد والزمخشري .

(٢) يرى ابن يعيش ١٠٤/٣ أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما علة بناؤه فلا يهاهما
ووقعه على كل حاضر من الأزمنة ، أما السيوطي فيقول في الهمع ١/٢٠٨ " والمختار
عندى القول بإعرايه ، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية " .

(٣) ذكر المؤلف فيما سبق أن تعريف الأسماء الموصولة بالوضع لا بصلاتها خلافاً للجمهور
(انظر مبحث الأسماء الموصولة) . ص ٦٤٥

الْعَلَمِيَّةُ^(١) ، وَلَيْسَ هَذَا الْكِتَابُ مَوْضِعَ اشْتِقَاقِ " الزَّبَانَا " ، وَكَيْفَ كَانَتْ اللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّطْوِيلِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَقَدْ تَزَادُ " مِثْلُ لَامِ النَّسْرِ إِلَى آخِرِهِ ، فَالْلامُ فِي " النَّسْرِ " زَائِدَةٌ ، وَهُوَ اسْمٌ صَنَمٌ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٢) فَاسْقَاطُ اللَّامِ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ الْعَلَمِيَّةُ وَفِيهِ اللَّامُ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا أُسْقِطَتِ اللَّامُ مِنْهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَمَّا وَدِمَاءٍ مَا تَزَالُ تَخَالُهَا عَلَى قَنَةِ الْعُرَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا (٣)

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو " فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا (٤)

(١) في سرور النفس ٢٠٣ : " هما كوكبان مفترقان بينهما أكثر من قدر قامة الرجل في المنظر ويقال

لهما زيانا الصيف ؛ لأن سقوطهما في زمان تحرك الحر " ، وانظر اللسان (زين) .

(٢) سورة نوح : ٢٣ .

(٣) البيت لعمر بن عبد الجن التنوخي وهو جاهلي قديم كما في الخزانة ٢٤١ / ٣ بولاق وهو في

المنصف ١٣٤ / ٣ ، وابن الشجري ١ / ١٥٤ ، ٢ / ٢٤١ ، والإنصاف ٣١٨ ، وشرح التسهيل لابن

مالك ١ / ٢٩١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣٦ ، والمسلسل في

غريب لغة العرب ١٦٦ ، واللسان " عندهم " .

مار الدم : جرى . على قنة العزى : قنة كل شيء أعلاه ، العزى : صنم لقريش ، أو لذي الكراع

بحمير . العندم : دم الأخوين .

(٤) الرجز لأبي النجم العلي (الفضل بن قدامة) كما في ديوانه ١١٠ وهو في الإنصاف ٣١٧ ، وابن

يعيش ١ / ٤٤ ، ووصف الجباني ٧٧ ، ومعنى اللبيب ٧٥ ، وشرح شواهد ١٦٣ ، وشرح للمحة

البدرية ١ / ٣١٣ ، والمنصف ٣ / ١٣٤ .

وَيُرْوَى "بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ" (١) ، وَالْأَصْلُ "بَاعَدَ أُمَّ
عَمْرٍو" فَرَزَادُوا "الَّلَامَ" .

[وَادْخَالَ اللَّامِ] (٢) عَلَى الْعَمِّ إِمَّا لِشَرَكَةِ اتَّفَاقِيَةِ تَعْرِضُ (٣) فِيهِ فُتْرَالُ
كَمَا يُزَالُ بِالْوَصْفِ ، وَإِمَّا بِأَنَّ يُرَادَ بِهِ مُسَمًى (بِزَيْدٍ) (٤) أَوْ مُسَمًى بِعَمْرٍو ،
وَإِمَّا لِشُهْرَتِهِ كَقَوْلِهِمْ : "لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى" (٥) .
وَأَقُولُ : إِنَّ اللَّامَ عَلَى ضَرْبٍ :

أَحَدُهَا : تَعْرِيفُ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الْعُمُومِ
وَالْخُصُوصِ ، نَحْوُ "اشْتَرَى اللَّحْمَ" .

الثَّانِي : مَعَ صَدَقِ اللَّفْظِ عَلَى كَثِيرِينَ ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ .

الثَّلَاثُ : مَعَ التَّخْصِيصِ ، وَهُوَ الْعَهْدُ .

الرَّابِعُ : الْحُضُورُ ، نَحْوُ : هَذَا الرَّجُلُ (٦) .

الخَامِسُ : أَنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ بِالْغَلْبَةِ ، نَحْوُ "الثَّرِيًّا" فَإِنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ

الاسْمَ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ لَا بِالْوَضْعِ (٧) .

(١) انظر رواية الغين المعجمة في اللسان "وير" .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) "تعرض" .

(٤) في الأصل "زيد" .

(٥) سبق تخريج هذا المثل ، انظر ص ٥٦٧ .

(٦) وهي الداخلة على اسم الجنس الذي يكون صفة لاسم الإشارة ، ذكره الشريشي في شرحه ٢٤/٢

(٧) الثريا تصغير الثروي من الثروة ، قيل لها ذلك لكثرة كواكبها ، وهي اسم جنس - عند صدر

الافاضل - بالنظر إلى الدليل والأمانة لا بالنظر إلى استعمال العرب . انظر التخمير ١/١٨٨ -

١٨٩ ، وابن يعيش ٤١/١ ، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

السَّادِسُ : أَنْ تُفِيدَ لَمَحَ الصُّفَّةِ كَالْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي مِثْلِ هَذَا تُفِيدُ التَّعْظِيمَ (١) .

السَّابِعُ : أَنْ تَزَادَ لِلتَّحْسِينِ كَمَا فِي " الَّذِي " لِتَعْرِفِ الْمَوْصُولِ بِالصَّلَةِ (٢) .

الثَّامِنُ : أَنْ تَكُونَ اسْمًا كَ " الَّذِي " ، نَحْوُ الضَّارِبِ زَيْدًا " .
التَّاسِعُ : أَنْ تَزَادَ لِإِزَالَةِ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْأَعْلَامِ ، نَحْوُ " أُمَّ الْعَمْرُو " .
العَاشِرُ : أَنْ تَكُونَ عِوَضًا عَنْ (جُزْءِ الْكَلِمَةِ) (٣) كَاللَّامِ فِي اسْمِ " اللَّهِ " تَعَالَى .

الحَادِي عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ عِوَضًا مِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ (٤) أَيِ : (هِيَ) (٥) مَاوَاهُ ، وَكَقَوْلِهِمْ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ " بِرَفْعِ " الْوَجْهِ " ، فَإِنَّ الْأَصْلَ " بِالْحَسَنِ وَجْهَهُ " ، وَاللَّامُ عِوَضٌ مِنَ الضَّمَائِرِ (٦) .

(١) قال الرضى في شرح الكافية ٢ / ١٣١ : " وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في " الله " ،

وفي الأعلام ، ولا يعرفها البصريون " .

(٢) التحقيق عند المصنف أن تعريف الموصول بالوضع لا بالصلة . انظر ، ص ٦٤٥ ،

(٣) في (ف) " شبه الكلمة " تحريف ، وانظر الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٤) سورة النازعات ٤٠ ، ٤١ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) قال ابن عقيل في شرح التسهيل ٨ / ٢٠٠ " وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، ومن

منعه جعل الضمير محنوقاً ، أي : حسن الوجه منه " ، وانظر كذلك في شرح التسهيل لابن مالك

٨ / ٢٩٤ . وجاء في حاشية الأصل " وقيل هي في نحو " اليهود ، والمجوس " عوض من ياء

النسب ، إذ الأصل : يهودي ومجوسى ، فحذفت الياء وعوض منها اللام " شرح آخر ، ولم أعرش

على هذا الشرح غير أن المؤلف ذكره أو نحواً منه في ص ٣٧٨ .

[باب الإضافة]
[الإضافة المحضة]

ثُمَّ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعْرَفُ الْأِسْمَ فَالْمَحْضَةُ ، وَهِيَ تُعْرَفُ
بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِإِلَامٍ تَخْصِيصٍ كَعَبْدٍ حِينَ دَرَّةٌ
وَتَارَةً قُدْرًا « مِنْ » ، فِي الْمَحْضَةِ كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَى : مِنْ فِضَّةِ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنْ قَوْلِهِ : " الْمَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذَكَّرُ " (١)
أَصْلُ الْإِضَافَةِ فِي اللُّغَةِ الْإِسْنَادُ ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهَا أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ (٢) مُشْطَبٍ (٣) ١٠٨/ب
أَى : أَسَدْنَا ظُهُورَنَا ، وَهُوَ فِي الصَّنَاعَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا ؛ لِأَنَّ
الْأِسْمَ الْأَوَّلَ مُلْصَقٌ بِالثَّانِي وَمُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ ، كَمَا يَعْتَمِدُ الْمُسْتَنْدُ عَلَى مَا
يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ .

وَالْإِضَافَةُ عَلَيَّ ضَرِيْبِيْنَ ، مَحْضَةٌ ، وَغَيْرُ مَحْضَةٌ كَمَا ذُكِرَ .

فَالْمَحْضَةُ هِيَ الَّتِي يَتَعْرَفُ فِيهَا الْأَوَّلُ بِالثَّانِي إِذَا كَانَ الثَّانِي
مَعْرِفَةً ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي نَكْرَةً أَفَادَتِ الْإِضَافَةُ تَخْصِيصَ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي لِأَنَّ
تَعْرِيفَهُ نَحْوُ " غُلَامٌ رَجُلٍ " فَالْتَّخْصِيصُ لَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ لَا يَنْفَكُ
عَنْهَا ، فَالْتَّعْرِيفُ لَا يَنْفَكُ عَنِ التَّخْصِيصِ ، وَالتَّخْصِيصُ يَنْفَكُ عَنِ التَّعْرِيفِ ،
فَالْتَّخْصِيصُ هُوَ الْعَامُّ .

(١) انظر ص ٥٦٩ .

(٢) في (ف) " قنبت " وهو تصحيف " قشيب " وبه يروى البيت .

(٣) الديوان ٥٣ برواية " فلما دخلناه " .

ويروى " قشيب مشطب " وهو في شرح شنور الذهب ٣٢٥ ، والتصريح ٢/ ٢٣ ، وشرح ابن

الخباز ١/ ٣٥٥ ، وشرح ابن القواس ١/ ٧٢٩ ، واللسان (حير) .

قَوْلُهُ : " الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعْرَفُ الْأَسْمَ فَاَلْمَحْضَةُ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ
 بَلْ إِذَا كَانَ الثَّانِي مَعْرِفَةً لَكِنَّ تَمَثِيلَهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ : "
 كَعَبْدِ حَيْدَرَةَ " ، فَإِنَّ الثَّانِي عِلْمٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ أَنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ
 مَحْضَةٍ (١) تُعْرَفُ ، بَلْ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُفِيدُ التَّعْرِيفَ هِيَ الْمَحْضَةُ لِأَنَّ كُلَّ
 إِضَافَةٍ مَحْضَةٍ (١) تُفِيدُ التَّعْرِيفَ ، وَتُعْرَفُ الْإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ بِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ
 بِاللَّامِ إِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ كَمِثَالِهِ ، وَنَحْوُ " غُلَامُ زَيْدٍ " ، وَ" بٌ مِنْ "
 إِنْ كَانَ الثَّانِي (جُزْءٌ) (٢) الْأَوَّلِ ، وَالْمَحْضَةُ : الْخَالِصَةُ أَيُّ : الْإِضَافَةُ
 الْحَقِيقِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّخْصِصُ أَوْ التَّعْرِيفُ لِأَنَّ اللَّفْظِيَّةَ الْمُجَازِيَّةَ الَّتِي
 يُرَادُ بِهَا التَّخْفِيفُ .

وَالْإِضَافَةُ الصَّنَاعِيَّةُ هِيَ : اتَّصَالُ آخِرِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ بِأَوَّلِ الْأَسْمِ الثَّانِي
 مِنْ غَيْرِ فَصْلِ فِي الْأَعْلَبِ اتِّصَالًا يَقْتَضِي جَرَّ الثَّانِي إِمَّا لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا (٣) .
 قَوْلُنَا : " اتَّصَالُ آخِرِ الْأَوَّلِ بِأَوَّلِ الثَّانِي " فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى حَذْفِ
 التَّنْوِينِ مِنَ الْأَوَّلِ إِمَّا لَفْظًا نَحْوُ " غُلَامُ زَيْدٍ " وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ : كَمْ رَجُلٍ
 أَكْرَمْتُ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ التَّنْوِينِ لِلْإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُشْعِرُ بِتَمَامِ الْأَسْمِ
 وَأَنْفِصَالِهِ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي تُشْعِرُ بِاتِّصَالِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ
 لِتَخْصِصِهِ ، فَتَنَاقِيًا .

(١) سقط من (ف) وهو سبق نظر .

(٢) في الأصل " غير " تحريف صوابه من (ف) ، ومثاله نحو " خاتم الفضة " .

(٣) وعرفها ابن الخباز في شرحه ٣٥٥/١ بقوله : " ضم اسم إلى اسم ليس بخبر عنه ، ولا مركب معه ، ولا تابع له من غير فاصلٍ ، سوى الألف واللام ، ضمًّا معنويًّا " ، ونقل ابن القواس تعريف المؤلف وتعريف ابن الخباز في شرحه ٧٣٠ ، ولم يرض بتعريف ابن الخباز فعقب عليه بقوله : " وقد أخل فيه بالاحتراز عن الظرف " .

وَقَوْلُنَا : " مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ فِي الْأَغْلَبِ " اخْتِرَانٌ عَنِ الْفَصْلِ بَيْنِ
الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الشُّعْرِ .

وَقَوْلُنَا : اتِّصَالًا يَفْتَضِي جَرَّ الثَّانِي ، اخْتِرَانٌ مِنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الصَّبِيحُ (١)

وَالْتَقْدِيرُ : " وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الصَّبِيحُ " ، فَ " بِشَاشَةُ " مَنْصُوبٌ عَلَى

التَّمْيِيزِ ، وَ " الْوَجْهُ " الْفَاعِلُ ، وَحَذْفِ التَّنْوِينِ ، لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ اللَّامِ مِنْ

" الْوَجْهِ " لِأَنَّ الْوَجْهَ مُضَافًا ، وَمِنْ حَذْفِهِ فِي الْأَسْمِ الْعَلَمِ إِذَا وَصِفَ بِأَبْنٍ

مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ نَحْوُ " جَاعِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو " ، فَلَمْ يُحْذَفِ التَّنْوِينُ مِنْ

" زَيْدٍ " ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ لَا يَقْبَلُ الْإِضَافَةَ مَا لَمْ تُزَلَّ عِلْمِيَّتُهُ (٢) ، وَاخْتِرَانٌ مِنْ

حَذْفِهِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ ، نَحْوُ : عُمَرُ قَائِمٌ (٣) .

وَقَوْلُنَا : " لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا " لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ ، نَحْوُ غَلَامٌ

زَيْدٌ ، وَغَلَامُكَ (٤) .

(١) جاء في حاشية (ف) " هذا البيت ينسب أرياب التاريخ إلى آدم أبي البشر (عليه السلام) يرثي
به ولده هابيل .

وهو في الإنصاف ٦٦٣ المسألة ٩٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٤ مع بيت آخر برواية :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مَغْبِرَ قَبِيحِ

تَغْيِيرِ كُلِّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَقَلَّ بِشَاشَةَ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ

وقيل : إنهما من الموضوعات ، انظر الهمع ٢ / ١٥٦ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٠٩ .

(٢) انظر ابن الشجري ١ / ٢٨١ ، وفيه أن التثوين حذف من " زيد بن عمرو " لكثرة الاستعمال .

(٣) في النسختين " عمرو " .

(٤) في (ف) " غلامي " .

قَوْلُهُ : " مُقَدَّرَةٌ بِلَامٍ تَخْصِيصٍ " إِشَارَةٌ إِلَى الْعَامِلِ فِي الْمُضَافِ
إِلَيْهِ (١) ، فَقِيلَ : الْخَافِضُ هُوَ : اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَجَازَ حَذْفُ حَرْفِ
الْجَرِّ مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهِ (٢) ؛ لِنِيَابَةِ الْإِتِّصَالِ اللَّفْظِيِّ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ
بِالإِضَافَةِ (٣) ، وَقِيلَ : عَمِلَ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْحَرْفِ ، فَالْعَامِلُ
هُوَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ، أَوِ الْاسْمُ ، وَهُوَ الْمَوْجِبُ لِمُطْلَقِ الإِعْرَابِ ،
الْمُقْتَضَى لِخُصُوصِيهِ ، وَهُوَ الْجَرُّ لِلإِضَافَةِ ، هَذَا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَامِلَ ١٠٨/ب
غَيْرَ الْمُقْتَضَى ، وَإِنَّمَا قَالَ : " إِضَافَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِلَامٍ تَخْصِيصٍ " لِئَلَّا
يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّ الْاسْمَ الْأَوَّلَ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ فَيَجِبُ بِنَاؤُهُ (٤)
لِمُقَدَّرِ هُنَا مُرَادٍ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، أَعْنِي (٥) إِظْهَارُهُ مَعَ بَقَاءِ
الْمَعْنَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَخْصِيصٍ (٦) .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَتَارَةٌ قُدْرٌ " مِنْ " فِي الْمَحْضَةِ كَخَاتِمِ الْفِضَّةِ أَيِ مِنْ فِضَّةٍ

شَرْطُ الإِضَافَةِ الَّتِي بِمَعْنَى " مِنْ " أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ نَوْعًا
لِلثَّانِي ، وَالثَّانِي جِنْسًا لِلأَوَّلِ ، نَحْوُ : خَاتَمِ فِضَّةٍ ، وَثُوبٍ خَزٍّ ، فَالثُّوبُ نَوْعٌ
مِنَ الْخَزِّ ، وَالْخَاتَمُ نَوْعٌ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ وَصْفُ الثُّوبِ بِأَنَّهُ خَزٌّ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٧٢ .

(٢) في (ف) " علمه " .

(٣) أي : لنيابة الإضافة عنه ، قال ابن الخباز معللاً جر المضاف إليه ١ / ٣٥٥ : " إن المضاف
فهم منه معنى الحرف الجار ، فقام مقامه في العمل " ، وفي الشرح المجهول لوحة ٨٢ :
" لما فهم منها [أي الإضافة] معنى الحرف فكأنه ثابت في التقدير .

(٤) في النسختين " بناؤها " .

(٥) في (ف) " يعني " .

(٦) انظر الهمع ٢ / ٤٧ حيث مثل له بقوله تعالى : " فمنهم ظالم لنفسه " .

فَيُقَالُ : " هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ " أَي : نَاعِمٌ ، وَأَمَّا " يَدٌ زَيْدٌ " فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى " مِنْ بَلٍ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَصْفُ الْيَدِ بِزَيْدٍ (١) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ثَلَاثَةُ رِجَالٍ " فَأِلْضَافَةٌ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ عَدَدٌ ، وَالرِّجَالُ مَعْدُودٌ ، وَالْعَدَدُ غَيْرُ الْمَعْدُودِ ، هَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ثَلَاثُمِائَةَ رَجُلٍ " فَأِلْضَافَةٌ الْمِائَةِ إِلَى الرَّجُلِ بِمَعْنَى " اللَّامِ " ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةٌ الْعَدَدِ إِلَى الْمَعْدُودِ ، وَإِضَافَةٌ الثَّلَاثِ إِلَى " مِائَةٍ " بِمَعْنَى " مِنْ " ؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ عَدَدٌ وَالثَّلَاثَةُ عَدَدٌ مِثْلُهُ ، فَافْهَمَهُ (٣) .

وَقَدْ تَكُونُ الْإِضَافَةُ بِتَقْدِيرِ (٤) " فِي " (٥) " نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " ضَرَبُ الْيَوْمِ " قَالَ الشَّاعِرُ (٦) :

أَلَا إِنَّ قَتْلَى الطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ أَذَلَّتْ رِقَابَ الْمُسْلِمِينَ فَذَلَّتْ
يُرِيدُ قَتْلَى فِي الطَّفِّ .

(١) انظر المرتجل ٢٦٢ ، وابن يعيش ١١٩ / ٢ ، والتصريح ٢٥ / ٢ .

(٢) وهي عند ابن الخشاب في المرتجل ٢٦٣ بمعنى " من " ، وانظر أيضا حاشية العليمي على التصريح ٢٥ / ٢ .

(٣) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(٤) في (ف) " بمعنى " .

(٥) وذلك إذا كان الثاني فيها ظرفاً للأول زمانياً أو مكانياً .

(٦) في (ف) " قال المبرد " :

وهذا البيت ضمن قصيدة مختلف في نسبتها فمنهم من نسبها لسليمان بن قنقذ العدوي الأوسى ، ومنهم من نسبها إلى أبي دهب الجمحي كما في ديوانه ٦٠ - ٦٢ ، وذهب بعضهم إلى أنها لابن أبي الرمح الخزاعي ، وقيل إنها لتيمة بن مرة ، والمشهور أنها لسليمان بن قنقذ يريشي بها الحسين بن علي (رضي الله عنهما) كما ذكر ذلك في هامش (ف) .

انظر الكامل ١ / ٢٢٣ ، والتعازي والمراثي ٧٩ ، وحماسة أبي تمام ٤٧٦ ، وشرحها للمرزوقي ٩٦١ ، ومعجم البلدان ٤ / ٣٦ ، وانظر مزيداً من التخريج في ديوان أبي دهب ١٢١ .

الطف : أرض من ضاحية الكوفة ، وفيها كان مقتل الحسين بن علي (معجم البلدان ٤ / ٩٦) .

[الإضافة غير المحضة]

وغيرُ محضةٍ لِنونٍ قُدْرًا فلم تُعرَفهُ كما لو ظَهَرَ
 مِنْهُ اسمٌ فاعِلٍ أريدَ الحالُ فيه مُضَافًا أو الاستِقبالُ
 كضاربِ العبدِ وكاسِي زَيْدٍ دليلاً غيرَ محلي الصيْدِ
 ومثلُ ذاكِ كاشِفاتِ ضُرِّهِ وقد روي كذا «متمُّ نُورِهِ»

قوله : " غيرُ محضةٍ " هو الضربُ الثاني من ضربَي الإضافةِ ، وغيرُ محضةٍ [أي] (١) غيرُ خالصةٍ ، أي : لا تُفيدُ الأولُ تعريفًا ولا تخصيصًا .
 فإن قيل : فإن قولك : " ضاربُ زيدٍ الآن " إن لم تُفدِ الإضافةَ تعريفًا
 الأولُ فقد أفادتِ تخصيصه ؟

قلتُ : التخصيصُ لم تُفدِه الإضافةُ ، فإن اسمَ الفاعِلِ كان قد تخصَّصَ
 بعمله في " زيدٍ " النَّصبِ (٢) فلم يحصلِ التخصيصُ بالإضافةِ بل بعملِ اسمِ
 الفاعِلِ في المفعولِ ، والإضافةُ إنما أفادتِ تخفيفًا في اللفظِ لا غيرُ بحذفِ
 التَّنوينِ .

قوله : لِنونٍ قُدْرًا " هذا تعليلٌ لعدمِ إفادةِ التعريفِ والتخصيصِ في غيرِ
 المحضةِ ، وذلك لأنَّ النونَ إذا كان مُقدَّرًا فهو فاصلٌ بينَ المُضَافِ
 والمُضَافِ إليه ، ويتقدَّرُ الانفصالُ لا يحصلُ التخصيصُ بالإضافةِ فكيفَ
 يحصلُ التعريفُ الذي هو أبلغُ منه ! ، ويريدُ بالنونِ هنا التَّنوينِ ؛ لأنَّهُ

(١) سقط من الأصل .

(٢) لأن الإضافة إنما كانت بعد أن كان ناصباً ، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة لا بها " عن شرح

ابن القواس ١ / ٧٣٣ .

نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ ، وَلَكِنْ (أْتَى) (١) بِلَفْظِ النُّونِ دُونَ التَّنْوِينِ ؛ لِشُمُولِ لَفْظِ
النُّونِ [الْمُفْرَدَ] (٢) نَحْوُ قَوْلِهِ : " ضَارِبُ الْعَبْدِ " ، وَالتَّنْبِيْهُ [نَحْوُ : ضَارِبًا
الْعَبْدِ] (٣) (وَالْجَمْعَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ » (٣) ، أَرَادَ
" مُحَلِّينَ " فَحُذِفَ النُّونُ لِلإِضَافَةِ ، فَلَوْ قَالَ : " لِتَنْوِينِ قَدْرًا " لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ
الْجَمْعُ وَلَا التَّنْبِيْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهُمَا نُونٌ مُتَحَرِّكَةٌ ، وَالإِضَافَةُ غَيْرُ
الْمَحْضَةِ أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَعْمُولِهَا ، وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا : " مَعْمُولُهَا "
الإِضَافَةُ إِلَى الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " حَسَنُ الْوَجْهِ " فَالْوَجْهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى
وَكذَلِكَ " جَائِلَةُ الْوِشَاحِ " (٤) فَالْوِشَاحُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : حَسَنُ
وَجْهُهُ وَجَائِلٌ وَشَاحُهَا " ، وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ نَحْوُ مَقْطُوعِ الْيَدِ .
قَوْلُهُ : " فَلَمْ تُعَرَّفْهُ " أَيُّ : فَلَمْ تُعَرَّفِ الإِضَافَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ - وَهِيَ
غَيْرُ الْحَقِيقِيَّةِ - الْاسْمَ الْأَوَّلَ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَلَمْ تُخَصِّصْهُ [(٥) أَيْضًا ،
أَوْ يَقُولَ : فَلَمْ تُخَصِّصْهُ] (٥) وَيَكْتَفِي بِهِ عَنْ ذِكْرِ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى
التَّخْصِيصُ انْتَفَى التَّعْرِيفُ وَلَا يَنْعَكِسُ ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ لَازِمٌ لِلتَّعْرِيفِ ، لَكِنَّهُ
حَصَّ التَّعْرِيفَ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ كَانَ حَاصِلًا بِالْعَمَلِ قَبْلَ الإِضَافَةِ .
قَوْلُهُ : " كَمَا لَوْ ظَهَرَ " أَيُّ : كَمَا لَوْ ظَهَرَ التَّنْوِينُ ، يُرِيدُ أَنْ حَالَ اسْمُ
الْفَاعِلِ إِذَا نَوِّنْتَهُ وَنَصَبْتَهُ مَا بَعْدَهُ كَحَالِهِ إِذَا أَضْفَقْتَهُ وَجَرَرْتَهُ مَا بَعْدَهُ بِالإِضَافَةِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) تكلمة يوجبها المقام ، انظر المرجع السابق .

(٣) سورة المائدة : ١ .

(٤) قال الزمخشري في أساس البلاغة (جمل ١٤٢) : " وامرأة جائلة الوشاحين : هيفاء " .

(٥) سقط من الأصل .

فِي كَوْنِهِ لَا يَتَعَرَّفُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ لِشَبَهٍ خَاصٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَى عِدَّةِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ حَرَكَاتِهِ ، فَـ " ضَارِبٌ " كـ " يَضْرِبُ " ، وَيُرَادُ بِهِ الْحَالُ وَالْأَسْتِقْبَالُ كَالْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَوْصُوفُ بِهِذِهِ الصِّفَاتِ ^(١) ، وَلِذَلِكَ إِذَا وُصِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ شَبَهِ الْفِعْلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي ^(٢)

فَإِنَّهُمْ وَصَفُوهُ بَعْدَ إِعْمَالِهِمْ ، فَـ " مِنْ وَرَقِ الْحَمِي " صِفَةٌ لِـ " قَوَاطِنَ " .
قَوْلُهُ : " كَضَارِبِ الْعَبْدِ " مِثَالٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الثَّلَاثِيِّ .

قَوْلُهُ : " وَكَاسِي زَيْدٍ " مِثَالٌ بِالْمُعْتَلِّ مِنْهُ ، وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ ^(٣) مِثَالٌ لِجَمْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ مَجْمُوعًا كَمَا يَعْمَلُ مُفْرَدًا ^(٤) ، وَفِي إِعْمَالِهِ إِذَا جُمِعَ جَمَعَ التَّكْسِيرِ خِلَافًا ؛ لِبُعْدِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَنِ جَرِيهِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَتَمَثُّلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَتِّمُ نُورِهِ ﴾ ^(٥) تَمَثُّلٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، يُرِيدُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ عَلَى اخْتِلَافِ أُبْنِيَّتِهِ إِذَا كَانَ

(١) قال ابن القواس في شرحه ١ / ٧٣٥ " فإن أريد به - أي : اسم الفاعل - المضي نحو " ضارب زيد أمس " تعرف بما يضاف إليه عند البصريين ، لأن إضافته محضة لازمة ، لأنه لما لم يشبه الفعل تنزل منزلة الجوامد " ، وانظر الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٧٩ .

(٢) الرجز للعجاج كما في ديوانه ٢٩٥ برواية « أو ألقا » بدون فعل بين حروف الكلمة " بدل " قواطنا " وهو من شواهد الكتاب ١ / ٥٦ بولاق ، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١ / ٨ ، ٥٦ ، وشرحها للتحاسن ٢٩ ، ٨٨ ، واللسان " حم " .

(٣) سورة الزمر : ٢٨ ، على قراءة الجماعة إلا أبا عمرو فإنه نون ونصب . ينظر : التيسير في القراءات ١٩٠ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٥٦ بولاق .

(٥) سورة الصف : ٨ .

لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ هَذَا شَأْنُهُ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ " مَعْمُورُ الدَّارِ ،
وَمُؤَدَّبُ الخُدَّامِ " .

وَالْحَقُّوْا بِذَلِكَ عَنْ تَشْبِيهِهِ مُشَبِّهَهُ كَحَسَنِ الْوَجْهِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ

قَوْلُهُ: " بِذَلِكَ " أَيُّ: بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَـ " ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِ الْفَاعِلِ .
قَوْلُهُ: " مُشَبِّهَهُ " أَيُّ: مُشَبِّهُ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُشَبِّهَةٌ
فِي الْعَمَلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، (وَإِنَّمَا شُبِّهَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ) (١) ؛ لِأَنَّ اسْمَ
الْفَاعِلِ أَقْرَبُ إِلَى الْفِعْلِ مِنْهَا بِجَرِيهِ عَلَى " يَفْعُلُ " فِي عَدَدِ حُرُوفِهِ وَهَيْئَةِ
حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَلَيْسَ قَوْلُكَ: " حَسَنُ الْوَجْهِ " بِجَارٍ عَلَى " يَحْسُنُ " (٢)
فَلَمْ يُشَبِّهْهُ لَكِنَّهُ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي يُشَبِّهُ الْفِعْلَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يُنْتَى (٣) ،
وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فَاشْتَبَهَ الْفِعْلَ بِوَسِطَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَمْ تُفَدَّ
إِضَافَتُهُ التَّعْرِيفَ بِدَلِيلِ قَوْلِكَ: " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ " (٤) ، فَلَوْ
كَانَتْ الصِّفَةُ مُعْرَفَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْوَجْهِ " لَمْ تُوصَفْ بِهَا النِّكْرَةُ وَقَدْ
وُصِفَتْ بِهَا النِّكْرَةُ وَأَمْتَنَعَ وَصِفُ الْمَعْرَفَةِ بِهَا ، فَهِيَ نِكْرَةٌ لِتَقْدِيرِ
الْأَنْفِصَالِ أَيْضًا لِأَنَّ قَوْلَكَ: " حَسَنُ الْوَجْهِ " التَّقْدِيرُ " حَسَنُ وَجْهُهُ "
فَأُضَافَ ، وَحَذَفَ التَّنْوِينَ تَخْفِيفًا ، وَفِي " حَسَنٍ " ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ (٥) .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) في الأصل " لِحَسَنِ " .

(٣) في (ف) " شَيْ " .

(٤) في الأصل " الوجوه " .

(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ١٥٦ فما بعدها .

قَوْلُهُ : " كَحَسَنِي الْوَجْوهِ " أَرَادَ كَحَسَنَيْنِ فَحَذَفَ نُونَ الْجَمْعِ وَأَضَافَ ١٠٩ ب/ كَمَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ مِنَ الْوَاحِدِ .

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا

قِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ؛ لِأَنَّ " مِنْ " مُقَدَّرَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : " زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ أَفْضَلُ مِنْهُمْ " .
وَأَقُولُ : إِنْ تَقْدِيرُ " مِنْ " لَوْ كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّعْرِيفِ لَمَنَعَ فِي نَحْوِ " ثَوْبِ الْخَزِّ " (١) ، وَلَمَنَعَتِ اللَّامُ الْمُقَدَّرَةُ فِي قَوْلِكَ : " غَلَامُ زَيْدٍ " مِنَ التَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَمْنَعْ تَمَّ فَكَذَا هُنَا .

وَأَقُولُ : إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ - أَعْنَى فِعْلَ التَّعَجُّبِ - ، وَالْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ فَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَوَجْهُ شَبْهِهِ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ أَنَّهُ لَا يُبْنَى [مِمَّا لَا يُبْنَى] (٢) مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّفْ لِهَذَا الْمَعْنَى لَا لِتَقْدِيرِ " مِنْ " ، وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَيُوصَلُ بِهِ كَالْفِعْلِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ (٣) : هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ ، قَالَ : وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِذَا أُضِيفَ عَلَى

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " ثَوْبِ خَزِّ " وَهُوَ خِلَافَ مَقْصِدِ الْمُؤَلِّفِ الَّذِي أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ لَا تَقِيدُ التَّعْرِيفَ قَطْعًا ، فَالصَّوَابُ إِذَنْ " ثَوْبِ الْخَزِّ " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ تَعْقِيبُ ابْنِ الْقَوَاسِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ ٧٣٧ حَيْثُ قَالَ " وَلَا يُقَالُ : لَوْ كَانَ تَقْدِيرُ " مِنْ " مَانِعًا مِنَ التَّعْرِيفِ لَمَنَعَ فِي نَحْوِ " ثَوْبِ الْخَزِّ " وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ اللَّامِ فِي نَحْوِ " غَلَامُ زَيْدٍ " ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّمَا يَمْنَعُ أَنْ لَوْ كَانَتْ مَعِ تَقْدِيرُهَا مَرَادَةً كَمَا فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ " ، وَهَكَذَا أَكْبَرُ دَلِيلٌ عَلَى تَأَثُّرِ ابْنِ الْقَوَاسِ بِالنِّيلِيِّ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) الْأَصُولُ فِي النُّحُو ٨/٢ ، وَنَصَهُ " فَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ إِذَا أُضِيفَ عَلَى مَعْنَى " مِنْ " نَكْرَةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَإِذَا أُضِيفَ عَلَى مَعْنَى " اللَّامِ " مَعْرِفَةً ، وَفِي قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ هُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ " .

مَعْنَى " مِنْ " نَكْرَةً ، وَهُوَ مُذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ (١) ، فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ فَهُوَ
مَعْرِفَةً نَحْوَ قَوْلِ عُمَرَ (٢) - (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (٣) - : " لَنْصِيبُ (٤) أَشْعَرُ أَهْلِ
جِلْدَتِهِ " أَي : شَاعِرُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ شَاعِرٌ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ (٥)
وَأَبْنُ جَنِّي (٦) ، وَالْجُرْجَانِيُّ (٧) فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ نَكْرَةٌ وَلَمْ تُقَدْ (٨)
إِضَافَتُهُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ هِيَ الَّتِي أُوجِبَتْ حَذْفُ « مِنْ »
وَيَحذفُهَا حَصَلَ التَّخْفِيفُ ، وَلِذَلِكَ وَصِفَ بِهِ النُّكْرَةَ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ
النَّاسِ " مَعَ الإِضَافَةِ إِلَى المَعْرِفَةِ ، وَهُوَ الرَّأْيُ الصَّحِيحُ .
وَلَا يُضَافُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ فَلَا تَقُولُ " زَيْدٌ
أَفْضَلُ الحِجَارَةِ ، وَتَقُولُ : الأَيَاقُوتُ أَفْضَلُ الحِجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ حِجَارَةٌ .

(١) وانظر كذلك ابن يعيش ٩٧ / ٦ .

(٢) هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان ، الخليفة الصالح ، خامس الخلفاء الراشدين .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو نصيب بن رباح ، مولى عبدالعزيز بن مروان ، وكان عبداً أسود لرجل من أهل وادي القرى

فباعه لعبدالعزيز بن مروان ، وهو من الشعراء الإسلاميين المعاصرين للفرزدق وجريير ، ولهذا

اختلف فيمن قال له : " أنت أشعر أهل جلدتك " ، فبعضهم ينسبها للفرزدق ، والآخر لجريير ،

وقيل : أيمن بن خريم الأسدي ، أما نسبته لعمر دون تقييد كما نكر المؤلف وتبعه ابن القواس فلم

أجدها عند غيرهما ، والأقرب أنه عمر بن عبدالعزيز الأموي ، لأنه هو الذي اتصل به ، وقد نسبه

صاحب الشرح المجهول لعمر بن الخطاب وهو وهم ، إذ ابن الخطاب متقدم عليه .

أما ابن الخباز والشريشي فقد نسباه للفرزدق ، والله أعلم . انظر ترجمته نصيب في الأغاني

٢٣٥ / ١ - ٢٨٩ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٧٥ .

(٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٦٩ ، والهمع ٤٨ / ٢ .

(٦) لم أعثر عليه في كتبه التي بين يدي ، وهو في الشرح المجهول لوحة ٨٢ منسوبا إليه .

(٧) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٨٤ / ٢ .

(٨) في (ف) " تضاف " .

كَذَاكَ قَوْلُهُمْ : صَلَاةُ الْأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ حَيْثُ قِيلَا

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ، (وَلَمَّا لَمْ) (١) تَجْزُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ - فَلَمْ يَقُولُوا : زَيْدُ الشَّابِّ ، وَعَمْرُو الْفَاضِلِ ، بِتَنْكِيرِ الْعَلَمِ يُرِيدُونَ أَنَّ " زَيْدًا " هُوَ الشَّابُّ ، وَعَمْرًا هُوَ الْفَاضِلُ - فَكَذَلِكَ لَمْ تَجْزُ إِضَافَةُ " الْمَسْجِدِ " إِلَى " الْجَامِعِ " ؛ لِأَنَّ الْجَامِعَ صِفَةُ الْمَسْجِدِ فَتَأَوَّلُوا وَقَالُوا : الْجَامِعُ صِفَةُ الْمَوْصُوفِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : مَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ ، " أَوْ " الْمَكَانِ الْجَامِعِ " ، وَكَذَلِكَ " صَلَاةُ الْأُولَى " تَقْدِيرُهُ " صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى " ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأَقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ هَرَبًا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى صِفَتِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَخَصَّصُ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ : " دَارُ الْأَخِرَةِ " أَيُّ : دَارُ السَّاعَةِ الْأَخِرَةِ ، أَوْ النَّشْأَةِ الْأَخِرَةِ (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَا قَالُوا : " دَارُ الْأَخِرِ " بِحَذْفِ " الْهَاءِ " عَلَى تَقْدِيرِ " دَارُ الْيَوْمِ الْأَخِرِ " وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَخِرَةَ صِفَةٌ لِلدَّارِ لَا لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ؟ .
قُلْتُ : لَوْ قُدِّرَ ذَلِكَ لَجَازَ ، وَلَكِنَّهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَى تَقْدِيرِ " السَّاعَةِ " ؛ لِأَنَّهَا أَوْلُ الْأَوْقَاتِ ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ أَنَّ حَذْفَ [الْمَوْصُوفِ] (٣) وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ لَا تَأْتِيرُ لَهُ فِي عَدَمِ [تَعْرِيفِ] (٤) الْأَوَّلِ بِالثَّانِي ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " غُلَامٌ

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " وَمَا لَمْ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ ، فَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ

الْفِعْلَانِ ، وَزَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى مَنَعِهِ . انظُرِ الْإِنْصَافَ ٤٣٦ الْمَسْأَلَةَ ٦١ حَيْثُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ،

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَاحْتِجَاجُ كُلِّ مِنْهُمُ .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ " الْمَوْصُولِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الْفَارِسِ " فَإِنَّ الْمُرَادَ : غُلَامُ الرَّجُلِ الْفَارِسِ ، وَالْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ بِالِاتِّفَاقِ .
 وَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الثَّانِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْأَوَّلِ قَبْلَ ١/١١٠
 الْإِضَافَةِ فَهُوَ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ يُشْبِهُ لَفْظُهُ لَفْظَ صِفَةِ الْأَوَّلِ ، فَمَنَعُوا
 مِنْ تَعْرِيفِهِ كَيْلًا يَظُنُّ أَنَّهُ قَدْ تَعَرَّفَ بِصِفَتِهِ (١) .

وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرَبُهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمًا
 وَجَرَّمَا تُصَيِّفُهُ إِلَيْهِ وَالْحَذْفُ يَطْرَأُ مِثْلَهُ عَلَيْهِ

لَمَّا ذَكَرَ الْإِضَافَةَ وَهِيَ يَتَوَقَّفُ وَجُودَهَا عَلَى طَرَفَيْنِ ، مُضَافٍ
 وَمُضَافٍ إِلَيْهِ ، أَخَذَ يَذْكَرُ (حُكْمَ) (٢) كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ اللَّذَيْنِ
 تَتَوَقَّفُ الْإِضَافَةُ عَلَيْهِمَا فَقَالَ : « وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ إِلَى آخِرِهِ » ، إِنَّمَا بَدَأَ
 بِالْمُضَافِ ، لِتَقَدُّمِهِ وَسَبْقِهِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، لِأَنَّ
 الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُخَصَّصٌ لِلْمُضَافِ وَمُبَيَّنٌ لَهُ ، وَالْمُخَصَّصُ لِلشَّيْءِ يَجِبُ
 تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَالْأَوَّلُ
 عَامِلٌ فِي الثَّانِي ، وَهُوَ عَامِلٌ غَيْرٌ مُتَّصِرَفٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ ،
 أَوْ الْأِسْمُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا سَبَقَ (٣) ، وَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ (الْمُضَافِ
 إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ) (٤) فَلَا يَجُوزُ " جَاعِنِي زَيْدًا غُلَامًا ضَارِبًا " أَيُّ :
 غُلَامًا ضَارِبًا زَيْدًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) نقل ابن القواس ص ٧٢٨ هذا التعليل دون عزو ثم قال : « وفيه نظر » ، رحم الله الجميع .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ص ٦٩٢ فيما مضى .

(٤) في النسختين " المضاف على المضاف إليه " والصواب ما أثبتته بدليل ما بعده وانظر ذلك

في الهمع ٤٩ / ٢ .

قوله : " وَالأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرَبُهُ إِلَى آخِرِهِ " يُرِيدُ : تَرْفَعُهُ إِذَا كَانَ فَاعِلًا نَحْوُ " قَامَ غُلَامٌ زَيْدٌ " ، وَتَنْصِبُهُ إِنْ (١) كَانَ مَفْعُولًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ غُلَامَ زَيْدٍ " ، وَتَجْرَهُ إِنْ (١) كَانَ (مَجْرُورًا) (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ " أَعْرَبُهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ " أَيُّ : أَعْرَبُهُ بِالْإِعْرَابِ الَّذِي يُوجِبُهُ لَهُ الْعَامِلُ . ثُمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ يُؤَثِّرُ فِي الْآخِرِ ، أَمَّا تَأْتِيرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمُضَافِ فَهُوَ إِمَّا التَّعْرِيفُ ، وَإِمَّا التَّخْصِيسُ ، أَوْ الْعُمُومُ ، أَوْ الشَّرْطُ ، أَوْ الِاسْتِفْهَامُ ، أَوْ التَّائِيثُ ، أَوْ الْبِنَاءُ .

أَمَّا (٣) تَأْتِيرُ التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِيسِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا تَأْتِيرُ الْعُمُومِ فَنَحْوُ " أَكْرَمَ غُلَامَ كُلِّ رَجُلٍ " ، وَنَحْوُ يَدِ الْأَسَدِ أَشَدُّ مِنْ يَدِ الذَّنْبِ .

وَأَمَّا تَأْتِيرُ الشَّرْطِ فَنَحْوُ " غُلَامٌ مَنْ تَجِدَ فَأَكْرَمَهُ ، وَأَمَّا تَأْتِيرُ الِاسْتِفْهَامِ فَنَحْوُ : غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ ، وَأَمَّا التَّائِيثُ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي إِنْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقِنَاةِ مِنَ الدَّمِ (٤)

فَأَنْتَ الْفِعْلُ فَقَالَ " شَرِقَتْ " وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مُذَكَّرًا ، وَهُوَ " الصَّدْرُ " لَكِنْ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى " الْقِنَاةِ " ، وَصَدْرُ " الْقِنَاةِ " جُزْءٌ مِنْهَا ، أَثَّرَتْ الْإِضَافَةُ تَأْتِيثَ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَكْتَسِي (الْأَوَّلُ) (٥) مِنَ الثَّانِي تَأْتِيثًا إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ جُزْءَ الثَّانِي ،

(١) في (ف) " إذا " .

(٢) في النسختين " مضافا " تحريف " .

(٣) في الأصل " وأما " بزيادة الواو .

(٤) البيت للأعشى من قصيدة يهجو بها عمير بن عبدالله ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، وهو من شواهد

سيبويه ١ / ٥٣ ، والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، والكامل ٢ / ١٤١ ، والمذكر والمؤنث للأنباري ٥٩٣ ، والمذكر

والمؤنث للقراء ١١٣ ، ومعاني القرآن للقراء ٢ / ٢٧ ، ومعنى اللبيب ٦٦٧ ، وابن يعيش ٧ / ١٥١ .

(٥) سقط من (ف) .

وَيَصِحُّ فِيهِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الثَّانِي ، فَلَا يُقَالُ : قَامَتْ غُلَامٌ هِنْدٌ ،
فَتَوَدَّتْ ؛ لِإِضَافَةِ الْغُلَامِ إِلَى هِنْدٍ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ مِنَ الثَّانِي .
وَأَمَّا تَأْثِيرُ الْبِنَاءِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ
تَنْطِقُونَ ﴾ (١) فَـ " مِثْلُ " صِفَةٌ لـ " حَقٌّ " لَكِنَّ لَمَّا أُضَافَ " مِثْلًا " إِلَى
" أَنَّكُمْ " وَهِيَ (٢) حَرْفٌ مَبْنِيٌّ بِنَى " مِثْلًا ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ ، وَ " مَا "
زَائِدَةٌ .

وَأَمَّا تَأْثِيرُ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي فَهُوَ الْجَرُّ ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقَّ الْإِضَافَةِ
الْجَرُّ لِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَمُحْمَوْلَةٌ عَلَى
الْمَحْضَةِ فِي الْجَرِّ .

قَوْلُهُ : " وَالْحَذْفُ يَطْرَأُ مِثْلَهُ عَلَيْهِ " يُرِيدُ : أَنَّ الْحَذْفَ يَطْرَأُ عَلَى
الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ (٣) أَيِ : أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَكَذَلِكَ
يَطْرَأُ الْحَذْفُ عَلَى الثَّانِي مِثْلَ طَرِيَانِهِ عَلَى الْأَوَّلِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكُلِّ
قَائِمًا " أَيِ : بِكُلِّهِمْ قَائِمًا ، وَمِنْهُ مَا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِنِيَابِ
الْمُضَافِ ، كَالظُّرُوفِ الْمُقْطُوعَةِ عَنِ الْإِضَافَةِ .

وَ " الْهَاءُ " فِي " مِثْلِهِ " ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الطَّرِيَانُ الَّذِي
دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (يَطْرَأُ) ، وَ " الْهَاءُ " فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ الْمُضَافِ
إِلَيْهِ (٤) فَتَعَوَّدَ عَلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ : " مَا تُضِيفُهُ " ، وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعًا
أَيِ : الْمُضَافُ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ غَيْثًا :

(١) سورة الذاريات : ٢٣ ، وفي الأصل " وانه " بزيادة الواو خطأ .

(٢) في (ف) " وهو " .

(٣) سورة يوسف : ٨٢ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

أَسَالَ الْبِحَارَ وَأَنْتَحَى لِلْعَقِيقِ (١)

يُرِيدُ : أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِهِ الْبِحَارَ ، فَحَذَفُهَا جَمِيعاً .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُلْكَاً لِلثَّانِي نَحْوُ " غُلَامٌ زَيْدٌ " وَقَدْ تُفِيدُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُلْكَاً لِلأَوَّلِ نَحْوُ " صَاحِبُ الدَّارِ " ، وَقَدْ لَا تُفِيدُ الْمَلِكَ لَكِنْ تُفِيدُ الْمُقَارَبَةَ نَحْوُ " أَخُو زَيْدٍ " أَيُّ : قَرِيبُهُ .

" التوابع "

الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَتَأْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

" الْكَلِمِ " بِالْكَسْرِ هُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ خَفَّفَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ ، وَمَا كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ جَازَ إِسْكَانُهُ ، وَالْأَوَّلُ مِنَ الْكَلِمِ قَدْ [تُطَلَّقُ] (٢) وَيُرَادُ بِهَا النِّكَرَاتُ مِنَ الْأَجْنَاسِ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا الْاسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ، فَالْمُبْتَدَأُ عَلَى هَذَا أَوَّلٌ ، وَالْخَبَرُ ثَانٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْأَوَّلِ مَا يَبْأَشِرُهُ الْعَامِلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ : مَا لَمْ يَصِحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ دُونَ ثَانِيهِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا بِالْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ " الْبَدَلَ " تَابِعٌ فَلَا يَبْأَشِرُهُ الْعَامِلُ .

(١) هذا عجز بيت لأبي دؤاد الإيادي ، ورواية المؤلف له "وانتحي العقيقا " تحريف صوابه من الديوان ٣٢٧ ، والبيت بتمامه :

أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بَرَقَ شَرِيقِ أَسَالَ الْبِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ
رَأَى الْبَرَقَ : ضَوْؤُهُ وَبَلْعَانُهُ . شَرِيقٌ : مَشْرِيقٌ . الْبِحَارُ : الْوُدْيَانُ .

العقيق : اسم موضع ، وهو في المفصل ١٠٧ ، وابن يعيش ٣١ / ٣ .

(٢) في النسختين " نطق " ولعل الصواب ما أثبتناه .

وَالتَّابِعُ : هُوَ كُلُّ تَابٍ مُشَارِكٍ لِلأَوَّلِ فِي إِعْرَابِهِ مِنْ الوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ

بِالأَوَّلِ .

فَقَوْلُنَا : " مُشَارِكٌ " يُرَادُ فِي إِعْرَابِهِ ، فَخَرَجَ عَنْهُ خَبَرٌ " إِنْ " ، وَخَبَرٌ
" كَانِ " ، لِأَنَّهَا تَوَانٍ لِأَسْمَائِهَا وَلَا مُشَارَكَةَ بَيْنَ التَّابِ وَالأَوَّلِ فِي إِعْرَابِهِ الْخَاصِّ
بِهِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا : " مِنْ الوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ " [خَبَرٌ] (١) الْمُبْتَدَأُ ،
وَالتَّابِ مِنْ مَفْعُولِي " ظَنَنْتُ " وَمَا أَشْبَهُهُ ، لِأَنَّ رَفَعَ الخَبَرَ لَيْسَ مِنَ الوَجْهِ الَّذِي
ارْتَفَعَ بِهِ مِنْ وَجْهِ يَخْصُهُ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الخَبَرُ وَلَمْ يَرْتَفِعِ الخَبَرُ مِنْ
ذَلِكَ الوَجْهِ (بَلْ) (٢) مِنْ وَجْهِ يَخْصُهُ وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْنَدًا بِهِ وَكَذَلِكَ (الْمَفْعُولُ) (٣)
التَّابِ مِنْ بَابِ " ظَنَنْتُ " فَإِنَّ اتِّصَابَهُ لَيْسَ مِنَ الوَجْهِ الَّذِي اتَّصَبَ بِهِ الأَوَّلُ
(فَإِنَّ نَصَبَ الأَوَّلِ) (٤) لَيْسَ مِنْ (وَجْهِ) (٥) كَوْنِهِ مَظْنُونًا بَلْ مِنْ وَجْهِ كَوْنِهِ
مُبَيَّنًا لِمَوْرِدِ الظَّنِّ ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لَمْ يَصِحَّ قِيَامُ الخَبَرِ
مَقَامَهُ ، بِمَعْنَى أَنَّ الخَبَرَ يَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ ، وَلَوْ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لَقَامَتْ صِفَتُهُ
مَقَامَهُ فَيَصِيرُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الخَبَرُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حُذِفَ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ مِنْ بَابِ "
ظَنَنْتُ " لَمْ يَقُمْ التَّابِ مَقَامَهُ ، وَتَقَوْمُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ نَحْوُ " ظَنَنْتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ
قَائِمًا " فَلَوْ حُذِفَتْ " زَيْدًا " لَقَلَّتْ : ظَنَنْتُ الْكَرِيمَ قَائِمًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا : " مِنْ
الْوَجْهِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالأَوَّلِ " أَعْنَى الْمَتَّبِعِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

وَالْتَّبَاعُ خُمْسَةٌ ، دَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِمَا
نُسِبَ إِلَيَّ الْأَوَّلِ أَوْ لَا (١) ، فَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا فَإِمَّا أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمَتَّبِعِ أَحَدَ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ أَوْ لَا ، وَالْأَوَّلُ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ ، وَالثَّانِي الْبَدَلُ ،
وَأَمَّا الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَقْصُودًا (١) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
الثَّانِي أَعْرَفَ مِنَ الْأَوَّلِ (أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فَهُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
أَعْرَفَ مِنَ الْأَوَّلِ) (١) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَوْ لَا ، وَالْأَوَّلُ النَّعْتُ ، وَالثَّانِي
التَّوَكِيدُ .

وَأَخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَنْسَحِبُ حُكْمُ الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَلَى الْمَتَّبِعِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ الْعَامِلُ فِي (التَّابِعِ) (٢) [مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ] .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يُقَدَّرُ فِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ دُونَ الْبَاقِي (٣) .

" النعوت "

فَالنُّعْتُ مُشْتَقٌّ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اسْتِغْنَاكِ حُكْمًا

النُّعْتُ وَالْوَصْفُ وَالصِّفَةُ الْفَاطُ مْتَرَادِفَةٌ (٤) ، وَقِيلَ : الْوَصْفُ أَعَمُّ

لِقَوْلِهِمْ : صِفَاتُ اللَّهِ وَلَمْ يَقُولُوا : نَعُوتُ اللَّهِ ، وَأِنَّمَا كَانَ النُّعْتُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " المتبوع " ولعل الصواب ما أثبتته ، وما بعده تكملة مني .

(٣) انظر ذلك في الهمع ٢ / ١١٥ حيث قال السيوطي " لوقيل : العامل في الكل المتبوع لكان له من شواهد تؤيده منها قولهم أن المبتدأ عامل في الخبر ، والمضاف عامل في المضاف إليه ، ولم أر أحداً قال بذلك هنا " ، وكذا في شرح الكافية ١ / ٢٩٩ ، والتصريح ٢ / ١٠٨ .

(٤) قال أبو حيان عن النعت : " التعبير به اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة " (عن الهمع ٢ / ١١٦) .

مُشْتَقًّا ؛ لِأَنَّ (الْأَنْتَ) (١) لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيَّ ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى ، مُطَابِقٌ (٢) لَهَا تَعْرِيفًا أَوْ تَنْكِيرًا . ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْوَضْعِ كَقَوْلِكَ : الْعَالَمُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيَّ ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ وَضْعِ لَفْظِ الصِّفَةِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا " الْأَدَالُ عَلَى ذَاتٍ " مِثْلُ الْحَالِ ؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ ، وَقَوْلِنَا : « مُطَابِقٌ (٢) لَهَا تَعْرِيفًا أَوْ تَنْكِيرًا » لِيَخْرُجَ الْخَبَرُ الْمُشْتَقُّ .

قَوْلُهُ : " يُبَيِّنُ الْأِسْمَ " أَيُّ : يُمَيِّرُهُ إِمَّا بِتَوْضِيحٍ أَوْ بِتَخْصِيصٍ ، وَمَعْنَى (التَّوْضِيحِ) (٣) هُنَا أَنْ يَعْتَرِضَ الْأَشْتِرَاكُ فِي الْأِسْمِ مِثْلُ أَنْ يَتَّفِقَ جَمَاعَةٌ اسْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ " زَيْدٌ " ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَلَمْ يَدِرِ السَّمَاعُ أَيُّهُمْ يَعْنِي ، فَإِذَا قَالَ (الْقَائِلُ) (٤) : الطَّوِيلُ ، أَوْ الْعَالَمُ " تَبَيَّنَ بِالصِّفَةِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ ، هَذَا فِي الْمَعَارِفِ ، وَأَمَّا فِي النِّكَرَاتِ فَتُفِيدُ التَّخْصِيصَ .

قَوْلُهُ : « أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمًا » يُرِيدُ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَيْسَ مُشْتَقًّا نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أَيُّ : مُتَمَوِّلٍ (٥) ، أَوْ صَاحِبِ مَالٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ " أَيُّ : مَعْدُودَةٍ ، وَ" بِرِجَالٍ أَلْفٍ " أَيُّ : كَثِيرِينَ ، وَ" بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ " أَيُّ : كَامِلٍ ، وَ" بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " أَيُّ : كَامِلٍ أَيْضًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " الْفِظ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " مُطَابِقًا " ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " التَّبْيِين " .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (ف) .

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ " مَمَوِّلٌ " وَالْمَثْبُتُ مِنَ التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٨٧ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٣ / ٤٨ .

لَيْسَ الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى إِلَّا الْفَتَى فِيهِ أَدَبٌ (١)

فَ "كُلُّ" صِفَةٌ لِلْفَتَى أَي : لَيْسَ الْفَتَى الْكَامِلُ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقِ حُكْمًا » مَا دَلَّ

عَلَى مَعْنَى فِي الْمُتَّبِعِ ، وَلِذَلِكَ عَطَفَ بِـ "أَوْ" ، أَي : فَالْنَعْتُ أَحَدُ قِسْمَيْنِ ، إِمَّا

مُشْتَقٌّ ، أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى كَالْمُشْتَقِّ ، فَإِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمُشْتَقِّ فَهُوَ فِي حُكْمِ

الْمُشْتَقِّ .

وَالصِّفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْيِينِ كَمَا ذَكَرَ ، وَتُسَمَّى صِفَةً فَرْقٍ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ لِلْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ كَصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِذْ لَا مَشَارِكَ لَهُ

فِي اسْمِهِ ، قَالَ تَعَالَى : « هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا » (٢) أَي : مُسَمًى بِاسْمِهِ .

الثَّلَاثُ : صِفَةٌ نَمَّ كَصِفَاتِ الشَّيْطَانِ ، وَكَنَحْوِ : مَرَرْتُ بِرِزْدِ الْفَاسِقِ

الْخَبِيثِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُسَمًى بِرِزْدٍ غَيْرِهِ (٣) .

الرَّابِعُ : صِفَةٌ تَوْكِيدٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً

وَاحِدَةً » (٤) ، وَقِيلَ : "وَاحِدَةً" لِإِزَالَةِ الْفَرْقِ ؛ فَإِنَّ "النَّفْحَةَ" يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ

(١) البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي المقرئ اللغوي كان من الشعراء المحدثين

الجديدين ، وإنما قيل له اليزيدي ، لأنه صحب يزيد ابن منصور - خال المهدي - يؤدب ولده فنسب

إليه ، ومات رحمه الله في سنة ٢٠٢ هـ انظر ترجمته ومصادرهما في نزهة الألباء ٨١ .

والبيت في الموشى ١٧ منسوباً إليه .

(٢) سورة مريم : ٦٥ .

(٣) وقال ابن يعيش ٤٨ / ٣ : " لأنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه

الأوصاف " .

(٤) سورة الحاقة : ١٣ .

بِهَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ (١) فَالْنِعْمَةُ مُفْرَدَةٌ فِي اللَّفْظِ وَهِيَ غَيْرُ مُحْصَاةٍ بَعْدَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ (٢) أَيُّ : أَطْفَالاً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً بِالنُّوعِ ، أَيُّ : حَقِيقَتُهَا وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّ النَّفْخَةَ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى " الْوَاحِدَةِ " بِأَمْرٍ زَائِدٍ ، وَهُوَ تَاءُ التَّائِيثِ وَلَيْسَتْ النَّفْخَةُ مَوْضُوعَةً لِلْوَحْدَةِ بَلْ لِإِفَادَةِ مَعْنَى النَّفْخِ وَدَلَّتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ ضِمْنًا وَتَبَعًا ، فَلِذَلِكَ وَصَفَهَا بِلَفْظِ مَوْضُوعٍ لِلْوَحْدَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَاحِدَةٌ " ، وَكَذَا كُلُّ مَا أَتَى مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَذَكَرُوا أَنَّهُ لِلتَّوَكُّيدِ فَإِنَّ لَهُ مَعَانِي أَبْلَغَ مِنَ التَّوَكُّيدِ الَّذِي ذَكَرُوهُ .

وَالنَّعْتُ كَالنَّعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ كَذَلِكَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَبْوَابِ ١١١ ب

لَمَّا لَمْ يَبْقَ لِلْعَامِلِ (إِلَّا) (٣) الْعَمَلُ فِي الْمَتَّبُوعِ أُجْرِيَ عَلَى التَّابِعِ
 إِعْرَابُ الْمَتَّبُوعِ ، وَيُرِيدُ بِالْأَرْبَعَةِ الْأَبْوَابِ التَّوَكُّيدَ ، وَالْبَدَلَ ، وَعَطْفَ الْبَيَانِ ،
 وَعَطْفَ النَّسْقِ ، فَإِنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي التَّبَعِيَّةِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَيُخَالَفُ بَعْضُهَا
 بَعْضًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَالتَّوَكُّيدُ يُشَارِكُ الْوَصْفَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ
 وَالْإِفْرَادِ وَالتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَيُخَالَفُهُ فِي التَّنْكِيرِ وَالِاشْتِقَاقِ ، وَأَمَّا التَّوَكُّيدُ
 الَّلَفْظِيُّ فَيُؤَافِقُ الْوَصْفَ (٤) فِي التَّنْكِيرِ وَيُخَالَفُهُ فِي الْإِشْتِقَاقِ فَقَطُّ .
 وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيُؤَافِقُ الْوَصْفَ (٤) فِي كَوْنِهِ مُبَيِّنًا لِمَتَّبُوعِهِ (٥) .

(١) سورة ابراهيم : ٣٤ .

(٢) سورة الحج : ٥ .

(٣) في النسختين " إلى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في (ف) " للمتبوع " .

وَيُخَالِفُهُ فِي التَّنْكِيرِ عَلَى قَوْلٍ ، وَفِي التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَلَا يَلْزَمُ مُوَافَقَةُ الْبَدَلِ
لِمَتَّبِعُوهُ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ بِوَكَاذَلِكَ الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ .

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مَعْلُومٌ يُدَلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ (١) ، فَقَوْلُنَا : " تَابِعٌ "
يَدْخُلُ فِيهِ النَّعْتُ وَغَيْرُهُ ، وَقَوْلُنَا : " مَعْلُومٌ " خَرَجَ الْخَبْرُ الْمُشْتَقُّ الْمَعْرُفُ
وَمَا ضَاهَاهُ ، وَقَوْلُنَا : " يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ " يَخْرُجُ بِهِ بَاقِي التَّوَابِعِ .

وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ وَضِدُّهُ كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ

وَضِدُّهُ وَالْجَمْعُ وَالْأَفْرَادُ وَالضَّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ

قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ النَّعْتَ كَالْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْإِعْرَابُ ثَلَاثَةٌ ، رَفْعٌ ،
وَنَصْبٌ ، وَجَرٌّ ، وَالتَّذْكِيرُ وَضِدُّهُ وَهُوَ التَّنْبِيَةُ ، وَالتَّنْكِيرُ وَضِدُّهُ وَهُوَ التَّعْرِيفُ ،
وَالْأَفْرَادُ وَالتَّنْبِيَةُ وَالْجَمْعُ ، وَفَهِمْتَ التَّنْبِيَةَ مِنْ قَوْلِهِ " وَالْجَمْعُ " إِذْ لَا يَتَّصَرُّ
وُجُودُ الْجَمْعِ بِدُونِ التَّنْبِيَةِ .

فَتِلْكَ عَشْرَةُ أَشْيَاءٍ تَتَّبِعُ الصِّفَةَ الْمَوْصُوفَ فِيهَا إِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ لَهُ -
أَعْنَى الْمَوْصُوفِ - ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ لِلْمَوْصُوفِ ، بَلْ كَانَتْ لِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ
وَمَتَّعَلِقِهِ تَتَّبِعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءٍ .

وقولنا : " تَتَّبِعُهُ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءٍ " يَعْنِي عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ ، أَمَا
عَلَى [سَبِيلِ] (٢) التَّفْصِيلِ فَفِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ كَرِيمٍ " ، فَقَوْلُكَ : " كَرِيمٌ " قَدْ تَبِعَ " رَجُلًا " فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ فِي
جَرِّهِ وَتَنْكِيرِهِ ، وَتَذْكِيرِهِ ، وَإِفْرَادِهِ ، وَكَذَا لَوْ عَرَفْتَ " رَجُلًا " لَتَبِعْتَهُ الصِّفَةَ
فِي التَّعْرِيفِ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ .

(١) هذا التعريف لابن الحاجب في الكافية ، انظر شرحها للرضي ٣٠١ / ٨ .

(٢) تكملة مستفادة من سياق الكلام ومن أسلوبه .

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ " تَتَّبِعُ الصِّفَةَ الْمَوْصُوفَ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءٍ " يَرِيدُونَ فِي رَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَفِي تَنْثِينِهِ إِنْ كَانَ مَثْنَى ، وَفِي جَمْعِهِ إِنْ كَانَ مَجْمُوعًا ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ تَأْوِيلُ الْبَاقِي .

وَإِنْ كَانَتْ الصِّفَةُ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، - أَيْ : لَيْسَتْ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الصِّفَةِ هِيَ (١) الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ الْمَوْصُوفَةُ - بَلْ هِيَ لِشَيْءٍ مِنْ أَسْبَابِهِ ، تَتَّبَعُهُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ ، وَهِيَ الْإِعْرَابُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّنْكِيرُ فَقَطْ ، وَسَقَطَتِ التَّبَعِيَّةُ فِي الْخَمْسَةِ الْبَوَاقِي ، وَتَتَّبَعُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فِي شَيْئَيْنِ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِقَوْمٍ كَرِيمٍ أَبُوهُمْ " فَقَوْلُكَ " كَرِيمٌ " لَمْ يَتَّبِعْ " قَوْمًا " إِلَّا فِي التَّنْكِيرِ ، وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَتَّبَعُهُ فِي الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (٢) فَلَمْ يَتَّبِعِ " الظَّالِمِ " لِلْقَرْيَةِ فِي شَيْءٍ سِوَى ١/١١٢ التَّعْرِيفِ وَالْجَرِّ ، وَلَمْ يَتَّبَعَهَا فِي التَّأْنِيثِ .

وَبِالْجُمْلَةِ : فَلَمَّا كَانَ تَبَعُ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ لَيْسَتْ لِلْمَوْصُوفِ فِي نِصْفِ الْعَشْرَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ تَبَعْتُهُ أَيْضًا فِي نِصْفِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ ، الْأَلْتَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ أَبُوهُمَا " فَلَمْ يَتَّبِعْ " كَرِيمٍ " لِلرَّجُلَيْنِ فِي شَيْءٍ سِوَى الْجَرِّ وَالتَّنْكِيرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَوْلُهُمْ : " رَجُلٌ عَلَامَةٌ ، وَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ ضَيْفٍ " (٣) يُشْكَلُ (٤) ؟

(١) في الأصل " وهي " بزيادة الواو .

(٢) سورة النساء : ٧٥ .

(٣) في الأصل " صنف " ، والضيف : يكون للواحد والجمع كعدل وخصم .

انظر العباب الزاخر (حرف الفاء ضيف ٣٧٤) .

(٤) الإشكال في بطلان اشتراط مطابقة الصفة لموصوفها في التذكير والتأنيث أو الأفراد والجمع والتثنية .

قِيلَ : أَمَا "عَلَامَةٌ" فَلَمَّا كَثُرَ عِلْمُهُ تَأَوَّلُوهُ بِجَمَاعَةٍ عَلَامَةٌ (١) ، وَأَمَا
"ضَيْفٌ" فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَصِفٌ كَقَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ عَدْلٌ ، وَرَجُلٌ عَدْلٌ .

قَوْلُهُ : "وَالضَّدُّ أَعْنَانِي عَنِ التَّعْدَادِ" يُرِيدُ : أَنْ لَفْظَ "الضَّدُّ" أَعْنَانِي عَنِ
عَدَدِ الْعَشْرَةِ الَّتِي تَتَّبِعُ الصِّفَةَ الْمَوْصُوفَ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا
قَالَ : "التَّنْكِيرُ وَضِدُّهُ" عَلِمَ أَنَّ ضِدَّ التَّنْكِيرِ هُوَ التَّعْرِيفُ ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَلَمَّا
كَانَتِ الصِّفَةُ هَذَا شَأْنَهَا فِي التَّبَعِيَّةِ قَالَ السِّيْرَافِيُّ (٢) : إِنَّ الصِّفَةَ هِيَ
الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى (أَنَّ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ
عَالِمٍ ، وَكَرِيمٍ ، وَنَحْوِهِمَا) (٣) مِنَ الصِّفَاتِ ، فَإِذَا قُلْنَا : "زَيْدُ الْعَالِمِ" فَذَاتُ
زَيْدٍ هِيَ (الذَّاتُ) (٣) الْمَفْهُومَةُ مِنْ " الْعَالِمِ " ، وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ
الْوَاحِدُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، مُفْرَدًا وَمُتْنًى ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْمُخْبِرَ إِذَا قَالَ :
"جَاعَنِي رَجُلٌ" طَلَبَ فِي الرِّجَالِ ، فَإِذَا قَالَ : "جَاعَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ" طَلَبَ فِي
الرِّجَالِ الْكِرَامِ ، وَإِذَا قَالَ : "جَاعَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ عَالِمٌ" طَلَبَ فِي الرِّجَالِ الْكِرَامِ
الْعُلَمَاءِ ، فَقَدْ نَقَّصَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ عُمُومَ « رَجُلٍ » وَخَصَّصَتْهُ بِأَلْبَعْضِ .

وَالنَّعْتُ مِنْهُ حَلِيَّةٌ وَنَسَبٌ	وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلَاجٌ يَنْصَبُ
وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ	غَيْرُ الْعِلَاجِ رَافِعٌ لِلْبَسِ
كَزَيْدِ الْعَالِمِ وَالْمُصَلِّي	وَهِنْدِ الْفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ
وَعَمْرُو الْعَلَامَةِ الْمَكِّيِّ	وَرَجُلٍ أَخْرَقَ أَسْوَدِيَّ

قَدْ قَسَمَ الصِّفَةَ أَقْسَامًا :

(١) وقيل : إن التاء في "علامة" ليست للتانيث وإنما هي للمبالغة في الوصف .

(٢) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١ / ٤٢٢ هارون .

(٣) سقط من (ف) .

أَحَدَهَا : غَرِيْزَةٌ ، أَي : فِعْلُ النَّفْسِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْعَالِمُ ،
 وَهِنْدُ الْفَارِكُ " أَي : الْمُبْغِضَةُ ، وَكَذَلِكَ " ذَاتُ الدَّالِّ " ، وَكَذَلِكَ " الْعَلَامَةُ " ،
 (فَكُلُّ) (١) هَذِهِ الصِّفَاتُ يُعْبَرُونَ عَنْهَا بِأَنَّهَا غَرِيْزَةٌ أَي : مِنْ أَفْعَالِ
 النَّفْسِ ، (وَكَذَا " أَخْرَقُ ") (١) ، وَلَمَّا كَانَتْ أَفْعَالُ النَّفْسِ مَحْمُودَةً
 وَمَذْمُومَةً مِثْلَ بِالْأَمْرَيْنِ ، بِالْمَحْمُودَةِ (٢) " الْعَالِمُ ، وَالْعَلَامَةُ " ،
 وَالْمَذْمُومَةَ " الْفَارِكُ وَالْأَخْرَقُ " .

وَالثَّانِي : الْعِلَاجُ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْمُصَلِّيُّ " ، وَالْعِلَاجُ هُوَ مَا يُفْعَلُ
 بِأَجْوَارِحِ كَالْقَائِمِ وَالضَّارِبِ وَالذَّاهِبِ وَلِذَلِكَ قَالَ : " يُنْصَبُ "
 أَي يُتَعَبُّ ، وَالنَّصَبُ : التَّعَبُّ .

الثَّلَاثُ : النَّسْبَةُ إِمَّا إِلَى أَبِي ، (أَوْ إِلَى بَلَدٍ) (١) ، أَوْ إِلَى صِنَاعَةٍ
 نَحْوُ " أَسَدِيَّ ، وَبَصْرِيَّ ، وَبِرِّيَّ ، وَنَجَارِيَّ " ، وَالْوَصْفُ بِالْأَسْمَاءِ
 الْمَنْسُوبَةِ قِيَاسُ كَالْوَصْفِ بِالْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ .

الرَّابِعُ : الْحَلِيَّةُ ، وَهِيَ صِفَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ طَوَّلٍ أَوْ
 قِصَرٍ أَوْ عَيْبٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " وَأَسْوَدِيَّ " .

الخَامِسُ (٢) : الْوَصْفُ بِـ " ذُو " الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ (نَحْوُ) (١)

" مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ " أَي : صَاحِبِ مَالٍ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " ذَاتِ الدَّلِّ " ؛ ١١٢/ب
 فَإِنَّ " ذَاتَ " تَأْنِيثُ " ذُو " ، وَأَمَّا " ذُو " الْمَوْصُولَةُ فَيُوصَفُ بِهَا أَيْضًا
 الْمَعَارِفُ خَاصَّةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " بالمحمود " .

(٣) هذا تقسيم أبي على الفارسي كما في الإيضاح ٢٧٥ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٩٠١ .

وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ (١)

أَيُّ : بِئْرِي الَّتِي حَفْرَتُ وَالَّتِي طَوَيْتُ ، وَأَصْلُ "ذُو" ذَوَى فَقَلِبْتَ "الْيَاءُ"
"أَلِفًا" ، لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ "نَوَا" ، وَحُذِفَ الْأَلِفُ اعْتِبَاطًا ،
وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ "الْيَاءِ" ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ يَقْبَحُ حَذْفُهَا ؛ لِخِفَتِهَا ، وَوَزْنُهَا
« فَعَلٌ » - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - بِدَلِيلِ جَمْعِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى "أَفْعَالٍ" فَقَالُوا : "أَذْوَاءُ"
وَلَامُهُ يَاءٌ وَعَيْنُهُ وَآوٌ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ ، لِعَدَمِ بَابِ "حَيَوْتُ" وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ لَامُهُ وَآوًا ؛ لِقَلَّةِ بَابِ "حُوَّةٍ" ، وَقُوَّةِ "وَكَثْرَةِ بَابِ" طَوَيْتُ ، وَشَوَيْتُ .

وَأَمَّا "ذَاتُ" فَتَكْتَبُهَا بِتَاءٍ مَمْدُودَةٍ فِي الْخَطِّ لِلزُّومِ الْوَصْلِ لِزُّومِهَا
لِلإِضَافَةِ ، وَتَجُوزُ بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ فِي فَصِيحِ
اللُّغَةِ (٢) ، وَالْخَطُّ مَوْضُوعٌ عَلَى الْوَقْفِ ، وَتَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ : "مَرَرْتُ بِأَمْرَاتَيْنِ
ذَوَاتِي مَالٍ" ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (٣) ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ فِي
"ذَوَاتَا" هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ قَدْ رُدَّتْ فِي التَّنْثِيَةِ ، وَالْأَلِفُ الَّتِي بَعْدَ "التَّاءِ" فِي
الرَّفْعِ عَلَامَةُ التَّنْثِيَةِ ، وَكَذَلِكَ "الْيَاءُ" فِي الْجَرِّ ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي
قَوْلِكَ : "ذَاتُ مَالٍ" فِي الْوَاحِدِ "ذَوِيَّةٌ مَالٍ" فَقَلِبْتَ "الْيَاءُ" أَلِفًا فَصَارَ "ذَوَاتُ
مَالٍ" (فَحَذَفْتَ الْأَلِفَ) (٤) وَأَبْدَلْتَ الْوَاوَ أَلِفًا فَصَارَ "ذَاتُ مَالٍ" ، وَالْأَلِفُ الَّتِي
بَعْدَ الْوَاوِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ "الْيَاءِ" الْمَحْذُوفَةِ مِنْ "ذُو" ، وَ"ذَوَاتُ" ، وَالْأَلِفُ فِي
"ذَاتُ" بَدَلٌ مِنْ الْوَاوِ الَّتِي فِي "ذُو" ، وَالْأَصْلُ فِي "ذَاتُ" "ذَوِيَّةٌ" كَمَا أَنَّ

(١) قد سبق تخريجه انظر ص ٦٤٣ .

(٢) انظر تهذيب اللغة ١٥ / ٤١ - ٤٥ (ذو ، ذوات) .

(٣) سورة الرحمن : ٤٨ .

(٤) سقط من (ف) .

أَصْلَ "نَوَاةٍ" "نَوِيَّةٍ"، وَرَدُّوا اللَّامَ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَقَالُوا: "ذَوَاتَا مَالٍ" (بِالْفِ) (١)
 تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَقَلَّبُوا الْوَاوِ أَلْفًا فِي "ذَاتٍ" دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا "نَوِيَّةٌ"
 بَفَتْحِ الْعَيْنِ (٢) ، إِذْ لَوْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَقَالُوا : "ذِيَّةٌ" مِثْلُ "طِيَّةٍ ، وَلِيَّةٍ" .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ وَلَمْ يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَتُ الْعَلَمُ

بِكُلِّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَعَارِفِ أَمَا الْإِشَارَاتُ فَتُنْعَتُهَا خَفِي

لِأَنَّهَا (٣) اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ مُعْرَفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثَّلِ

إِنَّمَا لَمْ يُنْعَتِ " الْمُضْمَرُ " لِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَالْإِنْكَشَافِ ؛ لِأَنَّ
 مِنْهُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ ، وَهَذَا أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ عِنْدَ قَوْمٍ (٤) ، (وَلَا
 لَبْسَ فِيهِمَا) (١) ، لِتَعَيُّنِهِمَا بِالْحُضُورِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَصْفِ إِنَّمَا هُوَ لِلنِّكَرَاتِ ،
 وَالْأَعْلَامِ إِنَّمَا وَصِفَتْ لِشِرْكَةِ اتِّفَاقِيَّةٍ عَرَضَتْ لَهَا ، ، [وَأَمَّا] (٥) ضَمِيرُ الْغَائِبِ
 فَهُوَ عَائِدٌ عَلَى ظَاهِرٍ ، فَإِنْ وَقَعَ لَبْسٌ فَهُوَ (فِي) (١) الْاسْمِ الظَّاهِرِ فَيَتَبَيَّنُ
 بِالصِّفَةِ وَلَا لَبْسَ فِي " الْمُضْمَرِ " فَهَذَا تَعْلِيلُ قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَلَمْ يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ " أَي : لَمْ يُنْعَتْ بِالْمُضْمَرِ شَيْءٌ ، إِمَّا
 لِعَدَمِ الْأَشْتِقَاقِ فِيهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ ؛ لِأَنَّ
 " الْمُضْمَرَ " وَضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ ، وَلَمْ يُوضَعْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْحَاصِلِ
 لِلذَّاتِ ، وَإِمَّا لِشَبْهِهِ (بِالْحَرْفِ) (١) ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ لَا يُوصَفُ وَلَا
 يُوصَفُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ " الْمُضْمَرُ " .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤١٠ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٣ في " ذا " .

(٣) في (ف) " لأنه " وهي رواية .

(٤) نسب في الإنصاف ٧٠٧ المسألة ١٠١ لسبويه .

(٥) سقط من الأصل .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَيُنْعَتُ الْعَلَمُ بِكُلِّ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْبَاقِي / ١٣٣ / ١

مِنَ الْمَعَارِفِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ وَهِيَ : الْمُبْهَمُ ، وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ ، وَالْمُضَافُ ،
وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْبَاقِي ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ قَدْ خَرَجَ بِدَلِيلٍ ، وَالْعَلَمُ
لَا يُنْعَتُ بِهِ شَيْءٌ لَمَّا بَيَّنَّ الْعَلَمِيَّةَ وَالْوَصْفِيَّةَ مِنَ التَّضَادِّ ، وَقَدْ ذُكِرَ
فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ (١) ، وَإِذَا أُخْرِجَ اثْنَانِ مِنَ الْمَعَارِفِ - وَهِيَ خَمْسَةٌ -
فَيَبْقَى (٢) ثَلَاثَةٌ .

أَمَّا " الْمُضْمَرُ " فَخَرَجَ خُرُوجًا عَامًا لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ ،
وَأَمَّا " الْعَلَمُ " فَخَرَجَ خُرُوجًا خَاصًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ لَكِنْ يُوصَفُ
هُوَ بِغَيْرِهِ ، وَالَّذِي يُوصَفُ بِهِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ (٣) أَشْيَاءَ ، الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ ،
نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ " ، وَالْمُبْهَمُ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا " ؛ لِأَنَّ لَفْظَ
" هَذَا " يُفْهَمُ مِنْهُ الذَّاتُ وَمَعْنَى زَائِدٌ ، وَهُوَ الْإِشَارَةُ (٥) كَأَنَّكَ قُلْتَ :
" مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ " (٥) ، وَالْمُضَافُ (٦) إِلَى الْمَعْرِفَةِ مُطْلَقًا
نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو " وَ" بِزَيْدِ صَدِيقِكَ " ، وَ
" بِزَيْدٍ رَاكِبِ الْأُدْهَمِ " ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ
الْعَلَمُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدِ الْكَرِيمِ ، وَبِغُلَامِ زَيْدٍ هَذَا ، وَبِغُلَامِ

(١) انظر مبحث " المنوع من الصرف " .

(٢) في (ف) " بقى " .

(٣) في الأصل " أحدهن " تحريف ، وانظر هذه الثلاثة في التبصرة / ١ / ١٧٠ .

(٤) في الأصل " بالمبهم " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في الأصل " بالضاف " .

زَيْدٍ " (١) صَاحِبِ عَمْرٍو ، وَبِعْلَامِ زَيْدٍ (١) صَاحِبِكَ .

قَوْلُهُ : " أَمَّا الْإِشَارَاتُ فَنَعْتَهَا حَفِي " ثُمَّ عَلَّلَ حَفَاءَ نَعْتِهَا فَقَالَ : " إِنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ " وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " جَاعَنِي هَذَا الرَّجُلُ ، فَتَصِفُ هَذَا " بـ " الرَّجُلِ " وَهُوَ اسْمٌ جِنْسٍ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : « هَذَا » مَجْهُولُ الْجِنْسِ فَتُبَيِّنُ جِنْسَهُ بِاسْمِ الرَّجُلِ ، وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ أَنْ تُبَيِّنَ ذَاتَ الْمَوْصُوفِ ، فَقَدْ حَصَلَ بِقَوْلِكَ " الرَّجُلِ " بَيَانُ ذَاتِ هَذَا ، لِأَنَّ هَذَا " لَيْسَ مُسْتَقَرًّا لِمُسَمًى بَلْ يُشَارِكُهُ الْجَمَادُ وَالنَّبَاتُ وَالْحَيَوَانَ فَهُوَ مَجْهُولُ الذَّاتِ ، وَبَيَانُ ذَاتِ الشَّيْءِ أَهَمُّ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ الْأُمُورِ الْعَرَضِيَّةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ اسْمُ الْإِشَارَةِ بِالصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْأَنْوَاعِ ، كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْكَاتِبِ " لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مِنْ خَوَاصِّ الْإِنْسَانِ ، وَلَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْقَائِمِ " ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُ الْإِنْسَانَ ، لِقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِالْفَرَسِ الْقَائِمِ " ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِهَذَا الْمُتَكَلِّمِ " ، لِأَخْتِصَاصِ الْكَلَامِ بِالْإِنْسَانِ ، وَإِنْ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا صَاحِبِ زَيْدٍ ، وَعِلَامِ الرَّجُلِ " فَهُوَ بَدَلٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِهَذَا زَيْدٍ " جَازَ جَعْلُهُ بَدَلًا ، وَجَازَ جَعْلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ .

ثُمَّ الْمَعْرِفُ بِالْإِلَامِ وَصِفُهُ بِمِثْلِهِ أَوْ مَالَهُ تُضِيفُهُ

ثُمَّ الْمُضَافُ صِفَ بِهِ وَصِفُهُ فَالْنَعْتُ قَدْ أَبْتَهَ فَأَعْرِفُهُ

الْمَعْرِفُ بِالْإِلَامِ لَا يُوصَفُ الْإِبْشِيَّتَيْنِ إِمَّا بِمِثْلِهِ ، أَيْ : بِمَعْرِفِ بِالْإِلَامِ نَحْوُ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ " ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الدَّارِ " ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " أَوْ مَالَهُ تُضِيفُهُ " (٢) ، أَيْ : إِلَى مَا فِيهِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أو ما تضيف إليه " ، وفي (ف) " أو ماله تضيفه إليه " ، ولقطة " إليه ليست من قول الناظم .

الَّلَامُ ، فَالَّلَامُ فِي " لَهُ " بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَالْهَاءُ تَعُودُ إِلَى " مِثْلِهِ " كَمَا قَالَ :
 الْمَعْرَفُ بِالَّلَامِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِالَّذِي تُصَيِّفُ إِلَى مِثْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَعُودَ
 " الْهَاءُ " إِلَى الْمَعْرَفِ بِالَّلَامِ ، وَتَقْدِيرُهُ : أَوْ بِالَّذِي تُصَيِّفُهُ إِلَى الْمَعْرَفِ ، وَإِنَّمَا
 وَجِبَ أَنْ لَا يُوصَفَ الْمَعْرَفُ بِالَّلَامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ
 الْمَوْصُوفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَحْصَى مِنَ الصِّفَةِ ، أَيُّ أَعْرَفَ مِنْهَا ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا
 فِي رُتْبَةِ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ / ١١٣ / ب
 إِلَيْهِ ، أَوْ فِي وَقُوعِهِ بِهِ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لَا صِفَتُهُ ، فَالصِّفَةُ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ؛ لِمَا
 ذَكَرْنَا ، فَلَا يَكُونُ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ الْمُقِيدَةَ أَحْصَى رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ فِي
 الدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ الَّتِي أَرَادُوا وَصَفَهَا .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ الْمُضَافُ صِفٌ بِهِ وَصِفُهُ " الْمُضَافُ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى
 " مُضْمَرٍ " ، أَوْ إِلَى " مُظْهِرٍ " فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى " مُضْمَرٍ " جَازَ وَصَفُهُ بِمَا أُضِيفَ
 إِلَى مُضْمَرٍ مِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ دُونَهُ فِيهِ ، فَتَقُولُ : " مَرَرْتُ أَمْسَ بِأَخِيكَ
 مُكْرَمِكَ ، وَمَرَرْتُ بِصَاحِبِنَا أَخِيكَ " ، وَلَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلَامِي " ؛ لِأَنَّ
 الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ
 أَجَازَهُ ، وَتَقُولُ : " مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الْكَرِيمِ " فَتَصِفُهُ بِالْمَعْرَفِ بِالَّلَامِ ، وَيَجُوزُ
 وَصْفُ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ هَذَا ، أَوْ
 بِالْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ غُلَامِ زَيْدٍ ، فَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى اسْمِ
 الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِغُلَامِ هَذَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَصِفَهُ بِالْمُضَافِ إِلَى
 الْمُضْمَرِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ
 فِي الْأَصَحِّ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِغُلَامِ هَذَا صَاحِبِ ذَاكَ " فَتَصِفُهُ بِالْمُضَافِ إِلَى
 مِثْلِهِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ يُوصَفُ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ ، أَوْ بِالْمَعْرَفِ بِالَّلَامِ ،

وَيَجُوزُ وَصْفُهُ بِالْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَلَمَ أَعْرَفُ مِنَ
الْمُضْمَرِ (١) ، أَوْ أَظْهَرَ فِي التَّعْرِيفِ .

وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْوَصْفِ أَنْ تَصِفَ الشَّيْءَ إِمَّا بِمِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ بِمَا
هُوَ دُونُهُ فِيهِ ، أَمَا بِمَا هُوَ أَعْرَفُ مِنْهُ فَلَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ تَسْتَوْعِبُ
وَصْفَ الْمُضَافِ ، وَالْوَصْفَ بِهِ .

” التوكيد ”

وَهَاكَ فِي التَّأَكِيدِ حَدًّا يَجْمَعُهُ تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهُ
لِلتَّوْكِيدِ (٢) تَفْسِيرَانِ لُغَوِيٌّ ، وَصِنَاعِيٌّ ، فَاللُّغَوِيُّ مَعْنَاهُ التَّقْوِيَةُ وَالْإِحْكَامُ ،
يُقَالُ : أَكَّدْتُ الشَّيْءَ : إِذَا قَوَّيْتَهُ وَأَحْكَمْتَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا
الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ (٣) أَي : بَعْدَ تَقْوِيَتِهَا وَإِحْكَامِهَا .

وَأَمَّا الصِّنَاعِيُّ : فَهُوَ كَقَوْلِهِ : ” تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهُ ” أَي :
يَسْمَعُ التَّوْكِيدَ ، أَمَا تَحْقِيقُ الْمَعْنَى فَهُوَ تَثْبِيْتُهِ (٤) وَتَمَكِينُهُ فِي نَفْسِ
السَّمْعِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : لِفِظِيٍّ ، وَمَعْنَوِيٍّ ، فَالْفِظِيُّ نَحْوُ (٤) :
جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَبِالْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالْغَرَضُ مِنَ التَّوْكِيدِ نَفْيُ تَوْهَمِ السَّمْعِ غَلَطِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ تَمَكِينِ الْمَعْنَى
وَتَثْبِيْتُهِ فِي النَّفْسِ ، أَمَا نَفْيُ الْغَلَطِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ” جَاءَ زَيْدٌ ” اِحْتَمَلَ عِنْدَ
السَّمْعِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ سَاهِبًا ، فَإِذَا كَرَّرَ الْفَلْظَ وَقَالَ : ” جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ ” فَقَدْ

(١) وهو رأى أبي سعيد السيرافي ، انظر الإنصاف ٧٠٨ المسألة ١٠١ .

(٢) قال ابن هشام في شرح اللحة البيرية ٢ / ٢٢٢ : ” التأكيد ، والتوكيد لغتان ، والواو أفصح وبها
جاء القرآن ” .

(٣) سورة النحل : ٩١ .

(٤) سقط من (ف) .

نَفَى بِالتَّكْرَارِ تَوْهْمَ الْغَلَطِ ، وَيَحْصُلُ أَيْضاً مَعَ نَفْيِ تَوْهْمِ الْغَلَطِ تَمْكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ كَمَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَحْفَظَ شَيْئاً كَرَّرْنَاهُ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَعَ تَمْكِينِ الْمَعْنَى تَعْظِيمُ شَأْنِهِ كَمَا فِي كَلِمَاتِ الْأَذَانِ .

فَقَوْلُهُ : " تَحْقِيقُ مَعْنَى " يَشْمَلُ نَوْعِي التَّوَكِيدِ : اللَّفْظِيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ ، أَمَّا اللَّفْظِيُّ فَكَمَا بَيَّنَّاهُ ، وَاللَّفْظِيُّ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَالْحُرُوفِ وَالْجُمَلِ ، أَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْأِسْمِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا لَبْكَرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيًّا يَا لَبْكَرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ (١)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْفِعْلِ فَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ (٢)

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْحَرْفِ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ

خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٣) فَكَرَّرَ لَفْظَ " فِي " لِلتَّأْكِيدِ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ (٤)

(١) قائله مهلهل بن ربيعة ، وهو في الكتاب ٢ / ٢١٥ هارون ، وشرح أبيات الكتاب للشنتمري ٣١٨ / ١ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٤٦٦ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٢ ، والخصائص ٣ / ٢٢٩ ، والعقد الفريد ٥ / ٤٧٨ .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو عجز بيت صدره :

" قايين إلى أين النجاء بيغلتى " .

وهو في الخصائص ٣ / ١٠٣ ، وابن الشجري ٨ / ٢٤٣ ، والعيني والهمع ٢ / ١٢٥ والخزانة ٢ / ٣٥٣ بولاق .

(٣) سورة هود : ١٠٨ .

(٤) النوادر في اللغة ٣٤٤ .

أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ (١) :

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ (٢)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : فَأَعْمَلَ " كَأَنَّ " الْأُولَى وَلَمْ يُعْمَلِ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ، بَلْ هِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِلأُولَى .

وَأَمَّا مَجِيئُهُ فِي الْجُمْلَةِ فِي كَلِمَاتِ الْأَذَانِ (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ قَوْلُكَ : " جَاعَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ مِنْ بَابِ الْبَدَلِ .

قُلْتُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْبَدَلِ إِعْلَامُ السَّامِعِ مَجْمُوعَ الْأَسْمِينَ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ فَلَا بَدَلَ مِنْ مُغَايِرَةِ اللَّفْظِ الثَّانِي لِلأُولَى لِيَصْدُقَ قَوْلُكَ مَجْمُوعَ الْأَسْمِينَ ، فَإِنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ اسْمًا وَاحِدًا لَمْ تَزِدْ عَلَى ذِكْرِ الْاسْمِ الْوَاحِدِ دَفْعَتَيْنِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ مَجْمُوعُ اسْمِينَ ، لَكِنْ هُوَ وَاحِدٌ مُكْرَرٌ ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودَ بِالنِّسْبَةِ فَبَدَلٌ وَإِلَّا فَتَأَكِيدُ .

(١) ذكر صاحب التصريح ٢١٧/١ نقلا عن الشاطبي أن الفارسي "أجاز في" التذكرة" - وهو من مؤلفات أبي علي المخطوطة - التنازع في قوله : (حتى تراها ..) البيت ، ومنع التوكيد للعطف بالواو ، وهو خلاف ما نقله المؤلف عن أبي علي الذي أجاز في " كان " الثانية التوكيد لأنها غير مقصودة .

(٢) ينسب هذا الرجز لخطام المجاشعي ، وقيل : للأغلب العجلي ، وهو في نوادر اللغة ٣٤٤ برواية " مسريات في قرن " ، و " مشريات " قال : " المشريات : المدخلات .. ، ومن روى " مسريات " فإنه يذهب إلى أنها تسرب في القرن وهو الحبل أي : تذهب وتجي " ، ويرى " مشددات بقرن " ، ورواية المؤلف " مشرفات " ، وهي من الإشراف وهو سرعة العدو ، وهو في العيني ١٠٠/٤ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٣ والتصريح ٢١٧/١ ، ١٣٠/٢ ، والهمع ١٢٥/٢ .

(٣) وهو مذهب ابن جني في الخصائص ١٠٢/٣ ، وابن السراج في الأصول ٢٠/٢ ، ويرى ابن هشام في شرح قطر الندى ٢٩٢ أن الجملة الثانية في الأذان لإنشاء تكبير ثانٍ ، وليست من توكيد الجملة .

(٤) في (ف) " كلمات " .

وَأَمَّا التَّكْيِيدُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ تَكَرُّرُ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ آخَرَ مُغَايِرٍ لِلأَوَّلِ
وَالغَرَضُ بِهِ تَقْرِيرُ شَأْنِ الْمَتَّبُوعِ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي الشُّمُولِ ، أَوْ فِيهِمَا ،
فَمِثَالُ تَحْقِيقِ الْمَتَّبُوعِ فِي النَّسْبَةِ قَوْلُكَ " وَقَعَ الْأَمِيرُ لِزَيْدٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
الْأَمِيرُ أَمْرًا بِالتَّوْقِيعِ لَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " وَقَعَ الْأَمِيرُ نَفْسَهُ " فَقَدْ حَقَّقْتَ بَيَانَ
نِسْبَةِ التَّوْقِيعِ إِلَى الْأَمِيرِ ، وَمِثَالُ التَّانِي وَهُوَ الشُّمُولُ وَهُوَ قَوْلُكَ : جَاءَ الْقَوْمُ ،
فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ الْبَعْضُ فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " زَالَ ذَلِكَ
الْاحْتِمَالُ مِنَ الْأَتْسَاعِ وَالتَّجَوُّزِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَنادتُ الْمَلَائِكَةَ وَهُوَ قائِمٌ
يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ ﴾ (١) وَلَمْ يَكُنِ الْمُنَادِي إِلَّا جِبْرِيلَ وَحدهُ عَلَى مَا ذَكَرَ أَهْلُ
التَّفْسِيرِ (٢) ، وَلَمَّا (٣) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٤)
زَالَ وَهُمْ إِرَادَةَ الْبَعْضِ وَتَحَقَّقَتْ نِسْبَةُ السُّجُودِ إِلَى الْمَجْمُوعِ .

وَأَمَّا مِثَالُهُ فِيهِمَا - أَيُ : فِي الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ - (٥) [ف] قَوْلُكَ : جَاءَ
الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، فَقَوْلُكَ : " جَاءَ الْقَوْمُ " يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ
الْمَجِيئِ إِلَيْهِمْ مَجَازًا وَالنَّسْبَةُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِمْ ، أَيُ : جَاءَ كِتَابُهُمْ أَوْ
جَاءَ وَقْتُ مَجِيئِهِمْ ، فَزَالَ ذَلِكَ بِقَوْلِكَ : " أَنْفُسُهُمْ " ، وَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ
أَنْفُسُهُمْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ بَعْضُ الْقَوْمِ أَنْفُسُهُمْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " كُلُّهُمْ "
زَالَ تَوْهَمُ احْتِمَالِ الْبَعْضِ .

(١) سورة آل عمران : ٣٩ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ٤/ ٧٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٨ ، وأسرار العربية ٢٨٣ .

(٣) في (ف) " وكما " .

(٤) سورة الحجر : ٢٠ .

(٥) الإحاطة والشمول بمعنى واحد ، وقصده بقوله " فيهما " أي : في تقرير النسبة والشمول ، كما يفهم من الشرح .

وَالْفَاطُ التُّوكِيدِ تَسْعَةُ " نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ يُوَكِّلُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَجْمَعُونَ ،
 وَجَمَعَاءُ ، وَجَمَعُ ، وَكَلَا ، وَكَلْنَا " .
 وَيَأْتِي هَذَا مَفْصَلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

كَجَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ كَرَّرَ مَعْنَى لِيَزُولَ لِنَفْسِهِ
 وَتَنُّ وَاجْمَعُ ثُمَّ فِي الْإِحَاطَةِ قُلْ " كُلُّهُ " وَأَعْرِفْ لَذَا اشْتِرَاطَهُ
 وَهُوَ التَّجْزِي بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَجَاءَ بَعْدَ " كُلُّهُ " الْمُمَثِّلُ
 قَوْلُهُ : " جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ " [(١) تَمَثِيلٌ لِتَأْكِيدِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ
 بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ .

قَوْلُهُ " عَيْنُهُ أَوْ نَفْسُهُ " [(١) أَتَى بِكَلِمَةِ «أَوْ» الْمُوَضُّوعَةَ لِأَحَدِ
 الشَّيْئَيْنِ كَأَنَّهُ قَالَ : تَأْكِيدُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ، أَيِ : إِنْ شِئْتَ
 قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ " ، وَإِنْ شِئْتَ " جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ " ، وَإِنْ بَالِغَتْ فِي التَّأْكِيدِ
 قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُهُ " (٢) فَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ عِبَارَتَانِ

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) في الأصل " جاء زيد عينه " ، وفي (ف) " جاء زيد عينه أو نفسه " ، و " أو " مقحمة ، والصواب ما
 أثبتته كما في شرح ابن القواس لوحة ١٣١ ، ولعله من المفيد أن نذكر مأخذ ابن الخباز على الناظم
 في تقديمه العين على النفس حيث قال في لوحة ٦١ : " أساء الترتيب لأنهم يمثلون بالنفس قبل
 العين .. وللنفس الرتبة على العين ، لأنها عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن
 الجملة " ، وما أجمل تعقيب صاحب الشرح المجهول على الناظم حيث قال في لوحة ٨٧ " لو أنه
 قدم النفس على العين لكان أجود ؛ لأن النفس والعين إذا اجتمعا تعين تقديم النفس ؛ لأنها تدل
 على ذات الشيء بالوضع ، والعين لا تدل عليها إلا بطريق الاستعارة ، لكنه خالف هذا الترتيب
 لأجل تأتي البيت " .

عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ (١) .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " لِيَزُولَ لِبْسُهُ " أَنْ حَقَّ قَوْلِكَ : " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، أَنْ يَتَكَلَّمَ
بِهِ الْمُتَكَلِّمُ عَقِيبَ شَكِّ مَنْهُ أَوْ مِنْ مُخَاطَبِهِ فَقَوْلُكَ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ " كَقَوْلِكَ : ١١٤ / ب
" مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَقًّا ، لِتَزِيلِ الشَّكِّ .

وَقَوْلُهُ : " كُرِّرَ [مَعْنَى] (٢) احْتِرِزَ بِهِ عَنِ التَّأَكِيدِ اللَّفْظِيِّ ، فَإِنَّهُ يَكْرُرُ
لَفْظًا .

وَالتَّأَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ ضَرْبَانِ :

مَحْصُورٌ ، وَهُوَ (٣) هَذِهِ الْأَلْفَاظُ التَّسْعَةُ .

وغيرُ محصورٍ ، وهو كثيرٌ ، نحو قولهِ تعالى ﴿ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٤) فيمن
جعلهُ توكيداً يومئذٍ من قال : كما يجوزُ الاستثناءُ من العشرةِ يجوزُ وصفُها
بالكمالِ ؛ لأنَّ قولكَ : " لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا دِرْهَمًا " فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ " لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ
نَاقِصَةٌ وَاحِدًا " ، فَإِذَا جَازَ وَصْفُهَا بِالنَّقْصَانِ جَازَ وَصْفُهَا بِالْكَمَالِ ، وَالْجَامِعُ
بَيْنَ الْأِسْتِثْنَاءِ وَالْوَصْفِ اشْتِرَاكُهُمَا فِي التَّخْصِيسِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ " عَشْرَةً "
مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ لِلكَمَالِ ، لَكِنْ فَهْمُ الْأَصْلُ ضِمْنًا ، وَأَمَّا " كَامِلٌ " فَلَفْظٌ
مَوْضُوعٌ لِلْكَمَالِ .

وَمِنَ التَّأَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَ " إِنَّ " وَالْمَصَادِرُ النَّائِبَةُ عَنْ تَكْرِيرِ
الْفِعْلِ ، وَالْقَسَمُ ، وَنَوْنَا التَّوَكِيدِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَامُ الْقَسَمِ .

(١) ولهذا لم ينتقد الناظم كما فعل ابن الخباز وصاحب الشرح المجهول كما مر قبل قليل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " وهي " .

(٤) سورة البقرة : ١٩٦ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: " وَثَنٌ وَاجْمَعٌ " يُرِيدُ إِذَا أَكَّدْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مَثْنَى فَتَنْهَمَا
 إِنَّ شِئْتَ ، [وَإِنْ شِئْتَ] (١) فَاجْمَعَهُمَا ، نَحْوُ " قَامَ الرَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا
 [عَيْنَاهُمَا] (٢) ، وَإِنْ شِئْتَ " أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا " ، فَالْتَّثْنِيَّةُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَأَمَّا
 الْجَمْعُ فَلِعَدَمِ اللَّبْسِ وَالْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ إِضَافَةَ
 الْأَنْفُسِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَثْنَى تُشْعِرُ بِالْتَّثْنِيَّةِ فِيهِمَا .

وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ جَمْعًا جَمَعْتَ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ عَلَى الْأَصْلِ ، فَتَقُولُ : " قَامَ
 الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ " ، وَ " قَامَ النِّسَاءُ أَنْفُسَهُنَّ " ، فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَ جَمْعِي الْمَذْكَرِ
 وَالْمُؤنَّثِ تَقَعُ بِمُخَالَفَةِ صِيغَةِ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ مُفْرَدِي الْمَذْكَرِ
 وَالْمُؤنَّثِ بِنَفْسِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ " ، وَ " جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسَهَا " .
 وَأَمَّا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَلَيْسَ إِلَّا بِالضَّمِيرِ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ
 الرَّجُلَانِ أَنْفُسُهُمَا " ، فَإِنْ قُلْتَ : " قَامَ الرَّجُلَانِ نَفْسَاهُمَا " فَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا
 بِهِمَا جَمِيعًا ، أَعْنِي بِالصِّيغَةِ وَبِالضَّمِيرِ . قَوْلُهُ:

ثُمَّ . فِي الْإِحَاطَةِ قُلْ كَلُّهُ وَأَعْرِفْ (لِذَا) (٣) اشْتِرَاطُهُ .

" يُرِيدُ أَعْرِفْ لـ " كَلُّ " شَرْطُهُ (٤) ، شَرْطُهُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهِ مَا يَتَجَزَّى إِمَّا
 حِسًّا ، وَإِمَّا حُكْمًا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " ، وَمِثَالُ الثَّانِي : " بَعْتُ
 الْعَبْدَ كَلَّهُ " لِأَنَّ " كَلًّا " مَوْضُوعُهُ لِحَصْرِ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ ، وَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ كَلَّهُ ؛
 لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّى ، أَي : لَا يَتَفَرَّقُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ " فَهُوَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكملة يتطلبها السياق .

(٣) في (ف) " كذا " .

(٤) في الأصل « شرط » .

صِفَةً أَي : الْكَامِلُ ، فَالْتَّجْزِي (١) يَرْجِعُ إِلَى الْاِفْتِرَاقِ ، وَالْكَلْبِيَّةُ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى
الاجْتِمَاعِ ، إِذِ الْاجْتِمَاعُ لَا يَتَّصِرُ إِلَّا حَيْثُ يَتَّصِرُ الْاِفْتِرَاقُ ، وَ "ذَا" مِنْ
قَوْلِهِ : "لِذَا" إِشَارَةٌ إِلَى "كُلُّ" ، وَالضَّمِيرُ فِي "اشْتِرَاطِهِ" يَرْجِعُ إِلَى "ذَا" ،
وَالْتَّجْزِي عَلَى ضَرِيئِينَ :

أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْمُؤَكَّدِ بِأَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ يُفْهَمُ مِنْهُ تَعَدُّدٌ
وَاجْتِمَاعٌ كَالْقَوْمِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ التَّجْزِي بِاعْتِبَارِ الْعَامِلِ ، بِأَنْ يَكُونَ وَقُوعُهُ عَلَى
بَعْضِ الشَّيْءِ الْمُؤَكَّدِ دُونَ بَعْضٍ ، نَحْوُ "بَعْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ" ، وَ "أَبْصَرْتُ زَيْدًا
كُلَّهُ" ، فَإِنَّ الْإِبْصَارَ قَدْ يَقَعُ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ "ضَرَبْتُ زَيْدًا كُلَّهُ" ، فَإِنَّ
الضَّرْبَ يَقَعُ عَلَى بَعْضِ زَيْدٍ ، وَلَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ كُلُّهُ ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ لَا يَتَحَقَّقُ
بِبَعْضِ زَيْدٍ .

قَوْلُهُ : "بِخِلَافِ الْأَوَّلِ" أَيُ بِخِلَافِ النَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : "قَامَ زَيْدٌ
نَفْسُهُ" ، وَ "جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ" ، وَلَا يُقَالُ : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ، لِانْتِفَاءِ التَّجْزِي فِي
الْمُؤَكَّدِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا ، فَاعْرِفْهُ .

أَجْمَعُ أَكْتَعُ إِلَيْهِ أَبْصَعُ	أَتَّبِعُ وَالْكُلُّ لِـ "كُلُّ" يَتَّبِعُ
كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ	وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدِّمَانِ
كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا	وَمَا لِمَا نُسِيَ سَوَى كِلَيْهِمَا

(١) قال ابن الخباز في شرحه ٢٧١/١ : "قول يحيى" التجزى "فيه نظر ، لأن هذا من بنات الهمز
فكان حقه أن يقال : التجزؤ كالتبرؤ " ، وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٨٧ .
وتقول : سهلت الهمزة في الفعل وجاء المصدر على المعتل ، وهو بكسر ما قبل آخره للثقل ، كما
هي القاعدة في مصدر "تَفَعَّلَ" .

قَوْلُهُ: " أَجْمَعُ " فَاعِلٌ " جَاءَ " أَي: جَاءَ بَعْدُ كُلِّهِ الْمُمَثِّلِ بِهِ أَجْمَعُ

أَكْتَعُ .

قَوْلُهُ: " يَلِيهِ أَبْصَعُ " [أَي] (١) يَلِي " أَكْتَعُ " ، وَ " أَكْتَعُ " يَلِي " أَجْمَعُ " وَ " أَبْتَعُ " يَلِي " أَبْصَعُ " فَيَجِبُ تَقْدِيمُ " أَجْمَعُ " عَلَى مَا بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ ، فَقَدَّمَ عَلَيْهَا لِقُوَّةَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: " وَالْكُلُّ لـ " كُلُّ " يَتَّبِعُ " يُرِيدُ أَنَّ " أَجْمَعُ " وَمَا بَعْدَهَا لَا يَأْتِي إِلَّا تَابِعًا لـ " كُلُّ " فَلَا يَجُوزُ " جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ " بِاسْقَاطِ " كُلُّ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) فَآكَدَ الضَّمِيرَ بِـ " أَجْمَعِينَ " بِدُونِ " كُلُّ " (٣) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُورَبِكْ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٤) ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ : " وَالْكُلُّ لـ " كُلُّ " يَتَّبِعُ " إِذَا وَجِدْتَ " كُلُّ " قَدَّمْتَ عَلَى " أَجْمَعُ " ؛ لِقُوَّةِ " كُلُّ " ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ - أَعْنَى " كَلًّا " - دَخَلَ عَلَيْهَا الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ دُونَ اللَّفْظِيِّ ، فَلَا يُقَالُ " جَاءَ كُلُّهُ " ، وَلَا " رَأَيْتُ كُلَّهُ " ، وَلَا " مَرَرْتُ بِكُلِّهِ " ، وَقُرِي: ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (٥) بِرَفْعِ " كُلُّ " (٦) بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَقَدْ وَلَّيْتَ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى " أَجْمَعِينَ " ، فَتَبَّتْ قُوَّةُ " كُلُّ " بِهَذَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحجر : ٤٣ .

(٣) انظر ذلك في شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٦ ، وابن يعيش ٣ / ٤٦ .

(٤) سورة الحجر : ٩٢ .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٤ .

(٦) الرفع قراءة أبي عمرو ، وقرأ الباقر بالنصب ، انظر السبعة في القراءات ٢١٧ ، والحجة لابن

خالوية ٩٠ ، والتيسير ٩١ ، وتفسير القرطبي ٣ / ١٤٨٤ ، ومعاني القرآن الفراء ١ / ٢٤٣

فَوَجِبَ تَقْدِيمُهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ « أَجْمَعِينَ » فِي الْآيَتَيْنِ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ (١) وَلَيْسَتْ تَأْكِيدًا ، فَعَلَى هَذَا لَا يَقَعُ « أَجْمَعُ » إِلَّا بَعْدَ « كُلِّ » .

قَوْلُهُ : « كَمَثَلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ » إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٢) فَقَدَّمَ « كَلًّا » عَلَى « أَجْمَعِينَ » ؛ لِأَنَّ « كَلًّا » تُفِيدُ الْإِحَاطَةَ (٣) بِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ ، وَ « أَجْمَعُونَ » يُفِيدُ أَنَّ السُّجُودَ وَقَعَ مِنْهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَأَقَادَتْ اجْتِمَاعَهُمْ فِيهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْنَى بِ « كَلًّا » فِي التَّنْبِيهِ لِمَا كَانَتْ فِي مَعْنَى « كُلِّ » عَنْ « أَجْمَعِينَ » دُونَ الْعَكْسِ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ « كَلَّا » ، وَ « كُلِّ » يُفِيدُ الْإِحَاطَةَ (٤) بِخِلَافِ « أَجْمَعِينَ » (٥) فَإِنَّهَا تُفِيدُ الْجَمَاعَةَ لَا الْإِحَاطَةَ ، وَكُلُّ مَا تَصَرَّفَ مِنْ (ك / ل / ل) فَمَعْنَاهُ الْإِحَاطَةُ (٥) ، فَمِنْ ذَلِكَ « الْإِكْلِيلُ » : لِإِحَاطَتِهِ بِالرَّأْسِ (٦) ، وَمِنْهُ « الْكَلَّةُ » وَهِيَ السُّتْرُ (٧) ، لِإِحَاطَتِهَا بِمَنْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ ، وَمِنْهُ « الْكَلَالَةُ » ؛ لِأَنَّهَا تُحِيطُ بِالْوَالِدِ [وَالْوَالِدِ] (٨) وَمِنْهُ « الْكَلَالُ » وَهُوَ إِحَاطَةُ النَّعْبِ بِالْبَدَنِ .

لَا يَنْصَرِفُ « أَجْمَعُ » وَأَخَوَاتُهُ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَتَعْرِيفُهُ بِالْإِضَافَةِ الْمُنَوِيَّةِ الْمَقْدَرَةِ حَمَلًا لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ الْفَاطِ التَّوَكِيدِ مِنَ « النَّفْسِ

(١) انظر املاء ما من به الرحمن ٢ / ٧٤ .

(٢) سورة الحجر : ٢٠ ، وسورة ص : ٧٣ .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) في الأصل « أجمعون » .

(٥) انظر الصحاح « كل » .

(٦) في الصحاح « كل » : « الْإِكْلِيلُ : شِبْهُ عَصَابَةِ تَزِينِ بِالْجَوْهَرِ وَيُسَمَّى التَّاجَ إِكْلِيلًا » .

(٧) في الصحاح « كل » وَ « الْكَلَّةُ » : السُّتْرُ الرَّقِيقُ يَخَاطُ كَالْبَيْتِ ، يَتَوَقَّى فِيهِ مِنَ الْبَقِ .

(٨) سقط من الأصل .

وَالْعَيْنِ ، (وَكَلٌّ) (١) ، وَكِلَا ، وَكَلْتَا " فَإِنَّهَا (كَلُّهَا) (١) مُعْرِفَةٌ بِالإِضَافَةِ ، هَذَا مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ (٢) ، وَلَيْسَتْ أَعْلَامًا مُرْتَجَلَةً كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ (٣) ؛ لِأَنَّ " الْعِلْمَ " يَتَنَكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، وَ" أَجْمَعُ " وَأَخَوَاتُهُ لَا يَتَنَكَّرُ فِي الْجَمْعِ ، وَلَيْسَ مَعْدُولًا عَنِ الأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا قِيلَ (٤) ، لِعَدَمِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ ، فَتَعَيَّنَ تَعْرِيفُهُ بِالإِضَافَةِ الْمُقَدَّرَةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ " أَيُّ : مُقَدَّمَانِ عَلَى جَمِيعِ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ إِذَا وَجِدَا ، تَقُولُ : جَاءَ الْجَيْشُ عَيْنُهُ نَفْسُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ (أَبْتَعُ) (١) ؛ وَإِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ " : عَلَى " كُلِّ " ؛ لِقَوْتِهِمَا بِأَنَّهُمَا يَلِيَانِ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ نَحْوَ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ طَابَتْ نَفْسُهُ " ، وَ" طَابَ زَيْدٌ فِي نَفْسِهِ " ، وَ" كُلُّ " لَا تَلِي الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا " يَعْنِي إِذَا أَكْدَتَ الْمُتَنَّى بِالنَّفْسِ ١١٥ / ب
وَالْعَيْنِ قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كِلَا " ، وَ" كَلْتَا " كَمَا قَدَّمْتَهُمَا عَلَى " كُلِّ " ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْتِهِمَا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الكتاب ٢٠٣ / ٣ " وأجمع وأكتع وإنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة ، فأجمع ههنا بمنزلة كلهم " ، ويريد سبويه بقوله : " وصف بها معرفة " التوكيد وكثيراً ما يُطلق الصفة على التوكيد ، انظر الهمع ١٢٤ / ٢ ، والمقتضب ٣٤٢ / ٢ مع الهامش ، لأن الأصل في " أجمع " .
أجمعهم " فقطع عن الإضافة .

(٣) نسب في ابن يعيش ٤٦ / ٣ لبعض المحققين بون تعيين .

(٤) نسبه ابن يعيش ٤٦ / ٣ للزمخشري .

قَوْلُهُ : " وَمَا لِمَا تُنْتِي سِوَى كِلَيْهِمَا " يُرِيدُ : أَنَّ الْمُنْتَى لَا يُؤَكِّدُ بَعْدَ
"النَّفْسِ وَالْعَيْنِ" بِشَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ سِوَى " كِلَا ، وَكِلْتَا " وَإِنَّمَا كَانَ
كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُنْتَى مَعْلُومٌ الْكُمِّيَّةُ فَلَمْ يَحْتِجْ إِلَّا إِلَى الْحَقِيقَةِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ،
فَتَأْكِيدُهُ بِـ " كِلَا " مَقْوُومًا لِمَعْنَاهُ فِي الْكُمِّيَّةِ (١) الْمَعْلُومَةِ ؛ لِأَنَّ " كِلَا " فِيهِ مَعْنَى
التَّنْبِيَةِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : " جَاعَنِي الرَّجُلَانِ أَجْمَعَانِ " (٢) ؛ لِأَنَّ التَّنْبِيَةَ عِبَارَةٌ عَنْ
ضَمِّ مُفْرَدٍ إِلَى مُفْرَدٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْوَاحِدِ :
" جَاءَ زَيْدٌ أَجْمَعٌ فَلَمْ يَقُولُوا فِي التَّنْبِيَةِ : " جَاعَنِي الرَّجُلَانِ أَجْمَعَانِ "
وَأَصْلُ " كِلَا " " كَلَوُ " فَابْدَلُوا الْوَاوَ أَلْفًا ؛ لِتَحْرِكِهَا وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ،
وَأَصْلُ " كِلْتَا " " كِلَوَا " فَابْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ تَاءً ، وَلَيْسَتْ " التَّاءُ " لِلتَّنْبِيَةِ (٣) ؛
لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَالْأَلْفُ فِي " كِلْتَا " لِلتَّنْبِيَةِ ، وَقِيلَ : (أَلْفُ " كِلَا ") (٤) بَدَلُ
مِنْ " يَاءٍ ؛ لِسَمَاعِهِمْ الْإِمَالَةَ فِيهَا .

وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ وَيَعَدُّ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ
وَقُلُّ رَأَيْتُ دَارَهُ جَمَعَاءُ كَتَعَاءُ بَصَعَاءُ وَقُلُّ بَتَعَاءُ
وَقُلُّ لَأَنْتِي جُمِعَ إِذْ تُجْمَعُ وَالنَّكَرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمِعُ

قَوْلُهُ : " وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ " أَيُّ : وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ
" وَ " الْجَمْعُ " مَجْرُورٌ بِالْعَطْفِ عَلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ " لِمَا تُنْتِي " أَيُّ : وَمَا لِلْجَمْعِ

(١) في الأصل " الكلمة " .

(٢) وقد أجازته الأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ ، انظر شرح الكافية للرضي ٨ / ٣٣٤ .

(٣) القائل بأنها للتَّنْبِيَةِ الْكَوْفِيُّونَ ، انظر الإنصاف ٤٣٩ المسألة ٦٢ .

(٤) في (ف) " الألف في كلا " .

سوى : " أَجْمَعُونَ " وتَوَابِعِهِ (لأنها تُطَابِقُهُ) (١) فِي الْجَمْعِيَّةِ أَيْ : وَمَا لِلْجَمْعِ مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا تَلِي الْعَوَامِلَ وَتُطَابِقُهُ فِي جَمْعِهِ إِلَّا " أَجْمَعُونَ " وَتَوَابِعُهُ .
وَأَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " لَا تَلِي الْعَوَامِلَ " عَنْ " أَنْفُسِهِمْ ، وَأَعْيُنِهِمْ " فَإِنَّهَا تُطَابِقُ الْمُؤَكَّدَ فِي الْجَمْعِ : لَكِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّكْيِيدِ ، وَتَلِي الْعَوَامِلَ .
و « أَجْمَعُونَ » جَمْعُ « أَجْمَعُ » (٢) ، وَكَذَا بَقِيَّةُ تَوَابِعِهِ .
وَمَعْنَى تَوَابِعِ " أَجْمَعِينَ " شِدَّةُ التَّوَكُّدِ ، أَيْ : الزِّيَادَةُ فِيهِ .
وَقِيلَ : هِيَ إِتِّبَاعَاتُ (٣) مِثْلُ قَوْلِكَ : " عَطَشَانُ نَطَشَانُ " (٤) وَجَائِعُ نَائِعُ (٥) .
وَالْفَرْقُ بَيْنَ " كُلِّ " ، وَ " أَجْمَعِينَ " أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ " اِحْتَمَلَ مَجِيئَهُمْ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، أَوْ فِي أَمَكِنَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : « أَجْمَعُونَ » ، زَالَ ذَلِكَ الْاِحْتِمَالُ ، أَيْ : حَصَلَ الْمَجِيءُ لِمَجْمُوعِهِمْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاقٍ فِي الْمَكَانِ .

- (١) في (ف) " لأنه تتابعه " .
(٢) قال المؤلف في التحفة الشافية : " أجمعون يختص بالمذكرين العقلاء وليس بجمع " أجمع " وإلا لوجب تنكيهه بالجمع ، لأن كل معرفة معرب بغير لام ولا إضافة يتكرر في الجمع " ، وسيذكر المؤلف هذا الرأي فيما بعد .
(٣) ذكر ابن فارس في الإتياع والمزاوجة ٢٩ " أن بعض العرب سئل عن هذا الإتياع ، فقال : هو شيء نَدَبِهِ كَلَامَنَا " ، وَتَدَبُّهُ كَلَامَنَا أَيْ : تَوَكَّدَهُ بِهِ ، وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمِزْهَرِ ١ / ٤١٤ فِي النُّوعِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ (مَعْرِفَةُ الْإِتِّبَاعِ) قَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي فَحْهِ اللُّغَةِ : لِلْعَرَبِ الْإِتِّبَاعُ وَهُوَ أَنْ تَتَّبِعَ الْكَلِمَةَ عَلَى وَزْنِهَا أَوْ رَوِيهَا إِشْبَاعًا وَتَكْيِيدًا « .
(٤) نطشان : مأخوذ من قولهم : ما به نطيش ، أَيْ : مَا بِهِ حَرَكَةٌ وَقُوَّةٌ ، انظر الأصول في النحو ٢ / ٢٢ ، وَالْإِتِّبَاعُ وَالْمِزَاوِجَةُ ٧١ .
(٥) فِي النَّسَخَتَيْنِ وَجَائِعُ وَنَائِعُ " تحريف حيث ذكر السيوطي في المزهري ١ / ٤٢٥ أن قوماً زعموا : أن التأكيد غير الإتياع ، فقال قوم : " الإتياع منها ما لم يحسن فيه واو ، نحو " حسن بسن " ... ، والتأكيد يحسن فيه الواو نحو " حلّ ويل " ، والنائع : المتماثل ، وقيل : هو العطشان ، وقيل : هو الجائع ، انظر شرح أدب الكاتب ١٥٥ ، واللسان (نوع) .

وَأَمَّا " أَكْتَعُونَ " فَفِيهَا مُبَالَغَةٌ لَيْسَتْ لـ " أَجْمَعِينَ " مِنْ قَوْلِهِمْ : " تَكْتَعُ
الْجِلْدُ " إِذَا تَقَبَّضَ (١) وَأَنْضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا " أَبْصَعُونَ " فَمِنْ قَوْلِهِمْ : " إِلَيَّ مَتَى (تَكْرَعُ) (٢) وَلَا تَبْصَعُ " (٣) ،
أَيُّ : تَشْرَبُ وَلَا تَرَوَى مِنْ الْمَاءِ ، أَيُّ : لَا يَجْتَمِعُ فِي جَوْفِكَ مِنَ الْمَاءِ مَا
يُرْوِيكَ ، وَقِيلَ : " أَبْصَعُونَ " مِنْ الْبَصْعِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ السَّائِلُ وَلَا يَسِيلُ إِلَّا
بَعْدَ اجْتِمَاعِهِ وَتَدَاخُلِ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ فَقَدْ حَصَلَ فِيهَا مِنْ شِدَّةِ التَّوَكُّيدِ مَا
لَيْسَ فِي " أَكْتَعِينَ " .

وَأَمَّا " أَبْتَعُونَ " فَهُوَ مِنْ " الْبَتْعِ " وَهُوَ شِدَّةُ الْعُنُقِ (٤) ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ
إِلَّا مِنْ تَكَرُّرِهَا وَتَدَاخُلِهَا .

(١) فِي (ف) " انقبض " ، وَفِي الْإِتْبَاعِ وَالْمَزَاوِجَةِ ٨٥ " قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دَرِيدٍ : " كَتَعَ الرَّجُلُ : إِذَا
تَقَبَّضَ وَأَنْضَمَّ ، قَالَ : وَيُقَالُ : كَتَعَ كَتْنًا إِذَا شَمَّرَ فِي أَمْرِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : جَاءُوا أَجْمَعِينَ
مَنْضَمِينَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ " وَقِيلَ " أَكْتَعُونَ " مِنْ قَوْلِهِمْ " أَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتَبِعٌ " ، أَيُّ : تَامَ
اللسان (كتع) .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ تَكْتَعُ " صَوَابُهُ مِنَ التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٩٤ .

(٣) ذَكَرَ فِي الصَّحَاحِ ، وَأَسَاسِ الْبَلَاغَةِ مَادَّةَ " بضع " بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةَ بِرَوَايَةِ " حَتَّى مَتَى تَكَرَعُ
وَلَا تَبْصَعُ " ، وَفِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١ / ٢٧١ رَوَى " حَتَّامٌ تَكَرَعُ وَلَا تَنْقَعُ " يَضْرِبُ لِلْحَرِيصِ فِي جَمْعِ
الشَّيْءِ .

وَقَالَ فِي الصَّحَاحِ (بضع) بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ : (وَأَبْصَعُ : كَلِمَةٌ يُؤَكِّدُ بِهَا ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُهُ بِالضَّادِ
الْمَعْجَمَةِ ، وَلَيْسَ بِالْعَالِي " وَانظُرِ الْهَمْعُ ٢ / ١٢٤ .

(٤) فِي (ف) " الْفَتْحُ " تَحْرِيفٌ ، وَقَالَ الشَّارِحُ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٩٤ : " وَأَمَّا " أَبْتَعُ " فَهُوَ مِنْ
الْبَتْعِ ، وَهُوَ طَوْلُ الْعُنُقِ مَعَ شِدَّتِهَا ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا الْبَيَانُ وَالظُّهُورُ وَالْوَكَادَةُ ، لِأَنَّ الْعُنُقَ بِطَوْلِهَا
تَظْهَرُ وَتَبِينُ وَيَشْدَتُهَا تَظْهَرُ قُوَّتُهَا ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكُّيدِ تَقْوَى الْمَعْنَى وَتَبِينُهُ لِذَلِكَ سُمِّيَ تَوَكُّيدًا " وَفِي
اللسان " بتع " : " البتع : طول العنق مع شدة مغزره .. ويقال : البتع في العنق : شدته " .

وَأَمَّا " جَمْعَاءُ ، كَتَعَاءُ ، بَصْعَاءُ " فَتَأْنِيثُ " أَجْمَعُ ، أَكْتَعُ ، أَبْصَعُ " (١) .
 وَقِيلَ : لَيْسَ " جَمْعَاءُ " وَتَوَابِعُهَا جَمْعُ " أَجْمَعُ " ؛ لِأَنَّ " أَفْعَلَ فَعْلَاءً " لَا يُجْمَعُ
 بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَلَا يُقَالُ فِي " أَحْمَرَ " : " أَحْمُرُونَ " ، وَقَدْ قِيلَ فِي " أَجْمَعُ :
 " أَجْمَعُونَ " لَكِنْ أَخْرَوْا هَمْزَةَ " أَجْمَعُ " إِلَى مَا بَعْدَ الْعَيْنِ وَزَادُوا (قَبْلَهَا) (٢) ١/١١٦

أَلْفَ الْمَدِّ فَصَارَ " جَمْعَاءُ " .
 وَقِيلَ : إِنَّ " أَفْعَلَ فَعْلَاءً " لَمْ يُجْمَعْ مُصَحِّحًا ، إِذَا كَانَ صِفَةً ، وَ " أَجْمَعُ"
 لَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي تَكْسِيرِ مُؤْتَيْهِ : " جَمْعُ " بِتَحْرِيكِ عَيْنِهِ ، وَلَوْ كَانَ
 صِفَةً لَقَالُوا : " جَمْعَاءُ " ، وَ " جَمْعُ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَحَمْرَاءَ ، وَحُمُرٍ .
 قَوْلُهُ : " وَقُلْ لِأُنثَى جَمْعُ إِذْ تَجْمَعُ " ، أَيُّ : تَقُولُ فِي جَمْعِ الْإِنَاثِ إِذَا
 أَكْدَتْهُ : جَاءَ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جَمْعُ كُتِعُ بَصْعُ (بَتَّعُ) (٣) ، وَيُؤَكَّدُ بِـ " جَمْعُ "
 وَتَوَابِعِهِ مَنْ يَعْقِلُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِنَاثِ .

وَقِيلَ : لَيْسَ " جَمْعُ " جَمْعُ " جَمْعَاءُ " ، وَلَا " أَجْمَعُونَ " جَمْعُ " أَجْمَعُ " بَلْ
 هِيَ صِيغٌ مُرْتَجَلَةٌ مُفْرَدَةٌ تُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ ، وَتَعْرِيفُهَا (٤) كُلُّهَا بِالْإِضَافَةِ
 الْمُنَوِّيَّةِ .

قَوْلُهُ : " وَالنِّكَرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جَمْعُ " يُرِيدُ لَمْ تُؤَكَّدِ التَّأَكِيدَ الْمَعْنَوِيَّ بِهَذِهِ
 الْأَلْفَاظِ الْمَحْصُورَةِ ، فَأَمَّا التَّأَكِيدُ اللَّفْظِيُّ فَنُؤَكَّدُ ، نَحْوُ : قَامَ رَجُلٌ رَجُلٌ ،

(١) جاء في التحفة الشافية لوحة ٩٤ وليس جمعاء بتأنيث " أجمع " كأحمر حمراء بل هما اسمان
 مرتجلان ، اتفق لفظاهما ، كما اتفق لفظ سلمان وسلمي اتفاق سكران و سكرى وليس مثلهما ؛
 لأنهما علمان .
 (٢) في (ف) بعدها .
 (٣) سقط من (ف) .
 (٤) في الأصل وتعرفها .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ " فَهُوَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالْمَدْحِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَامِلٍ " (١) ، وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَكِّدِ أَلْفَاظَ النَّكِرَاتِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ (التَّوَكُّيدِ) مَعَارِفُ تُفِيدُ الْخُصُوصَ ، وَالنَّكِرَاتُ تُفِيدُ الشِّيَاعَ ، فَبَيَّنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ وَبَيَّنَّ النَّكِرَاتُ تَنَافٍ ، وَقَالُوا : الْمُؤَكَّدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً نَكِرَةً فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ وَكَلَامٍ وَاحِدٍ ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ (٢) فِيمَا عَلِمَ مِقْدَارَهُ [وَ] أَنْشَدُوا (٣) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا (٤)

لَمَّا كَانَ مِقْدَارُ الْيَوْمِ مَعْلُومًا فَالْتَّأَكِيدُ لِلْمِقْدَارِ لَا لِنَفْسِ الْيَوْمِ .

(١) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٣ ، والإنصاف ٤٥١ المسألة ٦٣ حيث ذهب الكوفيون إلى جواز

توكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة نحو قعدت يوماً كلُّه ، ومنعه البصريون .

(٢) انظر الإنصاف ٤٥١ ، وابن يعيش ٣/ ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٥ .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) قائله مجهول ، وقيل : إنه مصنوع ، وقبله في العيني :

إِنَّا إِذَا حُطِّقْنَا تَقَعَعَا

وهو من شواهد الإنصاف ٤٥٤ ، وابن يعيش ٨/ ٣ ، ٤٥ ، والمقرب ١/ ٢٤٠ ، وشرح الكافية

للرضي ١/ ٣٣٥ ، والعيني ٤/ ٩٥ ، والخزانة ١/ ٨٧ ، ٢/ ٢٥٧ بولاق ، والهمع ٢/ ١٥٤ ، قال

البغدادي في الخزانة ١/ ٨٧ : " إن كانت البكرة التي يستقى عليها من البئر فصرت بمعنى

صوتت .. ، وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر ، وهو الفتى منها .. فصُرَّتْ بالبناء للمفعول

يقال : صررت الناقة شددت عليها الصرارَ وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية ، لئلا يرضعها

ولدها .. ، والتودية .. هي خشبة تشد على خلف الناقة .

وَالصَّحِيحُ أَنْ " أَجْمَعَ " هُنَا بِمَعْنَى " جَمِيعٍ " وَهُوَ نَكْرَةٌ وَصِفٌ بِهِ
الْيَوْمُ (١) .

وَالْقَطْعُ وَالْعَطْفُ إِذَا أَكْبَدْنَا امْتِنَعَا وَانْتَعَتْ إِنْ كَرَرْنَا
أَجَزَتْ فِي الَّذِي جَعَلَتْ وَصْفًا اتِّبَاعُهُ وَقَطْعُهُ وَالْعَطْفَا

يُرِيدُ : أَنْ قَطَعَ الْفَاطِ التَّوَكِيدِ (وَعَطْفَ) (٢) بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ
مُمْتِنَعَانِ ، أَمَا امْتِنَاعُ الْقَطْعِ فِي الْفَاطِ التَّوَكِيدِ ، فَلِأَنَّ قَطْعَهَا يُخْرِجُهَا عَنْ
وَضْعِهَا (٣) ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا لِتَقْوِيَةِ مَا أَفَادَهُ الْفِطْرُ الْأَوَّلُ فِي النَّفْسِ
(وَتَحْقِيقِهِ) (٤) ، فَقَطْعُهَا يُخْرِجُهَا عَنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى الْأَوَّلِ وَتَمَكِينِهِ فِي نَفْسِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّ مَعْنَى الْقَطْعِ أَنْ تَقْطَعَهَا عَنْ إِعْرَابِ الْمُؤَكِّدِ وَتَصْرِفَهَا عَنْهُ ، فَلَمْ
تَبْقَ تَابِعَةً لَهُ فِي الْإِعْرَابِ وَلَا فِي الْمَعْنَى ، بَلْ تَصِيرُ مُسْتَقِلَّةً بِعَامِلٍ يَخْصُهَا
عَلَى انْفِرَادِهَا ، هَذَا وَجْهٌ عَامٌّ فِي جَمِيعِهَا، وَلَهُمْ تَعْلِيلٌ لَيْسَ بِعَامٍ بَلْ يَصِحُّ فِي
بَعْضِهَا ، قَالُوا : لِأَنَّ الْفَاطِ التَّوَكِيدِ مِنْهَا مَا لَا يَلِي الْعَامِلَ (٥) ، كـ
" أَجْمَعُونَ " وَتَوَابِعِهِ إِلَى " ابْتَعُونَ " فَتَعَدَّرَ قَطْعُهَا ، وَأَمَّا " كُلُّ " فَإِذَا أُضِيفَ
إِلَى [الضَّمِيرِ] (٦) لَا يَلِي مِنَ الْعَوَامِلِ إِلَّا الْمَعْنَوِي (٧) ، وَأَمَّا " كِلَا ، وَكِلْتَا "

(١) جاء في الخزانة ٣٥٨/٢ بولاق عن ابن جنى أن (أجمع) هنا ليست للتأكيد ولكنها مثل قولك :

"أخذت المال بأجمعه" فحذف حرف الجر ، ثم أبدل الهاء ألفاً فصارت أجمعاً ، وكل ذلك - في نظري - تكلف لا داعي له والصواب أن تؤكد النكرة المحدودة جائز لصحة السماع بذلك .

(٢) في النسختين " وعطفها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٣) في الأصل " موضعها " .

(٤) في النسختين " وتحقيقها " ولعل الأولى ما أثبت .

(٥) في (ف) " العوامل " .

(٦) في النسختين " العامل " ، والصواب ما أثبتته .

(٧) انظر ص ٧٢٧ فيما مضى .

فَهِيَ مِثْلُ "كُلُّ" فِي دُخُولِ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَيَقِلُّ دُخُولُ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ
عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ : الرَّجُلَانِ جَاءَ كِلَاهُمَا ، وَ : مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا ، فَأَلْحَقَ مَا قُلَّ أَنْ
يَلِيَّ الْعَامِلَ بِمَا امْتَنَعَ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ .

وَالْتَعْلِيلُ الْأَوَّلُ أَشْمَلُ لِجَمِيعِهَا .

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْعَطْفُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَازِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ
عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ؛ لِاتِّفَاقِ مَعْنَاهَا ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ نَائِبٌ عَنِ الْعَامِلِ ،
وَكَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَلِينَ الْعَامِلَ فَكَذَلِكَ لَا يَلِينَ مَا نَابَ مَنَابَهُ .

ب / ١١٦

وَالْعَطْفُ لَا يَمْتَنِعُ فِي التَّكْيِيدِ اللَّفْظِيِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ نَكَلِمِي (١)

فَعَطَفَ الْفِعْلَ الثَّانِيَّ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالثَّلَاثَ عَلَى الثَّانِي (٢) .

قَوْلُهُ : [" وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا " يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ] (٣) إِذَا كُرِّرَتْ وَجْهَانِ :

إِتْبَاعُ الْأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي من الشعراء المخضرمين ، وهو في ديوانه ١٢٣ برواية : " بلى فاسلمي " .

وهو من شواهد الأصول في النحو ٢ / ١٩ ، وابن يعيش ٣ / ٢٩ ، ٤١ ، وشرح اللوحة البدرية ٢ / ٢٢٥ ، والتبصرة ١ / ١٦٣ ، والشرح المجهول لوحة ٨٩ وفيه " ثلاث مرات " ، وهو في معجم هارون ٣٦٢ غير منسوب .

(٢) رفض ابن هشام في شرح اللوحة البدرية ٢ / ٢٢٥ كون هذا البيت من التوكيد اللفظي خلافاً
لأكثرهم ، لأنه " لو كان ذلك على التأكيد لكانت " تحية واحدة " مؤكدة كما في " جاء زيد زيد " .

(٣) في الأصل " والوصف إن كررتا يجوز في الوصف " ، وما في (ف) أدق .

أَحَدُهُمَا : بَقْيَرِ حَرْفِ الْعَطْفِ (وَهُوَ الْأَصْلُ) (١) ، نَحْوُ (٢) مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ كَرِيمٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ .

وَالثَّانِي : بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، نَحْوُ (٢) " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَعَاقِلٍ وَعَالِمٍ ،
وَلَا تُعْطَفُ الصِّفَةُ الْأُولَى عَلَى الْمُوصُوفِ لِمَا فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ
(٢) فَلَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى إِلَّا إِتْبَاعُهَا ، أَوْ قَطْعُهَا (٣) دُونَ عَطْفِهَا ؛ لِمَا
فِيهِ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ (٢) ، فَقَوْلُهُ :

" أَجَزَتْ فِي الْأَدَى جَعَلَتْ وَصْفًا إِتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالْعَطْفًا "

(يُرِيدُ الْوَصْفَ) (١) الثَّانِي لَا الْأَوَّلَ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا وَجْهَانِ :
الإِتْبَاعُ ، وَالْقَطْعُ ، وَيَجُوزُ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ إِتْبَاعُهَا ، وَقَطْعُهَا ، وَعَطْفُهَا ،
وَلَيْسَ عَطْفُهَا عَلَى الْمُوصُوفِ بَلْ تُعْطَفُ الصِّفَاتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، وَإِنَّمَا
جَازَ عَطْفُ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى بَعْضٍ ، لِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى
مُغَايِرٍ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الصِّفَةُ الَّتِي قَبْلَهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ فِي تَبَايُنِ مَدْلُوكَاتِهَا ،
فَجَازَ عَطْفُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ .

وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلَا يَدُّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ ، أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى إِضْمَارٍ " مُبْتَدَأٌ " .
وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى إِضْمَارٍ " أَعْنِي " (٤) ، وَيَجُوزُ فِي الصِّفَةِ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَرْبَعَةً
أَوْجَهُ إِتْبَاعُهُمَا مَعًا ، وَقَطْعُهُمَا مَعًا ، وَإِتْبَاعُ الْأَوَّلِ وَقَطْعُ الثَّانِي ، وَالْعَكْسُ .

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) وهو أن تعرب التابع غير إعراب المتبوع ، وهي الوجه الثاني في الصفة إذا كررت .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ٧٦٦ « وكلاهما لا يجوز إظهاره » ، أي : لا يجوز إظهار المبتدأ والفعل

" أعني " .

[العطف]

" عطف البيان "

وَالْعَطْفُ عَطْفَانٍ : بَيَانٌ وَنَسَقٌ عَطْفُ الْبَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقَ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلَا فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى الْبَدَلِ
أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالْأَعْلَامِ وَبِالْكُنَى كَرَامَةً الْإِبْهَامِ
شَاهِدَةٌ " يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا " وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ " جَرًّا
هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ التَّوَابِعِ ، وَهُوَ " الْعَطْفُ " ، وَقَدْ قَسَّمَهُ

قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : يُسَمَّى " عَطْفَ الْبَيَانِ " وَهُوَ مَا لَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ
حَرْفُ عَطْفٍ ، وَالثَّانِي فِيهِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجَّ (١) إِلَى حَرْفٍ
يَتَوَسَّطُ (١) بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ ، وَلَمَّا كَانَ عَطْفُ النَّسَقِ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ
اِحْتِاجَ إِلَى حَرْفٍ يَدْخُلُهُ فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ (٢) وَإِعْرَابِهِ ، أَوْ فِي إِعْرَابِهِ لَا فِي
حُكْمِهِ .

وَالْعَطْفُ فِي اللَّفْظِ هُوَ الرَّجُوعُ ، فَكَأَنَّهُمْ رَجَعُوا إِلَى الْأَوَّلِ فَجَعَلُوا
الثَّانِي (شَرِيكًا لَهُ فِي الْحُكْمِ) (٢) وَإِعْرَابِ (٣) ، هَذَا فِي النَّسَقِ .
وَأَمَّا الْبَيَانُ فَإِنَّهُمْ رَجَعُوا إِلَى الْأَوَّلِ فَأَوْضَحُوهُ بِالثَّانِي ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) انظر الصحاح " عطف " .

وَلَقَدْ أَعْطَفَهَا كَارِهَةً حِينَ لِلنَّفْسِ مِنَ الْمَوْتِ هَرِيرٌ (١)

أَيُّ: أَرْجِعُهَا ، وَقَالُوا فِي تَعْرِيفِهِ : " هُوَ الْأِسْمُ الْجَارِي عَلَى (الْأَوَّلِ
أَخَصٌ) (٢) مِنْهُ ، لِيُوضَّحَهُ كَمَا يُوَضَّحُهُ " النَّعْتُ " (٣) .

١/١١٧

فَبِقَوْلِهِمْ " الْأِسْمُ " خَرَجَتْ " الصِّفَةُ " ، وَالْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ : " الْجَارِي عَلَى
الْأَوَّلِ " التَّابِعُ لَهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَقَوْلُهُمْ " أَخَصُّ مِنْهُ " يَخْرُجُ مِنْهُ " الْبَدَلُ " فَإِنَّهُ
لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَخَصَّ مِنَ الْأَوَّلِ بَلْ قَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ ، وَقَوْلُهُمْ :
" يُوَضَّحُهُ كَمَا يُوَضَّحُهُ النَّعْتُ " يَخْرُجُ مِنْهُ التَّوَكُّيدُ ، وَ عَطْفُ النَّسَقِ .

قَوْلُهُ : " عَطْفُ الْبَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقَ " أَيُّ : قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ - يَعْنِي

ذِكْرُ النَّعْتِ (٤) .

وَوَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ النَّعْتِ وَبَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ أَنَّ الثَّانِي يُوضِّحُ الْأَوَّلَ

كَمَا فِي الصِّفَةِ (٥) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالصِّفَةِ أَنَّ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى

(١) قائله عمرو بن معد يكرب كما في حاشية (ف) وهو في شعره المجموع ١٠٢ ، والحماصة ١/١٠٦ ،
وشرحها للمرزوقي ١٨٢ ، وشرح ابن القواس ٧٦٨ ، وفصل المقال ٣١٤ ، وفيه " حين للقوم "
والتحفة الشافية لوحة ٨٩ ، يقول المرزوقي في شرحه ١٨٢ " أي: أعطف الفرس وهي كارهة في
الوقت الذي تهر النفس وتضج من شدة البلوى " .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) قال ابن القواس في شرحه ٧٦٩ " قال الجزولي : هو الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة ،
يبينه كما يبينه النعت " ، وعرفه ابن جني في اللع ١٧٧ فقال " ومعنى عطف البيان أن تقيم
الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل " ، وقال ابن الأنباري
في أسرار العربية ٢٩٧ : " وهذا - أي عطف البيان - باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون
، فاعرفه تصب إن شاء الله " .

(٤) انظر ص ٧٠٦ فيما مضى .

(٥) انظر ابن يعيش ٣/٧١ .

الذَّاتِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ الصِّفَةُ ، وَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَيَدُلُّ عَلَى
الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَى مَفْهُومِ الذَّاتِ ، نَحْوُ " جَاعِي زَيْدٌ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ " فَإِنَّ الذَّاتِ (الَّتِي أَفَادَهَا " زَيْدٌ " هِيَ الذَّاتُ) (١) الَّتِي أَفَادَهَا " أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْحَالُ هَذِهِ ؟
قُلْتُ : إِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ اسْمٌ وَكُنْيَةٌ ، أَوْ اسْمٌ وَلَقَبٌ ثُمَّ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي
أَحَدِهِمَا بَيَّنَّتْهُ بِالْآخِرِ ، فَإِنْ حَصَلَ اشْتِرَاكٌ فِي الْكُنْيَةِ بَيَّنَّتْهَا بِالْأَسْمِ نَحْوُ :
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ (٢)
وَأِنْ وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي الْأَسْمِ بَيَّنَّتْهُ بِالْكُنْيَةِ كَمَا مَثَّلْنَا (٣) ، فَقَدْ شَارَكَ عَطْفُ
الْبَيَانِ الصِّفَةَ فِي إِضَاحِ الْأَوَّلِ وَبَيَانِهِ وَامْتِازَ عَنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : "
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلَا فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " أَي : لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبوعِهِ
كَالصِّفَةِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ الْعَالِمُ " أَفَادَ قَوْلُكَ " الْعَالِمُ " مَجْمُوعَ أَمْرَيْنِ ،
وَهُوَ الذَّاتُ وَالْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ .

قَوْلُهُ : " وَلَا فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ " يُرِيدُ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب هذا الرجز في الخزامة ٢ / ٣٥٢ بولاق إلى عبدالله ابن كيسة النهدي ، وكيسة اسم أمه
ويقال أن اسمه عمرو من الشعراء المخضرمين ، وقيل : لأعرابي ، ونسبه ابن يعيش ٣ / ٧١ لرؤية
وهو بعيد جداً حيث توجه الشاعر بكلامه هذا إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في
قصة مشهورة ، وليس رؤية من هذه الطبقة وقد مات في سنة خمس وأربعين ومائة ، وهو في
أوضح المسالك ٢ / ٣٢ ، وشرح اللحة البدرية ٢ / ٢٤١ ، والتحفة الشافية لوحة ٩٨ ، والعيني
١ / ٢٩٣ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧٩ .

(٣) إشارة إلى تمثيله السابق " جاعى زيد أبو عبدالله " .

فَلَا يَتَأَوَّلُ بِالمُشْتَقِّ ، كَقَوْلِكَ : " جَاءَ الرَّجُلُ نُو المَالِ " أَي : المْتَمَوْلُ (١) .
 قَوْلُهُ : " فَضَاهَى البَدَلَا " أَي : أَشْبَهَهُ فِي كَوْنِهِ غَيْرَ مُشْتَقِّ ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ البَدَلِ فِي المَعْنَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ : « أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلَامِ » إِلَى آخِرِهِ ،
 وَذَلِكَ أَنَّ البَدَلَ لَا يَلْزَمُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَعْرَفَ مِنَ الأوَّلِ وَلَا المَسَاوَاةُ بَيْنَهُمَا ،
 وَالبَدَلُ قَدْ يَكُونُ الثَّانِي [فِيهِ] غَيْرَ الأوَّلِ كَبَدَلِ البَعْضِ ، وَبَدَلِ الاِشْتِمَالِ ،
 وَعَطْفُ البَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالبَدَلُ يَكُونُ مَضْمُومًا مِنْ مُظْهِرٍ وَعَطْفُ البَيَانِ لَيْسَ
 كَذَلِكَ ، وَنَكْرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَعَطْفُ البَيَانِ لَيْسَ كَذَلِكَ .
 وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " أَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِالأَعْلَامِ " عَنْ مَثَلِ قَوْلِهِمْ : " هَذَا خَاتَمٌ
 حَدِيدٌ " ، قَالُوا " حَدِيدُهُ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَكَذَلِكَ " هَذِهِ جَبَّةٌ صُوفٌ " .
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ صِفَاتِ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ عَطْفَ بَيَانٍ ؛ لِعَدَمِ اشْتِقَاقِهَا ،
 وَكَوْنِهَا مِنْ الأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ .

وَأَمَّا الفَرْقُ بَيْنَ عَطْفِ البَيَانِ وَالبَدَلِ فِي اللَّفْظِ فَفِي مَوْضِعَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا فِي النِّدَاءِ ، وَالثَّانِي فِي اسْمِ الفَاعِلِ المُعْرَفِ بِالأَلَامِ إِذَا
 أُضِيفَ إِلَى مُعْرَفٍ بِالأَلَامِ ثُمَّ عَطِفَ عَلَى المُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الوُجْهَيْنِ
 فِي قَوْلِهِ :

" يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا وَالتَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشَرِّ جَرًا " (٢)

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ " فَضَاهَى البَدَلَا " أَخَذَ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَدَلِ ، أَمَّا
 " نَصْرٌ " الأوَّلُ فَلَا مَنَادِي (٣) مَضْمُومٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَعَطْفُ بَيَانٍ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهِ

(١) فِي النسختين " الممول " ، انظر ابن يعيش ٧١ / ٣ .

(٢) هَذَا النظمُ يَتَضَمَّنُ شَطْرَيْنِ مِنَ الشَّعْرِ سِيَّاتِي بَيَانَهُمَا قَرِيبًا .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَلَوْ كَانَ بَدَلًا لَوَجِبَ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ مُرَادٌ ، وَأَمَّا ١١٧/ب
 "نَصْرٌ" الْثَالِثُ فَمَنْصُوبٌ إِمَّا عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ : انصُرْ نَصْرًا ، وَإِمَّا عَطْفٌ
 بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَتَقُولُ : " يَا أَخَانَا زَيْدٌ بِضَمِّ زَيْدٍ " لَا غَيْرُ إِذَا
 جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنْ " أَخَانَا " ؛ لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ مُرَادٌ مَعَهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « زَيْدًا »
 عَطْفَ بَيَانٍ وَجِبَ نَصْبُهُ ؛ لِأَنَّ مَتَّبِعَهُ مُضَافٌ (١) ، وَالْحَقُّ فِي قَوْلِ
 الشَّاعِرِ :

إِنِّي - وَأَسْطَارِ سَطْرِنَ سَطْرًا - : لِقَائِلٌ " يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا " (٢)

أَنَّ الثَّانِي تَأْكِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ لَفْظًا وَمَعْنَى (٣) .

وَإِذَا وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي لَفْظِ الْأَوَّلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَيْسَ فِيهِ

اشْتِرَاكٌ ، أَمَّا أَنْ يُبَيِّنَ بِالْأَوَّلِ بَعِيْنَهُ الْمَشْتَرَكِ فِيهِ فَمَحَالٌ .

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٨٤ هارون .

(٢) نسب هذا الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وقد نسبه ابن هشام في شرح شنور

الذهب ٤٣٧ لذي الرمة وليس في ديوانه

وينشد هذا البيت على ضروب ، انظرها في المقتضب ٤/ ٢٠٩ مع حاشيته للعلامة عبدالخالق

عضيمة ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢٠٢ .

وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٨٥ هارون ، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٣٠٤ ، وشرح أبياته

للنحاس ١٧٦ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ٣ ، وأسرار العربية ٢٩٧

والمعينة ٤/ ١١٦ ، والخزانة ١/ ٣٢٥ بولاق ، والإيضاح العضدي ٢٨١ ، وإصلاح الخلل ٦٩ .

سطنون : كتبت . ويعنى بالأسطار آيات الكتاب الكريم ، ونصر هذا هو نصر بن سيار أمير

خراسان ، وقال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني حاجبه

ونصبه على الأعراء ، يريد : يا نصر عليك نصرًا ، وقال الزُّجَّاجُ : نصر الذي هو الحاجب بالضاد

المعجمة .

(٣) نسب ابن هشام في شرح شنور الذهب ٤٣٨ هذا الرأي لابن الطراوة ثم قال : "وتابعه على ذلك

المحمدان : ابنا مالك ومعنى " ، وتبعهم المؤلف أيضاً .

الْفَرْقُ الثَّانِي قَوْلُهُ: "وَالتَّارِكُ الْبِكْرِيُّ بِشَرِّ جَرٍّ" احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: "جَرًّا
 "عَنْ نَصْبِ "بِشَرِّ" فَإِنَّهُ إِذَا نُصِبَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "الْبِكْرِيِّ": لِأَنَّ
 مَوْضِعَهُ نَصْبٌ، وَلِأَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، وَإِذَا كَرَّرْتَ الْعَامِلَ لَمْ يَكُنْ
 فِي "بِشَرِّ" إِلَّا نَصْبُهُ، نَحْوُ "التَّارِكِ بِشَرًّا"، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُعْرَفَ
 بِاللَّامِ لَا يُضَافُ إِلَى غَيْرِ الْمُعْرَفِ بِاللَّامِ، إِلَّا عِنْدَ الْفَرَاءِ عَلَى مَا قِيلَ (١)،
 قَالَ الْمَرَارُ (٢):

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيُّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا (٣)
 فَـ "بِشَرِّ" بِالْجَرِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَطْفَ بَيَانٍ مِنْ "الْبِكْرِيِّ"، فَإِنْ
 نَصَبْتَهُ - أَعْنَى بِشَرًّا - جَازَ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الْمَوْضِعِ مِنْ "الْبِكْرِيِّ"
 (وَجَازَ أَنْ يَكُونَ) (٤) بَدَلًا، وَ (النَّاصِبُ لَهُ إِذَا كَانَ "بِشَرًّا" بَدَلًا) (٥) مَقْدَرٌ
 قَبْلَهُ مُكْرَرٌ، لَا (٦) "التَّارِكُ" الْأَوَّلُ.

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٧: "وتجوز البدلية في هذا عند الفراء، لإجازته: الضارب زيد وليس بمرضي"، وقال المرادي في شرح الألفية ٣/ ١٨٩ بعد أن نسب ذلك للفراء: "وقد نقل جواز البدل في "بشر" عن الفارسي أيضا".

(٢) هو المرار بن سعيد الفقعسي شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٧٠٣، والمؤلف والمختلف ٢٦٨، والخزانة ٢/ ١٩٣ بولاق.

(٣) وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨٢ هارون، وشرح أبياته لابن السيرا في ٨/ ١٠٦، وشرح شواهده للأعلم ١/ ٩٣، وابن يعيش ٣/ ٧٢، ٧٤، والمقرب ١/ ٢٤٨، والتبصرة ١/ ١٨٤، والخزانة ١٩٣/٢ بولاق.

(٤) في الأصل وجاز أن لا يكون "بزيادة" لا.

(٥) سقط من (ف)، وفي الأصل "إذا كان التارك بدلا"، والصواب ما أثبتته.

(٦) في النسختين "إلا" تحريف، قال الشريشي في شرحه ج٢ لوحة ٣٥ "وأنشده المبرد بالنصب على أنه بدل، فيكون في تقدير تكرير العامل كأنه قال: "أنا ابن البكري التارك بشرا"، ولم يتابع عليه "وجاء في التحفة الشافية لوحة ٩٨ "فمتى جررت بشراً تعين أن يكون عطف بيان للبكري ولا يجوز أن يكون بدلاً لامتناع جواز الضارب زيد، لأنه يصير التقدير أنا ابن التارك البكري بشره فإن نصبت بشراً على محل البكري، أو نصبت البكري بالتارك وجب نصب بشر".

" عطف النسق وذكر حروفه "

وَالنَّسْقُ الحَمَلُ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيْهِ مَعطُوفًا بِذِي الحُرُوفِ
النَّسْقُ : التَّابِعُ ، يُقَالُ : " جَاءَ القَوْمُ عَلَى نَسْقٍ " إِذَا جَاءُوا وَ يَتَلَوُ
بَعْضُهُم بَعْضًا ، وَمِنْهُ " نَسَقَتُ الدُّرَّ " إِذَا نَظَّمْتُهُ ، وَالنَّسْقُ هُنَا بِمَعْنَى
المَنْسُوقِ كَالخَلْقِ بِمَعْنَى المَخْلُوقِ ، لِأَنَّ الاسْمَ الثَّانِي مَنْسُوقٌ عَلَى الأوَّلِ ،
أَيُّ : تَالٍ لَهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى التَّوَابِعُ كُلُّهَا نَسْقًا ؛ لِأَنَّ الثَّانِي
مِنْهَا مَنْسُوقٌ عَلَى الأوَّلِ ؟

قُلْتُ : التَّوَابِعُ - غَيْرُ النَّسْقِ - الثَّانِي فِيهَا هُوَ الأوَّلُ ، وَالشَّيْءُ لَا يَتَلَوُ
نَفْسَهُ ، أَيُّ : لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا حَتَّى يَتَلَوْهَا ، وَلَمَّا كَانَ الثَّانِي فِي هَذَا البَابِ
غَيْرَ الأوَّلِ سُمِّيَ نَسْقًا (١) ، أَيُّ : الثَّانِي يَتَلَوُ الأوَّلَ بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ .
وَ " المَعطُوفُ عَلَيْهِ " هُوَ الأوَّلُ ، وَ " مَعطُوفًا " هُوَ الثَّانِي ، وَنَصَبَهُ ؛
لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ هُوَ المَصْدَرُ - أَعْنَى " الحَمَلِ " - تَقْدِيرُهُ :
" وَالنَّسْقُ : أَنْ تَحْمَلَ عَلَى المَعطُوفِ عَلَيْهِ مَعطُوفًا " ، وَ " عَلَيْهِ " فِي مَوْضِعِ
رَفْعٍ بِ " المَعطُوفِ " لِقِيَامِهِ مَقَامَ الفَاعِلِ .

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ تَابِعٌ ، غَيْرُ الأوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ لَفْظًا لَا مَعْنَى ،
يَتَّبِعُ الأوَّلَ (إِعْرَابًا وَحُكْمًا ، أَوْ) (٢) إِعْرَابًا لَا حُكْمًا ، لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا ،

(١) وقد أجاب ابن يعيش ٨ / ٨٨ عن التساؤل المذكور بقوله : قيل : لعمرى لقد كان يلزم ذلك إلا أنهم
خصوا هذا الباب بهذا الاسم للفرق ، كما قالوا : " خابئة " ، لأنه يخبأ فيها ، ولم يقل ذلك لغيرها
وكما قالوا لإناء الرُّجَاجِ : " قارورة " ؛ لأنَّ الشَّيْءَ يَقْرَأُ فِيهَا وَلَا يُقَالُ لِكُلِّ مَا اسْتَقَرَّ فِيهِ شَيْءٌ
قَارورَةً .

(٢) سقط من (ف) .

بِتَوْسُطِ أَحَدِ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ (١) .

فَقَوْلُنَا " تَابِعٌ " يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا " غَيْرُ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى " لِيَخْرُجَ مِنْهُ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا " لَفْظًا لَا مَعْنَى " لِيَدْخُلَ فِيهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا (٢) .

فَإِنَّ الْكُذِبَ هُوَ الْمَيْنُ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لَهُ لَكِنْ غَايِرُهُ فِي اللَّفْظِ .

وَقَوْلُنَا : " يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ إِعْرَابًا وَحُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ " ، وَقَوْلُنَا " أَوْ إِعْرَابًا لَا حُكْمًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ أَيْضًا مِثْلُ " قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌ " وَ " قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُوٌ " .

وَقَوْلُنَا " لَفْظًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُوٌ " .

وَقَوْلُنَا " أَوْ مَحَلًّا " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُوًا " تَعَطُّفٌ ١/١١٨

" عَمْرُوًا " بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ " زَيْدٍ " (وَكَذَلِكَ " عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ وَعَمْرُوٌ " ، تَرْفَعُ " عَمْرُوًا " عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ " زَيْدٍ ") (٣) ، لِأَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ .

(١) حصرها بالعشرة فيه خلاف ، انظر ابن يعيش ٨ / ٨٩ .

(٢) هذا عجز بيت لعدي بن زيد العبادي كما في شعره ١٢١ ، وصدده :

" وَقَدَّمْتُ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ "

والراهِشان : العرقان الظاهران في باطن الذراعين ، والمعنى أَنَّ الرِّبَاءَ أَتَتْ بِالنَّطْعِ إِلَى رَاهِشِي جَذِيمَةَ الرِّبَاءِ لِمَا فَصَدَّتْهُمَا وَيُرْوَى " وَقَدَّدْتُ الْأَدِيمَ " .. قَدَّدْتُ قَطَعْتُ . وَأَلْفَى : وَجَدَ .

والمين : الكذب ، وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ٤٦٧ " وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الرِّبَاءَ " كَذِبًا مَبِينًا " فَلَا عَطْفَ وَلَا تَأَكِيدَ وَهُوَ فِي مَعَانِي الْفَرَاءِ ١ / ٣٧ ، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَلَامٍ ٧٦ / ١ وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ السَّبْعَ الطُّوَالَ ٢٢٩ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِيبِ ٤٦٧ وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ ٧٧٦ ، وَشَرَحَ آيَاتِهِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٩٧ / ٦ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ٢٥٨ / ٢ ، وَالْمُسْتَقْصَى ٢٤٣ / ٢ .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلا تَرْتِيبِ وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

إِنَّمَا بَدَأَ بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ حُرُوفِ الْعَطْفِ (١) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ الْمَطْلُوقَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (٢) ، وَغَيْرَهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ مَعَ زِيَادَةِ مَعْنَى ، كَالْفَاءِ ، وَ " ثُمَّ " ، فَإِنَّ " الْفَاءَ " تُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ الْمُتَّصِلَ الْمُتَرْتَّبَ (٣) ، وَذَلِكَ إِشْتِرَاكٌ خَاصٌّ .

وَأَمَّا " ثُمَّ " فَتُفِيدُ الْإِشْتِرَاكَ الْمُنْفَصِلَ الْمُتَرَاخِي عَنِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى مَطْلُوقِ الْإِشْتِرَاكِ ، فَحِينَئِذٍ مَدْلُولُ " الْوَاوِ " كَالْمُفْرَدِ ، وَمَدْلُولُ غَيْرِهَا كَالْمُرَكَّبِ ، وَالْمُفْرَدُ سَابِقٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ ؛ لِتَوْقُفِ الْمُرَكَّبِ عَلَى مُفْرَدِيهِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا تُفِيدُ الْجَمْعَ الْمَطْلُوقَ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وَجُوبٍ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ، وَامْتِنَاعُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يُفِيدُ التَّرْتِيبَ (٤) أَمَّا وَجُوبُ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا يَمْتَنِعُ فِيهِ التَّرْتِيبُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجْزُ ؛ لِاقْتِضَاءِ كَلِمَةِ " بَيْنَ " أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ : سَوَاءُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَلَوْ أَوْقَعْتَ " الْفَاءَ " هُنَا لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْمُسَاوَاةَ لَا تَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَمِنْهُ " الْإِفْتِعَالُ " نَحْوُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو .

(١) يقول ابن يعيش ٨ / ٨٨ : " يقال : حروف العطف وحروف النسق ، فالعطف من عبارات البصريين .. ، والنسق من عبارات الكوفيين " .

(٢) قال ابن هشام في مغنى اللبيب ٤٦٤ " وقول بعضهم " إن معناها الجمع المطلق " غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد " .

(٣) في (ف) " المرتب " .

(٤) قال ابن القواس لوحة ١٣٥ " ولأنها لو كانت للترتيب مع كون الفاء وثم يدلان عليه ، لأدى إلى بطلان ما يدل على الجمع من غير ترتيب مطلقاً ، ولأنه يلزم منه القول بالإشتراك ، والأصل

عدمه " .

لَا يَقَعُ فِيهِ إِلَّا " الْوَاوُ " ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِصَامَ لَا يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ، وَ (مِنْهُ) (١)
 " التَّفَاعُلُ " نَحْوُ " تَقَاتَلَ زَيْدٌ وَعَمَرُوْهُ " ؛ لِأَنَّ التَّفَاعُلَ لَا يَصِحُّ مِنْ وَاحِدٍ ،
 وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : " جَمَعْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا " وَلَا يَصِحُّ [دُخُولُ] (٢) " الْفَاءُ " هُنَا
 لِتَعَدُّرِ الْجَمْعِ بِدُونِ شَيْئَيْنِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَتَرَكَّنَاهُ ؛ لِشُهْرَتِهِ فِي الْقُرْآنِ (٣) ، وَالشَّعْرُ (٤) .
 وَلِذَلِكَ (٥) لَا يَصِحُّ دُخُولُ " الْوَاوِ " فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِوُقُوعِ الْجَوَابِ
 عَقِبَ الشَّرْطِ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلَا تَرْتِيبٍ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " لَمَّا كَانَ التَّرْتِيبُ قَدْ يَكُونُ
 مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا ، وَ " الْفَاءُ " لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ " يُرِيدُ بِالتَّعْقِيبِ أَنَّ التَّانِي
 يَعْقِبُ الْأَوَّلَ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ تَقَعُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ
 فِي جَوَابِهِ وَالْمُسَبَّبُ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْ سَبَبِهِ ، وَتَقَعُ مَعَ " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ
 نَحْوُ " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ " لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ عَدَمُ التَّرَاخِي بِوَقِيلِ :

(١) فِي (ف) " كَذَلِكَ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ
 الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ٩٠ : " وَلَا خِلَافَ فِي تَقْدِيمِ الرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ ، فَقَدْ جَاءَ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ
 التَّرْتِيبِ وَالْأَصْلِ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ " .

(٤) نَحْوُ قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :

تَعَلَهُ مِنْ جَانِبٍ وَتَنَهَلَهُ .

قَالَ ابْنُ عِيْشٍ ٨ / ٩٢ " وَالْعِلَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّهْلِ .. ، فَلَوْ كَانَتِ الْوَاوُ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ كَالْفَاءِ
 لَكَانَ الْعَطْفُ بَاطِلًا .

(٥) (ف) « وَكَذَلِكَ » ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْطِنُ الَّذِي يَمْتَنِعُ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ .

"الْفَاءُ" فِي قَوْلِكَ : " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ زَائِدَةٌ ^(١) : لِإِفَادَتِهِمَا جَمِيعًا مَعْنَى وَاحِدًا وَهُوَ التَّعْقِيبُ ، لِأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ عَقِيبَ الْخُرُوجِ بِلا فِصْلٍ ، وَكَذَا إِذَا اجْتَمَعَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَقِيلَ : " الْفَاءُ " زَائِدَةٌ ، وَقِيلَ : " الْفَاءُ " هِيَ الْجَوَابُ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ ، فَالتَّعْقِيبُ لَازِمٌ لِلْفَاءِ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا وَإِنْ تَخَلَّفَتْ عَنِ الْعُطْفِ ، قَالَ الزُّجَاجُ ^(٢) : مَعْنَى الْفَاءِ التَّفَرُّقُ عَلَى مُوَاصَلَةٍ ، يُرِيدُ أَنَّ الثَّانِيَّ عَقِيبَ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ تَرَاحٍ .

و «ثُمَّ» لِلْمُهَلَّةِ ، أَمَا «حَتَّى» فَمِثْلُ : صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتِ

الْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى " مُشْتَرِكَاتٌ فِي اقْتِضَاءِ التَّرْتِيبِ ، فَالثَّانِي بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرُفِ بَعْدَ الْأَوَّلِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَالْأَوَّلُ فِيهَا مُقَدَّمٌ عَلَى الثَّانِي لَكِنَّ تَرْتِيبَ الْفَاءِ مُتَّصِلٌ ، أَيْ : أَنَّ الثَّانِيَّ عَقِيبَ الْأَوَّلِ بِلا مُهَلَّةٍ ^(٣) ، وَأَمَا تَرْتِيبُ " ثُمَّ " فَفِيهِ مُهَلَّةٌ وَتَرَاحٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : " إِذَا قُلْتَ : ب / ١١٨ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ثُمَّ عَمْرٍو ^(٤) فَالْمُرُورُ هُنَا مُرُورَانٍ " يُرِيدُ أَنَّ الْمُرُورَ بِعَمْرٍو لَمْ يَقَعْ إِلَّا بَعْدَ (انْقِضَاءِ) ^(٥) الْمُرُورِ بِالْأَوَّلِ وَانْقِطَاعِهِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ : ^(٦)

(١) نسب هذا الرأي للمازني والفراسي وجماعة ، كما في مغنى اللبيب ٢٢١ .

(٢) ذكره ابن القوأس في شرحه لوحة ١٣٦ منسوبا إليه ، بوذكر معنى (الفاء) هذا في اللمع لأبن جني ١٧٨ من غير عزو .

(٣) انظر ذلك في الكتاب ٤٢ / ٣ ، ٢١٦ / ٤ ، والمقتضب ١ / ١٣٨ ، بوغنى اللبيب ٢١٤ .

(٤) في النسختين " مررت بزید وعمرو " تحريف صوابه من الكتاب ١ / ٤٢٨ هارون ، ونص الكتاب هو " ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ههنا مروران ، وجعلت ثم " الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) راجع مغنى اللبيب ١٥٨ ، فهو منسوب إليه وإلى الكوفيين

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوَىٍّ فَنُتِمُّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا (١)
فَادْخَلَ " الْفَاءَ " عَلَى " نُتِمُّ " مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي التَّعْقِيبِ وَالْمُهَلَّةِ
وَالتَّرَاخِيهِ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ عَلَى بَابِهِ ، أَمَا " نُتِمُّ "
فَتَفِيدُ التَّرَاخِي ، وَأَمَا " الْفَاءَ " فَتَفِيدُ التَّعْقِيبَ (٢) لَكِنَّ : " نُتِمُّ " تَفِيدُ التَّرَاخِي
فِي الْمَعْنَى ، وَأَمَا " الْفَاءَ " فَتَفِيدُ التَّعْقِيبَ (٢) فِي لَفْظِ الْمُتَكَلِّمِ وَحُكْمِهِ ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ إِصْبَاحَهُ غَادِيَا مُتَرَاخٍ عَنْ مَبِيئَتِهِ ، وَأَمَا إِخْبَارُهُ بِالْأَمْرَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ
أَحَدَهُمَا مُتَرَاخِيًا عَنِ الْآخَرِ ، لَكِنَّهُ عَقِيبُهُ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِّنْ
قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٣) .
فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْإِهْلَاكَ يَكُونُ بَعْدَ مَجِيءِ الْبَأْسِ ، وَمَجِيءُ الْبَأْسِ يَكُونُ
مُنْقَدِّمًا عَلَى الْإِهْلَاكِ وَذَلِكَ يَنَافِي التَّرْتِيبَ الْمُدْعَى فِي " الْفَاءِ " .
قُلْتُ : لَمَّا أَهْلَكَهَا أَخْبَرَ عَقِيبَ ذَلِكَ بِلَا مُهَلَّةَ ، بِمَجِيءِ الْبَأْسِ وَالْحُكْمِ بِهِ ،
وَقِيلَ الْمُرَادُ بِأَهْلَاكِهَا إِرَادَةُ ذَلِكَ ، أَيُّ : وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا فَجَاءَهَا
بِأَسْنًا عَقِيبَ الْإِرَادَةِ .

(١) هذا البيت ضمن قصيدة في شرح ديوان زهير ٢٨٥ ، وقال ثعلب في شرحه للديوان ٢٨٤ : " فقال زهير في ذلك - وزعم بعض الناس أنها لصرمة ابن أبي أنس الأنصاري " ، وفي الهامش " قال الأصمعي : وليست زهير " وروى بعضهم البيت :

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَىٍّ فَنُتِمُّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا "

وهو في ابن الشجري ٣٢٦ / ٢ ، وابن يعيش ٩٦ / ٨ ، ومغنى اللبيب ١٥٩ ، وشرح شواهد ٢٨٤ وشرح أبياته للبغدادي ٣٦ / ٣ ، وفيه قال : " قال النيلي : جمع في هذا البيت بين الفاء وثم وبينهما تناف ما تقتضيه الفاء من الاتصال وثم من الانفصال ، فقد قيل : إن الفاء زائدة ، والذي أراه أنها للترتيب المتصل في الحكم ، كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقب إخباره بالحكم الأول بلا مهلة ، وإن كان بين الحكيم في الوجود مهلة وتراخ ، وهذا النقل من التحفة الشافية لوحة ٢٠٠ .

(٢) سقط من (ف) ، انتقال نظر .

(٣) سورة الأعراف : ٤ .

فَقَدْ حَصَلَ أَنْ تَرْتِيبَ الْفَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ ، وَإِمَّا فِي الْحُكْمِ ، أَيِ : فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّيْءِ .

وَأَمَّا " حَتَّى " فَتَرْتِيبُهَا بِلَا مُهَلَّةٍ كَالْفَاءِ ، وَإِنَّمَا اقْتَضَتْ التَّرْتِيبَ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا فِي الْعَطْفِ أَنْ مَا بَعْدَهَا جُزْءٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، وَجُزْءُ الشَّيْءِ مُتَّصِلٌ بِهِ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، فَالْتَّرَاحِي مُصَادِمٌ لِمَعْنَاهَا ، إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا الْغَايَةَ ، وَغَايَةُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ ، وَطَرَفُ الشَّيْءِ غَيْرُ مُتَّفَصِّلٍ عَنْهُ ، وَمِنْ هُنَا يُفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى " التَّعْظِيمِ " (أَوْ التَّحْقِيرِ) (١) ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أَبْتَدَى مِنْ طَرَفِهِ الْأَعْلَى فَطَرَفُهُ الْأَدْنَى غَايَتُهُ وَبِالْعَكْسِ ، فَإِذَا قُلْتُ : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ " فَالْأَنْبِيَاءُ غَايَةُ النَّاسِ ، إِذَا أَبْتَدَأْتَ مِنَ الطَّرَفِ الْأَدْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءِ " فَالْمَشَاءُ غَايَةُ الْحَاجِّ إِذَا أَبْتَدَأْتَ بِالطَّرَفِ الْأَعْلَى ، وَالطَّرَفُ الْأَخِيرُ - الَّذِي هُوَ النَّهَايَةُ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُزْءًا يَنْتَهِي بِهِ الشَّيْءُ كَالرَّأْسِ فِي قَوْلِهِمْ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا " ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْعَطْفُ وَالْجَرُّ وَالرَّفْعُ (٢) ، وَكَقَوْلِهِ : " حَتَّى السَّبْتَا " ؛ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الدَّهْرِ أَنْتَهَى كَمَالُ الصَّوْمِ بِهِ ، وَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ عِنْدَهُ كَقَوْلِهِمْ : نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَهَذَا يَمْتَنِعُ فِيهِ الْعَطْفُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهُ بَلْ هُوَ مُلَاقٍ لِأَخْرَجِ جُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهُ بِغَيْرِ فَصْلِ ، وَالْمُلَاقِي لِلْجُزْءِ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " أَوْ التَّحْصِينِ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ لِاشْكَ فِيهِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ مِنَ التَّمْثِيلِ ، قَالَ الرَّمَانِيُّ فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ ١١٩ : " لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ ، تَقُولُ فِي التَّعْظِيمِ : " مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلُوكِ " ، وَتَقُولُ فِي التَّحْقِيرِ : " وَصَلَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ " ، وَاشْتَرَطَ ابْنُ يَعِيشَ ٨ / ٩٦ لِلْعَطْفِ بِهَا أَنْ يَكُونَ فِيمَا بَعْدَهَا تَحْقِيرٌ أَوْ تَعْظِيمٌ ، وَقَالَ " لَوْ قُلْتَ " رَأَيْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا " ، وَكَانَ زَيْدٌ غَيْرٌ مَعْرُوفٌ بِحَقَارَةِ أَوْ عَظَمِ لَمْ يَجِزْ .

(٢) انظُرْ ذَلِكَ فِي أُسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٦٨ .

الْأَخِيرَ غَيْرُهُ ، فَلِهَذَا أُمَّتَعَ الْعَطْفُ فِي الْمَلَأَقَى وَلِمَ يَمْتَنِعَ فِي الْجُزْءِ الْآخِرِ .
وَأَمَّا شَرْطُ فِيهَا عَطْفُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى وَالْعَكْسُ لِتَحْصُلِ الْمَغَايِرَةِ بَيْنَ
الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَالْجُزْءُ غَيْرُ الْكُلِّ .

قُلْتُ : الْكُلُّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ كَوْنُهُ كَلًّا بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهِ ، فَعَطْفُ جُزْءِ الشَّيْءِ
عَلَى كُلِّهِ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْمُعْطُوفُ دَاخِلًا فِي الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ
هُوَ كَلُّهُ ، وَذَلِكَ يَفْتَضِي عَطْفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْكُلَّ وَالْجُزْءَ أَمْرٌ
إِضَافِيٌّ فَلَا يَتَحَقَّقُ الْجُزْءُ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْكُلِّ .

وَإِذَا عَطَفْتَ بِ " حَتَّى " عَلَى مَجْرُورٍ أَعَدْتَ حَرْفَ الْجَرِّ [فِي] (١)
الْمُعْطُوفِ ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَتَّى بَعَمُرٍ ، لِيَحْصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَارَةِ
وَالْعَاطِفَةِ .

وَتَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلَيْنِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى ١/١١٩
الْمَجْرُورِ إِذْ لَا مُنْفَصِلَ لَهُ ، تَقُولُ : " قَامَ النَّاسُ حَتَّى نَحْنُ " ، وَ " أَكْرَمَ الْأَمِيرُ
النَّاسَ حَتَّى إِيَّانَا " .

وَ " أَوْ " وَ " إِمَّا " فِيهِمَا مَشْهُورٌ الشُّكُّ وَالْإِبْهَامُ وَالْتَّخْيِيرُ

" إِمَّا " ، وَ " أَوْ " يُفِيدَانِ ثَلَاثَةَ مَعَانٍ ، وَهِيَ الشُّكُّ ، وَالْإِبْهَامُ فِي الْخَبَرِ ،
وَالْتَّخْيِيرُ فِي الطَّلَبِ ، أَيُّ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ .

وَ " أَوْ " (٢) مَعَانٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا (لَكِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ أَشْهُرُ
مَعَانِيهَا) (٣) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فِيهِمَا مَشْهُورٌ (٤) "

(١) فِي الْأَصْلِ " عَلَى » .

(٢) فِي (ف) " وَلَهَا " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) انظُرْ مَعْنَى السَّبَبِ ٨٧ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ٢ / ٥٤ .

أَمَّا " الشكُّ " فهو أَسْتَوَاءُ الْمُجَوِّزِينَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ، فَإِنْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا فَالْرَاجِحُ ظَنُّهُ ، وَالْمَرْجُوحُ وَهْمُهُ ، فَالْوَهْمُ أضعفُ مِنَ
الشكِّ (١) وَالظَّنُّ أَقْوَى مِنَ الشكِّ (١) .

و " أو " ، و "إمّا " لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ لَا بِعَيْنِهِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " زِيدُ أَوْ عَمْرُو
قَامَ ، وَلَا يَجُوزُ " قَامَا "

وَالشُّكُّ تَارَةً يَكُونُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ فَيَشْكُ الْمُخَاطَبُ بِشكِّهِ ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ
الْمُخَاطَبِ وَحْدَهُ وَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ غَيْرَ شَاكٍ ، بَلْ يُرِيدُ أَنْ يَبْهِمَ عَلَى الْمُخَاطَبِ
لِمَصْلَحَةِ يَرَاهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٢)
فَالشُّكُّ فِي حَقِّ الْبَارِيءِ مُحَالٌ ، فَيَتَعَيَّنُ الْإِبْهَامُ ، وَقِيلَ : " أَوْ " فِي الْآيَةِ لِلشُّكِّ
وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَوْ رَأَيْتُمُوهُمْ لَقَلْتُمْ : إِنَّهُمْ مِائَةٌ أَلْفٍ أَوْ
يَزِيدُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ " أَوْ " فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى " أَلْوَاوِ " (٣) ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛
لِحُصُولِ الْإِبْهَامِ فِي قَوْلِهِ : " وَيَزِيدُونَ " ، فَإِنَّ الزِّيَادَةَ غَيْرَ مَبِينَةٍ كَمَبِينَتِهَا .

وَههنا سؤَالٌ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : " يَزِيدُونَ " عَلَى أَى شَيْءٍ هُوَ مَعْطُوفٌ ؟
فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى " أَرْسَلْنَاهُ " : لِأَنَّهُ مَاضٍ ، وَالْمُضَارِعُ لَا يُعْطَفُ عَلَى
الْمَاضِي ، وَلَا عَلَى " مِائَةٍ " : لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَقْدَرُ دُخُولُهُ عَلَى الْفِعْلِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ " يَزِيدُونَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحْنُوفٍ تَقْدِيرُهُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٣) ذهب إلى هذا بعض الكوفيِّين وجماعة من البصريِّين منهم الجرِّميُّ كما في الهمع ٢ / ١٣٤ ،
ومغنى اللبيب ٨٨ ، وأبو عمَّر الجرِّميُّ ٢١٤ .

"أَوْ هُمْ يَزِيدُونَ" (١) ، وَ "أَوْ" هُنَا قَدْ عَطَفَتْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ
وَذَلِكَ جَائِزٌ ، لِاتِّفَاقِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مُطْلَقِ اسْمِ الْجُمْلَةِ ، وَقَدْ يَبْهَمُ الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ :
لِقَلَّةِ الْفَائِدَةِ وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِمَا يَقُولُ ، كَقَوْلِ لَيْبِدٍ (٢) :

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

وَقَدْ يَكُونُ " أَوْ " لِلتَّفْصِيلِ ، كَقَوْلِكَ : كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ أَكُلُ السَّمَكِ أَوْ التَّمْرَ ،
وَلَمْ يَكُنِ الْقَائِلُ شَاكًا فِي أَحَدِهِمَا لَكِنْ أَرَادَ بِهِ : كَانَ يَأْكُلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي
وَقْتٍ عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَقَالُوا : لَنَا ثِنْتَانِ لِأَبَدٍ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَسِلٌ (٣)

فَقَالَ : " لِأَبَدٍ مِنْهُمَا " ثُمَّ أَتَى بِـ " أَوْ " الْمُفِيدَةَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ

فِي الظَّاهِرِ .

وَأَقُولُ : إِنَّهُ أَرَادَ : لِأَبَدٍ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا ، يُرِيدُ : الْقَتْلَ وَالْأَسْرَ ، ثُمَّ إِنَّهُ
فَصَلَ بِالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مَقْتُولًا مَأْسُورًا
حِينَ كَوْنِهِ مَقْتُولًا ، بَلْ لَا يَقَعُ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ إِلَّا أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ ،
إِمَّا الْقَتْلَ وَهُوَ الَّذِي كَتَبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : " صُدُورُ رِمَاحٍ " أَوْ الْأَسْرَ وَهُوَ الَّذِي كَتَبَ
عَنْهُ بِقَوْلِهِ " أَوْ سَلَسِلٌ " .

(١) انظر المحتسب ٢/٢٢٦ فما بعدها .

(٢) الديوان ٢١٣ ، وصدرة :

تمنى ابتتاي أن يعيش أبوهما

وهو في ابن يعيش ٨/٩٩ ، ومغنى اللبيب ٧٤١ ، وابن الشجري ٢/٣١٧ والمرتضى ٢/٥٥

وشذور الذهب ١٧٠ ، والخزانة ٤/٤٢٤ ، ٢/٢١٩ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٠ .

(٣) البيت لجعفر بن علي الحارثي .

وهو من شواهد مغنى اللبيب ٩٢ ، والهمع ٢/١٣٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٥ . أشرعت :

هيئت للطن .

وَأَمَّا مَجِيبُهَا لِلتَّخْيِيرِ فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ " اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا " ، وَ " خُذْ
 دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا " ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ فِعْلُهُمَا جَمِيعًا .
 وَقَدْ تَكُونُ لِلإِبَاحَةِ فِيهَا (كَانَ) ^(١) أَصْلُهُ مُبَاحًا ، كَقَوْلِكَ : تَعَلَّمَ فَقَهَا أَوْ نَحْوًا " ،
 فَإِنَّهُ إِنْ تَعَلَّمَ أَحَدَهُمَا فَقَدْ أَمْتَثَلَ ، وَإِنْ تَعَلَّمَهُمَا كَانَ أَبْلَغَ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ
 الضَّرْبَ إِيلَامٌ وَذَلِكَ مَحْظُورٌ فِي الْأَصْلِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَلِكَ مَالُ الْغَيْرِ
 مَحْظُورٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُطْعِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَافِرًا ﴾ ^(٢) ١١٩ / ب
 فَمَعْنَاهُ : لَا تُطْعِ أَحَدَ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ ، وَإِذَا مُنِعَ مِنْ طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ وَجَبَ الْمُنْعُ
 مِنْ طَاعَتِهِمَا مَعًا [إِذْ طَاعَتُهُمَا مَعًا] ^(٣) تَتَوَقَّفُ عَلَى طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .
 وَمَتَى وَقَعَتْ " أَوْ " عَقِيبَ النَّهْيِ وَجَبَ اجْتِنَابُ الْأَمْرَيْنِ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ
 اجْتِنَابُ أَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ إِلَّا بِاجْتِنَابِهِمَا مَعًا .

وَأَمَّا " إِمَّا " فَهُوَ مِثْلُ " أَوْ " وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّكَّ فِي " أَوْ "
 يَسْرِي مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " قَامَ زَيْدٌ " كَانَ عَلَى لَفْظِ
 الْيَقِينِ فَإِذَا أَتَيْتَ بِـ " أَوْ " سَرَى شَكُّ مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَأَمَّا " إِمَّا "
 فَإِنَّكَ تَبْتَدِي بِهَا شَاكًّا مِنْ أَوَّلِ كَلَامِكَ وَلَا بَدَّ مِنْ تَكَرُّرِهَا أَوْ وَقُوعِ " أَوْ " بَعْدَهَا .
 وَقِيلَ : إِنَّ " إِمَّا " لَيْسَتْ حَرْفَ عَطْفٍ ^(٤) ؛ لِأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ
 عَلَيْهِ ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " إِمَّا "

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) تكلمة يوجبها المقام .

(٤) القائل هو أبو علي الفارسي كما في الإيضاح العضدي ٢٨٩ ، والرماني في معاني الحروف ١٣١

والمثال له قولك : " ضربت إما زيداً وإما عمراً " .

الأولى حَرْفَ عَطْفٍ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَا جَائِزَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ حَرْفَ عَطْفٍ ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأُولَى بِالْأَوَّالِ وَالْعَاطِفُ لَا يَكُونُ مَعْطُوفًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ غَيْرُهُ ، وَقَدْ حَقَّقْتُ الْكَلَامَ فِيهَا خُصُوصًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي " شَرْحِ الْكَافِيَةِ " (١) .
 وَيَكُونُ " أَوْ " لِلتَّفْسِيرِ كَقَوْلِكَ : " لَا يَخْلُو الشَّيْءُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا " (٢) .

و " أَمْ " كـ " أَلَمْ " ، أَمْ أَقَامَا وَ " لَكِنْ " اسْتَتْرِكَ بِهَا الْكَلَامَا
 هَذَا نِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يَفْصَلَا وَيَلْ " لِإِضْرَابِ عَنِ اسْمِ أَوْ لَا
 وَ " لَا " بِعَكْسِهَا ، فَهَذِي عَشْرَةٌ تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ
 عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا إِعْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِنْهَا
 أَعْلَمُ أَنَّ " أَمْ " تُشَارِكُ " أَوْ " ، وَ " إِمَّا " فِي إِفَادَتِهَا أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مَبْهَمًا ،
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ " أَمْ " وَ " أَوْ " وَ " إِمَّا " فِي الْأَسْتِفْهَامِ أَنَّ السَّائِلَ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ
 بِثُبُوتِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، فَإِذَا قَالَ : " أَرِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو ؟ فَجَوَابُهُ لَا ، أَوْ
 نَعَمْ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " أَعِنْدَكَ أَحَدُهُمَا " ؟ فَإِذَا قِيلَ لَهُ : نَعَمْ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ عِنْدَهُ
 أَحَدَهُمَا لَكِنْ لَا بَعِيْنَهُ فَيَسْأَلُ عَنِ التَّعْيِينِ بِـ " أَمْ " فَيَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ : أَرِيدُ عِنْدَكَ
 أَمْ عَمْرُو ؟ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ فَجَوَابُهُ " زَيْدٌ " ، أَوْ " عَمْرُو ، وَلَا يَجَابُ
 بِـ " لَا " ، وَلَا بِـ " نَعَمْ " ، فَالسَّائِلُ بِـ " أَمْ " عَالِمٌ بِثُبُوتِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَا عَلَى
 التَّعْيِينِ ، وَالسَّائِلُ بِـ " أَوْ " جَاهِلٌ بِثُبُوتِ أَحَدِهِمَا .

(١) قال في التحفة الشافية لوجه ٢٠١ " وحال " إما " كحال " أو " فيما ذكرنا إلا " أنها أقعد في الشك من " أو " ، لأنك تتبدئ بها شاكاً ، وأما " أو " فيمضي صدر الكلام على لفظ اليقين ثم يدركه الشك بـ " أو " فيعود الشك سارياً من آخر الكلام إلى أوله " .

(٢) في (ف) " عرضاً أو جوهرًا " ، وجوهر كل شيء : ما خلقت عليه جبلته .
 والعرض : ما يوجد في حامله ، ويزول عنه من غير فساد حامله ، ومنه ما لا يزول عنه ، فالزائل منه كصفرة اللون وحركة المتحرك ، وغير الزائل كسواد القار والغراب ، أفاد ذلك صاحب اللسان في مادتي " جهر " ، و " عرض " وللتفصيل في معنيهما فلسفياً ينظر في كتاب الحروف للفارابي . ٩٥ - ١٠٥ .

وَ" أَمْ " مُشَارِكَةٌ مَعَ " لَكِنْ " وَلِذَلِكَ قَالَ : " هَذَا نِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلَا "
 أَيُّ : مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُمَا جَمَلَةٌ ؛ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ لَا يَتَّصِلُ بِمَا قَبْلَهُ ،
 فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا مُفْرَدٌ كَانَا مُتَّصِلَيْنِ لَا مُنْفَصِلَيْنِ ، وَمَعْنَى الْإِتِّصَالِ فِي " أَمْ "
 أَنْ يَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيِّينَ بَعْدَ ثَبُوتِ أَحَدِهِمَا عِنْدَ
 السَّائِلِ ، وَنَعْنَى بِالْمُسْتَوِيِّينَ أَنْ يَلِيَ " أَمْ " مِنْ نَوْعِ مَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ ، كَقَوْلِهِ :
 أَأَنْزَلَ أَمْ أَقَامَا ؟ فَوَلِيَ " أَمْ " فِعْلٌ كَمَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ " فِعْلٌ ، وَكَذَلِكَ " أَرْزَيْدًا
 ضَرَبْتَ أُمَّ عَمْرًا ؟ فَوَلِيَ " أَمْ " اسْمٌ كَمَا وَلِيَ " الْهَمْزَةَ " اسْمٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ : ١/١٢٠
 أَرَأَيْتَ زَيْدًا أُمَّ عَمْرًا ؟ فَلَا يَدُّ فِي وَقُوعِهِمَا مُتَّصِلَةً مِنْ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا أَحَدُ
 الْأَمْرَيْنِ ، وَالْآخَرُ يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِلَا فَصْلِ ، وَقِيلَ : شَرْطُ كَوْنِهَا مُتَّصِلَةً أَنْ
 تَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَيَكُونُ الْحُكْمَانِ فِيهَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ :
 أَأَنْزَلَ أُمَّ أَقَامَا ؟ وَالْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ حُكْمَانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، أَيُّ : فِعْلَانِ مُسْتَدَانِ
 إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَكُونُ حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، نَحْوُ : أَرْزَيْدٌ قَامَ أُمَّ عَمْرًا ؟ ،
 فَ" قَامَ " حُكْمٌ وَاحِدٌ عَلَى شَيْئَيْنِ ، وَهَمَّا " زَيْدٌ ، وَعَمْرًا " ، أَيُّ : فِعْلٌ (وَاحِدٌ)
 (١) قَدْ أُسْنِدَ إِلَى اسْمَيْنِ وَلَا يَدُّ مِنْ مَرَاعَاةِ التَّسْوِيَةِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَعِبْرَةُ الْمُتَّصِلَةِ
 أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا مِنَ الْكَلَامِ ثُمَّ حَذَفْتَ الْهَمْزَةَ وَالْمُعْطُوفَ مَعَ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ
 حَسَنَ مَوْضِعِ الْجَمِيعِ " أَيُّ " إِذَا (٢) قُلْتَ : أَرْزَيْدٌ قَامَ أُمَّ عَمْرًا ؟ ، وَلَوْ قُلْتَ : أَيُّ
 هَذَيْنِ قَامَ ؟ لِحَسَنِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " فإذا " .

وَمِنَ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ "أَمْ" وَ"لَكِنْ" أَنَّ "لَكِنْ" إِذَا عَطَفَتْ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ لَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ حَرْفُ النَّفْيِ كَمَا أَنَّ "أَمْ" لَا يُعْطَفُ بِهَا مُتَّصِلَةً إِلَّا بَعْدَ حَرْفٍ مَخْصُوصٍ وَهُوَ هَمْزَةُ الْأَسْتِفْهَامِ .

وَأَمَّا "لَكِنْ" ، وَ"لَا" ، وَ"بَلْ" فَإِنَّهَا أَخَوَاتٌ فِي إِثْبَاتِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُعَيَّنًا ، أَمَّا "لَكِنْ" ، وَ"بَلْ" فَإِنَّهُمَا يُثْبِتَانِ الْحُكْمَ لِلثَّانِي ، وَأَمَّا "لَا" [فَبِعَكْسِهِمَا] ^(١) أَيُّ: بِعَكْسِ "بَلْ" ، وَ"لَكِنْ" .

وَقَوْلُهُ: "وَلَا" بِعَكْسِهَا أَيُّ: بِعَكْسِ "بَلْ" ، وَإِذَا كَانَتْ "لَا" بِعَكْسِ "بَلْ" كَانَتْ بِعَكْسِ "لَكِنْ" لِمُوَافَقَةِ "بَلْ" لـ "لَكِنْ" ^(٢) فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ لِلثَّانِي ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْعَكْسَ بِـ "بَلْ" دُونَ "لَكِنْ" ؛ لِأَنَّ "بَلْ" فِي الْعَطْفِ أَعْمٌ مِنْ [لَكِنْ] ^(٣) ، إِذِ الْعَطْفُ بِـ "بَلْ" يَكُونُ بَعْدَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ "لَكِنْ" وَ"بَلْ" أَنَّ "لَكِنْ" لَا تَعْطِفُ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُوٌ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْطِفْ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا عَطْفُ الْمَفْرَدِ ، وَوَضْعُهَا عَلَى مَخَالَفَةِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ جَعَلُوا "إِلَّا" فِي الْأَسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ بِمَعْنَى "لَكِنْ" ، وَإِذَا كَانَتْ لِعَطْفِ الْمَفْرَدِ وَالْمَفْرَدُ لَا يَكُونُ نَفْيًا ، لِأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا يَكُونُ (لِلنَّسَبَةِ) ^(٤) ، وَهِيَ - أَعْنِي النَّسَبَةَ - لَا تَصِحُّ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، إِمَّا مُبْتَدَأٌ (و) ^(٥) خَبَرٌ ، وَإِمَّا فِعْلٌ وَقَاعِلٌ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ وَمَا

(١) فِي الْأَصْلِ "فَبِعَكْسِهَا" .

(٢) فِي (ف) "لِمُوَافَقَةِ بَلْ لَكِنْ" .

(٣) فِي الْأَصْلِ "ذَلِكَ" .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ "أَوْ" .

بَعْدَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا فِي الْعَطْفِ - فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُثْبِتًا ، وَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا مُثْبِتًا ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَنفِيًّا ، ضَرُورَةٌ أَنْ الْاسْتِدْرَاكَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ (١) .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " بَلْ " وَ " لَكِنْ " أَنْ " بَلْ " يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفًا لِمَا قَبْلَهَا وَمُوَافِقًا لَهُ بِخِلَافِ " لَكِنْ " فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيمَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا وَاجِبَةٌ (٢) ، وَأَمَّا " بَلْ " فِيمَا أَنْ تَعْطِفَ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ ، أَوْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، فَإِنَّ عَطْفَتَ بِهَا مُفْرَدًا عَلَى مُفْرَدٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مُوجِبًا ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌّ " كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا ، أَيْ : أَنَّهُمَا جَمِيعًا قَدْ " قَامَا " ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا نَفِيًّا " كَانَ الْكَلَامُ مُحْتَمِلًا لِلْأَمْرَيْنِ ، نَحْوُ " مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُوٌّ " ، إِنَّ (٣) شِئْتَ قَدَّرْتَ نَفِيًّا ، أَيْ : (بَلْ) (٤) مَا جَاءَنِي عَمْرُوٌّ " ، وَإِنْ شِئْتَ إِبْتِئًا أَيْ : بَلْ جَاءَنِي عَمْرُوٌّ ، فَالْاسْتِدْرَاكَ [فِي] (٥) نَفْيِ الثَّانِي مِنْ حَرْفِ

(١) اختلف النحاة في العطف بـ " لكن " ، فإجاز الكوفيون العطف بها في الإيجاب ، نحو " أتاني زيدٌ لكن عمروٌ " ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، ولكل فريق حججه وشواهدُه ، انظر الإنصاف ٤٨٤ المسألة ٦٨ .

(٢) في الأصل " واجب " .

(٣) في النسختين " وإن " بالواو والصواب إسقاطها .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) سقط من الأصل .

النَّفْيِ وَالْفِعْلِ جَمِيعاً ، فَكَأَنَّكَ لَمْ تُضْرَبْ عَنِ الْأَوَّلِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، بَلْ مَعَ انْضِمَامِ الثَّانِي إِلَيْهِ ، وَالْأَسْتِدْرَاكُ فِي إِثْبَاتِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَحْدَهُ ، فَكَأَنَّكَ أَضْرَبْتَ عَنِ الْأَوَّلِ فَقَطُ (١) .

وَقِيلَ : إِنْ مَا بَعْدَ " بَلْ " مُتَحَقِّقٌ مُوجِبٌ ، سَوَاءً كَانَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِيمَا بَعْدَ " بَلْ " فِي الْعَطْفِ عَلَى خَيْرِ ١٢٠ / ب
" مَا " الْحِجَازِيَّةِ نَحْوُ " مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُ « قَاعِدِ » خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْنُوفٌ ، وَيَبْطُلُ عَمَلُ " مَا " فِيهِ ، وَإِنْ عَطَفْتَ بِـ " بَلْ " جُمْلَةً فَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا تَرْكُ الْأَوَّلِ لِأَنَّ (نَفْيَهُ) (٢) ، بَلْ تَرْكُهُ وَالْأَخْذُ فِيمَا هُوَ أَهَمُّ .
وَأَمَّا " لَا " فَهِيَ تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا ثَبَتَ لِلأَوَّلِ ، نَحْوُ " قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُؤُ .

" وَقَوْلُهُ : " فَهَذِي عَشْرَةٌ " أَي : هَذِهِ عَشْرَةٌ الْأَحْرَفِ الَّتِي هِيَ حُرُوفُ الْعَطْفِ .

قَوْلُهُ : " تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ " أَي : الْكَلِمِ الَّتِي بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ ؛ لِأَنَّهَا مُؤَخَّرَةٌ عَمَّا قَبْلَهُ .

قَوْلُهُ : " عَلَى الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا " أَي : عَلَى الْكَلِمِ الَّتِي مِنْ قَبْلِهَا .

قَوْلُهُ : " فَاجْعَلْ لَهَا " أَي : لِلْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةِ .

قَوْلُهُ : " إِعْرَابَهَا " أَي : إِعْرَابَ الْكَلِمِ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا ، يَعْنِي فِي الْإِعْرَابِ الْخَاصُّ لَا فِي مُطْلَقِ الْإِعْرَابِ .

(١) ما ذكره المؤلف هنا هو مذهب المبرد الذي يجيز في " بل " إذا وقعت بعد نفي أو نهي أن تنقل حكم النفي والنهي لما بعدها مخالفاً للجمهور الذين يرون أن " بل " إذا وقعت بعد النفي أو النهي فهي لتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعدها ، قال ابن مالك : " وما جوزته مخالفاً لاستعمال العرب " أفاده المرادي في الجني الدأني ٢٣٦ (بل) ، وانظر مغنى اللبيب ١٥٢ .

(٢) في (ف) " يفيد " تحريف .

وَأَعْلَمُ أَنَّ " الْوَاوَ " ، وَ " الْفَاءَ " ، وَ " ثَمَّ " ، وَ " حَتَّى " هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ تَشْرِكُ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ وَإِعْرَابِهِ ، وَأَمَّا " أَوْ " ، وَ " إِمَّا " ، وَ " أَمْ " فَهِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ (مُبْهَمًا ، وَأَمَّا " لَكِنْ " ، وَ " بَلَّ " وَ " لَا " ، فَهِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ) (١) عَلَى التَّعْيِينِ ، فَمُشَارَكَةُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ [فِي الإِعْرَابِ] (٢) لَا فِي الْحُكْمِ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ " فَاجْعَلْ لَهَا إِعْرَابَهَا " ، لِيَدْخُلَ فِيهِ جَمِيعُ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَقُلْ " حُكْمَهَا " ، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " غَالِبًا " عَنْ " بَلَّ " ، فَإِنَّ فِيهَا خِلَافًا هَلِ الْأَوَّلُ ثَابِتٌ مَعَ الثَّانِي أَمْ لَا ؟

[العامل في المعطوف]

وَاحْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِتَوْسِطِ حَرْفِ الْعَطْفِ (٣) ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ الْعَطْفِ (٤) لَاحْتَلَّ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ الْحَرْفُ بِحَسَبِ النَّيَابَةِ عَنِ الْعَامِلِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ عَدَمِ ظُهُورِ الْعَامِلِ مَعَهُ (٥) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (٦) فَهُوَ عَطْفُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ ، لَا أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَحَرْفِ الْعَطْفِ .

(١) سقط من (ف) زلة نظر .

(٢) تكملة يستقيم بها النص .

(٣) قال بذلك سيبويه وجماعة من البصريين ، انظر ابن يعيش ٨ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) في النسختين " الجر " .

(٥) قد أفسد ابن الخباز في شرحه لوحة ٦٤ هذا الرأي فقال :

«وهذا فاسد؛ لأنه قد نكر معه كثيراً ، كقوله تعالى : " قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ " .

وقد عقب عليه المؤلف - كما سترى - من أن العطف في الآية من باب عطف الفعل على الفعل ، لا

أنه جمع بين العامل وحرف العطف .

(٦) سورة النور : ٥٤ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْعَامِلُ مُقَدَّرٌ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ (١) ، وَقَدْ أَبْطَلُوهُ
بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ : " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمَرُو " .

و " أم " به استقنهم ، و " بل " معناه (٢) في « إِنَّهَا لِإِبِلٌ أَمْ شَاهُ
" أم " على ضربين : مُتَّصِلَةٌ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ بِشُرُوطِهَا ، وَمُنْفَصِلَةٌ وَهِيَ
الَّتِي بِمَعْنَى " بَل " و " الهمزة " (أَيْ) (٣) أَنَّهَا تُقِيدُ مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
الْحَرْفَيْنِ ، وَهُوَ الْإِضْرَابُ وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَقَعَّ " أم " الْمُنْفَصِلَةَ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ
وَبَعْدَ الْخَبَرِ ، أَمَا الْاسْتِفْهَامُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمَرُو ؟ فَمَتَى وَقَعَ
بَعْدَ " أم " جُمْلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ (٤) ، وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ تَكُونَ
مُنْفَصِلَةً إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ ، لِأَنَّ الْمُنْتَصِلَةَ فِي تَأْوِيلِ " أَيْ " وَهُوَ مُفْرَدٌ
فَيَكُونُ خَبْرَهُ مُفْرَدًا ؛ لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " قَائِمَةٌ
بِنَفْسِهَا " [احْتِرَازًا] (٥) مِنْ قَوْلِكَ : " أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ " ؟ فَإِنَّ بَعْدَهَا جُمْلَةً
لَكِنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهَا مُسْنَدٌ إِلَى مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
الْوَاقِعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، أَيْ : أَنْ فَاعِلَ الْفِعْلَيْنِ وَاحِدٌ .

(١) نسبه ابن يعيش ٩٨ / ٨ لأبي علي الفارسي وابن جنى ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
٢٦١ / ١ .

(٢) في الشرح المجهول لوجه ٩٣ قوله : " ويل معناه " فيه نظر ، فإن " أم " هاهنا معناها معنى " بل "
والهمزة جميعاً ، لا معنى " بل " وحدها ، وقد ذكرنا تمثيله وتقديره ، وقد يقع في بعض النسخ بدل
هذا البيت :

وَأَمْ بِمَعْنَى بَلْ وَهَمْزٌ جَاوَا بِهِ كَمِثْلِ إِبِلٍ أَمْ شَاءُ

وهذه النسخة أقرب إلى الصواب " ، وهي النسخة التي أعتمدها الشريشي في شرحه ٢ لوجه ٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) وهي المنفصلة أيضاً .

(٥) في الأصل " احتراز " بالرفع .

وَمَتَى وَقَعَتْ "أَمْ" "بَعْدَ" "هَلْ" فَهِيَ الْمُنْقَطِعَةُ ، نَحْوُ " هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ
عَمْرُو؟ " لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَوْسَعُ مَجَالًا مِنْ " هَلْ " بِدَلِيلِ وَقُوعِهَا تَوْبِيخًا
وَتَسْوِيَةً^(١) ، وَ " هَلْ " لَا تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَطْرِبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيُّ^(٢)

فَأَتَى بِالْهَمْزَةِ لِلتَّوْبِيخِ ، وَلَوْ أَتَى بِـ " هَلْ " فَقَالَ : هَلْ تَطْرِبُ وَأَنْتَ ١/٢٢١
كَبِيرٌ؟ عَلَى إِرَادَةِ التَّوْبِيخِ لَمْ يَجُزْ .

وَأَمَّا وَقُوعُهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ فَهُوَ كَقَوْلِ الْعَرَبِ : " إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ " ^(٣)
تَقْدِيرُهُ " بَلْ أَهِيَ شَاءَ " ؟ فَمَا بَعْدَ " أَمْ " الْمُنْفَصِلَةِ كَلَامٌ تَامٌ ، وَإِلِذَلِكَ
قَدَرُوا أَنَّ قَوْلَهُمْ : " شَاءَ " خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ .

فَمَا بَعْدَ " أَمْ " الْمُنْتَصِلَةِ ^(٤) مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلَامٌ وَاحِدٌ ، وَمَا بَعْدَ " أَمْ "
الْمُنْفَصِلَةِ مَعَ مَا قَبْلَهَا كَلَامَانِ ، وَسُمِّيَتْ مُنْفَصِلَةً لِانْفِصَالِهَا مِمَّا قَبْلَهَا
خَبْرًا كَانَ أَوْ اسْتَفْهَامًا .

(١) قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتزد لمعان آخر بحسب المقام ، انظر ذلك في معنى اللبيب
٢٤ ، والجنى الدانى ٣١ ، وفيه " تقع همزة التسوية بعد " سواء " ، و " ليت شعري " ، و " ما
أبالي " ، و " ما أدري " .

(٢) هذا الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ٣١٠ .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٨ ، ٢/ ١٧٦ هارون ، والأعلم عليه ١/ ١٧٠ ، وشرح أبيات الكتاب
لابن السيرافي ١/ ١٥٢ ، والمقتضب ٣/ ٢٢٨ ، ٢٨٩ ، والإيضاح العضدي ٢٩٢ ، والفصول
الخمسون ١٩٧ ، والتبصرة ١/ ٤٧٣ ، والمقرب ٢/ ٤ .

(٣) في الشرح المجهول لوجه ٩٥ " كان هذا القائل لما رآها من بعيد اعتقد أنها إبل ، فأخبر بذلك ، ثم
عرض له الشك ، فقال : أَمْ شَاءَ ، أي : بل أهِيَ شَاءَ ، فأضرب عن إخباره الأول ، ثم شرع في
الاستفهام عن غيره " ، وانظر هذا القول في الكتاب ٣/ ١٧٢ هارون ، والإيضاح العضدي ٢٩١ .

(٤) في (ف) « المنفصلة » .

قَوْلُهُ : " وَ بَلْ " مَعْنَاهُ " إِنَّمَا كَانَتْ بِمَعْنَى " بَلْ " ؛ لِأَنَّ فِي " أَمَّ " رُجُوعاً عَنِ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ ، كَمَا فِي " بَلْ " ، فَلِذَلِكَ قَالَ " وَ " بَلْ " مَعْنَاهُ ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ مَا بَعْدَ " أَمَّ " مُتَحَقِّقٌ كَتَحَقُّقِ (١) مَا بَعْدَ " بَلْ " لَكِنَّ مَا بَعْدَهَا مُنْقَطِعٌ [مَمَّا] (٢) قَبْلَهَا كَمَا فِي " بَلْ " ، وَلِذَلِكَ سَمَّوْهَا " الْمُنْقَطِعَةَ " كَمَا قَالُوا " الْمُنْفَصِلَةَ " فَقَدْ أَفَادَتْ " أَمَّ " مَا تُفِيدُهُ " الْهَمْزَةُ " مِنَ الْاسْتِفْهَامِ وَمَا تُفِيدُهُ " بَلْ " مِنَ الْإِضْرَابِ ، فَهِيَ تُعْطَى مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ مَعاً ، فَمَا بَعْدَ (" أَمَّ ") (٣) هَذِهِ سُؤَالٌ مُسْتَأْنَفٌ كَأَسْتَأْنَفِ الْكَلَامِ بَعْدَ " بَلْ " فِي الْجُمْلِ ، وَقَدْ تَقَعُ الْمُنْقَطِعَةُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِشَرْطِ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا ، نَحْوُ " أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَمَّ عِنْدَكَ عَمْرُو " ؟ ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمَّ عَمْرُو " ؟ فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ ، أَي : فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ، فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ أَي : يَقَعُ بَعْدَهَا مِثْلُ مَا يَقَعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مِنْ فِعْلٍ ، أَوْ اسْمٍ ، أَوْ ظَرْفٍ ، وَهِيَ مَعْنَى الْمُعَادِلَةِ ، وَالْمُعَادِلَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : عَدِلُ الشَّيْءُ وَهُوَ نَظِيرُهُ ، فَمَعْنَى كَوْنِهَا مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ أَنَّهَا نَظِيرَتُهَا فِيمَا يَقَعُ بَعْدَهَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمَفَاعَلَةُ نَحْوُ الْمَضَارِبَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ

الْمَفَاعَلَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ ، نَحْوُ " قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَضَارَبَ زَيْدٌ بَكْرًا " فَإِنْ قُلْتَ : لَا حَاجَةَ بِالْمَفَاعَلَةِ إِلَى الْوَاوِ .

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ " لِتَحَقُّقِ " بِاللَّامِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ شَرْحِ السِّيْرَافِيِّ عَلَى الْكِتَابِ

انظُرْ حَاشِيَةَ الْكِتَابِ ١٧٢ / ٣ هَارُونَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " كَمَا " تَحْرِيفٌ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

قُلْتُ : لَأَبْدُ هُنَا مِنْ حَذْفٍ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : " ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " تَقْدِيرُهُ " وَضَارَبَ عَمْرُو زَيْدًا " ، فَكَأَنَّهُ قَالَ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةُ فِي الْمَعْنَى (١) ، وَلِهَذَا أَنْشَدُوا :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا (٢)

بِنَصْبِهِمَا ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " سَأَلِمَتِ الْقَدَمُ الْحَيَاتِ " ، وَسَأَلِمَتِ الْحَيَاتُ الْقَدَمَ ، وَلَوْلَا تَقْدِيرُ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ لَمْ يَصِحَّ هَذَا الْبَيْتُ ، وَلَا يَصِحُّ هُنَا إِلَّا الْوَاوُ ؛ لِأَنَّ الْمُسَالَمَةَ لَا تَتَحَقَّقُ بِوَاحِدٍ .

فَقَوْلُهُ : " نَحْوُ الْمُضَارَبَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ " صَحِيحٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْمُفَاعَلَةِ " التَّفَاعُلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو " ؛ لِأَنَّ " التَّفَاعُلَ " يَلْزِمُهُ " الْمُفَاعَلَةُ " ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُوجَدُ بِوُجُودِهَا وَيَنْتَفِي بِانْتِفَائِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ " ضَارَبَ " بِزِيَادَةِ " التَّاءِ " تَصِيرُ " تَفَاعَلَ " فَلَوْ فَرَضْنَا عَدَمَ " فَاعَلَ " لَمْ يُوجَدِ " التَّفَاعُلُ " ، وَكَذَلِكَ " افْتَعَلَ " تَخْتَصُّ بِالْوَاوِ ، نَحْوُ " اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو " .

وَكَذَلِكَ " بَيْنَ " (٣) لِاقْتِضَائِهَا التَّفْرِيقَ حِسًّا ، وَالْوَاحِدِ لَا يَصِحُّ التَّفْرِيقُ فِيهِ حِسًّا ، فَتَقُولُ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو .

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٢٨٩ : " وقوله : المفاعلة ليس بجيد ، لأنها تصح من

فاعل واحد ، كقولك : ضارب زيد عمراً ، والمذكور في هذا الباب التفاعل والافتعال ، كقولك :

تقاتل بكر وأخوك ، واصطلاح عبدالله ومحمد .

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٧ .

(٣) سقط من (ف) .

[العطف على المضمر المرفوع المتصل]

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلَتْهُ فَاعْطَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ
كَمَثَلِ سِرْنَا نَحْنُ وَالغَلَامُ وَلَا تَسِرْ أَنْتَ وَلَا الْأَقْوَامُ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمُضْمَرُ " عَنِ الْمُظْهِرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْمَرْفُوعُ " عَنِ
الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِنْ وَصَلَتْهُ " عَنِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ .

فَبِهَذِهِ (١) الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ يَجِبُ أَنْ يُؤَكَّدَ الْمَعْطُوفُ (عَلَيْهِ) (٢) لَا
مُطْلَقًا ، بَلْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضْمَرِ نَحْوُ " قُمْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ "
لِقِيَامِ الْفَصْلِ بِالْيَوْمِ مَقَامِ التَّوَكُّيدِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : " فَاعْطَفَ عَلَيْهِ
بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ " مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ جُوبًا ، وَمَعَ الْفَصْلِ جَوَازًا .

وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ إِلَّا بِالتَّوَكُّيدِ بِمُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ إِذَا
أَنْ يَكُونَ بَارِزًا ، أَوْ مُسْتَتِرًا فِي الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ بَارِزًا فِي اللَّفْظِ فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ الْفِعْلِ أَيُّ : بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْفِعْلِ لِشِدَّةِ امْتِزَاجِهِ
بِالْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ يَسْكُنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ كُنْتَ
بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَدْ عَطَفَ اسْمًا عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ الْفِعْلِ ، وَعَطَفَ الْاسْمُ (عَلَى
جُمْلَةِ الْفِعْلِ) (٣) مُمْتَنِعٌ فَمَا ظَنُّكَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهُ
بِوَأَنَّ كَانَ الضَّمِيرُ مُسْتَتِرًا فِي الْفِعْلِ وَلَيْسَ لَهُ فِي اللَّفْظِ حَظٌّ اِمْتَنَعَ الْعَطْفُ
عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الظَّاهِرِ عَطَفَ اسْمٌ عَلَى فِعْلٍ (٤) فَوَجَبَ التَّأَكُّيدُ بِالْمُضْمَرِ

(١) في الأصل " فهذه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " على الفعل " .

(٤) انظر المقتصد ٩٥٨ .

الْمُنْفَصِلِ وَإِنَّمَا كَانَ مُنْفَصِلًا لِتَعَذُّرِ اتِّصَالِهِ ؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ فَعُلِمَ بِالتَّكْيِيدِ أَنَّ العَطْفَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الضَّمِيرِ ضَرُورَةٌ أَنَّ الفِعْلَ لَا يُؤَكِّدُ بِالاسْمِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ التَّكْيِيدُ لِلِاسْمِ الْمُضْمَرِ ، وَلِأَنَّ التَّكْيِيدَ لُغَةً هُوَ : التَّقْوِيَةُ فَقَوِيَ الضَّمِيرُ بِالتَّكْيِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ ، فَصَحَّ العَطْفُ عَلَيْهِ كَالْمِثَالَيْنِ اللَّذَيْنِ مِثْلَ بِهِمَا ، وَإِنَّمَا مِثْلُ [ب] (١)

مِثَالَيْنِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ بِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ بَارِزٌ ، وَبِمَا فِيهِ الْمُضْمَرُ مُسْتَتَرٌ ، وَهُوَ الْأَخِيرُ مِنَ الْمِثَالَيْنِ .

فَقَوْلُهُ : " سِرْنَا " فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَ " نَحْنُ " تَأْكِيدٌ لِلْفَاعِلِ ، وَ " أَنْتَ " فِي قَوْلِهِ : " وَلَا تَسِرْ أَنْتَ " تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ .

وَيَجُوزُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ (٢) العَطْفُ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ ، وَاحْتِجَاؤُا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ ، أَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّهُ تَابِعٌ كَالتَّوَكِيدِ وَالْبَدَلِ ، فَيَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ .

وَالْجَوَابُ أَمَّا التَّوَكِيدُ فَإِنَّ مِنْهُ مَا لَا يُؤَكِّدُ فِيهِ الْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُؤَكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ ، وَهُوَ التَّكْيِيدُ بِالْعَيْنِ وَالنَّفْسِ ، وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَأَمَّا بَابُ الْبَدَلِ فَإِنَّ الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَالْأَوَّلُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، وَالْمَطَّرَحُ لَا يُؤَكِّدُ ، [وَأَيْضًا] (٣) فَإِنَّ التَّكْيِيدَ وَالْبَدَلِ الثَّانِي مِنْهُمَا هُوَ الْأَوَّلُ ، فَجَازَ بِخِلَافِ العَطْفِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ .

وَأَمَّا السَّمَاعُ الَّذِي احْتَجَّوْا بِهِ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا بَأْوُنَا ﴾ (٤) .

(١) فِي الْأَصْلِ " مِثَالَيْنِ " ، وَلَمْ تَرِدْ فِي (ف) ، وَالتَّكْمِلَةُ لِاسْتِقَامَةِ النِّصِّ .

(٢) رَاجِعِ الْإِنْصَافَ ٤٧٤ الْمَسْأَلَةَ ٦٦ حَيْثُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٤٨ .

وَيَقُولُ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ (١) :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا (٢)
وَالْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ أَنَّ الْفَصْلَ بِـ "لَا" سَدًّا مَسَدًا التَّوَكِيدَ بِطُولِ
الْكَلَامِ بِهِ (٣) ، وَالْجَوَابُ عَنِ الْبَيْتِ أَنَّهُ شَادٌّ ، (هَذَا) (٤) مَعَ إِمْكَانِ أَنْ
تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ لَا لِلْعَطْفِ ، وَ " زُهْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " تَهَادَى " خَبْرُهُ ،
وَأَصْلُهُ " تَهَادَى " فَحَذَفَ إِحْدَى التَّاعِينِ الَّتِي لِغَيْرِ الْمُضَارَعَةِ .

كَذَاكَ أَكَّدَ بَعْدَ تَأْكِيدِ ظَهَرَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَأَ أَوْ اسْتَرَّ

" ذَاكَ " إِشَارَةً إِلَى الْعَطْفِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ ، أَيُّ : كَمَا يُعْطَفُ عَلَى
الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ بِالْمُضْمَرِ الْمُتَفَصِّلِ كَذَلِكَ أَكَّدَ بِالنَّفْسِ
وَالْعَيْنِ بَعْدَ تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِ بِمُضْمَرٍ مُتَفَصِّلٍ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " ظَهَرَ "
التَّأْكِيدَ بِالْمُضْمَرِ .

(١) ملحقات ديوانه ١٧٧ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٧٩ هارون ، والأعلم ١ / ٣٩٠ ، والخصائص

٢ / ٣٨٦ ، والإتصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٣ / ٧٤ ، ٧٦ ، والعيني ٤ / ١٦١ وضرائر الشعر

١٨١ ، وشرح الشريشي لوحة ٢ / ٤١ وابن القواس لوحة ١٣٩ والمقتصد ٩٥٩ .

(٢) زهر : جمع زهراء ، أي : بيضاء مشرقة . تهادى : تمشى المشى الساكن . النعاج : بقر الوحش .

تعسفن : سرن سيرا شديدا . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى : " كنعاج الفلا " .

(٣) انظر الكامل ٣ / ٣٩ .

(٤) سقط من (ف) .

وَأِنَّمَا خَصَّ "النَّفْسَ ، وَالْعَيْنَ" دُونَ أَخَوَاتِهِمَا (لِأَنَّهُمَا) (١) يَلِيَانِ ١/١٢٢
 الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ ، تَقُولُ : "نَفْسٌ زَيْدٌ طَيِّبَةٌ" ، وَ"طَابَتْ نَفْسُهُ"
 وَ"قَرَّتْ عَيْنُهُ" ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : "هِنْدٌ قَرَّتْ عَيْنُهَا" مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ لَجَازَ
 أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ فَاعِلَةً وَيَكُونُ الْمَعْنَى بِقَوْلِنَا : "هِنْدٌ قَرَّتْ عَيْنُهَا" : فَرِحَتْ
 وَسُرَّتْ ، فَإِذَا قُلْتَ : "قَرَّتْ هِيَ عَيْنُهَا" كَانَ بِمَعْنَى : اسْتَقَرَّتْ وَسَكَنَتْ هِيَ
 حَقِيقَتُهَا ، وَلَوْ قُلْتَ : "هِنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسُهَا" اِحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ "نَفْسُهَا"
 فَاعِلَةً فَيَكُونُ بِمَعْنَى : "مَاتَتْ" فَإِذَا أَكَّدْتَ وَقُلْتَ : "هِنْدٌ خَرَجَتْ هِيَ
 نَفْسُهَا" كَانَ الْخُرُوجُ لِهِنْدٍ لَا لِنَفْسِهَا ، فَلَمَّا حَصَلَ هَذَا اللَّبْسُ فِي
 الْمُسْتَكْنِ مِنَ الضَّمَائِرِ حَمَلُوا بَاقِيَ الضَّمَائِرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ لَبْسُ
 لِبُرُوزِهَا ، نَحْوُ "ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ" فَلِذَلِكَ قَالَ : "بَدَأَ أَوْ اسْتَتَرَ" ، أَيْ :
 بَرَزَ الضَّمِيرُ أَوْ اسْتَكْنَّ فِي الْفِعْلِ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا أَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ
 بِنَفْسِهِ ، وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُسْتَقِلَّانِ ، فَكَرِهُوا أَنْ يُؤَكَّدَ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ مَا
 لَيْسَ مُسْتَقِلاً ، وَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : "بَدَأَ أَوْ اسْتَتَرَ" أَنَّ الْمُرَادَ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعُ
 الْمُتَّصِلُ ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ مِنَ الضَّمَائِرِ لَا يَكُونَانِ مُسْتَتَرَيْنِ
 فَيُؤَكَّدَانِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ ، فَتَقُولُ : "مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ" ، وَ
 "رَأَيْتُكَ عَيْنَكَ" (٢) .

(١) سقط من (ف)

(٢) في الشرح المجهول لوحة ٩٤ "وأما عدا" النفس والعين من ألفاظ التأكيد ، فإنه يؤكد بهما

من غير حاجة إلى التأكيد بالضمير المذكور ، كقولك : "الكتاب قرئ كله" .

[العطف على المضمرة المجرور]

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِنْ عَطَفْنَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا
نَحْوُ : مَضَى بِهِ وَبِالْغُلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ

قَوْلُهُ : " جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا " [أَيْ] (١) : جِيءَ بِالْحَرْفِ الَّذِي جَرَرْتَ بِهِ
الْمُعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْمُعْطُوفِ كَمَثَلِهِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ إِعَادَةُ الْجَارِ مَعَ الْمُعْطُوفِ
عَلَى الْمُضْمَرِ [الْمَجْرُورِ] (٢) ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِالْمَجْرُورِ مِنْ اتِّصَالِ الْمُتَّصِلِ
الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مَطْلَقًا كَذَلِكَ
الْمَجْرُورُ (٣) ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنَ الْمَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ
ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا ، وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَارِ وَلَيْسَ لِلْمَجْرُورِ
ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يُؤَكِّدُ بِهِ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ بِالْمَرْفُوعِ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ
بِالْجَارِ صَارَ كَجُزْءٍ مِنْهُ ، فَلَوْ عَطَفْتَ [عَلَيْهِ] (٣) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ لَكُنْتَ
عَاطِفًا عَلَى حَرْفٍ وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ أَشَدُّ اتِّصَالًا بِمَا جَرَّهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ
بِمَا رَفَعَهُ أَنَّ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ مَعَ فِعْلِهِ كَلَامٌ تَامٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَجْرُورُ مَعَ مَا
جَرَّهُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : " غُلَامِي " بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ،
بِدَلِيلِ حَذْفِهِ فِي النَّدَاءِ ، نَحْوُ " يَا غُلَامِ " بِحَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ
وَاحِدٍ سَاكِنٍ كَالْتَّنْوِينِ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينَ مَعَ الْأَسْمِ لَا يَتَّصِلُ بِهِ الْكَلَامُ وَهَذَا
الضَّمِيرُ كَذَلِكَ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ يَمْنَعُ الْإِضَافَةَ كَالْتَّنْوِينِ ، بَلْ هَذَا الضَّمِيرُ أَشَدُّ

(١) تكملة للتوضيح

(٢) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون العطف عليه ، انظر الإنصاف ٤٦٣ (مسألة ٦٥)

حيث مذهب البصريين والكوفيين واحتجاج كل منهم

(٣) سقط من الأصل .

اتِّصَالَاً مِنَ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُحَدَفُ وَقَفًا وَهَذَا الضَّمِيرُ لَا يُحَدَفُ ، وَكَمَا لَا يَصِحُّ العَطْفُ عَلَى التَّنْوِينِ فَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ العَطْفُ عَلَى مَا هُوَ حَالٌ مَحَلَّةٌ (١) ، فَوَجِبَ أَنْ يُعَادَ الحَرْفُ مَعَ المَعْطُوفِ لِيَكُونَ مُسْتَقِلًا بِنَفْسِهِ أَوْ لِيَكُونَ العَطْفُ / ١٣٢ ب / لِلحَرْفِ عَلَى الحَرْفِ .

فَإِنْ قِيلَ : الَّذِي ذَكَرْتُمْ إِنَّمَا يُوجِبُ إِعَادَةَ الجَارِ فِيمَا كَانَ المُضَافُ إِلَيْهِ اسْمًا ، أَمَا فِي المَجْرُورِ بِحَرْفِ الجَرِّ فَلَا ، غَايَةُ مَا فِي البَابِ أَنَّهُ صَارَ كَجُزءٍ مِنَ الحَرْفِ ، كَالْمُضْمَرِ المَرْفُوعِ فِي كَوْنِهِ كَجُزءٍ مِنَ الفِعْلِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَكَّدَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ " (٢) إِذْ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " .

قُلْتُ : لَيْسَ لِلْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يُؤَكَّدُ بِهِ كَمَا لِلْمَرْفُوعِ المْتَصِلِ ، وَأَيْضًا فَالْمَجْرُورُ أَشَدُّ اتِّصَالَاً ، لِأَنَّهُ مَعَ جَارِهِ لَيْسَ كَلَامًا وَالْمَرْفُوعُ مَعَ رَافِعِهِ كَلَامٌ ، وَأَمَا تَأْكِيدُ المَجْرُورِ بِالمَرْفُوعِ (فَهُوَ) (٣) خِلَافُ الأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا لَمْ يُعْطَفِ المُضْمَرُ عَلَى المُظْهِرِ إِلاَّ بِإِعَادَةِ حَرْفِ الجَرِّ كَذَلِكَ العَكْسُ (٤) ، وَأَمَا اسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ " بِكَ وَالْأَيَّامُ " فَأَوَّلُ البَيْتِ : فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٥)

(١) أنظر ذلك في الإنصاف ٤٦٦ فما بعدها المسألة ٦٥ ، والمقتصد ٩٥٩

(٢) هذا هو مذهب الجرمي ومن وافقه من البصريين ، انظر الهمع ١٣٩ / ٢ وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ٢١٨ .

(٣) في (ف) فإنه " .

(٤) يعني : إذا عطف الظاهر على المضمرة لزم إعادة الجار ، نحو : مررت بك ويزيد ، وهذا الوجه نكره المازني حين قال : " فكما لا تقول " مررت بيزيد و ك " " فكذلك لا يجوز " مررت بك ويزيد " ، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢ .

(٥) هذا البيت من أبيات سيبويه المجهولة القائل ، انظر الكتاب ١ / ٢٩٢ بولاق ، والأعلم ١ / ٢٩٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ٣٠٧ ، والكامل ٣ / ٢٩ ، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج ٣ / ٢ ، والإنصاف ٤٦٤ ، والتبصرة ١ / ١٤١ ، وابن يعيش ٣ / ٧٨ ، والمقرب ١ / ٢٢٤ ، والعيني ١٦٣ / ٤ ، والخزانة ٢ / ٣٢٨ بولاق .

فَهُوَ شَاذٌ كَمَا ذَكَرَ ، وَلَهُ تَأْوِيلٌ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ جَرٌّ " الْأَيَّامَ " بِإِعَادَةِ " الْبَاءِ " ثُمَّ حَذَفَهَا لِضَرُورَةِ الشُّعْرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ لَا لِلْعَطْفِ ، كَمَا أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِالزَّمَانِ ، نَحْوُ : « وَالضُّحَى وَاللَّيْلَ إِذَا سَجَى » (١) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ بِهِ مَحْذُوفًا أَيُّ : رَبِّ الْأَيَّامِ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

" البدل "

وَالْبَدَلُ اقْتِدَارُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فَأَعْرَبَهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ

الْبَدَلُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَوَضِ ، يُقَالُ : " أَخَذْتُ هَذَا بَدَلًا مِنْ هَذَا " أَيُّ : عَوَضًا مِنْهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَ لَنَا خَيْرًا مِنْهَا » (٢) أَيُّ : يُعَوِّضُنَا .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فِي الصَّنَاعَةِ فَهُوَ: تَابِعٌ لَيْسَ مَتَّبِعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ .

[فَقَوْلُنَا] (٣): (تَابِعٌ) (٤) يَشْمَلُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ ، وَقَوْلُنَا : " لَيْسَ مَتَّبِعُهُ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ " فَظَاهِرٌ (٥) مِنْهُ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لِأَنَّ مَتَّبِعَاتِهَا مَقْصُودَةٌ بِالنِّسْبَةِ ، وَأَمَّا كَوْنُ مَتَّبِعِهِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ فَظَاهِرٌ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الْاِسْتِمَالِ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الرَّسْمِ جَمِيعُ أَصْنَافِ الْبَدَلِ مِنَ الْبَعْضِ ،

(١) سورة الضحى ١ ، ٢ .

(٢) سورة القلم ٣٢ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) قوله " فظاهر " أي : مطرح ، كما في حاشية الأصل ، واللسان " ظهر " .

وَالْأَشْتِمَالِ ، وَالْغَلَطِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : « وَابْدَلْ أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ » ، وَيَحْتَمِلُ
أَمْرَيْنِ

أَحَدَهُمَا : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ " اطَّرَاحَ (١) الْمُبْدَلِ
مِنْهُ ، لِوَجُوبِ ذَلِكَ فِي بَدَلِ الْغَلَطِ .

الثَّانِي : أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ " مَا قَالَهُ السِّيرَافِيُّ : لَيْسَ
تَقْدِيرُهُمْ (٢) تَنْحِيَةَ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى اطَّرَاحِهِ وَالْغَائِثِ وَإِزَالَةَ الْفَائِدَةِ بِهِ ، وَلَكِنْ
عَلَى مَعْنَى أَنْ الْبَدَلَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ (٣) .

وقيل : المراد بتقدير البَدَلِ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ الإِعْلَامُ بِتَقْدِيرِ الْعَامِلِ فِي
الْمُبْدَلِ مِنْهُ مَعَهُ ، وَإِذَا قَدَّرَ الْعَامِلُ مَعَهُ فَقَدْ وَلِيَهُ كَمَا وَلِيَهُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، وَمَكَانُ
الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَنْ يَلِيَّ الْعَامِلِ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " أَقْدِرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ " .

قَوْلُهُ : " وَأَعْرَبَهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ " أَي : بِأَعْرَابِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَهُوَ (الْأَوَّلُ) (٤) ،
وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّيْءَ لَا يُمَكِّنُ اطَّرَاحَهُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : جَعَلْتُ
مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، (لَوْ حَذَفْتَ) (٥) الْمَتَاعَ لَقُلْتَ : جَعَلْتُ بَعْضَهُ فَوْقَ
بَعْضٍ ، لَمْ تَحْصُلْ فَائِدَةٌ لِلْجَهْلِ بِمَا يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَ / ١٢٣ / ١
الشَّاعِرِ - أَنْشَدَهُ سَيِّبِيُّهُ (٦) :

(١) فِي (" اطَّرَحَ ")

(٢) فِي الْأَصْلِ " تَقْدِيرُهُمْ "

(٣) انظر رأي السيرافي في حاشية الكتاب ٧٥/١ بولاق

(٤) فِي (ف) " الْأَصْلُ "

(٥) فِي (ف) " لَوْ قُلْتَ حَذَفْتَ " ، وَ " قُلْتَ " مَقْحَمَةٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٦) الْكِتَابُ ٨٠ / ١ بولاق

فَكَانَتْ لَهُقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعِينٌ بِسَوَادٍ (١)
 فَ " حَاجِبِيهِ " بَدَلٌ مِنْ " الْهَاءِ " فِي " كَأَنَّهُ " ، فَلَوْ أَسْقَطَهَا وَصَارَ التَّقْدِيرُ
 " كَأَنَّ حَاجِبِيهِ " لَمْ يَجْزُ أَنْ يُخْبِرَ بِ " مُعِينٍ " وَهُوَ مُفْرَدٌ عَنِ الْمُسْتَنَى ، وَكَذَا
 قَوْلُهُمْ : الَّذِي ضَرَبْتُ أَخَاهُ عَمْرًا قَائِمٌ " ، فَ " عَمْرُو " بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ : " أَخَاهُ "
 فَلَوْ حَذَفْتَ لَقُلْتَ : " الَّذِي ضَرَبْتُ عَمْرًا قَائِمٌ " فَلَمْ يَجْزُ : لِبَقَاءِ الصَّلَةِ [بِالْعَائِدِ] (٢) .

مِثَالُهُ جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا عَرَفْتُ أَوْ نَكَرْتَهُ أَوْ أَضْمَرًا

الْبَدَلُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ فِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :
 الْأُولَى وَ [الثَّانِيَةُ] (٢) بَدَلُ مَعْرِفَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا وَنَكَرَةٍ مِنْ نَكَرَةٍ ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾ (٤) ، فَ " حَدَائِقُ " بَدَلٌ مِنْ " مَفَازٍ "
 .

الثَّالِثَةُ [والرَّابِعَةُ بَدَلٌ] (٢) مَعْرِفَةٍ مِنْ نِكَرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي
 إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطٍ لِلَّهِ ﴾ (٥) .

(١) نَسِبَ الْبَيْتَ لِلأَعْمَشِ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٨٠ / ٨ بُولَاقٌ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ وَجَاءَ فِي الْخَزَانَةِ ٢ / ٣٧٨
 بُولَاقٌ أَنَّهُ مِنْ الأَبْيَاتِ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُ لَهَا قَائِلٌ . وَهُوَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١ / ٣٤٢
 وَابْنُ يَعِيشَ ٣ / ٦٧ ، وَالهَمْعُ ٢ . ١٥٨ ، اللَّهْقُ : الأَبْيَضُ . وَالسَّرَاةُ : أَعْلَى الظُّهْرِ . وَالْمُعِينُ :
 الثُّورُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ سَوَادٌ .

(٢) إِضَافَةٌ يَوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ " جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا " .

(٤) سُورَةُ النَّبَأِ ٣١ ، ٣٢ .

(٥) سُورَةُ الشُّورَى ٥٢ ، ٥٣ .

وَبَدَلُ نَكْرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ إِمَّا بِلَفْظِهَا وَيَلْزَمُ وَصْفُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِالنَّاصِبَةِ
 نَاصِبَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (١) فَأَبْدَلُ " نَاصِبِيَّةٌ " وَهِيَ نَكْرَةٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ (٢) وَوَصَفُهَا ،
 لِكُونِهَا بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ (٣) ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النُّكْرَةُ بِلَفْظِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ
 وَصْفُهَا (٤) ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَا وَأَيْكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحْمَمُ وَالصَّهِيلُ (٤)

فَ " خَيْرٍ " نَكْرَةٌ وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ " أَيْكَ " وَلَمْ يَصِفْهُ ، وَقِيلَ : أَعْنَى
 تَخْصِيصُهُ بِ " مِنْكَ " عَنِ الصِّفَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَأَحِبُّ ذَا الْوَجْهَيْنِ وَجْهًا فِي النَّدَى نَدْبًا وَوَجْهًا فِي الْحُرُوبِ وَقَاحًا (٥)
 فَأَبْدَلُ " وَجْهًا " مِنْ " ذَا " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بَدَلُ الْبَعْضِ ، وَوَصَفَهُ بِقَوْلِهِ :
 « نَدْبًا » وَقَدْ جَاءَ بَدَلُ النُّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ وَصَفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سور العلق ١٥ ، ١٦ .

(٢) سقط من (ف) زلة نظر .

(٣) ما ذكره الشارح هاهنا هو مذهب الكوفيين والبغداديين كما في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ والهمع ١٢٧/٢ ، وأما جمهور البصريين فقد أطلقوا الجواز ، نحو " مررت بزيد رجل " .

(٤) البيت لشمير بن الحارث الضبي ، وقيل : اسمه سمير بالسین المهمله ، وهو شاعر جاهلي . ترجمته في الخزانة ٢ / ٣٦٤ بولاق .

وهو في النوادر لأبي زيد ٣٨١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٨ ، والخزانة ٢ / ٣٦٢ بولاق .
 يؤذيني أي : يغمي وليس هو لي في ملك . التحمم : صوت القرس إذا طلب العلف . والصهيل :
 الصوت مطلقاً .

(٥) لم أعثر على قائله ، وهو في التحفة الشافية لوحة ٩٦ .

الندب : الخفيف السريع في قضاء الحوائج . الوقاح : القوى الصبور على الشدائد .
 قال في التحفة الشافية لوحة ٩٦ ، " فأبدل " وجهًا " من " ذَا الوجهين " ووصفه بقوله " ندبًا "
 وكذلك وصف " وجهًا " الآخر بقوله " وقاحا " وليس الثاني من لفظ الأول ؛ لأنه بدل من " ذَا " التي
 بمعنى صاحب ، وقيل : إن " ذَا " وصلة إلى الوصف بالوجهين ، فالنقصود بالوصف ما بعدها لا
 هي ، والثاني من لفظ الأول ، ولذلك لزم الوصف " .

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي خَوْلَانَ قَاطِبَةً كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولَ وَلَا قِصَرَ (١)
 فَ " طُولٌ " بَدَلٌ مِنْ " سَاعِدٍ " وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ، وَالْبَدَلُ نَكْرَةٌ وَلَمْ يَصِفْهُ ،
 وَقَالُوا : هَذَا بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ وَفِيهِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، أَمَا إِذَا كَانَ الثَّانِي
 هُوَ الْأَوَّلُ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ فَيَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ وَصْفِهِ أَنْ
 يَكُونَ الْمَقْصُودُ أَتَقْصَرَ رُتْبَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مُسَائِلٍ :
 الْأُولَى : بَدَلُ مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ، نَحْوُ " رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ " ، فَ " إِيَّاكَ " بَدَلٌ
 مِنْ " الْكَافِ " ، وَ " مَرَرْتُ بِكَ بِكَ " ، وَ " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ بِهِ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 فِي جَمِيعِ هَذَا تَأْكِيدًا .

الثَّانِيَّةُ : بَدَلُ الْمُظْهِرِ مِنَ الْمُظْهِرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .
 وَالثَّلَاثَةُ : بَدَلُ [الْمُظْهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ] (٢) نَحْوُ " مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ " ، وَ
 " رَأَيْتُهُ زَيْدًا " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ (٣)
 فَجَرَّ حَاتِمًا ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ فِي " جُودِهِ " .

- (١) لم أهدت إلى قائله ، ويروى " بنى جلان كلهم " .
 وهو في التحفة الشافية ٩٦ ، وشرح ابن القوأس لوحة ١٤٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠ / ٨
 والخزانة ٣٦٤ / ٢ بولاق ، والحيوان ١١٢ / ٦ ، وفيه " لا طول ولا عظم " .
 بنو خولان بن عمرو بن مالك ينتهي نسبهم إلى كهلان بن سبأ ، كما في جمهرة أنساب العرب ٤١٨
 وبنو جلان : قبيلة من عنزة ، المصدر السابق ٣٩٤ ، والخزانة ٣٦٥ / ٢ بولاق .
 (٢) في الأصل " المضمر من المظهر " .
 (٣) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢ / ٢٩٧ (بيروت) برواية :
 على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم
 وعليها فلا شاهد فيه ، وهو في الكامل ٨ / ٢٣٣ ، وابن يعيش ٣ / ٦٩ ، وشرح التسهيل لابن عقيل
 ٤٣٣ / ٤ ، واللمع ١٧٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، والعيني ١٨٦ / ٤ .

وَلَا يَجُوزُ بَدَلُ الْمُظْهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا مِنْ ضَمِيرِ
 الْمُخَاطَبِ ، فَلَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِبِي زَيْدٍ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّ
 (المُظْهِرَ) (١) يُفْهَمُ مِنْهُ الْغَيْبَةُ ، وَالْيَاءُ يُفْهَمُ مِنْهَا الْحُضُورُ ، وَذَلِكَ مُتَنَافٍ ،
 وَكَذَلِكَ الظَّاهِرُ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ نَحْوُ " قُمْتَ زَيْدٌ " (٢) عَلَى إِبْدَالِ " زَيْدٍ " مِنْ تَاءِ
 الْمُخَاطَبِ ؛ لِتَنَافِي الْمُظْهِرِ وَالْمُخَاطَبِ ، لِأَنَّ الْخِطَابَ لَا يَكُونُ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ
 إِلَّا فِي النَّدَاءِ ، فَيُؤَدَّى إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ إِلَى أَنْ
 يَكُونَ الْأَسْمُ الْوَاحِدُ حَاضِرًا غَائِبًا ، أَوْ مُخَاطَبًا غَيْرَ مُخَاطَبٍ وَذَلِكَ قَبِيحٌ ، هَذَا
 إِذَا كَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ (٣)

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ
 كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ (٤) : إِنْ قَوْلُهُ : (لِمَنْ) بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ فِي (لَكُمْ) (٥)
 وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ (٦) ، وَ " مَنْ " الْغَائِبُ ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ (لَكُمْ)

(١) فِي النِّسَخَاتَيْنِ " الْمُضْمَرِ " تَحْرِيفٌ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، وَقَوْلُهُ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٩٧ : " وَإِنَّمَا لَمْ

يَجُزَّ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ يَفِيدُ الْغَيْبَةَ فَلَا مِطَابَقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُخَاطَبًا
 لَيْسَ بِغَائِبٍ وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ ظَاهِرًا ، لَيْسَ بِمُخَاطَبٍ وَلَا مُتَكَلِّمٌ فَيَبْقَى الْأَسْمُ الْوَاحِدُ مُخَاطَبًا غَائِبًا أَوْ
 مُتَكَلِّمًا غَائِبًا ... ، وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَمِطَابِقٌ لِلْمُظْهِرِ فِي إِفَادَةِ الْغَيْبَةِ فَاعْرِفْهُ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " زَيْدًا " .

(٣) أَيْ : إِذَا كَانَ بَدَلٌ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، أَمَّا بَقِيَّةُ أَقْسَامِ الْبَدَلِ فَجَائِزٌ ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ .

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ ٢١ .

(٥) انظُرْ إِمْلَاءً مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنُ ٢ / ١٩٢ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ١٤ / ١٥٦ ، وَالآيَةُ عِتَابٌ لِلْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ

الْقِتَالِ وَيُجُوزُ فِي هَمْزَةِ " أُسْوَةٌ " الضَّمُّ وَالْكَسْرُ .

(٦) نَسَبَ هَذَا لِلْأَخْفَشِ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٣ / ٧٠ ، وَالتَّحْفَةُ الشَّافِيَةُ لَوْحَةَ ٩٧ .

خَطَابًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ (١) أَشْبَهَ الْغَائِبَ ، وَلِأَنَّهُ بَدَلُ بَعْضٍ .
فَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ وَالْإِشْتِمَالِ فَجَائِزَانِ تَقُولُ : " أَعْجَبْتُ (٢) زَيْدًا عِلْمِي "
فَ " عِلْمِي " بَدَلُ (مِنْ) (٣) " النَّاءِ " فِي " أَعْجَبْتُ " .
[وَتَقُولُ " عَجِبْتُ "] (٤) مِنْكَ وَجْهَكَ " بِجَرِّ " الْوَجْهِ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ
" الْكَافِ " ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبَعْضِ ، وَ " عَجِبْتُ مِنْكَ عِلْمِكَ " (٥) .
الرَّابِعَةُ : بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهِرِ ، نَحْوُ " رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ " ، وَ " مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ بِهِ " ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ بَدَلُ الْبَعْضِ ، إِذْ لَا صِيغَةَ لِمُضْمَرٍ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ ،
وَكَذَلِكَ فِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ ، وَقَدْ تَكَلَّفُوا لِذَلِكَ أَمثلةً نَحْوُ " يَدُ زَيْدٍ
ضَرَبَتْ زَيْدًا إِيَّاهُ " (٦) ، وَفِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ " وَجْهٌ هُنْدٍ رَأَيْتُهَا
إِيَّاهُ " (٧) .

وَإِنَّمَا جَازَ فِي الْبَدَلِ مُخَالَفَتُهُ لِلْمُبَدَلِ مِنْهُ إِظْهَارًا وَإِضْمَارًا ، وَتَعْرِيفًا
وَتَنْكِيْرًا بِخِلَافِ بَاقِي التَّوَابِعِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ الْأَعْتِمَادُ فِيهِ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ
الْمَقْصُودُ ، وَلِذَلِكَ تَكَرَّرَ مَعَهُ الْعَامِلُ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِقْلَالِهِ ، وَالْمُسْتَقِلُّ لَهُ
حُكْمُ نَفْسِهِ لَا حُكْمَ غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمُعْطُوفَ ، فَجَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ
يَكُونُ الْبَدَلُ غَيْرَ الْمُبَدَلِ مِنْهُ وَهُوَ الْبَعْضُ ، وَالْإِشْتِمَالُ .

(١) في الأصل " الآية .

(٢) في الأصل " أعجب " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) بجر العلم على البدل من " الكاف " لأنه بدل الاشتمال .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤١ .

(٧) قال في التحفة الشافية لوجه ٦ : " وتقول في بدل الاشتمال : " ثوب زيد سلبت زيدا إياه " ، وتقول

في بدل الغلط : " هند والرجل رأيت هندا إياه ... ، وفيها بعض التكلف ؛ إذ لا تدل صيغة المضممر

على التبعية ولا على الاشتمال » .

أقول : ولأجل هذا التكلف لم يمثل لهذين النوعين هنا ، وانظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور

١ / ٢٨٧ .

[أقسام البدل]

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمًا كُلُّ مِنْ أُلْكُلٍ كَمَا تَقَدَّمَ
 وَيَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نَحْوُ "أَكَلَ" زَيْدٌ رَغِيْبًا ثُلْثِيهِ أَوْ أَقْلٌ
 وَنُوْ اِسْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِثَالُهُ أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

قَوْلُهُ : « كُلُّ مِنْ أُلْكُلٍ كَمَا تَقَدَّمَ يُرِيدُ : كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ مِثَالِهِ "جِئْتُ أَخَاكَ جَعْفَرًا" فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَهُوَ - أَيْضًا - كُلُّ مِنْ كُلِّ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : " بَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ " (١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ بَدَلَ الْمِثْلِ مِنْ الْمِثْلِ "وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِاسْتِبْشَاعِهِمْ إِدْخَالَ اللَّامِ عَلَى كُلِّ" فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ (٢) ؛ لِأَنَّ "كُلًّا" فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ فَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْمَعْرِفَةِ بِدَلِيلِ مَا حَكَى سِيبَوَيْهِ (مِنْ قَوْلِهِمْ) (٣) : " مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا " (٤) فَنَصَبَ الْحَالَ عَنْ "كُلِّ" فَجَعَلَهَا مَعْرِفَةً ، وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ النِّكَرَةِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ "مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ قَائِمًا" (فَلَا يَصِحُّ) (٣) الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَرَرْتُ بِيَعْضٍ قَائِمًا " فَلَوْ (٤) (٣) أَنْ "بَعْضًا" ، وَ"كُلًّا" مَعْرِفَتَانِ لَمَا صَحَّ نَصَبُ الْحَالَ عَنْهُمَا .

(١) هكذا قال الصيمري في التبصرة ١/ ١٥٦ .

(٢) جاء في الصحاح "كل" : " وكل ويعض معرفتان ، ولم يجيء عن العرب بالالف واللام وهو جائز ،

لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضيف " . وعلل ذلك السيوطي في الهمع ٢/ ١٢٥ بقوله : "

وقد يقال : بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه " كل " نحو " صراط العزيز الحميد الله " ،

وانظر أيضا إصلاح الخلل ٩٧ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) الكتاب ٢/ ١١٤ - ١١٥ هارون .

وَدَلِيلُ حَصْرِ الْبَدَلِ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّ الشَّيْءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ فَذَلِكَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ "بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ" ، أَوْ لَا يَكُونَ ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ (١) بَعْضُهُ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ "بَدَلُ الْبَعْضِ" ، أَوْ لَا يَكُونَ وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ (٢) بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الْمُبْدَلِ مِنْهُ) (٣) مُلَابَسَةً وَهُوَ "بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ" ، أَوْ لَا يَكُونَ (وَهُوَ) (٤) "بَدَلُ الْغَلَطِ" (٥) ، وَقَدْ مَثَّلَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا .

أَمَّا بَدَلُ الْكُلِّ فَقَوْلُهُ: "جِئْتَ أَخَاكَ جَعْفَرًا" ، وَأَمَّا بَدَلُ الْبَعْضِ فَقَوْلُهُ: "أَكَلَ زَيْدٌ رَغِيْفًا ثَلْثِيَّةً" ، قَوْلُهُ: "أَوْ أَقَلَّ" "مَعْطُوفٌ عَلَى" "ثَلْثِيَّةً" تَقْدِيرُهُ: "أَوْ أَقَلَّ مِنْ ثَلْثِيَّةً" ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: "أَوْ أَقَلَّ" مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْضٌ ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَوْ أَقَلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَمَثَالُ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ قَوْلُهُ: "أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ" .

وَالْغَرَضُ بِبَدَلِ الْكُلِّ تَوْضِيحُ الْأَوَّلِ (٥) وَتَوْكِيدُهُ ، وَالْغَرَضُ بِبَدَلِ الْبَعْضِ تَخْصِيصُ الْأَوَّلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ "أَنْتَ إِذَا قُلْتَ: "أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ" فَمَفْهُومُ الْجُمْلَةِ قَدْ اِشْتَمَلَ عَلَى نِسْبَةِ الْإِعْجَابِ إِلَى الْجَمَالِ؛ لِأَنَّ الْإِعْجَابَ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَاتِ مُحَمَّدٍ بَلْ مِنْ جَمَالِهِ ، فَنِسْبَةُ الْفِعْلِ قَدْ اِشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) في (ف) "الأول" .

(٣) في الأصل "وهذا" .

(٤) قال صاحب الشرح المجهول / لوحة ٩٥ : "وكون الأقسام أربعة ليس على سبيل الحصر كما قد

توهمه بعضهم ، فإنَّ العقل يقتضي الزيادة على الأربعة المذكورة مثل بدل الكل من البعض ،

والبعض من البعض "

(٥) في (ف) "الأمر" .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْأَسْمُ الْأَوَّلُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الثَّانِي بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ" ، فَـ "زَيْدٌ" مُشْتَمِلٌ عَلَى الْعَقْلِ ، أَيُّ : هُوَ قَائِمٌ بِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ "يُعْجِبُنِي زَيْدٌ أَخُوهُ" ؛ لِأَنَّ "زَيْدًا" لَا يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَخِ ، وَلَا الْأَخُ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الثَّانِي مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوَّلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : "سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ" ، فَالثَّوْبُ مُشْتَمِلٌ عَلَى "زَيْدٍ" (١) .

ثُمَّ يَقُولُ : إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَمَا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نَكْرَةً ، أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ - أَعْنَى بَدَلَ النِّكْرَةِ مِنَ النِّكْرَةِ - فَأَلْوَلَى "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صِدْقٍ" فِي بَدَلِ الْكُلِّ ، وَفِي بَدَلِ الْبَعْضِ : "رَأَيْتُ رَجُلًا وَجْهًا لَهُ" ، وَفِي بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ "رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا لَهُ" وَ [فِي بَدَلِ] الْغَلَطِ : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ" .

وَإِنْ (كَانَ) (٢) الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

- أَلْوَلَى : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ" (٣) .
- الثَّانِيَّةُ : "رَأَيْتُ زَيْدًا وَجْهًا لَهُ" (٤) .
- الثَّلَاثَةُ : "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حَسَنٌ لَهُ" (٥) .
- الرَّابِعَةُ : "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ فَرَسٌ" (٦) .

(١) انظر هذين القولين في الهمع ١٢٦/٢ ، وزاد السيوطي أن بعضهم يقول: إن الفعل يستدعيهما، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والآخر على سبيل المجاز والتبع .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في بدل الكل .

(٤) في بدل البعض .

(٥) في بدل الاشتمال .

(٦) في بدل الغلط .

فَهَذِهِ ثَمَانِ (١) مَسَائِلَ

فَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ مَعْرِفَةً ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةً أَوْ نِكْرَةً ، فَإِنْ
كَانَ مَعْرِفَةً فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " قَامَ أَخُوكَ زَيْدٌ " .

الثانية : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ " .

الثالثة : " أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ " .

الرابعة : " قَامَ زَيْدٌ فَرَسَهُ " (٢) .

فَإِنْ كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ نِكْرَةً فَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " قَامَ رَجُلٌ (٣) زَيْدٌ " .

الثانية : " ضَرَبْتُ رَجُلًا رَأْسَهُ " .

الثالثة : " رَأَيْتُ رَجُلًا جَمَالَهُ " .

الرابعة : " رَأَيْتُ رَجُلًا الْفَرَسَ " .

فَهَذِهِ (سِتُّ عَشْرَةَ) (٤) مَسْأَلَةً .

فَمَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ فِسِتُّ عَشْرَةَ (٤) مَسْأَلَةً ، فَالْمُظْهَرُ

مِنَ الْمُظْهَرِ (٥) أَرْبَعَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ الْأَمْتَلَةُ فِيهِ ، وَأَمَّا الْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦)

(١) هكذا جاءت في النسختين "ثمان" بدون ياء هنا وفي الصفحة التالية ، والأصح إثبات الياء ، لأن
الكلمة مضافة .

(٢) في النسختين "نفسه" وهو تحريف صوابه كما أثبتته .

(٣) في النسختين "الرجل" بالتحريف ، وهو تحريف بدليل قوله : "فإن كان البدل منه نكرة" و
الرجل "مبدل منه ، وقد مثل له في التحفة الشافية لوحة ٩٧ بقوله "قام رجل زيد" كما أثبت .

(٤) في النسختين "سنة عشر" ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في النسختين "فالظاهر من المضمر" .

(٦) في النسختين "المضمر من المضمر" .

فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ أَيْضًا :

الأولى : " قَامَ زَيْدٌ هُوَ " .

الثانية : وَهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ مُضْمَرًا مِنْ مُظْهِرٍ « وَجْهٌ هِنْدٌ ضَرَبَتْ هِنْدًا إِيَّاهُ » .

الثالثة : بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ " ثَوْبٌ هِنْدٌ سَلَبَتْ هِنْدًا إِيَّاهُ " .

الرابعة : بَدَلُ الْغَلَطِ كَقَوْلِكَ " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتُ هِنْدًا إِيَّاهُ " .
فَهَذِهِ ثَمَانِ مَسَائِلَ :

وَأَمَّا بَدَلُ الْمُظْهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ فَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ عَمْرُو " .

الثانية : " زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ يَدُهُ " (١) .

الثالثة : " زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ عَلَيْهِ " (٢) . الرابعة : " زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ الْحِمَارِ " (٣) .

وَفِي بَدَلِ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

الأولى : " زَيْدٌ رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ " الثانية : " وَجْهٌ هِنْدٌ رَأَيْتُهَا إِيَّاهُ " (٤)

الثالثة : " ثَوْبٌ هِنْدٌ سَلَبْتُهَا إِيَّاهُ " الرابعة : " هِنْدٌ وَالْحِمَارُ رَأَيْتُهَا إِيَّاهُ "

فَهَذِهِ ثِنْتَانِ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً بِأَمْثَلِهَا .

(١) مثل له في التحفة الشافية ٩٦ بقوله " زيد نظرت إليه وجهه " .

(٢) في الأصل " عمله " .

(٣) ومثل له في التحفة الشافية لوحة ٩٦ بقوله : " هند والرجل عجبت منها الرجل " .

(٤) في النسختين " وجه هند رأيت إياه " ، والمثبت من التحفة الشافية .

[بدل الفعل من الفعل]

وَأَبْدَلُوا الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَلِكَ مِثْلُ ذَا ٤/١٩٤

إِنْ عَلِيٌّ أَلِهَ أَنْ تَبَايَعَا تُوخِّدُ كَرِهًا أَوْ تَجِيَّ طَائِعًا (١)

إِذَا اتَّفَقَ فِعْلَانِ فِي الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يُبَدَلَ أَحَدُهُمَا [مِنَ الْأَخْرَجِ] (٢) كَقَوْلِكَ :
" إِنْ تُكْرِمَ زَيْدًا تُحْسِنُ إِلَيْهِ فَهُوَ أَهْلٌ " فَجَزَمَ " تُحْسِنُ إِلَيْهِ " ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ
" تُكْرِمُ " وَجَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، فَالْإِكْرَامُ بِمَعْنَى الْإِحْسَانِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ " عَمَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الثَّانِي لَيْسَ بِمَعْنَى
الْأَوَّلِ ، نَحْوُ " إِنْ تَقَمَّ تَضَحَّكَ أَكْرَمَكَ " فَلَا يَجُوزُ جَزْمُ " تَضَحَّكَ " عَلَى الْبَدَلِ مِنْ
" تَقَمَّ " ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ
الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ فَهُوَ مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ (١) ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ نَصَبٌ « تُوخِّدُ » عَلَى
الْبَدَلِ مِنْ " تَبَايَعُ " لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ لِأَنَّ الْمُبَايَعَةَ لَا يَنْفَكُ مِنْ (أَحَدِ) (٣) الْأَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا
أَنْ يُؤَخِّدَ كَارِهًا أَوْ يَجِيَّ إِلَى الْمُبَايَعَةِ طَائِعًا ، وَمِثْلُهُ - أَيْضًا - مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ :

(١) لم أقف على قائل هذا الرجز ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٥٦ هارون التي لا يعرف لها قائل .
وانظر : المقتضب ٢/٦٣ ، والأصول في النحو ٢/٤٨ ، وشرح الجمل ١/١١٨ ، ١٩٢ ، والعيني
٤/١٩٩ ، والخزانة ٢/٢٧٣ بولاق .

علي الله : أى علي والله فلفظ الجلالة منصوب على نزع الخافض .

تبايع : من البيعة للسلطان وطاعته . يريد أن تبايع كرهاً أو طوعاً .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف)

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا (١)
 فَجَزَمَ " تُلْمَمِ " ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ " تَأْتِنَا " إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَهُوَ فِي الْفِعْلِ بَدَلُ
 الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّوْنَهُ " بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ " .
 إِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَقَوْلِهِ : " تَأْتِنَا " (٢) تُلْمَمُ بِنَا " إِنَّ الْإِتْيَانَ هُوَ
 الْإِلْتِمَامُ ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَعَمَّ مِنَ الثَّانِي كَالْمُبَايَعَةِ قَدْ تَكُونُ بِالرَّغْبَةِ وَقَدْ تَكُونُ
 بِالرَّهْبَةِ ، فَهِيَ تَشْتَمِلُ عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ ، فَيَكُونُ الْبَدَلُ فِيهِ بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ .

[بدل الغلط]

وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الْغَلَطًا كَمَثَلِ جِئْتُ دَعَدَ زَيْدًا غَلَطًا
 وَالْأَجْوَدُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِسَبَلٍ وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّيَ بِالْبَدَلِ
 هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ الْبَدَلِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّحْوِيُّونَ هَذَا لِيَعْلَمُوا النَّاسُ
 الْغَلَطَ (بَل) (٣) ذَكَرُوهُ لِيَعْلَمُوا النَّاسُ كَيْفَ يَتَدَارَكُونَ إِذَا غَلَطُوا ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ :
 بَدَلُ الْغَلَطِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَدَلُ غَلَطًا بَلِ الْغَلَطُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، لِأَنَّ « الْغَلَطَ » هُنَا
 بِمَعْنَى الْمَغْلُوطِ بِذِكْرِهِ كَالْحَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : بَدَلُ الْمَغْلُوطِ
 بِذِكْرِهِ ، أَوْ بَدَلٌ لِأَجْلِ الْغَلَطِ بِذِكْرِ الْأَوَّلِ ، فَالسَّبَبُ فِي ذِكْرِهِ الْغَلَطُ ، فَسُمِّيَ بِاسْمِ
 سَبَبِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّيَ بِالْبَدَلِ " .

(١) هذا البيت من قصيدة لعبيد الله بن الحر الجعفي قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة

لرجل من أصحابه كان قد حبس معه .

انظر ترجمته في الخزانة ١ / ٢٩٦ بولاق .

وهو في الكتاب ٨٦ / ٣ هارون ، والمقتضب ٦١ / ٢ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢ / ١

وابن يعيش ٥٣ / ٧ ، ٢٠ / ١٠ ، والخزانة ٦٦٠ / ٣ بولاق ، والهمع ١٢٨ / ٢ ، والدرر اللوامع

١٦٦ / ٢ ، وحاشية العليمي على التصريح ١٦٢ / ٢ ، والشرح المجهول لوحة ٩٨ .

الجزل : الغليظ ، وذلك لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد . تأججا : الضمير للحطب

والنار ، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار ، أو لأن النار مؤنث مجازي عاد الضمير إليها مذكراً .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " وإنما " .

وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ الْغَلَطُ فِي الْكَلَامِ الصَّادِرِ عَنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَفِكْرَةٍ ، أَوْ عَنْ عِيٍّ وَحَصْرٍ ، وَالْعِيُّ : هُوَ اسْتِحْضَارُ الْمَعْنَى فِي الذَّهْنِ مَعَ انْتِفَاءِ ذِكْرِ مَا يُسَمَّى بِهِ (١) ، وَلَمْ يَقَعْ هَذَا الْبَدَلُ فِي الْقُرْآنِ (٢) ، وَهُوَ كَقَوْلِكَ : " جِئْتُ دَعْدَ زَيْدًا " أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : " جِئْتُ زَيْدًا " فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى ذِكْرِ " دَعْدٍ " ثُمَّ ظَهَرَ لَكَ الْغَلَطُ فَتَدَارَكْتَهُ بِذِكْرِ الثَّانِي .

قَوْلُهُ : " وَالْأَجُودُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَلِكَ بَيْلٌ " أَيُّ : الْأَجُودُ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ الْغَلَطِ بِ " بِلٍ " فَتَقُولُ : جِئْتُ دَعْدًا بِلَ زَيْدًا (٣) ، وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهَا عِنْدَ فَهْمِ الْمَعْنَى وَأَمَّنَ اللَّيْسُ كَمَثَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مِمَّا يَلْتَبَسُ تَعَيَّنَ الْإِتِّبَاتُ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ " : فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوَصْفَ بِأَبْلَادَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقْصُدِ الْوَصْفَ وَجَبَ الْإِتِّبَانُ بِ " بِلٍ " لِرَفْعِ اللَّيْسِ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الضَّرْبُ لَيْسَ عَنْ غَلَطٍ بَلْ قَدْ يَذْكَرُ الْأَوَّلُ عَنْ قَصْدٍ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعُ عَنْهُ (٤) كَقَوْلِكَ : " هِنْدٌ قَمْرٌ " عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَكَ أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ فَتَقُولُ « بِلٌ هِنْدٌ شَمْسٌ » ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ (٥) :

أَقَاضِينَا هَذَا الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ
غَلَطْتُ وَلَا الثَّلَثَانِ هَذَا وَلَا النُّصْفُ (٦)

(١) جاء في (التاج ٢٧ / ١١ حصر) " وفي شرح مفصل الزمخشري أن العي هو استحضار المعنى

ولا يحضر اللفظ الدال عليه ، والحصر مثله إلا أنه لا يكون إلا لسبب من خجل أو غيره . "

(٢) ولا في الشعر ولا في الكلام المستقيم كما في المقتضب ٢٩٧ / ٤ .

(٣) وحينئذ يعرب " زيد " معطوفا لا بدلا .

(٤) كتب فوقه في الأصل بخط مغاير " فإنه يسمى بداء لا غلطا ، ومثل هذا يعتمد الشعراء كثيرا

للمبالغة والتفنن في الفصاحة " ، والله أعلم . وهو من شرح ابن القواس ص ٨١٣ ،

(٥) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين قتل سنة ٣٥٤ ، وهو وإن كان من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج

بشعرهم في تثبيت القواعد إلا أنه لا بأس بالتمثيل والاستئناس بشعره ، لا سيما إذا كان الغرض

منه المعنى دون اللفظ ، لأن المعاني كما يقول ابن جنى في الخصائص ٢٤ / ١ : « يتناهبها المولدون

كما يتناهبها المتقدمون " .

(٦) اليازجي : شرح ديوان المتنبى ١ / ١٠٥ ، والبرقوقي ٣ / ٣٤ ، وإصلاح الخلل ١٠١ ، يقول لمدوحي

أبي الفرج القاضى : أنت أهل لما أثنيت به عليك ، ثم قال : غلطت : ليس هذا ثلثي ما أنت أهله ،

ولا نصفه ، قوله : ولا الثلثان : عطف على محذوف دل عليه ما تقدم أي : لا الذئ أنت أهله هذا ،

ولا الثلثان منه ، والهمزة للنداء .

[المبتدأ والخبر]

" المبتدأ "

القول في بيان الاسم المبتدأ المبتدأ يرفع إذ تجرداً
من كل عامل له لفظي فأرفع بأمر فيه معنوي
أعني ابتداءً وهو رافع الخبر مثاله : زيدٌ مصيخٌ للخبر

المبتدأ " مُفْتَعَلٌ " من ابتدأتُ الشيءَ إذا جعلته أولاً لفظاً ، أو تقديراً ،
والابتداءُ مجموعُ أمرين ، وهما تجريدُ ، وإسنادُ ، فمتى فات أحدهما فات
الابتداءُ .

وأما المبتدأ فقد رسمه وعرّفه بهذه القيود التي ذكرها ، فقوله :
" الاسمُ « احتزّبه من الفعل ، فإنه لا يقع مبتدأً ؛ لعدم المخبر عنه ، فأما قولهم :
" تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " (١) فأصله " أن تسمع " حذف " أن من "
تسمع " لدلالة " أن " الثانية عليها في قوله : " من أن تراه " ، و " أن " مع الفعل
بمنزلة الاسم .

وقوله : " يرفع إذ تجرداً من كل عامل له " ليخرج منه اسم " كانه
وأخواتها ، (واسم) (٢) " إن " ، والأول من مفعولي " ظننت " ، وينبغي أن
يقول : " إذ تجرد لفظاً ومعنى " ليخرج منه [نحو] (٣) ﴿ وإن أحد من
المشركين استجارك ﴾ (٤) ، فإنه مجرد لفظاً لا تقديراً (٥) .

(١) هذا المثل يضرب لمن خبره خير من مرآه ، انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧ والفاخر ٦٥ ، والوسيط
في الأمثال ٨٣ ، والمستقصى ١/ ٣٧١ ، وروى " أن تسمع " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة التوبة ٦ .

(٥) ويرفع " أحد " بفعل محذوف يفسره المذكور تقديره " وإن استجارك أحد " .

قَوْلُهُ : " نَفْظِي " أَحْتَرَزُ مِنْ تَجْرِيدِهِ مِنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ مِنْهُ ، إِذْ لَوْ تَجَرَّدَ مِنْهُ لَبَقِيَ بِبَلَا عَامِلٍ ، وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : الْمُبْتَدَأُ " أَنَّهُ أَوَّلٌ ، وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : " وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرِ " أَنَّهُ يَقْتَضِي تَأْنِيًا ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّجْرِيدُ لِأَجْلِ الْإِسْنَادِ ، فَمَتَى فَقَدَ التَّجْرِيدُ فَقَدَ الْإِبْتِدَاءَ ، لِأَنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ كَوْنُ الْأِسْمِ أَوَّلًا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " تَقْدِيرًا " لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي قُدِّمَ عَلَيْهِ خَبَرُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَوَّلًا لَفْظًا بَلْ تَقْدِيرًا ، وَإِنْ فَقَدَ الْإِسْنَادُ فَقَدَ زَالَ كَوْنُ الْأِسْمِ مُبْتَدَأً ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ فِي الْفَاعِلِ الْعَدَدِ ، وَحُرُوفِ التَّهْجَى ، وَالْأَصْوَاتِ : مُبْتَدَأً مَعَ تَجْرِيدِهَا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ : لِفَقْدِ الْإِسْنَادِ .

قَوْلُهُ : " فَارْفَعُ بِأَمْرِ فِيهِ مَعْنَوِيٌّ " ذَكَرَ أَنَّ لَهُ عَامِلًا مَعْنَوِيًّا ، لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ رَفْعَهُ بِبَلَا عَامِلٍ (١) .

وَإِنَّمَا رَفَعَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَوْضُوعٍ لِيُحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فِي الْأَصْلِ ، فَالْمَرْفُوعُ أَقْوَى مِنَ الْمَحْمُولِ ، وَالضَّمَّةُ أَوَّلُ الْحَرَكَاتِ وَأَقْوَاهَا ، فَتُوسَبُ بِأَنَّ جَعَلَ الْأَوَّلُ الْأَقْوَى لِلأَوَّلِ الْأَقْوَى .

قَوْلُهُ : " وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرِ " يُرِيدُ أَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ الَّذِي رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الَّذِي رَفَعَ الْخَبَرَ ، وَإِنَّمَا رَفَعَ الْخَبَرَ ؛ لِشِبْهِهِ بِالْفَاعِلِ ، لِكَوْنِهِ الْجُزْءَ الثَّانِيَّ مِنَ (٢) الْجُمْلَةِ ، وَأَخْتَارَ أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ الَّذِي رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الرَّافِعُ لِلْخَبَرِ قِيَاسًا عَلَى الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، فَإِنَّهَا لَمَّا عَمِلَتْ فِي الْأِسْمِ الْأَوَّلِ عَمِلَتْ فِي الثَّانِي ، فَكَذَلِكَ الْإِبْتِدَاءُ لَمَّا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ عَمِلَ فِي الثَّانِي ؛ لِاقْتِضَاءِ الْأَوَّلِ الثَّانِي .

(١) ذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي^٤ ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ

يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان . ينظر لذلك الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

(٢) بعد قوله " من " في الأصل بياض يوهم أن هناك سقطاً إلا أن الكلام مستقيم في نظري .

قَوْلُهُ : " زَيْدٌ مُصَيِّحٌ لِلْخَبْرِ " مِثَالٌ لِلتَّجْرِيدِ وَالْإِسْنَادِ ، وَمَعْنَى " مُصَيِّحٌ " : مُسْتَمِعٌ لِلْخَبْرِ أَيُّ : لِحَدِيثِهِ . وَارْتَسَمَ الْمُبْتَدَأُ بِأَنَّهُ اسْمٌ أَوَّلٌ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا مُقْتَضِيًا ثَانِيًا .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " اسْمٌ " عَنِ الْفِعْلِ ، فَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " أَوَّلًا " التَّجْرِيدُ ، وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا : " مُقْتَضِيًا ثَانِيًا " الْإِسْنَادُ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الْاسْتِنْفَاهِمِ رَافِعَةً لِلظَّاهِرِ ، نَحْوُ " أَقَانِمُ أَخَوَاكُ؟ فَلَوْ قُلْنَا : " مُسْنَدًا إِلَيْهِ " لَخَرَجَ مِثْلُ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الثَّانِيَ - (وَهُوَ الْأَوَّلُ) (١) - لَيْسَ مُسْنَدًا إِلَى الْأَوَّلِ ، بَلِ الْأَوَّلُ مُسْنَدٌ إِلَى الثَّانِيِ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ مُقْتَضٍ لِلثَّانِيِ ؛ فَالِاقْتِضَاءُ أَعْمٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ تَعْرِيفَ الْمُبْتَدَأِ (بِكَوْنِهِ) (٢) مُسْنَدًا إِلَيْهِ يُخْرِجُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ؛ لِعَدَمِ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْمُبْتَدَأِ وَلَا يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْخَبْرِ وَإِنْ كَانَ مُسْنَدًا إِلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ ، وَهَذَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِيمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ (وَالْخَبْرُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ) (٣) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٤) ، فَلَا يَكُونُ خَبْرًا .

وَكُلُّ مَا ابْتَدَأَتْهُ عَرَفَهُ وَإِنْ تَنَكَّرَ صِفَةً أَوْ أَضِفَهُ

قَوْلُهُ : " عَرَفَهُ " أَيُّ : اجْعَلْهُ مَعْرِفَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَبْنَاهُ لِإِقَادَةِ السَّامِعِ (بِمَا) (١) فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِذَا كَانَ الْمُخَبَّرُ عَنْهُ مُجْهُولًا عِنْدَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " بأن يكون " .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) انظر ذلك في الإنصاف ٤٤ المسألة الخامسة .

الْمُخَاطَبِ صَارَ (١) الْحُكْمُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ عَلَى مَجْهُولٍ ، وَالْحُكْمُ عَلَى
 الْمَجْهُولِ لَا يَصِحُّ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ
 لِلْمَتَكَلِّمِ ، أَمَّا الْخَبْرُ فَيَكُونُ مَعْلُومًا لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، لِيَحْصُلَ لِلْمُخَاطَبِ بِهِ عِلْمٌ
 لَمْ يَكُنْ قَبْلَ [ذَلِكَ] (٢) ، فَإِذَا نَسَبَ الْمَتَكَلِّمُ الْخَبَرَ إِلَى ذَاتِ مُعَيَّنَةٍ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ
 أَنَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ مَنْسُوبٌ إِلَى تِلْكَ الذَّاتِ الْمُعَيَّنَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، وَلِهَذَا قَالُوا : الْمُبْتَدَأُ
 هُوَ مُعْتَمَدُ الْبَيَانِ ، وَالْخَبْرُ هُوَ مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ ، أَيْ : يُعْتَمَدُ فِي بَيَانِ النَّسْبَةِ
 عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَيُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ عَلَى الْخَبْرِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : يُعْتَمَدُ فِي الْفَائِدَةِ
 عَلَى الْخَبْرِ ، وَفِي بَيَانِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

وَلَا يَبْتَدَأُ بِالنَّكْرَةِ إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا خَلْفٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَمَا
 يَخْلِفُ الْمَعْرِفَةَ أُمُورٌ ، وَهِيَ (اثْنَا عَشَرَ) (٣) .

(١) في النسختين "فصار" والصواب ما أثبتته .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " اثني عشر " خطأ نحوي ، والاثنا عشر التي أشار إليها المؤلف هي مسوغات الابتداء

بالنكرة وسيأتي بيانها .

[مواضع الابتداء بالنكرة]

- * أَوْ قَدَّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وَعَى * مَعْنَى تَعَجُّبٍ ، وَنَفْيٍ ، وَدَعَا *
- * أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَقْتَهَمًا * بِهِ أَوْ الْجَوَابُ أَوْ مَعْمَمًا *
- * أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرًا * تَقُولُ: فِي الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرًا *
- * وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلِ * وَمِثْلُهُ أَمْقَصِرُ عَوَازِلِي *
- * فَمُقَصِّرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى * فَاعِلُهُ عَن خَبَرِهِ فِي الْمَعْنَى *

لَمَّا كَانَ أَصْلُ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، لِأَنَّ تَتَكْبِيرَهُ مُخَلٌّ بِالْفَرْضِ الْمَطْلُوبِ ، وَهُوَ إِفْهَامُ الْمُخَاطَبِ ، وَاللَّفْظُ إِنَّمَا وَضِعَ لِلْإِفَادَةِ ، فَإِذَا فَاتَ لَمْ يَكُنْ فِي التَّخَاطُبِ فَائِدَةً ، فَإِذَا تَخَصَّصَتِ النَّكْرَةُ قَرَّبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَجَازَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا ، أَعْنَى الْإِخْبَارَ عَنْهَا بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ .

وَقَدْ ذَكَرَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : « صِفْهُ » وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (١) ، فَ« عَبْدٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَ« خَيْرٌ » خَبَرُهُ ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِتَخَصُّصِهَا بِالصِّفَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : « عَبْدٌ مُؤْمِنٌ » أَخَصُّ مِنْ قَوْلِكَ : « عَبْدٌ » عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَلَئِنْ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرُ الْمُوصُوفِ ، وَالضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ وَهُوَ تِلْكَ النَّكْرَةُ الْمُوصُوفَةُ فِي الْمَعْنَى فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ الْمُوصُوفَةِ إِمَّا لِتَخَصُّصِهَا ، وَإِمَّا لِإِضْمَارِهَا فِي الصِّفَةِ قَبْلَ الْإِخْبَارِ عَنْهَا .

الثَّانِي : الْإِضَافَةُ نَحْوُ (غُلَامٌ) (٢) رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ

(١) سورة البقرة ٢٢١ .

(٢) سقط من (ف) .

السَّلَامُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ» (١) ، ف «خَمْسُ» ، مُبْتَدَأٌ ، وَكَتَبَهُنَّ (٢) (الْخَبْرُ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى نَكْرَةِ ، لِتَخْصُصِهَا بِالِإِضَافَةِ ، وَلِأَنَّ قَوْلَكَ : غُلَامٌ رَجُلٌ) (٣) بِالِإِضَافَةِ وَ «غُلَامٌ لِرَجُلٍ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ فِي قَوْلِكَ (٤) : « غُلَامٌ لِرَجُلٍ [عِنْدَكَ] (لِأَنَّ غُلَامًا - إِذَا مَا تَرَكْتَ الْإِضَافَةَ - مَوْصُوفٌ بِقَوْلِكَ : « لِرَجُلٍ » (٥)) أَي : غُلَامٌ كَأَنَّ لِرَجُلٍ عِنْدَكَ ، وَمَعْنَاهُ فِي الْإِضَافَةِ كَذَلِكَ .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : أَوْ قَدَّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا (٦) نَحْوُ «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» ، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ ظَرْفٌ مُتَعَيِّنٌ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : « فِي الدَّارِ » فَحَصَلَ لِلْمُبْتَدَأِ تَعْيِينٌ بِتَعْيِينِ ظَرْفِهِ ، فَقَدْ تَخَصَّصَ الْمَطْرُوفُ بِتَخْصِصِ ظَرْفِهِ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَقْدَرُ بِ «اسْتَقَرَّ» (٧) فَهُوَ نَائِبٌ مَنَابَ الْفِعْلِ ، فَصَارَ الْمُبْتَدَأُ بِتَأْخِيرِهِ يُشْبِهُ الْفَاعِلَ ، وَالْفَاعِلُ يَكُونُ نَكْرَةً .

(١) فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٤٤٨/١ الْحَدِيثَ رَقْمَ ١٤٠١ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ ... » . وَانظُرْ أَيْضاً سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١١٥/١ ، وَكُنْزَ الْعَمَالِ بِحَاشِيَةِ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ١٢٩/٣ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) « بِقَوْلِكَ » .

(٤) كَتَبَ بِجَوَارِهِ بَخَطٍ مَغَايِرٍ « بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ مَعْرِفَةً » ، وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ تَامًا بِخِلَافِ النَّاقِصِ ، وَهُوَ مَا لَا يَفْهَمُ بِمَجْرَدِ ذِكْرِهِ وَذَكَرَ مَعْمُولُهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ أَوْ فَيْكَ » الْهَمْعُ ٩٨/١ . (٥) يَقْدَرُ الظَّرْفُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْفَاعِلِ ، فَالْتَقْدِيرُ فِي « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، أَوْ « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، أَوْ كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا فَرَجَّحَ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ تَقْدِيرَ اسْمِ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبْرِ الْإِفْرَادَ وَالتَّصْرِيحَ بِهِ ... وَتَعْيِينَهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَهُوَ مَا لَا يَصِلِحُ فِيهِ الْفِعْلُ نَحْوُ « أَمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ ، وَخَرَجْتَ فَإِذَا عِنْدَكَ زَيْدٌ وَرَجَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ تَبَعًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ وَالْفَارَسِيِّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ وَتَعْيِينَهُ فِي الصَّلَةِ ... » عَنِ الْهَمْعِ ٩٨/١ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٩٠/٨ .

وَقَوْلُهُ : « أَوْ قَدَّمَ الْخَبَرَ ظَرْفًا » احْتِرَازٌ مِنْ تَقْدِيمِهِ غَيْرَ ظَرْفٍ ، نَحْوُ « قَائِمٌ رَجُلٌ » فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مُعْرَبٌ مَرْفُوعٌ فَيَصِحُّ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (حَرْفَ) (١) الْإِسْتِفْهَامِ ، أَوْ حَرْفَ النَّفْيِ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : « أَوْ وَعَى » نَحْوُ « خَلَقَ رَجُلٌ » ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الظَّرْفِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّرْفِ وَالْوِعَاءِ؟

قُلْتَ : سَبَبِيَّتِهِ سَمَى حُرُوفَ الْجَرِّ ظُرُوفًا (٢) ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالْفِعْلِ كَتَعَلَّقُ الظَّرْفِ ؛ وَلِأَنَّ مِنْهَا «فِي» وَهِيَ الْأَصْلُ فِي اقْتِضَاءِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّرْفِ أَخْرَجْتَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَصَارَتْ هِيَ الْمُقْتَضِيَّةُ لِلظَّرْفِيَّةِ ، وَأَمَّا الْوِعَاءُ فَهُوَ الْمَكَانُ أَوْ الْجِهَةُ أَوْ الْمَحَلُّ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَحْوِيهِ (٣) .

الخَامِسُ : قَوْلُهُ : « مَعْنَى تَعَجَّبٍ » نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! عِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ (٤) وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى التَّعَجُّبِ عَلَى الْإِبْهَامِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ (٥) فَ«مَا» مَوْصُولَةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ .

السادسُ : قَوْلُهُ : « وَنَفْيٍ » نَحْوُ « مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ » ، فَإِنَّ النُّكْرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُ الْمَعْرِفَةَ وَغَيْرَهَا فَصَارَ كَقَوْلِكَ : « لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُوٌّ وَلَا غَيْرُهُمَا مِنَ النَّاسِ خَيْرٌ مِنْكَ » .

(١) سقط من (ف).

(٢) الكتاب ١/٤٢٠ ، ٣/٢٦٨ ، ٤/٢٢٨ هارون.

(٣) قال ابن القوَّاس في شرحه ص ٨٢١ « واعلم أن هذا التاويل إنما صير إليه ؛ لأنه [أي الناظم] ردد بين الظرف والوعاء ب « أو » .

(٤) الكتاب ١/٧٢ هارون ، و«ما» عنده مبتدأ نكرة لأنها بمعنى «شيء حسن زيدا» .

(٥) حاشية الكتاب ١/٧٢ هارون ، وتسهيل الفوائد ١٣٠ .

وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ : «وَنَفِي» : إِنَّهُ أَرَادَ اسْمًا فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ نَحْوُ
«أَقْلٌ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» (١) فَابْتَدَأَ بِـ «أَقْلٌ» وَهُوَ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى
«مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ» (١) ، لِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ : «أَوْ قَبْلَهُ
مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ» (٢) ، وَلِذَلِكَ رُفِعَ الْمُسْتَتَنَّى عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «أَقْلٌ» ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ
الْبَدَلُ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ .

السَّابِعُ : الدُّعَاءُ نَحْوُ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّ «سَلَامًا» مَصْدَرٌ ،
وَالْمَصْدَرُ مُؤَكَّدٌ لِلْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ مُتَخَصِّصٌ بِنِسْبَتِهِ إِلَى الْفَاعِلِ (٣) . وَالْمُؤَكَّدُ هُوَ
نَفْسُ الْمُؤَكَّدِ ، وَإِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ مُتَخَصِّصًا كَانَ الْمُؤَكَّدُ لَهُ كَذَلِكَ .
فَإِنْ قُلْتَ : الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ مَنْصُوبٌ ، وَ«سَلَامٌ» مَرْفُوعٌ .

قُلْتَ : مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا كَمَعْنَاهُ مَنْصُوبًا ، وَإِنَّمَا رَفَعُوا لِغَرَضِ التَّيْبُوتِ ، لِأَنَّهُمْ بـ / ١٢٦
لَوْ أَبَقَوْهُ مَنْصُوبًا لَكَانَ تَابِعًا لِفِعْلِهِ فِي التَّقْضِيِّ وَعَدَمِ الْبَقَاءِ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ
«سَلَامٌ مِنِّي عَلَيْكَ» فَحُذِفَ (٤) لِلْعِلْمِ بِهِ ، إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّلَامَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) قال ابن القواس لوحة ١٤٥ «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ «نَفِي» أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ مَعْتَمِدَةً عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ،
نَحْوُ : مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ... ، لِأَنَّهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُ الْمَعْرِفَةَ وَغَيْرَهَا ، فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لِعُمُومِهَا
إِلَّا أَنْ قَوْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : «أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ» يُغْنِي عَنْهُ .

(٣) فتقديره «سَلِّمْتُ سَلَامًا» ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ فِيهِ : سَلِّمَكَ اللَّهُ سَلَامًا» ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ ؛ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ،

فَرَفِعَ الْمَصْدَرُ ، يَنْظُرُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٩٠/١ .

(٤) أي : الجار والمجرور .

الثامن : قَوْلُهُ : « أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ » نَحْوُ « مَنْ يَقْمُ أَقْمَ [مَعَهُ] ^(١) » وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِعُمُومِ الشَّرْطِ ، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي عُمُومِ النُّكْرَةِ بَعْدَ النِّقْيِ فَ « مَنْ » مُبْتَدَأٌ ، وَ « يَقْمُ » خَبْرُهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَزَاءُ خَبْرًا ؛ لِخُلُوهِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ ^(٢) .

التاسع : قَوْلُهُ : « أَوْ مُسْتَفْهَمًا بِهِ (وَذَلِكَ) ^(٣) » نَحْوُ « مَنْ عِنْدَكَ » ؟ ، وَإِنَّمَا جَازَ لِلْعُمُومِ الْحَاصِلِ فِي « مَنْ » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ النَّائِبَةِ عَنْ تَعْدَادِ الْمَعَارِفِ الَّتِي رُبَّمَا لَا تَقْتَضِي الْجَوَابَ .

وَقَوْلُهُ : مُسْتَفْهَمًا [بِهِ] ^(٤) أَيُّ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ أَلَّا يَكُونَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ بَلْ بِحَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ .

العاشر : قَوْلُهُ : « أَوْ الْجَوَابُ » يَعْنِي : جَوَابَ سُؤَالِ الْمُسْتَفْهَمِ ^(٥) ، وَإِنَّمَا جَازَ ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مِنْ شَأْنِهِ مُطَابَقَةُ السُّؤَالِ فَجَازَ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ ، كَمَا جَازَ فِي السُّؤَالِ بَلْ أَوْلَى ؛ لِحُصُولِ التَّعْيِينِ الْمَطْلُوبِ بِهِ .

(١) تكملة يستقيم بها النص وهي من كتابه الآخر التحفة الشافية لوجه ٣٠ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٩٠/١ : « اختار الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت .. » وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجمله الواحدة ، وقيل : كلمة الشرط مبتدأ لاخير له ... » .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) كقولك في جواب من قال : من عندك ؟ : رجل ، أي : رجل عندي .

الْحَادِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : « أَوْ مُعَمَّمًا » نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (١) ، وَ « كُلُّ قَائِمٍ » (٢) ، وَإِنَّمَا جَانَ ، لِشُمُولِ الْعَامِّ الْخَاصِّ ، وَلِذَلِكَ يَنْتَفِي بِإِنْتِفَائِهِ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ « كَلًّا » فِي الْآيَةِ مُضَافَةٌ ، وَفِي غَيْرِ الْآيَةِ تُنَوَّى إِضَافَتُهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْإِسْتِفْهَامَ يُفِيدُ الْعُمُومَ ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ ، فَمَا الْفَائِدَةُ بِقَوْلِهِ : « مُعَمَّمًا » ؟

قُلْتُ : الْعُمُومُ فِي « كَلِّ » عُمُومٌ سَادَجٌ (٣) غَيْرٌ مُقْتَرِنٌ بِمَعْنَى أَخْرَمِنُ شَرْطٍ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ .

الثَّانِي عَشَرَ : قَوْلُهُ : « أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرًا » يُرِيدُ بـ « مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ » حَرْفَ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفَ النَّفْيِ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ ، نَحْوُ « أَقَائِمٌ زَيْدٌ » ، فَ « قَائِمٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « زَيْدًا » مُبْتَدَأً ، وَ « قَائِمٌ » خَبْرَهُ .

وَإِنَّمَا قُلْنَا : « إِذَا كَانَ بَعْدَهُ صِفَةٌ » احْتِرَازًا (٤) مِنْ مَثَلِ : قَوْلِكَ : « أَرْجُلٌ عِنْدَكَ أُمُّ امْرَأَةٍ ؟ وَلَا شَكَّ أَنَّ مُرَادَهُ الصِّفَّةُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ » .

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوحة ٩٨ : « وأكثر من شرح هذا الكتاب مثل قوله « أو معممًا » بمثل « كل نفس ذائقة الموت » وشبهه ، وفيه نظر ، لأن ذلك مضاف فيلزم تداخل الأقسام فلا يصح الحمل عليه مع إمكان غيره ، « علمًا بأنه مثل له بقوله : « عالمٌ خيرٌ من جاهل ، وكاملٌ خيرٌ من ناقص » .

(٣) قال الجواليقي في المعرب ٢٤٦ : « الساذج : فارسي معرب » ، وجاء في اللسان « سذج » حجة ساذجة وساذجة بالفتح غير بالغة ، قال ابن سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع ، وقد يستعمل في غير الكلام والبرهان وعسى أن يكون أصلها « سادة » فعربت .

(٤) في النسختين بالرفع ، والأولى ما أثبتت لأنه علة لما قبله .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَمِثْلُهُ أَمْقَصِرُ عَوَاذِلِي » فَيَجِبُ فِيهِ أَنْ يُجْعَلَ «عَوَاذِلِي» فَاعِلاً وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَمَقْصِرُ «خَبْرُهُ» ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُفْرَدٌ فَلَا مُطَابَقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ .

وَقَوْلُهُ : « تَقُولُ : فِي الدَّارِ غُلَامٌ » مِثَالُ لِلْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ ظَرْفًا لَا لِلْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ «مُخْبِرًا» .

وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ » يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ : « أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرًا » وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُفْرَدًا وَالْمُبْتَدَأُ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا مِثْلُ : « أَمْقَصِرُ عَوَاذِلِي » فَمَا بَعْدَهُ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : فَمَقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَعْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ «وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ : وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِ الَّذِي مِثْلُنَا بِهِ وَلَمْ يُمَثِّلْ هُوَ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمِثْلُهُ أَمْقَصِرُ عَوَاذِلِي » فَكَيْفَ يَكُونُ مِثْلُ قَوْلِكَ : « أَقَائِمُ زَيْدٌ » وَهُوَ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، وَهَذَا الْأَجُوزُ فِيهِ [إِلَّا] ^(١) أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً فَقَطُّ لِمَا عَلَّلْنَاهُ ؟ .

قُلْتَ : يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : « وَمِثْلُهُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مِثْلُ « أَقَائِمُ زَيْدٌ » اسْمُ الْفَاعِلِ مُبْتَدَأً ، وَ« زَيْدٌ » فَاعِلٌ ، لَا فِي الْوَجْهِ الْأَخْرَ ^(٢) .

(١) سقط من الأصل.

(٢) الذي يكون فيه «زيد» مبتدأ ، و«قائم» خبره ، لعدم التطابق بينهما قال الشريشي في شرحه ج ٢ لوحة ٤٦ « وقوله : وان تشأ رفعت رفع الفاعل» يشير به إلى الخلاف الذي بين سيبويه والأخفش في قولهم : « في الدار زيد أو رجل» فسيبويه يقول: زيد ، أو رجل مبتدأ ، وفي الدار خبره ، والأخفش يقول هو فاعل وتقديره استقر في الدار زيد ، وقوله : ومثله أمقصر عواذلي» يشير به إلى مذهب الأخفش في أن «عواذلي» مرفوع على أنه فاعل لامبتدأ كما كان زيد في قولك: « في الدار زيد» على رأي الأخفش». وانظر اختلافهما في حاشية الإيضاح العضدي ٤٨.

وَقَوْلُهُ : « وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى » احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « فِي الْمَعْنَى »
عَنِ الْخَبَرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي اللَّفْظِ بَعْدَ اسْمِ الْفَاعِلِ لَيْسَ خَبَرًا وَإِنَّمَا
أَغْنَى الْفَاعِلُ / عَنْ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ تَائٍ مِنَ الْجُمْلَةِ كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ كَذَلِكَ ، ١ / ١٢٧
وَلَوْجُودِ الْإِسْنَادِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالصَّفَةِ الرَّافِعَةِ ، وَلَا بُدَّ فِي الْإِسْنَادِ مِنْ طَرَفَيْنِ :
مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، فَبِهَذَا الْإِسْنَادِ حَصَلَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْخَبَرِ .

[الخبر]

وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمُفِيدُ * اشْتَقُّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودٌ.

لَمَّا ذَكَرَ الْمُبْتَدَأَ وَبَيَّنَّ أَصْنَافَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ عَلَى انْفِرَادِهِ وَبَيَّنَّ شُرُوطَ الْإِبْتِدَاءِ فِي النُّكْرَةِ أَخَذَ يَبِينُ أَصْنَافَ (الْخَبَرِ) (١) مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقًّا أَوْ جَامِدًا.

وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنَ الْجُمْلَةِ، (وَلِذَلِكَ) (٢) آخَرُهُ.

وَقَوْلُهُ : « الْمُفِيدُ » إِنَّمَا وَصَفَ الْخَبَرَ بِكَوْنِهِ مُفِيدًا ، لِأَنَّ الْإِعْتِمَادَ فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ عَلَيْهِ ، وَوَصَفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ بِكَوْنِهِ (مُشْتَقًّا) (٣) أَوْ جَامِدًا يَتَّضَمَّنُ الْوَصْفَ بِكَوْنِهِ مُفْرَدًا ، فَاسْتَعْنَى بِذِكْرِهِ (٤) الْمَشْتَقَّ وَالْجَامِدَ عَنْ ذِكْرِ الْمُفْرَدِ ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ (مِنْ) (٥) خَصَائِصِ الْإِفْرَادِ.

وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنَّ الذَّاتَ الَّتِي يَتَّضَمَّنُهَا الْخَبَرُ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، أَيْ : الذَّاتُ الَّتِي هِيَ جُزْءُ مَفْهُومِ الْخَبَرِ هِيَ الْمُبْتَدَأُ ، فَقَدْ حَصَلَ بَيِّنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَغَايُرًا.

(١) فِي النُّسَخَتَيْنِ « النُّكْرَةُ » وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف).

(٣) فِي الْأَصْلِ « مُفْرَدًا ».

(٤) فِي (ف) « بِذِكْرِهِ ».

(٥) فِي الْأَصْلِ « فِي ».

وَالْمُشْتَقُّ : هُوَ الْأَسْمُ الَّذِي يُشْبَهُ الْفِعْلَ ، وَوَجْهُ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَ الْمُشْتَقِّ وَالْفِعْلِ أَنَّهُ يَتَّضَمُّنُ الْمَصْدَرَ كَمَا يَتَّضَمُّنُهُ الْفِعْلُ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فَإِنَّ « مُنْطَلِقًا » يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ : أَحَدَهُمَا « الذَّاتُ » ، وَالثَّانِي « الْإِنْطِلَاقُ » ، فَالْمَصْدَرُ جُزْءٌ مَفْهُومِ الْأَسْمِ الْمُشْتَقِّ .
وَأَمَّا الْجَامِدُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : « هَذَا زَيْدٌ » ، وَ« رَبُّنَا اللَّهُ » ، وَ« الْخَاتَمُ حَدِيدٌ » ، وَ« الْبَابُ سَاجٌ » .

وَبِالْجَمَلَةِ فَكُلُّ اسْمٍ لَا يَتَّضَمُّنُ الْمَصْدَرَ فَهُوَ جَامِدٌ ، وَمَعْنَى الْجُمُودِ أَنَّ حُرُوفَ الْأَسْمِ الْأَصُولِ لَا تَتَّصِرْفُ ، أَي : لَا يَصَاحُ مِنْهَا أُبْنِيَةٌ مُخْتَلِفَةٌ .

- * وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ * وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّ ضَمِيرٌ *
* تَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَحَدٌ * وَالنَّضْرُ جَوَابٌ (١) وَخَالِدٌ أَسَدٌ *

قَوْلُهُ : « وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ » يَعْنِي فِي جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِخْبَارُ بِالْمَعْرِفَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ أَخُوكَ » إِذَا أَرَدْتَ الْأُخُوَّةَ مِنَ النَّسَبِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ لَهُ أَخٌ اسْمُهُ « زَيْدٌ » ، ثُمَّ فَارَقَهُ مَدَّةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ رَأَى شَخْصًا اسْمُهُ « زَيْدٌ » وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ الَّذِي رَأَاهُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ هُوَ أَخُوهُ ، فَحِينَئِذٍ حَسُنَ أَنْ يُقَالَ (لَهُ) (٢) : زَيْدٌ هَذَا الَّذِي عَرَفْتَهُ بِهَذَا الْأَسْمِ هُوَ أَخُوكَ ، فَالْأُخُوَّةُ ثَابِتَةٌ لَهُ (٣) وَأَمَّا تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : « رَبِّي اللَّهُ » فَفِيهِ فَائِدَةٌ ، أَي : رَبِّي الَّذِي أَتَّخِذُهُ رَبًّا هُوَ اللَّهُ لَا غَيْرُهُ ، فَفَائِدَتُهُ (٤) نَفْيُ الْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ تَعَالَى .

(١) رواها الشريشي ج ٢ لوحة ٤٦ : « خوف » ، والجواب : قطاع البلاد السيار فيها .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) قال الشريشي ج ٢ لوحة ٤٦ « إن أردت أخوة النسب فهو جامد ولا ضمير فيه ، وإن أردت أخوة

الصدقة فهو مشتق وفيه ضمير » ، وانظر أيضا الأصول في النحو ١/٦٦ .

(٤) في الأصل « ففائدة » .

قَوْلُهُ : " وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّهُ ضَمِيرٌ " إِنَّمَا كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ ؛ لِشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ
وَلَا بُدَّ لِلْفِعْلِ مِنْ فَاعِلٍ ، فَكَذَلِكَ اللَّفْظُ الْمَشْبُوهُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْأَشْتِقَاقِ وَهُوَ اسْمٌ
الْفَاعِلِ ، وَمِثَالُهُ [قَوْلُهُ] (١) " وَالنَّضْرُ جَوَابٌ " فَفِي " جَوَابٍ " ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ
مَرْفُوعٌ بِهِ وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ فَتَقُولُ : " النَّضْرُ جَوَابٌ أَبُوهُ " فَـ " أَبُوهُ " فَاعِلٌ ١٢٧ / ب
مَرْفُوعٌ بِـ " جَوَابٍ " ارْتِقَاعَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ ، وَكَذَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَالصَّفَةُ
الْمَشْبُوهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَكَذَا اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَكُلُّ هَذِهِ فِيهَا ضَمَائِرٌ ، وَقَدْ مَثَّلَ
بِالْخَبَرِ الْمَعْرِفَةَ غَيْرَ الْمُشْتَقِّ بِقَوْلِهِ : " رَبِّي اللَّهُ " ؛ فَإِنَّ اسْمَ " اللَّهِ " [مُشْتَقٌّ] (٢)
عِنْدَ قَوْمٍ غَيْرِ مُشْتَقِّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَثَلٌ بِالنُّكْرَةِ الْمُسْتَقَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ : " اللَّهُ
أَحَدٌ " فَإِنَّ " أَحَدًا " فِي الْإِثْبَاتِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَحْدَةِ وَهِيَ الْإِفْرَادُ ، وَالْهَمْزَةُ بَدَلٌ
مِنْ وَوٍ ، وَأَمَّا " أَحَدٌ " فِي سِيَاقِ النَّفْيِ نَحْوُ " مَا جَآعِي أَحَدٌ " فَإِنَّ " أَحَدًا " هُنَا
غَيْرُ مُشْتَقِّ وَالْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرُ بَدَلٍ مِنْ وَوٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ الْوَحْدَةُ وَالْإِفْرَادُ
بَلْ مَعْنَاهُ الْإِحَاطَةُ وَالْعُمُومُ ، فَمَعْنَاهُ مُغَايِرٌ لِمَعْنَى " أَحَدٍ " فِي (٣) قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٤) ، وَأَحَدٌ عَشْرٌ ، وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ بَدَلٌ
مِنَ الْوَاوِ ، وَمَعْنَاهُ الْإِفْرَادُ وَالْإِنْقِبَاضُ (٥) عَنِ الْإِحَاطَةِ ، هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ
أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (٦) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) تكلمة يستقيم بها النص ، وانظر ص ٩ فيما سبق .

وانظر لذلك تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٥ يشرح أسماء الله الحسنى للرازي ١٠٨ ، وشرح

المفصل لابن يعين ٣/١ ، وراجع ص ٩ - ١١ فيما مضى .

(٣) بعده في (ف) " معنى " وهي مقحمة .

(٤) سورة الإخلاص ١ .

(٥) وهو ضد الانبساط والشمول .

(٦) انظر التكملة ٢٤٨ .

وَمِثَالُ الْمَشْتَقِّ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ " زَيْدٌ ضَارِبُكَ أَمْسٍ ، وَزَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : " خَالِدٌ أَسَدٌ " فَمِثَالٌ لِلنِّكَرَةِ غَيْرِ الْمَشْتَقَّةِ ، وَهُوَ مِثَالٌ لِلْمَفْرَدِ
 الَّذِي يَتَنَزَّلُ مِنْزِلَةَ الْمُبْتَدَأِ وَلَيْسَ هُوَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ (١) مِثْلُ
 الْأَسَدِ ، وَكَذَلِكَ : أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ فَفَقَهَا ، أَيْ : أَبُو يُوسُفَ يَجْرِي مَجْرَى
 أَبِي حَنِيفَةَ وَيَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْفِقْهِ ، وَ " فَفَقَهَا " تَمْيِيزٌ ، وَكَذَلِكَ " زَيْدٌ " يَجْرِي
 مَجْرَى الْأَسَدِ فِي الْقُوَّةِ وَالشَّجَاعَةِ .

وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ : مَعْرِفَتَانِ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، [وَنَكَرَتَانِ] (٢) ، وَذَلِكَ نَحْوُ " أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي " ، وَأَنْ
 يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نِكَرَةً وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نِكَرَةً
 وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةً فَهُوَ قَلِيلٌ ، لَمْ يَأْتِ إِلَّا مَعَ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ (٣)
 نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَايِكُ (٤) مَوْقِفٌ (٥) مِنْكَ الْوَدَاعَا (٦)

وَحَكَى ابْنُ جِنِّي فِي كِتَابِ " التَّنْبِيهِ عَلَى مُشْكِلِ الْحَمَاسَةِ " (٧) قَوْلَ

الشَّاعِرِ :

- (١) هكذا في النسختين ، والأولى " خالد " ليتفق مع مثال الناظم .
 (٢) في الأصل " وتؤكد بان " .
 (٣) انظر الأصول في النحو ٦٧ / ٨ حيث قيد ذلك بالضرورة .
 (٤) في الأصل " ولم يك " .
 (٥) في (ف) " ولايك موقفًا بالنصب ، وعلى الرغم من أنها رواية كما في الخزانة ١ / ٣٩١ بولاق غير
 أنها على خلاف مقصد المؤلف ، فعلى النصب يصير خبراً ليكون واسمها مضمراً .
 (٦) هذا عجز بيت للقطامي من قصيدة مدح بها زفر بن الحارث الكلابي التابعي وصدره :
 " ففى قبل التفريق يا ضباعاً " انظر ديوانه ٢١ ، والكتاب ١ / ٣٣١ بولاق ، والمقتضب ٤ / ٩٤
 والخزانة ١ / ٣٩١ ، ٤ / ٦٤ بولاق ، والإيضاح العسدى ٩٩ ، وابن يعيش ٧ / ٠١ ، وشواهد
 التوضيح والتصحيح ٣٦ ، واللمع ١٢٠ .
 (٧) كتاب التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لوحة ١٥٢ .

أَهَابِكِ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةً ، عَلَيَّ ، وَلَكِنْ مِثْلُ عَيْنِ حَبِيبِهَا (١)

فَقَالَ : " مِثْلُ عَيْنٍ " مُبْتَدَأٌ وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَ " حَبِيبِهَا " الْخَبْرُ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ .
وَأَقُولُ : هُوَ حَقٌّ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الَّذِي يَهَابُ (مَعَ) (٢) عَجْزِهِ وَيَعْظُمُ
فِي الْعُيُونِ أَنَّهُ حَبِيبٌ لَهَا ، وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يُخْبَرَ بِأَنَّ حَبِيبَ الْعَيْنِ عَظِيمٌ فِيهَا ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَارِ بِهِ .

وَتَارَةً أُخْرَى يَكُونُ الْخَبْرُ ظَرْفًا وَجُمْلَةً وَفِيهَا مُضْمَرٌ

لَمَّا ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمُفْرَدَ أَخَذَ هُنَا يُبَيِّنُ الْخَبَرَ إِذَا وَقَعَ جُمْلَةً ، وَقَدَّمَ ذِكْرَ
الْمُفْرَدِ دَلَالَةً (عَلَى أَنَّهُ) (٣) الْأَصْلُ ؛ لِتَوْقُفِ وُجُودِ الْمُرَكَّبِ عَلَى وُجُودِهِ .

وَالْجُمْلَةُ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ ، اسْمِيَّةٌ ، وَفِعْلِيَّةٌ ، وَظَرْفِيَّةٌ ، وَشَرْطِيَّةٌ (٤) ، دَلِيلُ
الْحَصْرِ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهَا اسْمًا وَهِيَ الْاسْمِيَّةُ ، أَوْ لَا ،
وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يُصْرَحَ فِيهَا بِالْفِعْلِ أَوْ لَا يُصْرَحَ ، وَالتَّانِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ ، وَالْأُولَى إِمَّا
أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الشَّرْطِ ، وَهِيَ الشَّرْطِيَّةُ ، أَوْ لَا ، وَهِيَ الْفِعْلِيَّةُ الصَّرِيحَةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا كَانَ الظَّرْفُ جُمْلَةً فَلِمَ عَطَفَ الْجُمْلَةَ عَلَيْهِ ؟

قُلْتُ : عَنْهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الَّلَفْظَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا جَازَ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَإِنْ

اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى .

(١) نسب البيت لنصيب بن رباح في الحماسة ١١٢ / ٢ ، وشرح مشكلات أبياتها لابن جني لوحة ١٥٢
وشرحها للمرزوقي ١٣٦٣ ، وهو في ديوانه المجموع ٦٨ ، ونسب أيضا لمجنون ليلي كما في ديوانه
المجموع ٧١ .

(٢) في (ف) " عن " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ٨٨ / ١ " وهذه قسمة أبي علي ، وهي قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان فعلية
واسموية .. " ، وانظر الإيضاح العضدي ٤٣ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْجُمْلَةَ أَعْمٌ مِنَ الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ أَقْسَامِهَا الْمَذْكُورَةِ / وَالْعَامُّ ١٢٨ / ١
 مُغَايِرٌ لِلْخَاصِّ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا فِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ يَقْدَرُهُ
 بِالْمُفْرَدِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَرُهُ بِالْجُمْلَةِ ، وَيَأْتِي بَيَانُ التَّرْجِيحِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، فَلِذَلِكَ
 أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ .

وَالْجُمْلَةُ (مَاخُوذَةٌ) (١) مِنْ قَوْلِكَ : " أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ " إِذَا جَمَعْتَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ
 جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ قَدْ انْضَمَّ إِلَى الْآخِرِ وَاجْتَمَعَ مَعَهُ .
 وَإِنَّمَا جَازَ الْإِخْبَارُ بِالْجُمْلَةِ (٢) لِأُمُورٍ :
 أَحَدُهَا : التَّوَسُّعُ فِي الْعِبَارَةِ (٣) .

الثَّانِي : رَفَعُ اللَّبْسِ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَبُو زَيْدٍ قَائِمٌ " جَازَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ
 كُنْيَةٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكُنْيَةٍ بَلْ لَهُ وَلَدٌ اسْمُهُ زَيْدٌ .
 الثَّلَاثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ يَصِحُّ إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ سُؤْلًا وَجَوَابًا بِإِدْخَالِ
 الَّذِي " عَلَيْهَا ، نَحْوُ " مَنْ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ " ؟ (٤) فَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ : زَيْدٌ ،
 وَتَقُولُ فِي الْجَوَابِ بِهَا : مَنْ زَيْدٌ " ؟ ، فَيُقَالُ : الَّذِي قَامَ أَبُوهُ " (٤) ، فَلَمَّا صَحَّ
 إِطْلَاقُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِطْلَاقَ الْمُفْرَدِ صَحَّ أَنْ تَقَعَ مَوْجِعَ الْمُفْرَدِ .

قَوْلُهُ : " وَفِيهَا مُضْمَرٌ " إِنَّمَا لَزِمَتْ الْجُمْلَةُ الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّهَا كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ
 غَيْرٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى غَيْرِهِ ، فَالضَّمِيرُ يُخْرِجُهَا عَنِ الْأَسْتِقْلَالِ بِنَفْسِهَا ، وَيَرْبِطُهَا بِمَا
 قَبْلَهَا وَيَجْعَلُهَا كَجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، كَمَا جَعَلَهَا الضَّمِيرُ جُزْءًا مِنَ الْمُفْرَدِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) كتب فوقها في الأصل بخط مغاير " عن المفرد " ولم يشر إلى أنها من النص ، وفي شرح ابن
 القواس ٨٢٩ " وإنما جاز الإخبار بالجملة عن المفرد لأمر .. وابن القواس كثير التأثر بالنيلي .

(٣) قال في التحفة النشافية لوجه ٢٩ " ومنها الحاجة إلى التوسع في العبارة نظماً ونثراً .

(٤) سقط من (ف) .

فِي وَقُوعِهَا صِلَةً لـ " الَّذِي " وَأَخَوَاتِهِ ، وَلَا يُحَذَفُ الضَّمِيرُ مِنَ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ
 أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مَوْضِعُهُ مِنْ غَيْرِ لَبْسٍ ، كَقَوْلِهِمْ : " السَّمْنُ مَنَوَانٌ
 بِدِرْهِمٍ " (١) فَالسَّمْنُ مُبْتَدَأٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " مَنَوَانٍ " خَبَرُهُ ؛ لِأَنَّ الذَّاتَ
 الْمَفْهُومَةَ مِنَ الْخَبَرِ هِيَ الذَّاتُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِكَ :
 " السَّمْنُ " أَنَّ مُنْتَهَى السَّمْنِ مَنَوَانٌ بَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أضعافُ ذَلِكَ ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ
 يَكُونَ " مَنَوَانٍ " خَبَرًا بَقِيَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَ " بِدِرْهِمٍ " خَبَرُهُ ، وَعَلِمَ أَنَّ
 « الْمَنَوَانِ » بَعْضُ السَّمْنِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ جُزْءٌ مِنْهُ فَعَلِمَ أَنَّ التَّقْدِيرَ " مَنَوَانٍ مِنْهُ
 بِدِرْهِمٍ " فَحُذِفَ " مِنْهُ " لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَمَوْضِعُ " مِنْهُ " رَفَعُ صِفَةً لـ " مَنَوَانٍ " (٢) ؛
 لِأَنَّهَا نِكْرَةٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي مَعْرِفَةً كَقَوْلِهِمْ : " الْبُرُّ الْكُرْبُسْتَيْنِ " (٣) ،
 فَمَوْضِعُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَيَتَعَلَّقُ " مِنْهُ " بِالْمَحذُوفِ فِي
 الْمَسْأَلَتَيْنِ بِمَحذُوفٍ وَهُوَ " كَائِنٌ " أَوْ " مُسْتَقَرٌّ " (٤) ، وَقَدْ يُحَذَفُ الضَّمِيرُ مِنَ
 الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا اسْمٌ أَعْمٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ بِهَا ؛ لِشُمُولِ الْعَامِّ
 الْخَاصِّ نَحْوُ " نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " .

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ " مَنْا " : " مَنَوَانٌ مَثْنَى " مَنْا " ، وَالْمَنَاءُ : الْمِكْيَالُ يُكَالُ بِهِ السَّمْنُ وَغَيْرُهُ " .

(٢) فِي النَّسَخَتَيْنِ " الْمَنَوَانِ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، انظُرْ لِبْنِ يَعِيشَ ٩١ / ١ .

(٣) فِي (ف) " الْكُرْبُسْتَيْنِ " بِاسْقَاطِ " الْبُرِّ " ، وَالْكَرُ : مِكْيَالٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ سِتُّونَ قَفِيضًا
 قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : " وَالْكَرُّ مِنْ هَذَا الْحِسَابِ اثْنَا عَشَرَ وَسَقًا كُلُّ وَسْقٍ سِتُّونَ صَاعًا ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ (كُر)
 ٩ / ٤٤٣) ، وَانظُرِ اللِّسَانَ " كُر " .

(٤) قَالَ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ٣٠ " وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ الْمَضَافَ مَحذُوفًا ، وَقَدَرَهُ " سِعْرُ السَّمْنِ مَنَوَانٍ
 بِدِرْهِمٍ " فَعَلَى هَذَا " بِدِرْهِمٍ " هُوَ الْخَبَرُ ، وَ " مَنَوَانٌ " بَدَلٌ مِنَ السَّمْنِ بَدَلُ الْبَعْضِ ، وَكَذَا قَدَرُوا فِي
 مَسْأَلَةِ الْبُرِّ " .

وَقَوْلُنَا : إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ [أَجْنَبِيَّةً] اِحْتِرَازٌ مِنْ كَوْنِ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ كُلِّ
 وَاحِدٍ مِنْهَا هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ " هَذَا زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَ " هَذَا زَيْدٌ أَخُوكَ ؛
 (فَاِنْ " هَذَا ") (١) وَ " زَيْدٌ " ، وَ " أَخُوكَ " ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ ،
 وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ نَحْوُ " هُوَ (٢) زَيْدٌ قَائِمٌ " .

ب/١٢٨

وَكَذَا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ عِبَارَةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ قَوْلِكَ : " كَلَامِي زَيْدٌ قَائِمٌ "
 فَـ " كَلَامِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، (وَ " قَائِمٌ " خَبْرُهُ) (١) ، وَالْجُمْلَةُ
 خَبْرٌ " كَلَامِي " ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ وَالْجُمْلَةَ مُتْرَادِفَانِ (٢) ، وَكَذَلِكَ
 " قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " فَـ " قَوْلِي " مُبْتَدَأٌ ، وَ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ
 يَعْمُ الْمَفْرَدَ .

وَكَانَ (يَنْبَغِي أَنْ) (١) يَقُولَ : وَفِيهَا مُضْمَرٌ إِذَا كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ ؛
 لِيَخْرُجَ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَا ، فَاعْرِفْهُ ! .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " هذا " تحريف ، والمثبت من شرح ابن القواس لوحة ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن
 عصفور ١ / ٣٤٥ حيث قال : " ومنه : " هو زيد قائم ، إذا جعلت الضمير ضمير الأمر والشأن " .

(٣) في (ف) " مترادفتان " .

" تشبيه حرف الجر مع المجرور بالظرف " (١)

وَأَحْرَفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ كَالظَّرْفِ فِي الْإِخْبَارِ وَالتَّقْدِيرِ

قَدْ يُشَبَّهُ حَرْفُ الْجَرِّ مَعَ مَجْرُورِهِ بِالظَّرْفِ فِي أَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : فِي الْإِخْبَارِ ، وَالتَّانِي : فِي التَّقْدِيرِ ، أَيْ : يُقَدَّرُ حَرْفُ الْجَرِّ
تَقْدِيرَ الظَّرْفِ .

قَوْلُهُ : " فِي الْإِخْبَارِ " يُرِيدُ فِي جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِهِ .
وَقَوْلُهُ : " فِي التَّقْدِيرِ " يُرِيدُ : أَنَّ الظَّرْفَ إِنْ (٢) عُلِّقَتْهُ بِالفِعْلِ فَهُوَ
(فِي) (٣) تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ عُلِّقَتْهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فَهُوَ فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ ، فَأَحْرَفُ
الْجَرِّ كَذَلِكَ ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى تَعْلِيْقِ الظَّرْفِ بِالفِعْلِ إِذَا كَانَ صِلَةً لِـ " الَّذِي "
وَأَخَوَاتِهِ نَحْوُ " جَاعِنِي الَّذِي عِنْدَكَ " لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْلُقَهُ بِـ «مُسْتَقَرٌّ» ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ ،
وَالصِّلَةُ لَا تُكُونُ إِلَّا جُمْلَةً وَلِأَنَّ الفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
الظَّرْفُ فِي الْخَبَرِ مُتَعَلِّقًا بِالفِعْلِ ؛ طَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ .

وَقِيلَ : هُوَ فِي الصِّلَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالفِعْلِ لِيُنَوِّبَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ ،
فَلَوْ عُلِّقَتْهُ فِي الصِّلَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَمْ يُمْكِنَ ، وَتَعْلِيْقُهُ فِي وَقُوعِهِ خَبْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ
حَالًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَلِأَنَّ
فِي تَقْدِيرِهِ مُفْرَدًا (تَقْلِيلًا) (٤) لِلْحَذْفِ .

(١) هذا العنوان من هامش الأصل .

(٢) في (ف) " إذا " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في النسختين هكذا " تقبلا " .

فَعَلَى هَذَا تَنْقَسِمُ الْجُمْلَةُ إِلَى قِسْمَيْنِ : اِسْمِيَّةٍ وَفِعْلِيَّةٍ ، وَالْفِعْلِيَّةُ لَا تَنْقَسِمُ
لِدُخُولِ الشَّرْطِيَّةِ فِيهَا وَخُرُوجِ الظَّرْفِيَّةِ عَنْهَا بِدُخُولِهَا فِي حَيْزِ الْمَفْرَدِ ، وَكَذَلِكَ
حُكْمُ حَرْفِ الْجَرِّ إِنْ وَقَعَ صِلَةً كَانَ جُمْلَةً لَتَعْلُقَهُ بِالْفِعْلِ ، وَإِنْ وَقَعَ خَبْرًا كَانَ
مُفْرَدًا لَتَعْلُقَهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ خَلَفَكَ " فَالْتَقْدِيرُ " زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ
خَلَفَكَ " ، أَوْ " أَسْتَقَرَّ خَلْفَكَ " عَلَى الْخِلَافِ فِي التَّقْدِيرِ ، فَحَذِفَ اسْمُ الْفَاعِلِ
تَخْفِيفًا ، وَالْعِلْمُ بِهِ وَلِنِيَابَةِ الظَّرْفِ مَنَابَهُ ، وَأَنْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ فِي اسْمِ
الْفَاعِلِ إِلَى الظَّرْفِ ، فَفِي الظَّرْفِ ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِهِ كَمَا كَانَ مَرْفُوعًا
بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ (بِالْفِعْلِ) (١) وَلِذَلِكَ يَرْفَعُ الظَّاهِرُ ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ
" فـ " أَبُوهُ " مَرْفُوعٌ بِقَوْلِكَ : " فِي الدَّارِ " ؛ لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ " أَسْتَقَرَّ " [فَارْتَفَعَ] (٢)
أَرْتَفَعَ الْفَاعِلُ بِالْفِعْلِ ، وَيَبْدَلُ مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنُ فِي الظَّرْفِ ، قَالَ
الشَّاعِرُ :

وَإِنِّي لَرَأَجِيكُمْ عَلَى بَطْءِ سَعْيِكُمْ *** كَمَا فِي بَطُونِ الْحَامِلَاتِ رَجَاءٌ (٣)
فـ " رَجَاءٌ " (مَرْفُوعٌ بَدَلٌ) (٤) مِنْ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَكْنِ فِي الظَّرْفِ
الَّذِي هُوَ صِلَةٌ " مَا " ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " فِي بَطُونِ الْحَامِلَاتِ " (٥) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " بِالْفَاعِلِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " ، وَفِي (ف) " أَرْتَفَعَ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٣) الْبَيْتُ لِحَرْزِ بْنِ الْمَكْبَرِ الضَّبِّيِّ قَالَهُ لِبْنِي عَدِيِّ بْنِ جَنْدَبٍ لَمَّا تَأَخَّرُوا فِي نَصْرَتِهِ وَرَدَّ إِلَيْهِ .

انظر : الحماسة ١٧٤ / ٢ ، وشرحها للمرزوقي ١٤٥٦ ، وللتبريزي ٢٩٢ / ٢ ، ومنتور الفوائد لابن

الأنباري ٣٥٧ (ضمن مجلة المورد العدد الأول المجلد العاشر) .

قال المرزوقي فِي معناه : " يريد : أَنَّهُمْ عَلَى تَبَاطُئِهِمْ وَتَأَخَّرِ فِعَالِهِمْ عَنْ مَقَالِهِمْ مَرْجُوعُونَ ، كَمَا أَنَّ

الحاملات على تأخر وضعهن مرجوات فإنا ناظر في أعقاب الأمل متى يتحقق " ، والحاملات :

الأمهات .

(٤) فِي (ف) " بَدَلُ مَرْفُوعٍ " .

(٥) انظر : منتور الفوائد ٣٥٧ .

يَكُونُ " رَجَاءٌ " مَرْفُوعًا بِالظَّرْفِ ؛ لِخُلُوقِ الصَّلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ إِذَا رَفَعْتَ الظَّاهِرَ فَيَبْطُلُ أَنْ يَبْقِيَ الظَّرْفُ صَلَةً لـ " مَا " الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ الظَّرْفُ هَذَا التَّقْدِيرَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ " زَيْدٌ خَلْفَكَ " لَيْسَ " خَلْفَ " هُوَ الْخَبَرُ ، بَلِ الْخَبَرُ مُحذُوفٌ طَوَتْ اللَّغَةُ ذِكْرَهُ ، فَلَمْ يَجْزُ إِظْهَارُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِلنِّيَابَةِ عَنْهُ بِلَفْظِ الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْإخْبَارِ بِالظَّرْفِ الْإِعْلَامُ بِاسْتِقْرَارِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، لَا أَنَّ الظَّرْفَ نَفْسَهُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَلَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْخَبَرِ ، وَحُكْمُ أَحْرَفِ الْجَرِّ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا حُكْمُ الظَّرْفِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ لَيْسَ بِخَبَرٍ أَنَّ قَوْلَكَ : " خَلْفَكَ " عِبَارَةٌ عَنِ الْجِهَةِ لَا عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ ، وَلِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ ، وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ لَا يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَنَصْبُهُ يَقْتَضِي نَاصِبًا ، وَلَيْسَ النَّاصِبُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نَاصِبَهُ مُحذُوفٌ مُقَدَّرٌ ، هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَالظَّرْفُ فِي الزَّمَانِ أَخْبِرَ عَنْ حَدَثٍ بِهِ وَلَا تُخْبِرُ بِهِ عَنِ الْجُثْثِ

/ إِنَّمَا جَازَ الْإِخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الْأَحْدَاثِ - وَهِيَ الْمَصَادِرُ - ١/١٢٩
 لِإِخْتِصَاصِ الْأَحْدَاثِ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، وَلَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجُثْثِ - أَعْنَى الْأَعْيَانَ - لِأَنَّ الزَّمَانَ لَا إِخْتِصَاصَ بِهِ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ دُونَ بَعْضٍ كَمَا يَخْتَصُّ كُلُّ شَخْصٍ بِمَكَانٍ يَشْغَلُهُ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ مَا دَامَ حَاصِلًا فِيهِ ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ جِسْمَيْنِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ .

وَأَمَّا الزَّمَانُ (فَجَمِيعٌ) ^(١) الْأَشْيَاءِ الزَّمَانِيَّةِ مِنَ الْأَشْخَاصِ مَوْجُودَةٌ فِي

(١) فِي النسختين " فجمع "

زَمَانٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الْأَحْدَاثُ فَلَهَا اخْتِصَاصٌ بِالْأَزْمِنَةِ ، فَتَقُولُ : " الصَّوْمُ غَدًا " وَلَا تَقُولُ " زَيْدٌ غَدًا " إِذْ لَا اخْتِصَاصَ لَزَيْدٍ بِـ " غَدٍ " دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْخَاصِ ١٢٩ / ب
 فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " الْجِبَابُ ^(١) شَهْرَيْنِ " فَالتَّقْدِيرُ : " لِبَسِ الْجِبَابِ شَهْرَيْنِ ^(١) " وَكَذَلِكَ " الْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَدًا أَمْرٌ " ^(٢) ، أَي : الْيَوْمَ شَرِبُ خَمْرٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ " ، أَي : اللَّيْلَةُ حُدُوثُ الْهَلَالِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَهُوَ حَدِيثٌ - أَعْنِي الْمُضَافَ الْمَحذُوفَ - ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " نَحْنُ فِي الشِّتَاءِ " فَمَعْنَاهُ " نَحْنُ فِي الْبُرْدِ " لَا يَعْمُ جَمِيعَ الْأَشْخَاصِ ، وَلَا جَمِيعَ الْأَمْكِنَةِ ، بَلْ قَدْ يُبْتَلَى بِهِ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ ، أَوْ كَانَهُمْ قَالُوا : " نَحْنُ فِي زَمَنِ يَارِدٍ " ؛ لِأَنَّ الشِّتَاءَ عِبَارَةٌ عَنِ ذَلِكَ .

وظَرَفَ الزَّمَانَ إِذَا وَصِفَ جَازَ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجُنْثِ كَقَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ فِي زَمَنِ طَيِّبٍ " فَلَمَّا وَصَفَهُ بِالطَّيِّبَةِ جَازَ الْإِخْبَارُ بِهِ ، لِأَجْلِ الصِّفَةِ فَإِنَّ الزَّمَانَ (وَإِنْ) ^(٣) لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ بَعْضُ الْأَشْخَاصِ الْمَوْجُودَةِ دُونَ بَعْضٍ لَكِنَّ الطَّيِّبَةَ قَدْ يَخْتَصُّ بِهَا قَوْمٌ [دُونَ قَوْمٍ] ^(٤) ، فَالزَّمَانُ الطَّيِّبُ غَيْرُ مُطْلَقِ الزَّمَانِ .

وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ الْمُبْتَدَأَ حَالَ كَقَوْلِ الْمُخْبِرِ
 أُخْطِبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو قَائِمًا وَمِثْلُهُ ضَرْبِي زَيْدًا نَائِمًا

(١) فى (ف) " الجباب " بالحاء المهملة تصحيف ، والجباب : جمع جبة .
 (٢) من كلام امرئ القيس حين أخبر بمقتل أبيه يوفى ابن القواس لوحة ١٤٩ " التقدير اليوم شربُ خمرٍ وغداً حدوثُ أمرٍ ، وليس الجباب شهرين " ، وانظر أيضاً جمهرة الأمثال ٢ / ٤٢٦ ، ومجمع الأمثال ٣ / ٥٢٦ .
 (٣) سقط من (ف) .
 (٤) سقط من الأصل .

الْحَالُ قَدْ تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبْرِ كَمَا يَسُدُّ الظَّرْفُ وَحَرْفُ الْجَرِّ مَسَدَهُ ، وَقَدْ
 ذُكِرَ ، لَكِنَّ الظَّرْفَ وَحَرْفَ الْجَرِّ يَسُدُّانِ مَسَدَ الْخَبْرِ مُطْلَقًا - أَعْنَى مِنْ غَيْرِ
 شَرْطٍ - . وَأَمَّا الْحَالُ فَلَا تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ، وَإِنَّمَا
 كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يُشْبِهُ ظَرْفَ الزَّمَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ .

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِـ " فِي " .

الثَّانِي : أَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ بَلْ هِيَ مُنْتَقِلَةٌ مُتَغَيِّرَةٌ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ حَالًا ؛
 لِتَغْيِيرِهَا وَعَدَمِ ثُبُوتِهَا ، كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ .

الثَّلَاثُ : أَنَّ الْجُمْلَةَ الْحَالِيَّةَ يَقْدَرُ الْوَاوُ فِيهَا بِـ " إِذِ " الَّتِي هِيَ ظَرْفٌ لِمَا
 مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَتْ الْحَالَ ظَرْفَ الزَّمَانِ جَازَ أَنْ تَسُدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ
 إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ يُخْبِرُ عَنْهَا بِظُرُوفِ الزَّمَانِ ، فَلِذَلِكَ
 جَازَ أَنْ تَسُدَّ الْحَالَ مَسَدَ خَبَرِهَا .

قَوْلُهُ : " أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرٍو قَائِمًا " أَخْطَبُ " مُبْتَدَأٌ وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ وَ
 " يَكُونُ " تَامَةٌ ، وَهِيَ صِلَتُهَا ، وَ " مَا " وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ
 أَخْطَبُ " ، وَ " أَخْطَبُ " أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَهِيَ لَا تُضَافُ (إِلَّا) (١) إِلَى مَا
 هِيَ (٢) بَعْضٌ مِنْهُ ، وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَ " أَخْطَبُ " (بَعْضٌ) (٣) مَا أُضِيفَ
 إِلَيْهِ ، وَبَعْضُ الْمَصْدَرِ مَصْدَرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : " أَخْطَبُ كَوْنِ عَمْرٍو " ، وَبَعْضُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل (هو) والمثبت عن (ف) .

(٣) سقط من (ف) .

الْكُونِ كَوْنٌ (١) فَ "أَخْطَبُ" هَذَا كَوْنٌ (١) فَ "أَخْطَبُ" عَلَيَّ / هَذَا ١٢٩ / ب
 مَصْدَرٌ ، وَإِنَّمَا (قَرَرْنَا هَذَا التَّقْرِيرَ) (٢) لِمَا نَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَالَ لَا تَسُدُّ مَسَدَ
 الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ "أَخْطَبَ" هُنَا مَصْدَرٌ ، وَ
 قَائِمًا "حَالَ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ الْخَبَرِ ، أَيْ : هِيَ مَعْمُولَةُ الْخَبَرِ
 وَتَمَّتْ لَهُ وَالتَّقْدِيرُ "أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو كَائِنٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا" فَحُذِفَ "
 كَائِنٌ" الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ "إِذَا" ، وَهِيَ ظَرْفٌ لَهُ كَمَا يُحْذَفُ مُتَعَلِّقُ
 الظُّرُوفِ الْوَاقِعَةِ أَخْبَارًا لُزُومًا ، فَبَقِيَ "إِذَا كَانَ قَائِمًا" ثُمَّ حُذِفَتْ ("إِذَا") (٣)
 كَمَا يُحْذَفُ الْمُضَافُ ، وَلِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهَا - أَعْنَى الْحَالِ - مُقَدَّرَةٌ بِـ "
 فِي" فَفِيهَا دِلَالَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، ثُمَّ حُذِفَتْ "كَانَ" وَهِيَ تَامَّةٌ ، بِمَعْنَى وَقَعَ ،
 وَحَدَّثَ ، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ "كَانَ" لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا أَيْضًا وَذَلِكَ لِأَنَّ "قَائِمًا"
 مَنْصُوبٌ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ ، فَعُلِمَ أَنَّ النَّاصِبَ هُوَ "كَانَ" وَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيرُ
 (غَيْرِ) (٣) "كَانَ" لِعُمُومِ "كَانَ" وَخُصُوصِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَكَانَ الْعِلْمُ بِهِ
 حَاصِلًا ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْعَامِّ أَسْبَقُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْخَاصِّ .

(١) تكملة من (ف) .

(٢) في (ف) "قَدَرْنَا هَذَا التَّقْدِيرَ" .

(٣) سقط من (ف)

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا قَدَّرْتَ " حَصَلَ " أَوْ " وُجِدَ " مَعَ كَوْنِهِمَا عَامِّينِ !
 قُلْتَ " كَانَ " التَّامَّةُ هُنَا أَخْفُ ؛ لِسُكُونِ عَيْنِهَا بِالْأَعْتِلَالِ ، وَلِخَفَّتِهَا
 أَيْضًا بِالْحَذْفِ عِنْدَ اتِّصَالِ بَعْضِ الضَّمَائِرِ بِهَا وَعِنْدَ الْجَزْمِ فِي
 مُضَارِعِهَا ، وَصَاحِبُ الْحَالِ هُوَ فَاعِلٌ " كَانَ " ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ " كَانَ " .
 فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ " قَائِمًا " خَبَرَ " كَانَ " وَهِيَ النُّاقِصَةُ !
 قِيلَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَقَعَ مَعْرِفَةٌ فَكُنْتَ تَقُولُ : " ضَرِبِي زَيْدًا أَخَاكَ ،
 وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا نَكْرَةً فَعَلِمَ أَنَّهَا حَالٌ ، وَأَنَّ " كَانَ " تَامَّةٌ ، وَمَوْضِعُ " كَانَ "
 جَرٌّ بِإِضَافَةٍ " إِذَا " إِلَيْهَا .

(١) فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا جَعَلْتَ " أَخْطَبَ " الْمُضَافَ إِلَى الْكُونِ كَوْنًا ضَرُورَةً
 أَنَّ " أَفْعَلَ " بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (١) ، فَكَيْفَ [تَصِفُ] (٢) الْكُونِ الَّذِي
 هُوَ مَصْدَرٌ بِقَوْلِكَ : " قَائِمًا " ، وَإِنَّمَا الْقَائِمُ هُوَ ذُو الْكُونِ وَصَاحِبُهُ لَا الْكُونُ نَفْسُهُ ؟
 قُلْتَ : لَمَا كَانَ كَوْنٌ عَمْرٍو هُوَ وَجُودُهُ وَوُجُودُ الشَّيْءِ لَازِمٌ لَهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ مَا
 دَامَ مَوْجُودًا ، وَأَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ ، جَعَلُوا مُطْلَقَ كَوْنِهِ خَاطِبًا فَوَصَفُوا كَوْنَهُ
 بِالْخَطَابَةِ مُبَالَغَةً ، يُرِيدُونَ إِذَا كَانَ وَجُودُهُ مَوْصُوفًا بِالْخَطَابَةِ مَعَ (كَوْنِ
 الْخَطَابَةِ لَا تَصِحُّ مِنْهُ فَمَا ظَنُّكَ بِعَمْرٍو وَالْخَطَابَةُ تَصِحُّ مِنْهُ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : "
 شِعْرٌ شَاعِرُهُ وَمَوْتُ مَائِتٌ " (٣) فَجَعَلُوا الْمَعْنَى كَالْعَيْنِ فِي الْإِخْبَارِ فِيهِ ، وَعَكَسَ ذَلِكَ
 قَوْلُهُمْ : " رَجُلٌ (عَدْلٌ) (٤) : إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ بِذَلِكَ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا ﴾ (٥) بِالْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " تضيف " .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٢٨٥ ، والمسائل الطلبيات ١٩٧ .

(٤) في (ف) " عندك " تحريف .

(٥) سورة التوبة ٢٨ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِثْلُهُ ضَرَبِي زَيْدًا نَائِمًا " يُرِيدُ : أَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِثْلُ
 الْأُولَى فِي الْحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ ، لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا ، أَيُ : ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ
 قَائِمًا ، (أَوْ) (١) إِذْ كَانَ قَائِمًا ، فَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لِلِاسْتِقْبَالِ قَدْرَتُهُ بِـ " إِذَا " ،
 وَإِذَا كَانَ لِلْمَاضِي قَدْرَتُهُ بِـ " إِذْ " ، فَـ " قَائِمًا " حَالٌ مَنْصُوبٌ مِنْ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ
 بِفِعْلِ مَجْرُورٍ (٢) بِإِضَافَةِ ظَرْفٍ مَنْصُوبٍ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ هُوَ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ ،
 فَالْفَاعِلُ الْمَرْفُوعُ هُوَ الْمُضْمَرُّ فِي " كَانَ " الْمُقَدَّرَةُ ، وَالفِعْلُ الْمَجْرُورُ هُوَ " كَانَ " .
 الَّتِي هِيَ فِي مَوْضِعِ جَرِّ بِإِضَافَةِ " إِذَا " ، أَوْ " إِذْ " إِلَيْهَا ، وَالظَرْفُ الْمَنْصُوبُ
 هُوَ " إِذَا " أَوْ " إِذْ " . الْمُقَدَّرَةُ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ الْمَرْفُوعُ هُوَ " كَائِنٌ " الْمُقَدَّرُ
 الْمَحذُوفُ قَبْلَ " إِذَا " [أَوْ " إِذْ "] (٣) .

١ / ١٣٠

وَالْمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِذَا غَائِبٌ أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوْ الْمُخَاطَبُ

تَمثِيلُ ذَلِكَ فِي الْخِطَابِ بَيْنَا فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْمُضْمَرِ " لِلْعَهْدِ ، وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى قَوْلِهِ : " ظَرْفٌ
 وَجْمَلَةٌ (٤) وَفِيهَا مُضْمَرٌ " أَيُ : وَالْمُضْمَرُ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ عَلَى وَفْقِ الْمُبْتَدَأِ
 إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَائِبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبْرُهُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ ،
 نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ
 فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ " أَنَا قُتِمْتُ " وَالْعَائِدُ عَلَى " أَنَا " التَّاءُ " فِي " قُتِمْتُ " .
 وَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُخَاطَبًا فَالْعَائِدُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ " أَنْتَ قُتِمْتَ " .

(١) فِي (ف) " وَ " .

(٢) قَوْلُهُ : " بِفِعْلِ مَجْرُورٍ " فِيهِ تَسَامُحٌ حَيْثُ إِنْ الْفِعْلُ لَا يَجْرُ وَإِنَّمَا يَحْكُمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَرِّ .

(٣) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا الْمَقَامُ .

(٤) يَنْظُرُ ص ٨٠٢ ، وَقَوْلُهُ هُنَاكَ " ظَرْفًا وَجْمَلَةٌ " بِالنَّصْبِ فَكَانَ عَلَى الْمَوْلَفِ أَنْ يَحْكِيهَا بِالنَّصْبِ .

وَقَوْلُهُ : " فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا " هَذَا نِصْفُ بَيْتٍ قَدْ ذَكَرَهُ بَعْضُ
النُّحَاةِ (١) صَدْرُهُ :

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا (٢)

وَالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُوَافَقَةُ الْمُضْمِرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي
كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطَبًا ، فَـ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مُبْتَدَأٌ ، وَ أَنْتَ
الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي " الْقَاتِلِي " مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ
وَهِيَ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَهِيَ لـ " أَنَا " ، أَي : الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَالصَّلَةُ الَّتِي
هِيَ " قَاتِلِي " لـ " أَنْتَ " أَي : لِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، فَقَدْ جَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ
الَّذِي هُوَ لِلْمُخَاطَبِ صِلَةٌ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلْمُتَكَلِّمِ فَقَدْ جَرَى [صِلَةٌ] (٣) لِمَنْ
لَيْسَ لَهُ فَوْجَبٌ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ ، فَأَبْرَزَهُ فَقَالَ : " الْقَاتِلِي أَنْتَ " ،
فـ " أَنْتَ " الَّذِي بَعْدَ " الْقَاتِلِي " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " قَاتِلِي " ، وَ " أَنَا " الْأَخِيرَةُ خَبَرٌ
عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي " الْقَاتِلِي " ؛ لِأَنَّهُمَا لِلْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " الْأَوَّلُ ، وَالْأَلِفُ
وَاللَّامُ وَخَبَرُهُ خَبَرٌ عَنِ " أَنْتَ " الْأَوَّلِ (٤) ، وَ " أَنْتَ " وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنِ " أَنَا "
الْأَوَّلِ ، فَهَاهُنَا ثَلَاثُ مُبْتَدَأَاتٍ كَمَنْهَا اثْنَانِ مُخْبِرٌ عَنْهُمَا (٥) بِجُمْلَةٍ ، وَالْمُبْتَدَأُ

(١) جاء في شرح ابن الخباز لوحة ٦٨ ، والشرح المجهول لوحة ١٠١ " أن البارقي - هكذا - ذكره في
شرح اللمع ، والبارقي المذكور هو تصحيف للبارقي أبي نصر الحسن بن أسد المتوفى ٤٨٧ هـ ،
وهو من شراح اللمع .

(انظر اللمع ٧١)

(٢) ذكره السخاوي في سفر السعادة وسفير الإفادة ٢ / ٧٢٨ أن هذا البيت وضعه النحاة للتعليم وهو
في الخزانة ٢ / ٥٢٧ بولاق .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " الأولة " .

(٥) في (ف) " عنها " بالإنفراد .

الثَّالِثُ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ ، لَكِنَّهُ - أَعْنَى الثَّالِثِ - مَوْصُولٌ ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَائِدٍ
 أَيْضًا ، فَالْعَائِدُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ " أَنَا " خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَخِيرِ الَّذِي هُوَ
 " أَنَا " الثَّانِي ، وَالْعَائِدُ عَلَى " أَنْتَ " الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ الثَّانِي " أَنْتَ ،
 الثَّانِي ، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ صِلَةِ الْأَكْفِ وَاللَّامِ ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مِنْ صِلَتِهِ
 وَهُوَ الْأَكْفُ وَاللَّامُ ، " الْيَاءُ " فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ " قَاتِلِي " (١) .

" أحوال المبتدأ بحسب التقديم والتأخير ، وغيرهما " (٢)

وَقَدْ يَجِيءُ الْمُبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا	وَقَبْلَهُ الَّذِي بِهِ قَدْ أُخْبِرَا
نَحْوُ : عَلَى الثَّمَرَةِ زَيْدٌ مِثْلَهَا	وَكَيْفَ زَيْدٌ ، وَإِخَالِدٌ لَهَا
وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّمَصُّدْرًا	إِنْ يَعْتَمِدَ أَوْ عُرْفًا ، أَوْ نُكْرًا
أَوْ مُخْبِرٌ (٣) عَنْهُ بِفِعْلِ أُخْرًا	وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخْبِرًا

الْمُبْتَدَأُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ : ضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ
 التَّقْدِيمُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ فِيهِ التَّأخِيرُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ .
 وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ تَقْدِيمَ الْمُبْتَدَأِ هُوَ الْأَصْلُ لِأُمُورٍ مِنْهَا :

(١) ما ذكره النيلي أحد وجهين نقلهما السخاوي في سفر السعادة ٢ / ٦٢٨ عن الشيخ أبي محمد عبدالله
 بن برى ، وملخص الوجه الثاني أن الألف واللام والفعل لـ " أنت " فتكون (أنا) على هذا مبتدأ و (أنت)
 (مبتدأ ثانٍ ، و " الضاربي " خبر (أنت) ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له ، ويكون
 الكلام قد تم عند قوله (الضاربي) .. " انتهى بتصريف ، وانظر الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٠ .

(٢) هذا العنوان في حاشية الأصل .

(٣) في (ف) " مخبرا " بالنصب .

[أَحَدُهَا] أَنَّ الْخَبَرَ كَالْوَصْفِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى .

الثَّانِي : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَوْضُوعٌ ، وَالْخَبَرَ مَحْمُولٌ (وَالْمَوْضُوعُ قَبْلُ

الْمَحْمُولِ) (١) .

الثَّلَاثُ : أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ تَقْدِيمِهِ مَعْنَى

فَكَانَ أَحَقَّ بِالتَّقْدِيمِ لَفْظًا ؛ لِطِبَاقِ اللَّفْظِ الْمَعْنَى .

الرَّابِعُ : إِنَّهُ بِالتَّقْدِيمِ يَمْتَّازُ مِنَ الْفَاعِلِ فِي نَحْوِ " أَرِيدُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ

قَامَ " (٢) .

[مواضع وجوب تقديم الخبر]

فَأَمَّا وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنَّ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ، نَحْوُ " فِي

الدَّارِ صَاحِبُهَا " ، وَقَوْلُهُ : " عَلَى " التَّمْرَةِ زَيْدٌ مِثْلُهَا " ، فَ " عَلَى التَّمْرَةِ " خَبَرٌ

مُقَدَّمٌ ، وَ " زَيْدٌ " (مُبْتَدَأٌ) (١) ، وَ " مِثْلُهَا " صِفَتُهُ ، وَقَدْ أُضِيفَتْ صِفَةُ الْمُبْتَدَأِ إِلَى

ضَمِيرِ الْخَبَرِ (فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ إِضَافَةِ الْمُبْتَدَأِ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ) (١) ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ

التَّقْدِيمُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) فلو تأخر المبتدأ في هذين المثالين لصار فاعلاً .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ) (١) الْمُبْتَدَأُ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِـ
 "مِثْلٍ" ، فَيَصِحُّ الْأَبْتِدَاءُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَأْخِيرِ صِفَةِ الْمُبْتَدَأِ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأِ .
 قُلْتُ : التَّحْقِيقُ أَنْ يُجْعَلَ "مِثْلُهَا" بَدَلًا مِنْ "الزَّيْدِ" لَا صِفَةً لَهُ ، وَحِينَئِذٍ
 يَكُونُ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، فَيَكُونُ الْمُبْتَدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ "المِثْلُ" ، وَإِلَّا
 فَإِنَّهُ يَجُوزُ "زَيْدٌ عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا" ، لِأَجْلِ وَصْفِ النَّكْرَةِ بِـ "مِثْلٍ" فَلَا يَكُونُ
 مِنْ هَذَا الْبَابِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْقِسْمِ الثَّلَاثِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا :
 إِنَّ "مِثْلُهَا" بَدَلٌ لَا وَصْفٌ ، (فَاعْرِفْهُ) (٢) !

وَالأُولَى أَنْ يُقَالَ : إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُتَّصِلًا بِضَمِيرِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ أَعْمٌ مِنْ
 قَوْلِهِمْ "مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْخَبَرِ" لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ "عَلَى الْفَرَسِ الرَّابِحِهَا" فَإِنَّ
 "الرَّابِحَ" غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ ، لِأَجْلِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، بَلِ الضَّمِيرُ فِي
 مَوْضِعِ نَصَبٍ فِي الْأَظْهَرِ ، وَكَذَلِكَ "عِنْدَ زَيْدٍ الضَّارِبُ" .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ الاستِفْهَامِ ، نَحْوُ "كَيْفَ زَيْدٌ؟"
 لِأَنَّ الاستِفْهَامَ سُؤَالٌ وَالسُّؤَالُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَهُوَ
 مَعْنَى قَوْلِهِمْ : الاستِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قُلْتُ : فَإِنَّ "كَيْفَ" سُؤَالٌ ، وَ"زَيْدٌ" مَسْئُولٌ عَنْهُ ، وَالسُّؤَالُ غَيْرُ
 الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا يَكُونُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى ؟
 قُلْتُ : مَعْنَى قَوْلِكَ : "كَيْفَ زَيْدٌ؟" عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ؟ فَهِيَ ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ (٣)
 بِمَحْدُوفٍ هُوَ الْخَبَرُ ، أَيُّ : عَلَى أَيِّ حَالٍ زَيْدٌ كَائِنٌ؟

(١) فِي (ف) "يَجُوزُ تَقْدِيمُ" .

(٢) فِي (ف) "مِنْ هَذَا الْبَابِ" بَدَلُ « فَاعْرِفْهُ » .

(٣) فِي (ف) "مَتَعَلَّقٌ" .

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ ظَرْفًا ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ ؛
لِيَصِحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ كَقَوْلِهِ : " لِخَالِدٍ لَهَا " فـ " لَهَا " مُبْتَدَأٌ وَهِيَ نَكْرَةٌ ، وَإِنَّمَا
صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ (بِهِ) (١) لِتَقْدِيمِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَلَيْهِ وَهُوَ الظَّرْفُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ
ذَلِكَ (٢) ، وَ « اللُّهَا » : الْعَطَايَا (٣) .

[مواضع وجوب تقديم المبتدأ]

قَوْلُهُ : " وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرًا " هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ
الْمُبْتَدَأِ ، وَقَدْ ذَكَرَ لِذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ :
أَحَدُهَا : أَنْ يَعْتَمِدَ الْمُبْتَدَأُ مَعَ كَوْنِهِ صِفَةً عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ، أَوْ حَرْفِ
الاسْتِفْهَامِ ، وَيَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، نَحْوُ " أَقَانِمُ غَلَامَاكَ " ؟ وَ " مَا ذَاهِبٌ أَخْوَاكَ " .
الْمَوْضِعُ الثَّانِي : قَوْلُهُ : " أَوْ عُرْفًا " يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ جَمِيعًا
مَعْرِفَتَيْنِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ أَخُوكَ " فَإِنَّكَ تَجْعَلُ الْأَعْرَفَ مُبْتَدَأً ، وَلَا نَعْنِي بِالْأَعْرَفِ
عَلَى مَا فِي بَابِ الْمَعَارِفِ ، بَلْ (نَعْنِي) (١) الْأَعْرَفَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ ، فَذَلِكَ هُوَ
الْمُبْتَدَأُ ، فَمَا كَانَ تَعْرِيفُهُ سَابِقًا عِنْدَ الْمُخْبِرِ فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَمَا
كَانَ تَعْرِيفُهُ طَارِئًا فَهُوَ الْخَبَرُ .
وَقَوْلُهُ : " أَوْ عُرْفًا " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، وَالْمُبْتَدَأُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ٧٩١ فيما سبق .

(٣) في النسختين " العطاء " بالهمزة المدودة تحريف ، والصواب ما أثبتته ، قال صاحب نظام الغريب في
اللغة ٧٤ " اللها : العطايا ، واحدها : لُهيَّةٌ ولُهوَّةٌ ، ومنه قولهم : " اللها تفتح اللها " أي : العطايا
تفتح الأقواه بالشكر " ، وانظر الصحاح ومختارها في " لها " .

مُشَبَّه بِالْخَبْرِ (١) ، يَجُوزُ [فِيهِ] (٢) التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ : ١٣١/أ

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ (٣)

فَ " بَنُو أَبْنَانِنَا " مُبْتَدَأٌ ، وَ " بَنُونَا " خَبْرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ، وَكِلَاهُمَا
مَعْرِفَتَانِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنِ بَنِي أَبْنَانِهِ أَنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَانِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يُخْبَرَ أَنَّ
أَبْنَاءَهُ بِمَنْزِلَةِ أَبْنَاءِ أَبْنَانِهِ (٤) .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : " أَوْ نُكْرًا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ نَكْرَتَيْنِ فَلَمْ يَتَرَجَّحْ
أَحَدُهُمَا لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ مَعَ التَّسَاوِي فِي التَّنْكِيرِ وَالتَّخْصِيصِ إِلَّا (٥) بِالتَّقْدِيمِ ، نَحْوُ
" أَفْضَلُ مِنِّي خَيْرٌ مِنْكَ " ، وَ " غُلَامٌ رَجُلٌ صَدِيقُ امْرَأَةٍ " .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ الشَّانِ (٦) ، أَوْ فِيهِ
مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِنْفَاهِمْ نَحْوُ " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ :
" لَزَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَإِذَا حَذَفَتْ الْخَبْرَ وَالْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ " لَوْلَا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " ، أَوْ
كَانَ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ نَحْوُ " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! " .

(١) فِي الْأَصْلِ " بِالْجِئَةِ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) يَتَسَبَّبُ لِلْفِرْزَدِقِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ شَرْحُ الصَّائِي ٢١٧ حَيْثُ وَرَدَ الْبَيْتُ مَفْرُودًا .

وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ ٦٦ ، وَدَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ٢٤١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١ / ٩٩ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِيبِ ٥٨٩ ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٨ / ٩٧ ، وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٥٢٠ ، وَالْهَمْعُ ٨ / ١٠٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٢ / ٢١٣ بُولَاق .

(٤) اعْتَرَضَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ٨٤٠ عَلَى الْمَوْلَافِ بَوْنَ تَصْرِيحٍ ، فَقَالَ : " وَلَا يُقَالُ : " قَوْلُهُ " أَوْ
عَرَفَا " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ وَالْمُبْتَدَأُ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ الْخَبْرِ ، جَازَ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ
وَتَأخِيرُهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ..) ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّمَا قَدَّمَ الْخَبْرَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ ، لِأَنَّ
التَّقْدِيمَ وَاجِبٌ كَمَا يَبِينُ بَعْدَ ، وَبِهَذَا الْبَيْتِ تَمَسَّكَ ابْنُ كَيْسَانَ فِي الْجَوَازِ " .

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ " لَا " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ كَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ص ٨٤١ .

(٦) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : " قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ، قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ ص ٨٤٢ " لِأَنَّ وَضْعَهُ أَنْ يُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ
بَعْدَهُ هِيَ الْخَبْرُ ، لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَوْلَى مَشْعُرًا بِالتَّعْظِيمِ ، فَلَوْ قَدَّمَ الْخَبْرَ عَلَيْهِ لَكَانَ مُنَاقِضًا لِلْغُرُصِ " .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِفِعْلِ أُخْرَا " ، وَذَلِكَ نَحْوُ " زَيْدٌ قَامَ " فَلَوْ تَأَخَّرَ الْمُبْتَدَأُ لَصَارَ فَاعِلًا وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ : مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ ، نَحْوُ " الزَّيْدَانِ قَامَا وَالزَّيْدُونَ قَامُوا " ؛ (١) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " قَامُوا الزَّيْدُونَ " (١) فَـ " الزَّيْدُونَ " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " قَامُوا " خَبْرُهُ (٢) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اشْتَبَهَلَ بِعَمَلِهِ فِي الْمُضْمَرِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمُبْتَدَأِ ، (وَقد) (١) حَكَى بَعْضُهُمْ " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ " أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَالْفِعْلُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ .

[ما يجوز فيه الأمران]

قَوْلُهُ : " وَقد تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرًا " يَعْنِي إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً وَالْخَبْرُ نَكْرَةً ، أَوْ جُمْلَةً ، أَوْ ظَرْفًا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " وَ" قَائِمٌ زَيْدٌ " (٣) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرُ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قِمَاحِ (٤)

أَرَادَ " ابْنُ الْأَعْرُ [فَتَى] (٥) " وَ " مَا " زَائِدَةٌ ، وَوَجْهَ التَّقْدِيمِ هُوَ الْاهْتِمَامُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس ص ٨٤١ " ومنهم من أجاز التقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز .. ، لانتفاء اللبس مع وجود علامة التثنية والجمع " .

(٣) هذا مذهب البصريين ، أمَّا الكوفيون فقد منعوا تقديمه مطلقاً ، وسيذكر ذلك قريباً .

ثم انظر الإنصاف ٦٥ (المسألة التاسعة) .

(٤) البيت لمالك بن خالد الهذلي يمدح زهير بن الأعرج ، انظر ديوان الهذليين ٥/٣ ، وهو في الإنصاف ٦٦ ، وشرح ابن الخباز ١/٤٠٨ ، وابن القواس ص ٨٤٢ ، والشريشي ج ٢ لوحة ٥٠ ، واللسان ، وأساس البلاغة " قمح " شهراً قِمَاح ككتاب وغراب : من أشد أشهر الشتاء برداً ، يقال : قمح البعير عن الماء وقامح إذا رفع رأسه عنه لا يشرب لعيافه أو لبرد الماء أو للرِّي .

(٥) سقط من الأصل .

بِذِكْرِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّكَ (إِذَا) (١) قُلْتَ : " تَمِيمِي أَنَا " فَإِنَّ الْاهْتِمَامَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ
الِانْتِسَابُ إِلَى تَمِيمٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ " (٢) فَإِنَّ الْأَهَمَّ عِنْدَ
السَّامِعِ ذِمُّ شَأْنِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ ، فَهَذِهِ فَائِدَةُ التَّقْدِيمِ ، وَقَدْ مَنَعَ الْكُوفِيُّونَ مِنْ
ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِ عَلَى الْمُظْهَرِ ، وَأَجَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ (٣) ؛ لِأَنَّ
النِّيَّةَ فِيهِ التَّأْخِيرُ ، كَقَوْلِهِمْ : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمَ " (٤) .

[جواز حذف المبتدأ والخبر]

وَتَارَةً يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدًا
فِي قَوْلِهِ : (صَبْرٌ جَمِيلٌ) قَدْرًا مَبْتَدَأٌ قَوْمٌ ، وَقَوْمٌ خَبَرًا

لَا يَجُوزُ حَذْفُ شَيْئٍ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَى الْمَحْنُوفِ دَلِيلٌ مِنْ قَرِينَةٍ
لَفْظِيَّةٍ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ ، أَوْ هُمَا جَمِيعًا ، فَمِثَالُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَبْرٌ
جَمِيلٌ ﴾ (٥) أَيُّ : فَشَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، أَوْ أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ ، وَهَاهُنَا قَرِينَةٌ
مَعْنَوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَذَلِكَ أَنَّ " صَبْرًا " مُفْرَدٌ ، وَ" جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ،
وَالصَّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ وَاحِدٍ لَا يَتِمُّ بِهِمَا (٦) الْكَلَامُ ، فَبِقِيَا يَحْتَاجُ (٧)
إِلَى جُزْءٍ آخَرَ لِيَتِمَّ بِهِ (٨) الْكَلَامُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْجُزْءُ بِمَوْجُودٍ فِي اللَّفْظِ ، فَوَجَبَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر سيبويه ٢٧٨ / ١ بولاق ، والإنصاف ٦٦ .

(٣) انظر الإنصاف ٦٥ المسألة التاسعة حيث مذهب كل فريق وحجته .

(٤) هذا مثل : انظر معجم الأمثال ٤٤٢ / ٢ ، والمستقصى ١٨٣ / ٢ .

(٥) يوسف ١٨ ، ٨٣ .

(٦) في (ف) " بها " .

(٧) هكذا في النسختين ، والأنسب " يحتاجان " غير أنه أفرد " يحتاج " نظراً إلى قوله " جزء واحد " .

(٨) في (ف) " بهما " .

وَقَالَ قَوْمٌ : الْخَبْرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمَحذُوفُ ، وَالتَّقْدِيرُ " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " (١) فَـ " صَبْرٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " جَمِيلٌ " صِفَتُهُ ، وَإِذَا وُصِفَتْ النُّكْرَةُ جازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ مَصْدَرًا يُفِيدُ الْجِنْسَ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ ، وَقَالُوا حَذَفُ الْخَبْرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْلَى ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلُ الْكَلَامِ وَلَيْسَ حَذَفُ الْأَوَائِلِ بِقَوِيٍّ فِي الْقِيَاسِ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ تَخْفِيفٌ ، وَكَلَّمَا بَعُدَ (٢) مِنَ الْأَوَائِلِ كَانَ أَلْيَقَ بِهِ ، وَكَلَّمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَوَائِلِ كَانَ أَضْعَفَ ، فَاسْتَهْجَأُوا أَنْ يَفْتَحَ الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ بِالْحَذْفِ وَالتَّغْيِيرِ مِنْ أَوَّلِ بَادِرَةٍ (٣) ، فَهَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَحَذَفُ الْمُبْتَدَأِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَقْوَى فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الصَّبْرِ شَيْئٌ ، فَإِذَا قَالَ : " أَمْرِي أَوْ شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْهُ وَكَانَ فِيهِ مَدْحُ الصَّابِرِ ، وَعَلَى حَذْفِ الْخَبْرِ يَكُونُ الْمَدْحُ لِلصَّبْرِ ، وَمَثَلُ بِهِذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهَا قَدْ جَمَعَتْ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا مِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى تَقْدِيرِ ، وَحَذْفِ الْخَبْرِ عَلَى تَقْدِيرِ آخَرَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " قَدَرُ مُبْتَدَأٌ قَوْمٌ ، وَقَوْمٌ خَبْرٌ " أَيُّ : قَوْمٌ قَدَرُوا أَنَّ " صَبْرًا " مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، وَقَوْمٌ قَدَرُوهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ .

وَأَمَّا الْحَذْفُ لِقَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ فَقَوْلُ الْقَائِلِ : " مَنْ عِنْدَكَ ؟ " فَتَقُولُ : " زَيْدٌ " أَيُّ : زَيْدٌ عِنْدِي ، فَحَذَفْتَ الْخَبْرَ مِنَ الْجَوَابِ ؛ لِذِلَّةِ السُّؤَالِ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ : " كَيْفَ أَنْتَ ؟ " قُلْتَ : " صَالِحٌ " ، أَيُّ : أَنَا صَالِحٌ " فَحَذَفْتَ " أَنَا " وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ ؛ لِذِلَّةِ ذِكْرِهِ فِي السُّؤَالِ ، وَالْحَذْفُ فِي هَذَا جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ، فَإِنَّكَ إِنْ

(١) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٥ ، وابن يعيش ١/ ٩٥ ، والهمع ١/ ١٠٣ .

(٢) في النسختين " قرب " وهو تحريف ، صوابه كما أثبتته .

(٣) في النسختين « باردة » .

شِئْتُ قُلْتُ : " أَنَا صَالِحٌ " ، وَ " زَيْدٌ عِنْدِي " وَإِنْ شِئْتُ حَذَفْتُ ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ فِي الْآيَةِ مِنَ الْجَائِزِ ، فَلَوْ قَالَ " أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ " لَجَازَ ، وَلَوْ قَالَ : " صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ " لَجَازَ أَيْضًا ، بَلْ هُوَ الْأَصْلُ .

[وجوب حذف الخبر]

وَمِثْلُ « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ، تَحْذِفُ « مَقْرُونَانِ » لَسْتَ تُثَبِّتُهُ

هَذَا مِمَّا يَلْزَمُ (فِيهِ) (١) حَذْفُ الْخَبَرِ لِأَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : الْعِلْمُ بِهِ بِوَالثَّانِي سَدُّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَالَّذِي سَدَّ هُنَا مَسَدُّ الْخَبَرِ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالَّذِي عُلِمَ بِهِ الْخَبَرُ مَا فِي الْوَاوِ مِنْ مَعْنَى " مَعَ " ؛ لِأَنَّهَا تَفِيدُ الْمُقَارَنَةَ ، فَقَدْ عُلِمَ الْخَبَرُ لِخُصُوصِيَّتِهِ وَسَدُّ غَيْرِهِ مَسَدَّهُ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ وُجِدَ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَجَبَ فِيهِ حَذْفُ الْخَبَرِ ، فَ " كُلُّ رَجُلٍ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " ضِيعَتُهُ " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، وَالْتَقْدِيرُ " كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ " (٢) فَحَذْفُ " مَقْرُونَانِ " لِدَلَالَةِ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى [" مَعَ "] (٣) عَلَى الْمُقَارَنَةِ ، فَقَدْ سَدَّتْ الْوَاوُ مَعَ مَا بَعْدَهَا مَسَدُّ الْخَبَرِ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ " مَعَ " ، نَحْوُ " كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ " .
وَالْخَبَرُ [يَجِبُ] (٤) حَذْفُهُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) ما ذكره المؤلف هو قول البصريين ، وقال الكوفيون : " ليس في المسألة خبر محذوف بل الواو بمعنى " مع " ، وهي مع ما بعدها خبرٌ عن " كل " ، كما لو قلت " زيد مع عمرو " ، قال صاحب الشرح المجهول : " ولا بعد في كل واحد من المذهبين " عن الشرح المجهول لوحة ١٠٣ ، وانظر أيضا شرح الكافية للرضي ١٠٧ / ١ .

(٣) في الأصل " عن " .

(٤) في الأصل " يجوز " .

أَحَدَهَا : قَوْلِكَ : " زَيْدٌ فِي الدَّارِ " فَإِنَّ التَّفْقِيرَ " مُسْتَقَرٌّ " فَحَذِفَ الْخَبْرُ
لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلَوْ قُوعِ الظَّرْفِ مَوْقِعَهُ .

الثَّانِي : بَعْدَ " لَوْلَا " نَحْوُ " لَوْلَا زَيْدٌ لَزُرْتُكَ " أَيُّ : لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ،
فَوَجِبَ حَذْفُ الْخَبْرِ لِلْعِلْمِ بِهِ (١) ، لِأَنَّ " لَوْلَا " تَقِيدُ أَمْتِنَاعَ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ ،
فَعِلْمَ الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ " مَوْجُودٌ " مِنْ كَلِمَةِ " لَوْلَا " بِخُصُوصِيَّتِهِ ، وَسَدَّ لَفْظِ آخَرَ
مَسَدَهُ ، وَهُوَ جَوَابُ " لَوْلَا " فَوَجِبَ حَذْفُهُ (٢) .

الثَّلَاثُ : الْحَالُ ، نَحْوُ " ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا " ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (٣) . ١/١٣٢

الرَّابِعُ : الْقَسَمُ ، نَحْوُ " لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ " ، فَ " لَعَمْرُكَ " مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ
مَحذُوفٌ ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَهُ بِوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ ، وَبَيَانُ الْعِلْمِ
أَنَّ قَوْلَكَ : " لَعَمْرُكَ " قَسَمٌ فَقَدْ عَلِمَ بِهِ أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ " قَسَمِي " أَوْ " يَمِينِي " .
لِأَنَّ الْقَسَمَ يَمِينٌ .

الخَامِسُ : مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ : " كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ " (٤) .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ كُلِّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ " يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ :

(١) هذا قول البصريين ، أما الكوفيون فيقولون : الاسم الواقع بعد " لولا " يرتفع بـ " لولا " نفسها ،

لثباتها عن الفعل ، والتقدير " لولا يمنع زيد " ، وقد ضعّفه البصريون كما في ابن يعيش ١ / ٩٦ ،

والإنصاف ٧١ المسألة العاشرة حيث رجح مذهب الكوفيين صاحب الإنصاف .

(٢) قال ابن القواس في ٨٤٤ " هذا إذا أردت وجوداً عاماً ، فإن أردت وجوداً خاصاً فلا يجوز

الإضمار فضلاً عن الوجوب ، وانظر ذلك في شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٢٥٠ .

(٣) انظر صـ ٨١٠ فيما مضى .

(٤) وهو أن يقع بعد المبتدأ أو هي نص في المعية ، وإن لم تكن نصاً في المعية لم يجب حذف الخبر ،

وذلك نَحْوُ " زيد وعمرو قائمان " ، بل إن دل عليه دليل جان حذفه وإلا يجب ذكره ، انظر ذلك في

شرح ابن عقيل للألفية ١ / ٢٥٣ مع الهامش .

أَحَدُهُمَا : مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي وُجُوبِ حَذْفِ الْخَبَرِ (١) الْمَسَائِلِ الْخَمْسُ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُ يُرِيدُ بِـ " مِثْلُ كُلِّ رَجُلٍ وَضَيَعَتْهُ " (قَوْلِكَ) (٢) : " زَيْدٌ
وَشَأْنُهُ " ، وَ " الرَّجَالُ وَأَعْضَادُهُ " ، وَ " النِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا " (٣) .

وَقِيلَ : الْوَاوُ فِي هَذَا بِمَعْنَى " الْبَاءِ " (٤) ، وَكَيْفَ مَا كَانَ فَإِنَّ الْمَعْنَى
وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ " الْبَاءَ " لِلِإِلْصَاقِ ، وَ " مَعَ " لِلْمُصَاحَبَةِ وَهَمَّا فِي الْمَعْنَى مُتَقَارِبَانِ ،
وَالضَّيْعَةُ هُنَا الْحَرْفَةُ ، وَسُمِّيَتْ ضَيْعَةً ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا [إِذَا تَرَكَهَا] (٥) ضَاعَ
بِتَرْكِهَا ، أَوْ [ضَاعَتْ] (٦) مِنْهُ ، وَالَّذِي دَلَّنَا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ أَنَّ " كُلَّ رَجُلٍ "
مُبْتَدَأٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : " وَضَيَعَتْهُ " الْخَبَرُ ؛ لِأَنَّ " الْوَاوَ " عَاطِفَةٌ وَالْخَبَرُ
لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، لِأَنَّ " وَآوَ " الْعَطْفِ تُوجِبُ مُشَارَكَةَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ مَعْنَى
وَإِعْرَابًا ، فَيَكُونُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ مُبْتَدَأً ، وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً يَمْنَعُ
كَوْنَهُ خَبَرًا ؛ لِامْتِنَاعِ كَوْنِ الشَّيْءِ مُخْبَرًا عَنْهُ وَبِهِ مَعًا ، وَلِأَنَّ " ضَيَعَتْهُ " لَيْسَتْ
عِبَارَةً عَنْ " رَجُلٍ " [وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ] (٧) عِبَارَةً عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ

(١) جاء بعده في النسختين عبارة " وهي " ، والواجب في نظري إسقاطها لسلامة النص .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٥ بالحاشية ، والهمع ١ / ٢٢١ ، حيث لم يتقدم الواو إلا مفرداً .

(٤) قال بذلك الجرمي كما في الأشباه والنظائر في النحو ٤ / ٦٧ فما بعدها .

(٥) تكملة يستقيم بها النص ، وهي في كتابه الآخر التحفة لوحة ٣٤ .

(٦) بياض في الأصل .

(٧) في الأصل " والخبر حراً المفرد " بزيادة لفظة بين الصفة وموصوفها لم أتبينها ، والمثبت من (ف) ،

والتحفة الشافية لوحة ٣٤ ، ولعل تلك اللفظة زائدة من الناسخ .

الْخَبْرُ مَحذُوفًا لِلْعِلْمِ بِهِ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا "مَقْرُونَانِ"، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَلِمَ مِنْ "الْوَاوِ"
الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ"، فَوَجِبَ الْحَذْفُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا أَوَّلُ (١)، وَلِوُجُوبِهِ قَالُ:
"تَحْذِيفُ مَقْرُونَانِ لَسْتَ تُثْبِتُهُ".
وَيُقْفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ: "لَسْتَ تُثْبِتُهُ" وَجُوبُ الْحَذْفِ.

(١) فِي (ف) "أَوَّلًا" بِالتَّنْوِينِ.

[الاشتغال]^(١)

وَأَنَّ أَتَى الْخَبْرَ وَهُوَ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرٌ فَضَائِلَةٌ
يَعُودُ الْمُبْتَدَأُ الْمَقْدَمُ كَمِثْلِ : زَيْدٌ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ
فَأَنَّ لِنَصْبِهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الْأَخِيرِ الْمُظْهِرِ
وَأَنَّ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ فَهُوَ أَيْضًا مِثْلُهُ
يُنْصَبُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرَ وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبْرٌ
قَوْلُهُ : " وَهُوَ جُمْلَةٌ " احْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمُفْرَدِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِعْلِيَّةٌ " مِنَ
الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَلَوْ قَالَ : جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ، أَوْ اسْمٌ يُشْبَهُ الْفِعْلَ لَدَخَلَ فِيهِ مِثْلُ
قَوْلِكَ : " زَيْدٌ ضَارِبُهُ عَمْرُو " ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَابِ وَلَيْسَ الْخَبْرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، فَأَعْرِفْهُ!
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِيهَا ضَمِيرٌ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ " زَيْدًا ضَرَبْتُ " ، فَإِنَّهُ لَيْسَ
مِنْهُ إِذْ لَا يُنْصَبُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ ، بَلْ يُنْصَبُ هَذَا الظَّاهِرُ .
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فَضْلُهُ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ قَامَ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا " فَإِنَّ
الضَّمِيرَ فِي الْفِعْلِ لَيْسَ فَضْلَةً ، أَيْ : لَيْسَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ فِي إِفَادَةِ التَّرْكِيبِ ،
بَلْ هُوَ جُزْءُ الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، فَيَجِبُ رَفْعُ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ - الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ
الضَّمِيرُ (الْمَرْفُوعُ - بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَالْفَضْلَةُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ)^(٢) مَفْعُولًا .

(١) جاء في حاشية الأصل « ما أضمر عامله على شريطة التفسير » ، وهو مستفاد من شرح ابن
القواص ص ٨٤٦ ، والمقصود به الاشتغال ، وانظر في هذا الباب شرح الكافية للرضي ١ / ١٦٢
فما بعدها .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

قَوْلُهُ : " يَعُودُ لِلْمُبْتَدَأِ الْمُقَدَّمِ " أَيْ : يَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ١٣٢/ب (الَّذِي) (١) الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ يَصِحُّ جَعْلُهَا خَبْرًا عَنْهُ إِذَا رَفَعْتَهُ بِالْأَبْتِدَاءِ .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ زَيْدٍ زُرْتَهُ لِلْكَرَمِ " هَذَا مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُكْمِ ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ " كَمِثْلِ زَيْدٍ زُرْتَهُ " قَوْلُكَ : " زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ؟ وَعَمَرُو مَا أَكْرَمْتَهُ " ؛ فَإِنَّ الْأُسْتَفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَلَوْ حَذَفْتَ الضَّمِيرَ مِنَ الْفِعْلِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ (٢) فِي الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا بِمِثَالِهِ .
وَصَاطِبُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ ، أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ (عَنْهُ) (٣) بِضَمِيرِهِ ، أَوْ الْمَلْبَسِ لِضَمِيرِهِ ، لَوْ حُذِفَ الضَّمِيرُ لِنَصْبِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدَّمَ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : " فَأَنْتَ لِنَصْبِهِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ " يُرِيدُ لِنَصْبِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدَّمَ ، نَحْوُ " زَيْدًا ضَرَبْتَهُ " ، وَإِنَّمَا وَجِبَ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ؛ لِتَعَدُّرِ نَصْبِهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ لِاشْتِغَالِهِ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَحَيْثُ نَصَبَ الضَّمِيرَ تَعَدَّرَ نَصْبُهُ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ عَمَلَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَيْ : مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ مَضْرُوبًا (٤) لَا غَيْرُ ، وَحُكِيَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ " زَيْدًا " مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ، وَالضَّمِيرُ بَدَلُ (مِنْهُ) (٥) بَدَلُ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُظْهَرِ (٦) ، وَالْأَصْلُ " ضَرَبْتُ زَيْدًا " [إِيَّاهُ] (٧) ، لَكِنْ لَمَّا قُدِّمَ الْأَسْمُ الظَّاهِرُ ، وَوَلِيَ

(١) فِي (ف) " أَيْ " .

(٢) أَيْ : بَعْدَ الْأُسْتَفْهَامِ ، وَمِثْلُهُ كَذَلِكَ " مَا " النَّافِيَةُ كَمَا مِثْلُ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي (ف) " مُضْمَرًا " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) انظُرْ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/ ٩٢ ، ٣٧٨ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١/ ١٦٣ ،

وَإِبْنَ بَيْعِشٍ ٢/ ٣٠ ، وَالْهَمْعَ ٢/ ١١٤ .

(٧) أَضْفَتَ كَلِمَةَ " إِيَّاهُ " لِاسْتَقِيمِ الْكَلَامِ .

الْمُنْفَصِلُ الْفِعْلُ صَارَ مُتَّصِلًا ، وَاحْتَجَّ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ (قَدْ) (١) وَجَبَ إِضْمَارُ
الْفِعْلِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ لَتَعَذَّرَ نَصْبِهِ بِ " مَرَرْتُ " الْمَتَعَدِّي
بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَوَجَبَ الْإِضْمَارُ فِي جَمِيعِ الْبَابِ .

قَوْلُهُ " مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الْأَخِيرِ الْمُظْهَرِ " أَيُّ : يُقَدَّرُ النَّاصِبُ لِلْإِسْمِ
فِعْلًا مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمُتَأَخَّرِ عَنِ الْإِسْمِ ، فَيُقَدَّرُ " زُرْتُ زَيْدًا زُرْتُهُ " ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
أَمَكَّنَ ذَلِكَ فَوَجَبَ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الظَّاهِرِ أَدْلُ عَلَى لَفْظِ [الْمُضْمَرِ] (٢) مِنْ عَيْنِ
لَفْظِهِ ، فَكَانَ فِيهِ تَوْفِيقٌ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ الْمُتَأَخَّرُ إِذَا نُصِبَ الْإِسْمُ لَا
مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ لِلْفِعْلِ الْمُضْمَرِ .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فَعَلُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ " يُرِيدُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ
(الْمُتَّصِلُ) (٣) بِهِ الضَّمِيرُ الْفَضْلَةَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَهُوَ مِثْلُ مَا يَتَعَدَّى
إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ مَا
ظَهَرَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى ، فَلَا يَنْصَبُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ (٤) مِنْ مَعْنَاهُ
فَتَقَدَّرُ فِي قَوْلِكَ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " ، إِذَا نَصَبْتَ " جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " ؛ لِأَنَّ
الْمُرُورَ مُجَاوِزَةً [وَ] (٥) مُلَاقَاةً ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " يَنْصَبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرَ " أَيُّ :
بِمَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ لَا بِلَفْظِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " قَالَ " تَحْرِيفٌ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ١٠٤ " وَأَبْطَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ قَدْ وَجَبَ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي مِثْلِ : " زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ " لَتَعَذَّرَ نَصْبِهِ بِمَرَرْتُ الْمَتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ فَوَجَبَ الْإِضْمَارُ " ، وَهُوَ كَثِيرُ النِّقْلِ عَنِ النَّيْلِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الْمُظْهَرُ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي النِّسَخَتَيْنِ " الضَّمِيرُ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٥) زِدْتَ الْوَاوَ هُنَا لِإِسْتِقِيمِ الْكَلَامِ بِمِثْلِهِ فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ٨٤٨ .

قَوْلُهُ : " وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبَرٌ " أَي : خَبَرُ الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ
 بِالْأَبْتِدَاءِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارٍ وَلَا إِلَى تَقْدِيرٍ
 فِعْلِهِ ، لِأَنَّ الْإِضْمَارَ وَتَقْدِيرَ النَّاصِبِ كِلَاهُمَا (١) خِلَافُ الْأَصْلِ ، فَكَانَ الرَّفْعُ
 أَوْلَى لِذَلِكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ " فَتَضْمُرُ " أَهَنْتُ زَيْدًا " ؛ لِأَنَّ
 ضَرَبَ غُلَامَ زَيْدٍ إِهَانَةٌ لِرَيْدٍ .

وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ أَوْ التَّخْضِيبُ مِنْ قَبْلِ فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
 كَمَثَلِ هَلَّا خَالِدًا أُعْطِيَتْهُ وَإِنْ سَعِيدًا زَنْتَهُ أَرْضَيْتَهُ

/ النَّصْبُ فِي هَذَا الْبَابِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ، وَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، ١٣٣ /
 وَمَمْتَنِعٌ ، فَالْمَمْتَنِعُ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ أَتَيْتَهُ ؟ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ
 مَا بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ (لَوْ) (٢) حُذِفَ مِنْهُ الْمُضْمَرُ عَامِلًا فِيمَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ
 لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ ، وَالْعَامِلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ عَامِلٌ يَقْتَضِي التَّصْدِيرَ عَلَى مَعْمُولِهِ ،
 وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ هُنَا عَامِلًا لَمْ يَصِحَّ جَعْلُهُ مَفْسَرًا لِلْعَامِلِ .
 وَأَمَّا النَّصْبُ الْجَائِزُ فَتَارَةٌ يَكُونُ الرَّفْعُ رَاجِحًا وَالنَّصْبُ مَرْجُوحًا ، وَهُوَ
 مَا ذَكَرَهُ أَوَّلُ (٣) قَبْلَ قَوْلِهِ : " وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ " إِلَى آخِرِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلْتَهُ ،
 وَتَارَةٌ يَكُونُ النَّصْبُ رَاجِحًا ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، وَتَارَةٌ يَكُونُ مُسَاوِيًا لِلرَّفْعِ ،
 وَسَيَأْتِي أَيْضًا .

أَمَّا الْوَاجِبُ النَّصْبُ فَمَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحُرُوفِ التَّخْضِيبِ
 وَلِذَلِكَ قَالَ " فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ " .

(١) هكذا في النسختين وهو خلاف الفصحى ، والأولى أن يقول : " كليهما " ، لأنه توكيد لمنصوب .

(٢) في النسختين " أو " ، وانظر شرح ابن القواس ٨٤٧ حيث قال : " لأنه لو حذف الضمير من الفعل

لما تسلط على المتقدم " .

(٣) في (ف) " أولا " بالنصب ، وهو جائز .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ قَبْلُ " يُرِيدُ مِنْ قَبْلِ الْاسْمِ الظَّاهِرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ قَبْلُ " عَنْ مَجِيءِ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ بَعْدَ الْاسْمِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ هَلَّا ضَرَبْتَهُ " ، وَ " زَيْدٌ إِنْ تَضَرَّبَهُ تَوَدَّعَهُ " ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ (بَعَيْنِ) (١) مَا ذَكَرْنَا فِيمَا بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ فِي كَوْنِهِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَكُلُّ فِعْلٍ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ عَامِلًا لَا يَصِحُّ تَفْسِيرُ الْعَامِلِ بِهِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ ، وَالْجَزَاءُ حَادِثٌ فَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ حَادِثًا ، أَمَا كَوْنُ الشَّرْطِ سَبَبًا فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا كَوْنُهُ حَادِثًا ؛ فَلِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى وُجُودِ الْجَزَاءِ ، قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ " . (٢) أَيُّ : مِنْ عَلَامَاتِهَا ، وَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا ؛ لِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ اسْمٌ وَجِبَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ قَبْلَ الْاسْمِ وَبَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ؛ لِتَتَوَفَّرَ عَلَى الْجَزْمِ (٣) مُقْتَضَاهُ مِنْ طَلَبِ الْفِعْلِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ وَجُوبُ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُشْتَعِلًا بِضَمِيرِ الْاسْمِ (وَذَلِكَ) (٤) الضَّمِيرُ فَضْلَةٌ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَضْمَرَ فِعْلًا لِمَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، أَنْشَدَ سَبِيوِيَهُ :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفِسُ أَهْلِكَتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي (٥)

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ "بَغِير"

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ ٣٢٢/٢ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابِ " مَا جَاءَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ .. " الْحَدِيثِ .

(٣) يَقْتَضِدُ حَرْفَ الشَّرْطِ ، وَفِي (ف) " الشَّرْطُ " بَدَلَ " الْحَرْفِ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) الْبَيْتُ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَبٍ ، كَمَا فِي دِيوانِهِ ٧٢

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيَهُ ٦٧ / ١ بُولَاقَ ، وَالْأَعْلَمُ ٦٧ / ١ ، وَشَرَحَ أُبَيَاتَ سَبِيوِيَهُ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ١٦٠ / ١ ، وَشَرَحَ أُبَيَاتَ سَبِيوِيَهُ لِلنَّحَّاسِ ٩٧ ، وَالْمَقْتَضَبِ ٧٤ / ٢ ، وَالتَّبَصُّرَةِ وَالتَّذَكُّرَةَ ١ / ٣٢٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ رَقْمَ ٣٢٢ ، ٨٣٦ ، وَابْنَ يَعِيْشَ ٨٢ / ١ ، ٢٨ / ٢ ، وَشَفَاءَ الْعَلِيلِ فِي إِيْضَاحِ التَّنْسِيهِلِ ١ / ٤٣٤ ، وَالْعَيْنِي ٢ / ٥٣٥ ، وَالْخَزَانَةَ ١ / ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٢ / ٦٤٢ بُولَاقَ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ٧٢ .

بَرَفَعٍ " مَنْفَسٍ " عَلَى تَقْدِيرِ " أَهْلِكَ مَنْفَسٍ " عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ .
وَمِثَالُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ : « إِنْ سَعِيدًا زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ » .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ قَوْلُهُ (١) : " هَلَّا خَالِدًا أَعْطَيْتَهُ " ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ
التَّحْضِيضُ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ حَثٌّ [وَاسْتِبْطَاءٌ] (٢) وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ ،
وَوَجِبَ التَّفْسِيرُ بِالْفِعْلِ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ لِيَكُونَ مَفْسُورًا
لِلْفِعْلِ النَّاصِبِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ وَقُوعُ الْأَسْمِ مَفْسُورًا فِيمَا هَذَا شَأْنُهُ ، فَلَمْ يَقُولُوا
: إِنْ زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ .

وَأَنْتَ هَمْزَةُ الْأِسْتِفْهَامِ	وَأَوْ حَرْفُ نَفْيِ أَوَّلِ الْكَلَامِ
أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ	أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ
كَمِثْلِ « زَيْدًا أَضْرِبَنَّ عِبْدَهُ »	وَجَعْفَرًا لَا تَخْلَفَنَّ وَعْدَهُ (٣)
أَوْ قَبْلَ الْأِسْمِ جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ	" كَعِبْتَهُ وَالنُّضْرَ عَيْتُ زَيْدٍ "
وَالنَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ	وَالرَّفْعُ أَيْضًا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ

ب/١٣٣

قَدْ ذَكَرَ هُنَا النَّصْبَ الرَّاجِحَ عَلَى الرَّفْعِ وَهُوَ عَكْسُ الْوَجْهِ [الْأَوَّلِ] (٤) وَقَدْ
عَدَّ لَهُ خَمْسَةَ مَوَاضِعَ :

أَوَّلُهَا : هَمْزَةُ الْأِسْتِفْهَامِ ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " هَمْزَةُ الْأِسْتِفْهَامِ " عَنْ أَسْمَاءِ

(١) فِي الْأَصْلِ " قَوْلِكَ " .

(٢) مَكَانُهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ بِقَدْرِ كَلِمَةٍ ، وَلَمْ تَذَكَرْ فِي (ف) فَأَضْفَتْهَا مِنْ كِتَابِهِ الثَّانِي التَّحْفَةَ الشَّافِيَّةَ
لَوْحَةَ ٥٤ .

(٣) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ حَاشِيَةٌ تَقُولُ : " أَوْ " حَيْثُ " نَحْوُ " حَيْثُ زَيْدًا تَجِدُهُ فَاكْرَمَهُ " أَيْ : حَيْثُ
تَجِدُ زَيْدًا فَاكْرَمَهُ ، لِأَنَّ " حَيْثُ " هُنَا شَرْطٌ ، وَالشَّرْطُ يَطْلُبُ فِعْلًا ، فَكَانَ هَذَا مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ
الرَّاجِحَةِ عَلَى الرَّفْعِ أَيْضًا " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الاسْتِفْهَامَ نَحْوُ قَوْلِكَ : " أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ ؟ فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْقِسْمِ الَّذِي بَدَأَ بِذِكْرِهِ وَهُوَ مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ الرَّفْعُ .

وَأَيْنَمَا كَانَ النُّصْبُ أَجُودَ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يَلِيَهُ الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ غَالِبًا يَكُونُ عَنِ الْأَفْعَالِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " أَرَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟ " فَالاسْتِفْهَامُ عَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ لَا عَنْ زَيْدٍ ، فَإِذَا وَلِيَ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ الْأَسْمُ فَقَدْ وَلِيَهُ مَا لَيْسَ بِهِ أَوْلَى ، فَاحْتَارُوا تَقْدِيرَ الْفِعْلِ لِئَلِي الْحَرْفَ مَا هُوَ بِهِ أَوْلَى ، وَإِذَا كَانَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ أَوْلَى ، كَانَ النُّصْبُ أَوْلَى ، وَكَذَلِكَ " أَرَيْدًا " (١) أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؛ لِأَنَّ " الْهَاءَ " فِي " عَلَيْهِ " ضَمِيرُ " زَيْدٍ " ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ بِـ " مَحْبُوسٌ " ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " أَتَنْتَظِرُ زَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ " ؛ لِأَنَّ مَنْ حُبِسَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ يَنْتَظِرُهُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِظَارَ حُبْسٌ وَمَنْعٌ مِنَ السَّيْرِ ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ : " لَا تَسُبُّ زَيْدًا " .

الثَّانِي " حَرْفُ النَّفْيِ ، نَحْوُ " مَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ " ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ أَوْلَى بِالْفِعْلِ كَمَا مَضَى فِي حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ (٢) الْجُدُودُ (٣)

أَيُّ : فَلَا ذَكَرْتَ حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ ، لِأَنَّ " الْهَاءَ " فِي " بِهِ " « ضَمِيرُ » حَسَبٍ " وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ " فَخَرْتُ " .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " أَرَيْدًا " بِالرَّفْعِ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مَا أَثْبَتَهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

(٢) فِي النِّسَخَتَيْنِ " افْتَخَرَ " وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الدِّيْوَانِ ٣٢٢ ، وَسَيَذْكُرُهُ صَحِيحًا فِي صَدِّ ٨٦١ .

(٣) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٣٢٢ بِرَوَايَةٍ :

" فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ كَرِيمٌ وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ " وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٧٣ / ١ بُولَاقَ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَّبُوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٨٣ / ١ ، وَالْأَعْلَمُ ٧٣ / ١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠٩ / ١ ، ٣٦ / ٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٨٥١ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْخَبَّازِ لَوْحَةَ ٧٠ ، وَالشَّرْحُ الْمَجْهُولُ لَوْحَةَ ١٠٥ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٤٧ / ١ بُولَاقَ .

وَقَوْلُهُ : " أَوَّلَ الْكَلَامِ " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ وَقُوعِ حَرْفِ النَّفْيِ ، وَحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ
 بَعْدَ الْإِسْمِ وَقَبْلَ الْفِعْلِ نَحْوُ " زَيْدٌ مَا ضَرَبْتَهُ " [وَزَيْدٌ أَضْرَبْتَهُ ؟] (١)؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ
 الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ " مَا " ، وَحَرْفَ الِاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ (مَا بَعْدَهُمَا فِيمَا قَبْلَهُمَا) (٢) ،
 وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الْبَابِ (٣) .

فَإِنْ قُلْتَ : " زَيْدًا لَنْ تَضْرِبَهُ " جَازَ ؛ لِأَنَّ " لَنْ " يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولٌ مَا
 بَعْدَهَا نَحْوُ " زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ " فَجَازَ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُّ النَّاصِبُ لِلِاسْمِ قَبْلَهَا ، وَ
 لَمْ " بِمَنْزِلَةِ " لَنْ " .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ : " أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ " كَمَثَلِ : زَيْدًا
 أَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ " ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ طَلَبُ الْإِيقَاعِ ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ تَرْكِ الْإِيقَاعِ
 وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْفِعْلِ (٤) ، وَلِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ لَا يَكُونُ خَبْرًا إِلَّا بِتَأْوِيلٍ ، فَلِذَلِكَ
 أُخْتِيرَ النَّصْبُ ، وَالنَّهْيُ كَالْأَمْرِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَجَعَفَرًا لَا تُخْلِفَنَّ
 وَعَدَّهُ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً ﴾ (٥)
 بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " وَمِمَّا يَتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ " ، فَالسَّارِقُ ،
 وَالسَّارِقَةُ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، فَلَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ خَبْرًا لَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ النَّصْبُ فِي
 الْأَظْهَرِ (٦) .

(١) إضاعة يوجبها المقام ، وهي في شرح ابن القواس ، ص ٨٥٢ .

(٢) في الأصل " ما بعدها فيما قبلها " .

(٣) انظر ص ٨٥٢ .

(٤) انظر سيبويه ١ / ٦٩ ، ٧٢ بولاق .

(٥) سورة المائدة ٣٨ .

(٦) انظر سيبويه ١ / ٧٢ بولاق . وقد روى النصب عن بعض القراء .

وَالدُّعَاءُ كَالْأَمْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ (١)

أَيُّ : وَجَزَى اللَّهُ كُلًّا جَزَاهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ " يُرِيدُ أَوْ قَبْلَ الْاسْمِ الَّذِي

يُنْصَبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ [اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ] (٢) ، وَمِثَالُهُ

" زَيْدًا ضَرَبْتَهُ وَعَمْرًا أَكْرَمْتَهُ " فَيُخْتَارُ فِي الثَّانِي النَّصْبُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَدَحَمَ الْجُدُودُ (٣)

فَاخْتِيرَ النَّصْبُ فِي " جَدِّ " ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ : " وَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ " ، وَهُوَ

مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٣) .

الخَامِسُ : قَوْلُهُ : " أَوْ قَبْلَ الْاسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ " وَقَدْ مَثَّلَ بِذَلِكَ فِي

قَوْلِهِ : " كَعِبْتُهُ " فَإِنَّهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : " وَالنُّضْرَ عِبْتُ زَيْهَ " فَيُخْتَارُ ١/١٣٤

النَّصْبُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ قَدَّرْتَ فِعْلًا فَتَكُونُ عَاطِفًا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً [عَلَى جُمْلَةٍ

فِعْلِيَّةٍ] (٤) فَاخْتِيرَ النَّصْبُ لِلتَّشَاكُلِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ

(١) هذا عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي وهو في ديوانه ٧٨ يمدح عبدالله بن عباس وابن عامر لإحسانهما

إليه ، ورواية البيت من الديوان :

أميران كانا صاحبي كلاهما فكلاً جزاه الله عني بما عمل

وهو في الكتاب ١/ ٧١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ٨٨/١ ، والأعلم ١/ ٧١ ، والأغاني

٢١٨/١٢ ، وابن يعيش ٢/ ٣٧ ، ٢٨ .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وهي كذلك في الشرح المجهول لوحة ١٠٥ حيث قال بعد التمثيل له :

والحق أن هذا داخل في القسم الذي بعده ، لأنه معطوف على جملة فعلية ، لكنه يخالف ما بعده في

أن ذلك لا يشترط أن يكون في الجملة الفعلية المعطوف عليها منصوب وهذا يشترط فيه ذلك .

(٣) سبق تخريجه ص ٨٣٣ .

(٤) سقط من الأصل .

" جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ " عَنِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ " فَإِنَّهُ يُخْتَارُ الرَّفْعُ إِذَا عَطَفَتْ عَلَيْهَا ، نَحْوُ " زَيْدٌ قَائِمٌ وَيَكْرُ (١) أَكْرَمْتُهُ " لِلتَّشَاكُلِ أَيْضًا .

[قَوْلُهُ : " فَالْنَّصْبُ "] (٢) فِي جَمِيعِ هَذَا أَجُودٌ " (٣) أَيُّ : فِي جَمِيعِ هَذَا الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ النَّصْبُ أَجُودٌ (٣) مِنَ الرَّفْعِ ، ثُمَّ قَالَ : " وَالرَّفْعُ أَيْضًا " أَيُّ : فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا جَيِّدٌ .
قَوْلُهُ : " عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ " أَيُّ : قَوِيٌّ صَحِيحٌ فَصِيحٌ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُتَسَاوِيَيْنِ (٤) لَا رُجْحَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْأَخَرِ ، وَذَلِكَ إِذَا اخْبُرْتَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ بِجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ اسْمًا بَعْدَهُ فَعَلٌ فِيهِ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ تَسَاوَى فِي الْمَعْطُوفِ الْأُمْرَانَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، فَإِنَّ عَطَفْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فَالِاخْتِيَارُ الرَّفْعُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فَالِاخْتِيَارُ النَّصْبُ .
فَإِنْ قُلْتَ : الرَّفْعُ أَوْلَى ؛ لِعَدَمِ الْإِضْمَارِ وَالْحَذْفِ .

قُلْتَ : النَّصْبُ أَوْلَى ؛ لِلْقُرْبِ ، فَحَيْثُ عَارَضَ الْقُرْبُ عَدَمَ الْإِضْمَارِ سَقَطَ التَّرْجِيحُ لِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ (٥) ، فَحَصَلَ التَّسَاوِيُّ (٦) .

(١) قوله " ويكر " في النسختين جاء بالنصب ، وهو مرجوح في نظر المؤلف ، فثبت المختار في نظره وهو الرفع .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٤) في النسختين " متساويان " بالألف .

(٥) في (ف) " الطرفين " .

(٦) هذا نهاية الجزء الأول من (ف) وجاء فيه : " تمَّ الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية " بعون الله ومَنَه ، يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى : " القول فيما يرفع الأسماء : وينصب الأخبار أين جاء " ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلم وكرّم وفضّل ومجدّ وأتمّ وأنعم ، إنّه على كلّ شئٍ قدير ، وبالإجابة جدير ، على يدي أقلّ عباد الله وأحوجهم إلى الله الفقير : نعمت الله بن حمزة العميدى الحسينى إتمام الجزء الأول من كتاب " الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية " هي أوائل شهر شوال ، ختم بالخير والمال ، من شهر سنة .

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة

٤٠٠٠٠٠٠

الصفوة الرصفية

في

شرح الدرر الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الثاني

(القسم الأول)

١٤٢٠ هـ

ح

جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدررة النحوية / تحقيق مجسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ٢٤ × ١٧ سم (من التراث الإسلامي)

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك ٣٧٥٩-١٣١٩

١- اللغة العربية - النحو

٢- اللغة العربية - الصرف

أ- العميري ، مجسن سالم (محقق)

ب- العنوان

ج- السلسلة

١٥ / ١٤٠٥

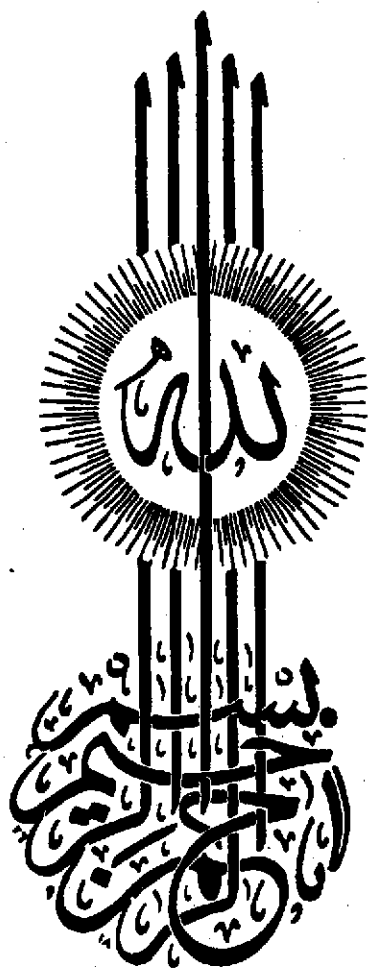
ديوي ٤١٥,١

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٥

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ١٤٠٥-١٣١٩



الْقَوْلُ فِيمَا يَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَيُنْصِبُ الْأَخْبَارَ حَيْثُ (١) جَاءَ
 مِنْ ذَلِكَ أَفْعَالٌ ، وَمِنْهُ حَرْفٌ وَالْحَرْفُ فِي الْأَلْفَاتِ فِيهِ الْخَلْفُ (٢)
 يُرِيدُ بِالْأَسْمَاءِ : الْمُبْتَدَاتِ ، وَبِالْأَخْبَارِ : أَخْبَارَ الْمُبْتَدَاتِ ، وَبِالْأَفْعَالِ : "كَانَ"
 وَأَخْوَاتِهَا ، وَبِالْحَرْفِ (٣) : "مَا" الْمُشَبَّهَةٌ بِـ « لَيْسَ » ، فَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلَ "لَيْسَ" فِي
 لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَمَّا بِنُو تَمِيمٍ فَلَا يُعْمَلُونَهَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : "فِيهِ الْخَلْفُ"
 وَأَعْلَمَ أَنَّ الْعَوَامِلَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ضَرْبَانِ ، أَفْعَالٌ ، وَحُرُوفٌ ،
 فَالْأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، : تَامَةٌ ، وَهِيَ "ظَنَنْتُ" وَأَخْوَاتُهَا ، وَنَاقِصَةٌ ، وَهِيَ
 "كَانَ" وَأَخْوَاتُهَا ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ، ضَرْبٌ يَرْفَعُ الْأَوَّلَ وَيُنْصِبُ
 الثَّانِي ، وَهُوَ "مَا" ، وَ"لَا" عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَضَرْبٌ يَنْصِبُ الْأَوَّلَ وَيَرْفَعُ
 الثَّانِي وَهِيَ "إِنَّ" وَأَخْوَاتُهَا ، وَ"لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ .

(١) (ف) "فِيمَا"

(٢) الأصل "خلف"

(٣) (ف) "بالحروف"

{ " كان " وأخواتها }

وَجُمْلَةُ الْأَفْعَالِ كَانَ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، صَارَ ، أَمْسَى ،
 لَيْسَ ، وَمَا زَالَ^(١) ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا بَرِحَ ، مَا فَتَى ، مَا دَامَ ، وَمَا
 صَرَفْتَهُ مِنْهَا ، تَقُولُ : كَانَا ^(٢) زِيدَ شَجَاعاً لَمْ يَكُنْ جِبَاناً
 إِنَّمَا بَدَأَ بِذِكْرِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ ، وَاسْتَدَلَّ مَنْ جَعَلَهَا أَفْعَالاً
 بِأُمُورٍ :

مِنْهَا : تَصَرَّفَهَا بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ^(٣) .
 وَمِنْهَا : أَنَّهَا يَتَّصِلُ بِهَا الضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ ، وَتَاءُ التَّانِيثِ .
 وَمِنْهَا : أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاها حُرُوفاً ^(٤) ،
 وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأُمُورٍ :

مِنْهَا : أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَتَمَّ الْكَلَامُ بِمَرْفُوعِهَا مَعَهَا .
 وَمِنْهَا : أَنَّهَا لَا تُؤَكَّدُ بِالْمَصْدَرِ .
 وَمِنْهَا :

أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ ، وَأَمَّا أَنَّهَا لَا تُؤَكَّدُ بِالْمَصْدَرِ ١٣٤ / ب
 فَلَأَنَّ الْخَبَرَ قَدْ صَارَ عِوَضاً عَنِ الْمَصْدَرِ ، فَلَوْ أَكَّدَتْ بِالْمَصْدَرِ لَزِمَ الْجَمْعُ بَيْنَ

(١) (ف) « وما ذاك » تصحيف

(٢) (ف) "عمرو" بدل "زيد"

(٣) عدا "ليس" فإنها جامدة ، لأنها أشبهت "ما" ، وقال الفارسي بحر فية « ليس » .. ينظر المسائل

المنتورة ٢٠٧ ، وأسرار العربية ١٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١

(٤) هذا الرأي للزجاجي كما في كتابه الجمل في النحو ٤١ ، قال الشريشي في شرحه للألفية : "وأما من

قال في هذه الأفعال " إنها حروف كما قال الزجاجي فهو متجاوز ، لأنها لما سلبت الدلالة على الحدث

أشبهت الحروف فسمها حروفاً " ، وانظر الهمع ١٠/١ ، وأسرار العربية ١٣٢ .

العَوْضِ وَالْمَعْوِضَ عَنْهُ ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّهَا مَعَ الْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْحَدَثِ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ فَبَاطِلٌ فَإِنَّ مَصْدَرَهَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَهَا نَحْوُ " عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِكَ " (١) قَائِماً . فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ هَذَا مَصْدَرٌ " كَانٌ " التَّامَّةُ ، وَ" قَائِماً " حَالٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : " أَكْرَمْتُكَ لِكُونِ زَيْدٍ أَخَاكَ " وَالْحَالُ لَا تَقَعُ مَعْرِفَةً ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ مَصْدَرُهَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ مُؤَكِّداً مَعَهَا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ الْمَنْصُوبِ (٢) .

وَأَمَّا رَفَعَتِ الْأِسْمَ وَنَصَبَتِ الْخَبَرَ ؛ لِأَنَّهَا فَعْلٌ يَفْتَقِرُ إِلَى اسْمٍ يُسْنَدُ إِلَيْهِ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ ، فَلَمَّا أَسْنَدَتْ إِلَى مَرْفُوعٍ (٣) يُشَبِّهُ الْفَاعِلَ وَجِبَ نَصَبُ الْآخِرِ تَشْبِيهاً بِالْمَفْعُولِ (٤) .

وَقِيلَ : لِأَنَّ مَعْنَاهَا تَقْرِيرُ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ وَصِفَتِهِ ، فِإِسْنَادِهَا إِلَى الْأَوَّلِ يُوجِبُ رَفْعَهُ بِهَا فَتَعَيَّنَ نَصَبُ الثَّانِي . وَالْغَرَضُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ لَيْسَ إِلَّا تَعْيِينُ الزَّمَانِ (لِالْخَبَرِ حَتَّى لَوْ تَعَيَّنَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا مِنْ قَوْلِكَ : " كَانٌ زَيْدٌ قَامٌ " ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الزَّمَانِ (٥) قَدْ عَلِمَ مِنْ لَفْظِ : " قَامٌ " .

وَيُسَمَّى الْمَرْفُوعُ اسْمَ " كَانٌ " وَالْمَنْصُوبُ خَبَرَ " كَانٌ " اخْتِصَاراً ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : اسْمٌ " كَانٌ " أَخْصَرَ (٦) مِنْ قَوْلِكَ : الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ بِـ " كَانٌ " ، وَخَبَرَ الْاسْمِ

(١) (ف) " قواك " تحريف .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩٠/٧ ، والهمع ١١٤/١ .

(٣) في النسختين " موضوع " تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٤) هذا هو مذهب البصريين ، أما مذهب جمهور الكوفيين فانظره في الهمع ١١/١ ، والتصريح

١٨٤/١ ، وخلاصته أن هذه الأفعال لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به

قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل .

(٥) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٦) (ف) " أخص " تحريف .

المرفوع بِـ " كَان " ، وَلَيْسَ لَهَا فِي الْحَقِيقَةِ اسْمٌ وَلَا خَبْرٌ ، لَكِنْ قَدْ يُضَافُ إِلَى الشَّيْءِ بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ .

وَلَمْ يَقُولُوا : فَاعِلُ " كَان " فِي الْمَرْفُوعِ ، وَلَا مَفْعُولُ " كَان " فِي الْمَنْصُوبِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ ، وَالاسْمُ هُنَا هُوَ الْخَبْرُ فِي الْمَعْنَى ، وَلِأَنَّ خَبْرَهَا يَكُونُ مُطَابِقًا لِاسْمِهَا فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَكُونُ مُطَابِقًا لِلْفَاعِلِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَخَبْرُ " كَان " لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، فَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا .

وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ خَبْرَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ (١) ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَيَلْزِمُهَا التَّنْكِيرُ ، وَخَبْرُ " كَان " يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا تَكُونُ حَالًا .

وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً ، وقد أَلْحَقَ قَوْمٌ بِهَا سِتَّةً أُخَرَ (٢) ، وَهِيَ " غَدَا ، وَرَاحَ ، وَعَادَ ، وَأَضَ (٣) " فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَتَصَرِّفَةٌ فِي الْكَلَامِ . وَاثْنَانِ لِأَزْمَانٍ مَا وَرَدَا فِيهِ فَلَا يَخْرُجَانِ عَنِ مَوْرِدِهِمَا فِيمَا تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ ، وَهَمَا " جَاءَتْ ، وَقَعَدَ " فَمَنْ أَلْحَقَهَا بِـ " كَان " رَأَاهَا لَا تَسْتَعْنِي عَنِ الْخَبْرِ فَالْحَقُّهَا بِـ " كَان " لِمْشَارِكَتِهَا لَهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَمَنْ لَمْ يَلْحَقَهَا نَصَبَ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْحَالِ لَمَّا رَأَى أَنَّهَا تَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " ، تَقُولُ : " غَدَا إِلَى كَذَا ، وَعَادَ إِلَيْهِ ، وَرَاحَ إِلَى زَيْدٍ ، وَأَضَ إِلَى كَذَا ، أَى : رَجَعَ إِلَيْهِ .

أَقُولُ : هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ فِي هَذَا الْوَجْهِ تَامَةٌ ، وَتَكُونُ فِي قَوْلِكَ : " عَادَ زَيْدٌ سَالِمًا " نَاقِصَةً ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ (٤) " قَالَ سَيْبَوِيهِ : " كَانَتْهُمْ

(١) انظر : الانصاف في المسألة ١١٩ ص ٨٢١ ، والهمع ١١١/١ .

(٢) منهم الزمخشري انظر الفصل ٢٦٢ ، وشرحه لابن يعيش ٩٠/٧ .

(٣) أض يئيض بمعنى عاد يعود ، وتأتى بمعنى " صار " .

(٤) يقول ابن يعيش ٩١/٧ : " أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم إلى الحق من

قبل على عليه السلام ، فأجروا " جاء " ههنا مجرى صار " .

قَالُوا : صَارَتْ حَاجَتَكَ (١) ؟ وَالْأَصْلُ فِي « جَاءَ » أَنَّهُ فَعْلٌ يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ
 نَحْوَ "مَا جَاءَ زَيْدٌ عَمْرًا" ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُعَدِّيهِ إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ (٢) فَيَقُولُ :
 "جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو" ، وَلَكِنْ أَجْرُوهُ فِي هَذَا الْمَثَلِ مُجْرَى "صَارَ" فَجَعَلُوا لَهُ
 أَسْمَاءً وَخَبْرًا مِثْلَ "كَانَ" ، وَ"مَا" هُنَا اسْتِفْهَامٌ وَهِيَ مُبْتَدَأٌ ، وَ« جَاءَتْ »
 خَبْرٌ (٣) ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى "مَا" وَذَلِكَ الضَّمِيرُ اسْمٌ "جَاءَتْ" ، ١٣٥/أ
 وَ"حَاجَتَكَ" خَبْرٌ "جَاءَتْ" ، وَأُدْخِلَ تَاءُ التَّانِيثِ عَلَى "جَاءَ" لِتَّانِيثِ مَعْنَى "
 مَا" ؛ لِأَنَّ "مَا" هِيَ "الْحَاجَةُ" فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ حَاجَةٍ جَاءَتْ حَاجَتَكَ ؟ وَهُوَ (٤)
 الْأَعْرَابُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ "هِنْدٌ كَانَتْ جَارِيَتِكَ" ، وَلَمْ يُسْمَعْ هَذَا الْمَثَلُ (٥) إِلَّا
 بِالتَّاءِ ، وَحُمِلَتْ "جَاءَتْ" عَلَى "صَارَ" لِشَبْهِهَا لَهَا فِي الْإِنْتِقَالِ ، تَقُولُ "جَاءَ
 زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو" (كَمَا تَقُولُ : "صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو") (٦)

وَمِنْهُمْ [مَنْ] (٧) يَرْفَعُ "حَاجَتَكَ" (٨) وَيَجْعَلُهَا اسْمًا "جَاءَتْ"
 وَيَجْعَلُ الْخَبْرَ "مَا" ، وَيَقُولُ "مَا" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَالْمَشْهُورُ نَصْبُ "حَاجَتَكَ" .
 وَأَمَّا الْمَثَلُ الْأَخْرَفِيُّ فَهُوَ قَوْلُهُمْ : "شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ" (٩)

(١) انظر الكتاب ١ / ٥٠ هارون ، والهمع ١ / ١١٢ .

(٢) (ف) آخر تحريف .

(٣) أى : الجملة الفعلية فى محل رفع خبر " ما "

(٤) (ف) " وهى " .

(٥) الذى هو " ما جاءت حاجتك " ؟ ، قال سيبويه ١ / ٢٤ " ولم يقولوا ما جاء حاجتك ... ؛ لأنه بمنزلة المثل
 فالزموه التاء " .

(٦) سقط فى (ف) . سبق نظر .

(٧) " من " سقط من الأصل .

(٨) قال سيبويه ١ / ٥١ " وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك ؟ ، فيرفع " .

(٩) قول مشهور لأعرابي ، انظر ابن يعيش ٧ / ٩١ ، واللسان " قعد "

أى : حَتَّى صَارَتْ ، وَهَذَا الْمَثَلُ مَخْصُوصٌ بِمَحَلِّهِ لَا يَتَعَدَاهُ ، فَلَا يُقَالُ : " قَعَدَ زَيْدٌ كَاتِبًا " بِمَعْنَى " صَارَ " ، وَلَيْسَ بَعِيداً أَنْ يُقَالَ : " قَعَدَ زَيْدٌ كَأَنَّهُ أَمِيرٌ " ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ فَتَقَعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً ﴾ (١) ، فَمَوْضِعُ " كَأَنَّ " فِي الْمَثَلِ نَصْبٌ خَيْرٌ " قَعَدَتْ " .

« فصل »

وَلَمْ يَذْكَرْ سَبِيئِيهِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ (إِلَّا أَرْبَعَةً) (٢) ، وَهِيَ " كَانُ ، وَصَارَ ، وَمَادَامَ ، وَلَيْسَ " (٣) ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ سَبِيئِيهِ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ، لِأَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنِ الْبَوَاقِي بِمَا ذَكَرَ مِنَ الضَّائِبِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ [مِنَ الْفِعْلِ] (٤) مِمَّا لَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ (٤) " .

قِيلَ : عَنَى بِذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَوْضُوعاً لِتَقْرِيرِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ، وَعَنُوا بِالصِّفَةِ الْخَبَرَ ، فَلَوْ قَطَعْتَهَا عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُهَا فَقَدْ اسْتَعْمَلْتَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطُ ، فَلَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ إِلَّا بَعْدَ الْإِثْبَانِ بِالْخَبَرِ ، كَمَا لَوْ قُلْتُمْ : زَيْدٌ فِيمَا مَضَى ، لَمْ يَجْزُ ، بَلْ يَجِبُ الْإِثْبَانُ بِالْخَبَرِ (٥) .

قَوْلُهُ : " وَمَا صَرَفْتَهُ مِنْهَا " أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّصَرُّفِ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :

(١) سورة الإسراء : ٢٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الْأَرْبَعَةُ " .

(٣) انظر الكتاب ٥٤/١ هارون .

(٤) إضافة من الكتاب ٤٥/١ .

(٥) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩٨/١ حيث سماها الجرجاني أفعالاً غير حقيقية ؛ لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وإنما تدل على الزمان فقط .

أحدها : لِمَاضِيهِ مُضَارِعٌ وَأَمْرٌ ، وَهِيَ السَّبْعَةُ الَّتِي لَيْسَ فِي أَوَّلِهَا " مَا " النَّافِيَةُ .

وَالثَّانِي : لِمَاضِيهِ مُضَارِعٌ لَا غَيْرُ ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ حَرْفُ النُّفْيِ .
الثَّلَاثُ : لَا مُضَارِعَ لَهُ وَلَا أَمْرٌ ، وَهُوَ " لَيْسَ " ، وَ" مَا دَامَ " ، أَمَا " لَيْسَ " فَمُنِعَتْ التَّصَرُّفَ ، لِشَبْهِهَا بِ" مَا " النَّافِيَةِ كَمَا أَنَّ " مَا " عَمِلَتْ لِشَبْهِهَا بِ" لَيْسَ " (١) وَأَمَا " مَا دَامَ " فَهِيَ لِلتَّوْقِيَةِ وَالتَّأْيِيدِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلُ ، فَالتَّوْقِيَةُ (٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٣) ، وَالتَّأْيِيدُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٤) مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴿ (٥) .

وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ مَا تَصَرَّفَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ حِكْمُهُ فِي الْعَمَلِ وَاحِدٌ ، فَمَاضِيهَا ، وَمُضَارِعُهَا ، وَأَمْرُهَا ، وَنَهْيُهَا ، وَأَسْمُ فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا كُلُّهَا تَعْمَلُ عَلَى شَرْطِهَا .

فَأَمَّا مَا فِي أَوَّلِهِ " مَا " ، وَ" لَيْسَ " فَلَا يَبْنِي مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا لَفْظُ الْفِعْلِ .

وَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَقْدِمُ الْخَبَرَ فِيهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا اشْتَهَرَ

إِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ فِي هَذِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي لَيْسَ فِي أَوَّلِهَا " مَا " ؛ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ مُتَصَرِّفَةٌ بِالْمَاضِيِ وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْأَمْرِ ، فَلَمَّا تَصَرَّفَتْ فِي نَفْسِهَا تَصَرَّفَتْ فِي مَنْصُوبِهَا بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَالْخَبْرُ مُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ ، وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ

(١) أى : لأنها كما سرى العمل منها إلى " ما " كذلك سرى من " ما " إليها الجمود كما فى شرح ابن

القواس ٨٥٩

(٢) سقط فى (ف)

(٣) سورة مريم ٣١ .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) سورة هود ١٠٧ .

تقديمه على الفعل ، تقول : "عمرأ ضرب زيد" ، فكذلك تقول : " قائماً (١) كان زيد " ، فإن كان الخبر فيه معنى الاستفهام وجب تقديمه عليها نحو " من كان أخوك ؟ "

فـ " من " فى موضع نصب خبر " كان " .

فإن دخلت على هذه السبعة " ما " لم يجز التقديم عليها اتفاقاً ، فلا يقال : " قائماً ما كان زيد " ، ولا " جالساً ما / أصبح / عمرو " ، ويأتى علته ١٣٥/ب ذلك .

ولا تقدم خبر المقتربة بـ " ما " عليها وهى خمس بيته

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم مادام وجاز فى الآخر

اعلم أن هذه الأفعال جميعها يجوز تقديم خبرها على اسمها بلا خلاف ، فأما قوله (٢) : إنه لا يجوز تقديم خبر " مادام " على اسمها فشيء غير معروف ، وقد انفرد به ، وقيل : لم (٣) يسمع تقديم (٤) خبرها فى شعر ولا فى غيره ، فأما قول الشاعر :

مادام يسلك فى الحلو طعام (٥) .

فلا حجة فيه ، لعدم (٦) ظهور النصب فى الخبر ، واحتمال رفع

طعام ، بـ " يسلك " ، وفى " مادام " ضمير الشأن (٧) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل " قولهم " .

(٣) الأصل " مالم " تحريف .

(٤) (ف) " تقرير : تحريف

(٥) هذا عجز بيت ، صدره : " وطعام عمران بن أوفى مثلها " وهو لرجل من بنى تميم ضمن أبيات

أنشدها المبرد فى الكامل ١ / ٥٩ ، وانظر كذلك الأمالى الشجرية ١ / ٣٢٩ ، والعينى ٣ / ٤٣٨ .

(٦) الأصل " العذر "

(٧) انظر فى هذه المسألة الفصول الخمسون ٥٨ فما بعدها .

فأما خبرُ هذه الخمسةِ المقترنةِ بِـ " مَا " فهو على ضربين :

أحدهما : لا يجوزُ تقديمه إجماعاً ، وهو خبرُ "مَادَامَ" ؛ لأنَّ " مَا " فيها مصدريةٌ وليست نافيةً وهى موصولةٌ بالفعلِ ، ومعمولُ الصلّةِ لا يتقدمُ على الموصولِ . وأما الأربعةُ البواقى ، وهى " مَا زَالَ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتَى " فلا يجوزُ تقديمُ خبرِها (١) عليها عند البصريين ، وأجاز تقديمه عليها ابنُ كيسان وجماعةٌ من الكوفيين (٢) ، واحتجوا بأنَّ " زَالَ " للنفي تقولُ : " زَالَ الشئُ ، وانتفى " بمعنى واحدٍ ، و " ما " للنفي ، ولما دخلت " ما " نفت ما اقتضته " زَالَ " من النفي فَحَصَلَ الإثباتُ فَصَارَ " مَا زَالَ " بمنزلةِ " ثَبَّتَ " فَأشْبَهَ " كَانَ " فى الإيجابِ ، ولذلك امتنع " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً " ، لأنَّ " إِلاَّ " يوتى بها لنقض النفي ولا نفي ههنا .

حجةُ البصريين أن لفظَ النَّفْيِ باقٍ ، وإن زَالَ معناه من الجملة ، وإذا كَانَ لَفْظُ النَّفْيِ باقياً وله صدرُ الكلامِ وَجِبَ إِلاَّ يَتَقَدَّمُ عليه شئٌ مراعاةً لِلْفَظِ النَّفْيِ ، ثم يُقَالُ : كيفَ زَالَ (٣) معنى النَّفْيِ وبه حصلَ المعنى مُثَبَّتاً .

فإن قيل : فإذا لم يجزُ تقديمُ الخبرِ مراعاةً لصورةِ النَّفْيِ لفظاً فهلاً أُجْزَتْ دُخُولَ (إِلاَّ) (٤) مراعاةً لصورةِ لفظِ النَّفْيِ .

قيل : التّقديمُ والتأخيرُ تصرّفُ لفظيَّ ليس له تأثيرٌ فى المعنى ، والنَّفْيُ ههنا لفظيٌّ لا معنويٌّ ، والتقديمُ أيضاً لفظيٌّ فتساويا ، فوجبَ أن يراعى فيه ما

(١) (ف) "تقديمه"

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش ٧/ ١١٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٩٧ ، وابن كيسان

النحو ٢٥٢ .

(٣) (ف) "يزول"

(٤) الأصل "الأمر" تحريف .

للتنفي من التصدير في الأصل ، ولأنَّ التَّقديمَ والتَّأخِيرَ خِلافَ الأَصْلِ ، وَليسَ كذلك "إِلَّا" ، فَإِنَّهَا تَغْيِيرُ المَعْنَى ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ قَائِمٌ " كُنْتَ نَافِيًا ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ " فَغَيَّرْتَ "إِلَّا" مَعْنَى التَّنْفِي وَجَعَلْتَهُ إِثْبَاتًا ، فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ "إِلَّا" تَثْبُتُ بَعْدَ التَّنْفِي وَتَنفِي بَعْدَ الإِثْبَاتِ فَلَوْ أُدْخِلْتَ "إِلَّا" لِتَنقَاضِ المَعْنَى ؛ لِأَنَّ " مَا زَالَ " تَثْبُتُ ، وَ"إِلَّا" تَنفِي ، أَوْ تَقُولُ : كَلِمَةُ "إِلَّا" فِي قَوْلِكَ : " مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمًا " لَا تَسْتَقِيمُ أَنْ تَكُونَ لِلإِخْرَاجِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّفْرِيعِ - [أَعْنِي لِتَفْرِيعِ] ^(١) العَامِلِ لِمَا بَعْدَهَا - لَكِنْ شَرَطَ التَّفْرِيعُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّنْفِي وَلَا نَفْيًا ، لِمَا ثَبَّتَ أَنَّ " مَا زَالَ " لِإِثْبَاتِ الخَبَرِ لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ .

وَأَمَّا " لَيْسَ " فَلَا خِلافَ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا ^(٢) ، وَإِنَّمَا الخِلافُ فِي تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَيْهَا ، فَذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إِلَى جَوَازِهِ إِلاَّ المَبْرَدُ فِيمَا يُحْكِي عَنْهُ ^(٣) ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(٤) فَقَدَّمَ " يَوْمًا " وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " مَصْرُوفٍ " وَالْمَعْمُولُ لَا يَقَعُ إِلاَّ حَيْثُ يَقَعُ عَامِلُهُ .

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ ^(٥) ؛ هِيَ قَاصِرَةٌ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي (نَفْسِهَا ، فَوَجَبَ أَنْ ١/١٣٦ تَكُونَ قَاصِرَةٌ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي) ^(٥) مَعْمُولِهَا ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ المَعْمُولِ بِتَصَرُّفِ

(١) سقط في الأصل .

(٢) انظر المقتصد ٤٠٧ ، ولكن ابن يعيش ١١٤/٧ يقول : " وأما ليس ففيها خلاف فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية فيجربها مجرى (ما) النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ، لا يقولون : " ليس قائماً زيد ، ولا قائماً ليس زيد " .

(٣) انظر هذا في الانصاف المسألة ١٨ ص ١٦٠ حيث مذهب الفريقين وأدلتهما ، وابن يعيش ١١٤/٧ ، والهمع ١١٧/١ ، ولم أثر على رأى المبرد في كتبه التي بين يدي .

(٤) سورة هود ٨

(٥) سقط من (ف) .

العامل ، ألا ترى أن " نِعَم ، وبِئْسَ ، وَعَسَى " أفعالٌ ولم تتصرف في معمولها بالتقديم ؛ لأنَّ تصرفَ المعمولِ يقتضى تصرفَ العاملِ ، وأجابوا عن الآية بوجوه :

أحدها : أن " يَوْمَ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) .

الثانى : أَنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ (٢) .

الثالث : أَنَّ الظَّرْفَ يَعْمَلُ فِيهِ أَدْنَى شَيْءٍ .

وَكُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى اقْتِرَانِ فَائِدَةِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ

أَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِفَائِدَةِ الْجُمْلَةِ (٣) هُوَ نِسْبَةُ الْخَبَرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ . وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ تَعْيِينُ زَمَانِ الْخَبَرِ حَتَّى لَوْ تَعَيَّنَ زَمَانُ الْخَبَرِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا مِنْ وَقُوعِ خَبَرِ "كَانَ" فِعْلاً مَاضِياً نَحْوَ "كَانَ زَيْدٌ قَامَ" ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ الزَّمَانِ قَدْ عُلِمَ مِنْ لَفْظِ "قَامَ" ، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِالْفِعْلِ "قَدْ" حَسُنَ ذَلِكَ لِتَقْرِيْبِهِ مِنَ الْحَالِ ؛ لِأَنَّ تَقْرِيْبَ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ لَمْ يَتَعَيَّنْ بِـ "كَانَ" ، فَقَوْلُكَ : "كَانَ زَيْدٌ قَائِماً" بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : "زَيْدٌ قَائِماً فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ" ، وَكَذَلِكَ "يَكُونُ زَيْدٌ قَائِماً" بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : "زَيْدٌ قَائِماً فِيمَا يُسْتَقْبَلُ" :

(١) سورة المائدة ١١٩ ، والبناء على الفتح قراءة نافع والأمرج انظر المبسوط فى القراءات العشر ١٨٩ ، والإنصاف المسألة (١٨) .

(٢) تقديره كما فى الإنصاف ١٦٣ " يلازمهم يوم يأتهم العذاب " .

(٣) فى الأصل " وهو " بزيادة الواو .

فَ « كَان » لِلْمَاضِي الَّذِي مَا انْقَطَعَا فَإِنِ اتَّتْ « كَان » بِمَعْنَى وَقَعَا
 كَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ اجْعَلْنَاهُ
 فَارْفَعُ بِهَا الْفَاعِلَ لَا غَيْرُ وَقَدْ زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ وَذَلِكَ (١) قَدْ وَرَدَ
 نَحْوُ: « عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَاتِ » وَمَاعِدَا " كَان " لِحَالٍ آتِي

قَالَ السِّيْرَافِي (٢) " قَدْ يَكُونُ مَا جَعَلْتَهُ " كَان " فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي
 مُنْقَطِعًا - يَعْنِي غَيْرَ ثَابِتٍ فِي حَالِ الْإِخْبَارِ - نَحْوُ قَوْلِكَ : " كَانِ زَيْدٌ غَائِبًا
 وَهُوَ الْآنَ حَاضِرٌ ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُنْقَطِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا
 حَكِيمًا ﴾ (٣) ، وَهُوَ فِي كُلِّ حَالٍ مُوصُوفٌ بِذَلِكَ ، وَقَدْ اخْتَارَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّهُ
 غَيْرُ مُنْقَطِعٍ

فَقَوْلُهُ : « مَا انْقَطَعَ » يَرِيدُ أَنَّ الْخَبَرَ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ
 مَا لَمْ (٤) يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى انْقِطَاعِهِ (٥) ، فَإِنِ كَانِ لَا يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ كَصِفَاتِ اللَّهِ
 تَعَالَى فَهُوَ مُقْطُوعٌ بِثَبُوتِهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ .

فَصْلٌ

وَاعْلَمْ أَنَّ " كَان " هِيَ أَمُّ الْبَابِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَ أَقْسَامِهَا " كَان " التَّامَّةُ وَهِيَ تَدُلُّ
 عَلَى " الْكُونِ " وَكُلُّ شَيْءٍ دَاخِلٌ تَحْتَ " الْكُونِ " مَا خَلَا اللَّهَ تَعَالَى .
 وَلِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَمَّا مِثْلُ " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " .
 فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ الْمَأْخُوذِ (٦) مِنْ حُرُوفِهِ كَالْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ ، وَلِأَنَّهُ

(١) (ف) "كذلك"

(٢) انظر شرح السيرافي على الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ .

(٣) سورة النساء ١٧

(٤) جاء قبله في النسختين عبارة "فصل" وليس لها معنى في هذا المحل فيما أرى .

(٥) وذلك نحو قولك "كان زيد قائماً" إذا كان في حالة الإخبار غير واقف.

(٦) (ف) "المأخوذة"

يصح أن تقع أخواتها أخباراً عنها نحو " كان زيدٌ قد أمسى كريماً " ، ولا تكون هي خبراً عن أخواتها .

قوله : " وإن أتت « كان » بمعنى وقعاً " يعنى أن " كان " (١) تكون تامةً فلا تحتاج إلى خبرٍ منصوبٍ ، تقول : " كان الأمرُ أي : " وقع ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ نُوِ عُسْرَةٌ ﴾ (٢) أي : وإن وجد ، وهذا معنى قوله : " فارفع بها الفاعلَ لا غير " ، قال الشاعرُ :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ (٣)
أَي : إِذَا وَجِدَ .

فصلٌ

والفرقُ بين التامةِ والناقصةِ من وجوهٍ :
أحدها : أن المرفوعَ بها فاعلٌ ويتمُّ الكلامُ به .
الثاني : أنها تؤكدُ بالمصدرِ ، تقول : كان زيدٌ كوناً ، كما تقول : قامَ زيدٌ قياماً .

الثالث : أنها تعملُ في الظرفِ والحالِ .
الرابع : أنه يجوزُ بناؤها لما لم يسمَّ فاعلهُ عندَ من يجوزُ بناءه من اللّازم (٤) .

(١) سقط في (ف)

(٢) سورة البقرة ٢٨٠

(٣) قائله الربيع بن ضبع الفزاري ، يقال : إن الربيع لما بلغ مائتي عام قال قصيدة منها هذا البيت ، ويروى " جاء الشتاء " ، وعليها فلا شاهد في البيت ، وروى " يهرمه " بدل " يهدمه " وهو في : الأزهية ١٩٤ ، وأمالى المرتضى ٢٥٥/١ ، وشنور الذهب ٢٥٤ ، وسمط الألي ٨٠٣ .

(٤) نسب في إصلاح الخلل ١٦١ لأبي سعيد السيرافي .

[زِيَادَةُ " كَان "]

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَتَزَادُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

[أَحدها] : بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ " زِيدُ كَانَ قَائِمٌ " ، فَـ " زِيدٌ " مَبْتَدَأٌ ، وَـ " قَائِمٌ " خَبْرُهُ ، وَـ " كَانَ " زَائِدَةٌ لِأَعْمَلِ لَهَا ، وَمَعْنَى (الزَّائِدِ هُوَ) (١) الَّذِي يَبْقَى الْكَلَامُ بَعْدَ حَذْفِهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْحَذْفِ إِلَّا مِنَ التَّأَكِيدِ (٢) ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ " ، وَمِنْ زِيَادَتِهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَوْلُهُمْ فِي التَّعَجُّبِ : " مَا كَانَ أَحْسَنَ زِيدًا ، لِأَنَّ " مَا " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " أَحْسَنَ " خَبْرُهَا ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ سَيِّبَوِيَّةٍ : إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زِيدًا (٣) ، يُرِيدُ : إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ زِيدًا .

الثَّانِي : أَنْ تَزَادَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : " وَلَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ " (٤) ، أَيْ : لَمْ يُوجَدْ مِثْلُهُمْ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَزَادَ بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) فِي الْأَصْلِ " الزَّائِدَةُ هِيَ " وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ف)

(٢) وَأَنْظَرَ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٢٩٣

(٣) أَنْظَرَ الْكِتَابَ ١٥٣/٢ هَارُونَ ، وَقَالَ الْمَبْرَدُ " إِنْ " زِيدًا " اسْمٌ " إِنْ " ، وَـ " كَانَ " خَبْرُهَا ، وَـ " مِنْ أَفْضَلِهِمْ " خَبْرٌ " كَانَ " عَنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٣ .

(٤) هَذَا جِزَاءٌ مِنْ قَوْلِ عَرَبِيٍّ وَهُوَ بِتَمَامِهِ " وَادَتْ فَاطِمَةُ بِنْتَ الْخُرْشَبِ الْكَلِمَةَ مِنْ عَيْسٍ لَمْ يُوْجَدِ كَانَ مِثْلُهُمْ " . أَنْظَرَ بَنَ يَعِيشَ ٧ / ١٠٠ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢ / ٢٩٣ .

عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ (١)

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : " عَلَى (٢) كَانِ الْمُسَوِّمَاتِ " إِلَى هَذَا الْبَيْتِ (٣) .

الرَّابِعُ : أَنَّ تَزَادَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتَ بَدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانَ لَنَا كَانُوا كِرَامَ (٤)

ذَهَبَ سَيَّبِيوِيهِ (٥) إِلَى زِيَادَةِ " كَانِ " فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ (٦) إِلَى أَنَّهَا نَاقِصَةٌ ، وَ" لَنَا " خَبْرُهَا مُقَدَّمٌ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ سَيَّبِيوِيهِ الزِّيَادَةَ فِي " كَانِ " ؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ الَّذِي قَبْلَهَا يَطْلُبُهُ شَيْئَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَطْلُبُهُ لِنَفْسِهِ ، فَ" الْجِيرَانَ " يَطْلُبُهُ لِأَن يَكُونَ صِفَةً لَهُ (٧) ، وَ" كَانِ " يَطْلُبُهُ لِأَن يَكُونَ خَبْرًا لَهَا ، وَالْحُكْمُ لِلْجِيرَانَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ (٧) ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُمْ " كَانِ زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ " فَجَعَلَ " قَائِمًا " خَبْرًا لـ " كَانِ " ، وَرَفَعَ الْأَبَ بِهِ أَوْلَى مِنْ جَعَلِهِ خَبْرًا لِلأَبِ وَرَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ خَبْرًا لـ " كَانِ " .

(١) هذا عجز بيت لم أقف على قائله ، وصدوره :

سراة بنى أبى بكر تسامى

وهو من شواهد الخزانة ٣٣/٤ بولاق ، والعينى ٤١/٢ ، والمفصل ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩٩/٧ السراة: جمع سرى أو اسم جمع له ، والسرى : الشريف ، المسومة : التى جعلت عليها سومة - وهى العلامة - وتركت فى المرعى ، العراب : الخيل العربية الأصيلة .

(٢) سقط من (ف)

(٣) يقول ابن القواس ٨٦٦ : " محرقة إلى لفظ الجمع لأجل الوزن " .

(٤) البيت للفرزدق ، وهو فى ديوانه ٢٩٠ (طبع بيروت) وهو من شواهد الكتاب ١٥٢/٢ هارون ، والخزانة ٣٧/٤ ، والعينى ٤٢/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٢٨٩/٨ بولاق .

(٦) ذهب إلى هذا المبرد فى كتابه المقتضب ١١٧/٤ ، وانظر رد ابن ولاد عليه بالحاشية .

(٧) انظر : الرضى على الكافية ٢/٢٩٤ .

وذهب أبو عليّ وابنُ جنّي إلى أن الواو التي (١) في " كان " أصله أن يكون ضميراً منفصلاً توكيداً للضمير المرفوع الذي (٢) في " لنا " ، لكن دخلت عليه " كان " فاتصلَ بها ، والتقدير " وجيرانِ لنا هم كرام " وإنما دعاهما إلى هذا التأويل أن " كان " الزائدة لا فاعل لها عندهم (٣) ، والسيرافي يقول : لها فاعل ، وهو المصدر ، فأضمر ؛ لدالتها عليه ، أي " كان الكون " (٤) ، وإنما لم يبرز الضمير (٥) الذي هو فاعلها ، لأنه لم يرجع إلى مذكور (٦) .
ولأ تزداد إلا بشرطين :

أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي .

الثاني : أن تكون متوسطة ، ومتأخرة ؛ لأن الغرض بزيادتها التوكيد ، والموكّد فرعٌ يفيدُ تقويةً غيره ، فتقدمه يخلُ بهذا المعنى ، والغرض بزيادتها الدلالة على الزمان الماضي .

فصل : وتأتي " كان " على ضربين :

أحدها : أن تكون ناقصةً وهي التي عُقدَ لها هذا الباب ، وقد ذكر مع نقصانها .

الثاني : أن يضمّر فيها الشان ، وهي الناقصة ؛ لأنها لا بد لها من اسمٍ وخبرٍ ، وإنما جعلت قسماً برأسه ؛ لاختصاصها بأحكامٍ :
منها أن اسمها لا يكون إلا ضميراً .

(١) هكذا في النسختين ، وهو جائز ولكن الأولى " الذي " ؛ ليقسّم مع ما بعده .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ذكر ابن السيد البطلبوسى فى إصلاح الخلل ١٥٧ ما نسب لأبى على وابن جنى هنا .

(٤) انظر : شرح السيرافي على الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٩٤ حيث عقب على

رأى السيرافي بقوله : " وهو هوس ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت " .

(٥) فى الأصل " ضمير " تحريف .

(٦) " قد جمع ابن هشام فى تخلص الشواهد جميع ما للعلماء من التخارج فى هذا البيت . انظر

تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٥٣ ، والخزانة ٤/٢٩ بولاق .

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ إِلَّا مُبْهِمًا (١) .

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ خَبَرُهَا إِلَّا جُمْلَةً خَالِيَةً مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى
اسمها ، فَإِذَا قُلْتَ : " كَانُ زَيْدٌ قَائِمٌ " فَاسْمٌ " كَانُ " مضمراً فيها ، وَ " زَيْدٌ " ^{أ/١٣٧}
مبتدأ ، وَ " قَائِمٌ " خبره (٢) ، وَهُمَا جَمِيعاً خَبَرٌ " كَانُ " ، وَمَعْنَاهُ (٣) : كَانُ
هَذَا الْحَدِيثُ وَهُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ وَهِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " صَارَ " وَهِيَ أَيْضاً نَاقِصَةٌ : لِانْفِتْقَارِهَا إِلَى خَبَرٍ
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٤)

بَيْتِيهَاً قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَاً الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا (٥)

فَجَعَلُوهَا بِمَعْنَى " صَارَ " ؛ لِأَنَّ الْبَيْضَ لَا يَكُونُ فِرَاخًا ، بَلِ الْفِرَاخُ يَكُونُ
بَيْضًا .

فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ النَّاقِصَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ، وَالتَّامَّةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ زَائِدَةٍ ،
وغيرِ زَائِدَةٍ ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ أَضْرِبٍ لـ " كَانُ " .

وَ [أَمَّا] قَوْلُهُ : " كَحَسَبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً " (٦) فَذَكَرَهُ تَمَثِيلًا بِالتَّامَّةِ ، أَي :
حَسَبُوا أَلَّا تَوْجَدَ فِتْنَةً .

(١) فِي (ف) إِلَّا خَبَرًا مُبْهِمًا " وَهُوَ مُحَرَّفٌ عَنِ « إِلَّا ضَمِيرًا مُبْهِمًا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ " خَبَرٌ " .

(٣) فِي (ف) " وَمَعْنَى " تَحْرِيفٌ .

(٤) هُوَ عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيُّ كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ١١٩ ، وَنَسَبَهُ ابْنُ يَعِيشَ لِابْنِ كَنْزَةَ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ

الْحَيَوَانَ ٥ / ٥٧٥ ، وَالْمَفْصَلِ ٢٦٥ ، وَالتَّوْطِئَةِ ٢١٠ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠٢ / ٧ ، وَالْخَزَانَةُ ٢١ / ٤ بُولَاق .

(٥) التِّيْهَاءُ : الْمَفَاذَةُ الَّتِي لَا يَهْتَدِي فِيهَا . الْحَزْنُ : مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ ضِدُّ السَّهْلِ ، وَأَضَافَ الْقَطَا

إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَلِيلَ الْمَاءِ فَتَكُونُ قَطَاهُ أَكْثَرَ عَطْشًا ، فَإِذَا أَرَادَ الْمَاءَ كَانَ سَرِيعَ الطَّيْرَانِ .

(٦) إِشَارَةٌ إِلَى الْآيَةِ " وَحَسَبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً " مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ٧١ .

وأما قوله : " كَنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ اجْعَلْنَهُ " يُرِيدُ مِثْلَ مِثَالِهِ بِالْآيَةِ فِي كَوْنِهَا تَامَةً ، وَالتَّقْدِيرُ : " أَحَدْتُ فَيَحْدُثُ " .

وَمَا عَدَا " كَانِ " لِحَالِ آتِي (١) كَمَثَلِ ظَلٍّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا

أَمَا " ظَلٌّ " فَلَهَا مَعْنِيَانِ :

أحدهما : أن تكون مُخْتَصَّةً بِمَا يُفْعَلُ نَهَارًا تقول : " ظَلٌّ زَيْدٌ سَائِرًا " إِذَا وَقَعَ السَّيْرُ نَهَارًا .

الثاني : أن تكون عامَّةً في جميع الأوقات كقوله تعالى :
﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا ﴾ (٢) فهي بمعنى " صَارَ " ،
وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَىٰ جَعْلِهِ بِمَعْنَى " صَارَ " مَجِيئِهَا لِعُمُومِ الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّ الْبِشَارَةَ
بِالْأُنثَىٰ قَدْ تَكُونُ لَيْلًا . وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ ظَلًّا تَامَةً .

ويريدُ بقوله : " مَا عَدَا كَانِ " : أَخَوَاتِ " كَانِ " . (٣) قَوْلُهُ (٤) : " لِحَالِ
آتِي " يُرِيدُ بِهِ لِمَعَانٍ يَأْتِي بِبَيَانِهَا مُفَصَّلًا .

وَأَنْ أَتَتْ فِعْلًا لَوْقَتِ حُدًّا

كَمَثَلِ أَمْسَيْنَا وَبِئْسَا نَقْتَبِسُ قَارِفَعٌ بِهَا الْفَاعِلُ لَا غَيْرَ وَقِسْ
يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " لَوْقَتِ حُدًّا " لِلدَّخُولِ فِي وَقْتِ مُعَيَّنٍ ؛ لِأَنَّ الْمَحْدُودَ هُوَ
الْمُعَيَّنُ ، أَيِ : لِلْوَقْتِ الَّذِي هِيَ مُسْتَقَّةٌ مِنْهُ كَالْمَسَاءِ ، وَالصَّبَاحِ ، وَالضُّحَى .

(١) كتب تحته في الأصل بخط مغاير " تكرر " ، وهو فعلاً كما ذكر ، ولكن الشارح قصد ذلك ، وكان
ينبغي أن يكتب هكذا :

" كمثل ظل وجهه مسوداً وإن أتت فعلاً لوقت حُدًّا " ولكنه في الشرح فصل بينهما ، فلم أشأ أن
أغيره طالما أن المقصود واضح .

(٢) سورة النحل ٥٨ .

(٣) سقط من (ف)

(٤) مكانه في الأصل بياض .

واعلم أنّ "بَاتَ" تَكُونُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً ، فَالِنَاقِصَةُ تَخْتَصُّ بِمَا يُفْعَلُ لَيْلًا
تَقُولُ : "بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا" إِذَا لَحِقَهُ السَّهَرُ لَيْلًا ، وَأَمَّا التَّامَةُ فَكَقَوْلِهِ فِي
الْأَرْجُوزَةِ "وَبَيْتُنَا نَقْتَبِسُ" فَمَوْضِعُ "نَقْتَبِسُ" حَالٌ ؛ لِأَنَّ "بَاتَ" هُنَا تَامَةٌ فَهِيَ
بِمَعْنَى "عَرَّسَ" ، وَقَدْ (١) جَاءَتْ بِمَعْنَى "صَارَ" كَمَا فِي الْحَدِيثِ : "إِذَا انْتَبَهَ
النَّائِمُ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ ؛ فَإِنَّ النَّائِمَ (٢) لَا يَدْرِي أَيْنَ
بَاتَتْ يَدُهُ" (٣) ، وَالنَّوْمُ قَدْ (٤) يَكُونُ نَهَارًا كَمَا يَكُونُ لَيْلًا .

فَصَلِّ (٤) : وَأَمَّا "أَصْبَحَ ، وَآمَسَى ، وَأَضْحَى" فَلَهُنَّ (٥٦) ثَلَاثُ مَعَانٍ :

أَحَدُهَا : كَوْنُهَا نَوَاقِصَ ، وَيُفْعَلُ خِصَاصَ الْخَبْرِ بِالْأَوْقَاتِ الْمَشَارِكَةِ لَهَا
فِي الْحُرُوفِ ، أَمَّا "أَصْبَحَ" فَتَفِيدُ نِسْبَةَ الْخَبْرِ إِلَى اسْمِهَا فِي الصَّبَاحِ ، وَتَكُونُ
تَامَةً فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبْرٍ ، تَقُولُ : "أَصْبَحْنَا" أَي : دَخَلْنَا فِي الصَّبَاحِ ، وَتَكُونُ
بِمَعْنَى "صَارَ" تَقُولُ : "أَصْبَحَ زَيْدٌ عَالِمًا" وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي
"آمَسَى" ، وَكَذَلِكَ : أَضْحَى "تَكُونُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً ، وَبِمَعْنَى (٦) "صَارَ" .

(١) فِي (ف) "وَقِيلَ" بِدَلِّ "وَقَدْ"

(٢) فِي (ف) "فَإِنَّ"

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي رِوَايَاتٍ مِنْهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ١٦٠/٨

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ
فَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ .

وَانظُرْ كَذَلِكَ مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ٢/٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف)

(٥) (ف) "فَلَهَا"

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ «بِمَعْنَى» دُونَ وَاوِ الْعَطْفِ .

كقول الشاعر (١)

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ .

أي : صَارُوا ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا

أي : دَخَلَ فِي وَقْتِ الضَّحَى .

وَحَكَى الْأَخْفَشُ الزِّيَادَةَ فِي " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " نَحْوَ " مَا أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا ،

وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا " (٣)

فصل : وَأَمَّا " صَارَ " فَمَعْنَاهَا الْإِنْتِقَالُ : إِمَّا فِي الذَّاتِ كَقَوْلِكَ : " صَارَ

الْخَمْرُ خَلًّا " ، وَإِمَّا فِي الصِّفَةِ كَقَوْلِكَ : " صَارَ الْكَرِيمُ بَخِيلًا " وَفِيهَا اتِّسَاعٌ ؛

لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَنِ الْوُجُودِ الْمُتَّصِلِ دُونَ الزَّمَانِ الْمَاضِي تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ فَقِيهًا

فَصَارَ نَحْوِيًّا ، وَتُضْمَرُ فِيهَا الشَّيْءُ تَقُولُ : " صَارَ إِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكَ " أَي : صَارَ

الشَّيْءُ وَالْأَمْرُ الَّذِي هُوَ إِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكَ " ، وَتَكُونُ تَامَةً فَتَتَعَدَّى بِـ " إِلَى تَقُولُ :

" صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو " كَمَا تَقُولُ : " انْتَقَلَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو " .

فصل : وَأَمَّا " مَازَالَ " وَأَخْوَاتُهَا فَمَعْنَاهَا اسْتِمْرَارُ الْخَيْرِ لِاسْمِهَا

فِي الزَّمَانِ الَّذِي دَلَّتْ صَيغَتُهَا عَلَيْهِ ، وَتَسْتَعْمَلُ مَاضِيَةً لَفْظًا وَمَعْنَى بِـ " مَا " ،

(١) هو لعدى بن زيد ، انظر ديوانه ٩٠ ، وابن يعيش ١٠٥/٧ ، ومعاهد التصحيح ٣١٦/١ وتكملة البيت :
فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ .

(٢) هو لعبد الواسع بن أسامة كما في (ف) ، ونسب إليه في المفصل ٢٦٦ ، وابن يعيش ١٠٤/٧ ، وهو
عجز بيت صدره : وَمِنْ فَعْلَاتِي أَنْتَى حَسَنَ الْقَرَى .

(٣) انظر منهج الأخفش الأوسط ٢٥٢ ، وابن يعيش ١٥١/٧ ، وحاشية الكتاب ٧٣/١ هارون ، وشرح
الجمال لابن عصفور ٣٧٩/١ .

وَمَاضِيَةً مَعْنَى لَا لَفْظاً بِـ " لَمْ " نَحْوُ " لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ قَائِماً " ، وَغَيْرَ
مَاضِيَةٍ بِـ " لَا " ، وَ" لَنْ " ، نَحْوُ " لَا يَزَالُ زَيْدٌ قَائِماً " ، وَلَنْ يَزَالَ قَائِماً .

يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُوا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ﴾ (١)

أَيُّ : " لَا تَفْتَوُ " ، وَكَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ (٢) :

فَقُلْتُ لَهَا وَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

أَيُّ : لَا أَبْرَحُ ، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي الْحَذْفُ فِي غَيْرِ الْمَاضِي .

فَصْلٌ : وَعَيْنُ " زَالَ " " يَاءٌ " بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " مَا زَالَتْ أَعْمَلُ كَذَا " ، وَلَوْ كَانَ

عَيْنُهُ " وَاوًا " لَقَالُوا : " زَاوَلْتُ " ، وَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ " زَالَ يَزُولُ " إِذَا

فَارَقَ ، أَوْ مِنْ " زَالَ الشَّيْءُ عَنِ الشَّيْءِ [يَزِيلُهُ] " إِذَا مَيَّزَهُ وَعَزَلَهُ عَنْهُ ، فَلَوْ كَانَ

مِنْ الْأَوَّلِ لَقُلْتَ : " مَا زَلْتُ أُزُولُ " بِالْوَاوِ ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الثَّانِي لَقُلْتَ : أَزِيلُ ، بِالْيَاءِ

فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمَا (٣) .

فَصْلٌ : وَأَمَّا " مَا دَامَ " فَمَعْنَاهُ تَوَقَّيْتُ الْفِعْلَ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ بِأَمَدٍ

ثُبُوتِ الْخَبَرِ لِاسْمِهَا ، وَلِذَلِكَ افْتَقَرْتُ إِلَى كَلَامٍ يَعْمَلُ فِيهَا ، تَقُولُ :

أَجْلِسُ مَا دُمْتَ جَالِسًا ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ مَا دَامَ خَالِدٌ غَائِبًا . وَأَمَّا

التَّقْيِيدُ بِقَوْلِنَا : " بِأَمَدٍ ثُبُوتِ الْخَبَرِ " فَإِنَّهُ قَيْدٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ « مَا دَامَ »

(١) سورة يوسف ٨٥ .

(٢) انظر الديوان ٣٢ (أبو الفضل) برواية " فقلت يمين الله ... " وعجزه :

ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي .

وهو من شواهد الكتاب ١٤٧/٢ بولاق ، والمفصل ٢٦٨ ، والخزانة ٢٠٩/٤ بولاق ، والعيني ١٣/٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٠٨/٧ ، واللسان (زول ، زيل) .

دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَصَحُّبُهَا " مَا " الْمَصْدَرِيَّةُ مِمَّا يَكُونُ ظَرْفًا كَقَوْلِكَ : (" أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيْدٌ " ، فَإِنَّ تَوْقِيَّتَ الْجُلُوسِ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " مَا " لِفَاعِلِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ) (١) : أَجْلِسُ مَا دُمْتَ جَالِسًا ، فَإِنَّهُ تَوْقِيَّتُ الْجُلُوسِ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ الْجُلُوسِ (٢) الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمُخَاطَبِ لِأَبْمُدَّةِ ثُبُوتِ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ " مَا " لِفَاعِلِهِ (٣) ، بَلْ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا (٤) .

فَصَلِّ : فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ يَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا
 فَإِنَّ " مَنَاخَةً " فِيهِ مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ ؛ وَ" مَا تَنْفَكُ " تَامَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ (٦) ، وَقَدْ رُوِيَ " مَنَاخَةٌ " بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مُحْنُوفٌ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ أَيْضًا حَالٌ .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً ، وَالْخَبْرُ " عَلَى الْخَسْفِ " ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ " إِلَّا " تَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ لِلإخْرَاجِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّفْرِيعِ ، لَكِنْ شَرَطُ التَّفْرِيعِ

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " القيام " تحريف .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦ ، وابن يعيش ٧/١١١ .

(٥) البيت لذى الرمة ، وهو في ديوانه ١٤١٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١/٤٢٨ بولاق ، ومعاني القرآن

٣/٢٨١ ، والأمالى الشجرية ٢/١٢٤ ، والمفصل ٢٦٧ ، والأنصاف المسألة ١٧ ، وابن يعيش

٧/١٠٦ ؛ والخزانة ٤/٤٩ بولاق .

الحراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الضامرة الهزيلة . والخسف :

الإذلال ، وهو - أيضاً ما لم يبت على غير علف .

(٦) بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تخلص منه ، أفاده ابن هشام في معنى اللبيب ١٠٢

أَنْ يَكُونَ بَعْدَ النَّفْيِ ، وَلَا نَفْيًا ، لِمَا ثَبَتَ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ صَارَ
 إِثْبَاتًا ، وَلِذَلِكَ لَا يَجَابُ بِالْفَاءِ فَلَا يُقَالُ : " مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيمًا فَيَزُورُهُ " ، فَيَكُونُ
 عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ (فِي الْخَبَرِ) (١) فَيَكُونُ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ
 لَفْظًا وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَفْرُغَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، أَوْ
 تَقَوْلُ : الْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ فَلَا ١/١٣٨
 يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَرَوَى قَوْمٌ " مَا تَنَفَّكَ أَلَا " بِتَخْفِيفِ " اللَّامِ " وَ " الْأَلُ " :
 الشَّخْصُ (٢) ، وَ " الْحَرَاجِيجُ " جَمْعُ حُرْجُوجٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ ، وَ " يَرْمِي
 بِهَا " يَسِيرُ بِهَا .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ : مَا تَنَفَّكَ عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ إِمَّا الْإِنَاخَةَ عَلَى
 الْخُسْفِ ، أَوْ السَّيْرُ فِي الْبَلَدِ الْقَفْرِ .

نَكَرُ مَسَائِلَ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ
 وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (٣) ، قَالَ قَوْمٌ : " لِيُعَذِّبَهُمْ " هُوَ الْخَبَرُ ، وَمَنْعَهُ قَوْمٌ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ
 لَامَ " كَى " تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ وَهُوَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَخَبَرٌ " كَانَ " لَا
 يُحْذَفُ ، وَلِأَنَّ خَبَرَ " كَانَ " يَعْطَلُ بِغَيْرِهِ لَا بِنَفْسِهِ ، وَقَالُوا : إِنَّ الْخَبَرَ فِي الْآيَةِ
 مُحْذُوفٌ ، أَيْ : مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِيُعَذِّبَهُمْ .

مَسْأَلَةٌ : لَا يَكُونُ الْفِعْلُ الْمَاضِي خَبَرَ " لَيْسَ " : لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ لَا لِنَفْيِ

الْمَاضِي .

مَسْأَلَةٌ : قَوْلُ حَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الانصاف المسألة ١٧ ، والخزانة ٥١/٤ بولاق ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/٢ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١) .
وَيُرْوَى " كَأَنَّ سُلَافَةً (٢) " وَخَبْرٌ " كَأَنَّ " فِي الْبَيْتِ الَّذِي
بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ وَهُوَ قَوْلُهُ :

عَلَى أَنْيَابِهَا ، أَوْ طَعْمَ غَضٍ مِنْ التَّفَاحِ هَصْرَهُ (٣) اجْتِنَاءً
فَ ؛ عَلَى أَنْيَابِهَا " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبْرٍ " كَأَنَّ " ، وَالسَّيِّئَةُ : الْخَمْرُ
الْمَشْتَرَاةُ لِلشَّرْبِ ، وَ " بَيْتُ رَأْسٍ " : مَوْضِعُ بَعِينِهِ (٤) ، وَقِيلَ : " رَأْسٌ " اسْمٌ
خَمَارٍ (٥) .

وَقِيلَ أَرَادَ بِالرَّأْسِ : الرَّئِيسَ ؛ لِأَنَّ شَرَابَ الْمُلُوكِ أَجْوَدُ ، وَقِيلَ فِي هَذَا
وَجْوهُ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ (٦) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ " الْمَزَاجِ " بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبْرُ " عَسَلٌ وَمَاءٌ " ، وَفِي (كَأَنَّ) ضَمِيرُ الشَّانِ ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ " كَأَنَّ " نَكْرَةً وَخَبْرًا مَعْرِفَةً لَرَفَعَ الشَّاعِرُ " الْمَزَاجَ " كَمَا قُلْنَا وَخَلَصَ مِنَ الضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ : هِيَ الَّتِي لَا يُوْجَدُ عَنْهَا مَنْدُوحَةٌ .
الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ " الْمَزَاجِ " ، وَنَصَبُ " الْعَسَلِ " ، وَيُرْفَعُ " مَاءٌ " بِفِعْلِ مَقْدَرٍ أَي : وَمَا زَجَّهَا مَاءٌ .

(١) هذا البيت والذي يليه من قصيدته التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وهجا أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة ، انظر الديوان ٧١ ، ٧٢ ، والكتاب ٢٣/١ بولاق ، وابن عيش ٩٣/٧ ، ومعاني القرآن ٢١٥/٣ ، والخزانة ٤٠/٤ بولاق .

(٢) برواية الديوان " كأن خبيئة " ، والسلافة ، والخبيئة : الخمر .

(٣) في النسختين " أهصره " تحريف ، وهصره : أماله ، والاجتناء : أخذ الثمر من الشجر .

(٤) وهو في الأردن كما في الديوان ٧٢ ، وانظر معجم ما استعجم ٢٨٨/١ ، والخزانة ٤١/٤ .

(٥) انظر : تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ٢٣/١ بولاق ، وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٥٠/١ .

(٦) يقصد بالضرورة هنا الإخبار بالمعرفة عن النكرة . انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٥ ، وضرائر الشعر للقيرواني ٩٢ .

الثالث : رُويَ " تكونُ " بالتَّاءِ ، فيكونُ فيه ضميرٌ يعودُ على
" سَبِيئَةٍ " ، وَالخبرُ هُوَ الجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ " مزاجها عَسَلٌ وماءٌ " وهى فى موضع
نصبٍ (١) .

الرابع : مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ " مزاجها " ظَرْفًا ، وَهُوَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ .
الخامس : أَنْ تَتَكَرَّرَ " العَسَلِ " يَفِيدُ ما يَفِيدُهُ (٢) تَعْرِيفُهُ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ (٣) .
مَسْأَلَةٌ ، وَمِنْ أَيْبَاتِ الكِتَابِ قَوْلُ خَدَّاشِ بْنِ زَهيرٍ (٤) :
فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَى كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارٍ
فِيهِ وَجُوهٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ " ظَبِيًّا " مَرْفُوعٌ بِـ " كَأَنَّ " مُقَدَّرَةٌ ، تَقْدِيرُهُ (٥) " .
أَكَانَ ظَبِيًّا " ، وَ" كَأَنَّ " الثَّانِيَةُ مُفَسَّرَةٌ لـ " كَأَنَّ " الْأُولَى الْمُقَدَّرَةِ .
فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا قَدَّرْتَ " كَأَنَّ " بَعْدَ الهمزةِ لَمْ تَكُنْ " أُمَّ " مُعَادِلَةً
لِلهمزةِ ، وَالمرادُ المُعَادِلَةُ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : " أَيُّ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ كَأَنَّ أُمَّكَ ؟ وَقِيلَ :
إِنَّ الْمُقَدَّرَ فِي حُكْمِ المُعَدُّومِ ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا وَاجِبٌ لِمَا فُسِّرَتْ بِالثَّانِيَةِ .

(١) انظر هذه الأوجه من التخريج فى خزانة الأدب ٤١/٤ بولاق فقد نسب الأول إلى ابن خلف وغيره ،
والثانى إلى أبى عثمان المازنى ، وانظر أيضاً شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٥٠/١ ،
وشرح الأبيات المشككة للفارقى ٦٢ فقد ذكر أن بيت حسان يروى على خمسة أوجه منها أن تكون "
كان " زائدة لا اسم لها ولا خير .

(٢) فى الأصل " مايفيد " .

(٣) انظر مزيداً من الإيضاح فى المصادر السابقة لاسيما شرح الأبيات المشككة للفارقى ٦٢ فما
بعدها .

(٤) هكذا نسبه النيلي تبعا لسيبويه ٢٢/١ ، وهو فى ديوانه ٦٦ ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح
أبيات سيبويه ٢٢٧/١ ، والغندجاني فى فرحة الأديب ٥٣ لثروان بن فزارة من الشعراء
المخضرمين ، وهو من شواهد المفضل ٢٦٤ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩٤/٧ ، والخزانة
٢٣٠/٣ بولاق .

(٥) فى الأصل " تقدير " .

الوجه الثاني : أن " ظبياً " مبتدأ ، وفي " كَانَ " ضميرُهُ . (١)

والصحيح أن ضمير النكرة في حكم المعرفة بدليل جواز " ضربت رجلاً
وهو قائم " فلولا أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة لم يصح وقوعه مبتدأ ،
وإنما صح الابتداء بـ " ظبي " وهو نكرة لوقوعه (٢) بعد الاستفهام .

والوجه الثالث : أنه من باب القلب ؛ لأن الأصل نصب " ظبي " ، ورفع
" الأم " ، فنصب " الأم " ورفع " الظبي " على سبيل القلب لبقاء المعنى
بحاله (٣) .

فإن قيل : يلزم على هذا التقدير تقديم اسم " كان " عليها ؛ لأنه لما رفع
" ظبياً " رفعه بـ " كان " على هذا التقدير لجعله (٤) اسمها (وهو مقدم) (٥)

فالجواب : أنه ليس باسم لها على الحقيقة وإنما قصد إلى جعله اسماً
صورة ، ألا ترى أنه في المعنى على ما كان عليه لو كان منصوباً .

مسألة : فأمّا قول الشاعر (٦) :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي
إذا كان يوم ذو كواكب أشهب (١)

(١) في الأصل " ضمير " ، والمثبت من (ف) ، وعليه يكون اسم (كان) معرفة لا نكرة .

(٢) في (ف) " وقوعه " .

(٣) في (ف) " على حاله " .

(٤) في (ف) " يجعله " .

(٥) سقط في (ف) .

(٦) نسب في حاشية (ف) لمقاس العائذي ، واسمه مهر بن النعمان العائذي من عائدة قريش . ترجمته

في المؤلف والمختلف ١٠٧ .

والببيت من شواهد الكتاب ٢١/١ بولاق ، وشرح أبيات الكتاب ٢٥٢/١ ، وابن يعيش

٩٨/٧ ، والمقتضب ٩٦/٤ ، وفرحة الأديب ١٧٣ .

فَ " كَان " هُنَا تَامَةً بِمَعْنَى " وَقَعَ " (١) ، فَأَمَّا قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ شَأْسَ (٢) :
 بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاغِنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعًا
 أَي : إِذَا كَانَ الْيَوْمُ - الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْقِتَالُ - يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ ، وَإِنَّمَا
 أُضْمِرَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ .
 مَسْأَلَةٌ :

سَبَبِيَّوِيهِ يَرَى أَنْ تَقْدِيمَ الظَّرْفِ أَحْسَنُ إِذَا كَانَ مُسْتَقْرَأً ، وَإِذَا كَانَ لِفَوًّا
 فَتَأْخِيرُهُ أَحْسَنُ (٣) ، فَتَقُولُ : " مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ " فَ " أَحَدٌ " اسْمٌ
 " كَان " ، وَ " خَيْرٌ " صِفْتُهُ ، وَ " فِيهَا " هُوَ الظَّرْفُ ، فَإِنْ نَصَبْتَ " خَيْرًا مِنْكَ " وَجَعَلْتَهُ
 خَبْرًا كَانَ الْأَحْسَنُ تَأْخِيرَ (الظَّرْفِ) (٤) فَتَقُولُ : مَا كَانَ أَحَدٌ
 خَيْرًا (٥) مِنْكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ لَفْوٌ ، وَيَعْنَى بِاللَّفْوِ : مَا كَانَ فَضْلُهُ يَجُوزُ
 حَذْفُهُ ؛ لِاسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُ ، وَيَعْنَى بِالْمُسْتَقْرَأِ : مَا كَانَ خَبْرًا مُحْتَاجًا
 إِلَيْهِ ، وَسَمَاءُ مُسْتَقْرَأً ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ (٦) بِالْإِسْتِقْرَارِ ، أَي : فَهُوَ مُسْتَقْرَأٌ فِيهِ

(١) فِي (ف) " فَإِنْ كَانَ هُنَا تَامَةً "

(٢) هُوَ عَمْرٍو بْنُ شَأْسَ الْأَسَدِيُّ ، شَاعِرٌ مَخْضَرَمٌ ، شَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ ، تَوَفَّى حِوَالَى ٢٠ هـ .

تَرْجَمْتَهُ فِي : الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٤٣٢/١ ، وَسَمَطُ اللَّكَلِيِّ ٧٥٠ ، وَالتَّذَكُّرَةُ السَّعْدِيَّةُ ٥١١ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢٢/١ ، وَشَرْحُ أَبِياتِ سَبَبِيَّوِيهِ ٦٣/١ ، وَشَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ ٢٧٧ .

(٣) انظُرِ الْكِتَابَ ٢٧/١ بُولَاقَ ، وَابْنَ يَعِيشَ ١١٤/٧ إِذْ قَالَ : " سَبَبِيَّوِيهِ كَانَ يُسَمَّى الظَّرْفَ وَالْجَارَ
 وَالْمَجْرُورَ مَتَى وَقَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا خَيْرًا مُسْتَقْرَأً ؛ لِأَنَّهُ يَقْدَرُ بِـ " اسْتَقْرَأَ " ، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ خَيْرًا سَمَاءً
 لِفَوًّا " .

(٤) فِي النُّسَخَتَيْنِ " الْفِظْ " .

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ " خَيْرٌ " بِالرَّفْعِ ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ ، انظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ١١٥/٧ .

(٦) (ف) « مَتَعَلَّقٌ » .

- بفتح القاف - ثم حذف " فيه " اختصاراً ، وأبْنُ السَّرَاجِ يُسَمِّيهِ المَحَلَّ (١) ، فَكَانَ فِي التَّقْدِيمِ إِشْعَارُ بَأَنَّهُ خَبْرٌ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ ، وَفِي تَأْخِيرِهِ إِشْعَارُ بَأَنَّهُ لَغْوٌ لَا خَبْرٌ ؛ فَلَمَّا أَفَادَ هَذِهِ الإِفَادَةَ بِتَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِهِ حَسَّنَ ذَلِكَ فِيهِ عَلَى حَسَبِ المَعْنِيِّينَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى " ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٢) فَإِنَّ الظَّرْفَ مُتَّصِلٌ بِهِ الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ فِي تَنْزِيهِه البَارِئِ تَعَالَى فَوَجِبَ صَرَفُ العِنَايَةِ إِلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَ الظَّرْفَ لَبَطَلَ الكَلَامُ ، فَلَمَّا كَانَ الظَّرْفُ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الخَبْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَبْرًا (٣) ، وَلَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (٤) : " مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَ " فِيهَا " كَانَ (٥) كَلَامًا صَحِيحًا ، وَقَالَ سَيِّبَوِيهِ (٦) : (وَأَهْلُ الجَفَاءِ يَقْرَأُونَ : ﴿وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ﴾ (٣) .

يَعْنِي بِأَهْلِ الجَفَاءِ : الأَعْرَابَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ كَيْفَ هُوَ مَكْتُوبٌ فِي المَصْحُفِ ؛ (لِقْوَةُ التَّأْخِيرِ فِي أَنْفُسِهِمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبْرًا) (٧) .
وَقِيلَ : عَنَى بِالجَفَاءِ : الغِلْظَ وَقِلَّةَ اللُّطْفِ .

(١) انظر الأصول في النحو ٦٨/١ .

(٢) سورة الإخلاص ٥ .

(٣) وقيل : إنه لما عطف على الخبر الثاني ، وهو قوله تعالى " لم يلد ولم يولد " صار في حكم الخبر .

أفاده ابن يعيش ١١٥/٧ .

(٤) في الأصل " قوله " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٢٧/١ بولاق .

(٧) سقط من (ف) .

ويجوز أن يكون الظرف الذي هو " له " خبراً ثانياً ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في " كَفُؤًا " وإن حصل به الفصل بين " كَانَ " ومعمولها ؛ لأنَّ الفصل بالجار^(١) والمجرور جائز بين " إِنَّ " ومعمولها ، فهو في " كَانَ " أولى .
 مسألة : لا يجوز أن يلي " كَانَ " ما كان معمولاً غيرها^(٢) ، فأما قولهم :
 " كانت زيدا الحمى تأخذُ " فإنَّ " الحمى " مبتدأ ، و " تأخذُ " خبره ، و " زيدٌ " منصوبٌ بـ " تأخذُ " ، وفي " كَانَ " ضميرُ الشانِ ، وهذه الجملة في موضع نصبٍ خبرها^(٣) .

و " ليسَ " فعلٌ مآله مستقبلٌ .

الذي يدلُّ على أنَّ " ليسَ " فعلٌ اتَّصالُ الضمائرِ بها نحو " لستُ ، ولسنا ، وليسوا^(٤) " كما تقول : " قمتُ ، وقمنا ، وقاموا " .

وأصلُّها " فعلٌ " بالكسرِ كصيدِ البعيرِ : إذا أصابه داءٌ في عنقه ، إذ لو كانت بالفتح لما احتاجت إلى التَّخفيفِ^(٥) ، لخفة الفتح .

(١) في الأصل " بين الجار " تحريف .

(٢) قال السيرافي : " كان " و " ليس " وأخواتها " لا يليهن منصوبٌ بغيرهن ، لا يجوز . كانت زيدا

الحمى تأخذُ ، أو كانت زيدا تأخذُ الحمى ، وذلك أن " كان " وبأبها تعمل الرفع والنصب فلا يجوز أن يليها إلا شئٌ تعمل فيه أو في موضعه " .

انظر حاشية الكتاب ٧٠/١ هارون .

(٣) انظر الكتاب ٧٠/١ هارون .

(٤) في (ف) " ليس " تحريف ، وذكر ابن هشام في مغنى اللبيب ٢٨٧ أن ابن السراج والفارسي وابن

شقيير يذهبون إلى أنها حرف مثل (ما) غير أن الناظر لكتابي ابن السراج والفارسي يرى أنهما

يذهبان إلى فعلية " ليس " انظر الأصول ٩٣/١ ، والإيضاح ٩٥ ، والمقتصد ٣٩٧/١ ، ولكن

النلي سيذكر قريباً أن الفارسي قال بحرفيتها في " الحليات " .

(٥) يقصد بالتخفيف تسكين الياء لثقل الكسرة عليها .

وَلَا تَكُونُ " لَيْسَ " تَامَةً ؛ لِأَنَّهَا نَفْيٌ صَرِيحٌ وَالنَّفْيُ إِنَّمَا هُوَ الْخَبَرُ ،

فهي (١) كحرفِ النَّفْيِ الَّذِي هُوَ " مَا " ، فَكَمَا لَا يُقَالُ : " مَا زَيْدٌ " لَا

يُقَالُ : " لَيْسَ زَيْدٌ " ، وَهِيَ لِنَفْيِ الْحَالِ فَلَا يُقَالُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا ، وَلَا : ١/١٣٩

لَيْسَ زَيْدٌ قَدْ قَامَ (٢) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٣)

فَحِكَايَةُ الْحَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ .

وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : " لَأَسَ " بِقَلْبِ " الْيَاءِ " أَلِفًا ، لِتَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا

قَبْلَهَا لَكِنْ شَبَّهَهَا (٤) لِلْحَرْفِ هُوَ الَّذِي مَنَعَهَا مِنَ التَّصْرُفِ ، وَبِنُوعِ تَمِيمٍ يَجْرُونَهَا

مُجْرَى " مَا " فَلَا يَعْمَلُونَهَا فَيَقُولُونَ : " لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ " بِالرَّفْعِ عَلَى

الْإِبْتِدَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : خَبَرٌ " لَيْسَ " مَحذُوفٌ ، أَيْ : لَيْسَ الطَّيِّبُ (٥) فِي

الدُّنْيَا إِلَّا الْمَسْكُ ، وَيَجْعَلُ مَا بَعْدَ " إِلَّا " بَدَلًا مِنْ " الطَّيِّبِ " ، أَوْ وَصَفًا

لَهُ (٦) ، وَيُضْعَفُ هَذَا التَّأْوِيلُ قَوْلُ سَيْبَوِيهِ : " مَا كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ " بِنَصْبِ

" الْمَسْكِ " (٧) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ " كَانَ " ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ فِي " الْمَسَائِلِ

الْكَبِيرِ " وَعَوَّلَ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ فِي " الْحَلَبِيَّاتِ " أَنْ فِي " لَيْسَ " ضَمِيرَ الشَّانِ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَهُوَ " .

(٢) وَقِيلَ " إِنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَقِيلَ " إِنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ ، وَتَنَفَى غَيْرَهُ بِالْقَرِينَةِ . انظُر

الْجَنِيِّ الدَّانِي ٤٩٩ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٣٨٦ ، وَالْهَمْعُ ١/١١٥ .

(٣) سُورَةُ هُودٍ ٨ .

(٤) بَعْدَهَا فِي (ف) " لِلْحَالِ " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ٣٨٩ : " لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ فَهِيَ نَكْرَةٌ مَعْنَى " ، وَانظُر

الْجَنِيِّ الدَّانِي ٤٩٧ .

(٧) انظُر الْكِتَابَ ١/٧١ ، ١٤٧ هَارُونَ ، وَمَجَالِسَ الْعُلَمَاءِ ١ ، وَالْإِنْصَافَ (الْمَسْأَلَةُ ١٨) .

والقصة ، ويرتفع " المسك " بآته خبرُ المبتدأ الذي هو " الطيب " ، والمبتدأ وخبره
جميعاً جملةً في موضع نصبٍ خبر (١) " ليس " (٢) .

فإن قيل : فخيرٌ " ليس " المقترن بـ " إلا " يكونُ مثبتاً ، و " إلا " لا تدخلُ
بين المبتدأ والخبر في الإثبات فلا يقال : " زيدٌ إلا قائمٌ " .

فالجوابُ أن " إلا " يُنوي به التقديمُ فيكونُ التقديرُ : ليسَ الشأنُ إلا
الطيبُ المسكُ . كما تقولُ : " ما زيدٌ إلا أبوه مُنطلقٌ " ، ونظيرُ هذا مما قدرَ بـ
" إلا " فيه التقديمُ قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ (٣)
تقديره : إن نحنُ إلا نَظُنُّ ظنًّا . ولا يستقيمُ أن تقدرَ " إلا " في موضعها ؛ لأنَّ
" إلا " إذا وقعت في الاستثناءِ المفرغِ تُفيدُ الحصرَ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما
ضربتُ إلا زيداً . لم يمكنَ أن تقدرَ أنك ضربتَ غيرَ زيدٍ ، ولولا دخولُ " إلا "
لجازَ ذلك ؛ لأنك إذا قلتَ : " ما ضربتُ زيداً " بغيرِ " إلا " جازَ أن يكونَ قد
ضربتَ عمراً [أيضاً] (٤) وإن لم تذكره ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا
ظَنًّا ﴾ (٣) فإنَّ قوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ) لا يحتملُ شيئاً غيرَ الظنِّ ، فلهذا
قدرنا بـ " إلا " (٥) التقديمَ ، وكذلك قولُ الأعشى :

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الجنى الدانى ٤٩٦ فما بعدها ، ومغنى اللبيب ٢٨٨ فما بعدها ، والهمع ١ / ١١٥ حيث قال
السيوطى : " وضعف بأن الإهمال إذا ثبت لفة فلا يمكن التاويل " ، وانظر التفصيل فى شرح الجمل
لابن عصفور ١ / ٣٩٨ .

(٣) سورة الجاثية ٣٢ .

(٤) من (ف) .

(٥) فى الأصل " لا " تحريف .

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتَرَارًا (١)

تَقْدِيرُهُ " وَمَا هُوَ إِلَّا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ اغْتَرَارًا " (٢) ، لِأَنَّهُ لَا يُظَنُّ إِذَا
قَالَ : " اغْتَرَّهُ " (٣) غَيْرُ الْاِغْتِرَارِ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ [أَيْضًا] (٤) وَجْهَانِ آخَرَانِ
كَرِهْنَا الْإِطَالََةَ بِذِكْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَا هُوَ الْأَصْلُ (٥) .

وَجَعَلَهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي " الْحَلَبِيَّاتِ " حَرْفًا ، وَفِي " الْإِيضَاحِ "
فِعْلًا (٦) ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا بِوَجْوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ اتِّصَالَ الضَّمِيرِ بِهَا لَيْسَ لِأَنَّهَا فِعْلٌ بَلْ لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ كَمَا
اتَّصَلَ بِـ " هَا " الَّتِي بِمَعْنَى " خُذْ " وَهِيَ اسْمٌ وَذَلِكَ فِي لُغَةٍ مَنِ يَقُولُ لِلثَّانِي :
" هَاءًا " وَلِلْجَمْعِ " هَاؤُوا " . (٧)

الثَّانِي : أَنَّهَا وَقَعَتْ مَكَانَ " لَا " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا
مَا سَعَى ﴾ (٨) وَذَلِكَ لِأَنَّ " إِنَّ " مَتَى حُقِّقَتْ عَوَّضَتْ مِنْ أَحَدِ نُونَيْهَا أَحَدَ
الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ ، وَهِيَ " لَا " ، أَوْ " قَدْ " ، أَوْ " السَّيْنُ " .

الثَّلَاثُ : أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ .

الرَّابِعُ : إِبْطَالُ عَمَلِهَا بِدُخُولِ " إِلَّا " فِي خَبَرِهَا فِي قَوْلِهِمْ : " لَيْسَ الطَّيِّبُ
إِلَّا الْمَسْكُ " بِرَفْعِ " الْمَسْكُ " .

(١) انظر ديوان الأعمش ميمون ٤٥ ، برواية " وما اعتره الشيب إلا اعترارا " بالعين المهملة ، وصدر
البيت " أحل به الشيب أثقاله " أحل به : عرض له وهو في الجنى الدانى ٤٩٧ ، ومغنى اللبيب
٣٨٩ ، وشرح شواهد ٧٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١ ، والخزانة ٣٠/١ بولاق .

(٢) وقدره ابن هشام في مغنى اللبيب ٣٨٩ " وما اغتره اغتراراً إلا الشيب " .

(٣) في الأصل " اغتر " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر : مغنى اللبيب ٣٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/١ فقد ذكرنا هذين الوجهين .

(٦) انظر كتابى الفارسي : المسائل الحلييات ٢١٩ ، والإيضاح العضدى ٩٥ .

(٧) انظر اللغات فى (ها) ابن يعيش ٤٣/٤ ، ومغنى اللبيب ٤٥٥ .

(٧) سورة النجم ٣٩

[ما الحجازية]

وَالْحَرْفُ "مَا" وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ
 فِي لُغَةِ الْحِجَازِ إِنْ لَمْ يَبْطُلِ
 خَبَرُهَا مُقَدِّمًا عَلَى اسْمِهَا
 يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ
 وَمَنْ عَدَا أَهْلِ الْحِجَازِ رَفَعُوا
 النَّصْبَ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذَكَرُوا

 النَّفْيُ مِنْهَا وَإِذَا لَمْ يُجْعَلِ
 حِينَئِذٍ تَزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا
 مَقَالَةٌ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
 خَبَرٌ " مَا " إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا
 وَمَنْ فِي يُوسُفَ هَذَا بِشَرًّا

قوله: "وَالْحَرْفُ مَا" يُرِيدُ: (١) وَالْحَرْفُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي قَوْلِهِ:
 " مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَرْفٌ " (٢) ، وَفِي قَوْلِهِ: " وَالْحَرْفُ فِي اللُّغَاتِ فِيهِ
 الْخَلْفُ " (٣) فَيُرِيدُ أَنَّ الْحَرْفَ - الَّذِي ذَكَرَهُ بِأَنَّهُ يَرْفَعُ الْاسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ،
 وَفِيهِ خِلَافٌ بِاعْتِبَارِ اللُّغَاتِ - هُوَ " مَا " .

وَالْأَصْلُ الْأَوْحَالُ تَعْمَلُ " مَا " ؛ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِأَحَدِ الْقَبِيلِينَ ، لَكِنْ أَهْلُ
 الْحِجَازِ شَبَّهُوهَا بِـ " لَيْسَ " ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ (فِي الْإِرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ) (٣) :
 وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ " وَوَجْهٌ شَبَّهَهَا بِـ " لَيْسَ " مِنْ وَجْهِهِ:
 أَحَدُهَا : أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ كَمَا أَنَّ " لَيْسَ " كَذَلِكَ .
 الثَّانِي : دُخُولُهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كـ « لَيْسَ »
 الثَّلَاثُ : دُخُولُ الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ " لَيْسَ " .

(١) فِي (ف) " أَى " بَدَل (يَرِيدُ) .

(٢) انْظُرْ صَد ١ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٣) فِي (ف) " بِقَوْلِهِ فِي الْإِرْجُوزَةِ " .

الرَّابِعُ : كَمَا سَرَى إِلَى " مَا " مِنْ " لَيْسَ " الْجُمُودُ كَذَلِكَ سَرَى مِنْ " لَيْسَ " إِلَى " مَا " الْعَمَلُ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ الْمَشَابَهَةِ ، وَلِذَلِكَ مَنَعَتْ " لَيْسَ " مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ بِأَصْلِ فَعْلَيْتِهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ كَ « لَيْسَ » فَذَلِكَ (١) اخْتِصَاصٌ فَكَيْفَ يُقَالُ : إِنَّهَا غَيْرُ مَخْتَصَّةٍ !

قُلْتُ : بِالنَّظَرِ إِلَى مُطْلَقِ لَفْظِ " مَا " النَّافِيَةِ هِيَ غَيْرُ مَخْتَصَّةٍ ، أَمَا بِالنَّظَرِ إِلَى خُصُوصِهَا فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهَا مَخْتَصَّةٌ . فَإِنَّ " مَا " الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ غَيْرُ " مَا " الدَّاخِلَةَ عَلَى الْفِعْلِ وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ كَمَا أَنَّ " لَا " الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ الْمَشْبَهَةِ بِـ " إِنْ " غَيْرُ " لَا " الْمَشْبَهَةِ بِـ " لَيْسَ " وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ ، فَافْهَمُهُ ! فَلَمَّا حَصَلَتِ الْمَشَابَهَةُ بَيْنَ " مَا " وَ " لَيْسَ " أَعْمَلْتَ " مَا " عَمَلَ " لَيْسَ " لَا مُطْلَقًا بَلْ بِشُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : " إِنْ (٢) لَمْ يَبْطُلِ النَّفْيُ مِنْهَا " يَعْنِي مِنْ " مَا " ، وَيُطْلَانُ النَّفْيُ بِأَمُورٍ :

مِنْهَا دُخُولُ " إِلَّا " نَحْوَ " مَا زِيدُ إِلَّا قَائِمٌ " : لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ ارْتَفَعَ تَعَلَّقَهُ بِالْخَبْرِ فَارْتَفَعَ عَمَلُهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا (٣)

فَلَيْسَ " مَنَجْنُونًا " ، وَ " مُعَذَّبًا " مَنْصُوبِينَ (٤) بِـ " مَا " بَلْ نَصَبُهُمَا عَلَى الْمَصْدَرِ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَذَلِكَ " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " وَإِنْ " بِزِيَادَةِ وَو .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ ، وَنَسَبَهُ السِّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٢٢٠ نَقْلًا عَنْ ابْنِ جَنَى لِبَعْضِ بَنِي

سَعْدٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْخَزَانَةِ ١٢٩/٢ بُولَاقَ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ ١٩٧/١ ، وَالدَّرَرِ اللُّوَامِعِ ٩٤/١ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " مَنْصُوبِينَ " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

الذي يجب حذف فعله ، والتقدير " ما الدهر إلا يدور دوران منجنون " ، والمنجنون : الدوّاب ، ثم حذف الفعل ثم حذف المصدر وأقام المضاف إليه مقام المصدر كما تقول : " ما أنت إلا سير البريد " فلو حذف " سيراً " قلت : " ما أنت إلا البريد " بالنصب على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

ويُطلان النفي بثلاثة أشياء :

أحدها : بـ " إلا " وقد ذكر .

الثاني : [ب] « إن » المخففة النافية نحو " ما إن زيد قائم " ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، وإذا ارتفع النفي ارتفع العمل ، وقيل : " إن " كافة لـ " ما " عن العمل كما كُفّت بـ " ما " " إن " المشددة عن العمل ، فأعرفه (١) !

الثالث : بـ " بل " ، و " لكن " في المعطوف على خبر " ما " نحو " ما زيد قائماً بل قاعد " يجب رفع " قاعد " خبر مبتدأ محذوف (٢) ؛ لأن " بل " حرف إيجاب (٣) ، وكذلك " ما زيد قائماً لكن قاعد " .

الشرط الثاني (٤) : قوله في الأرجوزة : " وإذا لم يجعل خبرها مقدماً على ١٢٤/أ اسمها " ، وإنما بطل عملها بتقديم الخبر (لأن التقديم يؤذن بالتصرف ولا تصرف للحرف ، فلا عمل له مع تقديم الخبر) (٥) ، وإذا كان في تقديم خبر " ليس " عليها خلاف مع كونها أصلاً لـ " ما " ففي الفرع أولى .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجوزون النصب مع " إن " عن الهمع ١٢٣/١ .

(٢) انظر معنى اللبيب ١٥٢ ، والتصريح ١٩٧/١ ، والهمع ١٢٤/١ .

(٣) يقول السيوطي في الهمع ١٢٤/١ : " ولا يجوز النصب ؛ لأن المعطوف بهما موجب و " ما " لا تعمل

إلا في المنفى ، أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود " .

(٤) من شروط إعمال " ما " .

(٥) سقط من (ف) انتقال نظر .

الثَّالِثُ : إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ عَلَى اسْمِهَا نَحْوُ « مَا زَيْدًا عَمْرُو ضَارِبٌ »
بَطَلَ عَمَلُهَا ؛ لِأَجْلِ الْفَصْلِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعْمُولُ الْخَبْرِ مَصْدَرًا ، أَوْ حَالًا ، أَوْ
مَفْعُولًا لَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (١) :

وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ .

يَنْصِبُ " مِثْلَهُمْ " قَالُوا : غَلَطَ الْفَرَزْدَقُ عَلَى لُغَةِ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ
يَرْفَعَ خَبَرَ الْأِسْمِ بَعْدَ " مَا " مُقَدِّمًا كَانَ أَوْ مُؤَخَّرًا فَظَنَّ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَنْصِبُونَهُ
مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا .

وَقِيلَ : " مِثْلَهُمْ " مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، أَيْ : مَا فِي مِمَاتْلَهُمْ .

وَقِيلَ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ " بَشْرٍ " ، وَالْخَبْرُ مُحذُوفٌ أَيْ : مَا
مِثْلَهُمْ بَشْرٌ فِي الدُّنْيَا .

قَوْلُهُ :

" حِينئذٍ يَزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا "

يُرِيدُ أَنْ التَّقْدِيمَ فِي الْخَبْرِ ، وَيُطْلَأَنَّ النَّفْيَ يُزِيلَانِ عَمَلَهَا .

وَيَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَتِهِمْ (٢) السَّمَاعُ أَيْضًا ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « مَا
هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ » (٣) ، فَـ " هُنَّ " اسْمٌ " مَا " ، وَـ " أُمَّهَاتِهِمْ " خَبْرٌ " مَا " وَهُوَ
مَنْصُوبٌ بِدَلِيلِ كَسْرِ " التَّاءِ " مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ ؛ فَإِنَّ الْكَسْرَ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ
عَلَامَةُ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلَا جَرٍّ ؛ لِعَدَمِ عَامِلِهِ ، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ .

(١) انظر ديوانه ١٨٥ (بيروت) ، والبيت بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ مثلهم بشر

وهو من شواهد الكتاب ٢٩/١ بولاق ، والخزانة ٢٤٦/١ بولاق ، والعيني ٩٦/٢ ، والهمع ١٢٤/١ ،

والدرر اللوامع ١٩٥/١ .

(٢) في الأصل " لغاتهم " .

(٣) سورة المجادلة ٢

قوله : " وَمَنْ عَدَا أَهْلَ الْحِجَازِ رَفَعُوا : خَبَرَ " مَا " ويعني بمنَّ عَدَا أَهْلَ الْحِجَازِ بَنِي تَمِيمٍ .

قوله : " إِلَّا الَّذِينَ " [استثناءً] (١) مِنْ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ : " رَفَعُوا " ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ ، يَرِيدُ أَنْ بَنِي تَمِيمٍ لَمَّا أَتَى النَّصْبُ فِي الْقُرْآنِ تَابِعُوهُ فِي الْقِرَاءَةِ (٢) وَلَمْ يَقْرَعُوا بِالرَّفْعِ عَلَى لُغَتِهِمْ ، بَلْ قَرَعُوا بِالنَّصْبِ .

قوله : " فِيمَا ذَكَرْنَا " يعني بما ذكرنا قوله تعالى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٣) .
قوله : " وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ " أى : فِي سُورَةِ يُوسُفَ ، قَوْلُهُ : " هَذَا بَشَرًا " (٤) (يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٤)) (٥) فَحَذَفَ كَلِمَةَ " مَا " لِمُضْرُورَةِ النَّظْمِ .

وَأَدْخَلُوا " الْبَاءَ عَلَى خَبَرَ " مَا " كَ " لَيْسَ " لِتَلْكَيدِ زَيْدٍ فِيهِمَا .
تَقُولُ : لَيْسَ قَوْلُهُ بِكَذِيبٍ وَجُرْمًا تَعَطُّفُهُ أَوْ انْصِيبِ .
تَقُولُ : مَا زَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا مُفْضَلٍ ، وَإِنْ تَشَاءُ مُفْضَلًا .

لَمَّا شَبَّهُوا " مَا " بِ " لَيْسَ " أَدْخَلُوا " الْبَاءَ " عَلَى خَبَرِهَا تَحْقِيقًا لِلْمُشَابَهَةِ ، وَزَيْدٌ " الْبَاءُ " فِي خَبَرِ " لَيْسَ " لِتَلْكَيدِ النَّفْيِ كَمَا زَيْدٌ " اللَّامُ " فِي خَبَرِ " إِنْ " لِتَلْكَيدِ الْإِثْبَاتِ ، وَلَمَّا كَانَ خَبَرُ " لَيْسَ " فِي الْأَصْلِ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ وَالْبَاءُ تَزَادُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ فَكَذَلِكَ زَيْدٌ فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ ، لَكِنْ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ " لَيْسَ " قِيَاسُ مُطَرِّدٍ ، وَزِيَادَتُهَا فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ

(١) مكانه في الأصل بياض ، ولم ترد في (ف) .

(٢) في (ف) " القرآن " تحريف

(٣) سورة المجادلة ٢ .

(٤) سورة يوسف ٣١ .

(٥) سقط في (ف) انتقال نظر .

قَلِيلٌ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ (١) ، وكذلك (٢) تَزَادُ بَعْدَ [" هَلْ " نَحْوُ] (٣) هَلْ زَيْدٌ بِمَنْطِقِ (٤) زِيَادَةِ مَطْرَدَةٍ (٥) لِلْمُشَابَهَةِ بَيْنَ " هَلْ " ، وَ " مَا " فِي عَدَمِ الْإِجَابِ ، وَلَوْ قُوعِ " إِلَّا " بَعْدَ " هَلْ " [نَحْوُ " هَلْ "] (٦) زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ كَمَا يَقَعُ بَعْدَ " مَا " نَحْوَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ (٧) .

وإنما زِيدت " البَاءُ " دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّأْكِيدِ ، وَالتَّأْكِيدُ يَلْزِمُ مَا أَكَّدَهُ ، وَ " البَاءُ " مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ فَنَاسَبَتْ أَنْ يُؤَكَّدَ بِهَا النِّفْيُ ، وَهَذِهِ (البَاءُ) لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ .

ب/١٤٠

قَوْلُهُ : " كَلَيْسَ لِلتَّأْكِيدِ زَيْدٌ فِيهِمَا "

يَعْنِي أَنَّ (البَاءُ) زَيْدٌ فِي خَبْرِهَا كَمَا زَيْدٌ فِي خَبْرِ " لَيْسَ " .

قَوْلُهُ : " فِيهِمَا " أَيُّ : فِي خَبْرِهِمَا ، يَعْنِي خَبْرَ " مَا " ، وَ " لَيْسَ " .

وَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ " مَا بَقَائِمِ زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ " البَاءُ " إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي خَبْرِ " مَا "

عَلَى التَّشْبِيهِ بِـ " لَيْسَ " ، (وَمَنْ لَمْ يُعْمَلْهَا لَمْ يَعْتَبَرِ التَّشْبِيَهُ) (٧) ، وَقَدْ جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الصَّدِيقِ (٨) .

(١) وهذا قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : " جزاء سيئة بمثلها " عن مغني اللبيب

، ١٤٩ .

(٢) في الأصل " ولذلك " .

(٣) تكملة يقتضيهما السياق .

(٤) في الأصل " منطلق " .

(٥) في الأصل بياض .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ .

(٧) في الأصل " ومن لم يعلم لم يعتبر الشبه " تحريف .

(٨) لم أهد إلى قائله ، وصدر البيت :

أما والله أن لو كنت حراً ، ويروى " لو أنك يا حسين خلقت حراً " وهو في معاني القرآن

، ٤٤/٢ ، والمعنى ٤٠٩/٤ ، والإنصاف المسألة ٢٤ ، والخزانة ١٣٣/٢ بولاق ، والتصريح ٢٣٣/٢ .

أَيُّ : فَمَا أَنْتَ بِالْحَرِّ وَلَا الصَّدِيقِ ، فَقَدَّمَ الْخَبَرَ مَعَ وَجُودِ " الْبَاءِ " مَعَ لَفَّةِ
بَنِي تَمِيمٍ .

قَوْلُهُ : " لَيْسَ قَوْلُهُ بِالْكَذِبِ " مِثَالُ لَزِيَاةِ " الْبَاءِ " فِي خَبَرِ " لَيْسَ " .
قَوْلُهُ : " وَجَرَّ مَا تَعَطَّفَهُ أَوْ أَنْصَبَ " أَيُّ : مَا تَعَطَّفَهُ عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ
فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ، أَوْ فِي خَبَرِ " مَا " إِذَا أَعْمَلْتَهَا عَمَلِ " لَيْسَ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :
مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (١)
فَعَطَّفَ " الْحَدِيدَ " بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ ، أَوْ عَلَى تَوْهَمِ
عَدَمِ الْبَاءِ كَمَا عَطَّفَ الْأَخْرَجُ بِالْجَرِّ مَعَ عَدَمِ الْبَاءِ عَلَى تَوْهَمِ وَجُودِهَا فِي خَبَرِ "
لَيْسَ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةَ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٢)
فَجَرَّ " نَاعِبًا " عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِ " الْبَاءِ " فِي " مُصْلِحِينَ " ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٣) فَجَزَمَ
" أَكُنُّ " عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ " الْفَاءِ " فِي قَوْلِهِ " فَأَصْدَقَ " ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ مِنْهُ لَكَانَ

(١) هُوَ لَعْقِيْبَةُ بِنِ هَيْبَةَ الْأَسَدِيِّ ، وَنَسَبَ بِهَامِشِ (ف) لَعْقَبَةُ بِنِ سَالِمٍ خَطَا .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ مَتَنَزَعٍ فِي قَوَافِيهَا ، فَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهَا مَنْصُوبَةً ، وَبَعْضُهُمْ
الْآخَرَ يَرَوِيهَا مَجْرُورَةً ، انْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي الْخَزَنَةِ ٢٤٣/١ بُولَاقٍ وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ
٢٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، بُولَاقٍ ، وَالْأَعْلَمُ ٣٤/١ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَبَوِيهِ لِابْنِ السِّيْرَاقِيِّ
٢٠٠/١ ، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ١٠٥/١ ، وَابْنُ يَعِيْشَ ١٠٩/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٤٨/٢ ، وَالْإِنْصَافُ
٣٣٢ الْمَسْأَلَةَ ٤٥ ، اسْجَحُ : سَهْلٌ وَأَرْفَقُ .

(٢) نَسَبَ بِهَامِشِ (ف) إِلَى الْأَخْوَصِ الْبَيْرِيِّ ، وَهُوَ زَيْدُ بِنِ عَمْرِو التَّمِيمِيِّ ، شَاعِرٌ فَارِسٌ .

انْظُرِ : الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ ٦٠ ، وَالْخَزَنَةُ ١٤٠/٢ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٨٣/١ ، ١٥٤ ، وَفِي ٤١٨/١ نَسَبُهُ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لِلْأَخْوَصِ بِالْخَاءِ
الْمَعْجَمَةِ ، وَانْظُرِ الْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ ٢٦١/٢ ، وَالْإِنْصَافُ ١٩٣/١ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ سَيَبَوِيهِ ٧٤/١ .

(٣) سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ ١٠ .

مجزوماً ، لأنه جوابٌ " لَوْلَا " التي للتَّحْضِيضِ ، وَمَعْنَى (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي) أَخَّرَنِي ، فَقَوْلُهُ : " لَوْلَا أَخَّرْتَنِي " في معنى الأمرِ وَجَوَابِ الأمرِ مجزومٌ إِذَا لم يَكُن فيه (١) " فَأَء " (٢) .

قَوْلُهُ : " مَا زِيدُ بِعَالَمٍ وَلَا مُفْضَلٍ وَإِنْ تَشَاءُ مُفْضَلًا " تمثيلٌ لإِدْخَالِ " البَاءِ " زائدةً في خَبَرِ " مَا " .

قَوْلُهُ : " بِعَالَمٍ وَلَا مُفْضَلٍ " أَيُّ: إِنْ شِئْتَ عَطَفْتَ بِالْجَرِّ (٣) عَلَى الْخَبَرِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ ، وَإِنْ شِئْتَ عَطَفْتَ بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ كَمَا مَرَّ فِي " لَيْسَ " ، إِذَا كَانَ الْخَبَرُ الْمَعْطُوفُ وَالْخَبَرُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ (٤) لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ فَإِنْ كَانَا لِشَيْئَيْنِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ سَيَأْتِي (٥) .

كَذَاكَ مَا زِيدٌ كَرِيمًا عَمَّهُ وَلَا كَرِيمَةً عَلَيْهِ أُمُّهُ
فَانْصَبْ كَرِيمَةً وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعْ وَإِنْ تَشَاءُ جَرِّزْتَ فَالْكَلِّ وَعِى
وَإِنْ تَقَلَّ : وَلَا كَرِيمٌ جَعْفَرُ فَارْفَعُهُمَا مَبْتَدَأً وَخَبَرُ

قَوْلُهُ : " فَانْصَبْ كَرِيمَةً " ، أَمَّا نَصْبُهَا فَعَلَى الْعَطْفِ عَلَى " كَرِيمٍ " مِنْ قَوْلِهِ : " كَرِيمًا عَمَّهُ " ، وَ " أُمُّهُ " فَاعِلَةٌ مَرْفُوعَةٌ بِـ " كَرِيمَةٍ " .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعْ " يَعْنِي إِنْ شِئْتَ ارْفَعْ " كَرِيمَةً " ، وَوَجْهُ رَفْعِهَا عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَالْمَبْتَدَأُ " أُمُّهُ " ، وَالْتَّقْدِيرُ " وَلَا أُمُّهُ كَرِيمَةً " .

(١) في (ف) " معه " .

(٢) قراءة الجزم في " أكن " هي قراءة العشرة عدا أبي عمرو فإنه قرأها " وأكون " بالنصب .
انظر النشر ٢/٣٨٨ ، والتيسير ٢١١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٤١ ، والمقتضب ٢/٣٣٧ .

(٣) في الأصل " بالخبر " تحريف .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) بعده في (ف) : إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله : " وَإِنْ تَشَأْ جَرَرْتَ " أَمَا الْجِرُّ فَضَعِيفٌ وَلِذَلِكَ أَخْرَوهُ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى تَوْهَمِ وَجُودِ " الْبَاءِ " فِي خَبَرِ " مَا " كَمَا عَطَفَ بِالنَّصْبِ مَعَ وَجُودِ " الْبَاءِ " عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِهَا ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي " لَيْسَ " ، وَالِاسْتِشْهَادُ عَلَيْهِ بِبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ (١) وَآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، وَ " أُمُّهُ " أَيْضاً فَاعِلَةٌ مَرْفُوعَةٌ بِـ " كَرِيمَةٍ " فِي الْجِرِّ كَمَا إِذَا نَصَبَ ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ هَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الْمَعْطُوفِ إِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ وَكَانَ فِي الْأِسْمِ الْمَرْفُوعِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اسْمِ " مَا " فَإِنْ تَأَخَّرَ نَحْوُ " مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلَا أَخُوهُ جَالِساً " اِمْتَنَعَ الْجِرُّ وَجَازَ النَّصْبُ عَطْفاً عَلَى مَعْمُولِ " مَا " ، وَالرَّفْعُ (٢) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ١٤١٠/أ

قوله : " وَإِنْ تَقُلْ وَلَا كَرِيمٌ جَعْفَرٌ " إِلَى آخِرِهِ يُرِيدُ أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ " مَا " لَمْ يَجْزِ نَصْبُ " كَرِيمٍ " ، وَلَا جَرُّهُ فَتَعَيَّنَ رَفْعُهُ خَبِراً لِمَا بَعْدَهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ نَصْبُهُ ؛ لِأَنَّ خَبَرَ " مَا " لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا ، وَإِذَا اِمْتَنَعَ النَّصْبُ اِمْتَنَعَ الْجِرُّ ، لِأَنَّهُ فَرَعٌ (٣) عَلَيْهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ " جَعْفَرًا " بِـ " كَرِيمٍ " ؛ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْ اسْمِ " مَا " ، وَيَجُوزُ فِي " لَيْسَ " أَنْ نَقُولَ : " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً وَلَا قَاعِداً عَمْرُو " فَيَكُونُ " عَمْرُو " مَعْطُوفاً عَلَى اسْمِ " لَيْسَ " ، وَقَاعِداً " خَبَرٌ لَهُ مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " لَيْسَ " ؛ لِأَنَّ خَبَرَ " لَيْسَ " يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا بِخِلَافِ خَبَرِ " مَا " .

وَتَقُولُ : " لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ " .

(١) انظر ص ٣٩ .

(٢) في الأصل " والرافع " تحريف .

(٣) في (ف) " نوع " تحريف .

فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ سَيَبَوِيهِ (١) وَالْأَخْفَشِ (٢) ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى
عَامِلَيْنِ ، وَسَيَبَوِيهِ لَا يُجِيزُهُ (١) ؛ لِأَنَّ " قَاعِدًا " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ ،
وَ " أَبُو عَبْدِ اللَّهِ " مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَرْفُوعِ بِـ " لَيْسَ " وَهُوَ عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ ، أَعْنَى
" لَيْسَ " ، وَ " الْبَاءُ " .

وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٣) :

أَوْ صَيِّتٌ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا (٤)
بِالْكَتْبِ خَيْرًا وَالْحُمَاةَ شَرًّا
فَعَطَفَ " الْحُمَاةَ " عَلَى " الْكَتْبِ " وَهُوَ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ ، وَعَطَفَ " شَرًّا " عَلَى
" خَيْرٍ " وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " أَوْ صَيِّتٌ " وَهُوَ عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ أَحَدُهُمَا بِجَرِّ (٥) ،
وَالْآخَرَ بِنَصْبٍ ، أَمَّا سَيَبَوِيهِ فَيَرَى أَنَّ " الْبَاءَ " مُرَادَةٌ فِي الثَّانِي ثُمَّ حَذَفَهَا لِالدَّلَالَةِ
" الْبَاءِ " الْأُولَى عَلَيْهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِهِ قَوْلُ (٦) الشَّاعِرِ :

سَأَلْتُ الْفَتَى الْمَكِّيَّ ذَا الْعِلْمِ مَا الَّذِي يَحِلُّ مِنَ التَّقْيِيلِ فِي رَمَضَانَ ؟
فَقَالَ : الْفَتَى الْمَكِّيُّ : أَمَّا لَزُوجَةٍ فَسَبْعٌ ، وَأَمَّا خَلَّةٌ فَثَمَانٌ
فَ " أَمَّا " هُنَا لِلتَّفْصِيلِ ، وَهِيَ تَمْنَعُ مِنْ عَطْفِ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا فَلَمْ
يَصِحَّ جَرُّ " خَلَّةٍ " عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : " لِرُزُوجَةٍ " لِمَنْعِ " أَمَّا " الْمَفْتُوحَةِ لِتَفْصِيلِ
الْجَمَلِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ الْبَتَّةَ فَلَمْ يَبْقَ لِحْرِّ " خَلَّةٍ " وَجْهٌ إِلَّا

(١) انظر الكتاب ٣١/١ - ٣٢ ، كما نص عليه السيوطي في الهمع ١٣٩/٢ .

(٢) انظر : منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ٢١٢ ، والهمع ١٣٩/٢ ، وابن يعين

٢٨/٣ ، والرضي ٣٢٤/١ .

(٣) البيتان لأبي النجم العجلي ، وهما في ديوانه ١٢٣ .

(٤) في النسختين " برا " ، والتصويب من الديوان ، وكتابه الآخر التحفة الشافية لوحة ٩١ .

(٥) في الأصل " بحرف " تحريف .

(٦) أنشد المبرد هذين البيتين لأعرابي غير معين ، انظر الكامل ٢٨٦/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب

. ١٩٣/٥

أَن يُقَالَ : إِنَّ (١) التَّقْدِيرَ " وَأَمَّا لِحْظَةُ فَنَمَانٍ " فَحَذَفَ " اللَّامَ " مِنْ " حَلَّةٍ " لِذِلَالَةِ
اللَّامِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ : " لَزُوجَةٍ " عَلَيْهَا ، فَأَعْرَفَهُ .

وَشَبَّهُوا لَاتَ بِلَيْسَ فِي الْعَمَلِ وَالْإِسْمِ مُحذُوفٌ بِهَا قَدْ اتَّصَلَ
وَرَفَعُ لَاتَ حِينَ قَدْ يَبَاحُ فَلَاتَ حِينَ مِثْلُ لَا بِرَاحُ

قَوْلُهُ : " وَشَبَّهُوا لَاتَ بِلَيْسَ " أَعْلَمُ أَنَّ " لَا " الدَّاخِلَةَ (عَلَيْهَا " النَّاءُ ") (٢)
لَمْ تَأْتِ عِنْدَ سَيْبُوهِ (٣) إِلَّا مُشَبَّهَةً بِـ " لَيْسَ " ؛ لِأَنَّهَا بَدَخُولُ تَاءِ
التَّانِيثِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْفِعْلِ قَوِيٍّ شَبَّهَهَا بِالْفِعْلِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَأْتِ إِلَّا
مُشَبَّهَةً بِـ " لَيْسَ " ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي النَّفْيِ ، وَزِيدَتْ " النَّاءُ " كَمَا
زِيدَتْ فِي " ثُمَّ " ، وَ" رَبُّ " إِذَا قَلَّتْ : " ثُمَّتَ ، وَرَبَّتْ " وَيَحْتَمِلُ زِيَادَةُ
النَّاءِ " أَمْرَيْنِ :

أحدهما : بِتَأْوِيلِ الْكَلِمَةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ تَكُونَ لِلْمَبَالِغَةِ كَالنَّاءِ فِي " عَلَامَةٍ " .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٤) ، (والتَّقْدِيرُ : " وَلَاتَ [الْحِينَ]

(٥) حِينَ مَنَاصٍ) (٦) أَي : حِينَ مَهْرَبٍ ، فَاسْمٌ " لَاتَ " الْمَرْفُوعُ بِهَا مُحذُوفٌ
وَلَيْسَ مُضْمَرًا ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يُضْمَرُ فِيهَا ، وَ" حِينَ مَنَاصٍ " مَنْصُوبٌ خَبَرٌ " .
لَاتَ » .

(١) فِي (ف) " لِأَنَّ " .

(٢) فِي (ف) " عَلَى النَّاءِ " .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨/١ بولاق .

(٤) سُورَةُ ص ٣ .

(٥) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

ويلزم حذف اسمها كما يلزم إضمار اسم " ليس " إذا وقعت في الاستثناء نحو " قام القوم ليس زيداً " تحقيقاً للمشابهة بينهما ، فالحذف في " لات " كالإضمار في " ليس " ، وإلى هذا أشار في الأرجوزة بقوله : " والاسم محذوف بها قد اتصل " أى : قد اتصل حذفه بها ودأماً دواماً متصلاً لا يفارق بحال .

ولا يجوز الجمع بين اسمها وخبرها جميعاً في اللفظ بل لا بد من حذف أحدهما ، إما الاسم وهو المختار ، وإما الخبر وهو ضعيف .
وقوله : " بها " أى : بـ " لا " الملحقه تاء التانيث ، إذ لا يلزم الحذف إلا معها .

قوله : " ورفع لات حين قد يباح " يريد : أنه قد يجوز رفع " الحين " (١) على أنه اسم " لات " ، وخبرها محذوف ، أى : لات حين مناص لنا ؛ ولذلك شبهه بقول الشاعر :

فأنا ابن قيس لا براح (٢)

أى : لا براح لى .

فقوله : " مثل لا براح " أى : فى حذف الخبر ، لا أنه مثله فى الاستعمال ؛ فإن " لات " لا تعمل إلا فى الحين خاصة ، و" لا " المشبهة بـ " ليس " بغير " تاء " تعمل مطلقاً فى الحين (١) وغيره ، والرفع قليل ، ولذلك قال : " قد يباح " فأتى بكلمة " قد " التى تُفيد التقليل إذ دخلت على

(١) فى الأصل " الخير " تحريف .

(٢) هذا عجز بيت لسعد بن مالك القيسى ، وصدره :

من صد عن نيرانها .

انظر : الكتاب ٢٨/١ ، ٣٥٤ ، والمفصل ٣١ ، وابن يعيش ١/١٠٨ ، والمقتضب ٤/٣٦٠ ، والعينى

١٥٠/٢ ، والخزانة ١/٢٢٣ ، ٢/٩٠ بولاق .

المضارع ، وهى قرآءة^(١) ضعيفة .

واعلم أنّ " لا " إذا عملت عمل " ليس " تُعتبرُ فيها الشُّروطُ المعْتَبَرةُ في " مَا " خَلاً أَنَّهُ لا يُفصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا بَعْدَهَا بِ " أَنْ " الخفيفة الزائدة كما في " مَا " وأعلم أنّ " لا " لها ثلاثة أحوالٍ ، حَالٌ يكثرُ فيها استعمالُها ، وحَالٌ يقلُّ ، وحَالٌ لا تعملُ إلا في اسمٍ مخصوصٍ .

فـ " لا " المشبّهة بِ " إِنْ " كثيرة الاستعمال .

والمشبّهة بِ " لَيْسَ " قليلة ، في لغة أهل الحجاز فقط^(٢) .

وأما " لَاتَ " فلا تعملُ إلا في " الحين " كما لا يجزئ " التاء " إلا في اسم الله تعالى ، وكما أنّ " لَدُنْ " لاتنصبُ من الأسماء إلا " عُدْوَةً " ، فأما قول الشاعر :

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتَ هُنَا حَنَّتْ وَيَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتْ^(٣)

فمعناه " حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَيْسَ الْحِينُ حِينَ حَنِينِهَا " ، فَأَقَامَ " هُنَا " (٤)

مُقَامَ " حِينٍ " ؛ لأنه أشارَ به إلى الوقتِ ، وَ " الْحِينُ " وَقْتُ ، وَمَنْ جَعَلَ " هُنَا " (٥) إشارةً إلى المكانِ فكأنه قال : وَلَيْسَ هَذَا الْمَكَانُ مَكَانَ حَنِينِهَا ، فيكونُ قد أَعْمَلَ " لَاتَ " في غير " الْحِينِ " .

(١) قرأ الجمهور " ولات حين " بفتح التاء ونصب النون ، وقرأها أبو السمال بضم التاء ورفع النون .
انظر البحر المحيط ٢٨٣/٧ ، ٢٨٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ١٠٨/١ .

(٣) ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبي ، وينسب أيضاً إلى حجل بن فضلة انظر الخزانة ١٥٦/٢ ، ٤٨٠ ، والعيني ٤١٨/١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٥/٣ ، وابن يعيش ١٧/٣ ، ومغنى اللبيب ٧٧١ .

(٤) في (ف) " هذا " ، وكذلك في البيت ، وهو تحريف .

(٥) في (ف) " هذا " تحريف .

[أفعال المقاربة]

وَالْحَقُّوْا بِ « كَان » كَادَ وَعَسَى
 وَعَنْهُمْ مَا كِدْتُ أَيبَأُ سَمِعَ
 وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسِبُ تُخْبِرُ
 تَقُولُ : كَادَ سِرُّ زَيْدٍ يَظْهَرُ
 وَفِي عَسَى تَأْتِي بِأَنَّ فِي الْخَبَرِ
 وَنَحْوُ : عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِيَ
 وَأَنَّ تَصِلُ عَسَى بِأَنَّ سَدَّ مَسَدٌ
 اسْمٌ لَهَا وَخَبِرَ وَقَدْ وَرَدَ
 أَنْ مَعَ كَادَ فِي شَتُوذٍ وَضَحًا
 قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْضَحَا
 وَتَرَكَ أَنْ أَوْلَى بِذَلِكَ وَرَدَا
 « كَانُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَا »
 وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا وَكَرَبَ
 بَغَيْرِ أَنْ كَكَادَ فِي الَّذِي اقْتَرَبَ

قوله : " وَالْحَقُّوْا بِ " كَان " كَادَ ، وَعَسَى " إِنَّمَا بَدَأَ بِ

" كَادَ ، وَعَسَى " ؛ لِأَنَّ بَقِيَّةَ أَخَوَاتِهَا ^(١) مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا ، أَمَا " أَوْشَكَ " فَمَحْمُولٌ عَلَى " عَسَى " وَلِذَلِكَ يُؤْتَى فِي خَبَرِهِ بِ " أَنْ " فَتَقُولُ : " أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ ١/١٤٢ يَفْعَلُ " .

وَأَمَا " طَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَأَنْشَأَ ، وَكَرَبَ " فَمَحْمُولَةٌ عَلَى

" كَادَ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ « وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا ^(٢) وَكَرَبَ بَغَيْرِ أَنْ كَكَادَ » .

وَوَجْهُُ الْإِحَاقِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِ " كَان " أَنَّهَا لَا تَنْتَمِ بِمَرْفُوعِهَا فَاحْتِاجَتْ إِلَى

خَبَرٍ لِيَتِمَّ بِهِ مَعَ مَرْفُوعِهَا الْكَلَامُ ، وَتُسْتَعْمَلُ أَيْضًا نَاقِصَةً وَتَامَةً كَمَا تُسْتَعْمَلُ " كَان " .

(١) فِي (ف) " أَحْوَالُهَا " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله :

دَلِيلُهُ عَسَى الْغُوَيْرِ أَبُوْسَا

هذا البيت للزبياء^(١) ، يُريدُ دليلُ إلحاقها بـ " كان " ظهورُ النَّصْبِ فِي خَبْرِهَا فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ ، وَ " الْأَبُوسُ " جَمْعُ بَأْسٍ وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَقِيلَ : جَمْعُ بُوْسٍ ، وَهُوَ (٢) خَشُونَةُ الْعَيْشِ ، وَالتَّقْدِيرُ : عَسَى أَنْ يِيَّاسَ ، فَقَالَتْ أَبُوْسَا ، فَجَاءَتْ بِهِ مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى الْإِحَاقِ " كَادَ بِـ " كَانِ " أَيْضًا بِظُهُورِ النَّصْبِ فِي خَبْرِهَا وَهُوَ قَوْلُهُ : " مَا كِدْتُ أَيْبَاءً " فَجَاءَ بِهِ اسْمًا صَرِيحًا وَنَصْبَهُ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِيَعْضِهِ :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيْبَاءً (٣)

وَهُوَ الْأَكْثَرُ الْأَشْهَرُ ، فَوْقُوعُ " كَادَ " مَوْضِعَ " كَانِ " وَعَمَلُهَا عَمَلُ " كَانِ " دَلِيلُ التَّشْبِيهِ لَهَا بِـ " كَانِ " ثُبُونِ الْعَكْسِ ، قِيلَ : لِأَنَّ " كَانِ " أَوْسَعُ مَجَالًا مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ خَبْرُ " كَانِ " اسْمًا وَفِعْلًا وَجُمْلَةً وَظَرْفًا ، وَهَذِهِ تَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً .

(١) المشهور أن هذا مثل وليس بيتاً من الشعر ، والزبياء هذه هي ابنة عمرو بن الظرب ، الملكة المشهورة في الجاهلية وصاحبة تدمر وملكة الشام .

انظر ترجمتها في الأعلام ٧١/٣ ، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لمحمد اللخمي ١٩٨
أما أصل هذا المثل فقول الزبياء ، وقيل : بل تمثلت به حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ويات بالغويرة ، والمعنى لعل الشر يأتاكم من قبل الغار ، وقد استشهد به سيبويه ٤٧٨/١ ، والمبرد في المقتضب ٧٠/٣ ، والميداني في مجمع الأمثال ٢٤١/٢ ، والزمخشري في المستقصى ١٦١/٢ .

(٢) في (ف) وهي " .

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شرا ، وعجزه :

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

انظر الديوان ٩١ ، وقد تقدم تخريجه في ١٨٠/١ .

قوله :

" وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبِرُ "

يُرِيدُ فِي " عَسَى ، وَكَأَدَ " يُخْبِرُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّ غَيْرَ إِلَّا مَا شَدَّ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ " عَسَى " يُخْبِرُ عَنْهَا بِـ " أَنْ " (وَالْفِعْلُ (١)) وَهَذَا فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، فَلَوْ أَقِيمَ الْمَصْدَرُ الْمَسْبُوكُ مِنْهُمَا مَقَامَهُمَا لَمْ يَجُزْ ؛ لِإِبْهَامِ زَمَنِ الْمَصْدَرِ وَاحْتِمَالِهِ الْمَضِيِّ وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَ« عَسَى » تَقْدِيرُ التَّرَجُّيِّ ، وَالشَّيْءُ الْمَرْجُوعُ (٢) غَيْرُ حَاصِلٍ وَلَا وَقَعٍ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَرْجُوعُ [إِلَّا] مُسْتَقْبَلًا فَوَجِبَ أَنْ يُؤْتَى بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الدَّالِّ بِصِيغَتِهِ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ خَافُوا اللَّيْسَ فَجَاءُوا بِـ " أَنْ " الْمُفِيدَةَ لِلْإِسْتِقْبَالِ مَعَ الْفِعْلِ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى " عَسَى " ، وَلَا تَحْذِفُ " أَنْ " مِنْ خَبَرِهَا إِلَّا ضَرُورَةً ، أَوْ حَمَلًا عَلَى " كَادَ " وَإِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ :

وَفِي عَسَى تَأْتِي بِأَنَّ فِي الْخَبَرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لَزِمَتْ " أَنْ " فِي خَبَرِ " عَسَى " فَكَيْفَ يَكُونُ لِلْمُقَارَبَةِ ؟ وَلِمَ

صَدَرُوا بِهَا أَفْعَالٍ الْمُقَارَبَةِ ؟

فَأَقُولُ : إِنَّ الشَّيْءَ الْمَرْجُوعَ يَكُونُ حَصُولُهُ عِنْدَ الرَّاجِي لَهُ أَقْرَبَ مِنْ فَوْتِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّبِيُّهُ (٣) : مَعْنَى عَسَى وَلَعَلَّ طَمَعٌ وَإِشْفَاقٌ ، وَالطَّمَعُ فِي الشَّيْءِ دُنُوٌّ مِنْهُ وَقَرَبٌ لِتَقْدِيرِ نَيْلِهِ ، وَإِنَّمَا قَرَنَ بِالطَّمَعِ الْإِشْفَاقَ وَهُوَ الْخَوْفُ ؛ لِأَنَّ الرَّاجِيَّ قَدْ يَخَافُ فَوْتَ الْمَرْجُوعِ ، وَلَمَّا كَانَتْ " عَسَى " تَسْتَعْمَلُ تَارَةً اسْتِعْمَالَ " كَانَ " النَّاقِصَةِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِيَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ عَسَى

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " عَسَى " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) فِي (ف) " الْمَوْجُودِ " تَحْرِيفٌ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٣٣/٤ .

اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴿ (١) ، فَكَانَتْ قَالَ : قَارِبَ مُحَمَّدُ الشَّرَاءَ ، فَإِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً قَدَّرَتْ بِـ " قَارِبَ " ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ ، لِأَنَّ خَبْرَهَا مِثْلُهَا بِالْمَفْعُولِ ، وَمَوْضِعُ " أَنْ يَشْتَرِي " نَصْبُ خَبْرٍ " عَسَى " (٢) .

وقد جاءَ فيها كسرُ السَّيْنِ إِذَا كَانَ اسْمُهَا ضَمِيرًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ (٤) قُرئ بِالْكَسْرِ (٥) ،

وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ ، وَلَمْ يُقْرَأْ بِالْكَسْرِ فِي غَيْرِ مَا إِذَا وَقَعَ اسْمُهَا مُضْمَرًا فَلَمْ يُسْمَعْ

ب / ١٤٢

﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ (١) إِلَّا بَفَتْحِ السَّيْنِ .

وَتُسْتَعْمَلُ تَامَةً فَتُسْتَعْنَى عَنِ الْخَبْرِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْأَرْجُوْةَ بِقَوْلِهِ :

" وَإِنْ تَصَلَّ أَنْ بَعَسَى سَدَّ مَسَدٌ اسْمٌ لَهَا وَخَبْرٌ

وَذَلِكَ نَحْوُ " عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ " ، فَـ " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ

فَاعِلٌ " عَسَى " (٦) فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ لِأَنَّهُ لَازِمٌ ، وَلِذَلِكَ قَدَّرُوْهَا بِـ " قَرَبَ " أَيْ : قَرَبَ

(١) سورة المائدة ٥٢ ، وهي « فَعَسَى اللَّهُ الْآيَةَ .

(٢) وقال النيلي في التحفة الشافية لوحة ١٧٦ : " وقال الكوفيون : أَنْ والفعل في موضع رفع بدل من

المرفوع بـ " عسى " ، وهو باطل ؛ لأن البدل لا يلزم نكره وهذا يلزم نكره ، ولأن " عسى " دلت على معنى قولك : " أَنْ يقوم " وذلك أنه مرجو بـ " عسى " فوجب أن يكون معمولها " .

(٣) في النسختين " فهل " بالفاء خطأ .

(٤) سورة البقرة ٢٤٦ .

(٥) في (ف) " بكسر السين " ، وهذه قراءة نافع من السبعة ، أما الباقيون فقرأوها بفتح السين ، وهما

لغتان ، قال أبو عبيد : القراءة عندنا هي الفتح ؛ لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان " عسيتم " لقرئت " عسي رينا " وما اختلفوا في هذا الحرف " .

انظر : حجة القراءات لأبي زرعة ١٢٩ فما بعدها . وانظر كذلك كتاب السبعة في القراءات ١٨٦ ،

(٦) في الأصل " يقوم " تحريف .

قِيَامُ زَيْدٍ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ (١) - إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا لِمَتَقَدَّمَ : زَيْدٌ عَسَى
 أَنْ يَقُومَ ، فَـ " زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " عَسَى " فِعْلٌ ، وَ " أَنْ يَقُومَ " فَاعِلُهُ وَلَا
 ضَمِيرَ فِي " عَسَى " ؛ لِأَنَّهَا قَدْ رَفَعَتْ الظَّاهِرَ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذِهِ فِي التَّثْنِيَةِ
 وَالْجَمْعِ : " الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا " فَلَمْ تَلْحَقْ بِـ
 " عَسَى " ضَمِيرًا كَمَا تَقُولُ : " الزَّيْدَانِ قَرُبَ قِيَامُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ قَرُبَ قِيَامُهُمْ " ،
 وَ " هِنْدُ عَسَى أَنْ تَقُومَ " فَلَا تَوَثُّتْ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ ،
 كَأَنَّكَ قُلْتَ : " هِنْدُ قَرُبَ قِيَامُهَا " .

وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَةً جَعَلْتَ فِيهَا ضَمِيرًا وَأَبْرَزْتَهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ،
 فَتَقُولُ : " الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا " كَأَنَّكَ قُلْتَ :
 " الزَّيْدَانِ قَارِبَا الْقِيَامِ " ، وَتَقُولُ : " هِنْدُ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ ، فَتَأْتِي بِتَاءِ التَّأْنِيثِ ؛
 لِأَنَّ قَوْلَكَ " أَنْ تَقُومَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبْرٍ " عَسَى " ، وَأَسْمٌ " عَسَى "
 ضَمِيرٌ " هِنْدٌ " ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ .

وَ " عَسَى " فِعْلٌ جَامِدٌ لَا يَتَصَرَّفُ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى " لَعَلَّ " وَهُوَ
 التَّرْجِييُّ ، وَالْفِعْلُ إِذَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ جَمَدٌ وَمُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا
 أَشْبَهَ الْحَرْفَ بُنِيَ وَمُنِعَ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَلِذَلِكَ نَصَبُوا بِهَا الْأِسْمَ وَرَفَعُوا الْخَبَرَ
 نَحْوُ " عَسَاكَ أَنْ تَقُومَ " إِذَا أُدْخِلُوهَا (٢) عَلَى " الْكَافِ ، أَوْ " الْيَاءِ " ، أَوْ " الْهَاءِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " ادخلوا " تحريف .

"نَحْوُ" عَسَاهُ ، وَعَسَانِي " ، " الكافُ " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ (١) وَ " أَنْ تَقُومَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبْرُهَا ، وَقَدْ أُدْخِلُوا " أَنْ " عَلَى " لَعَلَّ " تَشْبِيهًا لَهَا بِـ " عَسَى " قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلْمَةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعًا
وَأَمَّا " كَادَ " فَمَعْنَاهَا شِدَّةُ الْمَقَارِبَةِ وَالْمُشَارَفَةِ ، وَلِذَلِكَ حَذَفُوا " أَنْ " مِنْ خَبْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ يُقَارِبُ الْحَالَ وَذَلِكَ يُنَافِي " أَنْ " ، فَإِنْ دَخَلَتْ " أَنْ " فِي خَبْرِهَا فَهُوَ شَاذٌ ، وَمِثَالُهُ :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٣) .
وَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَبْرُ " كَادَ " فِعْلًا لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْحَالِ وَمَا قَارِبَهُ ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ " كَادَ " لِلْحَالِ ؛ [أَنَّهُ] (٤) لَا يُقَالُ : سَيَكَادُ يَفْعَلُ ، فَلِذَلِكَ نَافَتْ
دُخُولُ " أَنْ " فِي خَبْرِهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعْ خَبْرُهَا اسْمَ فَاعِلٍ إِلَّا شَاذًا نَحْوُ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

وَمَا كِدْتُ أَيْبَاءً (٥) .
وَالتَّقْدِيرُ : وَمَا كِدْتُ أُؤُوبُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ :

(١) انظر الكتاب ٢٨٨/٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ بولاق ، أما الأخفش فيجعل " عسى " على بابها ، ويوقع الضمير المنصوب موقع المرفوع مجازاً واتساعاً ، والمبرد يجعل اسمها مضمراً فيها والكاف خبرها . انظر ابن القواس في شرحه للألفية ٩٠٢/٢ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢٠٣ فما بعدها ، والمقتضب ٧٢/٣ .

(٢) قائله متمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك . وهو في مغنى اللبيب ٣٧٩ ، وشرح ابن القواس للألفية ٩٠٢/٢ ، والمقتضب ٧٤/٣ ، والخزانة ٤٢٣/٢ ؛ وابن يعيش ٨٦/٨ ، والكامل ١٩٦/١ ، ٣٨/٢ ، ونسب البيت لعنترة وليس في ديوانه .

(٣) البيت لرؤية بن العجاج ، وهو في ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه . انظر الكتاب ٤٧٨/٨ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والخزانة ٩٠/٤ ، والعينى ٢١٥/٢ ، وابن يعيش ١٢١/٧ .

(٤) في النسختين " لأنه " .

(٥) سبق تخريجه في ١ / ١٨٠ .

"وَتَرَكَ" أَنْ "أولى بذاك" ، أي : أولى من ورودها في خبر "كاد" .
 وَقَوْلُهُ : "أولى" يُفْهَمُ مِنْهُ جَوَازُ دُخُولِ "أَنْ" فِي خَبَرِهَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
 بِالْأُولَوِيَّةِ الْوَجُوبَ ، ثُمَّ مَثَلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ (١) فَاتَى
 بِهِ بِغَيْرِ "أَنْ" وَهُوَ الْفَصِيحُ ، فَالْوَاوُ اسْمٌ "كَادَ" ، وَ"يَكُونُونَ" فِي مَوْضِعِ
 نَصْبِ خَبَرِهَا ، وَفِي "كَادَ" ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا فِي الْإِثْبَاتِ نَفِيًّا ، وَفِي النَّفْيِ إِثْبَاتًا ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ
 بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (٢) ، فَالذَّبْحُ حَاصِلٌ ثَابِتٌ مَعَ
 النَّفْيِ ، وَإِذَا قُلْتَ : « كَادَ زَيْدٌ يَمُوتُ » فَالْمَوْتُ غَيْرٌ حَاصِلٌ بَلْ مَنْفِيٌّ وَالْكَلَامُ
 إِثْبَاتٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ فِي الْمَاضِي تَثْبِتُ نَفِيًّا وَتَنْفِي إِثْبَاتًا ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ
 كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ تَنْفِي فِي النَّفْيِ / وَتَثْبِتُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَاسْتَدَلُّوا فِي الْمَاضِي ١٤٣/أ
 بِالآيَةِ الْمَذْكُورَةِ (٢) وَاسْتَدَلُّوا (٣) فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ
 يَكْدِرْهَا ﴾ (٤) ، قَالُوا : إِنَّهُ لَمْ يَرَهَا (٥) مَنْ جَعَلَهَا مَثْبُوتَةً فِي النَّفْيِ ، قَالَ :
 التَّقْدِيرُ لَمْ يَرَهَا ، فَجَعَلُوا "كَادَ" زَائِدَةً لِمَا (نَكَرَ) (٦) الْمَفْسُورُونَ أَنَّهُ لَمْ يَرَهَا
 (٧)

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ تَثْبِتُ فِي الْإِثْبَاتِ وَتَنْفِي فِي النَّفْيِ ؛ وَهَذَا
 هُوَ الْحَقُّ ، فَإِذَا قُلْتَ : "كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ" ، فَ"كَادَ" دَلَّتْ عَلَى إِثْبَاتِ قُرْبِ

(١) سورة الجن ١٩ .

(٢) سورة البقرة ٧٨ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سورة النور ٤٠ .

(٥) في الأصل (لم يراها) .

(٦) في الأصل (نكروا) .

(٧) انظر تفسير البحر المحيط ٦/٤٦٢ ، وأمالى المرتضى ١/٣٣١ ،

القيام ، ولا يلزم من حصول قرب الشيء حصول نفس الشيء ، فإذا نفيت وقلت " ما كاد زيد يقوم " فقد نفيت قرب القيام ، وإذا انتفى قرب القيام لزم منه انتفاء حصول القيام ، فكأنك قلت : " ما قرب قيام زيد " .

فهِيَ كَمَا ترى كسائر الأفعال ، فأما قول ذى الرمة :

إِذَا غَيْرَ النَّائِيِ الْحَبِيْنَ لَمْ يَكْدُ رَسِيْسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ (١)

أي : لما يقارب الزوال ، فأما الآية الأولى فإن حصول الذبح لم يفهم من قوله : (وَمَا كَادُوا) ، بل من قوله : (فَذَبَحُوهَا) ، وأما النفي فعلى بابه ، والتقدير : ما كادوا يفعلون مختارين ، بل فعلوا ذلك مكرهين .

وقد جاءت " كاد " بمعنى " أراد " (٢) ، وقالوا فى قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ

كَدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ (٣) أي : أردنا له ، وكذا قول الأفوه (٤) :

بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا (٥) .

أي : أرادوا ، وأنشد الأَخْفَشُ :

(١) انظر الديوان ١١٩٢ ، وفيه " لم أجد " بدل " لم يكد " ، وعليه فلا شاهد فى البيت .

وهو فى المفصل ٢٧١ ، وابن يعيش ١٢٥/٧ ، والخزانة ٧٤/٤ ، واللسان (رسم) ، وشرح ابن القواس ٩٠٤ ، وأمالى المرتضى ٣٣٢/١ .

(٢) ومنه قولهم : عرف فلان ما يكاد منه ، أي : ما يراد منه . السان (كود) .

(٣) سورة يوسف ٧٦ .

(٤) الأفوه هو صلاحة بن عمر الأودى .

انظر : الشعر والشعراء ٢٢٩ ، ومعاهد التنصيص ١٠٧/٤ .

(٥) هذا بعض بيت للأفوه الأودى ، وهو بتمامه :

فإن تجمّع أوتاد وأعمدة وساكن بلغوا الأمر الذى كادوا

ينظر الديوان ١٠ (ضمن الطرائف الأدبية) .

وأمالى المرتضى ٣٣٢/١ ، والعقد الفريد ٩/١ ، ٣٠٨/٥ .

كَادَتْ وَكَدَتْ وَتَكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ (١)

وهذا مقاربُ المعنى الأولِ ؛ لأنَّ مَنْ أَرَادَ شَيْئاً يَقَارِبُهُ فِي الْأَعْلَبِ .
ويقالُ : " كَدْتُ " بالكسر ، و " كُدْتُ " بالضم .

وَأَمَّا " كَرَبَ " فَهِيَ بِمَعْنَى " كَادَ " وَهِيَ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ ، يُقَالُ :

" مَا كَرَبَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا " أَي : مَا قَارَبَ الْفِعْلَ .

وَأَمَّا " أَخَذَ ، وَأَنْشَأَ ، وَجَعَلَ " فَلِلدُّخُولِ فِيهِ وَالإِبْتِدَاءِ بِهِ (٢) .

وَأَمَّا " عَسَى " فَلِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ رَجَاءً لَّا حُصُولًا .

وقد يكونُ " جَعَلَ " بِمَعْنَى " عَمِلَ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِهَاءً ﴾ (٣) .
أَي : اْعْمَلْ .

و " طَفِقَ " مَعْنَاهَا الْمِبَادَرَةُ إِلَى الْأَخْذِ فِي الْفِعْلِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَطَفِقًا

يَخْصِفَانِ ﴾ (٤) .

وقوله " بغير أن " يعنى أن " طَفِقَ ، وَكَرَبَ " يُسْتَعْمَلَانِ بِغَيْرِ

" أَنْ " ؛ لِأَنَّهُمَا لِلشَّرُوعِ فِي الْفِعْلِ وَالْأَخْذِ فِيهِ ، فَهَمَا يَنَافِيَانِ " أَنْ " لِأَنَّهُمَا

لِلْحَالِ ، وَ " أَنْ " لِلإِسْتِقْبَالِ .

وَقَوْلُهُ : " كَكَادَ " أَي : فِي الإِسْتِعْمَالِ بِغَيْرِ " أَنْ " .

قَوْلُهُ : " فِي الَّذِي اقْتَرَبَ " يَرِيدُ بِهِ " كَرَبَ " لَّا " طَفِقَ " ؛ لِأَنَّ " طَفِقَ "

لِلشَّرُوعِ فِي الشَّيْءِ وَالْأَخْذِ فِيهِ بِسُرْعَةٍ .

(١) هذا صدر بيت لم اطلع على قائله ، وعجزه :

لو عاد من لهُو الصباية ما مضى .

وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٧١ ، والمحاسب ٣١/٢ ، ٤٨ ، والمرتجل ١٦٠ ،

والصحاح واللسان " كود " ، وأمالى المرتضى ٣٣١/٨ .

(٢) (ف) " فيه " ، والضمير يعود على الفعل .

(٣) سورة الاعراف ١٢٨ ،

(٤) سورة طه ١٢١ ، وفي كلتا النسختين " فطفقا " بالفاء خطأ .

[إن وأخواتها]

الْقَوْلُ فِيمَا يَرْفَعُ الْأَخْبَارَا وَيُنْصِبُ الْأَسْمَاءَ حَيْثُ صَارَا
 وَفِي حُرُوفٍ عَامِلَاتٌ عَمَلًا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ (١) تُعَدُّ عَنْ وَلَا
 إِنْ ، وَانْ ، وَكَانَ ، وَأَعْلَى وَأَلَيْتَ خَامِسٌ ، وَلكِنْ ، وَعَلَى
 تَقُولُ : إِنْ خَالِدًا كَرِيمًا وَأَلَيْتَ بَكْرًا عِنْدَنَا مُقِيمًا

الحرف لا يعمل حتى يختص بما يعمل فيه ، ولم يكن كالوصف المخصص له ، فَمَا [لا] (٢) يختص لا يعمل ؛ لأن عمله في أحد القبيلين دون الآخر ترجيح من غير مرجح ، فالواجب للعمل هو الاختصاص لكن

لا مطلقاً بل لا بد أن يكون مع الاختصاص لا يتنزل منزلة الوصف له . ١٤٣ / با
 وَقَوْلُنَا : " وَلَمْ يَكُنْ كَالْوَصْفِ (٣) الْمَخْصُصِ لَهُ " لِيَخْرَجَ مِثْلُ لَامِ التَّعْرِيفِ ، وَ" قَدْ " ، وَ" السَّيْنِ " ، وَ" سَوْفَ " ؛ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ وَلَا تَعْمَلُ ؛ لِأَنَّهَا كَالْوَصْفِ - مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَامَ التَّعْرِيفِ يَفِيدُ رَجُلًا مُعَيَّنًا ، وَ" قَدْ " يَفِيدُ فِعْلًا مُقْرَبًا مِنْ زَمَنِ الْحَالِ وَ" السَّيْنِ ، وَسَوْفَ " يَفِيدَانِ تَعْيِينَ الْفِعْلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ، فَصِرْنَ (٤) كَالصِّفَةِ (الْمَخْصُصَةِ) (٥) لِلشَّيْءِ ، وَصِفَةُ الشَّيْءِ لَا تَعْمَلُ فِيهِ . وَقِيلَ لَا تَعْمَلُ ؛ لِأَنَّهَا كَالجزءِ مِمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ ،

(١) ويروي : " تختص بالاسم " كما في ابن القواس ٩٠٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " للوصف " تحريف .

(٤) في الأصل : " فضرب " تصحيف .

(٥) في النسختين " المختصة .

وَجَزءُ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِذْ لَا (١) يَعْمَلُ بَعْضُ الشَّيْءِ فِي بَعْضِهِ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ عَامِلًا مَعْمُولًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِـ " أَنْ " النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ ، فَإِنَّهَا مَعَ مَا عَمِلَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّهَا مُوصُولَةٌ .

وَالْأَصْلُ فِي الْحَرْفِ إِذَا اخْتَصَّ بِالِاسْمِ أَنْ يَعْمَلَ الْجَرُّ ، وَإِنَّمَا نَصَبْتُ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْأَسْمَاءَ وَرَفَعْتُ الْأَخْبَارَ لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ (٢) ، وَشَبْهُهَا بِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى .

أَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَإِنَّهَا يَدْخُلُ بَعْضُهَا الْحَذْفُ ، وَلِذَلِكَ تَخَفَّفَ " إِنَّ " بِحَذْفِ [أَحَدِ] (٣) نُونِهَا ، وَ" لَعَلَّ " بِحَذْفِ وَاحِدِ (مِنْ لَامِيَّهَا) (٤) كَمَا تَقُولُ : " لَمْ يَكُ " بِحَذْفِ النُّونِ ، وَالْحَذْفُ تَصَرُّفٌ .

وَمِنْهَا " إِنَّ " وَهِيَ أَمُّ الْبَابِ ثَانِيهَا سَاكِنٌ وَهِيَ النُّونُ الْأُولَى كَمَا أَنَّ ثَانِيَّ " كَانَ " سَاكِنٌ .

وَمِنْهَا أَنْ فِيهَا ثَلَاثِيًّا وَهُوَ " أَنْ ، وَلَيْتَ " ، وَرِبَاعِيًّا وَهُوَ " لَعَلَّ " ، وَخَمَاسِيًّا (٥) ، وَهُوَ " لَكِنَّ " كَمَا أَنَّ الْأَفْعَالَ كَذَلِكَ .

وَمِنْهَا أَنْ أَوَّخَرَهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَالْمَاضِي .
فَلَمَّا حَصَلَتْ الْمَشَابَهَةُ اللَّفْظِيَّةُ دَخَلَتْهَا نُونُ الْوِقَايَةِ نَحْوُ " إِنَّنِي ، وَكَأَنَّي ، وَلَيْتَنِي ، الْمُخْتَصَّةُ بِالْفِعْلِ .

(١) فِي (ف) " وَلَا " بَدَل " إِذْ لَا " .

(٢) انظر المقتضب ١٠٨/٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) فِي النسختين " أَنْ فِيهَا ثَلَاثِي ... ، وَرِبَاعِي ... ، وَخَمَاسِي " وَالصواب ما أثبتته .

وَمِنْهَا أَنْ " لَيْتَ " بوزن " لَيْسَ " .

وأما الشبهة المعنوية فاختصاصها بالاسم كما أن الفعل كذلك ،
وأيضاً فإن قولك : " إن " بمعنى " حَقَّقْتُ " ، و " كَأَنَّ " بمعنى " شَبَّهْتُ " ،
و " لَكِنْ " بمعنى " استدركتُ " ، و " لَيْتَ " بمعنى " تَمَنَّيْتُ " ، و " لَعَلَّ "
بمعنى " تَرَجَّيْتُ " .

والفرق بين التَّرجيِّ والتَّمَنِّي أن التَّرجيَّ لِمَا (١) يُمكنُ وقوعه ،
والتَّمَنِّي (لِمَا يُمكنُ) (٢) وَلِمَا لَا يُمكنُ ، ولذلك يقولُ الشَّيْخُ : لَيْتَ الشَّبَابُ
يَعُودُ ، وَلَيْسَ عَوْدُهُ مُمكنًا فِي العَادَةِ ، فَلَمَّا أَشَبَّهتِ الفِعْلَ عَمَلتُ عَمَلَهُ ، إِذْ
كَانَ الفِعْلُ المَتَعَدِّي يَرْفَعُ الفَاعِلَ وَيَنْصِبُ المَفْعُولَ ، لَكِنَّ الفِعْلَ لَهُ عَمَلَانِ أَصْلِيٌّ
وَفَرَعِيٌّ ، فَالأَصْلِيُّ أَنْ يقدِّمَ المَرْفُوعُ فِيهِ عَلَى المَنْصُوبِ ، وَالفَرَعِيُّ تَقْدِيمُ
المَنْصُوبِ عَلَى المَرْفُوعِ - أعني تَقْدِيمُ المَفْعُولِ عَلَى الفَاعِلِ - وَلَمَّا كَانَ (٣)
بَابُ " إِنْ " فَرَعًا عَلَى الفِعْلِ أُعْطِيَتْ عَمَلُهُ الفَرَعِيُّ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ المَنْصُوبِ عَلَى
المَرْفُوعِ تَنْبِيهًا عَلَى فَرَعِيَّتِهَا ، فَلَمَّا أَشَبَّهتِ هَذِهِ الحُرُوفُ الفِعْلَ عَمَلتُ عَمَلًا
يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ، وَإِلَيْهِ أَشارَ فِي الأَرْجُوزَةِ بقوله :

" عَامِلَاتُ عَمَلًا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ " .

وقد عددها وهي ستة أحرف ، فقوله :

" تَقُولُ : إِنْ خَالِدًا كَرِيمٌ ... إِلَى آخِرِهِ مِثَالُ لَعْمَلِهَا فِي الجُزْأَيْنِ ، وَإِنَّمَا

عَمَلتُ فِي الجُزْأَيْنِ - أعني فِي المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ - : لِأَنَّهَا - أعني " إِنْ " -
- لِتَأْكِيدِ النِّسْبَةِ ، وَالنِّسْبَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا [بَيْنَ] (٤) شَيْئَيْنِ فَعَمَلتُ فِيهَا اقْتَضَتْهُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " لما لم يمكن " تحريف .

(٣) في كلتا النسختين " كانت " ، والصواب ما أثبت .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهي كذلك في كتابه الآخر التحفة الشافية لوة (١٩١) .

النسبة من الجزأين فشابهت الفعل المتعدي فعملت في أحدهما رفعاً وفي الآخر نصباً (١) ، أو تقول : شابهت " كان " وأخواتها .

واللأم في خبر " إن " يدخلُ تقولُ : إن خالداً لمفضلٍ

إتما اختصت اللأم بـ " إن " المكسورة ؛ لأن هذه اللأم لام الابتداء ،

و " إن " المكسورة لم تغير معنى الابتداء ، ولذلك يعطف على موضعها بالرفع ١/١٤٤

بعد مضي خبرها (٢) ، فلما كانت " إن " المكسورة لم تغير معنى

الابتداء ، وهذه اللأم مختصة بالدخول على المبتدأ فلذلك ساع دخول اللأم مع

" إن " دون سائر أخواتها ؛ لأن اللأم تدخل على المبتدأ لتأكيدِهِ ، و " إن " تدخلُ

عليه لذلك المعنى ، والمؤكد للشيء لا يغير معناه بل يقويه ويمكّنه في النفس ،

فلما كانت أخوات " إن " تدخلُ في المبتدأ معنى لم يكن له في الأصل (٣) من

التشبيه والتّمني وغيره لم تدخل اللأم على أخبارهن ؛ لأن التأكيد ينبغي أن

يكون وفق المؤكد في المعنى وليس في اللأم ما يوافق معنى التشبيه ولا التّمني

(١) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن (إن) وأخواتها لا تعمل في الخبر . ينظر

الإنتصاف ١٧٦ المسألة (٢٢) .

(٢) العطف على موضع " إن " قبل تمام الخبر فيه خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يذهبون إلى جواز

ذلك ، أما البصريون فلا يجيزونه مطلقاً .

انظر هذه المسألة في الإنتصاف ١٨٥ المسألة (٢٣) .

(٣) سقط من (ف) .

فلم يؤكد بها ما يخالف معناه معناها (١) ، فأما قول الشاعر : (٢)

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

بإدخال اللام على خبر " لَكِن " فَشَاذٌ ؛ لَمَّا أَحَدَثَتْ " لَكِن " في الابتداء من معنى الاستدراك الذي لم يفده اللام فلا موافقة بين اللام و " لَكِن " ، فإذا خالف التأكيد المؤكد خرج عن التأكيد ، وقد تأولوا ذلك فقالوا : المراد " لَكِن " الخفيفة ، وأدخل " أَنْ " بعدها ، واللام داخله على خبر " إِنَّ " ، والتقدير " ولكن أننى " فحذفت همزة " أَنْ " تخفيفاً بعد إلقاء حركته على نون " لَكِن " الساكنة وأدغمت نون " لَكِن " فى نون " أَنْ " بعد حذف حركتها المنقولة إليها من الهمزة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (٣) فالتقدير " لَكِن أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي " ، فحذف الهمزة وأدغم النون فى النون ، وإنما دعاهم فى الآية إلى هذا التقدير أنهم لوجعلوا " نا " من قوله (٤) (لَكِنَّا) اسم " لَكِن " وَهُوَ ضمير الجماعة لوجب (٥) أَنْ يَقُولَ " هُوَ اللَّهُ رَبُّنَا ، فَقَوْلُهُ : (رَبِّي) بالياء ضمير الواحد المتكلم ، وضمير الواحد لا يعود على الجميع بل لأبد من مطابقة المضمّر للمظهر الذى يعود عليه .

(١) (ف) " معناه "

(٢) ذكر معظم النحاة أن هذا العجز لا يعرف قائله ولا تتمته غير أن ابن عقيل فى شرح الألفية ٣٦٣/١

وابن الناظم ١٧٢ ذكراه كاملاً وصدره فيهما : " يلوموننى فى حب ليلى عواذلى " .

وهو فى ابن يعيش ٦٢/٨ ، ومعانى القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والمفصل ٢٩٤ ، والخزانة ٣٤٣/٤ ،

والعينى ٢٤٧/٢ ، والعميد : الذى هدّه العشق ، ويروى " لكميد " ، وهو وصف من الكمد وهو

الحزن .

(٣) سورة الكهف ٨٣ ،

(٤) فى الأصل " قولهم " تحريف .

(٥) فى الأصل " أوجب " تحريف .

وَقِيلَ : اللَّامُ فِي الْبَيْتِ زَائِدَةٌ ، وَ" لَكِنَّ " عَلَى بَابِهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ ؟ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَعْمُودًا (١)

فَزَادَ اللَّامَ فِي خَبَرِ "أَمْسَى" ، وَلِشَارِكَةِ اللَّامِ لِـ "إِنَّ" فِي الْمَعْنَى وَقَعَ (٢)

فِي جَوَابِ الْقَسَمِ . وَكَانَ حَقُّ هَذِهِ اللَّامِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ لَكِنَّ لَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ

لَحَصَلَ الْفَصْلُ بِاللَّامِ بَيْنَ " إِنَّ " وَمَعْمُولِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُبَاشِرَهَا وَحِرَاءً مِنْهُ

[ذَلِكَ] وَأَيْضاً فَإِنَّ اللَّامَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَ" إِنَّ " كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ

فِيحْصُلُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا تَدَافِعٌ ، وَلَوْ قَدَّمُوهَا عَلَى " إِنَّ " لَجَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ

بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّكْيِيدِ لِيَكُونَ التَّكْيِيدُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ

جُزْئِي الْجُمْلَةِ ، وَأَخْرَوْا اللَّامَ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ ، وَإِذَا غَيَّرُوا لَفْظَ " إِنَّ " بِإِبْدَالِ

الهِمزةِ " هَاءً " جَمَعُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلَى كَرِيمٍ (٣)

أَرَادَ " لِإِنَّكَ " فَأَبْدَلَ مِنْ هَمْزَةِ " إِنَّ " " هَاءً " وَأَدَخَلَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى " إِنَّ "

لِزَوَالِ لَفْظِهَا بِإِبْدَالِ الْهِمزةِ هَاءً . وَهَذِهِ اللَّامُ مَفْتُوحَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْمَلِكِ .

(١) لم أقف على قائله .

وهو في مجالس ثعلب ١٢٩/١ ، والخصائص ٣١٦/١ ، ٢٨٣/٢ ، والخزانة ٣٣٠/٤ ، بولاق وابن
يعيش ٦٤/٨ ، ٨٧ ، والعيني ٣١٠/٢ ، والهمع ١٤٤/١ .

(٢) (ف) " وقعا " .

(٣) نسب هذا البيت في اللسان " لهن ، وقذى " إلى محمد بن سلمة ، وذكر البغدادي في الخزانة

٣٤٠/٤ بولاق أنه لرجل من بني نمير ولم يسمه ، وذكر أن محمد بن سلمة السابق هو الراوي عن
المبرد وليس الشاعر .

وهو في الخصائص ٣١٥ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، والمقرب ١٠٧/١ .

فإِذَا قُلْتَ : لَأُمِّ الْمَلِكِ تَجْرُ مَا بَعْدَهَا فَيَحْصُلُ الْفَرْقُ بِالْإِعْرَابِ (١) .

قِيلَ : " إِنَّهَا " (٢) تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْنِيِّ وَالْمَقْصُورِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " هَذَا الْعَبْدُ لِعَيْسَى " بَفَتْحِ اللَّامِ كَانَ " عَيْسَى " هُوَ الْعَبْدُ ، فَإِذَا كَسَرْتَ اللَّامَ كَانَ " عَيْسَى " غَيْرَ الْعَبْدِ ، وَهُوَ مَالِكُهُ وَالْعَبْدُ مَلِكُهُ .

ب / ١٤٤

وتَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْاسْمِ بِشَرْطِ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ " إِنَّ " نَحْوَ " إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا " ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْفَصْلُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا عَلَّقْتَ اللَّامُ " إِنَّ " عَنْ (٣) الْعَمَلِ كَمَا عَلَّقْتَ " ظَنَنْتُ " وَهِيَ فِعْلٌ ، وَالْفِعْلُ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ ؟

قُلْتَ : إِنَّمَا لَمْ تَعْلُقِ اللَّامُ " إِنَّ " عَنِ الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا فَلَمْ تَقْوُ عَلَى رَفْعِ مَعْنَى مَا هُوَ بِمَعْنَاهَا ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : إِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ " كَانَ فِي قُوَّةِ تَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَاللَّامُ مَقْوِيَّةٌ لِمَعْنَى " إِنَّ " فَلَمْ تَعْلُقْهَا .

المَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْخَبْرِ نَحْوَ " إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ " ، وَعَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤) ، وَلَا تَدْخُلُ (٥) عَلَى الْمَاضِي ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ مُشَابَهَةِ الْاسْمِ .

وَقِيلَ : إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ خَلَّصْتَهُ لِلْحَالِ ، وَيَبْطُلُ بِالآيَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٤) مُسْتَقْبَلٌ ، وَيَبْطُلُ أَيْضًا بِدَخُولِهَا عَلَى

(١) سقط من (ف) .

(٢) في النسختين " إن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل " على " تحريف .

(٤) سورة النحل ١٢٤ ،

(٥) في الأصل " فلا " .

"سَوْفَ" نحو "إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ" (١) يَقُومُ ؛ "لَأَنَّ" سَوْفَ "ضارعت الأسماء ؛ لحيثها على ثلاثة أحرف ، ولذلك لا تدخل على "السَّيْنِ" ، وتدخل على الظَّرْفِ نحو "إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ" ، ولا يتعلّق الظَّرْفُ هُنَا إِلَّا بِاسْمِ الفَاعِلِ لِأَنَّ "اسْتَقَرَّ" ؛ لَأَنَّ لَامَ الإِبْتِدَاءِ لا تدخل على الماضي (٢) ، فمجيءُ الظَّرْفِ مَعَ لَامِ الإِبْتِدَاءِ بخلاف مجيئه مع "الَّذِي" في وجوب تعليقه بالفعل .

المَوْضِعُ الثَّلَاثُ : أن تدخل على معمول الخبر إذا تقدّم على الخبر نحو "إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ" لوقوعه موقعَ الخبرِ ، أي : عَقِيبَ الاسمِ ، ولا تدخل على معمول الخبر إذا تأخّر ؛ لَأَنَّ موضعها المبتدأ وَقَدْ فَاتَ بدخول "إِنَّ" فبقي الخبر فلا يجوز إخراجها عنه وَلَا عَمَّا وَقَعَ موقعه ، قال الشَّاعِرُ :

إِنَّ امْرَأً خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ على التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ (٣)

فأدخل اللام على "عند" وهو معمول "مكفور" لتقدمه عليه . فإن قلت : "عندي" ظرف وهو معمول "مكفور" الذي أضيف إليه "غير" وما عمل فيه المضاف إليه لا يتقدم على المضاف :

قيل فيه جوابان :

أحدهما : أنه (٤) ظرف والظروف (٥) تعمل فيها المعاني مُتَقَدِّمَةً نحو "كُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ" ، فَ"لَكَ" نَاصِبٌ لِـ "كُلِّ" .

(١) (ف) "سوف" بدون اللام خطأ .

(٢) خلافاً للكسائي وهشام . أفاده ابن عقيل في المساعد ٣٢١/١ .

(٣) القائل أبو زبيد الطائي في مدح الوليد بن عقبة عامل الكوفة .

وهو في ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٢٨١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٢/١ ، ومعنى البيب ٨٨٥ ، وشرح شواهد ٩٥٣ ، والمقتصد ٤٥٥ .

(٤) (ف) "أنها" .

(٥) الأصل "والظرف" تحريف .

والثاني : أن " غير " بمعنى " لا " فكأنه قال : لعندي لا مكفور ، ومعمول ما بعد " لا " يتقدم عليه ، ويجوز أن يكون العامل فيه محذوفاً دل عليه " مكفور " كأنه قال : لمشكور عندي غير مكفور ، إذ كان غير المكفور مشكوراً ، وهذا القول هو الحق .

وَأَنْ تُخَفَّفَ " إِنْ " فَهِيَ تَعْمَلُ نَحْوَ وَإِنْ كَلًّا ، وَقَوْمٌ تَقَلُّوا

يعني بقوله : " تعمل " أنها مع التَّخْفِيفِ تَنْصِبُ الاسمَ وترفع الخبرَ لا مُطْلَقاً بَلْ عَلَى رَأْيِ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ (١) ، وَإِنْ سَيَّبِيهِ (٢) حَكَى عن بعضِ الْعَرَبِ : " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وَيُرِيدُ " إِنْ " الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ ، وَوَجْهُ إِعْمَالِهَا مَعَ التَّخْفِيفِ أَنْ شَبَّهَهَا (٣) بِالْفِعْلِ وَإِنْ زَالَ لَفْظاً فَلَهَا بِهِ شَبَهٌ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ ، وَأَيْضاً فَمَعْنَاهَا بَاقٍ وَهُوَ التَّحْقِيقُ وَالتَّكْيِيدُ فَأَعْمَلُوهَا مَعَ التَّخْفِيفِ ، كَمَا أَعْمَلُوا الْفِعْلَ مَعَ الْحَذْفِ نَحْوُ " لَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَ " لَمْ أَبَلْ زَيْدًا " ، وَلِأَنَّ التَّخْفِيفَ فِي " إِنْ " إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ؛ لِأَنَّ النَّوْنَ مُشَدَّدَةٌ وَلِذَلِكَ خَفَّفُوا ١٤٥/أ " رَبُّ " وَهُوَ حَرْفٌ لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَقَدْ خَفَّفُوا " سَوْفَ " فَقَالُوا : " سَوْفَ أَفْعَلُ ، وَسَوْفَ أَفْعَلُ " بِحَذْفِ " الْفَاءِ " مَرَّةً ، وَ " الْوَاوِ " أُخْرَى ، فَلِذَلِكَ خَفَّفُوا " إِنْ " وَأَعْمَلُوهَا .

(١) إعمال " إن " المخففة مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يجيزونه .

انظر الإنصاف ١٩٥ المسألة (٢٤) ، ومعنى اللبيب ٤٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٢/١ ، وفيه " حدثنا من نتق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق " .

(٣) الأصل " شبيها " .

قوله : " نحو : وَإِنْ كَلَّا " يريد : نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (١) بِتَخْفِيفِ " إِنَّ " وَنَصْبِ " كُلَّ " عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا ، وَ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " لَمَا " زَائِدَةٌ ، وَالْخَبَرُ " لِيُوقِيَنَّهُمْ " وَزِيدَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ اللَّامِ ، لَامِ " إِنَّ " ، وَلامِ الْقَسَمِ ؛ (لأنَّ اللّامَ فِي " لِيُوقِيَنَّهُمْ " لَامُ الْقَسَمِ) (٢) ، وَكِلَاهُمَا لِلتَّأْكِيدِ فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَمَا فَصَلُوا بِالْأَلْفِ بَيْنَ نُونَاتِ التَّوَكُّيدِ فِي نَحْوِ " اضْرِبْنَا يَا نِسْوَةَ " أَعْنَى : نُونِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ ، وَنُونِي التَّوَكُّيدِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " لَمَا " هُوَ الْخَبَرُ ، وَ " مَا " نَكْرَةً ، أَيْ : " وَإِنْ كَلَّا لَخَلَقَ لِيُوقِيَنَّهُمْ " ، وَمَنْ قَرَأَ " لَمَا " بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ " فَالْأَصْلُ " لَمَنْ مَا " ثُمَّ أُدْغِمَ نُونُ « مِنْ » فِي مِيمِ « مَا » وَهُوَ الْخَبَرُ أَيْضاً .

وَقِيلَ : إِنَّ « إِنَّ » نَافِيَةٌ ، وَ « لَمَا » بِمَعْنَى « إِلَّا » وَالتَّقْدِيرُ « وَإِنْ كَلَّا إِلَّا لِيُوقِيَنَّهُمْ » وَنَصْبِ " كَلَّا " بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ " لِيُوقِيَنَّهُمْ " . وَقُرِئَ بِتَشْدِيدِ " إِنَّ " وَ " لَمَا " ، وَبِتَخْفِيفِهِمَا ، وَبِتَخْفِيفِ " إِنَّ " وَتَشْدِيدِ " لَمَا " وَبِالْعَكْسِ (٣) ، وَقَدْ حَكَى سَبِيؤُهُ (٤) اسْتِعْمَالَ " لَمَا " بِمَعْنَى " إِلَّا " فِي قَوْلِهِمْ : " نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَا فَعَلْتَ " قَالَ : الْمَعْنَى مَا أَطْلَبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ .

قوله : " وَقَوْمٌ ثَقَلُوا " يَعْنِي نُونُ " إِنَّ " فَفَقَرَعُوا " وَإِنْ كَلَّا " (٢) .

(١) سورة هود ١١١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر هذا في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٦/١ ، والتيسير في القراءات السبع ١٢٦

، والحجة في القراءات السبع ١٢٦ ، وعراب القرآن للنحاس ١١٤/٢ ، ومعاني القرآن للفراء

، ٢٨/٢

(٤) انظر الكتاب ٤٥٥/١ بولاق .

وَالْإِلْغَاءُ فِي " إِنْ " ^(١) الْمَخْفَفَةِ أَفْصَحُ ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَيْتِ الَّذِي يَلِي مَا نَحْنُ فِيهِ .

وَالْغَيْتُ فِي نَحْوِ إِنْ كُلُّ لَمَّا
كَأْتُمَا وَلَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةَ
كَمَثَلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُنْتُ بِـ " مَا " .
وَحَيْثُ الْغَيْتِ إِنْ الْخَفِيفَةَ
تَجْعَلُ وَاجِباً بِهَا الْكَلَامَا
نَحْوُ : وَإِنْ كَانُوا لَيَفْتُونَا
وَهَكَذَا لَمْ لَيُزَلُّونَا

قَوْلُهُ : " وَالْغَيْتُ " يَعْنِي بِالْإِلْغَاءِ ^(٢) إِهْمَالَهَا وَأَطْرَاحَ إِعْمَالِهَا إِذَا حُذِفَ أَحَدُ نُونَيْهَا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّ شَبَهَهَا بِالْفِعْلِ قَدْ زَالَ لَفْظاً فَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ .

وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " فِي نَحْوِ إِنْ كُلُّ لَمَّا " قَوْلَهُ تَعَالَى فِي " يَس " : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٣) ، فَـ " كُلُّ " مُبْتَدَأٌ ، وَـ " جَمِيعٌ " الْخَبَرُ ، وَـ " مَا " زَائِدَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَإِنْ كُلُّ لَجَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ، وَمَنْ شَدَّدَ " لَمَّا " جَعَلَهَا بِمَعْنَى " إِلَّا " ، وَـ " إِنْ " نَافِيَةٌ غَيْرُ مَخْفَفَةٍ مِنَ الثَّقِيلَةِ ^(٤) .
قَوْلُهُ :

" كَمَثَلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُنْتُ بِمَا "

يُرِيدُ : أَنَّهَا ^(٥) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا " مَا " وَرُكِبَتْ مَعَهَا بَطَلَ عَمَلُهَا وَالْغَيْتُ ، فَلِذَلِكَ شَبَّهَ الْغَاوِهَا بِالتَّخْفِيفِ بِالْغَائِنِهَا إِذَا رُكِبَتْ مَعَهَا " مَا " أَيُّ : يُوجِبُ النِّقْصَانَ مِنْ لَفْظِهَا الْإِلْغَاءَ كَمَا تُوجِبُهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ ، فَكُلُّ ذَلِكَ مُخْرَجٌ لَهَا عَنِ الْعَمَلِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " الإلغاء " .

(٣) سورة يس : ٣٢ ، وفي (ف) " لجمع " تحريف .

(٤) تشديد الميم قراءة ابن عامر وعاصم وحمره ، وقرأ الباقر بتخفيفها .

انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٥ ، وحجة القراءات ٥٩٧ .

(٥) (ف) " أنه " .

قوله : " كُفَّتْ بِ " ما " احترز بقوله : " كُفَّتْ " عن زيادة " ما " ؛ فإن
" ما " الزائدة لا تُبطلُ عملها .

قوله :

" كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةُ "

يُرِيدُ الْمَكْفُوفَتَيْنِ بِ " ما " ، وَ " كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَا " فَاعِلٌ (١) " كُفَّتْ " ، أَوْ
فَاعِلٌ " تَلغى " عَلَى الْخِلَافِ فِي بَابِ إِعْمَالِ الْفِعْلَيْنِ (٢) ، وَخَصَّ " كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَا "
" بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَهُمَا (٣) مَعَ دُخُولِ " ما " أَكْثَرُ ؛ لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَهُمَا ،
وَكَذَلِكَ " لَعَلَّ " لِمَشَارَكَتِهَا لَهُمَا فِي زَوَالِ مَعْنَى (٤) الْإِبْتِدَاءِ مِنْهَا ، وَإِذَا (٥)
كَفَّتْهُمَا (٦) " ما " وَهَذَا شَأْنُهُمَا فَكَفَّهَا لـ " إِنْ " أَوْلَى .

١٤٥ / ب

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ كَقَوْلِكَ : " إِنَّمَا ، وَلَيْتَمَا " فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا كَسْرُ " إِنْ "
مِنْ قَوْلِهِ : " كَأَنَّمَا ، وَلَيْتَمَا " وَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " كُفَّتْ " رَاجِعًا (٧) إِلَى " إِنْ "
عَلَى هَذَا الْقَوْلِ .

قوله :-

وَحَيْثُ أُلغِيَتْ " إِنْ " الْخَفِيفَةُ

.....

تَجْعَلُ وَأَجِبًا بِهَا الْكَلَامَا "

مِنْ التَّقْيِيلَةِ فَأَوْجِبُ لَامَا

يُرِيدُ : أَوْجِبُ دُخُولَ اللَّامِ (٨) فِي سِيَاقِ " إِنْ " لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " إِنْ "

(١) المراد نائب فاعل .

(٢) ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأول ، لأنه أسبق في الذكر ، وذهب البصريون إلى إعمال الثاني ؛

لأنه أقرب إلى المعمول .

انظر الانصاف ٨٣ (المسألة ١٣) .

(٣) في كلتا النسختين " إعمالها " ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل " المعنى " .

(٥) في (ف) " إذا " .

(٦) في النسختين " كفتها " بالإفراد ، والصواب ما أثبت .

(٧) في كلتا النسختين " راجع " .

(٨) الأصل " الكلام " تحريف .

النَّافِيَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ " فَـ " زَيْدٌ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " قَائِمٌ " خَبْرُهُ ، وَدَخَلَتْ " اللَّامُ " لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " جَازَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى " مَا " فَلَا يَقَعُ فَرْقٌ بَيْنَ (١) الْإِجَابِ وَالنَّفْيِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

" تَجْعَلُ وَاجِبًا بِهَا الْكَلَامَ "

أَيُّ: تَجْعَلُ الْكَلَامَ بِإِدْخَالِ اللَّامِ وَاجِبًا لَا نَفْيًا .

فَإِنْ أَعْمَلْتَ " إِنْ " مَعَ التَّخْفِيفِ لَمْ يَجِبِ إِحْقَاقُ اللَّامِ لِظُهُورِ الْفَرْقِ بِنَصْبِ الْأِسْمِ وَرَفْعِ الْخَبْرِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

وَحَيْثُ أُلْغِيَتْ إِنْ الْخَفِيفَةُ فَأَوْجِبِ اللَّامَ .

فَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " أُلْغِيَتْ " عَنِ الْإِعْمَالِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ اللَّامُ بَلِ الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِذَا خَفَّفْتَ " إِنْ " جَازَ دُخُولُهَا عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ ، فَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْأِسْمِ مُلْغَاءً مَا مِثْلُنَا بِهِ ، وَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ قَوْلُهُ : [" نَحْوُ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ "] .

وَلَا تَدْخُلُ : إِنْ " (٢) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ نَحْوُ " كَانَ " وَأَخَوَاتِهَا ، وَظَنَنْتُ " وَأَخَوَاتِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمَا أَدْخَلُوهُمَا عَلَى فِعْلِ يَخْتَصُّ بِهِمَا (٣) تَوْفِيرًا عَلَيْهَا مُقْتَضَاها؛ لِئَلَّا يَفُوتَهَا الدُّخُولُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ . وَيَلْزَمُهَا " اللَّامُ " ، فَـ " كَادَ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ (٤) مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ الْمَشْبَهَةِ بِـ " كَانَ " . وَكَذَا قَوْلُهُ :

(١) (ف) فى " بدل " بين " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " بها " .

(٤) سورة الإسراء ٧٣ .

[« وَهَكَذَا لَأَمْ لِيَزْلِقُونَكُمْ »] . يُرِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » (١) ، فَقَوْلُهُ : « لَأَمْ لِيَزْلِقُونَكُمْ » يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ تَجْعَلُ " إِنْ " وَاجِبَةً لِنَافِيَةٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » (٢) ، فَادْخُلِ " إِنْ " عَلَى " وَجَدْتُ " الْمُخْتَصَّةَ بِالْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، أَيْ : وَإِنْ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقُونَ فِي عِلْمِنَا ، وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ دُخُولَهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَفْعَالِ ، وَأَنْشَدُوا :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٣)

وَهَذَا شَازٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَدْخَلُوا " إِنْ " عَلَى " قَتَلْتَ " وَلَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ أَوْ الْخَبْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ " اللَّامَ " بِمَعْنَى " الْإِ " ، وَ" إِنْ " نَافِيَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ (٤) ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ " وَمَا قَتَلْتَ إِلَّا مُسْلِمًا " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " اللَّامُ " زَائِدَةً ، وَ" إِنْ " نَافِيَةٌ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ " اللَّامِ " مَعْرُوفٌ وَجَعَلَهَا بِمَعْنَى " الْإِ " غَيْرُ مَعْرُوفٍ لِعَدَمِ قَوْلِهِمْ : " قَامَ الْقَوْمُ لَزِيدًا " بِمَعْنَى " قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زِيدًا " .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ " (٥) .

وَتَأَوَّلُوا الْبَيْتَ بِأَنَّ " إِنْ " هُنَا عَامِلَةٌ غَيْرُ مُلْغَاةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ " إِنَّكَ قَتَلْتَ

(١) سورة القلم ٥١ .

(٢) سورة الأعراف ١٠٢ .

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد من أبيات تروى بها زوجها الزبير بن العوام - رضى الله عنه - حينما قتله عمرو بن جرموز .

وهو فى الإنصاف ٦٤١ (المسألة ٩٠) ، والمفصل ٢٩٨ ، وابن يعيش ٧٧/٨ ، ٢٧/٩ ، وابن الفراس ٩١٩ ، والمحاسب ٢٥٥/٢ ، والخزانة ٢٤٨/٤ ، والعينى ٢٧٨/٢ ، والمساعد ٣٢٧/١ .

(٣) انظر التفصيل فى الانصاف ٦٤٠ (المسألة ٩٠) حيث ورد هذا المذهب منسوباً إلى الكوفيين .

(٤) انظر ابن يعيش ٧٦/٨ ، وابن القواس ٩١٩ والمقتصد ٤٩١ ، وهو مما احتج به الكوفيون على جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة ، وهو شاذ عند البصريين .

مُسَلِّمًا ، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، فَحُذِفَ اسْمُ (١) " إِنْ " لِدَلَالَةِ الْخَطَابِ فِي قَوْلِهِ :
 " قَتَلْتَ " (٢) عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : اللَّامُ غَيْرُ زَائِدَةٍ وَالتَّقْدِيرُ " إِنَّكَ لَقَتَلْتَ مُسَلِّمًا " لَكِنْ
 لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ شَبْهِ الْأَسْمِ فَأَخْرَجَهَا عَنِ
 الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ " فَإِنَّمَا أَخْرَجَ اللَّامُ عَنِ الْفِعْلِ وَهُوَ ١٤٦/أ
 مُضَارِعٌ ، لِثَلَاثِ جُمُوعٍ بَيْنَ " إِنْ " وَ " اللَّامُ " بِإِضْمَالِهَا ، وَالتَّقْدِيرُ " إِنَّكَ لِنَفْسِكَ
 تَزِينُكَ " ، وَلَمْ يُجْزِ الْفَارْسِيُّ (٣) أَنْ يُقَدِّرَ بَعْدَهَا ضَمِيرَ الشَّانِ ، وَالْكَلَامُ فِي مِثْلِ
 هَذَا يَطُولُ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ فَيُطَلَّبُ مِنْهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا
 يَكْتَفِي بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (٤) .

كَذَٰكَ " أَنْ " ، وَ " كَأَنَّ " خَفَقًا فِي الشَّعْرِ وَالْقُرْآنِ ذَاكَ عَرَفَا
 نَحْوِ كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ أَنْ لَا يَرْجِعُ أَنْ هَاكِ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا يُسْمَعُ
 قَوْلُهُ : " كَذَٰكَ " إِشَارَةٌ إِلَى تَخْفِيفِ " إِنْ " الْمَكْسُورَةِ ، أَيْ : كَتَخْفِيفِ
 " إِنْ " الْمَكْسُورَةِ تُخَفَّفُ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ ، وَلَمْ تَلْغُ الْمَفْتُوحَةُ عَنِ الْعَمَلِ كَمَا أُلْفِيَتْ
 الْمَكْسُورَةُ ، لِأَمْرَيْنِ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " قلت " .

(٣) قال النيلي في التحفة الشافية لوحة ١٩٧ : " ويحتمل أن يكون في المخففة ضمير الشأن والجملة بعده

خبر عنه ، على أن الشيخ أبا علي قد منع من ذلك ، وقال : المكسورة إذا خففت لا يكون بعدها
 ضمير الشأن إلا في قولهم : أما إن جزاك الله خيراً ففيها ضمير أي : إنه جزاك الله خيراً ، وإنما
 جاءت بغير لام ؛ لأنه لا يلبس لأنه دعاء ، كأنك قلت : اللهم أجزه خيراً " .

ولم أعتز على هذا النص في كتب الفارسي التي رجعت إليها ، وقد نص عليه ابن القواس في
 شرحه للألفية ٩٢٠ ، وقد عقد أبو علي لـ " إن " المخففة مسألة في كتابه المسائل المشكلة ١٧٥
 - ١٨٥ ، وانظر كذلك المقتصد ٤٩١ ، والأصول في النحو ٢٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢ .

(٤) بعده في (ف) " تعالى " .

أحدهما : أنْ المكسورة تتصلُّ بما بعدها من جهةٍ واحدةٍ ، وهو اتصالُ
العاملِ بمعموله ، (وأما المفتوحة فتتصلُّ بما بعدها من جهتين :

أحدهما : اتصالُ العاملِ بمعموله) (١) .

والثاني : اتصالُ الموصولِ بصلته ؛ لأنها موصولةٌ بما بعدها ، فكانَ
اتصالُ المفتوحة بما بعدها أقوى من اتصالِ المكسورة .

والأمرُ الثاني : أنْ المفتوحة لم تكن إلا معمولةً ، فقد زال معنى الجملة
إلى الأفرادِ فلم يبقَ للابتداءِ بعدها موقعٌ ، فلذلك ألغيت المكسورة ووقع بعدها
الابتداءُ ، ولم تلغِ المفتوحة ، ولذلك قال في المكسورة :

" وحيثُ ألغيت إن الخفيفة " (٢)

فنسبَ المكسورة إلى الإلغاء ولم ينسب المفتوحة - إذا خففت - إليه ، ثم
إذا خففت فإما أن يقع بعدها اسمٌ . أو فعلٌ ، فإن وقع بعدها جملة اسمية
لم (٣) تعوض " أن " من (حذف) (٤) أحد نونيهما ؛ لأنها قد دخلت على ما كان
يليهما قبل التخفيف ، قال الشاعر :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل (٥)
والتقدير : كل من يحفى وينتعل هالك ، فـ " كل " مبتدأ ، و " هالك " خبره
مقدم عليه ، وأسم " أن " ضمير الشأن ، والتقدير " أنه هالك " ، فالجملة من

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر ٦٥ / ٢ .

(٣) في الأصل « فلم » .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) البيت للأعشى الكبير .

وهو من شواهد الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، والخصائص
٤٤١/٢ ، والخزانة ٥٤٧/٣ ، والعيني ٢٨٧/٢ ، وابن يعيش ٧٤/٨ ، وشرح أبيات سيبويه
٧٦/٢ ، وديوان الأعشى ٥٩ برواية :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل .

المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر " أن " .
 وأكثرُ إعمالها إذا وليها الجملة الاسمية في ضمير الشأن ، وإنما قلنا :
 « وأكثرُ إعمالها » احترازاً من قول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق^(١)
 فأعملها في غير ضمير الشأن وهو ضمير المخاطب .

وإن وليها فعل فلا بد من التعويض من حذف أحد نونيهما ؛ لأنهم كرهوا
 تخفيفها وإدخالها على الفعل بخلاف مقتضاها ، فالزموا العوض صوناً من
 دخولها (في ظاهر اللفظ على الفعل) (٢) ؛ ولأنها إذا ثقلت لم تدخل على الفعل
 فكذلك إذا خففت ، ولأنها تشبه الفعل والفعل لا يدخل على الفعل ، ثم إما أن
 يكون ذلك الفعل ماضياً أو غيره ، فإن كان ماضياً فإما أن يكون مثبتاً أو
 منفيّاً ، فإن كان منفيّاً فالأجود أن ينفي بـ " ما " (٣) كقولك : [علمت] (٤) أن
 ما قام زيدٌ والتقدير : " أنه ما قام زيدٌ " .

وإنما قلنا : " الأجود أن ينفي بـ " ما " ؛ لأن " لا " تكون دعاءً ،
 [فلو قلت :] (٥) " أن لا قام زيدٌ " لالتبس بالدعاء .
 وقد ينفي بـ " لم " نحو " علمت أن لم يقم زيدٌ " أي " أنه لم يقم زيدٌ " .

(١) لم أعر على قائله :

وهو في الانصاف ١١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، والمنصف
 ١٢٨/٣ ، ووصف المباني ١١٥ ، والأزهية ٥٤ ، ومغنى اللبيب ٤٧ ، والجنى الداني ٢١٨ ، وشفاء
 العليل ٣٧٠ ، والخزانة ٤٦٥/٢ ، والعيني ٣١١/٢ .

(٢) (ف) " في ظاهر الفعل على اللفظ " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) عن (ف) ، والسياق يقتضيها .

وَإِنْ كَانَ مُثْبِتًا فَلَا بُدَّ مِنْ "قَدْ" إِمَّا ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، فَالظَّاهِرَةُ

نَحْوُ " عَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ " ، وَالْمُقَدَّرَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ ۙ بِ / ١٤٦ ب
عَلَيْنَا﴾ (١) أُبَيٍّ : [لَوْلَا] (٢) أَنَّهُ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ، وَقِيلَ : اسْتَغْنَوْا بِ "لَا" الَّتِي
قَبْلَهَا مَعَ "لَوْ" عَنِ الْعَوْضِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ مَاضِيًا ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ مُثْبِتًا
أَوْ مَنْفِيًا ، فَإِنْ كَانَ مُثْبِتًا فَبِالسَّيْنِ (٣) ، أَوْ سَوْفَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَلِمَ أَنْ
سَيَكُونُ﴾ (٤) أَيُّ : أَنَّهُ سَيَكُونُ ، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًا فَلَا بُدَّ مِنْ "لَا" ، أَوْ "لَيْسَ"
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ (٥) أَيُّ : أَنَّهُ (٦) لَا تَكُونُ
فِتْنَةً ، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٧) ، فَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لِمَنْ
أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ﴾ (٨) بِالرَّفْعِ (٩) ، فَالْتَّقْدِيرُ "أَنَّهُ يُتِمُّ" فَفِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَلَمْ
يَأْتِ بِعَوْضٍ [مِنْهُ] (١٠) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّْي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَقْرِبَا أَحَدًا (١٠)

(١) سورة القصص ٨٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " فالسين "

(٤) سورة المزمل ٢٠ .

(٥) المائة ٧١ ، وقوله تعالى " فتنة " سقط من الأصل .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النجم ٣٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٩) وهي قراءة مجاهد : انظر البحر المحيط ٢ / ٢١٣ .

(١٠) سبق تخريج هذا الشاهد في ١ / ٢١٠ .

التقديرُ أَنَّهُ تَقْرَأُ ، وَهُوَ الْأَجُودُ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « كَمَا تَكُونُوا يُؤْتَى عَلَيْكُمْ » (١) : إِنَّهُ أَعْمَلَ " مَا " الْمَصْدَرِيَّةَ حَمَلًا عَلَى " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةَ كَمَا تُرِكَ إِعْمَالُ " أَنْ " الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَقِيلَ : إِنَّ " مَا " فِي قَوْلِهِ : « كَمَا تَكُونُوا » شَرْطِيَّةٌ وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُومٌ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ . ثُمَّ أَقُولُ : الْمَفْتُوحَةُ الْمَخْفَفَةُ إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ الْفِعْلِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَبْلَهَا يَقِينًا مَحْضًا ، أَوْ شَكًّا مَحْضًا ، أَوْ مُتَرَقِّبًا ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فِيهِ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَذَلِكَ كَالْعِلْمِ وَالرُّؤْيَةِ - بِمَعْنَاهُ - وَالشَّهَادَةِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَ « ظَنَنْتُ » ، فَإِنْ مَالَ التَّرْجِيحُ إِلَى الْيَقِينِ فِيهِ مَخْفَفَةٌ أَيْضًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً » (٢) فِيمَنْ رَفَعَ " تَكُونُ " (٣) ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ فِيهِ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ . وَإِذَا وَقَعَتْ " لَا " بَعْدَ الْمَخْفَفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، أَوْ " لَمْ " كُنْتِ تَبْتِئُونَهَا مُنْفَصِلَةً خَطَأً ؛ لِتَقْدِيرِ " الْهَاءِ " الَّتِي هِيَ اسْمُهَا ، وَمُدْغَمَةٌ لَفْظًا نَحْوُ " أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " . وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَا يَرْجِعُ " مِثَالُ " أَنْ " الْمَخْفَفَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ . وَأَمَّا " كَأَنَّ " فَقِيلَ " الْكَافُ " فِيهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ (٤) ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَزَالَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ (٥) بِخِلَافِ " الْكَافِ " فِي " كَذَا " ، وَلِذَلِكَ فَتِحَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ .

(١) حديث ضعيف ، لأن في سنده مجاهيل كما جاء في كشف الخفاء ومزيل الإلباس ١٦٦/٢ ، وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي ٣٢٦ " كما تكونون ... " ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) سورة المائدة ٧١ ،

(٣) قرأ بالضم النحويان وحزمة ، وقرأ بالنصب الحرميان وعاصم ، انظر البحر المحيط ٥٧٣/٣ ،

(٤) وإليه ذهب ابن جني في سر صناعة الإعراب ٣٠٤ (تحقيق مصطفى السقا وزملائه) ، وانظر مغنى

اللييب ٢٥٢ ، والجنى الدانى ٥٦٨ ،

(٥) الأصل " الشبه " .

وأقول: يجوز أن تكون زائدة وإن أفادت معنى التشبيه كما أن " من " في قولك: " ما جاعني من رجل زائدة وإن أفادت معنى الاستغراق ، والأجود في تخفيفها إبطال عملها ، فأما إعمالها فكقوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ (١) والتقدير " كأنها لم تغن بالأمس " ، فـ " لَمْ تَغْنِ " في موضع رفع خبر " كأن " ، وأسمها ضمير القصة والشأن ، ومثله (٢) قول الشاعر :

وَنَحْرُ مَشْرِقِ اللَّوْنِ كَانَ تَدْيَاهُ حُقَّانِ (٣)

فالشاهد فيه على إضمار الشأن ، أي : كأنه ، و " تدياه " مبتدأ ، و " حُقَّانِ " الخبر ، ومنهم من نصبه (٤) ، وأنشدوا : (كَأَنَّ تَدْيِيهِ) عَلَى إِعْمَالِهَا فِي الظَّاهِرِ .

[مواضع فتح همزة إن]

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْإِسْمِ انْفِرَادًا أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلٍ أَبَدًا
تُنْفَعُ " أَنْ " فِيهِ نَحْوِ قِيلِي لَوْ أَنَّهُ أَتَاكَ أَنِّي مُوَلِي

" أَنْ " المفتوحة تُشَارِكُ " إِنْ " المكسورة في التأكيد والعمل ، وتخالفها في أن المكسورة تبقى الجملة معها على استقلالها ، والمفتوحة تُخْرِجُهَا عن كونها جملة وتدخلها في حيز المفردات ، ولذلك لا تقع صلة لـ " الَّذِي " ؛ لأنها

(١) سورة يونس ٢٤ ، وقوله تعالى " بالأمس " سقط من الأصل .

(٢) (ف) " ومنه " .

(٣) لم اهد إلى قائله .

انظر : الكتاب ١٣٥/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، والخزانة ٢٥٨/٤ ، والعيني ٣٠٥/٢ ، والمنصف

١٢٨/٣ ، وابن القواس ٩٢٤ ، ويروي : " وصدر مشرق النحر "

(٤) انظر ابن يعيش ٨٢/٨ ، والأعلم على الكتاب ٢٨١/١ .

في تَأْوِيلِ اسْمٍ مُفْرَدٍ ، وَالْمُفْرَدُ لَا يُوصَلُ بِهِ " الَّذِي " ، وَتَقَعُ الْمَكْسُورَةُ
صِلَةً وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ بَاقِيَةً مَعَ الْمَكْسُورَةِ عَلَى اسْتِقْلَالِهَا ، وَكُنُونِ
الْمَفْتُوحَةِ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ لَا يَبْدُ لَهَا مِنْ ضَمِيمَةٍ تَصَحُّبُهَا فَلَا تُقَيَّدُ كَلَامًا بِنَفْسِهَا ١/١٤٧
مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، كَمَا لَا يَكُونُ الْمَفْرَدُ كَلَامًا إِلَّا بِضَمِيمَةٍ .
فَإِنْ قُلْتَ : فَالْمَفْتُوحَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَكَيْفَ لَا تُقَيَّدُ بِنَفْسِهَا مَعَ
مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِلَّا بِضَمِيمَةٍ ؟

قلتُ : لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَا بَعْدَهَا كَمَا أَنَّ " الَّذِي " يُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ وَلَا يُقَيَّدُ
كَلَامًا إِلَّا بِضَمِيمَةٍ ، فَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ تَصِيرُ الْجُمْلَةَ فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ كَمَا
تَصِيرُهَا " الَّذِي " .

قوله :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْاسْمِ انْفَرَدًا .

" ضَابِطٌ لِفَتْحِ " أَنْ " وَلِذَلِكَ قَالَ : " تَفْتَحُ " أَنْ " فِيهِ " ، وَيُرِيدُ " بِالْاسْمِ

" الْمَفْرَدِ " .

وقوله :

" أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلِ أَبَدًا " .

يُرِيدُ أَنَّ الضَّابِطَ فِي فَتْحِ " أَنْ " أَنْ تَقَعَ (١) فِي أَحَدِ مَوْضِعَيْنِ ، إِمَّا فِي
مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بِالْاسْمِ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ بِالْفِعْلِ ، ثُمَّ إِنَّهُ مِثْلُ بَكْلِ
وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ فِي قَوْلِهِ :

" لَوْ أَنَّهُ أَتَاكَ أَنَّى مُوَلِّي

" فَفَتْحَ " أَنْ " بَعْدَ " لَوْ " ؛ لِأَنَّ " لَوْ " حَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْأَفْعَالِ ، فَ « أَنْ »

فِيهِ مَفْتُوحَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ مُفْرَدٍ ، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ " لَوْ
نُبِتَ أَنَّهُ أَتَاكَ " ، فَ " أَنْ " بَعْدَ " لَوْ " فَاعِلَةٌ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا مُفْرَدًا .

(١) (ف) ارتفع .

وَقَوْلُهُ : " أَتَاكَ أَتَى مُوَلِي " ، " أَتَاكَ " فَعْلٌ ، وَأَتَى " فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلِهِ ،
فَحِينئذٍ قَوْلُهُ :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالِاسْمِ انْفِرَادًا "

ضَابِطٌ كَلِّي ، لِأَنَّ " أَنْ " بَعْدَ " لَوْ " فَاعِلَةٌ ، وَالْفَاعِلُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَنْفَرِدَةِ
بِالِاسْمِ ، وَمِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَنْفَرِدَةِ بِالِاسْمِ كَوْنُهَا مَجْرُورَةٌ نَحْوَ " عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ
قَائِمٌ " أَي : مِنْ قِيَامِكَ ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهَا مَفْعُولَةٌ نَحْوَ " عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ "
أَي : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَكَذَا بَعْدَ " لَوْلَا " نَحْوَ " لَوْلَا أَنَّكَ قَائِمٌ لَصُمْتُ " ؛ لِأَنَّ مَا
بَعْدَ " لَوْلَا " مُبْتَدَأٌ ، وَالْمُبْتَدَأُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، فَالْمُبْتَدَأُ مِنَ الْمَوَاضِعِ
الْمَنْفَرِدَةِ بِالِاسْمِ ، وَكَذَلِكَ " عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ " ، وَ" وَحَقٌّ أَنَّكَ قَائِمٌ " أَي :
عِنْدِي قِيَامَكَ ، وَحَقٌّ قِيَامَكَ ، فَـ " أَنْ " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُفْرَدٍ
مُبْتَدَأً ، وَمَا قَبْلَهُ خَبْرُهُ ، وَمِنَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَفِي الْحَقِّ أَتَى مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ (١) .

وَقِيلَ : " أَنْ " فِي هَذَا الْبَيْتِ فَاعِلَةٌ مَوْضِعُهَا رَفْعٌ بِالظَّرْفِ الْمَعْتَمَدِ عَلَى
حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَكَذَا إِذَا عَطَفْتَهَا عَلَى مُفْرَدٍ نَحْوَ " سَرَّنِي قِيَامَكَ وَأَنَّكَ
ضَارِبٌ ، أَي : قِيَامَكَ وَضَرْبِكَ " ، وَكَذَا (٢) : سَرَّنِي قِيَامَكَ حَتَّى أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ،
فَتَفْتَحُ " أَنْ " فِي هَذَا كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ .

وَأَمَّا فُتِحَتْ " أَنْ " فِي الْمَوْضِعِ الْمُخْتَصِّ بِأَحَدِ الْأُمْرَيْنِ الَّذِي ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ
الْمَفْتُوحَةَ مَعْمُولَةً (لِمَا قَبْلَهَا) (٣) فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَامِلٍ ، وَالْعَامِلُ مِنْ شَأْنِهِ

(١) هذا صدر بيت نسبة العيني ٨١/٣ إلى فائد بن المنذر القشيري ، وعجزه :

وَأَتَاكَ لَا خَلُّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ

ونسب في محاضرات الأدباء ٢٣/٢ إلى أبي الطمحان

وانظر شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥٦/٨

(٢) (ف) " وكذلك "

(٣) استدركت في الأصل بخط مغاير .

الاختصاصُ بما عملَ فيه ، والعاملُ فيها قد يكونُ لفظياً ومَعنويًا ، فالمعنويُّ بعد " لَوْلَا " وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي (١) ذَكَرْنَا (٢) بَعْدَهُ ، وَاللَّفْظِيُّ مَا عَدَاهُ .

وقد يجوزُ في بعضِ المواضعِ فَتْحُهَا وَكَسْرُهَا على تأويلين مختلفين كقولهم : " أَوْلُ مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ " فالفتحُ على تقدير " أَوْلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهَ " ، فَـ " أَوْلُ مَا أَقُولُ " مبتدأ ، و" أَنِي أَحْمَدُ اللَّهَ " خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ " مَا " فِي " أَوْلُ مَا أَقُولُ " مصدريةٌ ، وَ" أَنْ " المُفتوحةُ فِي تَأْوِيلِ المَصْدَرِ ، وَإِنْ كَسَرْتَ لَمْ يَكُنِ الكَلَامُ تَامًا ، بَلْ كَسَرْتَ حَاكِيًا بَعْدَ القَوْلِ ، وَالخَبْرُ مَحذُوفٌ أَي : أَوْلُ مَا أَقُولُ أَقُولُ (٣) إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَحذفت " أَقُولُ " الِذِي " إِنَّ " مُحْكِيَةً بَعْدَهُ ، فَالمَحذُوفُ هُنَا بَعْضُ الخَبْرِ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (٤) : وَهَذَا أَوْلَى مِنْ حَذْفِ جَمِيعِ الخَبْرِ ، لِأَنَّ الحَذْفَ كُلَّمَا قَلَّ كَانَ أَوْلَى ، فَـ " إِنَّ " مُحْكِيَةً لِـ " أَقُولُ " أُخْرَى مَحذُوفَةٌ غَيْرِ المَذْكُورَةِ ، فَاعْرِفْهُ .

(١) فِي كِلْتَا النَسَخَتَيْنِ " الِذِي " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٢) فِي الأَصْلِ " ذَكَرَهَا " .

(٣) مِنْ (ف) .

(٤) يَنْظُرُ : الإِيضاح ١٣٠ ، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ ١٨٨ ، وَفِيهِمَا مَعْنَى المَنْقُولِ عَنْهُ .

[مواضع كسر همزة إن]

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقَبُ الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ فَكُسِرَتْ يَجِبُ
فَاكُسِرَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ لِلْأَمِّ وَالْإِبْتِدَاءِ وَمَعَ الْأَقْسَامِ

ب/ ١٤٧

قَدْ بَيَّنَّ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَنْفَرِدُ بِالْأِسْمِ فَقَطُّ ، أَوْ بِالْفِعْلِ فَقَطُّ يَجِبُ
فَتْحُهَا فِيهِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لَا يَنْفَرِدُ بِأَحَدِهِمَا يَجِبُ كَسْرُهَا فِيهِ .
قَوْلُهُ : : فَاكُسِرَتْ " يَرِيدُ فَاكُسِرَ " إِنْ " ، وَذَكَرَ الضَّمِيرَ نَظْرًا إِلَى الْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ
الْحَرْفَ مَذْكُورًا .

قَوْلُهُ : " بَعْدَ الْقَوْلِ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : بَعْدَ الْقَوْلِ
الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الظَّنِّ " ؛ فَإِنَّهَا تُفْتَحُ فِيهِ (١) .

وَإِنَّمَا كُسِرَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ تَعْتَقِبُهُ الْجُمْلَتَانِ الْأِسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ :
« قُلْتُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقُلْتُ : قَامَ زَيْدٌ » ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " قُلْتُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ "
بِكُسْرِ " إِنْ " ، وَكَذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْ " قُلْتُ " مِنَ الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَاسْمِ
الْفَاعِلِ ، وَالْمَصْدَرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ تَكْسِيرُ " إِنْ " فِيهِ .

وَكَذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ كَلَامًا فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ صَدْرَهُ بِفِعْلٍ ،
وَإِنْ شَاءَ صَدْرَهُ بِاسْمٍ ، وَكَذَلِكَ (جَوَابُ الْقَسَمِ) (٢) تَقَعُ فِيهِ الْجُمْلَتَانِ نَحْوُ :

(١) هذا القيد مرئود على الشارح ، لأن الناظم سيذكر هذا الاحتراز عقيب هذا البيت مباشرة ، قال
ابن القواس في شرحه ٩٢٨ " ولم يقيد بما ذكرنا من كونه مجرداً عن معنى الظن ؛ لأنه يريد أن
يذكره في البيت التالي لما ذكره فيه " .

(٢) سقط من (ف) .

وَاللَّهُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وَوَاللَّهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : وَاللَّهُ إِنَّكَ قَائِمٌ ، كَسَرْتَ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ .

الرَّابِعُ : بَعْدَ " أَلَا " الَّتِي لِلعَرَضِ نَحْوُ : أَلَا إِنَّكَ قَائِمٌ .

الخَامِسُ : بَعْدَ " أَمَا " الَّتِي هِيَ لِإِفْتِتَاحِ الكَلَامِ نَحْوُ " أَمَا إِنَّكَ قَائِمٌ " .

السَّادِسُ : بَعْدَ " المَوْصُولِ " نَحْوُ " جَاعِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ " .

السَّابِعُ : بَعْدَ " وَوَاوِ " الحَالِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ .

وَهَذِهِ المَوَاضِعُ كُلُّهَا تَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقِبُ الأِسْمُ وَالفِعْلُ "

" وَتَكْسَرُ أَيْضاً بَعْدَ " حَتَّى " الَّتِي يُبْتَدَأُ بِعَدَمِهَا [الكَلَامُ] ^(١) . وَقَوْلُنَا :

" الَّذِي يُبْتَدَأُ بِعَدَمِهَا الكَلَامُ " لِتَخْرُجَ العَاطِفَةُ ، وَالجَارَةُ نَحْوُ : ضَرَبَ القَوْمُ حَتَّى

إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ .

وَيَعْدُ " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَيَعْدُ " نَعَمْ " تَقُولُ فِي التَّصْدِيقِ : ؛ نَعَمْ

إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَكَذَا بَعْدَ " بَلَى " (نَحْوُ بَلَى) ^(١) إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَتَكْسَرُ إِذَا وَقَعَتْ فِي

خَبَرِهَا لَمْ الأَبْتِدَاءِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ؛ لِأَنَّ (الأَلَامَ) تَعْلُقُ الفِعْلَ عَنِ

العَمَلِ فِي " إِنَّ " ، فَلَمْ تَبْقَ " إِنَّ " مَعْمُولَةً لِ « ظَنَّ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَفْتَحُ إِذَا

كَانَتْ مَعْمُولَةً ، وَابْتَدَأَتْ هُنَا مَعْمُولَةً فَلَا تَكُونُ مَفْتُوحَةً ، فَهَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ مَوْضِعًا

تُكْسَرُ فِيهَا " إِنَّ " .

أَقُولُ : وَقَوْلُ صَاحِبِ الأَرَجُوزَةِ :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقِبُ الأِسْمُ وَالفِعْلُ ، "

(١) سقط من الأصل .

فِيهِ نَظْرٌ؛ فَإِنَّه جَاءَ فَتَحَهَا بَعْدَ " الْفَاءِ " فِي جَوَابِ الشَّرْطِ مَعَ اعْتِقَابِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَ " الْفَاءِ " نَحْوُ: مَنْ يَزُرْنِي فَأَتِي أَكْرَمُهُ ، فَيَجُوزُ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ عَلَى تَأْوِيلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، فَإِنْ قَدَّرْتَ " فَأَنَا أَكْرَمُهُ " (١) كَسَرْتَ ، (وَأِنْ قَدَّرْتَ: فَعَلِيَّ أَنْ أَكْرَمَهُ) (٢) فَتَحْتَ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: فَعَلِيَّ إِكْرَامَهُ وَقَدْ قُرِئَ: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (٣) بِالْفَتْحِ (٤) ، أَيْ: فَجَزَاؤُهُ أَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ " مَا كَانَ مَظِنَّةً لِلْجُمْلَةِ كَسَرْتَ " إِنْ " فِيهِ " (٥) فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ [الْجُمْلَةُ] (٦) مَا كَانَ مَظِنَّةً لِلْمُفْرَدِ .

وَأِنْ أَتَى مَعَ " أَتَقُولُ " أَنَا فَتَحْتَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الظَّنَّ
وَذَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَطَابِ غَيْرِ حِكَايَةٍ وَلَا إِيجَابِ
قَدْ ذَكَرَ لـ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةَ مَوْضِعاً آخَرَ غَيْرَ مَا سَبَقَ لَكِنَّهُ دَاخِلٌ فِي
قَوْلِهِ :

" وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْأَسْمِ أَنْفَرَدَا "

لِأَنَّ الْقَوْلَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى / الظَّنِّ لَا يَقَعُ بَعْدَهُ إِلَّا الْأَسْمُ كَمَا أَنَّ " ظَنَنْتُ " ١/١٤٨

لَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْأَسْمُ ، وَلَا تُعْمَلُ الْعَرَبُ " الْقَوْلُ " (٧) عَمَلَ الظَّنِّ إِلَّا بِشُرُوطٍ (٨)

(١) فِي الْأَصْلِ " فَإِنْ أَكْرَمَهُ " ، وَفِي (ف) " فَإِنِّي أَكْرَمُهُ " ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٩٢٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ « وَإِنْ أُرِدْتَ فَعَلِيَّ أَنَّهُ أَكْرَمُهُ » .

(٣) سُورَةُ الْجِنِّ ٢٣ ،

(٤) قَرَأَ بِالْفَتْحِ طَلْحَةَ ، وَقَرَأَ بِالْكَسْرِ الْجُمْهُورُ . انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٢٥٤/٨ ، وَذَكَرَ مَكِّي فِي التَّبَصُّرَةِ فِي

الْقَرَاءَاتِ ٣٦١ إِجْمَاعَ الْقُرَاءِ عَلَى كَسْرِ (إِنْ) إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ .

(٥) انظُرِ : الْمَفْصَلُ ٢٩٢ ،

(٦) مِنْ (ف) .

(٧) سَقَطَ فِي (ف) .

(٨) أَمَا بَنُو سُلَيْمٍ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ مَجْرَى الظَّنِّ مُطْلَقاً ، وَسَيَذْكَرُهُ الشَّارِحُ .

وقد ذكرها ومثّل بها ، أمّا المثالُ فقوله :

وَإِنْ أَتَى مَعَ أَتَقُولُ أَنَا

بالخطاب^(١) ، ولم يقل : " مع قلت " ، وَلَا " مَعَ تَقُولُ " ، فأما الشرطُ :
فأحدها : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً .

الثّاني : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لِلْمُخَاطَبِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : " فِي الْاسْتِفْهَامِ
[وَالْخَطَابِ] .

(الثالثُ : أَنْ يَقْتَرْنَ بِالْفِعْلِ اسْتِفْهَامٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : " فِي الْاسْتِفْهَامِ)^(٢) .

الرّابعُ : أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ إِلَّا بِالظَّرْفِ ، نَحْوُ : أَعِنْدَ
زَيْدٍ تَقُولُ عَمْرًا قَائِماً .

الخامسُ : قَوْلُهُ : " غَيْرَ حِكَايَةٍ " يُرِيدُ : أَنْ هَذِهِ الشَّرْطُ مَعَ حُصُولِهَا
يَجِبُ كَسْرُ " إِنْ " إِذَا حَكَيْتَ مَا بَعْدَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْحِكَايَةِ أَنْ تُحَاكِيَ
بِاللَّفْظِ الثَّانِي اللَّفْظَ الْأَوَّلَ .

قوله : " وَلَا إِجَابَ " يَغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ : " فِي الْاسْتِفْهَامِ " ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ
لَيْسَ بِإِجَابٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " وَلَا إِجَابَ " الْمَاضِي ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ
يَسْمُونَ فِي بَعْضِ عِبَارَاتِهِمِ الْمَاضِي وَاجِباً ، وَالْمُسْتَقْبَلُ غَيْرَ وَاجِبٍ ، وَيُغْنِي عَنْ
قَوْلِهِ : " غَيْرَ حِكَايَةٍ " قَوْلُهُ : " إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الظَّنَّ " ؛ [لِأَنَّهُ]^(٣) إِنْ لَمْ يَرِدِ الظَّنُّ
كَانَ حَاكِيًا .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " الْخَطَابِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ .

قَوْلُهُ : " وَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى فَتْحِ " أَنْ " قَالَ الشَّاعِرُ :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ (١) .
وقال الآخرُ :

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٢)

أَيُّ : فَمَتَى تَظُنُّ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ (٣) بَيْتَ الحُطَيْئَةِ فِي " قُلْتُ " بِمَعْنَى " الظَّنُّ مِنْ غَيْرِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ :

إِذَا قُلْتُ أَنِّي (٤) أَيْبُ أَهْلِ بَلَدَةٍ حَطَطْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ (٥)
فَفَتَحَ الْهَمْزَةَ مِنْ " أَنْ " إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ الْقَوْلَ بِاللِّسَانِ بَلِ الْمُرَادُ إِذَا
قَدَرْتُ ، أَوْ ظَنَنْتُ " وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا بَنُو (٦)
سَلِيمٍ فَيَعْمَلُونَ بِأَبِ الْقَوْلِ أَجْمَعَ عَمَلَ الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ الشَّرْطِ .

وَكُلُّهَا لَا يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا ظَرْفًا تُعْتَبَرُ
تَقُولُ : لَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّدًا وَمِثْلُهُ إِنْ عَلَيْنَا لِلْهُدَى

(١) البيت للكعب بن زيد الأسدي ، وهو في شرح هاشمياته ٣٠٩ برواية :

أَنُومَ تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ قَعِيدَ أَبِيكَ أُمُّ مَتَّوَمُونَا

وهو في الكتاب ١٢٣/١ ، والمقتضب ٢٤٨/٢ ، وابن يعيش ٧٩/٧ ، والخزانة ٢٣/٤ ،

(٢) هذا عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وصدوره :

أما الرحيل فدون بعد غد

انظر الديوان ٢٢٧ ، والكتاب ٦٣/١ ، والمقتضب ٢٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٠/٧ ، والعيني ٤٣٤/٢ ،

(٣) ينظر كتاب الشعر ٤٥٩/٢ ،

(٤) قوله " أني " سقط من الأصل ، وفي النسختين (عند) بدل (عنه) .

(٥) البيت للحطية بشرح السكري ١٠٤ ، ورواية العجز فيه كما يلي :

وضعت بها عنه الولية بالهجر .

الولية : البرذعة التي تحت الرجل . الهجر : عند اشتداد الحر

انظر أوضح المسالك ٣٢٦/١ ، والتصريح ٢٦٢/١ ، وشرح الأشموني ٣٤/٢ ، والعيني ١٢/٢ ،

(٦) في (ف) " بني " تحريف .

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " كَلَّمَا " كُلَّ بَابٍ " إِنَّ " ، وَإِنَّمَا لَمْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُ " إِنَّ " وَأَخْوَاتِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا ؛ لَكُونِهَا حُرُوفًا .

قَوْلُهُ : " إِلَّا ظُرُوفًا " اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِخَبْرٍ بَلْ مُتَعَلِّقُهُ هُوَ الْخَبْرُ فِي الْحَقِيقَةِ .

قَوْلُهُ : " تُعْتَبَرُ " احْتَرَزَ بِهِ عَنْ (١) الظَّرُوفِ النَّاقِصَةِ مِثْلَ " إِنَّ بَكَ زَيْدًا وَاثِقٌ " ، وَ " إِنَّ فِيكَ مُحَمَّدًا رَاغِبٌ " ؛ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " إِنَّ فِيكَ مُحَمَّدًا " وَلَمْ تَذَكَرِ الْخَبْرَ لَمْ يَجْزِ ، وَإِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّ الظَّرُوفَ لَا تَنفَكُ الْأَشْيَاءَ عَنْهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ زَيْدًا قَدْ يَنفَكُ عَنِ الْقِيَامِ وَالْقَعُودِ وَغَيْرِهِمَا وَلَا يَنفَكُ عَنِ زَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ ، فَصَارَ الظَّرْفُ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الْمَظْرُوفِ فَلَمْ يَعتَدَّ بِالفَصْلِ (٢) بِهِ ، وَكَذَلِكَ فَصَلُّوا بِهِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ بِمَنْزِلَةِ الظَّرُوفِ ، وَسَيَبُويهِ يُسَمَّى حُرُوفَ الْجَرِّ ظُرُوفًا (٣) ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالفِعْلِ كَتَعَلُّقِ الظَّرْفِ ، وَلَعَمَلِ الفِعْلِ اللَّازِمِ فِيهَا كَمَا يَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِالظَّرْفِ بِقَوْلِهِ : " وَلَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّدًا " ، وَيَحْرَفُ الْجَرُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ (٤) .

وَإِنْ أَتَى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبْرًا وَخَبْرٌ فَاجْعَلْهُ حَالًا مُظْهِرًا
أَوْ اجْعَلِ الظَّرْفَ مُعَلِّقًا بِهِ خَيْرَتَ بَيْنَ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ

ب ١٤٨

(١) فِي (ف) " مِنْ " .

(٢) فِي (ف) " لِلْفَصْلِ " تَحْرِيفٌ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ١٣٢/٢ (هَارُونَ) .

(٤) سُورَةُ اللَّيْلِ ١٢ .

تَقُولُ : إِنْ الْمَالَ عِنْدِي هَيْنٌ أَوْ هَيْئًا ، فَالِنَصْبُ فِيهِ أَحْسَنُ

هَذَا (لَا اخْتِصَاصَ) (١) لَهُ بِيَابِ " إِنْ " بَلِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَجَمِيعُ
الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ فِيهِ سَوَاءٌ ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا " ، فَـ "
زَيْدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ" عِنْدَكَ " إِنْ جَعَلْتَهُ خَبْرًا نَصَبْتَ " قَائِمًا " عَلَى الْحَالِ وَالْعَامِلِ
الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ " كَائِنٍ " أَوْ " مُسْتَقَرٍّ ، وَصَاحِبُ الْحَالِ الْمُضْمَرُّ الْمَرْفُوعُ
بِالظَّرْفِ الْمُسْتَكْنَى فِيهِ ، فَإِنْ عَلَّقْتَ " عِنْدَكَ " بِـ " قَائِمٍ " رَفَعْتَهُ ، فَإِذَا أَدَخَلْتَ
" إِنْ " عَلَى هَذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا عِنْدَكَ قَائِمًا ، (وَإِنْ أَدَخَلْتَ " كَانَ " قُلْتَ : كَانَ
زَيْدٌ عِنْدَكَ قَائِمًا ") (٢) فَتَنْصِبُ " قَائِمًا " عَلَى الْحَالِ إِنْ جَعَلْتَ الظَّرْفَ خَبْرًا لـ
" كَانَ " ، وَكَذَلِكَ " ظَنَنْتُ " (٣) .

وَإِنَّمَا خَصَّ هَذَا بِبَابِ " إِنْ " دُونَ سَائِرِ الْعَوَامِلِ ؛ لِظُهُورِهِ فِي " إِنْ " ؛
فَإِنَّهُ فِي بَابِ " كَانَ " ، وَظَنَنْتُ " مَنْصُوبٌ خَبْرًا كَانَ أَوْ حَالًا وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَاجْعَلْهُ
حَالًا مُظْهِرًا " أَيُّ : يَظْهَرُ أَمْرُهُ فِي بَابِ " إِنْ " أَنَّهُ حَالٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَإِنْ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا وَالْخَيْرَ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْتُولًا (٤)
فَـ " أَصْلَ الْبِلَادِ " اسْمٌ " إِنْ " ، وَلَكُمْ " الْخَبَرُ ، وَ" الْخَيْرَ " مَعْطُوفٌ عَلَى

(١) فِي (ف) " الْاِخْتِصَاصَ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبْقُ نَظَرٍ .

(٣) ذَكَرَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ٩٣٤ أَنَّ الظَّرْفَ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ تَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا نَحْوُ : زَيْدٌ بَكَ
وَإِثْقَ لَمْ يَجِزْ إِلَّا الرَّفْعَ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ خَبْرًا ، وَهَذَا حَقٌّ .

(٤) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ كَمَا فِي نَسْخَةِ (ف) وَشَرَحَ ابْنُ الْخَبَّازِ وَيْلِسُ فِي دِيْوَانِهِ تَحْقِيقَ الْمُسْتَشْرِقِ
(رَيْنِهَرْتِ فَايْبِرْتِ REINHARD WEIPERT) .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢٦٢/٨ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ لِلْأَعْلَمِ ٢٦٢/٨ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ لِلنَّحَّاسِ ١٦٦
وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٩٣٤ ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِيْمَا تَقْدَمُ .

اسم " إن " ، و " ثابتاً " حال من الضمير في الظرف الذي هو خبر " الخير " المعطوف على اسم " إن " وهو " فيكم " أي : والخير حاصل فيكم ثابتاً مبنوياً ، و " مبنوياً " حال ثانية ، أو حال من الضمير في الحال الأولى ، والعامل فيها الحال الأولى .

قوله :

" إن المال عندي هين ، أو هيناً "

مثال للنصب والرفع ، فإن نصبت فالعامل فيه " عندي " ، وإن رفعت

فهو عامل في " عندي " ، وإليه أشار بقوله :

أو اجعل الظرف معلقاً به "

أي : معلقاً بالخبر إن رفعت ، وإن لم يكن في " عندي " ضميراً إذا

رفعت " هيناً " .

[لا النافية للجنس]

وَيَجْعَلُونَ "لَا" كـ "إِنْ" فِي الْعَمَلِ تَقُولُ: لَا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطْلٍ

قَوْلُهُ: "وَيَجْعَلُونَ" "لَا" كـ "إِنْ" "أَيُّ: يَجْعَلُونَ" "لَا" فِي الْعَمَلِ - وَهُوَ نَصْبُ الْأِسْمِ وَرَفْعُ الْخَبَرِ - كـ "إِنْ" فِي ذَلِكَ تَشْبِيهًا لَهَا بِـ "إِنْ": لِأَنَّهَا نَقِيضَةٌ "إِنْ"، وَ"إِنْ" نَقِيضَةٌ "لَا"، وَالنَّقِيضَانِ مُتَشَابِهَانِ فِي التَّنَافِي؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُنَافِي مَا يُنَاقِضُهُ، وَلِأَنَّهُ مَتَى صَدَقَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنَّهُ نَقِيضٌ لِلْآخَرِ صَدَقَ عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ نَقِيضٌ لَهُ، وَأَيْضًا فَقَدِ اشْتَرَكَا فِي التَّكْثِيرِ فَـ "لَا" لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، وَإِنَّ "لِتَأْكِيدِ الْإِثْبَاتِ"، وَأَيْضًا فَإِنَّهُمَا يَقَعَانِ جَوَابًا لِلْقَسَمِ.

وَقِيلَ: "إِنْ" "لَا" مُشَبَّهَةٌ (١) بِـ "إِنْ" «الْخَفِيفَةُ؛ لِأَنَّهُمَا (٢) عَلَى حَرْفَيْنِ تَأْنِيهِمَا سَاكِنٌ، وَالْمُخَفَّفَةُ تَعْمَلُ وَتَلْفِي فَكَذَلِكَ "لَا".

وَأَقْسَامُ "لَا" كَثِيرَةٌ (٣)، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا نَافِيَةً أَوْ نَاهِيَةً، فَالنَّافِيَةُ تَحْمَلُ تَارَةً عَلَى "إِنْ" فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا وَتَارَةً عَلَى "لَيْسَ" فَتَعْمَلُ عَمَلَهَا، وَلَا تَعْمَلُ "لَا" عَمَلًا "إِنْ" مُطْلَقًا بَلْ فِي النُّكْرَةِ إِذَا وَلِيَتْهَا، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَيَجْعَلُونَ "لَا" كـ "إِنْ" فِي الْعَمَلِ فِي النُّكْرَةِ إِذَا وَلِيَتْهَا، لَكِنَّهُ اكْتَفَى بِالْمَثَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ: "لَا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطْلٍ" فَإِنَّهُ أَعْمَلَهَا فِي النُّكْرَةِ الَّتِي تَلِيهَا مِنْ غَيْرِ فَصَلَّ بَيْنَهُمَا، وَلَا تَخْلُو النُّكْرَةُ الَّتِي تَلِي "لَا" مِنْ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، أَوْ مُضَافَةً،

(١) بعده في (ف) "بالقسم".

(٢) في الأصل "لأنها" تحريف.

(٣) انظر باب «لا» في المصباح المنير ٢٥٩.

فالمفردة يأتي حكمها ، وأمّا المضافة فمنصوبةٌ بِـ " لا " ، وفي الخبرِ خلافٌ ، هل هو باقٍ على رَفْعِهِ بالابتداءِ ، أو هو (١) مرفوعٌ بِـ " لا " ؟ فالأولُ رأى ١/١٤٩ سيبويه (٢) ، والثاني رأى الأَخْفَش (٣) ، وإنّما قدّمَ النكرةَ المضافةَ على المفردة ؛ لأنّ المضافَ مَعْرَبٌ ، وبيانُ المعرّبِ أهمُّ ؛ لأنّ الحركةَ الإعرابيةَ تُفِيدُ معنىً ، والثانيةُ لا تُفِيدُ معنىً ، وأيضاً فإنَّ عملَ " لا " يظهرُ في المضافِ ولا يظهرُ في المفردِ ، فقدّمَ ما يظهرُ فيه عملها ، لتتحقّقَ المشابهةُ بِـ " إن " .
 فـ " ذا نجدةٍ " اسمٌ " لا " وهو منصوبٌ بها ، و " غيرُ بطلٍ " خبرها ، وهو مرفوعٌ بها عندَ الأكثرين .

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَابَ " لا " كَبَابِ " النَّدَاءِ ؛ فَكُلُّ مَا بُنِيَ فِي النَّدَاءِ مِنَ النَّكَرَاتِ بُنِيَ مَعَ " لا " ، وَكُلُّ مَا أُعْرِبَ فِيهِ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُشَابِهِ لَهُ أُعْرِبَ مَعَ " لا " .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ مُعْرَبَةٌ فِي النَّدَاءِ .
 قُلْتُ : الْكَلَامُ فِيمَا بُنِيَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَيَلْزِمُ أَنْ تَعْرِبَ النَّكَرَةَ الْمَفْرُودَةَ مَعَ " لا " .
 قُلْتُ : لَا يَلْزِمُ ذَلِكَ عَلَيَّ مَا ذَكَرْتَ ؛ لِأَنِّي قُلْتُ : كُلُّ مَا يُعْرَبُ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُشَابِهِ لَهُ ، وَلَمْ أَقُلْ : وَكُلُّ مَا يُعْرَبُ فِي النَّدَاءِ مُطْلَقاً .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَالْمَعْرِفَةُ تُبْنَى فِي النَّدَاءِ وَلَا تُبْنَى مَعَ " لا " .
 قُلْتُ : قَدْ احْتَرَزْنَا مِنْ ذَلِكَ بِقَوْلِنَا : " مِنَ النَّكَرَاتِ " .

وَمِثَالُ الْمُشَابِهِ لِلْمُضَافِ قَوْلُكَ : لَا ضَارِباً زَيْدًا ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ وَلَا قَائِمًا أَبُوهُ عِنْدَكَ " ، فَكُلُّ مَنْفِيٍّ عَامِلٍ فِيمَا بَعْدَهُ يَنْظَرُ إِنْ كَانَ عَمَلُهُ جَرًّا

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٤٥ .

(٣) انظر : الجنى الدانى ٢٩١ ، والهمع ١ / ١٤٦ ، وشرح ابن القواس ٩٣٨ ، ومغنى اللبيب ٢١٤ .

فَهُوَ مُضَافٌ ، وَإِنْ كَانَ نَضْبًا أَوْ رَفْعًا فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ ، وَلَا تَعْمَلُ " لَا " (١)
إِلَّا فِي النَّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُنْفِيَّ بِهَا عَامٌّ ، وَالْمَعْرِفَةُ تَنَافِي الْعُمُومِ :

وَأَبْنُ عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا مَنكَّرًا غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدًا
مُرَكَّبًا مَعَ " لَا " كَخَمْسَةَ عَشْرَ مُضْمِنًا " مِنْ " نَحْوُ قَوْلِي : لَا وَزَّرَ
وَالْأَصْلُ : لَا مِنْ وَزَّرْتُمْ حُنْفٍ وَيُحْتَفُّ الْخَبْرُ مِنْ " لَا " إِذْ عُرِفَ

قَوْلُهُ : " مَنكَّرًا " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَعْرِفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا (٢) عَلَّةَ عَدَمِ عَمَلِهَا فِي
الْمَعَارِفِ . قَوْلُهُ : " غَيْرَ مُضَافٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُضَافِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَنكَّرًا
فَتَعْمَلُ فِيهِ لَكِنْ لَا يَبِينُ ؛ لِأَنَّ (٣) ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ لَا تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ وَلِأَنَّ
التَّرْكِيبَ خِلَافَ الْأَصْلِ ، فَتَتَكَبَّرُ تَنْكِيرٌ ، لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ الْمُضَافَ
وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا عَامِلٌ فِي الْآخِرِ فَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ
وَاحِدَةٍ ، فَلَا تَجِدُ اسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا وَأَحَدُهُمَا مُضَافٌ إِلَى الْآخِرِ وَإِنَّمَا
يَكُونَانِ مُفْرَدَيْنِ كَ " بَعَلَ بَكَ " ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " يَا أَبْنَ أُمَّ " لَمَّا جَعَلُوا " أُمَّ " مَعَ "
ابن " اسْمًا وَاحِدًا حَذَفُوا " يَاءَ " الْإِضَافَةِ مِنْ " أُمَّ " .

قَوْلُهُ : " مُفْرَدًا " يَغْنَى عَنِ (٤) قَوْلِهِ : " غَيْرَ مُضَافٍ " ، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَهُ تَوْكِيدًا ،
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ [مُحْتَرَزًا] (٥) بِقَوْلِهِ : " مُفْرَدًا " عَنِ الْمَشَابِهِ لِلْمُضَافِ ؛ فَإِنَّهُ
غَيْرُ مُضَافٍ وَليْسَ مُفْرَدًا ؛ لِعَمَلِهِ (٦) فِيمَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَمَامِهِ ، وَهَذَا
هُوَ الْحَقُّ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " قلة " ، والصواب إسقاطها .

(٣) في النسختين " لأنه " والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل " عند " تحريف .

(٥) تكلمة يوجهها السياق .

(٦) في (ف) " لعلمه " تحريف .

قوله : " مركباً مع " لا " يُشيرُ به إلى أنه يكونُ يليها بلا حاجزٍ ؛ لأنَّ الحاجزَ يمنعُ من التركيب .

قوله : " كخمسَةَ عَشَرَ " يريدُ : في التركيبِ والبناءِ على الفتح .

قوله : " مُضْمِناً " مِنْ " إشارةٌ إلى ذِكْرِ عِلَّةِ البناءِ ، وهو تَضْمِنُ الاسمِ معنى " مِنْ " ، وإنما قَالُوا (ذلك) (١) ؛ لأنَّ قولَكَ : " لا وَزَرَ " جَوَابُ سُؤْلِ مُقَدَّرٍ ، فَكَانَ قَائِلاً قَالَ : " هَلْ مِنْ وَزَرَ ؟ فِجَوَابِهِ : لا مِنْ وَزَرَ " ، فَالسُّؤَالُ عَامٌّ مُسْتَعْرِقٌ لوجودِ لفظَةِ " مِنْ " فِيهِ ؛ لأنَّ الواحدَ النكرةَ يَسْتَعْرِقُ لا عَلَى جِهَةِ الإحاطَةِ ؛ بَلْ عَلَى طَرِيقِ البَدْلِ ، أَي : كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الاسمُ كرجُلٍ مثلاً يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ إنسانٍ ذَكَرَ عَلَى انفرادِهِ ، فَالشُّمُولُ إِنَّمَا حَصَلَ بِدُخُولِ " مِنْ " ، فَالسُّؤَالُ عَامٌّ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الجَوَابُ مُطَابِقاً لَهُ فِي العُمُومِ وَلا تَحْصُلُ (٢) المِطَابَقَةُ إِلا بِ " مِنْ " إِما ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً وَليست ظَاهِرَةً فَهِيَ مُقَدَّرَةٌ ، وَإِنَّمَا قَدَّرُوا " مِنْ " وَلَمْ يَظْهروها ؛ لأنَّ بظهورها يَبْطُلُ عَمَلُ " لا " ، وَلَوْ لَمْ يَقْدَرُوا " مِنْ " لَبْطَلَّ حُكْمُ الاستغراقِ فَرَاعَوْا جَانِبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الكَلِمَتَيْنِ - أَعْنَى " مِنْ " ، وَ " لا " - فَحَذَفُوا " مِنْ " وَبَنَوْا النكرةَ ؛ لِتَضْمِنِهَا مَعْنَاهَا ، فَكَانَ البناءُ وَأَفْياً بِمَقْتَضَى " مِنْ " ، وَأَعْمَلُوا " لا " فِي مَوْضِعِ الاسمِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :

" وَالأصلُ لا مِنْ وَزَرَ ثم حَذَفَ "

يُرِيدُ ثُمَّ حَذَفَ لما ذَكَرْنَا ، وَلَمَّا رَكَّبُوهُ مَعَ " لا " بِنوهُ عَلَى الفتحِ ؛ لِثِقَلِ التَّرْكِيبِ وَخَفَةِ الفتحِ كَمَا فِي خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَلَمْ يَبْنُوهُ عَلَى السُّكُونِ ؛ لِأَنَّ البناءَ عَارِضٌ ، هَذَا رَأْيُ الأَكْثَرِينَ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " له " .

قوله : " لَا وَزَرَ " أي : لَا مَلَجًا ، وحذف خبر " لا " أي : لَا وَزَرَ موجودٌ .
 وقال قومٌ : إِنَّهُ مُعْرَبٌ ^(١) ؛ لِأَنَّ خَبْرَهَا مُعْرَبٌ ، والمعطوفُ عليها بالواوِ
 مُعْرَبٌ ، وحرفُ العطفِ نائبٌ عن العَامِلِ .

قوله :

" وَيُحَذَفُ الْخَبْرُ مِنْ " لَا " إِذَا عُرِفَ "

قوله : " مِنْ " لَا " أَي : مِنْ بَابِ " لَا " وَلَمْ يَقُلْ خَبْرٍ " لَا " ؛ لِأَنَّ فِي رَفْعِهِ
 بِـ " لَا " خِلَافًا .

قوله : " إِذَا عُرِفَ " " إِذَا " هُنَا لِلتَّعْلِيلِ ، أَي : لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ ، وَإِنَّمَا عُرِفَ
 لِأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ وَالْجَوَابُ ^(٢) يُحَذَفُ مِنْهُ شَيْءٌ اِكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ السُّؤَالِ عَلَى
 الْمَحذُوفِ ، وَقَدْ يَحذفُ الْجَوَابُ كُلَّهُ وَيَكْتَفَى بِالْحَرْفِ فَيَقَالُ لِمَنْ قَالَ : هَلْ ^(٣) قَامَ
 زَيْدٌ ؟ : نَعَمْ ، أَوْ : لَا .

أَمَّا بِنُو تَمِيمٍ فَلَا يَثْبُتُونَهُ فِي كَلَامِهِمْ أَصْلًا إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا ^(٤) .

وقولنا : إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا " احتراز من الظرف نحو لارجل في الدار،
 فإنهم يثبتونه . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً - أَعْنَى الظرف - لَا خَبْرًا .

وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ ^(٤) فَحَذَفُوهُمْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ إِثْبَاتِهِ نَحْوُ " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
 [إِلَّا بِاللَّهِ] " أَي : لَا حَوْلَ لِأَحَدٍ ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِاللَّهِ .

(١) ذكر ابن القواس في شرحه ٩٢٨ أنه مذهب الزجاج والسيرافي والرماني ، وإليه ذهب الكوفيون .

انظر التفصيل في الانصاف ٣٦٦ المسألة (٥٢) .

(٢) في (ف) " والسؤال " تحريف .

(٣) في النسختين " هلاً " .

(٤) انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للزميل الدكتور عبد الله الحسيني ٧٠ .

وَقِيلَ: لِأَنَّ (١) "لَا" سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبْرِ ، فَمَعْنَى قَوْلِكَ : " لَا بَأْسَ " انْتَفَى

الْبَأْسُ .

وَقَدْ يُحَذَفُ الْإِسْمُ فَيُقَالُ : " لَا عَلَيْكَ " أَيْ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ .

وَقَدْ تَقُولُ : لَا أَبَا لِعَمْرٍو

وَ الْلَامُ مَقْحَمٌ كَانَ لَمْ يَبْتَبِ

قَوْلُهُ : " وَقَدْ تَقُولُ لِأَبَا لِعَمْرٍو «

وَإِنَّمَا أَتَى بِلَفْظِ " قَدْ " الَّتِي تَفِيدُ التَّقْلِيلَ (٢) مَعَ الْمَضَارِعِ لِيُدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ

هَذِهِ اللَّغَةُ قَلِيلَةٌ شَاذَةٌ ، وَوَجْهُ قَلَّتِهَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ السَّنَةَ لَا تَثْبُتُ لِأَمَاتِهَا إِلَّا (٣) فِي

الْإِضَافَةِ ، فَثَبُوتُ الْأَلْفِ فِي " لِأَبَا لَكَ " يَدُلُّ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ،

وَذَلِكَ يَفِيدُ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ مَبْطُلٌ لِعَمَلِ " لَا " وَمَوْجِبٌ

لِلرَّفْعِ فِي الْإِسْمِ ، وَالتَّكْرِيرِ فِي " لَا " ؛ إِذْ كَانَتْ " لَا " إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي النُّكَرَاتِ ،

فَأَمَّا فِي الْمَعَارِفِ فَلَا ، وَكَذَلِكَ حَذَفُ النُّونِ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يَشْعُرُ بِالْإِضَافَةِ

فِي قَوْلِهِ : " لَا يَدِي لَهُ " وَالْأَصْلُ " لَا يَدَيْنِ " فَحَذَفَ النُّونَ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ ، لَكِنْ

لَمَّا كَانَتْ الْإِضَافَةُ الْمَذْكُورَةُ تَبْطُلُ عَمَلَ " لَا " زَادُوا اللَّامَ لِيَفْصَلَ اتِّصَالَ الْإِضَافَةِ

وَيَتَوَفَّرُ عَلَى " لَا " مَقْتَضَاهَا مِنَ التَّنْكِيرِ لِيَصِحَّ عَمَلُهَا فِيهِ ، فَزِيَادَةُ اللَّامِ تَقْتَضِي . ١٥/أ

التَّنْكِيرَ ، وَثَبُوتُ الْأَلْفِ يَقْتَضِي التَّعْرِيفَ فَتَعَارِضًا فَتَسَاقَطًا . وَإِنَّمَا زِيدَتْ

الَّلَامُ نُونٌ غَيْرُهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ تَفِيدُ الْمَلِكَ وَالْإِسْتِحْقَاقَ اللَّذَيْنِ

تَفِيدُهُمَا الْإِضَافَةُ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِضَافَةِ فِي أَصْلِ مَعْنَاهَا مَنَافَاةٌ ،

(١) فِي (ف) " أَنْ "

(٢) (ف) " الْقَلِيلُ "

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وعلى هذا يجوز " لا تُوبى من خزٍ " : لأن قولك : " ثوبٌ خزٍ ، وثوبٌ من خزٍ " مُشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ التَّخْصِيصِ ، وَلَا تَقُولُ : " لَا رَقِيبِي عَلَيْهَا " ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ لَا تَكُونُ بِمَعْنَى " عَلَى " (١) .

قوله : " وَاللَّامُ مُقْحَمٌ " أَي : زَائِدٌ فِي مَوْضِعٍ لَا يُفِيدُ الزِّيَادَةَ ، فَالْمَقْحَمُ : زَائِدٌ مَخْصُوصٌ ؛ لِأَنَّ مَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا يَقْبَلُ تَوْسِطَ شَيْءٍ آخَرَ ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ حَذْفُ التَّنْوِينِ مِنَ الْمُضَافِ أَوْ التَّنُونِ .

قوله : " كَأَنَّ لَمْ يَثْبُتِ " يُرِيدُ : أَنَّ اللَّامَ زَائِدٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ أَنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ لَمَّا صَحَّ النَّصْبُ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : " لَا أَبَا لَكَ " مَنْصُوبٌ وَلَيْسَ مَبْنِيًّا ، وَلَمَّا صَحَّ أَيْضًا ثَبُوتُ الْأَلْفِ .

وقيل : إِنَّمَا جَازَ عَمَلُ " لَا " فِي " أَبَا لَكَ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى " لَا أَبَ لَكَ " ، وَالثَّانِي نَكْرَةٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالأَوَّلُ بِمَعْنَاهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ ، فَإِذَا اتَّفَقَ لَفْظَانِ فِي أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ وَأَحَدُهُمَا نَكْرَةٌ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْآخِرَ كَذَلِكَ دُونَ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّنْكِيرُ ، وَلِذَلِكَ أَجَازُوا أَنْ يَكُونَ " الْعِرَاكُ " (٢) مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ " حَالًا بِمَعْنَى (مُعْتَرِكَةٌ) .

وَأَمَّا (٣) قَوْلُهُ : " يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي " فَهُوَ (٤) صَدْرُ بَيْتٍ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

(١) انظر شرح ابن القواس ٩٤٤ .

(٢) هذه الكلمة من بيت للبيد قد تقدم ذكره ، في الجزء الأول .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " فهي " .

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَأَحُوا (١)

قوله : " ومثله " يُريدُ : ومِثْلُ " لَا أَبَالَكَ " " يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ " ، ويُرِيدُ بالمماثلة هُنَا فِي (٢) إِقْحَامِ اللَّامِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا فِي تَحْقِيقِ الْإِضَافَةِ وَتَعْرِيفِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي ، وَلَا بِالاعْتِدَادِ بِهَا فَاصِلَةً بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي " لَا أَبَالَكَ " .

وَأَنْ تَصِفَ مَبْنِيَّ " لَا " قَابِنِ مَعَهُ وَقَدْ تَجَى صِفَةً مَرْتَقِعَةً

وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنَوَّاةً تَقُولُ : لَا رَجُلٌ خَوَانًا هُنَّةً

وَأَنْ تَصِفَهُ بِالْمُضَافِ فَأَنْصِبَ تَقُولُ : لَا عَبْدٌ كَرِيمٌ الْحَسْبِ

قوله : " وَأَنْ تَصِفَ مَبْنِيَّ " لَا " احْتِزَّ بِمَبْنِيَّ " لَا " عَنِ الْمَعْرَبِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ الصِّفَةِ مَعَهُ إِذَا كَانَ مُعْرَبًا ، وَمِثَالُهُ " لَا غَلَامٌ رَجُلٌ كَرِيمًا عِنْدَكَ " .
وَقِيلَ : يَجُوزُ رَفْعُ صِفَةِ الْمُضَافِ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا يُوصَفُ اسْمٌ " إِنْ " عَلَى الْمَوْضِعِ .

قوله : " قَابِنِ مَعَهُ " يُرِيدُ صِفَتَهُ أَيْ : صِفَةَ مَبْنِيَّ " لَا " ، وَصِفَةَ الْمَبْنِيَّ بِـ " لَا " فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ ، نَصِبُهَا ، وَرَفْعُهَا ، وَبِنَاءُ الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ ، أَمَّا (٣) الرَّفْعُ فَعَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْمَبْنِيَّ مَعَ " لَا " رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَهُوَ أَقْوَاهَا كَمَا فِي صِفَةِ الْمُنَادَى الْمَضْمُومِ .

(١) البيت كما قال الشارح لسعد بن مالك جد طرفه بن العبد وهو في الكتاب ٣١٥/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، وابن الشجري ٨٢/٢ ، وشرح ديوان الحماسة ٥٠٠ ، ومعنى اللبيب ٢٨٦ ، وشرح شواهد السيوطي ٨٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " وأما " والواجب إسقاط الواو .

وَأَمَّا النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ فَمَحْمُولٌ عَلَى اللَّفْظِ كَمَا حَمَلُوا صِفَةَ الْمُنَادَى
 الْمَضْمُومِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ فِيهِمَا عَارِضَةٌ كَحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، وَقِيلَ :
 النَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي يَجِبُ لِلْإِسْمِ لَوْ (١) لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى الْحَرْفِ ١٥٠٠/أ
 وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْبِنَاءَ فِي الصِّفَةِ عَلَى الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْكَلُ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ ، فَكَأَنَّهُمْ
 رَكَّبُوا الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ ثُمَّ أَدْخَلُوا " لَا " بَعْدَ التَّرْكِيبِ فَقَالُوا : " لَا غُلَامٌ
 ظَرِيفٌ لَكَ " كَمَا تَقُولُ : " لَا خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا لَكَ " ، وَإِنَّمَا أَجَازُوا تَرْكِيبَ
 الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ لِتَنْزِيلِهَا مِنَ الْمَوْصُوفِ مَنْزِلَةَ الصِّلَةِ مِنَ الْمَوْصُولِ ، وَلِذَلِكَ لَا
 يَسْتَعْنِي عَنْهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " كَمَا لَا يَسْتَعْنِي عَنِ
 الصِّلَةِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ رَكَّبَتْ مَعَ الْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَرْكِيبِهِ مَعَ " لَا " إِذْ
 لَا يُجْعَلُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَهُ ذَلِكَ (٢) .
 قَوْلُهُ :

" وَإِنْ تَصِفُ مَبْنِيَّ " لَا " فَابِنِ مَعَهُ "

لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِذَا وَلِيَتْهُ الصِّفَةُ مَفْرَدَةً ، فَإِنَّهَا
 لَوْ فَصَلَتْ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَبْنِيِّ مَعَ " لَا " اِمْتَنَعَ الْبِنَاءُ فِي الصِّفَةِ وَوَجِبَ الْإِعْرَابُ
 إِمَّا نَصْبًا وَإِمَّا رَفْعًا . وَقَوْلُنَا " مَفْرَدَةً " لِتَخْرُجَ الصِّفَةُ الْمُضَافَةُ وَسَيَّاتِي (٣)
 ذِكْرُهَا ، وَأَيْضًا فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : فَابِنِ مَعَهُ الصِّفَةُ الْأُولَى ؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ
 الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الْإِعْرَابُ .

قَوْلُهُ :

" وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةٌ مُرْتَفِعَةٌ "

هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَهُ الرَّفْعَ .

(١) فِي (ف) " أَوْ " .

(٢) انظر ١ / ٨٨ فيما مضى .

(٣) فِي (ف) " وَيَأْتِي " .

قوله :

" وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنُونُهُ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مُعَلَّلاً ، لَكِنْ فِي قَوْلِهِ : " مُنُونُهُ " تَنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى لَطِيفٍ فَقَيَّدَ الصِّفَةَ الْمَنْصُوبَةَ بِالتَّنْوِينِ وَلَمْ يَقَيِّدِ الْمَرْفُوعَةَ ، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَرْفُوعَةَ مُعْرَبَةٌ وَالْمَنْصُوبَةُ الْمُنُونَةُ مُعْرَبَةٌ ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الصِّفَةِ الْمَفْتُوحَةِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : هِيَ مُعْرَبَةٌ وَفَتْحُهَا إِعْرَابٌ لَكِنْ حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنْهَا طَلَباً لِلْمُشَاكَلَةِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، فَقَوْلُهُ : " مُنُونُهُ " يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّ الْفَتْحَ بَعْدَ تَنْوِينٍ لَا يَكُونُ نَصْباً ، وَلَوْلَا إِرَادَةُ مَا ذَكَرْنَا لَكَفَاهُ أَنْ يَقُولَ " وَتَارَةً تَنْصِبُهَا " كَمَا قَالَ : " صِفَةٌ مَرْتَفَعَةٌ " .

قوله :

" تَقُولُ : لَا رَجُلٌ خَوَّانًا هُنَّةُ "

مِثَالٌ لِلصِّفَةِ الْمَنْصُوبَةِ ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ " خَوَّانًا " (١) ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التَّنْوِينَ وَبَنَيْتَهُ مَعَ الْمَوْصُوفِ ، فَهَذَا التَّمْتِيزُ يَجْمَعُ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ . قَوْلُهُ : " هُنَّةُ " يَرِيدُ " هُنَا " فَأَبْدَلَ مِنَ الْأَلْفِ " هَاءً " .

قوله :

" وَإِنْ تَصِفُهُ بِالْمُضَافِ فَأَنْصِبِ " (٢)

يُرِيدُ : فَأَنْصِبِ الصِّفَةَ ، وَلَوْ قَالَ : " فَأَعْرِبِ " لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِ " فَأَنْصِبِ " ؛ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ رَفْعَ الصِّفَةِ الْمُضَافَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِعْرَابُ لِتَعَدُّرِ الْبِنَاءِ فِي الْمَوْصُوفِ مَعَ الْإِضَافَةِ ، فَكَذَلِكَ فِي الصِّفَةِ . وَقِيلَ : يَجِبُ نَصْبُ الصِّفَةِ الْمُضَافَةِ كَمَا يَجِبُ نَصْبُ صِفَةِ الْمُنَادَى الْمَضْمُونِ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً .

قوله : " لَا عَبْدَ كَرِيمٍ الْحَسْبِ " تَمْتِيزُ بِالْوَصْفِ (٣) بِالصِّفَةِ الْمُضَافَةِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " وَإِنْ نَصَفَ مَبْنِي لَا فَأَنْصِبِ " ، وَالثَّبْتُ مِنْ (ف) .

(٣) هكذا في النسختين ، والأولى إسقاط كلمة " بِالْوَصْفِ " ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ يَفْهَمُ عَنْهُ .

[العطف على اسم لا المفرد]

وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ بَعْدَ وَأَوْ عَاطِفًا وَإِنْ تَكَرَّرَ " لا " فَكُنْ مُسْتَأْنَفًا
تَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي سِنَّةٌ أَوْجُهُ بِهَيْنِينَ اجْعَلِ
فَتَحَهُمَا ، وَالرَّفْعُ فِيهِمَا مَعًا وَفَتَحَ قُوَّةً ، وَحَوْلٌ رُفْعًا
وَعَكْسُهُ ، وَجَعَلُ لَا الْمُؤَخَّرَةَ كَلَيْسَ أَوْ زَائِدَةً مُكَرَّرَةً

" عَاطِفًا " مَنْصُوبٌ حَالٌ ^(١) مِنَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ : " أَنْصَبَ " ، أَمَّا النَّصْبُ ١٥١/أ
فَعَلَى لَفْظِ الْمَبْنِيِّ كَمَا فِي نَصْبِ الصِّفَةِ وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا ^(٢)
فَنَصَبَ " ابْنًا " ، إِمَّا عَاطِفًا عَلَى لَفْظِ الْمَبْنِيِّ ؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ تَشْبَهُ حَرَكَةَ
الْإِعْرَابِ فَجَازَ الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِهَا كَمَا جَازَ الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ
بِالرَّفْعِ ، وَإِمَّا لِأَنَّ مَوْضِعَ النَّكْرَةِ الْمَبْنِيَّةِ نَصْبٌ ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضْمِنَهَا مَعْنَى " مِنْ
" وَلِذَلِكَ تَنْصَبُ مِضَاقَةً ، وَإِنْ رَفَعْتَ فَعَلَى مَوْضِعِ الْمَنْفِيِّ مَعَ " لا " ؛ فَإِنْ " لا "
وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٍ .

قَوْلُهُ :

" وَإِنْ تَكَرَّرَ " لا " فَكُنْ مُسْتَأْنَفًا "
يُرِيدُ : إِنْ أَتَيْتَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ بِـ " لا " جَازَ الْعَطْفُ
وَالِاسْتِنَافُ ، وَمَعْنَى الْاسْتِنَافِ أَنْ تَفْتَحَ مَا بَعْدَ التَّائِيَةِ .

(١) فِي (ف) " عَلَى الْحَالِ "

(٢) يَنْسَبُ الْبَيْتَ لِلْفَرَزْدَقِ وَلا يَسُوقُ فِي دِيْوَانِهِ ، وَقِيلَ : لِرَجُلٍ مِنْ عَبْدِ مَنْاةِ ابْنِ كِنَانَةَ ، وَقِيلَ : لا يَعْرِفُ
قَائِلُهُ ، وَفِي إِيْضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِيْضَاحِ لِلْقَيْسِيِّ ٢٧٤/١ أَنَّهُ لِلْكَمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، وَيَنْسَبُ لِلْكَمَيْتِ
الْأَسَدِيِّ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوِيَه ٣٤٩/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٧٢/٤ ، وَابْنُ يَعِيْشَ ١٠١/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ
٢٥٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ١٠٢/٢ .

قوله : " لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي " تمثيلٌ لتكرير " لا " ، وَفَتْحُ " قُوَّةٍ " يدلُّ على
 أن الثانية مُستأنفةٌ ؛ لأنه جوابٌ استفهامٍ فيه " مِنْ " كما أن الأول كذلك .
 قوله : " ستة أوجهٍ (١) .

الصَّوَابُ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ ؛ لَأَنَّكَ إِذَا فَتَحْتَ الْأَوَّلَ جَازَ فِي الثَّانِي ثَلَاثَةَ أَوْجُهُ :
 فَتَحَهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَنَصَبَهُ عَلَى لَفْظِ الْمُنْفِيِّ أَوْ مَحَلِّهِ ، وَرَفَعَهُ عَلَى مَحَلِّ " لَا "
 مَعَ الْمُنْفِيِّ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ فِي الثَّانِي وَفَتْحَ الْأَوَّلِ (٢) فَصَارَتْ أَرْبَعَةً ، وَيَجُوزُ
 رَفْعُ الْأَوَّلِ فَصَارَتْ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ ، وَجِهَانِ فِي الْأَوَّلِ ، وَثَلَاثَةٌ فِي الثَّانِي .
 وَإِذَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ لَمْ يَجِبْ نَصْبُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ نَصَبَهُ عَطْفٌ (٣) عَلَى مَحَلِّ
 الْأَوَّلِ ، أَوْ عَلَى لَفْظِهِ ، وَيَرْفَعُهُ قَدْ بَطَلَ عَمَلٌ " لَا " ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ الْأَوَّلِ
 بِتَنْوِينٍ ، لِأَنَّهُ مَفْرُودٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَتَجْعَلُ " لَا " بِمَعْنَى " لَيْسَ " ، أَوْ زَائِدَةٌ مَكْرَرَةٌ كَمَا ذَكَرَ
 قُلْتَ : عَلَى هَذَا تَرْتَقِي الْأَوْجُهُ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا ، فَحَصَرُهَا فِي
 سِتَّةٍ تَحْكَمُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَ " لَا " الثَّانِيَةَ جَازَ أَنْ تَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ،
 وَجَازَ أَنْ تَجْعَلَهَا بِمَعْنَى " لَيْسَ " ، وَجَازَ أَنْ تَعْطِفَهُ عَلَى مَحَلِّ " لَا " الْأُولَى ،
 وَالْخَبْرُ فِي جَمِيعِ هَذَا مُحْنُوفٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " لَا " الثَّانِيَةَ زَائِدَةً فَتَرْفَعُهُ عَلَى
 مَحَلِّ " لَا " الْأُولَى ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ أَوْجُهُ فِي رَفْعِ مَا بَعْدَ " لَا " الثَّانِيَةَ .

وَإِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَ " لَا " الْأُولَى جَازَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " لَيْسَ " ، وَجَازَ أَنْ
 يَكُونَ مَبْتَدَأً ، فَفِي رَفْعِ الْأَوَّلِ وَجْهَانِ ، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ فَصَارَتْ سِتَّةً
 أَوْجُهُ فِي الرَّفْعِ وَحَدَّهُ .

(١) تبع ابن معطي الزمخشري في ذلك . انظر المفصل ٨١ .

(٢) أى : مع فتح الأول .

(٣) فى (ف) " عطفاً " .

وَإِذَا نَصَبْتَ الثَّانِي بِنَتْنِينِ جَازَ أَنْ تَكُونَ " لَا " الثَّانِيَةَ زَائِدَةً ، فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِكَ : " لَا غُلَامَ وَجَارِيَةً " .

وَالْحَقُّ أَنَّهَا خَمْسَةٌ أَوْجُهُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَعْدِيدُ وَجْهِهِ مَا يَجُوزُ فِي الْمُنْفِيِّ مِنَ الْإِعْرَابِ وَغَيْرِهِ لَا تَعْدِيدَ وَجْهِهِ " لَا " .
قَوْلُهُ :

" وَفَتَحَ قُوَّةً وَحَوْلٌ رُفِعَا "

نَحْوُ " لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلَا لَعْوًا وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ (١) .

قَوْلُهُ : " وَعَكْسُهُ " يُرِيدُ رَفَعَ " قُوَّةً " ، وَفَتَحَ " حَوْلٌ " ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ (٢)

لَكِنْ إِذَا جَعَلْتَ " لَا " بِمَعْنَى " لَيْسَ " كَانَ الْخَيْرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَإِنْ

لَمْ تَعْمَلْهَا كَانَ الْخَيْرُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَالْتَّقْدِيرُ " لِأَحَوْلٌ لِي وَلَا قُوَّةَ لِي " ، فَ" لِي " هُوَ الْخَيْرُ ، وَحُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْلِيلُهُ .

(١) هذا البيت لأمية ابن أبي الصلت ، وهو ملقب من بيتين في الديوان بينهما خمسة أبيات ، وهما :

وفيهما لحم ساهرة وبحرٍ وما فاهوا به لهم مقيمٌ

ولا لعوًا ولا تائيمٌ فيها ولا غول ولا فيها مليم

انظر الديوان ٦٨ ، والعينى ٣٤٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢١/١ .

(٢) هذا عجز بيت مختلف فى نسبته ، ففليل : لرجل من مذحج ، وقيل : لهمام بن مرة ، وقيل : لضمرة

ابن جابر ، وقيل لزرافة الباهلى ، وقيل : لرجل من عبد مناه . وصدرة :

هذا وجدكم الصغار بعينه

انظر الكتاب ٢٥٢/١ ، ومعاني القرآن ١٢١/١ ، والمقتضب ٣٧١/٤ ، والخزانة ٢٤٣/١ ، والعينى

٢٣٩/٢ ، وابن يعيش ١١٠/٢ ، وشرح ابن القواس ٩٤٩ .

[العطفُ على اسمِ إنَّ وأخواتها]

وَأَعْطِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي "إِنَّ" كـ «لَا» بِالرَّفْعِ بَعْدَ خَبَرٍ تَكْمَلًا
 إِنَّمَا حَمَلَ "إِنَّ" فِي الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِهَا عَلَى "لَا" ؛ لِأَنَّ "لَا"
 مَرْكَبَةٌ (مَعَ) (١) الْمَفْرَدِ ، فَهِيَ وَمَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلِذَلِكَ شَبِهَوهَا "لَا ١٥١/أ
 رَجُلٌ فِي الدَّارِ" بِـ "خَمْسَةَ عَشَرَ" فَهِيَ أُدْخِلُ فِي الْعَطْفِ عَلَى
 مَوْضِعِهَا ، وَلِذَلِكَ يَعْطِفُ عَلَى مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْخَبَرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا عَامِلَةٌ
 فِيهِ ، فَلِهَذَا شَبِهَ "إِنَّ" بِـ "لَا" ؛ لِكُونِهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى أَقْوَى حَالًا مِنْ (إِنَّ)
 [وَ] الْمَشَبَّهُ بِهِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى حَالًا مِنَ الْمَشَبَّهِ .

قَوْلُهُ : " بَعْدَ (٢) خَبَرٍ " احْتِرَازٌ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْاسْمِ بِالرَّفْعِ قَبْلَ
 الْخَبَرِ ؛ فَإِنَّ سَبَبِيئَهُ لَا يَجِيزُهُ (٣) .

قَوْلُهُ : " تَكْمَلًا " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " إِنَّ فِيكَ زَيْدًا وَعَمْرُو رَاغِبٌ
 ، وَكَذَا " إِنَّ زَيْدًا فِيكَ وَعَمْرُو رَاغِبٌ " ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ هُنَا غَيْرُ تَامٍ ، وَكَذَا
 إِذَا قُلْتَ : " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو عِنْدَكَ " لَمْ يَجْزُ رَفْعُ " عَمْرُو " عَلَى
 مَوْضِعِ اسْمِ (٤) " إِنَّ " ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مِنْ تَمَامِ الْخَبَرِ لِتَعَلُّقِهِ ، وَإِنْ عَطَفْتَهُ
 عَلَى الضَّمِيرِ فِي " قَائِمٌ " مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ جَازَ عَلَى قُبْحٍ .
 قَوْلُهُ : " وَأَعْطِفُ عَلَى الْمَوْضِعِ (فِي " إِنَّ ")

(١) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ " مِنْ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " بَغِيرٍ " تَحْرِيفٌ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٩٠/١ ، وَإِنْصَافَ الْمَسْأَلَةِ (٢٢) ، وَالْمَعْمُومَ ١٤٤/٢ .

(٤) سَقَطَ فِي (ف) .

"يُرِيدُ فِي اسْمِ "إِنَّ" ، وَإِنَّمَا مَا جازَ العَطْفُ عَلَى المَوْضِعِ فِي "إِنَّ" (١) ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَغْيِرْ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَمَعْنَى قَوْلِكَ : "زَيْدٌ قَائِمٌ" ، وَ"إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ" وَاحِدٌ خِلاَ زِيَادَةِ التَّكْيِيدِ فِي "إِنَّ" ، وَتَكْيِيدُ الشَّيْءِ لَا يَغْيِرُ مَعْنَاهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌ" بِالرَّفْعِ عَلَى مَوْضِعِ "زَيْدٍ" ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى لَفْظِ "زَيْدٍ" ، وَلَا يَجُوزُ العَطْفُ قَبْلَ ذِكْرِ الخَبَرِ ، إِمَّا لَفْظًا ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : "إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُوٌ قَائِمَانِ" فَيَكُونُ العَامِلُ فِي الخَبَرِ "إِنَّ" مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَبَرٌ عَنِ (٢) اسْمِهَا ، وَالْإِبْتِدَاءُ مِنْ حَيْثُ (٣) هُوَ خَبَرٌ عَنْ "عَمْرُوٌ" المَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَعَامِلَانِ (لَا يَعْمَلَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ) (٤) ، وَإِنَّمَا قُلْتَ : "أَوْ تَقْدِيرًا" لِيَدْخُلَ مِثْلُ "إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُوٌ قَائِمٌ" ، فَيَجُوزُ العَطْفُ ؛ لِأَنَّ "قَائِمًا" خَبَرٌ "إِنَّ" وَهُوَ فِي التَّقْدِيرِ مُقَدَّمٌ ، وَخَبَرٌ "عَمْرُوٌ" مُحذُوفٌ ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (٥) .

فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ كَذَلِكَ ، فَحُذِفَ خَبَرُ "الصَّابِغُونَ" لِدَلَالَةِ خَبَرِ "إِنَّ" عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " من "

(٣) بعده في (ف) " إنه "

(٤) في النسختين " لا يعمل شيء واحد " والصواب ما أثبت .

(٥) سورة المائدة ٦٩ .

فإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ (١)

وَالْتَقْدِيرُ : إِنِّي لَغْرِيْبٌ ، وَقْيَارٌ بِهَا غْرِيْبٌ " فَحَذَفَ خَبَرَ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمٍ " إِنَّ " ، وَلَوْ قَالَ : " لَغْرِيْبَانِ " لَمْ يَجُزْ .

وَالْعَطْفُ (عَلَى مَوْضِعِ الْاسْمِ) (٢) فِي بَابِ " إِنَّ " عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : جَائِزٌ ، وَمُمْتَنِعٌ ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَالْجَائِزُ فِي " إِنَّ " الْمَكْسُورَةِ ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ " لَكِنْ " ، وَ" أَنْ " الْمَفْتُوحَةِ ، وَالْمُمْتَنِعُ بَقِيَّةُ أَخْوَاتِهَا ، قَالَ ابْنُ جَنِي (٣) : الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (٤) مَوْضِعَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةِ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ عَطْفُ الْمِبْتَدَأِ عَلَيْهَا ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَعْتُ بَعْدَكُمْ لِشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ (٥)

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ :

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزِدْهِهِ وَعَيْدُكُمْ

(١) هذا عجز بيت لضابئ البرجمي من قصيدة قالها وهو محبوبس في المدينة المنورة في زمن عثمان بن

عفان رضى الله عنه ، وصدرة :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو في الكتاب ٢٨/١ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والأصمعيات ١٨٤ ، والخزانة ٣٢٣/٤ ، والعيني

٣١٨/٢ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) انظر اللمع ١٢٦ ،

(٤) سقط في (ف)

(٥) الشاعر هو جعفر بن علبة الحارثي من شعراء الحماسة ، وتكملة البيت الثاني :

ولا أنتى بالمشي في القيد أخرق .

ورواية غير ابن جني - كما في الحماسة ٦٥/١ ، وشرحها للمرزوقي ١ / ٥٥ .

ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم .

وحمل ابن جني " لكن " المشددة على (إن) في هذا الحكم في كتابه اللمع ١٢٦ .

فَعَطْفَ " أَنَا " وَهُوَ مُبْتَدَأٌ عَلَى " أَنْ " الْمَفْتُوحَةِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ .

وَفِي الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْضِعِ خِلَافٌ وَأَجَازُهُ الزَّجَاجُ (١) مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى

: ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ ﴾ (٢) ، فـ " عَلَآمُ " صِفَةٌ لِاسْمٍ " إِنْ "

عَلَى الْمَوْضِعِ قِيَاسًا عَلَى الْعَطْفِ .

وَقِيلَ : هُوَ خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ ، وَقِيلَ : بَدَلٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي " يَقْذِفُ " ، وَمَنْ

نَصَبَهُ فَعَلَى الْحَالِ ، وَيَقْوِي قَوْلَ الزَّجَاجِ مَا حَكَاهُ سَيَّبُوهِ " إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ

ذَاهِبُونَ " (٣) فَآكَدُوا اسْمَ " إِنْ " عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَالتَّكْيِيدُ كَالْوَصْفِ ، قَالَ

سَيَّبُوهِ (٤) : كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ سَقُوطَ " إِنْ " مِنَ اللَّفْظِ كَمَا تَوَهَّمَ الْآخِرُ وَجُودَ الْبَاءِ فِي ١/١٥٢ أ

قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابُهَا (٥) .

(١) نص عليه ابن يعيش ٦٨/٨ .

(٢) سورة سبأ ٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٩٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٥٤/١ .

(٥) هذا عجز بيت حار سيبويه في نسبته فقد جعله في ٨٣/١ للأخوص ، وفي ١٥٤ للأخوص

بالمهمل ، وفي ٤١٨ للقرزوق ، والصواب أنه للأخوص الرياحي بالحاء المعجمة ، وصدده :

مشبائيم ليسوا مصلحين عشيرة

وهو في شرح أبيات سيبويه ٧٤/١ ، وأسرار العربية ١٥٥ ، والخزانة ١٤٠/٢ .

" فعل التعجب "

الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّفِ مِنْهُ فِعْلُ التَّعْجِبِ أَبْنَتْ عَنْهُ

قوله : " فِيمَا لَمْ يُصَرَّفِ مِنْهُ " أي : في الفعلِ الَّذِي لَمْ يُصَرَّفِ ، يريدُ الأفعالَ الجامدةَ ، وَعَدَمُ التَّصَرُّفِ فِي الأفعالِ كَعَدَمِ الإعرَابِ فِي الأسماءِ .

وَالأفعالُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ متصرفةٍ ستَّةُ ، وَهِيَ :

" فعلُ التَّعْجِبِ ، وَنِعَمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبِذَا " فهذه الأربعةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي هَذَا البَابِ ، أَمَا " عَسَى ، وَكَيْسَ " فَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرُهُمَا ، وَمَعْنَى التَّصَرُّفِ هُوَ أَنْ يُبْنَى مِنْ مَصْدَرِهِ مِثْلَ المَاضِي ، وَالمَضَارِعِ ، وَالأمرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَاسْمِ الفاعلِ ، وَاسْمِ المفعولِ (إِنْ كَانَ متعدياً) (١) .

قوله : " مِنْهُ " أي : مِنَ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ فِعْلُ التَّعْجِبِ ، فَالهاءُ فِي " مِنْهُ " ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى " مَا " مِنْ قَوْلِهِ : " فِيمَا لَمْ يُصَرَّفِ " .

قوله : " أَبْنَتْ عَنْهُ " أي : عَنِ فِعْلِ التَّعْجِبِ (أي : ذَكَرْتُهُ فِي هَذَا البَابِ مُبَيَّنًا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَصَرَّفِ فِعْلُ التَّعْجِبِ) (١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَبَرٍ عَنِ أَمْرٍ وَاقِعٍ ، بَلْ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! هُوَ نَفْسُ التَّعْجِبِ الوَاقِعِ مِنَ المَتَّعِجِ ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ إِيقَاعِ تَعْجِبٍ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : تَعَجَّبْتُ مِنْ كَذَا ، فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ حُصُولِ تَعْجِبٍ وَليسَ هُوَ نَفْسُ التَّعْجِبِ ، فَالتَّعْجِبُ مِنَ الألفاظِ الانشائيةِ الَّتِي هِيَ نَفْسُ العَمَلِ وَالفعلِ لَا إِخْبَارٌ عَنِ وَقُوعِ فِعْلٍ ، وَقَالُوا (فِي رِسْمِ التَّعْجِبِ : هُوَ انْفِعَالٌ النَفْسِ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا مَا خَرَجَ عَنِ نِظَائِرِهِ ، أَوْ سَمَاعِهَا ، وَقَالُوا) (١) فِي رِسْمِ

(١) سقط من (ف) .

المتعجب (١) مِنْهُ : " هُوَ مَا خَفِيَ سَبَبُهُ وَخَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ ، فَلَا يَصِحُّ التَّعَجُّبُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ؛ إِذْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ .

تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ خَالِدًا فـ " مَا " مُبْتَدَأُ مُنْكَرٌ قَدْ أُبْهِمَا
وَ " خَالِدٌ " مُنْتَصِبٌ بِـ " أَحْسَنًا
فَاللَّفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى خَيْرٌ
مَعْنَاهُ : مَا أَحْسَنَهُ ! وَقَدْ ظَهَرَ

اللَّفْظُ (٢) الَّذِي هُوَ نَفْسُ التَّعَجُّبِ وَإِنْشَاؤُهُ لَفْظَانِ : أَحَدُهُمَا " مَا أَفْعَلُهُ " ، وَالثَّانِي : " أَفْعَلِ بِهِ " ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْ هَذَا الْبَابِ بَيَانُ الصِّيغَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ (٣) فِيهِ وَأَحْكَامُهَا ، وَمِثَالُ الصِّيغَةِ الْأُولَى لِلتَّعَجُّبِ قَوْلُهُ : " مَا أَحْسَنَ خَالِدًا ! " ، وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ : " أَحْسَنَ بِخَالِدٍ ! " ، ثُمَّ شَرَعَ يُبَيِّنُ إِعْرَابَ صِيغَةِ التَّعَجُّبِ فَقَالَ : " مَا : مُبْتَدَأٌ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ ، وَخَبَرُهُ " أَحْسَنَ " وَهُوَ جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلِ وَقَاعِلٍ ، فَالْفِعْلُ " أَحْسَنَ " ، وَالْقَاعِلُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي " أَحْسَنَ " وَهُوَ عَائِدٌ (عَلَى " مَا ") (٤) ، وَ " خَالِدٌ " مَفْعُولٌ بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

خَالِدٌ مُنْتَصِبٌ بِأَحْسَنَ .

قَوْلُهُ : " مُنْكَرٌ قَدْ أُبْهِمَا " يُشِيرُ (بِهِ) (٥) إِلَى مَذْهَبِ سَيَّبُوِيهِ (٦) وَيَخْتَارُهُ ؛ فَإِنَّ " مَا " عِنْدَ الْأَخْفَشِ (٧) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى " الَّذِي " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " التَّعَجُّبُ .

(٢) (ف) " النَّفْسُ " تَحْرِيفٌ .

(٣) (ف) " وَالْمُسْتَعْمَلُ " تَحْرِيفٌ .

(٤) سَقَطَ فِي (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ " فِيهِ " بَدَلُ " بِهِ " .

(٦) مَذْهَبُ سَيَّبُوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّهَا نَكْرَةٌ مَبْهَمَةٌ غَيْرُ مَوْصُولَةٌ وَلَا مَوْصُوفَةٌ انظُرْ : الْكِتَابُ

٣٧/١ ، وَالْمُقْتَصَبُ ١٧٣/٤ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٤٩/٧ .

(٧) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١٥٥/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٤٩/٧ ، وَشَرْحُ ابْنِ الْقَوَاسِ ٩٥٨ .

قوله: " قَدْ أَبْهَمَا " أَي : وَضَعَهُ مُبْهَمًا ، وَقِيلَ : هِيَ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ ؛ لِأَنَّ " ما " الْمَوْصُوفَةَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً فَإِنَّ إِبْهَامَهَا يُزُولُ بِالصَّفَةِ (١) .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ " ما " اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَالْخَبْرُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ مَحذُوفٌ (٢) ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْئًا ، وَحَذَفَ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ضَعِيفٌ ، ١٥٢ / ب إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ (مَا حَسَنَ) (٣) زَيْدًا شَيْئًا أَوْ مَوْجُودٌ .
وَأَمَّا جَعْلُهَا اسْتِفْهَامًا فَفَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ مُغَايِرٌ لِلِاسْتِفْهَامِ .
قوله :

" وَإِنْ تَقَلَّ أَحْسَنُ بِخَالِدٍ هُنَا "

لِظَنِّهِ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْخَبْرِ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ :

" فَالْفِظُ لَفْظُ الْأَمْرِ " وَالْمَعْنَى خَبْرٌ "

ثُمَّ زَادَهُ بَيَانًا بِالتَّمْثِيلِ فَقَالَ : " مَعْنَاهُ مَا أَحْسَنَهُ ! أَي : مَعْنَى أَحْسَنُ

بِخَالِدٍ : مَا أَحْسَنَ خَالِدًا .

قوله : " وَقَدْ ظَهَرَ " [أَي] وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَذْهَبِ الرَّجَاجِ ،

يَعْنِي الْمَجْرُورَ بِالْبَاءِ فِي قَوْلِكَ : " أَحْسَنَ بِخَالِدٍ ! " عِنْدَ حَذْفِ الْبَاءِ فِي ضَرْوَةِ

الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا (٤) .

أَرَادَ : فَأَجْدِرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، فَحَذَفَ الْبَاءَ ، وَنَصَبَ " مِثْلًا " ، وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ

الْخَبْرُ بِلَفْظِ الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ

مَدًّا (٥) أَي : فَإِنَّهُ يَمُدُّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر المصادر السابقة مع شرح الكافية للرضي ٣١٠/٢ .

(٣) في الأصل من " أحد " وفي (ف) " واحد " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) لم أقف على قائل هذا الشطر ولا تتمته .

وهو في التحفة الشافية لوجه ١٧٩ ب ، والشرح مجهول المؤلف لوجه ١٢٣ .

(٥) سورة مريم ٧٥ .

وَ " الباءُ " زائدةٌ (١) لازمةٌ لا تحذفُ إلا في ضرورةٍ ، وزيادتها للفرق بين التعجب والأمر ؛ فإنه إذا قال : أكرمُ يزيدُ ! علمُ أنه تعجبٌ ، وإذا قيل : أكرمُ زيداً لم يعلمُ أهو تعجبٌ أم (٢) أمرٌ ؟ فزيادةُ " الباءُ " هنا بمنزلةِ ضمِّ " ميمٍ " من " في القسمِ للفرقِ بين القسمِ وغيره ، وعند الزجاجِ أنه أمرٌ ، والتقديرُ عندهُ : أحسنُ يا حسنُ يزيدُ " أي : دُم .

وقيل : معناه أيها المتعجبُ [أطلُبُ] من كلِّ واحدٍ ، وقُلُّ له : أحسنُ يزيدُ ، أي قُلُّ له يصفه بالحسنِ ، فد " زيدُ " على هذا مفعولٌ في موضعِ نصبٍ ، والباءُ زائدةٌ أيضاً كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٣) وإنما قلنا : إن " الباءُ " زائدةٌ ؛ لأنَّ همزةَ " أحسنَ " للتعديةِ فوجبَ أن تكونَ الباءُ لغيرِ التعديةِ ، وعلى الوجهِ الأولِ " الباءُ " زائدةٌ في الفاعلِ والمعنى " أحسنَ زيدُ ، أي : صارَ ذا حسنٍ ، والباءُ فيه كالباءِ في قوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (٤) .

فإن قيل : فإذا كانت الهمزةُ (في " أحسنَ ") (٥) من قولك : " ما أحسنَ زيداً ! للتعديةِ فلمَ أدخلتها على الفعلِ المتعدى في قولك : " ما أضربَ زيداً " ؟

[قيل : إنَّ " ضربَ "] (٦) .

نُقِلَ إِلَى " فَعُلَ " فَصَارَ " ضُرِبَ " (بضمِّ الرَّاءِ) (٥)

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " أو " .

(٣) سورة البقرة ١٩٥ .

(٤) سورة الرعد ٤٣ ، وسورة الإسراء ٩٦ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

كَعَظْمٍ ، وَكَثْرٍ ، وَ " فَعَلَ " لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا ، ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ بَعْدَ نَقْلِهِ الْهَمْزَةُ لِيَتَعَدَّى ^(١) بِهَا إِلَى الْمَفْعُولِ .

وَلَا تُصَرِّفُهُ وَلَا تُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ وَلَا تَحُلُّ بَيْنَهُمَا .

قَوْلُهُ : " وَلَا تُصَرِّفُهُ " يَعْنِي فَعَلَ التَّعْجِبِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَبْرٍ عَنْ مَعْنَى بَلِّ هُوَ نَفْسُ الْمَعْنَى .

وَقِيلَ : لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مَاضٍ ، وَمَعْنَاهُ مُسْتَقَرٌّ مُوجُودٌ فِي الْحَالِ ، فَقَدْ صَارَ مَعْنَى الْمَاضِي فِي غَيْرِهِ وَهُوَ الْحَالُ .

وَقِيلَ : مُنِعَ التَّصَرُّفُ ؛ لِذِلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى كَانِ الْقِيَاسِ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّعْجِبَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَعْرِضُ فِي النَّفْسِ كَالْتَمَنَى ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : الَّلَامُ فِي " لِلَّهِ دَرُّ زَيْدٍ " لِلتَّعْجِبِ ^(٢) .

فَأَمَّا مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ إِنْشَاءٌ فَيَقَالُ ^(٣) لَهُ (أَيْضًا) ^(٤) : لِمَ كَانَ إِنْشَاءٌ التَّعْجِبِ بِصِيغَةِ الْمَاضِي ؟ فَإِنَّ الْإِنْشَاءَ كَمَا يَكُونُ بِالْمَاضِي فَقَدْ يَكُونُ بِالْمُضَارِعِ ؟

قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ ^(٥) : هُوَ خَبْرٌ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : صَدَقَ أَوْ كَذَبَ لِمَنْ قَالَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! .

قَوْلُهُ : " وَلَا تُقَدِّمًا " أَرَادَ : لَا تُقَدِّمَنَّ ، فَأَبْدَلَ مِنْ نُونِ التَّكْثِيرِ الْخَفِيفَةَ الْفَاءَ فِي الْوَقْفِ .

(١) فِي (ف) " لِيَعْدَى " .

(٢) فِي الْأَصْلِ (التَّعْجِبِ) .

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ " فَقَالَ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٤) فِي (ف) " زَيْدٌ " تَحْرِيفٌ .

(٥) رَاجِعِ الْأَصُولِ فِي النُّحُو ١١٥/٨ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " زَيْدًا مَا أَحْسَنَ " ، وَلَا " مَا زَيْدًا أَحْسَنَ " بِالِاتِّفَاقِ ؛ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ إِذْ مَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ .

أ/١٥٣

وقد ذَكَرَ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ ثَلَاثَ خَوَاصٍ :

إِحْدَاهَا : عَدَمُ التَّصَرُّفِ .

الثَّانِيَةُ : عَدَمُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ . الثَّلَاثَةُ : الْأَلَّا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ مُطْلَقًا عِنْدَ قَوْمٍ ، وَيَجُوزُ الْفِصْلُ بِالظَّرْفِ وَحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا " ، فَـ " أَنْ " وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّعَجُّبِ ، وَ " بِالرَّجُلِ " فَصْلٌ ، أَمَّا الْفِصْلُ بِالْأَجْنَبِيِّ فَمُغْيِرٌ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ .

وَلَا يُعْطَفُ عَلَى فَاعِلِ التَّعَجُّبِ ، وَلَا يُؤَكَّدُ ، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ .

لَكِنْ " كَانَ " قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا تَقُولُ : مَا كَانَ أَشَدَّ خَالِدًا !

" كَانَ " زَائِدَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا أَشَدَّ خَالِدًا ! ، وَقِيلَ : " كَانَ " تَامَةٌ فِيهَا

ضَمِيرٌ فَاعِلٌ يَعُودُ إِلَى " مَا " ، وَ " أَشَدَّ " فِي مَوْضِعِ الْحَالِ .

وَقِيلَ : هِيَ نَاقِصَةٌ ، وَ " أَشَدَّ " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرِهَا ، وَاسْمُهَا

ضَمِيرٌ " مَا " (١) . وَمَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً فَلَا فَاعِلَ لَهَا ، وَقِيلَ : فَاعِلُهَا مَصْدَرُهَا .

وَقَدْ زَادَ قَوْمٌ (٢) " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " بَعْدَ " مَا " كَمَا زَادُوا

" كَانَ " ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَخْوَاتِيهَا ، فَقَالُوا : " مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ! ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ! ،

أَي : مَا أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَدْفَأَهَا !

(١) سقط من الأصل .

(٢) حكى ذلك عن الأَخْفَشِ ، انظر ابن يعيش ١٥١/٧ .

والصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ كَمَا جَازَ فِي " كَان " ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ
 بَيْنَ " أَحْسَنَ " وَمَعْمُولِهِ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِعَدَمِ التَّصَرُّفِ ، [وَ] لَمْ يَجْزِ الْفَصْلُ بَيْنَ
 " مَا " وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ يُوجِبُ تَأْخِيرَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ عَنِ مَوْضِعِهِ وَذَلِكَ
 تَصَرُّفٌ فِي صِيغَةِ التَّعَجُّبِ ، لَكِنَّهُمْ اعْتَبَرُوا ذَلِكَ فِي " كَان " لِعُمُومِ الْكَوْنِ ،
 وَلِذَلِكَ أَتَى بِحَرْفِ الْاسْتِدْرَاكِ ، فَقَالَ :

" لَكِنْ " كَان " قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا .

فَلَوْ جَازَ زِيَادَةُ " أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى " تَشْبِيهًا لَهُمَا بِـ " كَان " أَجَازَ زِيَادَةُ
 بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهَا نَحْوُ : أَضْحَى ، وَبَاتَ .

وَاللُّونُ وَالْخَلْقُ انْ عَجِبْتَا

بِالْفِعْلِ نَحْوَمَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ

إِذْ فِعْلٌ كُلُّ خَلْقَةٍ وَاللُّونِ

يُرِيدُ بِـ " اللَّونِ " الْبَيَاضَ وَالسُّودَ وَالْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهَا ، فَلَا
 تَقُولُ مِنَ الْبَيَاضِ : " مَا أَبْيَضَهُ " ، وَلَا مِنَ السُّودِ : " مَا أَسْوَدَهُ " (١)

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ (٢)

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوا التعجب من البياض والسواد خاصة من بين
 سائر الألوان ، لأنها أصلا الألوان .

انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ١٤٨ المسألة ١٦ ،

(٢) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، وهو في ديوانه ١٧٦ على أنه مما ينسب إليه .

وهو من شواهد الإنصاف ١٤٩ ، والأصول في النحو ١٢٢/١ ، وابن يعيش
 ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ ، والخزانة ٤٨١/٣ ، وشرح ابن القواس ٩٦٣ .

فَ "أَبْيَضُ" ليس للتفضيل بل صفة لموصوفٍ محذوفٍ ، أَيْ : فِي دَرَعِهَا
 جِسْمٌ أَبْيَضٌ ، أَوْ شَخْصٌ أَبْيَضٌ ، وَ "مِنْ" فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لـ "أَبْيَضُ"
 وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُبْنَى مِنْهُ فَعَلُ التَّعْجِبِ لَا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ
 التَّفْضِيلِ ، فَكَمَا لَا تَقُولُ : "مَا أَبْيَضَ زَيْدًا لَا تَقُولُ : "زَيْدٌ أَبْيَضٌ مِنْ
 عَمْرٍ" ، وَكَمَا لَا تَقُولُ : "مَا أَسْوَدَ زَيْدًا" لَا تَقُولُ : "زَيْدٌ أَسْوَدٌ مِنْ
 عَمْرٍ" ، (وَتَقُولُ : "مَا أَسْوَدَ زَيْدًا" مِنْ السِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ "سَادَ ،
 يَسُودُ" ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : "زَيْدٌ أَسْوَدٌ مِنْ عَمْرٍ") (١) أَيْ : أَفْضَلُ مِنْهُ فِي
 السِّيَادَةِ .

وَأَمَّا "الْخَلْقُ" فَيَعْنِي بِهَا الْأَعْضَاءَ كَالْيَدِ ، وَالرَّجْلِ ، فَلَا تَقُولُ مِنَ الْوَجْهِ :
 مَا أَوْجَهُ ، بَلْ تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ وَجْهَهُ ! ، وَتَقُولُ مِنَ الْوَجَاهَةِ : "مَا أَوْجَهُ"
 إِذَا كَانَ وَجْهَهَا عِنْدَ النَّاسِ ، وَلَا تَقُولُ : مِنَ الْيَدِ : "مَا أَيَّدَاهُ" بَلْ "مَا أَشَدَّ يَدَهُ"
 قَوْلُهُ : "مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ" مِثَالُ اللَّوْنِ .

قَوْلُهُ : "مَا أَوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَتَهُ" مِثَالُ لِلْخَلْقَةِ ، وَالْبُلْجَةُ : بِيَاضٌ بَيْنَ
 الْحَاجِبَيْنِ ، ثُمَّ عَلَّلَ امْتِنَاعَ بِنَاءِ (١) فَعَلِ التَّعْجِبِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْخَلْقِ بِقَوْلِهِ :

١٥٣ / ب

إِذْ فِعْلٌ كُلُّ خَلْقَةٍ وَلَوْنٍ مُجَاوِزٌ ثَلَاثَةً

أَيْ : ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، فَ "إِذْ" لِلتَّلْغِيلِ كَأَنَّهُ قَالَ : ، لِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ خَلْقَةٍ وَلَوْنٍ
 أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ بِنَاءُ فَعَلِ التَّعْجِبِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛
 لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ - أَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ - لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
 الثَّلَاثِيَّ تَزَادُ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ لِلتَّعْدِيَةِ بَعْدَ نَقْلِهِ إِلَى "فَعَلٍ" - بَضْمِ الْعَيْنِ -

(١) سقط من (ف) .

فَالهِمَزَةُ لَمَّا أُحْدِثَتْ فِي الْفِعْلِ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ صَارَتْ كَحَرْفِ أَصْلِيٍّ مِنْ صِيغَةِ الْفِعْلِ فَلَوْ أُدْخِلْتَهَا عَلَى الرَّبَاعِيِّ لَصَارَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ، وَقَدْ قُلْنَا : إِنَّ الْهِمَزَةَ كَأَحَدِ حُرُوفِ (١) الْفِعْلِ وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ أَصْلُ خُمَاسِيٍّ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ إِمَّا ثَلَاثِيٌّ ، أَوْ رَبَاعِيٌّ فَلِذَلِكَ (٢) امْتَنَعَ ، وَإِذَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجَبِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ وَأَرَدْتَ التَّعْجَبَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الصِّيغِ بَنَيْتَ فِعْلَ التَّعْجَبِ مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ وَأَتَيْتَ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ مَعْمُولًا لَهُ وَمَنْصُوبًا بِهِ كَمَا مِثْلُ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ " ، فَـ " أَشَدَّ " فِعْلٌ ثَلَاثِيٌّ عَلَى " فَعَلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْهُ " شَدِيدٌ ، وَ " فَعِيلٌ " إِنَّمَا يَأْتِي مِنْ " فَعَلَ " نَحْوُ " كَثِيرٌ " مِنْ " كَثُرَ " ، وَعَظِيمٌ " مِنْ " عَظُمَ " ، وَقَدْ نَطَقُوا بِهِ فِي الْجَيِّدِ مِنَ الِاسْتِعْمَالِ فِي قَوْلِهِمْ : شَدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ " ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَا أَفْقَرَهُ " وَهُوَ مِنْ " افْتَقَرَ " فَإِنَّ الْأَصْلَ " فَقَرَ " - بِضَمِّ الْقَافِ - لِقَوْلِهِمْ " فَقِيرٌ " فَبَنَوْا فِعْلَ التَّعْجَبِ مِنْ " فَقَرَ " وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ كَمَا بَنَوْا مِنْهُ " فَقِيرٌ " - أَعْنَى اسْمَ الْفَاعِلِ - ، قَالَ سَيْبَوِيهِ (٣) : اسْتَعْنَوْا بِافْتَقَرَ ، وَاسْتَدَّ عَنْ فَقَرَ ، وَشَدَّدَ (٤) فَإِنَّ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا : عَوَرَ ، وَحَوَلَ " وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ " ؟

(١) بعده في (ف) " إلا " ولا معنى له .

(٢) في (ف) ؛ فذلك " تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ٣٢/٤ .

(٤) في النسختين " شددت " ، والأولى ما أثبت ، وانظر الكتاب ٣٢/٤ .

قِيلَ : اَمْتَنَعَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَخْفَفٌ مِنْ " أَحْوَلٌ ، وَأَعْوَرَ " (١) ، وَكَذَلِكَ صَحَّتِ الْوَاوُ فِيهِ مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَلَوْلَا أَنَّهُ مَخْفَفٌ لَقِيلَ : حَالَتْ عَيْنُهُ ، وَعَارَتْ " كَمَا قَالُوا : خَافَ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " عَمِيَ بَصْرُهُ ، وَعَشِيَ بَصْرُهُ " (٢) " فَإِنَّمَا لَمْ يُبَيَّنْ مِنْهُمَا فِعْلُ التَّعَجُّبِ - وَإِنْ كَانَا ثَلَاثِيَيْنِ - حَمَلًا لُهُمَا عَلَى " عَوِرَ ، وَحَوِلَ " فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ آفَةٍ فِي الْبَصْرِ كَمَا أَنَّ عَوِرَ ، وَحَوِلَ كَذَلِكَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٣) قَالُوا فِيهِ : إِنَّهُ مِنْ عَمَى (٤) الْقَلْبِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ؛ لِأَنَّ (٥) الْمُرَادَ بِهِ الْجَهْلُ ، وَأَنْتَ تَقُولُ مِنْ " عَمَى الْقَلْبِ : " مَا أَعْمَاهُ ! كَمَا تَقُولُ : " مَا أَحْمَقَهُ ! وَمَا أَجْهَلُهُ ! ، وَلَوْ جَعَلَهُ جَاعِلٌ مِنْ " عَمَى الْعَيْنِ " فَلَمْ يُرِدْ بِهِ " أَعْمَى مِنْ كَذَا " بَلِ الْمُرَادُ بِهِ : فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى كَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا . وَالْحَقُّ هُوَ (٦) الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٧) .

وَشَدَّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرِّيَاعِي وَمِثْلُهُ يَحْتَاجُ لِلسَّمَاعِ

يُرِيدُ : أَنَّ مِثْلَ هَذَا شَادُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، فَلَا يُقَالُ : " مَا أَجْوِبُهُ ، بَلْ يُقَالُ : مَا أَسْرَعَ جَوَابَهُ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ مِنْ " أَعْطَى " وَرَدَّهُ إِلَى الثَّلَاثِيِّ ؛

(١) انظر : ابن يعيش ١٤٦/٧ .

(٢) الأعمى : الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار .

(٣) سورة الإسراء ٧٢ .

(٤) في الأصل " أعمى " .

(٥) في الأصل " لأنه " .

(٦) قوله " هو " سقط من (ف) .

(٧) انظر مزيداً من التفصيل في تأويل هذه الآية أمالي المرتضى ٨٧/١ .

لأنَّ أصله : عَطَا ، يَعْطُو ، إِذَا تَنَاوَلَ ، ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ بَعْدَ نَقْلِهِ إِلَى " فَعَلَّ " بِضَمِّ الْعَيْنِ عَلَى مَا مَرَّ ذَكَرَهُ وَتَعَجَّبَ مِنْهُ فَقَالَ : مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرْهِمِ ! وَلِذَلِكَ عَدَّوهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِلَى الدَّرْهِمِ ، وَقَالُوا : مَا أَوْلَاهُ بِالْخَيْرِ ، وَمَا أَعْطَاهُ لِلْمَالِ ! وَأَجَازَ سَيَبَوِيهِ (١) مَا كَانَ عَلَى " أَفْعَلَّ " بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ فِعْلُ التَّعَجَّبِ ، وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِهِ شَاذٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

وَشَذَّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرَّبَاعِيِّ

وَلَمْ يَقُلْ : شَذَّ الرَّبَاعِيُّ ، وَإِنَّمَا الشَّاذُّ مِنْهُ مَا كَانَ أَوْلَاهُ هَمْزَةً ، فَأَمَّا غَيْرُهُ

فَمُمْتَنِعٌ .

أ/١٥٤

(١) انظر الكتاب ٢٧/٨ .

" أفعال المدح والذم "

وَمِنْهُ نِعْمٌ وَهُوَ (١) فِعْلُ الْمَدْحِ وَيُسُّ لِلذَّمِّ وَنِكْرُ الْقُبْحِ

فَالْمَدْحُ نِعْمَ الْعَبْدُ عَبْدُ اللَّهِ وَالذَّمُّ يُسُّ الْعَبْدُ عَبْدُ لَاهِي

قوله : " وَمِنْهُ " يُرِيدُ : مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفْ إِمَّا لِأَنَّ قَوْلَكَ :

نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ هُوَ نَفْسُ الْمَدْحِ وَلَيْسَ بِإِخْبَارٍ عَنِ مَدْحٍ سَابِقٍ ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا أَشْبِهَتْ الْحَرْفَ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَفِيدُ أَنَّ الْمَدْحَ حَاصِلٌ فِي الْحَالِ وَلَفْظُهَا مَاضٍ ، وَالْحَالُ غَيْرُ الْمَاضِي فَجَمَدَتْ لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ شَبَهَ الْحَرْفِ يُوجِبُ الْجُمُودَ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا يُوجِبُ الْبِنَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " يُسُّ " .

قوله (٢) " وَهُوَ فِعْلُ الْمَدْحِ " يَشِيرُ بِهِ إِلَى خِلَافِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، (فَإِنَّهَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ) (١) فِعْلٌ مَاضٍ ؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهَا نَحْوُ " نَعْمُوا رِجَالاً الزَّيْدُونَ " حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ (٢) ، فَهِيَ عِنْدَهُ فِعْلٌ ، وَلِاتِّصَالِ تَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ بِهَا ، فَتَقُولُ : " نِعْمْتُ ، وَيُسُّتْ " كَمَا تَقُولُ : " قَامْتُ وَقَعَدْتُ " .

وَاسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى الْأَسْمِيَّةِ فِيهَا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَصَبَّحَكَ الْإِلَهَ بِنِعْمٍ بِالِ بِأَيْمَنِ طَائِرٍ وَأَجَلَ قَالَ (٤)

وَقَدْ أَنْشَدَهُ الْأَخْفَشُ فِي " الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ " ، فَجَرَّمَا بَعْدَ " نِعْمَ "

بِالِإِضَافَةِ دَلِيلٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ، إِذِ الْفِعْلُ لَا يُضَافُ ، وَكَذَلِكَ إِدْخَالُ " الْبَاءِ " عَلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أَيْضًا .

(١) سبَّط من (ف) .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) انظر ابن يعيش ١٢٧/٧ ، وإلتصاف المسألة (١٤) ، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ ، وابن

الشجري ١٤٧/٢ .

(٤) لم أقف على قائل هذا البيت .

وهذا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ "بِنَعِيمٍ بَالٍ" ثُمَّ نَقَلَ الْكَسْرَةَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى النَّوْنِ كَمَا يُفْعَلُ بِمَا عَيْنُهُ حَرْفُ حَلْقٍ، فَلَمَّا سَكَتَتِ الْعَيْنُ حُدِفَتْ "الْيَاءُ"؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَبْقَ فِيهِ حُجَّةٌ.

وَأَمَّا وَزْنُهَا فِي الْأَصْلِ فَهُوَ "فَعِلَ" كَ "سَمِعَ"، قَالَ الشَّاعِرُ:

نَعِمَ السَّارُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبْرُ (١)

يُقَالُ: "نَعِمَ الرَّجُلُ" إِذَا أَصَابَ نِعْمَةً، وَ"بَنَسَ" إِذَا أَصَابَ بُؤْسًا وَفِيهِمَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ، لِأَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ الْعَيْنَ فِيمَا أَنْ تَفْتَحَ النَّوْنَ، أَوْ تَكْسِرُهَا لِلِاتِّبَاعِ، فَهَذِهِ لُغَتَانِ، وَإِنْ سَكَتَتِ الْعَيْنُ، فِيمَا أَنْ تَفْتَحَ النَّوْنَ، أَوْ تَكْسِرُهَا، وَالْكَسْرُ (هُوَ اللَّغَةُ (٢)) الْفَاشِيَّةُ، أَعْنَى الْمُسْتَعْمَلَةَ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي "بَنَسَ"، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ عَيْنُهُ حَرْفُ حَلْقٍ مَكْسُورٌ.

قَوْلُهُ: "وَهُوَ فِعْلٌ الْمَدْحِ"، "نَعِمَ" فِعْلٌ مَعْنَاهُ (٣) الْمُبَالِغَةُ فِي الْمَدْحِ، وَ"بَنَسَ" مَعْنَاهُ الْمُبَالِغَةُ فِي الذَّمِّ، فَإِذَا قِيلَ: "نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فَمَعْنَاهُ زَيْدٌ مَمْدُوحٌ جِدًّا"، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: "بَنَسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" فَمَعْنَاهُ زَيْدٌ (٤) مَذْمُومٌ جِدًّا.

وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ "نَعِمَ، وَبَنَسَ" فِعْلَانِ فَلَا بُدَّ لَهُمَا مِنْ فَاعِلٍ فَقَدَّ أَشْبَهَا الْأَفْعَالَ مِنْ جِهَةِ رَفْعِهِمَا لِلْفَاعِلِ، وَخَالَفَاهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّ فَاعِلَهُمَا مَخْصُوصٌ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ لَا لِلْعَهْدِ، أَوْ يَكُونُ الْفَاعِلُ

(١) هذا عجز بيت لطرفة بن العبد، وصدوره:

ما أقلت قدم ناعلها

وهو في ديوانه ٥٨ برواية:

خالتي والنفس قدما أنهم

وهو في الكتاب ٤٠٨/٢، وابن السجري ٥٥/٢، ١٥٧، والمقتضب ١٢٨/٢، والخزانة

١٠١/٤، المفصل ٢٧٢.

(٢) في الأصل "فهو في اللغة".

(٣) (ف) "ومعناه".

(٤) سقط من الأصل.

لهما مضافاً إلى اسمٍ هذا شأنه ، أو يكون فاعلها مضمراً أضمراً قبل الذكر
 على شريطة التفسير بنكرة منصوبة على التمييز ، فمثال الأول ما ذكره صاحب
 الأرجوزة ، ومثال الثاني " نَعَمْ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ " ، ومثال الثالث " نَعَمْ رَجُلًا
 زَيْدٌ " ، فـ " رَجُلًا " تمييزٌ مفسرٌ للمضمَرِ المستكنِّ ، والتقدير " نَعَمْ الرَّجُلُ
 رَجُلًا زَيْدٌ " ، فإن ظهر الفاعل لم تكن النكرة مفسرة بل قد تذكر توكيداً ،
 كقول الشاعر :

فَنَعَمْ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا (١)

وَكُلُّ مَمْدُوحٍ وَمَذْمُومٍ رُفِعَ	بِالابْتِدَاءِ وَالْمِثَالِ قَدْ سُمِعَ
وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلَ خَبْرَةٍ	أَوْ خَبْرٌ وَالْمَبْتَدَأُ تُقَدَّرُهُ
وَفِي عُمومِ الْأَلَمِ حَا يُفْنِيكَمَا	عَنْ رَاجِعِ الْمَبْتَدَأِ يَأْتِيكَمَا
وَأَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَعُدْ	كَتَعَمَّ مَوْطِنًا حِرَاءً ، وَأَحُدْ

قوله : " كُلُّ مَمْدُوحٍ وَمَذْمُومٍ " يريدُ به المقصودُ بالمدحِ أو الذمِّ مِنَ الْجِنْسِ ،
 فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِ الْجِنْسِ وَالْمَقْصُودُ بِالْمَدْحِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ

الاسمُ الواقعُ بعدهُ المخصوصُ بالذكرِ ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ مَدْحَ الْجِنْسِ أَوْ ذَمَّهُ لِأَجْلِ بَعْضِ أَفْرَادِهِ تَفْخِيمٌ لِذَلِكَ الْمَفْرَدِ
 وَتَعْظِيمٌ لِشَأْنِهِ ، ثُمَّ تَخْصِيصُهُ بِالذِّكْرِ مِنْ بَعْدِ مَعَ مَا فِي تَخْصِيصِهِ مِنَ الْبَيَانِ
 وَالْإِيضَاحِ زِيَادَةٌ فِي الْمَدْحِ ، وَعُذْرٌ فِي مَدْحِ الْجِنْسِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ - أَعْنَى فِي
 الْجِنْسِ - مَنْ هُوَ مُسْتَحِقُّ لِلذَّمِّ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ وَالشَّيْءُ إِذَا مَدِحَ جِنْسَهُ لِأَجْلِهِ كَانَ
 ذَلِكَ مُبَالَغَةً فِي مَدْحِهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا مِنْ قَبْلُ : إِنَّ مَعْنَاهُمَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَدْحِ
 وَالذَّمِّ (٢) .

(١) هذا عجز بيت لجرير ، وصدده :

تزوّد مثل زاد أبيك فينا

وهو في ديوانه ١٠٧ (ط بيروت) ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، والعيني

٢٠/٤ ، وشرح ابن القواس ٩٧٠ ، والإيضاح ٨٨ .

(٢) انظر ص ١١٥ فيما تقدم .

قوله: "رُفِعَ (١) بالابتداءِ" ثم قال بعده "وَالْمَثَلُ قَدْ سُمِعَ" أي: قَدْ ذُكِرَ
المثالُ فلا يكرَّرُ بإعادته .

وإنَّما قَدَّمْ رَفَعَهُ بِالِابْتِدَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّ قَوْمًا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ
يَخْتَارُونَ رَفَعَهُ بِالِابْتِدَاءِ ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَ زُهَيْرٍ :
يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا (٢) .

فَلَوْ كَانَ خَبْرًا لَكَانَ قَدْ أُدْخِلَ " وَجَدْتُ " عَلَى خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ، فَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ
المَفْعُولَ الْأَوَّلَ ، وَأَحَدَ مَفْعُولِي " ظَنَنْتُ " لَا يُحَذَفُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَتْ
عَلَى المَفْعُولِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ " نِعْمَ السَّيِّدَانِ " فِي
مَوْضِعِ المَفْعُولِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ خَبْرٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :
وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلَ خَبْرِهِ "

وَأَقُولُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ " وَجَدْتُ " بِمَعْنَى
"أَصَبْتُ" كَقَوْلِكَ : " وَجَدْتُ الضَّالَّةَ " إِذَا أَصَبْتَهَا ، وَهَذِهِ (٣) تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
وَاحِدٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ أَصَبْتُهُمَا . وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَلْزَمُ
فِيهَا مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْأَمْثَالِ ، أَوْ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ
فِيهِ مَوْضِعٌ لِلْجِنْسِ وَمَبِينٌ لَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ : " نِعْمَ الْقِيَامُ إِخْوَتُكَ " فَخَبْرُ الْمَبْتَدَأِ عَلَى
هَذَا جُمْلَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، فَلِذَلِكَ قَالَ :

(١) فِي الْأَصْلِ " يَرْفَعُ " .

(٢) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ وَعَجْزُهُ :

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمَبْرَمٍ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ (شَرْحُ الْأَعْلَمِ) ١٥ ، وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ ٢٦٠ ، وَالهِمْعُ ٤٢/٢ ، وَالْخِرَازِنَةُ

١٠٥/٤ ، وَشَرْحُ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٩٦٧ .

(٣) فِي (ف) " وَهُوَ " .

وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلُ خَبْرُهُ "

ثُمَّ كَأَنَّهُ سَأَلَ نَفْسَهُ عَنِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ فَقَالَ :

" وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِي عَنِ (١) الْعَائِدِ "

يُرِيدُ بِـ " اللَّامِ " اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى فَاعِلٍ " نَعَمْ " ، أَوِ الْمُضَافِ

إِلَيْهِ فَاعِلُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لِلجِنْسِ ، وَ (زَيْدٌ) مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ الْمُرْتَفِعِ بِـ " نَعَمْ "

فَكَأَنَّهُ مَذْكُورٌ فِيهِ ، فَلِذَلِكَ أَعْنَى عُمُومُ الْجِنْسِ وَشُمُولُهُ عَنِ الْعَائِدِ ، وَلِذَلِكَ

يُرَدُّ مَا خَالَفَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا

بِآيَاتِنَا ﴾ (٢) ، فَـ " الْقَوْمُ " مَخْصُوصُونَ (٣) بِالذَّمِّ وَليَسُوا بِمِثْلِ ، فَهُوَ عَلَى

تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ : سَاءَ مَثَلًا مِثْلُ الْقَوْمِ .

قَوْلُهُ :

" أَوْ خَبَرٌ وَالْمُبْتَدَأُ تَقْدَرُهُ " (٤)

يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، فَقَوْلُكَ :

نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ " فَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : " نِعْمَ الرَّجُلُ " قِيلَ : مَنِ الْمَقْصُودُ بِهَذَا ١٥٥/أ

الْمَدْحِ ؟ فَقَالَ (٥) فِي الْجَوَابِ : " زَيْدٌ " أَيْ : هُوَ زَيْدٌ ، أَوِ الْمَقْصُودُ بِهِ زَيْدٌ .

وَالكَلَامُ عَلَى هَذَا جُمْلَتَانِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ " مَنْ " ، وَقَدْ تَصَرَّفَ الشَّارِحُ فِي نَصِّ الْمَصْنُفِ .

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٧٧ .

(٣) فِي (ف) " مَخْصُوصٌ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ تَقْدِيرُهُ " تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي (ف) " فَقِيلَ " .

قوله :

" وَلَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَعُدْ "

يُرِيدُ لَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِي " نِعَمَ ، وَيُنْسِ " لَمْ يَعُدْ (عَلَى شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ ، أَوْ يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَعُدْ) (١) عَلَى الْمَبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ ، فَلَا يَظُنُّ ظَانَ أَنَّ مِثْلَ قَوْلِهِ " نِعَمَ مَوْطِنًا حِرَاءً " أَنَّ الضَّمِيرَ فِي " نِعَمَ " يَعُودُ عَلَى " حِرَاءٍ " ؛ لِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ بِمُظْهِرٍ بَعْدَهُ وَهُوَ " مَوْطِنٌ " وَالضَّمِيرُ الْمَفْسَّرُ بِشَيْءٍ لَا يَعُودُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي فَسَّرَهُ (٢) ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٣) ، فَ " مَا " تَامَّةٌ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٌ وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَنِعَمَ شَيْئًا إِبْدَائِيًّا ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَصَارَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعًا إِمَّا (٤) مَبْتَدَأً ، وَإِمَّا خَبْرًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَ " مَا " مُفَسَّرَةٌ لِلضَّمِيرِ فِي " نِعَمَ " وَلِشْمُولِهَا قَامَتْ مَقَامَ الْعَائِدِ .

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) أي : إن الضمير في " نعم " يعود إلى موطن وليس إلى حراء .

(٣) سورة البقرة ٢٧١ .

(٤) (ف) " أو " تحريف .

[حبذا]

وَجَعَلُوا لِلْمَدْحِ أَيْضًا حَبْدًا فَحَبُّ فِعْلٍ وَيَبُهِ يُرْفَعُ ذَا
وَأَقْتَرْنَا مَعًا فَصَارًا مَدْحًا كَحَبْدًا نَصَحَ الشُّفِيقُ نُصْحًا
وَحَبْدًا مُحَمَّدٌ رَسُولًا وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيَلًا
وَذَلِكَ الْمَدْحُ فِيهَا خَيْرٌ لِحَبْدًا ، أَوْ مَبْتَدَأًا يُقَدَّرُ

" حَبْدًا " لِلْمَدْحِ بِمَنْزِلَةِ " نَعَمْ " ، وَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا " لَا " صَارَ
بِمَنْزِلَةِ " بَشَى " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ (١)

و " حَبْدًا " مَعْنَاهُ الْمُبَالَغَةُ فِي تَقْرِيْبِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا مِنَ الْقَلْبِ ، وَلِهَذَا
رَكَّبُوا مَعَهَا " ذَا " الَّذِي يُفِيدُ قُرْبَ الْمَشَارِ إِلَى (٢) .

قَوْلُهُ: " فَحَبُّ فِعْلٌ " وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ ، وَأَصْلُهُ " حَبَبٌ " بِمَنْزِلَةِ " ظَرُفٌ ،
وَكَرْمٌ " فَأَدْعَمْتُ إِحْدَى الْبَاعَيْنِ فِي الْأُخْرَى؛ لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ ، وَهُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ ؛
لِأَنَّ " فِعْلٌ " مِنْ أَفْعَالِ الْغَرَائِزِ الَّتِي أَصْلُهَا اللَّزْمُ ، فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي
كَلَامِ بَعْضِهِمْ : " أَرْحَبْتُكُمْ طَاعَةَ الْكِرْمَانِي ؟ " (٣) فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى

(١) هَذَا صَدْرُ بَيْتِ لَزِيَادِ بْنِ مَنْقَدِ الْعَدَوِيِّ ، وَقِيلَ : زِيَادُ بْنُ حَمَلٍ ، وَعَجَزَهُ :

وَلَا شَعُوبٌ هَوَى مَنَى وَلَا نَقْمٌ

وَهُوَ فِي ابْنِ بَيْعِشٍ ١٣٩/٧ ، وَشَرَحَ دِيْوَانَ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٣٨٩ ، وَالْهَمْعُ ٨٩/٢ ، وَالْخَزَانَةُ

٢٩٣/٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٩٧٣ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ " نَقْمٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) تَحَكَّى هَذِهِ الْكَلِمَةَ الشَّاذَّةَ عَنْ نَضْرِ بْنِ سِيَارٍ .

انْظُرِ اللِّسَانَ فِي (رَحِب) .

مَعْنَى " أَوْسَعْتَكُمْ " ، وَهُوَ قَلِيلٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ " حَبَبٌ " -
بِضْمِ الْعَيْنِ - قَوْلُهُمْ ^(١) فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ : " حَبِيبٌ " نَحْوُ " كَرِيمٌ فَهُوَ كَرِيمٌ " -
فَهُوَ " فَعِيلٌ " بِمَعْنَى " فَاعِلٍ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " أَحْبَبْتُهُ فَهُوَ حَبِيبٌ " فَإِنَّ " فَعِيلًا " هُنَا بِمَعْنَى
" مَفْعُولٍ " ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ مُتَعَدٍّ .

قَوْلُهُ : " وَبِهِ يُرْفَعُ ذَا " لَمَّا كَانَ « حَبٌّ » فِعْلًا ^(٢) . وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ
فَاعِلٌ ، لَكِنْ فَاعِلُهُ مَخْصُوصٌ كَمَا أَنَّ فَاعِلَ " نِعَمَ " مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ
الْأَلْفَازِ ، لَكِنْ فَاعِلُ « حَبٌّ » لَا يَكُونُ إِلَّا " ذَا " وَهُوَ كَلِمَةٌ مَخْصُوصَةٌ مِنْ
أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، فَقَوْلُهُ " وَبِهِ يُرْفَعُ ذَا " يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ فَاعِلَ " حَبٌّ " لَا يَكُونُ إِلَّا
" ذَا " ، وَلَا يُقَالُ : " حَبٌّ هَذَا " بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيهِ كَلِمَةٌ ، وَقَدْ
رَكَّبُوا " ذَا " مَعَ « حَبٌّ » فَصَارَا جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَوْ أُدْخِلُوا
حَرْفَ التَّنْبِيهِ لَجَعَلُوا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ فِي بَابِ
" لَا " ^(٣) ، فَهَذَا تَعْلِيلٌ مِنْ طَرِيقِ الَّلَفْظِ ، فَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فَإِنَّ الْكَلِمَةَ -
أَعْنَى " حَبِّدًا " - مَوْضُوعَةٌ لِغَايَةِ قُرْبِ الْمَشَارِ إِلَى مِنْ الْقَلْبِ ، وَقَوْلُكَ : " ذَا " -
أَقْرَبُ مِنْ قَوْلِكَ : " هَذَا " فَاسْتَعْنُوا عَنِ التَّنْبِيهِ ؛ لَكِنَّ " ذَا " لِغَايَةِ الْقُرْبِ . وَلَا
يَجُوزُ تَنْبِيَهُ " ذَا " ، وَلَا جَمْعُهُ ، وَلَا تَأْنِيثُهُ ، بَلْ اسْتَعْمَلُوهُ فِي الْجَمِيعِ بِلَفْظِ الْمَفْرَدِ
الْمَذْكَرِ ؛ لِأَنَّهُ - أَعْنَى الْوَاحِدِ الْمَفْرَدِ - هُوَ الْأَصْلُ ^(٤) الْأَوَّلُ لِجَمِيعِ أَسْمَاءِ

(٣) (ف) " قوله " تحريف .

(٢) فِي النِّسَخَتَيْنِ " فَعَلٌ " .

(٢) انظر ١ / ٨٨ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

الإشارة ، وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنه - أعنى " حَبْذًا " - بمنزلة المثل ، والأمثالُ
أبدأ على نهجٍ واحدٍ فى الاستعمال تُؤخذُ مُسلَّمةً على ألفاظها التى خرجت أولُ
عليها ؛ لأنَّ الأمثالَ أقوالٌ وجيزةٌ مُرسلةٌ يُعملُ بها ، ولذلك إذا كانت لمذكَّرٍ
خوِّطَبَ بها المؤنثُ وهى على تذكيرها ، وبالعكس ، ولذلك تقول للمذكَّرِ :
" الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ " ^(١) بكسرِ " التَّاءِ " ؛ لأنه فى أولِ إرساله للمؤنثِ ،
وكذا تقولُ : " أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ " ^(٢) " يقالُ للمذكَّرِ بهذا اللَّفْظِ .
قوله :

" واقتربنا معاً فصاراً مدحاً "

يُريدُ بالاقترانِ التركيبَ ، ولذلك قال : " معاً " أى : تَرْكِباً وَاِمْتِزَاجاً مَعاً .
وإنما ذكَّرَ " حَبْذًا " بعد باب " نَعَمْ " ؛ لأنَّ " حَبَّ " فعلٌ جامدٌ لا يتصرفُ
فأشبهت " نَعَمْ " ، ولم يتصرفَ معمولُها أيضاً وإن كان معمولٌ " نَعَمْ " يتصرفُ
بالتثنية والجمع ، ولضيقِ مجالِ " حَبْذًا " عن مجالِ " نَعَمْ " - من جهة أن
فاعلها لا يكونُ إلا اسماً الإشارةِ وهو " ذَا " على التَّعْيِينِ وفاعلٌ " نَعَمْ " كُلُّ
مُعرفٍ باللامِ تعريفاً مَخْصُوصاً ، وكلُّ مضافٍ إلى ما فيه اللامُ ، وكلُّ مفسرٍ
بنكرة منصوبةٍ - أخرت عن " نَعَمْ " .
قوله :

" كَحَبْذًا نُصَحُ الشَّفِيقِ نَصْحًا "

قَدْ ^(٣) ذَكَرَ إِعْرَابَ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهَا فَاجْازَ فِي رَفْعِهِ وَجْهَيْنِ :

(١) انظر الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ ، والمستقصى ٢٢٩/١ ، ومجمع الأمثال ٢٤٤/٢ يضرب لمن يطلب شيئا
قد فوته على نفسه .

(٢) انظر الأمثال ١١٥ ، والمستقصى ٢٢١/١ ، ومجمع الأمثال ٢٨٢/٢

والإطار : هو أن تتركب طرر الطريق ، وهو نواحيه ، يضرب فى جلادة الرجل ، أى : اركب الأمر
الشديد فإنك قوى عليه ، وقيل معناه أجمعي الإبل من أطرارها أى الجوانب لأن عليك نعلأ وأنا
حاف .

ويروى " أظري " بالنزاء المعجمة من الظرار ، وهى الحجارة .

(٣) (ف) " وقد " .

أحدهما : أن يكون "نصح الشفيق" خبراً ، و "حبذا" مبتدأ وهو الذي
أرادَه بقوله :

" وذلك المدحُ فيها خبرٌ لِحَبِّذَا "

وإنما يجوزُ أن يجعل " حبذا" مبتدأً تغليباً لجانبِ الاسمِيَّةِ في "حبذا"
على جانبِ الفعلِيَّةِ؛ لأنَّ " زيداً هو ذا " ، وكأنَّكَ قلتَ: المقربُ (١) من القلبِ زيدٌ .
الوجهُ الثاني : قوله : " أو مبتدأ يُقدرُ " يجوزُ أن يكون " زيد " مبتدأً ،
و " حبذا " خبرُه كما في " نَعَمْ " ، وإلْبهامُ في " ذا " قائمٌ مقامَ العائدِ ،
ويجوزُ أن يكونَ " زيد " خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كأنَّ قائلاً قالَ (٢) : مَنْ هَذَا المقربُ
مِنَ القلبِ ؟ قلتَ : هو زيدٌ .

ويجوزُ أن يكونَ " زيد " عطفَ بيانٍ لـ " ذا " ، وقد جعلوه بدلاً ، وهو
ضعيفٌ ؛ لأنَّ البَدَلَ عندهم في حُكمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ ، و " حب " هذه لا تعملُ إلا
في " ذا " وحدهُ .

وأما المنصوبُ بعدَ المرفوعِ فهو تَمْيِيزٌ إن لم يكن مُشْتَقًّا ، كقوله :
نُصِحَ الشَّفِيقُ نَصْحًا " ، وإن كان مُشْتَقًّا فهو حَالٌ كقوله : " حَبِّذَا مُحَمَّدٌ
رَسُولًا " ؛ لأنَّ جَعْلَهُ تَمْيِيزًا يُوَدِّي إلى حَذْفِ الموصوفِ وإقامة الصِّفَةِ مقامَهُ ولا
يمنتعُ أن يكونَ تَمْيِيزًا ، على حَذْفِ الموصوفِ ، ولذلك قال :
" وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلاً .
" قوله " في ذا " إشارةٌ إلى المشتقِّ .

(١) في (ف) " القريب "

(٢) (ف) " يقول "

" الاسمِ العامِلُ "

القولُ في بيانِ الاسمِ العامِلِ كالفعلِ في المفعولِ أو في الفاعِلِ

قولُه : " الاسمُ " احترازُ به من الفعلِ ، وعواملِ الحروفِ .

قولُه : " العامِلُ " (١) " فيه احترازُ عما لا يَعْمَلُ من الأسماءِ ، والأصلُ فيها

ألا تَعْمَلَ ، وإنما يَعْمَلُ من الأسماءِ ما كانَ مُشْتَقًّا من المصدرِ ، أي : فيه

حروفُ المصدرِ ومعناه ، وقيل : الاسمُ العامِلُ عَمَلَ الفعلِ مُشْتَقًّا من الفعلِ ،

وَالفِعْلُ مُشْتَقُّ من المصدرِ (٢) .

فإن قيل : فالمصدرُ عامِلٌ وليسَ بِمُشْتَقٍّ عِنْدَ البصريينِ !

فأقولُ : الصَّحِيحُ أن يُقَالَ : إنَّ الاسمَ العامِلَ ما كانَ فيه حروفُ ٥٦

الفِعْلِ ، والمصدرُ كذلكَ ، أو كانَ يُؤدِّي مَعْنَى الفعلِ ، لِيَدْخَلَ فيه أسماءُ الأفعالِ .

قولُه : " كالفعلِ " فيه احترازُ عما يَعْمَلُ من الأسماءِ كالحرفِ ، أي : كعملِ

الحرفِ نحوَ أسماءِ الشرطِ ، والأسماءِ المضافةِ ، والمرادُ بقوله : " كالفعلِ "

كَعَمَلِ الفِعْلِ .

قولُه : " في المفعولِ " فيه احترازُ عن المشبَهِ بالمفعولِ نحوَ رطلُ زَيْتًا ؛ فإنَّ

عملُه النَّصْبُ ليسَ من جِهَةِ الاشتقاقِ بل لشيْبِهِ باسمِ الفاعِلِ من جِهَةِ مرَّ ذكْرُها

في بابِ " التَّمْيِيزِ " (٣) .

(١) في الأصل " العالم " خطأ .

(٢) نسبة الرضى في شرح الكافية ١٩٨/٢ للسيرافى .

(٣) انظر ١ / ٥٥٥ .

قوله : " أو في الفاعل " ينبغى له أن يقول : " أو في الفاعل فقط " وإلا
فكلُّ اسمٍ يَعْمَلُ في المفعولِ إنما يَعْمَلُ فيه بعدَ عمله في الفاعلِ إلا المصدرُ .
ويُرِيدُ بالاسمِ العاملِ في المفعولِ المشتقُّ مِنَ المتعدِّي ، وبالعاملِ في
الفاعلِ فقط المشتقُّ من فعلٍ لَازِمٍ .
وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ خَمْسَةٌ : اسْمُ الْفَاعِلِ ، واسمُ
المفعولِ ، والصفةُ المشبَّهة باسمِ الفاعلِ ، والمصدرُ ، واسمُ الفعلِ .

" اسم الفاعل "

فَالأَوَّلُ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ لِلِاسْتِقْبَالِ
يُنْصَبُ مَفْعُولًا بِهِ كَالْفِعْلِ تَقُولُ : زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ
وَالشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَتِدُّ

يريدُ بقوله : " الأولُ " أوَّلَ أقسامِ الاسمِ العاملِ عملِ الفعلِ ، وإنَّما قدَّمَ اسمَ الفاعلِ على بقيةِ الأقسامِ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ أشدُّ شبيهاً بالفعلِ من غيره ؛ لأنَّه اسمٌ لمن يُنسَبُ إليه المصدرُ ، جارٍ على المضارعِ ، ومعنى جريانه على المضارعِ أنَّه في عدَّةِ حروفِهِ وحركاتِهِ وسكَّاتِهِ ، وَ أَمَّا اسمُ المفعولِ فليس كذلك ؛ فَإِنَّ " مَضْرُوبًا " ليسَ بجارٍ على " يَضْرِبُ " .

قوله : " اسمُ فاعلٍ للحالِ " احترزَ فيه من اسمِ الفاعلِ الذي يُرادُ به الماضي نحو زَيْدٌ ضَارِبٌ أَمْسٍ فَإِنَّه لَا يَعْمَلُ بَلْ يُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ إِضَافَةً حَقِيقِيَّةً ، فَإِنَّ قُلْتَ : فِيمَ تَعَلَّقُ " أَمْسٍ " إِذَا لَمْ تُعْمَلْ ؟

فَأَقُولُ : بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ " ضَارِبٌ " أَيُّ : ضَرَبَهُ أَمْسٍ ، كَمَا يَفْعَلُ فِي قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ مُعْطَى عَمْرٍو أَمْسٍ دِرْهَمًا " أَيُّ : أَعْطَاهُ دِرْهَمًا .

فَإِنَّ قُلْتَ : فَإِنَّ قَوْلَكَ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو " اسمُ الفاعلِ فِيهِ مُشْتَقٌّ فِيهِ ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلٌ ، فَهُوَ عَامِلٌ فِي ذَلِكَ الضَّمِيرِ .

فَأَقُولُ : إِنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْمَاضِي جَرَى عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مَجْرَى مَا لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ كَرَجُلٍ ، وَغُلَامٍ .

قوله :

" أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ لِلِاسْتِقْبَالِ "

يُرِيدُ أَنَّ اسمَ الفاعلِ إِذَا كَانَ لِأَحَدِ هَذَيْنِ الزَّمَانَيْنِ - أَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ - جَرَى عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي لِلْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ نَحْوِ « يَضْرِبُ الْآنَ » وَ " يَضْرِبُ غَدًا " ، فَتَقُولُ : " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا الْآنَ ، أَوْ غَدًا " .

وَأِذَا كَانَ لِلْمَاضِي فَلَيْسَ عَلَيْهِ (١) ؛ لَأَنَّ " ضَارِبًا " لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى " ضَرَبَ " فِي عِدَّةِ حُرُوفِهِ وَحَرَكَاتِهِ ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى " يَضْرِبُ " فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ أَيْضًا مُعْرَبٌ مِثْلُهُ ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي ، فَقَدْ شَارَكَ " ضَارِبٌ " إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ " يَضْرِبُ " فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ وَهَيْئَةِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ ، وَفِي الْمَعْنَى ، وَفِي الْإِعْرَابِ ، وَفِي أَنْ الْمَرَادَ بِزَمَانِهِ زَمَانُ " يَضْرِبُ " ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا مُنْتَقِيَةٌ فِي الْمَاضِي .

قَوْلُهُ : " زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ " ، " زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ " مُبْغِضٌ " خَبْرُهُ ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَكْنٌ ، وَ " ذَا الْبُخْلِ " مَفْعُولٌ بِهِ .

ب / ١٥٦

هَذَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي فَعَلَهُ مُتَعَدِّ ، وَتَقُولُ فِيمَا فَعَلَهُ لِأَزْمَ : " زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ فَ " غُلَامُهُ " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِ " قَائِمٌ " كَمَا تَقُولُ : " زَيْدٌ يَقُومُ غُلَامُهُ " ، فَحُكْمُ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي التَّعَدِّيِّ وَاللِّزْمِ حُكْمُ فَعْلِهِ الْجَارِي عَلَيْهِ ، وَيَقْدَمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ كَالْفِعْلِ تَقُولُ " زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ " ، وَ " عَمْرًا زَيْدٌ ضَارِبٌ " كَمَا تَقُولُ " عَمْرًا زَيْدٌ يَضْرِبُ " ، وَتَقُولُ " زَيْدٌ مَعْطٍ عَمْرًا دِرْهَمًا " كَمَا تَقُولُ : " زَيْدٌ يُعْطِي عَمْرًا دِرْهَمًا " ، فِي الْمَتَعَدِّيِّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا (وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ كَمَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا) (٢) فِي فِعْلِهِ الْجَارِي عَلَيْهِ ، وَتَقُولُ : " زَيْدٌ ظَانَ (٣) عَمْرًا قَائِمًا " فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، وَتَقُولُ : " زَيْدٌ مُعَلِّمٌ عَمْرًا بَكْرًا قَائِمًا " فِي الْمَتَعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ .

(١) أَى : فَلَا يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) بِسَبَبِ انْتِقَالِ النَّظَرِ .

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ " ضَارِبٌ " تَحْرِيفٌ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

قوله : " والشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ " يعنى فى إعمال اسمِ الفاعل .

قوله :

" أن يعتمد على مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَنْدُ "

يُرِيدُ بِالمُصَدَّرِ صَاحِبَهُ - أَعْنَى صَاحِبَ اسْمِ الفَاعِلِ - أَوْ يَقَعُ بَعْدَ حَرْفٍ هُوَ بِالفِعْلِ أَوْلَى كحرفِ النِّفْيِ وَحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، فَمِثَالُ أَنْ يَتَصَدَّرَ صَاحِبُهُ ، أَيْ : يَتَقَدَّمَ بِمعْنَى أَنْ يَكُونَ خَبِرًا نَحْوُ " زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا " ، أَوْ يَكُونَ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا " ، أَوْ يَكُونَ حَالًا نَحْوُ " هَذَا زَيْدٌ ضَارِبًا أَبُوهُ عَمْرًا " ؛ لِأَنَّ الخَبَرَ مُسْتَنْدٌ إِلَى المَبْتَدَأِ ، وَالحَالُ مُسْتَنْدَةٌ إِلَى صَاحِبِهَا ، أَيْ : هِيَ فِي المَعْنَى خَبِرٌ عَنْهُ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ [وَعَلَى صَاحِبِهِ إِذَا كَانَ حَالًا أَوْ خَبِرًا لِمَبْتَدَأٍ ، وَإِذَا كَانَ صِفَةً يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ] (١) وَلَا يَجُوزُ عَلَى صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ كَمَا لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُوفِ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا عَلَيْهِ .

وَمِثَالُ مَجِيئِهِ بَعْدَ حَرْفِ النِّفْيِ " مَا قَائِمٌ أَخَوَاكَ " ، فَ " أَخَوَاكَ " فاعلٌ " قَائِمٌ " ، وَمِثَالُ مَجِيئِهِ بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ " أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ " ؟ ، فَ " أَخَوَاكَ " فاعلٌ .

وَلَمْ يُمَثَّلْ مِنْ هَذِهِ المَوَاضِعِ الخَمْسَةِ إِلَّا بِوقُوعِهِ خَبِرًا فِي قَوْلِهِ : " زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا البُخْلِ " ، وَإِنَّمَا احتَاجَ إِلَى الإعْتِمَادِ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا عَمِلَ ؛ لِتَقْصَانِهِ عَنِ الفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ فِي الاسْمِ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا مُعْرَبًا ، وَالأَصْلُ فِي الفِعْلِ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا مَبْنِيًّا ، وَالأَخْفَشُ (٢) يَرَى إِعْمَالَهُ مُطْلَقًا ؛ وَالأَزْمُوهُ أَنْ يُجِيزَ : إِنْ قَائِمًا أَخَوَاكَ .

(١) سقط من الأصل سبق نظر .

(٢) انظر الهمع ٩٥/٢ ، وشرح ابن القواس ٩٨٠ ، وشرح الكافية ٢٠٠/٢ ، وحجته أن شبهه بالفعل

أغنى عن اعتماده .

فَإِنْ تُرِدْ بِهِ الْمَضِيَّ فَاضِفِ
فَالنَّصْبُ لَأَزْمُ بِكُلِّ حَالٍ
كَزَيْدِ الضَّارِبِ عَمْرًا وَالرَّجُلِ
الضَّارِبَانَ الْعَبْدَ وَالنُّونُ ثَبِتْ
كَالْحَافِظُو عَوْرَةَ نُونِهِ حُنْفٍ
وَإِنْ تُعْرِفُهُ بِلَامٍ وَالْفِ
فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالِاسْتِقْبَالِ
وَإِنْ تَكُنْ ثَبَّتِ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ
وَأَفَةً بِالْحُنْفِ وَالنَّصْبِ أَتَتْ
إِذْ حَلَّهَ الْمَوْصُولُ لَامٌ وَالْفِ

يريد بقوله : " به " اسمَ الفاعلِ ، و " المضي " : مَصْدَرُ قَوْلِكَ : مَضَى
يَمْضِي ، وَأَصْلُهُ " مُضُوياً ^(١) " فقلبت " الواو " ياءً " وَأَدغمتها (في) ^(٢) "
الياء " التي هي لَامُ الْكَلِمَةِ ^(٣) جَرِيئاً عَلَى الْقَاعِدَةِ فِيمَا إِذَا اجْتَمَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ
وَسَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالسَّكُونِ .

قوله : " فَأَضِفُ " أَي : فَأَضِفِ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا أُرِدْتَ بِهِ الْمَضِيَّ ، وَهِيَ
وَأَجِبَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ أَلَّا تَعْمَلَ ، فَأَمَّا
عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَيْسَ لِكَوْنِهِ اسْمَ فَاعِلٍ فَقَطْ بَلِ لِلْمُوَازَنَةِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمَضَارِعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ^(٤) ، وَلَا مُوَازَنَةَ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَاضِي حَتَّى ١٥٧ / أ
يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، وَإِذَا انْتَفَى الْمَوْجِبُ لِلْعَمَلِ انْتَفَى الْعَمَلُ فَوَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى
الْأَصْلِ فَتَجِبُ الْإِضَافَةُ - لَا مُطْلَقًا - مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ مِنْهَا كَالْتَّنُونِ وَالْأَلْفِ
وَاللَّامِ ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ تَعْرِفُ مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ
الضَّارِبِ الرَّجُلِ أَمْسٍ " ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ ﴾ ^(٥) فَهُوَ
حِكَايَةٌ حَالٍ مَاضِيَةٍ ، وَمَعْنَى حِكَايَةِ الْحَالِ أَنَّكَ لَوْ رَأَيْتَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَأَخْبَرْتَ
عَنَّهُمْ بِذَلِكَ .

(١) (ف) " منصوباً " ، وهو في النسختين منصوب والاولى رفعه .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ص ١٢٦ .

(٤) سورة الكهف ١٨ .

ولا يُضَافُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَّا إِلَى الْمَفْعُولِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " قَائِمُ الْأَبِ " فَهُوَ
 مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ؛ فَانْهَافُ تُضَافُ إِلَى فَاعِلِهَا . وَإِذَا كَانَ
 اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ أَضْفَتُهُ إِلَى الْأَوَّلِ ، وَنَصَبَتْ
 الثَّانِي بَعْدَهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ مُعْطَى أَخِيكَ أَمْسَ دِرْهَمًا " فَنُصِبَ (١)
 " دِرْهَمًا " بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : " زَيْدٌ مُعْطَى
 أَخِيكَ " قِيلَ لَكَ : " مَا أَعْطَاهُ ؟ " فَقُلْتَ : " أَعْطَاهُ دِرْهَمًا " ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ :
 الْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي (٢) ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ
 يُضَارِعِ الْمَاضِي بِالْمُؤَاوَنَةِ فَقَدْ ضَارَعَهُ بِالِاشْتِقَاقِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ قَدْ حَلَّ مَحَلَّ
 التَّنْوِينِ ، وَإِذَا نُونُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَمِلَ ، فَكَذَلِكَ يَعْْمَلُ إِذَا تَعَرَّفَ بِاللَّامِ ، وَإِنْ كَانَ
 بِمَعْنَى الْمَاضِي ؛ لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ التَّنْوِينِ (٣)
 قَوْلُهُ :

" وَإِنْ تَعَرَّفَهُ بِلَامٍ وَأَلْفٍ "

يُرِيدُ أَنْ تَعَرَّفَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ ؛ لِأَنَّ " الْوَاوَ ؛ لَا
 يَفِيدُ التَّرْتِيبَ .

قَوْلُهُ : " فَالْنُّصْبُ لَزِمَ " إِلَى آخِرِهِ إِنَّمَا لَزِمَ النُّصْبُ لِتَعَدُّرِ الْإِضَافَةِ ؛ إِذْ
 مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَإِنَّمَا تَعَدَّرَتْ
 الْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " الضَّارِبُ زَيْدٌ " بِالْإِضَافَةِ لَا يُفِيدُ تَخْفِيفًا فِي
 اللَّوْظِ (٤) وَلَا تَخْصِيصًا فَوَجِبَ النُّصْبُ لِتَعَدُّرِ الْجَرِّ إِلَّا عَلَى

(١) (ف) " فينصب " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٢ فقد نص على رأي أبي سعيد السيرافي وقيد ذلك بأنه يرى
 إعماله ضرورة .

(٤) في الأصل " الأصل " تحريف .

رَأَى الْفَرَاءَ (١) ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ : " الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ " فَتَنْصِبُ " زَيْدٍ " (٢) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ كَتَنْصِبِ " الْحَسَنِ الْوَجْهَ " ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى (٣) .

وَمَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ (٤) أَنْ قَوْلَكَ : " الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ " لَمَّا كَانَ إِذَا انْفَكَّ هَذَا اللَّفْظُ يَنْفَكُّ إِلَى " الَّذِي وَالْفِعْلُ " عَمِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ تَنْفَكُّ إِلَى " الَّذِي " وَأَسْمُ الْفَاعِلِ يَنْفَكُّ إِلَى " ضَرَبَ " كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَقْدَرَّ بِـ " أَنْ وَالْفِعْلُ " عَامِلٌ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ ، فَـ " الضَّارِبُ أَمْسٍ " فِي تَقْدِيرِ " الَّذِي ضَرَبَ " كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ " عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا فِي تَقْدِيرِ " مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، فَافْهَمْ بَيَانًا حَسَنًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّبَوَيْهِ .
قَوْلُهُ :

" فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالْإِسْتِقْبَالِ "

إِذَا وَجِبَ النَّصْبُ فِي الْمَاضِي فَفِي غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْأُولَى ، وَأَبُو عَلِيٍّ (٥) يَخْتَارُ أَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْأَيُّ يَعْْمَلُ إِلَّا فِي الْمَاضِي ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ جَرِيرٍ :

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا (٦)
فَقَالَ : إِنَّ " غَدًا " يَتَعَلَّقُ بِـ " رِحْلَةٍ " أَوْ بِـ " بَيْنَ " ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ

(١) انظر شرح شنور الذهب ١٥٥ ، وشرح ابن القواس ٩٨٣ ، وابن يعيش ١٢٣/٢ .

(٢) في الأصل " زيدا " بالنصب .

(٣) انظر رأى الأخفش في شرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ ، والهمع ٩٦/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٩٦/١ .

(٥) انظر كتاب الشعر لأبي علي ٩٥ ، وشرح الكافية ٢٠١ / ٢ .

(٦) انظر ديوانه ٣٩٤ برواية :

باتت همومي تغشاني طوارقها من خوف روعة

وهو في شرح ابن القواس ٩٨٢ ، والخزانة ٤٤٣/٣ ، وشرح الكافية ٢٠١/٢ .

لَا بِ " الظَّاعِنِينَ " ، وفيه نَظْرٌ (١) .
قوله :

" وَإِنْ تَكُنْ تَنْتَيْتَ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ "

يُرِيدُ إِذَا تَنْتَيْتَ اسْمَ الْفَاعِلِ أَوْ جَمَعْتَهُ فَحِكْمُهُ حُكْمُ الْمَفْرَدِ ، تَعْمَلُهُ بِالْأَلْفِ

وَاللَّامِ مُطْلَقًا وَبِغَيْرِ اللَّامِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، لَكِنْ يَجِبُ حَذْفُ النَّوْنِ ١٥٧/ب
مِنَ الْمَنْكُرِ وَالْإِضَافَةِ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى ، فَإِنْ ثَبَّتَتْ فِيهِ فَعَلَى الْحِكَايَةِ كَمَا مَرَّ
فِي مُفْرَدِهِ ، وَلَوْ قِيلَ : إِذَا ثَبَّتَتْ النَّوْنُ فَالْتَّصِبُ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ كَمَا إِذَا أَضَفْتَهُ
مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَكَانَ قَوْلًا قَوِيًّا وَهُوَ الْحَقُّ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حِكَايَةِ الْحَالِ
الْمَاضِيَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " الرَّجُلَانِ ضَارِبَانِ زَيْدًا أَمْسَ " فَالْتَّصِبُ بِفَعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ
الضَّارِبَانِ " كَمَا فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكْنًا ﴾ (٢)
(أَى : جَعَلَهُ سَكْنًا) (٣) .

قوله : " الضَّارِبَانِ الْعَبْدُ " يَجِبُ التَّصِبُ ؛ لِتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ بِثَبُوتِ
النَّوْنِ ، فَإِنْ حُذِفَتْ النَّوْنُ فَالْوَجْهُ الْجَرُّ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ أَفَادَتْ تَخْفِيفًا بِحَذْفِ
النَّوْنِ إِذَا كَانَتْ النَّوْنُ لَا تَعَاقِبُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ كَمَا لَا تَعَاقِبُهُمَا الْحَرَكَةُ .
قوله :

" وَلِغَةِ بِالْحَذْفِ وَالتَّصِبِ أَتَتْ "

يُرِيدُ بِحَذْفِ النَّوْنِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ (٥) .

(١) لاحتمال أن يكون متعلقا بالظاعنين ، والاستدلال بالاحتمال ضعيف .

(٢) سورة الأنعام ٩٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " قول " .

(٥) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وقيل : قاله عمرو بن امرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة .
وهو في ديوان قيس بن الخطيم ٢٣٨ على أنه منسوب إليه ، والكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب
١٤٥/٤ ، وابن يعيش ١٢٤/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، والخزانة ١٨٩/٢ .

فَالْوَجْهَ الْجَرُّ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَوَجْهُهُ أَنَّ النَّاصِبَ (١) لَمْ يَقْدَرْ حَذْفُهَا
لِلْإِضَافَةِ بَلِ لِلتَّخْفِيفِ لَطُولِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ صِلَةٌ لِلْمَوْصُولِ وَهُوَ الْآلِفُ
وَاللَّامُ فَحُذِفَ النَّوْنُ كَمَا يُحْذَفُ الْعَائِدُ مِنَ الصَّلَةِ ، وَقِيلَ : حُذِفَ كَمَا حُذِفَ مِنْ
قَوْلِ الْآخِرِ :

أَبْنَى كَلِيبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَّا الْأَغْلَالَ (٢)
أَرَادَ " اللَّذَانِ " فَحُذِفَ النَّوْنُ تَخْفِيفًا .
وقوله :

" إِذْ حَلَّهَ الْمَوْصُولُ لَامٌ وَالْفُ "

الضَّمِيرُ فِي " حَلَّهَ " يَعُودُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، أَيْ " إِذْ حَلَّ اسْمَ الْفَاعِلِ
الْآلِفُ وَاللَّامُ وَهُمَا الْمَوْصُولُ ، وَالْمَوْصُولُ فَاعِلٌ " حَلَّهَ " ، وَ " لَامٌ وَالْفُ " بَدَلٌ مِنْ
الْمَوْصُولِ بَدَلٌ نَكْرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ .

وقوله : " إِذْ " وَمَا بَعْدَهَا تَعْلِيلٌ لِحَذْفِ النَّوْنِ مِنْ " الْحَافِظُو عَوْرَةَ
الْعَشِيرَةِ " ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ تَعَيَّنَ الْجَرُّ عِنْدَ حَذْفِ النَّوْنِ وَالنَّصْبُ
شَاذٌ ، وَقَدْ قُرِئَ : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ » (٣) بِنَصْبِ " الْعَذَابِ " ، فَأَمَّا قَوْلُ
الشَّاعِرِ :

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ (٤)

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ " النَّصْبُ " تَحْرِيفٌ ، وَلَعَلَّهَا مَحْرَفَةٌ فِيهِمَا عَنْ كَلِمَةِ " النَّوْنِ " فَيَصِيرُ النَّصْبُ هَكَذَا " وَأَمَّا النَّصْبُ فَوَجْهُهُ أَنَّ النَّوْنَ لَمْ يَقْدَرْ حَذْفُهَا "

(٢) الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا قَوْمَهُ وَيَهْجُو جَرِيرًا وَهُوَ فِي شِعْرِهِ صِنْعَةُ السُّكْرَى
١٠٨ ، وَالْكِتَابُ ٩٥/١ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٩٩/٢ .

(٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ ٢٨ ، وَقِرَاءَةُ النَّصْبِ قِرَاءَةُ أَبِي السَّمَالِ وَأَبَانَ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ عَاصِمٍ . الْبَحْرُ الْمَحِيطُ
٢٥٨/٧ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنْ لَحْنِ أَبِي السَّمَالِ . انظُرِ الْمُقْتَصِدَ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٥٣١ .

(٤) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَصْنُوعٌ ، وَعَجَزَهُ :

إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مَحْدَثِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٩٦/١ ، وَابْنُ عَيْشٍ ١٢٥/٢ ، وَالْهَمْعُ ١٥٧/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ١٨٧/٢ .

ف قيل : الهاء فيه للوقف وليس بهاء الضمير ، وحركوها إجراءً للوقف
مُجْرَى الوَصْلِ .

وكلُّ ما كانَ من اسمِ فاعِلٍ تُجْرِيهِ فِي الإِعْمَالِ مُجْرَى فاعِلٍ
فَيَسْتَوِي " مَفْعَلٌ " وَ " مَفْعِلٌ " بِفَاعِلٍ وَهَذَا مُسْتَفْعِلٌ

يريدُ بـ " فاعِلٍ " من قوله : " اسم فاعِلٍ " الصِّفَةُ ، ويريدُ بـ " فاعِلٍ " الذي
في آخر البيت من قوله : " مُجْرَى فاعِلٍ " المِثَالُ الذي هُوَ الوِزْنُ ، فلا يَكُونُ على
هَذَا إِيْطَاءً ؛ لأنَّ المرادَ بِأحدهما غيرَ المرادِ بالآخر .
قوله :

" فَيَسْتَوِي مَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ "

يريدُ : وَيَسْتَوِي مَوْزُونٌ " مَفْعِلٌ " (١) ، وَمَفْعِلٌ " بِمَوْزُونٍ " فاعِلٍ " فِي العَمَلِ ؛
لأنَّ " مَفْعَلًا ، وَمَفْعِلًا " مَوْزُونُهُ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ اسْمُ الفاعِلِ ، فمَوْزُونٌ " مَفْعِلٌ "
مُعْظَمٌ تَقُولُ : " زَيْدٌ مُعْظَمٌ عَمْرًا " ، وَمَوْزُونٌ " مَفْعِلٌ " مُكْرِمٌ تَقُولُ : زَيْدٌ مُكْرِمٌ
عَمْرًا . كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا .

قوله : " وَهَكَذَا مُسْتَفْعِلٌ " يريدُ (مَوْزُونٌ " مُسْتَفْعِلٌ ") (١) نحو : زَيْدٌ
مُسْتَخْرِجٌ عَمْرًا .

وبِالجُمْلَةِ فاسْمُ الفاعِلِ من كلِّ زائِدٍ على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ بِوزنِ الفِعْلِ
المُضَارِعِ ، فَ " مُكْرِمٌ " بِوزنِ " يُكْرِمُ " غَيْرَ أَنَّكَ حَذَفْتَ " الياءَ " وَجَعَلْتَ
مَوْضِعَهَا المِيمَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَذَفْتَ حَرْفَ المُضَارِعَةِ من " يَسْتَخْرِجُ " وَجَعَلْتَ
مَوْضِعَهَا المِيمَ صَارَ " مُسْتَخْرِجًا " ، وَهَذَا وَجْهُ طَرِيفٍ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الفاعِلِ إِذَا ١/١٥٨
كَانَ لِلْحَالِ أَوْ الاسْتِقْبَالِ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ زائِدٌ كَمَا أَنَّ أَوَّلَ المُضَارِعِ زائِدٌ مَعَ المِوازَنَةِ
بِخِلَافِ المَاضِي ، فَإِنَّ " مُدَحْرَجًا " بَيْنَهُ وَبَيْنَ " دَحْرَجَ " مُوازِنَةٌ وَلَيْسَ أَوَّلُ
المَاضِي زائِدًا .

(١) سقط من (ف) .

" صيغ المبالغة "

<p>بِفَاعِلٍ وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةٌ وَمِثْلُ " الْمَفْعَالِ " ، وَ " الْفَعُولِ " . وَ " فَعُلٌ " يَعْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ وَقَوْمٌ عَمِرُوا عَمْرًا نَدْوِيًّا</p>	<p>وَشَبَّهُوا الْأَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةَ فِي مِثْلِ " الْفَعَالِ " ، وَ " الْفَعِيلِ " . وَ " فَعُلٌ " أَجْرُوهُ مُجْرَى " فَاعِلٍ تَقُولُ : زَيْدٌ حَسْرٌ عَيْوِيًّا</p>
---	---

قوله : " الأمثلة المبالغة ؛ يُريدُ ذات المبالغة ، فَحَذَفَ المُضَافَ وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَمَعْنَى المِبَالِغَةِ هُنَا (١) تَكْثِيرُ الفِعْلِ وَتَكَرُّرُهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى . وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ :

" وَشَبَّهُوا الْأَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةَ بِفَاعِلٍ "

فِي الْعَمَلِ لَا فِي جَرِيَانِهِ عَلَى الفِعْلِ .

قوله : " وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةٌ " أَيْ : جَائِزَةٌ ؛ لِأَنَّ المَرَادَ بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا يُرَادُ بِاسْمِ الفَاعِلِ مِنْ إِبْقَاعِ الفِعْلِ مَعَ إِحْدَاثِ مِبَالِغَةٍ وَتَكْثِيرٍ . وَأَمْثَلَةُ المِبَالِغَةِ خَمْسَةٌ كَمَا ذَكَرَ ، وَهِيَ : فَعَالٌ ، وَقَعِيلٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَقَعُولٌ ، وَقَفْعُلٌ .

أَمَّا " فَعَالٌ " فَمِثْلُ " ضَرَابٌ " مِنْ قَوْلِكَ : " ضَرَبَ يَضْرِبُ فَهُوَ ضَرَابٌ " ، وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ " مُضْرَبٌ " فَتَقُولُ : " زَيْدٌ ضَرَابٌ عَمْرًا " كَمَا تَقُولُ : " ضَارِبٌ عَمْرًا " لِكُنْ فِي " ضَرَابٍ " مِنَ المِبَالِغَةِ مَا لَيْسَ فِي " ضَارِبٍ " وَفِي " مُضْرَبٍ " مِنْ قَوْلِكَ بِالتَّشْدِيدِ ، وَهَذَا البِنَاءُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الإِعْمَالِ ، وَلَا يُصَاحُ إِلَّا مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ ، قَالَ الشَّاعِرُ ، وَاسْمُهُ القَلَاخُ (٢) :

(١) (ف) هذا " تحريف .

(٢) هو القلاخ بن حزن المنقري . انظر المؤلف والمختلف ٢٥٢ .

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا (١) .

فَنَصَبَ " جِلَالَهَا " بِ " لِبَاسٍ " ، وَلَمَّا كَثُرَ مِنْهُ ذَلِكَ أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لِبَاسٌ ، وَجِلَالُ الْحَرْبِ : الدَّرُوعُ وَمَا يُبَسُّ لِلْحَرْبِ .

قَالَ سَيَبَوِيهٍ : " وَسَمِعْنَا مَنْ يَقُولُ : " أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ " (٢) .
فَنَصَبَ " الْعَسَلُ " بِ " شَرَّابٍ " كَمَا تَقُولُ : أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَارِبٌ ، وَأَنَا أَشْرَبٌ .

وَأَمَّا " فَعِيلٌ " فَانْشُدْ سَيَبَوِيهٍ فِي إِعْمَالِهِ لِسَاعِدَةَ بْنِ جُوَيَّةٍ :

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ . بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ (٣)
فَنَصَبَ " مَوْهِنًا " بِ " كَلِيلٍ " . وَقَالُوا (٤) : " مَوْهِنًا " ظَرْفٌ (٥) وَهُوَ السَّاعَةُ مِنَ اللَّيْلِ فَلَمْ (٦) يَكُنْ لِسَيَبَوِيهِ فِيهِ حِجَّةٌ ، وَقَالُوا : لِأَنَّ " كُلَّ يَكُلٌ " غَيْرُ مَتَّعٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " كَلِيلٌ " (٧) بِمَعْنَى " مَكْلٌ " ، كَأَنَّهُ أَكَلَ حُمْرَ الْوَحْشِ ، أَيْ : أَتَعَبَهَا وَأَعْيَاهَا بِالْمَشْيِ إِلَى جِهَتِهِ ، وَلِذَلِكَ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْمِ ، يَعْنِي الْبَرَقَ كَقَوْلِهِمْ : " عَذَابٌ أَلِيمٌ " بِمَعْنَى مُؤْلِمٍ ، وَ " دَاءٌ وَجِيعٌ " بِمَعْنَى مُوجِعٍ ، وَالْمَوْلَمُ وَالْمَوْجِعُ يَتَعَدَّى فَكَذَلِكَ " فَعِيلٌ " مِنْهُمَا .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

وليس بولاج الخوائف أعقلا

وهو في الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١١٢/٢ ، والعيني ٢٥٥/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٥٧/١ .

(٣) البيت في ديوان الهذليين ١٩٨/١ ، والكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٣ .

(٤) في الأصل " وقال " .

(٥) القائل هو أبو العباس المبرد ، انظر المقتضب ١١٤/٢ .

(٦) في (ف) " فكن " تحريف " .

(٧) في النسختين " كليلاً " بالنصب .

وَمَعْنَى " شَاهَا " سَاقَهَا ، وَ" الْكَلِيلُ " الْبَرِّقُ الضَّعِيفُ ، يَصِفُ حَمَارَ
الْوَحْشِ ، وَ" عَمَلٌ " صِفَةٌ لـ " كَلِيلٍ " ، وَمَعْنَى عَمَلِهِ : أَنَّ هَذَا الْبَرِّقَ الضَّعِيفَ
يَبْدُو مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فَسَمِيَ ذَلِكَ " عَمَلًا " وَبَاتَتْ (الْحُمُرُ طِرَابًا) (١) قَدْ اسْتَخَفَّهَا
الشُّوقُ (٢) إِلَى جِهَةِ الْبَرِّقِ ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ : زَيْدٌ رَحِيمٌ عَمْرًا " قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلًا ؛ فَإِنِّي لَسْتُ أَكَلُهُ وَحْدِي (٣)

فَ " أَكِيلٌ " بِمَعْنَى " أَكَلَ " ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ " فَعِيلًا " (بِمَعْنَى ٨٥٨ / ب
فَاعِلٍ) (٤) إِنَّمَا يَأْتِي صِفَةً لِلذَّاتِ ، وَهُوَ مِنْ " فَعَلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ نَحْوُ "
شَرُفَ فَهُوَ شَرِيفٌ ، وَكَرَّمَ فَهُوَ كَرِيمٌ " لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فَعَلٍ لَازِمٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ
يَكُونَ " فَعِيلٌ " عَامِلًا (٥) ، فَلَا يَقْدَحُ فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ؛ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ " فَعِيلًا " قَدْ
يَأْتِي غَيْرَ صِفَةٍ لِلذَّاتِ ، وَأَعْنِي بِصِفَةِ الذَّاتِ الْغَرِيزِيَّةِ ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ سَيَبَوِيهِ .
وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ فِي هَذَا عَلَى الْعَامِلِ فَتَقُولُ : " زَيْدٌ عَمْرًا
رَحِيمٌ " وَأَمَّا " مِفْعَالٌ " فَنَحْوُ " زَيْدٌ مِطْعَامُ الضَّيْفِ " ، وَيَعْمَلُ جَمْعٌ "
مِفْعَالٌ " عَمَلُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) ؛ الْحَمِيرُ ضَرَابًا " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي (ف) " الْبَرِّقُ " تَحْرِيفٌ .

(٣) الْبَيْتُ لِقَيْسِ بْنِ عَاصِمِ الْمَنْقَرِيِّ ، وَنَسَبَ لِحَاتِمِ الطَّائِي

وَهُوَ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوَانَ حَاتِمِ ٣١٢ ، وَمَعْنَى الْبَيْبِ ٢٨٧ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ لِسَيَبَوِي ٥٨٥ ، وَشَرَحَ

ابْنَ الْقَوَاسِ ٩٩٠ .

(٤) مِنْ (ف) .

(٥) هَذَا هُوَ الْمَبْرَدُ ، انظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١١٣/٢ ، وَاَنْظُرِ رَدَّ ابْنِ وَلاَدٍ عَلَيْهِ بِحَاشِيَةِ الْمُقْتَضِبِ ١١٧/٢ .

شُم مَهاوِينِ أَبدانَ الجُزُورِ مَحا مَيصَ العَشيَّاتِ لا خُورٍ ولا قُزْمٌ (١)
 فنَصَبَ "أَبدانَ الجُزُورِ" بِـ "مَهاوِينِ" ، وَهُوَ جَمْعُ "مِهاوِنٍ" ، وَمَعنَاهُ أَنَّهُ
 يَهِينُ أَبدانَ الجُزُورِ - وَهِيَ الإِبِلُ - بِنَحْرِها وَإِطعامِ لَحْمِها .
 وَقولُهُ : " لا خورٌ " لا ضَعافٌ ، وَهُوَ صِفةُ "مَهاوِينِ" .
 وَأما " فَعولٌ " فنَحْوُ قولِ الشاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو طالِبِ بنِ عَبْدِ المَطَلِبِ : (٢)
 ضَرُوبٌ بِنَصلِ السِّيفِ سَوقَ سَمانِها (٣)
 فنَصَبَ : سَوقًا " بِـ " ضَرُوبِ " ، وَالسَّوقُ : جَمْعُ ساقٍ .
 وَأما " فَعَلٌ " فنَحْوُ " حَذِرٌ " ، أَنشَدَ سِيبَوِيهِ :
 حَذِرٌ أَمُورًا لا تَهَابُ وَآمِنٌ ما لَيسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ (٤)
 فنَصَبَ " أَمُورًا " بِـ " حَذِرِ " ، وَقَالَ النَحْوِيُّونَ : هَذَا البَيتُ لَمْ يَصِحَّ عَنِ
 العَرَبِ ، قالَ أَبُو سَعِيدٍ : (رَوَى المازِنِيُّ عَنِ اللّاحِقِيِّ أَنَّهُ قالَ) (٥) سَأَلَنِي
 سِيبَوِيهِ عَنِ شَاهدِ فِي تَعَدَّى " فَعَلِ " فَعَمَلْتُ لَهُ هَذَا البَيتَ ، وَرَوِي أَنَّ البَيتَ لِابْنِ
 المَقفَعِ .

- (١) البیت للکمیت بن معروف الأسدی ، وقیل لابن أبی مقبل .
 وهو فی الکتاب ١١٤/١ ، وابن یعیش ٧٤/٦ ، والخزانة ٤٤٨/٣ ، وشرح أبیات الکتاب ٢١٥/١ .
 (٢) وهو عم رسول الله - صلی الله علیه وسلم - ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب .
 (٣) هذا صدر بیت ، وعجزه :
 إذا عدموا زادا فإنک عاقر
 وهو فی غایة المطالب فی شرح دیوان أبی طالب ٧٩ ، والکتاب ٥٧/١ ، والخزانة
 ٤٤٦/٣ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، والعینی ٥٣٩/٣ .
 (٤) قاله أبو یحیی اللاحقی ، واسمه أبان بن عبد الحمید (٢٠٠ هـ) ، وقیل : إنه من روايته ولس من
 شعره ، وقیل : إنه مصنوع .
 انظر الکتاب ٥٨/١ ، وشرح أبیاته لابن السیرافی ٤٠٩/١ ، والخزانة ٤٥٦/٣ ، والعینی
 ٥٤٣/٣ ، وابن القواس ٩٩٢ .
 (٥) فی الأصل " روى عن المازنی أن اللاحقی قال "
 وانظر هذه الحکایة فی الطلل فی شرح أبیات الجمل لابن السید ١٣١ ، وشرح عیون سیبویه لأبی
 نصر القرطبی : ٧٩ .

قوله: " حَذِرُ عِيُوبًا " مِثَالُ لـ " فَعَلٍ " ، و " فَعِلٌ " أَقْلٌ مِنْ " فَعِيلٍ " أَيْ :
 أَسْمَاءُ الْفَاعِلِ عَلَى " فَعِيلٍ " أَكْثَرُ مِنْ " فَعِلٍ " .
 وَقَوْلُهُ :

" وَقَوْمٌ عَمَرُوا غُفْرًا ذُنُوبًا " .
 فَنَصَبَ " ذُنُوبًا " بِـ " غُفْرٍ " وَهُوَ جَمْعٌ ؛ غَفُورٍ ؛ عَلَى وَزْنِ " فَعُولٍ " ،
 قَالَ طَرْفَةُ :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرًا ذُنُوبَهُمْ غَيْرَ فُحْرٍ (١)
 وَيُرْوَى " فُجْرٌ " بِالْجِيمِ ، فَنَصَبَ " ذُنُوبَهُمْ " بِـ " غُفْرٍ " كَمَا يَتَعَدَّى وَاحِدُهُ
 وَهُوَ " غُفُورٌ " .
 قَوْلُهُ :

" وَقَعْلٌ يَعْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ " .
 يُرِيدُ أَنَّ " فُعْلًا " جَمْعٌ " فَعُولٍ " - نَحْوُ " غُفْرٌ " جَمْعٌ " غُفُورٍ " - يَعْمَلُ
 كَمَا يَعْمَلُ " الْفَوَاعِلُ " جَمْعٌ " فَاعِلَةٌ " نَحْوَ قَوْلِ الْعَجَّاجِ :
 أُولَافًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمَى (٢) .

فَنَصَبَ " مَكَّةَ " بِـ " أُولَافٍ " ، وَهُوَ جَمْعٌ " أَلْفَةٍ " ، وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ
 الْهَذَلِيُّ (٣) :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهِنَّ عَوَاقِدُ حَبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلٍ (٤)

(١) انظر ديوان طرفة بن العبد ٥٥ ، والكتاب ٥٨/١ ، وشرح أبياته ٦٨/١ ، وابن يعيش
 ٧٥/٦ ، والخزانة ٤٦٤/٣ ، والعيني ٥٤٨/٥ ،

(٢) سبق تخريجه ، في ٦٩٥/١ .

(٣) أبو كبير الهذلي هو عامر بن الحليس .

انظر ترجمته في ديوان الهذليين ٨٨/٢ ، والخزانة ٤٦٧/٣ ،

(٤) انظر ديوان الهذليين ٩٢/٢ برواية

مما حملن حيك الثياب فشب غير متقل

وهو في الكتاب ٥٥/١ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والخزانة ٤٦٦/٣ ، وشرح ابن القواس ١٢٨١ ،

فَنَصَبَ "حُبُّكَ النَّطَاقِ" بِـ "عَوَاقِدَ" ، وَصَرَفَهُ لِضُرُورَةِ الشُّعْرِ ، كَمَا (١)
صَرَفَ الْعَجَّاجُ "الأَوَالَفَ" لِلضَّرُورَةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ "وَلِذَلِكَ" .

" الصفة المشبهة "

وَيُشَبِّهُ اسْمَ الْفَاعِلِ الْإِسْمَ الصِّفَّةَ	كَيْفَ أَتَتْ نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً
فِي سَبَبٍ لَا أَجْنَبيُّ أَعْمَلَتْ	إِذْ تُنْتَبِتُ وَجُمِعَتْ وَأُنْتُتْ
وَالأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعَ	وَقَدْ يُجْرَى وَانْتِصَابُهُ سَمِعَ
تَقُولُ : زَيْدٌ حَسَنٌ الْمَقَالِ	وَهُوَ جَمِيلُ الْوَجْهِ وَالْفِعَالِ
وَالأَصْلُ فِيهِ حَسَنٌ مَقَالُهُ	وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ مِثْلُهُ
شَنْبَاءُ أَنْبِيَاءٍ وَجَاءَ نَصْبًا	الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا

يُرِيدُ أَنَّ الْإِسْمَ الصِّفَّةَ هُوَ الَّذِي يُشَبِّهُ اسْمَ الْفَاعِلِ ، وَيُرِيدُ بِالصِّفَّةِ الَّتِي ١٥٩ / أ
لَمْ تَجْرِ عَلَى فِعْلِهَا فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ (١) ؛ فَإِنَّ الصِّفَّةَ
الْجَارِيَةَ عَلَى فِعْلِهَا هِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ كضَارِبٍ يَجْرِي عَلَى " يَضْرِبُ " ، وَذَلِكَ
نَحْوُ " حَسَنٌ ، وَكَرِيمٌ " لَكِنَّهَا تَجْرِي عَلَى مَوْصُوفَاتِهَا فِي الْإِعْرَابِ ،
وَالتَّعْرِيفِ ، وَالتَّنْكِيرِ .

قوله :

" كَيْفَ أَتَتْ نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً "

يُرِيدُ أَنَّهَا تُشَبِّهُ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي الْعَمَلِ مَعْرِفَةً كَانَتْ أَوْ نَكْرَةً ، ثُمَّ ذَكَرَ
وُجُوهَ الْمَشَابَهَةِ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ ذَكَرَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ فَقَالَ : " إِذْ تُنْتَبِتُ ، وَجُمِعَتْ ، وَ
أُنْتُتْ " ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّنْكِيرَ ؛ لِأَنَّ التَّنْتِيبَ بَعْدَ التَّنْكِيرِ وَثَانٍ لَهُ .

قَوْلُهُ : " إِذْ تُنْتَبِتُ " يُرِيدُ أَشْبَهَتْ (اسْمُ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهَا) (٢) (تُنْتَبِتُ) (٣)

(١) يُقَالُ فِي حَدِّ الصِّفَّةِ الْمَشْبَهَةِ : إِنَّهَا مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " بِاسْمِ الْفَاعِلِ لِأَنَّ " .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ " تُنْتَبِتُ " وَالْأَنْسَبُ مَا أُثْبِتَ .

كَمَا يُتَنَّى اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَتُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ ، وَتُؤَنَّثُ كَمَا يُؤَنَّثُ ، فَتَقُولُ :
 " حَسَنَانِ " كَمَا تَقُولُ : " ضَارِبَانِ " ، فَ " حَسَنَانِ " كِ
 " ضَارِبَانِ " ، وَ " ضَارِبَانِ " كِ " يَضْرِبَانِ " ، فَ " حَسَنُونَ " مُشَبَّهٌ بِـ
 " ضَارِبُونَ " مِنْ جِهَةِ الْجَمْعِ ، وَ " ضَارِبُونَ " مُشَبَّهٌ بِقَوْلِكَ " يَضْرِبُونَ "
 مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِ (١) .

وَأَمَّا التَّائِيثُ فَتَقُولُ : " حَسَنَةٌ " كِ " ضَارِيَةٌ " ، " حَسَنَتَانِ " كِ
 " ضَارِبَتَانِ " وَأَمَّا التَّذْكِيرُ فَقَوْلُكَ : " حَسَنٌ " كِ " ضَارِبٌ " ، وَ " ضَارِبٌ " كِ
 " يَضْرِبُ " .

فَهَذَا وَجْهٌ الشَّبَهَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَى اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ مُجْرَاهَا نَحْوَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 قَائِمِ الْأَبُ كَمَا تَقُولُ : " حَسَنُ الْوَجْهِ " .
 قَوْلُهُ :

" فِي سَبَبٍ لَا أَجْنَبِيٍّ أَعْمَلْتُ "

إِنَّمَا أَعْمَلْتُ فِي السَّبَبِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ ؛ لِنَقْصَانِهَا عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ،
 فَاسْمُ الْفَاعِلِ لِقَوْتِهِ يَعْمَلُ فِيهِمَا جَمِيعًا ، تَقُولُ فِي عَمَلِهِ فِي الْأَجْنَبِيِّ : " زَيْدٌ
 ضَارِبٌ أَخَا عَمْرٍو " وَلَا تَقُولُ : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَ عَمْرٍو " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي السَّبَبِ ، وَأَنْتَ لَا
 تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمِ عَمْرٍو " بَلْ قَائِمِ أَبِيهِ ، وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 حَسَنِ عَمْرٍو " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمِ عَمْرٍو عِنْدَهُ " ، وَكَذَلِكَ
 يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ عَمْرٍو عِنْدَهُ .

(١) سقط من (ف) .

قلتُ : أَمَا مَرْفُوعُهَا فَهُوَ كَمَرْفُوعِ اسْمِ الْفَاعِلِ اللَّازِمِ وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ
 مَنْصُوبُهَا لَيْسَ كَمَنْصُوبِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي : فَإِنَّ مَنْصُوبَهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ سَبَبِهِ
 وَقَدْ لَا يَكُونُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُهُ ، وَمَعْنَى (سَبَبِهِ) (١) أَنْ يَكُونَ لِلْمَوْصُوفِ ضَمِيرٌ
 فِي الْمَعْمُولِ نَحْوَ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَجَمِيلٍ غُلَامُهُ " ، فَإِذَا قُلْتُ :
 " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ " فَقَدْ عَمِلْتُ فِي نَفْسِ ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ لَا فِي سَبَبِهِ كَمَا
 تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ " .

فَنَقْصَانُهَا عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ وَجْهِهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ إِلَّا السَّبَبَ .

وِثَانِيهَا : أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الثَّابِتِ (فِي الْحَالِ) (٢) .

الثَّالِثُ : أَنَّهَا (٣) لَا تَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ .

الرَّابِعُ : أَنَّهَا مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ .

الخَامِسُ : أَنْ الْجَرَّ فِيهَا - إِذَا تَعَرَّفَتْ بِاللَّامِ ، أَوْ أُضِيفَتْ إِلَى مَا هُوَ

مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ - أَجُودُ مِنَ النَّصْبِ .

السادسُ : أَنْ الْعَطْفَ عَلَى الْمَجْرُورِ بِهَا لَا يَجُوزُ بِالنَّصْبِ (٤) .

السَّابِعُ : أَنْ إِضَافَتَهَا أَحْسَنُ مِنْ تَنْوِينِهَا .

قَوْلُهُ : " وَالْأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا " أَيْ : فِي مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ

الْفَاعِلِ .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " سَبَبٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) (ف) " عَلَى النَّصْبِ " .

قوله : " أن يرتفع " أى : والأصل رَفَعُ مَعْمُولِهَا ، يَعْنِي الْأَصْلُ أَنْ
تَقُولَ : " مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ " ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
" وَالْأَصْلُ فِيهِ حَسَنٌ مَقَالُهُ "

أى : الأصلُ أن يرتفعَ " مَقَالُهُ " بِـ " حَسَنٍ " ارتفَاعَ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ ، وَإِنَّمَا
كَانَ الْأَصْلُ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مَأْخُودَةٌ مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ لَا يَتَعَدَّى ، وَإِنَّمَا
شُبِّهَتْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي النِّصْبِ بِهَا ، فَهِيَ فِيهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ ، وَفِي الرَّفْعِ غَيْرُ ١٥٩ / ب
مَحْمُولَةٌ عَلَى غَيْرِهَا بَلْ ذَلِكَ بِأَبِهَا ؛ لِأَنَّ الْحُسْنَ فِي الْحَقِيقَةِ لـ " مَقَالُهُ " ، فَإِذَا
قَالُوا : " مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ " فَأَجْرُوا حُسْنَ الْوَجْهِ وَصَفًا لِلرَّجُلِ لَفْظًا
وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْوَجْهِ .

قوله : " وقد يُجرُ " أى بعدَ الرَّفْعِ الْإِخْتِيَارُ الْجَرُّ ، وَالتَّمَثِيلُ فِيهِ قَوْلُهُ :
" حَسَنُ الْمَقَالِ "

وقوله : " وهو جميلُ الوجهِ " بِإِضَافَةِ " حَسَنٍ " إِلَى " الْمَقَالِ " ، وَ" جَمِيلٍ "
إِلَى " الْوَجْهِ " (١) ، فَالْمَخْتَارُ بَعْدَ الرَّفْعِ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى الْمَعْرُفِ بِاللَّامِ كَمَا
مَثَلٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا الْإِضَافَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا نَقَلُوا الصِّفَةَ فِي قَوْلِهِمْ : " مررتُ برجلٍ
جَمِيلِ الْوَجْهِ " إِلَى " الرَّجُلِ " وَأَسْنَدُوهَا إِلَى ضَمِيرِ الرَّجُلِ فَجَعَلُوا " الْحُسْنَ "
لِجُمْلَةِ الرَّجُلِ عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ ، فَلَو نَوَّوْنَا الصِّفَةَ وَنَصَبُوا " الْوَجْهَ "
لِحَمْلُوهَا عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمُتَعَدَّى وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ ، فَلَمَّا فَاتَ الرَّفْعُ
الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا اخْتِيرَ الْجَرُّ ، فَفِي " جَمِيلٍ " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ عَائِدٌ عَلَى "
رَجُلٍ " ، وَاخْتَارُوا تَعْرِيفَ " الْوَجْهِ " بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّهَا فِيهِ صَارَتْ خَلْفًا مِنْ
الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ " الْوَجْهُ " ، فَإِنَّ الْأَصْلَ " مررتُ برجلٍ جَمِيلِ وَجْهُهُ "
فَأَخَذَتْ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ بِإِضَافَةِ " وَجْهِ " إِلَيْهِ فَقَدَّمَتْهُ عَلَى " الْوَجْهِ "

(١) فى الأصل " آخره " تحريف .

وَأَسَدتْ إِلَيْهِ " جَمِيلًا " وَرَفَعتهُ وَأَدخَلتِ الألفَ وَاللَّامَ عَلى " الوجهِ " عَوضًا
منه . (١)

قَولُهُ : " وَأَنتَصَابُهُ سَمِعَ " يُرِيدُ وَأَنتَصَابُ مَعْمُولِ الصِّفَةِ المَشبُهَةِ بِاسمِ
القَاعِلِ ، وَقَد جَاءَ فِى الشَّعْرِ ، وَالمِثَالُ فِيهِ قَولُهُ (٢) :

" شَنبَاءُ أَنبِيَاءَ ، وَالحَزْنُ بَابَا ، وَالعَقُورُ كَلْبًا "

فَأَمَّا " شَنبَاءُ أَنبِيَاءَ " ، فَعَجَزُ بَيْتِ لِأبى زَبِيدِ الطَّائِي ، وَصَدْرُهُ :

هِيفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنبَاءُ أَنبِيَاءَ (٣)

كَانَهُ قَالَ : تَقِيَّةُ أَنبِيَاءَ ، فَالْتَّنَوِينُ مَحذُوفٌ مِنْ " شَنبَاءَ " ؛ لِأَنَّهَا لَا

تَنصَرِفُ ، وَ" المَحْطُوطَةُ " بَرَاقَةُ الأَلونِ ، وَقِيلَ : المِلسَاءُ الظَّهْرِ .

وَ" أَنبِيَاءَ " مَنصُوبٌ عَلى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ ، وَقِيلَ : تَمْيِيزٌ ، وَإِذَا كَانَتِ

الصِّفَةُ مَشبُهَةً بِاسمِ القَاعِلِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنصُوبُهَا مَشبُهًا بِالمَفْعُولِ ، وَكَذَلِكَ

القَولُ فِى :

الحَزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبًا (٤)

يَجِبُ النِّصْبُ فِيهِ لِتَعَدُّرِ الإِضَافَةِ مَعَ تَعْرِيفِ الأَوَّلِ وَتَكْبِيرِ الثَّانِي ، وَفِى

هَذِهِ المِسَالَةُ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ وَجْهًا (٥) ، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْمُولَ هَذِهِ الصِّفَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ

مُعَرَّفًا بِالأَلَامِ وَهِيَ نَكْرَةٌ - أَعْنَى الصِّفَةِ - كَقَولِهِ : " حَسَنَ المَقَالِ " ، أَوْ بِالإِضَافَةِ

(١) انظر خلاف النحويين فى معنى " أَل " عوضاً من الضمير فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/١ .

(٢) الضمير فى " قوله " يعود على المصنف ، أما الشعر فسيأتى بيانه .

(٣) الشاهد فى ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وابن يعيش ٨٦/٦ ، والعينى ٥٩٣/٣ .

(٤) هذا الرجز لرؤية بن العجاج ، وقبله :

فذاك وخم لا يبالى السبا

ديوانه ١٥ ، والكتاب ١٠٢/١ ، والمقتضب ١٦٢/٤ ، والخزانة ٤٨٠/٣ .

(٥) انظر هذه الأوجه فى شرح ابن القواس ٩٩٧ - ١٠٠١ ، وابن يعيش ٨٤ / ٦ .

إلى مُضْمَرٍ وهى نكرةٌ - أعنى الصِّفَة - كقوله : " حَسَنٌ مَقَالُهُ " ، أو مُنْكَوَرًا كَقَوْلِهِ : " شَنْبَاءٌ أُنْيَابًا . فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ يَجُوزُ فِي كُلِّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ فَصَارَتْ تِسْعَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَنْكِيرِ الصِّفَةِ ، تَقُولُ : " هُوَ حَسَنُ الْمَقَالِ " بِالْإِضَافَةِ ، فَإِنْ نَوَّنتَ " حَسَنًا " جَازَ فِي " الْمَقَالِ " الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، أَمَّا الرَّفْعُ ففَاعِلٌ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَعْرِيفِ الثَّانِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

فَإِنْ عَرَفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ، فإِمَّا أَنْ تَنْوِّنَ " حَسَنًا " أَوْ لَا ، فَإِنْ نَوَّنتَهُ نَحْوَ " حَسَنٌ مَقَالُهُ " جَازَ فِي " مَقَالِهِ " الرَّفْعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِّنْ جَرَرْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ، وَقَدْ ضَعُفُوا هَذَا الْوَجْهَ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَعْرِيفِ الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ ، فَإِنْ نَكَرْتَ الثَّانِي ، فإِمَّا أَنْ تَنْوِّنَ الصِّفَةَ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ نَوَّنتَهَا جَازَ فِي مَعْمُولِهَا الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، فَالرَّفْعُ نَحْوَ " حَسَنٌ مَقَالٌ " ، وَالنَّصْبُ " حَسَنٌ مَقَالًا " وَمِثْلُ النَّصْبِ " شَنْبَاءٌ أُنْيَابًا " ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِّنْ جَرَرْتَ بِالْإِضَافَةِ ، فَهَذِهِ تِسْعَةٌ أَوْجُهُ مَعَ تَنْكِيرِ الصِّفَةِ . فَإِنْ عَرَفْتَهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فإِمَّا أَنْ تَعْرِفَ المَعْمُولَ ، أَوْ لَا ، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْهُ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ ، الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوَ " الحَسَنُ وَجْهٌ ، وَالْحَسَنُ وَجْهًا " وَمِثْلُهُ فِي النَّصْبِ :

" الحزنُ بَابًا ، وَالْعَقُورُ كَلْبًا "

وَلَا يَجُوزُ الجَرُّ فَسَقَطَ وَجْهٌ ، فَإِنْ عَرَفْتَ مَعْمُولَهَا ، فإِمَّا أَنْ تَعْرِفَهُ بِالْإِضَافَةِ ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَإِنْ كَانَ بِالْإِضَافَةِ فَوَجْهَانِ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، فَالرَّفْعُ نَحْوَ " الحَسَنُ وَجْهٌ " ، وَالنَّصْبُ نَحْوَ " الحَسَنُ وَجْهٌ " ، وَيَمْتَنِعُ الجَرُّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ المَعْرِفَ بِاللَّامِ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مِثْلِهِ فَسَقَطَ الجَرُّ مَعَ التَّنْكِيرِ وَمَعَ الإِضَافَةِ فَبَقِيَ

وَجْهَانِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ ، وَإِنْ تَعَرَّفَ الثَّانِي بِاللَّامِ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ، الْجَرُّ
بِالإِضَافَةِ ، وَالرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ نَحْوَ " الْحَسَنُ الْوَجْهَ مَعًا ،

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ، وَقَبْلَهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ صَارَتْ سَبْعَةٌ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ
تِسْعَةً كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا لَكِنْ سَقَطَ مِنْهَا وَجْهَانِ فَبَقِيَ سَبْعَةٌ تُضَافُ إِلَى
التَّسْعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَتَصِيرُ سِتَّةَ عَشَرَ وَجْهًا .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ يُرْفَعُ (فِيهِ) (١) فَهُوَ فَاعِلٌ وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَكُلُّ
مَوْضِعٍ يَنْصَبُ أَوْ يُجْرُ فِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ ، وَضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ مِنْ ضَمِيرَيْنِ ،
وَمِثَالُ الضَّمِيرَيْنِ النَّصْبُ فِي الْمُضَافِ نَحْوَ " الْحَسَنُ وَجْهَهُ " فَإِنَّ فِي الصِّفَةِ
ضَمِيرًا ، وَفِي " الْوَجْهِ " الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخَلَّوْا مِنَ الضَّمِيرِ لِلْعِلْمِ بِهِ
فِيمَا إِذَا رَفَعْتَ بِهَا الْمَعْرَفَ بِاللَّامِ ، أَوِ الْمُنْكَرَ ، فَاعْرِفُهُ .

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ (فِيهَا) وَكُتِبَ فَوْقَ " فِيهَا " فِي الْأَصْلِ بِخَطِ مَغَايِرِ " الْمَعْمُولِ أَوِ الظَّاهِرِ " وَهُوَ تَفْسِيرٌ
لِنَائِبِ الْفَاعِلِ فِي (يَرْفَعُ) .

" أفعال التفضيل "

وأفعل التفضيل ليس يرتفع مظهره إلا شئوذاً قد سمع
 في ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه كحل منه في عين الصفي
 إما أضعفته وإما نصبا كخير حافظٍ وخير عقباً

أفعل التفضيل [يُصاغُ] (١) مما يُصاغُ منه فعل التعجب ، وقد تقدم ما
 يُصاغُ منه فعل التعجب (٢) فاستعمله هنا ، وإنما اشتركا في البناء لاشتراكهما
 في المعنى ؛ لأن التعجب والتفضيل مشتركان في رفع الشيء على غيره في تلك
 الخصلة .

وقيل في تعريفه : هو ما اشتق من فعل لموصوف (٣) بزيادة على غيره .
 فقولهم : " ما اشتق من فعل " كالجنس الشامل لاسم الفاعل واسم المفعول ،
 واسم الزمان كالصيف ، والمكان كالدخل لموضع الدخول .
 وقولهم : " لموصوف " كالفصل الذي يخرج به الزمان ، والمكان ؛ لأنهما
 وإن كانا مشتقين من فعل لكنهما ليسا لموصوف ، أي ليسا صفتين لموصوف .
 وقولهم : « بزيادة على غيره » ليخرج به غيره من الصفات التي لا شركة فيها ،
 لأن الزيادة تقتضي ثبوت شيء مزيد عليه ، وذلك الشيء المزيد عليه مشترك
 فيه .

قوله : " ليس يرتفع مظهره " يريد مظهر أفعال التفضيل ، واحترز بقوله :

(١) سقط من الأصل .

(٢) ينظر ٢ / ١١٠ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " الموصوف " تحريف .

" يَرْتَفِعُ " عن النَّصْبِ ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَبُ الظَّاهِرَ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوَ " زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا " ، وَاحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ : " مَظْهَرُهُ " عَنِ الضَّمِيرِ ؛ فَإِنَّ المَضمَرَ يَرْتَفِعُ بِهِ نَحْوَ " زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا " ، ففِي " أَحْسَنَ " ضَمِيرٌ فَاعِلٌ مَرْتَفِعٌ بِهِ . ١٦٠ / ب
 قَوْلُهُ : " إِلَّا شُدُوذًا " يَرِيدُ لَيْسَ يَرْتَفِعُ مَظْهَرُهُ إِلَّا ارْتِفَاعَ شُدُوذٍ ثُمَّ مَثَلٌ بِذَلِكَ الشُّدُوذِ وَهُوَ قَوْلُهُ :

" مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ .
 فَـ " رَجُلًا " مَفْعُولٌ " رَأَيْتُ " ، وَ " أَحْسَنَ " نَعْتٌ لَهُ ، وَ " فِي عَيْنِيهِ " يَتَعَلَّقُ بِـ " أَحْسَنَ " فَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَ " كُحْلٌ " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " أَحْسَنَ " ، (وَ " مِنْهُ " مُتَعَلِّقٌ بِـ " أَحْسَنَ ") (١) ، وَ " الْهَاءُ " فِيهِ ضَمِيرُ الكُحْلِ ، وَ " فِي عَيْنِ الصَّفِيِّ " حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي " مِنْهُ " ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ " الكُحْلِ " بِالابْتِدَاءِ ، وَ " أَحْسَنَ " خَبْرُهُ ، وَلَا رَفْعَ " أَحْسَنَ " بِالابْتِدَاءِ وَ " الكُحْلُ " خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ الفِصْلُ بَيْنَ " أَحْسَنَ " وَصَلْتِهِ وَهُوَ " مِنْهُ " بِأَجْنَبِيٍّ ، لِأَنَّ " مِنْهُ " مِنْ تَتْمَةِ " أَحْسَنَ " ، فَإِنَّ قَدِمْتَ " مِنْهُ " عَلَى " الكُحْلِ " لَمْ يَجُزْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ " الْهَاءَ " فِي " مِنْهُ " ضَمِيرُ الكُحْلِ فَلْزِمَ مِنَ تَقْدِيمِهِ تَقْدِيمَ المَضمَرِ عَلَى المَظْهَرِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَتَعَيَّنَ رَفْعُهُ بِـ " أَحْسَنَ " .

وَأَقُولُ : فِي المَسْأَلَةِ وَجْهٌ وَهُوَ أَنْ تُؤَخَّرَ " الكُحْلُ " إِلَى آخِرِ الكَلَامِ فَتَقُولَ : " مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدِ الكُحْلِ " ، فَإِنَّ المَسْأَلَةَ تَجُوزُ إِذَا رَفَعْتَ " الكُحْلَ " بِالابْتِدَاءِ ، وَجَعَلْتَ " أَحْسَنَ " الخَبَرَ ؛ لِأَنَّ المَبْتَدَأَ فِي النِّيَّةِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الخَبَرِ ، فَيَكُونُ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى " الكُحْلِ " مَعْنَى لَا لَفْظًا " كَقَوْلِهِمْ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ .

(١) سقط في (ف) انتقال نظر ، وهي من حاشية الأصل .

وقيل : يجوزُ أن يرفع (١) أفعالُ التفضيلِ الظاهرِ إذا كانَ المرفوعُ بهِ
مُفضَّلاً على نفسه باعتبارِ محلِّينِ كهذهِ المسألةِ ؛ فإنَّ " الكحلَّ " مُفضَّلٌ على
نفسه باعتبارِ كونهِ " في عينِ الصَّفِي " .
قوله :

" إِمَّا أَصْفَتَهُ ، وَإِمَّا نَصَبَا "

يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْفَعْ الْمَظْهَرَ شَاذًا ، فَإِذَا انْتَقَى الرَّفْعُ فِيمَا بَعْدَهُ بَقِيَ إِمَّا
الإِضَافَةُ ، وَإِمَّا النَّصْبُ

فإن قلت: كيف عطف الاسم وهو " النَّصْبُ " على الفعل وهو " أَصْفَتَهُ " ؟
قلت : النَّصْبُ مصدرٌ " نَصَبَ يَنْصِبُ نَصْبًا " فكأنه قال : " وإِمَّا نَصَبْتَهُ
نَصْبًا "

قوله : " كَخَيْرِ حَافِظٍ " مثالُ للجرِّ بالإِضَافَةِ .

قوله : " وَخَيْرِ عُقْبَا " مثالُ للنَّصْبِ على التَّمْيِيزِ .

وقيل : كلُّ موضعٍ يكونُ أفعالُ فيه مُضَافًا إلى ما هو بَعْضُهُ - أي أفعالُ
التَّفْضِيلِ بَعْضُ المِضَافِ إليه - يجوزُ الجرُّ بالإِضَافَةِ نحو قولك : وَجْهُ زَيْدٍ
أَحْسَنُ وَجْهِ ، وَشَعْرُ زَيْدٍ أَحْسَنُ شَعْرٍ ، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَأَفْضَلُ الرِّجَالِ ،
فَإِذَا كَانَ " أَفْعَلٌ " جِزَاءً مِمَّا بَعْدَهُ جازت الإِضَافَةُ ، فَإِنْ كَانَ ما بَعْدَ " أَفْعَلٍ "
جِزَاءً مِنْهُ (أعني من " أَفْعَلٍ ") (٢) فَالنَّصْبُ لَا غَيْرُ كقولك : " زَيْدٌ أَحْسَنُ
وَجْهًا " ، فَإِنْ " أَحْسَنَ " خَبِرُ عَنْ " زَيْدٍ " وَالخَبِرُ المِفْرَدُ هُوَ المِبتَدَأُ ، وَ
" أَحْسَنُ " هُوَ " زَيْدٌ " ، وَ " الوَجْهُ " جِزَاءً مِنْ " زَيْدٍ " فَهُوَ جِزَاءٌ مِنْ خَبْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ جِزَاءً مِنْهُ بَلْ كَانَ غَيْرَهُ لَكِنْ لَهُ بِهِ مِلاَبَسَةٌ فَالنَّصْبُ أَيْضًا نَحْوَ قولك : " زَيْدٌ
أَصْدَقُ حَدِيثًا ، وَأَنْظَفُ نَوْبًا " .

(١) (ف) يرتفع .

(٢) سقط من (ف) .

" المصدر "

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا	بِأَنْ وَفَعَلَ مِنْهُ مَا تَتَكَّرَا
كَسَرْتَنِي ضَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرًا	وَسَاعَنِي إِغْضَابٌ عَمْرٍو بَكْرًا
يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسِمِ الْفَاعِلِ	وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ
وَإِنْ يَكُنْ بِالْإِسْلَامِ قَدْ تَعَرَّقَا	كَالضَّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا ضَعْفًا

هَذَا هُوَ رَابِعُ مَا يَعْمَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : ١/١٦١

" مهما قُدِّرَا بِأَنْ وَفَعَلَ " عَنْ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِلْفِعْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ ؛ لِقَوَاتِ تَقْدِيرِهِ بِأَنْ وَ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا " ، فَ " زَيْدٌ " مَنْصُوبٌ بِ " ضَرَبْتُ " لَا بِالْمَصْدَرِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّكَ تَقُولُ : " ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ " ؛ فَإِنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا مُؤَكَّدٌ لِلْفِعْلِ (وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ عَمِلَ وَ يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بِأَنْ وَ الْفِعْلِ ؟)

قُلْتَ : الْمَصْدَرُ هُنَا لَيْسَ مُؤَكَّدًا لِلْفِعْلِ (١) بَلِ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لَهُ مُحذُوفٌ ، إِذْ التَّقْدِيرُ " ضَرَبْتُكَ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ " فَحَذَفَ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ وَ صِفَتَهُ - وَهُوَ " مِثْلٌ " - ، وَالْمُرَادُ بِالْمُؤَكَّدِ أَنَّ الْمَصْدَرَ فِعْلٌ (٢) لِفَاعِلِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ ، وَ " ضَرْبُ الْأَمِيرِ " لَيْسَ مِنْ فِعْلِ " التَّاءِ " فِي " ضَرَبْتُ " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِمْ : " سَقِيًّا لَزَيْدٍ " فَإِنَّ اللَّامَ مُتَعَلِّقَةً بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ فِعْلٌ لِفَاعِلِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى " سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا " فَقَدْ عَمِلَ وَلَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُهُ بِأَنْ وَ الْفِعْلِ ؟

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) في النسختين ؛ فعلاً " تحريف .

قلتُ : قد قيلَ : إنَّ اللامَ في " لك " للبيانِ ويتعلَّقُ بفعلٍ محذوفٍ ، والتَّقديرُ " أَعْنَى لَكَ " ، وقيلَ : العَامِلُ فيه العَامِلُ في المصدرِ وهوَ الفعلُ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ : " سَقِيًّا زَيْدًا " فَإِنَّ " زَيْدًا " مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ ، وَقِيلَ : العَامِلُ فِيهِ نَفْسُ المَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عَوْضًا مِنَ الفِعْلِ وَخَلْفًا عَنْهُ ، فمَهْمَا قُدِّرَ المَصْدَرُ بِأَنَّ وَالفِعْلُ اتَّفَقُوا عَلَى إِعْمَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُؤَكِّدًا لِلْفِعْلِ أَوْ مُبَيِّنًا لِنَوْعِهِ ، أَوْ لعددِ مَرَاتِهِ ، أَوْ لِتَحْدِيدِهِ فَمَتَّفِقٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ ، فَإِنْ كَانَ عَوْضًا عَنِ الفِعْلِ وَيَدُلُّ عَنْهُ فِي إِعْمَالِهِ خِلَافٌ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ المَصْدَرَ الَّذِي هُوَ خَلْفٌ عَنِ لَفْظِ الفِعْلِ هُوَ العَامِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾ (١) ، فَلَوْ كَانَ الفِعْلُ هُوَ العَامِلُ لَمَا أُضِيفَ المَصْدَرُ إِلَى المَفْعُولِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ ، وَليسَ المَرَادُ (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَاضْرِبُوا ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الرَّقَابِ " ، بَلِ المَرَادُ " فَاضْرِبُوا الرَّقَابَ " . (٢)

وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا فِي إِعْمَالِهِ غَالِبًا تَقْدِيرَهُ بِأَنَّ وَالفِعْلِ ؛ لِقُوَّةِ شَبْهِ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ حَتَّى يَخْبَرَ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ يَجْعَلُ المَصْدَرَ فِي تَأْوِيلِ الفِعْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُهُ بِأَنَّ وَالفِعْلِ لَمْ يَعْمَلْ ، وَكَذَا إِذَا وُصِفَ قَبْلَ العَمَلِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَصِيرُ فَاصِلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ ، وَكَذَا إِذَا صُغِرَ لَمْ يَعْمَلْ ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ شَبْهِ الفِعْلِ بِذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " مِنْهُ مَا تَنَكَّرَ " أَيُّ : مِنَ المَصْدَرِ مَا يَكُونُ نَكْرَةً وَهُوَ أَقْوَى أَحْوَالِهِ فِي الإِعْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ بِالتَّنْكِيرِ قَوِيٌّ شَبْهَهُ بِالْفِعْلِ ، إِذِ الفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ .

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٠٧ ، وابن يعيش ٥٩/٦ .

قوله : " سَرَّنِي ضَرَبُ سَعِيدٍ عَمْرًا " مثال^(١) لإعمالِ المصدرِ المنكَّرِ ، فـ " سَعِيدٌ " فاعلٌ ، و " عَمْرٌ " مفعولٌ ، ثم المضافُ يلي المنكَّرَ في قوَّةِ العملِ وإن كانت الإضافةُ تعرفُ ؛ لأنَّ تعريفَ الإضافةِ يأتي بعد ذكْرِ المضافِ على صورةِ النكرةِ ثمَّ بعدَ ذلكِ يسرى إليه من التَّاني بخلافِ التَّعريفِ باللامِ ، فإذا أضفتَ المصدرَ فتارةً تضيفُهُ إلى الفاعِلِ فتجرُّهُ وتنصبُ المفعولَ كقوله :

" وَسَاعَيِ إِغْضَابُ عَمْرٍو وَيَكْرًا " ،

فـ " عَمْرٌ " فاعلٌ ، [وَلَوْ]^(٢) وصفتُهُ جازَ رفعُ الصِّفةِ على الموضعِ ، وكذا لَوْ عَطَفَتْ عَلَيْهِ ، قال الشاعرُ :

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا^(٣) طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(٤)

فرفعَ " المظلومَ " وهو صِفةُ " المعقَّبِ " على الموضعِ .

وإنَّما جازتِ إضافةُ المصدرِ إلى الفاعِلِ ؛ لأنَّ المصدرَ غيرُ الفاعِلِ ، فإذا أضفتَهُ إلى المفعولِ جرَّرتَهُ ورفعتَ الفاعِلَ نحوُ : " أعجبنى ركوبُ الفرسِ زيدٌ " .

قوله : " يُضَافُ للمفعولِ " يريدُ إلى المفعولِ .

ب / ١٦٦

قوله : " كاسمِ الفاعِلِ " أي : كما يُضَافُ اسمُ الفاعِلِ إلى المفعولِ ، لكن المصدرُ يُضَافُ إلى الفاعِلِ ؛ لما ذكرنا ، وأمَّا اسمُ الفاعِلِ فلا يُضَافُ إليه ؛ لما فيه من إضافةِ الشَّيْءِ إلى نفسه .

(١) في الأصل " مثل "

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في النسختين " وعاقها " ، وصححت بحاشية الأصل " وهاجها " .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه (شرح) ١٢٨ ، ومعاني القرآن ٦٦/٢ ، والمحاسب

، والمفصل ١٣/٢ ، والخزانة ٢٣٤/١ ،

القسم الثالث من أقسام إعمال المصدرِ المعرّف باللام ، كقولِ الشاعِرِ :
كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا (١)

فَ " مِسْمَعٌ " اسْمُ رَجُلٍ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " الضَّرْبِ " .

قَوْلُهُ : " فَقَالُوا ضَعُفًا أَيْ : ضَعْفَ إِعْمَالِهِ مَعْرِفًا بِاللَّامِ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ

إِنَّمَا يَعْمَلُ لِمُضَارَعَتِهِ الْفِعْلَ ، وَالْفِعْلُ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ .

وَقِيلَ : لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ بِأَنَّ وَالْفِعْلَ يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ

وَلَا مَ التَّعْرِيفِ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْحَرْفِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ دَخَلَ عَلَى " أَنْ " حَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ

يَقُومَ ، وَوَقَّعْتُ فَاعِلَةً أَوْ مَفْعُولَةً ، وَالْحَرْفُ لَا يَقَعُ ذَلِكَ الْمَوْقِعَ ؟

قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّامَ كَالْجُزْءِ مِمَّا يَعْرِفُهُ وَ " أَنْ " (٢) كَالْجُزْءِ ، وَأَيْضًا لِأَنَّهَا

مَوْصُولَةٌ ، فَتَقْدِيرُ " أَنْ " يَمْنَعُ مِنْ جَعْلِ اللَّامِ كَجُزْءِ الْكَلِمَةِ ، وَلِذَلِكَ يَدْخُلُ حَرْفُ

الْجَرِّ عَلَى اللَّامِ كَمَا يَدْخُلُ عَلَى " أَنْ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " مَسْمَعًا " مَنْصُوبٌ بِمَصْدَرٍ آخَرَ مُقَدَّرٍ مُنْكَرٍ دَلَّ

عَلَيْهِ الْمَعْرِفُ (٣) ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ

الْقَوْلِ ﴾ (٤) ، فَالْبَاءُ فِي " بِالسُّوءِ " يَتَعَلَّقُ بِـ " الْجَهْرِ " وَهُوَ مَعْرِفٌ بِاللَّامِ .

وَقِيلَ : هُوَ مَنْصُوبٌ بِـ " كَرَّرْتُ " وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفٍ

(١) هذا عجز بيت للمرار الأسدي ، وقيل : لملك بن زغبة الباهلي ، وصدره :

لقد علمت أولى المغيرة أنني

وهو في الكتاب ٩٩/١ ، وابن يعيش ٩/٦ ، والعينى ٤٠/٣ ، والخزانة ٢٩/٨ .

(٢) بعده في الأصل لفظة " كن " وليس لها - في نظري - معنى في هذا المقام فأسقطتها .

(٣) أى : عن الضرب ضرب مسمعا ، فالضرب المقدر بدل من الأول عن التحفة الشافية لوحة ١٤٢/ب .

(٤) سورة النساء ١٤٨ .

الجرّ ، وَحَذَفُ حَرْفِ الجِرِّ ضَعِيفٌ (١) .

وَكُلُّ مُصَدَّرٍ فِي الاسْمِ قَدْ عَمِلَ مَعْمُولُهُ أَخْرَ إِذْ بِهِ وَصِلَ

لا يتقدّم معمولُ المصدّرِ عليه ، وقد علّل امتناع التّقديم بقوله : " إِذْ بِهِ وَصِلَ " تقديره إِذْ وَصِلَ المصدّرُ بمعموله ، فالمصدّرُ موصولٌ بمعموله . وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ مَوْصُولٌ ؛ لتقديره بِـ " أَنْ " وَالْفِعْلِ ، وَكَمَا لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ - إِذَا ظَهَرَتْ " أَنْ " - عَلَيْهِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ مُقَدَّرٌ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَمَا يَرْجُو ابنَ عَمِي عَنْهُ دَفْعِي (٢)

فليس " عنه " متعلقاً بِـ " دفعي " بلْ هُوَ تَبْيِينٌ ، أَي : أَعْنَى " عَنْهُ " ، أَوْ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ " دَفْعِي " وَفِرَاراً مِنْ تَقْدِيمِ شَيْءٍ مِنْ صِلَةِ المصدّرِ عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ المصدّرُ نَائِباً عَنِ الفِعْلِ وَيَدُلُّ مِنْهُ جَازَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُقَدَّراً بِـ " أَنْ " وَالْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : " سَقِيَا زَيْدًا ، وَزَيْدًا سَقِيَا " ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الأَمْرِ ، وَكَمَا لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَنَعْنِي بِالْأَجْنَبِيِّ مَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ المصدّرُ بِنَفْسِهِ وَلَا بِوَأَسْطَةٍ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا " وَلَا بِوَأَسْطَةٍ " لِيَدْخُلَ فِيهِ تَابِعُ مَعْمُولِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَأَجْزَائِهِ ، وَالْمَسْأَلَةُ المَشْهُورَةُ (٣) فِي هَذَا " أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا الْيَوْمَ عِنْدَ بَكْرٍ " ، فَإِنْ عَلَّقْتَ (٤) الظَّرْفَيْنِ بِالمصدّرِ - أَي : تَجْعَلُ الضَّرْبَ وَأَقْعَا فِيهِمَا - فَيَجُوزُ أَنْ يَقْعَا بَعْدَ المصدّرِ فِي

(١) انظر هذا في شرح ابن القواس ١٠١٠ .

(٢) قائله أبو الطمحان القيني حنظلة بن الشرقي .

انظر المرتجل ٢٤١ ، وشرح ابن القواس ١٠١١ .

(٣) هذه المسألة ذكرها أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي ١٥٩ .

(٤) في (ف) « عطفت » تحريف .

أى موضعٍ شئتَ ، ويمتنعُ تقديمُهما عليه ؛ لأنهما من صلته والصلةُ جزءٌ مبيّنٌ للموصولِ ومكملٌ له فلا يجوزُ تقديمُه عليه (١) .

فإن جعلتُهُما مُتعلّقين بِـ "أعجَبَنِي" جازَ تقديمُهما على المصدرِ وتأخيرُهُما عن جميعِ صلتهِ ، ولا يُوقَعُ أحدهُما بينَ الموصولِ وصلتهِ ولا بينَ بعضِ الصلّةِ وبعضِ ؛ لأنَّ الفصلَ بالأجنبيِّ مُمتنعٌ ، فإن علّقتَ أحدهُما بِـ "أعجَبَنِي" ، والآخَرَ بالمصدرِ جازَ تقديمُ ما تعلّقهُ بالفعلِ على المصدرِ ووجبَ تأخيرُهُ عن جميعِ صلةِ المصدرِ ، وأمتنعَ فيما تعلّقهُ بالمصدرِ التّقديمُ (٢) .

مسألةٌ [تقولُ] (٣) : أَعْلَمَ الْمُعَلِّمُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا بَكَرًا جَعْفَرًا مُنْطَلِقًا

إِعْلَامَ خَالِدٍ مُحَمَّدًا عَلِيًّا فَاضِلًا ، فَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ مَنْصُوبَةٌ بِـ "إِعْلَامٍ" ، ١/١٦٢ ،
وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي قَبْلَهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ "أَعْلَمَ" ، وَالثَّلَاثَةُ الْأُولَى بِـ "الْمُعَلِّمِ" ،
وَلَا يقدِّمُ من المَعْمُولَاتِ التَّسْعَةَ (٤) الْمَذْكُورَةَ إِلَّا مَعْمُولَاتُ الْفِعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
تَخْطَأَ مَعْمُولَاتُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ .

مسألةٌ : يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَاضِيًّا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا وَلَا يَعْمَلُ لِلْحَالِ ؛ لِأَنَّ

"أَنْ" لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا فِي فِعْلِ الْحَالِ ، فَإِنْ أُرِدَتْ ذَلِكَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ "مَا"
الْمَصْدَرِيَّةُ ، إِذْ كَانَتْ "أَنْ" حَرْفَ اسْتِقْبَالٍ فَمَعْنَاهَا يَنَافِي تَقْدِيرُهَا فِي
الْحَالِ ، وَلِذَلِكَ يَرْتَفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَ "حَتَّى" إِذَا كَانَ لِلْحَالِ ؛ لِتَعَذُّرِ تَقْدِيرِ "أَنْ"
بَعْدَهَا .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر المقصد ٥٥٧ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " السبعة " تحريف .

مسألة: ويحذفُ فاعِلُ المصدرِ قالَ اللهُ تَعَالَى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (١) فحذفَ الفاعِلَ ، وإنما حذفَهُ ؛ لأنه معَ المصدرِ ليسَ أحدَ جزأى الجملةِ بخلافِ الفعلِ فإنَّ الفاعِلَ معَهُ هوَ الجزءُ المعتمدُ عليه في الجملةِ ، وأمّا معَ المصدرِ فليسَ كذلك ، ولهذا يضافُ (٢) المصدرُ إلى الفاعِلِ ، ولو كانَ أحدَ جزأى الجملةِ لم تجزُ الإضافةُ إليه .

فإن قيلَ : فاسمُ الفاعِلِ ليسَ الفاعِلُ فيه أحدَ جزأى الجملةِ ومعَ ذلكَ لا يُحذفُ .

قلتُ : اسمُ الفاعِلِ لا يَعْمَلُ إلا مُعْتَمِداً عَلَى ما هُوَ له (٣) فلا بُدَّ فيه من ضميرٍ يربطُهُ بصاحبه ، أو معتمداً على حرفِ استفهامٍ أو نفيٍ ، فهو - أعني الفاعِلَ - أحدُ جزأى الجملةِ نحو: أَقَائِمُ غَلَامِكَ ؟

فإن قيلَ : لو كانَ هذا الفاعِلُ جزءَ الجملةِ لُوَصِلَ بِهِ " الَّذِي " (٤) .

قلتُ : أمّا في اعتمادهِ عَلَى حرفِ الاستفهامِ فلا يَصِحُّ ، لأنَّ الصلَّةَ جملةٌ خَبَرِيَّةٌ ، وأمّا في النفيِ فَإِنَّمَا امْتَنَعَ لرفعه الظاهرُ فلا عائدَ فيه عَلَى الموصولِ ، فَأَعْرِفُهُ !

(١) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

(٢) في (ف) " انضاف " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) أى : لوقع صلة للذى ، ومعلوم أن (الذى) لا توصل إلا بجملة ، فلا يجوز أن يقال : الذى قائم ؟ للتعارض بين الاستفهام والخبر كما ذكر الشارح ، كما لا يجوز : ما الذى قائم غلامك ، لظن الصلة من عائد .

" أسماء الأفعال "

وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نحو رُوِيَ ، وَهَلَّمَ سَعْدًا

اسْمُ الْفِعْلِ يَعْمَلُ مُطْلَقًا فَلَا مَعْنَى لِتَعْلِيْقِ عَمَلِهِ بِشَرْطِ (١) التَّعَدِّيَةِ ، لَكِنْ يُرِيدُ : وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ النَّصْبَ إِنْ تَعَدَّى ، وَلَوْ قَالَ : وَيَنْصِبُ لَكَانَ أُبَيِّنَ لِمُرَادِهِ لَكِنْ أُطْلِقَ الْعَامُّ وَهُوَ يُرِيدُ بِهِ الْخُصُوصَ ، وَتَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " وَهَلَّمَ سَعْدًا " دَلٌّ عَلَى مُرَادِهِ .

وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ فِي الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَإِنْ أَرَدْنَا مُطْلَقَ الْعَمَلِ كَانَ هَذَا قِسْمًا سَادِسًا ؛ لِأَنَّ " أَفْعَلَ " التَّفْضِيلِ يَعْمَلُ لَكِنْ لَا يَعْمَلُ الرَّفْعَ إِلَّا فِي الْمُضْمَرِ إِلَّا مَا شَذَّ .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْفِعْلِ فَتَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ ، أَمَّا عَمَلُهَا فِي الْمُضْمَرِ فَنَحْوُ " صَهْ " بِمَعْنَى " اسْكُتْ " وَالْفَاعِلُ مُسْتَكْنٌ ، وَأَمَّا عَمَلُهَا فِي الْمُظْهَرِ فَنَحْوُ هَيْهَاتَ زَيْدٌ ، فَـ " زَيْدٌ " فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ " هَيْهَاتَ " .
وَقَوْلُهُ : " اسْمُ الْفِعْلِ " يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ (أَسْمَاءٌ مَفْرَدَةٌ ، وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أُمُورٌ :

أَحَدُهَا : تَنْوِينُهَا نَحْوُ " صَهْ " فِي التَّنْكِيرِ .

(١) فِي (ف) وَتَنْوِينُهَا تَحْرِيفٌ .

الثانى : إسنادُ (١) الفعلِ إليها ، قَالَ زُهَيْرٌ :

وَلَنَعِمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ (٢)

فَأَسْنَدَ " دُعِيتَ " إِلَى " نَزَالٍ " وَأَلْحَقَ بِهِ تَاءَ التَّائِيثِ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ؛

لأنَّ " نَزَالٍ " اسمٌ مؤنَّثٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ جَمِيلٌ :

وَحَقٌّ لِمَثَلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ (٣)

فَأَسْنَدَ " حَقٌّ " إِلَى " يَجْزَعُ " وَهُوَ فِعْلٌ .

قِيلَ : الْمُرَادُ " أَنْ يَجْزَعَ " ، فَـ " أَنْ " مَقْدَرَةٌ مُرَادَةٌ وَهِيَ تَصْيِيرُ الْفِعْلِ فِي

تَأْوِيلِ الْمُبْدَرِ فَكَانَتْهَ قَالَ : وَحَقٌّ لِمَثَلِي / الْجَزَعُ .

ب / ١٦٢

الثالث : أَنَّهَا تُعْرَفُ وَتُنْكَرُ ، وَالْأَفْعَالُ لَا تَقْبَلُ التَّعْرِيفَ .

الرابع : أَنَّهَا تَوَثُّ ، وَالْأَفْعَالُ لَا تَقْبَلُ التَّائِيثَ .

الخامس : أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى أَمْثَلَةِ الْأَفْعَالِ .

وَقِيلَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ أَسْمَاءً صَرِيحَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا (وَلَيْسَتْ أَفْعَالًا

لَعْدَمِ تَصَرُّفِهَا .

وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْخَمْسَةِ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ، وَإِنَّمَا

صَحَّ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مُسْمَاهَا وَهُوَ الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) سبق تخريجه في ٨٥/١ .

(٣) هذا عجز بيت لجميل بثينة ، وروايته في الديوان ١١٩ :

جزعتُ غداةَ البينِ لما تحمّلوا وما كان مثلي يا بثينةَ يَجْزَعُ

وهو في ابن يعيش ٢٧/٤ ، ٤٣/٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، والخزانة ٦٢٢/٣ .

الجُملةُ ثِي حُسْنِ السُّكُوتِ عَلَيْهَا) (١) بِالنَّظَرِ إِلَى فَاعِلِهَا وَمَعْنَاهَا ؛ [وَأَمَّا] (٢)
 بِالنَّظَرِ إِلَى لَفْظِهَا فَهِيَ مَفْرَدَةٌ . وَإِذَا ثَبَّتْ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَسْمَى ،
 وَمَسْمَاهَا صِيغُ الْأَفْعَالِ ، فَمَسْمَاهَا (٣) أَلْفَاظٌ لَا مَعْنَى أَلْفَاظٍ (٤) . وَالغَرَضُ
 بِمَجِيئِهِمْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْاِخْتِصَارُ مَعَ الْمُبَالَغَةِ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَتِ الْأَفْعَالُ - الَّتِي
 هَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَسْمَاءٌ لَهَا - أَحَقَّ بِمَوْضِعِهَا . أَمَّا الْاِخْتِصَارُ فَمَجِيئُهَا لِلوَاحِدِ
 وَمَا زَادَ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ (٥) " صَهٍ يَا زَيْدَانَ " . وَأَمَّا الْمُبَالَغَةُ فَإِنَّ قَوْلَنَا "
 صَهٍ " أَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ مِنْ " اسْكُتْ " وَفِيهَا ضَمِيرٌ ، وَهِيَ مَعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ
 فِيهَا مَفْرَدٌ ، وَلِذَلِكَ أُسْنِدُ الْفِعْلُ إِلَيْهَا ، وَلَوْ كَانَتِ مَعَ الضَّمِيرِ جُمْلَةً لَمْ يَصِحَّ
 إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً ؛ لِصِحَّةِ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ وَعَدَمِ
 إِضْمَارِ الْجُمْلَةِ (٦) ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ ، وَيَنَاقُضُهَا لَيْسَ لِبِنَاءِ مُسْمَاهَا (٧)
 كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ (٨) ؛ فَإِنَّ مِنْهَا " أَفٍ " وَهِيَ بِمَعْنَى " أَتَضَجَّرُ " ،
 وَهُوَ مُضَارِعٌ مُعْرَبٌ ، (وَلِذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : " إِلَيْكَ " بِمَعْنَى " تَنَحَّ ")
 فَتَقُولُ : " إِلَيَّ " بِمَعْنَى " أَتَنَحَّى " ، فَالْأَوَّلُ أَمْرٌ ، وَالثَّانِي خَبَرٌ ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ

(١) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " فمسمياتها " .

(٤) (ف) " الألفاظ " .

(٥) (ف) " وهى " يدل " نحو " .

(٦) بعده فى الأصل " ورأيت فى بعض النسخ " لصحة إضمار الفعل وعدم صحة إضمار الفاعل " وكان

الصحيح هو ما فى [بياض] لا هذا " .

وهذا - بلا شك - من إضافة ناسخ الأصل .

(٧) (ف) " مسمياتها " .

(٨) نسبة الشارح فى التحفة الشافية لوجه ١١٨ / أ إلى ابن جنى .

"أَتَنَحَّى" وَهُوَ مُضَارِعٌ مُعْرَبٌ (١) فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ بِنَاؤُهَا إِمَّا لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَكُونُ عَلَى صِيغِ الْحُرُوفِ نَحْوَ "صَهْ، وَمَهْ" عَلَى صِيغَةِ "هَلْ، وَيَلْ، وَقَدْ، وَعَنْ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْجُمْلَةَ بِجَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا فِي الْفَائِدَةِ، وَالْجُمْلُ مَبْنِيَّةٌ، فَلَمَّا أَفَادَتْ فَائِدَةَ الْجُمْلَةِ بُنِيَتْ .

أَمَّا "رُوَيْدٌ" فَاسْمٌ لـ "أُرُودٌ" بِمَعْنَى "أَمْهَلٌ"، وَمَعْنَاهُ عَدَمُ الْإِرْهَاقِ، وَهُوَ مُتَعَدِّ يُقَالُ: "رُوَيْدٌ زَيْدًا" أَي: أَمْهَلُهُ، وَهُوَ مُصَغَّرٌ فَكَانَ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ "إِرْوَادٌ" فَهُوَ مُصْدَرٌ "أُرُودٌ" ثُمَّ صَغَّرَ "إِرْوَادٌ" بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ .

وَقِيلَ: مَكْبَرُهُ "رُودٌ" وَهُوَ الْمَهْلُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَمْشِي فَلَا تَكَلِّمُ الْبِطْحَاءَ وَطَأْتُهُ كَأَنَّهُ تَمَلُّ يَمْشَى عَلَى رُودٍ (٢)

أَي: عَلَى مَهْلٍ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ تَصْغِيرُهُ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ .

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: مَا ذَكَرْنَاهُ (٣)، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَخَاطَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٢) قائله الجموح الظفرى .

وهو في ابن يعيش ٢٩/٤ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٨٧٢/٢ ، وأساس البلاغة والمصاح واللسان في (رويد) ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١١٨ ب ، وشرح القصائد السبع ٤٠٢ .

الثمل : الشارب الذي لعبت برأسه الخمرة .

(٣) أى : أنه اسم للفعل .

رُوِيَ عَلِيًّا ، جَدُّ مَا تُدِيُّ أُمَّهُمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مَتَمَّائِنٌ^(١)
 فَانْصَبَ " عَلِيًّا " وَهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ بِـ " رُوِيَ " ، وَ" جَدُّ " قُطِعَ ،
 وَ" مَا " زَائِدَةٌ ، وَ" تُدِيُّ أُمَّهُمْ " فَاعِلٌ " جَدُّ " ، وَكُنِيَ بِالتُّدِيِّ عَنِ الْقَرَابَةِ ؛ لِأَنَّ
 الرِّضَاعَ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الْقَرَابَةِ بِالتُّدِيِّ يَكُونُ .

وَيَقَالُ : رُوِيَكَ زَيْدًا بزيادةِ كَافِ الخَطَابِ وَهِيَ حَرْفُ زَيْدٍ لِتَبْيِينِ
 المَخَاطَبِ^(٢) فَتُكْسَرُ مَعَ المَوْنِثِ ، وَتُنْتَهَى وَتَجْمَعُ وَلَا تَكُونُ اسْمًا ؛ لِأَنَّ
 رُوِيَ " ^(٣) لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ كَمَا أَنَّ " أَرُوَدَ " لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ ،
 وَلَوْ كَانَتِ الكَافُ اسْمًا لَجَازَ أَنْ تَقُولَ : " رُوِيَ زَيْدًا عَمْرًا " فَتَنْصَبُ بِهِ مَفْعُولِينَ ،
 وَالأَمْرُ بِخِلَافِهِ .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمصدرٍ نَحْوُ " سَارُوا / سَيْرًا رُوِيدًا " .
 أَيُ : سَيْرًا مُرُوِيدًا ، أَيُ : هِينًا ، فَحَذَفَ المِيمَ الزَّائِدَةَ وَصَغَّرَهُ وَهُوَ مُعْرَبٌ .
 الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ حَالًا وَهُوَ مُعْرَبٌ أَيْضًا نَحْوُ : سَارُوا رُوِيدًا ،
 أَيُ : مُرُوِيدِينَ ، ثُمَّ صَغَّرَ أَيْضًا تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ .
 فَإِذَا ذَكَرْتَ المَصْدَرَ كَانَ صِفَةً لَهُ ، وَإِذَا لَمْ تَذْكُرْهُ فَهُوَ حَالٌ ؛ لِأَنَّ حَذْفَ
 المَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ ضَعِيفٌ .

(١) قائله المعطل الهذلي كما في ديوان الهذليين ٤٦/٣ ، ونسب إلي مالك بن خالد الهذلي .
 وهو في الكتاب ٢٤٣/١ ، والمقتضب ٢٠٨/٣ ، ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٠/١ ، والمخصص
 ٨٩/١٤ ، وشرح ابن القواس ١٠١٦ ، واللسان في (جدد ، رود ، مان) ، والحجة لأبي علي
 ١٤٦/١ ، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٤٤٧/١ .
 ويروى : " ودهم متمين " أي : كذوب وغير صحيح .
 (٢) انظر الكتاب ١٢٤/١ .
 (٣) بعده في (ف) " لا رُوِيَ " .

الرَّابِعُ : أن يَكُونَ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الإِرْوَادِ ، وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمُصَغَّرٌ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَيْضًا ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالفِعْلِ فَتَقُولُ : " رُوِيْدًا زَيْدًا " ، وَالتَّقْدِيرُ : أَرُوْدُ زَيْدًا إِرْوَادًا ، فَحُذِفَ الفِعْلُ ، وَأَقِيمَ المَصْدَرُ مَقَامَهُ ، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى المَفْعُولِ فِي هَذَا الضَّرْبِ فَتَقُولُ : " رُوِيْدَ زَيْدٍ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾ (١) .

وَأَمَّا " هَلُمَّ " فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا فِي أَوَّلِ الكِتَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ :
" كَمَنْ ، وَآيَهُ ، وَنَزَالٍ ، وَهَلُمَّ " (٢) .

وَتَكُونُ مُتَعَدِّيَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ (٣) أَيْ : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ ، أَوْ قَرِيبًا ، وَتَكُونُ لِأَزْمَةِ تَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٤) بِمَعْنَى اقْرُبْ إِلَيْنَا ، وَالَّذِي مِثْلُ بِهِ صَاحِبُ الأَرْجُوزَةِ هُوَ المُتَعَدَّى وَهُوَ قَوْلُهُ : " هَلُمَّ سَعْدًا " ، فَـ " سَعْدٌ " مَفْعُولٌ بِهِ مُنْصُوبٌ بِـ " هَلُمَّ " ، أَيْ : أَحْضِرْ سَعْدًا ، أَوْ قَرِيبَهُ ، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الفِعْلِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّ نَحْوِ " رَجَعَ زَيْدٌ ، وَرَجَعْتُهُ ، وَفَغَرَ فَاهُ " (٥) - بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ - [وَفَغَرَ فَوْهُ] (٦) .

وَمَا وَحِيَهْلَ وَبَلَنَ الشُّعْرَا	وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَكَ عَمْرًا
فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا	تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا
مَنَاعِهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا	وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا
وَقِيلَ : بَلْ يَبْنَى عَلَى فَعَالٍ	كُلُّ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الأَفْعَالِ

(١) سورة محمد ٤ .

(٢) انظر ٨٢/١ .

(٣) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) فغَرَ فاه ، أَيْ : فَتَحَهُ ، وَفَغَرَ فَوْهُ أَيْ انْفَتَحَ .

انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٥٦ ، وَاللسان والتاج فِي (فغَرَ) .

(٦) تَكْمَلَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

" هَاءٌ " اسمٌ لقولك : خَذُ وَتَنَاوَلْ ، وَهُوَ مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ ، وَفِيهِ ثَمَانِي لُغَاتٍ :
 إِحْدَاهَا : أَنْ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ ^(١) عَلَى حَرْفَيْنِ وَيَلْحَقُ بِهِ كَافَ الْخَطَابِ ،
 فَيَقُولُ : هَاكَ يَا رَجُلُ ، بَفَتْحِ الْكَافِ مَعَ الْمَذْكَرِ وَكَسْرِهَا مَعَ الْمُؤنَّثِ ، وَهَآكُمَا
 يَا رَجُلَانِ " ، وَ " هَاكُمُ يَا رَجَالُ ، وَهَآكُنَّ يَا نِسْوَةٌ ، فَالاسْمُ " هَا " وَالْكَافُ
 حَرْفُ خَطَابٍ ، وَفِي " هَا " ضَمِيرٌ عَلَى وَفَقِ الْمَخَاطَبِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ ،
 وَالتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ .

التَّانِيَةُ : " هَاءٌ " بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ مَفْتُوحَةٍ مَعَ الْمَذْكَرِ مَكْسُورَةٍ مَعَ الْمُؤنَّثِ
 كَالْكَافِ ، وَلَيْسَتْ الْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ كَالْكَافِ وَإِنْ جَرَتْ مَجْرَاهَا فِي فَتْحِهَا حَيْثُ
 تَفْتَحُ الْكَافُ ^(٢) وَكَسْرِهَا حَيْثُ تَكْسُرُ ، فَتَقُولُ : هَاءٌ يَا رَجُلُ بَوَزْنِ
 " هَابَ ، وَطَابَ " ، فَهُوَ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ ثَلَاثِيٌّ ، وَإِذَا ثُنِّيَ وَجُمِعَ بَرَزَ الضَّمِيرُ نَحْوِ
 " هَاؤُمَا " ، وَ " هَاؤُمْ " ، وَ " هَاؤُنَّ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَبُ كِتَابِيَّةٌ ﴾ ^(٣) ،
 وَبَرُوزُ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ يَنَافِي مَا وُضِعَتْ لَهُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مِنَ الْاِخْتِصَارِ ،
 لَكِنْ لَمَّا صَارَتْ كَالْمَرَادِفَةِ لِلْفِعْلِ أُبْرِزُوا فِيهَا الضَّمِيرَ إِذَا ثُنِّيَ وَجُمِعَ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا ظَهَرَ الضَّمِيرُ فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ
 لِيَكُونَ مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ فِي أَسْمَاءِ الْفِعْلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا ، وَلِذَلِكَ ظَهَرَ عَلَى خِلَافِ

(١) فِي (ف) " يَجْعَلُهَا " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سُورَةُ الْحَاقَّةِ ١٩ .

ظهوره في فعل الأمر؛ فإن " الميم " لا توجد في فعل الأمر، فظهر " الميم " في " هاؤما "، و " هاؤم " غريب نادر^(١)، وهذا دليل أنها أسماء؛ لاتصال الضمير بها (على غير اتصاله بأفعال الأمر)^(٢).

الثالثة: ماحكي عن بعضهم " هأ "، و " هاء " في الاثنين بغير ميم مثل " خافا "، و " هاؤا " مثل " خافوا " بغير " ميم " حكى ذلك ابن السراج^(٣)، وهو قليل.

الرابعة: " هاء يا رجل " على وزن " عا ط ، و ر ا م " إذا أمرته (بالمعاطاة والمرامة)^(٤)، والأصل " هاى " بياء ثم حذف الياء؛ لأجل السكون الذى يقتضيه الأمر، فتقول للاثنين: " هاينيا " بياء، وللجمع المذكر " هاؤا "، وللمرأة " هاى " بياء، ويستوى هو والمذكر فى التثنية، وفى جمع المؤنث^(٥) " هاين " كما تقول: " رامين يا نسوة "، (فأما قول على - صلى الله عليه وعلى آله)^(٦):

أفأطم هاء السيف غير مذمم^(٧)

(١) انظر ابن يعيش ٤٢/٤ فما بعدها

(٢) (ف) " على غير طريق اتصاله بفعل الأمر " .

(٣) نص عليه ابن يعيش ٤٤/٤ ، وفى الموجز لابن السراج ٧٦ " ولك أن تقول هاك " . بكاف وبغير كاف .

(٤) فى الأصل " بالمعطات والمرمات " تحريف .

(٥) (ف) « الأمر » .

(٦) (ف) " فأما قول على بن أبى طالب عليه السلام "، ولعل هذا يدل على تشيع الشارح .

(٧) قائله على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وروايته فى الديوان ١١٥ :

أفأطم هاك السيف غير ذميم

فلست برعديد ولا بليثم

وهو فى سر صناعة الإعراب ٣١٩/١ (تحقيق هندوى) ، والمحاسب ٣٣٧/١ وجمهرة اللغة

١٩٢/١ ، وابن يعيش ٤٤/٤ ،

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ وَسَقَطَتِ الْيَاءُ مِنَ اللَّفْظِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ
لَامِ التَّعْرِيفِ بَعْدَهَا (١) ، فَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ :

فَقُلْتُ لَهَا : هَائِي فَقَالَتْ بِرَاحَةٍ تَرَى زَعْفَرَانًا فِي أُسْرَتِهَا وَرَدًّا (٢)

فَهُوَ مِنْ هَذِهِ اللَّغَةِ ، وَلَا يَدُلُّ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ بِهِ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ - عَلَى حَدِّ
اتِّصَالِهِ بِالْأَفْعَالِ - عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ ؛ لِإِدْمِجِ التَّصْرِفِ .

الْخَامِسَةُ : " هَا يَا رَجُلٌ " عَلَى وَزْنِ " خَفٌ " بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ " الْهَاءِ "
وَمُتَّصِرَةً تَصْرِفًا " خَفٌ " فَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذِهِ اللَّغَةِ فِعْلٌ لِبِنَاءِ الْمُضَارِعِ ،
حَكَى الْكِسَائِيُّ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قِيلَ لَهُ ذَلِكَ يَقُولُ (٣) : إِيَّاهُ ، وَإِهَاءٌ ؟
بِوَزْنِ : أَخَافُ ، وَإِخَافٌ ، يَفْتَحُ حَرْفَ الْمُضَارِعَةِ وَكَسْرَهُ (٤) .

السَّادِسَةُ : " هَا " بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بِوَزْنِ " طَأٌ " ، وَ " هَاءٌ "

لِلثَلَاثِينَ مِثْلَ " طَاءٌ " ، وَ " هَاعُوا " مِثْلَ " طَاعُوا " ، وَ " هَائِي يَا مَرَأَةً "
مِثْلَ " طَائِي " ، وَ " هَانٌ " مِثْلَ " طَانٌ " وَقِيَاسُ هَذِهِ اللَّغَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ مَا
فَأَوْهَ " وَأَوْ " مِثْلَ " وَهَبَ يَهَبُ " ، وَوَطِي يَطِيءُ " .

(١) وَقَالَ ابْنُ جَنَى فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/٣٢٠ : « لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ السَّيْنِ الْأُولَى مِنَ السَّيْفِ » .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ .

وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٤/٤٤ غَيْرِ مَنْسُوبٍ .

(٣) قَوْلُهُ : " يَقُولُ " سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) انظُرْ حِكَايَةَ الْكِسَائِيِّ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٤/٤٤ ، وَبِشْرَحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٧٠ .

والفرقُ بين هذه اللّغةِ واللّتي من قبلها من (١) وجهين :
أحدهما : ما حكى (٢) عن الكسائي .
والثاني : أنّها في تقديرِ ما فاوّه مُعتلّةٌ بواوٍ .
السابعةُ : أن تجمعَ بين الهمزةِ وكافِ الخطابِ (٣) وتفتَحَ الهمزةُ في
جميعِ الأحوالِ ، ويختلفُ الكافُ باختلافِ المخاطِبينِ .
الثامنةُ : أن تقولَ : ها يا رجلُ (بالالفِ الساكنةِ بعدَ " الهاءِ " (٤)) في
جميعِ الأحوالِ (٥) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " ماروي " بدل " ما حكى " .

وانظر حكاية الكسائي في ابن يعيش ٤٤/٤ .

(٣) نحو هاك ؛ وهاكما ... إلخ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٦٩/٢ ، ٧٠ .

وَأَمَّا " حَيْهَلٌ " فَيَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ ، تَقُولُ : " حَيْهَلٌ
التَّرِيدَ " بِمَعْنَى قَرِيْبُهُ ، أَوْ أَحْضَرُهُ ، فَيَتَعَدَّى كَمَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ
مُسْمَاءٌ . (١)

وَأَمَّا " حَيْهَلٌ بَزِيدٌ " فَهُوَ بِمَعْنَى ائْتِ بِهِ ، فَيَتَعَدَّى بِالْبَاءِ ، وَمِنْهُ " إِذَا ذُكِرَ
الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلٌ بِعُمَرَ " (٢) أَي : ائْتُوا بِعُمَرَ فَهُوَ مِنْهُمْ .
وَيَكُونُ بِمَعْنَى " أَقْبَلَ " فَيَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " ، وَ " عَلَى " ، وَقَدْ جَاءَتْ مُعْرَبَةً ،
قَالَ الشَّاعِرُ :

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارِ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ (٣)

هُوَ مِنْ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ ، وَ " حَيْهَلُهُ " مَرْفُوعٌ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ الْحِثُّ ، بَلْ أَخْبَرَ
عَنْهُ بِأَنَّهُ يَوْمٌ كَثِيرٌ فِيهِ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي مَعْنَاهُ الْحِثُّ .
وَفِيهَا سِتُّ لُغَاتٍ (٤)

[الْأُولَى] حَيْهَلٌ ، بِفَتْحٍ [يَاءٍ] (٥) " حَيٌّ " ، وَوَلَامٌ " هَلٌ " كَخَمْسَةَ عَشَرَ .
الثَّانِيَةُ : حَيْهَلًا ، بِالتَّنْوِينِ لِلتَّنْكِيرِ .
الثَّلَاثَةُ : بِسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ " حَيٌّ " .
الرَّابِعَةُ : حَيْهَلًا بِزِيَادَةِ أَلْفٍ بَعْدَ اللَّامِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَحَقَّقَهَا - أَعْنَى الْأَلْفِ :

(١) انظر ابن يعيش ٤/٤٦ .

(٢) هذا حديث شريف : انظر مسند الامام أحمد بن حنبل ٦/١٤٨ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر
٤٧٢/١ ، وقضايا الصحابة لأحمد بن حنبل ٢ / ٢٦٣ ، ٢٧٠ .

(٣) لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

وهو في الكتاب ٢/٥٢ ، والمقتضب ٣/٢٠٦ ، وابن يعيش ٤/٤٧ ، والخزانة ٣/٤٢ ، وشرح ابن
القواس ١٠٢١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٥٢ ، وابن يعيش ٤/٤٦ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٠ .

(٥) سقط من الأصل .

أَنْ تَلْحَقَ فِي الْوَقْفِ كَالْأَلْفِ مِنْ "أَنَا" فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ .

الخامسة : حيَّهَلْ بسكون الهاءِ وفتح اللام .

السادسة : زيادةُ الألفِ على اللامِ في هذه اللغة ، فيقالُ : "حيَّهَلًا" ، ووجهُ

السُّكُونِ استِقْبَالُ اجْتِمَاعِ الْمُتَحَرِّكَاتِ مَعَ التَّرْكِيبِ وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ "حَى"

بمعنى "أقبل" وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَدِّنِ "حَى عَلَى الصَّلَاةِ" أَيْ : أَقْبِلُوا عَلَيْهَا ، وَمِنْ ١٦٤ / أ

"هَل" الَّتِي بِمَعْنَى الْحَثِّ وَالِاسْتِعْجَالِ ، وَليست من "هَل" الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ، قَالَ

النَّابِغَةُ [الجعدي] (١) :

أَلَا حَيَّيَا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا : هَلَا (٢)

أَيْ : (قَوْلَا لَهَا) (٢) : أَقْبِلِي .

وَأَمَّا "بَلَّة" فَبِمَعْنَى "دَع" ، وَأَتْرَكَ " ، ، وَحُرِّكَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ،

وَفُتِحَتْ "الْهَاءُ" إِتْبَاعاً لِفَتْحَةِ أَوَّلِهِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : "بَلَّةُ الشُّعْرَ" دَعِ الشُّعْرَ ، فَالشُّعْرُ مَنْصُوبٌ بِـ "بَلَّةُ" ،

وَتَكُونُ مَصْدَرًا مُعْرَبَةً وَتُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) "الجعدي" سقط من الأصل ، وهو مختلف في اسمه فقيل : عبد الله بن قيس ، وقيل : حبان بن

قيس بن عبد الله ، وكنيته أبو ليلي بلا خلاف ، وهو من الشعراء المخضرمين ، وأحد الصحابة

رضى الله عنهم أجمعين .

انظر ترجمته في مقدمة ديوانه ، والخزانة ١/١٢٧ هـ .

(٢) هذا صدر بيت في هجاء ليلي الأخيلية ، وعجزه :

فقد ركبت أمراً أغر محجلاً

وهو في ديوانه ١٢٣ ، وابن يعيش ٤/٤٧ ، والخزانة ٣/٣١ .

(٣) سقط من (ف) .

تَذُرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ (١)
 بخفض " الأكف " على أنه مصدر ، وينصبها على أنه اسمُ الفعلِ
 بمعنى " دَع " ، وَمَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا اسْمُ الْفِعْلِ ، قَوْلُ ابْنِ هَرْمَةَ :
 يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْحِدَاةُ بِهِ مَشَى الْجَوَادِ قَبْلَةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا (٢)
 فَلَا يَكُونُ " بَلَّةً " هُنَا إِلَّا اسْمًا لِلْفِعْلِ : لِنَصْبِهِ مَا بَعْدَهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ هُوَ
 فاعله ، أَي : دَع الْجِلَّةَ النَّجْبَا .

وَقَدْ جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ بِمَعْنَى " كَيْفَ " فَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهُ .
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا اسْتِنَاءً ، وَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُهَا حَرْفَ جَرٍّ (٣) .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : " هَاتِ زَيْدًا " فَـ " زَيْدٌ " مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِـ " هَاتِ " وَفِي
 " هَاتِ " ضَمِيرٌ هُوَ فاعلُهَا ، وَقِيلَ : هِيَ فَعْلٌ لَتَصْرِفُهَا ، فَقَالُوا : " هَاتِي
 يَهَاتِي مُهَاتَاةً " (٤) مِثْلَ " رَامِي يُرَامِي مُرَامَاةً " وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هِيَ
 اسْمٌ لِلْفِعْلِ ، وَمَعْنَاهُ " أَعْطِنِي .
 وَكَسَرَتِ التَّاءُ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ ، وَأَمَّا تَصْرِيفُ الْفِعْلِ فَهُوَ مُشْتَقٌّ
 مِنْ لَفْظِهَا كَمَا يَشْتَقُّ الْفِعْلُ مِنْ لَفْظِ الْحَرْفِ قَالُوا : سَأَلْتُهُ حَاجَةً فَلَوْلِي ، " أَي :
 قَالَ : لَوْلَا كَذَا لَفَعَلْتُ .

(١) قائله كعب بن مالك الأنصاري ، وهو في ديوانه ٢٤٥ ، وابن يعيش ٤٨/٤ والتصريح ١٩٩/٢ ،
 والخزانة ٢٠/٣ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٢ .
 (٢) نسب لابن هرمة ولم أجده في شعره المجموع .
 وهو في ابن يعيش ٤٩/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٢١ ، والخزانة ٢١/٣ .
 (٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٢١ ، وابن يعيش ٤٩/٤ فقد نص على مذهب الأخفش .
 (٤) يعزى هذا للخليل انظر ابن يعيش ٣٠/٤ .

قوله : " وَتَرَكَ عَمْرًا " ، " عَمَرُوْهُ " منصوبٌ بـ " تَرَكَ " وهو اسمٌ لقولك : " أترك " .

قوله : " فَحَاكِهَا " أى : فقس عليها ، وهذا القول يدلُّ منه على أنه يختارُ قولَ مَنْ يَرَى أَنْ بِنَاءً مِثَالِ " فَعَالَ " للأمرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسِي ، وَ أَمَّا : تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا (١)

وَبَعْدَهُ :

أَمَّا تَرَى الْخَيْلَ عَلَى أَوْرَاكِهَا (١)

أى : اتركها من إبلٍ ، وَ " تَرَكَهَا " الثَّانِي تَوْكِيْدٌ لِلأَوَّلِ ، وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُغَيِّرُ عَلَى الْقَبِيْلَةِ فَيَسُوْقُ إِبِلَهَا فَيُدْرِكُهُ أَوَّلُ مُدْرِكٍ مِنْهُمْ ، فَيَقُولُ لَهُ : تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا .

أى : اتركها . وَأَمَّا : مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا (٢)

أى : امنعها ، وَإِنَّمَا بُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ لِقَاءِ السَّاكِنِيْنَ ، وَكُسِرَتْ : لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَالْكَسْرُ تُفِيدُ التَّأْنِيْثَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :

دَعَوْنَا نَزَالَ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالَ عَلَيْهِمْ أَطَمُّ (٣)

(١) هذا الرجز لطيفيل بن يزيد الحارثي .

وهو في الكتاب ١٢٣/١ ، ٢٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٩ ، وابن يعيش ٥٠/٤ ، وابن الشجري ١١١/٢ والخزانة ٣٥٤/٢ ، ويروى الثاني :
أما ترى الموت لدى أوراكاها .

(٢) هذا الرجز مرتبط بما قبله ، يقال : إنه جواب أصحاب الإبل ، وبعده أما ترى الموت لدى أرباعها . وقيل إنه لراجز بن بكر بن وائل وهو في الكتاب ١٢٣/١ ، ٣٦/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن الشجري ١١١/٢ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٣٥٤/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٩٨/٢ .

(٣) قائله جريبة الفقعسي .

وهو في الانصاف ٥٣٥/٢ المسألة (٧٢) ، واللسان (نزل) .

فَأَثَرُ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَرَبِّمَا جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ مُشَدَّدَةً قَالَ
الشَّاعِرُ :

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي إِذَا قِيلَ نَزَالٌ (١)

وَالْفَائِدَةُ فِي الْعَدْلِ عَنْ (٢) الْفِعْلِ إِلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَا ذَكَرَ مِنْ طَلَبِ
الْمَبَالِغَةِ وَالِاخْتِصَارِ ، وَمَعْنَى الْمَبَالِغَةِ أَنَّ قَوْلَكَ : " نَزَالٌ " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ :
أَنْزَلَ مُكْرَرًا ، فَمَنْزِلَةُ " نَزَالٌ " مِنْ " أَنْزَلَ " فِي الْمَبَالِغَةِ مَنْزِلَةُ " قَدِيرٌ ، وَرَحِيمٌ
" مِنْ " قَادِرٌ ، وَرَاحِمٌ " ، وَكَذَلِكَ " طَهُورٌ " مِنْ " طَاهِرٌ " .
قَوْلُهُ :

" وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا "

يُرِيدُ : أَنْكَ لَا تَقُولُ : " أَكَالٌ " وَتُرِيدُ بِهِ " كُلٌّ " ، وَلَا تَقُولُ : " جَلَّاسٌ
" بِمَعْنَى " اجْلِسْ " كَمَا لَا تَقُولُ فِي " شَاكِرٍ " : " شَكِيرٌ " قِيَاسًا عَلَى " رَحِيمٍ "
فِي " رَاحِمٍ " ، وَلَا " صَبِيرٌ " فِي " صَابِرٍ " ، وَتَقُولُ فِيهِ : " شَكُورٌ ، وَصَبُورٌ "
كَمَا قَالُوا ، (وَلِذَلِكَ لَمْ يُقَلَّ) (٣) فِي " عَلِيمٍ " : " عَلُومٌ " ، وَفِي " بَصِيرٍ " :
" بَصُورٌ " كَمَا قُلْنَا فِي " شَاكِرٍ " : " شَكُورٌ " ، وَفِي " صَابِرٍ " : " صَبُورٌ " ،
وَالْكَسَائِيُّ يَرَى الْوَقْفَ عَلَى الْمَسْمُوعِ مِنْ بَابِ « نَزَالٌ » ، وَالنَّفْسُ إِلَى هَذَا
الرَّأْيِ أَسْكَنُ ؛ لِأَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْهُ لَمْ يَتَنَاهَ فِي الْعَدْلِ إِلَى حَدٍّ يَدْخُلُ بِهِ
فِي بَابِ الْكَثْرَةِ فَيَحْسُنُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ كَثْرَةَ النُّظَائِرِ مُزِيلَةٌ
لِلْإِسْتِيْحَاشِ ، وَلِلْسَّمْعِ نَبْوَةٌ (٤) عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ : كِتَابٌ ، وَنَسَاحٌ ، وَهُوَ

(١) هذا عجز بيت للشماخ بن ضرار الذيباني ، وصدره :

وقد علمت خيل بموقان أنتى

وهو في ملحق ديوانه ٤٥٦ ، ومعجم البلدان ٢٢٥/٥ (موقان) ، واللسان (نزل) .

(٢) (ف) " عليه " تحريف .

(٣) (ف) " وكذلك لم يقولوا " .

(٤) (ف) " تنزه " تحريف .

يريدُ : اَكْتُبُ وَأَنْسَخُ . (١)

قوله :

" يُبْنَى عَلَى فَعَالٍ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الْأَفْعَالِ " وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ (٢) فَإِنَّهُ يُجْبِزُ بِنَاءَ لَفْظِ " فَعَالٍ " مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " كُلِّ ثَلَاثِيٍّ " مِنَ الرَّبَاعِيِّ ؛ فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ فِيهِ مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ ، وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ إِلَّا « قَرَقَارٍ » ، وَ" عَرَعَارٍ " قَالَ الشَّاعِرُ
قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَقَارٍ (٣)

أَيُّ : قَرَقَرُ يَعْنِي السَّحَابَ ، أَيُّ : أُرْعِدُ

وَ" عَرَعَارٍ " لُعْبَةٌ لِلصَّبِيَّانِ ، أَيُّ : الْعَبْوَا .

فَأَمَّا " دَرَاكَ " فَفِعْلُهَا " أَدْرِكُ " فَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ ثَلَاثِيًّا فَهُوَ الْآنَ رِبَاعِيًّا ، فَبَابُهُ إِلَّا يُبْنَى مِنْهُ " فَعَالٍ " ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ مِنْ جِهَةِ يُوْتُقُ بِهَا ، فَمَلْحَقٌ بِالنَّادِرِ (٤) .

وَفَعَالٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَبٍ :

أَحَدُهَا : مَا تَقَدَّمَ (٥) .

وَالثَّانِي : مَا عُدِلَ عَنْ فِعْلِهِ يُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ ، وَالْمَعْدُولُ عَنْهُ مَعْرِفَةٌ ، قَالَ النَّابِغَةُ :

(١) انظر شرح ابن القواس ١٠٢٣ ، وابن يعيش ٥٢/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٤١/٢ ، والتسهيل ٢١٣ .

(٣) هذا الرجز لأبي النجم العجلي ، ويَعْدُهُ :

واختلط المعروف بالإنكار

وهو في ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٤٠/٢ ، وابن يعيش ٥١/٤ ، والخزانة ٥٨/٣ وما ينصرف وما لا

ينصرف ٧٧ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٣ .

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ ٧٢٨ .

(٥) وهو ما كان اسم فعل .

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَأَحْتَمَلْتُ فَجَارٍ (١)

فهو معدول عن فجرة معرفة بدليل قوله : " برة " غير منصرف ، وتاء التانيث لا تمنع إلا مع العلمية ، فـ " برة " فعلة " من البر ، وهو علم على المعنى لا على عين ، والعلم فيه للجنس بأسره كأسامة .

الثالث : أن يكون علماً للأعيان نحو : حذام ، وقطام ، فـ " حذام " معدولة عن " حاذمة " ، والحذم : القطع ، و" قطام " معدولة عن " قاطمة " وهي فاعلة من القطم وهو (٢) الشهوة ، يقال : فحل قطم إذا كان مشتتياً للضراب ، ومنه " قطام " (٣) صاحبة عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام ، قال الشاعر :

وَلَا مَهْرَ إِلَّا نُونَ مَهْرِ قَطَامٍ (٤)

لأنها جعلت مهرها على ابن ملجم (٥) قتل علي بن أبي طالب (٦) عليه

السلام .

(١) هذا عجز بيت للنايعة الذبياني ، وصدره :

إنا اقتسمنا حطتنا بيننا

وهو في ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٣٨/١ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، ٥٢/٤ ، والعيني ٤٠٥/١ ، ومجالس

ثعلب ٣٩٦/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٦ ،

برة : اسم للبر ، وفجار : اسم للفجور ، وهما معرفتان من أعلام الأجناس .

(٢) (ف) وهي .

(٣) هي قطام بنت علقمة من تيم الرباب

انظر القصة مفصلة في الكامل للمبرد ١٩٦/٣ فما بعدها ، والاشتقاق لابن دريد ١٨٦ ، والخزانة

٣٥١/٥

(٤) لم أقف على قائله ولا تتمته .

(٥) يعده في (ف) " لعنه الله " .

(٦) سقط من (ف) .

وَ "سَكَابٍ" اسْمُ فَرَسٍ ^(١) بِمَعْنَى السَّكْبِ وَهُوَ الْجَرِيُّ فِي السَّيْرِ كَجَرَى الْمَاءِ وَأَنْسَكَابِهِ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ وَصِفًا وَاسْتِعْمَالُهُ فِي النَّدَاءِ نَحْوُ : يَا كَاعِ ، وَيَا خَبَاتِ ، وَيَا غَدَارِ ، وَيَا فَسَاقِ ، وَنَظِيرُهُ فِي الْمَذَكَّرِ يَا كَعُ ، وَيَا خُبْتُ ، وَيَا غُدْرُ ، وَيَا فُسْقُ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ^(٢) قَلِيلٌ ، وَقَدْ يَنْفَكُ عَنِ الصَّفَةِ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ وَيَكُونُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمُ لِلْمَنِيَّةِ : " حَلَّاقٍ " مِنْ الْحَلْقِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ حَلَّاقٍ ^(٣)

أَيُّ : بِكَاسِ الْمَنِيَّةِ ، فَجَعَلَ لَهَا كَأْسًا عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ ، وَقَدْ فَسَّرَ الشَّاعِرُ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ :

فَأَبَعْتُ عَلَيْهِمْ سِنَّةً فَاشُورَةَ تَحْتَلِقُ الْمَالَ احْتِلَاقَ النُّورَةِ ^(٤)

وَ " حَنَاذٍ " مِنْ أَسْمَاءِ الشَّمْسِ مِنْ " الْحَنْذِ " وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ .
وَ " أَزَامٍ " اسْمٌ لِلشَّدَةِ مِنَ الْأَزْمِ وَهُوَ الْعَضُّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) انظر أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها للغنجانى ١٢٤ ، ١٢٩ ، والمخصص ١٩٥/٦

وأسماء خيل العرب وفرسانها للأعرابى ٣ ، ١٧٤ .

(٢) بعده فى (ف) " كقولهم المنية " وهو سهو من الناسخ حيث سيأتى هذا قريباً .

(٣) هذا عجز بيت قاله مهلهل بن ربيعة ، وصدره :

ما أرجى بالعيش بعد ندامى

ويروى البيت :

لهف نفسى على أناسٍ تولوا * * * وفتوسقوا ... وهو فى الكتاب ٢٨/٢ ، والمخصص ٦٤/١٧ .

والمقتضب ٣٧٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف وجمهرة اللغة ١٨٠/٢ ، وأساس البلاغة ، واللسان

فى (حلق) ، والعينى ٢١٢ (عرضاً) ، وابن السجرى ١١٤/٢ .

(٤) انشده صاحب اللسان مع بيت آخر عن ابن الأعرابى ولم ينسبهما ، انظر اللسان (حلق) .

غَدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ أَزَمْتُ أَرَامَ (١)

وَمَثَلُهَا مِنَ الظَّرُوفِ نُؤْنُكَا ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَعِنْدُكََا

كَقَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَيْ : الزُّمُوا ، كَمَا تَقُولُ : حَنَرِكُمْ

وَنُؤْنَ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا نُؤْنُكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

يُرِيدُ : وَمِثْلُ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ هَذِهِ الظَّرُوفُ ؛ لِأَنَّهَا نَقَلَتْ (٢) عَنْ
الظَّرْفِيَّةِ وَصَارَتْ أَسْمَاءً لِلأَفْعَالِ وَدَالَّةٌ عَلَيْهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : " دُونُكَ زَيْدًا " ، فَدَ
" زَيْدٌ " مَنْصُوبٌ بِـ " دُونُكَ " ؛ لِأَنَّهُ صَارَ اسْمًا لِقَوْلِكَ : " خُذْ " ، وَفِي " دُونُكَ "
ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُهُ .

وَ " دُونٌ " ، وَ " عِنْدٌ " فِي الْأَصْلِ ظَرْفًا مَكَانًا ، فَنُقِلَا عَنْ الظَّرْفِيَّةِ ،
وَلَيْسَتْ الْفَتْحَةُ فِيهِمَا نَصْبًا (٣) ، بَلْ هِيَ فَتْحَةٌ بِنَاءٍ ، وَلَيْسَتْ إِعْرَابًا ، فَالْفَتْحَةُ
فِي قَوْلِكَ : " زَيْدٌ دُونُكَ " إِعْرَابٌ ، وَالْفَتْحَةُ فِي قَوْلِكَ : " دُونُكَ زَيْدًا " بِنَاءٌ كَمَا
أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي قَوْلِكَ : (لِأَغْلَامٍ لَكَ ، فَتْحَةُ بِنَاءٍ ، وَالْفَتْحَةُ فِي قَوْلِكَ) (٤) لَا غْلَامَ
رَجُلٍ عِنْدَكَ " فَتْحَةُ إِعْرَابٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ بِنَاءِ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ (٥) ، وَإِنَّمَا فَتِحَ ؛
لِأَنَّهُ لَمَّا سُمِّيَ بِهِ (٦) الْفِعْلُ وَهُوَ مُضَافٌ ، وَالْمُضَافُ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ شَيْئَانِ

(١) لم أقف على قائله ، وصدوره :

أمان لها الطعام فأنقذته

وهو في ديوان زهير (شرح ثعلب) ٢١١ ، واللسان في (أزم) غير منسوب .

(٢) (ف) " فعلت " تحريف .

(٣) في الأصل " نصب " بالرفع خطأ .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) انظر ص ١٦٠ فيما مضى .

(٦) سقط من (ف) .

جِعَلَا كَشَىٰ وَوَاحِدٍ ، فَفَتِحَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا كَمَا تَفْتَحُ الْمَرْكَبَاتُ كَحَضَرَ مَوْتًا ،
وَخَمْسَةَ عَشَرَ .

قَوْلُهُ : " ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا " أَيْ : عَلَيْكَ " مِثْلُ " دُونَكَ " فِي كَوْنِهَا اسْمًا
لِلْفِعْلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " مِثْلُهَا " أَيْ : (١) مِثْلُ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ الْمُنْتَدِمَةِ .
وَ " عَلَيْكَ " مَتَقَوْلُ مِنَ الْحَرْفِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ وَصَارَ اسْمًا لِقَوْلِكَ : " أَلْزَمُ
زَيْدًا " ، فَإِذَا قُلْتَ : " عَلَيْكَ زَيْدًا " (٢) فَ " عَلَيْكَ " نَاصِبٌ لِـ " زَيْدٍ " وَفِيهِ ضَمِيرٌ
مُسْتَكْنٌ مَرْفُوعٌ (٣) ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ .

وَلَا تَتَعَلَّقُ هَذِهِ الظُّرُوفُ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ (٤) غَيْرُ مَعْمُولَةٍ كَمَا لَا تَتَعَلَّقُ
مُسَمِّيَاتُهَا - وَهِيَ الْأَفْعَالُ - بِشَيْءٍ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا أُغْرُوا بِهِذِهِ الظُّرُوفِ ؛ لِأَنَّ " دُونَكَ " لِمَا يَتَقَاصَرُ عَنْكَ وَهُوَ
بِحَضْرَتِكَ ، وَ " عِنْدَكَ " لِمَا حَضَرَكَ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كَانَ مِنْ جِهَاتِكَ ، وَ " عَلَيْكَ " لِمَا
اسْتَعَلَىٰ عَلَيْكَ (٥) . قَوْلُهُ : " كَقَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ " .

إِشَارَةٌ (٦) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ (٧)
فَنَصَبَ " أَنْفُسُكُمْ " بِـ " عَلَيْكُمْ " ، وَقَدْ فَسَّرَهُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ بِقَوْلِهِ : " أَى
الرِّمُوا " (٨) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " زيداً عليك " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) (ف) " فاعلة " تحريف .

(٥) نسب هذا الرأي إلى الوراق في شرح ابن الخباز لوجه ٩١ / ب .

(٦) (ف) " يشير " .

(٧) سورة المائدة ١٠٥ .

(٨) وانظر شرح ابن القواس ١٠٢٨ .

قوله : " كَمَا تَقُولُ حِذْرُكُمْ " ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ " عَلَيْكُمْ " بِـ " حِذْرُكُمْ " فِي الْعَمَلِ فِي الْمَفْعُولِ لِأَنَّ فِي الْمَعْنَى ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : " حِذْرُكَ زَيْدًا " ، وَ" حِذَارَكَ زَيْدًا " ، " وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ قَوْلِكَ : " عَلَيْكَ زَيْدًا " فِي الْمَعْنَى ؛ فَإِنَّ " حِذْرَكَ " بِمَعْنَى " احْذَرْ " ، وَ" عَلَيْكَ " بِمَعْنَى " الزَّمْ " ، وَ" حِذْرَكَ " مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ عَوْضٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، وَلَيْسَ " حِذْرَكَ " مَبْنِيًّا بَلْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ (١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ (٢) ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّمَا جَعَلَ سَبِيئِيهِ (٣) " حِذْرَكَ " فِي بَابِ النَّهْيِ ، وَ" حِذْرَكَ " إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِالْحِذْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : " حِذْرَكَ كَذَا " فَقَدْ قَالَ : لَا تَأْتِ كَذَا (٤) .
قوله :

" وَ لُونٌ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا "

يُرِيدُ : قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ تَصْدِيقُ الْإِعْرَاءِ بِـ " لُونٌ " ، قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ لِابْنَتِهَا :

وَفَيْشَةٌ قَدْ أَشْفَتْرَ حَوْقَهَا (٥)

فَقَالَتْ لَهَا الْإِبْنَةُ :

لُونِكهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

وَالضَّمِيرُ الَّذِي بَعْدَ الْكَافِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ ،

(١) (ف) " الفعل " تحريف .

(٢) سورة محمد ٤ ،

(٣) انظر الكتاب ١٢٦/١ ،

(٤) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١٢٦/١ فقد ذكر أن المبرد عارض سيبويه في وضعه "

حذرَكَ " فِي هَذَا الْبَابِ ، وَرَدَ عَلَيْهِ السِّرَافِيُّ ، فَانظُرْ هُنَا .

(٥) أَنشَدَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنِيٍّ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢٢٢/١ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا إِلَيَّ قَائِلٌ

مَعِينٌ ، وَهُمَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ١٠٢٩ ، وَالثَّانِي فِي شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ ٤٠١ نُونٌ نَسَبَةٌ

فِيهِمَا .

وَالنَّاصِبُ لَهُ "نُونُكَ" . وَمَعْنَى قَوْلِهِ : "تَصْدِيقُهَا" هُوَ تَحْقِيقُ الْإِغْرَاءِ بِهَا .

كَذَلِكَ لَوْلَمْ يَلْغُ مَا أَنْشَبْنَا يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلْوِي نُونُكَ

"كَذَلِكَ" إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزَةِ (١) :

نُونُكَهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا

أَيُّ : يَأْتِي مَعْمُولُهَا مُتَأَخَّرًا كَقَوْلِ الْمُرَاةِ ، فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّونَ (٢) مِنْ

قَوْلِ الْآخِرِ :

يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلْوِي نُونُكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونُكَ (٣)

فَإِنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ بِالْفَاقِظِ الْإِغْرَاءِ عَلَيْهَا ، وَلَا

دَلِيلَ لَهُمْ فِيهِ بِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ "دَلْوِي" مُبْتَدَأً ، وَ"نُونُكَ" خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ

الْأَلْفَاظُ (٤) مَنْقُولَةٌ وَهِيَ غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرَّفَ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٥) فَلَيْسَ "كِتَابَ اللَّهِ" مَنْصُوبًا بِ (عَلَيْكُمْ) بَلْ هُوَ

مُتَصَرِّفٌ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٦) فَدَلَّ

(١) فِي الْأَصْلِ "الرَّاجِزُ" ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا .

(٢) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ "عَلَيْكَ ، وَدُونِكَ ، وَعِنْدَكَ" فِي الْإِغْرَاءِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولَاتِهَا عَلَيْهَا نَحْوُ :

زَيْدًا عَلَيْكَ ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَرَاءُ .

انظُرْ تَفْصِيلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْإِنْصَافِ ٢٢٨ الْمَسْأَلَةَ (٢٧) .

(٣) نَسَبَ هَذَا الرَّجْزَ إِلَى جَارِيَةٍ مِنْ بَنِي مَازِنٍ ، وَنَسَبَ أَيْضًا إِلَى رَاجِزٍ مِنْ بَنِي أَسِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ

تَمِيمٍ .

وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ ٢٢٨ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١١٧/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٦٠/١ وَالْعَيْنِيُّ

٣١١/٤ ، وَالخُرَازَنِيُّ ١٥/٣ ، وَشَرَحَ ابْنُ الْقَوَّاسِ ١٠٢٩ .

(٤) فِي الْأَصْلِ "أَلْفَاظٌ" .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٤ .

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٣ .

ذَلِكَ عَلَى أَنْ التَّحْرِيمَ قَدْ كُتِبَ عَلَيْهِمْ فَقَامَ نِكَرُ التَّحْرِيمِ مَقَامَ لَفْظِ " كُتِبَ " لِذِلَالَتِهِ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ :

" لَوْلَمْ يَلْغَ مَا أَنْشَدْنَا

يُرِيدُ : لَوْلَمْ يُطْرَحِ التَّقْدِيمُ فِيمَا أَنْشَدُوهُ (١) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَتَأَوَّلُوهُ بِمَا

ذَكَرْنَا .

ب / ١٦٥

وَلَا تَقُلْ : عَلَيْهِ زَيْدًا ، غَائِبًا

وقولهم : عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِي

وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا

أَمَا عَلِيٌّ ذَا بِمَعْنَى أَوْلَانِي

فَهُوَ شَتُّورٌ لَا تَقْسُ عَلَيْهِ

" ذَا " إِشَارَةٌ إِلَى الْمَنْقُولِ مِنَ الظُّرُوفِ ، وَالْإِعْرَاءِ مِنْ قَوْلِهِمْ : غَرِبَ بِالشَّيْءِ إِذَا لَصِقَ بِهِ ، فَكَانَ الْمُغْرِي بِالشَّيْءِ يَأْمُرُهُ بِلِزُومِهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْإِعْرَاءُ لِلْمُخَاطَبِ ؛ لِأَنَّ " عِنْدَ ، وَنُونٌ ، وَعَلَى " لِمَا كَانَ حَاضِرًا قَرِيبًا مِنَ الْإِنْسَانِ ، وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُورُ غَائِبًا فَلَا يَتَحَقَّقُ الْأَمْرُ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ (٢) الْأَشْيَاءَ [لَيْسَتْ] (٣) بِحَضْرَتِهِ حَتَّى يُؤْمَرَ بِلِزُومِهَا أَوْ بِأَخْذِهَا . قَوْلُهُ :

" وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبًا "

أَيُّ : لَا تُغْرِ (٤) الْغَائِبَ (٥) بِهَذِهِ الْأَلْفَاطِ ، لِأَنَّ ذَكَرْنَا ، وَ" غَائِبًا " حَالٌ

مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي " عَلَيْهِ " (٦) ، أَيُّ : لَا تُغْرِ زَيْدًا فِي حَالِ غَيْبَتِكَ

(١) أَيُّ : الْكُوفِيُّونَ .

(٢) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " أَنْ " وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٣) إِضَافَةٌ لِيَسْتَقِيمَ بِهَا الْكَلَامُ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " لَا تُغْرِ " .

(٥) فِي (ف) " غَائِبًا " .

(٦) فِي (ف) " تَقُلْ " تَحْرِيفٌ .

عنه ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ "الهاء" فِي "عَلَيْهِ" ، أَوْ مِنْ "زَيْدٍ" ، أَيْ : لَا تُفْرَبُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ عَنْكَ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "عَلِيٌّ ذَا" فَلَيْسَ بِأَمْرٍ نَفْسَهُ بَلْ بِأَمْرٍ غَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ هُوَ "بِمَعْنَى أَوْلَانِي" ، وَ"ذَا" اسْمٌ إِشَارَةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِ"عَلِيٍّ" ، وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَكْنُ فِي "عَلِيٍّ" ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ لِأَضْمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّ "عَلِيٌّ ذَا" اسْمٌ لِقَوْلِكَ : "أَوْلَانِي ذَا" فَكَمَا أَنَّ فَاعِلَ "أَوْلَانِي" ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فَكَذَلِكَ فَاعِلُ "عَلِيٍّ" فِي قَوْلِكَ : "عَلِيٌّ ذَا" .

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ : "عَلَيْهِ شَخْصاً لَيْسَنِي" (١) فَكَانَتْ قِيلَ لَهُ : إِنْ فَلَاناً يَقْصِدُكَ ، فَقَالَ : "عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي" أَيْ : فَلْيَقْصِدْ رَجُلًا غَيْرِي ، فَ"لَيْسَنِي" بِمَعْنَى "غَيْرِي" ، وَفِي هَذَا شُدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : إِغْرَاءُ الْغَائِبِ .

وَالثَّانِي : جَعَلَ خَبَرَ "لَيْسَ" مُضْمَرًا مُتَّصِلًا ، وَالصَّوَابُ "لَيْسَ أَيُّ" : قَوْلُهُ :

"فَهُوَ شُدُودٌ لَا تَقِسُ عَلَيْهِ" .
يُرِيدُ إِغْرَاءَ الْغَائِبِ ، وَكَذَلِكَ إِغْرَاءُ الْمُتَكَلِّمِ نَفْسَهُ ، فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ (٢) مَنْ اسْتَطَاعَ [مِنْكُمْ] الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ" (٣) فَإِنَّمَا حَسَنُهُ تَقَدَّمَ [ذِكْرُ الْخِطَابِ] (٤) ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ

(١) انظر الكتاب ١٢٦/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٢٠ .

(٢) فِي النسختين "الشبان" .

(٣) أخرجه مسلم فِي صحيحه - كتاب النكاح ١٢٨/٤ ، والبخاري فِي صحيحه - كتاب النكاح

١١٧/٦ . والباية : النكاح والتزويج .

(٤) تكملة يوجبها السياق ، وهي فِي شرح ابن القواس ١٠٢١ ، وشرح ابن الخباز أيضاً ،

فَعَلِيهِ بِالصَّوْمِ ، وَعَدَاهُ بِالْبَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِغْرَاءَ إِصَاقٌ ، وَ الْإِصَاقُ لِرُومٍ ، كَأَنَّهُ
 قَالَ : فَلْيَلْتَصِقْ (١) بِالصَّوْمِ ، أَيْ : فَلْيَلْزِمَهُ .

وَالظَّرْفُ إِنِ أَكَّدَتْ مُضْمَرِيهِ

وَإِنْ تَوَكَّدَ كَافَهُ الْمَجْرُورُ جُرُ

وَاجِرٌ عَلَيْكَ نَفْسِكَ النَّجَاحَا

إِذْ كَافُهَا لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ

لَيْسَ بِحَرْفٍ (٢) مِثْلُ كَافِ هَاتِكَا

رَفَعَتْ تَاكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ

فَارْفَعْ عَلَيْكَ نَفْسُكَ الْفَلَاحَا

وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظَّرُوفِ

فَكَافُهَا (٢) كَالْكَافِ فِي حِذَارِكَا

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الظَّرْفُ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " رُوَيْدَكَ زَيْدَا " فَإِنَّهُ لَيْسَ

بِظَرْفٍ وَلَيْسَ فِيهِ مُضْمَرَانِ ، بَلْ مُضْمَرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَرْفُوعُ الْمُسْتَكْنُ ، فَأَمَّا

الْكَافُ فِي " رُوَيْدَكَ " فَحَرْفُ خُطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَيُرِيدُ (٤)

بِالْمُضْمَرَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي الظَّرْفِ الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ وَهُوَ " الْكَافُ " فِي

عَلَيْكَ " ، وَالْمَرْفُوعِ الْمُسْتَكْنِ وَهُوَ " أَنْتَ " ، فَإِنَّ جَعَلَتْ التَّأْكِيدَ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ

رَفَعْتَهُ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ :

" فَارْفَعْ عَلَيْكَ نَفْسُكَ الْفَلَاحَا "

يُرِيدُ فَارْفَعْ نَفْسُكَ ؛ لِأَنَّهَا تَاكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ بِالظَّرْفِ الْمُسْتَكْنِ ١/١٦٦

فِيهِ ، قَالَ التَّقْدِيرُ " عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسُكَ الْفَلَاحَا " ، فَ " نَفْسُكَ " تَاكِيدٌ

لِ " أَنْتَ " ، وَ ؛ الْفَلَاحُ " مَنْصُوبٌ بِ " عَلَيْكَ " ، وَإِنَّمَا أَتَى بِقَوْلِهِ : " الْفَلَاحَا "

لِيَتَّعِينَ أَنْ يَكُونَ النَّفْسُ تَاكِيدًا فَيَجِبُ رَفْعُهُ وَلِذَلِكَ قَالَ :

" رَفَعَتْ تَاكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ (٥) "

وَشَرْطُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُكِّدَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنُ أَنْ يُؤَكَّدَ قَبْلَ ذَلِكَ بِضَمِيرٍ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَلْيَلِصِقْ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " فَكَافِهِ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " بِكَافٍ " .

(٤) فِي (ف) " وَيُضْمَرُ " .

(٥) (ف) " الْمُسْتَتِرِي " .

مُنْفَصِلٌ عَلَى مَا سَبَقَ فِي بَابِ الْعَطْفِ (١) ، لَكِنَّهُ اِكْتَفَى هُنَا بِالْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ
وَهُوَ الْكَافُ فَكَانَتْ قَدْ سَدَّ مَسَدَ التَّكْيِيدِ .

فَإِنْ جَعَلْتَ "النَّفْسَ" تَأْكِيدًا لِلْكَافِ فِي "عَلَيْكَ" جَرَّرْتَهَا ، وَالْمِثَالُ فِيهِ قَوْلُهُ :
"وَاجْرُرْ عَلَيْكَ نَفْسَكَ النَّجَاحًا" .

أَي : وَاجْرُرِ "النَّفْسَ" إِذَا جَعَلْتَهَا تَأْكِيدًا لِلْكَافِ الْمَجْرُورِ فِي
"عَلَيْكَ" ، وَنَصَبَ "النَّجَاحَ" لِيَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ "النَّفْسَ" تَأْكِيدًا ، وَلَوْلَا مَجِيئُهُ
مَنْصُوبًا لَجَازَ نَصَبُ النَّفْسِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ (٢) .
قَوْلُهُ :

"وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظَّرُوفِ"

يَعْنِي التَّكْيِيدُ بِالْجَرِّ مَخْصُوصٌ بِالظَّرُوفِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْإِعْرَاءِ ، فَأَمَّا
التَّكْيِيدُ بِالرَّفْعِ فَلَيْسَ مَخْصُوصًا بِهَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : "رُؤَيْدُكَ أَنْتَ نَفْسُكَ
زَيْدًا" بَرَفْعِ النَّفْسِ لَا غَيْرُ ، وَتَقُولُ : "صَهْ أَنْتَ (٣) نَفْسُكَ" (كَمَا تَقُولُ :
"اسْكُتْ أَنْتَ نَفْسُكَ" (٤) .

ثُمَّ إِنَّهُ أَخَذَ فِي تَعْلِيلِ وَجْهِ اخْتِصَاصِ التَّكْيِيدِ بِالْجَرِّ ، لَمْ كَانَ فِي هَذِهِ
الظَّرُوفِ ؟ فَقَالَ :

"إِنْ كَافُهَا لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ"

يُرِيدُ أَنْ (٤) الْكَافُ الْمَتَّصِلَةُ بِهَذِهِ الظَّرُوفِ اسْمٌ فَصَحَّ تَأْكِيدُهَا وَلَيْسَتْ
حَرْفًا فَلِذَلِكَ جَازَ تَأْكِيدُهَا بِالْجَرِّ . قَوْلُهُ : ﴿ لَفَكَافُهَا ﴾ (٥) كَالْكَافِ فِي حِذَارِكَا
يُرِيدُ : أَنَّ الْكَافَ فِي "عَلَيْكَ" ، وَ"عِنْدَكَ" ، وَ"بِئْسَ" اسْمٌ كَمَا أَنَّ الْكَافَ

(١) انظر ١ / ٧٦٤ .

(٢) سورة المائدة ١٠٥ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل "لأن" .

(٥) سقط من الأصل .

في " حِذَارِكَا " اسمٌ مجرورٌ بإضافة " حِذَارِ " إِلَيْهِ ، وَ " حِذَارِ " مَصْدَرٌ
 مضافٌ إلى الفاعلِ تَقُولُ : " حِذَارِكْ زَيْدًا " - بكسرِ الحاءِ - فَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
 " حِذَارِكْ نَفْسِكَ زَيْدًا " بجرِّ النَّفْسِ عَلَى التَّكْيِيدِ لِلْكَافِ .
 قَوْلُهُ :

ليس بحرفٍ مثلِ كَافِ هَائِكَا

يريدُ أَنْ الكَافِ فِي " هَاكْ " حَرْفٌ خَطَابٍ ، فَتَقُولُ : " هَاكْ أَنْتَ نَفْسُكَ
 زَيْدًا " برفعِ النَّفْسِ لَا غَيْرُ ، وَلَا يَجُوزُ الجِرُّ ؛ لِأَنَّ كَافَهُ حَرْفٌ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ مِنْ
 الإِعْرَابِ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " هَاكُمُ أَجْمَعُونَ زَيْدًا " برفعِ " أَجْمَعِينَ " تَكْيِيدًا
 لِلْمُضْمَرِ الْمُسْتَكْنَى لَا غَيْرُ ، وَتَقُولُ : " عَلَيْكُمْ كُلُّكُمْ أَجْمَعُونَ زَيْدًا " فَتَرْفَعُ تَكْيِيدًا
 لِلْمُضْمَرِ الْمُسْتَكْنَى ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ تَكْيِيدًا لِلْكَافِ فِي " عَلَيْكُمْ " .

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الكَافَ فِي " عَلَيْكَ ، وَعِنْدَكَ ، وَدُونِكَ " فِي الإِعْرَابِ
 حَرْفٌ لِلخَطَابِ (١) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الظَّاهِرُ مَوْجِعَ الكَافِ ؛ وَلِأَنَّهُ كَمَا نُقِلْتُ
 عَنِ الظَّرْفِيَّةِ وَصَّارَتْ اسْمًا لِلْفِعْلِ يُؤْمَرُ بِهَا ، فَكَذَلِكَ الكَافُ نُقِلَتْ عَنِ الاسْمِيَّةِ
 وَصَّارَتْ حَرْفَ خِطَابٍ ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ (٢) .

(١) نسب هذا المذهب إلى ابن بابشاذ .

انظر شرح ابن القواس ١٠٣١ ، والهمع ١٠٦/٢ .

(٢) انظر الهمع ١٠٦/٢ .

« المنادى »

القول في النداء والمنادى يا وهيا وأي بها ينادى
يا البعيد وهيا وإن قرب نودي بالهمز وأي نحو أرب

لَمْ " النداء " وأو لقولهم : " ندوت " إذا جلست معهم في النادي ، وهو المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً ، وتضم نونه وتكسر (١) .

وأما تعريف النداء في الاصطلاح : فهو استدعاء مطلوب من مخاطب ، أو في تقدير مخاطب ، باسمه مع « يا » وأحواتها لفظاً أو تقديراً .

وقيل : : هو تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه (٢) .

ب / ١٦٦

وأما المنادى فقد قالوا (٣) في تعريفه : هو المطلوب إصغاؤه بأحد

الحروف (٤) الموضوع له لفظاً أو تقديراً .

قوله :

يا وهيا وأي بها ينادى .

لما ذكر المنادى أخذ في ذكر الحروف المستعملة في النداء ، وهي خمسة

" يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة " ، وأصلها " يا " ولذلك تستعمل في القريب

والبعيد ، وفي الندبة ، ولا يستعمل في الاستغاثة وباب الاختصاص غيرها من

(١) انظر اللسان (ندا) .

(٢) هذا الحد ذكره ابن الخباز في شرحه لوجه ٩٢ ب .

(٣) في (ف) " قيل " .

(٤) في الأصل " الحرفين " .

حُرُوفِ النَّدَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى بَعِيدًا مَسَافَةً أَوْ حُكْمًا كَالنَّائِمِ وَالسَّاهِي نُودِيَ بِـ " يَا " ، وَقَدْ يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ ، وَإِذَا (١) زَادَ الْبُعْدُ زِدَتْ عَلَى " يَا " حَرْفًا آخَرَ وَهُوَ الْهَمْزَةُ فَقُلْتَ : " أَيَا " .

وَأَمَّا " هَيَا " فَالْهَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ كَقَوْلِهِمْ : " هَيَاكَ " فِي " إِيَّاكَ " .

قَوْلُهُ : يَا لِلْبَعِيدِ " يُرِيدُ فِي الْاسْتِعْمَالِ (٢) .

قَوْلُهُ :

فَإِنْ قَرَّبَ نُودِيَ بِالْهَمْزِ ، وَأَيُّ

يُرِيدُ فَإِنْ قَرَّبَ الْمُنَادَى ، ثُمَّ إِنْ الْمُنَادَى إِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الْقَرَبِ حَذَفَتْ حَرْفَ النَّدَاءِ فَقُلْتَ : " زَيْدُ أَقْبِلْ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (٣) ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالْمَجِيءِ بِالْحَرْفِ امْتِدَادُ الصَّوْتِ ، فَإِنْ زَادَ الْبُعْدُ قَلِيلًا

نُودِيَ بِالْهَمْزِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " نَحْوُ أَرَبْ " . وَالْهَمْزَةُ مَخْفَفَةٌ مِنْ " يَا " فَحُذِفَتْ يَأُوهَا وَبَقِيَتِ الْأَلْفُ سَاكِنَةً لَا يُمَكِّنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا فَتَبْدُلُوهَا هَمْزَةً ؛ فَإِنْ زَادَ الْبُعْدُ

شَيْئًا آخَرَ قَلِيلًا نُودِيَ بِـ " أَيُّ " وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ مِنْ " يَا " ، وَأَمَّا قَلْبُوا " يَا " فِي نِدَاءِ الْقَرِيبِ ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَ أَقْصَرَ مَسَافَةً مِنَ الْبَعِيدِ ، وَأَمْتِدَادُ الصَّوْتِ مَعَ " أَيُّ "

أَقْصَرَ مِنْ امْتِدَادِهِ مَعَ " يَا " ، وَطَرِيقُ قَصْرِ الْمَسَافَةِ بِقَصْرِ امْتِدَادِ الصَّوْتِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ يَدْخُلُ نِدَاءُ الدِّيَارِ فِي قَوْلِكَ : هُوَ الْمَطْلُوبُ إِضْفَاؤُهُ ؟

قُلْتُ : أَمَّا نِدَاءُ الدِّيَارِ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّذَكُّرُ وَالتَّنْذِيرُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا

جِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ ﴾ (٤) فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُسَخَّرٌ لِلَّهِ تَعَالَى مُنْقَادٌ لِمَا يُرِيدُ مِنْهُ .

(١) فِي (ف) " وَإِنْ " يَدُلُّ " وَإِذَا " .

(٢) فِي (ف) " فِي أَكْثَرِ الْاسْتِعْمَالِ " .

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ ٢٩ .

(٤) سُورَةُ سَبَأٍ ١٠ .

وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولٌ وَهُوَ لِفِعْلِ مَضْمَرٍ مَفْعُولٌ

الدليل على أن المندأى مفعولٌ ظُهُورُ النَّصْبِ فِيهِ مُضَافاً وَمُشَابِهاً لَهُ ،
وَنَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ ، وَإِنَّمَا قَالَ : " وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ " بِلَفْظِ الْعُمُومِ لِيَدْخُلَ فِيهِ
الْمَنْصُوبُ لَفْظاً وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا ، وَالْمَنْصُوبُ مَحَلًّا وَهُوَ الْمَبْنِيُّ نَحْوَ " يَا زَيْدٌ " ؛ فَإِنَّ
مَحَلَّهُ النَّصْبُ ، وَلِذَلِكَ نَصَبُوا صِفَتَهُ وَتَأْكِيدَهُ مُفْرَدَيْنِ ، وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ
فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوَ : يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ .

وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مَفْعُولًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نَاصِبٍ ، وَلِذَلِكَ أَخَذَ فِي بَيَانِ نَاصِبِهِ
فَقَالَ : نَاصِبُهُ فِعْلٌ تَقْدِيرُهُ أَدْعُو زَيْدًا ، أَوْ أَنَادِي (١) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَرَهُ مَعَ " يَا " فَقَالَ : " التَّقْدِيرُ : يَا أَرِيدُ زَيْدًا ، أَوْ أَعْنَى
زَيْدًا (٢) . وَمَا كَانَ الْعَمَلُ فِي الْأَصْلِ لِلْفِعْلِ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ فِي التَّقْدِيرِ .
فَإِنَّ قُلْتَ : فَالْحُرُوفُ الْمَشْبَهَةُ بِالْفِعْلِ قَدْ تَعْمَلُ مِثْلَ " إِنَّ " وَأَخَوَاتِهَا فَهَلَّا
كَانَ الْعَمَلُ هُنَا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ ؟ (٣)

قُلْتَ : حُرُوفُ النِّدَاءِ مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْهَمْزَةُ فَهِيَ بَعِيدَةٌ
مِنَ الشَّبهِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَالنِّدَاءُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمَلَةٌ فَعَلِيَّةٌ .
وَقَالَ قَوْمٌ : حُرُوفُ النِّدَاءِ أَسْمَاءٌ لِلْفِعْلِ (٤) ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ هِيَ

(١) هذا مذهب سيوييه والجمهور

انظر الكتاب ١٤٧/١ ، ٢٠٢ ، وابن يعيش ١٢٧/١ ، .

(٢) هذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ٣٥ .

(٣) نسب في ابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٣٤ إلى المبرد ، غير أن المبرد في المقتضب

٢٠٢/٤ ، ٣١٨/٢ مع الجمهور .

(٤) نسبه ابن يعيش ١٢٧/١ ، والررضي في شرح الكافية ١٣٢/١ لأبي علي .

النَّاصِبَةُ ، وَالنَّدَاءُ عَلَى هَذَا جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، وَهَذَا أَيْضاً بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْفِعْلِ لَيْسَ فِيهَا مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَالْهَمْزَةُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَأَيْضاً فَأَسْمَاءُ ١/١٦٧ الْفِعْلِ تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، فَلَوْ تَحَمَّلَتْ " يَا " (١) لَأَقَادَتْ بِنَفْسِهَا وَلَجَازَ الْعَطْفُ عَلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَتَأْكِيدُهُ كَمَا فِي أَسْمَاءِ الْفِعْلِ .

وَقَالَ قَوْمٌ : الْعَامِلُ فِيهِ (٢) هُوَ حَرْفُ النَّدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى الْأَشْيَاءِ شَبَّهًا بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَمَلِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي هُوَ الْحَرَكَاتُ ، وَحُرُوفُ النَّدَاءِ كَذَلِكَ فَهِيَ نَفْسُ الْعَمَلِ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : " يَا زَيْدٌ " عَبَّرَتْ عَنْهُ بِالْفِعْلِ فَقُلْتَ : نَادَاهُ ، كَمَا إِذَا أَوْقَعَ (٣) ضَرْباً بِزَيْدٍ عَبَّرَتْ عَنْهُ بِقَوْلِكَ : ضَرْبَهُ (٤) .
فَ " يَا " يُعْبَرُ عَنْهَا بِلَفْظِ الْفِعْلِ فَوْجِبَ أَنْ تَعْمَلَ كَالْفِعْلِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهَا تَمَالُ كَالْفِعْلِ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ " يَا لَزَيْدٍ " ، وَتَعْمَلُ فِي الْحَالِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ (٥)
وَتَخْتَصُّ بِالاسْمِ كَالْفِعْلِ .

وَأِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ الْعَلَمُ
تَقُولُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا غُلَامُ
أَوْ مُتَنَكِّرٌ مُوَاجَهٌ يُضَمُّ
فَيَسْتَوِي الْمُنْكَوِّرُ وَالْأَعْلَامُ

يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ الْعَلَمُ الْمَفْرَدُ ؛ فَإِنَّ " عَبْدٌ مَنَافٍ ، وَامْرَأٌ الْقَيْسِ " أَعْلَامٌ وَلَا تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ ؛ لِفَوَاتِ الْإِفْرَادِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " وقع " .

(٤) في الأصل " ضرب " .

(٥) سبق الحديث عنه في ١ / ٤٨٨

يزيد على هذا قيداً آخر ، وهو أن يُقال : يُبنى على الضمّ العلم المفرد ما لم يكن مبنياً قبل النداء ؛ فإن قولك : " يا حذام " ليس مبنياً على الضمّ وإن كان علماً مفرداً .

والذى يُبنى في النداء قسمان :
أحدهما : العلم المفرد .

الثانى النكرة المقصودة بالنداء ، وهو الذى أراده بقوله : " أو مُتَّكِرٌ مواجَهٌ " .

قوله : " تقولُ يا زيدُ " مثالٌ للعلم المفرد .
قوله : " ويا غلامُ " مثالٌ للنكرة المقصودة .
قوله :

فيستوى المنكور والأعلام

يريد في البناء على الضمّ وإنما بُنى هذان الضريان من المنادى ؛ لأنهما أشبهتا المضمّر المخاطب ، ووجه شبههما بالمضمّر من ثلاثة أوجهٍ وهي الإفراد ، والتعريف ، والخطاب كما أن المضمّر مفردٌ مخاطبٌ معرفةٌ ، فإذا انتفى الإفراد بالإضافة انتفى البناء ، وإذا انتفى التعريف القسدي (١) أيضاً انتفى البناء ، والذى يدل على تعريفه امتناعه من الألف واللام بالإضافة كما تناع المضمّر من ذلك ، والذى يدل على أنه مخاطبٌ عودٌ ضمير المخاطب عليه نحو " يا تميمٌ كلُّكم " كما تقول : " أنتم كلُّكم " ، فقولك (٢) : " يا زيدُ " بمنزلة قولك : " يا أنتَ " .

فإن قيل : فلم عدلوا عن الاسم المضمّر إلى المظهر ؟

(١) أى : إذا لم تكن النكرة مقصودة انتفى البناء .

(٢) فى الأصل " فتقول " .

قلت : خوف اللبس ؛ لأنك إذا قلت : " يا أنت " وبحضرتك جماعة ظن كل واحد منهم أن الخطاب له فعدلوا عن المضمر إلى الظاهر .

فإن قيل : فالمبهم كذلك نحو " يا هذا " ؟

قلت : المبهم يوصف فيكشف أمره بالصفة والمضمر لا يوصف فلما أشبه

المضمر ببنى كما بنى المضمر .

وإنما بنى على حركة ؛ لأنه متمكن والبناء فيه عارض ، وكانت الحركة

ضمة ؛ لأنه لو بنى على الفتح لالتبس بالمعرب غير المنصرف ؛ فإنك إذا قلت :

" يا أحمر " وقصدته بنيتة على الضم ، فإذا لم تقصده قلت (١) : " يا أحمر "

بالفتح بلا تنوين ؛ لعدم الصرف ، ولو كسبر لا لتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم

إذا حذفت ياءه وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها نحو " يا غلام " (٢) .

وقال قوم : إن المنادى العلم المفرد يتنكر ويحدث له تعريف

آخر بالقصد عند (٣) النداء بدليل تعريف النكرة في قولهم : " يا رجل "

الفاسق ، ويا أيها الرجل ، فلولا أن " رجلاً " (٤) ، و " أياً " معرفة لما صح

وصفهما بالمعرفة .

وقال ابن السراج (٥) : تعريف العلمية باق على ما كان عليه قال : وأما

قولهم : إن الاسم يعرف بالنداء (٦) ، فالمراد أن المسمى بالعلم بنداؤه مرة بعد

(١) سقط من (ف) سيق نظر .

(٢) في الأصل " لا غلام " تحريف .

(٣) في الأصل " عن " تحريف .

(٤) في (ف) : يا رجلاً .

(٥) انظر الأصول في النحو ٤٠١/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٢٩/١٠ .

(٦) وهو ما ذهب إليه المبرد في المقتضب ٢٠٥/٤ .

مَرَّةً عَرَفَ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَهُ ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْرِفْ قَبْلَ النِّدَاءِ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَهُ لَمَا
 أَجَابَ ، (وَلِأَنَّ مِنَ الْأَعْلَامِ مَا لَا شَرِكَةَ فِيهِ) (١) [لِيَصِحَّ تَنْكِيرُهُ] (٢) نَحْوُ
 " فَرَزْدَقٍ " ؛ لِأَنَّ تَنْكِيرَ الْعَلَمِ أَنْ يُجْعَلَ كَأَنَّهُ مِنْ أُمَّةٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْمُومٌ بِذَلِكَ
 الْاسْمِ .

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ ؛ فَإِنَّ الشَّرِكَةَ فِيهِ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ
 مُسْتَحِيلَةٍ (٣) .

وَمُقَرَّدٌ بِالْقَصْدِ لَا تَوَاجُهُنَّ	أَمَّا الْمُضَافُ وَالَّذِي يُشَابِهُهُ
لِأَنَّهَا لَمْ تُبَيَّنْ فَهِيَ تُعْرَبُ	فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ تَنْتَسِبُ
يَا غَافِرًا ذَنْبَ الْمَسِيءِ مُحْسِنًا	نَصْبًا كِيَارِبِ الْعِبَادِ رَبَّنَا
يَا رَجُلًا هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمًّا	وَعَبْرًا مَقْصُودٍ كَقَوْلِ أَعْمَى

هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا (٤) مُعْرَبَةٌ ثُمَّ عَلَّلَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِقَوْلِهِ :

لِأَنَّهَا لَمْ تُبَيَّنْ فَهِيَ تُعْرَبُ

يُرِيدُ إِذَا انْتَفَتِ عَلَّةُ الْبِنَاءِ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْإِعْرَابُ ، وَإِذَا
 وَجَبَ الْإِعْرَابُ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (٥) ،
 أَمَّا انْتِفَاءُ الْبِنَاءِ فِي الْمُضَافِ فَلخُرُوجِهِ عَنِ شَبْهِ الْمُضْمَرِ بِالِإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ
 الْمُضْمَرَ لَا يُضَافُ فَلَا مُشَابَهَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ . قَوْلُهُ : " يَا رَبُّ الْعِبَادِ "

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ هَكَذَا " وَلِأَنَّ فِي الْأَعْلَامِ مَا شَرِكَةَ فِيهِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٢) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ ، وَهِيَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ١٠٢٨ ، وَهُوَ كَثِيرٌ الْمَوَافِقَةِ لِشَرْحِ النَّيْلِيِّ ، بَلْ

أَفَادَهُ مِنْهُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي قِسْمِ الدِّرَاسَةِ .

(٣) ذَكَرَ هَذَا ابْنُ يَعْيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٢٩/١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : ذَكَرَ ، وَهُوَ جَائِزٌ أَيْضًا .

(٥) انظُرْ ص ١٨٧ فِيمَا تَقَدَّمَ .

تمثيلُ بالْمُنَادَى المضافِ ، وكذلك قوله : " رَبَّنَا " وَالتقديرُ " يَا رَبَّنَا " ، وَلَا فرقَ
بينَ أنْ يَكُونَ معرفةً كَمَا مَثَلٌ بِهِ أَوْ نكرةً نحو " يَا رَجُلٌ سُوءٍ " ، وَ " يَا عَبْدَ
بَطْنِهِ " .

وَأَمَّا الَّذِي يُشَابِهُ المضافَ فقوله :

يَا غَافِرًا ذَنْبَ المَسِيٍّ (١) مُحْسِنًا

وَوَجْهُ المَشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المضافِ أَنَّ الأوَّلَ عَامِلٌ فِي الثَّانِي كَمَا أَنَّ
المضافَ عَامِلٌ فِي المضافِ إِلَيْهِ ، وَالأوَّلُ مُتَخَصِّصٌ بِالثَّانِي كَمَا أَنَّ المضافَ
مُتَخَصِّصٌ بِالمضافِ إِلَيْهِ ، وَالثَّانِي مِنْ تَمَامِ الأوَّلِ كَمَا أَنَّ المضافَ إِلَيْهِ مِنْ تَمَامِ
المضافِ .

وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الأوَّلُ عَامِلًا فِي الثَّانِي إِمَّا رَفْعًا نَحْوَ " يَا
حَسَنًا وَجْهَهُ " أَوْ نَصْبًا كَقَوْلِهِ : " يَا غَافِرًا ذَنْبَ المَسِيٍّ مُحْسِنًا " ، فَ
" ذَنْبٌ " ، مَنْصُوبٌ بِـ " غَافِرٍ " ، وَعَمَلُهُ فِي الثَّانِي النَّصْبُ إِمَّا لَفْظًا كَمَا مَثَلٌ أَوْ
مَحَلًّا نَحْوَ " يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ " ، وَ " يَا مَارًا بِعَمْرٍو " فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ
النَّصْبِ لِتَعَلُّقِهِ بِالاسْمِ المُنَادَى وَهُوَ مِنْ صِلَتِهِ وَتَمَامِهِ كَمَا (أَنَّ المضافَ إِلَيْهِ مِنْ
تَمَامِ المُضافِ) (٢) ، وَهَذَا مُعَرَّبٌ لَزَوَالِ عِلَّةِ البِنَاءِ بِزَوَالِ مُشَابَهَةِ المضمَرِ ، إِمَّا
بِعَمَلِهِ وَالمضمَرُ لَا يَعْمَلُ ، وَإِمَّا بِطَوْلِهِ وَالأطولُ يَنَافِي الإِضْمَارَ .

وَيَكُونُ المَشَابَهَةُ لِلْمُضافِ نكرةً كَمَا مَثَلٌ بِهِ وَمعرفةً كَرَجُلٍ سَمِيَّتُهُ بِـ " ثَلَاثَةٌ
وَتَلَاثِينَ " فَقُلْتُ : يَا ثَلَاثَةٌ وَتَلَاثِينَ أَقْبَلُ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ
بِالمعْطُوفِ : " يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبَلُ ، بِالنَّصْبِ لَا غَيْرُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ

(١) فِي الأَصْلِ " العِبَادَ " .

(٢) فِي النسخَتَيْنِ " أَنَّ المضافَ مِنْ تَمَامِ المضافِ إِلَيْهِ " ، وَهَذَا خَطَأٌ صَحَّحَهُ فِي نسخة الأَصْلِ أَحَدُ

المُحْسِنِينَ .

الأول ، ولأنَّ المُسمَّى بالاسْمَيْنِ وَاجِدٌ (١) .

فعلى هذا القول الجامع في المُشابهة للمُضَافِ أن يُقالَ : كُلُّ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ هُوَ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ ، وبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ قَوْلٍ مُطَوَّلٍ ، أو ١٦٨/١ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ فَهُوَ مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ .

قوله : " مُحْسِنًا " حالٌ من الضمير في " غَافِرٍ " .

الثالث : النكرة وهي منصوبة لخروجها عن شبه المضمرة بالتنكير .

قوله : " كقول أعمى يا رجلاً " فيه توصل إلى بيان أن النكرة غير

مقصودة ؛ لأنَّ الأعمى لم يقصد بذلك إلا من يرشده إلى الطريق كائناً من كان ، قال الشاعر :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنِي (٢)

فَنَصَبَ لِمَا لَمْ يَقْصُدْ رَاكِبًا بِعَيْنِهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَقْبَلَهَا (٣) مَكَانَ يَا جَمَلًا (٤) حَيَّتَ يَا رَجُلًا (٥)

فَنَصَبَ لِمَا ذَكَرْنَا [أَنَّهُ] (٦) غَيْرُ مَقْصُودٍ ، وَرَفَعَ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ .

(١) انظر ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٢) قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وقيل : مالك بن الربيع وهو صدر بيت عجزه :

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

وهو في الكتاب ٣١٢/١ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وابن يعيش ١٢٨/١ ، والخزانة ٣١٣/١ ، والعينى

٢٠٦/٤ ، والجمل في النحو للزجاجي ١٤٨ .

(٣) في (ف) " فاشكرها " ، وهي رواية ذكرها الزجاجي في الجمل ١٥٣ .

(٤) في الأصل " يا رجلاً ؛ تحريف ، ويروى " يا جمل " وهو المشهور .

(٥) البيت لكثير عزة ، وهو ضمن مقطوعة قالها حينما هجرته عزة وحلفت ألا تكلمه انظر الديوان

٤٥٣ ، وجمل الزجاجي ١٥٣ ، والعينى ٢١٤/٤ .

(٦) سقط من الأصل .

[حذف حرف النداء]

وَأَحْرَفُ النِّدَاءِ قَدْ تَتَحَدَّثُ
إِلَّا عَنْ اسْمِ الْإِلَهِ وَالْإِشَارَةِ
لَوْ قُلْتَ هَذَا فِي النِّدَاءِ وَالْإِلَهِ
كَمَثَلِ "رَبَّنَا" وَمِثْلِ "يُوسُفُ"
فَالْحَنْفُ فِيهِمَا أَحْذَرُ اخْتِصَارَةً
وَشِبْهُ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ
لِحَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ شُرُوطُ :

أحدها : أن يكون المنادى في غاية القرب .

الثاني " أن يكون المحذوف " يا " وحدها .

الثالث : ألا يصح فيه أن يكون صفة لـ " أي " .

الرابع : ألا يكون مستغاثاً ولا مندوباً .

الخامس : أن يكون المنادى معرفةً .

فَأَمَّا قَوْلُنَا " فِي غَايَةِ الْقُرْبِ " لِيُخْرَجَ مِنْهُ نِدَاءُ الْبَعِيدِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى
مَدِّ الصَّوْتِ ، وَحَذْفِ الْحَرْفِ يُخِلُّ بِهِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : [أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ " يَا " وَحْدَهَا] (١) عَنْ غَيْرِهَا مِنْ

حُرُوفِ النِّدَاءِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " أَلَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ " أَيُّ " " عَنْ أَسْمَاءِ

الْإِشَارَةِ وَعَنْ النِّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ ؛ فَإِنَّهَا (تَصِحُّ أَنْ) (٢) تَقَعَ وَصْفًا لـ " أَيُّ " .

بِإِدْخَالِ اللَّامِ عَلَيْهَا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مِثْلُ " أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ " ؛ لِأَنَّ " أَيُّ " لَا تَكُونُ

صِفَةً لِنَفْسِهَا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْعَلَمُ وَالْمُضَافُ .

(١) إضافة يقتضيهما السياق .

(٢) سقط من (ف) .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " أَلَّا يَكُونَ مُسْتَعَاثًا وَلَا مَدْنُوبًا " لِلحَاجَةِ فِيهِمَا إِلَى مَدِّ

الصَّوْتِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " مَعْرِفَةٌ " عَنِ النُّكْرَةِ غَيْرِ المَقْصُودَةِ نَحْوُ " يَا رَجُلًا " ؛
فَإِنَّهُ لَوْ حُذِفَ حَرْفُ النِّدَاءِ عَنْهُ لَأَلْتَبَسَ بِالمَفْعُولِ الَّذِي قَدْ حُذِفَ نَاصِبُهُ ، وَيَدْخُلُ
فِيهِ أَيْضًا " أَيْ " فَإِنَّهَا مَعْرِفَةٌ لِوَصْفِهَا بِالمَعْرِفَةِ قَالَ الشَّاعِرُ :

أَيُّهَا الشَّامِي لِحَسَبِ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ ^(١)
[أَرَادَ] ^(٢) يَا أَيُّهَا .

وَإِنَّمَا جَازَ ^(٣) الحُذْفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ وَإِنْ كَانَ خِلافَ الأَصْلِ ، لِلعِلْمِ بِهِ مَعَ

قَرِينَةِ الخُطَابِ .

قَوْلُهُ : " كَمِثْلِ رَبِّنَا " مِثَالُ لِحُذْفِ " يَا " مِنَ المِضَافِ .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ يُوْسُفَ " يُرِيدُ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يُوْسُفُ أَعْرَضَ عَنْ

هَذَا ﴾ ^(٤) وَهُوَ حُذْفُ الحَرْفِ مِنَ العِلْمِ ؛ لِأَنَّهُمَا ^(٥) لَا يَكُونَانِ وَصْفًا لـ " أَيْ " .

وَلَا تَقُولُ : " هَذَا أَقْبَلُ " ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : " يَا أَيُّهُذَا أَقْبَلُ " ، وَقَدْ أَجَازَهُ الكُوفِيُّونَ

تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٦) ، قَالُوا : أَرَادَ يَا

(١) قاله عبد الرحمن بن حسان

وهو في المفصل ٨٥ ، وابن يعيش ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، والخزانة ٤٦٣/٤ ، وشرح ابن القواس

١٠٤١ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " أجاز " .

(٤) سورة يوسف ٢٩ .

(٥) أي المضاف والعلم .

(٦) سورة البقرة ٨٥ .

وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٠٣/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٤١ ، وابن يعيش ١٦/٢ .

هَوَلاَءِ ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ " أَنْتُمْ " ، وَ " تَقْتُلُونَ " حَالٌ ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِإِضْمَارِ " أَعْنَى " عَلَى الْاِخْتِصَاصِ ، وَ " تَقْتُلُونَ " خَبَرَ " أَنْتُمْ " ، أَمَا قَوْلُهُ :

[لَوْ قُلْتَ] (١) هَذَا فِي النَّدَاءِ وَاللَّهُ : وَشِبْهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُهُ .

يُرِيدُ : لَوْ حَذَفْتَ حَرْفَ النَّدَاءِ فَقُلْتَ : " هَذَا " (٢) وَأَنْتَ تُرِيدُ " يَا هَذَا "

لَوْ قَعَ لَبَسٌ فِي الْآيَةِ ؛ لَاحْتِمَالِهِ غَيْرِ النَّدَاءِ (٣) ، وَلِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَهُ شِبْهُ ١٦٨ / ب بِالْمُضْمَرِ ، فَكَمَا لَا تَقُولُ : " هُوَ " تُرِيدُ " يَا هُوَ " كَذَلِكَ لَا تَقُولُ : " هَذَا " تُرِيدُ " يَا هَذَا " ؛ لِأَنَّ الْمَشَارَإِلَيْهِ لَا يَكُونُ مُخَاطَباً بِاسْمِ الْإِشَارَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ لِيَعْلَمَ أَنَّكَ تُخَاطَبُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ تَقُولُ : " يَا زَيْدُ هَذَا أَحْوَكُ " فَيَكُونُ الْمَخَاطَبُ غَيْرَ الْمَشَارِإِلَيْهِ فَحَيِّئِنْدِ لَا يُعْلَمُ الْمَشَارُإِلَيْهِ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ إِلَّا بِحَرْفِ النَّدَاءِ ، وَأَمَا الْاِشْتِبَاهُ فِي اسْمِ اللَّهِ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : اللَّهُ رَبِّي ، وَأَنْتَ تُرِيدُ " يَا لِلَّهِ رَبِّي " لَجَازَ أَنْ (٤) يُظَنَّ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَقَدْ قُلْتَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْاِعْتِرَافِ لِلَّهِ بِالرَّبُوبِيَّةِ ، أَوْ قُلْتَ ذَلِكَ تَعَبُّدًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَقَعَ اِشْتِبَاهُهُ " وَقِيلَ (٥) :

إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ لَا يُوصَفُ بِهِ " أَيُّ " ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَوَّضُوا مِنْهُ عِنْدَ حَذْفِهِ فَقَالُوا : " اللَّهُمَّ " فَلَمْ

(١) سقط من الأصل .

(٢) (ف) " يا هذا " .

(٣) هكذا ، ولعل الصواب " لوقع لبس لاحتماله غير النداء كما في الآية " ، وانظر شرح ابن القواس

١٠٤٢ ، إذ قال : « وأما اسم الإشارة فلما ذكر في الآية من أنه يحتمل غير النداء » .

(٤) في (ف) " أنه " .

(٥) القائل هو ابن الخباز ، انظر شرحه على الدرر النحوية .

يُجَزَّ حَذْفُ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ كَمَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا (١) .
وَأَمَّا اسْمُ الْإِشَارَةِ فَلَأَنَّهُ يُوصَفُ بِهِ "أَيُّ"
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَالْحَذْفُ فِيهِمَا أَحْذَرُ اخْتِصَارًا

فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ "يَا" عَنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى (بِشَرَطِ

التَّعْوِضِ) (٢) ، لَكِنْ لَا اخْتِصَارًا (٣) مَعَ التَّعْوِضِ .

وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لَامٌ وَأَلْفٌ	نُودِي بِلَا أَيُّ سِوَى اللَّهِ وَصِفٌ
تَعْمِيلُ أَيُّ لِنَدَاءِ الْمَعْرِفَةِ	يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ وَالْقَصْدُ الصِّفَةِ
وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَعْنَى يَا رَجُلٌ	وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

يُرِيدُ : وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَقَدِّمَ وَأَخَّرَ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَرْتِيبَ فِيهَا . قَوْلُهُ : "بِلَا أَيُّ وَصِفٌ" الْمَضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمَسْتَكْنُ فِي « وَصِفٌ » يَعُودُ عَلَى "أَيُّ" ، وَالتَّقْدِيرُ : نُودِي بِلَا أَيُّ وَصِفَ بِهِ . مَعْنَى قَوْلِهِ : "نُودِي بِلَا أَيُّ" أَنَّهُ بِأَشْرَهُ حَرْفِ النَّدَاءِ بِلَا وَأَسْطَةَ وَإِلَّا فَجَمِيعُ الْأَعْلَامِ الَّتِي يَلْزِمُهَا اللَّامُ كَالصَّعَقِ تُنَادَى بِلَا أَيُّ بَلْ بِتَوْسِطِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُنَادَى اسْمُ اللَّهِ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ هَذَا الْاسْمِ الشَّرِيفِ .

وقيل : العلة في إدخال "يا" على اسم الله تعالى تركبته من أربعة أشياء :
أحدها : أن الألف واللام فيه ليستا للتعريف بدليل قطع همزة الوصل
منه إشعاراً بخروجها عن المنهاج المعروف لهما (٤) في إفادة التعريف كما تَقَطَّعَ

(١) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الميم المشددة في " اللهم " ليست عوضاً
من حرف النداء .

انظر الإنصاف ٣٤١ المسألة (٤٧) .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " لا اختصاص " تحريف .

(٤) (ف) " لها " .

همزة الوصل من الفعل إذا سُمِّيَ به إيذاناً بخروجه من بابه .

الثاني : أنهما عوضٌ من همزة " إله " بدليل أنه لا يجمع بينهما - أعني

بين الهمزة ولام التعريف - إلا (١) في الشعر كقول الشاعر : (٢)

مَعَاذَ إِلَهِ أَنْ تَتُوحَّ نِسَاؤُنَا عَلَى هَالِكٍ أَوْ أَنْ تَضِجَ مِنَ الْقَتْلِ

الثالث : لزوم اللام لهذا الاسم الشريف فهي فيه كأحد حروف الكلمة .

الرابع : كثرة الاستعمال بشدة حاجة الخلق إليه فخف عليه إدخال " يا "

مع اللام ، وإنما لم يجر أن يوصف به " أي " ؛ لأنها إنما توصف بأسماء

الأجناس ، فأما الأعلام فلا ، فأما الحارث والعباس فلا يوصف بها

" أي " ؛ لأنه (٣) علمٌ و " أي " لا توصف بالأعلام . فلا يقال : يا أيها الحارث ،

ولا يا أيها الصعق ، بل يقال : " يا مَنْ هُوَ الصَّعِقُ " فيتوصل إلى ندائه بـ "

مَنْ " الموصول (٤) ، وتجعله خبراً للمبتدأ (الذي هو) (١) جزء الصلوة .

١/١٦٩

قوله : " تمثيل أي لنداء المعرفة "

يريدُ المعرف باللام ، والمثال فيه قوله : يا أيها الإنسان ، فلما تعذر

الجمع بين حرف النداء ولام التعريف فلم يبق إلا أحد أمرين ، إما حذف لام

التعريف ، وإما التوصل إلى ندائه (وفيه اللام) (١) ، فأما الأول فكرهوا

(١) سقط من (ف) .

(٢) نسب في (ف) لعمر بن كلثوم ، وهو كذلك

ينظر الحماسة لأبي تمام ٢٥٧/١ ، وشرحها للمرزوقي ٤٤٧/١ .

(٣) في (ف) " لأنها .

(٤) في (ف) " الموصولة " .

حَذَفَ اللَّامَ لِمَا فِيهِ مِنَ الانْحِطَاطِ مِنَ التَّعْرِيفِ الْأَقْوَى ، وَهُوَ تَعْرِيفُ اللَّامِ ، إِلَى التَّعْرِيفِ الْأَضْعَفِ ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْقَصْدِ بِالنَّدَاءِ ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي ، فَأَتَوْا بِ " أَيُّ " وَصَلَّةٌ إِلَى نَدَاءٍ مَا فِيهِ اللَّامُ كَمَا تَوَصَّلُوا بِ " الَّذِي " إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ ، وَكَمَا تَوَصَّلُوا إِلَى تَعْجِبٍ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ فَعَلُ التَّعَجِبِ بِ " أَشَدُّ " وَنَحْوِهِ ، وَإِنَّمَا أَتَوْا بِ " أَيُّ " : لِإِبْهَامِهَا فِي الْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَبَيَّنَّتْ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا مُفْرَدَةٌ مَعْرَفَةٌ ، وَزَانُوا بَعْدَهَا حَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهُوَ " هَا " ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ مِظَنَّةً ذَلِكَ ، إِذِ الْقَصْدُ مِنْهُ تَنْبِيهُ الْمَدْعُوِّ لِيُقْبَلَ عَلَيْكَ .

قَوْلُهُ : " وَالْقَصْدُ الصِّفَةُ " يُرِيدُ : أَنْ " أَيًّا " غَيْرُ مُنَادَاةٍ وَلَا مَقْصُودَةٍ بَلْ هِيَ وَصَلَةٌ إِلَى النَّدَاءِ ، فَمَا بَعْدَهَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنَّدَاءِ . وَالتَّزْمُومُ رَفْعُهُ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُنَادَى فِي الْحَقِيقَةِ فَجَعَلُوا آخِرَهُ كَأَخْرِ مَا بِأَشْرَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ نَحْوُ : يَا رَجُلُ أَقْبِلُ .

وقيل : لِأَنَّ " أَيًّا " مَعَ صِفَتِهَا كَاسْمٍ وَاحِدٍ ، لِلزُّومِهَا الصِّفَةُ لِإِبْهَامِهَا ، فَجَعَلُوا آخِرَ الصِّفَةِ كَأَخْرِ الْمُنَادَى ، وَ " الْإِنْسَانُ " فِي قَوْلِهِ : " يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ " صِفَةٌ لِـ " أَيُّ " ، وَقِيلَ : عَطْفُ بَيَانٍ ؛ لِعَدَمِ الْإِشْتِقَاقِ ، وَجَعَلَ الْأَخْفَشُ " أَيًّا " مَوْصُولَةً ، وَ " الرَّجُلُ " خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ " أَيُّ " .
وَتَوَصَّفَ " أَيُّ " بِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ " يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ " ، فَـ " ذَا " صِفَةٌ " أَيُّ " ، وَ " الرَّجُلُ " صِفَةٌ " ذَا " .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْرِفَ بِاللَّامِ يَتَوَصَّلُ إِلَى نَدَائِهِ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ :
بـ " أَيُّ " كَمَا ذَكَرَ (١) ، وَبِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوِ يَا هَذَا الرَّجُلُ ، وَبِأَنَّ يُعْطَفُ عَلَى مُنَادَى لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ نَحْوِ يَا زَيْدُ وَالرَّجُلُ ، فَإِنَّ وَصِفَ " الرَّجُلُ " مِنْ

(١) (ف) " نكروبا " .

قولك : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " بِصِفَةِ رَفَعَتَهَا مُضَافَةً كَانَتْ أَوْ مُفْرَدَةً نَحْوَ " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الطُّوْلِ " قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنْزِي (١) ؛

لأنَّهَا غَيْرُ تَابِعَةٍ لِمَا بَاشَرَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا بَدَلًا مِنْ " أَيَّ " جَازَ نَصْبُهَا ، أَوْ بِإِضْمَارٍ " أَعْنَى " ، وَأَجَازَ المَازِنِي (٢) نَصْبَ الرَّجُلِ مِنْ قَوْلِكَ : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " حَمَلًا عَلَى المَوْضِعِ مِثْلَ " يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ " ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الحَمْلَ عَلَى المَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ فِي المُنَادَى المَسْتَعْنَى عَنِ الصِّفَةِ ، فَأَمَّا " أَيُّ " فَلَا تَسْتَعْنَى عَنِ الصِّفَةِ ، فَلَا تُحْمَلُ صِفَتُهَا عَلَى المَعْنَى .

وقِيلَ : الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّمَامِ وَلَا تَمَامَ ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ .

قَوْلُهُ :

وَلَا تَقْلُ رَجُلٌ تَعْنَى يَا رَجُلٌ

يُرِيدُ : وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لـ : " أَيُّ " ؛ فَإِنَّ الأَصْلَ فِي قَوْلِكَ : " يَا رَجُلٌ " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، فَلَمَّا حَذَفْتَ (٣) الألفَ والأَلَامَ

(١) هذا الرجز لرؤية بن العجاج ، ويَعِدُهُ :

لَا تُوعِدُنِي حَيَّةٌ بِالنَّخْرِ

وهو في ديوانه ٦٣ ، وابن الشجري ١٢١/٢ ، ٣٠٠ ، والكتاب ٣٠٨/١ ،

والمقتضب ٢١٨/٤ ، والعيني ٢١٩/٤ ،

(٢) نص عليه ابن القواس في شرحه ١٠٤٤ ، وابن الشجري في أماليه ٢٩٩/٢ ، والسيوطي في

الهمع ١/١٧٥ ، والجرجاني في المقتصد ٧٧٨ ،

(٣) (ف) " حذف " .

تَعَذَّرَ نَعْتُ "أَيُّ" بِهِ فَحَذَفْتَهَا فَصَارَ : يَا رَجُلُ ، فَلَوْ ذَهَبْتَ بِحَذْفِ " يَا " لَتَكَثَّرَ
الْحَذْفُ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَتَكْثِيرُهُ تَكْثِيرٌ لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّكَ تَكُونُ قَدْ
حَذَفْتَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ ، الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَآيَاءَ ، وَحَرْفَ التَّنْبِيهِ ، وَحَرْفَ النَّدَاءِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلُ

" ذَانِ " إِشَارَةٌ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ وَاسْمِ اللَّهِ ، وَالنُّكْرَةُ (١) نَحْوُ " يَا رَجُلُ " ،
وَجَعَلَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْمَ الْإِشَارَةِ قِسْمًا وَاحِدًا لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي التَّعْرِيفِ
وَمُخَالَفَتِهِمَا لِلنُّكْرَةِ فِي ذَلِكَ ، لَكِنْ يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَنِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى
بِشَرْطِ أَنْ يُعْوِضَ عَنْهُ " مِيمٌ " فَنَقُولُ : اللَّهُمَّ .

(١) أَي : النُّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ ، وَقَدْ اِكْتَفَى الشَّارِحُ عَنِ التَّقْيِيدِ بِالْمِثَالِ ، أَمَا قَوْلُهُمْ : افْتَدَى مَخْنُوقٌ ، وَأَصْبَحَ
لَيْلٌ ، وَأَطْرَقَ كِرَاءٌ فَشَاذٌ ، لِكُونِهَا أَمْثَالًا جَرَتْ مَجْرَى الْأَعْلَامِ ، وَلِكثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ . انظُرْ شَرْحَ ابْنِ
الْقَوَّاسِ ١٠٤٥ .

[نداء المضاف إلى ياء المتكلم]

وَأَنَّ تَضِيفَ الْيَاءِ فِي النَّدَاءِ قُلْ : يَا غُلَامِي ، بِسُكُونِ الْيَاءِ
وَأَنَّ تَشَاءَ فَتَحَتْ أَوْ حَذَفَتْهَا وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحَتْهَا
وَأَنَّ تَشَاءَ قَلْبَتْ يَاءَهُ الْف كَيْمَا غُلَامًا وَبِهَاءِ السَّكْتِ قِفْ

إِنَّمَا مَثَلُ بَقُولِهِ : " يَا غُلَامِي " لِيَدْخُلَ فِيهِ كُلُّ صَحِيحٍ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ وَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَعْتَلُّ ، فَإِنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ الْمَقْصُورَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْيَاءِ ؛ لِعَدَمِ انْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَلَا إِسْكَانِهَا ، وَلَا قَلْبِهَا أَفْأً ؛ لِمَا يَلِزَمُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنِينَ .

قَوْلُهُ : " وَأَنَّ تَضِيفَ الْيَاءِ " يُرِيدُ إِلَى الْيَاءِ ، فَالْإِلَامُ بِمَعْنَى " إِلَى " ، وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ : " فِي النَّدَاءِ " عَنِ غَيْرِ النَّدَاءِ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْوُجُوهَ الَّتِي ذَكَرَهَا مَخْتَصٌ بِهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْمُنَادَى الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ سَنَةَ أَوْجُهُ :

أَحَدُهُمَا : سُكُونِ الْيَاءِ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ ، وَقِيَاساً عَلَى الْأَلْفِ فِي " قَامَا " ، وَالْوَاوِ فِي " قَامُوا " ؛ لِأَنَّهُمَا أَخْتَاهَا ^(٢) فِي الْأَعْتَلِ .
الثَّانِي : قَوْلُهُ : " وَأَنَّ تَشَاءَ فَتَحَتْ " فَتَحَرَّكَ ^(٣) الْيَاءُ ^(٤) ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَفِي الْإِسْكَانِ إِجْحَافٌ بِهَا ، وَقِيَاساً عَلَى " التَّاءِ " فِي " قُمْتُ " لِأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي كَوْنِهَا لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً لِثِقَلِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ عَلَى " الْيَاءِ " .

(١) نحو : يَا غُلَامِي .

(٢) (ف) ؛ أَخْتَاهُمَا .

(٣) فِي الْأَصْلِ " فَتَحَرَّكَ " .

(٤) نَحْوِ يَا غُلَامِي .

الثالث : قوله : " أو حذفتها " (١) ، أما حذفها فلأنه أخصر (٢) لفظاً من إثباتها ، ولدلالة الكسرة عليها ، وقالوا : إنما حذفت في النداء ؛ لأنها تعاقب التنوين ولها شبهة به ؛ لأنها على حرف واحد وتسكن كما هو ساكن ، وتحذف إذا سكنت ولقيها ساكن بعدها كما يحذف التنوين لذلك ، ويدغم فيها التنوين فحذفت كما يحذف التنوين في النداء .

الرابع : قوله :

وَقَفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا

نَحْوُ " يَا غُلَامِيَّةُ " (٣) بفتح " الياء " وإلحاق الهاء إذا وقفت ، محافظة

على فتح " الياء " ، والوقف على حرف ساكن

الخامس : قوله :

وَإِنْ تَشَأْ قَلْبَيْ يَاءِ أَلْفٍ كَيَا غُلَامًا

فأما قلبها ألفاً فلطلب الخفة التي في الألف والفتحة ، وهرباً من الثقل

الذي في الياء والكسرة ، ولابد من إبدال الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفاً ،

ولأن الألف أكثر مدأ من الياء .

السادس : قوله : " وبهاء السكت قف " نحو " يا غلاماه " (٤) والألف

أولى من الياء المفتوحة بهاء الوقف ؛ لخباء الألف .

ومنهم من يحذف الألف ويجتزئ بالفتحة قبلها كما يجتزئ بالكسرة التي

قبل " الياء " (٥) .

(١) نحو يا غلام ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها .

(٢) (ف) أخص ؛ .

(٣) المعنى أن اللغة الرابعة أن تثبت الياء مفتوحة ملحوق بها هاء السكت لأجل الوقف .

(٤) في (ف) " يا غلامه " تحريف ، وفي الأصل " يا غلاما " بإسقاط هاء السكت ، والصواب إثباتها .

(٥) هذه عند ابن القواس اللغة الخامسة . انظر شرحه ١٠٤٧ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " وَيُضْمُ الْاسْمَ نَحْوَ " يَا غُلَامُ " (١) ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ
هَذَا فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَكُونُ غَالِباً مُضَافَةً إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، لِيُعْلَمَ أَنَّ إِضَافَتَهَا
إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مُرَادَةٌ فِيهَا ، كَلَّ ذَلِكَ خَوْفَ اللَّبْسِ ، فَاعْرِفْهُ .

وَنَعَتْ مَا يُضْمُ إِنْ عَرَفْتَهُ بِاللَّامِ جَازَ الضَّمُّ أَوْ نَصَبَتْهُ
تَقُولُ : يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبِ وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فَالْنَّصَبُ وَجِبُّ

الغرض برفع المنادى رفع شركة اتفاقية إن كان علماً .

قوله : " نعت ما يضم " يدخل فيه العلم ، والنكرة المقصودة نحو " يا رجل
الكريم ، والكريم " ، وليس قوله : " نعت ما يضم " على إطلاقه بل ينبغي أن
يقول : " غير المبهم " ؛ ليخرج منه " يا أيها الرجل " ؛ فإنه ليس في نعت وجهان
عند المحققين (٢) ولو قال : " ونعت ما يضم لفظاً أو تقديراً " لكان أشمل ؛
لِدخولِ مِثْلِ : يَا حَذَامِ (٣) الْكَرِيمَةَ " فِيهِ ؛ فَإِنَّ (٤) فِي نَعْتِهَا الْوَجْهَيْنِ وَلَيْسَتْ ١٧٠/أ
مَضْمُومَةً لَفْظاً .

وبقوله : " إن عرفته باللام " خرج تعريف الإضافة ، ويريد بقوله : " الضم
" الرفع ، فأوقع اللفظ العام موقع الخاص ؛ لأن النعت معرب ، وإنما جاز أن
ترفع الصفة ، والضم في الموصوف بناء ؛ لأن ضمة المنادى أشبهت حركة
الإعراب ، لا طرادها ، وكونها عارضة (في كل منادى مفرد مقصود فاشبهت
الرفع المطرد في كل اسم أسند إليه الفعل ، وقيل : لأن بناءه عارض فشبّهت

(١) هذه عند ابن القواس اللغة السادسة . المصدر السابق .

(٢) خلافاً للمازني كما سبقت الإشارة إليه .

(٣) سقط حرف النداء من الأصل .

(٤) في (ف) " لأن " .

حَرَكَتُهُ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ فِي كَوْنِهَا عَارِضَةً (١) مَطْرَدَةٌ مَعَ " يَا " .
قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (٢)

فَرَفَعَ " الْوَارِثَ " حَمَلًا عَلَى لَفْظِ الْمُنَادَى فِي الضَّمِّ .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَهُوَ الْقِيَاسُ إِذْ لَا اعْتِدَادَ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ كَمَا تَقُولُ : " قَامَ

هَؤُلَاءِ الْعُقَلَاءُ " بِالرَّفْعِ وَلَا اعْتِدَادَ بِالْكَسْرِ فِي " هَؤُلَاءِ " ، قَالَ [الشاعر] (٣) :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا (٤)

فَنَصَبَ النَّعْتَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَلَوْ رَفَعَهُ لَجَازَ .

قَوْلُهُ : " يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبِ " قَدْ نَعَتَ الْمُنَادَى بِنَعْتَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَفْرَدٌ وَهُوَ " الْكَرِيمُ " فَيَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

وَالثَّانِي : مُضَافٌ فَيَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ النَّعْتَ وَهُوَ الْمُضَافُ

صِفَةً لِلنَّعْتَ الْمَفْرَدِ جَازَ رَفَعُهُ إِذَا رَفَعْتَ النَّعْتَ الْمَفْرَدَ ، وَإِنْ نَصَبْتَ النَّعْتَ الْمَفْرَدَ

وَجِبَ نَصْبُ النَّعْتَ الثَّانِي الْمُضَافِ (٥) ، فَإِنْ تَقَدَّمَ النَّعْتَ الْمُضَافُ عَلَى النَّعْتَ

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) هذا الرجز لرؤية بن العجاج ، وبعده :

ميراث أحساب وجود منسبك

وهو في ديوانه ١١٨ ، المقتضب ٢٠٨/٤ ، وابن يعيش ٢/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٤٩ ، وابن

الشجري ٢٩٩/٢ .

(٣) في النسختين " الراجز " .

(٤) البيت من قصيدة جرير التي يمدح بها عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

وهو في ديوانه ١١٨ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، والخزانة ١١٠/٤ ، والمعنى ٢٥٤/٤ .

(٥) في الأصل " بالمضاف " خطأ .

المفرد نحو : يَا زَيْدُ ذَا الْحَسْبِ الْكَرِيمُ ، فَيَجِبُ نَسْبُ الْأَوَّلِ ، وَجَازَ فِي الثَّانِي
الْوَجْهَانِ إِنْ جَعَلْتَهُ نَعْتًا لِـ " زَيْدٍ " ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ نَعْتًا لِلنَّعْتِ الْمُضَافِ نَصَبَتْ لِآ
غَيْرِ .

وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ ^(١) يَأْبَى نَعْتَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمُضْمَرَ وَكَمَا لَا
يُنْعَتُ الْمُضْمَرُ كَذَلِكَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَهُ ، وَكَانَ يَرْفَعُ الصِّفَةَ بِأَنَّهَا خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ
تَقْدِيرُهُ " يَا زَيْدُ أَنْتَ الْكَرِيمُ " ، وَإِذَا نُصِبَتْ (فَبِإِضْمَارٍ " أَعْنَى ") ^(٢) .
قَوْلُهُ :

وَإِنْ أَضْفَتِ النَّعْتَ فَالنَّصْبُ وَجِبَ

إِنَّمَا وَجِبَ النَّصْبُ فِي صِفَةِ الْمَفْرَدِ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً ؛ لِأَنَّ حَرْفَ
النِّدَاءِ لَوْ بَاشَرَهَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبَةً ؛ لِأَنَّ النِّدَاءَ لَا يُؤَثَّرُ فِي الْمُضَافِ إِلَّا
النَّصْبُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَزِيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ ^(٣)

فَنَصَبَ " أَخَا وَرْقَاءَ " وَهُوَ صِفَةٌ لِمَفْرَدٍ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ .

[وَالْأَحْنَاءُ : الْجَوَانِبُ] ^(٤) وَهُوَ جَمْعُ حِنُوٍ ، وَوَرْقَاءٌ حَيٌّ مِنْ قَيْسٍ ،
وَالثَّائِرُ : طَالِبُ النَّارِ ، وَهُوَ الدَّمُّ .

يَقُولُ : إِنْ كُنْتَ طَالِبًا لثَّارِكَ فَقَدْ أَمَكْنَ فَاطْلُبُهُ وَخَاصِمٍ فِيهِ .

(١) نص عليه ابن القواس في شرحه ١٠٥٠ ، والسيوطي في الهمع ١٤٢/٢ .

(٢) سقط من (ف) وقد ضعف ابن القواس رأى الأصمعي ص ١٠٥١ " لأن الشئ إذا شابه الشئ من

بعض الوجوه لم يعط حكمه مطلقاً ، ولما كان لفظه باقياً على الغيبة وصف بالنظر إلى اللفظ » .

(٣) القائل مجهول فيما أعلم .

وهو في الكتاب ١٨٣/٢ ، وابن يعيش ٤/٢ ، وابن القواس ١٠٥١ ، والمقتصد ٧٧١ .

(٤) إضافة يوجبها السياق ، وهي في ابن يعيش ٤/٢ .

وإن نعتُ بابنةٍ أو ابنٍ فافتحةُ إبتاعاً لابنٍ وابنِ
كقوله : يَا عُمَرُ بْنُ مَعْمَرٍ وإن ضَمَمْتَ مَبْدِلاً لَمْ يَنْكُرِ

يُرِيدُ : وإن نعتَ العَلَمِ بِابْنَةٍ أو ابْنِ ، وَدَلَّ تَمَثِيلُهُ بِالْعَلَمِ فِي قَوْلِهِ : " يَا عُمَرُ ابْنَ مَعْمَرٍ " عَلَى مُرَادِهِ ؛ فَإِنَّ غَيْرَ الْعَلَمِ إِذَا وَصَفْتَهُ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ نَحْوَ يَا رَجُلُ بْنُ عُمَرَ ، بَلْ يَجِبُ ضَمُّ الْمُنَادَى . وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " نعتُ بابنةٍ أو ابنِ " مُضَافِينَ إِلَى عِلْمٍ ، وَتَمَثِيلُهُ بِهِ مُضَافاً إِلَى الْعِلْمِ دَلٌّ ١٧٠ / ب عَلَى مُرَادِهِ ، وَلَوْ نَعَتَ الْعَلَمَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى غَيْرِ الْعِلْمِ نَحْوَ " يَا زَيْدُ ابْنَ أَخِيْنَا " لَمْ يَجْزِ الْفَتْحُ (١) .

قَوْلُهُ : " فَاغْتَحَهُ " يُرِيدُ فَاغْتَحَ الْمُنَادَى .

وقوله : " وابنِ " يُرِيدُ أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي الْعِلْمِ بِنَاءٌ لَا إِعْرَابٌ ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُودٌ ، أَيْ : وَابْنِ الْعِلْمِ الْمُنَادَى عَلَى الْفَتْحِ إِتْبَاعاً لِصِفَتِهِ ، وَهَذَا عَكْسُ قَوْلِهِمْ : " يَا زَيْدُ الْكَرِيمِ " بَرَفْعِ الصِّفَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ اتَّبَعُوا فِيهِ (٢) حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ (وَالثَّانِي الْأَوَّلُ ، وَهَهُنَا اتَّبَعُوا حَرَكَةَ الْبِنَاءِ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ) (٣) وَالْأَوَّلَ الثَّانِي . وَإِنَّمَا جَازَ الْفَتْحُ فِي الْعِلْمِ إِذَا وَصِفَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ - سِوَاءَ كَانَ الْعِلْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ " ابْنٌ " اسماً أَوْ كُنْيَةً أَوْ لَقَباً نُونٌ غَيْرِهِ - لَكثرةِ الاستعمَالِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَا بُدَّ أَنْ يُعْرَى إِلَى اسْمِ أَبِيهِ (٣) الْعِلْمِ ، فَلَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ مُضَافَةً وَجَبَ نَصْبُهَا ثُمَّ فَتِحَ الْمُنَادَى إِتْبَاعاً لِثُنُونِ " ابْنِ " إِذْ لَيْسَ

(١) انظر بقية الشروط في شرح المرادى على الألفية ٢/٢٨٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ابنه " .

بينهما إلا " الباء " وهى ساكنة ، والسّاكنُ لا يُعدّ حاجزاً فهو كالمعدوم ،
وشبهه سيبويه إِتباعِ الأوّلِ الثّاني (١) بِإِتباعِ الرّاءِ من [امرئ] (٢) الهمزة التي
بعدها .

وأما قوله : " يا عُمَرُ بْنَ مَعْمَرٍ " فهو صدرُ بيتٍ للعجاج قال :
يا عُمَرُ بْنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرٌ (٣)
وقال :

يا حَكَمَ بْنَ المُنذِرِ بنِ الجارودِ (٤)
فإن قلت : " يا زَيْدُ ابْنِ أُخِينَا " لم يجز الإِتباعُ ؛ لقلة الاستعمالِ وعدمِ
اللزومِ ؛ فإنه ليس كلُّ أحدٍ (٥) يَكُونُ ابْنَ أَخٍ لِأَخَرَ (٦) ، ويلزمُ أن يكون كلُّ أحدٍ
ابناً لشخصٍ ، ويلزمُ أن يَكُونُ اسمُه (٧) له علماً ولائنه أيضاً .
وأما قوله : " وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبَدَلاً لَمْ يُنكَرْ "
يُرِيدُ : وَإِنْ ضَمَمْتَ الأوّلَ مُبَدَلاً لِلضَّمَّةِ مِنَ الفَتْحَةِ التي لِلإِتباعِ لَمْ يُنكَرْ
ذلك ؛ لأنّه الأَصْلُ فى المَفْرَدِ ، وَإِنْ زَالَ التَّخْفِيفُ الَّذِى حَصَلَ بِسَبَبِ الإِتباعِ
بِثَقَلِ الضَّمِّ .

(١) انظر الكتاب ٣١٤/١ ، وابن يعيش ٥/٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت فى ديوانه ٤٧ ، والكتاب ٣١٤/١ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٠ .

(٤) نسب هذا الرجز فى (ف) إلى الكذاب الحرمازي ، ونسبه سيبويه إلى راجز من بنى حرماز
ونسب إلى رؤية .

وهو فى ديوان رؤية ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والكتاب ٣١٣/١ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، وابن
يعيش ٥/٢ ، والعينى ٢١٠/٤ .

(٥) فى الأصل " واحد " .

(٦) فى الأصل " الآخر " .

(٧) (ف) " ابناً " بدل " اسمه " .

وَمِنْهُمْ ^(١) مَنْ يَجْعَلُ فَتْحَةَ "ابنٍ" فَتْحَةَ بِنَاءٍ وَهُوَ مُرَكَّبٌ مَعَ الْأَوَّلِ مِثْلَ "يَا ابْنَ أُمَّ" وَهَذَا قَوْلٌ سَخِيفٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى التَّرْكِيبِ، وَلِذَلِكَ حَذَفُوا "الْيَاءَ" مِنْ "أُمَّ" لَمَّا رَكَّبُوهُ مَعَ "ابْنٍ".
وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ الثَّانِيَّ إِتْبَاعًا لِلأَوَّلِ ^(٢)، وَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لِمَكَانِ إِتْبَاعِ (حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ) ^(٣) حَرَكَةَ الْبِنَاءِ.

وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ كَقَوْلِهِ: "يَا نَصْرُ نَصْرٌ حَتْمٌ"

يُرِيدُ: وَيَجِبُ الضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ إِذَا بَدِئَ بِهِ وَيَاشِرُهُ حَرْفُ النَّدَاءِ. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: "إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ" مِنَ الْمِضَافِ نَحْوَ "يَا زَيْدُ أَبَا عَلِيٍّ"; فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْبُهُ كَمَا [لَوْ] ^(٤) بِأَشْرَهُ حَرْفُ النَّدَاءِ.

وَإِنَّمَا وَجِبَ الضَّمُّ فِي الْبَدَلِ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا وَهُوَ الَّذِي عَنَى بِقَوْلِهِ: "مَا يُضَمُّ"; لِأَنَّ الْمِضْمُومَ فِي النَّدَاءِ هُوَ الْمَفْرَدُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ، فَكَانَ حَرْفَ النَّدَاءِ مَلْفُوظًا بِهِ. الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ، وَالْمُقَدَّرُ كَالْمُحَقَّقِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ" عَنِ الْمِضَافِ وَعَنِ الْمَفْرَدِ غَيْرِ الْمَقْصُودِ؛ فَإِنَّهُمَا يُنْصَبَانِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ: يَا رَجُلًا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبَلُ، فَتَنْصِبُ الثَّانِيَّ كَمَا نَصَبْتَ ^(٥) الْأَوَّلَ، لِأَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ رَجُلًا كَرِيمًا بَعَيْنِهِ بَلْ أَيْ رَجُلًا مَوْصُوفًا بِالْكَرَمِ أَجَابَكَ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِالنَّدَاءِ.

(١) مِنْهُمْ الْجُرْجَانِي، انظر المقتصد ٧٨٥.

(٢) حكى هذا الأَخْفَشُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ. انظر شرح المرادى على الألفية ٢/٢٨٦، والهمع ١/١٧٦.

(٣) سقط من الأصل، والمراد أن إِتْبَاعَ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ ضَعِيفٌ وَخِلَافٌ لِلأَصُولِ.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) فِي (ف) "تَنْصِبُ".

قوله: " يَا نَصْرُ نَصْرٌ " هُوَ صَدْرُ بَيْتِ لِرُؤْيَةِ بِنِ الْعِجَاجِ ، وَأَوَّلُهُ :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرِينَ سَطْرًا لِقَائِلُ : يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا (١)

أ/١٧٨

فضمَّ " نصر " الثاني بلا تنوينٍ ؛ لأنه بدلٌ من الأولِ ، كآته قال :

يَا نَصْرُ يَا نَصْرُ ، وَنَصَبَ الثَّالِثَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَي : انصرنى نَصْرًا ، أَوْ تَأْكِيدًا لِلأَوَّلِ ، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ (لَهُ أَوْ لِلثَّانِي ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الثَّانِي مُنَوَّنًا وَنَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ) (٢) لِلأَوَّلِ ، فَالرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَحَلِّ ، وَجَعَلَهُ تَأْكِيدًا أَوْلَى ، لِأَنَّهُ بِلَفْظِهِ الأَوَّلِ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الثَّالِثُ تَأْكِيدًا عَلَى مَحَلِّ الأَوَّلِ أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى مَحَلِّ الأَوَّلِ أَوْ عَلَى مَحَلِّ الثَّانِي إِنْ ضَمِمْتَ الثَّانِي ، وَيَضَعُفُ جَعَلَهُ عَطْفَ بَيَانٍ ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ زِيَادَةُ بَيَانٍ عَلَى الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ بِلَفْظِهِ .

وَالعَطْفُ فِي " يَا زَيْدٌ وَالضَّحَّاكُ " فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكٌ

إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ اسْمًا فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ جَازَ فِي الثَّانِي

الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَقَدْ أَنْشَدُوا قَوْلَ الشَّاعِرِ :

أَلَا يَا زَيْدٌ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ (٣)

بِرَفْعِ " الضَّحَّاكِ " وَنَصْبِهِ .

وَفِي الْمَعْطُوفِ إِذَا كَانَ فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ أَرْبَعَةَ مَذَاهِبَ ، مِنْهُمْ مَنْ سَوَّى

فِيهِ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ كَالصَّفَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ الرَّفْعَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ

النَّصْبَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ - وَهُوَ الْمَبْرَدُ - فَقَالَ : إِنْ كَانَ الأِسْمُ (٤) عَلَمًا

(١) سبق تخريجه انظر ٧٤١/١ .

(٢) سقط من (ف) انتقال سبق نظر .

(٣) لم أعر على قائله

وهو في ابن يعيش ١٢٩/١ ، ومعاني الفراء ٢٥٥/٢ ، واللسان (خمر) ، وشرح ابن القواس

١٠٥٥

(٤) في (ف) " اسماً .

فالاختيارُ الرَّفْعُ ، وإن كانت الألفُ والألامُ للتعريفِ فالاختيارُ عندهُ النَّصْبُ^(١) ، ولا خلافَ بينهم في الجوازِ إنما الخلافُ في أيهما المختارُ ، فالرفْعُ اختيارُ الخليل^(٢) ، والنَّصْبُ اختيارُ أبي عمرو وعيسى بنِ عمَرَ^(٣) ، وأبو العباسِ يختارُ قولَ الخليلِ في العَلَمِ ، ويختارُ قولَ أبي عمرو في اسمِ الجنسِ^(٤) ؛ لأنَّ الألامَ فيه للتعريفِ المُعاقِبِ للإضافةِ والتَّنوينِ فيختارُ نصبه كما ينصبُ مع الإضافةِ والتَّنوينِ .

وقيل : إنَّ أبا العباسِ إنما يختارُ الرَّفْعَ في العَلَمِ الذي لا يصحُّ نزعُ الألامِ منه كالصَّعِقِ ، والدَّبْرانِ ، والنُّرْيَا ، وأما ما يصحُّ نزعهاً منه كالحارثِ والعباسِ - الذي دخلتْ لَمَحًا لمعنى الصِّفَةِ - فيختارُ أيضًا فيه النَّصْبَ .

فإن كانَ المُنادَى مُجرَّدًا من لامِ التعريفِ فليسَ في الثاني إلا الضَّمُّ إذا كانَ علمًا مُفردًا ، فإن كانَ الثاني نكرةً لم يجزُ إلا بتكريرِ حرفِ النِّداءِ نحو ، يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ ، ولم يجزُ يَا زَيْدُ وَرَجُلٌ بحذفِ حرفِ النِّداءِ من الثاني ، فمن هنا يُوجدُ الفرقُ بين العَلَمِ واسمِ الجنسِ إذا كانَ فيهما الألامُ .

وَارْفَعُ أَوْ انصِبْ يَا تَمِيمُ جُمْعُ وَكَلِمَ وَكَلِمَ لَا يُرْفَعُ

الصَّوَابُ أن يقال : يَا تَمِيمُ أَجْمَعُ " ؛ لأنَّ " جُمْعُ " تأكيد لجماعةِ المؤنَّثِ ، وإذا كانَ التأكيدُ مُفردًا - أعني غيرَ مُضَافٍ - جازَ فيه ما جازَ في

(١) نسب كثير من العلماء هذا التفصيل للمبرد غير أنني رأيت في كتابه المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ .
يذكر الوجهين في المعطوف المحل بال ، ويقول : " كلا القولين حسن ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس " ، وانظر أيضًا ابن يعيش ٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٥٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٤٠/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٥/١ ، والهمع ١٤٢/٢ .

الصِّفَةُ الْمَفْرَدَةُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، تَقُولُ : " يَا تَمِيمُ أَجْمَعُ " تَرْفَعُ " أَجْمَعُ " حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَتَنْصِبُهُ حَمَلًا عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَكَذَلِكَ " يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ " ، وَ " يَا نِسَاءَ جُمُعَ " بِالرَّفْعِ ، وَ " جُمُعَ " بِالنَّصْبِ .
قَوْلُهُ : " وَأَرْفَعُ " يُرِيدُ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ .

قَوْلُهُ : " وَأَنْصِبُ " يُرِيدُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ إِذَا كَانَ التَّكْيِيدُ مُفْرَدًا .
قَوْلُهُ :

" وَكَلِّمُ ، وَكَلِّهْمُ لَا يُرْفَعُ "

إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ رَفْعُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ ، وَتَأْتِيهِ النَّدَاءُ فِي الْمُضَافِ النَّصْبُ ، فَتَابِعُهُ كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " كَلِّمُ وَكَلِّهْمُ " يُرِيدُ : إِنْ شِئْتَ قَلْتَ : " يَا تَمِيمُ كَلِّمُ " ، فَتُعِيدُ

الضَّمِيرَ بِلَفْظِ الْخِطَابِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى مُخَاطَبٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ : يَا ذَاكَ أَقْبَلُ ؛ ١٧١/ب
لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ هُنَا غَيْرُ مُخَاطَبٍ ، بَلِ الْمَخَاطَبُ غَيْرُهُ ، وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ : يَا تَمِيمُ كَلِّهْمُ ، فَتُعِيدُ الضَّمِيرَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى وَإِنْ كَانَ مُخَاطَبًا فَهُوَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : " يَا تَمِيمُ أَنْفُسَكُمْ ، وَأَنْفُسَهُمْ " .

وَأَزِيدُ وَأَعْمُرُ وَإِنْ أَرَنْتَا وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تَنَادَى قُلْتَا
وَفِي الْمُضَافِ : يَا عَيْدَ الْأَهَاءِ جِئْتُ بِيَا فَقُلْتَ يَا سَعِيدَاهُ

الندبة " فعلة " من ندبته إلى كذا : حثثته عليه ؛ لأن النادب يحثه حزنه على التصويت باسم المندوب ، وليس المندوب يمدعو ؛ لاستحالة إقبال الميت على من يدعو ، بل كآته يدعو الناس على التفجع معه أو يعلمهم بأنه قد وقع في أمر عظيم من أجل من فقدته ، فدعاؤه دلالة على حزنه وتفجعه .
قوله : " وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تَنَادَى " يريد^(١) من تذكر اسمه بلفظ النداء من غير قصد لندائه ، ولذلك اختص بـ " وأ " الموضوع للندبة .

قوله : " قلتَ أَزِيدُ وَأَعْمُرُ " مثلُ بالعرفَةِ المبنية ، وَلَا يُنَدَّبُ إِلَّا بِاسْمِ مَعْرُوفٍ ، وَلَا يُنَدَّبُ بِاسْمِ مُبْهَمٍ وَلَا نَكْرَةٍ^(٢) ، والمندوب بمنزلة المُنَادَى يُبْنَى فِيهِ الْمَفْرَدُ ، وَيُعْرَبُ الْمُضَافُ ، فَقَوْلُهُ : " وَأَزِيدُ وَأَعْمُرُ " مَبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ إِلَّا مَعَ " وَأَ " وَحَدَّهَا دُونَ " يَا " خَوْفَ اللَّبْسِ .

قوله : " وَإِنْ أَرَدْتَ جِئْتُ بِيَا " يَعْنِي إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ " يَا " مَكَانَ " وَأَ " وَنَدَبْتَ بِهَا لَكِنْ تَزِيدُ فِي آخِرِ الْمُنْدُوبِ أَلْفًا كَقَوْلِهِ : " يَا سَعِيدَاهُ " ، وَالْهَاءُ

(١) بعده في الأصل كلمة ؛ قوله " وهو تكرر .

(٢) هذا هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى جواز ندبة النكرة والمبهم . انظر الإنصاف

للوقف ، ويكزَمُ زيادةُ الألفِ معَ " يا " ولا تَلزَمُ معَ " وا " ؛ لأنَّ " وا " مختصَّةٌ بالنُّدْبَةِ ، وأمَّا " يا " فتستعملُ في نداءٍ من يُجيبُ ، فلو لا زيادةُ الألفِ لم يقعَ فرقٌ بينَ المننوبِ وغيرِهِ ، ولذلك ألحقَ ألفُ المدِّ معَ " يا - نونَ " وا " ، فإلحاقُها واجبٌ معَ " يا " جائزٌ معَ " وا " . وألَمَدُ : الصَّوْتُ ، واختصَّتْ الألفُ بالزيادةِ ؛ لأنَّ النُّدْبَةَ مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ فِي مَدِّ الصَّوْتِ ، وَالْألفُ أَكْثَرُ مَدًّا مِنْ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ المدِّ . وَقِيلَ : زِيدَتِ الألفُ لِأَجْلِ التَّرْتِيمِ كَمَا تَزَادُ فِي آخِرِ الأبياتِ المَطلَقةِ لِأَجْلِ التَّرْتِيمِ ، وَإِذَا وَقَفْتَ أَلحَقْتَ " الهاءَ " بَيَانًا لِلألفِ ، وَإِذَا وَصَلْتَ حَذَفْتَهَا ، فَإثباتُها كقولِهِ : " وَفِي المِصَافِ يا عُبَيْدُ الأَلاهَ " ، وَهذِهِ الألفُ تَلحِقُ آخِرَ الأسمِ المَفرَدِ ، وَإِنْ كانَ المَنتوبُ مُضَافًا زِيدَتِ الألفُ آخِرَ المِصَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كانَ مَوْصُولًا زِيدَتُهَا آخِرَ الصَّلَةِ ، وَإِنْ كانَ مَوْصُوفًا فمَوْضِعُهَا - عِنْدَ يُونُسَ - آخِرُ الصِّفَةِ (١) .

قوله : " يا عُبَيْدُ الأَلاهَ " فَألحِقَ أَلفَ المدِّ آخِرَ اسمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَذَلِكَ " واعبُدِ المَلَكاهَ " ؛ لِأَنَّ المِصَافَ إِلَيْهِ كالأَجْزَاءِ مِنَ المِصَافِ مَعاقِبُ لِلتَّنوينِ . وَأما زيادَتُها آخِرَ الصَّلَةِ ففِي قولِهِم : وَامِنْ حَفَرٍ يَبُرُّ زَمَماهُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ وَالْمَوْصُولَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنما جازَ - وَإِنْ كانَ مَبْهَمًا - لِأَنَّ مَنْ حَفَرَهَا مَعْرُوفٌ (٢) .
وَاخْتَلَفُوا فِي الصِّفَةِ (٣) (فَأجازَ يُونُسُ) (٤) وَزَيْدُ الظَّرِيفاهِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كالأَشْيَءِ الوَاحِدِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَتِ الصِّفَةُ مَعَ المَوْصُوفِ فِي بابِ

(١) انظر : الكتاب ٢٢٢/٨ ، وابن يعيش ١٤/٢ .

(٢) يقال : إن عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام . أفاده ابن

يعيش ١٤/٢ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة (٥٢) ، وابن يعيش ١٤/٢ .

(٤) سقط من (ف) .

" لا " ، وَمَنْعَ سَيِّبَوِيهِ ^(١) مِنْ زِيَادَةِ أَلْفِ الْمَدِّ آخِرِ الصِّفَةِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُنَادِيٍّ ، قَالَ : وَلَوْ جَازَ إِحْقَاقَ عَلَامَةِ النُّدْبَةِ فِي غَيْرِ الْمُنَادِي لَجَازَ يَا زَيْدُ أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَا ، يُرِيدُ : أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ إِحْقَاقُ أَلْفِ النُّدْبَةِ فِي صِفَةِ الْخَبَرِ الْبَعِيدِ عَنِ الْمُنَادِي ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الدَّلِيلُ عَلَى انْفِصَالِ الصِّفَةِ مِنَ الْمَوْصُوفِ قَوْلُهُمْ فِي النَّدَاءِ : " يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ " بِإِعْرَابِ الصِّفَةِ وَبِنَاءِ الْمَوْصُوفِ . وَإِذَا زِدْتَ الْمَدَّةَ آخِرَ ١٧٢ / أ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أُبْدِلْتَ مِنْ كَسْرِ الْمُضَافِ [إِلَيْهِ] فَتَحَةً لِأَجْلِ الْأَلْفِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجِيزُونَ إِبْقَاءَ الْكَسْرِ وَقَلْبَ الْمَدَّةِ يَاءً ، فَقَالُوا : " وَأَعْبَدُ الْمَلِكِيهِ " ^(٢) وَأَبَاهُ الْبَصْرِيُّونَ ؛ لِئَلَّا تَلْتَبَسَ مَدَّةُ النُّدْبَةِ بِمَدَّةِ الْإِنْكَارِ أَوْ التَّنْكَرِ . وَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا كَسَرُوا التَّنْوِينَ فَقَالُوا : " وَأَغْلَامُ زَيْدْنِيهِ " فَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ " يَاءً " لَمَّا كَسَرُوا التَّنْوِينَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ ^(٣) التَّنْوِينَ فَيَقُولُ : " وَأَغْلَامُ زَيْدِنَاهُ " ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ مِنْ آخِرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ الْمَدَّةِ بَعْدَهُ . هَذَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرَبًا ؛ فَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فِيمَا أَنْ يَكُونَ مَدَّةً أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ مَدَّةً لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُهَا اسْتِغْنَاؤًا بِهَا عَنْ زِيَادَةِ أَلْفِ الْمَدِّ فَتَقُولُ فَيَمْنُ قَالَ " يَا غُلَامًا " بِقَلْبِ " الْيَاءِ " أَلْفًا : " يَا غُلَامَاهُ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ وَيَزِيدُ أَلْفَ النُّدْبَةِ ؛ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ يُمْكِنُ تَحْرِيكُهُ كَالْيَاءِ فِي " يَا غُلَامِي " فَفِيهِ وَجْهَانُ :

(١) انظر الكتاب ١/٢٢٢ ، وابن يعيش ٢/١٤ ، والانصاف المسألة (٥٢) .

(٢) انظر شرح ابن القواس ١٠٥٩ .

(٣) نسبه ابن الخباز في شرحه للفراء ، وانظر شرح المرادي على الألفية ٤/٢٩ .

أحدهمًا تحريكه لالتقاء الساكنين .
والثاني حذفه .

وإن كان آخره متحركًا أتبعته المدة الحركة فتقول : " وأغلامكيه " فقلبت
الألف "ياء" لأن كفاف الخطاب مكسورة ، وكذا (١) إذا انضم ما قبلها قلبتها
" وأوا " نحو وأغلامكموه ، وإذا انفتحت بقيت ألفًا بحالها، إذ لا موجب
لقلب الألف ، والموجب للقلب هو خوف اللبس .

(١) (ف) " وكذلك . "

[الاستغاثة]

وَتَلْحَقُ اللَّامَ إِذَا اسْتَعْتَنَّا بِمَنْ تَتَّادِيهِ إِذَا دُهِنْنَا
تَقُولُ : يَا جَعْفَرُ لِعَمْرٍو وَيَا خَالِدٍ لِهَذَا الْأَمْرِ
وَلَامٌ مَنْ بِهِ اسْتَعْتَتْ تَفْتَحُهُ إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ
وَمَا عَدَاهُ لَامَةٌ مَكْسُورٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرٌ

إنما زِيدَت اللَّامُ لِلِاسْتِعَاثَةِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ الْجَارَةَ تُفِيدُ التَّخْصِيصَ ،
وَالْمُسْتَعْتِثُ يَخْصُ بِاسْتِعَاثَتِهِ شَخْصًا لِيَنْصُرَهُ وَيُدْفَعَ عَنْهُ الضَّيْمَ .
قَوْلُهُ :

" وَلَامٌ مَنْ بِهِ اسْتَعْتَتْ تَفْتَحُهُ "

إِنَّمَا فَتَحَ لَامَ الْاسْتِعَاثَةِ وَهِيَ لَامُ الْجَرِّ وَمِنْ شَرْطِ لَامِ الْجَرِّ أَنْ تَفْتَحَ (١)
مَعَ الْمَضْمَرِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ "
(٢) يَقُولُ : لَمَّا أَشْبَهَ الْمُنَادَى الْمَضْمَرَ - لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ - فَتَحَتْ لَامُ الْجَرِّ
مَعَهُ كَمَا تَفْتَحُ مَعَ الْمَضْمَرِ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " كَالضَّمِيرِ نَشْرَحُهُ " (٢) لِأَنَّهُ مَخَاطَبُ كَضْمِيرِ الْمَخَاطَبِ ،
فَإِذَا قُلْتَ : " يَا لَزِيدٍ " بَفَتْحِ اللَّامِ كَمَا تَقُولُ : " يَا لَكَ " بَفَتْحِ اللَّامِ ، وَلِشَبْهِ
الْمُسْتَعْتِثِ الْمَضْمَرَ أُعِيدَ لَامُ الْجَرِّ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَمَا يُعَادُ فِي الْمَعْطُوفِ
عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ . قَوْلُهُ :

" تَقُولُ : يَا جَعْفَرُ لِعَمْرٍو "

جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْتَعْتِثِ بِهِ وَالْمُسْتَعْتِثِ لَهُ فَفَتْحَ اللَّامَ مَعَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ
مُسْتَعْتِثٌ بِهِ وَهُوَ مُنَادَى كَمَا يَفْتَحُهَا مَعَ الْمَضْمَرِ ، وَكَسَرَهَا مَعَ الثَّانِي لِلْفَرْقِ ،
وَكَسَرَتْ مَعَ الْمُسْتَعْتِثِ مِنْ أَجْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى فَبَقِيَتْ اللَّامُ مَعَهُ كَمَا تَبَقِيَ مَعَ

(١) فِي النِّسْخَتَيْنِ " تَكْسِرُ " ، وَصَحَّحَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَمْ يَضْرِبْ عَلَى الْخَطَا .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

سَائِرِ الْمَظْهَرَاتِ مَكْسُورَةً ، وَتُكْسَرُ - أَيْضًا - لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُسْتِغَاثِ نَحْوَ يَا زَيْدٌ وَلِعَمْرٍو " بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ قَوْلِكَ " لِعَمْرٍو " ؛ لِتُبْعِدَهُ عَنِ حَرْفِ النَّدَاءِ .

وَلَامُ الْاسْتِغَاثَةِ تَتَعَلَّقُ بِـ " يَا " أَوْ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَى رَأْيِ (١) ، وَلَامُ ١٧٢/ب الْمُسْتِغَاثِ لَهُ تَتَعَلَّقُ أَيْدًا بِمَحْنُوفٍ (٢) ، فَإِذَا قُلْتَ : " يَا خَالِدُ لِعَمْرٍو " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " اسْتَعِثْتُ لِعَمْرٍو " فَدَلَّتْ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ عَلَى " اسْتَعِثْتُ " .
وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْاسْتِغَاثَةِ إِلَّا " يَا " وَحْدَهَا وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ؛ لِنَقْصَانِ مَدِّ الصَّوْتِ بِحَذْفِهَا .

وَقِيلَ : الْأَصْلُ فِي قَوْلِكَ : " يَا زَيْدٌ " : " يَا آلَ زَيْدٍ " فَخَفَّفَ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : " يَا زَيْدٌ " لِمَنْ لَا آلَ لَهُ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ (٣) .
قَوْلُهُ :

" وَمَا عَدَاهُ لَأَمَّهُ مَكْسُورٌ "

يُرِيدُ : وَمَا عَدَا الْمُسْتِغَاثَ بِهِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْطُوفًا بِغَيْرِ إِعَادَةِ حَرْفِ النَّدَاءِ مَعَهُ (٤) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
يَا لِعَطَّافِنَا وَيَا لِرِيَّاحٍ (٥) .

(١) لام الاستغاثة تتعلق بما ينصب المنادى وقد مر الخلاف في ذلك ، انظر ص ١٨٧ من هذا الجزء والهمع ١٨٠/١

(٢) وقيل : فيه خلاف ، انظر الهمع ١٨٠/١ .

(٣) نص عليه ابن يعيش ١٣١/١ ، والسيوطي في الهمع ١٨١/١ .

(٤) بعده في (ف) " وهو " .

(٥) هذا صدر بيت لم أقف على قائله ، وعجزه :

وأبى الحشرج الفتى النفاح

وهو في الكتاب ٢١٧/٢ ، والمقتضب ٢٥٧/٤ ، وابن يعيش ١٣١/١ ، والخزانة ٢٩٦/١ عطف والرياح وأبو الحشرج أسماء رجال يرثيهم الشاعر .

وَكُسِرَتْ فِي غَيْرِ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ وَالْمُسْتَعَاثِ مِنْ أَجْلِهِ
 كَقَوْلِكَ : " يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ ^(١) " بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ " الْمُسْلِمِينَ " ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْتَعَاثٌ مِنْ
 أَجْلِهِمْ ، وَيَفْتَحُ اللَّامِ مِنْ " اللَّهُ " ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعَاثٌ بِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْعِلَّةُ فِي
 اخْتِصَاصِ الْأَوَّلِ بِالْفَتْحِ وَالثَّانِي بِالْكَسْرِ .
 قَوْلُهُ :

" إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرٌ "

يُرِيدُ بِكَسْرِ لَامِ الْمُسْتَعَاثِ مِنْ أَجْلِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضْمَرًا نَحْوَ " يَا لَزَيْدٍ
 لَعَمْرُؤِ " ، فَإِنْ كَانَ [فِي] ^(٢) مَوْضِعِهِ مُضْمَرٌ فَتَحَتِ اللَّامُ ؛ لِأَنَّهُ مُضْمَرٌ نَحْوَ
 " يَا لِلَّهِ لَنَا " ، وَ" يَا لَزَيْدٍ لَكُمْ " ، وَكَذَلِكَ لَامُ التَّعَجُّبِ تُفْتَحُ مَعَ " يَا " ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ
 مِنْهُ كَأَنَّهُ مَدْعُوٌّ ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

فِيآلِكَ مِنْ لَيْلٍ ^(٣)

كَأَنَّهُ تَعَجَّبَ مِنْ طَوْلِهِ فَاسْتَعَاثَ بِهِ مِنْ أَجْلِ طَوْلِهِ ، وَقَوْلُهُمْ : " يَا لِلدَّوَاهِيِ "
 كَأَنَّهُ يَقُولُ : يَا دَوَاهِيِ أَقْبَلِي ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ إِقْبَالُكَ فِي هَذَا الْحِينِ الَّذِي هُوَ مِنْ
 أَحْيَانِكَ " ، فَفِي هَذَا وَنظَائِرِهِ (مَعَ الْاسْتَعَاثَةِ) ^(٤) مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، وَيَحْتَاجُ فِي
 بَابِ الْاسْتَعَاثَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا : الْمُسْتَعَاثُ بِهِ ، وَهُوَ الْمُنَادَى الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ اللَّامُ الْمَدْعُوُّ لِرَفْعِ
 الضَّرْرِ .

(١) قَالَهُ عَمْرُؤُ الْقَيْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا ضَرَبَهُ الْعُلُجُ ، انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ١٣١/٨ ، وَشَرَحَ ابْنَ الْقَوَاسِ

(٢) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ .

(٣) هَذَا بَعْضُ بَيْتِ أَمْرِؤِ الْقَيْسِ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ :

فِيآلِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْوَاهُ
 بِكُلِّ مَغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ بِيذِيلِ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٩ ، وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ السَّيْعَ الطَّوَالَ ٧٩ ، وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ الْمَشْهُورَاتِ لِابْنِ النَّحَّاسِ

٣٢/٨ ، وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ الْعَشْرَ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٦٨ ، الْمَغَارُ : الْمَحْكَمُ الْفَتْلُ . يَذِيلُ : اسْمُ جَبَلٍ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَتَأْنِيهَا : الْمُسْتَعِيثُ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ : " يَا لَزِيدٍ " .
وَتَأْلُثُهَا : الْمَسْتَفَاتُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يُطَلَّبُ الْخَلَاصُ مِنْهُ (وَالْعَوْنُ
عَلَيْهِ) (١) ، أَوْ يُطَلَّبُ الْخَلَاصُ لَهُ وَدَفْعُ الضَّرْرِ عَنْهُ .
وَرَابِعُهَا : الْاسْتِغَاثَةُ ، وَهِيَ اسْتِدْعَاءُ مَدْعُوٍّ عَلَى جِهَةِ النَّصْرَةِ وَالْمَعُونَةِ
لِدَفْعِ ذُلٍّ ، أَوْ ضَيْمٍ .

(١) سقط من (ف) .

[الترخيم]

ثم إذا زاد المُنَادَى العَلَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ فَقَدْ يُرَخَّمُ

التَّرْخِيمُ فِي اللَّفْظِ : التَّسْهِيلُ (١) ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : سَأَلَنِي سِبْيَوِيُّهُ (٢)

فَقَالَ : مَا يُقَالُ لِلشَّيْءِ السَّهْلِ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : الْمُرْخَمُ ، فَوَضَعَ بَابَ

التَّرْخِيمِ (٣) .

وَأَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ حَذْفِ يَلْحَقُ آخِرَ الْأِسْمِ الْمُنَادَى

الْمَبْنَى تَخْفِيفًا عَلَى جِهَةِ الْأَعْتِبَاطِ ، وَنَعْنَى بِالْأَعْتِبَاطِ أَنَّهُ حَذْفٌ لَا لِوُجِبِ ، أَيْ :

لَا لِعَلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ أُوجِبَتْ حَذْفُهُ . فَإِنْ قِيلَ : طَلَبُ التَّخْفِيفِ بِحَذْفِهِ عِلَّةٌ .

قُلْتُ : لَكِنْ لَا يَجِبُ الْحَذْفُ ، فَكَانَ الْكَلِمَةُ إِذَا حُذِفَ مِنْهَا شَيْءٌ كَانَ التَّلْفُظُ

بِهَا أَسْهَلَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَأَقْلَّ كَلْفَةً .

وَقِيلَ : فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الدَّاعِيَ مُهْتَمٌّ بِأَمْرٍ لَا يَسُوغُ لَهُ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَأْتِيَ

بِتِمَامِ اسْمِ الْمَدْعُوِّ .

قَوْلُهُ : « إِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ » ، فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الثَّلَاثِيِّ الْعَلَمِ ؛ فَإِنَّهُ أَخْفُ

(١) وقيل : معناه القطع ، ومنه : رخصت الدجاجة إذا انقطع بيضها .

انظر المرتجل ١٩٨ ، وأساس البلاغة (رخم) .

(٢) ذكر صاحب اللسان أن الأصمعي قال : أخذ عنّي الخليل معنى الترخيم ...

انظره في (رخم) ، التحفة الشافية لوحة ٤٧ ،

(٣) انظر باب الترخيم في الكتاب ١/٣٢٩ .

الأصُول وَالْحَدْفُ تَخْفِيفٌ ، وَتَخْفِيفُ الْأَخْفِ إِجْحَافٌ ، وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ ^(١) تَرْخِيمَهُ إِذَا كَانَ مَتَحْرَكٌ الْاَوْسَطِ ^(٢) كَ "عُمَرُ" ، قَالُوا : ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَجْرِي مَجْرَى الْحَرْفِ الرَّابِعِ فِي الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيِّ وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ وَجُوبًا دُونَ السَّاكِنِ الْاَوْسَطِ . وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْمُنَادَى " عَنْ غَيْرِ الْمُنَادَى ؛ فَإِنَّهُ لَا يُرْخَمُ إِلَّا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الْعَلَمُ " عَنِ النُّكَرَاتِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُرْخَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّنَائِيثِ .

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : الْمُنَادَى الْعَلَمُ الْمَبْنِيُّ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " يَا مُلَاعِبَ الْأَسِنَّةِ " ^(٣) عَلَمٌ مُنَادِيٌّ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَكِنَّهُ مَعْرَبٌ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ تَرْخِيمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ^(٤) فَقَالُوا : " يَا أَبَا عُرْوَةَ " أَيْ : يَا أَبَا عُرْوَةَ ، وَ" يَا أَبَا عِكْرَمٍ " يُرِيدُونَ : عِكْرَمَةَ ، وَأَنْشَدُوا :

أَبَا عُرْوَةَ لَا تُبْعِدُ فَكُلُّ ابْنِ حِرَّةٍ
سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ ^(٥)

بِغَيْرِ " تَاءٍ " .

(١) تَرْخِيمُ الْاِسْمِ الثَّلَاثِيِّ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ تَرْخِيمَهُ ، وَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَ

تَرْخِيمَهُ إِذَا كَانَ اَوْسَطُهُ مَتَحْرَكًا .

انظُرِ الْاِنْصَافَ ٢٥٦ الْمَسْأَلَةَ (٤٩) .

(٢) فِي (ف) " الْاَوْسَطِ " .

(٣) هَذَا الْاِسْمُ لَأَكْثَرِ مِنْ عِلْمٍ ، انظُرِ الْمُؤَنَّثَ وَالْمُخْتَلَفَ لِلْاَمْدِيِّ ٢٨٦ .

(٤) انظُرِ الْاِنْصَافَ ٢٤٧ الْمَسْأَلَةَ (٤٨) حَيْثُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ .

(٥) لَمْ أَعْثُرْ عَلَى قَائِلِهِ .

وَهُوَ فِي الْاِنْصَافِ ٣٤٨ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٢٠/٢ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ٣١٣ ، وَالخُرَازْمِيُّ ٢٧٧/٨ .

وَالْعَيْنِيُّ ٢٨٧/٤ .

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِنَا [المَبْنِيَّ] ^(١) المَعْرَبُ المَسْتَعَاثُ وَالْمُضَافُ .

قَوْلُهُ : " فَكَيْفَ يُرَخِّمُ " إِدْخَالُ كَلِمَةِ "قَدْ" عَلَى الْمُضَارِعِ تَفْهِيمُ التَّقْلِيلِ ، يُرِيدُ :
أَنَّ التَّرْخِيمَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي النَّدَاءِ لَكِنْ اسْتِعْمَالُهُ قَلِيلٌ . وَإِنَّمَا خَصَّ النَّدَاءَ
بِالتَّرْخِيمِ ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ، إِذْ كَانَ مَبْدَأَ كُلِّ خُطَابٍ وَقَاتِحَةَ كُلِّ
كَلَامٍ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِحَذْفِ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ ، وَلِذَلِكَ يُحْذَفُ آخِرُ
الْخُمَاسِيِّ الْأَصُولِ فِي الْجَمْعِ ، وَلِأَنَّهُ مِنْ مَجْمُوعٍ مَا مَضَى مِنْهَا دَلِيلًا عَلَى
المَحْذُوفِ .

فَمِنْهُ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَمِنْهُ مَا فِيهِ تَوَالِي الحَذْفِ

يُرِيدُ : فَمِنْ المُنَادِي المَبْنِيِّ العَلَمِ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ تَقُولُ
فِي " حَارِثٌ " : يَا حَارِ ، وَفِي " مَالِكٌ : يَا مَالِ ، وَفِي : عَامِرٌ " : يَا
عَامِ ، وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ التَّرْخِيمُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَمَّا كَانَ الحَذْفُ خِلَافَ
الْأَصْلِ كَانَ التَّرْخِيمُ خِلَافَ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ فَهْمَ مَعْنَى الكَلِمَةِ مَتَوَقَّفٌ عَلَى مَجْمُوعِ
حُرُوفِهَا بِكَمَالِهَا ، فَالْأَصْلُ الْأَحْذَفُ ، وَإِنْ وُجِدَ فَتَقْلِيلُهُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ تَكْثِيرَهُ تَكْثِيرٌ
لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا مَا يَتَوَالَى فِيهِ الحَذْفُ فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِيمَا بَعْدُ فِي مَوْضِعِهِ
الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَيَعْنِي بِـ " تَوَالِي الحَذْفِ " بَأَنَّ يُحْذَفُ مِنَ الكَلِمَةِ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفٍ
وَاحِدٍ .

بِالْوَاوِ يَا ثَمُو ، وَمَنْ يَضْمَمُ يُعَلِّ
الْوَاوِيَاءَ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ
بِالْقَلْبِ أَوْ بِالْهَمْزِ أَوْ بِإِبدالِ

فَمَنْ يَقُلْ يَا حَارِ بِالكَسْرِ يَقُلْ
فَهُوَ يَقُولُ : يَا ثَمِي فَيَبْدَلُ
فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الإِعْلَالِ

(١) تكملة يوجبها السياق .

لأن من يقول: يا حار وضم
ومن يقل: يا حار والرأ انكسر
كذا تقول: يا هرق ويا عما
يجره مجرى اسم تكمل وتم
فهو لباقي الاسم وهما انتظر
ويا سعي ويا ثمو مرخما

ههنا أخذ يبين أن للعرب فيه مذهبين (١):

الأول: أن يقول: "يا حار" بكسر الرأ، وهو الأصل؛ لأن تبقىة الحرف على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون - ما لم يؤد إلى اجتماع ساكنتين - دليل على إرادة الحرف المحذوف، فتقول في جعفر: "يا جعف" بفتح الفاء، وفي "برثن" - اسم رجل - : "يا برث" بضم الثاء، وتقول في قمطر - اسم رجل - : "يا قمط" بسكون الطاء، وفي "هرقل": "يا هرق" بسكون القاف، فيبقى الحرف على ما كان عليه قبل الحذف.

فعلى قول من قال: "يا حار" بكسر الرأ تقول في ترخيم "ثمود": "أ/١٧٣ يا ثمو"; لأن الحرف المحذوف مراد فلم يقع الواو المضموم ما قبلها طرفاً، فلم تعلق الواو (٢) بالقلب، لوقوعها حشواً، وتقول في "ترقوة": "يا ترقو" بفتح الواو؛ لأن تاء التائيت مرادة (٣)، فوجب فتح الواو لأجل التاء المنوية، فلم تقع الواو طرفاً فلم تعلق بالقلب، وفي ترخيم "شقاوة"

(١) يقصد بالمذهبين اللغتين المشهورتين في الترخيم، وهما: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، وسيأتي بيانها.

(٢) سقط من (ف).

(٣) في الأصل "مراد".

: " يَا شَقَاوِ بِالْوَاوِ ، وَفِي " عَظَايَةِ " (١) : " يَا عَظَايَ " بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ مُرَادَةٌ ، وَفِي " كَرَوَانَ ، وَصَمِيَانَ " عَظْمَيْنِ : يَا كَرَوَانَ ، وَيَا صَمِيَانَ ، فَتَصَحُّحُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ كَمَا تَصَحُّحُهُمَا مَعَ الْأَلْفِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْمُحْتَوَفَ مُرَادٌ .

قَوْلُهُ : " وَمَنْ يَضُمُّ يُعَلِّ " يُرِيدُ : مَنْ يَقُولُ : " يَا حَارُ " بِضَمِّ الرَّاءِ فَالْمُحْتَوَفُ عِنْدَهُ غَيْرُ مُرَادٍ ، فَعَلِيَ هَذَا تَقُولُ : " يَا ثَمِي " فِي " ثَمُودِ " تَقْلِبُ الْوَاوِ يَاءً (٢) ؛ لَوْقُوعِهَا طَرَفًا ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، وَكَذَا تَقُولُ فِي " تَرْقُوعَةٍ " : " يَا تَرْقِي " تَقْلِبُ الْوَاوِ يَاءً (٣) كَمَا (٤) ذَكَرْنَا فِي " ثَمُودِ " ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّثْنِيثِ غَيْرُ مُرَادَةٍ ، وَتَقُولُ فِي " شَقَاوَةٍ " ، وَعَظَايَةِ " عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ : يَا شَقَاءُ ، وَيَا عَظَاءُ ، تَقْلِبُ " الْوَاوِ ، وَالْيَاءَ " هَمْزَةً ، لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ الْأَلْفِ زَائِدَةٍ (٤) كَمَا تَفْعَلُ فِي " كِسَاءٍ ، وَرِدَاءٍ " وَكَذَا تَقُولُ فِي كَرَوَانَ : " يَا كَرَا " وَفِي " صَمِيَانَ " : " يَا صِمَا " تَقْلِبُ " الْوَاوِ ، وَالْيَاءَ " الْفَيْنِ ؛ لِتَطْرُفِهُمَا كَمَا فِي " عَصَاً ، وَرَحَى " .

قَوْلُهُ : " فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الْإِعْلَالِ " يُرِيدُ : فِي كُلِّ مَا أَدَاكَ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بِضَمِّ الرَّاءِ إِلَى الْإِعْلَالِ ، ثُمَّ إِنَّ الْإِعْلَالَ يَعْمُ الْجَمِيعَ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْقَلْبُ ، وَالْهَمْزُ ، وَالْإِبْدَالُ .

قَوْلُهُ : " بِالْقَلْبِ " يُرِيدُ فِي مِثْلِ " يَا ثَمِي " ؛ لِأَنَّكَ أَبَدَلْتَ مِنْ ضَمَّةِ الْمِيمِ كَسْرَةً فَقَلْبْتَ الْوَاوِ يَاءً ، لِتَطْرُفِهَا ، وَأَنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَمِثْلُهَا " يَا تَرْقِي " ، وَ" يَا عَرْقِي " فِي الْقَلْبِ تَرْخِيمٌ " تَرْقُوعَةٍ ، وَعَرْقُوعَةٍ .

(١) العظاية : دويبة تسمى سام أبرص .

(٢) ما بين المعقوفين مكرر في الأصل .

(٣) في (ف) " لا " .

(٤) في الأصل " زائد " .

قوله: "أَوْ بِالْهَمْزِ" يُرِيدُ فِي مِثْلِ "شَقَاوَةٍ ، وَعِظَايَةٍ" إِذَا رَحَّمْتَهَا عَلَى لُغَةٍ مَن
قَالَ: "يَا حَارُّ" وَيَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ .

قوله: "أَوْ إِبْدَالِ" يُرِيدُ فِي مِثْلِ "كَرْوَانَ ، وَصَمِيَانَ" . إِذَا رُحِّمْنَا عَلَى هَذِهِ

اللُّغَةِ .

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِقَوْلِكَ : " ضَارِبَتَانِ " ، أَوْ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ثُمَّ رَحَّمْتَهُ عَلَى لُغَةٍ
الضَّمِّ لَقُلْتَ : " يَا ضَارِبَهُ " وَ " يَا خَمْسَهُ " بِإِبْدَالِ تَاءِ التَّائِيثِ هَاءً فِي الْوَقْفِ
عَلَيْهَا ، لِتَطْرِفِهَا ؛ لِعَدَمِ إِرَادَةِ مَا بَعْدَهَا .

ثُمَّ شَرَعَ بَعْدَ هَذَا فِي تَعْلِيلِ الْإِعْلَالِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَقَالَ : لِأَنَّ مَنْ يَضُمُّ
الرَّاءَ " فِي قَوْلِكَ : " يَا حَارُّ " يَجْعَلُهُ اسْمًا تَامًا كَأَنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَلِذَلِكَ
بَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ ، (وَإِنَّمَا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ) (١) لِأَنَّ الْمَحذُوفَ لِغَيْرِ اعْتِلَالٍ
يَكُونُ غَيْرَ مُرَادٍ فَيُعْرَبُ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ كـ " أَبِ ، وَ أَخِ ، وَيَدِ ،
وَدَمٍ " فَلِذَلِكَ قَالُوا : " يَا حَارُّ " فَبَنَوْهُ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِعَدَمِ إِرَادَةِ الْمَحذُوفِ ، وَإِلَى
هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " يُجْرِيهِ مُجْرَى اسْمٍ تَكْمَلُ وَتَمُّ " ، فَلِذَلِكَ يَجْرِي فِيهِ
الْمَعْتَلُّ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّصْرِيفُ مِنَ الْإِعْتِلَالِ ، وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ : " الْإِعْلَالُ "
قَوْلُهُمْ : " يَا جَارِي " بِسُكُونِ الْيَاءِ تَرْخِيمٌ " جَارِيَةٌ " ، لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي لِلتَّائِيثِ
غَيْرُ مُرَادَةٍ ، فَسَكَتَ الْيَاءُ كَمَا فِي " قَاضِي " فَتَقَدَّرَ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ .

ثُمَّ أَخَذَ يُعَلِّلُ اللَّغَةَ الْأُولَى فِي عَدَمِ الْإِعْتِلَالِ فِيهَا ، فَقَالَ : لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ :
يَا حَارُّ ، بِكَسْرِ الرَّاءِ ، فَهُوَ مُنْتَظَرٌ لِبَاقِي الْأِسْمِ وَهُمَا لِاحِسًّا ، أَيْ يُرِيدُهُ ، ثُمَّ

(١) سقط من (ف) .

قَالَ (١) : " يَا هِرْقُ " يَعْنِي فِي تَرْخِيمِ " هِرْقَلِ " بِسُكُونِ الْقَافِ مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ ؛
لَأَنَّ اللَّامَ مُرَادَةٌ عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : " يَا حَارِ ، وَفِي " هِرْقَلِ " لُغَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا بوزنِ " سَبْطَرِ " .

وَالثَّانِيَةُ بوزنِ " زَبْرِجِ " .

١ / ١٧٤

وَالتَّرْخِيمُ هُنَا عَلَى اللُّغَةِ الْأُولَى ، وَتَقُولُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بضمِ الرَّاءِ (٢) ، (يَا هِرْقُ ، بِضَمِّ الْقَافِ) (٣) ، وَفِي تَرْخِيمِ " مُضَارٍ " اسمِ فاعِلٍ مِنْ ضَارَهُ يُضَارُهُ مُضَارَةً : " يَا مُضَارِ " فَتَكْسُرُ " الرَّاءَ " (٤) ،
لَأَنَّ أَصْلَهُ " مُضَارِرٌ " (٥) كَ " مُضَارِبٍ " فَلَمَّا وَجِبَ التَّحْرِيكُ لِسُكُونِهَا
وَسُكُونِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا حُرِّكَتْ - أَعْنَى الرَّاءِ - بِحَرَكَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ ، وَلِأَجْلِ هَذِهِ
المَسْأَلَةِ احْتَرَزْنَا فِي صَدْرِ هَذَا الْفَصْلِ ، وَقُلْنَا : مَا لَمْ يُؤَدِّ إِلَى اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ .
قَوْلُهُ : " وَيَا عِمَا " يُرِيدُ تَرْخِيمَ " عِمَادٍ " فَلَا تُقَدَّرُ عَلَى الْأَلْفِ حَرَكَةٌ كَمَا لَا
تُقَدَّرُ عَلَيْهَا مَعَ (٦) الدَّالِ ، وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ ضَمَّ تُقَدَّرُ الضَّمَّةُ عَلَى الْأَلْفِ ، وَكَذَا
الْقَوْلُ فِي " سَعِي " تَرْخِيمِ سَعِيدٍ " ، وَإِذَا قُلْتَ : " يَا بُرْتُ " فِي " بُرْتِنِ " عَلَمًا
عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بِضَمِّ الرَّاءِ تُقَدَّرُ فِيهِ ضَمَّةٌ مُجْتَلِبَةٌ لِأَجْلِ النَّدَاءِ

(١) بعده في (ف) " فهو يقول " .

(٢) في النسختين " بكسر الراء " تحريف .

(٣) ما بين المعقوفين ذكر بعد قوله : " لأن اللام مرادة على لغة من قال يا حار " فوضعت في مكانه المناسب ، والله أعلم بالصواب .

(٤) أما اسم المفعول فيحرك بالفتح . انظر شرح ابن القواس ١٠٧١ .

(٥) في الأصل " مضار " تحريف .

(٦) في (ف) " على " تحريف .

غَيْرِ الضَّمَّةِ الْأَصْلِيَّةِ (١)

وتحذف الحرفين إن زيدا معاً
ثريد عثمان ، وأسماء وقل
حرفين حرف المد والمؤخر
هنا أحد يبين ما توالى فيه الحذف ، فقال :

وتحذف الحرفين إن زيدا معاً

ومعنى قوله : " زيداً معاً " أنهما زيداً لمعنى واحد ، ويحتمل أن يريد
بقوله : " زيداً معاً " أنه لا يكتفى بإحدهما دون الآخر كالألف والنون في
عثمان ؛ فإن هذا الوزن لا يتحقق بكون الزائدين معاً ؛ لأنهما زيداً لمعنى
واحد وهو مشابهتهما بالألفي التانيث ، تقول في " عثمان " : " يا عثم "
فتحذف الألف والنون ، وكذلك أسماء - اسم امرأة - تقول : " يا أسم " تحذف
الهمزة والمدة قبلها ، فوزن " أسماء " فعلاء (٢) ك (صحراء) وهو علم على
امرأة ، وأصله " وسماء " من الوسامة ، وهي الحسن والجمال ، فأبدلوا من
الواو التي هي فاء الكلمة همزة كما قالوا : " أناة " في " ناة " ، وقالوا :
أحد " وأصله " وحد " ، ومنهم من قال : وزنه " أفعال " (٣) جمع " اسم " ولا
ينصرف للتعريف والتانيث المعنوي ، فعلى هذا يكون من القسم الثاني الذي
آخره (٤) أصل كمنصور ، وإنما حذف الحرفان معاً ؛ لأنهما زيداً لمعنى واحد ،
وهذا القسم الذي آخره زائد ، وقبله مدة ينقسم ستة أقسام :

أحدها : ألف التانيث نحو " أسماء " على مذهب سيبويه (٢) ؛ فإنها

(١) انظر التفصيل في ابن يعيش ٢١/٢

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٣٣٧/١ فما بعدها .

(٣) منهم العلامة الأعم ، انظر حاشية الكتاب ٣٣٨/١ .

(٤) سقط من (ف) .

عنده "فَعَلَاءُ".

الثانى : الألف والنون كَعَثْمَانَ .

الثالث : الجمع نحو " زِيدُونَ " إذا سُمِّيَ به وبِقِي بعد الحذفِ ثلاثة أحرف فصاعداً ، ولذلك لا تحذف من " بنون " إذا رَحِمْتَهُ إِلاَّ النونَ وحدها (١) ، وتقولُ في رجلٍ سَمِيَتْهُ بِـ " قَاضُونَ " : " يا قَاضِي أَقْبِلْ " . فتُردُّ الياءَ ، وفي رجلٍ سَمِيَتْهُ بِـ " مُوسُونَ " جمع " مُوسَى " : " يا مُوسَى أَقْبِلْ " فتُردُّ الألفَ لِزوالِ مُوجبِ حذْفِهَا . (٢)

الرابع : التثنية ؛ لأنَّ الألفَ والنونَ زِيدَا مَعاً لمعنى واحدٍ وهو التثنيةُ .

الخامس : ياءُ النسبِ نحو " مصري " فتُحذفُهما ؛ لأنَّهما زِيدَا لمعنى واحدٍ وهو النسبُ ، وكذلك ما أشبههما نحو " كُرْسِي " .

السادس : الألفُ والتاءُ في جمع المؤنثِ ، فإنَّ كَانَ في الاسمِ المؤنثِ تاءُ

التأنيثِ لا تُحذفُ غيرها ، تقولُ في " قَرِ عِبْلَانَةٌ " وهو اسمُ القملةِ (٣) : " يا قَرِ عِبْلَانُ " .

قوله :

" يَا مَنْصُ يَا عَمَّ وَيَا زَحْلُ فَزِلْ "

حَرْفَيْنِ حَرْفِ الْمَدِّ وَالْمَوْخَرِ

يُرِيدُ (حَذَفُ) (٤) حَرْفَيْنِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ ، أَحَدُهُمَا حَرْفُ الْمَدِّ ، ١٧٤ب/

وَالثَّانِي الْمَوْخَرُ ، وَهُوَ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ .

(١) انظر الكتاب ١/٣٢٨

(٢) انظر الكتاب ١/٣٤٠

(٣) فسرها الخليل في العين ٢/٣٤٨ بأنها نوبية عريضة محببئة ، وتبعه اللغويون مثل الزبيدي في

الاستدراك ١٩٤ ، وكراع النمل في المنتخب ١/١١٧ وصاحبي اللسان والتاج في "قرعيل"

(٤) في النسختين "فتح" تحريف

قوله : " يا منص " ، يريدُ يا منصور ، قوله : " يا عم " يريدُ يا عمار ،
قوله " يا زحل " يريدُ يا زحليل ، وَالزَّحْلِيلُ : (١) الرَّجُلُ الْكَثِيرُ التَّأَخَّرِ
وَالتَّبَاعُدِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

فَقَرَّبِنْ هَذَا وَهَذَا زَحْلُهُ

أَي : بَعْدَهُ وَأَخْرَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ " زَحْلٌ " لِبُعْدِهِ وَتَأَخَّرِ فَلِكِهِ عَنِ الْأَفْلَاقِ
الَّتِي تَحْتَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَرْضِ ، فَعَلَى هَذَا الْأَشْتِقَاقِ تَكُونُ اللَّامُ فِي " زَحْلِيلِ
" زَائِدَةً ؛ لِعِدْمِهَا فِي " التَّزْحِيلِ " ، فَلَا يَكُونُ مِمَّا أَخْرَهُ أَصْلٌ وَقَبْلَهُ زَائِدٌ .

وَقَدْ رَوَى " يَا مَهْدِ فَرْزٌ " يُرِيدُ " يَا مَهْدِي " وَهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ هَدَيْتِ الْقَوْمِ
إِلَى الدِّينِ هُدًى ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَتِمُّ لَهُ الْمُرَادُ عَلَى قَوْلٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ
خِلَافاً (٣) ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي الَّذِي أَخْرَهُ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ وَقَبْلَهُ مَدَّةٌ ، وَإِنَّمَا
حَذَفَ هُنَا الْأَصْلُ وَهُوَ الْحَرْفُ الْأَخِيرُ وَالزَّائِدُ قَبْلَهُ لِتَعَارُضِ دَلِيلِي الْحَذْفِ مِنْ
غَيْرِ تَرْجِيحٍ ، لِأَنَّ الزَّائِدَ مَعَ كَوْنِهِ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ لِكُونِهِ زَائِداً لَكِنَّهُ مُعَارِضٌ بِأَنَّ
الطَّرْفَ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ ، فَلَمَّا تَعَارَضَا وَلَمْ يَظْهَرْ تَرْجِيحٌ لِحَذْفِ أَحَدِهِمَا ، حَذَفَا
مَعاً .

قوله :

" إِذَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرٌ "

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي

وهو في الكتاب ٢٨٧/٢ ، والكامل ١٦٢/٢ ، والمفصل ٢٣٩ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٣ ، وديوانه

١٦٦ برواية :

نقول قدم ذا وهذا أدخله

وعليه فلا شاهد في البيت

(٣) انظر شرح ابن القواس ١٠٧٤ .

يُرِيدُ بَعْدَ الحَذْفِ ، وفيه احتراز من "سَعِيدٍ ، وَتَمُودٍ ، وَعِمَادٍ" فِي هَذَا القِسْمِ ، وَأَمَّا فِي القِسْمِ الأوَّلِ وَهُوَ مَا آخِرُهُ زَائِدَانِ - ففيه احترازٌ من "بنون" [إِذَا سُمِّيَ بِهِ] (١) فَإِنَّهُ لَا يُحَذَفُ مِنْهُ (٢) إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ ، لِثَلَاثِ بَقِيَّ الأَسْمِ بَعْدَ الحَذْفِ عَلَى حَرْفَيْنِ فَيَصِيرُ بِذَلِكَ عَلَى صِيغِ الحُرُوفِ نَحْوُ " مِنْ ، وَقَدْ ، وَهَلْ " .

ثُمَّ ههنا تفصيلٌ جامعٌ ، وَهُوَ أَنَّ الأَسْمَ المَفْرَدَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ (٣) تَاءُ التَّائِيثِ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فَلَا يُحَذَفُ غَيْرَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ أَصْلًا أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ [أَصْلًا] (٤) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ زَائِدٌ أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يُحَذَفُ مِنْهُ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ وَذَلِكَ نَحْوَ مُشْتَقِّ ، وَمُعْتَقِ ، وَمُخْتَارٍ لَا تُحَذَفُ الأَلْفُ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلٌ ، وَهِيَ عَيْنُ الكَلِمَةِ وَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ إِمَّا عَنْ "واوٍ" ، أَوْ "ياءٍ" .

وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ حَرْفٌ زَائِدٌ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَدَّةً أَوْ لَيْسَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الزَّائِدَةُ مَدَّةً لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ كَرَجُلٍ سَمِّيَتْهُ بِـ "قَنُورٍ" ، وَهُوَ الغَلِيظُ الشَّدِيدُ (٥) فَتَقُولُ : "يَا قَنُورُ" بِفَتْحِ الواوِ (٥) ، وَيَضْمِهَا عَلَى اللُّغَةِ الأُخْرَى . وَنَعْنَى بِالمَدَّةِ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ سَاكِنًا وَيَكُونَ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ سَمِّيَتْ رَجُلًا بِقَوْلِكَ : "سِنُورٍ" لَمْ يُحَذَفْ غَيْرُ "الرَّاءِ" وَإِنْ كَانَتْ الواوُ الَّتِي قَبْلَهَا سَاكِنَةً ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا بَلْ هُوَ مَفْتُوحٌ فَتَقُولُ : "

(١) من (ف)

(٢) سقط من (ف) .

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٤) انظر اللسان في "قنور" .

(٥) انظر الكتاب ١/٣٣٨ .

يَا سِنُو" بواو ساكنة ، وتقلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها على لغة من ضم في
الترخيم ، فتقول : " يَا سِنَا " .

وإن كان مدة ، فإمّا أن يكون قبلها ثلاثة أحرف فصاعداً أولاً ، فإن لم
يكن لم يحذف إلا حرف واحد نحو " سعید " وإن كان قبل المدّة ثلاثة أحرف
أصول فصاعداً حذفت الحرف الأصلي وما قبله نحو " منصور " ، فإن لم يكن
آخر الاسم أصلاً بل زائداً فإمّا أن يكون قبله زائد أو ليس ، فإن لم يكن لم
يحذف إلا الحرف الأخير (١) وحده نحو " سعدى " ، وإن كان قبله زائد فإمّا أن
يكون مدة أولاً ، فإن لم يكن مدة لم يحذف (إلا حرف واحد كرجل سمّيته بـ
" حولياً " فلم يحذف) (٢) إلا الألف الأخيرة وحدها ، فتقول : " ياحولاي " (٣) ،

١/١٧٥

وإن كان مدة فهو الذي يحذف منه حرفان نحو صحراء ، وأسماء .

وكل ما أنت بالهاء حذفت

تقول : يا طلح ويا سلم علماً

والهاء أثبتته بفتح مقحماً

يدخل في قوله :

" وكل ما أنت بالهاء حذفت الهاء منه "

المعرفة والنكرة كقوله : " يا طلح " في ترخيم " طلحة " ، وأما النكرة

ففتح قولك في " ضارية " : " يا ضارب " (٤) بفتح الباء ، ولا يجوز الضم على لغة من

ضم آخر المرخم ، لئلا يلتبس بالمدكر ، قال الشاعر :

(١) في الأصل " الآخر " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢٦١ . وحوليا : قرية خربة في النهوان .

(٤) (ف) " يا ضارية "

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (١)

أَرَادَ : " يَا جَارِيَّةُ " ، وَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضاً مَا بَقِيَ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِعُمُومِ " كَلِّ " فِي قَوْلِهِ : " وَكَلُّ مَا أَنْتَ بِالِهَاءِ " فَقَدْ فَهِمَ مِنْهُ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ غَيْرُ مَشْرُوطَةٍ فِي تَرْخِيمِ مَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ ، وَلَا الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ (٢) ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي " ثُبَّةٍ " : " يَأْتِبُ " وَفِي " هِبَةٍ " : " يَاهِبُ " ، وَقَالُوا : " يَا شَا أَرْجُنِي " يُرِيدُونَ : " يَا شَاةً " (٣) ، وَمَعْنَى " أَرْجُنِي " : أَقِيمِي ، يُقَالُ : شَاةٌ رَاجِنٌ إِذَا لَزِمَتِ الْبَيُوتَ وَلَمْ تَسْرُحْ لِلْمَرْعَى (٤) ، وَمَنْ قَالَ : " يَا حَارُ " بَضَمِ الرَّاءِ يَرُدُّ الْهَاءَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ لِئَلَّا يَبْقَى الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ وَهُوَ عَدِيمُ النَّظِيرِ ، وَيَحْذَفُ تَاءُ التَّائِيثِ (٥) .

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ تَصْرِيْفُ " شَاةٍ " وَأَصْلُهَا ، فَاعْرِفْهُ مِنْ هُنَاكَ (٦) . وَإِنَّمَا لَمْ يَشْتَرَطِ الْعِلْمِيَّةَ وَالزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ قَدْ خَلَفَهَا التَّائِيثُ لِمُنَاسِبَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ أَنْهُمَا يُؤَثِّرَانِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، وَمِنْ جِهَةِ أَنْ تَاءَ

(١) قائله العجاج ، ويَعده :

سعي وإشفاقي على بعيري

وهو في ديوانه ٢٢١ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٠ ، والخزانة ١ / ٢٨٢ ،

والعيني ٤ / ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢ / ٢٠ .

(٢) في الأصل " التثنية " تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر أساس البلاغة في (رجن) ، ويروي " ادجنى " بالبدال والمعنى واحد ، انظر الكتاب ١ / ٣٣٠ .

(٥) فتقول : ياشاه ، انظر ابن يعيش ٢ / ٢٠ .

(٦) انظر ١ / ٩٨ .

التَّائِيثِ لَهَا شَبَهُ بِالْعِلْمِيَّةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تَخْلُصُ الْوَاحِدَ مِنَ الْجِنْسِ كَمَا تَعَيَّنُ (١)
الْعِلْمِيَّةُ الْوَاحِدَ مِنَ الْجِنْسِ .

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَإِنَّمَا لَمْ تَشْتَرِطْ فِيهَا التَّاءُ ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ
الاسْمَ الثَّانِيَّ مِنَ الْمَرْكَبِ ، وَلِذَلِكَ فَتَحَ مَا قَبْلَهَا كَمَا فَتَحَ مَا قَبْلَ الثَّانِيِّ مِنَ الْمَرْكَبِ
نَحْوَ " حَضْرَمَوْتَ " ، وَلِأَنَّهَا زَائِدَةٌ دَخِيلَةٌ ، فَلَمَّا حَذَفْتَ رَجَعَ الْاسْمُ إِلَى حَالِهِ قَبْلَ
دُخُولِهَا فَلَمْ يَتَغَيَّرِ الْاسْمُ بِحَذْفِهَا عَنْ صِيغَتِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَلِأَنَّ التَّغْيِيرَ قَدْ
دَخَلَهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَحَذْفِهَا فِي الْجَمْعِ وَالنَّسَبِ وَ (قَلْبِهَا) (٢) هَاءُ (٣) ،
فَحَذْفُهَا فِي النَّدَاءِ أَوْلَى ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ ، وَلَا يَحْذَفُ مِنَ الْاسْمِ غَيْرُهَا زَائِدًا
كَأَنَّ مَا قَبْلَهَا أَوْ أُصْلِيًّا .

فَالزَّائِدُ نَحْوُ " مُرْجَانَةٌ " تَقُولُ : مُرْجَانُ أَقْبَلِي ، وَفِي " كُوفِيَّةٍ " : يَا كُوفِي
أَقْبَلِي ، وَالْأَصْلِيُّ نَحْوُ : " يَا طَلْحُ " فِي " طَلْحَةٌ " ، وَ " يَا حَمَزُ " فِي " حَمَزَةٌ " .
قَوْلُهُ : " وَكَذَا أَفْعَلُ بِالْأَلْفِ " يُرِيدُ أَلْفَ التَّائِيثِ الْمَفْرُودَةَ نَحْوُ
سَلَمَى ، وَسُعْدَى ، فَتَقُولُ : " يَا سَلَمَ ، وَيَا سَعْدَ " ، وَكَذَلِكَ أَلْفُ التَّكْثِيرِ تَقُولُ
فِي " قَبَعْتَرِي " عِلْمًا : " يَا قَبَعْتَرُ أَقْبَلُ " .

قَوْلُهُ :

" وَالْهَاءُ أَثْبَتُهُ بِفَتْحٍ مُقْحَمًا "

مَعْنَى الْإِقْحَامِ : زِيَادَةُ الشَّيْءِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِهِ ، وَقِيلَ : وَضَعُ
الشَّيْءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَحِقُّهُ ، وَقِيلَ : وَضَعُ الشَّيْءِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، فَإِذَا قُلْتَ :
يَا طَلْحَةَ أَقْبَلُ ، بِفَتْحِ التَّاءِ كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ :

(١) فِي الْأَصْلِ تَغْيِيرٌ

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " قَبْلَهَا " وَالتَّصْوِيبُ مِنْ كِتَابِهِ الْآخِرِ التَّحْقِيقُ الشَّافِيهِ لِرُوحِهِ ٤٧ب وَفِيهِ « وَقَلْبِهَا فِي

الْوَقْفِ هَاءٌ » .

(٣) (ف) "يَاءٌ"

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمِيمَةً نَاصِبٍ (١)

بِفَتْحِ التَّاءِ مِنْ " أُمِيمَةً " فَقِيلَ فِيهِ : إِنَّهُ حَذَفَ التَّاءَ الْمُضْمُومَةَ ثُمَّ أَتَى
بِأُخْرَى مَفْتُوحَةٍ لِتَأْكِيدِ التَّائِيثِ ثُمَّ فَتَحَهَا إِتْبَاعاً لِفَتْحَةِ الْمِيمِ .
فَإِنْ قِيلَ : فَعَلَى هَذَا لَا إِقْحَامَ ؛ لِأَنَّ الْإِقْحَامَ يَكُونُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، وَالْهَاءُ
هُنَا آخِرُ الْكَلِمَةِ .

قِيلَ : الْهَاءُ الْمَحْذُوفَةُ مُقَدَّرَةٌ ، وَالْمَقْدَرُ (٢) كَالْمُحَقِّقِ ، فَقَدَّ وَقَعَتِ الْهَاءُ الزَّائِدَةُ ه١٧٥
مُقَحَّمَةً بَيْنَ الْمِيمِ وَتَاءِ التَّائِيثِ الْمَحْذُوفَةِ الْمُرَادَةِ .

وَقِيلَ : الْهَاءُ مُقَحَّمَةٌ بَيْنَ الْمِيمِ وَحَرَكَتَيْهَا ثُمَّ حُرِّكَتِ الْمِيمُ بَعْدَ ذَلِكَ إِتْبَاعاً
لِحُرْكَةِ الْهَاءِ فَاتَّبَعُوا الْأَوَّلَ الثَّانِي كَمَا فِي " يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو " (٣) .
وَقِيلَ : بَيْنَ الْمِيمِ وَحَرَكَةِ الْهَاءِ .

وَأَمَّا زَيْدَتُ هَذِهِ الْهَاءُ فِي مَوْضِعِ التَّخْفِيفِ لِتَفْيِيدِ أَنَّ الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَرُ
بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ .

وَمَنْ قَالَ : لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِقْحَامِ أَنَّ الزَّائِدَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ بَلْ هُوَ وَضِعُ
الشَّيْءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَحِقُّهُ لَا تَلَزُمُهُ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتُ .

(١) هذا صدر بيت للناطقة الذيباني ، وعجزه :

وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وهو في ديوانه ٥٤ ، والكتاب ١/٣١٥ ، ٢٤٦ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، والعيني ٢٠٣/٤ ، والخزاعة

٣٧٠/٨

(٢) في الأصل " والمقدرة " .

(٣) نسب هذان القولان لأبي على الفارسي .

انظر شرح الألفية للمرادي ٢٨/٤ ، وشرح ابن الخباز على الدرر النحوية .

وَالْفَائِدَةُ فِي حَذْفِ الْهَاءِ وَإِقْحَامِ أُخْرَى التَّخْفِيفِ ، وَهُوَ الْفَتْحُ .

وَقِيلَ : إِنَّ التَّاءَ الْمُضْمُومَةَ لَمْ تُحْذَفْ لَكِنْ أُبْدِلُوا مِنْ ضَمَّتِهَا فَتْحَةً تَخْفِيفاً
لِلكَلِمَةِ (١) حِينَ كَانَتْ أَثْقَلَ مِنَ الْمَذْكَرِ ، وَقَدْ يَبْنِي بَعْضُهُمُ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ عَلَى
الْفَتْحِ قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا رِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِيَّ (٢)

وَقِيلَ : لَمَّا كَانَتْ تَاءُ التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْفَصِلِ فَتَحُّوْهَا ، إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ الْمِيمِ
مِنْ " أُمِيمَةً " ، وَالْحَاءُ مِنْ قَوْلِكَ : " يَا طَلْحَ " كَمَا فَتَحُوا فِي " يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو " .
إِتْبَاعاً لِحَرَكَةِ النُّونِ ، وَهُنَا أَوْلَى مِنْ نَمٍّ ؛ لِأَنَّهُ إِتْبَاعُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ ، وَهُنَاكَ
بِالعَكْسِ .

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى قَوْلِكَ : " يَا طَلْحَ " زِدْتَ هَاءَ السُّكُوتِ ؛ لِتَحْرُسَ حَرَكَةَ الْحَاءِ
عَنِ السُّكُونِ ، لِئَلَّا يُحْذَفَ مِنَ الْكَلِمَةِ حَرْفٌ وَحَرَكَةٌ ، وَلِذَلِكَ تَلْزَمُ هَذِهِ الْهَاءُ كَمَا
تَلْزَمُ فِي " قَهْ ، وَعَهْ " أَمْرٌ مِنْ : وَقَى يَقِي ، وَوَعَى يَعِي .

أَمَّا الْمُرْكَبُ كَمَعْدِي كَرِيأً تَقُولُ : يَا مَعْدِي فَلَا تُرْكَبًا
كَذَاكَ إِنْ رَحِمْتَ بَعْلَبَكَا وَلَا تُرْخِمُ جُمْلَةً إِذْ تُحْكِي

إِذَا رَحِمْتَ الْمُنَادَى الْمُرْكَبَ مِنْ اسْمَيْنِ تَرْكِيباً يَصِيرُ بِهِ الْاسْمَانِ اسْمًا
وَاحِدًا كَمَعْدٍ يَكْرَبُ ، وَيَعْلَبُكَ ، أَوْ مِنْ اسْمٍ وَصَوْتٍ كَعَمْرُوِيهِ ، فَتُحْذَفُ الْاسْمُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) لم أقف على قائله ، وقال العينى : " أقول : هذا شطر رجز ، وقيل : هذا ليس بشعر " .

وهو فى العينى ٢٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١٠٧٥ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٨/٤ .

الأخير لشبهه بتاء التانيث من وجوه نذكرها الآن ، وهي : (١)
 أن ما قبل الاسم الأخير مفتوح في التصغير كما أن ما قبل (٢) تاء
 التانيث كذلك .

وأن الثاني يُحذف (٣) في النسب كما يحذف فيه التاء ، فتقول في
 "حَضْرَمَوْت" : " حَضْرِي " بحذف الثاني كما تقول في "حمزة" : " حَمْزِي " ،
 بحذف التاء .

وأن المصغر من المركب هو الأول ثم يؤتى بالثاني .
 ولأن الاسم الثاني هو محل الإعراب كما أن تاء التانيث إذا دخلت على
 اسم صارت هي محل الإعراب .

فذلك تحذف الأخير من الأسمين كما تحذف تاء التانيث (٤) .
 قوله :

تقول : يَا مَعْدِي فَلَا تُرْكِبَا
 يُريدُ لَا تَرْكِبْ فِي التَّرْخِيمِ ؛ لِأَنَّ بَحْذَفِ الثَّانِي قَدْ زَالَ التَّرْكِيبُ لَفْظًا لَكِنَّهُ
 مراد منوي .

قوله :

كَذَاكَ إِنْ رَحِمْتَ بَعْلَبَكَّا
 " ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى تَرْخِيمِ " مَعْدٍ يَكْرَبُ " يُرِيدُ أَنَّ " بَعْلَبَكَ " يُحْذَفُ مِنْهُ
 الثَّانِي كَمَا تَحْذَفُهُ مِنْ " مَعْدِي كَرَبٌ " ، وَكَذَاكَ [مِنْ] (٥) خَمْسَةَ عَشَرَ "
 تَقُولُ : " يَا خَمْسَةَ أَقْبَلُ " بِحْذَفِ الثَّانِي ، وَإِذَا رَحِمْتَ : « اثْنَا عَشَرَ » : تَقُولُ " يَا اثْنُ "

(١) (ف) وهو " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " محذوف .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٧ .

(٥) سقط من الأصل

بِحَذْفِ الْاسْمِ الثَّانِي وَالْأَلْفِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ النَّوْنِ مِنْ قَوْلِكَ : " اِثْنَانِ " ، وَلَوْ رَحَّمَتْ " اِثْنَانِ " (١) لَحَذَفَتِ الْأَلْفَ وَالنَّوْنَ فَكَذَلِكَ إِذَا رَحَّمْتَ " اِثْنَا عَشَرَ " .
قوله :

وَلَا تَرْحَمْ جُمْلَةً (٢) إِذْ تُحَكِّي " إِنَّمَا قَالَ : " إِذْ تُحَكِّي " ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ

لِامْتِنَاعِ تَرْخِيمِ الْجُمْلَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَرْحَمْ جُمْلَةً (٢) ؛ لِأَنَّهَا تُحَكِّي . (١) ١٧٦
وَحَقِيقَةُ الْحِكَايَةِ أَنْ يُؤْتَى بِاللَّفْظِ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ ، وَالتَّرْخِيمُ تَغْيِيرٌ وَالتَّغْيِيرُ مُخْلٌ
بِالْحِكَايَةِ ، وَإِذَا كَانَ الْإِعْرَابُ مُخْلًا فِي الْجُمْلِ بِحِكَايَتِهَا ، فَالتَّرْخِيمُ (٣) أَشَدُّ
مُنَافَاةً ، وَأَيْضًا فَلَوْ رَحَّمْتَ الْجُمْلَةَ لَحَصَلَ لُبْسٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ رَحَّمْتَ مِثْلًا " زَيْدٌ قَائِمٌ
" اسْمَ رَجُلٍ ، أَوْ " تَأَبَّطَ شَرًّا " ، فَقُلْتَ : " يَا زَيْدُ ، وَيَا تَأَبَّطُ " لِجَازٍ أَنْ يَكُونَ فِي
الْأَوَّلِ اسْمًا مُفْرَدًا ، وَجَازٌ أَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي فِعْلًا قَدْ سَمِيَ بِهِ مُجْرَدًا مِنْ
الضَّمِيرِ فَلَمْ يَعْرِفْ أَصْلَهُ ، أَهْوَجُمْلَةٌ أَمْ مُفْرَدٌ ؟ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ تَشْبَهُ
الْمُضَافَ ؛ لِأَنَّهَا كَلَامٌ قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْجِزءَ الْأَوَّلَ مِنْ
تَأَبَّطَ شَرًّا " عَامِلٌ فِي الثَّانِي مِنْهُ كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَمِنْهَا
أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْجُمْلَةِ نِسْبَةٌ أَحَدِ الْجُزْعَيْنِ إِلَى الْآخَرِ وَمَعَ انْتِفَاءِ أَحَدِ الْجُزْعَيْنِ لَا
تَتَحَقَّقُ النَّسْبَةُ (٤) .

وَحَصَّصُوا النَّدَاءَ عَنِ سَمَاعٍ بِمِثْلِ يَا هَنَاهُ يَا لَكَاعٍ
وَلَذَكَرَ فَعُلُ : يَا لَكَعُ وَقُلْ : وَاللَّهِمْ فِيهِ يَقَعُ .
قوله : " حَصَّصُوا النَّدَاءَ " يريد : جعلوا قولهم : " يَاهَنَاهُ " مَحْصُوصًا

(١) (ف) " الثاني " تحريف .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ف) .

(٣) (ف) " فالترخيم تغيير أشد " .

(٤) انظر الكتاب ٢٤٢/١ ، وابن يعيش ٢٣/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٥٠/٤ .

بالنداء ، لم يَسْتَعْمَلُوهُ فِي غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَقُولُوا : " قَامَ هَنَاءُ " ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِنَاءُ .
 وَوَزَنُ " هَنَاءُ " فَعَالٌ ، وَأَصْلُهُ " يَا هَنَاوُ " فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ هَاءً ، قَالَ الشَّاعِرُ :
 وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا هُ وَيَحْكُ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ (١)
 يُرِيدُ : يَا رَجُلُ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ
 " هَنَوَاتٌ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتِ شَانَهَا مُتَّبِعُ (٢)
 وَهِيَ الْخِصَالُ الْمُسْتَقْبِحَةُ ، وَقِيلَ (٣) : إِنَّ الْهَاءَ لَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ بَلْ
 هِيَ لَامٌ الْكَلِمَةِ (٤) .

قَوْلُهُ : " عَنْ سَمَاعٍ " يُرِيدُ أَنَّ هَذَا التَّخْصِيصَ بِالنِّدَاءِ سَمَاعِيٌّ لَا يُقَاسُ
 عَلَيْهِ ، وَأَمَّا " يَا لَكَاعٍ " فَهُوَ أَيْضًا مَخْصُوصٌ بِالنِّدَاءِ ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِهِ
 إِلَّا شَاذًا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَطُوفُ مَا أُطُوفُ نُمُّ أَوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعٍ (٥)
 وَاللِّكَاعُ : الْمَرْأَةُ اللَّئِيمَةُ ، وَقِيلَ : الْأَمَةُ ، وَكَذَلِكَ يَا فَسَاقِ ، وَيَا خَبَاثِ ،
 وَيَا غَدَارِ .

(١) البيت لامرئ القيس

وهو في ديوانه ١٦٠ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، والعيني ٢٦٤/٤ ، وشرح ابن
 القواس ١٠٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ٦٦ ، ٥٦٠ .

(٢) لم أعثر على قائله

وهو في المقتضب ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٦١/٣ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٥١ ، ٥٥٩ .

(٣) القائل بعض البصريين كما أفاده ابن الشجري في أماليه ١٠١/٢ .

(٤) وهو ضعيف ، لقلة باب سلس وقلق . انظر شرح الشافية ٢٢٥/٣ ، وابن الشجري ١٠٢/٢ .

(٥) قائله الحطية ، وهو في ديوانه ١٢٠ ، وابن يعيش ٥٧ / ٤ ، والخزانة ٤٠٨ / ١ .

قوله :

وَلِمَذَكَّرٍ فَقُلْ يَا لُكْعُ

يريد: أن نظير قولهم في المؤنث: "يا لكاع" قولهم في المذكر: "يا لكع"، وكذلك "يا فسق، ويا غدر، ويا حبت" وقالوا: "يا دفار" يريدون "يا مننته"، وإنما تستعمل هذه الألفاظ في الشتم.

وأما "قل" فمخصوص أيضاً بالنداء، وأصله "يا فلان" فحذفوا (الألف والنون) (١) تخفيفاً وهو من تغييرات النداء وليس هذا بترخيم (٢)؛ لأنه لو كان ترخيماً لقالوا: "يا فلان" بإثبات الألف كما قالوا في "عماد": "يا عما" بإثبات الألف؛ لأن بحذف الألف يبقى الاسم على حرفين ولا نظير له، وقد استعملوه في غير النداء شاذاً قال الشاعر:

فِي لَجَّةِ امْسِكْ فُلَانًا عَن قُلِّ (٣)

يريد: امسك فلاناً عن فلان.

وأما قولهم: "اللهم" فلا يستعمل إلا في النداء، و"الميم" المشددة عوض من "يا" (٤)؛ وإنما شدتوا الميم؛ لأن المشددة في تقدير حرفين، أحدهما ساكن وهو الأول فهو عوض من حرفين أحدهما ساكن فهو (يا)؛ لأنه (٥) على حرفين.

(١) تكملة يقتضياها السياق.

(٢) في الأصل "للترخيم".

(٣) هذا البيت لأبي النجم العجلي

وهو في ديوانه ١٩٩، والكتاب ١/٣٣٣، ٢/١٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٨، والخزانة ١/٤٠١،

والعيني ٤/٢٢٨.

(٤) هذا مذهب البصريين؛ وقال الكوفيون: الميم المشددة في "اللهم" ليست عوضاً من "يا"، وكل

فريق حججه وبراهينه، انظر هذا في الانصاف ٢٤١، المسألة (٤٧).

(٥) في الأصل "فهو ثلاثة" وهو تحريف.

وإنما عَوْضُوا الميمَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لأنَّ الميمَ يُعْرَفُ بِهَا فِي لُغَةِ "طِي"
 وَحَرْفِ النَّدَاءِ يُفِيدُ التَّعْرِيفَ بِالْقَصْدِ ، فَبَيَّنَ الميمَ وَحَرْفِ النَّدَاءِ شَبَهُ مَعْنَوِيٌّ ، وَلَا
 يُجْمَعُ بَيْنَ الميمِ وَحَرْفِ النَّدَاءِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ (١) .

ب ١٧٦

[الاختصاص]

وَيَابُ الْاِخْتِصَاصِ كَالنِّدَاءِ فِي النَّصْبِ بِالْفِعْلِ وَفِي الْبِنَاءِ
 كَمَثَلِ نَحْنُ الْعُرْبِ أَقْرَى لِلنُّزْلِ وَأَنَا فِي الْأَفْعَالِ أَيُّهَا الرَّجُلُ

حَقِيقَةُ النَّدَاءِ مَرْكَبَةٌ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ وَتَنْبِيهِ الْمَدْعُوِّ بِهِ لِتَخَاطِبِهِ ،
 فَالِاِخْتِصَاصُ جِزءٌ حَقِيقَةُ النَّدَاءِ وَلَازِمٌ لَهُ غَالِبًا ، ثُمَّ قَدْ يُجْرَدُ لَفْظُ النَّدَاءِ عَنِ
 التَّنْبِيهِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي أَحَدِ جُزْئَيْ مَفْهُومِهِ وَهُوَ الْاِخْتِصَاصُ فَقَطْ كَقَوْلِهِ : " نَحْنُ
 الْعُرْبِ أَقْرَى لِلنُّزْلِ " ، فَ " نَحْنُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " أَقْرَى " خَبْرُهُ ، وَ " النَّزْلُ " جَمْعٌ
 نَازِلٌ وَهُمْ الْأَضْيَافُ (٢) ، وَ " الْعُرْبُ " مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قَالَ " أَعْنِي
 الْعُرْبُ " ، أَوْ أَخْصُ الْعُرْبَ ، وَلَيْسَ هَذَا بِنَدَاءٍ ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُنَادَى
 إِلَّا بِتَوْسِطِ اسْمٍ آخَرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَرْفِ النَّدَاءِ (٣) لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ .
 وَقَصَدَ التَّمْثِيلَ بِهَذَا الْمَثَالِ لِيُبَيِّنَ بِهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُنَادِيٍّ [وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
 غَيْرُ مُنَادِيٍّ (٤)] قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) ومنه قول الشاعر :

إني إذا ما حدث ألتأ أقول : يا اللهم يا اللهم

انظر ابن يعيش ١٦/٢ ، والخزانة ٢٥٨/١ .

(٢) وقيل : ما يعد للأضياف . المصباح المنير (نزل) .

(٣) جاء بعده بحاشية الأصل بخط مفاير عبارة لم أتبينها ، والكلام مستقيم بدونها .

(٤) سقط في الأصل .

بِنَا تَمِيمًا يَكْشِفُ الضَّبَابُ (١)

فَلَوْ كَانَ (تَمِيمًا) مُنَادَى لَبَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ : لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ وَمَعْرِفَةٌ ، فَمَجِيبُهُ
مَنْصُوبٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنَادَى وَنَصَبُهُ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ تَقْدِيرُهُ : أَعْنَى تَمِيمًا ،
أَوْ أَحْصُ تَمِيمًا . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ : إِنَّا آلَ فُلَانٍ نَفَعَلُ كَذَا ،
وَالْتَقْدِيرُ : إِنَّا (٢) أَعْنَى آلَ فُلَانٍ ، وَلَمْ يَعْنِ بِآلِ فُلَانٍ إِلَّا الضَّمِيرَ الَّذِي فِي (٣)
(إِنَّا) ، وَلَمْ يَعْنِ بِالْعَرَبِ إِلَّا الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ (نَحْنُ) .

قَوْلُهُ " فِي النَّصْبِ بِالْفِعْلِ « يَرِيدُ : أَنَّ بَابَ الْاِخْتِصَاصِ أَشْبَهَ الْمُنَادَى
الْمَنْصُوبَ فِي أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْاِخْتِصَاصُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ .

قَوْلُهُ : " وَفِي الْبِنَاءِ " يُرِيدُ (بِهِ قَوْلُهُ) (٢) : " إِنَّنِي أَفَعَلُ أَيُّهَا
الرَّجُلُ " ، فَـ " أَيُّ " مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ كَالْمُنَادَى وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِمُعَيَّنٍ
كَالْمُنَادَى ، فَلَفْظُهُ لَفْظُ النَّدَاءِ وَمَعْنَاهُ الْمَدْحُ وَالْاِخْتِصَاصُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِـ " أَيُّهَا
الرَّجُلُ " إِلَّا الضَّمِيرَ الْمَتَكَلِّمَ الَّذِي هُوَ مُسْتَكْنٌ فِي " أَفَعَلُ " ، وَالْيَاءُ فِي " إِنَّنِي " .
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " نَحْنُ أَيُّهَا الْعِصَابَةُ نَفَعَلُ كَذَا " ، فَـ " نَحْنُ "
مُبْتَدَأٌ ، وَـ " نَفَعَلُ كَذَا " خَبَرُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ " وَإِنَّنِي أَفَعَلُ أَيُّهَا الرَّجُلُ " فَـ " أَفَعَلُ "

(١) ينسب إلى رؤبة بن العجاج . انظر ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ٢٣٤ ، والعينى ٤ / ٣٠٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى (ف) " هو " .

خَبْرٌ "إِنَّ" ، و "أَيُّهَا الرَّجُلُ" في موضع نصبٍ على الحالِ ، كأنه قالَ : إِنِّي أَفَعَلُ مَخْصُوصاً ^(١) من بين الرجالِ .

وَشَرَطُ الْأَخْتِصَاصِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ كَمَا مَضَى ، أَوْ ضَمِيرُ مُخَاطَبٍ نَحْوُ : أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ أَيُّهَا الرَّجَالُ ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِكَ : " أَيُّهَا " إِلَّا نَفْسَ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَنْبِيهِ الْغَيْرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْأَخْتِصَاصُ بَعْدَ ضَمِيرِ الْغَائِبِ نَحْوُ " هُمْ فَعَلُوا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ " ؛ لِبُعْدِ الْغَائِبِ عَنِ الْأَخْتِصَاصِ الْحَاصِلِ فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ .

وَقَالَ السِّيْرَافِيُّ ^(٢) : " أَيُّ " مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ أَوْ الْعَصَابَةُ الْمَذْكُورَةُ مَنْ أَعْنَى " قَالَ : وَكَانَ شَيْئٌ جَعَلَتْ " أَيُّ " خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ مَنْ أَعْنَى الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ ، أَوْ الْعَصَابَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ أَيْضاً حَالٌ ، فَأَعْرِفْهُ .

« مَدَّةُ الْإِنْكَارِ وَالْحِكَايَةِ »

الْقَوْلُ فِي الْمَدَّةِ لِلْإِنْكَارِ وَقِفَا وَمَا يُحْكَى فِي الْاسْتِخْبَارِ
تَقُولُ مُتَكْرِماً : أَزِيدُ نِيَّه فِي كُلِّ حَالٍ بِسُكُونٍ فِيهِ
إِنَّمَا نَكَرَ مَدَّةَ الْإِنْكَارِ هُنَا لِشِبْهِهَا بِمَدَّةِ النَّدَاءِ

قَوْلُهُ « فِي الْمَدَّةِ لِلْإِنْكَارِ » لِيُخْرَجَ مِنْهُ مَدَّةُ النَّدْبَةِ ؛ فَإِنَّهَا مَدَّةٌ وَلَيْسَتْ

لِلْإِنْكَارِ بَلْ لِمَدِّ الصَّوْتِ .

قَوْلُهُ : " وَمَا يُحْكَى فِي الْاسْتِخْبَارِ " لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِنْكَارِ ؛ لِأَنَّ بَابَ

(١) بعده في (ف) " كذا " .

(٢) انظر رأي السيرافي في شرحه بحاشية الكتاب ١/٢٢٦ ، وشرح ابن القواس ١٠٨٥ .

الحِكَايَةُ لَهُ حُكْمٌ عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَدَّةِ الْإِنْكَارِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ ؛
لأنَّ حِكَايَةَ النَّكَرَاتِ إِنْ كَانَتْ بِـ " مَنْ " أَلْحَقْتَ آخِرَ « مَنْ » مَدَّةً فِي الْوَقْفِ
تَحْكِي بِهَا إِعْرَابَ النَّكَرَةِ .

قَوْلُهُ : " تَقُولُ مُنْكَرًا " اِحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مُنْكَرًا " عَنْ كَوْنِهِ مُسْتَفْهِمًا .

قَوْلُهُ : " أَزِيدُنِيهِ " الدَّالُّ مِنْ " زَيْدٍ " مَضْمُومَةٌ وَيَعْدُ الدَّالُّ الْمَضْمُومَةُ نُونٌ
مَكْسُورَةٌ ، وَتِلْكَ النُّونُ هِيَ التَّنْوِينُ الَّذِي حُرِّكَ ؛ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ الْمَدَّةِ الَّتِي
لِلْإِنْكَارِ ، ثُمَّ يَعْدُ النُّونُ الْمَكْسُورَةَ يَاءً سَاكِنَةً هِيَ مَدَّةُ الْإِنْكَارِ ، وَيَعْدُ الْيَاءُ
السَّاكِنَةُ هَاءً سَاكِنَةً تَلْحَقُ لِبَيَانِ الْيَاءِ وَتُسَمَّى هَاءَ السَّكْتِ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يُوقَفُ عَلَى الْكَلِمَةِ مَعَ ثُبُوتِ التَّنْوِينِ ؟

قُلْتُ : التَّنْوِينُ هُنَا غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ ، إِنَّمَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ هُوَ مَدَّةُ
الْإِنْكَارِ ، وَهِيَ (١) الْيَاءُ ، وَلِذَلِكَ أَلْحَقْتَ الْهَاءَ الَّتِي لِلْسَّكْتِ « الْيَاءُ » ، وَهَاءَ السَّكْتِ
إِنَّمَا تَلْحَقُ الْحَرْفَ الْمَعْرُضَ لِلْوَقْفِ ، وَالتَّنْوِينُ غَيْرُ مُعْرَضٍ لِلْوَقْفِ ، فَلَمْ تَلْحَقْهُ
هَذِهِ الْهَاءُ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا ثَبِتَ التَّنْوِينُ ، لِأَنَّ الْإِنْكَارَ يُحْكِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَكُلُّ مَا
كَانَ أَسْلَمَ عَنِ الْحَذْفِ كَانَ أُدْخِلَ فِي الْوَضْعِ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْكَلِمَةُ مُنَوَّنَةً فَتَكُونُ
الْمَدَّةُ تَابِعَةً لِلْحَرَكَةِ إِعْرَابًا كَانَتْ أَوْبِنَاءً - فَتَقُولُ فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ : ذَهَبَ عُثْمَانُ :
أَعُثْمَانُوهُ ! فَتَبْدِلُ الْمَدَّةَ " وَاوًا " ؛ لِإِنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتُ عُثْمَانَ
قُلْتُ : أَعُثْمَانَاهُ ! فَتَبْدِلُ الْمَدَّةَ " أَلْفًا " ؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِذَا قَالَ (٢) : جَاءَتْ
حَذَامٌ " قُلْتُ " أَحْدَامِيهِ ، بِالْيَاءِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " وَهُوَ " .

(٢) فِي (ف) " قَالَتْ " .

وإن كان قبلها ساكنٌ كالتنوينِ حركته ؛ لالتقاء الساكنين .
 وفي الإنكارِ وجهٌ آخرٌ وهو أن تزيدَ على الكلمةِ " إن " المكسورة التي تزدادُ
 بعد " ما " النافية في مثل قول الشاعر :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكَبٌ مِنْهُ وَطِي السَّاقِ طِي الْمِحْمَلِ (١)

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي الْإِنكَارِ : " أَزِيدَانِيهِ " بِسُكُونِ التَّنْوِينِ مِنْ « زَيْدٍ » ،
 وَبَعْدَهُ هَمْزَةٌ " إِنْ " الْمَكْسُورَةُ ، وَتَكْسُرُ نُونَ " إِنْ " ، لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْمُدَّةِ ،
 وَتَزِيدُ هَاءَ السُّكُوتِ ، وَلِهَذِهِ الزِّيَادَةُ مَعْنِيَانِ :

أَحَدُهُمَا : إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ { الْمُخَاطَبُ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ :

" أَكْذِبْ زَيْدٌ " ؟ : " أَزِيدُنِيهِ " تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ } (٢) ، كَأَنَّكَ تَنْكُرُ
 كَذِبَهُ إِذَا كَانَ مَعْلُومَ الصِّدْقِ لِطُلَانِ كَذِبِهِ عِنْدَ الْمُتَكِّرِ .

وَالثَّانِي : إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَمَنْ قَالَ : أَكْذِبْ

زَيْدٌ " (٣) ؛ وَ " زَيْدٌ " مِنْ عَادَتِهِ الْكَذِبِ ، فَتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَ
 السَّائِلُ (٤) .

كَذَا أَحْكِ مَنْكُوراً بَمَنْ وَلِيْنِ رَفَعاً مَنْوُ نَصَباً مَنْأ جَرّاً مَنْي
 وَقَسْلَ مَنْانٍ وَمَنْوُونَ وَمَنْة مَنَّانٍ وَالْجَمْعُ مَنَّاتٌ مُسْكَنَةٌ

(١) البيت لأبي كبير الهذلي .

وفي ديوان الهذليين ٩٣/٢ ، ، والكتاب ٢٥٩/١ هارون ، والعيني ٥٤/٣ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) " كذب زيد " .

(٤) انظر هذا المبحث في الكتاب ٤١٩/٢ هارون .

الحِكايةُ : لُغَةٌ هِيَ المِثَالَةُ وَالْمُشَاكَلَةُ ، وَفِي الاصْطِلَاحِ : هُوَ اَدَاءُ اللَّفْظِ الْمَسْمُوعِ عَلَى مَا سَمِعَ أَوْ مُجَانِسِهِ (١) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ .
 وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : " أَوْ مُجَانِسِهِ " عَنْ حِكَايَةِ النِّكَرَةِ بِ " مَنْ " (٢) ،
 وَالْحِكَايَةَ عَلَى ضَرْبٍ :

أَحَدُهَا : الْحِكَايَةُ بِ " مَنْ " ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالْحِكَايَةِ بِ " مَنْ " دُونَ سَائِرِ
 أَصْنَافِ الْحِكَايَةِ لِمُشَارَكَةِ المِدَّةِ الَّتِي تَلْحُقُ آخِرَهَا وَفَقَاءَ لِمُدَّةِ الْإِنْكَارِ فِي كَوْنِهِ وَأَوَّ
 مَرَّةً ، وَيَاءَ مَرَّةً ، وَأَلْفًا أُخْرَى ، وَلِهَذَا (٣) قَالَ : " كَذَا احْكِ مَنْكُورًا بِمَنْ " .
 وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مَنْكُورًا " ، عَنْ الْعِلْمِ ، وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ فَلَا يُحْكِي .
 قَوْلُهُ : " وَلَيْنَ " يُرِيدُ الْحَقَّ بِأَخِرِ " مَنْ " حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ وَهُوَ أَحَدُ الْحُرُوفِ
 الثَّلَاثَةِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا بَدَأَ بِمَنْ فِي الْحِكَايَةِ ؛ لِأَنَّهَا سُؤَالٌ عَنِ ذَاتِ
 النِّكَرَةِ ، وَلِذَلِكَ يُقْتَصَرُ عَلَى لَفْظِ " مَنْ " وَحَدِّهَا فِي السُّؤَالِ وَلَا يَذْكَرُ لَفْظُ النِّكَرَةِ
 بَعْدَهَا ، فَإِذَا سَأَلْتَ بِمَنْ عَنِ النِّكَرَةِ فَالسُّؤَالُ عَنِ ذَاتِ النِّكَرَةِ لَا عَنِ وَصْفِهَا ،
 وَأَمَّا الْعِلْمُ فَالسُّؤَالُ فِيهِ بِمَنْ عَنِ الصِّفَةِ لَا عَنِ الذَّاتِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا قِيلَ : " جَاعَنِي
 زَيْدٌ " قُلْتَ : " مَنْ زَيْدٌ ؟ فَيُقَالُ لَكَ فِي الْجَوَابِ : " الْبِزَارُ ، أَوْ الْعِطَارُ ، وَهَذَا
 نَعْتُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَنَعُوتٍ فَيَجِبُ ذِكْرُ الْمَنَعُوتِ فِي السُّؤَالِ .

فَإِذَا سَأَلْتَ بِمَنْ عَنِ نِكَرَةٍ فِي الْوَقْفِ فَتَحْكِي إِعْرَابَ تِلْكَ النِّكَرَةِ فِي نَفْسِ
 " مَنْ " بِأَحَدِ حُرُوفِ المِدِّ ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : جَاعَنِي رَجُلٌ : " مَنْو " ، بِزِيَادَةِ الْوَاوِ
 الْمُجَانِسَةِ لِلضَّمَّةِ فِي النِّكَرَةِ ، وَإِذَا قَالَ : " رَأَيْتُ رَجُلًا " قُلْتَ : " مَنْأ " بِالْأَلْفِ

(١) فِي (ف) " أَوْ مِمَّاثِلِهِ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " وَلِذَلِكَ " .

المجانسة للفتحة في نصب النكرة ، وإذاً قَالَ : " مررتُ بِرَجُلٍ " قلتُ : " مِنِّي " بزيادة الياء ؛ لأنها تجانسُ الكسرة في النكرة جرّاً .

وقد مثلَ بذلك كلُّهُ في قوله :

رفِعاً مَنْوُ نَصَباً مَنْا جَرّاً مِنِّي

ولهذه الزيادة شرطان :

أحدهما : أن يكونَ المسئولُ عنه نكرةً .

والثاني : الوقفُ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يَأْتُوا بِلِظِّ النَّكْرَةِ بَعْدَ " مَنْ " ؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ مَتَى أُعِيدَتْ وَجِبَ تَعْرِيفُهَا بِاللَّامِ كَيْ لَا يَظُنَّ أَنَّ الثَّانِيَةَ غَيْرُ الْأُولَى ، فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : مَنْ الرَّجُلُ؟ فَحَذَفُوهُ اخْتِصَاراً لِدَلَالَةِ هَذِهِ الْعَلَامَةِ الدَّالَّةِ عَلَى إِعْرَابِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ وَلَيْسَتْ إِعْرَاباً لِثَبُوتِهَا وَقَفّاً وَحَذْفِهَا وَصِلاً ، وَالْإِعْرَابُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا اخْتَصَرَ ذَلِكَ بِالْوَقْفِ - أَعْنَى الزِّيَادَةَ - لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَغْيِيرٍ مِنْ حَذْفِ وَزِيَادَةِ وَإِبْدَالٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : " وَقَلَّ مَنْانٌ " بزيادة علامة التثنية - وَهِيَ الْأَلْفُ وَنُونٌ سَاكِنَةٌ [بَعْدَهَا] (١) - لِأَنَّهُ وَقَفَ فِي سُؤَالٍ مَنْ قَالَ : " جَاعَنِي رَجُلَانِ " .

قَوْلُهُ : " وَمَنْوُنٌ " بزيادة وَأَوْ وَنُونٌ سَاكِنَةٌ بَعْدَهَا فِي سُؤَالٍ مَنْ قَالَ : " جَاعَنِي رَجَالٌ " .

قَوْلُهُ : " وَمَنَّةٌ " بزيادة علامة التثنية وَحَدَّهَا ؛ لِأَنَّ بَيَانَ الذَاتِ أَهَمُّ مِنْ عَلَامَةِ الْإِعْرَابِ ، وَالْهَاءُ سَاكِنَةٌ وَنُونٌ " مَنْ " مَفْتُوحَةٌ مَعَهَا كَمَا تَفْتَحُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّثْنِيثِ ، وَهُوَ سُؤَالٌ مَنْ قَالَ : " جَاعَتْنِي امْرَأَةٌ " ، وَ" رَأَيْتُ امْرَأَةً " ، وَ" مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ " فَتَحَكَى التَّثْنِيثَ وَحَدَّهُ دُونَ الْإِعْرَابِ .

(١) سقط من الأصل .

قوله : " مَنَّانٍ " فى سؤالٍ مَنْ قَالَ : جاعتي امرأتان " .
قوله :

والجمعُ مَنَاتٌ مُسَكَّنَةٌ

جمعُ الإناثِ فى سؤالٍ مَنْ قَالَ : " جَاعَتْنِي نِسَاءٌ " .

قوله : « مُسَكَّنَةٌ » يعنى " التَّاءُ " فى " مَنَاتٍ " ؛ لأنها فى محلِّ الوُضْفِ ،

وَسَكَّنَ (١) ما قبل تاءِ التَّائِيثِ فى غيرِ الواحِدَةِ إِشْعَاراً بِأَنَّ الكَلِمَةَ الَّتِي هِيَ " مَنْ "

" باقيةٌ على بِنَائِهَا (٢) بَعْدَ لِحَاقِ هَذِهِ العَلَامَاتِ ، فالنُّكْرَةُ إِنْ كَانَتْ لِمَذْكَرٍ حَكَّيْتُ

إِعْرَابَهَا بِـ " مَنْ " وَعِدَّتْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ لِمَوْثِقٍ تَحْكِي تَائِيثَهَا فى المِفْرَدِ دُونَ

إِعْرَابِهَا ، فَإِنْ وَصَلَتْ حَذَفَتْ هَذِهِ العَلَامَاتِ ، وَقَلَّتْ : مَنْ يَا فَتَى ؟ فى ذَلِكَ كَلِّهِ . (١) ١٧٨

كَذَلِكَ أَيُّ وَحَايَةُ العِلْمِ أَوْ كِنْيَةٍ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ ضُمَّ ضُمُّ

وَجْرَهُ إِنْ جُرَّ وَأَنْصَبَ إِنْ نُصِبَ وَأَسْأَلَ عَنِ الوَصْفِ العِنْيِ إِنْ نُسِبَ

يُرِيدُ أَنَّ " أَيًّا " إِذَا اسْتَفْهَمْتَ بِهَا عَن نِكْرَةٍ حَكَّيْتُ إِعْرَابَ تِلْكَ النُّكْرَةِ

وَعِدَّتْهَا وَتَذَكَّرَهَا وَتَائِيثَهَا ، كَمَا مرَّ فى " مَنْ " .

والفَرْقُ بَيْنَ " أَيِّ " ، وَ" مَنْ " مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ " أَيًّا " مُعْرَبَةٌ ، وَ" مَنْ " مَبْنِيَةٌ ، وَلِذَلِكَ تَثَبُّتُ عِلَامَاتُهَا

المزِيدَةُ (٣) وَصِلاً كَمَا تَثَبَّتْ فى الوُقُوفِ .

الثَّانِي : أَنَّ " أَيًّا " أَعْمُ مِنْ " مَنْ " ؛ لِأَنَّهَا يُسْأَلُ بِهَا عَنِ ذَوِي العِلْمِ

وغيرِهِمْ .

(١) فى (ف) " وسكون " انظر شرح ابن القواس ١٠٨٩/٢ .

(٢) (ف) " بيانها " تحريف .

(٣) فى النسختين " المزيد " والصواب ما أثبتته

الثالث : أن " أياً " فى الإفراد يزداد عليها حركة النكرة المسئول بها عنها فقط .

فإذا قيل لك : جاعني رجل ، قلت : أئى (١) بالضم وتحذف التنوين ، وفى الجر بالكسر وحذف التنوين (وفى النصب إذا قيل لك : " رأيت رجلاً " قلت : " أياً " فتبدل من التنوين ألفاً ، واكتفوا بالحركات) (٢) لأنها معربة ، وهذا عجيب - أعني الوقف فى الرفع على الضم ، وفى الجر على الكسر (٣) - وعلى هذا قال قوم فى " من " : إنها زيدت الحركة عليها فقط ، وأما الواو والألف والياء فى قولك : " منو ، ومنا ، ومني " لوصلت الحركة بهذه الحروف إذا كانت الحركة لا يوقف عليها كوصلهم القافية فى الشعر المطلق بهذه الحروف .

وتقول فى التننية إذا قيل لك : " قام رجلان " : " أيان " بسكون النون ، وفى الجمع : " أيون " ، وفى المؤنث : " أية ، وأيتان ، وآيات " .

وكان القياس " أئى الرجل ؟ بالألف واللام ؛ لأن النكرة متى أعيدت كانت معرفة بالألف واللام ، لأنها تصير معهودة بتقدم نكرها ، فاقترضوا (٤) على " أئى " وحكوا فيه إعراب ما يسأل به عنه وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته - إن كان متنى أو مجموعاً - ليعلموا بذلك أن المذكور أولاً هو المقصود لا غيره ، وطلبوا الاختصار أيضاً ، ولأنهم لو أظهروا " الرجل " بعدها بطلت الحكاية .

وموضع " أئى " رفع مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : " أئى من ذكرت ؟ ، أو خبر محذوف المبتدأ ؛ أئى : من ذكرت أئى ؟ .

(١) فى النسختين " أئى رجل " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل " الكسرة " .

(٤) فى الأصل " فاقترض " .

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الإِعْرَابَ فِيهَا عَلَى حَسَبِ المَذْكُورِ ، فَتَكُونُ مَبْتَدَأً ، وَ مَفْعُولَةً ، وَمَجْرُورَةً ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ " أَيُّ جَاءَكَ ؟ ، وَ " أَيًّا ضَرَبْتَ ؟ ، وَ " بَأَيِّ مَرَرْتَ ؟ ، وَ لَا يُحْكَى المَعْرِفَةُ بِ " أَيِّ " .

قوله :

وَحِكَايَةُ العَلَمِ أَوْ كُنْيَةٌ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ ضُمَّ ضُمَّ

اِحْتِرَازًا بِقَوْلِهِ : " العَلَمُ " عَنِ المَعْرِفِ بِاللَّامِ ، وَيَقُولُهُ : " بَعْدَ مَنْ " عَمَّا بَعْدَ " أَيِّ " ، وَالْكُنْيَةُ قِسْمٌ مِنَ أَقْسَامِ العَلَمِ .

قَوْلُهُ : " إِنْ ضُمَّ ضُمَّ " يَرِيدُ إِنْ رَفَعَ المُخْبِرُ العَلَمَ ضَمَمْتَهُ فِي السُّؤَالِ ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ : " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " قُلْتَ " مَنْ زَيْدٍ ؟ ، فَ " زَيْدٌ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " مَنْ " خَبْرُهُ ، أَوْ " مَنْ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " زَيْدٌ " خَبْرُهُ ، وَالجَّرُّ إِتْبَاعُ الجَّرِّ المَحْكِيِّ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الرِّفْعُ فِي حِكَايَةِ المَرْفُوعِ إِتْبَاعًا لِرَفْعِ المَحْكِيِّ ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ " ضُمَّ " وَلَمْ يَقُلْ " أَرَفَعَ " ، وَالنَّصْبُ كَذَلِكَ ، وَآمَّا الكُنْيَةُ فَنَحْوُ قَوْلِ القَائِلِ إِذَا قَالَ : " جَاعَنِي أَبُو سَعِيدٍ " ، " مَنْ أَبُو سَعِيدٍ " فَتَحْكَى الرِّفْعَ ، وَكَذَلِكَ تَحْكَى النَّصْبَ ، وَالجَّرَّ .

وَإِنَّمَا جَاءَتِ الحِكَايَةُ فِي الأَعْلَامِ لِفُرُوضِ اتِّفَاقِ الاِشْتِرَاقِ فِيهَا ، فَحَكُوا لِيُعْلَمُوا بِأَنَّ الثَّانِيَّ المَسْئُولَ عَنْهُ هُوَ / الأَوَّلُ لِأَنَّ " زَيْدٌ " آخِرٌ ، وَلا كَذَلِكَ المَعْرِفُ ١٧٨ ب بِاللَّامِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ طَرِيانُ التَّنْكِيرِ عَلَيْهِ ، وَلا عَلَى المِضَافِ .

وَآمَّا المَعَارِفُ غَيْرُ الأَعْلَامِ فَلَا تُحْكَى بَلْ تُرْفَعُ ، وَالحِكَايَةُ فِي الأَعْلَامِ لِفِعْلِ أَهْلِ الحِجَازِ ، فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ جَمِيعَ الأَسْمَاءِ بَعْدَ " مَنْ " (١) .

(١) انظر الكتاب ٤١٣/٢ ، وشرح ابن القواس ١٠٩٢ ، وابن يعيش ٤ / ١٩ .

فَإِنْ أُدْخِلْتَ عَلَى " مَنْ " الْوَاوَ ، وَالْفَاءَ فَقُلْتَ " وَمَنْ زَيْدٌ ؟ ، أَوْ " فَمَنْ زَيْدٌ ؟
بَطَلْتَ الْحِكَايَةَ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ يَعْطِفُ الثَّانِيَّ عَلَى الْأَوَّلِ فَيَكُونُ غَيْرَهُ ،
وَالْحِكَايَةُ لَا يَكُونُ الثَّانِي فِيهَا غَيْرَ الْأَوَّلِ .
قَوْلُهُ :

وَاسْأَلْ عَنِ الْوَصْفِ الْمَنِيِّ إِنْ نُسِبَ
لَمَّا كَانَ الْوَصْفُ عِبَارَةً عَنْ مَعْنَى فِي الْمَوْصُوفِ لَزِمَ ذِكْرُهُ ، وَاللَّفْظُ الدَّالُّ
عَلَيْهِ هُوَ " مَنْ " ، وَلَمَّا كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ مَوْصُوفًا بِصِفَةٍ أَتَى بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى
الصِّفَةِ ، لِأَنَّ صِفَةَ الْعَلَمِ مَعْرِفَةٌ فَعَبَّرَتْ عَنِ الصِّفَةِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي السُّؤَالِ ،
وَجِئْتُ بِيَاءِ النَّسَبِ ، لِأَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ الْعَلَمِ الْمُنْسُوبِ ، وَلِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ تُخْرِجُ
الاسْمَ مِنْ حَيْزِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَائِلِ - أَعْنَى الْمَوْصُوفَاتِ - وَتَدْخُلُهُ فِي حَيْزِ الثَّوَانِي -
أَعْنَى الصِّفَاتِ - ، فَإِذَا قَالَ: " جَاعِي زَيْدٌ " فَقُلْتَ فِي السُّؤَالِ عَنْهُ مَنْسُوبًا :
" الْمَنِيُّ ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ : " الْهَاشِمِيُّ أُمُّ الْعُلُوِيِّ ؟ وَلَا يَقَالُ : الْبَصْرِيُّ وَلَا الْكُوفِيُّ ؛ لِأَنَّ
هَذَا النَّسَبَ إِنَّمَا يَكُونُ إِلَى الْأَبَاءِ أَوْ الْأُمَّهَاتِ ، وَيُنْتَهَى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ فَتَقُولُ :
" الْمَنِيَّانِ ، وَالْمَنِيُونَ ، وَالْمَنِيَّةُ ، وَالْمَنِيَّاتُ " (١) . وَالْحِكَايَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :
أَحَدُهَا : الْحِكَايَةُ بِ " مَنْ " وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ : حِكَايَةُ النَّكْرَةِ ،
وَحِكَايَةُ الْعَلَمِ ، وَحِكَايَةُ الْمُنْسُوبِ إِلَى أَبِي أَوْ أُمِّ ، (وَقَدْ ذَكَرَهَا جَمِيعَهَا .
وَالثَّانِي) (٢) : الْحِكَايَةُ بِ " أَيِّ " فِي النَّكْرَةِ خَاصَّةً ، وَهَذَا مِنَ الْقِسْمَانِ قَدْ
ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ .

الثَّالِثُ : حِكَايَةُ الْجَمَلِ وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، مُسَمًى بِهَا وَغَيْرُ مُسَمًى بِهَا ،

(١) انظر ابن يعيش ٢٠/٤ .

(٢) سقط من (ف) .

فغير المسمى بها هي الجملة المحكية بعد القول نحو: " قال زيد: عمرو منطلق
 " فالجملة في موضع نصب بالقول، قال سيبويه: إنما يحكى بقلت وما
 تصرف منها (١) ما كان كلاماً لا قولاً، يريد بالقول مصدر " قلت "؛
 فإنه ينتصب نحو قولك: " قلت قولاً حسناً "، ولولا ذلك لتناقض كلامه؛ لأن
 القول أعم من الكلام، فإذا انتفى القول الذي هو العام انتفى الخاص الذي هو
 الكلام. ومعنى القول أيضاً لا يحكى كقولك لمن قال: " لا إله إلا الله "؛ " قال
 حسناً " أي: قولاً حسناً، فهو راجع - أيضاً - إلى المصدر.

ثم الجملة إما أن يكون الجزء الثاني منها (٢) خبراً عن الأول وهي
 الاسمية، أو يكون الأول منها (٢) خبراً عن الثاني وهي الفعلية، فإذا كانت
 الجملة مسمى بها نحو " تأبط شراً، وذرى حباً، وشاب قرناًها " فهذه تحكى
 بعد التسمية بها، (وإنما (٣) لم تعرب؛ لأن الغرض من التسمية بالجملة
 تشبيهه (٤) حال من سمي بها بحال من وصف بها، وكما لا (٥) تغير الجملة في
 الوصف بها لا تغير في التسمية، ولو سميت بـ "يزيد" من قولك: " يزيد المأل "
 لأعربت؛ لأنه لا ضمير فيه، ولو سميت بـ "يزيد" من قولك: " المأل يزيد "
 لحكيت؛ لأن فيه ضميراً هو فاعله، والفعل مع الضمير المرفوع جملة، ولذلك
 حكوا:

(١) وقد استثنى سيبويه " تقول " في الاستفهام، لأنهم شبهوها بـ "تظن"، ولم يجعلوها كـ "تظن" وأظن

في الاستفهام. انظر الكتاب ١ / ١٢٢.

(٢) في (ف) " فيها .

(٣) في الأصل " وأما "، وليست في (ف)، والصواب ما أثبتته .

(٤) في (ف) " شبهه " .

(٥) في (ف) " لم " بدل " لا " .

نَبِئْتُ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ (١)

لأنَّ فِيهِ ضَمِيرًا - أَعْنَى فِي "يَزِيدٍ" - ، وَلَا يُصَغَّرُ الْمَسْمِيُّ بِالْجُمْلَةِ ،

١١٧٩

وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُنْتَى، وَلَا يُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَيَقَالُ / فِي التَّنْبِيَةِ : " جَاءَ

رَجُلَانِ كِلَاهُمَا تَأْبَطُ شَرًّا " .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : الْمَرْكَبُ غَيْرُ الْجُمْلَةِ ، فَمَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ حَرْفَيْنِ حَكِي

نَحْوُ : " إِمَّا " الشَّرْطِيَّةِ ، وَ " كَأَنَّمَا " ، وَكَذَا مَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ فِعْلٍ وَحَرْفٍ نَحْوُ

" قَدْ قَامَ " ، وَلَا يُنْتَى، وَلَا يُجْمَعُ .

وَمِنَ الْحِكَايَةِ مَا يَنْقُشُ عَلَى الْخَوَاتِمِ فَتَقُولُ : " رَأَيْتُ عَلَى فُصِّ خَاتَمِهِ أَسَدٌ " ،

بِالرَّفْعِ ، إِذَا كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ هَذَا الْأِسْمُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ " أَنَا أَسَدٌ " ، وَلَا يَجُوزُ

نَصْبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا فِي الْكِتَابَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يُلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا (٢)

فَحَكِي كَمَا كَانَ مَكْتُوبًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْكِتَابَةِ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ كَانَ عَلَى (٣)

الْخَاتِمِ صُورَةُ أَسَدٍ نَصِبَتْ ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ تَقَعُ عَلَى الصُّورَةِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ ،

[وَيَجُوزُ] (٤) وَصَفُهُ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ ، وَلَا يَجُوزُ

وَصَفُهُ بِالْقُوَّةِ وَالخُبْثِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ .

(١) البيت لرؤية ، وبعده .

ظلمًا علينا لهم قديد

وهو في ديوانه ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، والعيني ٣٨٨/١ وابن عيش ٢٨ /

(٢) لم أقف على قائله

وهو في شرح ابن القواس ١٠٩٥ ، والخزانة ١٤٧/٧ ، والأشباه والنظائر في النحو ١٣٠/٤ .

(٣) (ف) « في » بدل « علي » .

(٤) سقط من الأصل .

« مفسر الأعداد »

القول في مفسر الأعداد أولها مرتبة الأحاد

إِنَّمَا خَصَّ مَفْسَرَ الْأَعْدَادِ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بَيَانُ إِعْرَابِهِ ، أَمَا أَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ فَحُكْمُهَا حَكْمُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ ، لَكِنْ (١) لَمَّا كَانَ الْمَعْدُودُ مَفْسُورًا لِلْعَدَدِ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ ذِكْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ مَعْلُومُ الْكَمِّيَّةِ مَجْهُولُ الْجِنْسِ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ :

أولها مرتبة الأحاد

قال :

تضعفها إلى جموع القلة " (٢) .

يَعْنِي الْأَحَادَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ أَسْمَاءَ الْعَدَدِ لَهَا أَحْكَامٌ لَطِيفَةٌ تَخَالَفُ غَيْرَهَا مِنْ الْأَسْمَاءِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ ، فَاحْتِاجَ التَّحْوِيلِ إِلَى ذِكْرِهَا لِإِبْيَانِ أَحْكَامِهَا . وَالْأَعْدَادُ جَمْعُ عَدَدٍ ، وَالْعَدَدُ لُغَةٌ : هُوَ الْإِحْصَاءُ ، يَقَالُ : عَدَدْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَحْصَيْتَهُ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ، وَقَالُوا فِي رَسْمِهِ : " هُوَ الْمَقْدَارُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ بِ " كَمْ " ، فَعَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ الْوَاحِدُ عَدَدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ لِمَنْ قَالَ : " كَمْ عِنْدَكَ " ؟ : " وَاحِدٌ " كَمَا تَقُولُ : " ائْتَانِ ، وَثَلَاثَةٌ " .

وَمَنْ قَالَ : الْعَدَدُ تَضْعِيفُ الْوَاحِدِ ، فَالْوَاحِدُ عِنْدَهُ لَيْسَ بَعْدَهُ ؛ لِغَوَاتِ التَّضْعِيفِ فِيهِ ، وَلِلْعَدَدِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ ، أَحَادٌ ، وَعَشْرَاتٌ ، وَمِائَاتٌ ، وَالْأَلْفُ ، وَمَدَارٌ

(١) سقط من (ف) .

(٢) سيأتي هذا البيت مباشرة إن شاء الله .

أَلْفَاظِهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وَهِيَ الْوَاحِدُ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وَالْمِائَةُ [وَالْأَلْفُ] (١)
 وَمَاعِدَاهَا فَهَوَ مُضَاعَفٌ مِنْهَا ، وَالتَّضْعِيفُ إِذَا أُنْ يَكُونُ بِتَثْنِيَةِ الْوَاحِدِ
 كَأَثْنَيْنِ ، وَمِائَتَيْنِ ، وَالْفَيْنِ ، وَإِذَا أُنْ يَكُونُ بِجَمْعِ قِيَاسِيٍّ كَقَوْلِكَ : " خَمْسَةَ
 أَلْفٍ " ، أَوْ غَيْرِ قِيَاسِيٍّ كَعِشْرِينَ ، أَوْ بِالْعُطْفِ لِقَوْلِكَ كَأَحَدٍ وَعِشْرِينَ ، أَوْ
 تَقْدِيرًا كَأَحَدٍ عَشَرَ . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ « الْأَلْفُ » مِنْ مَرَاتِبِ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ
 الْآحَادَ تِسْعَةَ عُقُودٍ ، وَهِيَ الْوَاحِدُ إِلَى التَّسْعَةِ ، وَالْعَشْرَاتُ تِسْعَةَ عُقُودٍ ، وَهِيَ
 الْعَشْرَةُ إِلَى التَّسْعِينَ ، وَالْمِائَاتُ تِسْعَةَ عُقُودٍ وَهِيَ الْمِائَةُ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ ، فَتَضْمُ
 الْعَشْرَاتُ وَالْمِائَاتُ إِلَى التَّسْعَةِ مِنَ الْآحَادِ ، وَهُمَا لِقِطَانِ الْعَشْرَةِ وَمِضَاعَفِهَا ،
 وَالْمِائَةُ وَمِضَاعَفِهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ أَحَدَ عَشَرَ كَلِمَةً ، وَأَمَّا الْأَلْفُ فَمَا خُوذُ مِنْ
 الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ ، وَهُوَ " أَحَادُ أَلْفٍ ، وَعِشْرَاتُ أَلْفٍ ، وَمِائَاتُ أَلْفٍ ،
 وَأَلْفُ أَلْفٍ " ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ " الْأَلْفُ " عَقْدٌ كَمَا أَنَّ الْمِائَةَ عَقْدٌ .

تَضْيِيفُهَا إِلَى جَمُوعِ الْقَلَّةِ

أَفْعَلَةٌ ، وَأَفْعَلٌ ، وَفِعْلَةٌ .

وَوَزْنُ أَفْعَالٍ فَصَارَتْ أَرْبَعَةٌ

مِثَالُهَا تِسْعَةُ أَفْرَاسٍ مَعَهُ

وَتَسَعُ نِسْوَةٌ وَحَذْفُ الْهَاءِ

مِنْ عِدَدِ الْإِنَاثِ حَتْمًا جَائِي

وَتَثَبَتِ الْهَاءُ مَعَ الذُّكُورِ

مِنْ حَيْثُ ثَلَّثَتْ إِلَى التَّعْشِيرِ

يُرِيدُ تَضْيِيفُ مَرْتَبَةِ الْآحَادِ إِلَى جَمُوعِ الْقَلَّةِ وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ الْأَمْثَلَةُ الَّتِي
 ذَكَرَهَا تَقُولُ : " ثَلَاثَةٌ أَجْرِيَّةٌ " فِي مِثَالِ " أَفْعَلَةٌ " ، وَ " أَرْبَعَةٌ أَكْلَبٌ فِي مِثَالِ
 " أَفْعَلٌ " ، وَ " خَمْسَةٌ أَثْوَابٌ " فِي مِثَالِ " أَفْعَالٌ " ، وَ " ثَمَانِيَةٌ صَبِيَّةٌ " فِي مِثَالِ

(١) تكملة يوجبها السياق ، وهي في ابن يعيش ١٦/٦ ، والتحفة الشافية لوجه ١٣٠/١ ، وشرح ابن

" فَعَلَةٌ " ، وقد مثلَ بأفعال (١) بقوله " تسعة أفراسٍ " ، وبفَعْلَةٍ بقوله " تِسْعُ نِسْوَةٍ " ، فهذه هي أمثلة القلَّة من الجمع المكسَّر بالاتِّفاق . وعند سيبويه (٢) أن جمع السَّلَامَةِ قَلَّةٌ ، فعلى هذا تضييفُ (٣) إليهما عقودُ الأحاد فتقولُ : " ثلاثةُ مُسْلِمِينَ ، وأربعُ مُسْلِمَاتٍ " ، وإنَّما أُضيفت عقودُ الأحاد - وهي من الثلاثة إلى العشرة - إلى جُمُوعِ القلَّة ليطابق المعدودُ العددَ في القلَّة ، وقيل : للمشاكلة بين اللَّفْظَيْن ، ولأنَّ المضافَ يحدِّفُ ويقامُ الثاني مقامه ، فإذا كان الثاني جَمَعَ القلَّة كان أدلَّ على المحذوفِ .

قولُه :

تُضَيِّفُهَا إِلَى جُمُوعِ الْقَلَّةِ

ليس على إطلاقه (٤) بل يُشْتَرَطُ (٥) أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ النَّوْعِ جَمْعُ قَلَّةٍ ، فَإِنْ كَانَ وَإِلَّا أُضِيْفَتْ (٦) إِلَى جَمْعِ الْكَثْرَةِ نَحْوُ " ثلاثةُ رجالٍ " ، وَقَدْ يَكُونُ لِذَلِكَ النَّوْعِ جَمْعُ قَلَّةٍ وَيُضَافُ إِلَى جَمْعِ الْكَثْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ » (٧) مَعَ وُجُودِ جَمْعِ الْقَلَّةِ وَهُوَ " الْأَقْرَاءُ " ، وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ " ثَلَاثَةٌ أَقْرَاءٍ قُرُوءٍ " ، فَفِيهِ حَذْفٌ .

وَالْحَقُّ التَّفْصِيلُ فَنَقُولُ : المعدودُ إما أَنْ يَكُونَ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ أُضِيْفَ إِلَيْهِ نَحْوَمَا مَثَلْنَا ، وَيَدْخُلُ فِيهِ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِمَّا أَنْ

(١) في (ف) " فعلة " تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٤٩١/٣ ، ٥٧٨ .

(٣) في الأصل " تضييفها " .

(٤) في الأصل " إطلاقها " .

(٥) في (ف) " بشرط " وكلاهما جائز .

(٦) في (ف) " أضفت " .

(٧) سورة البقرة ٢٢٨

يكون [له] (١) اسمٌ جَمْعٌ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ أُضِيفَ إِلَيْهِ نَحْوُ " ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ " ،
وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : « تِسْعَةٌ رَهْطٍ » (٢) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْمٌ جَمْعٌ أُضِيفَ إِلَى
جُمُوعِ الْكَثْرَةِ .

وَلَمَّا كَانَتْ صِيغُ الْجَمْعِ تُفِيدُ مَعْرِفَةَ النَّوْعِ الْمَخْصُوصِ وَكَمِّيَّتِهَا مَجْهُولَةٌ
أَضَافُوا إِلَيْهَا أَلْفَاظَ الْأَعْدَادِ لِبَيَانِ الْكَمِّيَّةِ ؛ فَإِنَّ الْأَعْدَادَ كَمِّيَّةٌ مَجْهُولَةٌ نَوْعُهَا ،
وَالْجَمْعُ نَوْعٌ مَجْهُولٌ كَمِّيَّتُهُ ، فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا بَيَانُ الْمَجْمُوعِ ، وَهُوَ
النَّوْعُ وَالْكَمِّيَّةُ ، فَأَمَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ فَلَا يُضَافَانِ فَلَا تَقُولُ : " وَاحِدٌ رَجُلٌ " وَلَا "
إِثْنَانٌ (٣) رَجُلٌ " ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ قَدْ عَلِمْتَ مِنْ لَفْظِ " رَجُلٍ " فَقَدْ حَصَلَ بَيَانُ النَّوْعِ ،
وَالْكَمِّيَّةُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ الْمَثْنَى نَحْوُ " رَجُلَانٍ " لِلتَّصْوِصِيَّةِ عَلَى النَّوْعِ
وَالْكَمِّيَّةِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ (٤) :

ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَانِ حَنْظَلٍ (٥)

فَقِيلَ : الْإِضَافَةُ (٦) مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى جِنْسِهِ ، فَالْمُرَادُ "
بِ « ثِنْتَانِ » « لَيْسَ نَفْسَ الْعَدَدِ ، بَلِ الْمُرَادُ : ثِنْتَانِ مِنَ الْحَنْظَلِ كَمَا مَضَى فِي "
ثَلَاثَةٌ قَرُوءٌ » .

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) سورة النمل ٤٨ .

(٣) في الأصل " اثنان رجل " .

(٤) في (ف) " الآخر " تحريف .

(٥) هذا الرجز مختلف في قائله ، فقيل : خطاب المجاشعي ، وقيل : جندل بن المثنى ، وقيل : سلمى

الهدلية ، وقيل : شماء الهدلية .

وهو في الكتاب ٥٦٦/٣ ، ٦٢٤ ، والمنصف ١٣١/٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٤ ، ١٨/٦ ، والعيني

٤٨٥/٤ ، والخزانة ٣١٤/٣ ، ودلائل الإعجاز ٣٨٠ .

وقبله قوله :

كأن خصيه من التدل

(٦) بعده في الأصل " إلى ، وهو " ، وفي (ف) بعده " وهو " ، ولا معنى لهاتين الكلمتين هنا في نظري .

قوله : " وَحُذِفُ الْهَاءُ مِنْ عَدَدِ الْإِنَاثِ " إِنَّمَا حُذِفَتْ الْهَاءُ مِنْ عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ - بَيْنَ الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا - فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثَةٌ بِالصِّيغَةِ بغيرِ " تَاءٍ " تَقُولُ : " هَذِهِ ثَلَاثٌ " لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ جَمَاعَةٍ ، وَالْجَمَاعَةُ مُؤَنَّثَةٌ فَجَرى مَعَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَصْلِ . وَقِيلَ : اسْتَغْنَوْا عَنِ تَأْنِيثِ الْعَدَدِ بِتَأْنِيثِ الْمَعْدُودِ ، لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَتَأْنِيثُ أَحَدِهِمَا كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ .
قوله :

وَتُبِّتُ الْهَاءُ مَعَ الذُّكُورِ

إِنَّمَا تُبِّتَتْ الْهَاءُ فِي عَدَدِ الْمَذْكَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَادَ فِي الْأَصْلِ مُؤَنَّثَةٌ ، وَلَيْسَ فِي الْمَعْدُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهَا ؛ لِتَذْكِيرِهِ ، فَالْحَقُّ التَّاءُ مَعَ عَدَدِ الْمَذْكَرِ لِيَدُلَّ عَلَى تَأْنِيثِ الْعَدَدِ . وَقِيلَ : لِلْفَرْقِ ، وَكَانَ الْمَذْكَرُ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ لِخَفَّتِهِ ، وَقِيلَ : دَخُولُ (أ) ١٨٠ التَّاءِ فِي عَدَدِ (الْمَذْكَرِ) (١) لَيْسَ لِإِفَادَةِ التَّأْنِيثِ ، بَلْ مَخْلُوعٌ عَنْهَا الدَّلَالَةُ عَلَى التَّأْنِيثِ ، وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا إِلَّا الْفَرْقُ فَقَطْ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ثَلَاثٌ طَلْحَاتٌ بِغَيْرِ " تَاءٍ " عِلْمٌ (أَنَّهَا) (١) شَجَرَةٌ ، وَإِذَا قُلْتَ : " ثَلَاثَةٌ طَلْحَاتٌ " بِالتَّاءِ عِلْمٌ أَنَّهُمْ رِجَالٌ ، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ .

قوله :

مِنْ حَيْثُ ثَلَّثَتْ إِلَى التَّعْشِيرِ

لِيَخْرُجَ (مِنْهُ) (١) الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ ؛ فَإِنَّ التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ فِيهِمَا يَجْرِيَانِ عَلَى الْقِيَاسِ ، تَقُولُ : وَاحِدٌ (٢) وَوَاحِدَةٌ ، وَإِثْنَانٌ وَإِثْنَانٌ " ، فَأَمَّا " ثِنْتَانِ " فَالتَّاءُ فِيهَا لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ ، بَلْ هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، فَأَصْلُهَا " ثِنْيَانِ " فَابْتَدَلُوا مِنَ الْيَاءِ تَاءً ، فَتَأْنِيثُهَا بِالصِّيغَةِ كَتَأْنِيثِ " أُخْتٍ ، وَبُنْتُ " ، وَلِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ وَمَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، وَمِنْ شَأْنِ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَنْ يُفْتَحَ لَهَا مَا قَبْلَهَا .

(١) خرم في الأصل بسبب الرطوبة .

(٢) " واحد " مكرر في النسختين .

فإن تجاوزت أقل العدد جئت بنيفٍ كمثل أحدٍ
منفتحاً مع عقده مركباً مفسراً بمفردٍ قد نصباً

هذا (١) النوع من العدد يركب من عقدين ، الأول عقد الأحاد ، والثاني عقد العشرة .

قوله :

فإن تجاوزت أقل العدد

يريد فإن تجاوزت العشرة ؛ لأن أقل العدد من الثلاثة إلى العشرة ، فأما كثرته فلا نهاية [له] (٢) .

قوله : " جئت بنيفٍ " [أي] بزائدٍ على أقل العدد وهو العشرة ؛ لأن النيف هو الزائد على الشيء ، ولذلك فسّر النيف بقوله : " كمثل أحدٍ " .

قوله : " منفتحاً " يعني به النيف .

قوله : " مع عقده " يعني العشرة .

قوله : " كمثل أحدٍ " يعني به أحداً وما تركب منه إلى التسعة ، وأصل "

أحدٍ " " وحدٌ " فأبدلوا من " الواو همزةً " (٣) ؛ لأنه بمعنى الواحد ، والتقدير :

واحدٌ وعشرة ، ولا يستعمل لفظ " أحدٍ " في العدد إلا إذا كان نيفاً كأحدٍ عشر ،

وأحدٍ (٤) وعشرين ، وإذا ركبت الأحاد مع العشرات بدأت بالأحاد ؛ لأن رتبة

الأحاد أسبق .

(١) في الأصل " من " بدل " هذا " تحريف .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " من الهمزة واواً "

(٤) سقط من الأصل .

قوله : " مركباً " يريد أن هذا النيف الزائد على العشرة مبني على الفتح مع عقده مركب معه ، وإنما فتح الأول منهما لشبه الثاني بتاء التانيث ، ولذلك يحدف في الترخيم كما يحدف التاء ؛ فإذا صغروه فإنما يصغرون الأول منهما ويدعون آخره مفتوحاً كالاسم الذي فيه تاء التانيث ، وإنما بني الأول ليتنزه منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وإنما بني الثاني لتضمنه معنى الحرف ، وهو وأو العطف ، بدليل ظهورها مع النيف بعد العشرين ، وإنما حذفوا الواو وركبوا الاسمين إما طلباً للاختصار ، وإما خوفاً للبس ، فإنك لو قلت : " أخذته بخمسة وعشرة لجاز أن يظن أنهما صفتان ، إحداهما بخمسة والأخرى بعشرة .

فإن (١) قلت : " فأحد وعشرون كذلك ؟ .

قلت : ليس في العادة أن يباع الشيء مرةً بدينارٍ ، ومرةً بعشرين ، وخصوصاً فيما جاوز العشرين من العقود (إلى التسعين) (٢) .
 وقيل : إنما حذفوا الواو وركبوا الثاني مع الأول لكثرة استعمال هذا العقد ، فإن العشرين فما فوقها من العشرات مع النيف متوقفة على وجود هذا العقد كما أن هذا العقد - أعني / من أحد عشر إلى تسعة عشر (٣) - متوقف ١٨٠ على ما قبله ، فكان أولى بالتخفيف . وإنما بني هذا العقد على حركة ؛ لأن بناءه عارض لأجل التركيب ، فإذا أفرد كل واحد من الاسمين عاد إلى أصله من الإعراب .

(١) في (ف) " فإذا " .

(٢) موضعه بياض في الأصل .

(٣) سقط من الأصل .

قوله :

مُفسراً بمفردٍ قد نُصباً

أما تَمييزُ هذا العَقْدِ فما فوقه فيكونُ مفرداً مُنكراً منصوباً ، أما وجهُ الإفرادِ فلأنَّ الكَمِيَّةَ قد عَلِمْتَ بالعددِ فيبقى الجِنْسُ ، وهو المعدودُ ، مجهولاً فيكفي في بيانِ الجِنْسِ المفردُ ، وقيلَ (١) : لأنَّ جَمْعَهُ في قولك : " خَمْسَةٌ عَشْرَ دَرَاهِمٍ " يُوهِمُ أَنَّهَا " خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ " إِذَا كَانَ الْوَاحِدُ يُبَلِّغُكَ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَدَدِ ، فَإِذَا كَانَ " دِرْهَمٌ " فِي " خَمْسَةَ عَشْرَ " خَمْسَةَ عَشْرَ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ (٢) : " دَرَاهِمٍ " فِي " خَمْسَةَ عَشْرَ " ، خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ، ضَرُورَةٌ أَنْ (٣) أَقَلَّ الْجَمْعُ ثَلَاثَةٌ .

وَأما وجهُ التَّنْكِيرِ فلأنَّ القَصْدَ مَعْرِفَةَ جِنْسِ الْمَعْدُودِ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالنَّكْرَةِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ ضَيَاعاً ، مَعَ خَفَةِ التَّنْكِيرِ وَثِقَلِ التَّعْرِيفِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ النَّكْرَةَ تَقْبَلُ التَّكْثِيرَ (٤) وَالتَّعَدُّدَ بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ ، وَأما وَجْهُ النَّصْبِ فلأنَّهُ فَضْلَةٌ وَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ مُقَدَّرٌ فِي " أَحَدَ عَشْرَ ، وَكَمَا تَمْتَنِعُ الْإِضَافَةُ مَعَ وُجُودِ التَّنْوِينِ فَكَذَلِكَ مَعَ تَقْدِيرِهِ .

فَإِنَّ قِيلَ : فَقَدْ تَضَيَّفَ " الْخَمْسَةَ عَشْرَةَ " إِلَى مَا لِكِهَا فَتَقُولُ : هَذِهِ خَمْسَةٌ عَشْرَ زَيْدٍ ؟

قُلْتُ : الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَالِكِ غَيْرُ لَازِمَةٍ بِخِلَافِ الْمَقْسَرِ فَإِنَّهُ لَازِمٌ لِلْعَدَدِ ؛ لِإِبْهَامِهِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ جَعْلُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ شَيْئاً وَاحِداً ؛ إِذْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمُضَافَ مُرَكَّبٌ فَتَعَدَّرَتْ إِضَافَتُهُ لِرُومًا .

(١) هذا مستفاد من كلام ابن الخباز في شرحه لوجه ١٠٢/أ، وانظر كذلك شرح ابن القواس ١١٠٢.

(٢) في (ف) " كان " .

(٣) في (ف) " أما " تحريف .

(٤) في الأصل " النكرة " تحريف .

وَجِيءَ بِإِحْدَى وَأَثْنَتِي فِي التَّثْنِيَةِ تقول : إِحْدَى عَشْرَةَ ابْنَةً لِيَهْ
 فَمِنْ هُنَا تَنْصِبُ تَقْسِيرَ الْعَدَدِ إِلَى انْتِهَاءِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ فَعَدُّ
 مِنْ مِائَةٍ بِالْجُرِّ لِلإِضَافَةِ وَقَسَّ عَلَى أَحَادِهِ الْآلِفَ

قوله (١) : " وَجِيءَ بِإِحْدَى " يعنى فى التثنية ؛ فإنَّ " إِحْدَى " تَأْنِيثُ
 "أَحَدٍ" ، وَ "أَحَدٌ" لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي التَّثْنِيَةِ ، فَ " إِحْدَى " كَذَلِكَ ، ثُمَّ مَثَلٌ بَعْدَ
 الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ : " إِحْدَى عَشْرَةَ ابْنَةً لِيَهْ " ؛ لِيَبَيِّنَ بِهِ مَوْضِعَ اسْتِعْمَالِ " إِحْدَى "
 وَهُوَ التَّثْنِيَةُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ عَلَامَتِي تَأْنِيثٍ فِي " إِحْدَى عَشْرَةَ " وَهُوَ
 بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِلتَّرْكِيبِ ؟

قلتُ : أَمَا " إِحْدَى " فَتَأْنِيثُهَا بِالْآلِفِ ، وَتَأْنِيثُ " عَشْرَةٍ " بِالتَّاءِ ، وَالتَّائِيثُ
 بِالْآلِفِ لَمْ يُؤْتِ بِهِ فَارِقاً بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُحْذَفِ الْآلِفُ
 فِي «حُبَلِيَّاتٍ ، وَحُبُلَوِيٍّ» كَمَا تُحْذَفُ التَّاءُ فِي " قَائِمَاتٍ ، وَيَصْرِيٍّ " بَلْ قَلِبَتْ .

قوله : " وَأَثْنَتِي فِي التَّثْنِيَةِ " يُرِيدُ : وَجِيءَ بِأَثْنَتِي فِي التَّثْنِيَةِ يَعْنِي فِي
 التَّثْنِيَةِ ، وَلِذَلِكَ حَذَفَ النُّونَ لِيُشْعَرَ حَذْفُهَا بِأَنَّ مُرَادَهُ التَّثْنِيَةَ عَلَى
 الْعَشْرَةِ ، فَتَقُولُ : عِنْدِي اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً . (٢)

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ جَمَعْتَ هُنَا بَيْنَ عَلَامَتِي تَأْنِيثٍ ، وَهِيَ التَّاءُ فِي
 "اثْنَتَا" ، وَالتَّاءُ فِي " عَشْرَةَ " .

(١) سقط من (ف) .

(٢) فى الأصل " عشر " .

قلتُ : التَّاءُ " في " اثنتان " (١) لَمْ تَلْحَقِ الْوَاحِدَ إِذْ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ (٢) لَفْظِهِ ،
فَلَوْ انْفَرَدَ لَهُ وَاحِدٌ (لم تَلْحَقْهُ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ : " مِذْرَوَانِ " بِالْوَاوِ ، وَلَوْ كَانَ مِمَّا
يَنْفَرِدُ لَهُ) (٣) وَاحِدٌ لَمْ يُقَلِّ بِالتَّاءِ فِي الْعَدَدِ الْمَرْكَبِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ " اثنتان
عَشْرَةَ " (٤) الصِّدْرُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَالثَّانِي مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ وَكَمَا تَثَبَّتْ (٥) التَّاءُ مَعَ
النُّونِ ، إِذَا قُلْتَ : " اثنتان " كَذَلِكَ مَعَ مَا قَامَ / مَقَامَهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (١) ١٨١ (أ)
الاسْمَ الثَّانِيَّ مِنْ " اثني عشر " بِمَنْزِلَةِ النُّونِ أَنَّكَ لَا تُضَيِّفُهُ إِلَى مَا لَكَ فَالَا تَقُولُ :
" اثنا عشر زيد " كَمَا لَا تُضَيِّفُ الْمُثْنَى مَعَ ثُبُوتِ النُّونِ فَلَا تَقُولُ : اثنتان زيد .
وَأَمَّا الشَّيْنُ فِي " عشرة " مِنْ " أحد عشر " (٦) إِلَى " تسع عشرة " فَفِيهَا
لَفْتَانِ فِي عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ ، كَسْرُ الشَّيْنِ ، وَسُكُونُهَا ، فَالْكَسْرُ لُغَةٌ تَمِيمٌ ، فَ
"عَشْرَةٌ" عِنْدَهُمْ بِوَزْنِ "كَلِمَةٍ" ، وَلَبِنَةٌ " ، وَالسُّكُونُ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ فَهِيَ عِنْدَهُمْ
بِوَزْنِ " ضَرْبَةٍ " . وَأَمَّا وَجْهُ التَّسْكِينِ فَلِتَوَالِي الْمُتَحَرِّكَاتِ (٧) ، فَإِنَّكَ إِذَا عُدَدْتَ
الْمُؤَنَّثَ زِدْتَ التَّاءَ فَتَوَالَتْ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ مُتَجَانِسَةٍ وَمَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا . وَأَمَّا
وَجْهُ الْكَسْرِ فَلِلْمُغَايِرَةِ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ ، وَاخْتَارُوا الْكُسْرَةَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عِلَامَاتِ

(١) فِي الْأَصْلِ "اثنتان"

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف)

(٤) فِي الْأَصْلِ "عشر" خَطَأً

(٥) فِي (ف) "ثَبَّتْ"

(٦) فِي (ف) "إحدى عشرة"

(٧) انظر ابن يعيش ٢٧/٦

التَّائِيثِ كَمَا تَكْسُرُ كَافُ الْمَخَاطِبِ وَتَاوُهُ فِي الْمُوْنِثِ لِتَدَلُّ الْكِسْرَةُ عَلَى التَّائِيثِ ،
 وَكَأَنَّ أَهْلَ الْحَجَازِ لَمْ يَكْسِرُوا الشَّيْنَ فِي التَّرْكِيبِ (لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ فِي الْمُوْنِثِ
 سَاكِنَةً قَبْلَ التَّرْكِيبِ نَحْوُ " عَشْرُ نُسُوَّةٍ أَبْقَوْهَا فِي التَّرْكِيبِ) (١) عَلَى سَكُونِهَا
 فِي الْإِفْرَادِ ، فَإِذَا صِرَتْ إِلَى " ثَلَاثَةَ عَشَرَ " تُثْبِتُ الْهَاءَ فِي الْعَقْدِ
 الْأَوَّلِ ، وَتَحْذِفُهَا مِنَ الثَّانِي نَحْوُ " ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا " إِلَى " تِسْعَةَ عَشَرَ " ، وَفِي
 الْمُوْنِثِ بِالْعَكْسِ فَتَجْرِي فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ مِنَ النِّيفِ مَجْرَاهُ وَهُوَ لَيْسَ
 بِنَيْفٍ . فَتَلْحَقُ التَّاءُ فِيهِ فِي الْمَذْكَرِ ، وَتَحْذِفُهَا فِي الْمُوْنِثِ ، فَتَنْزَعُهَا مِنَ النِّيفِ
 دَلِيلٌ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُوْنِثِ وَالْمَذْكَرِ ، وَتَثْبِتُ فِي الْأَسْمِ الثَّانِي لَمَّا يَقْتَضِيهِ الْعَدْدُ
 مِنَ التَّائِيثِ فِي الْأَصْلِ إِذْ لَا مُوجِبَ لِحْذْفِهَا .
 قَوْلُهُ :

فَمِنْ هُنَا تَنْصِبُ تَفْسِيرَ الْعَدَدِ

يُرِيدُ : مِنْ " أَحَدَ عَشَرَ " ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَّةٌ نَصَبِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ : « مُفَسَّرًا
 بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا » .

وَأَمَّا الْعَشْرُونَ وَالثَّلَاثُونَ إِلَى التَّسْعِينَ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُوْنِثُ تَغْلِيْبًا
 لِجَانِبِ التَّذْكِيرِ .

وَقِيلَ : كَسْرُ عَيْنِ " الْعِشْرِينَ " إِشْعَارًا بِالتَّائِيثِ ، وَجَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ
 إِشْعَارًا بِالتَّذْكِيرِ ، لَمَّا كَانَ لهُمَا (٢) .

وَقِيلَ : يَلْزِمُ ذَلِكَ فِي " الثَّلَاثِينَ " فَمَا فَوْقَهَا ، فَقِيلَ : فِيهَا فَرْقٌ بَغَيْرِ الْكَسْرِ ،
 وَهُوَ حَذْفُ التَّاءِ مِنْ " ثَلَاثٍ " لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّائِيثِ ، وَإِلْحَاقِ الْوَاوِ وَالنُّونِ لِلدَّلَالَةِ

(١) سقط من (ف) .

(٢) قوله "لهما" مكانه في الأصل بياض .

عَلَى التَّذْكِيرِ ، إِذْ كَانَ لهُمَا ، ففِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ نَصِيبٌ (١) .
قَوْلُهُ :

فَعُدُّ مِنْ مِائَةٍ بِالْجَرِّ لِلإِضَافَةِ

يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّكَ تَجْرُؤُ مُمَيِّزَ المِائَةِ " فَمَا زَادَ عَلَيْهَا إِلَى " التَّسْعِمَائَةِ " بِالِإِضَافَةِ نَحْوُ " مِائَةٌ رَجُلٍ ، وَمِائَتَا رَجُلٍ ، وَثَلَاثِمِائَةُ رَجُلٍ ، وَثَلَاثِمِائَةُ امْرَأَةٍ " وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَمَلًا لِلْمِائَةِ عَلَى " العِشْرَةِ " ؛ لِأَنَّهَا عَشْرُ عَشْرَاتٍ كَمَا أَنَّ العِشْرَةَ عَشْرَةٌ (٢) أَحَادٍ . وَأَمَّا (٣) إِفْرَادُهُ فَحَمَلٌ عَلَى مُمَيِّزِ (٤) " التَّسْعِينَ " لِجَاوِرَتِهَا إِيَّاهَا ، فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثَلَاثِمِائَةُ سِنِينَ ﴾ (٥) ، فَالزَّجَاجُ (٦) يَرَى أَنَّ " سِنِينَ " بَدَلٌ مِنْ " ثَلَاثِمِائَةٍ " لِأَنَّهُ تَمَيِّيزٌ ، وَقِيلَ : هُوَ عَطْفٌ بَيَانٌ (٧) ، قَالُوا : لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمَيِّيزًا لَكَانَتِ العِدَّةُ تِسْعِمَائَةٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي إِفْرَادِ مُمَيِّزِ المَرْكَبِ ، فَقِسُّهُ عَلَيْهِ .

وَإِنَّمَا أَفْرَدُوا " المِائَةَ " مِنْ قَوْلِكَ : " ثَلَاثِمِائَةٍ " وَهُوَ مُمَيِّزٌ لِلثَّلَاثَةِ ، لِثِقَلِ الجَمْعِ بَيْنَ الجَمْعِ وَالتَّنْثِيثِ .
وَإِضَافَةُ الثَّلَاثَةِ إِلَى المِائَةِ بِمعْنَى " مِنْ " ؛ لِأَنَّهَا عِدَّةٌ ، وَإِضَافَةُ " المِائَةِ " رَجُلٍ (٨) . بِمعْنَى " الأَلَامِ " ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُودٌ ، وَالمَعْدُودُ غَيْرُ العَدَدِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا :

(١) انظر ابن يعيش ٢٨/٦ .

(٢) في الأصل " عشر .

(٣) في (ف) " وإنما " .

(٤) في الأصل " ضمير " تحريف .

(٥) سورة الكهف ٢٥ .

(٦) نص عليه الزمخشري في المفصل ٢١٤ ، وابن يعيش ٢٤/٦ ، وابن القواس ١١٠٦ .

(٧) ذكره الزمخشري في الكشاف ٤٨١/٢ ، وقيل : إنه وصف بالجامد كامرأة كلبية .

(٨) سقط من الأصل .

ثلاثمائة رجلٍ ، وثلاثمائة امرأةٍ " بِإِسْقَاطِ التَّاءِ فِي الْمَذْكَرِ
وَالْمَوْثُثِ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ " مُضَافَةٌ إِلَى " الْمِائَةِ " وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَالتَّاءُ تَحْذَفُ فِي عَدَدِ
المَوْثُثِ (١) .

قَوْلُهُ : وَقَسَّ عَلَى أَحَادِهِ أَلْفَةً

١٨١ب

يُرِيدُ وَقَسَّ / عَلَى أَحَادِ الْعَدَدِ أَلْفَةً ، يُرِيدُ أَنَّكَ تَجْمَعُ " الألفَ " المُضَافَةَ
إِلَيْهَا الأَحَادَ فَتَقُولُ : " ثَلَاثَةُ أَلْفٍ " كَمَا تَقُولُ " ثَلَاثَةُ رِجَالٍ " ، وَإِنَّمَا جَمَعْتَ
الألفَ " وَلَمْ تَجْمَعِ " المِائَةَ " ؛ لِأَنَّ " الألفَ " مَذْكَرٌ فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِي جَمْعِهِ ثِقَلُ
الْجَمْعِ وَثِقَلُ التَّائِيثِ ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ " تِسْعَةُ أَلْفٍ رَجُلٍ ، وَتِسْعَةُ أَلْفٍ امْرَأَةٍ " .
بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُثِ نَظْرًا إِلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالْأَرْبَعَةِ مُضَافَةٌ إِلَى
" الألفِ " وَهُوَ مَذْكَرٌ كَمَا أَسْقَطْتَ التَّاءَ فِي " ثَلَاثِمِائَةِ رَجُلٍ ، نَظْرًا إِلَى تَائِيثِ
" المِائَةِ " ، فَاعْرِفْهُ .

وَعَرَفَ الثَّانِيَّ فِي الأَحَادِ وَأَوَّلًا رُكْبًا فِي الأَعْدَادِ

الأَحَادُ : مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى العِشْرَةِ ، فَتَقُولُ : " خَمْسَةُ الأَثْوَابِ " فَتَعْرِفُ
الثَّانِيَّ ، وَيُسْرِي التَّعْرِيفَ إِلَى الأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً ،
وَكَذَلِكَ تَقُولُ : " عِشْرَةُ الغَلَمَةِ ، وَخَمْسُ الجَوَارِي " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَا زَالَ مَذُّ عَقْدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَنْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ (٢)

فَأَمَّا مَا حَاكَاهُ الكَوْفِيُّونَ مِنْ قَوْلِهِمْ : " الثَّلَاثَةُ الأَثْوَابِ " (٣) فَغَيْرُ فَصِيحٍ (٤) ؛
لِأَنَّكَ إِذَا أَنْ تَقَدَّرَ الإِضَافَةُ سَابِقَةً عَلَى تَعْرِيفِ اللَّامِ ، أَوْ تَقَدَّرَ أَنَّ الألفَ وَاللَّامَ

(١) انظر المرتجل ٢٦٦ .

(٢) البيت للفرزدق في مدح يزيد بن المهلب

ديوانه ٣٠٣/١ ، والتكملة ٦٩ ، والمقتضب ١٧٤/٢ ، والعيني ٣٢١/٣ ، وابن القواس ١١٠٨ ، وابن
يعيش ٣٣/٦ .

(٣) انظر التكملة للفارسي ٦٨ ، والإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) .

(٤) « ف » « صحیح » .

سابقةً عَلَى الإِضَافَةِ ، وَكِلَاهُمَا مَمْتَنِعٌ ، أَمَا اِمْتِنَاعُ الْأَوَّلِ فَلِأَنَّ الإِضَافَةَ مُحْضَةً فَيَغْنَى تَعْرِيفُهَا عَنِ تَعْرِيفِ اللَّامِ فَتَكُونُ الإِضَافَةُ مَانِعَةً مِنَ اللَّامِ ، وَأَمَا الثَّانِي فَتَقْدِيرُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ قَبْلَ الإِضَافَةِ مَانِعٌ مِنَ الإِضَافَةِ ، وَفِيهِ تَدَافُعُ ضَرُورَةٍ أَنَّ الإِضَافَةَ مُحْضَةً .

وَكَذَلِكَ كُلُّ عَدَدٍ يُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهُ يُعَرَّفُ الثَّانِي مِنْهُ ، فَيَتَعَرَّفُ الْأَوَّلُ بِتَعْرِيفِ الثَّانِي ، نَحْوُ " أَلْفِ الدَّرْهِمِ ، وَمِائَةِ الدِّيْنَارِ ، وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الإِضَافَاتُ ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَتَعَرَّفُ بِمَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ نَحْوُ " قَبِضْتُ خَمْسَمِائَةَ أَلْفِ الدَّرْهِمِ ، فَتَعْرِفُ " الدَّرْهَمَ " ثُمَّ يَتَعَرَّفُ " الْأَلْفُ " بِالإِضَافَةِ فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً ، وَيَتَعَرَّفُ " الْمِائَةُ " بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْأَلْفِ " فَتَصِيرُ مَعْرِفَةً ، وَكَذَلِكَ " الْخَمْسُ " يَتَعْرِفُ بِالإِضَافَةِ إِلَى " الْمِائَةِ " فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً .
قَوْلُهُ :

وَأَوَّلًا رُكِّبَ فِي الْأَعْدَادِ

يَقُولُ : إِذَا كَانَ الْعَدَدُ مُرَكَّبًا تَعَرَّفَ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمِينَ بِالتَّرْكِيبِ قَدْ اِمْتَزَجَا وَاتَّحَدَا وَصَارَا كَلِمَةً وَاحِدَةً بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْجَزَائِنِ مِنَ الإِعْرَابِ عَلَى انْفِرَادِهِ ، فَتَقُولُ : " أَخَذْتُ الْأَحَدَ عَشَرَ دَرْهَمًا " ، هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ ، فَيَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ ^(١) يَدْخُلُونَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَسْمِينَ فَيَقُولُونَ : " الْأَحَدَ الْعَشَرَ دَرْهَمًا ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْمَانِ وَحَرْفُ الْعَطْفِ مُرَادٌ فِيهِمَا ، وَلِذَلِكَ وَجِبَ الْبِنَاءُ فِيهِمَا ، وَلِأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ حَرْفَ الْعَطْفِ لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْأَسْمِينَ كَمَا فِيمَا زَادَ عَلَى الْعِشْرِينَ .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْأَسْمِينَ الْمُرَكَّبِينَ وَعَلَى الْمُمَيِّزِ فَيَقُولُ : " الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ " ^(٢) وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً .

(١) انظر الإنصاف ٣١٢ المسألة (٤٣) ، وشرح ابن القواس ١١٠٩

(٢) نسبة ابن القواس ١١٠٩ لقوم من الكوفيين .

«اسم الفاعل المأخوذ من العدد»

وَأَبْنِ اسْمَ فَاعِلٍ كَحَادِي عَشْرًا وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ كَمَا تَرَى
قَالَ تَعَالَى : " ثَانِيِ اثْنَيْنِ كَمَا قَدْ قَالَ " ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا "
أَيُّ أَحَدُ اثْنَيْنِ فَإِنْ نَوْنَتَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةٌ نَصَبْتَا

قوله : " وَأَبْنِ اسْمَ فَاعِلٍ " يُرِيدُ : ابْنِ زِنَةَ اسْمِ فَاعِلٍ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، فَتَقُولُ : ثَانِيِ اثْنَيْنِ (١) ، ثُمَّ لَا يَخْلُو اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَأْخُذُ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ إِذَا أَنْ يُرَادَ بِهِ أَحَدُ الْمَذْكُورِينَ مَعَهُ ، أَوْ يُرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُصَيِّرُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ فِي الْعِدَّةِ .

١/١٨٢

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ الْمَذْكُورِينَ مَعَهُ وَأَحَدُهُمْ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

إِمَّا أَنْ يُضَافَ (إِلَى مَا يُشْتَقُّ) (٢) مِنْ لَفْظِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ﴾ (٣) ، وَ ﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ (٤) ؛ فَإِنَّ الثَّانِيَّ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ (الْاِثْنَيْنِ ، وَالثَّالِثُ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ (الْثَلَاثَةِ) (٥) .

وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ كَقَوْلِكَ : " رَابِعُ سَبْعَةٍ " أَي (٦) : الْوَاحِدُ (مِنَ السَّبْعَةِ) (٥) الَّذِي ذَكَرَ فِي مَوْضِعِ الْارْبَعَةِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ السَّبْعَةَ لَهَا رَابِعٌ ؛ وَلَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا هُوَ دُونَهُ - أَي : أَنْقَصُ مِنْهُ - فَلَا يُقَالُ : " ثَالِثُ اثْنَيْنِ " بِمَعْنَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْاِثْنَيْنِ لَا تَتَضَمَّنُ الثَّلَاثَةَ بِخِلَافِ

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " أَحَدُ اثْنَيْنِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٢) (ف) " إِلَى مَا هُوَ مُشْتَقٌّ " .

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٤٠ .

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٧٣ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) (ف) " إِلَى " تَحْرِيفٌ " .

السبعة فإنها تتضمن الأربعة ، وعلى التقديرين يجب إضافته ؛ لأنه وإن كان على صيغة اسم الفاعل فليس بجارٍ على الفعل ولا مشتق من فعلٍ ، وإنما هو مثل " لأبنٍ ، وبأقرٍ ، وتامرٍ " هذه عبارة الفارسي بعينها (١) ، وإذا لم يكن اسمُ الفاعل مشتقاً من فعلٍ وجبت إضافته كما تجب إضافة اسمِ الفاعل المراد به المضى ، ويتعرف إذاً أضيف إلى المعرفة نحو " ثالثُ الثلاثة " ، ولا يجوز تنوينه وإعماله فيما بعده النصب (٢) ؛ لأمرين :

أحدهما : أن " ثالثُ الثلاثة " بمنزلة " أحدُ الثلاثة " فإذا نصب (٣) الثلاثة فقد عمل في نفسه ضرورة أنه بعضُ الثلاثة .

الثاني : أنك إذا قلت : " جاغبي خامسُ خمسة " فالخمسُ مفعولة ، والخامسُ - الذي هو عاملٌ فيهم - فاعلٌ من " حيثُ إسنادُ « جاغبي » إليه ، فيكون فاعلاً بإسناد الفعل إليه ، ومفعولاً من حيث هو أحدُ الخمسة .

قوله : " وما " يريد نظم الآية ؛ لأن بعد قوله تعالى : ﴿ ثالثُ ثلاثة ﴾ (٤) ، ﴿ وما من إله إلا إله واحد ﴾ (٤) .

ثم أخذ في تفسير هذا القسم فقال : " أي : أحدُ اثنين " يريد : أن معنى قوله تعالى : ﴿ ثانيُ اثنين ﴾ (٥) أحدُ اثنين .

(١) انظر التكملة ٧١ .

(٢) نسبه ابن الخباز في شرحه لوحة ٩٧ لأبي العباس ثعلب وعقب عليه بقوله : " وليس بمعروف قياساً ولا استعمالاً " ، وانظر شرح الكافية للرضي ١٦٠/٢ حيث نقله الأخفش الصغير عن ثعلب .

(٣) في (ف) " نصبت " .

(٤) سورة المائدة ٧٣ ، وفي الأصل "وما من إله إلا إله واحد" خطأ

(٥) سورة التوبة ٤٠

قوله :

..... فَإِنْ نَوَّتْنَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةً نَصَبْنَا

يُرِيدُ : فَإِنْ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ كَرَابِعٍ ثَلَاثَةً بِمَعْنَى رِبْعَهُمْ .
[أَيْ] (١) : صَيَّرَهُمْ أَرْبَعَةً بِنَفْسِهِ نَصَبَتْ ، يَعْنِي الْاسْمَ الثَّانِيَّ بِالْاسْمِ الْأَوَّلِ ،
وَلَا يَنْوِنُ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ ، وَلَا يَبْدُ فِي هَذَا الْقِسْمِ مِنْ أَنْ
يَكُونَ لَفْظُهُ أَكْثَرَ مِنْ لَفْظِ مَا عَمِلَ فِيهِ أَوْ أضعِفَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ تَمَامٌ لَهُ ، وَتَمَامُ الشَّيْءِ
زَائِدٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْهُ إِلَّا بِوَاحِدٍ نَحْوَ " خَامِسٌ أَرْبَعَةٌ " ، وَلَا
يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا هُوَ أَنْقَصٌ مِنْهُ بِاثْنَيْنِ نَحْوَ " هَذَا رَابِعٌ اثْنَيْنِ " ؛ لِأَنَّ
الْوَاحِدَ لَا يُصَيِّرُ الْاِثْنَيْنِ أَرْبَعَةً ، وَلَا إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ (٢) مِنْهُ فَلَا تَقُولُ (٣) :
" رَابِعٌ خَمْسَةٌ " ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ (٤) مَتَمَّمٌ لِلْخَمْسَةِ وَجَاعِلُهَا بِنَفْسِهِ خَمْسَةٌ ،
وَالْمَتَمَّمُ لِلشَّيْءِ لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ قَبْلَ تَمَامِهِ بِهِ .

قوله : " فَإِنْ نَوَّتْنَا نَصَبَتْ " يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَنْوِنِ جَرَرْتَ الثَّانِيَّ
بِالإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ النَّصْبَ عَلَى شَرْطٍ وَهُوَ التَّنْوِينُ ، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ
لَزِمَ الإِضَافَةُ فَقَطْ ، وَلَمْ يَذْكَرْ سَبَبِيَّتَهُ (٥) النَّصْبَ فِي الثَّانِيَّ لَكِنْ يَقُولُ : " هَذَا
خَامِسٌ أَرْبَعَةٌ " : يُرِيدُ أَنَّهُ (٦) خَمْسٌ أَرْبَعَةٌ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " أنقص " تحريف .

(٣) (ف) " فلا يقال " .

(٤) في الأصل " به " بدل " أنه " .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٥٩ .

(٦) في الأصل " أن " تحريف .

وَيَجْرِي مَجْرَى [اسْم] ^(١) الْفَاعِلِ الْمَشْتَقِّ مِنْ الْعَدَدِ فِي [كِلَا وَجْهَيْهِ] ^(٢) فِي التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ عَلَى الْقِيَاسِ ، تَقُولُ : " هَذَا خَامِسٌ أَرْبَعَةٌ " فِي الْمَذْكَرِ ، وَ " هَذِهِ خَامِسَةٌ أَرْبَعٌ " فِي الْمُوْنِثِ ، فَتَثْبِتُ الْهَاءَ فِي الْمُوْنِثِ وَتَحْذِفُهَا فِي الْمَذْكَرِ . كَمَا تَقُولُ : " هَذَا ضَارِبٌ ، وَهَذِهِ / ضَارِبَةٌ " ، وَتَقُولُ : " هَذَا خَامِسٌ ١٨٢ أَرْبَعٌ " إِذَا أَصَفْتَهُ إِلَى الْمُوْنِثِ ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَقُولُ " هَذَا (٣) ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ " ، وَإِنْ كُنَّ نِسْوَةً ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُهُمْ فَيَقْلِبُ جَانِبَ التَّذْكِيرِ .

قَوْلُهُ : " كَحَادِي عَشْرٍ " الْحَادِي : مَقْلُوبٌ مِنَ الْوَاحِدِ ، فَوَزْنُ " وَاحِدٍ " "فَاعِلٌ" ، وَوَزْنُ " الْحَادِي " عَالِفٌ ، فَإِذَا جَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ فَالْمُسْتَعْمَلُ فِي الْاِخْتِيَارِ مَا اتَّفَقَ فِي الْاَحَادِ لَفْظُهُ نَحْوُ " ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ " ، وَاسْتَعْمَالُهُمْ لَهُ فِيمَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ اَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقُولَ : " هَذَا حَادِي عَشْرٍ [أَحَدٌ عَشْرَ] ^(١) فَتَأْتِي بِأَرْبَعَةٍ اَسْمَاءٍ ، فَالاسْمَانِ الْأَوْلَانِ مَرْكَبَانِ ، وَالاسْمَانِ الْآخِرَانِ كَذَلِكَ ، فَالْأَوْلَانِ وَهُمَا " حَادِي عَشْرَ " نَظِيرُ الْأَوَّلِ ^(٤) (مِنْ قَوْلِكَ : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ " ، وَالاسْمَانِ الْآخِرَانِ نَظِيرُ الثَّانِي) ^(٥) ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْاَسْمَانِ الْآخِرَانِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ

(١) سقط من الأصل

(٢) في (ف) " خلاف جهته " تحريف .

(٣) في (ف) " هذه " تحريف .

(٤) في النسختين " والثاني " تحريف ، والتصويب من ابن يعيش ٢٥/٨ فقد أفاد منه الشارح كثيراً ،

وبعده في الأصل عبارة " فعلى هذا " والصواب إسقاطها هنا .

(٥) سقط من (ف) .

بِإِضَافَةِ الْأَسْمِينِ الْأُولَيْنِ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّكَ بَنَيْتَ الْأُولَيْنِ وَجَعَلْتَهُمَا كَأَسْمٍ وَاحِدٍ
 (بِالتَّرْكِيبِ ، وَبَنَيْتَ الْأَسْمِينِ الْأَخْرَيْنِ وَجَعَلْتَهُمَا كَأَسْمٍ وَاحِدٍ) (١) [ثُمَّ
 أَضَفْتَ] (٢) الْأَوَّلَ الْمَرْكَبَ إِلَى الثَّانِي (٣) الْمَرْكَبِ ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْبِنَاءُ الْإِضَافَةَ كَمَا
 لَمْ يَمْنَعِ فِي " كَمْ ، وَلَدُنْ " مِنَ الْإِضَافَةِ ، وَتَقُولُ فِي الْمَوْنِثِ : حَادِيَةَ عَشْرَةَ إِحْدَى
 عَشْرَةَ .

الوجه الثاني : أن تقول : " هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ " فتأتي بثلاثة أسماء
 كأنهم لما ثقل عليهم التلقظ بأربعة أسماء حذفوا الاسم الثاني من الأول
 اختصاراً وتخفيفاً لأمن اللبس ، فيكون الأول هنا مُعْرَباً بوجوه الإعراب (٤) .
 وَيَقِي الْأَسْمَانِ اللَّذَانِ بَعْدَهُ عَلَى بِنَائِهِمَا ؛ لَوْجُودِ مُوجِبِ الْبِنَاءِ فِيهِمَا ، وَهُوَ عَدَمُ
 حَذْفِ أَحَدِهِمَا ، وَمَوْضِعُهُمَا جَرُّ بِإِضَافَةِ " حَادِي " إِلَيْهِمَا ، فَتَقُولُ : " هَذَا ثَالِثُ
 ثَلَاثَةِ عَشَرَ " ، وَ " رَأَيْتُ ثَالِثَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ " ، وَ " مَرَرْتُ بِثَالِثِ ثَلَاثَةِ عَشَرَ " بَرَفِ
 الْأَوَّلِ وَنَصْبِهِ وَجَرِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْأَوَّلِ هُنَا ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَسْمَاءٍ لَا تَجْعَلُ اسْمًا
 وَاحِدًا ، وَكَذَلِكَ إِلَى " تَاسِعِ تِسْعَةِ عَشَرَ ، وَتَاسِعَةِ تِسْعِ عَشْرَةَ " .

وتقول : " هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ " إِذَا كُنَّ عَشْرًا نِسْوَةً فِيهِنَّ رَجُلٌ كَمَا
 تَقُولُ : " خَا مَسُ خَمْسَةٍ " إِذَا كُنَّ أَرْبَعًا نِسْوَةً فِيهِنَّ رَجُلٌ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ التَّذْكِيرِ
 إِذَا اخْتَلَطَ بِالتَّأْنِيثِ (٥) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) تكملة يوجبها السياق ، وهي في ابن يعيش ٢٥/٦ ، وقد أفاد الشارح منه .

(٣) في الأصل " كالثاني " .

(٤) لأن التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثاني ، أفاده ابن يعيش ٢٥/٦ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٥٦١ .

الوجه الثالث: [أَنْ تَقُولَ: هَذَا] (١) حَادِي عَشَرَ ، وَثَانِي عَشَرَ ، وَثَالِثَ عَشَرَ " إلى " تاسع عشر " فتحذفُ اسمين وهما الآخر من الأول والصدْرُ من الثاني ، وتقولُ في المؤنث : حَادِيَةٌ عَشْرَةٌ وَثَانِيَةٌ عَشْرَةٌ " إلى " تَاسِعَةٌ عَشْرَةٌ " والاسْمَانِ هُنَا مَبْنِيَانِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " حَادِيَةٌ وَعَشْرَةٌ " فتؤنثُ الاسمين ، وتكسرُ " الشَّيْنِ " في " عشرة " أو تُسَكِّنُهَا كَمَا كَانَتْ فِي " خَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً " ثم ركبت وبنيت فتفتح الاسمين (٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْرُبُ الْأَوَّلُ فِي هَذَا (٣) ؛ لِأَنَّهُ مَحذُوفُ الْعِجْزِ فَرَاعَى فِيهِ الْإِنْفِصَالَ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : مَنْ أَعْرَبَ أَرَادَ " هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ " ثم حذَفَ " أَحَدَ " تخفيفاً فبقى " حَادِي " على مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْرَابِ قَبْلَ الْحَذْفِ ، وَمَنْ بَنَاهُ أَقَامَ " عشر " الثَّانِيَةَ مِنْهُ مُقَامَ " عشر " المحذوفة منه . وَحَكَى الْكَسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ " هَذَا ثَالِثُ عَشَرَ " بِالْإِعْرَابِ ، وَ " ثَالِثُ عَشَرَ " بِالْبِنَاءِ (٤) .

وَأَجَازُهُ سَبِيوِيَّةٌ (٥) فِي الْمَخْتَلَفِ اللَّفْظِيِّ مَا جَاوَزَ " الْعَشْرَةَ " ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُضَافٌ نَحْوُ " أَرْبَعَ عَشَرَ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ " ، وَ " تَاسِعَ عَشَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ " هَكَذَا إِلَى " الْمِائَةِ " فِيمَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ (٦) ، فَتَقُولُ : " هَذَا تَاسِعٌ وَتِسْعُونَ (٧) ثَمَانِيَةَ

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٢) نسب هذا إلى البصريين في شرح ابن القواس ١١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٦٠/٢ .

(٣) ونسب هذا إلى الكسائي والفراء انظر المصدرين السابقين .

(٤) انظر رأي السيرافي والكسائي في شرح الكافية للرضي ١٦٠/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٥٦٠ ، وابن يعيش ٣٦/٦ ، وشرح ابن القواس ١١١٣ .

(٦) انظر هذا في شرح الكافية ١٥٩/٢ .

(٧) في النسختين " وتسعين " .

وَتِسْعِينَ " ، وَغَيْرُ سَبْيُوِيهِ لَا يُجِيزُ " هَذَا رَابِعَ عَشْرٍ / ثَلَاثَةَ عَشْرٍ " كَمَا يُجِيزُ " / ١٨٣/أ
هَذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ " ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ كَمَا تَقُولُ : " ضَارِبٌ ثَلَاثَةٌ " ، ،

فَإِذَا جَاوَزْتَ " الْعَشْرَةَ " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (١) : قَبِحَ أَنْ تَجِيءَ بِالَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ
الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَمْنَعُ مِنْ عَمَلِهِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " ثَالِثٌ اثْنِي عَشْرَ (إِنَّمَا
أَصْلُهُ " ثَالِثٌ عَشْرَ اثْنِي عَشْرَ) (٢) فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ " الثَّلَاثَةِ ،
وَالْعَشْرَةِ " اسْمُ فَاعِلٍ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِأَنَّهُ (٣) لَيْسَ فِي " ثَالِثٌ مِنْ " ثَالِثٌ
عَشْرَ اثْنِي عَشْرَ " شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ " الْعَشْرَةِ " بَلْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حُرُوفُ " الثَّلَاثَةِ "
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا بَعْدَهُ .

أَقُولُ : سَبْيُوِيهِ لَمْ يُجْرَهُ (٤) عَا مَلًا فِيهَا بَعْدَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا أَجَاوَزَهُ
عَلَى وَجْهِ الْإِضَافَةِ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ لَا بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ،
فَإِذَا قُلْتَ : " ثَالِثٌ عَشْرَ اثْنِي عَشْرَ " ، فَـ " اثْنَا عَشْرَ " عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ
بِالِإِضَافَةِ لَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقْدَرُ مُنُونًا عَامِلًا فِي الثَّانِي ، قَالَ
سَبْيُوِيهِ : " فَأَمَّا " بَضْعَةٌ عَشْرَ " فَبِمَنْزِلَةِ " تِسْعَةٌ عَشْرَ " [فِي كُلِّ شَيْءٍ] (٥) ،
وَ " بَضْعُ عَشْرَةٍ " بِمَنْزِلَةِ " تِسْعُ عَشْرَةٍ " فِي كُلِّ شَيْءٍ (وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " فِي
كُلِّ ") (٦) فِي كُلِّ مَعْدُودٍ .

(١) انظر التكملة ٧٠ فما بعدها .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ولأنه " .

(٤) في الأصل " يجز " .

(٥) تكملة من الكتاب ٦١/٣ هـ هارون .

(٦) سقط من (ف) .

« التواريخ »

وفى "التواريخ" الليالى عدت
من غرة إلى انتصاف الشهر
نحو كتبه لخمس خلت
وبقيت إلى سرار البدر

الإرخ - بكسر الهمزة - : الوقت ، والتاريخ : التوقيت ، وهو ذكر أول
مدة الشئ يُعرف به مقدار ما مضى .

وقيل : اشتقاقه من "الإرخ" - بكسرة الهمزة وفتحها - وهو ولد البقرة
الوحشية ، قالوا : لأن التاريخ شئ يحدث كما يحدث الولد من البقرة (١)
وخصت البقرة (٢) بذلك ؛ لأنهم يكونون بها عن السنين ، قال الله تعالى ﴿ إِنِّي
أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ (٣) فسروا "البقرات" هنا
بالسنين (٤) ، وإنما عدت الليالى فى التاريخ دون الأيام ؛ لأن تاريخ العرب على
الأشهر القمرية ، وأول الشهر ليلة ؛ إذ كان الهلال إنما يظهر ليلاً ، ولأن سلطان
القمر وظهوره فى الليل .

قوله : "لخمس خلت ضعيف وهو جائز ، والفصيح "لخمس
خلون" ؛ لأن التقدير "لخمس ليال خلون" ، وكذا إلى العشر (٥) ، يقال : "
كتبته لعشر خلون" ؛ لأن الثلاثة إلى العشرة تضاف إلى الجمع ، و "خلون"
صفة ليالٍ ، وهى جمع ، فالاختيار أن يؤتى بضمير الجمع المؤنث وهو النون ،

(١) انظر اللسان "أرخ" . وشرح ابن القواس ١١١٢ ، وقال ابن فارس فى معجم مقاييس اللغة
١٠٥/٦ : "أما تواريخ الكتاب وتاريخه فما نحسبها عربية" ، وانظر كذلك الاقتضاب فى شرح
أدب الكتاب للبطلبوسى ١٩٦/١ .

(٢) فى الأصل "البقر" .

(٣) سورة يوسف ٤٣ .

(٤) انظر الكشاف ٢/٣٢٥ ، وشرح ابن القواس ١١١٤ .

(٥) فى (ف) "العشرة" .

فَإِذَا جَاوَزْتَ " الْعَشْرَ " قُلْتَ : " لِإِحْدَى عَشْرَةَ (١) لَيْلَةً خَلْتَ " وَلَا تَقُلْ (٢) :
 " خَلَوْنَ " ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَقْدَ يُمَيِّزُ بِوَاحِدٍ ، فَ" خَلْتَ " صِفَةٌ " لَيْلَةٍ " ، فَلِذَلِكَ
 أَفْرَدُوا الضَّمِيرَ ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مُفْرَدٍ .
 قَوْلُهُ :

" مِنْ غُرَّةٍ إِلَى انْتِصَافِ الشَّهِرِ "

يُرِيدُ مِنْ غُرَّةِ الشَّهِرِ أَي مِنْ أَوَّلِهِ ، وَغُرَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَوَّلُهُ ، فَإِذَا أَرَّخُوا فِي
 أَوَّلِ لَيْلَةٍ فِي الشَّهِرِ يَقُولُونَ : كَانَ ذَلِكَ غُرَّةَ شَهْرٍ كَذَا ، وَلَمْ يَقُولُوا : " كَتَبْتَهُ لِلَّيْلَةِ
 مَضَتْ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمُضْ ، فَإِذَا أَرَّخُوا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ قَالُوا : " كَتَبْتَهُ لِلَّيْلَةِ خَلْتَ أَوْ
 مَضْتَ " ؛ لِأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " كَتَبْتَهُ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرٍ
 كَذَا " ، وَكُلُّ لَيْلَةٍ يَقَعُ التَّارِيخُ فِيهَا لَمْ تَعُدْ مَاضِيَةً ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَمُضْ بَلْ يُعَدُّ مَا
 قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَاضٍ ، مِثْلَهُ أَنْكَ إِذَا أَرَّخْتَ فِي خَامِسِ لَيْلَةٍ لَمْ تَقُلْ : " لَخْمِسِ لَيَالٍ
 خَلَوْنَ " ؛ لِأَنَّ الْخَامِسَةَ لَمْ تَمُضْ بَلْ " لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ " ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ :
 " كَتَبْتَهُ فِي خَامِسَةِ شَهْرٍ كَذَا " كَمَا يَفْعَلُهُ كِتَابُ هَذَا الْأَوَانِ فِي قَوْلِهِمْ : " كَتَبْتَهُ ١٨٣/ ب
 فِي ثَالِثِ شَهْرٍ كَذَا " ، وَتَقُولُ : " كَتَبْتَهُ لِخَمْسِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ مَضَتْ أَوْ خَلَتْ " .

قَوْلُهُ :

" وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ الْبَدْرِ "

[يُرِيدُ] (٣) أَنْكَ إِذَا أَرَّخْتَ فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ قُلْتَ : " كَتَبْتَهُ لِخَمْسِ (٤)
 عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ مِنْ شَهْرٍ كَذَا " ؛ وَ" لِأَرْبَعِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ " ، وَ" لِإِحْدَى
 عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ " (٥) ، وَتَقُولُ فِي الْيَوْمِ الْعِشْرِينَ : كَتَبْتَهُ لِعِشْرِ لَيَالٍ بَقِيْنَ

(١) فِي (ف) " عَشْرَ " .

(٢) فِي (ف) " وَلَا تَقُولْ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) " لِخَمْسَةِ " .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

" فتأتي بضمير الجمع الذي هو النون ؛ لأنه صفة جمع ، ومنهم من يقول :
 " كتبتُه لعشرٍ إن بقين " ، و " خمس عشرة ليلة إن بقيت " قِيأتي بحرف الشرط ؛
 لإحتمال نقصان الشهر .

و " سرارُ البدر " اختفاؤه ، يقال : " أسرَّ الحديث " إذا أخفاه .

وقوله : " إلى سرارِ البدر " يريدُ سرارَ (١) القمرِ ، لأنَّ البدرَ لا يصدقُ
 عليه إلا وقتَ كماله ، ووقتُ كماله يستحيلُ سرارهُ .

قيل : إنما سُميَ بدرًا ؛ لسعته ، ولأنه في ليلة أربع عشرة يُبادرُ
 [الشمسُ] (٢) في الطلوع ، أي : يسبقُ مغيبها بساعة .

« كَم »

وَشَبَّهُوا بِالْعَدَدِ الْكَثِيرِ	" كَم " فِي السُّؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ
تَقُولُ كَمَ عَبْدًا مَلَكَتُ نَاصِبَهُ	وَإخْفِضْ بِكُمْ حَيْثُ تَكُونُ وَأَجِبَهُ
أَيَّ خَبْرِيَّةٍ كَكَمَ عَبْدٌ لِيَا	فَهِيَ تَقْبِضُ رَبِّ وَأَسْمُ بِنِيَا
مَوْضِعَهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ	يُرْفَعُ أَوْ يُجْرُ أَوْ يَنْتَصِبُ
نَحْوُ بِكُمْ بَعْتُ وَكُمْ مَلَكَتَا	وَكُمْ لَهُ اسْتَخْبِرْتُ أَوْ خَبِرْتُنَا
وَإَنْصَبَ بِكُمْ مَفْسُورًا إِنْ فُضِّلَا	كَكُمْ بِجُودٍ مَقْرَفًا نَالَ الْعَلَى
وَالْجَرُّ فِي السُّؤَالِ بَعْدَكُمْ وَرَدَّ	وَالنَّصْبُ فِي الْإِخْبَارِ أَيْضًا لَا يَرُدُّ

وَجَهٌ تَشْبِيهِ " كَم " بِالْعَدَدِ أَنَّهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ سُؤَالٌ عَنِ الْعَدَدِ ، وَفِي
 الْخَبْرِ سُؤَالٌ عَنِ الْكَثِيرِ (٣) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ جَوَابَهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ عَدَدٌ ، فَإِذَا قِيلَ
 لَكَ : كَمَ مَا لَكَ ؟ قُلْتَ : عَشْرُونَ ، وَقَدْ يُبَدَلُ مِنْهَا الْعَدَدُ كَقَوْلِكَ : كَمَ دَرَاهِمًا
 مَا لَكَ ؟ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ ، فَ " عَشْرُونَ " مَعَ الْهَمْزَةِ بَدَلٌ مِنْ " كَمَ " فَهَذَا
 وَجَهٌ شَبَّهَهَا بِالْعَدَدِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ١٥٦ فما بعدها .

وَالْعَدَدُ الْكَثِيرُ عِنْدَهُمْ مَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِالْعَدَدِ
الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا عَلَى طَرَفِ الْقَلَّةِ (١) دُونَ الْعَكْسِ تَرْجِيحٌ
مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ ، وَأَيْضاً فَلَمَّا كَانَ الْعَدَدُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ بِ " كَمْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
قَلِيلاً وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَثِيراً فَشَبَّهُوهَا بِالْعَدَدِ الَّذِي بَيْنَ الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ ، وَهُوَ مَنْ
" أَحَدَ عَشَرَ " إِلَى " تِسْعَةَ (٢) وَتِسْعِينَ " أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " كَمْ مَالُكَ ؟ "
جَاوَزَ أَنْ يَقُولَ : " ثَلَاثَةٌ ، أَوْ عَشْرُونَ ، أَوْ أَلْفٌ " لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُتَوَسِّطُ لَيْسَ (٣)
قَلِيلاً كَانَ دَاخِلاً فِي حُكْمِ الْكَثِيرِ .

قَوْلُهُ : " فِي السُّؤَالِ " احْتِرَازٌ عَنِ الْإِخْبَارِ .

قَوْلُهُ : " نَاصِبَ التَّفْسِيرِ " نَاصِبٌ : حَالٌ مِنْ " كَمْ " ؛ وَالتَّفْسِيرُ:
التَّمْيِيزُ ، وَكَمْ " هِيَ النَّاصِبَةُ / لِلتَّمْيِيزِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " كَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ ؟ فَ
" دِرْهَمٌ " (٤) مَنْصُوبٌ بِ " كَمْ " عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ كَمَا يَنْصَبُ مَا بَعْدَ " أَحَدَ
عَشَرَ " عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْوِينِ ، وَلَا يَكُونُ مُمَيِّزًا لِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلَّا مُفْرَدًا ؛ فَإِنْ جَاءَ
بَعْدَهَا جَمْعٌ نَحْوُ " كَمْ لَكَ غِلْمَانًا ؟ فَ " غِلْمَانٌ " حَالٌ لَا تَمْيِيزُ ، وَالْمُمَيِّزُ (١) ١٨٤
مَحْنُوفٌ نَحْوُ " كَمْ نَفْسًا لَكَ غِلْمَانًا " ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْجَارُ وَالْمَجْرُودُ الَّذِي
هُوَ خَيْرٌ " كَمْ " ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ « غِلْمَانٍ » عَلَى " لَكَ " ؛ لِأَنَّ حَالَ الْمَجْرُودِ لَا يَتَقَدَّمُ
عَلَيْهِ خُصُوصاً إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِظَاهِرِ عِنْدِ الْآكْثَرِ .

(١) فِي النُّسَخَتَيْنِ " الْعَلَّةُ " ، وَالصُّوَابُ مَا أُثْبِتَ ، قَالَ النَّبِيلِيُّ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَّةِ لَوْحَةَ ١٢٠ : " فَإِنْ

قُلْتَ : فَلَمْ حَمَلْتَ عَلَى الْعَدَدِ الْمُتَوَسِّطِ دُونَ طَرَفِيهِ - أَعْنَى الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةَ - ؟

قُلْتَ : الْوَسْطُ لَهُ طَرَفَانِ ، طَرَفٌ إِلَى جِهَةِ الْقَلَّةِ وَطَرَفٌ إِلَى جِهَةِ الْكَثْرَةِ ، فَكَانَ حَمَلُهُ عَلَى الْعَدَدِ

الْمُتَوَسِّطِ أَشْمَلٌ وَأَعْدَلُ ، وَلِأَنَّ فِي حَمَلِهِ عَلَى عَدَدِ الْقَلَّةِ دُونَ الْكَثْرَةِ أَوْ بِالْعَكْسِ تَرْجِيحاً مِنْ غَيْرِ

مُرَجِّحٍ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " تِسْعٌ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) (ف) " فِدْرَهْمًا " .

وَالضَّابِطُ فِي " كَمْ " الِاسْتِفْهَامِيَّةِ أَنْ (١) كُلُّ مَا جَارَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ تَمْيِيزًا
لِ " أَحَدٍ عَشَرَ " إِلَى " تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ " حَسُنَ أَنْ تَجْعَلَهُ تَمْيِيزًا لِ " كَمْ " وَمَا
قُبِحَ فِيهِ قُبِحَ فِيهَا .

قَوْلُهُ : " تَقُولُ كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ نَاصِبَةً " تَمَثِيلٌ .

قَوْلُهُ : " نَاصِبِهِ " يَرِيدُ أَنَّهَا نَاصِبَةٌ لِ " عَبْدٍ " كَمَا نَصَبْتَ " الْعَشْرُونَ "
" الدَّرْهَمَ " . فِي قَوْلِكَ : " عَشْرُونَ دِرْهَمًا " ، وَكَمَا أَنَّ الْجَرَّ فِي الْخَبْرِيَّةِ بِ " كَمْ "
نَفْسِهَا عَلَى الْأَصَحِّ (٢) كَذَلِكَ النَّصْبُ فِي الِاسْتِفْهَامِيَّةِ .
قَوْلُهُ :

" وَاخْفِضْ بِهَا حَيْثُ تَكُونُ وَاجِبَةٌ "

يُرِيدُ (أَنْ الْخَبْرِيَّةِ) (٣) تَمْيِيزُهَا مَجْرُورٌ تَشْبِيهًا لَهَا بِالمِائَةِ وَالْأَلْفِ فِي
الإِضَافَةِ إِلَى التَّمْيِيزِ .

قَوْلُهُ : " أَيُّ خَبْرِيَّةٍ " تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ : " وَاجِبَةٌ " .

قَوْلُهُ : " فَهِيَ نَقِيضُ رُبٍّ " يَرِيدُ أَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ ، فَهِيَ نَقِيضُ " رُبٍّ " فِي (٤)
إِفَادَةِ الكَثْرَةِ إِذْ كَانَتْ " رُبٍّ " لِلتَّقْلِيلِ ، فَهِيَ نَقِيضَتُهَا فِي المَعْنَى وَتَضَارَعُهَا فِي
الْجَرِّ فِيمَا بَعْدَهَا ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا نَكْرَةً كَمَا أَنَّ مَجْرُورَ " رُبٍّ "
كَذَلِكَ ، فَكُلُّ مَا حَسُنَ لَكَ أَنْ تَجْرَهُ بِ " رُبٍّ " (مِنَ الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ حَسُنَ لَكَ أَنْ
تَجْرَهُ بِ " كَمْ ") (٢) الْخَبْرِيَّةِ .

(١) (ف) "إنما" تحريف .

(٢) انظر الكتاب ١٦١/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ ، وابن يعيش ١٢٨/٤ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل "عن" بدل "في" .

قوله : " كَكَمَّ عَبْدٌ لِيَا " مثالٌ للخبرية الواجبة ، ومعنى كونها واجبةً أنَّ الكثرة متحققة ، بخلاف الاستفهامية فإنَّ المسئول بها عنه غير متحققٍ عند السائل بل هو (شاكٌ) (١) فيه ، وأمَّا الخبرية فإنَّ الكثرة متحققة ثابتة عند المخبر بها .

قوله : " واسمُ بُنيًا " لما قال : " فهَي نَفِيضُ رَبِّ " رَفَعَ وَهَمَّ مِنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا حَرْفٌ فَقَالَ : " واسمُ بُنيًا " أَي : وَهِيَ اسْمٌ ، وَالذِي يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أُمُورٌ مِنْهَا

تُدْخُلُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ : " بِكُمْ بَعْتَ ؟ " ، وَكَقَوْلِهِمْ : " إِلَى كَمْ تَصْنَعُ كَذَا ؟ " ، وَعَلَى كَمْ رَجُلٌ نَزَلَتْ ؟ " .

وَيُضَافُ إِلَيْهَا فَتَقُولُ (٢) : " غُلَامٌ كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتَ ؟ " .
وَمِنْهَا الْإِخْبَارُ عَنْهَا نَحْوُ " كَمْ غُلَامًا لَكَ ؟ " .

وَمِنْهَا أَنَّهَا يُبَدَّلُ مِنْهَا الْاسْمُ نَحْوُ " كَمْ بِرِهَمًا لَكَ ؟ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ " ، فَـ " كَمْ " بِمَنْزِلَةِ الْعَدَدِ وَالْهَمْزَةِ .

وَمِنْهَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا نَحْوُ : كَمْ رَجُلٍ جَاعُوكَ ، وَإِنْ تَشَأْ : جَاعَكَ (٣) .
وَمِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ مَفْعُولَةً كَقَوْلِهِ : " كَمْ مَلَكَتَ ؟ " .

(١) فِي النُّسخَاتَيْنِ " مُشَارِكٌ " وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٢) فِي (ف) " فَيَقَالُ " .

(٣) كَمْ : لَفْظُهُ مُذَكَّرٌ مُفْرَدٌ ، وَمَعْنَاهُ يَقَعُ عَلَى الْمُؤنَّثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ جَازَ أَنْ يَعُودَ عَلَى اللَّفْظِ أَوْ عَلَى الْمَعْنَى . انظر : ابن يعيش ١٢٢/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٠/٢ .

وَمِنْهَا أَنَّهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا حَدُّ الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا
غَيْرَ مُقْتَرَنَةٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ .

قَوْلُهُ : " بُنْيَا " ، أَمَّا بِنَاؤُهَا فِي الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ فَلْتَضْمُنُهَا مَعْنَى الْهَمْزَةِ ؛ وَأَمَّا
بِنَاؤُهَا فِي الْخَبْرِ فَلِأَنَّهَا بِلَفْظِ الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ .

وَقِيلَ : بُنِيَتْ فِي الْخَبْرِ ؛ لِضَارِعَتِهَا الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ فِي أَصْلِ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ
الْكَثْرَةَ أَيْضاً عَدُّ .

وَأَمَّا بِنَاؤُهَا عَلَى السُّكُونِ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ .
قَوْلُهُ :

" مَوْضِعُهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ "

لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهَا اسْمٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا إِعْرَابٌ إِذَا رُكِبَتْ مَعَ الْعَوَامِلِ ، وَمَلَأْنَا
ذِكْرَ بِنَائِهَا ذِكْرَ أَنْ إِعْرَابِهَا مُحْكِيًّا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " مَوْضِعُهَا فِي حَالَتِهَا يُعْرَبُ " .
أَيُّ : لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَجْلِ الْبِنَاءِ .

قَوْلُهُ : " فِي حَالَتِهَا " يُرِيدُ فِي الْأِسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْخَبْرِ .

قَوْلُهُ : " يُرْفَعُ / أَوْ يُجْرُ أَوْ يَنْتَصِبُ " لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ لَهَا مَوْضِعاً مِنَ الْإِعْرَابِ ١٨٤ ب
وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْعَوَامِلُ إِمَّا رَفَعٌ ، وَإِمَّا نَصْبٌ ، وَإِمَّا جَرٌّ .

قَوْلُهُ : " بِكُمْ بَعْتُ ؟ " مِثَالٌ لِلْمَجْرُورَةِ (١) لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَ
" الْبَاءُ " فِي " بِكُمْ " يَتَعَلَّقُ بِ " بَعْتُ " ؛ لِأَنَّ الْأِسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

قَوْلُهُ : " وَكَمْ مَلَكْتَا ؟ " مِثَالٌ لِكُونِهَا مَنْصُوبَةً الْمَوْضِعِ وَهِيَ مَفْعُولَةٌ ، وَالْعَامِلُ
فِيهَا النَّصْبُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا وَهُوَ " مَلَكْتَا " ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَهَا نَصْبٌ
ظَهَرَ النَّصْبُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهَا نَحْوُ " غُلَامٌ كَمْ رَجُلٌ ضَرَبْتِ ؟ " فَ " غُلَامٌ " .
مَنْصُوبٌ بِ " ضَرَبْتِ " ، وَقَدْ تَكُونُ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ كَمْ ضَرَبْتُ
ضَرَبْتِ ؟ " فَ " كَمْ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَتَكُونُ ظَرْفًا إِمَّا لِلزَّمَانِ
نَحْوُ كَمْ شَهْرًا صُمْتُ ؟ ، وَإِمَّا لِلْمَكَانِ نَحْوُ " كَمْ فَرَسَخًا سَرْتُ " ؟

(١) فِي الْأَصْلِ " الْمَجْرُورِ "

قوله : " وَكَمْ لَهُ " مثال للمرفوعة المحل ؛ لأنها مبتدأ ، و" لَهُ " (١) خبرها ،
وإن جعلتها خبرية جررت ما بعدها ، وموضعها في الخبر من الإعراب
كموضعها في الاستفهام ، وإلى هذا أشار بقوله : " استخبرت أو خبرتاً " أي
موضعها في الخبر بحسب ما يقتضيه العامل كما مر في الاستفهامية .
قوله :

" وَأَنْصَبَ بِكُمْ مُفْسِرًا إِنْ فُصِّلًا "

يريد في " كَمْ " الخبرية ، لأن مميّزها قبل الفصل كان مجروراً بالإضافة ،
وقيل : الجرب " مِنْ " (٢) مقدرة ، أما الاستفهامية فمميّزها منصوب غالباً
فصلت أم لم تفصل ، وأما الخبرية فإن قدر أن الجرب بإضافتها إلى المجرور
بها قبَّح الفصل كما يقبَّح بين المضاف والمضاف إليه فيختار نصبه إما لبطان
الإضافة بالفصل ، وإما لأن المجرور بها فضلة ، والفضلات إذا سقط عنها ما
يجرّها رجعت إلى النصب ، وإما لأن الفاصل قد قام مقام (٣) التنوين ، ثم
الفصل بين " كَمْ " الخبرية ومميّزها إما أن يكون بالظرف كقول الشاعر :

كَمْ بَجُودٍ مُقْرِفًا نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٤)

يروى بنصب " مقرف " ، ومنهم من يجره مع الفصل كما يجر مع الفصل

(١) في (ف) " ولها " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

وهذا منقول عن الخليل والكوفيين ،

انظر الكتاب ١٦٢/٢ ، وشرح ابن القواس ١١١٨ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب البيت لأنس بن زنيم ، ولأبي الأسود الدؤلي ، ولعبدالله بن كريب ، وهو في الكتاب ١٦٧/٢ .

والمقتضب ٦١/٣ ، والعيني ٤٩٣/٤ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والخزانة ١١٩/٣ .

بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وسببويه (١) لا يجيزه في غير الشعر ، والفصل في هذا البيت بالظرف وهو " بجود " ، ومن قال: الجر بعد " كم " ب " من " مقدرة جاز الخفض مع الفصل مطلقاً ؛ لأن الخفض ليس ب " كم " نفسها ، (٢) فلا يختلف الحال بالفصل وغيره وهو مذهب الكوفيين (٣) ، فإن كان الفصل بغير الظرف فسببويه يوجب النصب في الشعر وغيره ، وأنشد قول القطامي :

كَمْ نَأَلْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ احْتِمِلُ (٣)
 بنصب " فضل " ، وفي " نألني " فاعل مضمَرٌ يعود إلى " كم " ، ويجوز رفعه ؛ لأنه فاعل " نألني " ، و " كم " هنا خبرية ؛ لأنه يمدحهم بكثرة تفضلهم عليه في شدة الزمان وبلوغ الفقر منه إلى حال لا يمكنه الارتجال للانتجاع وطلب الرزق ، و " أحتمل " من التحمل و [هو] (٤) : الرحيل ، ويروى " أجتمل " بالجيم ، والمعنى لا أكاد أقدر على أن أجمع العظام وأخرج ودكها لأتعلل به ، مأخوذاً من " الجميل " وهو الودك (٥) .

وأما الفصل بين " كم " الاستفهامية ومميزها فجائز جوازاً حسناً في الشعر وغيره بخلاف العدد الصريح (٦) ؛ فإنه لا يجوز الفصل بينه وبين مميزه

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٦٦ .

(٢) انظر الإنصاف المسألة (٤١) .

(٣) انظر ديوانه ٣٠ ، والكتاب ١٦٥/٢ هارون ، وابن يعيش ١٣١/٤ ، والخزانة ١٢٢/٣ ، والعيني

٤٩٤/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٢٢ .

(٤) تكملة ، وهي في ابن يعيش ١٣١/٤ .

(٥) انظر هذا في ابن يعيش ١٣١/٤ حيث قال بعد ذلك : " ومن رواه كذلك قال : إذ لا أزال " .

(٦) وذلك نحو " كم لك غلاماً ؟ وكم عندك جارية ؟ بخلاف العدد الذي بمعناها ، فإنه لا يحسن : اشترت

خمسة عشر لك عبداً ، أو : رأيت عشرين عندك جارية " عن شرح ابن القواس ١١٢٢ فما بعدها ،

وانظر ابن يعيش ١٣٠/٤ .

إِلَّا فِي الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّصْرُفَ بِالفِصْلِ فِي " كَمْ " عِوَضاً مِمَّا سَلِبَتْهُ مِنَ التَّمَكُّنِ . وَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِ " خَمْسَةَ عَشَرَ " وَيَأْبَاهُ فِي سَلْبِهِ التَّمَكُّنَ بِالْبِنَاءِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ الفِصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُمَيِّزِهِ ، فَأَجَابُوا عَنْهُ /بِأَنَّ " كَمْ " أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً (١) ١٨٥ (أ) لاسْتِفْهَامِهِمْ بِهَا عَنْ كُلِّ عَدَدٍ .

وَأَقُولُ : البِنَاءُ فِي " خَمْسَةَ عَشَرَ " وَيَأْبَاهُ (١) عَارِضٌ ، وَفِي " كَمْ " لَازِمٌ ، فَكَانَ التَّمَكُّنُ ثُمَّ يُرْقَبُ ، وَلِظُهُورِ الإِعْرَابِ فِي (٢) " اثنى عشر " وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :
فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا اسْتَطِيعُ عَلَى الْفَرَاشِ مَقِيلًا (٣)
 ففَصَلَ ، وَهُوَ قَلِيلٌ شَادًا .
 قَوْلُهُ :

" وَالْجَرُّ فِي السُّؤَالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدَ "

يُرِيدُ : أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْجُرْبُ " كَمْ " الاسْتِفْهَامِيَّةَ حَمَلًا لَهَا عَلَى الْخَبْرِيَّةِ ، وَكَيْسَ الْجُرْبُ بِهَا مُطْلَقًا فِي الصَّحِيحِ ، بَلْ إِذَا كَانَتْ " كَمْ " مَجْرُورَةً نَحْوَ " بِكُمْ دَرَاهِمَ بَعْتُ ؟ " لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مَعَ مُمَيِّزِهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ اسْتَفْنَوْا بِدخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا عَنْ دَخُولِهِ عَلَى الْمَفْسَرِ لَهَا .

وَقِيلَ : الْجُرْبُ بِ " مِنْ " ، فَالْبَاءُ عِوَضٌ عَنِ الْمَقْدَرَةِ - أَعْنَى الْبَاءِ الدَّاخِلَةَ عَلَى " كَمْ " كَمَا كَانَتْ " الْوَاوُ " عِوَضًا عَنِ " رُبَّ " .

(١) (ف) " وفي بابه " .

(٢) في النسختين " من " ، والصواب ما أثبت .

(٣) لم أعتز على قائل هذا البيت بولم أجدّه فيما رجعت إليه من مراجع .

قوله :

" وَالنَّصْبُ فِي الْإِخْبَارِ أَيْضاً لَا يُرِيدُ "

يُرِيدُ كَمَا حُمِلَتْ الْأَسْتِفْهَامِيَّةُ عَلَى الْخَبْرِيَّةِ فِي الْجَرِّ حُمِلَتْ الْخَبْرِيَّةُ
عَلَى الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ فِي جَوَازِ النَّصْبِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي أَنَّ لَهُمَا صَدْرَ
الْكَلَامِ ؛ وَاتِّفَاقِهِمَا لِفُظاً وَبِنَاءً ، أَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّهُمَا (١) عَلَى حَرْفَيْنِ ،
وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمَا الضَّمِيرُ مُفْرَداً وَمَجْمُوعاً .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُحَدَفُ مُمَيِّزُهَا نَحْوُ : كَمْ مَالِكٌ ؟ أَيُّ : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟ .

(١) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ

[معانى بعض الكلمات]

القولُ فى معنى بقايا كَلِمٍ يحتاجُها الناسُ فى التعلُّمِ

"البَقَايَا" جَمْعُ بَقِيَّةٍ مِثْلُ "سَرَايَا" جَمْعُ "سَرِيَّةٍ" ، وَ "الكَلِمُ" جِنْسُ وَاحِدُهُ "كَلِمَةٌ" ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ جِنْسُ تَذْكِيرٍ وَصَفِهِ فى قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (١) ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَأُنْثَ وَصَفُهُ .

قوله : "يحتاجُها" يريدُ يحتاجُ إليها فَعَدَاهُ إِلَى المفعولِ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ ، ومعنى يحتاجُها : يفتقرُ إليها .

قوله : "الناسُ فى التعلُّمِ" يريدُ بالناسِ : المتوسِّطُ غَيْرَ المتناهِى فى العِلْمِ .

[كَائِي]

معنى كَائِي كَمْ وَ "مِنْ" لَهَا التَّزْمُ جَيْرٌ وَإِي مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ القَسَمِ

يريدُ معنى "كَائِي" معنى "كَمْ" الخَبَرِيَّةِ فى التَّكْثِيرِ ، وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ حَرْفِ التَّشْبِيهِ ، وَ "أَيُّ" الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا ، فَلَمَّا تَرَكَّبَ التَّشْبِيهُ مَعَ الاستفهامِ تَوَلَّدَ مِنْ بَيْنِ التَّشْبِيهِ وَالْعُمُومِ الَّذِي فى "أَيُّ" مَعْنَى ثَالِثٌ وَهُوَ التَّكْثِيرُ الَّذِي تُقِيدهُ "كَمْ" الخَبَرِيَّةُ ، وَزَالَ التَّشْبِيهُ مِنَ الكَافِ ، وَالاستفهامُ مِنْ "أَيُّ" .
وَ "أَيُّ" مَجْرُورَةٌ بِالكَافِ فى الأَصْلِ ، وَلَمْ تَتَّعَلَقْ هَذِهِ الكَافُ بِشَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ عَامِلَةً ، وَصَارَا فى حُكْمِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ كـ "حَبْدًا" .

وَهِيَ عَامِلَةٌ فِيمَا بَعْدَهَا النَّصْبُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ "مِنْ" تَقُولُ : كَائِي رَجُلًا جَاءَكَ هَذَا رَجُلٌ "منصوبٌ على التَّمْيِيزِ ، وَنَاصِبٌ "كَائِي" ، وَمَوْضِعُ "كَائِي" .

(١) سورة فاطر ١٠ .

رفع بالابتداء ، و "جاءك" خبره ، كأنك قلت : "كثير من الرجال جاءك" ، وتقول :
 "كأي رجلاً ضربت" ، ف "كأي" منصوب بـ "ضربت" ، (و "رجل") (١)
 منصوب بـ "كأي" :

وإنما نصبوا (بها) (٢) للزوم التثوين المانع من الإضافة لها ، و "كأي"
 اسم ؛ لأنه يخبر عنه .

قوله : "ومن لها التزم" (إنما التزم) (٢) أكثر العرب "من" مع "كأي"
 خوف لبسٍ ربما حصل ، فإنك إذا قلت : كأي رجلاً ضربت ، جاز أن يكون
 رجلاً منصوباً (٣) بـ "كأي" فيكون واحداً في معنى الجمع الكثير ،
 ويجوز أن يكون منصوباً - أعني "رجلاً" - بـ "ضربت" وتكون "كأي" ١٨٥
 ظرفاً كأنك قلت : "كأي مرة ضربت رجلاً ، ويكون الكثير للمرات (٤) ، و
 "رجل" لفظه واحد ومعناه واحد ، قال سيبويه (٥) : إنما ألزموها "من" ؛ لأنها
 توكيد - يعني "من" - قال : ورب توكيد لازم

أقول : يحتمل قوله : "لأنها توكيد" أمرين :

(١) مكانه بياض من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في كلتا النسختين "منصوب" بالرفع ، والصواب ما أثبت .

(٤) في النسختين "للمرات" تحريف .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٢ (هارون) ، ونصه "فإنما ألزموها" من "لأنها توكيد" فجعلت كأنها

شئ يتم به الكلام ، وصار كالمثل ، ومثل ذلك : "ولا سيما زيد ، فرب توكيد لازم حتى يصير
 كأنه من الكلمة" .

أحدهما : مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ خَوْفِ اللَّبْسِ ؛ لِأَنَّ التَّوَكِيدَ إِنَّمَا يُرَادُ لِإِزَالَةِ
اللَّبْسِ أَوْ قَطْعِ الْمَجَازِ .

والثاني : أَنَّ " مِنْ " تَزَادُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ ؛ لِاسْتِفَادَةِ (١) الِاسْتِغْرَاقِ
فَكَانَتْ مُؤَكَّدَةً (٢) لِمَا تُفِيدُهُ " كَأَيِّ " مِنَ التَّكْثِيرِ ، أَيْ : مَقْوِيَةً ، لِأَنَّ التَّأَكِيدَ هُوَ
تَقْوِيَةٌ مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْأَصْلِ . وَفِيهَا سِتُّ لُغَاتٍ :

الأولى : " « كَأَيِّ » وَهِيَ الْمُرْكَبَةُ مِنْ " أَيْ " وَكَافِ التَّشْبِيهِ .
الثانية : (" كَائِنٌ " قَالَ الشَّاعِرُ) (٣) :

وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ خَلِيلٍ يِرَانِي لَوَأصِبْتُ هُوَ الْمَصَابَا (٤)

فَكَانَهُمْ قَدَمُوا " الْيَاءَ " الْمَشْدَدَةَ وَأَخْرَوْا الْهَمْزَةَ [فَصَارَ : كِيءٌ] (٥) مِثْلَ
هَيْنٍ ، وَلَيْنٍ ، فَحَذَفُوا " الْيَاءَ " الثَّانِيَةَ تَخْفِيفًا لِثَقَلِ التَّضْعِيفِ فَصَارَ « كِيءٌ »
بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ ، كَمَا قَالُوا " هَيْنٌ ، وَلَيْنٌ " ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ
أَلْفًا ؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا كَمَا فَعَلُوا فِي طَائِيٍّ ، وَالْأَصْلُ طِيءٌ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ هُوَ الْيَاءُ الْأُولَى السَّاكِنَةُ ، ثُمَّ قَلِبَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا ؛
لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَهَذَا أَنْسَبُ مِنْ ارْتِكَابِ الشُّذُوحِ ، وَكَانَ يُونَسُ (٦)
يَزْعَمُ أَنَّ " كَائِنٌ " فَاعِلٌ مِنْ " كَانَ يَكُونُ " ، وَفِيهَا قَوْلُ آخَرَ لِأَبِي الْعَبَّاسِ لَمْ
يُذَكِّرْ خَوْفَ الْإِطَالَةِ (٧) .

(١) فِي (ف) " الْإِفَادَةُ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحَةٍ .

(٣) فِي (ف) " كَائِنَةٌ قَالَ جَرِيرٌ " .

(٤) تَقَدَّمَ هَذَا الشَّاهِدُ فِي ١ / ٦١٧ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) انظُرِ الْمَحْتَسِبَ ١٧١/١ فَقَدْ عَقِبَ ابْنُ جَنِي عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : " وَهَذَا بِيَعْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ

إِعْرَابُهُ ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنَ الْإِعْرَابِ " .

(٧) انظُرْهُ فِي ابْنِ يَعِيشَ ١٣٦/٤ يَوْشَرَاحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ١١٢٨ .

[التَّالِثَةُ] (١) : " كَيْئٌ " بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ بوزنٍ " هَيْنٍ " مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ، وَلَا إِبْدَالٍ ، وَإِنَّمَا قَدِمُوا " الْيَاءَ " وَأَخْرَجُوا الْهَمْزَةَ لِيَصِيرَ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ فَيُخَفَّفُ عَلَيْهِمُ النَّطْقُ بِهِ لِكثْرَةِ النَّظِيرِ لِأَنَّهَا (٢) صَارَتْ بوزنٍ " سَيِّدٍ ، وَمَيْتٍ ، وَهَيْنٍ ، وَلَيْنٍ " .

الرَّابِعَةُ : " كَيْئٌ " بوزنٍ " كَيْعٍ " مِثْلَ " بَيْتٍ ، وَشَيْخٍ " وَهُوَ مُخَفَّفٌ مِمَّا قَبْلَهُ بِحَذْفِ الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكِ وَلَمْ يَقْبَلُوهَا أَلْفًا ؛ لِسُكُونِهَا .

الخَامِسَةُ : " كَأْيٌ " بوزنٍ " ظَبْيٍ " بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مُخَفَّفَةٌ ، فَبِنَاوَا مِنْ " الْكَافِ " ، وَ " أَيٌّ " اسْمًا عَلَى زِنَةِ " فَلْسٍ ، وَكَعْبٍ " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا حَذَفُوا الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ مِنْ " أَيٍّ " وَأَسْكَنُوا الْهَمْزَةَ وَكَسَرُوا الْيَاءَ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ (٣) بَعْدَهَا .

السَّادِسَةُ : (كَأٌ " بِكسْرِ الْهَمْزَةِ وَبَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ مُحَذَّوْفَةٌ ، لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا (٤) " كَعْمٍ وَشَجٍّ " .

[جِيرٌ]

قَوْلُهُ :

" جِيرٌ ، وَإِي مِثْلُ نَعَمٍ قَبْلَ الْقَسَمِ "

أَمَّا " جِيرٌ " فَحَرْفٌ وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً عَلَى أَصْلِ التَّقَائِمَا .

قَوْلُهُ : " مِثْلُ نَعَمٍ " يُرِيدُ أَنَّهَا تَقَعُ جَوَابًا فِي التَّصْدِيقِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى تَفْخَرُ بَيْتِكَ مِنْ مَعْدٍ يَقُلُّ تَصْدِيقَكَ الْعُلَمَاءُ جِيرٌ (٥)

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " لأنه " .

(٣) في النسختين " النون " .

(٤) في الأصل " بعده " .

(٥) لم أعثر على قائله .

وهو في شرح الكافية الشافية ٨٨٦ ، وأمالى الشجرى ١/٣٧٤ ، ٢/٣٢٤ بدون نسبة . والأصل في (تصديقك) لتصديقك ، فلما حذف اللام نصب المصدر .

أَي : تقولُ في جوابك العلماءُ مصدِّقين لك : جَيِّر ، أَي : نَعَمْ ، فهذا معنى قوله : " مثل نَعَمْ " .

وتقولُ : جَيِّرِ لأفعلنَ [في] القَسَمِ ، قالوا : معناها حقًا لأفعلنَ ، ومِنْهُمْ مَنْ يجعلُها اسمًا ، وقد جاءتْ منونةُ قال الشاعرُ :

وَقَائِلَةٌ : أُسَيْتَ فَقُلْتُ : جَيِّرِ (١)

فَلَمَّا رَأَوْهَا بِمَعْنَى " حَقِّ " فِي الْقَسَمِ (حَمَلُهَا فِي الْاِسْتِفْهَامِ) (٢) عَلَى مَا تُفَسِّرُ بِهِ ، وَلِأَنَّهَا مُجْهُولَةٌ وَالْمُجْهُولَاتُ (تُحْمَلُ) (٣) عَلَى الْأَصُولِ .

(وَعَلَّةُ بِنَائِهَا) (٤) عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا اسْمًا فَلِأَنَّهَا (٥) جَارِيَةٌ مَجْرَى " نَعَمْ " .

وَبَنَوَهَا عَلَى الْكسْرِ بَعْدَ (الْيَاءِ) ، لِأَنَّهَا قَلِيلَةُ الْاِسْتِعْمَالِ (٦) .

[إي]

وَأَمَّا « إِي » فَهِيَ حَرْفٌ تَصْدِيقٌ (٧) ، وَهَمَزَتْهَا مَكْسُورَةٌ وَيَأُوهَا سَاكِنَةٌ

كَمِيمٍ « نَعَمْ » مَا لَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ ، وَيُجَابُ عَمَّا يُجَابُ بِ « نَعَمْ » .

(فَقَوْلُهُ : " مِثْلُ نَعَمْ " فِي أَنَّهَا يُجَابُ [بِهَا] كَمَا يُجَابُ بِ " نَعَمْ ") (٨)

وَتُسْتَعْمَلُ فِي جَوَابِ الْاِسْتِفْهَامِ مَشْفُوعَةً بِالْقَسَمِ لِتَاكِيدِ الْاِجَابِ ، قَالَ اللَّهُ ١٨٦ (أ)

(١) هذا صدر بين نسب إلى أعرابي من بني أسد ، وعجزه :

أَسِيٌّ إِنْتِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ

وهو في الرضى ٢٤١/٢ ، وروصف المبانى ١٧٧ ، ومغنى اللبيب ١٦٣ ، والخزانة ٢٣٨/٤ .

(٢) (ف) حملها في الاستفهامية .

(٣) في النسختين " تحكم " .

(٤) في النسختين " وتحكم عليها " ولعل الصواب ما أثبت ،

(٥) (ف) " فلأنه " .

(٦) في (ف) " الاستمتاع " ، وفي الأصل " الاستماع " وكلاهما تحريف .

(٧) انظر في " إي " مغنى اللبيب ١٠٥ ، وجواهر الأدب للإربلى ٢٦٨ ، وروصف المبانى ١٣٦ .

(٨) سقط من (ف) .

تعالى : « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ (١) أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ » (٢) ، وتقول لمن قال لك : أقام زيد ، : إِي وَاللَّهِ ، فإذا وليها المقسم به من غير حرف قسم وفيه همزة وصل في الياء من " إِي " ثلاثة أوجه :

أحدهما : فتحُ الياءِ ، لالتقاء الساكنين نحو " إِي اللّهِ " (٣) ولم يكسروها لاجتماع أربع كسرات متوالية ، وهي " الياء " في تقدير كسرتين ، وكسرها ، وكسرتهمزة قبلها ، فقالوا : " إِي اللّهِ " (٣) كما قالوا : " من اللّهِ ، ومن الرّجلِ بفتح النونِ .

الثاني : إسكانُ الياءِ ومدّها فتجمّع بين ساكنين بوجود شرطه وهو أن الأول منهما حرف مدّ ، والثاني مدغم (٤) كدأبة ، وشأبة .

الثالث : حذفُ الياءِ ، لالتقاء الساكنين فتقول : " اللّهِ " بكسر [الهمزة] (٥) وحذفِ الياءِ ، وهمزة الوصلِ من اسم " اللّهِ " محذوفة لأجل الدّرج ، وفي اسم " اللّهِ " بعدها وجهان : الجرّ ، والنّصب ، لحذف حرف القسم ، أمّا الجرّ فكما تقول : اللّهِ لأفعلنّ ، فتحذف وتجرّ اسم اللّهِ خاصّةً ، وأمّا النّصب فهو الأصل ، لأنّ حرف الجرّ لا يعمل مضمراً ؛ ليضعفه ، وقيل : يتعين النّصب ، والصّحيح الأوّل .

قوله : " قبل القسم " يعني به " إِي " وحدها ؛ فإنّ " جيّر " قد تشفّع

(١) في الأصل " ويستفتونك " خطأ .

(٢) سورة يونس ٥٣ .

(٣) في النسختين " إِي واللّهِ " بالواو ، والواجب إسقاطها .

(٤) في النسختين " مدغما " .

(٥) مكانة في الأصل بياض ، وفي (ف) " بكسر الميم " ولا معنى له ، والصواب ما أثبت ، وانظر

جواهر الأدب ٢٦٨ ، وشرح ابن القواس ١١٢٩ .

بِالْقَسَمِ ، وَقَدْ لَا تُشْفَعُ بِالْقَسَمِ (١) ، وَالْأَكْثَرُ أَنَّهَا لَا تُشْفَعُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ
 بِقَوْلِهِ : " قَبْلَ الْقَسَمِ " (١) فِي الصَّرْفَيْنِ جَمِيعاً ، لَكِنْ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى سَبِيلِ
 الْجَوَازِ وَهُوَ " جَيْرٌ " ، وَفِي الْآخِرِ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ وَهُوَ " إِي " .

[نَعَمْ وَبَلَى]

نَعَمْ بِمَعْنَى الْوَعْدِ وَالتَّصْدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ
 أَمَا وَقُوعُ " نَعَمْ " بِمَعْنَى الْوَعْدِ فِي جَوَابِ الاستفهامِ (٢) ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ :
 " هَلْ تُكْرِمُنِي ؟ " تَقُولُ وَاعِداً لَهُ بِالْإِكْرَامِ : " نَعَمْ " .
 وَقِيلَ : لَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَعْدِ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ [لَكَ] (٣) :
 " هَلْ قُمْتَ ؟ " فَقُلْتَ : " نَعَمْ " لَا يَكُونُ وَعِداً وَلَا تَصْدِيقاً .

وَالْحَقُّ التَّفْصِيلُ ، فَيُقَالُ : إِذَا وَقَعْتَ فِي جَوَابِ الاستفهامِ فَمَا أَنْ يَكُونَ
 الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ مَاضِياً أَوْ مُسْتَقْبِلاً ، فَإِنْ كَانَ مَاضِياً فَهِيَ إِثْبَاتٌ ، وَإِنْ كَانَ
 الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ مُسْتَقْبِلاً فَهِيَ عِدَةٌ ، وَإِذَا وَقَعْتَ فِي جَوَابِ الْخَبَرِ - نَفِياً كَانَ أَوْ
 إِثْبَاتاً - فَهِيَ تَصْدِيقٌ لِذَلِكَ النَّفْيِ أَوْ الإِثْبَاتِ ، فَإِذَا أَخْبَرَ مُخْبِراً فَقَالَ : " زَيْدٌ
 قَائِمٌ " قُلْتَ (٤) : " نَعَمْ " كَمَا تَقُولُ : صَدَقْتَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَجَبْتَهُ بِ " لَا " .
 كُنْتَ (٥) مُكْذِباً لِقَوْلِهِ ، فَكَذَا إِذَا أَجَبْتَهُ بِ " نَعَمْ " كُنْتَ مُصَدِّقاً لِقَوْلِهِ ، وَإِذَا قَالَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر " نعم " في رصف المباني ٣٦٤ ، وأمالى السهيلي ٤٤ ، ومعنى البيب ٤٥١ ، والكتاب ٢٣٤/٤

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " فقلت " .

(٥) (ف) " لكنت " .

فِي النَّفْيِ : " مَا قَامَ زَيْدٌ " فَإِذَا أُرِدَتْ تَصْدِيقُهُ قُلْتَ : " نَعَمْ " ، أَيْ : مَا أُخْبِرْتَ
بِهِ مِنْ نَفْيِ قِيَامِ زَيْدٍ حَقًّا (١) .

وَإِذَا وَقَعْتَ بَعْدَ التَّقْرِيرِ تَكُونُ أَيْضًا (٢) لِنَفْيِ ذَلِكَ السَّابِقِ نَحْوَ قَوْلِكَ : " أَلَمْ
أُحْسِنُ إِلَيْكَ ؟ " فَإِذَا قِيلَ فِي جَوَابِهِ : " نَعَمْ " كَانَ نَفْيًا لِلْإِحْسَانِ ، أَيْ : نَعَمْ لَمْ
تُحْسِنْ إِلَيَّ .
قَوْلُهُ :

" بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ "

نَقْضُ النَّفْيِ هُوَ إِبْطَالُهُ (٣) ، وَإِزَالَتُهُ ، وَيَلْزَمُ مِنْ إِزَالَةِ النَّفْيِ وَإِبْطَالِهِ إِثْبَاتُ
نَقِيضِهِ ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ (٤) ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ " ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ (٥) أَيْ : بَلَى (٦) أَنْتَ رَبُّنَا ، فَ " بَلَى "
أَبْطَلَتْ نَفْيَ " لَيْسَ " وَرَفَعَتْهُ بِنَقِيضِهِ وَهُوَ الْإِثْبَاتُ ، وَلَوْ قِيلَ (٧) فِي جَوَابِ قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (٥) : " نَعَمْ " كَانَ كُفْرًا ؛ لِأَنَّ " نَعَمْ " لِتَصْدِيقِ النَّفْيِ

عَلَى / تَقْدِيرِ طَرَحِ الِاسْتِفْهَامِ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى : نَعَمْ لَسْتُ بِرَبِّنَا ، وَذَلِكَ كُفْرٌ ، وَكَذَا ١٨٦ ب
لَوْ قَالَ قَائِلٌ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَقُلْتَ فِي جَوَابِهِ : " نَعَمْ " كُنْتَ قَدْ صَدَّقْتَهُ فِي النَّفْيِ ،
وَلَوْ قُلْتَ : مَوْضِعَ " نَعَمْ " : " بَلَى " كُنْتَ قَدْ كَذَّبْتَهُ ؛ لِأَنَّ " بَلَى " تَزِيلُ النَّفْيَ
وَتَبْطُلُهُ ، وَ " نَعَمْ " تُصَدِّقُ النَّفْيَ وَلَا تَزِيلُهُ .

(١) (ف) " صدق " .

(٢) بعده في الأصل " لا " ، وهو لا معنى له هنا .

(٣) في (ف) هكذا " هو تحقيقه إبطاله " وهو سهو وسقط .

(٤) انظر " بلى " في أمالي السهيلي ٤٤ ، وروصف المبانى ١٥٧ .

(٥) سورة الأعراف ١٧٢ .

(٦) قوله " بلى " سقط من (ف) .

(٧) بعده في (ف) " نعم " ، وهي في الأصل متأخرة بعد الآية .

فَإِنْ قِيلَ : النَّفْيُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الِاسْتِفْهَامُ صَارَ إِجَاباً فَيَكُونُ قَوْلُهُ :
 ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ : (أَنَا رَبُّكُمْ) فَلَمْ يَبْقَ نَفْيٌ تُبْطِلُهُ بَلَى (١) .
 قُلْتُ : إِنَّمَا يُزِيلُ النَّفْيُ وَحْدَهُ ، أَمَا الِاسْتِفْهَامُ فَلَا ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُهُ ، وَلَوْ زَالَ
 الِاسْتِفْهَامُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى جَوَابٍ .

وَقِيلَ : بَلَى " جَوَابٌ لِكَلِمَةٍ مَنفِيٍّ اللَّفْظُ مُوجِبِ الْمَعْنَى . وَقِيلَ : هُوَ لِلجَوَابِ
 بَعْدَ النَّفْيِ سِوَاءَ كَانَ (٢) مَقْرُوناً بِالِاسْتِفْهَامِ أَوْ غَيْرَ مَقْرُونٍ بِهِ .
 وَحُرُوفُ التَّصْدِيقِ وَالِإِجَابِ سِتَّةٌ ، وَهِيَ " نَعَمْ " ، " وَ " ، " بَلَى " ، " وَ " أَجَلَ " ،
 " وَ " جَيْرٍ " ، " وَ " إِي " ، " وَ " إِنْ " فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا (٣) .

[قَدْ وَكَلَاً]

قَدْ لَتَوَقَّعَ وَتَقْرِبَ وَضَعِ . كَلَاً لِرِدْعٍ وَإِزْجَرٍ مُرْتَدِّعٍ
 " قَدْ " إِذَا اقْتَرَنَ بِالْمَاضِي أَثَّرَ فِيهِ مَعْنَيْنِ ، وَهُمَا التَّوَقُّعُ ، وَتَقْرِبُ
 الْحَالِ ، أَمَا التَّقْرِبُ فَمَعْنَاهُ أَنْ زَمَنَ وَجُودِ (٤) الْفِعْلِ قَرِيبٌ مِنَ الْحَالِ بِوَأَمَّا
 التَّوَقُّعُ فَهُوَ الْإِنْتِظَارُ ، قَالَ سَبِيوِيَّةُ : أَمَا " قَدْ " (٥) فَجَوَابُ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ : " هَلْ
 فَعَلَ " (٦) ؟ ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ يَتَوَقَّعُ الْجَوَابَ ، أَي : يَنْتَظِرُهُ ، فَيُقَالُ لَهُ فِي الْجَوَابِ :

(١) فِي الْأَصْلِ " بَل " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) انْظُرْ : رِصْفَ الْمَبَانِي ١٢٤ ، وَشَرْحَ ابْنِ الْقَوَّاسِ ١١٣٢ فَقَدْ جَاءَ فِيهِ " وَإِنَّمَا سَمِعْتَ حُرُوفَ تَصْدِيقٍ ،
 لِأَنَّ فِيهَا مَوَاطَاةَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيَّ مَا يَقُولُهُ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ " فَقَدْ " .

(٦) انْظُرْ الْكِتَابَ ١١٤/٣ ، وَمَغْنِي الْبَيْبِ ٢٢٧ ، وَرِصْفَ الْمَبَانِي ٣٩٢ .

"قَدْ فَعَلَ" ، فإن لم يكن الفعل قريباً من زمن الحال لم يدخل عليه "قَدْ" ، فإذا قلت : " قَدْ قَامَ زَيْدٌ ، تَرِيدُ أَنَّ زَمَانَ قِيَامِهِ قَرِيبٌ مِنْ وَقْتِ إِخْبَارِكَ ، وَوَقْتَنَا هَذَا غَيْرُ بَعِيدٍ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَحْسُنُ وَقُوعُ الْمَاضِي مَوْقِعَ الْحَالِ إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِ "قَدْ" ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْمُؤَدِّنُ : " قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ " لِقَوْمٍ يَتَوَقَّعُونَ قِيَامَهَا وَيَسْتَنْظِرُونَهَا ، أَيْ : قَدْ دَنَا وَقْتُ قِيَامِهَا وَقَرُبَ ، هَذَا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْمَاضِي ، فَأَمَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْمَضَارِعِ فَقَالُوا : هُوَ لِلتَّقْلِيلِ [كَرْبٌ] فِي الْأَسْمَاءِ ، وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ : " إِنْ الْكُذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ " (١) وَ " إِنْ الْجَوَادَ قَدْ يَعْتُرُ " (٢) يُرِيدُونَ : أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَقِلُّ مِنْهُمَا كَمَا تَقُولُ : " رَبِّمَا صَدَقَ الْكُذُوبُ ، وَرَبِّمَا عَثَرَ الْجَوَادُ " ، وَلِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي تَقْلِيلِ الْمُسْتَقْبَلِ يُنَاسِبُ مَعْنَاهَا فِي تَقْرِيْبِ (٣) الْمَاضِي ، لِأَنَّ مَعْنَى التَّقْرِيْبِ فِيهِ أَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي بَيْنَ قِيَامِ زَيْدٍ وَزَمَانَ الْحَالِ قَلِيلٌ ، فَعَلَى هَذَا مَعْنَى تَقْلِيلِهَا فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ تَقْرِيْبُهُ مِنْ زَمَنِ الْحَالِ ، لِيَتَحَقَّقَ وَجُودُهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ (٤)

قَوْلُهُ : " كَلَّا " إِلَى آخِرِهِ ، أَمَّا " كَلَّا " فَحَرْفٌ مَعْنَاهُ الرَّدُّ وَالْتِنِيَةُ (٥)

(١) سقط من (ف).

وهو مثل يضرب للرجل تكون الإساءة الغالبة عليه ، ثم تكون منه الهنة من الإحسان ، انظر مجمع الأمثال ٢٥/١ .

(٢) وهذا المثل يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ، ثم تكون منه الزلة . ينظر مجمع الأمثال ١٧/١ .

(٣) (ف) "تقليل" تحريف .

(٤) سورة الأحزاب ١٨ .

(٥) نسب هذا المعنى للزجاج ، وقال غيره : إنها للردع والجزر .

انظر شرح ابن القواس ١١٣٤ ، ومغني البيهقي ٢٤٩ ، وجواهر الأدب ٥٠٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٦ .

قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا ﴾ (١) أَي : ارتدع عن هذا وتنبه على الخطأ فيه ، فليس الأمر كذلك ؛ لأنه قد يوسع في الدنيا على الكفار وليسوا عنده من أهل الكرامة ، وقد يضيق على الأنبياء والصالحين ؛ إما للاستصلاح عند من يرى ذلك ، وإما لأنه لا يسأل عما يفعل . وهي - أعني " كلاً " - على أربعة مثل " حتى ، وأما " ، وقد جاءت على أربعة أضرب في القرآن :

أحدها : أن تكون زجراً وردعاً بمنزلة « إلا » كما في الآية المقدم ذكرها .

والثاني : أن تكون بمنزلة (٢) " ألا " التي للتنبية فيفتتح بها الكلام كقوله (١٨٧) (أ)

تعالى : ﴿ كَلَّا لَا تَطَّعُ ﴾ (٣) .

الثالث : بمعنى قولك : " حقاً " كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا (٤) إِنَّ الْإِنْسَانَ

لِيطغى ﴾ (٥) . أَي : حقاً .

[الرابع أن] (٦) تكون بمعنى " إي " إذا وقع بعدها القسم كقوله تعالى :

﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ (٧) معناه : إي والقمر .

ولا يوقف على القسم الرابع .

(١) سورة الفجر الآيات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة العلق ١٢ .

(٤) قوله " كلاً " سقط من (ف) .

(٥) سورة العلق ٦ .

(٦) تكلمة يوجبها السياق .

(٧) سورة المدثر ٣٢ .

[إِذٌ ، وَإِذَا]

إِذٌ لِلْمُضِيِّ وَ"إِذَا" لِلآتِي

وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَتِ

"إِذٌ" ظَرْفٌ لِلْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ بِوَعَلَةٍ بِنَائِهَا شَبَّهَهَا (١) بِالْمَوْصُولِ فِي افْتِقَارِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَصَافُ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَوْضَحُهَا . وَقِيلَ : بَنِيَتْ لِأَنَّهَا عَلَى صِيغِ الْحُرُوفِ ، فَ" إِذٌ " بِمَنْزِلَةِ " إِنْ " ، وَ" مِنْ " ، وَتَصَافُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ نَحْوَ " قَمْتُ إِذُ قَامَ زَيْدٌ " ، وَ" قُمْتُ إِذُ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرٌّ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهَا ، وَتَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا ، أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ .

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مُضَارِعٍ جَازَ تَأْخِيرُهُ نَحْوُ : " جِئْتُكَ إِذُ زَيْدٌ يَقُومُ " وَلَا يَحْسَنُ تَأْخِيرُهُ إِذَا كَانَ مَاضِيًا نَحْوَ " جِئْتُكَ إِذُ زَيْدٌ قَامَ " ، لِأَنَّكَ قَدْ أَضَفْتَهَا إِلَى جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ فَاسْتَغْنَى بِدَلَالَةِ " إِذٌ " عَلَى الْمُضِيِّ عَنِ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَاضِيًا بَعْدَ الْأِسْمِ ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ : " جِئْتُكَ إِذُ قَامَ قَائِمٌ " .

قَوْلُهُ : " وَإِذَا لِلْآتِي " يُرِيدُ بِالْآتِي : الْمُسْتَقْبَلِ ، وَبَنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَلِذَلِكَ اخْتَصَتْ بِالِدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ (٢) وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ قَدَّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ فِعْلٌ لِيَتَوَقَّرَ عَلَيْهَا مَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَجْلِ مَعْنَى الشَّرْطِ الَّذِي يُؤَدِّيهِ ، وَلِذَلِكَ تَقَلَّبُ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا تَقَلَّبَ " إِنْ " [نَحْوُ] قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ (٣) ، فَ" السَّمَاءُ " فَاعِلُ فِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَهُوَ مَفْعُولُ فِعْلِ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) " تَشْبِيهَا "

(٢) فِي (ف) " فَإِذَا "

(٣) سُورَةُ الْإِنْشِقَاقِ الْآيَةُ ١ .

إذا ابن أبي موسى بلالاً أتيتِه فَقَامَ بفأسِ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَارِزُ (١)
وَالْتَقْدِيرُ إذا أتيتِ ابنَ أبي موسى بلالاً أتيتِه ، و " بلالاً " بدلُ أو عطفُ
[بيان] ، وموضعُ الجُملةِ بعدها جَرُّ بالإضافةِ ، وتتعلقُ بجوابها (٢) ؛ لأنها
مضافةٌ إلي ما بعدها فلا يكونُ عاملاً فيها (٣) ، فإذا قلتَ : " إذا قُمْتُ
قُمْتُ " ، ف " إذا " ظرفُ ل " قُمْتُ " الأخيرِ .
قوله :

" وقد تكونُ للمفاجآت "

يريد أن " إذا " لها معنى آخر غير معنى المجازاة وتصيرُ ظرفُ مكانٍ ،
ولذلك تقولُ : " خرجتُ فإذا زيدٌ قائماً ، تنصبُهُ على الحال ، فلولا أن " إذا " هي
الخبرُ لما جازَ نصبُهُ ، ولا يجوزُ أن تكونَ خبراً عن الجئةِ وهي ظرفُ زمانٍ
فتعينُ أن تكونَ مكاناً كما تقولُ : " خرجتُ فبحضرتي زيدٌ " ، ومنهم (٤) من
يجعلها زمانيةً ، وإذا رفعتَ " قائماً " جعلتهُ خبراً ، و " إذا " ظرفاً له . وتقعُ
جواباً للشرط كالفاءِ لما بين المفاجأة (٥) والتعقيبِ من المناسبةِ ، وأما " إذُ :
فتكونُ أيضاً للمفاجأة كقولك : " بينا زيدٌ قائمٌ إذُ رأى عمرأ " ، وبينما نحنُ
قائمونَ إذُ خرجَ علينا فلانٌ " ، وقيلَ : هي زائدةٌ (٦) ؛ لأن " بينا " هي " بين "

(١) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ١٠٤٢ برواية :

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته

وانظر الكتاب ٤٢/١ ، والمفصل ٥٠ ، والخزانة ٥٢/١ ، وابن يعيش ٣١/٢ ، ٩٦/٤ ،

والخصائص ٢٨٠/٢ .

(٢) في هذا خلاف ، انظر مغني اللبيب في مبحث " إذ " ١٢٠ .

(٣) لامتناع أن يعمل المضاف إليه في المضاف .

(٤) وهو الزجاج ، انظر مغني اللبيب ١٢٠ .

(٥) فسر ابن القواس المفاجأة بقوله : " وهي عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيها " ينظر شرحه

علي الألفية ١١٣٧ ، والكتاب ٢٢٢/٢ .

(٦) في ابن يعيش ٩٩/٤ « كان الأصمعي لا يرى إلا طرح « إذ » من جواب بينا وبينما » .

وَالْأَلْفُ نَشَأَتْ مِنْ إِسْبَاعِ الْفَتْحَةِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِإِضَافَةِ "بَيْنَ" إِلَيْهَا ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ - أَعْنِي "بَيْنَا" - بِجَوَابِهَا ، فَإِذَا أَنْتَبَتْ بِ "إِذْ" وَأَصْفَتْهَا إِلَى الْجَوَابِ اِمْتَنَعَ عَمَلُهُ فِي "بَيْنَ" ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَى الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ "إِذْ" ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرْ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّهَا لِلْمُفَاجَأَةِ .

[هَلْ ، وَإِنْ]

ب ١٨٧

/ وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ وَالْهَمْزِ وَإِنْ تَكُونُ نَفِيًّا ، وَيُزَادُ مِثْلَ أَنْ

الاستفهام : طَلَبُ الْفَهْمِ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ، وَالْمَوْضُوعُ لَهُ حَرْفَانِ ، وَهُمَا "هَلْ" ، وَالْهَمْزَةُ .

قَوْلُهُ : "وَالْهَمْزُ" مَعْطُوفٌ عَلَى "هَلْ" ، تَقْدِيرُهُ "هَلْ" ، وَالْهَمْزُ لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ [وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ كَالْهَمْزِ] (١) ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الرِّوَايَاتِ : "وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ وَالْهَمْزُ" (٢) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْحُقُ "أَمْ" بِهِمَا (٣) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا غَيْرُ خَالِصَةٍ لِلِاسْتِفْهَامِ حِينَ اسْتِعْمَالِهَا فِيهِ ، بَلْ تَقْدِيرُ الْعَطْفِ ، وَكَذَلِكَ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ ذِكْرَ الْحَرْفَيْنِ وَهُمَا "الْهَمْزَةُ" ، وَ"هَلْ" ، وَهَذَانِ الْحَرْفَانِ لَا يَخْتَصِمَانِ بَلْ يَدْخُلَانِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ نَحْوُ "هَلْ قَامَ زَيْدٌ" ، وَ"هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ" ، وَ"أَقَامَ زَيْدٌ" ، وَ"أَزِيدُ قَائِمٌ" ، وَالْهَمْزُ أَعْمٌ اسْتِعْمَالًا وَأَكْثَرُ تَصَرُّفًا ، وَلِذَلِكَ تَقَعُ مَعَهَا "أَمْ" لِلْمَعَادَلَةِ - وَلَا تَقَعُ "أَمْ" الَّتِي (٤) لِلْمَعَادَلَةِ بَعْدَ "هَلْ" (٥) نَحْوُ "أَزِيدُ"

(١) إضافة مأخوذة من شرح ابن الخباز علي الألفية لوحة ١٠٥/ب بوهي في شرح ابن القواس ١١٢٨ .

(٢) في (ف) "كالهمز" .

(٣) منهم ابن يعيش في شرحه علي المفصل ١٥٠/٨ ، وانظر النكت الحسان لأبي حيان ٢٨٩ .

(٤) بعده في (ف) "هي" .

(٥) في (ف) "بل هو" بدل "بعد هل" .

عندك أم عمرو ؟ ، و " أقام زيد أم قعد ؟ ، ومعنى المعادلة : المساواة ، وهو أن يكون ما بعد " أم " مساوياً لما بعد الهمزة ، فإن كان بعد الهمزة اسم فما بعد " أم " كذلك ، وإن كان بعدها فعل فما بعد " أم " فعل على ما مثلنا ، فهذا معنى المعادلة ، فأفهمه . فإذا قلت : " أزيد قام أم قعد ؟ " لم تكن " أم " معادلة للهمزة ، إذ لا معادلة بين الاسم والفعل .

وتستعمل الهمزة في التقرير ، ولا تستعمل فيه " هل " ، وتستعمل في الإنكار دون " هل " (١) ، وتدخل على حروف العطف كالواو ، والفاء وثم ، وأما " هل " فتدخل حروف العطف عليها - قال الله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنْتُمْ بِهِ ﴾ (٤) .

قال القراء : إنما دخلت الهمزة على حروف العطف خوف اللبس بهمزة التعديّة إذا دخلت على الفعل ، فإذا قلت : أقام زيد ؟ جاز أن تكون الهمزة للتعديّة وقد حذف المفعول ، وجاز أن تكون للاستفهام ، فإذا قلت : " أو قام زيد " تمحضت للاستفهام . وتقع (٥) مع المبدل من أسماء الاستفهام نحو : من ضربت ؟ أزيداً أم عمراً ؟ .

(١) انظر ذلك في معني اللبيب ٢٤ - ٢٧ ، وشرح الألفية لابن القواس ١١٣٨ ، وابن يعيش ١٥١/٨ ،

والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٩/٢ .

(٢) سورة الأنعام ١٢٢ .

(٣) سورة هود ١٧ .

(٤) سورة يونس ٥١ .

(٥) أي : الهمزة .

وأما " هَلْ " فلا تقع في هذه المواضع ، وتدخل عليها حروفُ العطفِ كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١) ، وَلَا يَقَعْنَ بَعْدَهَا ، وَقَالَ سيبويه (٢) : إِنَّ " هَلْ " بمنزلة " قَدْ " وَالِاسْتِفْهَامُ بِالْهَمْزَةِ مَعَهَا مُقَدَّرَةٌ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " أَهْلٌ قَامَ زَيْدٌ ؟ " ولذلك دخلتُ عليها الهمزةُ في قول الشاعر :

أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ (٣)

فلو كانت للاستفهام لما جاز الجمعُ بينها وبين الهمزة .

وقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ (٤) هي فيه بمعنى " قَدْ " ، وهي - إذا استعملت بِمَعْنَى " قَدْ " - مُخْتَصَّةٌ بِالْفِعْلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَيَدْخُلُهَا مَعْنَى " قَدْ " لَكِنْ مَجَالُهَا فِيهِ دُونَ مَجَالِ الْهَمْزَةِ عَلَى مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وَلِذَلِكَ شَبَّهَهَا صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ بِالْهَمْزَةِ وَلَمْ يَجْعَلْهَا أَصْلًا فِي الْإِسْتِفْهَامِ .

قوله :

" وَإِنْ تَكُونُ نَفِيًّا وَتُزَادُ مِثْلَ أَنْ "

أما كونها " نفيًّا " فكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ (٥) إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (٦) ،

لأنَّ " إِلَّا " لَا تُسْتَعْمَلُ مُفْرَعَةً إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَقَدْ اسْتَعْمِلْتُ فِي الشَّعْرِ اسْتِعْمَالَ

(١) سورة المائدة ٩١ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٥١ ، ٤٩٢ .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة قالها زيد الخيل في غارة أغارها علي بن يربوع ، وبصدره :

سائل فوارس يربوع بشدتنا

انظر ديوانه ١٠٠ ، بالخصائص ٤٦٣/٢ ، وابن الشجري ١٠٨/١ ، والمفصل ٣١٩ ، وشرح ابن

القواس ١١٣٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٥ .

(٤) سورة الإنسان ١ .

(٥) في الأصل " الكافرين " خطأ .

(٦) سورة الملك ٢٠ .

" مَا " فَرَفَعُوا بِهَا الْأَسْمَ وَنَصَبُوا بِهَا (١) الْخَبَرَ (٢) ، قَالَ (٣) الشَّاعِرُ (٤) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المناحيسِ (٥)

وهو مذهبُ المبرِّدِ (٦) ، وَلِ " إِنْ " الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ الْخَفِيفَةُ أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعٌ :

(١) ١٨٨

أحدها : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً كـ " مَا " .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ شَرْطًا كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الشَّرْطِ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنْ " إِنْ " الثَّقِيلَةِ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ : (٥)

وَأَنْ تَخْفَفَ " إِنْ " فَهِيَ تَعْمَلُ

الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ " مَا " النَّافِيَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِيمَا يُبْطَلُ عَمَلُ

" مَا " (٦) .

قَوْلُهُ : " مِثْلُ أَنْ " يُرِيدُ (أَنْ) فِي بَابِ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةُ الْمُخَفَّفَةُ

تُرَادُ بَعْدَ " لَمَّا " كَقَوْلِهِ تَعَالَى (٧) : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ (٨) وَإِنَّمَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " قول " .

(٣) لم أقف علي قائله

وهو في المقرب ١٠٥/١ ، والتصريح ٢٠١/١ ، والخزانة ١٤٢/٢ ، والهمع ١٢٥/١ .

(٤) انظر المقتضب ١٨٨/١ ، ٣٦٢/٢ .

(٥) انظر ٦٣/٢ فيما مضى .

(٦) انظر ٢٥/٢ فيما مضى ، ثم انظر هذه المواضع في المقتضب ١٨٨/١ .

(٧) في (ف) " كما في قوله تعالى " .

(٨) سورة العنكبوت ٣٣ .

حَكَمُوا بِزِيَادَتِهَا هُنَا ؛ لِأَنَّ " لَمَّا " ظَرَفُ زَمَانٍ ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ
تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ (١) الْفِعْلِيَّةِ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْجُمْلِ فِي حُكْمِ
الْمُفْرَدِ ، وَ " لَمَّا " لَا تُضَافُ إِلَى الْمُفْرَدِ .

وَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ الهمزة أَيْضاً عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ (٢) :

زَائِدَةٌ كَمَا ذَكَرَ ، وَمُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهَا ،
وَنَاصِبَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا سَبَقَ فِي نَوَاصِبِ الْفِعْلِ ، وَمُفَسَّرَةٌ بِمَعْنَى : " أَيُّ "
لَمَّا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٣) ؛ لِأَنَّ
النَّدَاءَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ ، وَاحْتِرَزْنَا بِقَوْلِنَا " فِي مَعْنَى الْقَوْلِ " عَنِ نَفْسِ
الْقَوْلِ ؛ فَإِنَّهُ يُحْكَى مَا بَعْدَهُ .

(١) فِي (ف) " الْجُمْلَةِ .

(٢) انظُرْ هَذِهِ الْأَضْرِبَ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ٤١ - ٥٠ .

(٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ ١٠٤ .

[لو ، ولولا ، وألا]

لَوْ أَمْتَنَاعُ لَأَمْتَنَاعٍ وَضِعَا لَوْ لَا أَمْتَنَاعُ لَوْجُودٍ وَقَعَا
لَوْ لَا مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفُ حَضٍّ أَلَا لِلْإِسْتِفْتَاكِحِ أَوْ لِلْعَرَضِ

قوله " لو امتناع يُريد (لو) حرف امتناع ، فإذا قلت : لو قام زيدُ قمتُ ، فمعناه امتناع لامتناع ، وهو ظاهر ، فقوله : " لو " يُريد لو حرف يمتنع به الجواب - وهو الثاني - لامتناع الأول - وهو الشرط - قال الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَلَوًّا مُّجْتَمِعًا ﴾ (١) فامتنع الثاني وهو الرفع لامتناع الأول وهي (٢) المشيئة ، ويدخل على (٣) الثاني - الذي هو جواب - لام مُعْتَرِضَةٌ فِي جَوَابِ " لَوْ " لدخولها على الفعل الذي هو الجواب فهذه بمنزلة الفاء الداخلة على الشرط ، لكن الفاء تختص بالجملة الاسمية ، ويلزم دخولها فيها ، واللام لا يلزم دخولها ، وإن دخلت أكدت ، و " لو " حرف شرطي فيما مضى ، أما كونها حرف شرط فلأن الثاني يتوقف وجوده على وجود الأول ، فإن لم يوجد الأول لم يوجد الثاني ؛ لأن انتفاء الأول سبب في انتفاء الثاني وهي (٤) تدخل على جملتين فتجعلهما في حكم جملة واحدة .

وأما كونه للماضي فظاهر ، وهي بعكس " إن " الشرطية ، وإن دخلت على مستقبل قلبت معناه إلى الماضي ، قال سبحانه : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأُمْرِ لَعَنِتُّمْ ۗ ﴾ (٥) أي : لو أطاعكم ، ولم تعمل " لو " مع اختصاصها

(١) سورة الأعراف ١٧٦ .

(٢) (ف) " وهو " .

(٣) (ف) " في " .

(٤) (ف) " وهو " .

(٥) سورة الحجرات ٧ .

بالفعل ؛ لأنَّ الماضي لا يقبل الإعراب ؛ ولم تقلب معناه إلى المستقبل فلم تعمل في موضعه ؛ ولاختصاصها بالفعل إذا وقع بعدها اسمٌ قدر له فعلٌ يعمل فيه كقوله تعالى : «لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ» (١) ف " أَنْتُمْ " مرفوعٌ ب " تَمْلِكُونَ " أُخْرَى غَيْرِ هَذِهِ الْمَذْكُورَةِ ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَةَ مَفْسَّرَةٌ لِ " تَمْلِكُونَ " الْمَقْدَرَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ :

لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِيقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ أَعْتَصَارِي (٢)

فَأَوْقَعَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مَوْقَعَ جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ ، وَالْجُمْلَةُ تَغْنِي عَنِ الْجُمْلَةِ ؛ لِتَنَاطُرِهِمَا ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِ الْبَيْتِ عَلَى رَفْعِ " حَلْقِي " بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يُفْسِّرُهُ / " شَرِيقٌ " (٣) ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى " شَرِيقٌ " خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ آخَرَ مَحْذُوفٍ وَذَلِكَ يَقْتَضِي ١٨٨ ب أَنَّهُ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَكَوْنُهُ مَفْسَّرًا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ . وَقِيلَ : " كَانَ " مُضْمَرَةٌ وَفِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَالْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ خَبْرُهَا ، أَي : لَوْ كَانَ حَلْقِي شَرِيقٌ .

وَقَدْ يَحْذَفُ جَوَابُ " لَوْ " تَعْظِيمًا لِلْأَمْرِ وَاللِّعْلَمِ بِأَنَّهَا تَقْتَضِي الْجَوَابَ ، فَإِذَا قُلْتَ لِعَبْدِكَ : لَوْ فَعَلْتَ سُوءًا ، وَأَمْسَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ تَهْوِيلًا عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّعُ أَنْوَاعَ الْمَكْرُوهِ ، وَلَوْ أَتَيْتَ بِالْجَوَابِ فَقُلْتَ : لَوْ فَعَلْتَ سُوءًا ضَرَبْتَهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَكْرُوهِ إِلَّا الضَّرْبُ ، وَلَعَلَّهُ رَبَّمَا هَانَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرْتَدِعْ .

(١) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٢) البيت في ديوان عدى بن زيد ٩٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٠٥/٣ ، وشرح ابن القواس ١١٤٤ ، والخزانة ٥٩٤/٣ ، ٤٦٠/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٧٨/٤ .

(٣) نسب في شرح الألفية للمرادي ٢٧٨/٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢ إلى أبي علي الفارسي .

وتقول: "لَوْ أَنَّكَ قَمْتَ لَقَمْتَ" وَتَفْتَحُ (١) "أَنَّ": لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ، فَ"أَنَّ" وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى "أَنَّ"، أَي: لَوْ تَحَقَّقَ أَنَّكَ قَائِمٌ لَقَمْتَ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّكَ تُقَدَّرُ فِعْلاً مِنْ مَعْنَى "أَنَّ" أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ "أَنَّ" وَأَسْمَهَا لَجَرَتْ «لَوْ» عَلَى أَصْلِهَا فَكُنْتَ تَقُولُ: "لَوْ قَمْتَ لَقَمْتَ".
 وَتَكُونُ "لَوْ" لِلتَّمَنِّي فَيُنْصَبُ جَوَابُهَا مَعَ الْفَاعِلِ [مِثْلُ] (٢): "لَوْ تَأْتَيْنَا فَتُحَدِّثُنَا"، وَالْأَجُودُ الرَّفْعُ.

وَ"لَوْ" عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرَابٍ، اِمْتِنَاعٌ لِامْتِنَاعٍ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى شَرْطِهَا وَجَوَابِهِ "لَمْ" صَارَتْ وُجُوداً لَوْجُودٍ؛ لِأَنَّ اِمْتِنَاعَ نَفْيٍ، وَانْتِفَاءَ النَّفْيِ إِيْجَابٌ، فَإِذَا دَخَلَتْ "لَمْ" عَلَى الْأَوَّلِ وَحَدَّهُ كَانَتْ اِمْتِنَاعاً لَوْجُودٍ. فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الثَّانِي (٣) وَحَدَّهُ كَانَتْ وُجُوداً لِامْتِنَاعٍ (٤).

قَوْلُهُ: "لَوْلَا اِمْتِنَاعُ لَوْجُودٍ" إِنَّمَا كَانَتْ اِمْتِنَاعاً لَوْجُودٍ، لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَوْ"، وَ"لَا" فَنَفَتْ "لَا" اِمْتِنَاعَ الْأَوَّلِ فَصَارَ وُجُوداً، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى الثَّانِي - وَهُوَ الْجَوَابُ - مَا يَنْفِي اِمْتِنَاعَهُ فَبَقِيَ عَلَى نَفْيِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: "لَوْلَا زَيْدٌ لَمْ أَقْمُ" كَانَتْ وُجُوداً لَوْجُودٍ، وَالْأَسْمُ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ وَلَا خَبَرٌ لَهُ، وَيَلْزِمُ حَذْفُ الْخَبَرِ، لِطُولِ الْكَلَامِ بِجَوَابِ "لَوْلَا"، وَلَسَدَ جَوَابِ "لَوْلَا" مَسَدُهُ، وَلِلْعِلْمِ بِهِ: لِأَنَّ التَّقْدِيرَ "لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لِأَكْرَمَتِكَ" (٥)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُ "لَوْلَا" هُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ وَلَا ذِكْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ فِيهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، وَلَا بُدَّ لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَبَرٍ، تَعَيَّنَ حَذْفُهُ.

(١) في (ف) "بفتح".

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من (ف).

(٤) وذلك نحو "لو درست لم تنجح".

(٥) هكذا، والأولى "لولا زيد موجود لم أقم"؛ ليتفق مع المثال.

قوله :

"لَوْلَا مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفٌ حَضٌّ"

الحضُّ : هُوَ الْحَثُّ عَلَى إِيْقَاعِ الْفِعْلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَحْرَفُ التَّحْضِيضِ فِي

صَدْرِ الْأَرْجُوزَةِ (١).

وَأَمَّا "أَلَا" فَكَمَا قَالَ فِي الْمَعْنِيَيْنِ وَهَمَّا اسْتَفْتَا حُ الْكَلَامِ بِهَا ، وَالْعَرَضُ ،
وَتَدَخَّلَ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ ، وَعَلَى الْحَرْفِ نَحْوُ "أَلَا زَيْدٌ قَائِمٌ" ، "أَلَا قَامَ زَيْدٌ" ، أَلَا لَا
يَقُمُ زَيْدٌ ، وَأَمَّا الْعَرَضُ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَوَاصِبِ الْأَفْعَالِ .

[حتى ، وأما]

حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الْجُمْلِ أَمَا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ

يُرِيدُ أَنْ "حَتَّى" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ وَصَارَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ

لَا يُخْرِجُهَا [ذَلِكَ] عَنْ كَوْنِهَا غَايَةً ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ (٢)

فَعَطَفَ "حَتَّى" الثَّانِيَةَ وَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ عَلَى "حَتَّى" الْأُولَى الَّتِي هِيَ

غَايَةٌ بِدَلِيلِ نَصْبِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِ "أَنْ" مُضْمَرَةً ، فَهِيَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا [لَا

تَخْرُجُ] عَنْ مَعْنَى الْغَايَةِ ، وَقَالَ الزَّجَاجُ (٣) : إِنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

(١) انظر ٢٠٧/١ ، والكتاب ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٥٢ - ٥٦ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٤٥/٨ ، والجنى

الدانى ٢٤١ ، ووصف المبانى ٢٩٢ .

(٢) انظر الديوان ٩٣ برواية " مطوت بهم " .

وهو فى الكتاب ٤١٧/١ ، بالمقتضب ٣٩/٢ ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، وأسرار العربية

٢٦٧ ، ووصف المبانى ١٨١ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٧٦ ، والجنى الدانى ٥٥٢ ، فقد نص عليه ، وفى شرح ابن القواس ١١٤٩ "

خلافا للزجاجى " ، وهو خطأ .

بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ ، لَمَّا رَأَاهَا مَعْطُوفَةٌ فِي بَيْتِ أَمْرِي الْقَيْسِ عَلَى الْجَارَةِ ، وَلَا
 بَعْدَ فِي عَطْفِهَا عَلَى الْجَارَةِ مِنْ حَيْثُ /المُشَارَكَةُ فِي الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ ، ١/١٨٩
 وَلَوْ كَانَتْ جَارَةً لاحتَاجَتْ إِلَى مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ،
 وَكَانَتْ (١) مُعَلِّقَةً عَنِ الْعَمَلِ فِي اللَّفْظِ ، وَالْحُرُوفُ لَا تَعَلَّقُ ، وَلَا تَعْمَلُ حُرُوفُ الْجَرِّ
 فِي الْجُمْلِ .
 قَوْلُهُ :

" أَمَّا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ "

" أَمَّا " الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ حَرْفٌ مُوَضَّوعٌ لِلتَّفْصِيلِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (٢) ثُمَّ
 قَالَ سُبْحَانَكَ : ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ
 فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (٤) فَفَصَّلَ بـ " أَمَّا " مَا تَقَدَّمَ مِنْ
 الْإِجْمَالِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " تَفْصِيلِ كَلَامٍ " عَنِ تَفْصِيلِ الْمَفْرَدِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بـ

أَوْ " ، وَ " إِمَّا " الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ فِي بَعْضِ مَوَارِدِهِمَا (٥) .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " مُجْمَلٍ " عَنِ الْكَلَامِ الْمَفْصَلِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَعْنٍ بِتَفْصِيلِهِ عَنِ
 التَّفْصِيلِ .

وَ " أَمَّا " حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَلِذَلِكَ يَلْزِمُهَا " الْفَاءُ " وَلِذَلِكَ قَدَرُوهَا (٦)

بـ " مَهْمَا " (٧) قَالُوا : إِنْ قُلْتَ : " أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ " : فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " مَهْمَا يَكُنُّ

(١) فِي (ف) وَكَانَتْ .

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ ٧٩ .

(٣) سُورَةُ الْكَهْفِ ٨٠ .

(٤) سُورَةُ الْكَهْفِ ٨٢ .

(٥) نَحْوُ أَعْطَ زَيْدًا إِمَّا دِينَارًا وَإِمَّا ثَوْبًا .

(٦) فِي الْأَصْلِ " قَدَرُوهَا " .

(٧) انظُرِ الْكِتَابَ ١/٤٦٩ ، ٢/٣١٢ بُولَاقَ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٣/٧ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِ ٧٩ .

مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ " أَرَأَيْتُمْ أَن يُبَيِّنُوا أَنَّ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ لَا أَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى " مَهْمَا " ، وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا شَرْطِيًّا وَجِبَ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ لَكِنِّهِمُ التَّرْجُمَا حَذْفُهُ وَأَخَذُوا الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَ " الْفَاءِ " الَّتِي هِيَ جَوَابُهَا فَأَوْلُوهُ إِيَّاهَا وَجَعَلُوهُ عَوِضًا مِنَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ فَبِالْإِبْتِدَاءِ ، وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَبِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ " الْفَاءِ " ؛ إِنْ أُمِكِّنَ .

واحترزنا بقولنا " إِنْ أُمِكِّنَ " عن مثل قولك : " أَمَا زَيْدٌ فَإِنِّي ضَارِبٌ " ، فَإِنَّ مَعْمُولَ خَبَرٍ " إِنْ " لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا فَكَيْفَ عَلَيْهَا (١) .

وَقِيلَ : هُوَ مَنْصُوبٌ بِ " ضَارِبٍ " ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولٌ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مَعَ عَدَمِ جَوَازِهِ فِي غَيْرِهِ جَازَ مَعَ " إِنْ " (٢) .

وَقِيلَ : إِنْ الْفَاءُ مَوْضِعُهَا أَنْ تَلِيَّ " أَمَا " (٣) بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ ، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ " أَمَا " إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مَحَلُّهُ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتَ الْفَاءَ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ عَطْفٌ ، فَلَمَّا فَاتَتْهَا الْعَطْفُ أَلْزَمُوهَا التَّوَسُّطَ ، وَقَدْ تُحَذَفُ الْفَاءُ مِنْ جَوَابِهَا ضَرُورَةً كَمَا تُحَذَفُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ (٤)

أَرَادَ : فَلَا قِتَالَ . فَحَذَفَ الْفَاءَ .

(١) هذا مذهب الجمهور ، انظر مغنى اللبيب ٨٣ .

(٢) نسب هذا إلى المبرد ، والفراء ، ويقال : إن المبرد رجع إلى مذهب سيبويه والجمهور ، انظر المقتضب ٢٧/٣ ، ومغنى اللبيب ٨٣ ، وآمالى ابن السجري ٣٤٩/٢ ، والهمع ٦٨/٢ .

(٣) فى الأصل " ما " .

(٤) هذا صدر بيت ينسب إلى الحارث بن خالد المخزومي ، وإلى الوليد بن نهيك ، وإلى الكميث

ابن زيد ، وعجزه :

ولكن سيرا فى عراض المواكب

انظر شعر الحارث بن خالد ٤٥ ، والمقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وإيضاح الشواهد

الإيضاح للقيسى ١٢٩/١ ، والهادي فى الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٧ ، والمقتصد ٣٦٦ .

[لَمَّا وَأَجَلَ وَقَطُّ وَعَوَّضُ]

لَمَّا كَحِينٍ، وَأَجَلَ مِثْلُ نَعَمٍ قَطُّ كَعَوَّضُ زَمَنٌ يُبَيِّنُ بِضَمِّ

قَوْلُهُ: " لَمَّا كَحِينٍ " يُرِيدُ أَنَّهَا ظَرْفٌ، قَوْلُهُ: (كَحِينٍ) (١) يُرِيدُ أَنْ مَعْنَاهَا

كَمَعْنَى " حِينَ " لَا مُطْلَقاً، بَلْ إِذَا وَلِيَهَا الْفِعْلُ الْمَاضِي، فَإِنَّ وَلِيَهَا الْمَضَارِعُ

كَأَنَّتْ حَرْفاً جَارِماً، وَهِيَ ظَرْفٌ لِلْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ، وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ،

وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا، فَهِيَ فِي الْمَاضِي بِمَنْزِلَةِ " إِذَا " فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقِيلَ: مَعْنَاهَا وُجُودٌ لَوْجُودٍ، فَإِذَا قُلْتَ: " لَمَّا قُمْتَ قَمْتُ " فَمَعْنَاهَا

(لَمَّا) (٢) وَجِدَ قِيَامُكَ وَجِدَ قِيَامِي، فَهِيَ نَقِيضُ " لَوْ " .

وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ بِالْحَمْلِ [عَلَى] (٣) نَقِيضُهَا وَهُوَ " لَوْ " كَمَا بَنِيَتْ " كَمْ " (٤) فِي

التَّكْثِيرِ حَمَلاً عَلَى " رَبُّ "، فَإِذَا قُلْتَ: " لَمَّا خَرَجْتَ خَرَجْتُ " فَ" لَمَّا " (٥) تَتَعَلَّقُ

بِ" خَرَجْتُ " الْأَخِيرِ (٦) الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ، وَ" خَرَجْتُ " الْأَوَّلُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ

بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ (٧) .

وَأَمَّا " أَجَلَ " (٨) فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " نَعَمٍ " فِي التَّصَدِيقِ فِي الْخَبَرِ، وَفِي

الِاسْتِفْهَامِ يُفِيدُ بَيَانَ الْجَوَابِ فِي الْمَاضِي وَالْوَعْدِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، قَالَ الْأَخْفَشُ (٩):

(١) فِي الْأَصْلِ " ظَرْفٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " حِينَ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِعٍ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " فِلم " تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي (ف) " الْأَخِيرَةُ " .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٨) انظُرْ " أَجَلَ " فِي رِصْفِ الْمَبَانِي ٥٩ وَالْجَنَى الدَّانِي ٣٥٩ .

(٩) انظُرْ الْمَصْدَرِينَ السَّابِقِينَ .

وَاسْتِعْمَالُهَا فِي الْخَبْرِ أَفْصَحُ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا / فِي الْاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الشَّاعِرُ .

وَقُلْنَا : عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلٌ جَيْرٌ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ (١)

فَجَمَعَ بَيْنَ " أَجَلٌ " ، وَجَيْرٍ " تَوْكِيداً .

الْفَرْدُوسُ : الْبُسْتَانُ ، وَالِدَعَائِرُ : جَمْعُ دَعْتَرَةٍ (٢) ، وَهِيَ الْحَوْضُ الْمُنْتَمِلُ .

وَأَمَّا " قَطُّ " فَظَرْفٌ لِمَا مَضَى ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَاضِي ، (وَهِيَ نَقِيضَةُ) (٣) " أَبَدًا " ، وَهِيَ مِنْ " الْقَطِّ " وَهُوَ " الْقَطْعُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ " . كَانَ مَعْنَاهُ مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا أَنْقَطَعَ مِنْ مَاضِي عُمُرِي ، أَي : مَا فَعَلْتُهُ (مُدَّةً مَا مَضَى) (٤) مِنْ عُمُرِي وَأَنْقَطَعَ مِمَّا بَقِيَ مِنْهُ ، وَالزَّمُومَا الْقَطْعُ عَنِ الْإِضَافَةِ لِلْعِلْمِ بِالْمُرَادِ ، وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ : فَتَحُّ الْأَوَّلِ ، وَضَمُّهُ ، وَتَشْدِيدُ الطَّاءِ ، وَتَخْفِيفُهَا ، وَبِنَاؤُهَا ؛ لِقَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَهِيَ فِي ضَمِّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا قُطِعَ مِنَ الظَّرُوفِ عَنِ الْإِضَافَةِ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضْمِنَ مَعْنَى حَرْفَيْنِ لِلغَايَةِ وَهُمَا " مُذُّ " ، وَ " إِلَى "

فَكَانَتْ قُلْتَ : " مَا فَعَلْتُهُ مُذُّ وَجِدْتُ إِلَى وَقْتِي هَذَا " (٥) .

قَوْلُهُ : " قَطُّ كَعَوْضٌ " ، وَجَهٌ شَبَّهَ " قَطُّ " بِ " عَوْضٌ " أَنْ " قَطُّ " لَا

تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ فَهِيَ كَعَوْضٍ فِي اسْتِعْمَالِهَا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَأَنَّهَا مُبْنِيَةٌ عَلَى

الضَّمِّ فَهِيَ مِثْلُهَا فِي الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ .

(١) البيت لمخرس بن ربيعي الأسدي .

انظر الجنى الداني ٣٦٠ ، وابن يعيش ١٢٢/٨ ، وشرح شواهد المغنى ٣٦١ ، والخزانة ١٠٢/١٠ .

(٢) وقيل " جمع دعثر " كما في الصحاح ٦٥٨/٢ (دعثر) .

(٣) في الأصل غير واضح .

(٤) انظر هذا في مغنى اللبيب ٢٢٢ .

وَقَدْ بَيَّنَّ الْقِسْمَ الثَّانِيَّ فَقَالَ : " زَمَنُ يَبْنِي بِضَمِّ " .
 وَأَمَّا " عَوْضٌ " فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْمُنْفِيِّ ، وَأَمَّا بِنَاوُهُ فَلَقَطْعُهُ
 عَنِ الْإِضَافَةِ ، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

رَضِيْعِي لِبَانَ ثَدْيِي أَمْ تَقَاسِمَا (١) بِأَسْحَمَ دَا جِ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ (٢)
 كَأَنَّهُ قَالَ : تَقَاسِمَا لَا تَنْفَرُقُ أَبَدًا ، فَ " عَوْضٌ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى
 الظَّرْفِ وَالْعَامِلِ فِيهِ " تَنْفَرُقُ " ، وَإِذَا أَضَافُوهُ أُعْرِبُوهُ ، قَالُوا : " عَوْضَ
 الْعَائِضِينَ ، كَمَا قَالُوا : أَبَدَ الْآبِدِينَ .

وَأَشْتَقَاقُهُ مِنْ قَوْلِكَ : عَاضَهُ يَعْوِضُهُ (عَوْضًا) (٣) إِذَا عَوْضَهُ قَالَ الشَّاعِرُ:
 عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَمَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدٌ (٤)
 أَي : عَوْضَهَا اللَّهُ غُلَامًا ، فَلَمَّا كَانَ الدَّهْرُ كَلِمًا مَضَى مِنْهُ جُزْءٌ خَلَفَهُ جُزْءٌ
 آخَرَ وَصَارَ عَوْضًا مِنْهُ سَمَوْهُ عَوْضًا ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ لِذَاتِهِ .
 وَقِيلَ : كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ الدَّهْرَ يَسْلُبُ وَيُعْطِي ، وَيَأْخُذُ وَيَعْوِضُ ، فَسَمَوْهُ
 عَوْضًا لِذَلِكَ ، فَهَذَا اشْتِقَاقٌ مِنْ فِعْلِهِ .

(١) في (ف) " تحالفا " ، وهي رواية الديوان ، والمتحالفان : الكرم والمحبوح .

(٢) انظر ديوانه ٢٢٥ ، والخزانة ١٢٨/٧

(٣) سقط من (ف) .

(٤) نسب في اللسان ، والتاج في مادة " نقد " إلى الهذلي من غير تعيين ، ولم أجد في ديوان الهذليين

المطبوع ولا شرحه للسكري .

وهو في تهذيب اللغة ٢٧/٩ ، والصحاح ٥٤٥/٢ ، واللسان ، والتاج في " نقد ، وصدغ " .

والتقد - يفتح القاف وكسرهما : تكسر الضرس .

[كيف ، وواو الحال]

كَيْفَ لِلإِسْتِفْهَامِ عَنْ أَحْوَالِ الْوَاوِ فِي تَقْدِيرِ إِذٍ لِلْحَالِ

" كَيْفَ " سُؤَالٌ عَنِ حَالِ الشَّيْءِ لَا عَنِ ذَاتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَجَوَابُهُ " صَالِحٌ " ، وَلَا يَكُونُ جَوَابُهَا إِلَّا نَكْرَةً ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ الْحَالُ نَكْرَةً ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لـ " كَيْفَ " ؟ .

وَأَمَّا " مَنْ " فَسُؤَالٌ عَنِ تَعْيِينِ الشَّيْءِ ، أَوْ عَنِ وَصْفِهِ ، فَإِذَا قِيلَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَقُلْتَ فِي الْجَوَابِ : رَجُلٌ فَقَدْ مَيَّزْتَهُ مِنْ أَمْرَةٍ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ " زَيْدًا " فَقَالَ : " مَنْ زَيْدٌ ؟ قُلْتَ : الْقُرَشِيُّ ، أَوْ الْمَكِّيُّ ، أَوْ الْبَزَازِيُّ " .
وَأَمَّا " مَا " فَسُؤَالٌ عَنِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ .
قوله :

الْوَاوُ فِي تَقْدِيرِ إِذٍ لِلْحَالِ

إِنَّمَا قَدَّرْتَ الْوَاوُ الَّتِي لِلْحَالِ بِ " إِذٍ " ؛ لِأَنَّ الْحَالَ يُشْبِهُ الظَّرْفَ وَلِذَلِكَ قَدَّرْتَ بِ " فِي " ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُ قَائِمٌ مَعْنَاهُ جَاءَ زَيْدٌ إِذٍ عَمَرُ قَائِمٌ ، وَلِذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى ذِي الْحَالِ كَمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَعَ الظَّرْفِ إِذَا قُلْتَ : " خَرَجَ زَيْدٌ وَقَتَّ عَمَرُ قَائِمٌ ، وَإِذٍ عَمَرُ قَائِمٌ ، وَلَوْلَا أَنَّ الْوَاوُ فِي تَقْدِيرِ الظَّرْفِ لَمَّا صَحَّ خُلُوعُ الْجُمْلَةِ مِنَ الْعَائِدِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا سَقَطَتْ " الْوَاوُ " يَلْزِمُ الْجُمْلَةَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى ذِي الْحَالِ .

وفي " كَيْفَ " لُغَتَانِ : إِحْدَاهُمَا اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهَا .

وَالثَّانِيَةُ : " كَيْ " بِحَذْفِ الْفَاءِ " قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانَ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسَانُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرًا
أَرَادَ : كَيْفَ لَا يُحْسَانُ ؟

(١) ينسب هذا البيت إلى عمرو بن أحمز الباهلي وهو في شعره المجموع ٧١ ، وروايته :

أَوْ بَاعِيَانِ لِبُعْرَانَ لَنَا وَرَفَضْتَ كَيْ لَا تَحْسُونُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرًا

وهو في معاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣ ، وابن يعيش ١١٠/٤ ، والخزانة ١٠٢/٧ ، وشرح ابن القواس ١١٥٥ غير منسوب .

وقيل : حذفت الفاء من " كيف " ضرورة أو تخفيفاً .

سَوِّفَ مَعَ السَّيْنِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنِ أَي حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ

التَّنْفِيسُ : هُوَ التَّوَسُّعَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " نَفَسَ اللَّهُ كُرْبَهُ " ، أَي : وَسَّعَ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ ضَيْقِ الْأَمْرِ ، وَالسَّيْنُ ، وَسَوِّفَ " مَوْضُوعَانِ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَهُمَا أَخْصُ (١) بِمَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِهِمَا (مِنْ) (٢) حُرُوفِ الْاسْتِقْبَالِ ، أَمَّا حَرْفُ الشَّرْطِ فَوُضِعَ لِلشَّرْطِ وَالِاسْتِقْبَالِ لِأَنَّهُ لَزِمَ لَهُ مَعَ " إِنْ " ، وَكَذَا نُونُ التَّوَكُّيدِ وَضِعَ لِتَوْكِيدِ الْفِعْلِ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَكَذَا صِيغَةُ " الْأَمْرِ " ، وَالنَّهْيِ " تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ بِالْعَرَضِ (٣) ، أَمَّا " السَّيْنُ ، وَسَوِّفَ " فَلَا دَلَالَةَ لَهُمَا عَلَى الْاسْتِقْبَالِ [بِالْعَرَضِ] (٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمَا فِي صَدْرِ الْأَرْجُوزَةِ (٥) .

قَوْلُهُ : " أَي حَرْفُ تَفْسِيرٍ " أَمَّا " أَي " (٦) - بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ - فَحَرْفٌ يُفَسِّرُ بِهِ مَا قَبْلَهُ ، أَي : يَبَيِّنُ بِهِ مَعْنَاهُ ، وَشَرْطُهَا أَنْ تَقَعَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ ، الثَّانِي بِمَعْنَى الْأَوَّلِ وَمُفَسِّرٌ لَهُ (٧) كَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٤) : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى

(١) (ف) "أخصا"

(٢) في كلتا النسختين "ومن" ، والصواب إسقاط الواو

(٣) في الأصل "لغرض" تحريف

(٤) سقط من الأصل

(٥) انظر ١ / ٥٣ فيما مضى .

(٦) انظر (أى) في رصف المباني ١٣٤ ، والجنى الدانى ٢٣٣

(٧) انظر ابن يعيش ١٤٠/٨ .

قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴿١﴾ ، (أَيُّ) (٢) وَاخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ ، فَالْجَمْلَةُ
الثَّانِيَةُ الَّتِي بَعْدَ "أَيُّ" مُفَسَّرَةٌ لِلأُولَى ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ فِي الْمَعْنَى
لَكِنْ " مِنْ " الْمَقْدَرَةُ فِي الأُولَى ظَاهِرَةٌ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلِهَذَا كَانَتْ تَفْسِيرًا لِلأُولَى ،
فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : تَفْسِيرُهُ مِنْ قَوْمِهِ أَيُّ مَعْنَاهُ مِنْ قَوْمِهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي (٣)

فَقَوْلُهُ : " أَيُّ : أَنْتَ مُذْنِبٌ " تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ : " تَرْمِينِي بِالطَّرْفِ "

أَيُّ : (تَنْظُرُ) (٤) إِلَيَّ نَظَرَ [مُغْضَبٍ] (٥) وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ ذَنْبٍ

فَلِذَاكَ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : " أَيُّ : أَنْتَ مُذْنِبٌ " كَأَنَّهُ قَالَ : تَفْسِيرُ " تَرْمِينِي بِالطَّرْفِ "
" أَيُّ : أَنْتَ مُذْنِبٌ ، أَوْ مَعْنَاهُ : أَنْتَ مُذْنِبٌ .

وَالْقَلَى : الْبَغْضُ ، وَ " إِيَّاكَ " مَنصُوبٌ بِ " أَقْلِي " قُدِّمَ عَلَيْهِ فَصَارَ

مُنْفَصِلًا ، وَلَوْ كَانَ (إِيَّاكَ) (٦) مَنصُوبًا بِ " لَكِنْ " لَكَانَ مُتَّصِلًا ، وَاسْمُ " لَكِنْ " فِي
ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَالنُّونُ الأُولَى فِي " تَرْمِينِي " عَلَامَةٌ رَفَعِ الْفِعْلِ تَحْدَفُ فِي
الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ ، وَالْيَاءُ فَاعِلُهُ ، وَمِثْلُهُ " تَقْلِينِي " .

وَ " أَيُّ " تُسْتَعْمَلُ فِي النِّدَاءِ الْقَرِيبِ (٧) ، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتُ فِي التَّفْسِيرِ :

لأنَّهُ يُشَارِكُ النِّدَاءَ فِي كَوْنِهِ تَنْبِيهًا عَلَى مَعْنَى الْمَفْسَرِ بِهِ .

(١) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) لم أعر على قائل هذا البيت

وهو في ابن يعيش ١٤٠/٨ ، والخزانة ٢٢٥/١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٤ غير منسوب .

(٤) في الأصل " ينظرن " فلعلها " تنظرن " .

(٥) في الأصل بياض بقدر كلمة لم أجد لها في (ف) ، وأكملتها من ابن يعيش ١٤٠/٨ .

(٦) في النسختين " القلي " تحريف .

(٧) سقط في (ف) ، وقيل : هي للبعيد .

انظر الجنى

الداني ٢٣٣ .

قوله : " وَمِثْلُ ذَاكَ أَنْ " قد ذكرنا أفسام " أَنْ " (١) وَأَنَّ واحدها أن تكون
 للعبارة والتفسير بمعنى " أي " ولذلك قال : (" أَي حَرْفٌ تَفْسِيرٌ " ثُمَّ قَالَ) (٢) :
 " وَمِثْلُ ذَاكَ أَنْ هَفَ " ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ " أَنْ " مِثْلُ " أَي " فِي التَّفْسِيرِ ؛ أَي :
 " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ الْخَفِيفَةُ النُّونِ لَا تَقَعُ مَفْسُورَةً إِلَّا بِثَلَاثِ شَرَايِطَ :

أحدها : أن يكون المفسر بها في معنى القول وليس بقول ؛ لأن القول
 يحكى ما بعده غالباً .

الثاني : ألا تكون معمولة للفعل الذي تفسره نحو قولك : " أَمَرْتُهُ بِأَنْ قُمْ "
 فالباء متعلقة بالفعل فهي من تنمة الفعل ، والتفسير من شأنه أن يكون بجملة
 أخرى غير الجملة المفسرة لكن " أن " هنا مخففة من النون الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن .

الثالث : أن تأتي بعد كلام تام ، ولذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرُ
 دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) : " إِنَّ " أَنْ " فِيهِ مُخَفَّفَةٌ مِنْ ١٩٠ ب
 الثقيلة ؛ لأنها خبر عن " أَخْرَجْتَهُمْ " وَلَا تَكُونُ مَفْسُورَةً لِعَدَمِ حُصُولِ الْكَلَامِ
 التَّامِّ قَبْلَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٤) " أَنْ " [فِيهِ]
 مَفْسُورَةٌ بِمَعْنَى " أَي " ؛ لِأَنَّ النِّدَاءَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ ، وَ " نَادَيْنَاهُ " كَلَامٌ تَامٌ (٥) .

(١) انظر ٢ / ٣٠٣ فيما مضى .

(٢) سقط من (ف)

(٣) سورة يونس ١٠ .

(٤) سورة الصافات ١٠٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ٨ / ١٤٢ .

[هيهات ، وشتان ، ووشكان ، وسرعان]

هَيْهَاتَ أَي بَعْدَ مِثْلِ شَتَانٍ وَشُكَّانٍ أَي قَرَبَ مِثْلِ سَرَعَانَ

"هَيْهَاتَ" (١) اسمٌ لـ "بَعْدَ" فَهُوَ اسْمٌ لِفِعْلِ مَاضٍ ، وَلِذَلِكَ (٢) بُنِيَ فِي إِحْدَى (٣) لُغَاتِهِ عَلَى الْفَتْحِ ، وَبُنِيَتْ ؛ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : بُنِيَتْ لِأَنَّهَا أَشْبِهَتْ الْجُمْلَةَ فِي الْفَائِدَةِ ، وَالْجَمْلُ مَبْنِيَةٌ .
وَفِيهَا لُغَاتٌ : فَتَحُ التَّاءِ ، وَضَمُّهَا ، وَكَسْرُهَا ، أَمَّا الْفَتْحُ فَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَمَّا كَسْرُهَا فَلُغَةُ أَسَدٍ وَتَمِيمٍ (١) ، وَأَمَّا الضَّمُّ فَلُغَةُ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَقَدْ رَوَى قَوْلَ الشَّاعِرِ (٤) :

هَيْهَاتُ مِنْ مُصْبِحَهَا هَيْهَاتِ

بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي ، وَتَوْتُونَ فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضِينَ مِنَ الصَّبَا فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا (٥)

فَنَوْنٌ "هَيْهَاتَ" الثَّانِيَةَ مَعَ الْكَسْرِ ، وَ"رُجُوعُهَا" فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِ

هَيْهَاتَ "الْأَوَّلِ إِنْ جَعَلْتَ الثَّانِي تَوْكِيداً ، (وَبِالْثَّانِي إِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ تَوْكِيداً) (٦) عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ .

(١) انظر ابن يعيش ٦٥/٤ .

(٢) في الأصل "وذلك" .

(٣) في الأصل "أحد" .

(٤) قائله حميد الأرقط

وهو في ابن يعيش ٦٦/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٥) البيت للأحوص الأنصاري

انظر شعره المجموع ١٥٠ ، وابن يعيش ٦٥/٤ ، وشرح ابن القواس ١١٥٩ .

(٦) سقط في (ف) .

[الخامسة^(١)] : بسكون التاء .

السادسة : " هِيهَا " بحذف التاء .

السابعة : إبدالها نوناً فتقول : " هِيهَان " .

الثامنة : أَيهَان " بإبدال " الهاء " الأولى همزة ، وليست النونُ بدلاً من "

التاء ؛ لِعِدْمِ نَظِيرِهِ .

التاسعة : " أَيهَاك " فالكافُ حرفُ خطابٍ .

العاشرة : " إيهات " .

الحادية عشرة : " أَيهَا " بحذف التاء مع إبدال " الهاء " همزة .

أما اللغة الخامسة بسكون التاء فوجهه أنه اعتقد أنها جمعٌ وقفٌ عليها ؛

لأن تاء التانيث في الجمع يُوقفُ عليها من غير إبدالٍ ، فأمَّا في الواحد فيبدلها .

وأمَّا " شَتَان " فهو معناه أفتراقُ الشيين في معنى من المعاني ، فهو

اسمٌ للفعل بمعنى الخبرِ كهيهات لا بمعنى الأمر^(٢) ، وينأوه كبناء

" هيهات " ، وهي مبنية على الفتح ، وجاء الكسر يُقال : " شَتَان زِيدٌ وَعَمْرُو " أي :

افترقا ، ولا يكونُ فاعلهُ واحداً ؛ لاستحالةِ الأفتراقِ والتباينِ من واحدٍ .

وقولنا : " معناه أفتراقُ الشيين في معنى من المعاني " احترازٌ من

الأفتراقِ بالنوات^(٣) ، ويُقالُ : " شَتَان مَآ زِيدٌ وَعَمْرُو " بزيادةٍ " مَا " قال

الأعشى :

(١) سقط في الأصل .

(٢) (ف) " الخير " تعريف .

(٣) لأن الافتراق بالنوات حاصل إذ كل شيئين فاحدهما غير الآخر لا محالة بخلاف الأحوال والمعاني .

انظر ابن يعيش ٦٨/٤ .

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ (١)

فَ "يَوْمِي" فَاعِلٌ "شَتَّانَ" بِمَعْنَى [افْتَرَقَ ، وَ "يَوْمٌ" حَيَّانَ] (٢)

مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَ "مَا" زَائِدَةٌ ، وَ "حَيَّانُ" رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ كَانَ يُنَادِمُ
الْأَعْمَشَى ، وَحَيَّانَ أَخٌ اسْمُهُ جَابِرٌ ، وَكَانَ مَلِكًا يُحْسِنُ إِلَى الْأَعْمَشَى ، فَفَرَّقَ بَيْنَ
رُكُوبِهِ عَلَى كُورِ النَّاقَةِ تَدَوُّرٌ وَبَيْنَ أَيَّامِهِ الْمَاضِيَةِ بِمُنَادِمَةِ حَيَّانَ لَهُ (٣).

وَأَمَّا "وَشَكَانَ" فَاسْمٌ لِ "وَشَكَ" أَي : سُرِعَ ، فَمُسْمَأَةٌ فَعْلٌ (٤) مَاضٍ ،
وَهُوَ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِالْخَبْرِ لَا بِالْأَمْرِ ، قَالُوا : "وَشَكَانَ" (٥) ذَا خُرُوجًا (٦) ، فَ "ذَا"
اسْمٌ إِشَارَةٌ وَهُوَ فَاعِلٌ ، وَ "خُرُوجًا" تَمْيِيزٌ [مَنْقُولٌ] (٧) كَأَنَّهُ قَالَ : سُرِعَ خُرُوجُ
هَذَا (٨).

وَأَمَّا "سُرْعَانَ" فَهُوَ اسْمٌ لِفِعْلِ مَاضٍ وَهُوَ "سُرِعَ" وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ
كَ "شَتَّانَ" ، وَفِي الْمَثَلِ "سُرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ" (٩) زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ حَمَقَى الْعَرَبِ
اشْتَرَى شَاةً فَسَالَ رِغَامَهَا فَتَوَهَّمَهُ شَحْمًا ذَائِبًا فَقَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ : خُذْ مِنْ
شَاتِنَا إِهَالَتَهَا ، فَنظَرَ إِلَى مُخَاطَبِهَا فَقَالَ : "سُرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ" أَي : أَسْرَعَتْ ١/١٩١

(١) انظر الديوان ١٤٧ ، وابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ ، والخزانة ٢٠٢/٦ .

(٢) تكلمة يوجبها السياق .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٩/٤ ، والخزانة ٢٠٢/٦ .

(٤) (ف) "أم" تحريف .

(٥) في الأصل "وشتان" تحريف .

(٦) انظر اللسان في "وشك" ، وفيه "وشتان ذَا خُرُوجًا" أَي : عجلان .

(٧) سقط في الأصل ،

(٨) في النسختين "سرور" ، والصواب ما أثبت .

(٩) انظر مجمع الأمثال ١١١/٢ ، وفيه "سرعان ذَا إِهَالَةٍ" ، والإهالة : الودك المذاب .

ذِي إِهَالَةٍ ، فَـ " ذِي " فَاعِلَةٌ ، وَ " إِهَالَةٌ " تَمييزٌ مَنقُولٌ (١) ، أَي : سَرَعَتْ إِهَالَةٌ ذِي الشَّاةِ (١) .

وَقِيلَ : إِنَّ بَعْضَهُمْ اسْتُضَافَ بِشَخْصٍ فَذَابَ لَهُ الشَّحْمُ وَأَحْضَرَ الطَّعَامَ سُرْعَةً فَقَالَ : سُرْعَانَ ذَا إِهَالَةٍ .

وَإِنَّمَا بُنِيَ " هِيَهَاتَ " وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ عَلَى حَرَكَةٍ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَفَتْحِ إِتْبَاعاً لِفَتْحِ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ .
قوله :

هِيَهَاتَ أَي بَعْدَ مِثْلِ شَتَانَ

يُرِيدُ مِثْلَ " شَتَانَ " فِي كَوْنِهِ اسْمًا لِفِعْلِ مَاضٍ لَا أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى :

فَإِنَّ " شَتَانَ " لَا يَسْتَقِلُّ بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ ، وَ (" هِيَهَاتَ " بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ) (٢) .

وَأَمَّا " وَشَكَانَ " فَهُوَ مِثْلُ " سُرْعَانَ " فِي أَنَّهُ اسْمٌ لِفِعْلِ مَاضٍ ، وَمِثْلُهُ

أَيْضاً فِي الْمَعْنَى .

[هَيْتَ ، وَإِيهِ ، وَقَطُّ ، وَلَعَا ، وَمَهْ ، وَأَمِينِ]

وَهَيْتَ : أَسْرَعُ ، وَإِيهِ : زِدْ وَقَطُّكُ : احْتَسِبْ لَعَا : أَنْتَعَشْ ، مَهْ : كَفَّ آمِينَ : اسْتَجِبْ

هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ كُلُّهَا مُسَمَّاهَا أَمْرٌ ، وَقَدْ فَسَّرَهَا

كُلُّهَا ، فَ " هَيْتَ " اسْمٌ لِـ " أَسْرَعُ " ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ الْمَخَاطَبِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبْلِغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ————— نَ أَخَا الرَّسُولِ إِذَا أَتَيْتَا

إِنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا (٣)

(١) وقيل : إن نصب " إهالة " على الحال . انظر المصدر السابق .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) لم أقف على قائل هذين البيتين وهما في مدح علي ابن أبي طالب رضي الله عنه . ويروي " العراق

" مكان " الرسول " ، و " سلم " مكان " عنق "

انظر معاني القرآن للفراء ٤٠/٢ ، والمحتسب ٢٣٧/١ ، واللسان في " هيت " ، وابن يعيش ٣٢/٤ .

أى : أَسْرِعْ أَسْرِعْ ، وَهُوَ لَازِمٌ لَا يَتَعَدَّى كَمُسْمَاهُ ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ ، فَتَحُ الثَّاءُ ، وَضَمُّهَا ، وَكَسْرُهَا ، وَيُنْبِئُ عَلَى حَرَكَةِ لالتقاء الساكنين ، فَمَنْ فَتَحَ طَلَبَ الخِفَةَ كَمَا فِي " أَيْنَ ، وَكَيْفَ " ، وَمَنْ ضَمَّ شَبَّهَهُ بِـ " حَيْثُ " ، وَمَنْ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَمْ يَحْفَلْ بِثِقَلِ الكسْرِ بَعْدَ " الياءِ " لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا وَنُدْرَتِهَا فِي الكَلَامِ كـ " جَيْرِ " ، وَقَوْلُهُمْ : " هَيْتَ لَكَ " اللّامُ (١) فِي " لَكَ " لِبَيَانِ المَخَاطَبِ جِيءَ بِهَا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ الكَلَامِ عَنَّا كَقَوْلِهِمْ : " سَقْيَاكَ " (٢) .

وَقِيلَ : مَعْنَى المِضْمُومَةِ " الثَّاءُ " جِئْتُ لَكَ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهَا أَنَا مَهْيَاً لَكَ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِيهِ زِدْ " فَفِيهِ إِشْكَالٌ ، وَبَيَانُهُ أَنَّ " زِدْ " مُتَعَدٍّ وَ " إِيهِ " لَازِمٌ ، وَبَيَانُ أَنَّهُ لَازِمٌ لَمْ يَقُولُوا : " إِيهِ حَدِيثًا " أَيْ : زِدْ حَدِيثًا ، وَأَمَّا عِلَّةُ البِنَاءِ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ (٣) .

وَيُنْبِئُ عَلَى حَرَكَةِ لالتقاء الساكنين ، وَكَانَتْ الحَرَكَةُ كَسْرَةً عَلَى الأَصْلِ ، اِحْتِمَلِ ثِقَلُ الكسْرِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ فَتَحَتْ لالتبسَتْ بِـ " إِيهَاً " الَّتِي لِلْكَافِ ، وَإِذَا قُلْنَا : إِنْ " إِيهِ " اسْمٌ لـ " حَدَّثَ " فَمُسْمَاهُ مُتَعَدِّ أَيْضًا بَلَوْ كَانَ " إِيهِ " مُتَعَدِّيًا لَذُكِرَ مَفْعُولُهُ مَعَهُ كَقَوْلِهِمْ : " رُوِيَ زَيْدًا " ، وَالأَوَّلَى أَنَّ يُقَالُ : إِنْ " إِيهِ " اسْمٌ لِقَوْلِهِمْ " تَحَدَّثَ " ؛ لِأَنَّهُ لَازِمٌ مِثْلُهُ ، وَيُسْتَعْمَلُ مُنَوَّنًا وَتَنْوِينُهُ لِلتَّنْكِيرِ .

وَأَمَّا " قَطُّكَ " فَاسْمٌ وَمُسْمَاهُ " اكْتَفَى " ، وَقَوْلُهُ : " اِحْتَسَبَ " هُوَ بِمَعْنَى " اكْتَفَى " ، وَيُنْبِئُ عَلَى السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَفَاعِلُهُ مُضْمَرٌ ، وَالكافُ حَرْفٌ خَطَابٍ كَالْكَافِ فِي " ذَلِكَ " ، وَ " رُوِيَكَ " (٤) ، " وَقَطُّ " مُخَفَّفَةٌ مِنْ " قَطُّ " المُشَدَّدَةِ ؛ لِأَنَّ القَطُّ بِمَعْنَى القَطْعِ ، وَالأَكْتِفَاءُ : " قَطْعٌ لِلطَّمْعِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالأَسْتِكْتَارِ .

(١) (ف) " الامر " تحريف

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٢٦/١ وابن يعيش ٤٠/٤ .

(٣) انظر ١٦٠ / ٢ .

(٤) في النسختين هكذا " رويد " ، والصواب ما أثبت .

قوله : " لَعَا أَنْتَعَشَ " يُقَالُ ذَلِكَ لِلْعَاثِرِ ، وَمَعْنَى " انْتَعَشَ " ارْتَفَعَ مِنْ عَثْرَتِكَ ، أَي : أُنِجَ مِنْهَا ، مِنْ قَوْلِهِمْ : " نَعَشْتُ الرَّجُلَ " إِذَا رَفَعْتَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ سَرِيرُ الْمَيْتِ نَعْشاً ؛ لِأَنَّهُ يُرْفَعُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَا أَقُولُ لَهَا عِنْدَ الْعِثَارِ لَعَا (١)

أَي : لَا أَقُولُ لَهَا : اسْلَمِي مِنْ عَثْرَتِكَ (٢) ، وَقَالَ الْآخَرُ :

فَالْتَعَسُ أَدْنَى لَهَا مِنْ / أَنْ أَقُولَ : لَعَا (٣)

قوله : " مَهَ " (٤) اسْمٌ لـ " اكْفَفَ " ، وَبُنِيَ عَلَى الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي

الْبِنَاءِ يَوْفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ هُوَ فَاعِلُهُ .

وقوله : " آمِينَ اسْتَجِبَ " ، أَمَا " آمِينَ " فَاسْمٌ لـ " اسْتَجِبَ " يُسْتَعْمَلُ فِي

الدُّعَاءِ ، وَيُمَدُّ وَيُقْصَرُ ، أَمَا الْمَدُّ فَإِنَّ يَزَادُ أَلْفٌ بَعْدَ الْهَمْزَةِ فَيُقَالُ (٥) : " آمِينَ "

وَوِزْنُهُ مَمْدُوداً " فَاعِيلٌ " ، وَوِزْنُهُ مَقْصُوراً ، " فَعِيلٌ " ، وَلَا يُشَدُّ الْمِيمُ (٦) .

وَقِيلَ : " آمِينَ " اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ لِوُجُودِ الْبِنَاءِ ، وَ

" آمِينَ " لَيْسَ بِدُعَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، وَالْاسْمُ الْوَاحِدُ لَا يُسَمَّى دُعَاءً ، وَجَاءَ فِي

الْحَدِيثِ : " أَنْ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَدْعُو وَآخَاهُ كَانَ يُؤْمِنُ (٧) فَلَوْ كَانَ "

آمِينَ " دُعَاءً لَصَارَ مَعْنَى الْحَدِيثِ وَآخَاهُ كَانَ يَدْعُو .

(١) لم أعثر عليه فيما تيسر لي من مراجع .

(٢) ينظر اللسان في (لعا) .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى بوضعه :

بذات لوثٍ عقرناةٍ إذا عثرتُ

وجاء في النسختين " أولى لها " ، والمثبت من الديوان .

انظر ديوانه ١٠٣ ، وأساس البلاغة (١٥٩ لعو) ، واللسان " لوث " .

(٤) (ف) " منه " تحريف .

(٥) في الأصل " فتقول " .

(٦) خوفاً من أن يلتبس بجمع " أم " بمعنى قاصد .

(٧) ورد هذا الحديث في اللسان (أمن) ، ولم أعثر عليه في كتب الأحاديث التي وقفت عليها .

[أُبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ]

القول في أُبْنِيَةِ الْأَحَادِ إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيئٍ مُزْدَادٍ

إِنَّمَا قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الْأَحَادِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي ذِكْرِ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْأَحَادَ هِيَ الْأَصُولُ وَالْجَمْعُ مَتَوَقَّفٌ عَلَيْهَا ، فَالْمُرَادُ بِالْأَحَادِ هُنَا فِي مَقَابِلَةِ الْجَمْعِ ، فَلَا مُفْرَدٌ فِي الْفِعْلِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ ، لِأَنَّ مَدْلُولَهُ جِنْسٌ بَلْ قَدْ يُقَالُ لِلْفِعْلِ : إِنَّهُ مُفْرَدٌ بِاِعْتِبَارِ كَوْنِهِ جُزْءَ الْكَلِمَةِ .

قَوْلُهُ :

إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيئٍ مُزْدَادٍ

قِيلَ : يَخْرُجُ بِهِ مَا كَانَ مِنَ الْأَحَادِ غَيْرُ مُجَرَّدٍ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، وَإِذَا خَرَجَ ذَلِكَ بَقِيَ مُرَادُهُ بِالْأَحَادِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا زَائِدَ فِيهَا ، بَلْ كُلُّ حُرُوفِهَا أَصُولٌ ، وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ثَلَاثِيٌّ ، وَرُبَاعِيٌّ ، وَخُمَاسِيٌّ ، لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَقَلُّ فِي الْأَصُولِ ، أَمَّا امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ أَصْلٌ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّ السِّدَّاسِيَّ ضِعْفُ الثَّلَاثِيِّ فَلَا يَكُونُ أَصْلًا ؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ كَبَعْلَبِكَ .

وَأَمَّا امْتِنَاعُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ لِئَلَّا يَلِيَّ الْاِبْتِدَاءَ - الَّذِي هُوَ اِفْتِتَاحٌ^(١) فِي الْعَمَلِ وَالْحَرَكَةِ - الْوَقْفُ الَّذِي هُوَ قَطْعُ الْعَمَلِ ، فَالِابْتِدَاءُ وَالْوَقْفُ

(١) (ف) "اهياج" تحريف .

مُتَضَادَانِ ، فَكْرَهُمَا أَنْ يَلِيَّ الْإِبْتِدَاءَ الْوَقْفُ ؛ لِأَنَّ الْمُتَجَاوِرِينَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ
فَفَصَلُوا بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ [وَالْوَقْفِ] (١) الَّذِي هُوَ ضِدُّهُ بِحَرْفٍ .

وَقَدْ يَبْلُغُ الْأِسْمُ الثَّلَاثِيَّ بِالزِّيَادَةِ إِلَى سَبْعَةٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ :
" أَحْمَارٌ أَحْمِيرَارًا ، وَشُهَابٌ اشْهَيْبَابًا " ، وَالْأَصْلُ ثَلَاثِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " الشُّهْبَةِ ،
وَالْحُمْرَةِ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " قَرَعَبْلَانَةٌ لِلْقَمَلَةِ الصَّغِيرَةِ (٢) فَلَيْسَ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَحْرَفٍ بَلْ
عَلَى سَبْعَةٍ بِالزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ فِي حُكْمِ الْمَنْفَصِلِ بِالزِّيَادَةِ .

[أَبْنِيَةِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ]

فَعَلٌ كَفَلَسٍ ، فَعَلٌ كَجَمَلٍ	فِعْلٌ كَحَبِيرٍ ، فِعْلٌ كَأَبِيلٍ
فِعْلٌ كَقَفَلٍ ، فِعْلٌ كَكُصْرِدٍ	وَزِدٌ مِثَالُ عَضُدٍ وَكِرْدٍ
وَعَنْقٌ وَعَنْبٌ وَفِعْلٌ	قَدْ جَاءَ فِي الشُّنُودِ مِنْهُ نُبْلٌ

قَدْ ذَكَرَ أَحَدَ عَشَرَ مِثَالًا لِلثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ ، وَبَدَأَ بِالثَّلَاثِيِّ ؛ لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ ، وَلِذَلِكَ تَزِنُ مَا زَادَ عَلَيْهِ بِتَكَرِيرِ الْأَلَامِ ، وَحَقَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ بِالْقِسْمَةِ الْعَقْلِيَّةِ
أَنْ تَكُونَ اثْنِي عَشَرَ مِثَالًا بِإِعْتِبَارِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ ، وَالْفَاءِ ، أَمَّا سَكُونُ الْفَاءِ
فَمَتَعَدَّرُ إِذْ لَا يُمْكِنُ الْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ ، وَإِذَا أَمْتَنَعَ السُّكُونُ فِيهَا بَقِيَتِ الْحَرَكَةُ ، ١٩٢

(١) إضافة يوجبها المقام .

(٢) وقيل : دويبة ، ينظر الخصائص ٢/٢٠٨ ، والممتع ١٦٥ ، وقد سبق التحقيق فيها .

وَلَا تَخْلُو الْحَرَكَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً أَوْ فَتْحَةً أَوْ كَسْرَةً ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فَتَدْخُلُهَا
الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ ، وَالْحَرَكَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثٍ وَالسُّكُونُ رَابِعٌ ، فَتَضْرِبُ مَا لِلْفَاءِ -
وَهُوَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ - فِيمَا لِلْعَيْنِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ - أَعْنِي السُّكُونُ وَالْحَرَكَاتُ -
فَتَكُونُ اثْنَيْ عَشَرَ (١) مِثَالاً ، سَقَطَ " فِعْلٌ " - بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ - لِثِقَلِ
الْخُرُوجِ مِنْ كَسْرِ لَازِمٍ إِلَى مَا هُوَ (٢) أَثْقَلُ مِنْهُ وَهُوَ الضَّمُّ اللَّازِمُ فَرِقُضَ .
وَأَمَّا " فِعْلٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ فَجَاءَ فِي الْأَفْعَالِ الْمَبْنِيَةِ لِلْمَفْعُولِ كَ
" ضَرِبَ زَيْدٌ " وَلَمْ يَأْتِ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَنْقُولاً عَنْ فِعْلٍ (٣) نَحْوُ " دَبُلٌ " اسْمٌ
دُوبِيَّةٌ ، وَهُوَ عِلْمٌ ، وَالْأَعْلَامُ لَا يَتَّبِعُ بِهَا أَصْلٌ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا مَنْقُولَةٌ فَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ " دَبُلٌ " مَنْقُولاً عَنْ فِعْلٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلاً .
وَلِهَذِهِ الْأَبْنِيَةِ تَرْتِيبٌ أَحْسَنُ مِمَّا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ وَهِيَ : أَرْبَعَةٌ
مَفْتُوحَةُ الْفَاءِ ، وَثَلَاثَةٌ مَكْسُورَةُ الْفَاءِ ، وَثَلَاثَةٌ مَضْمُومَةُ الْفَاءِ .
أَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْمَفْتُوحَةُ الْفَاءِ ، فَأُولَئِهَا " فِعْلٌ " - بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ -
وَيَكُونُ اسْمٌ عَيْنٍ ، وَصِفَةٌ ، وَمَصْدَرٌ ، أَمَّا الْاسْمُ فَنَحْوُ " فَلَسٌ ، وَصَقْرٌ " ، وَأَمَّا
الْصِفَةُ فَنَحْوُ " صَعْبٌ وَضَخْمٌ " ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَنَحْوُ " ضَرْبٌ ، وَقَتْلٌ " .
الثَّانِي : " فِعْلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَهُوَ أَثْقَلُ مِنْ " فِعْلٌ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ ،
وَهُوَ اسْمٌ عَيْنٍ (٤) ، وَصِفَةٌ (٥) ، وَمَصْدَرٌ ، نَحْوُ " طَلَبٌ " .
الثَّلَاثُ : " فِعْلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ - وَهُوَ أَثْقَلُ مِنْ [الثَّانِي (٦)] ؛ لِأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ " اثْنَا عَشَرَ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) نَحْوُ " جَمَلٌ " .

(٥) نَحْوُ " حَسَنٌ " .

(٦) مِنْ هُنَا يَبْدَأُ النِّقْصَ فِي الْأَصْلِ .

المكسور العين أثقل من مفتوحها ، وهو اسم عين ، وصيغة ، ومصدر ، فالاسم نحو " كبد " ، والصفة نحو " حذر ، ووجع " ، والمصدر نحو كذب ، ولعب .

الرابع " فعل " (١) [بفتح الفاء وضَمَّ العين] (٢) ، وهو أثقل من الثالث ؛ لأنه مضموم العين ، والضمة أثقل من الكسرة ، وهو على ضربين ، اسم عين ، وصيغة ، فالاسم نحو " عضدٍ ورجلٍ " ، والصفة نحو " حذرٍ أي : متيقظٌ ، و " حدثٍ " أي : حسن الحديث .

فهذه الأربعة متواخية في فتح الفاء .

أما الثلاثة المكسورة الفاء : فأولها : " فعل " - بكسر الفاء وسكون العين - ، ويكون اسم عين وصيغة ومصدرًا ، فالاسم كحبر ، والصفة كتنقض وجلف (٣) ونضو (٤) ، والمصدر كعلم وفسق .

الثاني : " فعل " - بكسر الفاء وفتح العين (٥) - وهو أثقل [(١) من الأول بحركة عينه ، ويكون اسم عين كعنب ، وصيغة نحو قولك : " قوم عدى " ، و " لحم زيم " أي : متفرق (٧) ، والمصدر نحو " الشبع " .

الثالث : " فعل " - بكسر الفاء والعين - وهو أثقل من الثاني [لأنه مكسور العين والثاني] (٨) مفتوحها ، والكسر أثقل من الفتح ، ويكون اسم عين

(١) بعده في (ف) " أثقل من الكسرة وهو على ضربين " ، وهذا سهو من الناسخ ؛ لأنه سيكره كما ترى .

(٢) إضافة من جنس أسلوبه يلتزم بها الكلام .

(٣) الجلف : الرجل الجافي كالجليف .

(٤) النضو : المهزول من الإبل وغيرها .

(٥) في (ف) " بفتح الفاء وكسر العين " سهو من الناسخ .

(٦) إلى هنا ينتهي النقص الذي في الأصل .

(٧) في النسختين " متفرق " وهو تحريف من الناسخين ، قال الزمخشري في أساس البلاغة (زيم) :

" لحمه زيم : متفرق في أعضائه ليس بمجتمع في مكان فيبين " .

(٨) سقط في الأصل .

ك "إِبل" و "إِطِل" للخاصرة ، وصِفةٌ نحو "بِلِزٍ" يُقالُ : "إِمرأةٌ بِلِزٌ" للضخمة ، وقيل : البِلِزُ : القصيرة .
وَأَمَّا الثلاثةُ المضمومةُ الفاءِ .

فالأوَّلُ (١) "فُعَلٌ" بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من أوَّلِ الثلاثةِ المكسورةِ الفاءِ ؛ لأنَّ الضمَّ أَثْقَلُ من الكسرِ ، وَالْكَسْرُ أَثْقَلُ من الفتحِ ، وَهُوَ اسمُ عينٍ نحو "قُفَلٍ" ، وَ "بُرْدٍ" (٢) ، وَصِفةٌ نحو "حَطْوٍ ، وَمُرٍّ" ، وَمَصْدَرٌ نحو "شُغْلٍ" .

الثَّانِي : "فُعَلٌ" بضمِّ الفاءِ وَفَتْحِ العينِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ من الأوَّلِ الساكنِ العينِ ، وَهُوَ اسمٌ عينٍ نحو : "صُرْدٍ" (٣) ، وَصِفةٌ نحو "حُطْمٍ" (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطْمٍ (٥)

وَالْمَصْدَرُ نحو "هُدَيْتَ هُدًى ، وَسَرَى سَرًى" .

الثَّلَاثُ : "فُعَلٌ" بضمِّ الفاءِ وَالعينِ ، وَهُوَ اسمٌ عينٍ نحو "عُنُقٍ" ، (وَوَطْنِبٌ بوصِفةٍ نحو "ناقةٍ سُرْحٍ ، وَطَلَّقٍ" (٦) ، وَمَصْدَرٌ نحو) (٧) عَسْرٌ (الشَّيْءُ يَعْسُرُ عُسْرًا ، وَعُسْرًا) (٧) بضمِّ الفاءِ وَالعينِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾ (٨) أَي : إِنذَارِي .

(١) في (ف) "فأولها" .

(٢) البورد - بالضم - : ثوب مخطط .

(٣) الصرد : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

(٤) الحطم : الشديد السوق للإبل ، كأنه يحطم ما مر عليه لشدة سوقه .

(٥) ينسب هذا الرجز إلى الحطم القيسي وإلى آخرين غيره .

ينظر الكتاب ٢٢٢/٣ ، والمقتضب ١٩٣/١ ، ٢٢٢/٣ ، واللسان "حطم" ، وشرح أبيات

سبويه ٢٢٦/٢ .

(٦) ناقة سرح : سريعة سهلة السير ، وناقلة طلق : لا عقال عليها .

(٧) سقط في (ف) .

(٨) سورة القمر ٢٩ .

[أبنية الرباعي المجرد]

وَالرَّبَاعِي قَمَطْرٌ سَلَهَبٌ وَزَبْرَجٌ وَدِرْهَمٌ وَجُحْدُبٌ

الرَّبَاعِي خَمْسَةٌ أَبْيِيَّةٌ وَهِيَ نِصْفُ أُمَّتِلَةِ الثَّلَاثِي وَقَدْ ذَكَرَهَا صَاحِبُ
الْأَرْجُوزَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَذِهِ الْأَبْيِيَّةُ هِيَ الْأَصُولُ (١) مِنْ أَبْيِيَّةِ الرَّبَاعِي -
أَعْنَى الْمَجْرَدَةِ مِنَ الزَّائِدِ - وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّقْيِيدِ بِكُونِهَا مَجْرَدَةً مِنْ زَائِدٍ ؛ لِأَنَّ
قَوْلَهُ : « إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيٍّ مُزْدَادٍ » (٢) يَشْتَمِلُ عَلَى أَبْيِيَّةِ الْأَحَادِ كُلِّهَا ثَلَاثِيَّهَا ،
وَرَبَاعِيَّهَا ، وَخَمَاسِيَّهَا .

١٩٢ب

أُولَاهَا : " فِعْلٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَهُوَ اسْمٌ وَصِفَةٌ
كَقَوْلِهِ : " قَمَطْرٌ " وَهُوَ وَعَاءُ الْكُتُبِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
لَيْسَ بِيَعْلِمُ مَا حَوَى الْقَمَطْرُ مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ (٣)
وَقِيلَ : الْقَمِطْرُ : الشَّدِيدُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « يَوْمًا عَبُوسًا قَمَطِرِيًّا » (٤) ،
وَنَحْوُ " فِطْحَلٍ " وَهُوَ زَمَنٌ قَبْلَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ (٥) ، وَأَمَّا الصَّفَةُ فَنَحْوُ « لَيْثٌ
هَزْبِرٌ » أَيْ : جَرِيءٌ ، وَنَحْوُ " سَبِطْرٍ " وَهُوَ الْمَمْتَدُّ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ " أُصُولٌ " .

(٢) انظُر ٢ / ٢٢٣ فِيْمَا تَقْدِمُ .

(٣) قَائِلُهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ .

كَمَا فِي تَحْسِينِ الْقَبِيحِ وَتَقْبِيحِ الْحَسَنِ لِلشَّعَالِيِّ ٨٢ ، وَمَحَاضِرَاتِ الْأَدْبَاءِ لِلرَّائِغِ ٤٩ / ١ وَهُوَ فِي
الصَّحَاحِ ، وَاللِّسَانِ ، وَالتَّاجِ فِي " قَمَطْرٌ " ، وَابْنُ يَعِيشَ ٢٨ / ٥ غَيْرَ مَنْسُوبٍ .
وَيُرْوَى " مَا يَعِي إِلَّا مَا وَعَاهُ الصَّدْرُ "

(٤) سُورَةُ الْإِنْسَانِ ١٠ .

(٥) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ١٣٦ / ٦ ، وَسُفْرَ السَّعَادَةِ ٤١٧ / ٢ ، وَفِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ : « الْفِطْحَلُ - كَهَزِيرٍ - :

دَهْرٌ لَمْ يَخْلُقْ فِيهِ النَّاسُ بَعْدَ ، أَوْ زَمَنٌ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَوْ زَمَنٌ كَانَتْ الْحِجَارَةُ فِيهِ رَطَابًا » .

(٦) انظُرْ : الْمُنْتَصَفَ ٤ / ٣ ، وَابْنَ يَعِيشَ ١٣٦ / ٦ ، وَاللِّسَانَ ، وَالتَّاجَ فِي " سَبِطْرٌ " .

الثاني : " فَعَلُّ " بفتح الفاء وسكون العين ، ويكون اسماً وصفةً ، فالاسمُ نحو " جَعْفَرٍ " ، وَجَعْفَرٌ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلنَّهْرِ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الرَّجُلُ فَهُوَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُنْقَوْلَةِ ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَكَقَوْلِهِ : " سَلْهَبٌ " وَهُوَ الطَّوِيلُ .

[الثالث] (١) : " فِعْلِلٌ " بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام ، وهو اسمٌ وصفةٌ ، فالاسمُ قوله : " زَبْرَجٌ " وهو : الذهبُ ، وقيل : السحابُ الأحمرُ ، وقيل : النُقُوشُ الْمُخْتَلِفَةُ الْأَلْوَانِ ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَنَحْوُ " خِضْرِمٌ " وَهُوَ الْمَاءُ الْكَثِيرُ (٢) .

الرابع : " فِعْلَلٌ " بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام ، ويكون اسماً وصفةً ، فالاسمُ [(١)] . نحو قوله : " دِرْهَمٌ " ، ومثالُ الصِّفَةِ " هِجْرَعٌ " وَهُوَ الطَّوِيلُ ، وَالْهَاءُ فِيهِ أَصْلٌ عِنْدَ سَبِيئِيهِ (٣) ؛ لِقَلَّةِ زِيَادَةِ الْهَاءِ أَوَّلًا ، وَزَائِدٌ عِنْدَ غَيْرِهِ (٤) ، وَهُوَ مِنْ " الْجِرْعِ " وَهُوَ : الْمَكَانُ السَّهْلُ .

الخامسُ : " فُعْلَلٌ " بضم الفاء واللام ، وهو اسمٌ وصفةٌ ، فمِثَالُ الْاسْمِ قَوْلُهُ : " جُحْدَبٌ " بضم الجيم والدال ، وقيل : هِيَ صِفَةٌ وَهُوَ الْغَلِيظُ ، وَنَحْوُ " بُرْتَنٌ " لِمَخْلَبِ الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ ، وَأَمَّا الصِّفَةُ فَنَحْوُ " جُرْشَعٌ " وَهُوَ الْعِظِيمُ مِنَ الْإِبِلِ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر أساس البلاغة " خضرم " .

(٣) انظر الكتاب ٢٨٩/٤ ، والمنصف ٧/٣ .

(٤) نسبه ابن عصفور في الممتع ٢١٨ إلى أبي الحسن .

وَحَكَى الْأَخْفَشُ : " جُخْدَبًا " بفتح الدال (١) ، وَسِيَوِيَهُ لَمْ يُبَيِّنْهُ ، وَيَبْرُوِيَهُ
بِضَمِّ الدالِ كـ " بُرْتُنْ " (٢) ، وَحَمَلَ رِوَايَةً مِنْ رِوَاةِ بفتحِ الدالِ أَنَّهُ مُخَفَّفٌ مِنْ
" جُخَادِبٍ " فَخَفَّفَ بِحذفِ الألفِ وَسكُونِ الخاءِ كَمَا قَالُوا : " عَلِبَطٌ " (٣)
هُوَ مُخَفَّفٌ مِنْ " عَلَابِطٌ " ، وَقَدْ : (نَطَقُوا بِهِ) (٤) ، قَالَ الشُّاعِرُ :

مَا رَاعَنِي إِلَّا جَنَاحُ هَابِطاً

عَلَى الْبِيوتِ قَوِطُهُ الْعَلَابِطَا (٥)

وَ" جَنَاحٌ " اسْمُ الرَّاعِي ، وَ" قَوِطُهُ " مَنْصُوبٌ بِـ " هَابِطٍ " ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ :
" هَبَطَ الشَّيْءُ ، وَهَبَطْتُهُ أَنَا " وَلَوْلَا تَقْدِيرُ أَنَّ " عَلِبَطاً " مُخَفَّفٌ مِنْ " عَلَابِطٌ "
لَكَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَ أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ لَا يَقْدَرُ فِي وَاحِدٍ (٦) مِنْهُنَّ
الْإِنْفِصَالُ (بِحَالٍ ، فَاعْرِفْهُ) (٤) .

(١) فيكون بناء سادساً ، انظر السيرافي النحوي ٥٩٣ - ٥٩٤ ، وابن يعيش ١٣٦/٦ ، وشرح الشافية

٤٧/١ - ٥١ ، وفيه " الجخدب " : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الجخادب :

(٢) انظر هذا في المنصف ٢٧/١ ، والتتمة في التصريف ٣٨ ، وشرح اللوحي ٢٦ .

(٣) سقط من (ف) ، والعلبط : الغليظ من اللبن وغيره .

(٤) سقط في (ف) .

(٥) هذان البيتان بلا نسبة في النوادر ١٧٣ ، والخصائص ١١١/٢ ، والمنصف ٢٧/١ ، والمحاسب

٩٢/١ ، والجمهرة ٤٣٨/٣ ، وابن الشجري ٣٨٦/٢ ، والصحاح واللسان في (علبط - قوط) ،

وسفر السعادة ٢/٣٨٢ ، والقوط : القطيع من الغنم . والعلابط : الضخام .

(٦) في (ف) " واحدة " .

[أبنية الخماسي المجرد]

وَالْخُمَاسِي جَاءَ قَرِطْعَبٌ وَآءٌ سَفَرَجَلٌ جَحْمَرِشٌ قَدْ عَمِلَ

هَذَا الْبَيْتُ جَامِعٌ لِلْخُمَاسِي الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ كَمَا أَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي قَبْلَهُ
جَامِعٌ لِأَصُولِ الرَّبَاعِيِّ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أُمَّثَلَةٌ :

أَوَّلُهَا « فِعْلَلٌ » بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَفَتْحِ اللَّامِ ، وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ ،
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " قَرِطْعَبٌ " وَهُوَ : السَّحَابُ ، وَهُوَ اسْمٌ ، وَيَكُونُ صِفَةً كـ " جَرْدَحَلٍ " ،
وَهُوَ جَمَلٌ غَلِيظٌ .

المثال الثاني: فَعَلَلٌ "بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَسُكُونِ اللَّامِ الْأُولَى، وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ
وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ: "سَفَرَجَلٌ" ، وَالصَّفَةُ "شَمَرْدَلٌ" وَهُوَ: السَّرِيعُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا.

المثال الثالثُ: " فَعَلَلِلٌ " (١) بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَفَتْحِ اللَّامِ الْأُولَى ،
وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ: " جَحْمَرِشٌ " وَهِيَ: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ (٢) قَالَ الرَّاجِزُ:

قَدْ قَرَنْوْنِي بِعَجُوزِ جَحْمَرِشٍ

كَأَنَّمَا دَلَّالُهَا عَلَى الْفُرْشِ .

مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ كِلَابٌ تَهْتَرِشُ (٣)

(١) فِي الْأَصْلِ " فِعْلَلٌ " .

(٢) لَمْ يَمْتَلِ الشَّارِحُ بِمِثَالِ عَلَى الْأَسْمِ تَبَعاً لِسَيِّبِيهِ الَّذِي يَقُولُ فِي ٣٠٢/٤ " وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ اسْمًا " ،
أَمَّا غَيْرُهُ فَقَدْ مَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِهِمْ : قَهْبِلِس ، وَهُوَ الذَّكْرُ الْعَظِيمُ ، وَقِيلَ : الْكَمْرَةُ الْعَظِيمَةُ وَهَذَا وَصَفَ
عِنْدَ سَيِّبِيهِ .

يَنْظُرُ : تَفْسِيرٌ غَرِيبٌ مَا فِي كِتَابِ سَيِّبِيهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ لِأَبِي حَاتِمٍ ١٢٥ ، وَالْمَتَع ٧١ ، وَشَرَحَ ابْنُ
الْقَوَاسِ ١١٦٩ ، وَالتَّمَّةُ فِي التَّصْرِيفِ ٢٩ ، وَنَزْهَةُ الطَّرْفِ لِلْمِيدَانِيِّ ٩٤ .

(٣) هَذَا الرَّجْزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَنْصَفِ ٥/٣ وَالْحَيَوَانَ ١٦١/٧ ، وَالْجُمْهُورَةُ ٤٠٧/٣ ، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ
١٩٧/٢ .

قَالَ ابْنُ جَنِّي : الْجَمْحَرِشُ : الْعَظِيمَةُ مِنَ النَّسَاءِ ، وَقِيلَ : الْأَرْتَبُ الضَّخْمَةُ يُقَالُ : صَدْنَا [أَرْتَبًا] (١) جَحْمَرِشًا .

المثال / الرابعُ قَوْلُهُ : " قَدْ عَمَلَهُ " وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفْيِ ، يُقَالُ : مَا ١/١٩٣
أَعْطَانِي قَدْ عَمَلَةً - بِالْهَاءِ - وَقَدْ عَمِلًا - بغيرِ هَاءٍ - أَي : لَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا ،
وَيُقَالُ : الْقُدْعَمَلَةُ : الضَّخْمَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَهُوَ صِفَةٌ ، وَالْأَوَّلُ اسْمٌ ، وَوَزْنُ «
قُدْعَمَلَةٍ» : فُعْلَلَةٌ " بضمِّ الفاءِ ، وَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَسَكُونِ اللَّامِ الْأُولَى ، وَكسْرِ
الثَّانِيَةِ .

[جمع التفسير]

القول في الجمع الذي يكسرُ وأحدُهُ عن وضعه يغيرُ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الَّذِي يَكْسُرُ " عَنِ الْجَمْعِ الَّذِي يُصَحِّحُ ، ثُمَّ فَسَّرَ مَعْنَى
قَوْلِهِ : " يَكْسُرُ " بِقَوْلِهِ : " وَأَحَدُهُ عَنِ وَضْعِهِ يُغَيِّرُ " فَبَيَّنَ أَنَّ التَّكْسِيرَ هُوَ تَغْيِيرُ
صِغَةِ الْوَاحِدِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ هُوَ تَغْيِيرُ (٢) الشَّيْءِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ،
وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " عَنْ وَضْعِهِ " عَنِ بِنَائِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ وَهَيْئَتِهِ قَبْلَ التَّكْسِيرِ ،
وَقَوْلُهُ : " يُغَيِّرُ " يَعْنِي فِي التَّكْسِيرِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّكْسِيرَ فِي مُقَابَلَةِ التَّصْحِيحِ ، وَهُوَ " تَفْعِيلٌ " مِنْ كَسْرَتِ
الشَّيْءِ إِذَا أُرِلَتْ التِّثَامَةُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ .

وَقَوْلُهُ : " يُغَيِّرُ " أَمْرٌ عَامٌّ يَشْتَمِلُ عَلَى التَّغْيِيرِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ،
وَيَدْخُلُ فِيهِ التَّقْدِيرِيُّ نَحْوُ " فُلْكَ ، وَهَجَانِ ، وَدِلَاصِ " (٣) وَيَأْتِي بَيَانُهُ .

(١) إضافة من المنصف ٥/٣ .

(٢) في النسختين « تغير » .

(٣) في النسختين " دلاص " وهو سهو من الناسخين ، والدلاص والدلامص : البراق ، انظر المنصف

٢٥/٣ ، وسفر السعادة ٢٧٣/٢ واللسان (دلص) .

والتَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ يَرْتَقِي بِالقِسْمَةِ العَقْلِيَّةِ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ
 وَجْهًا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " جَوَالِقُ ، وَعِذَافِرُ " (١) لِلوَاحِدِ بضمِّ الأَوَّلِ ، فَإِذَا كَسَرْتَ
 حَذَفْتَ الضَّمَّةَ ، وَجَعَلْتَ مَكَانَهَا فَتْحَةً ، وَيُعْتَقَدُ أَنَّ الألفَ فِي الجَمْعِ غَيْرُ الألفِ
 فِي الوَاحِدِ ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ الوَاحِدِ لفظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَتَغْيِيرُ
 البِنَاءِ أَعْمُ مِنْ تَغْيِيرِ النُّظْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِثْلَ « أُسْدٍ » فِي تَكْسِيرِ « أُسَدٍ » لَمْ
 يَتَغَيَّرْ فِيهِ النُّظْمُ بَلْ تَغَيَّرَ فِيهِ البِنَاءُ فَقَطْ ، فَإِنَّ نَصْدَ الحُرُوفِ فِي الجَمْعِ بَاقٍ
 عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الوَاحِدِ لَكِنْ تَغَيَّرَتِ الأَبْنِيَّةُ ، وَكَذَلِكَ (٢) القَوْلُ فِي " جَوَالِقِ "
 فِي الجَمْعِ فَإِنَّ نَصْدَ الوَاحِدِ لَمْ يَتَغَيَّرْ بَلْ تَغَيَّرَ البِنَاءُ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ فِي الجَمْعِ .

[جمع التفسير للاسم الثلاثي المجرد]

أولها " فَعْلٌ " كَأُسْدٍ فِي أُسَدٍ وَ " فَعْلٌ " كَنُمُرٍ أَوْ كَأُسْدٍ

يُرِيدُ أَوَّلَ أَبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ (٣) الَّتِي ذَكَرَهَا فِيمَا بَعْدَ بقوله :
 " ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي " (٤) وَهِيَ الَّتِي كَسَرُوا عَلَيْهَا أَبْنِيَّةَ الثَّلَاثِي
 الأَصُولِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ أَوَّلَ أَبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ " فُعْلًا " لِخِفَتِهِ بِسُكُونِ عَيْنِهِ ، فَمَا جُمِعَ
 عَلَى " فُعْلٍ " بِضَمِّ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ " سُقْفٌ " وَاحِدُهُ " فَعْلٌ " بِفَتْحِ الفَاءِ
 وَسُكُونِ العَيْنِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ .

(١) الجوالق : وعاء ، والعيذافر ، الأسد ، والعظيم من الإبل .

(٢) (ف) (وكذا) .

(٣) فِي الأَصْلِ " الثَّلَاثَةُ العَشْرُ " .

(٤) سِيَّاتِي ذَكَرَهَا فِي ٢/٤٤٢ .

(٤) يَنْظُرُ الأَصُولُ فِي النُّحُو ٢/٤٣١ .

وَأَمَّا "أَسَدٌ" بضم الهمزة فواحدة "فَعَلَ" بفتح الفاءِ ، وَالْعَيْنِ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : هُوَ مُخَفَّفٌ مِنْ "أَسَدٍ" الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ .

وَأَمَّا "فُلْكَ" بضم الفاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ (فَهُوَ جَمْعٌ "فَعَلٍ")^(١) فَوَاحِدُهُ "فُلْكَ" (٢) "كُ" قُفْلٍ "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمُشْحُونِ ﴾ (٣) فَهُوَ وَاحِدٌ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾^(٤) . (فَالْفُلْكَ) هُنَا جَمْعٌ لِعَوْدِ ضَمِيرِ الْجَمْعِ عَلَيْهِ - وَهُوَ النَّوْنُ - فِي « جَرَيْنَ » ، فَكَانَتْهُمْ حَمَلُوا "فَعَلًا" الْمَضْمُومَ الْأَوَّلِ السَّاكِنِ الثَّانِي عَلَى "فَعَلٍ" الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، فَجَمَعُوهُ فِي الْكَثْرَةِ جَمْعَهُ ، كَمَا جَمَعُوهُ فِي الْقِلَّةِ جَمْعَهُ ، فَقَالُوا : فُلْكَ " فِي الْجَمْعِ كَمَا قَالُوا "أَسَدٌ" ، وَقَالُوا : "صَلْبٌ ، وَأَصْلَابٌ"^(٥) ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ "فَكَمَا"^(٦) شَرِكُوا بَيْنَهُمَا فِي جَمْعِ الْقِلَّةِ شَرِكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْكَثْرَةِ .

وَأَمَّا "فَعُلٌ" بضم الفاءِ وَالْعَيْنِ فَتَكْسِيرٌ "فَعَلَ" "كُ" رَهْنٍ " ، وَأَمَّا "نَمْرٌ" بضم الأولِ / وَالثَّانِي فَوَاحِدُهُ "نَمْرٌ" بفتح الأولِ وَكسْرِ الثَّانِي .

ب / ١٩٣

وَأَمَّا "أَسَدٌ" بضم الفاءِ وَالْعَيْنِ فَوَاحِدُهُ "أَسَدٌ" وَهُوَ "فَعَلَ" بفتح الأولِ وَالثَّانِي ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : وَهُوَ عِنْدِي مَقْصُورٌ مِنْ "أَسُودٍ"^(٧) ، يَعْنِي أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْوَاوَ مِنْ "أَسُودٍ" فَصَارَ "أَسَدًا" .

وَفَعَلَةٌ كَرَجَلَةٌ وَفِعْلَةٌ حَبِيبَةٌ ثَيْرَةٌ وَحِسْلَةٌ

أَمَّا "فَعَلَةٌ" بفتح الفاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فَهُوَ الْمِثَالُ الثَّلَاثُ مِنْ أَمْثَلَةٍ مَا كُسِرَ عَلَيْهِ الثَّلَاثِي ، وَوَاحِدُهُ "فَعَلٌ" بفتح الأولِ وَضَمِّ الثَّانِي ، فَ"رَجَلَةٌ" جَمْعٌ "رَجُلٍ" ،

(١) سقط في (ف) .

(٢) في (ف) " فعل " .

(٣) سورة الشعراء ١١٩ ، وقوله " في " سقط من الأصل .

(٤) سورة يونس ٢٢ .

(٥) الصلب : عظم من لدن الكاهل إلى العَجَب ، وقيل : الظهر .

(٦) في (ف) " فلما " .

(٧) انظر الأصول في النحو ٤٣١/٢ .

قَالُوا : " ثَلَاثَةُ رَجَلَةٍ " فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ ، فَكَانَتْهُمْ اسْتَعْنَوْا عَنْ " أَرْجَالٍ " (١) ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَلَيْسَ (رَجَلَةٌ) بِتَكْسِيرٍ " رَجُلٍ " بَلْ هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ (٢) .

المثال الرابع فعلةً " بكسر الفاء ، وفتح (العين) (٣) [وَاللَّامِ] ، وَالتَّمثِيلُ فِيهِ قَوْلُهُ : " حَبِيبَةٌ وَأَحَدُهَا " حُبٌّ " (٤) ، وَقَالُوا فِي الْبَيْتِ الْقَدِيمَةِ : " جَبٌّ " وَجَبِيبَةٌ فَهُوَ تَكْسِيرٌ " فَعَلٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَمِثَالُهُ " خُرْجٌ " (٥) وَخَرِجَةٌ ، وَ" جُحْرٌ " (٦) ، وَجِحْرَةٌ .

[وَقَدْ كَسَرُوا عَلَى] (٧) هَذَا الْمَثَالِ " فَعَلًا " [بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ] (٧) فَقَالُوا : " ثُورٌ ، وَثِيرَةٌ " فِي الْحَيَوَانَ ، وَقَالُوا فِي الْقِطْعَةِ مِنَ الْأَقِطِ : ثُورٌ ، وَثِيرَةٌ ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ " الثُّورِ " مِنَ الْحَيَوَانَ ، وَ" الثُّورِ " الَّذِي هُوَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَقِطِ ، وَقَالُوا فِي الصَّحِيحِ مِنْهُ : " فَقَعٌ ، وَفَقَعَةٌ ، وَجَبَّءٌ ، وَجَبَابَةٌ " (٨) .

وَمِمَّا كَسَرَ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ " فَعَلٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ " حِسْلَةٌ " جَمَعَ " حِسْلٌ " - وَهُوَ وَالدُّ الضَّبُّ - وَمِنْهُ " قَرْدٌ ، وَقَرْدَةٌ " .

وَأَفْعَلٌ كَأَفْلَسٍ ، وَأَزْمَنٌ وَأَضْلَعٌ ، وَأَرْجَلٌ ، وَأَرْكَنٌ

الخامس من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد " أفعل " وَقَدْ كَسَرُوا عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَمْثَلَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا مَنْظُومَةٌ فِي الْبَيْتِ .

أَوْلَهَا : أَفْلَسٌ " جَمَعَ " فُلْسٌ " ، وَ" أَفْعَلٌ " لِأَقَلِّ الْعَدَدِ (٩) ، وَكَذَلِكَ

(١) انظر الكتاب ٥٧٤/٣ ، والأصول في النحو ٤٢١/٢ .

(٢) انظر التكملة ، وقوله قال ابن الحاجب كما في شرح الشافية ٩٨/٢ .

(٣) في النسختين " اللام " وصوابه ما أثبت .

(٤) الحب : الجرة ، أو الضخمة منها .

(٥) الخرج : وعاء نوجانين .

(٦) الجحر : ما تحفره السباع أو الهوام لتسكنه .

(٧) تكملة يدل عليها أسلوبه ، والمقام يقتضيها .

(٨) الفقعة : البيضاء الرخوة من الكماء ، والجبابة : الكماء الحمراء ، انظر الكتاب ٥٦٨/٣ .

(٩) أقل العدد : العشرة فما دونها ، الأصول في النحو ٤٢٢/٢ ، والتكملة ١٤٨ .

مُضَاعَفٌ مَا كَانَ عَلَى "فَعَلٍ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ "ضَبَّ ، وَأَضَبَّ" ،
 وَ "صَكَّ" (١) ، وَأَصَكَّ " ، وَ "كَفَّ ، وَأَكَفَّ" ، وَكَذَلِكَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ مِنْهُ نَحْوُ "قَوَّسٍ
 ، وَأَقَوَّسٍ" وَهُوَ قَلِيلٌ (٢) ، وَقَالُوا "أَيْرُ ، وَأَيْرُ" (٣) ، وَقَالُوا (٤) فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ
 (مِنْهُ) (٥) "ظَبِي ، وَأَظَبِي" ، وَ "دَلُّ ، وَأَدَلُّ" وَالْأَصْلُ أَظَبُو ، وَأَدَلُّوْا لَكِنَّهُمْ
 أَبَدَلُوْا مِنْ ضَمَّةِ مَا قَبْلَ الْوَاوِ كَسْرَةً فَصَارَتْ الْوَاوِيَاءُ :

الثَّانِي : قَوْلُهُ "أَزْمَنُ" وَآحِدُهُ "زَمَنٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ "زَمَنٍ
 وَأَزْمَنٍ" ، قَالَ الشَّاعِرُ :

هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مُضَيِّنٌ رَوَّاجِعٌ (٦)

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَمْعًا "لِـ" زَمَانٍ (٧) .

وَقَالُوا فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ مِنْهُ : "دَارٌ ، وَأَدْوَرٌ ، وَسَاقٌ وَأَسْوَقٌ ، وَنَارٌ
 وَأَنْوَرٌ ، وَقَالُوا فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ "عَصَاً وَأَعَصٍ ، (وَالْأَصْلُ "أَعَصُوْا") (٨)
 فَأَبَدَلُوا الْوَاوِيَاءَ وَالضَّمَّةَ قَبْلَهَا كَسْرَةً (٩) : إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ اسْمٌ مُعْرَبٌ فِي
 آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ .

الثَّلَاثُ : "فِعْلٌ" بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ مِثْلُ "ضَلَعٍ" وَأَضْلَعٍ (١٠) .

الرَّابِعُ : "فِعْلٌ" بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ "رَجُلٍ ، وَأَرْجُلٍ" - وَلَيْسَ

(١) الصك : الكتاب ، وهو فارسي معرب ، ينظر حاشية المعرب ٢٦٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر اللسان في " أير " .

(٤) في الأصل " وقال " .

(٥) في النسختين " نحو " ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) هذا عجز بيت لذي الرمة ، وصدرة

أمنزلتي مي سلام عليكما

انظر ديوانه ١٢٧٣/٢ ، والكتاب ٥٧١/٣ ، وابن يعيش ١٧/٥ .

(٧) لم أعر على رأى ابن السراج في الأصول في النحو ، ولا في الموجز في النحو .

(٨) سقط في (ف) .

(٩) أوضح منه قول ابن القواس ١١٧٤/٢ " فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء " .

(١٠) انظر الكتاب ٥٧٣/٣ فقد قال سيبويه : " وقد قال بعضهم : الأضلع ، شبهها بالأزمن " .

لِـ " رَجُلٍ " جَمْعُ كَثْرَةٍ كَمَا لَيْسَ لِـ " رَجُلٍ " جَمْعُ قَلَّةٍ - (١) ، وَ " نِئِبٍ وَأَنْؤِبٍ ، وَقَطْعٍ - لِلسَّهْمِ الْقَصِيرِ (٢) وَأَقْطَعٍ » .

الخامس : قوله : " أَرْكُنُ " وَاحِدُهُ " فَعْلٌ " بضم الفاء وسكون العين .

ثُمَّ فَعِيلٌ كَالْعَبِيدِ قَيْسُوا قَالُوا : الْكَلْبُ ، وَكَذَا الضَّرِيسُ

المثال السادس من أبنية تكسير الثلاثي المجرد « فَعِيلٌ » وقد كسروا عليه ١٩٤ / ١

ثَلَاثَةَ أَبْنِيَةٍ :

أَحَدُهَا : " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكون العين - قَالُوا : " عَبْدٌ ، وَعَبِيدٌ ، وَكَلْبٌ

وَكَالِيبٌ " (٣) ، وَقَالُوا : " رَهْنٌ وَرَهِينٌ " (٤) .

الثاني : " فَعْلٌ " - بفتح الفاء والعين - قالوا : " بَقْرٌ وَبَقِيرٌ " ، وَسَيَبِيوِيهِ

يَرَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ (٥) .

الثالث : " فَعْلٌ " - بكَسْرِ الفاء وسكون العين - نَحْوُ " ضَرِيسٍ " قَالُوا فِي

تَكْسِيرِهِ : " ضَرِيسٌ " ، وَكَمْ يَذْكَرُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِمَّا جُمِعَ

عَلَى " فَعِيلٍ " إِلَّا مِثَالَيْنِ " فَعِيلٌ " كَالْعَبِيدِ جَمَعَ عَبْدٌ ؛ وَالْكَالِبُ جَمَعَ كَلْبٌ ، قَالَ

الشَّاعِرُ :

وَالْعَيْسُ يَنْغُضُنَ بِكِرَانِهَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُهُنَّ الْكَلِيبُ (٦)

(١) انظر المقتضب ١٩٩/٢٢ ، والكتاب ٥٧٥/٣ .

(٢) قال ابن يعيش ١٩/٥ : " والقطع : نصل عريض يصير للسهم " ، وانظر اللسان في " قطع " .

(٣) اختلف النقل عن سيبويه في " الكلب والعبيد " فابن يعيش يذكر أن سيبويه يذهب إلى أن هذا اسم

جمع ، والأخفش يذهب إلى أنه تكسير ، ومثله قال ابن القواس ، أما الرضي فقد ذكر العكس ، وهو

الحق والصواب . انظر الكتاب ٥٦٧/٣ ، وابن يعيش ١٧/٥ ، وابن القواس ١١٧٤ ، وشرح الشافية

٩٢/٢ .

(٤) حكى ذلك ابن جني كما في اللسان " رهن " .

(٥) قال سيبويه ٥٨٢/٣ : " بقرة وبقرات وبقر " ، وانظر ابن القواس ١١٧٤ ، واللسان " بقر " .

(٦) لم أهدت إلى قائل هذا البيت .

وهو في التكملة ١٤٩ ، وابن يعيش ١٧/٥ ، ٥٦/١٠ ، وشرح الملوكي ٤١٢ غير منسوب ، ويروى

(بيكراننا) .

العيس : الإبل ، وبنغضها : تحركها في اضطراب وارتجاف ، والكيران : جمع كور - بضم الكاف -

وهو الرحل ، وجاء في النسختين " كأنما ينهش " وهو سهو صوابه ما أثبت .

وَفَعِيلٌ [كَضْرَيْسٍ]^(١) جَمَعَ " ضِرْسٌ " ، وَهَذَا الْمِثَالُ قَلِيلٌ فِي التَّكْسِيرِ جِدًّا^(٢) .

ثُمَّ " فِعَالٌ " كَالْفِرَاحِ قَالُوا
كَذَا الْقِرَاطُ وَالْجِمَالُ قُولُوا
فِيهِ بِنَارٍ ، وَكَذَا رِجَالٌ
ثُمَّ " فُعُولٌ " ، فَقُلِ^(٣) الْوُعُولُ

الْمِثَالُ السَّابِعُ " فِعَالٌ " وَقَدْ ذَكَرَ مِمَّا كُسِرَ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ أُبْنِيَّةٌ :

أَوَّلُهَا : " فَعُلٌ " [بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ]^(٤) كَفَرَّخَ وَفِرَاحَ ، وَفِي مُعْتَلِّ الْعَيْنِ " سَوَّطٌ وَسَيَّاطٌ ، وَتَوَّبٌ وَتَيَّابٌ " ، وَفِي مُعْتَلِّ الْأَلَامِ " دَلَّوْ وَدَلَاءٌ ، وَظَبْيٌ وَظَبَاءٌ " . وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ كَمَا لَمْ يَأْتِ الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ عَلَى " فُعُولٍ " ^(٥) .

الثَّانِي : " فِعْلٌ " بِكُسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : " بِنَارٌ " وَهُوَ جَمْعُ " بِنِيرٍ " ، وَمِنْهُ " قِدْحٌ وَقِدَاحٌ " ، وَمُضَاعَفُهُ : " زِقٌّ^(٥) وَزِقَاقٌ " ، وَمُعْتَلُّ " رِيحٌ وَرِيَاحٌ " .

الثَّلَاثُ : " فَعْلٌ " - بَفَتْحِ الْأَوَّلِ وَضَمِّ الثَّانِي - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : رِجَالٌ ، وَاحِدُهُ " رَجُلٌ " ، وَمِنْهُ : سَبَعٌ وَسَبَاعٌ .

الرَّابِعُ : " فَعْلٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - وَالْمِثَالُ فِيهِ قَوْلُهُ : " الْقِرَاطُ " وَهُوَ جَمْعُ " قَرِطٍ " - وَهُوَ مَا يُحَلَّى بِهِ أُذُنُ الْمَرْأَةِ - وَمُضَاعَفُهُ كَثِيرٌ نَحْوُ : خُصٍّ^(٦) وَخِصَاصٍ ، وَعَشٌّ وَعِشَاشٌ .

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) لأنه أشبه أبنية الأحاد ، قاله ابن الخيزار .

(٣) في الأصل " وكذا " ، والمثبت من (ف) .

(٤) يقول ابن القواس : " لثلاثا يلتبس ذوات الواو بالياء ، لانقلاب الواو ياء في " فِعَالٌ " ، وقد شدَّ " فوجٌ وفووجٌ في ذوات الواو " . عن شرح ألفية ابن معطى ١١٧٤ ، وانظر الأصول في النحو

٤٣٣/٢ .

(٥) الزَّقُّ : السقاء ، أو جلد يُجَزَّ ولا ينتفخ للشراب وغيره .

(٦) الخَصُّ : البيت من القصب .

الخامسُ : " فَعَلٌ - بفتحِ الفاءِ وَالعينِ - وَالْمَثَالُ فِيهِ قَوْلُهُ : " الْجِمَالُ "
واحدةٌ " جَمَلٌ " وَ " فِعَالٌ " فِي " فَعَلٍ " كَثِيرٌ .

وَهُنَا مِثَالُ سَادِسٌ قَدْ كَسَرُوهُ عَلَى " فِعَالٍ " لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَهُوَ " فَعَلٌ " -
بضمِ الفاءِ وَفَتْحِ العينِ نَحْوُ : رُبِعٌ ^(١) وَرِبَاعٌ .

كَذَا الْبُرُوجُ وَكَذَا الْعُرُوقُ كَذَا الضُّلُوعُ وَكَذَا السُّوُوقُ

كَذَا الْأَسُودُ ثُمَّ مَعَ فِعَالَةٍ فُعُولَةٌ بَعُولَةٌ جَمَالَةٌ

الثامنُ مِنْ أبنيةِ الجُمُوعِ " فُعُولٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ خَمْسَةً ^(٢)
لأبنيةِ مَا كَسَرَ عَلَى " فُعُولٍ " .

أولُّهَا : " فَعِلٌ " - بفتحِ الفاءِ وَكَسْرِ العينِ - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " فَعَلِ الْوُعُولُ "
وَاحِدُهُ " وَعِلٌ " - وَهُوَ الْكَبْشُ الْجَبَلِيُّ - ، وَ " نَمِرٌ ، وَنَمُورٌ " .

الثاني " فُعَلٌ " - بضمِ الفاءِ وَسكُونِ العينِ - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " كَذَا الْبُرُوجُ "
الوَاحِدُ " بُرْجٌ " ، وَكَذَلِكَ " جُرْحٌ وَجُرُوحٌ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْجُرُوحُ
قِصَاصٌ ﴾ ^(٣) .

الثالثُ : " فِعْلٌ " - بكسرِ الفاءِ وَسكُونِ العينِ - وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " وَكَذَا
الْعُرُوقُ " ، الْوَاحِدُ عِرْقٌ - بكسرِ الأولِ وَسكُونِ الثاني ، وَمِثْلُهُ " شِيعٌ ^(٤) وَشِيسُوعٌ " ،

(١) رُبِعٌ : على وزنِ صُرْدٍ ، وَهُوَ الْفَصِيلُ يَنْتِجُ فِي الرَّبِيعِ " عَنْ حَاشِيَةِ (ف) ، وَانظُرِ الْلسَانَ فِي (رِبِع) .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤٥ .

(٤) الشِّيعُ : قِبَالُ النَّعْلِ الَّذِي يَشُدُّ إِلَى زِمَامِهَا ، وَالزِّمَامُ : السِّيرُ الَّذِي يَعْقِدُ فِيهِ الشِّيعُ ، الْلسَانَ

(شِيع) .

وَمِنَ الْمُضَاعَفِ "لِصٌّ وَأُصُوصٌ" فِي لُغَةٍ مِّنْ كَسَرَ اللَّامِ مِنْ "لِصٌّ" (١) ، وَمِنَ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ (٢) "دِيكٌ وَدِيوكٌ ، وَفِيلٌ وَفِيولٌ" .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : « الضَّلُوعُ » وَاحِدُهُ « ضِلَعٌ » ، بِكسْرِ الفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ « . ١٩٤ / ب

الخامسُ : قَوْلُهُ : " كَذَا السُّوُوقُ " ، وَاحِدُهُ " سَاقٌ " وَوَزْنُهُ " فَعْلٌ " - بِفَتْحِ

الأوَّلِ وَالثَّانِي - أَصْلُهُ " سَوَّقٌ " قَلْبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا (٣) وَانْفَتْاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَمَا كَانَ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ فَبَابُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى " فَعَالٍ " نَحْوُ : حَوْضٍ

وَحِيَاضٍ ، وَسَوَاطٍ وَسَيَاطٍ ، وَتَوْبٍ وَتِيَابٍ . فَأَمَّا "السُّوُوقُ" ، وَ" الْفُرُوجُ " فِي

جَمْعِ " فُوجٍ " (٤) فَهُوَ شَاذٌ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ وَالْوَاوَيْنِ .

وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ فَبَابُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى « فَعُولٍ » فِي الْكَثْرَةِ (٥) نَحْوُ

" بَيْتٍ وَبَيوتٍ ، وَعَيْنٍ وَعَيونٍ " فَلَمْ يَسْتَقْبَلُوا (٦) الضِّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ كَمَا اسْتَقْبَلُوهَا

عَلَى الْوَاوِ .

قَوْلُهُ : " كَذَا الْأُسُودُ " - هُوَ جَمْعٌ " أُسَدٍ " يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ : " السُّوُوقُ " ؛

لِأَنَّ وَاحِدَ الْجَمْعَيْنِ " فَعْلٌ " بِفَتْحِ الفَاءِ وَالْعَيْنِ .

وَلَمْ يَذْكَرْ " فَعْلًا " (٧) بِفَتْحِ الفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - فَإِنْ قُلْتَ : اسْتغْنَى عَنْهُ

بِقَوْلِهِ : " بُعُولَةٌ ؛ فَإِنَّهُ جَمْعٌ " بَعْلٍ " . قُلْتَ : وَقَدْ ذَكَرَ جَمْعُ " فَعْلٍ " وَهُوَ

(الْجِمَالُ) (٨) وَلَمْ يَسْتغْنِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : " جِمَالُهُ " - وَذَلِكَ نَحْوُ : بَطْنٍ وَبِطُونٍ

وَنَسْرٍ وَنُسُورٍ ، وَمُعْتَلَّةٌ دَلُوٌ وَدَلِيٌّ ، وَثَدِيٌّ وَثَدِيٌّ .

(١) ينظر اللسان ، والقاموس في " لص " ، إذ ضم اللام فيه لغة حكاها الأجمعي .

(٢) في النسختين " اللام " بدل " العين " وهو سهو صوابه ما أثبت بدليل تمثيله .

(٣) في (ف) " لتحريكها .

(٤) في الأصل " والفروج في جمع فرخ " تصحيف ، وهمز الواو فيهما جائز .

(٥) (ف) " الكسرة " تحريف ، والمراد بالكثرة : ما جاوز العشرة .

انظر الأصول في النحو ٤٣٢/٢ .

(٦) في (ف) " يستقبل " .

(٧) ذكره ابن السراج في أصوله ٤٣٤/٢ .

(٨) في النسختين " الأسود " ولعل الصواب ما أثبت .

وَأَمَّا مُعْتَلٌ « فَعَلَ » بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فَنَحْوُ : عَصَاً وَعُصِيٌّ ، وَقَفَاً وَقَفِيٌّ ،
وَوَزَنُهُ " فُعُولٌ " عَلَى مَا يُذَكَّرُ فِي التَّصْرِيفِ .

التَّاسِعُ مِنْ أِبْنِيَةِ الْجُمُوعِ " فُعُولَةٌ " كَقَوْلِهِ : " بُعُولَةٌ " وَاحِدُهُ " بَعْلٌ " بَفَتْحِ
الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي ، وَهُوَ " فُعُولٌ " زَادُوا عَلَيْهِ التَّاءَ ، قَالَ الْخَلِيلُ : « وَأَرَادُوا
أَنْ يَحَقِّقُوا التَّائِيثَ » (١) يَعْنِي : يُؤَكِّدُوهُ ، يَعْنِي " بِالتَّائِيثِ " تَائِيثَ الْجَمْعِ فَقَالُوا :
عَمٌّ وَعَمُّومَةٌ ، وَفِي الْمُعْتَلِّ : " خَيْطٌ وَخَيْوُطَةٌ " .

العَاشِرُ : " فِعَالَةٌ " كَقَوْلِهِ : " جِمَالَةٌ " ، فـ " جِمَالَةٌ " تَائِيثُ الْجَمْعِ كَأَنَّهُمْ
أَتَّوُوا " جِمَالًا " جَمَعَ " جَمَلٌ " ، وَقَالُوا : حَجَرٌ وَحِجَارَةٌ .

وَأَقْوَلٌ فِي الْهَاقِ " التَّاءُ " بِـ " فِعَالٌ " كَالْقَوْلِ فِي إِلْحَاقِهَا بِـ " فُعُولٌ " .

وَجَاءَ فِي فِعْلَانٍ كَالْعِبْدَانِ (٢) وَجَاءَ كَالثَّيْرَانِ وَالتَّغْرَانِ
وَجَاءَ كَالْقَتْوَانِ وَالْعَيْدَانِ فِعْلَانٌ كَالْحَمَلَانِ وَالتَّظْهَرَانِ
وَجَاءَ كَالنُّوْبَانِ وَالرُّقَانِ وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

المِثَالُ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ أِبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ " فِعْلَانٌ " بِأَخْتِلَافِ فَائِهِ مِنْ ضَمٍّ
أَوْ كَسْرٍ .

قَوْلُهُ : " وَجَاءَ فِي فِعْلَانٍ " يُرِيدُ وَجَاءَ الْجَمْعُ فِي وَزْنِ " فِعْلَانٍ " وَقَدْ
كَسَرُوا عَلَيْهِ خَمْسَةَ أِبْنِيَةِ :

أَوَّلُهَا : " فَعْلٌ " بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْعِبْدَانُ " جَمْعُ
عَبْدٍ " مِنَ الصَّحِيحِ ، وَمِنْ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ قَوْلُهُ : " ثَيْرَانٌ " هُوَ جَمْعُ " ثَوْرٍ " .

الثَّانِي : قَوْلُهُ " نَغْرَانٌ " وَاحِدُهُ " نَغْرٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْغَيْنِ ، وَهُوَ
الْعُصْفُورُ الصَّغِيرُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣/٦٨٥ ، وَالْأَصُولُ ٢/٤٣٥ .

(٢) فِي (ف) " كَالْخَيْرِيَانِ " ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَلَيْهَا بَعْضُ شُرَاحِ الدَّرَةِ ، وَالْخَيْرِيَانُ جَمْعُ خَرِبٍ ، وَهُوَ ذَكَرَ
الْحَبَّارِيُّ .

يَحْمَلْنَ أَوْعِيَةَ الْمُدَامِ كَانَهَا قَدْ عَلَّقَتْ بِكَارِعِ النَّفْرَانِ (١)

يُرِيدُ الْعِنَاقِيدَ ، وَعَنَى (بِأَوْعِيَةِ الْمُدَامِ) : الْعِنَبَ ؛ لِأَنَّهَا حَاوِيَةٌ لِلْمَاءِ الَّذِي إِذَا عَصِرَ صَارَ مُدَامًا ، وَشَبَّهَ قِمَعَ الْعِنَبَةِ الَّذِي هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ بِرَجْلِ النَّفْرِ ، وَهُوَ الْعُصْفُورُ الصَّغِيرُ (٢) .

الثَّالِثُ : قَوْلُهُ " الْقِنَوَانُ " وَاحِدُهُ " قِنْوٌ " (٣) بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ .
فَإِذَا (٤) قُلْتَ : فَقَدْ صَحَّ فِي « قِنَوَانٍ » بِنَاءِ الْوَاحِدِ .

قُلْتَ : يُعْتَقَدُ أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي " قِنَوَانٍ " غَيْرُ الْكَسْرَةِ فِي الْوَاحِدِ ، بَلْ هِيَ ١١٩٥
كَالْكَسْرَةِ فِي عِيدَانٍ ، أَوْ يُعْتَقَدُ أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي " قِنْوٍ " كَالْكَسْرَةِ فِي " حِمْلٍ " ،
وَالْقِنْوُ : " الْعِذْقُ بِمَا عَلَيْهِ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ : " الْعِيدَانُ " وَاحِدُهُ " عُوْدٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ
كَثِيرٌ فِيمَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ بِالْوَاوِ مِنْ " فَعْلٍ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي نَحْوِ " حُوتٍ
وَحَيْتَانٍ ، وَغَوْلٍ وَغِيلَانٍ ، وَنُونٍ وَنَيْنَانٍ " (٥) .

الخَامِسُ : " فَعْلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ لَمْ يَذْكَرْهُ فِيمَا كُسِرَ عَلَى " فِعْلَانٍ " بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَمِثَالُهُ مِنْ خَرَبٍ وَخَرِبَانٍ " وَهِيَ ذَكَرُ الْحُبَارَى ، وَقَالُوا : " وَرَلٌ " (٦) وَوَرِلَانٌ .

(١) لم أقف على قائله وهو في ابن القواس ١١٧٦ ، واللسان ، والتاج ، وأساس البلاغة ومجمل اللغة

في " نغر " ، ومعجم مقاييس اللغة ٤٥٣/٥ ، غير منسوب ، ويروى :

يحملها باظافر النفران

يحملن أزقاق المدام كأنما

(٢) وهو الذي يسميه أهل المدينة البلبل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " فَإِنْ " .

(٥) النون : الحوت .

(٦) الورل : دويبة تشبه الضب .

وَأَمَّا مَا كُسِرَ عَلَى "فُعْلَان" بِضَمِّ الْأَوَّلِ فَقَدْ ذَكَرَ مِنْهُ ثَلَاثَةٌ أُبْنِيَّةٌ :
 أَوَّلُهَا : "فَعَلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : "حَمْلَانٌ" وَاحِدُهُ "حَمَلٌ" (١) بِفَتْحِ
 الْفَاءِ وَالْعَيْنِ .

الثَّانِي : قَوْلُهُ "ظَهْرَانٌ" وَاحِدُهُ "ظَهْرٌ" (بِوِزْنِ "فَعَلٍ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ
 الْعَيْنِ .

الثَّلَاثُ : قَوْلُهُ "ذُوْيَانٌ" وَاحِدُهُ ذَيْبٌ" (٢) بِوِزْنِ "فَعَلٍ" بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ
 الْعَيْنِ .

وَأَمَّا [قَوْلُهُ] (٣) "زُقَانٌ" فَوَاحِدُهُ "زِقٌ" وَإِنَّمَا مَثَلُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُضَاعَفٌ
 فَعَلٌ الْمَكْسُورِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ كَمَا مَثَلُ بِقَوْلِهِ "ثِيرَانٌ" مَعَ قَوْلِهِ :
 "عَبْدَانٌ" ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَلٌ فَعَلٌ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ (٤) .

قَدْ جَاءَ كَالْأَجْمَالِ (٥) وَالْأَجْنَادِ وَجَاءَ كَالْأَرْطَابِ وَالْأَزْنَادِ
 وَجَاءَ كَالْأَعْنَاقِ وَالْأَعْضَادِ وَجَاءَ كَالْأَهْضَالِ وَالْأَكْبَادِ
 وَجَاءَ كَالْأَبَالِ وَالْأَحْمَالِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي

الثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ أُبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ فِي الثَّلَاثِي الْأَصُولِ "أَفْعَالٌ" ، وَهُوَ أَعْمُ
 أُبْنِيَّةِ الْجُمُوعِ ؛ لِشُمُولِهِ أُبْنِيَّةَ الْأَحَادِ الْعَشْرَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ، وَتَذَكُّرُهَا عَلَى
 التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرَهُ :

فَأَوَّلُهَا : "فَعَلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : "الْأَجْمَالُ" وَاحِدُهَا : جَمَلٌ ،
 بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمِيمِ ، وَفِي الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ "قَاعٌ وَأَقْوَاعٌ" ، وَقَدْ اسْتَعْنَوْا بِهِ عَنْ
 جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِي قَوْلِهِمْ : مَالٌ وَأَمْوَالٌ ، وَبِأَعْوَابٍ وَأَبْوَابٍ ، وَمِنْ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ

(١) الحمل : الخروف .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) تكلمة للتوضيح .

(٤) هذا رد من الشارح على ابن الخباز الذي يقول : "تمثيله بذئب يفغنيه عن زق فكرره .."

(٥) في الأصل "في الأجمال" .

نحو " نَابٍ وَأَنْيَابٍ " ، والمعتل اللام قالوا : صَفَاءً وَأَصْفَاءُ ، وَرَجَاءً وَأَرْجَاءُ
" لِلنَّاحِيَةِ .

الثاني : قوله : " الأجناد " وأحدُه " جُنْدٌ " ، ووَزْنُهُ " فَعْلٌ " بضم الأول وسكون
الثاني نحو " بُرْدٍ وَأَبْرَادٍ ، وَرُكْنٍ وَأَرْكَانٍ " ، ومضاعفُه " حُبٌّ وَأَحْبَابٌ " ،
ومعتل العين " عُودٌ وَأَعْوَادٌ " ، وفي معتل اللام " مَدْيٌ وَأَمْدَاءٌ " (١) .

الثالث : قوله : " الأرباب " وأحدُه " رُطْبٌ " بضم الأول وفتح الثاني ، ومِنهُ
رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ " وَهُوَ شَاذٌ فِيهِ - أَيْضاً - كَمَا شَذَّ فِي " فَعْلٍ " بفتح الفاء
وسكون العين ، أَعْنَى جَمَعَهُ عَلَى " أَفْعَالٍ " .

الرابع : " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكون العين ومثاله قوله : " الأزناد " وأحدُها
زَنْدٌ ، قَالَ الْأَعْشَى :

وَزَنْدُكَ أَنْقَبُ أَرْزَادِهَا (٢)

وَهُوَ شَاذٌ ؛ لِأَنَّ بَابَ " فَعْلٍ " (٣) الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ أَنْ يُجْمَعَ فِي
الْقَلَّةِ عَلَى " أَفْعَلٍ " لَكِنَّ لَمَّا كَانَتِ النُّونُ مِنْ " زَنْدٍ " فِيهَا غَنَةً أَشْبَهَتْ حُرُوفَ الْمَدِّ
نَحْوَ " سَوَاطٍ وَأَسْوَاطٍ ، وَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ " ، وَالزَّيْدُ : الْعُودُ الْأَعْلَى الَّذِي تَقْدَحُ بِهِ
النَّارُ .

وَقِيلَ : لِأَنَّ الزَّيْدَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعُودِ ، وَالْعُودُ يُجْمَعُ عَلَى " أَعْوَادٍ " ، وَقَالُوا :
" أَرَادَ " فِي جَمْعٍ " رَادٍ " وَهُوَ أَصْلُ اللَّحْيَيْنِ ، فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّقْنِ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ

(١) المدي : مكيال لأهل الشام .

(٢) هذا عجز بيت ، صدره :

وَجِدْتِ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ

ينظر ديوانه ٧٣ ، والكتاب ٥٦٨/٣ ، والأصول في النحو ٤٣٦/٢ ، والعيني ٥٢٦/٤ ، وابن

القواس ١١٧٨ .

(٣) (ف) " الفعل " .

الْهَمْزَةَ فِي "رَادٍ" إِذَا خَفَّفَتْ صَارَتْ أَلِفًا فَعَامِلُوهَا مُعَامِلَةٌ مَا تَأْنِيهِ أَلِفٌ نَحْوُ " ١٩٥ ب
بَابِ وَأَيُّوَابٍ ، وَنَابٍ وَأَنْيَابٍ " (١) .

الخامس : " فَعُلٌ " بَضْمِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَعْنَاقُ " وَاحِدُهُ " عُنُقٌ "
وَمِنْهُ " طُنْبٌ وَاطْنَابٌ " .

السادس : " فَعُلٌ " بَفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَعْضَادُ " وَاحِدُهُ "
عَضُدٌ ، وَقَالُوا " عَجَزٌ وَأَعْجَازٌ " وَلَمْ يَتَجَاوَزُوهُ فِيهِمَا كَمَا لَمْ يَتَجَاوَزُوا "
رَجَالًا ، وَسَبَاعًا " [فِي الْكَثْرَةِ] (٢) .

[السَّابِعُ] (٣) : [" فَعِلٌ " بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي ، وَمِثَالُهُ] (٤) : " الْأَضْلَاعُ
" وَاحِدُهَا " ضِلْعٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ " وَقَالُوا " ضِلْعٌ " بِوَزْنِ " عِرْقٌ "
وَمِثْلُهُ " إِرْمٌ وَأَرَامٌ " وَ" الْإِرْمُ " الْعَلْمُ يَنْصَبُ فِي الطَّرْقِ ، وَمِثْلُهُ " عِنَبٌ وَأَعْنَابٌ " ،
وَمِنَ الْمُعْتَلِّ " مَعَى وَأَمْعَاءٌ " .

الثامن " فَعِلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَكْبَادُ " فَالْوَاحِدُ " كَبِدٌ "
بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي .

التاسع : " فَعِلٌ " بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَبَالُ " الْوَاحِدُ " إِبِلٌ " بِكَسْرِ
فَائِهِ وَعَيْنِهِ ، وَقَالُوا : " إِطْلٌ وَأَطَالٌ " ، وَالْإِطْلُ : الْخَاصِرَةُ ، اسْتَعْمَلُوا بِ
" أَفْعَالٍ " فِي هَذَا الْمِثَالِ عَنِ الْكَثْرَةِ .

العاشر : " فَعِلٌ " بِكَسْرِ فَائِهِ وَسُكُونِ عَيْنِهِ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " الْأَحْمَالُ " وَاحِدُهَا
" حِمْلٌ " بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ ، وَمِنْهُ " شِبْرٌ وَأَشْبَارٌ " .

وَلَمْ يَذْكَرْ " فِعْلَةٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ (٥) وَذَلِكَ

(١) انظر هذا في الكتاب ٥٦٨/٣ ، وابن يعيش ١٦/٥ .

(٢) تكملة يقتضيتها المقام ، وانظر ابن القواس ١١٧٨ .

(٣) في الأصل " الخامس " خطأ .

(٤) سقط في الأصل .

(٥) هذا رد على ابن الخباز الذي يقول : " وقد فاته من أبنية جمع الثلاثي (فِعْلَةٌ) كجَارٍ وَجِيرَةٍ يَنْظُرُ

شرحه على الدرّة الألفية في هذا الموطن .

نحو " نارٍ وَنِيرَةٍ ، وَقَاعٍ وَقَيْعَةٍ ، وَجَارٍ وَجِيرَةٍ ، وَأَخٍ وَإِخْوَةٍ " وَعُدْرُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ سَبَقَ ذَكَرَ أَبْنِيَةَ الْقَلَّةِ فِي بَابِ الْعَدَدِ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ " فِعْلَةٌ " ثُمَّ (١) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ ذَكَرْتُمْ " أَفْعَلًا " ، وَ " أَفْعَالًا " ثُمَّ ذَكَرْتُمَا هُنَا ! .
قُلْتَ : إِنَّمَا ذَكَرْتُمَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا ، فَأَمَّا " فِعْلَةٌ " فَلَمْ يَكْسُرْ عَلَيْهَا مِنْ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ إِلَّا الْقَلِيلُ .

وَقَدْ تَرَكَ " حَجَلِي " جَمْعَ " حَجَلٍ " (٢) ، وَ " أَنْجِدَةٌ " فِي جَمْعِ " نَجْدٍ " وَعُدْرُهُ أَنْ " أَنْجِدَةٌ " شَاذٌ ، وَأَمَّا " حَجَلِي " فَقَلِيلٌ .

قَوْلُهُ : " ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي " : يُرِيدُ أَنْ صَيَّغَ الْجَمْعَ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَنْتَ الْعَدَدُ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الصِّيغَةَ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّنْ رَوَاهُ " ثَلَاثَ عَشْرَةَ " بِإِضَافَةِ " ثَلَاثٍ " إِلَى " عَشْرَةٍ " (٣) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِيزُهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ (٤) ، فَاعْرِفُهُ .

قَوْلُهُ : " عَلَى التَّوَالِي " يُرِيدُ عَلَى تَوَالِي مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ (٥) ، فَإِنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ التَّرْتِيبَ وَنَظَّمَهُ عَلَى التَّوَالِي الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ .

وَبَابِ فِعْلٍ أَفْعَلٌ فِي الْقَلَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيَهُ حَرْفَ عِلَّةٍ
وَالكثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْأَفْعَالُ وَغَيْرُهُ قَلَّتْهُ الْأَفْعَالُ

(١) انظر ٢/٢٥٥ .

(٢) الحجل : القبيح ، وقال ابن سيده : الحجل : الذكور من القبيح ، الواحده (حجلة) ، وحجلان ، وَالْحَجَلِيُّ اسم للجمع ، ولم يجئ الجمع على (فِعْلِي) إلا حرفان هذا ، والظريبي جمع ظريبان ، وهي دويبة منتنة الريح . ينظر هذا في اللسان « حجل » .

(٣) الذي روى هذا ابن الخباز في شرحه لوجه ١١٠/أ حيث قال : " وقوله : " ثلاث عشرة " أضاف النيف إلى العشرة ، وهو مذهب الكوفيين " .

(٤) انظر الإنصاف ١/٢٠٩ ، المسألة (٤٢) .

(٥) انظر الأصول في النحو ٢/٤٣٦ فما بعدها .

احترز بقوله: "بَابُ فَعَلٍ" عن بَقِيَّةِ أَوْزَانِ الثَّلَاثِي (١) المجرّدة من الزيادة .
ويريدُ بقوله : "بَابُ فَعَلٍ أَفْعَلٍ فِي الْقَلَّةِ" قِيَاسُ مَا كَانَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْآحَادِ عَلَى
"فَعَلٍ" ،مفتوح الفاء ساكن العين، أَنْ يُكْسَرَ فِي الْقَلَّةِ عَلَى "أَفْعَلٍ" إِذَا كَانَ
صَحِيحَ الْعَيْنِ وَذَلِكَ (٢) نَحْوُ "فَلَسٍ وَأَفْلَسٍ" ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "فِي الْقَلَّةِ" عَنْ
جَمْعِ الْكَثْرَةِ ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيهِ حَرْفَ عَلَّةٍ" عَنْ نَحْوِ "بَيْتٍ ،
وَصَوْتٍ" ؛ فَإِنَّ جَمْعَهُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى "أَفْعَالٍ" نَحْوِ "أَبْيَاتٍ ، وَأَصْوَاتٍ" .
واحترزَ بقوله : "ثَانِيهِ" أَيْضاً عَنْ لَامِهِ وَذَلِكَ نَحْوِ "دَلَوٍ وَأَدْلٍ ، وَظَبِيٍّ
وَأَظْبٍ" .

وَقَدْ جَاءَ فِيهِ : "أَفْعَالٌ" شَاذاً وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَتَأْوِيلُهُ (٣) .
وقد قالوا في المعتلّ العين "بيت وأبيت ، وعين وأعين" وهو شاذٌ ،
وكذلك قولهم : "توب وأتوب" قال الشاعر :

١١٩٦

لَكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسَتْ أُتُوبًا (٤)

وَقَالُوا : "قَوْسٌ وَأَقَوْسٌ" ، وَإِنَّمَا كَانَ مِثْلُ هَذَا شَاذاً؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى
حَرْفِ الْعَلَّةِ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا وَجَدْنَا اسْمًا عَلَى مِثَالِ "فَعَلٍ" - بفتح الأول وسكون
الثاني - وَهُوَ صَحِيحُ الْعَيْنِ وَلَمْ نَسْمَعْ فِيهِ جَمْعًا فَقِيَاسُهُ أَنْ نَجْمَعَهُ فِي الْقَلَّةِ
عَلَى "أَفْعَلٍ" كَمَا لَوْ سَمَّيْنَا بِـ "فَضْلٍ" لَقَلْنَا فِي جَمْعِهِ : "أَفْضُلٌ" فِي الْقَلَّةِ
بِوَفَى الْكَثْرَةِ "فِضَالٌ" أَوْ "فِضُولٌ" كَقَوْلِهِمْ : "كَعْبٌ وَأَكْعَبٌ وَكِعَابٌ ، أَوْ كُعُوبٌ" .
قَوْلُهُ :

وَالْكَثْرَةُ الْفَعُولُ وَالْفِعَالُ

(١) بعده في (ف) "التسعة" .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر ٢٤٤/٢ فيما مضى .

(٤) قائل البيت معروف بن عبد الرحمن الراجز ، وقيل : حميد بن ثور .

انظر الكتاب ٥٨٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٢/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ ، ١٣٢/٢ ، ١٩٧/٢ .

واللسان "توب" ، والعيني ٥٢٢/٤ ، وديوان حميد بن ثور ٦١ .

يريدُ جمعَ الكثرةِ في "فَعَلَ" المفتوحِ الفاءِ الساكنِ العينِ ، وذلك نحو "كَعَبَ وَكَعَابَ وَكُعُوبٍ ، وَفَرَّخَ وَفَرَاخٌ وَفَرُوحٌ ، وَقَدْ يَأْتِي عَلَى "فِعَالٍ" فَقَطْ نَحْوِ "كِلَابٍ" ، وَعَلَى "فُعُولٍ" فَقَطْ نَحْوِ بَطُونٍ .

ويريدُ بقوله : "الكثرةُ الفُعُولُ وَالْفِعَالُ" في الغالبِ .
ويختصُّ "فِعَالٌ" بِمَا عَيْنُهُ وَأَوْ نَحْوُ "ثَوْبٍ وَثِيَابٍ" (١) ، وَ"فُعُولٌ" بِمَا عَيْنُهُ يَاءٌ نَحْوُ : "بَيْتٍ وَبَيْوتُ" إِلَّا مَا شَذَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، وَيَدْخُلُ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِهِ :

وَالكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْفِعَالُ

لأنَّ مَا عَيْنُهُ "أَوْ" بَابُهُ "فِعَالٌ" نَحْوِ "حَوْضٍ وَحِيَاضٍ" ، وَمَا عَيْنُهُ "يَاءٌ" بَابُهُ "فُعُولٌ" نَحْوِ "بَيْتٍ وَبَيْوتُ" .

وقد جُمِعَ غَيْرُ "فَعَلَ" عَلَى "أَفْعَلٍ" وَذَلِكَ نَحْوِ "ذَنْبٍ وَأَذُنُبٍ ، وَقِطْعٍ وَأَقْطَعٍ ، وَرُكْنٍ وَأَرْكُنٍ ، وَزَمَنٍ وَأَزْمَنٍ" ، وَقَالُوا : "عَصَاً وَأَعْصٍ" .

قَوْلُهُ : "وغيره قلته الأفعالُ" يريدُ غيرَ "فَعَلَ" المفتوحِ الفاءِ والسَّاكنِ العينِ من باقي الأبنيةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمتْ أمثلتهُ في قوله :

وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

فَحَذَّهَا مِنْ هُنَاكَ (٢) ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ "أَفْعَلٌ" ، وَأَفْعَالٌ" بِجَمْعِ الْقَلَّةِ فِي الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ أبنيةِ الْأَحَادِ فَلَمْ يَلْتَبَسْ بِالْأَحَادِ ؛ لِقَلَّتِهِ ، فَافْهَمِهِ .

[جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلِاسْمِ الرَّبَاعِيِّ]

وَفِي الرَّبَاعِيِّ مَعَ الْخُمَاسِيِّ يَأْتِي فِعَالٌ عَلَى الْقِيَاسِ
نَحْوَ ضَفَادِعٍ وَفِي سَفَرَجَلٍ جَمْعاً سَفَارِجُ بِحَذْفِهِ قُلْ
وَإِنْ تَشَأْ عَوْضٌ وَقُلْ سَفَارِيجُ فَصَارَ بِالتَّعْوِيزِ كَأَلْهَمَالِيجٍ

أَمَّا الرَّبَاعِيُّ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مِثَالٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَصَرَّفُوا [فِيهِ] (٣)

(١) يقول ابن القواس ١١٨٠ "فتقلب الواو ياء ؛ لضعفها بالسكون في الواحد "

(٢) انظر ٣٤٣/٢ .

(٣) تكلمة يوجبها السياق ، وانظر ابن يعيش ٢٨/٥ .

تَصَرَّفَهُمْ فِي الثَّلَاثِيَّ؛ لِثِقَلِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : « يَأْتِي فَعَالِلٌ عَلَى الْقِيَّاسِ » يُرِيدُ فَعَالِلٌ مُطَرِّدًا فِي أَصْلِهِ ، وَالْأَصْلُ وَالْمُلْحَقُ بِهِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، مِثَالُ الْأَصْلِ قَوْلُهُ : "ضَفَادِعُ" جَمْعُ "ضَفْدَعٍ" ، وَمِثَالُ الْمُلْحَقِ بِهِ "جَدُولٌ وَجَدَاوِلُ" ، وَصَيَّرَفُ وَصَيَّارِفُ ، وَأَجْدَلُ وَأَجَادِلُ" ، وَكَذَلِكَ أَبْنِيَةُ الرَّبَاعِيِّ الْخَمْسَةُ الْأَصُولُ الَّتِي ذَكَرَهَا كُلُّهَا (يَأْتِي جَمْعُهَا) ^(١) عَلَى "فَعَالِلٍ" .

وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ فَقَالَ سَيَّبُوهِ ^(٢) : لَا يَكْسُرُ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ إِفْرَادِهِ مُسْتَثْقَلٌ بِكَثْرَةِ حُرُوفِهِ ، فَلَوْ جُمِعَ بِجُمْلَةٍ حُرُوفِهِ أَزْدَادَ ثِقَلًا وَذَلِكَ مُسْتَكْرَهُ ، وَإِنْ حُذِفَ مِنْهُ الْحَرْفُ الْخَامِسُ لَزِمَ الْخُرُوجُ مِنْ وَزْنِ الْخَمَاسِيِّ إِلَى وَزْنٍ آخَرَ وَهُوَ الرَّبَاعِيُّ وَذَلِكَ مُسْتَكْرَهُ ، لَكِنْ لَوْ قِيلَ : كَيْفَ يَكْسُرُ مِثْلَ فَرَزْدَقٍ ؟ فَالْقِيَاسُ أَنْ تَحْذِفَ الْحَرْفَ الْخَامِسَ ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ إِنَّمَا يَكُونُ ^(٣) بِهِ وَلِأَنَّكَ لَوْ أَبْقَيْتَ الْحَرْفَ الْخَامِسَ لَبَقِيَ عَجْزُ الْكَلِمَةِ أَثْقَلَ مِنْ صَدْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَلْفَ التَّكْسِيرِ تَقَعُ ثَالِثَةً وَقَبْلَهَا حَرْفَانِ هُمَا صَدْرٌ ، وَمَعَ بَقَاءِ الْخَامِسِ يَكُونُ عَجْزُهَا ثَلَاثَةً أَحْرَفٌ ١٩٦ / ب فَيَزِيدُ عَجْزُهَا عَلَى صَدْرِهَا فَوَجِبَ أَنْ يُحْذِفَ الْخَامِسُ وَيَصِيرُ الْأِسْمُ إِلَى وَزْنِ الرَّبَاعِيِّ فَتَقَعُ أَلْفُ التَّكْسِيرِ مُتَوَسِّطَةً ، مَا قَبْلَهَا مُوَاظِنٌ لِمَا بَعْدَهَا .
قَوْلُهُ :

وَإِنْ تَشَا عَوَّضَ فَقُلْ سَفَارِيحٌ

يُرِيدُ : إِنْ شِئْتَ عَوَّضْتَ مِنَ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ مَدَّةً سَاكِنَةً ؛ وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ

فِي جَمِيعِ أَوْزَانِ الْخَمَاسِيِّ الْأَرْبَعَةِ .

قَوْلُهُ :

فَصَارَ بِالتَّعْوِيضِ كَالْهِمَالِيحِ " ^(٤) يُرِيدُ : أَنَّ الْخَمَاسِيَّ الَّذِي عَوَّضْتَ مِنْ

(١) فِي (ف) "تَأْتِي بِأَجْمَعِهَا" .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٤٤٤/٣ .

(٣) (ف) "كَانَ" .

(٤) الْهِمَالِيحُ : جَمْعُ هِمْلَاجٍ ، وَالهِمْلَاجُ : حَسَنُ سَيْرِ الدَّابَّةِ فِي سُرْعَةٍ .

خامسه " الياء " قبل الطرف صار بالتعويض في زنة " الهماليج " لكن " الياء " :
 في " الهماليج " ليست للتعويض ، بل هي منقلبة عن ألف " هملاج " فقلبت الألف
 ياء في جمعه ، لانكسار ما قبلها ، وكذلك " ألواو " إذا وقعت رابعة تقلب في
 الجمع ياء ؛ لانكسار ما قبلها نحو " زنبور وزنابير ، وإن كان الرابع ياء بقيت
 بحالها نحو : قنديل وقناديل . وهذه الياء لازمة لا تحذف إلا في الضرورة ،
 وأما (الياء) في " سفاريج " فغير لازمة بل إن شئت حذفتها ، ولذلك قال :
 " وإن تشأ عوّض " ، وتقول في " جحمرش " : " جحمر " ، وفي " قرطع " :
 قرطع .

فإن قلت : فإذا عوضت من الحرف الخامس ، لم يحصل التخفيف .
 قلت : التخفيف حاصل ؛ لأن (الياء) مدة ساكنة ، ومع ذلك فله نظير
 وهو ما رابعه مدة ، ولذلك يجعلون التعويض قبل الأخير ، لتقع الياء (١) المعوضة
 موقع الياء المبدلة من المدة في موقع ياء قنديل ، ولذلك قال :
 فصار بالتعويض كالهماليج

أي : صارت الياء في سفاريج غير مستثناة كما أن الياء في قناديل
 كذلك ، فأعرفه (١)

[جمع تكسير الثلاثي المؤنث بالتاء]

وَفَعْلَةٌ كَالْجَفَنَاتِ سَلِمَتْ	وَكَالْجَفَانِ وَالْمُؤْنِ كُسِرَتْ
وَفَعْلَةٌ كَرَكِبَاتٍ وَمَعْدٌ	وَكَالِقِبَابِ وَكُسِرَاتٍ وَرَدٌ
وَفَعْلَةٌ كَالسِّدْرَاتِ وَالْكَسْرُ

قوله :

وَفَعْلَةٌ كَالْجَفَنَاتِ سَلِمَتْ

يَعْنِي فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ تَكُونُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي الْجَمْعِ

المصحح .

قوله :

وَكَالِجَفَانِ وَالْمُؤْنِ كُسِرَتْ

(١) من قوله " المعوضة إلى آخر الفقرة تأخر عن موضعه هذا في الأصل بحوالى ستة أسطر ، والمثبت

من (ف) حيث أقحم ناسخ الأصل حوالى ستة أسطر من شرح الأبيات الآتية ، وسيأتي التنبيه عليه

في موضعه إن شاء الله .

يعنى تكسير " فَعَلَّةٌ " فى الكثرة ، و "المؤن" جمع " مائة " وهو أسفل
البطن (١) .

ويريد بقوله : " وَفَعَلَةٌ كَالجَفَنَاتِ " مَا لِحِقَّتُهُ " التاء " من أبنية الثلاثي غير
الصفة .

و " فَعَلَّةٌ " الساكنُ العين، إما أن تُضَمَّ فَأُوهُ، أو تُفْتَحَ أو تُكْسَرُ، فذلك ثلاثة
أبنية مع سكون العين وقد مثل بها، وبدأ ب " فَعَلَّةٌ " ؛ لِحِقَّتُهُ بفتح فائه وقد ذكّر ١٩٧
لجمعه مثالين، أحدهما : " فَعَالٌ " (٢) ، وهو الذى عناه بقوله : " كَالجَفَانِ " .
والثاني : " فَعُولٌ " وهو الذى عناه بقوله : " كَالْمُؤُونِ " ، و " فَعُولٌ " فى هذا الباب
قليل (٣) .

وقد كسروه على " فَعَلٍ " قالوا : " حَلَقَهُ وَحَلَقٌ " ، وفى المعتل " خَيْمَةٌ
وَخَيْمٌ " ، وكسّر معتل العين على " فَعَلٍ " بضم الأول وفتح الثاني نحو " نَوْبَةٌ
وَنُوبٌ " ، وفى معتل اللام نحو " قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ " .

وقيل : إن " خَيْمًا " مقصورة من " خِيَامٍ " (٤) ، وكذلك " حَلَقٌ " .
الثاني " فَعَلَةٌ " بضم الأول قوله : " كَرْكَبَاتٍ " يعنى فى القلة .
قوله : " وَعُدَدٌ " يعنى جمع الكثرة ، وليس له (٥) جمع قلة فى التفسير ،
وواحد " عُدَدٌ " " عُدَّةٌ " ، وكذلك " رُكْبَةٌ " ، وقد كسروه على " فَعَالٍ " نحو " جُفْرَةٌ
وَجِفَارٌ " (٦) ، وتحريك [العَيْنِ] (٧) فى نحو " خَطُواتٍ " دليل على أن الضمة
فى العين عارضة فى الجمع .

(١) وقيل : هى السرة وما حولها . أساس البلاغة (مان) .

(٢) فى بكتا النسختين " قوله تعالى " بدل " فعال " ، وهو تحريف من الناسخين صوابه كما أثبت .

(٣) ينظر الكتاب ٥٧٨/٣ .

(٤) ينظر ابن يعيش ٢١/٥ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) الجفرة - يضم فسكون - : جوف الصدر ، وقيل : منحني الضلوع .

(٧) فى النسختين " الواو ، سهو ، وليس تحريك العين فى " خطوات " بلازم فقد قال سيبويه ٥٨٠/٣

« ومن العزب من يدع العين من الضمة فى " فَعَلَةٌ " فيقول : عُرُوات ، وخطُوات . »

قَوْلُهُ : " وَكَالْقَبَابِ " يَرِيدُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى " فِعَالٍ " .
 قَوْلُهُ : " وَكَسَّرَاتٍ وَرَدَّ " يَعْنِي الْمَضَاعِفَ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ .
 الثَّالِثُ : " فِعْلَةٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ قَوْلُهُ : " كَالسُّدْرَاتِ " يَعْنِي فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ
 وَ" الْكُسْرُ " يَعْنِي جَمْعَ الْكَثْرَةِ ، الْوَاحِدُ " سُدْرَةٌ ، وَكُسْرَةٌ " (١) .
 وَكَذَلِكَ الْمَعْتَلُّ نَحْوُ " لِحْيَةٍ وَلِحَى ، وَرَشْوَةٌ وَرَشِيٌّ " (٢) ، وَلَا تَجْمَعُ " رَشْوَةٌ " بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَكْسُرُ الْعَيْنَ إِتْبَاعاً لِكَسْرِ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّ تَنْقَلِبَ الْوَاوِ
 يَاءً (٣) ، بَلْ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ أَسْكَنَ الْعَيْنَ نَحْوُ " رِشْوَاتٍ " ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى " أَفْعَلٍ " نَحْوُ
 " نِعْمَةٌ وَأَنْعَمٌ " .

فِعْلَةٌ كَثْمَرَاتٍ وَتَمْرٌ
 فِعْلَةٌ كَثْمَاتٍ وَتَخْمٌ
 فِعْلَةٌ كَبْسَوَاتٍ وَيُسْرٌ
 وَكَالرَّحَابِ وَكَنْوِقٍ وَقَيْمٌ
 فِعْلَةٌ كَثْمَرَاتٍ وَتَمْرٌ

وَقَدْ ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَبْنِيَةٍ أُخْرَى مُتَحَرِّكَةً الْعَيْنَ :

أَوَّلُهَا " فِعْلَةٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ قَوْلُهُ " كَثْمَرَاتٍ وَتَمْرٌ " أَمَا " ثَمَرَاتٌ " فَجَمْعُ " ثَمْرَةٍ " ، وَأَمَا " ثَمْرٌ " فَهُوَ جِنْسٌ لَا جَمْعَ ، وَإِنَّمَا جَمَعُهُ " ثَمَارٌ " ، فَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ كَبْقَرَةٌ وَيَقْرٌ ، وَشَجْرَةٌ وَشَجْرٌ .
 قَوْلُهُ : " وَكَالرَّحَابِ " ، الرَّحَابُ " جَمْعُ " رَحْبَةٍ " (٤) بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِثْلَ " رَقَبَةٍ وَرِقَابٍ " .

قَوْلُهُ : " وَكَنْوِقٍ " يَعْنِي فِي الْمَعْتَلِّ يُقَالُ : " نَاقَةٌ وَنَوِقٌ وَنِيَاقٌ وَأَنْيِقٌ " ، وَقَدْ تَنْقَلِبُ فَتَقْدَمُ الْيَاءُ عَلَى النُّونِ - أَعْنَى تَقْدَمُ الْعَيْنُ عَلَى الْفَاءِ (٥) ، فَ" نَاقَةٌ وَنَوِقٌ " كَخَشْبَةٍ وَخَشْبٌ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي .

(١) الكسرة : القطعة من الشيء .

(٢) رشي : جمع رشوة ، وهي الجعل .

(٣) ينظر شرح الشافية ١٠٣/٢ ، والتكملة ١٥٧ ، والأصول في النحو ٤٤١/٢ .

(٤) الرحبة : الأرض الواسعة المنبت المحلال ، وحكى أبو زيد (رحبة) بسكون الحاء ، والفتح أفصح .

(٥) فتصير " أنيق " .

قال ابن القواس في " أنيق " وأصله : أنوق ، فقدموا الواو ؛ هرباً من ثقل الضمة عليها ، فصار أونقاً ، ثم قلبت الواو ياءً اتساعاً للتغير ، فوزنه (أفعل) ، وقيل : حذف العين التي هي الواو ، وعوض منها ياء زائدة ، فوزنه (أيفل) ، شرح ألفية ابن معطى ١١٨٤ ، وانظر اللسان في " نوق "

قوله : " وَقِيمٌ " يريدُ أنْ بِنَاءَ " فَعَلَّةٌ " فى المعتلِّ قَدْ جَاءَ تَكْسِيرُهُ (١) على " فَعَلٍ " بكسر الأولِ وفتح الثاني ، فَقِيمٌ جَمْعُ " قَامَةٍ " ، ومِثْلُهُ " تَارَةٌ وَتِيرٌ " (٢) وقد جَاءَ عَلَى " فَعُولٍ " نَحْوُ " دَوَاةٍ وَدَوَى " (٣) وَصَفَاةٍ وَصَفِيٌّ " (٤) ، وقد جَاءَ عَلَى " فَعَلٍ " ، وَ " دَوَى " مَقْصُورٌ جَمْعُ " نَوَاةٍ " مِثْلُ " نَوَاةٍ وَنَوَى " (٥) .

الثَّانِي " فَعَلَّةٌ " بضمَّ الأولِ وفتح الثاني كقوله : " كَتَخَمَاتٍ " يريدُ فى جمع القلَّةِ وَ " تُخْمٌ " فى جمع الكثرة ، وكذلك " تَهْمَةٌ وَتَهْمٌ " ، فأما " رُطْبَةٌ وَرُطْبٌ " فالرُطْبُ جنسٌ ليسَ بجمعٍ ، ولذلك يذكرُ فيقالُ : هَذَا الرُّطْبُ طَيِّبٌ ، كالتَّمْرِ وَالشُّعَيْرِ (٦) .

الثَّالِثُ " فَعَلَّةٌ " بفتح الفاء وضمَّ العين قوله : " كَتَمَّرَاتٍ وَتَمَّرٌ " " ثَمْرَةٌ " بضمَّ الميم [لُغَةٌ] فى " ثَمْرَةٌ بِفَتْحِهَا " (٧) ، وكذلك " التَّمْرُ " بضمَّ الأولِ وَالثَّانِي لُغَةٌ فى " التَّمَرُ " بِفَتْحِهَا (٨) .

وَأما " سَمْرَةٌ وَسَمْرٌ " - لِشَجَرِ العِضَاةِ - فهى جنسٌ أيضاً بمنزلة " ثَمْرَةٌ وَتَمَّرٌ " (٦) ، وَأما جَمْعُهُ فبالألفِ وَالتَّاءِ نحو " سَمْرَاتٍ ، وَصَدْقَةٌ وَصَدَقَاتٌ " .

الرَّابِعُ : " فَعَلَّةٌ " بضمَّ الفاءِ وَالعَيْنِ فى قوله " كَبَسْرَاتٍ وَبُسْرٌ " (٩) ، أما " بَسْرَاتٌ فَجَمْعُ قَلَّةٍ ، وَأما " بُسْرٌ فَجِنْسٌ " .

ب/١٩٧

(١) فى الأصل " مكسرا " ، ولعلها " مكسرا " .

(٢) التير - بكسر التاء وفتحها - : جمع تارة ، وهى المرة .

(٣) دوى : جمع دواة ، وهو ما يكتب منه ، وأصله دوى على (فَعُول) قلبت الواو ياء لاجتماعها مع

الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء فى الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء .

(٤) الأصل فى " صفى " : صفوى على " فَعُول " ثم فعل به ما تقدم فى " دوى " .

(٥) النواة : عجمة التمر والزبيب وغيرها .

(٦) ينظر الكتاب ٥٨٢/٣ .

(٧) الأصل " كفتحها " .

(٨) ينظر القاموس ، والتاج فى (ثمر) .

(٩) البسرة - بضم فسكون ، وبضمتين - التمر قبل أن يصير رطباً .

وَأَمَّا مِثَالُ "فِعْلَةٌ" فَنَحْوُ "عِنْبَةٍ وَعِنْبٍ" ، فَـ "عِنْبٌ" جِنْسٌ (١) ، وَجَمَعُهُ "عِنْبَاتٌ" بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .

وَأَمَّا "فِعْلَةٌ بِكسْرِ الفَاءِ وَالعينِ فَنَحْوُ" بِلِزَةٍ وَبِلِزَاتٍ" (٢) .
 وَأَمَّا "فِعْلَةٌ" بِفَتْحِ الأَوَّلِ وَكسْرِ الثَّانِي فَنَحْوُ "كَلِمَةٌ وَكَلِمَاتٌ" ، وَأَمَّا "كَلِمٌ" فَجِنْسٌ ، وَكَذَلِكَ "نَبِيْقَةٌ وَنَبِيقَاتٌ وَنَبِيقٌ" .
 وَلَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الأَمْثَلَةُ الثَّلَاثَةُ فِي الأَرْجُوزَةِ مَعَ كَوْنِهَا مُتَحَرِّكَةَ العَيْنِ .

[جمع ما ثالثة حرف مد من الثلاثى]

وَعَيْنٌ أَخْلَعٌ وَأَصُونَةٌ	وَفِي فِعَالٍ جَاءَ خُونٌ أَخْوِنَةٌ
وَفِي فُعَالٍ جَاءَ قَرْدٌ أَغْرِبَةٌ	وَفِي فِعَالٍ قَذَلٌ وَأَجْوِيَةٌ
وَفِي فَعِيلٍ جَاءَ كَالرُّغْفَانِ	وَجَاءَ كَالغَرِيبَانِ وَالدَّبَّانِ
وَفِي فَعُولٍ مِثْلُ خِرْفَانٍ كَثُرٌ	أَرْغَفَةٌ وَأَنْصِبَاءٌ وَسُرُرٌ

هَذِهِ خَمْسَةٌ أَبْنِيَةٌ وَهِيَ "فِعَالٌ" بِكسْرِ الفَاءِ نَحْوُ "كِتَابٌ" ،

وَ "فِعَالٌ" نَحْوُ "خَوَانٌ" (٣) ، وَ "فُعَالٌ" بِضَمِّهَا نَحْوُ "عُرَابٍ" ، وَ "فَعِيلٌ" مِثْلُ "رَغِيفٍ" ، وَ "فَعُولٌ" مِثْلُ : خَرُوفٍ .

وَإِنَّمَا كَانَتْ خَمْسَةٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأَبْنِيَةَ ثَالِثُهَا مَدَّةٌ ، فَإِن كَانَ ثَالِثُهَا أَلْفًا - وَالأَلْفُ يَجِبُ فَتْحُ مَا قَبْلَهَا - فَيَجِيءُ الأَخْتِلَافُ [فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ] (٤) فَكَانَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ ، وَهِيَ "فِعَالٌ" بِكسْرِ الأَوَّلِ ، وَ "فُعَالٌ" بِفَتْحِهِ ، وَ "فِعَالٌ" بِضَمِّهِ .
 وَإِن كَانَ ثَالِثُهَا "وَأَوْ" وَهِيَ إِذَا كَانَتْ مَدَّةً لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَضْمُومٍ يَجِبُ

(١) (ف) " جمع جنس "

(٢) ليس فى المعاجم التى بين يدي " بلزة " وإنما " بلز " ، وهو المرأة الضخمة ، وقيل : القصيرة .

(٣) الخوان : ما يمد للطعام ويؤكل عليه ، قال الرازى فى مختار الصحاح (خون) : " والضم لغة فيه

نقلها الفارابى وقال : والكسر أفصح " .

(٤) فى النسختين هكذا " فيه فأمأ الكلمة " ، فأثرت ما جاء فى ابن القواس ١١٨٥ ؛ لأن اتفاقهما كثير .

فَتَحَّ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ (١) لَا يَأْتِي قَبْلَ الضَّمِّ ، وَلَا يَجُوزُ ضَمُّ أَوَّلِهِ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ تَخْرُجُ إِلَى مِثَالِ الْجُمُوعِ نَحْوُ « فُلُوسٍ » أَوْ (٢) إِلَى مِثَالِ الْمَصَادِرِ نَحْوُ « خُرُوجٍ وَدُخُولٍ » فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ .

وَإِنْ كَانَ ثَالِثُهُ يَاءً نَحْوُ " فَعِيلٌ " فَالْيَاءُ يَجِبُ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا فَتَعَيَّنَ فَتَحُّ أَوَّلِهِ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ تَخْرُجُ إِلَى مِثَالٍ لَا يُوْجَدُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَكَسْرُهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَوَالِي أَرْبَعٍ (٣) كَسْرَاتٍ ، وَهِيَ كَسْرَةُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَالْيَاءِ بِتَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ فَوْجِبَ الْفَتْحُ ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ الْأَمْثَلَةُ خَمْسَةً .

(وَالْأَسْمَاءُ) (٤) هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ فِي الْجَمْعِ أَحَدٌ عَشَرَ مِثَالًا ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِ : " فِعَالٌ الْمَكْسُورِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ بَقِيَّةِ أَخَوَاتِهِ وَذَلِكَ نَحْوُ " حِمَارٍ وَأَحْمَرَةٍ " فِي الْقَلَّةِ ، وَفِي الْكَثْرَةِ " حُمُرٌ " .
قَوْلُهُ :

وَفِي فِعَالٍ جَاءَ حُونٌ (٥)

يُرِيدُ فِي الْكَثْرَةِ ، قَوْلُهُ : " أَخُونَةٌ " يُرِيدُ فِي الْقَلَّةِ ، وَ " الْخَوَانُ " مَا يُؤْكَلُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ ، وَأَصْلُهُ " حُونٌ " بِضَمِّ الْوَاوِ لَكِنْ خَفَّفُوهُ ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ ، وَمِثْلُهُ " رِوَاقٌ " (٦) وَرِوْقٌ ، وَأَرِوْقَةٌ ، وَ " بِيَوَانٌ وَبِيُونٌ " لِعَمُودِ الْخَيْمَةِ ، وَقَدْ جَاءَ ضَمُّ الْوَاوِ فِي الشُّعْرِ ، قَالَ الشُّاعِرُ :
وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ (٧)

(١) فِي (ف) " الْكَسْرَةُ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " أَرْبَعَةٌ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٤٠/٥ .

(٥) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا " وَفِي خَوَانِ حُونٌ " .

(٦) الرِّوَاقُ : سَقْفٌ فِي مَقْدَمِ الْبَيْتِ .

(٧) هَذَا عَجَزٌ بَيْتٌ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، وَصَدْرُهُ : [عَنْ مَبْرِقَاتٍ بِالْبَرِينِ وَتَبْدُ] .

يَنْظُرُ الدِّيَوَانَ ١٢٧ ، وَالْكِتَابَ ٣٥٩/٤ ، وَالْمَقْتَضِبَ ١١٣/١ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ ١٢٧/٢ ، الْبَرِينِ :

الْخَلْخَالُ ، وَالسُّورُ : جَمْعُ سَوَارٍ ، وَهُوَ مَا تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ فِي سَاعِدَيْهَا .

بِضْمِ الْوَاوِ فِي جَمْعِ « سَوَارٍ » .

وَقَدْ جَاءَ (١) فِيهِ " فَعَائِلٌ " نَحْوَ " شِمَالٍ " (٢) - لِإِلْيَدٍ - وَ " شِمَائِلٌ " ،

فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ فِي جَمْعِ " فِعَالٍ " بِكَسْرِ الْأَوَّلِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " عَيْنٌ " فَجَمْعُ " عِيَانٍ " بِكَسْرِ الْأَوَّلِ فِي الْمَفْرَدِ ، وَضَمُّ

" الْيَاءِ " فِي الْجَمْعِ - وَهِيَ : حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي مَتَاعِ الْفَدَّانِ - ، لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنْ

الْوَاوِ فَاحْتَمَلَتِ الضَّمَّةَ (٣) كَمَا قَالُوا : " دَجَاجَةٌ بِيُوضٌ وَدَجَاجٌ بِيُضٌ " ، وَقَالُوا :

كَلْبٌ صَيُودٌ وَكَلَابٌ صَيِدٌ .

وَمَنْ قَالَ : " رُسُلٌ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ (٤) فَيَقُولُ : " بِيُضٌ ، وَعَيْنٌ " فَيَكْسِرُ

الْأَوَّلَ ، لِتَسْلَمَ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ (٥) مِنَ الْقَلْبِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ " أُخِلَّةٌ " فَهُوَ جَمْعُ " خِلَالٍ " - بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ (٦) ، وَهُوَ عُودٌ فِي

عُرْوَتَيْ (٧) الْجَوَالِقِ - ، وَأَقْتَصَرُوا فِيهِ عَلَى " أَفْعَلَةٍ " فِي الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ ؛ لِثِقَلِ ١٩٨ أ

التَّضْعِيفِ (٨) لَوْ قَالُوا : " خُلُلٌ " .

قَوْلُهُ : " وَأَصُونَةٌ " جَمْعُ " صَوَانٍ " وَهِيَ (٩) : عَيْبَةُ الثِّيَابِ .

قَوْلُهُ : " وَفِي فَعَالٍ قُدُلٌ " يُرِيدُ فِي الْكَثْرَةِ ، وَالْقُدَالُ : مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ ، وَمَعْقَدُ

الْعِذَارِ مِنَ الْخَيْلِ .

(١) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ " وَأَصُونَةٌ جَمْعُ صَوَانٍ ، وَهِيَ " ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ فِي لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ خَطَأً كَمَا سَبَقَتْ
الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي ٣٥٠/٢ .

(٢) ذَكَرَتْ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا " شِمَائِلٌ " وَهُوَ سَهُوٌّ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) حَكَاهَا يُونِسُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ سَبِيئِيُّهُ ٦٠٢/٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " السَّاكِنُ " ، وَانظُرِ اللِّسَانَ فِي " عَيْنٍ " .

(٦) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ فِي لَوْحَةِ ١٥٩ " وَخِلَالٌ بِالْخَاءِ ، وَجِلَالٌ بِالْجِيمِ فَإِنَّهُ يَوْجَدُ بِهِمَا فِي
النَّسْخِ الْمَعْتَبَرَةِ " .

(٧) ذَكَرَ هُنَا هَكَذَا " عُرْوَةٌ " بِالْإِفْرَادِ ، وَذَكَرَ فِي لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ بِالتَّثْنِيَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٨) مَكَانُهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ ، وَسَقَطَ مِنْ (ف) . وَأَكْمَلْتَهَا مِنْ لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ فِي الْأَصْلِ فَقَدْ ذَكَرَتْ
هُنَاكَ .

(٩) عِنْدَ قَوْلِهِ " وَهِيَ " يَنْتَهِي التَّكْرَارُ السَّابِقُ فِي لَوْحَةِ ١٩٦ ب/ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله : " وَأَجُوبَةٌ " يريدُ في القلَّة ، أمَّا " قُذِلُّ " فواحدُهُ " قَذَالٌ " بفتح الأول، و " أَجُوبَةٌ " جَمْعٌ " جَوَابٍ " . وجاءَ فيه " فَعِلَانٌ " قالوا : " غَزَالٌ وَغَزْلَانٌ " قوله : " وَفِي فَعَالٍ " يريدُ بضمِّ الفاء قوله : " جاءَ قُرْدٌ " يعنى في الكثرة ، وَ " قُرْدٌ " - بضمِّ الأولِ وسكُونِ الثاني، وَبِضْمِهما - أيضاً - جَمْعٌ واحدُهُ " قُرَادٌ " (١) ، وَقَالُوا " غَلَامٌ وَغَلَمَةٌ " فَكَسَرُوهُ عَلَى " فَعَلَّةٌ " ، وَهُوَ قَلِيلٌ (٢) .

قوله : " وجاءَ كَالغَرِبَانِ " يعنى " فَعَالًا " بضمِّ الأول ، قَدْ جاءَ عَلَى " فَعِلَانٍ " بكسرِ الفاء .

قوله: " الذَّبَّانِ " بكسرِ الأولِ جمع " ذَبَابٍ " ، وقد جاءَ فيه " ذُبُّ " وَهُوَ نَادِرٌ (٣) .
قوله :

وَفِي " فَعِيلٍ " جاءَ " كَالرُّغْفَانِ " الرُّغْفَانُ ، فَعِلَانٌ بضمِّ الأولِ في جَمْعِ الكثرة ، وَالوَاحِدُ " رَغِيفٌ " ، وَفِي القلَّةِ " أَرْغَفَةٌ " .

قوله : " وَأَنْصِبَاءٌ " جمعُ " نَصِيبٍ " - وَهُوَ الْقِسْمُ - فَجَمَعُوهُ عَلَى " أَفْعَلَاءَ " كَجَمْعِ الصِّفَةِ نحو " صَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءَ " ، وَقَالُوا : " خَمِيسٌ (٤) وَأَخْمِسَاءٌ " وَقَدْ كَسَرُوهُ عَلَى " فَعِلَانٍ " بكسرِ الأولِ قالوا : " ظَلِيمٌ وَظَلِيمَانٌ " (٥) .
قوله : " وَسُرُرٌ " جمعُ " سَرِيرٍ " ، وَقَالُوا : " أَفِيلٌ - لَوْلَدٍ (النَّاقَةُ) (٦) - وَ " أَفَائِلٌ ، وَأَفَالٌ " ، وَ " يَمِينٌ وَأَيْمَانٌ " .
وَأَمَّا قَوْلُهُ (٧) :

-
- (١) القراد : نوبية تعض الإبل .
(٢) انظر شرح الشافية ١٢٥/٢ ، ١٢٩ حيث قال الرضى : " وأما (غلمة) فنائب عن (غلمة) ؛ لتشابههما في كونهما للقلّة في اللفظ ... " ، وينظر الأصول في النحو ٤٤٩/٢ .
(٣) انظر ابن يعيش ٤٣/٥ .
(٤) الخميس : الجيش ، والخميس : أحد أيام الأسبوع ، والخميس : الثوب .
(٥) الظليم : الذكر من النعام .
(٦) في النسختين " الفيلة " سهو من الناسخين ، وانظر اللسان في (أفل) ، والكتاب ٦٠٥ /٣ ، وابن يعيش ٤٣ /٥ .
(٧) في الأصل " قولهم " .

وفى فَعُولٍ مِثْلُ (١) خِرْفَانٍ كَثُرُ

يَعْنَى فِي الْكَثْرَةِ ، وَ " الْخِرْفَانُ " جَمْعُ (خِرُوفٍ) وَهُوَ وَلدُ الضَّانِ إِذَا قُطِعَ عَنِ الرِّضَاعِ ، وَفِي الْقِلَّةِ " أَخْرِفَةٌ " ، وَقَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى " فَعَائِلٍ " فَقَالُوا لِلدَّلْوِ : " ذُنُوبٌ وَذَنَائِبٌ " وَقَدْ كَسَّرُوهُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى " أَفْعَالٍ " قَالُوا : " فَلَوْ " لَوَلَدِ الْفَرَسِ ، وَ " أَفْلَاءٌ " إِذَا قُطِعَ عَنِ أُمِّهِ . وَقَدْ جَاءَ عَلَى " فِعَالٍ " قَالُوا : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ (٢) .

وَفَاعِلٌ دَوَانِقٌ وَفَاعِلٌ جَاءَ لَهُ الْحَيْطَانُ وَالْكَوَاهِلُ

أَمَّا مِثَالُ " فَاعِلٍ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَ " فَاعِلٍ " بِكسْرِهَا فَإِنَّهُ يُضَارِعُ الْأَبْنِيَةَ الْخَمْسَةَ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا بِحَرْفِ الْمَدِّ الَّتِي (٣) فِيهِ لَكِنَّ مَدَّتَهُ ثَانِيَةً ، وَيُضَارِعُ أَرْبَعَةَ أَمْثَلَةٍ مِنَ الرَّبَاعِيِّ (بِسُكُونِ) (٤) ثَانِيَةً ، وَلِذَلِكَ يُجْمَعُ عَلَى زِنَةِ جَمْعِ الرَّبَاعِيِّ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ رَبَاعِيٌّ بِالزِّيَادَةِ .

وَقِيلَ : شَبَّهَ بِالْمَلْحَقِ بِالرَّبَاعِيِّ نَحْوَ " صَيَّرَفٍ ، وَجَوَّهَرٍ " وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ عِدَّةٌ وَزِيَادَةٌ ، وَثَانِيَةً حَرْفٌ مَدٍّ .

(١) فِي الْأَصْلِ " جَاءَ " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ هَكَذَا " فَضْلٌ وَفِضَالٌ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٤٣ / ٥ ، وَالْكِتَابَ ٦٠٥ / ٣ حَيْثُ قَالَ سَيَبَوِيهِ : " وَقَالُوا : فَصِيلٌ وَفِصَالٌ " ، شَبَّهُوهُ بِظَرِيفٍ وَظَرِافٍ " ، وَقَالَ أَيْضًا : " وَسَمِعْنَا بَعْضَهُمْ يَقُولُ : فَصِيلٌ وَفِصَالَانِ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِفِعَالٍ " .
وَالْفِصِيلُ : وَلَدُ النَّاقَةِ إِذَا فَصَلَ عَنِ أُمِّهِ .

وَمِنْ قَوْلِهِ : " وَقَدْ جَاءَ عَلَى " فِعَالٍ " إِلَى آخِرِهِ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ " وَفِي فِعِيلٍ جَاءَ كَالرِّغْفَانِ .. " فَيَكُونُ بَعْدَ قَوْلِهِ " وَيَمِينٌ وَأَيْمَانٌ " ؛ لِأَنَّ مَفْرَدَهُ " فَصِيلٌ " عَلَى وَزْنِ " فِعِيلٍ " وَلَكِنْ النُّسخَتَيْنِ اتَّفَقَتَا عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَانظُرْ شَرْحَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى لِابْنِ الْقَوَاسِ ١١٨٨ .

(٣) (ف) " الَّتِي " .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " سَيَكُونُ " تَحْرِيفٌ .

قوله : " وَفَاعِلٌ دَوَانِقٌ " بفتح النون [فى دائق] (١) ، وَإِنَّمَا قَلَبُوا الْأَلْفَ
 مِنَ الْوَاحِدِ وَأَوَّافٍ فِي الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَزِمَهُمْ تَحْرِيكُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلْفِ الْجَمْعِ
 الَّتِي بَعْدَهَا ، وَكَانَتْ الْوَاوُ أَوْلَى لِلْفَرْقِ بَيْنَ جَمْعٍ " فَيَعَلٌ " ، وَفَاعِلٌ فَجَمَعُوا " فَيَعَلٌ
 " عَلَى " فَيَاعِلٌ " قَالُوا : " صَيَّرَفُ وَصَيَّارِفُ ، وَدَانِقٌ وَدَوَانِقٌ " ، فَلَوْ قِيلَ : " دِيَانِقٌ
 " لَمْ يَبْقَ فَرْقٌ بَيْنَ " فَيَعَلٍ وَفَاعِلٍ " ، وَقَالُوا : " دَوَانِيقٌ ، وَخَاتِمٌ وَخَوَاتِيمٌ ، وَطَابِقٌ
 وَطَوَابِيقٌ " .

وَلَمْ يَأْتِ فِي مِثَالِ " فَاعِلٍ " نَعْتُ (٢) ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُمْ " خَوَاتِيمٌ " جَمْعُ
 خَاتَامٍ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : " خَاتَمٌ وَخَاتَامٌ " (٣) .

قوله : " وَفَاعِلٌ يُرِيدُ (٤) بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ إِذَا كَانَ اسْمًا
 فَوَاعِلٌ " ، " وَفَعِلَانٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَ" فُعْلَانٌ " بِضَمِّهَا .
 قوله :

جَاءَ لَهُ الْحَيْطَانُ وَالْكَوَاهِلُ

الضَّمِيرُ فِي " لَهُ " يَرْجِعُ إِلَى " فَاعِلٍ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَالْحَيْطَانُ : جَمْعُ
 حَائِطٍ (٥) ، وَالْيَاءُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " حَائِطٌ يَحُوطُ " فَتَقَلَّبَتِ الْوَاوُ يَاءً ؛ ١٩٨ ب
 لِسُكُونِهَا وَأَنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَالُوا فِي " مِيقَاتٍ " .

(١) تكملة يوجبها السياق ، والدائق - بفتح النون وكسرها - سدس الدرهم ، ينظر الصحاح ، واللسان
 فى (دائق) .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٩/٤ حيث قال سيبويه : " ولا نعلمه جاء صفة " .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٥/٣ حيث قال سيبويه : " غير أنهم قد قالوا : خاتام ، حدثنا بذلك أبو الخطاب "

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) الحائط : البستان .

وَقَالُوا : " حَاجِرٌ ، وَحَجْرَانٌ " بَضْمَ الْفَاءِ ، وَهُوَ الْحَابِسُ لِمَسِيلِ الْمَاءِ مِنْ شَقَّةِ الْوَادِي ، مِنْ " الْحَجْرِ " وَهُوَ : الْمَنْعُ (١) .

وَأَمَّا " الْكَوَاهِلُ " فَجَمْعُ " كَاهِلٍ " وَهُوَ : مَغْرَزُ الْعُنُقِ مِنَ الظَّهْرِ ، وَ " فَاعِلٌ " لَا يُجْمَعُ عَلَى " فَوَاعِلٍ " إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمًا ، فَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَهَا حَكْمُ سَيِّئَاتِي ، وَالْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ فِيهِ سَوَاءٌ ، قَالُوا : " خَالِدٌ وَخَوَالِدٌ ، وَخَاتِمٌ وَخَوَاتِمٌ " .

وَقَالُوا : جَانٌ (٢) وَجِنَانٌ

و " فُعْلَانٌ " - بَضْمَ الْفَاءِ فِي جَمْعِ " فَاعِلٍ " - أَكْثَرُ مِنْ " فِعْلَانٍ " بِكِسْرِهِا ؛ لِأَنَّهُ فِي جَمْعِهِ عَلَى " فُعْلَانٍ " مَحْمُولٌ عَلَى " فَعِيلٍ " ، وَ " فِعْلَانٌ " فِي جَمْعِ " فَعِيلٍ " أَكْثَرُ مِنْ " فُعْلَانٍ " (٣) .

وَقَالُوا : " وَادٍ وَأَوْدِيَّةٌ " فَجَمَعُوهُ عَلَى " أَفْعَلَةٍ " ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى " فَوَاعِلٍ " (٤) لَاجْتِمَاعِ وَأَوَانٍ (٥) فَتَقَلَّبَ (الْأُولَى) (٦) هَمْزَةً فَتَصِيرُ " أَوَادٍ " ، وَذَلِكَ مُسْتَنْقَلٌ ، وَلَوْ جَمَعُوهُ عَلَى " فُعْلَانٍ " لَجَازَ قَلْبُ الْوَاوِ هَمْزَةً ؛ لِانْضِمَامِهَا (٧) .

(١) ينظر القاموس والتاج في " حجر " ، وابن يعيش ٥ / ٥٣ .

(٢) " قال أبو عمرو : الجان : من الجن ، وجمعه جنآن مثل حائط وحيطان " ، ينظر اللسان في (جن) .

(٣) ينظر ابن يعيش ٥ / ٥٣ .

(٤) في النسختين " أفاعل " سهو من الناسخين .

(٥) أى : يكون " وواد " . ينظر ابن يعيش ٥ / ٥٣ .

(٦) في النسختين " الثانية " وهو سهو من الناسخين .

(٧) ينظر ابن يعيش ٥ / ٥٣ ، وشرح الشافية ٢ / ١٥٤ .

وَفِي الْإِنَاثِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقَبٌ وَأَيْمُنٌ مَّتَسِعُ

يُرِيدُ وَفِي جَمْعِ الْإِنَاثِ مِمَّا تَأَلَّثَهُ حَرْفٌ مَدٍّ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ
نَكَرُهَا .

قَوْلُهُ : " أَعْنُقٌ " يُرِيدُ فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ ، وَالْوَاحِدُ " عَنَاقٌ " (١) ، وَفِي الْكَثْرَةِ
" عُنُوقٌ " ، وَ " أَذْرُعٌ " جَمْعُ " ذِرَاعٍ " لِلْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ .

قَوْلُهُ : " وَأَعْقَبٌ " جَمْعُ " عَقَابٍ " (٢) بِضَمِّ الْفَاءِ .

قَوْلُهُ : " وَأَيْمُنٌ " جَمْعُ " يَمِينٍ " .

وَ " أَفْعَلٌ " فِي هَذَا الْبَابِ مُخْتَصٌ بِالْمُؤَنَّثِ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : " أَمْكُنُّ ،
وَأَرْمُنُّ ، وَأَطْحَلُّ " (٣) .

وَمَنْ أَنْتَ " اللَّسَانَ " قَالَ : " أَلْسُنٌ " ، وَمَنْ ذَكَرَ قَالَ : " أَلْسِنَةٌ " .

فَأَمَّا فِي الْكَثْرَةِ فَجَاءَ " فَعُولٌ " نَحْوُ " عُنُوقٍ " ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَقَالُوا : " سُمِّيَ " لِلْسَمَاءِ الَّتِي هِيَ الْمَطَرُ ، وَقَالُوا : " فِعَالٌ " نَحْوُ

قَدُومٍ (٤) وَقَدْ أَيْمٌ ، وَجَاءَ عَلَى " فَعُلٍ " نَحْوُ " قَدُومٌ وَقَدُومٌ " ، وَجَاءَ عَلَى « فِعَالٍ »

نَحْوُ : قَلُوصٍ (٥) وَقِلَاصٍ ، وَجَاءَ عَلَى " فِعْلَانٍ " نَحْوُ " عَقَابٍ وَعَقْبَانٍ " ، وَكَرَاعٍ

وَكَرْعَانٍ " (٦) .

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز .

(٢) العقاب - بضم الفاء - : طائر .

(٣) جمع مكان ، وزمان ، وطحال : ينظر شرح الشافية ٢ / ١٢٥ .

(٤) القدوم : التي ينحت بها .

(٥) القلوص من الإبل : الشابة .

(٦) الكراع - كغراب - : وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، ومن

الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب ، ينظر اللسان (كرع) .

[جمع ما آخره - ألف التانيث]

وَجَمْعُ فُعْلَى فُعْلٌ مِثْلُ الدُّنَا وَجَمْعُ فِعْلَى مَعَ (١) فُعْلَى بَيْنَا
فِي مِثْلِ ذِفْرَى كَذِفَارٍ جَاءَ كَذَا فَعَالَى الْجَمْعُ (٢) فِي فَعْلَاءَ
وَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ كَالصَّحْرَاءِ فُعْلٌ صَحَارٍ وَصَحَارَى جَائِسَى

قَوْلُهُ : " فُعْلٌ " (٣) مِثْلُ الدُّنَا " يُرِيدُ أَنْ يَبْنَاءَ " فُعْلَى " إِذَا كَانَ صِفَةً وَمَذْكُرَةً
" أَفْعَلٌ " التَّفْضِيلُ كُسْرٌ عَلَى " فُعْلٍ " ، فَ : " الدُّنَا " جَمْعُ " دُنْيَا " ، وَ " الدُّنْيَا " تَأْنِيثُ
" الْأَدْنَى " ، وَكَذَلِكَ " الصُّغْرَى " ، وَالصُّغْرُ " فَحَذَفُوا أَلْفَ التَّانِيثِ فِي
التَّكْسِيرِ عَلَى " فُعْلٍ " (٢) كَمَا حَذَفُوا تَاءَهُ فِي قَوْلِهِمْ " حُفْرَةٌ وَحُفْرٌ " ، وَقَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنَّهَا لِأَحَدَى الْأَكْبَرِ ﴾ (٤) فَهُوَ جَمْعُ " الْكُبْرَى " وَتَأْنِيثُ " الْأَكْبَرِ " ،
وَيُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي الْقِلَّةِ نَحْوُ " الصَّغْرِيَّاتِ ، وَالْكُبْرِيَّاتِ " كَمَا جُمِعَ مَذْكُرَةٌ
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ .

كَالْأَكْبَرُونَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ ﴾ (٥)

فَإِنْ كَانَتْ " فُعْلَى " لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ " أَفْعَلٍ " التَّفْضِيلِ نَحْوُ " حَبْلَى ، وَحَبَالَى " فَجَمَعَهُ عَلَى " فَعَالَى " وَلَمْ يَحْذَفْ أَلْفَ التَّانِيثِ فِي الْجَمْعِ كَمَا حُذِفَتْ تَأْوُهُ ؛ لِأَنَّ
الْكَلِمَةَ بُنِيَتْ عَلَيْهَا ، وَالْأَصْلُ فِي " حَبَالَى " حَبَالِيُّ بِكُسْرِ الْأَلَمِ كَمَسَاجِدٍ ، لَكِنَّهُمْ
أَبْدَلُوا (٦) مِنْ كُسْرَةِ الْأَلَمِ فَتَحَةً فَصَارَتْ أَلِفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَعَلَى هَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ " مِثْلٌ " يَدُلُّ " مَعَ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الْأَسْمُ " يَدُلُّ " الْجَمْعُ " .

(٣) فِي (ف) (فُعْلَى) تَحْرِيفٌ .

(٤) سُورَةُ الْمَدَّثَرِ ٣٥ .

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ١٣٩ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

مُنْعٌ " حَبَائِي " من الصَّرْفِ ، لِأَنَّهُ عَلَى نِهَآيَةِ الْجُمُوعِ لَا لِأَجْلِ الْآلِفِ ؛ لِأَنَّهَا
 مَنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ ؛ لَمَّا بَيَّنَّا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِيُوَافِقَ الْجَمْعُ وَآحِدَهُ فِي فَتْحِ مَا قَبْلَ
 أَلْفِ التَّائِيثِ / فِيهِ .

1/199

فَإِنْ كَانَ مِثَالُ " فَعُلَى " اسْمًا نَحْوُ " سَعْدَى " فَجَمَعَهَا بِالْآلِفِ وَالتَّاءِ ،
 قَالُوا : " سَعْدِيَّاتٌ " ، وَلَوْ كَسَّرُوهُ لَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولُوا فِيهِ : " سَعَادَى "
 كَحَبَائِي ، وَقَالُوا : " أَنْتَى وَإِنَاثٌ " - فِي الصَّفَةِ - فَكَسَّرُوهُ (عَلَى " فِعَالٍ " ، وَقَدْ
 كَسَّرُوهُ عَلَى " فَعَلٍ "
 قَالُوا : " رُؤْيَا وَرُؤَى " (١) .

قَوْلُهُ : " وَجَمَعَ فَعُلَى مَعَ فَعُلَى بَيْنًا

يُرِيدُ أَنْ جَمَعَ " فَعُلَى " بِكَسْرِ الْفَاءِ ، وَ " فَعُلَى " بِفَتْحِ الْفَاءِ قَدْ بَيَّنَّ
 فِي مِثْلِ " ذِفْرَى وَذِفَارَى " يُرِيدُ أَنْ " فَعُلَى ، وَفَعُلَى " أَخْتَانٍ وَقَدْ بَيَّنَّ جَمْعُ
 " فَعُلَى " بِكَسْرِ الْفَاءِ فَجَمَعَ " فَعُلَى " مِثْلَهُ ، وَالذَّفْرَى : الْعِظْمُ الْمُرْتَفِعُ خَلْفَ
 الْأُذُنِ ، وَلَا جُلَّ أَنْ الْأَصْلَ (" فَعَالِي " بِكَسْرِ اللَّامِ) (٢) وَأَنَّ الْآلِفَ مَنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ
 فِي الْجَمْعِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : " ذِفَارٍ " بِالتَّنْوِينِ ، وَلَمْ (يُنَوِّنُوا) (٣) الْمَفْرَدَ .
 وَأَمَّا " فَعُلَى " بِالْفَتْحِ فَنَحْوُ " فَتَوَى وَفَتَاوَى (٤) ، وَكَذَلِكَ " دَعَوَى وَدَعَاوَى "
 بِفَتْحِ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ مِنْهُمَا .

(١) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ : " وَالاسْمُ مِنْهَا يَكْسَرُ عَلَى (فَعَلٍ) نَحْوُ : رُؤْيَا وَرُؤَى ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ جِهَةِ
 الْقِيَاسِ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى (فَعَالِي) كَسَعْدَى وَسَعَادَى " لَوْحَةٌ (٢٤١ب) وَقَدْ سَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ .

(٢) فِي (ف) " فَعَالٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي (ف) " يَصْرِفُوا " ، وَقَدْ نَقَلَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ " ذِفْرَى ، وَذِفَارٍ " بِالتَّنْوِينِ .
 يَنْظُرُ التَّكْمَلَةَ ١٧١ ، وَمِنْ نَوْنِ " ذِفْرَى " جَعَلَ أَلْفَهَا لِلْإِلْحَاقِ بِدِرْهَمٍ ، وَمَنْ لَمْ يَنْوِنَهَا فَآلَفَهَا عِنْدَهُ
 لِلتَّائِيثِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ " وَفَتَوِيَّاتٌ " .

ويحتمل أن يكون قوله : " وَجَمَعَ فِعْلَى مَعَ فِعْلَى بَيْنًا " يُرِيدُ وَجَمَعَ "فِعْلَى" بكسر الفاءِ بَيْنَ مَعَ "فِعْلَى" بضمها ؛ لأنَّ "فِعْلَى ، وَفِعْلَى" في هذا البابِ سَوَاءٌ ، تقولُ : "ذِفْرَى وَذِفَارَى" كَمَا تقولُ : "حُبْلَى وَحِبَالَى" ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِمُرَادِهِ .
قوله :

كَذَا فَعَالَى الْجَمْعُ فِي فَعَلَاءَ

يُرِيدُ أَنْ مَا أَلْفُ التَّانِيثِ فِيهِ خَامِسَةٌ يَجْمَعُ عَلَى "فَعَالَى" كَمَا يَجْمَعُ مَا أَلْفُهُ رَابِعَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ حَذَفُوا أَلْفَ الْمَدِّ مِنْ "صَحْرَاءَ" فِي الْجَمْعِ لِيَكُونَ آخِرُ "صَحَارَى" كَأَخِرِ "حِبَالَى" (١) فَحَمَلُواهَا هُنَا أَلْفُ التَّانِيثِ الْمَمْدُودَةَ عَلَى الْمَقْصُورَةِ كَمَا حَمَلُوا الْمَقْصُورَةَ عَلَى الْمَمْدُودَةِ فِي النَّسَبِ فَقَالُوا فِي "دُنْيَا" : "دُنْيَاوِي" كَمَا قَالُوا : "صَحْرَاوِي" . وَالْأَصْلُ فِي "صَحَارَى" : "صَحَارِي" بِيَاءٍ مَشْدُودَةٍ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ الْمَدِّ رَابِعَةٌ فَلَا تُحذفُ فِي الْجَمْعِ كَمَا لَا تُحذفُ أَلْفُ قِرطَاسٍ فِيهِ لَكِن تَقَلبُ يَاءً لِانكسارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا تَقَلبُ الْأَلْفُ فِي "قِرطَاسٍ" فَصَارَتِ (الْهَمْزَةُ) (٢) أَلِفًا ؛ لِزَوَالِ مُوجبِ الْهَمْزَةِ ، ثُمَّ قَلبتِ الْأَلْفُ يَاءً ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَتَّبَعُ إِلَّا بَفَتْحِ مَا قَبْلَهَا وَليس قَبْلَهَا هُنَاكَ إِلَّا الْيَاءُ السَّاكِنَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ أَلْفِ الْمَدِّ ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الْيَاءُ الْأُولَى فِي الْيَاءِ الثَّانِيَةِ فَصَارَتِ "صَحَارِي" .
وَمِنْهُمْ مَنْ خَفَفَ بِحذفِ الْيَاءِ الْأُولَى الْمَبْدَلَةَ مِنْ أَلْفِ الْمَدِّ فَصَارَ "صَحَارٍ" ، وَالتَّنْوِينُ عَوْضٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَةٌ بِقَوْلِهِ : "فَقُلْ صَحَارٍ" يَعْنِي بِالتَّنْوِينِ .

(١) في النسختين "حبارى" تحريف .

(٢) في النسختين "الالف همزة" والصواب ما أثبت .

وانظر شرح الشافية للرضي ٢ / ١٦١ - ١٦٢ .

قوله : " وصَحَارَى جَاء " يريد أن منهم مَنْ أبدلَ من كَسْرِ الرَّاءِ فَتْحَةً ،
وَمِنْ الْيَاءِ أَلْفًا (١) ؛ فَصَارَ " صَحَارَى " فَإِنَّهُ أَخْفٌ ، وَلِيَكُونَ آخِرُ الْجَمْعِ كَأَخْرِ
مُفْرَدِهِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " وَذَآكَ فِي الْأَسْمَاءِ " عَنِ الصِّفَاتِ ، فَإِنَّ " فَعَلَاءً " فِيهَا
تَجْمَعُ عَلَى " فَعْلٍ " (٢) كَحَمْرَاءَ ، وَحُمُرٍ ، وَخَضْرَاءَ وَخَضِرٍ ، وَقَدْ جَاءَ " فَعَالَى "
فِي الصِّفَاتِ قَالُوا : عَذْرَاءٌ ، وَعَذَارَى (٣) ، وَلَمْ يَقُولُوا فِيهِ : " عَذْرَاءٌ وَعَذْرٌ " كَمَا
قَالُوا : " حَمْرَاءٌ وَحُمُرٌ " ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ حَيْثُ كَانَ لِلْمَوْثِقِ حَسْبٌ .

[جَمْعُ الصِّفَاتِ]

وَفِي الصِّفَاتِ شَيْخَةٌ خُلِقَانُ	كَثُّ كُهُولٍ أَجْلَفٌ حِسَانُ
وَمِثْلُ أَبْطَالٍ صِعَابٍ وَوَرْدٌ	فِي أَفْعَلٍ بِيضٌ وَحُمْرٌ فَاطِرْدٌ
وَصِفًا وَفِي الْأَسْمَاءِ كَالْأَفَاكِلِ	فَاعِلَةٌ تُجْمَعُ كَالْعَوَاذِلِ

يُرِيدُ بِالصِّفَاتِ هُنَا الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرَدَ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ جَمْعُ أَسْمَائِهِ ،
وَهِيَ الْعَشْرَةُ الْأَبْنِيَّةُ الَّتِي هِيَ أَصُولُ الثَّلَاثِيَّ ، وَإِنَّمَا آخِرُ تَكْسِيرِ الصِّفَةِ
(٤) ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ ، وَحَقُّهَا أَنْ تُجْمَعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ ، وَوَجْهٌ ضَعْفٌ تَكْسِيرِهَا
أَنَّهَا تَشْبَهُ الْفِعْلَ فِي كَوْنِهَا / مُشْتَقَّةً وَتَضَمَّنِهَا ضِمِيرَ الْمُوصُوفِ ، وَعَمَلِهَا فِي ١٩٩ ب

(١) فِي الْأَصْلِ هَكَذَا " وَمِنَ الْيَاءِ فَتْحَةٌ " ، وَفِي (ف) " وَمِنَ التَّنْوِينِ يَاءٌ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ ، وَانظُرْ
شَرْحَ الشَّافِيَةِ ١٦٣ / ٢ .

(٢) أَيْ بَضْمِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ .

(٣) يَنْظُرُ التَّكْمَلَةَ ١٧٣ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ١١٨٩ / ٢ : " وَقِيلَ فِيهِ : " عَذْرَائِي " مُشَدَّدًا ، وَ "

عَذَارٍ " كَالْمَنْقُوصِ " .

(٤) يَنْظُرُ هَذَا الْفَصْلَ فِي الْكِتَابِ ٦٢٦ / ٣ .

الظاهر والمضمر ، والقياسُ ألا تَكَسَّرَ كَالفِعْلِ ، وإنما كَانَ حَقُّهَا أَنْ تُجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ ؛ لِأَنَّ عِلْمَةَ جَمْعِ السَّلَامَةِ تَجْرِي مَجْرَى عِلْمَةِ الْجَمْعِ مِنَ الْفِعْلِ ، فِقَوْلُكَ : " ضَارِبُونَ " كَقَوْلِكَ : " يَضْرِبُونَ " فَجَمْعُ السَّلَامَةِ فِي الصِّفَةِ كَجَمْعِ السَّلَامَةِ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بَعْدَ سِلَامَتِهِ كَمَا يَأْتِي الضَّمِيرُ بَعْدَ الْاسْمِيَّةِ .

قَوْلُهُ : " شَيْخَةٌ " بِكسْرِ الْأَوَّلِ بوزنِ " فِعْلَةٌ " - هُوَ جَمْعُ " شَيْخٍ " ، وَقَالُوا فِيهِ : " أَشْيَاخٌ وَشَيْخَانٌ ، وَشَيْوِخٌ " ، وَوزنُ " شَيْخٍ " " فَعْلٌ " - بفتحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - يَقَالُ : " رَجُلٌ كَثُّ اللَّحْيَةِ (١) ، وَقَوْمٌ كَثُّ " ، وَقَالُوا : " رَجُلٌ ثَطُّ (٢) ، وَقَوْمٌ ثَطُّ " ، وَ " ثَوْبٌ سَحْلٌ " ، أَي : أبيضٌ - ، وَثِيَابٌ سَحْلٌ " وَهُوَ جَمْعُ " فَعْلٍ " أَيْضاً - بفتحِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي .

قَوْلُهُ : " أَجْلَفٌ " الْوَاحِدُ " جِلْفٌ " بوزنِ " فِعْلٌ " بِكسْرِ الْفَاءِ ، وَالْجِلْفُ : الشَّاةُ الْمَسْلُوخَةُ بِغَيْرِ رَأْسٍ وَلَا قَوَائِمٍ (٣) ، وَقَالُوا : أَجْلَافٌ .
قَوْلُهُ : " حِسَانٌ " جَمْعُ " حَسَنٍ " بفتحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي .
قَوْلُهُ : " أَبْطَالٌ " جَمْعُ " بَطَلٍ " .

فَقَدْ ذَكَرْنَا " فَعْلٌ " بفتحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ فِي التَّكْسِيرِ وَهِيَ " خُلْفَانٌ ، وَحِسَانٌ ، وَأَبْطَالٌ " ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ " فَعْلٌ " قَالُوا : " نَصْفٌ وَنُصْفٌ (٤) " قَوْلُهُ : " صِعَابٌ " جَمْعُ " صَعْبٍ " بوزنِ " فَعْلٌ " بفتحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ .

(١) الكث : الكثير الشعر .

(٢) الثط : قليل شعر اللحية .

(٣) ينظر اللسان في " جلف " .

(٤) امرأة نصف - بفتح الأول والثاني - إذا كانت بين الحديثة والمستهة ، وقيل : الكهلة .

وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِ "فَعَلٍ" أَرْبَعَةَ أُنْبِيَةٍ، وَهِيَ "فِعْلَةٌ" نَحْوَ "شَيْخَةٍ"،
و "فُعْلٌ" نَحْوَ "كُتٌّ"، وَ "فُعُولٌ" نَحْوَ "كُهُولٍ"، وَهُوَ جَمْعُ "كَهْلٍ"، وَقَدْ جَاءَ
فِيهِ "فِعْلَانٌ" بِكَسْرِ الْفَاءِ نَحْوَ "ضِيْفَانٍ"، وَ "فُعْلَانٌ" بِضَمِّهَا نَحْوَ "وُعْدَانٌ"
"جَمْعٌ" وَوَعْدٌ "وَهُوَ الرَّذْلُ" (١).

وَأَمَّا "فَعْلٌ" بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوَ "جِلْفٍ" فَلَمْ يَذْكَرْ لَهُ إِلَّا
مِثَالًا وَاحِدًا وَهُوَ "أَجْلَفٌ" فِي الْقَلَّةِ، وَيُقَالُ: أَجْلَفُ (٢).

وَلَمْ يَذْكَرْ "فُعُولًا" فِيهِ اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِهِ فِي "فَعْلٍ" نَحْوَ "كُهُولٍ"، وَلَمْ
يَذْكَرْ بَاقِيَ أُمْتَلَةِ الصِّفَاتِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِذِكْرِ أُمْتَلَةِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ أُمْتَلَةَ الْأَسْمَاءِ
مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ كَأُمْتَلَةِ الصِّفَاتِ (٣) مِنْهُ.
قَوْلُهُ:

فِي أَفْعَلٍ بِيضٌ وَحُمْرٌ فَاطْرَدَ

يُرِيدُ "أَفْعَلٌ" صِفَةً وَلِذَلِكَ قَيَّدَ الْكَلَامَ فِي آخِرِهِ بِقَوْلِهِ: "وَصَفَاءٌ" يَوْكَأَنَّ
يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَصَفَاءٌ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ (٤) لَكِنَّهُ اكْتَفَى بِالْمِثَالِ. وَهُوَ قَوْلُهُ:
"بِيضٌ وَحُمْرٌ" فِي جَمْعِ "أَبْيَضٌ، وَأَحْمَرٌ"، وَكَذَلِكَ كُلُّ "أَفْعَلٍ" مُؤَنَّثَةٌ
فَعَلَاءً "كَأَحْمَرِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ "حَمْرَاءٌ" يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: "فَعْلٌ" بِضَمِّ الْأَوَّلِ
وَسُكُونِ الثَّانِي، (وَأَصْلُ "بِيضٌ" بِيضٌ "بِيضٌ" بِضَمِّ الْأَوَّلِ لَكِنْ تَقَلَّبَ الْيَاءُ وَأَوَّ (٥)؛
لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، فَيَلْتَبَسُ بِجَمْعِ مَا عَيْنُهُ وَأَوَّ نَحْوُ "سُودٍ" فِي جَمْعِ
"أَسْوَدٌ" فَأَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً لِتَسْلُمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ فَقَالُوا: "بِيضٌ".

(١) وَقِيلَ: الْأَحْمَقُ الضَّعِيفُ، وَقِيلَ: الَّذِي يَخْدُمُ الْقَوْمَ بِطَعَامِ بَطْنِهِ.

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٣/ ٦٢٩.

(٣) فِي الْأَصْلِ "الْأَسْمَاءُ" تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي (ف) "التَّمْثِيلُ" تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي النُّسخَتَيْنِ «وَأَصْلُ بِيضٌ (بُوضٌ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ لَكِنْ تَقَلَّبَ الْوَاوُ يَاءً» وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ،

وَانظُرِ اللِّسَانَ وَالتَّاجَ فِي (بِيضٍ).

قوله (١) : " فاطرد " يعنى أن ذلك قياسه ، وقالوا فيه : " فعلان " نحو :
 " أسود وسودان " ، وأحمر وحمران " ، ولا يجمع بالواو والنون فرقاً بينه
 وبين أفعال " التفضيل ، وإن كان للتفضيل قيل (٢) فى جمعه : " أفاضل " [و] (٣)
 بالواو والنون ، تقول : هم الأفضلون .
 وقوله : " وفى الأسماء كالأفاكل " احترز بقوله : " فى الأسماء " عن
 الصفات .

قوله : " كالأفاكل " هو جمع " أفكل " ، والأفكل : الرعدة .
 قوله : " فاعلة تجمع كالعوانل " يريد أن ما كان فى وزن " فاعل " وفيه
 تاء التانيث فتكسيره على مثال " فواعل " اسماً كان أو صفة .
 قوله : " كالعوانل " مثال الصفة وهو جمع " عاذلة " .
 ويروى " كالفواعل " (٤) ، لعموم الوزن فى الاسم والصفة ، ومثال الاسم
 " فاطمة ، وفواطم " .

وقد نزلوا ما أنت بالهمزة منزلة " فاعلة " فكسروه على " فواعل " قالوا : / (٢٠٠) (i)
 قاصعاءً وقواصع ، ونافقاً ونواقق ، وداماءً ودوام ، لجررة اليربوع (٥) ،
 وقالوا : " سابياء - للغشاء الذى يكون على المولود حين الولادة (٦) وسواب " ؛
 لأن الصدر منه على مثال " فاعل " .

(١) سقط فى (ف) .

(٢) فى (ف) " أقل " .

(٣) أضفت حرف العطف " الواو " ؛ لأن السياق يقتضى ذلك .

(٤) أى يروى بيت الناظم السابق هكذا .

(٥) قال ابن برى : " جرة اليربوع سبعة " القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراطاء ، والمعانقاء ،

والحاثياء ، واللغز [بضم ففتح] وهى اللغزى أيضاً " ينظر اللسان " نق " .

(٦) انظر تفسير غريب ما فى كتاب سيبويه من الأبنية ٥٤ .

أَلَا تَرَى أَنَّ " نَافِقَاءَ " صَدْرُهُ " نَافِقٌ " ، وَقَالُوا : " قُنْبِرَاءُ " (١) وَقُنَابِرٌ " فِيمَا
كَانَتْ أَلْفُ التَّائِيَةِ فِيهِ سَادِسَةٌ (٢) .

وَفَاعِلٌ كَشْهَدٍ حُلُولٍ فَوَارِسٍ رُكْبَانٍ عُوذٍ حَوْلٍ
هَلَكَى وَأَشْهَادٍ غَزِيٍّ وَنَزَلٍ بَرَّةٍ صَحْبٍ وَلَاةٍ وَنَزَلٍ

يُرِيدُ : وَفَاعِلٌ إِذَا كَانَ صِفَةً فَيَكْسَرُ (٣) عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَقَدْ ذَكَرَ لَتَكْسِيرِهِ
اِثْنَيْ عَشَرَ مَثَلًا .

أَوَّلُهَا قَوْلُهُ : " فَعَلٌ " كَقَوْلِهِ : " شُهِدٌ " جَمْعُ " شَاهِدٍ " وَهُوَ الْحَاضِرُ .
الثَّانِي : " فَعُولٌ " نَحْوَ قَوْلِهِ : " حُلُولٌ " جَمْعُ حَالٍ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : " حَلٌّ
فُلَانٌ مَكَانَ كَذَا ، فَهُوَ حَالٌ فِيهِ .

الثَّالِثُ : " فَوَاعِلٌ " كَقَوْلِهِ " فَوَارِسٌ " وَهُوَ شَاذٌ فِي صِفَةِ الْمَذْكَرِ ، وَإِنَّمَا
كَانَ " فَوَاعِلٌ " : شَاذًا ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْمَوْثِقِ ، فَلَوْ كَسَرُوا عَلَيْهِ صِفَةَ الْمَذْكَرِ
لَحَصَلَ لِبَسِّ بَيْنَ تَكْسِيرِ " فَاعِلٍ " وَ " فَاعِلَةٌ " فَأَمَّا " فَوَارِسٌ " فَمَخْصُوصٌ
بِوصْفِ الذَّكَورِ فَلَمْ يَقَعِ لِبَسٌّ ، وَقَالُوا : هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ (٤) ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ ، قَالَ
الشَّاعِرُ :

خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ (٥)
وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ : " نُكْسٌ " .

(١) القنبراء : ضرب من الطير .

(٢) ينظر الكتاب ٦١٨ / ٣ ، وابن يعيش ٥٤ / ٥ ، وشرح الشافعية ١٥٥ / ٢ .

(٣) في (ف) " فتكسيره " .

(٤) في الشرح المجهول لوحة ١٦٢ " لأنه مثل محكى ولم يغير " انظر شرح شواهد الشافعية ١٤٢ .

(٥) القائل هو الفرزدق ، وصدده :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

ينظر : الديوان ٢٧٦ (شرح) ، والكتاب ٦٣٣ / ٣ ، والمقتضب ١٢١ / ١ ، وابن يعيش ٥٦ / ٥ .

الرَّابِعُ : قَوْلُهُ " فُعْلَانٌ " كَقَوْلِهِ " رُكْبَانٌ " وَهُوَ جَمْعُ رَاكِبٍ .

الخَامِسُ : " فُعْلٌ " بضمِّ الأوَّلِ وسكُونِ الثَّانِي ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " عُوذُ حَوْلٌ " ،
وَالْعُوذُ : جَمْعُ عَائِذٍ وَهِيَ الْحَدِيثَةُ وَقَتُ (١) النَّتَاجِ ، وَالْحَوْلُ : جَمْعُ حَائِلٍ ، وَهِيَ
الَّتِي لَمْ تَحْمِلْ مِنْ ضَرَابِ الْفَحْلِ ، وَقِيلَ : إِنَّ أَصْلَ (٢) " عُوذٍ وَحَوْلٍ " عُوذٌ ، وَحَوْلٌ
- بضمِّ الواوِ - فَاسْكَنْتِ الْوَاوُ ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا .

السَّادِسُ : " فَعْلَى " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " هَلَكَى " فِي جَمْعِ " هَالِكٍ " ، وَالْأَصْلُ
فِي مِثْلِ هَذَا الْبِنَاءِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَيْهِ " فَعِيلٌ " بِمَعْنَى " مَفْعُولٌ " إِذَا كَانَ بِهِ آفَةٌ ، وَإِنَّمَا
كَانَ " الْهَالِكُ " بِهِ آفَةٌ وَبِلِيَّةٍ جَمَعُوهُ عَلَى " هَلَكَى " كَمَا قَالُوا : جَرِيحٌ وَجَرَحَى .
السَّابِعُ : " أَفْعَالٌ " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ : " أَشْهَادٌ " جَمْعُ شَاهِدٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ (٣) .

الثَّامِنُ : " فَعِيلٌ " كَقَوْلِهِ : " غَزِيٌّ " هُوَ جَمْعُ " غَازٍ " ، وَ" غَزِيٌّ " عِنْدَ أَبِي
عَلِيٍّ (٤) مُفْرَدٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمْعِ فَهُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ ، وَمِثْلُهُ عَازِبٌ وَعَزِيبٌ (٥) ،
فَ" عَزِيبٌ " اسْمٌ لِلْجَمْعِ .

التَّاسِعُ : " فُعْلٌ " - بضمِّ الأوَّلِ والثَّانِي - كَقَوْلِهِ : " نُزِّلٌ " فِي جَمْعِ " نَازِلٌ " .
العَاشِرُ : " فَعْلَةٌ " كَقَوْلِهِ : " بَرَّةٌ " جَمْعُ " بَارٍ " .
الحَادِي عَشَرَ " فَعْلَةٌ " - بضمِّ الفاءِ [وفتح العين] نحو " وِلَاةٌ " جَمْعُ
" وَالٍ " ، وَأَصْلُهُ " وِلِيَّةٌ " فَفُكِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا ؛ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

(١) فِي (ف) " عِنْدَ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) سُورَةُ غَافِرٍ ٥١ .

(٤) يَنْظُرُ التَّكْمِلَةَ ١٧٩ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٨٠ / ٥ .

(٥) الْعَازِبُ : الَّذِي لَا يَبْرُوحُ عَنِ الْحَيِّ مِنَ الْإِبِلِ ، وَانظُرِ الْمَصْدَرِينَ السَّابِقِينَ .

الثاني عشر: [فعلٌ] - بفتح الفاء وسكون العين - نحو "صاحبٍ وصاحبٍ"،
ورآكبٍ وركبٍ، وهو ليس بجمعٍ عند سيبويه كما تبين في صدر الكتاب خلافاً
للأخفش [(١)] .

[وقوله] (٢) "بزلٌ"، بضم الأول جمع "بازلٍ"، وهو البعير المسنن،
وأصله "بزلٌ" بسكون العين لكنه حركها لأجل الوزن .

وقد جاء على "فعلٍ" كشهادٍ وكنيامٍ وقيامٍ .

وفي فعيلٍ أنبياءٍ ونذرٍ قتلىٍ وحصيانٍ وأيتامٍ كثرٍ

يريد "وفي فعيلٍ" صفةً، وقد ذكر لتكسيره خمسة أمثلة:

أحدها "أفعلاءٌ" في قوله: "أنبياءٌ جمعٌ نبيٍّ"، وزادوا ألفي (٣) التانيث

في آخره بإزاء التانيث في أسمائه نحو جريبٍ (٤) وأجربةٍ، و"أفعلاءٌ" في

الصفات من "فَعِيلٍ" بإزاء "أفْعَلَةٍ" في الأسماء منه .

الثاني / "فعلٌ" (٥) في قوله: "نذرٌ" هو جمعٌ "نذيرٍ"، مثله ٢٠٠ ب

"جديدٌ، وجددٌ" .

الثالث: "فَعْلَى" كقوله: "قتلىٍ" وهو جمعٌ "قتيلٍ"، وكذلك كلٌ "فَعِيلٍ"

بمعنى "مفعولٍ" كجريحٍ وجرحىٍ، ولا يجمعُ منه على "فَعْلَى" (٦) إلا ما به

(١) سقط من النسختين، وأكملته من شرح ابن القواس لوجه ٢٤٣ أ وهو في بقية شروح الدرّة التي

بين يدي، وانظر رأى سيبويه في الكتاب ٦٢٤/٣، ورأى الأخفش في شرح الشافية ٢٦٦/٨

(٢) تكلمة يوجبها السياق .

(٣) في (ف) "ألف" .

(٤) في النسختين "جراب" والصواب ما أثبت .

(٥) أي بضم الفاء والعين كما نص عليه كثير من شراح الدرّة .

(٦) في النسختين "فعل" تحريف، وانظر ابن يعش ٨١/٥ .

أَفَّةٌ أَوْ أَمْرٌ مَكْرُوهٌ وَقَعَ فِيهِ الْحَيُّ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرِيضٌ وَمَرَضَى فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى
 " جَرَحَى " ، وَإِنْ لَمْ يُكُنْ " فَعِيلٌ " فِيهِ بِمَعْنَى " مَفْعُولٌ " ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ لَا مَفْعُولَ لَهُ
 لَكِنْ لِشَارِكْتِهِ لَهُ فِي وَقُوعِهِ فِيمَا يُكْرَهُ ، وَلِذَلِكَ [لَا] (١) يُقَالُ : " امْرَأَةٌ جَرِيحَةٌ بَلْ
 يَسْتَوِي الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِي " فَعِيلٍ " بِمَعْنَى " مَفْعُولٍ " ، وَيُقَالُ : " مَرِيضَاتٌ ، وَمَرِيضُونَ
 وَلَا يُقَالُ : " جَرِيحَاتٌ وَجَرِيحُونَ " .

وَكَذَا (٢) الْقَوْلُ فِي هَلَكَى ، وَمَوْتَى ، فَأَعْرِفُهُ .

الرَّابِعُ : " فِعْلَانٌ " بِكَسْرِ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ (٣) : " خَصِيَانٌ " وَاحِدُهُ " خَصِيٌّ "
 شَبَّهُوهُ بِـ " ظَلِيمٍ وَظَلْمَانٍ " فِي الْأَسْمِ .

وَجَاءَ " فِعْلَانٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ قَالُوا : " ثَنِيٌّ وَثَنِيَانٌ " (٤) ، شَبَّهُوهُ بِـ " جُرْبَانٍ
 " جَمْعَ " جَرِيْبٍ " فِي الْأَسْمِ (٥) .

الخَامِسُ : " أَفْعَالٌ " كَقَوْلِهِ : " أَيَّتَامٌ " (٦) فِي جَمْعِ " يَتِيمٍ " ، وَمِثْلُهُ
 " شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ " .

قَوْلُهُ : " كَثُرَ يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ كَثُرَ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرْ " فِعْلَاءً " (٧) نَحْوُ
 " فِقِيهِ وَفُقَهَاءَ " ، وَلَمْ يَذْكَرْ " فِعْلَانٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَ" أَفْعَلَةٌ " فِي
 الْمُضَاعَفِ نَحْوُ " شَحِيحٍ وَأَشْحَحَةٍ " ، وَ" فِعَالٌ " نَحْوُ " لَيْسِمٍ "

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) في (ف) " وكذلك " .

(٣) في النسختين " كقولك " .

(٤) الثنى : البعير الطاعن في السادسة .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٦٣٥ .

(٦) سقط في الأصل .

(٧) في الأصل " فعيلًا " تحريف .

وَلِيَّامٍ ، وَقَالُوا : "ظُرُوفٌ" تَكْسِيرٌ "ظَرِيفٌ" فَحْمَلُوهُ عَلَى "فُعُولٍ" .
 فَعُولُ الْأَنْثَى عَجَائِزٌ وَقُلْ هُمْ وُدْدَاءٌ ، وَأَوْدَاءٌ رُسُلٌ
 يُرِيدُ "فَعُولٌ" إِذَا كَانَ صِفَةً ، أَيْ "فَعُولٌ" صِفَةُ الْأَنْثَى مِنْهُ "عَجَائِزٌ"
 وَقَدْ ذَكَرَ لـ "فَعُولٍ" أَرْبَعَةً أَبْنِيَةً فِي التَّكْسِيرِ :

الأوَّلُ "فَعَائِلٌ" كَقَوْلِهِ : "عَجَائِزٌ" جَمْعٌ "عَجَوِزٌ" .
 الثَّانِي : "فُعَلَاءٌ" كَقَوْلِهِ : "وُدْدَاءٌ" فِي جَمْعٍ "وُدُودٍ" .
 الثَّلَاثُ : "أَفْعَلَاءٌ" كَقَوْلِهِ : "أَوْدَاءٌ" وَهُوَ جَمْعٌ "وُدُودٍ" .
 الرَّابِعُ : "فُعُلٌ" بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ كَقَوْلِهِ : "رُسُلٌ" جَمْعٌ "رَسُولٌ" ، وَمِثْلَهُ
 غَفُورٌ ، وَعَفُورٌ ، وَصَبُورٌ ، وَصَبِيرٌ .

وَفِي فِعَالٍ دَلْتُ هِجَانَ وَجَمَعْتُ ذَا بَالُوهُمْ يُسْتَبَانُ
 يُرِيدُ وَفِي تَكْسِيرِ "فِعَالٍ" بِكَسْرِ الْفَاءِ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِهِ بِنَائِينَ :
 أَحَدُهُمَا : "فُعَلٌ" وَهُوَ "دَلْتُ" وَاحِدَةٌ "دِلَاتٌ" (١) ، وَهِيَ النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ
 السَّيْرِ .

الثَّانِي "فِعَالٌ" وَهُوَ قَوْلُهُ "هِجَانٌ" عِنْدَ الْخَلِيلِ جَمْعٌ بِمَنْزِلَةِ "ظُرَافٍ" (٢) ،
 فَكَسَرُوا "هِجَانًا" الْوَاحِدَ عَلَى "هِجَانٍ" ، فَلَفِظُوا الْوَاحِدَ كَلْفِظِ الْجَمْعِ ، فَهُوَ
 بِمَنْزِلَةِ "فَلَكٍ" لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنِ الْأَلْفُ فِي "هِجَانٍ" الْمَفْرَدِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ فِي
 "هِجَانِ الْجَمْعِ" ، وَالْكَسْرَةُ فِي الْمَفْرَدِ غَيْرُ الْكَسْرَةِ فِي الْجَمْعِ (٣) ، وَالْأَلْفُ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ "دَلْتُ" تَحْرِيفٌ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٦٣٩ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "فِي الْأَلْفِ" تَحْرِيفٌ .

" هِجَانٍ " المفرد بمنزلة الألف في " كِتَابٍ " لِلْمَدِّ ، وَالْأَلْفُ فِي الْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ أَلْفٍ
 " رِجَالٍ " تُفِيدُ الْجَمْعَ ، وَالْكَسْرَةُ فِيهِ كَالْكَسْرَةِ فِي " رِجَالٍ " فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَجَمْعُ
 ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ " ، فَ " ذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " هِجَانٍ " الَّذِي لَمْ يَتَمَيَّزْ فِي اللَّفْظِ
 وَاحِدُهُ مِنْ جَمْعِهِ ، لَكِنَّ فِي النِّيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَذَلِكَ أَمْرٌ وَهْمِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ ، وَمِثْلُهُ :
 " دِرْعٌ دِلَاصٌ ، (وَأُدْرَعٌ دِلَاصٌ) (١) .

وَالهِجَانُ : الْكْرِيْمَةُ الْخَالِصَةُ مِنَ الْإِبْلِ .

وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ " الشَّمَالَ " - الَّتِي هِيَ الْخَلِيْقَةُ وَالطَّبِيْعَةُ -

جَمْعُ (٢) ، قَالَ جَرِيرٌ (٣) :

وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

يُرِيدُ مِنْ شِمَائِلِي .

وَفِي " فَعَالٍ " صَنَّعَ نُورُ الْخَفَرِ وَ" فِعْلٌ " كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرَ

يُرِيدُ فِي تَكْسِيرِ " فَعَالٍ " بَفَتْحِ الْفَاءِ صِفَةً ، وَقَدْ ذَكَرَ لِتَكْسِيرِهِ مَثَالَيْنِ : ١/٢٠١

أَحَدَهُمَا : " فَعُلٌ " وَهُوَ مِثْلُ [قَوْلِهِ] (٤) : " صَنَّعٌ " وَهُوَ جَمْعُ " صَنَّاعٍ "

بَفَتْحِ الْأَوَّلِ ، يُقَالُ : " امْرَأَةٌ صَنَّاعٌ " لِلْحَاذِقَةِ الْمُصْلِحَةِ لِمَا تَصْنَعُهُ ، وَ" نِسَاءٌ
 صَنَّعٌ " .

(١) سقط في (في) .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٦٣٩ .

(٣) نسب الشارح هذا الشاهد لجرير تبعاً للفراسي في التكملة ١٨٧ ، وليس في ديوانه ، والشاهد كما

في سر الصناعة ٦١٢/٢ قطعة من بيت لعبد يفيوث الحارثي ، وهو بتمامه :

ألم تعلم أن الملامة نفعها قليل ، وما لومي أخي من شماليا

انظر : المفضليات ١٥٥ - ١٥٨ ، والمقتضب ٢/٢٠٤ ، والخزانة ١١/٢١٢ ، وابن يعيش ٥/٥٠ ،

وشرح الشافية ٢ / ١٣٦ .

(٤) في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم أجد لها في (ف) ولعلها كما أثبت .

والثاني : " فَعُلُ " بسكون الثاني في المعتلّ العين بالواو وهو قوله : " نُورٌ
 جَمَعُ " نَوَارٍ " وَهِيَ الْعَفِيفَةُ مِنَ النَّسَاءِ (١) ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " نُورُ الْخَفْرِ ، وَالْخَفْرُ
 : الْحَيَاءُ ، وَمِثْلُهُ " عَوَانُ ، وَعَوْنٌ " وَهِيَ النَّصْفُ فِي سِنِّهَا ، وَقَالُوا : رَجُلٌ
 جَوَادٌ ، وَرِجَالٌ جَوْدٌ " .

وَقِيلَ : أَصْلُهُ بَضْمُ الْوَاوِ لَكِنْ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ ؛ لِثِقَلِهَا عَلَى الْوَاوِ .
 وَقَدْ جَاءَ فِيهِ " فُعَلَاءٌ " قَالُوا : " رَجُلٌ جَبَانٌ ، وَرِجَالٌ جَبْنَاءٌ " (٢) .
 قَوْلُهُ :

وَفَيْعِلٌ كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرَ

هَذَا الْبِنَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ ، فَدَ " أَهْوِنَاءُ " جَمَعُ هَيْنٍ ، وَأَصْلُ
 " هَيْنٍ " : " هَيَّوْنٌ ، فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالسَّابِقُ سَاكِنٌ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً ،
 وَأُدْغِمَتْ فِيهَا الْيَاءُ الْأُولَى ، وَيُجْمَعُ جَمَعُ السَّلَامَةِ نَحْوُ " هَيِّنُونَ ، وَهَيِّنَاتٌ " وَهُوَ
 الْأَصْلُ فِيهِ (٣) .

قَوْلُهُ : " قَدْ ظَهَرَ " يُرِيدُ الْعَيْنَ الْمُدْغَمَ فِيهَا فِي الْوَاحِدِ يَظْهَرُ فِي الْجَمْعِ وَأَوَّ
 كَانَتْ أَوْيَاءً (٤) ، فَمِثَالُ الْوَاوِ قَوْلُهُ : " أَهْوِنَاءُ " وَمِثَالُ الْيَاءِ قَوْلُهُمْ : " نَبِيٌّ
 وَأَنْبِيَاءٌ " .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " قَدْ ظَهَرَ " يَعْنِي فِي الْمَعْتَلِّ ، يُرِيدُ أَنْ هَذَا الْبِنَاءُ
 الَّذِي هُوَ " فَيْعِلٌ " لَمْ يَظْهَرَ إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ وَلَمْ يُعْرَفْ فِي الصَّحِيحِ .
 وَجَاءَ فِيهِ " فِعَالٌ " قَالُوا : " جَيِّدٌ وَجِيَادٌ " ، وَ" أَفْعَالٌ " فَقَالُوا : مَمِيْتُ
 وَأَمْوَاتٌ .

(١) وقيل : هي النفور من الريبة .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٦٣٩ .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٦٤٢ .

(٤) وذلك لعدم الموجب لقلبها .

وَأِنَّمَا لَمْ يَذْكَرِ الْمُتَالِينَ الْآخِرِينَ ؛ لِأَنَّهُ كَسَّرَ عَلَيْهِمَا عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ
فَكَأَنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ مِنْ " مَيِّتٍ " فَصَارَ " مَوْتًا " فَكَسَّرُوهُ عَلَى " أَمْوَاتٍ " كَحَوْضٍ
وَأَحْوَاضٍ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " فِعَالٍ " وَهُوَ كَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ ، فَافْهَمَهُ .

وَمَفْعَلٌ كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ مَدَاعِسُ مَنَآكِرُ مُطَافِلُ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " مَفْعَلٌ " مَا كَانَتْ الْمِيمُ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةً وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٍ .
قَوْلُهُ : " كَيْفَ أَتَى " يُرِيدُ عَلَى [أَيِّ] (١) حَرَكَةً أَتَى مِنْ ضَمَّةٍ مِيمِهِ أَوْ فَتْحِهِ
أَوْ كَسْرِهِ ، فَتِلْكَ ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ ، وَكَذَا حَرَكَةُ الْعَيْنِ لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدِ
الثَّلَاثِ ، فَتَضْرِبُ مَا لِلْمِيمِ مِنَ الْحَرَكَاتِ فِيمَا لِلْعَيْنِ فَتَكُونُ تِسْعَةً أَبْنِيَةً ؛ وَلَنَذْكَرُ
الْمُسْتَعْمَلَ : أَمَّا " مَدَاعِسُ " فَوَاحِدُهَا " مَدْعَسٌ " بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهُوَ الرُّمْحُ الْأَصَمُّ .
وَأَمَّا : " مَنَآكِرُ " فَجَمْعُ " مَنَكْرٍ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الْكَافِ " وَهُوَ (٢) اسْمُ
المَفْعُولِ .

وَأَمَّا : " مُطَافِلُ " : فَوَاحِدُهَا " مُطْفِلٌ " بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَهِيَ
الظُّبْيَةُ (٣) الَّتِي لَهَا طِفْلٌ .

قَوْلُهُ : " كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ " يُرِيدُ أَنَّهُ يُجْمَعُ جَمْعَ الرَّبَاعِيِّ عَلَى اخْتِلَافِ
حَرَكَاتِ عَيْنِهِ وَمِيمِهِ ، وَكَذَلِكَ " مَفْعَلٌ " كَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدَ ، وَكَذَلِكَ " مَفْعَلٌ " بِفَتْحِ
الْمِيمِ وَالْعَيْنِ كَمَدْخَلٍ وَمَدْأَخِلَ ، وَكَذَلِكَ " مُفْعَلٌ " بِضَمِّ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ كَمُنْخَلٍ
وَمَنَآخِلَ ، وَكَذَلِكَ " مَفْعَلٌ " بِكَسْرِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ كَمِنْخَرٍ وَمَنَآخِرِ (٤) ، وَكَذَلِكَ إِذَا

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) « الصُّبْيَةُ » تَحْرِيفٌ .

(٤) الْمِنْخَرُ : ثَقْبُ الْأَنْفِ وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْخَاءِ ، وَلَكِنَّهُمْ كَسَرُوا الْمِيمَ إِتِبَاعاً لِلْخَاءِ .

عَنْ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ .

كَانَ الزَّائِدُ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ وَلَيْسَ بِأَفْعَلَ فَعَلَاءَ نَحْوِ " أَجْدَلٌ وَأَجَادِلٌ وَأَصْفَرٌ
وَأَصَافِرٌ (١) " ، وَكَذَا (٢) إِذَا كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ الْهَمْزَةِ نَحْوِ " تَنْضُبٌ وَتَنْاضُبٌ " وَهُوَ
: شَجْرٌ ، وَكَذَا (٣) إِذَا كَانَ لِلْإِلْحَاقِ بِالرَّبَاعِيِّ نَحْوِ " جَدُولٌ وَجَدَاوِلٌ ، وَصَيْرَفٌ
وَصَيَارِفٌ ، وَجَنْدُبٌ وَجَنَادِبٌ ، وَسَلَمٌ وَسَلَالِمٌ ، وَقَرْدَدٌ وَقَرَادِدٌ " ، فَاعْرِفْهُ .

ب/٢٠١

/ وَعَنْكَبُوتٌ جَمَعُهُ عَنَّاكِبٌ وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالْأَكَالِبِ

" عَنْكَبُوتٌ " وَزَنَهُ " فَعَلْلُوتٌ " ، فَالْوَاوُ ، وَالْتَاءُ فِيهِ (زَائِدَتَانِ بَدِيلِ
سُقُوطِهِمَا) (٤) فِي قَوْلِهِمْ : " عَنكَبَاءُ " فَتَحْدِفُهُمَا فِي الْجَمْعِ فِيصِيرُ " عَنكَبَاءُ " .
فَتَكْسِرُهُ (٥) عَلَى " عَنَّاكِبٍ " كَمَا تَقُولُ : " جَعْفَرٌ وَجَعَاْفِرٌ " ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي
تَكْسِيرِ كُلِّ رَبَاعِيٍّ فِيهِ زِيَادَةٌ (٥) مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفٌ لِيْنِ رَابِعَةً .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " رَبَاعِيٌّ " عَنِ الثَّلَاثِيِّ ، تَقُولُ فِي تَكْسِيرِ " مُدْحَرَجٍ " :
دَحَارِجٌ ، فَتَحْدِفُ الْمِيمَ ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الرَّبَاعِيِّ ، وَتَقُولُ فِي " مَقْطَعٍ " : مَقَاطِعٌ ،
فَلَا تَحْدِفُهَا وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الثَّلَاثِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَطْعِ ،
وَكَذَا إِذَا كَانَ الزَّائِدُ ثَانِيًا تَقُولُ فِي " كَنَهْبَلٍ " اسْمُ شَجَرٍ : كَهَابِلٌ ، أَوْ ثَالِثَةً
نَحْوِ " فِدُوْكِسٍ ، وَسَمَيْدِعٍ " (٦) فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ : فِدَاكِسٌ ، وَسَمَادِعٌ ،

(١) فِي الْأَصْلِ « الْأَصْفَرُ وَالْأَصَافِرُ » .

(٢) فِي (ف) « وَكَذَلِكَ » .

(٣) فِي التَّسْخِيطِ هَكَذَا « زَائِدٌ بَدِيلُ سَقُوطِهَا » بِصِيْفَةِ الْإِفْرَادِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « فَتَكْسِرُهُ » .

(٥) فِي الْأَصْلِ « رَبَاعِيٌّ » تَحْرِيفٌ .

(٦) الْفِدُوْكِسُ : الْأَسَدُ ، وَالسَمَيْدِعُ : السَّيْدُ الْمَوْطَأُ الْأَكْنَافُ .

(وتَقُولُ فِي "عَمَلْسٍ" : "عَمَالِسُ" (١) فَتَحْذَفُ اللَّامُ الثَّانِيَةَ الْمَدْعَمَ فِيهَا الْأُولَى وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً رَابِعَةً ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مَدَّةٍ ، وَكَذَلِكَ "بَلْهُورٌ" اسْمٌ لِلْمَلِكِ مِنْ مَلُوكِ الْهِنْدِ الْعَظِيمِ (٢) ، فَتَقُولُ فِيهِ : بَلَاهِرٌ ، فَتَحْذَفُ الْوَاوَ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً رَابِعَةً ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَدَّةٍ (٣) ، وَتَقُولُ فِي "عُصْفُورٍ" : عَصَافِيرٌ ، فَلَا تَحْذَفُ الْوَاوَ فِي الْجَمْعِ بَلْ تَقْلِبُهَا يَاءً ، وَفِي اسْتِقْصَاءِ هَذَا النَّوعِ طُولٌ .
قَوْلُهُ :

وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالْأَكَالِبِ

الْأَكَالِبُ : جَمْعُ "أَكْلَبٍ" وَهُوَ جَمْعُ "كَلْبٍ" ، وَكَذَلِكَ أُبْنِيَةُ الْقَلَّةِ قَالُوا : "أَسْوَرَةٌ وَأَسَاوِرٌ" (٤) ، وَالْأَسْوَرَةُ : جَمْعُ سِوَارٍ ، وَجَمَعُوا "أَفْعَالًا" عَلَى "أَفَاعِيلٍ" قَالُوا : "أَنْعَامٌ وَأَنْعَائِمٌ" ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُجْمَعُ كَمَا جَمَعُوا الْأَشْفَالَ ، وَالْحُلُومَ فَلِذَلِكَ لَمْ يَقُولُوا فِي جَمْعِ "بِرٍّ" : "أَبْرَارٌ" وَقَالُوا فِي "تَمْرٍ" : "تُمْرَانٌ" (٥) ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ يُجِيزُهُ قِيَاسًا (٦) ، وَلَمْ تُسْمَعْ "الْأَكَالِبُ" مِنَ الْعَرَبِ وَقَدْ ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ (٧) .

(١) سقط في (ف) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ ، واللسان والتاج في « بلهر » ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٢ .

(٣) من قوله « وكذلك بلهور » إلى هنا سقط في (ف) .

(٤) قال ابن يعيش ٧٥/٥ : « قال أبو عمرو بن العلاء : قد يكون أساور جميع إسوار ، فعلى هذا لا

يكون من جمع الجمع ، ويكون أصله أساووير ، وحذفت الياء تخفيفاً .

(٥) ينظر الكتاب ٣ / ٦١٩ ، ونقل الشارح فيه تصرف .

(٦) ينظر المقتضب ٣ / ٣٣٠ ، والمذكر والمؤنث ١١٣ حيث قال المبرد : « والجمع يجمع إذا اختلف

أنواعه » .

(٧) ينظر الصحاح في ١ / ٢١٣ (كلب) ، وابن يعيش ٥ / ٧٥ .

وقد جَمَعُوا " أَفْعَلَةً " بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَقَالُوا: " أَعْطِيَةٌ وَأَعْطِيَاتٌ " ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : " وَكُلُّ بِنَاءٍ مِنْ أُبْنِيَةِ الْجُمُوعِ لَيْسَ عَلَى مِثَالِ " مَفَاعِلِ " (١) أَوْ " مَفَاعِيلِ " إِذَا اخْتَلَفَتْ ضُرُوبُهُ فَجَمَعُهُ - عِنْدِي - جَائِزٌ ، وَقِيَاسُهُ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى مَا كَانَ عَلَى بِنَائِهِ مِنَ الْآحَادِ فَتُكْسِرُهُ (٢) عَلَى مِثَالِ تَكْسِيرِهِ " (٣) يُرِيدُ مِثَالَ تَكْسِيرِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ ، وَالْقَصْدُ بِجَمْعِ الْجَمْعِ إِمَّا التَّكْثِيرُ كَأَنْعَامٍ ، وَأَنْعَامٍ ، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الضَّرْبُ الْمُخْتَلَفُ ، وَقِيلَ : هَذَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ جَمْعٌ ، كَمَا يَتَنَى الْجَمْعُ عَلَى مَعْنَى الضَّرْبَيْنِ وَالنُّوعَيْنِ ، فَقَالُوا : إِبِلٌ وَإِبِلَانٍ ، وَقَالُوا : جِمَالَانٍ ، فَلِذَلِكَ يُجْمَعُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الضَّرْبُ الْمُخْتَلَفُ .

وَفِي الْمَهَالِبَةِ هَاءٌ لِأَحَقَّةٍ وَهِيَ لِلتَّعْوِيزِ كَالزَّنَادِقَةِ

وَاحِدٌ " الْمَهَالِبَةُ " مَهْلَبِيٌّ مَنَسُوبٌ إِلَى الْمَهْلَبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ (٤) فَحَذَفُوا أَحَدَ اللَّامَيْنِ مِنْ " الْمَهْلَبِيِّ " ثُمَّ جَمَعُوهُ جَمْعَ الرَّبَاعِيِّ ، فَالْهَاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّسَبَةِ ، فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ : الْمَهَالِبَةُ (٥) : " الْمَهْلَبِيُّونَ " . وَقِيلَ : الْهَاءُ عِوَضٌ مِنْ (٦) يَاءِ النَّسَبِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ :

وَهِيَ لِلتَّعْوِيزِ كَالزَّنَادِقَةِ

يُرِيدُ أَنَّ الْهَاءَ فِي الْمَهَالِبَةِ عِوَضٌ مِنْ يَاءِ النَّسَبِ كَمَا أَنَّ " التَّاءَ " فِي

(١) سقط من (ف) .

(٢) (ف) « فتكسیره » .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣ / ٢٢ - ٢٣ .

(٤) وهو أبو سعيد ، كانت له بنت اسمها صفره وبها كان يكنى ، واسمه ظالم بن سراق الأزدي ، كان

من أشجع الناس ، وحمل البصرة من الخوارج . وله معهم وقائع مشهورة ، وتوفي في سنة ٨٢ هـ .

ينظر ترجمته في وفيات الأعيان ٥ / ٢٥٠ ، والمعارف ٣٩٩ .

(٥) في الأصل « للمهالية » .

(٦) سقط في (ف) .

الزنادقة "عوض من" الياء التي في زناديق^(١) ، ومن لا يرى أن الهاء في "المهالبة" عوض من ياء النسب يكون معنى كلام صاحب الأرجوزة : " وفي المهالبة هاء لائحة " للدلالة على معنى النسب ، ويكون قوله : " وهي للتعويض / ١٢٠٢ كالزنادقة " بمعنى أن الهاء اللائحة للجمع مشتركة بين معنيين ، فهي لائحة ، للنسب وهي لائحة أيضاً لمعنى آخر (وهو) (٢) التعويض .

و " الزنادقة " جمع " زنديق " ، والأصل " زناديق " فحذفوا " الياء " التي قبل القاف وعوضوها الهاء ، ولا يجوز الجمع بينهما ، قال ابن الجواليقي^(٣) في " المعرب " (٤) : الزنديق ليس من كلام العرب ،

ولا الفرزين^(٥) ، فإذا أرادوا ما تعني العامة قالوا : ملحدٌ ودهريٌّ - بفتح الدال - ، ومن السنن : دهريٌّ ، بضمها ، والزنديق : فارسيٌّ معربٌ^(٦) ، وأصله : زنده كُرد ، أي : يقولُ بدوأم الدهر ، أي : الدنيا زنده أي : حياة فقط .

(١) في الأصل « زنادق » تحريف .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) هو أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي البغدادي اللغوي الأديب ، توفي رحمه الله سنة ٥٤٠ هـ على الأصح .

ينظر ترجمته في نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٤٧٣ ، ومعجم الأدباء ٧ / ١٩٧ ، وفيات الأعيان ١٨٧ / ٢ .

(٤) ينظر المعرب ٢١٤ - ٢١٥ ، وفي التعريف والمعرب لابن بري ٩٨ .

(٥) الفرزين : هو الملك في اصطلاح الشطرنج ، وهو الذي يلي البياذقة وهم الرجال ، ويقال له : الفرزان بكسر الفاء .

(٦) ينظر هذا في الجمهرة ٣ / ٥٠٤ - ٥٠٥ حيث نقله ابن دريد عن أبي حاتم .

وقد تدخل الهاء لتأكيد تأنيث الجمع كالتذكورة ، والبُعولة ، والملائكة ،
وتدخل في الجمع للدلالة على التعريب كموازجة ، والواحد مؤزج - وهو
كالجورب (١) ، وكذلك جواربة .

وقد تدخل للأمريين (٢) وهما النسب والعجمة كالبرابرة ، والسبابجة ، يريد
البربريين ، والسببجيين ، وواحد " السبابجة " سببجي ، وهم قوم من السند
كانوا يتولون السجن بالبصرة (٣) .

(١) في المعرب ٣٥٩ « والموزج : الخف ، فارسي معرب ، وأصله مؤزة » .
(٢) في الأصل « الأمران » ، وفي (ف) « الأمريين » ، والصواب ما أثبت .
(٣) ينظر هذا في المعرب ٢٣١ ، واللسان والتاج في « سبج » .

"باب التصغير"

• القول في أبنية التصغير . أشبه شيء هو بالتكسير .

• على فليس ودرتهم بنى . ثم دنينير بياء لين .

التصغير والتحقير بمعنى واحد، وهو مصدر صغرته إذا وصفته بالصغر، وفائدته : الاختصار ؛ لأنه لفظاً (١) واحد يفهم منه الصفة والموصوف ؛ لأن ياء التصغير مع تغيير الحركة تفيد فائدة وصف الشيء بالصغر ، فإذا قلت : "جبلٌ" احتمل الصغير والكبير ، فإذا أردت البيان قلت : جبلٌ صغيرٌ ، فإذا أردت البيان مع الاختصار قلت : "جبيلٌ" ، ولذلك اختص بالاسم ؛ لأن الفعل لا يوصف ، فأمّا (٢) تصغيرهم فعل التعجب فالمراد به المصدر كما أضافوا (٣) إلى الفعل والمراد المصدر ، ومما يدل على أن التصغير بمنزلة الوصف أنهم لا يعملون اسم الفاعل إذا صغروه كما لم يعملوه إذا وصفوه (٤) .

قوله :

أشبه شيء هو بالتكسير

وجه شبه التصغير بالتكسير من وجوه :

أحدها : أن صيغة المكبر تتغير فيه كما تتغير صيغة الواحد في التكسير .

والثاني : أن الزيادة في التصغير تالفة كما أن علامة التكسير في

الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك .

الثالث : الرد في المحذوف اللام من الثلاثي .

(١) في الأصل "لأن لفظه"

(٢) (ف) "لأن"

(٣) في الأصل "أضافوه"

(٤) وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلا يقال : هذا ضوئربٌ زيداً غداً ، كما لا يقال : هذا

ضاربٌ صغيرٌ زيداً غداً ، ولا هذا ضاربٌ كريمٌ زيداً غداً ؛ لأنه بالصفة خرج عن شبه الفعل ، وكذلك

اسم الفاعل المصغر " عن التعليقات الوقفية للشريشي ج ٢ لوحة ١٩١/ب

الرَّابِعُ : إِبْقَاءُ الرَّابِعِ إِذَا كَانَ مَدَّةً وَحَذْفُ الزَّوَائِدِ الَّتِي يُخْلِحُ حَذْفُهَا بِمَعْنَى فِيهِ كَالْتَّكْسِيرِ .

الخامس : حَذْفُ الْخَامِسِ مِنَ الْخُمَاسِيِّ الْأَصُولِ [فِيهِمَا] (١) .
السادس : أَنَّ مَاقِبِلَ عِلَامَةِ التَّصْغِيرِ مَفْتُوحٌ [كَفَتْحِ مَاقِبِلِ أَلْفِ الْجَمْعِ فِي التَّكْسِيرِ] . (١)

السابع : أَنَّ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ مَكْسُورٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ أَلْفِ التَّكْسِيرِ كَذَلِكَ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " أَشْبَهُ شَيْءٌ هُوَ بِالتَّكْسِيرِ " يَعْنِي التَّصْغِيرَ .

قوله : " عَلَى فُلَيْسٍ " يُرِيدُ فِي التَّلَاثِيِّ الْمُتَمَكِّنِ .

قوله : " وَدَرِيْهِمْ " يُرِيدُ فِي الرَّبَاعِيِّ .

قوله : " ثُمَّ دُنَيْنِيرٍ " يُرِيدُ فِيْمَا رَابِعُهُ حَرْفٌ مَدٌّ (٢) ، وَفِي الْخُمَاسِيِّ الْمَحذُوفِ اللَّامِ (٣) .

قوله : " بِيَاءٍ لَيْنٍ " يُرِيدُ سَاكِنَةً مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا فِيْمَا مِثْلُ بِهِ كَدُنَيْنِيرٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ " بِيَاءٍ لَيْنٍ " يَاءَ التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ ، [أَي] (٤) : بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ .
أَوَّلَهَا جَمِيعُهَا قَدْ ضُمًّا فَلِلتَّلَاثِيِّ (٦) فَعِيلٌ - حَتْمًا .

(١) إضافة لزيادة التوضيح . وانظر شرح ابن القواس ١٢٠٣ .

(٢) ذكر أن هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فليل له : لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة ؟

فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار .

انظر المقتضب ٢٣٤/٢ وشرح الألفية للمرادي ٩٢/٥ ، وابن يعيش ١١٦/٥ .

(٣) وذلك نحو فريزيد في فرزدق ، إذا عوض من المحذوف

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في الأصل " والتلاثي "

"الهاء" في "أولها" ضمير الأبنية الثلاثة التي ذكرها من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، يريد أول الأبنية الثلاثة جميعها مضموم ، وإنما ضم أول مثال ٢.٢ ب التصغير ليمتاز عن الأكبر ، واختص ذلك الامتياز بضم الأول ؛ لأن الضمة تنضم معها الشفتان ، وإذا انضمتا صغر المخرج بانضمامهما فكان فيه مشاكلة لمعنى التصغير .

وقيل : إنما ضم أول المصغر ؛ لأنه لما لزم مثلاً واحداً لا يتعدد أعطي أقوى الحركات فهو كالفعل الذي لا يتعدد .

وقيل : إنما اختار الضم ؛ لأن الفتح قد اختص بالجمع كمساجد ، فلم يبق إلا الكسر والضم ، فلم يكسروا أوله لثقل الكسر مع الياء ، أو لثقل اجتماع كسرتين مع الياء فيما زاد على الثلاثي ، (فتعين الضم .

وقيل : لما اشتمل المصغر على الصفة والموصوف جميعاً جمعوا فيه الحركات الثلاث ، وهي الضمة والفتحة ، والكسرة فيما زاد على الثلاثي^(١) ، ولأن الموصوف والصفة أول وثان ، فخصوا المصغر بحركة الأول وهو الفاعل ، وبحركة الثاني وهو المفعول ، فلذلك^(٢) ضموا أوله وفتحوا ثانيه ، وأما كسر ما بعد يائه^(٣) فيما زاد على الثلاثة فلحملهم له على التفسير .

وأختص المصغر بتغييرات أربع :

أولها : انضمام أوله . والثاني : فتح ثانيه ؛ لأنه لو ضم لتوالت ضمتان ، ولو كسر لوقع كسر بعد ضم في غير الأفعال وذلك مخصوص بالأفعال

(١) سقط من (ف) انتقال نظر

(٢) في (ف) "فكذلك"

(٣) في الأصل "ثانية" تحريف

المبنية للمفعول فلم يبق إلا الفتح ، وتوالت أيضاً أربع كسرات فيما زاد على الثلاثي ، وهو [الثاني] (١) وكسر ما بعد الياء والياء في تقدير كسرتين فتعينت الفتحة.

الثالث : زيادة الياء ثالثة ؛ لأن تغيير الحركات لا يكفي في امتياز المصغر عن المكبر ، إذ في المكبر ما هو مضموم الأول مفتوح الثاني كجُمَيِّزٍ ، ولُغَيِّزِيٍّ ، وليس مُصَغَّرًا ؛ (لأن ياءه) (٢) رابعةً ، فزادوا الياء لسفل مخرجها وانخفاضه فناسب معنى المصغر وهو انحطاطه عن المكبر ، وقيل : لو زيدت الألف لصار مثل غرابٍ فلم يخلص للتصغير ، وكذا لو زيدت الواو لصار " فعولاً " بضم الأول وفتح الثاني فلم يخلص أيضاً للتصغير (٤) .

الرابع : كسر ما بعد الياء إذا (٥) لم يكن حرف الإعراب .

قوله :

فللثلاثي فعيلٌ حتماً

يريد أن الثلاثي فيه التغييرات الثلاث إذا كان معرباً على سبيل الوجوب ، ولذلك قال : " حتماً " ، ونصب " حتماً " على المصدر ، أي : أحتم ذلك فيه حتماً أي : أوجبه وجوباً .

(١) سقط في الأصل ، ويريد بقوله " الثاني " العين في المصغر فلو جعلنا حركة العين في نحو " جعيفر ،

ومصيبيح " كسرة لتوالت أربع كسرات كما ذكر الشارح .

(٢) في الأصل " إلا زيادة " تحريف .

(٣) (ف) " زادت " .

(٤) في الأصل " لتصغيره " .

(٥) في الأصل " إذ " ، وما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب على مقتضى

العوامل نحو زبيد ، وأنه لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكمير إلا خمسة

أشياء .

انظرها في شرح الألفية للمراذي ٩٧ / ٥ .

فَقُلْ مُمَثَّلًا لِذَلِكَ رَأَوِيَا أَخْشَى رُكْبِيًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا

" ذَاكَ " مِنْ قَوْلِهِ : " مُمَثَّلًا لِذَلِكَ رَأَوِيَا " إِشَارَةً إِلَى وَزْنِ الثَّلَاثِيِّ وَهُوَ " فُعَيْلٌ " ، قَوْلُهُ : " رَأَوِيَا " يَعْنِي بَيْتَ أُحَيْحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ (١) ، وَصَدْرُهُ :

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكْبِيًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا (٢)

فَ " رُكْبِيًا " تَصْغِيرُ " رُكْبٍ " وَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَ " رُجَيْلٌ " تَصْغِيرُ " رَجُلٍ " بِسُكُونِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ - يَقُولُونَ : " رَاجِلًا ، وَرَجَلًا ، وَرَاكِبًا وَرَكْبًا " ، وَلَوْ كَانَ جَمْعَ " رَاجِلٍ ، وَرَاكِبٍ " لَمَا جَازَ تَصْغِيرُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ جَمُوعِ الْقَلَّةِ فَلَمَّا صَغَّرُوهُ عَلَى لَفْظِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِمْ فِي " تَمْرٍ " : " تُمَيْرٌ " ، وَفِي عَسَلٍ : " عُسَيْلٌ " .

وَفِي الرَّبَاعِيِّ فُعَيْعِلٌ وَجَبَّ وَفِي الْخُمَاسِيِّ الْأَصِيلِ يُسْتَحَبُّ

يُرِيدُ فِي تَصْغِيرِ الرَّبَاعِيِّ الْأَصْلِ (وَالْمَلْحَقِ بِهِ) (٣) يَجِبُ تَكْرِيرُ الْعَيْنِ [فَيَقَالُ] فِي جَعْفَرٍ : جُعَيْفَرٌ ، بوزن " فُعَيْعِلٍ " ، وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ فِي هَذَا الْمَثَلِ الْعَيْنُ فَفَعِيلٌ : " فُعَيْعِلٌ " وَلَمْ يُقَلَّ " فُعَيْلٌ " (٤) بِتَكْرِيرِ اللَّامِ (٥) ، لظُهُورِ (الْمَثَلَيْنِ) (٦) فِي الرَّبَاعِيِّ الْمُضَاعَفِ الْعَيْنِ نَحْوُ " سَلِّمْ ، وَسَلِّمْ " .

(١) أُحَيْحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ ، كَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ مِنَ الْأَوْسِ ، وَكَانَ مِنْ دَهَاءِ الْعَرَبِ وَشَجَاعَتِهِمْ ، وَكَانَ رَجُلًا صَنَعًا لِلْمَالِ ، شَحِيحًا عَلَيْهِ ، يَبِيعُ بَيْعَ الرِّبَا بِالْمَدِينَةِ ، يَنْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي الْأَغَانِي ١٥ / ١٥

(٢) انظُرِ التَّكْمَلَةَ ١٧٨ ، وَالْأَغَانِي ١٥ / ٤٨ ، وَالْمَنْصَفَ ٢ / ١٠١ ، وَابْنَ يَعِيْشَ ٥ / ٧٧ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ ٢ / ٢٠٢ ، الْعَصْبَةُ : دَارُ بَنِي جَحْجَبِيٍّ بِالْمَدِينَةِ ، وَالْبَاءُ فِي " بَعْصَبَةٍ " بِمَعْنَى " فِي " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي الْأَصْلِ " فُعَيْعِلٌ " ، وَفِي (ف) " فُعَيْعِلٌ " ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ (الْمَثَلَانِ) .

وتَقُولُ [فى] (١) المَلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ : " جَوهرٌ ، وَجُوهَرٌ " ، وَكَذَا الرُّبَاعِيِّ
بِزَائِدٍ فى أَوَّلِهِ نَحْوُ : أَجْدَلٌ وَأَجِيدِلٌ ، وَأَفْكَلٌ وَأَفَيْكَلٌ ، وَمَدْخَلٌ وَمُدَيْخَلٌ ، وَمَجْلِسٌ
وَمُجْلِسٌ .
قَوْلُهُ :

وَفى الخُمَاسِيِّ الأَصِيلِ يُسْتَحَبُّ
يُرِيدُ بالأَصِيلِ الخُمَاسِيِّ المَجْرَدَ مِنَ الزِّيَادَةِ نَحْوُ " فَرَزَدَقٍ " تَقُولُ فى
تَصْغِيرِهِ : " فَرِيزِدٌ " (٢) .

قَوْلُهُ : " يُسْتَحَبُّ " مُسْتَحَبٌّ فِيهِ " فُعَيْعِلٌ " دُونَ " فُعَيْعِيلٍ " يُرِيدُ أَنْ تَرَكَ
التَّعْوِيزِ مِنَ المَحْذُوفِ مُسْتَحَبٌّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ القَصْدَ بِحَذْفِ الأَخِيرِ
التَّخْفِيفُ ، فَإِذَا عَوَّضْتَ لَمْ يَحْصُلِ التَّخْفِيفُ الحَاصِلُ بِغَيْرِ عَوَضٍ .

إِذْ كُنْتَ تَحْذِفُ الأَخِيرَ مِنْهُ	نَحْوُ سَفِيرِجٍ فَعَوَّضَ عَنْهُ
فَقُلْ : سَفِيرِجٌ وَطَوْرًا الزِّمَامَا	نَحْوُ بُنَيْنِيرٍ بِيَاءٍ حُتْمَامَا
فى كُلِّ مَا الرُّبَاعِ مِنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ	وَيَعْدُ حَرْفٌ المِدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

قَوْلُهُ : " إِذْ كُنْتَ تَحْذِفُ الأَخِيرَ " تَعْلِيلٌ لِتَصْغِيرِ الخُمَاسِيِّ المَجْرَدِ مِنَ
الزِّيَادَةِ عَلَى " فُعَيْعِلٍ " ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَ مِنْهُ الحَرْفُ الأَخِيرُ صَارَ رُبَاعِيًّا فَصَغُرَ
عَلَى مِثَالِ تَصْغِيرِ الرُّبَاعِيِّ ، فَقَوْلُهُ : " نَحْوُ سَفِيرِجٍ " تَمَثِيلٌ لِتَصْغِيرِ الخُمَاسِيِّ
بَعْدَ حَذْفِ آخِرِهِ ؛ فَإِنَّ مَكْبَرَهُ " سَفَرَجَلٌ " ، فَ " سَفِيرِجٌ " فى الخُمَاسِيِّ كَ
" جُعَيْفِرٍ " فى الرُّبَاعِيِّ ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا (٣) حَذَفْتَ آخِرَهُ صَارَ رُبَاعِيًّا ، وَقَدْ حُكِيَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) فى الأصل " فريزدق " .

(٣) فى (ف) " إذا " .

"سَفِيرَجِلٌ" (١) وَهُوَ نَادِرٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : " وَعَوَّضُ عَنْهُ " يُرِيدُ : وَعَوَّضَ (٢) الْحَرْفَ الْخَامِسَ الْمَحذُوفَ مِنْ

"سَفْرِجَلٍ" إِنْ شَتَّتَ كَمَا عَوَّضْتَ فِي الْجَمْعِ نَحْوَ "سَفَارِيحٍ" (٣) ؛ لِأَنَّ التَّصْفِيرَ

وَالتَّكْسِيرَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ (٤) ، أَيْ : يَتَّفِقَانِ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ .

قَوْلُهُ : " وَطَوْرًا أَلْزَمًا " يَعْنِي أَلْزَمَ الْمَصْغَرَ " الْيَاءَ " ثُمَّ بَيَّنَّ مَوْضِعَ الْأَلْزُومِ

فَقَالَ : " فِي كُلِّ مَا رَابِعُهُ حَرْفٌ مَدٌّ " .

قَوْلُهُ : " نَحْوِ دُنَيْنِيرٍ " مِثَالٌ لِمَا رَابِعُهُ حَرْفٌ مَدٌّ ، فَإِنَّ مُكَبَّرَهُ

"دِينَارٌ" ، وَالْأَلْفُ فِي مُكَبَّرِهِ رَابِعَةٌ ، وَلِذَلِكَ (٥) تَقُولُ فِي "عُصْفُورٍ" : "عُصْفِيرٌ"

تَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَلَبْتَ الْأَلْفَ فِي "دِينَارٍ" ، وَلِهَذَا

الْمَعْنَى تَقُولُ فِي "مُنْطَلِقٍ" : "مُطَيِّقٌ" (٦) بِحَذْفِ النُّونِ ، وَإِنْ عَوَّضْتَ (قُلْتَ :

(١) الَّذِي حَكَاهُ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ ، يَعْنِي بِإِثْبَاتِ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ ، وَبِإِبْقَاءِ فَتْحَةِ الْجِيمِ كَمَا فِي شَرْحِ

الشَّافِيَةِ ١/ ٢٠٥ ، وَقَالَ ابْنُ عَيْشٍ ٥/ ١١٧ : " يَعْنِي بِتَحْرِيكِ الْجِيمِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ "سَفِيرَجِلَ

" بِكَسْرِ الْجِيمِ كَمَا فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى لِابْنِ الْقَوَاسِ ٢/ ١٢٠٤ ، وَشَرَحَهَا لِجَهْلِ لَوْحَةِ ١٦٦

أ ، وَقَالَ سَيَبَوِيهِ ٣/ ٤١٨ " وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : سَفِيرَجِلٌ أَنَّهُمْ لَوْ كَسَرُوهُ لَمْ يَقُولُوا : سَفَارِجِلٌ

وَلَا فَرَارِجِلٌ .. وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ . وَقَالَ الْخَلِيلُ : لَوْ كُنْتُ مُحَقِّقًا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا أَحْذِفُ مِنْهَا شَيْئًا كَمَا

قَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، لَقُلْتُ : سَفِيرَجِلٌ كَمَا تَرَى ، حَتَّى يَصِيرَ بَرَزَةٌ دُنَيْنِيرٍ . فَهَذَا أَقْرَبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ " .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) .

(٣) فِي الْأَصْلِ "سَفَارِجٍ" .

(٤) قَالَ هَذَا سَيَبَوِيهِ ٣/ ٤١٧

(٥) فِي (ف) " وَكَذَلِكَ .

(٦) فِي الْأَصْلِ "مُطَيِّقٌ" .

مُطِيلِقٌ (١) ولا تُحذف الميم (٢) لأنها زائدة لمعنى ، وهو دلالتها على اسم
الفاعل.

قوله :

وَبَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

احترز به من وقوع حرف المد طرفاً ، واحترز بقوله : "الرابع منه حرف
مد" عما الخامس منه مدة نحو "عُضْرُفُوطٍ" ، وهو العظاية الضخمة
العريضة (٣) ، فإن المدة فيه تُحذف ، فيقال : "عُضَيْرِيفٌ" ، قالياء (٤) فيه
عوض من لام الكلمة وهي (٥) ليست هي ؛ لأن الواو انقلبت ياءً (٦) لمجيئها قبل
"الراء" ومحل الواو بعد "الراء" .

٢٠٣ ب

كَذَا فُعَيْلَانٌ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ
مِنْ لَفْظِهِ الْأَلْفِ إِذْ يُصَغَّرُ
وَقُلُّ أُجَيْمَالٌ وَقِسْ فَقَدْ بَانَ

إِلَّا أَفْعِيَالًا فَانْتَبِ أَفْعَى
كَذَا فُعَيْلَاءً فَلَا يَغْيُرُ
فَقُلُّ حُمَيْرَاءُ وَقُلُّ سَكِيرَانٌ

قَوْلُهُ : "إِلَّا أَفْعِيَالًا" وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا اسْتِثْنَاءً مِنْ

قَوْلِهِ :

فِي كُلِّ مَا الرَّابِعُ مِنْهُ حَرْفٌ مَدٌّ وَيَبْعَدُ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

(١) في الأصل "فقلت : طيليق" تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٢٧ ، والمقتضب ٢/ ٢٤٩ ، والأصول ٣/ ٤٢ .

(٣) لم أجد في المعاجم - التي بين يدي - من وصفها بهذا الوصف ، وإنما وصفوها بأنها دويبة

بيضاء ناعمة ، وقيل : هي ذكر العطاء ، وقيل : هي ضرب من العطاء ، وقيل : هي دويبة تسمى

العسودة بيضاء ناعمة ، وتصغر على عضيرف أو عضيريف . انظر الصحاح ، والتهذيب

واللسان ، والتاج في مادة (عُضْرُفُوطٍ) ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٤٠ .

(٤) (ف) "قاللام" تحريف .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) (ف) "واو" تحريف .

فإن الرابع من " أفعالٍ وفعلانٍ وفَعَلَاءَ " حرفٌ مدٌّ وهو الألفُ ولم يَلْزَمْ
إبدالُهُ ياءً في التّصغيرِ ، بل ولا يجوزُ تَغْيِيرُ أَلْفٍ " فَعَلَانٌ " بحالٍ ، أمّا (١)
" أفعالٌ " فتصغيرُ الجَمْعِ ، ومثاله قولُهُ : " أُجَيْمَالٌ " في تصغيرِ " أَجْمَالٌ " جَمْعِ
" جَمَلٌ " .

قولُهُ : " فائِثَةُ أَلْفَةٌ " يعني في التّصغيرِ ، وإنّما لم تقلب أَلْفُهُ ياءً (وإن) (٢)
كانت مدّةً رابعةً ؛ لأنّها تدلُّ على الجَمْعِ فَقلِبُهَا (٣) ياءً يُخِلُّ بمعنى الجَمْعِ ،
وكذلك كلُّ جَمْعٍ كَانَ على " أفعالٍ " كَذَا تَصْغِيرُهُ ، ولم يذكرْ سَبِيوِيَهُ " أفعالاً "
في أمثلةِ التّصغيرِ (٤) ؛ لأنّ تَصْغِيرَ الجَمْعِ يُنافي مَعْنَاهُ ؛ لأنّ التّصغيرَ يفيدُ
التّقليلَ ، والجَمْعُ يفيدُ التّكثيرَ فبَيْنَهُمَا مُنَافَاةٌ ، والأذى سَوَّغَ تَصْغِيرَهُ كَوْنُهُ مِنْ
أَبْنِيَةِ القَلَّةِ ، ولم يُضِفْ صاحبُ الأَرْجُوزَةِ مثالَ " أفعالٍ " إلى الأمثلةِ الثلاثةِ
التي تقدّم ذكرها اقتداءً بسَبِيوِيَهُ ، لما ذكرناه .

وأمّا " فُعيلانٌ ، وفُعيلاءٌ " فصنُورُها دَاخِلَةٌ في " فُعَيْلٌ " تَصْغِيرُ
الثلاثيِّ ، والزّيادةُ في آخرها بمنزلةِ تاءِ التّائِيثِ في طَلْحَةٍ .
وقيلُ : إنّما تَبَيَّنَتِ الألفُ في " أُجَيْمَالٌ " ؛ لأنّها لو قَلِبَتْ ياءً لالتبسَ تَصْغِيرُ
الجَمْعِ بتَصْغِيرِ المَصْدَرِ ، فإنّكَ (تقولُ) (٥) في تَصْغِيرِ " إجمالٍ " - بكسرِ
الهمزةِ مَصْدَرٍ " أَجْمَلُ الرَّجُلُ يُجْمَلُ إجمالاً " تقولُ (٦) : " أُجَيْمِيلٌ " .

(١) في (ف) " وأما " .

(٢) في النسختين " دون " والصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل " فظنّها " تحريف .

(٤) نص عليه السيرافي بحاشية الكتاب ٣ / ٤١٥ .

(٥) في النسختين " قلت " والصواب ما أثبت .

(٦) هكذا في النسختين ، وهو توكيد لفظي لـ " تقول " الأولى .

قوله: " كَذَا فُعَيْلَانُ " تصغير " فَعْلَان " ، فأقول: ما كَانَ عَلَى زِنَةِ
 " فَعْلَان " ، فإِذَا أَنْ يَكُونُ عِلْمًا نَحْو " سَلْمَانَ " ، وَإِمَّا صِفَةً مُؤَنَّثَهَا " فَعَلَى " نَحْو
 " سَكْرَانَ " ، أَوْ لَا يَكُونُ ، فَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي " فَعْلَان " عِلْمًا امْتَنَعَ
 [الْحَذْفُ^(١)] كَالْفِي^(٢) التَّانِيهِ ، فَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ سَلْمَانَ : " سَلِيمَانَ " بِفَتْحِ مَا
 بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ لِتَثْبُتِ الْأَلْفُ الَّتِي قَبْلَ النُّونِ كَمَا تَثْبُتُ الْأَلْفُ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ
 فِي " حُمَيْرَاءَ " .

وَأِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي الصِّفَةِ الَّتِي لَهَا " فَعَلَى " فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي
 سَكْرَانَ : سَكْرَانَ .

قوله: " وَقِسْ فَقَدْ بَانَ " يُرِيدُ قِسْ " فَعْلَان " عِلْمًا عَلَى " فَعْلَان فَعَلَى " النُّكْرَةِ ،
 وَإِلَى " فَعْلَان " عِلْمًا وَ " فَعْلَان فَعَلَى " أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « فِي الْإِسْمِ
 وَالصِّفَةِ » .

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ " فَعْلَانُ " عِلْمًا وَلَا " فَعْلَانُ فَعَلَى " فَالضَّابُّ فِيهِ أَنْ مَا قَلْبَتِ
 أَلْفُهُ فِي التَّكْسِيرِ يَاءً قَلْبَتِ فِي التَّصْغِيرِ^(٣) وَإِلَّا فَلَا ، تَقُولُ فِي سِرْحَانَ :
 سُرِّحِينَ لِقَوْلِهِمْ : سِرَاحِينَ فِي جَمْعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُكْسَرْ عَلَى " فَعَالِينَ " : تَثْبُتُ أَلْفُهُ
 فِي التَّصْغِيرِ تَقُولُ فِي " سَعْدَانَ " لِضَرْبِ مِنَ النَّبْتِ : " سَعِيدَانَ " بِثَبُوتِ^(٤)
 الْأَلْفِ ، لِعَدَمِ تَكْسِيرِهِ عَلَى " سَعَادِينَ " .

وكذلك ما أَلْفُهُ خَامِسَةٌ وَبَعْدَهَا نُونٌ تَثْبُتُ فِي التَّصْغِيرِ نَحْو " زَعْفَرَانَ " تَقُولُ : زَعْفَرَانَ .

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) فِي (ف) " الْفَن " تَحْرِيفٌ ، وَفِي الْأَصْلِ هَكَذَا " الْفِي " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " التَّكْسِيرِ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " لَثْبُوتِ " تَحْرِيفٌ .

قوله : " فقل حُميراء " يريد أن ألف ما قبل ألف المد التي قبل ألف التائث لا تكسر فلا تقلب الألف ياءً بل يبقى ما قبلها مفتوحاً كما يبقى ما قبل ٢٠٤ تاء التائث كذلك ، ولأنه لو كسر ما قبل الألف لصار ياءً وانقلبت الهمزة المبدلة من ألف التائث بعدها ياءً فتصير " حُميرياً " كما تقول : " حُرَيْبِي ، وَعَلَيْبِي " في تصغير " حُرْبَاءِ ، وَعَلْبَاءِ " مما أله للإلحاق ، فلم يبق فرق بين الهمزة المنقلبة عن ألف التائث وبين الهمزة المنقلبة عن ياء الإلحاق .

وَأَلْفُ التَّائِثِ مِثْلُ هَائِهِ تَثْبُتُ لَا تَزُولُ عَنْ بِنَائِهِ

نَحْوُ حُبَيْلِي ، وَمِثَالُ الهَاءِ طَلِيحَةٌ فَفَسَّ عَلَيْهِ الْجَائِي

يُرِيدُ بِأَلْفِ التَّائِثِ الْمَقْصُورَةَ .

قوله : " مثل هائه " يريد مثل هاء التائث فيما يمكن بقاؤها فيه ، ويريد بألف التائث الرابعة ، وتمثيلاً بـ " حُبَيْلِي " دل على مراده ، فصار تحقيق كلامه : وَأَلْفُ التَّائِثِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً مِثْلُ هَائِهِ ؛ فَإِنَّ أَلْفَ التَّائِثِ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً تُحْذَفُ ، تَقُولُ فِي " قَرَقَرَى " : " قُرَيْقِرٌ " بحذف الألف - وهو اسم موضع - (١) ، و " جَحْجَبِي " - اسم رجل - (تقول فيه) (٢) : " جَحْجَبٌ " فتُحْذَفُ الألفُ خَامِسَةً للتَّائِثِ كَانَتْ أَوْ لِغَيْرِهِ كَمَا تُحْذَفُ اللَّامُ مِنْ " سَفَرَجَلٍ " فِي التَّحْقِيرِ ؛ لِتَنَاهِي مِثَالِ (٣) التَّحْقِيرِ نُونَهَا .

وَأِنَّمَا تَثْبُتُ رَابِعَةً نَحْوَ " حُبَيْلِي " ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ بِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، وَلَا تُحْذَفُ فِي التَّصْغِيرِ مِنَ الأَرْبَعَةِ شَيْئاً ؛ لِأَنَّ الأَسْمَ لَمْ يَخْرُجْ بِكَوْنِهِ رُبَاعِيّاً عَنْ

(١) انظر معجم البلدان ٤ / ٣٢٦ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) " مثل " .

بناء التصغير ، وإنما فتحوا ما قبل ألف التانيث ، لئلا تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ لأن انقلابها يخل بدالاتها على التانيث ، ولذلك تقول في "مرمى" : "مرمى ، وفي "أرطى" : أرطى ، فتكسر ما قبل الألف فتتقلب ياء ؛ لأنها لغير التانيث ، ويحتمل (أن يكون قوله) (١) : "وألف التانيث مثل هائه في انفتاح ما قبلها .

وقوله : " ومثال الهاء طليحة " يريد المؤنث بالتاء وهي تثبت في الاسم قلت حروفه أم كثرت ؛ وكذلك [تقول] (٢) في " سفرجلة " : سفيرجة ، فتحذف اللام وتبقي الهاء ، وإنما فتح ما قبلها ، لأنها بمثابة اسم ضم إلى آخر فتفتح ما قبلها كما تفتح ما قبل الاسم الثاني إذا ركبت مع الأول (٣) .

قوله : " فقس عليه الجائي " يريد في المؤنث الثلاثي بغير علامة .
 وكلُّ محنوفٍ إذا ما صغراً يردُّ للأصلِ فقلُّ مصغراً
 وعيدةٌ يديَّةٌ شويهة نبيئةٌ عضيةٌ ستيهة
 وقلُّ أبيٌّ وفويُّ وذويٌّ وفي غضيٍّ وبابه فقلُّ غضيٍّ
 وفي عمِّ وبابه فقلُّ عميٍّ

قوله : " وكلُّ محنوفٍ " يريد من الثلاثي .

قوله : " يردُّ للأصل " يريد إلى الأصل الذي هو ثلاثة أحرف ، وإنما وجب رد المحنوف في التصغير (٤) ؛ لأن الاسم إذا كان على حرفين امتنع تصغيره ؛ لأن ياء التصغير لا تقع إلا الثالثة ساكنة ، فلو لم يرد الحرف

(١) في (ف) " أن يريد بقوله "

(٢) سقط في الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤١٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٤٤٩ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٧ .

المحذوف لوقعت ياء التصغير طرفاً إذ لا تقع إلا ثلاثة كالف التفسير ، ولو ٢٠٤ ب
 وقعت طرفاً لتحركت بحركات الإعراب ، ووضعها على السكون ؛ لأنها بمنزلة
 ألف التفسير ، والياء في " دريهم " كالألف في " دراهم " وكان يؤدي ذلك إلى
 قلب ياء التصغير ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك يؤدي إلى
 حذفها ؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها فيما يتنون ، وذلك مغلٌ بمعنى
 التصغير ، فوجب رد الحرف المحذوف ، لتقع ياء التصغير ثلاثة وبعدها حرف
 الإعراب .

ثم المحذوف على ثلاثة أضرب : تارة يكون بعوض كعدة ، وتارة يكون
 بموجب ، وهو ما حذف لالتقاء الساكنين كالمقصور والمنقوص المنونين في
 الثلاثي ، وتارة يكون اعتباراً لا لموجب كيد ، ودم .

وأما " وعيدة " فتصغير " عدة " وهو ما حذف فاؤه ، فلما صغروه رثوا
 الواو التي هي فاء . المحذوف هنا على ثلاثة أضرب ، ما حذف فاؤه ، وما
 حذف عينه ، وما حذف لامه .

وأما " يديه " فتصغير " يد " ، وأصله " يدي " فلما صغروه رثوا الياء
 التي هي لام الكلمة وأدغموا فيها ياء التصغير ، وهو محذوف اللام .
 وأما " شويهة " فتصغير " شاة " وأصلها " شوهة " ولأمها هاء لقولهم : شياه ،
 فلما صغروه رثوا الهاء التي هي لام .

فإن قلت : فتاء التانيث يصير بها الاسم على ثلاثة أحرف فما الحاجة
 إلى رد المحذوف ؟

قلت : تاء التانيث يلزم فتح ما قبلها وياء التصغير أبداً ساكنة ، ولو
 فتحت لقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وَأَمَّا " نُبِيَّةٌ " فَهِيَ الْجَمَاعَةُ ، وَأَصْلُهَا " نُبُوءَةٌ " فَلَامُهَا وَأَوْ ، فَلَمَّا صَغَّرُوها
رَدُّوا اللَّامَ وَقَلَّبُوهَا يَاءً ؛ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ يَاءِ سَاكِنَةٍ ، وَأَدْغَمُوا يَاءَ التَّصْغِيرِ فِي
الْيَاءِ الْمُبَدَّلَةِ مِنَ الْوَاوِ .

وَأَمَّا " عُضِيَّةٌ " فَتَصْغِيرُ " عُضَةٍ " - وَهِيَ شَجَرَةٌ ذَاتُ شَوْكٍ - ، وَأَصْلُهُ
" عُضُوءَةٌ " فَلَمَّا صَغَّرُوها رَدُّوا الْوَاوَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَأَبْدَلُوهَا يَاءً لَوْقُوعِ يَاءِ
التَّصْغِيرِ قَبْلَهَا ، وَأَدْغَمُوا فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ .

وَقِيلَ: لِأَمَّا هَاءُ فَعَلَى هَذَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا: " عُضِيَّةٌ " " كَشُوبِيَّةٌ " (١) .
وَأَمَّا " سَتِيَّةٌ " فَأَصْلُهَا " سَتَّةٌ " ، وَفِي الْحَدِيثِ " الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السِّهِّ " (٢)
وَهِيَ لُغَةٌ فِي " الْأَسْتِ " ، وَيُقَالُ: " سَتٌ " بِحَذْفِ اللَّامِ (٣) ، وَهَذَا هُوَ الضَّرْبُ
الثَّلَاثُ الْمَحْذُوفُ الْعَيْنِ ، وَأَصْلُ " سِهِّ " سَتَّةٌ ، لِقَوْلِهِمْ فِي التَّكْسِيرِ " أَسْتَاهُ "
فَلَمَّا صَغَّرُوها رَدُّوا (التَّاءَ) وَهِيَ الْعَيْنُ الْمَحْذُوفَةُ .

وَقَوْلُهُ: " وَقُلْ : أَبِيُّ " تَصْغِيرُ " أَبٍ " وَأَصْلُهُ: " أَبُوُّ " لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ:
أَبْوَانٍ ، وَلَامُهُ وَأَوْ فَرَدُّوهَا فِي التَّصْغِيرِ وَقَلَّبُوهَا يَاءً وَأَدْغَمُوا فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ .
وَأَمَّا " فُويَّةٌ " فَتَصْغِيرُ [فَمٍ ، وَأَصْلُهُ] (٤) " فُوهُ " فَلَامُهُ هَاءٌ ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي
الْجَمْعِ: " أَفْوَاهٌ " فَرَدُّوا الْهَاءَ الَّتِي هِيَ لَامٌ ؛ لِأَجْلِ التَّصْغِيرِ .

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤٥٢ .

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٩٧ / ٤ عن معاوية بلفظ " إن العينين وكاء السه ،
فإذا نامت العينان استطلق الوكاء " .

وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٢٩ حيث قال ابن الأثير: " كنى بهذا اللفظ عن
الحدث وخرج الريح ، وهو من أحسن الكنايات وألطفها " .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٥١ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٩ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام وهي في الشرح المجهول وصاحب هذا الشرح أفاد من النيلي كثيراً ونص

على ذلك .

وَأَمَّا "نُؤْيُ" فَتَصْغِيرُ "نُؤٍ" مِنْ قَوْلِكَ : "نُؤْمَالٍ" ، وَأَصْلُهُ "نُؤْيُ"
فَلَامُهُ يَاءٌ فِي الْأَصْحَحِ ؛ لِأَنَّ بَابَ "طَوَيْتُ ، وَحَوَيْتُ" أَكْثَرُ مِنْ بَابِ
"الْقُوَّةِ ، وَالْحُوَّةِ" ، أَعْنَى مَا عَيْنُهُ وَأَوْ وِلَامُهُ يَاءٌ أَكْثَرُ مِمَّا عَيْنُهُ وَوِلَامُهُ وَأَوَانِ ،
فَلَمَّا صَغَّرُوهُ أَدْغَمُوا يَاءَ التَّصْغِيرِ فِي الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ .
وَأَمَّا "غَضَى" فَهُوَ شَجَرٌ وَوِلَامُهُ يَاءٌ لِقَوْلِهِمْ : أَرْضٌ غَضِيَاءٌ أَيْ : فِيهَا
شَجَرُ الْغَضَى ، وَوِلَامُهُ تَحْذِفُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا كَالْتَّنْوِينِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِذَا
صَغَّرْتَهُ قَلْبْتَ أَلْفَهُ يَاءً ، وَأَدْغَمْتَ فِيهِ يَاءَ التَّصْغِيرِ .

وَأَمَّا "عَمٍ" فَهُوَ مَنْقُوصٌ وَحَذِفَتْ لَامُهُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ
بَعْدَهَا ، فَإِذَا صَغَّرْتَهُ (١) قُلْتَ : "عَمِيٌّ" فَتَرَدَّ الْيَاءُ / وَتَدْغَمُ فِيهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ ٢٠٥٠

وَمِثْلُ نَحْوِ ادْغَمِنَ قَلْبُ نُحِيٍّ

وَمِثْلُ يَحْيَى قُلُ : يَحْيَى كَاسِرِهِ فَصَارَ كَالْقَاضِي بِيَاءٍ آخِرِهِ

قَوْلُهُ : "وَمِثْلُ نَحْوِ ادْغَمِنَ" مَا آخِرُهُ وَأَوْ قَبْلَهَا سَاكِنٌ .

قَوْلُهُ : "ادْغَمِنَ" (٢) يُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا حَقَّرْتَهُ وَقَعْتَ يَاءَ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً وَبَعْدَهَا

الْوَاوُ فَقَلْبْتَ الْوَاوُ يَاءً ، وَأَدْغَمْتَ فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي "دَلُوٍ"
"دَلِيٌّ" .

وَأَمَّا مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا سَاكِنٌ كَطَبِيٍّ ، وَنَحْيٍ "فَتَدْغَمُ فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ

فَتَقُولُ : "طَبِيٌّ ، وَنَحْيٌ" .

وَقَوْلُهُ : "وَمِثْلُ يَحْيَى" يُرِيدُ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ مَعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ

بِكَسْرِ مَا بَعْدَهَا فَتَقَلْبُ أَلْفَ "يَحْيَى" يَاءً ؛ لِانْكَسَارِ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ يَاءِ

(١) فِي الْأَصْلِ "صَغَّرْتَهَا" .

(٢) وَيُرْوَى « ادْغَمُ » بِوَزْنِ افْتَعَلُ .

التَّصْفِيرِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " يُحْيِي كَاسِرَهُ " أَي : كَاسِرِ الْيَاءِ الَّتِي (١) أُدْغِمَتْ فِيهَا يَاءُ التَّصْفِيرِ فَتَجْتَمِعُ (٢) ثَلَاثُ يَاءَاتٍ ، وَهِيَ يَاءُ التَّصْفِيرِ ، وَالْيَاءُ الَّتِي قَبْلَ الْأَلْفِ ، وَالْيَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ ، فَتَحْذِفُ الْأَخِيرَةَ لِذِلَالَةِ كَسْرَةِ الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَ يَاءِ التَّصْفِيرِ عَلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فَصَارَ كَالْقَاضِي بِيَاءٍ آخِرَهُ " .

أَي : صَارَ مَنْقُوصاً وَكَانَ قَبْلَ التَّصْفِيرِ مَقْصُوراً .

و " يُحْيِي " لَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ وَوِزْنِ الْفِعْلِ ، وَفِي صَرْفِهِ - مُصَغَّرًا - خِلَافُ (٣) ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ إِذَا كَانَ مُرَادًا فَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ ، وَمَنْ نَوَّنَ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فَفِي التَّنْوِينِ خِلَافٌ ، هَلْ هُوَ لِلصَّرْفِ لِنَقْصَانِ الْكَلِمَةِ بِحَذْفِ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ أَمْ هُوَ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ كَالْخِلَافِ فِي تَنْوِينِ " جَوَارٍ " ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ .

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرَطَى وَنَحْوُ مَعْرَى يَسْتَوِي بِمَعطَى
فَقُلْ : أَرِيطُ ، وَمُعْزِرٌ ثُمَّ قُلْ قُبَيْعَةٌ تَعْنِي الْقُبَعْرَى الْجَمَلُ
وَفِي حَبَارَى قُلْ " حَبِيرٌ " حَذْفٌ وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ : " حَبِيرَى " بِالْأَلْفِ

" أَرَطَى " مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ إِنْ جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ فِيهِ أَصْلًا ، فَالْأَلْفُ فِي " أَرَطَى " بِإِزَاءِ الرَّاءِ مِنْ " جَعْفَرٍ " فَإِذَا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ : " أَرِيطٌ " (٤) ، فَتَقْلِبُ الْأَلْفَ فِيهِ [يَاءً] ؛ لِانْكَسَارِ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْفِيرِ ، وَتَحْذِفُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ ، فَتَبْقَى الْكَسْرَةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا رَفْعًا وَجَرًّا ، وَتَثْبِتُهَا نَصْبًا فَتَقُولُ : رَأَيْتُ أَرِيطًا .

(١) فِي الْأَصْلِ " الَّذِي " .

(٢) بَعْدَهُ فِي (ف) " فِيهَا " .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٤٧١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٥ / ١٢٦ ، وَشَرْحُ الشَّافِعِيِّ ١ / ٢٣٣ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " أَرِيطُ " تَحْرِيفٌ .

وَأَمَّا "مِعْزَى" فَمُلْحَقٌ بِدِرْهِمٍ ، وَهَجْرَعٌ " فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : "مُعْزِيٌّ"
فَتَقْلِبُ أَلْفَهُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا .

وَأَمَّا أَبْدَلْتَ الْأَلْفَ يَاءً ؛ لِأَنَّهَا لَغَيْرِ التَّانِيثِ بَلْ هِيَ لِلإِلْحَاقِ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهَا ،
وَبِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : "أَرْطَاءٌ" لِلوَاحِدَةِ (١) مِنْ شَجَرِ الْأَرْطَى ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْفُهُ لِلتَّانِيثِ
لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّانِيثِ ، قَالَ الرَّاجِزُ (٢) :

مَالَ إِلَى أَرْطَاءٍ حَقِيقٍ فَاضْطَجَعَ (٣)

وَقَالُوا : "مِعْزَى" بِالتَّنْوِينِ ، وَقَالُوا "مِعْزَاةٌ" (٤) بِالتَّاءِ ، وَالْأَلْفُ فِي

"أَرْطَى" زَائِدَةٌ لِقَوْلِهِمْ : "أَدِيمٌ مَارُوطٌ" أَي : مَدْبُوعٌ بِالْأَرْطَى ، وَقَالُوا [فِي]
مِعْزَى : مَعَزٌ ، وَمَعِيزٌ ، وَذَلِكَ يُدَلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ (٥) .

قَوْلُهُ : "يَسْتَوِي بِمَعْطَى" يُرِيدُ : أَلْفُ "أَرْطَى" ، وَمِعْزَى "تَسْتَوِي هِيَ

وَالْأَلْفُ الْأَصْلِيَّةُ فِي قَلْبِهَا يَاءً ؛ لِأَنَّهَا لِلإِلْحَاقِ ، وَالْمُلْحَقُ (٦) بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ ،

فَكَمَا أَنَّ أَلْفَ "مَعْطَى" تَقْلِبُ فِي التَّصْغِيرِ يَاءً فَتَقُولُ : "مُعِيطٌ" فَكَذَا أَلْفُ
أَرْطَى ، وَمِعْزَى "

وَأَمَّا "عَلْقَى" فَمَنْ نَوَّنَهَا قَالَ / : "عَلِيقٌ" (٧) يَقْلِبُ الْأَلْفَ يَاءً ، وَمَنْ لَمْ يَنْوِنْ

يُنَوِّنُهَا قَالَ : "عَلِيقَى" كَحَبِيبَى .

(١) فِي الْأَصْلِ "لِلوَاحِدِ" تَحْرِيفٌ .

(٢) هُوَ مَنْظُورٌ بَيْنَ حَبَّةِ الْأَسَدِيِّ .

(٣) رَجَزٌ ، وَقَبْلَهُ :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبِيعَ

يَنْظُرُ الْخِصَانِصَ ٨ / ٢٥٦٣ ، ٢ / ٣٥٠ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةُ ٢ / ٣٢٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ٢٧٤ .

وَأَبْنُ يَعِيشَ ٩ / ٨٢ ، وَالْعَيْنِيُّ ٤ / ٥٨٤ ، وَالْحَقْفُ : التَّلُّ الْمَعْوِجُ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ "مَعْنَاهُ" تَحْرِيفٌ .

(٥) يَنْظُرُ الصَّحَاحَ ، وَاللِّسَانَ فِي "مَعَزٌ" .

(٦) فِي الْأَصْلِ "الْمُلْحَقُ" بِالسَّقَاطِ وَأَوَّ الْعَطْفِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ "عَلْقَى" تَحْرِيفٌ . وَانظُرْ شَرَحَ الشَّافِيَّةِ ٨ / ١٩٥ ، وَأَبْنُ يَعِيشَ ٥ / ١٢٩ .

فإن كانت الألف خامسةً حذفت (١) نحو "حُبَارَى" فتقول: "حُبَيْرٌ، ولذلك
 قَالَ: "قُلْ حُبَيْرٌ" ثم قَالَ "حَذَفَ" يَعْنِي الألفَ؛ لكونها خامسةً، فلمَّا حذفتِ
 الألفُ الأَخِيرَةُ صَارَ "حُبَارٌ" بوزنِ "فَعَالٍ" فقلبت الألفُ ياءً، لوقوعِهَا بعد ياءِ
 التَّصْغِيرِ، وأدغمت فيها ياءَ التَّصْغِيرِ فقلت (٢): "حُبَيْرٌ".
 قوله:

وإن تشأ قلت حُبَيْرِي بِألفٍ

يُرِيدُ: إن شئتَ حذفتِ الألفَ الأولى فتصيرُ "حُبْرَى" بوزنِ "أرْنَى"،
 وشُعْبَى" (٣) فتقول: "حُبَيْرِي" فتفتح ما قبل الألف؛ لأنها للتأنيث (٤)، وكذلك
 كلُّ اسمٍ فيه زيادتان تحذفُ أيُّهُمَا شئتَ ما لم يلزم من حذفِ أحدهما حذفُ
 الآخرِ.

وإنما قدم "حُبَيْرٌ" على "حُبَيْرِي": لأنَّ حذفَ الألفِ الأَخِيرَةِ
 أولى؛ لأنَّ بها يخرجُ عن مثالِ التَّحْقِيرِ.

وأما "قُبَعَثْرِي" فألفه سادسةٌ فلا بدُّ من حذفِهَا، ثم تحذفُ (الرَّاءُ) (٥)
 كما تحذفُ (اللامُ) (٦) من "سَفَرَجَلٍ"؛ لأنها خامسةٌ فتبقى "قُبَعَثُ" (فتقولُ:
 "قُبَيْعَثُ") (٧)، وقد فسَّرَ "القُبَعَثْرِي" بقوله: "تعني القُبَعَثْرِي الجَمَلُ" (٨).

(١) سواء كانت للتأنيث أم لغير التأنيث. ينظر ابن يعيش ١٢٩/٥.

(٢) في (ف) "فقلبت" تحريف.

(٣) الأرنى: جنة الضعة، والضععة نبت وهو حب بقلة يقال لها الأرنى والأرنى والأرنى. قال ابن
 الأعرابي: وهو حب يطرح في اللبن فينتفخ. عن المقصور والمدود لابن ولاد ١١، وشعبي: اسم

موضع في بلايني فزارة عن معجم البلدان ٣/٣٤٦.

(٤) وأجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير "حبارى": حُبَيْرَةٌ، فيأتي بهاء عوضاً من الألف المحذوفة.
 ينظر الكتاب ٣/٤٣٧، وشرح الألفية للمراي ٥/١١٦.

(٥) في الأصل "الواو" تحريف.

(٦) في النسختين "الراء" تحريف.

(٧) سقط في (ف).

(٨) ينظر شرح الشافية ١/٥٢.

[تصغير الجمع]

وَأَرَدْتُ إِلَى الْوَاحِدِ جَمْعًا كَثْرًا فَاجْعَلُهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا

نَحْوِ رَجُلَيْنِ ظَرِيفَيْنَا وَأَجْمَعُ بِنَاءٍ غَيْرِ عَاقِلَيْنَا

القياسُ أَلَّا يَصَغَّرَ الْجَمْعُ ؛ لِلْمَنَافَاةِ الَّتِي بَيْنَ الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ يُفِيدُ التَّكْثِيرَ ، وَالتَّصْغِيرُ يُفِيدُ التَّقْلِيلَ ، لَكِنْ قَدْ يُرَادُ تَقْلِيلُ عَدَدِ الْجَمْعِ فَيُحَقَّرُ .

وَاحْتَرَزَ (١) بِقَوْلِهِ : " كَثْرًا " عَنِ جَمْعِ الْقَلَّةِ ؛ فَإِنَّهُ يُصَغَّرُ عَلَى بِنَائِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ (٢) تَقُولُ فِي أَثْوَابٍ : " أَثْيَابٌ " ، وَفِي أَكْلِبٍ : أَكْيَلِبٌ ، وَفِي أَجْرِبَةٍ : أَجْرِبَةٌ " ، وَفِي وِلْدَةٍ وَوَلِيدَةٍ ، وَفِي غَلْمَةٍ : غَلِيمَةٌ ، وَجَاءَ : أَغْلِمَةٌ .

قَوْلُهُ : " فَاجْعَلُهُ " يَعْنِي جَمْعَ الْكَثْرَةِ ، قَوْلُهُ : " جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا " يَعْنِي تَرُدُّ جَمْعَ الْكَثْرَةِ إِلَى الْوَاحِدِ وَتُصَغِّرُهُ فَيَصِيرُ بِالتَّحْقِيرِ وَصَفًا ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَقْلَاءِ الْمَذْكُورِينَ جَمْعَتُهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ تَقُولُ : " رَجُلَيْنِ ظَرِيفَيْنِ " ، فَـ " رَجُلَيْنِ " تَصْغِيرٌ " رِجَالٍ " ، وَـ " ظَرِيفَيْنِ " تَصْغِيرٌ " ظِرَافٍ " .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَاجْعَلُهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرًا

فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ (٣) جَمْعُ قَلَّةٍ ، [فَإِنْ كَانَ لَهُ جَمْعُ قَلَّةٍ] (٤) فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ ، وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى الْوَاحِدِ وَجَمَعْتَهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ (مِثَالُهُ " غَلْمَانٌ " إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ

(١) فِي الْأَصْلِ " وَاحِدَةٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٢/ ٤٨٩ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٢/ ٢٧٨ .

(٣) (ف) " فِيهِ " .

(٤) سَقَطَ فِي الْأَصْلِ .

فَيَصِيرُ " غَلْمَةً " ثُمَّ تَصَغُرُهُ فَتَقُولُ : " غُلَيْمَةٌ " ، وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى الْوَاحِدِ
وَجَمَعْتَهُ جَمَعَ السَّلَامَةِ (١) فَتَقُولُ : " غُلَيْمُونَ " لَكِنَّهُ أَرَادَ مِنَ الْجَمْعِ مَا لَا قِلَّةَ لَهُ ،
وَلِذَلِكَ مَثَلٌ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " رُجَيْلَيْنِ ظُرَيْفَيْنِ " .
قَوْلُهُ :

وَاجْمَعْ بَتَاءً غَيْرَ عَاقِلَيْنَا

مِثَالُهُ قَوْلُكَ فِي " قِصَاعٍ ، وَجِفَانٍ " : " قُصَيْعَاتُ ، وَجُفَيِّنَاتُ " ، فَإِنَّمَا لَمْ
يَصَغُرْ جَمْعُ الْكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ لِلْمَنَافَاةِ الَّتِي بَيْنَ الْكَثْرَةِ الَّتِي يَفِيدُهَا (الْجَمْعُ
وَالْقِلَّةُ الَّتِي يُفِيدُهَا) (١) التَّصْغِيرُ ، فَلِذَلِكَ يُرَدُّ إِلَى جَمْعِ الْقِلَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ أَوْ
إِلَى جَمْعِ السَّلَامَةِ ؛ لِأَنَّهُ لِلْقَلِيلِ أَيْضاً .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَاجْمَعْ بَتَاءً غَيْرَ عَاقِلَيْنَا " فَصَحِيحٌ لَكِنْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مُؤَنَّثَ
العُقْلَاءِ لَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَتَقُولُ : " هَذِهِ نِسَاءُ ظُرَيْفَاتُ ، وَرِجَالُ ظُرَيْفُونَ . وَأَمَّا
جَمْعُ التَّصْحِيحِ فَيَصَغُرُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ قِلَّةٌ فَتَقُولُ فِي " زَيْدُونَ " : " زَيْدُونَ " ،
وَفِي " هِنْدَاتٍ " : " هِنْدِيَّاتُ " .

[تصغير الترخيم]

وَشَدُّ قَوْلِهِمْ زُهَيْرٌ صَغُرَا مُرْخَمًا كَذَا عُنَيْمٌ حَقُرَا

الشَّادُّ : هُوَ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، بَلْ يُؤْخَذُ سَمَاعاً ، وَالنَّحْوِيُّونَ جَعَلُوا ٢٠٦ أ

هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّصْغِيرِ قِيَاساً (٢) وَسَمَوْهُ " تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ " (٣) أَمَّا الْفَرَاءُ (٤)

فَيُجِيزُ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّصْغِيرِ فِي الْأَعْلَامِ خَاصَّةً ، وَقَالَ : إِنْ الْعَرَبَ إِنَّمَا تَفْعَلُ

(١) سقط في (ف) سببه انتقال نظر الناسخ .

(٢) بعده في الأصل " وسموه قياساً " ، وهو تكرار مع ما بعده .

(٣) وهو عبارة عن حذف زوائد الثلاثي والرباعي مطلقاً وتصغير ما بقي بعد الحذف طلباً للخفة ويسمى

بذلك لمشاركتة الترخيم في مطلق الحذف . عن شرح ابن القواس ١٢١٦ .

(٤) ينظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣/ ٤٧٦ ، وشرح الشافعية ١/ ٢٨٣ ، وشرح الألفية للمرادي

ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ كَمَا كَانَ التَّرْخِيمُ فِي النَّدَاءِ غَالِبًا فِي الْأَعْلَامِ ، وَهُوَ فِي غَيْرِ
 الْأَعْلَامِ شَادُّ ، كَمَا كَانَ التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ شَادًّا ، فَتَقُولُ فِي حَارثٍ -
 عَلَمًا - : " حُرَيْثٌ " ، وَلَوْ كَانَ صِفَةً لَمْ تَقُلْ إِلَّا : " حَوْبِرْثٌ " ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي
 "أَسْوَدَ" عَلَمًا : " سُوَيْدٌ " ، وَفِي الصِّفَةِ لَمْ تَقُلْ إِلَّا " أُسَيْدٌ " (١) . وَصَاحِبُ
 الْأَرْجُوزَةِ جَعَلَ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّرْخِيمِ شَادًّا لِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْحَذْفِ وَالتَّبَاسِ
 بَعْضِ الْأَسْمَاءِ بِبَعْضٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّصْغِيرَ تَحْذِفُ فِيهِ جَمِيعَ زَوَائِدِ الْكَلِمَةِ
 وَتَجْعَلُهَا عَلَى حُرُوفِهَا الْأَصُولِ ثَلَاثِيَّةً كَانَتْ أَوْ رُبَاعِيَّةً ، إِثَارًا لِلتَّخْفِيفِ فَتَقُولُ فِي
 تَصْغِيرِ "أَحْمَدَ" تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ : " حُمَيْدٌ " فَتَحْذِفُ الْهَمْزَةَ ، وَكَذَا تَقُولُ فِي
 تَصْغِيرِ "مَحْمُودٍ" : " حُمَيْدٌ " فَتَحْذِفُ الْمِيمَ الْأُولَى (وَالْوَاوُ ، وَكَذَا تَقُولُ فِي
 تَصْغِيرِ "مُحَمَّدٍ" : " حُمَيْدٌ " فَتَحْذِفُ الْمِيمَ الْأُولَى) (٢) ، وَالْمِيمَ الثَّانِيَةَ مِنَ الْمِيمِ
 الْمَشْدُودَةِ ، وَكَانَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ جَعَلَهُ شَادًّا ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْبَاسِ .
 قَوْلُهُ : " زُهَيْرٌ " تَصْغِيرَ " أَزْهَرَ " فَلَمَّا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ خَرَجَ عَنِ وَزْنِ الْفِعْلِ
 فَصَرَفَهُ فِي التَّصْغِيرِ .

قَوْلُهُ : " مُرَحَّمًا " يَعْنِي بِحَذْفِ الزَّائِدِ الَّذِي فِيهِ ، وَ " عُنَيْمٌ " تَصْغِيرُ
 "عُنْمَانَ" فَلَمَّا حُذِفَتِ الزَّائِدِينَ صَرَفْتُهُ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ مِنَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ
 بِهِمَا ، وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ " غَلَابٍ ، وَحَذَامٍ - اسْمُ امْرَأَةٍ - : " غَلَيْبَةُ حَذِيمَةٌ " .
 فَتَلْحَقُ النَّاءَ فِيهِ كَمَا تَلْحَقُ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ
 عَنْ " غَالِبَةٍ ، وَحَازِمَةٍ " .

(١) فِي الْأَصْلِ " سَيْدٌ " تَحْرِيفٌ ، وَقَالَ ابْنُ يَعْشَى ١٣٧/٥ : « وَلَمْ يَفْرُقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ هَذَيْنِ » .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) انْتِقَالَ نَظَرٍ .

وَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ نَاقَةٍ ضَامِرَةٍ تَحْقِيرَ التَّرْخِيمِ : "ضَمِيرٌ" بِغَيْرِ
تَاءٍ (١) ، وَكَذَلِكَ الرَّبَاعِيُّ إِذَا حَقَّرْتَهُ هَذَا التَّحْقِيرُ ، فَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ مُدْحَرَجٍ :
"دُحْرِجٌ" إِذَا رَحَّمْتَ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ تَصْغِيرَهُ بِغَيْرِ (٢) التَّرْخِيمِ كَذَلِكَ ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ
التَّصْغِيرَيْنِ فِي الرَّبَاعِيِّ ؟

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَرْحَمْهُ قُلْتَ : "دُحْرِجٌ" (٣)
بِالتَّعْوِيضِ ، وَلَمْ تَجْزُ زِيَادَةُ الْيَاءِ لِلتَّعْوِيضِ فِي تَصْغِيرِهِ مُرْخَمًا ، وَحَكَى
سَيْبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ فِي "إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ : بَرِيَهُ ، وَسَمِعُ" (٤) ،
وَهُوَ شَادُّ ، وَالْقِيَاسُ : "أَبِيرُهُ ، وَأُسَمِعُ" (٥) أَوْ بَرِيَهُمْ ، وَسَمِعِلُ (٦) .

كَمِثْلِ مَا شَدَّ مُغْيِرِيَانُ فِي مَغْرِبٍ ، كَذَا عَشْيَشِيَانُ

يُرِيدُ أَنَّ الشَّنُوذَ فِي تَحْقِيرِ التَّرْخِيمِ بِالْحَذْفِ كَمَا كَانَ هُنَا
بِالزِّيَادَةِ ، فَزَادُوا فِي الْمَغْرِبِ أَلِفًا وَثَوْنًا ، وَالْقِيَاسُ "مُغْيِرِبٌ" فَكَأَنَّهُمْ
صَغَّرُوا "مَغْرِبَانُ" (٧) بِالزِّيَادَةِ ، يَقُولُونَ : أَتَيْكَ (٨) مُغْيِرِيَانِ الشَّمْسِ ، أَيَّ : وَقْتَ

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٤٨٢ ، والتكلمة ٢٠٩ .

(٢) في الأصل "بعد" تحريف .

(٣) في الأصل "دحرج" .

(٤) ينظر الكتاب ٣ / ٤٧٦ .

(٥) وهذا اختيار المبرد كما في الأصول في النحو ٣ / ٦١ .

(٦) وهو اختيار صاحب الكتاب ٣ / ٤٤٦ ، وكان في الأصل "بريهم وسميعل" ، و المثبت من (ف)

والكتاب ٣ / ٤٤٦ .

(٧) في النسختين "مغريبان" تحريف .

(٨) في (ف) "أتيتك" ، ويتظر الكتاب ٣ / ٤٨٤ .

غُرُوبِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى شُدُودِهِ ، وَأَمَّا (بَابُ التَّرْخِيمِ) (١) فَسَبِيْبِيَّهِ وَمَنْ تَابَعَهُ يَجْعَلُونَهُ قِيَاسًا (٢) ، أَعْنَى تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ .

وَأَمَّا (عَشِيْشِيَّانُ) فَهُوَ تَحْقِيرُ الْعَشِيِّ ، وَالْقِيَاسُ : عُشَى ، فَتَحْذِفُ الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْيَاعِينَ وَتَدْعِمُ يَاءَ التَّصْغِيرِ فِيمَا بَعْدَهَا ، لَكِنَّهُمْ فَصَلُوا بَيْنَ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَالْيَاءِ الْأُخْرَى بِالشَّيْنِ ، وَزَادُوا أَلْفًا وَنُونًا . وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الشَّيْنَ وَيَقُولُ : (عَشِيَّانُ) فَيَزِيدُ الْأَلْفَ وَالنُّونَ [وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ (عَشِيَّةِ) : عَشِيْشِيَّةُ ، فَزَادُوا شَيْنًا ، وَالْقِيَاسُ عُشِيَّةُ ، كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ [صَبِيَّةِ) : صَبِيَّةُ بِحَذْفِ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ] (٣) . وَقَالُوا فِي (إِنْسَانِ) : أُنَيْسِيَّانُ (٤) ، وَفِي (صَبِيَّةِ) - جَمْعُ صَبِيٍّ - : أُصَيْبِيَّةُ (٥) .

[تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ]

٢٠٦ ب

مِثْلَ شُدُودِ قَوْلِهِمْ : هَازِيًّا تَصْغِيرِ هَذَا ، وَكَذَا اللَّذِيَّ (٦)

كَمِثْلِ قَوْلِ الْقَائِلِ الْمُرَوِّىِّ أُنَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

(مِثْلًا) هُنَا مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أُنَى : شُدُّ مُغَيْرِيَّانُ (٧)

عَنْ قِيَاسِ بَابِ التَّصْغِيرِ شُدُودًا مِثْلَ شُدُودِ قَوْلِهِمْ : (هَازِيًّا) تَصْغِيرُ (هَذَا) وَوَجْهُهُ شُدُودُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ - أَعْنَى الْمُبْهَمَةِ - وَمَخَالَفَتُهَا لِبَابِ التَّصْغِيرِ مِنْ جِهَةِ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ جُمْلَةٌ فِي الْأَصْلِ لَمْ أَتَّبِعْنَهَا ، وَهِيَ غَيْرُ وَارِدَةٍ فِي (ف) ، وَلَعَلَّ الْمَثَبِثَ صَوَابٌ ، أَمَا مَا فِي (ف) فَهُوَ كَالتَّالِي " أَمَا مَا قَالَ سَبِيْبِيَّهِ فَمَنْ تَابَعَهُ .. " ، وَهُوَ كَلَامُ رَكِيكَ لَا مَعْنَى لَهُ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ٣ / ٤٧٦ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " أُنَيْسِيَّانُ " ، قَالَ الرُّضَى فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ ١ / ٢٧٤ : " قِيَاسُ إِنْسَانٍ أُنَيْسِيَّانِ

كَسْرِيْحِيْنِ فِي سِرْحَانٍ ، فَزَادُوا الْيَاءَ فِي التَّصْغِيرِ شَاذًا فَصَارَ كَعَقْرِيبَانِ .. " ، وَمَنْ قَالَ : إِنْ

إِنْسَانًا إِفْعَانٌ مِنْ نَسَى .. فَانَيْسِيَّانُ قِيَاسٌ عِنْدَهُ .

(٥) فِي الْأَصْلِ (ظَبِيَّةٌ - جَمْعُ ظَبِيٍّ - أَظْبِيْبِيَّةٌ) تَحْرِيفٌ .

(٦) (ف) " اللَّتِيَّانُ " وَهِيَ رَوَايَةٌ .

(٧) فِي الْأَصْلِ " مَغْرِيْبَانُ " تَحْرِيفٌ .

فَتَحَّ أَوْلَهَا ، وَمِنْ شَأْنِ الْمَصْغَرِ أَنْ يُضْمَّ أَوْلُهُ ، وَمِنْ جِهَةِ وَقُوعِ يَاءِ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً فِي أَكْثَرِهَا ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يُغَيَّرُوا (١) أَوْلَهَا بِالضَّمِّ غَيَّرُوا أَوَّخِرَهَا بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ عَوْضًا مِنَ الضَّمَّةِ فِي أَوْلَهَا ، وَالْقِيَاسُ أَلَّا تُصَغَّرَ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ ؛ لِشَبَهِهَا بِالْحُرُوفِ وَ لَكِنْ لَمَّا وُصِفَتْ وَوُصِفَ بِهَا وَتُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ قَوِيَّ شَبَهُهَا بِالْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، فَلَمَّا وُصِفَتْ صُغِّرَتْ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ ، وَغَيْرُهَا مِنْ (الْمَبْنِيَّاتِ) (٢) لَمْ تُوصَفْ فَلَمْ تُصَغَّرْ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ وَقَعَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً ؟

قُلْتُ : إِنْ وَقَعَتْ فِي اللَّفْظِ ثَانِيَةً فَهِيَ فِي التَّقْدِيرِ ثَالِثَةٌ ؛ لِأَنَّ وُضْعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْأَصَالَةِ لَيْسَ عَلَى حَرْفَيْنِ كَوُضْعِ الْحُرُوفِ نَحْوُ " مِنْ ، وَعَنْ " ، فَأَصْلُ "ذَا ذِي" عَيْنُ الْكَلِمَةِ ، وَلَامُهَا يَاءٌ ، لِأَنَّ سَيَبُوبَهُ حَكَى فِي أَلْفِ "ذَا" الْإِمَالَةَ (٣) ، وَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ - الَّتِي هِيَ (٤) عَيْنُ الْكَلِمَةِ - يَاءً وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَامُهَا يَاءً إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَامُهَا (٥) وَوَأُ ، إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ " حَيَّوتُ " (٦) أَي : مَا عَيْنُهُ يَاءٌ وَلَامُهُ وَوَأُ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ يَاءً فَلَمَّا صَغَّرُوهُ رَدُّوا اللَّامَ الَّتِي هِيَ الْمَحذُوفَةُ ، وَقَلَبَتْ الْأَلْفُ - الَّتِي قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ - يَاءً ؛ لِئَلَّا يَجِبَ حَذْفُهَا لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ يَاءِ التَّصْغِيرِ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الْأُولَى

(١) فِي الْأَصْلِ " يَغْيِر " تَحْرِيفٌ .

(٢) (ف) الْأَسْمَاءُ " .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٤/ ١٢٥ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَيْضًا كَمَا فِي الْإِنْصَافِ ٢/ ٦٦٩ الْمَسْأَلَةُ (٩٥) وَهَذَا

بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ الْأَصْلُ فِي (ذَا) " ذَوِي " بِفَتْحِ الْوَاوِ ، لِأَنَّ بَابَ " شَوِيْتِ " أَكْثَرُ مِنْ بَابِ " حَيِيْتِ " .

(٤) (ف) " الَّذِي هُوِي " .

(٥) سَقَطَ فِي (ف) .

(٦) يَنْظُرُ الْإِنْصَافُ ٢/ ٦٧٠ الْمَسْأَلَةُ (٩٥) .

وَأُدْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِي الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ . وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ ؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ سَبَاكُنَةٌ وَمَا قَبْلَ الْأَلْفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَتَحَرِّكًا ، وَلَا حَذْفُ يَاءِ التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّهَا لَمَعْنَى فَحَذْفُهَا يَخِلُّ بِذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْمَحذُوفُ هُوَ (الْيَاءُ) الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا تَكُونُ الْيَاءُ الَّتِي رَدَدْتَهَا فِي التَّصْغِيرِ زَائِدَةً مُجْتَلِبَةً لِأَجْلِ التَّصْغِيرِ كَمَا فِي " مِنْ ، وَعَنْ " لَوْ سُمِّيَ بِهِمَا وَصَغُرَا فَقُلْنَا : " مِنْ ، وَعَنْ " ؟ قِيلَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ قَدْ قَوَّيْتُ بِوَصْفِهَا وَالْوَصْفُ بِهَا وَتَثْنِيَّتُهَا وَجَمْعُهَا ، فَفَارَقَتْ الْحُرُوفَ وَقَارَبَتْ التَّمَكُّنَ بِذَلِكَ .

وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ " تَا " : " تِيَا " عَلَى مَا مَضَى فِي " ذَا " ، وَلَا يُصَغَّرُ مِنَ الْمُؤنَّثِ " ذِي " لِنَلَا يَلْتَبَسُ بِـ " ذَا " الَّتِي لِلْمَذْكَرِ (١) .

وَتَقُولُ فِي [تَصْغِيرِ] (٢) " أُولَى " : " أُولِيَا " فَهَذَا لَمْ تَقَعْ فِيهِ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً بَلْ ثَالِثَةً عَلَى بَابِهَا وَقَلِبْتَ الْأَلْفَ الْأَخِيرَةَ يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ عَوْضٌ مِنَ الضَّمَّةِ فِي الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَتْ الضَّمَّةُ فِي " أُولِيَا " لِلتَّصْغِيرِ بَلْ هِيَ الضَّمَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمَكْبَرِ .

وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ : " أَوْلَاءِ " الْمَمْدُودِ : " أَوْلِيَاءِ " فَتَزِيدُ أَلْفَ الْعَوْضِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ وَتَقْلِبُ أَلْفَ " أَوْلَاءِ " يَاءً (٢) وَتَدْغِمُ فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ .

وَقَلِبَ الْأَلْفَ فِي " أُولَى " ، وَ" أَوْلَاءِ " يَاءً وَإِدْغَامَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِيهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَلْفَ " ذَا " أَوْ " تَا " هِيَ الْمَقْلُوبَةُ يَاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا ، وَوَقَّوعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثَانِيَةً ، فَافْهَمَهُ .

(١) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ٢/ ٢٨٦ حَيْثُ قَالَ الْمَبْرَدُ : " فَإِنْ حَقَرْتَ (ذَه) أَوْ (ذِي) قَلْتَ : تِيَا ، وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ

تَقُولَ : ذِيَا كِرَاهَةَ التَّبَاسِ الْمَذْكَرِ بِالْمُؤنَّثِ فَقَلْتَ : تِيَا " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله: " اللذيا " يريد: تصغير " الذي " / بفتح أوله وزيادة ألف في ٢٠٧
 آخره عوضاً عن ضم أوله وأدغمت ياء التصغير في " ياء " الذي ، وتقع فيه
 ياء التصغير ثالثة ، و " الذي " تشارك أسماء الإشارة في الإبهام والبناء ولذلك
 صغرت تصغيرها ، ثم استشهد بعد ذلك في تصغير " ذأ " بقول الشاعر :

أني أبو ذياك الصبي (١)

فـ " ذياك " تصغير " ذاك " .
 وتقول في تصغير " التي " : " اللتيا " .

وتقول في (تحقير) (٢) " الذين " : " اللذيون " فتحذف الألف التي هي
 عوض عن ضم أوله ، وكذا تحذفها في التثنية تقول : " الذيان " لسكونها
 وسكون علامة الجمع أو التثنية ، وأبو الحسن يرى أن الصواب في جمع " الذي
 " مصغراً : " اللذيون " بفتح " الياء " التي قبل الواو ؛ لأن الألف مقدره مرادة
 كما في جمع المقصور (٣) . وفي النصب والجر لا فرق بين لفظي التثنية والجمع
 إلا فتح النون وكسرها . وأما " اللاتي " فلا يحقر على لفظه ؛ لأنه (٤) جمع كثرة
 فيرد إلى الواحد فيقال : " اللتيات " (٥) ، فأعرفه .

(١) نسب هذا الرجز إلى رؤبة ، انظر ديوانه ١٨٨ ، والعيني ٢ / ٢٢٢ .

(٢) في (ف) " تصغير " .

(٣) نص على مذهب الأخفش المبرد في المقتضب ٢ / ٢٨٩ ، وعقب عليه بقوله : " وليس هذا القول
 بمرضي ، لأن زيادة التثنية والجمع ملحقة " ، وانظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣ / ٤٨٨ ،
 وشرح الشافعية ١ / ٢٨٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ١٢١٩ .

(٤) في الأصل " لأنها " .

(٥) وفي شرح الشافعية ١ / ٢٨٨ ، وقد صغرها الأخفش على لفظهما ، قياساً لا سماعاً ، وكان لا
 يبالي بالقياس في غير المسموع فقال في تصغير (اللاتي : اللويتا .. ، وقال في تصغير (اللاتي):
 اللويتا ، بفتح اللام فيهما ...

[تصغير الثلاثي المؤنث]

وَأَرَدُّ إِلَى الْمُوْنِثِ الثَّلَاثِي هَاءٌ بِهِ عِلَامَةُ الْإِنَاثِ

فَقُلْ : قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقِدْرَا وَيَعْدُ هَذَا الْبَابُ ذَاكَ يُدْرَى

أَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْمُوْنِثُ " عَنِ الْمَذْكَرِ ، فَإِنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا " هِنْدًا " ثُمَّ صَغَّرْتَهُ لَمْ تَرُدْ الْهَاءَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " أُذَيْنَةٌ ، وَعُيَيْنَةٌ " عَلَمَيْنِ لِمَذْكَرٍ ، فَإِنَّهُمَا نُقِلَا وَسُمِّيَ بِهِمَا الْمَذْكَرُ بَعْدَ التَّصْغِيرِ .

وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الثَّلَاثِي " عَنِ الرَّبَاعِيِّ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ صَغَّرْتَ عَقْرِيًّا قَلْتَ (١) : " عَقِيرِبٌ " بِغَيْرِ (٢) هَاءٍ فِي التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْيَاءِ وَصَارَ عَوْضًا مِنْهَا ، فَلَمْ تَجْمَعْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا فِيمَا شَدَّ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قَوْلُهُ : " هَاءٌ " يَعْنِي تَاءَ التَّائِيثِ الْمُنْقَلِبَةَ فِي الْوَقْفِ [هَاءٌ] (٤) .

قَوْلُهُ : " عِلَامَةُ الْإِنَاثِ " يَعْنِي عِلَامَةَ التَّائِيثِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ عَلَى هَذَا قِيدًا آخَرَ ، وَيَقُولُ : فِي التَّصْغِيرِ ، لَكِنَّهُ اِكْتَفَى بِالْمَثَالِ ، وَلِأَنَّ الْبَابَ لِلتَّصْغِيرِ ، وَلَوْ قَالَ : فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ لَكَانَ أَضْبَطَ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ " حَرْبٍ ، وَعَرَسٍ " لَا تَرُدُّ إِلَيْهِ الْهَاءُ .

وَيَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : " وَأَرَدُّ إِلَى الْمُوْنِثِ الثَّلَاثِي هَاءٌ " فِي التَّصْغِيرِ أَنَّ الْمَكْبَرِ مُوْنِثٌ وَلَا عِلَامَةَ فِيهِ لِلتَّائِيثِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " فَقَلْتَ " .

(٢) (ف) " بَعْدُ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

قوله : " قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقَدْرًا " يعنى تُرِيدُ بقولك " قُدَيْرَةٌ بالتاء مُصَغَّرُ
 "الْقَدْرِ" الَّتِي بَغَيْرِ تَاءٍ (١) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقَدْرَ مُؤنَّثَةٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
 إِذَا رَدَّ عَافَى الْقَدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا (٢)
 فالْمُضْمَرُ فِي " يَسْتَعِيرُهَا " مُؤنَّثٌ ، وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى " الْقَدْرِ " .
 وَإِنَّمَا وَجَبَ رَدُّ الْعَلَامَةِ فِي التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ
 [وَتَقْدِيرُ الْعَلَامَةِ أَيْضًا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ] (٣) ، فَلَوْ (لَمْ تُرَدَّ) (٤) الْعَلَامَةُ فِي
 التَّصْغِيرِ لَزِمَ مُخَالَفَةُ الْأَصْلِ مِنْ جِهَةِ التَّصْغِيرِ وَمِنْ جِهَةِ التَّقْدِيرِ ، هَذَا أَجُودُ
 مِنْ تَعْلِيلِهِمْ بِأَنَّ التَّصْغِيرَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ ، وَيَجِبُ إِحْقَاقُ الْهَاءِ فِي صِفَةِ الْمُؤنَّثِ
 فَتَجِبُ فِي التَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَزِمَ لَهُمْ فِي الرَّبَاعِيِّ ، فَأَمَّا عَلَى قَوْلِنَا: تَقْدِيرُ
 الْهَاءِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَلَمْ يَلْزِمْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ (٥) فِي الرَّبَاعِيِّ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ لِأَنَّ
 فِي الْمَكْبَرِ مِنْهُ وَلَا فِي (٦) الْمَصْغَرِ . [وَقِيلَ] (٧) لِأَنَّ هَذَا الْأِسْمَ مَوْضُوعٌ لِلْمُؤنَّثِ ،

(١) ينظر الصحاح في (قدر) حيث قال الجوهري : " والقدر تؤنث ، وتصغيرها قدير بلا هاء ، على

غير قياس " ، فعلى هذا لا يصلح للتمثيل .

(٢) هذا عجز بيت متنازع في نسبته ينظر تحقيق ذلك في حاشية المفضليات ١٧٦ حيث نسب إلى عوف

ابن الأحوص ، وصدده :

فلا تسأليني وأسألي عن خليقتي

وهو في ديوان الأعشى ٢٧١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٩٦ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " لم يردوا " .

(٥) في الأصل " هذا " تحريف .

(٦) " سقط من الأصل .

(٧) زيادة من (ف) .

وَلَمْ يَنْبُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ بَابِ حَرْفِ التَّائِيثِ ، فَلَوْ لَمْ تَظْهَرْ عِلْمَةُ التَّائِيثِ فِي مُصَغَّرِهِ
لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مِنَ التَّائِيثِ شَيْءٌ .

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ هَذَا الْبَابِ ذَاكَ يُدْرَى

يَعْنِي الْمَوْثَبَ بِغَيْرِ عِلْمَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ مُسْتَوْفَى بَعْدَ / بَابِ التَّصْغِيرِ . ٢٠٧ ب

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة

الصفوة الصافية في شرح الدرر الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الثاني

(القسم الثاني مع الفهارس الفنية)

١٤٢٠ هـ

ح

جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدررة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (من التراث الإسلامي)

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد ٣٧٥٩-١٣١٩

٢- اللغة العربية - الصرف

١- اللغة العربية - للنحو

أ- العميري ، محسن سالم (محقق) ب- العنوان ج- السلسلة

١٥/١٤٠٥

ديوي ٤١٥,١

رقم الايداع : ١٥/١٤٠٥

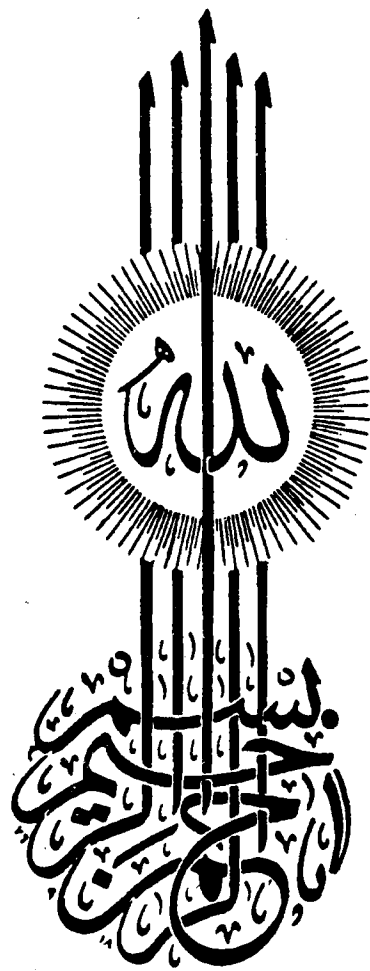
ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمد : ١٤٠٥-١٣١٩

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى



[باب التذكير والتأنيث]

القولُ في التأنيثِ والتذكيرِ تذكيرُ الاسمِ الأصلُ كالتذكيرِ

التذكيرُ والتأنيثُ مَعْنِيَانِ يُوصَفُ بِهِمَا (١) الْأَسْمَاءُ دُونَ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَدُخُولِهِ فِي الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِ الْإِسْمِ ، وَإِذَا كَانَا مِنَ الْمَعْنَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَارِزًا لِهَاتِيهِمَا لَفْظًا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا كَسَائِرِ الْمَعْنَى ، لَكِنْ لَا حَاجَةَ لِلتَّذْكَيرِ إِلَى (٢) عِلْمَةٍ ؛ لِكُونِهِ أَصْلًا ، وَلَمَّا كَانَ التَّأْنِيثُ فَرَعًا أَحْتَاَجَ إِلَى عِلْمَةٍ ، وَلِذَلِكَ كَانَ عِلَّةً (٣) فِي مَنْعِ الصَّرْفِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى شَيْخٍ لَائِحٍ مِنْ بَعْدِ لَمْ تَدْرِي مَا هُوَ فَتَقُولُ : مَا هَذَا [الشَّيْءُ] (٤) وَلَا تَقُولُ : مَا هَذِهِ ؟ فَجَرَدْتَ السُّؤَالَ لِلتَّذْكَيرِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ الْفَرْقُ فَتَوَثَّقِ إِنَّ كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ مُؤَنَّثًا ، قَالُوا : وَلِأَنَّ لَفْظَةَ " شَيْءٌ " تَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ ، وَيَصْدُقُ (٥) هَذَا الْإِسْمُ عَلَى جَمِيعِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ بِهِ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " تَذْكَيرُ الْإِسْمِ الْأَصْلُ " فَلِذَلِكَ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى عِلْمَةٍ ، كَمَا أَنَّ التَّذْكَيرَ لَمَّا كَانَ أَصْلًا لِلتَّعْرِيفِ وَسَابِقًا عَلَيْهِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى عِلْمَةٍ ، وَبَابُ التَّذْكَيرِ وَالتَّأْنِيثِ أَصْلٌ كَبِيرٌ ، وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ كِتَابٌ مُفْرَدٌ (٦)

(١) فِي الْأَصْلِ " بِهَا " .

(٢) (ف) " فِي " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " عَلَيْهِ " .

(٤) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ ، وَهِيَ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةٌ ١٣٣ .

(٥) (ف) " وَيَصِحُّ " .

(٦) (ف) " مُتَفَرِّقَةٌ " .

مقصورة عليه (١)؛ لأنَّ الغالبَ عليه اللُّغَةُ وفيه مَا يُؤَخِّدُ قِيَاسًا، لِاسْتِمْرَارِهِ ،
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " قَامَتْ وَقَعَدَتْ " فَالْتَأَاءُ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي شَيْءٍ وَعَلَامَتُهُ فِي غَيْرِهِ ؟ .

قِيلَ : إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ جُعِلَ مَعَ الْفَاعِلِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، لِعَدَمِ
اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَلِذَلِكَ سَكَنْتُ هَذِهِ التَّاءُ لِاتِّصَالِهَا بِالْفِعْلِ كَجَزءٍ مِنْهُ ، لِئَلَّا
تَجْتَمِعَ أَرْبَعُ مَتَحَرِّكَاتٍ ، كَمَا إِذَا اتَّصَلَ زَمِيرُ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ سَكَنُوا آخِرَ الْفِعْلِ
لِئَلَّا تَجْتَمِعَ أَرْبَعُ مَتَحَرِّكَاتٍ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ كَلِمَةٌ يَتَوَالَى فِيهَا أَرْبَعُ مَتَحَرِّكَاتٍ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَخَلَّلَهَا سَاكِنٌ إِمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَلَوْلَا أَنَّ الْفَاعِلَ أَشَدُّ اتِّصَالَ
بِالْفِعْلِ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ بِالاسْمِ نَحْوِ " سَمَكَةٍ ، وَحَلْمَةٍ " لَمَا لَزِمَ تَسْكِينَ لَامِ الْفِعْلِ ،
وَلِذَلِكَ قَلَّ وَجُودُهَا فِي الْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْحَرْفِ مِنَ الْفِعْلِ مَرْتَبَةُ الْفِعْلِ مِنَ
الاسْمِ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي (٣) : التَّأْنِيثُ مَعْنَى وَالْأَفْعَالُ أَحْدَاثٌ ، وَالْأَحْدَاثُ لَا
تَحِلُّهَا الْمَعَانِي - يَعْنِي بِالْأَحْدَاثِ الْأَعْرَاضَ - قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : " ضَرَبْتُ ضَرْبًا
شَدِيدًا " فَتَصِفُ الضَّرْبَ الَّذِي هُوَ الْحَدَثُ بِالشَّدَةِ وَهُوَ حَدَثٌ وَالشَّدَةُ مَعْنَى فَقَدْ
حَلَّتِ الْمَعَانِي فِي الْأَحْدَاثِ ، قَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّكَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا تُخْبِرُ أَنْ
هَذَا الضَّرْبُ وَقَعَ فِي وَجْهِ دُونَ وَجْهِ ، لَا أَنَّ الشَّدَةَ قَدْ حَلَّتْهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَأَمَّا
" ضَرْبَةٌ ، وَضَرْبٌ " فَمِثْلُ " تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ " فَالْتَأَاءُ لِتَخْلِيصِ الْوَاحِدِ لِالتَّأْنِيثِ .
وَقِيلَ : هُوَ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ كَعُرْفَةٍ ، وَظَلْمَةٍ (٤) .

(١) وذلك نحو المذكر والمؤنث للمبرد ، والمذكر والمؤنث للأنباري ، وهما مطبوعان ومشهوران بين طلاب
العربية ، وغيرهما كثير .

(٢) (ف) " الفعل " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٨٩/٥

(٣) لم أعر على هذا النص في كتبه التي بين يدي .

(٤) انظر التكملة لأبي علي ٨٦ .

« بيان المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي »

ثُمَّ الْمُوْنْتُ الَّذِي نُوْرِدُهُ إِمَّا حَقِيْقِي وَإِمَّا ضِدَّهُ

المؤنث على ضربين : حقيقي وغير حقيقي ، فالحقيقي ما كان من الحيوان له فرج بإزائه ذكر ، وقيل : ما كان له نسل .

قوله : " وإمَّا ضِدَّهُ " : يريد ضد الحقيقي ، وهو ما ليس بحقيقي ، فالأول " كامرأة ، وعناق (١) ، وناقاة " ، والثاني وهو غير الحقيقي نحو " غرقة ، وظلمة ودار " .

غير (٢) الحقيقي على نوعين نوع بلا علامة كالعين

/لَمَّا كَانَ الْمُوْنْتُ غَيْرَ الْحَقِيْقِي يَنْقَسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا بَعْلَامَةٌ ، وَالْآخَرُ ٢٠٨ أَيْ بغير علامة [ذكر نوعيه ، ثم] (٣) بدأ بما لا علامة فيه ظاهرة لإشكاليه .

وقوله : " بلا علامة " يعنى ظاهرة فى اللفظ لكن (٤) له علامة مقدرة فى النية ، ولذلك تظهر فى التصغير ، وهو مشكل لعدولهم به عن الأصل الذى هو التذكير ، ويعرف هذا النوع بطرق :

أحدها : عود الضمير إليه مؤنثاً كما فى الحديث : " عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس فى سبيل الله " (٥) .

(١) العناق : الأنثى من أولاد المعز .

(٢) (ف) " ضد " .

(٣) سقط فى الأصل .

(٤) فى الأصل " لا " تحريف .

(٥) روى هذا الحديث فى سنن الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول : " عينان لا تمسهما النار : عين بكت من خشية الله ... " الحديث .

ينظر سنن الترمذى ٩٦/٣ (باب ما جاء فى فضل الحرس فى سبيل الله) .

الثاني: " وَصَفَهَا بِالْمُوْتِ نَحْوُ " عَيْنٌ حَسَنَةٌ ، وَعَيْنٌ نَجْلَاءٌ " .

الثالث: الإِشَارَةُ نَحْوُ : هَذِهِ عَيْنٌ .

الرابع: الإِخْبَارُ نَحْوُ " عَيْنٌ زَيْدٍ حَسَنَةٌ " .

الخامس: إِسْقَاطُ (التَّاءِ) مِنْ عَدَدِهِ نَحْوُ : ثَلَاثٌ أَعْيُنٌ .

السادس: التَّصْغِيرُ نَحْوُ " عُيْنَةٌ " .

السَّابِعُ : جَمْعُهُ عَلَى " أَفْعُلٍ " (١) فِيمَا كَانَ ثَالِثَ مُفْرَدِهِ مَدَّةً (٢) نَحْوُ

" عُقَابٍ وَأَعْقَابٍ " .

وَعُنُقٌ ، وَفَخْدٌ ، وَالْأُذُنُ وَالرَّجُلُ وَالْعِقَبُ ثُمَّ السَّنُّ

العُنُقُ : بضمّ الثَّانِي - وَهُوَ النُّونُ - مُوْتَنَةٌ ، وَبِسُكُونِ النُّونِ مُذَكَّرٌ (٣) ،

وَيُقَالُ فِي تَحْقِيرِهَا : " عُنَيْقَةٌ " .

قَوْلُهُ : " وَفَخْدٌ " هِيَ مُوْتَنَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " فُخَيْذَةٌ " ، وَفِيهَا أَرْبَعُ

لُغَاتٍ (٤) :

أَحَدُهَا : بِكسْرِ الخَاءِ مَعَ فَتْحِ الفَاءِ .

الثَّانِيَةِ : بِكسْرِ الفَاءِ مَعَ الخَاءِ .

الثَّالِثَةِ : إِسْكَانُ الخَاءِ وَفَتْحُ الفَاءِ .

الرَّابِعَةِ : بِكسْرِ الفَاءِ مَعَ إِسْكَانِ الخَاءِ .

قَوْلُهُ : " وَالْأُذُنُ " فِيهَا لُغَتَانِ ضَمَّ الذَّالِ ، وَإِسْكَانُهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَتَعْيِيهَا أَذُنٌ وَإِعْيَةٌ ﴾ (٥) ، وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : " أُذَيْنَةٌ " .

(١) (ف) " أفعله " تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) ينظر اللسان في " عنق " ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٢ ، والمخصص ١٧ / ١١ ، ١٢ .

(٤) ينظر اللسان في " فخذ " حيث لم ترد فيه اللغة الثانية وهي بكسر الفاء مع الخاء .

(٥) سورة الحاقة ١٢ .

قَوْلُهُ: " وَالرَّجُلُ " هِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ (١)
فَوَصَفَهَا بِالْمُؤَنَّثِ بِقَوْلِهِ : " صَحِيحَةٌ " ، وَأَعَادَ عَلَيْهَا الضَّمِيرَ مُؤَنَّثًا بِقَوْلِهِ :
" رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ " .

و" الْعَقْبُ " (٢) مُؤَنَّثَةٌ ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : " عُقَيْبَةٌ " ، قَالُوا : مَا
دَمِيَتْ لَهَا عَقْبٌ (٣) ، بِإِلْحَاقِ التَّاءِ فِي فِعْلِهَا ، وَتَسْكِينِ قَافِهَا (٤) .
و" السِّنُّ " مُؤَنَّثَةٌ ، وَهِيَ وَاحِدَةُ الْأَسْنَانِ يُقَالُ : " كَبُرَتْ (٥) سِنُّ زَيْدٍ " ،
وَتُقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : " سُنَيْنَةٌ " .

وَالْيَدِ ، وَالْيَمِينِ ثُمَّ الْإِصْبَعِ وَالْقَتْبِ ثُمَّ الْكَرْشِ ثُمَّ الضِّلَعِ

الْيَدُ : مُؤَنَّثَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَضْمَمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بِيضَاءَ
مَنْ غَيْرِ سَوْءٍ ﴾ (٦) فَأَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَيْهَا ، وَأَنَّتَ الْحَالَ عَنْهَا فَقَالَ :
(بِيضَاءَ) .

وَالْيَمِينِ : مُؤَنَّثَةٌ تَقُولُ : " هَذِهِ يَمِينُ زَيْدٍ " وَأَنَّهَا يَدٌ ، وَالْيَدُ مُؤَنَّثَةٌ ،
وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا أَلْفُ التَّائِيثِ فَيُقَالُ (الْيُمْنَى) ، وَكَذَا " الْيَمِينُ " مِنَ الْحَلْفِ .

(١) البيت لكثير عزة وهو في ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٤٣٣/١ ، والمفتضب ٢٩٠/٤ ، والعيني ٢٠٤/٤ .

(٢) العقب : مؤخر القدم .

(٣) قال الشريشي في شرحه على ألفيه ابن معطى ٩٢/٢ " يقال في المرأة التي لم تحض : مادميته لها عقب " .

(٤) في (ف) "ثانها" تحريف .

(٥) في (ف) "كسرت" .

(٦) سورة طه ٢٢ .

وَالْإِصْبَعُ : مُؤَنَّثَةٌ تَقُولُ : [ذَهَبَتْ (١)] بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وَفِيهَا سَبْعُ
لِغَاتٍ (٢) : إِذَا كَسَرْتَ [الهمزة جاز في] (٣) الباء ، الإبتاع ، وفتحها (٤) ، وإذا
فتحت الهمزة جاز في الباء ثلاثة أوجه : الفتح والكسر والضم ، وإذا ضممت
الهمزة فتحت الباء ، وجاز ضمها للإبتاع ، وسمع فيها " إصبع " بضم الباء
وكسر الهمزة .

وَالْقَتْبُ - الْمُعَى - [مُؤَنَّثَةٌ] (٥) وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا : " قَتَيْبَةٌ " وَبِهِ سُمِّيَ
" ابْنُ قَتَيْبَةَ " .

وَالْكَرْشُ : مُؤَنَّثَةٌ يُقَالُ : هِيَ الْكَرْشُ (٦) ، وَقَالُوا : " عَلَيْهِ كَرْشٌ " مَنشُورَةٌ (٧)

٢٠٨ ب

إِذَا كَنُوا عَنْ كَثْرَةِ الْعِيَالِ ، فَوَصَفُوهَا بِالْمُؤَنَّثِ .

وَالضَّلْعُ : مُؤَنَّثَةٌ قَالَ (٨) : هِيَ الضَّلْعُ الْعَوْجَاءُ ، فَوَصَفَهَا بِالْمُؤَنَّثِ ، وَفِي

الْحَدِيثِ : " خَلَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ ضِلْعِ عَوْجَاءَ " (٩) ، وَيَجُوزُ فِيهَا تَسْكِينُ اللَّامِ (١٠) .

(١) تكلمة يوجبها السياق ، ومكانها بياض في الأصل .

(٢) ينظر اللسان في " صبع " .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، ويدل عليها أسلوبه .

(٤) فتحها طلباً للخفة .

(٥) تكلمة يدل عليها أسلوبه المتقدم ، أما القَتْبُ - الرجل الذي يوضع على سنام البعير - فيذكر

ويؤنث .

انظر الصحاح واللسان في (قتب) ، والبلغة ٦٩ .

(٦) أى الإخبار بها عن المؤنث دليل تأنيثها .

(٧) ينظر الأساس والقاموس في (كرش) ، وهي لكل مجتر المعدة من الإنسان .

(٨) هكذا في النسختين ، والأنسب " قالوا ... فوصفوها بالمؤنث " .

(٩) الحديث ورد بلفظ الشارح في المذكر والمؤنث للفراء ٧٨ ، والمذكر والمؤنث للأبنبارى ٢٨٥ ، وورد

في صحيح البخارى ومسلم ومسنده الإمام أحمد بن حنبل بروايات آخر .

(١٠) ينظر اللسان والتاج في " ضلع " .

وَالسَّاقِ وَالْقَدَمِ ثُمَّ الْعَضُدِ وَالْكَفِّ وَالشَّمَالِ ثُمَّ الْكَبِدِ

دَلِيلٌ تَأْنِيثٌ "السَّاقِ" قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْتَفَتَ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ (١) فَأَدْخَلَ التَّاءَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهَا .

وَكَذَلِكَ "الْقَدَمُ" لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَزَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ (٢) .
وَكَذَا "الْعَضُدُ" أَنْشَدَ سَيَّبِيُّهُ :

أَبْنِي لُبَيْنَى لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ (٣)
فَ "عَضُدٌ" اسْمٌ "لَيْسَ" وَالْحَقُّ التَّاءُ بِـ "لَيْسَ" لِتَأْنِيثِ اسْمِهَا .
وَأَمَّا "الْكَفُّ" فَمُؤَنَّثَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَفٌّ مَكَارِمٍ خَضَلٍ نَدَاهَا (٤)

فَأَعَادَ عَلَيْهَا الضَّمِيرَ مُؤَنَّثًا ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَعَشِيِّ :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا (٥)

[ف] قَالُوا : "مُخَضَّبٌ" "نَعْتُ" لـ "رَجُلٍ" أَيُّ : أَرَى رَجُلًا مُخَضَّبًا

كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ حَمَلًا عَلَى "الْعَضْوِ" (٦) .

(١) سورة القيامة ٢٩ .

(٢) سورة النحل ٩٤ .

(٣) ينسب البيت إلى أوس بن حجر وهو في ديوانه ٢١ ، ينسب إلى طرفة بن العبد .

ينظر الكتاب ٢ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٢١ ، وابن يعيش ٢ / ٩٠ .

(٤) هذا عجز بيت لبشر بن أبي خازم ، وصدره :

له كَفَّانٍ كَفُّ كَفِّ ضَرٍّ

ينظر ديوانه ٢٢٣ ، وفيه "وكف فواضل" ، واللسان (كفف) .

(٥) البيت في ديوانه ١١٥ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٨ ، والمخصص ١٦ / ١٨٧ .

والأسيف : الغضبان ، والكشحان : ما بين الخاصرة والضلوع ، ومخضباً : ملوناً .

(٦) قال ابن القواس في شرحه ١٢٢٩ : « وقيل : هو حال إمام من الضمير في (يضم) ، أو من

الضمير في (كشحيه) » والقائل أبو علي الفارسي كما في التكملة ١٣٥ ، وزاد "لأنهما" في

المعنى لرجل المنكور .

وَأَمَّا " الشَّمَالُ " فَمُؤَنَّثَةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهَا : " أَشْمَلٌ " (١) كَمَا قَالُوا :
 " عَقَابٌ وَأَعْقَبٌ " ، وَ « أَفْعَلٌ » قَالُوا : إِنَّهُ مُخْتَصٌ بِمُؤَنَّثِ مَا تَالَتْهُ حَرْفٌ مَدٌّ ؛
 وَلِأَنَّهَا " يَدٌ " فِي الْمَعْنَى .

وَدَلِيلُ تَأْنِيثِ " الْكَيْدِ " قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " عَلَى كُلِّ كَيْدٍ حَرَّى أَجْرٌ " (٢)
 فَوَصَفَهَا بِمَا فِيهِ (٣) التَّأْنِيثُ .

وَمِنْ سِوَى الْأَعْضَاءِ عَيْنٌ وَيَدٌ وَالْأُذُنُ وَالرَّجْلُ وَسَاقٌ تُخْضَدُ

قَوْلُهُ : " وَمِنْ سِوَى الْأَعْضَاءِ عَيْنٌ " [يُرِيدُ] (٤) الْمُؤَنَّثِ مِنْ غَيْرِ الْأَعْضَاءِ ،
 أَيُّ : مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانَ - (٥) ، فَ " عَيْنُ الْمَاءِ " مُؤَنَّثَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فِيهَا
 عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾ (٦) ، وَكَذَلِكَ " عَيْنُ السَّحَابِ ، وَعَيْنُ الرُّكْبَةِ " (٧) ، وَكَذَلِكَ " عَيْنُ
 الذَّهَبِ ، وَعَيْنُ الْمِيزَانِ " .

وَ " الْيَدُ " بِمَعْنَى النِّعْمَةِ مُؤَنَّثَةٌ ، يُقَالُ : " لَهُ عِنْدِي يَدٌ مَشْكُورَةٌ " ، وَيُقَالُ
 فِي تَصْغِيرِهَا : " يُدِيَّةٌ " .

وَأُذُنُ الدَّلْوِ وَالْكَوْزِ مُؤَنَّثَةٌ ، أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ فِي وَصْفِ دَلْوٍ :

(١) سقط في (ف) .

(٢) ورد الحديث في صحيح البخارى - كتاب المساقاة ٣/ ٧٧ بلفظ " فى كل كبد رطبة أجر " ، وفى
 كتاب المظالم ١٠٣ بلفظ " فى كل ذات كبد رطبة أجر " ، وانظر مسند الإمام أحمد
 ٢/ ٢٢٢ ، ٣٧٥ ، ٥١٧ ، وكبد حرى : شديدة العطش .

(٣) بعد كلمة " فيه " جاء فى الأصل لفظة " من " ، والواجب إسقاطها .

(٤) تكلمة يوجبها سياق الكلام .

(٥) وهو ما يسمى بالمؤنث غير الحقيقى .

(٦) سورة الغاشية ١٢ .

(٧) عين الركبة : نقرة فى مُقَدِّمِهَا ، ولكل ركبة عينان ، وهما نقرتان فى مقدمها عند الساق : ينظر

اللسان فى (عين) .

لَهَا عِنَاجَانٌ وَسِتُّ أَدَانٌ (١)
 فَحَدَفُ " التَّاءِ " مِنْ عَدِيدِهَا دَلِيلٌ عَلَى تَأْنِيثِهَا .
 وَأَمَّا " الرَّجُلُ " فِي غَيْرِ الْجَارِحَةِ فَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْجَرَادِ يُقَالُ : رَجُلٌ مِنْ
 جَرَادٍ ، وَرَجُلٌ مِنْ دَبِيٍّ (٢) ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى قِطْعَةٍ مِنْهُ .
 وَالسَّاقُ مِنَ الشَّجَرِ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا عَلَيْهَا يَقُومُ النَّبَاتُ كَمَا يَقُومُ الْإِنْسَانُ
 عَلَى سَاقِهِ .

وَمَعْنَى " تُخْضَدُ " تُقَطَعُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ﴾ (٣) ،
 وَالْخَضْدُ : قَطْعُ الشَّجَرِ (٤) .

وَالدَّارُ وَالْعَرُوضُ وَالصُّعُودُ وَسَقَرُ جَهَنَّمَ وَالنُّودُ

أَمَّا تَأْنِيثُ (الدَّارِ) فَظَاهِرٌ لِقَوْلِهِمْ (٥) : " أَقْوَتِ الدَّارُ وَخَلَّتْ " ، وَالدَّارُ :
 الْمَسْكَنُ ، وَالدَّارُ - أَيْضاً - الْبَلَدُ ، قَالَ سيبويه : " هَذِهِ الدَّارُ نَعَمَتِ الْبَلَدِ " (٦)
 (فَأَشَارَ) (٧) إِلَيْهَا بِاسْمٍ لَا يُشَارُ بِهِ إِلَّا إِلَى مُؤَنَّثٍ .

(١) أنشد هذا البيت أبو زيد الأنصاري في نوادره ولم ينسبه وقبله :

لا دلو إلا مثل دلو أهبان

ينظر نوادر أبي زيد (١٢٩) (طبع بيروت) ، والتكملة ١٣٣ ، والمخصص ١٦ / ١٨٦ ، وفي الأصل

" لها عينان " تحريف .

العناج في الدلو العظيمة : حبل أو بطان يشد في أسفلها ، ثم يشد إلى العراقي فيكون عوناً لها
 وللوزم ، فإذا انقطعت الأوزام أمسكها العناج ، أما إذا كانت الدلو خفيفة فعناجها خيط يشد في
 إحدى أذائها إلى العرقوة . عن الصحاح « عنج » .

(٢) الدبي : الجراد قبل أن يطير الواحدة دباة .

(٣) سورة الواقعة ٢٨ .

(٤) ينظر اللسان والتاج في " خضد " .

(٥) في الأصل " لقوله " .

(٦) ينظر الكتاب ٢ / ١٧٩ ، فقد رواه سيبويه عن العرب .

(٧) في الأصل " فأشاروا " .

وَالْعَرُوضُ : النَّاحِيَّةُ ، وَعَرُوضُ الشَّعْرِ مُؤَنَّثَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
لِكُلِّ أَنْاسٍ مِنْ مَعَدِّ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْجَأُونَ وَجَانِبٌ (١)
فَالهَاءُ فِي " إِلَيْهَا " ، ضَمِيرٌ " عَرُوضٍ " وَهِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ .
وَالصَّعُودُ : مُؤَنَّثٌ ، وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي يُصْعَدُ فِيهَا لِارْتِفَاعِهَا ، قَالُوا :
صَعُودٌ مُنْكَرَةٌ (٢) ، فَوَصَفُوهَا بِمَا فِيهِ " النَّاءُ " .
وَأَمَّا " سَقَرٌ " فَمُؤَنَّثٌ / لِعَدَمِ صَرْفِهَا مَعْرِفَةً ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ٢٠٩
وَصَفِهَا : ﴿ لَا تَبْقَى وَلَا تَذَرُ لَوَاحَةً لِّلْبَشَرِ ﴾ (٣)
وَأَمَّا " جَهَنَّمُ " فَمُؤَنَّثَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا
الْمُجْرِمُونَ ﴾ (٤) ، فَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالْمُؤَنَّثِ ، وَوَصَفَهَا بِقَوْلِهِ (الَّتِي) وَهُوَ (٥)
مُؤَنَّثٌ ، وَأَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَيْهَا مُؤَنَّثًا وَهُوَ قَوْلُهُ : (بِهَا) .
وَقِيلَ : هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ " الْجَهَنَّمَ " وَهِيَ : الْبُئْرُ الْبَعِيدَةُ الْقَعْرِ (٦) .
وَأَمَّا الذُّودُ فَمُؤَنَّثَةٌ ، وَهِيَ الْإِبِلُ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ (٧) ، قَالَ الرَّاجِزُ :

(١) هذا البيت للأخنس بن شهاب التغلبي

ينظر المفضليات ٢٠٤ ، وإصلاح المنطق ٣٥٩ ، والتكملة ١٤٢ ، واللسان والتاج في (عرض ،
وعمر) ، والمخصص ١٢ / ٥٨ ، وفي (ف) حاشية تقول : " العمارة : الحى العظيم ، و " عمارة "
مجرورة نعت لكل ، وإن شئت جعلته وصفاً لأناس ، وعروض مبتدأ « لكل أناس » خبره .

(٢) قال الفراء في المذكر والمؤنث ٨٥ : " يُقَالُ : وَقَعُوا فِي صَعُودٍ مُنْكَرَةٍ " .

(٣) سورة المدثر ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) سورة الرحمن ٤٣ .

(٥) (ف) " وهى " .

(٦) ينظر اللسان والتاج في " جهنم " .

(٧) وقيل غير ذلك ينظر اللسان في (ذود) .

إِنِّي وَإِنْ يَسِقُ إِلَيَّ الْمَهْرُ أَلْفٌ؛ وَعَبْدَانِ وَنَوْدٌ عَشْرٌ^(١) :
فَأَسْقَطُ التَّاءَ مِنْ عَدِيدِهَا وَذَلِكَ دَلِيلٌ تَأْنِيثِهَا ، وَلَمْ تَلْحَقِ التَّاءُ فِي
تَحْقِيرِهَا^(٢) .

وَالْخَيْلُ وَالْغَنَمُ وَالْجَزُورُ وَالْكَأْسُ وَالْقُلُوصُ وَالْحَنُورُ

الْخَيْلُ : اسْمٌ جِنْسٍ وَهِيَ مُؤنَّثَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ ﴾^(٣)
فَوَصَفَهَا بِمَا فِيهِ " التَّاءُ " ، وَأَشْتَقَاقُ اسْمِهَا مِنَ الْخَيْلَاءِ ؛ لِأَنَّ^(٤) فِيهَا مَرَحًا
وَنَشَاطًا " .

وَالْغَنَمُ : مُؤنَّثَةٌ وَهِيَ اسْمٌ لِلضَّانِّ وَالْمَعَزِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
وَإِذْ أَنْتُمْ لَيْسَتْ لَكُمْ غَنَمَانِ^(٥)

فَأَلْحَقَ تَاءَ التَّائِيثِ بِـ " لَيْسَ " وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَأْنِيثِ اسْمِهَا ، وَهِيَ
مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، وَالْغَنَمُ ؛ لِكَثْرَةِ^(٦) نَفْعِهَا .

(١) جاء بهامش (ف) حاشية تقول : " قائله عَقِيلُ بْنُ عُلْفَةَ ، وَكَانَ رَجُلًا غَيُورًا ، رَوَى أَبُو عَمْرٍو بِنِ الْعَلَاءِ قَالَ : حَمَلَ عَقِيلُ ابْنَةَ لَهُ وَقَالَ هَذَا الرَّجُلُ " .

وَلَمْ أَعْتَرِ عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ عِنْدَ غَيْرِ الْمُحَشِّي ، أَمَّا عَقِيلُ بْنُ عُلْفَةَ الْمَرِي فَشَاعِرٌ مَجِيدٌ مَقْلٌ ، مِنْ شِعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، بُولَهُ أَخْبَارٌ طَوِيلَةٌ فِي الْأَغَانِي ١٢ / ٢٥٤ ، وَالْخَزَانَةَ ٤ / ٤٨١ .

وَفِي (ف) " إِنِّي وَإِنْ سَبِقَ ... " وَالْبَيْتُ فِي لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ٣٠٧ غَيْرِ مَنْسُوبٍ .

(٢) قَالَ الْفَرَّاءُ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ ٨٧ " وَتَصْغِيرِهَا " نَوِيدٌ " بَغَيْرِ هَاءٍ ، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصْدَرٌ " .

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ١٤ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَلَانَ " .

(٥) هَذَا عَجَزُ بَيْتِ قَائِلِهِ عَمِيرَةَ بْنِ جَعَلٍ ، وَهُوَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ ، وَصَدْرُهُ :

وَإِذْ لَهُمْ نَوْدٌ عَجَافٌ وَصَبِيَّةٌ

يَنْظُرُ الْمَفْضَلِيَّاتِ ٢٦٠ ، وَشَرَحَ الْمَفْضَلِيَّاتِ لِلتَّبْرِيذِيِّ ٢ / ٩٣٦ .

(٦) فِي الْأَصْلِ " الْكَثْرَةُ " .

وَالْجَزُورُ : مُؤَنَّثَةٌ لِقَوْلِهِمْ : " عَشْرُ جُزْرِ " (١) بِحَذْفِ التَّاءِ مِنْ عَدِيدِهَا ،
وَسُمِّيَتْ جَزُورًا ؛ لِأَنَّهَا تَجُزُّ أَيْ : تُقَطَعُ أَعْضَاؤُهَا (٢) .

وَأَمَّا " الْكَأْسُ " فَمُؤَنَّثَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَانَ الْكَأْسُ مُجْرَاهَا الِیْمِینَا (٣)

فَاعَادَ الضَّمِيرَ إِلَيْهَا مُؤَنَّثًا (٤) ، قَالُوا : لَا تُسَمَّى كَأْسًا إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا

شَرَابٌ ، فَإِذَا كَانَتْ فَارَعَةً فَهِيَ قَدَحٌ (٥) .

وَأَمَّا " الْقُلُوصُ " فَمُؤَنَّثَةٌ قَالَ الشَّاعِرُ :

حَنَنْتُ قُلُوصِي حِينَ لِأَحِينِ مَحَنٌ (٦)

فَتَأْنِیْتُ فَعَلَهَا دَلِيلٌ عَلَى تَأْنِیْثِهَا ، وَهِيَ الْفَتِیَّةُ مِنَ الْإِبِلِ (٧) .

وَأَمَّا الْحَدُورُ : فَمُؤَنَّثَةٌ ، وَهِيَ عَكْسُ " الصَّعُودِ " وَهِيَ (٨) مَا يُنْحَدِرُ فِيهَا

(١) فی النسختين " جزور " .

(٢) ينظر اللسان والتاج فی (جزر) .

(٣) هذا عجز بيت من معلقة عمرو بن كلثوم ، وبعضهم ينسبه إلى عمرو بن عدی اللخمي ، وصدرة :

صددت الكأس عنا أم عمرو

ينظر : شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات لابن النحاس ٩١ / ٢ ، والكتاب ٢٢٢ / ١ ،

والخزانة ١٨٠ / ٣ ، والدرر اللوامع ١٦٩ / ١ .

(٤) فی الأصل " مؤنثة " .

(٥) ينظر الصحاح واللسان فی (كأس) .

(٦) نسب هذا الشطر فی الكتاب ٣٠٤ / ٢ إلى العجاج ، وليس فی ديوانه ولا ملحقاته ، ونص

البيغدادي فی الخزانة ٩٣ / ٢ (بولاق) على أنه من الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تنمة لها .

وانظر المقتضب ٣٥٨ / ٤ ، والمسائل المنثورة للفارسي ١٠٢ .

(٧) ينظر لمحكم ١٢٦ / ٦ ، واللسان فی (قلص) .

(٨) فی (ف) " وهو " .

من الأرض ، حِكِي : " حُدُورٌ سَهْلَةٌ (١) .

وَعُرْسٌ وَضَرْبٌ وَالطُّسْتُ وَالْمَنْجَنِيْقُ وَالْأَقْلْتُ

قوله " وَعُرْسٌ " (٢) العُرْسُ : مؤنثة ، ويدلُّ عليها قولُ الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَنَيْمَةً مَذْمُومَةَ الْحَوَاطِ (٣)

فقد أَخْبَرَ عَنْهَا بِمُؤنثٍ .

وَأَمَّا " الضَّرْبُ " فهو مَا أبيضٌ مِنَ العَسَلِ وَأَغْلَطُّ قَالُوا :

" ضَرْبٌ بِيضَاءٌ " فَأَنْتَوُا صِفَتَهَا (٤) .

وَالطُّسْتُ " مؤنثة ، وَقَالُوا : طَسُّ وَطِيسَةٌ (٥) ، وَجَمَعُهَا " طَسُوسٌ ،

وَطِيسَاسٌ " : قَالَ الشَّاعِرُ :

أَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسِّ تُوْقِدُهَا الشَّمْسُ ائْتِلَاقَ التُّرْسِ (٦)

فَالهَاءُ فِي " تُوْقِدُهَا " ضَمِيرُ " الطُّسِّ " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرِ الهَامَةِ (٧) ؛

(١) قال الأزهري في تهذيب اللغة ٤٠٧/٤ " يقال : وقعنا في حُدُورٍ منكرا ، وهي الهبوط " وانظر

اللسان والتاج في (حدر) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نسب هذا الرجز في شرح الدرّة لمؤلف مجهول إلى دكين الراجز .

وهو من شواهد إصلاح المنطق ٣٥٨ ، وتهذيبه للتبريزي ٢ / ٢٣٥ ، وشرح الشافية ١ / ٢٤٢ ،

واللسان في (عرس ، حوط) .

العرس : طعام الزفاف الحنّاط : بائع الحنطة ، والحواط : جمع حائط .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٨٣ ، ولابن التستري ٩٠ ، وللأنباري ٣٧٦ ، والبلغة ٧٨ ، واللسان في

(ضرب) .

(٥) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ٩٤ ، ولابن التستري ٩١ ، والأنباري ٣١٦ ، ومختصر المذكر والمؤنث

للمفضل ٦٠ ، والبلغة ٧٧ ، والطست : إناء كبير مستدير من نحاس ونحوه يغسل فيه ، وحكى

بالشين المعجمة ، والتاء فيها بدل من السين .

(٦) نسب هذا الرجز إلى رؤية ، ينظر ملحقات ديوانه ١٧٥ برواية " حتى رأنتي .. " ، وهو في

الصحاح ، واللسان في (طسس) ، وشرح ابن القواس ١٢٣٥ . وائتلاق الترس : لمعانه .

(٧) في الأصل " المهامه " تحريف .

لأنَّ الشَّمْسَ لَا تُوقِدُ الهَامَةَ ، وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِهَا : " طُسَيْسَةٌ " ، وَقَوْلُهُمْ
" طُسَّةٌ ، وَطُسْتُ " بِمَعْنَى وَاحِدٍ (١) .

و " الْمُنْجِنِيقُ " (٢) مُؤنَّثٌ لِمَجْمَعِهِمْ " مَنْجِنِيقَاتٌ " .

و " لَطَى " مُؤنَّثَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى * نَزَّاعَةٌ لِشَّوَى ﴾ (٣)
فَوَصَّفَهَا بِقَوْلِهِ " نَزَّاعَةٌ " .

و " الْقَلْتُ " نُقْرَةٌ فِي الْجَبَلِ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَلْتَا أَقْرَتُ مَاءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ (٤)

فَأَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَيْهَا مُؤنَّثًا مِنْ صِفَتِهَا ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا .

وَالشَّمْسُ وَالْأَرْضُ مَعَ السَّمَاءِ كَذَلِكَ قُدَّامُ مَعَ الْوَرَاءِ

/ أَمَّا " الشَّمْسُ " فَمُؤنَّثَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ ﴾ (٥) . ٢٠٩ / ب

وَأَمَّا " الْأَرْضُ " فَمُؤنَّثَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْرَقَتْ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ (٦) .

وَأَمَّا " السَّمَاءُ " فَمُؤنَّثَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ (٧) .

(١) قال الفراء : " كلام العرب " الطُّسَّةُ ، وقد يقال لها : " الطُّس " بغير الهاء ، وهي في الوجهين
مؤنثة ، وبعض أهل اليمن يقول : طُسْتُ " ، كما قالوا في " اللص " : لصت " ، ينظر المذكر
والمؤنث ٩٤ .

(٢) المنجنيق : هي التي ترمى بها الحجارة ، وهي معربة . ينظر المعرب ٣٥٢ .

(٣) سورة المعارج ١٥ ، ١٦ ، ولطى : علم على النار .

(٤) هذا عجز بيت نسبه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٢٠ إلى الفرزدق ، وقال ابن بري :
هو لمالك بن نويرة ، وليس للفرزدق يهجو قيس بن عاصم ، ولم أجده في ديوانيهما ، وصدر
البيت :

لحا الله أعلى تلعة حفشت به

وانظر التكملة ١٣٨ ، والمخصص ١٧ / ٦ ، والبلغة ٧٨ .

(٥) سورة الكهف ١٧ .

(٦) سورة الزمر ٦٩ .

(٧) سورة البروج ١ .

وَأَمَّا "قُدَّامٌ" فَمُؤَنَّثَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ (١) إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (٢)
فَقَوْلُهُ : " قُدَيْدِيْمَةُ " تَصْغِيرُ " قُدَّامٌ " فَأَنْثَتْهَا فِي التَّصْغِيرِ ، وَهُوَ شَاذٌ ؛ لِأَنَّ
الرِّبَاعِيَّ لَا تَدْخُلُ (التَّاءُ) (٣) فِي مُصَغَّرِهِ (٤) .

وَأَمَّا " الْوَرَاءُ " فَمُؤَنَّثَةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِهَا : " وَرِيئَةٌ " بِوَزْنِ " وَرِيْعَةٌ " (٥)
فَتَصْغِيرُهَا بِالْهَاءِ لِمَعْنَى ، وَثُبُوتُ الْهَمْزَةِ فِي التَّصْغِيرِ لِمَعْنَى ، قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي
تَفْسِيرِ شِعْرِ الْمُتَنَبِّيِّ (فِي قَوْلِهِ) (٦) :

تَكْبُو وَرَاءَكَ يَا ابْنَ أَحْمَدَ قُرْحٌ لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنْ آلَاتِهَا (٧)

(١) فِي الْأَصْلِ " فِي الْحِلْمِ " .

(٢) قَائِلٌ هَذَا الْبَيْتَ الْقَطَامِي

انظر ديوانه ٤٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٣ ، ٤ / ٤١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٤ ، واللفراء

١٠٩ ، وللأنباري ٣٧٣ ، والبلغة ٨٥

(٣) (ف) "الهاء" .

(٤) إنما لم تدخل الهاء في مصغر الرباعي ؛ لأن الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث فعاقبتها ، وقيل :
لطوله ، وقد شذ في الرباعي " قدام ، ووراء " فألحق بمصغرها الهاء ، والقياس تركها ، قال
السيرافي : " إنما لحقتها الهاء لأنهما ظرفان ، لا يخبر عنهما ولا يوصفان ، ولا يوصف بهما
حتى يتبين تانيثهما بشئ من ذلك ، كما تقول : لسعت العقرب ، وعقرب لاسعة ، وهذه العقرب ،
فأثنا تبييناً لتانيثهما " .

عن شرح الشافية ١ / ٢٤٣ ، وانظر أسرار العربية ٣٦٥ .

(٥) انظر المذكر والمؤنث للفرأء ١٠٩ ، والمبرد ١٠٤ ، وللأنباري ٣٧٧ ، ولابن التستري ١١٠ ،
ومختصر المذكر والمؤنث ٥٩ .

(٦) سقط في (ف) .

(٧) البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبي ، يمدح أبا أيوب أحمد بن عمران .

انظر : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري ٢ / ٣١٤ ، وبه نص ابن جني المذكر
، ثم قال : " وقيل : " إن الهاء في " آلتها " ترجع إلى القرح ، يعني أن القرح إذا اتبعتك وطلبت
لحاقك كبت . فكان قوائمه ليس من آلتها " ، والعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ٨ /

: إِنَّ الْهَاءَ فِي "أَلَتِهَا" ضَمِيرٌ "وَرَاعَكَ"؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ (١)، أَيْ : لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنْ آلَاتٍ وَرَائِكِ .

رُدُّ إِلَيْهَا الْهَاءُ إِذْ نَوَيْتَهَا	فَذِي وَشِبْهَهَا إِذَا صَغُرَتْهَا
وَرِيماً شَدَّ عَنِ الْقِيَاسِ	إِلَّا الرَّبَاعِيَّ مَعَ الْخُمَاسِيِّ
كَذَا وَرِيئَةٌ عَنْهُمْ نَامِي	قَالُوا : قُنْدِيمَةٌ فِي قُدَامِ
كَذَا لُرَيْعٌ ، وَكَذَا عَرِيْسُ	مِثْلَ شَنُوذٍ قَوْلِهِمْ : قُوَيْسُ
كَذَا عُرَيْبٌ وَكَذَا حَرِيْبُ	فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا نَيْبُ

قَوْلُهُ : " فَذِي " إِشَارَةٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنَ النَّوعِ الَّذِي هُوَ مُؤَنَّثٌ بغيرِ عَلامَةٍ ، أَيْ : فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ بِغَيْرِ عَلامَةٍ إِذَا صَغُرَتْهَا رَدَّتْ إِلَيْهَا " الْهَاءُ " فِي التَّصْغِيرِ ، ثُمَّ عَلَّلَ رَدُّ " الْهَاءِ " بِقَوْلِهِ : إِذْ نَوَيْتَهَا " يُرِيدُ إِذْ نَوَيْتَهَا فِي الْمَكْبَرِ ، يَعْنِي : إِذَا رَدَدْتَهَا فَكَانَتْ مَنْوِيَّةً مُرَادَةً فِي الْمَكْبَرِ فَظَهَرَ فِي الْمَصْغَرِ مَا كَانَ مَنْوِيًّا مُرَادًا فِي الْمَكْبَرِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ ذَلِكَ فِي التَّصْغِيرِ (٢) .

وَقِيلَ : إِنَّمَا وَجِبَ رَدُّهَا ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا فِي الْمَكْبَرِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ حَذْفِ اللَّامِ مِنْ " يَدٍ ، وَدَمٍ " ، وَرَدَّ اللَّامُ فِي التَّصْغِيرِ ، فَكَذَا رَدُّ التَّاءِ .

قَوْلُهُ : " وَشِبْهَهَا " (يُرِيدُ مَا لَمْ يَذْكَرْهُ مِنَ الْمُؤَنَّثِ بِغَيْرِ عَلامَةٍ .

قَوْلُهُ " إِلَّا الرَّبَاعِيَّ مَعَ الْخُمَاسِيِّ " اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ " فَذِي وَشِبْهَهَا " (٣) مِمَّا

لَيْسَ فِي مُكَبَّرِهِ تَاءٌ التَّائِيثُ وَهُوَ (مُؤَنَّثٌ) (٤) .

(١) انظر الفسر أو شرح ديوان أبي الطيب لابن جنى ١٣٩ / ٢ .

(٢) ينظر ٢ / ٣٩٣ .

(٣) سقط في (ف) سبق نظر .

(٤) في الأصل " المؤنث " .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ تِلْكَ ثَلَاثِيَّةٌ فَكَيْفَ يَسْتَنْتَنِي مِنْهُ الرَّبَاعِيُّ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ؟
 قُلْتُ : [فِيهَا ثَلَاثِيٌّ وَ]^(١) فِيهَا رَبَاعِيٌّ وَهُوَ قَوْلُهُ : " مَعَ السَّمَاءِ " ، وَقَوْلُهُ :
 " كَذَاكَ قُدَامٌ مَعَ الْوَرَاءِ " وَلَمْ تَطْهَرْ عِلَامَةُ التَّائِيثِ فِي تَصْغِيرِ الرَّبَاعِيِّ ؛ لِأَنَّ
 الْحَرْفَ الرَّابِعَ مِنْهُ قَامَ مَقَامَ التَّاءِ ، وَلَمْ تَكُنْ مَنْوِيَّةً فِي مُكَبَّرِهِ ، فَلَمْ تَطْهَرْ فِي
 مُصَغَّرِهِ .

ثُمَّ قَالَ :

وَرُبَّمَا شَدَّ عَنِ الْقِيَاسِ

يَعْنِي رَدَّ الْهَاءِ فِي تَصْغِيرِ الرَّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِيِّ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا شَدَّ مِنْهُ^(٢) ،
 فَقُدِيدِيْمَةٌ تَصْغِيرٌ " قُدَامٌ " وَهُوَ خُمَاسِيٌّ ، وَ " وَرِيئَةٌ " تَصْغِيرٌ " وَرَاءٌ " وَهُوَ
 رَبَاعِيٌّ ؛ لِأَنَّهُمَا ظَرْفَانِ ، وَالظَّرُوفُ مِنَ الْجِهَاتِ السَّتِّ مُذَكَّرَةٌ ، فَلَوْ لَمْ تَطْهَرْ
 عِلَامَةُ التَّائِيثِ / فِي مُصَغَّرِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَائِيثٍ وَاحِدٍ مِنْ هَاتَيْنِ دَلِيلٌ .
 ٢٢١ .
 فَلَوْ سَمَّيْتُ مُذَكَّرًا بِـ " قُدَامٌ ، أَوْ وَرَاءٌ " لَمْ تَصْرَفْهُ ، لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ كَمَا
 لَوْ سَمَّيْتُ رُجُلًا بِـ " زَيْنَبٌ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا رُدَّتِ الْهَاءُ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ تَنْبِيْهًا عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ،
 وَقَالُوا فِي تَحْقِيرِ " أَمَامٌ " : " أُمِيْمَةٌ " ^(٣) .
 وَحَكَى بَعْضُهُمْ ^(٤) " ذُرِيْعَةٌ " فِي تَحْقِيرِ ^(٥) ذِرَاعٍ ، لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الذَّرَاعِ

(١) تكملة يقتضيتها السياق ، وهي في ابن القواس ١٢٢٨ .

(٢) (ف) " عنه " .

(٣) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ١١٠ ، وللأنباري ٣٧٧ ، وقال الرضي في شرح الشافية ١ / ٢٤٣ :

حكى أبو حاتم " أميمة " ، في (أمام) ، وقال : ليس بثبت .

(٤) قال ابن الخباز في الغرة المخفية لوحة ١١٢ أ : " وحكى طاهر بن أحمد ذريعة في تحقير

ذراع ، وهو غريب " ، ولم أجده في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ .

(٥) في (ف) " كثرة " تحريف .

مُذَكَّرًا فِي قَوْلِهِمْ : " هَذَا ثَوْبٌ ذِرَاعٌ طَوْلُهُ " (١) .
قَوْلُهُ : " نَامِي " أَي : كَثُرَ عَنْهُمْ رَدُّ الْهَاءِ فِي تَصْغِيرِهِمَا ، مِنْ قَوْلِكَ : " نَمًا
الْمَالُ وَغَيْرُهُ " : إِذَا زَادَ وَكَثُرَ .
قَوْلُهُ :

مِثْلَ شُدُودِ قَوْلِهِمْ قَوَيْسُ
يُرِيدُ : شَدَّتْ أَسْمَاءٌ مِنَ الرَّبَاعِيِّ فَصَغُرَتْ بِالتَّاءِ مِثْلَ شُدُودِ أَسْمَاءٍ مِنَ
الثَّلَاثِيَّ فَصَغُرَتْ بِغَيْرِ تَاءٍ .

أَمَّا " قَوَيْسُ " فَتَصْغِيرُ " قَوْسٍ " وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، قَالَ الشَّنْفَرِيُّ (٢) :
إِذَا زَلَّ عَنْهَا السَّهْمُ أَنْتَ كَأَنَّهَا مُرْزَاةٌ تَكْلَى تَرْنُ وَتُعُولُ (٣)
فَلَمْ يَقُولُوا فِي تَصْغِيرِهَا " قَوَيْسَةٌ " ؛ لِأَنَّهَا ذَهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ " الْعُودِ " ؛
لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى عُودٌ (٤) .

وَأَمَّا " دُرَيْعٌ " فَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِقَوْلِهِمْ : " دِرْعٌ سَابِغَةٌ " فَكَأَنَّهَا ذَهَبُوا بِهَا
مَذْهَبَ الثَّوْبِ أَوْ الْقَمِيصِ أَوْ الْمَلْبُوسِ ، لِأَنَّهَا قَمِيصُ الْحَرْبِ وَمَلْبُوسُهُ .

(١) قَالَ الْفَرَّاءُ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ٧٧ : " الذَّرَاعُ أَنْثَى ، وَقَدْ ذَكَرَ الذَّرَاعُ بَعْضَ بَنِي عَكْلٍ . وَتَصْغِيرُهَا " ذَرِيعَةٌ " ، وَرَبِمَا قَالُوا : " ذَرِيعٌ " ، وَالْهَاءُ فِي التَّصْغِيرِ أَجُودُ وَأَكْثَرُ فِي الذَّرَاعِ " .
وَانظُرِ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ لِلْأَنْبَارِيِّ ٣٠١ ، وَلاِبْنِ التَّسْتَرِيِّ ٧٦ ، وَالبَلْغَةَ ٧٠ .

(٢) اخْتَلَفَ الرَّوَاةُ فِي اسْمِهِ ، فَقِيلَ الشَّنْفَرِيُّ اسْمُهُ ، وَقِيلَ : بِلِ لِقَبِّ عَلَيْهِ ، وَمَعْنَاهُ عَظِيمُ الشَّفَةِ ، وَقِيلَ
غَيْرَ ذَلِكَ ، وَهُوَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنَ الشَّعْرَاءِ الصَّعَالِيكِ . يَنْظُرُ أَخْبَارَهُ فِي الْأَغَانِي ٢١ / ١٧٩ ،
وَالْخَزَانَةَ ١٦ / ٢ بُولَاقَ .

(٣) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ الشَّنْفَرِيِّ الْمَشْهُورَةِ الْمَسْمُومَةِ بِلَامِيَةِ الْعَرَبِ .
يَنْظُرُ : أَعْجَبَ الْعَجَبُ فِي شَرْحِ لَامِيَةِ الْعَرَبِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ وَمَعَهُ شَرْحٌ مَنْسُوبٌ لِلْمَبْرَدِ ٥٢ ، وَمَخْتَارَاتُ
ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٧٩ ، وَشَرْحُ ابْنِ الْقَوَاسِ ١٢٣٨ .

وَيُرْوَى " حَنْتٌ " بَدَلُ " أَنْتَ " ، وَزَلَّ السَّهْمُ : خَرَجَ عَنْهَا ، وَالْمُرْزَاةُ : الَّتِي تَعْتَادُهَا الرِّزَايَا .
وَالْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْقَوْسَ كَثِيرَةَ التَّصْوِيتِ لِكَثْرَةِ الرَّمْيِ عَنْهَا كَأَنَّهَا امْرَأَةٌ مَصَابِيءٌ بِالرِّزَايَا .

(٤) يَنْظُرُ أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ٣٦٦ .

وَأَمَّا (عُرَيْسٌ) فَتَصْغِيرُ عُرْسٍ ، كَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا بِهَا مَذْهَبَ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ
أَوْ الْوَقْتِ ، لِأَنَّ الْعُرْسَ وَقْتُ السُّرُورِ .

قوله : (فحذفوا التاء) يعنى لما ذكرنا .

وَأَمَّا (نَيْيْبٌ) فَتَصْغِيرُ نَابٍ ، وَهِيَ الْمُسِنَّةُ مِنَ الْإِبِلِ وَلَمْ تُرَدِّ التَّاءُ ، لِأَنَّهَا
مَنْقُولَةٌ عَنِ النَّابِ مِنَ الْأَسْنَانِ وَهُوَ مَذَكَّرٌ ، وَسُمِّيَتْ نَابًا ، لِطُولِ نَابِهَا .

وَأَمَّا (عُرَيْبٌ) (فَتَصْغِيرُ الْعَرَبِ ، وَهِيَ مُؤنثٌ قَالُوا : الْعَرَبُ
الْعَارِبَةُ ، وَالْعَرَبُ الْعَرَبَاءُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرُدُّوا (١) التَّاءُ فِي تَصْغِيرِهِ ، لِأَنَّهُمْ عَنُوا
الْجِيلَ الْمَخْصُوصَ مِنَ الْبَنَاتِ .

وَأَمَّا " حُرَيْبٌ " فَتَصْغِيرُ حَرْبٍ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ وَصِفٌ بِهِ ، فَمَنْ ذَكَرَهَا
حَمَلَهَا عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ مَذَكَّرٌ ، وَقَالُوا : " الْحَرْبُ خُدْعَةٌ " (٢) . فَكَأَنَّهُمْ فِي
التَّصْغِيرِ رَاعَوْا أَصْلَهَا الْمَنْقُولَةَ عَنْهُ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ .

" ذكر المؤنث بالعلامة "

أَمَّا الَّذِي أُنتَبِ بِالْعَلَامَةِ فَالِهَاءُ نَحْوُ غُرْفَةٍ وَرَامَةٍ

لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤنَّثَ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ أَخَذَ فِي ذِكْرِ الْمُؤنَّثِ بِالْعَلَامَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ لِلتَّائِيثِ
خَمْسَ عَلَامَاتٍ ، أَحَدُهَا قَوْلُهُ : " فَالِهَاءُ نَحْوُ غُرْفَةٍ " ، وَتَائِيثُهَا قَوْلُهُ : " وَأَلْفٌ

(١) (ف) " ترد " .

(٢) في القاموس " خدع " جاء : " والحرب خدعة " مثثلة ، وكهزمة ، وروى بهن جميعاً : أى : تنقضى
بخدعة " ، وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " الحرب خدعة " .

ينظر صحيح مسلم ١٤٣ / ٥ - كتاب الجهاد والسير - باب جواز الخداع في الحرب ، ومسند
الإمام أحمد ٢ / ٣١٢ عن أبي هريرة رضى الله عنه ، وانظر مجمع الأمثال ١ / ٢٥٠ .

التَّائِثِ " ، وَتَأَلُّهَا قَوْلُهُ : " وَالْيَاءُ فِي هَذِي " ، وَرَابِعُهَا التَّاءُ السَّاكِنَةُ فِي قَوْلِهِ :
 " وَتَاءٌ قَامَتْ " ، وَخَامِسُهَا قَوْلُهُ : " وَنُونٌ قُمْنٌ " (١) ، وَسَنَبِينُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا
 فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهَا فِيهِ .

أَمَّا قَوْلُهُ : " فَالْهَاءُ " يُرِيدُ فَأَوْلَاهَا الْهَاءُ ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْهَاءَ بِالذِّكْرِ دُونَ
 التَّاءِ ؛ لِالْفَرْقِ بَيْنَ التَّاءِ اللَّاحِقَةِ لِلْاسْمِ وَالتَّاءِ (٢) اللَّاحِقَةِ لِلْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ خَصَّ تِلْكَ
 بِلَفْظِ التَّاءِ فِي قَوْلِهِ : " وَتَاءٌ قَامَتْ " فَيَصِيرُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : الَّذِي أُنْثَ بِالْعَلَامَةِ
 فَالْهَاءُ الْمُبْدَلَةُ فِي الْوَقْفِ عَنِ التَّاءِ ، وَلَمْ يُرِدْ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ بِقَوْلِهِ : «
 فَالْهَاءُ » ، فَإِنَّ الْهَاءَ عِنْدَهُمْ هِيَ الْأَصْلُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (٣) فِيمَا بَعْدُ :

فَعَلَّمُ التَّائِثِ تَاءً وَأَلِفٌ وَالْهَاءُ عَنِ تَاءٍ تُنْشَأُ إِذْ تَقِفُ (٤)

وَلَمَّا كَانَ هَذَا تَحْقِيقَهُ فِيمَا بَعْدُ وَجَبَ [حَمْلٌ] (٥) كَلَامِهِ هُنَا حَيْثُ قَالَ (٦) ؛
 « وَرَامَةٌ » (٧) .

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ التَّاءَ / هِيَ الْأَصْلُ وَالْهَاءُ بَدَلٌ مِنْهَا هَهُنَا (٨) ، وَهُوَ الْحَقُّ ؛ ٢١٠ ب /

(١) (ف) "قامت" تحريف.

(٢) في (ف) "وبين التاء" ، ولا داعي لذكر (بين) الثانية ، لأن البينية بين اسميين ظاهرين فلا تتكرر ، والتاء اللاحقة للفعل لا تتغير وصلماً ووقفاً .

(٣) في (ف) "قولهم" تحريف ؛ لأن القائل هو الناظم ، وهو مفرد ، وقد نص ابن يعيش في شرح
 المفصل ٨٩ / ٥ على مذهب الكوفيين .

(٤) سيأتي هذا قريباً ٤٣٧ / ٢ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) بعده في الأصل "بدل منها ، وهو الحق" ، وهو تكرر مع ما سيأتي بعده مباشرة .

(٧) رامة : اسم موضع ، وقيل : هضبة ، بوقيل : جبل لبني دارم " عن معجم البلدان ٣ / ١٨ .

(٨) ينظر الكتاب ٤ / ٢٢٨ ، والمقتضب ١ / ١٩٨ ، ١ / ٢٠١ .

لأنَّ الوصلَ (١) تَجْرِي فِيهِ الْأَشْيَاءُ عَلَى أُصُولِهَا، وَالْوَقْفُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ ،
 أَلَّا تَرَى] أَنْ [(٢) مَنْ شَدَّدَ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ فِي الْوَقْفِ (٣) ، أَوْ نَقَلَ الضَّمَّةَ
 وَالْكَسْرَةَ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا إِذَا وَصَلَ رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ (٤) ، وَلَا أَعْتَبَارَ
 بِإِجْرَاءِ الْوَقْفِ مُجْرَى الْوَصْلِ ؛ لِقَلَّتِهِ (٥) وَإِنَّمَا كَانَتْ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ لِمَا فِيهَا مِنْ
 الْهَمْسِ - وَهُوَ ضَعْفُ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا - فَنَاسَبَ مَعْنَاهَا مَعْنَى التَّائِيثِ
 الدَّالُّ عَلَى الضَّعْفِ .

أَمَّا قَوْلُهُ : " وَرَامَهُ " فَهُوَ اسْمٌ مَوْضِعٌ (٦) .

[فَوَائِدُ تَاءِ التَّائِيثِ]

وَتَاءُ التَّائِيثِ تَدْخُلُ فِي الْكَلَامِ عَلَى ضُرُوبٍ :
 أَحَدُهَا : الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثَثِ فِي الصِّفَاتِ كَضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ .
 الثَّانِي : الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثَثِ فِي الْجِنْسِ نَحْوُ امْرِيٍّ ، وَامْرَأَةٍ ، وَمَرءٍ

(١) فِي الْأَصْلِ " الْأَصْلُ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) نَحْوُ " هَذَا خَالِدٌ " بِتَضْعِيفِ الدَّالِّ فِي الْوَقْفِ ، أَمَّا إِذَا وَصَلَ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ تَخْفِيفُ
 الدَّالِّ .

(٤) وَذَلِكَ نَحْوُ هَذَا بَكْرٌ ، وَمَرَرْتُ بِبِكْرٍ " فِي الْوَقْفِ ، أَمَّا إِذَا وَصَلَ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ إِسْكَانُ
 الْكَافِ .

(٥) قَالَ ابْنُ يَعْيشَ ٨٩ / ٥ : " عَلَى أَنْ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْرِي الْوَقْفَ مُجْرَى الْوَصْلِ فَيَقُولُ : هَذَا
 طَلْحَتُ ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَالرَّحْمَتُ ... " أَي : لَا يَبْدِلُونَهَا هَاءً فِي الْوَقْفِ .

(٦) يَنْظُرُ مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١٨ / ٣ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ ..

وَمَرَأَةٌ ، وَيِرْدُونٌ ، وَيِرْدُونَةٌ (١) ، وَحِمَارٌ وَحِمَارَةٌ .

الثَّالِثُ : الفَرْقُ بَيْنَ الجِنْسِ وَالوَاحِدِ مِنْهُ نَحْوُ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ ، وَضَرْبٍ وَضَرْبَةٍ .

الرَّابِعُ : الفَرْقُ بَيْنَ عَدَدِي المَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ نَحْوُ " أَرْبَعَةٍ رِجَالٍ وَأَرْبَعِ

نِسْوَةٍ " .

الخَامِسُ : المَبَالِغَةُ فِي الصِّفَةِ مِثْلَ " عِلْمَةٌ " فِي الكَثِيرِ العِلْمِ ، وَرَجُلٌ مَلُوءَةٌ

لِلكَثِيرِ المَلَالِ (٢) .

السَّادِسُ : لِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ نَحْوُ " نَعْجَةٍ ، وَنَاقَةٍ " ؛ لِأَنَّ النِّعْجَةَ مَوْثُوثَةٌ مِنْ

جِهَةِ المَعْنَى ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ " كَبْشٍ " ، وَالنَّاقَةُ فِي مُقَابَلَةِ " جَمَلٍ " فَلَمْ يُحْتَجَّ

إِلَى عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ لِحُصُولِهِ بِدُونِهَا ، فَدَخَلُهَا عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ .

السَّابِعُ : لِتَأْكِيدِ تَأْنِيثِ الجَمْعِ (٣) ، إِمَّا لِأَزْمَةِ كَأَحْمَرَةٍ (٤) ، وَغِلْمَةٍ ، وَإِمَّا

غَيْرُ لِأَزْمَةِ كَذُكُورَةٍ ، وَبُعُولَةٍ .

الثَّمَانِينَ : لِمَعْنَى (٥) النِّسْبِ وَيَخْتَصُّ أَيْضاً بِالجَمْعِ كَالْمِهَالِبَةِ وَالْأَشَاعِثَةِ (٦) .

(١) البردون : الدابة ، قال الكسائي : الأثنى من البراذين بردونة .

عن الصحاح (بردن / ٥ / ٢٠٧٨) .

(٢) مَلَّتِ الشَّيْءَ بالكسر ، ومَلَلت منه أيضاً إذا سئمته ، ورجل مل ، وملول ، وملولة ، ومالولة ،

وملألة ، وذو ملّة .

ينظر اللسان في (ملل) ، وابن يعيش ٩٨ / ٥ .

(٣) لأن التفسير يحدث في الاسم تأنيثاً ولذلك يؤنث فعله نحو " قالت الأعراب " . عن ابن يعيش

٩٨ / ٥ .

(٤) أحمره : جمع حمار ، والتاء في " أفعله ، وفعله " من بنية صيغة الجمع فهي لازمة ، أما "

الذكورة ، والبعولة " فقد يقال فيهما الذكور والبعول بلا تاء فهي فيهما غير لازمة .

(٥) في (ف) " بمعنى " .

(٦) الأصل : مهلبى ، وأشعثى ، فلما لم يأتوا ببياء النسب أتوا بالتاء عوضاً منها فأفادت النسب كما

كانت تفيد البياء في مهلبى ونحوه . عن ابن يعيش ٩٨ / ٥ .

التَّاسِعُ : النَّسَبُ وَالْعُجْمَةُ نَحْوَ " السَّبَابِجَةِ وَالْبَرَابِرَةِ " مَنْسُوبَةٌ (١) إِلَى
" سَبِيجِي ، وَبَرَبْرِي " (٢)

العاشرُ : الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْرِيبِ كَمُؤَاذِجَةٍ ، وَجَوَارِيَةٍ ، وَالْمُؤَاذِجَةُ : جَمْعُ
مُؤْذِجٍ ، وَأَصْلُهُ بِالْفَارِسِيَّةِ " مَوْزَةٌ " (٣) ، وَالْجَوَارِيَةُ : جَمْعُ جَوْرَبٍ .

الحادى عشر : لِلْعَوْضِ مِنَ الْيَاءِ فِي الْجَمْعِ أَيْضاً نَحْوُ " جَحَاجِحَةٍ " فَهُوَ
عَوْضٌ عَنِ يَاءٍ " جَحَاجِيحٍ " .

الثانى عشر : لِفَصْلِ الْجِنْسِ مِنَ الْوَاحِدِ نَحْوُ " كَمَاءَةٍ لِلْجِنْسِ ، وَكَمٍّ " (٤)

لِلْوَاحِدِ .

الثالث عشر : دُخُولُهَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ لِغَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ :

" نَحْوَ عُرْفَةٍ وَرَأَمَةٍ " ، وَكَذَلِكَ " ظُلْمَةٌ ، وَشَقَّةٌ ، وَمَدِينَةٌ " (٥) .

وَالْأَلْفُ الْمَقْصُورُ نَحْوُ نَبِيَا

وَأَدْمَى وَالْقَهْقَرَى وَالْحَوَزَلَى

وَمِثْلُ بَقْلَى وَكَذَاكَ شَرَوَى

وَنَحْوُ بُشْرَى وَكَذَاكَ طُغْيَا

وَأَرَبَى وَدَقْرَى وَنَمَلَى

وَمِثْلُ حِجْلَى وَكَذَاكَ دَعْوَى

الْأَلْفُ الْمَقْصُورُ هُوَ الْعَلَامَةُ التَّائِيَةُ مِنْ عِلَامَاتِ التَّائِيَةِ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى "

(١) لعل المقصود بقوله " منسوبة " أى : أنها جمع للمفرد المنسوب فهي جمع سبيجي وبربري ، وانظر

٢٨١/٢ فيما سبق فقد قال هناك : " وواحد السبابجة سبيجي " .

(٢) ينظر " السبابجة " فى المغرب ٢٣١ ، والبرابرة : قبيلة من السودان كما فى المغرب ١٢٤ .

(٣) ينظر المغرب ٥٥ ، ٣٥٩ .

(٤) الكمء : نبات ، وهى التى تميل إلى الغبرة والسواد ، ومثلها جبأة وجبأ ، لضرب من الكمءة أحمر .

(٥) ودخلت التاء هذه الألفاظ لتكثير الكلمة وتوفير لفظها .

ينظر أمالى ابن الشجرى ٢٨٩ / ٢ .

الهَاءِ " من قوله " فالهاء [نحو] (١) غُرْفَةٍ " .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْمُقْصُورُ " عَنِ أَلْفِ التَّائِيثِ الْمُدْوِدِ ، وَمُرَادُهُ بِالْأَلْفِ الْمُقْصُورِ أَنْ تَكُونَ أَلْفًا (٢) مُفْرَدَةً لَيْسَ مَعَهَا أَلْفٌ أُخْرَى فَتُمَدَّ بَلْ سَاكِنَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ؛ لِحَبْسِهَا عَنِ الْإِعْرَابِ .

قَوْلُهُ : " دُنْيَا " بوزنِ " فَعْلَى " - مضمومُ الفاءِ ساكنِ العينِ - وهو مثالُ مُخْتَصٍّ بِالْمَوْنُوتِ ، أَي : لَا يَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا لِلتَّائِيثِ (فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا التَّاءُ) (٣) فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " بُهْمَاةٌ " فِي " الْبُهْمَى " - وَهُوَ نَبْتٌ - فَإِنَّ الْأَلْفَ فِي " بُهْمَاةٍ " إِذَا

لَحِقَتْهُ التَّاءُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيثِ بَلْ لِلتَّكْثِيرِ (٤) ، لِتَعَذُّرِ أَنْ / يَكُونَ ٢١١ (أ)

لِلتَّائِيثِ ؛ لِدُخُولِ التَّاءِ عَلَيْهِ ، وَلَا لِلْإِلْحَاقِ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ " جُعْفَرٍ " بِضَمِّ الْفَاءِ إِلَّا عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ يُثَبِّتُ " فَعْلَلٌ " كَجُنْدَبٍ فِي الرَّبَاعِيِّ

الْأَصْلِ (٥) ، فَأَمَّا " بُهْمَى " فَأَلْفُهُ لِلتَّائِيثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَلْفَ فِي " دِفْلَى " (٦)

فِيْمَنْ نَوْنٌ لِلْإِلْحَاقِ ، وَفِيْمَنْ لَمْ يُنَوَّنْ لِلتَّائِيثِ ؛ فَالْأَلْفُ (٧) فِي " دِفْلَى " مَنْوَنَةٌ غَيْرُ

الْأَلْفِ فِيهَا غَيْرُ مَنْوَنَةٍ ، فَكَذَلِكَ الْأَلْفُ فِي " بُهْمَاةٍ " غَيْرُ الْأَلْفِ فِي " بُهْمَى " .

وَهَذَا الْبِنَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ - أَعْنَى فَعْلَى - اسْمٌ ، وَمَصْدَرٌ ، وَصِفَةٌ .

فَالصِّفَةُ قَوْلُهُ : " دُنْيَا " وَهِيَ تَائِيثُ الْأَدْنَى ، وَحَقُّهَا أَنْ يُقَالَ " الدُّنْيَا " :

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) في كلتا النسختين "للتكثير" تحريف .

(٥) ينظر المنصف ٨ / ٢٧ ، وشرح الشافية ٨ / ٤٧ ، وابن يعيش ٥ / ١٠٧ ، والسيرافي النحوى

٥٩٣ ، والتتمة في التصريف ٢٨ .

(٦) دفلَى : نبت مر .

(٧) في الأصل " بالالف " تحريف .

بالألفِ واللامِ فهي كالأفضلى تَأْنِيثِ الأفضَلِ لِكِنِ قَدْ يُجْعَلُ اسْمًا
بِالغَلْبَةِ (١) ، وَالصَّفَةُ عَلَى ضَرِيْبَيْنِ :

تَأْنِيثُ " أَفْعُلُ " التَّفْضِيلِ كَالدُّنْيَا .

وَعَبْرُ تَأْنِيثِ " أَفْعُلُ " التَّفْضِيلِ كَحَبْلِي .

وَالاسْمُ " طُغْيَا " اسْمٌ لِلصَّغِيرِ مِنْ بَقْرِ الوَحْشِ (٢) ، وَحِكْيِ فِيهِ

المصدرُ (٣) .

قَوْلُهُ : " بُشْرَى " (٤) بِمَعْنَى البِشَارَةِ .

قَوْلُهُ : " وَأُدْمَى " بِضَمِّ الأوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِيِ مُخْتَصِّمًا بِالتَّأْنِيثِ وَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ

بَعْدَ " فَعْلَى " بِضَمِّ الأوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِيِ ؛ لِمِشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الإِخْتِصَاصِ

بِالمؤنثِ ، وَهُوَ اسْمٌ مَوْضِعٍ (٥) .

وَالأُرْبَى : الدَّاهِيَةُ .

قَوْلُهُ : " وَالْقَهْقَرَى " وَزَنْهَا " فَعْلَى " بِفَتْحِ الأوَّلِ وَسُكُونِ العَيْنِ ، وَهِيَ (٦)

مصدرٌ ، وَمَعْنَاهُ : الرَّجُوعُ إِلَى خَلْفٍ ، وَقِيلَ : هِيَ صِفَةٌ ، أَيْ : الرَّجْعَةُ القَهْقَرَى .

وَالخَوْزَلَى : وَزَنْهَا " فَوْعَلَى " فَالواوُ زَائِدَةٌ ، وَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ المِشْيِ فِيهِ

تَفَكُّكٌ ، وَهِيَ صِفَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ : مِشْيَ المِشْيَةِ الخَوْزَلَى .

(١) فيجربى مجرى الاسماء . ينظر التكملة ٩٥ ، وابن يعيش ١٠٠ / ٦ .

(٢) طُغْيَا - بضم الأول - حكاية الأصمعي ، أما ثعلب فحكاها بفتح أولها " طُغْيَا " . ينظر

التكملة ٩٨ ، واللسان فى " طغى " .

(٣) انظر المصدرين السابقين .

(٤) فى (ف) " البشرى " .

(٥) أدمى : اسم موضع ، وقيل : اسم جبل . ينظر معجم البلدان ١ / ١٢٦ .

(٦) فى (ف) " وهو " .

قَوْلُهُ : " دَقَرَى " (١) اسم رَوْضَةٍ ، وَ " نَمَلَى " اسمٌ مَوْضِعٍ (٢) .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ دِقْلَى " بوزنِ " فِعْلَى " - بكسر الأوّل وسكون الثّاني - يُريدُ في لغةٍ من لم يُنَوَّنْ ؛ فَإِنَّ من نَوَّنَهَا جَعَلَ أَلْفَهَا لِلإِلْحَاقِ . وَ " فِعْلَى " عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ :

اسمٌ مُفْرَدٌ كِدِقْلَى ، وَجَمْعٌ كَقَوْلِهِ " حِجْلَى " جمع حَجَلٍ ، وَهُوَ طَائِرٌ ، وَمَصْدَرٌ نَحْوُ " نِكْرَى " (٣) ، وَصِفَةٌ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " رَجُلٌ كَيْصَى " لِلَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ (٤) ، وَسَبِيوِيَه (مَنْعَ) (٥) أَنْ تَكُونَ " فِعْلَى " صِفَةً إِذَا كَانَتْ أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ . قَوْلُهُ : " وَكَذَلِكَ شَرَوَى " بوزنِ " فِعْلَى " بفتح الفاءِ وَسكُونِ العَيْنِ ، وَالشَّرَوَى : المِثْلُ ، يُقالُ : هَذَا شَرَوَاكَ ، أَي : مِثْلُكَ ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ اسْمَ عَيْنٍ نَحْوُ " رَضَوَى " اسْمُ جَبَلٍ (٦) ، وَ " سَلْمَى " اسم

امرأةٍ .

الثّاني : أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَقَوْلِهِ : " دَعَوَى " .

(١) في (ف) " ذقلى " تحريف ، وانظر معجم البلدان ٢ / ٤٥٩ .

(٢) ينظر معجم البلدان ٥ / ٣٠٥ .

(٣) أي: ذكرتُهُ ذِكْرَى ، بمعنى الذكر ، فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أن أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ . ابن يعيش ٥ / ١٠٩ .

(٤) ينظر التكملة ١٠٤ ، واللسان في (كيص) .

(٥) في النسختين " جعل " ، والمثبت من ابن يعيش ٥ / ١٠٩ ، وانظر الكتاب ٤ / ٢٥٥ حيث قال

سبويه : " ويكون على (فِعْلَى) في الأسماء نحو ذقري وذكري ، ولم يجئ صفة إلا بالهاء " .

(٦) يقع هذا الجبل في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، معجم البلدان

الثالث : أن يكون صفةً نحو "سكرى" مؤنث "سكران".

الرابع : أن يكون جمعاً نحو "جرحى" ، و"عرقى" جمع "فعليل" ، بمعنى

"مفعول" وهو صفة أيضاً (١) . وأعلم أن وزن "فعلى" نحو "شروى" ، و

"فعلى" نحو "دفلى" ليست (ألفهما) (٢) مختصة بالمؤنث بل تكون ألفهما

للإلحاق تارةً ، وللتأنيث أخرى بخلاف القسمين الأولين ؛ فإنهما مختصان

بالتأنيث ، ولذلك قرن المختص بالمختص ، والمشارك بالمشارك .

وَأَلْفُ الْمَمْدُودِ كَالسَّرَاءِ وَمِثْلُ عَلِيَاءَ وَسَابِيَاءِ

فَقَطْمُ التَّانِيثِ تَاءٌ وَأَلْفٌ وَالْهَاءُ عَنْ تَاءٍ تَنْشَأُ إِذَا تَعَفَّفَ

قوله : "والألف الممدود" (٣) هي العلامة الثالثة من علامات التأنيث ،

ويريد بالألف الممدود الألف الذى وقع قبله مدة ، وهي ألف ساكنة ، فأبدل همزة ؛

لوقوعه طرفاً بعد ألف زائدة (٤) ، وخصوصاً الألف الأخير بالإبدال ؛ لأن إبدال

الأول يبطل المد وكذا /حذفه ، وحذف الثانى إخلال بعلم التأنيث ، وإبقاؤه غير ٢١١ب

مبدل همزة يؤدى إلى الجمع بين ساكنين ، فتعين إبدال الثانى .

والمؤنث بالهمزة على ضربين : اسم ، وصفة :

فالإسم على ثلاثة أضرب : اسم عين كالصحراء ، واسم معنى وهو

(١) ينظر التكملة ١٠١ - ١٠٢ حيث قال أبو على " وأما ما كان من ذلك جمعاً فإنه يكون جمعاً لما

كان ضربياً من أفة أو داء . "

(٢) فى الأصل "فهما" تحريف ، ولم ترد فى (ف) .

(٣) (ف) " المدودة " .

(٤) يقول ابن الخباز : " ويدل عليه قولهم فى جمع صحراء : صحارى ، فزال الهمزة وعاد حرف

اللين الذى كان فى الواحد " ، الغرة المخيفة لوحة ١١٣ / أ .

المصدرُ وهو قوله (١): " كَالسَّرَاءِ " بِمَعْنَى الْمَسْرَةِ وَالرِّخَاءِ ، - قِيلَ : هِيَ اسْمٌ
لِلْمَصْدَرِ (٢) - وَاسْمُ الْجَمْعِ كَالطَّرْفَاءِ وَالْقَصْبَاءِ (٣) ، وَالْحَلْفَاءِ ، وَأَشْيَاءَ ، فَإِنَّهَا
أَسْمَاءٌ مُفْرَدَةٌ تُفِيدُ الْجَمْعَ لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَقِيلَ : لَهَا وَاحِدٌ مِنْ
لَفْظِهَا (٤) ، فَوَاحِدُ الطَّرْفَاءِ طَرْفَةٌ (٥) وَوَاحِدُ الْقَصْبَاءِ قَصْبَةٌ ، وَوَاحِدُ الْحَلْفَاءِ
حَلْفَةٌ فَ « حَلْفَةٌ » وَحَدَّهُ مَكْسُورٌ الْعَيْنِ .

قَوْلُهُ : " عَلِيَاءٌ " لَيْسَ بِتَأْنِيثٍ " الْأَعْلَى " كَالْحَمْرَاءِ وَالْأَحْمَرِ ؛ لِقَوْلِهِمْ (٦) فِي
الْأَعْلَى : الْأَعْلُونَ ، وَلَمْ يُجْمَعْ " أَفْعَلُ فَعَلَاءٌ " كَأَحْمَرَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ . وَ " الْعَلِيَاءُ "
لَيْسَ بِوَصْفٍ ، وَلَوْ كَانَتْ صِفَةً لَصَحَّتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لِامٍ مِنْ قَوْلِكَ : " عَلَوْتُ "
كَمَا صَحَّتْ فِي الْقِنَوَاءِ وَالْعَشْوَاءِ (٧) لَمْ يَلَيْسَ " الْأَعْلَى " كَالْأَحْمَرَ بَلْ هُوَ أَفْعَلُ
التَّفْضِيلِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِمِنْ [أَوْ] (٨) مُضَافًا ، وَأَمَّا الصِّفَةُ
فَنَحْوُ " حَمْرَاءَ ، وَسَوْدَاءَ " .

وَأَمَّا " سَابِيَاءٌ " فَهِيَ الْمَشِيمَةُ الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْوَلَدِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ :

« فَعَلِمَ التَّانِيثِ تَاءً وَأَلْفٌ » .

(١) فِي الْأَصْلِ " قَوْلِكَ " .

(٢) الْقَائِلُ بِذَلِكَ ابْنُ يَعِيشِ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ ٥ / ١١٠ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

الطَّرْفَاءُ : شَجَرٌ وَالْقَصْبَاءُ : نَبَاتٌ نَوَّانِيْبٌ .

وَالْحَلْفَاءُ : نَبْتٌ .

(٤) انْظُرِ الْإِنْصَافَ ٢ / ٨١٢ الْمَسْأَلَةَ (١١٨) ، وَابْنَ يَعِيشِ ٥ / ١١٠ .

(٥) سَقَطَ فِي (ف) .

(٦) فِي الْأَصْلِ " كَقَوْلِهِمْ " .

(٧) أَي لَكَانَ يُقَالُ فِي " الْعَلِيَاءِ " : الْعَلَوَاءُ كَمَا يُقَالُ : الْقِنَوَاءُ وَالْعَشْوَاءُ فِي تَأْنِيثِ الْأَقْنَى وَالْأَعْشَى ،

وَانْظُرِ التَّكْمِلَةَ ١٠٦ .

(٨) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

يعنى (كُلُّ مَا ذَكَرَهُ) (١) من المؤنث بالعلامة ، والدليل على أن الألف هي علامة التانيث والهمزة بدل منها أن ألف المد إذا زالت في الجمع زالت الهمزة فتقول: " صحارى " فنقلب ألف المد ياء لانكسار ما قبلها، وصارت الهمزة ألفاً، لزوال المد ثم قلبت ياء لعدم انفتاح ما قبلها ، وأدغمت فيها الياء المبدلة من ألف المد فصارت " صحارى " بياءً مُشَدَّدةً .
قوله :

والهاعن تاءٍ تُنشأ إذ تَقَفْ

ههنا بين أن الهاء اللاحقة للأسماء بدل من التاء ، وقد تقدمت علته (٢) ، وإنما أبدلت هاء في الوقف، للفرق بينها وبين التاء التي في الجمع نحو "مسلمات" .

وَالْيَاءُ فِي هَذِي وَتَاءُ قَامَتْ وَنُونٌ قَمُنٌ وَيَقْمُنُ بَأَنْتِ

الياء في " هذي " ليست للتانيث إلا عند الكوفيين ؛ فإن اسم الإشارة عندهم " الذال " وحدها ، وأما عند غيرهم فالياء عين الكلمة والتانيث مُستفادٌ من نفس الصيغة كما أن التذكير في " ذَا " مُستفادٌ من نفس الكلمة (٣) . وقد يكون " الياء " في " اضربي وتضربين " (٤) ويحتمل أن يكون أرد بقوله : " والياء في هذي " أن الياء دلت على أن التانيث بالصيغة إذ بوجودها تتحقق هذه الصيغة وتعدم بعدمها .

وأما (التاء) (٥) في " قامت " فهي لتانيث الفاعل وهي ساكنة فرقاً بينها وبين التاء اللاحقة للأسماء .

(١) (ف) " فيما ذكره " .

(٢) انظر ٤٣٠/٢ .

(٣) انظر : الإصناف ٢/ ٦٦٩ المسألة (٩٥) ، وابن يعيش ٥ / ٩١ .

(٤) أى : علامة للتانيث ، وانظر ابن يعيش ٥ / ٩١ . فالشارح أفاد منه كثيرا رحم الله الجميع

(٥) في (ف) " التانيث " تحريف .

قَوْلُهُ : " وَنُونٌ قُمْنٌ " يَعْنِي فِي الْمَاضِي ، وَ " يَقْمُنٌ " يَعْنِي فِي الْمَضَارِعِ ، وَهَذِهِ النَّوْنُ يَعْنِي فِي مُقَابَلَةِ الْوَاوِ الْمَفِيدَةِ لِمَجْمَعِ التَّذْكَيرِ فِي قَامُوا ، وَيَقْمُونَ .

قَوْلُهُ : بَأْتٌ " يَعْنِي ظَهَرَتِ النَّوْنُ إِذْ كَانَتْ ضَمِيرَ الْجَمْعِ وَبَرَزَتْ ، وَلَمْ يَبْرُزْ ضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ نَحْوُ " هُنْدٌ قَامَتْ .

[المونث الحقيقي]

ثُمَّ الْمُونَّثُ الْحَقِيقِيُّ عُرِفَ
 وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ مِنْهُ
 كَزَيْتَبٍ وَطَالِقٍ وَجَيْتَلٍ
 وَرَخِيلٍ وَحَائِلٍ وَمُطْفِلٍ

بِخَلْقَةٍ خُصَّتْ بِهِ لَا تَخْتَلِفُ
 بِأَعْلَامَةٍ تُبَيِّنُ عَنْهُ

الْمُونَّثُ الْحَقِيقِيُّ يُعْرَفُ بِالْحِسِّ وَالْعِيَانِ ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنَ الْحَيَوَانِ لَهُ فَرْجٌ مُعَدٌّ لِلنَّسْلِ (١) بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " بِخَلْقَةٍ " لِأَنَّ الْفَرْجَ خَلْقَةُ اللَّهِ تَعَالَى .

قَوْلُهُ : " خُصَّتْ بِهِ " يَعْنِي تِلْكَ الْخَلْقَةُ ، وَهِيَ الْفَرْجُ الْمَعْدُّ لِلنَّسْلِ .
 وَقَلْنَا : " لَهُ فَرْجٌ مُعَدٌّ لِلنَّسْلِ " لِيَخْرُجَ الْخُنْثَى الَّذِي لَهُ فَرْجٌ وَلَيْسَ مُعَدًّا لِلنَّسْلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْمُونَّثِ .

قَوْلُهُ : " لَا تَخْتَلِفُ " يُرِيدُ أَنَّ تِلْكَ الْخَلْقَةَ الْمَخْصُوصَةَ بِالْمُونَّثِ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا ، بَلْ فِي جَمِيعِ أَصْنَافِ الْحَيَوَانِ حَقِيقَتُهَا وَاحِدَةٌ (٢) .

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ " لِلنَّسْلِ " .

(٢) فِي (ف) " وَاحِدٌ " تَحْرِيفٌ .

قوله : " وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ " يعنى المؤنث الحقيقى ، ثم بين كل واحد من الضربين وقدم الذى بغير علامة : لإشكاله ، وقد بين وجه إشكاله بقوله : « بلا علامة تبين عنه » .

يريد ليس فى لفظه علامة تبين أن معناه مؤنث .
فإن قلت : فإذا لم تكن فيه علامة تبين عنه فبم يعرف تانيته ؟
قلت : بالإسناد إليه ، والصفة ، وعود الضمير إليه ، وبعض الجموع ، وغير ذلك .

ولا يقدر من علامات التانيث إلا التاء وحدها فى المؤنث الثلاثى لثبوت ردها فى التصغير .

أما " زينب " فهو علم على امرأة " وليست تاء التانيث فيه مقدرة بل عدم ظهورها فى التصغير .

وأما " طالق " فوصف لمؤنث حقيقى ، أما عند سيبويه فإنها صفة لمذكر (١) عام يقع على المذكر والمؤنث ، وإذا قال : " أنت طالق " فكانه قال : أنت شئ طالق ، أو إنسان طالق ، وكذلك " حائض ، وطامث " .

وأما الخليل فيرى أنه من أبنية النسب كقولهم : " لابن ، وتامر " ؛ لأنه غير جار على الفعل (٢) ، أي : ليس من فعلها كقولك : قامت فهي قائمة ؛ لأن الطلاق يقع عليها من فعل غيرها ، وكذلك " الحيض ، والطمث " ، ولو أجرؤه على الفعل لقالوا : طالقة ، وطامثة ، وحائضة " ، فإذا قال : " أنت طالق " فالمعنى : أنت ذات طلاق ، أي : صاحبة طلاق ، فأما قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ (٣) فإنه أجرأه على الفعل ، ولو لا ذلك لقال : مرضع ، أي : ذات إرضاع .

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر رأى سيبويه وشيخه الخليل فى الكتاب ٣ / ٢٨٢ .

(٣) سورة الحج ٢ .

وَأَمَّا "جَيْئَلٌ" فَعَلَّمٌ عَلَى الضَّبْعِ ، وَ "الرَّخِيلُ" وَلِدُ الضَّائِنِ الْأَنْثَى ،
وَالذَّكَرُ "أَحْمَلٌ" ، وَجَمَعُهَا "رُخَالٌ" بِضَمِّ الرَّاءِ (١) كَمَا قَالُوا : "تُوَامٌ" فِي
جَمْعِ "تُوَامٍ" .

وَ "الْحَائِلُ" النَّاقَةُ الَّتِي لَمْ تَحْمِلْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ .

وَ "الْمُطْفِلُ" ذَاتُ الطُّفْلِ ، وَهِيَ صِفَةٌ لِمُوْنِثٍ وَليْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى
الْفِعْلِ ، فَهِيَ مِثْلُ "طَالِقٍ" عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَذْهَبِينَ .

وَضَرْبُهُ الثَّانِي لَهُ عَلَامَةٌ	قَالَهَا كَالمرأة وَالغَلَامَه
وَالْألفُ الْمُقْصُورُ وَذُنُّ فُعْلَى	كَمِثْلِ سُلْمَى وَمِثَالِ فُضْلَى
وَمِثْلُ قُصُوَى وَمِثَالِ أُخْرَى	وَوِذْنُ فُعْلَى فِي مِثَالِ سَكْرَى
وَالْألفُ الْمَمْدُودُ كَالْحَمْرَاءِ	وَنُفْسَاءِ قَسٍ عَلَيْهَا الْجَائِي

يُرِيدُ الصَّنْفَ الثَّانِي مِنَ الْمُؤْنِثِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي تَأْنِيثُهُ بِعَلَامَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَقَدْ ٢١٢ب
ذَكَرَ لَهُ عَلَامَتَيْنِ وَهِيَ التَّاءُ ، وَالْألفُ الْمُقْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْعَلَامَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ مِثْلُهَا يَكُونُ فِي الْحَقِيقِيِّ
مَا خَلَا النُّونَ ؛ فَإِنَّهَا ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ نَحْوُ : النِّسَاءُ قُمْنَ ، وَتَأْنِيثُ الْجَمَاعَةِ غَيْرُ
حَقِيقِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ تَأْنِيثُ الْمَفْرَدِ مِنْهَا (٢) حَقِيقِيًّا .

(١) وَقِيلَ بِكسْرِهَا أَيْضاً ، وَاسْتَعْرَبَ ابْنُ الْخَبَّازِ ضَمَّ الرَّاءِ فِي جَمْعِهَا ، وَانظُرِ اللِّسَانَ فِي (رَخِل) .

(٢) فِي (ف) "مِنْهُ"

قوله " المرأة " مثال للضرب المؤنث بالتاء من الحقيقي ، و " الغلام " تأنيث
" الغلام " ، قال الشاعر :

ومركضة صريحي أبوها تهان لها الغلام والغلام (١)

وقال (٢) : شيخ (وشيخة) ، قال عبيد :

كأنها (٣) شيخة رقوب (٤).

وقال (٢) : رجل ورجلة

قوله : والألف المقصور " يريد العلامة الثانية للحقيقي .

قوله : " سلمى " بضم السين ، اسم امرأة ، ومنه زهير بن أبي سلمى وهو

كنية أبيه (٥) ، ولاتضم السين إلا في هذه الكنية .

وأما " فضلى " فتأنيث " الأفضل " أفعل التفضيل ، وحقها أن تستعمل

بالألف واللام أو الإضافة ، وإنما لم يدخل عليها الألف واللام فى

(١) قائل البيت أوس بن غلفاء الهجيمى يصف فرساً .

انظر التكملة ١٢٠ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٨٧ ، وابن يعيش ٥ / ٩٧ ، وإيضاح شواهد

الإيضاح ٦١٣ ، بالمخصص ٨ / ٣٦ ، واللسان فى " صرح " و " ركض "

ويروى " مركضة " - بضم الميم وكسر الكاف ، أى الذى يركض ولدها فى بطنها . ويروى بكسر

الميم وفتح الكاف ومعناه السريعة ، كأنه جعلها آلة للسير . صريحي : شريف ، والياء فيه لتأكيد

الصفة لا للنسب ، والصواب عند ابن برى فى التنبيه (صرح) رفع " مركضة " .

(٢) هكذا ، والأولى " قالوا " . (٣) سقط فى (ف) .

(٤) هذا عجز بين لعبيد بن الأبرص ، وصدره باتت على إرم رابثة .

ينظر ديوانه ١٨ ، والتكملة ١٢٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٠٨ .

(٥) واسمه ربيعة عن شرح ابن الخباز لوحة ١١٣ .

الأرجوزة ؛ لأنها لم يستعملها مركبةً ؛ أي : لم يُخبر عنها ، ولأنها لو استعملها مركبةً أي : في الإسناد لم يكن بُدُّ من الألف واللام (١) .

و " القُصوى " تَأْنِيثُ " الأَقْصَى " ؛ فَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا (فالقُصَيَا بالياءِ) (٢) بِمَعْنَى الْقَاصِيَةِ الْبَعِيدَةِ كَالدُّنْيَا بِمَعْنَى الدَّانِيَةِ الْقَرِيبَةِ .

و " أُخْرَى " تَأْنِيثُ " آخِر " كَالْفُضْلَى كَقَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِبَهْنِدٍ وَبِالْمَرَاةِ الأُخْرَى " .

وَهَذِهِ الصِّفَاتُ إِنْ كَانَ تَأْنِيثُ مَوْصُوفِهَا حَقِيقِيًّا فَتَأْنِيثُهَا حَقِيقِيٌّ وَإِلَّا فَهِيَ مِنَ الْقِسْمِ الأوَّلِ .

وَأَمَّا " سَكْرَى " فَمَوْئِثٌ " سَكْرَانٌ " ، وَ " الْحَمْرَاءُ " تَأْنِيثُهُ بِأَلْفٍ مَمْدُودَةٍ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِبَهْنِدِ الْحَمْرَاءِ وَبِالْمَرَاةِ الْبَيْضَاءِ " (٣)

وَأَمَّا " النَّفْسَاءُ " فَفُوزْنُهَا " فُعْلَاءٌ " ، بَضْمُ الْفَاءِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ ، وَهِيَ صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِالْمَوْئِثِ الْحَقِيقِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّفْسَاءَ هِيَ الَّتِي وَضَعَتْ وَوَلَدَتْ ، وَسُمِّيَتْ نَفْسَاءً ؛ إِمَّا لِأَنَّهَا خَرَجَ مِنْهَا نَفْسٌ ، أَوْ لِأَنَّهُ مِنَ التَّنْفِيسِ وَهُوَ الْإِتْسَاعُ ، وَجَمْعُهَا " نَفْسَاوَاتٌ " ، وَحِكْمِيٌّ " نَفَّاسٌ " بِضَمِّ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ (٤) .

قَوْلُهُ : " قَسُّ عَلَيْهِ الْجَائِي " يُرِيدُ قَسَّ عَلَى مَا ذَكَرْتُ مَا جَاءَ مِنْهُ وَلَمْ أَدْكُرْهُ .

(١) هذا التعليل من الشارح رد على ابن الخباز الذي يقول : " وذكره إياها بغير لام خطأ " لوحة ١١٤ (باريس) .

(٢) في الأصل " للقضايا " وفي (ف) " للقضايا بالياء " ، والصواب ما أثبتته .

(٣) وقيل : الأجود أن يمثل الناظم في هذا القسم بمثل الحولاء ، والعوراء ؛ لأن قوله " كالحمراء " - بوزن - الفعلاء - صفة مشتركة بين الحقيقي وغير الحقيقي فيقال : امرأة حمراء ، وحلة حمراء .

عن شرح ابن القواس ١٢٤٧ .

(٤) انظر اللسان في " نفس " فقد حكاها ابن منظور عن اللحياني .

" النسب "

القول في النسبة وهي ياءٌ زائدة تغزى بها الأسماءُ
إلى قبيلٍ أو أبٍ أو لبلدٍ أو لصناعةٍ وياؤه تُشدُّ

يُقالُ : نسبةٌ - بكسرِ النونِ - ، ونُسبةٌ - بضمِّها - بمعنى الإضافة (١) ،
وسببويه يُعبِّرُ عنه بِبَابِ الإضافةِ (٢) ؛ لأنَّ الغرضَ من النسبة تَخْصِيصُ
المنسُوبِ وتَمْيِيزُهُ (بالمنسُوبِ إليه مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ كَتَخْصِيصِ الْمُضَافِ
وتَمْيِيزِهِ) (٣) عَن غَيْرِهِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لَكِنَّ النِّسْبَ إِضَافَةٌ مَعْكُوسَةٌ ؛ فَإِنَّ
الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُضَافِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " تَمِيمِيٌّ " فَ" تَمِيمٌ " هُوَ الْمُنْسُوبُ
إِلَيْهِ ، وَالْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْمُنْسُوبِ إِلَى " تَمِيمٍ " ، فَاَلْمُضَافُ إِلَيْهِ (فِي
النِّسْبِ مُقَدَّمٌ) (٤) كَمَا تَرَى .

قوله : " وهي ياءٌ " يعنى علامتها ياءٌ ، واحترز بقوله : " زائدة " : عن ياء
المتكلم ، وعن ياء المنقوص ، أو عن ياء " حي " ؛ فإنها ليست زائدة .

قوله : " تغزى بها الأسماءُ " ليخرج منه مثل " كُرْسِيٌّ ، وَعَارِيَةٌ " ؛ فإنها ٢١٣
ياءٌ زائدة في آخر الاسم لكن لا تغزى بها الأسماءُ ، أي : لا ينسبُ (٥) بها
إلى شيءٍ .

(١) ينظر اللسان في " نسب " .

(٢) قال سيبويه ٣ / ٣٣٥ : " هذا باب الإضافة وهو باب النسبة " .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) في (ف) " مقدم في النسب " .

(٥) في (ف) " لا يناسب " .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْأَسْمَاءُ " عَنِ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ؛ فَإِنَّ النَّسْبَةَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِيهَا ؛ لِأَنَّ النَّسْبَ بِمَعْنَى الْإِضَافَةِ لِإِفَادَتِهَا التَّخْصِصَ ، وَالْأَفْعَالَ وَالْحُرُوفَ لَا تَقْبَلُ ذَلِكَ ، وَبَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ .

قَوْلُهُ : " إِلَى قَبِيلٍ أَوْ أَبٍ أَوْ لِبَلَدٍ " بَيَانٌ لِمَا يُعْزَى إِلَيْهِ الْأَسْمَاءُ ، أَيْ : احْتَرَزَ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ عَنِ النَّسْبِ عَلَى " فَعَالٍ نَحْوُ " بَرَّازٍ " ، وَعَطَّارٍ " وَعَنْ مَا كَانَ بِمَعْنَى " نِي " - كَذِي [مَالٍ] أَيْ : صَاحِبُهُ - نَحْوُ " لَابِنٍ " أَيْ : ذُو لَبْنٍ وَ " تَامِرٍ : أَيْ : ذُو تَمْرٍ (١) ، فَهِيَ كَطَالِقٍ (٢) ، بِمَعْنَى ذَاتِ طَلَاقٍ .

مِثَالُ النَّسْبِ إِلَى الْقَبِيلِ " عَرَبِيٌّ ، وَعَجْمِيٌّ ، وَمَجُوسِيٌّ " ، وَمِثَالُ النَّسْبِ إِلَى الْأَبِ " أَسَدِيٌّ " ، وَإِلَى الْبَلَدِ " كُوفِيٌّ " ، وَمِثَالُ الصَّنَاعَةِ " إِبْرِيٌّ " لِصَانِعِ الْإِبْرِ ، أَوْ بَائِعِهَا .

قَوْلُهُ : " وَيَاوُهُ تُشَدُّ " يَعْنِي تُشَدُّ لِنَتَقَوَّى بِالتَّشْدِيدِ عَلَى تَحْمَلِ الْحَرَكَاتِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ خَفِيفَةً لَأَشْبَهَتْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا سَتَثَقَلَتْ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ عَلَيْهَا ، فَيَلْزِمُهَا السُّكُونُ رَفْعًا وَجَرًّا ، وَإِذَا سَكَتَتْ وَجَبَ حَذْفُهَا إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ كَالْتَّنَوِينِ وَغَيْرِهِ . وَإِنَّمَا زِيدَتْ " الْيَاءُ " دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَوْلَى مَا زِيدَ حُرُوفُ الْمَدِّ ، فَلَوْ زِيدَتْ الْأَلْفُ لَمَنَعَتْ مِنْ ظُهُورِ الْإِعْرَابِ (٣) ، وَلَوْ زِيدَتْ الْوَاوُ لَثَقَلَتْ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ اسْمٌ آخِرُهُ وَأَوْ قَبْلُهَا ضَمَّةٌ لَازِمَةٌ ؛ وَلِأَنَّهُمْ قَدَّ رَفَضُوا ذَلِكَ فِي الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ فَمَا ظَنُّكَ بِهَا زَائِدَةٌ ؟ فَتَعَيَّنَتْ الْيَاءُ .

(١) فرق ابن القواس بين " فَعَالٍ " و " فاعل " فقال : " والفرق بينهما : أن (فَعَالًا) - لمبالغته -

موضوع لما يكون صنعة وعلاجاً ، و (فاعل) موضوع لمن يلبس الشيء من غير دلالة على

مبالغة" انظر شرح ابن القواس ١٢٥٠ .

(٢) في عدم جريانه على الفعل .

(٣) أى : يصير الاسم مقصوراً فيمتنع من ظهور الإعراب ، انظر ابن يعيش ١٤٢ / ٥ .

وَقَبْلَهُ كَسْرٌ كَزَيْدِي النَّسَبِ وَحَذَفُ كُلِّ تَاءٍ (١) تَائِيثٌ وَجِبُّ
لشَبِّهِ بَيْنَهُمَا وَهَرَبُوا مِنْ جَمْعِ تَائِيثَيْنِ فِي اسْمٍ يُنْسَبُ

وَإِنَّمَا كَسَرُوا مَا قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ لِتَجَانُسِهَا ، وَلِأَنَّهَا مَدَّةٌ سَاكِنَةٌ فَوَجِبَ أَنْ
تَكُونَ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا ، وَإِنَّمَا ضُوعِفَتْ خَوْفَ اللَّبْسِ ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ
الْيَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً وَجِبَّ تَحْرِيكُ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَجْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَلَا يَجُوزُ
الْفَتْحُ لئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْمَثْنَى الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالضَّمُّ ثَقِيلٌ فَتَعَيَّنَ الْكَسْرُ .

وَيَاءُ النَّسَبِ حَرْفُ كِتَاءِ التَّائِيثِ ، وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ اسْمٌ (٢) فِي مَوْضِعِ
جَرٍّ بِإِضَافَةِ الْأَوَّلِ إِلَيْهَا ، وَاحْتَجُّوا بِمَا يُحْكَى عَنِ الْعَرَبِ : " رَأَيْتُ النَّيْمِيَّ تَيْمٌ
عَدِيٌّ " بِجَرِّ " تَيْمٌ " الثَّانِي عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْيَاءِ فِي " النَّيْمِيَّ " وَلَا يَصِحُّ إِبْدَالُ
الْاسْمِ مِنَ الْحَرْفِ ، وَالثَّانِي اسْمٌ بِاتِّفَاقٍ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ اسْمًا ، لِيَصِحَّ
إِبْدَالُ الْاسْمِ مِنْهَا ، وَهَذَا فَاسِدٌ لِأُمُورٍ :

مِنْهَا : أَنْ الْأَوَّلَ مُعْرَفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَلَا تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمًا

فَاعِلٍ .

وَمِنْهَا : أَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ لَوْ كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ لَمَا ظَهَرَ فِيهَا إِعْرَابٌ

الْاسْمِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا جَرُّ " تَيْمٌ " الثَّانِي فِيمَا حَكَوهُ فَمَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ اسْمٍ مُحذُوفٍ إِلَيْهِ
كَأَنَّهُ قَالَ : صَاحِبِ تَيْمٍ عَدِيٌّ ؛ (لِأَنَّهُ الْمُنْسُوبُ " فَحَذَفَ الْمُضَافُ " (٣) وَبَقِيَ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ) (٤) عَلَى جَرِّهِ لِذِلَّةِ النَّسَبِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِلَى " تَيْمٍ "
يَكُونُ مِنْ أَصْحَابِهِ .

(١) فِي " هَاءٍ " ، وَهِيَ رَوَايَةٌ أُخْرَى .

(٢) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٥ / ١٤٢ ، وَشَرَحَ ابْنَ الْقَوَاسِ ٢ / ١٢٤٨ .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوَاسِينِ الصَّغِيرِينَ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَكَانَ فِي (ف) هَكَذَا " لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ بَاقٍ ، فَحَذَفَ
الْمُضَافَ إِلَيْهِ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَ .

(٤) " وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ " سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَانظُرْ قَوْلَ الْعَرَبِ فِي التَّكْمِلَةِ ٥٠ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٥ / ١٤٢ .

قوله : " وَقَبْلَهُ كَسْرٌ " يُرِيدُ وَقَبْلَ الْيَاءِ .

قوله : " كَزَيْدِي النَّسْبُ " احْتَرَزَ بِالنَّسْبِ عَنِ جَمْعِ السَّلَامَةِ الْمُضَافِ إِلَى

يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ فَإِنَّ لَفْظَهُ كَلْفَظِ الْمُنْسُوبِ فِي الْوَقْفِ .

وَإِنَّمَا / وَجِبَ حَذْفُ تَاءِ التَّائِيثِ فِي النَّسْبِ لِمَا ذَكَرَهُ وَقَدْ عُلِّلَ الْحَذْفَ ٢١٣ب

بأمرين :

أحدهما قوله : لَشَبَهَ بَيْنَهُمَا " وَوَجَّهَ الشَّبَهَ بَيْنَهُمَا أَنَّ يَاءَ النَّسْبِ تَخْلُصُ
الوَاحِدَ مِنَ الْجِنْسِ كَمَا تَخْلُصُهُ " التَّاءُ " فَإِذَا أُرِدَتْ تَخْلِيصَ الْوَاحِدِ مِنَ " الرُّومِ
" قُلْتَ : رُومِيٌّ ، وَمِنَ الْحَبَشِ قُلْتَ : حَبَشِيٌّ ، كَمَا إِذَا أُرِدَتْ تَخْلِيصَ الْوَاحِدِ مِنَ
" الْحَمَامِ " قُلْتَ : حَمَامَةٌ ، وَمِنَ " التَّمْرِ " قُلْتَ : تَمْرَةٌ .

[وَالثَّانِي] (١) : الْهَرَبُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ تَائِيثَيْنِ إِذَا نَسَبْتَ مُؤَنَّثًا إِلَى مُؤَنَّثٍ

تَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى الْكُوفَةِ : " كُوفَتِيَّةٌ " بَتَاءٍ قَبْلَ يَاءِ (٢) النَّسْبِ وَ (بَتَاءٍ أُخْرَى) (٣)

بَعْدَهَا . وَبَيَانُهُ أَنَّكَ لَوْ أَبْقَيْتَ التَّاءَ لَقُلْتَ فِي الرَّجُلِ [الْمُنْسُوبِ إِلَى الْكُوفَةِ : "

كُوفَتِيٌّ "] (٤) وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَهَرَبُوا مِنْ جَمْعِ تَائِيثَيْنِ " .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " دَوَاتِي " فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى الدَّوَاةِ فَلَحْنٌ ، وَصَوَابُهُ " ذَوَوِيٌّ " (٥) ،

وَكَذَا قَوْلُهُمْ : " ذَاتِي " صَوَابُهُ : " ذَوَوِيٌّ " (٦) .

(١) تكملة يوجبها المقام .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " ويأخرى " ، وانظر هذا في ابن يعيش ١٤٤ / ٥ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر درة الغواص ١١ ، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٠٦ .

(٦) انظر التكملة ٥٣

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَوْ ثَبَتَتْ لَفَسَدَ الْمَعْنَى بِثَبَاتِهَا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَسَبْتَ اسْمًا
مَذْكُورًا إِلَى اسْمٍ مُؤَنَّثٍ انْتَقَلَ مَدْلُولُ الْأِسْمِ الْمُؤَنَّثِ إِلَى الْمُنْسُوبِ الْمَذْكُورِ فَتَقُولُ فِي
الْبَصْرَةِ : بَصْرِي ، فَلَوْ أَبْقَيْتَ الْهَاءَ لَبْقَيْتَ فِي صِفَةِ الْمَذْكُورِ .

وَفِي الثَّلَاثِي إِذَا نَسَبْنَا إِلَى مِثَالٍ "فَعِلٌ" فَتَحْتَا
أَوْسَطُهُ قُلْ : نَمْرِي ثُمَّ قَسْ نُكْرَ أَوْ أَنْتَ لَيْسَ يَنْعَكِسُ
وَأَكْسَرُ إِذَا زَادَ كَتَلْبِي وَزَيْرِجِي وَقُدْعَمَلِي

احترز بقوله "الثلاثي" عن الرباعي .

قوله : "إلى مثال فعل" يعنى بكسر العين ، واحترز به عن المضموم
العين كـ "عَضِدٌ" ، ومفتوحها كـ "فَرَسٌ" ، وساكنها كـ "فَلْسٌ" ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ
لَا تُغَيِّرُ حَرَكَتَهُ وَلَا سُكُونَهُ؛ لِخَالَفَتْهُ الْكُسْرَةُ وَكَوْنُهُ (١) مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا .

قوله "فَتَحْتَا" يعنى تجعل مكان كسرة (٢) العين فتحة .

قوله : "أَوْسَطُهُ" بيان لموضع التَّغْيِيرِ .

قوله : "نَمْرِي" (٣) مثال لمكسور العين الذى تبدل كسرته فتحة ، وَإِنَّمَا
فَتَحُوا الْعَيْنَ الْمَكْسُورَةَ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ أَبْقَوْا عَيْنَ الْكَلِمَةِ مَكْسُورَةً وَلَا مَهَا مَكْسُورَةً
لَتَوَالَتْ كَسْرَتَانِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ أَنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي قُوَّةٍ كَسْرَتَيْنِ فَتَتَوَالِي سِتُّ
كَسْرَاتٍ مَعَ قَلَّةِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ وَلَيْسَ فِيهَا حَرْفٌ غَيْرُ مَكْسُورٍ إِلَّا أَوَّلُهَا ، وَمَا
يَلْزَمُ (٤) مِنْ اسْتِغْرَاقِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ بِالْكَسْرَاتِ فِي الْمَكْسُورِ الْفَاءِ نَحْوَ "إِبِلٍ" ،

(١) فى النسختين "وكونها" وصوابه ما أثبت .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى النسختين "نمري" ، وصوابه ما أثبت .

(٤) فى النسختين "ولما لم يلزم" والواجب إسقاط (لم) .

فَوَجِبَ الْفَتْحُ لِمَا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " الصَّعِقُ " ففِي النَّسْبِ إِلَيْهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ :
 كَسْرُ الصَّادِ وَالْعَيْنِ ، وَفَتْحُ الْعَيْنِ وَكَسْرُ الصَّادِ ، وَفَتْحُهُمَا ، أَمَّا كَسْرُ الصَّادِ
 فَاتِّبَاعُ لِلْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ حَلَقٌ كَمَا كَسْرُ النَّوْنِ فِي " نَعِمَ " اتِّبَاعاً لِكَسْرَةِ
 الْعَيْنِ ، فَلَمَّا كَسَرَ الصَّادُ لِأَجْلِ الْعَيْنِ امْتَنَعَ فَتْحُ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ كَسَرُوا لِأَجْلِهَا
 حَرْفًا آخَرَ ، فَصَارَتْ كَسْرَةُ الْعَيْنِ لِأَجْلِ الصَّادِ ، كَمَا أَنَّ كَسْرَ الصَّادِ لِأَجْلِ
 الْعَيْنِ ، وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ " ضَرْبٍ " - فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ - لَقُلْتَ : ضَرْبِي ،
 " بِإِبْدَالِ كَسْرَةِ الرَّاءِ فَتْحَةً .

قوله :

ذَكَرَ أَوْ أُتِّتَ لَيْسَ يَنْعَكِسُ

يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ إِبْدَالُ كَسْرَةِ الْعَيْنِ فَتْحَةً فِي الثَّلَاثِيَّ مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مُؤنَّثًا لَا
 يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِيهِ ، وَمِثَالُ الْمُؤنَّثِ قَوْلُكَ فِي النَّسْبِ إِلَى " شَقْرَةَ " : " شَقْرِيُّ " .
 وَهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ ، وَيُقَالُ : " أَرْضُ شَقْرَةَ " أَي : ذَاتُ أَزْهَارٍ مُخْتَلِفَةٍ .

٢١٤

/ قَوْلُهُ : " وَاكْسِرْ إِذَا زَادَ " يَعْنِي عَلَى الثَّلَاثَةِ .

قَوْلُهُ " كَتَغَلْبِي " مِثَالٌ لِلزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ " زَبْرَجِيُّ " .
 وَمَعْنَى قَوْلِهِ " وَاكْسِرْ إِذَا زَادَ " يَرِيدُ أَقْرَأَ الْكَسْرَةَ ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّكَ تَكْسِرُ مَا
 لَيْسَ بِمَكْسُورٍ فِي عَيْنِهِ (١) وَلَا تَبْدُلُهَا ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِيمَا كَانَ ثَانِيَهُ سَاكِنًا
 كَتَغَلْبِي ، وَزَبْرَجِيُّ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ قَوِيَتْ بِكَثْرَةِ حُرُوفِهَا لِتَخَلُّلِ الْحَرْفِ السَّاكِنِ
 بَيْنَ حُرُوفِهَا وَهُوَ الثَّانِي ، وَلِأَنَّ التَّغْيِيرَ خِلَافَ الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ وُضْعَ [حَرَكَةٍ] (٢)
 مَوْضِعَ حَرَكَةٍ لَا يَحْصُلُ بِهِ خِفَةٌ مَعَ كَثْرَةِ الْحُرُوفِ .

(١) فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحٍ ، وَالزَّبْرَجُ : الزَّيْنَةُ ، أَوْ الذَّهَبُ .

(٢) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمَسُ بِهَا الْكَلَامُ .

ومن العرب من يفتح العين في الرباعي؛ لأنه لما سكن ثاني الكلمة صار كأنه موقوف عليه (١) وما بعده كأنه مبتدأ به ومنفصل مما قبله .

قوله : " وَقَدْعَمَلِي " مثال لما زاد على الثلاثة بحرفين ، وهو متفق على بقاء كسرتيه ؛ لكثرة حروفه بكونه خماسياً ، وكذلك إذا تحرك الحرف الثاني من الرباعي نحو " علبط " فهو متفق على بقاءه مكسور العين (٢) .

تَحْذِفُ حَرْفَ اللَّيْنِ كَالْفَعِيلَةِ	وَمِنْ (٣) فُعَيْلَةٍ مَعَ الْفَعُولَةِ
قُرَيْظَةٌ شَنْوَةٌ حَنِيفَةٌ	مِثْلُهَا (٤) ثَلَاثَةٌ مَعْرُوفَةٌ
أَوْسَطُهُ كَشَقْرِيٍّ وَأَضِحَا	تَقُولُ مِنْهَا : حَنْفِيٌّ فَاتِحَا
فَامْنَعُهُمَا الْحَذْفَ وَقُلْ مِمثلاً	إِلَّا مُضَاعَفَا أَوْ الْمُعْلَلَا
كَذَا حَوَيْزِيٍّ إِلَى حَوَيْزَةٍ	يُعْزَى عَزِيْزِيٍّ إِلَى عَزِيْزَةٍ
تَحْذِفُ وَقُلْ : هَذَا قُرَيْشِيٍّ الْوَلَا	فَإِنْ خَلَتْ مِنْ تَاءٍ (٥) تَأْنِيثٌ فَلَا

قوله : " وَمِنْ فُعَيْلَةٍ بِضَمِّ الْفَاءِ كَقُرَيْظَةٍ .

قوله : " مَعَ الْفَعُولَةِ كَشَنْوَةٍ .

قوله : " تَحْذِفُ حَرْفَ اللَّيْنِ كَالْفَعِيلَةِ " من " فُعَيْلَةٍ « المضمومة الفاء .

قوله : " كَالْفَعِيلَةِ " (٦) يريد كما تحذف الياء (٧) من " حَنِيفَةٌ " فتقول في

(١) في النسختين "موقوفاً" بالنصب ، والصواب ما أثبت .

(٢) فنقول فيه : " علبطي " ، والقذعمل : الشيء ، وقيل الضخم من الإبل .

(٣) في الأصل " ومع " .

(٤) في الأصل " ومثلها " بزيادة الواو .

(٥) (ف) " هاء " .

(٦) سقط في (ف) .

(٧) (ف) " الفاء " خطأ .

النَّسَبِ إِلَى "قُرَيْظَةَ" : "قُرَظِيٌّ" فَتَحْذَفُ تَاءُ التَّائِيثِ لِأَجْلِ يَاءِ النَّسَبِ ، ثُمَّ تَحْذَفُ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ الَّتِي هِيَ حَرْفُ اللَّيْنِ ، إِمَّا لِلْفَرْقِ بَيْنَ النَّسَبِ إِلَى "فَعِيلٍ" فِي الْمَذْكَرِ ، وَ "فَعِيلَةٍ" فِي الْمؤنثِ ، وَإِمَّا لِأَنَّكَ لَمَّا (١) حَذَفْتَ تَاءَ التَّائِيثِ مِنْهَا لِأَجْلِ النَّسَبِ كَانَ الْحَذْفُ الْأَوَّلُ مُؤَنَسًا بِالْحَذْفِ الثَّانِي .

كَذَلِكَ (٢) الْوَاوُ فِي "فَعُولَةٍ" [تَقُولُ فِي] (٣) "شَنُوءَةٍ" : "شَنِيٌّ" مِثْلَ "شَفْهِيٍّ" لِلْفَرْقِ بَيْنَ "فَعُولٍ" فِي الْمَذْكَرِ ، وَ "فَعُولَةٍ" فِي الْمؤنثِ ، وَكَانَ الْمؤنثُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ (٤) ؛ لِثِقَلِ التَّائِيثِ ، وَتَقُولُ فِي "رَكُوبَةٍ" : "رَكِبِيٌّ" بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ (٥) لَا يَحْذَفُ الْوَاوَ مِنْ "فَعُولَةٍ" وَيَحْذَفُ الْيَاءَ مِنْ "فَعِيلَةٍ" فَيَقُولُ : "حَنْفِيٌّ" كَمَا يَحْذَفُ الْيَاءَ مِنْ "عَدِيٍّ" يَقُولُ : "عَدَوِيٌّ" . وَلَا يَحْذَفُونَ الْوَاوَ مِنْ "عَدُوٍّ" بَلْ يَقْرُونَهَا عَلَى حَالِهَا وَيَقُولُونَ "عَدَوِيٌّ" فَيَقْرُونَ الْوَاوَ كَمَا يَقْرُونَ الضَّمَّةَ فِي "عَضُدِيٍّ" . وَتُحْذَفُ الْيَاءُ كَمَا تُحْذَفُ الْكِسْرَةُ مِنْ "نَمْرِيٍّ" . وَمَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ قَوِيٌّ فِي الْقِيَاسِ ، وَالنَّصُّ مَعَ سَيَّبُوهِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ "شَنِيٌّ" (٦) وَهُوَ نَصٌّ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ .

قَوْلُهُ : "تَقُولُ مِنْهَا حَنْفِيٌّ فَاتِحًا أَوْسَطَهُ" يَعْنِي أَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ الْيَاءَ مِنْ "حَنْفِيَّةٍ" بَعْدَ حَذْفِ تَاءِ التَّائِيثِ بَقِيَتِ الْكَلِمَةُ / « حَنْفٌ » بِكَسْرِ الثَّانِي فَصَارَ ٢١٤ب/ مِثْلَ "نَمْرٍ ، وَشَقْرٍ" بِكَسْرِ الثَّانِي فَأَبْدَلْتَ مِنْ كَسْرَتِهِ فَتَحَةً كَمَا فَعَلْتَ فِي "نَمْرِيٍّ ، وَشَقْرِيٍّ" (٥)

(١) سقط من (ف)

(٢) (ف) « وكذلك » .

(٣) سقط من الأصل

(٤) في الأصل "من الحذف".

(٥) انظر : شرح الشافية ٢/ ٢٣ ، وابن يعيش ٥/ ١٤٧ .

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

قوله: "واضحاً" يريد أنه بعد حذف الياء صار ثلاثياً مكسوراً العين كَشَقْرَةَ (١)، ففتحت أوسطه وذلك فيه واضح، أي: ظاهر.

وإذا حذف الواو من "فعولة" نحو "شئوة" فتبدل ضمة النون فتحة كما أبدلت من كسرة (٢) الثاني من "نمري" فتحة.

قوله: "الإمضاعفاً أو المعللاً" هو استثناء مما ثالثه حرف لين.

قوله: "فامنعهما الحذف" يريد المضاعف (٣) والمعتل العين ولا يجوز حذف الياء؛ لأنك لو حذفت الياء من "عزيزة" لاجتمع المثان وذلك مستثقل، فأبقوا الياء لتفصل بين المثين، تقول في "شديدة": "شديدي"، ولو حذفت الياء لقلت: "شديدي، وعززي" فيثقل اجتماع المثين.

وكذلك (٤) "حويزة" اسم قبيلة، فلو حذفت الياء لبقيت الواو متحركة وما قبلها فتحة فيجب قلبها ألفاً فتصير "حازي" فيلتبس بباب ما قلبت عينه ألفاً بما ليس بعده مدة، وإن تركوها بحالها لزم مخالفة القاعدة، فوجب بقاء الياء؛ لأنها لسكونها تمنع من قلب الواو التي قبلها ألفاً.

قوله:

فإن خلت من تاء تأنيث فلا تحذف

يعنى لا تحذف الياء؛ لزوال الثقل بزوال التأنيث، فتقول في النسب إلى "قريش": "قريشي" بإثبات الياء في الأصح، وقالوا في «عميرة كلب»: «عميري» (٥) فلم يحذفوا الياء مع كون الاسم مؤنثاً، وهو شأن.

(١) (ف) "كشقر"، وهي اسم قبيلة.

(٢) (ف) "كسر".

(٣) في النسختين "للمضاعف".

(٤) في الأصل "وذلك".

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٩، وابن يعيش ٦/ ١١ - ١٣.

وإن يكن تائيته بالالفِ مقصورةً فإن نسبتَ فاحذفِ

ألفها كالهاءِ قل: حُبلي وإن مددت قلت: صحرأوي

لما ذكر أنه يجب حذف كل تاء تائيث أخذ في بيان التائيث، فإن كان

التائيث بالالفِ المقصورة فالحذف واجب في البعض على تفصيل

فيه، واحترز بقوله: "مقصورة" عن الممدودة.

قوله: "فإن نسبت" احترز به عن غير النسبة؛ فإنه لا حذف فيه؛ لأن

المسوغ للحذف هو النسب؛ لكثرة (١) التغيير فيه.

قوله: "فاحذف ألف كالهاء" قاس حذف الألف على حذف الهاء؛ لكونهما

للتائيث، وقد وجب الحذف في الهاء فيجب في الألف.

قوله: "قل: حُبلي" مثال لحذف الألف من "حُبلي" في النسب، وإنما

(١) في الأصل "والكثرة" تحريف.

حذفت لسكونها وسكون ياء النسب الأولى ، ولم يحركوها ويقلبوها وأوا للفرق
بينها وبين الممدودة ، ولم يقلبوها ياء؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات .

والمقصور إذا كان رباعياً ، فإن كان ثانيه ساكناً فحذف الألف منه هو
المختار ، ويجوز إثباتها ، وقلبها وأوا ؛ لالتقاء الساكنين تشبيهاً لها بالألف
الأصلية نحو " مهلبى " ، كما يجوز حذف الألف من " ملهى " فى النسب
تشبيهاً له بألف " حبلى " .

فإن [كان] (١) الرباعي متحرك العين وجب الحذف (٢) فتقول فى
" جمزى " : " جمزى " : « وفي » أربى : « أربى » .

ومنهم من يقول فى الساكن العين : « حبلوى » ؛ فيزيد ألفاً قبل ألف
التأنيث فيصير المقصور ممدوداً ، والأجود الحذف ، والأضعف المد ، وقلب ٢١٥ / أ
الألف وأوا متوسط بين الأردأ والأجود . فإن كانت الألف خامسة فصاعداً
فالحذف لا غير ، تقول فى « حبارى » : « حبارى » (٣) ، وفى « سمانى » لطير :
سمانى .

(١) سقط من الأصل .

(٢) لتنزل الحركة منزلة الحرف الخامس ، والأربى : الداهية ، وجمار جمزى أى : سريع .

(٣) سقط فى (ف)

قوله: « وإن مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِيٌّ » يعنى تقلب الألف التى قبلها مَدَّةً
 وأوَّ ولم تحذف كما حذفت الألف المقصورة ؛ لأنها قد قويت بتحريكها ، وإنما
 قُلبت ؛ لأنها لو أُقِرَّتْ هَمْزَةٌ لَوَقَعَتْ علامةُ التَّائِيثِ حَشَوًّا ، فلَمَّا لم يَجُزْ حذْفُهَا ،
 وَلَا إِبْقَاؤُهَا هَمْزَةً وَجِبَ تَغْيِيرُهَا إمَّا بِقَلْبِهَا وَأوَّ ، أَوْ يَاءً ، وَلَا يَجُوزُ قَلْبُهَا يَاءً ؛
 لِئَلَّا يَجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ هِيَ وَيَاءُ النَّسَبِ ، فَتَعَيَّنَ قَلْبُهَا وَأوَّ (١) .

وَأَنَّ يَكُنْ عَلَى ثَلَاثٍ وَالْأَلْفُ آخِرُهُ أَصْلٌ فَلَيْسَ يَنْحَذِفُ
 تَقُولُ : هَذَا رَحَوِيٌّ مُبَدَلًا وَإِنْ يَزِدُ كَمَلَهَوِيٌّ أَبَدَلًا
 وَإِنْ تَشَاءُ فَاحْذِفْ وَقُلْ : مَلْهِيٌّ وَقُلْ بِحُتْمِ الْحَذْفِ : مُصْطَفِيٌّ

لَمَّا ذَكَرَ أَلْفَ التَّائِيثِ أَخَذَ يَذْكَرُ حُكْمَ الألفِ المُنْقَلِبَةِ عَن حَرْفٍ
 أَصْلِيٍّ ، وَهَذِهِ الألفُ - الَّتِي هُوَ بِصَدِّهَا - لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ ثَالِثَةً ، أَوْ
 رَابِعَةً ، أَوْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا ، وَقَدْ ذَكَرَ الجَمِيعَ .

واحترز بقوله : " على ثلاث " عن كون الألف رابعة .

قوله : " والألف آخره أصل " يريد بدل أصل ، فحذف المضاف ؛ لأنها
 قاعدة معلومة أن الألف فى الأسماء والأفعال لا تكون أصلاً بل تكون إما
 زائدة ، أو منقلبة عن حرف أصلى .

وَأَعْلَمَ أَنَّ الألفَ فى الثَلَاثِيَّ لَا تَكُونُ زَائِدَةً ، وَلَا فَائِدَةً فى قَوْلِهِ : " أَصْلٌ "
 اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الألفِ الداخلةِ على الثَلَاثِيَّ .

قَوْلُهُ : " فَلَيْسَ يَنْحَذِفُ " يعنى الألف الثالثة التى هي لامٌ ، وإنما لم
 تُحذف ؛ لِئَلَّا يَبْقَى الاسمُ بَعْدَ حَذْفِهَا على حَرْفَيْنِ .

قَوْلُهُ (٢) . : " هَذَا رَحَوِيٌّ مُبَدَلًا " تمثيل بالثلاثي ، ويريد بقوله : " مُبَدَلًا "

(١) بعده فى (ف) " فاعرفه " ، وهى من لوازم الشارح .

(٢) فى الأصل " تقول " .

أَنَّكَ تَبْدِلُ الْأَلْفَ فِي النَّسَبِ وَأَوَّاءٌ لِسُكُونِهَا وَسُكُونُ الْيَاءِ (١) الْأُولَى مِنْ يَاءِ
النَّسَبِ. وَإِنَّمَا قَلِبْتَ الْأَلْفَ وَأَوَّاءٌ وَلَمْ تَرُدَّ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ .
وَإِنَّمَا مَثَلُ بٍ " رَحَوِيٌّ " لِإِيرِيكَ أَنَّ الْوَاوَ فِي " عَصَوِيٌّ " بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّ
الْأَلْفَ رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الْوَاوُ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَرَجَعَتْ أَلْفُ " رَحَى " إِلَى
أَصْلِهَا وَهِيَ الْيَاءُ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ إِقْرَارُ الْأَلْفِ وَلَمْ يَجْزُ قَلْبُهَا يَاءً تَعَيَّنَ قَلْبُهَا
وَأَوَّاءٌ .

فَإِنْ قِيلَ: فَالْأَلْفُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ جَازَ إِقْرَارُهَا، وَهُوَ فِي
النَّسَبِ كَذَلِكَ .

قُلْتُ: يَاءُ النَّسَبِ يَجِبُ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا، وَالْأَلْفُ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، فَتَعَيَّنَ
الْقَلْبُ .

قَوْلُهُ " وَإِنْ زِيدَ " يُرِيدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَتَكُونُ أَلْفُهُ رَابِعَةً .

قَوْلُهُ: " كَمَلْهُوِيٌّ " مِثَالٌ لِلرَّبَاعِيِّ .

قَوْلُهُ: " أَبْدِلًا " يَعْنِي يُبَدِّلُ مِنَ الْأَلْفِ وَأَوَّاءٌ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لَمْ
تُرُدَّ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الرَّابِعَةَ لَا تَقْلِبُ وَأَوَّاءٌ .

قَوْلُهُ: " وَإِنْ تَشَأْ فَاحْذِفْ " يَعْنِي الْأَلْفَ، وَلَا تُبَدِّلْهَا وَأَوَّاءٌ .

قَوْلُهُ: " فَقُلْ: مَلْهُيٌّ " تَمَثِيلٌ بِحَذْفِ الْأَلْفِ تَشْبِيهًا بِأَلْفِ " حُبْلَى " كَمَا

شَبَّهَ أَلْفَ " حُبْلَى " بِأَلْفِ " مَلْهُيٌّ " فَأَبْدَلُوها، وَتَقُولُ فِي " مَغْزَى " : " مَغْزَىٌّ " بِالْحَذْفِ،
وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي الرَّبَاعِيِّ بَلْ (٢) فِيمَا كَانَ ثَانِيهِ سَاكِنًا،

(١) فِي الْأَصْلِ " الْهَاءُ "

(٢) سَقَطَ فِي (ف) .

فَأَمَّا مَا كَانَ ثَانِيهِ مُتَحَرِّكًا فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْحَذْفُ تَقُولُ فِي "بَشَكِي" : " ٢١٥ ب
بَشَكِي " ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ قَدْ ضَارَعَتِ الْحَرْفَ الْخَامِسَ .

قَوْلُهُ : " بِحْتَمِ الْحَذْفِ مُصْطَفِي " يَرِيدُ إِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً فَصَاعِدًا
وَجَبَ حَذْفُهَا مَنقَلِبَةً كَانَتْ كَالْفِ " مُصْطَفَى " أَوْ زَائِدَةً كَالْفِ " حُبَارَى " .
وَالْأَلْفُ الثَّلَاثَةُ ^(١) يَلْزَمُ إِبْدَالُهَا ، وَفِي الْخَامِسَةِ فَصَاعِدًا يَجِبُ حَذْفُهَا ،
وَفِي الرَّابِعَةِ فِيمَا ثَانِيهِ سَاكِنٌ الْأَمْرَانِ .

وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرْطَى تُبَدِّلُهُ وَاحِدَةً مِنْ حَبْنَطَى

الْأَلْفُ فِي " أَرْطَى " لِلْإِلْحَاقِ بِـ " جَعْفَرٍ " فَتَبَدَّلَهَا وَأَوَّأَ إِجْرَاءً لَهُ مُجْرَى
الْأَلْفِ الْمَنقَلِبَةِ ، وَكَذَلِكَ أَلْفٌ " مِعْزَى " ؛ لِأَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ بِـ " دِرْهَمٍ " فَتَقُولُ :
" مِعْزَوِي " ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ حَمَلًا لَهَا عَلَى أَلْفِ التَّائِيثِ ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ
مِثْلُهَا ، فَتَقُولُ فِي الْإِبْدَالِ : " أَرْطَوِي " ، وَفِي الْحَذْفِ " أَرْطِي " ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَزِيدُ أَلْفًا لِلْمَدِّ قَبْلَ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ فَيَقُولُ : " أَرْطَاوِي " . وَالْإِبْدَالُ فِي " أَرْطَى "
أَحْسَنُ مِنْهُ فِي " حُبَلَى " .

قَوْلُهُ : " وَاحِدَةً مِنْ حَبْنَطَى " - وَهُوَ الْعَظِيمُ الْبَطْنِ - وَالْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ بِـ
" سَفْرَجَلٍ " - وَإِنَّمَا وَجَبَ الْحَذْفُ ؛ لِأَنَّهَا خَامِسَةٌ وَقَدْ وَجَبَ حَذْفُ الْأَصْلِيَّةِ
خَامِسَةً فَالزَّائِدَةُ أَوْلَى ، وَحَذْفُهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَهَمْزُ قُرَاءٍ أُصِيلُ بَاقِي وَالْهَمْزُ نُو الْإِبْدَالِ وَالْإِلْحَاقِ
كَهَمْزَةِ الْكَسَاءِ وَالْحَرِيَاءِ يُنْسَبُ كَالْقُرَاءِ وَالْحَمْرَاءِ

(١) (ف) " الثانية "

قوله " وَهَمْزُ قُرَاءٍ أَصِيلٌ " يَعْنِي أَنَّهُ أَصْلٌ لَيْسَ بِزَائِدٍ ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ فِي
جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ (١) .

قَوْلُهُ " بَاقِي " يُرِيدُ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي النَّسَبِ لَا يُبَدَّلُ فِي اللَّغَةِ الْفَصِيحَةِ ،
فَتَقُولُ " قُرَاءِي " بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي " وُضَاءٍ " : " وُضَائِي " .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " قَبْلَهَا أَلْفٌ " (٢) عَنِ الْهَمْزَةِ الَّتِي لَيْسَ قَبْلَهَا أَلْفٌ نَحْوُ
" قَارِيٍّ ، وَمُبْتَدِيٍّ " وَبِقَوْلِنَا " زَائِدَةٌ " (٣) عَنِ هَمْزَةِ " مَاءٍ " ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ قَبْلَهَا
غَيْرُ زَائِدَةٍ .

وَالْهَمْزَةُ الَّتِي قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَصْلِيَةٌ كَقُرَاءٍ ، فَتَقْرَهُ هَمْزَتُهُ (٢) فِي النَّسَبِ .

- وَمُبَدَلَةٌ عَنِ أَصْلِ ، ففِيهَا وَجَهَانٍ ، أَقْوَاهُمَا إِقْرَارُهَا هَمْزَةٌ .

- وَمُحَقَّقَةٌ بِالْأَصْلِيِّ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ بِقَوْلِهِ : " وَالْهَمْزُ نَوْ

الْإِبْدَالِ وَالْإِلْحَاقِ " ، ثُمَّ مَثَلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الضَّرْبَيْنِ فَقَالَ : " كَهَمْزَةِ الْكِسَاءِ

وَالْحَرِبَاءِ " ، فَكِسَاءٌ : مَثَلٌ لِمَا هَمْزَتُهُ بَدَلٌ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ ، وَهُوَ لَامُ الْكَلِمَةِ ،

وَالْحَرِبَاءُ : مَثَلُ الَّتِي لِلْإِلْحَاقِ فَإِنَّهَا بِإِزَاءِ السَّيْنِ مِنْ " قِرطَاسٍ " .

(١) سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يَفِيدُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْهَمْزَةُ الْأَصْلِيَّةُ " قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ " وَقَدْ
سَقَطَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِنَا .

(٢) لَمْ يَذْكَرْ فِي النَّسَخَتَيْنِ فِيمَا سَبَقَ ، وَقَدْ أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ بِإِلْفِصَالِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " هَمْزَةٌ " .

— وَزَائِدَةُ كَحَمْرَاءَ .

قَوْلُهُ " يُنْسَبُ كَالْقُرَاءِ وَالْحَمْرَاءِ " يُرِيدُ أَنَّ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ (١) وَجْهَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقَرَّ هَمْزَتُهُ كَمَا تَقَرَّ الهمزةُ الْأَصْلِيَّةُ تَقُولُ " كِسَائِيُّ ،
 وَحَرِبَائِيُّ " كَمَا تَقُولُ " قُرَائِيُّ " ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " يُنْسَبُ كَالْقُرَاءِ " ؛ لِأَنَّ
 الهمزةُ فِي " كِسَاءٍ " بَدَلٌ مِنْ حَرْفِ أَصْلِيٍّ ، فَحُكْمُهَا (٢) حُكْمُ الْأَصْلِيِّ ،
 وَالهمزةُ فِي " حَرِبَاءٍ " مَلْحَقَةٌ بِالسَّيْنِ مِنْ " قَرِطَاسٍ " .
 وَالثَّانِي : أَنْ تَبْدَلَ الهمزةُ فِيهِمَا وَأَوَّافَتْقُولُ : " كِسَائِيُّ ، وَحَرِبَائِيُّ " كَمَا
 تَقُولُ فِي حَمْرَاءَ : " حَمْرَائِيُّ " ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ أَصْلِيَّتَيْنِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
 " وَالْحَمْرَاءِ " .

فَأَمَّا هَمْزَةُ التَّائِيثِ فَلَيْسَ فِيهَا [إِلَّا] (٣) الْإِبْدَالُ ، وَالْإِبْدَالُ (٤) فِي " ٢١٦أ
 حَرِبَاءٍ " أَقْوَى مِنْهُ فِي " كِسَاءٍ " وَ" رِدَاءٍ " ؛ لِأَنَّهَا هَمْزَةُ زَائِدَةٌ ، وَالْإِبْدَالُ فِي
 كِسَاءٍ " أَقْوَى مِنْهُ فِي " قُرَاءٍ " ، فَالْإِبْدَالُ فِي " قُرَاءٍ " ضَعِيفٌ جِدًّا ، لَكِنَّهُ تَشْبِيهُ
 لِلهمزةِ الْأَصْلِيَّةِ بِالزَّائِدَةِ كَمَا حَذَفُوا الْأَلْفَ الْأَصْلِيَّةَ [الذي] (٣) فِي الرَّبَاعِيِّ
 الَّذِي ثَالِثُهُ سَاكِنٌ حَمَلًا عَلَى الزَّائِدَةِ لِلتَّائِيثِ .

وَالْحَاصِلُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الهمزةَ إِمَّا زَائِدَةٌ أَوْ غَيْرُ زَائِدَةٍ ، وَغَيْرُ الزَّائِدَةِ إِمَّا
 مُبْدَلَةٌ أَوْ غَيْرُ مُبْدَلَةٍ ، وَالزَّائِدُ إِمَّا لِلتَّائِيثِ وَإِمَّا لِلإِلْحَاقِ .

(١) الهاء في "إليه" يعود إلى الملحق بالأصلي، وهو شيثان :

(أ) ما همزته منقلبة عن حرف أصلي نحو : كساء ورياء .

(ب) ما همزته منقلبة عن حرف الإلحاق نحو : حرباء وعلباء .

(٢) في الأصل " فحكهما " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ وَأَوَّأُ أُبْدِلْتُ ثَالِثَةٌ كَالْعَمَوِيِّ مُتْلَتْ
وَأِنْ تَزِدُ فَاحْذِفْ وَقُلْ : قَاضِي وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَاضِي
إِذْ شَدَّ عَنْهُمْ فَتَحَ تَغْلِبِي وَاللَّازِمُ الْحَذْفُ كَمُشْتَرِي

أَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِي الْمَنْقُوصِ " عَنِ الْيَاءِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهَا كَالْيَاءِ فِي
" ظَبْيِي ، وَنَحْيِي " ؛ فَإِنَّهَا (١) لَانْتَقَلَبُ وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً .

وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثَةٌ " عَنْ مَجِيئِهَا رَابِعَةً .

قَوْلُهُ : " كَالْعَمَوِيِّ " مِثَالٌ لِلْمَنْقُوصِ الَّذِي يَأْوُهُ ثَالِثَةٌ .

قَوْلُهُ " مُتْلَتْ " يَعْنِي الْيَاءَ الثَّالِثَةَ .

وَقَوْلُهُ " وَأَوَّأُ أُبْدِلْتُ " كَلَامٌ فِيهِ تَسَامُحٌ بِلِ " الْعَمِي " مِثْلُ " نَمِرٍ " فِي كَوْنِهِ
مَكْسُورَ الْعَيْنِ ، فَبَدَلُوا مِنْ كَسْرَةِ الْعَيْنِ فَتَحَةً كَمَا فَعَلُوا فِي " نَمِرٍ " . فَصَارَتْ
الْيَاءُ أَلِفًا فَصَارَ " عَمِي " بوزنِ فَتِي " ثُمَّ أُبْدِلُوا مِنَ الْأَلْفِ وَأَوَّأُ كَمَا فَعَلُوا فِي
الْمَقْصُورِ الثَّلَاثِي فَقَالُوا : " عَمَوِيٌّ " فِي " عَمٍ " ، وَ " شَجَوِيٌّ " فِي " شَجٍ " .

قَوْلُهُ : " ، وَإِنْ تَزِدُ " يُرِيدُ وَإِنْ تَزِدُ الْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ عَلَى الثَّلَاثَةِ .

قَوْلُهُ : " فَاحْذِفْ " يُرِيدُ فَاحْذِفِ الْيَاءَ .

قَوْلُهُ : " وَقُلْ : قَاضِي " مِثَالٌ لِحَذْفِ الْيَاءِ الرَّابِعَةِ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ :

لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأُولَى مِنْ يَاءِ النِّسْبِ .

قَوْلُهُ :

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : قَاضِي

بِإِبْدَالِ الْكَسْرَةِ الَّتِي قَبْلَ الْيَاءِ فَتَحَةً ، كَمَا أُبْدِلُوا مِنْ كَسْرَةِ اللَّامِ فِي "
تَغْلِبَ " فَتَحَةً ، وَقَلَبَ الْيَاءَ أَلِفًا فَصَارَ " قَاضَا " فَقَلَبُوا الْأَلْفَ وَأَوَّأُ ، وَإِلَيْهِ
أَشَارَ بِقَوْلِهِ :

« إِذْ شَدَّ عَنْهُمْ فَتَحَ تَغْلِبِي » فَمَنْ فَتَحَ اللَّامَ فِي " تَغْلِبَ " فَتَحَ الضَّادَ

(١) فِي (ف) " فَإِنَّهَا " .

في " قَاضٍ " فصارت الياءُ أَلْفًا ، وَمَنْ أَبْقَى اللَّامَ فِي " تَغَلِبَ " عَلَى كَسْرِهَا
 أَبْقَى كَسْرَةَ الضَّادِ فِي " قَاضٍ " فَحَذَفَ الْيَاءَ .
 قوله

وَاللَّازِمُ الْحَذْفُ كَمُشْتَرِيٍّ

يُرِيدُ أَنَّ الْيَاءَ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا وَجَبَ حَذْفُهَا ، كَمَا وَجَبَ حَذْفُ
 الْأَلْفِ خَامِسَةً . وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَجَبَ إِبْدَالُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَفِيهَا الْأَمْرَانِ ،
 أَجُودُهُمَا الْحَذْفُ .

وَدَمْوِيٍّ إِنْ تَشَأْ وَشَفِيهِ
 كَذَا إِلَى شَيْءٍ أَنْسَبَ وَشَوِيٍّ
 وَأَنْسَبَ لِمِثْلِ عِدَّةِ عِدِي
 أَمَا إِلَى مَاءٍ فَقُلْ : مَا نِي^(١)
 تَقُولُ : لِأَنِّي كَأَلَسْمِ رُدَّةُ

رُدَّةُ مَا تَحَذَفُ مِثْلَ أَحْوِيٍّ
 فِي شَفَاةٍ ، وَأَنْسَبَ إِلَى اسْتِ سَتَّهِ
 وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : وَشِيٍّ
 وَأَنْسَبَ إِلَى شَاةٍ فَقُلْ : شَاهِيٍّ
 وَمِثْلُ " لَا " إِذَا نَسَبْتَ مُدَّةُ

إِذَا كَانَ اسْمٌ مَتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَدْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ إِمَّا لِأَمِّهِ وَهُوَ
 الْأَكْثَرُ ، وَإِمَّا عَيْنُهُ ، وَإِمَّا فَاؤُهُ ، فَأَمَّا مَا حُذِفَ لِأَمِّهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْوَضٍ أَوْ لَا ٢١٦ب/
 يَكُونُ بَعْوَضٍ ، فَإِنْ كَانَ بغيرِ عَوْضٍ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ أَوْ لَا ، فَإِنْ
 لَمْ تَكُنْ فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ ، فَأَمَّا أَنْ تَقْوَى التَّنْبِيَةُ عَلَى رَدِّ المَحذُوفِ أَوْ لَا ، فَإِنْ رُدَّ
 المَحذُوفُ فِي التَّنْبِيَةِ وَجَبَ رُدُّهُ فِي النِّسْبِ تَقُولُ فِي أَبٍ : " أَبَوِيٌّ " ، وَتَقُولُ فِي
 النِّسْبِ إِلَى " فَمٍ " : " فَمِيٌّ " لِقَوْلِهِمْ : " فَمَانٍ " ، وَقَالُوا : " فَمَوِيٌّ " كَمَا قَالُوا :
 " فَمَوَانٍ " ، وَقَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى قَوْلِكَ : " ذُو مَالٍ " : " ذَوَوِيٌّ " فَتَرَدُّ المَحذُوفُ
 فِي النِّسْبِ ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ فِي التَّنْبِيَةِ مِنَ المَذْكَرِ لِكُنْهِمِ رُدُّهُ فِي المَوْثِقِ
 وَجُوبًا ، فَقَالُوا : ذَوَاتَا مَالٍ " ، فَالْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ لِأَمِّ الكَلِمَةِ ، وَمَنْ قَالَ فِي
 " هَنُوكَ " : " هَنَوَانٍ " قَالَ : " هَنَوِيٌّ " ، وَمَنْ قَالَ " هَنَانٍ " قَالَ : " هَنِيٌّ " .

(١) قى (ف) " ماوى " تحريف .

وَأَمَّا " دَمٌ " فَلَا يَجِبُ رُدُّ لَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ رُدُّهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَلِذَلِكَ قَالَ
 " وَدَمَوِيٌّ إِنْ تَشَأْ " يُرِيدُ إِنْ تَشَأْ رَدَّتْ اللَّامُ فَقُلْتُ : " دَمَوِيٌّ " فِي النَّسَبِ إِلَى
 " دَمٍ " ، وَإِنْ تَشَأْ لَا تَرُدُّ فَقُلْتُ : " دَمِيٌّ " (١) لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ : " دَمَانٍ ، وَيَدَانٍ
 " مِنْ غَيْرِ رَدِّ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " يَدِيَانٍ ، وَدَمِيَانٍ " فَلِضَرُورَةِ الشَّعْرِ .
 وَوَجْهُ رَدِّ اللَّامِ فِي " دَمَوِيٌّ " أَنَّ النَّسَبَ لِمَا قَوِيٌّ عَلَى حَذْفِ لَامٍ مَا كَثُرَتْ
 حُرُوفُهُ (مِنْ الْمُعْتَلِّ قَوِيٌّ عَلَى رَدِّ الْمَحذُوفِ فِيمَا قَلَّتْ حُرُوفُهُ) (٢) ، وَخَرَجَ
 بِالْحَذْفِ عَمَّا عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَصْلُ " دَمٍ " " دَمِيٌّ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ فَمِنْ أَيْنَ التَّحْرِيكُ ؟
 قِيلَ : إِنَّهُمْ (٣) أَرَادُوا بِرَدِّ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ [جَبْرًا] (٤) مَا لَقِيَ الْأِسْمَ مِنْ
 الْجَهْدِ (٥) بِالْحَذْفِ ، فَلَوْ حَذَفُوا الْحَرَكَةَ الَّتِي كَانَتْ (٦) عَلَى حَرْفِ الْإِعْرَابِ قَبْلَ
 الرَّدِّ لَكَانَ الرَّدُّ فِي مُقَابَلَةِ مَا حُذِفَ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ جَبْرًا لِمَا لَقِيَ الْأِسْمَ
 مِنَ الْجَهْدِ (٧) بِقَلَّةِ الْحُرُوفِ .

وَأَمَّا " شَفَهِيٌّ " فَمَنْسُوبٌ إِلَى " شَفَةٍ " فَرَدُّوا اللَّامَ الْمَحذُوفَةَ وَهِيَ " هَاءٌ " لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : " شَفَاهُ " ، وَفِي التَّصْغِيرِ : شَفِيهَةٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : " شَفِيٌّ " مِنْ غَيْرِ رَدِّ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ الرَّدُّ لِقَوْلِهِ : " وَدَمَوِيٌّ إِنْ تَشَأْ وَشَفَهِيٌّ " ، وَإِنَّمَا [لَمْ] (٨) يُوجِبُ الرَّدَّ ، لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ (٨) لَمْ تَرُدَّهُ [كَذَلِكَ] (٤) .

(١) فِي الْأَصْلِ " دَمٌ " .

(٢) سَقَطَ فِي (ف) .

(٣) (ف) " لِأَنَّهُمْ " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي النَّسَخَتَيْنِ " الْجَهْلُ " تَحْرِيفٌ ،

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٧) (ف) " الْخَفَّةُ " ، وَانظُرِ الْكِتَابَ ٣/٣٥٨ .

(٨) فِي النَّسَخَتَيْنِ " الشَّبَهُ " تَحْرِيفٌ .

وكذلك تقولُ في "ثَبَّةٌ" : "ثَبِيٌّ، وَثَبَوِيٌّ" لقولهم "ثَبَاتٌ" في الجمعِ ،
 وقالوا : "عَصَوِيٌّ" في "عِصَّةٍ" لقولهم : "عِصَوَاتٌ" .
 قوله :

وَأُنْسَبُ إِلَى اسْتِ سَتَهِي

إذا حذفت همزة الوصلِ المعوضة من لَامِ الكَلِمَةِ قلتَ : "سَتَهِيٌّ" ؛ لِأَنَّ
 لَامَهَا "هَاءٌ" لقولهم في الجمعِ : أُسْتَاهُ "فإن لم تحذفْ هَمْزَةَ الوصلِ لم تردْ
 الهَاءُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ عَنْهُ فَقُلْتُ : "اسْتِيٌّ" ، وَكَذَا تَقُولُ
 فِي "ابْنٍ" : "ابْنِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ" .

وَوَجْهٌ قَوْلِهِمْ "بَنَوِيٌّ" أَنَّ النَّسْبَ كَمَا يَقْوَى عَلَى رَدِّ الْمَحذُوفِ مِنْ غَيْرِ
 عَوْضٍ يَقْوَى عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ ، (وَتَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى "ابْنِمٍ" : "بَنَوِيٌّ" بَرْدٌ
 الْأَصْلُ (١) ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَحْذِفِ الزَّوَائِدَ فَتَقُولُ "ابْنِمِيٌّ" (٢) ، وَتَقُولُ فِي
 "بِنْتٍ" : "بَنَوِيٌّ" فَتَحْذِفُ التَّاءَ - وَإِنْ لَمْ تُكُنْ لِلتَّائِيثِ - لِحذفِهَا (٣) فِي الْجَمْعِ نَحْوِ
 "بَنَاتٍ" ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بِهَذِهِ التَّاءِ لَمْ تَقَعْ إِلَّا عَلَى مُؤَنَّثٍ فَأَشْبَهَتْ تَاءَ
 التَّائِيثِ ، وَيُونُسُ (٤) يَقُولُ : "بِنْتِيٌّ" ؛ لِأَنَّهَا لِغَيْرِ التَّائِيثِ ، لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا ،
 وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ فِي "هَنْتٍ" - بِسُكُونِ النُّونِ - : "هَنْتِيٌّ" ؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِيهَا بَدَلٌ
 مِنَ الْوَاوِ (٥) .

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٢ .

(٢) في (ف) « تقول في النسب إلى « اسم » : سمويٌّ ، برد الأصل ، وإن شئت لم تحذف الزائد
 فتقول : اسميٌّ » .

ينظر شرح الشافية ٢/ ٦٧ .

(٣) في الأصل " في حذفها " .

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٣ ، وفيه أثبت المحقق - رحمه الله - خلاف

المراد فقد جاء في المتن "وأما يونس فيقول : ثنتي" ثم أشار في الحاشية إلى أن نسختين من

الكتاب فيهما "بنتي" ، وهو الأولى بالإثبات في المتن ، والله أعلم وأحكم .

(٥) انظر شرح الشافية ٢/ ٧٩ ، وشرح الألفية للمراي ٥/ ١٤٥ ،

قوله :

كذا إلى شِيءٍ انْسَبُ وَشَوِيٌّ

وأما «شِيءٌ» فالتاء فيها عوضٌ من الواو التي هي فاء الكلمة ، فأصلها " وشِيءٌ " فلما حذفَت الواو عوضتَ منها التاء فلما نسبتَ حذفَت التاء فبقيَ على حرفين (الثانيُ مِنْهُمَا) (١) حَرْفٌ لِينٍ (وليسَ مِنَ الأَسْمَاءِ اسمٌ متمكِّنٌ عَلَى حرفين / ثانيهما حَرْفٌ لِينٍ) (٢) إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الحُرُوفِ نحو "كِي" ، وَ "فِي" ٢١٧ أُفردتَ الفاءَ وَتركتَ الشينَ عَلَى (حَرَكَتِهَا) (٣) قَبْلَ الرَدِّ فَقُلْتَ : " وَشَوِيٌّ " كَمَا تَرَكْتَ الميمَ مِنْ " دَمٍ " بِحَرَكَتِهَا لِمَا رَدَدْتَ اللامَ ، وَالأَصْلُ " وَشِيءٌ " فَحذفتَ الواوَ وَجعلتَ كسرتها عَلَى الشينِ ، فَلَمَّا رُدَّتِ الواوُ رَدَدْتَهَا مَكسُورَةً وَأبدلتَ مِنْ كسرةِ الشينِ فَتحةً كَمَا فِي " نَمِرٍ " فَقُلْتَ : " وَشَوِيٌّ " بِكسْرِ الواوِ (٤) .
والأخْفَشُ يَقُولُ : " وَشِييٌّ " بِسكُونِ (الشينِ) (٥) ، فَكأنَّه نَسَبَ إِلَى " وَشِيءٍ " كَمَا تَنسَبُ إِلَى " ظَبِيَّةٍ " فَتَقُولُ " ظَبِيٌّ " ، وَإِلَى قَوْلِ الأَخْفَشِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
« وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : وَشِييٌّ » فَلَمَّا [رَدَّ الفاءَ] (٦) رَدَّ الشينَ إِلَى أَصْلِهَا ، وَهُوَ السَّكُونُ ، وَالواوُ مَكسُورَةٌ فِي القَوْلِينَ ، وَالشينُ مَفْتُوحَةٌ عِنْدَ سيبويه (٤) ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِيمَا كَانَ مَعْتَلَّ الفاءَ وَاللَّامَ مِنْ وَجُوبِ الرَدِّ فَتَقُولُ فِي " دِيَّةٍ " : " وَدِييٌّ " (٧) عَلَى قَوْلِ سيبويه ، وَتَقُولُ : " وَدِييٌّ " عَلَى قَوْلِ الأَخْفَشِ .
قوله : " وَأَنسَبُ لِمَثَلِ عِدَّةِ عِدِيٍّ " يَعْنِي مَنْ غَيْرِ رَدِّ (٨) الفاءِ ؛ لِأَنَّ لَامَهُ حَرْفٌ

(١) (ف) "ثانيهما"

(٢) سقط في (ف)

(٣) في النسختين "فتحها"

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٦٩

(٥) انظر المقتضب ٣/١٥٦ ، وابن يعيش ٤/٦ ، وشرح الشافية ٢/٦٣ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) في النسختين " ودي "

(٨) سقط من (ف) .

صَحِيحٌ ، وَلَمْ تَقْوِ النَّسْبَةَ عَلَى رَدِّ الْفَاءِ ؛ لِبُعْدِهَا عَنْ مَحَلِّ التَّغْيِيرِ .

فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْمَحذُوفَ الْفَاءَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

وَاجِبٌ أَلَّا يَرُدَّ فِي مَوْضِعِهِ ، وَهُوَ فِيمَا كَانَ لِأَمِّهِ (صَحِيحاً تَقُولُ فِي "عِدَّةٍ" :

"عَدِيٌّ" ، وَفِي "زِنَةٍ" : "زِنِيٌّ" .

وَوَاجِبٌ أَنْ يُرَدَّ ، وَذَلِكَ فِيمَا كَانَ لِأَمِّهِ (١) حَرْفَ عِلَّةٍ كَ "شِيَةٍ ، وَدِيَةٍ" .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : "وَاجِبٌ أَلَّا يَرُدَّ فِي مَوْضِعِهِ" عَنْ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ فِي

"عِدَّةٍ" : "عَدَوِيٌّ" بِكَسْرِ الْأَوَّلِ فَيُرَدُّ الْفَاءُ وَيَجْعَلُهَا أَخِيراً فَيَصِيرُ مَقْلُوبٌ

"وَعَدِيٌّ" (٢) .

قَوْلُهُ "وَأَنْسَبُ إِلَى شَاةٍ" يَرِيدُ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى الْوَاحِدِ مِنْ "الشَّاءِ" أَعْنِي

الَّتِي فِيهَا تَاءُ التَّائِيثِ قُلْتَ : "شَاهِيٌّ" (٣) . فَتَرَدُّ الْهَاءُ الَّتِي هِيَ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ

وَجُوباً ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ بَقِيَ بَعْدَ حَذْفِ تَاءِ التَّائِيثِ عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيهِمَا حَرْفُ عِلَّةٍ

فَيَجِبُ رُدُّ اللَّامِ فَتَقُولُ : "شَاهِيٌّ" ، وَلَأَمَّ "شَاةٍ" هَاءٌ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ "شِيَاهُ

" ، وَ شُوَيْهَةٌ" فِي التَّصْغِيرِ .

وَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى "شَاءٍ" جَمَعَ "شَاةٍ" (٤) قُلْتَ : "شَاوِيٌّ" .

قَالَ سَيَبَوِيهِ (٥) : "كَذَلِكَ (٦) يَتَكَلَّمُونَ بِهِ" قَالَ (٧) : وَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا

أَجْرِيَّتَهُ عَلَى الْقِيَاسِ فَقُلْتَ : "شَائِيٌّ" (٥) ، قَالَ سَيَبَوِيهِ : وَتَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى

(١) سقط في (ف) سبق نظر .

(٢) هذا هو رأي الفراء كما في ابن يعيش ٤/٦ عن صاحب الصحاح ، وانظر الصحاح (وعد) .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٦٧ .

(٤) في الأصل "شياه" .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٦٧ .

(٦) في (ف) "كذاك" .

(٧) سقط من (ف) .

"ماءٌ" : "مَائِيٌّ" فَتَدْعُهُ عَلَى حَالِهِ ، وَمَنْ قَالَ : "عَطَاوِيٌّ" قَالَ : "مَائِيٌّ" ، وَقَوْلُهُمْ (١) : "شَاوِيٌّ" يُقَوَّى ذَا (٢) ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : "شَاءٌ" مِثْلُ "مَاءٍ" ؛ لِأَنَّ الهمزةَ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنْ "هَاءٍ" وَالْأَلِفُ فِيهِمَا غَيْرُ زَائِدَةٍ بَلْ هِيَ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ (٣) .
قوله

ومثل "لا" إذا نسبت مده

يريد (إذا نسبت إليه ، ويريد بمثل "لا" ما كان على حرفين ثانيهما ألف نحو : ما ، ولا .

قوله "مده" (يريد) (٤) زد في آخره ألفاً أخرى، فيجب إبدال الثانية همزةً ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الاسْمَ المَعْرَبَ لَا يَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيَهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ ، فَإِذَا صَارَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ قَلَبَتِ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، وَنَسَبَتْ إِلَيْهِ فَتَقُولُ فِي "لا" التَّانِيَةِ : "لَائِيٌّ" ، وَفِي "ما" التَّانِيَةِ : "مَائِيٌّ" ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي "ما" إِذَا كَانَتْ اسْمًا ، وَتَقُولُ فِي "ذَا" اسْمَ الإِشَارَةِ : "ذَائِيٌّ" ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الحَرْفَ ، وَلِذَلِكَ بَنِي .

قوله "كالاسم رده" أي : رده بالزيادة على ثلاثة كعدة أحرف الاسم ، وَلِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَزِيدُوا أَلِفًا أُخْرَى وَبَدَّلُونَهَا هَمْزَةً لَوَجَبَ حَذْفُ الألفِ ، لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الياءِ الأُولَى مِنْ يَأْعَى النِّسْبِ ، فَيَصِيرُ الاسْمُ المَعْرَبُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ .

٢١٧

كذا إلى أمية انساب أموي
والأجود الأول والثاني ورد

وانسب بواو لعل علي عسوي
وإن تشأ قلت : أميي بشد

(١) قبله في (ف) "وهو" .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٦٨ .

(٣) انظر الأصول في النحو ٣ / ٧٩ .

(٤) سقط في (ف) انتقال نظر .

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى اسْمٍ عَلَى "فُعِيلٍ" بِفَتْحِ الْفَاءِ ، أَوْ بَضْمِهَا مُؤَنَّثًا كَانَ أَوْ مُذَكَّرًا وَهُوَ مَعْتَلٌ اللَّامِ نَحْوُ "عَلِيٍّ" ، وَقُصَيٍّ ، وَأُمِّيَّةٌ "حَذَفَتِ الْيَاءَ الْأُولَى الزَّائِدَةَ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مَكْسُورًا أَبْدَلْتَ الْكُسْرَةَ فَتْحَةً كَمَا فَعَلْتَ فِي "نَمْرٍ" فَتَنْقَلِبُ الْيَاءُ الْأُولَى الَّتِي هِيَ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا ، وَانْفَتْاحِ مَا قَبْلَهَا فَتَصِيرُ "عَلَاءٌ" بِوِزْنِ "عَصَاءٌ" ثُمَّ تَبْدَلُ مِنَ الْأَلْفِ وَأَوَّاءُ كَمَا فَعَلْتَ فِي "عَصَاءٌ" (وَقِنَاءٌ) (١) فَتَقُولُ : "عَلَوِيٌّ" فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى "عَلِيٍّ" ، فَالْوَأُو فِي "عَلَوِيٍّ" (٢) مَبْدَلَةٌ مِنْ أَلْفٍ ، وَالْأَلْفُ مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ ، وَالْيَاءُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَائٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَلُوِّ ، وَكَذَا تَقُولُ فِي "غَنِيٍّ" : "غَنَوِيٌّ" .

وَأَمَّا "أُمِّيَّةٌ" فَتَصْغِيرُ "أُمَّةٍ" ، وَأَصْلُهَا "أَمَوَةٌ" فَلَمَّا صَغُرَتْهَا رَدَدَتْهَا إِلَى الْأَصْلِ ، فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَأُو ، وَسَابِقُهُمَا سَاكِنٌ ، فَقَلْبَتِ الْوَأُو يَاءً ، وَأُدْغِمَتْ فِيهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ ، فَلَمَّا نَسَبْتَ إِلَيْهَا حَذَفْتَ الْيَاءَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فَصَارَتْ أَلْفًا ، فَصَارَ (أُمَّاءٌ) بِوِزْنِ "هُدَى" (٣) ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْأَلْفَ وَأَوَّاءُ فَقُلْتَ : أُمَوِيٌّ (٤) (فِي الْمُنْسُوبِ) (٥) إِلَى "أُمِّيَّةٍ" وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَحِكِي فِيهَا "أُمَوِيٌّ" بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ شَاذٌ (٦) .

وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى "قُصَيِّ بْنِ كِلَابٍ" : "قُصَوِيٌّ" فَفَعَلْتَ بِهِ كَمَا فَعَلْتَ فِي "أُمِّيَّةٍ" مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ الْأُولَى ، وَالْقَلْبِ ، وَالْإِبْدَالِ (٧) .

(١) قوله "وقنأ" ليست في (ف) ، وفي شرح ابن القواس ١٢٦٢ "وقلب الألف وأوَّاء كما فعل في عصا

ورحى

(٢) في الأصل "علي"

(٣) قال سيبويه ٣/ ٣٤٢ : "تقول في هدى : هُدَوِيٌّ"

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤ .

(٥) (ف) "منسوب"

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٢٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٠ .

(٧) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٤

قوله :

وإن تشأ قلت أمييُّ بشدِّ

يريد بتشديد الياء الأولى ، فنقول "أمييُّ" ، وهذا القول حكاه سيبويه عن
يونس (١) ، قال : لأن هذه الياء المشددة لا يستثقل عليها الإعراب كما لا
يستثقل على الياء التي قبلها ساكنٌ نحو : "ظبي" ، فكما قالوا في "ظبي" :
"ظبيي" (٢) ، قالوا في "أمية" : "أمييُّ" . قال سيبويه : وسألته - يعنى
الخليل - عن الإضافة إلى "عدو" فقال : "عدويُّ" (٣) بتشديد الواو والياء
بعدها ، فإذا نسبت إلى "عدوة" بتاء التانيث حذفت الواو الأولى عند سيبويه
فقلت : "عدويُّ" كما تقول في "شنوءة" : "شئنيُّ" فتحذف الواو الساكنة
من "عدوة" كما حذفتها من "شنوءة" (٣) وتقول في "تحية" : "تحوي" (٤)
كما قلت في "عدي" (٥) ، وغني : "عدويُّ" ، وغنوي (٦) .

وأنسب أسيدياً إلى أسيدٍ وفي مهيميِّ الياء أرددُ

"أسيد" تصغير "أسود" فلما صغرته (٧) أبدلت الواو ياءً ؛ لوقوعها
بعد ياء التصغير (وأدغمت فيها ياء التصغير) (٨) فلما نسبت إليه حذفت
الياء الثانية المتحركة المنقلبة ؛ لأن حذفتها أبلغ في التخفيف ، إذ كان في
حذفه حذف ياء وكسرة ، ولأنهم إذا خففوا ما كان قبل آخره ياءً مشددة

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٥ .

(٤) (ف) "تحوي" .

(٥) في الأصل "عدوي" ، وفي (ف) "عدو" والصواب ما أثبت .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٤ .

(٧) على "أسويد" .

(٨) سقط في (ف) .

خَفَّفُوا بِحَذْفِ الْمَتْرُكِ نَحْوَهُنَّ ، وَمَيَّتٍ فَيَقُولُونَ : " هَيْنُ ، وَمَيَّتٌ " (بِحَذْفِ
 الْيَاءِ الثَّانِيَةِ) (١) ، فَفِي النَّسَبِ كَذَلِكَ (٢) ، وَكَذَا تَفْعَلُ فِي كُلِّ مَا كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ
 يَاءً مُشَدَّدَةً ، وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى " مَيَّتٍ " : " مَيَّتِيُّ " بِحَذْفِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ ،
 وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى " غَزِيلٍ : تَصْغِيرِ " غَزَالٍ " : غَزِيلِيُّ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ
 الْأَخِيرَةِ . وَكَذَا إِذَا نَسَبْتَ إِلَى " طَيْبٍ ، وَقَيْمٍ .

وَأَمَّا " مُهِيمٌ " (٣) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ مُصْغَرًا
 مِنْ " هَوْمٌ يَهُومٌ فَهُوَ مُهَوِّمٌ " إِذَا نَامَ - لِأَنَّ التَّهْوِيمَ : النَّوْمُ (٤) - لَمْ تُخَفَّفِ الْيَاءُ
 الْمَشَدَّدَةَ بَلْ تَزِيدُ يَاءً أُخْرَى لِلتَّعْوِيضِ (٥) ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا صَغَرْتَ " مُهَوِّمًا " حَذَفْتَ
 إِحْدَى الْوَاوَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَبِهَا يَخْرُجُ الْأِسْمُ عَنْ مِثَالِ التَّصْغِيرِ ، [قِيلَ :
 الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ] (٦) حَصَلَ بِهَا ، وَقَدْ تُحذفُ الْأُولَى السَّاكِنَةُ ، وَبِهَا يَخْرُجُ
 الْأِسْمُ عَنْ مِثَالِ التَّصْغِيرِ - فَيَصِيرُ " مُهِيمٌ " بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ ، وَلَكَّ أَنْ تَعَوِّضَ مِنْ

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ هَكَذَا " فَحذفِ الْيَاءِ السَّاكِنَةَ " .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٠ ، وبالتكلمة ٥٨ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٢ .

(٣) فِي (ف) " مُهِيمِيُّ " .

(٤) انظر اللسان " هوم " .

(٥) فَتَقُولُ : " مُهِيمٌ " .

(٦) إِضَافَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ ، وَفِي الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةُ ١٨١ " وَأَمَّا " مُهِيمٌ " فَهُوَ تَصْغِيرُ " مُهَوِّمٌ " وَهُوَ
 النَّائِمُ ، حَذَفَتْ مِنْهُ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ لِتَنَاقُضِ مِثَالِ التَّصْغِيرِ دُونَهَا ، قِيلَ الثَّانِيَةُ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ حَصَلَ
 بِهَا وَقِيلَ الْأُولَى فَصَارَ " مُهِيمٌ " ، فَاجْتَمَعَ الْوَاوُ مَعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَالسَّابِقِ سَاكِنٍ فَيَعْمَلُ فِيهِمَا مَا
 ذَكَرَ فَصَارَ (مُهِيمًا) ، فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ لَزِمَ التَّعْوِيضَ عَنِ الْمَحذُوفِ يَاءً لِتَبَعُدِهَا الْيَاءُ الْمَشَدَّدَةُ عَنِ
 الطَّرْفِ .. "

وهذا الشارح المجهول كثيراً ما كان ينقل عن النيلي فأكملت النقص منه ، والله أعلم .

أَوَّلِ المَحذُوفِ يَاءٍ ، وَكَفَّ فِي النِّسْبِ (١) التَّعْوِيزُ (٢) ، لِتَبَعْدِ اليَاءِ المَشَدَّدَةِ بِيَاءِ التَّعْوِيزِ عَنِ الطَّرْفِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " اليَاءُ أَرْدُدُ " يَرِيدُ يَاءَ التَّعْوِيزِ فَيَجْتَمِعُ خَمْسُ يَاءَاتٍ ، الأَوَّلَى يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ مِنْ عَيْنِ الكَلِمَةِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَحذُوفَةَ مِنْ " مُهُومٌ " هِيَ الأَخِيرَةُ ، وَالثَّلَاثَةُ يَاءُ التَّعْوِيزِ ، وَاليَاءَانِ الأَخِيرَتَانِ لِلنِّسْبَةِ . وَلَوْ لَمْ تَعْوِضْ لَمْ تَبَعُدِ اليَاءُ المَشَدَّدَةُ عَنِ الطَّرْفِ ، فَكَانَ يَجِبُ حَذْفُ اليَاءِ المَتَحَرِّكَةِ كَمَا فَعَلْتَ فِي " «أَسِيدِي» " (٣) فَيُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ حَرْفَيْنِ : أَحَدُهُمَا حَذْفُ إِحْدَى الأَوَاوِينَ مِنْ " مُهُومٌ " لِتَنَاهَى مِثَالِ التَّصْغِيرِ لِدُونِهِ ، وَالثَّانِي حَذْفُ اليَاءِ المُنْقَلِبَةِ عَنِ الأَوَاوِ ، وَذَلِكَ إِجْحَافٌ بِالكَلِمَةِ .

وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ " هَيْمَةُ الحُبِّ " (٤) فَيَجِبُ حَذْفُ اليَاءِ المَتَحَرِّكَةِ فَتَقُولُ : " مُهَيْمِي " بِحَذْفِ اليَاءِ المَتَحَرِّكَةِ الَّتِي قَبْلَ المِيمِ ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ يَاءَانِ مَشَدَّدَتَانِ وَكَسْرَتَانِ كَمَا تَقُولُ فِي " طَيْبٍ " : " طَيْبِي " ، وَفِي " هَيْنٍ " : " هَيْنِي " .

[النسبة إلى الجمع والمثنى]

وَأَرْدُدُ إِلَى الفَرْدِ الجُمُوعَ فِي النِّسْبِ	إِلَى رِجَالِ رَجُلِي قُلُوبًا تُصِيبُ
كَذَا إِلَى زَيْدِينَ زَيْدِي أَنَسِبِ	وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي المَثْنَى أَوْجِبِ
إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ جَمْعٍ عِلْمًا	فَلَا تُغَيِّرُهُ ؛ لِئَلَّا يُهْمَا
نَحْوِ كِلَابِي مُعَافِرِي	مَدَائِنِي وَكَأَبْنَاوِي
وَأَنَسِبُ إِلَى يَمِينِينَ يَمِينِي	وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : يَمِينِي
كَذَا نَصِيحِينَ وَقِنْسَرِينَ	وَمِثْلُهَا بِالأَوَاوِ مَا طَرُونُ (٥)

(١) بعده في لأصل كلمة غير واضحة والنص مستقيم دونها .

(٢) فتقول : " مُهَيْمِي " .

(٣) (ف) " أسدي " تحريف ، وانظر ابن يعيش ١٤٧ / ٥ .

(٤) هيمه الحب : جعله يذهب على وجهه عشقاً .

(٥) (ف) " ماطرين " .

إِنَّمَا وَجِبَ رَدُّ الْجَمْعِ إِذَا نَسَبَتْ (١) إِلَيْهِ [إِلَى الْوَاحِدِ] (٢) مِنْ لَفْظِ ذَلِكَ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ النَّسْبَةِ إِلَى الْجَمْعِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ بَيْنَ الْمَنْسُوبِ وَبَيْنَ هَذَا الْجِنْسِ مُلَابَسَةٌ ، وَتِلْكَ الْمُلَابَسَةُ يُحْصِلُهَا لَفْظُ الْوَاحِدِ مَعَ خَفْتِهِ (٣) ، فَتَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى " الْمَسَاجِدِ " لِرَجُلٍ يَلْبَسُهَا : مَسْجِدِيٌّ " فَتَرُدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ مَنْ يَلْزِمُ الْجِنْسَ فَقَدْ لَازِمَ أَحَادَهُ ، وَتَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى " جُمُعٍ " (٤) : " جَمْعَاوِيٌّ " (٥) ، وَتَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى " كُرْمَاءٍ " : كَرِيمِيٌّ .

وَقِيلَ : (لِأَنَّ النَّسْبَ) (٦) يَنْقَلُ الْأِسْمُ إِلَى الْوَصْفِيَّةِ وَهَذَا الْوَصْفُ لِوَاحِدٍ فَلِذَلِكَ وَجِبَ (٧) إِفْرَادُهُ .

قَوْلُهُ :

وَارْتُدُّ إِلَى الْفَرْدِ الْجُمُوعُ فِي [النَّسْبِ

يُفْهِمُ] (٨) مِنْهُ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ لَا يُرَدُّ إِلَى الْفَرْدِ ، فَتَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى : " رَهْطٍ " : " رَهْطِيٌّ " ، وَإِلَى " قَوْمٍ " : " قَوْمِيٌّ " إِذْ لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ فِي النَّسْبَةِ إِلَى " الْقَوْمِ " : " رَجُلِيٌّ " مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ

(١) فِي (ف) " نَسَبَ " .

(٢) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٣) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : " وَضَعَ الْجَمْعَ الْمَنْسُوبَ إِلَيْهِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَاقِيًّا عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ فِيهِ ، أَوْ يَصِيرُ عَلَمًا بَوْضَعٍ أَوْ غَلْبَةٍ ، فَإِذَا نَسَبَ إِلَى الْأَوَّلِ وَجِبَ رَدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ النَّسْبِ إِلَى الْجَمْعِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا الْجِنْسِ مُلَابَسَةٌ ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِالْمَفْرَدِ فَيَقِيعُ لَفْظَ الْجَمْعِ ضَائِعًا ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَجِبُ بَقَاؤُهُ عَلَى لَفْظِهِ .. " انظُرِ الْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ . ٦٠٤/٨

(٤) جَمْعٌ : جَمْعُ جَمْعَةٍ ، بِسُكُونِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا .

(٥) فِي الْكِتَابِ ٣٧٨ / ٢ " جَمْعِيٌّ " .

(٦) فِي النَّسَخَتَيْنِ " لِأَنَّهَا لَسْتُ " تَحْرِيفٌ .

(٧) (ف) " أَوْجِبَ " ، وَالْعِلَّةُ فِي رَدِّهِ إِلَى الْمَفْرَدِ لِثَلَاثِ يَوْدَى إِلَى وَصْفِ الْمَفْرَدِ بِالْجَمْعِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ .

(٨) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

فى النسبة إلى " الجمع " : " وأحدي " وهو غير جائز^(١) إذ لا دليل فى الواحد على الجمع من غير لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : وأردد إلى الفرد الجموع فى النسب إذا^(٢) كان لها واحد من لفظها ، لتخرج [منه]^(٣) أسماء الجموع ، لكنه اكتفى بالمثال وهو قوله : " إلى رجال رجلي " فمثل بالجمع الذي له واحد^ب من لفظه فعرف^(٤) بذلك مراده .

وكذلك تفعل فى الجمع المصحح والمثنى ، فتقول فى النسب إلى " زيدين " :
 " زيدي " فتحذف علامة الجمع^(٥) والنون ، ولذلك قال :

كذا إلى زيدين زيدي أنسب

يريد أنك ترد الجمع [إلى]^(٦) الواحد كما ترد [في]^(٦) جمع التفسير .
 وإنما وجب الرد (إلى)^(٧) الواحد ؛ لأن علامة الجمع تفيد الإعراب ، وفى النسب (تصير)^(٨) الياء المشددة معتقب الإعراب ، فيلزم من إبقاء علامة الجمع اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، وكذلك جمع المؤنث السالم ، فتقول فى عبلات : " عبلي " فتحذف الألف والتاء ؛ لئلا يجتمع فى الاسم علامتا تأنيث إذا نسبت إليه مؤنثا .

والقول فى المثنى كالقول فى الجمع ، ولذلك قال :

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣٧٨ .

(٢) فى الأصل " إذ " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) (ف) " فتعرف " .

(٥) المقصود بها " الياء " .

(٦) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٧) فى الأصل " على " تحريف .

(٨) فى النسختين " تصغير " .

ومثل ذاك في المثني أوجب

يُرِيدُ تُرِدُ المثنى إلى الواحد وَتَحْذِفُ عَلَامَةَ التَّنْبِيَةِ (١)، للعلّة التي لأجلها
حَذَفَتْ عَلَامَةَ جَمْعِ السَّلَامَةِ ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى " رَجُلَانِ " : " رَجُلِي " .
قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ جَمْعٍ عَلَمًا
يُرِيدُ إِذَا جَعَلْتَ الاسْمَ المَجْمُوعَ (٢) عَلَمًا عَلَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ:
وَأَرْدُدْ إِلَى الْفَرْدِ المَجْمُوعَ فِي النِّسْبِ .

قَوْلُهُ : " فَلَا تُغَيِّرُهُ " يُرِيدُ لَا تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ، ثُمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ إِلَى
الْوَاحِدِ بِقَوْلِهِ " لِئَلَّا يَبْهَمَا " أَيْ : لِئَلَّا يَحْصُلَ فِي الاسْمِ المَنْسُوبِ إِبْهَامٌ ، فَلَا
يُذَرَى أَهْوُ مَنْسُوبٌ إِلَى الجَمْعِ أَمْ إِلَى وَاحِدٍ مُسَمًّى بِالجَمْعِ ؟ فَلِذَلِكَ يُتْرَكُ عَلَى
لَفْظِهِ ، أَيْ جَمْعٍ كَانَ ، مَا لَمْ يَكُنْ بِالْألفِ وَالتَّاءِ . فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الألفَ وَالتَّاءَ كَمَا
تَحْذِفُ مِنَ الْوَاحِدَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا يُفِيدَانِ الجَمْعَ وَالتَّائِيثَ دُفْعَةً وَاحِدَةً ، وَمَعَ
ذَلِكَ لَمْ تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ، فَإِذَا نَسَبْتَ [إِلَى " جَفَنَاتٍ " اسْمِ رَجُلٍ] (٣) قُلْتَ :
" جَفَنِي " بِفَتْحِ العَيْنِ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ، فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى الجَمْعِ قُلْتَ :
" جَفَنِي " بِسُكُونِ العَيْنِ ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنَ الجَمْعِ المَسْمُوعِ بِهِ وَبَيْنَ غَيْرِ المَسْمُوعِ
بِهِ .

قَوْلُهُ " نَحْوِ كِلَابِي " مَنْسُوبٌ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ " كِلَابٌ " ، وَأَمَّا " مَعَاْفِرِي " بِفَتْحِ
المِيمِ فَمَنْسُوبٌ إِلَى " مَعَاْفِرِ بْنِ مُرِّ " أَخِي (٤) تَمِيمٍ وَ« مَعَاْفِر » (٥) أَيْضًا
بَلَدٌ بِالْيَمَنِ (٦) .

(١) فِي النسخَتَيْنِ " التَّائِيثِ " .

(٢) فِي (ف) " المَسْمُوعِ " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي النسخَتَيْنِ هَكَذَا " إِلَى الجَمْعِ قُلْتَ : جَفَنِي ... " وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَهُ صَوَابٌ .

(٤) فِي النسخَتَيْنِ " أَخُو " وَالأقْرَبُ مَا ذَكَرْتُ ، وَانظُرِ الكِتَابَ ٣/ ٢٨ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٩/٦ .

(٥) (ف) " مَغَاْفِر " تَحْرِيفٌ .

(٦) انظُرِ مَعْجَمَ مَا اسْتَعْجَمَ ٢/ ١٢٤١ .

وَأَمَّا " مَدَائِنِي " فَمَنْسُوبٌ إِلَى " الْمَدَائِنِ " وَهُوَ عِلْمٌ عَلَى الْبِلْدَةِ الَّتِي كَانَتْ
الْأَكَاسِرَةَ تَسْكُنُهَا (١) قَدِيمًا (٢) ، وَكَذَلِكَ " الْأَنْبَارِي " مَنْسُوبٌ إِلَى " الْأَنْبَارِ "
وَهُوَ عِلْمٌ عَلَى بَلَدٍ مَعْرُوفٍ (٣)

قَوْلُهُ " وَكَأَبْنَاوِي " وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى " الْأَبْنَاءِ " وَهُمْ قَبَائِلٌ مِنْ وَلَدِ (٤) سَعْدِ
ابْنِ زَيْدِ مَنَاةَ (٥) ، وَهُمْ خَمْسَةٌ ، عَبْدُ شَمْسٍ ، وَجِشْمٌ ، وَكَعْبٌ ، وَعَوْفٌ ،
وَعَوَافَةٌ ، فَهَذَا جَمْعٌ بَاقٍ عَلَى جَمْعِهِ ، لِكِنْ غَلَبَ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ (فَصَارَ عِلْمًا
لَهُمْ بِالْغَلْبَةِ فَلَا يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى الْجَمْعِيَّةِ ، فَلَا يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، كَمَا قَالُوا :
" أَنْصَارِي " لَمَّا غَلَبَ هَذَا الْجَمْعُ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ) (٦) .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ " بَنَوِي " (٧) فَمَنْسُوبٌ إِلَى أَبْنَاءِ فَارِسٍ ، وَهُمْ الَّذِينَ
اسْتَصْحَبَهُمْ سَيْفُ بَنِي زَيْنِ إِلَى الْيَمَنِ (٨) ، فَأَمَّا جَمْعُ السَّلَامَةِ فَإِنْ جَعَلْتَهُ عِلْمًا
لِشَيْءٍ فَيَأْتِي أَنْ تَجْعَلَ النُّونَ مُعْتَقِبَ الْإِعْرَابِ ، أَوْ تَحْكِي إِعْرَابَهُ الْأَصْلِيَّ ، فَإِنْ
جَعَلْتَ النُّونَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ قَلْتِ فِي " زَيْدِينَ " : " زَيْدِينِي " فَلَا تُحْذَفُ عَلَامَةُ
الْجَمْعِ ، لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ [النُّونَ] (٩) حَرْفَ إِعْرَابٍ ثَبَّتَتْ وَلَمْ تُحْذَفْ ، وَلِأَنَّ
الْجَمْعَ قَدْ زَالَ وَصَارَ لَوَاحِدٍ بَعِينِهِ .

(١) (ف) " تسكنها الأكاسرة " .

(٢) انظر معجم البلدان ٧٤ / ٥ - ٧٥ .

(٣) انظر معجم البلدان ٢٥٧ / ٨ .

(٤) بعده في الأصل " ابن " .

(٥) انظر رجال بنو سعد بن زيد مناة في الاشتقاق لابن دريد ٢٤٥ فما بعدها .

(٦) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٧) في النسختين " أبناوي " تحريف ، وانظر ابن يعيش ٩ / ٦ .

(٨) والنسب إليهم بالرد إلى الواحد ، فنقول : " بَنَوِي " انظر الكتاب ٣ / ٣٧٨ ، وابن يعيش ٩ / ٦ .

(٩) تكلمة يلتزم بها الكلام .

وَإِذَا جَعَلَتِ النَّوْنُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ جَعَلْتَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ بِالْيَاءِ ، فَمَنْ
 قَالَ: " هَذِهِ يَبْرِينُ " : (١) بضم النون رفعا ، وَفَتْحَهَا نَصْبًا قَالَ : " يَبْرِينِي " ٢١٩ أ
 بِإِثْبَاتِ النَّوْنِ ، وَمَنْ قَالَ " يَبْرُونُ " بِالْوَاوِ رَفْعًا ، وَالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا حَذَفَ النَّوْنَ
 مَعَ عِلْمَةِ الْجَمْعِ فَقَالَ فِي النَّسْبِ إِلَيْهَا : " يَبْرِي " (٢) . وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ
 الْأَرْجُوزَةِ الْوَجْهَيْنِ .

قَوْلُهُ " كَذَا نَصِيبِينَ وَقَنْسَرِينَ " (٣) يُرِيدُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورِينَ فِي
 " يَبْرِينِ " ، فَإِنْ قُلْتَ : " هَذِهِ نَصِيبُونَ " قُلْتَ : " نَصِيبِي " (بِحَذْفِ النَّوْنِ ، وَإِنْ
 قُلْتَ : هَذِهِ نَصِيبِينَ بضم النون قُلْتَ : " نَصِيبِي " (٤) ، وَكَذَا " قَنْسَرِينَ " .
 وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ أَعْلَامٌ عَلَى أَمَكْنَةٍ بَعَيْنِهَا .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُهَا بِالْوَاوِ مَاطِرُونَ " (٥) يُرِيدُ أَنَّ " مَاطِرُونَ " مِثْلُ " يَبْرِينِ " ،
 وَقَنْسَرِينَ " فِي جَعْلِ النَّوْنِ حَرْفَ الْإِعْرَابِ ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهَا مَضْمُومَةً كَمَا ضَمَّ
 النَّوْنَ فِي " نَصِيبِينَ " ، وَقَنْسَرِينَ " إِلَّا أَنَّهُمْ جَعَلُوهَا بِالْوَاوِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ،
 وَمِنْ شَأْنِ جَمْعِ السَّلَامَةِ إِذَا جُعِلَ إِعْرَابُهُ فِي النَّوْنِ أَنْ يَكُونَ بِالْيَاءِ

(١) يبرين : اسم مكان بأعلى بلاد بني سعد ، وقيل : اسم رجل معروف في ديار بني سعد من تميم ،
 وأبرين لغة فيه ، ويبرين : قرية من قرى حلب .

انظر معجم البلدان ٥ / ٤٢٧ ، ومعجم ما استعجم للبكري ٢ / ١٣٨٧ .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٣٧٢ ، وشرح الشافية ٢ / ١٠ - ١٣ .

(٣) نصيبين : اسم مدينة بينها وبين الموصل مسيرة ستة أيام ، وهي أيضا : قرية من قرى حلب .

انظر معجم البلدان ٥ / ٢٨٨ ، ومعجم ما استعجم ٢ / ١٣١٠ .

أما " قنسرين " فكورة بالشام منها حلب . ينظر معجم البلدان ٤ / ٤٠٤ .

(٤) سقط في (ف) .

(٥) ماطرُونَ : موضع بالشام قرب دمشق . معجم البلدان ٥ / ٤٢ - ٤٣ .

فى جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، وَإِنَّمَا جَعَلُوهُ بِالْيَاءِ فى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ لِحِفَّةِ الْيَاءِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ " وَمَثَلُهَا بِالْوَاوِ " يَرِيدُ وَمَثَلُهَا فى إِعْرَابِهَا بِالْحَرَكَاتِ ثُمَّ قَالَ " بِالْوَاوِ " ؛ لِيَدُلَّ (١) أَنَّهَا تَخَالَفُ " يَبْرِينِ " فى لِرُومِهَا الْوَاوُ وَتَمَثَلُهَا فى جَعْلِ إِعْرَابِهَا فى نُونِهَا .

وَكَذَا حُكْمُ الْمُثَنَّى إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَصَارَ عَلَمًا ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : " بَحْرَانِيَّ " فى النَّسَبِ إِلَى " الْبَحْرَيْنِ " ، وَلَوْ لَمْ يُجْعَلْ إِعْرَابُهُ فى النُّونِ لَقَالَ : " بَحْرِيَّ " بِحَذْفِ عِلْمَةِ التَّنْبِيَةِ (٢) ، وَكَأَنَّهُ نَسَبَ إِلَى قَوْلِكَ : " بَحْرَانُ " بِضَمِّ النُّونِ كَمَا تَنَسَّبُ إِلَى " بَحْرَانٍ " فَتَقُولُ : " بَحْرَانِيَّ " .

[النسبة إلى المضاف]

مِثْلُ الْمَرْكَبِ الَّذِي فى (٣) اسْمَيْنِ	وَاحْذَفْ مِنَ الْمَضَافِ ثَانِي اثْنَيْنِ
وَفِي الْمَضَافِ ذَاكَ طَوْرًا يَنْعَكِسُ	تَقُولُ : عَبْدِيَّ وَبِعَلِيَّ وَقِسْ
كَابْنِ الزَّبِيرِ وَبِنَيْ شَيْبَانَ	فى كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بِالثَّانِي
وَشَذُّ فى الْمَضَافِ عَبْسِيَّوْنَ	فَقُلْ : زَيْبَرِيَّ وَشَيْبَانِيَّوْنَ
مِثْلُ شَنْوَذِ قَوْلِهِمْ : حَارِيَّ	وَعَبْشَمِيَّ ثُمَّ عَبْدَ رِيَّ (٤)

يُرِيدُ بِـ " ثَانِي اثْنَيْنِ " الْاسْمَ الثَّانِيَّ وَهُوَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ - أَعْنَى النَّسَبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمَضَافُ دُونَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ - ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مِنَ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ مِنَ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ ، فَلَمَّا كَانَ الثَّانِيَّ وَأَقْعًا مَوْجِعَ التَّنْوِينِ

(١) فى الأصل " وليدل " بزيادة الواو .

(٢) فيلتبس بالنسب إلى البحر .

انظر ابن يعيش ١١/٦ .

(٣) (ف) " من " .

(٤) فى بعض النسخ " وعبشمية وعبدري " .

كَانَ النَّسَبُ إِلَى الْأَوَّلِ كَذَلِكَ (١) ، ثُمَّ قَالَ : " مِثْلَ الْمَرْكَبِ " يُرِيدُ أَنَّ الْقِيَاسَ حَذْفُ الثَّانِي مِنَ الْمُضَافِ كَمَا يَحْذِفُ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ نَحْوَ " بَعْلَبَكَّ " .
 قَوْلُهُ " عَبْدِي " مِثَالٌ لِمَا حُذِفَ مِنْهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى عَبْدِ شَمْسٍ .

قَوْلُهُ : " وَبَعْلِي " مِثَالٌ لِلنَّسْبَةِ إِلَى " بَعْلَبَكَّ " فَتَحْذِفُ الثَّانِي وَتَنْسِبُ إِلَى الصِّدْرِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمَيْنِ رُكْبًا وَجُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا عَلَمًا عَلَى مَسْمَى بِعَيْنِهِ يُنْسَبُ إِلَى الصِّدْرِ مَبْنِيًّا كَانَ الْأِسْمُ الْمَرْكَبُ أَوْ مُعْرَبًا ، فَتَقُولُ فِي " حَضْرَمَوْتِ " : " حَضْرِي " ، وَفِي " تَأَبَّطُ شَرًّا " : " تَأَبَّطِي " ، وَفِي " بَرَقَ نَحْرُهُ " : " بَرَقِي " .
 وَإِنَّمَا نَسَبُوا إِلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْمَرْكَبِ وَحَذَفُوا الثَّانِي ؛ لِتَنْزُلِ الثَّانِي (٢) مَنْزِلَةَ تَاءِ التَّانِيثِ ، وَتَقُولُ فِي " حَيْصَ بَيْصَ " : " حَيْصِي " ، وَفِي الْمَسْمَى بِخَمْسَةِ عَشَرَ : " خَمْسِي " ، وَفِي " ائْنَى عَشَرَ " اسْمًا (٢) : " ائْنِي ، وَتَنْوِي " ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَهُوَ عَدَدٌ (٣) .

قَوْلُهُ

وَفِي الْمُضَافِ ذَاكَ طَوْرًا يَنْعَكِسُ

يُرِيدُ أَنَّهُ قَدْ نُسِبَ إِلَى الثَّانِي وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ / ، فَقَالَ " فِي ٢١٩ ب كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بِالثَّانِي " يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الثَّانِي فَالْنَّسَبُ إِلَى الثَّانِي - وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّفِ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي بَلْ كَانَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي جَمِيعًا عَلَمًا عَلَى شَيْءٍ فَالْنَّسَبُ إِلَى الْأَوَّلِ كَأَمْرِيءِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ (٤) - كَقَوْلِهِ : " كَابِنَ الزُّبَيْرِ " فَإِنَّ " ابْنًا " يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى " الزُّبَيْرِ " وَيَتَخَصَّصُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ " بَنِي شَيْبَانَ " فَهَذَا يُنْسَبُ فِيهِ إِلَى الثَّانِي (٣) ، وَكَذَا الْكُنَى كَأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي مُسْلِمٍ .

(١) (ف) " لذلك " .

(٢) سقط من (ف) ، وقوله ، « وتنوي » أي : بإعادة اللام .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، شرح الشافية ٢ / ٧٣ .

(٤) فتقول فيهما : عبدي ، وامرئي ، ومرئي ، انظر الكتاب ٣ / ٢٧٦ .

قوله: " فَقُلْ زُبَيْرِيٌّ وَشَيْبَانِيُونَ " مِثَالٌ لِلنَّسْبَةِ إِلَى الثَّانِي مِنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَمِنْ بَنِي شَيْبَانَ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ : بَكْرِيٌّ ، فَتَنْسَبُ إِلَى الثَّانِي لِتَخْصُصِ الْأَوَّلِ بِهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ « الْأَبْنَاءَ » كُلَّهَا لَفْظُ الْمُضَافِ فِيهَا وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ « الْكُنَى » فَلَا يَقَعُ بَيْنَهَا امْتِيَازٌ إِلَّا بِالثَّانِي ، فَلَوْ أَضْفَتَ إِلَى الْأَوَّلِ فِي الْكُنَى لَقُلْتَ : أَبُوِّيُّ فِي أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ كِرَاعٍ وَابْنِ الصَّعْقِ لَوْ نَسَبْتَ إِلَى الْأَوَّلِ [لَقُلْتَ : (٢-٢) ابْنِيُّ ، فَلَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، فَلَمَّا كَانَ النَّسْبُ إِلَى الْأَوَّلِ فِيمَا هَذَا شَأْنُهُ يُوقِعُ لِبَسَاءً رَفَضُوهُ وَنَسَبُوا إِلَى الثَّانِي] (٢) ، وَلِخَوْفِ اللَّبْسِ تَقُولُ فِي (عَبْدِ مَنْافٍ) : مَنْافِيٌّ ، فَتَنْسَبُ إِلَى الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّفِ الْأَوَّلُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا عَلِمَ عَلَى شَخْصٍ بَعِيْنَهُ لَمَّا حَصَلَ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْأَشْتِرَاكِ بَيْنَ قَوْلِهِمْ : عَبْدُ شَمْسٍ وَعَبْدُ الْقَيْسِ وَعَبْدُ الدَّارِ وَعَبْدُ مَنْافٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ، لَكِنْ قَوْلُهُ : « فِي كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بِالثَّانِي » (يَبْطُلُ بِالْكُنَى ، فَإِنَّ قَوْلَكَ « أَبُو بَكْرٍ » الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلِمَ عَلَى شَخْصٍ ، وَلِذَلِكَ يُكْنَى الطِّفْلُ ، وَلَوْ قَالَ : « فِي كُلِّ مَا يَتَخْصَّصُ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي » لَكَانَ أَقْرَبَ حَالًا) (٣) لَكِنْ قَوْلُهُ : « فِي كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بِالثَّانِي " لَا يَمْنَعُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ لَشَيْءٍ لَا يُنَافِي ثَبُوتَهُ لِغَيْرِهِ (٤) .

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٣٧٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) انظر ابن يعيش ٨/٦ فقد ذكر أن أصل هذا المذهب للمبرد " فإنه كان يقول : ما كان في المضاف يعرف بالثاني وكان الثاني معروفاً فالقياس إضافته إلى الثاني نحو ابن الزبير وابن كراع ، وما كان منه غير معروف فالقياس بالإضافة إلى الأول مثل عبد القيس وامرئ القيس لأن القيس ليس بشيء معروف أضيف عبد وامرؤ إليه ، ويرد عليه الكنى لأن الثاني غير معروف كأبي مسلم وأبي بكر ، إلا ترى أن مسلماً وبكراً ليسا اسمين معروفين أضيف الأول إليهما فإنه قد يكنى الصغير المولود ولم يكن له ولد ، فبان أن القياس النسبة إلى الأول ، وإنما عدل إلى الثاني للبس .. " .

[شواذ النسب]

قوله :

وَشَدُّ فِي المِضَافِ عَبْقَسِيُونُ

يريد أنه قد شدَّ أن يركب بعض حُرُوفِ الأَوَّلِ مَعَ بَعْضِ حُرُوفِ الثَّانِي وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ ، ف « عَبْقَسِيُّ » كَأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى « عَبْقَسٍ » مِنْ « عَبْدِ القَيْسِ » (١) ، وَكَذَلِكَ « عَبْشَمِيُّ » فِي النِّسْبِ إِلَى « عَبْدِ شَمْسٍ » كَأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى « عَبْشَمٍ » وَ « عَبْدَرِيُّ » إِلَى « عَبْدِ الدَّارِ » فَكَأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى « عَبْدَرٍ » ، وَهَذَا يُؤْخَذُ سَمَاعاً وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَكَأَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ خَوْفَ اللَّبْسِ ، وَلَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ فِي المِضَافِ إِلَّا فِيمَا أَوَّلُهُ « عَبْدٌ » ، وَقَالُوا فِي المَرْكَبِ : حَضْرَمِيٌّ مِنْ حَضْرَمَوْتٍ ، فَهُوَ كَعَبْدَرِيٍّ .

قوله

مِثْلَ شَدُوذٍ قَوْلِهِمْ حَارِيٌّ

يُرِيدُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى " الحِيرَةِ " وَهُوَ شَادُّ ، وَوَجْهُ شَدُوذِهِ أَنَّهُمْ أَبَدَلُوا اليَاءَ أَلِفًا ، وَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ: حِيرِيٌّ ، لَكِنْ أَبَدَلُوا اليَاءَ أَلِفًا هَرَبًا مِنْ تَوَالِي الكَسْرَاتِ وَالْيَاءَاتِ ، (فَكَأَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى " حَارٍ " كَمَا (قَالُوا) (٢) فِي " زَبِينَةَ " (٣) : " زَبَانِيٌّ ") (٤) كَأَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى " زَبَانٍ " (٥) .

(١) وهو ما يعرف بالنحت قال ابن الخباز في شرحه « وقد أولع بعض المولدين بالنحت وهو مذهب

مهجور » .

(٢) في الأصل " قال " .

(٣) زبينة : اسم قبيلة من باهلة .، انظر ابن يعيش ١١/٦ .

(٤) من قوله " فكأنهم نسبوا إلى " حار " إلى هنا سقط من (ف) .

(٥) في شرح الشافية ٤٨/٢ " والقياس " زبني " كحنفي في حنيفة " ، وانظر ابن يعيش في الموطن

السابق .

كَذَا سَلِيقِي إِلَى السَّلِيقَةِ وَهَذَلِي خَالَفَ الطَّرِيقَةَ
وَحَذَفُ إِحْدَى يَأَى النِّسْبَةِ فِي مِثْلَ يَمَانٍ عَوَّضُوا بِالْأَلْفِ

قوله: " كَذَا سَلِيقِي " " ذَا " (١) إشارة إلى الشَّنُودِ الذي في " حَارِي " (٢)
فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَسَلِيقِي (شَادَّ كَالشَّنُودِ الَّذِي فِي " حَارِي " ، وَوَجْهُ شَنُودِهِ أَنَّهُ
مَنْسُوبٌ إِلَى " سَلِيقَةِ ") (٣) ، وَالنَّسَبُ إِلَى " فَعِيلَةٍ بِحَذْفِ الْيَاءِ ، وَإِبْدَالِ
كِسْرَةِ الْعَيْنِ فَتْحَةً ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ " سَلِيقِي " كَحَنْفِيٍّ . وَالسَّلِيقَةُ :
الطَّبِيعَةُ ، فَالسَّلِيقِيُّ : الَّذِي يَتَكَلَّمُ مُعْرَبًا بِطَبِيعَةٍ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيمٍ ، قَالَ
الشَّاعِرُ (٤) :

١٢٢. **إِنَّ السَّلِيقَةَ لِلنَّحْوِيِّ إِنْ جُمِعَا كَالْمَاءِ / فِيهِ لِحْرٌ (٥) النَّارِ إِطْفَاءُ**
وَأَمَّا " هَذَلِي " فَعَكْسُ " سَلِيقِي " ، وَصَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ : " هَذَلِي " بِالْيَاءِ
كَقَوْلِهِمْ فِي " قُرَيْشٍ " : " قُرَيْشِي " (٦) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (٧) .
وَ" هَذَلِي " (٨) مَنْسُوبٌ إِلَى " هَذَلٍ " ، وَهُوَ هَذَلُ بْنُ مُدْرِكَةَ بْنِ الْيَاسِ
ابْنِ مُضَرَ . (٩) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " حار " .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) لم أقف على قائله .

وهو في شرح ابن القواس على ألفية ابن معطى ٢ / ١٢٧١ ، غير منسوب .

(٥) في الأصل " لجرى " تحريف .

(٦) قال ابن القواس : " لأن (فعيلة) إذا لم يكن فيه تاء التانيث لا يحذف منه الياء كقريشي في

النسب إلى قريش " .

(٧) انظر ٢ / ٤٥٣ .

(٨) في (ف) " وهذلي " .

(٩) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ١١ ، ١٩٦ .

وَأَمَّا "يَمَانٍ" فَمِيقَاسُهُ "يَمْنَى" فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى "الْيَمَنِ" فَحَذَفُوا إِحْدَى
 الْيَاعِينَ وَعَوَّضُوا مِنْهَا الْأَلْفَ (١). وَكَذَلِكَ "شَامٍ"، وَالْأَصْلُ "شَامِيٌّ" بِسُكُونِ
 الْهَمْزَةِ، وَكَذَلِكَ "تَهَامٍ": (٢) بَفَتْحِ التَّاءِ، وَمَنْ كَسَرَ التَّاءَ فِي (٣) "تِهَامَةَ" شَدَّدَ
 الْيَاءَ، (وَمِنْهُمْ مَنْ شَدَّدَ الْيَاءَ) (٤) مَعَ الْأَلْفِ، وَهُوَ شَاذٌ فَقَالَ: "شَامِيٌّ"،
 وَتَهَامِيٌّ"، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (٥): كَانَتْهُمْ بَنُوهُ عَلَى "شَامٍ"، وَتَهَامٍ" وَنَسَبُوا إِلَيْهِ،
 وَلَيْسَ مَنْسُوبًا إِلَى "شَامٍ" الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ؛ [لِأَنَّهُ] (٦) لَوْ كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى
 مَنْسُوبٍ لَوَجِبَ حَذْفُ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ إِحْدَى الْيَاعِينَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا
 نَسَبُوا إِلَى شَيْءٍ مَنْسُوبٍ حَذَفُوا الْيَاعِينَ الَّتِي فِي الْاسْمِ وَأَتَوْا بِغَيْرِهِمَا، وَلِذَلِكَ
 قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى "بَخَاتِيٍّ" جَمَعَ "بُخْتِيٌّ": "بَخَاتِيٌّ" فَصَرَفُوهُ؛ (٧)
 لِأَنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاعِينَ اللَّتَيْنِ (٨) كَانَتَا فِيهِ وَأَتَوْا بِيَاعِينَ غَيْرِهِمَا لِلنَّسَبِ،
 فَاعْرِفَهُ.

(١) انظر الكتاب ٣/٣٢٧

(٢) في النسختين "تهامي"، والتصويب من الكتاب ٣/٣٢٧.

(٣) (ف) "من".

(٤) سقط في (ف).

(٥) لم أعر على رأي أبي علي في كتبه التي بين يدي.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) قال ابن منظور في اللسان (بخت): "البُحْتُ والبُخْتِيَّة دُخِيلٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، أَعْجَمِيٌّ مَعْرَبٌ، وَهِيَ

الإبل الخراسانية... وبعضهم يقول: إن البخت عربي...، الواحد بُخْتِيٌّ...، ويجمع على بُخْتِ

وِبُخَاتٍ وَقِيلَ: الْجَمْعُ بَخَاتِيٌّ غَيْرُ مَصْرُوفٍ. وَلَكِنْ أُنْ تَخَفَّفَ الْيَاءُ فَتَقُولُ الْبُخَاتِيَّ...، وَقِيلَ فِي

جَمْعِهَا بَخَاتِيٌّ وَبُخَاتٍ".

(٨) (ف) "التي" تحريف.

" بَيَانُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ "

القولُ في المقصُورِ والممدُودِ يُعرفُ بالقياسِ والتَّعْدِيدِ
 من القياسِ أن تقولَ : المصدرُ لِفِعْلِ يَعْتَلُّ حَتْمًا يُقْصَرُ
 مثل الصدَى وكالطوى والمفتعلُ يُقْصَرُ مِثْلَ الْمُشْتَرَى كَذَا الْفِعْلُ
 نحو : أقرى كذا المشى كالحكى والمرطى والخوزلى والبشكى

يريدُ القولُ فيما يُؤدِّي إلى معرفةِ المقصُورِ والممدُودِ ، وهما ضربانِ من الأسماءِ المتمكِّنةِ ، فليسَ في المبنياتِ ولا في المضارعِ مقصُورٌ ، وقد تقدَّم بَيَانُ حَقِيقَةِ المقصُورِ في صدرِ الكتابِ (١) .

وقد ذكَّرَ أَنَّ المقصُورَ والممدُودَ يُعرفانِ بِطَرِيقَيْنِ (٢) : أَحَدُهُمَا القياسُ ، والأخرُ السَّماعُ (٣) . أمَّا السَّماعُ فيهما فمأخذهُ من كُتُبِ اللُّغَةِ ، وقد صنَّفَ فيه كُتُبٌ كَثِيرَةٌ (٤) ، إذ ليسَ بَيَانُهُ على النحوى بل على اللُّغويِّ ، وهو الَّذي أرادَ بقوله : " والتَّعْدِيدُ " (٥) ، يريدُ ويُعرفُ بالتَّعْدِيدِ ، أي : السَّماعُ ، ولذلكَ أُضْرِبَ عنه ولم يتعرَّضَ لذكِّره ، ثمَّ أخذَ في بَيَانِ المقيسِ وإعطاءِ الضَّابِطِ فيه ، فلذلكَ قالَ : " من القياسِ أن تقولَ : المصدرُ " . قوله : " لِفِعْلِ " يريدُ بكسرِ العَيْنِ .

(١) انظر ٩٠/١ فيما مضى .

(٢) في الأصل " بطرفين " تحريف .

(٣) انظر باب المقصور والممدود في الكتاب ٥٣٦/٣ حيث قال السيرافي بهامشه : " ويقال للمقصور -

أيضاً - منقوص ، فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها ، وأما نقصانها فنقصان الهمزة

منها " ، وكذلك التكملة ٧٥ .

(٤) من هذه الكتب المقصور والممدود للفراء ، والمقصور والممدود لنفطويه ، والمقصور والممدود لابن ولاد ،

وكلها محققة متداولة .

(٥) في الأصل " بالتعديد " .

قوله " يَعْتَلُّ " فيه احترازٌ عن غير المعتلِّ .

قوله " حتماً يُقْصَرُ " [يريدُ] (١) وُجُوباً ، وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ طَرِيقُهُ الْقِيَاسُ .

وَاحْتَرَزَ بِالْمُصَدَّرِ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ فَإِنَّهُ مَنْقُوصٌ .

فَالْقِيَسُ هُوَ الَّذِي عَلِمَ بِالْحَمَلِ عَلَى مُمَائِلِهِ مِنَ الصَّحِيحِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَرِدْ

فِيهِ نَقْلٌ بِأَنَّهُ مَقْصُورٌ يُحْكَمُ بِقِصْرِهِ .

قوله " مثل الصدى ، والطوى " هُما مَصْدَرَانِ لـ « فَعِلَ » بِكسْرِ الثَّانِي ،

وَ " فَعِلَ " الْمَكْسُورُ الثَّانِي فِي الصَّحِيحِ يَأْتِي مَصْدَرُهُ وَقَبْلَهُ آخِرُهُ فَتُحَةٌ نَحْوُ:

فَرِحَ ، فَرِحاً ، وَسَغَبَ سَغْباً ، فَإِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ مِنَ الْمُعْتَلِّ لِأَمِّهِ مُتَحَرِّكَةً

بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ فَيَجِبُ قَلْبُهَا أَلِفاً فَيَصِيرُ مَقْصُوراً نَحْوُ : طَوَى

يَطْوَى طَوًى ، وَصَدَى يَصْدَى صَدًى .

كَمَا تَقُولُ فِي الصَّحِيحِ : " عَطَشَ / يَعْطَشُ عَطْشاً ، وَسَغَبَ يَسْغَبُ /

سَغْباً " ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا حَرَفَ إِعْرَابِهِ " يَاءٌ " أَوْ " وَأَوْ " وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ .

وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ (مَا مَاضِيهِ) (٢) " فَعِلَ " بِكسْرِ عَيْنِهِ ، وَأَسْمُ فَاعِلِهِ

" أَفْعَلٌ " ؛ أَوْ " فَعْلَانٌ " ، [أَوْ " فَعِلٌ "] (٣) ، وَحَرَفُ إِعْرَابِهِ " وَأَوْ " ، أَوْ " يَاءٌ

" فَهُوَ مَقْصُورٌ تَقُولُ : طَوَى يَطْوَى طَوًى " فَهُوَ طَيَّانٌ ، وَ " عَشَى

يَعْشَى عَشاً فَهُوَ أَعْشَى " ، وَ " عَمَى يَعْمَى عَمًى فَهُوَ أَعْمَى " ، وَكَذَلِكَ " صَدَى

يَصْدَى صَدًى فَهُوَ صَدٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ " فَرِقَ يَفْرِقُ فَرَقاً فَهُوَ فَرِيقٌ " ، وَلَمْ يَشُدَّ

مِنْ هَذَا الضَّابِطِ إِلَّا مَصْدَرُ « غَرِيَ » - إِذَا أُولِعَ بِهِ - " يَغْرِى غَرَاءً " فَجَاءَ

(١) سقط من الأصل ، وفي (ف) « طريقة القياس » .

(٢) في (ف) " ما كان ماضيه " .

(٣) سقط من الأصل ، وانظر الكتاب ٣ / ٥٣٧ - ٥٣٨ .

ممدوداً (١) ، على أنه قد حكى ابن السكيت عن الأصمعي أنه سمعه مقصوراً (٢) قال : وهو أشبه بالصواب وأجرى على القياس ، (ويفتح أوله لا غير) (٣).

قوله : " والمفتعل " بفتح العين - يريد اسم المفعول من " افتعل " .
قوله " مثل المشتري " تمثيل لاسم المفعول من " افتعل " (٤) نحو " اشتراه فهو مشتري " ، فاسم الفاعل من هذا النحو منقوص ، واسم المفعول مقصور ، والمصدر ممدود ، وهو مطرد نحو " اقتنى يقتني اقتناء فهو مقتن ، واسم المفعول " مقتنى " .

قوله " كذا الفعل " بضم الفاء وفتح العين جمع " فعلة " نحو " قرية وقرى ، أو بضمها نحو : خطوة وخطى .

وكذا (٥) " فعل " بكسر الأول وفتح الثاني جمع " فعلة " بكسر الفاء نحو " جزية وجزى ؛ لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر (٦) فى المعتل كما انفتح فى الصحيح فانقلب حرف العلة ألفاً ، لتحركه وانفتاح ما قبله .

قوله " كذا المشى " هو جمع " مشية " وهو مثال لجمع " فعلة " بكسر الفاء ، وإنما مثل به ليجمع بين أمرين :

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٢٨ ، وشرح السيرافى بحاشيته ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، والمفصل

(٢) انظر شرح الشافية ٢/ ٣٢٧ ، وحروف المقصور والممدود لابن السكيت ٩٦ ، ١٠٧ .

(٣) فى (ف) " وأوله مفتوح لا غير " .

(٤) (ف) " افتعال " .

(٥) (ف) " وكذلك " .

(٦) نحو كسرة وكسر ، وظلمة وظلم .

أَحَدُهُمَا : التَّمَثِيلُ بِالْفِعْلِ بِكُسْرِ الْأَوَّلِ جَمْعٌ " فِعْلَةٌ " ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرٌ " قَرِيبَةٌ
وَقَرَبٌ " .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَتَى بَعْدَهُ (بِمَا هُوَ ضَرْبٌ) (١) مِنَ الْمَشْيِ .

أَمَّا " الْحِيكِيُّ " بِكُسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ [فَا] مَصْدَرٌ (٢) وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ
الْمَشْيِ يَتَحَرَّكُ فِيهِ الْمَنْكَبَانِ ، وَأَمَّا " الْمِرْطِيُّ " ، فَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْعَدْوِ ، وَكَذَلِكَ
الْبَشْكِيُّ " وَأَمَّا " الْخَوْزَلِيُّ " فَمَشِيَّةٌ فِيهَا تَفَكُّكٌ .

كَذَاكَ فِعْلِي كَخَلِيفِي قُصِرُ كَذَاكَ فَعَلَى ضِدِّ فَعْلَانِ الذَّكْرُ
وَفَعْلٌ وَاحِدٌ أُنْفَعَالٍ يُعَلُّ تَقْصِرُهُ مِثْلُ رَحَى وَزَنْ فَعَلٌ

قَوْلُهُ " كَذَاكَ " يُرِيدُ كَالْمَقْصُورِ الْمَقْسِيسِ [وَهُوَ] (٣) مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ
فِعْلِي " كَالْخَلِيفِي ، وَهِيَ الْخِلَافَةُ ، وَأَتَى بِهَا عَلَى هَذَا الْمَثَالِ لِلْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ ،
وَعَنْ عُمَرَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] (٤) : " لَوْلَا الْخَلِيفِيُّ لَأَذْنْتُ " (٥) يُرِيدُ : لَوْلَا
الْخِلَافَةُ وَالِاسْتِغْثَالُ بِأَمْرِهَا عَنِ مُرَاعَاةِ أَوْقَاتِ الْأَذَانِ لِأَذْنْتُ ، وَالْمُرَادُ إِظْهَارُ
فَضِيلَةِ الْأَذَانِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " دَلِيلِي " وَهُوَ كَثْرَةُ الْعِلْمِ بِالِدَّلَالَةِ وَالرَّسُوحِ فِيهَا ،
وَمِنْهُ مَا يُقَالُ : " خَصَّهُ بِالشَّيْءِ خُصُوصًا وَخُصُوصِيَّةً وَخِصِّيصِي " ، وَحِكْيُ
الْكِسَائِي " خِصِّيصَاءَ " ، وَأَجَازَ الْمَدِّ فِي الْجَمِيعِ (٦) ، وَخَالَفَهُ جَمِيعُ
الْبَصْرِيِّينَ فِي ذَلِكَ ؛ وَلِذَلِكَ أَكَّدَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ الْقُصْرَ بِقَوْلِهِ : " قُصِرُ " .

(١) فِي (ف) " لَضَرْبٌ " .

(٢) فِي النُّسخَاتِ " مَصْدَرٌ " بِدُونِ فَاءِ الرِّبْطِ .

(٣) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٤) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا التَّأْدِبُ مَعَ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٥) انظُرْ : الْمَقْصُورَ وَالْمَمْدُودَ لِابْنِ وَلاَدِ ٣٧ .

(٦) انظُرْ : الْمَقْصُورَ وَالْمَمْدُودَ لِلْفَرَّاءِ ٤٣ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ ١/١٦٨ ، ٢/٣٢٨ .

قوله :

كَذَاكَ فَعَلَىٰ ضِدِّ فَعْلَانَ الذَّكْرُ

يُرِيدُ بِـ " ضِدِّ فَعْلَانَ " مُؤَنَّثَةً وَذَلِكَ نَحْوُ : غَضِبَى ، مُؤَنَّثِ " غَضِبَانَ " .

قوله " الذَّكْرُ " صِفَةٌ تَوْكِيدٍ [إِذْ] (١) فَعْلَانُ " - الَّذِي فِي مُقَابَلَةِ " فَعَلَى " -

وَصَفٌ يَخْتَصُّ بِالْمَذْكَرِ ، وَهَذَا وَمَا قَبْلَهُ كَخَلِيفَى ، وَ«المرطى» ، لَأَنْظِيرَ لَهُ ٢٢١
حَتَّى / يُقَاسَ بِلِهُ هُوَ مُطَرِّدٌ فِي بَابِهِ ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ ، وَجَمِيعٌ مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ
الْأَمْثَلَةِ مَعْتَلٌ اللَّامُ ، وَكَذَلِكَ " الْفَعْلَى " تَائِيثٌ " أَفْعَلِ " التَّفْضِيلِ كَالصَّغْرَى تَائِيثٌ
الْأَصْغَرِ ، وَالْكُبْرَى تَائِيثٌ الْأَكْبَرِ .

قوله " وَفَعَلٌ " (٢) بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي احْتِرَازَ بِهِ عَنْ مِثْلِ " حَيٍّ وَأَحْيَاءٍ ،

فَائِهِ " فَعَلٌ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ .

قوله " وَأَحَدُ أَفْعَالٍ " يُرِيدُ نَحْوُ " رَحَى وَأَرْحَاءٌ " .

قوله " يُعَلُّ " يُرِيدُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ يَقْلِبُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهِ

وَأَنْفَتْحِهِ مَا قَبْلَهُ ، وَلِذَا قَالَ " يُعَلُّ تَقْصُرُهُ " أَيُّ : تَقْلِبُهُ أَلْفًا .

قوله " مِثْلَ رَحَى " تَمَثِيلٌ بِفَعْلٍ مُعْتَلٍ اللَّامُ ، وَكَذَلِكَ " رَجَا " لِوَأَحَدِ

" الْأَرْجَاءِ " .

(وَقَوْلُهُ (٣) : " وَزَنْ فَعَلٌ " تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ (٤) ؛ لِأَنَّ مَا سَبَقَ يُغْنَى عَنْهُ ،

وَهُوَ مِنْ (٥) الْمَقْيَسِ ؛ لِأَنَّ " فَعَلٌ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ يُجْمَعُ فِي الصَّحِيحِ عَلَى " أَفْعَالٍ "

نَحْوُ : طَلَّلَ وَأَطَّلَلَ ، فَتَنْظِيرُهُ فِي الصَّحِيحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحٌ .

(١) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) فى الأصل يقرأ " وهو " وفى (ف) " وهى " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) (ف) لتأكيد ما قبله " .

(٥) سقط من (ف) .

وَمَفْعَلٌ (١) يُقْصَرُ إِمَّا مَصْدَرًا
 أَوْ الزَّمَانَ أَوْ مَكَانًا قُصِرًا
 كَمِثْلِ مَرْمَى ، وَكَذَاكَ مَفْعَلٌ
 كَمِثْلِ مُسْتَدْعَى ، كَذَاكَ فَعَلَى
 كَأَجَلَى ، وَيَرْدَى ، وَنَمَلَى

" مَفْعَلٌ " (٢) - بفتح الميم - يكون - كما ذكر - مصدرًا ، أو زمانًا ، أو مكانًا ، ومعتل اللام منه المقيس المقصور .

قوله : " مَرْمَى " مثال للجمع ، تقول : " رَمَيْتُ رَمِيًّا ، وَمَرَمَى " فهذا مصدرٌ ، وتقول : دَنَا المرمى ، أي : وَقْتُ الرَّمْيِ كَمَا تَقُولُ : دَنَا المِشْتَى " (٣) ، وتقول : وَقَفْتُ فِي مَرْمَاكَ ، أَي : فِي مَكَانِ (٤) رَمِيكَ ؛ لِأَنَّ " مَرْمَى " بِمَنْزِلَةِ المَذْهَبِ ، وَالمُدْخَلِ ، وَالمُخْرَجِ مِنَ الصَّحِيحِ ، فَكَمَا أَنَّ مَا قَبْلَ حَرْفِ الإِعْرَابِ مِنَ الصَّحِيحِ مَفْتُوحٌ فَكَذَا نَظِيرُهُ هَذَا البِنَاءِ مِنَ المَعْتَلِّ ، وَإِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ وَتَحَرَّكَ وَجَبَ قَلْبُهُ أَلْفًا .

قوله " وَكَذَاكَ مَفْعَلٌ " بضم الميم وَفَتْحِ العَيْنِ وَهُوَ اسْمُ المَفْعُولِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِيَّ ، قَوْلُهُ " كَمِثْلِ مُعْطَى " مِثَالُ لاسْمِ المَفْعُولِ الرِّبَاعِيِّ المَعْتَلِّ ، وَلَفْظُ المَكَانِ وَالمَصْدَرِ فِيمَا كَانَ مَاضِيهِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ كَلَفْظِ المَفْعُولِ بِهِ ، تَقُولُ فِي المَفْعُولِ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا فَهُوَ مُعْطَى ، وَفِي المَصْدَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

(١) في الأصل " وفعل " تحريف .

(٢) (ف) " ومفعل " .

(٣) في النسختين " المستثنى " .

(٤) في الأصل " وقت " .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ (١) أَي : إِجْرَاؤُهَا وَإِرْسَاؤُهَا . وَتَقُولُ : هَذَا مَقَامُ زَيْدٍ أَي : مَكَانُ إِقَامَتِهِ .

[قوله] (٢) : " وَكَذَا مُسْتَفْعَلٌ يُرِيدُ " مُسْتَفْعَلٌ " - بضمِّ الأَوَّلِ وَفَتْحِ

العَيْنِ - مِنَ الْمُعْتَلِّ يُكُونُ لِلْمَفْعُولِ وَالزَّمَانِ - أَيضاً - وَالْمَكَانِ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ ؛

لأنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ : " مُسْتَخْرَجٌ ، وَمُسْتَنْبِطٌ " .

وَإِذَا وَقَعَ مَا لِأَمَةٍ " وَأَوْ ، أَوْ يَاءٌ " كَذَلِكَ قُلِبَتَا (٣) أَلِفًا ، لِأَجْلِ انْفِتَاحِ مَا

قَبْلَهُمَا .

قوله " كَذَاكَ فَعَلْتِي " يَعْنِي مَا كَانَ مِنْهُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ مِثْلَ قَوْلِهِ :

" أَجَلِي ، وَبَرْدِي ، وَنَمَلِي " وَهِيَ أَسْمَاءُ مَوَاضِعَ (٤) ، وَهُوَ مِنَ (٥) الْمَقِيسِ ، وَلَمْ

يَأْتِ مِنْ هَذَا الْوِزْنِ مَمْدُوداً إِلَّا مَوَاضِعٌ قَلِيلَةٌ بِمَنْزِلَةِ " النَّدَاءِ " وَهِيَ الْأُمَّةُ

(٦) ، يُقَالُ : " هُوَ ابْنُ نَدَاءٍ " أَي : ابْنُ أُمَّةٍ ، وَيُقَالُ : " نَدَاءٌ " بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ

الأُولَى (٧) .

وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْمُقْصُورَ عَلَى الْمَمْدُودِ ؛ لِأَنَّهُ / الأَصْلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلِذَلِكَ ٢٢١ب

(١) سورة هود ٤١ ، فيقرأ بضم الميم وفتحها ، فمن ضم جعله مصدراً من أجرى ، ومن فتح جعله

مصدراً من الثلاثي جرى .

انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٦٢ .

(٢) سقط من الأصل :

(٣) في النسختين " فقلبتا " .

(٤) انظر معجم البلدان أجلى ١ / ١٠٢ ، بردى ١ / ٣٧٨ ، نملى ٥ / ٣٠٥ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر أساس البلاغة في " نداء " ، والمقصود الممدود لابن ولاد ٢١ .

(٧) انظر اللسان في (نداء) ، والمصدرين السابقين .

قُصِرَ الممدودُ دُونَ العكسِ ؛ لِأَنَّهُ رَجُوعٌ إِلَى الأَصْلِ (١) .

كَمَصْدَرٍ لاسْتَفْعَلَ السَّدَاسِي	وَيُعْرَفُ المَمْدُودُ بِالقِيَّاسِ
نَحْوِ رِمَاءٍ وَكَالِافْتِعَالِ	كَمَثَلِ الاسْتِقَاءِ وَالْفِعَالِ
وَزِنَةِ الفِعْلَاءِ وَالْفِعْلَالِ	أَوْزِنَةِ الافْعَالِ وَالْأَفْعَالِ
وَمِثْلِ حِرْيَاءٍ مَعَ الزُّبْرَاءِ	كَمِثْلِ إعْطَاءٍ مَعَ الأَرْجَاءِ

المَمْدُودُ : كُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ (٢) هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ أَصْلًا كَانَتْ

الهمزةُ أَوْ زَائِدَةٌ أَوْ مُنْقَلِبَةٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ للممدودِ المقيسِ سَبْعَةَ طُرُقٍ :

أَحَدُهَا : مَصْدَرٌ " اسْتَفْعَلَ " ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الصَّحِيحِ أَلِفٌ زَائِدَةٌ

نحو (٣) " الاسْتِخْرَاجِ " فَيَقَعُ مَا قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ مِنَ المَعْتَلِّ مِنْهُ أَلِفٌ فَتُبْدَلُ هَمْزَةٌ ..

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَصْدَرٍ لِفِعْلِ مُعْتَلٍّ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ الوَصْلِ مِثْلُ " اسْتَلْقَى

اسْتَلْقَاءً " .

قَوْلُهُ " وَكَالِافْتِعَالِ " هُوَ مِمَّا فِيهِ هَمْزَةٌ الوَصْلِ نحو " اشْتَرَى

اشْتِرَاءً " ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ " اقْتَرَبَ اقْتِرَابًا " ، وَكَذَلِكَ " الانْطَوَاءُ " نَظِيرُهُ " الانْطِلَاقُ " .

(وَقَدْ ذَكَرَ لمصادرِ الفِعْلِ) (٤) الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ خَمْسَةَ أَمْثَلَةٍ (٥) ،

اِثْنَانِ مِنْهَا فِي أَوَّلِهَا هَمْزَةٌ الوَصْلِ ، وَهُمَا " الاسْتِلقَاءُ ، وَالِافْتِعَالُ " .

(١) وَذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش

من البصريين .

انظر الإنصاف ٤٠١ - ٤٠٦ المسألة ١٠٩ حيث مذهب كل من الفريقين وأدلته .

(٢) (ف) " آخرها " تحريف .

(٣) بعده في (ف) كلمة " في " ، ولا معنى لها هنا .

(٤) (ف) " وكذا المصادر الفعل " تحريف .

(٥) في (ف) " أبنية " .

وَتِلْكَ (١) مِنْهَا لَيْسَتْ (٢) فِي أَوَّلِهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ :

أحدها : " الْفِعَالُ " بكسر الفاء مصدرٌ " فَاعَلْتُ " ، ومثاله قوله " نحو رِمَاءٍ " (٣) ؛ لأنَّ نظيره من الصَّحِيحِ " الْقِتَالُ " .

الثاني : قوله " أَوْزَنَةُ الْإِفْعَالِ " بكسر الهمزة مصدرٌ " أَفْعَلْتُ " ، ومثاله قوله " كَمَثَلِ إِعْطَاءٍ " ؛ لأنَّ نظيره من الصَّحِيحِ " أَكْرَمْتُ إِكْرَامًا " .

الثالثُ : [قوله] (٤) " الرِّيزَاءُ " وهو مصدرٌ " زَوَّيْتُ " إِذَا نَصَبَ ظَهْرَهُ وَأَسْرَعَ وَ " زَوَّيْتُ بِهِ " إِذَا طَرَدْتَهُ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي : " زَوَّيْتُ " إِذَا ارْتَفَعَ فِي سَيْرِهِ (٥) ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْمَعْتَلَّةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ قِيَاسُهَا أَنْ تَكُونَ مَمْدُودَةً ، لِأَنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ قِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ .

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ صَوْتًا (كَالدَّعَاءِ) (٦) ، وَالرُّغَاءِ ، وَالْعَوَاءِ ، لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ " الْهَتَافُ " (٧) ، وَالصِّيَّاحُ ، وَالنَّبَّاحُ " .

السَّادِسُ : - - مِنْ الْقِسْمَةِ الْأُولَى - قوله " الْأَفْعَالُ " بفتح الهمزة ، ومثاله قوله " الْأَرْجَاءُ " جَمْعُ " رَجَأٌ " وَهُوَ جَانِبُ الْبَيْرِ ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ " جَبَلٌ وَأَجْبَالٌ " ، وَكَذَلِكَ " الْفِعَالُ " فِي جَمْعِ الْمَعْتَلِّ نَحْوُ " ظَبْيٍ ، وَظَبْيَاءٍ ، وَدَلْوٍ وَدِلَالٍ " لِأَنَّ نَظِيرَهُمَا مِنَ الصَّحِيحِ " كَلْبٌ وَكِلَابٌ " .

(١) في النسختين " ثلاث " .

(٢) في (ف) " ليس " .

(٣) يقال : راميته رِمَاءً .

(٤) إضافة يوجبها السياق .

(٥) انظر المنصف ٣ / ٨١ .

(٦) في النسختين هكذا " كالوغاء " وهو تحريف .

(٧) في (ف) " النهاق " .

السَّابِعُ : قَوْلُهُ " وَزِنَةَ (١) الْفِعْلَاءِ " وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ " حَرِيَاءٌ " وَهُوَ مُلْحَقٌ بِـ " حِمْلَاقٍ " ، فَمَا قَبْلَ آخِرِ الْمُلْحَقِ بِهِ أَلِفٌ ، وَكَذَلِكَ " قَوْبَاءٌ " مُلْحَقٌ بِـ " قِرْطَاسٍ " عَلَى لُغَةٍ مِّنْ ضَمِّ الْقَافِ مِنْ " قِرْطَاسٍ " .

أَمَّا السَّبَاعُ فِيهِمَا فَيَكْتَرُ وَقَدْ يَمْدُ تَارَةً مَا يُقْصَرُ
إِمَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ مُخْتَلِفٍ وَأَلْفُظُهُ مُخْتَلِفٌ أَوْ مُؤْتَلِفٌ
نَحْوُ الزَّنَاءِ وَالْبُكَاءِ وَالرِّبَا وَكَالصَّلَاءِ وَالْفِدَاءِ وَالْكِبَا

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ " فِيهِمَا " يَعُودُ عَلَى الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ . ٢٢٢٢

قَوْلُهُ : " فَيَكْتَرُ " أَي : فَيَكْتَرُ أَنْ يَضْبُطَهُ الضَّابِطُ ؛ لِتَنَوُّعِهِ .

قَوْلُهُ " وَقَدْ يَمْدُ تَارَةً مَا يُقْصَرُ " يُرِيدُ : أَنَّ مِنَ الْمَقْصُورِ مَا يَمْدُ ، وَذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ ، إِمَّا أَنْ يَتَّفِقَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ، وَإِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ، وَإِمَّا أَنْ يَتَّفِقَ اللَّفْظُ وَيَخْتَلِفَ الْمَعْنَى ، أَوْ بِالْعَكْسِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنْ يَتَّفِقَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ بِقَوْلِهِ " إِمَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ " فَهُوَ قَوْلُهُ " الزَّنَاءُ " بِكَسْرِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْفُجُورُ - يَقْصُرُهُ أَهْلُ نَجْدٍ وَيَمْدُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ (٢) ، وَإِذَا قُصِرَ كُتِبَ بِالْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ " الْبُكَاءُ " يَمْدُ وَيُقْصَرُ ، (فَمَنْ مَدَّهُ حَمَلَهُ عَلَى " الصَّرَاخِ ، وَمَنْ قَصَرَهُ حَمَلَهُ عَلَى " الْحُزْنِ " (٣) ؛

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " أَوْ زِنَةَ " .

(٢) قَالَ ابْنُ وَلاَدٍ فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ ٥٠ : " الزَّنَا : يَمْدُ وَيُقْصَرُ فَمَنْ مَدَّهُ فَلِإِنَّهُ جَعَلَهُ فِعْلاً مِنْ اثْنَيْنِ كَقَوْلِكَ : رَامَيْتَهُ رِمَاءً وَزَانَيْتَهُ زِنَاءً . وَمَنْ قَصَرَهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَمَنْ قَصَرَهُ كَتَبَهُ بِالْيَاءِ .. " ، وَانظُرِ اللِّسَانَ فِي (زَنَا) .

(٣) انظُرِ الْمَقْصُورَ وَالْمَمْدُودَ لِابْنِ وَلاَدٍ ١٥ .

لأنَّ ما قبل الياءِ منه مفتوحٌ كما في الصَّحِيحِ ، فَقَلِبَتِ الياءُ أَلِفًا ، وَيُكْتَبُ مقصُورًا بالياءِ ، وَالمدُّ أَفْصَحُ ، وَكَذَلِكَ الْفِدَاءُ " (١) بِكسْرِ الْفَاءِ يمدُّ وَيُقْصِرُ (٢) بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ مَا يَتَّحِدُ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ .

وَأما الْقِسْمُ الثَّانِي - وَهُوَ أَنْ يَخْتَلِفَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ - فَهُوَ (٣) " الرَّبَا " بِكسْرِ الْأَوَّلِ مَقْصُورٌ ، وَمَعْنَاهُ : الزِّيَادَةُ ، وَأَصْلُهُ الْوَأْوُ ، وَأما " الرَّبَاءُ " بفتحِ الْأَوَّلِ فممدودٌ ، وَهُوَ الْفَخْرُ .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : مَا يَخْتَلِفُ لَفْظُهُ وَيَتَّفِقُ مَعْنَاهُ وَهُوَ قَوْلُهُ " وَكَالصَّلَاةِ " بِكسْرِ الْأَوَّلِ ممدودٌ لِحَرِّ النَّارِ ، وَيَفْتَحُهَا مَقْصُورٌ ، وَيُكْتَبُ بِالْيَاءِ (٤) .

الْقِسْمُ الرَّابِعُ : مَا يَتَّفِقُ لَفْظُهُ وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ وَهُوَ " الْكِبَا " (٥) مقصُورٌ مكسُورٌ الْأَوَّلِ يوهو : الْقَمَاشُ ، وَالْكَنَاسَةُ (٦) ، وَجَمَعُهُ " أَكْبَاءُ " ، وَالْممدودُ : الْبُخُورُ .

(١) انظر المصدر السابق نفسه ٨٤ .

(٢) من قوله " فمن مده " إلى هنا سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) في الأصل " وهو " .

(٤) انظر المقصور والممدود ٦٤

(٥) في (ف) " الكتاب " تحريف .

(٦) فسر أبو علي " الكبا " بالكناسة في التكملة ٢٢٤ ، وانظر اللسان في « كبا » .

والكناسة : التراب الذي يكس من البيت ، انظر اللسان "كنس"

" بيان حروف الهجاء والإمالة "

القولُ في الهجاءِ والإمالةِ اعلمُ بأنَّ الألفَ المُعَالَهَ
هي التي قد قلبت عن ياءٍ أو جَاوَرَتْ لِكَسْرَةِ أُورَاءِ
مكسورةٍ نحو رمى ، ومرمى ويَاعَ واشترى ونحو أعمى
وهكذا إن قلبت عن واوٍ مكسورةٍ كخافَ خَوْفَ الغاويِ
والراءِ نحو كافرٍ والنارِ والكسْرِ نحو لعبادِ الباريِ

الهِجَاءُ : هُوَ ذِكْرُ أَسْمَاءِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا مُرْتَبَةً لَفْظًا أَوْ
حَطًّا . وَإِنَّمَا قُلْنَا : " أَسْمَاءُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ " ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ " جِيمٌ " ، مِنْ " جَعْفَرٍ "
اسمٌ لِلْحَرْفِ لَا نَفْسِ الْحَرْفِ ، فَإِذَا نَطَقْتَ بِنَفْسِ " الْجِيمِ " قُلْتَ : " جَهٌ " ، كَمَا
يُنطِقُ بِهَا فِي نَفْسِ " جَعْفَرٍ " ، وَتَزِيدُ عَلَيْهَا هَاءَ السَّكْتِ .

وَإِنَّمَا قَرَنَ ذِكْرَ الْإِمَالَةِ بِالْهَجَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَالَةَ قَدْ يُعْرَفُ بِهَا هَجَاءُ الْأَلْفِ
فَتُكْتَبُ يَاءٌ فِيمَا أُمِيلَتْ فِيهِ غَالِبًا ، وَتُكْتَبُ أَلْفًا فِيمَا لَمْ يُسْمَعْ إِمَالَتُهَا فِيهِ ، وَلِذَلِكَ
تُنْتَنَى " مَتَى ، وَبَلَى " - إِذَا سَمِيتَ بِهِمَا - بِالْيَاءِ فَتَقُولُ : " مَتَيَانِ ، وَبَلَيَانِ "
وَتُنْتَنَى " عَلَى ، وَإِلَى " بِالْوَاوِ ، لِعَدَمِ الْإِمَالَةِ فِيهِمَا فَتَقُولُ : " عَلَوَانِ ، وَإِلَوَانِ " .

وَإِلْمَالَةُ فِي الْأَصْلِ : مَصْدَرٌ أَمَلْتُ الشَّيْءَ أُمِيلُهُ إِمَالَةً : إِذَا أُرْزِلْتُهُ عَنْ
الاسْتِقَامَةِ ، وَمِنْهُ " أَمَلْتُ الرُّمْحَ " إِذَا أُرْزِلْتُهُ عَنِ اسْتِوَائِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ .

فَالْإِمَالَةُ فِي الْأَصْطِلَاحِ : عُدُولٌ بِالْأَلْفِ عَنِ اسْتِوَائِهِ وَجُنُوحٌ / بِهِ إِلَى ٢٢٢ب

الْيَاءِ ، فَيَصِيرُ مَخْرَجُهُ بَيْنَ مَخْرَجِ الْأَلْفِ وَبَيْنَ مَخْرَجِ الْيَاءِ (١) ، أَعْنِي لَيَاءً
خَالِصَةً ، وَلَا أَلْفًا خَالِصَةً .

(١) انظر ابن يعيش ٩ / ٥٤ .

وقيل : مأخوذة من أملت الشيء إلى الشيء : إذا قربته ، وكذلك هي في الاصطلاح تقريب الألف من الياء ، فيقصد بها نحو الياء ويقصد بالفتحة نحو الكسرة .

فأما الغرض بالإمالة فتجانس الصوت للخفة (١) ، والتثنية على الأصل غالباً ؛ لأن جري اللسان في طريق واحد أخف وأسهل من جريه في طرق مختلفة ؛ لأن الألف (٢) إذا جاورت الكسرة تقتضي فتح الفم (٣) ، والكسرة تقتضي خلاف ذلك ، فإيمالة الألف يتجانس الصوت وتتقارب الحروف والحركات فيخف النطق باللفظ الذي هذا شأنه .

وإمالة لغة تميم ، وأسد وقيس ، والتفخيم لغة أهل الحجاز (٤) . وأسباب الإمالة المسوغة ستة أمور (٥) ، وقد ذكر منها صاحب الأرجوزة أربعة ، وإنما لم يستوف جميع الأسباب لأمرين : أحدهما : أن الإمالة غير واجبة بل كلُّ ممالٍ بسبب (٦) مسوغٌ لك ألا (٧) تميله مع وجود السبب ، كما أن الواو المضمومة يجوز همزها ولا يجب ، قال سيبويه : " إذا رأيت عربياً قد أمال ولم يمل نظيره فلا ترينه خلطاً في لغته (٨) ، لأن ذلك جائز .

(١) (ف) "بالخفة" .

(٢) في (ف) "الألفاظ" تحريف .

(٣) في الأصل "الهمز" تحريف ،

(٤) التفخيم : ضد الإمالة وهو لغة أهل الحجاز

انظر الكتاب ٤ / ١١٨ ، والأصول في النحو ٣ / ١٦١ ، وابن يعيش ٩ / ٥٤ .

(٥) انظر التتمة في التصريف لابن القبيصي ٢٦١ ، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١ / ٢٦٨ .

(٦) في (ف) "لسبب" .

(٧) سقطت (أن) من الأصل .

(٨) انظر الكتاب ٤ / ١٢٥ ، ونقل الشارح فيه تصرف يسير .

وَالثَّانِي : فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي ^(١) ذَكَرَهَا دَلَالَةٌ عَلَى مَا لَمْ يَذْكُرْهُ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ
الْأَسْبَابَ رَاجِعَةً إِلَى أَصْلَيْنِ ، وَهُمَا الْكُسْرَةُ ، وَالْيَاءُ ، وَنَبَّيْنَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى .

فَأَوَّلُ الْأَسْبَابِ قَوْلُهُ :

هِيَ الَّتِي قَدْ قَلْبَتْ عَنْ يَاءٍ

يُرِيدُ أَنْ الْأَلْفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْيَاءِ يَسُوغُ فِيهَا الْإِمَالَةَ ، وَقَدْ مَثَّلَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ :
" رَمَى مَرْمَى " ... إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ ، لِأَمَّا ، وَعَيْنًا ، وَثَلَاثِيًا فَصَاعِدًا ، فَاللَّامُ نَحْوِ
قَوْلِهِ " رَمَى وَمَرْمَى " ، وَالْعَيْنُ نَحْوِ قَوْلِهِ : " بَاعَ ، وَمِثْلُهُ "نَابٌ وَعَابٌ" فِي الْاسْمِ ^(٢) ،
وَ " صَارَ ، وَهَابٌ " فِي الْفِعْلِ ^(٣) ، وَالزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثِيَّ نَحْوِ قَوْلِهِ : " مَرْمَى ،
وَاشْتَرَى ، وَأَعْمَى " .

السَّبَبُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْقَلِبَةِ مِنَ الْيَاءِ كَالْأَلْفِ فِي " حُبْلَى"
لِكونِهَا رَابِعَةً ، وَلِذَلِكَ تَصِيرُ يَاءً فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوِ " حُبْلَيَانِ " .
وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ :

هِيَ الَّتِي قَدْ قَلْبَتْ عَنْ يَاءٍ

لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ :

فَأَقُولُ : " الْأَلْفُ " إِذَا كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً وَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ أُمِيلَتْ مُطْلَقًا فِي
الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَوَسِّطَةً ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْيَاءِ بَلْ عَنِ
الْوَاوِ ، فِيمَا أَنْ تَكُونَ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْاسْمِ لَمْ تُمَلِّمْ نَحْوِ

(١) فِي (ف) " الَّذِي " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ أَسْبَابَ الْإِمَالَةِ فِي الْأَصُولِ فِي النُّحُو ٣ / ١٦٠ ، وَابْنُ يَعِيشِ

٩ / ٥٥ ، وَالتَّكْمَلَةُ ٢٢٣ .

(٢) قَالَ ابْنُ يَعِيشِ ٩ / ٥٨ : « لِأَنَّهُمَا مِنَ الْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ نَابٍ : أَنْيَابٌ ، وَعَابٌ بِمَعْنَى الْعَيْبِ » .

(٣) قَالَ ابْنُ يَعِيشِ ٩ / ٥٨ " وَإِنَّمَا أُمِيلَتْ هُنَا لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ مِنَ الْيَاءِ ، لِوَلَّانَ مَا قَبْلَهَا يَنْكَسِرُ فِي

بِتْ ، وَصَرَتْ ، وَهَبَتْ " .

"بَابٍ"؛ فَإِنَّهَا مَنْقَلِبَةٌ عَنْ وَائٍ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ: "أَبْوَابٌ" اللَّهُمَّ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا "رَاءٌ" (١) مَكْسُورَةٌ، وَلِذَلِكَ أَمَالُوا "النَّارَ" مَجْرُورَةً وَإِنْ كَانَتْ أَلْفُهَا عَنْ "وَائٍ": لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِهَا "نُؤِيرُهُ"، وَإِنْ كَانَتْ فِي فِعْلٍ نُظِرَ ذَلِكَ الْفِعْلُ، فَإِنْ كُسِرَ أَوَّلُ الْفِعْلِ عِنْدَ (٢) اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ وَالْمَخَاطَبِ كَ "خَفْتُ، وَطَبِيتُ" أُمِيلُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

..... إِنْ قَلْبْتَ عَنْ وَائٍ مَكْسُورَةٌ كَخَافَ خَوْفَ الْغَاوِي

وَإِنْ كَانَتْ لَأَمًّا، فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْفِعْلِ أُمِيلَتْ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَتْ مَنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ أَوْ عَنْ وَائٍ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَصِيرُ يَاءً إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ "عَزِي" ، وَفِي أَمْرِ الْمُؤنَّثِ نَحْوُ "اعْزِي" .
فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا كَانَتْ عَيْنًا فِي الْفِعْلِ فَإِنَّهَا مَعْرُضَةٌ لِلْقَلْبِ إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ "قِيلَ فِيهِ قَوْلٌ، وَقِيدَ الْفَرَسُ" . فَمَا الْفَرْقُ؟ فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ /١٢٢٣/ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْيَاءَ فِي "قِيلَ" سَاكِنَةٌ وَالْكَسْرُ قَبْلَهَا قَدْ تَكُونُ غَيْرَ خَالِصَةٍ بَلْ يَجُوزُ فِيهَا إِشْمَامُ الضَّمَّةِ وَيَجُوزُ جَعْلُهَا ضَمَّةً صَرِيحَةً نَحْوُ "قَوْلِ الْقَوْلِ" فَلَمْ تَكُنِ الْكَسْرُ الْمَوْجِبَةَ لِقَلْبِ الْأَلْفِ إِلَى الْيَاءِ لِأَزْمَةِ بِخِلَافِ الْكَسْرِ فِي "عَزِي" ، وَدَعِيَ "فَإِنَّهَا لِأَزْمَةٍ" .

وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّامَ مُتَطَرِّفَةٌ فَهِيَ أَقْبَلُ لِلتَّغْيِيرِ (٣) مِنَ الْأَوْسَاطِ .

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ فِيهِ لُغْتَانِ مِثْلَ "كِدْتُ، وَكُدْتُ" - بِكُسْرِ الْكَافِ وَضَمِّهَا - أُمِيلَ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ كُسَرَ .

وَإِنْ كَانَتْ فِي الْاسْمِ، فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً لَمْ تَمَلْ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَنْقَلِبَةً عَنْ الْيَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا أُمِيلَتْ مُطْلَقًا .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ "وَائٍ" تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي النِّسَخَتَيْنِ "عَنْ" وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٣) فِي (ف) "لِلتَّعْبِ" تَحْرِيفٌ مِنْ "التَّلْعَبِ" فِيمَا أَظُنُّ .

الثالث : قوله " أَوْ جَاوَرَتْ لِكَسْرَةٍ " يعنى الألف ، وقوله : " جَاوَرَتْ " يعمُّ ما قبل الألفِ وما بعدها (من الكسر) (١) ، وأثرها مُتقدِّمةٌ إذا تقدّمت على الألف بحرفٍ مثلُ قوله : " عِبَادِ الْبَارِي " ، أو بحرفين ثانيهما ساكنٌ نحو " شِمْلَالٍ " (٢) واحترزنا بقولنا " ثانيهما ساكنٌ " عن المتحرّك ، لأنَّ السّاكنَ حَاجِزٌ غيرُ حَاصِنٍ ، ولا تجوزُ الإمالةُ في قولك : " أَكَلْتُ عَنَبًا " لتقدّمها على الألفِ بحرفين متحرّكين ، فأما قولهم : " يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا " بالإمالة ، وإن كان بعد الزاء من " يَنْزِعُهَا " حَرْفَانِ مُتحرّكَيْنِ ، فَخِفَاءِ الْهَاءِ (٣) ، فَأَجْرِيَتْ لَخَفَائِهَا مُجْرَى السّاكنِ أو مُجْرَى المَعْدُومِ ، وَكَأَنَّ الكسْرَ لم يَتقدّمْ إلّا بِحَرْفٍ فَقَطْ (٤) .

وإن كانت الكسرة بعد الألفِ فَشَرْطُهَا أَنْ تَلِيَهُ بِلا حَاجِزٍ ؛ لأنّها سابقهٌ أَقْوَى في إيجابِ الإمالةِ لا حِقَّةً ، بِنَاءٍ كانت أو إعراباً ، فالبناءُ كالكسرةِ في "عالمٍ" والإعرابُ كقولك : أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ .

وكذلك الياءُ (٥) إذا جَاوَرَتْ الألفَ نحو " سَفِيَّانٍ " ، وإن بَعُدَتْ بحرفٍ واحدٍ فَكَذَلِكَ نَحْوُ " شَيْبَانَ " (٦) ، وإن بَعُدَتْ بِحَرْفَيْنِ (٧) لم تُؤثِّرْ في جَوَازِ الإمالةِ إلّا أَنْ يَكُونَ أَحدهُما هَاءً (٨) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) يقال : ناقة شملال أى : سريعة .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٢٣ ، وشرح الشافية ٦ / ٣ .

(٤) انظر التكملة ٢٢٤ . والأصول في النحو ٣ / ١٦٣ ، كانه قال : يريد أن ينزعا .

(٥) في النسختين " البناء " تحريف .

(٦) في الأصل " شيبان " تحريف .

(٧) نحو " خيزران ، وديديبان

(٨) نحو " جيبها " .

السبب^(١) [الرابع: قوله] (٢): "أوراء مكسورة" فاحترز بقوله:
"المكسورة" عن المضمومة والمفتوحة؛ فإنها تمنع الإمالة مع وجود سببها منع
الحروف المستعلية^(٣) لما فيها من التكرير، والتكرير يجرى مجرى راعين
مفتوحتين أو مضمومتين، فجرت لذلك مجرى فتحيتين أو ضممتين في حرف
وإحدٍ، وذلك ينافي الإمالة، لقوة ما يضادها، فمنعت الإمالة كما تمنعها
الحروف المستعلية؛ لأن في مخرجها نوع ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج
النون فوق النثايا فأشبهت الحروف المستعلية في الارتفاع، ولذلك يقلبها الأئمة
غيناً^(٤)، وذلك يدل على قرب مخرجها من مخرج الغين فمنعت الإمالة مفتوحةً
مضمومةً، فإذا كسرت (كان أمرها بالصد من أمرها) (٥) مفتوحةً أو
مضمومةً حتى يمال معها مكسورة ما لا يمال مع غيرها فيغلب الحرف
المستعلي، فلذلك تميل "طارِدٍ وغارِمٍ" (٦) مع وجود حرف الاستعلاء فتزِيلُ
بكسرتها^(٧) حكم الحرف المستعلي وتغلبه كما تزيل حكم الكسر والياء
ونحوهما من أسباب الإمالة إذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً، ولا تغلب الراءُ

(١) في النسختين "السكت" تحريف .

(٢) تكلمة يوجبها السياق .

(٣) الحروف المستعلية سبعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والحاء، والقاف) وسيأتي
بيانها .

(٤) في النسختين "عينا" تصحيف، وهو في الأصول ١٦٨/٣، وابن يعيش ٦٢/٩ يقلبها ياء فيقول
في بارك الله لك: بايك الله لك .

(٥) في (ف) "كان أمرها بالصدق أمرها بالصدق أمرها" . تحريف وتكرار .

(٦) في النسختين "غانم" تحريف لعدم وجود الراء، وانظر الكتاب ٤ ١٣٦ .

(٧) في الأصل "بكسرتها" .

حَرْفَ الاستِعْلَاءِ مُتَأَخَّرًا بَعْدَهَا ، فَلِذَلِكَ أَمَالُوا " قَارِبًا " (١) وَلَمْ يُمِيلُوا
" سَارِقًا " ؛ لِقُوَّةِ الْمُسْتَعْلِيِّ مُتَأَخَّرًا وَضَعْفِهِ (٢) مُتَقَدِّمًا ؛ لِأَنَّهُ بِتَقَدُّمِهِ تَكُونُ الْإِمَالَةُ
كَالْإِنْحِدَارِ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ ، وَذَلِكَ أَسْهَلُ مِنَ الْعَكْسِ ، فَبِتَأَخُّرِهِ تَكُونُ
كَالصُّعُودِ مِنْ سَافِلٍ إِلَى عَالٍ ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِالسَّهْلِ ، / وَلِهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ : ٢٢٣/ب

أَصَابَ الْحُرُورُ (٣) السَّهْلَ فِي الْمُرْتَقَى الصَّعْبِ (٤)

وَالرَّاءُ الْمَكْسُورَةُ تَغْلِبُ نَفْسَهَا مَفْتُوحَةً وَمُضْمُومَةً نَحْوُ " مِنْ قَرَارِكَ " فَتَمِيلُ
الْأَلْفَ لِأَجْلِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَهَا (وَلَمْ تَقْوِ الرَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ قَبْلَهَا عَلَى الْمَنْعِ كَمَا
لَمْ يَقْوِ الْحَرْفُ الْمُسْتَعْلِيُّ [عَلَى] الْمَنْعِ فِي الْمَكْسُورَةِ) (٥) . فَإِنْ تَبَاعَدَتْ عَنِ
الْأَلْفِ بِحَرْفٍ فَفِي الْإِمَالَةِ خِلَافٌ ، فَفِي إِمَالَةِ " كَافِرٍ " مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا
خِلَافٌ ، [وَلِهَذَا] مَثَلٌ بِهِ مَجْزُورًا وَهُوَ قَوْلُهُ : " الرَّاءُ نَحْوَ كَافِرٍ . وَقِيلَ : الْإِمَالَةُ
فِي " كَافِرٍ " لِأَجْلِ كَسْرَةِ الْفَاءِ وَلَا أَثَرَ لِلرَّاءِ ؛ لِبُعْدِهَا عَنِ الْأَلْفِ ، وَلِذَلِكَ يَمَالُ
مَرْفُوعًا [وَمَنْصُوبًا ، أَيُ :] مَعَ ضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا .

قَوْلُهُ " وَالنَّارُ " تَمَثِيلٌ لِلرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ مَجَاوِرَةِ الْأَلْفِ ، وَأَمَالُوا " الرَّبِّيَا "
وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ عَنِ وَاوٍ ؛ لِأَجْلِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ قَبْلَهَا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْأَلْفُ
مُتَقَدِّمَةً لَمْ تَمْنَعِ الْإِمَالَةَ .

(١) فِي الْأَصْلِ " قَارِنًا " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " وَضَعَهُ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٦٢ / ٩ ، وَالتَّمَنَةُ فِي التَّصْرِيفِ ٦٨ .

(٣) فِي (ف) " أَسَالَ " بَدَلَ " أَصَابَ " .

(٤) هَذَا شَطْرُ بَيْتٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ وَلَا تَمَّتْهُ .

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي النُّسخَتَيْنِ هَكَذَا " وَلَمْ تَقْوِ الرَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ قَبْلَهَا عَلَى الْمَنْعِ كَمَا لَمْ تَقْوِ الْحَرْفُ

الْمُسْتَعْلِيُّ الْمَنْعِ فِي الْمَكْسُورَةِ " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٦٢ / ٩ ، وَالْكِتَابَ ١٣٦ / ٤ ،

وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ١٦٧ / ٣ .

(السَّبَبُ الخَامِسُ ^(١)) : أن تكون الألفُ منقلبةً عن واوٍ مكسورةٍ كَقَوْلِهِ "خَافَ خَوْفَ الغَاوِي" ؛ فَإِنَّ الأَصْلَ فِي "خَافَ" "خَوْفَ" بِكسْرِ الوَاوِ وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي مِضَارِعِهِ "يَخَافُ" وَأَصْلُهُ "يَخَوْفُ" بِفَتْحِ الوَاوِ ، فَقَلِبْتَ أَلِفًا لِتَحْرِكِهَا وَأَنْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا فِي الأَصْلِ ، وَلَوْلَا أَنَّ المَاضِي مِنْهُ مَكْسُورٌ العَيْنِ لَقَالُوا فِيهِ : خَافَ يَخَوْفُ كَقَامَ يَقُومُ ") (١) .

السَّبَبُ السَّادِسُ : أن تَمَالَ الألفُ لِأَجْلِ إِمَالَةِ أَلِفٍ قَبْلَهَا نَحْوَ "رَأَيْتُ عِمَادًا" فِي الوَقْفِ عَلَيْهِ مَنْصُوبًا فَتَمِيلُ الألفُ المبدلةُ مِنَ التَّنْوِينِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالألفِ غَيْرِ المبدلةِ مِنْهُ لِأَجْلِ الإِمَالَةِ السَّابِقَةِ ؛ لِأَنَّ الألفَ الممالةَ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَاءً خَالِصَةً - فَلَمْ تَقْصُرْ عَنِ الكُسْرَةِ (٢) فِي تَسْوِيعِ إِمَالَةِ أُخْرَى بَعْدَهَا لِتَنَاسُبِ الأَصْوَاتِ وَتَقَارُبِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ .

وَالهَاءُ لِلتَّائِيثِ قَدْ أُمِيلَتْ بَعْدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قَدْ (٣) أُبَيِّنْتُ
فِي نُودٍ كَلْبٍ نَهَزَ شَمْسٌ جَبَّتْ كَخِيفَةٍ وَقَفًا وَقَدْ تَبَيَّنْتُ (٤)

إِنَّمَا أُمِيلَتْ هَاءُ التَّائِيثِ بَعْدَ الحُرُوفِ المذكَورَةِ فِيمَا بَعْدُ ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ أَلِفَ التَّائِيثِ مِنْ وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : إِفَادَتُهَا لِلتَّائِيثِ ، كَمَا تَفِيدُهُ الألفُ .
وَالثَّانِي : أَنَّهَا (٥) تُشْبِهُ الألفَ وَقَفًا مِنْ حَيْثُ سُكُونُهَا .
الثَّالِثُ : انْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا فِي الأَكْثَرِ .

(١) السبب الخامس بكامله سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " الكسر " .

(٣) في الأصل " ذا " .

(٤) في بعض النسخ " وكلاً مثلت " .

(٥) سقط من (ف) .

الرَّابِعُ : أَنَّهَا فِي الْوَقْفِ تَصِيرُ هَاءً ، ففِيهَا خَفَاءٌ كَمَا فِي الْأَلْفِ ، وَلِذَلِكَ أَمَالُوا (١) الْأَلْفَ فِي قَوْلِهِمْ : " يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا " وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكُسْرَةِ (حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ) (٢) ؛ لَخَفَاءِ الْهَاءِ .

الخَامِسُ : أَنَّهَا زَائِدَةٌ كَمَا أَنَّ أَلْفَ التَّائِيثِ (٣) زَائِدَةٌ .

السادِسُ : أَنَّ الْهَاءَ تَقَارِبُ الْأَلْفَ فِي الْمَخْرَجِ ، وَلِذَلِكَ تَبْدَلُ مِنْهَا ، فَإِذَا أَمَلْتَ الْهَاءَ فِي ذَلِكَ عَمَلَانِ :

أَحَدُهُمَا : تَقْرِيْبُ هَذِهِ الْهَاءِ مِنَ الْيَاءِ قِيَاسًا عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي شَبَّهَتْ بِهَا .
وَقِيلَ : مَعْنَى إِمَالَةِ الْهَاءِ تَقْرِيْبُ فَتْحِ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْكُسْرِ لَا غَيْرُ ، وَتَرْكُهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ ؛ لِنَقْصِهَا عَنِ رُتْبَةِ الْأَلْفِ (٤) .
قَوْلُهُ :

بَعْدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قَدْ أُبَيِّنْتَ

يُرِيدُ أُبَيِّنْتَ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ ، وَالْحُرُوفُ الَّتِي تُمَالُ مَعَهَا هَاءُ التَّائِيثِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَرْفًا قَدْ ذَكَرَ مِنْهَا خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَتَمْتَنِعُ إِمَالَةُ الْهَاءِ بَعْدَ عَشْرَةِ أَحْرَفٍ ، وَهِيَ أَحْرَفُ الْاسْتِعْلَاءِ السَّبْعَةُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالْحَاءُ ، وَالْعَيْنُ .

قَوْلُهُ : " فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهَزَ شَمْسٌ " [جَنَّتْ] (٥) مِثَالٌ لِمَا يَجْمَعُ الْحُرُوفَ ٢٢٤ / ب

الْخَمْسَةَ عَشَرَ ، فَمِثَالُ الذَّالِ " لَذَّةٌ " ، وَ " الْمَوْقُودَةُ " (٦) ، وَمِثَالُ الْوَاوِ

(١) سقط من (ف)

(٢) في النسختين " حرفين متحركين ، وانظر الكتاب ١٢٣ / ٤ .

(٣) في الأصل " الألف للتائيت " .

(٤) وهذا هو العمل الثاني .

(٥) إضافة يوجبها المقام ، وهي من النظم السابق .

(٦) لا يخفى أن تمثيل الشارح بكلمات من القرآن الكريم فقوله " لذة " ٤٦ ، الصافات ، و " الموقودة "

٣ / المائدة .

" قَوْۓ " (١) ، ومثال الدال " هَامِدَةٌ " (٢) ، ومثال الكاف " التَّهْلُكَةُ " (٣) " الأيكة " (٤) ، ومثال اللام " كَامِلَةٌ " (٥) ، ومثال الباء " حَبَّةٌ " (٦) ، ومثال النون " جَنَّةٌ " (٧) ، ومثال الهاء " وَجْهَةٌ " (٨) ، ومثال الزاء " بَارِزَةٌ " (٩) ، و (مِثَالُ الشَّيْنِ " فَاحِشَةٌ " (١٠) ، ومثال الميم " نِعْمَةٌ " (١١) ، و " رَحْمَةٌ " (١٢) ، ومثال السين " الْمُقَدَّسَةُ " (١٣) (١٤) ومثال الجيم " دَرَجَةٌ " (١٥) ، ومثال التاء " مَبِثُوثَةٌ " (١٦) ، ومثال التاء " بَغْتَةٌ " (١٧) ، فهذه أمثلة ما ذكره .

وَبَقِيَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَهِيَ الْيَاءُ نَحْوُ " رَاضِيَةٌ " (١٨) ، وَالْهَمْزَةُ نَحْوُ

" النَّشْأَةُ " (١٩) ، وَأَمَّا الْفَاءُ فَذَكَرَهَا فِي التَّمثِيلِ بِقَوْلِهِ : " كَخِيفَةٌ " (٢٠) .

(١) البقرة / ٦٣

(٢) الحج .

(٣) البقرة / ١٩٥

(٤) الحجر .

(٥) البقرة / ١٩٦

(٦) البقرة / ٢٦١

(٧) البقرة / ٢٦٥

(٨) البقرة / ١٤٨

(٩) الكهف / ٤٧

(١٠) آل عمران / ١٣٥

(١١) البقرة / ٢١١

(١٢) البقرة / ١٥٧

(١٣) المائدة / ٢١

(١٤) في الأصل هكذا " ومثال السين " المقدسة " .. ، ومثال الشين " فاحشة " ، وترتيب (ف) أحسن

لمسايرته النظم .

(١٥) البقرة / ٢٢٨

(١٦) الغاشية / ١٦

(١٧) الأنعام / ٣١

(١٨) الحاقة / ٢١

(١٩) العنكبوت / ٢٠

(٢٠) الأعراف ، والآية « تَضَرُّعًا وَخِيفَةً » .

واحترزَ بقوله " وقفًا " عن الوصلِ ؛ فإنَّها لا تُمالُ ؛ لأنَّها لا تكونُ في
الوصلِ هاءً بل هي تاءٌ ، وتضعفُ إمالةُ هاءِ التَّائِثِ بعدَ " الهاءِ ، والكافِ ،
والراءِ ، والهمزةِ " إذا كانَ قبلَهُنَّ ضمُّ أو فتحٌ نحوُ " سَفَاهَةٌ " (١) والنَّشَاءُ " (٢) ،
و " بَرَّةٌ " (٣) ، و " الأيكةُ " (٤) في الفتحِ ، وفي الضمِّ نحو " عُسرةٌ " (٥) .
وحفرةٌ " (٦) ، و " محشورةٌ " (٧) " والتهلُّكةُ " (٨) .

فإن تَقَدَّمَ أَحْرَفُ مُسْتَعْلِيَةٌ فَمَنْعٌ (لَهَا الإِمَالَةُ) (٩) المُسْتَوِيَّةُ

قوله :

فإن تَقَدَّمَ أَحْرَفُ مُسْتَعْلِيَةٌ

لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، فَإِنَّهَا إِنْ تَقَدَّمَتْ فِي الْفِعْلِ مَكْسُورَةً عِنْدَ اتِّصَالِ
الضَّمِيرِ بِهِ نَحْوُ " خِفْتُ ، وَطِبْتُ " أُمِيلَتْ الألفُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ لَامُ الْفِعْلِ

(١) /٦٦ الأعراف .

(٢) /٦٢ الواقعة .

(٣) /١٦ عبس .

(٤) /٧٨ الحجر .

(٥) /٢٨٠ البقرة .

(٦) /١٠٣ آل عمران .

(٧) /١٩ ص .

(٨) /١٩٥ البقرة .

(٩) في الأصل " بها الإضافة " تحريف .

يَاءٌ نَحْوُ "طَغَى، وَيَغَى" فَإِنَّهَا تَمَالُ مَعَ وُجُودِ حُرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ (وَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِ حُرُوفِ الِاسْتِعْلَاءِ) (١) بِالتَّقْدِيمِ بَلْ تَمْنَعُ مُتَأَخِّرَةً نَحْوُ "عَاضِدٍ، وَعَاصِمٍ، وَيَاخِلٍ"، وَكَذَلِكَ إِذَا تَأَخَّرَتْ وَحَجَزَ بَيْنَهَا وَيَيْنَ الْأَلْفِ [حَرْفُ نَحْوُ] (٢) "نَاشِصٍ - لِلسَّحَابِ الْمُرْتَفِعِ (٣)، وَعَارِضٍ (٤)، فَإِنْ حَجَزَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ حَرْفَانِ نَحْوُ "مَقَارِيطِ، وَمَعَارِيطِ" فَالْأَفْصَحُ عَدَمُ الْإِمَالَةِ، وَقَدْ أَمَالَهَا قَوْمٌ، لِتَرَخِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ عَنِ الْأَلْفِ (٥).

وَإِنْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ مَكْسُورَةً أَوْ سَاكِنَةً بَعْدَ مَكْسُورٍ (٦) نَحْوُ "طِلَابٍ، وَغِلَابٍ (٧)، وَمِصْبَاحٍ" لَمْ تُمْنَعِ الْإِمَالَةُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَإِنْ تَقَدَّمَ حُرُوفُ الِاسْتِعْلَاءِ مَفْتُوحَةً.

قَوْلُهُ "فَإِذَا مَنَعَهَا الْإِمَالَةَ" يُرِيدُ فَمَنْعَ الْإِمَالَةَ لِأَجْلِهَا، وَيُرِيدُ فَمَنْعَ الْإِمَالَةَ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَلْفِ وَهَاءِ التَّائِيثِ.

وَإِنَّمَا اِمْتَنَعَتْ الْإِمَالَةُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ "الصَّادُ وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ، وَالغَيْنُ، وَالخَاءُ، وَالْقَافُ"؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَنَافَى

(١) سقط في (ف)

(٢) سقط في الأصل

(٣) انظر أساس البلاغة في "نشص"

(٤) العارض: السحاب المعترض في الأفق، والعارض الناب والضرس الذي يليه "انظر ابن يعيش

٩/٥٩ واللسان في "عرض".

(٥) انظر ابن يعيش ٩/٦٠.

(٦) في (ف) "مكسورة"

(٧) في (ف) "غلاف"

الإمالة ؛ لأنَّ الحُرُوفَ المُستعليةَ تطلبُ الارتفَاعَ إلى الحنكِ الأعلى
وإمالة تطلبُ الانخفاضَ والانحطاطَ ، فبينهُما تضادٌ مع أنَّ الأصلَ عدمُ
الإمالةِ فرجعَ إلى الأصلِ الذي هو الفتحُ ، ولأنَّ الألفَ تساوى هذه الأحرفُ في
الارتفَاعَ ، فلو أميلتُ لَنَقصَ ارتفاعُها ، فلم يجرِ اللَّفظُ على نمطٍ واحدٍ لتنافرِ
الصوتِ ، والإمالةُ فرعٌ إذا صارَ الكلامُ نمطاً واحداً فكيف يُعدَلُ إلى فرعٍ يبطلُ
به حصولُ الغرضِ من تجانسِ اللَّفظِ عندَ وجودِ حُرُوفِ الاستِعلاءِ .
وأربعةٌ من هذه الأحرفِ فيها استِعلاءٌ معَ إطباقٍ ، وهي الصَّادُ
والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ .

ومعنى الإطباق أن يرتفع ظهرُ اللسانِ إلى الحنكِ / الأعلى فينطبقُ عليه ٢٢٤ب
ويلتصقُ به .

وثلاثةٌ فيها استِعلاءٌ بغيرِ إطباقٍ وهي " الغينُ " ، والحاءُ ، والقَافُ " .
والألفُ إذا خرَّجت من موضعها اعتلت إلى الحنكِ الأعلى ، فإذا كانت مع
هذه الأحرفِ غلبت عليها لطلبِ المُشاكلةِ وذلك نحو " صاعدٍ ، وظالمٍ وطالبٍ
وغالبٍ " ، وأما إمالتهم " مررتُ بقادرٍ " معَ حرفِ المستعلي (في الجرِّ فباعبتار
الراءِ المكسورةِ ، ومن لم [يمل] (١) - وهو الأصحُّ - فلقرَّب (٢) المستعلي (٣)
ويُعدُّ الراءِ المكسورةِ (٤) .

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة ، وليست في (ف) .

(٢) في الأصل " اقترب " تحريف .

(٣) من قوله " في الجر " إلى هنا سقط في (ف)

(٤) انظر السيرافي النحوي ٢٤٥ ، وابن يعيش ٦٢/٩ .

" بيان الخط "

وَكُلُّ مَقْصُورٍ بِيَاءٍ تُنْبِئًا كَمَا إِذَا أُمِيلَ فَاكْتَبَهُ بِيَاءَ
كَمَثَلِ حُبَلِي وَرَحَى فِقْسٍ تُصَبِّ كُلُّ نَوَاتٍ الْيَاءِ بِالْيَاءِ كَتَبَ

الخطُ : دَالٌ عَلَى اللَّفْظِ ، وَاللَّفْظُ دَالٌ عَلَى الْمَعْنَى الذَّهْنِيَّ الْمَطَابِقِ لِمَا فِي
الْخَارِجِ ، فَالْخَطُّ : دَالٌ عَلَى اللَّفْظِ بِحُرُوفٍ هِجَاءً مَرْقُومَةً .

وَقِيلَ : الْخَطُّ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفٍ هِجَاءً (١) .

وَالْخَطُّ يَشْتَمِلُ عَلَى عَشْرَةِ أُمُورٍ ، هِيَ " الْمَهْمُوزُ ، وَالْمَقْصُورُ ، وَالْمَمْدُودُ ،
وَالزِّيَادَةُ ، وَالْحَدْفُ ، وَالْبَدَلُ ، وَمَا يَكْتَبُ مَوْصُولًا بِغَيْرِهِ ، (٢) وَمَا يَكْتَبُ
مُنْفَصِلًا ، وَالْإِعْجَامُ ، وَالشَّكْلُ " .

(وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْمَقْصُورُ ") (٣) عَنِ الْمَمْدُودِ ؛ فَإِنَّ لَهُ كِتَابَةً تَخْصُهُ ، وَ

(أَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (٤)) : " بِيَاءٍ تُنْبِئًا " عَمَّا يُنْتَبِئُ بِالْوَاوِ نَحْوِ " عَصَوَانٍ " ؛ فَإِنَّ مُفْرَدَهُ
يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ .

وَأِنَّمَا ذَكَرَ التَّنْبِئَةَ ؛ لِأَنَّهَا تَعْمُ - فِي الرَّبَاعِيِّ فَصَاعِدًا - مَا أَلْفُهُ مَنقَلِبَةً عَنِ

وَاوٍ ، أَوْ يَاءٍ ، أَوْ غَيْرٍ مَنقَلِبَةٍ فِي كَوْنِهِ يُنْتَبِئُ بِالْيَاءِ نَحْوِ : " مَغْزِيَانٍ ، وَمَلْهِيَانٍ "

وَهُمَا [مِنْ] الْغَزْوِ ، وَاللَّهُوِ " ، وَ " مُصْطَفِيَانٍ " - مِنْ الصَّفْوَةِ " - وَ " حُبْلِيَانٍ

وَسُعْدِيَانٍ " فِيمَا أَلْفُهُ زَائِدَةٌ .

(١) انظر شرح الشافية ٣/٣١٢ .

(٢) فِي (ف) " بغير " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " وَأَحْتَرَزْنَا بِالْمَقْصُورِ " ، وَفِي (ف) " وَأَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : بِالْمَقْصُورِ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا

أَتْبَعْتَهُ بِدَلِيلٍ مَا سَيَأْتِي بَعْدَهُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَأَحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " .

قوله

كَمَا إِذَا أُمِيلَ فَا كُتِبَ بِيَا

يُرِيدُ أَنْ كُلَّ مَا جَازَتْ إِمَالَتُهُ كُتِبَ بِالْيَاءِ غَالِبًا ، وَلِذَلِكَ كَتَبُوا " الرَّبِّي " بِالْيَاءِ لَوْجُودِ الإِمَالَةِ (١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَلْفَهُ مَنقَلِبَةٌ عَن يَاءٍ (٢) وَيَقُولُ فِي تَشْنِيتهِ : " رَبِّيَان " لِمَا سَمِعَ فِيهِ الإِمَالَةَ .

قوله : وَكُلُّ مَقْصُورٍ بِيَاءٍ ثَنِيًّا فَا كُتِبَ بِيَا " لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ قِيَاسَ قَوْلِ سَبِيوِيهِ أَنْ يَكْتُبَ الْمَنْصُوبُ مِنْهُ بِالْأَلْفِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي الْمَقْصُورِ الْمَنْوُونِ (٣) حَالٌ نَصْبِهِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ، وَالْأَلْفُ الْأَصْلِيَّةُ مَحذُوفَةٌ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَهَا (٤) .

وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ أَلْفٍ رَابِعَةٌ فَصَاعِدًا تَكْتُبُ يَاءً إِلَّا إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ كَالْمُحْيَا ، وَالْحَيَا (٥) ، إِلَّا " يَحْيَى وَرَبِّي " عَلَمَيْنِ فَكُتِبُوهُمَا بِيَاءَيْنِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ عَلَمَيْنِ وَبِكْرَتَيْنِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا أُضِيفَ الْمَقْصُورُ إِلَى مُضْمَرٍ [كُتِبَ] (٦) بِالْأَلْفِ إِلَّا " كَلَا " .

قوله " كَمَثَلِ حُبْلَى وَرَحَى " مِثَالٌ لِلْمَقْصُورِ الَّذِي يُثَنَّى بِالْيَاءِ ، فَالْأَوَّلُ أَلْفُهُ رَابِعَةٌ ، وَالثَّانِي تَالِثُهُ مِمَّا يُمَالُ أَيْضًا .

(١) وَيَكْتُبُ بِالْأَلْفِ فِي مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، لِأَنَّهُ أَصْلُهُ مِنَ الْوَاوِ مِنْ رَبِيَا يَرِيوُ . عَنِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَلاَدِ ٤٨ .

(٢) نَسَبَ هَذَا لِلْكَوْفِيِّينَ أَنْظَرَ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِلْفَرَّاءِ ٥٧ ، وَابْنَ وَلاَدِ ٤٨ ، وَابْنَ الْأَنْبَارِيِّ ٢١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " النَّوْنُ " تَحْرِيفٌ ، وَهِيَ سَاقِطَةٌ فِي (ف) .

(٤) أَنْظَرَ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ٣/ ٣٢٢ .

(٥) فَإِنَّهَا تَكْتُبُ بِالْأَلْفِ كِرَاهَةَ اجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ ، أَمَا يَحْيَى ، وَرَبِّيٌّ فَقِيلَ لِنَلِّاَ يَلْتَبَسُ بِحْيَى بِالْفِعْلِ ، وَرَبِّيٌّ بِالصِّفَةِ .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَقِيلَ : إِنَّ « كَلَا » تَكْتُبُ عَلَى الْوَجْهِينَ لِاحْتِمَالِهَا . شَرْحَ الشَّافِيَةِ ٣/ ٣٢٢ .

قوله " كلُّ ذواتِ الياءِ بالياءِ كُتِبَ " يُرِيدُ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الكُوفِيُّونَ فيكْتُبُونَ " فَتَى " بِالْأَلْفِ نَظْرًا إِلَى اللَّفْظِ (١) .
 ثُمَّ الْأُمُورُ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا كَوْنُ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ هِيَ عَنِ الْوَاوِ ، أَوْ عَنِ يَاءٍ تَسَعَةُ أَشْيَاءَ :

- أحدها : التثنية نحو " فتیان ، وقنوان " .
 - الثاني : الجمع نحو " فتیات ، وقنوات " .
 - الثالث : الإمالة وقد ذكرها صاحب الأرجوزة .
 - الرابع : بالمرّة الواحدة من المصدر نحو " الرميّة ، والغزوة " .
 - الخامس : بيان الهيئة نحو : " رميّة ، وغزوة " بكسر الأوّل .
 - السادس : بالمضارع نحو " يرمي ، ويغزو " .
 - السابع : بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب نحو " رميتُ ، وغزوتُ " . ١٢٢٥
 - الثامن : بكون فاء الفعل وأوأ نحو " وعى " .
 - التاسع : بكون العين وأوأ نحو : شوى ، وطوى ، وحوى ، إلا ما شذَّ نحو " الصوى " وهي الحجارة تنصب علماء في الطريق .
- فإن جهل أصلها ، فإن سمع فيها الإمالة كتبت بالياء نحو " متى " فى الأسماء ، و " بلى " فى الحروف ، وقد كتبتوا " على ، وحتى " فى الحروف بالياء ، وأمّا " كلاً " فيكتب تارة بالالف وتارة بالياء نظراً إلى الإمالة فيه ، وكتبوا " لدى " (٢) بالياء لقولهم : " لديك " .

وَالْأَسْمُ وَالْفَعْلُ بَدَأَ لَا يَخْتَلِفُ وَأَكْتُبُ نَوَاتِ الْوَاوِ كَلًّا بِالْأَلْفِ
 يُبَيِّنُ أَصْلَهُ (٣) لَكَ الْخَطَابُ هَذَا عَلَيْهِ اصْطَلَحَ الْكُتَّابُ

(١) انظر المقصور والممدود للقراء ١٧ .

(٢) فى النسختين " الذى " تحريف .

(٣) سقط فى (ف) .

" ذَا " من قوله " بَذَا " إشارة إلى الكُتْبِ أو الكتابةِ أَى : وَالاسْمُ وَالْفِعْلُ
 إِذَا كَانَ مِنْ نَوَاتِ الْيَاءِ (١) لَا يَخْتَلَفُ فِي كُتْبِهِ بِالْيَاءِ فَتَكْتُبُ " فَتَى " بِالْيَاءِ ،
 وَكَذَلِكَ " رَمَى " .
 قَوْلُهُ :

وَإِكْتُبُ نَوَاتِ الْوَاوِ (٢) كُلًّا بِالْأَلْفِ

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ " كُلًّا " الْأَسْمَاءَ وَالْأَفْعَالَ ، وَإِنَّمَا كَتَبُوا نَوَاتِ الْوَاوِ بِالْأَلْفِ نَحْوِ
 " عَصَا " فِي الْأَسْمَاءِ ، وَ " غَزَا " فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْرُوا الْكِتَابَةَ مُجْرَى اللَّفْظِ ،
 وَكَمَا لَيْسَ فِي اللَّفْظِ اسْمٌ آخِرُهُ وَأَوْ قَبْلَهَا فَتَحَةً فَكَذَلِكَ (٣) الْخَطُّ .
 وَ " الْهَاءُ " فِي " أَصْلِهِ " ضَمِيرُ الْفِعْلِ الَّذِي يُرَادُ بَيَانُ أَصْلِهِ بِالْخَطَابِ
 لِعَدَمِ صِحَّةِ ذَلِكَ فِي الْاسْمِ (٤) .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ « يَبِينُ أَصْلُهُ لَكَ الْخَطَابُ » يُرِيدُ الْأَسْمَاءَ وَالْأَفْعَالَ ؛
 فَإِنَّ الْاسْمَ الثَّلَاثِيَّ الَّذِي لَامُهُ وَأَوْ لَوْ اشْتَقَّقَتْ مِنْهُ فِعْلًا لظَهَرَ عِنْدَ اتِّصَالِ
 الضَّمِيرِ بِهِ (٥) أَنَّ لَامَهُ وَأَوْ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا (٦) : " عَصَوْتُ بِالْعَصَا " أَى : ضَرَبْتُ
 بِهَا ، وَيُرِيدُ بِالْخَطَابِ إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ غَيْرُ الْوَاوِ نَحْوِ " غَزَوْتُ ،
 وَدَعَوَا " وَإِنَّمَا بَانَ أَصْلُهَا بِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ ، لِغَوَاتِ الْمَوْجِبِ لِقَلْبِهَا إِذَا اتَّصَلَ بِهَا
 ضَمِيرُ الْفَاعِلِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْكُنَ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ ، فَالْمَوْجِبُ لِقَلْبِهَا تَحْرُكُهَا
 وَانْفِتَاحُ مَا قَبْلَهَا ، وَقَدْ فَاتَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ بِسُكُونِهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا فَبَقِيَتْ وَأَوْ
 فَبَانَ لَنَا بِذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْأَلْفِ فِي " غَزَا " وَأَوْ لِقَوْلِهِمْ " غَزَوْتُ ، وَيَغْزُو " وَلَمْ يُرِدْ

(١) سقط في (ف) .

(٢) في الأصل " الياء " تحريف .

(٣) في (ف) " فلذلك " تحريف .

(٤) بعده في النسختين " والفعل " ولا معنى له هنا .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في الأصل " قال " .

بقوله " الخطاب " ضمير المخاطب (١) ؛ لأنَّ الخِطَابَ عَامٌّ فِي " المَخَاطِبِ
والمَخَاطِبِ " جَمِيعًا ؛ لأنَّ الخِطَابَ مَصْدَرٌ " خَاطَبَ يُخَاطِبُ " فَمَصْدَرُهُ "
المَخَاطَبَةُ ، وَالخِطَابُ " ، وَالمَفَاعَلَةُ لَا تَقَعُ مِنْ وَاحِدٍ (٢) ، فَافْهَمَهُ !
قوله " هَذَا عَلَيْهِ اصْطَلَحَ الكِتَابُ " ، يُرِيدُ عَلَيَّ رَأْيَ أَهْلِ البَصْرَةِ فِي كِتَابَةِ
الألفِ المنقلبةِ عن المياءِ ياءً ، وَالمُنْقَلَبَةِ عن الواوِ أَلْفًا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِيَفْرُقُوا
بَيْنَ الألفِ التِي أَصْلُهَا (ياءٌ ، وَبَيْنَ التِي أَصْلُهَا) (٣) وَأَوْفَى الخَطِّ ؛ لِتَعَدُّرِ
الفرقِ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ .

خَوْفَ التَّبَاسِ مِثْلَ مَا قَدْ كَتَبُوا بِالْألفِ مِنْ بَعْدِ وَأَوْضَرِيُوا
وَشِبْهَهُ وَزَيْدٌ وَأَوْ عَمْرٍو لَا عَمْرٍو فِي رَفْعِهِ وَالْجَرِّ
قوله " خَوْفَ التَّبَاسِ " تَعْلِيلٌ لِاصْطِلَاحِ الكِتَابِ عَلَيَّ مَا ذَكَرَ . ٢٢٥ب/

(١) هذا رد من الشارح على ابن الخباز الذي يقول في شرحه لوجه ١٢١/ أ : " فتخصيصه إبانة الأصل
بضمير المخاطب لا معنى له " ، واعتذر الشريشي في شرحه للناظم بقوله " ولكن حمله على ذلك
قافية البيت ليكون على روى البيت الآخر وهو " الكتاب " . ينظر ج ٢ لوجه ٢٣٥ .
(٢) قال صاحب الشرح المجهول لوجه ١٨٨ : " ابن الخباز حمل قوله " الخطاب " على أن المراد به
ضمير المخاطب ثم قال : " لا معنى لتخصيصه إبانة الأصل بضمير المخاطب ... ، وأجاب النيلي
عن ذلك بأن الخطاب مصدر كالمخاطبة فيشمل ضمير المتكلم والمخاطب لأن المخاطبة مفاعلة .. ،
وهذا وإن كان محتملاً إلا أن الظاهر أن المصنف أراد أن يذكر بعض ما يبين به الأصل ولا يلزم
من ذلك انتفاء غيره "

وذكر هذا ابن القواس في شرحه ١٢٨٧ ، ولم يرتض تخريج النيلي فعقب عليه بقوله : " وفي هذا
الجواب نظر ، لأن الفعل إذا اتصل به ضمير يسكن له آخر الفعل متكماً كان أو مخاطباً أو ضمير
جماعة المؤنث رجع إلى أصله ، وكذلك إذا اتصل به ضمير الغائبين مطلقاً .. ، والحق أن مقصوده
إبانة الأصل بالضمير الذي يسكن له لام الفعل مطلقاً فأبي واحد من أفراد ذكره حصل
مقصوده " .

(٣) سقط من (ف) .

وهذه الفروق إنما يحتاج إليها الخطُّ العربي ؛ فإنَّ غَيْرَ العربيِّ لِكُلِّ حَرْفٍ صُورَةٌ تخصُّه ولا يَعْرِفُ له أَصْلٌ يَرُدُّ إِلَيْهِ حَتَّى يُقَالَ : إِنَّ فِيهِ الْقَلْبَ وَالْإِبْدَالَ وَالزِّيَادَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ . وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " خَوْفَ التَّبَاسِ " مِنْ خَوْفِ التَّبَاسِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ بِالْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ ، ثُمَّ قَالَ : كَمَا كَتَبُوا " ضَرَبُوا " بِالْفِ بَعْدَ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا زَادُوا هَذِهِ الْأَلْفَ بَعْدَ الْوَاوِ خَوْفَ اللَّبْسِ فِي بَعْضِ الصُّورِ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا كَتَبْتَ " ضَرَبُوهُمْ " بِغَيْرِ أَلْفٍ كَانَ " هُمْ " ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ ، فَإِنَّ زِدْتَ الْأَلْفَ بَعْدَ الْوَاوِ كَانَ " هُمْ " تَأْكِيداً لِلْوَاوِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَيَكُونُ مَوْضِعُ " هُمْ " رَفْعاً لَا نَصْباً ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ وَضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِلَّا بِزِيَادَةِ هَذِهِ الْأَلْفِ .

قَوْلُهُ " وَشَبَّهَهُ " يُرِيدُ : وَشَبَّهَهُ وَآوِ الضَّمِيرِ وَهُوَ الْوَاوُ الْحَرْفِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَمْعِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَظْهَرِ نَحْوِ قَوْلِكَ : ضَارِبُوا زَيْدًا ، فَإِنَّ قَلْتَ : ضَارِبُوكَ " ، أَوْ ضَارِبُوهُ " لَمْ تُكْتَبِ الْأَلْفُ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ لَا يَتَوَهَّمُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ . قَوْلُهُ : " وَزَيْدٌ وَأَوْ عَمْرٍو " إِنَّمَا زَادُوا الْوَاوَ فِي " عَمْرٍو " لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ " عَمْرٍ " غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ، وَلِأَنَّ صُورَتَهُمَا فِي الْخَطِّ وَاحِدَةٌ ، وَكَانَ " عَمْرٍو " أَحْمَلَ لِلزِّيَادَةِ ؛ لِخَفَّتِهِ بِسُكُونِ أَوْسَطِهِ وَبِكَوْنِهِ مُنْصَرَفًا ، فَلِذَلِكَ زَادُوا الْوَاوَ فِي " عَمْرٍو " . [قَوْلُهُ] (١) : " لَا عَمْرٍ " يُرِيدُ " لَا فِي عَمْرٍ " ؛ لِثِقَلِ " عَمْرٍ " بِالسَّبَبِيْنِ الَّذِينَ أَشْبَهَ بِهِمَا الْفِعْلَ حَتَّى مَنَعَ الصَّرْفَ .

قَوْلُهُ " فِي رَفْعِهِ وَالْجَرِّ " يُرِيدُ فِي رَفْعِ " عَمْرٍو " الْمُنْصَرَفِ وَجَرَّهُ نُونِ النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بِالنَّصْبِ يَحْصُلُ بَيْنَهُمَا بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلْفًا ، فَأَمَّا " عَمْرٍ "

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

فَلَا تَنْوِينُ فِيهِ فَلَا أَلْفَ فِي نَصْبِهِ فَحَصَلَ الْفَرْقُ بِوَجُودِهَا فِي الْمُنْصَرِفِ وَعَدِمِهَا فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ (١) .

[كتابة الهمزة]

وَكُتِبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ وَأَوَّلًا (٢) بِالْأَلْفِ الْمَعْرُوفِ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ الْخَطِّ ، وَهُوَ مَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخَصُّهُ فَمِنْهُ " الْهَمْزَةُ " .

قَوْلُهُ :

وَكُتِبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ [وَأَوَّلًا] بِالْأَلْفِ

لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ إِذَا خَفَّفْتَ فَلَا تَكْتُبُ أَلْفًا إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنَةً كَانَتْ أَوْ مُتَحَرِّكَةً ، فَالسَّاكِنَةُ نَحْوَ " رَأْسٍ ، وَيَأْكُلُ " ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ نَحْوَ " سَأَلَ " ؛ فَإِنَّهَا تَكْتُبُ أَلْفًا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا خَفَّفْتَ ، أَوْ لَمْ تَخَفَّفْ ، فَلَا مَعْنَى لِتَقْيِيدِهِ بِالتَّخْفِيفِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا (٣) إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا صُوِّرَتْ عَلَى لَفْظِ التَّخْفِيفِ ، أَيْ : عَلَى لَفْظِهَا مُخَفَّفَةً ؛ لِأَنَّهَا إِذَا خَفَّفْتَ صَارَتْ أَلْفًا - إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَسَكَنْتْ - أَوْ قَرِيبَةً مِنَ الْأَلْفِ إِذَا تَحَرَّكَتْ .

لَا تَخْلُو الْهَمْزَةُ مِنْ أَنْ تَقَعَ أَوَّلًا ، أَوْ وَسَطًا ، أَوْ آخِرًا ، فَإِنْ وَقَعَتْ أَوَّلًا (٤) صُوِّرَتْ فِي الْخَطِّ أَلْفًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ،

(١) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٢ / ١٢٨٨ : " وَزِيدَتِ الْوَاوُ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ - إِذْ هِيَ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ -

لِأَنَّ الْأَلْفَ يَلْتَبِسُ بِالْمُنْصُوبِ وَالْيَاءِ فِي الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَاوُ " .

وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولُ : " وَمِمَّا زِيدَ لِلْفَرْقِ الْأَلْفُ فِي " مائة " لِلْفَرْقِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ « مِنْهُ » ،

وَلِذَلِكَ يَحْذَفُ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَا لَيْسَ ، وَالْوَاوُ فِي " أَوْلَتِكَ " لِلْفَرْقِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ " إِلَيْكَ " ، وَزَادُوا هَاءَ

السَّكْتِ فِي الْأَوَامِرِ الَّتِي عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ إِذْ لَا يَدُ مِنْ حَرْفٍ يَبْتَدَأُ بِهِ وَآخِرُ يَوْقِفُ عَلَيْهِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " وَأَوَّلُ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) (ف) " أَلْفًا " تَحْرِيفٌ .

وَإِنَّمَا صُوِّرَتْ أَلْفًا ؛ لِأَنَّهَا لَا صُورَةَ لَهَا تَخْتَصُّ بِهَا فَاسْتَعَارُوا لَهَا
صُورَةَ الْأَلْفِ ؛ لِقَلْبِهَا إِذَا خَفَّفَتْ إِلَى الْأَلْفِ ، وَقَلْبِ الْأَلْفِ إِذَا حُرِّكَتْ إِلَيْهَا ،
وَذَلِكَ نَحْوُ " أَحَدٍ ، وَأَحَدٍ (١) ، وَإِبِلٍ (٢) " فِي الْأِسْمِ ، وَ " أَخَذَ ، وَأَخَذَ " فِي الْفِعْلِ ،
وَ « إِنَّ » ، [وَأَنَّ] فِي الْحَرْفِ ، وَجَعَلَ الْخَلِيلُ لَهَا صُورَةَ دَائِرَةِ الْعَيْنِ (٣) .

وَإِنْ وَقَعَتْ وَسَطًا فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً أَوْ مُتَحَرِّكَةً ، فَإِنْ كَانَتْ

سَاكِنَةً صُوِّرَتْ بِصُورَةِ الْحَرْفِ الَّذِي (٤) مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ الَّتِي قَبْلَهَا / فَتَكْتُبُهَا ٢٢٦
أَلْفًا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ " رَأْسٍ ، وَيَأْكُلُ " ، وَيَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا
نَحْوُ (٥) " بِنْرٍ ، وَيَبْسُ " ، وَوَأَوًّا إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ " جُوْنَةٌ " لَوْعَاءٍ
كَالْخَرِيْطَةِ ، وَ " يُؤْمِنُ " . وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَلَا يَخْلُو مَا قَبْلَهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فَتَصَوَّرُ بِحَرَكَتِهَا فِي نَفْسِهَا ، فَتَكْتُبُ أَلْفًا (٦)
إِذَا انْفَتَحَتْ نَحْوُ " يَسْأَلُ " ، وَوَأَوًّا إِذَا انْضَمَّتْ نَحْوُ " يَلُومُ " ، وَيَاءً إِذَا
انْكَسَرَتْ نَحْوُ " يَنْنَمُ " (٧) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْدِفُهَا خَطًّا كَمَا يَحْدِفُهَا مِنَ اللَّفْظِ إِذَا خَفَّفَهَا .

-
- (١) أحد - بضم الهمزة - جبل مشهورة بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم .
(٢) قوله " وإبل " سقط من (ف) ، وانظر شرح الشافية ٣ / ٢١٩ .
(٣) قال في شرح الشافية ٣ / ٢٢٠ : " هكذا (ع) ليتعين كونها همزة ، وإنما جعلت العين علامة
الهمزة لتقارب مخرجيهما " .
وقال ابن الخباز في شرحه لوحة ١٢١ / أ : " وقالوا : وضع لها الخليل رحمه الله صورة عين
صغيرة فلم يلتفت الناس إلى ذلك وجعلوا الصورة إعراباً لها " .
(٤) بعده في الأصل " يصور " ولا معنى له هنا فاللفظ مستقيم دونه .
(٥) في الأصل " ونحو " .
(٦) في الأصل " الألف " تحريف .
(٧) نام كضرب ومنع نئيماً : أن أو هو كالزحير ، أو صوت خفي .

وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا (١) صُوِّرَتْ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا تَارَةً نَحْوَ " مُؤَجَّلٌ " كَتَبَتْ
 بِالْوَاوِ ، وَنَحْوُ " فِنَّةٌ " بِالْيَاءِ ، وَصُوِّرَتْ بِحَرَكَةِ نَفْسِهَا تَارَةً وَذَلِكَ نَحْوَ " سَأَلَ "
 بِالْأَلْفِ ، وَ " لَوْمٌ ، وَرُوْفٌ " بِالْوَاوِ ، وَ " يَيْسٌ ، وَسَيْمٌ " بِالْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ " مَرَرْتُ
 بِمُقَرِّبِكَ " ، وَآمَّا " سُئِلَ " فَتَارَةً تَكْتُبُ وَأَوَّأَ نَظْرًا إِلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا ، وَتَارَةً
 تَكْتُبُ يَاءً نَظْرًا إِلَى حَرَكَتِهَا فِي نَفْسِهَا .

أَمَّا إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا ، فَمَا أَنْ يَسْكُنَ مَا قَبْلَهَا أَوْ لَا يَسْكُنُ ، فَإِنْ سَكَنَ
 حُذِفَتْ (٢) [خَطَأٌ نَحْوُ] (٣) : خَبٌ ، وَدِفٌ ، وَجُزَأٌ ، إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا ، فَإِنْ اتَّصَلَ
 بِهَا ضَمِيرٌ صُوِّرَتْ (٤) بِحَرَكَتِهَا فِي نَفْسِهَا فَتَكْتُبُ " هَذَا جِرْزُوكَ " بِالْوَاوِ ،
 وَ " رَأَيْتُ جِرْزَاكَ " بِالْأَلْفِ ، وَ " مَرَرْتُ بِجِرْزِكَ " بِالْيَاءِ ، فَإِنْ تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا
 كُتِبَتْ بِحَرَكَتِهِ نَحْوُ " قَرَأَ " تَكْتُبُ بِالْأَلْفِ ، وَ " يُقْرِئُ " بِالْيَاءِ ؛ لِانْكَسَارِ مَا
 قَبْلَهَا ، وَ " رَدُّوْا ، وَدَفُّوْا " بِالْوَاوِ ؛ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا .

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ مَدَّةٌ (٥) ، فَإِنْ وَقَعَتْ طَرْفًا (فَلَ تَكْتُبُ) (٦) لَهَا
 صُورَةٌ فِي الْخَطِّ ، وَإِنْ كَانَتْ حَشْوًا تَكْتُبُ بِصُورَةِ حَرَكَتِهَا فِي نَفْسِهَا نَحْوَ
 " سَأَلِ ، وَتَسْأَلِ " . وَهَذَا رِدَاؤُكَ ، وَرَأَيْتُ رِدَاؤَكَ (٧) ، وَمَرَرْتُ بِرِدَائِكَ .

(١) أى الحرف الذى قبلها .

(٢) انظر الجمل فى النحو للزجاجى ٢٧٩ .

(٣) سقط فى الأصل ،

(٤) فى الأصل " صوت " تحريف .

(٥) فى الأصل " هذه " تحريف .

(٦) فى (ف) " فلا تثبت " .

(٧) ذكر الرضى فى شرح الشافية ٣/٣٢٤ أن الأكثرين يحذفون المفتوحة فقط بعد الألف ، نحو: ساعل

وَأَلْفُ ابْنِ وَأَبْنَةٍ وَصَفًا حُذِفَ كَحَذْفِ تَنْوِينِ كَزَيْدِ بْنِ خَلْفٍ (١)

بقوله "وَصَفًا" ليس على إطلاقه ، بل إذا وقع وَصَفًا بَيْنَ عِلْمَيْنِ ، وَتَمَثِيلُهُ بقوله : " كَزَيْدِ بْنِ خَلْفٍ " دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ ، فَكَتَفَى بِالتَّمَثِيلِ عَنِ التَّقْيِيدِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " وَصَفًا " عَنِ مَجِيئِهِ خَبْرًا نَحْوَ قَوْلِكَ " زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو " ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا تُحَذَفُ وَإِنْ وَقَعَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ ، وَعَنِ مَجِيئِهِ بَدَلًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ تَعَلْبَةَ (٢)

فَلَمْ يَحْذَفِ التَّنْوِينَ مِنْ " قَيْسٍ " وَلَا الْأَلْفَ مِنْ ابْنٍ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ " قَيْسٍ " وَلَيْسَ وَصَفًا .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " بَيْنَ عِلْمَيْنِ " عَنِ مَجِيئِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ نَحْوَ " قَامَ زَيْدُ ابْنِ أُخِينَا ، وَقَامَتِ هُنْدُ ابْنَةُ عَمَّنَا " ، بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي " ابْنِ " وَالتَّنْوِينِ فِي الْمَوْصُوفِ بِهِ .

وَإِنَّمَا حُذِفَ الْأَلْفُ مِنْ " ابْنِ " إِذَا وَقَعَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ صِفَةً لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : كَثْرَةُ لَفْظِهِ .

وَالثَّانِي : كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ .

أَمَّا كَثْرَةُ اللَّفْظِ (٣) فَلَأَنَّ قَوْلَكَ : « هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ عِبَارَةٌ

عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : ابْنِ عَمْرٍو عِبَارَةٌ عَنْ " زَيْدٍ " .

(١) جاء في شرح الشريشي أن لهذا البيت رواية أخرى هي :

وَأَلْفُ ابْنِ حَالَةَ الْوَصْفِ حُذِفَ كَحَذْفِهِمْ تَنْوِينِ مَا بِهِ اتَّصَفُ

والمعنى فيهما واحد .

(٢) قاله الأغلبي العجلي ، وقد تقدم انظر ٦/١ فيما تقدم .

(٣) سقط من (ف) .

وَأَمَّا كَثْرَتُهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ فَلَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ لَهُ اسْمٌ
عَلِمٌ وَلَابِنُهُ (١) أَيْضًا ، وَلَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ أَخٌ وَعَمٌّ ، فَلِذَلِكَ قُلَّ (٢) وَجُودُ " هَذَا
زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا " ، وَكَثُرَ وَجُودُ " هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو " فَصَارَ حَذْفُ الْأَلْفِ
لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ ، وَهُمَا كَثْرَةُ اللَّفْظِ ، وَكَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ ، فَإِنْ فَقِدَ أَحَدُهُمَا لَمْ

ب ٢٢٦

تُحَذَفُ الْأَلْفُ مِنْ " ابْنٍ " وَلَا التَّنْوِينُ مِنَ الْمَوْصُوفِ .

قَوْلُهُ " كَحَذْفِ / تَنْوِينٍ يُرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ التَّنْوِينُ مِنَ اللَّفْظِ فِي

[الموصوف] (٣) - كَمَا ذَكَرْنَا - حُذِفَ الْأَلْفُ مِنَ الصِّفَةِ لِتَتَّبِعَ الصِّفَةُ الْمَوْصُوفَ

فِي الْحَذْفِ كَمَا تَتَّبِعُهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ .

وَقَدْ حَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْ " الرَّحْمَنِ " ، وَمِنْ " اللَّهِ " ، وَالْجَرِّثِ ، وَخَلْدٍ " (٤) ، وَمِنْ

" ذَلِكَ " وَ " الثَّلْثِ وَالْثَلَاثِينَ " ، وَحَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْ " هَذَا " ، وَالْأَلْفَ مِنْ " إِبْرَاهِيمَ " ،

وَحَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْ " عُمَّنَ ، وَسَلِيمَانَ ، وَمَعُويَةَ " (٥) ، وَحَذَفَ أَلْفُ " مَا "

الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْصُولِ .

(١) فِي (ف) " وَلَابِنِهِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " قَالَ " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " الْمَنْصَرَفُ " .

(٤) فِي الشَّرْحِ مَجْهُولُ الْمُؤَلِّفِ " إِذَا كَانَا عِلْمَيْنِ بِلَا أَلْفٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِهِمَا عِلْمَيْنِ وَبَيْنَ كَوْنِهِمَا وَصْفَيْنِ ،

وَكَانَ الْعِلْمُ بِالْحَذْفِ أَوْلَى ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا ، وَمِنْ شَأْنِهِمْ تَخْفِيفُ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ " .

(٥) انظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ ٣/٢٢٨-٣٢٢ .

« بيان أبنية المصادر من المتعدى واللازم ومعانيها »

القولُ في أبنية المصادر * وفعلها المشتقُّ منها الصَّادِرُ
أمثلةُ الفعلِ الثلاثيِّ فعلاً * وأكسِرَ وَقَلَّ فَعِلَ وَأَضْمَمُ فَعَلًا

أبنية المصادر : هي أمثلتها وصيغها ، وقُدِّمَ المصدرُ على الفعلِ ، لأنه الأصلُ ، وقد تقدّم بيانه^(١) ، ولذلك [لو]^(٢) لم يكن فعلٌ لم يتقدّم مصدرٌ ، وقد يكونُ مصدرٌ لم يُشتقَّ منه فعلٌ كـ " ويح " . وأما " كان " الناقصةُ فالتامةُ هي الأصلُ ، ولذلك وصفوها بقولهم : " الناقصةُ " إذ النقصانُ لا يتصورُ عن غيرِ تمامٍ ، فاعرفه .

قوله " المشتقُّ منها " يُريدُ من المصادرِ على رأى أهلِ البصرةِ^(١) .
قوله " الصَّادِرُ " صفةُ الفعلِ ، أي : الصَّادِرُ عن المصدرِ ، والمصدرُ محلُّ لصدورِ الفعلِ كالمركبِ لحلِّ الرُّكوبِ ، والمقعدِ محلِّ القُعودِ ، ويفهمُ منه تعليلُ تسميةِ^(٢) المصدرِ بهذا الاسمِ ، وقُدِّمَ ذِكْرُ الفعلِ على المصدرِ ؛ لأنَّ صيغَ الأفعالِ محصورةٌ ، وصيغَ المصادرِ للثلاثيِّ غيرُ محصورةٌ ، وبدأً بالثلاثيِّ ، لأنه أسبقُ وجُوداً من الرباعيِّ ، ولخفتهِ ، لقلَّةِ^(٤) حروفِهِ ، ولكثرتِهِ فى الاستعمالِ ، ولأنَّ الغرضَ بيانُ المصادرِ ، ومصادرُ الثلاثيِّ تُؤخَذُ سماعاً ، لكثرةِ اختلافِها وتعددِ صيغِها ، وهى ترتقى إلى اثنينِ وثلاثينِ بناءً .

(١) انظر ٦١/١ فيما مضى .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) (ف) " اسمية " .

(٤) (ف) " ولقلة " .

واحترز بقوله : " الثلاثي " عن الرباعي ، ولِلثَلَاثِي ثلاثة أمثلة وهي " فَعَلَ " بفتح العين ، و " فَعِلَ " بكسرها ، و " فَعُلَ " بضمها .

أما " فَعَلَ " بفتح العين فيأتي مضارعُه - ما لم يكن لامه حرف حَلْقٍ - على " يَفْعَلُ " بكسر العين (١) ، والكسر غير ملتبس ، ولا يأتي مضارعُه مفتوحاً إلا إذا كان عينه ، أو لامه حرفاً حَلْقِيّاً ، وحُرُوفُ الحَلْقِ ستَّةٌ وهي : الهمزة ، والهَاءُ ، والعين [وَالْحَاءُ] (٢) والغين ، والخاء ، وذلك نحو " قرأً يقرأ ، سألَ ويسأل ، وجبه يَجِبُه [ووهب يهب] (٣) ، وسمَحَ يسمَحُ [وسحب يسحب] (٤) ، وركع يركع ، ودَعَرَ يدَعُرُ ، ودمع يدمع ، وشغل يشغل (٤) ، وفخر يفخر ، وملخ يملخ " فهذه أمثلة بالأحرف الستة عينات ولآمات .

وإنما فتحت عين المضارع فيما فيه أحد هذه الأحرف للمناسبة بين حُرُوفِ الحلق والفتحة ؛ لأنهما جميعاً من الحلق ، وليس الفتح بواجب مع هذه الأحرف بل يجيء على الأصل نحو " دخل يدخل ، ونفخ ينفخ ، ونحت ينحت " .
وأما " فَعِلَ " بكسر العين فمضارعُه بالفتح غالباً نحو " سمع يسمع ، وفرح يفرح " (٥) ولم تكسر عين مضارعه إلا فيما اعتلت فائوه نحو " ومق يمق " .
وهذا دليل على أن الأصل في مضارع " فَعَلَ " - بفتح العين -

(١) وذلك نحو ضرب يضرب ، بوجلس يجلس ، ويأتي على " يفعل " بضم العين سماعاً نحو : قتل يقتل ، وخرج يخرج .

(٢) تكلمة يوجبها السياق .

(٣) سقط في الأصل .

(٤) في الأصل " ودمع يدمع ، وسعل يسعل " تصحيف .

(٥) لما كان يأتي متعدياً ولازمًا مثل له بالمتعدى وهو سَمِعَ ، وباللزم وهو فَرِحَ .

الكسْرُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَاضِيَهُ "فَعَلَ" - بفتح العين - كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِهِ أَنْ يَكْسِرَ لِتَقَعِ الْمَخَالَفَةُ بَيْنَ عَيْنِ الْمَاضِي وَعَيْنِ الْمَضَارِعِ / فَلَمَّا فَتَحُوا الْعَيْنَ فِي ٢٢٧/أ مُضَارِعِ "فَعَلَ" - بِكسْرِ الْعَيْنِ - كَانَ الْأُولَى أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُ "فَعَلَ" - بفتحها - عَكْسَهُ .

وَقَدْ جَاءَ الضَّمُّ فِي مُضَارِعِ "فَعَلَ" بِكسْرِ الْعَيْنِ - شَاذًا نَحْوِ "قَضَلَ يَفْضُلُ" ، وَقِيلَ : هُوَ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ (١) .
وَأَمَّا "فَعَلَ" - بِضَمِّ الْعَيْنِ - فَلَمْ يَأْتِ مُضَارِعُهُ إِلَّا "يَفْعُلُ" بِضَمِّ الْعَيْنِ نَحْوِ "عَظُمَ يَعْظُمُ ، وَكَثُرَ يَكْثُرُ" (٢) .

[مصادر الثلاثي]

فَعَلَ يَفْعُلُ مِنَ الْمَعْدَى	لَهُ مَصَادِرُ تُعَدُّ عَدًّا
ضَرَبٌ ، وَقِيلَ سَرِقٌ وَغَلَبٌ	سَرِقَةٌ غَلَبَةٌ وَكَذِبٌ
وَحِمِيَّةٌ حِمَايَةٌ لِيَانَ	وَمِثْلُهُ الْحَرَمَانُ وَالْغُفْرَانُ

قَوْلُهُ "فَعَلَ يَفْعُلُ" (٣) يَرِيدُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَكَسْرِهَا فِي الْمَضَارِعِ .
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "يَفْعُلُ" (٤) عَنِ "يَفْعُلُ" بِضَمِّ الْعَيْنِ نَحْوِ "شَكَرَ يَشْكُرُ" .
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ "مِنَ الْمَعْدَى" عَنِ اللَّزْمِ ؛ فَإِنَّ لَهُ مَصَادِرَ تَخْتَصُّ بِهِ .
قَوْلُهُ "لَهُ مَصَادِرُ تُعَدُّ عَدًّا" يَرِيدُ لِمَا "فَعَلَ يَفْعُلُ" الَّذِي ذَكَرَ ، وَإِنَّمَا قَالَ

(١) ينظر الكتاب ٤٠/٤ ، وشرح الشافية ١٣٤/١ - ١٣٦ .

(٢) وهو لازم لأنه موضوع للطبائع والغرائز التي لا تتوقف إلا على فاعلها " عن شرح ابن القواس ١٢٩٣ .

(٣) قوله " فعل يفعل " سقط من (ف) .

(٤) قبله في الأصل كلمة " من " والواجب إطراحها .

" تُعَدُّ عَدًّا " ؛ لأنَّ معرفةَ مَصَادِرِ الثَّلَاثِي تُوخَذُ مِنَ اللَّغَةِ لكَثْرَةِ اخْتِلَافِهَا وَدُخُولِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ ، فَمَعْرِفَتُهَا مِنَ اللَّغَةِ أَبْلَغُ مِنْ مَعْرِفَتِهَا مِنْ (١) النَّحْوِ ، لَكِنْ (٢) حَاصِلُ أَمْرِ النَّحْوِيِّ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الْمِثَالَ الْفِلَانِيَّ مِنَ الْفِعْلِ يَكْثُرُ فِي مَصْدَرِ (٣) الْبِنَاءِ الْفِلَانِيِّ وَيَقِلُّ مَعَ غَيْرِهِ ، وَأَمَّا الْحَصْرُ فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنَ اللَّغَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ لِمَصْدَرِ هَذَا الْمِثَالِ مِنَ الْفِعْلِ اثْنَيْ عَشَرَ بِنَاءً .

أَوَّلُهَا : " فَعَلٌ " - بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - نَحْوُ " ضَرَبٌ " وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْمَصَادِرِ ؛ لِرَجُوعِهَا إِلَيْهِ عِنْدَ دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ عَلَيْهِ نَحْوُ " ضَرْبَةٌ " وَقَتْلَةٌ " ، وَالْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ هِيَ الْأَصْلُ ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَرَعٌ (٤) .

وَالثَّانِي " فِعْلٌ " - بِكَسْرِ الْفَاءِ مَعَ سُكُونِ الْعَيْنِ - وَمِثَالُهُ " قِيلٌ " (٥) حَكَاهُ ابْنُ السَّرَاجِ (٦) بِكَسْرِ الْفَاءِ (٧) ، وَصَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ نَظَّمَ لِفِظِ ابْنِ السَّرَاجِ لِفِظَةً لِفِظَةً فِي هَذَا الْبَابِ ، وَيَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَفِي غَيْرِهِمَا أَيْضًا ، وَهُوَ [مَصْدَرٌ قَالَهُ] (٨) الْبَيْعَةَ ، وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهِ الْكُسْرَ مِنْ بَقَّةٍ ، وَالَّذِي أَعْرِفُهُ " قِيلٌ " (٩) بِفَتْحِ (١٠) الْأَوَّلِ .

(١) (ف) " إلى " تحريف .

(٢) في (ف) " لأن " .

(٣) في (ف) " المصدر " .

(٤) وزاد السيرافي " لأنه أخف الأبنية " .

انظر السيرافي النحوي ٦٤ .

(٥) مصدر قاله البيه بمعنى أقاله .

(٦) ينظر الأصول في النحو ٣ / ٨٦ ، والمخصص ١٤ / ١٢٧ .

(٧) قال ابن القواس ١٢٩٤ : " وقد جاء الفتح في أوله ، وهو الأعراف " .

(٨) مكانه في الأصل بياض ، ولم أجده في (ف) فأكملت من شرح ابن القواس

(٩) (ف) " كمل " تحريف .

(١٠) انظر المخصص ١٤ / ١٢٧ .

الثالث "فَعَلٌ" (١) بفتح الفاءِ وكسْرِ العينِ نحو "سَرَقَ سَرِقًا" ، وبِفَتْحِ عَيْنِهِ أَيْضًا .

الرابعُ : "فَعَلٌ" بفتح الفاءِ وَالْعَيْنِ نحو "غَلَبَ غَلَبًا" .

الخامس "فَعِلَّةٌ" بفتح الفاءِ وكسْرِ العينِ نحو "سَرَقَةَ" .

السادس : "فَعَلَّةٌ" بفتح الفاءِ وَالْعَيْنِ نحو "غَلِيَّةٌ" .

السابعُ : "فَعِلٌ" بفتح الفاءِ وكسْرِ العينِ نحو "كَذَبٌ" (٢) .

الثامنُ "فِعْلَةٌ" بكسر الفاءِ وسكُونِ العينِ نحو "حَمِيَتِ الْمَرِيضَ حَمِيَّةً" .

التاسعُ "فِعَالَةٌ" بكسر الأوَّلِ نحو "حَمِيَتِ الْمَكَانَ حِمَايَةً" ، فَرَقُّوا بَيْنَهُمَا

لَاخْتِلَافِ الْبِنَائَيْنِ (٣) لِاتِفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ : الْمَنْعُ .

العاشِرُ "لِيَانٌ" وَهُوَ الْمَاطَلَةُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

تُطِيلِينَ لِيَانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُحْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا (٤)

وَوَزْنُهُ "فَعَلَانٌ" بفتح الفاءِ وسكُونِ العينِ ، وَأَنْكَرَ الْمَبْرَدُ (٥) هَذَا الْبِنَاءَ

فِي الْمَصْدَرِ وَقَالَ : إِنَّمَا يَأْتِي مَضْمُومًا كَالْغُفْرَانِ ، / أَوْ مَكْسُورًا كَالْحَرِمَانِ ، وَقَدْ ٢٢٧ / ب

رَوَى بِكسْرِ الأوَّلِ ، وَقِيلَ مَعَ أَصْلِهِ ، وَإِنَّمَا رَفَضُوهُ لِثِقَلِهِ مَعَ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ ، قَالَ

(١) سقط في (ف) .

وهو في أصول ابن السراج (فَعَلٌ) بفتح العين ، ومثل مكسور العين بقوله "كذب" .

(٢) كتب أمامه في الأصل بخط مغاير "السابع تكرر" ، وهو كذلك حيث تكرر مع الثالث ، والأولى

أن يمثل لـ "فعال" نحو ضرب الفحل الناقعة ضرباً : أى : نكحها ، وقد تابع ابن القواس النيلي

في هذا التكرار .

(٣) في (ف) "التباين" تحريف .

(٤) البيت لذى الرمة

انظر ديوانه ١٣٠٦/٢ بلفظ "تسيئين" ، والاشتقاق ٢٥ ، وشرح القصائد السبع ٧٤ ، وابن

يعيش ٤/٣٦ ، ٦/٤٥ .

(٥) نص عليه ابن يعيش ٦/٤٥ .

مَبْرَمَانُ (١) : أَصْلُهُ " فَعْلَانُ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ ثُمَّ سَكَّنَ (٢) وَأَدْغَمَ .
 الحادي عشر : " فَعْلَانُ " بكسرِ الفاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ [نَحْوُ] (٣) " حَرَمَتْهُ
 عَطَاءَهُ حَرْمَانًا " .

الثاني عشر " فَعْلَانُ " بضمِّ الفاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نحو " غَفَرَ ذَنْبَهُ غُفْرَانًا " .

فَعَلَ يَفْعُلُ شُكُورٌ وَحَلَبٌ (٤)

حِجٌّ وَنِشْدَةٌ وَشُكْرَانٌ خَتِقُ

فِيهِ بِحَمْدٍ وَسَمَاعٍ وَعَمَلٍ شُرْبٌ وَغِشْيَانٌ سِفَادٌ فَكَمَلٌ (٥)

قَدْ ذَكَرَ لِمَصْدَرٍ " فَعَلَ " بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ
 تِسْعَةً أَبْنِيَةً :

أَوَّلُهَا : " فَعُولٌ " نَحْوُ " شُكُورٌ " ، وَهَذَا الْبِنَاءُ بَابُهُ (٦) الْإِلَازِمُ نَحْوُ " دَخَلَ
 دُخُولًا " ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : إِنْ " شُكُورًا " جَمَعَ " شُكْرٌ " (٧) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ
 ذَكَرَهُ (ابْنُ السَّرَّاجِ) (٨) ، وَصَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ يَنْظُمُ (٩) لَفْظَهُ بَعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ

(١) هو أبو بكر محمد بن علي أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي . له شرح

كتاب سيبويه لم يتم ، وشرح كتاب الأخفش ، توفي سنة ٣٤٥ هـ .

انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨ / ٢٥٤ ، وبغية الوعاة ١ / ١٧٥ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) سقط في الأصل .

(٤) ويروى " جلب " بالجيم ، وسيذكرها الشارح .

(٥) يقول الشريشي في شرحه ج ٢ لوحة ٢٤٠ : " فقوله " فكمَل " يريد به كمل الفعل المتعدى

بمصدره واستوفها إلا ما كان فيه حرف طلق وقد ذكره بعد " .

(٦) في النسختين " بانه " تصحيف من الناسخين .

(٧) في (ف) " شكور " تحريف .

(٨) في النسختين " ابن الأنباري " تحريف من الناسخين ، وقد مر قبل قليل أن الشارح ذكر أن الناظم

قد نظم لفظ ابن السراج بعينه ، ثم أكد ذلك هنا ، وانظر الأصول في النحو ٣ / ٨٧ .

(٩) في (ف) " نظم " .

تغير ، وقد جاء في المتعدّي نحو " جَدَّتْهُ جُوداً " (١) ، يقال : " شَكَرَهُ يَشْكُرُهُ شُكُوراً " (٢) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوَ " شَكَرْتُ لَهُ " .

الثاني : " فَعَلٌ " - بفتح الفاء والعين - كقوله " حَلَبٌ " بالحاء غير المعجمة يقال : " حَلَبَ النَّاقَةَ وَالشَّاةَ يَحْلِبُهَا حَلْبًا " ، وقد رواه قومٌ بالجيم (٣) يُقَالُ : جَلَبْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا جَنَّتَ بِهِ [جَلْبًا] .

الثالث : " فَعَلٌ " بفتح الفاء وسكون العين - نحو " قَتَلَ " ، وَهُوَ الْأَصْلُ لِرَجُوعِ الْكُلِّ فِي بِنَاءِ (٤) الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ إِلَيْهِ نَحْوَ " حَلَبَ حَلْبَةً " .

الرابع : " فَعَلٌ " بضم الفاء وسكون العين - نحو " كَفَرَ كُفْرًا " .

الخامس : " فَعَالٌ " - بكسر الفاء - نحو " كَتَبَ كِتَابًا - وَكَتَابَةٌ وَكُتِبًا ، قَوْلُهُ " وَكِتَابٌ لِكُتْبٍ " يُرِيدُ : وَكِتَابٌ مَصْدَرٌ لـ " كُتِبَ " .

السادس : " فَعِلٌ " - بكسر الفاء [وسكون العين] نحو " حَجَّ يَحُجُّ حِجًّا " ، وَجَاءَ بِالْفَتْحِ (٥) .

السابع : " فَعِلَةٌ " - بكسر الفاء وسكون العين - كَنَشْدَةٍ مِنْ قَوْلِهِمْ : نَشَدْتُ الضَّالَّةَ : إِذَا طَلَبْتَهَا .

الثامن : " فُعْلَانٌ " - بضم الفاء وسكون العين - نحو " شَكَرَ شُكْرَانًا " .

التاسع : " فَعِلٌ " - بفتح الأول وكسر الثاني - يقال : " خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنْقًا " .

ولمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ مَصَادِرِ الْمُتَعَدِّيِّ مِنْ " فَعَلٌ " - بفتح العين - أَخَذَ يَذْكُرُ

(١) الكتاب ٤ / ٥ .

(٢) انظر المخصص ٤ / ١٢٨ ، واللسان في " شكر " .

(٣) منهم ابن الخباز في شرحه ١٢٢ / أ .

(٤) في النسختين " البناء المرة " والصواب ما أثبت .

(٥) انظر اللسان في " حج " ، والبحر المحيط ٣ / ١٠ .

قال أبو حيان : وهما لغتان ، والكسر لغة نجد ، والفتح لغة أهل العالية

مصادر المتعدى من "فَعَلَ" بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وقد ذكر لمصدر المتعدى منه ستة أبنية :

أولها : " فَعَلٌ " - بفتح الأول وسكون الثاني - نحو " حَمِدَهُ حَمْدًا " وهو الأصل ؛ لما ذكرنا .

الثاني : " فَعَالٌ " - بفتح الفاء (١) نحو " سَمِعَ سَمَاعًا " ، وَالسَّمْعُ : الأذن ؛ لأنها يُسْمَعُ بها ، وَالسَّمْعُ : القبول .

الثالث : [" فَعَلٌ "] (٢) - بفتح الأول والثاني - نحو " عَمِلَ عَمَلًا " .

الرابع : " فَعْلٌ " - بضم الفاء وسكون العين - نحو " شَرِبَ تَوْشَعْلٍ " .

الخامس : " فَعْلَانٌ " - بكسر الفاء وسكون العين نحو " غَشِيَتْهُ (٣) غَشِيَانًا " إِذَا أَتَيْتَهُ وَجِئْتُهُ ، ويكنى به عن الوقاع .

السادس : " فِعَالٌ " - بكسر الفاء - نحو " سَفَادٌ " ، يقال : " سَفَدَ الذَّكْرُ الأُنثَى سَفَادًا " (٤)

وَلَمْ يَذَكَرْ " فَعْلَةٌ " - بفتح الفاء وسكون العين - نحو " رَحِمَهُ رَحْمَةً " وَلَا يُرَادُ بِهِ / المرَّةُ الواحدة ، وَيَقَالُ فِيهِ : " رَحْمَةٌ " بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ (٥) ، وَيَقَالُ : لِأَجْلِ ١٢٢٨ / حَرَفِ الحَلْقِ " (٦)

وَ" فِعْلَةٌ " بكسر (٧) الفاء وسكون العين نحو " خَلَّتْهُ خَيْلَةٌ ، وَ" خِفَّتْهُ خَيْفَةٌ " ولم يذكر " فَعُولًا " نحو " لَزِمْتَهُ لَزُومًا " .

(١) (ف) " بفتح العين والفاء " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في النسختين " غشيه " والصواب ما أثبتته ليتسق مع ما بعده .

(٤) أي : نكحها .

(٥) انظر الكتاب ٩/٤ .

(٦) قاله ابن الخباز في شرحه لوحة ١٢٢ .

(٧) في (ف) " بفتح " تحريف .

فَعَلَ يَفْعَلُ بِحَرْفِ الْحَلْقِ * تَفْتَحُ مُسْتَقْبَلَهُ فِي النُّطْقِ
كَمَثَلِ يَسْأَلُ سُؤْلاً وَنَصَحَ * نَصَاحَةٌ نَصِيحَةٌ (١) نُصْحًا أَصَحَّ

هَهْنَأ رَجَعَ إِلَى " فَعَلَ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَعَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفُ
حَلْقٍ ، تَقَدَّمَ ذِكْرُ حُرُوفِ الْحَلْقِ بِأَمْثَلِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَّةً فَتَحَ عَيْنَ الْمُسْقَبِلِ فِي
صَدْرِ الْبَابِ لِلْمُشَاكَلَةِ الَّتِي بَيْنَ الْفَتْحَةِ وَحُرُوفِ الْحَلْقِ مِنْ جِهَةِ اتَّفَاقِهِمَا فِي
الْمُخْرَجِ (٢) .

وَقَوْلُهُ " تَفْتَحُ مُسْتَقْبَلَهُ " يُرِيدُ عَيْنَ مُسْتَقْبَلِهِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ لِذَلَالَةِ تُمَثِيلِهِ
بِقَوْلِهِ " يَسْأَلُ " عَلَيْهِ .

وَقَدْ ذَكَرَ لِصَدْرِ الْمُتَعَدِّي مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَمْثَلَةٍ ، وَلَمْ يَقُلْ " فَعَلَ " بِحَرْفِ الْحَلْقِ
الْمُتَعَدِّي " ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي التَّعَدِّي مِنْ سَائِرِ ضُرُوبِ أَيْبِيَةِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ
الْمُجْرَدَةِ مِنَ الزِّيَادَةِ .

فَأَوَّلُ الْأَمْثَلَةِ " فَعَالٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ - كَسَأَلَهُ سُؤْلاً .
وَتَانِيَهُمَا " فَعُلٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - كَتَصَحَّهَ نُصْحًا .
وَتَالِثُهَا " فَعَالَةٌ " - بِفَتْحِ الْفَاءِ (٣) - نَحَوُ " نَصَحَهُ نَصَاحَةً " .
وَرَابِعُهَا " فَعِيلَةٌ " نَحَوُ " نَصَحْتُهُ نَصِيحَةً " ، وَأَكْثَرُهَا قَوْلُهُمْ : نَصَحْتُهُ
نُصْحًا ، وَلِذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « أَصَحَّ » (٤) .

(١) فِي مَعْظَمِ الشُّرُوحِ " نَصِيحَةٌ نَصَاحًا " .

(٢) انْظُرْ ٥١٩/٢ فِيْمَا تَقْدِمُ .

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ " الْعَيْنُ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ١٢٩٦ " وَإِنَّمَا لَمْ يَفْتَحْ إِذَا وَقَعَ حَرْفُ الْحَلْقِ فَاءَ نَحْوِ : أَمْرٌ يَأْمُرُ ، وَعَصَبٌ
رَأْسُهُ يَعْصِبُهُ ، لِأَنَّ الْفَاءَ تَقْتَضِي الْإِنْتِقَالَ مِنْ [عَلُو إِلَى سَفَلٍ] وَهُوَ سَهْلٌ ، بِخِلَافِ اللَّامِ ، فَإِنَّ
الْإِنْتِقَالَ مِنَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ إِلَيْهِ يَقْتَضِي الْإِنْتِقَالَ مِنْ سَفَلٍ إِلَى عَلُوٍ ، عَلَى الْعَكْسِ مِنَ الْفَاءِ ، وَفِيهِ
مَشَقَّةٌ " .

مَصْدَرٌ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيِ أَطْرَدًا * فِيهِ الْفِعْلُ كَالْجُلُوسِ وَرَدًا
فِيهِ مُزَاحٌ ضَحِكٌ فَسَقُ حَرْدٌ * مَكْتُوبَاتٌ نَدَمٌ (١) عَجَزٌ وَرَدٌ

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ مَصَادِرِ الْمُتَعَدِّيِّ مِنَ الثَّلَاثِيَّ أَخَذَ فِي ذِكْرِ مَصَادِرِ غَيْرِ
الْمُتَعَدِّيِّ ، وَقَدْ جَمَعَ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ مَصَادِرَ : " فَعَلَ " بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَ " فَعِلَ " بِكَسْرِهَا [أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ " فَعَلَ يَفْعِلُ " بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَكَسْرِهَا فِي الْمَضَارِعِ] (٢) فَقَدْ أَطْرَدَ فِي مَصْدَرِهِ " الْفِعْلُ " كَالْجُلُوسِ وَبَابِهِ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ .

الثَّانِي " فَعَلَ " بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوَ " عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا " .
وَقَدْ جَاءَ عَلَى " فَعَلَ " [نَحْوُ] (٣) : سَرَى يَسْرِي سُرًى ، وَهَدَى يَهْدِي هُدًى ،
وَعَلَى " فَعَلَ " بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوَ " حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا " - بوزن " سَرَقَ " فِي الْمُتَعَدِّيِّ - ، وَ " فَعِيلٌ " كَالصَّهِيلِ ، وَالضَّجِيجِ .
فَإِنْ كَانَ الْمَضَارِعُ مِنْهُ عَلَى " يَفْعُلُ " بِضَمِّ الْعَيْنِ (٤) فَمَصْدَرُهُ عَلَى ضَرْبٍ :

أَوَّلُهَا " فَعُولٌ " كَقَعَدَ قُعُودًا ، وَ " يَفْعُلُ " بِضَمِّ الْعَيْنِ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ أَكْثَرُ مِنْ " يَفْعِلُ " بِكَسْرِهَا .

وَالثَّانِي : " فَعَالٌ " كَنَبَتَ نَبَاتًا .

وَالثَّلَاثُ : " فَعَالٌ " بِضَمِّ الْفَاءِ كَنَعَسَ يَنْعَسُ نَعَاسًا ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْأَصْوَاتِ

كَالصَّرَاحِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " عَدَمٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " النُّونُ " تَحْرِيفٌ .

الرابع : " فَعَلٌ " بفتح الفاءِ وسكونِ العَيْنِ نحو " سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا " .
الخامسُ : " فِعْلٌ " بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ نحو " فَسَقَ يَفْسُقُ فَسَقًا " ، وجاء
" يَفْسُقُ " بكسرِ العينِ .

ولم يذكر صاحبُ الأرجوزة لـ " فَعَلَ يَفْعُلُ " - بضمِّ العينِ في المضارعِ
(سوى ثلاثة أبنية) (١) وهي (٢) " فَسَقُ ، وَنَبَاتُ ، وَمَكْتُ " نحو : مَكَتَ يَمَكْتُ
مُكْتًا ، بضمِّ الفاءِ وسكُونِ العينِ .

وأما قوله " وَرَدَ فِيهِ مُزَاحٌ " يعنى فى " فَعَلَ " بفتحِ العَيْنِ / فى الماضى ٢٢٨/ب
وفى المضارعِ ؛ لأجلِ حُرْفِ الحَلْقِ ، وجاءَ فيه " فَعَالٌ " بفتحِ الفاءِ نحو
" ذَهَابٌ " ، وَعَلَى " فُعُولٍ " كذُهُولٍ وَنُهُوضٍ .

وأما " فَعَلَ " بكسرِ العَيْنِ فى الماضى وفتحِها فى المضارعِ فقد ذكرَ
لمصدره ثلاثة أبنية :

أولها : " فَعَلَ " بفتحِ الفاءِ (٣) وكسرِ العَيْنِ نحو " ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكًا " .
الثانى " فَعَلَ " بفتحِ الفاءِ وسكُونِ العَيْنِ نحو " حَرَدَ يَحْرَدُ حَرْدًا " (٤)
وإنما حرَّكَ صاحبُ الأرجوزة عينه لإقامةِ الوزنِ (٥) .
الثالث " فَعَلَ " بفتحِ الفاءِ والعَيْنِ نحو " نَدِمَ يَنْدِمُ نَدَمًا " .
ويَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : " مَكْتُ " أن يكونَ (من بابِ " فَعَلَ ") (٦) بضمِّ العَيْنِ فى

(١) سقط فى (ف) .

(٢) (ف) " وهو " تحريف

(٣) (ف) " الهاء " تحريف .

(٤) حرد - كسمع - : غضب .

(٥) قال ابن القواس ١٢٩٧ " وقيل جاء فيه " حردا " بفتحِ الراءِ " .

(٦) سقط فى (ف) .

الماضي والمضارع (١)، وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِمَجِيءِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى "فَاعِلٍ" نَحْوِ "مَكَثَ فَهُوَ مَاكُثُ" ، فَيُكُونُ - عَلَى جَعْلِهِ مِنْ بَابِ "فَعَلَ" بِضَمِّ الْعَيْنِ - قَدْ جَمَعَ ضُرُوبَ الْمَصَادِرِ مِنْ أُنْبِيَةِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ مِنَ الزِّيَادَةِ .
وَيَأْتِي مَصْدَرُ "فَعَلَ" بِضَمِّ الْعَيْنِ عَلَى تِسْعَةِ أُبْنِيَةٍ :

[الأول] : "فَعَالٌ" كَجَمَلٍ (٢) جَمَالًا .

و [الثاني] "فَعَالَةٌ" ، كَقَبَاحَةٍ .

و [الثالث] : "فُعُلٌ" كَحُسْنٍ .

و [الرابع] : "فَعْلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ كَطَرْفٍ .

الخامس "فَعْلٌ" كَشَرَفٍ .

السادس [فَعْلٌ] (٣) بِكَسْرِ الْفَاءِ - كَالكَبِيرِ ، وَالْعِظَمِ .

السابع "فُعُولَةٌ" كَسَهُولَةٍ وَقَبُوحَةٍ .

الثامن : "فُعْلَةٌ" [نَحْوُ] "كَثْرَةٌ" .

التاسع : "فُعْلَةٌ" بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوِ "كُدْرَ الْمَاعُذَرَةِ" .

[مصادر الرباعي]

مصدره فَعَالَةٌ كَشَمَلًا	*	والرباعي مَثَالٌ فَعَالًا
حَوَقَلَ مِثْلَهُ كَذَاكَ بِيَطْرًا	*	وَمِنْهُ مَلْحَقٌ بِهِ كَجَهْوَرًا (٤)
مصدره التَّفْعِيلُ ثُمَّ أَفْعَلًا	*	وَمِنْهُ نُو التَّضْعِيفِ وَهُوَ فَعَلًا
فَاعِلٌ مِنْهُ الْمَصْدَرُ الْفِعَالُ	*	مصدره الْإِفْعَالُ ثُمَّ قَالُوا

(١) وهو ما ذكره ابن الخباز في شرحه لوجه ١٢٢ .

(٢) في الأصل "كجمال" .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل "كجوهر" .

لَمَّا انْقَضَى ذِكْرُ مَسَائِلِ الثَّلَاثِيَّةِ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَصَادِرِ الرُّبَاعِيِّ وَهِيَ
قِيَاسِيَّةٌ بِخِلَافِ مَصَادِرِ الثَّلَاثِيَّةِ : لِأَنَّ صِيغَ الْأَفْعَالِ فِيهَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ لَا
تَخْتَلَفُ (كَاخْتِلَافِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ ، بَلْ يَجْرِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعُ فِيهَا زَادَ عَلَى
الثَّلَاثَةِ) (١) عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ .

قَوْلُهُ : لِلرُّبَاعِيِّ مِثَالُ فَعْلَلًا " يَرِيدُ لِلرُّبَاعِيِّ الْأَصُولِ ، وَلَمَّا كَانَ عَلَى
ضَرْبَيْنِ أَصْلٌ وَزَائِدٌ مِثْلُ بِالْأَمْرَيْنِ ، وَلَمَّا كَانَ الزَّائِدُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُلْحَقٌ
بِالرُّبَاعِيِّ ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ مِثْلُ أَيْضًا بِالْأَمْرَيْنِ .

فَالرُّبَاعِيُّ الْأَصُولُ " فَعْلَلٌ " كـ « دَحْرَجَ » ، وَهُوَ مَصْدَرَانِ " فَعْلَلَةٌ "
كَدَحْرَجَةٍ ، وَ" فَعْلَلٌ " كَدَحْرَجٍ (٢) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَهُوَ الْأَصْلُ (٣) ، وَ" الْهَاءُ " فِي " دَحْرَجَةٍ " عِوَضٌ عَنْ أَلْفٍ
" دَحْرَجٍ " (٤) ، وَيَأْتِي فِي الْمَضَاعِفِ الْفَاءِ (٥) كَرِزَالٍ يَفْتَحُ الْفَاءَ
وَكَسْرَهَا ، قَالَ الرَّاجِزُ :

سَرَّهْفَتُهُ مَا شَبَّتَ مِنْ سَرَّهَافٍ (٦)

(١) سقط في (ف) .

(٢) وقيل : إن " الفعلل " لم يسمع في مصدر " دحرج " ،

انظر السيرافي النحوي ٢٢٤ ، وابن يعيش ٦ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) قال في التكملة ٢٢٠ : " والأصل الكسر " .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٨٥ ، والسيرافي النحوي ٢٢٤ .

(٥) في الأصل " ألفا " تحريف .

(٦) قائله العجاج ، وقبله :

قتازعاً من زغب خِفافٍ . ديوانه ١١١ بلفظ :

سرعهفته ما شئت من سرعاف .

وهو في المنصف ١ / ٤١ ، وابن يعيش ٦ / ٥٠ ، والضمير في البيت يعود إلى رؤية .

وَمَعْنَى " سَرَهَفْتُهُ " أَحْسَنْتُ غِدَاءَهُ وَنَعَمْتَهُ (١) .

وَأَمَّا " شَمَّلَ " فَلَيْسَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ الْأَصْلِ بَلْ هُوَ مُلْحَقٌ بِهِ (٢) ، وَإِنَّمَا مِثْلُ
بِ " شَمَّلَ " وَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الزَّائِدَ فِيهِ (٣) لِلإِلْحَاقِ مِنْ جِنْسِ
الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي هُوَ لَامُ الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ يُوزَنُ بِلِظْفِ وَزَنِ الْأَصْلِ فَيُقَالُ : وَزَنَ
" دَحْرَجَ " : " فَعَلَلَ " ، وَوَزَنَ " شَمَّلَ " " فَعَلَلَ " يُقَالُ : " شَمَلْتُ الرَّجُلَ " إِذَا
أَلَيْسَتْهُ شَمْلَةً (٤) .

قَوْلُهُ " وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بِهِ " يُرِيدُ بِالرَّبَاعِيِّ ، وَالْمُلْحَقُ بِهِ سِتَّةُ أَبْنِيَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ
مِنْهَا أَرْبَعَةً :

[الْأَوَّلُ] " فَعَلَلَ " كَشَمَّلَلَ ، وَقَدْ فَسَّرْنَا هُ .

١ / ٢٢٩

الثَّانِي " فَعُولَ " (٥) كَجَهَّوَرَ ، وَهُوَ مِنَ الْجَهْرِ ، وَهُوَ الْعُلُوُّ وَالِارْتِفَاعُ ، يُقَالُ :
صَوْتُ جَهَّوْرِيٌّ : أَيُّ : عَالٍ (٦) .

الثَّالِثُ " فَوَعَلَ " كَحَوَقَلَ ، يُقَالُ : " حَوَقَلَ الرَّجُلُ " إِذَا ضَعُفَ عَنِ النِّسَاءِ ، وَقَدْ
يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مَا أُدْبِرَ ، قَالَ الرَّاجِزُ :
يَا قَوْمُ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَشَرُّ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ (٧)

(١) انظر شرح الديوان ١١٢ .

(٢) في الأصل " فيه " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) الشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به ، وانظر المنصف ١٣ / ٣ .

(٥) في النسختين " فعلل " تحريف .

(٦) ينظر المنصف ١ / ٣٩ ، واللسان في (جهر) .

(٧) ينسب الرجز إلى رؤية

انظر ملحقات ديوانه ١٧٠ ، وهو في المقتضب ٩٦ / ٢ ، وشرح الملوكي ٦٦ ، والصحاح ، واللسان ،

والتاج (حوقل) .

الرابع "فَعَلَّ" كَبَيَّرَ ، يُقَالُ: "بَيَّرَ الْبَيْتَ الدَّابَّةَ" إِذَا شَقَّ جِلْدَهَا لِيُدَاوِيَهَا (١) ،
وَ "وَبَطَرْتُ الْجُرْحَ" إِذَا شَقَّقْتَهُ ، وَ "الْبَطْرُ" : الشَّقُّ .

الخامس ["فَعَلَى" كَسَلَقَى] (٢) يُقَالُ : "سَلَقَيْتُهُ سَلْقَاءً" إِذَا أَلْقَيْتَهُ عَلَى
قَفَاهُ (٣) .

السَّادِسُ ["فَعَنْلَ" يُقَالُ] (٤) : "قَلَنْسْتُهُ قَلَنْسَةً" إِذَا جَعَلْتَ الْقَلَنْسُوَةَ فِي (٥)
رَأْسِهِ ، وَقِيلَ : "قَلَسَيْتُهُ قَلْسَاءً" (٦) .

وَالدَّلِيلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَمِثْلَةَ مَلْحَقَةٌ بِ "دَحْرَجَ" مُوَافِقَةٌ مَصْدَرُهَا لِمَصْدَرِهِ ،
وَهُوَ مَجْبِيئَةٌ عَلَى "فَعَلَّلَ" ، يُقَالُ "جَهْرَةٌ" ، وَحَوْقَلَةٌ ، وَشَمْلَةٌ ، وَبَيْطْرَةٌ ، وَسَلْقَاءَةٌ
، وَقَلْسَاءَةٌ ، وَأَصْلُ "قَلْسَاءَةٍ" "قَلْسِيَّةٌ" فَصَارَتْ الْيَاءُ أَلْفًا ؛ لِتَحْرِكُهَا وَأَنْفِتَاحَ
مَا قَبْلَهَا .

قَوْلُهُ : "وَمِنْهُ نُو التَّضْعِيفِ" .. إِلَى آخِرِهِ يُرِيدُ وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ بِالزِّيَادَةِ وَهُوَ
غَيْرُ مُلْحَقٍ بِهِ لَكِنَّهُ مُوَازِنٌ لِلرَّبَاعِيِّ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الثَّانِيَّ
مِنْ "فَعَلَّ" سَاكِنٌ ، وَكَذَلِكَ "أَفْعَلَّ" ، وَ "فَاعَلَ" كَمَا أَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ "دَحْرَجَ"

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ "إِذَا شَقَّ جِلْدَهُ لِيُدَاوِيَهُ" وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ ، وَانظُرِ الْمُنْصَفَ ٣٩ / ١ .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ "سَلَقَى" فَقَطْ .

(٣) انظُرِ الْمُنْصَفَ ٤١ / ١ ، ١٤ / ٣ .

(٤) إِضَافَةٌ لِلتَّوْضِيحِ ،

(٥) (ف) "عَلَى" .

(٦) الْبِنَاءُ السَّادِسُ فِي النُّسخَتَيْنِ هَكَذَا "السَّادِسُ قَلْسِيَّةٌ قَلْسَاءٌ إِذَا .." وَقِيلَ : "قَلَنْسْتُهُ قَلَنْسَةً" ، مَعَ

إِسْقَاطِ الْمَصْدَرِ الْأَخِيرِ مِنَ الْأَصْلِ ، وَلَمَّا كَانَ تَوَافُقُ الشَّارِحِ مَعَ شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ كَبِيرًا جَدًّا

تَدَخَّلَتْ فِي النَّصِّ وَأَصْلِحَتْهُ وَفَقَّ مَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ . يَنْظُرُ ١٣٠٠ / ٢ ، وَالْمُنْصَفَ ١٣ / ٣٠ .

كَذَلِكَ ، وَالْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ مُفْتَوِحَانِ ، وَهُمَا فِي " دَحْرَجَ " كَذَلِكَ ، وَهِيَ الْأَبْنِيَّةُ الثَّلَاثَةُ
الَّتِي ذَكَرَهَا .

قَوْلُهُ " مَصْدَرُهُ التَّفْعِيلُ " يَعْنِي مَصْدَرَ الْمُضَاعَفِ الْعَيْنِ وَهُوَ مُطْرَدٌ فِيهِ ،
وَجَاءَ لَهُ مَصْدَرَانِ - كَالرُّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ - ، وَهُمَا " التَّفْعِيلُ وَالتَّفْعَلَةُ " نَحْوَ " كَرَّمَ
تَكْرِيماً وَتَكْرِمَةً " ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : " فَعَالٌ " بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ (١) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ فِي الْمَصْدَرِ كَمَا
كَانَتْ فِي الْفِعْلِ ، لَكِنْ زَادُوا التَّاءَ فِي أَوَّلِهِ عَوْضاً مِنْ تَضْعِيفِ الْعَيْنِ ، وَالْيَاءَ
عَوْضاً مِنْ أَلْفِ " فَعَالٍ " ، وَلَئِنْ " فِعَالًا " أَشْبَهَهُ بِدَحْرَجِ مَصْدَرِ الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ
مِنَ التَّضْعِيفِ (٢) ، لِأَنَّ ثَانِيَهُ سَاكِنٌ وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ " تَكْلِيمًا "
فَمُؤَاظِنٌ لـ " دَحْرَجَ " فِي أَنَّ ثَانِيَهُ وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ .

وَأَمَّا " التَّفْعَلَةُ " فَيَكْتُرُّ فِي الْمَعْتَلِّ ، وَيَقْلُّ فِيهِ " التَّفْعِيلُ " نَحْوَ " سَمَّى
تَسْمِيَةً " ، وَ" عَزَّى تَعَزِيَةً " ، لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ فِي " التَّفْعِيلِ " إِذَا قِيلَ : " عَزَّى
تَعَزِيًا " (٣) ، وَقَدْ جَاءَ :

فَهِيَ تَنْزَى دَلُوها تَنْزِيًا (٤)
وَالْبَابُ " تَنْزِيَةٌ " .

قَوْلُهُ " ثُمَّ أَفْعَلَ " مَصْدَرُهُ الْإِفْعَالُ " أَقُولُ : " إِفْعَالٌ " كَأَكْرَامٍ مُؤَاظِنٌ لـ
" فِعْلَالٍ " كـ " دِحْرَجٍ " كَمَا أَنَّ " أَفْعَلَ " مُؤَاظِنٌ " فَعْلَلٌ " .

(١) سورة النبا ٢٨ .

(٢) فِي النسختين " التفعيل " .

(٣) فِي (ف) " تعزية " تحريف

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِ هَذَا الرَّجْزِ ، وَيَعْدُهُ .

كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

انظر الخصائص / ٣٠٢ ، والمنصف / ٢ / ١٩٥ ، وشرح الشافية / ١ / ١٦٥ .

قوله :

فَاعَلَ مِنْهُ الْمَصْدَرُ الْفِعَالُ

هذا البناء قد أُطْرِدَ بِهِ الْفِعَالُ ، وَالْمُفَاعَلَةُ " نَحْوُ " قَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةٌ " ،
وَالْأَصْلُ " فِيعَالٌ " بِقَلْبِ الْأَلِفِ الَّتِي فِي الْفِعْلِ يَاءٌ ، فَيُقَالُ " قِيِتَالًا " لِيَكُونَ بوزنِ
" دِحْرَاجٍ " وَأَمَّا « الْمُقَاتَلَةُ » ، فَهِيَ بِلَفْظِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْعُولٌ ، قَالَ
سَيْبَوِيهِ: جَعَلُوا الْمِيمَ عَوْضًا مِنْ أَلِفِ " قَاتَلَ ، وَالْهَاءُ (١) عَوْضٌ (٢) مِنَ الْأَلِفِ
الَّتِي قَبْلَ اللَّامِ ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَصْدَرِ « ضَارَبَ » « ضِيرَابٌ » ؛
لِأَنَّ الْعَوْضَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ .

(١) في النسختين " والياء " تحريف صوابه من الكتاب ٨٠ / ٤ قال سيبويه : " وأما (فاعلت) فإن
المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً " مفاعلة " ، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف
منه ، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف " ، وأنكر السيرافي عليه هذا ، ينظر حاشية

الكتاب ٨٠ / ٤ .

(٢) (ف) " عوضاً " .

[مصادر الخماسي]

وَالْخُمَاسِيُّ تَفَعَّلَ انْفَعَلَ تَفَعَّلَ اِفْعَلُ تَفَاعَلَ اِفْتَعَلَ
تمثيلُ كُلِّهَا تَدَخَّرَجَ انكَسَرَ تَكَبَّرُ ارْبِدٌ (١) تَعَاظَمَ اقْتَدَرَ
مَصْدَرُهَا التَّدَخَّرَجُ انكِسَارُ تَكَبَّرُ ارْبِدَادُ اقْتِدَارُ

يُرِيدُ بِالْخُمَاسِيِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي فِيهِ ، إِذْ لَا خُمَاسِيٌّ فِي الْفِعْلِ أَصْلٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ سِتَّةَ أُبْنِيَّةٍ (٢) ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا أَوْلَاهَا التَّاءُ ، وَثَلَاثَةٌ فِي أَوْلَاهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ .

فَالأَوَّلُ مِمَّا فِي أَوْلِهِ التَّاءُ " تَفَعَّلَ " وَهُوَ رِبَاعِيٌّ زِيدَتْ فِي أَوْلِهِ التَّاءُ ، وَكَذَلِكَ الْمَلْحَقُ بِهِ نَحْوُ " تَجَلَّبَبَ " إِذَا لَبَسَ الْجِلْبَابَ ، وَهِيَ الْمَلْحَفَةُ ، وَمِنْهُ " تَجَوَّرَبَ " إِذَا لَبَسَ الْجَوْرَبَ ، وَمِنْهُ " تَشَيْطَنَ " إِذَا تَكَلَّفَ ذَلِكَ ، وَمِنْهُ " تَسَهَّوَكَ الشَّيْءُ " إِذَا أُدْبِرَ وَهَلَكَ (٣) ، وَمِنْهُ " تَسَلَّقَى " وَهُوَ مُطَاوِعٌ (٤) [فَعَلَلَ ، نَحْوُ : سَلَّقِيَّتُهُ] (٥) فَتَسَلَّقَى " ، وَكَذَلِكَ " تَقَلَّسَ " .

(١) معنى (اربد) صار لونه إلى الغبرة

ينظر القاموس في (ريد) .

(٢) ينظر شرح الشافية ١ / ٩٩ .

(٣) ينظر اللسان في (سهك) .

(٤) قال ابن القواس في شرحه لوحة ٢٧٨ / أ " والمطاوعة عبارة عن قبول المفعول أثر الفاعل وحصوله

فيه نحو : كسرت الإناء فانكسر ولا يكون إلا حيث يقع علاج وتأثير الجوارح ، ولهذا لا يقال: علمته

فانعلم ، ولا : عدمته فانعدم ، لامتناع تحقق المطاوعة فيهما ، وأما قلته فانقال ، فجازاه بالنظر إلى

تحريك اللسان " وانظر المطبوع من ١٣٠٤ بتحريفاته ..

(٥) مكانه في الأصل بياض ، ولم أجده في (ف) .

وَأَمَّا "تَفَعَّلَ" فَمِثْلُ "تَكَلَّمَ" .

وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِيهَا يَتَّكَلَّفُهُ الْإِنْسَانُ نَحْوُ "تَشَجَّعَ ، وَتَحَلَّمَ" ، وَكَذَلِكَ "تَكَبَّرَ" فِي غَيْرِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَأْتِي مُطَاوِعًا لـ "فَعَّلْتُ" نَحْوُ "قَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ" ، وَبِمَعْنَى "أَفْعَلْتُ" نَحْوُ "تَيَقَّنْتُ" بِمَعْنَى "أَيَقَّنْتُ" .

وَأَمَّا "تَفَاعَلَ" (١) فَنَحْوُ "تَمَارَضَ" إِذَا أَظْهَرَ (٢) ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُ "تَجَاهَلَ" .

وَبِاقِي الْأَمْثَلَةِ فِيهَا لَا يَلِيقُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ نَحْوُ [تَقَاتَلَ] (٣) الرَّجُلَانِ .

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي أَوْلَاهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ :

فَأَوْلَاهَا : "انْفَعَلَ" (٤) وَيَأْتِي مُطَاوِعَ "فَعَلَ" نَحْوُ كَسْرَتِهِ فَاِنْكَسَرَ .

وَتَأْنِيهَا : "أَفْعَلَّ" نَحْوُ "ارْبَدَّ" .

وَالثَّلَاثُ : "اِفْتَعَلَ" نَحْوُ "اِقْتَدَرَ" .

فَأَمَّا مَصَادِرُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي أَوْلَاهَا التَّاءُ فَعَلَى زِنَةِ أَفْعَالِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا ضَمُّ عَيْنَاتِ الْمَصَادِرِ وَفَتْحُ عَيْنَاتِ الْفِعْلِ مَاضِيَةً وَمُضَارَعَةً وَالْأَمْرَ مِنْهُ ، فَعَلُوا ذَلِكَ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفِعْلِهِ إِلَّا فِيهَا كَانَ مُعْتَلًّا (٥) .

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الَّتِي أَوَائِلُهَا (هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَالْفَرْقُ فِيهَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ

زِيَادَةُ الْأَلْفِ قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَصْدَرِ) (٦) .

قَوْلُهُ "التَّدْحْرُجُ" مَصْدَرٌ "تَفَعَّلَ" .

(١) انظر شرح الشافية ١ / ٩٩ .

(٢) (ف) "أضمر" تحريف ،

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وفي مكانها بياض بقدر كلمة في الأصل .

(٤) في الأصل "افتعل" تحريف ، وانظر شرح الشافية ١ / ١٠٨ .

(٥) وذلك نحو "التسليقي ، والتعدى" فإنه ينحى به نحو المنقوص ، عن الشرح مجهول المؤلف لوحة ١٩٤

(٦) سقط في (ف) .

قوله "تَكَبَّرُ" مصدرٌ "تَفَعَّلَ" بتضعيف العين .
 وَأَمَّا مصدرٌ "تَقَاعَلَ" فَلَمْ يَذْكُرْهُ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِمَصْدَرٍ "تَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَ"
 لموافقته لهما في ضمِّ عينه .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ "انكسارٌ" فَمَصْدَرٌ "أَنْفَعَلَ" .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ "اربدادٌ" فمصدرٌ "أَفْعَلَ" .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ "اقتدارٌ" فَمَصْدَرٌ "أَفْتَعَلَ" .

[مصادر السداسي]

وَالسُّدَّاسِيُّ اسْتَفْعَلَ أَفْعَلَى أفعالٍ وَأَفْعَوَلَ أَفْعُولَ مِنْهُ أَفْعُولَانِ (١)
 كَأَجْلَوْذٍ اسْتَعَطَفَ وَاسْتَلْقَى (٢) أَشْهَابًا وَأَغْوَدَنَ اسْحَنَكَ فَأَنْقَضَى الْبَابَ
 يُرِيدُ بِالسُّدَّاسِيِّ : مَا كَانَ عَلَى سِتَّةِ (أَحْرَفٍ) (٣) كُلِّهَا مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ
 فِيهِ ، فَفِي جَمِيعِهَا ثَلَاثُ زَوَائِدَ (٤) ، وَمَصَادِرُ هَذِهِ الْأَبْنِيَّةِ - أَعْنِي مَصَادِرَ هَذِهِ
 الْأَفْعَالِ - تُفَارِقُ الْمَاضِيَّ بِأَمْرَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : تَغْيِيرُ الْحَرَكَةِ ، [وَهُوَ] (٥) كَسْرٌ (٦) الثَّلَاثِ مِنَ الْمَصْدَرِ .

(١) في بعض الشروح "أفيعال" .

(٢) في النسختين "واستلقى" تحريف .

(٣) في النسختين "أمثلة" ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل "وزائد" تحريف .

(٥) إضافة يوجبها السياق ، وهي في شرح ابن القواس ١٣٠٦ .

(٦) في (ف) "فليس" تحريف ، وفي الأصل "فكسر" والصواب ما أثبت .

[وَالثَّانِي: زِيَادَةُ الْأَلْفِ قَبْلَ آخِرِهَا] ، نحو " اسْتَعْطَافٍ ، وَاسْتَلْقَاءٍ وَاشْهَابٍ ،
وَاعْدِيدَانٍ ، وَاسْحِنَاكَ ، وَاجْلُوَانٍ " .

وَيَأْتِي " اسْتَفْعَلَ " مَعَ مَعَانٍ (١) :

أَحَدُهُمَا: الطَّلْبُ وَالِاسْتِدْعَاءُ نَحْوُ " اسْتَعْطَيْتُهُ " أَي: سَأَلْتَهُ الْعَطِيَّةَ .

وَالثَّانِي: بِمَعْنَى (٢) الْإِصَابَةِ نَحْوُ " اسْتَعْظَمْتَهُ " أَي: وَجَدْتَهُ عَظِيمًا .

وَالثَّلَاثُ: بِمَعْنَى تَعَاطَى ذَلِكَ نَحْوُ " اسْتَكْبَرَ " بِمَعْنَى تَكَبَّرَ .

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى " أَفْعَلَ " نَحْوُ " اسْتَيْقَنَ " بِمَعْنَى " أَيَقَنَ " .

الخامسُ: لِلتَّنْقُلِ (٣) مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ نَحْوُ " اسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ ، وَاسْتَنَوَقَ / ٢٣٠ / أ

الْجَمْلُ " إِذَا أَشْبَهَتْ حَالَهُ حَالَ النَّاقَةِ .

وَقَدْ يَجِيءُ وَلَا يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي نَحْوُ " اسْتَرْجَعَ " (٤) .

وَأَمَّا " أَفْعَلَى " فَنَحْوُ " اسْلَقْنِي " (٥) [إِذَا اسْتَلْقَى] (٦) عَلَى قَفَاهُ .

وَأَمَّا " أَفْعَالٌ " فَنَحْوُ " اشْهَابٌ " فَأَدْعِمُ الْبَاءَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ لِاجْتِمَاعِ

الْمِثْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ [لَا] (٧) لِلْإِلْحَاقِ ، وَمَعْنَى " اشْهَابٌ " إِذَا أَخَذَ فِي الشُّهْبَةِ

وَلَمْ يَقِفْ بَلْ هُوَ فِي التَّزَايُدِ ، وَالْأَمْرُ مِنْهُ بِنُونِ التَّكْثِيرِ " اشْهَابُنَّ يَا رَجُلُ ، وَكَثُرُ

مَا يَجِيءُ " أَفْعَالٌ " (فِي الْأَلْوَانِ نَحْوُ " اشْهَابٌ " ؛ وَ مِنْهُ [قَوْلُهُ تَعَالَى :

(١) انظر معاني " استفعل " في المنصف ٧٧ / ٨ ، وشرح الشافية ١١٠ / ٨ ، والكتاب ٤ / ٧٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " التنقل " .

(٤) إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون .

(٥) في النسختين " استلقى " تحريف .

(٦) سقط من الأصل

(٧) إضافة يوجبها السياق ، لأن الزائد للإلحاق يجب إظهاره ليدل على أنه ملحوق ينظر المنصف

﴿ مُدْهَمَّتَانِ ﴾ (١) من "ادهام" ، وَقُرِيَّ " : ﴿ يَوْمَ تَبْيَاضُ وُجُوهُ وَتَسْوَادُ وُجُوهُ ﴾ (٢) ، وَقَدْ جَاءَ "أَفْعَالٌ" (٣) فِي غَيْرِ اللُّونِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ : " إِنَّهُ سَارَ لَيْلَةً حَتَّى أَبْهَارَ " (٤) أَي : ذَهَبَ أَكْثَرُهُ وَبَقِيَ نَحْوُ مِنْ ثُلُثِهِ (٥) ، وَيُقَالُ : اشْعَثَّ شَعْرُهُ : إِذَا تَفَرَّقَ .

وَأَمَّا " أَفْعَوَعَلَ " فَنَحْوُ " اُغْدُوْدَنَ النَّبْتُ " إِذَا طَالَ وَاسْتَرَخَى ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقَامَتْ تُرَائِيكَ مُغْدُوْدِنًا إِذَا مَا تَنَوَّءُ بِهِ آدَهَا (٦)

وَيَجِيءُ هَذَا الْبِنَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ فَقَوْلُكَ : اِعْشَوْشَبَ الْمَكَانُ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ : " اَعْشَبَ " ، وَيَكُونُ لِأَزْمًا كَمَا مَرَّ ، وَمُتَعَدِّيًا نَحْوُ " اِعْرَوْرِيْتُ الْفَرَسَ إِذَا رَكِبْتَهُ عُرْيَانًا " .

وَأَمَّا " أَفْعَوَلَ " فَنَحْوُ " اَجْلُوذَ اللَّيْلِ " إِذَا ذَهَبَ ، وَقِيلَ : إِذَا أَسْرَعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فِيَا حَبْدًا بَرْدًا أَنْيَابِهَا إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ وَاجْلُوذًا (٧)

(١) سورة الرحمن ٦٤ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٦ ، وهي قراءة الحسن والزهرى وغيرهما .

ينظر البحر المحيط ٣ / ٢٢ ، والكشاف ١ / ٤٥٣ .

(٣) من قوله " فى الألوان إلى هنا " سقط من الأصل سبق نظر .

(٤) ينظر الفائق فى غريب الحديث لابن قتيبة ١ / ١٣٦ ، والنهاية فى غريب الحديث والأثر

١ / ١٦٥ ، وغريب الحديث لأبى الفرج عبدالرحمن بن على بن الجوزى ١ / ٩٢ .

(٥) ينظر : اللسان فى (بهر) .

(٦) البيت لحسان بن ثابت رضى الله عنه .

ينظر ديوانه ١٠٢ ، والمنصف ٣ / ١٣ .

المغدون : الشعر الكثير الطويل . وتنوء به : تنهض . آدها : ينقلها .

(٧) قال المبرد فى الكامل ٤ / ٧٠ : " أنشدنى الزيادى لرجل من أهل الحجاز ، أحسبه ابن أبى ربيعة "

ثم ذكر البيت وبيتا قبله ، وهو فى ديوان عمر بن أبى ربيعة ٦٣ على أنه مما نسب إليه ، ونسب

السيوطى فى بغية الوعاة ١ / ٤١٤ البيتين إلى أبى إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادى ، وانظر

المنصف ١ / ٨٢ ، والمخصص ٧ / ١٠٥ .

وَأَمَّا " افْعَنْلَلَّ " فَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ وَزَنًّا ، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْمَثَلِ الْفِعْلِيِّ ، وَهُوَ
قَوْلُهُ " اسْحَنْكَكَ " يُقَالُ : " اسْحَنْكَكَ اللَّيْلُ " إِذَا اشْتَدَّ سَوَادُهُ .

فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ السُّدَّاسِيَّةُ الْمَزِيدُ فِيهَا مِنْ الثَّلَاثِيَّ .

وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فَلَهُ مَثَلَانِ :

أَحَدُهُمَا : " اِحْرَنْجَمَ " إِذَا اجْتَمَعَ ، قَالَ الرَّاجِزُ

عَايِنَ حَيًّا كَالْحِرَاجِ نَعْمُهُ يَكُونُ أَقْصَى شَلَّهُ مُحْرَنْجِمَهُ (١)

يَقُولُ : " أَقْصَى طَرْدِهِ - الَّذِي هُوَ شَلُّهُ - (٢) خَشِيَّةَ الْغَارَةِ أَنْ يُجْمَعَ

وَيَبْرَكَ وَيُقَاتَلَ عَنْهُ لِعِزَّةِ أَهْلِهِ " (٣) .

وَالثَّانِي " افْعَلَّلَّ " نَحْوُ " اقْشَعَّرَّ ، وَاكْفَهَّرَّ " (٤) ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي مَعْنَى

مَا يَحْدُثُ فِيهِ تَغْيِيرٌ وَتَنَكُّرٌ كَ " اقْشَعَّرَّ " .

(١) نسب هذان البيتان إلى العجاج وهو في ديوانه ٤٣٤ ، ونسب إلى ابنه رؤبة وهو في ملحقات ديوانه

١٨٦ وهو في المنصف ١٤ / ٣ .

(٢) (ف) " مثله " تحريف .

(٣) ينظر المنصف ١٤ / ٣ فقد أفاد منه الشارح .

(٤) يقول ابن جني في المنصف ٩٠ / ١ : " اعلم أن أصل " افْعَلَّلَّ افْعَلَّلَّ " فعلى هذا ينبغي أن يكون

أصل " اطمأنَّ : اطمأنَّنْ " فَكَّرَهُوا اجْتِمَاعَ مَثَلِينَ مَتَحَرِّكِينَ فَأَسْكَنُوا الْأَوَّلَ وَنَقَلُوا حَرَكَةَ إِلَى مَا قَبْلَهُ
ثُمَّ أَدْغَمَتِ اللَّامُ الثَّانِيَةَ فِي اللَّامِ الثَّلَاثَةِ فَصَارَ " اطمأنَّ " .

ثم قال في ٩١ / ١ " ولا يكون " افعلل " متعديا في كلام العرب البتة " .

[همزة الوصل]

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَلْفَاتِ الْوَصْلِ تَنخُلُ فِي الْأَمْرِ الثَّلَاثِي الْأَصْلِ
تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحَ وَالضَّمُّ إِنْ يَضُمُّ ثَانٍ مُتَّصِحٌ

هَمْزَةُ الْوَصْلِ [تَدْخُلُ] ^(١) فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ ، الْأَسْمِ ، وَالْفِعْلِ ،
وَالْحَرْفِ ^(٢) ، وَسُمِّيَتْ هَمْزَةً وَصَلٍ ، إِمَّا لِأَنَّهُمْ تَوَصَّلُوا بِهَا إِلَى النَّطْقِ بِالسَّاكِنِ ،
أَوْ لِأَنَّهَا تُحْذَفُ فِي الدَّرَجِ وَيَتَّصِلُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَهَمْزَةُ الْقَطْعِ تَنْتَبِئُ فِي
الدَّرَجِ وَتَقْطَعُ مَا بَعْدَهَا مِمَّا قَبْلَهَا ، أَيْ : تَفْصِلُهُ عَنْهُ نَحْوُ " قَامَ أَحْوَكٌ " .

وَأَمَّا بَدَأُ مِنَ الْأَضْرُبِ الثَّلَاثَةِ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَعْرُضُ فِيهِ مَا يُوْجِبُ
سُكُونَ أَوَّلِهِ فَيَتَعَذَّرُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَلْفِ الْوَصْلِ لِيَمْكُنَ النَّطْقُ
بِالسَّاكِنِ ، وَبَيَانُهُ : أَنَّ الثَّلَاثِيَّ الْمَجْرَدَّ إِذَا دَخَلَهُ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ تَوَالَتْ فِيهِ
مُتَحَرِّكَاتٌ أَرْبَعٌ فَأُسْكِنَ الثَّانِي لِيَخْفَ ، فَإِذَا أُمِرَ بِهِ حُذِفَ حَرْفُ الْمَضَارِعِ فَبَقِيَ
أَوَّلُهُ سَاكِنًا فَوَجِبَ اجْتِلَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " فِي الْأَمْرِ " عَنِ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ ، وَقَوْلِهِ : " الثَّلَاثِيَّ "

عَنِ الرَّبَاعِيِّ ، وَقَوْلِهِ " الْأَصْلِ " [عَنِ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ] ^(٣) فِيهِ ، وَأَمَّا [إِذَا
كَانَ] ^(٤) مُرْتَقِيًا بِالزِّيَادَةِ إِلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ أَوْ سِتَّةٍ [فَالْهَمْزَةُ] ^(٤) فِيهِ غَيْرُ
مُخْتَصَّةٍ بِالْأَمْرِ ، لَوْجُودِهَا فِي الْمَاضِي مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلَهُ تَاءً .

قَوْلُهُ " تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ " كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا زِيدَتْ سَاكِنَةً ثُمَّ حُرِّكَتْ

لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ هِيَ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ فِي زِيَادَتِهَا مُتَحَرِّكَةً تَكْثِيرًا لِلزِّيَادَةِ ٢٣٠/ب
لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ حَرْفٍ وَحَرَكَةٍ ، وَزِيَادَتِهَا سَاكِنَةً لِتَقْلِيلِ الزِّيَادَةِ ، وَلِأَنَّهَا يَلْزِمُهَا
الْكَسْرُ إِذَا كُسِرَ ثَانِي الْفِعْلِ أَوْ فُتِحَ ، وَالْكَسْرُ أَصْلٌ فِيمَا أَلْتَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ ^(٥) .

(١) إضافة يوجبها السياق ، وانظر المنصف ٨ / ٦٥ .

(٢) وذلك نحو اسم ، وانطلق ، والرجل وكذا همزة القطع نحو إبراهيم ، وأصلح ، وإن .

(٣) إضافة يوجبها السياق ، وهي في شرح ابن القواس ١٣٠٧ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٥) " ساكنا " تحريف .

وَقِيلَ : زِيدَتْ مُتَحَرِّكَةً ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَحَالِ التَّخْلُصَ مِنَ السَّاكِنِ بِالسَّاكِنِ ،
 وَلِأَنَّهَا لَوْ زِيدَتْ سَاكِنَةً لَمْ يُمْكِنِ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى هَمْزَةٍ أُخْرَى ، وَكَذَلِكَ
 الْقَوْلُ فِي الْأُخْرَى إِلَى غَيْرِ النَّهْيَةِ ، وَيَدُلُّ كَلَامُ سَبِيئِيهِ عَلَى أَنَّهَا زِيدَتْ مُتَحَرِّكَةً
 (فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : " وَقَدِمَتْ الزِّيَادَةُ مُتَحَرِّكَةً) (١) لِتَصِلَ إِلَى التَّكْمُلِ
 بِهَا" (٢) .

وَقِيلَ : إِنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ الَّتِي فِي الْأَمْرِ مِنَ
 الرُّبَاعِيِّ (الَّذِي) (١) فِي مَاضِيهِ هَمْزَةٌ نَحْوُ " أَكْرِمُ " .
 وَأَمَّا ضَمُّهَا إِذَا انْضَمَّ ثَانِي الْفِعْلِ فَلِلِاتِّبَاعِ ، أَوْ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ إِلَى
 ضَمٍّ لِأَزْمٍ غَيْرِ مَعْهُودٍ فِي لُغَتِهِمْ .

وَقَوْلُهُ " تَكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ :
 أُغْزِي (٤) بَضْمٍ (٥) الْهَمْزَةَ مَعَ كَسْرِ ثَانِي الْفِعْلِ ، بَلِ الْمُرَادُ : " الْكَسْرُ الْإِلْزَامُ
 وَالْكَسْرُ فِي " أُغْزِي " لِأَجْلِ الْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الضَّمِّ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ " أَرْمُوا "
 بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ مَعَ ضَمِّ الثَّانِي ، فَإِنَّ الضَّمَّ فِيهِ عَارِضٌ لِأَجْلِ الْوَاوِ (٦) .

وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَعَ الْخَمَاسِيِّ يَلْحَقُ مَكْسُورًا كَذَا السِّدَّاسِيِّ
 فِي الْأَمْرِ وَالْمَاضِي وَفِي الْمَصَابِرِ كَالْإِنْتِطَاقِ وَاصْطَفَى وَاسْتَأْتَرَ

(١) سقط في (ف) .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ ، وكتاب في التصريف للجرجاني ٢٨ ، أما ابن جنى فقد ذهب في المنصف

١ / ٥٣ إلى أنها في الأصل زائدة ساكنة ، وإنما حركت لسكونها وسكون ما بعدها .

وانظر نزهة الطرف ١٩٧ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٧٤ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦١ فما بعدها .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) أي في خطابك للمرأة - ينظر التكملة ١٧ .

(٥) (ف) " بعضهم " تحريف .

(٦) انظر المنصف ١ / ٥٥ .

ألف الوصلِ تدخلُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ من الفعلِ :

الأوَّلُ : الأمرُ منِ الثلاثيِ المجردِ إذا لم تَعْتَلَّ عينُهُ .

والثَّانِي : الماضيِ الذي عدَّتُهُ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ ، وهي الأبنيةُ الثلاثةُ التي

ذَكَرَهَا في أبنيةِ الخُمَاسِيِّ وهي " افْتَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَأَنْفَعَلَ " (١) .

وتَدخُلُ (٢) الماضيِ من السُدَاسِيِّ وهي الأبنيةُ السَّنَةُ التي ذَكَرَهَا في أبنيةِ

(السُدَاسِيِّ) (٣) فَهَذِهِ تِسْعَةُ أبنيةٍ من الثلاثيِّ المزيْدِ فيه نَحْوُ " انطَلَقْتُ

انطِلاقًا ، وأقْتَدَرْتُ اقْتِدَارًا ، وأحْمَرَّ أَحْمَرَارًا ، واستَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، واسْلُنَقِي

اسْلِنِقَاءً " (٤) .. إلى آخَرِهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمتُ أمثلُتُهَا (٥) .

وأثنانِ من الرباعيِّ المزيْدِ فيه ، وهُمَا : احْرَنْجَمَ ، وأقشَعَرَ .

فألفُ الوصلِ تلحقُ هَذِهِ الأحدَ عَشَرَ بِنَاءً ، في الماضيِ منها والأمرِ ،

والمصدرِ .

قوله " كَالانْطِلاقِ ، وَأَصْطَفَى ، وَأَسْتَأثِرِ " تمثيلُ بالثلاثةِ ، فالأوَّلُ

بالمصدرِ ، والثَّانِي بالماضيِ ، والثَّالِثُ بالأمرِ ، وَهُوَ الموضعُ الثالثُ الذي تلحقُ فيه

هَمْزَةُ الوصلِ .

قوله " يُلْحَقُ مَكْسُورًا " كَأَنَّهُ يُشِيرُ إلى مذهبِ مَنْ يَرى أَنَّها زِيدتْ في أوَّلِ

أمرِها متحرِّكةً ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : في الأمرِ لِلْمُواجِهِ ، لَكِنْ تمثِيلُهُ بأمرِ

(١) انظر ٥٣٦/٢ ، والتكملة ١٦ .

(٢) هذا هو الضرب الثالث .

(٣) في النسختين " الخُمَاسِيِّ " تحريف ، وانظر ٥٣٨/٢ .

(٤) في النسختين " واسلنقى اسلنقاء " تحريف .

(٥) ينظر التكملة ١٧ ، وبالمنصف ٨٨ / ١ فما بعدها بوشرح الشافية ٢ / ٢٦٠ .

المواجهِ دَلٌّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : يَكْسِرُ فِي الْمَاضِي غَيْرَ الْمَبْنِيِّ
لِلْمَفْعُولِ ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ تَضُمُّ ، لَكِنَّهُ اِكْتَفَى بِالْتَّمَثِيلِ (١) لِمَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ
قَوْلُهُ " اصْطَفَى " .

وَإِنَّمَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي الْأَبْنِيَةِ الْأَحَدِ عَشَرَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْكَنُوا وَأَوَّلَهَا ؛
لثَلَاثًا يَتَوَالِي فِيهَا أَرْبَعُ مَتَحَرِّكَاتٍ ، وَلِحَقَّتْ فِي مَصَادِرِهَا كَمَا لِحَقَّتْ فِي أَفْعَالِهَا
طَلِبًا لِلْمَشَاكَلَةِ ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَتَّبِعُ الْفِعْلَ صِحَّةً وَاعْتِلَالًا ، وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ ، وَيُنُوبُ
ذِكْرُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فِي قَوْلِكَ : " سَقِيَا لَكَ ، وَمَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا [لَهُ] (٢) .

[الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل]

وَأَلْفُ الْوَصْلِ أَتَى فِي الْاسْمِ فِي امْرَأَةٍ وَأَبْنٍ وَأَسْمٍ
وَأَسْتِ وَفِي امْرِيٍّ وَفِي الْحَرْفِ كَأَلْ لَكِنَّهُ يَفْتَحُ كَأَيْمُنٍ جُعِلَ
وَأَلْفُ الْوَصْلِ مَتَى يُوْصَلُ حُذِفَ كَلَيْمُنِ اللَّهِ وَيَأْسِمُهُ حُفِ

اعْلَمْ أَنَّ أَلْفَاتِ الْوَصْلِ فِي دُخُولِهَا الْأَسْمَاءَ عَلَى ضَرِيْبَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : غَيْرُ مُنْحَصِرٍ ، وَهُوَ كُلُّ مَصْدَرٍ لِفِعْلٍ تَثَبَّتْ فِيهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي
مَاضِيهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَالثَّانِي : مُنْحَصِرٌ (٣) ، وَهِيَ الْأَسْمَاءُ الْعَشْرَةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِهِ هُنَا : " فِي الْاسْمِ " ، وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى

الْمَصَادِرِ وَهِيَ أَسْمَاءُ ؟

(١) (ف) "إنما" تحريف .

(٢) إضافة يوجبها المقام ، وهي في شرح ابن القواس . ١٣٠٩ .

(٣) في الأصل "منحصرة" .

قلتُ : يَحْتَمِلُ (١) أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ إِنَّمَا لَحِقَتْ الْمَصَادِرَ تَبَعًا لِأَفْعَالِهَا لَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَصَادِرِ فِي أَنْفُسِهَا ، وَلِذَلِكَ لَا تَدْخُلُ فِي مَصَدَرٍ لَيْسَ فِي فِعْلِهِ هَمْزَةٌ وَصْلٍ .

الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْعَشْرَةَ أَسْمَاءَ عَيْنٍ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَذَا اللَّقَبِ (٢)

مِنَ الْمَصَدَرِ ، وَلِذَلِكَ سَيَبُويهِ يُسَمَّى الْمَصَدَرَ فِعْلًا (٣) ، وَلَا يُسَمَّى اسْمَ الْعَيْنِ

فِعْلًا ، وَإِنَّمَا احتاجتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ لِبناءِ أوائِلِهَا عَلَى السُّكُونِ .

فَإِنْ قِيلَ : وَلِمَ سَكَنُوا أوائِلَهَا حَتَّى احتاجُوا إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ ؟

قلتُ : لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْأَفْعَالِ لِاعْتِلَالِ أَوَّخِرِهَا وَسُقُوطِهَا

لِلْاعْتِلَالِ مَعَ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فَسَكَنُوا أوائِلَهَا لِيَكُونَ أَلْفُ الْوَصْلِ عَوْضًا مِنْ

حَذْفِ آخِرِهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَاْمُرُوْ ، وَامِرَاءٌ لَيْسَ فِيهِ حَذْفٌ ؟ .

قلتُ : الهمزةُ فِيهِ مُعْرَضَةٌ لِلتَّخْفِيفِ بِالْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى الرَّاءِ وَحَذْفِهَا ،

إِذَا قُلْتَ : " الْمُرُ " بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَذَلِكَ " الْمِرَّةُ " (٤) فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الرَّاءُ

بِحَرَكَتِ الْإِعْرَابِ وَحُذِفَتِ الهمزةُ الَّتِي هِيَ لِأَمْ أُسْكَنُوا أَوَّلَهُ فَاحتاجُوا (٥)

(١) بعده في الأصل بياض بقدر كلمة ، وليست في (ف) ، والكلام مستقيم بدونها ،ويمكن وضع

كلمة " هذا " فتكون العبارة " قلت يحتمل [هذا] أمرين " .

(٢) في النسختين " القلب " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٥١ هارون . وقد نص عليه ابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ١١٠ ، والرضي في

شرح الكافية ٢ / ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٤) في الأصل " المرأة " تحريف .

(٥) في الأصل " فاحتاج " بالإنفراد .

إلى هَمْزَةِ الْوَصْلِ (١) ، فقد دَخَلَهَا الْإِعْلَالُ مَعَ كَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (٢) ؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ - أَغْنَى امْرَأً ، وَامْرَأَةً - صَارَتَا عِبَارَةً عَنْ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ النَّاسِ .
 وَأَمَّا " اِثْنَانِ " فَأَصْلُهُ " ثِنْيَانٌ " فَلَامُهُ يَاءٌ ، (٣) ، وَأَمَّا " ابْنٌ " فَأَصْلُهُ " بَنُو " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ كَجَمَلِ (٤) ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ : " أَبْنَاءٌ " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاوُهُ مَضمُومَةٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ (٥) ، لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ (٦) " بَنُونَ " بِفَتْحِ الْأَوَّلِ .

وَأَمَّا " اسْمٌ " فَأَصْلُهُ " سِمُو " بِكسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَحِنُو (٧) ، فَحَذَفَتْ لَامُهُ تَخْفِيفًا عَلَى طَرِيقِ حَذْفِهَا فِي " ابْنِ " فَصَارَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ عِوَضًا مِنْهَا .
 وَأَمَّا " اسْتٌ " فَلَامُهُ هَاءٌ ، وَأَصْلُهُ " سَتَّةٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ : " أَسْتَاهُ " (٨) .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا كَانَ أَوَّلُهُ مَضمُومًا كَقَفْلٍ ، أَوْ مَكْسُورًا كَحِمْلٍ ؛ فَإِنَّهُمَا يُجْمَعَانِ عَلَى " أَفْعَالٍ " ؟

(١) فِي (ف) " الْوَصْفِ " تَحْرِيفٌ .

(٢) انظُرِ الْمَنْصَفَ ١ / ٦٢ .

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١ / ٥٩ .

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ١ / ٥٨ .

(٥) ذَهَبَ الرِّجَاجُ إِلَى أَنْ أَصْلُهُ " بَنُو " بِكسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَجذَع ، بِدَلِيلِ كسْرِ الْهَمْزَةِ .

انظُرِ شَرْحَ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ الْقَوَاسِ ٢ / ١٣٠٩ .

(٦) سَقَطَ فِي (ف) .

(٧) الْحِنُو : اسْمٌ مَوْضِعٌ ، وَالْحِنُو : وَاحِدُ الْأَحْنَاءِ وَهِيَ الْجَوَانِبُ ، انظُرِ اللِّسَانَ فِي (ح ن ا) .

(٨) انظُرِ الْمَنْصَفَ ١ / ٦١ .

قُلْتُ : لِقَوْلِهِمْ " سَسَهُ " (١) بفتح الفاء إِذَا حَذَفُوا الْعَيْنَ ، وَفِي الْحَدِيثِ
وَالْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ السَّهَ " (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَفِي أَمْرِي " فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ " وَفِي أَمْرَةِ " .
فَإِنْ قُلْتُ : فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَشْرَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا سِتَّةً ؟

قُلْتُ : أَمَّا " أَيْمَنَ " فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي يَلِي الْبَيْتَ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ
" اسْتَأْتَا ، وَأَمْرًا " ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فَإِنَّهُ اِكْتَفَى [بِذِكْرِ ابْنِ] (٣) عَنْ ذِكْرِ " ابْنَةِ " ،
وَعَنْ ذِكْرِ " ابْنِمْ " ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ فِيهِ زَائِدَةٌ كَمَا فِي " زُرْقُمِ " ، وَهُوَ الْأَزْرَقُ ،
وَإِكْتَفَى بِذِكْرِ " اثْنَيْنِ " عَنْ " اثْنَتَيْنِ " ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا وَاحِدٌ .

فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْعَشْرَةُ تَسْكُنُ أَوْائِلَهَا لِمَا ذَكَرْنَا فَتَحْتَاجُ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ .

/قَوْلُهُ " وَفِي الْحَرْفِ كَالْ " يَعْنِي لَامَ التَّعْرِيفِ ؛ فَإِنَّهَا - أَعْنَى لَامَ التَّعْرِيفِ ٢٣١ / ب

- حَرْفٌ سَاكِنٌ لَا يُمَكِّنُ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ فَاحْتَاجُ إِلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ نَحْوَ " الرَّجُلِ ،
وَالْفَرَسِ " (٤) ، وَإِنَّمَا أَسْكَنُوا لَامَ التَّعْرِيفِ ؛ لِقُوَّةِ عِنَايَتِهِمْ بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ
الْحَرْفَ السَّاكِنَ لَا يُفْصَلُ فَيُلْزَمُ وَيَخْتَلِطُ بِمَا دَخَلَ (٥) عَلَيْهِ كَجُزْءٍ مِنْهُ ، وَلِقُوَّةِ
عِنَايَتِهِمْ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ جَعَلُوهُ أَوَّلًا صَوْنًا لَهُ عَنِ مَحَلِّ التَّغْيِيرِ ، وَهُوَ آخِرُ الْكَلِمَةِ ،
وَهَذَا هُوَ الْمَحَلُّ الثَّلَاثُ الَّذِي تَدَخَلَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " سَسَهُ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَبَقَ تَخْرِيجه انظر ٢ / ٣٩٥ .

(٣) إِضَافَةٌ يُوْجِبُهَا السِّيَاقُ ، وَفِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ ١٣١٠ " وَاحْتَرَزَ [صَوَابِهِ وَاجْتَرَأَ] بِذِكْرِ ابْنِ عَنْ
ذِكْرِ ابْنَةِ بَعْدَ ذِكْرِ ابْنِمْ ، لِأَنَّ الْمِيمَ فِيهِ زَائِدَةٌ " .

(٤) انظر : الْمَنْصَفَ ١ / ٦٥ .

(٥) فِي (ف) " يَدْخُلُ " .

قوله : " لَكِنَّهُ يُفْتَحُ " يعنى أَلِفَ الوَصْلِ يُفْتَحُ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ ، وَإِنَّمَا فُتِحَ
لِلْفَرْقِ بَيْنَ حَرَكَتَيْهَا مَعَ الْأَسْمِ (١) وَحَرَكَتَيْهَا مَعَ الْفِعْلِ ، وَخَصُّوا الْحَرْفَ بِالْفَتْحِ
لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ لَامِ التَّعْرِيفِ طَلَباً لِلتَّخْفِيفِ .

قوله : " كَأَيْمُنٍ جُعِلَ " يُرِيدُ أَنْ (٢) أَلِفَ الوَصْلِ جُعِلَ (٣) مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ
مَفْتُوحاً كَمَا جُعِلَ مِنْ " أَيْمُنٍ " مَفْتُوحاً ، وَإِنَّمَا فُتِحَ مَعَ " أَيْمُنٍ " لِأَنَّهُ أَشْبَهَ
الْحَرْفَ فِي لَزُومِهِ مَحَلًّا وَاحِدًا ، وَهُوَ الْقَسْمُ فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِيهِ ، وَقَدْ كَسَرَهَا
قَوْمٌ (٤) فَقَالُوا : " أَيْمُ اللَّهِ " (٥) .

وَإِنَّمَا لَحِقَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ فِي " أَيْمُنٍ " لِمَا يَلْحَقُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ بِالْحَذْفِ (٦)
فِي قَوْلِهِمْ " أَيْمُ اللَّهِ " فَلَامُهُ مُعْرَضَةٌ لِلْحَذْفِ فَأَشْبَهَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
فِي حَذْفِ لَامِهِ وَإِسْكَانِ فَائِهِ فَاحْتَاجَ إِلَى هَمْزَةِ الوَصْلِ .
قوله :

وَأَلِفُ الوَصْلِ مَتَى يُوْصَلُ حُذِفَ

يُرِيدُ مَتَى يُوْصَلُ (مَا بَعْدَهُ بِمَا قَبْلَهُ) (٧) اسْتَعْنِي عَنْهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَوَصَّلَ
إِلَى النَّطْقِ بِالسَّاكِنِ بغيرِهِ ، فَقَدْ حَصَلَ الْغَرَضُ الَّذِي لِأَجْلِهِ اتَّوَأَ بِأَلِفِ الوَصْلِ .
وَهَذِهِ الْهَمْزَةُ لِاتِّثْبَاتِ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ ، فَأَمَّا إِثْبَاتُهَا فِي الوَصْلِ فَلَحْنٌ وَخُرُوجٌ
عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَأَمَّا قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ :

(١) بعده فى الأصل " والفعل " وهو تكرر يجب إسقاطه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) بعده فى (ف) " مع أيمى " .

(٥) فى (ف) " أيمى الله " .

(٦) فى الأصل " والحذف " تحريف .

(٧) (ف) " ما قبله بما بعده " .

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنَتْ وَإِقْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ (١)

فَمِنْ ضَرُورَاتِ الشُّعْرِ (٢) ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِي الدَّرَجِ ، وَسَمَّى
" حَاطِمًا " بِضَرْبَةٍ كَانَتْ بِأَنْفِهِ (٣) .

[وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ] (٤) بِحَذْفِ مَا لَمْ يُؤَدِّ حَذْفُهُ إِلَى لَبْسٍ ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ
الَّتِي هِيَ لَامُ التَّعْرِيفِ لَا تُحَذَفُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ خَوْفَ التَّبَاسِ
الْخَبَرِ بِالِاسْتِفْهَامِ ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْحَرَكَةِ بَلْ تَبْدُلُ أَلْفًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أُمَّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (٥) ، وَكَذَلِكَ هَمْزَةُ " أَيْمُنِ " مَعَ الِاسْتِفْهَامِ تَبْدُلُ
أَلْفًا وَلَا تُحَذَفُ (٦) لِلْبَسِ النَّاشِئِ مِنْ كَوْنِهِمَا مَفْتُوحَتَيْنِ .

فَأَمَّا سَائِرُ هَمْزَاتِ الْوَصْلِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ حُذِفَتْ تَقُولُ :
" أَبْنُ زَيْدٍ عِنْدِكَ ؟ بِحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ الِاسْتِفْهَامِ قَدْ أَعْنَتْ [عَنْهَا]
وَلَا لَبْسَ ، إِذْ قَدْ دَلَّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهَا لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَلَوْ كَانَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ
لَكَانَتْ مَكْسُورَةً ، قَالَ ذُو الرَّمَّةِ :

(١) انظر ديوان قيس بن الخطيم ١٦٢ ، ونسبه المبرد في الكامل ٢ / ٢١٣

إلى جميل بن عبد الله العذري ، وهو في ديوانه ٢٠٢ ، والتحقيق بحاشية ديوان قيس بن الخطيم

١٦٢ فما بعدها ، ويروى " بيت " والنث أو البث : النشر ، وانظر كذلك ابن يعيش ٦ / ١٩ ، وشرح

الشافعية ٢ / ٢٦٥ .

(٢) وقد رواه بعضهم " إذا جاوز الخلين " ليتخلص من قطع همزة اثنتين .

(٣) انظر المجهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني ٢١ .

(٤) سقط في الأصل .

(٥) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٦) نحو أيمن الله يمينك ؟

أَسْتَحَدَّتِ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا أَمْ عَاوَدَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرْبُ (١)
 قَوْلُهُ " كَلَيْمُنِ اللَّهِ " تَمَثِيلٌ بِحَذْفِهَا ؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ قَدْ أَغْنَتْ عَنْهَا ،
 وَيُرْوَى فِي بَعْضِ النَّسَخِ " كَلَيْمُنِ اللَّهِ " (٢) بِغَيْرِ لَامٍ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهَا (٣) هَمْزَةٌ
 الْإِسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى " أَيْمُنِ " فَأَبْدَلَتْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أَلْفًا ؛ لِاجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ ،
 وَلِأَدَاءِ حَذْفِهَا إِلَى اللَّيْسِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا أَلْفٌ .
 قَوْلُهُ " وَيَأْسُمُهُ حُلْفٌ " مِثَالٌ آخَرٌ لِحَذْفِ الْهَمْزَةِ ، لِوَصْلِهَا بِالْبَاءِ ، فَأَغْنَتْ
 الْبَاءُ فِي " بِأَسْمِهِ " عَنْهَا .

٢٣٢

فَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِهِ مُسَكِّنٌ فَكَسْرُهُ أَوْ ضَمُّهُ مُعِينٌ

نَحْوُ " قُلْ ادْعُوا " ، وَقَمِ اللَّيْلِ وَقِسْ وَفَتَحْ " مِنْ " نَحْوِ مَنْ اللَّهِ اقْتَبَسْ
 لَمَّا ذَكَرَ حُكْمَ أَلْفِ الْوَصْلِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُ أَخَذَ يَذْكَرُ حُكْمَهُ إِذَا سَكَنَ
 مَا قَبْلَهُ .

قَوْلُهُ " فَكَسْرُهُ " يُرِيدُ فَكَسْرَ الْمَسَكِّنِ الَّذِي قَبْلَ أَلْفِ الْوَصْلِ ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ
 الْوَصْلِ حُذِفَتْ فِي الدَّرَجِ فَالْتَقَى السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَهَا ، وَالسَّاكِنُ الَّذِي بَعْدَهَا
 فَوَجَبَ التَّحْرِيكُ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي كَلِمَتَيْنِ ، « أَوْ ضَمُّهُ » إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ
 السَّاكِنِ الثَّانِي مَضْمُومًا لِلِاتِّبَاعِ كَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ﴿ قُلْ ادْعُوا ﴾ (٤) بِضَمِّ اللَّامِ
 لِلِاتِّبَاعِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مَضْمُومٌ ضَمًّا لَازِمًا ، وَيَجُوزُ الْكَسْرُ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ

(١) انظر ديوانه ١٣ / ٨ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦٨ .

(٢) انظر شرح الشافية ٢ / ٢٦٨ .

(٣) (ف) " أن " .

(٤) سورة الأسراء ١١٠ .

السَّاكِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي مِنْ كَلِمَةٍ [هَمْزَةُ الْوَصْلِ] ^(١) مضمومًا تَعَيَّنَ الكَسْرُ كَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ﴿ قُمْ اللَّيْلَ ﴾ ^(٢) هَذَا إِذَا كَانَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ صَحِيحًا ، فَإِنْ كَانَ حَرْفٌ عَلَةً ، فَإِنْ كَانَ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ حُذِفَ حَرْفُ الْعَلَةِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ "أَغْرُوا الْقَوْمَ" ، وَ: "أَرْمَى الْجَيْشَ" ، وَ "هُوَ يَخْشَى اللَّهَ" ، وَلَمْ يَجْزِ التَّحْرِيكُ ؛ لِثِقَلِهِ عَلَى حَرْفِ اللَّيْنِ ، وَكَذَلِكَ أَوُ الضَّمِيرِ وَالْفَهْ وَيَاؤُهُ ^(٣) نَحْوُ " لَمْ يَضْرِبُوا الْيَوْمَ " ، وَ " اضْرِبْ الْيَوْمَ " ، وَ " اضْرِبِي " [الْيَوْمَ] ^(٤) يَا هِنْدُ . فَإِنْ كَانَ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَتَحَةً لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُمَا ^(٥) ، بَلْ تَحْرُكُ الْوَاوُ بِالضَّمِّ إِذَا كَانَتْ ضَمِيرًا ، أَوْ عَلَامَةَ الْجَمْعِ فِي الْأَفْصَحِ ، وَالْيَاءُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ " اخْشَوْ اللَّهَ ، وَاخْشَى اللَّهَ " ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ ضَمِيرًا حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ فِي الْأَفْصَحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْ اسْتَطَعْنَا ﴾ ^(٦) .

قَوْلُهُ : " وَفَتَحُ مِنْ " نَحْوُ " مِنْ اللَّهَ " ^(٧) يُرِيدُ وَفَتَحُ نُونٍ " مِنْ " إِذَا وَلِيهَا سَاكِنٌ ؛ لِئَلَّا يَتَوَالَى كَسْرَتَانِ ، كَسْرَةُ الْمِيمِ وَكَسْرَةُ النُّونِ [فَفَرُّوا] ^(٨) إِلَى

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ بِيَاضٍ بِقَدْرِ كَلِمَتَيْنِ ، وَقَدْ أَكْمَلْتُ النِّقْصَ مِنْ شَرْحِ ابْنِ الْخَبَّازِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ : " إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ كَسْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى : قُمْ اللَّيْلَ ، وَخَذِ الْكِتَابَ :: لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْكَسْرُ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَيَجُوزُ ضَمُّهُ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ السَّاكِنِ الثَّانِي مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ مضمومًا ضَمَةً لِأَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَقَالَتْ أُخْرُجُ عَلَيْهِنَ " ، يَنْظُرُ لَوْحَةَ ١٢٤ / ب

(٢) سُورَةُ الْمَزْمَلِ ٢ .

(٣) فِي (ف) " وَوَاوَهُ " تَحْرِيفٌ .

(٤) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٥) فِي (ف) " حَذْفُهَا " .

(٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٤٢ .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٢٠ .

(٨) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الْفَتْحِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِي نُونِ "عَنْ" إِلَّا الْكَسْرُ ، لِفَتْحِ أَوْلَاهَا ، وَمَثَلُ قَوْلِهِ :
﴿ مِنْ اللَّهِ ﴾ (١) بِالتَّحْرِيكِ بِالْفَتْحِ قَوْلُهُ تَعَالَى : "الْمَ * اللَّهُ" (٢) فَحَرَّكُوا الْمِيمَ مِنْ
﴿ الْمَ * اللَّهُ ﴾ (٢) بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَسَرُوا لَجَمَعُوا بَيْنَ كَسْرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا يَاءٌ ،
وَهُمَا كَسْرَةُ الْمِيمِ الْأُولَى مِنْ "مِيم" وَكَسْرَةُ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ ، وَذَلِكَ مُسْتَنْقَلٌ ؛ لِأَنَّ
الْيَاءَ الَّتِي بَيْنَهُمَا فِي تَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ ، فَتَجْتَمِعُ أَرْبَعُ كَسْرَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ ، فَلِذَلِكَ
حَرَّكُوا بِالْفَتْحِ ؛ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ الْأَلْفِ الْأُولَى .

(١) سورة البقرة ١٢٠ .

(٢) سورة آل عمران ١ . ٢ .

[باب التَّصْرِيفِ]

الْقَوْلُ فِي التَّصْرِيفِ وَهُوَ يُشْتَمَلُ عَلَى زِيَادَةِ وَحَذْفِ وَبَدَلِ

التَّصْرِيفُ فِي اللَّغَةِ : مَصْدَرُ صَرَفْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا جَعَلْتَهُ مُتَنَقِّلاً فِي
جِهَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ ﴾ ^(١) أَي : جَعَلَهَا مُتَنَقِّلاً فِي
جِهَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ بِاخْتِلَافِ مَهَابِهَا .

وَأَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَهُوَ : تَغْيِيرُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الْأَصُولِ إِمَّا لِإِفَادَةِ مَعْنَى ،
وَأَمَّا لِأَمْرٍ ^(٢) يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ .

فَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ : الزِّيَادَةُ ، وَالْحَذْفُ ، وَالْبَدَلُ ، وَالْإِدْغَامُ ،
وَالتَّحْرِيكُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَالْوَقْفُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَغْيِيرٌ .

وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ ^(٣) : هُوَ عِلْمٌ بِأَصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أُبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي
لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ .

وَهَذَا التَّعْرِيفُ أَشْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِدُخُولِ مَا تَحْرَكَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِيهِ ،
وَالْوَقْفِ ، وَالْإِدْغَامِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ " التَّصْرِيفِ " وَهُوَ حَالٌ مِنْ
أَحْوَالِ الْكَلِمِ الطَّارِئَةِ عَلَيْهَا دُونَ الْإِعْرَابِ ، فَإِنَّ عِلْمَهُ لَيْسَ مِنَ التَّصْرِيفِ ، فَلِذَلِكَ
اسْتَتْنَاهُ مِنْهَا .

قَوْلُهُ " وَهُوَ/ يُشْتَمَلُ " يَعْنِي يَحْتَوِي عَلَى الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَهِيَ ٢٣٢/ ب
الزِّيَادَةُ ، وَالْحَذْفُ ، وَالْبَدَلُ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : " وَهُوَ خَمْسَةٌ أَقْسَامٍ : الزِّيَادَةُ ،

(١) سورة البقرة ١٦٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " أَوْ لِأَمْرٍ " .

(٣) الْقَائِلُ ابْنُ الْحَاجِبِ يَنْظُرُ : مَتْنُ شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١/١ .

وَالْبَدَلُ ، وَالْحَذْفُ ، وَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ ، وَالْإِدْغَامُ " (١) ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ تَنْدَرِجُ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا (٢) ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ مِنْ قَبِيلِ الزِّيَادَةِ وَالسُّكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْحَذْفِ ، فَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ "زِيَادَةٌ وَحَذْفٌ" وَأَمَّا الْإِدْغَامُ فَمَا أَنْ يَكُونَ فِي الْمُثَلِّينِ ، أَوْ فِي الْمُتَقَارِبِينَ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمُثَلِّينِ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْكَانِ ، وَهُوَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُتَقَارِبِينَ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْبَدَلِ ، وَلَيْسَ الْبَدَلُ هُنَا كَالْبَدَلِ فِي الْإِعْرَابِ بَلْ هُوَ : إِقَامَةُ حَرْفٍ مَقَامَ حَرْفٍ آخَرَ فِي مَوْضِعِهِ بَعْدَ حَذْفِهِ .
 وَخَرَجَ (بِقَوْلِنَا) (٣) : " بَعْدَ حَذْفِهِ فِي مَوْضِعِهِ " الْعَوْضُ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَوْضِعِ مِنْهُ كَالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِ " ابْنِ " عَوْضٌ مِنْ لَامِهِ .
 وَقَوْلُنَا : " بَعْدَ حَذْفِهِ " لِيَخْرُجَ مِنْهُ انْقِلَابُ حُرُوفِ اللَّيْنِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ كَالْوَاوِ إِلَى الْأَلْفِ ، وَالْأَلْفِ إِلَى الْيَاءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

[الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْبَدَلِ]

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْبَدَلِ أَنَّ الْقَلْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ لَا غَيْرُ ، وَقِيلَ : فِي الْهَمْزَةِ أَيْضاً ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَيَكُونُ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَغَيْرِهَا ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْقَلْبِ .

أَمَّا قَوْلُهُ " عَلَى زِيَادَةٍ " فَإِنَّ الزَّائِدَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْأُبْنِيَّةِ الْأَصُولِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ (٤) ، فَمَا خَرَجَ عَنْ تِلْكَ الْأُبْنِيَّةِ فَفِيهِ زَائِدٌ ، وَيُعْبَرُ عَنْ الْأَصُولِ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي الثَّلَاثِ ،

(١) انظر الأصول في النحو ٣/ ٢٣١ ، والموجز في النحو لابن السراج ١٤٤ .

(٢) في (ف) " ذكرناها " .

(٣) في النسختين " بقوله " .

(٤) انظر ٢/ ٢٢٢ فيما تقدم .

وَمَا زَادَ عَلَيْهِ يُكْرَرُ اللَّامُ مَرَّتَيْنِ فِي الرَّبَاعِيِّ وَثَلَاثَةً فِي الْخُمَاسِيِّ ، وَإِنَّمَا قَابَلُوا
 الْحُرُوفَ (١) الْأَصُولَ بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ التَّصْرِيْفَ فِي
 الْأَصْلِ لِلْفِعْلِ فَجَعَلُوا حُرُوفَهُ مِيزَانًا (لِمَا سِوَاهُ تَنْبِيْهًا) (١) عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ
 لِلْفِعْلِ . وَيُوزَنُ الزَّائِدُ بِلَفْظِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ نَحْوُ " اِرْدَجَرَ ، فَوَزَنَهُ " .
 اِفْتَعَلَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الزَّائِدُ بِلَفْظِ الْأَصْلِ وَكُرِّرَ لِلِلَّاحِقِ نَحْوُ " شَمَلَل " فَوَزَنَهُ " .
 فَعَلَل " ، وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ إِذَا [كُرِّرَتْ] (٢) نَحْوُ " عَلَّم " فَيُوزَنُ بِلَفْظِ الْأَصْلِ لَا
 بِلَفْظِهِ (٣) ، وَكَذَلِكَ الْمُبْدَلُ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ فَتَقُولُ : وَزَنُ " عَصَا " " فَعَلُ " تَزْنَهُ
 بِلَفْظِ الْأَصْلِ لَا بِلَفْظِهِ (٤) .

وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ مِنَ الْأَصْلِيِّ بِثَلَاثِ طَرَائِقَ (٥) :

الأولى : أَنْ يَلْزِمَ مِنَ الْحُكْمِ بِأَصَالَةِ الْحَرْفِ إِثْبَاتُ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي
 كَلَامِهِمْ كَقَوْلِهِمْ فِي اسْمِ عِلْمٍ رَجُلٍ : " حَسُنُونَ " فَلَوْ جَعَلُوا النُّونَ أَصْلًا مُكْرَرًا
 لَأَدَّى إِلَى إِثْبَاتِ " فَعْلُولِ " (٦) بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِهِمْ ذَلِكَ .

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ : الْاِشْتِقَاقُ ، وَهُوَ أَقْوَاهَا ، وَمَعْنَى الْاِشْتِقَاقِ هُوَ تَغْيِيرُ لَفْظِ
 الْأَصْلِ لِإِفَادَةِ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ مَعَ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْمُشْتَقِّ وَالْمُشْتَقِّ

(١) سقط من (ف) .

(٢) نى الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم أجد لها فى (ف) ، ولعلها كما أثبت .

(٣) أى : أن وزنه " فَعَلُ " لا " فَعَلَمَ " .

(٤) وذهب بعضهم إلى مقابله بلفظه فيقول : وزنه " فعأ " .

انظر شرح ابن القواس ١٣١٤ .

(٥) فى (ف) " طرق " . وانظر هذه فى شرح الشافية ٢ / ٢٢٣ .

(٦) فى الأصل " فَعْلُول " تحريف .

منه في الحروف الأصلية والمعنى الأصلي، فالميم في "مُوعِدٌ" زائدة؛ لأنه من "الوَعْدِ"، وكذلك الواو في "جَهْوَرٌ" زائدة؛ لأنه من "الجَهْر" وهو ارتفاع الصوت، قالوا: "صَوْتُ جَهْوَرِيٌّ" أي: عالٍ، ومنه "كُوْثِرٌ" من الكثرة. والطريقة الثالثة: كثرة زيادة الحروف في ذلك المحل، فيحمل ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عرف إحقاقاً لذلك الفرد بالأعم الأغلب ما لم يمنع منه مانع كالهَمْزة في "أَفْكَلٍ"، وهو الرعدة (١)، حكموا بزيادتها [لكثرة زيادتها] (٢) أولاً.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْغَرَضَ بِالزِّيَادَةِ أُمُورٌ .

أحدها: لإفادة معنى كحروف المضارعة، وعلامة التثنية /، والجمع، وألف ٢٣٣ / ١ التَّكْسِيرِ، وِيَاءِ التَّصْغِيرِ، وَأَلْفِ فَاعِلٍ .

الثَّانِي: الزِّيَادَةُ لِلْمَدِّ كَأَلْفِ رِسَالَةٍ، وِيَاءِ صَحِيفَةٍ، وَالْوَاوِ فِي "عَجُوزٍ".

الثَّلَاثُ: زِيَادَةُ الْعَوْضِ كَالسَّيْنِ فِي "يُسْطَيْعُ"، وَالْمِيمِ فِي "اللَّهُمَّ".

الرَّابِعُ: الزِّيَادَةُ لِلتَّكْثِيرِ كَالْمِيمِ فِي "زُرُقُمٍ"، وَالْأَلْفِ فِي "قَبَعْتَرِيٌّ".

الخَامِسُ: الزِّيَادَةُ لِبَيَانِ الْحَرْفِ أَوْ الْحَرَكَةِ كَالهَاءِ فِي "يَا غَلَامَاهُ، وَيَا غَلَامِيَّةَ".

السَّادِسُ: الزِّيَادَةُ لِلإِلْحَاقِ كَالْوَاوِ فِي "كُوْثِرٍ".

وَأَمَّا "الْحَذْفُ" فَقَدْ يَجِبُ كَالْحَذْفِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلِأُمُورٍ أُخَرَ تُذَكَّرُ

بَعْدُ .

وَأَمَّا "الْبَدَلُ" فَالْغَرَضُ بِهِ تَسْهِيلُ اللَّفْظِ .

(١) انظر سفر السعادة ٨٢ / ١، واللسان (فكل).

(٢) سقط من الأصل.

[أحرف الزيادة]

* وَأَحْرَفُ الزِّيَادَةِ الْمُنْحَصِرَةِ * أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ هَجَاءِ الْعَشْرَةِ *

هَذِهِ الْأَحْرَفُ الَّتِي تَزَادُ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا ، أَيْ (١) : لَيْسَ بِتَكْرِيرِ
الَّلَامِ وَالْعَيْنِ ، وَقَدْ جَمَعَهَا فِي قَوْلِهِ « أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ » ، وَجَمَعَهَا قَوْمٌ فِي قَوْلِكَ
: « مَا سَأَلْتَ يَهُونُ » وَ « أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ » .

قَالَ الشَّاعِرُ :

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ اسْمِهَا فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخُلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ (٢)
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ هَذِهِ الْحُرُوفِ زَوَائِدَ أَنَّهَا كَيْفَمَا وَقَعَتْ لَا تَكُونُ إِلَّا زَائِدَةً ، بَلْ
إِنْ وَقَعَ فِي الْكَلَامِ زَائِدٌ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : « سَهْلٌ ، وَنَوْمٌ ،
وَأَوَى ، وَسَلَا » لَا زَائِدَ فِيهَا وَإِنْ كَانَ تَرْكِيبُهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ .

وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ هِيَ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ؛ لِسُكُونِهَا وَإِبْنِهَا
وَعُذُوبَةِ النُّطْقِ بِهَا حَتَّى قِيلَ : إِنَّ النُّطْقَ بِكَلِمَةٍ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْهَا (١) مُسْتَكْرَهُ ،
وَلِأَنَّهَا لَمْ تَخُلْ كَلِمَةً مِنْهَا أَوْ مِنْ أِبْعَاضِهَا (٢) ، وَهِيَ الْحَرَكَاتُ ، وَالسَّبْعَةُ الْبَاقِيَّةُ
لِهَا بِهَا شَبَهٌ ، فَالْهَمْزَةُ تَشْبَهُ الْأَلْفَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، وَإِذَلِكَ تَحْوُلٌ إِلَيْهَا وَتَصَوُّرٌ
فِي الْخَطِّ صَوْرَتَهَا بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ إِذَا كَانَتْ أَوْلًا .

(١) سقط في (ف) .

(٢) لم أعر على قائل هذا البيت الذي جمع فيه صاحبه أحرف الزيادة .

قال الرضى فى شرح الشافية ٢ / ٣٣١ : " وقد جمع ابن خروف منها نيفاً وعشرين تركيباً محكياً

وغير محكي ، قال : وأحسنها لفظاً ومعنى قوله : " سألت الحروف الزائدات ... البيت " .

وانظر : المنصف ١ / ٩٨ ، والمتع ٢٠١ ، وابن يعيش ٩ / ١٤١ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٣١٨ ، ٣٣٩ .

وَأَمَّا النُّونُ فَتُشْبِهُ الْوَاوَ ؛ لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْهَا، وَلِذَلِكَ تُدْغَمُ فِيهَا نَحْوُ
﴿ مِنْ وَاقٍ ﴾ (١) وَفِيهَا غِنَةٌ تُشْبِهُ الْمَدَّ الَّذِي فِي الْوَاوِ .

وَالهَاءُ تُشْبِهُ الْأَلِفَ ، لِخَفَائِهَا ، وَالسِّينُ فِيهَا صَهِيرٌ ، وَهُوَ كَالْمَدِّ فِي
حُرُوفِ الْمَدِّ ، وَالتَّاءُ مِنْ مَخْرَجِ السِّينِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فَتُشْبِهُ النُّونَ فِي انْبِسَاطِهَا
وَتَقْرُبُ مِنْ مَخْرَجِهَا (٢) .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَقْوَى شَبَهَا بِحُرُوفِ (٣) الْمَدِّ كَانَ أَكْثَرَ زِيَادَةً
مِنْ غَيْرِهِ .

[زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ]

* فَالْهَمْزُ نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَوَّلٍ * وَأَوْدِقُ حُطَّائِطٍ وَشَمَائِلِ *
* مَا لَمْ يَكُنْ بِنَاوِهِ كَأَيْفَقٍ * أَوْ بَانَ (٤) أَصْلًا كَأَشْتِقَاقِ أَوْلَقٍ *

يُرِيدُ : فزِيَادَةُ الْهَمْزَةِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَوَّلٍ " يُرِيدُ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةً
أَصُولٍ كَمَا مَثَّلَ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِكَثْرَةِ مَا عَلِمَ فِيهِ زِيَادَتُهَا بِالِاشْتِقَاقِ ، فَ" أَفْكَلٌ "
لَا يُعْرَفُ لَهُ اشْتِقَاقٌ ، إِذْ لَمْ يُسْمَعْ أَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتْ مِنْهُ فِعْلًا ، وَالْأَفْكَلُ :

(١) سورة الرعد ٣٤ .

(٢) لم يذكر النيلي " الميم " هنا ؛ لأنه يعدها كالهَمْزَةِ كما سيأتي ، أما ابن القواس فقد ذكر مخرجها
هنا فقال : " وأما الميم فلأنها من مخرج الواو ، وهو من الشفة ، ولأن فيه غنة تمتد إلى الخيشوم
كالمَدِّ الذي في حروف اللين " ينظر شرحه ١٣١٥ .

(٣) (ف) " لحروف " .

(٤) في الأصل " كان " ، وهي رواية ، والمثبت من (ف) لأنها رواية أكثر الشروح التي بين يدي .

الرَّعْدَةُ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ لَمْ تَصْرِفْهُ مَعْرِفَةً^(١)، وَكَذَلِكَ "أَيْدَعُ" - وَهُوَ (اسْمُ طَائِرٍ، وَقِيلَ: الرَّعْفَرَانُ، وَقِيلَ) (٢): دَمُ الْأَخْوَيْنِ (٣) - لَمْ يُعْرَفْ لَهُ اشْتِقَاقٌ.

وَقَوْلُنَا: إِذَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ أَوْلًا "احْتِرَازٌ مِنْ وَقُوعِهَا غَيْرَ أَوْلٍ؛ فَإِنَّهَا إِذَا ٢٣٣/ب وَقَعَتْ أَوْلًا حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا مَا لَمْ يَمْنَعُ مَانِعٌ، وَإِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوْلٍ حُكِمَ بِأَصَالَتِهَا حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَتِهَا كَ "إِمَّعَةٍ، وَإِمْرَةٍ (٤)"، قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (٥) - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : "الْإِمَّعَةُ الَّذِي يَقُولُ: مَنْ يَذْهَبُ حَتَّى أَذْهَبَ مَعَهُ؟ قَالَ الشَّاعِرُ:

مَعِيَ صَاحِبٌ غَيْرٌ هِلَوَاعَةٍ وَلَا إِمْعِي الْهُوَى مُودِنٌ (٦)

المُودِنُ: الْقَصِيرُ، فَوَزَّنُ "إِمَّعَةٍ" "فِعْلَةٌ" وَهُوَ صِفَةٌ، وَلَيْسَ فِي الصِّفَاتِ "إِفْعَلَةٌ" بِكِسْرِ الْهَمْزَةِ، وَفِيهَا "فِعْلَةٌ" (٧)، كَمَا أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي "إِمْرَةٍ" "أَصْلٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَأْتَمِرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ (٨) فَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الْأَمْرِ.

-
- (١) انظر الصحاح واللسان في "فكل".
(٢) سقط في (ف).
(٣) انظر المنصف ١٦/٣.
(٤) في النسختين "واى مرة" تحريف.
(٥) هو على بن أبي طالب رضى الله عنه كما في المنصف ١٨/٣.
(٦) أنشد هذا البيت ابن الأعرابي ولم ينسبه
ينظر المنصف ١٩/٣، واللسان في (ودن).
(٧) وذلك نحو قولهم للقصير: زِنْمَةٌ. انظر سفر السعادة ١/٩٠، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٣.
(٨) قال السخاوى في سفر السعادة ٨/٩١: "هو الضعيف الذى يأتَمِرُ لكل من يأمره، ...، والإمرة أيضاً الأنثى من ولد الضأن"
وانظر اللسان في (أمر).

فإن قيل : فإمعة مشتق من " مع " ؛ لأنه الذي يكون مع كل واحد .
 قيل : إن " مع " اسم جامد لا يشتق منه وخصوصاً عند من يرى أنها
 حرف ، لكن قرب اللفظ [من اللفظ] والمعنى من المعنى لا يدل على الاشتقاق ،
 وكذلك " سبط ، وسبطر " بمعنى واحد^(١) ولا يحكم بزيادة الراء مع تقارب
 اللفظين ، وكذلك " دمت ، ودمتر "^(٢) .

وقولنا : " إذا وقع بعدها ثلاثة أحرف أصول " ليخرج ما بعده ثلاثة
 أحرف ليست كلها أصولاً^(٣) مثل " إزار " فالهمزة أصل والألف زائدة ، فلو
 حكم بزيادة الهمزة لنقص الاسم عن الأصول ، وسواء كانت^(٤) الثلاثة الأحرف
 الأصول متواليه أو تخلل بينهم زائد نحو " أسلوب " من " السلب " ، وكذلك "
 إصليت "^(٥) ، وكذلك إذا وقع بعدها أربعة أحرف أصول كما صطبّل حكم
 بأصالتها ؛ لأن الزائد لا يلحق ذوات الأربعة من أولها إلا في الصفات الجارية
 على أفعالها كمدحرج ، فأما قولهم : " يوم أرونان " - أي : شديد الحر - فمن
 الرون وهو : الشدة ، قال الشاعر :

فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا عَلَى سَفْوَانِ يَوْمِ أَرْوَانِي^(٧)

(١) السبط : الطويل ، ومثله " سبطر " المنصف ٤/٣ .

(٢) مكان دمت ودمتر : لين سهل .

(٣) فى (ف) " أصول " .

(٤) (ف) " كان " .

(٥) الأسلوب : الطريق ، والفرن أيضاً .

سفر السعادة ١ / ٦١ ، واللسان (سلب) .

(٦) يقال : سيف إصليت ، أى : صقيل .

(٧) البيت للنايعة الجعدى ، برواية " وظل " ، ينظر ديوانه ١٦٣ ، والكتاب ٤ / ٢٤٨ ، والمنصف ٢ / ١٧٩ .

وسفوان : ماء على قدر مرحلة من باب المرید بالبصرة .

وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ ، وَ "أَرُونَانُ" نَعْتُ "يَوْمٍ" يُرِيدُ "أَرُونَانِي" فَحَذَفَ
إِحْدَى الْيَاعَيْنِ (١) .

وَأَمَّا "أَوَّلُ" فَوَزْنُهُ - عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - "أَفْعَلُ" ، فَفَاوُهُ وَعَيْنُهُ وَأُو ، وَهُوَ
أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي تَأْنِيثِهِ : "الْأُولَى" ، وَلِأَنَّهَا تُصَحَّبُهَا "مِنْ" قَالُوا :
"هَذَا أَوَّلُ مِنْ هَذَا" قَالَ الرَّاجِزُ :

أَوْ هَزَلْتُ مِنْ جَدْبِ عَامٍ أَوْلَا (٢)

فَلَمْ يَصْرِفْهُ لِلوصفِ وَوَزْنَ الْفِعْلِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِبْتِاتِ مَنْعِ الصَّرْفِ
إِلَّا بِوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَزْنِ الْفِعْلِ إِلَّا بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ "
أَوَّلُ مِنْ هَذَا الْعَامِ" فَ "مِنْ" بَعْدَهُ مَقْدَرَةٌ مُرَادَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "فَوْعَلًا"
(وَلَا "فَعَلًا") (٣) ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْبِنَائَيْنِ لَيْسَا لِلتَّفْضِيلِ (٤) . وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : أَصْلُهُ
"أَوَّلُ" (٥) بِوَزْنِ "فَعُولٍ" فَابْدَلُوا الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ وَأَوَّاءَ وَأَدْغَمُوهَا فِي الْوَاوِ (٦)

(١) انظر : المنصف ٢ / ١٧٩ ، والصاحح واللسان في (رون) .

(٢) لم يعرف قائل هذا الرجز ، وقبيله :

يا ليتها كانت لأهلى إبلا

انظر الكتاب ٣ / ٢٨٩ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٦٢ ، وابن يعيش ٦ / ٣٤ ، ٩٧ ، واللسان
(وأل) .

(٣) سقط في (ف) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٢٨٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٤٠ ، والمنصف ٢ / ٢٠١ ، وسفر السعادة ١ / ١١٩ ،
وشرح الكافية ٢ / ٢١٨ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٤٠ .

(٥) في (ف) "أول" تحريف ، وانظر المنصف ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٦) في (ف) "الفاء" تحريف .

الزائدة بعدها ، وقالوا أيضاً : أصله " أوأل " بوزن " فوعل " فأبدلوا الهمزة
التي بعد الواو [وَاوًا] ثُمَّ ادَّغَمُوا فِيهَا الواوَ الْأُولَى (١) .

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ
أَنْ تُقْلَبَ أَلْفًا كَمَا فِي " أَدَمَ " .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَيْضًا فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ إِذَا خَفَّتْ أَنْ تُلْقَى
حَرَكَتُهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا لَا أَنْ تُبَدَلَ وَآوًا .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْإِمْعَةُ (٢) إِنَّمَا فَرُّوا مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِيهِ مَعَ صَحَّةِ الْاِسْتِثْقَاقِ
مِنْ لَفْظِ " مَعَ " ؛ لِأَنَّ فَاءَهُ وَعَيْنَهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَ " أَوَّلُ " كَذَلِكَ ، فَهَلَّا كَانَ
[مِثْلُ] (٣) إِمْعَةٌ؟

قُلْتُ : قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ هَمْزَةِ " أَوَّلُ " بِمَا ذَكَرْنَا ، ثُمَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ
إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ لَمْ يُعْهَدْ ، وَالتَّكْرِيرُ مَعْهُودٌ - وَإِنْ قُلْ - مِثْلُ " كَوَكَّبِ ، وَدَدِنِ " (٤) .

وَأَمَّا " أَوْرُقُ " فَمِنْ " الْوَرُقَةِ " وَهُوَ لَوْنٌ (٥) فِيهِ غُبْرَةٌ ، فَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ . ١/٢٣٤
(وَأَمَّا " حَطَائِطُ " فَوَزْنُهُ " فُعَائِلُ " هَمْزَتُهُ زَائِدَةٌ) (٦) دَلَّ عَلَيْهَا الْاِسْتِثْقَاقُ ؛

(١) قال ابن جنى فى المنصف ٢/٢٠٢ : " وحكى ثعلب عن الفراء أن " أول " يجوز أن يكون من " وألت " ويجوز أن يكون من " ألت " ، فإذا كان من " وألت " فهو فى الأصل : " أوأل " ، وإذا كان من " ألت " فهو فى الأصل : " أوأل " . والقياس يحظر أن يجوز فيه شئ من هذين المذهبين ..

(٢) فى (ف) « فإن إمعة »

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الددن - بالتحريك - اللهو واللعب .

(٥) (ف) " كون " تحريف .

(٦) سقط فى (ف) .

لَأَنَّ الحُطَائِطَ : الشَّيْءَ الصَّغِيرَ ، فَهُوَ مِنَ الحَطِّ ؛ لِأَنَّهُ مَحْطُوطٌ عَمَّا عَظُمَ وَزَادَ عَلَيْهِ (١) .

وَأَمَّا " شَمَّالٌ " فَالهِمَزَةُ (فِيهِ زَائِدَةٌ) (٢) ؛ لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِكَ " شَمَلْتِ الرِّيحُ " (٣) .
قَوْلُهُ :

ما لم يكن بناؤه كَأَيَّقُ
يُرِيدُ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ مِثْلَانِ ، وَلَمْ يُدْغَمَ أَحَدُهُمَا فِي الثَّانِي ، وَمِثْلُ " أَيَّقُ " " أَكَلُّ " ، فَإِنَّ " أَيَّقًا " وَزَنَّهُ " فَعَلُّ " وَقَدْ تَكَرَّرَتْ لَامُهُ ، وَلَمْ تُدْغَمْ ، فَهَمَزَتُهُ أَصْلٌ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَقَالُوا " أَيِّقُ " ، وَأَكَلُّ " بِالِادْغَامِ كَمَا يَقُولُونَ : " هَذَا أَكَلٌ مِنْ هَذَا " فَالهِمَزَةُ فِي " أَكَلٌ " زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " الكَلَالِ " وَهُوَ التَّعَبُ ، وَالهِمَزَةُ فِي " أَكَلٌ " أَصْلٌ ؛ لِلإِظْهَارِ (٤) فِي المِثْلَيْنِ ، وَكَذَلِكَ " أَيَّقُ " ، وَلَوْ كَانَتْ هَمَزَتُهُ زَائِدَةً لَقِيلَ : " أَيِّقُ " بِالِادْغَامِ القَافِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ .
قَوْلُهُ :

أَوْ بَانَ (٥) أَصْلًا كاشتقاق أولق
أَمَّا " أَوْلَقُ " فَتَحْتَمِلُ هَمَزَتَهُ الزِّيَادَةَ وَالْأَصَالَءَ ، وَالْأَوْلُقُ : الجُنُونُ (٦) ،
قَالَ الشَّاعِرُ :

لَعَمْرِي بِي (٧) مِنْ حُبِّ أَسْمَاءِ أَوْلَقُ (٨)

(١) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٥ ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٥٣ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) شملت الريح : هبت شمالاً ، وانظر الكتاب ٤ / ٣٢٦ .

(٤) في الأصل " الإظهار " تحريف .

(٥) في الأصل " أو كان " ، وقد سبق الحديث عنه عند النظم في ٢ / ٥٥٨ .

(٦) في (ف) " المجنون " تحريف ، وانظر الكتاب ٤ / ٣٠٨ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٤٣ ، وسفر السعادة

١ / ٩٤ ، وابن يعيش ٩ / ١٤٥ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) لم أقف على قائله ولا تتمته . وهو في الشرح المجهول ، واللسان (ولق) غير منسوب .

أَيُّ : جُنُونٌ ، وَلِتَجْوِيزِ الْأَمْرَيْنِ قَالَ : " أَوْ بَانَ أَصْلًا ^(١) كَاشْتَقَاقِ أَوْلَقِ " وَمَعْنَى بَيَانِ كَوْنِهَا أَصْلًا ثَبُوتُهَا فَاءً فِي (مَفْعُولٍ) فِي قَوْلِهِمْ : " رَجُلٌ مَأْلُوقٌ " ^(٢) ، فَالْهَمْزَةُ فَاءٌ ، وَالْوَاوُ هِيَ الزَّائِدَةُ ، فَلَوْ سَمَّيْتِ بِهِ عَلَى هَذَا لَصَرَفْتَهُ لِأَنَّ وَزْنَهُ " فَوَعْلٌ " ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : " وَلَقَ يَلِقُ " إِذَا أَسْرَعَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

جَاعَتْ بِهِ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ ^(٣)

أَيُّ : تَسْرِعُ ، فَتَكُونُ فَاؤُهُ وَوَاوًا ، وَوَزْنُهُ " أَفْعَلٌ " ، فَلَوْ سَمَّيْتِ بِهِ عَلَى هَذَا لَمْ تَصْرِفْهُ - لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : أَصْلُهُ " وَوَلِقُ " بِوَاوَيْنِ فَهُوَ " فَوَعْلٌ " مِنْ " وَلِقَ " فَهَمْزَتِ الْوَاوِ الْأُولَى هَرَبًا مِنْ تَوَالِي الْوَاوَيْنِ كَمَا فِي " أَوَّاصِلٍ " . وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِظُهُورِ الْهَمْزِ ^(٤) فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ " مَأْلُوقٌ " ، وَلَوْ كَانَتْ فَاؤُهُ وَوَاوًا لَقَالُوا : " مَوْلُوقٌ " كَمَوْعُودٍ .

[زيادة الألف]

وَالْأَلْفُ السَّاكِنُ نَحْوَ فَاعِلٍ وَفِي الْفِعَالِ زَيْدٌ وَالْفَوَاعِلِ
وَزَيْدٌ لِلتَّائِبِثِ أَمَا أَرَطِي فَرَزِيدٌ إِحَاقًا كَذَا حَبْنَطِي

(٦) فِي الْأَصْلِ " أَوْ كَانَ " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " مَا أَوْقَ " تَحْرِيفٌ .

(٣) نَسَبَ هَذَا الرَّجُلَ إِلَى الْقَلَاخِ بْنِ حَزْنٍ يَهْجُو جَلِيدًا الْكَلَابِيَّ ، وَنَسَبَ فِي اللِّسَانِ " وَلِقَ " إِلَى الشَّمَاخِ ، وَرَجَّحَ مُحَقِّقُ دِيْوَانِ الشَّمَاخِ أَنَّ الْبَيْتَ لِلْقَلَاخِ ، يَنْظُرُ دِيْوَانَ الشَّمَاخِ ٤٥٢ - ٤٥٣ مَعَ الْهَامِشِ ، وَتَهْذِيبِ الْأَلْفَاظِ ٢٩٩ ، وَالْخَصَائِصِ ٩/١ ، ٢٩١/٣ ، وَالْمَخْصَصِ ٣/٤٥ ، ١٠٩/٧ ، وَمَا يَنْصَرَفُ لِلزَّجَاجِ ١٥ ، وَبِصَائِرِ نَوَى التَّمْيِيزِ ٥/٢٨٠ ، وَسَفَرِ السَّعَادَةِ ١/٩٥ .

(٤) فِي (ف) " الْهَمْزَةُ "

قوله " السَّاكِنُ " صفةٌ توكيدٍ ؛ لأنَّ الألفَ لا تَكُونُ إلا ساكنةً فهو مثلُ قولهم : أَمَسِ الدَّابِرُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَتَى بقوله " السَّاكِنُ " تَنْبِيهاً عَلَى عِلَّةِ امْتِناعِ زيادةِ الألفِ أوْلاً ، لتعذرِ الابتداءِ بالسَّاكِنِ (١) ، وَإِذَا امْتِنَعَ زيادتها أوْلاً (٢) فَمَتَى وَقَعَتْ غَيْرَ أوَّلٍ وَمَعَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصُولٌ ، فَهِيَ زَائِدَةٌ .

وَقَدْ زِيدَتْ بَعْدَ الفَاءِ نَحْوَ " فَاعِلٍ " كَ " ضَارِبٍ " وَفَاعِلَ كَ " ضَارِبَ " من أبنيةِ المُفَاعَلَةِ ، وَكَقَوْلِهِ " الفَواعِلِ " كَضَوَارِبِ " [وَ] (٣) بَعْدَ العَيْنِ كَقَوْلِهِ : " وَفِي الفِعَالِ " نَحْوَ " كِتَابٍ ، وَحِمَارٍ ، وَطَلابٍ " ، وَبَعْدَ اللَّامِ نَحْوَ " سِرْدَاحٍ " (٤) ، فَوَزْنُهُ " فِعْعَلٌ " ، فَالألفُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِمَدِّ بَعْدَ اللَّامِ الأوْلَى .

قوله " وَزَيْدٌ - لِلتَّائِيثِ " بَيانٌ لزيادتها بَعْدَ اللَّامِ نَحْوُ " حُبْلَى " .

قوله " أَمَّا - أَرطَى فزِيدَ إلْحاقًا " بَيانٌ أَنَّ الألفَ (لا تُزادُ لِلإلْحاقِ إلاَّ أخيراً) (٥) وَالأدليلُ عَلَى أَنَّها لِلإلْحاقِ (٦) قَوْلُهُمْ : " أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ " إِذَا دُبِعَ بالأرطَى ، وَهُوَ شَجَرٌ ، فَوَزْنُهُ " مَفْعُولٌ " وَالأهمزةُ فاءٌ ، وَلِذاكَ قالُوا : أَرطَاةٌ ، فَلَوْ أَنَّ

الألفَ فِي " أَرطَى " لِلتَّائِيثِ لَمْ يَجْمَعُوا فِيها بَيْنَ حَرْفَيْ تَائِيثٍ .
وَمَنْ قالَ : " أَدِيمٌ مَرطِيٌّ " جَعَلَ الألفَ أَصْلاً وَالأهمزةُ زَائِدَةً (٧) .

(١) انظر سر الصناعة ٢ / ٦٨٧ .

(٢) فِي الأَصْلِ " أوَّلٌ " .

(٣) سَقَطَ الواوُ مِنَ الأَصْلِ .

(٤) السرداح : الناقة الطويلة .

(٥) فِي (ف) تَزادُ لِلإلْحاقِ أخيراً " .

(٦) أَى لِلإلْحاقِ بِجَعْفَرٍ ، انظر المنصف ١ / ٣٦ ، وسفر السعادة ١ / ٤٩ .

(٧) حكى هذا أبو الحسن الأَخْفَشُ عَنِ العَرَبِ ، وَعَلَيْهِ يَبْغَى أَنْ يَكُونَ " أَرطَى " أَفْعَلاً ، تَنونٌ : انظر

المنصف ١ / ٣٧ ، وسر الصناعة ٢ / ٦٩١ .

وَأَمَّا " حَبْنَطَى " فمِثَالُ لزيادتها خَامِسَةٌ لِلإِلْحَاقِ بِـ " سَفْرَجَلٍ " ،
وَالْحَبْنَطَى : الْمُنْتَفِخُ الْبَطْنِ (١) ، فَالْثَوْنُ وَالْأَلْفُ زَائِدَتَانِ ، وَهِيَ فِي " حُبَارَى "
خَامِسَةٌ لِلتَّائِيثِ لَا غَيْرُ (٢) .

وَتَزَادُ سَادِسَةٌ (٣) لِلتَّكْثِيرِ نَحْوُ " قَبَعَثَرَى " لِلْعَظِيمِ الْخَلْقِ ، وَلَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ
لِانْصِرَافِ الْكَلِمَةِ ، وَلَيْسَتْ (٤) لِلإِلْحَاقِ لِعَدَمِ أَصْلِ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ يُلْحَقُ بِهِ ،
فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِلتَّكْثِيرِ (٥) ، وَكَذَا « كُمَّثَرَى ، وَسُمَانَى » (٦) . وَقَدْ جَاءَتْ
سَادِسَةٌ لِلتَّائِيثِ كَمَكُورَى (٧) .

وَسَابِعًا لِلتَّائِيثِ كَبَرْدَرَايَا (٨) ، لِمَوْضِعِ مُعَيَّنٍ .

(١) وقيل : هو الممتلئ غضباً أو بطة ، وقيل : هو القصير البطنين ، ووزنه " فعنلى " . ينظر :
الصاحح ، واللسان في (حبط) ، وسفر السعادة ٢١٨ / ١ .

(٢) انظر سر الصناعة ٣ / ٦٩٣ ، وفي الصاحح ٢ / ٦٢١ (حبر) « وألفه ليست للتائيث ولا
للإلحاق ، وإنما بنى الاسم لها فصارت كأنها من نفس الكلمة ، لا تنصرف في معرفة ولا في نكرة ،
أى : لا تنون » والصواب أن ألفتها للتائيث كما ذكر الشارح .

(٣) في الأصل " بسادسة " تحريف .

(٤) في الأصل " وليس " .

(٥) انظر سر الصناعة ٢ / ٦٩٤ .

(٦) السمانى : طائر ، قال الجوهري : " ولا يقال : سُمَانَى بالتشديد .. الواحدة سُمَانَاة ، والجمع
سُمَانِيَات " الصاحح " سمن " .

(٧) المكورى : عيب فى الدواب ، وقيل : العظيم روثة الأنف من الرجال . انظر شرح أمثلة سيبويه
للجواليقي ١٦١ ، واللسان (كور) .

(٨) بَرْدَرَايَا : بفتح الدال والراء ، وبين الألفين ياء : موضع ، قال ياقوت : " أظنه بالنهروان من أعمال
بغداد " ، معجم البلدان ١ / ٣٧٧ .

[زيادة الواو]

وَالْوَاوُ زَيْدٌ^(١) ثَانِيًا كَجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ وَثَالِيًا كَجَهْوَرٍ
وَزَيْدٌ رَابِعًا كَمَثَلِ تَرْقُوهَ وَخَامِسًا مِثَالَهُ قَلَنْسُوهُ

احتترز بقوله " ثانياً " عن زيادتها أولاً^(٢) ، وإنما لم تزد أولاً^(٣) ؛ لأنها لو زيدت أولاً^(٣) في اسمٍ لَضُمَّتْ ضَمًّا لَازِمًا فِي التَّصْغِيرِ فَتَقَلَّبُ هَمْزَةٌ فَلَمْ يَدْرَ مَا الزَّائِدُ ؟ هَلْ هُوَ الْهَمْزَةُ أَمْ الْوَاوُ ؟ بَلْ يَتَرَجَّحُ جَانِبُ الْهَمْزَةِ ؛ لِكثْرَةِ زِيَادَتِهَا أَوَّلًا ، وَكَمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ مَعْرُضَةٌ لِلتَّصْغِيرِ - فَالْأَفْعَالُ مَعْرُضَةٌ لِلْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، فَتَقَلَّبُ هَمْزَةٌ كَمَا فِي ﴿ وَقَتَّتْ ﴾^(٤) وَ ﴿ أَقَتَّتْ ﴾ ، وَكَمَا فِي " وَرَيْدَةٌ " ^(٥) ، وَ " أُرَيْدَةٌ " فِي الْأَسْمَاءِ ، فَلَمَّا كَانَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلًا يَلْزَمُ مِنْهَا الْقَلْبُ وَاللَّبْسُ رُفِضَ ذَلِكَ .

وَمَتَى وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ وَمَعَهَا ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ أُصُولٌ^(٥) ، حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا مَا لَمْ تَكُنِ الْكَلِمَةُ مُضَاعَفَةً ، نَحْوُ : " وَسَوْسَةٌ " .

أَمَّا قَوْلُهُ " كَجَوْهَرٍ ، وَكَوْثَرٍ " فَمِثَالٌ لَزِيَادَتِهَا ثَانِيًا ، وَهِيَ زَائِدَةٌ فِي الْمَثَالَيْنِ^(٥) لِإِلْحَاقِ بِ " جَعْفَرٍ " ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْأَشْتِقَاقُ فَإِنَّ " الْجَوْهَرَ " مُشْتَقٌّ مِنْ " الْجَهَارَةِ " وَهِيَ^(٦) : الْجَمَالُ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِحُسْنِهِ ، فَعَدِمَ الْوَاوِ فِي " الْجَهَارَةِ " دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي " جَوْهَرٍ " ، وَأَمَّا " كَوْثَرٌ " فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَثْرَةِ .

(١) في الأصل " زيدت " .

(٢) في الأصل " أول " .

(٣) سورة المرسلات ١١ .

(٤) وردية : تصغير وردة .

(٥) في الأصل مطموس بسبب الرطوبة .

(٦) في (ف) " وهو " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ " جَهَّورٌ " فَمِثَالُ لَزِيادَتِهَا ثَالِثَةٌ ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ " الْجَهْرِ " وَهُوَ
الإِظْهَارُ ، فَعَدَمُ الْوَاوِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى زِيادَتِهَا فِي " جَهَّورٍ " يُقَالُ : صَوْتُ جَهَّورِيٌّ
" أَي : عَالٍ مُرْتَفِعٍ .

وَقَدْ زِيدَتْ ثَالِثَةٌ لِلْمَدِّ نَحْوَ " عَجُوزٍ " ، وَالْجَمْعُ نَحْوَ " طُلُولٍ " .
وَأَمَّا قَوْلُهُ " تَرْقُوهُ " فَمِثَالُ لَزِيادَتِهَا رَابِعَةٌ ، وَوَزْنُهَا " فَعْلُوَةٌ " (١) ، وَهُوَ
الْعَظْمُ الَّذِي يَصِلُ بَيْنَ تُغْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ (٢) ، وَيَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ
الْوَاوِ فِي " تَرْقُوهُ " أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ جَعَلَهَا أَصْلًا يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ وَزْنُهَا : " فَعْلَلَةٌ " بِضَمِّ اللَّامِ
الْأُولَى ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَبْنِيَةِ الْأَصُولِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَعَهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ .

وَأَمَّا مِثْلُ " زَنْبُورٍ " فَهِيَ زَائِدَةٌ لِلْمَدِّ ، وَأَمَّا " بَلْهَوْقٌ " (٣) فَهِيَ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ
بِسَفَرَجَلٍ .

وَأَمَّا " قَلْنَسُوَةٌ " فَمِثَالُ لَزِيادَتِهَا خَامِسَةٌ لِقَوْلِهِمْ : قَلْنَسُوهُ فَتَقَلْنَسَ ؛ وَلِأَنَّ
النُّونَ فِيهَا زَائِدَةٌ (فَبَقِيَ الْوَاوُ) (٤) وَمَعَهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ ، فَوَجِبَ الْحُكْمُ بِزِيادَتِهَا ،
وَإِذَا فَتَحَتْ الْقَافَ ضَمَمَتِ السَّيْنُ ، وَإِذَا ضَمَمَتِ الْقَافَ كَسَرَتِ السَّيْنُ فَصَارَتْ
الْوَاوُ يَاءً (٥) ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي " قَمْحُدُوَةٌ " (٦) زَائِدَةٌ ، وَوَزْنُهَا " فَعْلُوَةٌ " (٧) .

(١) فِي النسخَتَيْنِ : " فَعْلُوَةٌ " تَحْرِيفٌ ، صَوَابُهُ مِنَ الْكِتَابِ ٤ / ٢٧٥ .

(٢) انظر شرح أمثلة سيبويه ٦١ ، وشرح أبنية سيبويه ٥٤ ، والنصف ٣ / ٧٠ وسفر السعادة ١ / ١٨٥ .

(٣) الْبَلْهَوْقُ : الْحَسَنُ الْمَضِيُّ ، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ٤٩ ، وشرح أمثلة سيبويه للجواليقي ٥٢ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف)

(٥) فَتَقُولُ : " قَلْنَسِيَّةٌ " .

(٦) الْقَمْحُدُوَةُ : فَاسُ الرِّأْسِ الْمَشْرِفَةُ عَلَى النَّقْرَةِ . عَنِ الْمُنْصَفِ ٣ / ٦٩ .

(٧) قَالَ سيبويه ٤ / ٢٩٢ : " وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ " .

وَزِيدَتْ خَامِسَةً لِمَدِّ نَحْوِ "عَضْرَفُوطٍ" لِلْعَظِيمِ مِنَ الْعِظَاءِ (١).

[زيادة الياء]

* وَالْيَاءُ زِيدَ أَوْلَى كَيَعْمَلُ * وَبِأَنْبِيَاءٍ كَزَيْتَبٍ وَجَيْئَلٍ * / ٢٣٥

* وَبِأَلْيَاءٍ مِثْلَ قَضِيبٍ أَطْرَدَ * وَخَامِسًا كَمَنْجَبِيقٍ قَدْ وَرَدَ *

إِذَا صَاحَبَتْ الْيَاءُ ثَلَاثَةً (٢) مِنَ الْأَصُولِ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا أَيْنَ (٣) وَقَعَتْ .

أَمَّا "يَعْمَلُ" فَوَزْنُهُ "يَفْعَلُ" وَهُوَ مِثَالٌ لَزِيَادَتِهَا أَوْلَى (٤) دَلَّ عَلَى ذَلِكَ

الاشْتِقَاقُ ، وَالْيَعْمَلُ : الْبَعِيرُ الْقَوِيُّ عَلَى الْعَمَلِ (٥) .

أَمَّا "يَأْجِجُ" - اسْمٌ مَوْضِعٍ - (٦) فَيَأْوُهُ أَصْلُ لظُهُورِ الْمُثَلِّينِ كَمَا مَرَّ فِي

"أَيَّقِقُ" ، وَأَكْلَلِ (٧) ، وَوَزْنُهُ "فَعْلَلُ" .

وَأَمَّا "يَسْتَعُورُ" (٨) - اسْمٌ بَلَدٍ - (٩) فَالْيَاءُ فِيهِ أَصْلٌ وَالْوَاوُ هِيَ

الزَّائِدَةُ ، "وَوَزْنُهُ" فَعْلُولُ (١٠) كَعَضْرَفُوطٍ ، فَقَدْ صَارَ مَعَ الْيَاءِ أَرْبَعَةً أَحْرَفٍ

(١) وقيل : الذكر من العطاء ، انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الابنية لأبي حاتم ٤٠ ، وشرح

أمثلة سيبويه ١٤٠ .

(٢) في (ف) "ثلاثة" مكررة .

(٣) في (ف) "أن" وانظر زيادة الياء في الأصول في النحو ٣ / ٢٣٤ .

(٤) في الأصل "أول" .

(٥) انظر شرح ابنية سيبويه ، وشرح أمثلة سيبويه ١٧٥ ، وسفر السعادة ١ / ٥٢٦ .

(٦) قال عنه الجواليقي في شرح أمثلة سيبويه ١٧٦ : "موضع في طريق مكة عند التنعيم حيث يجئ

المعتزمون" ، وانظر معجم البلدان ٥ / ٤٢٢ .

(٧) انظر ٢ / ٥٦٣ .

(٨) في النسختين "يسعود" تحريف .

(٩) انظر معجم البلدان ٥ / ٤٣٦ ، وقيل فيه غير ذلك ، راجع شرح أمثلة سيبويه ١٧٦ ، والمنصف ٣ / ٢٣

(١٠) في النسختين "فعلول" تحريف .

كُلُّهَا أُصُولٌ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِأَصَالَتِهَا ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَلْحَقُ أَوَّلَ نَوَاتِ الأَرْبَعَةِ مِنَ الأَسْمَاءِ إِلَّا فِي الصِّفَاتِ الجَارِيَةِ عَلَى أفعالِهَا .

كَمُدْحَرِجٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّلَاثَةُ الأَوَّلَ بِأَجْمَعِهَا زَوَائِدٌ ؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ قَدْ تَبَيَّنَتْ أَنَّهَا زَائِدَةٌ كَوَاوٍ " عَضْرَفُوطٍ " ؛ لِثَلَاثَةِ تَبَقَى الكَلِمَةُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ السَّيْنِ وَالتَّاءِ مَعًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِـ " اسْتَفْعَلَ " ، وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ التَّاءِ وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ (١) مَخْصُوصٌ بِـ " افْتَعَلَ " ، وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ السَّيْنِ وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ (١) إِنَّمَا كَانَ (جَبْرًا) (٢) [وَ] (عِوَضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ العَيْنِ نَحْوُ " اسْطَاعَ " (٣) بِمَعْنَى " أَطَاعَ " ؛ وَكَذَلِكَ اليَاءُ فِي " يَهْيَاهُ " (٤) أَصْلٌ ؛ لِلتَّضْعِيفِ .

وَأَمَّا " يَهِيرٌ " - وَهُوَ البَاطِلُ - (٥) فَالْيَاءُ الأَوَّلَى فِيهِ زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ : " يَهِيرٌ " بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ فَصَارَ كَ " يَعْمَلِ " .

قَوْلُهُ " كَزَيْنَبٍ وَجِيَالٍ " مِثَالٌ لزيادتها ثانياً لِلإلحاقِ بِجَعْفَرٍ ، وَلَمْ يُعْرَفْ

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) الكلمة في الأصل هكذا " خَرَأُ " وفي (ف) هكذا " جَرَأُ " ، ولعل الصواب ما أثبتته علماً بأنه يمكن الاستغناء عنها .

(٣) في (ف) " استطاع " تحريف ، وأسطاع : أصله (أطاع) والسَّيْنُ زائِدة ، ينظر الممتع ١ / ١٧١ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٧٩ .

(٤) تقول : يهيهت بالإبل ، إذا قلت : ياه ، ياه ، وهو من كلام الرعاء ، انظر تهذيب اللغة ٦ / ٤٨٦ ، واللسان في " يهيا " ، والمنصف ١ / ١٤٠ .

(٥) وقيل فيه غير ذلك ، انظر المنصف ٣ / ٢٣ ، وسفر السعاة ١ / ٥٢٥ .

لِهَدِينِ الْمَثَالَيْنِ اشْتِقَاقٌ^(١) ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ فِي عُرْفِ اشْتِقَاقِهِ - مَتَى حَصَلَ مَعَهَا
ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أُسُولٌ لَمْ تَقَعِ إِلَّا زَائِدَةٌ - حُمِلَ مَا جُهِلَ أَمْرُهُ عَلَى مَا عَلِمَ .
فَأَمَّا " صِيصِيَّةٌ " فَالْيَاءُ فِيهَا أَصْلٌ ، وَهُوَ مِنْ مُضَاعَفِ الرَّبَاعِيِّ ، وَوَزَنُهَا
فِعْلَلَةٌ^(٢) ، وَلَا يَكُونُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَصْلًا فِي الرَّبَاعِيِّ إِلَّا فِي الْمَضَاعَفِ نَحْوُ :
صِيصِيَّةٌ ، وَوَشْوَشَةٌ^(٣) ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ زِيَادَةُ الْيَاءِ لِبَقَاءِ الْكَلِمَةِ
عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ الْأُولَى مِنْهُمَا لِمَا يَلْزَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فَاءُ الْكَلِمَةِ
وَعَيْنُهَا حَرْفًا وَاحِدًا ؛ لِقَلَّتْهُ مِثْلُ " كَوَكَبٍ " وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ الْيَاءِ الْأَخِيرَةِ لِمَا يَلْزَمُ
مِنْ أَنْ يَكُونَ^(٤) (اللامُّ وَالْفَاءُ حَرْفًا وَاحِدًا ؛ لِقَلَّتْهُ ؛ فَإِنَّ بَابَ " قَلَقَلْ ، وَزَلْزَلْ " فِي
الْمَضَاعَفِ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ «سَلَسَ ، وَقَلَقَ»^(٥) فَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِعَدَمِ الزِّيَادَةِ فِي
مُضَاعَفِ الرَّبَاعِيِّ^(٦) ، وَالصِّيصِيَّةُ : قَرْنُ الْبَقْرَةِ^(٧) .

قَوْلُهُ :

وَتَالِيًا مِثْلَ قَضِيْبٍ اطرْدُ

-
- (١) انظر سفر السعادة ١/ ٢٩٣ - ٢٩٥ ، وجيال في ١/ ٢١١ منه ، وهي : الضبيع .
(٢) في الأصل غير واضح ، وانظر شرح أمثلة سيبويه ١١٧ .
(٣) هكذا في الأصل بالشين المعجمة ، ومعناه : الكلام المختلط الذي لا يكاد يفهم ، وفي (ف) بالسين
المهمله ، ومعناه : الصوت الخفي ، وصوت الحلي ، وحديث النفس .
ينظر اللسان في (وسوس) ، و (وشوش) .
(٤) سقط في (ف) .
(٥) في (ف) " قَلَقَلْ ، وَزَلْزَلْ ، وَسَلَسَ ، وَقَلَقَ " على اعتبار أنه اسم .
(٦) انظر الممتع ١/ ٥٩٤ .
(٧) وقيل غير ذلك . انظر شرح أمثلة سيبويه ١١٧ ، وسفر السعادة ٣٣٠ ، والمنصف ٣/ ٧٨ ، والصحاح
(صيص) .

يعنى اطرد زيادة الياء للمد في " فَعِيلٍ " كَقَضِيْبٍ ، وَلِلْإِلْحَاقِ نَحْوِ " عَثِيرٍ " وَهُوَ الْغُبَارُ - مُلْحَقٌ بِدِرْهِمٍ ، وَكَذَا " زِبْنِيَّةٌ - " مِثْلُ " عِفْرِيَّةٍ " (١) - لِوَاحِدِ الزَّبَانِيَّةِ ، مِنْ " الزَّبِينِ " (٢) .

قَوْلُهُ " وَخَامِسًا كَمَنْجَبِقٍ " زِيدَتْ لِلْمَدِّ ، وَهُوَ الَّذِي تُرْمَى بِهِ الْحِجَارَةُ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي الْمُضَاعَفِ ، وَكَذَا الْيَاءُ فِي " سَلْحَفِيَّةٍ " وَهُوَ دُوَيْبِيَّةٌ ، يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا حَذْفُهَا فِي الْجَمْعِ نَحْوِ " سَلَاحِفَ " .

[زِيَادَةُ التَّاءِ]

وَالتَّاءُ زِيدَ (٣) أَوَّلًا كَتَنَّفَلًا * وَتَرْتَبٍ وَتَأْنِيًا كَأَفْتَعَلًا *
وَأَخْرَأَ كَعَنْكَبُوتٍ يَكْتُرُ * وَزَيْدٍ لِلتَّائِيثِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ *
أَمَّا " تَنَفَّلٌ " فَهُوَ وَلَدُ التُّعْلَبِ ، مُشْتَقٌّ مِنْ " التَّنْفَلِ " وَهُوَ رَمِي الرِّيْقِ (٤) ؛
سُمِّيَ وَلَدُ التُّعْلَبِ بِذَلِكَ ؛ لِصِغَرِهِ وَضَعْفِهِ ، وَأَرَادَ (٥) ، " تَنَفَّلَةٌ " لِلأُنْثَى ، فَحَذَفَتْ تَاءَ

(١) الياء في " زبنيّة " مزيدة رابعة للإلحاق . والعفريّة : العفريت ، وهو أيضا الشعر الذي على الرأس ، وقيل : هو من الانسان شعر الناصيه ، ومن الدواب شعر القفا ، وهو عرف الديك ، ينظر شرح أمثلة سيبويه ١٢٥ ، وسفر السعادة ١ / ٣٣٧ .

(٢) وهو : الدفع ، كما في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٩١ .

(٣) في الأصل " زيدت " .

(٤) ينظر اللسان والتاج في " تفل " ، وقال السخاوي في سفر السعادة ١ / ١٧٣ : " وكأنه مأخوذ من

التفل ، يقال : يقال : رجل تفل : غير متطيب " ، وانظر كذلك شرح أمثلة سيبويه ٥٦ .

(٥) أراد الشارح بقوله : " وأراد تنفلة ... الخ ، تعليل فتح اللام في قول المصنف : " كتنفلا " وهو

مصروف ، فالتمس أن أصله تنفلة ، قال صاحب الشرح المجهول : " وقوله : " كتنفلا " يحتمل أنه

أراد تنفلة بالتاء ثم حذف التاء فنشأت الألف من الفتحة التي قبلها ، ويجوز أن يكون قد وقف على

التاء بالهاء ثم أبدل الألف من الهاء كما تبدل الهاء من الألف في مثل أنه وحيهله ، ويجوز أن يكون

قد اعتد بالسبب الواحد وهي الوزن في (تنقل) فلم يصرفه " .

التأنيث ، والألف نشأت من إشباع الفتحة ، أو يكون لما وقف على التاء صارت هاءً ، فأبدل منها ألفاً كما أبدلوا في الوقف من الألف هاءً نحو " أنه ^(١) ، وحيهله " في " حيهاً " .

فقد دل الاشتقاق على زيادة " التاء " ^(٢) ، وأيضاً عدم النّظير في الأصول ؛ فإنه ليس في الأصول مثل " جعفر " بضم الثّالث ، ومن ضمّ الأوّل والثّالث فهي أيضاً زائدة ^(٣) كما كانت في لغة من يفتح ^(٤) التاء الأولى ؛ لأنّ المعنى في اللّغتين واحد ^(٥) .

وأما " ترتب " فهو من " الرّتوب " وهو الثّبوت ^(٦) ، فهي زائدة ^(٧) لأمرين : أحدهما : الاشتقاق ؛ لأنه من " رتب " إذا ثبت .

والثّاني : أنه ليس في الأصول مثل " جعفر " بضمّ الجيم . وقد زيد أولاً مطرداً في " التّفعليل ، والتّفعلال " ، وكذلك " التّفاعل " وفعله ^(٨) .

(١) في الأصل " أنا " تحريف .

(٢) في النسختين إلقاء تحريف ، وانظر زيادة التاء في الأصول في النحو ٣ / ٢٤١ .

(٣) (ف) " زيادة " تحريف .

(٤) (ف) " فتح " .

(٥) انظر سفر السعادة ٨ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(٦) انظر اللسان والتاج في (رتب) ، وسفر السعادة ٨ / ١٧٦ ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٨ .

(٧) أي : التاء الأولى .

(٨) انظر الأصول في النحو ٣ / ٢٤١ - ٢٤٣ .

قوله " وَثَانِيًا كَافْتَعَلَ " (١) [نَحْوُ " اِفْتَطَعَ " يَدُلُّ عَلَى] [الزِّيَادَةِ] (٢)
الاشْتِقَاقُ ، وَهُوَ مُطْرَدٌ فِيهِ .

قوله " كَعَنْكَبُوتٍ " التَّاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ ، لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ : " الْعَنْكَبُ " [(٣) ،
وَوَزْنُهُ " فَعْلُلُوتٌ " (٤) ، وَكَذَلِكَ " رَحْمُوتٌ " مِنَ الرَّحْمَةِ ، وَ " جَبْرُوتٌ " مِنَ الْجَبْرِ ،
وَأَمَّا " طَاغُوتٌ " فَوَزْنُهُ " فَلَغُوتٌ " (٥) وَهُوَ مَقْلُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " طَغَى " فَقَدَّمَ اللَّامُ
عَلَى الْعَيْنِ .

قوله :

وَزَيْدٌ لِلتَّانِيثِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

يُرِيدُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي زِيَادَةِ التَّاءِ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ بِإِزَاءٍ مَعْنَى مَقْصُودٍ إِلَيْهِ فِي
الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ نَحْوِ " مُسْلِمَةٌ ، وَمُسْلِمَاتٌ " .

[زيادة الميم]

وَالْمِيمُ زَيْدٌ أَوْلَى كَمَكْرِمٍ * وَأَخْرَأَ كَزُرْقَمٍ وَسْتَهُمِ

وَشَدَّ حَشْوًا لَبِنٌ قَمَارِصُ * وَمِنْ دِلَاصٍ قَوْلُهُمْ دِلَامِصُ

الْمِيمُ كَالْهَمْزَةِ فَاقْضِ بِزِيَادَتِهَا حَيْثُ قَضِيَتْ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ (٦) .

قوله " كَمَكْرِمٍ " مِثَالُ لَزِيَادَتِهَا أَوْلَى إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ ، وَذَلِكَ

(١) فِي الْأَصْلِ " فِي افْتَعَلَ " .

(٢) تَكْمَلَةٌ يُوْجِبُهَا السِّيَاقُ .

(٣) مِنْ قَوْلِهِ " نَحْوِ افْتَطَعَ " إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤ / ٣١٥ ، وَالْمَنْصَفَ ٣ / ٢٣ ، وَسَفَرَ السَّعَادَةِ ١ / ٢٨٩ .

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ " فَعْلُوتٌ " تَحْرِيفٌ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، وَانْظُرِ الْمَسَائِلَ الْبَصْرِيَّاتِ لِأَبِي عَلِيٍّ ٢ / ٧٦٩ .

(٦) أَي : مَتَى وَقَعَتْ أَوْلَى ، وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ ، وَلَمْ يِعَارِضْ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا ، حَكْمٌ بِزِيَادَتِهَا ، كَمَا

سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَانْظُرِ الْأَصُولَ فِي النُّحُوِّ ٣ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، وَالْمَمْتَعِ ١ / ٢٣٩ - ٢٥٦ .

مُطَرَّدُ فِي [اسْمٍ] " الْفَاعِلِ " الزَّائِدِ فَعْلُهُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَفِي اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ ، وَفِي الْمَصْدَرِ ، وَاسْمِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالآلَةِ [كَمِقْرَاضٍ]^(١) ، وَمَقْصٌ ، وَمَقْيَاسٌ ، وَفِي " مَفْعَالٍ " لِلْمَبَالِغَةِ كَمِطْعَامٍ ، كُلُّ ذَلِكَ عُرْفٌ بِالِاشْتِقَاقِ .
وَأَمَّا " مَنْهِيحٌ " - اسْمٌ بَلَدٍ - (٢) فَمِيمُهُ زَائِدَةٌ لِأَمْرَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ بَعْدَهَا ثَلَاثَةٌ أَصُولٍ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَصُولِ مِثْلُ " جَعْفِرٍ " بِكَسْرِ الثَّلَاثِ .
فَأَمَّا " مَعَدٌ " فَمِيمُهُ أَصْلٌ ، وَوَزْنُهُ " فَعْلٌ " ؛ لِقَوْلِهِمْ : " تَمَعَّدُوا " أَي :
كُونُوا عَلَى^(٣) أَخْلَاقٍ مَعَدٍّ بِنِ عَدْنَانَ^(٤) ، وَهُوَ أَبُو الْعَرَبِ ، وَيُقَالُ : تَمَعَّدَ الرَّجُلُ :
إِذَا تَزَيَّأَ بِزِيٍّ مَعَدٍّ وَتَكَلَّمَ بِكَلَامِهِمْ ، وَوَزْنُهُ " تَفْعَلَلٌ " ، فَكَمَا أَنَّ الْمِيمَ فِي " تَمَعَّدَ " :
" فَاءٌ فَهِيَ فِي " مَعَدٌ " كَذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ " مَهْدَدٌ " اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَ" مَاَجَجٍ " (٥)
الْمِيمُ فِيهِ أَصْلٌ ؛ لظَهْوَرِ التَّضْعِيفِ^(٦) .

وَأَمَّا " الْمُنْجِنُونَ " وَهُوَ الدُّوَلَابُ^(٧) لِأَنَّ الْمِيمَ فِيهِ أَصْلٌ ، وَكَذَلِكَ " الْمُنْجِنِيقُ " (٨) ؛

(١) سقط من الأصل ، والمقراض : ما يقرض به ، والقرض : القطع .

(٢) ينظر معجم البلدان ٢٠٥ / ٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر المنصف ٣ / ٢٠ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٣٥ .

(٥) ماَجَج : اسم موضع : ينظر معجم البلدان ٥ / ٣٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٩٤ حيث ذكر الرضى :

أنه يجوز فيه " مفعل " ، لأن فيه شبه الاشتقاق ، و " فعمل " لتلا يلزم إظهار شاذ .

(٦) انظر : ابن يعيش ٩ / ١٥٢ .

(٧) انظر : المنصف ٣ / ٢٤ ، وسفر السعادة ٨ / ٤٨٠ .

(٨) وهو الذى يرمى عنه ، كما فى المنصف ٣ / ٤ ، وانظر سفر السعادة ٨ / ٤٧٧ ،

لأنَّ الميمَ لا تزدادُ في ذواتِ الأربعةِ فصاعداً أولاً إلا في الصِّفاتِ الجاريةِ على الأفعالِ كمدُحرجٍ ومُسْتَحْرَجٍ ، ومُحْرَنْجِمٍ ، ومُقَشَّعٍ^(١) .

وأما " زُرُقُم " - بِضَمِّ الزَّايِ^(٢) ، وَهُوَ الْأَزْرُقُ - فالميمُ فِيهِ زَائِدَةٌ ، وَكَذَلِكَ " سْتُهُمُّ " بِمَعْنَى الْأَسْتِهِ وَهُوَ الْعَظِيمُ الْعَجْزُ ، أَنْشَدَ ثَعْلَبٌ^(٣) :

لَيْسَتْ^(٤) بِكَحْلَاءَ وَلَكِنْ زُرُقُمُ وَلَا بَرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سْتُهُمُ^(٥)

قوله :

وَشَدَّ حَشَوًا لَبْنُ [قُمَارِصُ]^(٦)

[أى]^(٧) : وَشَدَّ زِيَادَةُ الميمِ حَشَوًا ، أَيْ : وَسَطَ الكَلِمَةِ ، فَمَتَّى وَقَعَتِ الميمُ حَشَوًا قُضِيَ بِأَصَالَتِهَا حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَتِهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « لَبْنُ قُمَارِصُ » ، وَزُنُّهُ " فُمَاعِلُ "^(٨) ، وَهُوَ اللَّبْنُ الجَامِدُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ القُرْصِ^(٩) ، وَقَوْلُهُمْ : " لَبْنُ قَرِيصُ " .

(١) (ف) " وأما مقشعر " سهو من الناسخ .

(٢) (ف) " الزاء " بالهمزة .

(٣) لم أوفق في العثور على موطن إنشاده في كتب ثعلب التي بين يدي ، وقد عزاه إلى ثعلب ابن جني في المنصف ٣ / ٢٥ ، والشارح متأثر به ، أما ابن الخباز فقد عزا إنشاده إلى ابن خالويه ولم أعثر عليه كذلك في كتب ابن خالويه التي رجعت إليها .

(٤) في الأصل " لست " .

(٥) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وهو شاهد على زيادة الميمي أخيراً .

وهو من شواهد المنصف ٣ / ٢٥ ، وسر الصناعة ٨ / ٤٣٢ ، وكفاية المتحفظ ١٥٢ ، والمتع ٢٤١ مع

اختلاف يسير في بعض الألفاظ ، والصحاح (خدل ، زل ، كرى) واللسان (زرق ، وخذل) .

الكحلاء : التي تراها كأنها مكحولة . والرسحاء : قليلة لحم العجز والفخذين .

(٦) إضافة يوجبها السياق .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر سر الصناعة ٨ / ٤٢٩ ، وشرح الملوكى ١٦٠ .

(٩) في النسختين " القريرص " ، والصواب ما أثبت لأن الاحتكام يكون إلى المصدر ، ثم إنه تكرر مع ما

أَمَّا " دَلَامِصٌ " فَهُوَ الدَّرْعُ البَرَّاقُ ، فإلِمْ زَائِدَةٌ لِقَوْلِهِمْ : " دَرِعُ دِلَاصٌ ،
وَدَلِيسٌ " (١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ " وَمِنْ دِلَاصٍ قَوْلُهُمْ دِلَامِصٌ " فَفِيهِ (٢) تَبْيِينٌ لِزِيَادَةِ المِيمِ ؛
لِعَدَمِهَا فِي " دِلَاصٍ " ، وَلَا تَزَادُ " المِيمُ " فِي الفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ حَكَمُوا بِأَصَالَةِ مِيمِ :
مَعَدٌّ " لِقَوْلِهِمْ : " تَمَعَّدُوا " ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : تَمَسَّكْنَا ، وَتَمَدَّرَعُ وَتَمَنَّدَلُ ،
فَرَدِيُّ (٣) .

[زِيَادَةُ النُّونِ]

وَالنُّونُ زِيدَ أَوْلَى كَنَزَجِسٍ وَثَانِيًا كَعَنْصَلٍ وَعَنْبَسٍ

وَزِيدَ فِي القِنْفَخْرِ وَالكَتَهْبَلِ كَذَلِكَ فِي الضِّيْفَنِ وَالْجَحْفَلِ

النُّونُ فِي " نَرَجِسٍ " زَائِدَةٌ فَوْزْنُهُ " نَفْعِلٌ " مِثْلَ " نَضْرِبُ " ، فَلَوْ سُمِّيَ بِهِ

لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفَةً ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ .

وَزِيدَ أَيْضًا لِلْمُضَارَعَةِ نَحْوَ " نَقُومُ " إِذَا كَانَ لِلْجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، كَمَا

زِيدَتْ آخِرًا لِلْجَمَاعَةِ فِي " قُمْنَا ، وَضَرَبْنَا " (٤) زِيدَتْ أَوْلَى لِذَلِكَ المَعْنَى ، وَلِأَنَّ

(١) انظر المقتضب ١ / ١٩٧ ، والتكملة ٢٣٧ ، والمنصف ١ / ١٥١ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٣٤ .

(٢) فِي النسختين " فِيهِ " .

(٣) انظر شرح الشافية ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وشرح ابن القواس ١٣٢٣ حيث قال : " وَأَمَّا تَمَسَّكْنَا

وَتَمَدَّرَعُ وَتَمَنَّدَلُ فَالْأَجُودُ فِيهِ تَسْكُنُ وَتَدَّرَعُ وَتَمَنَّدَلُ " .

(٤) فِي (ف) " قُمْنَ ، وَضَرَبْنَا " بِنُونِ النِّسْوَةِ .

بعدها ثلاثة أصول^(١) ، ولأنه ليس في الأصولِ مثلُ " جَعْفَرٍ " بكسرِ الثَّالِثِ ،
وكذلك من كسرِ النُّونِ ؛ لأنه قد ثبتَ زيادتها في لغةٍ من فتحِ فهي في الأخرى
كذلك ، (فهما)^(٢) في المعنى واحدٌ .

(وَزِيدَتْ لِلْمُطَاوَعَةِ)^(٣) في الفعلِ نحو " كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ " وإنما زِيدَتْ
النُّونُ لِلْمُطَاوَعَةِ ؛ لأنَّ فِيهَا غِنًى وَسُهولةً وَامْتِدَادًا فَنَاسَبَ لِفِطْرَتِهَا مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ
فِي السُّهولةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " عُنْصَلٌ وَعَنْبَسٌ " ^(٤) فَمِثَالٌ لَزِيَادَتِهَا ثَانِيًا ، فَ« عَنْبَسٌ »
مَعْلُومٌ بِالِاشْتِقَاقِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " الْعَبُوسِ " ، فَأَمَّا " عُنْصَلٌ " ^(٤) فَلِعِدَمِ النَّظِيرِ فِي
الْأَصُولِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا مِثْلُ " جَعْفَرٍ " بِضَمِّ الثَّالِثِ .
وَالنُّونُ فِي " قِنْفَخَرٍ " زَائِدَةٌ لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ : " امْرَأَةٌ قَفَاخِرِيَّةٌ "
وَهِيَ الْغَلِيظَةُ الْجِسْمُ " ^(٥) .

(١) في الأصل " ولأنه بعد ثلاثة أصول " ، والشارح رجع هنا إلى الحديث عن " نرجس " ، والنرجس :

من الرياحين ، أعجمي معرب . المعرب ٣٧٩ ، واللسان في (نرجس) .

(٢) سقط من (ف) ، وفي الأصل " فهي " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) ليست واضحة في الأصل .

(٤) العنصل : نبت يشبه البصل البري . والعنيس : الأسد ، وقال أبو حاتم : العنيس من نعت الأسد ،

وهو " فنعل " من العبوس ، ينظر كتابه تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ٦١ .

(٥) انظر شرح أمثلة سيبويه ١٥٤ ، وسفر السعادة ٤٣٧/١ ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من

الأبنيه ١٤٧ .

وَأَمَّا " الْكَهْبَلُ " (١) بضم الباءِ ، فَنُونُهُ زَائِدَةٌ (٢) إِذْ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْأَصُولِ ، فَلَا يُقَالُ : " سَفَرَجُلٌ " بضم الجيمِ ، وَمَنْ فَتَحَ الْبَاءَ فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ زِيَادَتُهَا مَعَ ضَمِّ الْبَاءِ ، فَمَنْ فَتَحَهَا كَذَلِكَ ، إِذِ الْمَعْنَى فِي اللَّغَتَيْنِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الشَّجَرُ الْعِظَامُ .

وَأَمَّا " الْجَحَنفَلُ " فَمِثَالٌ لَزِيَادَتِهَا ثَالِثَةٌ ، وَهُوَ الْغَلِيظُ الشَّفَةِ ، دَلُّ الْأَشْتِقَاقِ عَلَى زِيَادَتِهَا ؛ لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمُ " الْجَحْفَلَةُ " وَهِيَ : الشَّفَةُ . وَمَتَى وَقَعَتِ النَّوْنُ ثَالِثَةٌ حُكْمَ بَزِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ كَثُرَتْ زِيَادَتُهَا فِيهِ ، وَلِأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا زَائِدًا ، وَهُوَ أَلْفُ التَّكْسِيرِ نَحْوُ : جَحَافِلَ تَكْسِيرِ جَحَنفَلٍ ، وَكَذَلِكَ " شَرَنْبِثٌ ، وَشَرَابِثٌ لِلْحَشَنِ الْكَفِينِ .

وَأَمَّا " الضَّيْفَنُ " ، وَهُوَ ضَيْفُ الضَّيْفِ ، وَقِيلَ : الطُّفَيْلِيُّ ، فَمِثَالٌ لَزِيَادَةِ النَّوْنِ أَحْيَرًا ، وَقِيلَ : النَّوْنُ فِيهِ أَصْلٌ ، وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ ، فَوَزَنُهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ : " فَعَلْنُ " ، وَعَلَى الثَّانِي " فَيَعْلُ " كَصَيْرَفٍ (٣) ، وَقَدْ كَثُرَ زِيَادَتُهَا آخِرًا بَعْدَ الْأَلْفِ إِذَا تَقَدَّمَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أُصُولُ نَحْوُ " سَكْرَانٌ " ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ [لِلْمَذْكُورِينَ] (٤) وَزِيدَتْ سَاكِنَةٌ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ لِلصَّرْفِ ، وَفِي آخِرِ الْأَفْعَالِ لِلتَّكْيِيدِ .

(١) الكهبل - بضم الباء وفتحها - : شجر ، ووزنه " فَنَعْلٌ " .

انظر شرح أمثلة سيبويه ١٥٨ ، وسفر السعادة ١ / ٤٥١ .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٣) (ف) " كيصرف " تحريف .

(٤) مكانه في الأصل بياض بقدر كلمتين ، والكلام في (ف) متصل ، وقد أكملتها من الشرح مجهول المؤلف لوحة ٢٠٢ ، وجاء في شرح ابن القواس ١٣٢٦ ما يلي " وتزاد أخيراً للدلالة على الصرف في الأسماء المتمكنة ، وبعد ألف التثنية والجمع عوضاً من الحركة والتنوين ، وللتوكيد في الأفعال المضارعة والأمر ، وفي الأمثلة الخمسة من المضارع " ، وانظر كذلك سر الصناعة ٤٤٩ / ٢ . حيث قال ابن جنى : " وتلحق التثنية والجمع الذي على حد التثنية عوضاً مما منع الاسم من الحركة والتنوين ، وذلك نحو الزيدان والعمران ، والزيدون والعمرون " .

[زيادة السين]

وَالسَّيْنُ فِي اسْتَفْعَلَ كَأَسْطَاعًا وَزَيْدٌ لِلتَّعْوِيضِ فِي أُسْطَاعًا

قَدْ اطَّرَدَتْ زِيَادَةُ السَّيْنِ فِي " اسْتَفْعَلَ " وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، وَمَعَ كَافِ الضَّمِيرِ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ وَقَفًّا فِي لُغَةِ بَكْرِ ؛ لِبَيَانِ كَسْرَةِ كَافِ الضَّمِيرِ الْمُؤَنَّثِ (١) فَيَقُولُونَ : " مَرَرْتُ بِكَسَى يَا امْرَأَةٌ " .
أَمَّا " اسْطَاعَ " فَفِيهَا لُغَاتٌ ثَلَاثٌ (٢) :

إِحْدَاهَا : مَا ذَكَرَ .

الثَّانِيَةُ : " اسْطَاعَ " بِوَصْلِ الهمزة ، فَحَذَفُوا التَّاءَ لِمَجَانِسَتِهَا الطَّاءَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ فَتَقَلَّ اجْتِمَاعُهُمَا .

الثَّالِثَةُ : " اسْتَاعَ " بِوَصْلِ الهمزة وَحَذَفِ الطَّاءَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي حَذْفِ التَّاءِ ، وَقِيلَ : حَذَفُوا التَّاءَ وَأَبْدَلُوا مِنَ الطَّاءِ تَاءً .

قَوْلُهُ

وَزَيْدٌ لِلتَّعْوِيضِ فِي أُسْطَاعًا

يُرِيدُ : وَزَيْدٌ غَيْرُ مُطَّرَدٍ فِي " أُسْطَاعَ " بِقَطْعِ الهمزة فِي الماضِي ، وَضَمِّ حَرْفِ المُضَارَعَةِ فِي المُضَارَعِ ، فَزَيْدَتِ السَّيْنُ عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الفِعْلِ ، وَالْمُرَادُ " أَطَاعَ ، يُطِيعُ " ، وَالْأَصْلُ " أَطْوَعُ " - بَفَتْحِ الْوَاوِ - فَتَقَلَّتِ الْفَتْحَةُ مِنَ الْوَاوِ - الَّتِي هِيَ عَيْنُ الفِعْلِ - إِلَى الطَّاءِ - الَّتِي هِيَ فَاءُ الفِعْلِ - إِرَادَةً لِلإِعْلَالِ حَمَلًا عَلَى الثَّانِي المَجْرَدِ الَّذِي هُوَ " طَاعَ يَطْوَعُ " ، فَلَوْلَا

(١) فِي (ف) " كَسْرُ كَافِ الضَّمِيرِ لِلْمُؤَنَّثِ " ، وَعَدَ النَّيْلِيُّ سَيْنَ الكَسْكَسَةِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ تَبِعًا

لِلرَّمْخَشْرِيِّ ، وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الشَّافِيَةِ " وَعَدَ سَيْنَ الكَسْكَسَةِ غَلَطًا ، لِاسْتِزْلَامِهِ شَيْنَ الكَشْكَشَةِ "

انظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ٢ / ٣٧٦ .

(٢) انظُرْ : شَرْحَ المَلُوكِيِّ ٢٠٨ .

ذَلِكَ لما اعتلتِ الواو لسكون ما قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً ؛ لِتَحْرِكُهَا فِي الْأَصْلِ
وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا الْأَنْ ، (وزادوا) (١) السَّيْنِ عِوَضاً مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ . وَرَدَّ
المبردُ هَذَا الْقَوْلَ - أَعْنَى قَوْلَ سَيْبَوِيهِ (٢) - وَقَالَ (٣) : إِنَّمَا يُعَوِّضُ (مِنْ الشَّيْءِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ) (٤) مَوْجُوداً وَالْفَتْحَةَ هُنَا مَوْجُودَةً فِي الْكَلِمَةِ ، وَإِنَّمَا نُقِلَتْ مِنْ
الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ ، فَيَكُونُ هَذَا جَمْعاً بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعَوِّضِ مِنْهُ ، وَهُوَ قَبِيحٌ ، قَالَ
الْمُنْتَصِرُ لِسَيْبَوِيهِ (٤) : إِنَّ التَّعْوِيضَ إِنَّمَا حَصَلَ مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ عَنْهَا
لَا مِنْ ذَهَابِ الْحَرَكَةِ عَنِ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، فَصَارَتِ الْعَيْنُ (مُعْرَضَةً لِلْحَذْفِ) (٥) إِذَا
لَقِيَهَا سَاكِنٌ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي الْأَمْرِ : " أَطِعْ " ، وَفِي النَّهْيِ " لَا تَطِعْ " ، وَذَلِكَ
إِنَّمَا كَانَ لِدَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ وَنَقْلِهَا إِلَى الْفَاءِ ، وَهَذَا التَّعْوِيضُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ .

[زيادة الهاء]

والهاء في هركولة إذ أصلها ركل ، وهاء أمهات مثلها

زيادة " الهاء " أولاً ليس بقياس ، فالهركولة : المرأة الجسيمة ، فالهاء

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٨٥ ، ٤٨٣ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ١ / ١٩٨ : " وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد ، وهو "

استفعل " وما تصرف منه " وانظر شرح الشافية ٢ / ٣٨٠ ، وسر الصناعة ١ / ١٩٧ ، والمتع ٢٢٤ ،

وشرح الملوكي ٢٠٧ حيث نص على رأي المبرد .

(٤) ينظر هذا في شرح الملوكي ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وشرح المفصل ١٠ / ٦ .

(٥) في الأصل " معوضة للحرف " تحريف .

فِيهَا زَائِدَةٌ ، حَكَاهُ الْأَخْفَشُ^(١) ، قَالَ : لِأَنَّهُ مِنَ الرَّكْلِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ
الْأَرْجُوزَةِ : " إِذْ أَصْلُهَا رَكْلٌ " يُرِيدُ أَنَّ الْأَشْتِقَاقَ قَدْ دَلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْهَاءِ فِي
الْهَرِكُولَةِ . وَوَزَّنَهَا " هَفْعُولَةٌ " ^(٢) ؛ لِأَنَّهَا مِنَ " الرَّكْلِ " لِأَنَّ الْمِرَاةَ السَّمِينَةَ
لثِقَلِهَا^(٣) تَرَكُّلٌ فِي مَشِيئِهَا ، أَيْ : تَرَفَعُ رِجْلُهَا وَتَحْطُهَا بِقُوَّةٍ كَالرَّفْسِ .

وَقِيلَ : إِنَّ " الْهَاءَ " زَائِدَةٌ كـ " هَبْلَعٌ " ؛ لِأَنَّهُ مِنَ " الْبَلْعِ " ، وَ " هَجْرَعٌ " ^(٤)
لِأَنَّهُ مِنَ " الْجَزَعِ " ، وَكَذَلِكَ " هَلِقَامَةٌ " ؛ لِأَنَّهُ مِنَ " اللَّقْمِ " .

وَقَدْ زِيدَتْ " الْهَاءُ " فِي أَهْرَاقٍ - يُهْرِيقُ ، بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّ
حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَ (زِيدَتْ) ^(٥) الْهَاءُ فِيهَا عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الْعَيْنِ ،
فَهِيَ كَالسَّيْنِ فِي " أَسْطَاعٍ " .

١ / ٢٣٧

(١) حكاها الأخفش عن الخليل ، انظر سر الصناعة ٢ / ٥٦٩ ، وشرح الملوكي ٢٠٤ .

(٢) في النسختين " مفعولة " تحريف ، وانظر شرح الملوكي ٢٠٤ ، وابن يعيش ١٠ / ٥ ، وسر الصناعة
٢ / ٥٦٩ ، والتتمة في التصريف ٥٤ ، وسفر السعادة ١ / ٥٠٣ .

(٣) في (ف) " لسمنها "

(٤) الهجرع : الرجل الطويل الأحمق ، كآئه من " الجرع " وهو المكان السهل المنقاد ، فهو من معنى
الطول .

انظر شرح الملوكي ٢٠٤ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٦٩ ، وسفر السعادة ١ / ٤٩٩ .

(٥) في النسختين " فتح " ولعل الصواب ما أثبت : لأن فتح الهاء في أَهْرَاقٍ يُهْرِيقُ عوضاً من حركة
العين غير معروف بل المعروف أن الهاء هي التي جئ بها عوضاً عن نقل حركة العين كالسين في
أسطاع وسينكره الشارح في ص ٦١١ ، فأما (هَرَّاقٌ يُهْرِيقُ) بفتح الهاء فليس فيها تعويض وإنما
هي لغة ثالثة إذ أصل الفعل " أراق " ثم أبدلت الهمزة هاء فأصبحت (هَرَّاقٌ) ، ودخل حرف
المضارعة أهريق ، يُهْرِيقُ ، وراجع شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، وابن يعيش ١٠ / ٥ ،
وشرح الملوكي ٢٠٨ .

قَوْلُهُ " وَهَاءُ أُمَّهَاتٍ مِثْلَهَا " أَيْ : مِثْلُ هَاءِ " هِرْكَوْتَةٍ " فِي الزِّيَادَةِ وَفِي كَوْنِهَا غَيْرَ مُطْرَدَةٍ لِقَوْلِهِمْ : " أُمَّاتٌ " قَالَ الشَّاعِرُ :

فَرَجَبْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا (١)

وَاسْتَعْمَالُ " الأُمَّهَاتِ " [فِي النَّاسِ أَغْلَبُ ، وَالأُمَّاتُ] (٢) فِي البِهَائِمِ أَغْلَبُ وَوَزْنُ " أُمٌّ " فَعْلٌ " مِثْلُ " حُبٌّ ، وَدُرٌّ " فَعَيْنُهَا وَلامُهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَالهَمْزَةُ فَاوْهَاءَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " تَأَمَّهْتُ " (٣) فَهُوَ رِدِّيُّ ، وَقَالَ الآخَرُ :

أُمَّهَتِي خَنْدِفٌ وَأَلْيَاسُ أَبِي (٤)

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ " الهَاءُ " أَصْلًا ، وَوَزْنُ " أُمَّهَةٍ " " فَعْلَةٌ " (٥) مِثْلُ " أَبْهَةٌ " ، وَوَزْنُ " أُمَّهَاتٍ " فُعَلَاتٌ ، وَوَزْنُ " تَأَمَّهْتُ " " تَفَعَّلْتُ " ، فَالْهَاءُ لَامٌ . وَالصَّحِيحُ الأَوَّلُ ، وَهُوَ زِيَادَةُ الهَاءِ ، لِسُقُوطِهَا فِي المَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الأَصْلُ ، حَكَى ثَعْلَبٌ : " أُمَّ بَيْنَةَ الأُمُومَةِ " (٦) ، وَأيضًا زِيَادَةُ الهَاءِ فِي " أُمَّهَاتٍ " أَيْسَرُ مِنْ حَذْفِهَا فِي

(١) هذا عجز بيت لمروان بن الحكم ، مصدره :

إذا الأمهات قبحن الوجوه

وهو من شواهد الصحاح ، واللسان في " أمم " ، والمفصل ٣٥٩ ، وشرح الملوكي ٢٠٢ ، وشرح

الشافعية ٢ / ٢٨٣ ، وابن يعيش ٤ / ١٠ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٠٨ .

(٢) إضافة يوجبها السياق وهو في الشرح المجهول المعتمد صاحبه على شرح النيلي .

(٣) معنى " تأمته فلانة " : اتخذتها أمًّا ، والمشهور تأممتها بالميم .

(٤) قائل هذا الرجز هو قصي بن كلاب جد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

انظر : المفصل ٣٥٩ ، وابن يعيش ٤ / ١٠ ، والمتع ١ / ٢١٧ ، وشرح الشافعية ٢ / ٣٨٢ ، وشرح

الملوكي ٢٠٣ .

(٥) انظر الأصول في النحو ٣ / ٣٣٦ .

(٦) انظر الفصيح ٢٨٢ (ت / د . عاطف مذكور) .

" أَمَاتٍ لِكثْرَةِ الزِّيَادَةِ فِي الْكَلَامِ وَقِلَّةِ الْحَذْفِ فِيهِ ، وَوَزْنُ " أُمَّهَاتٍ " فَعْلَهَاتٍ " (١) فِي الصَّحِيحِ .

وَقَدْ زِيدَتْ أَلْهَاءُ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةً مُطْرَدَةً نَحْوَ " غُلَامِيَهْ ، وَلِمَهْ ؟ .

[زِيَادَةُ اللَّامِ]

وَاللَّامُ نَحْوُ عَبْدَلٍ ، وَذَلِكَ كَذَاكَ لِلْبَعِيدِ قُلُ هُنَالِكَا

اللَّامُ فِي " عَبْدَلٍ " زَائِدَةٌ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ " عَبْدٍ " ، وَكَذَلِكَ زَيْدَلٌ ، وَفَحَجَلٌ " لِقَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ ، وَرَجُلٌ أَفْحَجٌ " لِذَلِكَ تَتَدَانِي صُدُورُ قَدَمِيَهْ وَيَتْبَاعِدُ عَقْبَاهُ . وَاللَّامُ فِي " ذَلِكَ " زَائِدَةٌ لِبُعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ ، وَ " هُنَالِكَ " إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَعْدَ مَنْ الْأَمَكِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ اللَّامِ وَحَرْفِ التَّنْبِيهِ فَلَا يَقَالُ : " هَذَاكَ " وَلَا " هَهُنَالِكَ " ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيهِ يُفِيدُ قُرْبَ الْمُشَارِ إِلَيْهِ وَاللَّامُ يُفِيدُ بَعْدَهُ ، فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ .

وَفِي " هَيْقَلٍ " - وَهُوَ (٢) ذَكَرُ النَّعَامِ - اِحْتِمَالٌ ، فَمَنْ جَعَلَ الْيَاءَ زَائِدَةً فَاللَّامُ أَصْلٌ ، لِئَلَّا تَبْقَى الْكَلِمَةُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَوَزْنُهُ « فَيْعَلٌ » مِثْلُ « صَيْرَفٍ » لِقَوْلِهِمْ : « هَيْقَلٌ » ، وَهُوَ الْفَتَى مِنَ النَّعَامِ ، وَمَنْ قَالَ « هَيْقٌ » - وَهُوَ ذَكَرُ النَّعَامِ - فَاللَّامُ زَائِدَةٌ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَوَزْنُهُ « فَعَلٌ » ، وَاللَّامُ فِي « فَيْشَلَةٌ » (٣) زَائِدَةٌ لِسُقُوطِهَا فِي « فَيْشَلَةٌ » ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " فَعْلَاتٍ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ شَرْحَ ابْنِ الْقَوَاسِ ١٣٢٧ ، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣ / ٣٣٦ .

(٢) (ف) " وَفِي " تَحْرِيفٌ .

(٣) الْفَيْشَلَةُ : رَأْسُ الذِّكْرِ .

[الميزان الصرفي]

وَكُلُّ حَرْفٍ زَيْدٌ لَا تُغْيِرُهُ بِلَفْظِهِ إِذَا وَزَنْتَ تَذَكُّرُهُ
وَالْأَحْرَفُ [الَّتِي] (١) تَكُونُ أَصْلًا قَابِلٌ بِهَا إِذَا وَزَنْتَ فِعْلًا

الْحَرْفُ الزَّائِدُ يُوَزَّنُ بِلَفْظِهِ مَا لَمْ يَكُنْ أَصْلًا مُكْرَرًا إِمَّا لِلإِلْحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ ،
وَكَذَلِكَ الْمَبْدَلُ مِنْ تَاءٍ " افْتَعَلَ " وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ (٢) ، فَتَقُولُ فِي وَزْنِ " ضَارَبَ " (٣)
« " فَاعِلٌ » فَتَأْتِي فِي الْوِزْنِ (٤) بِلَفْظِ الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ ، وَفِي « مَضْرُوبٍ » :
« مَفْعُولٌ » فَتَأْتِي بِلَفْظِ الْمِيمِ ، وَفِي " الدَّقِّعِمِ " - بِكُسْرِ الْفَاءِ وَاللَّامِ - وَهُوَ
التُّرَابُ (٥) : « فِعْلِمٌ » فَتَأْتِي بِلَفْظِ الْمِيمِ ، (وَفِي " دِلَامِصَ ") (٦) : « فُعَامِلٌ »
فَتَقَابِلُ الزَّائِدَ بِالزَّائِدِ ، وَالْأَصْلَ (بِالْأَصْلِ) (٧) ، وَهُوَ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ ، وَأَمَّا
الْمُكْرَرُ فَيُوَزَّنُ بِلَفْظِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ عَلَى ضُرُوبٍ :

أَحَدُهَا : تَكَرُّيرُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ " مَرْمَرِيْسٍ " وَهُوَ الْأَمْلَسُ (٨) ، وَهُوَ
صِفَةٌ لَا اسْمٌ ، وَوَزْنُهُ " فَعْفَعِيلٌ " .

الثَّانِي : تَكَرُّيرُ الْعَيْنِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " اللّاتِي " ، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ سَائِرِ الشُّرُوحِ .

(٢) انظر ٥٥٥/٢ .

(٣) (ف) " ضارب : فاعل " بالاسم .

(٤) فِي (ف) " بِالْوِزْنِ " .

(٥) فِي الْأَصْلِ " الشَّرَابِ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ سَفَرِ السَّعَادَةِ ٢٧٢ / ٨ .

(٦) فِي الْأَصْلِ " وَلَا دِلَامِصَ " تَحْرِيفٌ .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٨) وَقِيلَ : الدَّاهِيَةُ . يَنْظُرْ سَفَرِ السَّعَادَةِ ٤٥٩ / ٨ ، وَاللِّسَانَ فِي (مَرْسَى) .

أحدهما : بغير فاصِلٍ نحو " حُمْرٍ " (طَائِرٌ) (١) ، وَصِفَةٌ نحو " زُمَّلٍ " (٢) ،
وَهُوَ الضَّعِيفُ ، وَوَزْنُهُ " فَعْلٌ " .

وَالثَّانِي : تَكَرُّرُ الْعَيْنِ [مَعَ] (٣) فَاصِلٍ ، وَهُوَ عَلَى " فَعَوَعَلٍ " نحو ٢٣٧ ب
" غَدَوْدَنٍ ، وَقَطَوَطَى " ، فَالْغَدَوْدَنُ : الطَّوِيلُ المُسْتَرخِي ، وَالْقَطَوَطَى : الحِمَارُ
القَصِيرُ الظَّهْرُ .

الثَّلَاثُ : المُضَاعَفُ اللَّامِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ " دَمَكَمَكٍ " (٤) ، وَصَمَمَحَحٍ " (٥) فِي
الصِّفَةِ ، وَ" بَرَهْرَهَةٍ " ، وَفِي الأَسْمِ نَحْوُ " حَبْرَبِرٍ " (٦) .
فَالدَمَكَمَكُ ، وَالصَمَمَحَحُ : الشَّدِيدُ ، وَوَزْنُهُ « فَعْلَعَلٌ » (٧) ، وَالْبَرَهْرَهَةُ :
النَّاعِمَةُ مِنَ النِّسَاءِ ، وَوَزْنُهَا " فَعْلَعَلَةٌ " (٨) ، وَالْحَبْرَبِرُ : الشَّيْءُ القَلِيلُ (٩) .
الرَّابِعُ : تَكَرُّرُ اللَّامِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

(١) سقط في (ف) ، انظر معناه في شرح أمثلة سيبويه ٨٢ ، وسفر السعادة ٢٢٣ / ١ ، واللسان في
(حمر) .

(٢) ويقال فيه : زُمَّيل ، وَزَمَال . ينظر شرح أمثلة سيبويه ١٠١ ، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه
٩٣ ، وشرح الشافية ١٧٩ / ٢ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل " دمكمكى " ومعناه : شديد كما سيذكره قريباً . ينظر شرح أمثلة سيبويه ٩٥ ، وسفر
السعادة ٢٧٤ / ١ .

(٥) قال عنه الجواليقي في شرح أمثلة سيبويه ١١٦ : " الغليظ القصير " ، وكذا في تفسير غريب ما في
كتاب سيبويه من الأبنية ١١٤ ، وسفر السعادة ٣٢٤ / ١ .

(٦) في (ف) " خنزير " تصحيف .

(٧) في الأصل " فعلل " تحريف .

(٨) في الأصل " فعلعة " تحريف .

(٩) انظر شرح أمثلة سيبويه ٨٣ ، وسفر السعادة ٢٢١ / ١ ، واللسان في (حبر) .

أَحَدُهُمَا : بغيرِ فَاصلِ نَحْوُ " قَرَدَدٍ ، وَمَهْدَدٌ " (١) ، وَ " فِلِزٌ " لِجَوْهَرِ
 الأَرْضِ ، وَ " طِمْرٌ " لِطَوِيلِ القَوَائِمِ مِنَ الخَيْلِ الخَفِيفِ الوَثْبِ .
 وَالثَّانِي : بِفَاصلِ نَحْوُ " جِبَابٍ ، وَشِمْلَالٍ " ، وَهُوَ النَّاقَةُ الخَفِيفَةُ ،
 وَ "سِنْدَادٌ" اسمُ مَوْضِعٍ (٢) ، قَالَ الأَسُودُ (٣) :
 وَالْقَصْرُ نِى الشُّرْفَاتِ مِنْ سِنْدَادٍ (٤)
 وَوزْنُهُ " فِعْلَالٌ " .

وَيَقَابِلُ الأَصْلُ بِالفَاءِ وَالعَيْنِ وَاللَّامِ فى الثَّلَاثِيَّ ، وَالأَصْلُ : هُوَ الَّذِي يَثْبُتُ
 فى جَمِيعِ تَصَارِيفِ الكَلِمَةِ لا لِعَارِضٍ يَعْرُضُ لَهُ مِنَ اعْتِلَالٍ ، أَوْ جَمْعٍ إِنْ كَانَ
 خُمَاسِيًّا لا زَائِدٍ فِيهِ .

قَوْلُهُ : "قَابِلٌ بِهَا إِذَا وَزَنْتَ فِعْلًا" (٥) " الفِعْلُ " مَنصُوبٌ . بِ " قَابِلٌ " .
 أَي : : قَابِلٌ بِهَا الفِعْلُ إِذَا وَزَنْتَ الأَصْلَ ، يُرِيدُ بِالفِعْلِ " الفَاءُ ، وَالعَيْنُ ، وَاللَّامُ " ،
 وَقَدْ ذَكَرْنَا لَأَيِّ سَبَبٍ كَانَ المَعْيَارُ الَّذِي تَوَزَّنُ بِهِ حُرُوفُ لَفْظِ الفِعْلِ فى أَوَّلِ

(١) القردد : الأرض الغليظة الواسعة ، ينظر شرح أبنية سيبويه ١٣٨ ، وسفر السعادة
 ٤٢٤/٨ ، مهدد : اسم امرأة . عن شرح أمثلة سيبويه ١٦٣ .

(٢) انظر شرح أمثلة سيبويه ١٠٥ ، وفيه هو قصر بالعذيب كانت العرب تحجه ، ومعجم البلدان
 ٢٦٥/٣ .

(٣) الأسود بن يعفر شاعر فحل متقدم من شعراء الجاهلية .

ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١/١٤٧ ، والأغاني ١١/١٢٨ .

(٤) هذا عجز بيت صدره :

أهل الخورتق والسدير وبارق .

انظر ديوانه ٢٦ - ٢٧ ، والمفضليات ٢١٧ ، وشرحها للتبريزي ٢/٧٩٤ ، والمعارف ٦٤٧ ، وسفر
 السعادة ١/٣٠٩ .

(٥) فى النسختين " الفعلا " والتصويب من النظم السابق .

الكلام في التصريف (١) ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَوْزُونِ قَلْبٌ قَلْبَتْ فِي الزَّئِنَةِ فَتَقُولُ :
 وَزَنْ " أَشْيَاءَ " لَفَعَاءُ (٢) ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا " شَيْئَاءُ " بِوَزْنِ " فَعَلَاءَ ، فَقَدَّمُوا اللَّامَ
 عَلَى الْفَاءِ ، وَعَكَّسَهُ " حَادِي " وَزَنْهُ " عَالِفُ " فَأَخْرَجُوا الْفَاءَ بَعْدَ اللَّامِ .
 وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي الْمَوْزُونِ حَذْفٌ حَذَفَتْ فِي الزَّئِنَةِ فَتَقُولُ فِي وَزْنِ " يَدِ ،
 وَدَمِ " : " فَعُ " ، وَوَزْنُ " اسْمِ " " اَفْعُ " .

وَأِنْ يَزِدُ عَلَى ثَلَاثِ كَرَّرِ اللَّامَ نَحْوَ فَعَلَلٍ فِي جَعْفَرٍ

يُرِيدُ : وَأِنْ يَزِدِ الْأَصْلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَرَّرِ اللَّامَ فِي الْوَزْنِ ، (فَتَقُولُ فِي وَزْنِ
 " جَعْفَرٍ " : " فَعَلَلُ " بِلَامَيْنِ فِي الرَّبَاعِيِّ ، وَثَلَاثَةٍ فِي الْخَمَاسِيِّ ، فَتَقُولُ فِي وَزْنِ
 " جَحْمَرَشٍ " : " فَعَلَّلُ " .

وَأِنَّمَا كَرَّرْتَ اللَّامَ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِيَّ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثِيَّ قَدْ اسْتَوْفَى (٣)
 الْفَاءَ وَالْعَيْنَ وَاللَّامَ ، وَإِنَّمَا كَانَ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِلَفْظِ " اللَّامِ " ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ
 لَاصَقَهَا وَيَعُدُّ عَنِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ، لِفَصْلِ اللَّامِ الْأُولَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَيْنِ ، وَهُوَ مِنْ
 الْفَاءِ أَبْعَدُ .

(١) ينظر ٢ / ٥٥٥ .

(٢) في الأصل " أفعاء " تحريف من الناسخ .

(٣) (ف) " اشتق " تحريف .

[مَسَائِلُ التَّمْرِينِ]

وَإِنْ بَنَيْتَ فَعَلًّا مِنْ ضَرَبَا تُلْحِقُهُ بِجَعْفَرٍ قُلْ : ضَرَبَا
وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ وَايَ كَمَفْعَلٍ مَوَايَ عَلَى مِثَالِ مَرْمَى يُجْعَلُ

الْقَصْدُ بِقَوْلِهِمْ : ابْنِ كَذَا مِثْلَ كَذَا : إِتْقَانُ عِلْمِ التَّصْرِيفِ بِالرِّيَاضَةِ فِيهِ ، وَحُصُولِ الدَّرَبَةِ بِالْعَمَلِ (١) ، فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : (ابْنِ مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا) أَيْ : رَكَّبَ مِنْ لَفْظِ كَذَا مِثْلَ زِنَةِ لَفْظِ كَذَا مُسْتَعْمِلًا فِي ذَلِكَ مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ لِمِثَالَةِ الْبِنَاءِ الْمَطْلُوبِ مِمَّا ثَلَّثَهُ ، فَتَأْخُذُ الْحُرُوفَ الْأَصْلِيَّةَ مِنَ الْكَلِمَةِ فَتُقَابِلُ بِهَا الْفَاءَ ، وَالْعَيْنَ وَاللَّامَ مِنَ الْكَلِمَةِ الْمَطْلُوبِ مِثَالُهَا مِنْ حَرَكَةِ وَسُكُونِ ، وَتَأْتِي بِالزَّائِدِ عَلَى لَفْظِهِ ، وَتَبْنِي مِنَ الثَّلَاثِيِّ مَا زَادَ عَلَيْهِ لَا مَا نَقَصَ عَنْهُ (٢) ، وَيَجُوزُ أَنْ تَبْنِي مِنَ الثَّلَاثِيِّ ثَلَاثِيًّا يُخَالِفُهُ فِي الْبِنَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَبْنِي مِنَ " رَمَى " مِثْلَ " ضَرَبَ " ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ " رَمَى " (٣) مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمِثَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَبْنِي مِنَ " ضَرَبَ " مِثْلَ " مِثْلَ ١ / ٢٣٨ " سَمِعَ " ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كَسَرْتَ الرَّاءَ ، وَإِذَا قِيلَ لَكَ : ابْنِ مِنْهُ مِثْلَ " عَظَّمَ " ضَمَمْتَ الرَّاءَ مِنْ " ضَرَبَ " ، فَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ " ضَرَبَ " مِثْلَ " زَبْرَجَ " قُلْتَ : " ضَرِبْتُ " فَتَكْرَرُ (٤) الْبَاءُ وَتَكْسِرُ أَوَّلَهُ وَتَأَلِّثُهُ ، وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ " ضَرَبَ " مِثْلَ "

(١) انظر شرح الشافية ٣ / ٢٩٤ .

(٢) (ف) " منه " ، وزاد ابن القواس في شرحه ١٣٣١ : " وإلا لكان ذلك هدمًا لا بناءً " .

(٣) (ف) " مرمى " تحريف .

(٤) (ف) " فتكرير " تحريف .

سِبْطُرٍ " قُلْتَ : " ضَرِبٌ " بكسر الضاد وإدغام الباء الأولى - لسكونها - فى
 الثَّانِيَةِ (١) ، وَمِثْلُ " قِرْطَعِبٍ " (٢) : " ضَرِبٌ " ، فَتَدْعُمُ الْبَاءُ السَّاكِنَةَ فِيمَا
 بَعْدَهَا ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ فِى الصَّحِيحِ .
 وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ وَالْمَهْمُوزُ فَفِيهِ الصُّعُوبَةُ وَالْإِشْكَالُ ، وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ فَكَقَوْلِهِ : " وَإِنْ
 بَنَيْتَ مِنْ وَاى " .

اعْلَمْ أَنَّ " وَاى يَبْيِ " (٣) بِمَعْنَى " وَعَدَّ " وَهُوَ مُعْتَلُّ الْفَاءِ وَاللَّامِ ، فَفَاوُهُ
 وَأُو ، وَلَامُهُ يَاءٌ ، فَإِذَا بَنَيْتَ مِنْهُ مِثْلَ " مَفْعَلٍ " قُلْتَ : " مَوَاى " بِوَزْنِ " مَوْهَبٍ " ،
 وَأَصْلُهُ " مَوَاى " بِيَاءٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، لَكِنْ قَلِبْتَ الْيَاءَ أَلِفًا ؛ لِتَحْرِكُهَا وَأَنْفَتَاحِ مَا
 قَبْلَهَا كَمَا قَلِبْتَ الْيَاءَ (فِى " مَرْمَى ") (٤) أَلِفًا ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ
 الْهَمْزَةِ عَلَى الْوَاوِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا وَحَذَفْتَهَا فَتَقُولُ : " مَوَى " (٥) .
 وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ " وَاى " مِثْلَ " جَعْفَرٍ " قُلْتَ : " وَايَا " بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ ؛
 لِأَنَّهَا فِى مُقَابَلَةِ الْعَيْنِ مِنْ جَعْفَرٍ ، وَتَقَلَّبَ الْيَاءُ الْأَخِيرَةَ أَلِفًا ؛ لِتَحْرِكُهَا
 وَأَنْفَتَاحِ مَا قَبْلَهَا . وَيَجُوزُ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلِفًا ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْفَتَاحِ مَا
 قَبْلَهَا كَمَا فِى " رَأْسٍ " (٦) .

(١) فى الأصل " الثالثة " تحريف .

(٢) قرطعب : دابة ، وقيل : الخرقه ، وقيل : السحاب .

ينظر سفر السعادة ١ / ٤٢٤ ، واللسان (قرطعب) .

(٣) بعده فى (ف) " وَايَا " .

(٤) سقط فى (ف) .

(٥) زاد ابن القواس فى شرحه ١٣٣٢ : " ولا يلزم منه قلب الواو ألفاً ؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع إعلالين . "

(٦) فتكون حينئذ " وَاي " .

وإن بنيت من " وَايَ " مثل " سَفَرَجَلٍ " قلت : " وَايَا " (١) فتبدل الياء الثالثة أَلِفًا ؛ لِتَحْرِكِهَا وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَتُدْغِمُ الْيَاءَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِسُكُونِهَا .

وإن بنيت من " وَايَ " مثل " إصْبَعٍ " بكسر الهمزة وفتح الباء قلت : " إِيَّايَ " (٢) بقلب الواو ياءً ؛ لِسُكُونِهَا (وَأِنْكَسَارِ) (٣) ما قبلها (وتبدل الياء (٤) لِتَحْرِكِهَا وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا) (٥) أَلِفًا ، وَإِنْ أَلْقَيْتَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الْيَاءِ وَحَذَفْتَهَا قُلْتَ : " إِيَّأ " بفتح الياء وحذف الهمزة .

وإن بنيت من " وَايَ " مثل " أَلْبُمِ " (٦) قلت : " أُوَيْ " (٧) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر الهمزة التي هي عين الكلمة ، والأصل " أُوَيْ " فأبدلت من ضمة العين كسرةً ؛ لِأَجْلِ الْيَاءِ (٨) ، ثم حذفت الياء ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا (٩) ، وَبَقِيَتِ الْكَسْرَةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا فَصَارَ كَقَاضٍ .

(١) والعمل فيه كما يلي " وَايِي " ثم " وَايِيَا " ثم " وَايَا " ؛ لأنه قد اجتمع في هذا البناء ثلاث ياءات ، فأبدلت الأخيرة أَلِفًا ، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية لوجود المقتضى للإدغام ، وهو اجتماع المثنيين مع سكون الأول منهما .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) في النسختين " وانفتاح " تحريف ، لأن الأصل فيه " إِيَّايَ " بكسر الهمزة الأولى .

(٤) أي : الياء الأخيرة .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) الألبم : جمع أبلمة ، وهي خوصة المقل .

انظر المنصف ٣ / ٩٠ ، وشرح أمثلة سيبويه ٢٩ .

(٧) (ف) " أُوَيْ " تحريف .

(٨) فتصير على " أُوَيْي " .

(٩) فتصير على " أُوَيْ " .

فَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ " وَأَى " مِثْلَ "إِصْبَعٍ" بِكَسْرِ الهمزةِ والبَاءِ قُلْتَ: "إِيءٌ" (١) ،
تُبْدِلُ الواوَ يَاءً ؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها ، وتحذفُ الياءَ الأخيرةَ ؛ لسكونِها
وسكونِ التنوينِ بعدها ، وتبقى كسرةُ الهمزةِ تدلُّ عليها .

وَلَوْ ذَهَبْنَا نَسْتَقْصِي جَمِيعَ الْأَبْنِيَةِ مِنْ " وَأَيْتٌ " وَحَدَهُ لَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ
كِتَابٌ بَسِيطٌ (٢) فَمَا ظَنُّكَ بِالْبِنَاءِ مِنْ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْأَفْعَالِ ، وَكَيْفَ لَا
يَطُولُ ذَلِكَ وَالْأَبْنِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا سَبِيوِيهِ (٣) تَقْرُبُ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ بِنَاءٍ ، فِي أَبْنِيَةِ
الْأَسْمَاءِ وَحَدَّهَا !

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَلَّ عَلَى ضُرُوبٍ ، مُعْتَلُّ الْفَاءِ (٤) كَوَعَدَ ، [وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ
كَقَالَ] (٥) ، وَمُعْتَلُّ اللَّامِ كَرَمَى ، وَغَزَا ، وَمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ " يَوْمٍ ،
وَيَيْنٌ " (٦) ، وَمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَاللَّامِ نَحْوُ " وَأَيْتٌ " ، وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَاللَّامِ نَحْوُ " طَوَى ،
وَحَيَّيْتُ " ، وَمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ كَالْوَاوِ فِي حُرُوفِ التَّهْجِيِّ .

(١) والأصل " إؤئي " ثم " إئي " ثم " إيء " .

(٢) (ف) " كتابا بسيطا " بالنصب خطأ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٤٢ ، والمزهر ٢ / ٤ .

(٤) في النسختين " العين " خطأ .

(٥) أكملت هذا السقط من الشرح المجهول وشرح ابن القواس ١٣٣٢ ، فكلاهما أفاد من النيلي .

(٦) بين : قال عنه ياقوت في معجم البلدان ٥ / ٤٥٤ : " بالفتح ثم السكون ، وآخره نون ، وليس في

كلامهم ما فإؤه وعينه ياء غيره ، قال الزمخشري : بين : عين بواد يقال له : حورتان .. ، وقال غيره :

بين اسم واد " ، وانظر كذلك سر الصناعة ٢ / ٧٢٩ حيث قال ابن جنى " وليس له في الأسماء

نظير " .

[الحذف] (١)

وَالْحَذْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ وَالْفِ
 كَالَابِ وَالْيَدِ اعْتِبَاطاً عُرْفاً (٢)
 كَالْحَذْفِ لالتقاء ساكنتين
 نَحْوُ قَتَى وَصَلَاً وَنَحْوِ أُكْرِمَ
 فَمِنْهُ مَا لِيغْيِرَ عِلَّةَ حَذْفِ
 وَمِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قَدْ حُذِفَا (٣)
 وَالْحَذْفُ لالتقاء هَمْزَتَيْنِ
 أَوْ مُلْحَقٍ بِهِ كَمَثَلِ يُكْرِمُ

لما ذَكَرَ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّهُ مُقَابِلُ الزِّيَادَةِ ،
 وَالْحُرُوفُ الَّتِي تُحَذَفُ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفاً (٤) ، وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الأَرْجُوزَةِ مِنْهَا
 أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ ، وَهِيَ [الواوُ] (٥) ، وَالْيَاءُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالْهَمْزَةُ ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ
 الْجَمِيعَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

وَقَدْ قَسَمَ الْحَذْفَ إِلَى نَوْعَيْنِ :

أحدهما : بغيرِ عِلَّةٍ ، وَهُوَ غَيْرُ مَقِيسٍ ، وَيَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ .

وَالثَّانِي : مَا حُذِفَ لِعِلَّةٍ تُوجِبُ حَذْفَهُ ، وَهُوَ مَقِيسٌ .

فَالأَوَّلُ يُسَمَّى اعْتِبَاطاً أَي : حُذِفَ لِيغْيِرَ عِلَّةً اقْتَضَتْ حَذْفَهُ ، مِنْ قَوْلِهِمْ :

عَبَطْتُ الشَّاةَ : إِذَا ذَبَحْتَهَا وَلَا عِلَّةَ بِهَا تَدْعُو إِلَى ذَبْحِهَا (٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُ

الشَّاعِرِ :

(١) جاء بحاشية الأصل " بيان الحروف المحذوفة " .

(٢) في النسختين " حذفاً " والمثبت من بقية الشروح .

(٣) في الأصل " عرفاً " .

(٤) قال ابن القواس في شرحه ١٣٣٣ : " يجمعها قولك : " يَخْفَنَ حَائِطٌ وَهَبٌ " .

(٥) إضافة يوجبها السياق .

(٦) انظر اللسان والتاج في (عبط) .

وَمَنْ لَمْ يُعْتَبَطْ يَهْرَمَ وَيُسَامُ وَتَسْلَمُهُ الْمُنُونُ إِلَى انْقِطَاعِ (١)

أَيُّ : مَنْ لَمْ (٢) يَمُتْ شَابًا أَوْ قَتْلًا بِغَيْرِ عِلَّةٍ .

قَوْلُهُ : "كَالْأَبِ وَالْيَدِ" مِثَالٌ لِمَا حُذِفَ اعْتِبَاطًا ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ :

"اعْتِبَاطًا عَرَفَا" (٣) ، أَمَا "الْأَبُ" فَاصْلُهُ "أَبُو" بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ؛ لَرَدِّ الْوَاوِ

فِي التَّنْبِيَةِ نَحْوُ "أَبْوَانِ" ، وَفِي الْجَمْعِ قَالُوا : "أَبَاءُ" ، فَالْهَمْزَةُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ،

وَفِي التَّصْغِيرِ نَحْوُ "أَبِي" ، وَقَالُوا : "مَا لَهُ أَبٌ يَأْبُوهُ" (٤) . وَكَذَلِكَ "أَخٌ"

أَصْلُهُ "أَخُو" ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي "الْأَبِ" .

وَمِثْلُ "أَبٍ" (٥) "هَنْ" ، وَغَدٌ ، وَحَمٌّ ، وَقَلَةٌ ، وَثَبَةٌ ، وَوَيْابَةٌ (٦) ، وَ"سِفٌّ"

أَفْعَلٌ" فِي "سَوْفَ أَفْعَلُ" .

وَأَمَا "الْيَدُ" فَلَامَةٌ يَاءٌ ؛ لظَهْوَرِهَا فِي الْفِعْلِ قَالُوا : "يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا" إِذَا

أَنْعَمْتَ ، وَسُمِّيَتْ النِّعْمَةُ يَدًا ؛ لِأَنَّ الْعَطَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ ، وَلِأَنَّ الْيَدَ - الَّتِي هِيَ

الْجَارِحَةُ - نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّ بِهَا يَدْفَعُ الْإِنْسَانُ عَنْ نَفْسِهِ الضَّرَرَ ،

وَبِهَا يَجْلِبُ إِلَى نَفْسِهِ النَّفْعُ غَالِبًا ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي التَّنْبِيَةِ : "يَدْيَانِ" ، وَلِقَوْلِهِمْ فِي

الْجَمْعِ "أَيْدٍ" ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى سَكُونِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ "أَفْعَلًا" فِي

(١) قائل البيت قطرى بن الفجاءة وهو فى الحماسة ١/ ١٦١ ، والأشباه والنظائر للخالدين ١/ ١١٦ .

وأمالى المرتضى ١/ ٦٣٧ ، ومقدمة فى النحو للذكى ٨٧ ، والعينى ٣/ ٥٢ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى النسختين "حذفا" والمثبت من بقية الشروح .

(٤) أى : يغذوه ويربببه . عن اللسان (أبى) .

(٥) فى الأصل "ابن" خطأ .

(٦) انظر الأصول فى النحو ٣/ ٣٢٧ .

القِلَّةِ مَخْصُوصٌ بِبَابِ " فَعَلٍ " السَّاكِنِ الْعَيْنِ مِمَّا صَحَّتْ عَيْنُهُ ، وَمِثْلُ " يَدٍ " " دَمٌ " ، فَلَامُهُ يَاءٌ لِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ : " دَمِيَانٍ " فِي الْأَصْحَحِّ ، وَمِنْهُ " مَائَةٌ " [وَأَصْلُهُ] (١) " مِئِيَّةٌ " فَحَذَفُوا الْيَاءَ ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ " أَخَذْتُ مِئِيَّةً " عَلَى الْإِتِمَامِ (٢) .

وَمِمَّا حُذِفَ لِغَيْرِ عِلَّةٍ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِمْ " فُوكٌ " أَصْلُهُ [فَوْهُ] (١) بِوَزْنِ " سَوَطٍ " .

قَوْلُهُ : " كَالْحَذْفِ لِالْتِقَاءِ سَاكِنَيْنِ " نَحْوِ " عَصَاً يَا فَتَى " حُذِفَتِ الْأَلْفُ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ عِلَّةٌ لِقِيَّهِ سَاكِنٌ بَعْدَهُ غَيْرٌ مُدْغَمٌ فَإِنَّهُ يُحْذَفُ نَحْوُ " قُمْ ، وَبِعِ ، وَخَفَ " سِوَاءً كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي يَلْقَى حَرْفَ الْعِلَّةِ (٣) مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ كَمَا مَثَلْنَا أَوْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ " يَرْمِي الْقَوْمَ ، وَيَغْزُو الْجَيْشَ " .

قَوْلُهُ : " نَحْوِ فَتَى وَصَلَاً " مِثَالُ لِحَذْفِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (٤) ، وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِهِ : " وَصَلَاً " عَنِ (٥) الْوَقْفِ ؛ فَإِنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ ، إِذْ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ .

قَوْلُهُ « وَالْحَذْفُ لِالْتِقَاءِ هَمْزَتَيْنِ » يُرِيدُ فِي مُضَارَعِ « أَفْعَلَ » وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ « وَنَحْوِ أَكْرِمُ » فَإِنَّ « أَكْرِمَ » الْمَاضِيَّ مِثْلُ « دَحْرَجَ » فَمُضَارِعِ « دَحْرَجَ » « أُدْحِرَجُ » فَالْهَمْزَةُ فِي « أَكْرِمَ » مَاضِيًّا - بِإِزَاءِ الدَّالِّ فِي « دَحْرَجَ » فَكَمَا أَنَّ

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) انظر في سر الصناعة ٢ / ٦٠٤ ، والممتع ٢ / ٦٢٤ ، واللسان في (مأى) .

(٣) في الأصل " علة " .

(٤) (ف) " ساكنين " .

(٥) (ف) " من " .

هَمْزَةُ الْمُتَكَلِّمِ تَدْخُلُ عَلَى / الدَّالِ مِنْ «دَحْرَجَ» فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَدْخُلَ هَمْزَةُ ٢٣٩ / أ
 الْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْهَمْزَةِ مِنْ «أَكْرَمَ» فَتَصِيرُ «أَكْرَمُ» مِثْلُ «أُدْحِرَجُ» فَاسْتَنْقَلُوا
 الْجَمْعَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فَحَذَفُوا الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّ بِهَا حَصَلَ النُّقْلُ ، وَلِأَنَّ الْأُولَى تَدُلُّ
 عَلَى الْمَضَارَعَةِ وَعَلَى فَاعِلِ الْفِعْلِ . وَأَمَّا حَذْفُ الْهَمْزَةِ مَعَ «الْيَاءِ» وَالنُّونِ ،
 وَالتَّاءِ " فَإِنَّمَا حُذِفَتْ وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ هَمْزَتَانِ لِتَكُونَ صِيغَةُ الْمَضَارِعِ عَلَى
 طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " أَوْ مَلْحَقٌ بِهِ كَمِثْلِ يُكْرِمُ " يُرِيدُ (١) : أَوْ مَلْحَقٌ بِمَا
 التَّقَى فِيهِ هَمْزَتَانِ ، [ثُمَّ] (٢) مِثْلَ بَقَوْلِهِ " يُكْرِمُ " ، وَهُوَ مَا لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ هَمْزَتَانِ ،
 فَإِنَّ كَانَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةَ أَصْلًا - أَيُ : فَاءَ الْفِعْلِ - لَمْ تُحَذَفْ بَلْ تُخَفَّفُ بِإِدْبَارِهَا
 وَأَوَّاءَ مَعَ هَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ " أُدَيْتُ ، أُودِي " ، أَوْ أَلْفًا إِذَا كَانَتِ هَمْزَةُ الْمُتَكَلِّمِ
 مَفْتُوحَةً نَحْوُ " أَخَذُ " ، فَإِنَّ ضَمَمَتِ هَمْزَةُ الْمُتَكَلِّمِ أَبْدَلَتِ الثَّانِيَةَ وَأَوَّاءَ نَحْوُ
 " وَأَخَذْتُ زَيْدًا فَأَنَا أَوْأَخِذُهُ " ، وَقَوْلُهُمْ " وَأَخَذْتُ زَيْدًا " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي
 " أَخَذُ " بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ (٣) ، فَافْهَمَهُ ! .

وَقَدْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِغَيْرِ عِلَّةٍ فِي " أَنَاسٍ " ، وَفِي " إِلَهٍ " ، وَفِي " خُذْ ،
 وَمَرٌ ، وَسَلْ ، وَكُلْ " (٤) .

وَلَا تُحَذَفُ فِي الْأَمْرِ مِنْ " أَسَنَّ الْمَاءُ ، وَأَجَنَّ " إِذَا تَغَيَّرَ بَلُّ تَقَلُّبُ وَأَوَّاءَ
 فَتَقُولُ " أَوْسَنُ ، أَوْجَنُ " فِي لُغَةٍ مَنْ ضَمَّ عَيْنَهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ . وَتُحَذَفُ مِنْ (٥)

(١) فِي الْأَصْلِ " وَيُرِيدُ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) انْظُرْ هَذَا فِي التَّاجِ فِي مَادَتِي (تَخَذَ) وَ(وَخَذَ) ، فَإِنَّهُمَا لَغَتَانِ فِي (أَخَذَ) .

(٤) انْظُرِ الْمُتَمَعَ ٢ / ٦١٩ .

(٥) (ف) فِي " .

قَوْلِهِمْ " تَزِيدًا " ، وَالْأَصْلُ " إِيْتِ زَيْدًا " ، فَحَذَفُوهَا تَشْبِيهًا لَهَا بِالْوَاوِ مِنْ " وَقَى يَقِي " (إِذْ) (١) كَانَتْ تُقْلَبُ وَآوًا فِي " صِحْرَاوَاتٍ " كَمَا تَقْلَبُ الْوَاوُ إِلَى الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ " أَجُوهٍ " (٢) ، وَ " أَقَّتَتْ " ، وَقِيلَ : تَشْبِيهًا بِهَمْزَةِ " حُذُ ، وَكُلُّ " . وَتُحْذَفُ فِي " يَرَى " وَهُوَ عَيْنُ الْفِعْلِ ، وَأَصْلُهُ " يَرَأَى " فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ ، وَحُذِفَتْ ، فَوَزُنُ " يَرَى " " يَفِلُّ " (٣) ، وَقَدْ أَنَّى الشَّاعِرُ بِالْأَصْلِ فِي الضَّرُورَةِ فَقَالَ (٤) :

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ كِلَانًا عَالِمٌ بِالتُّرَاهَاتِ (٥)

وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ فِي مُضَارِعٍ : " نَأَى ، وَشَأَى .

[حَذْفُ الْوَاوِ]

وَالْوَاوُ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ حُذِفَ مُطَرِدًا كَعِيدُ الْحُكْمِ عُرِفَ
إِذَا وَقَعَتْ الْوَاوُ فِي الْمِضَارِعِ بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ ، وَعَيْنٍ مَكْسُورَةٍ إِمَّا لَفْظًا
أَوْ تَقْدِيرًا حُذِفَتْ حَذْفًا مُطَرِدًا (٦) ، أَيْ : قِيَاسًا لِمَجْمُوعِ (٧) الشَّرْطَيْنِ .

(١) فِي النِّسَخَتَيْنِ " إِذَا " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " آخِر " ، وَفِي (ف) " آخِرُهُ " ، وَلَعَلَّ مَا أُثْبِتَهُ هُوَ الصَّوَابُ ، وَانظُرِ الْمُنْصَفَ ٢١٢ / ٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " يَعِلُّ " تَحْرِيفٌ ، وَفِي (ف) " يَفْعَلُّ " ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ وَانظُرِ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣٨ / ٣ .

(٤) فِي (ف) " فَقَالَ الْبَارِقِيُّ " ، وَالنِّسْبَةُ مِنَ النَّاسِخِ غَالِبًا .

(٥) الْقَائِلُ سِرَاقَةُ الْبَارِقِيِّ .

انظُرِ دِيوانَهُ ٧٨ ، وَدَقَائِقُ التَّصْرِيفِ ٤٢٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٤١ / ٣ . وَقِيلَ : قَائِلُهُ عبيدالله بن قيس

الرَّقِيَّاتِ ، وَهُوَ فِي دِيوانِهِ ١٧٨ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِ .

(٦) انظُرِ حَذْفَ الْوَاوِ فِي الْمَتَمِّعِ ٤٢٦ ، وَالْوَجِيزِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ ٣٧ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٨٧ / ٣ .

(٧) فِي (ف) " بِمَجْمُوعٍ " .

واحترزَ بقوله : " الوَاوُ " عن اليَاءِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُحَذَفُ لِمَجَانِسَتِهَا لِمَا قَبْلَهَا ،
وَهُوَ الْيَاءُ وَمَا بَعْدَهَا وَهُوَ كَسْرَةُ الْعَيْنِ نَحْوَ " يَنْعَ يَنْعُ " ، وَ " يَعَرُ الْجَدْيُ يَيْعِرُ
يَعَارًا " إِذَا صَاحَ (١) ، وَ " يَسِرُّ النَّاقَةَ يَيْسِرُهَا " إِذَا قَسَمَ لِحَمَّهَا أَجْزَاءً (٢) .

وَأَرَادَ بَيْنَ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّ مِثَالَهُ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ :
يَعِدُ " دَلَّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَضْمُومَةِ كَمَا فِي الرَّبَاعِيِّ ، وَمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوَ " أُوْعِدَ يُوعِدُ " لِسَهُولَةِ (٣) النُّطْقِ بِالْوَاوِ بَعْدَ الضَّمِّ ؛ لِمَجَانِسَتِهِ
إِيَّاهَا قَوِيَّتٌ فَلَمْ تُحَذَفْ لِفَوَاتِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ ، وَهُوَ فَتْحُ الْيَاءِ ، وَثَبُوتُ الْوَاوِ فِيمَا
لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (٤) ؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطَيْنِ جَمِيعًا ، وَهَمَّا : كَسْرُ الْعَيْنِ (٥) وَفَتْحُ الْيَاءِ .

وَاحْتِرَزَ بِقَوْلِهِ : " الْكَسْرُ " عَنِ فَتْحِ الْعَيْنِ أَوْ ضَمِّهَا ، أَمَّا فَتْحُهَا فَفِيمَا
كَانَتْ عَيْنُهُ مَكْسُورَةً فِي الْمَاضِي مَفْتُوحَةً فِي الْمُضَارِعِ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ

فَيَجِبُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ لِفَوَاتِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ نَحْوُ " وَحِلٍ يَوْحَلُ " إِذَا وَقَعَ / فِي ٢٣٩ ب
الْوَحَلِ ، وَهُوَ الطَّيْنُ ، وَكَذَلِكَ " وَجِلٌ يَوْجَلُ " إِذَا خَافَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " وَسِعَ
يَسَعُ " (٦) فَلَيْسَ الْفَتْحُ فِي " يَسَعُ " لِأَنَّ مَاضِيَهُ عَلَى " فَعَلَ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، إِذْ
لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ إِثْبَاتُ الْوَاوِ بَلْ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ ، فَالْفَتْحَةُ عَارِضَةٌ

(١) انظر : الصحاح ، وأساس البلاغة في " يعر " .

(٢) انظر : الصحاح ، والقاموس المحيط ، واللسان في " يسر " ، وذكر ابن يعيش (١٠ / ٦٢) أن

سبيويه حكى عن بعضهم " يسر يسر " بحذف الياء كما حذف الواو ، وانظر الكتاب ٤ / ٥٤ .

(٣) (ف) " بسهولة " تحريف .

(٤) نحو " يُوعِدُ " .

(٥) في النسختين " وهما من كسر العين " ، والواجب اطراح (من) .

(٦) في النسختين " يوسع " تحريف .

[حَيْثُ] (١) كانت الكسرة مُقدَّرةً (٢)، وكذلك " وَطِيَّ يَطَأُ " وهي مثلُ "وَرِمَ يَرِمُ" ،
 وَ " وَمِقَ يَمِقُ " (٣) لكن فُتِحَ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، قَالَ سيبويه - رَحِمَهُ اللهُ - :
 " أَمَا " وَطِيَّ يَطَأُ ، وَوَسِعَ يَسَعُ " فَمِثْلُ " وَرِمَ يَرِمُ ، وَوَمِقَ يَمِقُ " (٤) يَعْنِي بِكَسْرِ
 الثَّانِي (٥) فِي المُضَارِعِ ، لَكِنْ فُتِحَ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا .
 وَأَمَّا ضَمُّ العَيْنِ فَنَحْوُ " وَضُوٌّ يَوْضُوٌّ فَهُوَ وَضِيٌّ " إِذَا كَانَ حَسَنَ
 الوجهِ (٦) .

ثُمَّ ههنا تَفْصِيلٌ ، فَأَقُولُ : إِنَّ " فَعَلَ " المَعْتَلَّ الفَاءِ عَلَى ضَرْبٍ :
 أَحَدُهَا : بَفَتْحِ العَيْنِ (٧) فِي المَاضِي وَكَسْرِهَا فِي المُضَارِعِ [فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا
 الحَذْفُ ، لَمَّا مَرَّ نَحْوُ " وَعَدَّ يَعِدُ "
 الثَّانِي : كَسْرُ العَيْنِ فِي المَاضِي وَفَتْحُهَا فِي المُضَارِعِ] (٨) لِغَيْرِ حَرْفِ الحَلْقِ
 فَيَجِبُ الإِثْبَاتُ نَحْوُ " وَجَلَّ يُوَجِّلُ " .

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) يقول ابن الأنباري في الوجيز ٢٨ : " فلما كانت الفتحة عارضة بني الحكم على الأصل ، فحذفت
 كما حذفت مع الأصل نحو وعدَّ يَعِدُ " ، وانظر كذلك المنصف ١/٢٠٦ ، والممتع ٤٢٤ ، وشرح
 الشافية ٣/٩١ .

(٣) وَمِقَهُ يَمِقُهُ بكسر الميم فيهما بمعنى أحبه .

انظر الصحاح ومختاره في " ومق " .

(٤) انظر الكتاب ٤/٥٥ ، ١١١ .

(٥) في الأصل " الماضي " ، وفي (ف) " الماضى والمضارع " ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر القاموس ، واللسان في " وضوٌ " .

(٧) في النسختين " الفاء " تحريف .

(٨) ما بين القوسين تكملة يوجبها السياق ، وهي بلاشك ساقطة من الناسخين بسبب انتقال النظر ،
 وقد أكملتها من شرح ابن القواس لوحة ٢٨٩ ؛ لأنه كثير الموافقة للنيلي حتى إننا لا نكاد نجد فرقا
 بين شرحيهما في بعض الأحيان ، فرحم الله الجميع ، وانظر شرح ابن القواس المطبوع ١٣٣٧ .

الثَّالِثُ : كَسْرُ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ فَيَجِبُ الْحَذْفُ نَحْوُ : وَثَقَ يَتَّقُ .
الرَّابِعُ : بِالْعَكْسِ ، وَهُوَ فَتْحُ الْعَيْنِ فِيهِمَا نَحْوُ " وَضَعَ يَضَعُ " فَيَجِبُ الْحَذْفُ ؛
لأنَّ الْفَتْحَ عَارِضٌ ، لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ .
الخَامِسُ : بِضَمِّ الْعَيْنِ فِيهِمَا نَحْوُ " وَسَمَّ يُوَسِّمُ وَسَامَةً ، وَوَضَّوْ يُوَضِّوْ وَضَاءَةً " فَيَجِبُ الْإِثْبَاتُ .

وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْمَعْتَلِّ الْفَاءِ " فَعَلَ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا
فِي الْمُضَارِعِ إِلَّا كَلِمَةً وَاحِدَةً وَهِيَ " وَجَدَ يَجِدُ " ، وَحَكَاهُ سَيَبُويهِ فَهُوَ
شَاذٌ نَادِرٌ ^(١) ، وَوَجْهُهُ إِنَّمَا ضَمَّتِ الْجِيمُ فِي الْمُضَارِعِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْحَذْفِ .
وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الْوَاوُ إِذَا تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرِ ^(٢) فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ ؛ لِأَنَّ
الْيَاءَ فِي تَقْدِيرِ الْكُسْرَةِ ، وَالْوَاوُ فِي تَقْدِيرِ الضَّمِّ ، وَالْخُرُوجُ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمِّ
ثَقِيلٌ فَقَدْ حَصَلَ فِيهِ ^(٣) خُرُوجٌ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمِّ ، لَوْقُوعِ الْوَاوِ بَعْدَ الْيَاءِ ،
وَخُرُوجٌ مِنْ ضَمِّ إِلَى كَسْرِ أَيْضًا ؛ لَوْجُودِ الْكَسْرِ ^(٢) بَعْدَ الْوَاوِ ، وَكَانَتِ الْوَاوُ
أَوْلَى بِالْحَذْفِ مِنَ الْيَاءِ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لِضَعْفِهَا بِالسُّكُونِ ، وَقُوَّةِ الْيَاءِ بِالْحَرَكَةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْعَيْنَ تُجَانِسُ الْيَاءَ بِالْكَسْرِ فَقَوِيَّتِ الْيَاءِ بِمَا تُجَانِسُهَا ،
وَلِذَلِكَ ثَبَّتَتِ الْوَاوُ إِذَا ضَمَّتِ الْعَيْنُ أَوْ فَتَحَتْ لِغَيْرِ حَرْفِ الْحَلْقِ ، وَإِذَا ضَمَّتِ الْيَاءُ

(١) انظر الكتاب ٤/ ٥٣ قال سيبويه : " وقد قال ناس من العرب : " وجد يجد ، كأنهم حذفوها من

يُوجَدُ ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام " .

(٢) (ف) " الكسرة "

(٣) سقط من (ف) .

أَيْضاً لِقَوْتِهَا بِمَا يُجَانِسُهَا وَهُوَ الضَّمُّ (١) . وَقِيلَ : حَذَفُ الْيَاءِ مُمْتَنِعٌ لِأَنَّهُ (٢)
 حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ ، وَلَعْدَمِهَا تُعَدُّ صِيغَةُ الْمُضَارِعِ ، وَحَذَفُ الْكُسْرَةِ مُمْتَنِعٌ أَيْضاً
 ؛ لِأَنَّ وَزْنَ الْكَلِمَةِ بِهَا يُعْرَفُ فَتَعَيَّنَ حَذْفُ الْوَاوِ ، لِأَنَّ حَذْفَهَا أُبْلَغُ فِي التَّخْفِيفِ
 مَعَ أَنَّهَا ضَعْفَتْ بِالسُّكُونِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ مَعَ بَاقِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ غَيْرِ "
 الْيَاءِ " حَمَلًا عَلَى " الْيَاءِ " ، لِيَكُونَ مُضَارِعٌ مُعْتَلٌّ الْفَاءِ عَلَى مِنْهَا جِ وَاحِدٍ فِي
 تَصْرِيْفِهِ (٣) .

[تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ]

وَحَقَّقُوا الْهَمْزَةَ بِالْحَذْفِ كَحَبٍ فِي الْخَبِّ إِذْ سَكُنَ (٤) قَبْلَهَا وَجَبَ
 يَقُولُ : إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ وَهُوَ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَأُرِيدَ تَخْفِيفُهَا
 تَحَذِفُهَا (٥) ؛ لِأَنَّ تَخْفِيفَ الْهَمْزَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :
 إِمَّا جَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ ، أَيْ : بَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ ،
 فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً جُعِلَتْ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ نَحْوُ " سَأَلَ " ، وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ
 إِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً نَحْوُ " قَائِلٍ " ، وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ إِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً نَحْوُ
 " لَوْمٌ " ، وَإِمَّا بِإِبْدَالِهَا حَرْفٍ لَيْنٍ (٦) .

(١) (ف) " الضمير " تحريف .

(٢) (ف) " لأنها " .

(٣) انظر شرح الشافية ٣ / ٨٩ ، والممتع ٤٢٦ .

(٤) في النسختين " تسكين " ، وفي بعض الشروح " سكن " ، وفي أغلبها " سكون " فائتبت الغالب .

(٥) في الأصل " وتحذفها " .

(٦) كأن تقول في الكلمات السابقة : سال ، وقايل ، ولوم .

وَأَمَّا بِحَذْفِهَا ، وَالْحَذْفُ / أَبْلَغُ فِي التَّخْفِيفِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ بَقَاءِ غَرَضٍ مِنْ ٢٤٠ / أ
أَغْرَاضِهَا يَدُلُّ عَلَيْهَا وَهُوَ حَرَكَتُهَا الْمَنْقُولَةُ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا .

فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وَأَلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَيْهِ ^(١) وَجَبَ حَذْفُهَا ، لِامْتِنَاعِ ^(٢) جَعْلِهَا
بَيْنَ بَيْنٍ ، وَامْتِنَاعِ إِبْدَالِهَا ، فَأَمَّا امْتِنَاعُ جَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ
سَاكِنَيْنِ - هِيَ وَمَا قَبْلَهَا - لِأَنَّ ذَلِكَ يُقَرَّبُ بِهَا مِنَ السَّاكِنِ وَلِذَلِكَ لَمْ تُجْعَلْ بَيْنَ بَيْنٍ
أَوَّلًا ^(٣) ، وَأَمَّا امْتِنَاعُ إِبْدَالِهَا حَرْفَ لَيْنٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ أَيْضًا ،
فَتَعَيَّنَ الْحَذْفُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " وَجَبَ " أَيْ : وَجَبَ حَذْفُهَا ، ثُمَّ نَقُولُ : إِذَا سَكَنَ
مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا كَمَثَالِهِ أَوْ مُعْتَلًّا ، فَالصَّحِيحُ تَلْقَى
حَرَكَتُهَا عَلَيْهِ وَتُحَذَفُ قَوْلًا وَاحِدًا إِذَا أُرِيدَ تَخْفِيفُهَا ، وَسِوَاءِ كَانِ السَّاكِنِ الَّذِي
قَبْلَهَا مِنْ كَلِمَتِهَا أَوْ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى ، فَالَّذِي قَبْلَهَا مِنْ كَلِمَتِهَا " كَالْحَبِّ ،
وَالْكَمَةِ ، وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمَسْأَلَةِ " ^(٤) ، وَالَّذِي مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى نَحْوُ " مَنْ بُوِكَ ؟ "
فِي قَوْلِكَ : " مَنْ أَبُوكَ ؟ " .

وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ حَرْفَ عِلَّةٍ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ أَلْفًا ،
أَوْ يَاءً ، أَوْ وَاوًا ، فَإِنْ كَانَ أَلْفًا جُعِلَتْ بَيْنَ بَيْنِ الْبَتَّةِ ، وَإِنْ كَانَ وَاوًا أَوْ يَاءً ،
[فَإِنْ] ^(٥) كَانَا زَانِدَيْنِ قَلْبَتُهُمَا إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُمَا ، فَتَبَدَّلَهَا وَاوًا مَعَ الْوَاوِ
وَيَاءً مَعَ الْيَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " مَقْرُوءَةٍ ، وَخَطِيئَةٍ " ^(٦) ، وَإِنَّمَا لَمْ تَلْقَ حَرَكَتُهَا عَلَى مَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) (ف) " بالامتناع " تحريف .

(٣) في الأصل " أول " بالبناء على الضم .

(٤) تقول فيها بعد التخفيف : الحب ، والكمة ، والمرءة ، والمسئلة .

(٥) تكلمة يوجبها السياق ، ومكانها في الأصل بياض بقدر كلمة ، ولم تأت في (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٥٤٧ .

قبلها هنا ؛ لأنَّ ذلك يُبطلُ المدَّ الَّذِي فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا زِيدَا لِلْمَدِّ فَأَشْبَهَا الْأَلْفُ ؛
لِأَنَّهَا ، وَكَوْنِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُمَا مِنْ جِنْسِهِمَا ، وَكَذَلِكَ يَاءُ التَّصْغِيرِ لِشَبْهِهَا بِأَلْفِ
التَّكْسِيرِ ، فَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا (١) هَمْزَةٌ قَلْبَتَهَا يَاءٌ وَأَدْغَمَتْ فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ
فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ سَائِلٍ : سَوَيْلٌ .

فَإِنْ كَانَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَصْلِيَيْنِ ، أَوْ زَائِدَيْنِ لِلْإِلْحَاقِ ، أَوْ اسْمَيْنِ (٢) ، أَوْ
إِعْرَابًا فِي الْأَسْمَاءِ السَّنَّةِ ، وَالتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ السَّالِمِ أَلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِمَا
وَحَذَفَتْهَا .

مِثَالُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْأَصْلِيَيْنِ نَحْوُ " يَغْزُو بُوْكَ " فِي " يَغْزُو أَبُوْكَ " ، وَ
" يَرْمِي بُوْكَ " فِي " يَرْمِي أَبُوْكَ " ، وَ " قَاضِي خِيْكَ " فِي " قَاضِي أَخِيْكَ " وَمِثَالُهُمَا
اسْمَيْنِ فِي قَوْلِكَ : " ضَرَبُوا خَاكَ " فِي " ضَرَبُوا أَخَاكَ " ، وَ " اضْرِبِي خَاهُ " فِي
" اضْرِبِي أَخَاهُ " ، وَمِثَالُهُمَا إِعْرَابًا قَوْلُكَ : " أَبُوْ يُوْبُ " فِي " أَبُوْ أَيُّوْبُ " .
وَفِي التَّنْيَةِ " مَرَرْتُ بِغُلَامِي بِيْكَ " فِي " غُلَامِي أَبِيْكَ " ، وَ " قَاضُوْبِيْكَ "
فِي " قَاضُوْ أَبِيْكَ " (٣) .

وَمِثَالُ الْمَزِيْدَةِ لِلْإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ قَوْلُكَ فِي " الْحَوَّابِ " - وَهُوَ الْمَكَانُ
الْمَتَّسِعُ : " حَوْبٌ " ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ .
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ الْحَذْفِ مَقْيَسٌ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيْمَا سَبَقَ طَرَفًا مِنْ
حَذْفِهَا غَيْرَ الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ (٤) .

(١) (ف) "بعدهما" تحريف .

(٢) يعنى ضميرى رفع كما فى ضربوا أخاك ، واضربى أخاه ، كما سيأتى البيان .

(٣) فى الأصل " قاضيو أبىك " .

(٤) انظر ٥٩٣/٢ ، ويعنى بالحذف غير المقيس حذف الهمزة من غير إلقاء حركتها على ما قبلها .

وَأَمَّا السَّبْعَةُ الْأَحْرَفُ الَّتِي (١) لَمْ يَذْكُرْهَا :

فَأَحَدُهَا " الْهَاءُ " حُذِفَتْ مِنْ " فُوكَ " ، أَصْلُهُ " فَوُهَ " بوزن " سَوَطٍ " ، وَمِنْ « شَاةٌ » أَصْلُهُ " شَوُهَةٌ " ، وَمِنْ " شَفَةَ " أَصْلُهَا " شَفَهَةٌ " ، وَمِنْ " اسْتِ " أَصْلُهَا " سَتَهَةٌ " تَشْبِيهَا لَهَا بِالْأَلْفِ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَفَاءِ .

الثَّانِي : حَذَفُ النُّونِ مِنْ " مُنْذٌ " ، وَفِي " لَكِنْ " قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِ اسْتَقْنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ (٢)

الثَّلَاثُ : الْخَاءُ فِي قَوْلِهِمْ : " بَخٍ بَخٍ " بِسُكُونِ الْخَاءِ فِي " بَخٍ بَخٍ " وَهِيَ كَلِمَةٌ

تَقَالُ عِنْدَ اسْتِعْظَامِ الْأَمْرِ (٣) .

الرَّابِعُ : حَذَفُ الْحَاءِ فِي " حَرٍ " لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : " أَحْرَاحٌ " ، وَفِي التَّصْغِيرِ : " حُرَيْحٌ " .

الخَامِسُ : الْفَاءُ قَالُوا : " سَوَافَعَلٌ " فِي " سَوَفَافَعَلٌ " ، وَقَالُوا فِي " : " أَفٌ :

« أَفٌ " بِتَخْفِيفِ الْفَاءِ .

ب / ٢٤٠

السَّادِسُ : الْبَاءُ حُذِفَتْ مِنْ " رَبٌّ " إِذَا حُفِّقَتْ .

السَّابِعُ : الطَّاءُ حُذِفَتْ فِي " قَطُّكَ " بِمَعْنَى " حَسْبُكَ " وَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ " قَطٌّ "

الْمَشْدَدَةُ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا ؛ لِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ يَنْقَطِعُ مَعَهُ الطَّلْبُ ، وَ " قَطٌّ "

الْمَشْدَدَةُ مِنْ قَطَطْتُ الشَّيْءَ : إِذَا قَطَعْتَهُ .

(١) (ف) " الذي " تحريف .

(٢) هذا عجز بيت قاله النجاشي الحارثي ، وصدوره :

فلست بآتيه ولا أستطيعه

وهو من شواهد الكتاب ٢٧ / ١ ، والخصائص ٣١٠ / ١ ، والنصف ٢٢٩ / ٢ ، وسر الصناعة ٢ /

٥٤١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٣ .

(٣) وفي الصحاح ٤١٨ / ١ (بخخ) " بَخٌ : كَلِمَةٌ تَقَالُ عِنْدَ الْمَدْحِ وَالرِّضَا بِالشَّيْءِ ، وَتَكَرَّرَ لِلْمِبَالِغَةِ

فَيُقَالُ : بَخٍ بَخٍ ، فَإِنْ وَصَلَتْ حَفِضَتْ وَنَوْنَتْ فَقُلْتُ : بَخٍ بَخٍ . رُبِمَا شَدَّدَتْ كَالِاسْمِ " .

« بيان حروف الإبدال »

وَأَحْرَفُ الْإِبْدَالِ يَأْتِي التَّبْيِينُ بِحَصْرِهَا فِي أَجْهَدْتُمْ طَاوِينُ

الْبَدَلُ : هُوَ إِقَامَةُ الْحَرْفِ الْمُبْدَلِ فِي مَحَلِّ الْحَرْفِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ (١) ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ بَيْنَ الْبَدَلِ ، وَالْعَوَاضِ ، (وَبَيْنَ الْبَدَلِ) (٢) فِي الْإِعْرَابِ وَبَدَلَ الْحَرْفِ مِنَ الْحَرْفِ .

وَقَدْ ذَكَرَ (٣) لِلْبَدَلِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا ، وَهِيَ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ أَسْقَطَ مِنْهَا السَّيْنُ وَاللَّامُ فَبَقِيَتْ ثَمَانِيَةٌ فَزَادَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ ، وَهِيَ " الْجِيمُ ، وَالطَّاءُ ، وَالذَّالُ " ، وَإِنَّمَا أَسْقَطَ السَّيْنُ ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْبَدَلِ إِنَّمَا يَعْنِي بِهَا الْبَدَلُ لَا الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، [أَلَا تَرَى أَنَّ " الْبَاءَ " فِي " الثَّعَالِبِ ، وَالْأَرَانِبِ " فِيمَنْ قَالَ : " الثَّعَالِي ، وَالْأَرَانِي " قَدْ أُبْدِلَتْ يَاءً ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْبَاءَ فِي حُرُوفِ الْبَدَلِ ، كَذَلِكَ " الْعَيْنُ " فِي " الضَّفَادِعِ " فِيمَنْ قَالَ : " الضَّفَادِي " قَدْ أُبْدِلَتْ أَيْضًا يَاءً وَلَمْ يَذْكَرْ فِي حُرُوفِ الْبَدَلِ] (٤) بِالِاتِّفَاقِ (٥) .

فَالسَّيْنُ قَدْ أُبْدِلَتْ صَادًا وَزَايَاً فِي " السَّرَاطِ " (٦) ، وَصَقَبَ فِي سَقَبَ ، وَصَوِيقٍ ، فِي " سَوِيقٍ " ، وَ" تَصَوِيقٍ " (٧) فِي " تَسْوِيقٍ " .

(١) انظر : شرح الشافية ١٩٧ / ٣ .

(٢) سقط من (ف)

(٣) في الأصل " ذكرنا " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٣ .

(٦) في الأصل " الصراط " .

(٧) في (ف) " تسويق " .

وَلَمْ تَكْ هِيَ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حَكَى ابْنُ جَنِّي " سُدَّهُ الرَّجُلُ فَهُوَ
 مَسْدُوهُ " (١) بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ السَّيْنُ الْمَهْمَلَةُ بَدَلًا مِنَ الشَّيْنِ ؛
 لِعُمُومِ تَصَرُّفِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ (٢) .

وَأَلْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَ (٣) الْعَوَضِ أَنَّ الْبَدَلَ فِي مَحَلِّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ، وَالْعَوَضُ (٤) :
 إِقَامَةُ حَرْفٍ [مَقَامَ حَرْفٍ] (٥) فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْحَرْفِ الْمَعْوَضِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ بَدَلَ
 الشَّيْءِ مَا قَامَ مَقَامَهُ وَسَدَّ مَسَدَّهُ فِي الْمُمَازَلَةِ ، وَأَمَّا الْعَوَضُ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ
 مِثْلَ الْمَعْوَضِ عَنْهُ فَلَا يَكُونُ فِي مَحَلِّهِ ؛ وَلِأَنَّ الْعَوَضَ جِزَاءَ الشَّيْءِ بِشَيْءٍ آخَرَ ، فَلَا
 يَكُونُ الْعَوَضُ فِي مَحَلِّ الْمَعْوَضِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ عَوَضًا ،
 وَكَذَلِكَ الْأَعْوَاضُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي مُقَابَلَةِ الْأَلَامِ ، وَالْأَعْوَاضُ (٦) لَا تَكُونُ فِي
 وَقْتِ الْأَلَامِ بَلْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْوَقْتِ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ فِي وَقْتِ الْأَلَمِ لَمْ يَكُنْ أَلَمٌ ، وَإِذَا
 لَمْ يَكُنْ أَلَمٌ لَمْ يَكُنْ عَوَضٌ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ جِزَاءَ الشَّيْءِ لَا يَقَعُ فِي مَحَلِّ (٧) ذَلِكَ الْوَقْتِ .
 وَمُرَادُهُ بِحُرُوفِ (٨) الْبَدَلِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْحُرُوفُ الَّتِي كَثُرَ إِبْدَالُهَا وَأَشْتَهَرَ
 وَأَطْرِدَ لَا غَيْرُ ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : يَا اسْمُكَ ؟ فِي : مَا اسْمُكَ ؟ (٩) فَأَبْدَلُوا الْمِيمَ

(١) فِي الْأَصْلِ " مَسْدُودٌ " تَحْرِيفٌ بِوَفَى اللِّسَانِ (شَدَهُ) " شَدَهُ الرَّجُلُ شَدَهَا وَشَدَهَا : شَغَلَ وَتَحِيرَ " .

(٢) انظر سر الصناعة ١ / ١٩٩ ، والممتع ١ / ٤١٠ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " فِي " بَدَلٌ وَآوِ الْعَطْفِ " .

(٤) فِي (ف) " وَالْغَرَضُ " تَحْرِيفٌ ،

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَانظُرْ شَرْحَ الْمُلُوكِيِّ ٢١٣ .

(٦) فِي النَّسَخَتَيْنِ " وَالْأَمْرَاضُ " وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٨) فِي الْأَصْلِ " بِحُرُوفِ " بِوَفَى (ف) " كَحُرُوفِ " وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

(٩) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٣ / ٢٠٠ ، وَفِيهِ " مَا اسْبِكُ " ؟ أَيْ : مَا اسْمُكَ ؟

باءً ، وقالوا في " معكوكة " (١) : « بَعكُوكَةُ ، فَمَلِيمٌ أَصْلٌ : لِأَنَّهُ مِنْ " الْمَعكِ " .
 وَمَنَّهُ إِبدَاهُمُ الكَافَ التِي لِلْمَخاطِبِ شِيناً قالُوا : " إِيَّاشِ " فِي " إِيَّاكِ " ، وَالتَّاءُ
 سِيناً (٢) فِي " اسْتَخَذَ " وَأَصْلُهُ " اتَّخَذَ " فِي قَوْلِ (٣) ، وَقَالُوا : " عِن زِيداً
 جَالِسٌ " فِي " إِنْ زِيداً جَالِسٌ " فَأَبْدَلُوا الهَمْزَةَ عِيناً (٤) . وَلَمْ يُرِدْ أَنَّ هَذِهِ
 الأَحْرَفُ كَيْفَ وَقَعَتْ لَا تَكُونُ إِلَّا بَدَلاً ، بَلْ إِنْ وَجَدَ بَدَلٌ فِي الأَكْثَرِ فَهُوَ مِنْهَا .
 وَالبَدَلُ عَلَى ضَرْبِ ، وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِ الحَرْفِ بَدَلاً مِنْ حَرْفٍ آخَرَ
 يَكُونُ بِأُمُورٍ :

أَحَدُهَا : الاِشْتِاقُ كَتَخَمَةٍ وَتَهَمَةٍ ؛ فَإِنَّهُمَا مِنَ الوَخَامَةِ ، وَالوَهْمِ .

الثَّانِي : قِلَّةُ الاسْتِعْمَالِ كَالسَّادِي فِي " السَّادِسِ " .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ البِنَاءُ فَرْعاً وَالحَرْفُ المَبْدَلُ مِنْهُ فِي البِنَاءِ الأَصْلِ زَائِداً نَحْوِ

" فَوَارِسَ " فَالْوَاوُ بَدَلٌ مِنَ الأَلْفِ الزَّائِدِ فِي " فَارِسٍ " .

الرَّابِعُ : أَنْ يَظْهَرَ الأَصْلُ فِي الفَرْعِ كَأَمْوَاهِ ، وَمَوِيهِ ، فَدَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الهَمْزَةَ

فِي " مَاءٍ " بَدَلٌ مِنْ " الهَاءِ " .

(١) المعكوكة : الجلبة والاختلاط ، وقيل : الرهج والغبار .

انظر : سر الصناعة ١ / ١١٩ ، واللسان في (معك) ، وشرح أمثلة سيبويه ٥٢ ، وابن يعيش
 ٧ / ١٠ ، وشرح الملوكي ٢١٥ .

(٢) في الأصل بالشين المعجمة تصحيف .

(٣) انظر القول الآخر في الكتاب ٤ / ٤٨٤ ، والأصول في النحو ٣ / ٤٣٣ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٣ ،

وشرح الملوكي ٢١٥ ، وهو أن يكون « استفعل » فحذف التاء للتضعيف .

(٤) انظر الممتع ١ / ٤١٣ ، وشرح الملوكي ٢١٦ .

الخامسُ : بعدم الإطراد فيما لا يظهر الأصل فيه البنية ؛ للزوم البدل نحو " عِيدٍ ، وَعَيْدٍ ، وَأَعْيَادٍ " فعلم أن الياء بدل من الواو بالاشتقاق ؛ لأنه من " عادَ يَعُودُ " ، وعدم اطراد^(١) لزوم البدل/ في نظيره نحو " رِيحٍ " ؛ فإنهم قالوا في ١/٢٤٨ تكسيره : " أرواحٌ " ولم يقولوا : " أعوادٌ " في تكسير " عيدٍ " .

السادسُ : أن يلزم من [عدم]^(٢) اعتقاد كونه بدلاً إثبات بناء لم يعهد نحو " اصطنع " ^(٣) . [أمّا]^(٢) قوله تعالى : ﴿ اتَّاقَلْتُمْ ﴾ ^(٤) فالشاء بدل من التاء في (تتأقلتُم) فلما أدغموا التاء في (التاء) ^(٥) اجتلبوا ^(٦) - لأجل سكونها - همزة الوصل ، قال الله تعالى : ﴿ يَأْيُهَا الْمُدَّثَّرُ ﴾ ^(٧) فليس في أبنية الأفعال " إفاعلٌ " ولا " افطعلٌ " ^(٨) ، فعلم البدل بذلك .

(١) في (ف) " وعدم لزوم اطراد .. " .

(٢) إضافة يوجبها السياق ، وانظر شرح الشافية ٣/١٩٧ - ١٩٩ .

(٣) يقدر أن الطاء فيه بدل من التاء إذ ليس في الكلام (افطعل) كما سيأتي .

(٤) سورة التوبة ٣٨ .

(٥) في النسختين " الدال " تحريف .

(٦) في النسختين " واجتلبوا " .

(٧) سورة المدثر ١ . وأصله " المتدثر " فأبدلت التاء دالاً ثم أدغمت الدال في الدال ، ويظهر لي أن في

النص سقطاً لم تفصح عنه النسختان اللتان بين يدي ، والله أعلم .

(٨) في النسختين " أفعالٌ " تحريف .

[إبدال الهمزة من أحرف المد]

فَالْهَمْزُ قَدْ يُحَدَفُ إِذْ يُخَفَّفُ يُبَدَّلُ مِنْهُ مِثْلُ رَأْسِ أَلْفٍ
وَمِثْلُ مُؤْمِنٍ بِوَاوٍ يُبَدَلُ وَمِثْلُ بَيْتٍ مَخْضٍ يَاءٍ يُجْعَلُ
وَإِنْ فَتَحْتَهَا وَضُمُّ أَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَهَا كَمُؤْنٍ أَوْ كَمِنْرٍ
أَبْدَلْتَهَا لِلضَّمِّ وَأَوْأَ فُتِحَتْ كَذَا لِكُسْرِ صَارَ يَاءً حُرُكَتْ

قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ (الهمزة تخفف) (١) ، وَيَجْمَعُهُ "الْحَدْفُ" ،
وَالِإِبْدَالُ ، وَجَعَلَهَا بَيْنَ بَيْنٍ ، فِي شَرْحِ قَوْلِهِ : "وَحَفَّفُوا الهمزة بِالْحَدْفِ
كَخَبٍ" (٢) فَإِعَادَتُهُ هُنَا تَطْوِيلٌ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، لَكِنْ الْقَصْدُ هُنَا إِلَى بَيَانِ الْحَرْفِ
الَّذِي يُبَدَلُ مِنَ الهمزة فَقَالَ : إِنَّ أَحْرَفَ الْمَدِّ الثَّلَاثَةَ يُبَدَلْنَ مِنَ الهمزة ، وَلَمَّا
تَعَيَّنَ ذِكْرُ الْبَدَلِ تَعَيَّنَ ذِكْرُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ .

أَمَّا الْأَلْفُ فَتُبَدَلُ مِنَ [الهمزة] (٣) بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ الهمزة سَاكِنَةً .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا .

وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ جَائِزٌ ، وَوَأَجِبُ .

فَالْوَأَجِبُ [إِذَا اجْتَمَعَ هَمَزَتَانِ] (٤) نَحْوُ "أَدَمَ ، وَأَخْرَ" ، وَإِنَّمَا وَجَبَ

إِبْدَالُ الثَّانِيَةِ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الهمزَتَيْنِ ، وَمَعْنَى الْوَجُوبِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْطِقَ

بِالْأَصْلِ .

(١) فِي النسختين " تخفف الهمزة " .

(٢) يَنْظُرُ ٦٠١ / ٢ .

(٣) مَكَانَهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ .

(٤) فِي الْأَصْلِ مَكَانَهُ بِيَاضٍ ، وَلَمْ أُجِدْ فِي (ف) فَاكْمَلْتَهُ مِنَ الشَّرْحِ مَجْهُولِ الْمُؤَلِّفِ لَوْحَةَ ٢٠٨ ، لِأَنَّهُ

كَثِيرُ الْأَخْذِ مِنَ النَّيْلِيِّ . بَلْ مَعْتَمِدٌ فِي شَرْحِهِ عَلَى شَرْحِ النَّيْلِيِّ رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ .

وَأَمَّا الْجَائِزُ فَفِي نَحْوِ "رَأْسٍ" (١)، وَبِأَسٍ، وَفَأَسٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ؛
لِانْتِفَاءِ الْمُوجِبِ، وَهُوَ اجْتِمَاعُ الْهَمْزَتَيْنِ، وَمَعْنَى الْجَوَازِ: أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ تَنْطِقَ (٢)
بِالْأَصْلِ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتُبَدَّلُ مِنَ الْهَمْزَةِ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا مُطْلَقًا تَحَرَّكَتِ الْهَمْزَةُ أَوْ
سَكَتَتْ، فَالْسَّائِكَةُ نَحْوِ "مُؤْمِنٍ، وَمُؤْتَمِنٍ"، وَالْمُتَحَرِّكَةُ نَحْوِ "جُؤْنٍ، وَمُؤْنٍ"،
وَكَذَلِكَ الْمُنْفَصِلَةُ تَقُولُ فِي "نَضْرِبُ أَبَاكَ": "نَضْرِبُ وَبَاكَ" فَتُبَدَّلُ الْهَمْزَةُ وَآوًا؛
لِانْتِصَامِ الْبَاءِ قَبْلَهَا (٣).

وَكَذَلِكَ الْيَاءُ تُبَدَّلُ مِنَ الْهَمْزَةِ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا تَحَرَّكَتِ الْهَمْزَةُ أَوْ
سَكَتَتْ، فَالْسَّائِكَةُ نَحْوُ "بِئْرٍ"، وَالْمُتَحَرِّكَةُ "نَحْوُ" «مِئْرٍ» (٤)، وَإِبْدَالُ السَّائِكَةِ
يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ، وَجَائِزٍ.

فَالْوَاجِبُ: إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ، نَحْوُ "إِيلَافٍ، وَإِيمَانٍ"
وَالْأَصْلُ "الْأَلَفُ، وَالْإِمَانُ" فَوَجِبَ الْإِبْدَالُ؛ لِاجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ، وَإِذَا تَحَرَّكَتِ
الْهَمْزَةُ وَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا فَانْتَوَاعُ حَرَكَتِهَا ثَلَاثَةٌ: الضَّمُّ، وَالْفَتْحُ، وَالْكَسْرُ، وَكَذَلِكَ
مَا قَبْلَهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ تِسْعَةً (٥)، مِثَالُ فَتْحِهَا مَعَ مَا قَبْلَهَا "سَأَلَ"، وَمِثَالُ
فَتْحِهَا مَعَ كَسْرِ مَا قَبْلَهَا "مِائَةٌ"، وَمِثَالُ فَتْحِهَا مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا "مُؤَجَّلٌ"
وَمُؤَخَّرٌ"، وَمِثَالُ كَسْرِهَا وَفَتْحِ مَا قَبْلَهَا "سِئْمٌ"، وَبِضْمِ مَا قَبْلَهَا "سُئِلَ"،
وَبِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا "المُسْتَهْزِئِينَ". وَمِثَالُ ضَمِّهَا وَفَتْحِ مَا قَبْلَهَا "رُؤُوفٌ"،
وَمِثَالُهُ بِضْمِ مَا قَبْلَهَا "رُؤُوسٌ، وَكُؤُوسٌ، وَمِثَالُهُ بِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا "المُسْتَهْزِئُونَ" (٦).

(١) بعده في الأصل "ألف" وهي تكلمة لبيت ابن معط.

(٢) في الأصل (يتعلق) تحريف.

(٣) في (ف) "لانضمام ما قبلها".

(٤) المتر: جمع مئرة، وهي العداوة والذحل والنميمة.

(٥) انظر شرح الشافية ٣/٤٤ - ٥٠.

(٦) انظر شرح الشافية ٣/٤٤ - ٥٠.

[إبدال الهمزة هاءً]

وَأَبْدَلُوا الهمزة في أَرَقْتُ هاءً وَإِيَّكَ وَفِي أَنْزَلْتُ (١)

هَذَا هُوَ الْحَرْفُ الرَّابِعُ الَّذِي يُبَدَلُ مِنَ الهمزة بَعْدَ حُرُوفِ الْمَدِّ وَهُوَ "الهاء"، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتِ الهمزة هاءً - فِيمَا ذَكَرَ - طَلَباً لِلخَفَةِ ؛ لِأَنَّ الهمزة حَرْفٌ مَهْمُوسٌ وَالهمزة حَرْفٌ مَجْهُورٌ فَهِيَ تَخَالِفُهَا خَفَةً وَتُؤَافِقُهَا مَخْرَجاً ؛ لِأَنَّهُمَا حَلَقِيَّانِ - أَعْنَى الهمزة ، وَالهمزة - ، أَمَّا " هَرَقْتُ " فَأَبْدَلُوا الهمزة مِنَ الهمزة الزَائِدَةَ فَقَالُوا (٢) : " هَرَقْتُ المَاءَ " إِذَا صَبَبْتَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ " أَهَرَقْتُ " (٣) بِالهمزة مَعَ الهمزة ، فَهَذَا زَائِدَةٌ عِوَضاً مِنْ حَرَكَةِ العَيْنِ ، فَهِيَ كَالسَّيْنِ فِي "أَسْطَاعَ" (٤) .

وَأَمَّا " هَنَزْتُ التَّوْبَ " فَالأَصْلُ " أَنْزَلْتُ التَّوْبَ " إِذَا جَعَلْتَ لَهُ نِيراً : أَيْ : عِلْماً (٥) ، وَهُوَ " أَفَعَلْتُ " مِنْ " النِّيرِ " ، فَالهمزة بَدَلُ مِنَ الهمزة الزَائِدَةِ .
وَوَيْتُكَ " الهمزة فِيهِ بَدَلُ مِنَ الهمزة فِي " إِيَّاكَ " ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " هَرَحْتُ الدَّابَّةَ " : أَيْ : أَرَحْتُهَا مِنَ التَّعَبِ ، وَكَذَلِكَ " هَرَدْتُ الشَّيْءَ " بِمَعْنَى أَرَدْتُهُ (٦) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) فِي النسختين " هنزت " ، وَالتصويب مِنْ بَقِيَةِ الشُّرُوحِ .

(٢) فِي الأَصْلِ " فَقَالَ " .

(٣) (ف) " أَهَرَقْتَهُ " .

(٤) فِي النسختين " اسْتَطَاعَ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ ٥٨٢/٢ فِيمَا تَقْدَمُ مَعَ الحَاشِيَةِ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) ، وَانظُرْ لِذَلِكَ أَسَاسَ البِلَافَةِ (نير) .

(٦) انظُرْ سِرَ الصَّنَاعَةِ ٥٥٤/٢ .

لَهْنَكِ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ (١)

بِفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْهَاءِ ، أَيْ " لِإِنَّكَ " فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ هَاءً ، وَ « مِنْ بَرَقٍ »
فِي مَحَلِّ الْخَبْرِ (٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ " هَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا " يُرِيدُونَ : أَمَا وَاللَّهِ ،
وَمِنْهُ (٣) " هِنْ فَعَلَتْ فَعَلْتُ " الْأَصْلُ " إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ " ، وَحِكْيَ عَنْ قُطْرُبٍ (٤) :
هَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ ؟ يُرِيدُونَ : أَرِيدُ مُنْطَلِقٌ ؟ فَأَبْدَلُوا الْهَاءَ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ .

[إِبْدَالُ الْأَلْفِ هَمْزَةً]

وَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ هَمْزًا لِيَصِحَّ فِي مِثْلِ حَمْرَاءَ ، وَصَحْرَاءَ يَضِحُّ
كَذَلِكَ مَعَ شُنُوذِهِ شَأْبَةٌ مِثْلُ الضَّالِّينَ رَوَّأَ دَابَّةً

قد ذكر لإبدال الألف من الهمزة وجهين :
أحدهما واجبٌ ، والثاني شاذٌّ .

فَالْوَجِبُ : إِبْدَالُهَا مِنْ أَلْفِ التَّائِيثِ عِنْدَ سَبِيئِيهِ (٥) ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّائِيثِ

(١) هذا عجز بيت قبيل لرجل من نمير ، وقيل لغلام من بنى كلاب ، ونسبه صاحب اللسان إلى محمد

ابن سلمة خطأ لأنه من الرواة ، وصدوره :

ألا يا سنا برق على قتل الحمى

وانظر : مجالس ثعلب ١ / ٩٣ ، وابن يعيش ٨ / ٦٣ ، والخصائص ٢ / ١٩٥ ، واللسان (قذى) ،

وسر الصناعة ١ / ٣٧١ ، ٢ / ٥٥٢ ، والممتع ٣٩٨ .

(٢) هكذا في النسختين ، وفي الخزانة ١٠ / ٣٥٣ " من برق : تمييز مجرور بمن وكريم : خبر لهتك .

وعلى : متعلق به " ، وهو الصحيح .

(٣) في الأصل " ومن " .

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٢٣ فقد نص على حكاية قطرب .

(٥) إذا وقعت بعد ألف زائدة . انظر الكتاب ٣ / ٢١٣ - ٢١٤ .

عندهُ في الحَقِيقَةِ هُوَ الْأَلْفُ أَوْ التَّاءُ ، وَمِثَالُهُ فِي (١) قَوْلِهِ " فِي مِثْلِ حَمْرَاءَ
وَصَحْرَاءَ " فَالْأَصْلُ أَنَّ يُقَالُ " حَمْرًا ، وَصَحْرًا " بِالْفِ وَأَحَدَةٍ وَلِذَلِكَ إِذَا
اضْطُرُّوا رَجَعُوا إِلَى الْقَصْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

يَمْرُونُ بِالذَّهْنِ خَفَافًا عَيَابُهُمْ (٢)

لَكِنَّهُمْ زَادُوا قَبْلَ أَلْفِ التَّائِيثِ أَلْفًا أُخْرَى لِلْمَدِّ لِضَرْبِ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي اللُّغَةِ
وَتَكَثِيرًا لِأَبْنِيَةِ التَّائِيثِ لِيَصِيرَ (٣) لَهُ بِنَاءٌ مَقْصُورٌ ، وَمَمْدُودٌ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ أَلْفُ
الْمَدِّ وَأَلْفُ التَّائِيثِ (٤) تَعَذَّرَ النَّطْقُ بِهِمَا ، لِسُكُونِهِمَا (٥) ، فَتَعَيَّنَ الحَذْفُ أَوْ
التَّحْرِيكُ ، أَمَّا الحَذْفُ فَمُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أُنْ تَحَذَفَ الْأَخِيرَةُ الَّتِي لِلتَّائِيثِ أَوْ
الْأَلْفِ الْأُولَى الَّتِي لِلْمَدِّ ، أَمَّا حَذْفُ أَلْفِ التَّائِيثِ فَمُمْتَنِعٌ إِذْ لَوْ حَذَفْتَهَا (٦) لَمْ
يَبْقَ دَلِيلٌ عَلَى التَّائِيثِ ، وَأَمَّا حَذْفُ أَلْفِ الْمَدِّ فَمُمْتَنِعٌ أَيْضًا لِطُلَانِ الْغَرَضِ
الْمَقْصُودِ الَّذِي لِأَجْلِهِ (٧) أَتُوا بِهَا ، وَهُوَ الْمَدُّ ، فَتَعَيَّنَ التَّحْرِيكُ ، وَتَحْرِيكُ الْأُولَى
مُمْتَنِعٌ لِطُلَانِ الْمَدِّ ، فَتَعَيَّنَ تَحْرِيكُ التَّائِيثِ فَأُبْدِلَتْ هَمْزَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُهَا وَأَوَّ ،
وَلَا يَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ قَلِبَتْ هَمْزَةً .

(١) سقط من (ف) .

(٢) هذا صدر بيت قيل لأعشى همدان ، وهو في ديوانه ٩١ ، وقيل للأحوص ، وهو في شعره ٢١٥ ،
وعجزه :

ويخرجن من دارين بجر الحقائق

وهو من شواهد الكتاب ١ / ١١٥ ، والكامل ١ / ١٨٤ ، والإنصاف ١ / ١٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه
للنحاس ٧٤ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢٦٢ .

(٣) في الأصل " ليصر " .

(٤) مكانه في الأصل بياض .

(٥) سقط في (ف) .

(٦) في الأصل " حذفها " .

(٧) في (ف) " لأجلها " .

وَأَمَّا " الشَّاذُّ " (١) فقولُهُ " شَابَّةٌ .. إِلَى آخِرِهِ ، وَالْأَصْلُ " شَابَّةٌ ، وَدَابَّةٌ " بِأَلْفٍ سَاكِنَةٍ لَكِنِ الْبَاءُ الْأُولَى مِنْ " شَابَّةٍ " سَاكِنَةٌ فَهَمْزُ الْأَلْفِ فِرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ عَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ (٢) : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (٣) / بِإِبْدَالِ ٢٤٤٢ الْأَلْفِ هَمْزَةً ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ الْأُولَى مِنْ " الضَّالِّينَ " ، وَمِثْلُهُ " ادْهَامٌ " (٤) وَأَبْيَاضٌ " فِي : ادْهَامٌ ، وَأَبْيَاضٌ " (٥)

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ هَذَا الْإِبْدَالَ مُطْرَدٌ عِنْدَ مَنْ لُغَتُهُ كَذَلِكَ .
 قَوْلُهُ " يَضِحُ " مِنْ قَوْلِهِمْ : " وَضَحَ الشَّيْءُ " إِذَا ظَهَرَ . أَيْ : يَظْهَرُ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْأَلْفِ فِي مِثْلِ " حَمْرَاءَ ، وَصَحْرَاءَ " ظُهُورًا جَلِيًّا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ .
 قَوْلُهُ " لِيَصِحَّ " يَعْنِي أَلْفَ التَّأْنِيثِ إِذَا أُبْدِلَ هَمْزَةً صَارَ حَرْفًا صَحِيحًا يَقْبَلُ جَمِيعَ الْحَرَكَاتِ .

(١) الشَّاذُّ : هُوَ الَّذِي لَا يَطْرُدُ وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّمَاعِ ، نَحْوُ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنَ الْأَلْفِ قَبْلَ الْحَرْفِ

المشدد نحو : شَابَّةٌ ، وَقَدْ أُبْدِلَتْ مِنَ الْأَلْفِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ كَمَا فِي قَوْلِ الْعَجَاجِ :

فخندف هامة هذا العالم

انظر ديوانه ٢٩٩ ، شرح الشافيه ٢٠٥/٣

(٢) فِي (ف) " قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ " تَحْرِيفٌ ، هَذَا وَلَمْ أُجِدْ - فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبٍ - مِنْ أَسْنَدِ قِرَاءَةِ " وَلَا

الضَّالِّينَ " بِالْهَمْزِ إِلَى عَمْرٍو غَيْرِ صَاحِبِ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ ، وَإِنَّمَا الْجَمِيعُ - فِيمَا أَعْلَمُ - يَنْسَبُونَهَا

إِلَى أَيُّوبِ السَّخْتِيَانِيِّ ، وَغَيْرِ مَمْتَنِعٍ نَسَبَتَهَا إِلَى عَمْرٍو بْنِ عُبَيْدٍ كَمَا صَنَعَ النَّيْلِيُّ هُنَا ، لِأَنَّهُمْ قَدْ

نَسَبُوا إِلَيْهِ قِرَاءَةَ " فَيَوْمَنْذُ لَا يَسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسَ وَلَا جَانَ " بِالْهَمْزِ فِي " جَانَ " ، وَعَمْرٍو الْمَذْكُورُ

هُوَ أَبُو عَثْمَانَ الْبَصْرِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٤ هـ كَمَا فِي غَايَةِ النِّهَايَةِ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ ٦٠٢/١ .

وَانظُرْ كَذَلِكَ الْمَحْتَسَبَ ٤٦ / ١ ، وَسِرَ الصَّنَاعَةَ ٧٢ / ١ ، ٧٣ ، وَمَخْتَصَرَ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ

١٤٩ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٣٠ / ١ ، وَالْخِصَائِصَ ١٤٧ / ٣ .

(٣) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ ٧

(٤) ادْهَامٌ الشَّيْءُ : اسْوَدَّ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) ، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ " ادْهَامٌ وَأَبْيَاضٌ "

[إبدال الألف من الواو والياء]

وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ إِذَا تَحَرَّكَمَا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لَازِمٍ فَلْيُشْرِكَا
فِي الْإِنْقِلَابِ أَلِفًا نَحْوَرَمَى وَنَحْوِ مَرَمَى ، وَدَعَا وَكَالْنَعْمَى
مَا لَمْ يَجِيئَا فِي مِثَالِ الْخَوْنَةِ وَمِثْلِ وَدَعَوَاتِ بَيْنِنَا

هذه الأبيات بيان لإبدال الألف من أختيها ، وهما الواو والياء ، والأخوة بين هذه الحروف الثلاثة اتفاقها في المدِّ ، والحذف ، والقلب .

وأحترز بقوله : " إِذَا تَحَرَّكَمَا " من سكونيهما نحو " حَوْضٍ ، وَبَيْتٍ " فلم يُبدلَا مع انفتاح ما قبلهما ؛ لفوات حركتهما ، وينبغي أن يقول : إِذَا تَحَرَّكَمَا حَرَكَةً لَازِمَةً ؛ ليُخْرَجَ مِنْهُ مَا تَحَرَّكَ فِيهِ بِحَرَكَةٍ عَارِضَةٍ [نحو] (١) : ﴿ لَوْ اسْتَطَعْنَا ﴾ (٢) ، وَلَوْلَاكَ ، بِإِلْقَاءِ حَرَكَةِ هَمْزَةٍ " أَنْ " عَلَى الْوَاوِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ عَارِضٌ ، وَكَذَلِكَ الْيَاءُ فِي قَوْلِهِمْ : " أَخْشَى الْقَوْمَ يَا هِنْدُ " ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ عَارِضَةً ، لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

فَإِنَّ قُلْتَ : فَحَرَكَةُ الْإِعْرَابِ عَارِضَةٌ وَقَدْ قَلْبَتَا لِأَجْلِهَا نَحْو " عَصَا ، وَرَحَى " (٣) .

قُلْتَ : بَلْ هِيَ لَازِمَةٌ ، وَحَذَفُهَا فِي الْوَقْفِ عَارِضٌ بِخِلَافِ حَرَكَةِ التِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا ، وَوُجُودُهَا عَارِضٌ .

قَوْلُهُ : " مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لَازِمٍ " هَذَا هُوَ الشَّرْطُ الثَّانِي فِي وَجُوبِ إِبْدَالِ [الْوَاوِ] (١) وَالْيَاءِ ، وَإِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ قَلْبًا أَلِفًا ، فَإِنَّ فَاتَ الْفَتْحِ

(١) سقط في الأصل .

(٢) سورة التوبة ٤٢ .

(٣) والأصل فيهما " عَصو ورحي " لقولهم : عصوان ، ورحيان .

قبلهما لم يُبدلَا وتحرّكًا نحو " عَوْضٍ (١) ، وطُولٍ " واحتترزَ بقوله " لَازِمٌ " عَنِ الْفَتْحِ الْعَارِضِ فِي نَحْوِ " حَوْلٍ وَعَوْرٍ " ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى " اِحْوَالٌ ، وَأَعْوَرٌ " فَالْفَتْحُ عَارِضٌ لِحَذْفِ الزَّوَائِدِ .
 وَقَالَ بَعْضُ مَنْ شَرَحَ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةَ (٢) : " إِنْ قَوْلُهُ " فَتْحٌ لِأَزْمٍ " يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ مِثْلِ دَعَوَاتٍ ؛ فَإِنَّ الْفَتْحَ فِيهِ عَارِضٌ فِي الْجَمْعِ ، فَإِنَّ الْعَيْنَ فِي الْمَفْرَدِ سَاكِنَةٌ نَحْوِ " دَعْوَةٍ " ، وَكَذَلِكَ ظَبِيَّاتٌ فِي جَمْعِ ظَبْيَةٍ " (٣) وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْأَصُولَ ؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ السَّاكِنَ بَعْدَ الْوَاوِ يَمْنَعُ مِنْ إِبْدَالِ الْوَاوِ أَلْفًا ، أَلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ " قَطَوَاتٌ ، وَفَتَيَاتٌ " الْعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ فِي مُفْرَدِهِ وَلِذَلِكَ (٣) أُعْلِتِ الْوَاوُ فِي قِطَاةٍ ، وَالْيَاءُ فِي " فَتَاةٍ " (٤) ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تُعَلَّ فِي الْجَمْعِ ، لِأَجْلِ الْأَلْفِ السَّاكِنَةِ .

قَوْلُهُ : " فَلْيُشْرِكَا فِي الْإِنْقِلَابِ أَلْفًا " يَعْنِي أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا وُجِدَ الشَّرْطَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا اسْتَوِيًّا فِي الْإِبْدَالِ أَلْفًا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الْقَلْبُ ، لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ - عِنْدَهُمْ (٥) - كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُقَدَّرَةٌ بِحَرَكَتَيْنِ وَقَدْ تَحَرَّكَا مَعَ ذَلِكَ ، وَقَبْلَهُمَا مُتَحَرِّكٌ فَيَكُونُ قَدْ اجْتَمَعَ فِي التَّقْدِيرِ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَذَلِكَ مَهْجُورٌ فِي كَلَامِهِمْ فَقَلْبُوهُمَا إِلَى حَرْفٍ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ بِحَالٍ ، وَهُوَ « الْأَلْفُ » .

(١) فِي الْأَصْلِ " عَرِضٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) يَقْصِدُ النَّبْلِيُّ بِهَذَا ابْنَ الْخَبَّازِ ، وَانظُرِ الْغُرَّةَ الْمُخْفِيَةَ فِي شَرْحِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ الْخَبَّازِ لَوْحَةَ

١٣١ / ب (بَارِيسَ) .

(٣) فِي (ف) " وَكَذَلِكَ " تَحْرِيفٌ .

(٤) لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

قوله: " نَحْوُ رَمَى " بدأً بالمثالِ بالفعلِ ؛ لأنه الأصلُ في الاعتلالِ ، ألا ٢٤٢ ب
 تَرَى أَنْ " الجَوْلَانِ ، وَالغَلِيَانِ " لم يُقَلَّبِ اليَاءُ وَالوَاوُ فِيهِمَا ، وَإِنْ وُجِدَ الْمُقْتَضِي
 لِلإِبْدَالِ ، وَهُوَ الحِرْكََةُ وَفَتْحُ مَا قَبْلَهَا ؛ لِبُعْدِهِمَا عَنِ أُنْبِيَةِ الأَفْعَالِ .
 قوله " وَنَحْوُ مَرَمَى " تَمَثِيلٌ بِالاسْمِ ، وَالأَلْفُ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنْ " يَاءٍ " ، وَكَذَلِكَ
 " رَمَى " .

قوله " وَدَعَا " مثالٌ لما الألفُ فيه مُبْدَلَةٌ مِنْ " وَاوٍ " ، فَإِنْ كَانَ الوَاوُ وَالْيَاءُ
 عَيْنًا فَكَذَلِكَ نَحْوُ " قَالَ وَيَاعَ " فِي الفِعْلِ ، وَ" بَابٍ ، وَنَابٍ " فِي الاسْمِ .
 قوله :

ما لم يجيئاً في مثالِ الخَوْنَةِ

يَعْنِي الوَاوُ وَالْيَاءُ ، أَمَّا " الخَوْنَةُ " فَحَقُّهُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : " الخَانَةُ " كَالقَادَةِ
 وَالْعَادَةِ ، لِكُنْهِم تَرَكَوهُ (١) مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي " قَادَةُ " قَوْدَةٌ ، وَفِي
 " عَادَةُ " عَوْدَةٌ كَمَا جَاءَ ﴿ اسْتَحْوَذَ ﴾ (٢) مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي " اسْتَقَامَ "
 اسْتَقْوَمَ ، وَكَذَلِكَ " مِيلٌ " جَاءَ مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ الأَصْلَ فِي " نَابٍ " نَيْبٌ .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : " دَعَوَاتٍ " [فَفَقَدْ مَنَعَ] (٣) مِنَ الإِعْلَالِ مَانِعٌ ، وَهُوَ إِذَا
 كَانَ بَعْدَهُمَا (٤) سَاكِنٌ نَحْوُ " رَمِيَا ، وَغَزَوَا " ؛ لِأَنَّ قَلْبَهُمَا (٥) يُؤدِّي إِلَى
 الحِذْفِ فَيَقَعُ اللُّبْسُ بَيْنَ فِعْلِ الوَاحِدِ وَفِعْلِ الأَثْنَيْنِ ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ " دَعَوَاتٍ ،
 [وَظِيَّاتٍ] (٦) .

(١) قوله " تركوه " ليس بدقيق ، فقد نص ابن القواس في شرحه على أن منهم من يعلها ويقول :
 خانة ، لتحقق الشرطين فيها ، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها ، ومنهم من لم يعلها ، وهو الأكثر .

انظر شرح ألفية ابن معطى ٢ / ١٣٤٧ ، وانظر أيضا المنصف ١ / ٣٣٢ .

(٢) سورة المجادلة ١٩ .

(٣) مكانه في الأصل بياض ، ولم أجده في (ف) ، ولعل المثبت صواب .

(٤) (ف) " بينهما " تحريف .

(٥) (ف) " قبلهما " تحريف .

(٦) في الأصل " تطويل " بدل " وظييات " .

وأما " الهوى ، والنوى " فالقلب فيه يُؤدِّي إلى الجمع بين إغلال العين واللام ، وكذا إذا كان البناء بمعنى بناء آخر نحو " افتعل " بمعنى " تفاعل " كاعتنونا بمعنى تعاونوا ، وحول بمعنى " حول " لم يُبدلًا وإن وجد المقتضى للإبدال .

[قلب الواو ياء]

وَالْوَاوُ إِنْ يَسْكُنَ وَقَبْلَهُ انكسرَ فَأَقْبَلَهُ يَاءٌ نَحْوُ مِيزَانَ اشْتَهَرَ

احتَرَزَ بقوله " يَسْكُن " عَنِ الْوَاوِ (١) المتحرّكة في نحو " عَوْضٍ " فلم تُقْلِبْ ياءً (٢) ؛ لِفَوَاتِ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ ، وَهُوَ السُّكُونُ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : مَا لَمْ [تَكُنْ] (٣) مُدْغَمَةً نَحْوَ " اجْلُوَانِ " (٤) فلم تُقْلِبْ ، وَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَانِ وَهُمَا كَسْرٌ مَا قَبْلَهَا وَسُكُونُهَا ؛ لِتَحْصِنَهَا بِالْإِدْغَامِ .

قَوْلُهُ : " نَحْوُ مِيقَاتٍ " (٥) مِثَالُ لِمَا وَأُوهُ فَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَقْتِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا نَحْوَ " عِيدٍ ، وَرِيحٍ (٦) ، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ لَأَمَّا نَحْوَ " دَاعٍ ، وَغَازٍ " (٧) .

(١) في الأصل " واو " تحريف .

(٢) (ف) " واو " تحريف .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في النسختين " اجلوذ " .

(٥) هكذا في النسختين ، وهو صحيح غير أن الوارد في النظم هو " ميزان " فكان هو الأولى بالذكر .

(٦) لأنهما من العود ، والروح .

(٧) لأنهما من الدعوة ، والغزو .

[إبدال الواو والياء همزة في " فاعل "]

ويبدلان همزة في فاعل وجمعه كبايع وقائل

كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : يُبْدَلَانِ هَمْزَةً فِي " فَاعِلٍ " غَيْرِ مُعْتَلِّ اللَّامِ ؛ لِيُخْرَجَ مِنْهُ مِثْلُ " عَاوٍ ، وَطَاوٍ ، وَحَاوٍ " لَكِنَّ تَمَثِيلَهُ بِتَصْحِيحِ اللَّامِ دَلٌّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَكَذَا إِذَا صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ " حَوْلٍ ، وَعَوْرٍ " لَمْ يُبْدَلَا هَمْزَةً فِي اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ " حَاوِلٍ ، وَعَاوِرٍ " وَيُرِيدُ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ يُبْدَلَانِ هَمْزَةً ، وَقَصْدُهُ أَنَّ الْهَمْزَةَ تُبْدَلُ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ .

ويُريدُ بِـ " فَاعِلٍ " الصِّفَةَ الْمُشْتَقَّةَ كَمَا مِثْلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " كَبَّاعٍ ، وَقَائِلٍ " ، أَمَا " بَاعٌ " فَعَيْنُهُ يَاءٌ ، وَأَمَا " قَائِلٌ " فَعَيْنُهُ وَاوٌ ، فَالْهَمْزَةُ فِي " بَاعٍ " بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي فِي " بَاعٍ " الْمَبْدَلَةِ مِنَ الْيَاءِ ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْألفَ " بَاعٍ " لَمَّا وَقَعَ قَبْلَهَا أَلْفٌ " فَاعِلٍ " اجْتَمَعَ الْفَانِ فَتَعَدَّرَ النُّطْقُ بِهِمَا ، وَحَذَفُ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ مُمْتَنِعٌ خَوْفَ التَّبَاسِ (١) اسْمُ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ التَّحْرِيكُ فَحُرِّكَتِ الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ .

فَبِإِنْ قِيلَ : فَمَا الْمَوْجِبُ لِإِعْلَالِ (٢) الْيَاءِ فِي " بَاعٍ " ، وَالْوَاوِ فِي " قَائِلٍ " مَعَ سُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا وَهُوَ الْأَلْفُ ؟

قُلْتُ : لِإِعْتِلَالِهِمَا فِي الْفِعْلِ بِإِبْدَالِهِمَا أَلْفَيْنِ أُعْلَلًا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ٢٤٣ أ بِإِبْدَالِهِمَا هَمْزَتَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : " عَوْرَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَاوِرٌ " ، وَ " حَوْلَ فَهُوَ حَاوِلٌ " بِتَصْحِيحِ الْوَاوِ لِصِحَّتِهَا فِي الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا : " صَيْدَ الرَّجُلِ فَهُوَ صَايِدٌ " (٣) بِالْيَاءِ مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ ؛ لِصِحَّةِ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِمْ " صَيْدٌ " .

(١) فِي الْأَصْلِ " الْبَيْسُ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " فَمَا الْوَاجِبُ لِلْأَعْلَالِ " وَالْمُثَبِّتِ مِنْ (ف)

(٣) صَيْدَ الرَّجُلِ : رَفَعَ رَأْسَهُ كَبْرًا ، أَوْ صَارَ بِهِ صَيْدًا ، وَهُوَ مِثْلُ فِي الْعَنْقِ .

قوله " ويبدلان همزة " يعنى الواو والياء وفيه تسامح ، والصحيح أن الواو والياء (١) يبدلان ألفاً (٢) ، ثم يبدل الألف همزة .

وتصحیح الياء في اسم الفاعل إذا اعتلت في فعله خطأ ولحن (٣) ، لكن يجوز جعلها بين بين .

قوله " وجمعه " يريد جمع اسم الفاعل نحو " قائله وقوائل ، وبأئعة وبوائع " ؛ لأن الموجب للإبدال (٤) في المفرد همزة موجود في الجميع (٥) ، وهو وقوع الواو والياء بعد ألف زائدة .

وقيل : إنما أبدلت (٦) الياء والواو في اسم الفاعل ؛ لوقوعهما (٧) بعد ألف زائدة ، وهما مجاورتان لطرف الكلمة (فقلبا كما قلبا متطرفين) (٨) في " كساء ، ورداء " ، ألا ترى أن العين - التي هي الواو المشددة - في " صيم ، وقيم " (٩) قلبوها ياء ؛ تشبيها لها باللام في مثل " عصي ، وحقى " في جمع " عصا ، وحقو " (١٠) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " الألف " تحريف ، وأبدلتا ألفاً ؛ لتحركهما بعد ألف زائدة ، قريبة من الطرف ، ثم يبدل الألف همزة ، ومنهم من يبدلها همزة من أول وهلة ، ولا حاجة إلى إبدالها ألفاً ، وهو ما ذهب إليه الناظم .

وانظر : المنصف / ١ / ١٨٠ ، وشرح الملوكى ٤٩٤ ، وكتاب في التصريف للجرجاني ٨٦ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في الأصل " للإفراد " تحريف .

(٥) (ف) " الجمع " .

(٦) في الأصل " أبدلتا " .

(٧) في الأصل " لوقوعها " تحريف .

(٨) (ف) " قلبتا كما قلبتا متطرفتين " بالتأنيث ، وكلاهما جائز .

(٩) في (ف) " صم وقم " تحريف .

(١٠) في الأصل " حقى " تحريف ، والحقو : الإزار ، أو الخصر ، وانظر الأصول في النحو ٢٥٦ / ٣ .

[إبدال حروف المد في الجمع همزة]

كَذَاكَ يُبْدَلَانِ فِي فَعِيلَةٍ مِثْلُ فِعَالَةٍ مَعَ الْفِعُولَةِ
 هَمْزًا فَقُلْ جَامِعًا : صَحَائِفُ كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَتَأَنَّفُ
 أَمَا مَعَايِشُ فَلَا تَهْمِزُهَا لَأَنَّهَا مَفَاعِلٌ فَمَزِهَا
 قَوْلُهُ " كَذَاكَ يُبْدَلَانِ " يَعْنِي الْيَاءَ وَالْوَاوَ .

قَوْلُهُ " فِي فَعِيلَةٍ " يَعْنِي فِي جَمْعِ " فَعِيلَةٍ ، وَفِعُولَةٍ " .
 قَوْلُهُ : " مِثْلُ فِعَالَةٍ " يُرِيدُ مِثْلَ إِبْدَالِ الْأَلْفِ فِي جَمْعِ " فِعَالَةٍ " ، وَإِنَّمَا
 شَبَّهَ الْيَاءَ فِي " فَعِيلَةٍ " ، وَالْوَاوَ فِي " فِعُولَةٍ " بِالْأَلْفِ فِي " فِعَالَةٍ " لِأَنَّ أَصْلَ
 الْبَابِ فِي الْهَمْزِ (١) إِنَّمَا هُوَ لِلْأَلْفِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا أَقْعَدُ فِي الْمَدِّ مِنْهُمَا إِذْ لَا يُمَكِّنُ
 تَحْرِيكُهَا بِحَالٍ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى صُورَتِهَا ، أَعْنِي عَلَى كَوْنِهَا أَلْفًا .
 قَوْلُهُ :

فَقُلْ جَامِعًا صَحَائِفُ كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَتَأَنَّفُ

بِإِبْدَالِ حُرُوفِ الْمَدِّ هَمْزَةً ؛ لَوْقُوعِ أَلْفِ الْجَمْعِ قَبْلَ أَلْفِ " رِسَالَةٍ " فَالْتَقَتْ
 أَلْفَانِ فَتَعَذَّرَ النُّطْقُ بِهِمَا ، وَالْحَذْفُ مُمْتَنِعٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ إِحْدَاهُمَا فَيَأْتِي أَنَّ
 تَحْذِفَ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةَ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْأُولَى ؛ لِطُلَانِ مَا يُفِيدُ الْجَمْعَ ، وَلَا
 يَجُوزُ حَذْفُ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا مُخِلٌّ بِبِنَاءِ هَذَا الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي بَعْدَ
 أَلْفِهِ حَرْفَانِ ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مَكْسُورٌ ، فَبَقِيَ التَّحْرِيكُ ، فَلَمْ يَجْزُ أَيْضًا تَحْرِيكُ
 الْأَلْفِ الْأُولَى ؛ لِزَوَالِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْجَمْعِ بِزَوَالِهَا بِالْحَرَكَةِ عَنِ كَوْنِهَا أَلْفًا ، لِأَنَّهَا
 إِنَّمَا تُفِيدُ الْجَمْعَ مَا دَامَتْ أَلْفًا ، وَالْأَلْفُ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً ، فَتَعَيَّنَ تَحْرِيكُ
 الْأَلْفِ الثَّانِيَةَ بِالْكَسْرِ لِيَكُونَ كَعَيْنٍ " مَفَاعِلٌ " فَلَمَّا حُرِّكَتْ (٣) أَبْدَلُوهَا هَمْزَةً ،

(١) فِي (ف) " الْهَمْزَةُ .

(٢) فِي (ف) " الْأَلْفُ " .

(٣) فِي (ف) " حَرْكُهَا " .

فَصَارَتْ "رَسَائِلَ" ، ثُمَّ شَبَّهَتْ الْيَاءَ فِي "صَحِيفَةٍ" ، وَالْوَاوُ (١) فِي "تَنْوُفَةٍ" (٢) بِالْألفِ "رِسَالَةٍ" ؛ لِأَنَّ [مَا] قَبْلَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ جِنْسِهَا كَمَا أَنَّ مَا قَبْلَ الْألفِ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ .

وَأِنَّمَا أُبَدِلُوا هَذِهِ الْأَحْرُفَ الثَّلَاثَةَ فِي الْجَمْعِ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي الْإِفْرَادِ (٣) زَوَائِدُ سَوَاكِنُ وَلَمْ يَتَحَرَّكْنَ قَطُّ فِي الْمَفْرَدِ فَلَمْ يَتَحَرَّكْنَ فِي الْجَمْعِ ، وَلِذَلِكَ (٤) لَمْ يَجْزِ الْفَاءُ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ فِي "خَطِيئَةٍ" ، وَشَنْوَةٌ "عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُمَا / ٢٤٣ ب زِيدَا لِلْمَدِّ ، فَلَوْ أَلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِمَا لَبَطَلَ الْمَدُّ فِيهِمَا فَلَمْ يَتَحَرَّكْ فِي الْجَمْعِ ، فَلَمَّا اضْطَرَّ هُمُ الْجَمْعُ إِلَى تَحْرِيكِهِنَّ أُبَدِلُوهُنَّ هَمْزَاتٍ وَحَرَكُوهُنَّ .

قَوْلُهُ "أَمَّا مَعَايِشُ فَلَا تَهْمِزُهَا" أَيُّ : لَا تُبَدِّلُ الْيَاءَ فِي "مَعِيشَةٍ" هَمْزَةً فِي الْجَمْعِ ، بَلْ تُقْرَأُ يَاءً مَكْسُورَةً ، ثُمَّ عُلِّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : "لِأَنَّهَا مَفَاعِلٌ" يُرِيدُ لِأَنَّ الْيَاءَ عَيْنٌ .

وَوَزْنُ "مَعِيشَةٍ" "مَفْعَلَةٌ" بِسُكُونِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَإِنَّمَا أَعْلَوْا الْيَاءَ فِي "مَعِيشَةٍ" بِالْإِسْكَانِ وَنَقَلَ حَرَكَتَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ "مَعِيشَ" بِوِزْنِ "بِيعَ" ، فَكَمَا أَعْلَى الْفِعْلُ أَعْلَى مَا كَانَ عَلَى وَزْنِهِ ، قَالَ رُوَيْبَةُ :

إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ الْمَعِيشِ (٥)

يُرِيدُ "الْمَعِيشَ" ، فَلَمَّا جَمَعُوهُ ذَهَبَ شَبَّهَهُ مِنَ الْفِعْلِ ، أَيُّ : بَعْدَ بِنَاؤِهِ عَنِ الْفِعْلِ بِالْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْجَمْعُ ، فَلَمَّا ذَهَبَ الْبِنَاءُ الَّذِي ضَارَعَ

(١) فِي (ف) "وَالْيَاءَ" تَحْرِيفٌ .

(٢) التَّنْوُفَةُ : الْمَفَاذَةُ ، أَوْ الْأَرْضُ الْوَأَسَعَةُ الْبَعِيدَةُ الْأَطْرَافِ ، أَوْ الْفَلَاةُ لَا مَاءَ بِهَا وَلَا أُنَيْسَ وَإِنْ كَانَتْ مَعِيشَةً .

(٣) فِي (ف) "إِفْرَادَهُنَّ" .

(٤) فِي (ف) "وَكَذَلِكَ" .

(٥) انْظُرْ دِيوَانَهُ ٧٨ بِرَوَايَةِ (أَشْكُو إِلَيْكَ) وَبَعْدَهُ ، (دَهْرًا تَنْقَى الْمَخَّ بِالتَّمَشِيشِ) .

وَهُوَ فِي الْمَنْصَفِ ٣٠٨/١

الفِعْلُ بِالْجَمْعِ صَحَّتِ الْعَيْنُ فَظَهَرَتْ الْيَاءُ فِي الْجَمْعِ (١) " مَعَايِشَ " مَكْسُورَةً غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ ، وَهَمْزُهُ لَحْنٌ (٢) ، وَكَذَلِكَ " مَقَامَةٌ ، وَمَنَامَةٌ " (٣) تَقُولُ فِي جَمْعِهِ : " مَقَاوِمٌ ، وَمَنَاوِمٌ " ، لِأَنَّ عَيْنَهُ وَأَوْ فَصَحَّتْ فِي الْجَمْعِ ؛ لِبُعْدِهِ عَنِ مَضَارَعَةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ " مَقَامٍ " " مَقَوْمٌ " فَهُوَ بِوِزْنِ " يَفْعَلُ " فَـ " مَقَامٌ " مِثْلُ " يَخَافُ " ، قَالَ الْأَخْطَلُ (٤) :

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا (٥)
فَصَحَّحَ (٦) الْعَيْنَ فِي " مَقَاوِمَ " وَلَمْ يُبَدِّلْهَا .

فَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ " مَصَائِبٌ " بِالْهَمْزِ - وَقِيَاسُهَا " مَصَاوِبٌ " - فَقَالَ الْأَخْفَشُ (٧) : الَّذِي شَجَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ رَأَوْا عَيْنَهَا قَدْ اعْتَلَّتْ فِي الْوَاحِدِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهَا " مَصُوبِيَةٌ " فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ ، وَأُبْدِلُوا [الْوَاوَ] يَاءً ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ ، وَقَالُوا : يَلْزِمُهُ الْهَمْزُ فِي " مَقَاوِمَ " لِلْإِعْلَالِ فِي " مَقَامِهِ " ، وَقَالَ

(١) فِي الْأَصْلِ " جَمْعٌ " .

(٢) انظر المنصف ١/ ٣٠٦ - ٣١٠ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " مَنَامَةٌ " .

(٤) وَنَسَبَهُ الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ ١/ ٢٦٠ إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَكَذَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ سَيِّدِهِ فِي الْمَخْصَصِ ١٤/ ٢١ ، وَصَحَّحَ الشَّنْقِيطِيُّ نَسْبَتَهُ إِلَى الْأَخْطَلِ .

(٥) انظر شعر الأخطل ١/ ٣٢٠ ، وَفِيهِ أَنَّ جَرِيرًا لَمَّا بَلَغَهُ هَذَا الْبَيْتُ قَالَ : " نَعَمْ وَاللَّهِ إِنْ لَهْ مَقَاوِمَ لَا

أَقُومُهَا ، يَقُومُ بَيْنَ يَدَيْ السُّلْطَانِ يُؤَدِّي الْجَزِيَّةَ ، وَيَقُومُ بَيْنَ يَدَيْ الْقَسِ يَأْخُذُ الْقَرِيَانَ "

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَقْتَضِبِ ١/ ٢٦٠ ، وَالْمَنْصَفِ ١/ ٣٠٦ ، وَابْنُ يَعِيشَ ١٠/ ٩٠ ،

وَالْمَخْصَصِ ١٤/ ٢١ ، وَدِقَاتِقُ التَّصْرِيفِ ٢٧٧ .

(٦) (ف) " فَصَحَّحَ " تَحْرِيفٌ .

(٧) (ف) " فَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ " مَصَائِبٌ " بِالْهَمْزِ فِقِيَاسُهَا " مَصَاوِبٌ " قَالَ الْأَخْفَشُ .. " ، وَانظُرْ قَوْلَ

الْأَخْفَشِ فِي الْمَنْصَفِ ١/ ٣٠٩ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَّاجِ ٢/ ٣٢١ .

أَبُو إِسْحَاقٍ (١) : شَبَّهَ الْوَاوَ فِي " مَصَاوِبَ " بِالْوَاوِ فِي " وَسَادَةٍ " فَهَمْزَهَا كَمَا قَالُوا : إِسَادَةٌ .

[إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ]

وَأَبْدِلًا هَمْزًا لِأَجْلِ أَلِفٍ زَائِدَةً قَبْلَهُمَا فِي الطَّرْفِ
نَحْوُ كَسَاءٍ وَرِدَاءٍ ، أَمَا شَقَاوَةٌ عِبَايَةٌ (٢) فَحَتْمًا
يُصَحَّحَانِ فِيهِمَا لِلْهَائِنِ تَصْحِيحَ مَذْرُوبَيْنِ وَالثَّنَائِيْنِ

يُرِيدُ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ يُبَدِّلَانِ هَمْزَةً ، وَالْقَصْدُ : إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ .

قَوْلُهُ : " لِأَجْلِ أَلِفٍ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ أَلَّا يَكُونَ قَبْلَهُمَا أَلِفٌ ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يُبَدِّلَانِ هَمْزَةً كَمَا فِي " عَصَا ، وَفَتَى " .

وَقَوْلُهُ " زَائِدَةٌ " فِيهِ احْتِرَازٌ عَنْ مَجِيئِهَا عَنْ أَلِفٍ أَصْلِيَّةٍ نَحْوُ " رَأَى " (٣)
قَالَ الرَّاجِزُ :

رَأَى إِذَا أُوْرِدَهُ الْأَمْرُ صَدَرَ (٤)

(١) ينظر رأيه في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٢٠ ، والمنصف ١/ ٣٠٩ حيث أنكره أبو علي فقال :
إن الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة ، أما ابن عصفور فقد رجح مذهب أبي إسحاق
الزجاج لأن له نظيراً ، وهو " أقائيم " ، وأصله " أقاويم " .

انظر المتع ٣٤٠ ، ٥٠٨ .

(٢) في الأصل " عماية " تحريف .

(٣) (ف) " أرى " تحريف .

ورأى : جمع راية ، وهي العلم ، جاء في اللسان (ريا) ، " لا تهمزها العرب ، والجمع رايات ورأى
وأصلهما الهمز " .

(٤) البيت للعجاج من أرجوزة قالها في مدح عمر بن عبيد الله بن معمر ، وكان عبد الملك - رحمه الله -
وجهه إلى أبي فديك الحروري فقتله وأصحابه .

انظر ديوانه ٣٨ برواية " الطعن " بدل " الأمر " ، وهي رواية أخرى ، وقبله :

وخطرت أيدي الكماة وخطر

وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٥٩٦ ، والمقتضب ١/ ٢٩١ ، والمنصف ٢/ ١٤٤ .

قوله " فى الطَّرْفِ " فيه احترازٌ عن مجيئها فى غيرِ الطَّرْفِ كَالْعَوَاوِرِ
جَمْعِ " عَوَارٍ " قَالَ الرَّاجِزُ :

وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ (١)

وَطَرْفِ الْكَلِمَةِ آخِرُهَا .

أَمَّا " كَسَاءٌ " فَلَامُهُ وَآوُ ، وَهُوَ " فِعَالٌ " مِنْ " الْكِسْوَةِ " ، وَأَمَّا " رِدَاءٌ " فَلَامُهُ يَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ " فِعَالٌ " مِنْ " الرِّدْيَةِ " فَوْقَعَا طَرْفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، فَأَبْدَلَا أَلْفَيْنِ ، وَفِي الْإِبْدَالِ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمَا أَبْدَلَا أَلْفًا لِأَجْلِ الْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَ الْأَلْفِ ، وَلَا أَعْتَدَادَ بِالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ (٢) ، فَلَمَّا صَارَا أَلْفَيْنِ تَعَيَّنَ الْحَذْفُ أَوْ التَّحْرِيكُ (٣) ، فَلَمْ يَجُزْ حَذْفُ أَحَدِهِمَا ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ الْمُدُودُ مَقْصُورًا ، فَتَعَيَّنَ التَّحْرِيكُ ، وَلَا يَجُوزُ تَحْرِيكُ الْأُولَى ؛ كَيْلَا يَبْطُلَ الْمَدُّ ، فَتَعَيَّنَ تَحْرِيكُ الثَّانِيَةِ فَصَارَتْ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِ الْأَلْفِ .

وَقِيلَ : إِذَا قُلِبَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ أَلْفًا بَعْدَ الْفَتْحَةِ فَقَلْبُهُمَا بَعْدَ الْأَلْفِ أُولَى ؛ ٢٤٤ أ
لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ فِي تَقْدِيرِ فَتَحْتَيْنِ ، وَأَيْضًا فَقَدْ أَجْرُوا الْأَلْفَ مُجْرَى الْفَتْحَةِ فَجَمَعُوا " فَعَالًا " عَلَى " أَفْعَالٍ " نَحْوُ " جَوَادٍ وَأَجْوَادٍ " كَمَا جَمَعُوا " فَعَلًا "

(١) البيت لجندل بن المثنى الطهوى كما فى شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩ ، والعينى ٤/ ٥٧١ ، وشرح شواهد شرح الشافىة ٣٧٤ ، ونسب إلى العجاج فى الخصائص ٣/ ٣٢٦ ، وضرائر الشعر ١٣١ ، وليس فى ديوانه .

وانظر الكتاب ٤/ ٣٧٠ ، والمنصف ٢/ ٤٩ ، ٣/ ٥٠ ، والممتع ٣٢٩ .

والعواور : جمع عوار ، وهو القذى فى العين ، وقيل : هو الرمد ، يريد أن الدهر جعل فى عينيه القذى والرمد بدل الكحل ، عن شرح شواهد شرح الشافىة ٣٧٦ .

(٢) أى : لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن الألف حاجز غير حصين ، لسكونها وزيادتها .

(٣) وذلك لاجتماع ساكنين ، الألف المبدلة مع الألف الزائدة . المتعم ٣٢٦ .

على ذلك نحو " بَطَلٍ ، وَأَبْطَالٍ " ، وكذلك (١) أَجْرُوا الْيَاءَ فِي " فَعِيلٍ " مُجْرَى
 الْكَسْرَةِ فَقَالُوا : " يَمِينٌ وَأَيْمَانٌ " كَمَا قَالُوا " كَبِدٌ وَأَكْبَادٌ " .
 قوله : " أَمَا شَقَاوَةٌ عَبَايَةٌ فَحْتَمًا يُصَحَّحَانِ فِيهِمَا " يَعْنِي : الْيَاءَ فِي
 " عَبَايَةٌ " ، وَالْوَاوَ فِي " شَقَاوَةٌ " .

قوله " لِلْهَاءَيْنِ " تَعْلِيلٌ لِصِحَّتِهِمَا (٢) ، يُرِيدُ : إِنَّمَا صَحَّحْنَا ؛ لِأَجْلِ تَاءِ
 التَّائِيثِ ، فَكَانَهُمْ بَنَوْا الْكَلِمَةَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهَا مُتَّصِلَةً بِتَاءِ التَّائِيثِ ، فَلَمْ يَقْعَا
 طَرَفَيْنِ ، إِذْ لَمْ تَقْدِرْ تَاءُ التَّائِيثِ مُنْفَصِلَةً ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " عَطَاءَةٌ (٣) ، وَعَبَاءَةٌ
 - بِالْهَمْزِ - فَكَانَهُمْ بَنَوْا الْكَلِمَةَ عَلَى الْجَمْعِ ، فَأَعْلَوْا فَقَالُوا : " عَبَاءٌ ، وَعَطَاءٌ " ثُمَّ
 ادَّخَلُوا عَلَيْهَا تَاءَ التَّائِيثِ بَعْدَ ثَبُوتِ الْإِعْلَالِ (٤) .

قوله : " تَصْحِيحٌ مِذْرُوبَيْنِ وَالتَّائِيثَيْنِ " يُرِيدُ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ صَحَّحْنَا فِي
 شَقَاوَةٍ ، وَعَبَايَةٍ " كَمَا صَحَّحْتَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي الْمَثْنِيِّ وَهُوَ " الْمِذْرُوبَانِ
 وَالتَّائِيثَانِ " ؛ لِأَنَّهُمَا وُضِعَا فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمَا مُتَّيْنَيْنِ ، أَيُ : لَمْ يُنْطَقْ بِمُفْرَدِهِمَا ،
 وَلَوْ تُنْتَبَى " مِذْرُوبَانِ " عَلَى " مِذْرَى " - وَهُوَ الْمِفْرَدُ - لَوَجِبَ قَلْبُ الْوَاوِ - الَّتِي
 هِيَ لِأَمِّهِ - [يَاءٌ] لَكُونَهَا رَابِعَةً (٥) ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ قَلْبُ الْيَاءِ فِي " التَّائِيثَيْنِ
 " هَمْزَةً فِي قَوْلِهِمْ : " عَقَلْتُهُ بِتَّائِيثَيْنِ " (٦) - وَهُمَا طَرَفَا الْحَبْلِ - لَوْ نُطِقَ
 بِمُفْرَدِهِ (٧) .

(١) فِي الْأَصْلِ " وَلِذَلِكَ " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " لِصِحَّتِهَا " بِالْإِفْرَادِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٣) الْعِظَاءَةُ : دَوِيْبَةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْوِزْغَةِ ، وَيُقَالُ فِيهَا (الْعِظَايَةُ) بِالْيَاءِ .

(٤) انظُر : الْمَنْصَفَ ٢ / ١٢٨ فَمَا بَعْدَهَا .

(٥) انظُر شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣ / ١٦٦ .

(٦) وَهُوَ أَنْ يَعْقِلَ يَدِي الْبَعِيرِ جَمِيعاً بِطَرَفِي حَبْلِ . عَنِ الْأَسَاسِ (ثَنَى) .

(٧) انظُر الْمَنْصَفَ ٢ / ١٣٢ فَمَا بَعْدَهَا ، وَشَرْحَ الشَّافِيَةِ ٣ / ١٧٣ فَمَا بَعْدَهَا

[جواز إبدال الهمزة من الواو المضمومة]

وَتَهْمَزُ الْوَاوَ إِذَا ضَمَّمْتَهُ وَالْوَاوَ أَوْلَى إِذَا كَسَرْتَهُ

كَوَقَّتْ وَكَوَشَّاحَ وَأَحْدُ وَأَثُوبٍ مِثْلَ (١) قُوُسٍ أَطْرَدُ

قَصْدُهُ أَنْ يُبَيِّنَ إِبْدَالَ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ دُونَ الْوَجُوبِ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " ضَمَّمْتَهُ " عَنْ كَوْنِهِ مَكْسُورًا أَوْ مَفْتُوحًا ، فَإِنَّ هَمْزَهُ لَا يَطْرُدُ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " إِذَا ضَمَّمْتَهُ " الضَّمَّ اللَّازِمَ ، لِيَخْرُجَ مِنْهُ وَقُوعُ الْوَاوِ لَأَمَّا (٢) ؛ لِأَنَّ ضَمَّةَ الْإِعْرَابِ غَيْرُ لَازِمَةٍ ، وَعَنْ حَرَكَةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ نَحْوُ : اخْشَوْا اللَّهَ . وَإِنَّمَا جَازَ هَمْزُ الْوَاوِ إِذَا انضَمَّتْ ضَمًّا لَازِمًا ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ بَعْضِ الْوَاوِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ قَدَمَاءُ النَّحْوِيِّينَ يُسَمُّونَ الضَّمَّةَ الْوَاوَ الصَّغِيرَةَ (٣) ، فَلَمَّا أَشْبَهَتِ الضَّمَّةُ الْوَاوَ ، وَالْوَاوُ تُشْبِهُ الضَّمَّةَ ، وَلِذَلِكَ تُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ نَحْوُ " لَمْ يَغْزُ " (٤) كَمَا تَقُولُ " لَمْ يَضْرِبْ " فَلَمَّا كَانَ اجْتِمَاعُ الْوَاوَيْنِ عَلَى حَدِّ أَوَاصِلَ ، وَ (أَوَاقٍ) (٥) مُوجِبًا لِلْهَمْزِ كَانَ اجْتِمَاعُ الْوَاوِ مَعَ الضَّمَّةِ - الَّتِي هِيَ بَعْضُ الْوَاوِ - مُسَوِّغًا لِلْهَمْزِ لَا مُوجِبًا لَهُ .

قَوْلُهُ : " كَوَقَّتْ " مِثَالُ لَوْقُوعِ الْمَضْمُومَةِ فَاءً ، وَهُوَ مِنْ (الْوَقْتِ) مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ ، وَكَذَلِكَ " أَحْدُ " - بِضَمِّ الْهَمْزَةِ - أَصْلُهُ " وَحْدٌ " ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ ، وَهُوَ جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ " ثُمَّ " .

(٢) نَحْوُ : هَذِهِ دَلُو ، وَانظُرِ الْمَنْصَفَ ٢١٢ / ١ .

(٣) انظُرِ : ابْنِ يَعِيشَ ١٠ / ١١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " لَمْ يَصْرَفْ " تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي النُّسخَتَيْنِ غَيْرِ وَاضِحَةٍ وَلَعَلَّهَا كَمَا أُثْبِتَ .

وَانظُرِ : الْمَنْصَفَ ٢١٨ / ١ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٨ / ١٠ ، ١٢ ، وَشَرْحَ الْمَلُوكِيِّ ٤٨٢ ، وَالْمَمْتَعِ ٣٣٢ ،

وَالْأَصْلُ فِي (أَوَاصِلَ) : وَوَاوِصِلَ ، فَفَقَلِبْتَ الْوَاوَ الْأُولَى هَمْزَةً كِرَاهِيَةً اجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ فِي أَوَّلِ

الْكَلِمَةِ ، وَأَصْلُ (أَوَاقٍ) : وَوَاوِاقٍ ، فَفَعَلَ بِهَا كَسَابِقَهُ .

(٦) كَانَتْ فِيهِ غَزْوَةٌ أَحَدَ الْمَشْهُورَةِ ، يَنْظُرُ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ ١ / ١٠٩ .

قوله " وَأَنْوَبٌ مِثْلُ (١) قُووسٍ مِثَالُ لَوْقُوعِ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ عَيْنًا ، فَ
 " أَنْوَبٌ " جَمْعُ " نَوْبٍ " ، وَأَمَّا " قُووسٌ " فَمِثَالُ لِلْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ الْمَشْفُوعَةِ بِوَاوٍ
 أُخْرَى ؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهَّمٌ أَنَّ الْهَمْزَ وَاجِبٌ ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ
 زَائِدَةٌ وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ سَاكِنَةٌ ، وَأَنْتَ فِي مِثْلِ هَذَا بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْهَمْزِ وَتَرْكِهِ ، وَكَانَ
 يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ وَيَقُولَ : إِذَا لَمْ يَكُنْ مُدْغَمًا فِيهِ نَحْوُ " التَّطَوُّلِ ، وَالتَّجَوُّلِ " ، أَوْ
 تَكُونُ الضَّمَّةُ فِي الْوَاوِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُهْمَزُ زَائِدَةً كَانَتْ الْوَاوُ ٢٤٤ ب
 كَالْتَرَهُوكِ مَصْدَرٍ " تَرَهُوكَ " (٢) ، أَوْ أَصْلِيَّةً كَالْتَقَاوِلِ مَصْدَرٍ " تَقَاوِلَ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ " وَالْوَاوُ أَوْلَا إِذَا كَسَرْتَهُ " (٣) إِنَّمَا قَيَّدَهَا بِالْأَوْلِيَّةِ ؛ لِيُخْرَجَ مِنْهُ
 مَا كَانَتْ فِيهِ غَيْرَ أَوْلٍ نَحْوُ " طَوِيلٍ " كَمَا هَمَزْتَ فِي " أَنْوَبٍ " إِلَّا عِنْدَ أَبِي
 إِسْحَاقَ (٤) ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِي " مَصَائِبَ " عِنْدَهُ فِي لُغَةٍ مَن هَمَزَهَا بَدَلُ مِنَ الْوَاوِ
 الْمَكْسُورَةِ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي (٥) : قَلْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ : هَلَا أَجَزْتَ أَنْ يَكُونَ " وَشَاحٌ

(١) فِي الْأَصْلِ " مَعَ " .

(٢) تَرَهُوكَ فِي مَشِيئَتِهِ : تَمُوجُ فِيهَا .

(٣) وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : إِشَاحٌ فِي وَشَاحٍ ، حَمَلًا عَلَى حُكْمِ الْمَضْمُومَةِ ، وَالْوَشَاحُ : سَيْرٌ ، أَوْ مَا يُضْفَرُ
 مِنَ السَّيْرِ ، وَيُرْصَعُ بِالْجَوْهَرِ ، وَتَشْدُ بِهِ الْمَرْأَةُ وَسَطَهَا ، ابْنُ يَعِيشَ ١٤ / ٨٠ .

(٤) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْمَنْصَفِ ١ / ٢٣٠ : " فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ هَمَزُهَا مَكْسُورَةً غَيْرَ أَوْلٍ عَلَى وَجْهِ . وَأُجَازَ
 أَبُو إِسْحَاقَ فِي قَوْلِهِمْ " مَصَائِبَ " أَنَّ تَكُونَ الْهَمْزَةَ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ الْمَقْدَرَةِ فِي مَصَاوِبَ ، وَخَالَفَ
 النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعِينَ فِي أَنَّ " مَصَائِبَ " مِنَ الشَّاذِّ وَقَالَ : لَيْسَ كَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ، بَلِ الْهَمْزَةُ فِي " مَصَائِبَ " بَدَلُ مِنَ الْوَاوِ فِي " مَصَاوِبَ " . انْتَهَى ، وَانظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ وَإِعْرَابَهُ ٢ / ٣٢٠ .

(٥) انظُرِ الْمَنْصَفَ ١ / ٢٣٠ .

وَأَشَاحُ " لُغَتَيْنِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : " أَكَّدْتُ الْعَهْدَ ، وَوَكَّدْتُ " ؟ فَقَالَ : إِجْمَاعُهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ : " مُوشَّحٌ " بِالْوَاوِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ هِيَ الْأَصْلُ .

وَأِنَّمَا لَمْ يَطَّرِدْ هَمْزُ الْمَكْسُورَةِ (١) ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ الْمَكْسُورَةَ بِمَنْزِلَةِ وَاوِ وَيَاءٍ ، وَاجْتِمَاعُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَا يُوجِبُ الْهَمْزَ فِي نَحْوِ " وَيَحِ (٢) ، وَيَوْمٌ ، وَوَيْلٌ " (٣) كَمَا يُوجِبُ اجْتِمَاعُ الْوَاوَيْنِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَطَّرِدْ هَمْزُ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ كَمَا اطَّرَدَ فِي الْمَضْمُومَةِ .

وَأَمَّا هَمْزُ الْوَاوِ الْمَفْتُوحَةِ فَشَازٌ (٤) ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ " أَحَدٌ " أَصْلُهُ " وَحَدٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ ، وَ " أَنَاةٌ " ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " الْوَنَى " ، وَهُوَ : الضَّعْفُ وَالْفُتُورُ (٥) .

(١) كما يقول أبو عثمان المازني ، ينظر المصدر السابق ٢٢٨ / ١ ، وابن يعيش ١٤ / ١٠ .

(٢) في النسختين " يح " سهو من الناسخين .

(٣) في النسختين " وقيل " ، والصواب ما أثبت . المصدران السابقان .

(٤) وذلك لخفة الفتحة .

(٥) قال ابن يعيش ١٤ / ١٠ : " وهو مما يوصف به النساء ؛ لأن المرأة إذا عظمت عجيزتها ثقلت

عليها الحركة " .

[إبدال التاء من الواو]

وَأَبْدَلَتْ تَاءً صَرِيحاً نَحْوًا بِنْتٍ وَأَخْتٍ وَأَتْرَنُ وَتَقْوَى

قوله " وَأَبْدَلَتْ تَاءً " يعني الواو ، ومُرَادُهُ : بَيَانُ [إبدال] (١) التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ .
 أَمَّا بِنْتُ فَلِأَمِّهَا وَأَوُّ ، فَأَصْلُهَا " بِنْوَةٌ " ؛ لِقَوْلِهِمْ : " الْبِنْوَةُ " .
 وَقِيلَ : لَا دَلِيلَ (٢) فِي " الْبِنْوَةِ " عَلَى أَنَّ لَامَهَا وَأَوُّ ؛ لِقَوْلِهِمْ : " الْفِتْوَةُ " وَهِيَ مِنَ الْيَاءِ ، فَمَا تَتَكَرَّرُ أَنْ يُقَالَ " الْبِنْوَةُ " وَهِيَ مِنَ الْيَاءِ ؟
 فَاقُولُ (٣) : إِبْدَالُ التَّاءِ مِنَ الْيَاءِ قَلِيلٌ ؛ وَإِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ أَكْثَرُ وَأَوْسَعُ ، وَالْحَمْلُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَكْثَرِ دُونَ الْأَقْلَى .
 وَأَمَّا " أَخْتُ " فإِبْدَالُ التَّاءِ فِيهَا مِنَ الْوَاوِ ظَاهِرٌ لِقَوْلِهِمْ : " أَخَوَاتٌ " فِي الْجَمْعِ .

وليست هذه التاء في " بِنْتُ ، وَأَخْتُ " للتأنيث .

فذلك قالوا : إنها بدلٌ (٤) ، والدليل على أنها ليست للتأنيث أمور :

أحدها : سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث يجب فتح ما قبلها ما لم يكن ألفاً .

الثاني : أنها لا تبدل هاء في الوقف .

الثالث : ما قاله سيبويه (٥) : لو سميت [رجلاً] (١) بأختٍ وبنتٍ لصرفته

معرفةً ، ولو كانت التاء للتأنيث لم تصرفه .

فإن قلت : فقد قال سيبويه في بعض ألفاظه (٦) : إن التاء في " بنتٍ ،

وأختٍ " للتأنيث ، فكيف الجمع بين القولين ؟

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل " دليل " بدون " لا " .

(٣) القائل هو ابن جنى كما في سر الصناعة ١٥٠ / ٨ ، وقد تصرف الشارح في النقل .

(٤) انظر : المنصف ٥٩ / ٨ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٢١ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٣٦٢ ، ٤ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

قُلْتُ : الْجَوَابُ عَنْهُ مَا قَالَهُ ابْنُ جُنِّي (١) : لَمَّا كَانَتِ التَّاءُ لَا تُبَدَّلُ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ إِلَّا مَعَ الْمُؤَنَّثِ صَارَتْ كَأَنَّهَا عَلَامَةٌ التَّائِيثِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَمَا عَلَامَةُ التَّائِيثِ فِيهِمَا؟

قُلْتُ : الصِّيغَةُ ، وَأَعْنَى بِالصِّيغَةِ بِنَاءَ " أَخْتِ " عَلَى مِثَالِ " قُفْلٍ " ، وَبِنَاءَ " بِنْتُ " عَلَى بِنَاءِ " جَذَعٍ " ، وَكَانَ أَصْلُهُمَا " فَعَلٌ " بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ، فَنَقَلْنَا إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ ، وَالَّذِي يُحَقِّقُ أَنَّ الصِّيغَةَ فِيهِمَا لِلتَّائِيثِ امْتِنَاعُ دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ ، مَا دَامَتِ هَذِهِ الصِّيغَةُ بَاقِيَةً ، وَإِنْ زَالَتْ هَذِهِ الصِّيغَةُ دَخَلَهَا تَاءُ التَّائِيثِ فَقُلْتُ : " ابْنَةُ " (٢)

وَأَمَّا قَوْلُهُ " وَأَتَزَنُّ " فَهُوَ " افْتَعَلَ " مِنَ الْوِزْنِ ، فَأَصْلُهُ " إوتَزَنُ " فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ تَاءً ، وَأَدْغَمُوهَا فِي تَاءِ " افْتَعَلَ " ، وَهَذَا الْبَدَلُ لِأَزْمِ مُطَرِّدٍ ، وَأَعْنَى بِاللَّازِمِ : أَنَّ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِ الْكَلِمَةِ نَحْوُ : اتَزَنَ يَتَزَنُ " اتَزَانًا ، فَهُوَ مُتَزَنٌ ، وَذَلِكَ (٣) مُتَزَنٌ (٤) ، وَأَعْنَى بِالْمُطَرِّدِ : أَنَّهَا تُبَدَّلُ مِنْ كُلِّ وَاوٍ وَقَعَتْ فَاءٌ فِي " افْتَعَلَ " نَحْوُ " اتَّعَدَ ، وَاتَّصَلَ " ، وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِبْدَالُ : لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُبَدِّلُوا لَقَلِبَتْ يَاءٌ فِي الْمَاضِي وَجُوبًا ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ قَبْلِهَا ، وَكَذَا إِذَا حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَاتَّصَلَتْ بِمَكْسُورٍ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى نَحْوُ " قَالَتْ اتَّعَدَ " ، وَوَاوًا إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ " مُوتَعِدٌ (٥) " وَيَجُوزُ قَلْبُهَا أَلْفًا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا (٦) نَحْوُ " يَا تَعَدُ " ، وَكَرِهُوا كَثْرَةَ (٧) التَّغْيِيرِ النَّاشِئِ مِنْ بَقَاءِ الْوَاوِ ، فَعَدَلُوا إِلَى التَّاءِ (٨) ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ لَا يَقْبَلُ

(١) انظر : سر الصناعة ١ / ١٤٩ .

(٢) انظر هذا في سر الصناعة ١ / ١٥٠ .

(٣) (ف) " وذلك " .

(٤) (ف) " متزرن " تحريف .

(٥) في (ف) " اتعد موتعد " ، وانظر سر الصناعة ١ / ١٤٧ فما بعدها .

(٦) وذلك عند من يرى الاكتفاء بجزء العلة .

(٧) في النسختين " أكثر " ، والصواب ما أثبت .

(٨) في النسختين " الفاء " تحريف .

التَّغْيِيرِ ، وَإِنَّمَا خَصُّوا إِبْدَالَ الْوَاوِ هُنَا بِالتَّاءِ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ تُنَاسِبُ الْمَدَّ الَّذِي فِي الْوَاوِ بِالْهَمْسِ (١) الَّذِي فِيهَا ، وَلِقُرْبِهَا مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ مَعَ مُوَافَقَةِ لَفْظِهَا لَفْظًا مَا بَعْدَهَا ، لِيَصِحَّ الْإِدْغَامُ فَيَقَعُ النُّطْقُ بِالتَّاءِ يَنْ (٢) دُفْعَةً وَاحِدَةً .

وَأَمَّا " تَقْوَى " فَوَزْنُهَا " فَعَلَى " ، وَأَصْلُهَا " وَقَوَى " (٣) ، وَكَذَلِكَ " تَقِيَّةٌ " (٣) أَصْلُهَا " وَقِيَّةٌ " ؛ لِأَنَّهُ مِنْ " وَقَيْتُ " ، وَوَزْنُهَا (" فَعِيلَةٌ ") ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ تَاءً ، وَكَذَلِكَ [تَقَاةٌ] (٤) ، وَوَزْنُهَا (٥) " فَعَلَّةٌ " (٦) (بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَأَصْلُهَا " وَقِيَّةٌ " (٧) ١٢٤٥ / فَأَبْدَلُوا الْيَاءَ أَلْفًا ؛ لِتَحْرِكَهَا وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَبْدَلُوا الْوَاوِ - الَّتِي هِيَ هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ - تَاءً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

[إِبْدَالُ تَاءِ افْتَعَلَ دَالًا]

وَيَبْدِلُونَ التَّاءَ دَالًا قَالُوا اِزْدَانُ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ

فَأَمَّا " افْتَعَلَ " إِذَا كَانَتْ [فَاوُهُ] (٨) زَاءً أُبْدِلَتْ تَاوُهُ دَالًا فِي الْمَاضِي ، وَالْمَضَارِعِ ، وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَالْمَصْدَرِ ، وَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَلِذَلِكَ صَرَفَهُ إِلَى الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ بِقَوْلِهِ : " اِزْدَانُ يَزْدَانُ " ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الزَّاءَ مَجْهُورَةٌ ، وَالتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ ، وَالْمَجْهُورُ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ ، وَالْمَهْمُوسُ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَالْخَفَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ (٩) ، فَلَمَّا

(١) (ف) " بالهمز " تحريف .

(٢) (ف) " بالناس " تحريف .

(٣) وذلك بعد قلب اللام - وهي ياء - واوًا ، لأن الأصل الأول " وقيا " ، وانظر شرح الشافية ١٧٧ / ٣ .

(٤) مكانها في الأصل بياض ، وهي ساقطة من (ف) ، ففعل المثبت صواب .

(٥) من قوله " فعيلة " إلى هنا سقط في (ف) سبق نظر .

(٦) ينظر سر الصناعة ١ / ١٤٥ .

(٧) سقط من (ف) ، وفي الأصل : تقية " بدل " وقية " تحريف .

(٨) سقط في الأصل .

(٩) سورة طه ١٠٨ .

حَصَلَ بَيْنَ التَّاءِ وَالزَّاءِ مِنَ التَّبَايُنِ وَالتَّنَافُرِ مَا ذَكَرْنَا نَقَلَ النُّطْقُ بِهِمَا ، فَأَبْدَلُوا التَّاءَ حَرْفًا يَنَاسِبُ الزَّاءَ فِي الجَهْرِ وَيَنَاسِبُ التَّاءَ فِي المَخْرَجِ ، وَهُوَ " الدَّالُّ " قَالُوا فِي " افْتَعَلَ " مِنْ " الزَّيْنَةِ " : اَزْدَانٌ ^(١) وَالْأَصْلُ " اَزْتَانٌ " فَأَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ دَالًا ؛ لِتَجَانُسِ الحُرُوفِ [فَالدَّالُّ] فِي " اَزْدَانٌ " ^(٢) بَدَلٌ مِنْ تَاءٍ . وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فَاءٌ " افْتَعَلَ " دَالًا نَحْوُ " ادَّعَى " ^(٣) مِنْ " الدَّعْوَى " ، أَوْ ذَالًا نَحْوُ " ادَّكَّرَ " ^(٤) مِنْ " الذِّكْرُ " ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ طَلَبِ المُنَاسِبَةِ ، وَكَرَاهَةِ المُنَافَرَةِ .

وَلَوْ أَبْدَلْتَ التَّاءَ زَاءً فَقُلْتَ : " اَزَّانٌ " بَزَاءٍ مُشَدَّدَةٍ جَارٍ ، وَكَذَلِكَ " اَزَّادٌ " فِي " اَزْدَادٌ " مِنَ الزِّيَادَةِ ، وَلَا يَجُوزُ العَكْسُ ، وَهُوَ إِبْدَالُ الزَّاءِ تَاءً ؛ لِئَلَّا يَذْهَبَ مَا فِي الزَّاءِ مِنَ الجَهْرِيَّةِ وَالصَّفِيرِ ^(٤) .

قَوْلُهُ : " لَهُ مِثَالٌ " يُرِيدُ أَنَّهُ مِثَالٌ لِمَا أَبْدَلُوا فِيهِ التَّاءَ دَالًا ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " اَزْدَانٌ " فِي المَاضِي ، وَ" يَزْدَانٌ " فِي المَضَارِعِ .

[إِبْدَالُ تَاءٍ افْتَعَلَ طَاءً]

وَالتَّاءُ طَائِغِيٌّ فَحَصَّنَتْ ، وَاضْطَجِعَ ، وَالنُّونُ مِيمًا مِثْلَ عَنَبْرٍ سَمِعَ
 إِذَا كَانَ فَاءً " افْتَعَلَ " حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ ، وَهِيَ ^(٦) الصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ " أَبْدَلُوا التَّاءَ طَاءً ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الإِطْبَاقِ ^(٧) مُسْتَعْلِيَةٌ مَجْهُورَةٌ ، وَالتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ ، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَنَافٍ فِي النُّطْقِ ، فَأَبْدَلُوا التَّاءَ [طَاءً ، وَالتَّاءَ] ^(٨) شَبَهُ الطَّاءِ مَخْرَجًا ؛ وَالطَّاءُ مِنْ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ فَحَصَّنَتْ المُنَاسِبَةَ بَيْنَ الحُرُوفِ .

(١) سقط في (ف) .

(٢) والأصل فيه " ادتعى " ، فأبدلت التاء دالاً .

(٣) والأصل فيه " اذتكر " فأبدلت التاء دالاً فصار " اذدكر " فقلبت الدال دالاً ، وأدغمت الأولى في الثانية على الأظهر .

(٤) (ف) " الصفة " .

(٥) أي : ويبدلون التاء طاء .. الخ .

(٦) في الأصل " وهو " .

(٧) في (ف) " الطق " تحريف .

(٨) سقط من النسختين فيما يبدو من انتقال النظر .

أما قوله: "فَحَصُطُ" مثال لإبدال التاء طاءً بعد الصاد فقَالُوا :
 "فَحَصُطُ"؛ لأنَّ الطَّاءَ أَخْتُ الصَّادِ فِي الإِطْبَاقِ ، وَأَخْتُ التَّاءِ فِي المَخْرَجِ ، وَهُوَ
 شَاذٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ اسْمٌ ، وَهِيَ ضَمِيرُ الفَاعِلِ / لَكِن لَمَّا وَقَعَتْ (١) بَعْدَ صَادٍ ٢٤٥ / ب
 سَاكِنَةً أَشْبَهَتْ تَاءَ " أَفْتَعَلَ " نَحْوُ " اصْطَبَرَ " ؛ لِأَنَّ تَاءَ الضَّمِيرِ كَالجُزْءِ مِنَ
 الفِعْلِ كَمَا أَنَّ تَاءَ " فَتَعَلَ " جُزْءٌ مِمَّا هِيَ فِيهِ فَأَشْبَهَتْ الصَّادُ فِي " فَحَصُطُ "
 الصَّادُ فِي " أَفْتَعَلَ " نَحْوُ " اصْطَبَرَ " مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا صَادًا ، وَمِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا
 سَاكِنَةً ، فَأَبْدَلُوا التَّاءَ طَاءً ؛ فَرَارًا مِنَ التَّنَافِي وَطَلَبَ التَّوَافُقَ ، يُقَالُ : " فَحَصَّ
 بِرَجُلِهِ الأَرْضَ " أَي : ضَرَبَ بِهَا ، وَكَذَلِكَ " خَبَطُ بِرَجُلِي " وَأَصْلُهُ " خَبَطْتُ " (٢)
 فَأَبْدَلُوا التَّاءَ طَاءً ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ مَا قَبْلَهَا فِي الإِطْبَاقِ ، وَتُشْبِهُ التَّاءَ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ
 مَخْرَجِهَا .

ويُقالُ : " اصْطَبَرَ " بِإِبْدَالِ التَّاءِ طَاءً ، وَ " اصْبَرَ " (٣) بِإِبْدَالِ التَّاءِ صَادًا .
 وَكَذَلِكَ مَتَى كَانَتْ فَاءٌ " أَفْتَعَلَ " ضَادًا فِيهِ لُغَتَانِ أَيْضًا .

قوله " واضطجع " مثال لـ " أفْتَعَلَ " وَفَاؤُهُ ضَادٌ مُعْجَمَةٌ ، فَأَبْدَلُوا مِنْ
 التَّاءِ طَاءً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَيَجُوزُ " اضْجَعُ " (٤) بِإِبْدَالِ التَّاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا وَإِدْغَامُ
 الأُولَى فِيهَا ؛ لِسُكُونِهَا ، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الضَّادِ طَاءً ؛ [لِتَلَا] (٥) يذْهَبُ تَفْشِي
 الضَّادِ وَأَسْتِطَالَتِهَا ، وَيُقَالُ : " الطَّجَعُ " (٤) بِإِبْدَالِ الضَّادِ لَامًا ، قَالَ الرَّاجِزُ :
 لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبِعَ مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالطَّجَعُ (٦)

(١) فِي الأَصْلِ " وَقَعَتْ " .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٤٧٨ ، ٤٧٢ حيث قال سيبويه : " وأعرب اللغتين وأجودهما ألا تقلبها طاء ؛ لأن
 هذه التاء علامة الإضمار ، وإنما تجيء " لعني " .

(٣) فِي الأَصْلِ " اصْطَبَرَ " تحريف .

(٤) فِي الأَصْلِ " اضْطَجَعَ " تحريف ، وانظر الكتاب ٤ / ٤٧٠ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) قائل الرجز هو منظور بن حبة الأسدي .

انظر إصلاح المنطق ٩٥ ، والخصائص ٢ / ٣٥٠ ، ومعاني القرآن ١ / ٣٨٨ ، وشرح الشافية

٢ / ٣٢٤ ، والعيني ٤ / ٥٨٤ .

فَإِنْ كَانَتْ الْفَاءُ مِنْ " افْتَعَلَ " طَاءً - غَيْرَ مُعْجَمَةٍ - لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا لُغَةً
وَاحِدَةً ، وَهُوَ إِبْدَالُ التَّاءِ طَاءً لَا غَيْرُ نَحْوُ " أَطْلَبَ " (١)

وَإِنْ كَانَتْ فَاوُهُ طَاءً - مُعْجَمَةً - فَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : نَحْوُ " أَظْلَمَ " (٢)
بِإِبْدَالِ التَّاءِ طَاءً ، وَيُقَالُ : " اظْلَمَ " بِإِبْدَالِ الطَّاءِ الْمَبْدَلَةِ مِنَ التَّاءِ (٣) طَاءً
مُعْجَمَةً ، وَتَدْغَمُ فِيهِ الطَّاءُ الْمُعْجَمَةُ الَّتِي هِيَ فَاءٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : " اظْلَمَ "
بِإِبْدَالِ الطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ طَاءً غَيْرَ مُعْجَمَةٍ ثُمَّ الْإِدْغَامُ كَمَا مَرَّ .

قَوْلُهُ " وَالنُّونَ مِيمًا مِثْلَ عُنْبَرٍ " يُرِيدُ النُّونَ السَّاكِنَةَ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ
الْبَاءِ ، وَمِثَالُهُ بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ فِي قَوْلِهِ " مِثْلَ عُنْبَرٍ " أَغْنَى عَنْ تَقْيِيدِهِ ، وَكَذَلِكَ
" شَنْبَاءً " (٤) فَتَقُولُ : شَمْبَاءُ بِإِبْدَالِ النُّونِ مِيمًا ، فَإِنْ تَحَرَّكَتِ النُّونُ لَمْ تُبَدَلْ (٥) كَمَا
إِذَا صَغَّرْتَ " عُنْبَرًا " أَوْ جَمَعْتَهُ فَقُلْتَ : " عُنَابِرٌ ، أَوْ عُنْبِيرٌ " .

وَهَذَا الْإِبْدَالُ مُطَّرَدٌ فِي كُلِّ نُونٍ سَاكِنَةٍ وَقَعَتْ قَبْلَ الْبَاءِ ، لِأَنَّ النُّونَ
السَّاكِنَةَ حَرْفٌ ضَعِيفٌ [رَخْوٌ] (٦) فِيهِ غِنَةٌ فَتَتَّصِلُ غِنَّتُهَا بِمَخْرَجِ الْبَاءِ ، وَهُوَ
حَرْفٌ شَدِيدٌ مَجْهُورٌ ، فَيَثْقُلُ إِخْرَاجُهَا سَاكِنَةً قَبْلَ الْبَاءِ ؛ لِضَعْفِهَا وَشِدَّةِ الْبَاءِ ،
فَأَبْدَلُوهَا مِيمًا ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ تَوَافَقُ الْبَاءَ مَخْرَجًا (٧) ، وَتَوَافَقُ النُّونَ (٨) غِنَّةً ، فَهِيَ
مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَلِذَلِكَ تَدْغَمُ النُّونُ فِيهَا نَحْوُ : مَنْ مَعَكَ ؟ ، وَهَذَا الْبَدَلُ يَكُونُ
فِي اللَّفْظِ دُونَ الْخَطِّ ، تَقُولُ : " أَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْ بَكْرٍ " فَتُبَدَلُ نُونُ " عَنْ " مِيمًا
لَفْظًا لِأَخْطَأُ .

-
- (١) وذلك لوجود المثنيين ، وسكون الأولى منهما .
 - (٢) والأصل فيه " اظلمت " .
 - (٣) في الأصل " الطاء " تحريف .
 - (٤) في الأصل " سبنا " تحريف ، والشنباء : العذبة الفم ، ذات الأسنان البيض .
 - (٥) وذلك لقوتها بالحركة ، ولحجز الحركة بينها وبين الباء نحو الشنب والغب .
 - (٦) في الأصل بياض بقدر كلمة ولم أجد لها في (ف) ، فأكملتها من الشرح المجهول ، فإنه يعد نسخة
ثالثة لاعتماد صاحبه على النيلي .
 - (٧) لأن كل واحد منهما من الشفة .
 - (٨) في الأصل " الميم " تحريف .

[إِبْدَالُ الْيَاءِ جِيماً]

وَالْيَاءُ جِيماً فِيهِ لِلْمَحْتَجِّ خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ

الجيمُ تبدلُ من الياءِ في الوقفِ ؛ لأنَّهم كَرَهُوا^(١) الوقفَ على الياءِ ، إمَّا لِحَفَائِهَا فَيَأْبَدُلُوهَا مِنْهَا الْجِيمَ ، لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، وَهِيَ أَظْهَرُ مِنْهَا ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْيَاءَ تَشْبَهُ الْحَرْكَةَ ، وَلِذَلِكَ تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ^(٢) كَمَا تُحْذَفُ الْحَرْكَةُ ، فَلَمْ يُوقَفْ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يُوقَفْ عَلَى الْحَرْكَةِ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو^(٣) : قُلْتُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ : مِمَّنْ أَنْتَ ؟ فَقَالَ : فُقَيْمِجٌّ ، فَقُلْتُ : مِنْ أَيِّهِمْ ؟ فَقَالَ : مَرَجٌّ ، يُرِيدُ فُقَيْمِيًّا ، وَمَرِيًّا فَيَأْبَدُلُ مِنَ يَاءِ النَّسَبِ جِيماً مُشَدَّدةً ؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ أَبْدَلَا مِنْ حَرْفَيْنِ ، وَقَدْ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ ؛ لِقَصْرِ الزَّمَانِ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا ، مَنْ قَالَ :

أ/٢٤٦

خَالِي عُوَيْفٌ / وَأَبُو عَلِجٍ
وَبِالْفِدَاةِ كَتَلَ الْبَرْنَجِ
الْمَطْعَمَانَ الْأَحْمَ^(٤) بِالْعَشِجِ
يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيْصِجِ^(٥)

لِأَنَّ الْوَقْفَ هُنَا عَلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ حَرْفُ الْإِطْلَاقِ ، وَهِيَ بَعْدَ الْجِيمِ ، فَالْجِيمُ قَبْلَهَا حَشْوٌ غَيْرٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا^(٦) .
وَأَمَّا " أَبُو عَلِجٍ " فَاصْلُهُ " أَبُو عَلِيٍّ " ، وَأَمَّا " الْعَشِجُ " فَاصْلُهُ " الْعَشِيٌّ " ،
وَأَمَّا " الْبَرْنَجُ " فَاصْلُهُ " الْبَرْنِيٌّ " وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّمْرِ ، وَأَمَّا " الصِّيْصِجُ " فَاصْلُهُ " الصِّيْصِيٌّ " وَهُوَ قَرْنُ النَّوْرِ ، أَوْ الْوَدُّ^(٧) الَّذِي يُقْلَعُ بِهِ التَّمْرُ .
يَصِفُ الرَّاجِزُ كَرَمَ خَالِيهِ ، وَأَنَّهُمَا يُطْعَمَانِ الطَّعَامَ غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً .

(١) فِي الْأَصْلِ " لَزِمُوا " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " الْحَرْكَةُ " تَحْرِيفٌ ، وَحَذْفُهَا فِي الْجَزْمِ نَحْوَمَا يَرْمِ .

(٣) انظر : الإبدال لابن السكيت ٢٨ ، والمتع ٢٥٣ ، والوجيز في علم التصريف ٥٧ ، وابن يعيش ١٠ /

٥٩ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " الْعَيْشُ " .

(٥) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَثْرَةِ دَوْرَانِ هَذِهِ الْأَشْطُرِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ ، فَإِنِّي لَمْ أَعثرْ عَلَى مَنْ عَزَاها لِلقائلِ

معين وهي من شواهد الكتاب ١٨٢ / ٤ ، والتكملة ٢٢ ، والأصول في النحو ٢٧٤ / ٣ ، والمنصف

١٧٨ / ٢ . ويروى بدل " كتل " " فلق " جمع فلقة ، وهي القطعة .

(٦) انظر شرح شواهد الشافية ٢١٣ ، فقد نبه البغدادى على أن الزمخشري هو القائل بأنه قد أجرى

فيه الوصل مجرى الوقف .

(٧) الْوَدُّ أَيْ : الْوَتْدُ ، قَلْبَتْ تَأْوَهُ دَالاً ثُمَّ أَدغمت .

" الإِدْغَام "

الْقَوْلُ فِي الإِدْغَامِ بِاخْتِصَارٍ وَيَعْدُهُ ضَرَائِرُ الْأَشْعَارِ

الإِدْغَامُ : هُوَ أَنْ تَصِلَ حَرْفًا سَاكِنًا - لِأَلْوَقْفِ - بِمِثْلِهِ أَوْ بِمُقَابِرِهِ مُتَحَرِّكًا ؛ فَيَصِيرَانِ - لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِمَا - كَحَرْفٍ وَاحِدٍ يَرْتَفِعُ اللَّسَانُ بِهِمَا ارْتِفَاعَةً وَاحِدَةً (١) .

وَالْغَرَضُ بِهِ : التَّخْفِيفُ فِي النُّطْقِ ، إِذْ يَثْقُلُ عَلَى اللَّسَانِ أَنْ يَتَحَرَّكَ بِحَرْفٍ ثُمَّ يَعُودُ فِي الْحَالِ إِلَى تِلْكَ الْحَرَكَةِ بِعَيْنِهَا إِذَا عَادَ إِلَى الْحَرَكَةِ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْحَرْفِ ، وَلِذَلِكَ شَبَّهُوهُ بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ ؛ فَإِنَّ الْمُقَيَّدَ يَرْفَعُ [قَدَمَهُ] (٢) ثُمَّ يَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا (٣) ، وَلِذَلِكَ أَدْغَمُوا أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ الْمُتِمَاتَيْنِ فِي الْآخِرِ ؛ لِيَرْتَفَعَ اللَّسَانُ بِهِمَا ارْتِفَاعَةً وَاحِدَةً وَصَوْنًا لَهُ مِنَ الرَّجُوعِ بِتَكَرُّرِ الْحَرْفِ إِلَى تِلْكَ الْحَرَكَةِ بِعَيْنِهَا عَلَى الْفَوْرِ .

وَأَمَّا مَعْنَى الإِدْغَامِ - لُغَةً - فَفَقِيلَ : الإِخْفَاءُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الصَّنَاعَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَدْغَمَ صَارَ كَأَلْمُسْتَهْلَكِ فِي الْمَدْغَمِ فِيهِ .

وَقِيلَ : مَعْنَاهُ الإِدْخَالُ ؛ لِقَوْلِهِمْ : " أَدْغَمْتُ اللَّجَامَ " إِذَا أَدْخَلْتُهُ فِي فَمِ الدَّابَّةِ ، وَأَدْغَمْتُ الثُّوبَ فِي الصُّوَانِ (٤) إِذَا أَدْخَلْتُهُ فِيهِ ، وَهُوَ فِي الصَّنَاعَةِ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ كَأَنَّهُ (قَدْ دَخَلَ فِي الثَّانِي وَغَابَ فِيهِ) (٥) لِشِدَّةِ امْتِزَاجِهِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا لِلْحِمَارِ الَّذِي لَوْنُهُ بَيْنَ الْخُضْرَةِ وَالزُّرْقَةِ : " أَدْغَمُ " ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْنَانِ قَدْ امْتِزَجَا (٦) .

(١) انظر : الممتع ٦٣١ ، وابن يعيش ١٠ / ١٢٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٢٣ - ٢٢٨ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نسب هذا التشبيه إلى الخليل بن أحمد في شرح الملوكي في التصريف ٤٥١ - ٤٥٢ ، ونسبه مكي

ابن إبي طالب - رحمه الله - إلى النحويين في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٣٤ / ١ ،

وزاد " وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع " .

وانظر كذلك لطائف الإشارات للقسطلاني ١ / ٢٢٢ .

(٤) الصوان - بضم الصاد وكسرهما - وعاء الثوب الذي يصبان فيه عن اللسان والتاج في (صون) .

(٥) في (ف) " غاب في الثاني " .

(٦) ينظر ابن يعيش ١٠ / ١٢١ ، واللسان (دغم) .

ويُقَالُ: الإِدْغَامُ بِالتَّخْفِيفِ كَالِإِكْرَامِ، وَهِيَ عِبَارَةٌ كُوفِيَّةٌ، وَالإِدْغَامُ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ، وَهِيَ عِبَارَةٌ بَصْرِيَّةٌ (١)، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ صَاحِبُ الأَرْجُوزَةِ العِبَارَتَيْنِ مَعًا.

قَوْلُهُ " وَبَعْدَهُ " يُرِيدُ وَبَعْدَ الإِدْغَامِ .
قَوْلُهُ " ضَرَائِرُ الأَشْعَارِ " [ضَرَائِرُ] (٢) هُنَا جَمْعُ ضَرُورَةٍ كَالرَّكَائِبِ فِي جَمْعِ رَكُوبَةٍ .

أَمَّا إِدْغَامُ الحَرْفِ فِي مَثِيلِهِ كَالدَّالِ فِي الدَّالِ فَمِنْ تَمَثِيلِهِ
شَدُّ يَشْدُ شُدًّا يَدٌ دَاوِدًا مُحْرَكًا أَوْ سَاكِنًا مَوْجُودًا

هَهُنَا اسْتَعْمَلَ عِبَارَةَ البَصْرِيِّينَ فِي قَوْلِهِ " إِدْغَامٌ " بِتَشْدِيدِ الدَّالِ [قَوْلُهُ] (٣) : " فِي مَثِيلِهِ " يُرِيدُ فِي مِثْلِهِ مَخْرَجًا وَقَطْعًا ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ " كَالدَّالِ فِي الدَّالِ " فَإِذَا التَّقْيُ المِثْلَانِ فَلَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ :

الأوَّلُ : أَنْ يَسْكُنَ الأوَّلُ وَيَتَحَرَّكَ الثَّانِي فَيَمْتَنِعُ (٤) تَرَكَ الإِدْغَامَ ؛ لِأَنَّهُمَا يَزْدَحِمَانِ فِي المَخْرَجِ فَلَا يَقْدِرُ اللِّسَانُ عَلَى بَيَانِ الأوَّلِ ؛ لِعَدَمِ الحَرَكَةِ الَّتِي تَنْقُلُ اللِّسَانَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ سِوَاءٍ كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، أَوْ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوُ " قَدْ دَخَلَ " ، وَرَجُلٌ خِدْبٌ ، لِلغَلِيظِ ، إِلا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَمِنُوا وَعَمَلُوا ﴾ ١٠٤٦
الصَّالِحَاتِ ﴿٥﴾ ؛ لِأَنَّ الوَاوَ ضَمِيرٌ ، وَهِيَ تَأْمَةُ المَدِّ ، فَالمدُّ فِيهَا كَالحَرَكَةِ الفَاصِلَةِ بَيْنَ الحَرْفَيْنِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾ (٦) ؛ لِطُلَانِ المَدِّ ، وَكَذَا فِي الهمزتين ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِهِمَا، إِلا نَحْوُ سَأَلَ ، وَلِأَنَّ لِبَائِعِ اللُّوْلُؤِ . وَكَذَا (٧) إِذَا أَدَّى الإِدْغَامُ إِلَى التَّبَاسِ (٨) بِنَاءٍ بِنَاءٍ نَحْوُ : " قَوْلٌ " ، فَلَوْ

(١) انظر شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٣٦٣ ، وابن يعيش ١٠ / ١٢١ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مكانه في الأصل بياض .

(٤) في الأصل " فممتنع " .

(٥) ورد ذلك في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، من ذلك سورة البقرة ٢٥ ، ٨٢ .

(٦) سورة يوسف ٧ .

(٧) في الأصل غير واضح .

(٨) في (ف) « التباين » تحريف .

أَدْعَمَتِ الْوَاوَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ لِاتِّبَسَ " فُوعِلَ " بِ " فُوعَلٌ " مِنْ الْمُضَاعَفِ الْعَيْنِ ،
وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ هَلْكَ ﴾ (١) الْمُخْتَارُ فِيهِ تَرْكُ الْإِدْغَامِ ؛
لِأَنَّهَا " هَاءٌ " الْوَقْفِ .

وَالثَّانِي : بِالْعَكْسِ ، وَهُوَ أَنْ يَتَحَرَّكَ الْأَوَّلُ وَيَسْكُنَ الثَّانِي فَيَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ
نَحْوُ " ظَنَنْتُ " ، وَ " وَدِدْتُ " (٢) ، وَ " سُرِرْتُ " .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَا مُتَحَرِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، (وَكَانَ) (٣) الثَّانِي لِلِإِلْحَاقِ
نَحْوُ " قَرَدَدٍ " (٤) ، وَجَلِبَبٍ " ؛ لِأَنَّ الْإِدْغَامَ مُخَلًّا بِالِإِلْحَاقِ لِطُلَانِ مُوَازِنَتِهِ لِلْمُلْحَقِ
بِهِ ؛ لِسُكُونِ الْحَرْفِ الْمَدْعَمِ وَتَحْرِيكِ الْحَرْفِ السَّاكِنِ قَبْلَهُ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنْهُ إِلَيْهِ (٥) .
وَكَذَلِكَ إِذَا أُدِّيَ الْإِدْغَامُ إِلَى لُبْسِ مِثَالٍ بِمِثَالٍ وَذَلِكَ نَحْوُ " طَلَّلٌ ، وَشَرَّرٌ " .
فَلَوْ أُدْغِمَ لِاتِّبَسَ " طَلَّلٌ " (بِ " طَلَّ " (٦) ، وَ " شَرَّرٌ " بِ " شَرَّ " (٧) ، فَإِذَا انْتَفَى
الْأَوَّلَانِ وَجَبَ الْإِدْغَامُ غَالِبًا ، وَذَلِكَ لِيَخْفَ النُّطْقُ لِلزُّومِ الْحَرْفَيْنِ لِلْكَلِمَةِ
الْوَّاحِدَةِ (٨) كَقَوْلِهِ (٩) : " شَدَّ يَشُدُّ " بِالْإِدْغَامِ فِي أَكْثَرِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ مِنْ
الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ ، وَالْمَصْدَرِ ، وَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ
صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ " شَدَّ يَشُدُّ شُدًّا " مُتَّصِرَفًا بِالْمَاضِي ، وَالْمَضَارِعِ ، وَالْأَمْرِ .
وَقَوْلُنَا " فِي أَكْثَرِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ .

(١) سورة الحاقة ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " وَدَت " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ " وَلَمْ يَكُن " تَحْرِيفٌ .

(٤) الْقَرْدَدُ : الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الْوَّاسِعَةُ . شَرَحَ ابْنِيَّةُ سَبِيحِيَّةِ ١٣٨ .

(٥) انْظُرْ : الْمَتَمَعُ ٢٠٧ .

(٦) الطَّلَلُ : مَا شَخَصَ مِنْ آثَارِ الدَّارِ . وَالطَّلُّ : أَضْعَفُ الْمَطَرِ .

(٧) الشَّرْرُ : جَمْعُ شَرَارٍ ، وَهُوَ مَا تَطَايَرُ مِنَ النَّارِ . وَالشَّرُّ : ضِدُّ الْخَيْرِ . وَانْظُرْ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٩/٨
فَمَا بَعْدَهَا .

(٨) مِنْ قَوْلِهِ " بَطَلٌ " إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٩) فِي النُّسخَتَيْنِ " بِقَوْلِهِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

والأصلُ في " شَدَّ " شَدَدَ ، وفي " يَشُدُّ " يَشُدُّدُ ، فَحُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ
الأولى ، وَنُقِلَتْ إِلَى الشَّيْنِ ، وَأُدْغِمَهَا فِي الثَّانِيَةِ ، وَكَذَلِكَ الأَصْلُ فِي " شُدَّ " ^(١)
أَشُدُّدُ ، فَنُقِلَتْ (١) حَرَكَةُ الدَّالِ إِلَى الشَّيْنِ فَتَحَرَّكَتْ ، فَاسْتُعْنِيَ عَنْ هَمْزَةِ الوَصْلِ .
وَإِنَّمَا حُذِفَتْ الحَرَكَةُ فِي المَاضِي ، وَنُقِلَتْ فِي المَضَارِعِ ؛ لِيَمْكَنَ الإِدْغَامُ ؛
لأنَّ الحَرَكَةَ إِمَّا بَعْدَ الحُرْفِ فَتَقَعُ فَاصِلَةً بَيْنَ المِثْلَيْنِ ، وَإِمَّا أَنَّ الحُرْفَ فِي نَفْسِهِ
مُتَحَرِّكٌ ، وَلَيْسَتْ الحَرَكَةُ بَعْدَهُ بَلْ فِيهِ فَيَقْوَى بِهَا وَيَبْنُو عَنِ الإِدْغَامِ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " وَجَبَ الإِدْغَامُ غَالِبًا " عَنِ مِثْلِ " حَيِي ، وَعَيِي " (٢) فَإِنَّهُ
جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ الأِيَاءَ الَّتِي هِيَ لِأَمِّ [الفِعْلِ] (٣) تَعْتَلُّ فِي المَضَارِعِ بِأَنْ تُبَدَّلَ
أَلْفًا ، وَتُحْذَفَ فِي الجِزْمِ ، فَلَمْ تَلْزِمَهَا الحَرَكَةُ ، وَكَذَلِكَ " اقْتَتَلُوا " (٤) إِذْ لَا يَلْزِمُ
أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَاءِ الأَفْتَعَالِ تَاءٌ أُخْرَى ، وَمَنْ أَدْغَمَ قَالَ " قَتَلُوا " بِكَسْرِ القَافِ
وَفَتْحِهَا ؛ فَمَنْ فَتَحَ نَقَلَ فَتَحَ التَّاءِ الأُولَى إِلَى القَافِ ، وَمَنْ كَسَرَ لَمْ يَنْقُلْ ، بَلْ
حُذِفَ الحَرَكَةُ وَأُدْغِمَ ، ثُمَّ كَسَرَ القَافِ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

قَوْلُهُ يَدُ دَاوُدَا : مِثَالُ لِالْتِقَاءِ المِثْلَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، وَالإِدْغَامُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ
مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ الكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ لَا تَلْزِمُ الأُولَى ، فَلَمْ يَلْزِمِ
الْتِقَاءُ المِثْلَيْنِ .

وَقَوْلُنَا : " مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ " فِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ أَنْ [يَكُونَ] (٣) الحُرْفُ الَّذِي
قَبْلَ الأَوَّلِ مِنَ المِثْلَيْنِ سَاكِنًا غَيْرَ مَدَّةٍ نَحْوِ " قِسْمٌ مَالِكٍ ، وَغَزْوٌ وَأَمْلٌ " ؛ لِأَنَّ

(١) فِي الأَصْلِ " فَنَقَلَ " .

(٢) فِي النِّسْخَتَيْنِ " حَتَّى ، وَعَتَى " تَصْحِيفٌ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ .

(٤) انْظُرْ : الأَصُولُ فِي النُّحُو ٣ / ٤٠٨ ، وَالمِنْصَفُ ٢ / ٣٣٦ حَيْثُ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : " اقْتَتَلُوا ، وَيَقْتَتِلُونَ

" البَيَانِ ، وَالإِدْغَامُ مَعَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُتَحَرِّكَانِ .

(الأوّل يسكن للإدغام) (١) وقبله ساكنٌ فيلتقى ساكنان ، وليس المثلان من كلمتين بلازمين (٢) فيتحرك الساكن قبلهما ؛ لأجل الإدغام .

١ / ٢٤٧

وقولنا " غير مده " احترازٌ من مثل " دابة " ، وشابة ، وثوب بكر .
أما إدغام المتقاربين كالذال في الدال ملصقين
كإثري وقد نرى نفس تُصب القول في ذكر المخارج يجب

يريد بالمتقاربين ما تقارباً في المخرج ، أو في الصفة .

واحتراز بقوله " المتقاربين " عن المتباعدين مخرجاً أو صفةً ؛ فليس كل متقاربين إذا اتصلاً يدغمان ؛ فلذلك اشترطنا التقارب في الصفة مع القرب في المخرج ؛ فإن الشين لا تدغم في الجيم مع تقاربهما في المخرج ؛ لأن في الشين تفشياً وأسترخاءً في الفم ليس في الجيم ، وذلك زيادة صوت ، فإدغامه يذهب بذلك ، فلم يمتنع الإدغام لعدم المقتضى له ، بل لوجود المانع . وتدغم الجيم في الشين ، ولا تدغم الميم في الباء نحو " أكرم بكرًا " ؛ لأن في الميم غنة ليست في الباء ، ويجوز إدغام الباء في الميم نحو " ضرب مardاً " .

ولا تدغم الفاء في الباء نحو " اعرف بكرًا " ؛ لأنك إذا أدغمت هذه الأحرف أبدلتها إلى لفظ ما بعدهن فيزول ما في هذه الحروف من الزيادات ؛ لأن في الفاء تأفيفاً - والتأفيف هو : الصوت الذي يخرج من الفم كالنفخ عقيب النطق - ليس موجوداً في الباء ، فتدغم الحرف في مقاربه ، بشرط ألا يكون فيه زيادة عليه ، فتدغم الأضعف في الأقوى دون العكس ، فحروف " ضوى مشفر " (٣) لا تدغم فيما قاربهن ، وكذلك حروف الحلق لا تدغم في الهمزة ، فلا يدغم ما كان أقرب إلى الفم فيما كان أدخل في الحلق ، وقد يتفق للحرفين

(١) في الأصل " الواو يسكن الإدغام " تحريف .

(٢) في الأصل " بلامين " تحريف .

(٣) انظر ابن يعيش ١٠ / ١٢٣ ، وشرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٢ / ١٣٦٧ ، وضوى : هزل ،

والمشفر : الشفة ، وهو خاص بالبعير .

المتباعدين في المخرج أن يتقارباً في الصفة فيدغم أحدهما في الآخر ، وإنما
قدم إدغام التماثلين على المتقاربين لأمرين :

أحدهما : أن الإدغام في الحقيقة للمتماثلين ، ولذلك يُبدل أحد المتقاربين
إلى الآخر ليصيراً (١) متماثلين .

والثاني : أن العمل في المتماثلين أقل ، وهو الإدغام وحذف الحركة من
الأول إن كان متحركاً ، وأما العمل في المتقاربين بالتغيير فيكثر ؛ لأن فيه
إبدالاً ، وإدغاماً ، وحذف حركة إن كان الأول منهما متحركاً ، وقد يكون
الإدغام في المتقاربين واجباً ، وجائزاً ، وممتنعاً .

فالجائز راجح ومرجوح ، وقد ذكرنا الممتنع (٢) .

وأما الراجح فهو في حروف الفم ؛ لأن أكثر الحروف مخرجها من الفم ،
فهو في محل ازدحام الحروف ، فناسبه التخفيف بالإدغام .

قوله " كالدال في الدال " أي : كالدال المعجمة في الدال المهملة .

قوله : ملاصقين " فيه احتراز من الفصل بينهما بفواصل ، أو بوقف عليه .
قوله " اذرى " أصله " اذترى " وهو " افتعل " من " ذرت الريح التراب وغيره
تذروه " فأبدلوا من تاء " افتعل " دالاً ، فاجتمع الدال المعجمة والدال المبدلة من
التاء ، فأبدل الدال دالاً ، وأدغمته فيما بعده .

وقيل : أُبدل (٣) الدال إلى لفظ ما قبله ، وأدغموا ما قبله فيه كما قالوا :
" اذكر " من " الذكر " (٤) .

قوله " وقد ذرى " مثال لالتقاء المتقاربين من كلمتين ، والعمل فيهما واحدٌ
ولابد في المتقاربين من الإبدال ثم الإدغام ؛ لعدم صحة امتزاج أحد الحرفين
بالآخر مع تباين الصوتين ، والمتقاربان إما أن يكونا من كلمة واحدة ، أو من
كلمتين ، فإن كانا من كلمة واحدة ، فإما أن يكون الأول منهما ساكناً أو

(١) في (ف) " فيصيرا " .

(٢) انظر ٦٤٠/٢ .

(٣) في الأصل " إبدال " تحريف .

(٤) في (ف) " المذكر " .

مُتَحَرِّكاً ، فَإِنْ كَانَ سَاكِناً وَلَمْ يُوَدَّ الْإِدْغَامُ إِلَى لَبْسٍ بِنَاءٍ بِنَاءٍ وَجَبَ الْإِدْغَامُ ، ٢٤٧ / ب
وَالْأَمْتَنَعُ ، فَتَقُولُ فِي " اِنْفَعَلَ " (١) مِنْ " الْمَجُو " : " اَمْحَى " فَتُدْغِمُ النُّونَ فِي
الميم (٢) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَضَاعَفِ مِثَالُ " أَفْعَلَ " (٣) ، قَالَ سَيَبَوِيه : " سَمِعْتُ
الْخَلِيلَ يَقُولُ فِي " اِنْفَعَلَ " مِنْ " وَجَلَّتْ " : أَوْجَلَّ ، بِإِدْغَامِ النُّونِ فِي الْوَاوِ ؛
لَأَنَّهَا زِيدَتْ فِي مِثَالِ لَا تُضَاعَفُ فِيهِ الْوَاوُ " (٤) ، وَقَالُوا [فِي] (٥) « هَمْرَشٍ » (٦)
- وَهِيَ الْعَجُوزُ الْمُسِنَّةُ (٧) : " هَمْرَشٌ " (٨) بِإِدْغَامِ النُّونِ فِي الْمِيمِ ؛ لِعَدَمِ
اللَّبْسِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ مُضَاعَفٌ الْعَيْنِ نَحْوُ " فَعَلَّلٌ " ، وَلِذَلِكَ
لَمْ تُدْغَمِ النُّونُ السَّاكِنَةُ مِنْ " كُنْيَةٍ " فِي الْيَاءِ ، خَوْفَ اللَّبْسِ بِ " كَيْتَةِ النَّارِ " فِي
الْخَطِّ ، وَكَذَلِكَ " شَاةُ زَمَاءٍ " (٩) ، وَشِيَاهُ زُنْمٌ " فَلَمْ يَقُولُوا : " زَمَاءٌ " ، وَلَا
زُمٌ بِالْإِدْغَامِ ، وَكَذَلِكَ " قَنْوَاءٌ " (١٠) ، وَلَا فِي الْيَاءِ مِنْ " قُنْيَةٍ " (١١) خَوْفَ
اللَّبْسِ بِالْمَضَاعَفِ (١٢) .

وَأِنْ كَانَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمُتَقَارِبِينَ مُتَحَرِّكاً لَمْ يُدْغَمْ ؛ لِضَعْفِ الْإِدْغَامِ
فِي الْمُتَقَارِبِينَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَا يَتَوَالَى فِيهِ إِعْلَالَانِ ، وَهُمَا الْإِسْكَانُ ،

(١) فِي (ف) " الْفَعْلُ " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي (ف) " فَتُدْغِمُ الْمِيمَ فِي النُّونِ " تَحْرِيفٌ ، حَيْثُ الْأَصْلُ فِيهِ " اَمْحَى " .

(٣) انْظُرِ الْمَمْتَعُ ٧١٥ .

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤ / ٤٥٥ ، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣ / ٤١٩ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ " هَمْرَشٌ " بِالْإِدْغَامِ .

(٧) انْظُرِ : شَرْحُ أَمْثَلَةِ سَيَبَوِيهِ ١٧٣ ، وَشَرْحُ أَبْنِيَةِ سَيَبَوِيهِ ١٦٢ .

(٨) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤ / ٣٠٢ .

(٩) الشَّاةُ الزَّمَاءُ : هِيَ الَّتِي قَطَعَ شَيْءٌ مِنْ أُذُنِهَا ، وَتَرَكَ مَعْلَقاً .

(١٠) الْقَنْوَاءُ : مَوْثُتُ الْأَقْنَى ، وَالْقَنْىُ : ارْتِفَاعٌ فِي أَعْلَى الْأَنْفِ وَاحْدِيدَابٌ فِي وَسْطِهِ ، بِوَقِيلٍ : هُوَ نَتْوَاءُ
وَسَطِ الْقَصْبَةِ وَضَبِيقِ الْمَنْخَرِينَ . اللِّسَانُ (قَنَا) .

(١١) يُقَالُ : شِيَاهُ قَنْيَةٍ - بِكَسْرِ الْقَافِ وَضَمِّهَا - لَمَّا يَتَّخِذُهَا الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ لِالتَّجَارَةِ وَالرِّيحِ ، وَيُقَالُ
فِيهَا " الْقَنْوَةُ " ، فَهِيَ وَاوِيَةٌ يَأْتِيَةُ . اللِّسَانُ (قَنَا) .

(١٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤ / ٤٥٥ ، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣ / ٤١٩ ، وَالْمَمْتَعُ ٧١١١ .

وَالْقَلْبُ ، فَإِنْ سَكَنَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ لِلتَّخْفِيفِ لَا لِلدَّغَامِ - بَأَنْ يَكُونَ مَكْسُورًا أَوْ مَضْمُومًا عَلَى حُدِّ الْإِسْكَانِ فِي "كَتَفٍ ، وَعَضُدٍ" ، فَتَقُولُ فِي "وَتَدُّ" : "وَتَدُّ ، بِإِسْكَانِ النَّاءِ - جَازَ الْإِدْغَامُ" (١) ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَرْجُوحٌ ، وَهُوَ الْقِسْمُ الَّذِي أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فِي التَّقْسِيمِ عِنْدَ قَوْلِنَا "رَاجِحٌ وَمَرْجُوحٌ" (٢) .

قَوْلُهُ " الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ الْمَخَارِجِ يَجِبُ " يُرِيدُ يَجِبُ ذِكْرُهُ هَهُنَا ، إِذْ لَا يَعْرِفُ مُتَبَاعِدُ الْحُرُوفِ مِنْ مِتْقَارِبِهَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا ، وَلَا قُوَّةَ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ إِلَّا بِذِكْرِ صِفَاتِهَا ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ بَيَانُ مَخْرِجِهَا وَصِفَاتِهَا (٣) .

[مخارج الحروف]

حَلْقِيَّةٌ لَهْوِيَّةٌ شَجْرِيَّةٌ وَأَسْلِيَّةٌ مَعَ النَّطِيعِيَّةِ

وَأَنوِيَّةٌ مَعَ الذَّنْقِيَّةِ وَشَفْهِيَّةٌ مَعَ الْأَيْنِيَّةِ

الْمَخَارِجُ : جَمْعُ مَخْرَجٍ ، وَالْمَخْرَجُ هُوَ الْمَكَانُ (٤) الَّذِي يَنْقَطِعُ فِيهِ جَرَسٌ (٥) الْحَرْفُ مِنَ الْفَمِّ وَالْحَلْقِ وَالشَّفَتَيْنِ . وَقِيلَ : الْمَخْرَجُ : هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَنْشَأُ مِنْهُ الْحَرْفُ (٦) .

وَالطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَخْرَجِ الْحَرْفِ أَنْ تُسَكَّنَهُ وَتُدْخَلَ عَلَيْهِ هَمْزَةٌ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ ، وَتَنْطِقَ بِهِ سَاكِنًا فَحَيْثُ انْقَطَعَ الصَّوْتُ فَهُنَاكَ مَخْرَجُهُ ، فَتَقُولُ مَثَلًا : " اِمُّ ، اِبُّ " فَتَجِدُ مَخْرَجَ الْمِيمِ وَالْبَاءِ مِنَ الشَّفَتَيْنِ ، وَلِهَذَا قِيلَ : لَيْسَ لِلْأَلْفِ مَخْرَجٌ (٧) ؛ لِأَنَّ صَوْتَهَا لَا يَنْقَطِعُ عِنْدَ (٨) حُدِّ ، بَلْ يَجْرِي مَعَ النَّفْسِ ، وَيَسْتَطِيلُ إِلَى حَيْثُ يَنْتَهِي النَّفْسُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهُ مَخْرَجًا ، لَكِنَّ مَخْرَجَهُ مُتَّسِعٌ فِي هَوَاءِ

(١) فتقول : ودُّ .

(٢) انظر ٦٤٢/٢ فيما مضى .

(٣) قال ابن القواس " ولما كان ذكر المخارج أهم من ذكر الصفات قدم المخارج عليها " ، شرحه على

الألفية ١٣٦٧ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) (ف) " جرى " .

(٦) قال ذلك ابن الخباز . انظر شرحه على الدرر في لوحة ١٣٤/ب .

(٧) قال بذلك أبو الحسن بن شريح الرعياني ، وقد روى عن الخليل " انظر : ارتشاف الضرب ٨ / ٥

بشرح الشافية ٢٥١/٣ .

(٨) في النسختين " عن " والصواب ما أثبت .

الفم ، ولذلك قيل له : " هَاوٍ وَهَوَائِي " (١) ؛ لأنه يهوي من الفم حتى يتصل بالحلُق ثم ينقطع مخرجُه ، ونُسبَ مخرجُه إلى الحلُق ؛ لأن فيه مَقْطَعَهُ ، فبالنظر إلى مَقْطَعِهِ لَهُ مَخْرَجٌ ، وبالنظر إلى مَنْشئِهِ وَأَبْتَدَاءِ خُرُوجِهِ لَا مَخْرَجَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ هَوَائِي يُخْرَجُ مِنْ هَوَاءِ (٢) الصَّدْرِ مُتَّصِلًا بِهَوَاءِ الفمِ ، لَا يَعْتَمِدُ عَلَى مَخْرَجٍ مُعَيَّنٍ .

وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي المَخَارِجِ .

فمَذْهَبُ سَيِّبَوِيَّةِ (٣) وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّهَا سِتَّةٌ عَشَرَ مَخْرَجًا ، فِي الحَلْقِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ مَخَارِجٌ ، وَلِلْفَمِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ مَخْرَجًا (٤) .

أَمَّا الجَرْمِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ فَيَقُولُ : إِنَّهَا أَرْبَعَةٌ عَشَرَ مَخْرَجًا (٥) ، ثَلَاثَةٌ مِنَ الحَلْقِ ، وَأَحَدٌ عَشَرَ مَخْرَجًا مِنَ الفمِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ " اللَّامَ ، وَالنُّونَ ، وَالرَّاءَ " مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ (٦) ، وَجَعَلَ لَهَا سَيِّبَوِيَّةً وَمَنْ تَابَعَهُ مَخَارِجَ مُتْقَارِبَةً ، قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ (٧) مُخْتَجًا لِسَيِّبَوِيَّةِ : النُّونُ أَدْخَلُ فِي اللِّسَانِ مِنَ الرَّاءِ ، وَفِي الرَّاءِ تَكْرِيرٌ لَيْسَ فِي النُّونِ ، وَارْتِعَادٌ طَرَفِ اللِّسَانِ بِالرَّاءِ لِتَكْرِيرِهَا مُخَالَفٌ لِمَخْرَجِ النُّونِ ، فَهَمَّا مَخْرَجَانِ مُتْقَارِبَانِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فَمَائِلَةٌ إِلَى حَافَةِ اللِّسَانِ عَنْ مَوْضِعِ النُّونِ ١/٢٤٨٧ تَنْحَرِفُ (٨) عَنِ الضَّاحِكِ وَالنَّابِ وَالرُّبَاعِيَّةِ حَتَّى تُخَالِطَ الثَّنَائِيَا ، فَمَخْرَجُهَا مَخْرَجٌ ثَالِثٌ .

(١) انظر الكتاب ٤ / ٤٣٥ فما بعدها ، والرعاية لمكي ١٦٠ ، والتتمة في التصريف ٢٤٧ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٤) " عشرة في اللسان ، واثنان في الشفة ، وواحد في الخيشوم " عن شرح ابن القواس ١٣٦٨ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٤ ، والنشر ١ / ١٩٨ ، والمساعد ٤ / ٢٤٢ ، والرعاية لمكي ٢٤٣ ،

والنكت لسان ٢٧٥ ، والهمع ٦ / ٢٩١ .

(٦) وهو : طرف اللسان .

(٧) انظر هذا النص في الرعاية لمكي ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٨) في النسختين " يتحرر " تحريف ، وانظر الرعاية ٢٤٤ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمَخْرَجُ وَاحِدٌ ، وَلَكِنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي " الرَّاءِ " (١) ، وَاللَّامِ كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي النُّونِ - الْغِنَّةُ الْخَارِجَةُ مِنَ الْخِيَاشِيمِ - أَلَا تَرَى أَنَّ " التَّاءَ ، وَالطَّاءَ ، وَالذَّالَ " (٢) مَخْرَجُهَا وَاحِدٌ وَهِيَ مُخْتَلِفَاتٌ فِي أَنْفُسِهَا ، لِجَهْرِ الدَّالِ ، وَإِطْبَاقِ الطَّاءِ (٣) ، وَهَمْسِ التَّاءِ ، وَلَا قَائِلَ بَأَنَّ لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ ثَلَاثَةَ (٤) مَخَارِجَ .
وَالْجَوَابُ : أَنَّ ابْتِدَاءَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَتْ فِي أَنْفُسِهَا .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيبِيهِ مِنْ (٥) أَنَّهَا سِتَّةٌ عَشْرَ .
وَعَدَدُ الْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا :

الهِمزةُ ، وَالْألفُ ، وَالْهَاءُ ، وَالعينُ ، وَالْحَاءُ ، وَالغَيْنُ ، وَالخَاءُ ، وَالقَافُ ،
وَالكَافُ ، وَالضَّادُ (٦) ، وَالْجِيمُ ، وَالشَّيْنُ ، وَالْيَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَالرَّاءُ ، وَالنُّونُ ،
وَالطَّاءُ ، وَالذَّالُ ، وَالتَّاءُ ، وَالصَّادُ ، وَالزَّايُ ، وَالسَّيْنُ ، وَالظَّاءُ ، وَالتَّاءُ (٧) ،
وَالذَّالُ ، وَالْفَاءُ ، وَالْبَاءُ ، وَالْمِيمُ ، وَالْوَاوُ .

وَزَادُوا عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ سِتَّةَ أَحْرَفٍ (٨) ، وَهِيَ فُرُوعٌ مُسْتَحْسَنَةٌ (٩) ، وَإِنَّمَا
كَانَتْ فُرُوعًا ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَصُولِ وَامْتِزَاجِهَا بِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مُسْتَحْسَنَةً ؛
لِاسْتِعْمَالِهَا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، وَهِيَ :

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ " الْوَاوُ " تَحْرِيفٌ ، وَالنَّصُّ مُسْتَفَادٌ مِنَ الرَّعَايَةِ ٢٤٤ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) النَّصُّ فِي (ف) مُضْطَرَبٌ ، وَفِيهِ سَقَطَ .

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ " ثَلَاثٌ " .

(٥) سَقَطَ فِي (ف) .

(٦) فِي (ف) جَاءَ (الضَّادُ) بَعْدَ (الْيَاءِ) ، وَمِثْلُهُ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤٥ / ٨ ، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْأَصْلِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْكِتَابِ ٤ / ٤٣٦ ، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣ / ٣٩٩ .

(٧) فِي الْمَصَادِرِ السَّابِقَةِ " الذَّالُ " الْمَعْجَمَةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى (التَّاءِ) الْمِثْلِيَّةِ .

(٨) انظُرْهَا فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ ٣ / ٢٥٤ ، وَابْنِ يَعِيشَ ١٠ / ١٢٥ ، وَلِطَائِفِ الْإِشَارَاتِ لِفُنُونِ الْقِرَاءَاتِ ١٨٤ / ٨ .

(٩) قَالَ سَبِيبِيهِ ٤ / ٤٣٢ : " وَتَكُونُ خَمْسَةٌ وَثَلَاثِينَ حَرْفًا بِحُرُوفِ هُنَّ فُرُوعٌ ، وَأَصْلُهَا مِنَ التَّسْعَةِ وَالْعِشْرِينَ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ يُؤْخَذُ بِهَا وَتُسْتَحْسَنُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَشْعَارِ ، وَهِيَ النَّونُ الْخَفِيفَةُ ... " .

النُّونُ السَّاكِنَةُ^(١) الَّتِي هِيَ التَّنْوِينُ وَنُونُ التَّوَكِيدِ .
وَالْأَلْفُ الْمُمَالَةُ : وَهِيَ أَلِفٌ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ ، لَا هِيَ أَلِفٌ خَالِصَةٌ وَلَا يَاءٌ
خَالِصَةٌ .

وَالْأَلْفُ الْمَفْحَمَةُ : وَهِيَ أَلْفٌ^(٢) يُمَارِجُ لَفْظَهَا (تَفْخِيمٌ)^(٣) يَقْرِبُهَا مِنْ لَفْظِ
الْوَاوِ - كَمَا قَرُبَتِ الْأَلْفُ الْمُمَالَةُ بِالتَّرْقِيقِ إِلَى لَفْظِ الْيَاءِ^(٤) - كَأَلْفِ " الصَّلَاةِ " ،
وَهُوَ فَاشٍ فِي لُغَةِ الْحَجَّازِ^(٥) ، وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى [ذَلِكَ]^(٦) شَأْنُ بَيَانِ جَوَازِ
الْإِمَالَةِ فِيهَا ، وَلِذَلِكَ كَتَبُوهَا بِالْوَاوِ - أَعْنِي الصَّلَاةَ^(٧) .

وَالصَّادُ : الَّتِي قَدْ أُشْرِبَتْ صَوْتُ الزَّايِ نَحْوَ ﴿ الصَّرَاطِ ﴾^(٨) ، وَ ﴿ قَصْدُ
السَّبِيلِ ﴾^(٩) ؛ لِأَنَّ الزَّايَّ تَزِيدُ عَلَى الصَّادِ بِالْجَهْرِ الْمَوَافِقِ لِلطَّاءِ فِي
﴿ الصَّرَاطِ ﴾^(٨) ، وَالِدَّالِ فِي ﴿ قَصْدِ السَّبِيلِ ﴾^(٩) .

وَهَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنٍ : وَهِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَالْقُرْآنِ .
وَالسَّادِسُ : هُوَ الشَّيْنُ الْمَشْمُةُ صَوْتُ الْجِيمِ^(١٠) ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ هَذَا فِي

الْقُرْآنِ^(١١) .

فَهَذِهِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ حَرْفًا ، وَلِنَعُدَّ إِلَى ذِكْرِ الْمَخَارِجِ .

(١) يقصد بها : النون الخفيفة نحو : منك وعنك ، فهذه النون مخرجها من الخيشوم عند ملاقاتها حروف الإخفاء ، ومنهم من يقول : النون الخفية .

انظر سر الصناعة ١ / ٤٦ ، وابن يعيش ١٠ / ١٢٦ ، والممتع ٦٦٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٥٤ .

(٢) في (ف) " التي " .

(٣) في النسختين " تفخيماً " بالنصب تحريف ، وانظر الرعاية ١٠٩ ، فالشارح قد أفاد منه .

(٤) فكتبوا " إحداهما ، وسويهن " بالياء . سر الصناعة ١ / ٥٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٢ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٥٥ .

(٦) تكلمة يوجبها السياق ، وانظر الرعاية ١٠٩ .

(٧) قال القسطلاني في لطائف الإشارات ١ / ١٨٤ : " وأما قول بعض النحاة : ولذلك رسمت واواً ، فإنه غلط ؛ لأنها إنما رسمت لتدل على أصلها ، بدليل الزكوة " .

(٨) سورة الفاتحة ٦ ، وهي قراءة حمزة كما في المصدر السابق ، بالكشف عن وجوه القراءات ١ / ٣٤ .

(٩) سورة النحل ٩ ، وهي قراءة منسوبة إلى حمزة كما في المصدرين السابقين ، وانظر البحر المحيط ٥ / ١ .

(١٠) وذلك كقولهم في أشدق - واسع الفم - : أجدق .

(١١) انظر الرعاية ١١١ .

فَثَلَاثَةٌ مِنْهَا فِي الْحَلْقِ ، وَهِيَ " الهمزة ، وَالْهَاءُ ، وَالْأَلْفُ " (١) مِنْ أَقْصَاهُ ،
وَ " الْعَيْنُ وَالْحَاءُ " مِنْ أَوْسَطِهِ ، وَ " الْغَيْنُ وَالْخَاءُ " أَقْرَبِيهَا إِلَى الْفَمِّ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ
مَخَارِجُ لِلْحَلْقِ .

الرَّابِعُ : مَخْرَجُ الْقَافِ : مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ (٢) .
الخَامِسُ : مَخْرَجُ الْكَافِ : وَهُوَ دُونَ (٣) مَخْرَجِ الْقَافِ وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْحَنَكِ .
السَّادِسُ : مَخْرَجُ الْجِيمِ ، وَالشَّيْنِ ، وَالْيَاءِ " مِنْ وَسْطِ اللِّسَانِ وَمَا يَحَاذِيهِ
مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى وَهُوَ وَسْطُهُ أَيْضاً ، وَمَخْرَجُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ مَخْرَجِ " الْكَافِ " .
السَّابِعُ : مَخْرَجُ الضَّادِ - مِنَ الْمَخْرَجِ الرَّابِعِ مِنْ مَخَارِجِ الْفَمِّ - وَذَلِكَ مِنْ
أَوَّلِ حَافَةِ (٤) اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهَا مِنَ الْأَضْرَاسِ .

الثَّامِنُ : مَخْرَجُ اللَّامِ - وَهُوَ الْمَخْرَجُ الْخَامِسُ مِنَ الْفَمِّ بَعْدَ مَخْرَجِ
الضَّادِ (٥) - وَذَلِكَ مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ مِنْ أَدْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِهِ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا
يَلِيهَا مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى مِمَّا فَوْقَ (٦) الضَّاحِكِ [وَالنَّابِ] وَالرُّبَاعِيَّةِ وَالشُّنِّيَّةِ (٧) .
التَّاسِعُ : مَخْرَجُ النُّونِ - وَهُوَ السَّادِسُ مِنْ مَخَارِجِ الْفَمِّ (٨) قَالَ سَيِّبِيُّهُ :

(١) فِي الْكِتَابِ ٢/ ٢٥٣ ، ٤٠٤ (بُولَاق) " الهمزة ، والألف ، بالهاء " ، ومثله في سر الصناعة ١/ ٤٦ ،
ومخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان ٨٠ ، هذا والدراسة الحديثة تنفي أن تكون الألف من حروف
العلق ، وإنما تنسب إلى اللسان ، وطبيعة وضعه وضعاً معيناً يسمح بخروج الهواء أثناء النطق حراً
طليقاً لا يقف في طريقه عائق . ينظر البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ٨٤ ،
والتطور النحوي ١١ ، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ١١٥ .

(٢) فِي (ف) " وما فوق الحنك " ، وفي الكتاب ٤/ ٤٣٣ " وما فوقه من الحنك الأعلى " .

(٣) فِي (ف) " فوق " .

(٤) سَبَقْتُ فِي (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ " اللام " تحريف ، وانظر الرعاية ١٨٨ .

(٦) فِي (ف) " فوق " .

(٧) هُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ سَيِّبِيِّهِ ٢/ ٤٠٥ بُولَاق ، وَقَدْ اخْتَلَطَ مَخْرَجُ اللَّامِ مَعَ مَخْرَجِ النُّونِ فِي طَبْعَةِ الْأَسْتَاذِ

عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

يَنْظُرُ ٤/ ٤٣٣ .

(٨) انظر الرعاية ١٩٣

مَخْرَجُهَا مِنْ طَرْفِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فَوْقَ الثَّنَائِيَا (١) ، وَقِيلَ :
 مَخْرَجُهَا فَوْقَ اللَّامِ قَلِيلًا أَوْ تَحْتَهَا قَلِيلًا عَلَى / الخَلَافِ فِيهِ (٢) . ب / ٢٤٨
 العَاشِرُ : مَخْرَجُ الرَّاءِ - وَهُوَ سَابِعُ مَخَارِجِ الفَمِّ - مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ غَيْرَ
 أَنَّهَا أُدْخِلُ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا ؛ لِانْحِرَافِهَا إِلَى اللَّامِ (٣) .
 الحَادِي عَشَرَ : مَخْرَجُ " الطَّاءِ ، وَالذَّالِ ، وَالتَّاءِ " - وَهُوَ ثَامِنُ المَخَارِجِ -
 مِنْ طَرْفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَائِيَا (٤) .
 الثَّانِي عَشَرَ : وَهُوَ تَاسِعُ مَخَارِجِ الفَمِّ - مَخْرَجُ " الزَّايِ ، وَالسَّيْنِ ،
 وَالصَّادِ " وَهُوَ مَا بَيْنَ طَرْفِ اللِّسَانِ وَفَوْقَ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى (٥) .
 فَمَخْرَجُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدٌ ، لَكِنَّ السَّيْنَ أضعَفُ مِنَ الزَّايِ ؛ لِأَنَّ الزَّايَ
 حَرَفٌ مُجْهَرٌ ، وَالسَّيْنُ مَهْمُوسٌ ، وَلَوْلَا الهَمْسُ الَّذِي فِي السَّيْنِ لَكَانَ زَايًّا ،
 وَلَوْلَا الجَهْرُ الَّذِي فِي الزَّايِ لَكَانَ سَيْنًا ، [إِذْ] (٦) قَدْ اشْتَرَكَا فِي المَخْرَجِ
 وَالصَّفِيرِ ، وَالرَّخَاوَةِ ، وَالانْفِتَاحِ ، وَالتَّسْفَلِ (٧) ، وَأَمَّا اخْتَلَفَا فِي الجَهْرِ وَالهمْسِ
 لَا غَيْرَ ، وَبِذَلِكَ افْتَرَقَا .
 وَالسَّيْنُ تَوَاحِي الصَّادِ فِي المَخْرَجِ ، وَالصَّفِيرِ ، وَالهمْسِ ، وَالرَّخَاوَةِ ،
 وَلَوْلَا الإِطْبَاقُ وَالاسْتِعْلَاءُ اللَّذَانِ فِي الصَّادِ - وَلَيْسَا فِي السَّيْنِ - لَكَانَتِ الصَّادُ
 سَيْنًا ، وَكَذَلِكَ لَوْلَا التَّسْفَلُ وَالانْفِتَاحُ اللَّذَانِ فِي السَّيْنِ - وَلَيْسَا فِي الصَّادِ -
 لَكَانَتِ السَّيْنُ صَادًا ، فَالمَخْرَجُ وَاحِدٌ وَالصِّفَاتُ مُخْتَلِفَةٌ (٨) .

- (١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ (بولاق) ، أما في طبعة (هارون) فمتمداخل مع مخرج اللام .
 (٢) انظر : الرعاية ١٩٣ .
 (٣) انظر : المصدر السابق ١٩٥ ، والكتاب ٤ / ٤٣٣ ، والتممة في التصريف ٢٤٠ .
 (٤) انظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، والرعاية ١٩٨ ، ٢٠١١ ، ٢٠٤ .
 (٥) انظر الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، بسر الصناعة ١ / ٤٧ ، والرعاية ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، والتطور النحوي ١٢ ،
 والتممة في التصريف ٢٣٩ .
 (٦) إضافة من الرعاية ٢١١ ، حيث الشارح قد أفاد من هذا الكتاب .
 (٧) هذه الصفات سيأتي شرحها وبيان معانيها قريباً إن شاء الله .
 (٨) انظر الرعاية ٢١١ ، والكتاب ٤ / ٤٣٦ .

الثَّالِثَ عَشَرَ : مِمَّا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ التَّنَائِيَا العُلْيَا مَخْرَجُ
" الظَّاءِ ، وَالتَّاءِ ، وَالدَّالِ ، وَهُوَ عَاشِرُ مَخَارِجِ الفَمِّ (١) .

وَصِفَاتُ الضَّادِ صِفَاتُ الظَّاءِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَجْهُورَانِ قَوِيَّانِ مُسْتَعْلِيَانِ
مُطْبَقَانِ ، وَلَوْلَا رَخَاوَةٌ مَا فِي الظَّاءِ ، وَاسْتِطَالَةٌ مَا فِي الضَّادِ ، وَاخْتِلَافُ
المَخْرَجَيْنِ لَكَانَ لَفْظُهُمَا وَاحِدًا ، وَلَوْلَا الإِطْبَاقُ [الَّذِي] (٢) فِي الظَّاءِ (٣) لَصَارَتْ
ذَالًا ، فَلَوْ زِدْتَ لَفْظَ الإِطْبَاقِ فِي الذَّالِ صَارَتْ ظَاءً .

الرَّابِعَ عَشَرَ : مِنْ بَاطِنِ الشِّفَةِ السِّفْلَى وَأَطْرَافِ التَّنَائِيَا العُلْيَا مَخْرَجُ
الفَاءِ (٤) ، وَهُوَ حَادِي عَشَرَ مَخَارِجِ الفَمِّ .

الخَامِسَ عَشَرَ : مِمَّا بَيْنَ الشِّفَتَيْنِ [مَخْرَجُ] (٥) " البَاءِ ، وَالمِيمِ ، وَالْوَاوِ " (٦) ،
وَهِيَ ثَانِي عَشَرَ مَخَارِجِ الفَمِّ .

السَّادِسَ عَشَرَ : مِنَ الحَيَاشِيمِ مَخْرَجُ النُّونِ الخَفِيفَةِ ، أَيِ السَّاكِنَةِ وَهِيَ
الَّتِي فِيهَا غِنَةٌ كَالنُّونِ ، وَهُوَ الثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ مَخَارِجِ الفَمِّ .

قَوْلُهُ " حَلْقِيهِ " هِيَ حُرُوفُ الحَلْقِ السِّتَّةِ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ عِنْدَ ذِكْرِ
مَخْرَجِهَا (٧) .

قَوْلُهُ " لَهْوِيَّةٌ " وَهِيَ " القَافُ ، وَالكَافُ " ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَهُمَا مِنْ " اللِّهَاءَةِ " (٨) .

الصِّفَةُ الثَّلَاثَةُ قَوْلُهُ " شَجْرِيهِ " وَهِيَ الشَّيْنُ ، وَالجِيمُ ، وَالضَّادُ سَمَاهُنَّ "

(١) انظر الرعاية ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " الضاد " تحريف ، يقول مكي في الرعاية ٢٢٠ " فإذا أزلت لفظ الإطباق من الظاء ،
صارت ذالاً ، كذلك لو زيدت لفظ الإطباق في الذال لصارت ذالاً " .

وقال في الذال ٢٢٤ " ولولا الرخاوة التي في الذال مع الجهر لكانت تاء ، كذلك لولا الهمس الذي في
التاء مع الشدة لكانت ذالاً كذلك لولا الانفتاح الذي في الذال لكانت ظاء ، فأعرفه " .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، والرعاية ٢٢٧ .

(٥) إضافة يوجبها المقام ، وانظر الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٦) انظر : الرعاية ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ .

(٧) انظر ٢ / ٦٤٨ .

(٨) في النسختين " الحلق " بدل " اللهاة " تحريف ، والتصويب من العين للخليل ١ / ٦٥ ، أو لعل في

عبارة الشارح سقطاً ، فهي عند ابن القواس هكذا " لأن مبدأهما من اللهاة ، وهو ما بين الفم
والحلق " ، ولكنني أثرت إثبات ما في العين ، لأن المصطلح للخليل كما سيذكر قريباً .

الْخَلِيلُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ نَسَبَهُنَّ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يَخْرُجْنَ مِنْهُ ، وَهُوَ مَفْرَجُ الْفَمِ ،
قَالَ الْخَلِيلُ : الشَّجْرُ : مَفْرَجُ (١) الْفَمِ (٢) ، وَهُوَ مُفْتَتِحُهُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : الشَّجْرُ :
مَجْتَمَعُ (٣) اللَّحْيَيْنِ عِنْدَ الْعِنْفَقَةِ (٤) .

وَالصِّفَةُ الرَّابِعَةُ " الْأَسَلِيَّةُ " وَهِيَ ثَلَاثَةٌ " الصَّادُ ، وَالسَّيْنُ ، وَالزَّايُ " .
سَمَّاهُنَّ الْخَلِيلُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَهُنَّ إِلَى مَخْرَجِهِنَّ وَهُوَ طَرْفُ اللِّسَانِ
وَمُسْتَدْقُهُ (٥) ، وَذَلِكَ أَسَلَةُ اللِّسَانِ .

الخَامِسَةُ " النَّطْعِيَّةُ " وَهِيَ ثَلَاثَةٌ " الطَّاءُ ، وَالتَّاءُ ، وَالدَّالُّ " لِأَنَّهَا تَبْتَدِي
فِي مَخْرَجِهَا مِنْ نَطْعِ الْغَارِ الْأَعْلَى (٥) ، وَهُوَ سَقْفُهُ .

السَّادِسَةُ " اللَّثَوِيَّةُ " وَهِيَ ثَلَاثَةٌ " الظَّاءُ ، وَالتَّاءُ ، وَالدَّالُّ " نَسَبَهُنَّ
[الْخَلِيلُ] إِلَى " اللَّثَةِ ، وَهِيَ اللَّحْمُ الَّذِي تُنْبِتُ فِيهِ الْأَسْنَانُ .

السَّابِعَةُ : " الدَّلْقِيَّةُ " بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَتَحْرِيكِه ، وَيُقَالُ : " الدَّوَلْقِيَّةُ " (٥) .
وَهِيَ ثَلَاثَةٌ " الرَّاءُ ، وَاللَّامُ ، وَالنُّونُ " نَسَبَهُنَّ الْخَلِيلُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي
يَخْرُجْنَ مِنْهُ ، وَمَخْرَجُهُنَّ مِنْ طَرْفِ اللِّسَانِ ، وَطَرْفُ كُلِّ شَيْءٍ : دَلْقُهُ .

رُوي أَنَّهُ وُجِدَ فِي بَعْضِ نُسَخِ كِتَابِ الْعَيْنِ لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
حُرُوفُ الدَّلْقِ : " ر - ل - ن - ف - ب - م " وَهِيَ سِتَّةٌ وَيَجْمَعُهَا " فَرٌّ مِنْ لَبِّ " ٢٤٩ / أ

(١) فِي (ف) " مَخْرَجٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) انْظُرْ : الْعَيْنُ ٦٥ / ١ تَحْقِيقُ د / دُرَيْشِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٣) فِي (ف) " مُفْتَتِحٌ " تَحْرِيفٌ .

(٤) الْعِنْفَقَةُ : شَعِيرَاتٌ بَيْنَ الشِّفَةِ السُّفْلَى وَالذَّقَنِ . عَنِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٢٩٩ / ٣ .

وَانْظُرْ : الرَّعَايَةَ ١٤٠ ، وَلِطَائِفِ الْإِشَارَاتِ ١٩١ / ١ ، وَالْهَمْعَ ٢٩٢ / ٦ .

(٥) انْظُرْ الْعَيْنُ ٦٥ / ١ ، وَالرَّعَايَةَ ١٤٠ .

وَفِي هَذِهِ الْحُرُوفِ حِكْمَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا تُوْجَدُ كَلِمَةٌ خُمَاسِيَّةٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا وَفِيهَا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْهَا فَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (١) .

الثَّامِنَةُ: " الشَّفْهِيَّة " وَيُقَالُ : " الشَّفْوِيَّة " وَهِيَ (ثَلَاثَةٌ) (٢) : الْفَاءُ ، وَالْبَاءُ ، وَالْمِيمُ ، سَمَاهُنَّ الْخَلِيلُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَهُنَّ إِلَى مَخْرَجِهِنَّ ، وَهُوَ الشَّفَّةُ (٣) .

التَّاسِعُ " اللَّيْنِيَّةُ " وَهِيَ " الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ " (السَّاكِنَاتُ الْمَفْتُوحُ) (٤) مَا قَبْلَهُمَا ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْرُجَانِ فِي لَيْنٍ وَقَلَّةٍ كَلْفَةٍ عَلَى اللِّسَانِ ، لَكِنَّهُمَا نَقَصَا عَنْ مُشَابَهَةِ " الْأَلْفِ " لِتَغْيِيرِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُمَا عَنْ مُجَانَسَتِهِمَا ، فَتَقْصَا الْمَدَّ الَّذِي فِي " الْأَلْفِ " وَبَقِيَ فِيهِمَا اللَّيْنُ ؛ لِسُكُونِهِمَا ، فَسُمِّيَا بِحَرْفِي اللَّيْنِ (٥) .

[صِفَاتُ الْحُرُوفِ]

مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرْخِيَةٌ	شَدِيدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَةٌ
مُطَبَّقَةٌ مُنْحَرَفٌ مُكْرَرٌ	هَاوٍ أَعْنَانٍ طَوِيلٌ صُفْرٌ

(١) انظر العين ٥٧/١ ، والرعاية ١٤١ .

(٢) في النسختين " ثلاث " ، والأولى ما أثبت .

(٣) انظر : العين ٦٥/١ ، والرعاية ١٤٢ ، وارتشاف الضرب ١٢/١ .

(٤) في الأصل " الساكنة المفتوحة " وفي (ف) " الساكنة المفتوح ما قبلها " ، والمثبت من ابن القواس

١٣٧٨ ، ولطائف الإشارات ٢٠٠/١ .

(٥) المصدران السابقان ، والجميع متأثر بما في الرعاية ١٢٦ .

ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُرَيْشِيُّ الْقَيْسِيُّ (١) لِلْحُرُوفِ التَّسْعَةِ وَالْعِشْرِينَ أَرْبَعَةً
وَأَرْبَعِينَ صِفَةً ، فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ " الرَّعَايَةِ لِتَجْوِيدِ (٢) الْقِرَاءَةِ وَتَحْقِيقِ لَفْظِ
التَّلَاوَةِ " (٣) ، وَرَبَّمَا اجْتَمَعَ لِلْحَرْفِ الْوَاحِدِ صِفَتَانِ وَثَلَاثٌ وَأَكْثَرُ ، وَالْحُرُوفُ قَدْ
تَشْتَرِكُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ (٤) ، وَتَخْتَلِفُ فِي بَعْضٍ ، وَالْمَخْرَجُ وَاحِدٌ ، وَتَتَّفِقُ فِي
بَعْضِ الصِّفَاتِ وَالْمَخْرَجُ مُخْتَلِفٌ ، فَلَوْلَا اخْتِلَافُ الْمَخَارِجِ مَعَ اتِّفَاقِ الصِّفَاتِ ، أَوْ
اخْتِلَافُ الصِّفَاتِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَخَارِجِ (٥) لَا تَحَدَّثُ فِي اللَّفْظِ ، فَلَا يُفْهَمُ الْخِطَابُ
لِلاتِّحَادِ أَجْرَاسِهَا (٦) فِي السَّمْعِ فَلَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ، وَذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ
الْعَلِيمِ .

(١) هو مكي بن أبي طالب ، النحوي القرشي ، ولد في شعبان سنة ٣٥٥ هـ بالقيروان ، وتوفي سنة
٤٣٧ هـ بقرطبة .

انظر : بغية الوعاة ٢/٢٩٨ ، ومقدمة كتابه الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، للدكتور
أحمد حسن فرحات .

(٢) في الأصل " لتجريد " تحريف .

(٣) انظر الكتاب المذكور ١١٥ .

(٤) الصفات : جمع صفة ، وهي لفظ يدل على معنى في موصوفه ، إما باعتبار محله أو باعتبار نفسه ،
وهو معنى قول الجعبري : لفظ يدل على معنى في موصوفه ذاتي أو خارجي ، فالأول كحروف
الحلق ، والثاني : كالجهر والهمس .

وفائدتها : تمييز الحروف المتشاركة في المخرج ، إذ لولاها لا تحدَّثُ ، فالمخرج يبين كمية الحرف
كالميزان ، والصفة تبين كلفيته كالناقد ، انتهى من كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءة
للقسطلاني ١٩٦/١ .

(٥) (ف) " المخرج " .

(٦) (ف) " إجرائها " تحريف .

الوصف الأول " المهموسة " وهي عشرة يجمعها قولك " سَكَتَ فَحَنَّهُ
شَخْصٌ " ، وَقِيلَ فِي جَمْعِهَا أَيْضاً " سَتَحَنَّهُ كَفُّ شَخْصٍ " (١) .

وَسُمِّيَتْ مَهْمُوسَةً ؛ لِضَعْفِهَا وَضَعْفِ الْأَعْتِمَادِ عَلَيْهَا عِنْدَ خُرُوجِهَا ،
وَلِضَعْفِ اعْتِمَادِهَا عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا جَرَى النَّفْسُ مَعَهَا (٢) ، وَالْهَمْسُ : الْحِسُّ
الْخَفِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ (٣) ، قِيلَ : هُوَ حِسُّ الْأَقْدَامِ ،
وَبَعْضُهَا [أَقْوَى] (٤) مِنْ بَعْضٍ ، فَالصَّادُ ، وَالخَاءُ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِمَا ، أَمَّا
الصَّادُ فَلِلْإِطْبَاقِ الَّذِي فِيهَا ، وَالاسْتِعْلَاءِ ، وَالصَّفِيرِ ، وَهَذِهِ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ ،
وَفِي الْخَاءِ اسْتِعْلَاءٌ ، فَالْخَاءُ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهَا ، وَالصَّادُ أَقْوَى مِنَ الْخَاءِ (٥) .

الوصف الثاني : " المجهورة " وهي ماعدا العشرة المهموسة ، وهي تسعة
عشر حرفاً ، سُمِّيَتْ مَجْهُورَةً مِنَ الْجَهْرِ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْحُرُوفَ قَوِيَّ الْأَعْتِمَادِ عَلَيْهَا ، فَمَنَعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهَا عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا ،
وَبَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ ، بِاعْتِبَارِ مَا فِيهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْقَوِيَّةِ غَيْرِ " الْجَهْرِ " (٦) .

الوصف الثالث " المُسْتَسْرَخِيَّةُ " وَتُسَمَّى " الرُّخْوَةُ " أَيْضاً ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ
عَشَرَ حَرْفًا ، وَيَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : " تَخَذُ ظَفَشٌ زَحْفَ صَهْ ضَس " (٧) .

(١) وقيل غير ذلك انظر الرعاية ١١٦ .

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٣٤ ، والرعاية ١١٦ .

(٣) سورة طه ١٠٨ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الرعاية ١١٦ ، فالشارح متأثر به .

(٦) انظر الكتاب ٤/٤٣٤ ، والرعاية ١١٦ ، وسر الصناعة ٦٠/٨ .

(٧) انظر الرعاية ١١٩ .

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَرْخِيَةُ : هِيَ الَّتِي يَجْرِي مَعَهَا الصَّوْتُ (عند النُّطْقِ بِهَا ؛ لضعفِ الاعتمادِ عَلَيْهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : " انْقَضَ " فَيَجْرِي الصَّوْتُ وَالنَّفْسُ مَعَ الضَّادِ إِنْ شِئْتَ ، وَالرَّخَاوَةُ : اللَّيْنُ ، وَهُوَ ضِدُّ الشَّدَّةِ) (١) .

الوصفُ الرَّابِعُ " الشَّدِيدَةُ وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَحْرَفٍ ، وَيَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : " أَجَدْتَ طَبَقَكَ " (٢) ، وَسُمِّيَتْ شَدِيدَةً ؛ لِأَنَّ الشَّدَّةَ : الْقُوَّةَ ، وَهِيَ (٣) حُرُوفٌ قَوِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا قَوِيَّةٌ فِي مَوْضِعِهَا وَلِزِمَتْهُ ، فَمَنَعَتْ الصَّوْتَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهَا حِينَ النُّطْقِ بِهَا ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى الشَّدَّةِ : فِي الْحَرْفِ إِطْبَاقٌ وَجَهْرٌ وَاسْتِعْلَاءٌ كَالطَّاءِ كَانَ فِي / ٢٤٩ب غَايَةَ الْقُوَّةَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ (٤) مِنْ عِلَامَاتِ قُوَّةِ الْحَرْفِ ، كَمَا أَنَّ الْهَمْسَ وَالرَّخَاوَةَ وَالْخَفَاءَ مِنْ عِلَامَاتِ ضَعْفِهِ (٥) .

الوصفُ الْخَامِسُ قَوْلُهُ " بَيْنَهُمَا " يُرِيدُ بَيْنَ الرَّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ (٦) وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَحْرَفٍ ، وَيَجْمَعُهَا " لَمْ يَرَوْعْنَا " ، وَقِيلَ : هِيَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ يَجْمَعُهَا " لَمْ يَرُعْ " (٧) ، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ بَيْنَ الرَّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ (٦) ؛ لِأَنَّ الصَّوْتَ لَا يَجْرِي مَعَهَا جَرِيَانُهُ مَعَ الرَّخْوَةِ ؛ وَلَا يَنْحَصِرُ انْحِصَارُهُ مَعَ الشَّدِيدَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ [الْعَيْنَ] لَشِبْهَهَا بِالْحَاءِ كَأَنَّهَا تَتَّصِلُ - عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا - إِلَى الْحَاءِ (٨) ، فَلَيْسَ

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر سر الصناعة ٦١/٨ .

(٣) في (ف) " وهذه " .

(٤) في الأصل " الطبقات " تحريف .

(٥) انظر : الرعاية ١١٧ ، ١١٨ .

(٦) في الأصل " الشدة " تحريف .

(٧) وقيل : جمعوها في " لن عمر " انظر : سر الصناعة ٦١/٨ ، ولطائف الإشارات ١٩٨/١ ، والنشر

٢٠٢/١ ، وجمعها صاحب التتمة في التصريف ٢٤٤ في (من رعل) .

(٨) قال ابن الخباز في شرحه لوحة ١٥٠ / ب " ألا تراك تقول : دع فتجد العين منسلة إلى الحاء بعض

الإنسلا .

وانظر : إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة ٧٥٢ .

لصوتها انحصار تام، ولا جرى الرخوة، فهي بينهما (١)، فإذا وقفت على الحج، والطس [والرْفِع] (٢) وجدت الصوت محصوراً مع الجيم لا تقدر على مده، وجارياً مع السين تمده، ما شئت، ومتوسطاً مع العين (٣).

الوصف السادس " المستعلية "، وهي سبعة أحرف يجمعها " قَطْ خُصَّ ضَعَطِ " (٤)، و " قَطْ " أمر من " القيظ "، والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلى (٥) الحنك، أطبق أو لم يُطبق.

والانخفاض (٦): مخالفة، ولا ينطبق اللسان بالحنك مع ثلاثة منها، وهي " الغين، والخاء، والقاف " بل يستعلي فقط.

الوصف السابع " المطبقة " وهي أربعة من حروف الاستعلاء وهي " الطاء، والظاء، والصاد، والضاد ".

وسميت بحروف الإطباق؛ لأن الحنك الأعلى ينطبق على مخرج هذه الأحرف من اللسان، وبعضها أقوى في الإطباق من بعض، فـ " الطاء "

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٥.

(٢) إضافة يوجبها السياق، وهي موجودة في الشرح مجهول المؤلف.

(٣) في الأصل " المعنى " تحريف.

(٤) الذي جمعها هكذا الإمام الشاطبي ينظر: إبراز المعاني ٧٥٢، والرعاية ١٢٢.

(٥) (ف) " من " تحريف.

(٦) وتسمى أيضاً " المستقلة "، وهي ما عدا الحروف المستعلية المذكورة، ولم يذكرها الشارح هنا؛ لأن

الناظم لم يذكرها، ولكن انظر الرعاية ١٢٢، وسر الصناعة ٦٠/١، ولطائف الإشارات ١٩٨/١

والمساعد ٤/٢٤٧.

أَقْوَاهَا وَأَمْكُنْهَا ؛ (لِجَهْرِهَا) (١) وَشِدَّتِهَا ، وَ " الظَّاءُ " أضعفها ؛ لِرخاوتِهَا
وَأَنحرَافِهَا إِلَى طَرْفِ اللِّسَانِ مَعَ أَصُولِ الثَّنَايَا العُلْيَا ، وَالصَّادُ ، [وَالضَّادُ] (٢)
مُتوسِّطَانِ بَيْنَهُمَا فِيهِ (٣) .

الوصفُ الثَّامِنُ " المنحرفُ " وَهُوَ اللَّامُ (٤) ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنحرَافِهِ إِلَى
نَاحِيَةِ طَرْفِ اللِّسَانِ ، وَقِيلَ : لِأَنحرَافِهِ إِلَى مَخْرَجِ " الضَّادِ " (٥) .
وَ " الرَّاءُ " أَيضاً فِيهَا أَنحرَافٌ إِلَى " اللَّامِ " (٦) .

الوصفُ التَّاسِعُ " المكررُ " وَهُوَ " الرَّاءُ " (٧) ، وَسُمِّيَ مُكرِّراً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا
وُقِفَ عَلَيْهِ يَتَحَرَّكُ طَرْفُ اللِّسَانِ ، فَتَصِيرُ الرَّاءُ كَأَنَّهَا رَاءَانِ (٨) .

الوصفُ العَاشِرُ " الهَاوِي " وَهُوَ " الألفُ " ، وَيُقَالُ لَهُ : " الهَوَائِي " ؛ لِأَنَّهُ
حَرْفٌ اتَّسَعَ مَخْرَجُهُ أَشَدَّ مِنْ اتَّسَاعِ الوَاوِ وَالْيَاءِ ؛ لِأَنَّكَ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ بِالوَاوِ ،
وَتَرْفَعُ لِسَانَكَ بِالْيَاءِ قَبْلَ الحَنَكِ (٩) .

(١) فِي النسخَتَيْنِ " مخرجها " تحريف ، وانظر الرعاية ١٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر الرعاية ١٢٣ ، ولطائف الإشارات ١٩٨/١ .

هذا ولم يذكر انيلي " الحروف المنفتحة " تبعا للناظم ، وهي خمسة وعشرون حرفاً ، وهي ما عدا
حروف الإطباق المذكورة ، وسميت بالمنفتحة ؛ لأن اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق
بها بل ينفث ما بين اللسان والحنك ويخرج الريح عند النطق بها " .

المصدران السابقان ، والكتاب ٤/٤٣٦ ، وسر الصناعة ١/٦١ .

(٤) هذا هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، ينظر : الكتاب ٤/٤٣٥ ، وسر الصناعة ١/٦٣ ، والهمع ٦/٢٩٨ .

(٥) قال بذلك ابن الخباز في شرحه ١٣٦ ب/ .

(٦) انحراف الراء قال به الكوفيون ، وتبعهم مكي القيسي : ينظر : ارتشاف الضرب ١/١١ ، والرعاية

١٣١ ، والهمع ١/٢٩٨ ، والنشر ١/٢٠٤ .

(٧) الكتاب ٤/٤٣٥ ، وسر الصناعة ١/٦٣ ، والرعاية ١٣٠ ، والهمع ٦/٢٩٨ .

(٨) فِي النسخَتَيْنِ " راين " ، والصواب ما أثبت ، ولهذا احتسب فِي الإمالة بحرفين .

(٩) ينظر الكتاب ٤/٤٣٥ ، والممتع ٦٧٤ .

وَالهَآوِي : مُشْتَقٌّ مِنْ " الْهَوِيِّ " - بضمّ الهاءِ - وَهُوَ الصُّعُودُ وَالْأرْتِفَاعُ ؛
لأنَّ " الألفَ " يخرجُ من أَقْصَى الحلقِ صَاعِدًا إِلَى الحنكِ ، وَ " الْهَوِيِّ " - بفتحِ
الهاءِ - وَهُوَ الانخِفاضُ (١) .

[الوصفُ] الحَادِي عَشَرَ : قَوْلُهُ " أَغْنَانِ " وَهَمَّا " النُّونُ " وَ " المِيمُ " (٢) ،
وَالْأَغْنَانِ : تَنْنِيَةٌ " أَغْنٌ " سُمِّيَا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا غُنَّةٌ (٣) إِذَا سَكْنَا ، وَلِذَلِكَ إِذَا
أَمْسَكَتْ أَنْفَكَ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِمَا زَالَتْ (٤) غُنَّتُهُ .

[الوصفُ] الثَّانِي عَشَرَ (٥) قَوْلُهُ : " طَوِيلٌ " وَهُوَ الْمُسْتَطِيلُ ، وَهُوَ "
الضَّادُ " (٦) سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَطَالَ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ عَلَى الفَمِّ حَتَّى اتَّصَلَ
بِمَخْرَجِ " اللَّامِ " ، وَلِذَلِكَ يُخَالِطُ غَيْرَهُ مِنَ الحُرُوفِ بَعْدَ خُرُوجِهِ لِلْإسْتِطَالَةِ (٧) .
الوصفُ الثَّالِثُ عَشَرَ : " الصِّفِيرِيَّةُ " وَهِيَ قَوْلُهُ : " صَفْرٌ " وَهِيَ ثَلَاثَةٌ :
" الرَّأْيِيُّ ، وَالصَّادُ ، وَالسَّيْنُ " (٨) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا يُسْمَعُ لَهَا صَفِيرٌ عِنْدَ
النُّطْقِ بِهَا ، فَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ الصِّفِيرِ لِلْفَرَسِ .

(١) يقال : هَوَى السَّهْمُ هَوِيًّا ، وَهَوِيًّا - بضمّ الهاءِ وفتحها - إِذَا سَقَطَ مِنْ عُلُوِّ إِلَى أَسْفَلِ ، وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ
أَنَّ « الهوى » - بفتح الهاءِ - إِلَى أَسْفَلِ ، وَبِضْمِهَا إِلَى فَوْقِ ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ ، يَنْظُرُ اللِّسَانُ فِي
(هوى) .

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٣٥ ، والممتع ٦٧٨ .

(٣) والغنةُ : صوت يخرج من الخيشوم ؛ وتوصف به الطّباة كثيرا .

(٤) جاء في النسختين بعد " زالت " عبارة " ألف الوصل " ، وأعتقد - والله أعلم - أنها مقحمة والصواب
ما أثبت ، قال صاحب الشرح المجهول " ولذلك إذا أمسك الأنف زالت الغنة " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ينظر " الرعاية " ١٣٤ ، ولطائف الإشارات ١/٢٠٢ ، والنشر ١/٢٠٥ .

(٧) في (ف) " لاستطالته " .

(٨) انظر : الرعاية ١٢٤ ، والنشر ١/٢٠٣ .

[الإِدْغَامُ الشَّاذُّ]

وَمِنْ شَذُوذِ مُدْغَمِ عُلَمَاءٍ مَلِيبَةٍ بِالْحَارِثِ مِنْهُ جَائِي

يُرِيدُ وَمِنْ شَذُوذِ الإِدْغَامِ حَذْفُ حَصَلَ لِتَعْذُرِ مُدْغَمِ (١) .

قَوْلُهُمْ : عُلَمَاءِ " الأَصْلُ " عَلَى المَاءِ " فَحُذِفَتِ الأَلْفُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ لَامِ

التَّعْرِيفِ بَعْدَهَا ، فَالتَّقَى المِثْلَانِ لَامٌ " عَلَى " وَلامُ التَّعْرِيفِ التِّي فِي " المَاءِ " (٢) ١ / ٢٥٠

وَالِإِدْغَامُ مُتَعَذِّرٌ ؛ لِسُكُونِ الثَّانِي إِذَا صَارَ اللَّفْظُ عُلَمَاءِ " (٣) ، فَاسْتَقْبَلُوا

اجْتِمَاعَ المِثْلَيْنِ ، فَحَذَفُوا الحَرْفَ المُتَحَرِّكَ وَهُوَ لَامٌ " عَلَى " حَذْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

كَمَا قَالُوا : " مَسْتُ ، وَظَلْتُ ، وَأَحَسْتُ " (٤) فِي " مَسِسْتُ وَظَلَلْتُ وَأَحَسِسْتُ "

فَحَذَفُوا الحَرْفَ الأَوَّلَ ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ

المِثْلَيْنِ . وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : " عَلَى النَّهْرِ ، وَعَلَى السَّاقِيَةِ " - أَعْنَى إِذَا

أَدْغَمْتَ لَامَ التَّعْرِيفِ فِيمَا بَعْدَهَا - لِئَلَّا يَجْمَعُوا بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ ، وَهَمَّا إِعْلَالُ

الإِدْغَامِ ، وَإِعْلَالُ الحَذْفِ ، لَكِنْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِ لَامُ التَّعْرِيفِ إِذَا اجْتَمَعَ

المِثْلَانِ أَوْ المُتَقَارِبَانِ (٥) .

(١) ومدغم فيه ، كما في شرح ابن لاقواس ١٣٧٨ ، فهو إذا ليس من الإِدْغَامِ ، وإنما هو حذف على غير

قياس تخفيفاً .

وانظر ابن يعيش ١٥٥/١٠ .

(٢) في الأصل " الفاء " تحريف .

(٣) في النسختين " علماء " ، والمثبت من ابن يعيش ١٥٥/١٠ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٨٢ ، والتتمة في التصريف ١٧٣ .

(٥) انظر الكتاب ٤/٤٨٤ .

وَلَا مَ التَّعْرِيفِ تُدْغَمُ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ طَرْفِ اللِّسَانِ ، وَهِيَ
 " التَّاءُ ، وَالثَّاءُ ، وَالدَّالُ ، وَالذَّالُ ، وَالرَّاءُ (١) ، وَالزَّايُ ، وَالسَّيْنُ ، وَالشَّيْنُ ،
 وَالضَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالنُّونُ " (٢) ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ مُقَارِبَتُهَا لِهَذِهِ
 الْحُرُوفِ ؛ فَإِنَّ جَمِيعَهَا مِنْ حُرُوفِ طَرْفِ اللِّسَانِ إِلَّا " الضَّادَ " ، وَ " الشَّيْنُ " ،
 لَكِنَّ النَّفْثِيَّ الَّذِي فِي " الشَّيْنِ " وَالانْتِشَارَ يَقْرِبُهَا مِنْ طَرْفِ اللِّسَانِ ، وَكَذَلِكَ
 " الضَّادُ " اسْتَطَالَتْ لِرَخَاوَتِهَا حَتَّى طَالَتْ (إِلَى) (٣) طَرْفِ اللِّسَانِ ، وَمَا عَدَا
 هَذِهِ الْحُرُوفَ يَظْهَرُ مَعَهُ " اللَّامُ " ، وَلَا يُدْغَمُ فِيهِ ، فَإِذَا جَاءَ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ
 مُمَاتِلٌ لَهُ أَوْ مُتْقَابِرٌ مَعَ الْحُرُوفِ الَّتِي يَظْهَرُ مَعَهَا حُذْفُ ذَلِكَ الْمِثْلِ أَوْ الْمُتْقَابِرِ
 حَذْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ غُرْلَةً (٤) خَالِدٍ (٥)
 يُرِيدُ " عَلَى الْمَاءِ " ، فَحُذِفَ كَمَا مَرَّ ، وَيُرْوَى هَذَا الْبَيْتُ :
 فَمَا غَلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَّةِ (٥)

قَوْلُهُ : " مَلْعِبٌ " يُرِيدُ " مِنَ الْعِبَاءِ " ، فَاجْتَمَعَ الْمُتْقَابِرَانِ ، وَهُمَا نُونٌ
 مِنْ " وَلَا مَ التَّعْرِيفِ ، وَتَعَدَّرَ الْإِدْغَامُ فِي اللَّامِ ؛ لِسُكُونِهَا ، فَحَذَفُوا النُّونَ ؛ لِالْتِقَاءِ
 السَّاكِنَيْنِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ؛ لِإِمْكَانِ (٦) التَّحْرِيكِ ، وَوَجْهُهُ تَشْبِيهُ النُّونِ
 السَّاكِنَةِ بِحُرُوفِ الْمَدِّ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغِنَّةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " الْوَاوُ " تَحْرِيفٌ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤/٥٧ ، وَالْمُقْتَضِبَ ٢/٢٣٨ .

(٣) مَكَانُهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " عَرَّةٌ " تَحْرِيفٌ .

(٥) نَسَبَ أَبُو عَمْرٍو هَذَا الْبَيْتَ إِلَى الْفَرَزْدَقِ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيوانِهِ (طَبْعُ بَيْرُوتِ) ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ

الْمُقْتَضِبِ ١/٢٨٦ ، وَالْكَامِلِ ٣/٣٩٩ ، وَابْنِ يَعِيشَ ١٠/١٥٥ ، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٤ .

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ " بِإِمْكَانِ " ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ .

قَوْلُهُ : " بِلِحَارِثٍ " يُرِيدُ " بَنِي الْحَارِثِ " فَحَذَفُوا الْيَاءَ ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ
لَامِ الْمَعْرِفَةِ ، فَاجْتَمَعَ النُّونُ وَلَامُ التَّعْرِيفِ وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ ، وَالْإِدْغَامُ مُمْتَنِعٌ ؛
لِسُكُونِ الثَّانِي ، فَكَرَهُوا اجْتِمَاعَ الْمُتَقَارِبَيْنِ ، كَمَا كَرَهُوا اجْتِمَاعَ الْمُثَلَّثَيْنِ ،
فَحَذَفُوا النُّونَ ، وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ شُدُوذِهِ إِلَّا
مَعَ " اللَّامِ " وَحَدَهَا إِذَا لَمْ تُدْغَمْ فِيهَا بَعْدَهَا ، فَلَا تَقُولُ فِي " بَنِي النَّجَارِ :
بِنَجَارٍ " ؛ لِأَنَّ لَامَ الْمَعْرِفَةِ صَارَتْ نُونًا ، وَأُدْغِمَتْ فِي النُّونِ بَعْدَهَا ، فَلَوْ حُذِفَ (١)
النُّونُ لَجَمَعُوا بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ ، حَذَفَ الْأَوَّلِ ، وَإِدْغَامُ الثَّانِي ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ " بِلَعْنَبِرٍ
" إِذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِعْلَالٌ وَاحِدٌ ، وَهُمْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ فِي الْقَلْبِ ، فَمَا
ظَنُّكَ بِالْحَذْفِ الَّذِي يَزُولُ مَعَهُ الْحَرْفُ بِالْكَلْبَةِ !

(فَإِنْ قِيلَ) (٢) : الْإِعْلَالَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ - غَالِبًا - فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَأَمَّا

فِي الْكَلِمَتَيْنِ فَلَمْ لَا يَجُوزُ ؟

فَأَقُولُ : إِنَّمَا جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمِضَافِ وَالْمِضَافِ إِلَيْهِ - وَهُمَا كَالْكَلِمَةِ
الْوَّاحِدَةِ - لِأَنَّ الثَّانِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْأَوَّلِ ، أَمَا فِي الْمِضَافِ فَالثَّانِي يَنْتَزِلُ
مِنْهُ مَنْزِلَةُ التَّنْوِينِ .

وَأَمَّا فِي قَوْلِهِمْ (٣) : " مَلْعَبٍ " فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - أَيْضًا - كَجُزْءٍ وَاحِدٍ ،

فَاعْرِفْهُ .

(١) فِي (ف) " حَذَفْتَ " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ « فَأَقُولُ » وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ .

(٣) (ف) " وَأَمَّا قَوْلُهُمْ " .

[الضَّرُورَاتُ الشُّعْرِيَّةُ]

وَفِي اضْطِرَارِ الشُّعْرِ جَازَ صَرْفٌ مَا لَيْسَ مَصْرُوفًا وَجَازَ الحَذْفُ
حَذْفُ الحُرُوفِ وَأَنحِذَافُ الحَرَكَهٖ كَمَا أَتَتْ سَوَاكِنُ مُحْرَكَةٍ

الشُّعْرُ ، مَوْزُونٌ بِأَقَاعِيلَ مَحْصُورَةٌ فِي عَدَدٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الحُرُوفِ وَالحَرَكَاتِ
وَالسُّكُونِ ، فَيَخْرُجُ بِالزِّيَادَةِ أَوْ بِالنَّقْصَانِ عَنِ ذَلِكَ الوَظْنِ المَقْصُودِ ، فَالنَّاطِقُ لَهُ
غَيْرُ مُخْتَارٍ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ بَلْ يَضْطَرُّ إِلَى زِيَادَةٍ فِي اللَّفْظِ أَوْ نَقْصَانٍ أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ .

وَحَصَرُوا (١) ضَرُورَاتِ الشُّعْرِ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ (٢) ، أَحَدُهَا : الزِّيَادَةُ .

التَّانِي : النَّقْصَانُ . التَّالِثُ : التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ ، الرَّابِعُ : الإِبْدَالُ .

الخَامِسُ : تَغْيِيرُ الأَعْرَابِ عَنِ وَجْهِهِ ، السَّادِسُ : تَذْكِيرُ المَوْثِقِ . السَّابِعُ :

تَأْنِيثُ المَذْكَرِ .

وَلَا يَجُوزُ فِيهِ رَفْعٌ مَجْرُورٍ وَلَا جَرٌّ مَرْفُوعٍ ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ المِتْكَمُّ بِهِ
لأَحْنًا ، أَمَّا صَرْفٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَمِنْ بَابِ الزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةَ حَرْفٍ ، وَهُوَ

(١) فِي الأَصْلِ حَصَرُوا بِدُونِ وَاوِ العَطْفِ .

(٢) انْظُرْ : ضَرُورَةُ الشُّعْرِ لِأَبِي سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ ٣٤ .

التَّنْوِينُ ، فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ كَانَ لَهُ مُرَاجَعَةُ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَالصَّرْفُ ثَابِتٌ لِبَعْضِهَا بِحَقِّ الْأَسْمِيَّةِ فَوَجِبَ أَنْ يَثْبُتَ لِلْبَاقِي ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ النَّوْعِ جَازَ عَلَى الْجَمِيعِ ، أَوْ قِيَاساً لِلْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ سَيِّبَوَيْهِ (١) : لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ كَمَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ .

قَوْلُهُ " جَازَ صَرْفٌ مَا لَيْسَ مَصْرُوفًا " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّ مَا آخِرُهُ أَلِفُ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةُ (٢) لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ بِالِاتِّفَاقِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُسْقِطُ أَلِفَ التَّائِيثِ فَلَا تَحْصُلُ زِيَادَةٌ فِي الْوِزْنِ ، وَفِي " أَفْعَلٌ " [خِلَافٌ] (٣) ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ ، حُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّ مَنْ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُ جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ الَّتِي يَمْنَعُهَا غَيْرُهُمُ الصَّرْفَ .

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَعَلَى أَرْبَعَةٍ (٤) أَضْرِبٍ :

أَحَدُهَا : زِيَادَةُ حَرْفٍ فَصَاعِدًا كزِيَادَةِ حُرُوفِ الْمَدِّ الَّتِي فِي الْقَوَافِي لِلِإِطْلَاقِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : « الصِّيَارِيْفُ ، وَالِدْرَاهِيمُ » (٥) .

(١) انظر : الكتاب ٢٦/١ ، وضرورة الشعر ٣٣ .

(٢) في الأصل " المقصور " .

(٣) إضافة يوجبها المقام وبها يلتئم الكلام ، قال ابن القواس : ١٢٨١ : « وقسم فيه خلاف ، وهو (أفعل منك) فالبصرى يجيز صرفه ، لإفادة زيادة التنوين قيام الوزن ، ومنعه الكوفي : للوزم " منك " .

وانظر : ضرورة الشعر ٤١ .

(٤) في (ف) " ثلاثة " تحريف .

(٥) هاتان الكلمتان من بيت للفرزدق ، وهو بتمامه :

وَتَأْنِيهَا : زِيَادَةُ الْحَرَكَةِ كَتَصْحِيحِ الْمَعْتَلِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ (١)

بِتَحْرِيكِ الْيَاءِ ، وَهُوَ - أَيْضاً - مُرَاجَعَةُ الْأَصْلِ .

الثَّالِثُ : إِظْهَارُ مَدْغَمِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا (٢)

وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى زِيَادَةِ الْحَرَكَةِ ، لَكِنْ حَرَكَةٌ مُقَدَّرَةٌ .

[الرَّابِعُ : قَطْعُ] (٣) أَلْفِ الْوَصْلِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
وهو في ديوان ٥٧٠ (الصاوي) ، والكتاب ١ / ٢٨ ، وضرورة الشعر ٧٣ حيث زيد الياء فيهما
لإقامة الوزن .

(١) هذا صدر بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وعجزه :

يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مَطْلَبُ .

ينظر : ديوان ٣ برواية " في الغواني فما " ، وعليه فلا ضرورة .

وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٣١٤ ، والكامل ٤ / ٤٥ ، والمنصف ٢ / ٦٧ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠١ ،
وضرورة الشعر ٥٩ .

(٢) هذا عز بيت لقعب بن أم صاحب ، وصدره :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي

انظر : الكتاب ١ / ٢٩ ، والمنصف ١ / ٢٣٩ ، ٢ / ٦٩ ، وضرورة الشعر ٥٨ حيث أراد " ضنّوا "

فأظهر التضعيف ضرورة ، وسيذكره الشارح .

(٣) سقط في الأصل .

لانسَبَ اليَوْمَ وَلَا خَلَّةٌ إِتْسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)
لَأَنَّ تَنْوِينَ " خَلَّةٌ " يَدُلُّ عَلَى وَصْلِهَا بِمَا بَعْدَهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ :
إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَأَنَّهُ بَيْتٌ وَتَشْيِيعٌ (٢) الْحَدِيثُ قَمِينٌ (٣)
التَّانِي : الْحَذْفُ فِي قَوْلِهِ " حَذْفُ الْحُرُوفِ وَأَنْحِدَافُ الْحَرَكَهَ " ، وَهُوَ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :

أَحَدُهَا : حَذْفُ حَرْفٍ فَصَاعِدًا كَقَوْلِ لَبِيدٍ :
دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ (٤)
أَرَادَ " الْمَنَازِلَ " فَحَذَفَ حَرْفَيْنِ ، وَكَقَوْلِ عُلْقَمَةَ :
مُقَدِّمٌ بِسَبَابِ الْكَثَّانِ مَلْتُومٌ (٥)

- (١) البيت لأنس بن العباس السلمي .
انظر : الكتاب ٢/٢٨٥ ، ٣٠٨ ، والكامل ٣/٧٥ ، وابن يعيش ٩/١٣٨ ، وضرائر الشعر ٤٤ هـ حيث
قطع الشاعر ألف " اتسع " وهي ألف وصل ضرورة .
(٢) في (ف) " تشييع " وهي رواية في البيت .
(٣) سبق تخريجه ينظر ٢/٥٤٩ .
وقد اضطر الشاعر إلى قطع همزة الوصل في " الاثنين " .
(٤) هذا صدر بيت للبيد ، وعجزه :
وتقادت بالحُبس فالسَّوْبَانِ
ينظر : ديوان ١٣٨ (الكويت) وضرورة الشعر ٨٨ ، والعيني ٤/٢٤٦ .
(٥) هذا عجز بيت لعقمة الفحل ، وصدرة :
كأنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظِلِّيُّ عَلَى شَرْفِ .
وانظر : ديوانه ٧٠ ، وشرح المفضليات للبتريزي ٣/١٣٤٤ ، وضرورة الشعر ٨٩ ، والمنتخب من
غرب كلام العرب لكراع النمل ٢/٧١١ ، قال كراع : " أراد بسبائب ، واحدتها سببية ، وهي الثياب
الرقاق " .

أراد " بسبائب " فحذف حرفين .
وأما حذف واحد فكقول الشاعر :
قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي (١)

أراد " الحمام " فحذف الميم ، وأبدل من الألف ياءً (٢) .
وقيل : حذف (الألف) (٣) فبقي " الحمم " فأبدل من أحد حرفي
التضعيف [ياء] (٤) كما قالوا : " قَصَيْتُ أَظْفَارِي " وَالْأَصْلُ " قَصَصْتُ " .
وقيل : أراد " الحمي " - بتشديد الياء - بمعنى " المحمي " (٥) فهو "
فَعِيلٌ " بمعنى " مَفْعُولٌ " .

وكيفما قدره ففيه حذف حرف ؛ لأن فيه على هذا القول حذف إحدى
الياعين .

وأبعد من هذا الاكتفاء بحرف واحد من الكلمة وحذف جميع حروفها ،
ومنه قول الشاعر :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَآ
وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأَ (٦) .

(١) سبق تخريجه في ٦٩٥/١ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ٤٥٩/٣ .

(٣) في الأصل " اللام " تحريف .

(٤) إضافة يوجبها السياق ، وهي في الأصول في النحو ٤٥٩/٣ .

(٥) في (ف) " الحمي " تحريف .

(٦) نسب هذان البيتان في نوادر أبي زيد الأنصاري ١٢٦ إلى لقيم بن أوس يجيب بهما امرأته ، وفي

العمدة ٢١٣/١ عن نوادر أبي زيد أن القائل نعيم بن أوس يخاطب بهما امرأته ، يقول الدكتور /

رمضان عبد التواب بحاشية ضرورة الشعر ٩٠ : " فلعل أحد الاسمين تحريف عن الآخر ؛ وهما

لحكيم بن معية التميمي في المحكم لابن سيده ١٩٣/٢ ، ونسبهما القرطبي ١٥٥/١ لمن سماه : "

زهيراً " وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٢٠/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٦٢/٤ .

أَرَادَ بِقَوْلِهِ " فَأَ " فَافْعَلٌ " فَكَتَفَى بِالْفَاءِ وَالْهَمْزِ ، وَأَطْلَقَهَا بِأَلْفٍ بَعْدَهَا ؛
لأنَّ الهمزة مفتوحة .

٢٥١

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : " إِلَّا أَنْ تَأَ " إِلَّا أَنْ تَشَاءَ ، فَكَتَفَى بِالتَّاءِ وَالْهَمْزَةِ ، وَأَطْلَقَ
بِالْهَمْزَةِ .

وَمِنْ ذَلِكَ (١) قَصْرُ الْمَدُودِ ، وَالرُّمَانِيِّ يُجِيزُ الْحَذْفَ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ .
الثَّانِي : حَذْفُ الْحَرْفِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا كَقَوْلِ الرَّاجِزِ :
قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْقًا (٢) .

فَحَذَفَ الْيَاءَ وَكَسْرَةَ الرَّاءِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ :
(٣) لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ عَلَى الْجِبَالِ [الصَّمِّ] لَأَرْفَضُ الْجِبِلَّ (٤)
أَرَادَ " حَمَلُوا " فَحَذَفَ وَآوَ الضَّمِيرِ ، وَأَسْكَنَ اللَّامَ ، وَقِيلَ : أَرَادَ (٥) : لَوْ
أَنَّ جَمَعَ (٦) قَوْمِي ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَوَحَّدَ الضَّمِيرَ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ الْمُحْذُوفِ .
وَأَمَّا حَذْفُ الْحَرَكَةِ فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

-
- (١) أي : ومن الحذف ، وانظر ضرورة الشعر ٩٢ ، وضرائر الشعر ١١٦ .
(٢) قائله العذافر الكندي كما في نوادر أبي زيد ٣٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢٥/٤ ، وانظر :
ضرورة الشعر ١٢٦ .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) ورد هذان البيتان في ضرورة الشعر ١١٢ ، وابن يعيش ٨٠/٩ بغير نسبة .
(٥) قبل قوله " أراد " في الأصل كلمة " لو " والواجب إسقاطها .
(٦) في النسختين " جميع " ، وهو تحريف ، وانظر ضرورة الشعر ١١٢ حيث أفاد منه النيلي دون عزو .

أُوطِنْتُ وَطَنًا لَمْ يَكُنْ مِنْ وَطَنِي (١)

وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ وَهِيَ مِنِّي عَلَى بَالٍ (٢)

فَحَذَفَ حَرَكَةَ الْيَاءِ مِنْ " هِيَ " ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ :

وَقَدْ بَدَأَ هُنَا مِنَ الْمُنْزَرِ (٣)

فَحَذَفَ ضَمَّةَ النُّونِ مِنْ " هُنَا " ، شَبَّهَ ضَمَّةَ الْإِعْرَابِ بِضَمَّةِ " عَضُدٍ " ،

وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِجَارِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ (٤)

وَقِيلَ : أَمَرَ نَفْسَهُ ثُمَّ حَذَفَ " اللَّامَ " ضُرُورَةً ، وَقَدْ قُرِئَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ

يَأْمُرُكُمْ ﴾ (٥) بِإِسْكَانِ " الرَّاءِ " اسْتِثْقَالًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ ثَلَاثِ ضَمَّاتٍ مُتَوَالِيَةٍ .

قَوْلُهُ :

كَمَا أَنَّتِ سَوَاكِنُ مُحَرَّكَةٌ

(١) هذا البيت من أرجوزة لرؤية يمدح فيها بلال بن أبي بردة الأشعري ، وروايته :

أوطنت أرضاً لم تكن من وطني .

ينظر : ديوانه ١٦٣ ، والمخصص ١١٩/٥ حيث حذف الراجز حركة (الطاء) للضرورة .

(٢) لم أعر على قائله ولا تتمته .

(٣) هذا عجز بيت للأقشير الأسدي ، وصدوره :

رُحْتُ وَفِي رَجْلِيكَ مَا فِيهِمَا .

انظر : الكتاب ٢٠٣/٤ ، وضرورة الشعر ١٢٠ ، والعيني ٥١٦/٤ .

(٤) انظر : ديوانه ١٢٢ ، ورواية البيت فيه :

فاليوم أسقى غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا وأغل

وانظر : ضرورة الشعر ١١٩ ، وضرائر الشعر ٩٤ .

(٥) سورة البقرة ٦٧ ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : البحر المحيط ٢٤٩/١ .

يَقُولُ : كَمَا زَادُوا الْحَرَكَةَ ، مِثَالُ زِيَادَةِ الْحَرَكَةِ فِيمَا أَصْلُهُ السُّكُونُ قَوْلُ
رُؤْيَةَ :

مُسْتَبْتَبِ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفَقِ (١)

أَرَادَ " الْخَفَقَ " بِسُكُونِ الْوَسَطِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ :

فَلَمْ يَنْظُرْ بِهِ الْحَشَكُ (٢)

بِفَتْحِ الشَّيْنِ ، وَالْأَصْلُ " الْحَشَكُ " ، وَهُوَ : امْتِلَاءُ الضَّرْعِ (٣)

وَالْفَصْلُ وَالْقَلْبُ وَقَصْرُ مَا يُمَدُّ وَشَدُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يُشَدُّ

الْفَصْلُ : رَاجِعٌ إِلَى التَّأخِيرِ (٤) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ

فَقَدْ تَأَخَّرَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَنِ مَحَلِّهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ ، وَالْفَصْلُ يَقَعُ فِي الْكَلَامِ عَلَى

ضُرُوبٍ :

أَحَدَهَا : الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ كَمَا فَصَّلُوا بِهِ بَيْنَ "

إِنَّ " وَأَسْمَهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

كَمَا خَطُّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ (٥)

(١) انظر : ديوانه ١٠٤ ، وقبله :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

وهو في الكتاب ٢١٠/٤ ، وضروء الشعر ٥٣ .

(٢) هذا بعض بيت لزهير ، وهو بتمامه :

كما استغاث بسبيء فزغيطلة خلف العيون فلم ينظر به الحشك

انظر : ديوانه ١٧٧ (بشرح ثعلب) ، وضروء الشعر ٥٤ ، واللسان في (حشك) .

الفرز : ولد البقرة ، الغيطلة : الشجر الملتف .

(٣) جاء في اللسان (حشك) : " شدة الدرة في الضرع ، وقيل : سرعة تجمع اللبن فيه .

(٤) في بقية الشروح التي بين يدي أن الفصل راجع إلى التقديم والتأخير . انظر ابن القواس ١٣٨٨ .

(٥) قاله أبو حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع توفي سنة بضع وثمانين ، وهو في الكتاب ١٧٩/١ ،

وضروء الشعر ١٧٩ ، والعيني ٤٧٠/٣ ، والخزانة ٤١٩/٤ ، والإنصاف ٤٣٢ المسألة (٦٠) .

فجرٌ " يهودياً " بإضافة " كف " إليه، وفصلَ بينه وبين المضافِ بالظرفِ
وهو " يوماً " ؛ لأجلِ الضرورةِ ، ولا يُجيزُ البصريُّونَ هذا الفصلَ إلا في
الظروفِ (١) . فأمَّا الفصلُ بغيرِ الظرفِ فهو قبيحٌ جداً ، إلا أنهم قد أنشدوا :

تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شفتُ غلائلَ عبدِ القيسِ منها صدرها (٢)

أرادَ : وقد شفتُ عبدَ القيسِ منها غلائلَ صدرها ؛ فـ " صدرها "
مجرورٌ بإضافةِ " غلائلَ " إليه ، وقد فصلَ بينه وبين المضافِ بغيرِ الظرفِ ،
وهو " عبدُ القيسِ " الذي هو فاعلُ " شفتُ " .

وقد جاءَ الفصلُ بينَ الفعلِ وفاعله قالَ الشاعرُ :

وقد أدركتني - والحوادثُ جمّةٌ - أسنةٌ قومٍ لا ضعافٍ ولا عزلٍ (٣)

فـ " أسنةٌ " فاعلُ " أدركتني " وقد فصلَ بينهما بالمبتدأ والخبر ، وقد جاءَ
بينَ الصلّةِ والموصولِ كقولِ الآخرِ .

ذاك الذي - وأبيك - يقتلُ مالِكاً والحقُّ يدفعُ ترهاتِ الباطلِ (٤)

(١) ينظر : ضرورة الشعر ١٨٠ ، والإنصاف ٤٢٧ المسألة (٦٠) .

(٢) قيل إن هذا البيت مصنوع ، وقيل : إن قائله مجهول .

وهو في ضرورة الشعر ١٨١ ، والإنصاف ٤٢٨ ، والخزانة ٤١٣/٤ ، وجاء في الأصل " سرورها "
بدل « صدرها » تحريف .

(٣) ينسب هذا البيت إلى جويرية بن زيد ، وقيل : جويرية بن بدر ، وقيل : حويرثة ، وقيل : لرجل من بني
دارم .

انظر : النقاظ ٣٠٨/١ - ٣٠٩ ، وشرح أبيات المغني ١٨٣/٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٠٧ .

وهو في الحليبات ١٤٦ ، وسر الصناعة ١٤٠/١ ، والأمالى الشجرية ٢١٥/١ ،

والعزل : جمع أعزل ، وهو الذي لا رمح معه .

(٤) هذا البيت من مقطوعة لجرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوي والغزدي ، ويريد بمالك قبيبة مالك بن

حنظلة من تميم . ينظر : ديوان جرير ٥٨٠ (نعمان طه) ، والخصائص ٢٣٦/١ ، والمسائل

الحليبات ١٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٨١٧ ، واللسان (تره) .

والرواية في المصادر السابقة " يعرف مالك " .

أَرَادَ : ذَاكَ الَّذِي يَقْتُلُ مَالِكًا وَأَبِيكَ ، فَفَصَلَ بِالْقَسَمِ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ،
وَحَسَنَ ذَلِكَ كَوْنُ الْقَسَمِ مُؤَكِّدًا وَمُقَوِّيًا لَهُ ، وَمِنْ الْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ قَوْلُ
الْفَرَزْدَقِ :

هِيَآتُ قَدْ سَفَهَتْ أُمِيَّةً رَأَيْهَا وَأَسْتَجْهَلَتْ حُلْمَاوُهَا سَفَهَاوُهَا
حَرْبٌ جَرَتْ مَا بَيْنَهُمْ بِشَاجِرٍ قَدْ كَفَّرَتْ أَبَاوُهَا أَبْنَاوُهَا (١) ٢٥١ ب /

قِيلَ : إِنَّ " حُلْمَاوَهَا " رَفَعَهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ " أُمِيَّةٍ " ، وَ" سَفَهَاوُهَا " فَاعِلٌ
" اسْتَجْهَلَتْ " فَفَصَلَ بِـ " حُلْمَانِهَا " الَّذِي هُوَ بَدَلٌ مِنْ " أُمِيَّةٍ " بَيْنَ " اسْتَجْهَلَتْ "
وَفَاعِلِهِ ، وَ" أَبْنَاوُهَا " فِي الْبَيْتِ الثَّانِي مَرْفُوعٌ بِـ " تَشَاجِرٍ " ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ،
وَ" أَبَاوُهَا " فَاعِلٌ " كَفَّرَتْ " ، وَمَعْنَى " كَفَّرَتْ " : تَعَطَّتْ بِالسَّلَاحِ ، فَفَصَلَ
بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفَاعِلِهِ .

وَأَمَّا الْمُبْرَدُ (٢) فَيَتَحَاشَى مِنْ قُبْحِ الْفَصْلِ فَيَجْعَلُ الْكَلَامَ تَامًّا عِنْدَ قَوْلِهِ
" فَاسْتَجْهَلَتْ " وَيَجْعَلُ " حُلْمَاوُهَا " مَبْتَدَأً ، وَسَفَهَاوُهَا " خَبْرُهُ : أَيُّ : حُلْمَاوُهَا
بِمَنْزِلَةِ سَفَهَاوُهَا كَمَا تَقُولُ : " زَيْدٌ عَمْرُؤُ شِدَّةً (٣) ، وَأَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِقْهًا "
وَكَذَلِكَ يَسْتَأْنِفُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، أَيُّ : أَبَاوُهَا مِثْلُ أَبْنَائِهَا فِي لُبْسِ السَّلَاحِ .
وَمِنْ الْفَصْلِ أَيْضًا الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

(١) البيتان للفرزدق في ضرورة الشعر ١٨٧ ، واللسان (كفر) ، وشرح ابن القواس ١٣٨٩ ، وضرائر
الشعر ٢١٤ ، ولم أجدهما في ديوانه (طبع بيروت) .

(٢) لم أعثر على رأى المبرد في كتبه التي بين يدي ، وقد نسب هذا الرأى بحاشية ضرورة الشعر
للسيرافي ١٩٠ - زيادة في إحدى النسخ - إلى أبي العباس ثعلب ، ورأى المبرد في ضرورة الشعر
١٩١ دون عزو ، وكذا في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٥ .

(٣) في الأصل « أسد »

وَمَامِئْتُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ (١)

يَمْدَحُ فِي هَذَا (٢) الْبَيْتِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ (٣)، وَهُوَ خَالَ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَأَبُو أُمِّ هِشَامٍ: أَبُو إِبْرَاهِيمَ. فَقَوْلُهُ "وَمَا مِئْتُهُ" يُرِيدُ: وَمَا مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ الْمَدْحُوحِ "حَيُّ يُقَارِبُهُ" أَي: أَحَدٌ يُشَبِّهُهُ، إِلَّا مُمْلَكًا يَعْنِي إِلَّا خَلِيفَةً. "أَبُو أُمِّهِ" يَعْنِي أَبَا أُمِّ الْخَلِيفَةِ "أَبُوهُ" يَعْنِي أَبَا الْمَدْحُوحِ، فَالْهَاءُ فِي "أَبُو أُمِّهِ" عَائِدَةٌ عَلَى "الْمَمْلَكِ" وَهُوَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَالْهَاءُ فِي "أَبُوهُ" عَائِدَةٌ إِلَى "إِبْرَاهِيمَ" فَفِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثَةٌ فُصُولٌ:

أَحَدُهَا: الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، فَالْمَوْصُوفُ "حَيُّ" وَالصِّفَةُ "يُقَارِبُهُ" وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ: [أَبُوهُ (٤)]، وَهُوَ خَبَرٌ "أَبُو أُمِّهِ"، وَالْمَبْتَدَأُ - الَّذِي هُوَ "أَبُو أُمِّهِ" (٥)، وَخَبَرُهُ - الَّذِي هُوَ أَبُوهُ - فِي مَوْضِعٍ نَعَتْ لِلْمَمْلَكِ، وَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ "حَيُّ"، وَهُوَ خَبَرٌ "مِئْتُهُ" وَالْإِسْتِثْنَاءُ هُنَا مُقَدَّمٌ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: وَمَامِئْتُهُ فِي النَّاسِ حَيُّ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُمْلَكًا، وَتَرْتِيبُ اللَّفْظِ مَعَ تَقْدِيمِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يُقَالَ: وَمَا مِئْتُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا (٦) أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ حَيُّ يُقَارِبُهُ، وَمَعَ عَدَمِ التَّقْدِيمِ "وَمَا مِئْتُهُ فِي النَّاسِ حَيُّ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ" (٧).

(١) انظر: ديوانه ١٠٨ (الصاوي) والكامل ٢٨/١، وضرورة الشعر ١٨٦، والعمدة ٧٨/٢، ودلائل

الاعجاز ٨٣، وضرائر الشعر ٢١٣

(٢) (ف) "بهذا"

(٣) في ضرورة الشعر ١٨٦ "مدح إبراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي، خال هشام بن

عبدالمك

(٤) إضافة يوجبها المقام، وهي في ضرورة الشعر ١٨٧.

(٥) في الأصل "أمه" تحريف.

(٦) في الأصل "ملك" بالرفع.

(٧) انظر ضرورة الشعر ١٨٦ - ١٨٧.

قَوْلُهُ : " وَالْقَلْبُ " يُرِيدُ : قَلْبَ الْمَعْنَى ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَلْبِ ، وَالتَّقْدِيمِ
وَالتَّأخِيرِ أَنَّ الْقَلْبَ يَكُونُ فِي الْمَعْنَى ، وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ يَكُونَانِ (١) فِي اللَّفْظِ ،
قَالَ الْأَخْطَلُ :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ (٢)
وَالْمَعْنَى : بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ ؛ لِأَنَّ السَّوَاتِمَ هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالِانْتِقَالِ ،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ (٣) ، وَأَمَّا الْعُصْبَةُ تَنْوُءُ
بِالْمَفَاتِيحِ ، (٤) وَلَيْسَ (بِقَلْبٍ عِنْدَ الْفَرَاءِ (٥)) لِأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ أَنَّ الْمَفَاتِيحَ تَنْثَقِلُ
الْعُصْبَةَ وَتَمِيلُهُمْ بِثِقَلِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ :

شَمَالٌ هَبَّ أَمْ شَمُولٌ فَأَذْهَلَ طَيْبٌ مَسْرَاهُ الْعُقُولُ (٦)
وَالْمَعْنَى : فَأَذْهَلَ طَيْبٌ مَسْرَاهُ الْعُقُولَ ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ هِيَ الَّتِي تُوصَفُ بِالذُّهُولِ ،
وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

(١) فِي الْأَصْلِ " يَكُونُ " .

(٢) انظر : شعر الأخطل ٢٠٩/١ (صنعة السكري) برواية :

على العيارات هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ حَدَّثَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْر

وروى فِي الْأَصْلِ " قَدْ عَلِمَتْ " بِدَلِّ " قَدْ بَلَغَتْ "

وَالْبَيْتُ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ١١٠/٢ ، وَتَأْوِيلُ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ ١٤٩ ، وَضَرُورَةُ الشُّعْرِ ١٧٣ ،

وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ ٢٦٨ ، وَشَرَحُ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى ٣٢٨ .

(٣) سُورَةُ الْقَصَصِ ٧٦

(٤) انظر مجاز القرآن ١١٠/٢ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٣١٢/١٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " يَقْلُبُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣١٠/٢ .

(٦) لَمْ اعثرْ عَلَى قَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ عَرُوضِيًّا .

كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمَتَنَزَّلِ (١)

وَالْمَتَنَزَّلُ : هُوَ الَّذِي يَزِلُّ .

قَوْلُهُ " وَقَصْرٌ مَا يُمَدُّ " يَدْخُلُ فِي قِسْمِ النُّقْصَانِ فَيَجُوزُ لِلشَّاعِرِ إِذَا اضْطَرَّ قَصْرُ
الْمُدَّودِ دُونَ الْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ قَصْرَ الْمُدَّودِ رُجُوعٌ إِلَى الْأَصْلِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمُدَّ
الْمَقْصُورَ كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ صَرْفِ مَا يَنْصَرِفُ (٢) ، لِأَنَّ ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ
لَارْجُوعٌ إِلَيْهِ (٣) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَا بُدَّ مِنْ صِنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ (٤)

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

يَمْرُونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ (٥)

/ يُرِيدُ بِالذَّهْنَاءِ ، فَصَّرَ .

١٢٥٢

(١) هذا عجز بيت ، وصدرة :

كُمَيْتٌ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ

وهو في ديوانه ٢٠ ، والصحاح واللسان في (صفا) ، والخزانة ٢٤٢/٣ .

الصفواء : الصخرة المساء . المتنزل : النازل عليها .

(٢) في (ف) " ما لا ينصرف " تحريف .

(٣) في الأصل " له "

(٤) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، ويعده : وإن تحنى كلُّ عودٍ وديرٍ

انظر : ضرورة الشعر ٩٢ ، والمقصور والمدود للقراء ٤٥ ، والمقصور والمدود لابن ولاد ٦٥ ،

١٥١ ، والعيني ٥١١/٤ .

(٥) هذا صدر بيت لأعشى همدان ، وقد تقدم تخريجه في ٦١٣/٢ .

قوله " وَشَدُّ مَاخَفٌ " هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ تَشْدِيدَ الْحَرْفِ إِنَّمَا
يَكُونُ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ آخَرَ مِثْلَهُ عَلَيْهِ كَقَوْلِ الْآخَرِ :
بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ . (١)
وَقَوْلُهُ :

خَوَارِجًا مِنْ لَغَطِ الْقُسْطَلِّ (٢)

وَوَجْهُهُ : أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُضَعِّفُ آخِرَ الْكَلِمَةِ ؛ لِيَدُلَّ بِالتَّشْدِيدِ عَلَى
التَّحْرِيكِ فِي الْوَصْلِ ، ثُمَّ أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ فَشَدَّدَ مَعَ التَّحْرِيكِ ،
وَعَكْسُ هَذَا تَخْفِيفُ الْحَرْفِ الْمَشْدَدِ ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْحَذْفِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ (٣)

يُرِيدُ : أَفْرٌ ، فَخَفَّفَ بِحَذْفِ " الرَّاءِ " الثَّانِيَةِ (٤) .
قَوْلُهُ : " وَفَكَ مَا يَشُدُّ " أَقُولُ : إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى زِيَادَةِ الْحَرْكَةِ الْمَقْدَرَةِ فَيَدْخُلُ
فِي قَوْلِهِ : « كَمَا أَنْتَ سَوَاكِنٌ مُحْرَكَةٌ » وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ : " سَوَاكِنٌ

(١) هذا البيت منسوب الى منظور بن مرثد الأسدي .

انظر : الكتاب ١٧٠/٤ ، وشرح أبيياته للسيرافي ٣٧٦/٢ ، ومجالس ثعلب ٥٣٥ ، وضرائر
الشعر ٣٢ ، ٥١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٤٦-٢٥١ .

(٢) لم أقف على قائل هذا البيت صراحةً ، ولعله من الأرجوزة المنسوبة الى منظور السابق بدليل قول
الشارح : " وقوله "

وهو في ضرورة الشعر ٤٩ ضمن أرجوزة نسب بعضها إلى أبي الخضر اليربوعي ، أما هذا
البيت فلم ينص على قائله .

(٣) هذا عجز بيت لأمرئ القيس ، وصدوره :

لا وائيك أبنة العامري

انظر : ديوانه ١٥٤ ، وضرورة الشعر ٧٩ ، وبهامشه مصادر أخرى .

(٤) انظر سبب التخفيف في ضرورة الشعر ٨٠ ، وضرائر الشعر ١٣٣ .

مُحَرَّكَةً " أَنَّهَا سَوَاكُنُ فِي أَصْلِ الْبِنَاءِ ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ هَذَا ، وَيُرِيدُ بِهِ فَكَّ الْحَرْفِ
المدغم بإظهاره منطوقاً به على انفرادهِ كقول الشاعر :

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا (١)
يُرِيدُ : " ضننوا " ففك الإدغام للضرورة ، ولم يدخل (فيما ذكره) (٢)
من الضرورات [الإلّا] (٣) الزيادة ، والحذف ، والتقديم والتأخير .

الرابع : البدل ، وهو على ضربين :

أحدهما : إبدال حرف بحرف لا يبدل مثله في الاختيار (٤) كأبدالهم الثاء
تاء (٥) ، قال الشاعر :

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرِّزِّ قِ وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ (٦)

سَأَلَ الْخَلِيلُ [الْأَصْمَعِيُّ] (٧) فَقَالَ : لِمَ قَالَ : الْخَبِيثُ ؟ فَقَالَ : هَذِهِ لُغْتُهُ
، فَقَالَ لَهُ : فَهَلَّا قَالَ : الْكَثِيرُ ؟ بِالتَّاءِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ أَعْلَى بِنُقُتَتَيْنِ ، فَأَمْسَكَ ،
وقبله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدَعَيْتُ (٨)

(١) سبق تخريجه انظر ٦٦٤/٢ .

(٢) سقط في (ف) .

(٣) في الأصل " إلى " تحريف

(٤) انظر : ضرورة الشعر ١٣٣ .

(٥) نسب في ضرورة الشعر ١٥٤ إلى خبير والنضير .

(٦) البيت للسموأل بن عادياء اليهودي

انظر : ديوانه ١٢ ، والاصمعيات ٨٦ ، وقواعد الشعر لثعلب ٧٠ ، وضرورة الشعر ١٥٤ ،

والمخصص ٩٥/٣ .

(٧) تكملة يوجبها السياق ، وجاء في ضرورة الشعر ١٥٤ " يروى أن الخليل قال للأصمعي .. " ،

وانظر المخصص ٩٥/٣ .

(٨) انظر : ديوان السموأل ١٢ ، وعجزه فيه :

قيل اقرأ عنوانها وقريت

وكذا ضرورة الشعر ١٥٥ ، وضرائر الشعر ١٥٧ .

وَالثَّانِي: [إِبْدَالُ] (١) اسْمٌ بِاسْمٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فِيهِ الرِّمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ بِيضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسِجِ سَلَامٍ (٢)
يُرِيدُ : " سُلَيْمَانَ " ، وَيُرِيدُ بِسُلَيْمَانَ : سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ [عَلَيْهِمَا السَّلَامُ]
لَأَنَّ " سُلَيْمَانَ " وَسَلَامًا يَرْجِعَانِ فِي الْأَشْتِقَاقِ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ " السَّلَامَةُ " ،
وَقَالَ الْآخَرُ ،

وَالشَّيْخُ عَثْمَانُ أَبُو عَفَّانٍ (٣)

يُرِيدُ " ابْنَ عَفَّانٍ " (٤) ، وَقَالَ الْآخَرُ :

مِثْلُ النَّصَارَى قَتَلُوا الْمَسِيحًا (٥)

وَأِنَّمَا قَتَلَهُ الْيَهُودُ (٦) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ النَّصَارَى حَكَمُوا بِقَتْلِهِ .

الخامسُ : تَغْيِيرُ الْإِعْرَابِ عَنْ وَجْهِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

سَاءَتْ رُكُومُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحًا (٧)

الوجهُ : الرَّفْعُ بِالْعَطْفِ عَلَى " أَلْحَقُ " لِكِنِّ لِمَا كَانَتْ الرَّاحَةُ مَطْمُوعًا (٨)

(١) إضافة يلتئم بها الكلام ، وهي في ضرورة الشعر ١٤٤ .

(٢) هذا البيت للحطيئة . ينظر : ديوانه ١٢٨ ، وعجزه فيه :

جدلاء مبهمة من صنع سلام

وهو في ضرورة الشعر ١٤٤ ، والمعرب ١٩١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٢

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت

وهو في ضرورة الشعر ١٤٦ ، وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال

٢٧٠ ، وضرائر الشعر ٢٤٦ بلا نسبة .

(٤) في ضرورة الشعر ١٤٦ ، وضرائر ٢٤٦ : كنى الشاعر عثمان بأبي عفان على وجه الغلط ، لأن

اسم أبيه " عفان " ، وإنما كنيته أبو عمرو .

(٥) البيت في ضرورة الشعر ١٤٦ ، وتأويل مشكل القرآن ١٥٥ بلا نسبة .

(٦) على ما قالت اليهود والنصارى ، وقد أكذبهم الله تعالى . انظر ضرورة الشعر ١٤٦ ، وضرائر

الشعر ٢٤٦ ، والآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٧) البيت للمغيرة بن حبناء التميمي

انظر : ضرورة الشعر ١٩٥ ، وشرح شواهد المغني ١٦٩ ، والعيني ٣٩٠/٤ وشعره جمع الدكتور

نوري القيسي . بمجلة المورد م ١٠ ، ع ٣ ، ص ١٨٦ .

(٨) في الأصل " مطموع " تحريف .

فِيهَا وَمَرْجُوَّةٌ ، وَهِيَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى اللَّحَاقِ بِالْحَجَازِ صَارَ اللَّحُوقُ - أَيْضًا -
مَرْجُوءًا ؛ ؛ لِأَنَّ الْمَرْجُوءَ إِذَا تَوَقَّفَ حَصُولُهُ عَلَى شَيْءٍ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ
مَرْجُوءًا ، فَكَانَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الطَّمَعِ تَقْدِيرًا لَا لَفْظًا ، أَيْ : لَعَلِّي أَلْحَقُ
بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيحًا .

السادسُ : تَذْكِيرُ الْمُؤَنَّثِ ، وَهُوَ أَقْيَسُ مِنْ تَأْنِيثِ الْمَذْكَرِ ؛ لِأَنَّهُ رَدُّ إِلَى

الْأَصْلِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (١)

يُرِيدُ بِالْأَرْضِ : الْمَكَانَ وَالْمَوْضِعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدِي بِهَا (٢)

يُرِيدُ : الْحَدَثَانَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

وَالْعَيْنُ بِالْإِئْتِمَادِ الْحَارِيٍّ مَكْحُولٌ (٣)

عَلَى تَأْوِيلِ " الطَّرْفِ " (٤) ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَهُ اسْمَانِ

مُتَرَادِفَانِ ، أَحَدُهُمَا : مُؤَنَّثٌ ، وَالْآخَرُ : مُذْكَرٌ .

السَّابِعُ : تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ (كَقَوْلِهِمْ (٥)) : " جَاعَتُهُ كِتَابِي " عَلَى تَأْوِيلِ

الصَّحِيفَةِ " ، وَكَقَوْلِهِ :

(١) هذا عجز بيت نسب إلى عامر بن جوين الطائي ، وصدره : فلامزنة ودقت ودقها .

انظر : الكتاب ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمقرب ٣٠٣/١ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ ، ومايجوز
للشاعر في الضرورة ١٦٠ ، وضرورة الشعر ٢١٠

(٢) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، وصدره : فإن تعهديني ولي لمة
انظر : ديوانه ١٧١ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ١٦١ ، وضرورة الشعر
٢١١ ، والإنصاف ٧٦٤ ، والتكملة ٩٠ .

(٣) هذا عجز بيت لطيف الغنوي ، وصدره

إِذْهَى أَحْوَى مِنَ الرَّيْعَى حَاجِبُهُ

انظر : ديوانه ٤٩ ، والكتاب ٤٦/٢ ، وضرورة الشعر ٢١٢ ، والتكملة ٨٨ ، وضرائر الشعر
٢٧٧ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة ١٦٢ ، ابن يعيش ١٠/١٨٠ ، والإنصاف ٧٧٥ .

(٤) وقال ابن الأنباري في الإنصاف ٧٧٦ : " لم يقل مكحولة " لأن العين في المعنى عضو " .

(٥) في النسختين " قولهم " والصواب ما أثبت ، وانظر الخصاص ٤١٦ ، وشرح ابن القواس ١٣٩٧

حيث جاء فيه " وأما تأنيث المذكر فضعيف ، لأنه رد أصل إلى فرع وفيه " إلى فعل " تحريف .

..... وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا [هِيَ] عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا (١)

فَأَلْحَقَ تَاءَ التَّائِيثِ الْفِعْلَ ، لِأَنَّهُ عَلَى تَأْوِيلِ " التَّقْدِمَةِ " ،

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ :

كَمَا شَرِقَتْ (٢) صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ (٣).

وَقَوْلُ الْآخِرِ :

تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ (٤)

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (٥)

(١) هذا بعض بيت للبيد العامري ، وهو بتمامه :

فمضى وقدمها ، وكانت عادة منه إذا هي عرَدت إقدامها

انظر : ديوانه ٣٠٦ ، والأنصاف ٧٧٢ ، وضرائر الشعر ٢٧٣ ، والخصائص ٤١٥/٢ .

فمضى أي : الحمار ، وقدم الأتان ، عرَدت : حادت عن الطريق ، قال شارح الديوان : " وعند

النحويين جدل حول تائيث الفعل " كانت " مع أن اسمها - وهو " إقدامها " - مذكر ، فقال

الكوفيون : توهم فأنث لمجاورة المؤنث " عادة " للفعل ، وقال غيرهم : بل أنت لأنه بنى الكلام "

وكانت عادة تقدمتها " ، و" التقدمة " مؤنث ، غير أن القافية اضطرت إلى استعمال " إقدام " بدلاً

منها " وانظر سر الصناعة ١٣/١ ، والخصائص ٤١٥/٢ وضرائر الشعر ٢٧٣ .

(٢) في (ف) " أشرقت " تحريف .

(٣) هذا عجز بيت للأعشى الكبير ، وصدره :

وتشرقُ بالقول الذي قد اذعته

انظر ديوانه ١٢٣ ، وقد تقدم في ١ / ٧٠١ .

(٤) هذا بعض بيت لجرير ، وهو بتمامه :

لَمَّا أَتَى خَيْرَ الزَّبِيرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخَشَعُ

انظر : ديوانه ٩١٣ ، والكتاب ١ / ٥٢ ، والخصائص ٤١٨ / ٢ .

(٥) سورة يوسف ١٠ ، فيمن قرأها بالتاء بتقطتين من فوق ، وهي قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي

رجاء .

انظر : البحر المحيط ٢٨٤/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٦/٢ ، والقراءات الشاذة للقاضي ٥٤

فَقَدَّ قَالُوا : أُنْتُ الْمَضَافُ ؛ لِتَأْنِيثِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، فَكَتَسَى الْأَوَّلُ مِنَ
 الثَّانِي التَّأْنِيثَ كَمَا يَكْتَسِي التَّعْرِيفَ إِذَا كَانَ (١) مَعْرِفَةً ، أَوْ الْبِنَاءَ فِي بَعْضِ
 الصُّوَرِ (٢) ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ فَلَا يُقَالُ : " قَامَتْ غُلَامٌ هِنْدٌ " بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ
 يَكُونَ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي كَصَدْرِ الْقَنَاةِ ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْقَنَاةِ ، وَسُورِ الْمَدِينَةِ مِنْهَا ،
 وَبَعْضِ السَّيَّارَةِ مِنْهُمْ ، أَوْ يَصْدُقُ عَلَى الْأَوَّلِ اسْمُ الثَّانِي كَبَعْضِ السَّيَّارَةِ ، فَإِنَّهُ
 يَصْدُقُ عَلَيْهِ لَفْظُ السَّيَّارَةِ . وَبِالْجُمْلَةِ : فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ فِيهِ حَذْفُ الْمَضَافِ
 وَنِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، وَالْمَعْنَى لَا يَتَغَيَّرُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ تَأْنِيثُ الْمَضَافِ
 [لِتَأْنِيثِ الْمَضَافِ (٣)] إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ : شَرِقَتْ الْقَنَاةُ ، وَالتَّقَطَّتْ السَّيَّارَةُ ،
 وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ قَامَتْ غُلَامٌ هِنْدٌ ، لِأَنَّ فِعْلَ الْغُلَامِ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى هِنْدٍ ، إِذْ
 لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ قَامَ غُلَامٌ هِنْدٌ (٤) .

تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ الْمَرْوِيَّةُ . هَذَا تَمَامُ الدَّرَّةِ الْأَلْفِيَّةِ .
 نَظَمَهَا يَحْيَى بْنُ مَعْطٍ الْمَغْرِبِيُّ تَذَكُّرَةً وَجِيزَةً لِلْمَغْرَبِ .
 وَفَقَّ مُرَادِ الْمُنْتَهَى وَالنُّشَاءُ فِي الْخَمْسِ وَالتَّسْعِينَ وَالْخَمْسِ الْمَائَةِ (٥) .
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِهِ أَعْتَصِمُ ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ أَسْلَمُ .
 " تَحْوِيهِ " : أَيُّ : تَجْمَعُهُ ، أَيُّ : تَحْوِي أَشْعَارُهُمُ الْإِضْطِرَّارَ الْمُنْتَوِعَ إِلَى
 الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ (٦) .

(١) (ف) " كانت " .

(٢) انظر ٧٠٢/١ فيما مضى .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر : مغنى اللبيب ٦٦٦ - ٦٦٧ ، ٧٠٢/١ فيما تقدم .

(٥) (ف) " الخمسمائة " .

(٦) انظر ٦٦٢/٢ فيما تقدم .

المروية " : المنقولة عنهم المسندة إليهم . وتَمَامُ الشَّيْءِ (١) .

كَمَالُهُ وَأَنْتَهَاؤُهُ (٢) . وَالدَّرَّةُ : اللُّوْلُوَةُ النَّفِيسَةُ (٣) التَّمِينَةُ .

الأَلْفِيَّةُ : نِسْبَةٌ إِلَى الأَلْفِ ، وَهُوَ عَدَدُ الأَرْجُوْزَةِ ، وَعَدَدُ هَذِهِ الأَرْجُوْزَةِ فِي التَّحْقِيقِ أَلْفَانِ (٤) : لِأَنَّ مَشْطُوْرَ الرَّجْزِ كُلُّ مِصْرَاعٍ مِنْهُ يُعَدُّ بَيْتًا ذَهَبَ شَطْرُهُ ، أَيُ : نِصْفُهُ ، وَفِي نَعْتِ الدَّرَّةِ بِقَوْلِهِ " الأَلْفِيَّةُ " تَخْيِيلُ لِقَوْلِهِمْ : دُرَّةٌ نَفِيسَةٌ قِيَمَتُهَا أَلْفٌ ، وَتَصْرِيْحُ بِكَمِّيَّتِهَا ، أَيُ : بِكَمِيَّةِ الأَرْجُوْزَةِ .
قَوْلُهُ : " نَظَمَهَا " أَيُ : أَلْفَهَا فِي نِظَامٍ ، وَجَمَعَهَا فِيهِ ، وَحَذَفَ التَّنْوِينَ مِنْ " مُعْطٍ " : لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

والتَّذْكَرَةُ : مَا يُذْكَرُ بِهِ الشَّيْءُ ، لِثَلَاثِيْنَ (٥) .

وَجِيْزَةٌ : قَصِيْرَةٌ قَلِيْلَةٌ الأَلْفَاظِ كَثِيْرَةٌ المَعَانِي .

المُعْرَبُ : المُفْصِحُ (٦) بِمَا يَعْلَمُ المُبِيْنُ لِمَا فِي نَفْسِهِ ،

وَالوَفْقُ : المَلَائِمُ لِلْمُرَادِ .

وَالنَّشْأَةُ : جَمْعُ (٧) نَاشِيٍّ ، وَهُوَ القَرِيْبُ العَهْدِ بِالشَّرُوْعِ فِي العِلْمِ .

(١) في الأصل " عدد تمام الشيء ... " .

(٢) في الأصل " واشتهارة " .

(٣) غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل " ألفين " .

(٥) وفي الشرح المجهول " وكذلك هي هذه الدرّة فأنّها مذكرة للعارف بها معظم أصول هذا الفن " .

(٦) في النسختين " الفصيح " والصواب ما أثبت ، وفي شرح ابن القواس ١٣٩٩ " المعرب : المبين لما

في نفسه ، المفصح عنه " ، وفي شرح الشريشي ح ٢ لوحة ٢٨٩ " المعرب : من طلب العربية ،

وقصد تعلمها من قولهم : أنجد ، وأعرق أي : طلب نجداً والعراق وقصدهما " ، وفي الشرح

المجهول " والمعرب " : المتكلم بلغة العرب " .

(٧) غير واضح في الأصل .

وَيُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ " وَالْخَمْسَمِائَةِ " بِتَعْرِيفِ " الْخَمْسِ " وَتَتَكْبِيرِ " الْمِائَةِ " (١) ، وَهُوَ قَبِيحٌ مِنْ جِهَةِ إِضَافَةِ الْمَعْرِفَةِ إِلَى النُّكْرَةِ ، وَقَدْ حَكَى الْأَخْفَشُ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ (١) : النَّصْفُ دَرَاهِمٍ ، وَالثُّلُثُ دَرَاهِمٍ ، وَالرُّبْعُ دَرَاهِمٍ ، فِي كِتَابِ " الْمَسَائِلِ الْكَبِيرِ " (٢)

تَمَّ شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ (٣) (٤) ، نَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

نَجَزَ فِي أَوَّلِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِمِائَةٍ (٤) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " الكبيرة "

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل تقرب من كلمتي " المريني أو المريتي " . والله أعلم .

(٤) وجاء في خاتمة (ف) مايلي :

" تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلم وكرم وفضل ومجد وزاد وأنعم ، والحمد لله وحده . في سنة ٩٩٧ (هـ) قد فرغ من كتابته على يدي أفقر عباد الله وأققرهم عند الله العبد نعمت الله بن حمزة العميدي الحسيني النجفي ، وذلك لأجل المولى الأعظم صاحب الأخلاق المرضيه والأيدى الحاتمية أعلم العلماء المتبحرين وأفضل الفضلاء المتقدمين من نسل خير المرسلين سلالة آل طه وباسين سيدنا ومولانا ومقتدانا وغاية رجائنا سيدنا السيد محمد أفندي القاضى بالبغداد والمشهدين الشريفين والمفتى بالعراقين المنورين . وذلك في شهر صفر ختم بالخير والظفر من شهور سنة سبعة وتسعين وتسمائة من الهجرة النبوية على واضعه ألف صلاة وألف تحية وذلك في مشهد أمير المؤمنين علي رابع الخلفاء رضى الله تعالى عنهم اجمعين أمين يارب العالمين ، والحمد لله وحده . "

قال محققه : قد فرغت من نسخ هذا السفر العظيم وتحقيقه والتعليق عليه في صبيحة يوم الثلاثاء ١٣/١٠/١٤١٨ هـ من هجرة سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم إلى يوم الدين ، وكتبه أضعف عباد الله وأققرهم إلى عفوه ورحمته : محسن بن سالم العميري الهذلي بمكة المشرفة حماها الله وحرسها ، وزادها أمناً وتشريفاً .



١ - فهرس الآيات القرآنية

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة الفاتحة
٦٢١/١	٥	﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾
٦٤٧/١	٦	﴿الصراط﴾
٥٥٣/١	٧	﴿غير المغضوب عليهم﴾
٦١٤/١	٧	﴿ولا الضالين﴾
		سورة البقرة
٢٥٥/١	٦	﴿أنذرتهم﴾
٢٩٥/١	٢٠	﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم﴾
٦٣٨/١	٨٢-٢٥	﴿آمَنُوا وَعَلِمُوا الصَّالِحَاتِ﴾
٢٢٩/١	٤٢	﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾
٤٣٣/١	٤٦	﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾
٢٩٧/١	٥٠	﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾
٥٠٣/١	٦٣	﴿قُوَّة﴾
٦٨٨/١	٦٧	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾
٢٢/١	٦٨	﴿عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾
٥٣،٥٢/٢	٧١	﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾
١٩٥/١	٨٥	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُقْتَلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾
٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢/١	٩١	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾
٥٥١/١	١٢٠	﴿مِنَ اللَّهِ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٤٥٧/١	١٣٥	﴿ ملة إبراهيم ﴾
٤٥٧، ٥٦٤/١	١٣٨، ١٣٧، ١٣٦	﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل ... صبغة الله ﴾
٦٧٦/١	١٤٣	﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾
٢٠٠/١	١٤٥	﴿ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلك ﴾
٥٠٣/٢	١٤٨	﴿ وجهة ﴾
٥٠٣/٢	١٥٧	﴿ رحمة ﴾
٥٥٣/١	١٦٤	﴿ وتصريف الرياح ﴾
٣٥٠/١	١٨٤	﴿ فعدة من أيام أخر ﴾
٢٨٥/١	١٨٧	﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾
١٠٢/٢، ٢٩٩/١	١٩٥	﴿ ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾
٥٠٤، ٥٠٣/٢	١٩٥	﴿ التهلكة ﴾
٥٠٣/٢، ٧٢٣/٢	١٩٦	﴿ عشرة كاملة ﴾
٥٠٣/٢	٢١١	﴿ نعمة ﴾
٦٤٣/١	٢١٩	﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾
٧٨٩/١	٢٢١	﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾
٥٠٣/٢	٢٢٨	﴿ درجة ﴾
٢٥٦/١	٢٢٨	﴿ ثلاثة قروء ﴾
٧٢/٢، ٢٠٩/١	٢٣٣	﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾
٥١٩/١	٢٣٩	﴿ فإذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٤٩ / ٢	٢٤٦	﴿ هل عسيتم إن كنت عليكم القتال ﴾
٥٠٣ / ٢	٢٦١	﴿ حبة ﴾
٥٠٣ / ٢	٢٦٥	﴿ جنة ﴾
١١٩ / ٢	٢٧١	﴿ إن تبدوا الصدقات فنعماهي ﴾
١٣ / ٢	٢٨٠	﴿ وإن كان ذو عسرة ﴾
٥٠٤ / ٢	٢٨٠	﴿ عسرة ﴾
سورة آل عمران		
٥٥٢ / ١	٢٠١	﴿ آلم الله ﴾
٤٢١ / ١	١٤	﴿ والحيل المسومة ﴾
٧٢١ / ١	٣٩	﴿ فنادته الملائكة وهو قائم يصلى في المحراب ﴾
٢٨٥، ٢٨٤ / ١	٥٢	﴿ من أنصاري إلى الله ﴾
٥٠٤ / ٢	١٠٣	﴿ حفرة ﴾
٥٥٠ / ١	١٠٦	﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾
٥٠٣ / ٢	١٣٥	﴿ فاحشة ﴾
٣٦٢ / ١	١٣٩	﴿ وأنتم الأعلون ﴾
٣٦١ / ١	١٥٢	﴿ إذ تحسونهم بإذنه ﴾
٧٢٦ / ١	١٥١	﴿ إن الأمر كله لله ﴾
٤٣١ / ١	١٥٤	﴿ يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية ﴾
٣١٢ / ١	١٥٩	﴿ فيما رحمة ﴾
٦٠٥، ٦٠٤ / ١	١٨٠	﴿ ولا يحسبن الذين يدخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٧٩٤ / ١	١٨٥	﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾
٣١٤ / ١	١٩٠	﴿ واختلاف الليل والنهار لآيات ﴾
		سورة النساء
٣١٤ / ١	١	﴿ واتقوا الله الذي تسائلون به والأرحام ﴾
٢٨٥ / ١	٢	﴿ ولاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾
١٢ / ٢	١٧	﴿ وكان الله عليما حكيما ﴾
١٨٠ / ١	٢٣	﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾
١٧٩ / ١	٢٤	﴿ كتاب الله عليكم ﴾
٢٢٨، ٢٢٥ / ١	٧٣	﴿ ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ﴾
٧١٠ / ١	٧٥	﴿ ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ﴾
٢٩٨ / ١	٧٩	﴿ كفى بالله شهيدا ﴾
٤٨٦ / ١	٩٠	﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾
١٢٥ / ١	٤٢١	﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾
١٥٤ / ١	١٤٨	﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ﴾
٣٣ / ١	١٦٤	﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾
٤١٢ / ١	١٧١	﴿ انتهوا ﴾
٥٩٨، ٥٩٧ / ١	١٧٦	﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾
١٩٠ / ١	١٧٦	﴿ إن امرؤ هلك ﴾
		سورة المائدة
٦٩٤ / ١	١	﴿ غير محلى الصيد ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٨٤ / ١	٦	﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَوَاقِفِ ﴾
٤٢١ / ١	٢٠	﴿ جَعَلَكُمْ مَلُوكًا ﴾
٥٠٣ / ٢	٢١	﴿ الْمَقْدِسَةَ ﴾
٥١٩، ٢٨٤ / ١	٣٢	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾
٨٣٣ / ١	٣٨	﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً ﴾
٣٣٩ / ١	٤٥	﴿ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ ﴾
٤٩، ٤٨ / ٢	٥٢	﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾
١٠٠ / ٢	٦٩	﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى ﴾
٧٣، ٧٢ / ٢، ٤٣٤ / ١	٧١	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾
٢٦٩، ٢٦٨ / ٢	٧٣	﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾
٢٦٩ / ١	٧٣	﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾
٣٠١ / ١	٩١	﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ ﴾
١٩٨ / ١	٩٥	﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾
١٧٧، ١٨٣ / ١	١٠٥	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾
٦١٥ / ١	١١٧	﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾
٦٠٨، ١١ / ٢	١١٩	﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ ﴾
		سورة الأنعام
٤٣٦ / ١	١	﴿ وَجَعَلَ الظَّالِمَاتِ وَالنُّورِ ﴾
		﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٢٣١ / ١	٢٧	

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٥٠٣ / ٢	٣١	﴿ بغية ﴾
٤٤٢ / ١	٤٦	﴿ أريتكم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم ﴾
١٥٨ / ١	٩٠	﴿ فبهدهم اقتده ﴾
١٣٢ / ٢	٩٦	﴿ جاعل الليل سكنا ﴾
٤٢٣ / ١	١٠٩	﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾
٢٠٠ / ١	١٢١	﴿ وإن أطمعموهم إنكم لمشركون ﴾
٣٠٠ / ١	١٢٢	﴿ أو من كان ميتا فأحييناه ﴾
٥٤٩ / ١	١٤٣	﴿ أذكركم حرم أم الأنثيين ﴾
٧٦٥ / ١	١٤٨	﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾
١٦٣ / ٢ ، ٨٣ / ١	١٥٠	﴿ هلم شهداءكم ﴾
سورة الأعراف		
٧٤٩ / ١	٤	﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قاتلون ﴾
٢٠٠ / ١	٢٣	﴿ وإن لم تغفرلنا وترحمنا لنكون ﴾
٢٢٢ / ١	٥٣	﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾
٥٠٤ / ٢	٦٦	﴿ سفاهة ﴾
٦٨ / ٢	١٠٢	﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾
١٩٣ ، ١٩٢ / ١	١٣٢	﴿ مهما تأتنا به من آية ﴾
٥٤ / ٢ ، ٢٢ / ١	١٣٨	﴿ اجعل لنا إلهاً ﴾
٥٠٦ ، ٤١٩ / ١	١٥٥	﴿ واختر موسى قومه سبعين رجلاً ﴾
٣١٥ ، ٣١٤ / ٢		

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٩٤، ٢٩٣/١	١٧٢	﴿ألسنت برّبكم قالوا بلى﴾
٣٠٤/١	١٧٦	﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾
١١٨/٢	١٧٧	﴿سَاءَ مثلاً لقوم الذين كذبوا بآياتنا﴾
		﴿من يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾
٢٠٠، ٨/١	١٨٦	
٥٠٤/٢	٢٠٥	﴿خيفة﴾
		سورة الأنفال
٢٥٢/١	٢٥	﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾
٢٢٦، ٢٣/٢	٣٣	﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾
٤٣٨/١	٣٧	﴿ويجعل الخبيث بعضه على بعض﴾
		سورة التوبة
٧٨٦، ٦٦/١	٦	﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾
٨١٢، ٨١١/١	٢٨	﴿إنما المشركون نجس فلا يقربوا﴾
٦٠٨/١	٣٨	﴿أناقاتم﴾
٢٨٣/١	٣٨	﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾
٢٦٩، ٢٦٨/١	٤٠	﴿ثاني اثنين﴾
٦١٥، ٥٥١/١	٤٢	﴿لو استطعنا﴾
٢٨٣، ٢٨٢/١	١٠٣	﴿خذ من أموالهم صدقة﴾
		﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾
٨١/١	١٠٨	

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٦٢٢، ٦٢١/١	١١٤	﴿إلا عن موعدة وعدها إياه﴾ سورة يونس
٣١٦/١	١٠	﴿وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾
٣٣٤/١	٢٢	﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾
٧٤/٢	٢٤	﴿كأن لم تغن بالأمس﴾
٢٩٨/١	٢٧	﴿جزاء سيئة بمثلها﴾
٣٠٠/١	٥١	﴿أثم إذا ما وقع ءامنتم به﴾
٢٩١/١	٥٣	﴿ويستنبئونك أحق هو قل إى وربى إنه لحق﴾
٦٧٩/١	٥٩	﴿ء الله أذن لكم﴾
٥٢٥، ٥٢٤/١	٧١	﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾
٢٥١/١	٨٩	﴿ولاتتبعان سبيل﴾
		سورة هود
٣٠٠، ١٠/٢	٨	﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾
٣٠٠/١	١٧	﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾
٤٨٩/١	٤١	﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾
		﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض
٥٥٠، ٥٤٤/١	٤٤	الماء وقضى الأمر﴾
٧/٢	١٠٧	﴿خالدين فيها مادامت السموات والأرض﴾
٤٩٥/٢، ٧١٩/١	١٠٨	﴿وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها﴾
٦٤/٢	١١١	﴿وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة يوسف
٤٩٦ / ١	٢	﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾
٦٢٨ / ١	٧	﴿لقد كان في يوسف﴾
٦٧٩ / ١	١٠	﴿تلتقطه بعض السيارة﴾
٨٢٠ / ١	١٨	﴿فصبر جميل﴾
١٩٥، ١٨٦ / ١	٢٩	﴿يوسف أعرض عن هذا﴾
٥٤١ / ١	٣١	﴿حاش لله﴾
٣٧ / ٢	٣١	﴿ما هذا بشراً﴾
٢٧٥ / ١	٤٣	﴿إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف﴾
٥٣ / ٢	٧٦	﴿كذلك كدنا ليوسف﴾
٢٠١ / ١	٧٧	﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾
٧٠٢ / ١	٨٢	﴿واسأل القرية﴾
٣٤٠، ٣٣٧، ٢١ / ٢	٨٥	﴿تالله تفتؤ تذكر يوسف﴾
٦١٦ / ١	٩٨	﴿إنه هو الغفور﴾
٦٦٩ / ١	١٠٨	﴿قل هذه سبيلي﴾
		سورة الرعد
٥٥٨ / ١	٣٤	﴿من واق﴾
		سورة إبراهيم
٧٠٨ / ١	٣٤	﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة الحجر
٧٠٨ / ١	٢	﴿ربما يود الذين كفروا﴾
٦١١ / ١	٩	﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾
٧٢٧، ٧٢١ / ١	٣٠	﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾
٧٢٦ / ١	٤٣	﴿وإن جهنم لموعدهم أجمعين﴾
٤٤٠ / ١	٥١	﴿ونبئهم عن ضيف إبراهيم﴾
٥٠٤، ٥٠٤ / ٢	٧٨	﴿الأيكة﴾
٧٢٦ / ١	٩٢	﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾
		سورة النحل
٦٤٧ / ١	٩	﴿قصد السبيل﴾
٦٦٤ / ١	٥٣	﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾
١٨ / ٢	٥٨	﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً﴾
٧١٨ / ١	٩١	﴿ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها﴾
٤١٧ / ١	٩٤	﴿فتزل قدم بعد ثبوتها﴾
٢٥٢، ٦٢ / ٢	١٢٤	﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾
		سورة الإسراء
٥٦٦ / ١	١٣	﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾
٦ / ٢	٢٢	﴿فتتعد مذموماً مخذولاً﴾
٥٥٧ / ١	٣٦	﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٤٤٢ / ١	٦٢	﴿ أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ ﴾ ﴿ ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى ﴾
١١٢ / ٢	٧٢	﴿ وأضل سبيلاً ﴾
٦٧ / ٢	٧٣	﴿ وإن كادوا ليفتنونك ﴾
١٠٦ / ٢	٤٣	﴿ كفى بالله شهيدا ﴾
٣٠٥ / ١	١٠٠	﴿ لو أنتم تملكون ﴾
٥٠٥ / ١	١١٠	﴿ قل ادعوا ﴾
٢٠٢ / ١	١١٠	﴿ أيما ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾
		سورة الكهف
٤٢٤ / ١	١٧	﴿ وترى الشمس إذا طلعت ﴾
١٢٩ / ٢	١٨	﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾
٢٦٥ / ١	٢٥	﴿ ثلاثمائة سنين ﴾
٥٠٣ / ٢	٤٧	﴿ بارزة ﴾
٦٢٩، ٦٢٨ / ١	٧٦	﴿ من لدني عذرا ﴾
		﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ﴾
٣٠٨ / ١	٧٩	﴿ فأردت أن أعيبها ﴾
٣٠٨ / ١	٨٠	﴿ وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين ﴾
٥٩ / ٢	٨٣	﴿ لكننا هو الله ربي ﴾
		سورة مريم
٣٨٦ / ١	١	﴿ كهيعص ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٠٦،٢٠٥/١	٦٥	﴿ فهب لي من لدنك وليا يرثني ﴾
٧/٢	٣١	﴿ ما دمت حيا ﴾
١٦٣/١	٦٤	﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾
٧٠٧،٣١/١	٦٥	﴿ هل تعلم له سمياً ﴾
١٠٥/٢	٧٥	﴿ قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا ﴾
سورة طه		
١١٢/١	١١	﴿ أو أجد على النار هدى ﴾
٤١٥/١	٢٢	﴿ وأضمم يدك إلى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء ﴾
٢٢٢/١	٦١	﴿ لاتفتروا على الله كذباً فيسحتكم ﴾
٦٣١،٦٥٤،٦٣٢/١	١٠٨	﴿ وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همساً ﴾
٥٤/٢	١٢١	﴿ وطفقا يخصفان ﴾
سورة الأنبياء		
٣٨٣/١	١	﴿ اقترب للناس حسابهم ﴾
٥٣٠/١	٢٢	﴿ لو كان فيهم آلهة إلا الله لفسدنا ﴾
٤٩٦/١	٩٢	﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾
سورة الحج		
٤٤١/١	٢	﴿ يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾
٥٠٣/٢	٥	﴿ ها مده ﴾
٧٠٨/١	٥	﴿ نخرجكم طفلاً ﴾
٢٨٣/١	٣٠	﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٥٩٤ / ١	٤٦	﴿إنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور﴾ سورة المؤمنون
٢٩٦ / ١	٢٠	﴿تنبت بالدهن﴾ سورة النور
٧ / ١	٣٥	﴿الله نور السموات والأرض﴾
٥٢ / ٢	٤٠	﴿إذا أخرج يده لم يكذبها﴾
٧٥٩ / ١	٥٤	﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ سورة الفرقان
٤٤٦ / ١	١٤	﴿لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثوراً كثيراً﴾
١٧١ / ١	٤١	﴿أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾ سورة الشعراء
٣٨٥ / ١	١	﴿طسم﴾
٣٣٣ / ١	١١٩	﴿في الفلك المشحون﴾ سورة النمل
٣٨٥ / ١	١	﴿طس﴾
٢٥٧ / ١	٤٨	﴿تسعة رهط﴾
٢٩٣ / ١	٧٢	﴿عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون﴾ سورة القصص
٣٨٥ / ١	١	﴿طسم﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٦٧٣ / ١	٧٦	﴿ ما إن مفاتحه لتنوء بالعصب ﴾
٧٢ / ٢	٨٢	﴿ لولا أن من الله علينا ﴾
٥١٩ / ١	٨٢	﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾
		سورة العنكبوت
١٨٦ / ١	١٢	﴿ ولنحمل خطاياكم ﴾
٥٠٤ / ٢	٢٠	﴿ النشأة ﴾
٢٠٣ / ١	٣٣	﴿ ولما أن جاءت رسلنا لوطاً ﴾
٣ / ١	٣٦	﴿ وارجو اليوم الآخر ﴾
		سورة الروم
		﴿ هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء ﴾
٢٢٣ / ١	٢٨	﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾
١٩٩ / ١	٣٦	
		سورة الأحزاب
١٦٣ /	١٨	﴿ والقائلين لأخوانهم هلم إلينا ﴾
٢٩٥ / ٢	١٨	﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم ﴾
		﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ﴾
٧٧٥ / ١	٢١	
		سورة سبأ
١٨٦ / ١	١٠	﴿ يا جبال أوبي معه ﴾
٦٢٢ / ١	٢٤	﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٤٧٥ / ١	٣٣	﴿بل مكر الليل والنهار﴾
١٠٢ / ٢	٤٨	﴿فل إن ربِّي يقذف بالحق علام الغيوب﴾
		سورة فاطر
٣٥١ / ١	١	﴿أولى أجنحة مثى وثلاث ورباع﴾
٢٨٦ / ١	١٠	﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾
		سورة يس
٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣ / ١	١	﴿يس﴾
٦٥ / ٢	٣٢	﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾
٦٦ / ١	٣٩	﴿والقمر قدرناه﴾
		سورة الصافات
١٣٣ / ٢	٣٨	﴿إنكم لذائقو العذاب﴾
٣١٦، ٣٠٣ / ١	١٠٤	﴿وناديناه أن يا إبراهيم﴾
٧٥١ / ١	١٤٧	﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أوزيريدون﴾
		سورة ص
٣٨٥ / ١	١	﴿ص﴾
٤٣ / ٢	٣	﴿ولات حين مناص﴾
٥٠٤ / ٢	١٩	﴿محشورة﴾
٦٠٩ / ١	٣١	﴿إذعرض عليه بالعشي الصافنات الجياد﴾
٦٠٩ / ١	٣٢	﴿حتى توارت بالحجاب﴾
		سورة الزمر
٦٩٥ / ١	٣٨	﴿كاشفات ضره﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٣٠٠ / ١	٥٣	﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾
٤٢٤ / ١	٦٩	﴿ أشرفت الأرض بنور ربها ﴾
		سورة غافر
٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣ / ١	١	﴿ حم ﴾
٣٧٠ / ١	٥١	﴿ ويوم يقوم الأشهاد ﴾
		سورة فصلت
١٦٢ / ١	١١	﴿ قالنا أتينا طائعين ﴾
		سورة الشورى
٣٨٦ / ١	٢٤١	﴿ حم عسق ﴾
٢٨٨، ٢٨٧ / ١	١١	﴿ ليس كمثله شيء ﴾
١٥٣ / ١	٢٢	﴿ في روضات الجنات ﴾
٧٧٢ / ١	٥٣، ٥٢	﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾
٢٨٤ / ١	٥٣	﴿ إلى الله تصير الأمور ﴾
		سورة الزخرف
٤٣٧ / ١	١٩	﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ﴾
		سورة الدخان
٤٩٦ / ١	٥٤٤	﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا ﴾
		سورة الجاثية
٣١ / ٢	٣٢	﴿ إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة الأحقاف
٤٩٦ / ١	١٢	﴿ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً ﴾ ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا
٦٦٥ / ١	١٣	فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾
٣٠٠ / ١	٣١	﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾
		سورة محمد
١٦٣، ١٥٢ / ١	٤	﴿ فضرب الرقاب ﴾
		سورة الفتح
٦٧٦ / ١	١٥	﴿ كذلك قال الله من قبل ﴾
٢٣٨، ٢٣٧ / ١	١٦	﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾
٤٧٠ / ١	٢٩	﴿ محمد رسول الله والذين معه ﴾
		سورة الحجرات
٣٠٤ / ١	٧	﴿ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ﴾
١٨٤ / ١	١٤	﴿ ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ﴾
		سورة ق
٣٨٥ / ١	١	﴿ ق ﴾
		سورة الذاريات
٢٩٧ / ١	١٨	﴿ بالأسحار هم يستغفرون ﴾
٧٠٢ / ١	٢٣	﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة الطور
٣٣٠ / ١	٤	﴿ البيت المعمور ﴾
		سورة النجم
٣٠١ / ١	٢٦	﴿ وكم من ملك في السموات ﴾
٧٢ ، ٣٢ / ٢	٣٦	﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾
		سورة القمر
٥١١ / ١	١٢	﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾
٣٢٨ / ١	٣٩	﴿ فذوقوا عذابي ونذر ﴾
		سورة الرحمن
٤٢٠ / ١	٤٣	﴿ هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون ﴾
٧١٣ / ١	٤٨	﴿ ذواتا أفنان ﴾
٥٣٩ / ١	٦٤	﴿ مدهامتان ﴾
		سورة الواقعة
٤١٩ / ١	٢٨	﴿ في سدر مخضود ﴾
٥٠٤ / ٢	٦٢	﴿ النشأة ﴾
		سورة الحديد
٣٢٧ / ١	٤	﴿ وهو معكم أين ما كنتم ﴾
٢١٦ / ١	٢٤	﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ﴾
٢١٨ / ١	٢٩	﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة المجادلة
٣٧، ٣٦/٢	٢	﴿ ما هن أمهاتهم ﴾
٦١٧/١	١٩	﴿ استحوذ ﴾
		سورة الحشر
٢٠٠/١	١٢	﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾
٧/١	٢٣	﴿ السلام المؤمن المهيمن ﴾
		سورة الصف
٤٠٢/١	٨	﴿ يريدون ليطفئوا نور الله ﴾
٦٩٥/١	٨	﴿ متم نوره ﴾
		سورة الجمعة
٦٦٥/١	٨	﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾
		سورة المنافقون
٣٩/٢، ٢٢٦، ٢٠٨/١	١٠	﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾
		سورة التغابن
٤٣٥/١	٧	﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾
		سورة التحريم
٤٤٠/١	٣	﴿ فلما نبأها به ﴾
١١٦/١	٤	﴿ قدصغت قلوبكما ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٣٠١ / ١	٢٠	سورة الملك ﴿ إن الكافرون لإني غرور ﴾
٣٨٥ / ١	١	سورة القلم ﴿ ن ﴾
٦٧ / ٢	٥١	﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ﴾
٥٨٨ / ١	٣٠٢٤١	سورة الحاقة ﴿ الحاقة ما الحاقه وما أدراك ما الحاقة ﴾
٤١٤ / ١	١٢	﴿ وتعيها أذن واعية ﴾
٧٠٧ / ١	١٣	﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾
٦٠٠ / ١	١٩	﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾
٥٠٣ / ١	٢١	﴿ راضية ﴾
٦٣٩ / ١	٢٩٠٢٨	﴿ ما أغنى عني ماليه هلك ﴾
٤٢٤ / ١	١٦٠١٥	سورة المعارج ﴿ كلا إنها لظي نزاعة للشوى ﴾
٣ / ١	١٣	سورة نوح ﴿ ما لكم لا ترجون لله وقارا ﴾
٦٨٥ / ١	٢٣	﴿ ولا تذرن آلهتكم ولا تذرن وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة الجن
١٩٨ / ١	١٣	﴿ فمّن يؤمن بربّه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً ﴾
٥٢ / ٢	١٩	﴿ كادوا يكونون عليه لبدا ﴾
٨٠ / ٢	٢٣	﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم ﴾
		سورة المزمل
٥٥١ / ١	٢	﴿ قم الليل ﴾
		﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ﴾
٦٨٢ ، ٦٨١ / ١	١٦ ، ١٥	﴿ علم أن سيكون ﴾
٢٠٩ ، ٧٢ / ٢	٢٠	
		سورة المدثر
٦٠٨ / ١	١	﴿ يا أيها المدثر ﴾
٣٦٢ / ١	٣٥	﴿ إنها لإحدى الكبر ﴾
٤٢٠ / ١	٢٩ ، ٢٨	﴿ لا تبقى ولا تذر لواحده للبشر ﴾
٢٩٦ / ١	٣٢	﴿ كلا والقمر ﴾
		سورة القيامة
٤١٧ / ١	٢٩	﴿ والتفت الساق بالساق ﴾
		سورة الإنسان
٣٠١ / ١	١	﴿ هل أتى على الإنسان ﴾
٣٢٨ / ١	١٠	﴿ يوما عبوساً قمطريراً ﴾
٧٥٣ / ١	٢٤	﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
		سورة المرسلات
٥٦٧/١	١١	﴿وقت﴾
		سورة النبأ
٧٢٢/١	٣٢،٣١	﴿إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً﴾
٥٥٣/١	٢٨	﴿وكذبوا بآياتنا كذاباً﴾
		سورة النازعات
		﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾
٦٧٨/١	٤١،٤٠	
		سورة عبس
٥٠٤/٢	١٦	﴿بررة﴾
		سورة الإنشقاق
٢٩٧/١	١	﴿إذا السماء انشقت﴾
		سورة البروج
٤٢٤/١	١	﴿والسما ذات البروج﴾
		سورة الغاشية
٤١٨/١	١٢	﴿فيها عين جارية﴾
٣٠٥/٢	١٦	﴿مبثوثة﴾
		سورة الفجر
١١٠/١	١٥	﴿ربي أكرم من﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٢٩٦ / ١	١٧،١٦،١٥	﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ... كَلَّا﴾ سورة البلد
١٥٧،١٥٦ / ١	١٥،١٤	﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْبَغَةٍ يَتِيمًا﴾ سورة الشمس
٤١٤،٤١٣ / ١	١٣	﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾
٥١٩ / ١	١٤	﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمُ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ سورة الليل
٨٣ / ٢	١٢	﴿إِنْ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾ سورة الضحى
٧٧٠ / ١	٢،١	﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ سورة الشرح
١٨٣ / ١	١	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة العلق
٢٩٦ / ١	٦	﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾
٢٩٩ / ١	١٤	﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾
٧٧٣،٧٧٢ / ١	١٥	﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾
٢٩٦ / ١	١٩	﴿كَلَّا لَا تَطْعَهُ﴾ سورة القدر
٢٧٢ / ١	٥	﴿حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾

الجزء والصفحة	رقمها	الآية
٧٩٩،٥٩٤،٣٨٣/١	١	سورة الإخلاص ﴿ قل هو الله أحد ﴾
٢٨/٢	٤	﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾
		* * *

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

الجزء و الصفحة	الحديث
١٩/٢	- إذا انتبه النائم من منامه فليغسل يديه قبل إدخالهما الإناء، فإن النائم لا يدري أين باتت يده» .
١٦٨/٢	- إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر .
٣٢٣/٢	- إن موسى عليه السلام كان يدعو وأخاه يؤمن .
٥٣٩/٢	- إنه سار ليلة حتى ابهار .
٤٢٩/٢	- الحرب خدعة = انظر : الأمثال كذلك .
٤١٦/٢	- خلقت المرأة من ضلع عوجاء .
٧٩١/١	- خمس صلوات كتبهن الله على العباد .
٤٩١/١	- سبق رسول الله ﷺ بين الخيل فجاء فرس له سابقاً .
١١/١	- اسمي في السماء أحمد ، وفي الأرض محمد .
٤١٨/٢	- على كل كبد حرى أجر .
٥٤٧،٣٩٥/٢	- العينان وكاء السه .
٤١٣/٢	- عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس في سبيل الله .
٧٣/٢	- كما تكونوا يولى عليكم .
١٩/١	- لاتحل الصدقة لمحمد وآل محمد .
١٨٦/١	- لتأخذوا مصافكم .

- اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وترحمت وباركت على
إبراهيم وآل إبراهيم . ٥٩٩/١
- من أشراط الساعة . ٨٣١/١
- الناس هالكون إلا العالمون ، والعالمون هالكون إلا العاملون ، والعالمون
هالكون إلا المخلصون . ٥٣٠/١
- يامعشر الشباب من استطاع [منكم] الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع
فعلية بالصوم . ١٨١/١

* * *

٣ - فهرس الأمثال والحكم والأقوال المأثورة

الجزء و الصفحة

الأمثال أو الحكم أو الأقوال المأثورة

- أخذت مئة . ٥٩٥/٢ -
إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإياً الشواب . ٦٢٥/١ -
أرحبكم طاعة الكرمانى . ١٢٠/٢ -
استأصل الله عرقاتهم . ١٤٤/١ -
استحجر الطين . ٥٣٨/٢ -
استحوذ . ١٩١ ، ١٨٠/١ -
استنوق الجمل . ٥٣٨ /٢ -
أطري فإنك ناعلة . ١٢٢/٢ -
أكلونى البراغيث . ٨٢٠ ، ٦٧٨/١ -
إلى متى تكرر ولا تبصع . ٧٣٢/١ -
أمضى أعمار الله . ٣٣٠/١ -
أما العسل فأنا شراب . ١٣٦/٢ -
أم بينة الأمومة . ٥٨٣/٢ -
إن الجواد قد يعثر . ٢٩٥/٢ -
إن الكذوب قد يصدق . ٢٩٥/٢ -
إنها لإبل أم شاء . ٧٦٢/١ -
إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه . ٦٩ ، ٦٨/٢ -
إن زيدا قائم . ٦٣/٢ -
أيش . ٢١٠/١ -
أهلك والليل . ٤١٠/١ -
بيضك ثنتا وبيضي مائتا . ٤١٧/١ -
تأمهت . ٥٨٣/٢ -

- ٣٢٤/١ - تربّ الكعبة .
 ٧٨٦/١ - تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه .
 ٢٧٥/٢ - تمعددوا .
 ٨٢١/١ - تميمي أنا .
 ٢٦٦/٢ - الثلاثة الأثواب .
 ٦٧٨/٢، ١٥٧/١ - جاعته كتابي فاحتقرها .
 ٨٠٩/١ - الجباب شهرين .
 ٥٠١/١ - جحيش وحده .
 ٤٢٣/٢ - حدور سهلة .
 ٤٢٩/٢ - الحرب خدعة = فهرس الأحاديث .
 ١٦٩/٢ - حيّ على الصلّاة .
 ٣١٥/١ - خير عافاك الله .
 ٤٠٨/١ - رأسك والسيف .
 ٤٤٧/٢ - رأيت التيمي تيم عدي .
 ٥٠١/١ - رجع عوده على بدئه .
 ٥٠١/١ - رجيل وحده .
 ٣٩٠/١ - رجبكم الدخول .
 ٤٣٧/١ - زعم مطية الكذب .
 ١٧٠/٢، ٥٤٢/١ - سألته حاجة فلولى .
 ٣١٩/٢ - سرعان ذي إهالة .
 ١٤٢/١ - سمعت لغاتهم .
 ٤١٠، ٤٠٧/١ - شأنك والحج .
 ٥/٢ - شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .
 ١١١/٢ - شدّ ما أنك ذاهب .
 ٨١٢/١ - شعر شاعر .

- ٤٢٠/٢ . صعود منكرة .
- ١٢٢/٢ . الصيف ضيفت اللين .
- ٤٣٣ ، ٤٢٤/١ . ظننت ذاك .
- ٤٧/٢ . عسى الغوير أبوساً = الرجز .
- ٦٢٦/٢ . عقلته بثنايين .
- ٨١٦ ، ٨١٥ ، ٥٠٧/١ . على التمرة مثلها زيداً .
- ١٨١ ، ١٨٠/٢ . عليه شخصاً ليسني .
- ٤١٦/٢ . عليه كرش منثورة .
- ٦٦١ ، ٦٥٩/٢ . علماء .
- ٦٠٧/٢ . عن زيداً جالس .
- ٥٠١/١ . عيبر وحده .
- ٦٨٢/١ . الفقير في بلده كالغريب .
- ٨٢١/١ . في بيته يؤتى الحكم .
- ٣٩٧/١ . قام امرأة .
- ٣٠١/١ . قد كان من مطر .
- ٦٦٦/٢ . قصيت أظفاري .
- ٦٨٢/١ . القليل منك كالكثير من غيرك .
- ١٩١ ، ١٨٠/١ . القود .
- ٢٩/٢ . كانت زيداً الحمى تأخذ .
- ٣٨١/١ . كجالب التمر إلى هجر .
- ٢٩٩/١ . كفى بالمرء إثماً أن يكذب .
- ١٠٣/٢ ، ٨٢٥ ، ٨٢٤ ، ٨٢٣/١ . كل رجل وضيعته .
- ٦٢/٢ ، ٤٩٠/١ . كل يوم لك ثوب .
- ٤١١/١ . كليهما وتمراً .
- ٢٢٩ ، ٧٢/١ . لاتأكل السمك وتشرب اللين .

- ٣٢٧/١ . لاها الله ذا . -
- ٢٣٠/١ . لايسعني شيء ويعجز عنك . -
- ٦٨٧، ٥٦٧/١ . لكل فرعون موسى . -
- ٢٩٤/١ . لله لا يؤخر الأجل . -
- ٦٩٩/١ . لنصيب أشعر أهل جلده . -
- ٤٨٦/٢ . لولا الخليفة لأذنت . -
- ٣٢، ٢٠/٢ . ليس الطيب إلا المسك . -
- ٨٠٩/١ . الليلة الهلال . -
- ٢٧٢/١ . ما أنا كأنت . -
- ٤١٥/٢ . ما دميت لها عقب . -
- ٥٩٤/٢ . ما له أب يابوه . -
- ١٠٨، ٢٠/٢ . ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ! . -
- ٤/٢ . ما جاءت حاجتك . -
- ٦٣٦، ٢٦٣/٢ . مذروان . -
- ٤٨٢/١ . مررت بهم الجماء الغفير . -
- ٢٣٥/١ . مرض حتى لا يرجونه . -
- ٨٢١/١ . مشنوء من يشنؤك . -
- ١٠٥/١ . مكره أخاك لا بطل . -
- ٥٤٤/٢ . من كذب كان شراً له . -
- ٨١٢/١ . موت مائت . -
- ٢٤٢/٢ . نحن أيتها العصاية نفعل كذا . -
- ٨٠٩/١ . نحن في الشتاء . -
- ٥٠٠/١ . نسيح وحده . -
- ٦٤/٢ . نشدتك الله لما فعلت . -

- ٣٦٩/٢ - هالك في الهواك .
- ٦٣٢/١ - هذا حب رماني
- ٤١٩/٢ - هذه الدار نعمت البلد .
- ١٤٥ /١ - هذه عرفات مباركاً فيها .
- ٦١٢/٢ - هزید منطلقاً ؟
- ٦١٢/٢ - هما والله لقد كان كذا .
- ٤٨٩/٢ - هو ابن ثأداء .
- ٢١٤/٢ - وامن حفر بئر زمزماه .
- ٤١٤/١ - وراءك أوسع لك .
- ٣١٩/٢ - وشكان ذا خروجاً .
- ١٤/٢ - ولم يوجد كان مثلهم .
- ٢٣٣/٢ - يا شا ارجني .
- ٢١٩/٢ - يا للدواهي .
- ٢١٩/٢ - يا لله للمسلمين .
- ٢٣٩ ، ٢٣٨/٢ - يا هناه .
- ٥٩٤/٢ - يديت إليه يداً .
- ٨٠٩/١ - اليوم خمر ، وغداً أمر .
- ٥٦٠/٢ - يوم أرونان

* * *

٤- فهرس الأشعار والأرجاز

أ- الشعر

(أ)

- | | | |
|-------|----------------------------|-----------------------------|
| ٨٠٧/١ | كما في بطون الحاملات رجاء | وإني لراجيكم على بطاء سعيكم |
| | واستجهلت حلماً ها سفهاؤها | هيهات قد سفهت أمية رأيها |
| ٦٧١/٢ | قد كفرت آباءها أبنائها | حرب جرت ما بينهم بتشاجر |
| ٤٨١/٢ | كالماء فيه لحر النار إطفاء | إن السليقة للنحوي إن جمعا |
| ١٣/٢ | فإن الشيخ يهدمه الشتاء | إذا كان الشتاء فأدفئوني |
| | يكون مزاجها عسل وماء | كأن سبيئة من بيت رأس |
| ٢٤/٢ | من التفاح هصره اجتناء | على أئبابها أو طعم غض |
| ٥/١ | م الحوارين والبلاء بلاء | وهو الرب والشهيد على يو |
| ٧٢/١ | إن لواءً وإن ليئتاً عناء | ليت شعري وأين مني ليت |
| ٢٨٩/١ | ولا للما بهم أبداً نواء | فلا والله لا يلفى لما بي |
| ٤٦٤/١ | عن الخلق الجميل ولا مساء | خليل لا يغيره صباح |
| ٢٣٠/١ | وبينكم المودة والإخاء | ألم أك جاركم ويكون بيني |
| ٣١٢/١ | بين بصرى وطعنة نجلاء | ربما ضربة بسيف صقيل |

(ب)

- | | | |
|-------|------------------------------|-------------------------------|
| ٣٣٧/٢ | كأنما ينهشن الكليب | والعيس ينغضن بكيرانها |
| ٤١٧/٢ | يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً | أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما |
| ١٧٠/٢ | مشي الجواد قبله الجلة النجبا | يمشي القطوف إذا غنى الحداة به |
| ٢٤/٢ | وما صاحب الحاجات إلا معذبا | وما الدهر إلا منجنوناً بأهله |

- هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة
وكائن بالأباطح من خليل
- ١٤٥/٢ محطوة جدلت شنياء أنيابا
٦١٧/١ يراني لو أصبت هو المصابا
٢٨٨/٢
- فإن الموعدى يرون دوني
فإن أهلك فذي حنق لظاه
فلو ولدت قفيرة جرو كلب
فدئى لبني زهل بن شيبان ناقتي
هذا وجدكم الصغار بعينه
فمن يك أمسى بالمدينة رحله
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
- ٤٧٠/١ أسود خفية الغلب الرقابا
٣١٣/١ علي يكاد يلتهب التهايا
٥٥١/١ لسب بذلك الجرو الكلابا
٢٦/٢ إذا كان يوم نو كواكب أشهب
٩٨/٢ لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
١٠١/٢ فإني وقيار بها لغريب
٣٩/٢ ولا ناعب إلا بين غرابها
١٠٢
- أباعرو ولا تبعد فكل ابن حرة
لكل أناس من معد عمارة
لا بارك الله في الغواني هل
أستحدث الركب من أشياهم خبرا
باتت على إرم رابئة
الشر منكشف تلقاه منتشرا
أهابك إجلالاً وما بك قدرة
فإياك إياك المرء فإنه
فإن بني عمي الألى يخذلونني
- ٢٢٢/٢ سيدعوه داعي ميتة فيجيب
٤٢٠/٢ عروض إليها يلجأون وجانب
٦٦٤/٢ يصبحن إلا لهن مطلب
٥٥٠/٢ أم عاود القلب من أطرابه طرب
٤٤٣/٢ كأنها شيخة رقوب
٤٩٢/١ والصالحات عليها مغلقة باب
٨٠٢/١ علي ولكن ملء عين حبيبها
٤١١/١ إلى الشر دعاء وللشر جالب
٦٤٣/١ على حدثان الدهر إذ يتقلب

٦٠٧/١ إذا قال منهم قائل فهو واجب

٥١٠/١ وما كان نفساً بالفراق تطيب

٦٧٢/٢ أبو أمه حي أبوه يقاربه

٤٣٠/١ أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

٢١٣/٢ إذن يرد وقييد العير مكروب

٥٢٥/١ زيارتها فإني لا أتوب

٤١٨/١ فقد تركتك ذا مال وذا نشب

٤٩٥/١ رفيقك يمشي خلفها غير راكب

٣٠٩/٢ ولكن سيراً في عراض المواكب

١٥/٢ على كان المسومة العرب

٦١٣/٢ ويخرجن من دازين بجر الحقائق

٦٧٤ ،

٤٢٥/٢ أرى غفلات العيش قبل التجارب

٢٣٥/٢ وليل أقاسيه بطيء الكواكب

٦٠٢/١ جرى فوقها واستشعرت لؤن مذهب

٣٧٩/١ إذا أنت يوماً قلتها لم تؤنب

٣٧٠/١ دعد ولم تسق دعد في العلب

٦٨٩/١ إلى كل حاري جديد مشطب

٧٧٠/١ فاذهب فما بك والأيام من عجب

٢٨٨/١ سواك يا فرداً بلا مشبه

ولخم ملوك الناس يجبي إليه

أتهجر ليلي للفراق حبيبها

وما مثله في الناس إلا مملكاً

كذاك أدبت حتى صار من أدبي

اردد حمارك لا يرتع بروضتنا

إلا من هوى ليلي وتركبي

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

إذا كنت رباً للقلوص فلا تدع

فأما القتال لا قتال لديكم

سراة بني أبي بكر تسامى

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم

قديمة التجريب والحلم إنني

كليني لهم يا أميمة ناصب

وكمثاً مدماة كأن متونها

أولئك أولى من يهود بمدحة

لم تتلفع بفضل مئزرها

فلما دخلناها أضفنا ظهورنا

فاليوم قربت تهجوناً وتشتمنا

ولم أقل مثلك أعني به

٢٥٣/١	فإن الحوادث أودى بها	فإما تريني وليمة
٦٧٨/٢		
٧٠٨/١	إلا الفتي في أدبه	ليس الفتى كل الفتى
		(ت)
١٥٧/١	سائل بني أسد ما هذه الصوت	يا أيها الراكب المزجي مطيته
	ق ولا ينفع الكثير الخبيت	ينفع الطيب القليل من الرز
٦٧٦/٢	قربوها منشورة ودعيت	ليت شعري وأشعرن إذا ما
٦٤٣/١	ويئري ذو حفرت وذو طويت	فإن الماء ماء أبي وجدي
٧١٤،		
١٦٩/١	وكان مع الأطباء الشفافة	فلو أن الأطباء كان حولي
٢٥٤/١	ترفعن ثوبي شمالات	ربما أوفيت في علم
٣١٠،		
	من أخوا الرسول إذا أتيتا	أبلغ أمير المؤمنين
٣٢٠/٢	عنق إليك فهيت هيتا	إن العراق وأهله
٤١٥/٢	ورجل رمى فيها الزمان فشلت	وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
٤٢٥/٢	ليست قوائمهن من آلاتها	تكبو وراءك يا بن أحمد قرح
٤٥/٢	ويدا الذي كانت نوار أجنت	حنت نوار ولات هنا حنت
٦٩٣/١	أذلت رقاب المسلمين فذلت	ألا إن قتلي الطف من آل هاشم
٥٩٧/٢	كلانا عالم بالترهات	أري عيني ما لم ترأياه

(ج)

متى تأتئنا تلمم بنا في ديارنا
أومت بعينيها من الهودج
تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا ٧٨٤/١
لولاك هذا العام لم أحجج ٢٧٠/١

(ح)

سأترك منزلي لبني تميم
يا ليت زوجك في الوغى
وأحب ذا الوجهين وجهاً في الندى
أبيت على مي كئيباً ويعلها
إذا غير النأي المحبين لم يكد
من صد عن نيرانها
يا بؤس للحرب التي
ألا رب من قلبي له الله ناصح
ألستم خير من ركب المطايا
يا لعطافنا ويا لرياح
أخو بيضات رائح متأوب
فتى ما ابن الأغر إذا شتونا
تغيرت البلاد ومن عليها
وألحق بالحجاز فأستريحا ٦٧٧/٢
متقلداً سيفاً ورمحاً ٤١٠/٢
ندباً ووجهاً في الحروب وقاحا ٧٧٤/١
على كالنقا من عالج يتبطح ٢٩١/١
رسيس الهوى من حب مية يبرح ٥٣/٢
فأنا ابن قيس لا براح ٤٤/٢
وضعت أراهم فاستراحوا ٩٣/٢
ومن قلبه لي في الأطباء السوانح ٣٢٨/١
وأندى العالمين بطون راح ٥١٣/١
وأبي الحشرج الفتى النفاح ٢١٨/٢
رفيق بمسح المنكبين سبوح ١٥٤/١
وحب الزاد في شهري قماح ٨٢٠/١
وقل بشاشة الوجه الصبيح ٦٩١/١

(د)

ألا بكر الناعي بخيري بني أسد
عاضها الله غلاماً بعدما
بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد ١٤/١
شابت الأصداع والخرس نَقْدُ ٣١٢/٢

٢١٠/١	مني السلام وأن لا تشعرا أحدا	أن تقرآن على أسماء ويحكما
٧٢/٢		
٣٩/٢	فلسنا بالجبال ولا الحديد	معاوي إننا بشر فأسجح
١١٦/٢	فنعم الزاد زاد أبيك زادا	تزود مثل زاد أبيك فينا
١٣١/٢	من خوف رحلة بين الطاعنين غدا	فبت والهم تغشاني طوارقه
٢٠٥/٢	بأجود منك يا عمر الجواد	فما كعب بن مامة وابن سعدى
١٥٨/١	لعين بنا شيباً وشيبنا مرداً	دعاني من نجد فإن سنينه
١٣١/١	قد تمنعانك أن تضام وتضهدا	يديان بيضاوان عند محلم
٦٠/٢	قال الذي سألوا أمسى لمعمودا	مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم
١٦٦/٢	ترى زعفراناً في أسرتها وردا	فقلت لا هائي فقالت براحة
٥٣٩/٢	إذا ما تنوء به أدها	فقامت ترائيك مغدودناً
٢٣٣/١	قضيته أن لا يجور ويقصد	على الحكم المأتي يوماً إذا قضى
٥٧٩/١	بوحش إصمت في أصلابها أود	أشلى سلوقية باتت ويات بها
٨٣٣/١	ولا جداً إذا ازدحم الجدود	فلا حسباً فخرت به لتيم
٨٣٥		
٤١٧/٢	إلا يداً ليست لها عضد	أبني لبيني لستم بيد
٥٢/٢	وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا	فإن تجمع أوتاد وأعمدة
٥٩/٢	ولكنني من حبها لعميد	يلومونني في حب ليلي عواذلي
٢٠/٢	إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها	ومن فعلاتي أنني حسن القرى
٣٠٣/١	أقام به بعد الوفود وفود	فإن تمس مهجور الفناء فربما

- ولا أراى فاعلاً في الناس يشببه
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
فما سبق القيسي من سوء سيرة
أهل الخورنق والسدير وبارق
فلا والله لا يلقاه ناس
فأليت لا أنفك أحمو قصيدة
وقتيل مرة أثارن فإنه
من النفر الرسول الله منهم
إليك أبيت اللعن كان
كلالهافكأنه لهق السراة كأنه
فعد عما ترى إذ لا ارتجاع له
لا تقذفني بركن لا كفاء له
إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له
بالله ربك إن قتلت لمسلماً
يمشي فلا تكلم البطحاء وطأته
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
- ولا أحاشي من الأقوام من أحد ٥٤٢/١
بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد ٨١٩/١
ولكن طفت علماء غرلة خالد ٦٦١/٢
والقصر ذي الشرفات من سناداد ٥٨٧/٢
فتى حتاك يابن أبي يزيد ٢٧٥/١
تكون وإياها بها مثلاً بعدي ٦٢٣/١
فرع وإن أخاكم لم يقصد ٣٣٧/١
لهم دانت رقاب بني معد ٦٥٣/١
إلى الماجد القرم الجواد المحمد ٥٧٦/١
ما حاجبيه معين بسواد ٧٧٣/١
وأتم القتود على عيرانة أجد ١٣/١
ولو تأتفك الأعداء بالصفد ٢٩٢/١
أكياً فإني لست أكله وحدي ١٣٧/٢
وجبت عليك عقوبة المتعمد ٦٨/٢
كأنه ثمل يمشي على رود ١٦١/٢
وزندك أثقب أزنادهما ٣٤٤/٢

(ذ)

فيا حبذا برد أنيابها ٥٣٩/٢ إذا أظلم الليل واجلوذا

(ر)

شئز جنبي كآني مهدياً ١٠٨/١ جعل القين على الدف إبر

- ما أقلت قدم ناعلها
وقد رابني قولها يا هنا
لا وأبيك ابنة العامري
تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما
عن مبرقات بالبرين وتب
ونحن إذا قتلنا الأزد أزد شنوءة
فهن أيام صدق قد عرفت بها
حراجيج ما تنفك إلا مناخة
فلا أب وابناً مثل مروان وابنه
أو راعيان لبعران لنا شردت
فقلت له لا تبك عينك إنما
أحل به الشيب أثقاله
وأصغر من ضرب دار الملوك
أبوك حباب سارق الضيف برده
أصاح أريك برقاً هب وهناً
أبالأرجير بابن اللؤم توعدني
نرضى عن الله إن الناس قد علموا
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن
إذا ابن أبي موسى بلالاً أتيته
وقلن على الفردوس أول مشرب
- نعم السارون في الأمر المبر ١١٤/٢
ه ويحك ألحقت شراً بشر ٢٣٩/٢
لا يدعي القوم أنني أفر ٦٧٥/٢
وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر ٧٥٣/١
دو في الأكف اللامعات سور ٣٥٥/٢
فما شربوا بعد على لذة خمرا ٤٧٤/١
أيام واسط والأيام من هجرا ٣٨١/١
على الخسف أو يرمي بها بلداً قفرا ٢٢/٢
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ٩٦/٢
كي لا يحسان من بعراننا أثرا ٣١٣/٢
نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا ٢٣٩/١
وما اغتره الشيب إلا اغترارا ٣٢/٢
يلوح على وجهه جعفر ٢٥٣/٢
وجدي يا حجاج فارس شمرا ٥٧٩/١
كنار مجوس تستعر استعارا ٣٧٩/١
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور ٤٣٠/١
أن لا يدانينا من خلقه بشر ٤٣٦/١
عاراً عليك ورب قتل عار ٢٦٥/١
فقام بفأس بين وصليك جازر ٢٩٨/٢
أجل جبر إن كانت أبيحت دعاثه ٣١١/٢

- ضروب بنصل السيف سوق سمانها
فإنك لا تبالي بعد حول
فأبت إلى فهم وكا كدت أئبا
- إذا عدموا زاداً فإنك عاقر ١٣٨/٢
أظبي كان أمك أم حمار ٢٥/٢
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ١٨٠/١
٥١٠٤٧/٢
- وأنت لا خل هواك ولا خمر ٧٦/٢
فلا خير في اللذات من دونها ستر ٥٨٩/١
ويشكر تشكر من ضامها ٣٤٨/١
أنتني لسان لا أسر بها ١٦/١
ربما الجامل المؤيل فيهم ٣١٠/١
إنا وجدنا بني خولات قاطبة ٧٧٥/١
يا لبكر أنشروا لي كليباً ٧٢٠/١
لئن كان إياه لقد حال بيننا ٦٢٣/١
ثم أضحوا كأنهم ورق جفّ ٢٠/٢
فلا تسأليني واسألني عن خليقتي ٤٠٩/٢
مثل القنافذ هداجون قد بلغت ٦٧٣/٢
ولكن أجراً لو فعلت بهين ٢٩٩/١
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ٣٦/٢
ولقد أعطفها كارهة ٧٣٩/١
من معشر عبءوا الصليب ضلالة ٥٤٢/١
ومن أنتم إنا نسينا من أنتم ٥٩٠/١
- وريحكم من أي ريح الأعاصر

- ما زال مذ عقدت يداه إزاره
لولا فوارس من نعم وأسرتها
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
لو بغير الماء حلقي شرق
حذر أموراً لاتهاب وأمن
شتان ما يومي على كورها
إن امرأ خصني عمداً مودته
تمر على ما تستمر وقد شفت
إنا اقتسمنا خطتنا
لمن الديار بقنة الحجر
ثم زادوا أنهم في قومهم
رحت وفي رجلك ما فيها
إذا قلت أنى أيب أهل بلدة
متى تفخر ببيتك من معد
ولنعم حشو الدرع أنت إذا
- فسما فأدرك خمسة الأشبار ٢٦٦/٢
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ١٨٣/١
خضع الرقاب نواكس الأبصار ٣٦٩/٢
كنت كالغصان بالماء اعتصاري ٣٠٥/٢
ما ليس منجيه من الأقدار ١٣٨/٢
ويوم حيان أخي جابر ٣١٩/٢
على التنائى لعندي غير مكفور ٦٢/٢
غلائل عبدالقيس منها صدورها ٦٧٠/٢
فحملت برة واحتملت فجار ١٧٤/٢
أقوين من حجج ومن دهر ٢٨١/١
غفر ذنبهم غير فخر ١٣٩/٢
وقد بدا هنك من المئزر ٦٦٨/٢
حططت بها عنه الولية بالهجر ٨٢/٢
يقل صديقك العلماء جير ٢٨٩/٢
دعيت نزال ولج في الذعر ٨٥/١ ،
١٥٩/٢

(س)

- لله يبقى على الأيام نوحيد
إن هو مستولياً على أحد
فأين إلى أين النجاء ببغليتي
- بمشمخر به الظيان والأس ٣٣٨/١
إلا على أضعف المناحيس ٣٠٢/٢
أناك أتاك اللاحقون احبس احبس ٧٢٠/١

(ض)

كادت وكدت وتلك خير إرادة
لوعاد من لهو الصبابة ما مضى ٥٤/٢
بتيهاء قفر والمطي كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها ١٧/٢

(ع)

لما عصا أصحابه مصعباً
أدى إليه الكيل صاعاً بصاع ٥٩١/١
فقال أكل الناس أصبحت مانحاً
لسانك كيما أن تغر وتخدعا ٢٦٧/١
بني أسد هل تعلمون بلاغا
إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا ٢٧/٢
لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن
مقاتلتها ما دمت حياً لأسمعا ٢٣٧
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ٢٠٨/١
لقد علمت أولى المغيرة أنني
كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا ١٥٤/٢
لعلك يوماً أن تلم ملمة
عليك من اللائي يدعنك أجدعا ٥١/٢
بذات لوث عفرناة إذا عثرت
فالتعس أدنى لها من أن أقول لعا ٣٢٢/٢
قفى قبل التفريق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الودعا ٨٠١/١
أنا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقيه وقوعا ٧٤٣/١
ولهها بالماطرون إذا
أكل النمل الذي جمعا ٦٤٢/١
كم بجد مقررماً نال العلا
وشريف بخله قد وضعه ٢٨٢/٢
على حين عاتبت المشيب على الصبا
فقلت ألما تصح والشيب وازع ٧٩/١
ومنا الذي اختير الرجال سماحة
وجوداً إذا هب الرياح الزعازع ٤١٨/١
أمنزلتي مي سلام عليكما
هل الأزمن اللائي مضمين رواجع ٣٣٦/٢
أرى ابن نزار قد جفاني وملني
على هنوات شأنها متتابع ٢٣٩/٢

وما المال والأهلون إلا ودائع	ولا بد يوماً أن ترد الودائع
لئن تك قد ضاقت علي بيوتكم	ليعلم ربي أن بيتي أوسع
ولقد تركت صبية مرحومة	لم تدر ما جزع عليك فتجزع
جزعت غداة البين لما تحملوا	وحق لمثلي يا بثينة يجزع
لما أتى خبر الزبير تواضعت	سور المدينة والجبال الخشع
تذكرت أياماً مضين من الصبا	فهيهاث هيهاث إليك رجوعها
يعثرن في حد الظبابة كأنما	كسيت برود بني يزيد الأذرع
ومن لم يعتبط يهرم ويسأم	وتسلمه المنون إلى انقطاع
أطوف ما أطوف ثم أوي	إلى بيت قعيدته لكاع
لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع
أراد لكيما أن يطير بقربتي	فيتركها شناً ببيداء بلقع
لا تجزعي إن منفساً هلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

(ف)

لعمري لقد أحببتك الحب كله	وزدتك حباً لم يكن قط يعرف
الحافظو عورة العشيرة لا	يأتيهم من ورائهم وكف
أقاضيها هذا الذي أنت أهله	غلطت ولا الثثنان هذا ولا النصف
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهم تنقاد الصياريف
للبيس عباة وتقر عيني	أحب إلي من لبس الشفوف
كفى بالنأي من أسماء كاف	وليس لحبها إذ طال شاف

(ق)

- فلا تحسبي أنني تخشعت بعدكم
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم
ألم تسأل الربع القواء فينطق
فلما ردفنا من عمير وصحبه
فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
رضيعي لبان ثدي أم تقاسما
تذر الجماجم ضاحياً هاماتها
ما أرجي بالعيش بعد ندامي
ومتى واغل ينبههم يحيو
ألا يازيد والضحاك سيرا
أما والله أن لو كنت حراً
ألا يا من رأى لي رأى برق شريق
- لشيء ولا أنني من الموت أفرق ١٠١/٢
ولا أنني بالمشي في القيد أخرق ١٠١/٢
وهل تخبرنك اليوم ببيداء سملق ٢٢٥/١
تولوا سراعاً والمنية تعنق ٢٩٣/١
فراقك لم أبخل وأنت صديق ٧١/٢
بأسحم داج عوض لا نتفرق ٣١٢/٢
بله الزكف كأنها لم تخلق ١٧٠/٢
قد زراهم سقوا بكأس حلاق ١٧٥/٢
ه وتعطف على كأس الساقى ١٩٠/١
فقد جاوزتما خمر الطريق ٢١٠/٢
فما بالحر أنت ولا الصديق ٢٨/٢
أسال البحار وانتحى للعقيق ٧٠٤/١

(ك)

- أولئك قومي لم يكونوا أشابة
يا عاذلي دعني من عدلكا
إذا الأمهات قبحن الوجوه
ضربت أخيك ضربة لا جبان
كما استغاث بسيء فز غيطة
تجاوزت هنداً رغبة عن نواله
- وهل يعظ الضليل إلا أولالكا ٦٧٤/١
مثلي لا يقبل من مثلكا ٢٨٨/١
فرجت الظلام بأماتكا ٥٨٣/٢
ضربت بمثلها قدماً أبيكا ١٠٦/١
خلف العيون فلم ينظر به الحشك ٦٦٩/٢
إلى مالك أعشو إلى ذكر مالك ٣٩٦/١

(ل)

- أميران كانا صاحبي كلاهما
في فتية كسيوف الهند قد علموا
وجاعل الشمس مصراً لاخفاء به
أجدك لن ترى بثعيلبات
غير أنا لم تأتتا بيقين
في خمس عشرة من جمادى ليلة
أبني كليب إن عمي اللذا
قلت إذ أقبلت وزهر تهادى
ألا حينيا ليلى وقولا لها هلا
أخا الحرب لباساً إليها جلالها
إن التي زعمت فؤادك ملها
وهيج الحي من دار فظل لهم
فلا مزنة ودقت ودقها
- وكلاً جزاه الله غني بما فعل
أن هالك كل من يحفى وينتعل
بين النهار وبين الليل قد فصلا
ولا بيدان ناجية زمولا
فنرجي ونكثر التأميلا
لا أستطيع على الفراش مقيلا
قتلا الملوك وفككا الأغلالا
كنعاج الملا تعسفن رملا
فقد ركبت أمراً أغر محجلا
وليس بولاج الخوالف أعقلا
خلقت هواك كما خلقت هوى لها
يوم كثير تناديه وحيهله
ولا أرض أبقل إبقالها
٦٧٨/٢
- أظن ابن طرثوث عتيبة ذاهباً
لقد ألب الواشون ألباً لبيننا
فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما
سألت الحروف الزائدات عن اسمها
لئن عاد لي عبدالعزیز بمثلها
- بعاديتي تكذابه وجعائله
فترب لأفواه الوشاة وجندل
صنور رماح أشرعت أو سلاسل
فقالتم ولم تبخل أمان وتسهيل
وأمكنني منها إذن لا أقيلها

- ولي دونكم أهلون سيد عملس
أنتهون ولن ينهي ذوو شطط
وأنت ما أنت في غرباء مظلمة
كم نالني منهم فضلاً على عدم
فقلت للركب لما أن علا بهم
ولا أبيك خير منك إني
أستغفر الله ذنباً لست محصيه
أملت خيرك هل تأتي مواعده
شمال هب أم شمول
إذا ما أتيت بني مالك
ليت التحية لي فأقبلها
إذ هي أحوى من الربيعي حاجبه
كما خط الكتاب بكف يوماً
إذا زل عنها السهم أنت كأنها
لمية موحشاً طلل
إذا لسعته النحل لم يرح لسعها
أريد لأنسى ذكرها فكأنما
أنا الذائد الحامي الذمار وإنما
وأهله ود قد تبريت ودهم
أبت ذكر عودن أحشاء قلبه
- وأرقط زهلول وعرفاء جيال ١٥٠/١
كاطعن يذهب فيه الزيت والفتل ٢٩٠/١
إذا دعت أليها الكاعب الفضل ٥٩٠/١
إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل ٢٨٣/٢
من عن يمين الحببيا نظرة قبل ٣١٨/١
ليؤذيني التحمحم والصهيل ٧٧٤/١
رب العباد إليه الوجه والعمل ٤١٩/١
فاليوم قصر عن تلقائك الأمل ٤٦٩/١
فأذهل طيب مسراه العقول ٦٧٣/٢
فسلم على أيهم أفضل ٦٤٤/١
مكان يا جملاً حييت يا رجل ١٩٣/٢
والعين بالإنمد الحاري مكحول ٦٧٨/٢
يهودي يقارب أو يزيل ٦٧٠/٢
مرزاة ثكلى ترن وتعول ٤٢٨/٢
يلوح كأنه خلل ٤٩١/١
وحالفها في بيت نوب عوامل ٣/١
تمثل لي ليلي بكل سبيل ٤٠٣/١
يدافع عن أحسابكم أنا أو مثلي ٤٠٧/١
وألستهم في الحمد جهدي ونائلي ١٢١/١
خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل ١٤٩/١

- ألا رب يوم صالح لك منهما
ولا سيما يوم بدارة جلجل ٣٠٣/١
٥٣٩،
- فيا لك من ليل كأن نجومه
بكل مغار الفتل شدت ببذبل ٢١٩/٢
- تقول وقد مال الغبيط بنا معاً
عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل ٤٧١/١
- كميت يزل اللبث عن حال متته
كما زلت الصفواء بالمتنزل ٦٧٤/٢
- غدت من عليه بعدما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل ٣١٩/١
- إذا هي لم تستك بعود أراكة
تنخل فاستاكت به عود إسحل ٦٠٣/١
- فقلت لها والله أبرح قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي ٢١/٢
- جلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا وما إن من حديث ولا صال ٣٣٤/١
- ألا فتى من بني ذبيان يحملني
وليس حاملني إلا ابن حمال ٦٢٩/١
- فأرسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال ٤٩٧/١
٩٢/٢،
- فاليوم أشرب غير مستحقب
إثمًا من الله ولا واغل ٢٤٠/١
٦٦٨/٢
- رسم دار وقفت في طلله
كدت أقضي الغداة من جلله ٣١٣/١
- ربما تكره النفوس من الأمـ
ر له فرجة كحل العقال ٣١١/١
- ممن حملن به وهن عواقد
حبك النطاق فشب غير مهبل ١٣٩/٢
- ما إن يمس الأرض إلا منكبي
منه وطى الساق طي الحمل ٢٤٥/٢
- وترمينني بالطرف أي أنت مذنب
وتقلينني لكن إياك لا أقلي ٣١٥/٢
- وقد أدركتني الحوادث جمة
أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل ٦٧٠/٢

١٩٨/٢ على هالك أو أن تضج من القتل
١١٤/٢ بأيمن طائرٍ وأجل فال
١٧٢/٢ أنا الفارس الحامي إذا قيل نزال
٦٧١/٢ والحق يدفع ترهات الباطل
٧٩/١ حمامة في غصون ذات أوقال
٣٠٨ م وأسرى من معشر أقتال
٢٣٢ ويغضب منه صاحبي بقوول
٦٧٩/١ منزل الدارس من آل الحلال

معاذ الإله أن تنوح نساؤنا
فصبحك الإله بنعم بال
وقد علمت خيل بموقان أنني
ذاك الذي وأبيك يقتل مالكا
لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت
رب رفسد هرقته ذلك اليو
وما أنا للشيء الذي ليس نافعي
يا خليلي أربعا واستخبرا ال

(م)

١٧١/٢ وكانت نزال عليهم أطم
د نجفى وتقطع منا الرحم
٥٨٦/١ إن الله موفٍ للعبد ما زعما
٤٣٧/١ إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما
١٣٣/٢ على قنة العزى وبالنسر عندما
٦٨٦/١ وإن كانت زيارتكم لماما
٣١٧/١ الأفعوان والشجاع الشجعما
٤١٥/١
٧٦٤.
٤٣٣/١ يقلبه ورد من الموم مردم
٣٠٩/١ وصال على طول الصدود يدوم
٦٦٥/٢ مفدم بسبا الكتان ملثوم

دعونا نزال فلم ينزلوا
أرانا إذا أضمرتك البلا
نودي قم واركن بأهلك
هم الأمرون الخير والفاعلون
أما ودماء ما تزال تخالفها
فريشي منكم وهواي معكم
قد سالم الحيات منه القدما
فعاديت شيئا والدريس كأنما
صددت فأطولت الصدود وقلما
كأن إبريقهم ظبي على شرف

جرير ولا مولى جرير يقومها ٦٢٣/٢

يقول : لا غائب مالي ولا حرم ١٩٥/١

لما عرفتهم واهتزت اللمم ٥٠٣/١

ولا يعل مفركك الحسام ١٩٠/١

خلقاً كمن ضمن الوحي سلامها ١٥/١

طلب المعقب حقه المظلوم ٥٦٠/١

١٥٣/٢

لعناً يصب عليه من قدام ٤٧٣/١

ميص العشيات لا خور ولا قزم ١٣٨/٢

ولا شعوب هوى مني ولا نقم ١٢٠/٢

لهنك من برق علي كريم ٦٠/٢

٦١٢

ما دام يسلك في الطوق طعام ٨/٢

منه إذا هي عردت إقدامها ٦٧٩/٢

وما فاهوا به أبداً مقيم ٩٨/٢

إنما أنت في الضلال تهيم ١٩٥/٢

تهان لها الغلامه والغلام ٤٤٣/٢

وقلتا أقرمت ماء قيس بن عاصم ٤٢٤/٢

أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم ٣٠١/٢

وإني لقوام مقاوم لم يكن

وإن أتاه خليل يوم مسغبة

بأسرع الشد منا يوم لا نية

فطلقها وأنت بها زعيم

فمدافع الريان عري رسمها

حتى تهجر في الرواح وهاجها

لعن الإله تعله بن مسافر

شم مهاوين أبدان الجزور مخا

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد

ألا يا سنا برق على قتل الحمى

وطعام عمران بن أوفى مثلها

فمضى وقدمها وكانت عادة

فلا لغو ولا تأنيم فيها

أيها الشاتمي لتحسب مثلي

ومركضة صريحي أبوها

لما الله أعلى تلهة حفشت به

سائل فوارس يربوع بشدتنا

- قالت بنو عامر خالوا بني أسد
يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام ٤٨٨/١
- ١٨٨/٢
- فكيف إذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام ١٥/٢
- فيه الرماح وفيه كل سابعة
بيضاء محكمة من نسج سلام ٦٧٧/٢
- أزيد أخوا ورقاء إن كنت ثائراً
فقد عرضت أحناء حق فخاصم ٢٠٦/٢
- ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم ٤٣٢/١
- اردد وديعتك التي استودعتها
يوم الأحارب إن وصلت وإن لم ١٨٥/١
- فساغ لي الشراب وكنت قبلاً
أكاد أغص بالماء الحميم ٤٧٣/١
- على حالة لو أن في القوم حاتماً
على جوده لضن بالماء حاتم ٧٧٥/١
- ألا ياسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي
ثلاث تحيات وإن لم تكلمي ٧٣٦/١
- وتشرق بالقول الذي إن أدعته
كما شرقت صدر القناة من الدم ٦٧٩/٢، ٧٠٢، ٧٠١/١
- هما نفثا في في من فمويهما
على الناتج العاوي أشد رجام ١٣٠/١
- تناوله بالرمح ثم اتنى له
فخر صريعاً لليدين وللقم ٢٩٤/١
- أماوي مهمن تسمعي في صديقنا
أقاويل هذا الناس ماوي تندمي ١٩٣
- أهان لها الطعام فأنقذته
غداة الروع إذ أزمتم أزام ١٧٦/٢
- أفاطم هاء السيف غير مذمم
فلمست برعديد ولا بلئيم ١٦٥/٢
- يميناً لنعم السيدان وجدتما
على كل حال من سحيل ومبرم ١١٧/٢
- حتى شأها كليل موهناً
باتت طراباً وبات الليل لم ينم ١٣٦/٢

(ن)

- فما إن طبنا جبن ولكن
وايذل سوام القدر إن
إذا صعبيها جاش مع ذلها
إذا ما علا المرء رام العلاء
فلما تسمعن أصواتنا
فقدمت الأديم لراهشيه
وأيام لنا غر طوال
أجهالاً تقول بني لؤي
صددت الكأس عنا أم عمرو
أما الرحيل فدون بعد غد
كيف يخفى عنك ما حل بنا
كأننا يوم قرى إن
وقائلة أسيت فقلت جير
إذا جاوز الإثنين سرفانه
معي صاحب غير هلواعة
رويد علياً جد ما ثدي أمهم
إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحاً
- منايانا ودولة آخرينا ٥٧/١
ن سواها ذهماً وجونا ٤٠/١
تمد بلهزميتها الوتينا ٣١٧/١
وبالدون يقنع من كان دونا ٤٧٠/١
بكين وفديننا بالأبينا ١٠٦/١
وألفى قولها كذباً ومينا ٧٤٥/١
عصينا الملك فيها أن ندينا ١٢/١
لعمر أبيك أم متجاهلينا ٨٢/٢
وكان الكأس مجراها اليمينا ٤٢٢/٢
فمتى تقول الدار تجمعنا ٨٢/٢
أنا أنت القاتلي أنت أنا ٨١٣/١
نمنا نقتل إيانا ٦٢٥/١
أسي إنني من ذاك إنه ٢٩٠/٢
بنث وتكثير الوشاة قمين ٥٤٩/٢
٦٦٥ ،
ولا إمعي الهوى مودن ٥٥٩/٢
إلينا ولكن بغضهم متماين ١٦٢/٢
عني وما سمعوا من صالح دفتوا ١٩٧/١

٦٦٤/٢ إني أجود لأقوام وإن ضنوا

٦٧٦.

٢٢١/١ حتى المصيف ويغلو القعدان

٣٠٧/٢ وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

٤٢/٢ يحل من التقبيل في رمضان

٤٢/٢ فسبع وأما خلة فثمان

٦٦٥/٢ وتقادمت بالحبس فالسويان

٤٢١/٢ وإذ أنتم ليست لكم غنمان

٣٤٢/٢ قد علقت بأكارع النفران

٥٦١/٢ على سفوان يوم أروناني

٥٣٢/١ لعمر أبيك إلا الفرقدان

٢٢٩ لصوت أن ينادي داعيان

١٣٢/١ جرى الدميان بالخبر اليقين

١٥٩/١ وقد جاوزت حد الأربعين

١٩٤/١ وحيثما يك أمر صالح يكن

٧٤/٢ كأن ثدياه حقان

مهلاً أعاذل قد جريت من خلقي

داويت عين أبي الدهيق بمطله

سريت بهم حتى تكل مطيهم

سألت الفتى المكي ذا العلم ما الذي

فقال الفتى المكي أما لزوجة

درس المنا بمتالع فأبان

وإذ لهم نود عجاف وصبية

يحملن أوعية المدام كأنها

فظل لنسوة النعمان منا

وكل أخ مفارقه أخوه

فقلت ادعي وأدعو إن أندى

فلو أنا على حجر ذبحنا

وماذا تبتغي الشعراء مني

هناك ربك ما أعطاك من حسن

ونحر مشرق اللون

(هـ)

٤١٧/٢ وكف مكارم خضل نداها

١٠/١ يا ليتها خرجت حتى عرفناها

له كفان كف ضر

لاهت فما عرفت يوماً بخارجة

(و)

لا تقلواها وادلواها دلوا
وكم موطن لولاي طحت كما هوى
تبدل خيلاً بي كشكك شكله
إن مع اليوم أخاه غدوا ١٤٣/١
بأجرامه من قلة النيق منهوي ٤٧٠/١
فإني خيلاً صالحاً بك مقتوي ٢٩٧/١

(ي)

وقد علمت عرسي مليكة أنني
فيا راكباً إما عرضت فبلغن
ألم تعلمنا أن الملامة نفعها
بنيته بعصبة من مالها
تطلين لياني وأنت مليحة
أراني إذا ما بت بت على هوى
مهما لي الليلة مهما ليه
علي أطرقا باليات الخيا
وليس المال فاعلمه بمال
أنا الليث معدياً علي وعاديا ٥٨٣/١
نداماي من نجران أن لا تلاقيا ١٩٣/٢
قليل وما لومي أخي من شماليا ٣٧٤/٢
أخشى ركبياً أو رجياً عاديا ٣٨٦/٢
وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا ٥٢٢/٢
فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا ٧٤٩/١
أودي بنعلي وسرباليه ١٩٣/١
م إلا الثمام وإلا العصي ٥٨٠/١
من الأقسام إلا للذي ٦٤١/١

ب- الرجز

٦٦٦/٢	بالخير خيرات وإن شراً فآ
٦٦٦/٢	ولا أريد الشر إلا أن تآ
٢٤٢/٢	بنا تميماً يكشف الضباب
١٤٥/٢	الحنن بابا والعقور كلبا
٢٩٢/١	وأم أوعال كهأ أو أقربا
٥١٦/٢، ٦/١	جارية من قيس بن ثعلبة
٥١/١	والله ما ليلى بنام صاحبه
٢٣٦/٢	يا ريح من نحو الشمال هبي
٥٣١/٢	يا قوم قد حوقلت أو دنوت
٥٣١/٢	وشر حيقال الرجال الموت
٣١٧/٢	هيهات من مصبحها هيهات
١٤٩/١	أو تستريح النفس من زفراتها
٢٦/١	ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا
٦٣٦/٢	خالى عويف وأبو عالج
٦٣٦/٢	المطعمان اللحم بالعشج
٦٣٦/٢	وبالغداة فلق البرنج
٦٣٦/٢	يقلع بالود وبالصيصج
٢٧/١	يا دار سلمى بين دارات العوج

٢٧/١	جرت عليها كل ريح سيهوج
٦٧٧/٢	مثل النصارى قتلوا المسيحاً
٥١/٢	قد كاد من طول البلى أن يمصحاً
١٥/١	لقدر كان وحاه الواحي
٢٨/١	سيهروا على اسم الله لا ترتدوا
٢٥٣/٢، ٥٨٣/١	نبئت أخوايي بني يزيد
٢٥٣/٢، ٥٨٣/١	ظلمنا علينا لهم فديد
٢٠٨/٢	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٧٦/١	يا سارق الليلة أهل الدار
٢٠٨/٢	يا عمر بن معمر لا منتظر
٦٢٤/٢	رأيت إذا أوردته الأمر صدر
٦٧٤/٢	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٥٩/١	ويلدة فيها زود
٥٥٩/١	صعراء تحظى في صعور
٥٥٩/١	مرت إذا الذئب اقتفر
٧٤٠/١	أقسم بالله أبو حفص عمر
٢١٤/١	لا تتركني فيهم شطيرا
٢١٤/١	إني إذا أهلك أو أطيرا
٢١٠/٢، ٧٤٢/١	إني وأسطار سطرن سطرأ
٢١٠/٢، ٧٤٢/١	لقائل يا نصر نصر نصرا

٤٢/٢	أوصيت من برة قلباً حراً
٤/٢	بالكلب خيراً والحماة شراً
١٧٥/٢	فابعث عليهم سنة فاشوره
١٧٥/٢	تحتلق المال احتلاق النوره
٤٢١/٢	وإني وإن يسق إلي المهـر
٤٢١/٢	ألف وعبدان وذود عشر
٣٢٨/٢	ليس بعلم ما حوى القمطر
٣٢٨/٢	ما العلم إلا ما حواه الصدر
١٧٣/٢	قالت له ريح الصبا قرقار
٦٢٥/٢	وكحل العينين بالعواور
٦٨٦/١	باعد أم العمرو من أسيرها
٦٨٦/١	حراس أبواب على قصورها
٢٣٣/٢	جاري لا تستنكري عذيري
٥٢٠/١	يركب كل عاقر جمهور
٥٢٠/١	مخافة وزعل المحبور
٥٢٠/١	والهول من تهول العهـبور
٢٠٠/٢	يا أيها الجاهل نو التنزي
٤٧/٢	عسى الغوير أبؤساً
٣١٣/١	ويلدة ليس بهـا أنيس
٤٢٣/٢	أأن رأيت هامتي كالطس

٤٢٣/٢	توقدها الشمس ائتلاق الترس
٣٣١/٢	قد قرنوني بعجوز جحمرش
٣٣١/٢	كأنما دلالها على الفرش
٣٣١/٢	من آخر الليل كلاب تهترش
٦٢٢/٢	إليك أشكو شدة المعيش
٦٧٤/١	أولال حبشت لهم تحبيشي
١٠٩/٢	جارية في درعها الفضفاض
١٠٩/٢	أبيض من أخت بني إياض
٣٣٠/٢	ما رعني إلا جناح هابطا
٣٣٠/٢	على البيوت قوطه العلابطا
٤٢٣/٢	إنا وجدنا عرس الحناط
٤٢٣/٢	لئيمة مذمومة الحواط
٦٣٤، ٣٩٨/٢	لما رأى أن لا دعه ولا شبع
٦٣٤، ٣٩٨/٢	مال إلى أرطاة حقف فالطجع
٧٨٣/١	إن علي الله أن تبايعا
٧٨٣/١	تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا
١٩٦/١	يا أقرع بن حابس يا أقرع
١٩٦/١	إنك إن يصرع القوم تصرع
٢٨/١	يا دار يا اسلمي بالقاع
١٧١/٢	مناعها من إبل مناعها

٢١٧/١	قد يكسب المال الهدان الجافي
٢١٧/١	بغير لا عصف ولا اصطراف
٥٣٠/٢	سرهفته ما شئت من سرهاف
٦٦٧/٢	قالت سليمي اشتر لنا سويقا
١٧٩ ، ١٧٨/٢	وفيشة قد اشفتر حوقها
١٧٩ ، ١٧٨/٢	دونكها يا أم لا أطيقها
٥٦٤/٢	جاعت به عنس من الشام تلق
٦٦٩/٢	مشتبه الأعلام لماع الخفق
١٧٩/٢	يا أيها المائح دلوي دونكا
١٧٩/٢	إني رأيت الناس يحمدونكا
١٢٥/١	كأنها بين الفك والفك
١٢٥/١٧٤٠	فأرة مسك ذبحت في سك
١٧١/٢	تراكها من إبل تراكها
١٧١/٢	أما ترى الخيل على أوراكها
٢٠٥/٢	يا حكم الوارث عن عبد الملك
٦٦٧/٢	لو أن قومي حين أدعوهم حمل
٦٦٧/٢	على الجبال الصم لا رفض الجبل
٢٣٠/٢	فقربن هذا وهذا زحله
٢٨/١	ينضحن في حافاته بالأبوال
٢٨/١	في منهل قد جئته طام خام

٢٥٧/٢	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
٢٤٠./٢	في لجة أمسك فلاناً عن فل
٦٧٥/٢	ببازل وجناء أو عيـهـل
٣٢٧/٢	قد لفها الليل بسواق حطم
٢٥٣/١	يحسبه الجاهل ما لم يعلم
٧٦٤ ، ٤١٥/١	قد سالم الحيات منه القدا
٧٦٤ ، ٤١٥/١	الأفـعـوان والشجاع الشجعما
٣١٤/١	بل بلد ملء الفجاج قتمه
٥٤٠./٢	عابن حياً كالجراح نعمه
٥٤٠./٢	يكون أقصى شله محرجمه
، ١٣٩/٢ ، ٦٩٦/١	قواظناً مكة من ورق الحـمـي
٦٦٦	
٥٧٦/٢	ليست بحلاء ولكن زرقم
٥٧٦/٢	ولا برسحاء ولكن سـتـهم
٧٢١/١	حتى تراها وكان وكان
٧٢١/١	أعناقها مشرفات في قرن
٤٢٢/٢	حنت قلوصي حين لا حين محن
٦٧٧/٢	والشيخ عثمان أبو عفان
٢٨٩/١	وصاليات ككما يؤثفين
١٦٠./١	أحب منها الأنف والعينانا

١٦٠/١	ومنخرين أشبهها ظبيانا
٢٤٧/١	قد علمت إن لم أجد معينا
٢٤٧/١	لتـخلطن بالخلوق طينا
٤٥٦/١	سبحانك اللهم ذا السبحان
٦٦٨/٢	أوطنت وطناً لم يكن من وطني
٥٣٣/٢	فهي تنزي دلوها تنزياً
٤٠٧/٢	أني أبو ذئالك الصبي
٧٦٢/١	أطرباً وأنت قنسريري

ج- أنصاف الأبيات

٣٤٧/٢	لكل دهر قد لبست أثوباً
٥٨٣/٢	أمهتي خندف واليأس أبي
٥٠٠/٢	أصاب الحرور السهل في المرتقى الصعب
٤٧/٢	عسى الغوير أبؤساً
٣٢٢/٢	ولا أقول لها عند العثار لعا
٧٣٤/١	قد صرت البكرة يوماً أجمعا
١٥٥/٢	فما يرجو ابن عمي عنه دفعي
٥٦٣/٢	لعمري بي من حب أسماء أولق
٦٦٨/٢	ثم انصرفت وهي مني على بال
٥٦١/٢	أو هزلت من جذب عام أولاً
٦٧٥/٢	خوارجاً من لغط القسطل
٤٢٤/٢	وما أعرف الأطلال لكن إخالها
٢٩١/١	فإنه أهل لأن يؤكـرما
١٠٧/١	شرقت دموع بهن فهي سجوم
١٧٤/٢	ولا مهر إلا دون مهر قظام
٤١٩/٢	لها عناجان وست أذان
١٠٥/٢	فأجدر مثل ذلك أن يكونا

٥ - فهرس الأعلام

٦٧٢/٢	إبراهيم بن إسماعيل
٢٨٦/٢	أحيحة بن الجلاح
٦٧٣ - ٦٢٣/٢	الأخطل
١٩٩، ١٩٤، ١٠٣، ١٠٢، ٩٢، ١٩/١	الأخفش (أبو الحسن)
٣٠٠، ٢٩٨، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢١٠	
٤٦٥، ٤٠٧، ٣٧١، ٣٣٠، ٣٢٧، ٣٢٣	
٧٩١، ٧٤٧، ٥٨٢، ٥٤٢، ٥٢٢	
١١٤، ١٠٥، ٨٧، ٥٣، ٤٢، ٣٠، ٢٠/٢	
٤٦٥، ٤٤٠، ٤٢٤، ١٣١، ١٢٨	
٦٨٢، ٦٦٣، ٦٢٣، ٥٩٥، ٥٨٢	
٣٧٤/٢، ١٤٣/١	الأخفش الكبير
٥١٠، ٣٥٢، ٣٠٧، ٢٤٩، ٢٤٥/١	أبو إسحاق الزجاج
٦٧١، ٦٢٨، ٦٢٤، ٦٢٣، ٥١٨	
٧٤٧، ٦٨٣	
٦٢٨، ٦٢٤، ٦٢٣، ١٠٥، ١٠٢/٢	
٣٧٠/١	ابن أبي إسحاق
٦٦٥/١	أبو الأسود الدؤلي
٥٨٧/٢	الأسود بن يعفر
٥٩٠، ٤٨٥، ٢٠٦، ٣/١	الأصمعي
٦٧٦، ٤٨٥، ٢٢١/٢	

٣٣٠/١
، ٣١٨ ، ٣١٢ ، ٣٠٨ ، ٢٩٠/١
٣١/٢ - ٤١٧ ، ٣٤٤ ، ٣١٩
٣٠٧ ، ٣٠٣ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢١٩/١
، ٦٦٨ ، ٥٣٨ ، ٤٧٨ ، ٣٣٤ ، ٣٠٨
٦٨٨ ، ٦٧٤
، ٦٧٣ ، ٦٦٨ ، ٣٨٨ ، ٣٠٨ ، ٢١/٢
٤٣٦/١
٥٧٦/١
٣٧٨/٢
٥٨٠/١
٥٨٣ ، ٥٧٦/٢
٣٢٥/٢
١٣١/٢ - ٤٣٤ ، ٣٧٤/١
٨٨/١
٢٢٥/١
٣٣٠/٢
٥٥٩ ، ٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٣٣١ ، ٢٥٢ ، ٦/١
، ٨٠١ ، ٦٩٨ ، ٦٣١ ، ٦٢٨
، ٦٢٨ ، ٦٠٦ ، ٤٩١ ، ٤٢٥ ، ٤١٢ ، ١٦/٢
٨٠٠
٣٨٠/٢
٣٧٨/٢
٥/١

ابن الأعرابي
الأعشى الكبير

امرؤ القيس

أمية بن أبي الصلت

ابن أوس الحميري

بلهور

تزيذ بن حلوان

ثعلب

جابر

جرير

الجزولي

جميل

جناح

ابن جني

الجواليقي

الجوهري

الحارث بن حلزة

٢٣/١
 ٨٢/٢
 ٣١٥، ٢٠٠/١
 ٣٢٥/٢
 ٤١/١
 ٢٥/٢
 ،٣٢٧، ٢٥٠، ٢١٠، ١٩٢، ١٤٤/١
 - ٦٧٨، ٦٢٣، ٦٠٢، ٥٦٥
 ،٤٤١، ٤٠٣، ٣٧٣، ٣٤١، ٢١١/٢
 ،٦٧٦، ٦٥٢، ٦٥١، ٦٤٢، ٥١٤، ٤٦٩
 ٣٢٥/٢
 ٢٨١/١
 ، ٥٨٥، ٢/١
 ، ٥٤٩/٢ - ، ٨٢، ٥٣/١
 ٦٦٩، ٦٢٢، ٢١٠/٢ - ٦٧٣، ٣١٤/١
 ٥٤٣، ١٠١/١
 ٦٦٧/٢
 ٤٧/٢

 ٢٧٧/١
 ٨٠/٢ - ٢٦٨، ١٥٠، ٩٤/١
 - ٢٧١، ١٩٥/١
 ٦٦٩، ٤٤٣، ٢٥٩، ١١٧/٢
 ١٤٥/٢
 ٤١٨/٢ - ٧١٩/١

حسان بن ثابت
 الحطيئة
 حمزة الزيات
 حيان
 ابن الخباز
 خداش بن زهير
 الخليل

 دئل
 ابن درستويه
 أبو ذؤيب
 ذو الرمة
 رؤبة
 الربيعي (علي بن عيسى)
 الرماني
 الزبلاء
 الزجاج = أبو إسحاق
 الزجاجي
 الزمخشري
 زهير بن أبي سلمى

 أبو زيد الطائي
 أبو زيد الأنصاري

ساعده بن جؤية
ابن السراج

١٣٦/٢

٣٢٨، ٢٩٨، ٢٨٣، ٢٧٧/١
، ٣٣٣، ١٩٠، ١٦٥، ١٠٧، ٢٨/٢
، ٤٦٧، ٣٧٩، ٣٤٦، ٣٣٦، ٣٣٤
٥٥٣، ٥٢٣، ٥٢١

٤٨٥/٢ - ٣٣٠/١

ابن السكيت
سيبويه

١٠٠، ٩٩، ٦٦، ٤٦، ٤٥، ١٩، ٩، ٣/١
، ١٢٨، ١١٨، ١١٤، ١١١، ١٠٢، ١٠١
، ٢٤٩، ٢٢٥، ١٩٦، ١٩٤، ١٨٢، ١٥٥
، ٢٧١، ٢٦٩، ٢٦٦، ٢٦٠، ٢٥٤، ٢٥٠
، ٣١٧، ٢٩٩، ٢٩٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٢
، ٥٢٢، ٥٢٠، ٤٨٤، ٤٥٥، ٣٦٢، ٣٣٢
، ٦٢٣، ٦٠٢، ٦٠١، ٥٩٩، ٥٤٠، ٥٣٧
، ٦٧٩، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٦٤، ٦٥٥، ٦٢٤
، ٨٣٠، ٧٩١، ٧٧٧، ٧٧١، ٧٤٧، ٧٢٨
، ٤٣، ٤٢، ٣٠، ٢٨، ٢٧، ١٥، ١٤، ٦/٢
، ١١١، ١٠٤، ١٠٢، ٨٧، ٨٣، ٦٤، ٦٣، ٤٨
١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣١، ١١٣
، ٢٥٦، ٢٥٢، ٢٢٨، ٢٠٨، ١٧٨، ١٧٣
، ٢٩٤، ٨٧، ٢، ٢٨٣، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٠
، ٣٤٩، ٣٣٧، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٠١
، ٤١٧، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٣٩٠، ٣٧٨
، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٥٢، ٤٤٥، ٤٤١، ٤٣٦، ٤١٩
، ٥٤٥، ٥٤٢، ٥٣٤، ٥٠٨، ٤٩٥، ٤٦٩
، ٦٣٠، ٦١٢، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٢، ٥٨١
٦٦٣، ٦٤٨، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٣

٩٢/٢	سعد بن مالك
٣٢١، ٢٧٨، ١٥٥، ١٨٨/١	السيرافي (أبوسعيد)
٢٤٣، ١٦، ١٢/٢ - ٧٧١، ٤١٩، ٤١١	
٦٧٧/٢	سليمان بن داود عليهما السلام
٧٥/٢	سيف بن ذي يزن
١٩/١	الشافعي
٤٢٨/٢	الشنفرى
١٣٨/٢	أبو طالب بن عبدالمطلب
١٣٩/٢	طرفة
٦٠٣، ٦٠٢/١	طفيل الغنوي
٢٥١/١	ابن عامر
٣١٥، ٣١٤، ٢٨٠، ٢٧٤، ٢٧٠، ٩٥/١	أبو العباس المبرد
٦٨٣، ٦٧١، ٥٤١، ٥٠٩، ٣٣٢	
٥٨١، ٤٥٢، ٣٧٨، ٢٨٨، ٢١١، ١٠/٢	
١٧٤/٢	عبدالرحمن بن ملجم
٦٩٨، ٦٣١، ٥٣٥، ٢٤٥، ٢٢٧، ١٩٩، ١٩١/١	عبدالقاهر الجرجاني
٤٤٣/٢	عبيد ابن الأبرص
٢٧٣/٢	أبو عبيدة
٥٠٩، ٢١١، ٢٠٠، ١٨٩، ١١٢، ١٠٧/١	أبو عثمان المازني
١٣٨/٢ - ٦٦١	
٦٧٧/٢	عثمان بن عفان رضي الله عنه
٢٠٨، ١٤٠، ١٣٩/٢، ٥٢٠، ٢٩٢/١	العجاج

٣٠٥/٢	عدي بن زيد
٦٦٥/٢	علقمة الفحل
١٦٥/٢ ، ٥٩/١	علي (رضي الله عنه)
٣٠٥ ، ٢٩٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ١٨/١	أبو علي الفارسي
٧٢٠ ، ٦٩٨ ، ٦٨٣ ، ٣٤٢ ، ٣٣٢ ، ٣٠٦	
١٥٢ ، ١٣١ ، ٧٧ ، ٦٩ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ١٦/٢	
٤٨٢ ، ٣٣٤ ، ٢٧٤ ، ٢١٥ ، ١٧٨ ، ١٧٠	
٦٢٨ ، ٥٣٠	
٤٨٦/٢	عمر (رضي الله عنه)
٧٦٦ ، ٦٠٢ ، ٢٧٠/١	عمر بن أبي ربيعة
٧٠٤/١	عمر بن عبدالعزيز (رحمه الله)
٦٤٥ ، ٥٢٠/٢	أبو عمر الجرمي
٦٣٦ ، ٢١١/٢ - ٥٨٠ ، ٥٧٩ ، ٣٧٠/١	أبو عمر بن العلاء
٢٧/٢	عمرو بن شأس
٦١٤/٢	عمرو بن عبيد
٤١٨/١	عمرو بن معد يكرب
١٢/١	عمرو بن كلثوم
٢٢٤/١	العنبري
٤٣٢/١	عنتره
٢١١/٢ - ٣٧١/١	عيسى بن عمر
٦٠٠ ، ٤١٦ ، ٣٣٦ ، ٢١١ ، ١٨١ ، ٨٩/١	الفراء
٧٤٢ ، ٦٨٣	
٦٧٣ ، ٤٠١ ، ٣٠٠ ، ٢١٨ ، ١٣١/٢	

٦٧١،٣٦/٢ - ٤١٧،٣٨٠،١٣٠/١	الفرزدق
٣٨٥/١	قائيل
٤١٦/٢	ابن قتيبة
٤٦٨/٢	قصي بن كلاب
١٧٤/٢	قطام
٢٨٣/٢	القطامي
٦١٢/٢ - ١٢٨/١	قطرب
١٣٥/٢	القلاخ
٥٤٨/٢	قيس بن الخطيم
١٣٩/٢	أبو كبير الهذلي
١١٤،٦٨/٢-٦٠٣،٤١٣،٢٠٠،١٨١/١	الكسائي
٤٨٦،٢٧٣،١٧٢،١٦٧،١٦٦	
٦٤٥، ٩/٢	ابن كيسان
١٣٨/٢	اللاحقي
٦٦٥/٢ - ٥٣٩،٤٩٧،٧٥٢،١٥/١	ليبيد
	المبرد = أبو العباس
٥٢٣/٢	مبرمان
٤٢٥/٢ - ٧٨٥، ٢٨٨/١	المتنبي
٢٠٩/١	مجاهد المقرئ
٧٤٣/١	المرار
٤٧٤/٢	معاfer بن مر
٥٧٦/١	معاوية بن أبي سفيان

٥٧٥/٢	معد بن عدنان
١٣٨/٢	ابن المقفع
٦٥٣/٢	أبو محمد مكي القيسي
٦٧٧/٢	المسيح عيله السلام
٢٢٢/٢	ملاعب الأسنة
٥٨٧ ، ٥٧٥/٢	مههد
٣٧٩/٢	المهلب بن أبي صفرة
١٦٩/٢	النابغة الجعدي (رضي الله عنه)
٢٦٥ ، ١٧٣/٢ - ٥٤١ ، ٢٩١ ، ١٢/٢	النابغة الذبياني
٧٠٤/١	نصيب بن رباح
٥٧٤/١	النعمان بن المنذر
٥٥٩/١	أبو نواس
٣٨٥/١	هاثيل
٤٨١/٢	هذيل بن مدركة
١٧٠/٢	ابن هرمة
٦٧٢/٢	هشام بن عبدالمك
٣٨٣/١	هود
٢٧٠/١	يزيد بن الحكم الثقفي
٥٣ ، ٣٧/٢ ، ٣٨٤/١	يوسف
- ٣٣١ ، ٢٥١/١	يونس
٤٦ ، ٤٦٤ ، ٢٨٨ ، ٢١٤/٢	

* * *

٦- فهرس القبائل والأمم والطوائف والمدارس النحوية

٤٧٥/٢	الأكاسرة - أبناء فارس
٤٧٥/٢	الأبناء ، ولد سعد بن زيد مناة
١٠٨/١	أزد السراة
٤٩٥، ٣١٧، ٢٧/٢ - ٣٧٧، ٢٧٦/١	أسد وبنو أسد
٢٨/٢	الأعراب
٤٦٨/٢	أمية
١١٨، ٨٧، ٨٥، ٦٦، ٦٢، ٦٠/١	أهل البصرة « البصريون »
٢٦٤، ٢١٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٠	
٥١٣، ٣٦٢، ٣٠٦، ٢٧٨، ٢٦٩	
٦٠١، ٥٩٩، ٥٩٣، ٥٩١، ٥٨٧	
٨٢٠، ٧٩٩، ٧٨٨، ٦٠٣، ٦٠٢	
٨٢٨	
١٢٩، ١٢٤، ١١٤، ٦٨، ١٠، ٩/٢	
٤٣٠، ٣٤٦، ٣١٧، ٢١٥، ١٨٠	
٥١١، ٥٠٨، ٤٨٩، ٤٨٧، ٤٦٨	
٦٣٨، ٥٦١، ٥١٨	
٥٣٥، ٨٥/١	أهل الحجاز « الحجازيون »
٣٩، ٣٧، ٣٦، ٣٤، ٣٣، ٣٠، ١/٢	
٣١٧، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٥٠، ٩٠، ٤٥	
٦٧٨، ٦٤٧، ٤٩٥، ٤٩٢	

٤٩٢/٢	أهل نجد
٣٧٧/١	باهلة
٤٣٣.٣٨١/٢	البرابرة
١٤٥/١	البغداديون
٥٨٠/٢	بكر
٣٧٨.٣٧٧/١	تغلب
٤٦٢.٤٦١.٤٤٩/٢	
٨٣٥.٨٢١ ، ٥٣٦.٣٨٢.٣٧٧.٢٧٨.٨٢/١	تميم ، بنو تميم
٢٦٣.٢٥٠ ٩٠ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٠.١/٢	
٦٧٧.٤٩٥.٤٧٤ ، ٤٤٥ ، ٣١٧	
٤٤٧/٢	تيم
٣٧٧.٣٧٦/١	ثقيف
٣٧٧/١	جذام
٦٦١/٢	بنو الحارث
٤٤٨/٢	الحبش
٦٣٦/٢	بنو حنظلة
٣١٩/٢	بنو حنيفة
٤٥٣.٤٥١/٢	حوية
٧٧٥/١	بنو خولان
٤٤٨/٢	الروم
٤٨٠/٢	زبيبة
٤٣٣.٣٨١/٢	السباجة
٣٧٧/١	سدوس

سعدبن زيد مناة = الأبناء

٨٢/٢
 ٤٥٠/٢
 ٦٢٢، ٤٦٩، ٤٥٢، ٤٥١/٢
 ٤٧٩/٢
 ٢٤١/٢ - ٦٤٢، ٦٣٨/١
 ١٩/١
 ١٥٣/١
 ٤٢٩/٢، ٧٧١، ٥٧٥، ٣٧٦، ٣٦٥/١
 ٢٣/١
 ١٦٢/٢
 ٤٥٣، ٤٥١/٢
 ٢٧٦/١
 ٥٧٧/١
 ٩٧/١
 ٤٨١/٢ - ٣٧٧، ٣٧٦/١
 ٤٥٢/٢
 ٤٩٥/٢
 ٢٣/١
 ، ١٨٣، ١٢٨، ١١٨، ٨٧، ٦٤، ٦٣/١
 ، ٢٦٤، ٢٥١، ٢٣٦ ، ٢١١، ٢٠٣
 ، ٢٢٥، ٢٠٦، ٢٨٠، ٢٦٩ ، ٢٦٨
 ، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٨٧، ٥٥٠ ، ٥٠٩
 ٦٥٢، ٦٢٣، ٦٠٣، ٦٠٢
 ، ١٧٩، ١١٥، ١١٤، ٦٨، ١٠، ٩، ٤/٢
 ، ٢٦٦، ٢٢٢، ٢١٨، ٢١٥، ١٩٥
 ، ٤٤٧، ٤٣٩، ٤٣٠ ، ٢٨٣، ٢٦٧
 ٦٣٨، ٥٦١، ٥٠٨، ٤٤٨

بنو سليم
 شقرة
 شنوءة
 بنو شيبان
 طيئ
 بنو عبدالمطلب
 العبلات
 عرب، والعرب
 العروضيون
 عليّ (قبيلة)
 عميرة كلب
 غطفان
 فقعس
 القراء
 قريش
 قريظة
 قيس
 كعب
 الكوفيون

١٠/١	اللات
٣٧٧/١	لخم
٣٧٧/١	المجوس
٢٧٦/١	مزينة
٣٧٧، ٣٧٦/١	معد
٦٧٧/٢ - ٤٤١، ١٦٤/١	النصارى
١٩/١	بنو هاشم
٤٨١/٢، ١٥٤/١	هذيل بن مدركة
٥٧٣/١	بنو هلال
٢٠٦/٢	ورقاء « حي من قيس »
٣٤٩، ٣٤٨/١	يشكر
٦٧٧/٢ - ٣٧٨، ٣٧٣/١	اليهود

* * *

٧ - فهرس الأماكن والبلدان

(أ)

٤٨٩ ، ٤٨٨/٢	أجل
٦٢٧/٢	أحد
٣٤٣/١	أذربيجان
٢٩٢/١	أم أوعال
٤٧٥/٢	الأنبار

(ب)

٤٧٧/٢	البحرين
٣٨٠ ، ٢٩٣/١	بدر
٣٤٧/١	بذر
٥٦٦/٢	بردرايا
٤٨٩ ، ٤٨٨/٢	بردى
٤٤٩ ، ٣٨١/٢ ، ٦٤٠/١	البصرة
٤٧٨/٢ ، ٣٨٦ ، ٣٦٦/١	بعلبك
٣٦٨/١	بكج
٢٤/٢	بيت رأس

(ت)

٤٨٢/٢	تهامة
٣٨٠/١	توضح

(ج)

٤٧٦/١	الجحفة
-------	--------

٣٨٤ ، ٣٨١/١	جود
(ح)	
٣١٩/١	الحبيا
٦٧٨ ، ٦٧٧/٢	الحجاز
١١٩/٢	حراء
٤٨٠ ، ٤٧٨/٢ ، ٣٦٥/١	حضر موت
٣٥٦ ، ٣٥٥/١	حلب
٣٨١/١	حمص
٣٨١/١	حنين
٦/١	الحواران
٢٣٢/٢	حوليا
٤٨٠/٢	الحيرة

(د)

٣٨٢ ، ٣٨١/١	دابق
٦١٣/٢	دارين
٣٨٦/١	درابجرد
٤٣٦/٢	دقرى
	دمشق
٦٧٤ ، ٦١٣ ، ٣١٦/٢	الدهناء

(ذ)

٤٧٦/١	ذات عرق
-------	---------

(ر)

٤٣٠/١

رامنة

٤٣٦/٢

رضوى

(س)

٣٨١/٢

السند

٥٨٧/٢

سنداد

(ش)

٤٨٢/٢

الشام

٣٦٨/١

شتر

٣٩٩/٢

شعبى

(ص)

١٨٣/١

الصليفاء

١٢٠/٢

صنعاء

(ط)

٦٩٣/١

الطّف

(ع)

١٤٧،١٤٥/١

عرفات

٤٧٥/١

العراق

٧٠٤/١

العقيق

٣٧٩/١

عمان

	(غ)	
٣٨٠/١		غزة
	(ف)	
٣٨١ ، ٣٧٩/١		فلج
	(ق)	
٣٩٢/٢		قرقرى
٤٧٥ ، ٤٧١/٢		قنسرين
	(ك)	
٤٧٨/١		الكعبة
٣٨٠/١		الكوفة
	(م)	
٥٧٥/٢		مأجج
٤٧٦ ، ٤٧١/٢		ماطرون
٣٨٤ ، ٣٨١/١		ماه
٤٧٥/٢		المدائن
٣٨٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩/١		مصر
٤٧٤/٢		معاقر « بلد »
٤٧٧ ، ٤٠٩ ، ٣٨٠		مكة
	(م)	
٥٧٥/٢		منبج
٣٨١/١		الموصل

(ن)

٦٧٣/٢
٤٧٦ ، ٤٧١/٢
٤٣٦/٢

نجران
نصيبين
نملی

(هـ)

٦٧٣/٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٠/١
٣٧٨/٢

هجر
الهند

(و)

٣٨٠ ، ٣٧٩/١

واسط

(ي)

٥٦٩/٢
٤٧٦ ، ٤٧١/٢
٣٨٠/١
٥٦٩/٢
٤٨٢ ، ٤٧٥/٢
٥٩٢/٢

يأجج
يبرين
يثرب
يستعور
اليمن
يين

* * *

٨ - فهرس الأمثلة الواردة في الجزء الثاني

		« ء » (١)	
٣٨٧-	أجدل ، أجدل		
٤٠٠ ، ٣٧٢-	أجربة ، أجيرة	٦٠٩	آخر
٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٢٦-	أجلف ، أجلاف	٦٠٩	آدم
٦١٨ ، ٥٣٩ ، ٥٢٧-	أجلوز ، اجلواز	٣٩٥	أب ، أبي ، أبو ، أبوان
	أجيما ، أجمل ، يجمال ، إجمالاً ، أجيمايل	٣٧٨	أبرار
٣٩٠-		٤٠٣	إبراهيم ، أبيره
٥٩٦	أجن	٣٦٦ ، ٣٦٥	أبطال
٣٤٤ -	أجناد	٣٧٩ ، ٣٤٥ ، ٣٢٧-	إبل ، إبلا ، إبلا ، أبال
٤٩١ -	أجيايل	٥١٤ ، ٤٤٩	
٣٤٤ -	أحباب	٥٩١	أبلم
٦٢٩ ، ٦٢٧ ، ٥١٤-	أحد ، أحد ، وحد	٥٥٤	ابن
٥٤٢ -	أحرنجم	٤٦٤	ابن ، ابني ، ابنم ، ابنمي
٦٦٠	أحست ، أحست	٥٤٦ -	ابن ، بنو ، بنون
٣٢٤	أحمار ، أحميران ، الحمرة	٥٤٦ ، ٤٧٥ -	أبناء ، أبنوي ، الأبناء
٤٠٢	أحمد	٥٣٩ -	أبهار
٣٦٨	أحمر	٥٨٣ -	أبهة
٤٨٧	أحياء	٦٣١ -	أقرن
٣٤٦	أخ ، إخوة	٦٣١ -	اتصل
٦٣١ ، ٦٣٠	أخت	٦٣١ -	اتعد موعده ياتعد
٥١٤	أخذ ، أخذ	٥٤٦ -	اثتان
٤٤٤	أخرى ، آخر	٦٢٨ ، ٦٢٧ ، ٤٠٠ -	أثواب ، أثياب ، أثوب
٦٣٣	ادعى ، الدعوة	٣٧٧ ، ٣٤٩ -	أجدل ، أجادل

(١) سواء كانت همزة وصل أم قطع .

٦٣٣ ، ٦٣٢ -	ازدان ، يزدان	٦٣٣	ادكر
٥٥٥	ازدجر	٦٣٧	أدغم
٥٤٧ -	أزرق	٤٣٥	أدمى
٣٦١ -	أزمن	٣١٤	ادهام
٤٦٤	است ، أستاه ، سه ، ستهه ، استي ٤٦٤	٥٣٩ -	ادهام
٦٠٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦		٦٤٢ -	اذرى
٥٤٣ -	استائر	٦٤٢	اذكر
٦٠٧ -	استخذ ، اتخذ	٤١٨	أذن
٥٣٨ -	استرجع	٤١٤ ، ٤٠٨	أذينة
٥٨٠ -	استطاع	٦٠٥	الأراني - الأرانب
٦١١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٠ -	أطاع ، أطاع	٥٣٥ -	أريد ، أريداد
٥٣٨	استعطي	٤٥٥ ، ٤٣٥	أربى - الأربى
٥٤٢ ، ٥٣٨ ، ٤٩٠ -	استلقى ، استلقاء	٤٨٧	أرجاء
٥٤٠ -	اسحنك	٤٢٤	الأرض
٣٣٤ ، ٣٣٣ -	أسد	٤٥٨	أرطى ، أرطوي ، أرطاوي
٣٤٤ -	أسداء	٥٦٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٣ -	أرطى ، أريط
٥٦٠ -	أسلوب	٣٩٨	أرطاة
٥٤٦ -	اسم ، سمو	٣٤٥	إرم ، آرام
٥٩٦	أسن	٣٩٩	أرنى
٤٦٩ ، ٤٠٢ -	أسود ، أسيد	٥٦١ ، ٥٦٠ -	أرونان
٤٧١ -	أسيدي	٥٦٠	إزار
٤٣١ -	الأشاعثة	٦٣٣ -	ازاد ، ازداد

٥٣٩ -	اعشوشب ، أعشب	٤٩٠ -	اشترى ، اشتراء
٤٨٨ -	أعطى	٣٧٨ -	الأشغال
٤٩١ -	إعطاء	٥٣٩ -	اشعات
٣٧٩ -	أعطية ، أعطيات	٥٣٧ ، ٣٢٤ -	اشهاب ، اشهباب ، الشهبة
٣٦٢ -	الأعلون	٥٣٨	
٤١٤ -	أعين	٥٨٨ -	أشياء
٥٣٩ -	اغودون	٤١٦ ، ٢٩٢ -	أصبع - الأصابع
٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٤٩٧ -	أغزي	٦٣٤ -	اصطبر
٣٦٨ -	أفاضل ، أفضلون	٥٦٠ -	إصطبل
٦٠٤	أف	٦٠٨ -	اصطنع
٥٥٨ ، ٥٥٦ ، ٣٨٧ ، ٣٦٥	الأفاكل ، أفكل ، أفكل	٤٨٧ -	الأصفر
٦٤٠ -	اقتتلوا ، قتلوا	٣٧٧ -	أصفر ، أصفر
٤٩٠ -	اقترب ، اقترباً	٥٦٠ -	إصليت
٤٨٥ -	اقتنى ، اقتناء ، مقتن ، مقتنى	٦٣٤ -	اضطجع ، اضجع ، الطجع
٥٤٣ ، ٥٤٠ -	اقشعراً	٣٦١ -	أطلح
٤٩٣ -	الأكباء	٣٤٥ ، ٣٢٧ -	إطل ، أطل
٤٨٧ ، ٣٦٢ -	أكبر ، الأكبر ، الكبريات ، الأكبرون	٣٦٤ -	اطلب
٤٩١ -	أكرمت ، إكراما	٦٢٥ -	اظلم ، اظلم ، اظلم
٥٤٠ -	اكفهر	٦١٨ -	اعتونوا
٤٠٠ -	أكلب ، أكليب	٥٣٩ -	اعرورى
٥٦٣ -	أكلل	٤٨٤ -	عشى - يعشى - أعشى
٥٨٣ -	أم - أمهات ، أمات	٣٤٤ -	الأعشى

٣٥٦ -	الجوالق	٤٧٥ -	الأنباري
٥٣٥	الجورب	٤٩٠ -	الانطلاق
٦١٧	الجولان	٤٩٠ -	الانطواء
٤٤٢	الحائل	٤٧٧ -	البحرين ، بحراني ، بحرى
٤٢٢	الحدود	٣٨١ -	البرابرة ، البريريون ، بربرى
٣٧٨	الطوم	٤٣٣	
٤٤٢	الحمل	٦٣٦ -	البرنج
٦٠٣	الحوءب	٤٨٦ -	البشكى
٦٠٩ ، ٦٠٢	الخبء	٣٨١ -	البعولة
٤١٩ ، ٤١٨	الخضد ، تخضد	٤٩٢ -	البكاء
٤٨٧ ، ٤٨٦	الخليفى	٦٢٨	التجول
٤٨٦ ، ٥٣٤	الخوزلى	٦٢٨	الترهوك
٦١٧ -	الخونة ، الخانة	٥٥٥ ، ٣٥٥ -	التصريف
٤٢١ -	الخيلاء ، الخيل	٦٢٨ -	التطول
٤١٩	الدار	٦٢٨ -	التقاول
٦٦٤	الdraهيم	٥٧٧ ، ٥٧٥ -	تمعددوا
٤٩١	الدعاء	٤٨٩ -	الثأداء
٥٨٥	الدقعم	٦ ، ٥ -	الثعالب ، الثعالى
٣٥٧ -	الذبان ، ذباب ، ذب	٦٨٢ -	الثالث درهم
٣٨١	الذكورة	٦٢٦ -	الثنايان
٤٢١ ، ٤٢٠	الذود	٥٧٩ -	الجحنفل ، الجحافل
٥٠٠ ، ٤٩٣ -	الربا	٤٢٢ -	الجزور ، تجزر

٦٦٤	الصاريف	٦٨٢ -	الربع درهم
٦٣٦	الصيصج	٤١٩	الرجل
٥٢٧	الضجيج	٤٩١	الرفاء
٤٢٣	الضرب	٥٦٠ -	الرون
٦٠٥ -	الضفادع ، الضفادى	٣٨٠ ، ٣٧٩ -	الزنادقة ، زناديق
٤١٦	الضلع	٤٩١ -	الزيزاء ، زوزى
٥٧٩	الضيفن ، الضيف	٦٠٧	السادى ، السادس
٤٣٨	الطرفاء	٤١٧	الساق
الطست ، طس ، طسة ، طسوس ، طساس		٣٨١ -	السباجة ، السبيجيون ، سبيجى -
٤٢٣ -		٤٣٣	
٤٢٤	طسيصة	٤٣٨	السراء
٤٢٠	العروض	٦٠٦	السرائط
العشى ، عشيشيان عشى ، عشيان ، عشية		٤٢٤	السماء
٤٠٤ ، ٤٠٣	عشيشية	٤٢٤	الشمس
٤٣٨	العشواء	٢٩١	الصباح
٤١٧	العضد	٥٢٧	الصراخ
٤٩١	العواء	٤٥٠	الصعق
٣٦٨ ، ٣٦٥ -	العوازل ، عاذلة	٤٢٠	الصعود
٤٩٣	الغذاء	٤٨٧ ، ٣٦٢ ،	الصغرى ، الصغر ، الصغريات ،
٥١١ ، ٥٠٩ -	الغزوة - غزوت ، يغزو -	٤٩٣	الصلاء
٤٤٣	الغلام ، الغلامة	٥٢٧	الصهيل
٦١٧ -	الغليان	٥٠٩	الصواء

٣٦١ -	اللسان ، ألسن ، ألسنة	٤٢١ -	الغنم ، الغنيمة
٥٥٦ -	اللهم	٦٢٠	الفتوة
٥٠٧	اللهو	٣٥٢	القباب
٥٠٨	المحيا	٤١٦	القتب ، قتيبة
٤٨٨ -	المخرج ، المدخل ، المذهب	٤١٧	القدم
٦٠٢	المرأة	٤٣٨	القصباء
٤٨٦	المرطى	٤٤٤ -	القصوى ، القصيا
٥١٨	المركب	٤٢٤	القلت
٦٠٢	المسألة	٤٢٢	القلوص
٤٨٨	المشتى	٤٣٨	القنواء
٤٤٢	المطفل	٤٣٥	القهقرى
٣٨٠	المعرب	٣٩٦	القوة
٣٨١	الملائكة	٤٢٢	الكأس
٤٢٤	المنجنيق ، منجنقات	٤٩٣	الكبا
٤٣٢	المهالية	٤١٨	الكبد
٤٩١	النباح	٣٦٢	الكبر
٦٨٢	النصف درهم	٤٨٧	الكبرى
٤٤٤ -	النفساء ، نفساوات ، نفاس	٤٩٣	الكتابة
٦١٨	النوى	٤١٦	الكرش
٤٩١ -	الهتاف	٤١٧	الكف
٦١٨	الهوى	٦٠٢	الكمأة
٦٣٦	الوتد ، الود	٥٧٩	الكنهبل
٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٥ -	الوراء - وريئة		

٥٥٨	أولق	٤٥٦	الوعد
٦٤٣	أوجل	٤١٨ ، ٤١٥ -	اليد ، يديّة
٥٥٩	أيدع	٤٢٧ -	أمّام ، أميمة
٥٦٩ ، ٥٦٣ ، ٥٥٨	أيقق	٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٥ -	امرؤ ، امرأة
٦١٠	إيلاق	٣٦١	أمكن
٥٥٠ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧	أيمن ، ايم	٥٩٤ ، ٥٨٣ -	أمّ بينة الأمومة
٦٠٧	إياش ، إياك	٦٤٣	أمّحي
« ب »		٥٦٢ ، ٥٥٩	إمّرة
٦١٠ ، ٥١٤ ، ٣٣٨	بئر - بئار	٥٦٠ ، ٥٥٨	إمّعة
٦٠٧	با اسمك ؟	٥٨٤ ، ٥٨٣ ، ٥٨١ -	أمّهات ، أمات
٦٢٠ ، ٦١٩ -	بائع ، بائعة ، بوائع	٦٢٩ -	أناة ، الونى
٣٤٥	باب ، أبواب	٥٩٦	أناس
٣٧٠	بار ، برة	٣٦٣	أنثى ، إناث
٣٧١	بازل ، بزل	٣٧٩ ، ٣٧٨	أنعام ، أنواعيم
٤٩٥ ، ٣٤٣	باع ، وأبواع	٥٣٦	انكسر
٦٠٤	بخ بخ	٥١٤	إنّ ، أنّ
٤٨٢	بختي ، بخاتي	٣٥٢	أنيق
٣٧٧ -	بر	٥٨٢	أهراق
٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٢٢٤	برشن	٦٢٧	أواصل
٣٣٩	برج ، بروج	٦٢٧	أواق
٣٢٧	برد	٥٦٢ ، ٥٥٨ -	أورق ، الورقة
٤٣٢	برنون ، برنونة	٥٦١ ، ٥٥٨	أول

٥٩٧ -	ت زيداً ، ائت زيداً	٢٩٩	برم
٣٥٣ -	تارة ، تير	٥٨٦	برهرة
٤٤٦ ، ٤٤١ -	تامر	٤٠٣	بريه
٢٧٢ -	تتفل	٤٤٦	بزاز
٢٣٥	تجلبب	٣٥٣	بسر ، بسرات
٥٣٥	تجورب	٤٣٥	بشرى ، بشارة
٤٦٩	تحية ، تحوى	٤٥٨	بشكى
٤١٩ ، ٤١٨ -	تخضد	٦٢٦ ، ٣٦٦	بطل ، أبطال
٦٠٧ ، ٣٥٣	تخمة ، تخم ، تخمات	٤٣٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٠	بعل ، بعولة
٥٧٢	ترتب	٤٧٨	بعلبك ، بعلي
٥٦٨ ، ٢٢٤	ترقوة	٦٦١ ، ٦٥٩	بلحارث
٥٣٥	تسهوك	٣٥٤ ، ٣٢٧ -	بلز ، بلزة ، بلزات
٦٠٦ -	تسويق ، تصويق	٦٦١	بلعنبر
٦٣٢ ، ٦٠٠ -	تق ، تقوى ، تقيه ، تقاة	٣٧٨	بلهور ، بلاهر
٥٧٧	تمدرع	٥٦٨	بلهوق
٣٨٦ ، ٣٧٨ -	تمر ، تمران ، تمير	٦٣٠ ، ٤٧٥ ، ٤٦٤ -	بنت ، بنوي ، بنتي
٥٧٧	تمسكن	٦٣١	
٥٧٧	تمندل	٤٣٤	بهامة ، بهمي
٣٧٧ -	تنضب ، تناضب	٣٥٥	بون ، بون
٦٢٢ -	تنوفة	٣٦٧ ، ٣٦٥ -	بيض
٦٠٧ -	تهامة ، تهامى	٥٣٢	بيطر ، البطر ، بيطرة
٦٠٧ ، ٣٥٣ -	تهمة ، تهم		« ت »

جدول ، جداول - ٣٧٧ ، ٣٤٩	تؤام ، تؤام - ٤٤٢
جديد ، جدد - ٣٧١	« ث »
جرح ، جروح ، جرحى ، جريح ، جريحات	ثبة ، ثبي ، ثبات - ٤٦٤
جريحون - ٣٣٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ - ٤٣٧	ثبوة ، ثبية - ٣٩٥
جرشع - ٣٢٩	ثط - ٣٦٦
جريب ، جريان - ٣٧٢ ، ٣٧١	ثمر ، ثمرات ، ثمر ، ثمار - ٣٥٢
جزية ، جزى - ٤٨٥	ثني ، ثنيان - ٥٤٦ ، ٢٧٢
جفرة ، جفار - ٣٥١	ثور ، شيرة ، ثورة - ٣٣٥
جفنة ، جفان ، جفينات ، جفئات ، جفنى	« ج »
٤٧٤ ، ٤٠١ ، ٣٥١ -	جار ، جيرة - ٣٤٦
جلب ، جلبا - ٥٢٤	جان ، جانان - ٣٦٠
جلبب ، جلباب - ٦٣٩ ، ٥٣٥	جؤنة ، جؤن - ٦١٠ ، ٥١٤
جلق - ٣٦٧ ، ٣٦٦	جبان ، جبنا - ٣٧٥
جمزى ، جمزى - ٥٥٤	جب ، جبأة ، جببة - ٣٣٥
جمع ، جمعاوي - ٤٧٢	جبروت - ٥٧٤
جمل ، جمالاً ، جمالة ، جمالان - ٣٢٩ ، ٣٩٠ ، ٣٧٩ ، ٣٤١	جبل ، أجيال - ٤٩١
جند - ٣٤٤	جبه ، يجبه - ٥١٩
جندب ، جنادب - ٤٣٤ ، ٣٧٧	ججاجحة ، ججاجيح - ٤٣٣
جهنم ، جهنام - ٤٢٠	جحجبي ، جحيجب - ٣٩٢
جهود ، جهورى ، الجهر - ٥٥٦ ، ٥٣١	جحر ، جحرة - ٣٣٥
٥٦٨	جحمرش ، جحامر - ٥٨٨ ، ٣٥ ، ٣٣١
	جخدب - ٣٢٩

حبلى، حبالى، حبالوى، حبلىلى - ٣٦٢ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩٨ ، ٤٥٤ ،
 ٤٩٦ ، ٤٥٥
 حبنطى - ٤٥٨ ، ٥٦٤
 حج ، حجا - ٢٢٤
 حجل ، حجلي - ٤٣٦
 حذر - ٣٢٦
 حذام ، حذيمة ، حازمة - ٤٠٢
 حر ، حريح ، أحراح - ٣٢٧ ، ٦٠٤
 حرب ، حريب ، حرباء ، حربيى - ٣٩٢ ،
 ٤٠٨ ، ٤٢٩ ، ٤٩٢
 حرد ، حردا - ٥٢٨
 حرم ، حرمان - ٢٢٣
 حسان ، حسن - ٣٦٥ ، ٣٦٦
 حضرة ، حضر - ٣٦٢
 حطم - ٣٢٧
 حطائط - ٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣
 حقو ، حقى - ٦٢٠
 حطب ، حلبا ، حلبة ، حلباب - ٥٢٤ ، ٥٨٧
 حلف ، حلفا ، الحلفاء ، حلفة ، حلفة
 - ٣٥١ ، ٤٣٨ ، ٥٢٧

جواد ، جود ، أجواد - ٣٧٥ ، ٦٢٥
 جوار - ٣٩٧
 جوالق - ٣٣٣
 جورب ، جواربة - ٣٨١ ، ٤٣٣
 جوهر ، جويهر - ٣٥٨ ، ٣٨٧ ، ٥٦٧
 جيئل - ٤٤٢ ، ٥٦٩
 جيد ، جياذ - ٣٧٥
 « ح »
 حاجر ، حجران - ٣٦٠
 حادى - ٥٨٨
 حارث ، حويرث ، حريث - ٤٠٢
 حاري ، الحيرة ، حيرى - ٤٨٠
 حائض - ٤٤١
 حائط ، حيطان - ٣٥٩
 حال ، حلول - ٣٦٩
 حاو - ٦١٩
 حبارى ، حبير ، حبار ، حبارى - ٣٩٩ ،
 ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٥٦٦
 حب ، حبية ، أحباب - ٣٣٥ ، ٣٤٤
 حبر - ٣٢٦
 حبربر - ٥٨٦

خاف ، خوف ، يخوف - ٥٠١	حل ، حلة - ٣٣٥
خال ، خيلة - ٥٢٥	حلو - ٣٢٧
خالد ، خوالد - ٣٦٠	حمر ، حمراوان ، حمر - حميراء ،
خبط ، خببت - ٦٣٤	حميري ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٥٨٦
خبث ، خبيث - ٦٧٦	حمل ، أحمال - ٣٤٥
خذب - ٦٣٨	حمل ، حملان - ٣٤٣
خرب ، خربان - ٣٤٢	حملاق - ٤٩٢
خرج ، جرجة - ٣٣٥	حميد - ٤٠٢
خروف ، خرفان ، أخرفة - ٣٥٨ ، ٣٥٧	حنو - ٥٤٦
خُص ، خصاص ، خصوصاً ، خصوصية ،	حنيفة - ٤٥٢ ، ٤٥١
خصيص ، خصياء - ٤٨٦ ، ٣٣٩	حوت ، حيتان - ٣٤٢
خصيان - خصي - ٣٧٢	حوض ، حياض - ٣٧٦
خضرم - ٣٢٩	حوقل ، حوقلة - ٥٣٢ ، ٥٣١
خطوة ، خطى - ٤٨٥	حول ، حاول ، احول - ٦١٨ ، ٦١٦
خطيئة ، خطية - ٦٢٢ ، ٦٠٢	٦١٩
خلال ، أخلة ، خلل - ٣٥٦	حويث ، الحوة - ٤٠٥ ، ٣٩٦
خلقان - ٣٦٥	حيص بيص ، حيصي - ٤٧٨
خميس ، أخمساء - ٣٥٧	حي ، حيي - ٦٤٠ ، ٤٨٧ ، ٢٩٢
خنقه ، يخنقه خنقاً - ٣٢٤	« خ »
خوان ، إخوان ، أخوة ، خون - ٣٥٥ ، ٣٥٤	خاتم ، خواتيم ، خواتم ، خاتام ، ٣٥٩
خيمة ، خيم - ٣٥١	٣٦٠
« د »	خاطب ، خطابا ، يخاطب - ٥١١
دابة - ٦٤١	

دنيا ، دنا ، الأدنى ، دنيوى - ٣٦٢	٦١٨ -	داع
٤٣٥ ، ٤٣٤ ، ٣٦٤ ،	٣٦٨ -	داماء ، دوام
دنينير، دينار - ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨ ،	٣٥٩ -	دانق ، دوانق ، دوانيق
دواة ، دوى ، دواتى ، الدواة ، دووى	٦١٤ ، ٦١٢ -	دأبة
٤٤٨ ، ٣٥٣	٣٢٥	دئل
ديك ، ديوك - ٣٤٠	٥٣٠ -	دحرج ، دحرجة ، دحراج
دية ، دوى ، ديبى - ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،	٥٦٢	ددن
« ذ »		
ذاتى ، ذوى	٣٩٨ ، ٣٩٤ ، ٣٨٢ -	درهم ، دريهم ، دراهم
٤٤٨ -	٤٢٨ -	دريع ، درع
ذئب ، ذئبان - ٣٤٣		دعوى ، دعاوى ، دعوة ، دعوات ٣٦٣ ،
ذعر ، يذعر - ٥١٩	٦١٧ ، ٦١٦ ، ٤٣٦ ، ٣٦٤	
ذراع ، أنرع ، ذريعة - ٣٦١ ، ٤٢٧ ،	٥١٩ -	دفع ، يدفع
٤٢٨		
ذفرى ، ذفار - ٣٦٤ ، ٣٦٣	٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤٣٤	دفلَى
ذكرى ، نكورة - ٤٣٦	٣٧٣ -	دلائث ، دلث
ذنوب ، ذنائب - ٣٥٨	٣٧٤ ، ٣٣٢ -	دلاص ، دلامص ، دليص
ذحول - ٥٢٨	٥٨٥ ، ٥٧٤	
ذوى ، ذوى ، ذوى - ٣٩٧ ، ٤٦٢	٤٩١ -	دلو ، دلاء
« ر »	٤٨٦ -	دليلى
راي	٥٦٠ -	دمث ، دمثر
٦٢٤		
رأد ، أرآد - ٢٤٤ ، ٣٤٥	٥٥٩ ، ٥٨٨ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ -	دم ، دموى ، دمي
رأس ، رؤوس	٥٨٦ -	دمكمك

رمى ، يرمى ، رميا ، رماء ، مرمى ،	٦٠٤ -	ربّ
الرّمية ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٦ ، ٥٠٩ ، ٦١٧	٣٤٤	ربع ، أرباع
رهط ، رهطي ٤٧٢ -	٥٠٨	رَبِّي
رهن ، رهين ٣٣٧ -	٤٩١ ، ٤٨٧ ، ٣٤٤ -	رجا ، أرجاء
رؤوف ٦١٠ -	٣٨٦ -	راجل ، رجيل ، رَجُل
رواق ، روق ، أروقة ٣٥٥ -		رجل ، أرجل ، رجلة ، رجال ، رجلي
ريح ، أرواح ، رياح ٦١٨ ، ٦٠٨ ، ٣٣٨	٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٤٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٤ -	
« ز »	٣٥٢ -	رحاب ، رحبة
زبرج ، زبرجى - ٣٢٩ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩ ، ٥٨٩	٥٧٤ -	رحموت
زبينة ، زباني ٥٧٢ ، ٤٨٠ -	٦١٥ ، ٤٨٧ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦ -	رحى ، رحوى
زرقم ، أزرق - ٥٧٤ ، ٥٥٦ ، ٥٤٧	٦٢٥ -	رداء
زعفران ، زعيفران ٣٩١ -	٣٧٣ ،	رسل ، رسول ، رسالة ، رسائل
زق ، زقاق ٣٤٢ ، ٣٣٨ -	٦٢٢ ، ٦٢١ ، ٥٥٦	
زلزل ٥٧١ -	٣٥٣ ، ٣٤٤	رطبه ، رطب ، أرطاب
زمل ٥٨٦ -	٣٥٧ -	رغيف ، أرغفه
زنة ، زنى ، الزناء ٤٩٢ ، ٤٦٦	٣٥٢ -	رقبة ، رقاب
زنبور ، زنابير ٥٦٨ ، ٣٤٩ -	٣٥١	ركبة ، ركبات
زند ، أناد ٣٤٤ -	٣٧٠ -	ركب ، ركيب ، راكب ، ركبان
زنماء ، زنم ٦٤٣ -	٣٨٦ ، ٣٧١	
زيدل ٥٨٤ -	٥٨٣ ، ٥٨٢ ، ٥٨١ -	ركل - هركولة
زهير ، أزهر ٤٠٢ -	٣٤٤ -	ركن ، أركان
زيم ٣٢٦ -	٤٥٢ -	ركوبة ، ركبي

سعادى ٣٦٣ ، ٣٩١
سغد ، سفادا ٥٢٥ -
سفرجل ، سفيرج ، سفيرجل ، سفاريج ،
سفرجلة ، سفيرجة - ٣٥٠ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ،
٥٧٩
سرق ، سرقا ٥٢٢ ، ٥٢٧ -
سفيان ٤٩٨ -
سقت = صقت
سقر ٤٢٠ -
سكت ، يسكت ، سكتا ٥٢٧ -
سكران ، سكيران ، سكرى - ٣٩١ ،
٤٤٤ ، ٤٣٧
سلحفية ، سلاحف ٥٧١ -
سلس ٥٧١ -
سلقى ، سلقاة ، تسلقى ، سليقى ، سليقة
٤٨١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥
سَلَم ، سالام ، سليم - ٣٧٧ ، ٣٨٦ ،
سلهب ٣٢٩ -
سمانى ٤٥٥ ، ٥٦٦ -
سماء ، سمي ، تسمية - ٣٦١ ، ٥٣٣ ،
سمح ، يسمع ٥١٩ -
سميدع ، سماع - ٢٧٧ ، ٣٧٨ ،
سمرة ، سمر ، سمرا - ٣٥٣

« س »

سايباء ، سواب ٤٣٩ ، ٣٦٨ -
سازق ٥٠٠ -
ساق ، سووق ٣٤٠ -
سأل ، سائل ، سويل ، سأل - ٦٠١ ،
٦٣٨ ، ٦٠٣
سبط ، سيطر - ٣٢٩ ، ٥٦٠ ، ٥٨٩ ،
٣٣٨ -
سبع ، سباع ٣٣٨ -
سته ، ستها ، أستاه ، است ، ست ، سه ،
ستهم ٣٩٥ ، ٥٤٦ ، ٥٧٤ -
سحل ٣٦٦ -
سدرات ٣٥٠ ، ٣٥١ -
سده ، مسدوه ٦٠٦ -
سرح ، سرحان ، سريحين ، سراحين
٣٢٧ ، ٣٩١
سرداح ٥٦٥
سررت ٦٣٩
سرات ٣٥٠ ، ٣٥١ -
سرهف ، سرهاف ٥٣٠ -
سرى ، يسرى ، سرى ٥٢٧ -
سرير ، سرر ٣٥٧ -
سعدان ، سعادين ، سعدى ، سعديان

شريف ، أشراف - ٣٧٢	سميع ، سميعيل - ٤٠٣
شسع ، شسوع - ٣٣٩	سوأفعل ، سوف أفعل - ٦٠٤
سغب ، يسغب ، سغباً - ٤٨٤	سن ، سنينة ، سنهي - ٤٦٤ ، ٤١٥
شفة ، شفهي ، شفاه ، شفية ، شفهي ،	سود ، سودان ، أسود - ٣٦٨ ، ٣٦٧
شفهة - ٦٠٤ ، ٤٦٣	سوار ، أسورة ، أساور - ٣٧٨
شقرى ، شقرة - ٤٥٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥٠	سويد - ٤٠٢
شقة - ٤٣٣	سويق = صويق
شقاوة - ٤٢٧ ، ٦٢٤	« ش »
شكر ، يشكر ، شكورا ، شكران -	شاة ، شاهي ، شياه ، شويهة ، شاوي
٥٢٤ ، ٥٢٠	شائي ، شوهة ، شياه - ٣٩٥ ، ٣٩٤
شمال ، شمائل ، أشمل - ٣٥٦ ،	٦٠٤ ، ٤٦٧ ، ٤٦٦
٤١٨ ، ٣٧٤	شأم ، شأمي - ٤٨٢
شمال - ٥٦٣ ، ٥٥٨	شأى - ٥٩٧
شمردل - ٣٣١	شاهد ، شهد ، أشهاد ، شهاد - ٣٦٩ ،
شملل ، شمللة ، شملال - ٤٩٨ ،	٣٧١ ، ٣٧٠
٥٨٧ ، ٥٥٥ ، ٥٣١	شأبة - ٦١٤
شنئي - ٦٢٢ ، ٤٦٩ ، ٤٥٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥١	شبر ، أشبار - ٣٤٥
شهاد - ٣٧١	شحيح ، أشحة - ٣٧٢
شاة ، شويهة ، شياه - ٣٩٤	شد ، يشد ، شداً ، شديد ، شديدي
شيبان - ٤٩٨	٦٤٠ ، ٦٣٩ ، ٦٣٨ ، ٤٥٢
شيخ ، شيخة ، أشياخ ، شيخان ، شيوخ	شرر ، شر - ٦٣٩
٤٤٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ -	شربث ، شرابث - ٥٧٩
شيه ، شوى ، شيي - ٤٦٦ ، ٤٦٥	شروى - ٤٣٧ ، ٤٣٦

صيرف ، صيارف - ٣٤٩.

٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧٧، ٥٧٩، ٥٨٤

٥٧١ - صيصية

٦٢٠ - صيم

« ض »

٥٣٤ - ضارب ، ضيراب

٣٣٥ - ضب ، أضب

٥٢٨ - ضحك ، يضحك ، ضحكاً

٣٢٥ - ضخم

ضرب ، ضريب ، ضرب ، ضرب ، ضرب

ضربة - ٥٢١ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠

ضرس ، ضريس - ٣٣٧ ، ٣٣٨

٣٤٩ - ضفدع ، ضفادع

ضلع ، أضلاع ، أضلع ، ضلوع -

٣٢٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥

٦٦٤ - ضننوا

٣٦٧ - ضيفان

« ط »

٤٩٩ - طارد

٥٧٤ ، ٤٣٥ - طاغوت ، طغيا

٤٤٦ ، ٤٤١ - طالق

٤٤١ - طامث

٦١٩ - طاو

« ص »

٣٧١ - صاحب ، صحب

٣٧٣ - صبور ، صبر

٣٧٣ - صبور ، صبر

٣٦٤ - صحراء ، صحارى ، صحار

٤٣٩ ، ٣٦٥

٦٢٢ ، ٥٥٦ - صحيفة

٣٥٣ - صدقة ، صدقات

٤٨٤ - صدى ، يصدى ، صدى ، صد

٥٥٥ ، ٥٥٣ - صرف

٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٢٥ - صعب ، صعاب

٤٢٠ - صعود

٣٥٧ ، ٣٤٤ - صفا ، أصفاء ، صفي ، أصياء

٦٠٦ - صقت ، سقت

٣٢٥ - صقر

٣٣٥ - صك ، أصك

٥٨٦ - صمحمح

٣٧٤ - صناع ، صنع

٥٦٨ ، ٥٥٦ ، ٥٣١ - صوت جهوري

٣٥٦ - صوان ، أصونة

٦٠٦ - صويق ، سويق

٦١٩ - صيد ، صايد

٥٠٥ -	عارض	٦١٩ -	طلل
٥٠٥ -	عاصم	٢٨٨ ،	طلل ، ظل ، أطلال ، طولل -
٥٠٥ -	عاضد	٦٣٩ ، ٥٦٨	
٦١٩ -	عاو	٥٨٧ -	ظمر
٣٧٠ -	عائذ ، عوذ	٣٤٥ -	ظنب ، أطناب
٦٢٩ ، ٦٢٤ -	عباية ، عباءة	٦١٦ -	طول
٥٨٤ ، ٣٣٧ -	عبد ، عبید ، عبدل		طوى ، يطوى ، طوى ، طيان ، الطوى
٥٩٤ ، ٥٩٣ -	عبط	٤٨٤ ، ٢٩٢	
٤٧٣ -	عبلات ، عبلى	٦٢٨ -	طويل
٥٢٧ -	عثير	٤٧١ -	طيب ، طيبي
	عجز ، يعجز ، أعجاز ، عجوز ، عجائز		« ظ »
٥٦٨ ، ٥٥٦ ، ٥٢٧ ، ٣٧٣ ، ٣٤٥ - -			ظبي ، ظباء ، ظباء ، ظبية ،
	عدة ، وعيدة ، عدى ، عدوى	٦١٦ ، ٤٩١ ، ٣٩٦ -	ظبيات
٤٦٦ ، ٣٩٤ -		٣٧٧ -	ظريف ، ظروف
٣٣٢ -	عذافر	٦٦٠ -	ظلت ، ظلت
٣٦٥ -	عذراء ، عذارى ، عذر	٤٣٣ -	ظلمة
٤٢٩ -	عرب ، عريب ، العرباء	٢٧٢ ، ٣٥٧ -	ظليم ، ظلمان
٤٢٩ ، ٤٢٣ ، ٤٠٨ -	عرس ، عريس	٦٣٩ -	ظننت
٣٣٩ -	عرق ، عروق	٣٤٣ -	ظهر ، ظهران
٥٣٣	عزى ، تعزية		« ع »
٤٥٣ -	عزيرة ، عززي	٤٩٥ -	عاب
		٣٧٠ -	عازب ، عزيب

٥٥٥ - ٣٢٦ -	علم	٣٨٦ -	عسل ، عسيل
٦٦١ ، ٦٥٩ -	علماء	عش ، عشاش ، عشى ، يعشى ، عش	
٤٣٨ -	علياء	٤٨٤ ، ٣٣٩ -	
٣٧٨ -	علمس ، عمالس	٣٨٨ ، ٣٧٨ -	عصفور ، عصيفير ، عصافير
٤٨٤ -	عمى ، يعى ، عمى ، أعمى	٥٥٥ ، ٥١٠ -	عصوت ، عصا ، عصي
٥٠١ -	عماد	٦٢٠ ، ٦١٥	
٤٥٣ -	عميرة ، عميري	٥٠٧ ، ٤٥٧	عصوان ، عصوى
عناق ، أعناق ، عنوق ، عنق		٣٤٥ -	عضد ، أعضاء ، عضدي
٣٦١ ، ٣٤٥ -		٦٤٤ ، ٤٥٢	
٤١٤ -	عنق ، عنيقة	٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٣٨٩ -	عضرفوط ، عضيريف
٣٤٥ -	عنب ، أعناب ، عنبة ، عنبات		عضة ، عضية ، عضوة ، عضيهة ، عضوي
٣٥٤		٤٦٤ ، ٣٩٥ -	عضوات
٦٣٥ ، ٦٣٣ -	عنبر ، عنابر ، عنبير	٤٤٦	عطار
٥٧٨ -	عنبس	٤٨٤ -	عطش ، يعطش ، عطشا
٥٧٨	عنصل	٦٢٦ -	عظاءة
عنكبوت ، عناكب ، عنكباء ،		٥٢٠ -	عظم ، يعظم
ع - - - ذ - ك - ب		٥٧٢ -	عفرية
٥٧٤ ، ٥٧٢ ، ٣٧٧ -			عقاب ، أعقب ، عقبان ، عقب ، عقبية
٦٠٧ -	عن ، إن	٤١٨ ، ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٣٦١	
٣٧٥ -	عوان ، عون	٤٠٨ -	عقرب ، عقيرب
٣٤٤ -	عود ، أعواد	٤٥١ ، ٣٢٠ -	علبط ، علابط
عور ، عاور ، اعور ، عاور ،		٣٩٢ -	علباء ، عليبي
٦٢٥ ، ٦١٩ ، ٦١٦ -	عوار	٣٩٨ -	علقى ، عليق ، عليقى

« ف »

فتاة ، فتيات ، فتیان ، فتوی ، فتاوی

۶۱۶ ، ۵۰۹ ، ۳۶۳ -

فحجل ۵۸۴ -

فحص ، فحص ۶۳۴ ، ۶۳۳

فخذ ، فخذة ۴۱۴ -

فدوكس ، فداكس ۳۷۸ ، ۳۷۷

فرح ، فرحا ۴۸۴ -

فرزدق ، فریزد ۳۸۷ -

فرس ۴۴۹ -

فرق ، یفرق ، فرق ۴۸۴ -

فسق ، یفسق ، فسقا ۵۲۸ -

فصیل ، فصال ۳۵۸ ، ۳۵۷ -

فضل ، یفضل ۵۲۰ -

فطحل ۳۲۸

فقع ، فقعة ۳۳۵

فقیه ، فقهاء ۳۷۲ -

فقیمج ۶۳۶ -

فلز ۵۸۷ -

فلس ۴۴۹ ، ۳۲۵ -

فلك ۳۳۴ ، ۳۳۳ -

فلو ، فلاء ۳۵۸ ، ۳۵۷ -

عوض ۶۱۸ ، ۶۱۶ -

عید ، عیید ، أعیاد ۶۱۸ ، ۶۰۸ -

عین ۴۱۸ -

عین ، عینة ۶۴۰ ، ۴۱۴ ، ۴۰۸ -

« غ »

غارم ۴۹۹ -

غاز ، غزی ۶۱۸ ، ۳۷۰ -

غودن ۵۸۶ -

غرقى ۴۳۷ -

غري ، غراء ۴۸۵ -

غزال ، غزلان ۳۵۷ -

غزى ، یغزی ۴۹۷ ، ۴۸۵ -

غشى ، غشيانا ۵۲۵ -

غضبان ، غضبى ۴۸۷ -

غضى ، غضياء ۳۹۶ -

غفر ، غفرانا ، غفور ۵۲۳ ، ۳۷۲ -

غلب ، غلبا ، غلبة ، غلاب ، غلبية ،

غالبه ۵۲۲ ، ۴۰۲ -

غلمة ، غلیمة ، أغلیمة ، غلمان ،

غليمون ۴۰۱ ، ۴۰۰ -

غول ، غیلان ۳۴۲ -

٣٦١ -	قدوم ، قدايم ، قدم	٣٨٣ ، ٣٨٢ -	فليس
٣٥٧ -	قذال ، قذل	-	فم ، فموى ، فمى ، فويه ، أفواه
٣٣٢ -	قذعملة ، قذعمل ، قذعملي	٤٦٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٥	
	٤٥١ ، ٤٤٩ ،	٦٠٨ ، ٣٦٩ -	فوارس ، فارس
٤٦٠ ، ٤٥٩ -	قراء ، قراعي	٦٠٤ -	فوك ، فوه
٣٥٧ ، ٣٢٧ -	قراد ، قرد	٥٨٤ -	فيشلة ، فيشة
٤٨٦ -	قربة ، قرب	٣٤٠ ،	فيل ، فيول ، أفيل ، أفائل ، أفال -
٦٣٩ ، ٥٨٧ ، ٣٧٧ -	قردد ، قرادد	٣٥٧	
٣٣٨ -	قرط ، قراط		« ق »
٤٩٢ ، ٣٦٤ -	قرطاس ، قراطس	٦١٩ ، ٦٠١ -	قائل ، قائلة ، قوائل -
٥٩٠ ، ٣٥٠ ، ٣٣١ -	قرطعب ، قراطع	٦٢٠	
٣٢٤ ، ٢٢٩	قرعبلانة	٥٣٤ -	قاتل ، قتالا ، مقاتلة
٣٩٢ -	قرقرى ، قريقر	٦١٧ -	قادة
٤٨٥ ، ٣٥١ -	قرية ، قرى	٥٠٠ -	قارب
٤٨١ -	قريش ، قريشى	٣٦٨ -	قاصعاء ، قواصع
٤٥٢ -	قريظة ، قرظي	٦٠٣ -	قاضي خيك
٤٠١ -	قصاع ، قصيعات	٣٤٦ ، ٣٤٣ -	قاع ، أقواع ، قيعة
٦٦٦ -	قصيت أظفارى	٥٢٩ -	قباحة ، قبوحة
٥٧٢ ، ٥٦٩ -	قضيب	٥٦٦ ، ٥٥٦ ، ٣٩٩ -	قبعثرى ، قبيعث
٦١٦ -	قطاة ، قطوات	٥٢١ ، ٣٧١ -	قتيل ، قتلى ، قتلة
٣٤٨ ، ٣٣٧ -	قطع ، أقطع	٤٢٧ ، ٤٢٥ -	قدام ، قد يديمة
٦٠٤ -	قطن	٦٣٨ -	قد دخل

٣٧١	قيام	٥٨٦ -	قطوطى
« ك »		٣٢٧ -	قفل
٥٠٠ -	كافر	٥٧١ -	قلق
٣٦٠ ، ٣٥٩ -	كاهل ، كواهل	٥٧١ -	قلقل
٦٢٦ ، ٣٤٥ ، ٣٢٦ -	كبد ، أكباء	قلنسى ، قلنسة ، القانسوة ، قلساة ،	
٥٢٤ -	كنت ، كتابا ، كتابة ، كتبا	٥٦٨ ، ٥٣٢ -	قلسية ، قلنسوة
٦٤٤ -	كتف	٣٦١ -	قلوص ، قلائص ، قلاص
٣٦٥ -	كث	٥٧٦ ، ٥٧٤ -	قمارص ، قريص
٥٢٩ -	كدر ، كدره	٥٦٨ -	قمحدوة
٥٣٣ -	كذب ، كذابا	٣٢٨ -	قمطر
٣٦١ -	كراع ، كرعان	٣٦٩ -	قنبراء ، قنابر
٥٣٣ -	كرم ، تكرمه ، تكريماً	٥٧٨ -	قنفخر ، قفاخرية
٦٢٥ -	كساء	قنو ، قنوان ، قنواء ، قنية - فنوات	
٥٧٨ ، ٥٣٦ -	كسر ، كسرتة ، انكسر	٦٤٣ ، ٥٠٩ ، ٣٤٢	
كلب ، كليب ، أكالب ، أكلب ، كلاب		٤٩٢ -	قوباء
٤٩٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٣٧		٤٢٨ -	قوس ، قويس ، قويسة
٤٣٣ -	كمأة ، كمء	٤٧٢ -	قوم ، قومي
٥٦٦ -	كمثرى	٦٢٨ ، ٦٢٧ -	قووس
٣٧٧ -	كنهبل ، كهابل	٦٣٨ -	قوول
٣٦٧ -	كهول	٤٩٧ -	قيد
٥٦٥ ، ٥٥٦ -	كوثر ، كثره	٥٢١ -	قيل ، قال
٥٧١ ، ٥٦٢ -	كوكب	٦٢٠ -	قيم

٣٨٧ -	مجلس ، مجلس	٦١٠ -	كؤوس
٥٧٦	محرنجم	٤٣٦ -	كيسى
٤٠٢	محمود	« ل »	
٤١٧	مخضب	٤٤٦ ، ٤٤١ -	لابن
٤١٩ ، ٤١٨	مخضود	٦٣٨	لال
٣٤٤	مدى ، أمداء	٦٠١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ -	لئيم ، لئام ، لؤم
٤٧١	مدائن	٣٥٢ -	لحية ، لحي
ملحرج ، لحييرج ، لحييرج ،		٣٣٩ -	لص ، لصوص
٤٠٣ ، ٣٧٧ -	لحارج	٤٢٤ -	لظى
٣٨٧ -	مدخل ، مديخل	٦٠٤ -	لكن
٣٧٦ -	مدعس ، مداعس	٥٢٢ -	ليان
٤٣٣ -	مدينة	« م »	
٦٢٦ ، ٢٦٣	مذروان	٦٠٨ ، ٤٦٧ -	ماء ، مائي ، أمواه ، مويه
٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٥ -	مرة	٣٤٣	مال ، أموال
٤٤٢ - ٤٤١ -	مرضعة ، مرضع	٦١٠ -	مئر
٣٩٣ -	مرمى ، مريم	٦١٠ -	مؤجل
٥٨٥ -	مرمريس	٦١٠ -	مؤخر
مريض ، مرضى ، مريضات ،		٥٦٥ -	مأروط ، مرطى
٣٧٢	مريضون	٥٦٥	مألوق ، مولوق
٦٦٠	مست ، مست	٦١٠ -	مؤمن ، مؤتمن
٤٨٩ -	مستخرج ، مستنبط	٦١٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٠ -	مأنة ، مؤون ، مؤن
٣٧٦ -	مسجد ، مساجد	٥٩٥ -	مئبة

٣٧٧	مقطع ، مقاطع	٤٨٥ -	مشية ، مشى
٥٢٨	مكث ، مكثا	٥٠٧ -	مصطفيان ، الصفوة ،
٥٧٤	مكرم	٦٢٣ -	مصيبة ، مصائب ، مصابو
٥٦٦	مكورى	٦٢٨ ، ٦٢٤	
٣٤٤	مكيال	٥٧٥ -	مطعام
٤٣٢ -	ملال ، ملولة	٣٧٦	مطفل ، مطافل
٥١٩ -	ملخ	٥٠٥ -	معارضض
٦٦٢ ، ٦٦١ ، ٦٥٩ -	ملعب ء	٤٧٤ ، ٤٧١ -	معاقرى
٤٥٥ -	ملهى ، ملهوى ، ملهيان	٥٧٧ ، ٥٧٥ -	معد
٥٠٧ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦		٣٩٨ -	معز ، معيز ، معزاة
٦٢٣ -	منامة ، مناوم	٤٨٨ ، ٣٩٨ -	معطى ، معيط
٦٠٢ -	مَنْ بُوْكَ	٦٠٧ -	معكوكة ، بعكوكة
٥٧٥ -	منجنون	٣٤٥ -	معى ، أمعاء
٥٧٥ ، ٥٧٢ ، ٥٦٩ -	منجنيق	٦٢٣ ، ٦٢٢	معيشة ، معايش
٣٧٦ -	منخر ، مناخر	٤٠٣ -	مغرب ، مغرب ، مغيربان
٣٧٦ -	منخل ، مناخل		مغزى ، مغز ، مغزوى ، مغزيان
٦٠٤ -	منذ	٥٠٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ -	
٣٨٩ ، ٣٨٨ -	منطلق ، مطليق ، مطيليق	٥٧٥ ، ٥٠٥ -	مقاريض ، مقراض
٣٧٦ -	منكر ، مناكر	٦٢٣	مقامة ، مقاوم
٦٨٧ ، ٥٧٥ -	مهدهد	٦٠٢	مقرورة
٤٧١ ، ٤٧٠ -	مهيم ، مهيمى	٥٧٦	مقشعر
٣٢٦ ،	موت ، ميت ، أموات ، ميتى	٥٧٥	مقص
٤٧٠ ، ٣٧٥			

٣٧١ -	نذير ، نذر	٥٥٩ -	مودن
٥٧٧ -	نرجس	٤٣٣ ، ٣٨١ -	موزج ، موازجة
٥٢٤ -	نشد ، نشدة	٥٥٦ -	موعد
٥٢٦ -	نصح ، نصيحة ، نصاحة ، نصحا	٦١٨ ، ٣٥٩ -	مىقات
٣٦٦ -	نصف	٦١٧ -	ميل
٣٥٧	نصيب ، أنصباء	« ن »	
٦١٠ -	نضرب وباك في نضرب أباك	٥٩٧ -	نأى
٤٣٢ -	نعجة	٤٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ -	ناب ، نيبب ، أنياب
٥٢٧ -	نعس ينعس ، نعاسا	٦١٧ ، ٤٩٥	
٣٥٢ -	نعمة ، نعم	٤٩٧ ، ٣٤٦ -	نار ، نيرة ، نويرة
٣٤١ -	نغر ، نگران	٣٧٠ -	نازل ، نزل
٢١٩ -	نفخ ، ينفخ	٥٠٥ -	ناشص
٣٢٦ -	نقض ، نضو	٣٦٩ ، ٣٦٨ -	نافقاء ، نوافق
٤٤٩ ، ٣٣٩ ، ٣٣٤ -	نمر ، نمور ، نمرى	٣٥٢ -	ناقة ، نوق ، نياق
٣٧٥ -	نوار ، نور	٤٢٨ -	نامى ، نما
٣٦٩ -	نواكس ، نكس	٥٢٨ ، ٥٢٧ -	نبت ، نباتا
٣٥١ -	نوبة ، نوب	٣٧٥ ، ٣٧١ -	نبي ، أنبياء
٥٥٧ -	نوم	٣٤٦ -	نجد ، أنجدة
٣٤٢ -	نون ، نينان	٥١٩ -	نحت ، ينحت
٣٧١	نيام	٣٩٦ -	نحى
	« ه »	٥٢٨ -	ندم ، يندم ، ندماً
٣٧٢ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ -	هالك ، هلكى		

٦٠٠ -	وثق - يثق	٥٨٢ -	هبلع
٦٠٠ -	وجد	٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٣٢ -	هجان
٣٢٦ -	وجع	٥٨٢ ، ٣٢٩ -	هجرع
٥٩٩ ، ٥٩٨ -	وجل - يوجل	٥٢٧ -	هدى ، يهدى ، هدى
٦٢٩ -	وحد	٤٨١ -	هذلي ، هذيلي ، هذيل
٥٩٨ -	وحل ، يوحل	هرقت ، أهزقت ، هزجت ، هنرت ،	هرقت ، هزقت ، هزجت ، هنرت ،
٦٣٩ ، ٣٧٣ ، ٣٢٩ -	وددت ، ودود ، ودداء ، أوداء -	٦١١ -	هردت ، هيأك
٣٤٢ -	ورل ، ورلان	٥٨٣ ، ٥٨٢ ، ٥٨١ -	هركولة
٥٩٩ -	ورم	٣٢٢٩ -	هزبن
٥٦٧ -	وريدة ، أريدة	٥٨٢ -	هلقامة
٥٩٨ -	وسع	٣٥٠ ، ٣٤٩ -	هملاج ، هماليج
٦٠٠ -	وسم ، وسامة	٤٦٤ -	هنت ، هنتي
٥٦٧	وسوسة	٦٤٣ -	هنمرش ، همرش
٦٢٩ ، ٦٢٨ -	وشاح ، أشاح ، موشح -	٥٨٤ -	هيقل ، هيق
٥٧١	وشوشة	هين ، هيني - هينون ، هينات ، أهوناء	هين ، هيني - هينون ، هينات ، أهوناء
مضاء ، وضاء ، وضاعي ، وضوء ، وضاعة ،	مضاء ، وضاء ، وضاعي ، وضوء ، وضاعة ،	٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٣٧٥	٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٣٧٥
٦٠٠ ، ٥٩٩ ، ٤٥٩ -	يوضؤ	« و »	« و »
٦٠٠ ، ٥٩٩ -	يضع ، يضع	٣٧٠ -	واد ، أودية
٥٩٩ -	وطئ ، يطأ	٣٧٠ -	وال ، ولاة
٥٩٩ -	وعد ، يعد	وأي ، أي ، وأي ، وأي ، أو ، أي ،	وأي ، أي ، وأي ، وأي ، أو ، أي ،
٣٣٩ -	وعل ، وعول	٥٩٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٠ -	موأى
٣٦٧ -	وغدان ، وغد	٦٤٤ -	وتد
٦٢٩ -	وكد ، أكّد		

٥٥٦ -	يسطيع	٤٠٠ -	ولدة ، وليدة
٦١٤ ، ٦١٢ -	يصح	٥٦٣ -	ولق ، يلق ، أولق ، مألوق ، مولوق -
٤٨٤ -	يصدى		٥٦٤ ،
٦١٤ ، ٦١٢ -	يضح	٥١٩ ، ٢٩٩ -	ومق ، يمق ، موق ،
٥٩٩ -	يطأ	٥١٨ -	ويح
٤٨٥ -	يعتني	٦٢٩	ويل
٥٦٩ -	يعمل		« ي » .
٦٠٢ -	يغزو بؤك	٥٦٩ -	يأجج
٥١٤ -	يلوّم	٥٥٦ -	ياغلاماه ، ياغلاميه ،
٤٨٢ -	يمان ، يماني	٤٧٦ ، ٤٧١ -	بيريني ، بيرى
٥٢٨	يمكث	٣٧٢ -	يتيم ، أيتام
٥١٩ -	يملخ	٦٠٠ -	يجد
	يمين ، أيمن ، أيمان - ٣٥٧ ،	٥٢٨	يحد
٦٢٧ ، ٤١٥ ، ٣٦١		٥٢٤	يحب
٥١٤ -	ينئم	٥٢٧	يحف
٥٧٠ -	يهير	٥٠٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦ -	يحي ، يحيى
٥٧٠ -	يهياه	٥٠١ -	يخوف
٦٢٩ ، ٥٦٠ -	يوم		يد ، يديه ، يدي ، يداود ، يديت يدأ
٥٩٢ -	يبين	٦٤٠ ، ٦٣٨ ، ٥٩٤ ، ٥٨٨ ، ٣٩٤ -	
	* * *	٥٩٧ -	يرى ، يرأى ، يرى
		٦٠٣ -	يرمي بؤك
		٥٩٦ -	يستعور
		٥٩٨ -	يسر ، ييسر

٩ - فهرس الكتب الواردة في الأصل

رقم الصفحة	الكتب
٢٧٩ ، ٢٤٦ / ٢	١- الأصول في النحو
٥٩٩ / ١	٢- إعراب المنهوكة لابن نواس لابن جني
٣٢ / ٢	٣- الإيضاح لأبي علي
٨٠١ / ١	٤- التنبيه على مشكل الحماسة لابن جني
٣٢ ، ٣٠ / ٢	٥- الطليات لأبي علي
١٨ / ١	٦- الدمشقيات لأبي علي
٦٥٤ / ٢	٧- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة لأبي محمد مكي القيسي
٤١ / ١	٨- شرح ابن الخباز على الدرّة النحوية « الغرة المخفية »
٧٥٥ / ١	٩- شرح الكافية « التحفة الشافية » لتقي الدين النيلي
٦٥١ / ٢	١٠- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي
	١١- الكتاب لسيبويه = سيبويه في الأعلام
٦٨٢ ، ١١٤ ، ٣٠ / ٢	١٢- المسائل الكبير للأخفش الأوسط
٣٨٠ / ٢	١٣- المعرب للجواليقي
٤١٩ / ٢ ، ٧٢٠ / ١	١٤- نوادر أبي زيد الأنصاري

* * *

١٠ - فهرس مصطلحات العروض والقافية

رقم الصفحة	المصطلح
٢٢/١	- الرجز
٦٨٢/٢ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٣/١	- مشطور الرجز
٦٨٢/٢ ، ٦٨٠ ، ٢٨ ، ٢٤/١	- المصراع والتصريع
٢٤/١	- المزدوج المماثل للتصريع
٢٦/١	- الضرب
٤٢٠/٢ ، ٢٦/١	- العروض
٢٧/١	- السريع
٢٧/١	- مشطور السريع
٢٨/١	- المكسوف
١١٢ ، ٢٨/١	- الروي
٥٤٦ ، ٥٤٥/١	- التوافق في الروي
٤٧٥ ، ٣٧٠/١	- الزحاف
٥٤٦/١	- الإصراف ، الإقواء
٢٤٩/٢	- القافية

* * *

١١ - فهرس المصطلحات البلاغية

رقم الصفحة	المصطلح
٢٨٨/٢ ، ٧٨٤ ، ٧٢٢ ، ٤٧٧ ، ٣٦/١	- المجاز
٤٧/١	- الحصر
٥٣/١	- الدليل والمدلول
٦٨٢/٢ ، ٣٩٨/١	- التخييل والتشبيه
٥٤٦/١	- السجع
٧٥٣ ، ٥٨٩/١	- الكناية
٥٩٧/١	- علم البيان
٨٠٣/١	- التوسع في العبارة
٨١٢/١	- المبالغة
٨١٦/١	- الموضوع والمحمول
١٧٥/٢	- الاستعارة

* * *

١٢ - فهرس لغات العرب

رقم الصفحة	اللغة
٢٤١/٢ ، ٦٤٢ ، ٦٣٨ ، ٤٩/١	- لغة طيئ
، ٣٣ ، ١/٢ ، ٥٣٥ ، ٨٢/١ ، ٢٦٣ ، ٢٥٠ ، ٩٢ ، ٣٦ ٤٩٥ ، ٣١٧ ، ٢٦٤	- لغة الحجاز
، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٠ ، ١/٢ ، ٨٣/١ ٤٩٥ ، ٣١٧ ، ٢٦٣ ، ٢٥٠ ، ٩٢	- بنو تميم
١٠٨/١	- أزد السراة
١٥٤/١	- لغة هذيل
٢٨/٢	- أهل الجفاء
٨٢/٢	- لغة سليم
٤٩٥ ، ٣١٧/٢	- لغة أسد
٤٩٥/١	- قيس

* * *

١٣ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- الأغفال لأبي علي الفارسي ، رقم (٢٩٧) مصورة الزميل غنيم غانم الينباوي .
- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء المكبري ر/م/ت/ عبدالرحمن العثيمين - كلية الشريعة جامعة أم القرى (١) .
- التحفة الشافية في شرح الكافية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي (أ) نسخة يكي جامع رقم (١٠٧٨) مصورتي .
(ب) نسخة شيبسترستي بدبلن رقم (٣٦٣١) مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- التنبيه في شرح مشكلات أبيات الحماسة لابن جني مخطوط دار الكتب المصرية رقم (٤٤) أدب .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، المكتبة الأحمدية رقم (٨٩٩) مصورة مركز البحث العلمي جامعة أم القرى (١) .
- الإرشاد إلى علم العربية لشمس الدين محمد بن أحمد الكيشي ، مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٢٤٤) مصورتي (١) .
- جمال الدين أبوبكر الشريشي ومنهجه في النحو مع تحقيق الجزء الأول من كتابه « التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية » ، ر/د/ت/ محمد محمد سعيد بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف رقم (١٢٩٧) .
والجزء الثاني من التعليقات الوفية مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن شيبسترستي رقم (٢٤٥٦) .

(١) قد طبع هذا الكتاب أخيراً

- الدرة الألفية في علم العربية لابن معط ، المكتبة التيمورية (١٩٢) نحو مصورتي .
- الدرّة الألفية في شرح الدرة الألفية لجهول - شهيد على باشا رقم (٢٤٠٥) مصورتي .
- دستور الأعلام بمعارف الأعلام لشمس الدين محمد بن عزم التونسي - مخطوط بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم (١٩٤٢) مصورة الزميل الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني « رحمه الله تعالى » .
- شرح الألفية في علم العربية لابن القواس ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن مصورة معهد المخطوطات رقم (٦٣) نحو عن مكتبة الاسكوريال رقم (٥٨٨) ، وهو المقصود بالإحالات في الأصل (١) .
- شرح ابن الخباز = الغرة المخفية .
- شرح الرعيني على الألفية ، مخطوط برلين رقم (٦٥٥٤) مصورتي .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي نسخة عبد اللطيف البغدادى بدار الكتب المصرية رقم (١٣٧) نحو - مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح اللمع لابن الدهان ، مخطوط بمكتبة قليج علي بالسليمانية بتركيا ، رقم (٩٤٩) مصورتي .
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، مخطوط برلين رقم (٦٤٦٥) (٢) .

(١) قد نسبت هذا الشرح في أثناء التحقيق إلى ابن القواس والضواب أن الشارح هو القواس لابن القواس ، وقد طبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور على الشوملي ، نشر مكتبة الخريجي بالرياض ١٤٠٥ هـ ، أرجو من محققه أن يعيد النظر في تحقيقه مرة ثانية .

(٢) قد طبع هذا الكتاب أخيراً ، أولاً بتحقيق الأستاذ الدكتور / حسن هندأوي ، وثانياً بتحقيق الأستاذ الدكتور محمود الطناحي .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله محمد السلسلي ر/د/ت/ الشريف عبد الله علي الحسيني (١) .
- طبقات الشافية لابن قاضي شهبة ، مخطوط رقم (١٥٦٨) تاريخ- ميكروفيلم لدى الزميل الدكتور عبدالله علي الشريف « رحمه الله رحمة واسعة » .
- طبقات النحاة واللغويين لتقي الدين ابن قاضي شهبة رقم (٧٣٠) ميكروفيلم لدى الزميل الدكتور الشريف عبدالله الحسيني « رحمه الله » .
- أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ، ر / م / محسن سالم العميري ، كلية الشريعة جامعة أم القرى ١٣٩٩هـ .
- الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية لابن الخباز ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم (٦٥٠٩) .
- المغنى لابن فلاح اليمني .، مخطوط المتحف البريطاني رقم (٧٦٩٥) مصورتي .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي ، ر/د/ت / عبدالواحد عبدالحافظ سليم بمكتبة كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف .
- ابن كيسان النحوي . ر / م / محمد الدعجاني - كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، ر/ م / عبدالله علي الحسيني ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى(٢) .

(١) طبع هذا الكتاب أخيراً بتحقيق زميلنا الدكتور / عبدالله علي الحسيني « يرحمه الله » .

(٢) قد طبع أخيراً ، رحم الله مؤلفه .

ثانياً : المطبوعات :

- الاتباع والمزاوجة لابن فارس ، ت ، كمال مصطفى ، مطبعة السعادة بمصر ، نشر مكتبة الخانجي ومكتبة المثني ببغداد ١٣٦٦ هـ .
- كتاب الإبل للأصمعي صمن الكنز اللغوي في اللسن العربي ت . د . أوغست هفنز - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٠٣ م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأستاذ الدكتور / أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون ١٣٨٤ هـ .
- الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار . ت . د . سامي مكي العاني ، مطبعة العاني - بغداد (بدون) .
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ت . طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجه - البابي الحلبي ط . الأولى القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر . ت . د . فخر الدين قباوة ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
- كتات الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، ت . عبد المعين الملوحي . طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ .
- أساس البلاغة للزمخشري ، طبع مطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- أسرار البلاغة للجرجاني ، ت . د . محمد خفاجي . ط . الثالثة ، مكتبة القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، ت . محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ .
- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية للدكتور محمد عبدالواحد جبر ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠ م .

- أسماء المغتالين لمحمد بن حبيب . ت الأستاذ عبدالسلام هارون ضمن (نوادير المخطوطات) ، البابي الطبي ١٩٧٣م .
- كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة لعلى بن فضال المجاشعي ، ت . د . حسن شاذلي فرهود - ط ، الأولى . دار العلوم الرياض ١٤٠٢هـ .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي . ت . طه عبدالرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ .
- الاشتقاق لابن دريد ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلام الشنتمري ، ط . الأولى - دار الأفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، تأليف عبدالله بن السيد البطليوس ، ت . د . حمزة عبدالله النشرتي ، ط . الأولى . دار المريخ / الرياض ١٣٩٩هـ .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت . أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط . الثالثة ، دار المعارف ١٩٧٠م .
- الأصمعيات لأبي سعيد عبدالملك الأصمعي ، ت . أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط . الخامسة ، دار المعارف ١٣٨٧هـ .
- الأصول في النحو لابن السراج . ت . د . عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٣م .
- الأضداد للأصمعي ، نشر د . أوغست هفتر . المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩١٢م .
- الأضداد لابن السكيت ، نشر د . أوغست هفتر ، بيروت ١٩١٢م .
- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ، ت ، محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠م .

- أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ، ط الأولى . دار الوراق
بيروت ١٣٩٢هـ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ، مطبعة دار الكتب
المصرية ١٣٦٠هـ نشر دار الحكمة بدمشق (بدون) .
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري ، ت عبدالإله نيهان ، مطبعة
زيد بن ثابت ، دمشق ١٣٩٧ .
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، ت . د . رشيد العبيدي ط .
الأولى دار الفكر ١٩٧٠م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، ت . د . زهير غازي زاهد . مطبعة
العاني بغداد ١٣٩٧هـ .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ت . إبراهيم الأبياري . المطبعة
الأميرية بمصر ١٣٨٤هـ .
- الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط . الرابعة ، دار العلم للملايين بيروت
١٩٧٩م .
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .
ت . جماعة بإشراف محمد أبي الفضل إبراهيم . طبع دار الكتب
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الإعراب في جمل الإعراب لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري
ت . سعيد الأفغاني - دار الفكر - بيروت - ط . الثانية ١٣٩١هـ .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن الفارقي ،
ت . سعيد الأفغاني ، ط ، الثالثة - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٠هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي .
أ) ت . أحمد صبحي فرات - استنبول ١٣٩٥هـ .
ب) ت . أحمد محمد قاسم ط الأولى - السعادة بمصر .

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م .
- ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمه لأبي جعفر محمد بن حبيب ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون (نوادير المخطوطات) ، البابي الحلبي ١٩٧٣ م .
- كتاب الأم للإمام الشافعي ، ط . الثانية - دار المعرفة - بيروت ١٣٩٢ هـ .
- الأمالي لأبي عبدالله اليزيدي ، عالم الكتب - بيروت (بدون) .
- الأمالي لأبي علي القالي . الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ م .
- أمالي الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي ، ت . عبدالسلام هارون ط . الأولى - المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢ هـ .
- الأمالي الشجرية لأبي السعادات ابن الشجري ، دار المعرفة - بيروت (بدون) .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى العلوي . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . الثانية - بيروت - ١٣٨٧ هـ .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت . د . عبدالمجيد قطامش - ط . الأولى - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - طبع دار المأمون بدمشق ١٤٠٠ هـ .
- الأمثال لأبي عكرمة الضبي ، ت . د . رمضان عبدالنواب - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ويسمى (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري تصحيح إبراهيم عطوه - مطبعة البابي الحلبي ط . الثانية ١٣٨٩ هـ .
- إنباه الرواة على انباء النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ .

- الأنساب لأبي سعيد السمعاني
- (أ) ت . عبدالرحمن المعلمي - طبعة حيدر آباد ١٩٦٣ م .
- (ب) الزنكوغراف - لندن ١٩١٢ م .
- الأنساب المتفقة لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني ،
مكتبة المثني - بغداد - (بدون) .
- أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبى ، ت . أحمد
زكى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ، ت .
محمد محي الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية الكبرى بمصر - ط .
الرابعة - مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام ، ت . محمد
محي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة بمصر ، ط . الرابعة ١٣٧٥ هـ .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ت . د . حسن شاذلي فرهود -
ط . الأولى - مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩ .
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ت . د . مازن المبارك . ط . الثانية -
بيروت ١٣٩٣ هـ .
- إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون لإسماعيل البغدادي - البهية
١٣٦٦ هـ .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي بكر محمد بن
القاسم الأنباري ، ت . محي الدين عبد الرحمن رمضان - مطبوعات
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠ هـ .
- بدائع الفوائد لشيخ الإسلام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم
الجوزية ، عناية إدارة الطباعة المنيرية - نشر دار الكتاب العربي - بيروت
(بدون) .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، القاهرة ١٣٤٨هـ .
- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط .
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، كمال الدين عبدالواحد الزملكاني ، ت . د . خديجة الحديثي ، و . د . أحمد مطلوب - مطبعة العاني - بغداد - ط . الأولى ١٣٩٤هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، ت . محمد ابو الفضل إبراهيم - ط . الأولى - مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤هـ .
- بلغة الظرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء لأبي الحسن علي الرواحي ، ط . الأولى - مطبعة النجاح بمصر ١٣٢٧هـ .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة لمجد الدين الفيروزبادي ، ت . محمد المصري - دمشق ١٩٧٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري ، ت . د . طه عبدالمجيد طه - دار الكتاب العربي - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٦٩هـ .
- البيان والتبيين لأبي عثمان الجاحظ ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون - ط . الثالثة - مطبعة لجنة التأليف والنشر بمصر ١٣٨٨هـ .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، ت . السيد أحمد صقر - طبعة عيسى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، ت . عبدالستار فراج وجماعة من العلماء - طبعة الكويت ١٣٨٥هـ ، ومصورة بولاق .
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان . الجزء الخامس ، نقله إلي العربية د . رمضان عبد التواب ، وراجعه د . السيد يعقوب بكر ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م .

- تاريخ الأدب العربي في العراق من سنة (٦٥٦ - ٩٤١هـ) للمحامي عباس العزاوي - طبع المجمع العلمي العراقي ١٣٨٠هـ .
- تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي ، دار الفكر - بيروت ١٩٧٤م .
- تاريخ الخلفاء لأبي عبدالله محمد بن يزيد ، ت . محمد مطيع الحافظ - ط . الأولى مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ .
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي ، ت . د . عبدالفتاح الطو - إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد الصيمري ، ت . د . فتحي أحمد علي الدين - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط ، الأولى - دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري - هامش كتاب سيبويه - طبعة بولاق ١٣١٦هـ .
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية ، تأليف / محمد بن عبد الرحمن العبيدي - ت . د . عبدالله الجبوري ، دار العربية للكتاب - ليبيا - تونس ١٩٨١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت . د . محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ .
- التصاريف تفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه ليحيى ابن سلام ، ت . هند شلبي - الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٩م .
- التعازي والمراثي لأبي العباس المبرد ، ت . محمد الديباجي - مجمع اللغة العربية بدمشق - مطبعة زيد بن ثابت ١٩٧٦م .
- التعريف والأعلام بما أبهم من القرآن ممن الأسماء والأعلام للحافظ عبد الرحمن السهيلي ، تصحيح الشيخ محمود ربيع . ط . الأولى - مطبعة الأنوار ١٣٥٦هـ .

- تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريرض الفضل بن الربيع صنعة أبي الفتح ابن جني - ت . محمد بهجة الأثري - ط . الثانية - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٦ هـ .
- تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق الزجاج ، ت . أحمد يوسف الدقاق - مطبعة محمد هاشم الكتبي ١٣٩٥ هـ .
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، ط . الثانية - دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ .
- تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، ت . السيد أحمد صقر - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨ هـ .
- تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمد السجستاني ، دار التراث - القاهرة (بدون) .
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ، ت . د . محسن بن سالم العميري ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة .
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- التكملة لوفيات النقلة لزكي الدين عبد العظيم المنذري ، ت . د . بشار عواد معروف - ط . الثانية مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١ هـ .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصاغاني ، ت . عبد العليم الطحاوي - مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .
- تلخيص مجمع الأداب في معجم الألقاب لابن الفوطي ، ت . د . مصطفى جواد ، دمشق ١٩٦٢ م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ، ت . أحمد ناجي القيسي وآخرين . ط . الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٢ م .
- التتمة في التصريف لابن القبيصي . ت . أ . د . محسن بن سالم العميري ، طبع نادي مكة الثقافي الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

- التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني ، ت . محمد أسعد
طلس - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٨ م .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبدالله بن بري ت .
مصطفى حجازي . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، ت . د .
عبدالرحمن سليمان - ط . الأولى - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥ م .
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري . مطبعة عيسى الطبي
بمصر (بدون) .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، ت . يوسف المطوع - دار التراث العربي
للطبوع والنشر - القاهرة ١٩٧٣ م .
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، ت . مجموعة من الأساتذة - الدار
المصرية للتأليف والنشر - ١٣٨٤ هـ .
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، ت . أوتو برتزل -
استانبول ١٩٣٠ م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، طبع دار
إحياء التراث العربي - بيروت (بدون) .
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام ، ت . أحمد الهرميل - مكتبة
الخانجي ١٤٠٠ هـ .
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ، دار المعارف العثمانية - حيدر
أباد ١٩٥٢ م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي ، ت . د .
محمد علي الهاشمي - مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١٤٠١ هـ .
- جمهرة الأمثال للعسكري ، ت . محمد أبي الفضل إبراهيم ، د .
عبدالمجيد قطامش - المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤ هـ .

- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي ، ت . الأستاذ عبدالسلام هاون - دار المعارف - ط . الرابعة ١٣٨٢ هـ .
- جمهرة اللغة لابن دريد ، طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ١٣٥١ هـ .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ، ت . د . فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ .
- الجيم لأبى عمرو الشيبانى ، ت . إبراهيم الأبيارى وزميله - الهيئة العامة للمطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٤ هـ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية بن مالك ، الطبعة الأخيرة - مطبعة البابى الحلبي بمصر ١٣٥٩ هـ .
- حاشية السيد الشريف الجرجانى على الكشاف ، بحاشية الكشاف - انتشارات أفتاب تهران (بدون) .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ، رتبه مصطفى حسين أحمد - دار الفكر - بيروت (بدون) .
- حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح ، مطبعة عيسى البابى الحلبي - القاهرة (بدون) .
- حجة القراءات لأبى زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، ت . سعيد الأفغانى ، ط . الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ، ت . د . عبد العال سالم مكرم - ط . الثانية دار الشرق ١٣٩٧ هـ .
- الحروف لأبى نصر الفارابى ، ت . محسن مهدي - دار المشرق - بيروت ١٩٦٩ م .
- حسن المحاضرة لجلال الدين السيوطى . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - ط . الأولى - مطبعة عيسى البابى الحلبي ١٣٨٧ هـ .

- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، ت . د . مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية للطباعة ١٩٧٩م .
- الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس ، ت . د . عبدالله عبدالرحيم عسيلان طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ .
- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري ، ت . د . عادل جمال سليمان - ط . الأولى - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧٨م .
- حياة الحيوان الكبرى ، كمال الدين الدميري - المكتبة التجارية الكبرى بمصر (بدون) .
- الحيوان لأبي عثمان الجاحظ ، ت . الأستاذ عبدالسلام هارون - مطبعة البابي الحلبي بمصر - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية لعبد القادر البغدادي :
(أ) طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .
(ب) طبعة الأستاذ عبدالسلام هارون - مطابع الهيئة العامة ١٣٩٩هـ .
- الخصائص لابن جني ، ت . محمد علي النجار - ط . الثانية دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت ١٩٥٢م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل السامرائي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩٠هـ .
- درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي - ت . محمد الأحمد - مطبعة الجزيرة بمصر ١٣٩٢هـ .
- درة الغواص في أوام الخواص للقاسم بن علي الحريري ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٥م .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، تصحيح محمد سيد جاد لحق - القاهرة ١٩٦٨م .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، ط . الثانية - دار المعرفة بيروت ١٣٩٣هـ .
- الدرر المبتثة في الغرر المبتثة لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي ، ت . د . علي حسين البواب - ط . الأولى - دار اللواء بالرياض ١٤٠١هـ .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني للإمام عبدالقاهر الجرجاني ، تصحيح الشيخين محمد عبده ، ومحمد محمود الشنقيطي - ط . السادسة ١٣٨٠هـ .
- ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي . ت . محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٩ .
- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، ت . د . أحمد مختار عمر - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة أبي سعيد السكري ، ت . محمد حسين آل ياسين - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٧٤م .
- ديوان أعشى همدان وأخباره ، ت . د . حسن عيسى أبو ياسين . ط . الأولى - دار العلوم بالرياض ١٤٠٣هـ .
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) شرح وتعليق . د . محمد حسين مكتبة الآداب بالجماميز (بدون) .
- ديوان امرئ القيس :
- (أ) ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - ط . الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .
- (ب) نسخة الشيخ ابن أبي شنب - الشركة الوطنية التونسية للنشر والتوزيع ١٣٩٤هـ .
- ديوان أوس بن حجر ، ت . محمد يوسف نجم - دار صار - بيروت ط . الثانية ١٣٨٧هـ .

- ديوان بشار بن برد ، ت . الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - نشر الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، ت . د . عزة حسن - ط . منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٣٩٢هـ .
- ديوان جران العود النميري - رواية أبي سعيد السكري ، ط . الأولى - دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، ت . د . نعمان محمد أمين طه - مطابع دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .
- ديوان جميل بن شاهر الحب العذري ، ت . د . حسين نصار - دار مصر للطباعة ١٩٧٧م . .
- ديوان حاتم الطائي - صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام الكلبى - ت ، عادل سليمان جمال - مطبعة المدني ١٣٩٥هـ .
- ديوان الحارث بن حلزة ، ت . هاشم الطعان - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٩ . .
- ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري ، تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي - مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ .
- ديوان الحماسة لأبي تمام شرح التبريزي ، ط . الأولى - دار القلم - بيروت (بدون) .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة عبدالعزيز الميمني - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥م .
- ديوان أبي نؤاد الإيادي ، ت . غوستاف فون غرنباوم (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي) بيروت ١٩٥٩م .
- ديوان أبي دهب الجمحي - رواية أبي عمرو الشيباني ، ت . عبدالعظيم عبد المحسن - ط . الأولى - طبع القضاء بالنجف الأعلى - بغداد ١٣٩٢هـ .

- ديوان ذي الرمة - شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، ت . د . عبد القدوس أبو صالح - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - مطبعة طربين ١٣٩٢ هـ .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، بعناية وليم بن الورد البروسي لبيزج ١٩٠٣ م .
- ديوان الصمة بن عبدالله القشيري ، ت . د . عبدالعزيز الفيصل - النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، ت . د . حسن بن محمد باجودة - دار الكتاب الجديد - بيروت - ط . الأولى ١٩٧٣ م .
- ديوان طفيل الفنوي - ت . محمد عبدالقادر أحمد - دار الكتاب الجديد بيروت - ط . الأولى ١٩٦٨ م .
- ديوان عبید بن الأبرص ، ت . د . حسين نصار - ط . الأولى - البابي الحلبي ١٣٧٧ هـ .
- ديوان عبید الله بن قيس الرقيات ، ت . د . يوسف محمد نجم - دار صادر بيروت ١٣٧٨ هـ .
- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه ، ت . د . عزة حسن . مكتبة دار الشرق - بيروت ١٩٧١ م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، ت . محمد جبار المعيد - بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان عروة بن الورد - نشر كرم البستاني ، دار صادر - بيروت ١٣٨٤ هـ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .
- ديوان عنقرة ، ت . محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلامي - بيروت (بدون) .
- ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ ، (وهي الطبعة المقصودة بالاحالات إلا إذا أشرت إلى الطبعة الأخرى) .

- ديوان القطامي ، ت . د . إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - ط . الأولى - بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن الخطيم ، ت . د . ناصر الدين الأسدي - مطبعة المدني ١٣٨٠ هـ .
- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح د . إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت ١٣٩١ هـ .
- ديوان ليبد بن ربيعة ، دار صادر - بيروت ١٣٨٦ هـ .
- ديوان أبي الطيب المتنبي .
- (أ) شرح العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، ت . مصطفى السقا وزميله - ط . الأخيرة - البابي الحلبي ١٣٩١ هـ .
- (ب) شرح ناصف البازجي المسمى بالعرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب (بدون) .
- (ج) شرح البرقوقي . دار الكتاب العربي - بيروت (بدون) .
- ديوان شعر المثقب العبدى ، ت . حسن كامل الصيرفي - معهد المخطوطات العربية ١٣٩١ هـ .
- ديوان مجنون ليلى ، ت . عبد الستار فراج - دار مر للطباعة ١٩٧٩ م .
- ديوان النابغة الذبياني ، ت . د . شكري فيصل - دار الفكر - بيروت (بدون) .
- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه علاء الدين أغا - النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ .
- ديوان نصيب بن رباح (أو شعره) ، ت . د . داود سليم - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٨ م .
- ديوان أبي نواس ، ت . أحمد عبد المجيد الغزالي - دار الكتاب العربي - بيروت (بدون) .

- ديوان الهذليين (نسخة مصورة) ، طبعة دار الكتب - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥هـ .
- ديوان يزيد بن معرغ الحميري ، ت . د . عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٥ .
- أبو نؤيب الهذلي حياته وشعره ، نورة الشمالان - ط . الأولى - مطبوعات جامعة الرياض (جامعة الملك سعود الآن) ١٤٠٠هـ .
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ، ت . د . عائشة بنت الشاطيء - دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ت . د . عائشة بنت الشاطيء - دار المعارف بمصر - ط . السادسة ١٩٧٧ م .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ، ت . لجنة من العلماء - ط . الثانية - المكتب التجاري - بيروت ١٩٧٧ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، ت . أحمد الخراط . مطبعة زيد بن ثابت بدمشق ١٣٩٥هـ .
- الزاهر لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، ت . د . حاتم الضامن - وزارة الثقافة الأعلام العراقية - ١٣٩٩هـ .
- الزمخشري لغوياً ومفسراً لمرتضى آية الله زاده - دار الثقافة بالقاهرة ١٩٧٧ م .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي ، ت . د . محمد الأخضر - ط . الأولى - دار الثقافة - الدار البيضاء ١٤٠١هـ .
- السبعة ففي القراءات لابن مجاهد ، ت . د . شوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، ت . مصطفى السقا وجماعة - ط . الأولى - البابي الحلبي ١٣٧٤هـ .

- سرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشي ، تهذيب ابن منظور ، ت د . إحسان عباس - ط . الأولى - المؤسسة العربية للدراسات ونشر - بيروت ١٤٠٠ هـ .
- سنن ابن ماجه ، ت . محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٩٥ هـ .
- سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي ، ط . الأولى - المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٨ هـ .
- سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي ، ت عبدالرحمن محمد عثمان - ط . الأولى - دار الفكر - بيروت ١٤٠٠ هـ .
- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث ، ت . محمد محمي الدين عبدالحميد - دار إحياء السنة النبوية (بدون) .
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملوي ، ط . (١٧) م . مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٨ هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - دار الأفاق الجديدة . بيروت (بدون) .
- شراب الراح فيما يتوصل به للعزي والمراح للشيخ عمر الطرابيشي ، ت د . البدر اوي زهران . ط . الأولى - دار المعارف ١٩٨١ م .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، ت . أحمد خطاب - المكتبة العربية بحلب ١٩٧٤ م .
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، ت . عبدالعزيز رباح ، وأحمد دقاق - دار المأمون بدمشق ١٣٩٨ هـ .
- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي ، مكتبة القدس ١٣٥٠ هـ .
- شرح أسماء الله الحسنى لفخر الدين الرازي ، ت . طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٠ هـ .

- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، ت . عبد الستار فرج . مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨٤هـ .، .
- شرح الأشموني على الألفية = منهج السالك .
- شرح ألفية ابن مالك الناظم ، منشورات ناصر خسرو . بيروت (مصورة عن طبعة ١٣١٢هـ)
- شرح المرادي على الألفية = توضيح المقاصد .
- شرح أمثلة سيبويه للعطار تلخيص الجواليقي ، ت . د . صابر أبو السعود - مكتبة الطليعة بأسبوط ١٣٩٩هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك ، ت . د . عبدالرحمن السيد . مطابع سجل العرب ١٩٧٤م .
- شرح التسهيل لابن عقيل = المساعد .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت . د . صاحب أبو جناح - طبع دار الكتب - جامعة الموصل - العراق ١٩٨٠م .
- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت ، تعليق سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب - دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٨٠م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشر . أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون - الطبعة الثانية . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٧م .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه أبي العباس ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - نشر الدار القومية بالقاهرة ١٣٨٤هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، ومعه شرح شواهد الشافية للبغدادى - ت . محمد نور الحسن وزميله - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م .

- شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد م . السعادة بمصر (بدون) .
- شرح شواهد شرح التحفة الوردية لعبدالقادر البغدادي ، ت . نظيف محرم خواجه - مطبعة كلية الآداب جامعة استانبول ١٣٩٨ هـ .
- شرح شواهد شروح الألفية للعيني = المقاصد النحوية .
- شرح شواهد ابن عقيل للألفية للجرجاني ، ط . الثانية م . الحلبي ١٩٣٧ م .
- شرح شواهد الكشاف لمحّب الدين أفندي ، انتشارات أفتاب تهران - دار الفكر - بيروت (بدون) .
- شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطي ، تصحيح الشنقيطي - مكتبة الحياة - بيروت (بدون) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد دار الكتاب العربي - بيروت ط . (١٤) . ١٩٦٤ م .
- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ لابن مالك ، ت . عدنان الدوري - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، ت . عبدالسلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي ، ت . د . فخر الدين قباوة - دار الأصبعي - حلب ١٣٩٣ هـ .
- شرح قصيدة كعب بن أبي زهير للتبريزي ، ت . ف . كرنكو . دار الكتاب الجديد - بيروت ١٣٨٩ هـ .
- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية - بيروت (بدون) .

- شرح الكوكب المنير (في أصول الفقه) لابن النجار الحنبلي ،
ت . د . محمد الزحيلي ، و د . نزية حماد - مركز البحث العلمي بجامعة
أم القرى ١٤٠٠ هـ .
- شرح اللحة البدرية في علم العربية لابن هشام ، ت . د . هادي نهر -
مطبعة الجامعة المستنصرية - بغداد ١٩٧٧ م .
- شرح المعلقات السبع للزورني ، ط . الثانية بمكتبة المعارف - بيروت
١٩٧٥ م .
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، طبع عالم الكتب -
بيروت ، ومكتبة المثني بالقاهرة (بدون) .
- شرح المفضليات للتبريزي ، ت ، علي البجاوي - دار نهضة مصر ١٩٧٧ م
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، ت خالد عبد الكريم - المطبعة
العصرية بالكويت ١٩٧٧ م .
- شرح المقصور والممدود لابن دريد ، ت . ماجد الذهبي وزميله - دار
الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ .
- شرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ ضمن كتاب : (ألف سنة من
الوفيات في ثلاثة كتب) ، ت . محمد حجي - دار المغرب للتأليف - الرباط
١٩٧٦ م .
- شعر أبي زيد الطائي ، ت . د . نوري القيسي . طبع المعارف - بغداد
١٩٦٧ م .
- شعر الأحوص الأنصاري ، ت . د . عادل سليمان جمال - الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م .
- شعر الأشهب بن رميلة ، ت . نوري القيسي ضمن مجلة معهد
المخطوطات العربية بالكويت ، المجلد الأول ١٤٠٢ هـ .
- شعر خفاف بن ندبة السلمي ، ت . نوري القيسي - طبع المعارف -
بغداد ١٩٦٧ م .

- شعر الراعي النميري ، ت . نوري القيسي ، وهلال ناجي - م . المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـ .
- شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعم الشنتمرى ، ت د . فخر الدين قباوة . ط . الثالثة - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠هـ .
- شعر عبدالله بن الزبيري للدكتور يحيى الجبوري ، ط . الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ .
- شعر عروة بن أذينة للدكتور يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس - بغداد ١٣٩٠هـ .
- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي ، ت . مطابع الطرابيشي - مطبوعات مجمع اللغة العربية يدمشق ١٣٩٤هـ .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع د . داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٦٩م .
- شعر النابغة الجعدي ، جمع عبدالعزيز رباح - المكتب الإسلامي - بيروت ط . الأولى (بدون) .
- شعر النمر بن تولب ، صنعه د . نوري القيسي - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٩م .
- شعر يزيد بن معاوية ، ت صلاح الدين المنجد - دار الكتاب الجديد - بيروت ط . الأولى ١٩٨٢م .
- الشعر الأموي في خراسان والبلاد الإيرانية ، تأليف د . الهادي حموده الغزى - الدار التونسية للنشر - تونس ١٣٩٦هـ .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت . أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
- شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي ، جمع د . عبدالعزيز الفيصل - مطبعة البابي الحلبي ١٣٩٨هـ .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، ت . محمد فؤاد عبدالباقي - عالم الكتب - بيروت ١٣٧٦ هـ .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبدالكريم جمعة ، ط . الأولى - مكتبة دار العروبة بالكويت ١٤٠٠ هـ .
- الصحابي لأبي الحسن أحمد بن فارس ، ت . السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ، ت . الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول ١٣١٥ هـ .
- صحيح مسم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، دار المعرفة - بيروت - مصورة عن طبعة المطبعة العامرة ١٣٣٤ هـ .
- ضحي الإسلام لأحمد أمين ، ط . الأسعة - مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٧ م .
- ضرائر الشعر لابن عصور الإشبيلي ، ت . السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - بيروت ١٩٨٠ م .
- ضرائر الشعر لأبي عبد الله القيرواني ، د . محمد زعلول سلام و د . محمد مصطفى هدارة - منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٣ م .
- الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر محمود شكوى الأوسى - المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١ هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوى القاهرة ١٣٥٥ هـ .
- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطى ، على محمد عمر - ط . الأولى - مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٩٣ هـ .

- طبقات الشافعية لأبي بكر بن هدية الله الحسيني ، عادل نويهض ط.
الثانية - دار الأفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩ م.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكي ، د.
محمود الطناحي وعبد الفتاح الطو - ط . الأولى - مطبعة عيسى البابي
الطبي ١٣٨٣ هـ .
- طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ، عبد الله الجبوري -
دار العلوم بالرياض ١٤٠١ هـ .
- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي ، د. إحسان
عباس - دار الرائد العربي - بيروت ١٩٧٠ م .
- طبقات القراء للجزري = غاية النهاية .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ، محمود محمد شاكر .
مطبعة المدني ١٩٧٤ م .
- طبقات المفسرين لشمس الدين الداودي ، علي محمد عمر - مطبعة
الاستقلال الكبرى بمصر ١٣٩٢ هـ .
- طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي ، علي محمد عمر - مطبعة
الحضارة العربية بمصر ١٣٩٦ هـ .
- طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم -
دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .
- الطرائف الأدبية ، عبد العزيز الميمنى - دار الكتب العلمية - بيروت
(بدون) .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغانى . ت . محمد حسن آل ياسين -
مطبعة المعارف - بغداد ١٣٩٧ هـ .

- عبث الوليد لأبي العلاء المعرى ، ط. الثامنة - مكتبة النهضة المصرية (بدون).
- العبر في خبر من غير لشمس الدين الذهبى ، صلاح الدين المنجد - طبع حكومة الكويت ١٩٦٠ م .
- أبوعثمان المازنى ومذاهبه في الصرف والنحو ، د . رشيد عبد الرحمن العبيدى - مطبعة سلمان الأعظمى - بغداد ١٣٨٩ هـ .
- العقد الفريد لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى شرح وضبط أحمد أمين وزميليه - ط . الثانية - مطبعة لجنة التأليف ١٣٩٣ هـ .
- علل التثنية لابن جنى ، عبد القادر المهيرى - ضمن حوليات الجامعة التونسية العدد الثانى ١٩٦٥ م .
- أبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى - دار نهضة مصر للطباعة والنشر ١٣٨٨ هـ .
- العمدة في محاسن الشعر وأدابه ونقده لابن رشيق القيروانى ، محمد محى الدين عبد الحميد - دار الجيل - بيروت ١٩٧٢ م .
- عيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال قراءاته صباح السالم - مؤسسة الأعلمى - بيروت ١٣٩٥ هـ .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ، د. عبد الله درويش . مطبعة العانى - بغداد ١٣٨٦ هـ .
- عيون الأخبار لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .
- العيني = المقاصد النحوية .
- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن الجزرى ، عنى بنشره ج . برجستراسر - ط. الأولى - مكتبة الخانجى بمصر ١٣٥١ هـ .

- الغيث المسجم في شرح لامية العجم لصلاح الدين خليل بن أيبك
الصفدى دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥ م .
- الفائق في غريب الحديث لجارالله الزمخشري ، على البجاوى ،
ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابى الحلبي - ط . الثانية
١٩٧١ م .
- الفاخر لأبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ، ت . عبد العليم
الطحاوى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- الفاضل في اللغة والأدب لأبى العباس المبرد ، ت . عبد العزيز
الميمنى . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ .
- فحولة الشعراء للأصمعى ، ت . ش . تورى - ط . الأولى - دار الكتاب
الجديد - بيروت ١٣٨٩ هـ
- فرحة الأديب لأبى محمد الأعرابى الملقب بالأسود الغندجاني ، ت .
د . محمد على سلطانى - دار قتيبة للطباعة والنشر - دمشق ١٤٠١ هـ
- الفروق في اللغة لأبى هلال العسكري ، ط . الأولى - دار الآفاق
الجديدة - بيروت ١٣٩٣ هـ .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبى عبيد البكرى ، ت . د .
إحسان عباس ، و عبد المجيد عابدين - مؤسسة الرسالة - بيروت
١٣٩١ هـ
- الفصول الخمسون لابن معط ، ت . د . محمود محمد الطناحى -
مطبعة عيسى البابى الحلبي ١٩٧٧ م .
- الفهرست لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٣٩٨ هـ
- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز ابادى ، مطبعة البابى الحلبي -
ط . الثانية - ١٣٧١ هـ .

- القطع والانتشاف لأبي جعفر النحاس ، ت . د . أحمد خطاب العمر -
ط . الأولى - مطبعة العاني بغداد ١٣٩٨ هـ .

- القلب والابدال لابن السكيت :

(أ) طبعة (ضمن الكنز اللغوي) بعناية أوغست هفنز - بيروت
١٩١٣ م .

(ب) تحقيق ، د . حسين محمد شرف - الهيئة العامة لمطابع الأميرية -
القاهرة ١٣٩٨ هـ .

- قواعد الشعر لأبي العباس ثعلب . ت . د . محمد عبد المنعم خفاجي
- مطبعة البابي الحلبي - ط . الأولى ١٣٦٧ هـ .

- القوافي وما اشتقت ألقابها منه لأبي العباس المبرد ت ، د . رمضان
عبد التواب - مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٢ م .

- القوافي لأبي يعلى التنوخي ، ت . عونى عبد الرؤوف - مكتبة
الخانجي بمصر ١٩٧٥ م .

- الكافي فى العروض والقوافي للتبريزى ، ت . الحسانى حسن عبد الله
دار الكتاب العربى للطبعة والنشر - القاهرة ١٩٦٩ م .

- الكامل لأبي العباس المبرد ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد
شحاته - مطبعة نهضة مصر (بدون) .

- الكتاب لأبى بشر عمرو المشهور بسبيويه :

(أ) ط . الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٣١٦ هـ .

(ب) طبعة الأستاذ عبد السلام هارون - دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ .

- كشاف إصطلاحات الفنون لمحمد على الفاروقى التهانوى
(الجزء الرابع) ، ت . د . لطفى عبد البديع - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٧ م .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري دار الفكر - بيروت (بدون) .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة أعادت طبعه بالأوفست - مكتبة المثنى - بغداد
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب ، ت . محي الدين رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
- كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ للتبريزي، ضبطه الأب لويس شيخو اليسوعي - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٨٩٥م .
- كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه لأبي جعفر محمد بن حبيب، ت . عبد السلام هارون ضمن (نوادير المخطوطات) - البابى الطبى ١٩٧٣م .
- اللامات لأبي الحسن الهروي ، ت . يحيى علوان - الكواكب ١٤٠٠هـ .
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ، مكتبة المثنى - بغداد (بدون) .
- لسان العرب لجمال الدين ابن منظور دار صادر - بيروت ١٣٨٨هـ .
- لطائف الاشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني ، ت . عامر عثمان ، ود . عبد الصبور شاهين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٩٢هـ .
- اللمع في العربية لابن جنى ، ت . د . حسين محمد محمد شرف - عالم الكتب بالقاهرة ط . الاولى ١٣٩٩ هـ .
- لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري ، ت . سعيد الافغانى (مطبوع مع الإغراب في جدل الاعراب) .

- ليس في كلام العرب لابن خالويه ، ت . أحمد عبد الغفور عطار .
دار العلم للملايين - بيروت - ١٣٩٩ .
- ما تلحن فيه العامة لأبي الحسن علي بن الكسائي ، ت . د .
رمضان عبد التواب - ط . الأولى - مكتبة الخانجي ، ودار الرفاعي
بالياض ١٤٠٢ هـ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، ت . هدى قرادة - المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ هـ .
- المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدى ،
ت . عبد الستار أحمد فراج - عيسى البابي ١٣٨١ هـ .
- مبادئ اللغة للإمام أبي عبد الله الإسكافي ، ت . السيد محمد
النعساني - ط . الأولى - مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جنى - مطبعة
الترقي - دمشق ١٣٤٨ هـ .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة ، ت . محمد فؤاد سزكين - مكتبة
الخانجي بمصر ١٣٧٤ هـ .
- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب ، ت . عبد السلام هارون ط . الثانية
- دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م .
- مجالس العلماء للزجاجي ، ت . عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ م .
- المجتني لابن دريد . ط . الأولى - دار الفكر بدمشق ١٣٩٩ هـ .
- مجمع الأمثال للميداني ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى
البابي الحلبي ١٩٧٧ م ،
- المحاجة بالمسائل النحوية ، ت . د . بهجة الحسيني - مطبعة أسعد -
بغداد ١٩٧٣ م .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جنى ، ت . على النجدي ناصف وزميلييه - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٧-١) ، ت . مجموعة من الأساتذة - مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ .
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري ، ت . على محمد الجاوي - مطبعة نهضة مصر- القاهرة ١٩٧٥م .
- مختار الصحاح للإمام الرازي عناية محمود خاطر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م .
- المخصص لابن سيده . دار الفكر - بيروت (بدون)
- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي ، ت . د. حاتم صالح الضامن . ضمن (مجلة المورد المجلد العاشر العدان ٣ - ٤) - دار الحرية للطباعة - بغداد ١٤٠٢ هـ .
- المدارس النحوية ، ت . الدكتور شوقي ضيف - ط . الثانية - دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .
- مدرسة البصرة النحوية ، ت . عبد الرحمن السيد - ط ، الاولى - سجل العرب ١٩٦٨ م .
- مدرسة الكوفة ، ت . د . مهدي الخزومي - ط . الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ .
- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ت . د. طارق الجنابي، مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨ م .
- المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد ، ت . د. رمضان عبد التواب ، و د . صلاح الدين الهادي - مطبعة ، دار الكتب ١٩٧٠م .

- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر ١٣٩٤ هـ .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفى الدين عبد المؤمن البغدادي (وهو مختصر معجم البلدان) ، ت . علي محمد الجاوي - ط . الأولى - دار المعرفة - بيروت ١٣٧٣ هـ .
- المرتجل لابن الخشاب ، ت . علي حيدر - دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ .
- المرصع لمجد الدين ابن الأثير ، ت . د . إبراهيم السامرائي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٩١ هـ .
- المزهري في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي ، ت . محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه . مطبعة البابي الحلبي (بدون) .
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ، ت . د . محمد خير الطواني - ط . الثانية - دار المأمون للتراث بدمشق (بدون) .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ت . د . محمد كامل بركات - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ .
- المستقصى في أمثال العرب لجار الله محمود الزمخشري ، ط . الثانية - دار الكتاب العلمية - بيروت ١٣٩٧ هـ .
- المسلسل في غريب لغة العرب لأبي طاهر التميمي ، ت . محمد عبد الجواد - وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر ١٣٧٧ هـ .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) ، ط . الثانية - المكتب الاسلامي - بيروت ١٣٩٨ هـ .
- المشترك اللغوي نظريةً وتطبيقاً . للدكتور توفيق محمد شاهين - ط . الأولى - مطبعة الدعوة الإسلامية بالقاهرة ١٤٠٠ هـ .

- المشترك وضعا والمفترق صقعا لياقوت الحموى ، ت . فستنفيلد -
طبع في جوتنجن ١٨٤٦ م .
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب ، ت . د . حاتم الضامن - دار
الحرية - بغداد ١٣٩٥ هـ .
- المصطلح النحوي ، عوض القوزي . مطبوعات جامعة الرياض ،
(جامعة الملك سعود حالياً) ١٤٠١ هـ .
- المعارف لابن قتيبة . ت . د . ثروت عكاشة - ط . الثانية - دار
المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- معني الحروف للرماني . ت . د . عبدالفتاح شلبي . مطبعة العالم
العربي - القاهرة ١٩٧٣ م .
- معاني القرآن للأخفش الأوسط . ت . د . فائز فارس - ط . الثانية
١٤٠١ هـ .
- معاني القرآن للفراء . ت . أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار
(الجزء الأول) ، ط . الأولى مطبعة دار الكتب ١٩٥٥ م ، والجزء الثاني .
ت . محمد علي النجار - مطابع سجل العرب - القاهرة ١٩٦٦ م . والجزء
الثالث . د . عبد الفتاح شلبي - مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢ م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت . د . عبد الجليل عبده شلبي -
المكتبة العصرية - صيدا ١٩٧٣ م .
- معاهد التنصيص للشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي . ت . محمد
محي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٧ م .
- معجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون - ط . الأولى - مكتبة
الخانجي ١٣٩٢ هـ .

- معجم المؤلفين ، وضع عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٧٦هـ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٥م .
- المعجم المفهرس للألفاظ الحديث . نشرة : د . أ . ي . ونسك - ليدن ١٩٣٦م .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس . ت . عبد السلام هارون - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .
- المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي . ت . أحمد محمد شاكر . مطبعة دار الكتب المصرية - ط . الثانية ١٣٨٩هـ .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي . ت . محمد سيد جاد الحق - ط . الأولى - دار الكتب الحديثة بمصر (بدون) .
- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان . ت . د . محمد إبراهيم البنا - ط . الأولى - دار الاعتصام - القاهرة ١٤٠٠هـ .
- المعيار في أوزان الأشعار لأبي بكر محمد الشنتريني الأندلسي . ت . د . محمد رضوان الداية - ط . الأولى - دار الأنوار - بيروت ١٣٨٨هـ .
- المغنى في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كني الرواة وألقابهم وأنسابهم للشيخ محمد طاهر الهندي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٩هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، ت . د . مازن المبارك وزميله . ط . الأولى - دار الفكر - دمشق ١٣٨٤هـ .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده . مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ١٩٦٨م .

- المفصل في علم العربية للزمخشري . ط . الثانية - دار الجيل - بيروت (بدون) .
- المفصل في الألفاظ الفارسية المعربة ، وضعه د . صلاح الدين المنجد ، انتشارات بنياد فرينك إيران - ط . الأولى ١٣٩٨ هـ .
- المفضليات للمفضل الضبي ، ت . أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط . السادسة - دار المعارف ١٩٧٩ م .
- المقاصد لنحوية في شرح شواهد شروح الألفية للبدر العيني بحاشية خزانة الأدب - طبعة بولاق ١٣٩٩ هـ .
- المقتضب لأبي العباس المبرد . ت . محمد عبد الخالق عزيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩ هـ .
- المقرئ لابن عصفور . ت . أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١ هـ .
- المقصور والمدود لنفطويه . ت . د . حسن شاذلي فرهود - المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة ١٤٠٠ هـ .
- المدود والمقصود لأبي الطيب الوشاء . ت . د . رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٩ م .
- منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي بن حسام الدين الشهير بالهندي بهامش مسند الإمام أحمد بن حنبل . ط . الثانية - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٨ هـ .
- منشور الفوائد لأبي البركات الأنباري . ت . د . حاتم الضامن - ضمن (مجلة المورد - المجلد العاشر العدد ٣) - دار الحرية - بغداد ١٤٠١ هـ .
- المنجد في اللغة لأبي الحسن الهنائي المشهور بكراع . ت . د . أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي - مطبعة الأمانة بالقاهرة - عالم الكتب ١٣٩٦ هـ .

- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني . ت . إبراهيم مصطفى ، وعبدالله الأمين - ط . الأولى - البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ .
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، عبد الأمير محمد أمين الورد - ط . الأولى - مؤسسة الأعلمي - بيروت ١٣٩٥ هـ .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني . مطبعة عيسى الحلبي (بدون) .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان . ت . سدني جليزر - أمريكا ١٩٤٧ م .
- الموشى أو الظرف والظرفاء لأبي الطيب الوشاء ، دار بيروت ١٤٠٠ هـ .
- الموجز في النحو لابن السراج . ت . مصطفى الشويمي ، وبين سالم دامرجي . مطابع بدران - بيروت ١٣٨٥ هـ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردي . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٨ هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري . ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري . مطبعة مصطفى محمد بمصر (بدون) .
- نصرة الثائر على المثل السائر لصلاح الدين خليل الصفدي . ت . محمد علي سلطاني - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون) .
- نظام الغريب في اللغة للأديب عيسى بن إبراهيم الربيعي . ت . محمد الأكوغ - دار المأمون للتراث - بيروت ١٤٠٠ هـ .

- نقائض جرير والأخطل . ت . انطون صالحاني - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٢٢ م .
- النقائض : نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى . مطبعة بريل في مدينة ليدن ١٩٠٩ م .
- النهر الماد من البحر لأبي حيان بهامش البحر المحيط . ط . الثانية . دار الفكر للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري . ت . د . محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق - بيروت ١٤٠١ هـ .
- هدية العارفين - إسماعيل بن محمد البغدادي . طبعة المعارف الجليلة باستانبول ١٩٥١ م .
- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي . طبع بعناية السيد محمد بدر الدين النمساني - دار المعرفة - بيروت (بدون) .
- الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي . ت . د . أمين علي السيد دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي . ت . مجموعة من العلماء - يطلب من دار النشر فرانز شتايز بفسبادن ١٣٨١ هـ .
- الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد . ت . د . علي حسين البواب - نشر دار العلوم بالرياض ١٩٨٢ م .
- الورقة لابن الجراح . ت . د . عبدالوهاب عزام وعبدالستار أحمد فراح ، ط . الثانية - دار المعارف بمصر (بدون) .
- الوسيط في الأمثال لأبي الحسن الواحدي . ت . د . عفيف محمد عبدالرحمن - الويت ١٣٩٥ .

- الوفيات لابن قنفذ القسنطيني . ت . عادل نويهض - ط . الثانية -
دار الأفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٨ م .
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان . ت . د . إحسان عباس -
دار صادر - بيروت ١٣٩٨ .

* * *

١٤ - فهرس الدراسة

الصفحة

١ مقدمة المحقق
٥ أولاً : التعريف بالمؤلف
٥ أ) حياته
٨ ب) مكانته العلمية
١٠ ج) وفاته
١١ ثانياً : مؤلفاته
١٦ ثالثاً : كلمة عن الدرّة وصاحبها
١٦ أ) الدرّة الألفية
١٨ ب) نبذة موجزة عن صاحب الدرّة (الإمام ابن معط)
١٩ ج) شروح الدرّة الألفية
٢٥ رابعاً : الحديث عن « الصفوة الصفية »
٢٥ (١) وصف المخطوط
٢٨ (٢) توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
٣٠ (٣) الدافع إلى تأليفه
٣٠ (٤) المنهج الذي سلكه في هذا الشرح
٤٥ خامساً : الموازنات
٤٥ أ) موازنة بين شرحي النيلي وابن الخباز
٥٣ ب) موازنة بين شرحي النيلي وابن القواس
٥٩ ج) موازنة بين النيلي والشريشي
٦٣ سادساً : موقف النيلي من ابن معط
٦٦ سابعاً : موقف النيلي من ابن الخباز الضرير

الصفحة

- ٧٠ ثامناً : المدرسة التي تأثر بها النيلى
- ٨٦ تاسعاً : بعض الآخذ على النيلى
- ٧٨ عاشراً : منهجى فى التحقىق

* * *

١٥ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة المؤلف
٢	شرح خطبة المصنف
٣٢	الكلام وما يتألف منه
٣٨	أقسام الكلمة
٤٠	تعريف الاسم
٤٣	تعريف الفعل
٤٧	تعريف الحرف
٤٩	خواص الأسماء وعلاماتها
٥٣	خواص الفعل
٥٥	علامات الحرف
٥٨	الخلافا في اشتقاق الاسم
٦١	اشتقاق المصدر
٦٤	الإعراب والبناء
٧١	البناء
٧٥	حد البناء
٧٨	سبب بناء الأسماء
٨٦	الاسم المعرب
٨٧	أنواع المعرب
٨٨	إعراب الاسم الصحيح
٩٠	الاسم المقصور
٩٣	الاسم المنقوص
٩٦	إعراب الأسماء المعتلة والمهموزة

الصفحة	الموضوع
٩٩	الأسماء الستة
١٠٧	إعراب الممنوع من الصرف
١٠٨	باب الوقف
١١٦	باب المثني
١٢٣	تشنية المقصور الثلاثي
١٢٥	تشنية المقصور الزائد على ثلاثة والمنقوص
١٣٠	تشنية الأسماء المعربة إذا كانت على حرفين
١٣٣	تشنية الممدود
١٣٥	جمع المذكر السالم
١٤٠	إعراب جمعي التكسير والتأنيث
١٤٦	جمع المؤنث ذي العلامة
١٦٣	باب الأفعال
١٦٥	صيغ الأفعال
١٦٨	بناء الفعل الماضي
١٧٣	بناء فعل الأمر
١٧٥	الفعل المضارع
١٧٩	إعراب المضارع
١٨٣	جزم المضارع
١٨٨	أدوات الشرط الجازمة
٢٣٩ - ٢٠٩	نواصب الفعل المضارع
٢١٥	كي
٢٢١	بحث الفاء . والواو
٢٤٠	رفع المضارع

الصفحة	الموضوع
٢٤٢	إعراب الأفعال الخمسة
٢٤٧	توكيد الفعل
٢٦٠	بناء الفعل المضارع
٢٦٣ - ٣٣٢	حروف الجر والقسم
٣٠٣	ربّ وأحكامها
٣٢٢	باب القسم
٣١٦	مع
٣١٧	عن و على
٣٢١	معنى « في »
٢٢٤	حروف القسم
٣٣٣	جواب القسم
٣٤١	ما لا ينصرف
٣٥٦	ألف التأنيث
٣٥٨	الجمع المتناهي
٣٧٧	أسماء القبائل والأحياء
٣٨٠	أسماء البلدان والبقع
٣٨٣	أسماء السور
٣٨٨	اللازم والمتعدي
٣٩٢	الفاعل
٤٠٠	الأفعال المتعدية
٤١٨	المتعدي إلى مفعولين
٤٢٢	ظن وأخواتها
٤٢٦	الإلغاء والتعليق

الصفحة	الموضوع
٤٤٠	المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل
٤٤٤	المنصوبات
٤٤٦	المصدر
٤٥٢	نصب المصدر بفعل مضمر
٤٥٩	باب الظروف - ظرف الزمان
٤٦٦	ظرف المكان
٤٨٠	الحال
٥٠٢	التمييز
٥١٦	المفعول له
٥٢٢	المفعول معه
٥٢٧	الاستثناء
٥٣٢	الاستثناء من غير الموجب
٥٤٠	غير
٥٤١	حاشا
٥٤٣	خلا وعدا
٥٤٤	المفعول الذي لم يسم فاعله
٥٦٠	مسألة
٥٦٤	النكرة والمعرفة
٥٦٦	خصائص النكرة
٥٦٩	أنواع المعارف
٥٧٢	العلم
٥٨٦	المضمر
٥٩٤	ضمير الشأن

الصفحة	الموضوع
٥٩٨	التنازع
٦١١	الضمير المرفوع المنفصل
٦١٥	ضمير الفصل
٦١٩	الضمير المرفوع المتصل
٦٢٢	الضمير المنصوب المنفصل
٦٢٧	الضمير المنصوب المتصل
٦٢٧	نون الوقاية
٦٣١	المضمر المجرور
٦٣٤	القسم الثالث من المعارف « المبهم »
٦٣٦	الأسماء الموصولة
٦٤٧	باب الإخبار بالذي وبالألف واللام
٦٦٣	دخول الفاء في الخبر
٦٦٧	أسماء الإشارة
٦٧٩	المعرف بلام التعريف
٦٨٩	باب الإضافة
٦٨٩	« الإضافة المحضة »
٦٩٤	الإضافة غير المحضة
٧٠٤	التوابع
٧٠٥	النعته
٧١٩	التوكيد
٧٣٨	العطف
٧٣٨	(عطف البيان)
٧٤٤	عطف النسق وذكر حروفه

الصفحة	الموضوع
٧٦٠	العامل في المعطوف
٧٦٥	العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة
٧٦٩	العطف على المضمرة المجرورة
٧٧١	البدل
٧٧٨	أقسام البدل
٧٨٣	بدل الفعل من الفعل
٧٨٤	بدل الغلط
٧٨٦	المبتدأ والخبر
٧٨٦	المبتدأ
٧٩٠	مواضع الابتداء بالنكرة
٧٩٨	الخبر
٨٠٢	وقوع الخبر جملة
٨٠٦	تشبيه حرف الجر مع المجرور بالظرف
٨١٦	مواضع وجوب تقديم الخبر
٨١٨	مواضع وجوب تقديم المبتدأ
٨٢٠	ما يجوز فيه الأمران
٨٢١	جواز حذف المبتدأ والخبر
٨٢٣	وجوب حذف الخبر
٨٢٧	الاشتغال

* * *

فهرس الجزء الثاني من الصفوة الصفية

الصفحة	الموضوع
١	النواسخ
٢	كان وأخواتها
١٤	زيادة كان
٣٣	ما الحجازية
٤٦	أفعال المقاربة
٥٥	إنَّ وأخواتها
٧٤	مواضع فتح همزة إنَّ
٧٨	مواضع كسر همزة إنَّ
٨٦	لا النافية للجنس
٩٦	العطف على اسم لا المفرد
٩٩	العطف على اسم إنَّ وأخواتها
١٠٣	فعل التعجب
١١٤	أفعال المدح والذم
١٢٠	حيذا
١٢٤	الاسم العامل
١٢٦	اسم الفاعل
١٣٥	صيغ المبالغة
١٤١	الصفة المشبهة
١٤٨	أفعل التفضيل
١٥١	المصدر
١٥٨	أسماء الأفعال
١٨٥	المنادى

الصفحة	الموضوع
١٩٤	حذف حرف النداء
٢١٣	الندبة
٢١٧	الاستغاثة
٢٢١	الترخيم
٢٤٣	مدة الإنكار والحكاية
٢٥٤	مفسر الأعداد
٢٦٨	اسم الفاعل المأخوذ من العدد
٢٧٥	التواريخ
٢٧٧	كم
٢٨٦	معاني بعض الكلمات
٢٨٦	كأئى
٢٨٩	جير
٢٩٠	إي
٢٩٢	نعم وبلى
٢٩٤	قد - كلا
٢٩٧	إذ ، وإذا
٢٩٩	هل ، وإن
٣٠٤	لو ، ولولا ، وألا
٣٠٧	حتى ، وأما
٣١٠	لما ، وأجل ، وقط ، وعوض
٣١٣	كيف ، وواو الحال
٣١٤	سوف ، والسين ، وأي ، وأن
٣١٧	هيهات ، وشتان ، ووشكان ، وسرعان

الصفحة	الموضوع
٣١٧	هيات ، وشتان ، ووشكان ، وسرعان
٣٢٠	هيت ، وإيه ، وقط ، ولعا ، ومة ، وأمين
٣٢٣	أبنية الأسماء
٣٢٤	أبنية الثلاثي المجرد
٣٢٨	أبنية الرباعي المجرد
٣٣١	أبنية الخماسي المجرد
٣٣٢	جمع التكسير
٣٣٣	جمع التكسير للاسم الثلاثي المجرد
٣٤٨	جمع التكسير للاسم الرباعي
٣٥٠	جمع تكسير الثلاثي المؤنث بالتاء
٣٥٤	جمع ما ثلثه حرف مد من الثلاثي
٣٦٢	جمع ما آخره ألف التانيث
٣٦٥	جمع الصفات
٣٨٢	باب التصغير
٤٠٠	تصغير الجمع
٤٠١	تصغير الترخيم
٤٠٤	تصغير الأسماء المبهمة
٤٠٨	تصغير الثلاثي المؤنث
٤١١	باب التذكير والتانيث
٤١٣	بيان المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي
٤٢٩	ذكر المؤنث بالعلامة
٤٣١	فوائد تاء التانيث
٤٤٠	المؤنث الحقيقي
٤٤٥	النسب

الصفحة	الموضوع
٤٧١	النسبة إلى الجمع والمثنى
٤٧٧	النسبة إلى المضاف
٤٨٣	بيان المقصور والمدود
٤٩٤	بيان حروف الهجاء والإمالة
٥٠٧	بيان الخط
٥١٣	كتابة الهمزة
٥١٨	بيان أبنية المصادر من المتعدي واللازم ومعانيها
٥٢٠	مصادر الثلاثي
٥٢٩	مصادر الرباعي
٥٣٥	مصادر الخماسي
٥٣٧	مصادر السداسي
٥٤١	همزة الوصل
٥٤٤	الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل
٥٥٣	باب التصريف
٥٥٤	الفرق بين القلب والبدل
٥٥٧	أحرف الزيادة
٥٥٨	زيادة الهمزة
٥٦٤	زيادة الألف
٥٦٧	زيادة الواو
٥٦٩	زيادة الياء
٥٧٢	زيادة التاء
٥٧٤	زيادة الميم
٥٧٧	زيادة النون
٥٨٠	زيادة السين

الصفحة	الموضوع
٥٨١	زيادة الهاء
٥٨٤	زيادة اللام
٥٨٥	الميزان الصرفي
٥٨٩	مسائل التمرين
٥٩٣	الحذف
٥٩٧	حذف الواو
٦٠١	تخفيف الهمزة
٦٠٥	بيان حروف الإبدال
٦٠٩	إبدال الهمزة من أحرف المد
٦١١	إبدال الهمزة هاء
٦١٢	إبدال الألف همزة
٦١٥	إبدال الألف من الواو والياء
٦١٨	قلب الواو ياء
٦١٩	إبدال الواو والياء همزة في « فاعل »
٦٢١	إبدال حروف المد في الجمع همزة
٦٢٤	إبدال الهمزة من الواو والياء
٦٢٧	جواز إبدال الهمزة من الواو المضمومة
٦٣٠	إبدال التاء من الواو
٦٣٢	إبدال تاء افتعل دالاً
٦٣٣	إبدال تاء افتعل طاء
٦٣٦	إبدال الياء جيماً
٦٣٧	الإدغام
٦٤٤	مخارج الحروف
٦٥٢	صفات الحروف

الصفحة	الموضوع
٦٥٩	الإدغام الشاذ
٦٦٢	الضرورات الشعرية
٦٦٣	الزيادة - أضرِبها
٦٦٥	الحذف - أضرِبه
٦٦٩	الفصل - وضرِبوه
٦٦٩	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٦٧٠	الفصل بين الفعل وفاعله
٦٧٠	الفصل بين المبتدأ والخبر
٦٧١	الفصل بين الصلة والموصول
٦٧٢	الفصل بين الصفة والموصوف
٦٧٣	قلب المعنى
٦٧٤	قصر الممدود
٦٧٥	تشديد الحرف ، وتخفيف المشدد
٦٧٥	فك الحرف المدغم
٦٧٦	البدل على ضربين
٦٧٧	تغيير الإعراب عن وجهه
٦٧٨	تذكير المؤنث
٦٧٨	تأنيث المذكر
٦٨٠	خاتمة الكتاب

* * *

١٦- فهرس الفهارس

الصفحة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية ٦٨٤
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية ٧٠٧
- ٣ - فهرس الأمثال والحكم والأقوال المأثورة ٧١٠
- ٤ - فهرس الأشعار والأرجاز ٧١٥
- ٥ - فهرس الأعلام ٧٤٥
- ٦ - فهرس القبائل والأمم والطوائف والمدارس النحوية ٧٥٣
- ٧ - فهرس الأماكن والبلدان ٧٥٧
- ٨ - فهرس الأمثلة الواردة في الجزء الثاني ٧٦٢
- ٩ - فهرس الكتب الواردة في الأصل ٧٨٨
- ١٠ - فهرس مصطلحات العروض والقافية ٧٨٩
- ١١ - فهرس المصطلحات البلاغية ٧٩٠
- ١٢ - فهرس لغات العرب ٧٩١
- ١٣ - فهرس أهم المصادر والمراجع ٧٩٢
- أ) المخطوطات ب) المطبوعات
- ١٤ - فهرس الدراسة ٨٣١
- ١٥ - فهرس الموضوعات ٨٣٣
- ١٦ - فهر الفهارس ٨٤٥

* * *